

﴿الجزء الخامس﴾ من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ
محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان نفع الله
بها اهل الايمان آمين



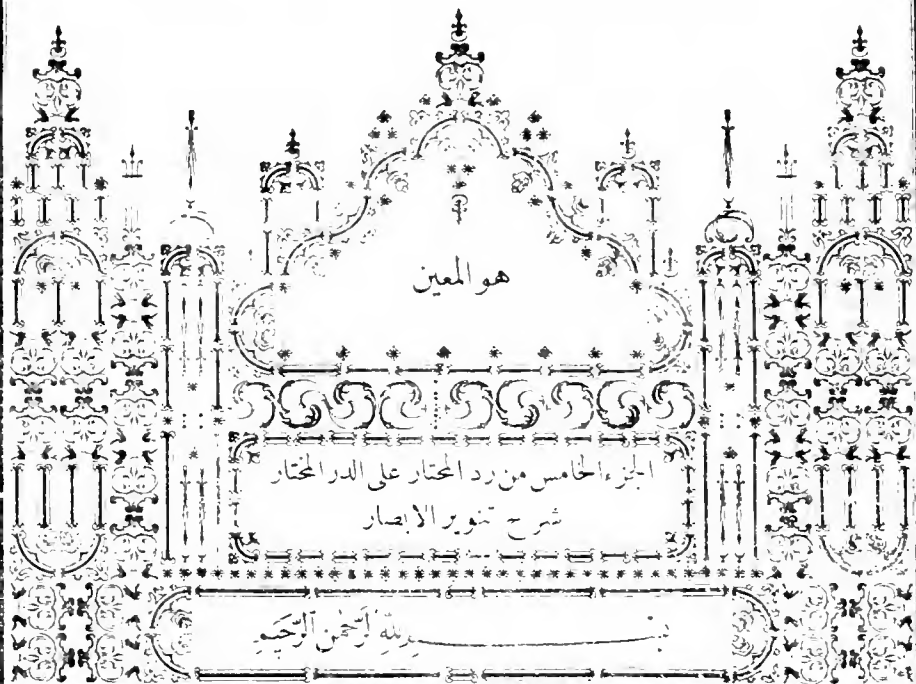
در سعادت



مصحف	مصحف
٢ كتاب الاجارة	٥٣ باب ضمان الاجير
١٩ مطلب في بيان المراد بالزيادة على اجر المثل	٥٣ مبحث الاجير المشترك
٢١ مطلب في المرصد والقيمة ومشهد المسكة	٥٤ مطلب يفتى بانقياس على قوله
٢٣ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٥٧ مطلب ضمان الاجير المشترك مقيد بثلاث شرائط
٢٧ مطلب في الارض المحتكرة ومعنى الاستحكار	٥٨ بحث الاجير الخاص
٣٦ مطلب خوفوه من اللصوص ولم يرجع	٥٩ مطلب ليس للاجير الخاص ان يصلي النافلة
٣٧ باب الاجارة الفاسدة	٦٠ مطلب في الحارث والحاناتي
٤٠ مطلب في اجارة البناء	٦٢ مبحث اختلاف المؤجر والمستأجر
٤٣ مطلب في حديث دخوله عليه السلام الحمام وحديث مارآه المؤمنون حسنا	٦٤ باب فسخ الاجارة
٤٦ مطلب في الاستئجار على المناسي	٦٦ مطلب اصلاح بر الماء والبلوعة والمخرج
٤٦ مطلب في الاستئجار على الطاعات	على المالك واخراج التراب والرماد على المستأجر
٤٦ مطلب تحرير مهم في عدم جواز الاستئجار على التلاوة والتهيل ونحوه مما لا ضرورة اليه	٦٨ مطلب في رجم الدار من الجن هل هو عذر في الفسخ
٤٩ مطلب يخص القياس والاثر بالعرف العام دون الخاص	٦٨ مطلب فسق المستأجر ليس عذرا في الفسخ
٥٢ مطلب يجب الاجر في استعمال المعد للاستغلال ولو غير عقار	٦٩ مطلب ترك العمل اصلا عذر
٥٣ مطلب في استئجار الماء مع القناة واستئجار الآجام والحياض للسك	٦٩ مطلب ارادة السفر او النقلة من المصر عذر في الفسخ
٥٣ مطلب الاجارة اذا وقعت على العين لا تصح والحيلة فيه	٧٣ مسائل شتى في الاجارة
٥٣ مطلب في اجرة الدلال	٧٣ مطلب في تحلية البعيد
٥٣ مطلب اسكن المقرض في داره يجب اجر امثل	٧٦ مطلب في اجارة المستأجر للمؤجر ولغيره
	٧٧ مطلب في اجرة سك القاضي والمفتي
	٧٨ مطلب في اجارة المقطع وانفساخها بموت المقضع واخراجه له
	٧٩ مطلب انكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فاقول للقباض

صحيحة	صحيحة
١٧٢ مطلب في ابحاث غاصب الغاصب	٧٩ مطلب ضل له شئ فقال من دلني عليه فله كذا
١٧٢ مطلب في حقوق الاجازة للاتلاف والافعال	٨١ كتاب المكاتب
١٧٣ مطلب فيما يجوز فيه دخول دار غيره بلا اذن منه	٨٥ باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله
١٧٤ مطلب فيما يجوز من التصرف في مال الغير بدون اذن صريح	٩٣ مطلب القياس مقدم هنا
١٧٥ (فصل في مسائل متفرقة)	٩٣ باب كتابة العبد المشترك
١٧٩ مطلب في ضمان منافع الغصب	٩٥ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى
١٨٥ مطلب في ضمان الساعي	١٠٠ كتاب الولاء
١٨٦ مطلب الامر لاضمان عليه الا في ستة	١٠٥ فرع مهم
١٨٨ كتاب الشفعة	١٠٦ (فصل في ولاء الموالاة)
١٩٠ مطلب في الكلام على الشفعة في البناء في نحو الارض المحتكرة	١٠٨ مطلب يصل ثواب اعمال الاحياء للاموات
١٩٥ مطلب مهم كون الارض عشيرة او خراجية لاينا في المملكية فتجب فيها الشفعة ما لم تكن سلطانية	١٠٩ كتاب الاكراه
١٩٥ مطلب باع دارا بعضها محتكر هل تثبت لاجار الشفعة	١١٠ مطلب بيع المكروه فاسد وزوائده مضمونة بالتعدى
١٩٥ (باب طلب الشفعة)	١٢٢ كتاب الحجر
١٩٦ مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والتمن	١٣٠ مطلب تصرفات المحجورين بالدين كالمريض
١٩٧ مطلب طاب عند القاضي قبل طلب الاشهاد بطالت	١٣٢ (فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ)
٢٠٦ (باب ما ثبتت هي فيه اولاً)	١٣٣ كتاب المأذون
٢٠٨ (باب ما يبطلها)	١٥٠ مبحث في تصرف العبي ومن له الولاية عليه وترتيبها
٢١٤ مطلب لاشفعة للمقرله بدار	١٥٤ كتاب الغصب
٢٢٠ كتاب القسمة	١٥٨ مطلب فيما لو هدم حائطا
٢٢٨ مطلب لكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته	١٥٩ مطلب في رد المصوب وفيما لو ابي المالك قبوله
٢٢٩ مطلب في الرجوع عن القرعة	١٦٠ مطلب الصابون مثلي او قيمى
٢٣٩ كتاب المزارعة	١٦٢ مطلب شري دارا وسكنها فظهرت لوقف او يتيم وجب الاجرو هو المعتمد
	١٧٠ مطلب زرع في ارض الغير يعتبر عرف القرية
	١٧١ مطلب مهم

٢٤٨	كتاب المساقاة	٤٩٩	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
٢٥١	مطلب في المساقاة على الحور والصفصاف	٥٠٤	كتاب الديات
٢٥٢	مطلب يشترط في المناصبة بيان المدة	٥١٠	(فصل في الشجاج)
٢٥٥	كتاب الذبائح	٥١٦	(فصل في الجنين)
٢٧١	كتاب الاخيعة	٥٢٠	باب ما يحدثه الرجل في الطريق غيره
٢٩٣	كتاب الحظر والاباحة	٥٢٦	(فصل في الحائط المائل)
٣٠٧	(فصل في اللبس)	٥٢٩	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها
٣٢٠	(فصل في النظر والمس)	٥٣٨	باب جنابة المملوك والجنابة عليه
٣٢٩	باب الاستبراء وغيره	٥٤٣	(فصل في الجنابة على العبد)
٣٣٩	(فصل في البيع)	٥٤٦	(فصل في غصب القن وغيره)
٣٨١	كتاب احياء الموات	٥٤٩	باب القسامة
٣٨٦	(فصل الشرب)	٥٦١	كتاب المعاقل
٣٩٦	كتاب الاشربة	٥٦٧	كتاب الوصايا
٤٠٨	كتاب الصيد	٥٨٥	باب الوصية بثلاث المال
٤٢٢	كتاب الرهن	٥٩٦	باب العتق في المرض
٤٣٣	باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز	٥٩٨	باب الوصية للاقارب وغيرهم
٤٤٥	باب الرهن يوضع على يد عدل	٦٠٦	باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
٤٤٩	باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره	٦١٠	(فصل في وصايا الذمي وغيره)
٤٦٠	(فصل في مسائل متفرقة)	٦١٢	باب الوصي
٤٦٨	كتاب الجنائيات	٦٢٦	(فصل في شهادة الاوصياء)
٤٧٠	(فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه)	٦٣٦	كتاب الخنثى
٤٧٦	مبحث شريف	٦٣٩	مسائل شتى
٤٨٥	باب القود فيما دون النفس	٦٦٢	كتاب الفرائض
٤٩٤	(فصل في الفاعلين)	٦٧٧	(فصل في العصابات)
٤٩٦	مطلب الصحيح ان الوجوب على القاتل ثم تحمله العاقلة	٦٨٨	باب العول
		٦٩٣	باب توريث ذوي الارحام
		٦٩٩	(فصل في العرق والحرف وغيرهم)
		٧٠٢	(فصل في المناسخة)
		٧٠٤	باب المخارج



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه آمين

﴿ كتاب الاجارة ﴾

اقول الاجارة بكسر الهمزة هو المشهور وحكي الراغب ضمها وقال صاحب المحكم هي بالضم اسم للمأخوذ مشتقة من الاجر وهو عوض العمل ونقل عن ثعلب الفتح فهي مثناة الهمزة وفي تكملة البحر للعلامة عبد القادر الطوري لو قال الابطار اكان اولي لان الذي يعرف هو الابطار الذي هو بيع النافع لا الاجارة التي هي الاجرة قل قاضي زاده ولم يسمع في اللغة ان الاجارة مصدر ويقال أجره اذا أعطاه أجرته وهي ما يستحق على عمل الخير وفي الاساس أجرني داره واستأجرتها وهو مؤجر والاتقله وأجر فانه خطأ وقيل قال وايس أجر هذا فاعل بل هو افعل اه قات لكن نقل الرملي في حاشية البحر قال الواحدى عن المبرد يقال أجرت دارى وملوكى غير ممدود وممدودا والاول اكثر اجاز او اجارة وعليه فلا اعتراض تدبر (قوله لكونها تملك عين) اي والاعيان مقدمة على المنافع لانها بلا عوض وهذه به والعدم مقدم ثم الاجارة مناسبة خاصة لفصل الصدقة من حيث انها يقعان لازمين فلذا عقبها بها أفاده الطوري (قوله اسم الاجرة) قال الزبيلى وفي اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهي ما يعطى من كراء الخير وقد أجره اذا أعطاه أجرته اه وفي المعنى فعالة او عالة يحدف فاء الفعل اه وقدمنا انها تكون مصدرا (قوله وهو ما يستحق) ذكر الضمير لعوده على الاجر المفهوم من ذكر مقابله وهي الاجرة والوضح الاظهر ان فلا خال في كلامه فانهم (قوله تملك) جنس يشمل بيع عين والمنفعة وهو وان كان جنسا كما يكون مدخلا يكون مخرجا فدخل به العارية لانها

﴿ كتاب الاجارة ﴾

قدم الهبة لكونها تملك عين وهذه تملك منفعة (هي) نعمة اسم الاجرة وهو ما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى به يقال اعظم الله اجره وشرعا (تمليك نفع)

تمليك المنافع والتكاح تمليك البضع وليس بمنفعة وبقوله نفع تمليك العين وقوله بعوض تمام التعريف طورى قال فى المنع وهو أولى بالقبول من قولهم تمليك نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان تعريفاً للاجارة الصحيحة لم يكن مانعاً لتناوله الفاسدة بالشرط الفاسد وبالشروع الاصلى وان كان تعريفاً للاعم لم يكن تقييداً للنفع والعوض بالمعلوم صحيحاً وما اختير فى هذا المختصر تبعا للدرر تعريف للاعم اه وفيه نظر لان التى عرفها ائمة المذهب الاجارة الشرعية وهى الصحيحة والفاسدة ضدها فلا يشتملها التعريف قال فى المبسوط لابد من اعلام ما يرد عليه عقد الاجارة على وجه ينقطع به المنازعة ببيان المدة والمسافة والعمل ولا بد من اعلام البدل اه والا كان العقد عبثاً كما فى البدائع على انه لا تمليك بعوض غير معلوم فعاد الى كلامهم وتماهم فى الشرع بلالية (قوله مقصود من العين) اى فى الشرع ونظر العقلاء بخلاف ما سيذكره فانه وان كان مقصوداً للمستأجر لكنه لانفع فيه وليس من المقاصد الشرعية وشمل ما يقصد ولو لغيره لما سأتى عن البحر من جواز الاستئجار الارض مقيلاً ومراحاً فان مقصوده الاستئجار للزراعة مثلاً ويذكر ذلك حيلة لزومها اذا لم يكن زرعها تأمل (قوله أو أوانى) منصوب بفتحة ظاهرة على الياء وفى بعض النسخ بحذفها وكأنه من تحريف التماسخ (قوله انه له) اى الدار أو العبد وما بعده وأقرذا الضمير اعطف المذكورات بأو وهذه المسائل ستأتى متتافى الباب الآتى (قوله ولا اجر له) اى ولو استعملها فيما ذكره وقولهم ان الاجرة تجب فى الفاسدة بالانتفاع محله فيما اذا كان النفع مقصوداً وقيد فى الخلاصة عدم الاجر فى جنس هذه المسائل بقوله الا اذا كان الذى يستأجر قديكون يستأجر لانتفع به اه وسأتى تمام الكلام فيه (قوله وسيجي) اى فى باب ما يجوز من الاجارة (قوله اى بدلا فى البيع) فدخل فيه الاعيان فانها تصاح بدلا فى المقايضة فتصاح اجرة (قوله لانها من المنفعة) اى وهى تابعة للعين وما صلح بدلا عن الاصل صلح بدلا عن التبع (قوله ولا ينكس كليا) قيد به ليفهم ان المراد به العكس اللغوى لا المنهقى وهو عكس الموجبة الكلية بالموجبة الجزئية اذ يصح بعض ما صلح اجرة صلح ثمنا (قوله كما سيجي) اى فى آخر باب الاجارة الفاسدة (قوله وتنعقد بأعرتك الح) وبلفظ الصالح كذكره الحلوانى والظاهر انها تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت واليه رجع الكرخى كفى البحر لكن فى الشرع بلالية جزم فى البرهان بعدم الانعقاد فقال لا تنعقد ببيع منفعتها لان بيع المعدوم باطل فلا يصح تمليكا بلفظ البيع والشراء اه ونقل مثله عن الحانية (قوله بخلاف العكس) يعنى ان الاجارة بلا عوض لا تنعقد اعارة قال فى البرازية لو قال آجرتك منافعتها سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لاعارية اه وفى المنع عن الحانية لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعثك هذه العين بغير عوض كان باطلا او فاسدا لاهبة ويخالفه ما فى عارية البحر عن الحانية آجرتك هذه الدار شهرا بلا عوض كانت اعارة ولو لم يقل شهرا لا تكون اعارة اه قال فى التاترخانية بل اجارة فاسدة وقديل بخلافه اه وانظر ما قدمناه فى العارية (قوله منافعتها شهرا بكذا) تنازع فى هذه المعاملات الثلاث الفعلان قبلها وما فى المتن ذكره فى البحر لكن ذكر بعده لو أضاف العقد الى المنافع لا يجوز بأن قال آجرتك منافع هذه الدار شهرا بكذا

مقصود من العين (بعوض)
حتى لو استأجر ثيابا او
اوانى ليتجمل بها او دابة
ليجنبها بين يديه او دارا
لا يسكنها او عبدا او
دراهم او غير ذلك لا
ليستعمله بل ليظن الناس
انه له فالاجارة فاسدة
فى النكح ولا اجر له لانها
منفعة غير مقصودة من
العين برازية وسيجي (وكل
ما يصلح ثمنا) اى بدلا
فى البيع (صالح اجرة)
لانها من المنفعة ولا ينكس
كليا فلا يقال ما لا يجوز ثمنا
لا يجوز اجرة لجواز اجارة
المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا
كما سيجي (وتنعقد بأعرتك
هذه الدار شهرا بكذا)
لان العارية بعوض اجارة
بخلاف العكس (او
وهبتك) او آجرتك
(منافعها) شهرا بكذا

وانما يصح باضافته الى العين اه وبينهما تناف لكن قال الرملی ذكر في البزازیة وكثير من الكتب قولین في المسئلة اه وفي الشرنبلالیة عن البرهان لاتنقد بأجرت منفعتها لانها معدومة وانما يجوز بايراد العقد على العين ولم يوجد وقيل تنعده لانه أتى بالمقصود من اضافة الاجارة الى العين اه وظاهره ترجيح خلاف مامشی عليه المصنف والشارح ولذا اقتصر عليه الزیلعی (قوله أفاد ان ركنها بالایجاب والقبول) ای بقوله هی تملك او بقوله وتنقد تأمل ثم الكلام فیهما وفي صفتها كالکلام فیهما فی الیبع بدائع وفي تکملة الطوری عن التاترخانیة وتنقد ایضا بغير لفظ کما لو استأجر دارا سنة فلما انقضت المدة قال ربها للمصتأجر فرغها الى اليوم والافعلیک کل شهر بألف فجعل بقدر ما ينقل متاعه بأجرة المثل فان سكن شهرا فمی بما قال اه (قوله وشرطها الخ) هذا على انواع بعضها شرط الانقضاء وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم وتفصيلها مستوفی فی البدائع ولخصه ط عن الهندیة (قوله كون الاجرة والمنفعة معلومتین) اما الاول فکقوله بكذا درا هم أو دنا ینر ویصرف الى غالب نقد البلد فلو الغلبة مختلفة فسدت الاجارة ما لم یبین نقدا منها فلو كانت کلیا أو وزنیاً او عددیاً یا مقاربا فالشرط بیان القدر والصفة وكذا مکان الافاء لوله حمل ومؤنة عنده والا فلا یحتاج الیه کیان الاجل ولو كانت ثیابا او عروضا فالشرط بیان الاجل والقدر والصفة لو غیر مشارا لیا ولو كانت حیوانا فلا يجوز الا ان ینكون معینا بحر ملخصا وأما الثاني فأتی فی المتن قریباً (قوله ساعة فساعة) لان المنفعة عرض لاتیق زمانین فاذا كان حدوثة كذلك فیملك بدله كذلك قصد التعادل لكن لیس له المطالبة بالبدل الا بمضى منفعة مقصودة كالیوم فی الدار والارض والمرحلة فی الدابة کما سیأتی (قوله وهل تنقد بالتعاطی) قال فی الوهبانیة * وقد جوزوها فی القدر وتعاطیا * قال فی الشرنبلالی المسئلة من الظهیریة استأجر من آخر قدوراً بغير أعیانها لایجوز للتفاوت بینها صغراً وكبراً فلو قبلها المستأجر على الکرام الاول جاز وتكون هذه اجارة مبتدأة بالتعاطی وتخصیصه فی النظم بالقدر اتباع للنقل والافهو مطرد فی غیرها فی البزازیة غیر الاجارة الطویلة ینعقد بالتعاطی لا الطویلة لان الاجرة غیر معلومة لانها تكون فی سنة دافقا أو أقل أو أكثر اه وفي التاترخانیة عن التبعة سألت ابا یوسف رحمه الله تعالی عن الرجل یدخل السفیة او یحتجم او یقتصد أو یدخل الحمام او یشرب الماء من السقاء ثم یدفع الاجرة وثمن الماء قال یجوز استحسانا ولا یحتاج الى العقد قبل ذلك اه قلت ومنه ما قدمناه عنها من انعقادها بغير لفظ وسیأتی فی المتفرقات عن الاشیاء السکوت فی الاجارة رضا وقبول وفي حاوی الزاهدی رامزا استأجر من القیم دارا وسكن فیها ثم بقى ساكتا فی السنة الثانية بغير عقد واخذ القیم شیاً من الاجرة فإنه ینعقد به فی کل السنة لا فی حصّة ما اخذ فقط اه ومثله فی القنیة فی باب انقضاء الاجارة بعد انقضاء مدتها ووجوب الاجر بغير عقد حامدیة (قوله ظاهر الخلاصة نعم) عبارتها کعبارة البزازیة المذكورة آنفاً (قوله ان علمت المدة) صوابه الاجرة قال فی المنح بعد نقل ما فی الخلاصة ومفاده ان الاجرة اذا كانت معلومة فی الاجارة الطویلة تنعقد بالتعاطی لانه جعل العلة فی عدم انعقادها كون الاجرة فیها غیر معلومة والله تعالی اعلم اه (قوله وفي البزازیة) یوهم انه غیر

افاد ان ركنها الايجاب والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تنفضي الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة وهل تنقد بالتعاطي ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البزازیة ان قصرت نعم والا لا (ويعلم النفع

ما في الخلاصة مع ان عبارتهما واحدة ثم ان الاجارة الطويلة على ماسياني بيانها الاجرة فيها معلومة لكنها فيما عدا السنة الاخيرة تكون بشئ يسير فتأمل (قوله بيان المدة) لانها اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما (قوله وان طالت) اي ولو كانت لا يعيشان الى مثلها عادة واختاره الحنفية ومنعه بعضهم بخر وظاهر اطلاق المتون ترجيح الاول (قوله وللمؤجر بيعها اليوم) اي قبل مجيئ وقتها بناء على ان المضافة تنعقد ولكنها غير لازمة وهو احد تصحيحين وأيد عدم اللزوم بأن عليه الفتوى كما سيأتي في المتفرقات وفي البرازية فان جاء غد والمؤجر عاد الى ملكه بسبب مستقبل لا تعود الاجارة وان رد بعيب بقضاء او رجوع في الهبة عادت ان قبل مجيئ الغد (قوله في الاوقاف) وكذا ارض اليتيم كما في الجوهرية وافق به صاحب البحر والمصنف واكثر كلامهم على انه المختار المفتي به لوجود العلة فيهما وهي صونهما عن دعوى الملكية بطول المدة بل هذا اولى رملي وسيأتي عن الحانية ايضا وفي فتاوى الكازروني عن شيخه حنيف الدين المرشدي واما اراضي بيت المال فاطلاقهم يقتضي جوازها مطلقا وايضا اتساعهم في جواز تصرف الامام فيها بيعا واقطاعا فيفده اه ملخصا لكن في حاشية الرملي انها مثل عقار اليتيم قال في الحامدية والوجه ما قاله اه وفي الخيرية من الدعوى اراضي بيت المال جرت على رقبتهما احكام الوقوف المؤبدة اه (قوله على ثلاث سنين) محله ما اذا جره غير الواقف والافله ذلك وفي القنية آجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي في تركه الميث ط عن سري الدين قلت وفيه كلام سيد كره الشارح آخر باب الفسخ (قوله في غيرها) كالدار والحانوت (قوله كما مر في بابه) اي في كتاب الوقف متنا قال الشارح هناك الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زما وموضعا اه وما مشى عليه المصنف هنا من الاطلاق تبعا للمتون قال في الهداية هو المختار وما محله عليه الشارح موافقا لما قدمه في الوقف هو ما فقي به الصدر الشهيد قال في المحيط وهو المختار للفتوى كما في البحر (قوله والحيلة) اي اذا احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة (قوله متفرقة) عبارة الحانية مترادفة قال ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان ارض كذا اودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا في بعض اه ولنظر هل يشترط ان يعقد على كل سنة بعقد مستقل او يكفي قوله استأجرت ثلاثين سنة بثلاثين عقدا فينوب عن تكرار العقود والظاهر الاول لقوله والحيلة ان يعقد عقودا مترادفة تأمل (قوله كل عقد سنة) اقول قيد بالسنة ليصح في الضياع وغيرها لانه لازم مطلقا لانه لو جعله في الضياع كل عقد ثلاث سنين صح بخلاف الاربع فأكثر فيها والزائد على السنة في غيرها فان الحيلة حينئذ لا تجدي نفعاً (قوله لا الباقي الخ) مبنى على المفتي به من عدم لزوم المضافة كما قدمه ويأتي (قوله يتبع) اي شرطه لان اتباع شرطه لازم (قوله الا اذا كانت الخ) بأن الناس لا يرغبون في استجارها سنة وبيعها اكثر من سنة أدر على الوقف وانفع للفقراء اسعاف (قوله فيؤجرها القاضي) قال في الاسعاف ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا تؤجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء حينئذ يجوز بيعها اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الى القاضي للادنى منه له فيه (قوله لان ولايته عامة

بيان المدة كالسكنى والزراعة مدة كذا) اي مدة كانت وان طالت ولو مضافة كما جرت نكاحا غدا وللمؤجر بيعها اليوم وتبطل الاجارة به يفتي حانية (ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين) في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في بابه والحيلة ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضاف فللمتولى فسخه حانية وفيها لو شرط الواقف مدة يتبع الا اذا كانت اجازتها اكثر نفعاً فيؤجرها القاضي لا المتولى لان ولايته عامة

لأنه ولاية السطر بمقراء والموتى له في الظاهر انه لو أذن في ذلك لما تولى صح
ففيه (قوله قات الخ) فحيلة حينئذ ان يحكم بها حتى كما يفعل في زماننا (قوله وسيجي
متا) ما رة بمسيحي سرحا بعد صفحة (قوله وتفسخ في كل المدة) اي لافي الزائدة فقط (قوله
لان العقد الخ) هذا ما استظهره في الحاشية قول في المنح وفي فتاوى قاضيخان الوصي اذا اجر
أرض اليتيم او استأجر لليتم ارضا بمال اليتيم اجارة طويلة رسمية اثلاث سنين لا يجوز ذلك
وكذا ابو الصغير ومتولى الوقف لان الرسم فيها ان يجعل شئ يسير من مال الاجارة بمقابلة
السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض اليتيم او الوقف
لا تصح في السنين الاولى لانها بأقل من اجر المثل فان استأجر ارضا لليتم او لوقف ففي السنة
الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من اجر المثل فلا يصح واذا فسدت في البعض في الوجهين هل
يصح فيها كان خيرا لليتم والوقف على قول من يجعل الاجارة الضويلة عقدا واحدا لا يصح
وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيما كان خيرا لليتم ولا يصح فيما كان شره والظاهر هو
الفساد في السكاه وقوله ثلاث سنين الظاهر ان المراد عقود كل عقد ثلاث سنين يدل عليه
اول كلامه وآخره فتأمل (قوله ورجحه المصنف على ما في انفع الوسائل) اي من انه يفسخ
الزائد على الثلاث في الضياع وعلى السنة في غيرها سواء كانت عقدا واحدا زائدا على ما ذكر
او عقودا متفرقة حتى لو عقد في الضياع على أربع سنين مثلا بعقد أو أكثر يصح في ثلاث
ويفسخ في الباقي وهل يحتاج ذلك الفسخ الى طلب الناظر أم يفسخ بدخول المدة الزائدة الظاهر
الاول وتامة في انفع الوسائل قلت لكن في شرح البيرى عن خزانة الاكل استأجر حجرة
موقوفة ثلاثين سنة بقرينة خطبة فهي باطلة الا في السنة الاولى اه ومثله في تلخيص الكبرى معزيا
الى ابي جعفر اه ومقتضاه البطلان بلا ضابط (قوله وأفاد) اي المصنف حيث قال بعد عبارة
الحاشية قات يستفاد من هذا فساد ما يقع الخ (قوله في استأجر ارضا الحاشية) اي بياضها بدون
الاشجار وانما لا يصح استئجار اشجار ايضا لما مر انها تملك منفعة فلو وقعت على استهلاك
العين قصد في باطله قل الرمل وسأني في اجارة الظن ان عقدا اجارة على استهلاك الاعيان
مقصودا كمن استأجر بقرة لشرب لبنها لا يصح وكذا لو استأجر يستأنا لبأ كل ثمرة قال وبه علم
حكم اجارات الاراضي والقرى التي في يد المزارعين لا كل خراج المفاصلة منها ولا شك
في بطلانها والحال هذه وقد أثبت بذلك مرارا اه (قوله تبلغ كثير) اي بمقدار ما يساوي
اجرة الارض وثمان الثمار (قوله ويساقى على اشجاره) يعني قبل عقد الاجارة والا كانت
اجارة ارض مشغولة فلا تصح كما سأني وفي مسائل الشيوخ من البرازية استأجر ارضا فيها
اشجار أو اخذها زراعة وفيها اشجار ان كان في وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان
صغيرتان مضى عليهما حول او حولان لا كبيرتان لان ورقهما وظلها يأخذ الارض والصغار
لا عروقها وان كان في جانب من الارض كالمسناة والجداول يجوز لعدم الاخلال اه (قوله
بسهم) اي باعطاء سهم واحد لليتم او الوقف والباقي للمعامل (قوله ففاده) اي مفاد ما تقدم
من قوله فتفسخ في كل المدة الخ وقدمنا ان المصنف استفده من كلام الحاشية وهو بمعنى
ما استند منه شارح وفيه (قوله بالاولى) وجه الاولوية انه اذا فسد العقد في كل المدة مع

قات وقدمنا في الوقف
الفتوى على ابدال الاجارة
الضويلة بملو عقود وسيجي
متا فراجع وليحفظ (قوله
آجرها المتولى كثيرا
تصح) الاجارة وتفسخ
في كل المدة لان العقد اذا
فسد في بعضه فسد في كله
فتاوى قارى الهداية
ورجحه المصنف على ما في
انفع الوسائل وافاد فساد
ما يقع كثيرا من اخذ كرم
الوقف او اليتيم مسافة
في استأجر ارضه الحاشية من
الاشجار مبلغ كثير ويساقى
على اشجارها بسهم من
ألف سهم فالخط ظهر
في الاجارة لافي المسافة
ففساده فساد المسافة بالاولى
لان كلامهما عقد على حدة

قوله من قوله فتفسخ الخ
الذى تقدم ونفسخ ما و
كده وفي الشارح اه مصححه

فأنت وويد وأسرارة الفساد

في باب البيع القاسد بالفساد
القوى المجمع عليه فيسرى
كجمع بين حرو وعبد بخلاف
الضعيف فيقتصر على محله
ولا يتعداه كجمع بين عبد
ومدبر فتدبر وجعلوه أيضا
من الفساد الطارىء فتنبه
ومن حوادث الروم وصى
زيد باع ضيعة من تركته
لدين على أنها ملكة ثم ظهر
أن بعضها وقف مسجد
هل يصح البيع في الباقي
أجاب فريق بنعم وفريق بلا
والف بعضهم رسالة
ملخصها ترجيح الاول
فتأمل وفي جواهر الفتاوى
آجر ضيعة وقف ثلاث سنين
وكتب في الصك أنه آجر
ثلاثين عقدا كل عقد عقيب
الآخر لا تصح الاجارة
وهو الصيغ وعليه الفتوى
صيانة للاوقاف ثم قال ولو
قضى قاض بصحتها تجوز
ويرتفع الخلاف اه قلت
وسيجي ان المتولى والوصى
لو آجرا بدون أجر المثل
يلزم المستأجر تمام اجر
المثل وانه يعمل بالا نفع
لاوقف وفي صالح الحانية
متى فسد العقد في البعض
بفسد مقارن يفسد
في الكل (و) يعلم النفع أيضا
بيان (العمل كالصياغة
والصنع والحياطة

اشتبه على ما هو خير للقيم وشمله ففساد عدم مستقل هو شر محض للقيم اولى بالفساد ثم اعلم انه
حيث فسدت المساقاة بقيت الارض مشغولة فيلزم فساد الاجارة ايضا كما قدمناه وان كان
الحظ والمصلحة فيها ظاهرين فتنبه لهذه الدقيقة وفي فتاوى الخانوقى التنصيص في الاجارة
على بياض الارض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة اما اذا تقدم عقد
المساقاة بشروطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجارة
غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط وحيث فسدت المساقاة لكونها تجزئ
يسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف واما مساقاة المالك فلا
ينظر فيها الى المصلحة كالوأجر بدون اجر المثل اه ملخصا وفيه تصريح بما استفاد المصنف
وبما نهى عليه فليحفظ (قوله قات الخ) هو تأييد لما في انفع الوسائل ح (قوله فتدبر) اشار
به الى ان مقتضى هذا ان تفسد في القدر الزائد فقط لانه قد جمع بين جائز وفاسد في عقد واحد
والفساد غير قوى لعدم الاتفاق عليه فلا يسرى لان المتقدمين لم يقدرها ببدء (قوله وجعلوه
ايضا من الفساد الطارىء) هذه تقوية اخرى اى فلا يسرى وفي كونه طارئا تأمل ط قلت
لعل وجه طريان كونها تنعقد ساعة فساعة (قوله تنبه) لعله اشار به الى ما قلنا (قوله ومن
حوادث الروم الخ) تقوية اخرى فان البيع اقوى من الاجارة وقد صدر في الملك والوقف بعقد
واحد وصح في الملك ط (قوله لدين) اى على زيد الملت (قوله على أنها ملكة) اى بناء على أنها
كلها كانت ملك زيد الملت (قوله ملخصا ترجيح الاول) قدمنا عن النهر في باب البيع القاسد
عند قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر ما يؤيده (قوله فتأمل) اشار به الى ان الاجارة تصح فيما
عدا الزائد كذلك بل اولى لما مر (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) يحتمل ان يكون تأييدا رابعا
بقوله ولو قضى قاض بصحتها تجوز فانه يفيد انه مثل الجمع بين العبد والمدبر لا الحر والعبد
فيكون تأييدا للتأييد الاول والظاهر انه شروع في تأييد ما اختاره المصنف حيث اطلق عدم
الصحة فشملت العقود كلها مع ان العقد الاول ناجز وظاهر كلامه عدم صحته ايضا ووجهه كما
في الولوالجية ان هذا العقد عقد واحد صورة وان كان عقودا من حيث المعنى بعضها يتعقد في
الحال وبعضها مضاف الى الزمان المستقبل اه (قوله ثلاث سنين) صوابه ثلاثين سنة كما هو
في المنح وغيرها ووجدته كذلك في بعض النسخ صاحبا (قوله صيانة للاوقاف) اى من ان يدعى
المستأجر ملكيتها اطول المدة والا فالوجه يقتضى صحة العقد الاول لانه ناجز ومابعده مضاف
وفي لزومه تصحيحان كما قدمناه ولكن اعتبر عقدا واحدا كما مر لاجل ذلك ولهذا قدرها
المتأخرون بالسنة او الثلاث مخالفين لمذهب المتقدمين (قوله ولو قضى قاض الخ) اى مستوفيا
شرائط القضاء ولكن هذا في غير القاضى الخفى اما قضاة زماننا الخيفة المأمورون بالحكم
بمعتقد المذهب فلا تصح (قوله قات وسيجي) اى في اخر هذا الباب هذا تأييد ايضا لمارجحه
المصنف ووجهه انه حيث اختلف الآراء في سرية الفساد وعدمها يرجح ما هو الانفع
للوقف وهو السرمان لثلاث يقدم مرة اخرى على هذا العقد (قوله وفي صالح الحانية) ذكره
المصنف في المنح تأييد المار حجه ولكن ما في الحانية ذكره في صلح الزوجة عن نصيبتها على ان
يكون نصيبها من الدين للورثة وفي شمول ذلك لمسلتنا تأمل اذ قدمناهم جعلوها من الفساد

الصارى، وما في الحاية في الفساد المقارن نعم ما نقلناه سابقا عن الحانية من قوله والظاهر هو الفساد في الكل يفيد ترجيحه وحيث علمت مامر عن جواهر الفتاوى انها لا تصح الاجارة الطويلة اذا كانت عقودا مع ان العقد الاول ناجز فما ظنك فيما اذا كانت بعقد واحد لفظا ومعنى فالظاهر اعتماد ما رجحه المصنف من كلام قارى الهداية فان له سندا قويا وهو ما في الحانية وجواهر الفتاوى هذا ما ظهر للفهم القاصر والله تعالى اعلم **(قوله بما يرفع الجهالة)** فلا بد ان يعين الثوب الذى يصبغ ولون الصبغ احمر او نحوه وقد الصبغ اذا كان يختلف وفي المحيط لو استأجره اقصر عشرة انوات ولم يرها فالاجارة فاسدة لانه يختلف بغلظه ورقته ذكره في البحر **(قوله بيان الوقت او الموضع)** قال في البرازية استأجر دابة ليشيع عليها او يستقبل الحاج لا يصح بلا ذكر وقت او موضع وفيها استأجرها من الكوفة الى الحيرة يباع عليها الى منزله ويركبها من منزله وكذا في حمل المتاع وفيها استأجر أجيرا ليعمل له يوما فمن طلوع الشمس يحكم العادة **(قوله ففي فاسدة)** اى فلا يجب اجر المثل الالبحقية الانتفاع ط **(قوله)** بالاشارة الخ) لانه اذا علم المنقول والمكان المنقول اليه صارت المنفعة معلومة وهذا النوع قريب من النوع الاول زيلعى وحاصله ان الاشارة اغنت عن بيان المقدار فقط **(قوله لا يلزم بالعقد)** اى لا يملك به كعبر في الكثر لان العقد وقع على المنفعة وهى تحدث شيئا فشيئا وشأن البدل ان يكون مقابلا للمبدل وحيث لا يمكن استيفاؤها حالا لا يلزم بدائها حالا الا اذا شرطه ولو حكما بأن عجله لانه صار ملتزما به بنفسه حينئذ وبطل المساواة التى اقتضاها العقد فصح **(قوله بل بتعجيله)** وفي العتابة اذا عجل الاجرة لا يملك الاسترداد ولو كانت عينا فأعارها او ادعها راب الدار فهو كالتعجيل وفي المحيط لو باعه بالاجرة عينا قبض جاز لتضمنه تعجيل الاجرة طورى **(قوله او شرطه)** فله المطالبة بها وحبس المستأجر عليها وحبس العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يعجل له المستأجر كذا في المحيط لكن ليس له بيعها قبل قبضها بحر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع انه مخالف لمقتضى العقد وفيه نفع احدها ط قلت هو في الحقيقة اسقاط لما استحققه من المساواة التى اقتضاها العقد فهو كاسقاط المشتري حقه في وصف السلامة في المبيع واسقاط البائع تعجيل الثمن بتأخيره عن المشتري مع ان العقد اقتضى السلامة وقبض الثمن قبل قبض المبيع تأمل **(قوله اما المضافة الخ)** اى فيكون الشرط باطلا ولا يلزمه للحال شئ لان امتناع وجوب الاجرة فيها بالتصريح بالمضافة الى المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبله فلا يتغير هذا المعنى بالشرط بخلاف المنجز لان العقد اقتضى المساواة وليس بمضاف صريحا فيبطل ما اقتضاه بالتصريح بخلافه زيلعى ملخصا **(قوله وقيل تجعل عقودا الخ)** هذا الكلام في المضافة الطويلة وهى ما قدمه الشارح عن جواهر الفتاوى ولها صورة أخرى وهى ان يؤجرها ثلاثين سنة عقودا متوالية غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة ويجعل معظم الاجرة للسنة الاخيرة والباقي لما قبلها اما استثناء الايام فليكون كل منهما قادرا على الفسخ واما جعل الاجرة القليلة للمعدة الاخيرة فلتلا يفسخ المؤجر الاجارة في تلك الايام فلو أمنا الفسخ لا تلزم تلك القيود وهذا بناء على ان المضافة لازمة

بما يرفع الجهالة فيشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو خلا عنهما فهي فاسدة بزازية (و) يعلم ايضا بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا (اعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه) به (بل بتعجيله او شرطه في الاجارة) المنجزه اما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التعجيل اجماعا وقيل تجعل عقودا في كل الاحكام فيفسى برواية تمكها بشرط التعجيل للحاجة شرح هبانية للشرنبلالى (او الاستيفاء) للمنفعة

فإذا احتاج الناظر الى تعجيل الاجرة بعقد كذلك ولكن اوردانه ان اعتبرت عقدا واحدا يلزم
ثبوت الخيار في عقد واحد اكثر من ثلاثة ايام وان عقودا فلاتملك بالتعجيل ولا باشتراطه لانها
مضافة فيقوت الغرض وأجيب بما اختاره الصدر الشهيد من انها تجعل عقدا واحدا في حق ملك
الاجرة بالتعجيل او اشتراطه وعقودا في حق سائر الاحكام وبانا لم نجعل تلك الايام مدة خيار بل
خارجة عن العقد وهذا تعلم كلام الشارح غير محذور (قوله او تمكنه منه) في الهداية واذ قبض
المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكن قال في النهاية وهذه مقيدة بقيود * احدها التمكن فان
منعه المالك او الاجنى او سلم الدار مشغولة بمتاعه لا تجب الاجرة * الثاني ان تكون صحيحة فلو فاسدة
فلا بد من حقيقة الانتفاع * الثالث ان التمكن يجب ان يكون في محل العقد حتى لو استأجرها للكوكة
فأسلمها في بغداد بعد المدة فلا أجر * الرابع ان يكون متمكنا في المدة فلو استأجرها الى الكوكوفة في
هذا اليوم وذهب بعدمضي اليوم بالدابة ولم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعدمضي المدة طوري
وبه علم ان الاولى ذكر القيود فيستغنى عن قوله الا في ثلاث كما سيظهر لك (قوله الا في ثلاث) الاولى
اذا كانت الاجارة فاسدة * الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصرف حبسها عنده ولم يركبها *
الثالثة استأجر ثوبا لكل يوم بدانق فامسكه سنين من غير لبس لم يجب اجر ما بعد المدة التي لولبسه فيها
لتخرق وفي هذا الاستثناء نظر لان الكلام في الصحيحة كما هو صريح المتن على ان الفاسدة سيدكرها
ولان الثانية والثالثة يستغنى عنهما بذكر القيود السابقة للمسئلة فان الثانية خارجة بالقيد الثالث
لعدم التمكن في المكان المضاف اليه العقد بخلاف ما لو استأجرها للركوب في المصرف لتمكن منه اتقاني
والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة التي سقط اجرها فهي خارجة بالرابع (قوله ثم فرع على هذا) اي
الاخير وهو التمكن من الانتفاع ط (قوله لدار قبضت) اي خالية من الموانع (قوله بالبحقيقة
الانتفاع) اي اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة الآجر اما اذا لم يوجد من جهته فلا اجر
وان استوفى النفعه اتقاني واعلم ان الاجر الواجب في الفاسدة مختلف تارة يكون المسمى وتارة يكون
أجر المثل بالغام بالغ وتارة لا يتجاوز المسمى وسيأتي بيانه في بابها (قوله وظاهر ما في الاسعاف)
حيث قال ولو استأجر ارضا وادار او قفا اجارة فاسدة فزرعها او سكنها يلزمه اجرة مثلها والالا على
قول المتقدمين قال في المنع فأخذ مولانا صاحب البحر من مفهومه ما ذكره فانه يفيد لزوم الاجر
على قول المتأخرين وهذا ظاهر اذا علمت ذلك ظهر لك ان مثلا خسرو اطلق في محل القيد اه
ولا يخفى عليك انه وارد على متنه ايضا وتعقبه العلامة البيري فقال لم نرفى المسئلة للمتأخرين
كلاما والذي رأيناه في وقف الناصحي وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر فلم يزرع
الارض او لم يسكن الدار فلا شيء عليه ثم قال فيؤخذ من هذا ان المستأجر للوقف فاسد الا بعد
غاصبا ولا يجب عليه الاجر ان لم ينتفع به ثم نقل عن الاجناس التصريح بانها لا تجب بالبحقيقة
الاستيفاء قال ولا تزداد على مارضى به المؤجر اه اقول عدم الوقوف على التصريح بذلك في
كلام المتأخرين لا ينافيه ابو السعود في حواشي الاشياء اي لاحتمال ان ما في وقف الناصحي
والاجناس على مذهب المتقدمين فلا ينافي مفهوم الاسعاف والله تعالى اعلم (قوله والمستأجر
في البيع وفاء) بفتح الجيم يعني اذا استأجر من المشتري ما باعه منه وفاء بعد قبض المبيع صح
كما مر قيل الكفالة قال الشارح هناك قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فأفتى علماء الروم

(او تمكنه منه) الا في ثلاث
مذكورة في الاشياء ثم
فرع على هذا بقوله
(فيجب الاجر لدار قبضت
ولم تسكن) لوجود تمكنه
من الانتفاع وهذا (اذا
كانت الاجارة صحيحة اما
في الفاسدة فلا) يجب الاجر
(الابحقيقة الانتفاع) كما
يسط في العمادية وظاهر
ما في الاسعاف أخرج
الوقف فتجب اجرة في
الفاسدة بالتمكن كذا في
الاشياء قلت وهل مال
اليتيم والمعد للاستغلال
والمستأجر في البيع وفاء
على ما فتى به علماء الروم
كذلك

بلزوم اجرائه واعترضه شيخ مشايخنا السائحاني بان الاملاك الحقيقية لم تنجب الاجرة بالتمكن في فساد اجارتها فكيف هذا اه وقال ط وفيه انه لا اجارة اصلا بعد انقضاء المدة فندبراه اقول ولا سيما على المعتمد من انه في حكم الرهن فانه لا يلزمه الاجر ولو استوفى المنفعة في المدة ولو بعد القبض كفي النهاية وافتي به في الحيرية والحامدية من كتاب الرهن خلافا لما قدمه الشارح عن الحلبي قيل الكفالة وقل في البرازية من جعله فاسدا قل لا تصح الاجارة ولا يجب شيء وكذا من جعله رهنا ومن جوز الاجارة من البائع وغيره واوجب الاجراء **(قوله محل تردد)** اقول لا تردد في مال اليتيم لان منافعه تضمن بالغصب وهذا من قبيله سائحاني وينافيه ما قدمناه آتباعن البيري من ان المستاجر للوقف فاسدا لا يعد اصابا **(الح)** **(قوله بالغصب)** لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فالتسليم منح قال الرملي فلو لم تفت المنفعة بالغصب فكغصب الارض المقررة للغرس والبناء مع الغرس والبناء لا تسقط لوجوده معه وهي كثير الوقوع فتأمل **(قوله لا تجرى في العقار)** اي خلافا لمحمد **(قوله وهل تنفسخ بالغصب الح)** ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ يستوفى ما بقى من المدة وعليه الاجر بحسابه ابو السعود وكلام المصنف مفرع عليه **(قوله ولو غصب في بعض المدة فيحسابه)** وكذا لو سلمه الدار الايتا او سكن معه فيها كافي البحر وفي الشر نبلاية عن البرهان ويسقط الاجر لغرق الارض قبل زرعها وان اصابه آفة سماوية لم يلزمه الاجر تاما في رواية عن محمد لانه قد زرعها والفتوى على انه يلزمه اجر ما مضى فقط ان لم يتمكن من ذرع مثله في الضرر اه وسيد كرهه الشارح قيل فيسخ الاجارة ويذكر انه اعتمده في الولوالجية وانه في الحانية جزم بالاول **(قوله شفاعة)** اي باستعفاف خاطر الغاصب او حماية اي دفع ذي شوكة فان امكن ذلك لا تسقط وان لم يخرج له لانه مقتصر واما لو لم يمكن اخراجه الا باتفاق مال فلا يلزمه كفي الفينة وغيره اذ كره ابو السعود في حاشية الاشياء **(قوله يحكم الحال)** فان كان فيها غير المستاجر فالقول للمستاجر ولا اجر عليه بحر **(قوله كمسئلة الطاحونة)** يعني لو وقع الاختلاف بينهما بعد انقضاء المدة في اصل انقطاع الماء عنها وفي الخامس والعشرين في اختلاف من التارخانية الاختلاف هنا على وجهين اما في مقدار المدة بأن قال المؤجر انقطع الماء خمسة ايام والمستاجر عشرة واما في اصل الانقطاع بان قال المستاجر انقطع عشرة ايام وانكر المؤجر ففي الاول القول للمستاجر مع يمينه وفي الثاني يحكم الحال ان كان الماء جاريا وقت الخصومة فالقول للمؤجر مع يمينه وان منقطعا وقتها فالله مستاجر اه ملخصا ولا يخفى ان هذا حيث لا بينة كاذكره المصنف ولذا قال في الذخيرة ولو اقام المستاجر البينة ان الماء كان منقطعا فيامضي يقضى بها وان كان جاريا للحال اه وسيد كره المصنف المسئلة اخر باب ضمان الاجير **(قوله ولا يقبل قول الساكن الح)** اي في مسئلة الغصب يعني لو آجره الدار وفيها شخص ساكن وخلى بينه وبينها فقال بعد المدة منعني الساكن ولا بينة له والساكن مقرا واجاحد لا يلتفت الى قول الساكن لانه شاهد على الغير او مقرو وشهادة الفرد والاقرار على الغير لا يقبل فبقي الاختلاف بينهما فينظر ان كان المستاجر هو الساكن حال المنازعة فالقول للمؤجر وان كان الساكن غيره فالله مستاجر ذخيرة **(قوله وبقوله)** عطف على بقوله السابق فيفيد انه مفرع على التمكن

محل تردد فليراجع وبقوله
(ويسقط الاجر بالغصب)
اي بالحيلولة بين مستاجر
والعين لان حقيقة الغصب
لا تجرى في العقار وهل
تنفسخ بالغصب قل في
الهداية نعم خلافا لقاضيخان
ولو غصب في بعض المدة
فيحسابه (الا اذا
امكن اخراج الغاصب)
من الدار مثلا (بشفاعة
او حماية) اشباه (ولو انكر
ذات) اي الغصب
(المؤجر) وادعاه المستاجر
(ولا بينة له يحكم الحال)
(كمسئلة الطاحونة) ولا
يقبل قول الساكن لانه
فرد ذخيرة وبقوله (ولا
يعتق قريب المؤجر) (لو كان
أجرة)

لانه لم يملكه بالعقد والمراد من تمكنه ١١ من الاستيفاء تسامى المحل الى المستأجر بحيث لا مانع من الانتفاع

(فوسلمه) العين المؤجرة
(مد مضي بعض المدة)
مؤجرة (فليس لاحدها
الاقتناع) من التسليم
والتسليم في باقي المدة (اذا
لم يكن في مدة الاجارة وقت
يرغب فيها لاجله فان كان
فيها) اي في العين المؤجرة
(وقت كذلك) كبيت
مكة ومنى وحوانيتها
زمن الموسم فانه لا يرغب
فيها بعد الموسم فلو لم يسلم
في الوقت الذي يرغب لاجله
(خير في قبض الباقي) كما
في البيع كذا في البحر ولو
سلمه المفتاح فلم يقدر على
الفتح اضياعه ان امكنه
الفتح بلا كلفة وجب الاجر
والا لاشباه قات وكذا
لو عجز المستأجر عن الفتح
بهذا المفتاح لم يكن تساميا
لان التخلية لم تصح صريحة
ولو اختلفا بحكم الحال ولو
برهنا فيئنة المؤجر ذخيرة
وكذا البيع وقيل ان قال له
اقبض المفتاح وافتح الباب
فهو تسامى والا لا كما يستعمله
المصنف (وللمؤجر طلب
الاجر للدار والارض كل
يوم وللدابة كل مرحلة)
اذا اطلقه ولو بين تعين
(وللخياطة ونحوها) من
الصنائع (اذا فرغ وسلمه)
فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر

ايضا مع انه من فروع قوله ولا يلزم بالعقد فكان عليه ابقاء المثل على حاله وجعلها مسألة مستقلة
(قوله لانه لم يملكه بالعقد) فان قيل يشكل عليه صحة الابراء عن الاجرة والكفالة والرهن بها
قلت لا اذ ذلك بناء على وجود السبب فصار كالعقد عن القصاص بعد الجرح اتقاني (قوله
والمراد من تمكنه الخ) اشار الى ان مافي المتن تفريع على مقدر (قوله الى المستأجر) يشمل
الوكيل بالاستئجار لكن لو سكنها الوكيل بنفسه قال الثاني لأجر وقال محمد على الموكل لان
قبض الوكيل كقبضه فوق القبض أولا للموكل وصار الوكيل بالسكنى غاصبا فلا يجب عليه الاجر
وفيه نظر لان الغصب من المستأجر يسقط الاجر بزانية (قوله فوسلمه) اي اراد تسليمه
فافهم (قوله المؤجرة) من باب الحذف والايصال ح اي المؤجر فيها بخلاف المؤجرة الاولى
كما هو ظاهر (قوله كما في البيع) اي اذا اشترى نحو بيت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسامى
الا بعد فوته فان المشتري يخبر لفوات الرغبة ط ولم يعزه لاحد فابراجع وقيل ح يعني اذا
استحق بعض المبيع فان المشتري يخبر لتفرق الصفقة اه قال شيخ مشايخنا الرحمتي وهذا
يقضى ان يكون للمستأجر الخيار مطلقا سواء كان وقتا يرغب فيه او لا لتفرق الصفقة ولانه
حيث منعه من التسامى في اول المدة ربما يكون مضطرا الى العين المؤجرة فيستأجر غيرها فاذا
الزم بها بعد مضي بعض المدة ربما يتضرر بذلك فليتأمل اه والاضهر ما قاله ابو الطيب اي
اذا ما يوجد في المبيع الصفقة التي اشتراها للرغبة فيها كالخياطة والكتابة خير المشتري (قوله
لضياعه) علة لعدم القدرة وعبرة الذخيرة وفي الجامع الاصغر آجر من آخر حانوتا ودفع اليه
المفتاح ولم يقدر على فتحه وضل المفتاح اياما ثم وجده فان كان يمكن فتحه به فعليه أجر ما مضى
والا فلا وفي البرازية ان قدر على الفتح بلا مؤنة لزم الاجر والا فلا وايسله ان يحتج ويقول
هلا كسرت الغلق ودخلت (قوله ولو اختلفا) اي في العجز وعدمه بحكم الحال قال في الذخيرة
ولو اختلفا ولا يئنه لهما ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان لاء هذا الغلق وامكن فتحه
به فالقول للمؤجر والا للمستأجر (قوله ولو برهنا فيئنة المؤجر) اي وان كان المفتاح لا يلائم
لانه لا عبرة لتحكيم الحال متى جاءت البيئنة بخلافه كمسئلة الطاحونة وانما تقبل اذا كان المؤجر
يدعي انه كان يلائم الغلق ولكن غيره والمستأجر يقول لا بل لم يكن ملائما من الاصل ذخيرة
(قوله وكذا البيع) اي اذا اشترى دار او قبض مفتاحها ولم يذهب اليها فان كان المفتاح بحالة
يتبها له ان يفتحه من غير كلفة يكون قابضا والا فلا منج وقد ظهر مما تقر ان تسامى المفتاح مع
التخلية بين المستأجر والدار واما كان الفتح به بلا كلفة تسامى للدار فيجب الاجر بمضي المدة وان
لم يسكن وقيد في القنية بان يكون في المصر حيث قال وتسامى المفتاح في السواد ليس بتسليم
لدار وان حضر في المصر والمفتاح في يده وأقره في البحر والمنع انكنه خلاف ما فقه في قارى
الهداية وأقره محشوا الاشباه كإسياتى قيل مسائل شتى (قوله للدار والارض الخ) المراد
كل ما تقع الاجارة فيه على المنفعة او على قطع المسافة أو على العمل (قوله ولو بين تعين) اي
لو بين وقت الاستحقاق في العقد تعين ولذا قل في العزيمة هذا اذا لم تكن الاجرة معجلة
أو مؤجلة أو منجمة وهذا قولهم جميعا على ما قرر في الخلاصة اه فالمراد فيما ذكره المصنف
ما اذا سكنت عن البيان (قوله اذا فرغ وسلمه) اعلم ان أبا حنيفة كان ولا يقول لا يجب شئ

من الاجرة ما لم يستوف جميع المنفعة والعمل لانه المعقود عليه فلا يتوزع الاجر عن الاجزاء
كالتن في المبيع ثم رجع فقال ان وقعت الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض أقطع
المسافة كما في الدابة وجب بحصة ما استوفى لوله اجرة معلومة بلا مشقة ففي الدار لكل يوم
وفي المسافة لكل مرحلة والقياس ان يجب في كل ساعة بحسابه تحقيقا للمساواة لكن فيه خرج
وان وقعت على العمل كالحياطة والقضارة فلا يجب الاجر ما يفرغ منه فيستحق الكل لان
العمل في البعض غير منتفع به وكذا اذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ لا يستحق شيئا من الاجرة
على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط والفوائد الظهيرية والذخيرة ومبسوط
شيخ الاسلام وشرح الجمع لفخر الاسلام وقضيان والتمرتاشي انه اذا خاط البعض في بيت
المستأجر يجب الاجر بحسابه حتى اذا سرق الثوب بعد ما خاط بعضه استحق ذلك فهذا يدل
على انه يستحق الاجر ببعض العمل في كل مامر لكن بشرط التسليم الى المستأجر ففي سكنى
الدار وقطع المسافة صار مسلما بمجرد تسليم الدار وقطع المسافة وفي الحياطة بالتسليم حقيقة
او حكما كأن خاطه في منزل المستأجر لان منزله في يده زيلعي ملخصا وحاصله انهم اتفوا على
قول ابي حنيفة انه لا يجب الاجر على البعض بلا تسليم اصلا واما مع التسليم فيجب الاجر على
البعض في سكنى الدار وقطع المسافة واختلفوا على قوله في الاستئجار على العمل كالحياطة
قال اكثرهم على انه يجب ايضا بالتسليم ولو حكما وخالفهم صاحب الهداية والتجريد فقال لا يجب
قال الزيلعي وهو الاقرب الى المروى عن ابي حنيفة من الفرق بينهما في القول المرجوع اليه
وعلى ما ذكره لافرق بين الكل اه وبه ظهر ان تقييد المصنف بالفراغ والتسليم مبنى على
ما في الهداية والتسليم يشمل الحقيقي والحكمي وهو ما عبر عنه بقوله وان عمل في بيت المستأجر
فلو قل ولو حكما لكان اخصر واظهر ولا معنى لقول من قل لا معنى له فافهم (قوله) وكذا كل من
اعمله اثر) اى في انه لو هلك في يده لا اجر له وسيدكر الشارح بعد ورقة المراد بالاثر (قوله) نعم
لو سرق الخ) هذا مبنى على قول الاكثرين من وجوب الاجر على بعض العمل بالتسليم ولو حكما
واراد به الاستدراك على المصنف بما ذكره في البحر حيث قال وتبعه العلامة الطورى وتليذه
المصنف في شرحه مسألة البناء منصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر بالبعض لكونه مسلما
الى المستأجر ونقله الكرخي عن اصحابنا وجزم به في غاية البيان رادا على الهداية فكان هو
المذهب ولذا اختاره المصنف اى صاحب الكنز في المستصفي وان كانت عبارته هنا مطلقة اه
فلكلام الشارح وجه وجه كما علمت وان كان فيه خفاء فافهم لكن في كون ما في الهداية
خلاف المذهب تأمل يظهر مما مر عن الزيلعي فلو جعله خلاف الاصح لكان نسب تأمل (قوله)
بعد ما خاط بعضه) يعنى في بيت المستأجر فلو في بيت الاجير لا اجر له اتفاقا لعدم التسليم اصلا
(قوله) وانهدم ما بناه) اى قبل الفراغ منه (قوله) قبل ان يقبضه رب الثوب) قد علمت ان
العمل في بيت المستأجر تسليم (قوله) فلا اجر له) لان الحياطة ماله اثر فلا اجر قبل التسليم
كما في نبيع (قوله) بل له) اى للحياطة لانه بدل ما تلفه عليه حتى سقطت اجرة بجر (قوله) تضمنين
الفاثق) اى قيمة خياطته لا المسمى لانه انما لزم بالعقد ولا عقد بينه وبين الفاثق رحى (قوله) ولا
يجبر الخ) لانه التزم العمل ووفى به رحى (قوله) كأنه لم يعمل) فلم يوف ما التزمه من العمل فيجبر

وكذا كل من اعمله اثر
وما لاثله كمال له الاجر
كما فرغ وان لم يسلم بجر
(وان) وصلى (عمل في بيت
المستأجر) نعم لو سرق بعد
ما خاط بعضه او انهدم
ما بناه فله الاجر بحسابه
على المذهب بجر وابن كمال
(ثوب خاطه الحياط بأجر
فتفق رجل قبل ان يقبضه
رب الثوب فلا اجر له)
بل له تضمنين الفاثق (ولا
يجبر على الاعادة وان كان
الحياط هو الفاثق فعليه
الاعادة) كأنه لم يعمل

(٢) قوله في الصحيفة بعده
وقلا يضمن كذا بخضه
والذى في نسخ الشارح وقلا
يغرم وهو المناسب لقول
المصنف ولا غرمه وان كان
الآل واحدا اه مصحح

بمخلاف فتق الاجنبى وهل للحياط أجر التفصيل ١٣ بلا خياطة الاصح لاشباه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات

المفتى به نعم وقل المصنف ينبغي ان يحكم العرف اه ثم رأيت في التارخانية معزيا للكبرى ان الفتوى على الاول فتأمل (و) للحباز طلب الاجر (للخبز) في بيت المستأجر بعد اخراجه من التنور) لان تمامه بذلك وبأخراج بعضه بحسابه جوهره (فان احترقه بعده) اى بعد اخراجه بغير فعله (فله الاجر) لتسليمه بالوضع في بيته (ولا غرم) لعدم التعدي وقال يغرم مثل دقيقه ولا أجر وان شاء ضمن الحبز وأعطاه الاجر (ولو) احترق (قبله) لأجره (ويغرم) اتفاقا لتقصيره درر وبحر (وان لم يكن الحبز فيه) اى في بيت المستأجر سواء كان في بيت الحباز او لا (فاحترق) او سرق (فلا أجر) له لعدم التسليم حقيقة (ولا ضمان) لو سرق لانه في يده امانة خلافا لهما وهى مسئلة الاجير المشترك جوهره (وان) احترق الحبز أو سقط من يده (قبل) الاخراج فعليه الضمان) ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر (وان ضمنه قيمته دقيقا

عليه لان عقد الاجارة لازمه رحى (قوله بمخلاف فتق الاجنبى) لاحاجة اليه ط (قوله الاصح لا) كذا صححه في الخلاصة والبرازية وفرضوا المسئلة بما اذا دفع اليه الثوب فقطعه ومات من غير خياطة وعللوا بان الاجر في العادة للخياطة لالقطع قلت فلو بقي حيا لاتظهر الثمرة لانه يجبر على الخياطة لكن لو تفاسخ العقد بعد القطع فالظاهر ان حكمه كالموت تأمل ويظهر من التعليل انه لو دفعه للتفصيل فقط يلزم اجره وهو ظاهر لان العقد ورد عليه فقط (قوله لكن في حاشيتها) اى الشيخ شرف الدين الغزى حيث قل قلت وفي فتاوى قاضيخان والظهيرية قطع الحياط الثوب ومات قبل الخياطة له اجر القطع هو الصحيح وفي جامع المضمرات والمشكلات عن الكبرى وعليه الفتوى وينبى اعتماده لتأييده بأن الفتوى عليه اه (قوله ان الفتوى على الاول) صوابه على الثانى لما سمعت آفا من عبارة الكبرى وهو الذى رأيت في التارخانية (قوله جوهره) ومثله في غاية البيان معللا بان العمل في ذلك القدر صار مسلما الى صاحب الدقيق اه وظاهره انه لا يجزى فيه الخلاف المار في الحياط ولعل العلة وجود الانتفاع هنا تأمل (قوله وقال يضمن (٢) الخ) هكذا ذكر الخلاف في الهداية وعليه فلا فرق بين ما اذا كان في بيت المستأجر او لا كسأنى فيكون ايضا من مسئلة الاجير المشترك الآتية في ضمان الاجير وحاصلها ان المتاع في يده امانة عند الامام ومضمون عندهما لكن ذكر في غاية البيان ان ما ذكر من الخلاف انما ذكره القدورى برواية ابن سبعة عن محمد وانه لم يذكر محمد في الجامع الصغير ولا شراحه خلافا بل قالوا لاضمان مطلقا فمن هذا قالوا ما في الجامع مجرى على عمومهم اما عند ابى حنيفة فلانه لم يهلك بصنعه واما عندهما فلانه هلك بعد التسليم اه وعلى ما ذكره الاتقانى في غاية البيان مشى في البحر والمنح ولما اقتصر بعضهم على مراجعتهم قال ما ذكره الشارح سبق قلم مع ان من اتبع الهداية لم يضل فافهم (قوله لتقصيره) اى بعدم القلع من التنور فان ضمنه قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان دقيقا فلا بحر (قوله لعدم التسليم حقيقة) يعنى انه حيث لم يكن في بيت المستأجر لم يوجد التسليم الحكى فلا بد من التسليم الحقيقى ولم يوجد ايضا فلذا لم يجب الاجر (قوله لو سرق) المناسب زيادة او احترق ط وكأنه تركه لان المراد بعد الاخراج والحرق بعده نادر فمن قال تركه لانه يضمن فيه اتفاقا فقد وهم (قوله وان احترق الحبز او سقط من يده الخ) تقدم ان الحكم كذلك لو كان في بيت المستأجر فلو ان المصنف حذف قوله السابق وقوله لا اجر ويغرم وجعل ما هنا راجعا للمستلثين لكان اولى كما أفاده ط (قوله فله الاجر) لان المستأجر وصل اليه العمل معنى لوصول قيمته ط (قوله ولا يضمن الحطب والملح) لانه صار مستهلكا قبل وجوب الضمان عليه وحينما وجب عليه الضمان كان رمادا زيلى (قوله الا اذا كان لاهل بيته) أفاد أن ما ذكره المصنف في الولائم وأنواعها احد عشر نظمها بعدهم في قوله

ان الولائم عشرة مع واحد ❀ من عدها قد عز في اقرانه
فالحرص عند نفاسها وعقيقة ❀ للطفل والاعذار عند خثانه
ولحفظ قرآن وآداب لقد ❀ قالوا الخذاق لحذقه وبيانه
ثم المسلاك لمقدمه ووليمة ❀ في عمره فاحرص على اعلانه

فلا أجر) له للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح (وللطبخ بعد الغرف) الا اذا كان لاهل بيته جوهره

والاصل في ذلك العرف (قن افسده) اى الطعام (الطباخ) واحرقه ﴿١٤﴾ او لم يضره فهو ضامن للطعام ولو دخل بنار

ليحترق او يضره فوقعت
منه شرارة فاحترق الميت
لم يضمن للاذن ولا يضمن
صاحب الدار او احترق شيء
من السكان لعدم التعدي
جوهرة (و) ضرب اللبن
بعد الاقامة (و) ولا بعد
تشرجه اى جعل بعضه
على بعض وبقولهما يفتى
ابن كمال معزيا للعيون
وهذا اذا ضربه في بيت
المستأجر فلو في غير بيته
فلا حتى يعمده منصوبا عنده
ومشرجا عندهما زيلعى
(فروع) اللبن على اللبن
والتراب على المستأجر
وادخال الحمل المنزل على
احمال لاصبه في الجواق
او صعوده مغرفة لا بشرط
وايكاف دابة لحمل على
المكارى وكذا الجبال
والجواق والحبر على
المكاتب واشتراط الارق
عليه يفسدها ظهيرية (ومن)
كان (لعماله اثر في العين
كالصباغ والقصار حبسها
لاجل الاجر) وهل المراد
بالاثر عين مملوكة للعمال
كالنشاء والغراء ام مجرد
ما يعين ويروى قولان
اصحهما اثنان فغاسل
الثوب وكسر الفسق
والحطب والطحان والحياط
والحفاف وحائق رأس العبد

وكذلك مادة بلا سب يرى ووكيرة لبنائه لمكانه
ونقطة لقدمه ووضعته مصيبة وتكون من جبرانه
ولا اول الشهر الا صم عترة بذيحة جاءت لرفعة شأنه
ط مخصصا (قوله لاهل بيته) اى بيت المستأجر (قوله والاصل في ذلك العرف) فطلق العقد
يتناول المعتاد اذا لم يوجد شرط بخلافه اتقانى (قوله فهو ضامن) ومقتضى ما سبق في الحيز انه بخير
بين ان يضمنه قبل الطبخ ولا اجر له او بعده وله الاجر (قوله للاذن) لانه لا يصل الى العمل
الا بذلك وهو مأذون له فيه بخر (قوله وضرب اللبن) هو بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع
السكون لغة وتفسد بالاعتين اللبن ما يغلب واحد عرفا او لم يكن غيره فهستانى ملخصا (قوله
بعد الاقامة) لانها لتسوية الاطراف فكانت من العمل كشف والاقامة النصب بعد الجفاف فلو
ضربه فأصابه مطر فأفسده قبل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره قهستانى (قوله وقال بعد
تشرجه) بالشين والجم المعجمتين وقولهما استحسان زيلعى ولعله سبب كونه المفتى به لكن ذكر
الاتقانى ان دليلهما ضعيف تأمل قال في البحر وفائدة الاختلاف فيها اذا تلف اللبن قبل التشرج فعنده
تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجير اما اذا تلف قبل الاقامة فلا اجر احكاما (قوله اى
جعل بعضه على بعض) اى بعد الجفاف (قوله حتى يعمده منصوبا) عبارة المستصفي حتى يسلمه منصوبا
عنده ومشرجا عندهما كذا في الايضاح والمبسوط اه فلم يشترط العد وهو الاولى لانه لو سامه
بغير عد كان له الاجر كما لا يخفى بخر وذكر الاتقانى عن شرح الطحاوى مثل ما في المستصفي وفسر
التسليم بالتخلى بين المستأجر وبين اللبن (قوله واشتراط الورق عليه يفسدها) اما اشتراط
الحبر فلا حموى (قوله حبسها) فعل ماض او مصدر مبتدأ ثان وخبره محذوف اى له والجملة
خبر من بقى هنا اشكال وهو انه انما يستحق المطالبة بعد التسليم كما مر فاذا حبس فلا تسليم فلا
مطالبة ويمكن دفعه بان قوله فيما مر له الخطاب اذا فرغ سلم مفهومه معطل بالنطق هناسا ثمحانى
لكن يرد عليه انه حينئذ لا فائدة لذكر التسليم وقد قلوا لا يجب الاجر الا بالتسليم فلو هلك في يده
قبله سقط لانه لم يسلم انعقود عليه وهو اثر العمل بخلاف مالا اثر له فان الاجر يجب كما فرغ
ولا يمكن حمله على الحبس بعد التسليم بمعنى ان له الاسترداد لقوله الآتى فان حبس فضاء فلا
اجر مع ان التسليم وجب الاجر على انه بعد التسليم الحكمى كعمله في بيت المستأجر ليس له
الحبس كما سيدكره فكيف بعد الحقيق والظاهر ان فائدة عدم الضمان فقط اذا لم يكن له
الحبس لضمن بالضياع بعده فليتأمل (قوله اصحهما الثانى) وكذا صححه في غرر الافكار
وغاية البيان تبعا لقاضيهان قل في البحر وصحح النسفى في مستصفاه معزيا الى الذخيرة الاولى
فاختلف التصحيح وينبغى ترجيحه وقد جزم به في الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الحمل اه
(قوله والحياط والحقف) هذا ظاهر على القول بان الحيط على رب الثوب في عرف صاحب
الظهيرية واما على عرف من قبله وهو عرفنا الآن من انه على الحياط فلا يظهر لان الحيط
كان يصنع سائحان (قوله لاجر) البناء للسبية والتمليل (قوله لتسليمه حكما) ليكون الميت
في يده وهو كالتسليم الحقيقى فلا يملك الحبس بعده (قوله فان حبس) اى فيما اذا كان الاجر

لهم حبس العين بالاجر على الاصح محتمى وهذا (اذا كان حالا ما اذا كان) الاجر (مؤجلا فلا) يملك حبسها (حالا)
كعمله في بيت المستأجر لتسليمه حكما وتضمن بالتعدي ولو في بيت المستأجر غاية (قن حبس فضاء فلا أجر ولا ضمان)

الاطلاق ح (قوله فأت بعضهم الخ) فلو ماتوا جميعا لا اجرا أصلا لان المقود عليه المجيء بهم ولم يوجد رمل (قوله فله اجره بحسابه) أي اجرا المجيء واما اجر الذهاب فبكماله مقدسي عن الكفاية سائحاني قلت وقال في المعراج بعد نقله عبارة الهداية وهي استأجره ليذهب الى البصرة فيأتي بعيله الخ هذا اختيار الهندواني وعن الفضلي استأجر في المصر ليحمل الخطة من القرية فذهب فلم يجد الخطة فعاد ان كان قال استأجرتك من المصر حتى احمّل الخطة من القرية يجب نصف الاجر بالذهاب ولو قال استأجرتك حتى احمّل من القرية لا يجب شيء لان في الاول العقد على شيئين الذهاب الى القرية والحمّل منها وفي الثاني شرط الحمّل ولم يوجد فلا يجب شيء كذا في الذخيرة وجامع التمرناشي اه ومثله في التبيين عن النهاية وظاهر المتن اختيار قول الهندواني ولنظر ما للفرق بين القولين على عبارة الهداية فان فيها الاستئجار على شيئين نعم هو على عبارة المصنف كالكثر ظاهر ولعل التصريح بالذهاب غير قيد فيظهر الفرق ويؤيده ما في التتارخانية استأجره ليحمل له كذا من المظمورة فذهب فلم يجد المظمورة استحق نصف الاجر اه وعليه فلو مات كل العيال وجب اجر الذهاب وهو مخالف لما قدمناه عن الرمل فتأمل (قوله أي للعاقدين) اود كر عددهم للاجير شر نبالية (قوله أي له كل الاجر) في القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم اجر المثل اه وان حمل الكل هنا على كل اجر المثل زال التناقض (قوله ان كانت المؤنة تقل الخ) تقييد لقول المصنف فله اجره بحسابه وهو منقول عن الامام الهندواني (قوله والافيكه) كالمو كان الفسائت صغيرا او كان ذلك في استئجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد ولو من الكبار وهذا اذا كان الاستئجار على ان يحملهم فلو على مصاحبهم والحمّل على المرسل او كان المحل قريبا وهم مشاة او بعيدا ولهم قدرة على المشي يلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بنقص فردا وفردين الا ان يكونوا ارقاء فحفظ البعض منهم أخف من حفظ الكل حموى بخاط (قوله لا يصل قط) بالكسر والتشديد والمراد لا يصل شيء مما ليس له مؤنة وقوله او زاد أي ماله مؤنة (قوله لاشي له) أي من أجرة الذهاب والمجيء بالاجواب ام لا كافي النهاية وغيرها فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجيء بالاجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد قهستاني اقول نعم ولكن التقييد به كما وقع في الجامع الصغير والهداية والكثر لازم بالنظر للمسئلة الآتية عن الدرر كما سيظهر ومبنى الخلاف بين محمد وشيخه ان الاجر مقابل عنده بقطع المسافة لما فيه من المشقة دون حمل الكتاب بخلاف حمل الطعام فانه مقابل فيه بالحمّل لما فيه من المؤنة دون قطع المسافة وعندها مقابل بالنقل فيهما لانه وسيلة الى المقصود وهو وضع الطعام هناك وعلم ما في الكتاب فاذا رده فقد نقض المقود عليه (قوله ويدعو فلانا) صورها قاضيخان في تبليغ الرسالة وفرق بينها وبين مسألة ا يصل الكتاب بان الرسالة قد تكون سرا لا يرسل بان يطالع عليها غيره اما الكتاب فمختوم فلو تركه محتوما لا يطالع عليه غيره اه وجزم الحلواني بان الكتاب والرسالة سواء في الحكم وجعل الشارح دعاه كالرسالة قلت أي لانه من افرا دها تأمل وقد ذكر الشراح انه لو وجد ولم يبلغه الرسالة ورجع له

فات بعضهم فجاء بمن يقي فله اجره بحسابه) لانه اوفى بعض المقود عليه وقيد بقوله (لو كانوا) أي عياله (معلومين) أي للعاقدين ليكون الاجر مقابلا بمحملتهم (والا) يكونوا معلومين (فلكه) أي له كل الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المؤنة تقل بنقصان عددهم فبحسابه والافيكه) استأجر رجلا لا يصل قط (أي كتاب) او زاد الى زيد ان رده) أي المكتوب او الزاد (لموته) أي زيد (او غيبته لاشي له) لانه نقضه بعوده كالخياط اذا خاط ثم فتنق وفي الخافية استأجره ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا بأجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر (فاذا دفع القط الى ورثته) في صورة الموت (او من يسلم اليه اذا حضر) في صورة غيبته

وجب الاجر بالذهب) وهو نصف ١٧ ◀ الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وتبعه المصنف ولكن تعقبه

المحشون وعوارا على لزوم كل الاجر لكن في النهستان عن النهاية انه ان شرط المحي بالجواب نصفه والا فكله فليكن التوفيق (وان وجدته ولم يوصله اليه لم يجبر له شيء لا استفاء المعقود عليه) وهو الايصال واختلف فيما لو مزقه (متولى ارض الوقف آجرا بغير آجر المثل يلزم مستأجرا) اي مستأجر ارض الوقف لا المتولى كما غلط فيه بعضهم (تمام أجر المثل) على المفتي به كما في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصي وأب كما في مجمع الفتاوى (يفتي بال ضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا يفتي بكل ما هو انفع لوقف) فيما اختلف فيه العلماء حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى حاوي القدسي (مات الآجر وعليه ديون) حتى فسخ العقد بعد تعجيل البذل (فالمستأجر) لو العين في يده ولو بعقد فاسد اشباه (احق بالمستأجر من غرمائه) حتى يستوفي الاجر المعجلة (الا انه لا يسقط

الاجر بالاجماع ايضا ووجهه كافي الزيلعي عن المحيط ان الاجر يقطع المسافة لانه في وسعه واما الاسماع فليس في وسعه فلا يقابله الاجر فلي تأمل (قوله وجب الاجر بالذهب) اي اجماعا كذا كرا لا تقاني وغيره (قوله وهو نصف الاجر المسمى) اعترضه في العزيمة بأنه غلط فاحش فان كون أجر الذهب واجرا لثيان سواء على سبيل المناصفة مما لا يكاد يتفق ولم نجد هذه العبارة في كلام غيره (قوله ولكن تعقبه المحشون الخ) كالواني والشرنبلالي قال في الشرنبلالية فيه نظربله الاجر كما اذا المعقود عليه الايصال لا غير وقد وجدناه وجه التصفيف على ان المقتن صادق بوجوب تمام الاجر والمسئلة فرضها صاحب المواهب في الاستئجار للايصال ورد الجواب معاه (قوله عن النهاية) وصرح به في غيرها (قوله فليكن التوفيق) لكن هذا لا يدفع الاعتراض على صاحب الدرر حيث لم يقيد رد الجواب او لا وقيد بنصف الاجر ثانيا (قوله واختلف فيما لو مزقه) قال في الحانية له الاجر في قولهم اذ لم ينقض عمله وقيل اذا مزقه ينبغي ان لا يجبر الاجر لانه اذا تركه ثمة ينتفع به وارث المكتوب اليه فيحصل الغرض بخلاف التمزيق اه ومقتضى النظر انه ان مزقه بعد ايصاله فله اجر الذهب وان كان قبله فلا اجر له فليحذر ط قلت وقول الحانية له الاجر اي اجر الذهب كما تفيد عبارة القهستاني وهو ظاهر وهذا ان شرط المحي بالجواب ولينظر فيما لو مزقه المكتوب اليه او لم يدفع له الجواب وكان شرط المحي بالجواب هل له نصف الاجر ام كله لان اخباره بما صنع جواب معنى فليحذر (قوله بغير اجر المثل) الاولى بدون اجر المثل لان الغير صادق بالاكثر وان كان المقام يعين المراد ط (قوله كما غلط فيه بعضهم) قال في البحر وقد وقعت عبارة في الخلاصة او همت ان الناظر يضمن تمام اجر المثل فقال متولى الوقف آجر بدون اجر المثل يلزمه تمام اجر المثل اه وقدره الشيخ قاسم في فتاواه بان الضمير يرجع الى المستأجر يدل عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى يلزم مستأجرا تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اه وفي الذخيرة وتسلمها المستأجر كان عليه اجر المثل بالغما ما بلغ على ما اجازته المتأخرون من المشايخ اه ملخصا (قوله كذا حكم وصي وأب) اي اذا آجرا عقار الصغير بدون اجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزمه تمام الاجر ط (قوله في غصب عقار الوقف) قل في الوالولية الفتوى في غصب العقار الموقوف بالضمان نظر للوقف ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضيعة اخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان ط (قوله وغصب منافعه) قال في جامع الفصولين شري دارائهم ظهر انها وقف اول للصغير فعليه اجر المثل صيانة لما لهما اه ومقابل المفتي به ما صححه في العمدة انه لا تضمن منافعه وتبعه في القنية ط ما خلا (قوله عند الزيادة الفاحشة) اي زيادة اجر المثل من غير تعنت كياتي قريباط (قوله وصيانة لحق الله تعالى) لان الوقف حبس العين والتصدق بمنفعته لوجهه تعالى (قوله حتى فسخ العقد) اي بسبب الموت وفي بعض النسخ متى بدل حتى ولو قال فانفسخ لكان اولى (قوله لو العين في يده) اي لو العين المؤجرة مقبوضة في يد المستأجر قال في جامع الفصولين استأجر بيتا اجارة فاسدة وعجل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو انقضت المدة فأراد حبس البيت لاجر عجله ليس له ذلك في الجائزة في الفاسدة اولى ولو مقبوضا صحيحا او فاسدا فله الحبس بأجر

الدين بهلاكه) اي بهلاك هذا المستأجر (٢) (ين) (خا) لانه ليس من كل وجه (بخلاف الرهن) فانه مضمون

عجبه وهو أحق بثمنه لومات المؤجر اه يعنى اذامات المؤجر وعليه ديون غير المستأجر فيبعت الدار للمستأجر أحق بانثمن من سائر الغرماء ان كان الثمن قدر الاجرة المعجلة وان زاد فالزائد لغرماء ابوالسعود على الاشبه **(قوله)** بأقل من قيمته ومن الدين) تركيب فسد صوابه بالاقل من قيمته ومن الدين فتكون من بيانية لانفضيلية ح اى لاقتضائه ان المضمون شئ هو اقل منهما وهو غيرهما مع انه واحد منهما وهو الاقل ثم **(قوله تصح)** اى ان كانت من خلاف جنس المستأجره فو من جلسه فلا بخلاف الزيادة من جانب المؤجر فتجوز مطلقا عن الهندية ما يخص **(قوله)** وبعدها) صوابه لا بعددها كما هو فى الاشبه والمنع لان محل العقد قفات والمراد بعدمضى كلها اما اذا مضى بعضها فقد فى خزائنة الاكل لو استأجر دارا شهرين او دابة ايركها فرسخين فلما سكن فيها شهرا او سافر فرسخا زاد فى الاجرة فقياس ان تعتبر الزيادة ما بقى ومحمد استحسن وجعلها موزعة لما مضى وما بقى ابوالسعود عن البيهقي **(قوله)** ولو لقيم) عبارة الاشبه وهو شامل مال اليتيم بعمومه قل الحموى سوى فى الاسعاف بين الوقف وارض اليتيم حيث قل ولو أجر مشرف الوقف او وصى اليتيم منزلا بدون اجر امثل قل ابن الفضل ينبغي ان يكون المستأجر غاصبا وذكر الحنفى لا يكون غاصبا ويلزمه اجر امثل وصرح فى الجوهرة بان ارض اليتيم كالوقف اه اقول وكذا ذكره الشارح قبل اسطر لكنه غير مانحن فيه كما لا يخفى على التبيين فافهم فن ما استشهد به فيما لو أجر بدون اجر امثل وكلامنا فى الزيادة عليه بعد العقد والفرق مثل الصبح **(قوله)** تقبل) قل فى الاشبه مطلقا اه اى قبل المدة وبعده **(قوله)** كما لو رخصت) اى الاجرة بعد العقد فلا يفسخ لان المستأجرضى بذلك **(قوله)** فن الاجرة فسدة ح) سيأتى آخر السوادة لو آجرها بما لا يتغابن الناس فيه تكون فسدة فيؤجرها صحيحة من الاول او من غيره بأجر امثل ح وهو صريح فى انه لو كان الفساد بسبب الغبن الفاحش لا يلزم عرضها على الاول وفى العمادة خلافة لكن ذكر فى حاشية الاشبه ان الذى فى عامة الكتب هو الاول **(قوله)** لكن الاصل محتتها بأجر امثل) كذا فى الاشبه وفى بعض النسخ لكن الاصح ح ومعنى الاستدراك ان الكلام فى الزيادة على المستأجر فى الوقف وان قوله فن الاجرة فسدة ح كلام محمل لاحتمال ان المراد فسادها بسبب كون الاجرة عند العقد بدون اجر امثل فذا ادعى فسادها بذلك فى آجرها الناظر بلا عرض على الاول لانه لاحقا فستدرك عليه بأن انقضاء يحتاج الى التفصيل وهو ان الاصل محتتها بأجر امثل فجرد دعوى الزيادة لا يقبل ان اخبر القاضى واحد بذك يقبل الى آخر ما قرره الشارح وقد اضطربت آراء محشى الاشبه وغيرهم فى تقرير هذه العبارة وهذا مظهر لى فليتأمل ثم رأيت فى النفع الوسائل قرر كلامه كذلك وعليه فكان المناسب ان يأتى بالنقضاء التفرعية بدل الواو فى قوله ولو ادعى **(قوله)** غبن فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المتقويمين فى التفسير لاختار وتامه فى رسالة اعلامة قتالى زاده **(قوله)** فن اخبر الح) يعنى ان القاضى لا يقبل قول ذلك المدعى لانه متهم بارادة استئجارها لواجبها او باستخلاصها وابجارها غير الاول لو هو العاقد ومع ان الاصل فى العقود الصحة **(قوله)** ذو خيرة) أفاد ان الواحد كفى وهذا عندها خلافا لحمد اشبه **(قوله)** وان شهدوا ح) واصل بما قبله وسيأتى عن الحنفى آخر السوادة ما يخالفه الا

بأقل من قيمته ومن الدين كما سيجى فى باب جمع الفتاوى (فروع) الزيادة فى الاجرة من المستأجر تصح فى المدة وبعدها واما الزيادة على المستأجر فان فى امالك ولو لقيم لم تقبل كما لو رخصت وان فى الوقف فن الاجارة فاسدة آجرها الناظر بلا عرض على الاول لكن الاصل محتتها باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغبن فاحش فن اخبر القاضى ذو خيرة أنها كذلك فسحها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها بأجر المثل

ان برد الشهادة بدون اتصال القضاء ممن يرى ذلك ويأتى تمام بيانه هناك (قوله والا) اى وان لم يخبر ذو خبرة انها وقعت بغبن فاحش ففيه تفصيل وهذا فى المعنى مقابل لقوله فان الاجارة فاسدة لانها حينئذ صحيحة فقد استوفى الكلام على القسمين (قوله اضرارا وتعتا) فسر ذلك ابن نجيم فى فتاواه بالزيادة التى لا يقبلها الا واحد او اثنان اه وفى الينابيع زاد بعض الناس فى اجرتها لم يلفتم اليه لعله معنت اه ط (قوله وان كانت الزيادة اجرا المثل) عبارة الاشياء لزيادة باللام وهى كذلك فى بعض النسخ والمراد ان تزيد الاجرة فى نفسها اغلو سعرها عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس فى استئجاره فلا كما فى شرح المجمع للعيني حوى ومثله فى شرح ابن ملك اقول وهو غير معقول اذ لو كانت الاجرة حنطة مثلا وزادت قيمتها اثناء المدة كما مثله به ابن ملك فمواجهه نقض الاجارة بل المراد ان تزيد اجرة المثل بزيادة الرغبات كما وقع فى عبارات مشايخ المذهب وفى حاشية الاشياء لابي السعود عن العلامة البيروني ما حاصله انه لا تعتبر زيادة السعر فى نفس الاجرة فانه لا فائدة ولا مصلحة فى النقض للوقف ولا للمستحقين كما أفاده العلامة الطرابلسى فى فتاواه ورد به ما فى شرح المجمع وجعله من المواضع المتقدمة عليه اه ابقى شئ يجب التنبيه عليه وهو ما المراد بزيادة أجر المثل فتقول وقعت الزيادة فى اغلب كلامهم مطلقة فقالوا اذا زادت بزيادة الرغبات ووقع فى عبارة الحاوى القدسي انها تنقض عند الزيادة الفاحشة قال فى وقف البحر وتقييده بالفاحشة يدل على عدم نقضها باليسير ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتعابن الناس فيها كما فى طرف النقصان فانه جائز عن اجر المثل ان كان يسيرا والواحد فى العشرة يتعابن الناس فيه كما ذكره فى كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلا وزاد اجر مثلها واحدا فانها لا تنقض كما لو أجزرها المتولى بتسعة فانها لا تنقض بخلاف الدرهمين فى الطرفين اه اقول لكن صرح فى الحاوى الحصري كما نقله عنه البيروني وغيره ان الزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذى أجر به أولا اه ونقله العلامة قتالى زاده ثم قال ولم نره لغيره والحق ان ما لا يتعابن فيه فهو زيادة فاحشة نصفها كانت اوريا وقال فى موضع آخر وهل هما روايتان أو مراد العامة ايضا ما ذكره الحصري لم يحججه احد قبلنا اقول وكلامه الثانى اقبل فان الحكم عليه بالبطلان لا بدله من برهان على ان الاصل عدم تعدد الرواية فيحمل كلام العامة عليه ما لم يوجد نقل بخلافه صريحا فيضطر الى جعلهما روايتين وقد اقر العلامة البيروني وغيره ما ذكره الامام الحصري وتبعه فى الحامدية فاحفظ هذه الفائدة السنية (قوله فيفسخها المتولى الخ) قال العلامة قتالى زاده وهل المراد انه يفسخها القاضى او المتولى ويحكم به القاضى لم يحججه المتقدمون وانما تعرض له صاحب انفع الوسائل وجزم بالثانى وانما يفسخ القاضى اذا امتنع الناظر عنه اقول والقول بالفسخ هو احدى الروايتين وسيأتى انه المفتى به ثم اعلم ان الشارح قد أطلق الفسخ هنا مع انه قد فصل بعده وحاصل التفصيل ان ما وقعت عليه الاجارة لا يخلو اما ان يكون ارضا فارغة وقت الزيادة عن ملك المستأجر كالدار والحانوت والارض السليخة أو مشغولة به كما لو زرعها أو بنى فيها أو غرس فى الوجه الاول يفسخها المتولى ويؤجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة العارضة بعد ثبوتها وفى الثانى ان كان زرعها

والا فان كانت اضرارا وتعتا لم تقبل وان كانت الزيادة اجر المثل فالتحار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع القاضى

مطلب

فى بيان المراد بالزيادة على اجر المثل

ثم يؤجرها من زائد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فارغة عرضها ٢٠ على المستأجر فان قبلها فهو احق ولزمه

الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقدها عند رأس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقف او يصبر حتى يتخلص بناؤا وان كانت المسدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسخها وعليه الفتوى ومالم تفسخ كان على المستأجر المسمى اشباه معزى بالصغرى قلت وظاهر قوله البناء يملكه الناظر الخ انه يملكه لجهة الوقف قهرا على صاحبه وهذا لو الارض تنقص بالقلع والا شرط رضاه كما في عامة الشروح منها البحر والمنح وان

في المدة لا تؤجر لغيره وان فرغت المدة مالم يستحصه الزرع بل تضم عليه الزيادة من وقتها الى ان يستحصد لان شغلها بملكه مانع من صحة ايجارها لغيره كإيأى وان كان بنى فيها أو غرس فان فرغت المدة كما لو استأجرها مشاهرة وفرغ الشهر فسخها وأجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره لما قلنا من ان شغلها بملكه مانع بل تضم عليه الزيادة كما مر في المزروعة لكن هنا تبقى الى انتهاء العقد فقط اذ لانهاية معلومة للبناء والغراس بخلاف الزرع هذا خلاصة ما ذكره الشارح تبعا للاشياء وهو مأخوذ من انفع الوسائل عن البدائع وغيرها صريحا ودلالة ثم لا يخفى ان ضم الزيادة عليه انما هو حيث رضى به والا يؤمر بالقلع ان لم يصبر بالوقف وتؤجر لغيره صيانة للوقف وهذا كله اذا زادت اجرة الارض في نفسها لا بسبب بناءه مثلا والا فلا تضم عليه الزيادة اصلا لان الزيادة حصلت من ملكه كما هو ظاهر (قوله ثم يؤجرها من زائد) الاولى حذفه ليتأتى التفصيل المذكور بعده كما فعل صاحب البحر في الوقف وان عبر في الاشياء كما هنا (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض في الفاسدة وقيل يعرض فيها ايضا ط (قوله فقط) اى لامن اول المدة اشباه بل الواجب من اولها الى وقت الفسخ الاجر المسمى (قوله عليه) اى على المكر لتثبت الزيادة لان القول قوله والينة على المدعى والاصل بقاء ما كان على ما كان حموى والظاهر ان هذا على قول محمد لما مر ان الواحد يكفي عندها تأمل (قوله لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع) اى ان كان مزروعا بحق فلو لم يكن بحق كالغاصب والمستأجر اجارة فاسدة لا يمنع صحة الاجارة كما في اظهرية والسراجية لكونه لا يمنع التسليم بحر وسيد كر الشارح ويأتى متنا بعد ورقة (قوله من وقتها) اى وقت الزيادة ووجب لما مضى قبلها من المسمى بحسابه كما في البحر (قوله فان كان استأجرها مشاهرة) في هذا التعبير مساحة لان هذا مقابل قوله الآتى وان كانت المدة باقية الخ فكان المناسب ان يقول فان كانت المدة قد فرغت فانها تؤجر لغيره ان لم يقبلها اى الزيادة لكن لما كان الشهر مدة قليلة صار كأن المدة قد فرغت فانه اذا استأجرها مشاهرة كل شهر بكذا صح في واحد وقد في الباقي على ما أتى بيانه في الباب الآتى (قوله والبناء يملكه الناظر بقيمته) اى جبرا على المستأجر ان ضرر قاعه بالارض كما يأتى بيانه قريبا (قوله مستحق القلع) سيأتى بيانه في الباب الآتى (قوله للوقف) متعلق بقوله يملكه (قوله او يصبر الخ) يعنى اذا رضى الناظر بذلك ان كان القلع يضر لان الخيار للناظر حينئذ بين تملكه جبرا على المستأجر وبين أن يتركه الى ان يتخلص ببناء المستأجر من الارض كما سقط شئ دفعه اليه بناء على ما أتى عن الشروح نعم لو لم يضر فالخيار للمستأجر كما يأتى بيانه (قوله واما اذا زاد الخ) يعنى عنه قوله سابقا وان كانت الزيادة اجر المثل الخ ط وقد صحح هذا القول بالفظ الفتوى ولفظ المختار كما هنا ولفظ الاصح كما في كتاب الوقف فكان المعتمد وان مشى على خلافه في الاسعاف والتارخانية والحانية قائلين ان أجر المثل يعتبر وقت العقد فلا تعتبر الزيادة بعد ولكن قد علمت مما قدمناه عن الحصيرى ما المراد بالزيادة (قوله قات الخ) اصل البحث للمصنف في المنع ذكر اول الباب تحت قوله فلو آجرها المتولى اكثر لم تصح (قوله أنه يملكه) اى ان اراد الناظر ولا فيترك الى ان يتخلص فيأخذه ماله (قوله كفى عامة الشروح) اى شروح الهداية والكيينز وغيرها ذكروا ذلك في الباب

(الآتى)

صح فيقول عليها لانها الموضوعة لنقل المذهب

الآتى عند قوله الا ان يغرم له المؤجر قيمته مقلوعا وهو مفهوم عبارات المتون ايضا ويتناول باطلاقه الملك والوقف كانه عليه المصنف **(قوله بخلاف نقول الفتاوى)** منها المحيط والتجنيس والحنية والعمادية فانهم قلوا ان كان يضر لا يرفعه المستأجر بل اما ان يرضى بان يملكه الناظر للوقف والا يصير الى ان يتخلص ملكه لان يملكه بغير رضاه لا يجوز ومنها ما ذكره الشارح عن فتاوى مؤيد زاده وحاصله انهم جعلوا الخيار للمستأجر ولو كان القلع يضر واصحاب الشروح جعلوا الخيار للناظر ان ضرر والا فللمستأجر ثم هذا اذا كان البناء بغير اذن المتولى فلو باذنه فهو للوقف ويرجع الباني على المتولى بما اتفق كافي فتاوى ابى الليث والظاهر انه اراد اذنه بالبناء لاجل الوقف فلو لنفسه واشهد عليه فلا يكون للوقف كما افاده العلامة قتلى زاده اقول وسياقى في الباب الآتى ان للمستأجر استبقاء البناء والغرس بعدمضى المدة باجر المثل جبرا ان لم يضر بالوقف وهذا مخالف لما تقدم عن الشروح ولما تقدم عن الفتاوى ايضا ولما يأتى عن المتون كاستنبه عليه ان شاء الله تعالى (تانيه مهم) اذا اذن القاضي او الناظر عند من لا يرى الاحتياج الى اذن القاضي للمستأجر بالبناء ليكون ديناً على الوقف حيث لا فاضل من ريعه وهو ما يسمونه في ديارنا بالرصد فالبناء يكون للوقف فاذا اراد الناظر اخراجه يدفع له ماصرفه في البناء ثم لا يخفى انه يزيد اجر المثل بسبب البناء فالظاهر انه يلزمه اتمام اجر المثل والفرق بين هذا وما تقدم عن الاشياء ان البناء هنا للوقف فلم يزد بسبب ما يملكه ثم رأيت في الفتاوى الحيرية التصريح في ضمن سؤال طويل بلزوم اجر المثل بالغاما باع قبل العمارة وبعدها والرجوع بما صرفه فراجعه والواقع في زماننا انه يستأجر بدون اجر المثل بكثير ويدفع بعض الاجرة ويقطع بعضها من العمارة وقد يقال لجوازه وجه وذلك انه لو اراد آخر ان يستأجره ويدفع الاول ماصرفه على العمارة لا يستأجره الابتلاك الاجرة القليلة نعم لو استغنى الوقف ودفع الناظر ما الاول فان كل احد يستأجره باجر مثله الآن فلم يدفع الناظر ذلك تبقى اجرة المثل تلك الاجرة القليلة فلا فرق حينئذ بين العمارة المملوكة للمستأجر وبين هذه ورأيت في وقف الحامدية عن فتاوى الحانوتى شرط جواز اجارة الوقف بدون اجر المثل اذا نابه نائبة او كان دين الخ فهذا مؤيد لما قلنا اذ لا شك ان المرصدين على الوقف تقل اجرتهم بسببه فتأمل وفي شرح الماتقى عن الاشياء ولا يوجر الوقف الا باجر المثل الابتصان يسيرا واذالم يرغب فيه الا بالاكل اه تأمل ومثل هذا يقال في الكدك وهو ما يبنيه المستأجر في حانوت الوقف ولا يحسبه على الوقف فيقوم المستأجر بجميع لوازمه من عمارة وترميم واغلاق ونحو ذلك ويبيعونه بثمن كثير فاعتبار ما يدفعه المستأجر من هذا الثمن الكثير وما يصرفه في المستقبل على ارض الوقف تكون اجرة المثل تلك الاجرة القليلة التى يدفعونها وقد تكون اصل عمارة الوقف من صاحب الكدك يأخذها منه الوافى ويعمر بها ويحجها للمستأجر ويؤجره باجرة قليلة وهو المسمى بالخلو ومثله يقال في القيمة ومشد المسكة في البساتين ونحوها وهى عبارة عن القمامة والكرب وما يزرعه مما تبقى اصوله ونحو ذلك وحق الغرس والزرع فانها تباع بثمن كثير فبسببها تزيد اجرة الارض زيادة كثيرة وهذه امور حادثة تعارفوا عليها وفي فتاوى العلامة المحقق عبدالرحمن افندى العمادى مفتى دمشق جوابا لسؤال عن الخلو استعارف

مطلب

في المرصد والقيمة ومشد
انسكة

بخلاف نقول الفتاوى وفي
فتاوى مؤيد زاد معزيا
للفصولين حانوت وقف
بني فيه ساكنه بلا اذن
متولى ان لم يضر

بما حاصله ان الحكم العام قد ثبت بالعرف الخاص عند بعض العلماء كالنسفي وغيره ومنه الاحكار التي جرت بها العادة في هذه الديار وذلك بان تمسح الارض وتعرف بكسرها ويفرض على قدر من الاذرع مبالغ معين من الدراهم ويبقى الذي يبق فيها يؤدي ذلك القدر في كل سنة من غير اجارة كذا ذكره في انفع الوسائل فاذا كان بحيث لو رفعت عمارته لاستأجر باكثر ترك في يده باجر المثل ولكن لا ينبغي ان يفتى باعتبار العرف مطلقا خوفا من ان يفتح باب القياس عليه في كثير من المتكررات والبدع نعم يفتى به فيادعت اليه الحاجة وجرت به في المدة المديدة العادة وتعارفه الاعيان بلا تكثير كالحلول المتعارف في الحوانيت وهو ان يجعل الواقف او المتولى او المالك على الخانوت قدرا معيناً يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكا شرعيا فلا يملك صاحب الخانوت بعد ذلك اخراج الساكن الذي ثبت له الحل ولا اجاراتها لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم فيفتى بجواز ذلك قياسا على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتياالا عن الربا حتى قال في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحته بعبا لاضطرار الناس الى ذلك ومن القواعد الكلية اذا ضاق الامر اتسع حكمه فيندرج تحتها أمثال ذلك مما دعت اليه الضرورة والله أعلم اه ملخصا (قوله رنعه) أى خبر (قوله من تحت البناء) الاولى حذف تحت ط (قوله حيث لا يملك رفعه) حيث تعليل ط (قوله ولو اصطاحوا الخ) هذا اما بيان للافضل فلا ينافي الجبر عند عدم الاصطلاح وهو رواية ضعيفة رمى على البحر ملخصا وعلى الاول يوافق ما مر عن الشروح وعلى الثاني يوافق ما طبق عليه ارباب الفتاوى (قوله ولو لحق الآجر دين الخ) محله باب فسخ الاجارة وسأتي بيانه هناك (قوله وتجوز بمثل الاجرة الخ) أى تجوز الاجارة باجرة المثل او بالاكثر منها مطلقا ما لم تكن بمال وقف او يتم كعلم مما مر في الاجارة الطويلة عن الخانة (قوله بما يتغابن فيه الناس) قيد للاقل فافهم ثم هذا كله مكرر اذ قد علم مما مر (قوله وفي فتاوى الخانوت الخ) ونصه سئل ما قولكم فيما لو حكم حاكم بصحة اجارة وقف وان الاجرة اجرة المثل بعد ان اقيمت البينة بذلك ثم اقيمت بينة بانها دون أجر المثل فيعمل ببينة بطلانها ام لا فأجاب الشيخ نور الدين الطرابلسي قاضى القضاة الحنفى بمأصورته الحمد لله العلى الأعلى بينة الاثبات مقدمة وهى التى شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض واجاب الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وقاضى القضاة احمد ابن النجار الحنبلى بجوابى كذلك فأجبت نعم الاجوبة المذكورة صحيحة اه قات وهذا حيث لم تكن الشهادة الاولى يكذبها الظاهر والافلاتة بل وتنقض كفى الحامدية (قوله وقد اتصل بها القضاء) أى واستكمل شروطه وفي فتاوى ابن نجيم ولا يمنع قبولها أى الزيادة حكم الحنبلى بالصحة لانه غير صحيح اه قال في الحامدية وفيه نظر لان حكم الحاكم يرفع الخلاف تأمل اه اقول مراده ان حكمه بصحة الاجارة ابتداء وانها باجر المثل لا يمنع فسخها للزيادة المعارضة بكثرة الرغبات بناء على القول المفتى به لان ذلك غير محكوم به فمع حكم الحنبلى الاول لذلك غير صحيح نعم لو حكم بالغاء الزيادة المعارضة بحادثة بخصوصها مستجمعا شرائطه منع من قبولها وقد صرح بذلك الخانوتى في فتاواه ايضا حيث ذكر انه لا يمنع الحاكم الحنفى من قبول الزيادة حكم الحنبلى صحة الاجارة ولو وقعت بعد دعوى شرعية لان الفسخ بقبول الزيادة حادثة

رفعه رفعه وان ضرفه هو المضيع ماله فليستربص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا يدل على ذلك البناء حيث لا يتأخر رفعه ولو اصطاحوا ان يجعلوا ذلك للوقف بمن لا يجاوز اقل القيمتين منزوعا ومبنييا فيه صح ولو لحق الآجر دين رفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وايسر الاجران يفسخ بنفسه وعليه الفتوى وتجوز بمثل الاجرة او بأكثر او باقل بما يتغابن فيه الناس لا بما لا يتغابن وتكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره بأجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر اه وفي فتاوى الخانوتى بينة الاثبات مقدمة وهى التى شهدت بان الاجرة أو لا اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قل وبه اجاب بقية المذاهب فليحفظ

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

اي في الاجارة (تصح اجارة حانوت) اي دكان (ودار بلا بيان ما يعمل فيها) اصره للمعارف (و) بلا بيان (من يسكنها) فله ان يسكنها غيره بأجارة وغيرها كما سيجي (وله ان يعمل فيهما) اي الحانوت والدار (كل ما اراد) فيتدوير ربط دوابه ويكسر حطبه ويستجى بجداره ويتخذ بالوعة ان لم تضر ويطحن برحى اليد وان ضربه يفتي قية (غير انه لا يسكن) بالبناء للفاعل والمفعول (حدادا او قصارا او طحانا من غير رضا المالك أو اشتراطه) ذلك (في) عقد (الاجارة) لانه يوهن البناء فيتوقف على الرضا (وان اختلفا في الاشتراط فالقول للمؤجر) كما لو انكر اصل العقد (وان اقاما المينة فالينة بينة المستأجر) لانباتها الزيادة خلاصة وفيها استأجر للقسارة فله الحدادة ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجروان انهدم به البناء ضمنه ولا اجر لانهما لا يجتمعان (وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها)

اخرى لم يقع الحكم بها اه وذكر مثله في موضع آخر وصرح به ايضا العلامة قتالي زاده وذكر انه لا يكفي قوله ثبت عندى ان هذا اجر المثل ولا قوله الغيب الزيادة المعارضة لان ذلك فتساوى لاحكام نافذة ما لم تكن على وجه خصم جاحد اه ومثله ما لو حكم بصحة الاجارة شافعى مثلا لا يمنع الخنفي فسخها بالموت ما لم يحكم الشافعى بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن الغرس فتنبه والله تعالى اعلم

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

(قوله وما يكون خلافا) اي والفعل الذي يكون خلافا لاجازتها فيها (قوله حانوت) على وزن فاعول وتأوه مبدلة عن ها، وقيل فعلوت كملكوت وهو كما في القاموس دكان الحمار والحمار نفسه ذكر ويؤنث والنسبة اليه حانى وحانوتى وفسر الدكان به ايضا فقال كزمان الحانوت جمعه دكاكين معرب وعليه فهما مترادفان والمراد به هنا ما عدا لياع فيه مطلقا (قوله بلا بيان ما يعمل فيها) اي في هذه الاماكن وهى الحانوت والدار فاطلق الجمع على ما فوق الواحد تأمل (قوله اصره للمعارف) وهو السكنى وانه لا يتفاوت منح (قوله فله ان يسكنها غيره) اي ولو شرط ان يسكنها وحده منفردا سرى الدين وهذا في الدور والحوانيت ط ومثله عبد الخدمة فله ان يؤجره لغيره بخلاف الدابة والثوب وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل كما في المنح (قوله فيتد) مضارع من باب المثال اي يدق التودح (قوله ويربط دوابه) اي في موضع أعدل ربطها لان ربطها في موضع السكنى افساد كما في غاية البيان قال السائحانى وينتفع ببيتها ولو فسد لم يجبر على اصلاحها ويبنى التنوير فيها فلو احترق به شئ لم يضمن قلت الا اذا فعله في محل لا يليق به كقرب خشب مقدسى اه (قوله ويكسر حطبه) ينبى تقييده اخذ ما قبله وما بعده بأن يكون بمحل لا يحصل به اضرار بالارض وما تحتها من مجرى الماء ثم رأيت الزيلعى قال وعلى هذا لكسر الحطب المعتاد للطبخ ونحوه لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فلا الا برضا المالك وعلى هذا ينبى ان يكون الدق على هذا التفصيل اه (قوله ويطحن برحى اليدوان ضربه يفتي قية) لم أر هذه المسئلة في الفتية بل رأيت ما قبلها واما هذه فقد ذكرها في البحر معزوة للخلاصة وتبعه المصنف في المنح وتبعهما الشارح وفيه سقط فان الذى وجدته في الخلاصة هكذا لا يمنع من رحى اليدان كان لا يضر وان كان يضر يمنع وعليه الفتوى ومثله في الشرع بلالية عن الذخيرة (قوله بالبناء للفاعل أو المفعول) سهومنه وانما هو بفتح الياء من الثلاثى المجرد أو بضمهما من الرباعى وحدادا حال على الاول ومفعول به على الثانى ح ووجه كونه سهوا انه بالبناء للفاعل على الوجهين (قوله لانه يوهن الخ) قال الزيلعى فحاصله ان كل ما يوهن البناء أو فيه ضرر ليس له ان يعمل فيها الا باذن صاحبها وكل ما لا يضر فيه جازله بمطلق العقد واستحققه به (قوله فيتوقف على الرضا) اي رضا المالك او الاشتراط وفي ابى السموذ عن الحموى يفهم منه انه لو كان وقفا ورضى المتولى بسكنها لا يكون كذلك (قوله كما لو انكر اصل العقد) فان القول له اى فكذا اذا انكر نوعا منه ط (قوله ولو فعل ما ليس له) اي وقد انقضت المدة او الموضى بعضها هل يسقط أجره او يجب يجرط عن المقدسى (قوله ولا اجر) اي فيما ضمنه نهاية واما الساحة فينبى الاجر فيها كذا في الذخيرة سائحانى (قوله

وكذا هل ملا يختلف باستعمل يوصل تقييد لانه غير مفيد ٢٤ بخلاف ما يختلف به كما سيحى ولو أجز

يصل) بضم الياء من ابطال ويجوز الفتح ولكن كان حقه ربحه مستأنفا ويقول ويبطل فيه
(قوله بخلاف ما يختلف به) كالركوب واللبس (قوله كما سيحى) أى بعد نحو ورقة (قوله بخلاف
الجنس) أى جنس ما استأجر به وكذا اذا أجز مع ما استأجر شيئاً من ماله يجوز ان تعقد عليه
الاجارة فانه تطيب له الزيادة كما فى الخلاصة (قوله او اصلح فيها شيئاً) بأن جصصها لو فعل فيها
مسناة وكذا كل عمل قائم لان الزيادة بمقابلة ما زاد من عنده حملاً لامره على الصلاح كفى المبسوط
والكنس ليس باصلاح وان كرى النهر قال الخصاص تطيب وقال ابو على النسفى اصحابنا
مترددون ورفع التراب الانطيط وان تيسرت الزراعة ولو استأجر بيتين صفقة واحدة وزاد
فى احدهما يؤجرهما باكثر ولو صفقتين فلا خلاصة ملخصاً (قوله لاتصح) أى قبل القبض
او بعده كما فى الجوهره ولو تخلل ثالث على الراجح وهى رواية عن محمد وعليها الفتوى بزازية
(قوله وتنفسخ الاجارة فى الاصح) أى الاجارة الاولى واما الثانية فلا اتفاق (قوله وسيحى)
أى فى اشتغافات وسيد كر الشارح التوفيق هناك ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله
للجهالة) المنقضية الى المنازعة فى عقد المعاوضة فان من الزرع ما يمنع الارض ومنه ما يضرها
(قوله وتنقلب صحيحة بزرعها) أى استحساناً لان انعقود عليه صار معلوماً بالاستعمال وصار
كأن الجهالة لم تكن زيلعى مختصراً قال العلامة المقدسى ينبغى تقييده بما اذا علم المؤجر بما
زرع فرضى به وبما اذا علم من لبس الثوب والا فالنزاع ممكن ط مختصراً (قوله وللمستأجر
الشرب والطريق) أى وان لم يشترطهما بخلاف البيع لان الاجارة تعقد للانتفاع ولا انتفاع
الابهما فيدخلان تبعا واما البيع فالقصد منه ملك الرقبة لا الانتفاع فى الحال حتى جاز بيع
الحش والارض السبخة دون اجارتهما منح (قوله ويزرع زرعين) قال فى القنية لو استأجرها
سنة لزرع ماشاء له ان يزرع زرعين ربيعاً وخريفاً اه فانت ترى ان هذه مفروضة فى
استئجار مدة يمكن فيها زرعان وقد اطلق فى عقد الاجارة ط (قوله وتماه فى القنية) حيث
قل كما لو استأجرها فى الشتاء تسعة اشهر ولا يمكن زراعتها فى الشتاء جازماً أمكن فى المدة أمالو لم
يمكن الانتفاع بها اصلاً بان كانت سبخة فالاجارة فاسدة وفى مسئلة الاستئجار فى الشتاء يكون
الاجر مقابلاً بكل المدة لا بما ينتفع به فحسب وقيل بما ينتفع به اه قلت وسيد كر الشارح
فى باب الفسخ عن الجوهره لوجاء من الماء ما يزرع بعضا ان شاء فسخ الاجارة كلها او ترك ودفع
بحساب ما روى منها (قوله بزرع غيره) أى غير المستأجر فلو كان الزرع له لا يمنع صحتها
والغير شمل المؤجر والاجنبى فلو كان للمؤجر أى رب الارض فالحيلة ان يبيع الزرع منه ثمن
معلوم ويتقاضى يؤجره الارض كما فى الخلاصة عن الاصل وكذا لو ساقه عليه قبل الاجارة
لا بعدها كما قدمناه (قوله ان كان الزرع بحق) كأن كان بأجارة ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون
اجر المثل على ما رجحه الخصاص من ان المستأجر بدون اجر المثل لا يكون غاصبا وعليه اجر المثل
وفى فتاوى قارى الهداية ان المستأجر اجارة فاسدة اذا زرع ببق وكذا المساقاة اه ط وسأأتى انه
يلحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ادراكه بأجر المثل (قوله ما لم يستحصل) أى يدركه ويصلح
للحصاد (قوله به فنى بزازية) ومثله فى الحانية (قوله الى المستقبل) أى الى وقت يحصد الزرع
فيه وتصير الارض فارغة عنه (قوله مطلقاً) أى سواء كان الزرع بحق او لا سواء استحصل او لا

باكثر تصدق بافضل الا
فى مسئلتين اذا أجزها
بخلاف الجنس او اصلح
فيها شيئاً ولو أجزها من
المؤجر لاتصح وتنفسخ
الاجارة فى الاصح بحر
معزياً للجوهره وسيحى
تصحیح خلافه فتنه
(و) تصح اجارة (ارض
للزراعة مع بيان ما يزرع
فيها او قل على ان ازرع
فيها ما شاء) كى لا تقع
المنازعة والا فهى فاسدة
للجهالة وتنقلب صحيحة
بزرعها ويجب المسمى
وللمستأجر الشرب والطريق
ويزرع زرعين ربيعاً
وخريفاً ولو لم يمكنه
الزراعة للحال لا احتياجها
لسقى او كرى ان امكنه
الزراعة فى مدة العقد جاز
والالا وتماه فى القنية
(أجزها وهى مشغولة
بزرع غيره ان كان الزرع
بحق لا يجوز) الاجارة
لكن لو حصده وسلمها
انقلبت جائزة (ما لم يستحصل
الزرع) فيجوز ويؤمر
بالحصاد والتسليم به ففى
بزازية (الا ان يؤجرها
مضافة) الى المستقبل
فتصح مطلقاً (وان) كان
الزرع (بغير حق صحت)
لا مكان التسليم

يخبره على قلعه ادرك اولاً فتاوى قارى ٢٥ هداية وفي الوهبانية يصح اجارة الدار مشغولة يعنى ويؤمر بالتفريغ

وابتداء المدة من حين تسليمها وفي الاشياء استأجر مشغولاً وقارناً صح في الفارغ فقط وسيجي في المتفرقات (و) تصح اجارة ارض (للبناء والغرس) وسائر الاستقاعات كطبخ آجر وخزف ومقبلا ومراح حتى تلزم الاجرة بالتسليم أمكن زراعتها أم لا بحر (فإن مضت المدة قاعهما وسلمها فارغة) لعدم نهايتهما (الان يغرم له المؤجر قيمته) اى البناء والغرس (مقلوعاً) بأن تقوم الارض بهما وبدونهما فيضمن ما بينهما اختياراً (ويملكه) بالنصب عطفاً على يغرم لأن فيه نظر الهما قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القاع على المستأجر فأقار أنه لا يلزمه القاع لو رضى المؤجر بدفع القيمة لكن إن كانت تنقص يملكها جبراً على المستأجر والا فبرضاه (او يرضى) المؤجر عطفاً على يغرم (بتركه) اى البناء والغرس (فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا) وهذا الترك ان بأجر فاجارة والا فاعارة فلهما ان يؤجراهما ثالثاً ويقسم الاجر على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فأخذ

(قوله بحره) اى بسبب جبر الزراع (قوله وسيجي في المتفرقات) اى متفرقات كتاب الاجارة وسيجي اى حمله مافى الاشياء على ما لو استأجر عينا بعضها فارغ وبعضها مشغول يعنى وفي تفريغ المشغول ضرر فلا ينافى مافى الوهبانية (قوله ومقبلاً ومراحاً) عطف على قوله للبناء مثل قوله تعالى لتركبوها وزينة والمقبل مكان القيلولة والمراح بالضم مأوى الماشية والمراد بهما هنا المصدر المسمى ليصح جعلهما مفعولاً لاجله ثم هذا ذكره صاحب البحر بحثاً وتبعه الطورى وافق به الشهاب الشلبى والحنوتى ويراد به الزام الاجر بالتمكن من الارض شملها الماء وامكن زراعتها اوقال ولا شك في صحته لانه لم يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربهافسخالها واطال في وقف الاشياء في الاستدلال على ذلك ونقل الحموى انه توقف في صحته بعضهم واطال أيضاً فراجعهما (قوله امكن زراعتها أم لا) هذا فيما اذا لم يستأجرها للزراعة فلوله لا بد من امكانه كما مروى أتى فتنه (قوله قاعهما) اى الا ان يكون في الغرس ثمرة فيبقى باجر المثل الى الادراك ط (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو المخرب لها ط عن الحموى (قوله لعدم نهايتهما) اى البناء والغرس اذ ليس لهما مدة معلومة بخلاف الزرع كما يأتي (قوله مقلوعاً) اى مستحق القلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما في الغصب قهستانى وفي الشرنبلالية اى مأموراً مالكمها بقاعهما وانما فسرناه بكذا لان قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور بقاعه لكون المؤنة مصروفة للقلع كذا في الكفاية اه (قوله بان تقوم الارض بهما) اى مستحق القلع كما علمته وبه اندفع اعتراض العيني في الغصب بان هذا ليس بضمان لقيمه مقلوعاً بل هو ضمان لقيمه قائماً وانما يكون ضماناً لقيمه مقلوعاً ان لو قوم البناء والغرس مقلوعاً موضوعاً على الارض اه وكأنه فهم انه تقوم الارض بهما مستحقى البقاء وليس المراد هذا ولا الثانى الذى ذكره بل ما مر قد بر (قوله لان فيه نظر الهما) حيث اوجبا للمؤجر تسليم الارض بعد انقضاء مدة الاجارة وللمستأجر قيمتهما مستحقى القلع لان اصل وضعهما بحق (قوله قل في البحر الخ) لا يخفى ان مفاد الكلام حينئذ ان للمؤجر ان يملكه جبراً على المستأجر سواء نقصت الارض بالقاع ام لا مع انه ليس له ذلك الا اذا كانت تنقص به فلهذا قال الزيلعى وغيره من شراح الهداية هذا اذا كانت تنقص بالقاع دفعاً للضرر عن المؤجر ولا ضرر على المستأجر لان الكلام في مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه فان لم تنقص به لا يملكه الا برضا المستأجر لاستوائهما في ثبوت الملك وعدم ترجيح احدهما على الآخر اه ملخصاً فلم ان قول البحر بعد بيان مرجع الاستثناء لاحاجة الى هذا الحمل كما فعل الزيلعى وغيره غير ظاهراً مع انه اضطررنا الى به فذكر هذا التفصيل كما فعل شارحنا بقوله لكن الخ فتنه وهذا ما مررت الاشارة اليه قبل هذا الباب من ان مافى الفتاوى يخالف لما فى الشروح بل ولما فى المتون وقد منا عن المصنف هناك انه يشمل الملك والوقف (قوله ان بأجر) بان يعقد لبقائهما عقد اجارة بشروطها ط (قوله فلهما) مرتبط بقوله والافاعارة ط اى لانه لو كان الترك باجر لم يبق لرب الارض مدخل (قوله المسئلة) قال الرملى تقدم في كتاب الوقف ان السبيل هو الوقف على العامة (قوله الى آخره) تمام عبارة القنية ويجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح اذن من المتولى دون حفر

كل حصته مجتبى وفي وقف القنية نفي في الدار المسئلة بلا اذن القيم وتزع البناء يضر بالوقف مجبر القيم على دفع قيمته للبانى الى آخره

الحيز وإنما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد به الوقف خيرا وهذا اذا لم يكن له قرار العمارة فيها
 اما اذا كان فيجوز الحفر والغرس والحائط من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بجر
(قوله) استأجر أرض وقف قيد بالوقف لما في الحيرية عن حاوى الزاهدى عن الاسرار
 من قوله بخلاف ما اذا استأجر أرضا ملكا ليس للمستأجر ان يستقيها كذلك ان ابى المالك
 الانتفاع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الغراس اكثر من قيمة الارض فيضمن المستأجر
 قيمة الارض للمالك فيكون الاغراس والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك قيمة الاغراس
 فتكون الارض والاشجار له وكذا الحكم في العارية اه **(قوله وبى)** الواو بمعنى او ط
(قوله كذا في القنية) الاشارة لجميع ما ذكره المصنف وافتي به في الحيرية قائلا وانت على
 علم ان الشرع بأبى الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث
 الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار اه وافتي به في الحامدية لكنه في الحيرية افتي
 في موضع آخر بخلافه وقال يقاع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به المتون قاطبة اه اقول
 وحيث كان مخالفا للمتون فكيف يسوغ الافتاء به مع انه من كلام القنية ولا يعمل بما فيها
 اذا خالف غيره كما صرح به ابن وهبان وغيره وما في المتون قد اقره الشراح واصحاب الفتاوى
 وانما اختلفوا في تلك المؤجر البناء والغرس جبرا على المستأجر كما مر وحيث قدم ما في
 الشروح على ما اتفق عليه اصحاب الفتاوى في تلك المسئلة فما اتفق عليه الكل اولى بالتقديم
 فليت المصنف لم يذكره في مته وما أجابه ابو السعود في حاشية مسكين بان ما في القنية
 مفروض فيما اذا اشترط الاستبقاء وما مر في المتن من اشتراط رضا المؤجر فيما اذا لم يشترط
 الاستبقاء لا ينفي المخالفة لان ما في المتون مطلق ومفاهيمها حجة مع انه قد يقال هذا الشرط مفسد
 لما فيه من نفع المستأجر ان لم يؤد الى استيلائه على الوقف وتصرفه فيه تصرف الملك كما
 هو مشاهد في زماننا ويصير يستأجره بما قل وهان ويدعى ان الزيادة عليه ظلم وهتان
 ومنشأ ذلك من النظر اعمى الله أنظارهم طمعا في الرشوة التي يسمونها بالخدمة على ان
 ما في القنية لو قوى بما ذكره الخصاص كما يأتى وفرض ان ذلك صار صالحا لمعارضة المتون
 والشروح والفتاوى لا يفتى به لما مر انه يفتى بكل ما هو انفع للوقف مما اختلف العلماء
 فيه وبنوا عليه تصحيح القول بفسخ الاجارة لزيادة اجر المثل في المدة كما مر وكل ذلك صار
 الامر فيه بالعكس في زماننا حتى ان القضاة حيث لم يجدوا حيلة في المذهب على الوقف توسلوا
 اليها بمذهب الغير قال الامر الى الاستيلاء على الاوقاف واندراس المساجد والمدارس
 والعلماء وافقار المستحقين وذراى الواقفين واذا تكلم احد بين الناس بذلك يعدون
 كلامه منكرا من القول وهذه بلية قديمة فقد ذكر العلامة قتالى زاده ماملخصه ان مسئلة
 البناء والغرس على ارض الوقف كثيرة الوقوع في البلد ان خصوصا في دمشق فان بساتينها
 كثيرة وأكثرها أوقاف غرسها المستأجرون وجعلوها أملاكا واكثر اجارتها بأقل من
 اجر المثل اما ابتداء واما بزيادة الرغبات وكذلك حوائت البلدان فاذا طلب المتولى او القاضى
 رفع اجاراتها الى اجر المثل يتظلم المستأجرون ويزعمون انه ظالمون كما قال الشاعر
 تشكوا المحب ويشكو وهى ظالمة كالقوس تصبى الرمايا وهى مرنان

(ولو استأجر ارض وقف
 وغرس فيها) وبى (ثم
 مضت مدة الاجارة
 فلمستأجر استيفاؤها
 بأجر المثل اذا لم يكن
 في ذلك ضرر) بالوقف
 (ولو ابى الموقوف عليهم
 الا القلع ليس لهم ذلك)
 كذا في القنية قول في البحر
 وبهذا تعلم مسئلة الارض

المرنة اسم صوت القوس
 والمرنان مثله صحاح اه منه

قوله اسم صوت القوس
 الذى في الصحاح والمرنة
 القوس الخ اه

المحتكرة وهي منقولة

ايضا في أوقاف الخصاص
(والرطبة) لعدم نهايتها
(كالشجر) فتقلع بعد
مضى المدة ثم المراد
بالرطبة ما يبقى اصله في
الارض ابدا وانما يقطف
ورقه ويباع أو زهره واما
اذا كان له نهاية معلومة كما
في الفجل والجزر
والبادنجان فينبغي ان يكون
كالزعر يترك بأجر المثل
الى نهايته كذا حرره المصنف
في حواشي الكتز وقواه
بما في معاملة الخانية
فليحفظ قلت بقوله نهاية
معلومة لكنها بعيدة
طويلة كالقصب فيكون
كالشجر كما في فتاوى ابن
الجلبي فليحفظ (والزعر
يترك بأجر المثل الى ادراكه)
رعاية للجانين لان له نهاية
كأمر (بخلاف موت احدها
قبل ادراكه فانه يترك
بالمسعى) على حاله (الى
الحصاد وان انفسخت
الاجارة لان ابقاءه على ما كان
أولى مادامت المدة باقية اما
بعدها فأجر المثل (ويلحق
بالمستأجر المستعير)
٤ قوله بخلاف الموت
هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح بخلاف
موت احدها بجزر وليحرر
اه مصححه

مطلبه في الارض المحتكرة ومعنى الاستحكار

وبعض الصدور والا كبر يعاونونهم ويزعمون ان هذا تحرك فتنة على الناس وان الصواب
ابقاء الامور على ما هي عليه وان شر الامور محدثاتها ولا يعلمون ان الشر في اغضاء العين
عن الشرع وان احياء السنة عند فساد الامة من فضل الجهاد واجزل القرب فيجب على كل
قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم ان ينظر في الاوقاف فان كان بحيث اذا رفع البناء
والغرس تستأجر باكثر ان يفسخ الاجارة ويرفع بناء وغرسه أو يقبها بهذه الاجرة وفلما
يضر الرفع بالارض فان الغالب ان فيه نفعا وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا
علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله المحتكرة) قال في الحيرية الاستحكار
عقد اجارة يقصد بها استبقاء الارض مقرر للبناء والغرس او لاحدها (قوله وهي
منقولة الخ) الضمير لمسئلة القنية والمقصود تقويتها فيكون مخصوصا لكلام المتون ووجهه
امكان رعاية الجانين من غير ضرر وعدم الفائدة في القلع اذ لو قلعت لا تؤجر باكثر وعليه
فلومات المسأجر فلورثته الاستبقاء ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مفلسا أو سيئ
المعاملة أو متغلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم
تأمل رملى ملخصا وقد أفتى بخلافه في فتاواه قيل باب ضمان الاجير في خصوص الارض
المحتكرة فقال للقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقاتهم
اه ولا يخفى ان الضرر الآن متحقق وقد صرح في الاسعاف لو تبين ان المستأجر يخاف
منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه فكيف تؤجر منه بعد
مضى مدتها (قوله والرطبة كالشجر) هذه من مسائل المتون فصل المصنف بينها وبين
ما قبلها بعبارة القنية فقوله كالشجر اى في الحكم المار من لزوم القاع الا ان يغرم المؤجر
قيمتها الخ وبه ظهر ان قول الشارح فتقلع الخ تفريع صحيح وليس تفريعا على ما في القنية
فافهم (قوله أو زهره) الاولى التعبير بالثمر ليعلم الزهر وغيره ط (قوله كافي الفجل) بضم
الفاء وفيه ان الفجل والجزر ليسا من الرطبة بل يقلعان مرة واحدة ثم لا يعودان ط (قوله
وقواه بما في معاملة الخانية) المعاملة المساقاة ذكر في الهندية لو دفع ارضا ليزرع فيها الرطاب
أو دفع ارضا فيها اصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء نباته ولا لانتهاه جذه
وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز ويقع على الجزء الاولى كما في
الشجرة المثمرة ط (قوله قلت بقى الخ) الباذنجان من هذا القبيل في بعض البلاد وكذا
البقياسا تخانى (قوله والزعر يترك الخ) اى بالقضاء أو الرضا كما سيأتى (قوله رعاية
للجانين) اى جانب المؤجر بايجاب اجر المثل له وجانب المستأجر بابقاء زرعه الى انتهاه (قوله
بخلاف الموت) والفرق كما يشير اليه الشارح انه بانهاء مدة الاجارة لم يبق حكم ماترضا من
المدة الا ترى انه بانقضاء المدة ارتفعت هي فاحتيج الى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضائها
لانه بقى بعض المدة التى سماها فلم يرفع حكمها فاستغنى عن تسمية جديدة اتقانى (قوله وان
انفسخت الاجارة) يخالفه ما في الباب الخامس من جواهر الفتاوى لو استأجر من رجل
ارضا ثم مات احد المستأجرين لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع في الارض ويترك في يد ورثته
بالمسعى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الصحيح بخلاف ما اذا انقضت المدة الخ ومثله

مسيذ كر الشارح في باب فسخ الاجارة عن المنية انه يبقى العقد بالمسمى حتى يدرك فتأمل ثم رأيت في البدائع ان وجوب المسمى استحسان والقياس ان يجب اجر المثل لان العقد انفسخ حقيقة وانما ابقيناه حكما فاشبه شبهة العقد فوجب اجر المثل كالمثل استوفاهما بعد انقضاء المدة اه فقوله لا تنفسخ وقوله يبقى العقد اى حكما لا حقيقة (تنبية) لو تفاسخا عقد اجارة والزرع بقل قيل لا يترك وقيل يترك ذخيرة واقتصر في النزاية على الاول لان المستأجر رضى به (قوله) فيترك الى ادراكه باجر المثل اى سواء وقفها ولا وفي الكلام اشعار بانه استعارها للزرع وقدم في العارية انه لو استعارها للبناء والغرس صح وله الرجوع متى شاء ويكلفه قلعهما الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيترك بالقيمة مقولين وان وقت العارية فرجع قبله ضمن للمستعير مانقص بالقاع وقدمنا الكلام عليه (قوله مطلقا) اى وان لم يدرك ط (قوله) حتى لا يجب الخ) هذا في غير ما استثناء المتأخرون من الوقف والمعد للاستغلال ومال اليتيم فانها اذا مضت المدة وبقي الزرع بعدها حتى ادرك يقضى باجر المثل لما زاد على المدة مطلقا شربلاية (قوله) للركوب والحمل) لكن لو استأجرها للحمل له الركوب بخلاف العكس فلو حمل عليها لأجر عليه لان الركوب يسمى حملا يقال حمل معه غيره لا العكس بجر عن الخلاصة مختصرا وفيه عن العمادية استأجرها ليحمل خطئة من موضع الى منزله يوما الى الليل فحمل وكما رجع كان يركبها قال الرازي يضمن لو عطبت وقال ابو الليث في الاستحسان لا لجران العادة والاذن دلالة اه فالحاصل انهم اتفقوا على انها لو حمل له الركوب لكن الرازي قيده بان لا يجمع بينهما والفقهاء عموما (قوله) والثوب للباس) ويكفي في استئجاره التمكن منه وان لم يلبس وهو كالسكنى وفي الدابة لا يكفي التمكن لما في العمادية استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فامسكها في منزله في المصر لا يجب الاجر ويضمن لو هلك اه بجر ملخصا ومتمامه (قوله) ليجنبها) يقال جنب الدابة جنبا بالتحريك وقادها الى جنبه ومنه قولهم خيل جنبية شدد للكثرة والجنبية الدابة تقصاد وكل طائع متقاد جنب وبالاجنب الذى لا يتقاد صحاح (قوله) جنبية بين يديه) اى مقادة كما علم ممامر وكأن التقيد بالظرف للعادة والا فظاهر الصحاح الاطلاق (قوله) ولا يركبها) لم يصرح بمفهومه وهو يفيد انه لو استأجرها لهما يصح نظرا للركوب وغيره تبع له ويجوز ط اقول ذكر في الخلاصة والتاريخانية بعد سرد نظائر هذه المسئلة ان الاجارة فاسدة ولا اجر له الا اذا كان الذى يستأجر قديكون يستأجر لينتفع به اه وظاهره انه اذا كان كذلك فعليه الاجر وان لم يذكر الركوب ونحوه فاذا استأجرها لهما لزمه بالاولى هذا بالنظر الى لزوم الاجر واما الصحة فراجعة الى بيان المنفعة (قوله) ليصلى فيه) وقع في عبارة الحانية استأجر بيتا من مسلم ليصلى فيه واحترز به ابن وهبان عن الكافر قال ابن الشحنة ينبغي كون مفهومه مهجورا لان العلة جهل المدة فلو علمت تصح وكذا لو جعلت كون المنفعة غير مقصودة فتأمل اه ملخصا اقول وفي التاريخانية استأجر الذمى من الذمى بيتا ليصلى فيه لا يجوز ولو استأجر من المسلم ببيعة ليصلى فيها لا يجوز ايضا ولو فى السواد جاز ولو استأجر مسلم من مسلم بيتا يجعله مسجدا يصلى فيه لا يجوز فى قول علمائنا لان الاستئجار على ما هو طاعة لا يجوز وكذلك الذمى يستأجر رجلا ليصلى بهم لا يجوز اه ملخصا ففیه التصريح بان المسلم

فترك الى ادراكه بأجر المثل (واما الغاصب فيؤمر بالقلع مطلقا) لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع بأجر اى بقضاء أو بعقدتها حتى لا يجب الاجر الا باحدهما كما فى القنية فليحفظ بجر (و) تصح (اجارة الدابة للركوب والحمل والثوب للباس لا) تصح اجارة الدابة (ليجنبها) اى ليجعلها جنبية بين يديه (ولا يركبها ولا) تصح اجارتها ايضا (لا) جل ان (يربطها على باب داره ليراه الناس) فيقولوا له فرس (او) لاجل ان (يزين بيته) أو حانوته (بالثوب) لما قدمنا ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا أجر وكذا لو استأجر بيتا ليصلى فيه أو طيبا ليشمه

غير قيد وان العلة غير ما ذكره ومفاده عدم الجواز وان بين المدة (قوله او كتابا الخ) لان القراءة ان كانت طاعة كالقرآن او معصية كالغناء فالاجارة عليها لا تجوز وان كانت مباحة كالادب والشعر فهذا مباح له قبل الاجارة فلا تجوز ولو انعقدت تنعقد على المحل وتقلب الاوراق والاجارة عليه لا تنعقد ولو نص عليه لانه فائدة فيه للمستأجر ولو الجية (قوله وان لم يقيدها) صادق بالاطلاق كقوله للركوب او اللبس مثلا ولم يزد عليه وبالتعميم كقوله على ان اركب أو ألبس من شئت وهذا هو المراد هنا كان المراد الاول بقول الشارح بعده ولو لم يبين ولكن في التعبيرين خفاء فافهم والفرق انه في الاطلاق صار الركوبان مثلامن شخصين كالجنسين فيكون المعقود عليه مجهولا وفي التعميم رضى المالك بالقدر الذى يحصل في ضمن الركوب فصار المعقود عليه معلوما أفاده في البحر (قوله فسدت) ومثله الحمل لما في البرازية استأجر ولم يذكر ما يحمّل فسدت وفي الحائنية ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الشعير او نحوه ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقداره وقال خواهر زاده لابد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى (قوله وتنقلب صحيجة بركوها) سواء ركبها او اركبها ويجب المسمى استحسانا لزوال الجهالة بجعل التعيين انتهاء كالتعيين ابتداء ولا ضمان بالهلاك لعدم المخالفة زيلعى ملخصا (قوله ضمن) لانه صار متعديا لان الركوب واللبس مما يتفاوت فيه الناس فرب خفيف جاهل اضر على الدابة من ثقيل عالم (قوله وان سلم) لانه يكون غاصبا ومنافع الغصب غير مضمونة الا فيما استثنى ط (قوله وانه مما لا يوهن) اى بالفعل وان كان مما من شأنه ان يوهن فافهم (قوله لانه مع الضمان ممتنع) تعليل لقوله ولا اجر عليه لكنه خاص بحالة العطب فان سلم فقد مر تعليله (قوله ومثله في الحكم) اى في كونه يضمن اذا عطب مع المخالفة والقييد بحر (قوله كالفسطاط) قال في الدرر حتى لو استأجره فدفعه الى غيره اجارة او اعارة فنصبه وسكن فيه ضمن عند ابى يوسف لتفاوت الناس في نصبه واختيار مكانه وضرب اوتاده وعند محمد لا يضمن لانه للسكنى فصار كالدار اه وقوله ضمن عند ابى يوسف قل ابو السعود اى ان كان قيد بأن يستعمله بنفسه حموى وكذا عند ابى حنيفة على ما نقله شيخنا عن المفتاح اه وفي التاترخانية استأجرة لنبهها في بيته شهر اربعة دراهم جاز وان لم يسلم مكان النصب ولو نصبها في الشمس أو المطر وكان فيه ضرر عليها ضمن ولا أجر وان سلمت عليه الاجر استحسانا وان نصبها في دار أخرى في ذلك المصر لا يضمن وان أخرجها الى السواد لأجر سلمت أو هلكت ولو استأجر ففسطاطا يخرج به الى مكة له أن يستظل بنفسه وبغيره لعدم التفاوت ولو انقطع أطنا به وانكسر عموده فلم يستطع نصبه لأجر وان اختلف في مقدار الانتفاع فان قول للمستأجر وان في أصله حكم الحال كمسئلة الطاحون وتماه فيها (قوله له أن يسكن غيره) أى غير ذلك الواحد وفي شرح الزيلعى أول الباب وله أى للمستأجر ان يسكن غيره معه او منفردا لان كثرة السكان لا تضرها بل تزيد في عمارتها لان خراب المسكن بترك السكن اه وقد منا أنه لذلك وان شرط أن يسكن وحده منفردا فاقبل ان سكنى الواحد ليس كسكنى الجماعة بحث معارض للمنقول وان كان ظاهرا لكن قديقال معنى كلامهم أن له أن يسكن غيره في بقية بيوت الدار لانه اذا سكن في بيت منها وترك الباقي خاليا يلزم

أو كتابا ولو شعرا ليقرأه
او مصحفا شرح وهابية
(وان لم يقيدها براكب
واللبس اركب وألبس من
شاء) وتعين أول راكب
واللبس وان لم يبين من
يركبها فسدت للجهالة
وتنقلب صحيجة بركوها
(وان قيد براكب او
لبس فخالف ضمن اذا
عطيت ولا اجر عليه وان
سلم) بخلاف حانوت قعد
فيه حدادا مثلا حيث يجب
الاجر اذا سلم لانه لما سلم
علم انه لا يخالف وانه مما
لا يوهن الدار كما في الغاية
لانه مع الضمان ممتنع
(ومثله) في الحكم (كل
ما يختلف بالمستعمل)
كالفسطاط (وفيما لا يختلف
فيه بطل تقييده به كالمو
شرط سكنى واحد له
ان يسكن غيره)

الضرر لعدم تفقده من وكف المطر ونحوه مما يخربها تأمل (قوله لما مر) اى اول الباب
 (قوله ككبر) الكبر قدرو البر نوع والكرستون قفيزا والقفيز ثمانية مكا كيك والمكوك
 صاع ونصف فيكون اثني عشر وسقما صباح وهذا عندها بل بغداد والكوفة ط عن الحموى
 (قوله له حمل مثله) اى فى الضرر بشرط التساوى فى الوزن وما فى الدرر من قوله وان تساوى
 فى الوزن قل الشرى بلالى الوا فيه زائدة (قوله مقدرة) اى معينة قدر اذ دخل فيه زراعة
 الارض اذا عين نوعا للزراعة له ان يزرع مثله واخف لاضرر كفى البحر (قوله او مثلها) كمالو
 حمل كبر لغيره بدل كبره قال فى البحر وغاط من مثل بالشعير للمثل لانه يلزم عليه انه لو استأجر
 لحمل كبر شعيره ان يحمل كرخطة وليس كذلك لانه فوقه (قوله او دونها) ككبر شعير بدل
 كبر لانه اخف وزنا (قوله ومنه) اى مما لم يجز (قوله لاشعير فى الاصح) اى لو عين قدرا
 من الخطة فحمل مثل وزنه شعير اجاز فلا يضمن لو عطبت استحسانا وهو الاصح لان ضرر الشعير
 فى حق الدابة عند استوائهما وزنا اخف من ضرر الخطة لانه يأخذ من ظهر الدابة اكثر مما
 تأخذه الخطة فيكون اخف عليها بالانسياط بخلاف ما اذا حمل مثل وزن الخطة قطنا لانه
 يأخذ من ظهرها اكثر من الخطة وفيه حرارة فكان اضر عليها من الخطة فصار كما اذا حمل
 عليها تبا وخطبا وكذا لو حمل مثل وزنها حديدا او ملحا لانه يجتمع فى مكان واحد من ظهرها
 فيضرها فحاصله متى كان ضرر واحد هافوق ضرر الآخر من وجه لا يجوز وان كان اخف
 ضرر من وجه آخر كذا افاده الزيلعى اقول ولم يذكر ما يضمن فى هذه الاوجه وحاصل ما فى
 البدائع ان الخلاف الموجب للضمن انما فى الجنس او فى القدر او الصفة فالاول كما اذا
 استأجرها لحمل كبر شعير فحمل كرخطة يضمن كل القيمة لانهما جنس آخر وانقل فصار غاصبا
 ولا أجر لانهما لا يجتمعان والثانى كما اذا استأجرها ليحمل عشرة أفقزة خطة فحمل أحد عشر
 فان سلمت لزم المسمى والاضمن جزأ من أحد عشر جزأ من قيمتها والثالث كما اذا استأجرها
 ليحمل مائة رطل قطن فحمل مثل وزنه أو أقل حديدا يضمن قيمتها لان الضرر ليس للثقل فلم
 يكن مأذونا ولا اجرا لما قلنا وسيأتى تمامه (قوله ولو اردف) الرديف من تحمله خلفك على
 ظهر الدابة واحتزبه عما و أقمده فى المرج ويأتى الكلام فيه (قوله يضمن النصف) اى
 سواء كان اخف او اقل اتقانى لان ركوب احدها مأذون فيه دون الآخر وعليه الاجرة
 لانه استوفى المعقود عليه وزيادة غير ان الزيادة استوفيت من غير عقد فلا يجب لها الاجر بدائع
 (قوله والاعتبار للثقل) اى فلا يضمن بقدر ما زاد وزنا فصار كحائط بين شريكين أثلاثا
 اشهد على احدها فوقعت منه آجرة على رجل فعلى المشهد عليه نصف الدابة وان كان نصيبه
 من الحائط اقل من النصف لان التالف ما حصل بالثقل بل بالجرح والجراحة البسيرة
 كالكتيرة فى الضمان كمن جرح انسانا جراحة وجرحه آخر جراحتين فمات ضمنا لنصفين بدائع
 (قوله بكل حال) اى وان كان لا يستمسك ط (قوله لكونه فى مكان واحد) فيكون اشق
 على الدابة زيلعى (قوله صغيرا لا يستمسك) محترز قوله من يستمسك وانظر هل الكبير الذى
 لا يستمسك كالصغير (قوله بقدر ثقله) ذكره الزيلعى والاتقانى وهو مخالف للتعلييل السابق
 تأمل والمالة انه لعدم استمسكه اعتبر كحمل اتقانى وعليه فالكبير المعاجز مثله فغير اخع (قوله

لما مر أن التقييد غير مفيد
 (وان سعى نوعا او قدرا
 ككبر له حمل مثله واخف
 لا أضر كالمال) والاصل
 ان من استحق منفعة
 مقدرة بالعقد فاستوفىها
 او مثلها او دونها جاز
 ولو أكثر لم يجز ومنه
 تحميل وزن البر قطنا
 لاشعير فى الاصح (ولو
 اردف من يستمسك
 بنفسه وعطبت الدابة
 يضمن النصف) ولا اعتبار
 للثقل لان الآدمى غير
 موزون وهذا (ان كانت)
 الدابة (تطبق حمل الاثنين
 والا فلكل) بكل حال
 (كما لو حمل) الراكب
 (على عاتقه) فانه يضمن
 الكل (وان كانت تطبق
 حملهما) لكونه فى مكان
 واحد (وان كان) الرديف
 (صغيرا لا يستمسك يضمن
 بقدر ثقله)

كحمله شياً آخر ولو من ملك صاحبها ٣١ كوله النافعة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان

يسأل اهل الخبرة كما يزيد
و يوركب على موضع الحمل
ضمن الكل مأمراً وكذا
لو لبس ثياباً كثيرة ولو
ما لبسه الناس ضمن
بقدر ما زاد محتج () اذا
هلك بعد بلوغ المقصد
وجب جميع الاجر ()
لركوبه بنفسه (مع التضمن)
اي لتصف القيمة لركوب
غيره ثم ان ضمن الراكب
لا يرجع وان ضمن
الرديف رجع لو مستأجراً
من المستأجر والا لاقيد
بكونها عطبت لو
سلمت لزم المسمى فقط
ويكونه اردفه لانه واقعه
في السرج صار غاصبا فلا
اجر عليه بحر عن الغاية
لكن في السراج عن
المشكلى ما يخافه فليتأمل
عند الفتوى كيف وفي
الاشباه وغيرها ان الاجر
والضمان لا يجتمعان (واذا
استأجرها ليحمل عليها
مقداراً فحمل عليها كثر
منه فعطبت ضمن ما زاد
الثقل) وهذا اذا حماتها
المستأجر (فان حماتها
صاحبها) بيده (وحده
فلا ضمان على المستأجر)
لانه هو المباشر عمادية
(وان حملاً) الحمل (معاً)
و وضعاه عليها

كحمله شياً آخر (اي فانه يضمن بقدر الزيادة اذ لم يركب على موضع الحمل) قوله وليس
المراد الخ (جواب عما يقال قدر الزيادة المحمولة لا تعرف الا بعد وزنها ووزن الرجل فيخالف
مأمراً ان الآدمي غير موزون) قوله (لأمراً) اي من كونهما في مكان واحد) قوله وكذا
لو لبس ثياباً كثيرة (اي يضمن الكل لو لبس اكثر مما كان عليه وقت الاستئجار وكان مما
لا يلبسه الناس عادة كذا يفهم من المحتجى) قوله (لركوبه بنفسه) اشار به مع ما بعده الى
ما قاله في البحر لا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول ان الضمان لركوب غيره
والاجر لركوبه بنفسه وسيأتى ايضاحه) قوله (لركوب غيره) اي لو ممن يستمسك والا فقد
تقدم التصريح بأنه يضمن بقدر ثقله لا النصف فافهم) قوله (ثم ان ضمن الراكب) اراد
بالراكب المستأجر) قوله (لا يرجع) اي على الرديف لانه ملكها بالضمان فصار الرديف
راكباً دابته بأذنه فلا رجوع عليه سواء كان الرديف مستأجراً منه او مستعيراً حتى) قوله
رجع (اي على الراكب لانه غره في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما لو كان مستعيراً فلا رجوع
له لانه لم يضمن له السلامة حيث لم يكن بينهما عقد حتى) قوله (والا لا) اي والا يكن الرديف
مستأجراً من المردف بل كان مستعيراً) قوله (لانها لو سلمت) اي في جميع الصور ط) قوله (عن
الغاية) اي غاية البيان ونصها هذا اذا اردفه حتى صار الأجنبي كالتابع له فاما اذا أقعده
في السرج صار غاصباً ولم يجب عليه شئ من الاجر لانه رفع يده عن الدابة واقعهما في يد
متعدية فصار ضماناً والاجر لا يجامع الضمان اه وعزاه الى شرح الكافي للاسيبجاني) قوله
لكن في السراج الخ) فانه قل قوله فاردف رجلاً معه خرج مخرج العادة لان العادة ان المستأجر
يكون اصلاً ولا يكون رديفاً اذ المستأجر لو جعل نفسه رديفاً وغيره اصلاً فحكمه كذا اه
اي فيجب عليه ايضاً النصف لو تطبق مع لزوم الاجر كما مر عن البدائع ولولا تطبق فانكل
وحيث جعله في الغاية مقابلاً لاول وصرح بأنه لم يجب عليه شئ من الاجر فهو صريح في
الخاتمة خلافاً لمن وهم) قوله (فليتأمل عند الفتوى) اشارة الى اشكاله فلا ينبغي الاقدام
على الافتاء به قبل ظهور وجهه) قوله (كيف وفي الاشباه الخ) استبعاد لما في السراج وبيان
لوجه التوقف عند الفتوى فانه مخالف للقاعدة المذكورة) قوله (لا يجتمعان) اي وهنما
صار غاصباً وضمن ملكه مستنداً فاذا ألزمناه الاجر بارتدافه لزم اجتماعهما لوجب الاجر
فيما ملكه والفرق بينه وبين ما لو اردف غيره انه هنالما اخرجها من يده صار غاصباً كما لو
استأجرها ليركب بنفسه فاركب غيره يجب كل القيمة كما مر فاذا ارتدف خافه صار تابعاً
ولا يمكن وجوب الاجر بارتدافه لما قلنا املو ركب في السرج فقد اتى بما هو مأذون فيه
فاذا اردف غيره فقد خالف فيما شغله بغيره ولا يملك شيئاً بالضمان فيما شغله بركوب نفسه
وجميع المسمى بمقابلة ذلك وانما يضمن ما شغله بركوب الغير ولا اجر بمقابلة ذلك ليستقط
عنه واذا رجعت النهاية اتضح لك ما قررناه فافهم) قوله (اكثر منه) اشارة الى انه من جنس
المسمى كما أتى مع ذكر محترزه) قوله (ضمن ما زاد الثقل) اشارة الى ان الضمان في مقابلة الزائد
والاجر في مقابلة الحمل المسمى فلم يجتمع كما مر نظيره أفاده في البحر وسيشير اليه بعد ايضاً
(قوله عمادية) وعبارتها كافي البحر استكرى ابلاً على ان يحمل كل بعير مائة رطل فيحمل مائة

(وجب النصف على مستأجر) بفعله وهدر فعل ربها محتجى (ولو) ٣٢ كان البر مثلاً في جولتين (وحمل كل واحد)

وخمسين الى ذلك المحل ثم أتى الجمال بآله واخبره المستكرى انه ليس كل حمل الامانة رطل
فحمل الجمال الى ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل لاضمان على المستكرى لان صاحب
المحل هو الذى حمل فيقال له كان ينبغي لك ان ترز اولاً اه (قوله وجب النصف) اى وجب
عليه من قيمة الدابة ما يقابل النصف من الزيادة ثم ما فى المتن نقله فى المنع عن المحيط ونقل
بعده عن الخلاصة انه يضمن ربع القيمة ومثله فى التاتر خانية عن الذخيرة والشر نبالية عن
تمة الفتاوى فالصواب ان المراد الربع اذا كانت الزيادة مساوية للمشروط لما فى البرازية
استأجره ليحمل عشرة مخاتيم فجعل عشرين وحمل ما ضمن ربع القيمة لان النصف
مأذون والنصف لا يقتصف هذا النصف (قوله فى جولتين) الجواق بكسر الجيم واللام
وبضم الجيم وفتح الهمزة وكسر هاءاء معروف جمعه جواق كصحائف وجوالق وجوالقات
قاموس فحقه ان يرسم بعد الواو والف فى مثناه ومفرده ايضاً وهو خلاف ما رأيت فى النسخ
(قوله او متعاقبا) لم يذكره فى المنع ولم أره فى عبارة غاية البيان (قوله ومفاده الخ) انما
يكون مفاده ذلك لو عبر فى الغاية بقوله او متعاقبا وانما عبر بقوله ووضعاه على الدابة جميعا
وعزاه الى تمة الفتاوى وهكذا عبر فى التاتر خانية عن الذخيرة وهكذا عبر فى الخلاصة وزاد
بعده وكذا لو حمل المستأجر اولاً الخ ففى الغاية لا يخالف ما فى الخلاصة بل زاد فى الخلاصة
مسئلة أخرى لم يفهم من كلام الغاية وهى ما ذكره الماتن من التفصيل ولو فرض ان قوله
او متعاقبا موجود فى عبارة الغاية فهو مفهوم وما فى الخلاصة منطوق صريح فكيف يعدل
عنه وقد قالوا ان صاحب الخلاصة من اجل من يعتمد عليه فيجب المصير الى ما قاله اتباعا
للقول والله تعالى اعلم (قوله فتنه) اقول تنبه لما قدمته لك فهو اظهر (قوله اى
ما امر من الحكم) وهو ضمان ما زاد النقل فى المسئلة الاولى ط (قوله الاجر للحمل الخ)
جواب عن اجتماعهما كما قدمناه آنف (قوله وأفاد الخ) لان الزيادة من جنس الميزد عليه
ط (قوله ثم حمل عليها الزيادة وحدها) قيده فى التاتر خانية بما لو حملها على مكان المسمى فلو
فى مكان آخر ضمن قدر الزيادة ومثله فى جامع الفصولين وفيه ايضاً بخلاف ما لو استأجر ثورا
ليطحن به عشرة مخاتيم فطحن احد عشر او ليكرب به جريبا فكرب جريبا ونصفا فهلك
ضمن كل القيمة اذا الطحن يكون شياً فشيئاً فلما طحن عشرة انتهى العقد فهو فى الزيادة مخالف
من كل وجه فضمن كلها والمحل يكون دفعة وبعضه مأذون فيه فلا يضمن بقدره اه (قوله قال
ولم يتعرضوا الخ) اقول صرح به فى البدائع كما قدمناه (قوله ومنه علم الخ) اى علم انه أن زاد
شيئاً وسلمت انه يجب المسمى فقط وان كان لا يحل له الزيادة الا برضا المكارى ولهذا قالوا ينبغي
ان يرى المكارى جميع ما يحمله بحره ولهذا روى عن بعضهم انه دفع اليه صديق له كتابا
ليوصله فقال حتى استأذن من الجمال اه وهذا الوعين قدرا وسيذكر المصنف فى المتفرقات انه
يصح استئجار حمل ليحمل عليه محملا وراكبين الى مكة وله الحمل المعتاد ورؤيته احب
(فرع) فى المنع عن الخانية ليس لرب الدابة وضع متاعه مع حمل المستأجر فان وضع وبلغت
المقصد لا ينقص شئ من الاجر بخلاف شغل المالك بعض الدارقانه ينقص بحسابه اه ما خلا
(قوله وكبحها) بالباء الموحدة والحاء المهملة فى المغرب كبج الدابة باللام اذ اردوها وهوان

منهما (جواقاً) اى وعاء
كعدل مثلاً (وحده)
ووضعاه عليهما او متعاقبا
(لاضمان على المستأجر)
ويحمل حمل المستأجر
ما كان مستعقداً بالعقد غايه
ومفاده انه لا ضمان على
المستأجر سواء تقدم او
تأخر وهو الوجه ومن
ثم عولنا عليه على خلاف
ما فى الخلاصة كذا فى
شرح المصنف قلت وما
فى الخلاصة هو ما يوجد
فى بعض نسخ المتن من قوله
(وكذا لا ضمان لو حمل
المستأجر اولاً ثم رب الدابة
وان حملها ربها اولاً ثم
المستأجر ضمن نصف
القيمة) انتهى فتنه
(وهذا) اى ما مر من
الحكم (اذا كانت الدابة
المستأجرة) (تطبيق مثله اه)
اذا كانت لا تطبق فجميع
القيمة لازم على المستأجر
زايى (ويجب عليه كل)
الاجر للحمل والضمان
للزيادة غاية واقف بالزيادة
انهما من جنس المسمى
فلو من غيره ضمن الكل
كما لو حمل المسمى وحده
ثم حمل عليها الزيادة وحده
بحرقل ولم يتعرضوا للاجر
اذا سلمت لظهور وجوب
المسمى فقط وان حمل

المستأجر لان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه عم حكم المكارى فى طريق مكة (ضمن بضربها وكبحها) بلجامها (يجزئها)

يجذبها الى نفسه لتقف ولا تجرى كذا في المنح ح (قوله لتقييد الاذن بالسلامة) لان السوق يتحقق بدون الضرب وانما يضرب للمبالغة (قوله ضمن) اى الدية وعليه الكفارة بخلاف ضرب القاضى الحد والتعزير لان الضمان لا يجب بالواجب ط عن الحموى (قوله لوقوعه) اى انما يضمن لان التأديب يمكن وقوعه بزجر وتعريك بدون ضرب ح والتعريك فرك الاذن (قوله وقالوا لا يضمنان بالمتعارف) اى الاب والوصى لا يضمنان بالضرب المتعارف لانه لاصلاح الصغير فكان كضرب المعلم بل أولى لانه يستفيد ولاية الضرب منهما والخلاف جار في ضرب الدابة وكبحها ايضا لاستفادته بمطلق العقد وهذا بخلاف ضرب العبد المستأجر للخدمة حيث يضمن بالاجماع والفرق لهما انه يؤمر وينهى لفهمه فلا ضرورة الى ضربه وأطلق في ضرب الدابة وكبحها وهو محمول على ما اذا كان بغير اذن صاحبها فلو باذنه واصاب الموضع المعتاد لا يضمن بالاجماع كما في التارخاية (قوله وفي الغاية عن التهمة الخ) ظاهره ان رجوعه في مسألة الصغير دون الدابة وينبغي ان يكون كذلك لان مسألة الدابة جرى عليها اصحاب المتن فلو ثبت رجوع الامام فيها لما مشوا على خلافه لان ما رجع عنه المجتهد لم يكن مذهبه على ان المصنف مشى في كتاب الجنائيات على قول الامام في مسألة الصغير وعبر عن رجوعه بقليل وسيأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله لا بسوقها) اى المعتاد لما في التارخاية اذا غنف في السير ضمن اجماعا (قوله وظاهر الهداية الخ) كذا قاله في البحر ولعله أخذ من تعليقه الضمان عند الامام بتقييد الاذن بالسلامة فيفيد أن الضرب مأذون فيه بشرط السلامة وفي معراج الدراية وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم نخس بعير جابر وضربه وكان ابو بكر نخس بعيره بمحجنه ثم قال وفعل النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اباحته ولا ينفى الضمان لانه مقيد بشرط السلامة اه فالحاصل اباحة الضرب المعتاد للتأديب للمالك وغيره واه غير مستأجر تأمل (قوله واما ضربه دابة نفسه الخ) قال في القنية وعند ابى حنيفة لا يضربها اصلا وان كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخاصم فيما زاد عليه كذا في البحر أقول الظاهر ان المراد بقول الامام لا يضربها اصلا اى لا ينبغي له ذلك ولو للتأديب وان كان ضرب التأديب المعتاد مباحا فلا ينافى ما قدمناه ويدل عليه قوله لا يخاصم فيما يحتاج اليه للتأديب ونقل ط عن شرط الكنتز للحموى قالوا يخاصم ضارب الحيوان بلا وجه لانه انكار حال مباشرة المنكر ويملكه كل احد ولا يخاصم الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجه وهذا معنى قول محمد في المبسوط يبالغ ضارب الحيوان لا بوجهه الا بوجهه (قوله وبزع السرج والايكاف) أفاد الحموى والشاشي ان مجرد زرع السرج موجب للضمان وفي الجوهرة استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها عريانا ولا يحمل متاعا ولا يستاق ولا يئسكى على ظهرها بل يركب على العرف والعادة ط ملخصا بقى لو استأجره عريانا فاسرجه ففي كافى الحاكم يضمن وقال الاسبيجاني في شرحه هذا لو حمارا لا يسرج مثله عادة فلو كان يسرج لا يضمن وقال القندورى فصل احبابنا وقالوا ان ليركبه خارج المصر لا يضمن وكذا لو فيه وهو من ذوى الهيات والاضمن وهل يضمن كل القيمة او بقدر ما زاد صحح قاضيخان في شرح

لتقييد الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصى للتأديب ضمن لوقوعه بزجر وتعريك وقالوا لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التهمة الاصح رجوع الامام لقولهما (لا) يضمن (بسوقها) اتفاقا وظاهر الهداية ان للمستأجر الضرب للاذن العرفي واما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى لا يضربها اصلا ويخاصم فيما زاد على التأديب (و) ضمن (بزع السرج

الجامع الاول قلت وينبغي كون الاصح الثاني لانه كالحمل الزائد على الركوب غاية البيان
ملخصا اقول وفيه نظر لما مر انه لو ركب موضع الحمل ضمن الكل وقد نقله الاتفاقى نفسه
فتدبر وفي البحر ان ما في الكافي هو المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى اهـ **(قوله)** ووضع
الايكاف) لامعنى لتقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف وضع الاكاف ح اى فقد اشتبه
عليه الايكاف مصدرا بالا كاف الذى هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة ويمكن الجواب بان
الاضافة بيانية والداعى لتقديره المضاف افادته انه معطوف على تزرع لاعلى السرج تأمل
(قوله) سواء وكف بمثله اولا) لان الجلس مختلف لان الاكاف للحمل والسرج للركوب وكذا
ينسبط احدهما على ظهر الدابة مالا ينسبطه الآخر فصار نظير اختلاف الخطه والحديد
زيلي **(قوله)** وبالسراج) معطوف على الايكاف والاولى حذف الباء الجارة وعطفه بأو
كما في الكثر لثلا يوههم العطف على تزرع قال ابن الكمال اى ان تزرع السرج واسرجه بسرج
آخر فان كان هذا السرج مما لا يسرج هذا الحمار بمثله يضمن **(قوله)** جميع قيمته) اى عند
الامام في رواية الجامع الصغير وقد مر ازيد في رواية الاصل وهو قولهما هذا اذا كان الحمار
يوكف بمثله وان كان لا يوكف اصلا او لا يوكف بمثله ضمن كل القيمة عندهم كذا في الحقائق
ابن كمال ونقل الشرنبلالى ان الفتوى على قولهما قال الزيلعي وتكلموا على معنى قولهما
انه يضمن بحسابه وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة فنهى من قال انه مقدر بالمساحة حتى
اذا كان السرج يأخذ من ظهر الدابة قدر شبرين والاكاف قدر اربعة اشبار فيضمن بحسابه
وقيل يعتبر بالوزن **(قوله)** مكان الايكاف) اى بدله **(قوله)** وكذا لو ابدله) تشبيه بحكم مفهوم
المتن بقريضة التعليل والشارح تبع البحر والمنح والذى في ناية البيان هكذا وقال الكرخي
ان لم يكن عليه جلام فالجمله فلا ضمان عليه اذا كان مثله يلجم بذلك اللجام وكذلك ان ابدله وذلك
لان الحمار لا يختلف باللجام وغيره ولا يتلف به فلم يضمن بالجامة اهـ **(قوله)** غير ماعينه
المالك) اى مالك الطعام كما في الهداية وكذا مالك الدابة كما في الغاية فلو لم يعين لاضمان بحر
(قوله) بحيث لا يسلكه الناس) واما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب انه ان كان بينهما
تفاوت ضمن والا فلا بحر ونقد الزيلعي عن الكافي والهداية معللا بانه عند عدم التفاوت
لا يصح التعيين لعدم الفائدة **(قوله)** او حمله في البحر) اى حمل المتاع **(قوله)** وان بلغ المنزل)
السماع في بلغ بالتشديد اى وان بلغ الحمل المتاع الى ذلك الموضع المشروط ويجوز التخفيف
على اسناد الفعل الى المتاع اى ان بلغ المتاع الى ذلك الموضع اتفاقى **(قوله)** فله الاجر) اى
المسمى **(قوله)** لحصول المقصود) لان جنس الطريق واحد فلا يظهر حكم الخلاف الا بظهور
ان التفاوت وهو الهلاك فذا سلم بقي التفاوت صورة لامعنى فوجب المسمى اتفاقى **(قوله)**
بزرع رطبة) كالقثاء والبطيخ والبادنجان وما جرى مجراه ط عن السمرقندي **(قوله)** وامر
بالبر) الواو للحال **(قوله)** لان الرطبة اضر من البر) لا انتشار عرقها وكثرة الحاجة الى سقيها
فكان خلافا الى شرع مع اختلاف الجنس فيجب عليه جميع التقصير بخلاف ما لو اردف غيره
او زاد على المحمول المسمى حيث يضمن بحسابه لتلفها بما ذون فيه وغيره فيضمن بقدر ما تعدى
لاتحاد الجنس زيلعي ملخصا **(قوله)** ولا اجر) اقول ينبغي ان يرجع لجميع المسائل التي قيد

(و) وضع (الايكاف)
سواء وكف بمثله اولا
(وبالسراج بما لا يسرج)
هذا الحمار (بمثله جميع
قيمة) ولو بمثله او اسرجها
مكان الايكاف لا يضمن
الا اذا زاد وزنا فيضمن
بحسابه ابن كمال (كما)
يضمن (لو استأجرها
بغير جلام فألجمها بلجام
لا يلجم مثله) وكذا لو
ابدله لان الحمار لا يختلف
باللجام وغيره غاية (او
سلك طريقا غير ماعينه
المالك وتفاوتا) بعدا او
وعرا او خوفا بحيث لا
يسلكه الناس ابن كمال
(او حمله في البحر اذا قيد
بالبر مطلقا) سلكه الناس
اولا لحظر البحر فلو لم
يقيد بالبر لاضمان (وان
بلغ) المنزل (فله الاجر)
لحصول المقصود (وضمن
بزرع رطبة وامر بالبر)
مانقص من الارض لان
الرطبة اضر من البر (ولا
أجر)

لانه غاصب الا فيما استثنى كما سيحى قيد بزرع الاضر لانه بالاكل ضررا لا يضمن ويجب الاجر (و) ضمن (بخطا قباء) و (امر بقميص قيمة ثوبه وله) اى لصاحب الثوب (أخذ القباء ودفع أجر مثله) لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة (وكذا اذا خاطه سراويل) ٣٥ وقد امر بالبلاء فان الحكم كذلك (فى الاصح) فتقيد الدرر بالقباء

اتفاق (و) ضمن (بصبغه اصفر وقد أمر بأجر قيمة ثوب ابيض وان شاء) المالك (أخذه واعطاه مازاد الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ ردنيان لم يكن الصبغ فاحشا لا يضمن) الصباغ (وان) كان (فاحشا) عند اهل قن (يضمن) قيمة ثوب ابيض خلاصة * (فروع) * قال للخياط اقطع طوله وعرضه وكه كذا فجاء ناقصا ان قدر اصبع ونحوه عفو وان اكثر ضمنه قال ان كفى قيسا فاقطعه بدرهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفك ضمنه ولو قال يكفني قيسا فقال نعم فقال اقطع فقطعه ثم قال لا يكفك لا يضمن * نزل الجمال فى مفازة ولم يرتحل حتى قسد المال بسرقة او مطر ضمن لو السرقة والمطر غالبا خلاصة * وفى الاشياء استعان برجل فى السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا فى خانوته ليعمل له * وفى الدرر دفع

فيها والتقييد مفيد اذا خالف طورى (قوله لانه غاصب) اى لما خالف صار غاصبا واستوفى المنفعة بالغصب ولا تجب الاجرة به زيلعى (قوله الا فيما استثنى) قال فى المنع قلت ما ذكر هنامن عدم وجوب الاجر ووجوب ما نقص من الارض مذهب المتقدمين من المشايخ واما مذهب المتأخرين فيجب اجر المثل على الغاصب لارض الوقف واليتيم والمعدل للاستغلال كالحان ونحوه (قوله وبخطا قباء) القميص اذا قدم من قبل كان قباء طاق فاذا خيط جانباه كان قميصا وهو المراد بالقرطق زيلعى ملخصا وذكر الاتفاقى ان السماع فى القرطق فى الهداية يفتح الظاه وفى مقدمة الادب سمعا عن الثقات بالضم ولهما وجه (قوله وله أخذ القباء) اى فى ظاهر الرواية لانه يشبه القميص من وجه فان الاتراك يستعملونه استعمال القميص وروى الحسن انه ليس له أخذه بل يترك الثوب ويضمنه قيمته (قوله ودفع أجر مثله) لانه غير عليه العمل فيغير عليه الاجر كما لو اشترط على الحائك رقيقا خفاء صفيقا او بالعكس اتقانى وسيا تى آخر الباب الآتى ما اذا اختلفا فى المأمور به (قوله فان الحكم كذلك) وهو التخيير لاتحاد اصل المنفعة من الستر ودفع الحر والبرد ولوجود الموافقة فى نفس الخطا زيلعى (قوله فى الاصح) وقيل يضمن بلا خيار للتفاوت فى المنفعة والهيئة (قوله فتقيد الدرر) اى بقوله وبخطا قباء ومثله فى عامة المتون اتباع اللفظ محمد فى الجامع الصغير لكن زاد بعده فى الهداية والمتقى قوله وكذا اذا خاطه سراويل فاذا دان القيد اتفاقى (قوله قيمة ثوب ابيض) اى ان كان دفعه ماله كذلك (قوله لا يضمن) اى وله الاجر المسمى فيما يظهر ط قلت يدل عليه ظاهر قوله الآتى ان قدر اصبع ونحوه عفو لكن فى البرازية عن المحيط امره بزعفران ويشبع الصبغ ولم يشبع ضمنه قيمة ثوبه وأخذه واعطاه أجر المثل لا يزداد على المسمى تأمل (قوله عند اهل قن) اى صنعت (قوله كذا) راجع للثلاثة قبله (قوله عفو) اى وله الاجر كفى البرازية لقلة التفاوت ولعسر الاحتراز عنه والاولى فهو عفو (قوله ضمنه) لانه مما يحل بالمقصود فيعد اتلافا ط (قوله لا يضمن) لانه قطعه بأذنه وفى الاول اذن بقطعه بشرط الكفاية وكذا لو قال الخياط نعم فقال المالك فأقطعه او اقطعه اذن ضمن اذ علق الاذن بشرط فصولين وفيه دفع اليه ثوبا ليخيطه فخاطه قيسا فاسد او علم به ربه ولبسه ليس له ان يضمنه اذ لبسه رضا وعلم منه مسائل كثيرة اه (قوله فالعبرة لعادتهم) اى لعادة اهل السوق فان كانوا يعملون بأجر يجب أجر المثل والا فلا (قوله اعتبر عرف البلدة الخ) فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان شهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستاذ درر (قوله مطلقا فى الاصح) اى استأجرها ذاهبا فقط أو ذاهبا وجائيا وقيل هذا اذا استأجرها ذاهبا فقط لانتهاء العقد بالوصول (قوله كفى العارية) بخلاف المودع لانه مأمور بالحفظ قصدا فيبقى الامر بعد العود للوفاق وفى الاجارة والاعارة مأموره تبعا للاستعمال فاذا انقطع الاستعمال لم يبق هو نائبا هداية (قوله لا اجر له) لتقصه العمل وظاهره انه

غلامه وابنه لحاكم مدة كذا ليعلمه النسخ وشرطه عليه كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من المعلم والمولى أجر من الآخر اعتبر عرف البلدة فى ذلك العمل * وفيها استأجر دابة الى موضع تجاوز بها الى آخر ثم عاد الى الاول فعطبت ضمن مطلقا فى الاصح كفى العارية وهو قولهما واليه رجع الامام كفى مجمع الفتاوى * وفيه خوف المكارى فرجع واعاد الحمل لمحله الاول لأجر له

وينبغي ان يجبر على الاعادة * وفيه دفع ابريسا الى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال لاتصبغه ورده على فلم يرده ثم هلك

لا ضمان * وفيه سئل ظهير الدين عن استأجر رجلا ليعمر له في الضيعة فلما خرج نزل المطر فامتنع بسببه هل له الاجر قال لا * استأجر دابة ليحملها كذا فمرضت فحملها دونه هل للمستكرى الرجوع بحصته قال لا لانه رضى بذلك * استأجر رحي فتنعه الجيران عن الطحن لتوهين البناء وحكم القاضي بمنعه هل تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسان من الطحن * استأجر حماما سنة فغرق مدة هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان منتفعا به وفي الوهبانية * ويسقط في وقت العمارة مثل ما لو انه بد بعض الدار فالهدم يحزر * وخالف في قدر العمارة أمر * يقدم فيها قوله لا للمعمر * قلت ومفاده رجوع المستأجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الامر يعني الا في تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنسخ به ما لم يفسخها المستأجر بحضرة المؤجر هو الاصح

لا أجر له بقدر ما سأل ايضا يدل عليه ما مر عند قوله استأجره لا يصل قط أو زاد فراجع بقى لو خوفوه ولم يرجع هل يضمن قال في البرازية استأجرها الى موضع واخبر بلصوص في الطريق فسلكه مع ذلك ولم يلتفت فأخذوها ان سلكه الناس مع سماعها ذلك الخبر لا يضمن والا ضمن اه (قوله وينبغي ان يجبر على الاعادة) لبقاء العقد يدل عليه ما تقدم من ان الحياط لو فتن الثوب يجبر على الاعادة ولو فتنه غيره لا ومثله ما في الطوري عن المحيط رد السفينة انسان لا أجر له لملاح وليس عليه ان يعيدها وان ردها للملاح لزمه الرد (قوله لا ضمان) لانه لا يتمكن من فسخ الاجارة وحده بالارضا صاحبه الا بعذر فبقى حكم العقد بعد النهي ومن حكمه كون العين أمانة عند الاجير فلا يضمن بلا تقصير وتماه في جامع الفصولين (قوله لا) سياتي ان أجيرا لو حدى يستحق الاجر وان لم يعمل لكن في البرازية يستحق الاجر بلا عمل لكن لو لم يعمل لعذر كمطر وغيره لا يلزم الاجر سائحاني (قوله فحملها دونه) فلو عجزت عن المضى فتركها وضاعت افتى القاضي بعدم الضمان بزازية (قوله ما لم يمنع حسان من الطحن) المراد والله تعالى اعلم ان يحال بينه وبين الدوارة فلا يقدر عليها ط (قول فغرق مدة) اى وصار بحيث لا ينفع به انتفاع مثله بزازية (قوله ويسقط) اى يسقط جميع الاجر عن المستأجر مدة العمارة ان انهدم جميع الدار ح (قوله مثل ما) بالنصب صفة مصدر محذوف اى سقوطا مماثلا لسقوطه اى الاجر لو انهدم بعض الدار (قوله فالهدم يحزر) بتقديم الزاى على الراء اى يعلم قدر اجر المنهدم بالحزر والتخمين ويسقط ومثله في البرازية لكن قال ابن الشحنة ظاهر الرواية انه لا يسقط من الاجر شئ بانهدام بيت منها او حائط بخلاف ما اذا شغل المؤجر بيتا منها لانه بفعاله فيسقط بحسابه اه ملخصا ونقل نحوه السائحاني عن المقدسى وذكر في البرازية واذا سقط حائط من الدار فان كان لا يضر بالسكنى ليس له ان يفسخ وان ضره الفسخ واذا لم يفسخ يلزمه المسمى (قوله وخالف) فعل ماض و أمر فاعله والمفعول محذوف اى خالف المستأجر وصورتها امره رب الدار بالبناء ليحسبه من الاجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول لرب الدار يبينه لانه ينكر الزيادة قالوا هذا اذا اشكل الحال بأن اختلف فيه اهل تلك الصناعة اما اذا اجتمعوا على قول احدها وقالوا يذهب من النفقة في مثل هذا البناء ما يقوله احدها فالقول قوله ولا يلتفت الى قولهما ذخيرة ملخصا ومثله في التارخانية والبرازية وأفتى به الرملى والحيلة في تصديقه ان يعجل من الاجرة قدرا ويقبضه المؤجر ثم يأمره بانفاقه فيكون القول له لانه أمين كما نظمه في الحمية (قوله في قدر العمارة) اى قدر نفقتها (قوله قلت) البحث للشرنبلالى ح (قوله ومفاده) اى مفاد اطلاق النظم الأمر عن التقييد بالرجوع فانهم (قوله بمجرد الامر) اى وان لم يقل على ان ترجع بذلك على وهو الصحيح خانية ونقله ابن الشحنة عن القنية (قوله الا في تنور وبالوعة الخ) لان المقصود منهما نفع المستأجر (قوله ولو خربت الدار الخ) تكرار مع صدر البيت الاول مع ما بيناه ح (قوله بحضرة المؤجر) تبع فيه الشرنبلالى وقد قال في شرحه على الملتقى ناقلا عبارة الصغرى مع توضيح انه بانهدام جدار او بيت من دار يفسخ بحضرة اجماعا وبانهدم كلها له الفسخ بغيبته ولا تنسخ ما لم يفسخ هو الصحيح

واذا بنيت لاختياره وفي سكنى عرصتها ٣٧ لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة قلت وفي نفيه نظر ولعله اريد

المسمى اما اجرة المثل
او حصة العرصة فلان مانع
من لزومها فتأمله وسيجي
في فسخها ما يفيد فتنه
والله تعالى اعلم * استأجر
حماما وشرط حظ اجرة
شهرين للعطلة فأن شرط
حظه قدر العطلة صح
بزائية * أجره السجن
والسجان في زماننا يجب
ان تكون على رب الدين
خزاة الفتاوى * انقضت
مدة الاجارة ورب الدار
غائب فسكن المستأجر بعد
ذلك سنة لا يلزمه الكراء
لهذه السنة لانه لم يسكنها
على وجه الاجارة وكذلك
لو انقضت المدة والمستأجر
غائب والدار في يدا امرأته
لان المرأة لم تسكنها بأجرة
* أجر داره كل شهر بكذا
فانكل الفسخ عند تمام
الشهر فلو غاب المستأجر
قبل تمام الشهر وترك
زوجته ومتاعه فيها لم يكن
للأجر الفسخ مع المرأة
لانهما ليست بخصم والحيلة
اجارتها لآخر قبل تمام
الشهر فاذا تم تفسخ
الاولى فتفخذ الثانية فتخرج
منها المرأة وتسلم للثاني
خاتمة انتهى

اصلاحيتها لتسب الفسقاط لكن تسقط الاجرة فسخ او لم يفسخ لعدم تمكنه مما قصده
قلت وهي صريحة في الفرق بين انهدام كلها وبعضها فيرجع الى المثل وغير المثل ولا خيار في
غير المثل اصلا على ما مر فندبر اه ملخصا وقد رد الشارح بذلك على القهستاني حيث اطاق
عدم اشتراط حضرته وهنا اطلق اشتراطها فنيا نقله رد على اطلاقه هنا ايضا وقد صرح
بالفصل ايضا في الخاتمة وغيرها وفي القية انهدم بعضها والمؤجر غائب او ممرض لا يحضر
مجلس القاضي ينصب عنه القاضي وكلا فيفسخه وسأتي في باب الفسخ تمام الكلام عليه
وعلى اشتراط القضاء والرضا (قوله واذا بنيت لاختياره) لزوال سببه قبل الفسخ والظاهر
انه فيما لو بناها كما كانت والا فلا يفسخ وليحرر (قوله قاله ابن الشحنة) ووقع مثله في
الهندية عن محيط السرخسي ط (قوله قلت) البحث للشرنبلالي ح (قوله اما اجرة
المثل) اي مثل العرصة وقوله او حصة العرصة اي من الاجر المسمى ط (قوله ما يفيد) هو
قوله وفي التبيين لو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجرة بحصته
لبقاء المعقود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته اه ح قات سنذكر في باب الفسخ ما يفيد
تقييده بما اذا كان منفعة السكنى مثلا معقودا عليها مع منفعة الطحن وبه يشعر قول التبيين
لبقاء المعقود عليه وحينئذ فلا يتم الاستشهاد تأمل وظاهر ما قدمناه عن شرح الملتقى
من قوله لعدم تمكنه مما قصده يفيد ايضا ويفيد عدم لزوم اجر اصلا ولعل في المسئلة خلافا
والله تعالى اعلم (قوله للعطلة) بالضم اسم من تعطل بقى بلا عمل قاموس ويعني انها
تفسد وكان الاولى ان يصرح به كافي بزائية لكنه يعلم من مقابله ووجه الفساد ان مقتضى
العقد ان لا يلزم الاجرة مدة العطلة قات او كثرت كافي الذخيرة فقييد حظ الشهرين مما
لم يقتضه العقد بخلاف اشتراط حظ قدرها وهذا نظير ما لو شري زيتا في زق واشترط حظ
أرطال لاجل الزق فسد بخلاف حظ مقدار الزق (قوله اجرة السجن) الظاهر انه مفروض
فما لو كان مملوكا لاحد فلو مينا من بيت المال او مسبلا فلا أجر تأمل (قوله في زماننا)
لعل وجهه عدم انتظام بيت المال فلو منتظما فالسجن واجرة السجن منه تأمل (قوله
على رب الدين) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين نمطلا او لا ط قات وذكر
الشارح في كتاب السرقة اجرة المحضر للخصوم في بيت المال وقيل على المتمرد وفي قضاء
الخاتمة هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المدعى وهو الاصح اه (قوله لا يلزمه الكراء
لهذه السنة الخ) سيأتي او اخرب باب الفسخ عن الخاتمة استأجر دارا او حماما شهرا فسكن
شهرين يلزمه اجر الشهر الثاني ان معد الاستغلال والا لا به يفتى ويأتي تمامه (قوله أجر
داره الخ) سيدكر المصنف هذه المسئلة متنا في الباب الآتي (قوله فكل الفسخ الخ)
لان الشهر الاول صحيح وما بعده فاسد ولان الاول منجز وما بعده مضاف وفي لزومه خلاف
كما مروياتي ثم ان الفسخ انما يكون بمحض من صاحبه والا لا يصح خلافا لابي يوسف وقيل
اتفاقا كافي ط عن الهندية (قوله لانهما ليست بخصم) ولا اشتراط حضوره كما مر (قوله فتفخذ
الثانية) اي يظهر اثر عقدها والا فلا العقد الاول صحيح ط والله اعلم

تأخير الاجارة الفاسدة عن صحيحها لا يحتاج الى معذرة لوقوعها في محلها منح (قوله من العقود) احتراز عن العبادات اذ لا فرق بين فاسدها وباطلها (قوله دون وصفه) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو اشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا ط (قوله والبطل) كأن استأجر بمئة أودم أو استأجر طيبا يشمه أو شاة لتبعها غنمه أو خلا لينزو أو رجلا لينحتله صنما ط (قوله ولا بوصفه) لانه حيث بطل الاصل تبعه الوصف (قوله وجوب اجر المثل) اى اجر شخص مماثل له في ذلك العمل ولا اعتبار فيه لزمان الاستئجار ومكانه من جنس الدراهم والدنانير لا من جنس المسمى لو كان غيرها ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كافي المنية قهستاني ونقل في المنع ان شمس الاثمة الحلواني قال تطيب الاجرة في الاجرة الفاسدة اذا كان اجر المثل وذكر في المسئلة قولين واحدهما اصح فراجع نسخة صحيحة وفي غير الافكار عن المحيط ما اخذته الزانية ان كان بعقد الاجارة فخلال عند ابى حنيفة لان اجر المثل في الاجارة الفاسدة طيب وان كان الكسب حراما وحرام عندهما وان كان بغير عقد فحرام اتفاقا لانه اخذته بغير حق اه (قوله بالاستعمال) اى بحقيقة استيفاء المنفعة فلا يجب بالتمكن منها كما مر ويأتى الا فى الوقف على ما هو ظاهر عبارة الاسعاف كما مر اول كتاب الاجارة (قوله لو المسمى معلوما) هذا انما يصح لو زاد المصنف لا يتجاوز به المسمى كما فعل ابن الكمال تبع الهداية والكثير فكان على الشارح ان يقول اذا لم يكن مسمى او لم يكن معلوما لان وجوب اجر المثل بالغ ما بلغ على ما طلقه المصنف انما يجب في هذين الصورتين ٣ اما لو علمت التسمية فلا يزداد على المسمى كما يأتى (قوله فانه لا اجر فيه بالاستعمال) ظاهره ولومعد الاستغلال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد او ملك كما سلف وهنا استعمله بتأويل عقد باطل ويحمرط وفيه ان الباطل لاحكم له اصلا فوجوده كعدمه كفى البدائع تأمل وينبغى وجوبه في الوقف ومال اليتيم لان ما ذكر من اشتراط عدم الاستعمال بتأويل انما هو في المعدل للاستغلال كياتى في الغصب وفي البرازية حيث قال والسكنى بتأويل ملك او عقد في الوقف لا يمنع لزوم اجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوانيت مستغلة وادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه ثم قال المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل ان له حق الحبس حتى يستوفى الاجر الذى اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار اه فتأمل وقد صرحوا انه لو اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف أوليتيم لزم اجر المثل صيانة لما لهما كما مر في الوقف وهو المعتمد ويأتى في الغصب (قوله بخلاف فاسد الاجارة) لان قبض المنفعة غير متصور الا أنا اقنا قبض العين مقام قبض المنفعة وذلك انما يأتى في العقد الصحيح ضرورة اتمامه (قوله حتى لو قبضها الخ) تفريع على عدم الملك في الفاسدة (قوله وجب اجر المثل) اى على المستأجر الاول لانه يعدبه مستعملا ولا يكون بفعل ما ليس له فعله غاصبا حتى لا تجب عليه الاجرة واما المستأجر الثانى اذا سمي بينهما اجر هل يجب المسمى نظرا للتسمية وهو الظاهر او اجر المثل لترتبه على فاسد يحمرط (قوله وللاول) اى للمؤجر الاول نقض الثانية اى يأخذ الدار لانه لو باع بيعا فاسدا ثم المشتري

(الفاسد) من العقود
(ما كان مشروعا بأصله
دون وصفه والباطل
ما ليس مشروعا اصلا)
لا بأصله ولا بوصفه (وحكم
الاول) وهو الفاسد
(وجوب اجر المثل
بالاستعمال لو المسمى
معلوما ابن كمال (بخلاف
الثانى) وهو الباطل فانه
لا اجر فيه بالاستعمال
حقائق (ولاتملك المنافع
بالاجارة الفاسدة بالقبض
بخلاف البيع الفاسد)
فان المبيع يملك فيه بالقبض
بخلاف فاسد الاجارة حتى
لو قبضها المستأجر ليس
له ان يؤجرها ولو آجرها
وجب اجر المثل ولا يكون
غاصبا وللاول نقض الثانية
بحر معزيا للخلاصة وفي
الاشباه المستأجر فاسدا
لو آجر صحيحا

٣ قوله في هذين الصورتين
هكذا بخطه والاولى هاتين
كما لا يخفى اه مصححه

آجره فله ان ينقض الاجارة فكذا هذا بخلاف البيع لان الاجارة تفسخ بالاعذار والبيع لا كذا
 في المضمرات منح **(قوله جاز)** وفي النصاب هو الصحيح وفي المراجعة وبه افق ظهير الدين
 المرغيناني تارخا خاية ونقل ابن المصنف عن البرازية والعمادية والخلاصة مثله قال الرملي ومن
 طالع في كتبهم علم ان في المسئلة اختلاف تصحيح وافتاء اه اقول لكن المعظم على الجواز
 كما ترى ولذا عبر المصنف عن مقابله بقيل فيما سأتى وقال في البرازية يجوز في الصحيح وقيل لا
 استدلالا بما لو دفع اليه دارا يسكنها ويرمها ولا اجرو آجر المستأجر من غيره وانهدمت من
 سكنى الثاني ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا واجبا بان العقد فيه اعادة لاجارة لانه ذكر المرمية على سبيل
 المشورة لا الشرط اه **(قوله وسيجي)** اي متنا آخر المتفرقة **(قوله فكل)** تفريع على مقدار
 اي الاجارة نوع من البيع اذهى بيع المنافع **(قوله او مدة)** الا فيما استثنى قال في البرازية اجارة
 السمسار والمناذى والحماى والصكالك وما لا يقدر فيه الوقت ولا العمل تجوز لما كان للناس به حاجة
 ويطيب الاجر المأخوذ لو قدر اجر المثل وذكر اصلا يستخرج منه كثير من المسائل فراجع في نوع
 المتفرقات والاجارة على المعاصي **(قوله)** وكشرط طعام عبد وعلف دابة في الظهيرية استأجر
 عبدا او دابة على ان يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب انه لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث
 في الدابة تأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فلعديا كل من مال المستأجر عادة اه قال الحموي اي
 فيصح اشتراطه واعتراضه بقوله فرق بين الاكل من مال المستأجر بلا شرط ومنه بشرط اه اقول
 المعروف كالشرط وبه يشعر كلام الفقيه كما لا يخفى على النبيه ثم ظاهر كلام الفقيه انه لو تعورف
 في الدابة ذلك يجوز تأمل والحيلة ان يزيد في الاجارة قدر العلف ثم يوكله ربهما بصرفه اليها
 ولو خاف ان لا يصدق فيه فالحيلة ان يجعله الى المالك ثم يدفعه اليه المالك ويأمره بالاتفاق
 فيصير أمينا بزازية ملخصا **(قوله)** ومرة الدار أو مغارمها قال في البحر وفي الخلاصة
 معزيا الى الاصل لو استأجر دارا على ان يعمرها ويعطى نوابها تفسد لانه شرط مخالف لمقتضى
 العقد اه فلم بهذا ان ما يقع في زماننا من اجارة ارض الوقف باجرة معلومة على ان المغارم
 وكلفة الكاشف على المستأجر او على ان الجرف على المستأجر فاسد كما لا يخفى اه اقول وهو
 الواقع في زماننا ولكن تارة يكتب في الحجة بصريح الشرط فيقول الكاتب على ان ما ينوب
 المأجور من التواب ونحوها كذلك وكري الانهار على المستأجر وتارة يقول وتوافقا على ان
 ما ينوب الخ والظاهر ان الكل مفسد لانه معروف بينهم وان لم يذكر والمعروف كالشرط تأمل
(قوله او خراج) قيل هذا خراج المقاسمة لانه مجهول اما خراج الوظيفة فجاز لكن الفتوى
 على انه لا يجوز مطلقا عن المنح وجعل الفساد في حواشي الاشياء على قول الامام لان
 الخراج على المؤجر عنده ط ووجه المفتى به ان خراج الوظيفة قد ينقص اذا لم تطق الارض
 ذلك فيلزم الجهالة ايضا **(قوله بالشيوخ)** اي فيما يحتمل القسمة او لا عنده وعليه الفتوى
 خاية **(قوله)** بأن يؤجر نصيبا من داره اي ويجب اجر المثل هو الصحيح وقيل لا ينبغي حتى
 لا يجب الاجر اصلا جامع الفصولين **(قوله)** او نصيبه من دار مشتركة في روايتان والظاهر
 انه لا يجوز نور العين عن الخاية **(قوله على الظاهر)** اي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
 ويفسدها في رواية جامع الفصولين **(قوله)** أو آجر الواحد الخ اي تفسد في حصة الملت

جاز وسيجي) تفسد
 الاجارة بالشروط المخالفة
 لمقتضى العقد فكل ما فسد
 البيع مأمرا (يفسدها)
 كجهالة مأجور وأجرة
 أو مدة او عمل وكشرط
 طعام عبد وعلف دابة
 ومرة الدار او مغارمها
 او عشر أو خراج او مؤنة
 رد اشياء (و) تفسد أيضا
 (بالشيوخ) بأن يؤجر
 نصيبا من داره او نصيبه
 من دار مشتركة من غير
 شريكه او من احد شريكه
 انفع الوسائل وعمادية من
 الفصل الثلاثين واحترز
 (الاصلي) عن الطاري
 فلا يفسد على الظاهر
 كأن آجر الكل ثم فسخ
 في البعض او آجر الواحد
 فأت احدها او بالعكس

وتبقى في حصة الحى في الصورتين كفى جامع الفصولين وفيه ولو كله له فآجره من اثنين فان اجمل وقال آجرت الدار منكما جاز وفاقا ولو فصل بقوله نصفه منك و نصفه منك أو نحوه كثلث أو ربع يجب ان يكون عند ابى حنيفة على خلاف مر فيما اذا كان بينهما و آجر أحدهما النصف من اجبى اه و مر أن عدم الجواز الاظهر و عن هذا أفنى في الحامدية في رجلين استأجرا معا سوية من زيد طاحونة بأن لفظ سوية بمنزلة التفصيل فتفسد (قوله وهو الحيلة الخ) الضمير راجع للطارئ أى في بعض صورته وهى الصورة الاولى او للفسخ المفهوم من فسخ ومثله ما لو حكم بها حاكم قال ط عن الهديّة والحكم كالقاضي ان تعذرت المرافعة (قوله فيجوز) اى في اظهر الروايتين عنه خاتية (قوله وجوزاه بكل حال) اى سواء كان من شريكه او لا فيما يحتمل القسمة اولاح لكن بشرط بيان نصيبه وان لم يبين لايجوز في الصحيح زيلعى (قوله فلايعول عليه) بل المعول عليه مافى الخاتية ان الفتوى على قول الامام وبه جزم اصحاب استون والشروح فكان هو المذهب افاده المصنف وعليه العمل اليوم (قوله وفي البدائع الخ) تخريج على قول الامام ط (قوله وسلم جاز) ظاهره ولو بعد المجلس ويدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم ط (قوله لم يحجز) بنى ان تجوز اجارة بالتعاطى اذا لمانع منه بعد فسخ الاولى رحى (قوله ويفى بجوازه الخ) فال في الدر المنقى وذكر القهستاني ان الفتوى على جواز اجارة البناء وحده وقيل لانه كالمشاع قلت لكن نص محمد ان من استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم آجرها من صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فلولا جواز اجارة البناء لما استحق الاجرة وقاسه على الفسقاط وبه افى مشايخنا ولو كان البناء ملكا والعروة وقفا وآجر المتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعروة و جاز اجارة بنائه لملك الارض اتفاقا وكذا لغيره على المفتى به و تمامه في العمادية واقره الباقي اه وسأأتى تمامه آخر المتفرقات (قوله يعنى الوسط منه) اى من الفصل المذكور والواضح ان يقول اعنى والواقع انه قريب من النصف الثانى منه ط (قوله كتسمية ثوب اودابة) مثال لمجهول الكل وما بعده مثال لمجهول البعض ويلزم منه جهالة الكل فصح قوله بعد فيصير الاجر مجهولا (قوله لصيرورة المرمة) اى نفقت (قوله وبعدم التسمية) كاجرتك دارى شهرا اوسنة ولم يقل بكذا منح (قوله او بتسمية خمر او خنزير) يفيد ان هذه اجارة فاسدة لا باطلة ط اى فيخالف ما مر (قوله يعنى الوسط منه) اى عند اختلاف الناس فيه ط (قوله لا بالتمكين) اى تمكين المالك له من الانتفاع وفى بعض النسخ بالتمكين اى تمكن المستأجر منه (قوله كما مر) اى متنا فى قوله اول هذا الباب بالاستعمال وفى قوله اول كتاب الاجارة اما فى الفاسدة فلا يجب الابحقيقة الانتفاع وقدما تقيده بما اذا وجد التسليم اليه من جهة الاجارة وتقدم هناك استثناء الوقف وما بحثه الشارح فراجع (قوله بالغامبلغ) اى اذا لم يبينه المؤجر بعد اما اذا بينه فليس له ازيد منه قال فى الوالوجية وان تكرارى دابة الى بغداد ان بلغه اياها فله رضاه فبلغه فقال رضائى عشرون درهما فله اجر مثلها الا ان يكون اكثر من عشريّن فلا يزداد عليها لان الاجر لمجهول ولا يزداد على عشريّن لانه ابرأه عن الزيادة سائحان (قوله ولا ينقص عن المسمى) هكذا يوجد فى موضعين الاول بعد

نصيبه او بعضه (من شريكه) فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه الفتوى زيلعى وبحر معزيا للمغنى لكن رده العلامة قاسم فى تصحيحه بأن مافى المغنى شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه قلت وفى البدائع لو آجر مشاعا يحتمل القسمة فقسمة وسلم جاز لزال المانع ولو ابطالها الحاكم ثم قسم وسلم لم يحجز ويفى بجوازه لو البناء لرجل والعروة لآخر فصولين من الفصل الحادى والعشريّن يعنى الوسط منه (و) تفسد (بجهالة المسمى) كله او بعضه كتسمية ثوب او دابة او مائة درهم على ان يرمها المستأجر لصيرورة المرمة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا (و) تفسد (بعدم التسمية) اصلا او بتسمية خمر او خنزير (فان فسدت بالاخيرين) بجهالة المسمى وعدم التسمية (وجب اجر المثل) يعنى الوسط منه ولا ينقص عن المسمى لا بالتمكين بل (باستيفاء المنفعة) حقيقة كما مر (بالغامبلغ) لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى (والا) تفسد بهما بل بالشروط او الشيوع مع العلم بالمسمى

قوله يعنى الوسط منه والثانى بعد قوله لعدم ما يرجع اليه وافاد المحشى انه لاحاجة الى هذه الزيادة بل لا معنى لها فى الموضوعين اى لان المفروض جهالة المسمى قبل الان يريد بالمسمى ما جهل بعضه كأجارتها بعشرة على ان يرهما اه اقول لا يصح ذلك فانه ذكر فى الحاشية انه يجب فى جهالته بعضا او كلا أجر المثل بالغ ما بلغ ثم قال فاما اذا فسد بحكم شرط فاسد ونحوه فلا يزداد على المسمى اه وكيف يصح ذلك مع قوله لعدم ما يرجع اليه **(قوله لم يزد على المسمى)** فلو كان أجر المثل اثني عشر والمسمى عشرة فهى له **(قوله وينقص عنه)** بأن كان المسمى خمسة عشر فله اثنا عشر **(قوله لفساد التسمية)** اى بفساد العقد لانه اذا فسد الشيء فسد ما فى ضمنه **(قوله واستثنى الزيلعى الخ)** اى من كونه لا يزداد على المسمى اذا فسدت بالشرط وقد تبع الشارح فيه صاحب البحر وليس فى كلام الزيلعى استثناء بل ظاهر كلامه انه من فروع جهالة المسمى فراجع **(قوله فسدت)** لان فيه نفعا لرب الدار لا يقتضيه العقد لانه اذا لم يسكن فيها لا تمتلئ باللوعة والمتوضأة وان لم يكن فى الدار بالوعة او بئر وضوء لا تفسد بالشرط لعدم ما قلنا بزازية وغيرها **(قوله وحمله فى البحر الخ)** حيث قال وفيه يبنى فى استثناء الزيلعى نظر لان الاجرة ان لم تكن مسماة فهى المسئلة المتقدمة وان كانت مسماة يبنى ان لا يجاوز به المسمى كغيرها من الشروط وقد ذكرها فى الخلاصة ولم يتعرض للاجرة اه وظاهر كلامه اختيار الشق الاول بدليل ما ذكره عن الخلاصة ووجه كونه من جهالة المسمى مع عدم التسمية ان الشرط المذكور فيه نفع للمالك وقد جعله بدلا وهو مجهول فيجب أجر المثل بالغ ما بلغ تأمل **(قوله لكن أرجعه الخ)** اعترض بأنه عين ما فى البحر فلا وجه للاستدراك قلت قد يجاب بأنه حمله على الشق الثانى وهو ما اذا كانت الاجرة مسماة ووجه ارجاعه الى جهالة المسمى حينئذ انه جعل الاجرة ذلك المسمى وعدم السكنى فصار نظيره ما تقدم فيما لو استأجر بمائة درهم على ان يرهما المستأجر وعلى الشارح المسئلة بقوله لصيرورة المزمة من الاجر فيصير الاجر مجهولا وحاصله انه بجهالة البعض تحصل جهالة الكل فلهذا قال ارجعه الى جهالة المسمى بخلاف ما فى البحر فانه محمول على جهالة الكل ابتداء هذا ما ظهر لى والله تعالى اعلم ثم رأيت فى غاية البيان ما يدل على ما قلته والله تعالى الحمد فانه قال اذا فسدت الاجارة لفوات شرط مرغوب من جهة الاجير كما أجر داره كل شهر بعشرة على ان يعمرها ويؤدى نوابها فسدت فان لم يفعل يجب أجر المثل بالغ ما بلغ ولا ينقص عن المسمى وكذا لو قال أجرتك هذه الدار شهرا بعشرة على ان لا تسكنها فسدت فان سكن يجب أجر المثل بالغ ما بلغ ولا ينقص عن المسمى وهذا ايضا يرجع الى جهالة المسمى فى الحقيقة كذا قال فخر الدين قاضى خان اه فقد فرض المسئلة فيما لو كان مسمى وشبهها بمسئلة المزمة وقال وهذا ايضا يرجع الى جهالة المسمى اى كما يرجع الاول وهذا عين ما حملت عليه كلامه قبل ان اراه والحمد لله **(قوله فافهم)** لعله اشارة الى الفرق الذى ذكرناه ونكات هذا الشارح الفاضل أدق من هذا كما يعرفه من مارس كلامه وعلم مرامه **(قوله قلت الخ)** هو منقول فى جامع الفصولين سائحان اقول بل تقدم متا حيث قال متولى ارض الوقف آجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل وقال الشارح هناك عن مجمع الفتاوى وكذا حكم وصى وأب اه وما استثنى ما لو استأجر

(لم يزد) اجر المثل
(على المسمى) لرضاهما به
(وينقص عنه) لفساد
التسمية واستثنى الزيلعى
مالو استأجر دارا على ان
لا يسكنها فسدت ويجب
ان يسكنها اجر المثل بالغ
ما بلغ وحمله فى البحر على
ما اذا جهل المسمى لكن
ارجعه قاضى خان فى شرح
الجامع الى جهالة المسمى
فافهم وعلى كل فلا استثناء
فتنبه قلت وينبى استثناء
الوقف لان الواجب فيه
اجر المثل بالغ ما بلغ
فتأمل (فان أجر داره)
تفريع على جهالة المسمى
(بعد مجهول فسكن مدة)

دارا بعد معين فسكن شهرا ولم يدفع العبد بل اعتقه صح وكان عليه للشهر الماضي أجر المثل
 بالغها مبالغ وتنقض الاجارة فيما بقي فسادها باعتاقه وفيها تفصيل ينظر في خزانه الاكمل
 وفي البرازية استأجرها على عين مسماة وسكن الدار وهلك العين قبل التسليم واستهلكها
 المستأجر يجب أجر المثل بالغها مبالغ بخلاف سائر الاجارات فانه لايزاد فيه على المسمى اه فهذا
 المسمى فيه معلوم ومعين ووجب الاجر بالغها مبالغ (قوله ولم يدفعه) اما لو عجله وقبله المؤجر
 منه لايزاد عليه لرضاه به وهل تنقاب صحيحة راجع رحى وفي الشربالية وجوب أجر
 المثل غير متوقف على عدم دفعه اذ هو الواجب للفساد فلا فهو له بل هو بيان للواقع بخلاف
 ما اذا عينه الخ (قوله حانوتا) مثال لانه لو استأجر ثورا ايطحن عليه كل يوم بدرهم فاحكم
 كذلك طورى (قوله وفسد في الباقي) مقيد بثلاثة امور تعلم مما بعده بأن لا يسكن فيما
 بعد الشهر الاول وان لا يعجل أجرته وان لا يسمى جملة الشهور فان وجد واحدا منها صح فيه
 وفي البرازية فلو أبرأه عن أجره الابد لا يصح الا عن شهر واحد (قوله لجهااتها) اى الشهور
 (قوله متى دخل كل) اى لفظ كل (قوله فيما لا يعرف متناه) كالاشهر والايام وهذا يفيد ان
 قوله كل شهر مثال فمثله كل سنة او يوم او اسبوع كما أفاده الرملى (قوله تعين ادناه) اى
 تعين للصحة اذ ما بعد الاول داخل تحت العقد ولهذا اشترط حضورها عند الفسخ فهم فاسد
 لكن ينقلب صحيحا بالسكنى هكذا يستفاد من كلامه ثم رأيت الطورى قل وظاهر قوله صح
 في شهر واحد الفساد في الباقي قال في المحيط وهذا قول بعضهم والصحيح ان الاجارة كل شهر
 جائزة واطلاق محمد يدل عليه فيجوز العقد في الشهر الاول والثاني والثالث وانما ثبت خيار
 الفسخ في اول الثاني لانها مضافة الى المستقبل ولكل منهما فسخ المضافة اه وهو مخالف
 لقول المصنف كالهدياء والتبيين وفسد في الباقي الا ان يقال المراد بالفساد عدم اللزوم اطلق
 عليه ذلك لانه قابل للافساد تأمل (قوله بشرط حضور الآخر) والحيلة اذا غاب ان
 يؤجره من آخر فاذا انقضى الشهر صح للأخر في الثاني والفسخ الاول كما في جامع الفصولين
 اى لانه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر في الصريح سائحان وقدم الشارح ذلك قيل هذا الباب
 (قوله وبه يفتى) وهو ظاهر الرواية وذكر بعض المشايخ انه ساعة من اوله وعليه مشى
 القدورى وصاحب الكنز وهو القياس وفيه حرج كذا في الهداية والزيلعى قل الرملى
 وفي البرازية الاصح ان وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلته واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ
 في اول الشهر واول الشهر هذا وعليه الفتوى اه وهذا خلاف القولين المذكورين وقد صرح
 بأن الفتوى عليه فتأمل فيه وفي قول الشارح وبه يفتى وقد تقرر انه اذا تعارضت الشروح
 والفتاوى فالاعتبار لما في الشروح اه مع ان ما في الشروح ظاهر الرواية كما علمت (قوله
 حتى ينقضى) اى ذلك الشهر الذى سكن في اوله على الاقوال الثلاثة (قوله لا بعذر) اى
 من أعذار الفسخ الآتية (قوله كما لو عجل) تنظير في الصحة لما في المتن قال الزيلعى فلا يكون
 لواحد منهما الفسخ في قدر المعجل أجرته لانه بالتقديم زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون
 كالمسمى في العقد (قوله الا ان يسمى الكل) استثناء من قوله وفسد في الباقي اى كل ما قصد العقد
 عليه وهذا كما اذا قال أجرتها ستة أشهر كل شهر بكذا (قوله لزوال المانع) اى الذى

ولم يدفعه فعليه للمدة اجر
 المثل بالغها مبالغ وتنقض
 في الباقي من المدة (اجر
 حانوتا كل شهر بكذا صح
 في واحد فقط) وفسد
 في الباقي لجهااتها والاصل
 انه متى دخل كل فيما لا يعرف
 متناه تعين ادناه واذا
 مضى الشهر فلكل فسخها
 بشرط حضور الآخر
 لانتفاء العقد الصحيح (وفي
 كل شهر سكن في اوله) هو
 الليلة الاولى ويومها عرفا
 وبه يفتى (صح العقديه)
 ايضا وليس للموجر
 اخراجه حتى ينقضى الا
 بعذر كما لو عجل اجرة
 شهرين فاكثر لكونه
 كالمسمى زيلعى (الا ان
 يسمى الكل) اى جملة
 شهور معلومة فيصح
 لزوال المانع (واذا أجرها
 سنة بكذا صح وان لم يسم
 اجر كل شهر)

كان في صورة عدم تسمية الكل (قوله) وتقسم سوية) اى على الشهور وفأذته تظهر في الفسخ أثناء المدة وفي التارخانية ولو قال آجر نك سنة بألف كل شهر بمائة فقبل فهو اجارة بألف ومائتين كل شهر بمائة والاخير يكون فسخا للاول قال الفقيه وهذا اذا كان قصدا فلو غامطا فالاجر هو الاول (قوله ان سمي) بأن يقول من شهر رجب من هذه السنة درراى مالم يكن خيار شرط فن كان فن وقت سقوطه سرى الدين عن الكافي ط (قوله والمراد اليوم الاول) اى لا وقت ابصار الهلال حقيقة (قوله اعتبر الالهة) حتى لو نقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة بدائع (قوله والا فالايام) اى وان كان في اثناء الشهر فيعتبر الايام لان الشهر الاول يكمل بالايام من الثاني فيصير اول الثاني بالايام فيكمل بالثالث وهكذا بدائع (قوله وقال يتم الاول بالايام) وفي الذخيرة ان عقد الاجارة على كل شهر بدرهم ان وجدت في وسطه يعتبر كل شهر بالايام بلاخلاف لانهما انما يعتبران الالهة اذا علم آخر المدة ليكن تكميله منه اه وعن ابى يوسف رواية كآبى خنيفة قال ابن الكمال وعند محمد وهو رواية اخرى عن ابى يوسف يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخير ويعتبر الباقي بالالهة فان آجر في عاشر ذى الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلاثين يوما فالسنة تم عند محمد على عاشر ذى الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تم على الحادى عشر من ذى الحجة فان قلت هلا يلزم ان يتكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قدرت بها مدة الاجارة لا في السنة المعروفة فالمحذور غير لازم واللازم غير محذور اه (قوله كاسر) اى قبل ورقة ومر الكلام فيه (قوله وجاز اجارة الحمام) قدما ان الاجارة اسم للاجرة اى جاز أخذ الحمامى اجرة الحمام وفي ابى السعود عن الحموى الحمام مؤث في الاغلب وجمعه حمامات على القياس وفي ذكرى اول من وضعه نبى الله سليمان عليه السلام (قوله لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الحجة وللعرف) لان الناس في سائر الامصار يدفعون اجرة الحمام وان لم يعلم مقدار ما يستعمل من الماء ولا مقدار القعود فدل اجماعهم على جواز ذلك وان كان القياس يأباه لوروده على اتلاف العين مع الجهالة اتقانى (قوله كما ذكره ابن حجر) وكذا رواه احمد في كتاب السنة من حديث ابى وائل عن ابن مسعود قال ان الله نظر في قلوب العباد فاختر محمد صلى الله عليه وسلم فبعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد فاختر له اصحابا فجعلهم انصار دينه ووزراء نبيه فارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وهو موقوف حسن وكذا أخرجه البزار والطالسي والطبراني في ترجمة ابن مسعود من الحلية اه من المقاصد الحسنة ط (قوله هو الصحيح) ومن العلماء من كرهه لما روى عن عمارة بن عتبة انه قال قدمت على عثمان بن عفان فسالني عن مالى فأخبرته أن لى غلمانا وحماما له غلة فكره لى غلة الحمامين وغلة الحمام وقال انه بيت الشياطين وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم شربيت فانه تكشف فيه العورات وتصب الفسالات والنجاسات ومنهم من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء زيلبي (قوله لكثرة

وتقسم سوية (واول المدة ماسمى) ان سمي (والا فوقت العقد) هو اولها (فان كان) العقد (حين يهل) بضم ففتح اى يبصر الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر شمنى (اعتبر الالهة والا فالايام) كل شهر ثلاثون وقال يتم الاول بالايام والباقي بالالهة (استأجر عبدا بأجر معلوم وبطعامه لم يحجز) لجهالة بعض الاجر كما مر (وجاز اجارة الحمام) لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الحجة وللعرف وقال عليه الصلاة والسلام مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قلت والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر (و) جاز (بناؤه للرجال والنساء) هو الصحيح للحاجة بل حاجتهن اكثر لكثرة

مطلب

في حديث دخوله عليه السلام الحمام وحديث مارآه المؤمنون حسنا

اسباب اغتسالهن) اى من الحيض والنفاس والجنابة واستعمال الماء البارد قد يضر وقد لا يتمكن من الاستيعاب به وازالة الوسخ زيلعى (قوله وقيل للمريضة او نفسها) روى فى السنن مسندا الى عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ستفتح لكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازر وامنعوها النساء الامريضة او نفساء اتقانى (قوله قلت الخ) قاله ابن الهمام أقول ولا يختص ذلك بحمام النساء فان فى ديارنا كشف العورة الخفيفة او الغليظة متحقق من فسقة العوام الرجال فالذى ينبغى التفصيل وهو ان كان الداخل يغض بصره بحيث لا يرى عورة أحد ولا يكشف عورته لاحد فلا كراهة مطلقا والا فلا كراهة فى دخول الفريقين حيث كانت العلة ماذكر فتدبر (قوله لانه عليه السلام احتجم الخ) روى البخارى مسندا الى ابن عباس قال احتجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأعطى الحجام أجره ولو علم كراهية لم يعطه وفى رواية السنن ولو علمه خيثا لم يعطه اتقانى (قوله وحديث النهى) وهو ما ذكره صاحب السنن باسناده الى رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال كسب الحجام خيث وثمن الكاب خيث ومهر البنى خيث اتقانى (قوله منسوخ) اى بما روى انه عليه الصلاة والسلام قال له رجل انى لي عيالا وغلاما مجاميا فاطعم عيالى من كسبه قال نعم زيلعى واجاب الاتقانى بحمل حديث الحبث على الكراهة طبعاً من طريق المروءة لما فيه من الحسة والدناءة قال على أنا نقول رواية رافع ليس كأبن عباس فى الضبط والاتقان والفقه فيعمل بحديث ابن عباس دونه اه وفى الجوهره وان شرط الحجام شياً على الحجامه كره (قوله والظئر) بالجر عطف على الحمام (قوله بكسر فهمز) اى همزة ساكنة ويجوز تخفيفها حموى (قوله المرضعة) خبر ابتداء محذوف وفى القاموس الظئر العاطفة على ولد غيرها المرضعة له فى الناس وغيرهم للذكور والانثى وجمعه أظؤروا وظؤروا وظؤروا وظؤرة (قوله تعامل الناس) علة للجواز وهذا استحسان لانها ترد على استهلاك العين وهو اللبن ويشترط التوقيت اجساعا حموى عن المنصورية والاطلاق مشير الى انه يجوز للمسلمة ان تؤجر نفسها لارضاع ولد الكافرو به صرح فى الحاشية بخلاف ما اذا جرت نفسها لخدمة الكافر فانه لا يجوز قال فى الاشياء استأجر نصرانى مسلماً للخدمة لم يجز ولغيرها جازان وقت ابو السعود (قوله بخلاف بقية الحيوانات) بخلاف استئجارها للارضاع وفى التاترخانية استأجر بقرة ليشرب اللبن او كرماً او شجراً لياكل ثمره او ارضاً ليرعى غنمه القصيل او شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الثمرة والصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر ارضه ليرعى الكلاء (قوله وكذا بطعامها وكسوتها) اشار الى انها مسئلة مستقلة وانهما عليها ان لم يشترطا على المستأجر بالعقد (قوله لجرىان العادة الخ) جواب عن قولهما لا تجوز لان الاجرة مجهولة ووجهه ان العادة لما جرت بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد لم تكن الجهالة مفضية الى النزاع والجهالة ليست بمناعة لذاتها بل لكونها مفضية الى النزاع (قوله وللزواج ان يطأها) اى وان رضى بالاجارة فليس للمستأجر منعه مخافة الحب لانه ضرر موهوم والمنع من الوطء ضرر متحقق وليس لظئران تمنعه

اسباب اغتسالهن وكراهة عثمان محمول على ما فيه كشف عورة زيلعى وفى احكامات الاشياء ويكره لها دخول الحمام فى قول وقيل للمريضة او نفسها والمعتمد ان لا كراهة مطلقا قلت وفى زماننا لاشك فى الكراهة لتحقق كشف العورة وقدمر فى النفقة (والحجام) لانه عليه السلام احتجم واعصى الحجام أجرته وحديث النهى عن كسبه منسوخ (والظئر) بكسر فهمز المرضعة (بأجر معين) لتعامل الناس بخلاف بقية الحيوانات لعدم التعارف (و) كذا (بطعامها وكسوتها) ولها الوسط وهذا عند الامام لجرىان العادة بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد (وللزواج ان يطأها) خلافاً لما لك (لا فى بيت المستأجر) لانه ملكه فلا يدخله (الا بأذنه) تزوج (له) فى نكاح ظاهر اى معلوم بغير اقرار (فسخها مطلقاً)

شأنه اجارتها اولاً في الاصح
(ولو غير ظاهر) بان علم
باقرارها (لا) يفسخها
لان قولها لا يقبل في حق
المستأجر (وللمستأجر
فسخها بحبلها ومرضاها
وجورها) فجورينا ونحو
ذلك من الاعذار (لا
بكفرها) لانه لا يضر
بالصبي ولو مات الصبي او
الظئر انتقضت الاجارة ولو
مات ابوه لا وعليها غسل
الصبي وثيابه واصلاح
طعامه ودهنه بفتح الدال
اى طليه بالدهن للعرف
وهو معتبر فيما انص فيه (لا)
يلزمها (ثمن شئ من ذلك)
وما ذكره محمد من ان
الدهن والريحان عليها
فعادة اهل الكوفة (وهو)
اى ثمنه (وأجرة عملها على
ابيه) ان لم يكن للصغير مال
والافى ماله لانه كالثقة
(فان ارضعته بلبن شاة وا
عذته بطعام ومضت المدة
لاجرها) لان الصحيح
ان المعقود عليه هو الارضاع
والترية لالبن والتغذية
غناية (بخلاف ما وردفته
الى خادمته حتى ارضعته
او استأجرت من ارضعته
حيث تستحق الاجرة
الا اذا شرط ارضاعها على
الاصح شربلاية

نفسها اتقانى (قوله شأنه اجارتها اولاً) اى سواء كانت الاجارة تشين الزوج اى تعيه بان كان
وجيها بين الناس اولاً لما ان له ان يمنعها من الخروج وان يمنع الصبي الدخول عليها ولان
الارضاع والسهر بالليل يضعفها ويذهب جمالها فكان له المنع كما يمنعها من الصيام تطوعاً
زليماً (قوله وللمستأجر فسخها الح) لان لبن الحلب والمرضة يضر بالصغير وهى يضرها
ايضاً الرضاع فكان لها ولهم الخيار ولها ايضاً الفسخ باذية اهله لها وكذا اذا لم تجر لها عادة
بارضاع ولد غيرها وكذا اذا عيروها به لانها تنضرر به على ما قيل تجوع الحرة ولا تأكل بشديها
زليماً وهذا اذا امكن معالجته بالغذاء او بأخذ لبن الغير والافليس لها الفسخ وعليه الفتوى كما
بسطة في التارخانية (قوله وجورها) اى زناها لانها تشتغل به عن حفظ الصبي (قوله ونحو
ذلك) كما اذا ارادوا سفراً وأبت الخروج معهم او كانت بذية اللسان او سارقة او تقياً لبنها
اولاً يأخذ ثديها وكذا كل ما يضر بالصبي لاحالة نحو الخروج من منزله زماناً كثيراً وما شبهه
فلمهم ان يمنعوها عنه لاما لا يضر واماماً كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه وليس عليها
ان ترضع في منزلة الاب ما لم يكن عرف بين الناس او يشرطوا ذلك عليها تارخانية وغيرها
(قوله لا بكفرها) لان كفرها في اعتقادها زليماً قال ط ويخالفه ما في الحانية اذا ظهرت
الظئر كافرة او مجنونة او زانية او حتى فلمهم فسخ الاجارة (قوله ولو مات ابوه) اى لا تنتقض
لان الاجارة واقعة للصبي لالاب سواء كان له مال او لا ولهذا لو كان للصبي مال تجب الأجرة
من ماله اذ هي كالثقة زليماً (قوله وثيابه) بالجر عطف على الصبي واطلاق في غسل الثياب
وفي الكفاية الصحيح ان غسل ثياب الصبي من البول ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون
عليها حموى ومثله في شرح المجمع (قوله واصلاح طعامه) يريد به ان تصنع له الطعام ولا
تأكل شيئاً يفسد لبنها ويضر به تارخانية عن المضمرات (قوله فعادة اهل الكوفة) وقد
قالوا في نواحي العقود التي لا ذكر لها فيها انها تحمل على عادة كل بلد كالسلك على الخياط
والدقيق الذي يصلح الحائك به الثوب على رب الثوب وادخال الخنطة المنزل على المكاري
بخلاف الصعود بها الى الغرفة او السطح والا كاف على رب الدابة والحبال والجواقي على
ماتعارفوه بدائع ماخصاً (قوله على أبيه) قل في التارخانية وفي الظهيرية ولو لم يكن له مال
حين استأجرها الاب ثم اصاب الصغير مالا قل سئل والدى عنها فقال قيل اجر مامضى على
الاب وما بقى في مال الصغير اه وفيها ارضاع اليتيم على من تجب عليه نفقته فان كان لا وارث
له ففي بيت المال (قوله فان ارضعته بلبن شاة) اى بان اقرت به او شهدت بينة به وان جحدت
فالقول لها مع يمينها استحساناً ولو شهدوا انها ما ارضعت بلبن نفسها لم يقبل لقيامها على النفي
مقصوداً بخلاف الاول لدخوله في ضمن الاثبات وان اقاما قالبة بينة الظئر كما في الذخيرة
شربلاية (قوله لان الصحيح الح) اى فلم تأت بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجار
وليس بارضاع وفي المحيط استأجر شاة لترضع جدياً او صبياً لا يجوز لان لبن البهائم قيمة فوقعت
الاجارة عليه وهو مجهول فلا يجوز وليس للبن المرأة قيمة فلا تقع الاجارة عليه وانما تقع على
فعل الارضاع والتربية والحضانة زليماً (قوله هو الارضاع) وهو ما يقع بلبن الآدمية
وما وراءه يكون اطعاماً اتقانى (قوله لا اللبن) اى مطلقاً (قوله حيث تستحق الاجرة)

عن الذخيرة ولو آجرت نفسها لذلك تقوم آخرين ولم يعلم الاولون فأرضعتها وفترغت أمت ولها الاجر كاملا على الفريقين لشبهها بالاجر الخاص والمشارك وتامه في العناية (لا تصح الاجارة لعسب التيس) وهو نزوه على الاناث (و) لا لاجل المعاصي مثل الغناء والنوح والملاهي (ولو اخذ بلا شرط بياح (ولا) لاجل الطاعات مثل (الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه ويفق اليوم بصحتها تعاليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجبر المستأجر على دفع ماقبل) فيجب المسمى بعقد واجر المثل اذا لم تذكر مدة شرح وهبانية من الشراكة

مطلب

في الاستئجار على المعاصي

مطلب

في الاستئجار على الطاعات

مطلب

تحرير مهم في عدم جواز الاستئجار على التلاوة والتهيل ونحوه مما لا ضرورة اليه

اي استحسانا لان الانسان تارة يعمل بنفسه وتارة بغيره ولانها لما عملت بامر الاول صاكا نها عملت بنفسها بدائع (قوله عن الذخيرة) وانصها اختلاف المشايخ فيه والصحيح انها لا تستحق اه ومثله في التارخانية (قوله لذلك) اي للارضاع (قوله ولم يعلم الاولون) اي حتى يفسخوا هذه الاجارة تارخانية ومفاده ان لهم فسخ الثانية (قوله اتمت) لانه استحق عليها كمال الرضاع فلما ارضعت صبيين فقد اضرت بأحدهما لتقصان اللبن (قوله ولها الاجر كاملا على الفريقين) ويطلب لها ولا ينقص من الاجر الاول ان ارضعت ولهم في المدة المشروطة ويطرح من الاجر بقدر ماتخلفت تارخانية (قوله لشبهها بالاجر الخاص والمشارك) جواب اشكال وهوان اجير الواحد ليس له ان يؤجر نفسه من آخر فان اجر لا يستحق تمام الاجر على المستأجر الاول ويأتم قال في الذخيرة وهذا لا يشكل اذا قال ابو الصغير استأجرتك لترضى ولدى هذا سنة بكذا لانها في هذه الصورة أجرة مشتركة لانه اوقع العقد اولا على العمل وانما يشكل اذا قال استأجرتك سنة لترضى الخ لانه اوقع العقد على المدة اولا وسأأتى بيانه والوجه ان الاجير الواحد في الرضاع يشبه المشترك من حيث انه يمكنه ايفاء العمل بتمامه الى كل واحد منهما كالحياط وان كان اجير واحد فتأتم لشبهها بأجير الواحد ولها الاجر كاملا لشبهها بالمشارك اه ملخصا (قوله لا تصح الاجارة لعسب التيس) لانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال (قوله مثل الغناء) بالكسر والمد الصوت واما المقصور فهو اليسار صحاح (قوله والنوح) البكاء على الميت وتعميد محاسنه (قوله والملاهي) كالزماير والطفل واذا كان الطفل لغير اللهو فلا بأس به كطبل الغزاة والعرس لما في الاجناس ولا بأس ان يكون ليلة العرس دف يضرب به ليعلم به النكاح وفي الولوالجية وان كان للغزو او القافلة يجوز اتقاني ملخصا (قوله بياح) كذا في المحيط وفي المتقى امرأة نائمة اوصاحبة طبل او زمر اكتسبت مالارده على اربابه ان علموا والاتصدق به وان من غير شرط فهو لها قال الامام الاستاذ لا يطيّب والمعرف كالمشروط اه قلت وهذا مما يتعين اخذ به في زماننا لعلمهم انهم لا يذهبون الا باجرا البتة ط (قوله ولا لاجل الطاعات) الاصل ان كل طاعة لا يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا لقوله عليه السلام اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا ولان القربة متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا يتعين اهليته فلا يجوز له اخذ الاجرة من غيره كفي الصوم والصلاة هداية (قوله ويفق اليوم بصحتها تعليم القرآن الخ) قال في الهداية وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى استحسنا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم لظهور التواني في الامور الدينية ففي الامتناع تضيق حفظ القرآن وعليه الفتوى اه وقد اقتصر على استثناء تعليم القرآن ايضا في متن الكنز ومتن مواهب الرحمن وكثير من الكتب وزاد في مختصر الوقاية ومتن الاصلاح تعليم الفقه وزاد في متن الجمع الامامة ومثله في متن الملتقى ودرر البحار وزاد بعضهم الاذان والاقامة والوعظ وذكر المصنف معظمها ولكن الذي في اكثر الكتب الاقتصار على مافي الهداية فهذا مجموع ما فتى به المتأخرون من مشايخنا وهم البلخيون على خلاف في بعضه مخالفين ما ذهب اليه الامام وصاحبه وقد اتفقت كتبهم جميعا في

الشروح والفتاوى على التعاليل بالضرورة وهى خشية ضياع القرآن كفى الهداية وقد نقلت لك مافى مشاهير متون المذهب الموضوعة للفتوى فلا حاجة الى نقل مافى الشروح والفتاوى وقد اتفقت كتبهم جميعا على التصريح بأصل المذهب من عدم الجواز ثم استثنوا بعده ما علمته فهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على ان المفتى به ليس هو جواز الاستئجار على كل طاعة بل على ما ذكره فقط مما فيه ضرورة ظاهرة تيسر الخروج عن اصل المذهب من طر والمضيق فان مفاهيم الكتب حجة ولومفهوم لقب على ما صرح به الاصوليون بل هو منطوق فان الاستثناء من أدوات العموم كما صرحوا به ايضا واجمعوا على ان الحجج عن الغير بطريق النيابة لا الاستئجار ولهذا الوصل مع النائب شئ من النفقة يجب عليه رده للاصيل او ورثته ولو كان اجرة لما وجب رده فظهر لك بهذا عدم صحة مافى الجوهره من قوله واختالفوا فى الاستئجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختاراه والاصواب ان يقال على تعليم القرآن فان الخلاف فيه كما علمت لافى القراءة المجردة فانه لا ضرورة فيها فان كان مافى الجوهره سبق قلم فلا كلام وان كان عن عمد فهو مخالف لكلامهم قاطبة فلا يقبل وقد اظنبت فى رده صاحب تبين المحارم مستندا الى النقول الصريحة فمن جملة كلامه قل تاج الشريعة فى شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لالامية واللقارى وقال العيني فى شرح الهداية وينع القارى للدنيا والآخذ والمعطى آثمان فالخاصل ان ماشاع فى زماننا من قراءة الاجزاء بالاجرة لا يجوز لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب للامرو والقراءة لاجل المال فاذا لم يكن للقارى ثواب لعدم النية الصحيحة فاين يصل الثواب الى المستأجر ولولا الاجرة ما قرأ احد لاحد فى هذا الزمان بل جعلوا القرآن العظيم مكسبا ووسيلة الى جمع الدنيا انالله وانا اليه راجعون اه وقد اغتر بما فى الجوهره صاحب البحر فى كتاب الوقف وتبعه الشارح فى كتاب الوصايا حيث يشعر كلامهما بجواز الاستئجار على كل الطاعات ومنها القراءة وقد رده الشيخ خير الدين الرملى فى حاشية البحر فى كتاب الوقف حيث قال اقول المفتى به جواز الاخذ استحسانا على تعليم القرآن لاعلى القراءة المجردة كما صرح به فى التارخانية حيث قال لا معنى لهذه الوصية ولصلة القارى بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجرة فى ذلك باطلة وهى بدعة ولم يفعلها احد من الخلفاء وقد ذكرنا مسألة تعليم القرآن على استحسان اه يعنى للضرورة ولا ضرورة فى الاستئجار على القراءة على القبر وفى الزيلعى وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فافتوا بجوازه وراوه حسنا فتنبه اه كلام الرملى ومافى التارخانية فيه رد على من قال لو اوصى قارى يقرأ على قبره بكذا يذنب ان يجوز على وجه الصلة دون الاجر ومن صرح ببطلان هذه الوصية صاحب الوالوجية والمحيط والبرازية وفيه رد ايضا على صاحب البحر حيث علل البطلان بأنه مبنى على القول بكراهة القرآن على القبر وليس كذلك بل لما فيه من شبه الاستئجار على القراءة كما علمت وصرح به فى الاختيار وغيره ولذا قال فى الوالوجية مانصه ولو زار قبر صديق او قريب له وقرأ عنده شئ من القرآن فهو حسن اما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضا لصلة القارى لان ذلك يشبه استئجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك احد من الخلفاء اه اذ لو كانت العلة ما ذله يصح قوله هنا فهو

(ويحبس) به يفتى (ويحجر)
(على دفع) (الحلوة المرسومة)
هى ما يهدى للمعلم على
رؤس بعض سور القرآن
سميت بها لان العادة
اهداء الحلوى

حسن ومن أفتى بطلان هذه الوصية الحبر الرملي كما هو مبسوط في وصايا فتاواه فراجعها ونقل العلامة الحلوتي في حاشية المنتهى الحنبلي عن شيخ الاسلام تقي الدين مانصه ولا يصح الاستئجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن احد من الأئمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القارئ اذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له فأى شئ يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة وانما تنازعوا في الاستئجار على التعليم اه بحروفه ومن صرح بذلك ايضا الامام البركوى قدس سره في آخر الطريقة الحمديدية فقال الفصل الثالث في أمور مبتدعة باطلة اكب الناس عليها على ظن انها قرب مقصودة الى أن قال ومنها الوصية من الميت باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته أو بعده وباعطاء دراهم لمن يتلو القرآن لروحه أو يسبح أو يهلل له وكلها بدع منكرات باطلة والمأخوذ منها حرام للأخذ وهو عاص بالتلاوة والذكر لأجل الدنيا اه ملخصا وذكر ان له فيها اربع رسائل فاذا علمت ذلك ظهر لك حقيقة ما قلناه وان خلافه خارج عن المذهب وعمما أفتى به البلخيون وما أطبق عليه أئمتنا متونا وشروحا وفتاوى ولا ينكر ذلك الاغمر مكابر أو جاهل لا يفهم كلام الاكابر وما استدلل به بعض المحشين على الجواز بحديث البخاري في اللدغ فهو خطأ لان المتقدمين المانعين الاستئجار مطلقا جوزوا الرقية بالاجرة ولو بالقرآن كما ذكره الطحاوي لانه لا يثبت عبادة محضة بل من التداوى وما نقل عن بعض الهوامش وعزى لحاوى الزاهدى من أنه لا يجوز الاستئجار على الحتم باقل من خمسة واربعين درهما فخرج عما اتفق عليه اهل المذهب قاطبة وحينئذ فقد ظهر لك بطلان ما اكب عليه اهل العصر من الوصية بالحنتمات والتهاليل مع قطع النظر عما يحصل فيها من المنكرات التي لا ينكرها الا من طمست بصيرته وقد جمعت فيها رسالة سميتها (شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية بالحنتمات والتهاليل) وأثبت فيها بالعجب العجائب لذوى الالباب وما ذكرته هنا بالنسبة اليها كقطرة من بحر او شذرة من عقد نحر واطلعت عليها محشى هذا الكتاب فقيه عصره ووحيد دهره السيد احمد الطحطاوى مفتى مصر سابقا فكتب عليها واثى الثناء الجميل قاله يحجزه الحبر الجليل وكتب عليها غيره من فقهاء العصر (قوله فسدت في الكل) ويجب اجر المثل لايجوز به المسمى زيلى (قوله مجزء من عمله) اى ببعض ما يخرج من عمله والقدرة على التسليم شرط وهو لا يقدر بنفسه زيلى (قوله عن قفيز الطحان) وهو المسئلة الثالثة التي ذكرها المصنف كما ذكره الزيلى (قوله والحيلة ان يفرز الاجراولا) اى ويسلمه الى الاجير فلو خاطه بعد وطحن الكل ثم افرز الاجرة ورد الباقي جاز ولا يكون في معنى قفيز الطحان اذ لم يستأجره ان يطحن مجزءا منه او بقفيز منه كفى المنع عن جواهر الفتاوى قال الرملي وبه علم بالاولى جواز ما يفعل في ديارنا من اخذ الاجرة من الحنطة والدراهم معا ولا شك في جوازه اه (قوله بلا تعيين) اى من غير ان يشترط انه من المحمول او من المطحون فيجب في ذمة المستأجر زيلى (قوله نصف هذا الطعام) قيد بالنصف لأنه لو استأجره ليحمل الكل بنصفه لا يكون شريكا فيجب اجر المثل وهى مسألة المتن (قوله لا اجر له اصلا) اى لا المسمى ولا اجر المثل عناية (قوله لصيرورته شريكا) قال الزيلى لان الاجير ملك النصف في الحال بالتعجيل فصار الطعام مشتركا بينهما فلا يستحق الاجر لانه لا يعمل

(ولو دفع غزلا لآخر لينسجه له بنصفه) اى بنصف الغزل (او استأجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او نورا ليطحن به ببعض دقيقه) فسدت في الكل لانه استأجره بمجزء من عمله والاصل في ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن قفيز الطحان وقدمناه في بيع الوفاء والحيلة ان يفرز الاجر او لا او يسمى قفيزا بلا تعيين ثم يعطه قفيزا منه فيجوز ولو استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الآخر لا اجر له اصلا لصيرورته شريكا وما استشكله الزيلى

شيئاً لشريكه الاوقع بعضه لنفسه هكذا قولوا وفيه اشكالان احدهما ان الاجارة فاسدة
والاجرة لا تملك بالصحيحة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او ديناً على ما بيناه من قبل فكيف
ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق
الاجر ينافي الملك لانه لا يملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئاً فكيف يملكه
وبأى سبب يملكه اهـ (قوله اجاب عنه المصنف) قلت واجاب في الحواشي السعدية بقوله
لعل مرادهم اى بقولهم لا يستحق الاجر نفى الملك لان وجوده يؤدى الى عدمه وما هو كذلك
يبطل فقولهم ملك الاجر في الحال كلام على سبيل الفرض والتقدير والظاهر ان وضع المسئلة
فيما اذا سلم الاجير كل الطعام فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة
ملك الاجير الاجرة في الحال بالتعجيل والتالى باطل اذ يكون حينئذ مشتركا فيفضى الى عدم
وجوب الاجرة وكل ما فضى وجوده الى انتفاء لزومه فهو باطل اهـ وحاصل جواب
المصنف عن الاول ان الاجرة هنا معجلة كما صرح به الزيلعي في صدر تقريره وهى تملك بالتعجيل
كما تملك باشرطه وعن الثاني انه لما ملكه بالتعجيل وعمل تبين بعد العمل عدم استحقاقه لشيء
من الاجرة كالمعجها عند العقد فاستحقها مستحق تبين كونه ليس بملك لها اهـ وفيه نظر
فان هذا العقد لا يخلو اما ان يكون باطلا او فاسدا او صحيحا اما الباطل فلا أجر فيه اصلا كما
مراروا الباب فكيف يملك بالتعجيل واما الفاسد فلا يجب الاجر فيه ابداً بحقيقة الانتفاع كما
مرار فالا يملك بالتعجيل ايضا قبل العمل وبعد العمل يجب اجر المثل وفرض المسئلة هنا
انه لا اجر اصلا واما الصحيح فيملك الاجر فيه بالتعجيل مع الافراز وهنا حصل في ضمن التسليم
اذلو افرازه وسلمه الى الاجير ثم خلطه وحمل الكل ما جاز كما قدمناه آتفاعن جواهر الفتاوى
الا ان يقال انه انعقد صحيحا ثم طرأ عليه الفساد عند العمل قبل الافراز وحينئذ يقول
الزيلعي ان هذه الاجارة فاسدة اى ما لا مافى الحال فهى صحيحة فليتأمل (قوله) كما زعمه مشايخ
بلخ (قال في التبيين ومشايخ بلخ والنسفي يجيزون حمل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب
ببعض المنسوج لتعامل اهل بلادهم بذلك ومن لم يجوز له قاسه على قفيز الطحان والقياس يترك
بالتعارف واثبت قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناوله دلالة فالنص يخص بالتعارف
الآثرى ان الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا
رحمهم الله لم يجوزوا هذا التخصيص لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة وبه لا يخص الآثر
بخلاف الاستصناع فان التعامل به جرى في كل البلاد وبمثله يترك القياس ويخص الآثر
اهـ وفي العناية قان قيل لا تتركه بل يخص عن الدلالة بعض ما فى معنى قفيز الطحان بالعرف كما
فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجريان عرفهم بذلك قلت الدلالة لا عموم لها حتى تخص اهـ
ط (قوله) فيفضى للمنازعة) فيقول المؤجر المعقود عليه العمل والوقت ذكر للتعجيل
ويقول المستأجر بل هو الوقت والعمل للبيان وقال اصحابنا هى صحيحة ويقع العقد على
العمل وذكر الوقت للتعجيل تصحيحا للعقد عند تعذر الجمع بينهما فترفع الجهالة وظاهر كلام
الزيلعي ترجيح قولهما وهذا اذا اخرا الاجرة اما اذا وسطها فالمعقود عليه المتقدم لتأمام العقد
بذكر الاجر ثم المتأخر ان كان وقتا فالتعجيل وان كان عملا فليان العمل في ذلك الوقت فلا

اجاب عنه المصنف قال
وصرحوا بان دلالة النص
لا عموم لها فلا يخص
عنها شي بالعرف كما زعمه
مشايخ بلخ (او) استأجر
(خازا ليخبر له كذا)
كقفيز دقيق (اليوم
بذره) فسدت عند الامام
لجمعه بين العمل والوقت
ولا ترجيح لاحدهما
فيفضى للمنازعة

مطالب

يخص القياس والآثر
بالعرف العام دون الخاص

يفسد كقوله ابن كعب عن الحائفة ومثله في القهستاني عن الكرماني وزاد عن المنية وإذا
قدمها ففسد ايضا ثم اعلم ان هذا الخلاف ايضا في اذا كان العمل ميبين المقدار معلوما حتى
يصالح لكونه معقودا عليه فزاحم الوقت فيفسد ولذلك قيل ليخبرته كذا فدين دقيق فلو لم
يبين صح لانه جهالة كأنه لم يذكر الا الوقت كما اذا استأجر رجلا يوما لينى له بالآجر والخص
جاز بالخلاف فلو بين العمل على وجه يجوز ايراد عقد عليه بان بين قدر البناء لا يجوز عند
الامام كذا ذكره في الاصل وحينئذ فلا يشكك منسياتي في بحث الاحير لخص واستأجره
شهر الرعي الغنم بكذا صح مع ان فيه الجمع بين المدة والعمل لانه لم يبين قدر الغنم امرعى كمنبه
عليه العلامة الطوري فحفظه **(قوله جازت اجماعا)** ام في الاول وهو رواية عن الامام
كذا ذكره الزياي فلان كلمة في الظرف لا تقتدير المدة فلا تقتضي الاستغراق فكان المعقود
عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حذفت منه يقتضي الاستغراق وقدر نفيه في الطلاق
في قوله انت طالق غدا اوفى الغد وام في الثاني فلان اليوم لم يذكر مقصودا كالعمل حتى
يضاف العقد اليهما بل ذكر لاثبات صفة في العمل والصفة تابعة للموصوف غير مقصودة
بالعقد كفي التبيين **(قوله بشرط ان يثنيها)** في القاموس ثناء ثنية جعله اثنين اه وهو على
حذف مضاف اى يثنى حرثها وفي المنع ان كان المراد ان يرددها مكروبة فلا شك في فساده والاقن
كانت الارض لا تخرج الربيع الا بالكراب مرتين لا يفسد وان مما تخرج بدونه فان كان
اثره يبقى بعد انتهاء العقد يفسد لان فيه منفعة لرب الارض والافلا اه ما خصا وذكر في
التاتر خاتمة عن شيخ الاسلام محاصله ان الفساد فيما اذا شرط ردها مكروبة بكراب يكون
في مدة الاجارة اما اذا قال على ان تكرمها بعد مضي المدة او طاق صح وانصرف الى المكرب
بعده قل وفي الصغرى واستفدنا هذا التفصيل من جهته وبه يفتى اه قلت ووجهه ان
انكراب يكون حينئذ من الاجرة نعم **(قوله اى يجرئها)** فالحرث هو المكرب وهو اثاره
الارض للزراعة كالكراب قاموس **(قوله اويكرى)** من باب رمى اى يخفر **(قوله**
العظام) لان اثره يبقى الى القابل عادة بخلاف الجدول اى الصغار فلا تفسد بشرط كرمها
هو الصحيح ابن كمال **(قوله اويسرقها)** اى يضع فيها السرقة وهو التزبل تهيج الزرع
(قوله فلو لم يبق) بان كانت المدة طويلة لا تفسد لانه لنفع المستأجر فقط **(قوله او بشرط ان**
يزرعها الخ) اى استأجر ارضا للزراعة وتكون الاجرة ان يزرع المؤجر ارضا اخرى هي
للمستأجر لا يجوز عندنا منح فهو اجارة المنفعة بالمنفعة المتحدة وسياتي الكلام فيها **(قوله**
ما يجيىء) اى قريب **(قوله ان الجنس بانفراده يحرم النساء)** والزراعة المطلقة من جنس
الزراعة المطلقة فان قلت اعين قائمة مقام المنفعة على ماهو مقرر فلم يوجد النساء قلنا
العين اتم تقام مقام المنفعة على خلاف القياس للضرورة وذلك فيما اذا وقعت المنفعة
معقودا عليها وهى في مسئلتنا ما يصحبه الباء فما صحبه لا تقام العين فيه مقام المنفعة فبق
على الاصل فكان نسيئة **(قوله لانه بشرط يقتضيه العقد)** لان نفعه مستأجر فقط **(قوله**
فلا اجاره) اى لا المسمى ولا اجارة زبعية لان الاجر يجب في النسيئة اذا كان له نظيره من
لا جارة خاتمة وهذه لان نظيرها التنى وظاهر كلامه قضيان في الجامع ان العقد باطل لانه قل

حتى لو قل في اليوم او على
ان تفرغ منه اليوم جازت
اجماعا (او ارضا بشرط
ان يثنيها) اى يجرئها
مرتين (اويكرى ايهارها)
العظام (اويسرقها) لبقاء
اثر هذه الافعال لرب
الارض فلو لم يبق لم تفسد
(او) بشرط (ان يزرعها
بزراعة ارض اخرى) لما
يجيىء ان الجنس بانفراده
يحرم النساء وقوله (فسدت)
جواب الشرط وهو قوله
ولو دفع الخ (وصحت لو
استأجرها على ان يكرمها
ويزرعها او يسقيها
ويزرعها) لانه شرط
يقتضيه العقد (ولو)
استأجره (لحمل طعام)
مشترك (ينهما فلا اجاره)

لانه لا يعمل شيئا لشريكه
الا ويقع بعضه لنفسه فلا
يستحق الاجر (كرهن
استأجر الرهن من
المرتبه) فانه لا أجر له لنفسه
بملكه وفي جواهر الفتاوى
واستأجر حماما فدخل
المؤجر مع بعض اصدقائه
الحمام لاجر عليه لانه
يسترد بعض المعقود عليه
وهو منفعة الحمام في المدة
ولا يسقط شيء من الاجرة
لانه ليس بمعلوم (استأجر
ارضا ولم يذكر انه يزرعها
او اى شيء يزرعها) فسدت
الا ان يعمم بخلاف الدار
لوقوعه على السكنى كما مر
واذا فسدت (فزرعها فاضى
الاجل) عاد صحيحا (فله
المسمى استحسانا وكذا
للمتأجر الاجل لارتفاع
الجهالة بالزراعة قبل تمام
العقد قلت فلو حذف قوله
فضى الاجل كقاضيهان
في شرح الجامع لكان أولى
(وان استأجر حمارا الى
غداد ولم يسم حمله فعمله
المستأجر فملك) الحمار
(لم يضمن) لفساد الاجارة
فالعين امانة كافية للصحة
(فان بلغ فله المسمى) لما مر
في الزراعة (فان تنازع قبل
الزرع) في مسألة الزراعة
(او الحمل) في مسئلتنا

لا ينعقد العقد تأمل (قوله لانه لا يعمل الح) فان قيل عدم استحقاقه للاجر على فعل نفسه
لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع لغيره فالجواب انه عامل لنفسه فقط لانه الاصل وعمله لغيره
مبنى على امر مخالف للقياس فاعتبر الاول ولانه ما من جزء يحمله الا وهو شريك فيه فلا يتحقق
تسليم المعقود عليه لانه يمنع تسليم العمل الى غيره فلا أجر عناية وتبيين ملخصا وفي غاية البيان
طعام بين اثنين ولا حدها سفينة فاستأجر الآخر نصفها بعشرة دراهم جاز وكذا لو اراد
أن يطبخا الطعام فاستأجر نصف الرحى الذى لشريكه او استأجر انصاف جواليقه هذه ليحمل
هذا الطعام الى مكة جاز ولو استأجر عبد صاحبه او دابة عبد صاحبه او دابة ليحمليه او استأجر
العبد لحفظ الطعام لا يجوز سواء استأجر العبد او الدابة كله او نصفه ولا أجر له والاصل ان
كل ما لا يستحق الاجر الا بايقاع عمل في العين المشتركة لا يجوز وكل ما يستحق بدونه يجوز فانه
تجب الاجرة بوضع العين في الدار والسفينة والرحى لا بايقاع عمل اه ما خلا اى فان للعبد
والدابة عملا في العين المشتركة وهو الحمل او الحفظ اما السفينة مثلا فلا عمل لها اصلا (قوله
لنفعه بملكه) الذى ينبغي ان يقول لانتفاعه بملكه ح وانما كان كذلك لان المرتن غير مالك
للمنافع فلا يملك تملكها وانما هي للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتن فاذا
آجره فقد ابطل حقه (قوله لانه يسترد الح) بيانه انه قد باعه منفعة الحمام مدة معلومة وقد
استوفى المؤجر بعضها فانفسخ بقدره ثم الاجرة تثبت في ذمة المستأجر بالعقد والقدر الذى
فسخت فيه غير معلوم ولا يمكن اسقاط شيء بحسابه للجهالة فبقى جميع الاجرة على المستأجر
رحمى (قوله او اى شيء يزرعها) اى او ذكر انه يزرعها ولم يذكر اى شيء يزرع (قوله كما مر)
اى اول باب ما يجوز من الاجارة وهذه المسئلة في الحقيقة تصريح بمفهوم قوله هناك وارض
للزراعة الح (قوله عاد صحيحا) كذا في الملتقى والغرر والاصلاح والمنع واعترضه
في الشرنبالية بأن صحة العقد لا تتوقف على مضي الاجل بعد الزراعة بل اذا زرع ارتفعت
الجهالة اه اقول انما ذكره ليفزع عليه قوله فله المسمى فانه لو بقى فاسدا وجب أجر المثل
(قوله وكذا لو لم يرض الاجل) اى يعود صحيحا وهو اشارة الى ما قدمناه عن الشرنبالية ومنشأ
الاعتراض زيادة قوله عاد صحيحا وانما ذكره ثم اعترضه لان المصنف ذكره في تقرير شرح منته
فكان مراداه وقد يدفع الاعتراض بأن عوده صحيحا بعد الزرع ومضى الاجل صحيح اى بعد
مجموع هذين الشئين فليس فيه ما يقتضى توقف عوده صحيحا على مضي الاجل فتأمل (قوله
قبل تمام العقد) اى قبل تمام مدته وقول العناية قبل تمام العقد بنقض الحاكم بما لا يقبله الفطرة
السليمة فانه ينفسخ من الاصل بنقض الحاكم فكيف يتم به وتام الشيء من آثار بقاء طورى
(قوله كقاضيهان) وعبارته فان زرعها فله مسمى من الاجر لانه عاد جائزا وهذا
استحسان لان الاجارة تنقذ ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة والفساد كان لاجل
الجهالة فاذا ارتفعت كان الارتفاع في هذه الساعة كالارتفاع في وقت العقد فيعود جائزا
(قوله فعمله المعتاد) خرج غير المعتاد فيضمن ان هلك كفى الاتقان (قوله افساد الاجارة الح)
كذا في الدرر والمنع والاولى قول الهداية لان العين امانة وان كانت الاجارة فاسدة (قوله لما
مر في الزراعة) اى من ارتفاع الجهالة قبل تمام العقد وظاهره انها تنقلب صحيحة بمجرد حمل

يجب الاجر في استعمال المعد
للاستغلال ولو غير عقار

(فسخت الاجارة دفعا
للفساد) لقيامه بعد (استأجر
دابة ثم جحد الاجارة في
بعض الطريق وجب عليه
اجر ما ركب قبل الانكار
ولا يجب لما بعده) ابى
يوسف لانه بالجحد صار
غاصبا والاجر والضمان
لا يجتمعان وعند محمد يجب
المسمى درر وكأنه لا قول
للامام وفي الاشياء قصر
الثوب المجحد فان قبله فله
الاجر والا لا وكذا الصباغ
والنساج (اجارة المنفعة
تجوز اذا اختلفا) جنسا
كاستئجار سكنى دار
بزراعة ارض (واذا
اتحدالا) تجوز كأجارة
السكنى بالسكنى واللبس
باللبس والركوب بالركوب
ونحو ذلك لما تقرر ان الجنس
بانفراده يحرم النساء فيجب
اجر المثل باستيفاء النفع
كأمر لفساد العقد
(استأجره ليصيده او
يحتطبه فان) وقت لذلك
(وقتا جاز) ذلك (والا لا)
فلو لم يوقت وعين الخطب
فسد (الا اذا عين الخطب
وهو) اى الخطب (ملكه
فيجوز) مجتبى وبه يفتى صيرفية * (فروع) * استأجر امرأته لتخبز له خبزا للاكل لم يجز وللبيع جاز صيرفية (قسم)

المعتاد قبل بلوغه الى بغداد وبه صرح الاتقاني وتقدم في كلام الشارح في باب ما يجوز من
الاجارة حيث قال ولوم يبين من ركبها فسدت للجهالة وتقلب صحيتها بركوبها اه وهو مخالف
لما تقدم عن الهداية آتفا تأمل (قوله فسخت) اى ابطالها القاضى لان العقد الفاسد يجب
نقضه وابطاله ذخيرة (قوله دفعا للفساد) الاولى رفعا بالراء مكان دفعا بالدال لان الفساد
قائم يحتاج الى الرفع لا غير قائم حتى يحتاج الى الدفع فافهم اتقاني (قوله لقيامه بعد) اى
في الحال ط (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) اى اجر ما بعد الجحد مع ضمان الدابة لو هلك
بعد الجحد ح قلت واما اجر ما قبل الجحد فيجب وان هلك بعد ولا يلزم اجتماعهما
لاختلاف الجهة كما مر نظيره تأمل (قوله وعند محمد يجب المسمى) اى ان سلمت الدابة قال
المقدسى في شرح الكنز واوجب محمد الاجر لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا في
التبيين وشروح الجمع وانت خير بأن المسئلة السابقة ونظائرها تؤيد ما قال ح قلت وفيه
نظر فانه في المسئلة السابقة غير غاصب لاقاراره بالاجارة وانقلابها صحيحة بارتفاع الجهالة كما مر
نعم ينبغي وجوب الاجر لومعدة للاستغلال فانه لا يختص بالعقار كما هوهم وقد أفق في الحامدية
بوجوب الاجر على مستعمل دابة المكاري مستندا للقول كما سند كره في الغصب ومثله في
المرادية فتنبه (قوله وفي الاشياء الخ) كلام مجمل وبيانه ما في الولوالجية رجل دفع ثوبا الى
قصار ليقصره فجدده ثم جاء به مقصورا وأقر بذلك ان قصره قبل الجحد لانه لا اجر لان العمل
وقع لصاحب الثوب وان بعده لالوقوع العمل للعامل لانه غاصب بالجحد ولو كان صباغا
والمسئلة بحالها ان صبغه قبل الجحد لانه لا اجر وان بعده ان شاء رب الثوب أخذه واعطاه قيمة
ما زاد الصبغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمته ابيض ولودفع غزلا الى نساج والمسئلة بحالها ان
نسجه قبل الجحد لانه لا اجر وان بعده لا اجر له والثوب للنساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان خنطة
فطحنها (قوله اجارة المنفعة الخ) هذه أعم من قوله السابق أو ان يزرعها بزراعة ارض اخرى
(قوله كأجارة السكنى بالسكنى) اى سكنى دار بأخرى فلو بمحانوت يصح للاختلاف منفعة
وقيل لا يصح ومعاوضة البقر بالبقر في الاكداس لا تجوز لاتحاد الجنس والبقر بالحمير يجوز
لاختلاف الجنس جامع الفصولين والكدس بالضم الحب المحصود المجموع قاموس وفي شرح
قاضيخان وخدمة العبد والامة جنس واحد فان خدم احد هذين دون الآخر في رواية يجب
اجر المثل وفي رواية لا يجب شئ اه وفي التارخانية اذا قبلت المنفعة بجنسها واستوفى
الآخر عليه اجر المثل في ظاهر الرواية وعليه الفتوى (قوله لما تقرر الخ) تقدم الكلام فيه
وعلى بعة اخرى وهى ان عنده من ذلك الجنس ملكا والاجارة جوزت على خلاف الجنس
للحاجة (قوله لفساد العقد) الاولى ان يقول بحكم عقد فاسد ويكون الجار متعلقا باستيفاء ط
(قوله جاز) لانه أجير وحد وشرطه بيان الوقت (قوله والا لا) اى والخطب للعامل ط
(قوله فسد) قال في الهندية ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه اجر
مثله اه ط (قوله وبه يفتى صيرفية) قال فيها ان ذكر اليوم فالعلف للآمر والا فللمأمور وهذه
رواية الحاوى وبه يفتى قال في المنح وهذا يوافق ما قدمناه عن المجتبى ومن ثم عولنا عليه
في المختصر (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب عليها ديانة لان النبي صلى الله عليه وسلم

فيجوز مجتبى وبه يفتى صيرفية * (فروع) * استأجر امرأته لتخبز له خبزا للاكل لم يجز وللبيع جاز صيرفية (قسم)

أحررت وراها لزوجها
فسكاهها ولا اجر اشباه
وخانية قات لكن في
حاشيتها تنوير البصائر عن
المضمرات مغزيا للكبرى
قال قاضيخان هنا الفتوى
على الصحة لتبعيتها له
في السكنى فليحفظ * وجاز
اجارة الماشطة لتزين
العروس ان ذكر العمل
والمدة بزازية وجاز اجارة
القناة والنهر مع الماء
به يقى لعموم البلوى
مضمرات انتهى

باب ضمان الاجير

(الاجراء على ضررين
مشترك وخاص فالاول

مطلب —

في استئجار الماء مع القناة
واستئجار الآجاء والحياب
للسمك

مطلب —

الاجارة اذا وقعت على
العين لا تصح والحيابة فيه

مطلب —

في اجرة الدلال

مطلب —

اسكن المقرض في داره
يجب اجر امثل

منحه —

الاجير المشترك

قسم الاعمال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على وعلى وأود
المصنف آخر البان ان استئجار المرأة للطبخ والحبز وسائر اعمال البيت لا تنقد وتقله عن
المضمرات ط قلت كأنه لانه واجب عليها ديانة ثم راجعت باب النفقة فرأيت غلله به وزاد
ولو شريطة لانه عليه السلام قسم الاعمال الخ وهذا يدل على ما قدمناه من ان المفتي به عند
التأخيرين في الاستئجار على الطاعات مانصو عليه لا كل طاعة (قوله) فلا اجر (لان منفعة
السكنى تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون عامة نهاره
في السوق وتكون الدار في يد المرأة خانية (قوله) قال قاضيخان (ذكره في شرحه على الجامع
الصغير وفي الزيادات له وما تقدم ذكره في فتاواه أفاده المصنف في المنع وحيث ذكره في شرحه
كان هو المعتمد ولهذا قال الشيخ شرف الدين قوله لا اجر اقول هذا قول والمفتي به وجوبه الخ
(قوله) لتبعيتها له في السكنى فلا تمنع من التخلية والتسليم (قوله) والمدة) عبر في الذخيرة وغيرها
بأوقالوها بما معنا (قوله) والنهر) هو مجرى الماء (قوله) مع الماء) اي تبعه قال في كباب الشرب
من البرازية لم تصح اجارة الشرب لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا آجر
أوباع مع الارض فحينئذ يجوز تبعه ولو باع ارضا مع شرب ارض أخرى عن ابن سلام انه يجوز
ولو آجر ارضا مع شرب ارض أخرى لا يجوز وتماه فيه وذكرها الاجارة اذا وقعت على
العين لا تصح فلا تجوز على استئجار الآجام والحياب اصيد السمك اورفع القصب وقطع
الحطب او السقي ارضها اولغنه منها وكذا اجارة المرعى والحيابة في الكل ان يستأجر موضعا
معلوما لعطن الماشية ويبسح الماء والمرعى وانما يحتاج الى اباحة ماء البئر او النهر والعين اذا أئى
الشرب على كل الماء والا فلا حاجة الى الاذن اذ لم يضرب بحريم البئر او النهر استأجر نهر ايا بسا
او ارضا او سطح حادثة معلومة ولم يقل شيأ صح وله ان يجرى فيه الماء اه * (تمة) قال في
التأخر خانية وفي الدلال والسمسار يجب اجر المثل وما تواضعوا عليه ان في كل عشرة دنانير كذا
فذلك حرام عليهم وفي الحاوى سئل محمد بن سلمة عن اجرة السمسار فقال ارجوانه لا بأس به وان
كان في الاصل فاسدا لكثرة التعامل وكثير من هذا غير حائز فحوزوه لحاجة الناس اليه
كدخول الحمام وعنه قال رأيت ابن شجاع يقاطع نسا جابن سنج له ثيابا في كل سنة وفي الخانية
رجل استقرض دراهم واسكن المقرض في داره قالوا يجب اجر المثل على المقرض لان
المستقرض انما اسكنه في داره عوضا عن منفعة المقرض لا مجانا وكذا لو أخذ المقرض من
المستقرض حمارا يستعمله الى ان يرد عليه الدراهم اه وهذه كثيرة الوقوع والله تعالى اعلم

باب ضمان الاجير

لما فرغ من ذكر انواع الاجارة تحييجها وفسدها شرع في بيان الضمان لانه من جهة العوارض
التي تترتب على عقد الاجارة فيحتاج الى بيانها كذا في غاية البيان ولا يخفى ان معنى ضمان
الاجير اثباتا ونفيا ولو لم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزم ان لا يصح عنوان الباب
على قول الامام اصلا لانه لا ضمان عنده على احد من الاجير المشترك والخاص طورى
(قوله) فالاول الخ) قال في العناية والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دورى اه

يعني لو قدم الحاصل لتوجه السؤال عن سلب تقديمه على المشترك ايضا لان لتقديم كل منهما على الآخر وجهها اما المشترك فلانه بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كثرة مباحثه واما الخاص فلانه بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا اولي لان الباب باب ضمان الاجير وذلك في المشترك فتأمل فن بما ذكر لم يظهر وجه اختيار تقديم المشترك كالاخفى وكان لابد منه سعدية (قوله من يعمل لاول واحد) قال الزيلعي معناه من لا يجب عليه ان يختص بواحد عمل لغيره او لم يعمل ولا يشترط ان يكون عاملا لغير واحد بل اذا عمل لواحد ايضا فهو مشترك اذا كان بحيث لا يتمتع ولا يتعذر عليه ان يعمل لغيره (قوله ونحوه) أتى به وان اغنت عنه الكاف لثلاثتهم انها استقصائية فافهم قال الطوري وفي العتابة المشترك الحمال والملاح والحائك والحياط والنداف والصباغ والقصار والراعي والحجام والبزاع والبناء والحفار اه (قوله وسيوضح) اى في بحث الاجير الخاص لكنه هناك أحال تحقيقه على الدرر وسنذكره ان شاء الله تعالى (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) اراد به التنبية على حكم الاجير المشترك والمعقود عليه قل الزيلعي وحكمهما اى المشترك والخاص ان المشترك له ان يتقبل العمل من اشخاص لان المعقود عليه في حقه هو العمل أو أثره فكان له ان يتقبل من العامة لان منافعه لم تنصر مستحقة واحد فن هذا الوجه سمى مشتركا والخاص لا يمكنه ان يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة للمستأجر والاجر مقابل بالمنافع ولهذا سبق الاجر مستحقا وان نقض العمل اه قال ابو السعود يعني وان نقض عمل الاجير رجل بخلاف مالو كان النقض منه فانه يضمن كحسبائى (قوله حتى يعمل) لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضى المساواة بينهما فالم يسلم المعقود عليه للمستأجر لا يسلم له العوض والمعقود عليه هو العمل أو أثره على ما بينا فلا بد من العمل زيلعي والمراد لا يستحق الاجر مع قطع النظر عن أمور خارجة كما اذا عجل له الاجر أو شرط تعجيله كفى السعدية وقدمناه أوائل كتاب الاجارة وتقديم هناك انه لو طالب الاجر اذا فرغ وسامه فهلك قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من لعمله أثر وما لا اثر له كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم (قوله مجتبى) عبارته شارط قصارا على ان يقصر له موباسر ويأبدرهم ورضى به فلما رأى الثوب القصار قال لارضى فله ذلك وكذا الحياط والاصل فيه ان كل عمل يختلف باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل وما لا فلا كمن استأجر ليكيل له هذه الخطة او يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال والاصل ان الاستئجار على عمل في محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا كييع ما ليس عنده اه منح ومثله في البرازية قبيل الخامس (قوله ولا يضمن الخ) اعلم ان الهلاك اما بفعل الاجير او لاول او لاول اما بالتعدي او لاول والثاني اما ان يمكن الاحتراز عنه او لا ففي الاول بقسميه يضمن اتفاقا وفي ثاني الثاني لا يضمن اتفاقا وفي اوله لا يضمن عند الامام مطلقا ويضمن عندهما مطلقا وفي الثاني المتأخرون بالصالح على نصف القيمة مطلقا وقيل ان مصاحبا لا يضمن وان غير مصاحب ضمن وان مستورا فالصالح اه ح والمراد بالاطلاق في الموضوعين المصلح وغيره وفي البدائع لا يضمن عنده ما هلك بغير صنعه قبل العمل او بعده لانه امانة في يده وهو القياس وقالوا لا يضمن الا من حرق غاب او خصوص مكابرين وهو استحسان اه قال في الخيرية فهذه اربعة اقوال

(كلها)

من يعمل لاول واحد) (او يعمل كالحياط ونحوه) (او يعمل عملا غير موقت) كأن استأجره للخطابة في بيته غير مقيدة بمدة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره (او موقتا بلا تخصيص) كأن استأجره ليرعى غنمه شهرا بدراهم كان مشتركا الا ان يقول ولا ترعى غنم غيرى وسيوضح وفي جواهر الفتاوى استأجر حائكا لينسج ثوبا ثم أجز الحائك نفسه من آخر للنسج صح كلا العقدين لان المعقود عليه العمل لا المنفعة (ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كالقصار ونحوه) كقتال وحمال ودلال وملاح وله خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل مجتبى (ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان) لان شرط الضمان في الامانة باطل كالمودع (وبه يفتى) كما في عامة المعترات

قوله عنده اى عند المستأجر اه منه

مطاب

يفتى بالقياس على قوله

كلها مصححة مفتي بها وما احسن التفصيل الاخير والاول قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعضهم قول ابي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلى وبه يفتي احتشاما لعمر وعلى وصيانة لاموال الناس والله اعلم اه وفي التبيين وقولهما يفتي لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم اه لانه اذا علم انه لا يضمن ربنا يدعى انه سرق اوضاع من يده وفي الخاتمة والمحيط والتمعة الفتوى على قوله فقد اختلف الافاء وقد سمعت ما في الخيرية وقال ابن ملك في شرح المجموع وفي المحيط الخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة فلو فسد لا يضمن اتفاق لان العين حينئذ تكون امانة لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل اه قلت ومحل الخلاف ايضا فيما اذا كان الهالك محدثا فيه العمل كما في الجوهر للحدادي ولا يستغنى عنه ما يحدث فيه العمل لما في البدائع روى هشام عن محمد فيمن دفع الى رجل مصحفا يعمل فيه ودفع الخلاف معه اوسكينا ليصقله ودفع الجفن معه قال محمد يضمن المصحف والغلاف والسيف والجفن لان المصحف والسيف لا يستغنان عن الغلاف والجفن فان اعطاه مصحفا يعمل له غلافا اوسكينا يعمل له نصا فضاء المصحف اوسكينا لم يضمنه لانه لم يستأجره على ان يعمل فيهما بل في غيرهما اه **(قوله)** وبه جزم اصحاب المتنون (كالوقاية والمتقى والغرر والاصلاح فكلهم صرحوا بعدم الضمان وان شرطه واما القدوري والهداية والكنز والمجمع فأتفقوا عدم الضمان فيمنهم ذلك من كلامهم **(قوله)** خلافا للاشباه) اى من انه ان شرط ضمانه ضمن اجماعا وهو منقول عن الخلاصة وعزاه ابن ملك للجامع **(قوله)** وافتي المتأخرون بالصلاح (اى عملا بالقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف ووجب النصف بزاية قال في شرح المتقى قل الزاهدى على هذا ادركت مشايخنا بخوارزم واقره القهستاني اه وفي جامع الفصولين منهم شمس الائمة الاوزجندى وائمة فرغانة **(قوله)** وقيل ان الاجير مصلحا الخ (عزاه في جامع الفصولين الى فوائد صاحب المحيط **(قوله)** وهل يجبر عليه) اى على الصلاح **(قوله)** حرر في تنوير البصائر نعم كمن حيث قال فان قلت كيف يصح الصلاح جبرا قلت الاجارة عقد يجرى فيها الجبر بقاء الاترى ان من استأجر دابة اوسفينة مدة معلومة وانقضت مدتها في وسط البرية او في لجة البحر فانها تبقى الاجارة بالجبر ولا يجرى الجبر في ابتدائها وهذه الحالة حالة البقاء فيجرب فيها الجبر اه قات هذا السؤال والجواب مذكوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب ذكرها صاحب البرازية بعد قوله وبعضهم افترقا بالصلاح ثم قال بعدها ولا يرد ما قاله في العون ربما لا يقبلان اى الاجير والمستأجر الصلاح فاخترت قول الامام لما قلنا ان الصلاح مجاز عن الحط ثم قال في البرازية وائمة سمرقند افترقا بجواز الصلاح بلا جبر اه فعلم انهما قولان في الجبر وعدمه بدليل قوله حط النصف ووجب النصف فان الايجاب جبرى والصلاح فيه مجاز عن الحط كما علمت وهذا قول الاوزجندى وائمة خوارزم وفرغانة كما مر والثاني قول ائمة سمرقند فافى المنح مما يفيد ان الامم ظهير الدين رجع عن القول بالجبر لا يدل على ان القول به مهجور الا ان ينقل الرجوع عن كل من قال به فافهم **(قوله)** تبقى الاجارة بالجبر (بيان لوجه الشبه الذى تضمنه الكاف ط وبحث فيه بعضهم بأنه قياس مع الفارق لتحقيق الضرورة في المقيس

وبه جزم اصحاب المتنون
فكان هو المذهب خلافا
للاشباه وافتي المتأخرون
بالصلاح على نصف القيمة
وقيل ان الاجير مصلحا
لا يضمن وان بخلافه
يضمن وأن مستور الحال
يؤمر بالصلاح عمادية قلت
وهل يجبر عليه حرر
في تنوير البصائر نعم كمن
تمت مدته في وسط البحر
او البرية تبقى الاجارة بالجبر

عليه (قوله) ويضمن ما هلك بعمله (اى من غير قصد في قول علمائنا الثلاثة ولا يستحق
الاجرة لانه ما اوى بالمنفعة بل بالضرر بدائع وعمل اجيره مضاف اليه فيضمنه وان لم يضمن
الاجير لانه اجير وحده ما لم يتعد كما سيذكره آخر الباب (قوله) من دقه) اى بنفسه وباجيره
فلو استعان برب الثوب فتخرق ولم يعلم انه من اى دق فعلى قول الامام ينبغي عدم الضمان للشك
وعن الثانى يضمن نصف نقصان كما لو تمسك به لاستيفاء الاجر فحذبه صاحبه فتخرق حموى
عن الظهيرية ملخصا قال فى التبيين ثم صاحب الثوب ان شاء ضمنه غير معمول ولم يعطه الاجر
وان شاء ضمنه معمول لا واعطاه الاجر ط ملخصا (قوله) وزلق الجمال (الظاهر انه بالخاء
المهملة والمراد اجمال على ظهره مثلا اما بالجيم فعلى تقدير مضاف اى جمل الجمال قال فى شرحه
على المتقى اى اذا لم يكن من زحمة الناس فلو منها لم يضمن خلافا لهما كما فى شرح الجمع قال
وكذا يضمن لو ساق المكارى دابته فعثرت فسقطت الحمولة اه وكذا يضمن بانقطاع الحبل
الذى يشده المكارى كما فى الكثر والمتقى ولو كان الحبل لصاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا
فى التاترخانية وفى البدائع وكذا يضمن الراعى المشترك اذا ساق الدواب على السرعة
فازدحمت على القنطرة او الشط فدفع بعضها بعضا فسقطت فى الماء او عطبت الدابة بسوقه
او ضربه ولو معتادا (قوله) وغرق السفينة من مدة) قيد بالمد لانها لو غرقت من ريح او موج
او شئ وقع عليها او صدم جبل فهلك ما فيها لا يضمن فى قول الامام رحمه الله قلت ويجب على
المستأجر أجر ماسارت السفينة قبل الغرق بحسبه وفروع المذهب تشهد لذلك اه سرى
الدين عن المحتجب وهذا انما يظهر اذا كان المستأجر معه والا فلم يوجد تسليم وقد سبق انه
لا اجر للمشارك الا به فتأمل ط (قوله) ونحوه) كالزراغ والفصاد (قوله) والفرق فى الدرر
وغيرها (وغيرها) حاصله ان بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمله من الدق والاجتهاد فامكن تقييده
بالسلامة منه بخلاف الفصد ونحوه فانه يبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه
ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه ح (قوله) على خلاف
ما بحثه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي ان يكون المراد بقوله ماتلف بعمله عملا جاوز فيه
القدر المعتاد ما أتى فى الحجام اه ح (قوله) لكن قوى القهستانى) حيث قال بل يضمن
بعمله ما هلك من حيوان وغيره عملا غير مأذون فيه كالذوق المحرق للثوب كما فى المحيط وغيره فهو
غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف اى صدر الشريعة العمل به فمن الباطل ما ظن انه بطل
تفسير المصنف بما فى الكافى ان قوة الثوب ورقته مثلا تعرف والاجتهاد فامكن التقييد بالمصالح
اه ح اقول ومقتضى كلامه ان كل عمل متلف يكون غير معتاد فلا يصح تقييد صدر
الشريعة ماتلف بعمله بقوله عملا غير معتاد ويبقى مخالفا لما فى الكافى المفيد ان العمل المتلف
قد يكون معتادا هذا والذي يظهر لى انه لا منافاة بين كلامهم وان الكل يقولون ان المتلف
لثوب غير معتاد ولكن لما كان نحو الحجام ضمانه مقيد بغير المعتاد دون المعتاد ارادوا التنبية
على ان نحو القصار غير مقيد بهذا القيد ليفيدوا الفرق بينهما ولكن الخروج عن المعتاد فى
نحو الثوب لا يظهر لنا الا بالاتلاف فحيث كان متلفا علم انه غير معتاد فيضمن لتقصيره فان الماهر
فى صنعه يدرك المتلف بخلاف نحو الحجام فان لعمله محلا مخصوصا فاذا لم يتجاوز له لا يضمن فانه

(و) يضمن (ما هلك
بعمله كتنخريق الثوب
من دقه وزلق الجمال
وغرق السفينة) من مدة
جاوز المعتاد اما لا بخلاف
الحجام ونحوه كما يأتى
عمادية والفرق فى الدرر
وغيرها على خلاف ما بحثه
صدر الشريعة فتأمل
لكن قوى القهستانى
قول صدر الشريعة

لا يمكن ادراكه بمهارته فانبط الضمان على مجاوزته المحل المخصوص فظهر بهذا ان كل متناف في عمل نحو القصار خارج عن المعتاد يدل عليه ما في البدائع وهو انه يمكنه التحرز بالاجتهاد بالنظر في آلة الدق ومحله وارسال المدقة على المحل على قدر ما يحتمله مع الحذاقة في العمل وعند مراعاة هذه الشرائط لا يحصل الفساد فلما حصل دلالة انه مقصور وهو في حقوق العباد ليس بعذر اه فلم انه لا يفرق بين الكلامين وان كان في التعبير مساحة فافهم **(قوله فتنبه)** لعله يشير الى ما قلنا والله اعلم **(قوله)** هذا اذا لم يكن الخ الاشارة الى الضمان المذكور في المتن ضمنا وحاصل ما في الطوري عن المحيط ان ضمان المشترك ماتلف مقيد بثلاثة شرائط ان يكون في قدرته رفع ذلك فلو غرقت بموج اوريد او صدمة جبل لا يضمن وان يكون محل العمل مسلما اليه بالتخلية فلورب المتاع او وكيله في السفينة لا يضمن وان يكون المضمون مما يجوز ان يضمن بالعقد فلا يضمن الآدمي كيا بئى **(قوله)** اذا لم تجاوز المعتاد ولم يتعمد الفساد شر نبالة عن الحانية وكان باصر يمكن التحرز عنه افاده المكي ط **(قوله)** وركبها الخ وكذا اذا كان هو والمكاري راكبين على الدابة او سائقين او قائدين لان المتاع في ايديهما فلم ينفرذ الاجير باليد وروى بشر عن أبي يوسف اذا سرق من رأس الحمال ورب المتاع يمضى معه لا ضمان لانه لم يخل بينه وبين المتاع وقالوا اذا كان المتاع في سفينتين وصاحبه في احدهما وهما قرونتان او الا ان سيراها وحسبهما جميعا لا يضمن الملاح وكذا القطار اذا كان عليه حولة وربها على بعير لان المتاع في يد صاحبه لانه الحافظ له بدائع وفيه كلام يأتي قريبا **(قوله)** وقد منا أي في كتاب الوديعة اراد به التنبيه على ان المودع باجر يخالف الاجير المشترك وان شرط عليه الضمان وكان الاولى ذكره عند قول المصنف ولا يضمن الخ كالفعل الزليى وذكر الفرق بأن المعقود عليه في الاجير المشترك هو العمل والحفظ واجب تبعا بخلاف المودع باجر فانه واجب عليه مقصودا ببديل اقول وذكر المصنف في الوديعة ان اشتراط الضمان على الامين باطل به يفتى اه وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف لاثاره فيما عليه الفتوى لان الحمامي عند اشتراط الاجر للحفظ والياني كالاجير المشترك اه **(قوله)** مطلقا أي صغيرا او كبيرا على الصحيح كافي التبيين وقيل عدم الضمان اذا كان كبيرا يستمسك على الدابة ويركب وحده والافهو كالمحتاج ط عن المكي **(قوله)** بل بالجناية) ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لاحتمله العاقلة ابن كمال **(قوله)** لاذنه فيه) أي من المستأجر اصيلا او وليا لبعدها وصغير **(قوله)** وان انكسر دن الخ في البرازية عن المنتقى حمل متاعا وصاحبه معه فعثر وسقط المتاع ضمن لان عثاره جناية يده استأجر حولة بعينها ورب المتاع معه فساق المكاري فعثر الدابة ضمن عندنا لانه اجير مشترك افسده بيده اه ولنظر الفرق بينه وبين ما قدمناه عن البدائع ولعله اختلاف رواية او محمول على ما اذا ساقها بعنف تأمل ثم رأيت صاحب الذخيرة فرقي بين ما اذا كان صاحب المتاع راكبا عليها فعثر من سوق الاجير لا يضمن وبين ما اذا كان يسير خلفها مع الاجير فيضمن وتماه فيها **(قوله)** في الطريق) قيد به لما في البدائع وان حمله الى بيت صاحبه ثم انزله الحمال من رأسه وصاحب الزق فوقع من ايديهما ضمن وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا يضمن **(قوله)** بصنعه) يشمل ما لو زلقت رجله في الطريق او غيره فسقط وفسد حمله بدائع **(قوله)** فلا ضمان لان المتاع

مضابط

ضمان الاجير المشترك مقيد
بثلاث شرائط

فتنبه وفي المنية هذا اذا لم
يكن رب المتاع او وكيله
في السفينة فان كان لا
يضمن اذا لم تجاوز المعتاد
لان محل العمل غير مسلم
اليه وفيها حمل رب المتاع
متاعه على الدابة وركبها
فساقها المكاري فعثر
وفسد المتاع لا يضمن اجماعا
قلت وقد منا عن الاشياء
معزيا للزيابي ان الوديعة
بأجر مضمونة فليحفظ
(ولا يضمن به بنى آدم
مطلقا عن غرق في السفينة
او سقط عن الدابة وان
كان بسوقه وقوده) لان
الآدمي لا يضمن بالعقد
بل بالجناية ولا جناية لاذنه
فيه) وان انكسر دن
في الطريق) ان شاء المالك
(ضمن الحمال قيمته في
مكان حمله ولا اجر او
في موضع الكسر واجره
بحسابه) وهذا لو انكسر
بصنعه والا بأن زاحمه
الناس فانكسر فلا ضمان

حلاوه بهم (ولاضاع على حجم وبراء) اى مصر (وفضاد لم يجاور الموضع المعتاد فان جاور) المعتاد (ضمن الزيادة كلها اذا
م غلب) على سببه (ون هلك ضمن نصف دية النفس) شامها ٥٨ بمأذون فيه وغير مأذون فيه فينصف ثم

ورغ عليه بقوة (فلوقص
حسب حشمة وبرى
مقتطوع ثوب عليه دية
كامه) لانه ما برى كان
عليه ضمان حشمة وهى
عصو كامل كاسان (وان
مات فلو حب عليه نصفها)
خصمون ثوب النفس بفعليين
احده مأذون فيه وهو
قصع بخدة ولاخر غير
مأذون فيه وهو قطع حشمة
فيضمن النصف ولو شرط
على الحجام ونحوه العمل
على وجه لا يسرى لايصح
لانه ليس في وسعه الا اذا
فعل غير المعتاد فيضمن
عمادية وفيها سئل صاحب
المحيط عن فساد قال له
غلام او عبد افسدنى
ففسده فسادا معتادا مات
بسببه قل تجب دية الحر
وقيمة العبد على عاقبة
النفساد لانه خطأ وسئل
عن فسدناثما وتركه حتى
مات من سيلان قل يجب
النقص (والثاني وهو)
الاجير (الخص) ويسمى
اجير واحد (وهو من
يعمل لواحد عملا موقتا
بالتخصيص ويستحق
الاجر باسم نفسه في مدة

مدة عنده (قوله خلافهم) فيضمن قيمته في موضع الكسر بالاخير كفى التبيين وفى
بدائع ولو زحمة الناس حتى فسد يضمن بالاجماع لانه لا يمكنه حفظ نفسه عن ذلك فكان
بمعنى خرق الغلب ولو كان الحمل هو الذى زحمة الناس ضمن عند علمائنا الثلاثة اه فامل
(قوله اى بمصر) فهو خص بالهائم (قوله لم يجاوز الموضع المعتاد) اى وكان بالاذن قل فى
السكى عبارة المختصر ناطقة بعدم التجاوز وساكنة عن الاذن وعبارة الجامع الصغير ناطقة
بالاذن ساكنة عن التجاوز فصار مانع به هذا بيان لما سكنت عنه الآخر ويستفاد بتجموع
الروايتين اشتراط عدم التجاوز والاذن لعدم الضمان حتى اذا عدم احدها أو كلاهما يجب
الضمان انتهى طورى وعليه ما يأتى عن العمادية (قوله فلوقص الحتان الحشمة) اى كلها
قل فى الشربلاية وبقطع بعضها يجب حكومة عدل كاذكره الاتقانى (قوله دية كاملة) قال
الزليعى هذا من عجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبرء والاقل بالهلاك (قوله تجب دية الحر)
اى لو كان الغلام حرا وقيمة العبد لو كان عبدا قال ح لان فعله غير مأذون فيه حيث لم يعتبر
اذنهما للحجر عليهما فى الاقوال (قوله لانه خصا) اى من القتل خطأ اذ لم يتعمد قتله والدليل
عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد ط (قوله قل يجب القصاص) لانه قتله بمحدد ط اى وهو
قصد لقتله فكان عمدا (قوله ويسمى جير واحد) بالاضافة خلاف المشترك من الواحد بمعنى
واحد ومعناه اجير المستأجر الواحد وفى معناه الاجير الخاص ولو حرك الحاء يصح لانه يقال
رجل واحد فتحتين اى منفرد مغرب وظاهره انه لا فرق بينهما وسند كرم ما يفيد ان بينهما عموما
مطلقا (قوله وهو من يعمل) صوابه اسقاط العاطف لانه خبر المبتدأ ح (قوله واحد) اى
معين واحدا او اكثر قل القهستانی لو استأجر رجلا ن او ثلاثة رجلا لرعى غنم ايهما اولهم
خاصة كان اجيرا خاصا كفى المحيط وغيره اه فخرج من له ان يعمل لغير من استأجره اولا
(قوله عملا موقتا) خرج من يعمل لواحد من غير توقيت كالخياط اذا عمل لواحد ولم يذكر مدة
ح (قوله بالتخصيص) خرج نحو الراعى اذا عمل لواحد عملا موقتا من غير ان يشترط عليه عدم
العمل لغيره قل ط وفيه انه اذا استأجر شهر الراعى الغنم كان خاصا وان لم يذكر التخصيص
فلعل المراد بالتخصيص ان لا يذكر عموما سواء ذكر التخصيص او امله فان الخاص يصير
مشتركا يذكر التعميم كىأتى فى عبارة الدرر (قوله وان لم يعمل) اى اذا تمكن من العمل فلو سلم
نفسه ولم يتمكن منه لم يدر كقطر ونحوه لا اجر له كفى انعراج عن الذخيرة (قوله للخدمة) اى
خدمة المستأجر وزوجته واولاده ووظيفته خدمة المعتاد من السحر الى ان تمام الناس بعد
العشاء الاخير واكله على المؤجر فلو شرط على مستأجر كعائف الدابة فسد العقد كذا فى كثير
من الكتب لكن قل الفقيه فى زماننا العبد يأكل من مال المستأجر حموى عن الظهيرية
والخاتية وتقدم مفيه ط اى اول الباب السابق (قوله لرعى الغنم المسمى) كذا قيد فى الدرر
وتبيين وقد ذكر المصنف فى الباب السابق لو استأجر خبزا لينجزه كذا اليوم بدرهم فسد
عند الامام لجمع بين العمل والوقت فيختلف مذهب ولذا قل الشربلاية اذا وقع العقد على هذا

وان لم يعمل من استأجر شهر للخدمة (و) شهر (لرعى الغنم) المسمى بأجره مسمى بخلاف ما لو أجر المدة بان استأجره (الترتيب)
لرعى شهر حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى غيره فيكون خاصا

مبحث — الاجير الخاص

الترتيب كان فاسدا كما قدمناه وصحته ان يبي ذكر المدة الاجر اه قلت وقدمنا هناك ما يقتضى وجوب حذف قوله المسمى فراجعهم (قوله وتحقيقه في الدرر) ونصه اعلم ان الاجير للخدمة او لرعى الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره او لا يرعى غيره او ذكر المدة او لا نحو ان يستأجر راعيا شهرا ليرعى له غنما مسماة بأجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام اقول سره انه اوقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فيمتنع ان تكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك لترعى الغنم يحتمل ان يكون لا يقع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لاتصح في الاجير الخاص مالم يبين نوع العمل بأن يقول استأجرتك شهرا للخدمة او للحصاد فلا يتغير حكم الاول بالاحتمال فيبقى اجير وحد مالم ينص على خلافه بأن يقول على ان ترعى غنم غيرى مع غنمى وهذا ظاهر او اخر المدة بان استأجره ليرعى غنما مسماة له بأجر معلوم شهرا حينئذ يكون اجيرا مشتركا باول الكلام لا يقع العقد على العمل في اوله وقوله شهرا في آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير اجير وحد ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذى وقع العقد عليه فلا يتغير اول كلامه بالاحتمال مالم يكن بخلافه اه (قوله وليس للخاص ان يعمل لغيره) بل ولا ان يصلى النافلة قال في التارخانية وفي فتاوى الفضلى واذا استأجر رجلا يوما يعمل كذا فعليه ان يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى سمرقند وقد قال بعض مشايخنا انه ان يؤدى السنة ايضا واففقوا انه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى وغريب الرواية قال ابو على الدقاق لا يمنع في المصر من اتيان الجمعة ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله ان كان بعيدا وان قريبا لم يحط شئ فان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار يحط عنه ربع الاجرة (قوله ولو عمل نقص من اجرته الخ) قال في التارخانية نجار استأجر الى الليل لعمل لآخذ رداة بدرهم وهو يعلم فهو آثم وان لم يعلم فلا شئ عليه وينقص من اجر النجار بقدر ما عمل في الدواة (قوله وظاهر التعليل الخ) اى فقول الجوهره مادام يرعى منها شئ لا مفهوم له ورأيت بخط بعض الفضلاء ان مراد الجوهره بتحقيق تسليم نفسه بذلك لاشترط استحقاق الاجر كما فهم المصنف والمتون والتعليل يفيد اه وهو حسن (قوله وبه صرح في العمادية) وهو الموافق لتصريح المتون بأنه يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل * (فرع) * اراد رب الغنم ان يزيد فيها ما يطبق الراعى له ذلك لو خاصا لانه في حق الراعى بمنزلة العبد وله ان يكلف عبده من الراعى ما يطبق تارخانية (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) اى بغير صنعه بالاجماع وقوله او بعماله اى المأذون فيه فان أمره بعمل فعمل غيره ضمن ما تولد منه تارخانية وفيها اذا ساق الراعى الغنم فنطح او وطى بعضها بعضا من سوقه فان كان الراعى مشتركا ضمن على كل حال وكذا لو كانت لقوم شتى وهو أجير احدهم وان كان خاصا فان كانت الاغنام لواحد لاضمان وان لاثنتين او ثلاثة ضمن وصورة الاجير الخاص في حق الاثنتين او الثلاثة ان يستأجر رجلا من اوثلاثة راعيا شهرا ليرعى غنما لهما اولهم اه وقال في الذخيرة فقد فرق في الاجير الخاص بين ان يكون لواحد او لغير واحد يحفظ هذا جدا اه قلت ومفاده ان بين الخاص والوحد عموما مطلقا كما قدمناه

مطلب

ليس للاجير الخاص ان
يصلى النافلة

وتحقيقه في الدرر وليس
للخاص ان يعمل لغيره ولو
عمل نقص من اجرته بقدر
ما عمل فتاوى التوازل
(وان هلك في المدة نصف
الغنم أو أكثر) من نصفه
(فله الاجرة كاملة) مادام
يرعى منها شيئا مالم ير
المتعقود عليه تسليم نفسه
جوهرة وظاهر التعاليل
بقاء الاجرة لو هلك كلها
وبه صرح في العمادية
(ولا يضمن ما هلك في يد
او بعماله) كتخريق
الثوب من دقة

الاذا تعدد الفساد فيضمن كالمودع ثم قرع على هذا الأصل بقوله (قوله ٦٠) ضمان على ظر في صبي ضاع في يدها وسرف

ما عليه) من الحلى لكونها
أجبر وحدث كذا الاضمان
على حارس السوق وحافظ
الحجر (وصح ترديد الاجر
بالترديد في العمل) كان
خطاه فريسي بدرهم اوروميا
بدرهمين (وزمانه في الاول)
كذا بخط المصنف ملحقا
وتم شرحه وسيوضح قول
شيخنا الرملي ومعناه يجوز
في اليوم الاول دون الثاني
كان خطه اليوم فبدرهم
او غدا فينصفه (ومكانه)
كان سكنت هذه الدار
فبدرهم او هذه فبدرهمين
(والعامل) كان سكنت
عطارا فبدرهم او حداد
فبدرهمين (والمسافة)
كان ذهب للكوفة فبدرهم
او للبصرة فبدرهمين
(والحمل) كان حمت شعيرا
فبدرهم او برا فبدرهمين
وكذا لو خير بين ثلاثة اشياء
ولو بين اربعة لم يجز كما في
البيع ويجب اجر ما وجد
الافى تخيير الزمان فيجب
بخياضه في الاول ما سمي
وفي الغد اجر مثل لايزاد
على درهم ولو خطاه بعد غد
لايزاد على نصف درهم

مطبوع

في حارس والحائتي

* وما على الحارس شي * وتجب

ب في السوق حلت على مقد كتب * ويسضمن الذي منها سرق * اذا بالاجبر الخاص ذالك بليتحق * اه المنظومة الحية (لانه)

وفي جامع الفصولين ولا يضمن لو هلك شيء في - قى اورعى ولو دبحها الراعى او الاجنبى ضمن
لورجى حياتها او اشكل امرها ولو يتقن موتها لا تلاذن دلالة هو الصحيح ولا يدب الحمار
ولا البغل اذ لا يصلح لهما ولا الفرس عنده لكرهته تحريما ولو قال دبحتها لمرضاها لم يصدق
ان كذبه لاقراره بسبب الضمان ويصدق في الهلاك وان شرط ان ياتيه بسمه ما هلك اه ملخصا
اى يصدق بينه كما في الجوهره (قوله كالمودع) اى اذا تعدد الفساد فانه يضمن ط (قوله
لكونها اجبر وحده) قل ابو السعود الحاصل ان المسائل في الظئر تعارضت فمنها ما يدل على
انها في معنى اجبر الواحد كقولهم بعدم الضمان في هذه ومنها ما يدل على انها في معنى المشترك
كقولهم انها تستحق الاجر على الفريقين اذا اجرت نفسها لهما قال الاتقاني والصحيح انه ان
دفع الولد اليها لترضعه فهي أجبر مشترك وان حملها الى منزله فهي اجبر وحده اه ملخصا
ط (قوله وكذا الاضمان على حارس السوق وحافظ الحان) قال في جامع الفصولين
استؤجر رجل لحفظ خان او حوانيت فضاع منها شيء قيل ضمن عنداني يوسف ومحمد لو ضاع
من خارج الحجر لانه اجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتى لانه أجبر خاص الا يرى انه لو اراد
ان يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن نقب اللص فلا يضمن الحارس
في الاصح اذا الاموال المحفوظة في البيوت في يد مالكيها وحارس السوق على هذا الخلاف اه
وكذا في ٢٤ من الذخيرة قال في الحامدية ويظهر من هذا انه اذا كسر قفل الدكان وأخذ
المتاع يضمن الحارس اه قلت انما يظهر هذا على القول بانه اجبر مشترك اما على القول بانه
خاص فلا ماسمعت من المفتي به نعم يشكل ما مر آتفا عن التاترخانية والذخيرة في الراعى لو كان
خاصا لاكثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم الا ان يقال اذا كسر القفل يكون بنومه
او غيبته فهو مفطر فيضمن وفي الخلاصة ولو استأجره واحد من اهل السوق فكأنهم
استأجروه ولكن هذا ان كان ذاك الواحد رئيسهم ويحمل له الاجرة وفي المحيط ولو كرهوا
ولم يرضوا فكراهم باطلة (قوله وصح ترديد الاجر) قيد اتفاق اذ لا فرق بين ترديد ونفيه
لما في المحيط ان خطاه اليوم فلك درهم وان غدا فلا اجر لك قل محمد ان خاطه في الاول فله درهم
وان في الثاني فاجر مثل لايزاد على درهم في قولهم جميعا طورى (قوله في الاول) متعلق
بقوله وصح (قوله ملحقا) قال الرملي ليس في متنه وكتبه في الشرح بالاحمر ملحقا على هامشه
(قوله ولم يشرحه) نعم لو لم يشرحه عقبه بل شرحه بعد قوله والحمل واطال فيه ونقل عبارته
اخشى وكان الشارح لم ينظر تمام كلامه (قوله ويستفح) اى حكمه بعد اسطر وبه يستغنى عن
قوله قال شيخنا الح كقوله - (قوله وكذا لو خير بين ثلاثة) اى من هذه المسائل كلها ط (قوله كما
في البيع) قيد للثلاثة والاربعة والجامع دفع الحاجة وانظر ما في العزيمة (قوله الا في تخيير الزمان
الح) تقدم مثاله لان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر
مجهولا في اليوم والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجتمع في الغد تسميتان درهم ونصف درهم
فيكون الاجر مجهولا وهي تمنع جواز العقد درر وهذا مذهب الامام وعندها الشرطان
جاثران وعند زفر فاسدان وتامه في المنع (قوله لايزاد على درهم) اى ولا ينقص عن نصف
وهذا يدل على انه قد يزداد على نصف درهم وروى عن ابي حنيفة انه لايزاد على نصف درهم

وفيه خلافهما (بنى المستأجر تنورا او دكانا) عبارة المردد او كائونا (في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او الدار لاضمان عليه مطلقا) سواء بنى ٦١ بأذن رب الدار اولا (الا ان يجاوز ما يصنعه الناس) في وضعه

وايقاد نار لا يوقد مثلها في التنور والصننون (استأجر حمارا ففصل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع ند من قطيعه شاة فخاف على الباقي) الهلاك (ان تبعها) لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن كدفع الوديعة حال الغرق وقالوا ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب انها لفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان يتزى على شيء منها بلا اذن ربها فان فعل تعطبت ضمن وان تزي بلافعله فلا ضمان جوهره (ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة) لمشقته (الا بشرط) لان الشرط املك عليك امك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالشروط (بخلاف العبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا) لان مؤنته عليه (ولو سافر)

لانه المسمى صريحا فنه روايتان وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الغد تسميتان فتعتبر الاولى لمنع الزيادة عليها والثانية تنع نقصان عملها وهذا أولى من الترجيح بالمصرح كفاية ملخصا وصحيح الزيلعي الرواية الثانية ومثله في الايضاح وذكر انها رواية الاصل (قوله) وفيه خلافهما قال الزيلعي ولو خاطه بعد غد فالصحيح انه لا يجاوز به نصف درهم عند ابى حنيفة لانه لم يرض بتأخيرها الى الغد بأكثر من نصف درهم فأولى ان لا يرضى الى ما بعد الغد والصحيح على قولهما أنه يتقص من نصف درهم ولا يزداد عليه (قوله) او كائونا هو المناسب لذكر الاحتراق أفاده ح (قوله) لاضمان عليه) لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي الى نقصان بخلاف الحفر لانه تصرف في الرقة وبخلاف البناء لانه يوجب تغير الباقي الى النقصان جامع الفصولين (قوله) ان علم انه لا يجده (الظاهر ان المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع أنه يصدق في دعواه انه لا يجده ط قلت وفي البرازية دفع الى المشترك تنورا للرعي فقال لأدرى اين ذهب التنور فهو اقرار بالتضييع في زماننا (قوله) بعد الطلب اي في حوالى مكان ضل فيه ولو ذهب وهو يراه ولم يمنعه ضمن يريد به لو غاب عن بصره لتقصيره في حفظه لعدم المنع وعلى هذا لو جابه الى الحجاز واشتغل بشراء الخبز فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا فلا خلاصة وفي الحاتية اذا غيبها عن نظره لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ (قوله) فلا يضمن اي اجماعا لو خاصا ولو مشتركا فكذلك عنده منح (قوله) ضمن لانه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه قال في الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لاضمان عليه فيما نددت اذا لم يجد من يبعه لردّها أو يبعه ليخبر صاحبها بذلك وكذا لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل لانه ترك الحفظ لعذر وعندها يضمن اه قال في البرازية لانه تعذر طمعا في الاجر الوافر بتقبل الكثير (قوله) يوم الخلط لانه يوم الاستهلاك (قوله) ولا يسافر بعبد اي بل يخدمه في المصر وقراره فيما دون السفر ط عن البرازية (قوله) لمشقته اي لمشقة السفر ولأن مؤنة الرد على المولى ويلحقه ضرر بذلك فلا يملك الا باذنه زيلعي (قوله) الا بشرط او يرضى به بعده ط (قوله) لان الشرط أملك اي اشد ملكا وادخل في الاتباع فهو اقل تفضيل من المبني للفاعل او المفعول اي اشد مالكية او مملوكة بالنظر لمن اشترطه او لمن اشترط عليه ط (قوله) عليك متعلق بمحذوف حال من الضمير في املك ط (قوله) امك) فيه الجنس التام اللفظي كقوله

اذ املك لم يكن ذاهبه فذعه فدولته ذاهبه

(قوله) وكذا لو عرف بالسفر اي وكان متهيئا له كما في التبين (قوله) بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله المصالح على خدمته ط عن سرى الدين (قوله) مطلقا اي سواء شرط السفر به أم لا منح (قوله) لان الاجر والاضمان لا يجتمعان) اي في حالة واحدة فلو أوجبت الاجر عند السلامة وأوجبت الضمان عند الهلاك في سفره لاجتماع في حالة واحدة وهي حالة السفر ط (قوله) من عبد أو صبي اي أجر نفسه بلا اذن مولى او ولي (قوله) اجرا مفعول يسترد والمراد به اجرا المثل في الصورتين كما في التبين عن النهاية (قوله) لعودها بعد الفراغ صحيحة لانه محجور

المستأجر (به فهلك ضمن) قيمته لانه فاصب (ولا اجر عليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل (ولا يسترد مستأجر من عبد) او صبي (محجور اجرا دفعه اليه) اجل (عمله) لعودها بعد الفراغ صحيحة

استحسانا (ولا يضمن غاصب عدم ما اكل) الغاصب (من اجرة) ٦٢ **قوله** الذي اجر العبد نفسه به لعدم تقومه

عن التصرف الضار لا النافع ولذا جاز قبوله الهدية بلا اذن وجواز الاجارة بعد ما سلم من العمل تمحض تقعا لحصول الاجر بلا ضرر فصح قبضه الاجرة لانه العاقد فلا يملك المستأجر الاسترداد زياي ما خصا قال ط وهذا التعليل يقتضي لزوم المدعي اه واذا هلك المحجور من العمل ان كان صبيا فعلى عاقلة المستأجر ديتة وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبدا فعليه قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له لانه اذا ضمن قيمته صار مال كاله من وقت الاستعمال فيصير مستوفيا منفعة عبد نفسه كناية ما خصا قال الزياي فان اعتقه المولى في نصف المدة نفذت الاجارة ولا خيار للعبد فأجر ماضى للمولى وما يستقبل للعبد وان أصره المولى ثم اعتقه في نصف المدة فلم يعد الخيار فان فسخ الاجارة فأجر ماضى للمولى وان أجاز فأجر ما يستقبل للعبد والقبض للمولى لانه هو العاقد اه **(قوله استحسانا)** والقياس له ان يأخذه لان عقدا المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لانه بالاستعمال صار غاصبا له زياي **(قوله ولا يضمن غصب عبد الخ)** اى اذا غصب رجل عبدا فأجر العبد نفسه فأخذ الغاصب الاجرة من يد العبد فأكلها لاضمان عليه زياي **(قوله لعدم تقومه)** لانه غير محرز لان الاحراز انما يثبت بيد حافظة كيد المالك او نائبه ويد المالك تثبت عليه ويد العبد ليست بيد المولى لان العبد في يد الغاصب حتى كان مضمونا عليه ولا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يكون محزرا ما في يده كفاية **(قوله عند ابى حنيفة)** وقولا عليه ضمانه لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تأويل **(قوله وجاز للعبد قبضا)** اى الاجرة الحاصلة من ايجاره نفسه اتفاقا لانه نفع محض مأذون فيه كقبول الهدية وفائدته تظهر في حق خروج المستأجر عن عهدة الاجرة بالاداء اليه درر قال الطورى وهذه مكررة مع قوله ولا يسترد مستأجر الخ لانه قد نصح القبض ومنع الأخذ فتأمل **(قوله لانه العاقد)** اى لان المولى كذا تفيد عبارة العناية فليس علة لقوله وجاز للعبد قبضا لو أجر نفسه وان كان صالحا لها وانظر ما لو أجره الغاصب هل يملك العبد القبض ومفاد التعليل أنه لا يجوز قبضه ط **(قوله أخذه)** لانه وجد عين ماله ابن كمال **(قوله كسروق بعد القطع)** فانه ذيق متقوما حتى لا يضمن بالاتلاف ويبقى الملك فيه حتى يأخذه المالك زياي **(قوله صح على الترتيب)** لانه ان لم ينصرف الشهر المذكور أولا الى ما يلى العقد لكان الداخل في العقد شهرا منكرا من شهر وعمره وهذا فاسد فلا بد من صرفه الى ما يلى العقد تحريا لجوازه وكذلك الاقدام على الاجارة دليل تحيز الحاجة الى تملك منفعة العبد فوجب صرف الشهر المذكور أولا الى ما يلى قضاء الحاجة الناجزة كفاية **(قوله في اباق العبد او مرضه)** كأن قال المستأجر في آخر الشهر أبق او مرض في امدة وانكر المولى ذلك او انكر اسناده الى اول المدة فقال اصابه قبل ان يأتي بساعة زياي **(قوله فيكون القول قول من يشهد له الحال)** لان وجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصالح الظاهر مرجحا وان لم يصالح حجة لكن ان كان يشهد للمؤجر ففيه اشكال من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو لا يصالح للاستحقاق وجوابه أنه يستحقه بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على بقاءه الى ذلك الوقت زياي ما خصا **(قوله فالقول قول من في يده الثمر)** هذا انما يظهر اذا كان الثمر باقيا فما اذا كان هازكا او مستهلكا فلم يتكلم عليه وانما يظهر أنه ينظر

عند أبى حنيفة (ك) لا يضمن اتفاقا (لو أجره الغاصب) لان الآخر له لا مال له (وجاز للعبد قبضا) لو أجره نفسه لا لو أجره المولى الابو كالة لانه العاقد عناية (فرو وجده مولا) قامة (في يده أخذه) لبقاء ملكه كسروق بعد القطع (استأجر عبدا شهرين شهرا بأربعة وشهرا بخمسة صح على الترتيب) المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله أربعة وبعبكسه خمسة (اختافا) الآجر والمستأجر (في اباق العبد او مرضه او جرى ماء الرحي حكم الحال فيكون القول قول من يشهد له) الحال (مع يمينه ك) يحكم الحال (لو باع شجرا فيه ثمر واختافا في بيعه) اى الثمر (معها) اى الشجر (فالقول قول من في يده الثمر) الاصل ان القول من يشهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ماء الرحي تنقطع من لاجر بحسب به ولو عد عادت ولو اختلف في قدر الانقطاع

ليد من هلك عنده واستهلك ويحرق (قوله) فالقول للمستأجر (لأنكاره ضمان الزائد)
 (قوله) ولو في نفسه (أي نفس الانقطاع وهو من تمة ما في الخلاصة ويغني عنه ما في المتن) (قوله)
 والقول قول رب الثوب الخ) بأن قال أمرتك أن تعمله قباء وقال الخياط قيصا أو أن تصبغه
 احمر وقال الصباغ اصفرا أو أن تعمله لي بغير أجر وقال بل بأجر فالقول لرب الثوب لأن الأذن
 يستفاد من جهته فكان اعلم بكيفيته ولأنه ينكر تقوم عمله ووجوب الأجر عليه زيلعي
 ملخصا (قوله) بيمينه) فإذا حلف في الصورة الأولى أن شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا
 أجر له وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز به المسمى لأنه امتثل أمره في أصل ما أمر به
 وهو القطع والخياطة لكن خالفه في الصفة فيختار أيهما شاء وفي الثانية أن شاء ضمنه قيمة ثوب
 أبيض وإن شاء أخذ ثوبه وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز به المسمى ايضا درر (قوله) معاملا له
 قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهما بأجر وفي التبيين بأن كان يدفع اليه شيئا للعمل
 ويقاطعه عليه (قوله) بشهادة الظاهر) لأنه لما فتح الدكان لأجله جرد ذلك مجرى التخصيص
 عليه اعتبار الظاهر المعتاد زيلعي (قوله) فيتخالفان) ويبدأ بيمين المستأجر لأن كلا يدعي
 عقدا والآخري ينكره فاحدهما يدعي هبة العمل والآخري يعبه اختيار* (تمة) * قال في الحانية
 استأجر شيئا فلم يتصرف به حتى اختلفا فقال المستأجر الأجر خمسة دراهم وقال المؤجر عشرة
 يتخالفان وأى نكل لزمه ويبدأ بيمين المستأجر فإذا تخالفا فسخ القاضي العقد وأى برهن
 يقبل وإن برهنا يقضى بينة المؤجر لأنه يثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في مدة أو مسافة
 إلا أنه يبدأ فيهما بيمين المؤجر وأى برهن يقبل ولو برهنا يقضى بينة المستأجر ولو قال المستأجر
 آجرتني شهرين بعشرة وقال الآخر بل شهر واحد بعشرة فأيهما برهن يقبل ولو برهنا
 فبينة المستأجر ولو اختلفا في أجر ومدة جميعا أو في أجر ومسافة جميعا يتخالفان فتفسخ الإجارة
 وأى برهن يقبل ولو برهنا يقضى بهما جميعا فيقضى بزيادة الأجر بينة المؤجر وبزيادة المدة
 أو المسافة بينة المسأجر وأى بدأ بالدعوى يخالف صاحبه أولا ولو اختلفا في هذه الوجوه
 بعد مضي مدة الإجارة عند المستأجر أو بعد ما وصل المقصد فالقول للمستأجر بيمينه ولا
 يتخالفان إجماعا ولو اختلفا في الأجر بعد مضي بعض المدة أو بعد ماسار بعض الطريق
 يتخالفان فتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر في حصة الماضي اه (قوله) يضمه استاذاه
 لأنه عمل بأذنه ولا يضمن هو لأنه أجبر وحق استاذاه يستحق الأجر بتسليم نفسه في المدة كما
 قدمناه (قوله) ادعى نازل الحان الخ) قال في التاتر خانية بناء على أن الحان غالباً يكون معدا
 للكراء فسكنه رضابا لأجر وبعض المشايخ قالوا الفتوى على لزوم الأجر إذا عرف بخلافه
 بأن صرح أنه نزل بطريق الغصب أو كان معروفا بالظلم مشهورا بالنزول في مساكن الناس
 لا بطريق الإجارة اه أقول والظاهر أن هذا مبنى على قول المتقدمين بأن منافع الغصب غير
 مضمونة مطلقا ما على ما أفنى به المتأخرون من ضمان المعدل للاستغلال ومال الوقف واليتيم
 فالأجر لازم ادعى الغصب أولا عرف به أولا تأمل (قوله) وساكن المعدل للاستغلال) عطف
 عام على خاص (قوله) والأجر واجب) أي أجر المثل ط (قوله) كالخراج) أي الموظف لخراج
 المقاسمة وهو ظاهر (قوله) على المعتمد) مخالف لما في حواشي الأشباه عن الولوالجية من

فالقول للمستأجر ولو في
 نفسه حكم الحل (والقول
 قول رب الثوب) بيمينه (في
 في القميص والقباء والحمره
 والصفرة وكذا في الأجر
 وعدمه) وقال أبو يوسف
 أن كان الصانع معاملا له
 فله الأجر والأفلا (وقيل)
 أي وقال محمد (أن كان
 الصانع معروفا بهذه الصنعة
 بالأجر وقيام حاله بها) أي
 بهذه الصنعة (كان القول
 قوله) بشهادة الظاهر
 (والأفلا وبه يفتى) زيلعي
 وهذا بعد العمل أمامه
 فيتخالفان اختيار (فروع)
 فعل الأجير في كل الصنائع
 يضاف لاستاذاه فما اتافه
 يضمه استاذاه اختيار يعنى
 ما لم يتعد فيضمنه هو عمادية
 وفي الأشباه ادعى نازل الحان
 وداخل الحمام وساكن
 المعدل للاستغلال الغصب
 يصدق والأجر واجب
 قلت وكذا مال اليتيم على
 المفتى به فتبه * وفيها
 الأجرة للأرض كالخراج
 على المعتمد فإذا استأجرها
 للزراعة فاصطلم الزرع آفة
 وجب منه لما قبل الاصطلام

انما واجب من الاجرة قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعده يسقط ولا يؤخذ بالحراج لان سبب وجوبه ملك أرض نامية حولها كاملا حقيقة او اعتبارا والاعتماد على هذه الرواية **(قوله وسقط ما بعده)** لكن هذا اذا بقي بعدهلاك الزرع مدة لا يتمكن من اعادة الزراعة فان تمكن من اعادة مثل الاول اودونه في الضرر يجب الاجر قال في النزاية عن المحيط وعليه الفتوى ومثله في الذخيرة والحانية والخلاصة والتارخانية والظاهر ان التقيد باعادة مثل الاول اودونه مفروض فيما اذا استأجرها على ان يزرع نوعا خاصا أمالوقال على أن ازرع فيها ما اشاء فلا يتقيد فان التعميم صحيح كما مر تأمل **(قوله وهو ما اعتمد في الولوجية)** قدمنا آنفا حاصل عبارته عن حواشي الاشياء **(قوله لكن جزم في الحانية الخ)** ما ذكره في الحانية ذكره في الولوجية ايضا واعتمد خلافه كما سمعت على انه في الحانية ذكر التفصيل الماروقال وهو المختار للفتوى فكيف يكون جازما بخلافه وقد علمت التصريح بأن عليه الفتوى عن عدة كتب **(قوله لزم الاجر)** اي تمامه والله تعالى اعلم

باب فسخ الاجارة

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لان الفسخ بعد الوجود معراج **(قوله فسخ)** انما قال فسخ لانه اختار قول عامة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد بالعذر وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة وانما لم يفسخ لالا مكان الانتفاع بوجه آخر لانه غير لازم بل لان المنافع فانت على وجه يتصور عودها ذكره في الهداية ابن كال وفي الفتاوى الصغرى والتتمة اذا سقط حائط او انهدم بيت من الدار للمستأجر الفسخ ولا يملكه بغيبة المالك بالاجماع وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرته لكن تنفسخ مالم يفسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن وفي اجارات شمس الأئمة اذا انهدمت كلها فالصحيح انه لا تنفسخ لكن سقط الاجر ففسخ او لا اتقاني وقدمناه قيل الاجارة الفاسدة **(قوله بالقضاء والرضا)** ظاهره انه شرط في خيار الشرط والرؤية والعيب والعذر لانه يربطه بالكل وفيه كلام سيأتي قريبا **(قوله بخيار شرط الخ)** اي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر دكانا شهرا على انه بالخيار ثلاثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منهم لم يجب أجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول اصح وقيل للمفتي الخيار في ذلك كافي للمضمرات قهستاني وهذا خلاف ما شعر به كلام الشارح **(قوله ورؤية)** فلو استأجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضا وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط قهستاني وتقدم أول باب ضمان الاجير ان للاجير المشترك خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل والحاصل انه لا يشترط القضاء والرضا في خيار الشرط والرؤية واما في خيار العيب ففي نحو انهدام الدار كلها يفسخ بغيبة صاحبه بخلاف انهدام الجدار ونحوه كما مر واما في غيره من الاعذار فسيأتي ان الاصح ان العذر ان كان ظاهرا ينفرد وان مشتبها لا ينفرد ثم ان خيار الشرط يثبت للعاقدين اما خيار الرؤية فلا يكون للمؤجر كما في البيع قل الحموى ولم أره وهكذا بنحوه غيره وهو ظاهر استدلالهم هنا بالحديث من اشترى

وسقط ما بعده قلت وهو ما اعتمد في الولوجية لكن جزم في الحانية برواية عدم سقوط شئ حيث قال اصاب الزرع آفة فهلك او غرق ولم يثبت لزم الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه اه

باب فسخ الاجارة

(فسخ) بالقضاء والرضا **(و)** بخيار شرط ورؤية **(و)** كالبائع خلافا للشافعي **(و)** بخيار عيب

شيأ ولم يره فله الخيار وقولهم انها بيع المنفعة وبه أفتى منلا على التركاني **(قوله)** حاصل قبل العقد اى ولم يره قبله فان رآه فلا خيار لرضاه به كما فى الاختيار ولو استوفى المنفعة فيماله الخيار بمحدوده يلزمه الاجر كاملا كما سيذكره الشارح وفى الخلاصة خيار العيب فى الاجارة يفارق البيع فى انه ينفرد بالرد بالعيب قبل القبض لا بعده وفى الاجارة ينفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده اه ولا تنس ماسر **(قوله)** يفوت النفع به) والاصل فيه ان العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان اثر فى المنافع يثبت الخيار للمستأجر كالعبد اذا مرض والدار اذا انهدم بعضها لان كل جزء من المنفعة كالعقود عليه فحدوث عيب قبل القبض يوجب الخيار وان لم يؤثر فى المنافع فلا كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه او سقط شعره وكالدار اذا سقط منها حائط لا ينتفع به فى سكنها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص حصل بالعين دون المنفعة والنقص بغير العقود عليه لا يثبت الخيار اتقانى وفى الذخيرة اذا قلع الآجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة فلم يستأجر حق النسخ ان كانت الشجرة مقصودة **(قوله)** وانقطاع ماء الرحى) فلولم يفسخ حتى عاد الماء لزمتم ويرفع عنه من الاجر بحسبه قيل حساب ايام الانقطاع وقيد بقدر حصه ما انقطع من الماء والاول اصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال فى الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه فى ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطاحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا فى التارخانية ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرحى صالحا لغير الطاحن كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل بعده عن القدورى ان كان البيت ينتفع به لغير الطاحن فعليه من الاجر بحصته اه وانحوه ما أتى عن التبيين تأمل وانقطاع غير قيد لما فى التارخانية ايضا واذا انتقص الماء فان فاحشا فله حق الفسخ والا فلا قال القدورى اذا صار يطحن اقل من النصف فهو فاحش وفى واقعات الناطق لو يطحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدورى ولو لم يردده حتى طحن كان رضامنه وليس له الرد بعده اه **(قوله)** كما مر) اى صريحاً قبل الاجارة الفاسدة حيث قال ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تفسخ به ما لم يفسخها المستأجر هو الاصح اه ودلالة من قول المصنف تفسخ فانه يفيد عدم الانفساخ وقدمنا التصريح به عن التارخانية والاتقانى **(قوله)** ودفع بحساب ما روى منها) نظيره ما قدمه الشارح عن الوهبانية قبل الاجارة الفاسدة لو انهدم بيت من الدار يسقط من الاجر بحسبه لكن قدما هناك عن ابن الشحنة وغيره انه خلاف ظاهر الرواية فتأمل **(قوله)** وفى الوالوجية الخ) ذكره فى الفصل الثالث من كتاب المزارعة وفيها وان استأجرها بشرها سقط عنه الاجر لفوات التمكن من الانتفاع ثم قال ولولم ينقطع الماء لكن سال عليها حتى لا تنهاله الزراعة فلا اجر عليه لانه عجز عن الانتفاع به وصار كما اذا غصبه غاصب اه **(قوله)** بغير شربها) أقول تقدم فى باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز أن المستأجر الشرب والطريق وقدما هناك الفرق بينها وبين البيع فلعل ما هنا محمول على التصريح بعدم الشرب تأمل وتقدم هناك فروع متعلقة بعدم التمكن من الزراعة فراجعها **(قوله)** استأجر حماما الخ) فى التارخانية سئل شمس الأئمة الحلوانى عن استأجر حماما فى قرية فنفر الناس ووقع الجلاء ومضت مدة الاجارة

حاصل قبل العقد وبعده
بعد القبض أو قبله (يفوت
النفع به) صفة عيب
(كخرب الدار وانقطاع
ماء الرحى و) انقطاع ماء
الارض) وكذا لو كانت
تسقى بناء السماء فانقطع
المطر فلا أجر خانية اى
وان لم تفسخ على الاصح
كما مر وفى الجوهره لو جاء
من الماء ما يزرع بعضها
فالمستأجر بالخيار ان شاء
فسخ الاجارة كلها أو ترك
ودفع بحساب ما روى منها
وفى الوالوجية لو استأجرها
بغير شربها فانقطع
ماء الزرع على وجه لا يرجى
فله الخيار وان انقطع قليلا
قليلا ويرجى منه السقى
فلا أجر واجب وفى لسان
الحكام استأجر حماما
فى قرية

هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الرفق بالحمام فلا و اجاب ركن الاسلام السعدي بلامطلقا ولو
 بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر اه والظاهر ان المراد بالرفق به الارتفاق اى
 الانتفاع بنحو السكنى وفرض المسئلة فيما اذا مضت المدة فلم تمتض فالظاهر ان له خيار
 الفسخ لانه محل بالمنفعة كمسئلة الجوهرية تأمل وتقدم قيل الاجارة الفاسدة ان الحمام لو غرق
 يجب بقدر ما كان منتفعا **(قوله ففزعوا ورحلوا)** عبارة لسان الحكماء فوقع الجلاء ونفر الناس
(قوله في الجملة) اى دون الانتفاع المعتاد **(قوله كمرض العبد)** في البرازية استأجر عبدا
 للخدمة فمرض العبد ان كان يعمل دون العمل الاول له خيار الرد فان لم يرد وتمت المدة عليه
 الاجر وان كان لا يقدر على العمل اصلا لا يجب الأجر وعلى قياس مسئلة الرحي يجب ان يقال
 اذا عمل اقل من نصف عمله له الرد اه وفي الوالوية وكذا لو ابقى فهو عذر أو كان سارقا لانها
 توجب نقصانا في الخدمة اه وقيد بمرض العبد اذ لو مرض الحر المستأجر ان كان يعمل
 باجرائه فليس بعذر وان بنفسه فعذر كافي البرازية **(قوله ودبر الدابة)** بالفتح جرح ظهر الدابة
 او خفها قاله ابن الاثير ط **(قوله وبسقوط حائط دار)** اى ان كان يضر بالسكنى والا فليس
 له ان يفسخ كما قدمناه عن البرازية **(قوله وفي التبيين الخ)** مثله في الهداية **(قوله والبيت)** اى
 بيت الرحي **(قوله لغير الطحن)** كالسكنى مثلا **(قوله بحصته)** اى بحصته ما ينتفع به من غير
 الطحن **(قوله لبقاء بعض المعقود عليه)** يشعر بأن منفعة غير الطحن معقود عليها فلم تكن
 معقودا عليها فلا أجر وقد منا عن التاترخانية انه الاصح وان ظاهر الرواية يشهد لهذا لكن
 قوله فاذا استوفاه الخ يفيد انه لو لم يستوفه بالفعل لا يجب ولو كان معقودا عليه لوجب وان لم
 يستوف فتأمل ويدل على الاول ما ذكره الزيلعي وغيره في الاستدلال على القول بعدم انفساخ
 الاجارة بانهدام الدار ما لم يفسخها لان الاصل الموضع مسكن بعد انهدام البناء ويتأتى فيه
 السكنى بنصب الفسطاط فبقى العقد لكن لاجر على المستأجر لعدم التمكن من الانتفاع على
 على الوجه الذى قصده بالاستئجار اه وتقدم الكلام قيل الاجارة الفاسدة فيما لو سكن في
 الساحة **(قوله فان لم يخل العيب به)** اى بالنفع كما قدمناه من عور العبد وسقوط شعره وسقوط
 حائط الدار الذى لا يخل **(قوله او ازالة المؤجر)** اى ازال العيب كالوئى المنهدم ومثله ما لو زال
 بنفسه كالوئى يرى العبد المريض وفي التاترخانية وغيرها قال محمد رحمه الله في السفة المستأجرة
 اذا نقضت وصارت الواحانم ركبت واعيدت سفينة لم يحجر على تسليمها الى المستأجر اه اى
 لانها بالنقض لم تبقى سفينة ففات المحل كموت العبد بخلاف انهدام الدار تأمل **(قوله او انتفع
 بالخل)** بالخاء المعجمة والبناء للفاعل اى بالشئ المستأجر المشتمل على العيب المحل او البناء
 للمفعول قال الزيلعي لانه قدرضى بالعيب فيلزمه جميع البدل كافي البيع **(قوله لزوال السبب)**
 علة لقوله او ازاله المؤجر لان العقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد العيب فيما يأتى بعده فسقط
 الخيار زيامى **(قوله وتطينها)** اى تطين سطحها كما عبر به في الوالوية لان عدمه محل بالسكنى
 بخلاف تطين جدرانها تأمل **(قوله واصلاح بئر الماء الخ)** هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل
 وجه فلامعنى لفصلها بكلام على حدة ح وتفرغ البئر اذا امتلأت على المالك بلا جبر ايضا قال
 في الوالوية لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاهرها

قفزعوا ورحلوا سقط الاجر
 عنه وان نفر بعض الناس
 لا يسقط الاجر (أو يخل)
 عطف على يفوت (به) اى
 بالنفع بحيث ينتفع به في الجملة
 (مرض العبد ودبر الدابة)
 اى قرحها وبسقوط حائط
 دار وفي التبيين لو انقطع ماء
 الرحي والبيت مما ينتفع به
 لغير الطحن فعليه من الاجر
 بحصته لبقاء بعض المعقود
 عليه فاذا استوفاه لزمته
 حصته (فان لم يخل العيب به
 أو ازاله المؤجر) او انتفع
 بالخل (سقط خياره) لزوال
 السبب (وعمارة الدار)
 المستأجرة (وتطينها
 واصلاح الميراب وما كان
 من البناء على ربا الدار)
 وكذا كل ما يخل بالسكنى
 (فان اى صاحبها) ان يفعل
 (كان للمستأجر ان يخرج
 منها الا ان يكون) المستأجر
 استأجرها وهى كذلك و
 قدر آها (لرضاء بالعيب
 واصلاح بئر الماء)

مطلب

اصلاح بئر الماء والبالوعة
 والخرج على المالك
 واخراج التراب والرماد
 على المستأجر

من حيث السكنى ولهذا لو سكنه مشغولا لزمه كل الاجر وانما للمستأجر ولاية الفسخ لانه
تعييب المعقود عليه **(قوله)** والبالوعة والمخرج) عطف على الماء لقول البزازیة واصلاح بر
البالوعة والماء الخ وكذا تفريغهما ولو امتلا من المستأجر على المالك كافي المنح وأفتى به في الحامدية
وكذا في الخيرية ونقله عن عدة كتب وقل في الولوالجية واما البالوعة واشباهها فليس على
المستأجر تفريغها استحسانا والقياس ان يجب لان الشغل حصل من جهته وجه الاستحسان
ان المشغول بهذه الاشياء باطن الارض فلا يمنع التسليم بعد انقضاء العقد ولو شرطه
رب الدار على المستأجر حين آجره في الاستحسان لا يجوز ويفسد العقد لانه لا يقتضيه
ولا حدها فيه منفعة اه وفي البزازیة ولو امتلا مسيل الحمام فعلى المستأجر تفريغه ظاهرا
كان او باطنا اه وفيها وتسيل ماء الحمام وتفرغه على المستأجر وان شرط نقل الرماد
والسريقين رب الحمام على المستأجر لا يفسد العقد وان شرط على رب الحمام فسد اه فتأمل
ولعله مفرع على القياس او مبنى على العرف ففي البزازیة وفي استئجار الطاحونة في كرى
نهرها يعتبر العرف وفيها خرج المستأجر من البيت وفيه تراب او رماد على المستأجر اخراجه
بخلاف البالوعة وان اختلفا في التراب الظاهر فالقول للمستأجر انه استأجرها وهو فيه **(قوله)**
لانه لا يجبر على اصلاح ملكه قال الحموي يفهم من هذا التعليل ان الدار لو كانت وقفا يجبر
الناظر على ذلك اه ط **(قوله)** فهو متبرع) اى ولا يحسب له من الاجرة بقى هل له قاعه فيه
تفصيل قال في جامع الفصولين بنى بلامرهم انفسخت الاجارة او انقضت مدتها فلو كان البناء
من لبن اتخذ من تراب الدار فالللمستأجر رفع البناء ويغرم قيمة التراب للمالك وان كان من طين
لا ينقض اذ لو نقض يعود ترابا اه وحاصله انه ان عمر بما لو نقض يبقى ما لافله نقضه والا فلا
ويتفرع عليه امور كثيرة سائحاني **(قوله)** فله تركهما) عبارة البزازیة فله ترك الاخرى لتفرق
الصفقة **(قوله)** وفي حاشية الاشياء الخ) قال أبو السعود في حاشيتها ثم الفسخ انما يكون بالقضاء
على رواية الزيادات حتى لو باع المؤجر دكانه قبل القضاء لا يجوز وعلى رواية الاصل يكون
بدونه فيجوز بيعه والاولى اصح لان الفسخ مختلف فيه فيتوقف على القضاء كالرجوع في الهبة
قال الولوالجي وهذا في الدين خاصة اما في اعذار آخر ينفرد من له العذر بالفسخ بالقضاء هو
الصحيح من الرواية ومن المشايخ من وفق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يحتاج الى القضاء والا
كالدين الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر بالقضاء ظاهرا وقال قاضيخان والمجوبى القول
بالتوفيق هو الاصح وقواء الشيخ شرف الدين بان فيه اعمال الروایتين مع مناسبة في التوزيع
فينبى اعتماده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضيخان مقدم على ما يصححه غيره لانه
فقيه النفس وبه ظهران قول الشارح اول الباب ففسخ بالقضاء او الرضا ليس على ما ينبى مع
ايهامه اشتراط ذلك في خيار الشرط والرؤية ايضا وقد علمت ما فيه مما قدمناه عن القهستانی
هناك فتنه **(قوله)** ان العذر ظاهرا) كمسئلة سكون الضرس واختلاع المرأة **(قوله)** وبعد
الخ) فلا تفسخ بدونه الا اذا وقت على استهلاك عين كالاستكتاب فلصاحب الورق فسخها بلا
عذر وأصله في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل اشباه وفي حاشيتها لابي السعود عن
البيروني والحاصل ان كل عذر لا يمكن معه استيفاء المعقود عليه الا بضرر يلحقه في نفسه او ماله

والبالوعة والمخرج على
صاحب الدار) لكن
(بلا جبر عليه) لانه لا
يجبر على اصلاح ملكه
(فان فعله المستأجر فهو
متبرع) وله ان يخرج ان
ابى ربها خالية اى الا اذا
راها كامرا وفي الجوهره
وله ان ينفرد بالفسخ
بلا قضاء ولو استأجر
دارين فمقطت أو تعيبت
احداها فله تركهما لو
عقد عليهما صفقة واحدة
قلت وفي حاشية الاشياء
معزيا للنهاية ان العذر
ظاهرا ينفرد وان مشتبها
لا ينفرد وهو الاصح
(وبعد) عطف على
بختيار شرط (لزوم ضرر
لم يستحق بالعقد ان
بقى) العقد

يثبت له حق الفسخ قال البيهقي يؤخذ منه ان الرجم الذي يقع كثيرا في البيوت و يقال انه من
الجان عذر في فسخ الاجارة لما يحصل من الضرر الخ ماذكره اه اقول يظهر هذا لو كان الرجم
لذات الدار اما لو كان لشخص مخصوص فلا وقد اخبرني بعض الرفقاء ان اهل زوجته سحروا
أمه فكلما دخلت داره يحصل الرجم و اذا خرجت ينقطع والله تعالى اعلم تأمل * (فرع كثير
الوقوع) * قال في اسان الحكماء لو اظهر المستأجر في الدار الشر كشرب الخمر و اكل الربا والزنا
والاواطاة يؤمر بالمعروف و ليس للمؤجر و لا الجيران ان يخرجوه فذلك لا يصير عذرا في الفسخ
ولا خلاف فيه الاثمة الاربعة و في الجواهر ان رأى السلطان ان يخرج رجله فعل اه و قدما
عن الاسعاف لو تبين ان المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخها القاضي ويخرج منه
يده فيحفظ (قوله كما في سكون ضرس الخ) التقييد بسكون الضرس و موت العرس او
اختلاعها يفهم منه انه بدونه لا يكون له الفسخ قال الحموي وفي المبسوط اذا استأجره ليقطع
يده للاكله او لهدم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذرا اذ في ابقاء العقد اتلاف شيء من بدنه او ماله
وهذا صريح في انه لو لم يسكن الوجع يكون له الفسخ اه اقول وفي جامع الفصولين كل فعل
هو سبب نقص المال او تلفه فهو عذر لفسخه كالموت او استأجره ليعطي له ثوبه او ليقصر او ليقطع
او يبني بناءه او يزرع ارضه ثم ندم له فسخه اه زاد في غاية البيان عن الكرخي او ليفسد او
ليحجم او يقع ضرسا له ثم يبدوله ان لا يفعل فله في ذلك كله الفسخ لان فيه استهلاك مال او
غرما او ضررا اه ثم رأيت الشر بنبالي بحث كإقلائه وقال ثم رأيت في البدائع الا مسئلة
الحاج لكنه يفيد ذلك اه اقول و ذكر شراح الجامع أنه يقال للشافعي رحمه الله ما تقول فيمن
استأجر لقاع سن أو اتخذ وليمة ثم زال الوجع وماتت العرس فحينئذ يضطر الى الرجوع
عن قوله الخ فظهر أن القيد ذكر لزيادة الالتزام فلا مفهوم له فتنبه (قوله وبعذر لزوم دين)
أطلقه فشمّل القليل والكثير كما في شرح البيهقي عن جوامع الفقه و اذا فسخت يبدأ من
الثمن بدین المستأجر وما فضل للغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لا تنسخ كما في الزيادات وفي
البرازية والدرهم دين فادح تفسخ به بخلاف الاقل وفي الوالوجية أراد نقض الاجارة وبيع
الدار لنفقه و نفقة أهله لكونه معسر له ذلك وفي شرح الزيادات للسرخسي قيل يفسخها
القاضي ثم يبيع والمختار أنها تفسخ ضمن القضاء بنفاد البيع أبو السعود على الاشباه وحكي
في الخلاصة قولين في فسخها للنفقة الاول عن أبي الليث والثاني عدم الفسخ عن ظهير الدين
(قوله بعيان او بيان الخ) الظاهر ان احدها مغن عن الآخر وان المراد بالاقرار الاقرار
السابق على الاجارة والا يلزم ان يكون حجة متعديّة مثلا مسكين وفي كلام الشارح اشارة الى
دفع الاول لان المراد بالعيان مشاهدة الناس و بالبيان اقامة البينة و يتأني الثاني قولهم في
استدلال اللامام جوابا عن قول الصاحبين ان هذا الاقرار يضر المستأجر فلم يجز في حقه
واللامام أن الاقرار يلا في ذمة المقر ولاحق لاحد فيه فيصح ثم يتعدى اه تأمل ثم رأيت
في غاية البيان عن شرح الطحاوي صرح بكون الاقرار بالدين بعد عقد الاجارة فتأيد ما قلناه
* (فرع) * قر بداره لرجل بعدما آجرها صح في حق نفسه لا في حق المستأجر فاذا مضت المدة
يقضى للمقر له ولو الوجة (قوله أي غير المستأجر) بالناء للمفعول تفسير الاضمير في غيره أو

مطلبه

في رجم الدار من الجن
هل هو عذر في الفسخ

مطلبه

فسق المستأجر ليس عذرا
في الفسخ

(كما في سكون ضرس
استؤجر اقلعه وموت عرس
او اختلاعها استؤجر)
طباخ (لطبخ ولیمتها و)
بعذر (لزوم دين) سواء
كان ثابتا (بعيان) من
الناس (أو بيان أي بينة
(أو اقرار و) الحال
أنه (لامال له غيره) أي
غير المستأجر

لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت ٦٩ الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها اشباه (و) بعذر (افلاس مستأجر

دكان ليتجر و) بعذر

(افلاس خياط يعمل

بناله) لا بأبرته (استأجر

عبد البيخيط فترك عمله و)

بعذر (بداء مكترى دابة

من سفر) ولو في نصف

الطريق فله نصف الاجر

ان استويا صعوبة وسهولة

والا فبقدره شرح وهبانية

وخانية (بخلاف بداء

المكاري) فانه ليس

بعذر اذ يمكنه ارسال

اجسره وفي الملتقى ولو

مرض فهو عذر في رواية

الكرخي دون رواية

الاصل قلت وبالاولى

يفتى ثم قل ولو استأجر

دكانا لعمل الخياطة فتركه

لعمل آخر فعذر وكذا

لو استأجر عقارا ثم اراد

السفر اه وفي القهستاني

سفر مستأجر دار

للسكنى عذر دون سفر

مؤجرها ولو اختلفا

فالقول للمستأجر فيحالف

بانه عزم على السفر وفي

الولولجية تحوله عن صنعه

الى غير هاعذر وان لم يفسل

حيث لم يتمكن ان يتعاطا هفيه

مطلب

ترك العمل اصلا عذر

مطلب

ارادة السفر أو انقلا من

المصر عذر في الفسخ

للفاعل تفسير الضمير في له ولكل مرجح فتبصر (قوله لانه يحبس به) باعتبار انه قد لا يصدق على عدم مال آخر ان كمال (قوله تستغرق قيمتها) اى قيمة العين المستأجرة اى بان لا يكون في قيمتها فضل على دين المستأجر من الاجرة المعجلة وبه صرح في الزيادات فتقول الحانوتى هذا قيد حسن في فسحها وهو غريب لم أقف عليه غير مسلم أفاده ابو السعود (قوله وبعذر افلاس مستأجر دكان) وكذا اذا كسد سبوقها حتى لا يتمكن التجارة هندية وفي المنية لا يكون الكساد عذرا اه ويمكن حمله على نوع كساد سائحى اما لو اراد التحول الى حانوت آخر عواءه ساع أو ارض وعمل ذلك العمل لم يكن عذرا وان يعمل عمالا آخر ففي الصغيرى عذر وفي فتاوى الاصل ان تهاله الثانى على ذلك الدكان فلا ولا دفع تاترخانية فلافلاس غير قيد وسيأتى (قوله لا بأبرته) لان رأس ماله حينئذ ابرته ومقراض فيعمل بالاجر فلا يتحقق في حقه العذر الا بان تظهر خيانه عند الناس فيمنعونه عن تسليم الثياب تاترخانية (قوله استأجر عبدا الخ) صفة ثانية لخياط (قوله ويعذر بداء مكترى دابة) البداء بالمدة وفتحيتين مصدر بداله اى ظهر له رأى غير الاول منعه عنه منح فالظاهر ان من في قوله من سفر بمعنى عن أو للبدلية تأمل وفي الخلاصة ولو اشترى المستأجر ابلا فلهذا عذر اه بخلاف ما لو اشترى منزلا فاراد التحول اليه والفرق امكان اكراء الدار لا الدابة لان الركوب يختلف باختلاف المستعمل بخلاف السكنى بزانية (قوله وسهولة) الوارد بمعنى اوط (قوله بخلاف بداء المكاري) اى بلا سبب ظاهر يصاح عذرا كما اذا وجد من يستأجر باكثر وسيدكر الشارح ما لومات المكاري في الطريق (قوله قلت وبالاولى يفتى) نقله في شرحه عن القهستاني وقال انه المختار عند المصنف اى لانه قدمه كما هو عادته (قوله نعم قال) اى في الملتقى (قوله فعذر) كذا طاقه في البرازية نعم نقل عن المحيط ما قدمناه آفان من التفصيل وسينقله عن الولولجية بقى شئ وهو ان قواهم فتركه لعمل آخر مع هذا التفصيل يفيدانه لو ترك العمل اصلا كان عذرا ويبدل عليه ما في الخانية استأجر ارضا ليزرعها ثم بداله ترك الزراعة اصلا كان عذرا اه وقد علمت ان الافلاس في مسألة الدكان غير قيد وهكذا حرره الرملى في حاشيته واستشهد له بما في جواهر الفتاوى استأجر حمامة وصار بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمام ان لم يعمل الحمامى فله ان يرده اى حيلته ان يترك العمل الخ فراجعوه ويظهر انه يخلف كمسئلة السفر الآتية تأمل (قوله ثم اراد السفر) وكذا الانتقال من المصر عذر في نقض اجارة العقار لانه لا يمكنه الانتفاع بالحبس نفسه وهو ضرر جامع الفتاوى وغيره ومثله في القضية ثم قل رماز اطب وهذا يدل على ان القروى اذا استأجر دارا في الشتاء واراد الخروج في الصيف الى قريته أو المصرى اراد الخروج الى الرستاق صيفا فله نقض الاجارة ولا يشترط ان يكون بين المصرين مسيرة سفر اه وفي البرازية استأجر ارضا في قرية وهو ساكن في أخرى ان بينهما مسيرة سفر فعذر والافلا اه تأمل (قوله ولو اختلفا) بان قال المستأجر اراد السفر وقال المؤجر انه يتعل (قوله فيحالف الخ) هذا الحد اقول واليه مال الكرخي والقردورى وقيل يسأل رفيقه وقيل يحكم زيه وثياه وقيل القول للكر السفر وفي الخلاصة ولو خرج الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقيل بدالى في ذلك وقال خصمه انه كاذب يحلف بالله انك صادق في

وفي الاشياء لا يلزم المكاري اذ هاب معها ولا ارسال علام وانما ٧٠ يجب الاجر بخلتها (و) بخلاف (ترك

خروجك بعد الفسخ (قوله وفي الاشياء الخ) ذكره في الوالوجية عن خواهر زاده ثم قل وذكر محمد في الكتاب انه يؤمر ان يرسل غلاما يتبع الدابة لان الواجب على الاجر التخلية بين الدابة والمستاجر وقد وجد فيجب الاجر اه وهو تعليل الاول كالا يخفى وظاهره ترجيحه ولذا اقتصر عليه في الاشياء تأمل (قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركيب ريك المعنى مع تنابع الاضافة ولوقول وبخلاف خياط استاجر عبد الخياطة فتركها ليعمل في الصرف لكان اوضح ط (قوله ليخيط) متعلق بمستاجر (قوله لا مكان الجمع) اذ يمكن ان يقعد الغلام للخياطة في ناحية ويعمل في الصرف في ناحية منح (قوله وبخلاف بيع ما آجره) اي بدون اذن المستاجر قل في البرازية فنواذن حتى انفسخت الاجارة ثم المشتري رد المبيع بطريق ليس بفسخ لا تعود الاجارة بلا اشكال وان بطريق هو فسخ تعودوبه يفتى اه وقيد بالبيع لمافي التارخاية عن المحيط اشترى شيا وآجره من غير ثم اطاع على عيب فله رده بالعيب وفسخ الاجارة (قوله نفذ) لان عند الامام الثاني يجوز البيع بزانية قلت هذا في غير قضاء زماننا فتدبر (قوله للمرتن فسخه) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية والخاتر انه موقوف فيفتى بان بيع المستاجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ ولا يمكن فسخه في الصحيح وعليه الفتوى واذا علم المشتري بكونه مرهونا او مستاجرا عندهما ملك النقض وعندني يوسف لا يملك مع علمه وبه اخذ المشايخ اه وحتى (قوله بلا حاجة الى الفسخ) بخلاف ما مرولذا عبر هناك بقوله تفسخ وهنا بقوله تنفسخ (قوله لا يجنونه مطبقا) قال في الدر المنقي ولا يردته الا ان يلحق بدارهم ويقضى به فان عاد مسلما في المدة عادت الاجارة كما في الباقي عن الظهيرية (قوله الا لضرورة) قال في الدر المنقي وقد تقرر استثناء الضروريات فمن الظن انه ينتقض بموت المزارع او المكاري في طريق مكة فانه لا يفسخ حتى يبلغ مأمنا لان الاجارة كانت تقضى بالا عذار سبق بالا عذار فليحفظ نعم بشكل بموت المعقود عليه كدابة معينة فانه يفسخ اه قلت وتبطل بعجز المكاتب بعدما استاجر شيا كما في البدائع وملك المستاجر العين بميراث أو هبة أو نحو ذلك كما في التارخاية (قوله كموتاه) اي موت المؤجر فلو مات المستاجر لزمه الاجر بحساب ماسار والواجبة (قوله في طريق مكة ولا حاكم) قال في الوالوجية قالوا هذا اذا كان في موضع يخاف ان ينقطع به وليس ثمة قرض ولا سلطان يرفع الامر اليه فكان المؤثر في بقاء عقد الاجارة كلا المعنيين اه وذكر في التارخاية ان المستاجر اذا انفق عليها في الطريق أو استاجر من يقوم عليها لا يرجع على ورثة المكاري (قوله فيؤجرها) اي من هي في يده الا ياب (قوله بلا خصم) أو ينصب القاضي وصيا عنه كما في الوالوجية (قوله لانه يريد الخ) وانما يشترط الخصم لقبول البيعة اذا اراد المدعي ان يأخذ منه شيئا من يده والواجبة (قوله ان معدا للاستغلال نعم) قال الشارح في كتاب الغصب بأن بناء لذلك أو اشتراء لذلك قيل أو آجره ثلاث سنين على الولاء وبموت رب الدار وبيعه يبطل الاعداد ولو بني لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه ويخبر الناس صار ذكره المصنف اه وقد منا انه غير مختص بالعقار وسيا في في الغصب ان شاء الله تعالى (قوله والا) لكن لو دفع اجرة ماسكن لا يستردها منه هكذا ذكره في التارخاية ولم يقيد بالمد للاستغلال (قوله قلت فكذا الوقت الخ) هذه الملحقات مصرح بها في شرح الوهبانية ح

خياطة مستاجر (عبد ليخيط (يعمل) متعلق بترك (في الصرف) لا مكان الجمع (و) بخلاف (بيع ما آجره) فانه ايضا ليس بعذر بدون حقوق دين كامر ويوقف بيعه الى انقضاء مدتها هو المختار لكن لو قضى بجوازه نفذ وتامه في شرح الوهبانية وفيه معزيا للخانية لو باع الآجر المستاجر فأراد المستاجر ان يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الزاهن الرهن للمرتن فسخه (وتفسخ) بلا حاجة الى الفسخ (بموت احد عاقلين) عندنا لا يجنونه مطبقا (عقده لنفسه) الا لضرورة كموتاه في طريق مكة ولا حاكم في الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي ليفعل الاصلاح فيؤجرها له لو أمينا أو يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الا ياب ان رهن على دفعها وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الأخذ من ثمن ما في يده اشياء وفي الخانية استاجر دارا أو حماما أو أرضا شهرا فمكن شهرين هل يلزمه

اجر الثاني ان معدا للاستغلال نعم والا لا وبه يفتى قلت فكذا الوقت ومال البتيم وكذا لو تقاضاه المالك (قوله)

(قوله وطالبه بالاجر) عطف تفسير على تقاضاه اى طالب منه اجر الشهر الثانى ح (قوله قيل نعم) فى التاترخانية عن جامع الفتاوى عليه الفتوى لانه مضى على الاجارة وما غصب خصوصا فى مواضع اعدت للعقد (قوله وقيل هو كالمسئلة الاولى) اى مسئلة ما اذا سكن شهرين ح وهذا القول رجحه فى البرازية حيث قال سكن المستأجر بعد موت المؤجر قيل يجب الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة والمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلبه اما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعد للاستغلال وغيره وانما الفرق فى ابتداء الطلب وفى المحيط والصحيح لزوم الاجر ان معدا بكل حال اه والحاصل ان المرجح فى سكنه بعد الموت كما فى سكنه قبله فان معدا للاستغلال او تقاضاه هو الوارث يلزم والا لا ومثله لو تقاضاه الى اليتيم ولا يتأتى هنا الوقف لانه لا يكون ميراثا ولا تفسد اجارته بموت المؤجر وظاهره ان الاعداد لا يبطل بالموت فيخالف ما قدمناه عن الشارح فتأمل (قوله وينبى الخ) مذكور فى الخانية ونقله فى المنح مصدرا بقوله وقال مولانا الخ والمراد به قاضى خان لاصحاب البحر شيخ المصنف فافهم ثم ان قوله لا يظهر الانفساخ اى لا يظهر حكمه ومقتضاه انه يجب الاجر المسمى فى العقد السابق كما سيذكره عن المنية فى مسئلة الزرع (قوله مالم يطالب الوارث الخ) اى فيظهر حكم الانفساخ لان مطالبته بالتفريغ دليل عدم رضاه بالمضى على العقد السابق وبانشاء عقد لاحق ومطالبته بالتزام اجر آخر دليل رضاه بانشاء عقد لاحق ونقض حكم العقد السابق فيظهر حينئذ حكم الانفساخ وهو عدم وجوب المسمى فى العقد السابق (قوله ولو معدا للاستغلال) لا يخفى ان قاعدة لو الوصية ان يكون نقيض ما بعدها اولى بالحكم نحو اكرمك ولو أهنتى وهنا كذلك فانه اذا ظهر الانفساخ فى المعد بالمطالبة المذكورة مع ان الاعداد دليل بقاء الاجارة فغير المعد اولى فافهم (قوله لانه فصل) علة اقوله لا يظهر الخ (قوله وهل يلزم الخ) هذا راجع الى ما قبل قوله وينبى الذى بحثه فى الخانية اما ذلك البحث فقد علمت انه لو سكن قبل المطالبة يجب المسمى فى العقد السابق واما بعدها فان طالبه بالتفريغ وسكن بعده فينبى وجوب اجر المثل لو معدا للاستغلال دون المسمى فى العقد السابق لظهور انفساخه وان طالبه باجر آخر وسكن بعده ينبى لزوم ذلك الاجر الذى طالبه به كما سيظهر فى المتفرقات عن الاشياء (قوله وفى المنية الخ) حاصله التفرقة فيما اذا لم يدرك الزرع بين موت احدهما فى اثناء المدة وبين انقضائها فى الاول يترك الى الحصاد بالمسمى وفى الثانى باجر المثل وقد تقدمت المسئلة متنا فى باب ما يجوز من الاجارة وحررنا هناك ان العقد انفسخ بالموت حقيقة واعتبر باقيا حكما للضرورة فلذا وجب المسمى فقوله هنا بقى العقد اى حكما لاحقيقة فتنه (قوله اى لجوازها بالتعاطى) لان ظاهره انه لم يصدر لفظ من كل منهما ولذا قال فى البدائع ويكون بمنزلة عقد مبتدأ اه اما لو قال اتركها فى يدي بالاجر السابق فتال رضيت او نعم فهو ايجاب وقبول صريحان لا يحتاج الى التنبيه عليه وفى التاترخانية عن الما لقط استأجر اجيرا للحفظ كل شهر بكذا ثم مات فقال وصيه للاجير اعمل على ما كنت تعمل فالتا لاجير عنك الاجر ثم باع الوصى الضيعة فقال المشتري للاجير كذلك فمقدار ما عمل فى حياة الاول يجب المسمى فى تركته وفيما عمل لوصى والمشتري اجر المثل قل الفقيه اذا لم يعلم ما مقدار المشروط

وطالبه بالاجر فسكت
يلزمه الاجر بسكنه بعده
ولو سكن المستأجر بعد
موت المؤجر هل يلزمه
اجر ذلك قيل نعم لمضيه على
الاجارة وقيل هو كالمسئلة
الاولى وينبى ان لا يظهر
الانفساخ هنا مالم يطالب
الوارث بالتفريغ او بالتزام
اجر آخر ولو معدا
للاستغلال لانه فصل مجتهد
فيه وهل يلزم المسمى
واجر المثل ظاهر القنية
الثانى وتماشه فى شرح
الوهبانية وفى المنية مات
احدهما والزرع بقى
العقد بالمسمى حتى يدرك
وبعد المدة بأجر المثل وفى
جامع الفصولين لورضى
الوارث وهو كبير ببقاء
الاجارة ورضى به المستأجر
جاز اه اى فيجعل الرضا
بالبقاء ان شاء عقد اى
لجوازها بالتعاطى فتأمل

وفي حاشية الاشياء المستأجر والمرتهن والمشتري احق بالعين من سائر الغرماء او العقد صحيحا ولو فاسدا فأسوة الغرماء فليحفظ
(فان عقدها الغير لا تنفسخ كوكيل) اى بالاجارة واما الوكيل بالاستئجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستئجار توكيل
بشراء المنافع فصار كالتوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه ٧٢ ثم يصير مؤجرا للموكل فهو معنى قولنا ان

الموكل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف من الذخيرة قلت ومثله في شرح الجمع والبرازية والعمادية ثم قل المصنف قات هذا يستقيم على ما ذكره المكرخي من ان المالك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما نقله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكنز وهو الاصح كافي البحر فلا يستقيم والله تعالى اعلم اه قلت وتعبه شيخنا بأنه غير مستقيم على ما ذكره المكرخي ايضا لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لا تنفسخ بموت المستأجر والنقل به مستفيض اه والله اعلم (ووصى) واب وجد وقض (ومتولى الوقف) لبقاء المستحق له والمستحق عليه حتى لو مات المعقود له

من الميت فان علماء فليس اى ايضا وسيأتى قريبا في المتفرقات عن الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول الخ (قوله) وفي حاشية الاشياء الخ) مخالف لما قدمه قيل باب ما يجوز من الاجارة من ان المستأجر احق لوالعين في يده ولو بعقد فاسد وسيدكره ايضا في المتفرقات وقدمنا بيانه عن جامع الفصولين وفي المحوى عن العمادية والبرازية بين فاسد هذه العقود وصحتها ففرق في مسألة واحدة وهى ما اذا وقعت الاجارة او البيع بدين كان للمستأجر او المشتري على الآجر او البائع ثم فسحنا العقد وكان فاسدا لا يكون للمشتري ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون اولى بها من سائر الغرماء بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا والرهن الفاسد كالصحيح في الحياة والمات فللمرتهن احق به لكن اذا لحق الدين الرهن الفاسد اما لو سبق الدين ثم تفاسخا بعد قبضه فليس احق به وليس له الحبس اه ملخصا فالظاهر ان المراد بما نقله عن حاشية الاشياء من الفرق بين الصحيح والفاسد هذه المسئلة فلا يخالف ما مر فتدبر (قوله) لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل) اى لو اشتراه وتما عبارة شيخه الرملى وعدم فساد نكاحها لو اشتراها (قوله) والفساد) اى فساد النكاح فيما اذا اشترى بالوكالة امرأته من سيدها (قوله) بموت المستأجر) اى الوكيل المستأجر ح (قوله) والنقل به مستفيض) قل السائل نحائى في البدائع ان الاجارة لا تبطل بموت الوكيل سواء كان من طرف المؤجر والمستأجر اه قات ومثله في القهستاني عن قاضيخان وفي التاترخانية كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع العقد له لا ينفسخ بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والوصى وكذا المتولى في الوقف اه (قوله) لبقاء المستحق له) عبارة الدرر والمنج لبقاء المستحق عليه والمستحق اه والمراد بالاول المستأجر لانه استحق عليه الاجرة وبالتالي اهل الوقف ونحوهم تأمل (قوله) قلت واطلاق المتون بخلافه) ذكر هذه العبارة صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قل بدل قات وضميره لصاحب الاشياء قل العلامة عبد البر والذي في غالب كتب المذهب يقتضى عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المؤجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصى والقاضى وذلك مقتضى تعالياتهم ان المستحق اذا كان ناظرا لا تبطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربع اذ لا ملك له في الرقة وانما حقه في الغلة وذكره في الشرنبلالى ط (قوله) أفتى قارى الهداية) حيث قال لا تنفسخ بموت الناظر المؤجر وان كان هو المستحق بانفراده (قوله) الا في المسئتين) الاستثناء منقطع اما في الاولى فلانه بطل بالردة كما صرح به في التعاليل وصارت ميراثا بالموت فتأمل واما في الثانية فلما قال ابن الشحنة ان اصل المسئلة في وقف او جرو هذا مؤجر ملك لا وقف (قوله) على معين) الذى في معاينة الوهبانية وشرحها

بطلت درر الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلاته له كما في وقف الاشياء معزيا للوهبانية قال واطلاق المتون بخلافه قات واطلاق المتون أفتى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على الاشياء ولذا قل في الاشياء بعد اربع اوراق لا تنفسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في المسئتين ما اذا آجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لبطلان الوقف برده وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات

(على)

بطلت درر الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلاته له كما في وقف الاشياء معزيا للوهبانية

قال واطلاق المتون بخلافه قات واطلاق المتون أفتى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على الاشياء ولذا قل في الاشياء بعد اربع اوراق لا تنفسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في المسئتين ما اذا آجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لبطلان الوقف برده وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات

تنفسخ وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا اجرا الناظر ثم مات فأجاب لا تنفسخ الأجرة في الوقف بموت المؤجر والمستأجر كذا رأية في عدة نسخ لكنه مخالف ٧٣ لما في إجابة فتاوى قارى الهداية فتنبه وفيها ايضا لا تنفسخ بموت

المؤجر ولو الغالة بمفرده المتولى وفي الفيز الوافق فتنبه وفي الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه أجر لغيره اه مثله وفي البرازية وفي السراجية وحكم عزل القاضى والمتولى كالموت فلا تنفسخ (و) تنفسخ ايضا (بموت احد مستأجرين او مؤجرين في حصته) اى حصة الميت لو عقدها لنفسه (فقط) وبقيت في حصة الحى * (فرع) * في وقف الاشياء * تخلية البعيد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح فينبى للمتولى ان يذهب الى القرية مع المستأجر او غيره فيخلى بيته وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء مال الوقف فليحفظ

قلت لكن نقل محشيها ابن المصنف في زواهر الجواهر عن بيوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قبضا والا فلا فتنبه اه

مسائل شتى (احرق حصائد) اى بقايا

على غير معين (قوله تنفسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه ح (قوله لكنه مخالف الح) اقول بل هو مخالف لسائر المتون ويمكن ان يجاب عن ابن نجيم بأن يكون المراد بالمؤجر والمستأجر في كلامه الناظر وانه قصد الجواب عن مسئلتين الاولى اذا أجر الناظر أرض الوقف والثانية اذا استأجر الناظر أرضا من شخص من مال الوقف يستأجرها للوقف ح (قوله وفيها ايضا) هذا ايضا مما يرد على ما نقله صاحب الاشياء فيما اذا كان المؤجر متولى وقف خاص وجمع غلته فلاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشار بقوله فتنبه الى الرد المذكور ط (قوله وبقيت في حصة الحى) ولا يضره الشيوع لانه طارىء كما تقدم في محله (قوله أو غيره) كوكيله وليس موجودا في عبارة الاشياء (قوله احياء مال الوقف) لانه بدون التسليم لا يلزم الأجرة لكن لا يخفى ان التسليم ليس شرطا لصحة العقد وقد تقدم انه اذا كانت الأجرة صحيحة وتمكن من الانتفاع بحجب الأجرة ما فى الفاسدة فلا يجب الإباحة الانتفاع ونقدم ايضا ان ظاهر الاسعاف اخراج الوقف فتجب أجرته في الفاسدة بالتمكن فينبى حمل كلامه هنا على ما اذا لم يتمكن منه فتأمل (قوله عن بيوع فتاوى قارى الهداية) ونفسها سئل عن شخص اشترى من آخر دارا ببلده وها ببلدة اخرى وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلم فهل يصح ذلك وتكون التخلية كالتسليم أجاب اذا لم تكن الدار بحضرتهما وقال البائع سلمتها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق فحينئذ يصير قبضا وفي مسئلتنا ما لم تمض مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قبضا اه وفي حاشية الحموى قال بعض الفضلاء ما ذكره المصنف من ان تخلية البعيد باطلة مخالف لما فى المحيط كما هو فى شرح الكنز وفي ابن الهمام قيل باب خيار الشرط وقد اظننا فيه اه (قوله والدخول فيها) اقول فائدة ذكره حصول التمكن من الانتفاع اذ لو لم يتمكن من الدخول فيها لوجود غاصب ونحوه لا يجب الاجر كما مر وليس المراد ان الدخول نفسه شرط قافهم والله تعالى أعلم

مسائل شتى

(قوله اى بقايا الح) تفسير مراد قال فى المنح حصائد جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع المحصود والمراد بها ههنا ما يبق من اصول القصب المحصود فى الارض اه اى لجريان العادة باحراقه (قوله مستأجرة او مستعارة) قال من لا مسكين فى شرحه وانا وضع المسئلة فيهما دون أرض ملكه لانه لما لم يضمن هنا فقدم الضمان بالا حرق فى أرضه بالاولى اه ومقتضى هذه العبارة مع عبارة المتن انه لو كانت فى أرض الغير بلا اذنه انه يضمن ما أحرقته فى مكان تعدت اليه وهو خلاف ما فى جامع الفصولين وكثير من الكتب فقد قل فى جامع الفصولين أو قد نارا فى أرض بلا اذن المالك ضمن ما أحرقته فى مكان أو قدت فيه لا ما أحرقته فى مكان آخر تعدت اليه وفرق بين الماء والنار فانه لو أسال الماء الى ملكه فسال الى أرض غيره واتان شيئا مضمنا بخلاف النار اذ طبع النار المحمود والتعدى يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن

ومنه ارسيت امان معدة حظ القواويل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد قلت وحاصله انه لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن ما احرقته في مكانه بنفس الوضع لا ما نقلته الريح **سنة ٧٤** **هـ** على ما عليه الفتوى قاله شيخنا (فاحترق

ومن طبع الماء السيلان فلا تلاف يضاف الى فعله اه فتدبر رملى اقول لكن هذا حيث زالت
عن ذلك الموضع بمزيل فهو زالت لا بمزيل يضمن كما حققه في الحانية وسيدكره الشارح
قريباً **(قوله ومثله الخ)** قاله شيخه الرملى ايضا **(قوله وحاصله)** ليس حاصله لما نحن فيه فكان
عليه تأخير سائحناى **(قوله بنفس)** متعلق بأحرقته **(قوله لا ما نقلته الريح)** اى التى هبت
بعد وضعه كما يعلم مما سأتى به **(قوله على ما عليه الفتوى)** اى من التفصيل المذكور فقد قال
في الحانية انه اظهر وعليه الفتوى ومتبناه ما قاله الحلوانى اذا وضع جمرة في الطريق او امر
بنار في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه **(قوله لانه تسبب)** وشرط الضمان فيه التعدى
ولم يوجد فصار كمن حفر بئراً في ملك نفسه فثقل به انسان بخلاف ما اذا رمى سهماً في ملكه
فأصاب انساناً حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدى زيلعى **(قوله ان لم تضطرب)**
الرياح) اى بأن كانت ساكنة وقت الوضع ح وقيدته في جامع الفصولين عن الذخيرة بما لو
اوقد ناراً او قد مثلها ونقل عن غيرها لا يضمن مطلقاً ثم نقل عن فتاوى أبى الليث احرق شوكة
او تبنا في أرضه فذهبت الريح بشاررات الى ارض جاره واحترقت زرعه ان كان ببعد من
ارض الجار على وجه لا يصل اليه الشرر عادة لم يضمن لانه حصل بفعل النار وانه هدر ولو
بقرب من أرضه على وجه يصل اليه الشرر غالباً ضمن اذله الايقاد في ملك نفسه بشرط
السلامة اه ومثله في غاية البيان وقال هذا كما اذا سقى ارض نفسه فعدى الى ارض جاره
(قوله ضمن) اى استحساناً طورى عن الحانية **(قوله لانه يعلم الخ)** يظهر منه انه لو كانت الريح
تتحرك خفيفاً بحيث لا يتعدى الضرر ثم زادت لم يضمن فايحرق **(قوله على كل حال)** فسرره
الشارح بعد بقوله سواء تلف الخ **(قوله ثم آخر)** اى ثم وضع آخر فالمعطوف محذوف وهو
وضع وقال ح هو عطف على فاعل الوضع المحذوف اى كوضع شخص جمرة في الطريق ثم
وضع آخر اخرى اه فلي تأمل ط **(قوله فتدحرجتا)** فلو تدحرجتا احداهما على الاخرى
وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقعة وكذا دابتان اوقفا ولو عطبت الواقعة لاضمان
لانتساخ الفعل الاول سائحناى عن قاضيخان **(قوله وكذا يضمن في كل موضع الخ)** هذا لم
يذكره صاحب الحانية بل اعتبر حق الوضع وعدمه وقديمت حق المرور ولا يثبت حق الوضع
كم في الطريق وانما الذى اعتبر حق المرور وعدمه صاحب الخلاصة وذكر ان عليه الفتوى
قال في المنح وفصل في الخلاصة فيما لو سقط منه جمرة في موضع ليس له فيه حق المرور بين ان يقع
منه فيضمن وبين ان ذهبت بها الريح فلا يضمن قال وهذا اظهر وعليه الفتوى وغالب الكتب
على ما ذكره قاضيخان ط **(قوله من الكير)** هو بالكسر زق ينفخ فيه الحداد واما المبنى من
الطين فكور والجمع اكيار وكيرة كعنة وكيران قاموس فالمناسب الكور لانه هو الذى
يخرج منه ط لكن ورد في الحديث المدينة كالكبير تنفى خشبها فلعله مشترك تأمل وعبر
الاتقاي بالكور **(قوله وأحرق شيئاً ضمن)** وان فقاً عين رجل فديته على عاقلة اتقانى
(قوله لا تحتمله) يعنى لا تحتمل بقاءه بأن كانت صعوداً وأرض جاره هبوطاً يعلم انه لو سقى

شئ من ارض غيره ضمن
لانه تسبب لانه شجرة (ان
ثم تضطرب الرياح) فتو كانت
مضطربة ضمن لانه بعد انما
لا تستقر في أرضه فيكون
مباشراً (وكذا كل موضع
كان مواضع حق الوضع
فيه) اى في ذلك الموضع
(لا يضمن على كل حال
اذا تلف بذلك الموضع
شئ سواء تلف به وهو
في مكانه او بعد ما زال
عنه) بخلاف ما اذا لم يكن
للمواضع فيه حق الوضع
حيث يضمن الواضع اذا
تلف به شئ وهو في مكانه
وكذا بعد ما زال لا بمزيل
كوضع جمرة في الطريق ثم
آخر اخرى فتدحرجتا
فانكسرتا ضمن كل جمرة
صاحبه وان زال بمزيل
كريح وسيل لا يضمن
الواضع هذا هو الاصل
في هذه المسائل كما حققه
في الحانية ثم فرع عليه بقوله
(فلو وضع جمرة في النصف
فاحترق بذلك شئ ضمن)
لتعديه بالوضع (وكذا)
يضمن (في كل موضع ليس
له فيه حق المرور لا اذا هبت
به) اى بالموضع (نفسه)

ضماناً) تأخيرها فله وكدالود حرج السيل الحجر (وبه يقتضى) خانية ولو اخرج الحداد الحديد من الكير في مكانه ثم (ارضه)
فسره بتصرفه فيحرق الشئ ضمن ولو لم يضربه واخرجه الريح لازيلعى (سقى ارضه سقيه لا تحتمله)

أرضه نفذ الى جاره ضمن ولو كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشهاد على حائض ولو لم يتقدم لم يضمن كما في جامع الفصولين شرب بلاية أقول زاد في نور العين عن الحانية بعد قوله ضمن مانعه ويؤمر بوضع المسناة حتى يصير مانعا ويمتنع عن السقي قبل وضع المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع عن السقي يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدم اه وبهذه الزيادة حصل الجواب عن اعتراض ط بأنه يلزم أن لا يتصور انتفاع رب المساعدة اه فافهم وفي شرب الخلاصة المذكور في عامة الكتب أنه اذا سقي غير معتاد ضمن وان معتادا لا يضمن (قوله صح) لأن شركة الصنائع يتقبل كل منهما العمل على أن ما يتقبله يكون أصلا فيه بنفسه ووكيلا عن شريكه فيكون الربح بينهما وهنا كذلك فإن ما يلقه عليه صاحب الخانوت من العمل يعمل به الصانع أصالة عن نفسه ووكالة عن صاحب الخانوت فيكون الاجر بينهما كذلك رحتي (قوله استحسانا) والقياس أن لا يصح وبه أخذ الطحاوي لأنه استتجار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفيز الطحان (قوله لأنه شركة الصنائع) فيه تعريض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة وجوه ورده الزبائي بأن شركة الوجود أن يشتركا على أن يشتريا بوجوههما وبيعا وليس في هذا بيع ولا شراء وأجاب في العزيمة بأنه لم يردبها المصطاح عليها بل ما وقع فيها تقبل العمل بالوجهة يرشدك اليه قوله هذا بوجهته يقبل وهذا بخذاقته يعمل اه وفيه بعد (قوله كأستتجار حمل) التشبيه في كون صحة كل على خلاف القياس (قوله محملا) بفتح الميم الاول وكسر الثاني او بالعكس اليهودج الكبير الحجاجي اتقاني عن المغرب (قوله وله المحمل المعتاد) أي في كل بلدة قال في الجوهره ولا بد من تعيين الراكيين او يقول على أن أركب من أشياء أما اذا قال استأجرت على الركوب فالاجارة فاسدة وعلى المكري تسليم الحزام والقتب والسرج والبرة التي في انف البعير والمجام للفرس والبردة للحمار فإن تلف شيء في يد المكري لم يضمنه كالدابة وعلى المكري اشارة المحمل وحطه وسوق الدابة وقودها وان ينزل الراكيين للطهارة وصلاة الفرض ولا يجب للاكل وصلاة النفل لأنه يمكنهم فعلها على الظهر وعليه أن يترك الحمل للمرأة والمرضى والشيخ الضعيف (قوله ورؤيته احب) نفيا للجهالة وخروجا من خلاف الامام احمد (قوله وفي الولوجية) عبارتها واذا تكارى من الكوفة الى مكة ابلا مسماة بغير اعيانها فالاجارة جائزة وينبغي أن لا تجوز لأن المعتقد عليه حينئذ مجهول كما لو استأجر عبدا لابعنه لا يجوز قال خواهر زاده في شرح الكافي ليس صورة المسئلة أن يكارى ابلا مسماة بغير اعيانها لكن صورتها أن المكارى يقبل الجمولة كأن قال المستكري احملني الى مكة على الابل بكذا فقال المكارى قبلت فيكون المعتقد عليه حملا في ذمة المكارى وأنه معلوم والابل آلة المكارى ليتأدى ما وجب في ذمته وجهالة الآلة لا توجب افساد الاجارة قال الصدر الشهيد عندي يجوز كما ذكر في الكتاب اه ومراده بالكتاب الاصل للامام محمد وهو المذكور اولا فقد نقله في التتارخانية عنه وفي البرازية ويفتى بالجواز للعرف فن لم يصير معتادا لا يجوز اه فقول الشارح ويجعل المعتقد عليه الخ هو تفسير خواهر زاده وقد علمت أن المفتي به خلافه أن تمورف (قوله ونحوه) قال الاتقاني وكذا غير الزاد من المكيل والموزون اذا

فتعدى الماء الى ارض جاره (تعدى الى ارض جاره) فأفسدها (ضمن) لأنه مباشر لا متسبب (أقعد خياط اوصباغ في خانوته من يطرح عليه العمل بالنصف) سواء اتحد العمل او اختلف كخياط مع قصار (صح) استحسانا لأنه شركة الصنائع فهذا بوجهته يقبل وهذا بخذاقته يعمل (كاستتجار حمل ليحمل عليه محملا وراكيين الى مكة وله المحمل المعتاد ورؤيته احب) وكذا اذا لم ير الطراحة واللاحاف وفي الولوجية ولو تكارى الى مكة ابلا مسماة بغير اعيانها جاز ويجعل المعتقد عليه حملا في ذمة المكارى والابل آلة وجهاتها لا تفسد قلت فمافعله الحجاج من الاجارة للحمل او الركوب الى مكة بلا تعيين الابل صحيح والله تعالى أعلم (استأجر جملا لحمل مقدار من الزاد فأكل منه رد عوضه) من زاد ونحوه (قال لغاصب داره فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب) على الغاصب (المسمى) لأن سكوته رضا

الاذا انكر الغاصب ملكه وان اثبت بيته) لانه اذا انكره لم يكن راضيا ٧٦ بالاجارة (واقر) عطف على انكر (هـ)

انتقص له ان يزيد عوض ذلك (قوله الا اذا انكر الخ) اى لم يجب المسمى وهل يجب اجر المثل
وسأنى في الغصب انه يجب في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال ولك أن تقول اذا أنكر
المالك في المعد للاستغلال لا يكون غاصبا ظاهرا سائحا اى فلا يلزمه أجرة للمساكن اى لو
سكن المعد للاستغلال بتأويل ملك لا يلزمه أجر (قوله فلو قال الخ) في التارخانية اكرى
داراسة بالف فلما انقضت قال ان فرغتها اليوم والا ففى عليك كل شهر بألف والمستأجر
مقرله بالدار فاناجعل في قدر ما ينقل متاعه بأجر المثل وبعد ذلك بما قال المالك (قوله بقى لو
سكت الخ) هذه حادثة بيت المقدس سنة (٩٩٦) أجاب عنها المصنف بما ذكر كما قاله قبيل باب
ضمان الاجير ثم قال وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من المسائل (قوله للمستأجر ان يؤجر
المؤجر الخ) اى المستأجره بمثل الاجرة الاولى او بانقص فلو بأكثر تصدق بالفضل الا في
مستثنين كاسر اول باب ما يجوز من الاجارة (قوله قيل وقيله) اى فالاخلاف في الاجارة
كالخلاف في البيع فعندها يجوز وعند محمد لا يجوز وقيل لا خلاف في الاجارة وهذا في غير
المنقول فلو منقول لا يجوز قبل القبض كذا في التارخانية (قوله من غير مؤجره) سواء كان
مؤجره مالكا او مستأجرا من المالك كما يفيد التعليل الآتى لان المستأجر من المالك مالك
للمنفعة ووقع في المنع عن الخلاصة ان المستأجر الثاني اذا آجر من المستأجر الاول يصح وقد
راجعت الخلاصة فلم اجد هذه الزيادة وهكذا رأيت في هامش المنع بخط بعض الفضلاء انه
راجع عدة نسخ من الخلاصة فلم يجد ذلك فتنبه (قوله وان تخلل ثالث) اى بأن استأجر من
المستأجر شخص فأجر للمؤجر الاول (قوله به يفتى) وهو الصحيح وبه قال عامة المشايخ ابن
الشحنة (قوله للزوم تملك المالك) لان المستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك
المالك منع وفي التارخانية استأجر الوكيل بالايجار من المستأجر لا يجوز لانه صار آجرا
ومستأجرا وقال القاضي بديع الدين كنت افتى به ثم رجعت وافتى بالجواز اقول يظهر من هذا
حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف ممن آجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره
تأمل (قوله الصحيح لا) بل في التارخانية عن شمس الائمة ان القول بالانفساخ غلط لان الثاني
فاسد والاول صحيح اى والفاصل لا يرفع الصحيح (قوله وقد منا) اى في باب ما يجوز من الاجارة
(قوله عن الخلاصة) ونصها وتأويل ما ذكر في النوازل ان الآجر المستأجر من المستأجر
بعدهما استأجر لانه لو قبض منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا اولى قال في المحيط
وان لم يقبض منه فعلى المستأجر الاول الاجر اه اقول فيه نظر فان الكلام في انفساخ
الاولى وعدمه وسقوط الاجر لا يستلزم الانفساخ كما لا يخفى ويدل عليه ما في التارخانية عن
العتابية ان قبضها رب الدار سقط الاجر عن المستأجر مادامت في يديه وللمستأجر ان يطالبه
بالتسليم اه فقد صرح بسقوط الاجر وبانه المطالبة بتسليم العين المستأجرة ولو انفسخت
لم يكن له ذلك (قوله فتأمل) قد علمت ان هذا التوفيق غير ظاهر فتعين ما قاله ح الذي يظهر
ما في الوهبانية نظر الملة ولتصحيح قضيه خان والمضمرات (قوله وهل تسقط الاجرة الخ) اقول
الذى في شرح الوهبانية عن ابى بكر الباخي انه لا يسقط الاجر عن المستأجر ونقل في البرازية
عن ابى الليث موافقة الباخي وذكر في المتقى باثون صحيح ان الاجارة والاعارة لا يكونان

اى بملكه (ولكن لم يرض
بالاجر) لانه صرح بعدم
الرضا في الاشياء السكوت
في الاجارة رضا وقبول
فلو قال للمساكن اسكن
بكذا والا فانتقل او قال
الراعى لا ارضى بالمسمى بل
بكذا فسكت لز ماسمى بقى
لو سكت ثم لما طالبه قل لم
اسمع كلامك هل يصدق
ان به صمم نعم والا لا عملا
بالظاهر (للمستأجر ان
يؤجر المؤجر) بعد قبضه
قيل وقيله (من غير مؤجره
وامان من مؤجره فلا) يجوز
وان تخلل ثالث به يفتى
للزوم تملك المالك وهل
تبطل الاولى بالاجارة
للمالك الصحيح لاوهبانية
قلت وصححه قاضيخان
وغیره وفي المضمرات
وعليه الفتوى وقد مناعن
البحر معزيا للجوهرة
الاصح نعم واقره المصنف
ثمة ونقل هنا عن الخلاصة
ما يفيد انه ان قبضه منه بعدما
استأجره بطلت والا لا
فليكن التوفيق فتأمل وهل
تسقط الاجرة مادام في يد
المؤجر خلاف مبسوط
في شرح الوهبانية (وكله
باستئجار عقار ففعل)
لوكيل (وقبض ولم يسلمها)
اى لم يسلم

الوكيل العين المؤجرة (اليه) اى الى الموكل (حتى مضت المدة) فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق و (رجع الوكيل بالاجر على الامر) لنيابته عنه في القبض فصار قابضا حكما (وكذا) الحكم (ان شرط) الوكيل (تعجيل الاجر وقبض) الدار (ومضت المدة ٧٧) ولم يطلب الامر (الدار منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الامر

قابضا بقبضه مالم يظهر المنع (وان طلب) الامر الدار (وابى) الوكيل (تعجل) الاجر (لا) يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم يبق يده يدنيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر (يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق) والمحاضر والسجلات (قدر ما يجوز لغيره كالمفتي) فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة بالبنان ومع هذا الكف اولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لواء الوجه عن الابتدال بزانية وتامه في قضاء الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته جاز وكذا المفتى لو في البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استأجره ليكتب له تعويذا لاجل السحر جاز ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب (المستأجر لا

فسخا لكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يد الاجر اه ملخصا وانت خيران ما قدمه من التوفيق لمحله هنا على ما قرره سابقا بأن يقال ان قبضه من المستأجر سقط الاجر والا فلا فتدبر وقد اذنت عبارة المنتقى ان الاعارة حكمها كالاجارة في الصحيح * (فرع) * في فتاوى ابن نجيم اذا تقابل المؤجر الاول والمستأجر منه فالتقابل صحيح وتفسخ الاولى والثانية انتهى (قوله) ورجع الوكيل بالاجر على الامر (سواء منعها من الامر او لادرك ونقل في البرازية الرجوع عن ابي يوسف ثم قال الصحيح انه لا يرجع على الامر استحسانا لانه بالحس صار غاصبا والغصب من غير المالك متصور اه ومثله في الخلاصة وغيرها عن جد صاحب المحيط * (فرع) * وهب الاجر الاجر من الوكيل او ابرأه صح والوكيل ان يرجع على الامر خلاصة (قوله) يستحق القاضي الاجر الخ (قيل على المدعى اذ به احياء حقه ففعله له وقيل على المدعى عليه اذ هو يأخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره احد وامره القاضي فعلى من يأخذ السجل وعلى هذا اجرة الصكك على من يأخذ الصك في عرفنا وقيل يعتبر العرف جامع الفصولين وفي المنع عن الزاهدي هذا اذا لم يكن له في بيت المال شئ اه تأمل (قوله) قدر ما يجوز لغيره (قال في جامع الفصولين للقاضي ان يأخذ ما يجوز لغيره وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا تقول به ولا يليق ذلك بالفقه واهى مشقة للكاتب في كثرة الثمن وانما أجر مثله بقدر مشقته او بقدر عمله في صنعه ايضا كحكاك وثقاب يستأجر بأجر كثير في مشقة قليلة اه قال بعض الفضلاء أفهم ذلك جواز أخذ الاجرة الزائدة وان كان العمل مشقته قليلة ونظروهم لمنفعة المكتوب له اه قلت ولا يخرج ذلك عن اجرة مثله فان من تفرغ لهذا العمل كتنقيب الآلى مثلا لا يأخذ الاجر على مشقته فانه لا يقوم بمؤنته ولو أزمناه ذلك لزم ضياع هذه الصنعة فكان ذلك أجر مثله (قوله) ليكتب شهادته (لعل المراد بها خطه الذي يكتب على الوثيقة والا فالكلام في القاضي لا الشاهدط) (قوله) وقيل مطلقا (اى ولو في البلدة غيره وهو ظاهر ما مر في المتن ووجهه ظاهر لتعليل المذكور (قوله) لاجل السحر) اى لاجل ابطاله والا فالسحر نفسه مصيبة بل كفر لا يصح الاستئجار عليه (قوله) ان بين قدر الكاغد (يظهر مقدار ما يسمعه من السطور عرضا والتفاوت في الزيادة لبعض الكلمات مغتفر وقوله) والخط الظاهر ان المراد به عددا لا سطرط (قوله) وكذا المكتوب (اى اذا استأجر رجلا ليكتب كتابا الى حبيبه فانه يجوز اذا بين قدر الخط والكاغد منح (قوله) بخلاف المشتري) فانه يكون خصما للكل منح (قوله) وهل يشترط الخ (قال في المنع ما في الصغرى من ان المشتري لا يكون خصما للمستأجر يعنى بانفراده بل لابد من حضور الاجر بخالفه ما في البرازية عن فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم تسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الاجر غائبا لكن نقل بعده ما يوافق ما في الصغرى فليتأمل عند الفتوى اه ملخصا (قوله

يكون خصما لمدعى الاجارة والرهن والشراء) لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين (بخلاف المشتري) والموهوب له لملكهما العين وهل يشترط حضور الاجر مع المشتري قولان (وتصح الاجارة وفسخها والمزارعة مطلبه — في اجرة صك القاضي والمفتي

والمعاملة او المضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة (والطلاق (والعناق والوقف) حال كون كل واحد ماذكر (مضاد) الى الزمان المستقبل كما جرتك او فسختك ٧٨ رأس الشهر صح بالاجماع (لا) يصح

والمعاملة (أى المساقاة) **قوله** كل ما كان تملكك للحال (أى امكن تجيزه للحال فلا حاجة لاضافتها بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وماشاكلها لا يمكن تملكها للحال وكذا الوصية واما الامارة والقضاء فمن باب الولاية والكفالة من باب الالتزام زيلعي (**قوله** وبراء الدين) احتراز عن البراء عن الكفالة فيصح مضافا عند بعضهم ط عن الحموى (**قوله** به يفتى) أى بان للمتولى فسخها فكان عليه ان يذكره عقبه كالفعل في السوادة قيل باب ما يجوز من الاجارة (**قوله** او فاسدا الخ) هذاموافق لما ذكره قيل ما يجوز من الاجارة من انه مقدم على الغرماء ومخالف لظاهر ما قدمه قيل قوله فان عقدها لغيره وقدمنا تأويله (**قوله** استأجر مشغولا وفارغا الخ) تقدمت اول باب ما يجوز (**قوله** لكن حرر محنتى الاشياء الخ) حيث قال ينبغي حمل ما ذكره المصنف على ما ذكره قاضيان وهو لو استأجر ضياعا بعضها فارغ وبعضها مشغول قال ابن الفضل تجوز في الفارغ لا المشغول اه لانه اذا استأجر بيتا مشغولا يجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى كافي الحائية فتعين حمل كلامه على الضياع فقط اه وفي حاشية البيرى عن جوامع الفقه كانت الدار مشغولة بمتاع الآجر والارض مزروعة قيل لاتصح الاجارة والصحيح الصحة لكن لا يجب الآجر ما لم تسلم فارغة او يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلمها زمت الاجارة (**قوله** ما لم يكن فيه ضرر) كما اذا كان الزرع لم يستحصد (**قوله** فله الفسخ) تفريع على المنفى وهو يكن (**قوله** لعدم العرف) ولانها وقعت على اتلاف العين وقد مر في اجارة الظئر في باب الاجارة الفاسدة (**قوله** المستأجر فاسدا الخ) تقدمت اول باب الاجارة الفاسدة (**قوله** وتقدم الكل) اى كل هذه المسائل وقد بينت لك مواضعها (**قوله** بشروط الاجارة) اماما يفعلونه في هذه الازمان حيث يضمنها من له ولا يتهارجل بمال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها ونحوه فهو باطل اذا لا يصح الاجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان قصدا ولا بيعا لانه معدوم كإيبته في الخيرية (**قوله** فهي صحيحة) سئل العلامة قاسم هل للجندي ان يؤجر ما قطعه الامام من اراضى بيت المال فاجاب نعم له ذلك ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كالأثر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة الاجارة واذا مات او أخرجه الامام تنفسخ الاجارة اه مخلصا اقول وقد منا البحث في مدة اجارته عند قوله اول كتاب الاجارة ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين وهل تنفسخ لو فرغ المؤجر لغيره وقرر السلطان لمفرغ له فانه يتضمن اخراج الاول ام لا كالبائع لم أره فليراجع وهي حادثة الفتوى ثم رأيت شيخ مشايخنا السامحاني في كتابه الفتاوى النعمية ذكر الانفساخ بالفراغ والموت اخذامن قولهم من عقد الاجارة لغيره لا تنفسخ بموته كوكيل لانهم آجروا لغيرهم واستأجروا لغيرهم قال وهنا آجر لنفسه وربما يتضرر من سيصر له لو لم تنفسخ اه تأمل (**قوله** صح استئجار قلم الخ) في التاترخانية استأجر قلم ليكتب به ان بين لذلك وقتا صحت والا فلا وفي النوازل اذا بين

مضافا للاستقبال كل ما كان تملكك للحال مثل (البيع) واجازته وفسخه والتقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال وبراء الدين) وقدمر في متفرقات البيوع (زاد أجر امثل في نفسه من غير ان يزيد احد فالمتولى فسخها ولم يفسخ كان على المستأجر المسمى) به يفتى (فسخ العقد بعد تعجيل البدل فلم يعجل حبس المبدل حتى يستوفى ماله من البدل) صحيحا كان العقد او فاسدا لو العين في يد المستأجر فليحفظ (استأجر مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط) لا المشغول كما مر لكن حرر محنتى الاشياء ان الراجح صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريغ والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله الفسخ فتنبه (استأجر شاة لارضاع ولده او جديده لم يجز) لعدم العرف (المستأجر فاسدا اذا آجر صحيحا جازت) لو بعد قبضه في الاصح منية (وقيل لا) وتقدم الكل والكل

(الوقت)

في الاشياء * (فروع) * اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقدمناه في الجهاد * صح استئجار قلم بيان الآجر والمدة * استأجر شيئا لينتفع به خارج المصر ومطله ————— في احارة المقطع وانفساخها بموت المقطع واخراج له

الوقت والكتابة تحت (قوله لزوم الاجر) قال الفقيه لانه خلاف الى خير وفي الدابة الى امر
ولانه يحتاج في الدابة الى ذكر المكان وفي التوب الى ذكر الوقت بزائفة فتأمل (قوله لا
لعذر بها) اي بحيث لا يقدر على الركوب كافي غاية البيان (قوله وأعطى اجر مثله) ولا يجوز به
المسمى والواجبة (قوله وأخذ منه القيمة) اي قيمة الكاغد والحرير (قوله أعطاه بحسابه من المسمى)
هذا فيما أصاب به ويعطيه لما أخطأ اجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض ذكره في الملوالية
(قوله استرد الاجرة الخ) لانه انما أعطاه الاجر ليعيز الزيف من الجياد وفي الذخيرة ولو أنكر
الدافع وقال ليس هذا من دراهمي فالقول قول القابض لانه لو أنكر القابض أصلا كان القول قوله
(قوله ان دلني الخ) عبارة الاشياء ان دلتني وفي البرازية والموالية رجل ضل له شيء فقال من
دلني على كذا فله كذا فهو على وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بأن قل من دلني فلا جارة باضة
لان الدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق به الاجر وان قال على سبيل الخصوص بأن قل لرجل
بعينه ان دلتني على كذا فلك كذا ان مشى له فدلته فله أجر المثل المشي لاجله لان ذلك عمل يستحق
بعقد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل وان دلته بغير مشي فهو الاول سواء قل
في السير الكبير قال امير السرية من دلنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب
الاجر اه (قوله الا اذا عين الموضع) قال في الاشياء بعد كلام السير الكبير وظاهره وجوب
المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذا عقد اجارة هنا وهذا مختص بمسئلة الالة على العموم
لكونه بين الموضع اه يعني انه في الدلالة على العموم تبطل الا اذا عين الموضع فهي مخصصة أخذنا
من كلام السير لان قول الامير على موضع كذا فيه تعيينه بخلاف من ضل له شيء فقال من دلني
على كذا أي على تلك الضالة فلا تصح لعدم تعيين الموضع الا اذا عرفه باسمه ولم يعرفه بعينه
فقال من دلني على داجي في موضع كذا فهو كمسئلة الامير وهذا معنى قول الشارح الا اذا عين
الموضع وقول الاشياء والظاهر وجوب أجر المثل الخ حاصله البحث في كلام السير فانه حيث
كان عاما لم يوجد قابل يقبل العقد فانتفى العقد أقول حيث انتفى العقد أصلا كان الظاهر ان
يقال لا يجب شيء أصلا كافي بمسئلة الضالة والجواب عما قاله ماذكره الشيخ شرف الدين من انه
يتعين هذا الشخص والعقد بحضوره وقبوله خطاب الامير بما ذكره فيجب المسمى لتحقيق العقد
بين شخصين معينين لفعل معلوم واما اذا لم يكن الفعل معلوما كمسئلة الضالة فلا يجب شيء
بخلاف ما اذا كان الشخص معينا لوقوع العقد حينئذ على المشي لكنه غير مقدر فوجب أجر
المثل فقد ظهر الفرق بين المسائل الثلاث وقد خفي على بعض محشي الاشياء وقوع في الاشتباه
نعم يمكن ان يقال لم لم يتعين الشخص بحضوره وقبوله خطاب صاحب الضالة كمسئلة الامير
فينعقد العقد على المشي وان لم يتعين الموضع كالمخاطب معينا فليتأمل (قوله عشرة في عشر)
بالنصب تمييز اي مقدار عشرة طولاً في عشرة عرضاً (قوله وبين العمق) اي والموضع قال
في التارخانية لا بد ان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره اه وتام تقاريعه فيهما من الفصل
٢٥ (قوله كانه ربع الاجر) لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون
فكان ربع العمل اشياء (قوله هذا قولهما وهو المختار) لان عند الصاحبين تصح اجارة
المتاع لكنه خلاف المتمد كامر في الاجارة الفاسدة وفي البدائع استأجر طريقاً من دار لغير

مطلب

انكر الدافع وقال ليس
هذا من دراهمي فالقول

لقابض

مطلب

فنتفع به في المضر فان كان
ثوباً لزوم الاجر وان كان
دابة لا ساقها ولم يركبها
لزوم الاجر الا لعذر بها *
اخطأ الكاتب في البعض ان
الخط في كل ورقة خير ان
شاء اخذوه واعطى اجر مثله
او تركه عليه وأخذ منه
القيمة وان في البعض اعتداه
بحسابه من المسمى الصغير في
بأجر اذا ظهرت الزيادة
في الكل استرد الاجرة
وفي البعض بحسابه * ان دلني
على كذا فله كذا فدلته فله
اجر مثله ان مشى لاجله *
من دلني على كذا فله كذا
فهو باطل ولا اجر من دلته
الا اذا عين الموضع
* استأجره خضر حوض
عشرة في عشر وبين العمق
خضر خمسة في خمسة كان
له ربع الاجر الشكل من
الاشياء وفيها جاز استئجار
طريق للمرور ان بين
المدّة قلت وفي حاشيتها
هذا قولهما وهو المختار
شرح مجمع

فيه وقتا معلوما لم يحجز في قياس قوله لان البقعة غير متميزة فكان اجارة المشاع وعندها يحجز
(قوله من دلنا الخ) هذه مسئلة السير الكبير وقد علمت انه يجب فيها المسمى لتعين الموضع
 والقابل للعقد بالحضور وان كان لفظ من عاما وقوله لان الاجر يتعين اى يلزم ويجب **(قوله**
 اجارة هبة الخ) قل في الولوالجية ولو قال دارى لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة ففى
 اجارة اما الاول فلانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اوله واوله يحتمل التغيير بذكر العوض واما
 الثانى فلان المذكور اولا معاوضة فلا تحتمل التغيير الى التبرع ولذا لو قال آجرتك بغير شئ
 لاتكون اعارة وتنقذ الاجارة بلفظ العارية اه ما يخصا **(قوله غير لازمة الخ)** قال الاتفاقى
 ولم يذكر في المبسوط انها لازمة اولا وحكى عن ابى بكر بن حامد قال دخلت على الخفاف
 واستفدنا منه فوائد احداها هذه وهوانها لاتلزم فلكل الرجوع قبل القبض وبعده لكن
 اذا سكن يجب الاجر لانه امكن العمل باللفظين فيعمل بهما بقدر الامكان كالهبة بشرط
 العوض اه ما يخصا وظاهره انه يجب الاجر المسمى وفي اليرى عن الذخيرة التصريح
 بوجود أجر المثل **(قوله وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحا)** عبر بالزوم لانه لا كلام
 في الصحة فلا ينافى ما قدمه الشارح قريبا من صحتها بالاجماع فافهم **(قوله بان عليه الفتوى)** لما
 في الحانية لو كانت مضافة الى الغد ثم باع من غيره قل في المنتقى فيه روايتان والفتوى على انه
 يحجز البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار الحلوانى اه وقدما بقية الكلام اول
 الكتاب ثم الظاهر ان عدم اللزوم من الجانبين لامن جانب المؤجر فقط فلكل فسحها كما هو
 مقتضى اطلاقهم تأمل **(قوله وبه يفتى)** تقدم نحوه في اول الاجارة الفاسدة وتكلمنا هناك
 عليه وقال في الفنية وفي ظاهر الرواية لايحجز لانه لا يتنع بالبناء وحده **(قوله وكره اجارة**
 ارضها) هكذا قل في الهداية وفي خزائن الاكمل لو آجر ارض مكة لايحجز فن رقة الارض
 غير مملوكة قل ومفهومه يدل على جواز ايجار البناء شرح ابن الشيحة **(قوله وفي الوهبانية)**
 فيه ان البيت الخامس والشرط الثانى من البيت الرابع من نظم ابن الشيحة وليس ايضا من
 نظم الشرنبلالى كما قيل **(قوله وفي الكلب)** اى كلب الصيد او الحراسة **(قوله والبازى)**
 بالتشديد **(قوله قولان)** يعنى روايتان حكاهما قاضيخان الاولى لايجب الاجر والثانية ان بين
 وقتا معلوما يجب والا فلا ولا يحجز في السنور لاخذ الفأر مطلقا لان المستأجر يرسل الكلب
 والبازى فيذهب بارساله فيصيد وصيد السنور بفعله وفي استئجار القرد لكنس البيت خلاف
 وتماه في الشرح **(قوله كام القرى)** هى مكة المشرفة اى في ايجار بنائها قولان قال الناظم
 وانما نصصت عليه مخافة ان يتوهم انه لايحجز كما لايحجز بيع الارض **(قوله او ارضها)**
 مبتدا والجملة بعده خبر او بمعنى الواو الاستثافية تأمل **(قوله لوراح الخ)** اى لو ذهب
 التاجر بالثوب ولم يظفر به الدلال لايضمن لانه مأذون له في هذا الدفع عادة قل قاضيخان
 وعندى اذا فارقه ضمن كما لو اودعه عند اجنبى او تركه عند من يريد الشراء والنظم لاشعاره
 باختيار قاضيخان شرح **(قوله ومن قال الخ)** تقدم الكلام عليها في باب الفسخ **(قوله فافسخن)**
 أمر من الفسخ مؤكدا بالنون وفي بعض النسخ فامتنحن من الامتحان اشارة الى القول
 بتحكيم الزى والهيئة والاولى اولى لقوله خلفه فافهم **(قوله من ترك التجارة)** اى من اجل

وفي الاختيار من دلنا على
 كذا جاز لان الاجر يتعين
 بدلالته وفي الغاية دارى
 لك اجارة هبة صححت غير
 لازمة فلكل فسحها ولو
 بعد القبض فليحفظ وفي
 لزوم الاجارة المضافة
 تصحيحا وأيد عدم
 لزومها بأن عليه الفتوى
 وفي المجتبى لايحجز اجارة
 البناء وعن محمد تجوز
 لو منتفع به كجدار وسقف
 وبه يفتى ومنه اجارة بناء
 مكة وكره اجارة ارضها
 وفي الوهبانية وفي الكلب
 والبازى قولان والبناء *
 كأم القرى او ارضها
 ليس تؤجر *
 * ولو دفع الدلال ثوبا للتاجر *
 * يقبله لو راح ليس يخسر *
 * ومن قل قصدى ان سافر
 فافسخن *
 * خلفه ادقاسال رفاقا
 ليذكروا * ويفسخ من
 ترك التجارة ما اكترى *

تركها وتقدم الكلام عليها **(قوله ما اكرى)** مفعول يفسخ **(قوله ولو كان)** اى المستأجر
يعنى لو سار بعض الطريق فبداله ان لا يذهب له ذلك على ما مر بيانه **(قوله ومؤجر)** مبتدأ
وجملة له فسخها خبر والمعنى لو استأجر دواب بعينها وتسليمها فماتت انفسخت لا لو غير عينها
فعلى الآخر ان يأتى بغيرها وعن الثانى ثبوت الفسخ مطلقا **(قوله وبالضعف يذكر)** اى ضعف
المؤجر اى وللمؤجر فسسخها اذا مرض قال ابن الشحنة وهو خلاف ظاهر الرواية واليه أشار
بقوله يذكر لكن قدم الشارح ان به يفتى تأمل **(قوله ذى ضعف)** اى مريض مرض الموت
(قوله من الكل جائز) اى نافذ من كل ماله قال فى العمادية تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جميع
المال لانها لا تبقى بعد الموت حتى يتعاقب بها حق الورثة والغرماء اه ملخصا **(قوله من ذلك)**
ى من الاجر الذى أجر به المريض **(قوله واجر عقاره)** مبتدأ والاول للحال والخبر قوله
توفاه اى تعجله لمدة مستقبلية **(قوله أجدر)** اى المستأجر أولى به من الغرماء الا انه لو هلك
عنده لا يسقط دينه بخلاف الرهن والله تعالى اعلم

كتاب المكاتب

المكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتب والمولى مكاتب بالكسر وكان الانسب ان يقول كتاب
الكتابة لان علم الفقه يبحث فيه عن فعل المكلف وهو الكتابة لا المكاتب لكن فى القهستانى
هو مصدر ميمى بمعنى الكتابة والعدول عنها للتباعد عن نوع تكرار **(قوله)** مناسبتة للاجادة
الح) فيه اشارة للجواب عما يقال كان الاولى ذكره عقب العتاق لان ما لهما الولاء كما فعل
الحاكم الشهيد والجواب ان العتق اخراج الرقة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك
بل فيها ملك الرقة للسيد والمنفعة للعبد وهو انسب الاجارة لان نسبة الذاتيات اولى من
العرضيات كما حققه فى الغاية وقدمت الاجارة لشبهها بالبيع فى التملك والشرائط وجريانها
فى غير الماهية عبيده وقيل لان المنافع فيها ثبتت لها حكم المال ضرورة بخلاف الكتابة والى كل
مناسبات تقريبية لا تحتمل التدقيقات المنطقية **(قوله وهو جمع الحروف)** الاولى وهو الجمع
مطلقا ومنه الكتابة لانها جمع الحروف **(قوله سمي به الح)** قال فى المستصفى الكتب الجمع لغة
ويستعمل فى الالزام فالمولى يلزم العبد البدل والعبد يلزم المولى العتق عند اداء البدل قال
المطرزى قولهم انه ضم حرية اليد الى حرية الرقة ضعيف والصحيح ان كلاهما كتب على
نفسه امر هذا الوفاء وهذا الاداء وسمى كتابة لانه يخلو عن العوضين فى الحال ولا يكون
الموجود عند العقد الا الكتابة وسائر العقود لا تخلو عن الاعواض غالبا اه اقول قوله غالبا
قيد لهما فتدبر ولعل وجه الضعف ما قاله السائحان ان حرية اليد لم تكن فى العقد وان حرية
الرقة بعد انتهائه **(قوله تحرير المملوك)** اى كلا او بعضا كما سيذكره وأطاقه فشمع القن
والمدبر وأم الولد **(قوله يدا)** اى تصرف فى البيع والشراء ونحوها جوهرية **(قوله اى من جهة)**
اليد) اشار الى انه منصوب على التمييز وفى شرح مسكين انه بدل بعض واعترض بأنه لا بد له من
رابط وبأن اليد هنا بمعنى التصرف لا الجارحة فكان الظاهر ان يقول بدل اشتغال والرباط
محذوف ومثله يقال فى رقة **(قوله حالا)** اى عقب التلغظ بالمقدح حتى يكون العبد احق بمنافعه
ط عن الحموى **(قوله ورقة مالا)** اخرج العتق المنجز والمعلق ثم هذا تعريف بالحكم ولو اراد

ولو كان فى بعض الطريق
ومؤجر* له فسخها ومات
منها معين* وأطلق يعقوب
وبالضعف يذكر* وانجار
ذى ضعف من الكل
جائز* ولو ان اجر المثل
من ذلكا كثر* ومن مات
مديونا واجر عقاره* توفاه
للمستأجر الحبس اجدر*

كتاب المكاتب

مناسبتة للاجادة ان فى كل
منهما ملك الرقة لشخص
والمنفعة لغيره (الكتابة)
لغة من الكتب وهو جمع
الحروف سمي به لان فيه
ضم حرية اليد الى حرية
الرقة وشرعا (تحرير
المملوك يدا) اى من جهة
اليد (حالا ورقة مالا)

التعريف بالحقيقة لقال هي عقد يرد على تحرير اليد طوري (قوله يعني عند أداء المبدل) أفاد
 ان تأخير الاداء غير شرط (قوله حتى لو أداء حالا عتق حالا) تفريع على التفسير ولا تظن ان
 العتق معلق على الاداء بل انما عتق عند الاداء لان موجب الكتابة العتق عند الاداء وكان القياس
 ان يثبت العتق عند العقد لان حكمه يثبت عقبه لكن يتضرر المولى بخروج عبده عن ملكه بعوض
 في ذمة المفلس والفرق بين التعليق والكتابة في مسائل منها انه في التعليق يجوز بيعه ونهبه عن
 التصرف ويملك اخذ كسبه بلاذنه كافي التبيين وفي غاية البيان ولومات قبل الاداء لا يؤدي عنه مما
 ترك وكذا لومات المولى يورث عنه العبد مع اكسابه ولو ولدت ثم أدت لم يعتق ولدها ولو حط عنه
 البعض فأدى الباقي أو أبرأه عن الكل لم يعتق بخلاف الكتابة وبخلاف العتق على مال كأنت حر
 على الف فقبل العبد فإنه يعتق من ساعته والمبدل في ذمته اه ملخصا (قوله وركنها الخ)
 الحاجة اليه فيمن يثبت حكم العقدي مقتصودا لاتباعا كالولد ونحوه مما يأتي بدائع ملخصا (قوله
 او ما يؤدي معناه) كما يأتي قريبا متنا (قوله وشرطها الخ) هذا الشرط راجع الى البدل ومثله
 كونه مالا وان لا يكون البدل ملك المولى وهي شروط انعقاد وكونه متقوما وهو شرط صحة واما
 ما يرجع الى المولى فالعقل والبلوغ والملك أو الولاية فلا تنفذ من فضولي بل من وكيل وكذا اب
 ووصي استحسانا للولاية وهذه شروط انعقاد والرضا وهو شرط صحة احترازا عن الاكراه
 والهزل والحرية والاسلام لكن مكتبة المرتد موقوفة عنده نافذة عندها واما ما يرجع الى
 المكاتب فمنها العقل وهو شرط انعقاد واما ما يرجع الى نفس الركن فنه خلو العقد عن شرط فاسد
 في صلبه مخالف لمقتضاء فان لم يخالف جاز الشرط او لم يدخل في صلبه بطل وصح العقد بدائع ملخصا
 لكن اشتراط كون البدل مالا بخلاف ماسا في من صحتها على الخدمة الا ان يراد الممل وما في معناه
 تأمل (قوله معلوما الخ) في الخانية كل ما يصلح مهرا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة (قوله
 منجما از مؤجلا) الفرق بينهما ان المؤجل ما جعل لجميعه اجل واحد والمنجم كما سأتى ما فرق على
 آجال متعددة لكل بعض منه اجل ط (قوله لصحتها بالحال) خلافا للشافعي رحمه الله (قوله لا
 الرقبة) ولهذا يقال المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية فصار كالنعمان استطيع
 تباعر وان استحتم تطاير زيلعي (قوله الا بالاداء) فان أدى يعتق وان لم يقل له المولى اذا أدبته الى
 فأنت حر خلافا للشافعي زيلعي (قوله وعوده للملك الخ) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد واما
 بالنظر الى المولى فاسترداده الى ملكه اذا عجز وبه عبر في الدرر ط (قوله يعقل) اي يعقل البيع
 والشراء لان الكتابة اذن له بالتجارة وهو صحيح عندنا فلو كان لا يعقل او مجنون فأدى عنه رجل
 فقبل المولى لا يعتق واسترد ما أدى ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى به المولى لم يحجز ايضا وهل
 تتوقف على اجازة العبد بعد البلوغ الصحيح لا تتوقف اذا لم يحجزه وقت التصرف والصغير ليس
 من اهل الاجازة بخلاف الكبير الغائب لو قبل عنه فضولي توقف على اجازة العبد فلو أدى
 القابل عن الصغير الى المولى عتق استحسانا وكذا اذا كان كبيرا غائبا ولا يسترد المؤدى فان أدى
 البعض استرده الا اذا بلغ العبد فأجاز قبل ان يسترد فليس للقابل الاسترداد وان عجز العبد عن
 اداء الباقي لان المكاتب لا تنسخ بالرد الى الرق بل تنتهي فكان العقد قائما فيما أدى بدائع
 ملخصا (قوله بمال) ليس قيذا احترازا عن الخدمة لما سأتى شر نبالية (قوله حال) كقوله على

يعني عند اداء البدل
 حتى لو أداء حالا عتق
 حالا (وركنها الايجاب
 والقبول) بلفظ الكتابة
 او ما يؤدي معناه (وشرطها
 كون البدل) المذكور
 فيها (معلوما) قدره
 وجنسه وكون الرق في
 المحل قائما لا كونه منجما
 او مؤجلا لصحتها بالحال
 وحكمها في جانب العبد
 انتفاء الحجر في الحال
 وثبوت الحرية في حق اليد
 لا الرقبة الا بالاداء وفي
 جانب المولى ثبوت ولاية
 مطالبة البدل في الحال ان
 كانت حالة والملك في البدل
 اذا قبضه وعوده للملك
 اذا عجز (كاتبه ولو)
 القن (صغيرا يعقل بمال
 حال) اي نقد كله

الف درهم فانه يمكنه ان يحصله بالاستقراض او الاستيها ب عقب العقد اتقانى قال فى الهداية وفى الحال كما امتنع من الأداء يرد فى الرق قال الاتقانى ولكن لا يرد الا بالتراضى او بقضاء القاضى وان قال اخرنى وله مال حاضر او غائب يرجى قدومه اخر يومين او ثلاثة **(قوله)** لا بد منه لان ما قبله لا يحتمل الكتابة والعق على مال ولا تمين جهة الكتابة الا بهذا القيد واما قوله وان عجزت لاحاجة اليه واما ذكره خال العبد على الأداء عند النجوم كذا فى النهاية والكفاية والتبيين وما زعمه الوانى وغيره من لزوم الثانى ايضا رده فى العزيمة بحصول المراء بالاول وما قدمناه عن لزيمى من انه يعتق وان لم يقل اذا أدته فأنت حر فذلك فى الكتابة الصريحة كتابته عليه الاتقانى **(قوله)** لا لاطلاق قوله تعالى فكتابوهم فانه يتناول جميع ما ذكر الحال والمؤجل والصغير والكبير وقال الشافعى رحمه الله لا تجوز كتابة الصغير ولا الحالة زيلعى **(قوله)** والامر للنسب اى لا لا وجوب باجماع الفقهاء هداية وخص الفقهاء لانه عند الظاهرية للوجوب اذا طلبها العبد وعلم المولى فيه خيرا كفاية **(قوله)** على الصحيح احتراز عن قول بعض مشايخنا انه للإباحة كقوله تعالى * فاصطادوا * وهو ضعيف لان فيه الغاء الشرط وهو الخيرية لان الإباحة ثابتة بدونه وفى النسب اعماله **(قوله)** والمراد بالخيرية الخ وقيل الوفاء واداء الأمانة والصالح وقيل المال زيلعى **(قوله)** جاز فان أدى الكتابة عتق نصفه وسعى ببقية قيمته كما سبذكره آخر الباب الآتى **(قوله)** ثم فرع عليه اى على قوله خرج من يده لاعلى قوله دون ملكه كما لا يخفى وفيه اشارة الى انه كان ينبغي ان يأتى بالقضاء بدل الواو كما فعل فى المجمع وبهذا اعترض الطورى على الكثر حيث أتى بالواو فافهم **(قوله)** وغرم الخ قال صاحب التسهيل ولو شرط وطأها فى العقد لا يضمن العقر اه وفى غاية البيان فى اوائل باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله ما يخالفه فراجعه سعة اقوال الذى رأيت فى غاية البيان فساد الكتابة بهذا الشرط فتأمل لكن فى الطورى عن المحيط فان وطئت ثم ادت غرم عقرها لان العقد الفاسد ملحق بالصحيح **(قوله)** حرمة عليه اقول الحرمة لا تستلزم العقر كما لا يخفى فللمناسب ما فى الهداية من قوله لانها صارت اخص باجزائها ثم العقر كما فى الشرنبلالية عن الجوهرية فى الحرائر مهر المثل وفى الاماء عشر القيمة لو بكرا ونصف العشر لو ثيبا ولو وطئ مرارا لا يلزمه الاعقر واحد وما تأخذه من العقر تستعين به على الكتابة لانه بدل منفعة مملوكة كما فى البدائع قل فى الشرنبلالية وقد قال فى البدائع قبل هذا ثم مال العبد ما يحصل بعد العقد بتجارة او بقبول الهبة والصدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه الارش والعقر وان حصل بعد العقد ويكون للمولى لانه لا ينسب الى العبد اه فليتأمل وكذا قل الحدادى واما ارش الجراحة والعقر فذلك لا يدخل وهو للمولى اه فليست فيه مع الزام المولى العقر بوطئها والارش بالجناية عليها اه ووفق بينهما ابو السعود فى حاشية مسكين بحمل هذا على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط وما تقدم على ما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذى فى يده اه قلت يؤيده ما فى الشرنبلالية عن السراج الكتابة اما عن النفس خاصة او عنها وعن المال الذى فى يد العبد وكلها جائزة ولو كان ما فى يده اكثر من بدلها فليس للمولى الا بدل الكتابة اه لكن يعكر عليه ما فى الهندية

(او مؤجل) كله (او منجم) اى مقسط على اشهر معلومة او قال جعلت عليك الفأتوديه بنحو ما اولها كذا و آخرها كذا فان ادبته فأنت حر وان عجزت فقتن وقبل العبد ذلك صح وصار مكاتب لا لاطلاق قوله تعالى فكتابوهم والامر للنسب على الصحيح والمراد بالخيرية ان لا يضرب بالمسلمين بعد العتق فلو يضرب الا فضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الآخر مأذون له فى التجارة ولو اراد منعه ليس له ذلك كيلا يبطل على العبد حق العتق وتسامه فى التتار خانية واذا سحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى يؤدى كل البدل لحديث أبى داود المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ثم فرع عليه بقوله (وغرم المولى العقران وطئ مكاتبته) لحرمة عليه (او جنى عليها) فأنه يغرم ارشها (او جنى على ولدها)

عن المضمرات حيث ذكر مسألة الكتابة عن النفس والمال ثم قال وماله هو ما حصل له من تجارته او وهب له او تصدق عليه واما ارش الجناية والعقر فلمولى اه وهكذا ذكر في البدائع وعليه فليظهر بين الكتابتين فرق فليأمل (قوله او اتلف المولى مالها) اى فانه يقرم مثله او قيمته وارشه لو عدا مثلا (قوله للشبهة) اى شبهة ملك الرقبة (قوله بجانا) اى لو كان المولى صحيحا فلو مريض اعتبر من الثلث فهستانى (قوله وفسد ان كاتبه) لامعنى لتقدير فسد كما لا يخفى ح اى الاستغناء عنه بقول المصنف بعد فهو فاسد وسيأتى في باب موت المكاتب ان في الفاسدة للمولى الفسخ بالارضاء بخلاف الجائزة وان المكاتب يستقل بالفسخ مطلقا (قوله فلو كانا ذميين جاز) أفدانه لو كان احدهما مسلما لا يجوز لبعلة المذكورة (قوله او على قيمته) كان ينبغي ذكره قبل التخرى والتخزير لئلا يوهى عودا الضمير على التخزير وان صح عوده على التخرى (قوله لجهالة القدر) اى باختلاف التقويم لكن يعتق بأداء القيمة وتثبت بتصادقهما والا فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة والا فيعتق بأداء الاقصى فهستانى (قوله معينة) اى تتعين بالتعيين كالشوب والعبد ونحوهما من المكيل والموزون غير التقدين حتى لو كاتب على دراهم او دنانير بعينها وهى لغيره يجوز منح (قوله لغيره) فلو كاتبه على عين في يد العبد من جملة كسبه فيه روايتان وفى لاتفاقى عن شرح الكافى والصحيح انه يجوز واذا أدى يعتق (قوله ووصيفا) هو الغلام وجمعه وصفاء والجارية وصيفة وجمعها وصائف مغرب (قوله غير معين) هذا عندها خلافا لابي يوسف فلو معين جازت بالاتفاق كما في غاية البيان (قوله لما ذكرنا) اى من العمل الاربع ح (قوله فان أدى التخرى عتق) لم يمين حكم العتق فى باقى الصور الفاسدة وقد مرنا انه يعتق بأداء قيمته اذا كاتبه عليها لانها معاومة من وجه وتصير معلومة من كل وجه عند الاداء واذا كاتبه على عين لغيره ففي العناية لم ينعقد العقد فى ظاهر الرواية الا اذا قل ان أدت الى فأنت حر فحينئذ يعتق بحكم الشرط اه فهذا يفيد انه باطل لا قاسد واما مسألة الوصف فظاهر كلام الزبينى انه باطل شرنا لالية ما خصا فالمراد بالفاسد هنا ما يعيب الباطل كما فى العزيمة (قوله بالاداء) اى أداء عين التخرى والتخزير سواء قل ان أدت فأنت حر او لانهما مال فى الجملة بخلاف الميتة والدم فلم ينعقد العقد اصلا فاعتبر فيها معنى الشرط لا غير وذلك بالتعليق صريحا وتمه فى المنح (قوله وسعى فى قيمته) اى قيمة نفسه (قوله يعنى قبل ان يترافعا) تقييد لقوله فان أدى لا لقوله عتق لان فهماه من قوله بالاداء قل فى الكفاية وفى المبسوط فن أداء قبل ان يترافعا الى القاضى وقد قل له انت حر اذا اديتك او لم يقل فنه يعتق اه ففهم (قوله واعلم الخ) قل الزاهدى فى شرحه فان قلت قوله ولم ينقص من المسمى ويزاد عليه لا يتصور فى الكتابة بالقيمة ولا بالتخرى والتخزير لانه لا يجب المسمى فلا يتصور النقصان والزيادة عليه قات قد تأملت فى الجواب عنه زمانا وفتشت الشروح وباحث الاصحاب فلم يغتنى ذلك منه شيأ حتى ظفرت بما حضر الامام ركن الأئمة الصباغى فى شرحه فقال وهذا اذا سمي ما لا وفست الكتابة بوجه من الوجوه لا ينقص من المسمى ويزاد عليه والحاصل ان هذه الصورة مستأنفة غير متصلة بالاول وهذا كمن كاتب عبده على ألف رطل من خبز فاذا أدى ذلت عتق عليه سواء قل اذا أدت الى الفاعل فنت حر او لم يقل وتجب عليه الزيادة ان كانت القيمة اكثروا ان كانت قيمته اقل

او اتلف (المولى ماله) لانه بعقد الكتابة صار كل منهما كالأجنبي مع لأحد ولا قود على المولى بشبهة شمنى (و) اعتقه عتق بجانا (ل) اسقاط حقه (و) فسد (ن) كاتبه (على تخرى او تخزير) لعدم ماليتة فى حق المسلم فلو كانا ذميين جاز (او على قيمته) اى قيمة نفس العبد لجهالة القدر (او على عين) معينة (لغيره) لعجزه عن تسليم ملك الغير (او على مائة دينار ليرد سيده عليه وصيف) غير معين لجهالة القدر (فهو) اى عقد الكتابة (فاسد) فى الكل بذكره (فان أدى) المكاتب (التخرى عتق) بالاداء (وكذا التخزير) لما ليهما فى الجملة (وسعى فى قيمته) باللغة ما بلغت يعنى قبل ان يترافعا للقاضى ابن كمال (و) اعلم انه متى سمي ما لا وفست الكتابة بوجه من الوجوه

(لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه ﴿٨٥﴾ ولو) كاتبه (على مئة ونحوها) كالدم (بطل) العقد لعدم ماليتهما

اصلا عند احد فلا يعتق
بالاداء الا اذا علقه بالشرط
صريحاً فيعتق للشرط
لا للعقد (وصح) العقد
(على حيوان بين جنسه
فقط) اى لانوعه وصفته
(ويؤدى الوسطا وقيمته)
ويجبر على قبولها (و)
صح ايضا (من كافر
كاتب قنا كافرا مثله على
خمر) لما ليته عندهم
(معلومة) اى مقدرة
ليعلم البدل (واى) من
المولى والعبد (اسلم فله
قيمة الخمر وعقوبتها)
لتعليق عقده باداء الخمر لكن
مع ذلك يسعى في قيمته
كمهر (و) صح ايضا (على
خدمته شهره) اى المولى
(او غيره) أو حفر بئر او
بناء دار اذا بين قدر المعمول
والآجر بما يرفع النزاع)
لحصول الركن والشرط
(لأنفسد الكتابة بشرط)
لشبهها بالنكاح ابتداء
لانها مبادلة بغير مال وهو
التصرف (الا ان يكون
الشرط في صلب العقد)
فتفسد اشبهها بالبيع انتهاء
لانه في البدل هذا هو الاصل

من الالف لا يسترد الفضل عندنا اه فقد رمز المشرح الى هذا (قوله) فينتص الح) لان
المولى لم يرض ان يعتقه بأقل مما سعى فلا ينقص منه ان نقصت قيمته عنه والعبد يرضى
بالزيادة حتى ينال شرف الحرية فيزداد عليه اذا زادت قيمته زيلى (قوله) الا اذا علقه بالشرط
صريحاً فيعتق (ولاشئ) عليه لعدم المالية كذا في الاختيار ثم قال ولو علق عقده باداء ثوب او
دابة أو حيوان لا يعتق للجهالة الفاحشة اه ويخالفه قول الزيلعي يعتق باداء ثوب لانه تعليق
صريح فصار من باب الايمان وهى تنعقد مع الجهالة فينصرف الى ما يطلق عليه اسم اثوب اه
شرئب لاية (قوله) بين جنسه فقط الح) كذا قال في العناية اذا كاتبه على حيوان وبين
جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه تركى او هندي ولا الوصف انه جيد او ردى جازت
وينصرف الى الوسط لان الجهالة يسيرة ومثلها تحمل في الكتابة لان مبناها على المساهلة
فيعتبر جهالة البدل بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد سحت اه ولكن في الاختيار
الكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح ان بين النوع صح وان طلق لا يصح اه ومثله في البدائع
ثم قال وان على عبد او جارية صح لانها جهالة الوصف فقد سعى النوع جنسا والوصف نوعا
فلا مخالفة في الحكم (قوله) ويجبر على قبولها) كما يجبر على قبول العين لان كل واحد اصل
فالعين اصل تسمية والقيمة اصل ايضا لان الوسط لا يعلم الا بها فاستويا زيلعى (قوله) فله قيمة
الخمر) لتعذر تسامع عنها بالاسلام (قوله) وعقوبتها) يحتمل رجوع الضمير الى القيمة وعليه
مضى المصنف وهو مما لا خلاف فيه ويحتمل رجوعه الى الخمر وهو ما قرره المشرح وعليه مشى
في الهداية والدرر وغيرها وفيه روايتان كما في العناية (قوله) كمر) في مسألة كتابة المسلم على
خمر او خنزير (قوله) على خدمته شهرا) هذا استحسان لانها تصير معلومة بالعادة وبحال المولى انه
في اى شئ يستخدمه وبحال العبد انه لاى شئ يصلح كما لو عينها نصا ولو لم يذكر الوقت فسدت
لان البدل مجهول بدائع (قوله) والآجر) بالمد والتشديد اللين المحرق شرئب لاية (قوله)
بما يرفع النزاع) بأن سعى له طول البئر وعمقها ومكانها ويريه أجر الدار وجصها وما يبنى بها
بدائع (قوله) لحصول الركن والشرط) اى الايجاب والقبول ومعلومية البدل (قوله)
لأنفسد الكتابة بشرط) اى شرط فاسد وهو المخالف لمقتضى العقد كما اذا كاتبه على ان
لا يخرج من المصر او ان لا يتجر ونحوه مما لا يدخل في صلب الكتابة اتقانى (قوله) لانها الح)
بيان لوجه الشبه وقوله وهو التصرف اى غير المال هو التصرف اى فك الحجر اذا بدل
مقابله (قوله) اشبهها بالبيع انتهاء) كذا في الدرر وفيه كلام يعلم من الشرئب لاية (قوله)
لانه في البدل) اى لان الشرط في صلب العقد واقع في البدل كالكتابة على بدل مجهول او
حرام او على الف على ان يطأها مادامت مكتوبة او تحمده ولم يبين وقتا او هى حامل من
غيره واستثنى ما في بطنها اتقانى والله تعالى اعلم

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله

باب ما يجوز للمكاتب
ان يفعله وما لا يجوز
(للمكاتب البيع والشراء
ولو بمحابة)

(قوله) للمكاتب البيع والشراء) كذا الاجارة والاعارة والايداع والاقرار بالدين واستيفائه
وقبول الحوالة بدين عليه لان لم يكن عليه وان يشارك عنانا لامفاوضة لاستلزامها الكفالة
وله الشفعة فيما اشتراه المولى والمولى الشفعة فيما اشتراه المكاتب وان يتوكل بالشراء وان

اوجب عليه ضمان الثمن للبائع وان يأذن لعبده وان يحط شيئاً بعد البيع بعيب ادعى عليه او
 يزيد في الثمن وان يرد بالعيب ولو اشترى من مولاه الا انه لا يجوز له ان يراجع فيما اشتراه من
 مولاه الا ان يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا ان يبيع من مولاه درهما بدرهمين لانه
 صار احق بمكاسبه فصار كالاجنبي في المعاوضة المطلقة كذا في البدائع ملخصا ولا يرد ما مران
 له ان يكتبه عن نفسه وماله الذي في يده ولو اكثر من البدل لورود العقد ثمة وهو قن وان اوصى
 بوصية ومات قبل الاداء لا تجوز وان ترك وفاء وان مات بعد الاداء فان قال اذا عتقت فثلث
 مالى وصية صحت اجماعا وان اوصى بعين من ماله لا تجوز اجماعا لانه ما اضافها الى حالة الحرية
 فتملكت بملكه في وقت لا يملك التبرع الا اذا أجازها بعد العتق وان اوصى بثلث ماله فعنده لا
 تجوز الا ان يميزها بعد العتق وعندها تجوز بدائع ملخصا **(قوله يسيرة)** تقييد لاطلاق المتن
 تبعاً للشرنبلالية عن الحانية مع انه هو قول الامام قال في البدائع وله ان يبيع بقليل الثمن
 وكثيره وبأى جنس كان وبالنقد والنسيئة في قول ابي حنيفة وعندها لا يملك البيع الا بما يتغابن
 الناس في مثله وبالدرهم والدنانير وبالنقد لا بالنسيئة كالوكيل بالبيع المطلق اهـ **(قوله وان)**
 شرط المولى عدمه (اي عدم السفر لان البيع والشراء ربما لا يتفق في الحضر ولا يبطل العقد
 لان الشرط ليس في صلبه اى لم يدخل في احد البدلين كامر **(قوله وتزويج امته)** وكذا مكاتبته
 لانه من باب الاكتساب بخلاف عبده بدائع ولا يزوجه من عبده وعن ابي يوسف انه يجوز
 قهستانى **(قوله وكتابة عبده)** الاولده ووالديه لانهم يعقون بعته فلا يجوز ان يسبق عتقهم
 عتقه ولانهم دخلوا في كتابته فلا يكتبون ثانيا بدائع **(قوله بعد عتقه)** اى عتق الاول لانه صار
 اهلا للولاء **(قوله فلسيده)** ولا يرجع الولاء الى الاول بعد عتقه لانه متى ثبت لا يحتمل الانتقال
 بحال بدائع **(قوله لا التزوج)** فان عتق قبل اجازته نفذ على المكاتب كامر في النكاح قيل وكذا
 التسرى وسيجى درمتمنى **(قوله ولا الهبة الخ)** قال في البدائع واذا وهب هبة او تصدق ثم عتق
 ردت حيث كانت لانه عقد لا يميزه حال وقوعه فلا يتوقف وظاهره المنع منهما ولو باذن المولى
 قل ابو السعود وهو مصرح به ووجهه ان المولى لا يملك له في كسبه **(قوله الابيسير منهما)** قيد في
 الشرنبلالية التصديق باليسير من المأكول مستندا للبدائع اقول ونصها ولا يملك التصديق الا
 بشئ يسير حتى لا يجوز له ان يعطى فقيرا درهما ولا ان يكسبه ثوبا وكذا لا يجوز ان يهدى الا
 شيئاً قليلا من المأكول وله ان يدعو الى الطعام اهـ وفي القهستانى عن الكرماني اليسير هو
 مادون الدرهم لانه يتوسع فيه الناس اهـ فتأمل **(قوله ولا التكفل)** اى عن غير سيده
 فيجوز عنه لان بدل الكتابة واجب عليه فلم يكن متبرعا والاداء اليه والى غيره سواء بدائع
(قوله ولو باذن بنفس) تفسير للاطلاق اى سواء كانت باذن المولى او المكفول او بالبنفس او
 مال فقوله بنفس داخل تحت المبالغة اى ولو بنفس وفي البدائع فان ادعى فعتق لزمته الكفاله
 لوقوعها صحيحة في حقه لانه اهل بخلاف الصبي **(قوله لانه تبرع)** فانها التزام تسليم النفس او
 المال بغير عوض والمولى لا يملك كسبه فلا يصح اذنه بالتبرع **(قوله ولا الاقراض)** لانه تبرع
 ابتداء بدائع وينبغي جوازه باليسير كالهبة قهستانى بل هو اولى برجندى **(قوله ولو بمال)**

يسيرة (والسفر وان
 شرط) المولى (عدمه
 وتزويج امته وكتابة عبده
 والولاء له ان ادعى) الثانى
 (بعد عتقه والا) بأن اداه
 قبله او اديا معا (فلسيده
 لا التزوج بغير اذن مولاه)
 لا (الهبة ولو بعوض و)
 لا (التصديق الا باليسير
 منهما) لا (التكفل
 مطلقا) ولو باذن بنفس
 لانه تبرع (و) لا (الاقراض
 واعتاق عبده ولو بمال
 وبيع نفسه منه

و تزويج عبده) لنقصه
بالمهر والنقصة (واب
وصى وقاض وامينه
فريق صغير) تحت
حجرهم (مكاتب) فيما
ذكر (بخلاف مضارب
ومأذون وشريك) ولو
مفاوضة على الاشبه
لاختصاص تصرفهم
بالتجارة (ولو اشترى اياه
او ابنه تكاتب عليه)
تبعا له والمراد قرابة الولاد
لا غير (ولو) اشترى
(محرما) غير الولاد
(كالاخ والم لا) يكاتب
عليه خلافا لهما (ولو
اشترى ام ولده مع ولده
منها) وكذا لو شراها ثم
شراه جوهرة (لم يجز
بيعهما) لتبعيتها لولدها
(و) لكن (لا تدخل
في كتابته) ثم فرع عليه
بقوله (فلا تعتق بعته ولا
ينفسخ نكاحه) لانه لم
يملكها (فجاز له ان يطاها
بملك النكاح فكذا المكاتبه
اذا اشترت بعلمها غير ان
لها بيعه مطلقا) لان
الحرية لم تثبت من جهتها
(ولو ملكها بدونه) اى
بدون الولد (جاز له بيعها)
خلافا لهما

كانت حر على ألف فاذا قبل عتق وكذا تعليقه بادائه كأن أدبت الى الفافات حرو وكذا قوله
وبيع نفسه اى نفس العبد منه لان فيها اسقاط الملك وانبات الدين على المفلس (قوله وتزويج
عبده) ولو من أمته كأمير (قوله فريق صغير) تركيب اضافى لا توصيفى (قوله فيما ذكر) من
التصرفات ثبوتا ونفيا فيمكن ان كتابة قته وانكاح امته لا اعتاق عبده ولو بمال الخ واذا اقرا
بقبض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة بمحضر من الشهود صدقا وعتق وان لم تكن معروفة لم
يجز الاقربا لعتق لانه في الاول اقرار باستيفاء الدين فيصح وفي الثانى بالعتق فلا يصح بدائع
(قوله ولو مفاوضة) كذا في الكافي حيث جعله كالمأذون وجعله في النهاية كالمكاتب (قوله على
الاشبه) قال الزيلعي وجعله كالمأذون اشبه بالفقه (قوله لاختصاص تصرفهم بالتجارة) فان
الاصل ان من كان تصرفه عاما في التجارة وغيرها يملك تزويج الامه والكتابة كالأب ونحوه
ومن كان تصرفه خاصا بالتجارة لا يملك (قوله تبعا له) لان المشتري لو كان مكاتبا اصاله لبقية
بعد عجز المكاتب الاصل (قوله والمراد قرابة الولاد) واقواهم دخولا لوالد المولود في الكتابة
ثم الولد المشتري ثم الابوان وعن هذا يفتاوتون في الاحكام كاسيأتى بيانه ان شاء الله تعالى في باب
موت المكاتب (قوله خلافا لهما) حيث قال لا يكاتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة
المحرمة للنكاح ولهذا يعتق على الحر كل ذى رحم محرم منه وله ان للمكاتب كسبا لملكها ولذا
تحل له الصدقة وان اصاب مالا ولا يملك الهبة ولا يفسد نكاح امرأته اذا اشتراها غير ان الكسب
يكفى للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد لا يكتفى لغيره حتى
لا تجب نفقة الاخ الاعلى الموصى وتماه في الهداية وشروحه وثمره الخلاف انه لو ملكه
بيعه عنده خلافا لهما كافي الدرر وانه اذا مات لا يقوم مقامه فلا يسعى على نحوه عنده كما يظهر
من الشرع النبالية (قوله ام ولده) يعنى المستولدة بالنكاح عزمية (قوله وكذا لو شراها ثم شراه)
قال ابن الملك والاصح انه اذا اشتراه اولاهم اشتراها حرم بيعها لان الولد يكاتب عليه اولا
وبواسطته تكاتب امه واذا اشتراها اولا لا يحرم بيعها لان قضاء مقتضى وهو تكاتب الولد ثم اذا
اشترى الولد حرم بيعها عند شراء الولد لوجود مقتضى اه فالمدار على اجتماعهما في ملكه
اعم من ان يكون قد اشتراها معا او متعاقبا بالتقيد بالمعية خلاف الاصح (قوله لتبعيتها لولدها)
لقوله صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها (قوله لانه لم يملكها) اى حقيقة فهي كسبه لا ملكه كما
مرو هذا على المرفوع والمرفوع عليه (قوله فجاز) تفريع على قوله ولا يفسخ نكاحه (قوله
فكذا المكاتبه الخ) اى فله ان يطاها بالنكاح لانها لم تملك رقبته حقيقة هندية عن النبابة
للعين (قوله مطلقا) اى سواء كان معه ولده منها اولا رحتى (قوله لان الحرية لم تثبت من
جهتها) يعنى الحرية المنتظرة والمعنى انها اذا اشترت بعلمها مع ابنها منه تبعها بنها في الكتابة
ولا يتبعه ابوه في تلك الكتابة المؤدية الى الحرية لان التبعية للولد خاصة بجهتها فمضى التى تتبع
ولدها كما يتبعها هو في الرقة والحرية والتدبير فشرى الولد يمنع بيع اصله لو كانت الحرية
المنتظرة من جهة الام بان كان ذلك الاصل اما كفى المسئلة السابقة فلو كان ابلا يمنع بيعه
هذا ما ظهر لى وعبرة الزيلعي لان الجزئية بالجيم والزاي والمعنى ان البعضية التى تمنع بيع
الاصل معتبرة من جهتها كإقدمناه ولم توجدنا ولم أر من اوضح هذه العبارة بعد المراجعة

الكثيرة فتأمل (قوله وان ولد له من امته ولد) اعترض بأن المكاتب لا يملك وطء امته وأجيب بان النسب لا يتوقف على الحل كما في وطء امه ابنة او امة مشتركة فيثبت لشبهة ملك اليد كما في شروح الهداية قال في الجوهرة او نقول صورته ان يتزوج امة قبل الكتابة فاذا كوتب اشتراها فقلده ولدا اه وعلى هذا فلا يحتاج الى قول الشارح فدعاه لبقاء النكاح بعد السراء كما مر (قوله لانه كسب كسبه) وهو الولد قال الزيلعي فإنه في حكم مملوكه (قوله زوج المكاتب) كذا في غير ما كتاب واستشكله في الشربالية بما تقدم من ان المكاتب لا يزوج عبده وليس تزويجه عبده يكون موقوفا كتزويجه اذا لم يجز له حال صدوره فصار كهيئته الكثير وتزويجه هو له مجيز وهو المولى الحر ثم اجاب بأنه لا يمنع ثبوت النسب لانه يثبت للمشبهة كالنكاح الفاسد كما مر اه وارجع ابن ملك الضمير للمولى وهو المتبادر من التبيين والهداية وشروحهها وظاهره انه المولى الحر وعليه فلا اشكال اصلا ونقل ابو السعود عن الشلبي وغيره انه ينبغي ان يقرأ المكاتب بكسر التاء وانه لو ذكر المولى لكان أولى اه قلت ويحتاج الى ادعاء مجاز الاوله (قوله فولدت) اشار الى انها المولود قبل الكتابة عن انفسهما وعن ولدهما صغير فقتل الولد تكون قيمته بينهما ولا تكون الام احق به لان دخوله في الكتابة هنا بالقبول عنه لا بمجرد التبعية والقبول وجد منهما فيتبعهما زيلعي (قوله لان تبعيتها ارجح) من اضافة المصدر الى مفعوله وذلك لانه انفصل من الاب وليس له قيمة وانفصل من الام متقوما فكان تبعيتها ارجح ولانه يتبعها في الرق والحرية فلذا كانت اخص بكسبه اتقاني (قوله خلافا لمحمد) حيث قال هو حر بالقيمة يعظم للمستحق في الحال ان كان التزوج بأذن المولى والاف بعد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمة الولد على امة المستحقة بعد العتق ان كانت هي الغارة وكذا اذا غره عبد مأذون او غير مأذون له في التجارة او مكاتب رجع عليه بعد العتق لانه ليس من باب التجارة فلا ينفذ في حق مولى الفاروق غره حر رجع عليه في الحال وكذا حكم المهر فان المستحق يرجع عليه في الحال اذا كان التزوج بأذن مولاه والاف بعد الحرية وليس له ان يرجع على احد بالمهر على ما عرف في موضعه وحكم الغرور يثبت بالتزويج دون الاخبار بأنها حرة زيلعي (قوله لانه ولد المغرور) دليل قول محمد فهو علة لمخدوف اى فإنه قال هو حر بالقيمة لانه ولد للمغرور دفعا للضرر عيه كالحجر (قوله وخصا للمغرور الخ) قال الزيلعي ولهما انه مولود بين رقيقين فيكون رقيقا اذا ولد يتبع الام في الرق والحرية وتركنا هذا في الحر باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم والعبد ليس في معنى الحر لان حق المولى وهو المستحق في الحر مجبور بقيمة واجبة في الحال وفي العبد بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فتعذر الاخلاق لعدم المساواة هكذا ذكرنا هنا وحاصله ان المغرور خاص بالحر ولا يمكن قياس الرقيق عليه لانه لا مساواة بينهما فانه لا يطالب بالقيمة حالا كالحرفيلزم ضرر المستحق (قوله واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا مشكل جدا فان دين العبد اذا الزمه بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطالب به للحل والموضوع هنا مفروض فيما اذا كان بأذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير

(وان ولد له من امته ولد)
فدعاه (تكاتب عليه) تبعاً
له (و) كان (كسبه له)
لانه كسب كسبه (زوج)
المكاتب (امته من عبده
فكاتبهما فولدت دخل
في كتابتها وكسبه) وقيمتها
لو قتل (لها) لان تبعيتها
ارجح (مكاتب او مأذون
نكح امة زعمت انها حرة
بأذن مولاه) متعلق بنكح
(فولدت منه ثم استحققت
فالولد رقيق) فليس له
اخذ بالقيمة خلافاً لمحمد
لانه ولد المغرور وخصا
المغرور بالحر باجماع
الصحابة واستشكله الزيلعي
(ولو اشترى المكاتب
امة شراء فاسداً

اذن المولى لانه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال وتشهد
المسئلة التي تلى هذه المسئلة بهذا المعنى اه وهو في الحقيقة استشكل لقوله في الاستدلال
بتأخر المطالبة الى ما بعد العتق مع اذن المولى بالنكاح لالتخصيصهما المعروف بالحر كيوهمه
كلام الشارح واجاب بعضهم بأن اذن المولى هنا ليس سببا لحرية الولد اورقته وانما سببها
حرية الام او شرط كون الولد حرا في الزوج الحر فلم يظهر في حقه فلم يطالب به في الحال ونقل ط
عن الرازي نحوه وعن الواني ان الاذن بالشئ انما يكون اذنا بما يتعلق به اذا كان من لوازمه
والوطء ليس كذلك اه فتأمل واجاب الطوري بأن المكاتب والمأذون اعطيناها حكم الاحرار
ولم يتضمن ما اذن فيه المولى النكاح وتوقف صحته على الاذن للحل لا ليضمن ذلك المولى
بخلاف مسئلة البيع الآتية لان الاذن فيها تناول الفاسد فاقتراها ولا يخفى ضعف الكل
فتأمل هذا والمصرح به في المعراج والكفاية انه على قول محمد ولو نكح بأذن المولى لزم قيمة الولد
والمهر في الحال والا فبعد العتق وقد مر ايضا فاستشكل الزبائعي على ما ذكر في الاستدلال
موافق للعقول عن محمد فتأخر المطالبة المذكور في الاستدلال خاص بما اذا كان بلا اذن كما
قيد به في الكفاية وبه يندفع الاشكال نعم يرد عليه انه ليس فرض المسئلة ولذا حذفه بعض
الشراح واستغنى بالكلام الاول **(قوله فوطئها)** اي بغير اذن المولى هداية اما بأذنه فبالاولى
معراج **(قوله اشرائها)** الاولى حذفه كما في عبارة الدرر **(قوله او شرها ححيحا)** اعترضه
في الشرنبلالية بأن الاستحقاق يمنع صحة الشراء اه فالاولى الاقتصار على عبارة المتن وان
اجيب عنه بأنه وصفه بالصحة باعتبار الظاهر **(قوله لدخوله في كتابته)** اي لدخول العقر قال
في الهداية لان التجارة وتوابعها داخلة تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها او لدخول
الشراء ولو فاسدا لان الكتابة تنتظمه بنوعيه كالتوكيل كما في الهداية ايضا او لدخول
المذكور من الشراء مطلقا والعقر وهو أولى ليشمل الصورتين **(قوله لان الاذن بالشراء اذن**
بالوطء) اخذه من الدرر حيث قال فيها قل صدر الشريعة ولقائل ان يقول ان العقر يثبت
بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذنا بالوطء والوطء ليس من التجارة في شئ فلا يكون ثابتا
في حق المولى اقول جوابه انا سلمنا ان العقر ثبت بالوطء لا بالشراء ابتداء لكن الوطء مستند
الى شراء اذلولاه لكان الوطء حراما بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويجب الحد فيكون الاذن
بالشراء اذنا بالوطء والوطء نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتا في حق
المولى اه قال في الشرنبلالية قوله فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطء غير مسلم فكان ينبغي
تركه والاقتصار على ما ذكره قبله وبعده يوضحه ما في العناية بالكتابة اوجبت الشراء
والشراء اوجب سقوط الحد وسقوط الحد اوجب العقر فالكتابة اوجبت العقر ولا كذلك
النكاح اي في المسئلة الآتية **(قوله بلا اذنه)** متعلق بنكاح قال ط اما بلا اذن فيظهر في
حق المولى ويطالب المكاتب به حالا شاي اه **(قوله اي بعد عتقه)** هذا اذا كانت المرأة
ثيبا فلو بكرها فاقترضها يؤاخذ به في الحال اتقاني عن سريح الطحاوي **(قوله لعدم دخوله)** اي
النكاح بلا اذن ح اي لانه ليس من الاكتساب **(قوله كما مر)** اي اول الباب من ان
المكاتب ليس له التزوج بلا اذن **(قوله في الفصلين)** بدل من قوله فيهما اي فصل الشراء بقسميه

فوطئها ثم ردها للفساد
لشرائها (او) شرها
(حيحا) فاستحقت وجب
عليه العقر في حالة الكتابة
قبل عتقه لدخوله في كتابته
لان الاذن بالشراء اذن
بالوطء (ولو) وطئها
(بنكاح) بلا اذنه (اخذه)
بالعقر (منذ عتق) اي
بعد عتقه لعدم دخوله
فيها كما مر (والمأخوذ
كالمكاتب فيهما) في
الفصلين (واذا ولدت
مكاتبه من سيدها)

وقفل النكاح والعة واحدة فان الاذن رفع الحجر كالكتابة فيملك التجارة والنكاح ليس
منها بخلاف الشراء **(قوله فله الخيار)** لانه تلقاها جهتها حرة عاجلة وبدل وآجلة غير بدل فتخير
بينهما عني **(قوله ان شاءت مضت على كتابتها)** فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها
البدل زيلعي **(قوله وتأخذ العقر منه)** وتستعين به في اداء بدل الكتابة اذا كان العلوق في حال
الكتابة لان المولى كالاجنبي في منافعتها ومكاسبها والعقر بدل بضعها اتقاني ويعلم كون
العلوق في حال الكتابة باقراره أو بأن تلد لاكثر من ستة أشهر مذ كتابتها فان جاءت به لاقول
فلا عقر عليه **(قوله عجزت نفسها)** اي أقرت بالعجز عن اداء البدل **(قوله ويثبت نسبه بلا**
تصديقها) وان ولدت آخر لم يثبت من غير دعوى حرمة وطؤها عليه وولد ام الولد انما يثبت نسبه
بالدعوى اذا كان وطؤها حلالا وفي الدرر من جواز استيلاء المكتبة فالمراد به الصحة
لالحل كانه عليه الشر بنلالى **(قوله لانها ملكة رقية)** بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية المكتبة
حيث لا يثبت النسب منه الابتصديق المكتبة لانه لا ملك له حقيقة في ملك المكتبة وانما له
حق الملك منح **(قوله بموته بالاستيلاء)** الباء الاولى للمصاحبة والثانية للسببية اي عتقت بموته
بالشيء وسقط عنها البدل لانها عتقت بسبب أمومية الولد لبقاء حكم الاستيلاء بعد الكتابة
لعدم التنافي بينهما وتسلم لها الاولاد والاكساب لانها عتقت وهي مكتوبة كما اذا أعتقها المولى
حال حياته زيلعي **(قوله وسعى المدبر في ثلثي قيمته الخ)** لانه سلم له بالتدبير السابق على الكتابة
الثالث فيكون البدل بمقابلة الثلثين لانه لما كان الاعناق عند الامام متجزأ بقي ما وراء الثلث
عبدا وبقيت الكتابة فيه فتوجه لعقته جهتان كتابة مؤجلة وسعاية معجلة فيخير لجواز ان
يكون أكثر البديلين أسير باعتبار الاجل وأقلهما أعسر أداء لكونه حالاً فكان فيه فائدة وان
كان جنس المال متحدا وعند ابى يوسف يسعى في الاقل منهما وعند محمد في الاقل من ثلثي قيمته
وثلثي البدل وتماه في التبئين **(قوله لم يترك غيره)** فلو موسرا بحيث يخرج من الثلث عتق
بالتدبير در منتقى **(قوله ولودبر مكانه)** هذه عكس ما قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة **(قوله**
صح) اي التدبير لانه يملك تجيز العتق فيه فيملك التعليق فيه بشرط الموت زيلعي **(قوله والا)**
اي والا يعجز فان أدى بدلها قبل موت السيد عتق والاسعى الخ **(قوله في ثلثي قيمته الخ)** هذا
عنده وقلا يسعى في الاقل منهما فخللاف في الخيار مبنى على تجزى الاعناق وعدمه اما المقدار
فتفق عليه لان بدل الكتابة مقابل بكل الرقبة اذ لم يستحق شيأ من الحرية قبل ذلك فاذا عتق
بعض الرقبة مجانا بعد ذلك سقط حصته من البدل بخلاف ما اذا تقدم التدبير لانه سلم له بالتدبير
الثالث فيكون البدل مقابلا بما لم يسلم له وهو الثلثان زيلعي وقولهما أظهر كافي المواهب
أبو السعود عن الحموى **(قوله فانه يعتق مجانا)** وسقط عنه بدل الكتابة لانه التزمه لتحصيل
العتق وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يستحقه مقابلا بالتحرير وقد فات ذلك بالاعتناق مجانا
زيلعي هذا وقال في غاية البيان وقول صاحب الهداية مع سلامة الاكساب له يفهم منه
ان الاكساب تسلم للمكاتب بعد الاعناق وفيه نظر لان الرواية لم توجد في كتب محمد ومن بعده
من المتقدمين كالطحاوى والكرخى وابى الليث وغيرهم فينبغي ان يكون الاكساب للمولى
بعدها اعتقه كما بعد عجز المكاتب ثم اطال في الاستدلال ولم أر من تعرض لهذا من الشراح

فلهما الخيار ان شاءت
(مضت على كتابتها)
وتأخذ العقر منه (او) ان
شاءت (عجزت) نفسها
(وهى ام ولده) ويثبت
نسبه بلا تصديقها لانها
ملكه رقية (ولو كاتب
شخص ام ولده او مدبره
صح وعتقت) ام الولد
(مجانا بموته) بالاستيلاء
(وسعى المدبر في ثلثي قيمته
ان شاء او سعى في كل البدل
بموت سيده فقيرا) لم يترك
غير (ولودبر مكانه صح
فان عجز بقى مدبر او الاسعى
في ثلثي قيمته) ان شاء (او في
ثلثي البدل بموته) اي
المولى (معسرا) لم يترك
غيره (وان كان) مات
(موسرا بحيث يخرج)
المدبر (من الثلث عتق)
بالتدبير (وسقط عنه
بدل الكتابة كما لو اعتق
المولى مكاتبه) فانه يعتق
مجانا اقيام ملكه (كاتبه على
الف مؤجر ثم صالحه
على نصفه حالا

كالعراج والعناية والكفاية والله تعالى اعلم **(قوله صح استحسانا)** والقياس ان لا يصح لانه
اعتراض عن الاجل بالمال ووجه الاستحسان أن الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه
لا يقدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس مالا من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعتدلا بن
كمال **(قوله على الفين)** قال في الحقائق التقدير ليس بلازم بل المراد ان بدل الكتابة اكثر من
قيمته ابن كمال ولو استويا بأن كان البدل الفا وجب تعجيل ثلثي الالف اتفاقا كما في حاشية أبي
السعود عن المفتاح **(قوله التأجيل)** قيد به لان المريض لم يتصرف في حق الورثة الا في حق
التأجيل فكان لهم أن يردوه اذا تأجيل المال آخر حق الورثة وفيه ضرر عليهم فلا يصح بدون
اجازتهم كذا في المبسوط معراج **(قوله ولم يترك غيره)** أما اذا ترك مالا غيره يخرج هذا البدل
من ثلثه صح التأجيل فيه لان الوصية تصح بعينه فلان تصح بتأجيله اولى كذا ظهر لي وحرره
ط **(قوله ثلثي القيمة)** وهي الالف **(قوله والباقي الى اجله)** اي الباقي من الالفين على القوانين
ح **(قوله قيام البدل الح)** تعليل لقوله ادى ثلثي البدل ح **(قوله على الف)** اي على نصف
قيمته **(قوله اتفاقا)** والفرق لمحمد بين هذه وبين الاولى ان الزيادة على القيمة كانت حق
المريض في الاولى حتى كان يملك اسقاطها بالكلية بأن يبيعه بقيمته فتأخيرها اولى لانه اهون
من الاسقاط وهنا وقعت الكتابة على أقل من قيمته فلا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا
تأجيله لان حق الورثة تعلق بجميعة بخلاف الاولى زيلبي **(قوله الغائب)** قيد به لانه فرض
المسئلة في كلام المصنف كما يشهد به السابق واللاحق والا فالخاضر مثله **(قوله وقبل المولى)**
صوابه الحر او الرجل كما عبر به الزيلبي ومنلا مسكين قال محشيه ابو السعود نقلا عن الحموى
وهذا صريح في ان الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة كالبيع فليحرر **(قوله ثم ادى الحر)**
الفا يفهم منه بعد توله وقبل الرجل أنه لو لم يقبل وأدى الفا لاعتق خلافا لما يظهر من الدرر
حيث اطاق في انه يعتق بالاداء ولم يقيد بقبول الرجل ولهذا قيد في العزيمة بقوله عتقه بالاداء
مقيد بما اذا قبض الرجل ثم ادى الفا كما ذكره الزيلبي اه ابو السعود **(قوله عتق العبد)**
ويقع العتق عن المأمور وكذا لو قل كاتب عبدك عني بألف بخلاف اعتق عبدك عني بألف
فانه يقع عن الأمر والفرق بينهما مبسوط في المعراج **(قوله يعتق استحسانا)** اي لا قياسا
بخلاف الاولى فهي قياس واستحسان ووجه القياس هنا ان العقد موقوف والموقوف لاحكم
له ولم يوجد التعليق **(قوله لنفوذ تصرف الفضولي الح)** قال في الكفاية وهذا لان المولى بنفرد
بإيجاب العتق والحاجة الى قبول المكاتب لاجل البدل فاذا تبرع الفضولي بأدائه عنه تنفذ
الكتابة في حق هذا الحكم وتتوقف في حق لزوم الالف على العبد **(قوله ولا يرجع الحر)**
على العبد) وقيل يرجع على المولى ويسترد ما أداه ان أداه بضمان لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن
غير الواجب زيلبي **(قوله لانه متبرع)** يعنى وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد ولا بد من
هذه الزيادة لانه اذا أدى بعض البدل يرجع بما أداه على المولى لعدم حصول مقصوده وهو
العتق سواء أى بضمان او بغير ضمان شربلالية أقول كون هذه الزيادة لا بد منها محل نظر
لان الكلام في الرجوع على العبد تأمل **(قوله صار مكاتبا)** لان الكتابة كانت موقوفة على

صح استحسانا (مريض
كاتب عبده على الفين الى
سنة فمات) المريض (و)
الحال ان (قيمة المكاتب
ألف) درهم (ولم يحجز
الورثة التأجيل) ولم يترك
غيره (ادى) المكاتب (ثلثي
البدل) وعند محمد ثلثي
القيمة حالا والباقي الى
اجله (اورد رقيقا) لقيام
البدل مقام الرقة فتنفذ
في ثلثه (وان كاتبه على ألف
الى سنة) الحال ان (قيمته
الفان ولم يحجزوا ادى ثلثي
القيمة حالا) وسقط الباقي
(اورد رقيقا) اتفاقا لوقوع
الحجاة في القدر والتأخير
فتنفذ بالثلث (حر قال لمولى
عبد كاتب عبدك فلانا)
الغائب (على ألف درهم
على أنى ان اديت اليك الفا
فهو حر فكاتبه المولى على
هذا الشرط وقبل) المولى
(ثم ادى) الحر (الفاعتق)
العبد بحكم الشرط وكذا
لو لم يقل ان اديت فأدى
يعتق استحسانا لنفوذ
تصرف الفضولي في كل
ماليس بضرر ولا يرجع
الحر على العبد لانه متبرع
(واذا بلغ العبد) هذا
الامر (فقبل صار مكاتبا)

اجازته وقبوله فصار اجازته انتهاء كقبوله ابتداء ولو قل العبد لا قبله فأدى عنه الرجل الذي كانت عنه لا تجوز لان العقد ارتد برده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء لان الكفالة ببدل الكتابة لا تجوز زيادى (قوله) انما يحتاج لقبوله (الح) اى توقف الكتابة فى حق لزوم البدل عليه متوقف على قبوله كما قدمناه (قوله على نفسى) كذا عبارة التبيين والاولى عن بدل على كفى الهداية وغيرها (قوله صح العقد استحسانا) وفى القياس يصح عن نفسه لولايته عليها ويتوقف فى حق الغائب لعدم الولاية عليه هداية (قوله فى الحاضر اصاله الح) قال الزيلعى وجه الاستحسان ان المولى خاطب الحاضر قصدا وجعل الغائب تبعاله والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل فى كتابتها ولدها المولود فى الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها فى العقد تبعها حتى يعتقوا باذائها وليس عليهم شيء من البدل ولان هذا تعليق العتق باداء الحاضر والمولى ينفرده فى حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من الغائب اه قلت وفى التعليق الثانى نظر لانه يحصل العتق باداء الغائب وكذا ببراء الحاضر كما يأتى تأمل (قوله بالارجوع) اى من كل على صاحبه لان الحاضر قضى ديننا عليه والغائب متبرع به غير مضطر اليه هداية (قوله من احدهما) اما الحاضر فلان البدل عليه وأما الغائب فلانه ينال به شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه وصار كمعير الرهن اذا أدى الدين هداية (قوله لا يعتبر) اى فى كونه مطالبا قال فى الدرر فلا يؤخذ بشيء لنفاذ العقد على الحاضر اه اى بلا توقف ولا قبول من الغائب كما مر قلت وبه ظهر الفرق بين هذه وبين المسئلة السابقة حيث قدم انه اذا بلغ العبد قبل صار مكاتباً يعنى نفذت الكتابة فى حق لزوم البدل عليه كما قدمناه فتدبر وقد توقف فيه الوانى وأقره نوح افندى كذا ذكره ابو السعود (قوله ولو حرره) اى أعتق الغائب (قوله سقط عن الحاضر حصته) اى من البدل لان الغائب دخل فى العقد مقصودا اى فكان البدل منقسما وان لم يكن مطالبا به بخلاف الولد المولود فى الكتابة حيث لا يسقط عن الام نى من البدل بعته لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل بعد ذلك تبعانها زيادى (قوله دى الغائب حصته حالا والاردقنا) لانه دخل مقصودا بخلاف المولود فى الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذا مات كذا فى الدرر فان قلت هذا ينافى ما تقدم من انه داخل فى العقد تبعا قلت هو اصيل باعتبار اضافة العقد اليه تبع باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود فى الكتابة فانه تبع من كل وجه اعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية ح قلت ويؤخذ مما قدمناه عن الزيلعى ايضا (قوله ولو أبرأ الحاضر او وهبه له عتقا) اى وهبه البدل وقيد بالحاضر لانه لو أبرأ الغائب او وهبه لا يصح اعدامه وجوبه عليه كما فى التبيين (قوله وان كتب الامة الح) والحكم فى العبد كذلك وكذا فى الكبيرين وفائدة التقييد بالامة والصغيرين مبسوطة فى المعراج (قوله صح استحسانا) وذهب بعض المشايخ الى انه هنا قياس واستحسان لان الولد تابع لها بخلاف الاجنبى فانه استحسان لا قياس قل فى العناية وأرى انه الحق شرئبلالية (قوله الامر) اى من

انما يحتاج لقبوله لاجل لزوم البدل عليه (قل عبيد حاضر سيده كاتفى على نفسى وعن فلان الغائب فكاتبتهما فقبل العبد حاضر صح) العقد استحسانا فى الحاضر اصاله والغائب تبعا (وايهما ادى بدل الكتابة عتقا جميعا) بالارجوع (ويجبر المولى على قبول) للبدل من احدهما (ولا يضاب) العبد (الغائب بشيء) لعدم التزامه (وقبوله) للكتابة (لغو) لا يعتبر (كرده) اياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر او مات ادى الغائب حصته حالا والاردقنا ولو أبرأ الحاضر او وهبه له عتقا جميعا (وان كتب الامة على نفسه وعن ابنتين لها) وقيات (صح) استحسانا (وامر) اى ادى

ممن ذكر (لم يرجع) على
الآخر لانه متبرع ونجبر
المولى على القبول الى آخر
مامر * (فرع) * كاتب
نصف عبده فأدى
الكتابة عتق نصفه وسعى
في بقية قيمته ولا العبد كله
مكاتب على ذلك المال وبه
تأخذ حاوى القدسي

باب كتابة العبد

المشترك

(عبد لشريكين اذن
احدها صاحبه) في (ان
يكاتب حظه بالف ويقبض

بدل الكتابة فكاتب)
الشريك المأذون له (نفذ
في حظه فقط) عند الامام
لتجزى الكتابة عنده
وليس لشريكه فسخره
لاذنه (واذا قبض بعضه)
بعض الاثني (فمجزز
فالمقبوض) كله (للقابض)
لاذنه له المقبض فيكون
متبرعا ولو قبض الاثني
عتق حظ القابض (امتيين
شريكين كاتبها فوطئها
احدها فولدت فادعاه)
الواطئ (ثم وطئها)
الشريك (الآخر فولدت
فادعاه) الواطئ الثاني
صحت دعوته لقيام ملكه
ظاهر اخلافا لهما

مجلس

القياس مقدم هنا

التبعية فهي اصل واولادها تبع بل هي اولى من الاجنبى كافي الهداية وليس بطريق الولاية
اذ لا ولاية للحررة على ولدها فكيف الامة اتقاني (قوله ممن ذكر) اى من الام او الابنين اذا كبرا
اتقاني (قوله الى آخر مامر) قال الزيلعي وقبول الاولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو
اعتق المولى الام بقى عليهم من بدل الكتابة بمحضتهم يؤدونها في الحال بخلاف الولد المولود
في الكتابة والمشتري حيث يعتق بعثها وبطال المولى الام بالبدل دونهم ولو اعتقهم
سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نجومها ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى ان يأخذه
ولاله ان يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين او وهبهم لا يصح ولها يصح فتعتق ويعتقون معها
لما ذكرنا في كتابة الحاضر مع الغائب (قوله فرع) تقدم اول الكتاب مع زيادة في كل من
الموضعين على الآخر (قوله وسعى في بقية قيمته) وما اكتسب قبل الاداء نصفه له ونصفه
للمولى لان نصفه مكاتب ونصفه رقيق عند ابى حنيفة لتجزى الكتابة عنده بدائع وفي الهدية
فان اشترى المولى منه جاز في النصف وان اشترى هو من المولى جاز في الكل استحسانا كما لو
اشترى من غيره وفي القياس لا يجوز الا في النصف وباتياس اخذ كذا في المبسوط اه

باب كتابة العبد المشترك

اخره لان الاصل عدم الاشتراك اتقاني وقال غيره لان الاثنين بعد الواحد (قوله اصاحبه) اى
شريكة الآخر (قوله حظه) اى حظ المأذون كفاية (قوله ويقبض) قال الزيلعي فائدة الاذن
بالكتابة ان لا يكون له حق الفسخ كما اذا لم يأذن وفائدة اذنه بالقبض ان ينقطع حقه فيما
قبض اه ويشير الشارح الى ذلك (قوله عند الامام) وعندها غير متجزئة فالاذن بكتابة
نصيبه اذن بكتابة السكل فهو اصيل في بعض وكيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما
ويبقى كذلك بعد المعجز كافي الهداية (قوله لاذنه) أما اذا كاتبه بغير اذن شريكه صار نصيبه
مكاتباً وعندها كله لمامر وللساكت الفسخ اتفاقا قبل الاداء دفعا للضرر عنه بخلاف ما
لوياع حظه اذا ضرر وبخلاف العتق وتعليقه بشرط اذ لا يقبل الفسخ ولو ادى البدل عتق
نصيبه خاصة عنده لمامر وللساكت ان يأخذ من الذى كاتبه نصف ما أخذ من البدل وتماه
في التبيين (قوله بعض الاثني) بدل من قوله بعضه (قوله لاذنه له بالقبض) قال الزيلعي لان اذنه
بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه منه فيكون متبرعا بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به
فاذا قضى به دينه اختص به القابض وسلم له كله اه (قوله فيكون متبرعا) اى على العبد
المكاتب كما سمعته من عبارة الزيلعي وفي الاصلاح والدرر على القابض وادعى في العزيمة
انه غير صواب قلت ولا منافاة لما في الكفاية حيث قال فيصير الاذن متبرعا بنصيب نفسه من
الكسب على العبد ثم على الشريك فاذا تم تبرعه بقبض الشريك لم يرجع الخ (قوله عتق حظ
القابض) ولا يضمن اشركه لانه برضاه ولكن يسمى العبد في نصيب الساكت عزيمة عن
الكافي (قوله خلافا لهما) حيث لا تصح دعوة الاخير عندها واعلم انهم ذكروا في جميع
الكتب خلافا لهما بعد تمام المسئلة اى بعد قوله وهو ابنه والشارح قدمه فيوهم ان الاختلاف
الا في ثبوت النسب من الثاني وليس كذلك قال العيني وغيره وهذا كله عند ابى حنيفة

(فان عجزت) بعد ذلك جعلت الكتابة كائن لم تكن وحينئذ ٩٤ (فمى) فى الحقيقة (ام ولد للاول)

وعندها هى ام ولد الاول وهى مكتبة كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند ابى يوسف وعند محمد الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الاخير من الآخر ولا يكون الولد بالقيمة ويغرم العقر لها وهذا الخلاف مبنى على الاختلاف فى تجزى استيلاذ المكتبة فعنده تجزى لاعندها واستيلاذ القنة لا تجزى بالاجماع واستيلاذ المدبرة تجزى بالاجماع (قوله بعد ذلك) اى بعد الوطين والدعوتين (قوله لزوال المانع) وهو الكتابة من الانتقال اى من انتقال الاستيلاذ تمام الى مع قيام المقضى فيعمل المقضى عمله من وقت وجوده كما يبيع بشرط الخيار للبائع اذا اسقط الخيار ثبت الملك به من وقت وجوده زيلعى (قوله ووطؤه سابق) جواب عما ساء يقال ان كلامه ملك فيها وقوطى لكل وادعى فامرجح لاختصاص الاول بكونها ام ولده ط (قوله وضمن لشريكه نصف قيمتها) يعنى حال كونها مكتبة لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاذ درر وفى الشربلالية عن الفتح وقيمة المكاتب نصف قيمته قال لانه حريدا وبقيت الرقة (قوله ونصف عقرها) لوطئه امة مشتركة فوجب العقر كله عليه ثم لما عجزت سقط عنه نصيبه وبقى نصيب صاحبه ابقانى (قوله لوطئه ام ولد الغير حقيقة) بناء على ما مر من انها لما عجزت استكمل الاستيلاذ للاول لزوال المانع (قوله لانه بمنزلة المغرور) لانه ووطؤها على ظن انها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان الكتابة انه لا ملك له فيها وولد المغرور ثابت بالنسب منه حر بالقيمة زيلعى وادعى بعض الشراح ان ضمان الثانى القيمة قولهما لان ولدا ام الولد كأمه فى عدم التقوم عند ابى حنيفة قال الحموى وهو ممنوع فقد اطبق الشراح على انه قول ابى حنيفة غاية ما فيه انه يشكل على قوله وقد اجيب عنه بأن عنه روايتين فى تقومها اه والا حسن ما اجاب به فى المبسوط كما نقله بعضهم من ان عدم تقوم ولد ام الولد عنده بعد ثبوت امية الولد ولم يثبت فى الولد لانه حر الاصل فلهذا كان مضمونا بالقيمة (قوله تردده للمولى) اى ترد العقر لانه ظهر اختصاصه بها زيلعى (قوله والمسئلة بحالها) اى وقد كاتبها ووطى الاول فولدت فادعاه (قوله بطل التدبير) لانه لم يصادف الملك اماعندها فظاهر لان المستولد تملكها قبل العجز واماعنده فلا نه بالعجزتين انه تملك نصيبه من وقت الوطء فبين انه وصادف ملك غيره والتدبير يعتمد الملك بخلاف النسب لانه يعتمد الغرور على ما مره داي (قوله نصف قيمتها) لانه تملك نصفها بالاستيلاذ على ما بينه (قوله نصف عقرها) اى لوطئه جارية مشتركة زيلعى (قوله والولد للاول) لان دعواه قد صحت على ما مر وهذا كله بالاجماع زيلعى واعتراض قوله والولد للاول بأنه يومه كون الثانى ووطى وادعى والمفروض خلافة فلوا بدله بقوله وتم الاستيلاذ للاول لكان اولى (قوله فعجزت) قيد به لانه اثر الاعتاق ويصير تعديا يغرم اما قبله فلا يضمن شيئا عند ابى حنيفة لانها مكتبة فى نصيب شريكه كما كانت لتجزى الاعتاق عنده فلم يتلف نصيب صاحبه لان معتق النصف يسمى بمنزلة المكاتب وهذا ذلك النصف مكاتب قبل الاعتاق فلم يظهر الاعتاق فيه وعلى قولهما يغرم فى الحال لعدم تجزى الاعتاق وتماه فى غاية البيان (قوله فرع) هو من مسائل المتون (قوله اوضح من شريكه فى الاولى فقط) اى ضمنه قيمته مدبرا وهى ثلثا قيمته قنا لانه تلفه وهو مدبر بخلاف ما اذا تأخر التدبير حيث لا يضمنه لانه بمباشرة التدبير يصير مبرا للمعتق عن

لزوال المانع من الانتقال ووطؤه سابق (وضمن) الاول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها) كاملا لوطئه ام ولد الغير حقيقة (وقيمة الولد) ايضا (وهوانه) لانه بمنزلة المغرور (وادى) من الشريكين (دفع العقر الى المكتبة صح) اى قبل العجز لاختصاصها بمنافعتها فاذا عجزت تردده للمولى (وان دبر الثانى ولم يطأها) والمسئلة بحالها (فعجزت بطل التدبير وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول) وهى ام ولده (وان كاتبها فحررها احدها موسرا فعجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها) لما تقرر ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لاعندها اه * (فرع) * عبد لرجلين دبره احدها ثم حرره الآخر غنيا وعكسا اعتق المدبر ان شاء واستسعى فى الصورتين او ضمن شريكه فى الاولى فقط والله اعلم

الضمان لمعنى وهو ان نصيبه كان قنا عند اعتاق المفق فكان تضمينه اياه متعلقا بشرط تملك العين بالضمان وقد فوت ذلك بالتدبير كذا في العناية ح والله تعالى اعلم

باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى

باب موت المكاتب

وعجزه وموت المولى

* مكاتب عجز عن اداء
نجم (ان كان له مال سيصل
اليه لم يعجزه الحاكم الى
ثلاثة ايام) لانها مدة
ضربت لابلاء الاعذار
(والاعجزه) الحاكم في الحال
(وفسخها بطلب مولاه
اوفسخ مولاه برضاه ولو)
كانت الكتابة (فاسدة)
فالولى (له الفسخ بغير
رضاه ويملك المكاتب
فسخها مطلقا في الجائزة
والفاسدة) وان لم يرض
المولى (وعادرقه) بفسخها
(وما في يده لمولاه و)
المكاتب (اذا مات وله مال)
يفنى بالبدل (لم تفسخ
وتؤدى كتابته من ماله
وحكم بعقده في آخر)
جزء من أجزاء (حياته
كما يحكم بعقده اولاده)
المولودين في كتابته لاقبلها
(والباقي من ماله ميراث
لورثته ولو) لم يترك مالا
(ترك ولدا) ولد (في
كتابته ولا وفاء بقيت
كتابته وسعى) الابن
في كتابة أبيه

تأخير ظاهر التاسب اذا الموت والعجز بعد العقد (قوله عن اداء نجم) النجم هو الطالع ثم سمي
به الوقت المضروب ثم سمي به ما يؤدى فيه من الوظيفة واشتقوا منه قولهم نجم الدية اى اداها
نجمو ما صحاح ومغرب ملخصا فاستعماله بمعنى ما يؤدى مجاز بمرتين (قوله سيصل اليه) كدين
يقضيه او مال يقدم هداية (قوله الحاكم) شمل المحكم لان حكمه يصح فيما سوى الحدود
والقصاص اذا كان له اهلية القضاء اتقانى (قوله لابلاء الاعذار) اى لاختبار اصحابها قال في
الهداية كأعمال الخصم للدفع والمدينون للقضاء (قوله والاعجزه الخ) اى لم يرج له مال وهذا
عندهما وهو الصحيح فهستانى عن المضمرات وقال ابو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه نجمان
لقول على رضى الله عنه اذا توالى عليه نجمان رد في الرق وحمله على التدب اى يندب ان لا يرد
قباهما تعارض الآثار (قوله وفسخها) اى وجوبها وذكر الفسخ بعد التعجز لان التعجز غير
كاف ط عن الحموى (قوله فالولى له الفسخ) بل يجب عليه رفعا للائم بالرجوع عن سببه ط
(قوله وعادرقه) اى حكم رقه والاوى قول الهداية والكناح حكم الرق لان رقه لم يزل افاده
القهستانى (قوله وما في يده لمولاه) ولو صدقة وهو غنى في الصحيح كما يأتى (قوله وله مال لم
تفسخ) لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بأنه اذا لم يترك وفاء تفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل
لا يقبل منه وهذا قول ابى بكر الاسكاف وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا يفسخ بدون
الحاكم كفى الصغرى فهستانى (قوله وتؤدى كتابته من ماله) فلو عليه ديون للمولى ولاجنبي
فى البدائع بيدؤدين الاجنبى ثم ينظر فان كان فى التركة وفاء بدين المولى وبالكتابه بدى
بدين المولى والا فبالكتابه ويستوفى المولى الدين اذا ظهر له مال اما لبدى به صار عاجزا ولا
يجب للمولى على عبده القن دين (قوله كما يحكم بعقده اولاده الخ) هذا يقتضى انه لا يحكم بعقده
اصوله وفروعه الذين اشتراهم فى كتابته مع انه يحكم بعقدهم فالصواب ان يقال كما يحكم بعقده
من دخل فى كتابته ح وفى الفرر وحكم بعقده بنه سواء ولدوا فى كتابته او شرأهم حال كتابته
او كوتب هو وابنه صغيرا أو كبيرا بمرة اى بكتابة واحدة فان كلاً منهم يتبعه فى الكتابة
وبعقده عتقوا اه ط (قوله المولودين فى كتابته) اى من امته بالتسرى وان حرم لعدم
منافاتها ثبوت النسب كما قدمناه عن الشرنبلاية وسند ذكر صورتين عن البدائع غير هذه
(قوله لورثته) اى لا اولاده الاحرار بأن ولدوا من امرأة حرة وكذا المولودون فى الكتابة
والذين اشترأهم فيها ووالداه لعقدهم بعقده وكذا ولده المكاتب معه بمرة لا المكاتب على حدة
لانه يموت حر او ولده مكاتب والمكاتب لا يرث بدائع فان لم يكن له وارث من القرابة فليسده
بالولاء (قوله ولو لم يترك مالا) لاحاجة الى هذا التقدير مع قول المتن ولا وفاء له ح (قوله ولد فى
كتابته) بأن تزوج امه باذن مولاه فولدت منه ثم اشترأها المكاتب وولدها او المكاتب ولدت من
غير مولاه بدائع (قوله وسعى) ظاهره انه لا بد ان يكون قادرا على السعى وليس كذلك قال فى

الكافي لو كاتب مته على انه بالخيار ثلاثة ايام فولدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد يبقى خياره وعقد الكتابة عند الامام والثاني وله ان يحيزه واذا اجاز يسعى الولد على نجوم الام وان ادى عتقت الام في آخر جزء من أجزاء حياتها وهذا استحسان وعند الثالث تبطل الكتابة ولا تصح اجازة المولى وهو القياس اه طورى وظاهره انه ينتظر قدرته على السعى وتوقف فيه الشرى بالى ونقل عنه انه اجاب فى هامش حاشيته بأن القاضى ينصب له شخصا وصيا فيجمع له مالا وتنفك رقبته ومثل الصغير المعقد والزمن والمجنون اه والله تعالى اعلم **(قوله على نجومه فلا يرد الى الرق الا اذا اخل نجم او نجمين على الاختلاف بدائع)** **(قوله حكم بعق ابيه قبل موته وبعقه)** كذا جعل العتق مستندا صاحب الهداية والكفر وغيرها قال فى الشرى بالى ومخالفة ما فى الظهيرية من انه لا يستند بل يقتصر على وقت الاداء **(قوله ادى البدل حالا و ردالح)** هذا قول الامام لان الاجل يثبت بالشرط فى العقد فيثبت فى حق من دخل تحت الكتابة والمشتري لم يدخل لانه لم يضاف اليه العقد ولم يسر حكمه اليه لكونه منفصلا وقت الكتابة واورد عليه انه قد مر فى فصل تصرفات المكاتب انه اذا اشترى أباه او ابنه دخل فى كتابته وايضا لو لم يسر حكمه اليه لما عتق عنده باء البدل حالا وأجيب بان المراد بدخول المشتري ليس لسراية حكم العقد الجارى بين المكاتب والمولى اليه بل بجعل المكاتب مكاتباً لولده باشرائه اياه تحقيقاً للصلة وبأن عتق الولد المشتري عنده بالاداء حالا ليس لاجل السراية ايضا بل بصيرورة المكاتب كأنه مات عن وفاء كما افصح عنه فى الكافي طورى ملخصا **(قوله وسويا بينهما)** فيسعى على نجوم ابيه عندها وكذا كل ذى رحم محرم منه اشتراهم اتفاقاً **(قوله فيردان للرق)** هذا على رواية الاصل وفى املاء رواية ابى سليمان جعله كأولاد المشتري فى الكتابة فعن ابى حنيفة روايتان كما فى التارخانية ونقل فى غاية البيان الثانية عن شرح الكافي للبردوى وعليها يقتصر فى البدائع ثم هذا اذا لم يكن للمكاتب احد من اولاده قال فى الجوهرة فان ترك مع المولود فى الكتابة ابويه وولدا آخر مشتري فى الكتابة فهم موقوفون على اداء بدل الكتابة من المولود فى الكتابة وليس للمولى بيعهم ولا ان يستسيحهم فاذا أدى المولود فيها بدلها عتق وعتقوا جميعا وان عجز ورد فى الرق ردهؤلاء معه الا ان يقولوا نحن نؤدى المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء القاضى بعجز المولود فى الكتابة **(قوله كمات)** اى بمجرد موته ولا يقبل منهما بدل حال ولا مؤجل عند الامام ح **(قوله وقال ان ادبا حالا عتقا والا لا)** المصرح به فى شرح المجمع والشرى بالى ان الاصول كالفرع عندها فى السعى على النجوم فلينظر من اين اخذ الشارح هذا الكلام ح اقول الذى اوقعه فى ذلك الشرى بالى فانه ذكر فى فصل تصرفات المكاتب ان الوالدين يردان للرق كمات وعزاه للتبيين والعناية ثم قال ومخالفة ما فى البدائع اذا مات المكاتب من غير مال يقال للمولود المشتري ولوالدين اما ان تؤدوا الكتابة حالا والاردناكم فى الرق بخلاف الولد المولود فى الكتابة اه لكن تنفى المخالفة بحمل ما فى البدائع على قول الصحابين وبحمل غيره على قول الامام كما صرح به فى مختصر الظهيرية وسنذكره اه كلام الشرى بالى ثم نقل فى هذا الباب عن مختصر الظهيرية ان

(على نجومه) المقسطة
(فاذا ادى حكم بعق ابيه
قبل موته وبعقه تبعاً ولو
ترك ولداً اشتراه) فى كتابته
(ادى البدل حالا او رد
الى حاله رقيقاً) وسويا
بينهما وأما الابوان فيردان
للى رق كما مات وقالان
ادبا حالا عتقا والا لا
(اشترى) المكاتب (ابنه
فمات عن وفاء ورثه ابنه)
لموته (حراً عن ابن حراً
كما مر) (وكذا) يرثه
(لو كان هو) اى المكاتب

الوالدين ليسا كالولد فيباعان كسائر اكسابه وهذا عند ابى حنيفة وعندها اذا ترك ولدا
 مشترى او ابا او اما يسعى على نجوم المكاتب كالمولود في الكتابة اه فعمله ما في البدائع من
 ان الوالدين لا يشتري في الكتابة على قول الصحاحين هو عين ما قاله الشارح وهو غير صحيح
 بل ما في البدائع هو رواية الاملاء عن ابى حنيفة كما قدمناه عن التاترخانية وما استند اليه
 في الحمل المذكور من كلام مختصر الظهيرية لا يفيد بوجه من الوجوه فانه مصرح بان الابوين
 عندهما كالمولود في الكتابة لا كالمشتري والحاصل ان الوالدين والولد المشتري في الكتابة
 وكذا كل ذى رحم محرم اشترى فيها يسعون على نجوم المكاتب عند الصحاحين كالمولود فيها
 بلافراق بين الجميع واما عند الامام فكل حكم يخصه بينه المصنف والشارح سوى المخاره لعدم
 دخولهم عنده في كتابته كما مر في محله وهذا على رواية الاصل وعلى رواية الاملاء الوالدين
 كالولد المشتري عنده وهي ما مشى عليه في البدائع فاعتقم هذا التحرير بعون الملك القدير (قول له
 وابنه الكبير) التقيد بالكبير خطأ مخالف لصريح الشرع الغرر حيث قال او كوتب هو وابنه صغيرا
 او كبيرا بمرة ح اقول وعاله ابن اليك ال بقوله فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعلنا كشيخ
 واحد اه فلما كان الصغير تابعه قيد بالكبير لتظهر الفائدة تأمل (قول له كتابة واحدة) فلو
 كل على حدة فلا يرث لانه يموت والولد مكاتب كما قدمناه عن البدائع (قول له اي معتقة) فمير
 الحرية بذلك اخذا من قوله ولو قضى به اي بالولاء لقوم امه فان حرية الاصل الاولاء لاحد على
 ولدها كما سيذكره الشارح قبيل فصل وللاء المولادة (قول له ضرورة ان الاب اح) علة للقضاء
 على عاقلة الام ح (قول له لمعتق بعد) لانه وان ترك مالا وهو الدين لا يحكم بمقتضى لا عند الاداء
 (قول له لعدم المناقاة) اي لعدم مناقاة القضاء على عاقلة الام للكتابة بل دل في الهداية ان هذا
 القضاء يقرر حكم الكتابة لان من قضيتها انحاق الولد بموالى الام وانجاب العقل لايمنع لكن على
 وجه يحتمل ان يعتق فيجزى الولاء الى موالى الاب والقضاء بما يقرر حكمه لا يكون معجز (قول له
 ولا رجوع) فيه طى والتقدير كما في غاية البيان فان خرج الدين واديت الكتابة رجوع ولا الولد
 الى موالى الاب ولا رجوع لموالى الام بما عقلوا عنه بعد وفاته اه لكن يخالفه قول الطورى
 وكانوا مضطرين فيما عقلوا فلهم الرجوع على موالى الاب اه نعم ذكر في النهاية وانعراج
 تفصيلا يدفع المخالفة وهو انهم لا يرجعون بما عقلوا من جناية الولد في حياة مكاتب على
 موالى الاب لانه انما حكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته فلا يستند عقده الى أول عقد
 الكتابة أمالو عقلوا عن جنايته بعد موت الاب قبل اداء البذل رجعوا لان عتق الاب استند
 الى حال حياته فحين أن ولده كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجبورين على
 الاداء اه ومثله في حاشية أبى السعود عن تكملة فتح التقدير للعلامة الديري وبه يظهر ان قول
 الشارح ولا رجوع في غير محله لان فرض المسئلة في كلام المصنف كالذكر فيما اذا جنى
 الولد بعد موت المكاتب ولهذا اقتصر الطورى على قوله فلهم الرجوع (قول له قيد بالدين
 اح) قال الزيلعي هذا كله فيما اذا مات المكاتب عن وفاء فاديت الكتابة او عن ولد فذاها فلما
 اذا مات لاعن وفاء ولاعن ولدها فاختلوا في بقاء الكتابة قال الاسكاف تنفسخ حتى لو طوع
 انسان باداء البذل لا يقبل منه وقال ابوالليلث لا تنفسخ ما لم يقض بعجزه اه ومقتضاه ان

(وابنه) الكبير (مكاتبين)
 كتابة واحدة (لصيرورتهم
 كشيخ واحد ضرورة
 انحساد العقد (فان ترك)
 المكاتب (ولد من حرية)
 اي معتقة (وترك دينها
 اني ببذلها فجنى الولد
 فتقضى به) بما جنى (على
 عاقلة امه) ضرورة ان
 الاب لم يعتق بعد (لم يكن
 ذلك) القضاء (نعتقنا
 لايه) لعدم المناقاة
 ولا رجوع قيد بالدين

لان في العين لايتأتى القضاء بالالحاق بالامه لامكان الوفاء في الحال **سج ٩٨** (ولو قضى به) بالولاء (لقوم أمه بعد

خصوصتهم مع قوم الاب في ولائه فهو) اى القصاص بما ذكر (تعجيز) لانه في فصل مجتهد فيه (وطاب لسيده وان لم يكن مصرف) للصدقة (مادى اليه من الصدقات فعجز) لتبديل الملك واصله حديث بريرة هي لك صدقة ولناهدية (كافي وارث) شخص (ففسير مات عن صدقة اخذها وارثه الغنى و) كافي (ابن سبيل اخذها ثم وصل الى ماله وهي في يده) اى الزكاة وكفقر استغنى وفي هي يده فانها تطيب له بخلاف فقير اباح لغنى او هاشمى عين زكاة اخذها لا يحل لان الملك لم يتبدل (فان جنى عبد وكتبه سيده جاهلا بجانيته او) جنى (مكاتب فلم يقض به) بما جنى (فعجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (او فدى) لزوال المانع بالعجز (وان قضى به عليه) حال كونه (مكاتباً فعجز بيع فيه) لانتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيد بالعجز لان جنائيات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء فعليه قيمة واحدة

الدين ليس يقيدوا ن اداء الولد اى المولود في الكتابة او المشتري فيها كخروج الدين **(قوله** لان في العين) يعنى الموفى بالبدل لتعليقه بإمكان الوفاء في الحال شرئبالية قال ط والمراد بالعين ما يعم النفود الموجودة في التركة اه **(قوله** لامكان الوفاء في الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاء من الدين في الحال بان يكون المدين حاضراً ساعة موت المكاتب فيطاب بما عليه فيدفع حالا قلت المراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد ط **(قوله** ولو قضى به الخ) يعنى اختصه وابعده موت المولى في ارثه بالولاء قبل اداء البدل فقضى القاضى بالولاء لقوم الام يكون قضاء بعجز المكاتب وموته بعد لان من ضرورة كون الولاء لقوم الام موت المكاتب عبد لانه لو مات حراً لانجر الولاء من قوه الام كفاية **(قوله** لانه في فصل مجتهد فيه) علة لما تضمنه قوله فهو تعجيز من نفاذ القضاء قال في الهداية فهو قضاء بالعجز لان هذا اختلاف في الولاء مقصودا وذلك يبنى على بقاء الكتابة وانتقاضها فانها اذا فسخت مات عبداً واستقر الولاء على مولى الام واذا بقيت واتصل بها الاداء مات حراً وانتقل الولاء الى مولى الاب وهذا فصل مجتهد فيه فينفذ ما يلاقيه اه وحاصله ان ثبوت التعجيز للقضاء بالولاء نوالى الام فالتعجيز ثابت ضمناً وانما نفذ هذا القضاء لان المكاتب عند بعض الصحابة يموت عبداً وان ترك وفاء فكان قضاء في فصل مجتهد فيه وهو نافذ اجماعاً فجب رعايته وان لزم منه بطلان الكتابة لانها تختلف فيها فصانته أولى **(قوله** ما أدى) اى المكاتب اليه اى الى المولى **(قوله** فعجز) وكذا الوعجز قبل الاداء الى المولى وهذا عند محمد ظاهر لانه بالعجز يتبدل الملك وكذا عند ابى يوسف وان كان بالعجز تقرر ملك المولى عنده لانه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الاخذ لكونه اذ لا لابه ولا يجوز ذلك للغنى من غير حاجة ولا لله شئ لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى هداية **(قوله** لتبديل الملك) فان العبد يملكه صدقة والمولى عوضاً عن العتق **(قوله** واصله حديث بريرة) يوهم انها اهدت اليه صلى الله عليه وسلم بعد ما عجزت مع انها اهدت اليه وهي مكتوبة كافي العناية ح **(قوله** هي لك) الذى في الهداية وشروحها لها بضمير الغائبة **(قوله** فانها تطيب له) لما مر ان الخبث في فعل الاخذ **(قوله** لان الملك لم يتبدل) لان المباح له يتناوله على ملك المسيح ونظيره المشتري شراء فاسداً اذا اباح لغيره لا يطيب له ولو ملكه يطيب هداية **(قوله** جاهلاً بجانيته) اذ لو كان عالماً بها عند الكتابة يصير مختاراً للفداء كافي الهداية **(قوله** بما جنى) اى بموجبه معراج **(قوله** فعجز) اى في صورتين **(قوله** دفع العبد) اى لولى الجنانية **(قوله** لزوال المانع) اى من الدفع وهو الكتابة فصارقاً قبل انتقال الحق عن الرقبة فعاد الحكم الاصلى وهو ما الدفع او الفداء **(قوله** بيع فيه لانتقال الحق من رقبته الى قيمته) يشير الى ان الواجب هو القيمة لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية الكرخى والمبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة اقل من ارش الجنانية كذا في العناية ح **(قوله** ويلزمه الاقل الخ) فلو الارش اقل وجب لان الجنى عليه لا يستحق أكثر منه ولو القيمة اقل وجبت لان حكم الجنانية تعلق برقبته **(قوله** قبل القضاء) أى بتوجب الجنانية الاولى **(قوله** فعليه قيمة واحدة) يعنى اذا كانت اقل من الارش والا فالواجب الاقل منها ومن الارش كما صرح به في شرح المجمع والشرئبالية بقى هنا ثلاثة أمور الاول ان المراد

بالأرض في هذه المسئلة جملة أروش الجنائيات التي جناها ويصير المعنى يجب الأقل من قيمة واحدة ومن جملة الأروش الثاني أن ذلك الأقل يقسم بين أرباب الجنائيات بالخصص الثالث أن ما بقي من الأرض يطالب به بعد العتق وكل من هذه الثلاثة يحتاج إلى التفتير عليه في كتب المذهب ح أقول عبارة شرح درر البحار تفيد الأولين حيث قال فيؤمر بالسعاية للأولياء في أقل من قيمته وأروش الجنائيات لتعذر دفع نفسه للكتابة **(قوله)** ولو بعده فقيم حتى لو جنى جنائيتين مثلاً وجب عليه الأقل من قيمته ومن أروش الأولى ويجب عليه الأقل من قيمته ومن أروش الثانية ح **(قوله)** بطلت أي في الحال في حق المولى قال في شرح درر البحار لو عجز بعد إقراره بقتل خطأ قبل القضاء بقيته يطالب بعد عتقه اتفاقاً أه وأما ما في الشرنبلالية عن شرح المجموع من أنه لو أقربه ففرض عليه ثم عجز يطالب به بعد العتق عنده وقالاً مطلقاً أي في الحال وبعده أه فليس مما نحن فيه لأن كلام الشارح في العجز قبل الحكم فافهم **(قوله)** ويؤدي المال إلى ورثته لأنهم قاموا مقامه قل في الجوهرة ولودفع إلى وصي الميت عتق سواء كان على الميت دين أو لا لأن الوصي قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه إليه وإن دفعه إلى الوارث إن كان على الميت دين لم يعتق لأنه دفعه إلى من لا يستحق القبض منه فصار كالدفع إلى أجنبي وإن لم يكن عليه دين يعتق أيضاً حتى يؤدي إلى كل واحد من الورثة حصته ويدفع إلى الوصي حصة الصغار لأنه إذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع إلى المستحق أه وظاهر إطلاقه أنه إذا لم يدفع للوصي ورفع للوارث وكان عليه دين لم يعتق وإن لم يكن الدين مستغرقاً وبه صرح الزيلعي قال أبو السعود وفيه نظر ففي غاية البيان إذا كان الدين محيطاً بماله يمنع انتقاله إلى الوارث فيفيد أن غير المحيط لا يمنع حينئذ يعتق بقبض الوارث فتدبر أه **(قوله)** لخراب ذمته أي يبطل الأجل لأن ذمته قد خربت وانتقل الدين إلى التركة وهي عين زيلعي **(قوله)** (الأمثلة) أي فيؤدي ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه شرنبلالية والمسئلة مرت في باب ما يجوز للمكاتب مع ما فيها من التفصيل والخلاف **(قوله)** عتق بجانا أي عتق وسقط عنه مال الكتابة ومناه يعتق من جهة الميت حتى أن الولاء يكون للذكور من عصبته دون الإناث جوهرة **(قوله)** استحساناً وفي القياس لا يعتق لأنهم لم يرثوا رقبته وإنما ورثوا ديناً فيها جوهرة **(قوله)** ويجعل إبراء اقتضاء هذا وجه الاستحسان قال في الجوهرة وجه الاستحسان أن عتقهم تميم للكتابة فصار كالإبراء والبراء لا يعتقهم إياه مبرئون له من المال وبرائه توجب عتقه كالأستوفاء منه ولا يشبه هذا ما إذا اعتقه أحدهم لأن إبراءه له إنما يصادف حصته لا غير ولو يرى من حصته بالإداء لم يعتق كذا هذا **(قوله)** على الصحيح وقيل يعتق إذا اعتقه الباقيون ما لم يرجع الأول زيلعي وبالثاني جزم القهستاني ولنظر وجه الأول وما نقله المحشي عن العناية إنما يظهر فيما لو اعتقه البعض فقط وكذا ما قدمناه عن الجوهرة تأمل **(قوله)** فملكها يعني بعد عتقه شرنبلالية وقوله أن يطأها أي يملك الميمن لأن المملوكة لا ينكحها مولاها وليس للمكاتب التسري بها قال ح وهذه المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء فإن كل رجل حراً كان أوقنا أو مدبراً ومكاتباً أو ابن أم ولد أو مستسعى إذا طلق امرأته الأمة تثنين غلظت حرمتها فلا يخل له إيراد عقد النكاح عليها ولا وطؤها بملك الميمن حتى تنكح

ولو بعده فقيم ولو أقرباً بجنابة خطأ لزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت (وإن مات السيد لم تنفسخ الكتابة كالتيدير وأمومية الولد) وكأجل الدين إذا مات الطالب (ويؤدي المال إلى ورثته على نجومه) كأجل الدين بخلاف موت المطلوب لخراب ذمته هذا إذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تأجيله إلا من الثالث (وإن حرره) أي كل الورثة (في مجلس واحد عتق بجانا) استحساناً ويجعل إبراء اقتضاء (فإن حرره بعضهم) في مجلس والآخر في آخر (لم ينفذ عتقه) على الصحيح لأنه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عادره (مكاتب تحتة أمة طلقها تثنين فملكها لا يخل له أن يطأها حتى تنكح زوجاً غيره) وكذا الحر كما تقرر في محله

(كتابا عبدا كتابة واحدة) اى بعقد واحد (وعجز المكاتب ١٠٠) لا يعجزه القاضى حتى يجتمعا) لانهما

زوجا غيره والى هـ - اشار شرح بقوله كما تقر فى محله انه (قوله) كتابا عبدا كتابة واحدة الخ
قيد بالعبد الواحد احترازا عن عبيدين لرجلين كاتبها كتابة واحدة ثم عجز أحدها كان لمولاه
ان يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غائبا هندية عن المحيط ط (قوله) لانهما اى
السيد كسيد واحد وهو لا يقبل التجزى ط (قوله) يعجزه بطالب حدهم اى بعد طلب
العبد لان احد الورثة يتنصب خصما عن الباقيين ط (قوله) بمرت اى بعقد واحد ط (قوله)
ولم يعل اى القاضى والظاهر انه ليس يقيد احترازا ونقطة ذكره جواز الاقدام على الرد
(قوله) شرح لان كتابتهما واحدة وليس أحدها نائبا عن الآخر كفى المسئلة التى قبلها
رحمى (قوله) فليس الآخر) كذا فى المنع والذى رأيت فى نسخى المجتبى فليس للقاضى وفى
الهندية وانتاخانية عن المحيط فن غاب هذا الذى رد فى الرق سبب عجزه وجاء الآخر
واستعاه المولى فى نجم اونجمين فرادان يرد اى القاضى فليس له ذلك (قوله) فى قدر البدل
وكذا فى جلسته كان قال المولى كاتبتك على اثنين اوعلى الثلاثة وقت العبد بل على الف اوعلى
الدراهم بدائع وان اختلفا فى الاجل او فى مقداره فالقول للمولى ولو فى مضيه فللعبد ولو فى
مقدار مانجم عليه فى كل شهر فاما مولى هندية (قوله) فالقول للمكاتب عندنا) سواء أدى شيأ من
البدل او لا وهو قيل اى حنيفة آخر الانه متى وقع الاختلاف فى قدر المستحق وجلسه فالقول
للمستحق عليه وكان يقول تخلفن وقرادان كاتبتك بدائع (قوله) فى الكتابة اى فى بدائها
وفى لاسيية كفى دخات النار اسرارة فى مرة حبستها وانما لا يحبس به لانه دين تصرح حتى لا تجوز
الكفالة به بدائع (قوله) رفيا سوى دين الكتابة) كدين استهلاك اودين اخذه من سيده
حال اذ نهى كاتبه او قرض ط (قوله) وفى غير جنس الح) فيه ثلاث مسائل الاولى لو كان
المولى استولى على مال مكاتبه من غير جنس بدل الكتابة له ماله بته به ويحبسه الحاكم عليه
الثانية من مفيوه ذك لو كان من جلسته تصصه به الثالثة ان العبد مخير فى الكفاية له فسخها
بلارض المولى (قوله) ولان) مبتدأ ر قوله لاد متعلق بمحذوف نعت ولان وقوله لزوجين
نعت اولاد وقوله حررا بالان لمجهول اى اعتقا نعت زوجين وقوله لمولى ابسهم متعلق
بمحذوف خبر المبتدأ ر قوله ليس لاد اى اولاد خبر مقدم ومعبى مصدر ميمى من العبور بمعنى
الدخول مبتدأ مؤخر والجملة التثنية مؤكدة لثبائها والمعنى ولان اولاد الزوجين المعتقين
لمولى الاب دون مولى الام لان الاب هو الاصل ولم تزوجت عبدا او مكاتبه فالولاء ليهما فاذا
اعتق الاب جرد الولاء الى مواله وتماه فى شرح ابن النخبة (قوله) توفي وما وفى) الضميران
للمكاتب واما مفعول بع ولميت نعت لاما ومن الولد يضم لاما وسكون اللام بيان نيت والحي
مبتدأ على حذف مضاف تقديره وام الحى وتسمى خبره وتحضر من احضر اى تحضر البدل
والمعنى ان المكاتب اذا توفي لا عن وفاة ام ولد قبله فى كتابة ابيه او اشتراه معها حتى
دخل فى كتابته فن لم يكن معها الولد بان مات بيعت الى آخر ما فى الشارح والله تعالى اعلم

كتاب ولاد

اوردته عقب المكاتب لانه من آثار ولاد ولان رة رة يذكروه عقب العتق ليكون واقعا
عقب شرائه (قوله) شتق من ال) بتعق

وشرء (عبارة عن التناصر بولاء اعتقة اى بولاء الموالة) ذيلعى (ومن آراءه الارث واعتقل) وولاية النكاح (فيها)

كو احد بخلاف الورثة فن
القاضى يعجزه بطاب
احدهم مجتبى وفيه كتب
عبدية بمرتة فعجز احدها
فردده المولى فى الرق او
القاضى ولم يعلم بكتابة
الآخر لم يصح فن غاب
هذا المردود وجاء الآخر
ثم عجز فليس الآخر رده
فى الرق (شرح) اخلف
المولى والمكاتب فى قدر
البدل فالقول للمكاتب
عندنا ولا يحبس المكاتب
فى دين مولاه فى الكتابة
وفيا سوى دين الكتابة
قولان سراجية قلت وفى
عتاق الوهبانية وفى غير
جنس الحق يحبس سيدها *
* مكاتبه والعبد فيها مخير *
ولاء الاولاد للزوجين
حررا * لمولى ابسهم ليس
للام معه * توفي وما وفى
فأما لميت *

من الولد بع والحي تسمى
وتحضر *

اى وان لم يكن معها ولان
بيعت وان كان استسعت
على نجومه صغيرا كان
ولدها او كبير وعندها
تسمى مطلقا والله اعلم

كتاب ولاد

(هو) لغة التسمية المحبة
مشق من الرى بهو اقرب

فيهما وهو شاذ كذا في جامع اللغة ح (قوله وبهذا علم الخ) فيه تعريض بصدر الشريعة حيث فسر بالميراث وتعريض بالمصنف ايضا تبعا لصاحب الحقائق ولذا عدل عن تفسيريهما بقوله بل قرابة حكمية تبعا للكثير وغيره فان الولاء يتحقق بدون الارث والتناصر كما اذا اعتق كافر مسلما قال في المبسوط لا يرثه لكونه مخالفا له في الملة ولا يعقل عنه لانه باعتبار النصرة ولا نصرة بين المسلم والكافر قاله ابن الكمال وسيسير اليه الشارح وايضا فان ما ذكره المصنف مفض الى الدور لاخذ الولاء في تعريفه (قوله بل قرابة حكمية) اي حاصلة من العتق او الموالة كثر (قوله تصاح سببا للارث) اتي بلفظ تصاح الاشارة الى انه لا يكون سببا للارث دائما كما عامته آفوا لانه انما يكون عند عدم العصبة النسبية (قوله لا الاعتاق) خلافا للجمهور مستدئين بحديث الولاء لمن اعتق فان ترتيب الحكم على المشتق دليل على ان المشتق منه علة الحكم والجواب ان الاصل في الاشتقاق هو مصدر الثلاثي وهو العتق (قوله لان الاستيلاء) اسم ان ضمير الشأن محذوف والمراد به ان تكون الجارية ام ولده فانها تعق عليه بموته لا بالاعتاق ط (قوله وارث القريب) كالومات ابوه وهو مات لاختيه لامة (قوله خبري على الغالب) او ان القصر اضافي حموي عن المقدسي فيكون المعنى الولاء لمن اعتق لا لمن شرطه لنفسه من باع ونحوه كواهب وموص ابو السعود (قوله ولو من وصية) كما لو اوصى بأن يعتق عبده بعد موته او يشتري عبدا من ماله بعد موته ثم يعتق ح اي لا انتقال فعل الوصي اليه زيلعي (قوله او يفرع له) أي للاعتاق (قوله ولو امرأة) اي ولو كان السيد امرأة أو أتي بذلك للثانية على مخالفة للعصبة النسبية فانه ليس فيها التي (قوله او ذميا) وان كان لا يرث العتق المسلم (قوله او ميتا) اشار به الى ما ذكره ابن الكمال حيث قال لا يقال كيف يكون الولاء بالتدبير والاستيلاء للسيد والمدبر وام الولد انما يعتقان بعد موت السيد لما عرفت ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية تصاح سببها وشبوتها بالتدبير والاستيلاء لا يتوقف على العتق بموت المدبر والمستولد صرح بذلك في المبسوط حيث قال لان المدبر والمكاتب والمستولد استحق ولاءهم لما باشر السبب ولو سلم انه ميراث فعنى كونه للمولى انه يستوفي منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قررنا تبين ان ما ارتكبه في دفع ما ذكر من فرض ارتداد المولى منشؤه قلة التدبر بل عدم التدبر اه (قوله حتى تنفذ وصاياه الخ) بأن مات بعده قبل قبض ميراثه منه (قوله لمخالفته للشرع) وهو ما روى ان عائشة رضي الله تعالى عنها ارادت ان تشتري بريرة فاعتقها فقال اهلها على ان ولاءها لنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن اعتق اتقاني (قوله الموجود عند العتق) اشار به الى علة عدم الانتقال والا فهو معلوم من قوله فولدت لاقل من نصف حول لكن يوجد في بعض النسخ بعد قوله ابا مانصه لان الحمل كان موجودا وقت الاعتاق فاعتاقه وقع قصد افلا ينتقل ولاؤه عن معتقه صدر الشريعة اه قال الطوري وأورد أن هذا مخالف لقولهم في كتاب الاعتاق وان أعتق حاملا عتق حملها تبعا لها اه قلت قد يجاب بأنه من حيث لم يرد عليه الاعتاق بخصوصه وانما ورد على الام كان تبعا ومن حيث انه جزء منها واعتاقها اعتاق الجميع اجزاؤها كان مقصودا تأمل والاحسن ان يقال لما لم يشترط في عتقه ولادته لاقل المدة ذكرها

وبهذا علم ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية تصاح سببا للارث (وسببه العتق على ملكه) لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق واما حديث الولاء لمن اعتق خبري على الغالب (من عتق) اي حصل له عتق (باعتق) ولو من وصية (او يفرع له) كما كتابة وتدبير واستيلاء (او بملك قريب فولد لسيده) ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه منه (ولو شرط عدمه لمخالفته للشرع فيبطل (ومن اعتق امته و) الحال ان (زوجها قن) الغير (فولدت) لاقل من نصف حول مذعقت (لا ينتقل ولاء الحمل) الموجود عند العتق

التبعية لعدم تحقق الجزئية دائما ولما كان نظرهم هنا الى عدم انتقال الولاء والشرط فيه اولادته للاقل ذكروا القصدية لتحقيق الجزئية فتدبر **(قوله أبدا)** أى ولو عتق أبوه حتى لو حنى الولد حكم تجنيته على موالى الام ط عن الحموى **(قوله ضرورة كونهما توأمين)** أى حملت بها حاملة لمدة تغلغل مدة الحمل بينهما فإذا تناول الاول الاعناق تناول الآخر ايضا ذيلعى **(قوله لاكثر من نصف حول)** الاولى ان يقول لنصف حول فاكتر كما فى البدائع واما التعبير ماكثر من الاقل فهو مساو لتعبير الشارح فافهم **(قوله لتعذر تبعيته للاب)** يعنى انه وان اتى بتحقيق الجزئية هنا لاحتمال علوقه بعد العتق يصح ان لا يمكن تبعيته للاب لانه لم يعتق بعد فيثبت من موالى الام على وجه التبعية لانه عتق تبعا لامه مقصودا **(قوله قبل موت الولد لابعده)** قال فى ايضاح الاصلاح يعنى ان اعتق الاب قبل موت الولد لانه ان مات قبل عتقه لا ينتقل ولاؤه من موالى الام اه وهو يقتضى انه لو كان لهذا الولد الميت ولد لا ينتقل ولاؤه الى موالى الاب فايراجع ح اقول فى الذخيرة الجد لايجز ولاء حافده فى ظاهر الرواية سواء كان الاب حيا او ميتا وروى الحسن انه يجز وصورته عبد تزوج بمعتقة قوم وحدث له منها ولد ولهذا العبد أب حى واعتق الاب بعد ذلك وبقي العبد على حاله ثم مات العبد وهو أبوهذا الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجز ميراثه كان لموالى الام اه **(قوله لزوال المانع)** وهو رق الاب ولانه لم يرد العتق على الحمل قصدا بل عتق تبعا لامه كقدمناه والمنافى لتقل الولاء عتقه قصدا **(قوله هذا)** أى جبر الولاء والتفصيل بين الولادة لاقل من نصف حول اولاكثر **(قوله اذا لم تكن معتدة)** أى وقت عتقها **(قوله من الفراق)** أى بموت او طلاق ح **(قوله لا ينتقل لموالى الاب)** لتعذر اضافة العلوق الى ما بعد الموت وهو ظاهر والى ما بعد الطلاق البائن لحرمه الوطء وكذا بعد الرجعى لانه يصير مرجعا بالشك لانه اذا جاءت به لاقل من سنتين احتمل أن يكون موجودا عند الطلاق فلا حاجة الى اثبات الرجعة لثبوت النسب واحتمل أن لا يكون فيحتاج الى اثباتها ليثبت النسب واذا تعذر اضافته الى ما بعد ذلك أسند الى حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعناق فعتق مقصودا فلا ينتقل ولاؤه وتبين من هذا انها اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر كان الحكم كذلك بطريق الاولى لليقن بوجود الولد عند الموت أو الطلاق وأما اذا جاءت به لاكثر من سنتين فالحكم فيه يختلف بالطلاق البائن والرجعى ففي البائن مثل ما كان وأما الرجعى فولاء الولد لموالى الاب لثبوتنا بمراجعته عناية **(قوله عجمي الخ)** العجم جمع العجمي وهو خلاف العربى وان كان فصيحاً كذا فى المغرب وفى الفوائد الظهيرية هذه المسئلة على وجوه ان زوجت نفسها من عربى فولاء الاولاد لقوم الاب فى قولهم وان من عجمي له آباء فى الاسلام فلقوم الاب عند أبى يوسف وعلى قولهما اختلف المشايخ حكى عن أبى بكر الاعمش وأبى بكر الصغار أنه لقوم الاب وقال غيرها لقوم الام وان من حربى أسلم ووالى أحدا أو لم يوال فى مسألة الكتاب وان من عبد أو مكاتب فلموالى الام اجماعا الا اذا عتق العبد فيجبر الولاء كفاية **(قوله أو لم يكن له ذلك)** انما فرضه المتن فيمن له مولى موالاة لفهم مقابله بالاولى فلو قال فولاء ولدها لموالها وان كان له مولى الموالاة كما فى الأكثر لكان أولى ح **(قوله لا يكون فى العرب)** أى لا يكون العربى مولى

(عن موالى الام أبدا) وكذا لو ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر والآخر لاكثر منه وبينهما اقل من نصف حول (ضرورة كونهما توأمين) فإذا ولدته بعد عتقها لاكثر من نصف حول فولاء لموالى الام) ايضا لتعذر تبعيته للاب لرقه (فان عتق) القن وهو الاب قبل موت الولد لابعده (جبر ولاء ابنة الى مواليه) لزوال المانع هذا اذا لم تكن متعدة فلو متعدة فولدت لاكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق لا ينتقل لموالى الاب (عجمي له مولى موالاة) او لم يكن له ذلك وقيد بالعجمي لان ولاء الموالاة لا يكون فى العرب لقوة انسابهم (نكح معتقه)

اسفل ح (قوله ولو لعربي) صوابه ولو لمعجمي لانه اذا كان الولاء للمولى المعجمي كان للعربي بالاولى ح (قوله لولاها) هذا عندها وعند ابي يوسف لمولى الاب ترجيحاً لحانب الاب (قوله حتى اعتبر فيه الكفاءة) مريبانه في بابها ويأتي قريباً وايضاً فانه مقدم على ذوى الارحام ولا يقبل الفسخ بعد الوقوع والموالاته بعكس ذلك كله (قوله لافي المعجم وولاء الموالاته) اى لا تعتبر الكفاءة فيهما من حيث النسب والحرية فان الحرية والنسب في حق المعجم ضعيفان لان حريتهم تحتل الابطال بالاسترقاق بخلاف العرب ولانهم ضيعوا انسابهم فان تناخروهم قبل الاسلام بعارة الدنيا وبعده به واليه اشار سيدنا سلمان الفارسي رضى الله تعالى عنه بقوله سلمان ابوه الاسلام فاذا ثبت الضعف في جانب الاب كان هو والعبد سواء (قوله والمتق مقدم على الرد) من هنا الى بيت المال من مسائل الفرائض فينبغي حذفها ح (قوله مؤخر عن العصبه النسبية) اى بأقسامها الثلاث بالنفس وبالغير ومع الغير واحترز بالنسبية عن النوع الآخر من السببية وهو مولى الموالاته فان المتق مقدم عليه وعصبه المتق مثله (قوله لانه عصبه سببية) اى والنسب اقوى (قوله نعم المتق) بفتح التاء (قوله ولا وارث له نسبي) نعم صاحب الفرض والعصبي (قوله لا قرب عصبه المولى) اخرج عصبه عصبته فلو اعتقت عبداً ثم ماتت عن زوج وابن منه واخ لغير ام ثم مات العبد قالوا لا لابنها فقط فان كان مات الابن وترك خاله واباه فهو للخال لانه عصبته دون الاب لانه عصبه ابنا وتماه في البدائع والذخيرة (قوله الذكور) نعم للعصبه اى للانساء اذ ليس هنا عصبه بغيره أو مع غيره للحديث المذكور (قوله وسنحققه في باب) اى في باب الميراث ولم يزد على ما هنا سوى التعليل بالحديث (قوله وليس للنساء الخ) استئناف في موقع الاستثناء لان قوله لا قرب عصبه المولى يشمل بعض النساء ولذا فرع عليه بعده بقوله فلو مات الخ وبهذا علمت ان تقييد الشارح اولا بالذكور غير لازم (قوله المذكور في الدرر وغيرها) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين او دبرن او دبرن من دبرن او جرولاء معتقهن او معتق معتقهن اه وقوله جر عطف على دبر اى اعتق وولاء مفعوله ومعتقهن فاعله قهستانى فاذا دبرت عبداً ماتت ثم مات العبد فولأوه لها حتى يكون للذكور من عصبته وكذا لو ماتت فمعتق المدبر بموتها فدبر عبداً ثم مات فولأوه لعصبته * (تمه) قال ابو السعود عن تكملة الفتح للديري عبر بما الموضوعه لما يعقل لان الرقيق بمنزلة الميت الملحق بالجماد نظيره قوله تعالى او مملكت ايمانهم وبعده عير بمن في أو اعتق من اعتقن لانه صار بالعتق حيا حكما (قوله لكن قال العيني وغيره الخ) وقال والوارد عن علي وابن مسعود وابن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الا ما كاتبين او اعتقن (قوله وسيجيء الجواب عنه في الفرائض) نصه هناك وهو وان كان فيه شذوذ لكنه تأكيد بكلام كبار الصحابة فصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد واقره المصنف ح وسندكر هناك تمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله وذكر الزيلعي الخ) ومثله في الذخيرة قال وهكذا كان يفتي الامام ابو بكر البرزنجري والقاضى الامام صدر الاسلام

ولو لعربي (قولته منه فولاء ولدها لمولاها) اتقوا ولاء العتاقة حتى اعترف به الكفاءة لافي المعجم وولاء الموالاته (والمعتق مقدم على الرد) مقدمه (على ذوى الارحام مؤخر عن العصبه النسبية) لانه عصبه سببية (فان مات المولى ثم المتق ولا وارث له) نسبي (فيرانه لا قرب عصبه المولى) الذكور وسنحققه في باب (وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن) كما في الحديث المذكور في الدرر وغيرها لكن قال العيني وغيره انه حديث منكراً لا اصل له وسيجيء الجواب عنه في الفرائض ثم فرع على الاصل المذكور بقوله (فلو مات المتق ولم يترك الابنة معتقه فلا شيء لها) اى لابنة المتق (ويوضع ماله في بيت المال) هذا ظاهر الرواية وذكر الزيلعي معزيا بالنهاية ان بنت المتق

لا قرب الى بيت من بيت المال فكان الصنف اليها اولى اذ لو كانت ذكر تستحق المال
 (قوله ترث في زماننا) عبارة الزبلي يدفع المال اليها لا يضر بقا الارث بل لانها اقرب الناس الى
 بيت ح (قوله وكذا فضل الح) عزاء في الذخيرة الى فرائض الامام عبد الواحد الشهيد
 (قوله الابن والبنات ترث من) عزاء في الذخيرة الى محمد رحمه الله (قوله واقرب المصنف وغيره)
 في شرح الماتن قتل ولكن بلغني انهم لا يفتون بذلك فتنه وفيه من كتب الفرائض قلت ولم
 في زماننا من افني بهد ولا من قضى به وعلى القول به فيدعي جواز ديانة فليحذر وليتدبر اه
 (قوله ولو مسلما) انى به لان الكلام في ثبوت لولاء وما انيراث فلا يثبت مادام المعتقد كافرا
 رسيته عليه ففيه (قوله ان مسلما لا يرثه) لامه شرط الارث وهو اتحاد المالة حتى لو اسلم
 يرمى قبل موت معتق سمعت معتق يرث به وكذا لو كان للذمي عصابة من المسلمين كم مسلم يرثه
 لانه يجعل للذمي دميته فان لم يكن له عصابة مسلم يرد الى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين مسلم
 وذمي ففصل ولا يملك له ولا يصف الاخر لا قرب عصابة للذمي من المسلمين ان كان والارث لبيت
 مال بدائع (قوله لا يعتق عنه) فان كان المعتق من نصارى تغلب فالعقل على قبيلته كفى
 اعتبارا خاتمة ويؤخذ منه انه اذا لم يكن معتق للذمي قبيلة فعقل العبد المسلم على نفسه فانه
 صرح في المسئلة السابقة وهي ما اذا لم يكن له عصابة مسلم فلا يرث لبيت المال والعقل على العبد
 نفسه (قوله وبهذا تنجح الح) لان لولاء وجد بلا ميراث ح (قوله ولو اعتق حربى)
 التقييد بالحربى مفيد بالنظر الى قوله لا يعتق الا ان يخلى سبيله لانه في الاسلام يعتق بمجرد القول كما
 سيذكره وما بالنظر الى قوله ولا لولاء له فانه وسلم سواء وسند كرقربيا الكلام فيه (قوله
 عبد حربى) فهو مسلما اذ لم يعتق بالاجماع ولاؤه له بدائع (قوله فاذا خلده عتق) اى صح
 عتقه لكنه لم يتم العتق في حق زوال الرق وان صح في حق ازالته مات لان كون الحربى في داره سبب
 لرقه طورى عن المحيط (قوله ولا لولاء له) هذا قول ابى حنيفة ومحمد لانه لم يعتق عندها بكلام
 الاعتق بل بالتخية والعق الثابت بها لا يوجب الولاء بدائع لما علمت انها لا تزيل الرق وان
 ازالته مات (قوله خلافا لى) فعنده ولاؤه له لان اعتقه بالقول صح وكذا ان دبره في دار
 الحرب فهو على هذا الاختلاف ولا خلاف ان استيلاده جائز لان مبناه على ثبوت النسب وهو
 يثبت في دار الحرب بدائع (قوله يعتق بالتخية) اى وكان ولاؤه له كما يفيد التعليل المار
 فانه عتق بالقول بالتخية لكن في الشرع بلاية عن البدائع انه لا يعتق بالقول بل بالتخية
 عنده وعند ابى يوسف يصير مولاة اه وهو خلاف مذكوره الشرح ولم اجده في نسخى البدائع
 نعم رأيت في الهندية معزيا الى البدائع لو اعتق مسلم عبد له مسلما او ذميا في دار الحرب
 فولأؤه له لان اعتاقه جائز بالاجماع وان اعتق عبد له حربى في دار الحرب لا يصير مولاة عنده
 وعند الثاني يصير اه وليس فيه انه لا يعتق بالقول لان قوله لا يصير مولاة لا يستلزم عدم
 العتق بل صرح في استارخاتية بأنه يعتق حيث قل اذا دخل المسلم دار الحرب فاشتري حربيا
 واعتقه عتق الا ان اولاء لا يثبت منه في قولهما وقول ابو يوسف يثبت استحسانا وذكر
 نحوه الطورى عن المحيط ثم رأيت في كتب الاعتاق من البحر مانعه المسلم اذا دخل دار الحرب
 فاشتري عبدا حربيا فأعتقه ثمة فتمس انه لا يعتق بدون التخلية وفي الاستحسان يعتق

(بدونها)

ترث في زماننا غدا بيت
 لم تركه ما فضل عن
 فرض احد لزوجين يرد
 عليه وكذا المالك يرد
 الابن والبنات ترث من
 في فرائض الاشهاد وفرد
 المصنف وغيره (واذا مات
 الذمي عبد) ولو مسلم
 واعتقه فولأؤه له لان
 الولاء كالنسب) يتوارثون
 به عند عدم الحجاب
 كالمسلمين فولو مسلما لا يرثه
 ولا يعتق عنه وبهذا تنجح
 فساد القول بأن الولاء هو
 الميراث حق الاتصاح (وه
 اعتق حربى في دار الحرب
 عبدا حربيا لا يعتق)
 بمجرد اعتاقه (الا ان
 يخلى سبيله فاذا خلده عتق
 حينئذ ولا لولاء له) حتى
 لو خرجنا اليها مسلمين
 لا يرثه خلافا لى (وكان
 له ان يوالى من شاء لانه
 لا لولاء لاحد) عليه (ولو
 دخل مسلم في دار الحرب
 فاشتري عبدا ثمة واعتقه
 بالقول عتق بالتخية

قوله فلا يرث لبيت المال
 الح هكذا بخطه ولعل
 الاول ان يقول بأن الارث
 الح يكون صفة لصرح
 تأمل اه مصححه

بدونها ولا ولاء له عندها قياسا وله الولاء عند ابى يوسف استحسانا اه وبه يحمل التوفيق
 فتدبر **(قوله)** ولو كان العبد مسلما الخ لم يستوف الاقسام وحاصل ما في التتارخانية لا يخلو ان
 يكون المعتق مسلما او ذميا فيثبت الولاء له وان كان العبد ذميا اما لو حربيا ففيه الخلاف المار
 ولو كان المعتق حربيا فان في دار الاسلام عتق ونبت له الولاء سواء كان العبد مسلما او ذميا
 او حربيا وان في دار الحرب والعبد مسلم او ذمي فكذلك ولو حربيا لا يعتق بالانحلية واذا عتق
 فلا ولاء **(قوله في دار الاسلام)** مثله ما اذا كان في دار الحرب والمولى مسلم كقدمناه عن
 الهندية * (فرع) * شري حربى مستأمن عبدا فاعتقه ثم رجع الى داره فسي فاشتره
 عبده المعتق فاعتقه كان كل منهما مولى للآخر وكذلك ذمي او امرأة مرتدة لحق بدار الحرب
 فسييا بدائع **(قوله)** يقضى بالميراث والولاء لهما اي ولو كان المال في يد احدهما اذ
 انقصه من هذه الدعوى الولاء وهما سيان ولم يرجح ذواليد لان سبب الولاء وهو العتق
 لا يأكد بالقبض بخلاف الشراء كما في مختصر الظهيرية وهذا اذا لم يوقتا ولم يسبق القضاء
 بأحدى البيتين لما قل في البدائع لو وقتا فالسابق اولى لانه أثبت العتق في وقت لا ينازعه فيه
 احد ولو كان هذا في ولاء الموالاة كان ذوالوقت الاخير اولى لان ولاء الموالاة يحتمل النقص
 والنسخ فكان عقد الثاني نقضا للاول الا ان يشهد شهود صاحب الوقت الاول انه كان عقل
 عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فأشبهه ولاء العتاقة وتماه في الشر نبلاية **(قوله المولى)**
 اي المعتق ولو بكتابة او تدبير او استيلاء ط **(قوله)** يستحق الولاء اولا اي اذا مات امالو
 كان حيا فلا شبهة فيه وهذا مكرر مع قوله فيما سبق او ميتا الخ **(قوله في ولاء العتاقة)** بخلاف
 ولاء الموالاة كما مر **(قوله)** فعتقة التاجر الخ الانسب ان يقول فعتق التاجر كف لمعتقة
 المطار لا يكون كفأ لها معتق الدباغ لان الكفاءة تعبيرها لاله فليأمل ط **(قوله)** بمعنى
 عدم الرق في أصلها اي ولا فيها ايضا وانما فسر بذلك لان حرا الاصل يطلق ايضا على من
 لم يجر عليه نفسه رق سواء جرى على اصله رق اولا وليس بمرادها كما حققه في الدرر ح
(قوله فلا ولاء على ولدها) اي وان كان الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق
 والحرية ولا ولاء لاحد على أمه فلا ولاء على ولدها بدائع ووافقه في شرح التكملة
 ومختصر المحيط ومختصر المسعودي كما ذكره في الدرر قال في سكب الا نهر هذا فرع مهم
 فاحفظه فانه منزلة الاقدام اه وفي العزيمة اعلم ان ساداتنا العلماء الذين أفتوا بقسطنطينية
 الحمية بالامر السلطاني والنصب الخاقاني من حين الفتح الى عامنا هذا وهو السادس
 والثلاثون بعد الالف افرقوا فرقتين فذهب فرقة منهم الى هذا القول المنقول من البدائع
 كصاحب الدرر والمولى ابن كمال باشا والمولى قاضي زاده والمولى بستان زاده والمولى زكريا
 والمولى سعد الدين بن حسن خان والمولى صنع الله وذهبت فرقة منهم أخرى الى عدم اشتراط
 ذلك منهم المولى سعدى جلبي والمولى على الجمالي والمولى الشهير بجوى زاده الكبير وابنه
 وقد أفتى المولى ابو السعود اولاعلى هذا وصرح برجوعه في فتوى منه فافتي بعده على موافقة
 ما في البدائع واستقر رأيه على ذلك الى ان قضى نحبه جعل الله سعيهم مشكورا وعملهم
 مبرورا ورأيت في شرح الوجيز مانصه من أمه حرة اصلية وابوه رقيق لا ولاء عليه مادام الاب

ولو كان العبد مسلما
 فاعتقه مسلم او حربى
 في دار الاسلام (فولاؤه له)
 اي لمعتقه * (فروع) *
 ادعى ولاء ميت وبرهن
 كل انه اعتقه يقضى بالميراث
 والولاء لهما * المولى
 يستحق الولاء اولا حتى
 تنفذ منه وصاياه وتقضى
 منه ديونه * الكفاءة تعتبر
 في ولاء العتاقة فعتقة
 التاجر كف لمعتق العار
 دون الدباغ * الام اذا كانت
 حرة الاصل بمعنى عدم
 الرق في اصلها فلا ولاء
 على ولدها

فرع مهم

دقيقا من اعتق فهل ثبت الولاء عليه لموالى الأب يحكى فيه قولان اه ونحوه في المعراج
(قوله) والأب اذا كان كذلك) أى حر الأصل **(قوله)** فلو عرييا) التقيد به اتفاق لانه لو
كان الأب مولى عربى لا ولاء لاحد على ولده لان حكمه حكم العربى لقول النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم ان مولى القوم منهم كذا في البدائع شرنبلالية ومثله في الهندية **(قوله)** مطلقا)
أى لا تقوم الأب ولا تقوم الأم لان الولاء جهة الأب ولارق في جهته ح وفسر الاطلاق في
العزيمة بقوله الى سواء كانت امه معتقة أولا **(قوله)** خلافا لأبى يوسف) فانه يقول
الولد يتبع الأب في الولاء كفى العربى لان النسب للأب وان ضعف ولهما انه للنصرة ولا
نصرة له من جهة الأب لان من سوى العرب لا يتناصرون بالقبائل بدائع والحاصل ان
الصور خمسة اربعة وفاقية والخامسة خلافة * الاولى حران اصليان بمعنى عدم دخول
رق فيهما ولا في اصولهما فلا ولاء على اولادها * الثانية معتقان او في اصلهما معتق فالولاء
لقوم الأب * الثالثة الأب معتق او في اصله معتق والأم حرة الأصل بذلك المعنى عربية
اولا فلا ولاء لقوم الأب * الرابعة الأم معتقة والأب حر الأصل بذلك المعنى فان عرييا فلا ولاء
لقوم الأم والاوهى الخامسة الخلافة فعندها لقوم الأم وعند التساني لا ولاء عليه وتتم
تحقيق المسئلة في الدرر والله تعالى أعلم

فصل في ولاء الموالاة

أخره لانه للتحويل والانتقال ولانه يختلف فيه فعند مالك والشافعى لا اعتبار له اصلا بخلاف
العتاقة والادلة في المطولات **(قوله)** رجل مكلف) أى عاقل بالغ فليس للعبي العاقل ان
يوالى غيره ولو بأذن وليه على ما يأتى بيانه والتقيد بالرجل اتفاق لصحته من المرأة كما يأتى
(قوله) او والى غيره) أى غير من اسلم على يده وعند عطاء هو مولى للذى اسلم على يده بدائع
(قوله) الشرط كونه عجميا لامسما) تعقب على قوله اسلم قال في التارخانية وقد صرح شيخ
الاسلام في مبسوطه بأنه ذكر على سبيل العادة **(قوله)** على مامر وسيجي) مرتبط بقوله
عجميا فانه ذكر قبل هذا الفصل ان الموالاة لا تكون في العرب وسيجي) ايضا في قوله لا يكون
عرييا ويصرح بعده بأن الاسلام ليس بشرط **(قوله)** على ان يرثه) بأن يقول انت مولى
ترثى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت فيقول قبلت او يقول واليتك فيقول قبلت بعد ان ذكر
الارث والعقل في العقد بدائع وظاهره ان ذكره شرط وسيصرح به **(قوله)** وارثه) قال في
المبسوط ولومات الاعلى ثم الاسفل فانما يرثه الذكور من اولاد الاعلى دون الاناث على نحو
ما بينا في ولاء العتاقة طورى **(قوله)** وكذا الوشرط الارث من الجانيين) أى بعد استيفاء
الشروط الآتية في كل منهما فيرث كل صاحبه الذى مات قبله وقد ذكر في عامة الكتب من غير
خلاف ونقل المقدسى عن ابن الضياء انه عند ابى حنيفة يصير الثانى مولى الاول ويبطل ولاء
الاول وقال كل مولى صاحبه وتماه في الشرنبلالية ونقل الخلاف ايضا في غاية البيان عن
التحفة **(قوله)** ولو والى صبي عاقل) قيد به لانه اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلا درر وعبرة
الزيلعى ولو عقد مع الصغير اومع العبد اه فالاولى ان يقول صبي عاقل او عبدا بالنسب

والأب اذا كان كذلك فلو
عرييا لا ولاء عليه مطلقا
ولو عجميا لا ولاء عليه لقوم
الأب ويرثه معتق الأم
وعصبة خلافا لأبى يوسف
والله أعلم
فصل في ولاء الموالاة
(اسلم رجل) مكلف (على
يد آخره والاه) والى
(غيره) الشرط كونه
عجميا لامسما على مامر
وسيجي) (على ان يرثه)
اذا مات (ويعقل عنه) اذا
جنى (صح) هذا لعقد
(وعقله عليه وارثه له)
وكذا الوشرط الارث
من الجانيين (ولو والى
صبي عاقل بأذن ابيه
او وصيه صح) لعدم المنع
(كألو والى العبد بأذن
سيده آخر) فانه يصح
ويكون وكلا عن سيده
بعقد الموالاة (وأخر) ارثه
(عن) ارث (ذى الرحم)

ليفهم ان الصبي او العبد مولى اعلى لما في البدائع واما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب
 الايجاب حتى لو أسلم الصبي على يدي رجل ووالاه لم يحز وان اذن أبوه الكافر اذ لا ولاية للاب
 الكافر على ابن المسلم واهذا لا تجوز سائر عقود بآذنه كالبيع ونحوه فأما من جانب القبول
 فهو شرط النفاذ حتى لو والى بالغ صبيا فقبل توقف على اجازة أبيه او وصيه وكذا لو والى رجل
 عبدا توقف على اجازة المولى الا ان الولاء من المولى وفي الصبي منه لانه اهل للملك والمكاتب
 طامع اده ما خصا (قوله لضعفه) لان الموالاتة عقد لها فلا يلزم غيرها وذو الرحم وارث
 شرعا فلا يتماثلان ابطاله درر (قوله وله النقل عنه بمحضرة) اي بعلمه بدائع والضمير في
 له المولى الاسفل وقوله الى غيره متعلق بالنقل والضمير فيه للاعلى وتقييده بالحضرة مخالف
 لما في الهداية حيث اعتبرها قيدا للتبري عن الولاء دون الانتقال في ضمن عقد آخر مع غيره
 وقال في الكفاية لا مولى الاسفل ان يفسخ الولاء غير محضر عن الآخر في ضمن عقد الموالاتة مع
 غيره ولكن ليس للاعلى والاسفل ان يفسخ الولاء بغير محضر من صاحبه قصد اده ومثله
 في البدائع والتبيين والمحتنى وغرر الافكار والدرر والمتلق والجوهرة وغيرها وكذا في
 ناية البيان عن كافي الحاكم لان عقده مع غيره فسخ حكمي فلا يشترط فيه العلم وقد ثبت
 الشيء ضرورة وان كان لا يثبت قصد اكل لو وكل ببيع عبد وعزله والوكيل غائب لم يصح ولو
 باع العبد او اعنته ان عزل علم اولاد بدائع وعبرة الكثرة مساوية لعبارة المصنف وقيد ابن الكمال
 في الاصلاح بالحضرة في الموضعين فهذا ان لم يكن قولاً آخر يحتاج الى اصلاح ولم أر من نبه
 على ذلك نعم ذكر في الشريعة في هذا النحو ما في الاصلاح عن تاج الشريعة في تأمل (قوله او عن
 ولده) يشير الى انه يدخل في العقد اولاده الصغار وكذا من يولده بعده كفي التبيين بخلاف
 الكبير حتى لو والى ابنه الكبير رجلا آخر فولاه له ولو كبر بعض الصغار فان كان المولى عقل
 عنه او عن أبيه او عن واحد منهم لم يكن له ان يتحول بدائع (قوله لا ينتقل) وكذا ولده
 كما علمت (قوله لتأكيد) بالياء وفي بعض النسخ لتأكيد لانه صار كالعوض في الهبة
 (قوله للزوم ولام العتاقة) لان سببه وهو العتق لا يحتمل النقص بعد ثبوته فلا يفسخ ولا
 ينقذ معه لانه لا يفيد زيلعي وفي التارخانية ذمى اعتق عبدائم لحق بدار الحرب فاسترق ليس
 لمعتقه ان يوالى آخر لان له مولى عتاقة فان اعتق مولاه فانه يرثه ان مات وان جنى بعد ذلك
 عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاه في عامة الروايات وفي بعضها قال يرثه ويعقل عنه اه
 فاذا المنع من الموالاتة ولو مع قيام المانع في مولى العتاقة (قوله مجهول النسب) هو الذي
 لا يدري له أب في مسقط رأسه ط (قوله لانه نفع محض) لانه يعقله اذا جنى قصار كقبول
 الهبة وما ذكر قول الامال وعندها لا يتبعها (قوله وعقد الموالاتة) على حذف مضاف اي
 وعاقدة عقد الموالاتة والمراد بالعقد الموجب لا القابل (قوله ان يكون حرا) لا يتا في ماصر
 من صحة موالاته العبد باذن سيده كما هو لان ذلك في القابل وكلاهما في الموجب (قوله مجهول
 النسب) اقول صرحوا بان لابن ان يعقد الموالاتة او يتحول بولائه الى غير مولى الاب اذ لم
 يعقل المولى عنه فهذا الشرط لا يوافق سعية ونقل نحوه عن المقدسي اقول ويؤيده قوله
 في غرر الافكار ولو علم نسبه وهو المختار وفي شرح الجمع كونه مجهول النسب ليس بشرط

لضعفه (وله النقل عنه
 بمحضرة الى غيره ان لم
 يعقل عنه او عن ولده فن
 عقل عنه او عن ولده لا
 ينتقل) اتأكد كده (ولا
 يوالى معتق احدا) للزوم
 ولام العتاقة (امرأت وال
 ثم ولدت) مجهول النسب
 (يتبعها المولود فيما عقدت)
 وكذا واقرت بعقد الموالاتة
 او انشأته والولد معها لانه
 نفع محض في حق صغير لم
 يدرك له أب (و) عقد
 الموالاتة (شرطه ان يكون
 حرا مجهول النسب) بان
 لا ينسب الى غيره اما نسبة
 غيره اليه فغير مانع عناية

(و) الثاني (ان لا يكون عربيا و) الثالث (ان لا يكون له ولاء عتاقة ولا ولاء موالاة مع احد وقد عقل عنه) والرابع ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه والذمي الذمي وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية * ومعتق عبد عن ابيه ولاؤه * له وابوه بالمشيئة يؤجر * يعنى اعتق عبده عن ابيه الميت فالولاء له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير ان ينقص من اجر الابن شئ وكذا الصدقات والدعوات لابويه وكل مؤمن يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن شئ مضمرا

(٢) قوله والاجر له هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح التي بيدي والاجر للاب وهو او ضح اه مصححه

مطلب

يصل ثواب اعمال الاحياء للاموات

عند البعض وهو المختار (قوله وان لا يكون عربيا) يعنى ولا مولى عربى كفى البدائع ويعنى عن هذا كونه مجهول النسب لان العرب انسابهم معلومة شرنبلالية وسعدية (قوله وان لا يكون له ولاء عتاقة) أى وان قام بالمولى مانع كما قدمناه (قوله ولا ولاء موالاة الخ) لوقال ولا عقل عنه غير الذى والاه كفى البدائع لدخل فيه الرابع فاذا عقل عنه بيت المال صار ولاؤه للجماعة المسلمين فلا يملك تحويله الى واحد منهم بعينه بدائع (قوله والخامس) بقى سادس وسابع وثامن قال الزيلعي وان يكون حرا عاقلا بالغاه فانها شروط في العاقد لموجب وقد علمت مما مر وهذا الخامس صرح باشتراطه كثيرون منهم صاحب الهداية واعترضه في غاية البيان بعبارات لم يصرح فيها به ورده قاضى زاده وغيره بانه لا يدل على عدم الاشتراط (قوله واما الاسلام فليس بشرط الخ) استشكله في الدرر بأن الارث لاز للولاء واختلاف الدينين مانع من الارث ثم قال اللهم الا ان يقال معناه ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر مادام على حالهما فاذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كفر العصة او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع اه ورده الشرنبلالى بما نقله الشارح عن البدائع وفيه نظر ظاهر لانه ان اراد ان العقد صحيح فهو مما لا نزاع فيه لان الاستشكل في وجه الحكم لا في نقله وان اراد ان تنزله منزلة الوصية فيقد استحقاق المولى المال بعد موت من والاه لاعن وارث وان اختلف الدين كما فهمه بعضهم فيحتاج الى نقل صريح كيف وقد عدوا الموالاة من اسباب الميراث وسموه وارثا مستحقا جميع المال على انه نقل الطورى عن المحيط ذمى الى مسلما فقام ميراثه لان الارث باعتبار التناصر والتناصر في غير العرب انما هو بالدين اه واستشكله واجاب بما ذكره في الدرر وحيث ثبت النقل بصحة العقد وبعدم الارث مع قيام المانع وجب المصير اليه والله تعالى اعلم (قوله فتجوز موالاة المسلم الذمي) وان اسلم على يد حربى ووالاه هل يصح لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحربى ولاء العتاقة على المسلم فكذا ولاء الموالاة كفى الذمي وقيل لا يصح لان فيه تناصر الحربى وموالاته وقد نهى عنه بخلاف الذمي درر عن المحيط (قوله والذمي الذمي وان اسلم الاسفل) عبارة البدائع وكذا الذمي اذا ولى ذميا ثم اسلم الاسفل واعترض بأنه لا وجه للتقييد باسلام الاسفل ولا حاجة اليه مع قوله فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه أقول لعل فائده التنبيه على انه لا فرق بين كون اختلاف الدين حاصل او وقت العقد او بعده وعبارة الشارح في هذا التأويل اظهر من عبارة البدائع فتأمل (قوله كالوصية) اى في تحتها من المسلم والذمي للمسلم والذمي لكن بينهما فرق من جهة ان الموصى له يستحقها بعد موت الموصى مع اختلاف الدين بخلاف المولى كما علمت (قوله ولاؤه) مبتدأ ثان وله خبره والجملة خبر الاول وهو معتق (قوله فالولاء له) لانه هو المعتق (قوله والاجر له ٢ ان شاء الله) اتى بالمشيئة لانه ثابت بخبر الواحد وهو لا يفيد القطع قاله عبد البرط (قوله من غير ان ينقص من اجر الابن) المناسب زيادة والفاعل قال العلامة عبد البر والمسئلة مبنية على وصول ثواب اعمال الاحياء للاموات وقد ألف فيها قاضى القضاة السروجى وغيره وآخر من صنف فيها شيخنا قاضى القضاة

سعد الدين الديري (كتاب سماء الكواكب النيرات محط هذه التأليفات) ان الصحيح من مذهب جمهور العلماء الوصول ط والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاكراه

قيل في مناسبه ان الولاء من آثار العتق لا يؤثر فيه الاكراه فانسب ذكره عقبه اولانه نادر كالمولات (قوله وشرا فعل) اي لايحق لان الاكراه بحق لا يعدم الاختيار شرعا كالعين اذا اكراه القاضي بالفرقة بعد مضي المدة الا ترى ان المديون اذا اكراهه القاضي على بيع ماله نفذ بيعه والذمي اذا أسلم عبده فاجبر على بيعه نفذ بيعه بخلاف ما اذا اكراهه على البيع بغير حق منح عن مجمع الفتاوى والفعل يتناول الحكمي كما اذا أمر بقتل رجل ولم يهدده شيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله او قطعه الأمر فانه اكراه قهستاني وسيجيء ويشمل الوعيد بالقول ولذا قال في الدرر اعلم من اللفظ وعمل ساثر الجوارح (قوله في المحل) اي المكروه بفتح الراء ح (قوله يصير) اي المحل وضميره للمعنى الذي هو الخوف ح (قوله مدفوعا الى الفعل) اي بحيث يفوت رضاه به وان لم يبلغ حد الجبر بحيث يفسد الاختيار فيشمل القسمين كما يظهر قريبا (قوله وهو نوعان) اي الاكراه وكل منهما معدة للرضا لكن المأمور وهو الكمال يوجب الاجاء ويفسد الاختيار ففي الرضا اعلم من افساد الاختيار والرضا بازاء الكراهة والاختيار بازاء الجبر ففي الاكراه مجس او ضرب لاشك في وجود الكراهة وعدم الرضا وان تحقق الاختيار الصحيح اذ فساده انما هو بالتخويف بالتألف النفس أو العضو وحكمه اذا حصل بملجئ ان يتقل الفعل الى الحامل فيما يصلح ان يكون المكروه آلة للحامل كأنه فعله بنفسه كأنه تألف النفس والمال وما لا يصلح ان يكون آلة اقتصر على المكروه كأنه فعله بأختياره مثل الاقوال والاكل لان الانسان لا يتكلم باسان غيره ولا يأكل بضم غيره فلا يضاف الى غير المتكلم والآكل الا اذا كفيه اتلاف فيضاف اليه من حيث الاتلاف اصلاحية المكروه آلة للحامل فيه فاذا اكراهه على العتق يقع كأنه اوقعه بأختياره حتى يكون الولاء ويضاف الى الحامل من حيث الاتلاف فيرجع عليه بقيمته وتماه في التبيين (قوله اوعضو) كذا بعض العضو كأنه شر نبلاية (قوله اوضرب مبرح) اي موقع في برج قل في القاموس البرح الشدة والشر اه وعبر في الشر نبلاية عن البرهان بقوله اوضرب يخاف منه على نفسه اوعضو من اعضائه (قوله والا فاقص) كالتخويف بالحبس والتقيد والضرب اليسير اتقاني (قوله سلطانا اولسا) هذا عندها وعند ابى حنيفة لا يتحقق الا من السلطان لان القدرة لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الاكراه فاجاب بناء على ما شاهد وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب فيتحقق الاكراه من الكل والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة درر واللص السارق وفسره القهستاني بالظالم المتغلب غير السلطان قال وانما ذكره بلفظ اللص تبركا بعبارة محمد ولذا سعى به بعض حساده الى الخليفة وقال سلك في كتابه لسا وتماه فيه (قوله أو نحوه) لا يحتاج اليه بناء على ما ذكرناه عن القهستاني (قوله في الحال) كذا

كتاب الاكراه

(هو) لغة حمل الانسان على شيء يكرهه وشرا (فعل) يوجد من المكروه فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو نوعان تام وهو المأمور بتألف نفس اوعضو اوضرب مبرح والا فاقص وهو غير المأمور (فشرطه) اربعة امور (قدرة المكروه على ايقاع ما هدد به سلطانا اولسا) او نحوه (و) الثاني (خوف المكروه) بالفتح (ايقاعه) او ايقاع ما هدد به (في الحال) بغيبة ظنه

ليصير ملجأ (و) الثالث (كون الشيء المكروه به متلفاً نفساً أو ^{جسم} عصباً او موجباً غيابه دم الرضا) وهذا

في الشرع بلالية عن البرهان والظاهر انه اتفاق اذ لو توعد به بمختلف بعد مدة وغلب على ظنه
ايقاعه به صار ملجأ تأمل لكن سيد كرا الشارح آخره انه انما يسعه مادام حاضراً عنده المكروه
والا لم يحل تأمل **(قوله)** يصير ملجأ هذه الشروط لمطلق الاكراه لا للملجئ فقط فالمناسب
قول الدرر ليصير محمولا على ما دعى اليه من الفعل وقدمنا ان المراد بالحل ما يفوت به الرضا فيشمل
النوعين **(قوله)** متلفاً نفساً اي حقيقة او حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كافي الزاهدي
قهستاني وتقييده بكل المال مخالف لما يشير اليه الشارح آخره عن القنية كما سنبينه ان شاء الله
تعالى **(قوله)** يعدم الرضا اي مع بقاء الاختيار الصحيح والا فلا اكراه بمختلف يعدم الرضا ايضا
ولكنه يفسد الاختيار كما قدمناه **(قوله)** اما لحقه اي ما أن يكون امتناعه عما اكروه عليه
لكونه خالص حقه كما كراهه على اتلاف ماله ولو بعوض كيبه وبأى الاكراه في ذلك بغير
الملجئ بخلاف القسمين بعده كما يأتي **(قوله)** متلف فيه ان التصرفات الآتية من البيع ونحوه
تتحقق فيها الاكراه ولو بغير ملجئ كما مر ويحجب تفويته الرضا والمتلف من الملجئ ولا يتوقف
فوات الرضا عليه ولذا قال فيا يلجئ بخلاف حبس يوم الخ لانه لا يعدم الرضا **(قوله)** الاعلى
المذاكير والعين لانه يخشى منه التلف **(قوله)** أو حبس اي حبس نفسه قال الزيلعي
والاكراه بحبس الوالدين والاولاد لا يعد اكراها لانه ليس بتلجئ ولا يعدم الرضا بخلاف
حبس نفسه اه لكن في الشرع بلالية عن المبسوط انه قياس وفي الاستحسان حبس الاب
اكراه وذكر الطوري ان المعتمد انه لا فرق بين حبس الوالدين والولد في وجه الاستحسان
زاد القهستاني او غيرهم من ذي رحم محرم وعزاه للمبسوط **(قوله)** بخلاف حبس يوم
أو قيدة فيه اشارة الى ان الحبس المديد مازاد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزيلعي ط
وفي الحاشية اما الضرب بسوط واحد أو حبس يوم أو قيد يوم لا يكون اكراها في الاقرار بألف
اه وظاهره انه يكون اكراها في المال القليل **(قوله)** الذي جاء لان ضرره اشد من ضرر
الضرب الشديد فيفوت به الرضا زيلعي وفي مختارات النوازل اولدى ضعف **(قوله)** فسخ
ماعقد لا يشمل الاقرار فهو مجاز او اكفاء كانه عليه القهستاني **(قوله)** ولا يبطل الى قوله
او امضى مأخوذ من حاشية شيخه على المنح وقال بعد قوله ويضمن بالتعدي تأمل فيشير الى
انه ذكره تفقها وهو تفقه حسن لانهم صرحوا بان بيع المكروه فاسد الا في اربع صور تأتي
متنا وقال في جامع الفصولين زوائد المبيع فاسد او منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه
ولو هلك المبيع فللبائع اخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة له اخذ المبيع مع
هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندها
لا عنده ولو هلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة ويضمن قيمة المبيع فقط اه
(قوله) بموت احدها اي المكروه والمكروه فيقوم ورنه كل مقامه كورثة المشتري **(قوله)**
ولا بالزيادة المنفصلة سواء كانت متولدة كالتمرة او لا كالارث وكذا المتصلة المتولدة كالسمن
واما غير المتولدة كصنع وخياطة وتسويق فتمنع الاسترداد الا برضا المشتري كذا ذكروا
في البيع الفاسد وفي البحر متى فعل المشتري في المبيع يعني فاسدا فعلا ينقطع به حق المالك
في الغصب ينقطع به حق المالك في الاسترداد كما اذا كان حنطة فطحنها **(قوله)** وسيجيئ اي

أرى مراراً وهو يختلف باختلاف الاشخاص فان
الاشراف يغمون بكلام
خشن والاراذل ربما
لا يغمون الا بالضرب
المبرح ابن كمال (و) الرابع
(كون المكروه متمتعاً عما
اكرهه عليه) اما (لحقه)
كبيع ماله (او لحق) شخص
(آخر) كما تلاف مال الغير
(او لحق الشرع) كشراب
اخمر والزنا (فلو اكره
بقتل او ضرب شديد)
متلف لا بسوط او سوطين
الا على المذاكير والعين
بترائية (او حبس) او قيد
مد يدن بخلاف حبس
يوم او قيدة او ضرب غير
شديد الا الذي جاء درر (حتى
باع واشترى او اقر او آجر
فسخ) ماعقد ولا يبطل
حق الفسخ بموت احدها
ولا بموت المشتري ولا
بالزيادة المنفصلة وتضمن
بالتعدي وسيجيئ انه
يسترد وان تداولته
الايدى (او امضى) لان
الاكراه الملجئ وغير
الملجئ

مطلب

بيع المكروه فاسد وزاؤه
مضمونة بالتعدي

قريباً (قوله بعدمان الرضا) قال ابن الكمال في هامش شرحه خطأ صدر الشريعة في تخصيصه اعدام الرضا بغير المأجور اهـ (قوله فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) أى لفقد شرط الصحة وهو الرضا فيتجبر فإن اعتبار هذا الشرط ليس لحق الغير بل حقه وإلهذا خالف سائر البيوع الفاسدة فإن الفسخ فيها واجب عند فقد شرط الصحة لأن الفساد فيها لحق الشرع وقد صرحوا بأن بيع المكره يشبه الموقوف ويشبه الفاسد ففهم (قوله) نعم إن تلك العقود نافذة عندنا) أى عند أئمتنا الثلاثة وليست بموقوفة (قوله) وحينئذ) أى حين إذ قلنا إنها نافذة غير موقوفة بتقيد الملك بالقبض أى يثبت بالبيع أو بالشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البيعات الفاسدة وقال زفر لا يثبت به الملك لأنه بيع موقوف وليس بفاسد كالموابع بشرط الخيار وسلمه زبلي قل ابن الكمال فن قال إن الإكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سبيل السداد وكتب في هامشه هذا من المواضع التي أخطأ فيها صدر الشريعة وكأنه غافل عن أن النافذ يقابل الموقوف فما لا يكون نافذاً يكون موقوفاً فينطبق ذكره على قول زفر اهـ وسند ذكر جوابه قريباً (قوله) وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتيدير والاستيلاء والطلاق فلا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها لما يمكن نقضه فهستأني (قوله) فإن قبض الخ) تفريع على ما فهم من التخيير السابق وهو أن تمام البيع بانقلابه صحيحاً موقوف على إجازته بناء على أن الفساد كان لحقه لاحقاً للشرع فكأنه يقول لما توقف انقلابه صحيحاً على رضا البائع وإجازته فبقبضه الثمن أو تسليمه المبيع طوعاً أو عتقاً صحيحاً لالتها على الرضا والإجازة ابن كمال (قوله) أو سلم المبيع) قيد للمبيع للاحتراز عن الهبة فإذا أكره عليها ولم يذكر الدفع فهو بدفع يكون باطلاً لأن مقصود المكره الاستحقاق لا مجرد اللفظ وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد فدخل الدفع في الإكراه على الهبة دون البيع هدية وقبضه في البرازية بحضور المكره فقال الإكراه على الهبة أكره على التسليم إذا كان المكره وقت التسليم حاضراً أو الألقاساً واستحساناً اهـ وأراد بقوله باطلاً الفاسد لأنه يملك فاسداً بالقبض اتفاقاً (قوله) نفذ) لوجود الرضا (قوله) تأمر) تعليل لتفسير النفاذ باللزوم ومقتضاه أن النفاذ واللزوم متغايران فيراد بالنفاذ الانعقاد وباللزوم الصحة فيبيع المكره نافذاً أى منعقد لصدوره من أهله في محله والمنعقد منه صحيح ومنه فاسد وهذا العقد فاسد لأن من شروط الصحة الرضا وهو نامفقود فإذا وجد صح ولفظ هذا موافق لما مر أن النافذ مقابل للموقوف فإن الموقوف كافٍ في بيع البحر ما لا يحكم له ظاهره أى لا يفيد حكمه قبل وجود ما توقف عليه وهذا يفيد حكمه وهو الملك قبل الرضا لكن بشرط القبض كافٍ في سائر البيوع الفاسدة وهذا ما عندنا كما صرحوا به قاطبة خلافاً لزفر فظهر بهذا التقرير أن اللزوم أمر وراء النفاذ كما حققه ابن الكمال حيث نقل عن شرح الطحاوى أنه إذا تداولته الأيدي فله فسخ العقود كلها وإيا إجازته جازت كلها لأنها كانت نافذة إلا أنه كان له الفسخ لعدم الرضا اهـ فهذا صريح في أن النفاذ كان موجوداً قبل الرضا وإن الموقوف على الرضا أمر آخر وهو لزومه ومحتها فتعين أن يفسر قوله نفذ يلزمه وبالجملة فالرضا شرط الزوم لا النفاذ ولكن هذا مخالف لما في كتب الأصول كالتوضيح والتلويح والتقرير وشرح

بعدمان الرضا والرضا
شرط لصحة هذه العقود
وكذا لصحة الإقرار فلذا
صار له حق الفسخ
والامضاء نعم إن تلك العقود
نافذة عندنا (و) حينئذ
(تمك) المشتري أن قبض
فيصح اعتاقه) وكذلك
تصرف لا يمكن نقضه
(ولزمه قيمته) وقت
الاعتاق ولو معسر أزهدي
لأنه لا ينافيه بعقد فسد (فإن
قبض منه أو سلم) المبيع
(طوعاً) قيد للمدكورين
(نفذ) يعنى لزم لما مر
أن عقود المكره نافذة
عندنا والمعاق على الرضا
والإجازة لزومه لأنفاذه
إذا اللزوم أمر وراء النفاذ
كما حققه ابن الكمال

التحرير وشروح المنار حيث قالوا ان بيع المكره ينقذ فاسدا لعدم الرضا الذي هو شرط
النفاذ فلو اجازته بعد زوال الاكراه صريحا او دلالة بقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا صح
تمام الرضا والفساد كان لمعنى وقد زال اه وهذا موافق لما قاله المصنف ولقول صدر
الشريعة ان الاكراه يمنع النفاذ فالمراد في كلامهم بالنفاذ اللزوم فهما بمعنى واحد وهو الصحة
وبه يحصل التوفيق بينه وبين ما في شرح الطحاوى وظهر به ان تعبير المصنف بقوله نفذ
كلوقية والدرر لا اعتراض عليه والاول موافقة لكلام القوم واندفع تشنيع ابن الكمال
المار على صدر الشريعة بالكلمات الخفية والله تعالى موفق لارب سواه (قوله ان مالا
يصح مع الهزل) كالبيع والشراء (قوله وما يصح) اى مع الهزل وهو ما يستوى فيه الجذ
والهزل كالطلاق والعقاق (قوله يجوز بالاجازة) اى ينقلب صحيحا بها بخلاف غيره من
البوع الفاسدة كبيع درهم بدرهمين مثلا لا يجوز وان اجازاه لان الفساد فيه لحق الشرع
(قوله والفعالية) كقبض الثمن وتسليم المبيع طوع (قوله المشتري منه) اى من البائع
المكره (قوله وان تداولته الايدي) لان الاسترداد فيه لحقه لاحق الشرع (قوله وقت
الاعتاق دون وقت القبض) مخالف لما فى البرازية حيث قل ان احتمل النقض نقضه والا
يحتمل يضمن المكره قيمته يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري يوم قبضه او يوم
احدث فيه تصرفا لا يحمّل النقض لانه اتلف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسدا
حيث لا يضمنه يوما لاحداث بل يوم قبضه اه ومثله فى غاية البيان فكان عليه ان يقول
له تضمنين القيمة يوم الاعتاق او القبض (قوله ثمن) اى فيما اذا كان المكره هو البائع
وقوله والمثمن اى فيما اذا كان هو المشتري (قوله امانة فى يد المكره) وهو البائع فى الاول
والمشتري فى الثانى (قوله لاخذه باذن المشتري) اى او البائع (قوله بخلافها) اى
الصور الاربع ح * (تأنيده) * اكراها على بيع العبد وشراؤه وعلى التقاض فهلك الثمن
والعبد ضمنهما المكره لهما فان اراد احدهما تضمين صاحبه سئل كل عما قبض فان
قال كل قبضت على البيع الذى اكراها عليه ليكون لى فالبائع جائز ولا ضمان على المكره
وان قل قبضته مكرها لأرده على صاحبه واخذ منه ما اعطيت وحاف كل لصاحبه
على ذلك لم يضمن احدهما الآخر وان نكل احدهما فان كان المشتري ضمن البائع اياها
فان ضمن المكره قيمته رجع بها على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع على المكره بها
ولا على البائع بالثمن وان كان التناكل البائع فان شاء المشتري ضمن المكره الثمن ورجعه به
على البائع وان شاء ضمنه البائع ولم يرجع به على المكره اه ما خصا من الهندية عن المبسوط
(قوله يقتله الخ) هذا فى الاكراه الملجئ كمر (قوله او تلف عضوه) التلف مخاف
منه لا مخاف عليه فلا صوب حذف تلف او الاتيان به على صيغة المضارع (قوله وبه
يفتى) اى بانه يتحقق الاكراه بما ذكره من غير السلطان (قوله لزوج سلطان زوجته) يعنى
ان قدر على الايقاع كسيانى ح قل فى البرازية وسوق اللفظ يدل على انه على الوقوف وعند
الثانى لو نحو السيف فاكرهه وعند محمد ان خلاها فى موضع لا تمتنع منه فكان سلطان
اه قالت وظهر قولهم سلطان زوجته انه يتحقق بمجرد الامر حيث خافت منه الضرر

فان يصح بطريق ما لا يصح
مع الهزل ينقذ فاسدا فله
البطلان وما يصح يصح
فيضمن الحامل كاسيجي
(وان قبض) ثمن (مكرها
لا) يلزم (ورده) ولم
يضمن ان هلك الثمن لانه
امانة درر (ان بقى) فى يده
لفساد العقد (لكنه
يخالف البيع الفاسد
فى اربع صور يجوز بالاجازة)
القولية والفعالية (و)
الثانى انه (ينقض تصرف
المشتري منه) وان تداولته
الايدي (و) امثال
(تعتبر القيمة وقت الاعتاق
دون وقت القبض) (و) الرابع
(الثمن والمثمن امانة فى يد
المكره) لاخذه باذن
المشتري فلا ضمان بلا تعد
بخلافه فى الفاسد بزازية
(امر السلطان اكراه
وان لم يتوعد و امر غيره
لا الا ان يعلم المأمور بدلالة
الحال انه مورثه انه لو لم
يمثل امره يقتله او يقطع
يده او يضربه ضربا يخاف
على نفسه او تلف عضوه)
مينة المفتى وبه يفتى وفى
البرازية الزوج سلطان
زوجته فيتحقق منه الاكراه

(اكره المحرم على قتل صيد
 فأبى حتى قتل كان مأجورا)
 عند الله تعالى اشباه (ولو
 اكره البائع) على البيع
 (لا المشتري وهلك المبيع
 في يده ضمن قيمته للبائع)
 بقضه بعقد فاسد (و)
 البائع المكره (له ان يضمن
 ايا شاء) من المكره بالكسر
 والمشتري (فان ضمن
 المكره رجع على المشتري
 بقيمته وان ضمن المشتري
 نفذ) يعني جاز للمامر (كل
 شراء بعده ولا ينفذ ما قبله)
 لو ضمن المشتري الثاني
 مثلا لصير ورته ملكه
 فيجوز ما بعده لا ما قبله
 فيرجع المشتري الضامن
 بالثمن على بائعه بخلاف
 ما اذا أجاز الملك احد
 البياعات حيث يجوز الجميع
 ويأخذ الثمن من المشتري
 الاول لزوال المانع بالاجازة
 (فان اكره على اكل ميتة
 اودم او لحم خنزير او شرب
 خمر باكره) غير ملجئ
 (بجس او ضرب او قيد
 لم يحل) اذ لا ضرورة
 في اكره غير ملجئ نعم
 لا يحل للشرب للشبهة (و)
 ان اكره بتأجي (بقتل
 او قطع) عضو

وبدل عليه ما سبذ كره الشارح عن شرح المنظومة تأمل (قوله اكره المحرم) الاولى ذكرها
 بعد مع مسائل الاكرام على المعصية (قوله كان مأجورا) لانه من حقوقه تعالى ثابت بنص
 القرآن كياتي في كلام الشارح فان قتل الصيد فلا شيء عليه قياسا ولا على الأمر وفي الاستحسان
 على القاتل الكفارة وان كانا محرمين فعلى كل كفارة ولو توعده بالجس وهما محرمان ففي
 القياس تلزم الكفارة القاتل فقط وفي الاستحسان على كل الجزاء ولو حلالين في الحرم
 فان توعده بالقتل فالكفارة على الأمر وان بالجس فعلى القاتل خاصة هندية عن المبسوط
 (قوله لا المشتري) فلو كان مكرها ايضا فقد مر في قوله الثمن والثمن امانة وفي الخاتمة ولو كان
 المشتري مكرها دون البائع فهلك عنده بلا تعديلهك امانة اه وفي القهستاني عن الظهيرية
 اكره البائع فقط لم يصح اعتاقه قبل القبض وفي عكسه نفذ اعتاق كل قبله وان اعتقا معا قبله
 فاعتق البائع اولى (قوله ضمن قيمته) لو قال ضمن بدله كان اولى لانه يشمل المثل والقيس
 طوري (قوله بقضه بعقد فاسد) اي بسبب قبضه مختارا على سبيل التملك بعقد فاسد
 (قوله ان يضمن ايا شاء) لان المكره كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب وان ضمن
 المشتري لا يرجع على المكره زيلبي (قوله رجع على المشتري بقيمته) لانه بأداء الضمان
 ما كره فقام مقام المالك المكره فيكون مالكا من وقت وجوب السبب بالاستناد زيلبي
 (قوله يعني جاز) المراد هنا بالجواز الصحة لا الحل كما لا يخفى فافهم (قوله للمامر) من انه
 نافذ قبل الاحازة والموقوف عليها اللزوم بمعنى الصحة بناء على ما في شرح الطحاوي وقدمر
 الكلام فيه (قوله كل شراء بعده) اي لو تعدد الشراء وكذا نفذ شراء المشتري من المكره
 وهذه مسألة ذكرها الزيلبي مستقلة موضوعها لو تداولته الايدي وما قبلها موضوعها في
 مشر واحد جمعها المصنف في كلام واحد اختصارا (قوله لو ضمن المشتري الثاني) مثلا افاد
 بقوله مثلا ان له ان يضمن ايا شاء من المشتريين فأبهم ضمنه ملكه كما في التبيين (قوله احد
 البياعات) ولو العقد الاخير ابو السعود (قوله لزوال المانع بالاجازة) قال الزيلبي لان
 البيع كان موجودا والمانع من التفوذ حقه وقد زال المانع بالاجازة فجاز الكل واما اذا
 ضمنه فانه لم يسقط حقه لان اخذ القيمة كاسترداد العين قبطل البياعات التي قبله ولا يكون
 اخذ الثمن استردادا للبيع بل اجازة فافتر (قوله فان اكره على اكل ميتة الخ) الاكرام على
 المعاصي انواع نوع يرخص له فعله ويثاب على تركه كاجراء كلمة الكفر وشم النبي صلى الله
 عليه وسلم وترك الصلاة وكل ما ثبت بالكتاب وقسم يحرم فعله ويأثم باتيانه كقتل مسلم او قطع
 عضوه او ضربه ضربا متلفا او شتمه وأذيته والزنا وقسم يباح فعله ويأثم بتركه كالخمر وما ذكر
 معه طوري عن المبسوط وزاد في الخاتمة رابعا وهو ما يكون الفعل وعدمه سواء كالاكرام
 على اتلاف مال الغير لكنه مخالف لما سياتي كما سنبت عليه (قوله او شرب خمر) عبارة
 ابن الكمال او شرب دم او خمر وكتب في هامشه الدم من المشروب قال في المبسوط ذكر عن
 مسروق قال من اضطر الى ميتة او لحم خنزير اودم ولم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار (قوله
 بجس) قال بعض المشايخ ان محمدا اجاب هكذا بناء على ما كان من الجس في زمانه فاما الجس
 الذي احدثوه اليوم في زماننا فانه يبيح تناول كفاية البیان شر نبالية (قوله او ضرب)

الاعلى المذاكير والعين كما مر فانه يخاف منه التلف **(قوله)** او ضرب مبرح) قدره بعضهم بأذى الحد وهو اربعون سوطا ورد بأنه لا وجه للتقدير بالرأى والناس مختلفة فمنهم من يموت بأذى منه فلا طريق سوى الرجوع الى رأى المبطل كفى التبيين قال فى البرازية ويحكى عن جلاد مصر انه يقتل الانسان بضربة واحدة بسوطه الذى علق عليه الكعب **(قوله)** حل الفعل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة فى حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل ابن كمال **(قوله)** اثم) لان اهلاك النفس او العضو بالامتناع عن المباح حرام زيلعى **(قوله)** الا اذا اراد مغايظة الكفار) لم يعز الشارح هذا الحد وقد رجعت كتب كثيرة من كتب الفروع والاصول فلم اجده والله تعالى اعلم ثم رأيت بعد حين والله تعالى الحمد فى كتاب مختارات النوازل لصاحب الهداية **(قوله)** فى اول الاسلام) اى فى عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اتقانى يعنى قبل انتشار الاحكام وليس المراد اول اسلام المخاطب لما قالوا يجب الاحكام بالعلم بالوجوب او الكون فى دارنا وعليه فمن اسلم فى دارنا يجب عليه قضاء ما ترك من محوصوم وصلاة قبل تعلمه وان كان جهله عذرا فى رفع الائم فافهم **(قوله)** او فى دار الحرب) اى فى حق من اسلم من اهلها فيها **(قوله)** كما فى المحمصة) اى المجاعة الشديدة فانه ان صبر اثم وهذا يشير الى ان قوله تعالى * الا ما اضطررتم اليه * يشمل الاكراه الماجى لانه من الضرورة وان خص بالمحمصة فالاكراه ثابت بدلالة النص كما بيناه فى حاشيتنا على شرح المنار للشارح **(قوله)** مجمع وقدرى) اى ذكر مسئلة السب فى المجمع ومختصر القدورى فافهم **(قوله)** بقطع او قتل) اى بما يخشى منه التلف **(قوله)** ويورى) التورية ان يظهر خلاف ما ضمير فى قلبه اتقانى قال فى العناية لحاز ان يراد بها هنا اطمئنان القلب وان يراد الايمان بلفظ يحتمل معنيين اه وفيه انه قد يكره على السجود للصنم او الصليب ولا لفظ فالظاهر انه اضمار خلاف ما يظهر من قول او فعل لانها بمعنى الاخفاء فهى من عمل القلب تأمل **(قوله)** ثم ان وري لا يكفر) كما اذا اكره على السجود للصليب اوسب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل وقال نويت به الصلاة لله تعالى ومحمد آخر غير النبي **(قوله)** وبانت امرأته قضاء لاديانة) لان اقارانه طائع باتيان ما لم يكره عليه وحكم هذا الطائع ما ذكرنا هداية **(قوله)** وان خطر بباله التورية الخ) اى ان خطر بباله الصلاة لله وسب غير النبي ولم يور كفر لانه امكنه دفع ما اكره عليه عن نفسه ووجد مخرجا عما ابتلى به ثم لما ترك ما خطر على باله وشتم محمد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان كافرا وان وافق المكره فيما اكرهه لانه وافقه بعد ما وجد مخرجا عما ابتلى فكان غير مضطر قال فى المبسوط وهذه المسئلة تدل على ان السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر كفاية وبقي قسم ثالث قال فى الكفاية وان لم يخطر بباله شئ وصلى للصليب اوسب محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه فعل مكرها لانه تعين ما اكره عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذ لم يخطر بباله غيره اه وظهر من هذا ان التورية انما تلزم عند خطورها فاذا خطرت لزمته وبقي مؤمنا ديانة وظهر ان التورية ليست الاطمئنان لفقدها فى الثالث مع وجوده فيه خلافا لما قدمناه عن العناية واعلم ان هذا الثالث هو المراد يقول المصنف الآتى ولاردته فلاتين زوجته كما صرح به الزيلعى فلا ينافى ما هنا كما خفى على الشارح

او ضرب مبرح ابن كمال
(حل) الفعل بل فرض
(فان صبر فقتل اثم)
الا اذا اراده مغايظة الكفار
فلا بأس به وكذا لو لم يعلم
الاباحة بالاكراه لا يأنم
لخفائه فيعذر بالجهل
كالجهل بالخطاب فى اول
الاسلام او فى دار الحرب
(كما فى المحمصة) كما قدمناه
فى الحج (و) ان اكره (على
الكفر) بالله تعالى اوسب
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
مجمع وقدرى (بقطع او
قتل رخص له ان يظهر
ما امر به) على لسانه
ويورى (وقبله مطمئن
بالايمان) ثم ان وري
لا يكفر وبانت امرأته
قضاء لاديانة وان خطر
بباله التورية ولم يور كفر
وبانت ديانة وقضاء

كأبأنى **(قوله نوازل و جلالية)** الاقرب عزوه الى الهداية فانها من المشاهير المتداولة **(قوله)** ويؤجر لوصبر) اى يؤجر اجر الشهداء لما روى ان خبيبا وعمارا ابتليا بذلك فصبر خبيد حتى قتل فسماه النبي صلى الله تعالى عيه وسلم سيد الشهداء واظهر عمار وكان قلبه مطمئنا بالايان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان عادوا فعدائى ان عاد الكفار الى الاكراه فعد انت الى مثل ما أتيت به اولاً من اجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبك مطمئن بالايان ابن كمال وقصتهما شهيرة **(قوله لتركه الاجراء المحرم)** أتى بلفظ المحرم ليفيد الفرق بينه وبين ما قبله فان ذلك زالت حرمة فلذا يأثم لوصبر فان قيل كما استثنى حالة الضرورة في الميتة استثنى حالة الاكراه هنا قلنا ثمة استثنى من الحرمة فكان اباحة فلم يكن رخصة وهنا من الغضب فينتفى الغضب في المستثنى ولا يلزم من انتفائه انتفاء الحرمة فكان رخصة وذكر في الكشف من كفر بالله شرط مبتدأ وجوابه محذوف لان جواب من شرح دال عليه كأنه قيل من كفر بالله فعليه غضب الا من اكراه فليس عليه غضب ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله كفاية **(قوله كفساد صوم)** اى من مقيم صحيح بالغ فلو مسافرا او مريضاً يخاف على نفسه فلم يأكل ولم يشرب وعلم ان ذلك يسهه يكون آثماً كفى غاية البيان **(قوله وصلاة)** عبارة غاية البيان وكذلك المكروه على ترك الصلاة المكتوبة في الوقت اذا صبر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسهه كان مأجوراً اه وهذا ظاهر اما افسادها فقد ذكرنا جواز قطعها لدرهم ولو لغيره تأمل وقد يجاب بان الكلام فى الاجر على الصبر لاخذة بالعزيمة وان جاز الاخذة بالرخصة **(قوله وقتل صيد محرم)** باضافة صيد الى حرم وقوله اوفى احرام عطف على حرم وقد مناعن الهندية الكلام عليه **(قوله وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب)** زاد الاتقانى ولم يرد نص باباحته حالة الضرورة وفيه انه ورد النص باباحة ترك الصوم لاقل من الضرورة وهو السفر فينبى ان يأثم لوصبر الا ان يقال الكلام فى الافساد بعد الشروع والوارد اباحته الافطار قبله تأمل وفي غاية البيان اضطر الى الميتة وهو محرم وقدر على صيد لا يقتله وبأكل الميتة **(قوله يعنى بغير الملجئ)** اشار بهذه العناية الى ان القتل والقطع ليسا قيدا بل ما كان ملجأ فهو فى حكمهما كالضرب على العين والذكر وحبس هذا الزمان كما قاله بعض اهل بلخ والتهديد بأخذ كل المال كما بحثه القهستانى ط وقدما انه نقله عن الزاهدى لانه بحث منه **(قوله اذا التكلم بكلمة الكفر لا يحل ابدًا)** هذا انما يصلح علة لقوله سابقا لترك الاجراء المحرم فالاولى ذكر ذلك بلبصقه ط **(قوله ويؤجر لوصبر)** لاخذة بالعزيمة لان اخذ مال الغير من المظالم وحرمة الظلم لا تنكشف ولا تباح بحال كالكفر اتقانى وفيه اشارة الى ان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كفى القهستانى عن الكرماني وقدما عن الحانية ان الفعل والترك سواء وفي الحانية اضطر حال المحمصة واراد اخذ مال الغير فتمتع صاحبه ولم يأخذ حتى مات يأثم اه ونقل الاتقانى انهم فرقوا بينها وبين الاكراه وان الفقيه اباح الحق الحافظ كان يقول لافرق بين المسئلتين بتأويل ما فى المحمصة على ما اذا كان صاحبه يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى مات يأثم وكذا فى الاكراه لو كان رب المال يعطيه بالقيمة يأثم **(قوله كآلة)** وذلك (٢) لان فعل المكروه آلة للمكروه ينقل الى المكروه والاتلاف

نوازل و جلالية (ويؤجر لوصبر) لتركه الاجراء المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم وصلاة وقتل صيد حرم وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اختيار (ولم يرخص) الاجراء (بغيرها) بغير القطع والقتل يعنى بغير الملجئ ابن كمال اذا التكلم بكلمة الكفر لا يحل ابدًا (ورخص له اتلاف مال مسلم) اودى اختيار (قتل اوقف) ويؤجر لوصبر ابن ملك (وضمن رب المال المكروه) بالكسر لان المكروه بالفتح كآلة (لا) يرخص (قتله)

(٢) قوله لان فعل المكروه آلة الخ الذى فى خطه لان فعل المكروه فيما يصلح آلة الخ وهو الملائم لقوله بعد بخلاف ما لا يصلح آلة الخ الا ان لفظ فيما يصلح اشبه بمضروب عليه فليراجع اه مصححه

من هذا القبيل بان يأخذه ويلقيه على مال الغير فيتلفه فصار كأن المكره باشره بنفسه فلزمه الضمان بخلاف ما لا يصلح آلة كالأكل والوطء والتكلم ولذا لو أكره على الاعتاق ضمن المكره لان المكره في حق الاتلاف يصلح آلة لكن الولاء للمكره لانه لا يصلح آلة في حق التكلم اتقاني وفي الشرنبلاية عن السراج حتى لو حمله مجوسى على ذبح شاة الغير لا يحل اكلها اه وسأيتى خلافه (قوله اوسبه) يخالف لما في القهستاني عن المضمرات من انه بالملجى يرخص شتم المسلم وانه لو أكره على الافتراء على مسلم يرجى ان يسعه كافي الطهيرية اه وقال في التارخانية الا ترى انه لو أكره بمتلف ان يفترى على الله تعالى كان في سعة فهنا أولى الا انه علق الاباحة بالرجاء وفي الافتراء على الله لم يعلق لانها هناك ثابتة بالنص وهنا ثبت دلالة قال محمد عقيب هذه المسئلة الا ترى انه لو أكره بوعيد تلف على شتم محمد صلى الله عليه وسلم كان في سعة ان شاء الله تعالى وطريقه ما قلنا ولو صبر حتى قتل كان مأجورا وكان افضل اه (قوله اوقطع عضوه) اى ولو اذن له المقطوع غير مكروه فان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على المكره ولو أكره على القتل فاذن له فقتله اثم والدية في مال الأمر تارخانية لكن في الحانية قال له السلطان اقطع يد فلان والا لاقتلنك وسعه ان يقع وعلى الأمر القصاص عندها ولا رواية عن ابى يوسف اه ثم رأيت الطورى وفق بأنه ان أكره على القطع باغلظ منه وسعه ان يقطع أو بدونه فلا تأمل وأنى بضمير الغيبة العائد على غيره لما في النهاية ! أكره بالقتل على قطع بد نفسه وسعه ذلك وعلى المكره القود ولو على قتل نفسه فقتل فلا شئ على المكره اه وفي المجمع أكره على قطع يده اى يد الغير ففعل ثم قطع رجله طوعا فوات يوجب ابو يوسف الدية في ماليهما واوجبا القصاص عليهما (قوله ويقادى في العمد المكره فقط) يعنى انه لا يباح الاقدام على القتل بالملجى ولو قتل اثم ويقتص الحامل ويحرم الميراث لو بالغا ٢ ويقتص المكره من الحامل ويرثهما شرنبلاية (قوله خلافا لما في النهاية) من قوله سواء كان الأمر بالغا او لا عاقلا او معتوها فالقود على الأمر وعزاه للمبسوط ورده في العناية تبع الشيخ الكاكي صاحب المعراج نقلا عن شيخه علاء الدين عبدالعزيز بأن عبارة المبسوط سواء كان المكره الحى وهو بفتح الراء فتوهم انه بالكسر فعبر بالآمر وهو سهو يؤيده ما قال ابو اليسر في مبسوطه ولو كان المكره الأمر صيبا او مجنونا لم يجب الفصاص على احد لان القاتل في الحقيقة هذا الصبي او المجنون وهو ليس باهل لوجوب العقوبة عليه اقول ولم يذكر الشراح حكم الدية في هذه الصورة وفي الحانية تجب على عاقلة المكره اى بالكسر في ثلاث سنين (قوله لان القاتل كآلة) اى فيما يصلح آلة وهو الاتلاف بخلاف الاثم لانه بالجناية على دينه ولا يقدر احدان يحنى على دين غيره وكذا لو أكره مسلم مجوسيا على ذبح شاة فانه ينقل الفعل الى المسلم الأمر في حق الاتلاف فيجب عليه الضمان ولا يقل في حق الحل في الذبح في الدين وبالعكس يحصل زيلعى ومثله في المعراج فافى الشرنبلاية من عكسه الحكم سهو في النقل (قوله ونفاه ابو يوسف عنهما) لكن أوجب الدية على الأمر في ثلاث سنين خانية (قوله للشبهة) اى شبهة العدم فان احدهما قاتل حقيقة لاحكاما والآخر بالعكس وقال زفرى قاتل الفاعل لانه المباشر (قوله ولو أكره) اى بملجى ويدل عليه ما يحنى (قوله بضيا عنها) لان ولد الزنا هالك حكما

اوسبه او قطع عضوه او مالا يستباح بحال اختيار (ويقادى في القتل) العمد (المكره) بالكسر لو مكلفا على ما في المبسوط خلافا لما في النهاية (فقط) لان القاتل كآلة وواجبه الشافعى عليهما ونفاه ابو يوسف عنهما للشبهة (ولو أكره على الزنا لا يرخص له) لان فيه قتله انفس بضيا عنها لكنه لا يحد استحسانا

قوله ويقتص الحامل هكذا بخطه ولعله سقط من قلمه كلمة من والاصل من الحامل تأمل اه مصححه

٢ قوله ويقتص المكره من الحامل صورته أكره رجل اخاه على قتل ابن الاخ فقتل المكره ابنه يقتص من الحامل ويرث المكره ابنه والحامل وان كان قتلهما من جهته تأمل اه منه

لعدم من يريه فلا يستباح بضرورة ما كالقتل درر (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع على
المكره بشئ لان منفعة الوطء حصلت للزاني كالوأكره على اكل طعام نفسه جائعاتا رخانية
(قوله لانها) اي المهر والحد لا يسقطان جميعا في دار الاسلام (قوله لا ينقطع) اي عن الأم
(قوله لكنه يسقط الحد في زناها) اي بغير الملعج لانه لما كان الملعج رخصة لها كان غيره
شبهة لها (قوله لانه لما لم يكن الملعج رخصة له الخ) تعليل لقوله لازناه واذا لم يرخص له يأثم في الاقدام
عليه واما المرأة هل تأثم ذكر شيخ الاسلام ان اكرهت على ان تمكن من نفسها فكننت تأثم
وان لم تمكن وزنى بها فلا وهذ الو بملعج والافعليه الحد بلا خلاف لاعليها ولكنها تأثم هندية
(قوله ظاهر تعاليم) اي بأنه لا يرخص للرجل لان فيه قتل النفس ويرخص للمرأة لعدم قطع
النسب منها (قوله ان حكم اللواطة) اي من الفاعل والمفعول ولو برجل ط (قوله فترخص
بالملعج) في باب الاكراه من التنف لو أكره على الزنا أو اللواطة لا يسمعه وان قتل اه فجع
اللواطة مع انها لا تؤدي الى هلاك الولد ولا تفسد الفرائض اه سرى الدين وظاهر اطلاق
التنف بعم الفاعل والمفعول ط وقد ذكر في المنع ايضا عبارة التنف (قوله لانها لم تبسح
بطريق ما) بخلاف الوطء في القبل فانه يستباح بعقد وبذلك فافهم (قوله ليكون قبحها
عقليا) لان فيها اذلالا للمفعول وبأبي العقل ذلك وقد انضم قبحها العقلي الى قبحها طبعافانه
محل نجاسة وفرت واخراج لا محل حرث وادخال وطهارة والى قبحها شرعا ط (قوله وصح
نكاحه) فلو أكره عليه بالزيادة بطلت الزيادة وأوجبها الطحاوي وقال يرجع بها على المكره
بزانية (قوله لو بالقول لا بالفعل الخ) تبع ابن الكمال في ذكره ذلك هنا وصوابه ذكره بعد
قوله ورجع بقيمة العبد لان الفرق بينهما في الرجوع وعدمه لا في صحة العتق وعبارة الاشباه
سالة من هذا الاشتباه حيث قال اكره على الاعتاق فله تضمين المكره الا اذا اكره على شراء
من يعتق عليه باليمين او بالقربة اه وفي الزانية أكره على شراء ذى رحمه او من حلف
بعتقه وقيمه الف على ان يشتري بعشرة آلاف فاشترى عتق ولزمه الف لعشرة لان الواجب
فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشئ على المكره لانه دخل في ملكه قبل ما خرج اه (قوله ورجع
بقيمة العبد) يعنى في صورة الاكراه على الاعتاق لانه صلح له آلة فيه من حيث الاتلاف
فانضاف اليه ابن كمال والوالاء للمأمور لما مر عن الاتقانى ويرجع بالقيمة عليه ولو معسرا
لانه ضمان اتلاف ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن لوجوبه عليه بفعله ولا سعاية على العبد
وتماه في الزيلعي (قوله ونصف المسمى ان لم يطاء) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع
الفرقة من جهتها بمعية كالارتداد وتقييل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقريره
للمال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المكره والتقرير كالايجاب فكان متفاله فيرجع
عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه رجع عليه بما لزمه من المتعة ابن كمال وقيد بقوله
ان لم يطاء لانه ان وطئ لا يرجع لان المهر تقرر هنا بالدخول لا بالطلاق زيلعي والمراد بالوطء
ما بعم الخلوة وفيه اشارة الى ان الحامل أجني فلو كان زوجة لم يكن لها شئ عليه وهذا اذا
أكرهت بالملعج واما بغيره فعليه نصف المهر كافي الظهيرية قهستاني (قوله ونذره) اي بكل
طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها لانه مما لا يحتل الفسخ فلا يتأتى فيه اثر الاكراه

بل يغرم المهر ولو طاعة
لانها لا يسقطان جميعا
شرح وهبانية (وفي جانب
المرأة يرخص) لها الزنا
(بالاكراه الملعج) لان
نسب الولد لا ينقطع فلم
يكون في معنى القتل من
جانها بخلاف الرجل
(لا بغيره لكنه يسقط
الحد في زناها لازناه) لانه
لما لم يكن الملعج رخصة
له لم يكن غير الملعج شبهة
له * (فرع) ظاهر تعليلهم
ان حكم اللواطة كحكم
المرأة لعدم الولد فترخص
بالملعج الا ان يفرق بكونها
اشد حرمة من الزنا لانها
لم تبسح بطريق ما لوكون
قبحها عقليا ولذا لا تكون
في الجنة على الصحيح قاله
المصنف (وصح نكاحه
وطلاقه وعتقه) لو بالقول
لا بالفعل كشرائه قريبه
ابن كمال (ورجع بقيمة
العبد ونصف المسمى
ان لم يطاء ونذره

قهرتاني لانه من اللاتي هزلهن جدولا يرجع على المكره بما لزمه لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يطالب هو به فيها زبلي (قوله وبينه وظهاره) اي التمين على الطاعة او المعصية وذلك لان التمين والظهار لا يعمل فيهما الا كراه لانهما لا يمتثلان الفسخ فيستوى فيهما الجدل والهزل زبلي (قوله ورجعته) لانها استدامة النكاح فكانت ملحقه به زبلي (قوله وابلأوه وفيؤه فيه) لان الابلأء يمين في الحال و طلاق في المال والتي فيه كالرجعة في الاستدامة ولو بانتهت بمضي اربعة اشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف المهر ولا يرجع على المكره لممكنه من التي في المدة وكذا الخلع لانه طلاق او يمين من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الا كراه ثم ان كانت المرأة غير مكرهه لزمها البذل زبلي وفي البزاية اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقة بألف وقعت رجعية ولا شيء عليها (قوله بقول او فعل) كذا قال ايضا في شرحه على الملتقى والذي في عامة الكتب كشروح الهداية وشروح الكنز والدرر والمنح تخصيصه بالقول وامل وجهه كون الكلام فيها لا يؤثر فيه الا كراه من الاقوال فليس التقيد احترازا لان الفعل اقوى من القول فاذا لم يحتتمل القول الفسخ فالفعل اولى وهكذا يقال في الرجعة تشمل القول والفعل لكن الكلام في الاقوال تأمل (قوله وما في الحاتية من التفصيل) من انه لو حرييا يصح ولو ذميا فلا ومثله في مجمع الفتاوى عن المبسوط وجعل المستأمن كالذمي وبين في المنح وجه الفرق بأن الزام الحربي بالاسلام ليس بأكراه لانه بحق بخلاف الذمي فانه لا يجبر عليه (قوله والاستحسان سخته مطلقا) قال الرملي وقد علم ان العمل على جواب الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فيكون المعول عليه اه والفرق بينه وبين الكفر ان الاسلام يعلو ولا يعل عليه وهذا في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى لا يصير مسلما سائحا (قوله وتوكيله بطلاق وعتاق الخ) مقتضاه انه لو اكره على التوكيل بالنكاح يصح وينقذ ولكن لم أره منقولا كذا في حاشية ابن السعود على الاشياء عن حاشية الشيخ صالح ويخالفه ما في حاشية المنح للرملي حيث قال اقول لم يتعرض كغيره للنكاح ولم أر من صرح به والظاهر ان سكوتهم عنه لظهور انه لا استحسان فيه بل هو على القياس اه اقول علة الاستحسان تشمل جميع انواع الوكالة فانهم قالوا القياس ان لاتصح الوكالة لانها تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبائع وامثاله ووجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل يتعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم يبطل نفذ تصرف الوكيل اه ثم رأيت الرملي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر انه كاطلاق والعتاق لتصرفهم بأن الثلاث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه ثم قل فانظر الى علة الاستحسان في الطلاق تجدها في النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اه ثم اعلم ان المكره يرجع على المكره استحسانا ولا ضمان على الوكيل ولو اكره بما جئ على توكيل هذا ببيع عبده بألف وعلى الدفع اليه فباع الوكيل واخذ الثمن فهلك العبد عند المشتري وهو والوكيل طائعان ضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن المشتري لا يرجع بالقيمة على احد بل بالثمن على الوكيل وان ضمن الوكيل رجع على المشتري بالقيمة وهو عليه بالثمن فيتقاصان ويترادان الفضل وان ضمن

وبينه وظهاره ورجعته وابلأوه وفيؤه فيه) اي في الابلأء بقول او فعل (واسلامه) ولو ذميا كاهو اطلاق كثير من المشايخ وما في الحاتية من التفصيل فقياس والاستحسان سخته مطلقا فليحفظ (بلا قتل لو رجع) للشبهة كما مر في باب المرتد (وتوكيله بطلاق وعتاق)

أقول لكن تأمل هذا مع ما يأتي عن الهندية فن الظاهر ان توكيله ببيع العبد لم يصح مع الاكراه ولذا كان له تضمين اي الثلاثة شاء ويبعد ان يقال لا يصح بيع المكره ويصح توكيله بالبائع فعلم ان الاستحسان لا يجزى في جميع انواع الوكالة فهذا يؤيد ما بحثه الرملي اولا لكن قد يقال ان الاستحسان انما هو في الوكالة على نحو الطلاق والعتاق مما ليس من معاوضات المالية والحاصل ان الحل محتاج الى زيادة تحرير وهذا غية ما وصل اليه فهنا القاصر والله تعالى اعلم اه منه

المكره رجع على المشتري او على الوكيل ولو الاكرام بغير ملجئ لم يضمن المكره شيئا وانما للمولى تضمين الوكيل القيمة ويتقاص مع المشتري بالثمن او تضمين المشتري ثم لا رجوع للمشتري على احدهما ملخصا من الهندية عن المحيط (قوله وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بطلاق الوكيل واعتاقه (قوله يصح مع الاكرام) اى فيما عدا مسألة الوكالة لما علمت من خروجها عن القياس (قوله لا يؤثر فيه الاكرام) اى من حيث منع الصحة لان الاكرام يفوت الرضا وفواته يؤثر في عدم لزوم وعدمه يمكن المكره من الفسخ فلا كراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق فما لا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكرام منح (قوله وعديناها) صوابه عددناها لانه من العدل من التعدي (قوله نظما) هو لصاحب النهر وعبارته هناك نظم في النهر ما يصح مع الاكرام فقال

طلاق وايلاء ظهار ورجعة * نكاح مع استيلاد عفو عن العمد
رضاع وايمان وفي* ونذره * قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل يمين به أتت * كذا العتق والاسلام تدبير للعبد
وايجاب احسان وعتق فهذه * تصح مع الاكرام عشرين في العد

اقول والتحقيق انها خمسة عشر للتداخل ولان قبول الابداع ليس منها كافي النهر والمذكور منها في عامة الكتب عشرة نظمها ابن الهمام بقوله

يصح مع الاكرام عتق ورجعة * نكاح وايلاء طلاق مفارق
وفي* ظهار واليمين ونذره * وعفو لقتل شاب منه مفارق
وزدت عليه الخمسة الباقية بقولى

رضاع وتدير قبول اصلحه * كذلك ايلاد والاسلام فارق

(قوله او ابرأه كفيله) وكذا قبول الكفالة على ما أفق به الحامدي وغيره وكذا قبول الحوالة على ما في حوالة البحر سائحاني (قوله لان البراءة لا تصح مع الهزل) لانها اقرار بفرار الذمة فيؤثر فيها الاكرام (قوله لا تبطل شفته) فاذا زال الاكرام فان طلب عند ذلك والابطلت وكذا لو اكره على تسليمها بعد طلبها لا تبطل هندية وغيرها (قوله ولا رده الخ) ذكره ليفرع عليه قوله فلايتين زوجته والافقد مر ما يغنى عنه (قوله لانه لا يكفر به) ذكر الضمير لان المراد التلفظ اللسانى قال في الهداية لان الردة تتعلق بالاعتقاد الا ترى لو كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا تثبت البيئونة بالشك (قوله والقول له) اى لو ادعت تبديل اعتقاده وانكره وقال القول له (قوله استحسانا) والقياس ان يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول الفرقة فيستوى فيه الطائع والمكره كلفظة الطلاق ووجه الاستحسان ان هذه اللفظة غير موضوعة للفرقة وانما تقع الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والاكرام دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر زيلعي (قوله وقدمنا عن النوازل الخ) الذى قدمه عن النوازل انه ان ورى بانت قضاء فقط والامع خطورها بباله بانت ديانة ايضا وقدمنا انه بقى قسم ثالث وهو ما ذالم يخطر بباله شئ اصلا وأتى بما اكرهه مطمئنا فلا يبيئونة ولا كفر اصلا وصرح الزيلعي بان هذا هو المراد بالمذكور

وما في الاشياء من خلافه
فقياس والاستحسان
وقوعه والاصل عندنا ان
كل ما يصح مع الهزل يصح
مع الاكرام لان ما يصح مع
الهزل لا يحتمل الفسخ
وكل ما لا يحتمل الفسخ
لا يؤثر فيه الاكرام وعدنا
ابو الليث في خزانة الفقه
ثمانية عشر وعديناها في
باب الطلاق نظما عشرين
(لا) يصح مع الاكرام
(ابرأه مديونه او) ابرأه
(كفيله) بنفس او مال لان
البراءة لا تصح مع الهزل
وكذا لو اكره الشفيع
ان يسكت عن طلب
الشفعة فسكت لا تبطل
شفعته (و) لا (رده)
بلسانه وقلبه مطمئن
بالايمان (فلايتين زوجته)
لانه لا يكفر به والقول له
استحسانا قلت وقدمنا
عن النوازل خلافه فلعله
قياس فتأمل

(اكره القاضي رجلا ليقرب سرقة او يقتل رجلا بعمد او) ليقرب (بقطع يدرجل بعمد فاقرب بذلك فقطعت يده او قتل)
على ما ذكر (ان كان المقر موصوفا بالصالح اقتص من القاضي ١٢٠) وان متهما بالسرقه معروفا بها وبالقتل

(لا) يقتص من القاضي
استحسانا للشبهة خانية
(قيل له امان تشرب هذا
الشراب او تبيع كرمك
فهو اكره ان كان شرابا
لا يحل) كالخمر (والا
فلا) قية قل وكذا الزنا
وسائر المحرمات (صادره
السلطان ولم يعين بيع
ماله فباعه صح) لعدم
تعينه والحيلة ان يقول من
ابن اعطى ولا مال لي فاذا
قال الظالم بيع كذا فقد
صار مكرها فيه بزانية
(خوفها الزوج بالضرب
حتى وهبته مهرها لم تصح)
الهبة (ان قدر الزوج على
الضرب) وان هددها
بطلاق او تزوج عليها او
تسرى فليس بأكرام خانية
وفي مجمع الفتاوى منع
امراته المريضة عن المسير
الى ابويها الا ان تهبه
مهرها فوهبته بعض المهر
فالهبة باطلة لانها كالمكره
قلت ويؤخذ منه جواب
حاشية الفتوى وهي زوج
بنته البكر من رجل
فلما ارادت الزفاف منعها
الاب الا ان يشهد عليها
انها استوفت منه ميراث

في المتن كما قدمناه فلانفاة اصلا (قوله اكره القاضي) قيد به لانه الذي يقيم الحدود في
العادة والافكل متغلب كذلك ولا فرق بين كونه بملجي او غيره لما في التاترخانية عن التجريد
اكره بضرب او حبس حتى يقر بحد او قصاص فهو باطل فان خلاه ثم اخذه فاقربه اقرارا
مستقبلا اخذ به (قوله على ما ذكر) اي بناء على اقراره مكرها (قوله وان متهما بالحل) اي ولا
بينة عليه هندية (قوله لا يقتص من القاضي استحسانا) ولكنه يضمن جميع ذلك في ماله
كافي الهندية عن المحيط (قوله للشبهة) اي شبهة انه فعل ما اقربه مع دلالة الحال عليه (قوله
قيل له الحل) اي اكره بملجي على فعل احدهذين الفعلين (قوله نهوا اكره) اي فيخير بين الفسخ
والامضاء بعدز وال الاكره لان حرمة الشرب قطعية فلم يكن راضيا بالبيع تأمل وهل
يسعه الشرب وترك البيع الظاهر نعم لان الشرب يباح عند الضرورة تأمل وفي الخانية
اكره بالقتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لا يأنم لانه لو صبر على القتل ولم يتلف مال
نفسه يكون شهيدا فلا ن لا يأنم اذا امتنع عن ابطال ملك النكاح على المرأة كان اولي اه
(قوله وكذا الزنا وسائر المحرمات) اي لو اكرهه على البيع والزنا ونحوه فباع يكون مكرها
وهذا في الترديد بين محرم وغيره ولم يذكر لو ردده بين محرمين او غير محرمين وفي الخانية اكره
بملجي على كفر او قتل مسلم لم يقدا استحسانا وتجب الدية فيء الله في ثلاث سنين ان لم يعلم انه يرخص
له اجراء الكفر مطمئا وان علم قيل يقتل وقيل لا ولو على قتل او زنا لا يفعل واحدا منهما
لان كلا لا يباح بالضرورة فان زنى لا يحد استحسانا وعليه المهر وان قتل يقتل الامر لانه
لا يخرج عن كونه مكرها ولو على قتل او اتلاف مال الغير لانه لا يتلف ولو المال اقل من الدية
لانه مرخص لا مباح فان قتل يقتل به اذا يرخص وان اتلف ضمن الامر ولو على طلاق قبل
الدخول أو عتق غرم الامر الاقل من قيمة العبد ومن نصف المهر وان كان دخل لا يلزم
الامر شي اء ملخصا (قوله صادرة السلطان) اي طال به بأخذ ماله قال في القاموس
صادره على كذا طال به به (قوله لعدم تعينه) اي البيع اذ يمكنه اداء ما طلبه منه بالاستقراض
ونحوه (قوله والحيلة) اي ليكون بيعه فاسدا ولا بد فيه ايضا من ان يكرهه على التسليم
وقبض الثمن والانفذ البيع كما مرمتا (قوله فقد صار مكرها فيه) اي في البيع لما مر ان امر
السلطان اكره وان لم يتوعده فافهم (قوله بالضرب) قيده في الخانية بالتلف والظاهر انه اتفاق
(قوله فليس باكره) لان كل فعل من هذه الافعال جائز شرعا والافعال الشرعية لا توصف
بالاكره ط قلت نعم ولكن يدخل عليها غما يفسد صبرها ويظهر عذرها وقد مر ان البيع ونحوه
يفسد بما يوجب غما يعدم الرضا ويدل عليه ما ذكره بعده فان منع المريضة عن ابويها ومنع البكر
عن الزفاف لا يغمها اكثر من هذه الافعال ولكن لا مدخل للعقل مع النقل هذا وقد مر ان ظاهر
قولهم الزوج سلطان زوجته انه يكفي فيه مجرد الامر حيث كانت تخشى منه الاذى والله
تعالى اعلم (قوله وبه افتي ابو السعود) وكذلك الرمل وغيره ونظمه في فتاواه بقوله
ومانع زوجته عن اهلها * انتهت المهر يكون مكرها

امها فاقرت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى المكره وبه افتي ابو السعود (كذلك)
مفتى الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة

(المكره بأخذ المال لا يضمن) مأخذه ١٢١ ﴿﴾ (إذا نوى) الآخذ وقت الآخذ (انه يردده على صاحبه ولا يضمن

وإذا اختلفا) أى المالك والمكره (فى النية قال قول للمكره مع يمينه) ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الآخذ والدفع إنما يديعه مادام حاضرا عنده المكره والالم يحل لزوال القدرة والالقاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظلمة فى الآخذ عند غيبة الأمير او رسوله فىلحفظ * (فروع) * اكراهه على اكل طعام نفسه ان جائعا لا رجوع وان شبعانا رجع بقيته على المكره لحصول منفعة الاكل له فى الاول لا الثانى * قال اهل الحرب لنبى اخذوه ان قلت است بنى تركناك والا قتلناك لايسعه قول ذلك وان قيل لغير نبى ان قلت هذا ليس بنى تركنا نبيك وان قلت نبى قتلناه وسعه لامتناع الكذب على الانبياء * قال حربى لرجل ان دفعت جازيتك لازنى بها دفعت لك الف اسير لم يحل * اقر بعق عبده مكرها لم يعتق فى الاصح وهل الاكراه بأخذ المال معتبر شرعا ظاهر القنية نعم وفى الوهبانية *

كذلك منع والد لنبته ﴿﴾ خروجها لبعلمها من بيته ثم قال وأنت تعلم ان البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء كالأب للعة الشاملة فليس قيدا وكذلك البكارة ليست قيدا كما هو مشاهد فى ديوان من أخذ مهورهن كرها عليهن حتى من ابن ابن العم وان بعد وان منعت اضربها او قتلها اه **(قوله المكره بأخذ المال)** الاولى التعبير بعلى ط **(قوله لا يضمن)** بل الضمان على الأمر **(قوله قال قول للمكره مع يمينه)** لانكاره الضمان ومثله واكره على قبول الوديعة او الهبة وقال قبضتها لاردها الى مالكها كفى الخاتية **(قوله مادام حاضرا عنده المكره)** قال فى الهندية عن المبسوط فان كان ارسله ليفعل فيخاف ان يقتله ان ظفر به ان لم يفعل لم يحل الا ان يكون رسول الأمر معه على ان يردده عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتل كان فى سعة ان شاء الله تعالى ولو هدد به بالحبس او القيد لم يسعه الاقدام اه **(قوله لزوال القدرة والالقاء بالبعد)** لكن يخاف عوده وبه لا يتحقق الاكراه بزانية **(قوله ان جائعا لارجوع)** فان قلت يشكل بمالو كان الطعام للغير حيث يضمن الأمر مع ان النفع للمأثور قلت هناك أكل طعام الأمر لان الاكراه على الأكل اكراه على القبض لعدم امكانه بدونه فكأنه قبضه وقاله كل وهنا لا يمكن جعل الأمر غاصبا قبل الأكل لانه لا يمكن وهو فى يده اوفه فصار آكلا طعام نفسه الا انه ان كان شبعانا فقد اكراه على اتلاف ماله فيضمن الأمر بزانية ملخصا **(قوله وان شبعانا)** صرفه لان مؤنثه قابل للتألف كما فى القاموس فافهم **(قوله لامتناع الكذب على الانبياء)** تعليل لقوله لا يسعه أى لان قول النبى حجة على الخلق فلا يباح الكذب بخلاف غيره فلذلك يسعه خاتية **(قوله لم يحل)** أى دفع الجارية لان هذا ليس اكراه حتى يرضى به الزنا ولم يكره على الدفع واما الاسارى قاله تعالى قادر على تخليصهم وتصيرهم على بليتهم ط **(قوله لم يعتق)** لان الاقرار يفسده الاكراه كما مر وكذا لو اكراه ليقر بطلاق او نذر او حنك او قطع او نسب لا يلزمه شىء خاتية **(قوله ظاهر القنية نعم)** وعبارتها ف ع متغلب قال لرجل اما ان تبغى هذه الدار او ادفعها الى خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب على ظنه تحقيق ما أوعدته قال رضى الله تعالى عنه فهذه اشارة الى ان الاكراه بأخذ المال اكراه شرعا وفى بطل القضاة متعارضة الدلالة ولم أجد فيه رواية الا هذه القدر اه وظاهره عدم اشتراط كونه كل المال وقدمنا عن القهستلى ما يخالفه وفى الهندية عن المبسوط قال الفقيه ابواليث ان هدد السلطان وصى يتيم بملجى ليدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو بأخذ ماله نفسه ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك ما يكفيه لايسعه فان فعل ضمن مثله وان خشى أخذ جميع ماله فهو معذور وان أخذ السلطان بنفسه لاضمان على الوصى فى الوجوه كلها **(قوله انى مرافع)** أى مرافكك للحاكم أى وكان ظالما يؤذى بتجرد الشكاية كفى القنية **(قوله تبرئ)** ظاهره انه علة للمرافعة ولا يصح لان المعنى ان لم تبرئنى ارافعتك فاعلة عدم الإبراء ويمكن جعله علة لقوله وان يقل لكن كان الظاهر ان يقال ليبرئ بضمير الغائب تأمل **(قوله)** صح الى آخر البيت مكرر مع قوله المار واسلامه سوى قوله

وان يقل المديون انى مرافع * لتبرئ فلا اكراه معنى مصور * وصح فى الاستحسان اسلام مكره * ولاقل ان يرتد بعد ويجبر * قوله انى مرافع الخ قد غبرت بيت الوهبانية الى قولى * وان يقل المديون ان لم تهبل * ارافعتك فلا اكراه معنى مصوره اه منه

ويحجر اى على الاسلام بالحبس والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الحجر

اورده بعد الاكراه لان في كل سلب ولاية المختار عن الجرى على موجب الاختيار والاكره اقوى لان فيه السلب ممن له اختيار صحيح وولاية كاملة فكان بالتقديم اخرى (قوله هو لغة المنع) يقال حجر عليه حجرا من باب قتل منعه من التصرف فهو محجور عليه والفقهاء يخذفون الصلة تخفيفا ومنه سمي الحطيم حجرا بالكسر لانه منع من الكعبة وكذا العقل لمنعه من القبائح (قوله مطلقا) ولو عن الفعل او عما هو مطلوب ط (قوله) شرعا منع من نفاذ تصرف قولى) اى من لزمه فان عقد المحجور ينقصد موقوفا والنافذ اعم من اللازم فهستانى وقدما ما فيه فى الاكراه والحاصل ان المنع من ثبوت حكم التصرف فلا يفيد الملك بالقبض وفيه انه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضرر مع ان القول قد يلغو اصلا كطلاق الصبي وقد يصح كطلاق العبد فالمناسب فى تعريفه ما فى الايضاح بقوله وفى اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع مخصوص بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص او عن نفاذه وتفصيله انه منع للرقيق عن نفاذ تصرفه الفعلى الضار واقراره بالمال فى الحال وللصغير والمجنون عن اصل التصرف القولى ان كان ضررا محضا وعن وصف نفاذه وان كان دائرا بين الضرر والنفع اه وكتب فى هامشه الحجر على مراتب اقوى وهو المنع عن اصل التصرف ومتوسط وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعيف وهو المنع عن وصف وصفه وهو كون النفاذ حالا اه وقد ادخل فى التعريف المنع عن الفعل كما ترى ودخل فيه نحو الزنا والقتل فى حق الصبي والمجنون فانه محجور عليهما بالنسبة لحكمه وهو الحد والقصاص كما فى الجوهرة ويظهر لى ان هذا هو التحقيق فانه ان جعل الحجر هو المنع من ثبوت حكم التصرف فما وجه تقييد بالقولى ونفى الفعلى مع ان لكل حكما وبهذا يندفع ما استشكله الشارح من اصله واما ما علل به من قوله لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده نقول الكلام فى منع حكمه لانه ذاته ومثله القول لا يمكن رده بذاته بعد وقوعه بل رد حكمه فان قلت قيد بالقولى لان الافعال لا يحجر عنها كلها فان ما يوجب الضمان منها يؤاخذ بها قلت وكذلك القول بعضه غير محجور عنه كالذى تمحض نفعا كقبول الهبة والهدية والصدقة الا ان يفرق بالقلة والكثرة فلي تأمل (قوله) منع نفاذ فعله فى الحال) كاستهلاكه للاموال فانه يصدق عليه منع النفاذ فى الحال مع انه فعل لا قول ونفاذه فى المال لا يتنافى وجود المنع فى الحال والالزام ان لا يصح قولنا محجور عن الاقرار مثلا فى حق المولى فافهم وهذا من المنع عن وصف الوصف كما قدمناه (قوله) بل بعد العتق الخ) اى بل ينفذ بعده لان توقفه كان لحق المولى وقد زال ثم اعلم ان الذى يتوقف هو اقراره بالمال كما يأتى وكذا مطالبته بالمهر لوتزوج بلا اذن مولاه ودخل بها كما ذكره الزيلعى فى باب نكاح الرقيق وكأنه لما كان برضاها صارت راضية بتأخير المهر واما ما ذكره عن البدائع تبعا لابن الكمال من انه لو أ تلف مال الغير لا يؤاخذ به فى الحال فهو المتبادر من التبيين والدرر ويخالفه ما نقله المصنف عن ابن ملك من انه مؤاخذ فى الحال بما استهلكه وسيأتى مثله فى المأذون عن العمادية قال الرملى ومثله فى النهاية والجوهرة والبزاية والخلاصة والولولجية

كتاب الحجر

(هو) لغة المنع مطلقا
وشرعا (منع من نفاذ
تصرف قولى) لافعل لان
الفعل بعد وقوعه لا يمكن
رده فلا يتصور الحجر عنه
قلت يشكل عليه الرقيق
لمنع نفاذ فعله فى الحال بل
بعد العتق كما صرح به
فى البدائع

ثم قال والحاصل ان النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمنان في الحال فباع او يفديه المولى
اه ملخصا ومثله في الحامدية عن السراج ثم قال وفي التارخانية من الكفالة فان كان له
كسب يوفى ذلك من كسبه والاتباع رقبته بدين الاستهلاك الا ان يقضيه المولى اه وفي
القنية من باب أمر الغير بالجناية رامزا لكر خواهر زاده عبد محجور جنى على مال قباعة
المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس
وفي التارخانية من التاسع من الجنائيات فرق بين الجناية على الآدمي وبين الجناية على المال
ففي الاول خبر المولى بين الدفع والفداء وفي الثاني خير بين الدفع والبيع اه **(قوله اللهم**
الا ان يقال) أى في الجواب عن الاشكال وهذه الصيغة تؤتى في صدر جواب فيه ضعف كأنه
يطلب من الله تعالى صحته **(قوله الاصل فيه ذلك)** أى الاصل في فعله النفاذ في الحال لما يأتى
ان الرق ليس بسبب للحجر في الحقيقة **(قوله اكنه)** أى النفاذ اخر لعنته أى لوقت لعنته
اواله لقيام المانع وهو حق المولى **(قوله وسببه صغر وجنون)** اعلم ان الله تبارك وتعالى
جعل بعض البشر ذوى النهى وجعل منهم اعلام الدين وائمة الهدى ومصابيح الدجى وابتلى
بعضهم بما شاء من اسباب الردى كالجنون الموجب لعدم العقل والصغر والعته الموجبان
لنقصانه فجعل تصرفهما غير نافذ بالحجر عليهما ولولا ذلك لكان مما ملتهما ضررا عليهما
بأن يستجر من يعاملهما مالهما باحتياله الكامل وجعل من ينظر في مالهما خاصا كالآلآب وعاما
كالقاضي وواجب عليه النظر لهما وجعل الصبا والجنون سببا للحجر عليهما كل ذلك رحمة
منه ولطفًا والرق ليس بسبب للحجر في الحقيقة لانه مكلف محتاج كامل الرأي كالحر غير انه وما
في يده ملك المولى فلا يجوز له ان يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف
في ملك الغير لا يكون محجورا عليه كالحر لا يقال انه محجور عليه مع انه ممنوع عن التصرف
في ملك الغير ولهذا يؤخذ العبد بأقراره بعد العتق لزوال المانع وهو حق المولى ولعدم نفوذه
في الحال وتأخره الى ما بعد الحرية جعله من المحجور عليهم زيلى **(قوله يع القوى)**
والضعيف) أشار الى ان سبب الحجر هو مطلق الجنون كفى الايضاح واراد بالقوى المطبق
وبالضعيف غيره او اراد بالقوى القسمين وبالضعيف العته فقوله كفى المعتوه الكاف فيه
للتنظير على الاول وللتمثيل على الثاني تأمل واختلفوا في تفسير المعتوه واحسن ما قيل فيه
هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون
درر **(قوله وحكمه كمميز)** أى حكم المعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف
عنه زيلى **(قوله فلا يصح طلاق صبي)** أى ولو مميزا **(قوله ومجنون مغلوب الخ)** قيد ذكر
هذا القيد ويراد به الغلبة على العقل فيحتزبه عن المعتوه كما وقع في الهداية حيث قال ولا
يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال وقد يراد به من صار مغلوبا للمجنون بحيث لا يفوق أى
لا يزول عنه ما به من الجنون قويا كان او ضعيفا فيدخل فيه المعتوه ويحتزبه عن المجن
ويفيق فانه يجوز تصرفه على ما يأتى فمن احتزبه عن المعتوه فقد وهم لظنه ان المراد في
الكلامين واحد مع ان طلاق المعتوه أيضا لا يصح كذا افاده ابن الكمال وتبعه الشارح
(قوله واما الذى يجن ويفيق فحكمه كمميز) ومثله في المنع والدرر وغاية البيان وكذا في

قوله الموجبان هكذا بخطه
ولعل صوابه الموجبين
كما لا يخفى اه مصححه

اللهم الا ان يقال الاصل
فيه ذلك لكنه آخر لعنته
لقيام المانع فتأمل (وسببه
صغر وجنون) يع القوى
والضعيف كما في المعتوه
وحكمه كمميز كما سيجي
في المأذون (ورق فلا
يصح طلاق صبي ومجنون
مغلوب) أى لا يفوق بحال
واما الذى يجن ويفيق
فحكمه كمميز نهاية

المعراج حيث فسر المغلوب بالذى لا يعقل اصلا ثم قال واحترز به عن المجنون الذى يعقل البيع ويقصده فان تصرفه كتصرف الصبي العاقل على ما يحجى فيتوقف الى اجازة الولي اه وهذا هو المعنوه كما قدمناه وبه صرح في الكفاية وجعله الزيلعي في حال افاقته كالعاقل والمتبادر منه انه كالعاقل البالغ وبه اعترض الشرنبلالي على الدرر فلا تتوقف تصرفاته ووفق بينهما الرحمتي والسائحاني بحمل ما هنا على ما اذا لم يكن تام العقل في حال افاقته وما ذكره الزيلعي على ما اذا كان تام العقل ووفق الشلبي في حاشية الزيلعي بحمل ما هنا على ما اذا لم يكن لافاقته وقت معلوم وما في شرح الزيلعي على ما اذا كان لها وقت معلوم اى لانه في الاول لا يتحقق صحوه اقول والذى يحل عقدة الاشكال ما قدمناه عن ابن الكمال فانه ان اريد بالمغلوب من غلب على عقله اى الذى لا يعقل اصلا فيراد بالذى يحجى ويفيق ناقص العقل وهو المعنوه كما صرح به صاحب الكفاية وغيره حيث قال والمجنون الذى يحجى ويفيق وهو المعنوه الذى يصلح وكلا عن غيره وهو قد يعقل البيع ويقصده وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة اه ومعنى افاقته على هذا انه يعقل بعض الاشياء دون بعض والمعنوه في تصرفاته كمميز كما مر فلماذا جعله شراح الهداية مثله وان اريد به من لا يفهم من جنونه الكامل أو الناقص فيحترز به عن من يفهم احيانا اى يزول عنه مابه بالكلية وهذا كالعاقل البالغ في تلك الحالة وهو محمل كلام الزيلعي ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الكلامين فاعتمد هذا التحقيق وبالله التوفيق وبه ظهر انه كان ينبغي للشارح ان يقول محكمه كما قل اى في حال افاقته كما قاله الزيلعي ليظهر للتيسيد بالمغلوب فائدة فانه حيث كان غير المغلوب كمميز لا يصح طلاقه ولا اعتاقه كالمغلوب واما ما نقله عن النهاية فهو موافق لعبارة الهداية حيث لم يخص فيها بعض التصرفات بالذكر والحاصل انه يتعين ان يحترز بالمغلوب في عبارة الهداية عن المعنوه وفي عبارة المصنف عن الذى زال مابه بالكلية فتدبر (قوله واقرارهما) اى المغلوب والصبي والمراد الصبي المحجور فلو ما دوننا يصح اقراره كالمعتوه والعبد المأذون كما يأتى آخر كتاب المأذون (قوله نظر الهمما) علة لقوله لا يصح (قوله وصح طلاق عبد) لانه اهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى ولا نقويت مناقعه درر (قوله في حق نفسه فقط) قيل الواجب اسقاطه ليكون التفصيل الآتى بيانا لاجمال صحة الاقرار اه تأمل (قوله لاسيده) اى لافى حق سيده رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعبرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما اتلاف ماله درر (قوله فلواقر) اى العبد المحجور لان الكلام فيه وقد علم من عدم صحة اقرار الخراف الصغير عدم صحة اقرار العبد الصغير بالاولى (قوله اخر الى عتقه) لوجود الاهلية حينئذ وارتفاع المانع (قوله هدر) اى لا يلزمه شئ بعد عتقه لما تقرر ان المولى لا يستوجب على عبده مالا درر (قوله وبحدود قود) اى بما يوجبهما والواو بمعنى او ولهذا افرد الضمير في قوله اقيم (قوله قيم في الحال) وحضرة المولى ليست بشرط وهذا اذا قروا ما اذا اقيم عليه اليانة فحضرة المولى شرط عندنا وقال ابو يوسف ليست بشرط جوهره وفيها قتل رجلا عمدا ووجب انقصا فاعتقه المولى لا يلزمه شئ ولو كان للقتيل وليان فعفا احدهما بطل حقه وانقلب نصيب الآخر مالا ولاه ان يستسعى العبد في نصف قيمته ولا يجب على المولى شئ لانه انقلب مالا بعد الحرية ويجب

(و) لا (اعتاقهما واقرارهما)
نظرا لهما (وصح طلاق
عبد واقاراه في حق
نفسه فقط) لاسيده (فلو
اقر بمال اخر الى عتقه)
لو غير مولاه ولوله هدر
(وبحدود قود اقيم في الحال)
لبقائه على اصل الحرية

نصف القيمة لان اصل الجناية كان في حال الرق ولو أقر بقتل خطأ لم يلزم المولى شئ وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في الحنبدى وفي الكرخى اقراره بجناية الخطأ وهو مأذون او محجور باطل فان اعتق لم يتبع بشئ من الجناية اهـ وسياً في تمامه في كتاب الجنائيات ان شاء الله تعالى (قوله في حقهما) اى الحد والقود لانهما من خواص الآدمية وهو ليس بمملوك من حيث انه آدمى وان كان مملوكاً من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بهما واذا بقي على اصل الحرية فيهما ينفذ اقراره لانه أقر بما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى كفاية (قوله يدور بين نفع وضرر) أما النفع المحض فيصح كقبوله الهبة والصدقة وكذا اذا أجر نفسه ومضى على ذلك العمل وجبت الاجرة استحساناً ويصح قبول بدل الخلع من العبد المحجور بغير اذن المولى لانه نفع محض وتصح عبارة الصبي في مال غيره وطلاقه وعتاقه اذا كان وكلاً جوهرية (قوله من هؤلاء المحجورين) المراد الصبي والرقيق فاطلق لفظ الجمع على الاثنين كقوله تعالى فان كان له اخوة والمراد اخوان وقيل المراد العبد والصبي والمجنون الذى يفيق جوهرية (قوله يعرف ان البيع سالب الخ) سياً في المأذون قيد آخر وزاد في الجوهرية ويعلم انه لا يجتمع الثمن والمثل في ملك واحد قال في شاهان ومن علامة كونه غير عاقل اذا اعطى الحلوانى فلوساً فأخذ الحلوى وبقي يقول اعطنى فلوسى وان ذهب ولم يسترد الفلوس فهو عاقل اهـ (قوله أجاز وليه) اى ان لم يكن فيه غبن فاحش فان كان لا يصح وان أجازاه المولى بخلاف اليسير جوهرية وسياً في بيان الولى آخر المأذون وانه يصح اذن القاضى وان أبى الاب (قوله اى هؤلاء المحجورين) صوابه المحجورون (قوله ضمنوا) فلوان ابن يوم انقلب على قارورة انسان مثلاً فكسرها يجب الضمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون اذا أتلغا شيئاً لزمهما ضمانه في الحال كذا في النهاية و يوافقه ما في الكافي عزمية (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق) يعنى في اتلافه المال أما في النفس فيقتص منه في الحال ان جنى على النفس بما يوجب القصاص ويدفع او يفدى ان جنى عليها بما لا يوجب القصاص او جنى على الطرف عمداً او خطأ ح (قوله على مامر) اى عن البدائع وعلمت أنه مخالف لما في النهاية وغيرها ووفق بينهما ط والسامحانى بحمل ما في البدائع على ما اذا ظهر باقراره لما في الغاية اذا كان الغصب ظاهراً يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال الفقيه (قوله مؤاخذ بأفعاله) هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يتوقف على التكليف لان الخطاب نومان خطاب وضع وخطاب تكليف كما في جمع الجوامع (قوله واذا قتل) اى الصبي المحجور وليس التقيد بالحجر في هذه احترازاً حتى لو كان مأذوناً له في التجارة فالحكم كذلك ابو السعود على الاشياء (قوله الا في مسائل) استثناء من قوله فيضمن اى فلا يضمن في هذه لانه مساط من المالك كما أفاده في الاشياء لكن في ابى السعود عن الفقيه انها ضمان عقد عندها والصبي ليس من اهل الزام الضمان وعند ابى يوسف ضمان فعل وهو من اهل التزام الفعل اهـ وفي التارخانية اودع صبياً او عبداً مالا فاستهلكه لم يضمن عند محمد وقال ابو يوسف يضمن العبد بعد العتق والصبي بعد زوال الحجر اهـ فتأمل وسند كره له تمة آخر كتاب المأذون (قوله لو أتلغ ما اقترضه) اطلق الجواب في نسخ ابى

في حقهما (ومن عقد)
عقدا يدور بين نفع وضرر
كاسيحي في المأذون (منهم)
من هؤلاء المحجورين (وهو
يعقله) يعرف ان البيع
سالب للملك والشراء
جالب (أجاز وليه اورد)
وان لم يعقله فباطل نهاية
(وان أتلغوا) اى هؤلاء
المحجورين سواء عقلو او لا
درر (شياً) مقوماً من مال
او نفس (ضمنوا) اذ
لا حجر في الفعل لكن
ضمان العبد بعد العتق على
مامر وفي الاشياء الصبي
المحجور مؤاخذ بأفعاله
فيضمن ما تلغى من المال
للحال واذا قتل فالدية على
عاقلته الا في مسائل
لو أتلغ ما اقترضه

حفص وفي نسخ أبي سليمان انه قولهما وفي قول أبي يوسف هو ضامن وهو الصحيح يرى
عن الذخيرة والظاهر انه تصحيح لنقل الخلاف لا لقول أبي يوسف تأمل قال أبو السعدي عن شرح
تنوير الاذهان ولو أتلّف مال غير بلا سبق ايداع او اقرض ضمن بالاجماع **(قوله)** وما اودع
عنده) احتز به عما اذا أتلّف ما اودع عند أبيه فانه يضمه واطلق عدم الضمان في الوديعة
وهو مفيد بما سوى العبد والامة اما اذا كانت عبدا أوامة واستهلكه يضمّن اجماعا يرى عن
البدائع قال الحموي وفي احكام الصغار للاستروشن ما يخالفه حيث قال صبي محجور اودع
عبدا فقتله فعلى عاقلته القيمة ولو طعما فأكله لا يضمّن اه قلت وقد يوفق بان الضمان اجماعا
على العاقلة تأمل **(قوله)** بلا اذن وليه) يغني عنه ما بعده فلو أذن وليه في أخذ الوديعة
يضمن اتفاقا كما في المصنف أبو السعدي **(قوله)** ويستثنى من ايداعه الخ) يستثنى ايضا ما اذا
كانت عبدا بناء على ما في البدائع **(قوله)** مثله) اي صبي محجورا وهو بالتصّب مفعول
اول لاودع والثاني محذوف اي وديعة **(قوله)** فللمالك تضمين الدافع او الآخذ) قال
في جامع الفصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي واجاب في الاشياء بانه لم يوجد فيها التسليط
من مالكها بخلاف ما مر واورد عليه بانه وجد التسليط بنفس الدفع الى الاول كما في
الحموي قلت مدفوع اذ لو دفعه المالك الى الاول لم يكن له تضمينه كما مر في المستثنيات
(قوله) ولا يحجر حر الخ) في بعض النسخ على حر واعلم ان الحاجر عند أبي حنيفة على
الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والفسق والغفلة وعندها يجوز بغير
الفسق وعند الشافعي يجوز بالكل كفاية واما الحاجر على المفتي الماجن واخويه فليس يحجر
اصطلاحا كما يأتي وظاهر الدرر ان عندها ايضا يحجر عليه بالفسق وهو مخالف العامة الكتب
كأنه في العزيمة وكلام المصنف والشارح هنا مجمل فتأمل **(قوله)** هو تبذير المال الخ)
فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء قهستاني
والمراد انه كان رشيدا ثم سفه لما يأتي متا انه لو بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله الخ **(قوله)** على
خلاف مقتضى الشرع او العقل) كالتبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات
لا لغرض او لغرض لا بعد العلاء من اهل الديانة غرضا كدفع المال الى المغنين واللعابين وشراء
الحمامة الطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محمّدة واصل المسامحات في التصرفات
والبر والاحسان مشروع الا ان الاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب قال تعالى
اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا كفاية **(قوله)** فيحجر عليه عندها) مستدرك مع ما يأتي
مع عدم صحة التفريع ايضا **(قوله)** وتماه الخ) هو ما ذكرناه آتقا عن الكفاية
(قوله) وفسق) اي من غير تبذير مال فان الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع
اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله قهستاني **(قوله)** ودين) وان زاد على ماله وطلب الغرماء من
القاضي الحاجر عليه قهستاني **(قوله)** وغفلة) اي لا يحجر على العاقل بسبب غفلة وهو ليس
بمفسد ولا يقصده لكنه لا يهتدي الى التصرفات الرائجة فيغبن في البياعات لسلامة قلبه
زيلي **(قوله)** بل يمنع) اشار به الى انه ليس المراد به حقيقة الحجر وهو المنع الشرعي الذي يمنع
نفوذ التصرف لان المفتي لو أفتى بعد الحجر واصاب جار وكذا الطبيب لو باع الأدوية نفذ فدل

وما اودع عنده بلا اذن
وايه وما اعيرله وما بيع منه
بلا اذن ويستثنى من ايداعه
ما اذا اودع صبي محجور
مثله وهي ملك غيرها
فللمالك تضمين الدافع
او الآخذ) ولا يحجر
حر مكلف بسفه) هو
تبذير المال وتضييعه على
خلاف مقتضى الشرع او
العقل درر ولو في الخير
كأن يصرفه في بناء
المساجد ونحو ذلك فيحجر
عليه عندها وتماه في
فوائد شتى في الاشياء
(وفسق ودين) وغفلة
(بل) يمنع) مفت

أن المراد المنع المحس كافي الدرر عن البدائع (قوله ماجن) قال في الجهرت مجن الشيء يمجن مجونا اذا صاب وغلط وقولهم رجل ماجن كأنه مأخوذ من غلط الوجه وقلة الخيام وليس بعربي محض ابن كال (قوله كتعليم الردة الخ) وكالذي يفق عن جهل شر نبلاية عن الخانية (قوله وطيب جاهل) بأن يسقيهم دواء مهلكا واذا قوى عليهم لا يقدر على ازالة ضرره زيلعي (قوله ومكار مفلس) بأن يكرى ابلا وليس له ابل ولا مال ليشتريها به واذا جاءه وان الخروج يخفى نفسه جوهره فنع هؤلاء المفسدين للاديان والابدان والاموال دفع اضرار بالخاص والعام فهو من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كافي القهستاني وغيره قيل وألحق بهذه الثلاثة ثلاثة اخرى المحتكر وارباب الطعام اذا تعدوا في البيع بالقيمة وما لو اسلم عبد الذمي وامتنع من بيعه باعه القاضي اه قلت وباب الامر بالمعروف اوسع من هذا تأمل نعم ينبغي ذكر المريض فانه ممنوع عن التصرف فيما فوق الثلث * (تنبيه) * يعلم من هذا عدم جواز ما عليه اهل بعض الصنائع والحرف من منعهم من اراد الاشتغال في حرفتهم وهو متقن لها واراد تعلمها فلا يحل التحجير كما أفتى به في الحامدية (قوله وعندها يحجر على الحر) اي العاقل البالغ قال في الجوهره ثم اختلفا فيما بينهما قال ابو يوسف لا يحجر عليه الا يحجر الحاكم ولا ينفك حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه والثره فيما باعه قبل حجر القاضي يجوز الاول لا الثاني (قوله بالسفه والغفلة) اي والدين كما يأتي وعبر بعضهم عن الغفلة بالفساد وليس المراد به الفسق فافهم قال في الدر المتفق ويشترط لصحة الحجر عندها القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه ولا يشترط ذلك في الحجر بالسفه مع كونه يبيع جميع الاموال واما الحجر بالدين فيخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب كما يعلم من القهستاني والبرجندی فليحفظ اه وفي التاتر خانية الحجر بالدين يفارق الحجر بالسفه من وجوه ثلاثة * احدها ان حجر السفيه لغنى فيه وهو سوء اختياره لالحق الغرماء بخلافه بسبب الدين فيفتقر للقضاء * الثاني ان المحجور بالسفه اذا اعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وأدى لا يرجع بناسي على المولى بعد زوال الحجر بخلاف المحجور بالافلاس * الثالث ان المحجور بالدين لو اقر حالة الحجر ينفذ اقراره بعد زوال الحجر وكذا حالة الحجر فيما سيحدث له من المال حالة الحجر والمحجور بالسفه لا يجوز اقراره لاحال الحجر ولا بعده ولا في المال القائم ولا الحادث اه ملخصا قلت ويزاد ما مر من توقف الحجر بالدين على القضاء اي على قول ابي يوسف لكونه لحق الغرماء بخلاف الحجر بالسفه لانه لحقه فلا يتوقف كما اشير اليه في امر وظاهر كلامهم ترجيحه على قول محمد (قوله به) اي بقولهما يفتى به صرح قاضيخان في كتاب الحيطان وهو صريح فيكون اقوى من الالتزام كذا قال الشيخ قاسم في تصحيحه ومراده ان ما وقع في المتون من القول بعدم الحجر على الحر مصحح بالالتزام وما وقع في قاضيخان من التصريح بأن الفتوى على قولهما تصريح بالتصحيح فيكون هو المعتمد وجعل عليه الفتوى مولانا في فوائده منح وفي حاشية الشيخ صالح وقد صرح في كثير من المعترات بأن الفتوى على قولهما وفي القهستاني عن التوضيح انه المختار اه وافتى به البلخي وابو القاسم كاذكره في المنع عن الخانية قيل قوله الآتي والقاضي يحبس الحر المديون (قوله

ماجن) يعلم الحيل الباطلة
كتعليم الردة لتبين من
زوجها اول تسقط عنها
الزكاة (وطيب جاهل
ومكار مفلس وعندها
يحجر على الحر بالسفه و)
الغفلة و) (به) اي بقولهما
(يفق) صيانة لماله وعلى
قولهما المتفق به (فيكون
في احكامه

(كصغير) اى يعقل ومثله البالغ المعتوه كفى حواشى الاشياء (قوله الا فى نكاح وطلاق) فان سعى جازمته مقدار مهر المثل وبطلان الفضل وان طلقها قبل الدخول وجب نصف المسمى لان التسمية صحيحة فى مقدار مهر المثل وكذلك تزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها لان التزوج من حوائج الاصلية زيلعى (قوله وعناق) وعلى العبدان يسعى فى قيمته عند محمد وهو الصحيح طورى (قوله واستيلاد) بأن ولدت جاريته فادعاه ثبت نسبه وصارت ام ولده وتعتق من جميع ماله بموته ولا تسعى هى ولا ولدها فى شئ لان ثبوت نسب الولد شاهد لها ولو لم يكن معها ولد فقال هذه ام ولدى لم تبع وسعت بموته فى كل قيمتها بمنزلة المريض زيلعى وهونك قيمتها قنا جوهره (قوله وتديبر) ويسعى بموت المولى غير رشيد فى قيمته مدبرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا وقل نصفها وعليه الفتوى جوهره لكن سيأتى صحة وصاياه بالقرب من الثالث والتديبر منها وفى الطورى عن المحيط قال مشايخنا هذا اى سعيه اذا كان اهل الصلاح يعدون هذه الوصية اسرافا فان كانوا لا يعدونها اسرافا بل معهودا حسنا لا يسعى فى قيمته اذا كان يخرج من الثالث (قوله وجوب زكاة) ويدفعها القاضى اليه ليفرقها لانها عبادة لا بد فيها من نيته ولكن يبعث معه امينا كي لا يصرفها فى غير وجهه هداية (قوله وفطرة) فيه انها تجب على الصغير حتى لو لم يخرجها وليه وجب الاداء بعد البلوغ كما مر فى بابها فليست مما خالف فيها الصغير الا ان يقال المخاطب بها وايه تأمل (قوله وحج) لانه واجب بأيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يمنع من عمره واحدة فيها استحسانا ولا من القران لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحدة منهما فلا يمنع من الجمع بينهما للخلاف فى وجوبها ويسلم النفقة الى ثقة ثلاثا يبلفها فان جامع قبل الوقوف يدفع القاضى نفقه الرجوع ولا تلزمه الكسفاة الا بعد زوال الحبر وان أفسد العمرة يقضيها بعد زواله ايضا وتماه فى الجوهره ولو أحرم بحجة تطوع دفع اليه من النفقة مقدارا لو كان فى منزله ويقال له ان شئت فأخرج ماشيا الا ان يكون القاضى وسع فى النفقة فقال أنا اكرى بذلك الفضل وأنفق على نفسى فلا يمنع من ذلك طورى (قوله وعبادات) اى بدنية لامالية ولا مركبة منهما ايضا فى شرح المفتاح لابن السبكي كل موضع يدعى فيه انه من عطف العام على الخاص يراد بالعام ما عدا ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهذا هو التحقيق حموى وبه صرح فى السعدية ابو السعود قلت فيكون من العام المخصوص او المراد به الخصوص وهل الاول حقيقة فى الباقي او مجاز كالثانى خلاف بينته فى حاشية شرح المنار اول بحث العام هذا وفى استثناء الحج والعبادات نظر فانها تصح من الصغير ايضا الا ان يقال المراد تحتها على سبيل الوجوب تأمل (قوله وزوال ولاية أبيه اوجده) يعنى عدم ولايتهما عليه بخلاف الصغير حموى اى فن ولايتهما عليه ثابتة (قوله وفى صحة اقراره بالعقوبات) كالمو أقر على نفسه بوجوب القصص فى نفس اوفيا دونها حموى (قوله وفى الانفاق) اى على نفسه وولده وزوجته ومن تجب عليه نفقته من ذوى ارحامه من ماله شرح تنوير الاذهان وفى بعض النسخ وفى الايقاف من اوقف لكن فى الاشياء ان وقفه اطل واختلفوا فيما لو كان بأذن القاضي فصححه البلخي وابطله ابو القاسم اه (قوله وفى صحة وصاياه بالقرب من الثالث) يعنى اذا كان له

(كصغير) ثم هذا الخلاف فى تصرفات يحتمل الفسخ ويبطلها الهزل وامامالا يحتمله ولا يبطله الهزل فلا يحجر عليه بالاجماع فلماذا قال (الا فى نكاح وطلاق وعناق واستيلاد وتديبر وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه اوجده وفى صحة اقراره بالعقوبات وفى الانفاق وفى صحة وصاياه بالقرب من الثالث فهو) اى فى هذه

وارث والقياس ان لا تجوز وصيته كتبرعته وجه الاستحسان ان الحجر عليه لغنى النظر له
 كي لا يتلف ماله ويبقى كالا على غيره وذلك في حياته لا فيما ينفذ من الثلث بعد وفاته حال استغنائه
 وذلك اذا وافق وصاياه اهل الخير والصالح كالوصية بالحج او للمساكين او ببناء المساجد
 والارواق والقناطر والجسور واما اذا وصى بغير القرب لا تنفذ عندنا طوري **(قوله**
كبالغ) اي غير محجور والا فهو بالغ ح **(قوله وفي كفارة كعبد)** فلو حلف وحنث او نذر
 نذرا من هدى او صدقة او ظاهر من امراته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وغيرها بالصوم زيلعي
(قوله والحاصل الخ) مستغنى عنه بقوله ثم هذا الخلاف الخ لكن أعاده لقوله الاباذن
 القاضي وانما حصره به لما مر من زوال ولاية ابيه وجده **(قوله لم يسلم اليه ماله الخ)** هذا
 بالاجماع كافي الكفاية وانما الخلاف في تسليمه له بعد خمس وعشرين سنة كسبأتى فلو بلغ
 مفسدا وحجر عليه او لانسامه اليه فضاء بضمنه الوصى ولو دفعه اليه وهو صبي مصلح واذن له
 في التجارة فضاء في يده لم يضمن كافي المنع عن الحانية وفي حاشية ابى السعود معزوا للولوالجية
 وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور ررده بعد الادراك اه وسئل العلامة
 الشلبي عن بلغت وعليها وصى هل يثبت رشدها بمجرد البلوغ ام لابد من البينة فأجاب بأنه
 لا يثبت الابحجة شرعية ومثله في الحيرية وفي شرح البيروني عن البدائع لا بأس للولى ان يدفع
 اليه شيئا من ماله ويأذن له بالتجارة للاختيار فان انس منه رشدا دفع اليه الباقي **(قوله**
حتى يبلغ خمس وعشرين سنة) اي ما لم يؤنس رشده قبلها **(قوله فصيح تصرفه قبله)** الاولى التعبير
 بالواو كافي الكنز لكن لما كان قوله لم يسلم اليه بمعنى المنع لان العاقل البالغ لا يجبر عليه
 عند الامام وانما هذا منع للتأديب لا حجر صح التقرير فافهم **(قوله ضمن)** اي اذا هلك
 في يده لتعديه في المنع واما اذا بلغ فنعه قبل ان ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته بالاختبار
 فهلك لا يضمن قال شهاب الدين الحلي في فتاواه والواجب على الوصى ان لا يدفع اليه
 المال الا بعد الاختبار فاذا منعه لذلك كان منعا لواجب فلا يكون متعديا وفي الحانية ما يشهد له
 رملي **(قوله قاله شيخنا)** يعني الرملي في حاشية المنع **(قوله وان لم يكن رشيدا)** لانه قد بلغ
 سنات تصور ان يصير جدا ولان منع المال عنه للتأديب فاذا بلغ هذا السن فقط انقطع رجاء
 التأديب زيلعي ملخصا **(قوله وقال لا يدفع)** اي وان صار شيخا وبه قالت الائمة الثلاثة
 معراج **(قوله ولا يجوز تصرفه فيه)** اي ما لم يحجزه القاضي على مامر وهذه ثمرة الخلاف
 وتظهر ايضا في الضمان عندها لو دفع اليه بعدما بلغ هذه المدة مفسدا لاعنده **(قوله**
فان آتسم) اي عرفتم او ابصرتم ذكره البكري في تفسيره ط **(قوله هو كونه مصلحا في ماله)**
 هو معنى ما في البيروني عن التلف الرشد عندنا ان ينفق فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا ينفقه
 في البطالة والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف **(قوله فقط)** اي لا في دينه ايضا خلافا
 للشافعي رحمه الله **(قوله ولو فاسقا)** تأكيد لقوله فقط واطلقه فشمس الفسق الاصل
 والطاري كافي الهداية وهذا ما لم يكن مفسدا لاله **(قوله لبيع ماله)** أطلق المال فشمس
 المرهون والمؤجر والمعار وكل ما هو ملك رملي ولا يكون ذلك اكراها لانه بحق كامر
 في محله اذ هو ظالم بالمنع **(قوله يعني بلا امره)** لان للدائن ان يأخذ بيده اذا ظفر بجنس حقه

(كبالغ) وفي كفارة كعبد
 اشباه والحاصل ان كل
 ما يستوى فيه الهزل والجذ
 ينفذ من المحجور ومالا
 فلا الاباذن القاضي خانية
(فان بلغ) الصبي **(غير**
 رشيد لم يسلم اليه ماله حتى
 يبلغ خمس وعشرين سنة
 فصيح تصرفه قبله) اي
 قبل المقدار المذكور من
 المدة **(وبعده يسلم اليه)**
 وجوبا يعني لو منعه منه
 بعد طلبه ضمن وقبل
 طلبه لاضمان كما يفيد كلام
 المجتبى وغيره قاله شيخنا
(وان لم يكن رشيدا)
 وقالا لا يدفع حتى يؤنس
 رشده ولا يجوز تصرفه
 فيه **(والرشد)** المذكور
 في قوله تعالى فان آتسم
 منهم رشدا **(هو كونه**
مصلحا في ماله فقط) ولو
 فاسقا قاله ابن عباس
(والقاضي يحبس الحر
المدينون لبيع ماله لدينه
وقضى دراهم دينه من
دراهمه) يعني بلا امره

بغير رضا المدين فكان للقاضي ان يعينه زيلعي **(قوله)** وكذا لو كان (اى كل من ماله ودينه
وفي نسخ كانا بضمير الثانية **(قوله)** استحسانا) والقياس ان لا يجوز لان هذا الطريق غير متعين
لقضاء الدين فصار كالعروض **(قوله)** لاتحادها في الثنية (بيان لوجه الاستحسان ولهذا
يضم احدها الى الآخر في الزكاة مع انها مختلفان في الصورة حقيقة وهو ظاهر وحكمها لانه
لا يجري بينهما ربا الفضل فبالنظر للاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر للاختلاف
يسلب عن الدائن ولاية الاخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض تتعلق
بصورها واعيانها اقول ورأيت في الحظر والاباحة من المجتبى رامزا ما نصه وجد دنائير
مديونه وله عليه دراهم له ان يأخذ لاتحادها جنسا في الثنية اهـ ومثله في شرح تلخيص
الجامع الكبير للفارسي في باب اليمين في المساومة * (تنبيه) * قال الحموي في شرح الكتر نقلا
عن العلامة المقدسي عن جده الاشقر عن شرح القدوري للاخصب ان عدم جواز الاخذ
من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاوعتهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الاخذ
عند القدرة من أى مال كان لاسيا في ديارنا لمداومتهم العقوق قال الشاعر

عفاء على هذا الزمان فانه زمان عقوق لازمان حقوق
وكل رفيق فيه غير مرافق وكل صديق فيه غير صدوق

ط **(قوله)** خلافا لهما وبه يفتى (الاولى ان يقول وقال لا يبيع وبه يفتى كالا يخفى ح **(قوله)**
اى بقولهما ببيعهما) اى العرض والعقار و اشار بهذا التفسير الى ان ماعداه لا خلاف
فيه **(قوله)** اختيار) ومثله في الملتقى **(قوله)** ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال) قال في التبيين
ثم عندها يبدأ القاضي ببيع النقود ثم العروض ثم العقار وقال بعضهم يبدأ ببيع ما يخشى
عليه التوى من عروضه ثم بما لا يخشى عليه ثم بالعقار فالحاصل انه يبيع ما كان انظر له
ويترك عليه دست من ثيابه يعنى بذلة وقيل دستان لانه اذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس وقالوا
اذا كان يكتفى بدونها تباع ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وكذا
يفعل في المسكن وعن هذا قالوا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال كاللبد في الصيف والنطع
في الشتاء وينفق عليه وعلى زوجته واطفاله وارحامه من ماله اهـ ملخصا قال الرحمتي
ومفاده انه لا يكلف الى ان يسكن بالاجرة كما قالوا في وجوب الحج تأمل اهـ وفي حاشية
المدنى اقول وكذا لو كان عنده عقارات وقف سلطاني زائدة على سكنه او صدقات في الدفاتر
السلطانية لا يؤمر ببيعها كما فتى به غير واحد من العلماء اهـ اى لا يؤمر بالفراغ عنها
اذ لا يجوز بيعها تأمل **(قوله)** يلزمه بعد الديون) ان يقضيه بعد قضاء الديون التي حجب
لاجلها ونحوها مما ذكره بعد وهذا ما لم يكن استفاد مالا بعد الحجب والا فيقضى ما أقرب منه
كما في المواهب والهداية وقدمناه عن التارخانية وشرح الملتقى وفي التارخانية ثم اذا صح
الحجب بالدين صار المحجور كمريض عليه ديون الصحة فكل تصرف أدى الى ابطال حق
الغرماء فالحجب يؤثر فيه كالهبة والصدقة واما البيع فان بمثل القيمة جاز وان بغبن فلا وتخير
المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ كبيع المريض فان باع من الغريم وقاصه بالثمن جاز
لو الغريم واحدا والاصح البيع من احدهم لو بمثل القيمة دون المقاصصة وكذا لو قضى دين

وكذا لو كان دنائير
(وباع دنائيره بدراهم دينه
وبالعكس استحسانا)
لاتحادها في الثنية (لا)
يبيع القاضي (عرضه
ولا عقاره) للدين (خلافا
لها وبه) اى بقولهما
ببيعهما للدين (يفتى)
اختيارا وصححه في تصحيح
القدوري ويبيع كل مالا
يحتاجه في الحال ولو اقر
بمال يلزمه بعد الديون

مطلب

تصرفات المحجور بالدين
كالريض

البعض دون البعض كالمرضى اه ملخصا **(قوله بينة)** بان شهدوا على الاستقراض او الشراء
بمثل القيمة تارخانية **(قوله او علم قاض)** المعتمد عدم جواز القضاء بعلمه ط **(قوله كمال)**
استهلكه فان مالكة يزاحم الغرماء وكذا الزوج امرأة بمهر مثلها ابن ملك والمراد باستهلاكه
المال انه ثبت بغير اقراره مما مر فلو به في التارخانية انه يسئل عن اقراره بعد ما صار مصلحا
ان ما اقربه كان حقا او لا فان قال نعم يؤاخذ به والا فلا ويجب ان يكون الجواب في الصبي المحجور
كذلك اه **(قوله افلس الخ)** اى صار الى حال ليس له فلوس وبعضهم قال صار ذا فلوس
بعد ان كان ذا دراهم مصباح والمراد حكم الحاكم بتفليسهِ واعلم انه انما يستوى مع الغرماء
اذا كان الثمن حالا فلو مؤجلا لم يشاركهم ولكن يشاركهم بعد الحلول فيما قبضوه بالخصص
كذا في المقدسى سائحاني **(قوله كان له استرداده)** اى فيما لو افلس بعد قبضه بغير اذن وقوله
وحبسه بالثمن فيما لو افلس قبله ففيه لف ونشر على عكس الترتيب تأمل **(قوله كذا)**
في الحانية الخ استدراك على الثمن تبعا للشرعية لانه حيث نقل ما في الحانية ثم قال فقد شرط
مع الاطلاق اجازة صنعته اه اقول الذى يظهر ان الاجازة شرط لجواز صنعه لا لجواز الاطلاق
والمذكور في الثمن جواز الاطلاق فلا استدراك بل هو افادة حكم آخر تأمل **(قوله لان حجر)**
الاول مجتهد فيه) علله في الهداية او لا بان الحجر منه فتوى وليس بقضاء لانه لم يوجد المقضى
له والمقضى عليه ثم قال ولو كان قضاء ففس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء قال الزيلعي
يعنى حتى يلزم لان الاختلاف اذا وقع في نفس القضاء لا يلزم ولا يصير مجمعا عليه وانما يصير
مجمعا عليه ان لو كان الاختلاف موجودا قبل القضاء فيتاكد احد القولين بالقضاء فلا ينقض
بعد ذلك واما اذا كان الاختلاف في نفس القضاء فبالقضاء يحصل الاختلاف فلا بد من قضاء
آخر ليصير مجمعا عليه لقضائه بعد وجود الاختلاف هذا معناه ولكن فيه اشكال هنا لان
الاختلاف فيه موجود قبل القضاء فان محمدا يرى حجره بنفس السفه ولا تنفذ تصرفاته اصلا
فيصير القضاء به على هذا التدبير قضاء بقول محمد فيتاكد قوله بالقضاء بخلاف القضاء
على الغائب فان الاختلاف فيه في نفس القضاء هل يجوز أم لا فنحن لا ننفذ وعند الشافعي
يجوز فيحصل الاختلاف بالقضاء فلا يرتفع حتى يحكم بجواز هذا القضاء اه **(قوله مالم)**
يعلم) اى بالحجر قال في البرازية فلو اخبره عدل وصدقه ان الحجر وان لم يصدقه فكذلك ثم قال
ولا فرق بين الاذن والحجر في انه يصير مأذونا اذا ترجح الصدق في خبره عند العبد او صدقه
ذكره الفقيه ابو بكر البلخي وعليه الفتوى والاعتماد خلافا لمن يفرق بينهما اه ثم ان هذا
مبنى على قول ابى يوسف لما مر ان السفه ينحجر عند محمد بلا قضاء **(قوله ولا يرتفع الحجر)**
بالرشد الخ) هذا ايضا قول ابى يوسف خلافا لمحمد كما قدمناه عن الجوهره مع بيان ثمره
الخلاف **(قوله ولو ادعى الرشد)** يعنى بعدما حجر عليه القاضى ادعى انه صار رشيدا ليطل
حجره **(قوله اشباه)** استدلل فيها على ذلك بما في المحيط عند ذكره دليل ابى يوسف على ان
السفيه لا ينحجر الا بحجر القاضى من ان الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه قال في الاشباه
وكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل اه اقول الظاهر ان ظهور زوال السفه فيما اذا كان قبل
الحكم يدل عليه سياق كلام المحيط اما بعد الحكم كما هو موضوع المسئلة في الاشباه فقد

مالم يكن ثابتا بينة او علم
قاض فيزاحم الغرماء كمال
استهلكه اذا حجر في
الفعل كامر (أفلس ومعه
عرض شراء فقبضه
بالاذن) من بائعه ولم
يؤدثمه (فبائعه اسوة
الغرماء) في ثمنه (فان افلس
قبل قبضه او بعده) لكن
بغير اذن بائعه كان له
استرداده) وحبسه (بالثمن)
وقال الشافعي للبائع الفسخ
(حجر القاضي عليه ثم رفع
الى) قاض (آخر فأطلقه)
واجاز ما صنع المحجور كذا
في الحانية وهو ساقط من
الدرر والتمتع (جاز اطلاقه)
وما صنع المحجور في ماله
من بيع او شراء قبل اطلاق
الثاني او بعده كان جائزا
لان حجر الاول مجتهد فيه
فيتوقف على امضاء قاض
آخر * (فروع) * يصح
الحجر على الغائب لكن
لا ينحجر مالم يعلم خانية ولا
يرتفع الحجر بالرشد بل
باطلاق القاضي ولو ادعى
الرشد وادعى خصمه بقاءه
على السفه وبرهنا ينبغي
تقديم بينة بقاء السفه اشباه

تأكد وثبت فالاصل بقاؤه ويدل عليه ان الحجير بعد ثبوته لا يرتفع عند ابي يوسف الا بالقضاء
فلو كان الاصل زواله لما احتاج اليه ولذا قال المقدسي في حاشية الاشباه لم يوجد بعد الحجير من
القاضي ما يقتضي خلافه فالظاهر بقاؤه اهـ وهكذا نقل الحموي عن الشيخ صالح فينبى تقديم
بينة الزوال وذكر نحوه العلامة اليرى ثم قال ورأيت في ذخيرة الناظر الجزم به ونقله
ابو السعود واقره وبالجملة لم نر احدا تابع صاحب الاشباه سوى الشارح والله اعلم **(قوله)**
وفي الوهبانية الخ الشطر الثاني من البيت الاول مغبر واصله * فمن يدعى التأخير ليس يؤخر *
ويحجر في محل جر مضاف الى قبل ومعنى البيت الاول انه لو قال بعد صلاحه اقررت
وانا محجور بانى استهلكك لك كذا لو قال رب المال بل حال صلاحك فالقول للمقر لانه اضافه
الى حالة معهوده تنافي صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكرا لامقرا وكذا لو قال اقررت لى به حال
فسادك لكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك حقا فالقول له ومعنى الثانى لو باع المحجور و اجاز
القاضي بيعه لكن نهى المشتري عن دفع الثمن اليه فدفعه وهلك يضمن الثمن للقاضي لانه لما نهاه
صار حق القبض للقاضي والمحجور كالاجنبي فلو لم ينهه جاز لان في اجازته البيع اجازة لدفع
الثمن كالوكيل بالبيع وكيل بالقبض والله سبحانه وتعالى اعلم

وفي الوهبانية

* ومن يدعى اقراره قبل
يحجر * فمن يدعى وقته فهو
اجدر * ولو باع والقاضي
اجاز وقال لا * تؤدى
فأداه من بعد يخسر *

فصل

فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ

بتكوين فصل وبلوغ مبتدأ وما بعده خبره معطوف عليه والجارية مجرور عطفا على الغلام
او مرفوع على تقدير مضاف محذوف وانابته منابه والبلوغ لغة الوصول واصطلاحا انتهاء
حد الصغر ولما كان الصغر احد اسباب الحجير وكان له نهاية ذكر هذا الفصل لبيانها والغلام
كما قال عياض يطلق على الصبي من حين يولد الى ان يبلغ وعلى الرجل باعتبار ما كان **(قوله)**
بالاحتلام قال في المغرب الاحتلام جعل اسما لما يراه النائم من الجماع فيحدث معه انزال
المني غالبا فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من انواع المنام لكثرة الاستعمال اهـ ط
(قوله والانتزال) بأى سبب كان **(قوله والاصل هو الانتزال)** فان الاحتلام لا يعتبر الا معه
والاحبال لا يتأتى الا به **(قوله والجارية)** هى اثنى الغلام **(قوله صريحا)** قيد به لانه
مذكور ضمنا في الاحتلام والحبل **(قوله فان لم يوجد فيهما)** اى في الغلام والجارية شئ
نما ذكر الخ مفاده انه لا اعتبار لنبات العانة خلافا للشافعى ورواية عن ابي يوسف ولا اللحية
واما نهود الثدي فذكر الحموي انه لا يحكم به في ظاهر الرواية وكذا نقل الصوت كافي شرح
النظم الهاملى ابو السعود وكذا شعر الساق والابط والشارب **(قوله به يفتى)** هذا عندها
وهو رواية عن الامام وبه قالت الائمة الثلاثة وعند الامام حتى يتم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع
عشرة سنة **(قوله لقصر اعمار اهل زماننا)** ولأن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عرض على
النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وسنه اربعة عشر فردده ثم يوم الخندق وسنه خمسة عشر
فقبله ولانها العادة الغالبة على اهل زماننا وغيرها احتياط فلا خلاف في الحقيقة والعادة
احدى الحجج الشرعية فيما لانص فيه نص عليه الشمنى وغيره در منقى **(قوله وادنى)**
مدته اى مدة البلوغ والضمير فى له للغلام وفى لها للجارية **(قوله كافي احكام الصغار)**

(بلوغ الغلام بالاحتلام
والاحبال والانتزال)
والاصل هو الانتزال
(والجارية بالاحتلام
والحيض والجل) ولم يذكر
الانتزال صريحا لانه قلما
يعلم منها (فان لم يوجد
فيهما) شئ (حتى يتم لكل
منهما خمس عشرة سنة به
يفتى) لقصر اعمار اهل
زماننا (وادنى مدته له اثنتا
عشرة سنة ولها تسع سنين)
هو المختار كما فى احكام
الصغار

(فأن راهتا) بأن بلغنا هذا السن (فقلا بلغنا صدقا ان لم يكذبهما الظاهر) كذا قيده في العمادية وغيرها فبعد اثني عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتلم مثله والا لا يقبل قوله شرح وهبانية (وها) حينئذ (كبالغ حكما) فلا يقبل جحدوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفي الشرنبلالية يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل بماذا بلغ بلايين وفي الحزانة أقرب بالبلوغ فقبل اثني عشرة سنة لا تصح البينة وبعده تصح اه

هو اسم كتاب الاستروشنى (قوله فان راهقا) يقال رهقه اى دنا منه رهقا ومنه اذا صلى احدكم الى ستره فايرهقها وصي مراهق مدان للحلم منرب (قوله ان لم يكذبهما الظاهر) هو معنى قوله الآتى وهو ان يكون بحال يحتلم مثله وفي المنع عن الحنانية صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصي الميت قال ابن الفضل ان كان مراهقا ويحتلم يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان مراهقا ويعلم ان مثله لا يحتلم لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهرا وتبين بهذا ان بعد اثني عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتلم لا تجوز قسمته اذا أقر بالبلوغ لا يقبل اه (قوله فبعد اثني عشرة سنة) ادعى صاحب جامع الفصولين ان الصواب ابدال بعد يقبل زعمانه انه شرط لغير المراهق ورده في نور العين ونسبه الى الوهم وقلة الفهم وفي الشرنبلالية وعبارتها يعنى وقد فسرا ما به علما بلوغهما وليس عليهما يمين اه قال ابو السعود والظاهر ان هذا هو المراد مما نقله المحوى عن شرح درر البحار من انه يشترط لقبول قولهما ان يبين كيفية المراهقة حين السؤال عنه اه قلت وفي جامع الفصولين عن فتاوى النسفى عن القاضى محمود السمرقندى ان مراهقا اقر فى مجامع ببلوغه فقال بماذا بلغت قال باحتلام قال فاذا رأيت بعدما انتهت قال الماء قال اى ماء فان الماء مختاف قال المنى قال ما المنى قال ماء الرجل الذى يكون منه الولد قال على ماذا احتملت على ابن اؤبنت أو أمان قال على ابن فقال القاضى لابد من الاستقصاء فقد يلحق الاقرار بالبلوغ كذبا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا جازية أقرت بخيض اه والظاهر ان الماد بقوله وانما يقبل مع التفسير اى تفسير ما بلغ به من احتلام أو احوال فقط بلا هذا الاستقصاء (قوله لا تصح البينة) صوابه التبة من البت وهو القطع كفى جامع الفصولين وقد وجد كذلك فى بعض النسخ او يقول لا يصح الاقرار

كتاب المأذون

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المأذون

(الاذن) لغة الاعلام وشرا (فك الحجر) اى فى التجارة لان الحجر لا ينفك عن العبد المأذون فى غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والمولى لو صيا وعند زفر

اى الاذن فهو مصدر كمسور وان كان الظاهر انه ذفة لكنه يحتاج لجذف المضاف والصلة فى الكرماني يقال مأذون له اولها وترك الصلة ليس من كلام العرب وأقره القهستاني در منتقى وتقدير المضاف اذن المأذون لان البحث عن الافعال لاعن الذوات وفى المصباح ان الفقهاء يحذفون الصلة لفهم المعنى وأورده بعد الحجر لان الاذن يقتضى سبق الحجر (قوله الاذن لغة الاعلام) تبع الزيلهى والنهاية قال الطورى قال شيخ الاسلام فى مبسوطه الاذن هو الاطلاق لغة لانه ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقا عن شئ الى شئ اه وفى النهاية الاذن فى الشئ رفع المانع لمن هو محجور عنه واعلام باطلاقة فيما حجر عليه من اذنه فى الشئ اذا وأبعد الامام الزيلهى حيث قال انه الاعلام ومنه الاذان وهو الاعلام لان الاذن من اذن فى كذا اذا أباحه والاذان من آذن بكذا اذا أعلم اه وفى ابى السعود قال قاضى زاده فى التكملة لم أرقط فى كتب اللغة بحجى الاذن بمعنى الاعلام (قوله عن العبد المأذون) الاولى اسقاط لفظة العبد فان الحكم فى الصبي والمعتوه كذلك ح (قوله فى غير باب التجارة) كالزوج والتسرى والاقرض والهبة ونحوها مما سأتى (قوله واسقاط الحق) كالتفسير

قوله والظاهر الخ رأيت فى الحامدية عن جواهر الفتاوى وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير الخ اه منه

لقوله فك الحجر ولا يخفى عليك ان الصبي والمعتوه ليس فيه اسقاط حق سعدية لكن قال ابن الكمال يعنى حق المنع لاحق المولى لانه مع اختصاصه بأذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ من كسبه جبراً على ماسأى اهـ **(قوله)** هو توكيل وانا بة ستأى ثمرة الخلاف **(قوله)** ثم يتصرف عطف على المعنى فكأنه قال اذا أذن المولى بفك العبد من الحجر ثم يتصرف الخ ابن كمال **(قوله)** انما خص البيان به لحفاء الحال فيه والا فالحكم مشترك ابن كمال **(قوله)** لنفسه اى لالسيد بطريق الوكالة قهستانى ولا يلزم ان يكون مالكاً لانه بجملته مملوك للمولى فاذا تذر ملكه لما تصرف فيه يخلفه المولى فى الملك شربلالية **(قوله)** بأهليته لان العبد اهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر شرعاً لصدوره عن تمييز ومحل التصرف ذمة صالحة لالتزام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهما من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج عن كونه بشراً الا انه جبر عليه عن التصرف لحق المولى كي لا يبطل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال فى ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا أذن المولى فقد أسقط حقه فكان العبد متصرفاً بأهليته الاصلية زيلى **(قوله)** ولا يخص بنوع اى ولا يمكن قهستانى وفى التاتر خانية هذا اذا صادف الاذن عبداً محجوراً اما اذا صادف عبداً مأذوناً يخص فلو أذن له فى التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد الرقيق يصير مشترياً لنفسه نص عليه محمد رحمه الله **(قوله)** تفريع على كونه اسقاطاً فان الاسقاطات لا تقبل التقيد كإتأى كالطلاق والعناق ولا يقا لكان اسقاطاً لمملك نفيه لانا نقول ليس باسقاط فى حق مالم يوجد فيكون النهى امتناعاً عن الاسقاط فيما لم يوجد زيلى **(قوله)** ولا يرجع بالعهد اى بحق التصرف كطلت الثمن وغيره والعهد فعلة بمعنى مفعول عن عهده لقيه قهستانى **(قوله)** لفك الحجر (ظاهرة ان قوله ولا يرجع تفريع على قوله فك الحجر وجعله القهستانى تفريعاً على كون تصرفه لنفسه **(قوله)** تفريع على فك الحجر) فيه نظر والظاهر انه تفريع على التفريع وهو قوله فلا يتوقف كإيدل عليه التعليل تأمل **(قوله)** لان الاسقاطات لا تتوقف لانها تتلاشى عند وقوعها **(قوله)** فاذا اذن فى نوع الخ) سواء سككت عن غيره او نهى بطريق الصريح نحو ان يأذن فى شراء البز وقال لا تشتريه اهـ تاتر خانية عن المضمرات **(قوله)** لانه فك الحجر لا توكيل اعاده وان مر للتنيه على ثمرة الخلاف بيننا وبين زفر والشافعى فافهم **(قوله)** ثم اعلم الخ) قال فى المنع التخصيص قد لا يكون مفيداً اذا كان المراد به الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذناً لانسداد الاستخدام لافضائه الى ان من امر عبده بشراء بقل بفلسين كان مأذوناً يصح اقراره بديون تستغرق رقبته ويؤخذ به فى الحال فلا يتجرأ أحد على استخدام عبده فيما اشتدله حاجته لان غالب استعمال العبيد فى شراء الاشياء الحقيرة فلا بد من حداثا لى الاستخدام والاذن بالتجارة وهو انه ان أذن بتصرف مكرر صريحاً مثل ان يقول اشترى ثوباً وبعه اوقال بع هذا الثوب واشترى به ثوباً او دلالة كادالى الغلة كل شهر وأودالى ألفاً وانت حرقانه طلب منه المال وهو لا يحصل الا بالتكسب وهو دلالة التكرار ولو قال اقم صباغاً او قصاراً لانه اذن بشراء مالا بد منه لالة وهو نوع من الانواع يتكرر بتكرار العمل المذكور كان ذلك اذناً وان أذن

الشافعى هو توكيل وانا بة
(ثم يتصرف) العبد لنفسه
بأهليته فلا يتوقف بوقت
ولا يخص بنوع تفريع
على كونه اسقاطاً ولا
يرجع بالعهد على سيده
لفك الحجر (فلو أذن
لعبده) تفريع على فك
الحجر (يوماً) او شهراً (صار
مأذوناً مطلقاً حتى يحجر
عليه) لان الاسقاطات
لا تتوقف (ولم يخص
بنوع فاذا أذن فى نوع عم
اذنه فى الانواع كلها) لانه
فك الحجر لا توكيل ثم
اعلم ان الاذن بالتصرف
النوعى اذن بالتجارة
وبالشخصى استخدام

بصرف غير مكرر كطعام اهله وكسوتهم لا يكون اذنا كما قررناه وبهذا التفصيل صرح به
البرازية فان قلت ينتقض هذا الاصل بما اذا غصب العبد متاعا وامره مولاه ببيعه فانه اذن
في التجارة وليس الامر بعقد مكرر قلت اجيب عنه بأنه أمر بالعقد المكرر دلالة وذلك لان
تخصيصه ببيع المغصوب باطل لعدم ولايته عليه والاذن قد صدر منه صريحا فاذا بطل
التقييد ظهر الاطلاق اه وكلام الهداية يشير الى ان الفاصل هو التصرف النوعي
والشخصي والاذن بالاول اذن دون الثاني فتأمل كذا في العناية وكلام الوقاية يفيد اه
(قوله) ويثبت الاذن (دلالة الخ) في الحقائق انما يجعل سكوت المولى اذنا اذا لم يسبق منه
ما يوجب نفى الاذن حالة السكوت كقوله اذا رأيت عمدي يتجر فسكت فلا اذن له بالتجارة ثم
رآه يتجر فسكت لا يصير مأذونا اتفاقا **(قوله)** فعبد رآه سيد الخ) عبد مبتدأ خبره مأذون وساغ
الابتداء به لوقوعه موصوفا وأفاد الزيلعي انه اذا رأى اجنبيا يبيع ماله وسكت فان سكوته
لا يكون اذنا له وكذا لو ألتف مال غيره وصاحبه ينظر وهو ساكت حتى كان له ان يطالبه
بالضمان اه قال بعض الفضلاء ولينظر هذامع قول الفصول العمادية في الثالث والثلاثين
ولوشق زق غيره فسال ما فيه وهو ساكت فانه يكون رضا اللهم الا ان يحمل ما هنا على
الاتلاف الغير الممكن تداركه فليتأمل اه **(قوله)** برازية (عبارتها وان رآه يشتري
ويبيع فسكت فاذن الا ان ينهأ ولكنه فيما باع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذنه بالنطق اه
(قوله) ودرر عن الحانية) في عبارة الحانية اضطراب فانه قال اول الباب رأى المولى عبده يبيع
عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وقال بعد اسطر ولورآه في حانوته فسكت حتى باع
متاعا كثيرا كان اذنا ولا ينفذ على المولى بيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولوان رجلا دفع الى
عبد رجل متاعا ليبيعه فباع فرآه المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على
صاحب المتاع اه حموى اقول لا اضطراب في كلامه فان معنى كلامه الاول لم يكن اذنا في
ذلك البيع المسكوت عنه فلا ينفذ بيعه عليه وان صار مأذونا في التجارة بعده كافسره كلامه
الثاني والثالث وانما نفذ البيع في متاع الأجنبي لاذنه اى الاجنبى فيه وهذا معنى ما في
البرازية ويدل على ما قلنا ما في شرح اليرى عن البدائع رأى عبده يبيع ويشتري فسكت
صار مأذونا عندنا الا في البيع الذي صادفه السكوت بخلاف الشراء اه ثم رأيت العلامة
الطورى وفق كذلك مستدلا بعبارة البدائع وغيرها واعترض على الزيلعي حيث قال ولا فرق
في ذلك بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى او لغيره باذنه او بغير اذنه بيعا صحيحا او فاسدا هكذا
ذكر صاحب الهداية وذكر قاضيخان اذا رأى عبدا يبيع عينا من اعيان المالك فسكت
لم يكن اذنا اه فاعترضه بان ظاهر كلامه انه فهم المخالفة بين كلام الهداية والحانية ثم قال
وكيف يجوز حل كلام الحانية على خلاف ما ذكره محمد في الاصل اه فقول الشارح فيما
نقله عن البرازية لم يجز حتى بأذن بالنطق معناه لم يجز ذلك البيع بخصوصه على المولى وان
صار العبد به مأذونا وليس معناه لم يكون اذنا له كلفهمه الحنثي والشارح وغيرها والحاصل
انه لا فرق في كونه مأذونا بين كون المبيع ملكا للمولى او لغيره وانما الفرق في جواز ذلك
البيع الذي صادفه السكوت فان كان لأجنبي جاز وان للمولى فلا الا بالنطق فاغتم هذا

(ويثبت) الاذن (دلالة
فعبد رآه سيده يبيع ملك
اجنبى) فلو ملك مولاه
لم يجز حتى يأذن بالنطق
برازية ودرر عن الحانية

التحرير في هذا المقام فانه من مزال اقدام الافهام (قوله) لكن سوى بينهما الزيلعي وغيره) اي
 كصاحب الهداية كما سمعت عبارته والاستدراك مبني على ما فهمه كثيره من مخالفة ما في
 البرازية والحانية لما في الهداية وقد علمت انه لا مخالفة في انه يصير مأذونا بعد السكوت مطلقا
 وانما أفاد في الحانية شيئا لم يذكره في الهداية وهو انه لا يجوز ذلك البيع بخصوصه لوملكا
 للمولى والاجاز (قوله) ورجحه في الشربلالية) اي رجحه ما ذكره الزيلعي وابن الكمال وغيرهما
 من التسوية بين مال المولى وغيره ونقل بعده عن جامع الفصولين ما قدمناه من ان اثر الاذن
 يظهر في المستقبل لا في ذلك الشيء وغاب عنه انه مراد قاضيخان وغيره وعلى ما مر فلا مخالفة
 بين ما في المتون والشروح وبين ما في الفتاوى والله تعالى الموفق (قوله) ويشترى ما اراد
 الواو بمعنى او بقرينة قول الشارح بعد او شرائه ولعل المراد بالتعميم ان المراد بالشراء ما يعم
 انواع المشتري ولو محرما ولذلك قال القهستاني ويشترى ولو كان خمرًا ط (قوله) الا اذا كان
 المولى قاضيا (قل الحموى في شرح الكتر وقال المقدسي في الرمز ظهر لي في توجيهه ان
 القاضي ممن لا يباشر الاعمال بنفسه فلا يدل مع تكرار الاعمال من عبده على اذنه لقوة
 احتمال التوكيل اه فافاد هذا التعليل ان القاضي ذكر للتعميل فالمراد به كل من لا يباشر
 الاعمال بنفسه وقال في حاشية الاشياء اقول لم يذكر صاحب الظهيرية هذه المسئلة على
 سبيل الاستثناء وذكرها قاضيخان لا على طريق الاستثناء فقال القاضي اذا رأى عبده يبيع
 ويشترى فسكت لم يكن اذا ما وقد قدمنا ان اطلاق صاحب الهداية يفهم منه انه لا فرق
 بين ان يكون المولى قاضيا او لا وان ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى اه
 واقره ابو السعود في حاشية الاشياء واقول لا يبعد ان يكون مراد قاضيخان انه لا يصير مأذونا
 في ذلك التصرف الذي صادفه السكوت كما ان ذلك هو المراد من كلامه المار كما علمت فيكون
 مأذونا بعده وعليه فلا استثناء وما ذكره المقدسي يصلح وجها لتخصيصه على القاضي مع انه
 داخل في عموم كلامه السابق يعني ان حكم عبد القاضي كغيره وان قوى احتمال كونه وكلا
 عنه فلا ينافي اطلاق المتون والشروح ولذا لم يذكره في الحانية والظهيرية على طريق
 الاستثناء كما فعل في الاشياء ثم رأيت الطوري قال بعد ذكر المسئلة وفهم بعض اهل العصران
 سكوت القاضي لا يكون اذا بخلاف سكوت المولى كما فهم الامام الزيلعي اه وظاهره ان هذا
 الفهم مخالف لكلامهم كفهم الزيلعي المار وهذا مؤيد لما قلناه فتدبر (قوله) لا في ذلك الشيء
 فيه ان الكلام مفروض فيما اذا باع ملك الأجنبي وحينئذ لا يتصور ان يكون سكوت السيد
 اذا في بيع ذلك الشيء حتى يصح نفيه والى هذا اشار الشارح بقوله فلا ينفذ على المولى بيع ذلك
 المتاع لكنه شرح لا يطابق المشروح فكان عليه ان يبرزه في قالب الاعتراض ح وحاصله ان
 عدم كونه مأذونا في بيع ذلك الشيء انما هو فيما لو باع ملك المولى اما لو باع ملك الأجنبي باذنه
 نفذ عليه كما قدمناه ونفاذه لا بسكوت المولى بل بامر صاحب المتاع وهل العهدة على العبد
 أو على صاحب المتاع اختلف المشايخ فيه ذخيرة وتاريخانية لكن ظاهر كلام السراج فيفيد
 عدم الفرق فانه قال ولورأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه صار مأذونا ولا يجوز هذا
 التصرف الذي شاهده المولى الا ان يحيزه بالقول سواء كان ماباعه للمولى او لغيره ويصير مأذونا

لكن سوى بينهما الزيلعي
 وغيره وجزم بالتسوية ابن
 الكمال وصاحب الملتقى
 ورجحه في الشربلالية
 بأن ما في المتون والشروح
 اولى مما في كتب الفتاوى
 فليحفظ (ويشترى)
 ما اراد (وسكت) السيد
 (مأذون) خبر المبتدأ الا
 اذا كان المولى قاضيا اشياء
 ولكن (لا) يكون مأذونا
 (في) بيع (ذلك الشيء)
 او شرائه فلا ينفذ على
 المولى بيع ذلك المتاع

فيما يتصرف بعد هذا اه الا ان يرجع التعميم الى قوله صار مأذونا او يحتمل على ما اذا لم يكن
 باذن الاجنبى وهو الاقرب فلا ينافى ما قدمناه عن البرازية والحانية وغيرها فتأمل **(قوله)**
 قبل ان يصير مأذونا) لانه لا يثبت الاذن الا اذا باع او اشترى بحضرته لاقبله فبالضرورة
 يكون ذلك البيع غير مأذون فيه فلا ينفذ **(قوله)** وهو باطل) لانه يلزم عليه تقدم الشيء على
 نفسه **(قوله)** معزيا للذخيرة) نص عبارة الذخيرة هكذا واذا رأى عبده يشتري بماله يعنى بمال
 المولى فلم ينهه فهذا من المولى اذ ناله في التجارة وما اشتراه فهو لازم للمولى ان يسترد ماله ثم
 اذا استرد المولى ماله دراهم او دنانير لا ينتقض البيع وان كان ماله عرضا او مكيلا او موزونا
 ينتقض البيع اه **(قوله)** من مال مولاه) الاولى ان يقول بمال بالباء بدل من كالا يخفى **(قوله)**
 فيفتقر الى الفرق) الاولى حذف الفاء ط ولعل الفرق ما ذكره في باب الفضولى من ان الشراء
 اسرع نفاذا فتأمل ح قلت وفي شرح درر البحار في صورة الشراء ينفذ على المولى لدخول
 المبيع في ملكه وفي صورة البيع لا ينفذ عليه لزوال المبيع من ملكه اه ونقل مثله الحموى
 عن البدائع وشرح المجمع واورد عليه ان في كل ادخلا واخراجا اقول ان كان الثمن دراهم
 ودنانير لا يشكل لانها لا تبين بالتعيين بل تجب في الذمة ولذا لو استرد المولى لا ينتقض البيع
 كما قدمناه وان كان غيرها فيشكل لانه بيع متباينة والثمن فيها مبيع من وجه فيصدق عليه
 انه باع ملك المولى وقد مر غير مرة انه لا ينفذ عليه وانه انما يصير مأذونا بعده وجوابه ان
 اللازم ما اشتراه العبد وامام دفعه من ملك المولى فلم ينفذ على المولى ولذا كان له ان يسترده
 فاذا أجاز ما صنع العبد ولم يسترده نفذ عليه ذلك وصار مأذونا فيه وفيما بعده لان الاجازة
 الملاحقة كالسابقة هذا ما ظهر لى **(قوله)** بلا قيد) بيان للاطلاق بان قال له اذنت لك في التجارة
 ولم يقيد بشراء شيء بعينه ولا بنوع من التجارة زيلى **(قوله)** صح كل تجارة منه) لان
 اللفظ يتناول جميع انواع التجارات زيلى **(قوله)** اما لو قيد) أى بنوع من التجارة او
 بوقت او بمعاملة شخص زيلى او بتكان كامر وامالو امره بشراء شيء بعينه كالطعام
 والكسوة لا يكون مأذونا لانه استخدام كامر بيانه **(قوله)** خلافا للشافعى) اى ولزفر بناء على
 انه توكل عندهما وعندنا اسقاط كامر **(قوله)** ولو بغبن فاحش) اطلقه فشمّل ما اذا نهاء عن
 البيع بالغبن الفاحش او اطلق له كفى البرازية منج **(قوله)** خلافا لهما) وعلى هذا الخلاف
 بيع الصبي والمعتوه المأذون لهما زيلى **(قوله)** ويوكّل بهما) أى بالبيع والشراء زاد في
 شرح المتنق ويسلم ويقبل السلم وفي التبيين وله المضاربة أخذوا دفعا **(قوله)** لانه من عادة
 التجار) يصلح عامة للجميع حتى للغبن الفاحش فانه من صنيعهم استجلابا للقلوب وبيع بغبن
 فاحش في صفقة ويربح في اخرى كفى التبيين وفيه لو مرض العبد المأذون له وحاجى فيه يعتبر
 من جميع المال اذا لم يكن عليه دين وان كان فن جميع ما بقى بعد الدين لان الاقتصار في الحر
 على الثلث لحق الورثة ولا وارث للعبد والمولى رضى بسقوط حقه بالاذن بخلاف الغرماء
 وان كان الدين محيطا يقال للمشتري اد جميع المحاباة والافرد المبيع كفى الحر وهذا المولى
 صحيحا والا فلا تصح محاباة العبد الامن ثلث مال المولى لان المولى باستدامة الاذن بعد ما مرض
 أقامه مقام نفسه فصار تصرفه كتصرفه والفاحش من المحاباة وغير الفاحش فيه سواء فلا

لانه يلزم ان يصير مأذونا
 قبل ان يصير مأذونا وهو
 باطل قلت لكن قيد
 القهستانى معزيا للذخيرة
 بالبيع دون الشراء من
 مال مولاه اى فيصح فيه
 ايضا وعليه فيفتقر الى
 الفرق والله تعالى الموفق
 (و) يثبت (صريحاً فلو
 اذن مطلقاً) بلا قيد (صح
 كل تجارة منه اجماعاً) اما
 لو قيد فعندنا يعم خلافاً
 للشافعى (فيبيع ويشتري
 ولو بغبن فاحش) خلافاً
 لهما (ويوكّل بهما
 ويرهن ويرتهن ويعير
 الثوب والدابة) لانه من
 عادة التجار

(ويصالح عن قصاص
 وجب على عبده ويبيع من
 مولاه بمثل القيمة) اما
 (باقل) منها (لا) يبيع
 (مولاه منه بمثل القيمة او
 أقل للمولى حبس المبيع
 لقبض ثمنه) من العبد
 (ويبطل الثمن) خلافا لما
 صححه شارح المجمع معزيا
 للمحيط (لو سلم) المبيع
 (قبل قبضه) لانه لا يجب له
 على عبده دين فخرج مجانا
 حتى لو كان الثمن عرضا لم
 يبطل لتعيينه بالعقد وهذا
 كله لو المأذون مديونا والالم
 يحجز بينهما بيع نهاية (ولو
 باع المولى منه بأكثر حظ
 الزائد او فسخ العقد) اى
 يؤمر السيد بأن يفعل
 واحدا منهما لحق الغرماء
 (فيما كان من التجارة) وقبل
 الشهادة عليه) اى على
 العبد المأذون بحق ما (وان
 لم يحضر مولاه) ولو محجورا
 لا تقبل يعنى لا تقبل على
 مولاه بل عليه فيؤاخذ به
 بعد العتق ولو حضرا معا
 فان الدعوى باستهلاك مال
 او غصبه قضى على المولى وان
 باستهلاكه ودعيه او بضاعة
 على المحجور تسمع على
 العبد وقيل على المولى ولو
 شهدوا على اقرار العبد بحق

ينفذ الكل الا من الثالث اه ملخصا (قوله ويصالح الخ) لانه كأنه اشتراه ببدل الصلح وله
 الشراء ط (قوله فلا) لان فيه تهمة فلا يجوز وهذا لان حق الغرماء تعلق بالمالية فليس له
 ان يبطل حقهم بخلاف ما اذا حابى الاجنبى عند ابى حنيفة لانه لاتهمة فيه وقالا يجوز
 ولو بغبن فاحش ولكن يخير المولى بين ان يزيل الغبن او ينقض البيع بخلاف ما اذا باع من
 الأجنبى به حيث لا يجوز اصلا عندها لان المحابة على اصلهما لا تجوز الا باذن المولى وهو
 آذن فيما يشتريه بنفسه غير ان ازالة المحابة لحق الغرماء واختلفوا فى قوله قيل يفسد البيع
 والاصح ان قوله كقولهما فصار تصرفه مع مولاه كتصرف المريض المديون مع الأجنبى
 والغبن الفاحش واليسير سواء عنده كقولهما زيلعى ملخصا (قوله ويبطل الثمن) واذا
 بطل الثمن صار كأنه باع بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراده بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة
 به للمولى استرجاع المبيع جوهره لكن فى التبيين بعد ما ذكر انه لا يطالب العبد بشئ
 لانه بتسليم المبيع سقط حقه فى الحبس وان عندهما تعلق حقه بعينه فكان أحق به من
 الغرماء الى ان قال هذا جواب ظاهر الرواية وعن أبى يوسف ان للمولى ان يسترد المبيع
 ان كان قائما ويحبسه حتى يستوفى الثمن اه وكذا قال فى النهاية بطلان الثمن جواب ظاهر
 الرواية وعن أبى يوسف هذا اذا استهلك العبد المبيع فلو قائما فللمولى ان يسترده الخ (قوله
 خلافا لما صححه شارح المجمع الخ) حيث قال وقيل لا يبطل الثمن وان سلم المبيع اولا لانه
 يجوز ان يعقد البيع ويتأخر وجوب الثمن ديناً كما تأخر فى المبيع بالحيار الى وقت سقوطه قال
 صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح اه كلام شارح المجمع ورأيت بهامشه ما نصه فيه
 نظر لان صاحب المحيط انما حكم بصحة القول بجواز البيع من العبد لابعدم سقوط الثمن
 عنه على تقدير بيع مولاه منه كما فهمه الشارح ح (قوله حتى لو كان) تفريع على قوله دين
 و بيان لمفهومه لان العرض لما تعين بالعقد ملكه بعينه ويجوز ان يكون عين مملوكة فى يد
 عبده وهو احق به من الغرماء نهاية (قوله وهذا كله) اى بيع العبد من مولاه وعكسه
 بالقيمة اولى (قوله والالم يحجز بينهما بيع) لعدم الفائدة لان الكل مال المولى ولا حق فيه
 لغيره زيلعى (قوله فيما كان من التجارة) لم أر من ذكره غير المصنف وقال ط لم أر مفهوم التقيد
 به ولعله يحترز به عن المبيع اذا كان للاكل او اللبس فانه لا فسخ فيه وحرره اه (قوله بحق ما)
 كبيع واجارة وشراء او شهدوا عليه بغصب او استهلاك ودعيه او على اقراره بذلك عمادية اى
 ويؤاخذ بما اقربه من ذلك فى الحال كما فى البرازية (قوله يعنى لا تقبل على مولاه) حتى
 لا يخاطب المولى ببيع العبد عمادية (قوله ولو حضرا) اى المولى والمحجور (قوله قضى
 على المولى) فيخاطب ببيعه لان العبد مؤاخذ بأفعاله (قوله على المحجور) مستدرك
 لان كلامه فيه (قوله تسمع على العبد) اى فيؤاخذ بعد عتقه (قوله وقيل على المولى) قائله
 ابو يوسف والاو قولهما كافى العمادية وفى البرازية فان لم يقر لكن اقيمت عليه اليانة فحضرة
 المولى شرط الا عند الثاني (قوله ولو شهدوا على اقرار العبد) اى المحجور فالاولى ان يأتى
 بالمضمر مكان المظهر اما اقرار المأذون فقد علمت انها تقبل على المولى وسيأتى له تهمة (قوله

لم يقض على المولى) اى بل يؤخر الى عتقه وقد ذكر أول كتاب الحجر لو أقر العبد بمال آخر الى عتقه لو لغير مولاه ولوله هدر وبحد وقود اقيم في الحال وفي البرازية والمحجور يؤخذ بافعاله لا باقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى لا تشتط ولو اتلف مالا يؤخذ به في الحال أما الاقرار بجناية توجب الدفع أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤخذ به في الحال ولو اقر المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية اهـ **(قوله مطلقا)** سواء كان المولى حاضرا أو غائبا عمادية **(قوله ومزارعة)** في البرازية وبأخذها مزارعة ويدفعها مطلقا كان البذر منه أولا اهـ وهى في المعنى ايجار أو استئجار كما يأتي في بابها فكانت من التجارة **(قوله ويؤاجر ويزارع)** يعنى انه ان يدفع الارض اجارة ومزارعة **(قوله ويشارك عتانا)** قال في النهاية شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك مطلقا عن ذكر الشراء بالتقدي والنسيئة أمالوا اشترك العبدان المأذونان شركة عنان على ان يشتريا بالتقدي والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجازا التقدي لان في النسيئة معنى الكفالة عن صاحبه ولو أذن لهما المولى في الشركة على الشراء بالتقدي والنسيئة ولادين عليهما فهو جائز كالو أذن لكل واحد منهما مولاه بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في المبسوط والذخيرة غير انه ذكر في الذخيرة واذا اذن له المولى بشركة المفاوضة فلا تجوز المفاوضة لان اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات كذا في الشرنبالية اقول يمكن حمل كلام الذخيرة آخر على ما اذا كان المأذون مديونا حـ **(قوله لا مفاوضة)** لعدم ملكة الكفالة ففاوضته تنقلب عتانا برزازية **(قوله ويستأجر ويؤاجر)** اى يستأجر اجراء ويؤجر غلمانا ويستأجر البيوت والحوانيت ويؤجرها لما فيها من تحصيل المال ذكره الزيلعي **(قوله ولونفسه)** أتى به لان فيه خلاف الشافعي رحمه الله **(قوله ويقر بوديعة الخ)** لان الاقرار من توابع التجارة لانه لو لم يصح اقراره لم يعامله احد زيلعي وفيه اشعار بأن المأذون بالتجارة مأذون بأخذ الوديعة كافي المحيط وغيره لكن في وديعة الحقائق خلافة قهستاني واطلقه فشمس ما اذا اقر للمولى او لغيره وما اذا كان عليه دين او لا وما اذا كان في صحته او مرضه او صحته مولاه او مرضه ويأتى بيان ذلك وفي التارخانية واذا اقر بعد الحجر بدين أو بعين لرجل جاز بقدر ما في يده فقط اهـ وفي البرازية يجوز الا فيما اخذه المولى منه **(قوله ولو عليه دين)** اى اذا كان الاقرار في صحته فلو في المرض قدم غرماء الصحة كما في حق الحر فحاصله ان ما يكون من باب التجارة من دينه يصح اقراره به صدقة المولى او لا وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الا بتصديقه لانه فيه كالحجور زيلعي والاول يؤخذ به في الحال والثاني بعد العتق كما في الهندية ومثال الثاني اقراره بمهر امرأته او بجناية كما مر عن البرازية وفي الطورى عن المبسوط لو اقر بدين في مرض مولاه فعلى اقسام * الاول لادين عليه وعلى المولى دين الصحة جعل كأن المولى اقر في مرضه ويبدأ بدين الصحة * الثاني على العبد دين ولادين على المولى في صحته فاقرار العبد به صحيح لانه انما يحجر في مرض سيده لو على السيد دين صحة محيط بماله ورقبة العبد وما في يده * الثالث على كل دين صحة فلا يخلو اما ان تكون رقبة العبد وما في يده لا يفضل عن دينه أو يفضل عنه لادن دين المولى او يفضل عنهما ففي الاول لا يصح اقراره لانه شاغل لرقبته وما في يده

لم يقض على المولى مطلقا
وتامه في العمادية (ويأخذ
الارض اجارة ومساقاة
ومزارعة ويشترى بذرا
يزرعه) ويؤاجر ويزارع
(ويشارك عتانا لمفاوضة
ويستأجر ويؤاجر ولو
نفسه ويقر بوديعة وغصب
ودين) ولو عليه دين

وفي الثاني يكون الفاضل لغرماء صحة المولى وفي الثالث يصح اقراره في ذلك الفاضل ولو لادين على احدهما فقرر المولى في مرضه بالف ثم العبد بالف تحاصا في ثمن العبد ولو اقر العبد اولاهم المولى بدى بدى العبد اه ماخصا **(قوله)** غير زوج الخ اي لمن لا تقبل شهادة العبد له وكان حرا كما في الحانية **(قوله)** وولد ووالد قال في المبسوط اذا اقر المأذون لابنه وهو حر اولايه اولزوجه وهى حرة او مكاتب ابنه او لعبد ابنه وعليه دين او لا فأقراره لهؤلاء باطل في قول الامام وفي قولهما جائز ويشاركون الغرماء في كسبه ط **(قوله)** وسيد الخ قال في الهندية وان كان على المأذون دين فاقرب بشئ في يده انه وديعة لمولاه اولابن مولاه اولايه او لعبد تاجر عليه دين او لا او لمكاتب مولاه اولام ولده فأقراره لمولاه ومكاتبه وعبد له وام ولده باطل فاما اقراره لابن مولاه اولايه فجائز ولو لم يكن عليه دين كان اقراره جائزا في ذلك كله اه ط **(قوله)** ولو بعين صح الخ في المبسوط اذا اقر المأذون بعين في يده لمولاه او لعبد مولاه ان لم يكن عليه دين جاز والا فلا ولو اقر بدى لمولاه لا يجوز مطلقا لانه لا يستحق على عبده دين طوري وظاهر التعليل اختصاص التفرقة بين الدين والعين بالمولى دون زوج المقر وولده ووالده وهو خلاف ما يفهم من كلام الشارح ولم أر من صرح به فليراجع وعبارة الوهبانية

واقراره بالعين لالدين جائز للمولاه الا حينما الدين يظهر

ولو اقر لمولاه او عبده بدى ولادين عليه ثم لحقه دين بطل اقراره ولو بعين فلا حتى يكون المولى احق بها من الغرماء والواجبة وفيها اقر لابن نفسه او ابية او مكاتب لابنه لم يجز شئ مما اقر به عليه دين او لا عند الامام اه فقول لم يجز شئ يشمل الدين والعين فيؤيد ما قلناه تأمل ثم رأيت في حاشية ابى السعود التعليل لقوله الامام بان اقراره لهم اقرار صورة وشهادة معنى وشهادته لهم غير جائزة لو كان حرا فكذا اقراره ثم نقل عن شيخه انه اعترض على صاحب الدرر في تقييده بطلان الاقرار لهم بالدين بأن الزيلعي اطلقه اه ويؤيده التعليل بانه شهادة معنى فالافرق بين الدين والعين الا في المولى والله الحمد **(قوله)** بما لا يعد سرفا حذف الشارح جملة فيها متعلق الباء واصل العبارة كافي المنح عن البرازية ولهذا يملك اهداء ما كول وان زاد على درهم بما لا يعد سرفا فان الباء متعلقة بزادح **(قوله)** وجزم به ابن الشحنة حيث قال بعد كلام وقد علمت تقييدهم ما يملكه من الهدية بالمأكولات فيحتاج الى التنبيه عليه في النظم لانه اطلق اه قلت ومثله في التبيين وصرح به في التارخانية عن المحيط فقال ولا يملك الا اهداء بما سوى المأكولات من الدراهم والدنانير اه وفيها عن الاصل ولو وهب هبة وكانت شئاً سوى الطعام وقد بلغت قيمته درهما فصاعدا لا يجوز وان اجاز المولى هبته ان لم يكن عليه دين تعمل اجازته والا فلا وكذا لا يتصدق الا بدرهم فادونه **(قوله)** بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر لانهم لو اكلوه قبل الشهر يضرر به المولى هداية **(قوله)** كرهيف ونحوه لان ذلك غير ممنوع عنه في المادة هداية بقي لو كان في بيته من في مقام المرأة كحاجبه وغلامه نقل ابن الشحنة عن ابن وهبان انه لم يره في كلامهم وانه ينبغي ان يجوز قياسا عليها ثم نقل عنه انه لو كانت الزوجة ممنوعة من التصرف في بيته تأكل معه بالفرض ولا يمكنها من طعامه

(غير زوج وولد ووالد)
وسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهما درر ولو بعين صح ان لم يكن مديونا وهبانية (ويهدى طعاما يسيرا) بما لا يعد سرفا ومفاده انه لا يهدى من غير المأكول اصلا ابن كمال وجزم به ابن الشحنة والمحجور لا يهدى شئاً وعن الثاني اذا دفع للمحجور قوت يومه فدا بعض رفقاؤه الاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تتصدق من بيت سيدها او زوجها باليسير كرهيف ونحوه ما تقي ولو علم منه عدم الرضا لم يجز (ويضيف من يطلعهم) ويتخذ الضيافة السيرة

والتصرف في شيء من ماله ينبغي ان لا يجوز لها الصدقة واعترضه بأنه جرى العرف بالتصدق بذلك مطلقا تأمل **(قوله بقدر ماله)** أي ما في يده من مال التجارة قال ابن الشيعة عن التهمة حتى روى عن ابن سلمة إذا كان عشرة آلاف درهم فأتخذ ضيافة بعشرة دراهم تكون يسيرة وإن كان عشرة دراهم فبدائق كثيرة فينظر في العرف في قدر مال التجارة ثم قال واطلق في المنتقى عن أبي يوسف أنه لا بأس للرجل أن يجيب دعوة العبد المحجور عليه أه قات والمأذون بالاولى تأمل **(قوله بعيب)** فلا يحط بدونه اذ هو تبرع محض منح **(قوله ويحاي)** أي ابتداء لأنه قد يحتاج اليه التاجر قدما عن الزيلعي شيئا من الكلام على المحابة **(قوله محتبي)** ومثله في التبيين **(قوله ولا يتزوج)** لأنه ليس من باب التجارة ولأن فيه ضررا على المولى بوجوب المهر والنفقة فرقبته زيلعي **(قوله ولا يتسرى)** لأنه مبني على ملك الرقبة والعبد لا يملك وإن ملك **(قوله وقال أبو يوسف يزوج الأمة)** لما فيه من تحصيل المهر وسقوط النفقة فأشبه اجارتها وهذا جازل للمكاتب ووصى الأب والأب ولهما أن الاذن تناول التجارة والتزوج ليس منها بخلاف المكاتب لأنه يملك الاكتساب وذلك لا يختص بالتجارة وكذا الأب والجد والوصي ولأن تصرفهم مقيد بالانظر للصغير وتزوج الأمة من الانظر وعلى هذا الخلاف الصبي والمعتوه المأذون لهما والمضارب والشريك عانا ومفاوضة وجعل صاحب الهداية الأب والوصي على هذا الخلاف وهو سهو زيلعي **(قوله ولا يكتبه)** لأنها توجب حرية اليد حالاً والرقبة مآلاً والاذن لا يوجب شيئا من ذلك وأشي لا يتضمن ماهو فوقه زيلعي **(قوله الا ان يحيزه المولى)** لأن الامتناع لحقه فإذا أجازاه زال المانع فينفذ **(قوله ولادين عليه)** جملة حالية أي دينا مستغرقا قال الزيلعي وذكر في النهاية لو عليه دين قليل او كثير فكتابته باطلة وإن أجازها المولى وهذا مشكل فإن مالم يستغرق رقبته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى اجماعا حتى جازل للمولى عتق ما في يده وإنما الخلاف في المستغرق فيمنع عنده لا عندها أه قات وأجيب بإمكان حمله على قول الامام أو الأبا أن غير المستغرق يمنع الدخول ايضا وما ذكر قوله آخر **(قوله وولاية القبض للمولى)** لأن العبد نائب عن المولى كالوكيل فكان قبض البديل لمن نفذ العقد من جهته لأن الوكيل فيه سفير ومعبّر فلا تتعلق به حقوق العقد كالنكاح بخلاف المبادلة المالية ولو أدى المكاتب البديل الى المولى قبل الاجازة ثم أجاز المولى لا يعتق وسلم المقبوض الى المولى لأنه كسب عبده زيلعي **(قوله ولا يعتق)** لأنه فوق الكتابة فكان أولى بالامتناع زيلعي **(قوله الى آخر ما مر)** أي من قوله ولادين عليه وولاية القبض للمولى ولو اقتصر على هذا الاستثناء هنا وقال الا ان يحيزها المولى الخ كما فعل في شرحه على المنتقى لكان اخصر قال الزيلعي وإن كان عليه دين مستغرق لا ينفذ عند أبي حنيفة خلافا لهما بناء على أنه يملك ما في يده أم لا أه **(قوله ولا يغيره)** أي يغير مال وهو أولى بالمنع من الاول كالا يخفى منح **(قوله ولا يقرض)** لأنه تبرع ابتداء وهو لا يملكه منح **(قوله ولا يهب)** قدما عن التاتر خانية عن الاصل أنه يهب ويتصدق بمأذون الدرهم وجرى عليه في الشرع بلالية **(قوله ولو بعوض)** لأنه تبرع ابتداء أو ابتداء وانتهاء زيلعي يعني لو بلا عوض ولا يرى لأنه كالهبة درر **(قوله ولا يكفل)** لأنها ضرر محض درر **(قوله**

بقدر ماله (ويحط من الثمن
بعيب قدر ما يحط التجار)
ويحاي ويؤجل محتبي
(ولا يتزوج) الا بأذن (ولا
يتسرى وإن أذن له) المولى
(ولا يزوجه رقيقه) وقال
أبو يوسف يزوج الأمة
(ولا يكتبه) الا ان يحيزه
المولى ولادين عليه وولاية
القبض للمولى (ولا يعتق
بمال) الا ان يحيزه المولى
الى آخر ما مر (ولا يغيره
ولا يقرض ولا يهب ولو
بعوض ولا يكفل مطلقا)
بنفس او مال

ولا يصالح الح) لانه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الاذن وعفوه تبرع ط (قوله) ويصالح
 عن قصاص الح) مستدرك مع ما تقدم ح اى تقدم متنا (قوله) وامثلة الثانى) المناسب
 ذكره قبل قوله واجارة واستئجار لانهما بمعنى التجارة كغرم الوديعة وما بعده نص عليه في
 الكفاية (قوله) وامانة) كمضاربة وبضاعة وعارية (قوله) فتنبه) لعله يشير الى ان عبارة
 المصنف احسن لان غرم الغصب يكون بلا وجود لانه متعديه بخلاف الوديعة والامانة فانه
 اذا جحدتها ضمنهما كما اذا استهلكهما لكن كان الاحسن تقديم الغصب على الوديعة فان
 قلت قدمت عن البزاية ان اقرار المأذون بالدين والغصب وعين مال يصح ويؤاخذ به في الحال
 بخلاف المحجور عليه فلم قيد بالوجود قلت ليصير ديننا فيدخل تحت قوله وكل دين لان الكلام
 فيما يتعلق برقبته ولا يكون كذلك الا بالوجود وان كان مؤاخذا بأقراره بالعين كما قدمه
 فان قلت الغصب عين قلت نعم قبل التعدي عليه وكلامه في غرمه ولا يكون الا بعده فيكون
 ديننا (قوله) وعقر الح) لاستناده الى شراء فانه لو لا الشراء لوجب عليه الحد لا العقر سواء
 اوجب بأقراره او بالينة كفاية اى فيكون في حكم الشراء واحترزه عما وجب عليه بالتزويج
 فليس بمعنى التجارة فهستانى (قوله) بعد الاستحقاق) متعلق بوجب لا بوطء (قوله)
 يتعلق برقبته) لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى درر واستثنى في الاشياء عن اجارة منية
 المفتى ما اذا كان أجيرا في البيع والشراء اى فان الضمان يتعلق بالآذن وهو المستأجر ومقاله
 المقدسى من انه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بمأذون بل كوكيل المستأجر بحث في معرض
 النقل يرى (قوله) كدين الاستهلاك) اى كدين ترتب بذمته بسبب استهلاكه لشيء آخر
 ط (قوله) يباع فيه) ولا يجوز بيعه الا برضا الغرماء او بأمر القاضى لان للغرماء حق
 الاستسعاء ليصل اليهم كمال حقهم ويبطل ذلك ببيع المولى فاحتيج الى رضاهم ولو الجاية
 وفيها ولو باعه القاضى لمن حضر وايجس حصة من غاب من ثمنه قال الزيلعى ولا يعجل
 القاضى بيعه بل يتلوم لاحتمال ان يكون له مال يقدم عليه او دين يقضيه فاذا مضت
 مدة التلوم ولم يظهر له وجه باعه اه وفيه من موضع آخر ثم المولى ببيع عبده المأذون له
 المديون بعد العلم بالدين لم يجمل مختارا للفداء بالقيمة وببيع العبد الجانى بعد العلم بالجناية
 جعل مختارا للفداء بالارش لان الدين هنا على العبد بحيث لا يبرأ بالعق ولا يجب على المولى
 شيء ولو اختار المولى الفداء صريحا بأن قال انا اقضى دينه كان عدة منه تبرعا فلا يلزمه
 بخلاف الجناية فان موجبها على المولى خاصة (قوله) لاحتمال الح) علة لاشتراط الحضرة
 وافادان ببيع غير حتم بل بخير مولاه بين البيع أو الفداء اى اداء جميع الديون ولم يرد به اداء قيمته
 نبه عليه في الكفاية (قوله) لان العبد خصم فيه) اى في كسبه دون رقبته فاذا ادعى رقبته
 انسان كان المولى هو الخصم دون العبد واذا ادعى كسبه فالعبد خصم فيه دون
 المولى كافي التبيين (قوله) ويقسم ثمنه بالخصص) سواء ثبت الدين بأقرار العبد او بالينة
 جوهرية قال الرحمتى وهذا كله اذا كان الدين حالا ولو بعضه مؤجلا يعطى ارباب الحال
 حصتهم ويمسك حصة صاحب الاجل الى حلوله قال في الرمز قلت مرفى الفلاس عن النابيع
 انه يعطى الكل لصاحب الحال فاذا حل المؤجل قيل له شاركه وهذا اذا كان كل الدين ظاهرا

ولا يصالح عن قصاص
 وجب عليه ولا يغفو
 عن القصاص) ويصالح
 عن قصاص وجب على
 عبده خزانة الفقه (وكل
 دين وجب عليه تجارة
 او بما هو في معناها) امثلة
 الاول (كبيع وشراء واجار
 واستئجار) امثلة الثانى
 (غرم ووديعة وغصب وامانة
 جحدتها) عبارة الدرر
 وغيرها جحدتها بلاميم
 فتنبه (وعقر وجب بوطء
 مشرية بعد الاستحقاق)
 كل ذلك (يتعلق برقبته)
 كدين الاستهلاك والمهر
 ونفقة الزوجة (يباع فيه)
 ولهم استعساؤه ايضا زيلعى
 ومفاده ان زوجته لو
 اختارت استسعاء لنفقة
 كل يوم ان يكون لها ذلك
 ايضا بجر من النفقة
 (بحضرة مولاه) او نائبه
 لاحتمال ان يفديه بخلاف
 بيع الكسب فانه لا يحتاج
 لحضور المولى لان العبد
 خصم فيه (ويقسم ثمنه
 بالخصص) يتعلق (بكسب
 حصل

ولو بعضه لم يظهر بعد ولكن ظهر سببه كما لو حفر بئرا في طريق وعليه دين يباع ويدفع للغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين مثل الثمن دفعه كله فاذا وقع في البئر دابة رجع صاحبها على الغريم بخضرته يضرب كل بماله اه حموى على الكنز (قوله قبل الدين) اى وبعد الاذن بخلاف ما قبله كما سيذكره (قوله هذا) اى قوله وان لم يخضر وقوله قيدا لاولى ان يقول تعميم في الكسب والانتهاط ط لكن على جعله شرطا محذوف الجواب يصح لان الشروط قيود تأمل (قوله لانه الخصم في كسبه) مستغنى عنه بما تقدم قبله قريبا ط (قوله ثم انما يبدأ بالكسب) لانه أهون على المولى مع ايفاء حق الغرماء زيلبي (قوله وعند عدمه) اى اصلا او عدم ايفائه ط (قوله مطلقا) يعنى سواء وجدته في يد العبد او في يد الغريم ولو استهلكه الغريم للمولى ان يضمه رملى (قوله ومفاده) اى مفاد كون المولى احق بكسب عبده الحاصل قبل الاذن (قوله وأودعه) الضمير المستتر عائد على المحجور فيفيد ان ايداعه قبل الاذن بالتجارة والظاهر ان ايداعه بعد الاذن كذلك لانه ايداع مال الغير بدون اذنه (قوله للمولى تضمينه الخ) اقول ما بحثه صرح به في الاشياء من كتاب الامانات حيث قال وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه واودعه وهلك عند المودع فانه يضمه لكونه مال المولى مع ان للعبد يدا معتبرة حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه اه وقوله فليس للمولى أخذه اى سواء كان العبد مأذونا او محجورا مديونا او لا يرى لكن هذا اذا لم يعلم انه مال او كسب عبده فان علم فله حق الاخذ بلا حضور العبد حموى عن البرازية (قوله لانه كمودع الغاصب) عبارة الرملى لانه ماله اى مال السيد اودعه عنده بلا اذنه فصار كمودع الغاصب قال ط يفاد من هذا التعليل ان للمودع ان يرجع على العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) قيده لما في الطورى عن المحيط لو كان عليه دين يوم أخذ قايلا كان او كثيرا لم يسلم للمولى ما أخذه ويظهر ذلك فيما اذا لحقه دين آخر يرد المولى جميع ما كان أخذه لانا لو جعلنا بعضه مشغولا بقدر الدين وجب على المولى رد قدر المشغول على الغريم فاذا أخذه كان للغريم الثانى ان يشاركه فيه ان كان دينهما سواء وكان للغريم الاول ان يرجع بما أخذه منه على السيد واذا أخذ منه ثانيا كان للغريم الآخر ان يشاركه ثم وثم الى ان يأخذ منه جميع ما أخذ من كسبه اه وفي القهستاني يتعلق ذلك الدين بما أخذه بعد الدين فيسترد منه كما اذا كان على المأذون خمسمائة وكسبه ألف فأخذه السيد ثم لحقه دين خمسمائة اخرى فانه يسترد الالف من السيد اه وعزاه للكرمانى وفي الذخيرة فان لم يلحقه دين آخر فالولى لا يغرم الا خمسمائة وفي النهاية رد ما أخذ لو قائما بعينه وضمانه لو مستهلكا اه وهذا بخلاف الضريبة فانه يرد ما زاد على غلة مثله كما يأتى قريبا فانهم (قوله وطولب المأذون بما بقى) لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاة الرقة درر وصرح بالمأذون لثلاثتهم عود الضمير على المولى (قوله ولا يباع ثانيا) لان المشتري يتمتع حينئذ عن شرائه فيؤدى الى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء درر وكذا لو اشتراه سيده بعد ذلك لانه ملك جديد وتبدل الملك كتبدل العين حكما فصار كانه عبد آخر زيلبي وانما يباع في نفقة الزوجة مرارا لانها وجبت شيئا

قوله بخضرته لعله بحصته
اه منه

قبل الدين او بعده)
ويتعلق (بما وهب له وان
لم يخضر) مولاه هذا قيد
للكسب والانتهاط لكن
يشترط حضور العبد لانه
الخصم في كسبه ثم انما يبدأ
بالكسب وعند عدمه
يستوفى من الرقة قلت
واما الكسب الحاصل قبل
الاذن فحق للمولى فله اخذه
مطلقا قال شيخنا ومفاده
انه لو اكتسب المحجور
واودعه عند آخر وهلك
في يد المودع للمولى تضمينه
لانه كمودع الغاصب فتأمل
(لا) يتعلق الدين (بما
اخذ مولاه منه قبل الدين
وطولب) المأذون (بما
بقى) من الدين زائدا عن
كسبه وثمنه (بعد عتقه)
ولا يباع ثانيا

فشيأ كما مر في النكاح قهستاني (قوله ولمولاه اخذ غلة مثله) فلو أخذ أكثر رد الفضل على الغرماء لتقدم حقهم ولا ضرورة فيه درر قال في العناية ومعناه ان يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد مالزمه الديون كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من ريعه يكون للغرماء اه وفي البحر عن الفتح قبيل كتاب العتق يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل ان اتفقا على ذلك وفي القهستاني للسيد ان يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل حقوق الدين وان يأخذ أكثر من غلة مثله قبل الدين ولا يأخذ الا أكثر بعده وان يضع الضريبة بعد الدين كما في الكرمانى اه وفي قوله وان يضع الضريبة بعد الدين مخالفة لما قدمناه عنه وعن غيره من أنه يسترد منه ما أخذه بعد الدين ولتقييد الشارح كغيره بقوله قبل حقوق الدين الا ان يوفق بان له وضعها بعد الدين غير المستغرق لما في يده اى بقدر ما يفضل بعد الدين او أقل دون الاكثر ويحتمل ان يعطف قوله وان يضع على مدخول النفي في قوله ولا يأخذ فتأمل (قوله بوجود دينه) الظاهر ان الباء بمعنى مع رحتى قلت وبها عبر ابن الكمال (قوله استحسانا) والقياس ان يرد جميع ما اخذ لان حق الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى نهاية (قوله فينسب باب الاكتساب) فصار ما يأخذه كالتحصيل للكسب وأما أخذ الاكثر فلا بعد من التحصيل فلا يحصل مقصود الغرماء نهاية (قوله لدفع الضرر عنه) قال في الهداية لانه يتضرر به حيث يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق ومارضى به ح (قوله واكثر اهل سوقه) هذا استحسان لان اعلام الكل متعذرا ومتعسر فلو حجر عليه بحضرة الاهل لم يصير محجورا عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز البيع لانه لما صار مأذونا له في حق من لم يعلم صار مأذونا في حق من علم ايضا لان الحجر لا يقبل التخصيص ولا تجزأ كالاذن قال في النهاية ثبت بهذا عدم صحة الحجر الخاص وان من شرط صحة الحجر التعميم (قوله ان كان الاذن شائعا) وكذا يشترط كون الحجر قصدا قال في النهاية ثم اعلم ان اشتراط اظهار الحجر فيما بين اهل سوقه فيما اذا ثبت الحجر قصدا كعزل الوكيل فلو ضمننا لغيره فلا كما اذا باع عبده المأذون غير المديون اه وسيشير اليه قريبا (قوله اما اذا لم يعلم الخ) محترز قوله شائعا (قوله كفى في حجره علمه به فقط) فلو لم يعلم فاشترى وباع كان مأذونا والحجر باطل لان حكم الحجر لا يلزمه الا بعلمه اتقاني (قوله باع عبده المأذون الخ) وكذا لو وهبه من رجل وقبضه فلورجع في الهبة لا يعود الاذن وكذا اذا رده المشتري بالعيب بالقضاء وان عاد اليه قديم ملكه نهاية (قوله لصحة البيع) وهو حجر ثبت حكما للبيع لا مقصودا لان البيع لم يوضع للحجر ويجوز ان يثبت الشيء حكما لغيره وان لم يثبت قصدا كعزل الوكيل الغائب نهاية (قوله وان عليه دين) اى وباعه بلا اذن الغرماء وقوله لا اى لا يصير محجورا (قوله لفساد البيع) علة لقوله لا وقد وقع في كلام الامام محمد ان البيع باطل فليل ان اراد انه سيظل لانه موقوف على اجارة الغرماء وقيل اراد به انه فاسد الا ان الفساد فيه دون سائر العقود الفاسدة لانه خال عن الشروط الفاسدة والمالك غير مكره عليه انما عدم الرضا من صاحب الحق لا غير فاطهرنا زيادته على سائر العقود الفاسدة في افادته قبل القبض ملكا موقوفا تارخانية ملخصا وعليه لينظر ما فائدة قول الشارح ما لم يقبضه المشتري فان الملك حاصل قبله تأمل (قوله ان ديونهم حالة

(ولمولاه اخذ غلة مثله) بوجود دينه وما زاد للغرماء) يعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحقوق الدين كان له ان يأخذها بعد لحقوه استحسانا لانه لو منع منها يجبر عليه فينسب باب الاكتساب (ويحجر بحجره ان علم هو) نفسه لدفع الضرر عنه (واكثر اهل سوقه ان كان) الاذن (شائعا) اذا لم يعلم به) اى بالاذن (الا العبد) وحده (كفى في حجره علمه) به (فقط) ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوقه لانتفاء الضرر وفي البرازية باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم اهل سوقه ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين ما لم لا يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للغرماء فسخه ان ديونهم حالة

نعم) اى لهم فسخه ولو مؤجلة فلا فان حل الاجل ضمن المولى لهم قيمته وكذا لو وهب العبد قبل حلول الدين لرجل وقبضه او آجره جاز فان حل الاجل ضمن لهم القيمة وليس لهم رد الهبة وكان لهم نقض الاجارة واما الرهن فكالبيع تسارخانية واما العتق فسيأتى متسا

(قوله وفاة) اى يديون المأذون (قوله وبموت سيده) وكذا الصبي يحجر بموت الاب والوصى واما المأذون من قبل القاضى فلا ينزل بموته لانه حكم كافى شرح الجمع درمتمقى (قوله وجنونه مطبقا) سنة فصاعدا او يفوض للقاضى وبه يفتى فان مست الحاجة الى التوقيت يفتى بسنة كفى تمة الواقعات درمتمقى (قوله ولحوقه) قال فى شرح الجمع اقول قد تسامح فيه لان اللقوق بدون القضاء لا يكون كاموت عندنا (قوله وكذا يحجون المأذون ولحوقه ايضا) فلو قال وموت احدها ولو حكما أو جنونه مطبقا لكان اتم واخصر عزيمة (قوله وان لم يعلم احده) اى بهذا الحجر او بالموت وما ذكر بعده قال الزيلعى فصار محجورا عليه فى ضمن بطلان الاهلية فلا يشترط فيه علمه ولا علم اهل سوقه لان الحجر حكى فلا يشترط فيه العلم كانهزال الوكيل بهذه الاشياء اهـ (قوله لانه موت حكما) حتى يعتق مدبروه وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته وهذا علة لقوله ولحوقه فكان ينبغى تقديمه على قوله وان لم يعلم احده (قوله ونحجر حكما) كان ينبغى ذكره عند قوله وبموت سيده لان كل ذلك حجر حكى كما علمت (قوله بأباقة) لان المولى لم يرض بتصرف عبده المتمرد الخارج عن طاعته عادة فكان حجرا عليه دلالة زيلعى وسيدكر آخرها عن الاشباه تصحيح خلافه ويأتى ما فيه (قوله وان لم يعلم احد) اى من اهل سوقه (قوله كان حجرا دلالة) هذا استحسان لان العادة جرت بتحسين امهات الاولاد وانه لا يرضى بخروجها واختلاطها بالرجال فى المعاملة ودليل الحجر كصريحه زيلعى (قوله مالم يصرح بخلافه) لان الصريح يفوق الدلالة زيلعى (قوله لا بالتدبير) لان العادة لم تجر بتحسين المدبرة فلم يوجد دليل الحجر منع وكذا المدبر بالاولى (قوله وضمن بهما قيمتهما) اى ضمن المولى بالاستيلاء والتدبير قيمتهما لانه اتلف بهما محلا تعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع بيعهما زيلعى وظاهر كلام المصنف ان يضمن القيمة مطلقا مع انه يتوقف على اختيار الغرماء فلوزاد ان شاؤا لكان اولى لما فى المحيط وان شاؤا استسعوا العبد فى دينهم وان ضمنوا المولى لاسبيل اهم على العبد حتى يعتق وفيه عليه دين ثلاثة لكل ألف اختار اثنان ضمان المولى فضمننا ثلثى قيمته واختار الثالث استسعاء العبد فى جميع دينه جاز ولا يشارك احدهما الآخر فيما قبض بخلاف ما اذا كان الغريم واحدا فاذا اختار احدهما بطل حقه فى الآخر طورى (قوله فقط) اى لا مازاد على القيمة من الدين بل يطالبان به بعد العتق (قوله ان مامعه) قيد بالبيعة اذا قراره فى حق رقبته بعد الحجر لا يصح حتى لاتباع رقبته بالدين اجبا كفى التبيين (قوله صحيح) اى بشروط تؤخذ من الزيلعى وغيره وهى ان لا يكون اقراره بعد اخذ المولى ما فيه او بعدما باعه من غيره وان لا يكون عليه دين مستغرق لما فيه وقت الحجر وان لا يكون ما فيه اكتسبه بعد الحجر (قوله وقال لا يصح) يعنى حالا وهو القياس شرى لبلالية (قوله فلم يعتق عبد الخ) اى فى حق الغرماء فليهم ان يبيعوه ويستوفوا ديونهم واما فى حق المولى فهو حر بالاجماع حتى ان الغرماء لو ابرؤا

نعم الا اذا كان بائنا وفاء او ابرؤا العبد او أدى المولى وتماه فى السراجية (وبموت سيده وجنونه مطبقا ولحوقه) وكذا يحجون المأذون ولحوقه ايضا (بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم احده) لانه موت حكما (و) ونحجر حكما (بأباقة) وان لم يعلم احد كجنونه (ولو عادته) او افاق من جنونه (لم يعد الاذن) فى الصحيح زيلعى وقهستانى (وباستيلادها) بأذن ولدت منه فادعاه كان حجرا دلالة مالم يصرح بخلافه (لا) تحجر (بالتدبير) وضمن بهما قيمتهما فقط (لغرماء لو عليهما دين) محيط (اقراره) مبتدأ (بعد حجره ان مامعه امانة او غصب او دين عليه) لآخر (صحيح) خبر (فيقبضه منه) وفاة لا لا يصح (احاط دينه بماله ورقبته) لئلا يملك سيده ما معه فلم يعتق عبده من كسبه تحريمه واولاه

العبد من الدين او باعه من المولى او قضى المولى دينه فإنه حر تتارخانية عن النسابيع
(قوله) وقال يملكه) لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ولهذا يملك اعتاقه ووطء
 المأذونة وله ان ملك المولى انما يثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به الدين
 مشغول بها فلا يخلفه فيه هداية **(قوله)** ولو اشترى الخ) معطوف على لم يعتق فهو مفرغ على
 قول الامام **(قوله)** ولو ملكه لم يضمن) ظاهره ان عند القائل بالملك لا يضمن وليس كذلك
 بل الضمان متفق عليه لكن يضمن قيمته للحال عندها لانه ملكه وانما ضمنه لتعلق حق الغير به
 وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جنائية لعدم ملكه كافي التبيين **(قوله)** خلافا لهما) راجع
 الى مسألة ذى الرحم ايضا اهـ **(قوله)** صح تحريره) اى تحرير المولى العبد الذى
 اكتسبه المأذون **(قوله)** اجماعا) اى عندها وعنده فى قوله الاخير وفى قوله الاول لا يملك
 فلا يصح اعتاقه زيلعى **(قوله)** حال كون المأذون) الانسب ان يقول اى المأذون حال كونه
 ح **(قوله)** ولو بمحيط) هذا بالاجماع لقيام ملكه فيه وانما الخلاف فى اكسابه بعد
 الاستغراق بالدين وقديناه زيلعى **(قوله)** وضمن المولى الخ) سواء علم المولى بالدين او لا بمقتزاة
 اتلاف مال الغير لما تعلق به حقهم زيلعى **(قوله)** الاقل من دينه وقيمته) لان حقهم تعلق
 بماليته فيضمنها كما اذا اعتق الراهن المرهون زيلعى **(قوله)** وان شاؤا اتبعوا العبد) لان
 الدين مستقر فى ذمته زيلعى قال فى المحيط وما قبضه احدهم من العبد لا يشاركه فيه
 الباقيون بخلاف ما قبضه احدهم من القيمة التى على المولى لانهما وجبت لهم على المولى بسبب
 واحد وهو العتق والدين متى وجب لجماعة بسبب واحد كان مشتركا بينهم اهـ طورى **(قوله)**
 لا يبرأ الآخر) لانه وجب على كل واحد منهما دين على حدة بخلاف الغاصب مع غاصب
 الغاصب لان الضمان واجب على احدهما زيلعى **(قوله)** بعد عتقه) مستدرك لان الفرض
 انه قد اعتق **(قوله)** وصح تديره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع تصريح المصنف به آفا
 ليرتب عليه عجزها ط **(قوله)** ويخير الغرماء) ان شاؤا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شاؤا
 استسعوا العبد فى ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق وبقى
 العبد مأذونا على حاله وان استسعوا العبد اخذوا من السعاية ديونهم بكما لها وبقى العبد مأذونا
 على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء ط اى فى قوله الا ان الخ بخلاف العتق كما مر فإنه
 باتباع احدها لا يبرأ الآخر **(قوله)** احد الشيثين) وهما تضمين المولى واستسعاء العبد
(قوله) ولو اعتقه المولى الخ) هذا مرتبط بقوله وصح اعتاقه لا بمسئلة المدبر قال الزيلعى
 ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فلهم ان يضمنوا مولاه القيمة وليس هذا كاعتاق الراهن عبد
 الرهن بأذن المرتهن وهو معسر لانه قد خرج عن الرهن بأذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين
 بأذن الغريم اهـ اى فى عتقه اما المدبر فلا ضمان بأعتاقه مطلقا لما ذكره المؤلف من التعليل
 قد بر ط وعبرة الطورى وقوله وضمن شمل ما اذا اعتق بأذن الغرماء الخ **(قوله)** بأقل من
 الديون) اى وكان بلا اذن الغرماء والدين حال وما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة
 فلا ضمان على المولى نهاية وزاد المقدسى عن شرح الجامع لابي الليث وكان البيع بأقل من
 القيمة اما لو باعه بقيته او اكثر وقبض وهو فى يده فلا فائدة فى التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم

موسرا ولو معسرا فلهم ان
 يضمنوا العبد المعتق ثم
 يرجع على المولى ابن كمال
 (ولو اشترى ذارحم محرم
 من المولى لم يعتق) ولو
 ملكه لعتق (ولو اتلف المولى
 ما فى يده من الرقيق ضمن)
 ولو ملكه لم يضمن خلافا لهما
 بناء على ثبوت الملك وعدمه
 (وان لم يحط) دينه بماله
 ورقبته (صح تحريره)
 اجماعا (و) صح (اعتاقه)
 حال كون المأذون (مديونا)
 ولو بمحيط (ضمن المولى
 للغرماء الاقل من دينه
 وقيمته) وان شاؤا اتبعوا
 العبد بكل ديونهم واتباع
 احدها لا يبرأ الآخر فهما
 ككفيل مع مكفول عنه
 (وطولب بما بقى) من دينهم
 اذا لم تنف به قيمته (بعد
 عتقه) لتقرر فى ذمته وصح
 تديره ولا يخجرو ويخير الغرماء
 كعتقه الا ان من اختار احد
 الشيثين ليس له الرجوع
 شرح تكملة وفى الهداية
 ولو كان المأذون مدبرا
 او أم ولد لم يضمن قيمتهما
 لان حق الغرماء لم يتعلق
 برقبتهما لانهما لا يباعان
 بالدين ولو اعتقه المولى باذن
 الغرماء فلهم تضمين مولاه
 زيلعى (و) المأذون (ان باعه
 سيده) بأقل من الديون

اه قوله السامحاني (قوله ونفيه) بالغين المعجمة درمتقي (قوله كان لهم فسخ البيع)
 اى قبل قضاء القاضى لهم بالقيمة فلو بعده ففيه تفصيل يأتي عن الزيلعي (قوله كامر) اى
 قبل نحو صفحة عن السراجية (قوله ضمن الغرماء البائع قيمة) اى سواء كانت قدر الثمن
 أو دونه أو ازيد هذا اذا كانت قدر الدين أو دونه فلو كانت ازيد ضمن بقدر الدين فقط رحمتي
 (قوله لتعديه) اى يبيعه وتسليمه الى المشتري منح (قوله فان رد العبد) يعنى اذا اختاروا
 اخذ القيمة من المولى ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب ورده به الخ (قوله قبل القبض الخ)
 نظريه الشرنبلالى بأن الصورة فيما اذا غيبه المشتري وليس الابدال القبض قال ولعله انما ذكر
 ذلك لقوله مطلقا ليقابله بقوله أو بعده قضاء (قوله مطلقا) اى بقضاء أو رضاح (قوله أو بخيار
 رؤية أو شرط) اى مطلقا قبل القبض أو بعده قضاء أو رضاح فكان عليه تأخير قيد الاطلاق
 الى هنا وانما لم يحتج للقضاء لان العيب يمنع تمام الصفقة فيكون الرد فسخا وخيار الشرط
 يمنع ابتداء الحكم فكان البيع لم يكن لعدم شرطه وهو الرضا وخيار الرؤية يمنع تمام الحكم
 فالرد بهما لا يكون الا فسخا رحمتي (قوله أو بعده قضاء) راجع للمافى المتن اى أو رد بعيب
 بعد القبض بقضاء لانه بالقضاء يصير فسخا رحمتي (قوله لزوال المانع) اى من تعلق
 حقهم بالعبد وهو البيع والتسليم الذى هو سبب ضمان قال الزيلعي فصار كالفاسد اذا
 باع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يرد المصوب على المالك ويرجع عليه بالقيمة
 التى دفعها اليه (قوله فلا سبيل لهم على العبد) اى فى استبعاده (قوله ولا للمولى على
 القيمة) اى فى استردادها من الغرماء (قوله وهى بيع فى حق غيرها) اى غير المتبايعين
 كما تقدم فى الاقالة انها فسخ فى حق المتبايعين بيع جديد فى حق ثالث والغرماء ثالث ففى حقهم
 كأنه اشتراء من مشتريه وبيعه الاول على حاله رحمتي فلذا قال فلا سبيل لهم على العبد
 ولا للمولى على القيمة فليس المراد بالغير العبد فانهم (قوله أو ضمنوا مشتريه) اى ضمنوه
 القيمة لانه متمسك بالشراء والقبض والتغيب زيلعي قال ح وانت خير ان الثمن وان كان
 اقل من الدين فى مسئلتنا كما ذكره الشارح لكن القيمة قد تكون أكثر من الدين فينبى
 تفيد ضمان القيمة بما اذا كانت مثل الدين أو اقل اما لو كانت أكثر فينبى ان لا يضمن
 الامقدار الدين كما يخفى وحينئذ ينظر فى كيفية الرجوع على البائع اه قال ط ان كان
 الثمن قدر ما ضمن من القيمة رجع به وان كان المضمون أكثر فلا وجه لرجوع المشتري على
 البائع بالزيادة فليتأمل اه (قوله عطف على البائع) انما يصح لو كان قوله ضمنوا ليس من
 عبارة المتن وهو خلاف ما رأيتاه فى النسخ وعليه فهو عطف على قوله ضمن من عطف الجمل
 (قوله ويرجع المشتري بالثمن على البائع) لان اخذ القيمة منه كاخذ العين زيلعي وقوله
 بالثمن اشار به الى انه لا يرجع بما ضمن بل بما اداه للبائع من الثمن وما بقى من القيمة لا مطالبة
 له على البائع به وظاهر ان هذا فيما اذا كانت القيمة أكثر من الثمن اه شرنبلالية (قوله
 أو أجازوا البيع الخ) قال الزيلعي حاصله ان الغرماء يخبرون بين ثلاثة اشياء اجازة البيع وتضمين
 ايها شأوا ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع وان ضمنوا البائع سلم المبيع
 للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأيهما اختاروا تضمينه برئ الآخر حتى لا يرجعون عليه

(ونفيه المشتري) قيد به
 لان الغرماء اذا قدروا
 على العبد كان لهم فسخ
 البيع كامر (ضمن الغرماء
 البائع قيمته) لتعديه (فان
 رد العبد) عليه بعيب
 قبل القبض (مطلقا او
 بخيار رؤية أو شرط) او
 بعده بقضاء رجع (السيد
) بقيمته على الغرماء وعاد
 حقهم فى العبد (لزوال
 المانع) وان رد بعد القبض
 لا يفضا فلا سبيل لهم
 على العبد ولا للمولى على
 القيمة (لان الرد بالتراضى
 اقالة وهى بيع فى حق غيرها
) وان فضل من دينهم
 شئ رجعوا به على العبد
 بعد الحرية (كامر) او
 ضمنوا مشتريه) عطف
 على البائع اى ان شأوا
 ضمنوا المشتري ويرجع
 المشتري بالثمن على البائع
 (أو أجازوا البيع) واخذوا
 الثمن (لقيمة العبد) وان
 باعه (السيد

وان تويت القيمة عند الذي اختاروه ولو ظهر العبد بعدما اختاروا تضمنين احدهما ليس لهم عليه سبيل ان كان القاضي قضى لهم بالقيمة بينة او بأباه يمين لان حقهم تحول الى القيمة بالقضاء وان قضى بالقيمة يقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء اكثر منه فهم بالخيار ان شاؤوا رضوا بالقيمة وان شاؤوا ردوها واخذوا العبد فيبيع لهم لانه لم يصل اليهم كلك حقهم بزعهم وهو نظير المغصوب في ذلك كذا ذكره في النهاية وعزاه الى المبسوط قال الراعي غفوره بالحكم المذكور في المغصوب مشروط بأن تظهر العين وقيمتها اكثر مما ضمن ولم يشترط هذا ذلك وانما شرط ان يدعى الغرماء اكثر مما ضمن وان كمال حقهم لم يصل اليهم بزعهم وبينهما تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون غير مطابقة فيجوز ان تكون قيمته مثل ماضن او أقل فلا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمتها اكثر مما ضمن فلا يكون المذكور هنا مخاضا اه ويحاج بما ذكره الشافعي عن خط قاري الهداية بأن لهم ان يردوا ما اخذوا وان كانت قيمته مثل ماضن او أقل لان لهم فيه فائدة وهو حق استسماعه بجميع دينه ابو السعود وبمثله اجاب الطوري (قوله معلما بدينه) اسم فاعل من الاعلام حال من ضمير السيد وعبرة الهداية والكنز وأعلمه بالدين قال في الكفاية اى اعلم البائع المشتري بأن هذا العبد مديون وفأذنته سقوط خيار المشتري في الرد بعيب الدين حتى يقع البيع لازما فيما بين البائع والمشتري وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذا لم يكن في ثمنه وفاء بديونهم اه ومثله في التبيين وغيره وسيشير اليه الشارح (قوله يعنى مقرابه لا منكرا كما سيحى) قد علمت ان قوله معلما حال من السيد البائع فهو وصف له والذي سيحى اعتبارا بقرار المشتري لا البائع واصل هذا الكلام لابن الكمال حيث ذكر ان فائدة قوله معلما تظهر في المسئلة الآتية وهى قوله وان غاب البائع فالمشتري ايس بنخصم لهم لو منكر ادينه قل فإنه دل بمفهومه على انه يخاصم مقرافلا بدمن فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار مرة والاقرار اخرى اه لكنه لم يفسر الاعلام بالاقرار كما فعل الشارح بل جعله مبنى تصور الانكار الآتى صريحا والاقرار المفهوم ضمنا ولذا قال ح ان قوله مقرابه لا يصلح تفسير اللمتن ولا تقيد له وقد غلط في عبارة ابن الكمال ولم يفهمها اه ويمكن ان يكون قوله يعنى مقرافسيرا لمفعول باع الاول اى باع مشتريا مقرا او حالا من المشتري المفهوم من المقام ولو قال لمقر لكان اظهر وفيما ذكر ابن الكمال من الفائدة نظر لان المسئلة رباعية غاب العبد وقد مر غاب البائع او غاب المشتري وسيأتى حضرة الكل وهى التى الكلام فيها ولذا قال ط هذا مقروض فيما اذا كان العبد حاضرا لبيان قوله سابقا وان باعه سيده وغيبه المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد حاضرا فلهم الفسخ بخضرتهما لكان اخصر وأوضح اه وفي هذه ان كان المشتري مقرابالدين فالامر ظاهر وان كان منكرا فعلى الغرماء اثباته لعدم المانع لوجود الخصم فيها وانما الكلام في غيبة البائع فان كان المشتري مقرالهم رد البيع لانه خصم والا فلا نقوله معلما في مسئلة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة اصلا وانما فائدته مامر عن الكفاية وغيرها قد بر هذا ماظهرلى (قوله تتحقق الخاصة) تتحقق فعل مضارع حذف منه احد التاءين والخاصة قاعل يعنى ان فائدة اقرار المشتري بالدين فيما اذا غاب البائع صحة كونه خصما للغرماء في رد

(معلما بدينه) يعنى مقرابه
لا منكرا كما سيحى لتحقق
الخاصة ويسقط خيار
المشتري لا الغرماء

البيع (قوله) فللغرماء رد البيع (لأن حقهم تعلق به وهو حق الاستسعاء أو الاستيفاء من رقبته وفي كل منهما قاعدة فالأول تام ومؤخر والثاني ناقص معجل وبالبيع تفوت هذه الحثيرة فكان لهم رده زيلعى (قوله) ان لم يصل ثمنه اليهم (قال في الهداية قالوا تأويل المسئلة اذا لم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا محابة في البيع ليس لهم ان يردوه لوصول حقهم قل الزيلعى وفيه نظر لانه يشير الى انهم لا يكون لهم خيار الفسخ عند وصول الثمن اليهم اذا لم يكن في البيع محابة وان لم يف الثمن بحقهم وان كان في البيع محابة ثبت لهم خيار الفسخ وان وفي الثمن بحقهم وليس كذلك بل لهم خيار الفسخ اذا لم يف الثمن بحقهم وان لم يكن فيه محابة لاجل الاستسعاء وقد ذكره بنفسه قبيله ولا خيار لهم ان وفي الثمن بحقهم وان كان فيه محابة لوصول حقهم اليه ولو قل وتأويل المسئلة فيما اذا باعه ثمن لا يفي بدينهم استقام وزال الاشكال لأن الثمن اذا لم يف بدينهم لهم نقض البيع كيفما كان واذا وفي ليس لهم نقضه كيفما كان واذا لم يوجد شئ مما ذكرنا من تأجيل الدين وطلبهم البيع ووفاء الثمن بالدين فالبيع موقوف حتى يجوز باجازه الغرماء وهى مسئلة الكتاب اه ونحوه في شروح الهداية (قوله) لان قبضهم الخ (تعلييل لمفهوم قوله ان لم يصل ثمنه اليهم والتقدير فان وصل ليس لهم الرد لان الخ والأولى ان يقول بالبيع ط ثم ان هذا جواب عن صاحب الهداية واصله اصاحب النهاية حيث قل اللهم الا ان يريد بقوله فان وصل ولا محابة في البيع رضاهم بأخذ الثمن وهو رضا بالبيع ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والتخلى بينهم وبين الثمن بلفظ الوصول باق فكان المعول عليه قول الامام قاضى خان تأويله اذا باع ثمن لا يفي بديونهم اه وحاصله ان الوصول يحتمل معنى الاحضار والتخلى كما يحتمل معنى القبض فلا يدل على الرضا اقول لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقهم قرينة ظاهرة على انه اراد بالوصول القبض كى لا يتناقض كلامه واعمال الكلاء أولى من اهاله سيما من مثل هذا الامام ولذا جزم به ابن الكمال وجعل ماسواه من هشوى الاوهام (قوله) الا اذا كان فيه محابة (اذ لهم حينئذ ان يقولوا انما قبضنا الثمن لاعتقادنا انه تمام القيمة ابن كمال اى فلا يدل على الرضا ما لم يف الثمن بحقهم (قوله) وقال المصنف (اى تبعاً للزيلعى وغيره (قوله) هذا) اى ثبوت رد البيع للغرماء (قوله) والا فالبيع نافذ) اى بان كان الدين مؤجلاً لانه باع ملكه قادراً على تسليمه قبل تعلق حق الغير او كان البيع بأذنتهم لانه بمنزلة بيعهم لانفسهم ومحلّه اذا باعه من غير محابة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم ط قلت الظاهر كون المولى وكلاء عنهم فيجربى فيه ما مر في كتاب الوكالة تأمل قل ابو السعود وكذا ينفذ اذا كان بأذن القاضى كما قدمناه اه او كان الثمن يفي بدينهم لان حقهم قد وصل اليهم قوله لزوال المانع) وهو حق الغرماء (قوله) ليس بخصم لهم) لان الدعوى تتضمن فسخ العقد فيكون الفسخ قضاء على الغائب زيلعى (قوله) لو منكر دينة) اى لو كان المشتري منكراً دين العبد (قوله) خلافاً للثانى) حيث قال هو خصم ويقضى للغرماء بدينهم لانه يدعى الملك لنفسه فى العين فيكون خصماً لمن ينازعه فيها زيلعى (قوله) ولو مقرراً فخصم) لان اقراره حجة عليه فبفسخ بيعه اذا لم يف الثمن بديونهم زيلعى (قوله) لا خصومة اجماعاً) لان الملك

قوله لوصول حقهم اليه
هكذا بخطه ولعل الصواب
لوصول حقهم اليهم تأمل
اه مصححه

(فللغرماء رد البيع) ان
لم يصل ثمنه اليهم لان
قبضهم الثمن دليل الرضا
للبيع الا اذا كان فيه محابة
فاما ان ترفع او ينقض البيع
ابن كمال وقال المصنف هذا
اذا كان الدين حالاً وكان
البيع بلا طلب الغرماء
والثمن لا يفي بدينهم والا
فالبيع نافذ لزوال المانع
(وان غاب البائع) وقد
قبضه المشتري (فالمشتري
ليس بخصم لهم) لو منكر
دينه خلافاً للثانى ولو
مقرراً فخصم كما مر (ولو
بقبله) بأن غاب المشتري
وبالبائع حاضر (فالحكم
كذلك) اى لا خصومة
(اجماعاً) يعنى حتى يحضر
المشتري

واليد للمشتري ولا يمكن إبطالهما وهو غائب فما لم يطل ملكه لا تكون الرقبة محل لحقهم
 زيلعي **(قوله)** ان كان لهم تضمين البائع قيمته) لانه صار مفوتا حقهم بالبيع والتسليم فاذا ضمنوه
 القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع زيلعي **(قوله)** او اجازة البيع) وتكون بمنزلة الاذن
 السابق ولم يذكر تضمين المشتري اذا كان مقرا بديونهم والظاهر ان اهم ذلك ويحرر وهي
 الخيارات التي جرت في المسئلة السابقة ط **(قوله)** فهو مأذون) اي يصدق في حق كسبه
 حتى تقضى به ديونه استحسانا ولو غير عدل لان في ذلك ضرورة وبلوى لان اقامة الحجة عند
 كل عقد غير ممكن زيلعي **(قوله)** ساكتا) حال من العبد اي لم يخبر بشئ **(قوله)** ومفاده) اي
 مفاد قوله وامر المسلم وكذا قول الزيلعي لان الظاهر انه مأذون له لان عقله ودينه يمنعانه عن
 ارتكاب المحرم لكن قال ح في النفس منه شئ اه قلت لانه خبر في المعاملة وقد قالوا الخبر ثلاثة
 خبر في الديانة تشتط له العدالة دون العدد وخبر في الشهادة فالعدالة والعدد وخبر في المعاملة
 فلا يشترط واحد لثلا يضيق الامر ولانه في الهداية علله بأنه ان اخبر بالاذن فلاخبار دليل
 عليه والاقتصر فيه جائز لان الظاهر ان المحجور يجري على موجب حجره والعمل بالظاهر هو
 الاصل في المعاملات كي لا يضيق الامر على الناس اه فقط اقتصر على العمل بالظاهر
 والضرورة فيشمل الكل ولا ينافيه ذكر العقل والدين لانه بالنظر لبعض الاشخاص تأمل
(قوله) بالمسلم) اي بالعبد المسلم **(قوله)** ولكن لا يباع الخ) لانه لا يقبل قوله في الرقة لانها خالص
 حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد هداية **(قوله)** او اثبته الغريم بالينة) اي بحضرة
 المولى والا فلا تقبل لان العبد ليس بخصم في رقبته وان أقر العبد بالدين فباع القاضي اكسابه
 وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى وانكسر الاذن فان برهن الغرماء على الاذن والاردوا للمولى
 ما أخذوا من ثمن كسبه ولا ينقض بيع القاضي لان له ولاية بيع مال الغائب ويؤخر حقهم الى
 العتق لان المحجور لا يؤخذ باقواله للحال اتفاني عن مبسوط شيخ الاسلام **(قوله)** وتصرف
 الصبي والمعتوه الخ) ذكر هذه المسئلة في هذا الكتاب نظرا الى اذن ولي الصبي وكونه مأذونا
 بأذنه وبين حكمه وذكرها في كتاب الحجر حيث قال ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز وليه اورده
 نظر الى كونه محجورا وبين حكمه يعقوبية **(قوله)** الذي يعقل البيع والشراء) صفة لكل من
 الصبي والمعتوه ط عن المحوى **(قوله)** محضا) اي من كل الوجوه **(قوله)** والاتهاب) اي قبول
 الهبة وقبضها وكذا الصدقة قهستاني **(قوله)** وان ضارا) اي من كل وجه اي ضررا دينويا
 وان كان فيه نفع آخرى كالصدقة والقرض **(قوله)** كالطلاق والعتاق) ولوعلى مال فأنهما
 وضعا لازالة الملك وهي ضرر محض ولا يضر سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني
 وغير ذلك مما لم يوضع له اذ الاعتبار للوضع وكذا الهبة والصدقة وغيرهما قهستاني **(قوله)**
 لا وان اذن به وليهما) لاشتراط الاهلية الكاملة وكذا لو اجاز به بعد بلوغه الا اذا كانت بلفظ
 يصلح لابتداء العقد كأوقت الطلاق والعتاق وكذا لاتصح من غيره كأبيه ووصيه والقاضي
 للضرر قلت ومواقع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كما لو كان مجبوبا واراد
 أو اسلمت امرأته وابي الاسلام او كاتب وليه حظه من عبد مشترك واستوفى بدلها فقد صار
 الصبي مضيقا في قول كما صار معتقا وتماه في القهستاني والبرجندی در منتقى **(قوله)**

(كاليع)

لكن لهم تضمين البائع
 قيمته او اجازة البيع
 واخذ الثمن (عبد قدم
 مصر) وقال انا عبد فلان
 مأذون في التجارة فباع
 واشترى) فهو مأذون
 وحينئذ (لزمه كل شئ
 من التجارة وكذا) الحكم
 (لو اشترى) العبد (وباع
 ساكتا عن اذنه وحجره) كان
 مأذونا استحسانا للضرورة
 التعامل وامر المسلم محمول
 على الصلاح فيحمل عليه
 ضرورة شرح الجامع
 ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم
 ابن كمال (و) لكن (لا يباع
 لدينه) اذا لم يف كسبه
 (الا اذا اقر مولاه به)
 اي بالاذن او اثبته الغريم
 بالينة (وتصرف الصبي
 والمعتوه) الذي يعقل
 البيع والشراء (ان كان
 نافعا) محضا (كالاسلام
 والاتهاب صح بلاذن وان
 ضارا كالطلاق والعتاق)
 والصدقة والقرض (لا وان
 اذن به وليهما وما تردد) من
 العقود (بين نفع وضرر

مبحث

في تصرف الصبي ومن له
 الولاية عيه وترتيبها

كالباع) أى ولو بضمف القيمة لان العبرة بأصل وضعه دون ما عرض له باتفاق الحال وهو بأصله متردد بخلاف الهبة له وتحقيقه في المنح (قوله في كل احكامه) فيصير مأذونا بالسكوت ويصح اقراره بما في يده من كسبه ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته كفى العبد جوهره ولا يتقيد بتوع من التجارة ويجوز بيعه بالغبن الفاحش عنده خلافا لهما الى غير ذلك من الاحكام التى فى العبد زيلعى ثم استثنى آخر الباب فقال الا ان الولى لا يمنع من التصرف فى مالهما وان كان عليهما دين ولا يقبل اقراره عليهما وان لم يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرق ان اقرار الولى عليهما شهادة لانه اقرار على غيره فلا يقبل ودينهما غير متعلق بمالهما وانما هو فى الذمة لانهما حران فكان للمولى ان يتصرف بعد الدين كما كان له قبله اه اقول وهذا فى الحقيقة فرق بين المولى والمولى لا بين العبد والصبي فلا حاجة لاستثنائه لان الكلام فى تصرفات الصبي اشار اليه فى المعراج (قوله ان يعقلا البيع الخ) أى ان يعرفا مضمون البيع لا مجرد العبارة يعقوبية وغيرها قال فى الوالولية فانه ما من صبي لقن البيع والشراء الا ويتلقنهما (قوله سألنا للملك) أى ملك المبيع وجالبا للثمن وبالعكس فى الشراء (قوله زاد الزيلعى) أى تبعا لغيره من شراح الهداية وغيرهم (قوله وان يقصد الربح) كان ينبغى له ان يأتى بألف التثنية فى يقصد ويعرف ليناسب المتن ح لكن حكى الشارح عبارة الزيلعى وافراد الضمير هنا باعتبار المذكور والخطب سهل (قوله ويعرف الغبن الخ) بحث شيخنا فى هذا الشرط بأن الفرق بين اليسير والفاحش يختص بخذاق التجار فينبغى ان لا يعتبر ح قات واصله للعلامة يعقوب باشا محشى صدر الشريعة ذكره اوائل كتاب الوكالة لكنه بحث مصادم للمنقول فى المذهب فالشان فى تأويله ولعل مرادهم فيما تكون قيمته معروفة مشهورة والا فغيره قد يغبن فيه أعقل الناس أو المراد ان يعرف ان الخمسة فيما قيمته عشرة مثلا غبن فاحش وان الواجد فيها يسير فأن من لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبي دفع له رجل كعبا واخذ به ثوبه فانه اذا فرح به ولم يعرف انه مغبون لا يصح تصرفه اصلا والظاهر ان هذا هو المراد وأجاب فى وكالة السعدية بأنه قد يقام التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك موجود فى الصبي الذى كلامنا فيه فليتأمل اه وحاصله ان ما ذكر كناية عن ان يكون عاقلا وليس المراد حقيقة هذه المعرفة فهو من اطلاق اللازم واردة المزوم والله تعالى اعلم (قوله وهو ظاهر) كأنه ظاهر بالنسبة اليه او الجملة حالية والمعنى ان يعرف الغبن المذكور حال كونه ظاهرا لكل ذى عقل فيكون بمعنى ما أجنبناه (قوله ووليه ابوه) أى الصبي وفى الهندية والمعتوه الذى يعقل البيع يأذنه الاب والوصى والجد دون الاخ والم وحكمه حكم الصبي ثم ذكر بطلان أذن ابنه له ويمكن رجوع الضمير فى المتن الى الصبي والمعتوه باعتبار المذكور ثم هذا اذا بلغ معتوها ما اذا بلغ عاقلا ثم عتاه لا تعود الولاية الى الاب قياسا بل الى القاضى أو السلطان وفى الاستحسان تعود اليه قبل الاول قول ابى يوسف والثانى قول محمد وقيل الاول قول زفر والثانى قول علمائنا الثلاثة كفى التارخانية (قوله ثم وصى وصيه) قال الرولى فى حاشية البحر أى وان بعد كما فى جامع الفصولين (قوله الصحيح) احتراز عن الجد الفاسد كأبى الام (قوله ثم الوالى) المراد بالوالى من اليه تقليد القضاة بدليل قول الهداية بخلاف صاحب الشرط لانه ليس اليه تقليد القضاة

كالباع والشراء توقف على الاذن) حتى لو بلغ فأجازته نفذ (فان أذن لهما المولى فهما فى شراء وبيع كعبد مأذون) فى كل احكامه (والشرط) لصحة الاذن (أن يعقلا البيع سألنا للملك) عن البائع (والشراء جالبا له) زاد الزيلعى وان يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر (ووليه ابوه ثم وصيه) بعدموته ثم وصى وصيه كما فى القهستانى عن العمادية (ثم) بعدهم (جده) الصحيح وان علا (ثم وصيه) ثم وصى وصيه قهستانى زاد القهستانى والزيلعى ثم الوالى

ح و آخر في العناية الوالى عن وصى القاضى قال في اليعقوبية وفيه كلام (قوله بالطريق الاولى) اى ثبوت الولاية للوالى اولى لان القاضى يستمد هاهنا (قوله ثم القاضى او وصيه) انما سمي وصيا مع ان الايصاء هو الاستخلاف بعد الموت لانه هنا يصير خليفة للاب كأن الاب جعله وصيا فان فعل القاضى يصير كفعل الاب ابو السعود عن الشئنى واستشكل في اليعقوبية تأخير القاضى بما سأتى من ان القاضى لو اذن للصغير وأبى أبوه يصير مأذونا قال فانه يستلزم تقدمه على الاب في الاذن كما لا يخفى اه اقول وسذكر جوابه (قوله أيهما تصرف صح الخ) اى ان كلا منهما في مرتبة واحدة كما قاله في الدر المنقى قال القهستاني وانما عدل من كية الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الوالى والقاضى ووصيه بعدموت وصى وصى الجد اه وحاصله انه لا ولاية للجد مع وصى الاب والوالى والقاضى مع الجد او وصيه وبعد الجد او وصيه لالترتيب (قوله دون الام او وصيها) قل الزيلعي وامام اعدا الاصول من العصبية كالعم والاخ او غيرهم كالأه وصيها وصاحب الشرطة لا يصح اذنتهم له لانهم ليس لهم ان يتصرفوا في ماله تجارة فكذا لا يملكون الاذن له فيها والاوّلون يملكون التصرف في ماله فكذا يملكون الاذن له في التجارة اه (قوله هذا في المال) ليس على اطلاقه ففي وكالة البحر عن خزانة المفتين وليس لوصى الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه او الجد وان لم يكن واحدا ممن ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول والعقار والشراء للتجارة وما استفاداه الصغير من غير مال الام مطلقا وتامه فيها اه لكن بيع المنقول من الحفظ قال في السابع والعشرين من جامع الفصولين ولو لم يكن احد منهم فلو وصى الام الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الاشراف ما لا بد منه من نفقة وكسوة ومال ملكه اليتيم من مال غير تركة امه فليس لوصى امه التصرف فيه منقولا او غيره وتامه فيه فراجعه (قوله بخلاف النكاح) فانه لا مدخل للأوصياء فيه بل هو للاولياء وللأم ولايته أيضا عند عدم العصبية * (تمة) * للصبي او المعتوه المأذون أن يأذن لعبداه أيضا لان الاذن في التجارة تجارة وليس لابن المعتوه ان يأذن لابيه المعتوه ولان يتصرف في ماله وكذا اذا كان الاب مجنونا وتامه في التبيين (قوله او عبد نفسه) اى عبد القاضى نفسه بناء على ما فهمه صاحب الاشياء وقدمنا ما فيه (قوله كما مر) اى اوائل كتاب المأذون (قوله لا يكون اذنا) لانه لا حوله في مال الغير حتى يكون الاذن اسقاط لحقه ذكره الزيلعي اول الكتاب وهو يفيد كونه اذنا لعبداه فيتأيد ما قدمنا (قوله اذا كان لكل واحد منهما) صوابه او كان بأو بدل اذا عطف على لم يكن كما عبر به الزيلعي عند قول الكثر ويثبت بالسكوت وقوله ولعبداه عطف على اليتيم والمعتوه وانظر ما نكته تأخير وقوله عند طالب متعلق بقوله يأذن والحاصل ان القاضى يصح اذنه لهما عند عدم الولى فان كان فلا الا اذا امتنع الولى وهذا ما يأتى عن البرجندي والنظم وعلمه في معراج الدراية بأن الاب صار عاضلا له فتنقل الولاية الى القاضى بسبب عضله كالولى في باب النكاح اه وبه ظهر انه لا يلزم منه تأخر ولاية الاب عن القاضى ولذا قال في التارخانية فانه جائز وان كانت ولاية القاضى مؤخره عن ولاية الاب والوصى وبه اندفع ما قدمناه عن اليعقوبية فتدبر (قوله قلت وفي البرجندي الخ) ومثله في الخلاصة ولعله اعاده مع انه ما في المتن لانه ليس فيه

بالطريق الاولى (ثم القاضى أو وصيه) أيهما تصرف يصح فلذا لم يقل ثم (دون الام أو وصيها) هذا في المال بخلاف النكاح كما مر في بابه (رأى القاضى الصبي او المعتوه او عبدهما) او عبد نفسه كما مر (يبيع ويشترى فسكت لا يكون) سكوت (اذنا في التجارة و) القاضى (له ان يأذن لليتيم والمعتوه اذا لم يكن له ولى ولعبداه اذا كان لكل واحد منهما) من الصبي والمعتوه (ولى وامتنع) الولى (من الاذن عند طلب ذلك منه) اى من القاضى زيلعي قلت وفي البرجندي عن الخزانة لو أبى أبوه او وصيه صح اذن القاضى له

تقييد الاذن بوقت الطلب فيفيد انه قيد اتفاق ومثله ما يأتي عن النظم وكذا قول الهندية عن المحيط فرأى القاضي ان يأذن له وابى ابوه تأمل **(قوله)** لا ينجر بعد ذلك اصلا اى وان مات القاضي أو عزل أو غفل بخلاف موت الاب أو الوصى للامة التي ذكرها وبه صرح في التارخانية **(قوله)** الابحجر قاض آخر فلا ينجر بحجر الاب تارخانية **(قوله)** لو أقر الانسان اى اقر الصبي والمعتوه المأذونان كافي النهاية والهندية والمراد بالانسان غير الاب الاذن لما في التارخانية الصبي المأذون من جهة الاب اذا أقر لبيه بمال في يده أو بدين لم يصح اقراره اه ومفهومه انه لو كان مأذونا من جهة القاضي يصح اقراره لبيه يدل عليه ما في الولوالجية لوباع صبي مأذون له من ابيه وعليه دين بمائتين فيه جاز فان اقر بقبض الثمن لم يصدق الا بينة لانه اقرار الاب وقد استفاد الاذن منه كالأودعي الاب الايفاء اه **(قوله)** بتمامهما يتناول العين والدين نهاية **(قوله)** صح على الظاهر يعنى ان اقر ان مأورثاه من ابنيهما لفلان صح في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة انه لا يصح فيما ورثه لان صحة اقراره في كسبه لحاجته الى ذلك في التجارات والاحاجة في الموروث وجه الظاهر انه بانضمام رأى الولي التحق بالبالغ وكل من المالكين ملكه فصح اقراره فيهما درر وكون الميراث من الاب غير قيد كافي النهاية **(قوله)** كأذن هذا ليس في الدرر على ان المأذون لا ارث له سائحاني **(قوله)** الا في مسألة الحج حاصله ان اشتراط العلم اذا كان الاذن قصديا فلو ضمنيا كهذه جاز بدونه ونقل اليرى عن الولوالجية انه لا يصير مأذونا قل فصار فيه روايتان **(قوله)** فبايعوه وهو لا يعلم صار مأذونا فكان له ان يبيع غيرهم ولو لم يبايعوه بل بايعه قوم آخرون لا تصح مبايعتهم ولا يصير مأذونا لان الاذن ثبت في ضمن مبايعة الذين امرهم فلا يثبت الاذن قبلها تارخانية وبه يظهر كون الاذن فيها ضمنيا وان قال فأنى اذنت له فتدبر **(قوله)** بخلاف قوله بايعوا ابى الصغير لم يظهر لي وجه الفرق فلينظر حموى قلت وعلى الرواية الثانية لافرق وفي شرح تنوير الاذهان عن الزيادات لو قال بيع عبدك من ابى الصغير بالف فباعه بها ان علم الابن امر الاب جاز والا فلا وفي بعض الروايات جاز مطلقا وحمل بعض المشايخ الاول على القياس والثاني على الاستحسان وبعضهم قال على الروايتين والحاصل ان الاذن بالتصرف لو ثبت مقصودا يشترط له علم المأذون ولو ثبت ضمنا لغيره فقبل فيه قياس واستحسان وقيل روايتان ومن المشايخ من قال لافرق بينهما وهو الظاهر اه ملخصا قال ابوالسعود وهو صريح في رد المخالفة التي ذكرها المصنف بقوله بخلاف ما اذا قال بايعوا ابى الصغير اه واقره شيخنا هبة الله البعلبي في شرحه على الاشياء **(قوله)** لا يصح الاذن للآبق عللو اعدم انحجار العبد بالآباق على قول زفر بأنه لا يتأني ابتداء الاذن وعليه مشى في فن القواعد من الاشياء فقال الاذن له صحيح لكن قال الزيلعي لنا ان منعه لان الآباق يمنع الابتداء على ما ذكره شيخ الاسلام وذكر في شرح المجمع انه محمول على اختلاف الرواية وذكر في العناية ان علم به كان مأذونا **(قوله)** المحجود ولا بينة اى تشهد بالغصب وفي الحانية أذن للآبق لا يصح وان علم الآبق وان أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح وان أذن للمغضوب ان الغاصب مقرا لوعليه بينة صح والا فلا لانه لو باء في هذا الوجه جاز بيعة فجاز اذنه **(قوله)** على الصحيح في الحانية

قوله لا ينجر وكذلك
قوله فلا ينجر بحجر الاب
هكذا بخطه والذي في
نسخ الشارح ولا ينجر
ولعله الصواب فلي تأمل
اه مصححه

زاد شارح الوهبانية ولا
ينحجر بعد ذلك اصلا لانه
حكم الابحجر قاض آخر
فتدبر * (فروع) * لو اقر
الانسان بما معهما من
كسب أو ارث صح على
الظاهر كأذن درر *
المأذون لا يكون مأذونا
قبل العلم به الا في مسألة
ما اذا قال بايعوا عبدي
فأنى اذنت له فبايعوه وهو
لا يعلم صار مأذونا بخلاف
قوله بايعوا ابى الصغير *
لا يصح الاذن للآبق
والمغضوب المحجود ولا
بينه ولا يصير محجورا بهما
على الصحيح اشياء

العبد المأذون يحجر بالاباق لا المدبر المأذون والصحيح ان العبد المأذون لا يحجر بالغصب وكذا بالاسر قبل الاحراز بل بعده فان وصل الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا وكذا ان عاد من الاباق الى الاصح اه ملخصا قال في شرح تنوير الاذهان فكلام المصنف ليس على اطلاقه اه اى بالنسبة الى الاباق فكلامه محمول على المدبر المأذون لا العبد المأذون اى القن وبه تندفع المناقاة بين ما هنا وبين ما مر في المتن فافهم (قوله ولو اذن القاضي) مستغنى عنه بما مر متنا وشرحا (قوله يعقوب) هو اسم ابى يوسف العلم (قوله الصغير) اى المحجور وفى القنية استودع صبيا الفا فاستهلكها لم يضمن عندها وقال ابو يوسف يضمن فى ماله ولوركب الدابة الودعية فغطت على الخلاف وان استودعها عبدا محجورا فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندها وقال ابو يوسف يباع فيها ولو كانت عبدا فقتله الصبي او العبد فهو كقتلهما مالم يس بوديعة عندها والفرق ان المولى لا يملك روح العبد ولا التسليط عليه بخلاف المتاع والدابة ولو اقرض صبيا وعبد محجورين لاضمان فى الحال ولا المال بلا خلاف وقيل القرض على الخلاف شرى بلالى (قوله وتحليفه الخ) اى المأذون اى لو ادعى على المأذون شيئا فانكره اختلفوا فى تحليفه ذكر فى كتاب الاقرار يحلف وعليه الفتوى خاية فلو قال * وحلف مأذونا اذا هو يتكر * لكان اشبه شرى بلالى (قوله ولورهن المحجور) المراد به هنا العبد وان كان الصبي العاقل مثله فافهم (قوله فابتغى) اى بل يبقى ماضعه على حاله لصحته بأجازة مولاه (قوله قال) يعنى ابن وهبان المفهوم من قوله وفى الوهبانية (قوله وكذا) اى كالعبد المحجور فيما ذكر (قوله قلت الخ) البحث للشرى بلالى على ان هذا وارد على الفرض ولم يذكروا فى النظم وانما ذكره الشرى بلالى فهو اعتراض على غير مذكور ح اقول هو داخل فى عموم التصرف المذكور فى التعليل فافهم والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغصب

وجه المناسبة كما قال الاتقانى ان المأذون يتصرف فى الشيء بالاذن الشرعى والغاصب بلا اذن شرعى ولما كان الاول مشروعا قدمه وسيأتى ان الغصب نوعان ما فيه اثم وما لا اثم فيه وان الضمان يتعلق بهما (قوله هو لغة اخذ الشيء) وقد يسمى المغصوب غصبا تسمية بالمصدر (قوله ازالة يد محقة) اى بفعل فى العين كما ذكره ابن كمال ليخرج الجلوس على البساط فان الازالة موجودة فيه لكن لا بفعل فى العين ح وفى كون الازالة موجودة هنا نظر كما ستعرفه فتدبر ولا يضمن ما صار مع المغصوب بغير صنعه كما اذا غصب دابة فنبعتها أخرى او ولدها لا يضمن التابع لعدم الصنع وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكرنا ولعدم اثبات اليد المبطله زيلعى فان قيل وجد الضمان فى مواضع ولم يتحقق العلة المذكورة كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمتنقط اذا لم يشهد مع القدرة على الاشهاد مع انه لم يزل يد او تضمن الاموال بالاتلاف تسببا كحفر البئر فى غير الملك وليس ثمة ازالة يد احد ولا اثباتها فالجواب ان الضمان فى هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدى كفى العناية وقال الديرى فى التكملة وقد يدخل فى حكم الغصب ما ليس

وفى الوهبانية

ولو اذن القاضي لطفل وقد
ابى * ابوه يصح الاذن منه
فيتجر * وضمن يعقوب
الصغير وديعة * وتحليفه
يفتى به حيث يتكر * ولو
رهن المحجور او باع او
شرى * وجوز له المولى فما
يتغير * لتوقف تصرف
المحجور على الاجازة فلو
لم يجز بل اذن له فى التجارة
فأجازها العبد جاز
استحسانا ولم لم يأذن له
فاعتقه فأجازها لم تصح
اجازته قال وكذا الصبي
المميز قلت ولا يخفى ان
ما هو تبرع ابتداء ضار
فلا يصح بأذن ولى الصغير
كالقرض انتهى والله علم
كتاب الغصب
(هو) لغة اخذ الشيء
مالا او غيره كالخر على
وجه التغلب وشرعا ازالة
يد محقة

بغصب ان ساواه في حكمه كجحد الوديعة لانه لم يوجد الاخذ ولا النقل اه اذا علمت هذا
 ظهر سقوط ما أورده الشلي معزيا للخانية وجرى عليه بعضهم من انه اذا قلنا انفسانا في مفازة
 وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصبا مع عدم اخذ شيء وما اذا غصب عجلا فاستهلكه حتى
 يس لبن امه يضمن قيمة العجل ونقصان الام وان لم يفعل في الام شيئا لما علمت من ان وجوب
 الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي وان لم يتحقق الغصب ابو السمود
 اقول التزام هذا يوجب ضمان العقار والزوائد لوجود التعدي فليتأمل وزاد بعضهم بعد
 قوله ازالة بد محقة او قصرها عن ملكه كما اذا استخدم عبدا ليس في يد مالكه قلت يرد عليه
 انه يشمل العقار مع ان المراد اخراجه فتأمل (قوله ولو حكما) مباغة على قوله ازالة يد
 فان يدع المودع يد صاحب الوديعة قبل الجحد وبعده ازيلت يد صاحبها حكما ولو اخره بعد
 قوله بانبات يد مبطله لكان اولى فان ذلك اثبات يد مبطله حكما فيكون راجعا اليهما ط وعلى
 مامر لاحاجة الى هذا التعميم فانه تعد لا غصب لكن في جامع الفصولين في ضمان المودع
 عن فتاوى رشيد الدين لو جحدنا انما يضمن اذا نقلها من مكان كانت فيه حال الجحد والا فلا
 فلو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه اه وعلى الاول ازالة حقيقة تأمل نعم
 نقل في الخلاصة عن المتني الضمان مطلقا (قوله بانبات يد مبطله) الباء بمعنى مع كما اشار
 اليه مسكين والنسبة بين ازالة اليد واثباتها بالعموم والخصوص الوجهي فيجتمعان
 في اخذ شيء من يد مالكه بلارضاء ويفرد الاول في تبعية المالك والثاني في زوائد المغصوب
 افاده ابو السمود وفي القهستاني الاصل ازالة اليد المحقة لاثبات المبطله ولهذا لو كان في يد
 انسان درة فضرب على يده فوقعت في البحر يضمن وان فقد اثبات اليد ولوتلف ثمر بستان
 مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد اه وهذا منطبق على قول محمد كيا تاتي
 فانه صريح في ان الغصب هو الازالة فقط وهو خلاف كلام غيره من انه لا بد من الازالة
 والاثبات معا لكن قال بعده وذكر الزاهدي انه على ضربين ما هو موجب للضمان فيشترط له
 ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط له اثبات اليد اه اي كغصب العقار فانه موجب
 للرد دون الضمان عندهما قال ابو السمود وبه يحصل التوفيق في كلامهم اه تأمل (قوله
 واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط) واعتبر محمد ازالة اليد المحقة في غصب المنقول وفي غيره
 يقيم الاستيلاء مقام الازالة كما حققه في النهاية ولذا ضمن العقار وان لم يتحقق فيه الازالة (قوله
 والثمره الخ) اي ثمره الخلاف تظهر في زوائد المغصوب (قوله لا تضمن عندنا) اي بالهلاك
 متصلة او منفصلة لعدم ازالة اليد ما لم يمنعها بعد الطلب فتضمن بالاجماع غاية اليأس قلت
 وسأتي في الفصل متنا انها تضمن بالتعدي ايضا وشرحا لو طلب المتصلة لا يضمن (قوله
 فلا يتحقق في مية وحر) وكذا في كف من تراب وقطرة ماء ومنفعة فلو منع صاحب الماشية
 من نفعها فهلكت لم يضمن قهستاني عن النهاية قال الرحقي والمراد بالمية اي حنف أنفها
 من غير السمك والجراد اما المتخقة وما في حكمها فهي من الثاني وهو غير المقوم واما السمك
 والجراد فهو مال يتحقق فيه الغصب اه (قوله مقوم) هو بكسر الواو حيث ورد لانه
 اسم فاعل ولا يصح الفتح على ان يكون اسم مفعول فانه مأخوذ من تقوم وهو قاصر واسم

ولو حكما كجحد
 لما اخذه قبل ان يحوله
 (بانبات يد مبطله)
 واعتبر الشافعي اثبات اليد
 فقط والثمره في الزوائد
 فثمره بستان مغصوب
 لا تضمن عندنا خلافا له درر
 (في مال) فلا يتحقق في مية
 وحر (مقوم)

المفعول لا يبنى الا من متعدد رحتي عن شرح المنهاج للدميري وفسره القهستاني بمباح الانتفاع شرعا قال وهو احتراز عن الحرج والخنزير والمعاذف عندها اه وكأنه لم يفسره بماله قيمة لئلا يتكرر مع قوله مال لكن يخرج عنه خمر الذمي من ان الغصب يجري في مال الكافر الاحالة كما في العزيمة واليه اشار الشارح تبعا لابن الكمال وصدر الشريعة بقوله خمر مسلم فالاولى تفسيره بماله قيمة شرعا وهو اخص من قوله مال فيكون فصلا فلا يتكرر (قوله فلا يتحقق في خمر مسلم) قال في المجتبى غصب من مسلم خرا فعليه ضمان الرد وان لم يكن عليه ضمان القيمة اه فقوله لا يتحقق اي غصب الضمان لا غصب الرد فتأمل ط (قوله في مال حربي) كذا في النهاية والتبيين لكن مع زيادة كونه في دار الحرب شرعا لا ية (قوله قابل للنقل) مستدرك مع ازالة اليد بفعل في العين لكن المصنف لما لم يذكر القيد في الاول احتاج الى هذا القيد ح قال ط قلت قد يوجد الفعل في غير القابل كما اذا هدم الدار وكرب الارض اه يعني ان العين يشمل غير القابل فتعير المصنف احسن تأمل (قوله فلا يتحقق في العقار) خلافا لمحمد لعدم ازالة اليد كما يأتي بيانه قال القهستاني والصحيح الاول في غير الوقف والثاني في الوقف كما في العمادى اه وسند كره الشارح (قوله بغير اذن مالكة) لاحاجة اليه مع قوله باثبات اليد المبطله ح (قوله عن الوديعة) اي ونحوها كالعارية لصدق التعريف عليهما سوى قوله باثبات يد مبطله وقوله بغير اذن مالكة (قوله لكان أولى) اي وان امكن ان يراد المالك ولو للمنفعة كما قال بعضهم او للتصرف وكالوقف الموصى بمنفعته وما في يد وكيل او أمين (قوله وفيه لابن الكمال كلام) حاصله ان السرقة داخلة باعتبار اصلها في الغصب الا ان فيها خصوصية ادخلتها في الحدود فلا ينافي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالشراء من الفضولي فانه غصب مع انه مذکور في بابه من البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صار من مسائل البيوع اه واجاب السائحاني بأنه اراد بقوله لا بخفية ما يقطع به فانه لو هلك لا يضمن مع ان الغصب شأنه ان يضمن بعد الهلاك اه وهو حسن (قوله فاستخدام العبد) اي ولو مشتركا كما في القهستاني وهذا لو استعمله لنفسه فلو غيره اي في عمل غيره لا ضمان كما يأتي آخر الغصب وسند كره عن البرازية هناك ان هذا ايضا اذا خدمه عقب الاستخدام والا لا ضمان (قوله وتحمل الدابة) اي ولو مشتركة وكذا ركوبها فيضمن نصيب صاحبها ولو دكب فتزل وتركها في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك قهستاني لكن اذا تلفت بنفس الحمل والركوب يضمن وان لم يحاولها لوجود الاتلاف بفعله كما يأتي وكذا يضمن بيع حصته من الدابة المشتركة وتسليمها للمشتري بغير اذن شريكه كما في فتاوى قارى الهداية ابو السعود وقدمه الشارح آخر الشركة عن الحية (قوله لازالة يد المالك) اي واثبات اليد المبطله فيهما منح (قوله لعدم ازالتها) اي يد المالك لان البسط فعل المالك فتبقى يد المالك مابقي اثر فعله لعدم ما يزيلها بالنقل والتحويل تبين وغيره ومثله لوركب الدابة ولم يزل عن مكانه معراج فقول ح صوابه لازالتها لا بفعل في العين اه فيه كلام وهو مبنى على ما قدمه عن ابن الكمال (قوله وكذا لودخل الخ) التشبيه في الضمان المقدر بعد قوله مالم يهلك بفعله فان تقديره فيضمن (قوله وان لم يحاول) اي يحول ما استعمله

فلا يتحقق في خمر مسلم (محترم)
فلا يتحقق في مال حربي
(قابل للنقل) فلا يتحقق في
العقار خلافا لمحمد (بغير
اذن مالكة) احترازه عن
الوديعة واعلم ان الموقوف
مضمون بالاتلاف مع انه
ليس بمملوك اصلا صرح به
في البدائع فلو قال بلا اذن
من له الاذن كما فعل ابن
الكمال لكان اولى (لا
بخفية) احترازه عن السرقة
وفيه لابن الكمال كلام
(فاستخدام العبد وتحميل
الدابة غصب) لازالة يد
المالك (لا جلوسه على بساط)
لعدم ازالتها فلا يضمن مالم
يهلك بفعله وكذا لودخل
دار انسان واخذ متاعا وحجدا
فهو ضامن وان لم يحوله ولم
يحجده لم يضمن مالم يهلك
بفعله او يخرج من الدار
خانية (وحكمه الاثم لمن علم
انه مال الغير ورد العين
قائمة والغرم هالكة

من العبد والدابة وهو اشارة الى ما قدمناه وقوله ولم يجحد اى في مسئلة اخذ المتاع وهو محترز
قوله وجحد ومثله الدابة لما في البرازية قعد في ظهرها ولم يحولها لا يضمن ما لم يجحدها وقوله
ما لم يهلك بفعله او يخرج من الدار اى في مسئلة المتاع ايضا فانظر ما احسن هذه العبارة
القائلة وما تضمنته من الفوائد الجليلة **(قوله)** ولغير من علم الاخير ان اى وحكمه اغير من علم
انه مال الغير الراد والغرم فقط دون الانهم **(قوله)** بالحديث (هو قوله عليه الصلاة والسلام
رفع عن امتي الخطأ والنسيان معناه رفع ما تم الخطأ اتقاني **(قوله)** المغصوب منه مخير الخ)
وكذاله تضمن كل بعضا كسيأتي متنا ويستثنى ايضا ما في جامع الفصولين هشتم ابريق فضة
لا حدم هشتمه الآخر برى الاول من الضمان وضمن الثاني منها وكذا لو صب ماء على بر
ثم صب عليه الآخر ماء وزاد في نقصانه برى الاول وضمن الثاني قيمته يوم صب الثاني اذ لا يمكن
للمالك رد البر والابريق الى الحالة التي قبل الاول ليضمنه المثل او القيمة اه تأمل هذا
وكاغصب منه ما اذار منه الغاصب او آجره او أعاده فهلك كفى شرح الطحاوى وقال في حاوى
القدسى الغاصب اذا أودع المغصوب عند انسان فهلك فاصاحبه ان يضمن ايها شاء فان
ضمن المودع رجع به على الغاصب وان ضمن الغاصب لم يرجع بشئ وان غصب من الغاصب
فهلك في يد الثاني ان ضمن الثاني لم يرجع على الاول وان ضمن الاول رجع على الثاني يرى
وسيتأتى قبيل الفصل مسائل آخر **(قوله)** المغصوب) نعت للوقف **(قوله)** بأن غصبه اى
الغاصب الثاني **(قوله)** وقيمه اكثر) جملة حاله قيد لقوله غصبه **(قوله)** كذا في وقف الحانية)
اى فى آخر اجارة الاوقف منها ونسها رجل غصب أرضا موقوفة قيمتها ألف ثم غصب من
الغاصب رجل آخر بعد ما ازدادت قيمة الارش وصارت تساوى ألفى درهم فان المتولى يتبع
الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل العقار مضمومة بالغصب لان تضمين الثاني
انفع للفقير وان كان الاول املى من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون انفع للوقف
واذا تبع القيم احدها برى الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول
او الثاني برى الآخر اه وهكذا نقلها البيهقي ونقلها ايضا في شرح تنوير الاذهان لكن
قال وان كان الاول املى من الثاني يتبع القيم احدها او باتباع احدها برى الآخر عن
الضمان الخ قال ابو السعود في حاشية الاشياء فالنقل عن الحانية قد اختلف وعبارة المصنف
يستفاد من مفهومها موافقة ما ذكره البيهقي اه اقول الذى وجدته في الحانية هو ما قدمته
بجروفة والمستفاد من كلام المصنف هو الثاني وقد يقال لا مخالفة ولا اختلاف في النقل فان
قول الحانية وان كان الاول املى يتبع الاول ليس على سبيل اللزوم بل له ان يتبع الثاني بدليل
ما بعده فن قال يتبع احدهما اى بحاصل كلام الحانية ويقربه انه عبر بقوله املى فيفيد ان
الثاني املى ايضا لان املى افعل تفضيل فلذا كان التميم بالخيار وهذا هو المفهوم من قول
المصنف مخير الا اذا كان الخ فان مفهومه انه اذا لم يكن الثاني املى اى بأن كان الاول املى
يبقى على خياره فتقول ح في كلام المصنف اختصار مخجل مدفوع فافهم **(قوله)** وفي غصبها)
اى غصب الحانية ونقله في النهاية عنها وعن الذخيرة قائلا ان هذا الفرع مخالف للاصل
الذى ذكره حيث اوجب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الامعلا يزيل يد المالك اه

ولغير من علم الاخير ان فلا
ائم لانه خطأ وهو مرفوع
بالحديث (المغصوب منه
مخير بين تضمين الغاصب
وغاصب الغاصب الا اذا
كان في الوقف المغصوب
بأن غصبه وقيمه اكثر
كان الثاني املى من الاول
فان الضمان على الثاني)
كذا في وقف الحانية وفي
غصبها غصب محجلا فاستهلكه
ويبس لبن امه ضمن قيمة
العجل ونقصان الام وفي
كراهيتها

وقد منّا الكلام عليه اول الكتاب **(قوله)** من هدم حائط غيره ضمن نقصانه في شرح النقاية للعلامة قاسم ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء اخذ النقص وضمنه النقصان وليس له ان يجبره على البناء كما كان لان الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمين النقصان ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط فيضمن فضل ما بينهما اه ومنه يظهر ما في كلام المصنف حموى وقيل ان كان الحائط جديدا امر باعادته والا لا وفي البرازية هدم جدار غيره من التراب وأعاده مثل ما كان يرى وان كان من الخشب فأعاده كما كان فكذلك وان بناء من خشب آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني أجود يبرأ اه وفيها لوفيه تصاوير مصبوغة يضمن قيمة الجدار والصبغ لا التصاوير لانها حرام اه يعني اذا كانت لذى روح والا فيضمن قيمتها ايضا ابو السعود وهذا في غير الوقف يرى واما الوقف فيأتى قريبا **(قوله)** الا في حائط المسجد لم يذكره قاضيه خان على سبيل الاستثناء كما ذكره المصنف ولم يظهر لي الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره والغلة بأنه من ذوات الامثال جارية في حائط المسجد حموى وفي شرح البيروني اما الوقف فقد قال في الذخيرة واذا غصب الدار الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الاشجار للقيم ان يضمنه قيمة الاشجار والتخيل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة التخل نابتا في الارض لان الغصب ورد هكذا اه اقول ومقتضاه انه اذا مكته رد البناء كما كان وجب ولم يفصل فيه بين المسجد وغيره من الوقف ولهذا قال البيروني فيما سبق وهذا في غير الوقف وفي اجارات فتاوى قارى الهداية فيمن استأجر دارا وقفها فهدمها وجعلها طاحونا او فرنا أجاب بأنه ينظر القاضي ان كان ما غيرها اليه انفع واكثر ربحا اخذ منه الاجرة وابقى ما عمره للوقف وهو متبرع والا ألزم بهدمه واعادته الى الصفة الاولى بعد تعزيره بما يليق بحاله اه فظهر ان لافرق بين المسجد وغيره من الوقف بخلاف الملك ويحتاج الى وجه الفرق كما مر ولعله قولهم يفتى بما هو انفع للوقف ولا شك ان تعميره كما كان انفع من الضمان تأمل ثم رأيت في حاشية الرمل على الفصولين عن الحاوى ولوائى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون النزع وفي بئر العامة يؤمر بترجها كما مر في هدم حائط المسجد لان للهادم نصيبا في العامة ويتعذر تمييز نصب غيره عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة اه **(قوله)** وفي القنية الخ ونصها رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة ثم ماتت فادعى ورثتها لك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فعليك الضمان فقال الزوج بل باذنها قال قول الزوج لان الظاهر شاهد له اى والظاهر يكفى للدفع حموى قلت وسيأتى في شتى الوصايا فيما لو عمر دار زوجته انه لو اختلفا في الاذن وعدمه قال قول لمنكره تأمل **(قوله)** ويجب رد عين المغيصوب لقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد ولقوله عليه السلام لا يحل لاحدكم ان يأخذ مال اخيه لاعبا ولا جادا وان اخذه فليرده عليه زياى وظاهره ان رد العين هو الواجب الاصلى وهو الصحيح كما سيذكره الشارح وسنوضحه **(قوله)** ما لم يتغير فاحشا سيأتى تفسيره بأنه ما فوت بعض العين وبعض نفعه وانه حثثذ يتسلم الغاصب العين ويدفع قيمتها أو يدفعها ويضمن نقصانها والخيار في ذلك للمالك رحمتي **(قوله)** لتفاوت القيم

مطلب

فيما لو هدم حائط

من هدم حائط غيره ضمن نقصانه ولم يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان بأذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فماتت وادعى انه كان بأذنها وانكر الوارث فالقول للزوج (ويجب رد عين المغيصوب) ما لم يتغير تغيرا فاحشا مجتبى (في مكان غصبه) لتفاوت القيم باختلاف الاماكن

فلو غصب دراهم او دنانير فطالبه المالك في بلدة اخرى عليه تسليمها وليس للمالك طلب القيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا فلو القيمة في هذا المكان مثلها في مكان الغصب او اكثر فللمالك اخذ المصوب لا القيمة ولو القيمة اقل اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وانتظر حتى يأخذه في بلدة ولو وجدته في بلد الغصب وانتقص السعر يأخذ العين لا القيمة يوم الغصب وان كان هلك وهو مثلي وسعر المكاين واحد يبرأ برد المثل ولو سعر هذا المكان اكثر الذي التقيافه اقل اخذ المالك القيمة في مكان الغصب وقت الغصب وانتظر ولو القيمة في هذا المكان اكثر اعطاه الغاصب مثله في مكان الخصومة او قيمته حيث غصب مالم يرض المالك بالتأخير ولو القيمة في المكاين سواء للمالك ان يطالبه بالمثل منح عن الحانية ملخصا **(قوله)** ويبرأ بردها (اي رد العين المصوبة الى المصوب منه اي العاقل لما في البرازية غصب من صبي ورده اليه ان كان من اهل الحفظ يصح الرد والا لا) وشمل الرد حكما لما في جامع الفصولين وضع المصوب بين يدي مالكة برى وان لم يوجد حقيقة القبض وكذا المودع بخلاف ما لو ألتف غصبا او ديمة خفاء بالقيمة لا يبرأ مالم يوجد حقيقة القبض وفيه اتي بقيمة المتألف فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالقبول فيبرأ وفيه جاء بما غصبه فلم يقبله مالكة فحمله الغاصب الى بيته برى ولم يضمن ولو وضعه بين يديه فلم يقبله فحمله الى بيته ضمن وهو الاصح لانه يتم الرد في الثانية بوضعه وان لم يقبله فاذا حمله بعده الى بيته غصب ثانيا اما اذا لم يضعه بين يديه لم يتم الرد اه والمراد بوضعه وضعه بحيث تناله يده كافي البرازية وفيها اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذه فلم يقبله صار امانة فيده **(قوله)** غصب دراهم انسان من كيسه (اي اخذ جميع ما فيه لما في الثالث من البرازية ايضا ولو في كيسه الف اخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد ايام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير وقيل يبرأ بردها الى الكيس اه تأمل وفيها ركب دابة غيره وتركها مكانها يضمن على قول الثاني والصحيح انه لا يضمن عند الامام حتى يحولها من موضعها واذا لبس ثوب غيره ثم زرعه ووضع في مكانه فهو على الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قيضا فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يضمن اتصافا لانه حفظ لاستعمال اه **(قوله)** خلافا للشافعي (اي في مسألة الاكل قال في جامع الفصولين واجمعوا انه لو كان برا فطحنه وخبزه واطعمه مالكة او تمرا فنبذه وسقاه اياه او كرباسا فقتلعه وخاطه واكساه اياه لم يبرأ اذ ملكه زال بما فعل **(قوله)** وهو مثلي) سند ذكر بيان المثلي في آخر سودة الشارح الآتية **(قوله)** ابن كمال (ومثله في التبيين عن النهاية معزيا الى الباخي **(قوله)** يوم الخصومة) اي المعتبرة وهي ما تكون عند القاضي ولذا قال اي وقت القضاء **(قوله)** ورجعا (اي قول ابني يوسف وقول محمد وكان الأولى ان يقول ايضا اي كارجح قول الامام ضمنا بمشي المتون عليه وصريحا قال القهستاني وهو الاصح كافي الخزانة وهو الصحيح كافي التحفة وعند ابني يوسف يوم الغصب وهو اعد الاقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع عليه الفتوى كما في ذخيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ اه **(قوله)** يوم غصبه اجما (هذا في الهلاك كما هو فرض المسئلة قال القهستاني اما اذا استهلك فكذلك عنده وعندهما يوم الاستهلاك اه وفي جامع

مطلب —

في رد المصوب وفيما لو
أبي المالك بقوله

(ويبرأ بردها ولو بغير علم
المالك) في البرازية غصب
دراهم انسان من كيسه
ثم درها فيه بلا علمه برى
وكذا لو سلمه اليه بجهة
أخرى كهبة او ايداع او
شراء وكذا لو أطعمه
فأكله خلافا للشافعي زيلي
(او) يجب رد (مثله ان
هلك وهو مثلي وان انقطع
المثل) بأن لا يوجد
في السوق الذي يباع فيه
وان كان يوجد في البيوت
ابن كمال (فقيسته يوم
الخصومة) اي وقت القضاء
وعند أبي يوسف يوم
الغصب وعند محمد يوم
الانقطاع ورجحا قهستاني
(وتجب القيمة في القيمي
يوم غصبه) اجما (والمثلي
المخلوط بخلاف جنسه)
كبر مخلوط بشعير

الفصولين غصب شاة فسمعت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عنده وعندهما يوم ذبحه ولو تلفت بلا اهلا كه ضمن قيمتها يوم غصب اه (وشريح الح) افاد انه لا فرق بين ماتعسر تميزه او تعذر (قوله كدهن نجس) فانه قيمي ولعله اراد المتنجس كما عبر به فيما أتى قريبا لانه المتقوم قال الشارح في باب البيع الفاسد ونجيز بيع الدهن المتنجس والاستفاد به في غير الاكل بخلاف الودك اه اى لانه جزء الميتة نعم قدم في باب الانجاس جواز الاستصباح بالودك في غير مسجد لكن لا يلزم منه تقومه نعم قد مناقيل الشهادات عند قوله صب دهننا لانسان وقال كانت نجسة عن الشيخ شرف الدين انه يضمن القيمة لا المثل بقي ما لو كان ظاهرا فنجسه في حاشية الاشياء عن البرازية نظر الى دهن غيره وهو مائع حين اراد الشراء فوقع من انقذه دم وتنجس ان ياذنه لا ضمن والا فان الدهن مأكولات ضمن مثل ذلك القدر والوزن وان غير مأكول يضمن النقصان تأمل (قوله كدقمم وقدر) وكذا القلب بالضم وهو السوار المنقول من طاقين لكن قال في الخلاصة اذا غصب قاب فضة ان شاء المالك اخذه مكسورا وان شاء تركه واخذ قيمته من الذهب وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدراهم قال في العناية اذلو اوجبا مثل القيمة من جنسه أدى الى الربا او مثل وزنه ابطناحق المالك في الجودة والصناعة اه ماخصا (قوله ورب وقطر) في القاموس الرب بالضم سلافة خثارة كل ثمرة بعد اعتصارها والقطر ما قدر الواحدة قطرة وبالكسر النجاس الذائب وبالضم الناحية اه وهو في عرف مصر والشام السكر المذهب على النار (قوله يتفاوت بالصناعة) قال في حاشي الزاهدي اختلف ديسه فعليه قيمته لان كل ما كان من صنيع العباد لا يمكنهم مراعاة المماثلة لتفاوتهم في الحداقه ولو جعل الدبس اجرة في الاجازات لا يجوز ثم رمزانه يجوز استقراض وقال فعليه هو مثلي (قوله والجن قيمي) لانه يتفاوت تفاوتا فاحشا جامع الفصولين وهو بالضم وبضمين وكتل قاموس (قوله ولو نيتا) هذا هو الصحيح والمطبوخ بالاجاع فصولين (قوله والآجر) بالمد وفيه روايتان عن الامام هندية (قوله وفيما يجلب التيسير) عطف على هنا - (قوله وكذا الصابون) نقل في الاسماعيلية من السلم عن الصيرفية قولين قال ولم تر ترجيحاً لاحدهما الا ان في كلام الصيرفية ما يؤذن بترجيح صحة السلم فيه ثم قال فتأخذ من كلامهم انه يتسامح في السلم ما لا يتسامح في ضمان العدوان اه وأفتى في الاسماعيلية من الغصب في موضع بانه قيمي وفي آخر بانه مثلي واقول المشاهد الآن تفاوته في الصنعة والرطوبة والجفاف وجودة الزيت المطبوخ منه وغير ذلك ولذا قال في الفصولين حتى لو كانا سواء بان اتخذا اعنى الصبونين من دهن واحد يضمن مثله اه فعلى هذا ينبغي ان يقال ان امكنت المماثلة كأن اختلف مقدارا معلوما وعنده من طبخته المسماة في عرفنا فسحة يضمن مثله منها والا فقيمتها (قوله والورق) اى ورق الاشجار اما الكاغد فثلى كما في الهندية ط قلت وكذا في الفصولين ومقتضى ما قدمناه عن الحاوى انه قيمي والمشاهد تفاوته تأمل (قوله والعصفر) كذا قال في الفصولين وذكر قبله عن كتاب آخر انه مثلي لانه يباع وزنا وما يباع وزنا يكون مثليا (قوله والصرم) بالفتح الجلد معرب وبالكسر الضرب والجماعة افاده صاحب القاموس ولعله اراد الاهاب قبل دبغه وبالجلد مادفع ط (قوله والدهن المتنجس) مكرر بما مر على

مطلب

الصابون مثلي او قيمي

وشريح مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس (قيمي) فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصنعة كدقمم وقدر درر ودبس ذكره في الجواهر زاد المصنف ورب وقطر لان كلا منها يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا ثبت دين في الذمة قلت وفي الذخيرة والجن قيمي في اضمائ مثلي في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق قيمي لتفاوته بالثقل وقل مثلي وفي الاشياء الفحجم واللحم ولو نيتا والآجر قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هنا وفيما يجلب التيسير معزيا للفصولين وغيره وكذا الصابون السرقين والورق والابرة والعصفر والصرم والجلد والدهن المتنجس

ما قدمناه **(قوله وكذا الحفنة)** يعنى مادون نصف صاع كما عبر به القهستاني وفي جامع الفصولين
 الخبز قيمى في ظاهر الروايات والماء قيمى عندها وعند محمد انه مكيل والصحيح ان النحاس
 والصفر مثليان وثمار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيها التفاضل للحديث واما بقية
 الثمار فكل نوع من الشجر جنس يخالف ثمرة النوع الآخر والحل والعصير والدقيق والنخالة
 والجص والنورة والقطن والصوف وغزله والتبن بجميع انواعه مثلى اه وفي الحاوى
 في كون الغزل مثلياً روايتان ومن اراد الزيادة فعليه بالفتاوى الحامدية **(قوله وكل مكيل)** مبتدأ
 خبره مضمون **(قوله كسفية موقورة)** المقصود من التمثيل المكيل والموزون المطروحان
 ط والوقر بالكسر الحمل الثقيل أو اعم ويقال دابة موقرة كما في القاموس تأمل **(قوله)**
 يضمن قيمتهما ساعته) اى ساعة الالفاء اى قيمته مشرفاً على الهلاك فان له قيمة وان قلت
 لاحتمال النجاة وأفاد ان المثل يخرج عن المثلية لمعنى خارج ثم هذا اذا القى به بلاذن واتفاق
 والافيه تفصيل سنذكره ان شاء الله تعالى آخر كتاب القسمة **(قوله وفي الصيرفية الخ)** مثله
 في التارخانية عن القدورى قال وكذا لو صب ماء في دهن اوزيت **(قوله هذا اذا لم ينقلها)** اى
 قبل الصب والاشارة الى ضمان القيمة قال في التارخانية لانه لم يكن فيه غصب مقدم **(قوله)**
 فلو نقلها لمكان الخ) الظاهر ان المراد بمجرد تحويلها عن مكانها **(قوله بخلاف ما لو صب الخ)**
 لان الغصب حصل بالاتلاف وليس سابقاً عليه كما مر وهو حين الاتلاف لم يبق مثلياً فيضمن
 قيمته سابقاً عليه تأمل **(قوله وسيجي الخ)** اى في وسط الفصل الآتى **(قوله والحاصل الخ)**
 قال في المنع عن الوقاية ويحب المثل في المثلى كالمكيل والموزون والعددى المتقارب قال صدر
 الشريعة اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثلياً مع ان كثيراً من الموزونات ليس بمثل بل من
 ذوات القيم كالقمقمة والقدر ونحوها فأقول ليس المراد بالوزنى مثلاً ما يوزن عند البيع بل
 ما يكون مقابلته بالثمن مبني على الكيل او الوزن او العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل
 هذا الشيء فقيز بدرهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثلياً وانما قلنا لا يختلف
 بالصنعة حتى لو اختلفت كالقمقمة والقدر لا يكون مثلياً ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع
 واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلوس وكل ذلك مثلى واذا عرفت هذا عرفت
 حكم المذروعات وكما يقال يباع من هذا الثوب ذارع بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون
 فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فما يوجد له المثل
 في الاسواق بالاتفاق يعتد به فهو مثلى وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من الكيل
 وأخواته فبنى على هذا اه **(قوله بالاتفاق يعتد به)** الظاهر انه ما لا يختلف بسببه الثمن تأمل
(قوله مرتبطة الخ) اى هذه العبارة وارتباطها من جهة التفريع على ما مر من وجوب رد
 العين في المثل والقيمي **(قوله لانه الموجب الاصلى)** لانه اعدل وأكمل في رد الصورة والمعنى
 ولذا يطالب به قبل الهلاك ولو أتى بالقيمة او المثل لا يعتد به ولذا يبرأ برد العين بلا علم المالك بأن
 سلمه بجهة أخرى بهية او اطعام او شراء او ايداع وقيل هو المثل او القيمة ورد العين مخلص ولذا
 صح ابرأؤه عن الضمان مع قيام العين فلا يضمن بالهلاك وتصح الكفالة بالانغصوب ولا يصح
 البراء عن العين ولا الكفالة بها وتام تحقيقه في التبيين وافاد القهستاني ضعف الاول وان

وكذا الحفنة وكل مكيل
 وموزون مشرف على
 الهلاك مضمون بقيمته في
 ذلك الوقت كسفية موقورة
 اخذت في الغرق وألقى
 الملاح مافيهما من مكيل
 وموزون يضمن قيمتهما
 ساعته كما في المجتبى وفي
 الصيرفية صب ماء في خطة
 فأفسدها وزاد في كيلها
 ضمن قيمتها قبل صبه
 للماء لا مثلاً هذا اذا لم
 ينقلها فلو نقلها لمكان
 ضمن المثل لانه غصبه وهو
 مثلى بخلاف ما لو صب الماء
 في الموضع الذي فيه الخطة
 بغير نقل اه والآجر
 قيمى وسيجي ان الخمر في حق
 المسلم قيمى حكماً والحاصل
 كما في الدرر وغيرها ان كل
 ما يوجد له مثل في الاسواق
 بالاتفاق يعتد به فهو مثلى
 وما ليس كذلك فقيمي
 فليحفظ (فان ادعى هلاكه)
 مرتبطة بوجوب رد العين
 لانه الموجب الاصلى

ورد المثل والقيمة مخلص على الرجاء (حبس حتى يعلم) الحاكم (انه لو بقي ١٦٢ لظهر) اي لا تظهره (ثم قضى) الحاكم (عليه

الجمهور ذهبوا الى الثاني وعزاه الى رهن الهداية والكافي (قوله ورد المثل) الا صوب المثل
بلاب (قوله حبس حتى يعلم) يعنى القاضى لا يعجل بالقضاء وليس لمدة التلوم مقدار بل ذلك
موكول الى رأى القاضى وهذا التلوم اذا لم يرض المغصوب منه بالقضاء بالقيمة له واما اذا رضى
بذلك او تلوم القاضى فان اتفقا على قيمتها على شئ او اقام المغصوب منه اليينة على ما يدعى من
قيمتها قضى بذلك شرى ليلية (قوله وقيمة) الواو بمعنى او (قوله وعكسه) فعل ماض او مصدر
بالنصب عطفًا على الهلاك والمراد عكس قوله عند صاحبه واما عكس قوله بعد الرد فهو صحيح
ولكن لا يكون له مفهوم الا ان كان الهلاك بهلاك البعض او بالنقصان اي هلاك الوصف
فدبر (قوله أولى) اي عند محمد لأنه ثبت الرد وهو عارض واليينة لمن يدعى العوارض زيلعى
(قوله خلافاً للثانى) فعنده يينة المالك اولى لانها ثبت وجوب الضمان والاخر ينكر واليينة
للانبات زيلعى وظاهره اعتماد قول محمد وهو خلاف ما قدمه فى القضاء ط (قوله وسيجي) اي
اول الفصل وسيجي ايضاً ان القول للغاصب يمينه ان لم يبرهن المالك وما لوقال لا عرف
قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله المالك ويأتى بيان ذلك (قوله ولو فى نفس المغصوب)
بأن قال الغاصب لثوب هذا هو الذى غصبته وقال المالك بل هو هذا (قوله فالقول
للفاصب) لان القول للقباض فى تعيين ما قبض أميناً كان او ضمينا (قوله لم يضمن) اي
عنده لما قدمناه من عدم امكان ازالة اليد المحقة عنه (قوله خلافاً لمحمد) فانه كما قدمناه
عن النهاية وان كان الغصب عنده بازالة اليد المحقة لكنه فى غير المنقول يقيم الاستيلاء مقام
الازالة (قوله وبه يفتى فى الوقف) اي بأن هلك لا بفعل الغاصب كسكناء مثلاً بل
بآفة سبوية فالمراد ضمان ذاته لا منساقه بقربة ما يأتى عن ظهير الدين ولان الكلام فيه
لا فى المنافع وسيأتى فى الفصل متناً ان منافع الغصب غير مضمونة الا ان يكون وقفاً او مال يتيم
او معداً للاستغلال فصرح بضمان منافع الثلاثة وهنا صرح بضمان ذات الوقف وهل مثله
مال يتيم والمستغل لم أره صريحاً فليراجع ثم رأيت فى حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على
ضمان العقار فى ثلاثة اشياء الخ (قوله الموقوفة) نعت للعقار والدور جميعاً (قوله لزمه
أجر المثل) خلافاً لما صححه فى العمدة ومشى عليه فى القية وان أفتى به فى الاسماعيلية فانه
ضعيف كما فى وقف البحر وفى القية من موضع آخر ادعى القيم منزلاً وقفاً فى يد رجل فجحد
فأقام اليينة عليه وحكم بالوقية لا يجب عليه اجر ماضى واما اذا أقر او كان متعناً فى الإنكار
وجبت الاجرة اه وفى الاختيار باع المتولى منزل الوقف فسكنه المشتري فعلى المشتري اجر
المثل اه قال الحموى وهو مبنى على تصحيح المحيط وهو الذى يبنى اعتماده وقال الشيخ شرف
الدين وهو المختار كما فى التجنيس والمزيد قلت وهو ما اعتمدته فى وقف البحر ومشى عليه الشارح
هناك فى موضعين وهنا وأفتى به فى الحبرية وغيرها فليحفظ (قوله فى الرد) اي فى وجوب رده
على مالكة فلو لم يتحقق الغصب عندها ايضاً فيما عدا الضمان لما تحقق وجود الرد (قوله فكذا
فى استحقاق الاجرة) استشكله محشو هذا الكتاب بأن منافع الغصب اذا استوفاه الغاصب
لا تضمن الا فى الثلاثة المستثناة كما سبذكره فى الفصل وأقول كأنتهم ظنوا وجوب الاجر عليه
بسكناء وليس كذلك بل المراد أنه لو أجره الغاصب فالاجر المسمى يستحقه العاقد وان كان

بالبدل) من ومثل قيمة (ولو)
ادعى الغاصب الهلاك
عند صاحبه بعد الرد
وعكسه المالك) اي ادعى
الهلاك عند الغاصب
(واقاما البرهان فبرهان
الغاصب) انه رده وهلك
عند المالك (اولى) خلافاً
للثانى ملقى ولو اختلفا فى
القيمة وبرهنها فالقيمة
للمالك وسيجي ولو فى نفس
المغصوب فالقول للغاصب
(والغصب) انما يتحقق
(فما ينقل فلو اخذ عقارا
وهلك فى يده) بآفة سبوية
كغلبة سيل (لم يضمن)
خلافاً لمحمد وبقوله قالت
الثلاثة وبه يفتى فى الوقف
ذكره العيني وذكر ظهير
الدين فى فتاويه الفتوى فى
غصب العقار والدور
الموقوفة بالضمان وان
الفتوى فى غصب منافع
الوقف بالضمان وفى فوائد
صاحب المحيط اشترى
داراً وسكنها ثم ظهر انها
وقف او كانت للصغير لزمه
اجر المثل صيانة لمال الوقف
والصغير وفى اجارة الفيض
انما لا يتحقق الغصب عندها
فى العقار فى حكم الضمان
امافيا وراء ذلك فيتحقق
الاترى انه يتحقق فى الرد

فكذا فى استحقاق الاجرة اه فليحفظ مطلب — شرى داراً وسكنها فظهرت لوقف او يتيم وجب الاجر وهو العتد (لا)

لا يطيب له بل يتصدق به او يرده على المالك كما سئله كره قريبا وكيف يصح حمله على ما ظنوا مع مناقضته لصدر العبرة فان وجوب الآخر عليه ضمان ووجه تحقق الغصب فيه أنه لو لم يتحقق لكان المستحق للاجرة المالك لا الغاصب فانهم **(قوله قيل الخ)** هذه عبارة متن الدرر وتعير به بقيل ربما يشعر بالضعف وليس في كلام الفصول ثم قوله الاصح الخ يفيد الاختلاف فيه وقول جامع الفصولين يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالانكار عند أبي حنيفة رحمه الله حتى لو اودع رجلا ووجد الوديعة هل يضمن فيه روايتان ايضا عنه والاصح أنه يضمن بالبيع والتسليم والجحود ايضا اه يفيد اوله أنه لا خلاف فيه وآخره ان فيه خلافا شربلاية أقول تعير به بقيل مناسب لان المتن والفتوى على قول الامام من ان الغصب لا يتحقق في العقار وذكر هذه المسائل كالاستثناء من قوله لم يضمن وقول جامع الفصولين والاصح الخ اى على قول الامام وابي يوسف فيكون موافقا لقول محمد فلا ينافي قوله قبله بالاتفاق اى بين أئمتنا الثلاثة فتدبر نعم صحح في الهداية ان مسألة البيع والتسليم على الخلاف في الغصب قال الاتقاني احترازا عن قول بعضهم انها بالاتفاق وفي التبيين ومسئلة الوديعة على الخلاف في الاصح ولئن سلم اى انها على الاتفاق فالضمان فيها بترك الحفظ الملتزم بالجحود والشهود انما يضمنون العقار بالرجوع لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب اه وظاهره تسليم ان مسألة الشهود على الوفاق تأمل **(قوله بالبيع والتسليم)** يعنى اذا باعه الغاصب وسلمه لانه استهلاك خاتية **(قوله في العقار الوديعة)** الذى فى اغلب النسخ والوديعة بالعطف ولا يحمل له لان المراد جحود العقار اذا كان وديعة **(قوله وبالرجوع عن الشهادة)** بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا درر **(قوله وعد هذه الثلاثة)** الضمان فيها من حيث كونه اتلافا لا من حيث كونه غصبا كما افاده تعليلهم ط وزاد في الدر المتقى الوقف و مال اليتيم والمعد للاستغلال قال فهمى ستة اه تأمل **(قوله ضمن النقصان بالاجماع)** لانه اتلاف وقد يضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب اصله الحرق اتقاني واختلفوا في تفسير النقصان قال نصير بن يحيى أنه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوت بينهما من النقصان وقال محمد بن سلمة يعتبر ذلك بالشراء يعنى أنه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فتقصانها ما تفاوت من ذلك فيضمنه وهو الاقيس قال الحلواني وهو الاقرب الى الصواب وبه يفتى كافى الكبرى لان العبرة لقيمة العين لا المنفعة ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند الامام ومحمد فلو غصب أرضا فزرعها كرين فأخرجت ثمانية ولحقه من المؤنة قدر كرو نقصها قدر كرفانه يأخذ أربعة أكرار ويتصدق بالباقي وقال ابو يوسف لا يتصدق بشئ وبيانه في التبيين قال في الدر المتقى وأفاد أنه لا يصرفه لحاجته الا اذا كان فقيرا كالفنى لو تصرف تصدق بمثله ولو أدى للمالك حل له التناول لزوال الحب ولا يصير حلالا بتكرار العقود وتداول الالسة ذكره القهستاني **(قوله فيعطى)** ما زاد البذر (التفريع غير ظاهر قال في المنح عن المجتبى زرع ارض غيره ونبت فللمالك ان يأمره بقلعه فان ابى يقلعه بنفسه وقبل النبات ترك الارض حتى تنبت فيأمره بقلعه أو أعطاه ما زاد البذر فتقوم مبدورة ببذر غيره له حق القلع وتقوم غير مبدورة فيعطى فضل ما بينهما وعن ابى

(قيل) قاله الاستروشى
وعمد الدين في فصوليهما
(والاصح انه) اى العقار
(يضمن بالبيع والتسليم
و) كذا (بالجحود في)
العقار (الوديعة وبالرجوع
عن الشهادة) بعد القضاء
وفي الاشباه العقار لا يضمن
الا في مسائل وعد هذه
الثلاثة (واذا نقص) العقار
(بسكناء وزراعتة ضمن
النقصان) بالاجماع فيعطى
ما زاد البذر وصححه في
المجتبى وعن الثانى مثل
بذره وفي الصيرفية هو
المختار ولو نبت له قلعه

يوسف انه يعطيه مثل بذره والاول اصح اه **(قوله)** وتامه في المجتبى حيث قال بعد مامر ولو زرعها احد الشريكين بغير اذن صاحبه فدفن اليه صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يحجز وبعده يجوز وان اراد قلع الزرع من نصيبه يقاسمه الارض فيقلعه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع قال أستاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره القدوري في شرحه اه قال الشيخ خير الدين الظاهر ان الصواب الاول كما هو المروى لنقصها بقلع الزرع منها قبل ادراكه لضعفها عن الغلة الكاملة في عامها ذلك كما هو مشاهد واما الثاني فليس له وجه **(قوله)** بفعله عبارة الهداية بفعله او بفعل غيره قال الاتفاقى لانه مضمون عليه بمجرد الغصب فلم يتفاوت هلاكه بفعله او بغير فعله ولذا وجب عليه قيمته يوم الغصب اه وقوله أو بغير فعله أعم من قول الهداية او بفعل غيره لشموله نحو العور والشلل والصمم فانه يضمن به ايضا كما صرح به في مسكين **(قوله)** ضمن هو لا الغاصب كذا في جامع الفصولين وهو مناسب لتقييده اولا بفعله لكن علمت ما فيه وقال السائحاني الذي في المقدسي ان كان النقص بفعل الغير خير المالك بين تضمين الغاصب ويرجع على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على احد اه ونقله ط عن الهندية وفي الجوهرة فان كان بفعل غيره رجع عليه بما ضمن لانه قرر عليه ضمانا كان يمكنه ان يتخلص منه برد العين اه اقول ويمكن الجواب بأنه لما كان مدار الضمان على الجاني قال ضمن هو لا الغاصب فلا ينافي مامر فتدبر **(تنبيه)** * النقصان أنواع أربعة بتراجع السعر وبفوات أجزاء العين وبفوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصياغة في الذهب واليأس في الحنطة وبفوات معنى مرغوب فيه * فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذا رد العين في مكان الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال * والثالث يوجب الضمان في غير مال الربا نحو ان يغصب حنطة فعمت عنده أو اثناء فضة فهشم في يده فصاحبه بالخيار ان شاء أخذ ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاء تركه وضمنه مثله فتاديا عن الربا * والرابع وهو فوات المعنى المرغوب فيه في العين كالعبد المحترف اذا نسي الحرفة في يد الغاصب او كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان ايضا هذا اذا كان النقصان قليلا اما اذا كان كثيرا فيخير المالك بين أخذه وتركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل بينهما من مسئلة ا ل ف النسيير والفاشش مسكين **(قوله)** في هذه الاجارة الذي في المنع في مدة الاجارة وهي أحسن **(قوله)** من نسخ الشرح اي من المتن المزوج فيه **(قوله)** لدخوله الخ انما يظهر دخوله على ما في نسخ المنع من قوله وان استغله ضمن ما نقص وتصدق بالغلة والشارح ذكر ضمان النقصان شرحا لا متاعا على ما وجدناه من النسخ **(قوله)** ضمن النقصان اي من حيث فوات الجزء لا من حيث السعر ومراده غير الربوي اذ فيه لا يمكن ذلك مع استرداد الاصل لانه يؤدي الى الربا جوهرة **(قوله)** وتصدق الخ اصله ان الغلة للغاصب عندنا لان المنافع لا تقوم الا بالعقد والعقد هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد مالا بعقده فكان هو أولى ببدلها ويؤمر ان يتصدق بها لاستفادتها ببدل خيث وهو التصرف في مال الغير درر **(قوله)** بما بقى اخرج به عبارة المتن كالكثر عن ظاهرها لما قال الزيلعي كان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن

وتامه في المجتبى (كما) يضمن اتفاقا (في النقل) ما نقص بفعله كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر او هدم البناء ضمن هو لا الغاصب (كما) لو غصب عبدا وأجره فنقص في هذه الاجارة بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله (وان استغله) فنقصه الاستغلال او آجر المستعار ونقص ضمن النقصان و (تصدق) ما بقى من الغلة والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى

عندما لا بالغلة كأنها أه وهو وان كان ذكره بحثا لكن جزم به في متن الملتقى فالظاهر أنه منقول والملتقى من المتون المعبرة هذا وقال الزيلعي ولو هلك في يده بعدما استغله ان يستعين بالغلة في اداء الضمان لان الحبث كان لاجل المالك فلا يظهر في حقه بخلاف ما لو باعه الغاصب فهلك وضمن المالك المشتري قيمته فرجع على الغاصب بالثمن لا يستعين به اداء الثمن لان المشتري ليس بمالك الا اذا كان الغاصب فقيرا اه ملخصا فتلخص أنه لا فرق بين نقصان والهلاك في أنه يستعين ويتصدق بما بقي **(قوله)** لكن نقل المصنف الخ استدراك على اطلاق قوله وتصدق بما بقي اي فانه مقيد بالفقير لما في البرازية الغاصب اذا آجر المغصوب فالاجر له فان تلف المغصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغاصب له الاستعانة بالاجر في اداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا اذا كان غنيا ليس له أن يستعين بالغلة في اداء الضمان في الصحيح اه وهذه مساوية لعبارة الزيلعي وكلامنا في النقصان وهذه في الهلاك والظاهر عدم الفرق فيصح الاستدراك فافهم **(قوله)** والوديعة اي بغير اذن المالك **(قوله)** اذا كان متعينا بالاشارة وذلك كالعروض فلا يحل له الرجوع اي ولو بعد ضمان القيمة قال الزيلعي فان كان ثمانية لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا فيازاد على قدر القيمة وهو الرجوع فانه لا يطيب له ويتصدق به وفي القهستاني وله أن يؤديه الى المالك ويحل له تناول لزوال الحبث **(قوله)** او بالشراء لا يحل للعطف هنا ولذا قال ط الاخصر الاوضح ان يقول او غير متعين ونقده **(قوله)** يعني يتصدق بريح تفسير للتشبيه في قوله كالموتصرف وبيان لما بعده بعبارة اوضح **(قوله)** فعلى أربعة اوجه زاد في التاترخانية عن المحيط خامسا وهو ما اذا دفعها الى البائع ثم اشترى وحكمه كالاول **(قوله)** فكذلك يتصدق لان الاشارة اليه لاتفيد التعيين فيستوى وجودها وعدمها الا اذا تأكد بالنقد منها زيلعي **(قوله)** أو أطلق بان قال اشترت بألف درهم وتقدم دراهم الغصب او الوديعة عزيمة وفي التاترخانية عن الذخيرة انه اذا أطلق ولم يشتر فان نوى النقد منها فلا يخلو ان حقق نيته فتقدم منها فالاصح انه لا يطيب وان لم يحقق نيته يطيب لان مجرد العزم لا أثر له وان لم ينو ثم نقد منها طاب قال الحلواني انما يطيب اذا نوى ان لا ينقد منها بداله فتقدم اذا نوى النقد منها مع علمه انه ينقد لا يطيب اه ملخصا وفي البرازية وقول الكرخي عليه الفتوى ولا تعتبر النية في الفتوى ثم حل ما مر على حكم الديانة **(قوله)** قيل وبه يفتى قاله في الذخيرة وغيرها كما في القهستاني ومشى عليه في الفرر ومختصر الوقاية والاصلاح ونقله في المعقوبية عن المحيط ومع هذا لم يرتضه الشارح فأتى بقيل لما في الهداية قال مشايخنا لا يطيب قبل أن يضمن وكذا بعد الضمان بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة اي كتاب المضاربة من المبسوط واتى على الدرر قال الزيلعي ووجهه أن بالنقد منه استفاد سلامة المشتري وبالاشارة استفاد جواز العقد لتعلق العقده في حق القدر والوصف فيثبت فيه شبهة الحرمة للملكة بسبب خيئت **(قوله)** مطلقا اي في الواجهة الابنة **(قوله)** واختار بعضهم الخ هذا من كلام الزيلعي المعز وآخر العبارة واتى به وان علم مما مر لاشعار هذا التعبير بعدم اعتماده فيه تايد لتعبيره بقيل مخالفا لما جزم به المصنف ولكن لا يخفى انهما قولان مصححان **(قوله)** كما لو اختلف

لكن نقل المصنف عن البرازية ان الغنى تنصدق بكل الغلة في الصحيح (كالموتصرف في المغصوب والوديعة) بأن باعه (ورج) فيه (اذا كان) ذلك (متعينا بالاشارة او بالشراء بدرهم الوديعة او الغصب ونقدها) يعني يتصدق بريح حصل فيهما اذا كانا متعينا بالاشارة وان كانا متعنيين فعلى أربعة اوجه فان اشار اليها ونقدها فكذلك يتصدق (وان اشار اليها وتقد غيرها او) اشار (الى غيرها) ونقدها (أو أطلق) ولم يشتر (ونقدها لا) يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي قيل (وبه يفتى) والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف لا يتصدق بشئ منه كالموت

اختلف

(الجنس) قال الزيلعي وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالقلب من جنس ماضن بأن ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم ولو طعام او عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس وما لم يصبر بالقلب من جنس ماضن لا يظهر الربح اه ثم هل الدراهم والدنانير هنا جنس واحد نظر الثمنية او جنسان يراجع رحقي أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدراهم المغصوبة طعاما حل التناول ولو اشترى بهادنانير لم يحزله ان يتصرف فيها فوجب عليه ردها لان البيع في الطعام لا ينتقض باستحقاق الدراهم لانه يجب عليه رد مثلها لا عينها اه فأفاد انهما جنس واحد حيث اوجب ردها مع ان المغصوب دراهم وهذه مما يزداد على قول العمادية الدنانير تجري مجرى الدراهم في سبعة كما مر في باب البيع الفاسد وفي الطوري ايضا ولو اشترى بالثوب المغصوب جارية يحرم عليه وطؤها حتى يدفع قيمة الثوب الى صاحبه ولو اشترى بالدراهم يحل وطؤها لفساده باستحقاق الثوب لتعلق البيع بعينه دون الدراهم ولو تزوج بالثوب امرأة له وطؤها لان النكاح لا ينتقض باستحقاق المهر اه وفي الملتقى وشرحه ولو اشترى بألف الغصب او الوديعة جارية تعدل الفين فوهبها او طعاما فأكله او تزوج بأحدها امرأة او سرية او ثوبا حل الانتفاع ولا يتصدق بشئ اتفاقا لان الحرمة عند اتحاد الجنس اه ونحوه في القهستاني ونقل ط عن الحموي عن صدر الاسلام ان الصحيح لا يحل له الاكل ولا الوطء لان في السبب نوع خبث اه فليتأمل (قوله وغير المغصوب) اي بالتصرف فيه احترازا عن صبي غصبه فصار ملتجيا عنده فانه يأخذه بلا ضمان قهستاني ومثله في التاترخانية وفيها ولو غصب جارية ناهدة التدين فانكسر نديها عنده او عبد محترقا فنسى ذلك عنده ضمن النقصان اه ومثله ما سذكروه آخرا عن الوهبانية تأمل وفي الدرر صار الغيب زيبيا بنفسه او الرطب تمرا أخذه المالك او تركه وضمنه (قوله فزال اسمه) احترازا عن كاذب فكتب عليه او قطن ففزره او لبن فصيره مخيضا او عصير فخلله فانه لا يتقطع به حق المالك وقيل يتقطع قهستاني عن المحيط وعمما اذا غصب شاة فذبحها فان ملك مالكمها لم يذل بالذبح المجرد حيث يقال شاة مذبوحة درر (قوله فسبكها) عطف على محذوف اي غصبها فسبكها (قوله بلا ضرب) كذا قيد به في السراج فلو صاغ الدراهم بعد سبكها دراهم لا ينقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدراهم الاولى ام لا وحرره اه ط (قوله لكن يبقى اعظم منافع) من جعلها ثمنًا والتزين بها ط (قوله منافع اعظم منافع) اي عن هذا اللفظ (قوله وغيره) هو صاحب العناية فان هذا القيد جعله في الكفاية احترازا عن خنطة غصبها وطحنها قال فان المقاصد المتعلقة بعين الخنطة كجعلها هريسة ونحوها يزول بالطحن قال في العناية وتبعه في الدرر والظاهر انه تأكيد لان قوله زال اسمه يتناولها فانها اذا طحنت صارت دقيقا لا خنطة اه وما ذكره الشارح من بيان المحترز والايراد مأخوذ من القهستاني (قوله بملك الغاصب) وكذا بمغصوب آخر لما في التاترخانية عن النابيع غصب من كل واحد منهما ألفا فخلطهما لم يسه ان يشتري بهما شيئا ما كولا فأكله ولا يحل له اكل ما اشترى حتى يؤدي عوضه اه وفيها عن الملتقى معه سويق ومع آخر سمن فاصطدما فانصب السمن في سويقه يضمن مثل السمن لانه استهلكه دون

الجنس ذكره الزيلعي
فليحفظ (فان غصب وغيره)
المغصوب (فزال اسمه
واعظم منافع) اي اكثر
مقاصده احترازا عن
دراهم فسبكها بلا ضرب
فانه وان زال اسمه لكن
يبقى اعظم منفعه ولذا
لا يتقطع حق المالك عنه
كما في المحيط وغيره فلم يكن
زوال الاسم مغنيا عن اعظم
منفعه كما ظنه مثلا خسرو
وغیره (او اختلط)
المغصوب (بملك الغاصب
بحيث يمنع امتيازاه)
كاختلاط بره بیره (او
يمكن بخرج)

الآخر لان هذا زيادة في السوق وفيها عن الخاتمة اختلطت نوره بدقيق آخر بلا صنع احد
 يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته اذ ليس احدهما اولى بأجباب القصاص عليه
(قوله كبره بشعيه) اي بر الغاصب بشعيه الغصب اوبالعكس **(قوله ضمنه وملكه)** اما
 الضمان فالتعمد واما الملك في التغير وزوال الاسم فلانه احدث صنعة مقومة وفي
 الاختلاط لثلا يجتمع البدلان في ملك المفضوب منه * (تمه) * كل موضع ينقطع حق المالك فيه
 فالمفضوب منه أحق بذلك الشيء من سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من
 مال الغاصب اه ابو السعود عن الحموي عن التارخانية زاد في البرازية وليس بمنزلة الرهن
(قوله بلا حل انتفاع الخ) وفي المتن كل ما غاب صاحبه ويخاف عليه الفساد فلا بأس بأن
 يتنفع به بعد ما يشهد على نفسه بضمانه ولا يخرج ذلك من اثم الغصب وفي جامع الجوامع
 اشترى الزوج طعاما او كسوة من مال خيث جاز للمرأة أكله ولبسها والاثم على الزوج
 تارخانية **(قوله اي رضامالكة الخ)** اشار الى ان المراد بالاداء رضا المالك وهو اعم **(قوله او
 تضمنين قاض)** فان الرضا من المالك موجود فيه ايضا لانه لا يقضى الا بطلبه كما اشير اليه في
 الهداية عنمية هذا وما أقاده كلامه من ان الملك في المفضوب ثابت قبل اداء الضمان وأما
 المتوقف على اداء الضمان الحل هو ما في عامة المتن ثما في التوازل من انه بعد الملك لا يحل له
 الانتفاع لاستفادته بوجه خيث كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا جعله صاحبه
 في حل اه مخالف لعامة المتن نبه عليه في المنع وفي القهستاني وقال بعض المتأخرين ان
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كافي المبسوط فلو ابى المالك أخذ القيمة وأراد اخذ
 الغير لم يكن له ذلك كافي النهاية **(قوله في رواية)** جعلها في الخلاصة وغيرها قول الامام
 والاستحسان قواهما وفي البرازية وكان الامام نجم الدين النسفي ينكر ان يكون هذا قول
 الامام ويقول اجمع المحققون من اصحابنا انه لا يملكه الا باحدى الامور الثلاثة وقالوا جميعا
 الفتوى على قولهما اه قلت ما قاله المحققون مخالف لعامة المتن كما مر فقدر ثم رأيت
 بعضهم قل ان العلامة قاسم تعقبه **(قوله كذب شاة)** تمثيل لقوله فان غصب وغيره أو تنظير
 لقوله ضمنه وملكه ان كايضمنه في ذبح شاة الخ **(قوله التتوين بدل الاضافة)** فيه انهم قسموا
 تنوين العوض الى ما يكون عوضا عن جملة او عن حرف او عن كلمة كقوله تعالى فضلنا بعضهم
 على بعض وكل في فلك واما تدعوا والاضافة امر معنوي فالانصب ابدالها بالمضاف اليه على
 ان بعض المحققين انكر القسم الثالث وقال انه من تنوين التمكن يزول مع الاضافة ويثبت
 مع عدمها **(قوله وطبخها اوشيا)** انما ذكره لان بمجرد الذبح لا يتغير الاسم بل ولومع التأريب
 اي التقطيع لانه لا يفوت ما هو المقصود بالذبح بل يحققه سائحاني **(قوله والبناء على ساجة)**
 في الهداية قال الكرخي والفقير ابو جعفر انما لا ينقض اذا بنى في حوالى الساجة لانه غير
 متعمد في البناء اما اذا بنى على نفس الساجة ينقض لانه متعمد وجواب الكتاب يرد ذلك وهو
 الاصح **(قوله بالجيم)** اما الساحة بالخاء فتأتى **(قوله خشبة عظيمة الخ)** اي صلبة قوية تستعمل
 في ابواب الدور وبنائها واساسها اثنان **(قوله وقيمتها اي البناء اكثر منها)** جملة حالية قال
 في المنع واما اذا كان قيمة الساجة اكثر من قيمة البناء فلم ينقطع حق المالك عنها كما في النهاية

كبره بشعيه (ضمنه وملكه
 بلا حل انتفاع قبل اداء
 ضمانه) اي رضامالكة باداء
 او ابراء أو تضمنين قاض
 والقياس حله وهو رواية
 فلو غصب طعاما ففضعه حتى
 صار مستهلكا يتلعه حلالا
 في رواية وحراما على المتمد
 حسب المادة الفساد (كذب
 شاة) بالتوين بدل الاضافة
 اي شاة غيره ذكره ابن
 سلطان (وطبخها اوشيا
 وطحن براورعه وجعل
 حديد سيفا او صفر آنية
 والبناء على ساجة) بالجيم
 خشبة عظيمة تنبت بالهند
 (وقيمتها) اي البناء (اكثر
 منها) اي من قيمة الساجة
 يملكها الباى بالقيمة

قوله ان العلامة قاسم هكذا
 بخطه ولعله على لغة ربيعة
 والا فالظاهر رسمه قاسما
 بالالف كما لا يخفى اه
 مصححه

وكذا لو غصب ارضا فبنى عليها او غرس او ابتعت دجاجة لؤلؤة او ادخل البقر رأسه في قدر او اودع فصيلا فكبر في بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار او سقط ديناره في محبرة غيره ﴿١٦٨﴾ ولم يمكن اخراجه الا بكسرهما ونحو ذلك

يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد يزال بالاخف كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتاع لؤلؤة فبات لا يشق بطنه لان حرمة الآدمي أعظم من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزة الشافعي قياسا على الشق لاخراج الولد قلت وقدمنا في الجوز عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير البصائر انه الاصح فليحفظ بقى لو كانت قيمة الساجة والبناء سواء فان صلحا على شئ جاز وان تنازعا لبيع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما شرب ليلية عن البرازية بقى لو أراد الغاصب نقض البناء ورد الساجة هل له ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا يحل وقوله قولان لتضييع المال بلاقاعدة وتماه في المجتبى (وان ضرب الحجرين درهما ودينارا او انا لم يملكه هو للمالك وهو للمالك مجانا) خلافا لهما فان ذبح شاة غيره (ونحوها مما يؤكل طرحتها المالك عليه وأخذ قيمتها او أخذها وضمنه نقصانها وكذا الحكم لو قطع يدها) او قطع طرف دابة غير مأكولة كذا في الماتنقى قيل لفظ غير سديد هنا قلت قوله غير سديد غير سديد ثبوت (الح)

عن الذخيرة وبه قيد الزيلعي كلام الكثر اه وفيها عن المجتبى فله اخذها وكذا في الساحة اى بالحاء (قوله وكذا لو غصب ارضا للح) هذه مسألة الساحة بالحاء وستأتى متناى فلو قيمة البناء اكثر يضمن الغاصب قيمة الارض ولا يؤمر بالقلع وهذا قول الكرخي قال في النهاية وهو أوفق لمسائل الباب اى لمسئلة الدجاجة الآتية ونحوها لكن في العمادية ونحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لمشايخنا فانهم كانوا لا يتركونه اى من انه يؤمر بالقلع والرد الى المالك مطلقا وفي الحامدية عن الاقروى انه لا يفق بقول الكرخي صرح به المولى ابو السعود المفتى قال وبالا مر بالقلع افق شيخ الاسلام على افندى مفتى الروم اخذا من فتاوى ابى السعود والقهستاني ونعم هذا الجواب فان فيه سد باب الظلم ويمكن ان يفرق بين هذه وبين مسألة اللؤلؤة ونحوها بأنه في تلك امر اضطرارى صدر بدون قصد معتبر واما الغصب فهو فعل اختياري مقصود اه ملخصا وقد ظهر لك ان الشارح جرى هنا على قول الكرخي وكذا في سياقات حيث قيد قول المتن يؤمر بالقلع بما اذا كانت قيمة الارض اكثر فماتتضاه التشبيه في قوله وكذا لو غصب ارضا من انه لا يؤمر بالقلع صحيح لان الكلام فيما اذا كانت قيمة البناء اكثر ولم يتعرض للكلام غير الكرخي وان كان المفتى به كما علمت فافهم (قوله يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل) فان كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن تارخانية (قوله فبات) فلو بقى حيا يضمن قيمتها ولا ينتظر الى ان يخرج منه تارخانية (قوله وفي تنوير البصائر انه الاصح) وفي البرازية وعن محمد لا يشق بطنه لو درة وعليه الفتوى لان الدرة تفسد فيه فلا يفيد الشق والدنانير لا تفسد وفي اليرى عن تلخيص الكبرى لو بلغ عشرة دراهم ومات يشق وافاد اليرى عدم الخلاف في الدراهم والدنانير لعدم فسادها وقد علم اختلاف التصحيح في الدرة ولفظ الفتوى اقوى تأمل (قوله يباع البناء عليهما) هكذا العبارة في البرازية والشرب ليلية وظاهر ان المراد يباع مع الساجة بقرينة ما بعده (قوله ان قضى عليه بالقيمة لا يحل) واذا نقض لم يستطع رد الساجة شرب ليلية عن الذخيرة (قوله لتضييع المال) عبارة القهستاني قيل يحل وقيل لا يحل لتضييع المال (قوله وهو للمالك مجانا) فلا يضمن للغاصب شئ لاجل الصياغة لانه لم يوجد الا مجرد العمل الا اذا جعله من أوصاف ملكه بحيث يكون في نزعه ضرر كما لو جعله عروة مزادة أو صفائح في سقف ونحو ذلك فقد انقطع لصاحبه اليد عنه وقت غصبه تارخانية (قوله أو اخذها وضمنه نقصانها) لانه اتلاف من وجه لفوات بعض المنافع كالحمل والدر والنسل وبقاء بعضها وهو اللحم درر (قوله وكذا الحكم لو قطع يدها) لانه اتلاف من وجه ايضا وهذا في مثل البقر ونحوه ظاهر وكذا في الشاة لانها تضعف عن الذهاب الى المرعى فيقل درها ويضعف نسلها تأمل (قوله او قطع طرف دابة غير مأكولة) لوجود الاستهلاك من كل وجه هداية وقيد باليد والطرف لان في عين الحمار أو البغل أو الفرس ربع القيمة وكذا في عين البقرة والحزور وفي عين الشاة ما نقصها وسيجي ذلك في كتاب الديات ان شاء الله تعالى اتقاني (قوله غير سديد هنا) لان قوله أو اخذها وضمنه نقصانها خاص بالمأكولة وعلى اسقاط لفظه غير يكون من التعميم بعد التخصيص (قوله قلت

او قطع طرف دابة غير مأكولة كذا في الماتنقى قيل لفظ غير غير سديد هنا قلت قوله غير سديد غير سديد ثبوت (الح) الخيار في غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربها أخذها لا يضمنه شيا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية فليحفظ

(الح) جواب عن الملتقى وحاصله ان مراده بألحاق غير المأكولة بالمأكولة في الحكم من حيث وجود التخيير فيهما بين طرحها على الغاصب وبين امساكها وان كان بينهما فرق من حيث انه اذا امسك المأكولة ان يضمن الغاصب النقصان بخلاف غير المأكولة لما علمت من وجود الاستهلاك من كل وجه وقد نبه الشارح على هذا الفرق بقوله لكن اذا اختار الح فافهم اقول وقد يجاب بأن المراد الرجوع بالنقصان ايضا كالمأكولة كما هو قضية التشبيه ولكن يقيد بما اذا كان لما بقي قيمة لعدم وجود الاستهلاك من كل وجه والقرينة على هذا التقييد لفظ النقصان فانه اذا لم يكن لما بقي قيمة لم يقل له نقصان بل هلاك ودليل ذلك ما في النهاية وغيرها عن المتقى بالنون قطع يد حمارا ورجله وكان لما بقي قيمة فللمالك ان يمسكه ويأخذ النقصان وكذا لو ذبحه وكان جلده ثمن لان قتله لان الذبح بمنزلة الدباغ اه ملخصا هذا وفي النهاية عن المبسوط ما يفيد ان المراد هنا بغير المأكولة ما يشمل الفرس (قوله بخلاف طرف العبد) مرتبط بقوله لكن اذا اختار ربها أخذها لا يضمنه شيئا (قوله فان فيه الارش) اي له اخذه مع الارش لانه ينتفع به اقطع ولا كذلك الدابة الغير المأكولة منح (قوله او خرق ثوبا الح) معطوف على ما قبله اي للمالك ايضا ان يطرحه عليه ويضمنه القيمة او يمسكه ويضمنه النقصان (قوله وهو ما فوت الح) اقتصر عليه لانه هو الصحيح في الفرق بين الفاحش واليسير من اقوال اربعة مذكورة في الشرنبلالية وغيرها (قوله لا كاله) اي كل النفع (قوله ضمن كلها) اي كل العين (قوله نقصه) اي نقص العين وذكر الضمير باعتبار الثوب ويصح ارجاعه للنفع وقوله بعده ولم يفوت شيئا من النفع اي لم يفوته بتمامه قال في الهداية واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمدا جعل في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفائت به بعض المنافع اه والحاصل كما في النهاية وغيرها انه ما فوت به الجودة بسبب نقصان في المالمية (قوله مالم يجد فيه صنعة) بأن خاطه قيصافا فانه ينقطع به حق المالك عنه عندنا زيلعي (قوله او يكون ربويا) فيخير المالك بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين ان يسلمها ويضمنه مثلها او قيمتها لان تضمين النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا زيلعي وقوله او قيمتها اي في نحو مصوغ تأمل (قوله ومنه يعلم) اي من قوله او يكون ربويا (قوله حياصة) الاصل حواصة وهي سريشده حزام السرج قاموس (قوله بين تضمينها بموهة) اي تضمين القيمة من غير الجنس على الظاهر ط (قوله لانه تابع) عبارة شيخه الرملي لان الذهب بالتقوية صار مستهلكا تبع للفضة فتعتبر جميعها فضة غير انها انتقصت بذهابه (قوله شراء) بالمرد والتوين اي بأن اشترتها بفضة مساوية لها وزنا وزال التقوية عندها يعني ووجدت بها عيبا قديما (قوله فلا رد) اي بالعيب القديم لتعيبها بزوال التقوية عندها وهو مانع من الرد (قوله ولا رجوع بالنقصان) اي نقصان العيب القديم (قوله للزوم الربا) لانه يبقى احدا للبلدين زائدا على الآخر بلا عوض يقابله وهذه مما يزداد على المسائل التي تمنع الرجوع بالنقصان المذكورة في باب خيار العيب ولهذا قال فاغتتمه الح (قوله قاله شيخنا) يعني الحبر الرملي في حواشي المنح (قوله ومن بني) اي بغير تراب تلك الارض والافالبناء لرب الارض لانه لو امر بتقصه يصير ترابا كما كان درمتي (قوله بغير اذنه) فلو بأذنه فالبناء لرب الدار

بخلاف طرف العبد فان فيه الارش (أو خرق ثوبا) خرقا فاحشا (و) هو ما (فوت بعض العين وبعض نقعه لا كاله) فلو كله ضمن كلها (وفي خرق يسير) نقصه و (لم يفوت شيئا) من النفع (ضمنه النقصان مع اخذ عينه ليس غير) لقيام العين من كل وجه مالم يجد فيه صنعة او يكون ربويا كما بسطه الزيلعي قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهي غصبت حياصة فضة بموهة بالذهب فزال تمويهها بخير مال كها بين تضمينها بموهة أو أخذها بلا شيء لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب شراء بوزتها فضة فلا رد لتعيبها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا فاغتتمه فقل من صرح به قاله شيخنا (ومن بني وغرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد)

ويرجع عليه بما انفق جامع الفصولين من احكام العمارة في ملك الغير وسيدكر الشارح في شتى الوسايا مسألة من بنى في دار زوجته مفصلة (قوله لو قيمة الساحة اكثر) بالحاء المهمة ولو قيمتها اقل فللغاصب ان يضمن له قيمتها ويأخذها درر عن النهاية وهذا على قول الكرخي وقدمنا الكلام عليه آنفا (قوله اى مستحق القلع الخ) وهى اقل من قيمته مقلو عام مقدار اجرة القلع فان كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة منح (قوله ان نقصت الارض به) اى نقصانا فاحشا بحيث يفسدها اموالها لو نقصها قليلا فيأخذ ارضه ويقلع الاشجار ويضمن النقصان سائحا عن المقدسى (قوله ولو زرعها يعتبر العرف الخ) قال في الذخيرة قالوا ان كانت الارض معدة للزراعة بأن كانت الارض في قرية اعتاد اهلها زراعة ارض الغير وكان صاحبها ممن لا يزرع بنفسه ويدفع ارضه مزارعة فذلك على المزارعة ولصاحب الارض ان يطالب المزارع بحصة الدهقان على ما هو متعارف اهل القرية النصف او الربع او ما شبه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي وهو نظير الدار والمعدة للاجارة اذا سكنها انسان فانه يحمل على الاجارة وكذا هيئنا وعلى هذا ادركت مشايخ زمانى والذي تقرر عندي وعرضت على من أثق به ان الارض وان كانت معدة للزراعة تكون هذه مزارعة فاسدة اذ ليس فيها بيان المدة فيجب ان يكون الخارج كله للمزارعة وعلى المزارع اجر مثل الارض اه اقول لكن سيدكر الشارح في كتاب المزارعة ان المفتى به صحته بلا بيان المدة وتقع على اول زرع واحد فالظاهر ان ما عليه المشايخ مبنى على هذا وفي مزارعة البرازية بعد نقله ما مر عن الذخيرة قال القاضى وعندى انها ان معدة لها وحصة العامل معلومة عند اهل تلك الناحية جازا استحسانا وان فقد احدها لا يجوز وينظر الى العادة اذ لم يقر بأنه زرعها لنفسه قبل الزراعة او بعدها او كان ممن لا يأخذها مزارعة ويألف من ذلك فحينئذ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو زرعها بتأويل بأن استأجر ارضا لغير المؤجر بلا اذن ربها ولم يحجزها ربها وزرعها المستأجر لا تكون مزارعة لانه زرعها بتأويل الاجارة اه (قوله والا فالخارج للزارع الخ) اى ان لم يكن عرف في دفعها مزارعة ولا في قسم حصة معلومة يكون الزارع غاصبا فيكون الخارج له وقوله وعليه اجر مثل الارض مشكل ولا تفيد النقول المارة لانها حينئذ ليست بماعدا للاستغلال حتى يجب عليه الاجر بل الواجب عليه نقصانها اللهم الا ان يحمل على انها مال يتيم وهو بعيد جدا او اعداها صاحبها للاجارة فتكون ماعدا للاستغلال واما الوقف فيأتى قريباً وليس في جامع الفصولين ما يفيد ما ذكره اصلا فان الذى فيه من الفصل الحادى والثلاثين نحو ما قدمناه عن الذخيرة والبرازية (قوله واما في الوقف الخ) عبارة الفصولين الا في الوقف فيجب فيه الحصة او الاجر بأى جهة زرعها او سكنها اعدت للزراعة ولا وعلى هذا استقر فتوى عامة المتأخرين اه ورأيت في هامشه عن مفتى دمشق العلامة عبد الرحمن افندى العمادى ان قوله تجب الحصة اى في زرع الارض وقوله او الاجر اى في سكنى الدار فقولوه زرعها اى الارض او سكنها اى الدار فنيه لف ونشر مرتب اه ودخل في قوله بأى جهة زرعها مالها ولو زرعها على وجه الغصب صريحا

مطلب

زرع في ارض الغير يعتبر عرف القرية

لو قيمة الساحة اكثر كامر (وللمالك ان يضمن له قيمة بناء وشجر امر بقلعه) اى مستحق القلع فتقوم بدونهما ومع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل (ان نقصت الارض به) اى بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف فان اقساموا العلة انصافاً او ارباعاً اعتبر والا فالخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فتجب الحصة او الاجر

بكل حال فصولين (عصب ثوبا فصبة) ١٧١ لا عبرة للالوان بل لحقيقة الزيادة والنقصان (او سويا قالت بسمن

فالملك مخير ان شاء ضمنه
قيمة ثوبه أبيض ومثل
السويق) عبر في المبسوط
بالقيمة لتغيره بالقليل فلم
يبق مثليا وسماه هنا مثلا
اقيام القيمة مقامه كذا
في الاختيار وقدمنا قولين
عن المجتبى (وان شاء أخذ
المصبوغ او المتوت وغرم
ما زاد الصبغ

٢ قوله واستشكله الزيلعي الخ
حيث قال وهو مشكل من
حيث ان المصبوب منه لم
يصل اليه المصبوب كله بل
بعضه وكان من حقه ان
يطالب هو الى تمام حقه فكيف

يتوجه عليه الطلب وهو لم
ينتفع بالصبغ شيئا ولم يحصل
له به الا تلف ماله وكيف
يسقط عن الغاصب بعض
قيمة المصبوب بالاتلاف
والاتلاف مقرر لوجوب
جميع القيمة وكيف صار
مسقطا له هنا انتهى قال
الطوري لك ان تقول لا
اشكال لان الشارع ناظر
الى حق كل منهما فلو أزمانه
بالعشرة ضاع مال الغاصب
وهو الصبغ مجانا وذلك ظلم
والمظلوم لا يظلم فأوجبناها
على رب الثوب فوصل الى
المصبوب منه كل حقه ماعليه
وما بقي له وكون الاتلاف

أو دلالة أعلى وجه المزارعة أو تأويل عقد فان ذلك المذكور في عبارة الفصولين قبل قوله
الافى الوقف وذكر في الاسعاف انه لو زرع ارض الوقف يلزم اجر مثلها عند المتأخرين اه
اقول والظاهر حمل على ما اذا لم يكن عرف او كان الاجر انفع للوقف تأمل ويمكن تفسير قول
الفصولين فتجب الحصة اى ان كان عرف وقوله او الاجراى ان لم يكن عرف او كان الاجر
انفع تأمل والحاصل انها ان كانت الارض ملكا فان أعدها ربا للزراعة اعتبر العرف
في الحصة والا فان أعدها للايجار فالخارج للزراع وعليه اجر المثل والا فعليه النقصان ان
انتقصت وان كانت وقفا فان ثمة عرف وكان انفع اعتبر والا فأجر المثل لقولهم يفتى بما هو
انفع للوقف فاغتم هذا التحرير المفرد المأخوذ من كلامهم المبدد بقى هنا شئ يخفى على كثيرين
وهو مالو كانت الارض سلطانية او وقفا بيد زراعها الذين اهم مشد مسكتها كغالب الاراضى
الدمشقية اذا زرعها غير من له المشد بغير اذنه ودفع ماعليها من الحصة لا مشكك عليها هل
لصاحب المشدان يطالبه بحصة من الخارج او بأجرة زرعها دراهم لا اجاب في الخيرية بقوله
لاوان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعا يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب اه فعلم
بهذا ان الحصة لا يستحقها صاحب المشد بل صاحب الاقطاع او المتولى فتنبه وفي الحامدية
سئل في ارض وقف سليخة جارية في مشد مسكة رجل زرعها زيد بلاذن من المتولى ولا من
ذى المشد ولم تكن في اجارته اجاب لناظر مطالبة زيد بأجرة مثلها والله اعلم فليحفظ ذلك فانه
مهم (قوله بكل حال) علمت معناه مما قدمناه (قوله فصبة) فلو انصبغ بلا فعل احد كالقاء
الريح فلا خيار لرب الثوب بل يدفع قيمة الصبغ لصاحبه لانه لاجنية من صاحب الصبغ
حتى يضمن الثوب زيلعي (قوله لا عبرة للالوان الخ) بيان لتكتمه عدم تعرض المصنف للون
الصبغ وان ماروى عن الامام ان السواد نقصان وعندها زيادة كالحمرة والصفرة راجع الى
اختلاف عصر وزمان فمن الثياب ما يزداد بالسواد ومنها ما ينقص كفى التبيين وغيره (قوله
بل لحقيقة الزيادة والنقصان) فلو كان ثوبا ينقصه الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهما
مثلا فتراجعت بالصبغ الى عشرين فعن محمد ينظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان
كانت الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه وخسة دراهم لان صاحب الثوب وجب له
على الغاصب ضمان نقصان قيمة ثوبه عشرة دراهم ووجب عليه للغاصب قيمة صبغه خمسة
فالخسة بالخسة قصاص ويرجع عليه بما بقى من النقصان وهو خمسة رواء هشام عن محمد
واستشكله الزيلعي ٢ بما حاصله ان المالك لم يصل اليه كل حقه ولم ينتفع بالصبغ بل ضره
فكيف يغرم والاتلاف موجب لكل القيمة فكيف صار مسقطا وأجاب الطوري بما
لا يشق فراجع (قوله فالملك مخير) لانه صاحب اصل والآخر صاحب وصف يقال ثوب
مصبوغ وسويق ملتوت فخير لتعذر التمييز (قوله وسماه) اى القيمة بمعنى البدل ح
وهو جواب عن المتن حيث يفهم منه خلاف ما فى المبسوط وقوله وقدمنا قولين اى أوائل
العصب جواب آخر فى المتن مبنى على القول الآخر وهو ظاهر المتون وفى الدر المتقى انه
مثلى وقيل قيمى لتغيره بالقليل لكن تفاوته قليل فلم يخرج عن كونه مثليا كفى شرح المجمع اه
ومصحح الاتفاقى انه قيمى (قوله وغرم ما زاد الصبغ) برفع الصبغ فاعل زاد اى غرم من

مقرر الاتفاقى كونه مسقطا لان الاتلاف بالنظر الى النقصان والاسقاط بالنظر الى عين الصبغ فتأمل انتهى منه مطلب — مهم

النقود بقدر الزيادة الحاصلة في الثوب بسبب الصبغ (قوله وغرم السمن) اشار الى ان السمن منصوب عطفا على ما والمراد غرم مثل السمن وبين فائدة ادراجها لفظة غرم المانعة من عطفه على الصبغ المرفوع بقوله لانه مثلي اى فالواجب فيه ضمانه اى ضمان مثله لاقيمته وفي الدر المنقى وقيل بالرفع والصواب النصب ذكره الزاهدى اه (قوله قبل اتصاله) لم يقل وقت اتصاله كما قال في سابقه لان خروج الصبغ عن المثلية بامتزاجه بالماء كان قبل اتصاله بالثوب بخلاف السمن فانه لم يخرج عنها الا وقت اتصاله بالسويق فافهم وهذا وجه الفرق بين ضمان مثل السمن وبدل الصبغ (قوله اذا كان قبضه القيمة معروفا) الظاهر ان الحكم في رد عين المغصوب كذلك فلو اقر الغاصب بقبضه منه وانكره المالك لا يصدق في حق المالك لانه بقبضه دخل في ضمانه وبدعوى الرد يدفع الضمان عنه فلا يصدق في حق نفسه فتأمل و راجع المنقول الرملى على الفصولين ونقله ط عن الحموى عن العمادى والله اعلم (قوله او بينة) اى اقامها غاصب الغاصب (قوله لابقارار الغاصب) اى الاول فلا يصدق في حق المالك فهو بالخيار في تضمين ايها شاء يرى (قوله الا في حق نفسه وغاصبه) اى فيما اذا اختار المالك تضمين الثانى يرجع على الاول بما اقر بقبضه وكذا فيما اذا اختار تضمين الاول واراد الاول الرجوع على الثانى ليس له ذلك مؤاخذه له باقراره فانه لو لا اقراره لرجع كايأتى (قوله بعض الضمان) اطلقه فشمّل التصف الثلث والرابع كفى الهندية (قوله له ذلك سراجية) اختف النقل عن السراجية فبعضهم نقل ليس له وبعضهم نقل كما هنا وهو المذكور في الفصولين عن فوائد صدر الاسلام وفي الهندية عن الذخيرة (قوله والمالك بالخيار) الا في مسألة تقدمت متنا اول الغصب وفي الهندية ان ضمن الاول يرجع الاول على الثانى بما ضمن وان ضمن الثانى لا يرجع على الاول اه وفي البرازية وهب الغاصب المغصوب او تصدق او اعار هلك في ايديهم وضمنوا للمالك لا يرجعون بما ضمنوا للمالك على الغاصب لانهم كانوا عاملين في القبض لانفسهم بخلاف المرتن والمستأجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم عملوا له والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالثمن على الغاصب البائع لان رد القيمة كرد العين اه (قوله واذا اختار تضمين احدهما) اى ولم يقبض منه القيمة ولم يقبض عليه بها كايأتى (قوله لم يملك تركه) اى وان توى المال عليه كفى الفصولين اى بأن وجده معدما او مات مفلسا وشمّل تضمين احدهما البعض فليس له بعد ان ضمن احدهما البعض ان يضمن ذلك البعض للآخر بخلاف الباقي قال في البرازية تضمين الكل تملك من الضامن فلا يملك التملك من الآخر وتضمين البعض تملك ذلك البعض فيملك تملك الباقي بعد ذلك من الآخر (قوله وقيل يملك) جزم في الفصولين بالاول ثم رمز وقال فيه روايتان وفي الهندية عن المحيط لو اختار تضمين احدهما ليس له تضمين الآخر عندهما وقال ابو يوسف له ذلك ما لم يقبض الضمان منه اه وظاهره ان بعد القبض لا يملك تضمين الثانى بلا خلاف ولذا عبر بالاختيار وكما يقبض بالتراضى القضاء بالقيمة كفى الهندية ايضا * (فرع) * اخذه من الغاصب ليرده الى المالك فلم يجده فهو غاصب الغاصب يخرج عن العهدة برده الى الغاصب الاول هندية (قوله الاجازة لالتحق الاتلاف) يستثنى منه ما ذكره الحموى لوجاء رب اللفظة وأجاز تصدق الملتقط بها

في ابحاث غاصب الغاصب (و) غرم (السمن) لانه مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لامتزاجه بماء مجتبى (رد غاصب المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كما لو هلك المغصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب) فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام العين (اذا كان قبضه القيمة مقام العين) (اذا كان قبضه القيمة معروفا) بقضاء او بينة او تصديق المالك لابقارار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه عمادية (غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فاراد المسالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثانى له ذلك) سراجية والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء واذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمين الآخر وقيل يملك عماديه (الاجازة لالتحق الاتلاف) فلو اختلف مال غيره تعدى افعال المالك أجزت او رضيت لم يبرأ من الضمان) اشباه

مطلب

في حقوق الاجازة للاتلاف والافعال

معزياً للبرازية لكن نقل
 المصنف عن العمادية ان
 الاجازة تلحق الافعال
 هو الصحيح قال وعليه
 فتأخذ الاتلاف لانه من
 جملة الافعال فيلحفظ
 (كسر) الغاصب (الحشب)
 كسرا (فاحشاً لا يملكه ولو
 كسره المؤهوب له لم ينقطع
 حق الرجوع) اشباه وفيها
 أجرها الغاصب ورد
 أجرتها الى المالك تطيب
 له لان أخذ الاجرة اجازة
 * (فروع) * استعار منشارا
 فانقطع في النشر فوصله
 بلاذن مالكة انقطع حقه
 وعلى المستعير قيمته منكسرا
 شرح وهبانية * ركب دار
 غيره لاطفاه حريق وقع
 في البلد فانهدم شئ بركوبه
 لم يضمن لان ضرر الحريق
 عام فكان لكل دفعه
 جوهره * لا يجوز دخول
 بيت انسان الا بأذنه الا
 في الغزو وفيها اذا سقط
 ثوبه في بيت غيره وخاف لو
 اعلمه الخذ * حفر فدفن
 فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة
 اوجه ان الارض للحافر
 طلبه
 فيما يجوز فيه دخول دار
 غيره بلا اذن منه

لانه كالأذن ابتداء والاذن حصل من الشارع لا من المالك ولذا لا يتوقف على قيامها في يد
 الفقير بخلاف اجازة بيع الفضولي (قوله معزياً للبرازية) اي من كتاب الدعوى وفي البيروني
 عنها اتخذ احد الورثة ضيافة من التركة حال غيبة الآخرين ثم قدموا وأجازوا ثم أرادوا
 تضمينه لهم ذلك لان الاتلاف لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة (قوله عن العمادية) ذكره
 في الفصولين في آخر الفصل ٢٤ في بحث ما ينفذ من التصرفات السابقة باجازة لاحقة فراجع
 (قوله تلحق الافعال) قال في جامع الفصولين بعث دينه بيد رجل الى الدائن فجاء اليه الرجل
 واخبره به فرضى وقال اشترى به شيئاً ثم هلك قيل يهلك من مال المديون وقيل من مال الدائن
 وهو الصحيح اذا لرضا بقبضه في الانتهاء كالاذن ابتداء وهذا التعليل اشارة الى ان الصحيح
 ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح اهـ (قوله قال) اي المصنف وقال ابنه الشيخ صالح
 الا ان يقال المراد بالافعال غير الاتلاف عملاً بنقول المشايخ كلهم مع امكان الحمل اهـ قال
 الحموي يعني ان الافعال منها ما يكون اعداماً ومنها ما يكون ايجاداً فيحمل قول المشايخ
 على الفعل الذي لا يكون اعداماً اهـ ابوالسعود على الاشياء اقول ذكر في البرازية افسد
 الحياض الثوب فأخذه صاحبه ولبسه علماً بالفساد ليس له التضمين اهـ قال في التارخانية
 ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل اهـ فتأمل (قوله لا يملكه) قال في التارخانية ولم
 يتعرض لما اذا زادت قيمته بالكسر وينبغي ان لا يملكه ايضا اهـ (قوله تطيب له) ولا فرق
 بين ان تكون الاجرة قدر اجرة المثل ام لا ابوالسعود على الاشياء (قوله فوصله) اي عند
 الحداد (قوله انقطع حقه) لانه احدث به صنعة (قوله وعلى المستعير قيمته منكسرا) لانه
 انكسر حال استعماله فلم يكن مضموناً عليه (قوله شرح وهبانية) ذكره عند قول النظم
 ولورقاً المحروق في الثوب خارق * يغرم ارش النقص فيه فيقدر

يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يهزمه رفأت اذا اصلحته اي يقوم صحيحاً ويقوم
 مرفواً فيضمن فضل ما بينهما شرئلاً (قوله فانهدم شئ بركوبه) قيد بالانهدام اذ لو هدم دار
 غيره بغير امره وبغير امر السلطان حتى ينقطع عن داره ضمن ولم يأنهم بمنزلة جائع في مفازة ومع
 صاحبه طعام له اخذه كرهائهم يضمنه ولا اثم عليه تارخانية وظاهره انه بأمر السلطان لا يضمن
 قال الشيخ خير الدين ووجهه ان له ولاية عامة يصح امره لرفع الضرر العام اهـ اقول
 والظاهر انه يضمن ما هدمه مشرقاً على الهلاك نظير ما قدمه الشارح من مسئلة السفينة
 الموقرة تأمل (قوله لا يجوز دخول بيت انسان الا بأذنه) قيد بالبيت لما في التارخانية اراد
 ان يمر بارض انسان او ينزل بها ان كان لها حائط او حائل ليس له ذلك لانه دليل عدم الرضا
 والا فلا بأس به وفي الكبرى المعتبر في ذلك عادات الناس اهـ (قوله الا في الغزو) اي اذا كان
 ذلك البيت مشرقاً على العدو فلمغزاة دخوله ليقاوتوا العدو منه وانحو ذلك تأمل (قوله وخاف
 لو اعلمه اخذه) وينبغي ان يعلم الصلحاء انه انما يدخل لذلك ولو لم يخف أخذه لا يجوز من غير
 ضرورة ذخيرة وفيها مسائل اخر منها نهب منه ثوباً ودخل الناهب داره لا بأس بدخولها لما أخذ
 حقه لان مواضع الضرورة مستثناة ومنها له مجرى في دار رجل اراد اصلاحه ولا يمكن ان يمر
 في بطنه يقال لرب الدار اما ان تدعه يصلحه واما ان تصلحه ومنها آجر دار او سلمها له دخولها

لم ينظر حالها فيرمها وان لم يرض المستأجر عندها وعنده ان رضى **(قوله** فله نبشه) اى نبشه
لاخراج الميت **(قوله** وله تسويته) اى بالارض والزراعة فوقه اشباه **(قوله** وان وقفا
فكذلك) اى فله قيمة حفرة وهذا ذكره في الاشباه بخلافه وينبغي ان يكون الوقف من قبيل
المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه اه اى على
الضمان في المباح وفي حاشية ابى السعود عن حاشية المقدسى وهذا لو وقفت للدفن فلو على
مسجد للزرع والغلة فكالمملوكة تأمل اه **(قوله** ولا يكره لو الارض متسعة) اى لا يكره
الدفن نظيره من وسط المصلى في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فلو في المكان سعة لا يراحم
الاول والاقله ولو الجية وافاد كراهة الدفن لو لم تكن الارض متسعة فلا يصح التعبير بقولنا
ولو متسعة كالا يخفى فافهم **(قوله** الا في مسائل مذكورة في الاشباه) الاولى يجوز للولد والوالد
الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه المريض بلا اذنه ولا يجوز في المتاع وكذا احد الرفقة
في السفر لانه بمنزلة اهله في السفر * الثانية انفق المودع على ابوى المودع بلا اذنه وكان في مكان
لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استحسانا واطلاق الكثر الضمان محمول على الامكان
* الثالثة اذا مات بعض الرفقة في السفر فباعوا فراشه وعدته وجهازه بثمنه وردوا البقية الى
الورثة او اغمى عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وحكى عن محمد انه مات بعض
تلاميذه فباع محمد كتبه لتجهيزه فقبل انه لم يوص فبلا قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فما
كان على قياس هذا لا يضمن ديانة اما في الحكم فيضمن وكذا المأذون في التجارة لو مات مولاه
فأنفق في الطريق لم يضمن وكذا لو أنفق بعض اهل الحلة على مسجد لا متولى له من غلته لحصير
ونحوه وأنفق الورثة الكبار على الصغار ولا وصى لهم او قضى الوصى ديناً علمه على
الميت بلا معرفة القاضى والورثة فلا ضمان في الكل ديانة اه من الاشباه وحواشيها وفي
التارخانية وضع القدر على الكانون وتحتها الحطب فجاء آخر وأوقد النار فطبخ لا يضمن
استحسانا ومن هذا الجنس خمس مسائل * احداها * هذه الثانية طحن خبطة غيره ضمن ولو ان
المالك جعل الخطة في الزورق وربط الحمار وجاء آخر فساقه لا يضمن * الثالثة رفع جرة غيره
فانكسرت ضمن ولورفعها صاحبها وأمالها الى نفسه فجاء آخر واغاله فانكسرت لا * الرابعة
حمل على دابة غيره فهلك ضمن ولو حملها المالك شيأ فسقط فحملها آخر فهلك لا * الخامسة
ذبح اضحية غيره في غير أيامها لا يجوز ويضمن ولو في أيامها يجوز ولا يضمن ومن جنسها احضر
فعله لهدم دار فجاء آخر وهدمها لا يضمن استحسانا ذبح شاة القصاب ان بعد ما شد القصاب رجلها
لا يضمن والا ضمن والاصل في جنس هذه المسائل كل عمل لا يتفاوت فيه الناس ثبت الاستعانة
من كل احد دلالة والا فلا فلو علقها بعد الذبح للسلخ فسلخها آخر بلا اذنه ضمن اه ملخصا وفي
القية اخذ احد الشريكين حمار صاحبه الخاص وطحن به فمات لم يضمن للاذن دلالة قال عرف
بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحا كما لو فعل بحمار ولده
او بالعكس او احد الزوجين او أرسل جارية زوجته في حاجته فأبقت اه **(قوله** ضمنه)
مخالف لما في المعراج والنبزاية وغيرهما من انه ان لم يسقه معها لا يضمنه وقدمناه اول الغصب
عن الزيلعي لكن نقل الشرنبلالى عن قاضيخان انه ينبغي ان يضمنه ايضا لانه لا يساق

مطلب

فيما يجوز من التصرف بمال
الغير بدون اذن صريح

فله نبشه وله تسويته وان
مباحة فله قيمة حفرة وان
وقفا فكذلك ولا يكره لو
الارض متسعة لان الحافر
لا يدري بأى ارض يموت
* لا يجوز التصرف في مال
غيره بلا اذنه ولا لايته
الا في مسائل مذكورة
في الاشباه * غصب حمارة
فتبعها بجحشها فأكله الذئب
ضمنه كافي معاياة الوهبانية
* وغاصب شئ كيف
يضمن غيره * وليس له
فعل بما يتغير *

الا بسوقها كما قالوا اذا غضب عجولا فيس ابن امه ضمنه مع نقصان الام اه اقول ان كانت المسئلة من تخريجات المشايخ فما اختاره قاضيخان وجيه ولذا مشى عليه ابن وهبان وان كانت منقولة عن المجتهد فاتباعه اوجه فليراجع (قوله بما يتغير) الظاهر ان المراد به المضمون وهو الجحش هنا فانه لما هلك تغير عن حاله وقد ضمنه مع انه لم يباشر فيه فعلا تأمل (قوله هل له منه شربه) الجواب نعم ان حول النهر عن موضعه كرم الشرب والتوضؤ منه لظهور اثر الغصب بالتحويل والا لاثبت حق كل أحد فيهما ابن الشحنة (قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر) الجواب انه الفرس السريع فانه يسمى نهرا وبحر القول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي اى الخيل ولقوله صلى الله عليه وسلم في فرس ابى طلحة انا وجدناه ابجر ابن الشحنة والله تعالى اعلم

فصل

لما ذكر مقدمات الغصب وكيفية ما يوجب الملك للغاصب بالضمآن ذكر في هذا الفصل مسائل متفرقة تتصل بمسائل الغصب كما هو دأب المصنفين نهاية (قوله غيب) الاولى ان يقول غاب ليشمل ما اذا كان عبدا فأبق فانه اذا ضمن قيمته ملكه أفاده الطورى وقال يعلم حكم التقييد بالاولى (قوله وضمن قيمته للملك) اى ان شاء المالك التضمين والا فله ان يصبر الى ان يوجد كفى العناية ح (قوله ملكه عندنا الخ) اى خلافا للشافعى لما مر ان الغصب محظور فلا يكون سببا للملك كما في المدبر ولنا انه ملك البدل بكماله والمبدل قابل للنقل من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل ابن كمال (قوله فتسلم له الاكساب لا الاولاد) تفريع على قوله مستندا لان الملك الثابت بالاستناد ناقص يثبت من وجه دون وجه فلم يظهر أثره في الزيادة المنفصلة كذا في العناية وغاية البيان والفرق ان الولد بعد الانفصال غير تبع بخلاف الكسب فانه بدل المنفعة فيكون تبعا محضا اقول وظاهره ان المراد بالاكساب مطلق الزيادة المتصلة كالحسن والسمن وبالولد مطلق الزيادة المنفصلة كالدر والتمر فلا تسلم له اذا ملك المفضوب بالضمآن يدل عليه مامر وقول الزيلعى بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تبع ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف او الذى فيه الخيار حيث يملك به الزيادة المنفصلة ايضا لانه سبب موضوع للملك فيستند من كل وجه اه تأمل (قوله والقول له بيمينه) اى للغاصب لانكاره الزيادة التى يدعيها المالك بان يقول ما قيمته الا عشرة مثلا منية المفتى (قوله فللمالك) لانها مثبتة للزيادة قال في النهاية ولا يشترط في دعوى المالك ذكر اوصاف المفضوب بخلاف سائر الدعاوى وينبغى ان تحفظ هذه المسئلة اه شرب ليلية (قوله ولا تقبل بينة الغاصب الخ) قال في المنح فان عجز المالك عن اقامة البينة وطلب يمين الغاصب وللغاصب بينة تشهد بقيمة المفضوب لم تقبل بل يحلف على دعواه لان بينته تنفى الزيادة والبينة على النفى لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي ان تقبل لاسقاط اليمين كالودع اذا رد الوديعة فان القول قوله ولو أقام بينة على ذلك قبلت وكان ابو على النسفى يقول هذه المسئلة عدت مشكلة ومن المشايخ من فرق بينها وبين مسئلة الوديعة وهو الصحيح كذا في العناية والنهاية والتبيين اه (قوله ونقل المصنف الخ) نقل المصنف ذلك في منحه عن البحر وجواهر الفتاوى عند قوله او الغصب ولو ادعى الغاصب الهلاك الخ ثم أعاد النقل عن

* وغاصب نهر هل له منه شربه * وهل ثم نهر طاهر لا مطهر *

فصل

(غيب) بمعجمة (ماغصبه وضمن قيمته) لمالكه (وملكه) عندنا ملكا (مستندا الى وقت الغصب) فتسلم له الاكساب لا الاولاد ملتقى (والقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن او برهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفى الزيادة هو الصحيح زيلعى ونقل المصنف عن البحر والجواهر

جواهر الفتاوى هنا وقد نقل الشارح المسئلة قيل كتاب الاقرار وعزاها لدعوى البحر ونقلها في البحر قيل قول الكثر ولا ترد بين على مدع وعزاها الى المحيط عن الامام محمد ونقل عن المحيط انه قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب مسائله فيجب حفظها وقد لفق الشارح هذه العبارة من عبارة البحر المنقولة عن المحيط ومن عبارة الجواهر على احسن وجه فانه في عبارة البحر بين حكم ما اذا حلف الغاصب وسكت عما اذا نكل وفي عبارة الجواهر بعكس ذلك وجميع ما ذكره الشارح منقول لم ينفرد بشئ منه سوى حسن التعبير فجزاه الله خيرا **(قوله)** لو قال الغاصب الخ اي بعد ما بين المالك مقدارا بأن قال قيمته مائة مثلا **(قوله)** فالقول للغاصب اقتصر عليه لان المودع بتعديه صار غاصبا **(قوله)** ويجبر على البيان لانه اقر بقيمة مجهولة بحر عن المحيط اي بأمره القاضي بذلك لاحتمال كذبه بقوله لا اعرف قيمته **(قوله)** فان لم يبين الخ عبارة البحر فاذا لم يبين يحلف على ما يدعى المغصوب منه في الزيادة فان حلف بخلاف المغصوب منه ايضا ان قيمته مائة يأخذ من الغاصب مائة اه فالمراد بالزيادة ما تضمنتها دعوى المالك التي نفاه الغاصب بقوله علمت ان قيمته اقل مما يقوله والمراد انه يحلف على نفيا بأن يقول ليست قيمته مائة كما ادعاه المالك وقيد بقوله لم يبين عما اذا بين وقال قيمته خمسون مثلا فان القول له وهي مسئلة المتن السابقة فلا يصح ان يكون اصل النسخة فان بين لاختلاف حكم المسئلتين فافهم **(قوله)** ولو حلف المالك ايضا أفاد بلفظ ايضا ان المراد حلف بعد ما حلف الغاصب قال ح لم يظهر وجهه فليراجع اه اي وجه تحليف المالك ايضا واقول وبالله التوفيق لعل وجهه ان الغاصب لما لم يبين لم يمكن ان يكون القول له بيمينه بخلاف مسئلة المتن فلم ترتفع دعوى المالك لانها ترتفع لو بين شيأ يصدق فيه باليمين وقائدة تحليفه وان كان لا يرفع دعوى المالك التوصل الى ثبوتها بنكوله فاذا حلف لم تثبت دعوى المالك لعدم النكول ولم ترتفع لعدم البيان فبقيت بحالها فاحتاجت الى التوير باليمين وان كانت من المدعى لعدم افادة يمين المدعى عليه ونظير ذلك مسائل منها لو اختلف التبايعان في قدر الثمن او المبيع تحالفا مع ان احدهما مدع والآخر منكر وهي من مسائل المتون هذا ما ظهر لي وجهه المقل دموعه هذا وذكر اليرى في دعوى الاشياء عن التارخانية ان الحاكم أباح طعن على محمد رحمه الله تعالى بأن اليمين لم تشرع عندنا للمدعى وقال الجواب الصحيح عندى ان يقول القاضي للغاصب بعد ما امتنع عن البيان أكانت قيمته مائة أكانت خمسين أكانت ثلاثين الى ان ينتهى الى اقل ما لا ينقص منه قيمته في العرف والعادة فاذا انتهى الى ذلك لزمه وجعل القول له في الزيادة مع يمينه كالجواب فيما اذا أقر بحق مجهول في عين في يده لغيره يسمى له القاضي السهام حتى ينتهى الى اقل ما لا يقصدونه بالتملك عرفا وعادة ويلزمه به اه ملخصا **(قوله)** ثم ان ظهر الخ لاجابة اليه مع ما ذكره المصنف بعد لان الغاصب ضمن بقول المالك على ما ذكره فلا خيار للمالك ط قلت قصد الشارح ذكر عبارة البحر تمامها مع ان المصنف لم يصرح بخيار الغاصب بل نفى خيار المالك ولا تلازم بينهما على ان في ثبوت الخيار للغاصب في مسئلة المتن كلاما سند ذكره فافهم **(قوله)** ودفع قيمته اي ان لم يكن دفعها **(قوله)** واخذ القيمة اي ان كان دفعها **(قوله)** وهي من خواص كتابنا قد ذكرنا سابقا ان ذلك من كلام صاحب المحيط فهو من جملة المتقول قبله ووجه

لو قال الغاصب او المودع المتعدى لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المغصوب فللغاصب اخذه ودفع قيمته او رده واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا فلتحفظ (فان ظهر) المغصوب (وهي) اي قيمته (اكثر مما ضمن) او مثله او دونه

الخصوصية تضمنها ورود اليمين على المدعى فانه لم يشتهر في الكتب فانهم (قوله على الاصح) راجع لقوله او مثله او دونه وهو ظاهر الرواية لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يدعيه والخيار لغوات الرضا خلافا لقول الكرخي انه لا خيار له هداية (قوله فالاولى ترك قوله وهي اكثر) او يفعل كما فعل القدوري وصاحب الكنز والمتقي حيث قدموا ذكر المسئلة الثانية على الاولى وجعل بعض الشراح ذلك قيدا للسابقة فقط ولكن الاولى كما قال الشارح تبعا للقهستاني فانه ليس قيدا فيهما (قوله وقد ضمن بقوله) اي الغاصب مع يمينه (قوله اخذه المالك) وللغاصب حبسه حتى يأخذ مادفعه زيلعي (قوله ولا خيار للغاصب الخ) فيه رد على ما بحثه في اليعقوبية بأنه على التعايل بعدم رضا المالك ينبغي ثبوت الخيار للغاصب لو قيمته اقل اعمه رضاه ايضا ولذا قال ولو قيمته اقل فانهم (قوله للزومه باقراره) اقول ولانه ظالم بغصبه وتعيديه ولان تمام ما كانه متوقفا على رضا المصنوب منه وقد وجد تأمل (قوله او نكول الغاصب) اي عن الخائف بأن القيمة ليست كايدي المالك شر نبلاية (قوله فهو له ولا خيار للمالك) ركذا لا خيار للغاصب لرضاه حيث اقدم على الغصب رحمتي وذكر ط ان له الخيار اخذا من قوله في الاولى ولا خيار للغاصب بطريق الاشارة اه واقول قد راجعت كثيرا فلم اظفر بصريح النقل في ذلك والذي يقتضيه النظر ما قاله الرحمتي فان الغاصب ظالم بالغصب وبالتغيب عن المالك فاصراره على ذلك دليل الرضا وحيث كان ظالما لا يراعى جانبه يدل عليه اقتضاهم على بيان الخيار في المسلتين من جانب المالك فقط لكونه مظلوما ولذا قال الاتقاني في تعليل خيار المالك في الاول لانه كالمكره على نقل حقه من العين الى بدل لم يرض به والمكره يثبت له الخيار في الفسخ اه وقول المصنف كغيره فهو له ظاهر في عدم الخيار له لان ملكه كان موقوفا على رضا المالك وقد وجد ولا سيما فيما اذا انكل فان النكول اقرار واما ثبوت الخيار له في المسئلة السابقة عن البحر والجواهر فلا يدل على ثبوته هنا لاختلاف موضوعهما ولانه ظهر صدقه في يمينه الذي حلفه ولم يرض بقول المالك ولم يقم عليه برهان ولم ينكل عن اليمين بخلاف هذه المسئلة في جميع ما ذكر وبالجملة فاثبات الخيار له حكم شرعي يحتاج للنقل فايراجع (قوله فضمنه المالك) قيد بتضمين المالك احترازا عما لو باعه الغاصب فباعه المالك من الغاصب او وهبه له او مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل لانه طرأ ملك بات على موقوف على اداء الضمان فأبطله ابو السعود عن شيخه (قوله نفذ بيعه) هذا ان ضمنه قيمته يوم الغصب قال في جامع الفصولين قبيل الخامس والعشرين غصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لالو ضمنه قيمته يوم البيع اه (قوله لان تحرير) تعليل للتفسير المفهوم من اي ح (قوله نافذ في الاصح) اي لو اعتق المشتري من الغاصب ثم ضمن المالك الغاصب نفذ اعتاقه في الاصح عند الشيخين وكذا ينفذ باجازه المالك البيع لانه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه بدليل ان المبيع يملك عند الاجازة بزوائد المتصلة والمنفصلة ولو لم يكن تاما بنفسه لما كان كذلك وتامه في التبيين (قوله لان الملك الناقص الخ) نقصانه بثبوته مستندا كما مر ولم يرتض ابن الكمال هذا التعليل قال لانه منقوض باعتاق المشتري من الغاصب وعلى بأن الغصب غير موضوع لافادة الملك اه فتأمل (قوله وزوائد المصنوب الخ) ليس

على الاصح عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر (وقد ضمن بقوله اخذه المالك ورد عوضه او أمضى) الغمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالغمان فله خيار عيب ورؤية مجتبي (ولو ضمن بقول المالك او برهانه او نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك) لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط (وان باع) الغاصب (المصنوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرر) اي الغاصب لان تحرير المشتري من الغاصب نافذ في الاصح عناية (ثم ضمنه لا) لان الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع لالعتق (وزوائد المصنوب) مطلقا متصلة كسمن حسن او منفصلة كدروهم

منها الاكساب الحاصلة باستغلال الغاصب فانها غير مضمونة وان استهلكها لانها عوض
عن منافع المصوب ومنافعه غير مضمونة عندنا كما يأتي فكذا بدلها كفاية (قوله امانة
لا تضمن الا بالتعدي) اي خلافا للشافعي وهذه ثمرة الخلاف بيننا وبينه في حقيقة الغصب كما
نبه عليه الشارح أول الغصب فلو قتله الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن ملك ولو هلكت الجارية
بعد الزيادة ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضمن الزيادة وكذا لو زادت قيمتها نهاية (قوله لانها
امانة) مكرر مع ما في المتن (قوله ولو طلب المتصلة لا يضمن) لان دفعها غير ممكن فلا يكون مانعا
ا ح بقي الموطأ مع الاصل بأن قال سلمنى الجارية أو الدابة بعد الحسن أو الحسن فمنعني ينبغي
ان يضمنه كالاصل وليحرر رحمتي أقول ذكر في الجمع ان الزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع
والتسليم قال شارحه اي عند ابى حنيفة أما المنفصلة فمضمونة اتفاقا لانه بالتسليم الى المشتري
صار متعديا اه وفي الاختيار وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع للغير لان الطلب غير صحيح
لعدم امكان رد الزوائد بدون الاصل اه فحيث لم تضمن بالتسليم الى المشتري لا تضمن بالمنع
ايضا وقد منا أول الغصب عن جامع الفصولين غصب شاة فسمنت فذبحها ضمن قيمتها يوم غصب
لا يوم ذبحه عند ابى حنيفة كما لو تلفت بلا اهلاكه تأمل (قوله وما نقصته الجارية) اي
انقصت لان نقص يحجب لازما ومتعديا وهنا لازم ابن ملك واما الضمير المتصل به فلا يدل على
التعدي لانه ضمير المصدر فانه عائد الى ما الواقعة على النقصان (قوله مضمون) اي اذا حبلت
عند الغاصب او زنت بعبد الغاصب اما اذا كان الحبل من الزوج او المولى لضمان جوهره
وفي الطوري عن المحيط غضبها حاملا أو مريضة فماتت في يده من ذلك ضمنها وبها ذلك العيب
(قوله بقيمتها) اي ان نزل حيا وهو بدل من قوله بولدها والمراد اذا ردها وولدها يحجب نقصان
الولادة به نظرا الى قيمته (قوله او بخرته) اي لو ضرب الغاصب او غيره بطنها فألقته ميتا وهي
نصف عشر قيمته حيا لو ذكرنا وعشر قيمته لو أنثى قال في الاختيار لانها قائمة مقامه لوجوبها
بدلا عنه (قوله ان وفيه) اي بالنقصان وكذا ان زاد كافي غاية البيان (قوله والا إلخ) اي ان
لم يف به يحجب بقدره وضمن الباقي (قوله ولو مات إلخ) في هذه المسئلة ثلاث روايات عن
الامام بيرا برد الولد يحجب بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام وفي
ظاهر الرواية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة كافي النهاية عن المبسوط شربلالية (قوله زنى
بأمة) اي الغاصب أو غيره طعن الحموى وقيد به اذ لو حبلت من الزوج أو المولى فلا ضمان وان
ماتت اتقاني (قوله اي غضبها) فائدة هذا التفسير دفع ما رويهم من شمول قوله مغصوبة
ما اذا زنى بأمة غضبها غيره فان الضمان على الغاصب لا الزانى فافهم (قوله فماتت بالولادة) اي
بسببها لا على فورها قال قاضيخان وماتت في الولادة أو في النفاس فان على قول ابى حنيفة ان كان
ظهر الحبل عند المولى لاقل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه
وقال في المواهب عليه قيمتها يوم العلوق عند ابى حنيفة وقال عليه نقص الحبل على الاصحاب
شربلالية (قوله ضمن قيمتها) اي وان بقى ولدها ولا يحجب بالولد كما في الهندية لانه غضبها وما
انقصد فيها سبب التلف وردت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذ فلم يصح الرد فلا يبرأ
عن الضمان كما اذ جنت عنده فردها فقتلت بتلك الجناية أو دفعت بها فيرجع عليه المالك بكل

(امانة لا تضمن الا بالتعدي
او المنع بعد طاب المالك)
لانها امانة ولو طاب
المتصلة لا يضمن (وما
نقصته الجارية بالولادة
مضمون ويحجب بولدها)
بقيمتها او بخرته ان وفيه
والا فيسقط بحسابه ولو
ماتت وبالولد وفاء كفى هو
الصحيح اختيار (زنى
بأمة مغصوبة) اي غضبها
(فردها حاملا فماتت
بالولادة ضمن قيمتها)

القيمة كأنه لم يردّها (قوله يوم علمت) كذا في الهداية والمجمع وغيرها وبحث فيه في
 العقوبة انه ينبغي ان يكون يوم الغضب فراجعها ويوافقه ما قدمناه آنفاً عن قاض خان
 (قوله بخلاف الحرّة) اى اذا زنى به ارجل مكرهه او لا اتقانى فافى الدرر فيه نظر عزيمة وفيه
 نظر فتدبر (قوله بعد فساد الرد) اى بسبب الجبل زاد الزيلعى والمصنف ولا يجب ردّها أصلاً
 قال الزملى سياتى فى الجنائيات ان من خدع امرأة رجل يحبس حتى يردّها او يموت ففعل ما هنا
 قياس وما هناك استحسان قطعاً للفساد تأمل (قوله ولوردها محمولة الخ) اى الامة والفرق
 بين هاتين المسئلتين ومسئلة المتن ان الهلاك اضعف الطبيعة عن دفع آثار الحمى المتوالية
 وذلك لا يحصل بالحمى الاول عند الغاصب فانه ليس بموجب لما بعده والزنا يوجب جلداء ولما
 لا متلفاً فلا يضاف الى الزنا بخلاف الهلاك بجبل الزنا فانه بالسبب الاول (قوله لا يضمن) اى
 لا يضمن كل القيمة بل نقصان الحمى كما فى الدرر المتقى (قوله وكذا) اى لا يضمن القيمة بل نقصان
 عيب الزنا زيلعى (قوله ولو زنى بها) اى بأمة غصبها واستولدها اى حبلت منه درر (قوله ثبت
 النسب) اى ان ضمنها وادعاه كفى الدرر ح (قوله والولد رقيق) لان التضمن يمن له حق
 التضمن اورث شبهة والنسب يثبت بالشبهة بخلاف الحرية درر عن الكافى ونقل فى العزيمة
 ان صاحب الدرر اساء التحرير فى هذه المسئلة ولا تنضح الابمراجعة الكافى قلت وذكر فى
 التارخاية المسئلة حيث قال وليس للغاصب ان يستخدم او يملك من غيره حتى يختار المولى
 فان اختار اخذا القيمة استأنف الاستبراء وان اختار اخذاها بطل ما فعل من التصرف الا اذا
 استولدها يثبت النسب استحساناً والولد رقيق اه فقد فرض مامر فيما اذا اختار المالك
 اخذها لا اخذا القيمة فتأمل فى وجهه (قوله منافع الغصب) اى المصسوب (قوله استوفاه
 او عطلها) صورة الاول ان يستعمل العبد شهر امثال ثم يردّه على سيده والثانى ان يمسكه ولا
 يستعمله ثم يردّه كفى الدرر (قوله عندنا) اى خلافاً للشافعى رحمه الله (قوله لكن لا يلائمه الخ)
 اقول بل يلائمه بعطفه عليه بالرفع فيفيد انه غير مضمون ط اى بتقدير حذف الخبر والاصل
 وخمر المسلم غير مضمون بدليل ما قبله كقوله كند غير قائمه وعمر وعلى ان عدم الملامه فيما ذكره
 اشد لانه معطوف على قوله بخلاف الحرّة ومخالفة الحرّة للأمة فى الحكم ظاهر وبينهما
 مناسبة بخلاف منافع الغصب اذ لا مناسبة بينهما لا بتكلف تأمل (قوله مع انه) اى ما شرح
 عليه (قوله ان يكون وقفاً) وكما تضمن منفعه تضمن ذاته كما قدمه عن العيني وغيره عند
 الكلام على غصب العقار وفى الولوالجية ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضيعة
 اخرى تكون على سبيل الوقف الاول اه (قوله للسكنى او للاستغلال) اقول او لغيرهما
 كالسجد فقد أفتى العلامة المقدسى فى مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة بلزوم اجرة
 مثله مدة شغله كفى الخيرية والحامدية (قوله او مال يتيم) اقول وكذا اليتيم نفسه للمافى
 البرازية يتيم لأب له ولا أم استعمله اقرباً ومدة فى اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له
 طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوى اجر المثل
 اه وبه افتى فى الخيرية والحامدية وفى اجارات القنية غصب صياحرا واجرهم وعمل قلاجرا
 للعاقدهم رمز الاجر للصبي ثم رمز وهو الصواب لانه ذكر فى المتقى آجر عبده سنة ثم اقام العبد

يوم علمت (بخلاف الحرّة)
 لانها لا تضمن بالغضب
 ليقى ضمان الغضب بعد
 فساد الرد ولوردها محمولة
 فانت لا يضمن وكذا لو
 زنت عنده فردها فجلدت
 فانت به ملقى ولو زنى بها
 واستولدها ثبت النسب
 والولد رقيق (و) بخلاف
 (منافع الغصب استوفاه
 او عطلها) فانها لا تضمن
 عندنا ويوجد فى بعض
 المتون ومنافع الغصب
 غير مضمونة الى آخره
 لكن لا يلائمه ما أتى من
 عطف خمر المسلم الى آخره
 مع انه أخصر فتدبر (الا)
 فى ثلاث فيجب أجر المثل
 على اختيار المتأخرين (ان
 يكون) المصسوب (وقفاً)
 للسكنى او للاستغلال (او
 مال يتيم) الا فى مسألة

مطلب

فى ضمان منافع الغصب

سكنت أمه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في الاشباه معزيا لوصايا القنية قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك اليتيم فقد نقل المصنف وغيره عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبى بلا عقد وقيل دار اليتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن حمل كلا فرعين على قول المتقدمين بعدم اجرته وأما على القول المعتمد انها كالوقف فوجب الاجرة على الشريك والزوج لكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فليزمه الاجرة وبه أفتى ابن نجيم وما في الصيرفية من التفصيل لو اليتيم يقدر على المنع فلا اجر والا فعليها غير ظاهر وعليه فهو عليه لاعاها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الحانية ان مسألة الدار كمسئلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيما اذا كان لا يضرها فللغائب ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى (او معدا) اى اعدده صاحبه (الاستغلال) بان بناء لذلك واستراة لذلك قيل او آجره ثلاث سنين على الولاء وفي الاشباه

بينه ان مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجر الخ (قوله سكنت أمه) اى ام اليتيم (قوله في داره) اى اليتيم (قوله بلا اجر) اى بلا التزام اجر بعقد اجارة من وليه تأمل (قوله ليس لهما ذلك) اى يحرم عليهما (قوله قلت ويستثنى ايضا) تأمله الشيخ شرف الدين (قوله سكنى شريك اليتيم) اى بان كانت بينه وبين بالغ فسكنها البالغ مدة (قوله وكذا الاجنبى بلا عقد) اى وكذا اذا سكنها اجنبى عنه غير أمه وغير شريكه (قوله وقيل دار اليتيم كالوقف) اى في ضمان منافعهما وهو قول المتأخرين وهو المعتمد كما أتى في كلام الشارح (قوله قلت ويمكن حمل كلا الفرعين) اى فرع أم اليتيم وفرع سكنى شريكه وصرح بذلك الحموى وبحمل الاول صرح صاحب المنح (قوله بعدم اجرته) اى بعدم لزومها (قوله واما على القول المعتمد الخ) اى وحينئذ فلا استثناء ولذا قال العلامة البيرى والعجب من المؤلف كيف عدل عما عليه الفتوى بلا موجب فاحذره (قوله فليزمه الاجرة) لان الاجرة تجب على الغاصب دون من يتبعه ونقل البيرى عن المحيط ان لم يكن لها زوج لها السكنى بحكم الحاجة وان كان فلا كما اذا كان لها مال (قوله وما في الصيرفية الخ) عبارتها سكنت مع زوجها بيت ابنها الصغير قال ان كان بحال لا يقدر على المنع بان كان ابن سبع سنين اوست فعليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان بحال يقدر على المنع فلا اجر عليها اه وفيها مخالفة لما في البيرى عن المحيط حيث فرض المسئلة فيما اذا سكنت بغير امر الزوج وقدر مدة قدرة الابن على المنع بان كان ابن عشر فأكثر فان ظاهره انها سكنت وحدها وانها لو كان ابن ثمان وتسع يلزمها الاجر تأمل (قوله والا فعليها) في بعض النسخ بضمير الثانية وهو غير موافق لعبارة الصيرفية المارة (قوله غير ظاهر) خبر المبتدأ ووجهه انه وان قدر على المنع فلا عبرة بتبرعه وهو وصى (قوله وعليه) اى على القول المعتمد من انها كالوقف كذا في تنوير البصائر لا على ما في الصيرفية كما قيل فافهم (قوله فهو عليه) اى فالاجر واجب على الزوج لاعاها قول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط فهو عليها لا عليه (قوله ثم نقل عن الحانية الخ) نقل اولاً عن العمادية عن محمدان علم الحاضر ان الزرع ينفعها له زرع كلها فاذا حضر الغائب له ان يتنفع بكل الارض مثل تلك المدة اثبتت رضا الغائب بمثل ذلك دلالة وان علم انه ينقصها ليس للحاضر ذلك لان الرضا غير ثابت ثم نقل عن القنية ان الحاضر لا يلزمه في الملك المشترك اجر وليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان المأبأة بعد الخصومة قال وبينهما تدافع الا ان يفرق بين الارض والدار وهو بعيد او انهما روايتان ثم نقل عن الحانية ان مسألة الدار كمسئلة الارض وان للغائب ان يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ استحسنا ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه الفتوى اه ما خلا ونقل البيرى عبارة الحانية ايضا فمغلة وأقرها وكذلك المحشى ابو السعود (قوله قالوا وعليه الفتوى) لفظة قالوا يؤتى بها غالبا بالتضعيف ولم أرها في هذه المسئلة في كلام غيره ولعله زادها اشعارا باختيار خلافه وهو ما ذكره آخر كتاب الشركة عن المنظومة المحمية وبه أفتى ابن نجيم وهو الذى عليه العمل اليوم هذا وكان ينبغي للشارح ان يذكر هذه المسئلة بعد قوله الا اذا سكن بتأويل ملك كما فعل البيرى وغيره (قوله قيل أو آجره الخ) نقل المصنف في المنح انه يصير معاد بذلك ثم نقل انها بسنة اوستين او اكثر لاتصير معدة اقول وفي اوائل اجارات القنية

عن الاصل استأجر ارضا فزرعها سنين فعليه اجر السنة الاولى ونقصان الارض فيما بعدها
ويصدق بالفضل عند ابي حنيفة ومحمد قال القاضي الصدر هذا اذا لم تكن الارض معروفة
بالاجارة بان كانت لا تؤجر كل سنة فلو عرفت بها يجب اجر السنين المستقبلية بخلاف فعرف
بهذا ان عند ابي حنيفة ومحمد لا تصير الارض معدة للاجارة بالاجارة سنة او سنين ونحوه في
الحيط اه اقول وظاهره اعتقاد انها تصير معدة بأكثر من الثلاث ففي اطلاق الاشياء لا آتى
نظر قنبر (قوله لا تصير الدار الخ) قيد بها لان الارض تصير معدة للزراعة بأن كانت في قرية
اعتاد اهلها زراعة ارض الغير وكان صاحبها ممن لا يزرع بنفسه فلصاحبها مطالبة الزارع
بالتعارف كافي البيرى عن الذخيرة وقدمنا الكلام عليه مستوفى (قوله بالنسبة للمشتري) اى
مالم يشترها المشتري لذلك (قوله وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب) كذا قيده في
الذخيرة حيث قال قالوا في المدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك
منه بطريق الدلالة وذكر في مزارعتها ان السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل
ملك اه تأمل اقول وذكر الشارح قبيل فسخ الاجارة مانصه وفي الاشياء ادعى نازل الخان
وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لا يصدق والاجر واجب قلت فكذا مال
اليتيم على المفتى به فتنبه اه فتأمل اقول وهذا كله اذا لم يطالبه بالاجر والا فيجب ولو لم يكن
معدا للاستغلال لما في اجازات القنية قالوا جميعا المغصوب منه اذا شهد على الغاصب انه ان
رددت الى دارى والا اخذت منك كل شهر الف درهم فالاشهاد صحيح فلو أقام فيها الغاصب بعده
يلزمه الاجر المسمى اه (قوله قاله شيخنا) اى في حاشية المنح ولم يعزه لاحد اقول وينبغي
تقييده بما اذا لم يكن اعداده ظاهرا مشهورا كالخان والحمام وبه يحصل التوفيق بين هذا وبين
ما قدمناه آنفا انه لو ادعى الغصب لم يصدق تأمل (قوله صار) في بعض النسخ جاز (نبهه)*
قدمنا في كتاب الاجارات ان المعد للاستغلال غير خاص بالعقار فقد افترى في الحامدية بلزوم
الاجر على مستعمل دابة المكارى بلا اذن ولا اجارة ونقل عن مناهى الاقروى عن حاشية
القنية عن ركن الاثمة استعمل نور انسان او مجلته يجب عليه اجر المثل اذا كان اعدده للاجارة
بأن قال بلسانه اعدده لها اه فليحفظ فهو محل اشتباه (قوله الا في المعد للاستغلال الخ)
افاد ان الاستثناء من قوله او معدا فقط وان الوقف ومال اليتيم يجب فيه الاجر على كل حال
والداعى الى هذا التقييد مع انه خلاف المتبادر من عبارة المتن ما قدمه من القول المعتمد ولذا
قدم الشارح عند الكلام في غصب العقار أنه لو شرب دارا وسكنها فظهرت وقفا او صغير لزمه
الاجر صيانة لهما وقدمنا انه المختار مع انه سكنها بتأويل ملك أو عقد فاحفظه فقد يخفى على
كثير (قوله كيت) وكذا الخانوت كافي العمادية (قوله فتنبه) اى ولا تغفل عن كونه مبنيا
على قول المتقدمين ح (قوله اذا سكنه احدها) اى احد الموقوف عليهما أو أحد
الشريكين بأن كان البعض ملكه والبعض وقفا على الآخر (قوله بالغلبة) قيده لما قدمه
اول كتاب الوقف انه لو سكن بعضهم ولم يجدا الآخر موضعا يكفيه فليس له اجرة ولاله ان يقول
انا استعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة الخ (قوله ثم بان للغير)
اى ظهر ان البيت لغير الراهن حال كونه معدا للاجارة ح (قوله فلا شئ عليه) لانه لم

لا تصير الدار معدة له باجارتها
بل ببنائها او شرائها له ولا
باعداد البائع بالنسبة
للمشتري ويشترط علم
المستعمل بكونه معدا حتى
يجب الاجر وان لا يكون
المستعمل مشهورا بالغصب
قلت ولو اختلفنا في العلم
وعدمه فالقول له بيمينه لانه
منكر والآ خر مدع قاله
شيخنا وبموت رب الدار
وبيعه يبطل الاعداد ولو
بنى لنفسه ثم ارد ان يعده
فان قال بلسانه ويخبر
الناس صار ذكره المصنف
(الا) في المعد للاستغلال
فلا ضمان فيه (اذا سكن
بتأويل ملك) كيت سكنه
احد الشركاء في الملك ولو
ليتيم على مامر عن القنية
فتنبه اما في الوقف اذا سكنه
احدها بالغلبة بلا اذن
لزم الاجر (أو عقد) كيت
الرهن اذا سكنه المرتهن ثم
بان للغير معدا للاجارة فلا
شئ عليه

يسكنها ملتزما للاجر كالمالك فسكنها المرتهن قنية اقول بل الاجر على الراهن لانه غاصب فتأمله يرى **(قوله)** بقى لو اجر الغاصب احدها) اى احد ما منفعه مضمونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال اشباه **(قوله)** فعلى المستأجر المسمى) اى للغاصب لانه العاقد **(قوله)** ولا يلزم الغاصب الاجر) اى اجر المثل كما هو في عبارة الاشباه **(قوله)** بل يرد ما قبضه للمالك) حاصله انه لا يلزمه الا الذى اجر به وان كان دون اجر المثل حوى **(قوله)** وقنية) عبارتها ولو غصب دار امعدة للاستغلال او موقوفة او ليتيم واجرها وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لاجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكذب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم للعاقد فقال للعاقد ولا يطيب له بل يرده على المالك وعن ابى يوسف يتصدق به اه قال العلامة البيرى الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين اما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب اجر المثل اه اى ان كان ما قبضه من المستأجر اجر المثل او دونه فلو اكثر رد الزائد ايضا لعدم طيبه له كما حرره الحموى واقره ابو السعود **(قوله)** وفي الشرع نبلاية الخ) عبارتها الا اذا سكن بتأويل ملك او عقد وينظر مالو عطل الخ اقول ان كان الضمير في عطل للسكن فلا معنى له لانه مستوف لا معطل وان كان لمن له تأويل ملك فلا وجه للتوقف لانه اذا سكن واستوفى المنفعة لا يلزمه اجر فكيف يلزمه اذا عطلها وان كان للغاصب اى لو عطل غاصب منفعة احدها هذه الثلاثة ولم يستوفها فهو معلوم من عبارة المصنف وصاحب الدرر لان استثناء هذه الثلاثة من قوله سابقا استوفها او عطاها يفيد انها مضمونة بالاستيفاء او التعطيل تأمل وسئل في الحامدية عن حانوت وقف عطله زيد مدة فأفتى بلزوم اجر المثل مستدلا بعبارة المصنف واما عود الضمير للمستأجر من الغاصب فلا مساغ له فانه لم يتعرض في الشرع نبلاية للمستأجر فافهم **(قوله)** بأن اسلم وهما في يده) وكذا لو حصلها وهو مسلم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحسينا للظن بالمسلم ط وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم خرا هل يجب على الغاصب أداء الخمر اليه حتى لو لم يردّه يؤاخذ به يوم القيامة اذا علم قطعا انه يستردها ليخللها يقضى بردها اليه وان علم انه يستردها لبشرها يؤمر الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف لرجل فجاء ماله ليه يأخذه منه ان علم انه يأخذه ليقفل به مسلما يمسه الى ان يعلم انه ترك هذا الرأى اه منح **(قوله)** فلا ضمان) نتيجة قوله وبخلاف الخ ووجهه عدم تقومها في حق المسلم لانه باعتبار دين المغصوب منه قال في الشرع نبلاية وكذا لا يضمن الزق بشقه لاراقة الخمر على قول ابى يوسف وعليه الفتوى كافي البرهان اه وهذا حكم الدنيا بقى حكم الآخرة فان كان المغصوب منه خلا لا اتخذ العصير للخل فعلى الغاصب اثم الغصب وان اتخذها للشرب فلا حق له عليه في الآخرة كافي المنع عن جواهر الفتاوى **(قوله)** المسلم) اما الذمى فيضمن مثل الخمر وقيمة الخنزير ابن ملك **(قوله)** قيمتها) اى الخمر والخنزير وفي بعض النسخ قيمتها بلا ضمير ثنية اى قيمة الخمر والاولى هي الموافقة لقول المصنف كالكتن والقدرى لو كانا لزمى بالثنية والثانية موافقة لتعليل الشارح ولما في غاية البيان عن شرح المكافى اذا اتلف المسلم الخنزير على ذمى فلا ضمان عليه عنده خلافا لهما وتماه فيه **(قوله)** قيمي حكما) اى وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن تملكها وتملكها لما فيه من

بقى لو اجر الغاصب احدها
فعلى المستأجر المسمى لاجر
المثل ولا يلزم الغاصب
الاجر بل يرد ما قبضه
للمالك اشباه وقنية
وفي الشرع نبلاية وينظر لو ما
عطل المنفعة هل يضمن
الاجرة كما لو سكن (و)
بخلاف (خمر المسلم
وخنزيره) بأن اسلم وهما في
يده (اذا اتلفهما) مسلم او
ذمى فلا ضمان (وضمن)
التلف المسلم قيمتهما لان
الخمر في حقائقى حكما

اعراضها زيلعي **(قوله لو كانا لذي)** اطلقه فشمعل ما اذا اظهر بيعهما قال في المنح عن المجتبى ذي
 اظهر بيع الخمر والخنزير في دار الاسلام يمنع منه فان اراقه رجل او قتل خنزيره ضمن الان
 يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن الزق ولا الخنزير ولا الخمر لانه محتلف فيه اه ونقل ط عن
 البرهان تقييد الاطلاق بما اذا لم يظهرها تأمل وسأني تمام الكلام عليه **(قوله يرى ذلك)**
 عقوبة (حال من الامام اى يرى جواز العقوبة بأن كان مجتهدا او مقلدا لمجتهد يراه كما يفيد
 التعليل السابق تأمل **(قوله ولا ضمان في ميتة ودم اصلا)** اى مطلقا ولولذمى كما يصرح به
 اذ لا يدين بمولهما احد من اهل الاديان هداية وهذا في الميتة حتف انفها لان ذبيحة المجوسى
 ومخوقته وموقودته يجوز بيعها عند ابى يوسف خلافا لمحمد فينبغى ان يحجب الضمان اتقانى
 وجزم به في الكفاية **(قوله وشربها)** المراد مطلق الاتلاف كما في المنح عن القنية **(قوله لانه فعلة)**
 الخ بيان لوجه المخالفة بين الغصب والشراء قل في المنح لكن فيه انه مخالف للقاعدة المشهورة
 وهى ان المتضمن يبطل ببطلان المتضمن وهنا لا يبطل البيع في الخمر وجب ان يبطل ما في صمته
 من التسليط الا ان يدعى خروجه عن القاعدة ببيان اوجه وانها اكثرية اه قال الرملى
 لقال ان يمنع كونه منها اذا تسليط حصل بالفعل قصدا لاضمننا فتأمل اه **(قوله ثم اسلما)**
 او احدها اى قبل القضاء بمثل الخمر او بمده منح **(قوله الا في رواية)** اى عن الامام وهى قول
 محمد **(قوله قيمته الخمر)** اى على التلغ اذا اسلم وحده وكذا اذا اسلم وسبق اسلامه قال الزيلعي
 ولو اسلم الطالب بعد ما قضى له بمثلها فلا شئ له على المطلوب لان الخمر فى حقه ليست
 بمنقومة فكان باسلامه مبرئاله عما كان فى ذمته من الخمر وكذا لو اسلما لان فى اسلامهما اسلام
 الطالب ولو اسلم المطلوب وحده لو اسلم المطلوب ثم اسلم الطالب بعده قال ابو يوسف لا يجب عليه
 شئ وهو رواية عن ابى حنيفة وقال محمد يجب قيمة الخمر وهو رواية عن ابى حنيفة اه فافهم
 وقيد بالخمر لما فى التارخانية انه فى الخنزير يبقى الضمان باسلامهما واسلام احدهما لان موجه
 الاصل القيمة والاسلام لا ينافيها اه **(قوله اخذها المالك مجانا)** لان ذلك تطهير له بمنزلة
 الفصل فيبقى على ملكه اذ لا ثبت المالية به **(قوله ولكن لو اتلفهما ضمن)** لما كان هنا
 المفسوب خمر المسلم وقدر ان خمر المسلم لا يضمن بالاتلاف كان مظنة لتوهم عدم الضمان
 هنا ايضا فالاستدراك فى محله فافهم **(قوله ضمن)** اى مثل الحل وقيمة الجلد ح **(قوله)**
 يضمن قيمته مدبوغا اى فى صورة الاتلاف ط **(قوله واعتمده فى الملتقى)** حيث قال فاوانلفه
 الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ **(قوله ملكه)** لان الملاح والحل مال
 متقوم والخمر غير متقوم فيرجح جانب الغاصب فيكون له بلا شئ **(قوله لملكه)** اى المالك
 الاول **(قوله خلافا لها)** فعندها يأخذ المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الحل فلواتلفها
 الغاصب لا يضمن خلافا لهما ملتقى **(قوله كقرظ)** بفتحتين وبالطاء المشالة ورق السلم
 شرنبالية وما فى المنح بخط المصنف كقرض بالضاد تصحيف كتابه عليه الرملى **(قوله الجلد)**
 مفعول دبغ **(قوله اخذ المالك)** وقول ضد الشريعة واذا دبغ بذى قيمة يصير ملكا
 للغاصب سهو من قلم الناسخ الاول كما بسطه الباقي درمتمقى قيل والفرق بين الحل والجلد فى
 ان المالك يأخذ الجلد لا الحل ان الجلد باق لكن ازال عنه النجاسات والخمر غير باقية بل صارت

(لو كانا لذي) والمتلف
 غير الامام او ما مورد يرى
 ذلك عقوبة فلا يضمن ولا
 الزق خلافا لمحمد مجتبى
 ولا ضمان في ميتة ودم اصلا
 (بخلاف مالو اشتراها)
 اى الخمر (منه) اى الذي
 (وشربها فلا ضمان ولا ضمان)
 لانه فعلة بتسليط بائعه
 بخلاف غصبها مجتبى وفيه
 اتلف ذمى خر ذمى ثم
 اسلما او أحدها لاشئ
 عليه الا فى رواية عليه قيمة
 الخمر (غصب خمر مسلم
 فخلها بما لا قيمة له)
 كحطه وملح يسير لا قيمة
 له او تشميس (او غصب
 جلد ميتة فدبغه به) بما
 لا قيمة له كتراب وشمس
 (اخذها المالك مجانا و)
 لكن (لو اتلفهما ضمن)
 لا لتلفا وفي شرح الوهبانية
 يضمن قيمته مدبوغا
 واعتمده فى الملتقى (ولو
 خلها بذى قيمة كالملاح)
 الكثير (والحل ملكه
 ولا شئ عليه) لملكه
 خلافا لهما (ولو دبغ به)
 بذى قيمة كقرظ وعفص
 (الجلد أخذه المالك)

حقيقة اخرى ولابن الكمال فيه كلاءه (قوله ورد مازاد الدبغ) بأن يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما ملتقى قال في شرحه وليس له ان يدفع الجلد للغاصب ويضمنه قيمته غير مدبوغ لعدم تقومه قبل الدبغ (قوله وللغاصب حبسه الخ) فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة الزيادة ابن كمال (قوله ولو أُلغى لا يضمن) أي لو أُلغى الغاصب عند أبي حنيفة وقلا يضمن قيمته ظاهرا لان تقوم الجلد حصل بفعله وحقه قائم فيه والجلد تبع لفعله في حق التقوم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغة والاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه بالاتلاف فكذا تبعه بخلاف المدبوغ بما لا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم وبخلاف ما لو استهلكه غير الغاصب لان الاصل مضمون عليه فكذا التبغ ابن مالك وفي النهاية لوجعله الغاصب بعد دباغته فروا فان جلد ذكي فعليه قيمته يوم الغصب اتفاقا وان جلد ميتة فلا شيء عليه لانه تبدل اسمه ومعناه بفعله وتماه في التبيين (قوله ولا ضمان الخ) مكرر مع مامر لكن اعاده ليربطه بما بعده اظهارا للفرق بينهما كما اشار اليه في الهداية من انا لما أمرنا بترك اهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل وجب علينا ترك اهل الاجتهاد على ما اعتقدوه مع احتمال الصحة فيه بالاولى والفرق ان ولاية الحاجة ثابتة لقيام الدليل على الحرمة فلم يعتبر اعتقاد الضمان فانهم (قوله ولو لمن يبيحه) أي ولو كان مملوكا لم يبيحه كشافعي (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي بنص ولاتأكلوا قال في العناية لقائل ان يقول لانسلم ذلك لان الدليل الدال على ترك الحاجة مع اهل الذمة دال على تركها مع المجتهدين بالطريق الاولى على ما قررتهم والجواب ان الدليل هو قوله عليه الصلاة والسلام اتركوهم وما يدعون وكان ذلك بعقد الذمة وهو منتف في حق المجتهدين اه وفي الحواشي السعدية والاولى ان استحلال متروك التسمية مخالف لنص الكتاب والخصم مؤمن به فيثبت ولاية الحاجة (قوله آله اللهو) كيربط ومزمارودف وطبل وطنبور منح والذي قاله ابن الكمال ان العزف بلا ميم هو آله اللهو واما المعزف بالميم فهو نوع من الطناير يتخذ اهل اليمن وكتب على الهامش ان صدر الشريعة أخطأ حيث لم يفرق بين المعزف والعزف وهو كفلس جمعه معازف على غير قياس وعزف كضرب سائحان ومثله في القهستاني (قوله ولو لكافر) الاولى ولو لمسلم ليفيد الكافر بالاولى لما قيل انه بالاتفاق كإيأتي ولان خمر المسلم غير مضمون بخلاف خمر الكافر كما مر فاذا ضمن معزف المسلم مع عدم ضمان خمره علم ضمان معزف الكافر بالاولى فتدبر وبارة ابن الكمال وانما يقل لمسلم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين كونه له وكونه لكافر (قوله صالحا لغير اللهو) ففي الدف قيمته دقا يوضع فيه القطن وفي البربط قصعة ثريد اتقاني (قوله سيجي بيانه) بينه في الهداية هنا فقال السكر أي بفتحيتين اسم للثي من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف ما ذهب نصفه بالطبخ (قوله وصح بيعها كلها) لانها اموال متقومة لصلاحيتهما للانتفاع بهما لغير اللهو فلم تناف الضمان كالامة المغنية بخلاف الخمر فانها حرام لعينها واما السكر ونحوه فخرمته عرفت بالاجتهاد وبأخبار الآحاد فقصرت عن حرمة الخمر فجوزنا البيع وقلنا يضمن بالقيمة

ورد مازاد الدبغ) وللغاصب حبسه حتى يأخذ حقه (ولو أُلغى لا يضمن) كما لو تلف (ولا ضمان بالاتلاف الميتة) ولو لدعي ولا بالاتلاف متروك التسمية عمدا ولو لمن يبيحه ملتقى لان ولاية الحاجة ثابتة (وضمن بكسر معزف) بكسر الميم آله اللهو ولو لكافر ابن كمال (قيمه) خشبا منحوتا (صالحا لغير اللهو) ضمن القيمة لا المثل (بأراقة سكر ومنصف) سيجي بيانه في الاشربة (وصح بيعها) كلها

وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ١٨٥ ملحق ودررو زيلبي وغيرها واقره المصنف وأما طبل الغزاة زاد في حظر

الخلاصة والصيدان والدف الذي يباح ضربه في العرس فضمنون اتفاقا (كلامه المغنية ونحوها) ككبش نطوح وحمامة طيارة وديك مقاتل وعبد خصي حيث تجب قيمتها غير صالحة لهذا الأمر (ولو غصب أم ولد فهلكت لا يضمن بخلاف) موت (المدير) لتقوم المدير دون أم الولد وقال لا يضمنها لتقومها (حل قيد عبد غيره أو رباط دابته أوقع باب اصطباها أوقفص طائرته فذهبت) هذه المذكورات (أوسى إلى سلطان بمن يؤذيه) الحال أنه (لا يدفع بالرفع) إلى السلطان (و) سعى (بمن يباشر الفسق ولا يتمتع بنهيه أو قال أساطان قد يغرم وقد لا يغرم) فقال (أنه وجد كثرًا فغرمه) السلطان (شيء لا يضمن) في هذه المذكورات (ولو غرم) السلطان (ألبته) يمثل هذه السعاية (ضمن وكذا) يضمن (لو سعى بغير حق عند محمد زجراله) أي للساعي (وبه يفتى) وعزروا الساعي عبد أطول بعد عتقه (ولومات الساعي فلم يسمى به أن يأخذ

لأبالمثل لأن المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط التقويم اتفاقا مخصا وبه يندفع توقف المحشى (قوله وقال الخ) هذا الاختلاف في الضمان دون إباحة اتلاف المعاوف وفيما يصلح لعمل آخر أو لا يضمن شيئا اتفاقا وفيما إذا فعل بلا إذن الإمام والألم يضمن اتفاقا وفي غير عود المغني وخابية الحمار والألم يضمن اتفاقا لأنه لو لم يكسرها عاد فاعله القبيح وفيما إذا كان لمسلم فلو لم يضمن اتفاقا قيمته بالغ ما بالغ وكذا لو كسر صليبه لأنه مال متقوم في حقه قلت لكن جزم الفهستاني وابن الكمال أن الذمي كالمسلم فليحرر دردمتقى أقول وجزم به في الاختيار أيضا وعليه اقتصر في الهداية على ذكر المسلم لكونه محل الخلاف وبه يتحرر المقام فتدبر (قوله والدف الذي يباح الخ) احتراز عن المصنوع ففي النهاية عن أبي الليث ينبغي أن يكون مكروها (قوله غير صالحة لهذا الأمر) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي ط (قوله فهلكت) عبره ليفيد أنه لو حصل ذلك بفعله ثبت موجه من غير خلاف وحرره ط أقول في التاتر خانية عن شرح الطحاوي ولو جنى على كل منهما يجب أرش الجناية على الجاني بالإجماع (قوله لتقوم المدير) أي بثلاث قيمة القن وقيل بنصفها أفاده العيني ولا يملكه باداء الضمان لأنه لا يقبل النقل من ملك إلى ملك أبو السعود (قوله لتقومها) أي أم الولد وقيمتها ثلث قيمة القن حموى وفي بعض النسخ بضمير التثنية (قوله حل قيد عبد غيره) الخلاف في العبد المجنون فلو عاقلا لا يضمن اتفاقا شر نبالية عن البرازية (قوله فذهبت هذه المذكورات) عدم الضمان قولهما خلافا لمحمد في الدابة والطيور وظاهر الفهستاني والبر جندی أن الخلاف في الكل وإن المودع لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لالتزامه الحفظ دردمتقى وفي الشر نبالية قال في النظم لوزاد على ما فعل بأن فتح القفص وقال للطيور كش كش أو باب اصطبل فقال للبقر هش هش أو لإجمار هر هر يضمن اتفاقا واجمعوا أنه لو شق الزق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن أه ط (قوله أوسى إلى سلطان) الظاهر أن هذه المسئلة والتي بعدها لأضمان فيهما اتفاقا لازالة الضرر أه ط (قوله قد يغرم وقد لا يغرم) بتشديد الراء على البناء للفاعل من مزيد الثلاثي قال في المنح والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا (قوله فقال) الأولى إسقاطه (قوله أنه وجد كثرًا) زاد في جامع الفصولين فظهر كذبه ضمن إلا أن كان عدلا أو قد يغرم وقد لا يغرم ورمز أيضا السعاية الموجبة للضمان أن يتكلم بكذب يكون سببا لأخذ المال منه أو لا يكون قصده إقامة الحسبة كما لو قال أنه وجد مالا وقدم وجد المالا فهذا يوجب الضمان إذا الظاهر أن السلطان يأخذ منه المال بهذا السبب أه (قوله وبه يفتى) أي دفعا للفساد وزجراله وإن كان غير مباشر فإن السعي سبب محض لإهلاك المال والسلطان يغرمه اختيار الأطباء هذا وفي الإسماعيلية ما يفيد أنه ورد نهى سلطانى عن سماع القضاة هذه الدعوى فإنه أفتى بأنه لا يقضى عليه بالضمان إلا بأمر سلطانى (قوله وعزروا) قال في الخيرية وقد جوز السيد أبو شجاع قتله فإنه ممن يسعى في الأرض بالفساد ويناب قاتلهم وكان يفتى بكفرهم ومختار المشايخ أنه لا يفتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر كما في القطاع والاعونة من المحاربين الله ورسوله قاله في البرازية

قدر الحسran من تركته) هو الصحيح جواهر الفتوى ٣٣٣ مطلب — في ضمان الساعي

اه (قوله ونقل المصنف) اى عن العمادية فيما لو ادعى عليه سرقة فحبس فسقط من السطح لما اراد ان ينفذ خوفا من التعذيب فمات ثم ظهرت السرقة على يد غيره ثم نقل المصنف عن القية شكاعند الوالى بغير حق وأتى بقائد فضرب المشكو فكسر سننه او يده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهرب وتسور جدار السجن فاصاب بدنه تلف يضمن الساعى فكيف هنا فقلل أتقى بالضمان فى مسئلة الهرب قال الاخ تأمل (قوله غرم الشاكي) اى لو بغير حق كما يفهم مما مر من عدم غرامة الاموال فليكن مثلهما غرامة النفس سائحا نى قلت ويؤخذ ايضا من قول العمادية ثم ظهرت السرقة على يد غيره كما مر تأمل (قوله والفرق الخ) استشكله فى جامع الفصولين بما فى فوائد صاحب المحيط امر قن غيره باتلاف مال رجل يغرم مولاه ثم يرجع على أمره اذا لا امر صار مستعملا للقن فصار غاصبا قال ويمكن الجواب بانه لاضمان على القن ولا على مولاه فى اتلاف مال مولاه فلا رجوع على الأمر بخلاف اتلاف مال غيره اوفى المسئلة روايتان لكنه فيدان الأمر يضمن وان لم يكن سلطانا ولا مولى ويأتى خلافه قال ويمكن الجواب بان المراد ثمة هو الضمان الابتدائى الذى بطريق الاكراه الاترى ان المباشرة لا يضمن ثمة بخلاف ما نحن فيه فافترقا (قوله واعلم ان الأمر لاضمان عليه) فلو خرق ثوبا بامر غيره ضمن المحرق لا الأمر جامع الفصولين قال الرملى فى حاشيته عليه اقول وجه عدم صحة الامران لا ولاية له اصلا عليه فلو كان له عليه ولاية كدابة مشتركة بين اثنين استعارها اجنبى من احدهما فامر رجلا بتسليمها للمستعير فدفعها له فلا شبهة فى ضمان الأمر الشريك لان تسليم مأموره كتسليمه هو وان شاء ضمن المأمور لتعديه بدفع مال الغير بغير اذنه تأمل اه (قوله الا فى ستة) هذا على ما فى بعض نسخ الاشياء وفى بعضها خمسة باسقاط أوأب (قوله اذا كان الأمر سلطانا) لان أمره اكراه كافى بابه (قوله اوأب) صورته امر الاب ابنه البالغ ليقدر نارافى ارضه ففعل وتعدت النار الى ارض جاره فأتلقت شيأ يضمن الاب لان الامر صح فانتقل الفعل اليه كمالو باشرة الاب بخلاف مالو استأجر نجار ليسقط جداره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على التجار لعدم صحة الامر كذا فى شرح تنوير الاذهان وظاهر هذا التصوير انه ليس المراد كل امر من الاب للبالغ حتى لو امره باتلاف مال او قتل نفس يكون ضمانه على الابن لفساد الامر ط اقول ووجهه انه فى الاول استخدام فصاح الامر لوجوب خدمة الاب بخلاف غيره فانه عدوان محض تأمل وينبنى تقييده بمالو او قد النار فى يوم ريح او نارا لا يوقد مثلها او كانت ارض الجار قريبة بحيث يصل اليها شرار النار غالبا والا فلا ضمان على المسالك لو فعل ذلك كفى جامع الفصولين فكذا بفعل ابنه بامر (قوله أو سيدا) اى والمأمور (قوله او المأمور صيا) كما اذا امر صيبا باتلاف مال الغير فاتفقه ضمن الصبي ويرجع به على الأمر اشياء وفى الحانية حربا بالغ امر صيبا بقتل رجل فالدية على عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الأمر فلو الأمر صيبا ايضا فلا رجوع ولو عبد أذنونا لا يضمن الأمر اه ملخصا وفى جامع الفصولين قال لصبي اصعد هذه الشجرة فانفض لى ثم هافصعد فسقط تجب دية على عاقلة أمره وكذا لو أمره بحمل شيء او كسر حطب بلا اذن وليه ولو لم يقل اصعد لى بل قال اصعد اه

ونقل المصنف انه لو مات المشكو عليه بسقوطه من سطح لحوفه غرم الشاكي دية له لو مات بالضرب لتدوره وقدم فى باب السرقة (أمر) شخص (عبد غيره بالا باق او قال) له (اقتل نفسك ففعل) ذلك (وجب عليه قيمته) ولو قل له أتلف مال مولاه فأتلف لا يضمن الأمر والفرق أن أمره بالا باق والقتل صار غاصبا لانه استعمله فى ذلك الفعل وأمره بالاتلاف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد وهو قائم لم يتلف وانما التلف بفعل العبد واعلم ان الأمر لاضمان عليه بالأمر الا فى ستة اذا كان الأمر سلطانا اوأب أو سيدا أو المأمور صيبا

مطلب

الأمر لاضمان عليه الا فى ستة

او عبدا أمره باتلاف مال غير سيده **قوله** ١٨٧ واذا أمره بحفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر

اشباه (استعمل عبد الغير انفسه) بأن أرسله في حاجته (وان لم يعلم انه عبد او قال له ذلك العبد) الذي استعمله (انى حر ضمن قيمته ان هلك) العبد عمادية وفيها جاء رجل الى آخر فقال انى حر فاستعملنى في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه (ولو استعمله لغيره) اى في عمل غيره (لا ضمان عليه لانه لا يصير به غاصبا كقوله لعبد ارق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فسقط لم يضمن الأمر ولو قال لتأكله انت وأنا ضمن قيمته كله لانه استعمله كله في نفعه (غلام جاء الى فصاد فقال افصدى ففصده فصاد معتادا) فغيره بالاولى (مات من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد وكذلك) الحكم في (الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد) عمادية (فروع) غصب عبدا وبعده مال المولى صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا يضمن ثيابه تبعاً لضمان

وانقض لنفسك أو نحوه فسقط ومات فالحقار هو الضمان وقيل لا ضمان اه (قوله او عبدا أمره باتلاف مال غير سيده) او بالاباق او يقتل نفسه كامر فلو امره باتلاف مال سيده لا يضمن كامر ايضا قال الحموى اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد بما ضمنه لسيده ولا فائدة فيه اه (قوله واذا أمره) الضمير المنصوب يعود الى المأمور لا بقيد كونه صبيا او عبدا (قوله ورجع على الأمر) افاد في التارخانية أن الرجوع فيما اذا قال له احفرلى زيادة لفظة الى او قال في حائطى او كان ساكنا في تلك الدار واستأجره على ذلك لان ذلك كله من علامات الملك والا فلا يرجع لان الامر لم يصح بزعم المأمور اه وعليه فلو قال احفرلى في حائط الغير او علم انه للغير لا يرجع فاطلاق الشارح في محل التقيد فتنه * (تمه) * في الهندية عن الذخيرة امر غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت لجاره ضمن الدايح علم اولا لكن ان علم لا يكون له حق الرجوع والارجع اه وفي البرازية امر اجيره برش الماء في فناء دكانه فرش فماتت منه فضمانه على الأمر وان بغير أمره فالضمان على الراش اه قلت فصارت المستثنيات ثمانية ويزاد تاسعة وهي ما قدمناه قريبا عن الرملى والتبع ينفي الحصر (قوله استعمل عبد الغير) ومثله الصبي كامر فلو غصب حرا صغيرا ضمن الا ان مات حتف أنفه فلو غرق او قتله قاتل ضمن اه جامع الفصولين (قوله لنفسه) زاد في البرازية قيدا آخر ونصه استخدام عبد الغير اذا اتصل به الخدمة غصب لقبضه بلاذنه حتى اذا هلك من ذلك العمل يضمن وان لم يتصل به الخدمة لا يضمن علم انه عبد الغير اولا اه (قوله وفيها الخ) مكرر مع المتن ح الا أن يقال قصد بتقلها توضيح المتن (قوله اى في عمل غيره) اى ولو كان ذلك الغير نفس العبد وحده كما يدل عليه ما بعده (قوله لم يضمن الأمر) لعنه مبنى على خلاف المختار الذى قدمناه عن جامع الفصولين الا أن يدعى الفرق بين الصبي والعبد فليتأمل (قوله لانه استعمله كله في نفعه) هذا ما علل به قاضى خان حين أفتى بالضمان ووجهه ان نفع الأمر لا يحصل الا باستعمال العبد كله لعدم تجزئه وان قصد العبد نفع نفسه ايضا ولانه لم يصعد الا بامرهم يوضحه ما فى العمادية ايضا غلام حمل كوز ماء ليلى مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزه ليحمل ماله من الحوض فهلك في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف القيمة ثم قال في المرة الثانية كلها لانه نسخ فعله فعل المولى اه فحجت ضمن الكل مع أن العبد في خدمة المولى يضمن في مسئلتنا بالاولى (قوله فغيره بالاولى) كذا قاله في المنح وظاهره أن العاقلة تضمنه ايضا وقد علل ضمان العاقلة في المعتاد في جامع الفصولين بانه خطأ وهل غير المعتاد خطأ ايضا محل نظر فليحرر وقدم الشارح المسئلة في باب ضمان الاجير وذكر أنه لو فسد نائما وتركه حتى مات من السيلان يجب القصاص (قوله ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد) لان اذنه لا يعتبر وظاهره ولو ما ذونا لان ذلك ليس من التجارة ومثله الصبي ط (قوله صار غاصبا للمال ايضا) فلو ابق ضمن غاصبه المال وقيمه فصولين (قوله بل قالوا الخ) وجه الترقى ان الثياب تابعة بخلاف المال (قوله بخلاف الحر) لان ثيابه تحت يده فصولين وفي البرازية ضرب رجلا وسقط حتى مات قال محمد يضمن ماله وثيابه التى عليه اه اى لفساد اليد تأمل (قوله ولو نسي الحرفات) جمع حرفة اى في يد الغاصب (قوله او شاخ) اى صار شيخا وعجوزا لفوات وصف مقصود يزيد في المالية (قوله يذكر) اى ضمان النقصان

عنه بخلاف الحر. عمادية وفي الوهبانية * ولو نسي الحرفات يضمن نقصها * ولو نسي القران او شاخ يذكر *

(قوله ولو علم الدلال الخ) قال الشرنبلاي من القنية الدلال اذا علم القيمة ونقص منها المباع للخرزاة السلطانية اول الامير بما لا يتغابن فيه يضمن النقص وخرج على هذا تقويم شهود القيمة والقسمة وشيخ الصحافين ونحوهم لاموال الايتام والاقواق الخراب للامراء والنواب والحكام كما هو المعتاد ويظهر فيه الغبن الفاحش وقد يعلم القاضى حالهم سيما في الاستبدالات من جهتي المسوغ والقيمة وحينئذ ينبغي القول بتضمن القاضى ايضا اهـ (قوله) ومتلف احدى فردتين (المراد احد شيئين لا ينتفع صاحبهما الانتفاع المقصود الا بهما معا كمصراعى باب وزوجى خف او مكعب (قوله) يسلم البقية) أل من البقية ثمة الشطر الاول اى يدفع للغاصب الفردة البقية اى الباقية ان شاء ويضمنه قيمة المجموع وقال بعضهم يسلك الباقية ويضمنه الثنتين (قوله) واقره الشرنبلاي اى فى شرحه على النظم (قوله) وذكر ما يفيد ان السلطان الخ) اى الواقع فى النظم وقد مناعبارته آتفا * (خاتمة) * غصب السلطان نصيب احدثهم من شرب اودار وقال لا اغصب الانصيبه فهو بينهم جميعا فصولين لكن فى التارخانية المختار ان غصب المشاع يتحقق تشبث رجل بالثوب فحذبه صاحبه فانخرق ضمن الرجل نصف الثوب قام فانشق ثوبه من جلوس رجل عليه ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب دخلت دابة زرعه فاخرجها ولم يسقها بعد ذلك لم يضمن هو المختار وان ساقها بعد ما أخرجها يضمن سواء ساقها الى مكان يأمن فيه منها على زرعه او اكثر منه وعليه الفتوى ماتت دابة لرجل فى دار آخر ان جلدتها قيمة يخرجها المالك والافرب الدار قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الغاصب اذا ندم ولم يظفر بالمالك يسلك المفضوب الى ان ينقطع رجائه فيصدق به ان شاء بشرط ان يضمن ان لم يجز صدقه والاحسن ان يرجع ذلك الى الامام لان له تدبيرا ورأيا فى مال الغيب الكل من التارخانية والله تعالى اعلم وله الحمد على ما علم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة

(قوله مناسبته الخ) اى مناسبته للغصب ولم يذكر وجه تقديمه عليها مع انها مشروعة بخلافه وهو كثرة وقوعه وانه قد يدخل فى العقار والمنقول بخلافها لما قال فى السعدية ان بيان وجه تأخيرها المأذون يعنى عنه (قوله) هى لغة الضم) قال الزيلعي مأخوذة من الشفع وهو الضم ضد الوتر ومنه شفاعه النبي صلى الله عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم بها الى الفائزين يقال شفع الرجل شفعاً اذا كان فرداً فصار ثانياً والشفيع يضم المأخوذ الى ملكه فلذلك سمي شفعة اهـ وفى القهستانى هى لغة فعلة بالضم بمعنى المفعول اسم للملك المشفوع بملك اهـ وأفاد فى المغرب استعمالها فى المعنيين وانه لم يسمع من الشفعة فعل واما قولهم الدار التى يشفع بها فمن استعمال الفقهاء (قوله) وشرعا تملك البقعة) الاولى ما وقع فى الكثر وغيره تملك لانه من اوصاف الشفيع وهو مالك لا تملك بل الاولى ما فى غاية البيان انها عبارة عن حق التملك اذ لولا هذا المضاف كما قال قاضى زاده فى تكملة الفتح لزم ان لا يكون لقوله وتستقر بالاشهاد صحة لان التملك لا يوجد بدون القضاء او الرضا وايضا فان حكمها جواز الطلب وحكم الشئ يعقبه او يقارنه فلو حصل التملك قبل الطلب لزم تحصيل الحاصل والمراد البقعة او بعضها ليشمل ما اذا اشتراها احد شفعاها كاسيأتى (قوله) جبرا على المشتري) ليس للاحتراز عما لورضى

* ولو علم الدلال قيمة سلعة *

* فتوم للسلطان انقص

يخسر * ومتلف احدى

فردتين يسلم الـ *

بقية والمجموع منه يحضر *

قلت وعن أبى يوسف

لا يضمن الا الخف التى

ألتفها وفى البرزاية هو المختار

واقره الشرنبلاي وذكر

ما يفيد ان السلطان ليس

بقيد وانه يبنى القول

بتضمن القاضى ايضا

سيافى استبدال وقف ومال

يتيم فليحفظ والله اعلم

كتاب الشفعة

مناسبته تملك مال الغير

بغير رضاه (هى) لغة الضم

وشرعا (تملك البقعة جبرا

على المشتري

بذلك بل لأن الغالب عدم رضاه كما اشار اليه القهستاني أبو السعود وأفاد ابن الكمال أن المراد به عدم اعتبار الاختيار لأنه يعتبر عدم الاختيار واحترز بقوله على مشترته عما ملكه بلا عوض كما بالهبة والارث والصدقة او بعوض غير عين كالمهر والاجارة والحاج والصلح عن دم عمد ودخل فيه ما وهب بعوض فانه اشتراء انتفاء قهستاني وبه يظهر أنه ليس الاولى تركه بل زيادة البائع لأنه قد يكون جبراعليه اذا أقر بالبيع وانكر المشتري وفي الفتاوى الصغرى الشفعة تعتمد زوال الملك عن البائع لا على نبوته للمشتري ولذا ثبت اذا باع بشرط الخيار للمشتري اه فافهم (قوله بما قام عليه) يعنى حقيقة او حكما كما سيأتى فى الحزم وغيره طورى والمراد ما لزم المشتري من المؤن بالشراء وبه يعلم ما فى كلام العيني كصاحب الدرر من القصور حيث قال بما اى الثمن الذى قام عليه فلوا بى المتن على عمومه لكان أولى أبو السعود (قوله وسببها الخ) قال الطورى وسببها دفع الضرر الذى ينشأ من سوء الجاورة على الدوام من حيث ايقاد النار واعلاء الجدار واثارة الغبار اه والظاهر أنه سبب المشروعية وما ذكره المصنف سبب الاخذ تأمل ما ذكر ضرر موهوم والاخذ من المشتري ضرر محقق به لانا نقول هو غالب فيرفع قبل وقوعه والا فربما لا يمكن رفعه وما احسن ما قيل

كم معشر سلموا لم يؤذهم سبع * وما نرى أحدا لم يؤذ بشر

(قوله بالمشتري) بفتح الراء (قوله بشركة او جوار) متعلق باتصال وشمل الشركة فى البقعة والشركة فى الحقوق كما يأتى وشمل قليل الشركة وكثيرها كالجوار فبه عليه الاتقان ط (قوله وشرطها الخ) المراد بالعقار هنا غير المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلو وان لم يكن طريقه فى السفلى وخرج البناء والاشجار فلا شفعة فيهما الا بتبعية العقار وان بيع بحق القرار در منتقى ويشترط كونه مملوكا كما علم مما قدمه ويأتى فخرج الوقف وكذا الاراضى السلطانية لا العشرية والحراجة اذ لا ينافى ذلك الملك كما سئذ كره قيل الباب الآتى وكون العقد معاوضة وزوال ملك البائع عن المبيع فلا شفعة فى بيع بخيار وزوال حق البائع فلا شفعة فى شراء فاسد وملك الشفيع الماشفع به وقت الشراء وعدم الرضا من الشفيع بالمبيع ولودلالة كما يعلم ذلك كله مما يأتى (قوله وان لم يكن طريقه فى السفلى) اى طريق العلو المبيع قال فى الذخيرة فان كان طريقه فى السفلى فالشفعة بسبب الشركة فى الطريق وان فى السكة العظمى فبسبب الجوار وان لم يأخذ صاحب العلو السفلى بها حتى انهدم العلو فعلى قول ابى يوسف بطلت لان الجوار بالاتصال وقد زال كلوباع التى يشفع بها قبل الأخذ وعلى قول محمد تجب لانها ليست بسبب البناء بل بالقرار وحق القرار باق وان كانت ثلاثة أبيات بعضها فوق بعض وباب كل الى السكة فيبيع الاوسط تثبت للاعلى والسفلى وان يبيع الاسفل او الاعلى فاللاوسط أولى اه ما خصا (قوله بما له من حق القرار) لان حق التعللى يبقى على الدوام وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار زيلعى وظاهرة ترجيح قول محمد المار (قوله اذا بيع مع حق القرار) كالبناء فى الارض السلطانية او أرض الوقف المحككة (قوله فردده شيخنا الخ) اقتصر فى الرد على الاستناد الى النقل وكان ينبغى ابداء الفرق بينه وبين مسئلة العلو للايضاح واعلم ان البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء على الدوام بل هو على شرف الزوال لما قالوا

بما قام عليه) بمثله لومثليا
والا فبقيمه (وسببها اتصال
ملك الشفيع بالمشتري)
بشركة او جوار (وشرطها
ان يكون المحل عقارا)
سفلا كان او علوا وان لم
يكن طريقه فى السفلى لانه
التحق بالعقار بما له من
حق القرار در رقت واماما
جزم به ابن الكمال فى اول
باب ما هى فيه من ان البناء
اذا بيع مع حق القرار
يلتحق بالعقار فردده شيخنا
الرملى وافقى بعدمها

ان الارض المحتكرة اذا امتنع المحتكر من دفع اجرة المثل يؤمر برفع بنائه وتؤجر لغيره وكذا يقال في السلطانية اذا امتنع من دفع ماعينه السلطان بخلاف حق التعلل فانه يبقى على الدوام كأمروبه اندفع ما ذكره ح من ان تعليلهم الحساق العلو بالعقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الكمال اه فتأمل (قوله تبعاً للبرازية وغيرها) ففي البرازية ولاشفعة في الكردار أى البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه نقل كالاراضى السلطانية التى حازها السلطان لبيت المال ويدفعها مزارعة الى الناس بالنصف فصار لهم فيها كردار كالبناء والاشجار والكبس بالتراب فيبيعها باطل ويبيع الكردار اذا كان معلوماً يجوز لكن لاشفعة فيه اه ملخصاً ونحوه في النهاية والذخيرة وفي التارخانية عن السراجية رجل له دار في ارض الوقف فلاشفعة له ولو باع هو عمارته فلاشفعة لجاره اه هذا وقد انتصر ابو السعود في حاشية مسكين لابن الكمال وجزم بخطأ من أفتى بأنه لاشفعة في البناء في الارض المحتكرة كالطورى اذ لا سند له في فتواه ثم استدلل بما في شرح المجمع الملكى لوبيع النخل وحده او البناء وحده فلاشفعة لانهما لا قرار لهما بدون العرصه قال فتعليله كالصریح في ثبوت الشفعة في البناء في المحتكرة لماله من حق القرار اه واستدل قبل هذا ايضا بما هو دليل عليه لاله كالتعرفه واماماً في شرح المجمع فلا دليل فيه ايضا لان التعليل المذكور لبيان الفرق بين بيع البناء او النخل وحده وبين بيعه مع محله القائم فيه فانه ثبت فيه الشفعة لو حود حق القرار على الدوام بخلاف بيع البناء الا الشجر وحده ولو في الارض المحتكرة كما علمته مما قررناه سابقاً ويمكن ان يكون مراد ابن الكمال بحق القرار المحل القائم فيه فلا يكون فيه مخالفة لغيره وقوله اذ لا سند له في فتواه عجيب بعد ما قدمناه من القول ومما يدل عليه قطعاً ما في الجامع الصغير ان بيع ارض مكة لا يجوز وانما يجوز بيع البناء فلا تجب الشفعة وروى الحسن عن ابي حنيفة انها تجب وهو قولهما وعليه الفتوى لأنه باع المملوك اه قال في شرح الوهبانية ولا يخفى ان مفساد هذا الكلام ان الشفعة فيها انما تثبت بناء على القول بأن أرضها مملوكة لان ان محرد البناء فيها يوجب الشفعة فيكون حكمه مخالفاً لحكم غيره من الابنية كما توهمه عبارة ابن وهبان اه اى فان عبارته توهم ان ثبوت الشفعة فيها مجرد البناء فتجب ولو قيل ان أرضها غير مملوكة فيخالف حكم غيره من الابنية وليس كذلك بل ثبوتها خاص بالقول بملكية أرضها ليكون البناء تابعاً للارض فلا يكون من بيع المنقول والعجب من ابي السعود حيث استدلل بهذا الكلام وجعله صريحاً فيما ادعاه مع أنه صريح بخلاف كالا يخفى فانه على القول بأن أرضها غير مملوكة فالبناء فيها له حق القرار على الدوام ومع هذا لاشفعة فيه فكيف البناء في الارض المحتكرة لا يقال يلزم من هذا عدم ثبوتها في العلو لانا نقول البناء من المنقول بخلاف العلو كما مر وأشار اليه الزيلعي فيما يأتي فاغتنم هذه الفوائد الفرائد (قوله ولو بعد سنين) مرتبط بقوله جواز الطلب اى اذا لم يعلم بها ط (قوله لاهيه) اى لا يجب عليه الطلب بها فالمراد بالوجوب الثبوت كما قال الاتقاني (قوله بعد البيع) لم يقل بالبيع لأنه شرط ابن كمال (قوله ولو فاسداً انقطع فيه حق المالك) بالهبة او البناء او الغرض (قوله كما يأتي) اول الباب الثانى (قوله او بخيار للمشتري) متعلق بمحذوف منصوب على الحالية عطفاً

مطلب

في الكلام على الشفعة في البناء في نحو الارض المحتكرة

تبعاً للبرازية وغيرها
فليحفظ (وركنها
اخذ الشفع من احد
المتعاقدين) عند وجود سببها
وشرطها (وحكمها جواز
الطلب عند تحقق السبب)
ولو بعد سنين (وصفتها ان
الاخذ بها بمسئلة شراء
مبتدأ) فيثبت بها ما يثبت
بالشراء كالرد بخيار رؤية
وعيب (تجب) لاه لاهيه
(بعد البيع) ولو فاسداً
انقطع فيه حق المالك كما
يأتى او بخيار للمشتري

على قوله ولو فاسدا المقرون بالواو الحالية لاعلى مدخول لو لفساد المعنى لانه لو كان الخيار
للبائع أو لهما فلا شفعة اتفاقا لان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بخلاف ما اذا كان للمشتري وسياتي
تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني وفي القهستاني عن قضيخان لاشفعة في بيع الوفاء لان حق
المالك لا ينقطع رأسا **(قوله)** وتستقر بالاشهاد اي بالطلب الثاني وهو طلب التقرير والمعنى
انه اذا شهد عليها لا تبطل بعد ذلك بالسكوت الا ان يسقطها بلسانه أو يعجز عن ايفاء الثمن
فيبطل القاضي شفعته ولا بد من طلب الموائبة لانها حق ضعيف يبطل بالاعراض فلا بد من
الطلب والاشهاد جوهرية **(قوله)** في مجلسه اي طلب الموائبة هو ان يطلب كاسمع وهذا هو
الطلب الاول من الثلاثة الآتية وفيه مخالفة لما قدمناه عن الجوهرية لقوله فلا تبطل بعده
لان تأخير طلب التقرير يبطل لها ايضا كياتي وهو متابع لابن الكمال حيث قال أراد بالاشهاد
طلب الموائبة لان حق الشفعة قبله متزلزل بحيث لو أخر تبطل واذا لم يؤخر استقر اي لا تبطل
بعد ذلك اه ويمكن ان يجاب عن عبارة الشارح بأن يقال المراد بالاشهاد هو الطلب الثاني اذا
كان في مجلس طلب الموائبة لما سيأتي انه حينئذ يقوم مقام الطلبين لكن يبعده الضمير في مجلسه
فانه لو رجع الى طلب الموائبة لزم عوده على غير مذكور والظاهر انه راجع الى الاشهاد وقد
فسره بقوله اي طلب الموائبة فينا في حمله على الطلب الثاني والعبارة الصحيحة ان يقال ولو في
مجلس طلب الموائبة بزيادة لو واسقاط الضمير واداة التفسير ويكون المراد بالاشهاد الطلب
الثاني كما قلنا فتدبر **(قوله)** فلا تبطل بعده اي بتأخير الطلب الثالث وهو طلب التملك امام مطلعا
أو الى شهر كياتي **(قوله)** ويملك بالياء المثناة التحتية قال في الدرر اي العقار وما في حكمه اه
ونحوه في المنح والذي رأيناه في النسخ تملك بالياء الفوقية وعليه فالضمير يعود الى البقعة
المذكورة أولا **(قوله)** بالاخذ الح) لان ملك المشتري ثم فلا ينتقل عنه الا باحدهما كالرجوع في
المهبة فلو مات او باع المستحق بها أو بيعت دار مجنبها قبل الاخذ أو الحكم بطلت ولو أكل
المشتري ثمرا حدث بعد قبضه لم يضمنه وتماه في الجوهرية **(قوله)** عطف على الاخذ) فلو قدمه
عليه كافي الغرر لسلم من الابهام ط **(قوله)** كما حرره مثلا خسرو) اي تبعا لغيره من الشراح
(قوله) بقدر رؤس الشفعاء) لاستوائهم في استحقاق الكل لوجود علته فيجب الاستواء في
الحكم وشمل ما لو كان المشتري احدهم وطلب معهم فيحسب واحدا منهم ويقسم المبيع
بينهم كافي الوهبانية وشروحا وسياتي في الباب الثاني **(قوله)** ان لم يكن) اي لم يوجد خليط في
نفس المبيع مستحق بأن لم يوجد اصلا أو كان غائبا أو كان حاضرا وسقطت شفعته بمسقط غير
التسليم **(قوله)** له) متعلق بتجب ولم يعمده الشارح لظهوره بعد ما نبه عليه فيما قبله وقوله في حق
المبيع متعلق بالضمير المجرور لعوده على الخليط وهو جائز عند بعضهم كقول الشاعر
* وما هو عنها بالحديث المترجم * اي وما بالحديث عنها والاولى اظهاره واضمار ما بعده بأن
يقول ثم للخليط في حقه ولذا قال ابن الكمال من قال ثم له حق المبيع اضمرفه فحقه الاظهار
واظهر فيما يكتفي فيه الاضمار **(قوله)** وهو الذي قاسم الح) كذا في العيني قال المرحوم الشيخ
شاهين فيه نظر لان الخليط في حق المبيع أعم ممن قاسم او لا بأن كان خليطا في حق المبيع من
غير قسمة ويمكن ان يجاب بأنه غير احترازي فالمتن على اطلاقه اه واقول بل هو احترازي

(وتستقر بالاشهاد)
مجلسه اي طلب الموائبة
فلا تبطل بعده (ويملك
بالاخذ بالتراضي او بقضاء
القاضي) عطف على الاخذ
لثبوت ملك الشفعين بمجرد
الحكم قبل الاخذ كما حرره
مثلا خسرو (بقدر رؤس
الشفعاء لا الملك) خلافا
للشافعي (للخليط) متعلق
بتجب (في نفس المبيع ثم)
ان لم يكن او سلم (له حق
المبيع) وهو الذي قاسم
وبقيت له شركة في حق
العقار

لانه قبل القسمة يستحقها من حيث كونه شريكاً في نفس المبيع لافي حقه اذ الشريك في البيع مقدم على الخليط في حقه ابو السمود **(قوله)** كالشرب والطريق الخ الشرب بكسر الشين النصيب من الماء وعطف القهستاني الطريق ثم وقل فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلاشفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى قال في الدر المنتقى ونقل البرجندی ان الطريق اقوى من المسيل فراجع اه **(قوله)** لا تجرى فيه السفن قيل أراد به أصغر السفن وعامة المشايخ على ان الشركاء على النهر ان كانوا يحصون فصغير والافكبير ثم اختلفوا فقل مالايخصي خمسمائة وقيل أربعون وقيل الاصح تفويضه الى رأى كل مجتهد في زمانه اه كفاية ماخصا قال العيني وهو الاشبه وفي الدر المنتقى عن المحيط وهو الاصح وفيه عن التفت فلو باع حصته بشربها فالشفعة للخليط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم اه اقول اصل مياه دمشق من بردا ويتشعب منه أنهار كقنوت وبناس وتورا ويتشعب منها لشرب البيوت طوابع وكل طابع قديشعب منه طوابع وهكذا ومقتضى ما في التفت ان يعتبر أخص طابع ثم ما فوقه وهكذا الى ان ينتهي الى النهر العظيم وهو برد الذي يسقي دمشق وقرها ومسافة ذلك اكثر من ثمان ساعات فلكية وعليه فلو بيعت أرض شربها من اصل برد ولا شركة فيها نفسها فلجميع اهل تلك المسافة حق أخذها بالشفعة وفيه توسيع للدائرة جداً فلا جرم كان الاصح الاشبه تفويضه لرأى المجتهد في كل زمان والظاهر ان المراد بالمجتهد الحاكم ذو الرأى المصيب لعلم بانقطاع المجتهد المصطاح عليه نعم على ما ذكره قريباً عن الهداية لا يلزم المحذور والله تعالى اعلم **(قوله)** وطريق لا ينفذ فكل اهلها شفعاء ولو مقابلاً والمراد بعدم التفاد ان يكون بحيث يمنع اهله من ان يستطرقه غيرهم كما في الدر المنتقى فلو فيه مسجد فنافذ حكماً اذا كان مسجد خطة لا محدثاً وتمامه في البرازية فن كانت سكة غير نافذة يتشعب منها اخرى غير نافذة مستطيلة لاشفعة لاهل الاولى في دار من هذه بخلاف عكسه ولو كان نهر صغير يأخذ منه نهر أصغر منه فهو على قياس الطريق فلاشفعة لاهل النهر الصغير في أرض متصلة بالأصغر كما في الهداية وشروحها وخروج بالمستطيلة المستديرة ومربيان ذلك وتوجيهه في مفرقات القضاء **(قوله)** شرب نهر) اي صغير **(قوله)** فلكل اهل الشرب) اي من ذلك النهر الخاص ومثله الطريق الخاص فكل اهله شفعاء ولو مقابلاً كما قدمناه فالذى في اوله كالذى في آخره اتقانى **(قوله)** ثم لجار ملاصق) ولو متعدد والملاصق من جانب واحد ولو بشرب كما الملاصق من ثلاثة جوانب فهما سواء اتقانى وفي القهستاني الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكماً كما اذا بيع بيت من دار فان الملاصق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء اه **(قوله)** بابه في سكة اخرى) نافذة اولاً درمنتقى **(قوله)** وظهر داره لظهرها) اي لظهر الدار المشفوعة وعبارة الهداية وغيرها على لظهرها وهذا القيد غير لازم وما ذكره الاتقانى وغيره انه للاحتراز عن المحاذي معناه لو

(كالشرب والطريق خاصين) ثم فسر ذلك بقوله (كشرب نهر) صغير (لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ) فلو عامين لاشفعة بهما بانه شرب نهر مشترك بين قوم تسقى اراضيهم منه بيعت أرض منها فلكل اهل الشرب الشفعة فلو النهر عاماً والمسئلة بحالها فالشفعة للجار الملاصق فقط (ثم لجار ملاصق) ولو ذمياً او مأذوناً او مكاتباً (بابه في سكة أخرى) وظهر داره لظهرها

فلو بابه في تلك السكة فهو خليط ١٩٣ كما مر (وواضع جذع على حائط وشريك في خشبة عليه جار)

ولو في نفس الجدار
فشريك ملحق قلت لكن
قل المصنف ولو كان
بعض الجيران شريكا في
الجدار لا يتقدم على
غيره من الجيران لأن
الشركة في البناء المجرد
دون الأرض لا يستحق
بها الشفعة وفي شرح
المجمع وكذا للجار
المقابل في السكة الغير
النافذة الشفعة بخلاف
النافذة (اسقط بعضهم
حقه) من الشفعة (بعد
القضاء) فلو قبله فلمن
بقي اخذ الكل لزوال
المزاحمة (ليس لمن بقي اخذ
نصيب التارك) لأنه
بالقضاء قطع حق كل
واحد منهم في نصيب
الآخر زيل (ولو كان
بعضهم غائبا يقضى بالشفعة
بين الحاضرين في الجميع)
لاحتمال عدم طلبه فلا
يؤخر بالشك (وكذا
لو كان الشريك غائبا
فطالب الحاضر يقضى
له بالشفعة) كلها (ثم
إذا حضر وطالب قضى
له بها) فلو مثل الاول
قضى له بنصفه ولو فوقه
فبكله ولو دونه منعه

بينهما طريق نافذ لما في الجوهره ثم الجار هو الملاصق الذي الى ظهر المشفوعة وبابه من سكة
اخرى دون المحاذي وبينهما طريق نافذ فلا شفعة له وان قربت الابواب لان الطريق الفارقة
تزيل الضرر اه ابو السعود ماخصا اقول اذ لو كان محاذيا والطريق غير نافذ فهو خليط
لا جار كما مروا (قوله فلو بابه في تلك السكة) اي وهي غير نافذة كما سبق ط (قوله كما مر)
من قوله وطريق لا ينفذ * (تنبيه) * بينهما منزل في دار اقوم باع احدهما نصيبه منه فشريكة
فيه احق ثم الشريك في الدار لانهم اقرب ثم في السكة ثم الجار الملاصق نهاية وغيرها قال ابو السعود
لأنها لدفع الضرر الدائم فكلاهما كان أخص اتصالا كان أخص بالضرر فكان احق بها
الا اذا سلم اه واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما تثبت للجار ان طلبها حين سمع
البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطالب حتى سلم الشريك فلا شفعة له شرح
المجمع ومثله في النهاية وغيرها (قوله وواضع جذع على حائط) اي حائط لأملاكه فيه والا
فهو المسئلة الآتية (قوله ولو في نفس الجدار فشريك) اي ولو كان شريكا في نفس الجدار فهو
شريك في البيع اي في بعضه (قوله قات لكن الخ) وفوق الشارح في الدر المنثور يحمل
ما في الملتقى على ما اذا كان البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا اه ح اقول وهو المصرح به
في الكفاية عن المغني حيث قال الجار المؤخر عن الشريك في الطريق ان لا يكون شريكا
في أرض الحائط المشترك اما اذا كان شريكا فيقده الخ (قوله لا يستحق بها الشفعة) اي شفعة
الشريك لا مطلقا لانه جار ملاصق أو المعنى لا يستحق الشفعة وحده دون بقية الجيران تأمل
(قوله وكذا للجار المقابل الخ) دفع به ما يتوهم من قوله وظهر داره لظهرها انه قيد ط وفيه
انه لا ملاصقة هنا وايضا فان ما مر فيما اذا كان بابه في سكة اخرى وفيما نحن فيه السكة واحدة
فيما يظهر ولذا وجه ابو السعود بان استحقاقها فيه للشركة في حق المبيع فلا تعتبر الملاصقة
فالظاهر انه تعميم لقوله وطريق لا ينفذ أفاد به انه يشمل المقابل وبهذه الافادة لا يقال انه
مكرر فانهم نعم كان ينبغي ذكره هناك (قوله بخلاف النافذة) قدما وجهه عن الجوهره (قوله
اسقط بعضهم حقه الخ) قد مر ان الشفيع يثبت له الملك بمجرد الحكم قبل الاخذ وسيذكر
المصنف آخر الباب الآتي انه ليس له تركها بعد القضاء فان حمل الاسقاط هنا على انه تملك
للبيع أو المشتري فلم لا يكون لمن بقي اخذها به فليتأمل ثم رأيت ط نقل عن العلامة المكي
ان عدم اخذ الباقي نصيب التارك لعدم صحة التارك لتقرر ملكه بالقضاء لا لانقطاع حقه به
مع صحة الترك منه اه وبه يزول الاشكال (قوله لزوال المزاحمة) اي مزاحمة المشارك لهم
في الاستحقاق وزوالها بتركه قبل تقرر ملكه وفي النهاية اذا سلم احدهما لم يكن للآخر الا ان
ياخذها كلها أو يدعيها لان مزاحمة من سلم قد زالت فكانه لم يكن (قوله في الجميع) اي جميع
المبيع (قوله وكذا لو كان الشريك غائبا الخ) يغني عنه ما قبله تأمل (قوله ثم اذا حضر
وطالب) اي الغائب في الصورتين (قوله قضى له بها) قال في الهداية وان قضى لحاضر بالجميع
ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث قبلت ما في يد كل واحد تحقيقا للتسوية (قوله
فلو مثل الاول) اي لو كان الذي حضر مثل الاول كشريكين أو جارين (قوله ولو فوقه) كأن
يكون الاول جارا والثاني شريكا فيقضيه بالكل ويبطل شفعة الاول (قوله ولو دونه)

كعكس ما قلنا **(قوله)** انفق شرطه وهو البيع (اي وان وجد السبب وهو اتصال ملك الشئع
 بالشئ لان لا يكون سببا الا عند وجود الشرط كافي الطلاق المعلق منح ملخص **(قوله)** لم يملك
 ذلك) فيه اشارة الى شفعته لم تبطل بذلك وفي الجمع ولا يجعل يعني ابو يوسف قوله اخذ
 نصفها تسليما وخالفه محمد قل شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد اه ومثله في غرر الافكار
 وشرحه وفي الحانية قل للمشتري سلم الى نصفها فبى المشتري لا تبطل شفعته في الصحيح لان
 طلب تسامى النصف لا يكون تسليما اه يعني استقاط الباقي **(قوله)** ولو جعل الخ) اي قبل
 القضاء اما بعده فلا يسقط حقه كما يلم مامر **(قوله)** بناء انه) اي على انه **(قوله)** اذ شرط صحته
 ان يطلب الكل) لانه يستحق الكل والقسمة للمراعاة وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل منهما
 النصف بطلت ولو طلب احدهما الكل والاخر النصف بطل حق من طلب النصف
 والاخر ان يأخذ الكل أو يترك وليس له ان يأخذ النصف زيلعي اقول والظاهر ان المراد
 بالطلب هنا طاب الموائمة والشهاد وما قدمناه آتفا عن الجمع محمول على ما اذا طلب اخذ
 النصف بعدها فلا منافاة فتأمل وسيأتى بعد الحيل ما يؤيده فتأمل **(قوله)** فتجب الشفعة
 فيها) أفاد ان وجوبها فرع عن جواز بيع ارضها على قولهما المفتي به والا فجرد البناء
 لا يوجب الشفعة وقد منا بيانه **(قوله)** وسنحققه في الحظر) نقل فيه عن اجارة الوهبانية
 والتارخانية قال ابو حنيفة اكره اجارة بيوت مكة ايام الموسم وكان يفتي لهم ان ينزلوا عليهم
 في بيوتهم لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق
 والتوفيق اي الفرق بين ايام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكرهه الاجارة وبين من
 نفها ط **(قوله)** ويصح الطلب الخ) قال في الوالوجية الوكيل بشراء الدار اذا اشترى
 وقبض فطلب الشئع الشفعة منه ان لم يسلم الوكيل الدار الى انموكل صح وان سلم لا يصح
 الطلب وتبطل شفعته هو المختار اه ومثله في التارخانية والقنية ولعل وجه البطلان ان
 الوكيل بعد التسليم لم يبق خصما وانما الخصم هو انموكل فصار مؤخرا للطلب بطله من غير
 خصم مع القدرة على الطلب من الخصم تأمل **(قوله)** ولا شفعة في الوقف) اي اذا بيع قال
 في التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالاوقاف لاشفعة في شئ من ذلك عند من يرى جواز بيع
 الوقف ثم قال لاشفعة في الوقف ولا يجوز اه نقله الرمل **(قوله)** ولاله) يعني عنه قول
 المصنف بعده ولا يجوز اه ولعله ذكره لانه اعم من الحوار لشموله ما اذا كان خليطا مع الملك
 المبيع كما صوره الشارح فيما ياتي فليس تكرر المحضا فافهم **(قوله)** شرح مجمع) عبارته ما في المتن
(قوله) وخانية) عبارتها كما في المنح ولا شفعة في الوقف لا للقيم ولا للموقوف عليه **(قوله)**
 خلافا للخلاصة والبرازية) حيث قلا وكذا تثبت الشفعة بجوار دار الوقف اه اقول وفي
 نسختي البرازية لا تثبت نعم رأيت في نسختي الخلاصة كما قال **(قوله)** ولعل لاساقطة) يؤيده
 انه ذكر في كل من الخلاصة والبرازية قبله بأقل من سطر ما لا يجوز بيعه من العقار لاشفعة
 فيه الخ فالتشبيه يقتضيه ففهم **(قوله)** وحمل شيخنا الرمل) اي في حاشية المنح وحاصله ان
 الوقف منه ما لا يملك بحال فلا شفعة فيه لعدم صحة بيعه ولاله اي لا لقيمته ولا للموقوف عليه
 لعدم الملك ومنه ما قد يملك كما اذا كان غير محكوم به فلا شفعة له لعدم الملك بل فيه الشفعة

لنفقد شرطه وهو البيع
 (اراد الشئع اخذ البعض
 وترك الباقي لم يملك ذلك
 جبراعلى المشتري) لضرر
 تفريق الصفقة (ولو جعل
 بعض الشفعاء نصيبه لبعض
 لم يصح وسقط حقه به)
 لاعراضه ويقسم بين البقية
 بل لو طاب احد الشريكين
 النصف بناء انه يستحقه
 فقط بطلت شفعته اذ شرط
 صحته ان يطلب الكل كما
 بسطه الزيلعي فليحفظ
 (وصح بيع دور مكة فتجب
 الشفعة فيها) وعليه الفتوى
 اشباه قلت ومفاده صحة
 اجارتها بالاولى وقد قدمناه
 فليحفظ لكنه يكره
 وسنحققه في الحظر وفيها
 (ويصح الطلب من وكيل
 الشراء ان لم يسلم الى
 موكله وان سلم لا) وبطلت
 هو المختار (ولا شفعة
 في الوقف) ولاله نوازل
 (ولا يجوز اه) شرح مجمع
 وخانية خلافا للخلاصة
 والبرازية ولعل لاساقطة
 قاله المصنف قلت وحمل
 شيخنا الرمل

قوله فالتشبيه اي الواقع
 في عبارة الخلاصة والبرازية
 المنقولة آتفا في القولة التي
 قبل هذه اه منه

الاول على الاخذ به والثاني
على اخذه بنفسه اذ بيع
ففي الفيض حق الشفعة
ينبغي على صحة البيع اه
ففاده ان مالا يملك من
الوقف بحال لاشفعة فيه
وما يملك بحال فيه الشفعة
واما اذ بيع بجواره او كان
بعض المبيع ملكا وبعضه
وقفا وبيع الملك فلا شفعة
للووقف والله اعلم

باب طلب الشفعة

(ويطلبها الشفيع في مجلس
علمه) من مشتر او رسوله
او عدل او عدد (بالبيع)
وان امتد المجلس كالخبرة
هو الاصح درر وعليه
التون خلافا لما في جواهر
الفتاوى انه على الفور
وعليه الفتوى

مطلب

مهم كون الارض عشرية
او خراجية لا ينافي الملكية
فتجب فيها الشفعة ما لم تكن
سلطانية

مطلب

باع دار بعضها محتكر هل
تثبت للجار الشفعة

اذ بيع لجوار يبيع فيحمل الاول وهو ما في النوازل وشرح المجمع من عدم الشفعة فيه اوله
على ما اذا كان لا يملك بحال وما في الخلاصة والبرازية من ثبوتها بجواره على ما اذا كان قد
يملك والمراد من ثبوتها بجواره ثبوتها فيه اذ بيع نفسه بسبب جواره واما التوفيق بين ما في
الحانية من انه لاشفعة فيه وبين ما في البرازية والخلاصة من ثبوتها بجواره فهو بحمل الاول
على الاخذ به اى أخذ دار يبيع في جواره والثاني على اخذه نفسه اذا كان مما قد يملك هكذا
يفهم من كلام شيخه في الحاشية وبه ظهرا نه اقتصر على التوفيق الثاني فقط اذ ما في النوازل
وشرح المجمع لا يمكن حمله على الاخذ به فقط كما يخفى فاعتنم هذا التحرير (قوله الاول) هو
ما في الحانية فقط لما علمته فكان ينبغي له ذكر عبارتها (قوله والثاني) هو ما في الخلاصة
والبرازية (قوله) واما اذ بيع بجواره (الباء زائدة والجوار بمعنى الجوار نائب فاعل او الباء
بمعنى في الظرفية متعلقة بمحذوف صفة لموصوف محذوف اى بيع عقار كائن في جواره تأمل
وقد تنع شيخه في هذا التعبير (قوله او كان بعض المبيع ملكا الخ) حاصله انه لاشفعة له لا بجوار
ولا بشركة فهو تصريح بالقسمين كما اشار اليه الشارح بنقل عبارة النوازل ونبهنا عليه
(قوله فلا شفعة للوقف) اذ لا مال له * (تمة) * قد منا انه لاشفعة في الاراضى السلطانية
وذكر في الحيرة ان كون الارض عشرية او خراجية لا ينافي الملك ففي كثير من الكتب
ارض الخراج او العشر مملوكة يجوز بيعها وايقافها وتورث فتثبت فيها الشفعة بخلاف
السلطانية التي تدفع مزارعة لا تباع فلا شفعة فيها فلو ادعى واضع اليدان الارض ملكه
وانه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من نازعه في الملكية البرهان ان سحنت دعواه عليه وانما
ذكرته لكثرة وقوعه في بلادنا اه ملخصا وقد منا ايضا انه لاشفعة في البناء في الارض
المحتكرة ولا لها كالوقف وسئلت من نائب قاضى دمشق عما اذا بيعت دار فيها قطعة محتكرة
فهل للدار الشفعة فاجبت بانى لم أرها صريحا ولكن الظاهر ان له اخذ الدار سوى تلك
القطعة وما عليها من البناء بشرط ان لا يكون جواره للدار المبيعة بملاصقته لتلك القطعة
اخذ من قولهم باع ارضين صفقة ورجل شفيع لواحدة له أخذها فقط ومما سأتى في الحيل
لوباع عقارا الاذراعا في جانب الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال تأمل والله تعالى اعلم

باب طلب الشفعة

(قوله من مشتر) متعلق بعلمه ح (قوله او عدل او عدد) اى لو كان الخبر فضوليا والمراد
بالعدد عدد الشهادة رجلان او رجل وامرأتان وأفاد عدم اشتراط العدالة في العدد وكذا في
المشترى لانه خصم ولا تشتراط العدالة في الخصوم ومثله رسول كما في التاتر خانية وفيها ان كان
الفضولى واحدا غير عدل فان صدقه ثبت الشراء وان كذبه لا وان ظهر صدق الخبر غدا بى
خيفة اه قال في الدرر وقال لا يكفي واحد حرا كان او عبدا صبيا او امرأة اذا كان الخبر
صدقا (قوله بالبيع) متعلق بعلمه (قوله وان امتد المجلس) ما لم يشتغل بما يدل على الاعراض
درر البحار (قوله كالخبرة) اى كخيار الخبرة وهى التي قال لها زوجها امره بك (قوله هو
الاصح) واختاره الكرخى (قوله وعليه المتون) اى ظاهرها ذلك لانهم عبروا بالمجلس (قوله
خلافا لما في جواهر الفتاوى الخ) اشار الى عدم اختاره لمخالفته لظاهر المتون لكن هذا

القول مناسب لتسميته ضمة الموائبة ولظاهر الحديث الآتي وظاهر الهداية اختياره ونسبه الى عامة المشايخ قل في الشرنبالية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذرو لم يطالب او تكلم كلامه مواعظ شفعته كما في الحانية والزليعي وشرح الجمع اه وقوله وعليه الفتوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية فيقدم على ترجيح المتون بتشبيهه على خلافه لانه ضمنى «(فروع)» اخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه وقراه الى آخره بطائ هداية سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة ان بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والافيه اختلاف المشايخ ولو اخبر في التطوع فجعله اربعا او سقا فاختار انها تبطل لأن اتهم مابعد الظاهر اربعا في الصحيح ولو ساق تبطل ولا تبطل ان اتم القبيلة اربعا وسلامه على غير المشتري يطالبها ولو عليه الاكملوسبج او محمد او حوقل او شمت عاضا تارخانية اى على رواية اعتبار المجلس كفاية وشرنبالية وفي الحانية اخبر بها فسكت قالوا لا تبطل مالم يعلم المشتري والتمن كالبكر اذا استؤمرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صح ردها اه اقول وبه اتى المصنف التمر تاشي في فتاواه فليحفظ (قوله بل يلفظ يفهم طلبها) متعلق بقوله يطالبها والمراد اى لفظ كان حتى حكى ابن الفضل لوقل القروى شفعه شفعة كفى تارخانية (قوله طلب الموائبة) سمي به تبركا بلفظه صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن واتى بها اى طابها على وجه السرعة اتقنى (قوله اى المبدرة) مفاعلة من لثوب على الاستعارة لان من يثب هو من يسرع فى طى الارض بتشبيه اتقانى (قوله والاشهاد فيه ليس بالازم) كذا في الهداية وغيره لان طلب الموائبة ليس لاثبات الحق بل ليعلم انه غير معرض عن الشفعة نهاية ومعراج (قوله بل تخافة الجحود) اى جحود المشتري الطلب كقولوا اذا وهب الاب لطفله واشهد على ذلك وما ذكره والاشهاد لكونه شرطاً لصحة الهبة بل لاثباتها عند انكار الاب معراج قل السائحى وظاهره انه لا يصدق يمينه مع انه يصدق اذا قال طلبت حين علمت نعم لو قل علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة كفى الدرر اه هذا وظاهر كلام الدرر ان الاشهاد فيه لا يلزم فيما اذا كان فى مكان خال عن الشهود لانه صرح بان ما يبطلها تارك الاشهاد عليه مع القدرة لانه دليل الاعراض لكن قل الشرنبالى انه سهولان الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه اه ويأتى تمام الكلام فيه فى الباب الآتى وفى القهستانى يجب الطلب وان لم يكن عنده احد لئلا تستقص الشفعة ديانة وليتمكن من الحلف عند الحاجة كما فى النهاية ولا يشترط الاشهاد فيصبح بدونه لو صدقه المشتري كفى الاختيار وغيره اه فهذا دليل على انه غير شرط مطلقا وكذا يدل عليه تصديقه يمينه فيما مر فتدبر (قوله ثم يشهد الخ) اى ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب ليست على فور المجلس فى الاكثر بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما فى النهاية وغيرها قهستانى (قوله العقار فى يده) الا فلا يصح الاشهاد على ما ذكره القدورى وعصام والناطفي واختاره الصدر الشهيد وذ كر شيخ الاسلام وغيره انه يصح استحسانا كما فى المحيط قهستانى (قوله وان لم يكن ذا يد الخ) رد على المصنف فى المنع لمخالفته لما فى الجوهر والدرر والنهاية والحانية وغيره (قوله او عند العقار) متعلق بالحق به اختيار (قوله وهو طلب اشهاد) قول ظاهر عباراتهم لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت فى الحانية انما

مطلب

لو سكت لا تبطل مالم يعلم
المشتري والتمن

(يلفظ يفهم طلبها كفات
الشفعة ونحوه) كذا ناطها
او أطابها (وهو) يسمى
(طاب الموائبة) اى المبادرة
والاشهاد فيه ليس بالازم بل
لخافة الجحود (ثم) يشهد
(على البائع لو) (العقار
(فى يده او على المشتري)
وان لم يكن ذا يد لانه ما نك
او عند العقار (فيقول
اشترى فلان هذه الدار
وانا شفعها او قد كنت طلبت
الشفعة واطابها الآن
فاشهدوا عليه وهو طاب
اشهاد) ويسمى طاب
التقرير (وهذا) الطاب
لا بد منه

مطلبه

طلب عند القاضي قبل
طلب الاشهاد بطلت

حتى لو تمكن ولو بكتاب
او رسول ولم يشهد بطلت
شفعته (وان لم يتمكن)
منه (لا) تبطل ولو اشهد
في طلب المواثبة عند احد
هؤلاء كفاء وقام مقام
الطلبين ثم بعد هذين
الطلبين يطلب عند قاض
فيقول اشترى (فلان دار
كذا وانا شفيعها بدار
كذا لي) لو قال بسبب
كذا كما في الملتقى لشمل
الشريك في نفس المبيع
(فمره يسلم) الدار (الي)
هذا لو قبضها المشتري
وطلب الخصومة لا يتوقف
عليه (وهو) يسمى (طلب
تمليك وخصومة وبتأخير
مطلقا) بعذر وبغيره شهرا
أو أكثر (لا تبطل الشفعة)
حتى يسقطها بلسانه (به
يفتى) وهو ظاهر المذهب
وقيل يفتى بقول محمد ان
أخره شهرا بلا عذر
بطلت كذا في الملتقى يعني
دفعاً للضرر قلنا دفعه برفعه
للقاضي ليأمره بالاخذ او
الترك (واذا طلب) الشفيع

سمى الثاني طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل يمكنه اثبات الطلب عند جود الخصم اه
تأمل (قوله حتى لو تمكن الخ) اشار الى ان مدته مقدرة بالتمكن منه كما مر فلو افتتح التطوع
بعد طلب المواثبة قبل طلب الاشهاد بطلت خاتمة وافتي في الخيرية بسقوطها اذا طلب
عند القاضي قبل طلب الاشهاد فليحفظ وفي الخاتمة ان كان المتبايعان والشفيع والدار في
مصر والدار في يد البائع فألى ايهم ذهب الشفيع وطلب صح ولا يعتبر فيه الاقرب والابعد لان
المصر مع تباعد الاطراف كمكان واحد الا ان يختار على الاقرب ولم يطلب فتبطل وان كان
الشفيع وحده في مصر آخر فألى ايهم ذهب صح وان احد المتبايعين في مصر والشفيع فطلب
من الابعد بطلت اه ملخصا (قوله لي) اي مملوكة لي حال من دار (قوله) لشمل الشريك في
نفس المبيع لان قوله بدار كذا يفيد انها غير الدار المشفوعة فيكون جاردا او شريكا في
الحقوق فقط بخلاف قوله بسبب فانه يشمل الثلاثة فافهم (قوله هذا) اي قول الشفيع
للقاضي مره اي مر المشتري مفروض فيها لو قبضها المشتري يعني او وكيله (قوله وطلب
الخصومة لا يتوقف عليه) اي على قبض المشتري اذ لو كانت في يد البائع يصح الطلب ايضا
ويأمره بتسليمها للشفيع وانما يتوقف على حضرة المشتري وحده مطلقا او مع البائع لو قبل
التسام كايذكره قريبا وحاصل كلامه ان كون الامر متوجها للمشتري ليس بقيد لان قبضه
غير شرط لصحة الطلب فافهم (قوله به يفتى) كذا في الهداية والكافي درر قال في العزيمة
وقدرأيت فتوى المولى ابى السعود على هذا القول (قوله وقيل يفتى بقول محمد) قاله شيخ
الاسلام وقاضيخان في فتاواه وشرحه على الجوامع ومضى عليه في الوقاية والبقاء والذخيرة
والمغنى وفي الشرنبلالية عن البرهان انه اصح ما يفتى به قال يعني انه اصح من تصحيح الهداية
والكافي وتماهه فيها وعزاه القهستاني الى المشاهير كالحيط والخلاصة والمضمرات وغير هائم
قال فقد اشكل ما في الهداية والكافي (قوله بلا عذر) فلو بعذر كمرض وسفر او عدم قاض
يرى الشفعة بالجوار في بلده لا تسقط اتفاقا شرح مجمع (قوله يعني دفعاً للضرر) بيان لوجه
الفتوى بقول محمد قال في شرح المجمع وفي الجامع الخاني الفتوى اليوم على قول محمد لتغير
احوال الناس في قصد الاضرار اه وبه ظهر ان اقتسامهم بخلاف ظاهر الرواية تغير الزمان
فلا يرجح ظاهر الرواية عليه وان كان مصححا ايضا كما مر في الغصب في مسألة صبغ الثوب
بالسواد وله نظائر كثيرة بل قد افقوا بما خالف رواية اثنتا الثلاثة كالمسائل المفتى فيها
بقول زفر وكمسئلة الاستئجار على التعليم ونحوه فافهم (قوله قلنا الخ) اي في الجواب عن ذلك
وظاهر كلام الشارح انه يميل الى ظاهر الرواية كالمصنف وهو خلاف ظاهر كلامه في شرحه
على الملتقى والجواب عنه انه ليس كل احد يقدر على المرافعة وقد لا يخطر بباله ان دفع الضرر
بذلك خصوصا بعدما اذابتني او غرس فان الضرر اشد وقد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد
عدة سنين قصدا للاضرار وطمعا في غلاء السعر فلا جرم كان سد هذا الباب اسلم والله اعلم
(قوله واذا طلب الشفيع الخ) ذكر سؤال القاضي الخصم عقب طلب الشفيع وليس كذلك
بل القاضي يسأل اولا الشفيع عن موضع الدار وحدودها والدعوى فيها حقاً فلا بد من العلم بها
نمهل قبض المشتري الدار اذ لو لم يقبض لم تصح دعواه عليه ما لم يحضر البائع ثم عن سبب

(سأل القاضي الخصم عن مالكية الشفيع لما يشفع به فان اقربها) اى بملكية ما يشفع به (او نكل عن الحلف على العلم او برهن الشفيع) انها ملكه (سأله عن الشراء) هل اشترت أم لا (فان اقربه او نكل عن اليمين على الحاصل) في شفعة الحائط (او على السبب) في شفعة الجوار لخلاف الشافعي كما مر في كتاب الدعوى (او برهن الشفيع قضى له بها) هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفيع الشفعة فان انكر فالقول له بيمينه ابن كمال (وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى واذا قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار ليقبض ثمنه فلو قيل للشفيع) اى بعد القضاء واما قبله فبطل عند محمد لعدم التأكد ذكره الزيلعي (اذا الثمن فأخر لم تبطل) شفيعه (والخصم) للشفيع (المشتري) مطلقا (والبائع قبل التسليم) الاول بملكه والثاني بيده ابن كمال

شفيعته و حدود ما يشفع به فاعل دعواه بسبب غير صالح او هو محجوب بغيره ثم متى علم وكيف صنع فلعلمه طال الزمان او اعرض ثم عن طلب التقرير كيف كان وعند من اشهد وهل كان اقرب ام لا فاذا بين ولم يخل بشرط تم دعواه واقبل على الخصم فسأله زيلعي ملخصا (قوله الخصم) وهو المشتري زيلعي اى لان المصنف فرضه كذلك (قوله عن مالكية الشفيع) لانه بمجرد كونها في يده لا يستحق الشفعة ابن ملك (قوله او نكل) قدمه هنا وفيما يأتي على قوله او برهن مع ان المناسب تأخير عنه لان النكول بعد المعجز عن البرهان رعاية للاختصار اذ لو أخره احتاج الى ابراز الفاعل فافهم (قوله على العلم) بأن يقول بالله ما أعلم انه ملك لما يشفع به لانها يمين على فعل الغير وهذا قول الثاني وعند الثالث على البتات والفتوى على الاول كما في القهستاني قال ابن ملك وهذا اذا قال المشتري ما أعلم ولو قال أعلم انه غير مملوك يحلف على البتات (قوله او برهن الخ) بأن يقول انها ملك هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له الى الساعة ولم نعلم انها خرجت عن ملكه فلو قال انها لهذا الجار لا يكفي كما في المحيط وعن ابى يوسف لاحاجة الى البرهان قهستاني (قوله سأله عن الشراء) ليتبت كونه خصما عنده ابن ملك (قوله على الحاصل في شفعة الحائط) لان ثبوت الشفعة فيه متفق عليه فيقول بالله ما استحق الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره قهستاني لان في الاستحلاف على السبب اضرار للمدعى عليه لجواز ان يكون قد فسخ العقد ابن ملك (قوله او على السبب الخ) بأن يقول بالله ما اشترت هذه الدار لانه لو حلف فيه على الحاصل يصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق المدعى (قوله هذا اذا لم ينكر المشتري الخ) ظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة وقد كان أنكر الشراء فأقام عليه البرهان به او معجز عنه فطلب يمينه فنكل ان يكون القول قوله ولا يعدم متاقضا ويحرم ط (قوله فالقول له بيمينه) اى المشتري فان أنكر طلب الموائبة حلف على العلم او طلب التقرير فعلى البتات لاحاطة العلم به كما في البرى قهستاني لكن قد مناعه عن النهاية ان طلب الموائبة واجب لثلاث سقط شفيعته وليمكن من الحلف عند الحاجة ومفاده ان القول للشفيع بيمينه في طلب الموائبة الا ان يحمل ماها على ما اذا قال علمت امس وطلبت اما اذا قال طلبت حين علمت فالقول له بيمينه كما قدمناه عن الدرر قدبر (قوله وان لم يحضر الثمن) ان وصلي اى لم يحضره الى مجلس القاضي لان الثمن لا يجب قبل القضاء قال في الهداية وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد لا يقضى حتى يحضره وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة لان الشفيع عساه يكون مفلسا (قوله فلو قيل للشفيع الخ) اى قيل له ذلك بعد القضاء بهافأخر اى قال ليس عندى الثمن او أحضره غدا أو ما شبه ذلك لا تبطل شفيعته بالاجماع وأن قال ذلك قبل القضاء تبطل عند محمد نص عليه الزيلعي رملى (قوله والخصم للشفيع المشتري مطلقا الخ) المراد بالاطلاق قبل التسليم او بعده وبالتسليم تسليم المبيع للمشتري وبالاول المشتري وبالثاني البائع والباء في ملكه وبيده للسببية اى ان الاول خصم بسبب ملكه والثاني بسبب كون العقار المبيع بيده وفي ذكر الاطلاق هنا نظريظهر من سوق كلام ابن الكمال فانه قال والخصم للشفيع البائع والمشتري ان لم يسلم احدهما بيده والآخر بملكه فلا تسمع البينة على البائع حتى يحضر

اشترى وان سلم الى المشتري لا يشترط حضور البائع لزوال الملك واليد عنه اه ما خلا
وحاصله ان الحضم قبل التسليم هو البائع واشترى وبعده المشتري وحده فقول الشارح
الحضم المشتري ان اراد وحده لا يصح قوله مطلقا وان اراد مع البائع لا يناسب قوله قبل
التسليم فكان عليه ان لا يذكر الاطلاق واما كون الحضم بعد التسليم هو المشتري وحده
فسينبه عليه بعده فتدبر **(قوله ولكن لا تسمع)** الاستدراك في محله بالنظر الى مجرد المتن واما
بالنظر الى عبارة الشارح حيث زاد اولا المشتري فهو مستدرك والمقام مقام التفريع كما
قدمناه في عبارة ابن الكمال تأمل **(قوله لانه المالك)** قال الزيلعي لان الشفيع مقصوده ان
يستحق الملك واليد فيقضى القاضى بهما لان لاحدهما يد اولا وآخر ملكا اه اى فلذا كان
لا بد من حضورها كما في الهداية وفي قوله ويفسخ بحضوره اشارة الى علة اخرى لحضور
المشتري وهي ان يصير مقضيا عليه بالفسخ كانه عليه في الهداية لان القضاء على الغائب
لا يجوز ملكا او فسخا كفاية **(قوله ويفسخ بحضوره)** اى حضور المشتري وصورة الفسخ
ان يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لثلا بطل حق الشفعة لانها بناء على
البيع فتحول الصفقة الى الشفيع ويصير كأنه المشتري أفاده صاحب الجوهرة فلم يفسخ
اصله وانما انفسخت اضافته الى المشتري ط وهذا في الحكم على البائع قبل التسليم اما
بعده فالحكم على المشتري لان البائع صار أجنيا كما مر ويكون الاخذ منه شراء من المشتري
كما يأتى قريبا تأمل **(قوله لزوال الملك واليد عنه)** فصار اجنيا هدية * (فرع) * اشترى
دارا بألف وباعها الآخر بألفين ثم حضر الشفيع واراد اخذها بالبيع الاول قال ابو يوسف
ياخذها من ذى اليد بألف ويقال اطلب بأنك بالف اخرى وعندها يشترط حضرة المشتري
الاول وان طلب بالبيع الثانى لا يشترط حضرة الاول اتفاقا تارخانية **(قوله والعهد)** بالجر
مع جواز الرفع قهستانى فقوله على البائع متعلق بيقضى وعلى الرفع خبر **(قوله لضمان)**
التمن الخ أى ضمان التمن الذى تقدمه الشفيع اذا استحق المبيع **(قوله وعلى المشتري لو بعده)**
في التارخانية عن الثانى اذا كان المشتري نقد التمن ولم يقبض الدار حتى قضى الشفيع
بالشفعة فنقد الشفيع التمن للمشتري فالعهد عليه وان للبائع فالعهد عليه اه طورى
(قوله لاضرر) من قوله لزوال الملك واليد عنه **(قوله للشفيع خيار الرؤية والعيب)** لان
الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشراء من البائع
لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار ان فيه كما اذا اشتراه منهما باختيارها ولا يسقط خياره
برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري ليس بنائب عن الشفيع فلا يعمل شرطه
ورؤيته في حقه زيلعى **(قوله دون خيار الشرط والاجل)** أى لعدم الشرط كما في
القهمستانى والاجل عطف على خيار الشرط لاعلى الشرط اه ح والمراد الاجل في التمن
(قوله الا في ضمان الغرور) فلو استحق المبيع بعد بنى الشفيع لا يرجع بنقصان قيمة البناء
على البائع او المشتري لانه لم يصير مغرورا التملكه جبرا والمسئلة ستانى في هذا الباب متاوقول
المنح كالاشياء فلا رجوع للمشتري على الشفيع قاصر ومقلوب فتنه **(قوله في التمن)** أى في
جنسه كقول احدهما هو دنائير والآخر دراهم او قدره كقول المشتري بمائتين والشفيع

(و) لكن (لا تسمع البينة
عليه حتى يحضر المشتري)
لانه المالك (و يفسخ
بحضوره) ولو سلم للمشتري
لا يلزم حضور البائع لزوال
الملك واليد عنه ابن كمال
(ويقضى) القاضى
(بالشفعة والعهد) لضمان
التمن عند الاستحقاق (على
البائع قبل تسليم المبيع
الى المشتري و) العهد
(على المشتري لو بعده) لما
مر (والشفيع خيار الرؤية
والعيب وان شرط المشتري
البراءة منه) دون خيار
الشرط والاجل اختيار
وفي الاشياء الشفعة بيع
في كل الاحكام الا في ضمان
الغرور لا يجبر (وان اختلف
الشفيع والمشتري في التمن

بمائة اوصفته كاشريته ثمن معجل وقال الشفيح بل مؤجل درر البحار (قوله) والدار مقبوضة والثن منقود (اي مقبوضة للمشتري والثن منقود منه للبائع وقد راجعت كثيرا فلم اجد من ذكر هذين القيدتين سوى بعض شراح الكنز لأدرى اسمه ثم رأيت ايضا في هامش من نسخة عتيقة من نسخ الكنز معزيا للكافي وفي تكلمة الطوري مانصه واطلاق المؤلف فشمعل ماذا وقع الاختلاف قبل قبض الدار ونقد الثمن او بعدها قبل التسليم الى الشفيح او بعده لكن في التارخانية اشترى دارا وقبضها ونقد الثمن ثم اختلف الشفيح والمشتري في الثمن فالقول للمشتري انتهى ما في التكملة وزاد في الذخيرة على ما في التارخانية فالقول للمشتري مع يمينه ولا يتحالفان لان الشفيح مع المشتري بمنزلة البائع مع المشتري الا ان البائع والمشتري يتحالفان الح فامل وقال ط وقديقال ان الثمن ان كان غير منقود يرجع الى البائع فيؤخذ بقوله ان كان اقل مما يدعيه المشتري ويكون خطأ كما في المسئلة الآتية وعلى هذا فالمدار على كون الثمن منقودا فقط اه (قوله) لانه منكر) فان الشفيح يدعى استحقاق الدار عند نقد الاقل وهو ينكره هداية (قوله) ولا يتحالفان) لان المشتري لا يدعى على الشفيح شيئا لان الشفيح مخير بين الاخذ والترك فلم يتحقق كونه مدعى عليه لانه الذي اذا ترك الدعوى لا يترك فلم يكن في معنى النص وهو اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا لانه فيما اذا وجد الانكار والدعوى من الجانبين اتقانى (قوله) لان بينته ملزمة) اى للمشتري بخلاف بينة المشتري لان الشفيح مخير والينات للالزام فالأخذ بينته اولى اتقانى قال القهستاني وفيه اشعار بانه لو اختلف البائع والمشتري أوها والشفيح فينة البائع احق لانها تثبت الزيادة (قوله) بلا قبضه) اى قبض البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار اولا قهستاني (قوله) فالقول له) اى بلا يمين قهستاني فيأخذها الشفيح بما قال البائع لانه ان كان كما قال فظاهر والا فهو حط والحط يظهر في حق الشفيح (قوله) ومع قبضه للمشتري) فيأخذ الشفيح بما قال المشتري ان شاء ولا يلتفت الى قول البائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو من الين وصار كالاجنبي فبقى الاختلاف بين المشتري والشفيح وقد بيناه هداية اى بان القول فيه للمشتري واعلم ان هذا اذا كان القبض ظاهرا بان ابته المشتري بالينة او اليمين كما في الدرر بقى ماذا كان القبض غير ظاهر اى غير معلوم للشفيح فاما ان يقر البائع بالقبض اولا فان كان الثاني ولم يذكره في الكتاب فالظاهر ان حكمه حكم ما اذا كان غير مقبوض وان كان الاول والمشتري يدعى الاكثر والدار في يده فاما ان يقر اولا بمقدار الثمن ثم بالقبض او بالعكس فان كان الاول كما لو قال بعث الدار منه بألف وقبضته أخذها الشفيح بألف لانه اذا بدأ بالاقرار بالبيع بمقدار تعلق الشفعة به ثم بقوله قبضت يريد اسقاط حق الشفيح المتعلق باقراره من الثمن لانه اذا تحقق ذلك يبقى اجنبيا من العقد اذ لا ملك له فيجب الاخذ بما يدعيه المشتري لما مر آفا ان الثمن اذا كان مقبوضا اخذ بما قال المشتري وليس له اسقاط حق الشفيح فيرد عليه قوله قبضت وان كان الثاني كما لو قال قبضت الثمن وهو الف لم يلتفت الى قوله أخذها بما قال المشتري لانه باقراره بالقبض صار اجنبيا وسقط اعتبار قوله في مقدار الثمن عناية (قوله) بما قال البائع) لان

والدار مقبوضة والثن منقود (صدق المشتري) يمينه لانه منكر ولا يتحالفان (وان برهنا فالشفيح احق) لان بينته ملزمة (ادعى المشتري ثمنا و) ادعى (بائع اقل منه بلا قبضه فالقول له) اى للبائع (ومع قبضه للمشتري) ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان وأى نكل اعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع ويأخذ الشفيح بما قال البائع ملقى

فسخ البيع لا يوجب بطلان الشفع وهل يخالف البائع ينبغي ان لا يخلف لانه حلف مرة اتقانى
عن الاسيجابى (قوله وحط البعض) اى حط البائع بعض الثمن عن المشتري فلو حط وكيل
البائع اى بالبيع لا يلتحق باصل العقد فلا يظهر فى حق الشفع اشباه اى وان صح حطه ويرى
المشتري لان الوكيل يضمن ما حطه فكانه هبة مبتدأة كما أوضحه الحموى (قوله فيأخذ الباقى)
او يرجع على المشتري بالزيادة ان كان اوفاه الثمن كفى الغزمية (قوله الا اذا كانت بعد القبض)
اى قبض الثمن لانه صار عيناً بالتسليم فلا يسترد الشفع شيئاً ما قبله فيسترد لانها هبة دين فى الذمة
شرح تنوير الاذهان قال الحموى بقى أن يقال يفهم من التقييد هبة البعض ان هبة الكل لا تظهر
فى حق الشفع مطلقاً فهل يأخذ بالمسمى او بالقيمة لم أر نقلاً صريحاً وفى الظهيرية شرى دارا بالف
ثم تصدق به على المشتري يأخذ هذا الشفع بالقيمة الا أن يكون بعد قبض الالف اه فعلى قياسه يقال
ان وهب كل الثمن قبل القبض يأخذ الشفع بالقيمة والاف بائناً اه ملخصاً لقول ورأيت فى الترخاوية
عن المحيط ما ملخصه الحط والهبة والابراء اذا كانت قبل القبض فلو كانت فى بعض الثمن
تظهر فى حق الشفع ولو فى كله فلا واذا كانت بعد القبض فالحط والهبة على هذا التفصيل
واما الابراء عن الكل او البعض فلا يصح اه وعليه جرى القهستانى فتأمل (قوله وحط
الكل والزيادة لا) اى لا يظهر ان فى حق الشفع اما حط الكل فلانه لا يلتحق باصل العقد
والابقي العقد بلائمن وهو فاسد لا باطل خلافاً لما فى الدرر ولاشفة فى الفاسد كما يأتى لكنه اى
حط الكل يظهر فى حق المشتري قهستانى واما الزيادة فلانها وان التحقت ففيها ابطال حق
الشفيع لاستحقاقه الاخذ بالمسمى قبها والمراد الزيادة فى الثمن اما فى المبيع فتظهر كما ذكره
الشارح قريباً عن القنية لانها من قبيل الحط (قوله ولو حط النصف الح) النصف ليس بقيد
قال فى الجوهرة هذا اى عدم الالتحاق اذا حط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات يأخذ
بالاخيرة اه ط قلت ووجهه انه كلما حط شيئاً يلتحق بالعقد ويصير الثمن مابقى فاذا حط
جميع مابقى يكون حط الكل الثمن وهو مابقى فيأخذه به (قوله ولو علم الح) اشار الى انه لا فرق
بين ما اذا كان الحط قبل الاخذ بالشفعة او بعده كفى التبيين (قوله كما لو باعه بالف الح) اى له
الشفعة ايضا لما قدمناه آتفا وهل يأخذ الزيادة ايضا توقف فيه بعضهم ثم رأيت فى النهاية
قال يأخذ الدار بحصتها من الثمن اه ولا يخالفه ما فى شرح المجمع الملكى باع عقارا مع
العبيد والدواب ثبت فى الكل تبعاً للعقار اه لان المراد به الارض والجرانئون وآلة الحراثة
فتحقق التبعية لوجود ما هو المقصود من الارض ولذا صح فيها الوقف تبعاً كما مر فى موضعه
بخلاف الجارية او المتاع مع الدار هذا ما ظهر لى فتأمل (قوله ولو حكما كالخمر الح) لو ذكره
مدقوله وفى القيسى سلم مما اعترضه ح بانه يقتضى ان الخمر مثلى حكما فى حق المسلم وانه يأخذ
بمثل الخمر وليس كذلك بل بقيمتها لانها مثلى حقيقة قيمى حكما فى حقه وعبرة ابن الكمال لا غبار
عليها حيث قال وبالمثلى فى الشراء بئمن مثلى حقيقة وحكما لان من المثلى ما لا يتحقق بغير المثلى
كالخمر فى حق المسلم اه ملخصاً فقوله حقيقة وحكما للاخراج لا للدخال (قوله بالقيمة) اى
وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كفى الذخيرة قهستانى (قوله يأخذ الشفع) اى شفع
كل من العقارين (قوله مؤجل) اى باجل معلوم والا يفسد البيع ولاشفة فى البيع الفاسد

(وحط البعض يظهر فى حق
الشفيع) فيأخذ بالباقي
وكذا هبة البعض الا اذا
كانت بعد القبض اشباه
(وحط الكل والزيادة لا)
فيأخذه بكل المسمى ولو
حط النصف ثم النصف
يأخذ بالنصف الاخير ولو
علم انه اشتراه بألف فسلم
ثم حط البائع مائة فله
الشفعة كما لو باعه بألف
فسلم ثم زاد البائع له جارية
او متاعاً قنية (وفى الشراء
بمثلى) ولو حكما كالخمر
فى حق المسلم ابن كمال
(يأخذ بمثله وفى) الشراء
(القيسى بالقيمة) اى
وقت الشراء (ففى بيع
عقار بعقار يأخذ) الشفع
(كلا) من العقارين
(بقيمة الآخر و) فى
الشراء (بئمن مؤجل)

اوطلاها بحص كثير خير الشفيع بين تركها او اخذها واعطاء ما زاد الصبغ فيه التعتذر نقضه ولا قيمة لنقضه بخلاف البناء حاوى الزاهدى وسيجي (ابن المشتري ٢٠٣) او غرس) او كلف الشفيع (المشتري قلعهما) الا اذا كان فى القلع نقصان

الارض فان الشفيع له ان يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة فهستانى وعن الثانى ان شاء اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس او ترك وبه قال الشافعى ومالك قلنا بنى فيما لغيره فيه حق اقوى ولذا تقدم عليه فينقضه (كما ينقض) الشفيع (جميع تصرفاته) اى (المشتري) حتى الوقف والمسجد والمقبرة) والهبة زيلعى وزاهدى واما الزرع فلا يقطع استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر (ورجع الشفيع بالثمن فقط ان) اخذ بالشفعة ثم (بنى او غرس ثم استحققت) ولا يرجع بقيمة البناء او لغرس على احد لانه ليس بمغرور بخلاف المشتري (و) يأخذ (بكل الثمن ان خربت او جف الشجر) بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف (و) هذا اذا (لم يبق شئ من الثمن او خرب) فلو بقي واخذه المشتري لانفصاله

بينهما من هذه الجهة تأمل (قوله) اوطلاها بحص كثير) ليس من عبارة الزاهدى بل ذكره الرملى بعدها بقوله اقول وعلى هذا لوطلاها الخ (قوله) لتعتذر نقضه) علة لمحذوف تقديره ولا يكلف المشتري النقض لتعتذر نقضه اى على وجه يكون له قيمة (قوله) وسيجي) اى ماذكره بقوله واما لو دهنها آخر كتاب الشفعة فى الفروع (قوله) او كلف) عطف على يأخذ (قوله) الا اذا كان الى قوله وعن الثانى) موجود فى بعض النسخ قال ط هو استثناء من محذوف تقديره ولا يجبر المشتري على البيع اه قلت يؤيده قول الاتفاقى ويأمره القاضى بالقطع الا اذا كان الخ (قوله) له ان يأخذها) اى الارض جبرا على المشتري (قوله) مع قيمة البناء والغرس) الاوضح قول النهاية مع البناء والاغراس بقيمتها (قوله) مقلوعة) اى مستحقة القطع ويدل عليه قول غير ثابت ط (قوله) وعن الثانى الخ) اى فى مسئلة المثل فلا يكلف المشتري القطع لانه ليس بمتعدى البناء والغرس لثبوت ملكه فيه بالشراء فلا يعامل باحكام العدو ان الذى هو القطع ط (قوله) وقيمة البناء والغرس) اى قائمين على الارض غير مقلوعين نهاية عن شرح الطحاوى (قوله) ولذا) اى لكون حق الغير وهو الشفيع اقوى (قوله) ويبقى بالاجر) اى رعاية لجانب المشتري والشفيع كما اوضحه الزيلعى هذا وعبارة الاتفاقى عن شرح الطحاوى لا يجبر المشتري على قلعه بالاجماع بل ينظر الى وقت الادراك ثم يقضى للشفيع اه ومقتضاه عدم الاجراء لم يخرج الارض عن ملك المشتري لعدم القضاء تأمل وقال السامحاننى الذى فى المقدسى ثم الارض تترك بغير أجر وعن أبى يوسف بأجر اه قلت ومثله فى التاترخانية (قوله) ولا يرجع بقيمة البناء والغرس) يعنى بنقصان قيمتهما وعن أبى يوسف انه يرجع (قوله) على احد) اى سواء تسلمها من البائع او من المشتري ط (قوله) لانه ليس بمغرور) لانه أخذها بالشفعة جبرا كما مر (قوله) بخلاف (المشتري) اذا استحق ما اشتراه بعد البناء لان البائع غره بالعقد فيرجع عليه بما خسر (قوله) ويأخذ بكل الثمن الخ) اى اذا اشترى رجل دارا فخربت او بستانا فخفف الشجر فالشفيع الاخذ بكل الثمن لانهما تابعا للارض منح (قوله) بلا فعل احد) يأتى محترزه متا (قوله) لا الوصف) اى ما لم يقصد اتلافه فيقابل بحصته من الثمن كما يأتى رحمتى والاولى ان يقول لا التبع لان البناء والشجر ليسا وصفا للدار والبستان نعم الجفاف وصف قال فى التبيين لانهما تابعا للارض حتى يدخلان فى البيع من غير ذكر فلا يقابلهما شئ من الثمن ولهذا يبيعهما مراوحة فى هذه الصورة من غير بيان اه ط (قوله) من نقض او خشب) لف ونشر مرتب ط (قوله) حيث لم يكن تبعا للارض) علة لقوله تسقط حصته من الثمن ط فهو عين مال قائم بقى محتسبا عند المشتري زيلعى (قوله) فقد هلك ما دخل تبعا) اى لما كان من التوابع وتحولت الصفقة الى الشفيع فقد هلك التبعية بعد دخول الاصل فى ملك الشفيع قبل القبض فافهم فان قلت تقدم عن الزيلعى ان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض والا فن البائع لتحويل الصفقة اليه ومقتضاه عدم السقوط فيما أخذه المشتري ايضا لانه قبل شراء الشفيع وقبضه فلم يدخل تبعا

من الارض حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ زيلعى قلت فلو لم يأخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله لم يسقط شئ من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابع لا يقابلها شئ من الثمن وبالاخذ بالشفعة تحولت الصفقة الى الشفيع فقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بمثله شئ من الثمن

قلت تقدم ايضا ان الشفعة تملك البقعة بما قام على المشتري فلو لم تسقط حصته من الثمن لم يكن كذلك تأمل وكذا يقال فيما يأتي (قوله لان الفائت بعض الاصل) في بعض النسخ لان الغائب والكل صحيح لان المراد بالفائت الهالك وبالغائب اى في الماء الهالك ايضا ولكن الاول الذى فى الزيلعى ثم هذا بيان وجه المخالفة بينه وبين المسئلة السابقة (قوله ان نقض المشتري البناء) فلو لم ينقضه ولكن باعه من غيره بلا ارض فللشفيع نقض البيع وكذا النبات والتخل طورى عن التاتر خاتية (قوله لانه قصد الاتلاف) اى والتبع اذا صار مقصودا به يسقط ما يقابله من الثمن ط (قوله ويقسم الثمن الخ) فتقوم الارض وعليها البناء وتقوم بغيره فبقدر التفاوت يسقط من الثمن ط قلت فلو اختلفا فى قيمة البناء فالقول للمشتري والبينة للشفيع عنده وعندها للمشتري ايضا ولو فى قيمة الارض يوم وقع الشراء نظرا الى قيمته اليوم لان الظاهر انه كان كذلك فمن شهد له كان القول له اتقانى (قوله بخلاف انه داهم الخ) اى بخلاف ما اذا انهدم بنفسه واخذ النقص حيث يعتبر قيمته يوم الاخذ كما مر لانه صار مانعا بحجبه فيقوم عليه بالحبس فى يومه تأمل وافهم (قوله والنقض) بالكسر قال المكي قلت وقد حصل فى نقض البناء وهو منقوض لغتان ضم النون وكسرها فالازهرى وصاحب المحكم اقتصرا على الضم والجوهري وابن فارس على الكسر وهو القياس كالذبح والرعى والتكث بمعنى المذبوح والمرعى والتكوث ط (قوله بثمرها) الباء بمعنى مع ط (قوله لاتصاله) هذا وجه الاستحسان وفى القياس لا يكون له اخذ الثمرة لعدم التبعية كالتناع الموضوع فيها منح وبيان وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال صار تبعا للعقار كالبناء فى الدار هداية (قوله وثمرها) بأن شرطه فى البيع لان الثمر لا يدخل فى البيع الا بالشرط لانه ليس يتبع زيلعى (قوله بعد الشراء فى يده) متعلقان بأثمر وقيد بقوله فى يده لانه اذا أثمر فى يد البائع قبل القبض ثم قبضه المشتري له حصة من الثمن كما اذا كان موجودا وقت الشراء كفاية (قوله وان جذه) بالذال المعجمة المشددة قال الزيلعى فى باب البيع الفاسد الجذاذ بالذال عام فى قطع الثمار وبالمهمة خاص بالتخل ا ه ط عن الحموى وضبطه مسكين هنا بالمهمة قال ابو السعود لانه انسب بالمقام وقوله المشتري ليس بقيد بل مثله البائع والاجنبى كما فى غاية البيان (قوله فليس للشفيع أخذه) اى فى الفصلين هداية اى اذا اشتراه بالثمر او أثمر فى يده وكان عليه ان يقول وليس بالواو ويذكره بعد جواب الشرط الآتى (قوله لما مر) اى آفا من قوله لزوال التبعية بانفصاله ولا يخفى ان الثمر فى الاولى وان دخل بالشرط كما مر ووقع الشراء عليه قصدا لكن دخوله فى الشفعة بالتبعية للعقار باعتبار الاتصال كما قدمناه وبالاتصال تزول التبعية للعقار فتسقط الشفعة فافهم (قوله وقد اشتراها بثمرها) مزيدة على الدرر ولا معنى لها ح اى لمنافاته للتفصيل الآتى (قوله سقط حصته من الثمن فى الاول) لانه دخل فى البيع قصدا فيقابلة شئ من الثمن هداية (قوله لحدوثه بعد القبض) فلا يكون مبيعا الا تبعا فلا يقابلة شئ من الثمن هداية (قوله لتحويل الصفقة اليه) اى ولا يجوز له ابطال الهام مفردا من غير مقتضى شرعا ط (قوله بخلاف ما قبل القضاء) قدم المصنف انها تملك بالاخذ بالتراضى وبقضاء القاضى فالقضاء هنا غير قيد تأمل (قوله وقت انقطاع حق البائع) كأن تصرف فيها المشتري ببناء ونحوه كياتى (قوله وفى هبة بعوض مشروط) اى فى العقد وصورته

اتلف بعض الارض) يغرق حيث يسقط من الثمن بحصته لان الفائت بعض الاصل زيلعى (و) يأخذ (بحصة العرصة) من الثمن (ان نقض المشتري البناء) لانه قصد الاتلاف وفى الاول الآفهماوية ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف انه داهم كما مر لتقومه بالجنس (ونقض الاجنبى كنفذه) اى المشتري (والنقض) بالكسر المنقوض (له) اى للمشتري وليس للشفيع اخذه لزوال التبعية بانفصاله (و) يأخذ (بثمرها) استحسانا لاتصاله (ان ابتاع ارضا وبخلا وثمرها) بعد الشراء (فى يده وان جذه المشتري) فليس للشفيع اخذه لما مر (او هلك بأفة سماوية وقد اشتراها بثمرها سقط حصته من الثمن فى الاول) اى شراها بثمرها (وبكل الثمن فى الثانى) لحدوثه بعد القبض (قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها) شرح وهبانية لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء (الطالب فى بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفى هبة بعوض) مشروط

ولا شروع فيهما (وقت التقابض) وفي بيع فضولي او بخيار بائع . وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار مشروط وقت البيع اتفاقا مجتبي (من لم ير الشفعة بالجوار) ٢٠٥ كاشافى مثلا (طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال

نعم) اعتقد ذلك (حكم له بها والا) يقوله (لا) يحكم منية وبزازية * (فروع) * اخر الشفع ايجاب الطلب ليكون القاضى لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضى احضاره فامتنع بخلاف سبت اليهودى كما يأتى * شرى ارضا بمائة فرفع ترابها وباعه بمائة ثم اخذها الشفع بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذى باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوى الزاهدى وفيه شرى دار الى الحصاد فليس للشفيع ان يعجل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد اه قلت وسيجيى انه لاشفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما تثبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض

ان يقول وهبت هذا لك على ان تعوضنى كذا واجمعوا انه لو قال وهبت هذا لك بكذا انه بيع اتفاقا وفي الخاتمة فلو كانت بغير شرط العوض ثم عوضه بعدها فلا شفعة (قوله ولا شروع فيهما) اى في الهبة والعوض بأن كان العوض عقارا ايضا قال ط اما اذا كانت في شائع فان كانت مما يقسم فهى فاسدة والا فهى صحيحة وتجربى فيها الشفعة وهذا قياس ما تقدم في الهبة اه وفي غاية البيان قال المحامدا اذا وهب نصف دار بعوض فلا شفعة فيه لان هبة المشاع فيما يقسم لا تجوز اه (قوله وقت التقابض) اى من الجانبين فلو قبض احد العوضين فلا شفعة اتفاقا ولو سلمها قبل قبض الآخر فهو باطل كما سيذكره الشارح عن المبسوط ومثله في الجوهرية عن المستصفي قال في النهاية والابد من القبض عندنا خلافا لزفر فلا شفعة لالم يتقبضا وعلى قوله تجب قبل التقابض بناء على ان الهبة بشرط العوض عند بيع ابتداء وانتهاء وعندنا بر ابتداء وبمنزلة البيع اذا اتصل به القبض من الجانبين كذا في المبسوط اه وفي القهستاني عن المحيط يعتبر الطلب عن التقابض في ظاهر الرواية فقول السامحاني عن المقدسى وفي رواية وقت العقد وفي الصحيح مشكل فانه مبنى على قول زفر ولم أر من صححه من شراح الهداية وغيره فأمل (قوله ووقت الاجازة عند الثالث) هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح او الباب الآتى وفيه كلام ستعرفه (قوله يقول له الخ) قال في البرازية ولم يذكر في الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا طلبها عند حاكم يراها قيل لا يقضى له لانه يرفع بطلان دعواه وقيل يقضى لان الحاكم يراها وقيل يقول له الخ قال الحلواني وهذا احسن الاقوال اه (قوله والا يقوله) (٣) عبارة البرازية وان قال لا فلا تأمل (قوله ايجاب الطلب) اى اثباته عند القاضى فان الطلب عنده وهو الثالث متضمن اثبات طلب المواتية وطلب التقرير فلفظ ايجاب في محله فافهم وهذا مبنى على قول محمد المفتى به من انه لو اخرها شهر ابلا عذر بطلت كامر (قوله فامتنع) اى القاضى او من وجبت عليه الشفعة افاده ابو السعود ط (قوله بخلاف سبب اليهودى) فان القاضى يحضره وان كان يوم السبت هذا ان كان الشفعة واجبة عليه وان كانت واجبة له فالمعنى يطلب القاضى وان كان يوم السبت وهذا يظهر اذا كان يوم السبت آخر الشهر اذا تأخير الطلب قبل الشهر لا يبطلها اتفاقا الا ان يكون المراد طلب المواتية والتقرير تأمل ومثل السبت الاحد للتصرائى كما افاده الحموى (قوله كما يأتى) اى في الفروع آخر كتاب الشفعة (قوله اخذها بخمسين) عزاء في الخاتمة الى ابن الفضل ثم قال بعده وقال القاضى السغدنى لا يطرح عن الشفع نصف الثمن وانما يطرح عنه حصة نقصان وظاهر تقديم الخاتمة الاول اعتماده كما هو عادته (قوله لان ثمنها الخ) ظاهر التعليق ان قيمتهما سواء وقت العقد فلو اختلفت لا يتعين اخذها بخمسين بل يقسم الثمن بحسبها تأمل (قوله اذا قبض المكل) مبنى للمجهول اى كل من البدلين او للمعلوم اى كل من المتبادلين (قوله فهو) اى التسليم (قوله كان له ان يأخذ الدار بالشفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة ولذا عبر المصنف بالتقابض الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقابض ط والله تعالى اعلم

احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة (٣) المقصود من نقل عبارة البرازية انه لا يفهم منها ما لو سكت الشفع ولم يقل نعم او لا بخلاف تعبير المصنف اه منه

(قوله لا ثبت قصدا الح) قيد به لانها تثبت في غير العقار تبعاله كالبناء والغرس والثمرة على مامر وكذا في آلة الحراثة تبعاً للارض كما قدمناه عن شرح المجمع (قوله ملك) بالتشدير او التخفيف صفة عقار وسياً حتى محترزه وهو ما بيع بخيار للبائع ونحوه (قوله خرج الهبة) اى التى لم يشترط فيها العوض وهذا المحترزات اتى بها المصنف بعد الاول حذفتها (قوله وان لم يكن يقسم) ادرج لفظ يكن ليفيد ان المراد ليس مما اتصف بكونه يقسم اى يقبل القسمة وليس المراد نفي القسمة اعم من كونه قابلاً لها ولا تأمل (قوله خلافاً للشافعى) لان من اصله ان الاخذ بالشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة وذا لا يتحقق فيما لا يحتملها وعندنا لدفع ضرر التأذى بسوء المجاورة على الدوام كفاية (قوله وحام) يأخذ الشفيع بقدره لانه من البناء دون القصاع لانها غير متصلة بالبناء نهاية وفي الطورى عن المحيط ويدخل في الرضى الحجر الاسفل دون الاعلى لانه مبنى بالارض (قوله بالسكون) اى سكون الرء وفي المغرب العرض بفتحين ويجمع على عروض حطام الدنيا (قوله ماليس بعقار) تفسير مرادها قال في الصحاح والعرض بسكون الرء المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم والدنانير وقال ابو عبيدة العروض الامتعة التى لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيواناً ولا عقاراً (قوله اذا بيعا قصدا) اى بيعا قصدا فتثبت الشفعة فيهما بتبعية العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعاً للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقلمها حيث لاشفعة فيها لانها نقلة كما في البناء والزرع كما في المحيط قهستانى (قوله ولو مع حق القرار) قدمنا الكلام فيه بما لا مزيد عليه (قوله ولا فى ارث) اى موروث درر لان الوارث يملك على حكم ملك الميت ولهذا يرد على بائعه بالعيب فكأن ملك الميت لم يزل اتقانى فهو ايضا محترز قوله ملك تأمل (قوله وصدة وهبة الح) لانها ليست بمعاوضة مال بمال فصارت كالارث منح (قوله لا بعوض مشروط) قدمنا فائدته (قوله ودار قسمت) اى بين الشركاء لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجرى فيها الجبر والشفعة لم تجر الا فى المبادلة المطلقة منح (قوله او جعلت أجرة الح) لانها تثبت بخلاف القياس بالآثار فى معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها منح (قوله أو صلح عن دم عمد) قيد به لما فى المبسوط لو كان عن جنابة خطأ تجب شفعة فلو عن جنابتين عمد وخطأ لا شفعة عنده وعندهما تجب فيما يخص الخطأ اه طورى وان ادعى حقا على انسان فصالحه على دار فالشفيع اخذها سواء كان عن اقرار أو انكار أو سكوت لزعم المدعى انها عوض حقه فيؤخذ بزعمه ولو ادعى عليه دارا فصالحه على دراهم فان عن اقرار تجب لزعمه ملكها بعوض لا ان كان عن انكار لزعمه انها لم تزل عن ملكه أو سكوت لزعمه ان المعطى لافداء يمينه كما فى درر البجار (قوله او مهر) صوابه او مهر بالنسب كما فى الفرر عطفا على اجرة اذ لو جعلت بدل مهر المثل او المسمى عند العقد او بعده تثبت فيه الشفعة لانه مبادلة مال بمال لانه بدل عما فى ذمته من المهر كما فى التبيين وغيره (قوله وان قبول بيع بعضها مال) بأن تزوج امرأة على دار على ان ترد عليه الف درهم فلا شفعة فى شئ منها منح (قوله لان معنى البيع تابع فيه) اى فى هذا العقد لانه وان اشتمل على نكاح وبيع لكن المقصود منه النكاح بدليل انه ينقذ بلفظ النكاح

باب ما ثبت هي فيه أولا

(لا تثبت قصدا الا فى عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن يقسم) خلافاً للشافعى (كرضى) اى بيت الرضى مع الرضى نهاية (وحام وبئر) ونهر (وبيت صغير) لا يمكن قسمه (لا فى عرض) بالسكون ماليس بعقار فكون مابعد من عطف الخاص على العام (وفلك) خلافاً للمالك (وبناء ونخل) اذا (بيعا قصدا) ولو مع حق القرار خلافاً لما فهمه ابن الكمال لمخالفته المنقول كما أفاده شيخنا الرملى (ولا) فى (ارث وصدة وهبة لا بعوض) مشروط (ودار قسمت او جعلت أجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمد او مهر وان قبول بيع بعضها) اى الدار (مال) لان معنى البيع تابع فيه واوجبها فى حصة المال

ولاشفعة في الاصل فكذا التبعية (قوله بيعت بخيار البائع) وكذا بخيارها لان المبيع لم يخرج
عن ملكه بخلاف خيار المشتري وهذا في التي فيها خيار فويعت دار بخينها والخيار لاحدها
فله الشفعة فلو للبائع سقط لارادته الاستبقاء وكذا المشتري وتصير اجازة بخلاف ما اذا اشتراها
ولم يرها فلا يطل خياره بأخذ ما بيع بخينها لان خيار الرؤية لا يطل بصريح الابطال فكيف
بدلته ثم اذا حضر شفيع الاول له اخذها دون الثانية لانعدام ملكه في الاولى حين بيعت الثانية
عناية ملخصا (قوله في الصحيح) كذا في الهداية مع الاطلاق المبيع يصير سببا لزوال الملك عند
ذلك ومثله في الجوهرية والدرر والمنح وأقره شرح الهداية وقل في العناية ومعراج الدراية وقوله
في الصحيح احتراز عن قول بعض المشايخ انه يشترط الطاب عند وجود البيع لانه هو السبب
اه أقول لكن في الظهيرية قال يشترط الطاب والاشهاد عند البيع حتى لو لم يطاب ولم يشهد
عند البيع ثم جاز البيع بالاجازة او عند مضي مدة الخيار فلا شفعة له في ظاهر الرواية وقال بعض
العلماء انما يشترط عند جواز البيع وهو رواية عن ابى يوسف ونظيره الدار اذا بيعت ولها جاز
وشريك فالشفعة للشريك لا للجار ولكن مع هذا يشترط الطلب من الجار عند البيع بخلاف
بيع الفضولي فان الطاب عند اجازة المالك والفرق ان البيع بالخيار عقد تام الاترى انه يعمل من غير
اجازة احد ولا كذلك عقد الفضولي اه فليتأمل وفي القهستاني يطاب بعد سقوط الخيار وقيل
عند البيع والاول اصح كما في الكافي والثاني الصحيح كما في الهداية اه والظاهر ان العبارة مقلوبة
لان المصحح في الهداية هو الاول فقد ظهر تصحيح كل من القولين ولكن ان ثبت ان الثاني
ظاهر الرواية لا يعدل عنه (قوله او بيعت الدار بيعا فاسدا) اي لاشفعة فيها ايضا ما قبل القبض
فلعدم زوال ملك البائع واما بعده فلا احتمال الفسخ وفي اثبات الشفعة تقرير للفساد فلا يجوز
جوهرية وفي الكلام تلويح الى انه وقع فاسدا ابتداء لان الفساد اذا كان بعد انعقاده صحيحا فحق
الشفعة على حاله فان التصرائني لو اشترى من نصراني دارا فخر فلم يتقباضا حتى أسلما او اسلم
احدها او قبض الدار ولم يقبض الآخر فانه يفسد البيع وحق الشفعة باق انفساده بعد وقوعه صحيحا
عناية (قوله كأن بنى المشتري فيها) او اخرجها عن ملكه بالبيع او غيره فان باعها فلا شفيع
اخذها بالبيع الثاني بالتمن او بالبيع الاول بقيمتها لانها الواجبة فيه وتامة في التبيين (قوله كما مر)
اي قيل الباب (قوله خلافا لما زعمه المصنف الخ) حيث علقه برد قال في الشر بنبلالية وهو خطأ
في الرد بخيار رؤية او شرط على ان القضاء في الرد بعيب ليس شرطا لابطال الاخذ بالشفعة
مطلقا بل فيما بعد القبض لانه قبل القبض فسخ من الاصل كما في الكافي وغيره وفيما بعد القبض
يكون اقالة لعدم القضاء به وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الشفيع فله الشفعة قال في الذخيرة
اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار على البائع ان كان الرد بسبب هو فسخ من كل
وجه نحو الرد بخيار الرؤية او الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء او بغير قضاء وبعد القبض
بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة فان كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق ثالث نحو الرد
بالعيب بعد القبض بغير قضاء والرد بحكم الاقالة يتجدد للشفيع الشفعة اه (قوله بعدما
سلمت) فلو قبله تبقى شفيعته مع كل فسخ شر بنبلالية (قوله لانه فسخ) علة للثلاث
(قوله بعد القبض) هذا التقييد لصاحب الهداية موافق لما قدمناه آنفا عن الذخيرة قل

(و) دار (بيعت بخيار
البائع ولم يستقط خياره
فن سقط وجبت ان طاب
عند سقوط الخيار) في
الصحيح وقيل عند البيع
وصحح (او بيعت) الدار
بيعا (فاسدا ولم يستقط
فسخه فان سقط) حق
فسخه كأن بنى المشتري
فيها (ثبت) الشفعة
كما مر (او رد بخيار رؤية
او شرط او عيب بقضاء)
متعلق بالآخر فقط خلافا
لما زعمه المصنف تبعا
للدرر (بعد ما سلمت)
اي اذا بيع وسلمت
الشفعة ثم رد المبيع بخيار
رؤية او شرط كيفما كان
او بعيب بقضاء فلا شفعة
لانه فسخ لا بيع (بخلاف
الرد) بعيب بعد القبض
(بلا قضاء او بأقالة) فان
له الشفعة لان الرد بعيب
بلا قضاء

الزيلي انما يستقيم على قول محمدلان بيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كما في المنقول فلا
يمكن حمله على البيع واما عندها فيجوز بيعه قبل القبض فما المانع من حمله على البيع اى
بالنظر الى الشفيع وتماه فيه قال ابو السعود وتعقبه الشلبي نقلا عن خط قارى الهداية
بان الرد بالعيب قبل القبض ففسخ في حق الكل حتى كان له ان يرد على بائعه وان كان بغير قضاء
وصار بمنزلة خيار الشرط والرؤية فبطل بخره اهـ (قوله والاقالة) بالنصب عطف على الرد
والظرف بعده خبر ان يكون الاقالة بمنزلة بيع مبتدأ اذا كانت بلفظ الاقالة فلو بلفظ مفاسخة
او متاركة وترادف تجعل بيعا اتفاقا كما مر في بابها سائحاني (قوله المستغرق) بصيغة اسم
الفاعل اى الذى استغرق نفسه وماله بالدين وبصيغة اسم المفعول اى الذى استغرقه الدين
ط (قوله ليس بشرط) بل الشرط كونه مديونا اذا كان البائع مولى العبد المأذون والعبد
شفيعه وبالعكس اما اذا كان غير المولى فلا يشترط وجود الدين اصلا كما أفاده في النهاية (قوله
وشراء احدهما من الآخر يجوز) اى ان كان العبد مديونا كما قدمناه والافيه باطل فلا
شفعة للمولى لان البيع وقع له لا غيره اهـ (قوله اصاله او وكالة) لكن الوكيل يطالب الشفعة
من الموكل بخلاف الاصيل فانه لا يحتاج الى انصاف كفى الحانية وكذا ثبت للاب لو شري
اطفله على ما يأتى بيانه في الفروع (قوله فالدته انه لو كان المشتري) اى اصاله او وكالة وبيان
ذلك باع احد شريكين في دار حصته منها الآخر فشرى لنفسه او غيره بالوكالة او باع احدهما
حصته لوكيل الشريك الآخر فجاء ثالث وطالب الشفعة فن كان شريكا قسمت بينه وبين
المشتري في الاول اوبينه وبين الموكل في الثاني وان كان جارا فلا شفعة له مع وجود المشتري او
موكلاه لانه شريك لم يسلم وفي القية اشترى الجار دارا وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا
المشتري فهم بينهما نصفين لانهما شفعين قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري اى اذا طلب
وليس للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت اثنان او رابع فرباع ثم نقل عن الظهيرية
لوسلم الجار المشتري كلها للجار الآخر كان نصفها بالشفعة والنصف بالشراء اهـ قال
الشرنبلالى وفيه تأمل اقول الظاهر انه شراء بالتعاطى لانه تملك النصف بالشفعة جبرا على
المشتري فذا سلمه النصف اتانى برضاه فقبله الآخر كان شراء تأمل هذا وفي كلام ابن
الشفعة اشارة الى ان قول القنية فطاب الشفعة المراد به انه لم يسلم الكل الا خلا حقيقة
الطاب فلا ينفى ما قدمناه عن الحانية ان الاصيل لا يحتاج الى الطاب تأمل (قوله لا شفعة
لمن باع اصاله) كأن باع عقار له مجاورا لعقار له آخر وللعقار المبيع جار طاب الشفعة لا يشاركه
البائع فيها (قوله او وكالة) كأن باع عقار بالوكالة مجاورا لعقاره (قوله اى وكل بالبيع) تفسير
لقوله او بيع له كان وكل غيره بيع عقار بمنحجب عقار الموكل (قوله وضمن الدرك) بفتحين او
السكون اى الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لاضمانه في عقار البائع لانه كالبائع قهستانى لان
ضمانه الدرك تقرير للبيع كفى الدرك (قوله والاصل ح) ولان اخذ بالشفعة يكون سببا في
نقض ماتم من جهته وهه المثل ويدل على شترى وسعى الانسان في نقض ماتم من جهته مردود
درأى بخلاف الوكيل بالشراء او المشتري نفسه لانه محقق لماتم من جهته والله تعالى اعلم

والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ
(او ثبت) الشفعة (بعد
المأذون المستغرق بالدين)
احاطة ادين برقبته وكسبه
ليس بشرط ان كان (في
مبيع سيده و) ثبت
(اسيده في مبيع) بناء على
ان الاخذ بالشفعة بمنزلة
الشراء وشراء احدهما
من الآخر يجوز (و)
ثبت (من شري) اصاله
او وكالة (او اشترى له)
بالوكالة وفدته انه لو كان
المشتري او الموكل بالشراء
شريكا وللدرك شريك آخر
فلهما الشفعة ولو هو
شريكا وللدرك جار فلا
شفعة للجار مع وجوده
(لا) شفعة (من باع)
اصاله او وكالة (او بيع له)
اى وكل بالبيع (او ضمن
الدرك) والاصل ان
الشفعة تبطل باظهار
الرغبة عنها لا فيها

باب ما يجزأها

(قوله يبطلها ترك طلب الموائبة) أي ولو جاهلا بثبوت الطلب له لما في الخاتمة رجلا و رنا
 احة واحدها لم يعلم بالميراث فبيعت احة بجنبها فلم يطلب الشفعة فلما علم ان له فيها نصيبا
 طلب الشفعة في المبيعة قالوا تبطل شفعتها والجهل ليس بعذر اه (قوله وتقدم ترجيحه)
 أي على القول بأنه على فور العلم وعلمت مافيه في باب الطلب (قوله اودى يد) الاولى ان يقول
 او احد العاقلين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقار في يده وكذا على
 البائع وان لم تكن الدار في يده استحسانا كذا ذكره شيخ الاسلام ط (قوله لا الاشهاد) عطف
 على طلب لا على الاشهاد كما لا يخفى ح (قوله لانه غير لازم) كذا قال في الهداية بل فائدته
 مخافة الجحود فيصح الطلب بدونه لو صدقه المشتري كاقدمناه وهذا رد على صاحب الدرر
 حيث قال يبطلها ترك الاشهاد على طلب الموائبة قادرا اغترارا بظاهر قول الهداية هنا اذا ترك
 الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعتها اه فحمله على ما اذا علم وكان
 عنده من يشهده فسكت ولم يشهد بدليل قوله وهو يقدر وحل قول الهداية اولانه غير لازم
 على ما اذا علم في مكان حال ورده الشرع لئلا يأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه وبما
 قاله الاكمل وغيره ان المراد بالاشهاد في قول الهداية اذا ترك الاشهاد نفس طلب الموائبة
 بدليل قوله لا عراضه عن الطلب وبانه صرح قبل هذا بأن المراد بقول القدوري اشهد في
 مجلسه هو طلب الموائبة فلا تنافي بين كلامي الهداية اه ما عضا وقد يقال المراد اذا ترك الاشهاد
 على احد العاقلين او عند الدار حين علم فتركه وهو يقدر بطلت لكن فيه انها لا تبطل بدليل انه
 لو صدقه المشتري صح كعامة فافهم (قوله مع القدرة كامر) حيث قال وهذا الطلب لا بد منه
 حتى لو تمكن ولو بكتاب او رسول ولم يشهد بطلت شفعتها وان لم يتمكن منه لا تبطل اه أي
 بأن سدا حقه او كان في الصلاة منسح ولا تنس ما قدمناه عن الخاتمة من ان الاشهاد غير شرط
 فيه ايضا (قوله ويبطلها تسليمها) قال في التارخانية اذا قال سلمت شفعة هذه الدار صح
 وان لم يعين أحدا وكذا لو قال للبائع سلمت لك شفعتها ولو بعد قبض المشتري استحسانا لان معناه
 لاجلك وكذا لو قال للوكيل ولو بعد الدفع الى الموكل استحسانا ولو قال لاجني فان مسبوقا
 بكلام كقوله سلم هذا المشتري فقال الشفيع سلمتها لك صح ولو ابتداء كلام فلا و اذا سلم الجار
 مع قيام الشريك صح فان سلم الشريك بعده ليس للجار الاخذ اه ما عضا وفي الجمع ولا يجعل
 أي ابو يوسف قول الشفيع آخذ نصفها تسليما وخالفه محمد والاول اصح ابن ملك عن المحيط
 (قوله علم بالسقوط أولا) قال في المنح لانه لا يعذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه
 والاوضح ان يذكره فيما اذا سكت لانه هو الذي يتوهم كون الجهل فيه عذرا اما عند التسليم
 منه فلا وجه له ط قات فلتناسب ما في التارخانية علم بوجوب الشفعة أولا وعلم من سقط
 اليه هذا الحق أولا (قوله لا قبله كامر) لم أره فيما مر صريحا (قوله خلافا لمحمد) حيث
 ابطل التسليم وجعل للصغير اخذها بعد البلوغ وعلى هذا الخلاف اذا بلغهما شراء دار بجوار
 دار الصبي فلم يطلب ابن ملك (قوله فيما يبيع بقيمة او اقل) فلو باكثر مما لا يتغابن الناس في
 مثله جاز التسليم اتفاقا والاصح انه لا يجوز اتفاقا لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم ابن ملك
 ومقتضاه انه لو سلم فيما يبيع باكثر ثم بلغ الصبي له الطلب (قوله والالم يصح) هذا قولهما وقول

(يبطلها ترك طلب الموائبة)
 تركه بأن لا يطلب في مجلس
 اخبر فيه بالبيع ابن كمال
 وتقدم ترجيحه (او) ترك
 طلب (الاشهاد) عند
 عقار أو ذى يد لا الاشهاد
 عند طلب الموائبة لانه غير
 لازم (مع القدرة) كامر
 (و) يبطلها (تسليمها بعد
 البيع) علم بالسقوط أولا
 (فقط) لا قبله كامر (ولو)
 تسليمها (من أب ووصي)
 خلافا لمحمد فيما يبيع بقيمة
 او اقل ملتقى (الوكيل
 بطلبها اذا سلم) الشفعة (او)
 اقر على الموكل بتسليمه
 الشفعة (صح) لو كان
 التسليم أو الاقرار (عند
 القاضي) والالم يصح لكنه
 يخرج من الخصومة

ابن يوسف الاول وقال اخ ايصح مطلقا كما في السارخانية وفيها عن الوالوجية تسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندها وعليه الفتوى خلافا لـ **(قوله)** وسكوت من يملك التسليم تسليم (و) منه على عوض (أي غير مشفوع لما يأتي) (وعليه رده) (لانه رشوة (و) يبيعه (بيع شفعته بمال) ولا يزمه مال وكذا الكفالة بالنفس بخلاف النقود ولو صالح على أخذ نصف الدار بيعت الثمن صح ولو صالح على أخذ بيت بحصته من الثمن لأجهالة الثمن عند الأخذ ولا تسقط شفعته (و) يبطلها (موت الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله) ولا تورث خلافا لما في ولومات بعد القضاء لا تبطل (لا) يبطلها (موت المشتري) لبقاء المستحق (و) يبطلها (بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا) علم ببيعها أم لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا أو مقبرة أو وقفا مسجلا درر (ولو باع بشرط الخيار) نفسه (لا) تبطل لبقاء السبب (و) يبطلها

ابن يوسف الاول وقال اخ ايصح مطلقا كما في السارخانية وفيها عن الوالوجية تسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندها وعليه الفتوى خلافا لـ **(قوله)** وسكوت من يملك التسليم تسليم (و) منه على عوض (أي غير مشفوع لما يأتي) (وعليه رده) (لانه رشوة (و) يبيعه (بيع شفعته بمال) ولا يزمه مال وكذا الكفالة بالنفس بخلاف النقود ولو صالح على أخذ نصف الدار بيعت الثمن صح ولو صالح على أخذ بيت بحصته من الثمن لأجهالة الثمن عند الأخذ ولا تسقط شفعته (و) يبطلها (موت الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله) ولا تورث خلافا لما في ولومات بعد القضاء لا تبطل (لا) يبطلها (موت المشتري) لبقاء المستحق (و) يبطلها (بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا) علم ببيعها أم لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا أو مقبرة أو وقفا مسجلا درر (ولو باع بشرط الخيار) نفسه (لا) تبطل لبقاء السبب (و) يبطلها

ابن يوسف الاول وقال اخ ايصح مطلقا كما في السارخانية وفيها عن الوالوجية تسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندها وعليه الفتوى خلافا لـ **(قوله)** وسكوت من يملك التسليم تسليم (و) منه على عوض (أي غير مشفوع لما يأتي) (وعليه رده) (لانه رشوة (و) يبيعه (بيع شفعته بمال) ولا يزمه مال وكذا الكفالة بالنفس بخلاف النقود ولو صالح على أخذ نصف الدار بيعت الثمن صح ولو صالح على أخذ بيت بحصته من الثمن لأجهالة الثمن عند الأخذ ولا تسقط شفعته (و) يبطلها (موت الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله) ولا تورث خلافا لما في ولومات بعد القضاء لا تبطل (لا) يبطلها (موت المشتري) لبقاء المستحق (و) يبطلها (بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا) علم ببيعها أم لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا أو مقبرة أو وقفا مسجلا درر (ولو باع بشرط الخيار) نفسه (لا) تبطل لبقاء السبب (و) يبطلها

(شراء الشفيع من المشتري) فلمن ٢١١ دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقد الاول او الثاني بخلاف

مالو اشتراها ابتداء حيث
لاشفعة لمن دونه (وكذا)
يبطلها (ان استأجرها
اوسومها) يباعا او اجارة
ملتقى (او طلب منه ان
يولى) (عقد الشراء) (او
ضمن الدرك) مستدرك
بما مر آتفا قبطل في الكل
لدليل الاعراض زيلبي
(قيل للشفيع انها بيعت
بالف فسلم ثم علم انها بيعت
بأقل او ببر او شعير) او
عددي متقارب (قيمته
ألف أو أكثر فله الشفعة
ولو بان انها بيعت بدنانير)
او بعروض (قيمتها ألف
فلاشفعة) والفرق بينهما
ان هذا قيمى وذاك مثلى
فربما يسهل عليه وان كثر
(ولو علم ان المشتري زيد
فسلم ثم بان انه بكر فله الشفعة
ولو علم ان المشتري هو مع
غيره كان له اخذ نصيب
غيره) لعدم التسليم في حقه
(ولو بلغه شراء النصف
فسلم ثم بلغه شراء الكل
فله الشفعة في الكل وفي
عكسه) بأن أخبر بشراء
الكل فسلم ثم ظهر شراء
النصف (لا) شفعة له على
الظاهر لان التسليم في
الكل تسليم في كل ابعاضه
بخلاف عكسه ثم شرع في

شراء الشفيع من المشتري) لانه بالاقدام على الشراء من المشتري اعرض عن الطلب وبه
تبطل الشفعة منح (قوله فلمن دونه) كما اذا كان شريكا والمبيع جار (قوله بالعقد الاول
او الثاني) انظر ما كتبناه عن التارخانية عند قول المصنف ويفسخ بحضوره (قوله بخلاف
مالو اشتراها ابتداء) اى قبل ان يثبت له فيها حق الاخذ لانه لم يتضمن اعراضا لاقباله على التملك
وهو معنى الاخذ بالشفعة وانما اشتراها لعدم التمكن من اخذها بطريق آخر زيلبي (قوله
حيث لاشفعة لمن دونه) بل تكون له ولمن هو مثله كما او فسخه قيل هذا الباب (قوله ان
استأجرها اوساومها الخ) اى بعد علمه بالمبيع معراج وقيد بضمير المشفوعة لما في التارخانية
اشترى دارا فساوم الشفيع داره وقد شهد على طلبه فهو على شفعة (قوله او طلب منه) اى
طلب الشفيع من المشتري (قوله ان يولى) اى يبيعه تولية وهى البيع بمثل الثمن الاول ح ومثل
التولية المراجعة ط وكذا لو طلبها مزارعة او مساقاة بعد علمه بالمبيع اتقانى (قوله مستدرك
بما مر آتفا) لم يمر في هذا الباب المعقود للبطالان وقد مر قبله ط (قوله قيمته ألف او أكثر)
وكذا الواقل بالاولى كما في العناية (قوله فله الشفعة) لان التسليم كان لاستكثار الثمن في الاول
او لعدم قدرته على الدراهم في الثاني فلا يلزم منه التسليم منه (قوله قيمتها ألف) اى او أكثر
بالاولى بخلاف الاقل (قوله والفرق بينهما) اى بين العرض وبين البر والشعير والعددي
المتقارب ان العرض قيمى والواجب فيه القيمة وهى دراهم اودنانير فلا يظهر فيه التيسير
وذاك مثلى يؤخذ بمثله فربما يسهل عليه لعدم قدرته على الدراهم واما الفرق في مسألة الدنانير
فلانهما كما في العناية جنس واحد في المقصود وهو الثمنية عندنا ومبادلة احدهما بالآخر
متيسرة عادة وقال زفر له الشفعة لاختلاف الجنس * (تنبيه) * اخبر ان الثمن عروض كالثياب
والعيد فبان انه مكمل أو موزون او اخبر انه مكمل او موزون فبان انه جنس آخر منه فهو
على شفعة وان بان انه جنس آخر من عروض اوفضة او ذهب كقيمة ما بلغه فلاشفعة لعدم
الفائدة زيلبي (قوله ولو علم ان المشتري هو مع غيره) الانسب ولو بان كما لا يخفى ح (قوله
لاشفعة له) قال في الذخيرة هذا محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بأن اخبر
بشراء الكل بألف فسلم فظهر انه اشترى النصف بالالف فلو ظهر بمخمسائة فهو على
شفعة جوهره وعبر عنه الزيلبي بقيل (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية قال في العناية
احتراز عماروى عن ابى يوسف على عكس هذا لانه قد يتمكن من تحصيل ثمن النصف دون الجميع
وقد تكون حاجته الى النصف لتمامه مرافق مله (قوله الاذراعا مثلا) اى مقدار عرض
ذراع او شبر او اصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع درر (قوله لعدم الاتصال) استشكل
السامحاني هذه الحيلة بما نقله الشرنبلالى عن عيون المسائل دار كبيرة ذات مقاصير باع منها
مقصورة فلجار الدار الشفعة لان المبيع من جملة الدار ودار الدار جار المبيع وان لم يكن متصلا به
اه اقول المشكل ما في العيون لا ما هنا تأمل (قوله والقول) مبتدأ وسهوا لثاني خبره وهذا
رد على صاحب الدرر حيث قال وكذا لا يثبت فيما بيع الاذراع وما في الوقاية من قوله الاذراعا
بالنصب كأنه سهوا واجاب عنه في العزيمة بأنه مستثنى من مالا من ضمير بيع فالتصبي على
التبعية باعتبار محل الجرور والتبعية لضمير بيع تقضى الرفع لانه كلام تام غير موجب اه

الحيل فقال (وان باع) رجل (عقار الاذراعا) مثلا (في جانب) حد (الشفيع فلاشفعة) لعدم الاتصال والقول بأن نصب ذراعا سهوا وسهوا

ملخصاً أقول أما النصب في عبارة المصنف فواجب بلا شبهة لانه استثناء من كلام موجب
واما في عبارة الوقاية والدرر فكذلك والاستثناء من ضمير بيع لامن الموصول وهو من كلام
تام موجب ايضا لان النفي غير متوجه اليه يوضحه لو اهانك جماعة الازيدا منهم فقلت لا اكرم
من اهانوني الازيدا على ان زيدا مستثنى من الواو لامن الموصول وجب فيه النصب لانه
مستثنى من الواو قبل دخول النفي لان المعنى من اهانوني الازيدا لا اكرمهم وصار زيد
كالمسكوت عنه في حصول الاكرام له وعدمه ولو جعلته مستثنى من الموصول بأن كان من
المهينين ايضا جاز فيه النصب والرفع لانه من كلام تام غير موجب وصار محكوما عليه بالاكرام
قطعا وعبارة الدرر من قبيل الاول لان المعنى ما يبيع الا ذراعا لاشفعة فيه ولو كان الذراع
مستثنى من الموصول لكان المعنى ان الشفعة تثبت فيه ولا يخفى فساد فاعتنم هذا التحرير في هذا
المقام فقد زل فيه كثير من الافهام (قوله لو وهب هذا القدر) اى الذراع مثلا والظاهر
ان المراد وهبه بعد بيع ماعدا هذا القدر بقرينة قوله للمشتري ومثله ما لو باعه له لانه صار
شريكا في الحقوق فلا شفعة للجار وعلى هذا فليست هذه حيلة ثانية بل من تمام الاولى ويحتمل
ان الهبة قبل البيع فقوله للمشتري من مجاز الاول فيشترط في الهبة ان لا تكون بعوض
مشروط وعليه فهي حيلة ثانية تأمل (قوله فالشفعة للجار في السهم الاول فقط) قال
في المستصفى تأويل هذه المسئلة اذا بلغه بيع سهم منها فرده اما اذا بلغه البيعان فله الشفعة
والتعليل بقوله لان الشفعيع جار فيها الا ان المشتري في الثانى شريك فيقدم عليه يقتضى
الاطلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب كفاية (قوله لانه شريك) اى نظرا الى ما قبل الاخذ
منه قال في العناية لانه حين اشترى الباقي كان شريكا بشراء الجزء الاول واستحقاق الشفعيع
الجزء الاول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثانى قبل الخصومة لكونه في ملكه بعد فيقدم
على الجار اه قلت ونظيره ما ذكره الاتقنى اذا اشترى دار الصيق داره ثم باع داره الاولى ثم
حضر جار آخر للثانية يقضى له بالنصف (قوله وحيلة كله) اى حيلة منع الشفعة في كل
العقارى لانه وان ثبت له الشفعة في السهم الاول لكنه اذا رآه بيع بمعظم الثمن تقل رغبته فيمتنع
عن اخذه ولا يخفى ان الاولى حيلة كله ايضا لان مشتري الذراع صار شريكا في الحقوق فيقدم
على الجار كما قدمناه فكلامه بالنظر الى الثانية فقط (قوله ان يشتري الذراع او السهم) اى
يشترى جزءا معينا كذراع مثلا من اى جهة كانت او جزءا شائعا كتسع او عشر أقول واما ما وقع
في كلامهم من حمل الذراع على المذكور في الحيلة الاولى ففيه نظر لاستقلاله فيها بمنع الشفعيع
عن الكل بلا توقف على كثرة الثمن فافهم واعلم ان هذه الحيلة لتقليل رغبة الشفعيع كما قدمناه
والاولى لابطال شفعته وان هذه الحيلة مضرّة للمشتري لو كانت الدار لصغير لعدم جواز بيع
الباقى بالباقي لما فيه من الغبن الفاحش فيلزم المشتري السهم بالثمن الكثير ولا يجوز شراؤه
للباقى كما في غاية البيان * (فائدة) * اذا خاف احدهما ان لا يوفى صاحبه يشترط الخيار لنفسه
ثلاثة ايام فاذا لم يوف له في المدة فسخ فيها وان خافا شرط كل منهما الخيار لنفسه ثم يجيزان معا
وان خاف كل منهما اذا اجاز ان لا يجيز صاحبه يوكل كل منهما وكيلًا ويشترط عليه ان يجيز
بشرط ان يجيز صاحبه زيلعى زيادة (قوله وليس له تحايفه الخ) سأتى آخر الباب بتحقيق ذلك

(وكذا) لاشفعة (لو وهب
هذا القدر للمشتري)
وقبضه (وان ابتاع سهما
منه ثمن ثم ابتاع بقيتها
فالشفعة للجار في السهم
الاول فقط) والباقي
للمشتري لانه شريك
وحيلة كله ان يشتري
الذراع او السهم بكل
الثن الا درهما ثم الباقي
بالباقي وليس له تحايفه
بالله ما اردت به ابطال
شفعتى وله تحايفه بالله ان
البيع الاول

بما لا مزيد عليه ان شاء الله تعالى **(قوله)** ما كان تلجئة (بيع التلجئة هو ان يظهرها عقدا وهما لا يريدانه ياجي اليه خوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل كما تقدم قيل كتاب الكفالة ح **(قوله)** وان ابتاعه (اي ابتاع العقار كما يظهر من كلام الشرح ولا مانع من ارجاع الضمير الى السهم تأمل **(قوله)** بئمن كثير) كأضاف قيمته **(قوله)** ثم دفع ثوبا عنه (اي دفع عن ذلك الثمن الكثير اى بدله بوبا قيمته كقيمة المبيع **(قوله)** لا بالتوب) لان التوب عوض عما في ذمته المشتري فيكون البائع مشتريا للتوب بعقد آخر غير العقد الاول زيلعي **(قوله)** فلا يرغب (اي الشفيع في ذلك المبيع لكثرة الثمن وأشار الى هذه الحيلة لا تبطل شفيعته اذ لو رضى بدفع ذلك الثمن له الاخذ بخلاف الحيلة الاولى كما قدمناه **(قوله)** وهذه حيلة تعم الشريك والجار (اي بخلاف ما قبلها فانهما لا يحتال بهما في حق الشريك اما الاولى فظاهر واما الثانية فلان للشريك اخذ نصف الباقي بنصف الباقي من الثمن القليل **(قوله)** لكنها تضر بالبائع) الاولى قد تضر **(قوله)** اذ يلزمه كل الثمن (اي) لوجوبه عليه بالمبيع الثاني ثم براءته كانت حصلت بطريق المقاصة بئمن العقار فاذا استحق بطلت المقاصة زيلعي **(قوله)** بدينار) الاولى بدنانير بقدر قيمة العقار كما عبر الزيلعي **(قوله)** يبطل الصرف اذا استحق) لانه يكون صرفا بما في ذمته من الدراهم فاذا استحق العقار تبين ان لادين على المشتري فيبطل الصرف للافتراق قبل القبض فيجب رد الدنانير لا غير زيلعي **(قوله)** مع قبضه فلوس (اي) القبضه بالفتح وضعه اكثر ما قبضت عليه من شيء قاموس ومثلها الخاتم المعلوم العين المجهول المقدار كما في المنح **(قوله)** اشير اليها (قيد به ليصح إلحاقها بالثمن وبقوله وجهل قدرها لتسقط الشفعة وبقوله وضع الخ لئلا يمكن للشفيع معرفتها ولذا زاد في المحاسن اخذا من قول المنح عن المضمرات ثم يستهلكه من ساعته فافهم **(قوله)** عن مقطعات الظهيرية (اي من كتاب الشفعة وعادته التعبير عن المتفرقات بالمقطعات ولم يذكر في المنح انقط مقطعات بل ذكره الرملي ونص ما فيها اشترى عقارا بدراهم جزافا واتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التبايض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمرو بن ابي بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم مطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه اه اقول وهذا مشكل اذ كيف يحل له "الاخذ جبرا على المشتري بمجرد زعمه مع ان الشفيع انما له الاخذ بما قام على المشتري من الثمن اللهم الا ان يكون عالما بقدره بقرينة قوله الا ثبت المشتري زيادة عليه فانه يدل على ان الثمن علم قبل هلاكه فتأمل **(قوله)** واقره شيخنا (اي الخير الرملي في حاشية المنح وفي فتاواه الحيرية **(قوله)** لكن تعقبه ابنه) اي ابن المصنف **(قوله)** بانه مخالف للاول (اي ما في المتن اقول لا مخالفة بل غاية انه تخصيص لاطلاق الاول لانه ليس فيه ان هذه الحيلة باطلة بل ان صحتها مبنية على ما اذا وافقهما الشفيع على عدم معرفة الفلوس فان كان يعلمها وادعى ذلك فقط بطلت الحيلة لعدم الجهالة المانعة من حكم الحاكم ويدل على هذا التخصيص نفس كلام المضمرات حيث علل السقوط بها بأن الشفيع يأخذ المبيع بمثل الثمن أو قيمته وهذا يعجز القاضي عن القضاء بهما جميعا بسبب الجهالة وقال الرملي ظاهر ما في الظهيرية ان الشفيع لا يخالف على ما زعم لان المتبايعين لم يدعيا قدرا معينا انكره الشفيع بل اتفقا على انهما لا يعلمان قدر الثمن

ما كان تلجئة مؤيد زاده معزيا للوجيز (وان ابتاعه بئمن) كثير (ثم دفع ثوبا عنه) فالشفعة بالثمن لا بالتوب) فلا يرغب فيه وهذه حيلة تعم الشريك والجار لكنها تضر بالبائع اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى ببيع دراعم الثمن بدينار ليطل الصرف اذا استحق وحيلة اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة في الامصار ذكرها بقوله (وكذا لو اشترى بدراهم معلومة) بوزن او اشارة (مع قبضة فلوس اشير اليها وجهل قدرها وضع الفلوس بعد القبض) في المحاسن لان جهالة الثمن تمنع الشفعة درقلت ونحوه في المضمرات وينبغي ان الشفيع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان يأخذ بالدراهم وقيمتها كما لو اشترى دارا بعرض او عقارا للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم نقل عن مقطعات الظهيرية ما يوافقه قلت ووافقه في تنوير البصائر واقره شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواهر الجواهر بأنه مخالف للاول

وما في المتون والشروح ممددة على مافي الفتاوى كما مر مرارا اه ٢١٤ وقد منا انه لاشعة فيما بيع فاسدا ولو

بعدا من لاحت الفسخ
نم اذا سقط الفسخ بالبناء
ونحوه وجبت والله اعلم
(تكره الحيلة لاسقاط
الشفعة بدشيوها وفاق)
كقوله لاشفع اشتره
مضى ذكره البرازي (واما
الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء
فعند ابي يوسف لا تكره
وعند محمد تكره ويفي
بقول ابي يوسف في الشفعة)
قيد في السراجية بما اذا
كان الجار غير محتاج اليه
واستحسنه محشي الاشياء
(وبضده) وهو الكراهة
(في الزكاة) والحج وآية
السجدة جوهرية (ولا
حيلة) موجودة في كلامهم
(لاسقاط الحيلة) برازية
قال وطلبناها كثيرا فلم
نجدها (اذا اشترى
جماعة عقارا

مطابق

لاشفعة للمقر له بدار
وفي المتن عن ابي يوسف
رجل في يده دار فقال
الشفيع بعد بيع الدار
التي فيها الشفعة دارى
هذه لفلان وقد بعتهما
منذسنة وقال هذا في وقت

فلا يقال انه منكر فلا يخلف وبهذا علم ان هذه الحيلة انما تتم لو افقهما الشفيع على عدم
المعرفة ويشير اليه قولهم اتعذر الحكم فتأمل اه وهو عين ما قلنا (قوله وما في المتون)
كالغرر والشروح كالمضمرات فانه شرح على القدوري وقوله مقدم خبر ما وذلك لان مسائل
المتون هي منقولة عن اثنتي عشرة مسألة او بعضها وكذلك الشروح بخلاف مافي الفتاوى فانه
مبنى على وقوع تحدث لهم ويسئلون عنها وهم من اهل التخريج فيجب كل منهم بحسب
ما يظهر له تخريجا على قواعد المذهب ان لم يجد نصا ولذا ترى في كثير منها اختلافا ومعلوم ان
المنقول عن الائمة الثلاثة ليس كالمنقول عن بعدهم من المشايخ ولا يخفى عليك ان مسئلتنا
هذه ليست كذلك قالها تذكر في المتون التي شأنها كذلك كمختصر القدوري والهداية
والكثر والوقية والنقابة والجمع والمقتى والمواهب والاصلاح وقد قال في المنح ولم أقف
على هذه الحيلة في غير الكتاب المذكور يعني الدرر والغرر ثم رأيتها في المضمرات اه وذكرها
في المضمرات لا يدل على انها منقولة عن ائمة المذهب ترجيح على مافي الفتاوى كيف وكثير
من الشروح كالتنبيه وغيرها ينقلون عن اصحاب الفتاوى فيحتمل انه نقلها عنهم ايضا
فتأمل منصف (قوله وقد منا الخ) هذه ذكرها الرمل عن حاوي الزاهدي من جملة الحيل
اقول ولا شبهة في انه لا يحل فعلها وانها مضره لفاعلها في دينه بامارة العقد الفاسد وفي دنياه
اذا طاب الشفيع بعدما سقط الفسخ ببناء ونحوه (قوله ذكره البرازي) اقول ما اقتصر عليه
البرازي لا يصلح مسقطا اذ لو سكت الشفيع اوقل لا اشترى لا تسقط شفيعته وعبرة النهاية
وذلك ان يقول المشتري للشفيع انا ابيعها منك بما اخذت فلا فائدة لك في الاخذ فيقول
الشفيع نعم او يقول اشتريت فبطل شفيعته اه اقول ومنها ان يشتري منه الشفعة
او يصلحها عليها بما لا تبطل ويسترد المال كما تقدم (قوله ويفي بقول ابي يوسف وفي
الشفعة) بل نقل في النهاية منهم من قال انه لا خلاف فيها وفي البرازية وان قبل الثبوت
لابأس به عدلا كان يعني الشفيع اوفاسقا في المختار لانه ليس بابطال (قوله واستحسنه محشي
الاشياء) هو العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتماد هذا
القول لحسنه اه ط (قوله في الزكاة والحج وآية السجدة) كأن يبيع السائمة بغيرها قبل
الحول أو يهب لابنه المال قبله أو قبل اشهر الحج أو يقرأ سورة السجدة ويدع آيتها قال ط
قلت او يقرأها سرا بحيث لا يسمع نفسه على المشهور اه اى من ان المعتبر اسماع نفسه
لا مجرد تصحيح الحروف (قوله لاسقاط الحيلة) اى في الشفعة اما في غيرها فقد وجد كما بينه
البيروني (قوله قال) اى في البرازية اقول اصل هذا الكلام لصاحب الظهيرية عن والده وذكر
الرحمى ان ما تقدم من ان له ان يخلفه ان البيع الاول ما كان تلجئة وكذا قوله انا أعلم قيمة
الفلوس يصلح حيلة لاسقاط الحيلة * (تمة) رأيت بخط شيخ مشايخنا مثالا على عن جواهر
الفتاوى ما حاصله اقر بسهم من الدار ثم باع منه انقية لاشعة للجار ذكره الخفاف وانكره
الخوارزمي والمذهب ما قاله الرواية منصوصة فيمن أقرب دار لآخر وسلمها ثم بيعت دار بجنبها
لاشفعة للمقر له في قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف اه اى لان الاقرار حجة قصيرة

(ومقتضاه)

يقدر على اخذ الشفعة لو طلبها لنفسه قال لاشفعة له ولا للمقر له تارخانية اه منه

والبائع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة ٢١٥ بتعدد المقتضين ان يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وبمكسه)

وهو ما اذا تعدد البائع
واتحد المشتري (لا)
يتعدد الاخذ بها بل
يأخذ الكل او يترك لان
فيه تفريق الصفقة على
المشتري بخلاف الاول
لقيام الشفيع مقام احدهم
فلم تتفرق الصفقة بالافرق
بين كونه قبل القبض او
بعده سمي لكل بعض
ثمنا وسمي للكل جملة لان
العبرة لاتحاد الصفقة
لا لاتحاد الثمن واعلم انه
لو طلب الحصة فهو على
شفعته ولو اشترى دارين
او قريتين بمصرين صفقة
اخذها شفيعهما معا او
تركهما لا حدهما ولو
احداها بالمشرق والاخرى
بالمغرب شرح مجمع ويأتى
(والمعتبر في هذا) اى
العدد والاتحاد (العائد)
لتعلق حقوق العقد به
(دون المالك) فلو وكل
واحد جماعة للشفيع اخذ
نصيب بعضهم (اشترى
نصف دار غير مقسوم
فقاسم) المشتري (البائع
اخذ الشفيع نصيب
المشتري الذى حصل له
بالقسمة) وان وقع في غير
جانبه على الاصح (وليس
له) اى للشفيع (نقضها

ومقتضاء ان لا شفعة للمقر ايضا مؤاخذه له باقراره تأمل (قوله والبائع واحد) اقول
فلو تعدد كل من البائع والمشتري لم أره والظاهر انه كذلك لا كالعكس كما يفيد التعليل الآتى
وليراجع (قوله) لان فيه تفريق الصفقة على المشتري) اى فيتضرر بعيب الشركة وفي الكفاية
عن الذخيرة لو اشترى نصيب كل بصفقة للشفيع اخذ نصيب احدهم لان المشتري رضى بهذا
العيب حيث اشترى نصيب كل بصفقة اه ثم بين ما تتفرق به الصفقة وما متحد فراجع
(قوله لقيام الشفيع الخ) ولان الجار متعدد فله ان يرضى بأحدهم دون غيره اما اذا رضى
بجوار المشتري في نصيب واحد فقد رضى ايضا في نصيب آخر لعدم تجزئ جوار الواحد
درر البحار (قوله بالافرق الخ) هو الصحيح لان قبل القبض لا يمكنه اخذ نصيب احدهم اذا
تقدما عليه ما لم ينقذ الآخر حصته كي لا يؤدي الى تفريق اليد على البائع بمنزلة احد المشتريين
هداية اى اذا تقدم عليه من الثمن لا يقبض نصيبه من الدار حتى يؤدي المشترون ما عليهم
من الثمن وكذا الشفيع (قوله قبل القبض او بعده) اى قبض المشتري الدار. مراجع (قوله
فهو على شفعته) اى في الباقي وقيل بطلت قهستانى وفي التاترخانية واذا كان المشتري واحدا
والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب احدهما مع انه ليس له ان يأخذه هل يكون على شفعته
ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب الموائبة وطلب الاشهاد في
الكل فلو طلب في النصف او لا بطلت وقال بعضهم على اطلاقه اه قلت يؤيد الاول
ما قدمه الشارح قيل باب الطلب عن الزيلعي من ان شرط تحتها ان يطلب الكل وبه يتأيد
ما ذكرناه هناك من التوفيق بينه وبين قول المجمع ولا يجعل قوله آخذ نصفها تسليما فتدبر
(قوله لاحدهما) وقال زفر له شفعة احدهما قيل والفتوى على قوله وقيد بمصرين لما في
الحقائق لو كانا في مصر واحد فقوله كقولنا وفي المصنف والايضاح انه قيد اتفاقا وبصفقة
اذ لويصتا يصفقتين له اخذا لهما شاء اتفاقا وبكونه شفيعا لهما اذ لو كان شفيعا لاحدهما يأخذ
التي هو شفيعها اتفاقا لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست
فيه فحكم بها فيما ثبت فيه اداء الحق العبد كذا في درر البحار وشرح المجمع (قوله ويأتى) اى
عن النظر الوهابى (قوله فلو وكل واحد جماعة) اى بالشراء فاشترى والى عقار واحد بصفقة
واحدة او متعددة زيلعي وتمام التفريع ولو وكل جماعة واحدا به ليس للشفيع اخذ نصيب
بعضهم (قوله للشفيع الخ) هذا اذا وكل كلا في نصيب واما اذا وكل كلا في شراء الجميع فلا شفعة
الا في الجميع فليتأمل ط اقول هذا مقبول للنفس لو لم يخالفه ما قلناه آنفا عن الزيلعي
فتأمل (قوله وان وقع في غير جانبه) وعن ابي حنيفة انه يأخذه اذا وقع في جانب الدار التي
يشفع بها لانه لا يبقى جار فبايقع في الجانب الآخر هداية (قوله اورضا على الاصح) عن
ابي حنيفة لو غير قضاء له النقض اتفاقا (قوله لانها من تمام القبض) لما عرف ان قبض
المشاع فيما يحتمل القسمة قبض ناقص كفاية (قوله حتى لو قاسم) اى المشتري وهو تفريع
على التعليل بكون القسمة من تمام القبض افاده ط (قوله حيث يكون للشفيع نقضه)
لان هذه القسمة لم تجز بين العاقلين فلا يمكن جعلها قبضا بحكم العقد فجعلت مبادلة

مطلقا) سواء قسم بحكم اورضا على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع النقض كذا كره بقوله (بخلاف ما اذا
باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذى لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه) كنقضه ببيعته وهبه

والشفيع ان يتقضى المبادلة كفاية (قوله كالواشترى الخ) تشبيه في النقض ط (قوله)
 وللجار تحليفه على العلم) لانه تحليف على فعل غيره منح فيقول لاعلم انه مالك لما يشفع به
 (قوله فانه يحلف على العلم) موافق لما في التاترخانية عن فتاوى ابي الليث وهو محمول على
 ما اذا قال الشفيع علمت امس وطلبت فانه يكلف اقامة البينة فان لم يقمها حلف المشتري
 اما لو قال طلبت حين علمت اى ولم يسند له ماضى فلقول له بمنه كفى الدرر والحانية والبزاية
 فيحصل التوفيق افاده الرملى وقدمناه (قوله عند لقائه) قيد به لانه لو انكر طلب الاشهاد
 عند لقاء البائع او عند الدار حلف على العلم اعدم احاطة العلم اه ح (قوله فيئنة الشفيع
 احق) لانها تثبت الاخذ واليئنة للاثبات ط (قوله وهو) اى الغير الذى هو المستأجر
 (قوله اخذها بالشفعة) لوجود سببها وبطلان الاجارة (قوله والابطلت الاجارة وان
 رده) عبارة الاشياء بأن ردها وعن المسئلة الى الوالوجية قال الحموى وفيه نظر لان عدم اجارة
 البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذى فى الوالوجية ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة
 بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه فالصواب ان طلبها يعنى الشفعة
 اه . ملخصا وما فى الوالوجية مذكور فى الحانية والقنية والهندية عن المحيط قال ط وافاد
 هذا ان له الاخذ بالشفعة لنفاذ البيع بين المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين ان يجزى ويطلب
 او يطلب الشفعة فقط والعبارة لا تخلو عن ركازة اه اى لا يهاهما ان لا شفعة له ان طلب
 فقط مع ان له الشفعة كما صرح به فى الحانية اقول المسئلة مسوقة فى الوالوجية وغيرها
 لبيان الفرق بينها وبين ما اذا باع دارا على ان يكفل الشفيع الثمن فكفل لا شفعة له والفرق
 انه لما كانت الكفالة شرطا فى البيع صار جوازه مضافا اليها وصار الشفيع بمنزلة البائع اما
 هنا البيع جائز من غير اجارة المستأجر الى آخر ما ذكره وحاصله ان للمستأجر الشفعة سواء
 اجاز البيع صريحا او ضمنا بخلاف الكفيل فلا ركازة فى كلامهم بعد الوقوف على مرامهم
 فافهم (قوله له الشفعة) فيقول اشتريت واخذت بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى
 القضاء خانية وقيد فى النهاية والمعراج بما اذا لم يكن فيه للوصى ضرر ظاهر كما فى شرائه
 مال ابنه لنفسه (قوله والوصى كالأب) اى على قول من يقول للوصى شراء مال اليتيم
 لنفسه وعلى قول من يقول لا يملك ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة
 ثم يرفع الامر الى القاضى لينصب قيا عن الصغير فيأخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن
 اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصى ولو الوجيه وخانية وقية (قوله لكن فى شرح المجمع
 ما يخالفه) حيث قال وقيد بالأب لان الوصى لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة
 الشراء ولا يجوز للوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه بثل القيمة اه ومثله فى درر البحار
 والحانية ايضا فى موضع آخر لكن بلا ذكر الاتفاق ويمكن التوفيق بأنه ليس له ذلك بلارفع
 الى القاضى ونصب قيم لكن فى خزائن الاكمل ان الوصى يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة
 لبلوغ الصغير وهو ما يأتى عن المنظومة الوهبانية وبه وفق الطرسوسى فحمل مامر آفعا على نقي
 طلب التملك للحال كأنقله الشر بن لالى اقول وينبغى ان يكون لزوم التأخير المذكور اذا لم يرفع
 الامر الى القاضى وبه يوفق بين ما فى الخزائن وما قدمناه عن الوالوجية وغيرها هذا وقد ذكر

(كما لو اشترى اثنان دارا
 وها شفيعان ثم جاء شفيع
 ثالث بعد ما اقتسما بقضاء
 او غيره فله) اى للشفيع ان
 يتقضى القسمة) ضرورة
 صيرورة النصف ثلثا شرح
 وهبانية (اختلف الجار
 والمشتري فى ملكية الدار
 التى يسكن فيها) الشفيع
 الذى هو الجار (فالقول
 للمشتري) لانه يتكرر
 استحقاق الشفعة (وللجار
 تحليفه) اى تحليف المشتري
 (على العلم عند ابي يوسف
 وبه يفتى كالواشترى
 طلب المواثبة) فانه يحلف
 على العلم (وان انكر)
 المشتري (طلب الاشهاد
 عند لقائه حلف) المشتري
 (على البتات لانه يحيط
 به علما دون الاول حاوى
 الزاهدى ولو برهنا فيئنة
 لشفيع احق وقال ابو يوسف
 بينة المشتري * (فروع) *
 باع ما فى اجارة الغير وهو
 شفيعها فان اجاز البيع
 اخذها بالشفعة والابطلت
 الاجارة وان ردها شرى
 لطفه والاب شفيع له
 الشفعة والوصى كالأب
 قلت لكن فى شرح المجمع
 ما يخالفه فتنه

في النهاية والمراج وتبعهما الزيلعي تفصيلا آخر وهو ان الوصى له الاخذ اذا كان فيه المصغير
 نفع ظاهر بأن كان في الشراء غبن يسير والابن وقع الشراء للمصغير بمثل القيمة فلا بالاتفاق كفي
 شرائه مال الصغير لنفسه اه ماخصا ومثله في الذخيرة والتارخاية وعليه يحمل ما قدمناه
 من النقول السابقة ايضا والذي تحرر من هذا كله ان الوصى الشفعة ان كان ثمة نفع ظاهر
 للصغير بشرط ان يرفع الامر الى القاضي والا يؤخر الخصومة الى البلوغ وان لم يكن فيه نفع
 ظاهر فلا فائدتهم هذا التوفيق المفرد * بين كلامهم المبدد (قوله لبعض المبيع) كذا في
 الاشياء ومعناه اذا كان المبيع متعددا كذا بين له جوار بأحداها كذا ذكره الحموي وغيره
 وقدمنا عن الاتفاق لو كان احد الجارين ملاصقا للمبيع من جانب والاخر من ثلاث فهما
 سواء فتنه وفي البرازية قرية خاصة باعها بدورها وناحية منها تلى ارض انسان فللشفيع
 اخذ الناحية التي تليه اه اي لانها في حكم المتعدد تأمل (قوله الابراء العام من
 الشفيع) كما اذا قال له البائع أو المشتري أبرئنا من كل خصومة لك قبلنا ولو واجبة (قوله
 مطقا) اي سواء علم انه وجبت له قبلها شفعة او لا (قوله لادبانه ان لم يعلم بها) قل في ذواهر
 الجواهر هذا على قول محمد اما على قول ابى يوسف فيبرأ قضاء وديانة في البراءة من المجهول
 وعليه الفتوى كما في شرح المنظومة والخالصة اه ح اقول علل في الوالوجية عدم البراءة
 ديانة بقوله لانه لو علم بذلك الحق لم يبرأها قال ونظيره لو قال لا اخرجعلنى في حل لا يبرأ ديانة
 اذا كان بحال لو علم ذلك الحق لم يبرئه اه فتأمل هذا واستشكل المسئلة الحموي بما في الظهيرية
 لو قال ان لم اجب بالثمن الى ثلاثة ايام فانا برى من الشفعة فلم يجبى قال عامة المشايخ لا تبطل
 شفيعته وهو الصحيح لانها متى ثبتت بطات المواثبة وتقررت بالاشهاد لا تبطل ما لم يسلم بلسانه
 اه وهو صريح في انها لا تبطل بالابراء الخاص في العام اولى اه واعترض بأنه لا معنى لهذا
 الاستشكال لان غاية ما استفيد من الظهيرية ان الشفعة لا يبطلها الابراء العام في الصحيح اه
 أقول وفيه غفلة عن كون هذا المستفاد * هو منشأ اليراد * وقد يجاب عن الاشكال بأن
 ما في الظهيرية بعد استقرار الشفعة بالطلين والظاهر ان مسئلتنا فيما قبل ذلك فتأمل (قوله
 اذا صغ المشتري الخ) مستدرك هو وما بعده بما تقدم في باب الطلب أفاده ط (قوله آخر
 الجار طلبه الخ) قدمنا انه مبني على قول محمد المفتي به (قوله يهودى سمع الخ) الظاهر انه قيد
 اتفاق فليس الاحد عذرا للنصراني ونكتة تخصيص اليهودى بالذكر انهم نهوا عن
 الاعمال يوم السبت ولم تنه النصارى عنها يوم الاحد لكنه نسخ في شرعنا حموى (قوله لم
 يكن عذرا) وكذا لو كان الشفيع في عسكر الخوارج أو اهل البنى فخاف على نفسه ان يدخل في
 عسكر العدل فلم يطلبها بطلت لانه غير معذور خانية (قوله قاله المصنف) اي قيل باب
 ما ثبت هي فيه اولاح (قوله وسنذكره) اي كلام الوهبانية قريبا ح (قوله لان ابن
 المصنف) الظاهر انه علة للاعادة المفهومة من قوله وسنذكره فأنها تقتضى الغاية والتأكيد
 ط (قوله ايده) حيث قال اقول ما ذهب اليه ابن وهبان اولى من جهة الفقه لانه قال كل
 موضع لو اقربه لا يلزمه شئ لو انكره لا يخلف وهنا لواقر بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه
 شئ فلا يخلف والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لانكره عند ابى يوسف وعلى قوله الفتوى كفى الدرر

لو كانت دار الشفيع
 ملاصقة لبعض المبيع كان
 له الشفعة فيما لاصقه فقط
 ولو فيه تفريق الصفة
 * الابراء العام من الشفيع
 يبطلها قضاء مضاعفا لادبانه
 ان لم يعلم بها * ذا صبغ
 المشتري البناء شفاء الشفيع
 خير ان شاء أعضاء ما زاد
 الصبغ او ترك * خراج الجار
 طلبه لكون القاضي
 لا يبرأها فهو ممدور *
 يهودى سمع بالبيع يوم
 السبت فلم يطالب لم يكن
 عذرا قلت يؤخذ منه ان
 اليهودى اذا طاب خصمه
 من القاضي احضاره يوم
 سبته فأنه يكلفه الحضور
 ولا يكون سبته عذرا وهى
 واقعة الفتوى قاله المصنف
 قلت وهى في واقعات
 الحسامى * ادعى الشفيع
 على المشتري انه احتال
 لا يبطلها بخلف وفي
 الوهبانية خلافه قلت
 وسنذكره لان ابن
 المصنف في حاشيته للاشياء
 أيده بما لا مزيد عليه
 فليحفظ

قول الحاشية لعدم ثبوتها
 اي الشفعة وهو متعلق
 بالحيلة اه منه

والفرر وقال قاضيخان بعد ذكر جملة من الحيل المبطة للشفعة في هذه الصور لو أراد الشفيع ان يحلف المشتري أو البائع بالله تعالى ما فعل هذا فرارا عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعى شيئا لو اقربه لا يلزمه اه اقول والعبد الضعيف الى ما ذهب اليه ابن وهبان وأفاده العلامة فقيه النفس فخر الدين قاضيخان أميل أقول وفي الولولية ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الحيل وقال يستحلف المشتري بالله تعالى ما فعلت هذا فرارا من الشفعة ولا معنى لهذا لانه يدعى عليه معنى لو اقربه لا يلزمه شيء فكيف يستحلف اه كلام ابن المصنف في الزواهر ح أقول وبالله التوفيق ذكر في الولولية ايضا اول الفصل الثالث تصدق بالحائط الذي يلي جاره على رجل بما تحته وقبضه ثم باع منه ما بقى فليس للجار شفعة فأن طلب يمين المشتري بالله تعالى ما فعل الاول ضررا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة له ذلك لانه يدعى عليه معنى لو اقربه لزمه وهو خصم فأن حلف فلا شفعة والا ثبتت لانه ثبت كونه جارا ملازقا اه وقال الامام قاضيخان بعد عبارته السابقة لكن ان اراد تحليف المشتري ان البيع الاول ما كان تلجئة له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقربه يلزمه قال وما ذكر في الاصل ان الشفيع اذا اراد تحليفه انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك معناه اذا ادعى ان البيع كان تلجئة اه ومثله في التجنيس والمزيد لصاحب الهداية وقدمه الشارح عن مؤيد زاده معزو للوجيز وبه ظهر عدم المناقاة بين ما ذكره الشارح هنا تبعا للاشباه وبين ما يأتي عن الوهبانية وقدمنا ان بيع التلجئة هو ان يظهر ا عقدا لا يريد انه الخ فيكون البيع باطلا وهذا ولا يخفى ان المفهوم مما نقلناه ان المتعاقدين ان قصدوا حقيقة البيع فرارا من الشفعة كان بيعا جائزا والابل اظهراه للشفيع لم يكن جائزا لانه تلجئة ولذا يجاب الشفيع الى التحليف لو ادعى الثاني دون الاول وليس في كلامهم ان كل ما يحتال به لا يبطال الشفعة يكون تلجئة والا بطل قولهم انه ليس له ان يحلفه انه ما فعل هذا فرارا من الشفعة الخ فمن استشكل ذلك وقال لم أر من تعرض لذكره ثم اجاب بما لا يجدي فقد خفي عليه المرام * فاغنم هذا التحقيق في هذا المقام (قوله تعليق ابطالها بالشرط جائز) قال في الجامع الصغير لو قال الشفيع سلمت لك الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشترتها لغيره فليس بتسليم لان تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق والعناق فصح تعليقه بالشرط ولا ينزل الا بعد وجوده اه قال في العناية وهذا يناقض قول المصنف يعني صاحب الهداية فيما تقدم ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفساد اولى اه قال الطوري وقد يجاب بالفرق بين شرط وشرط فاسبق في الذي يدل على الاعراض عن الشفعة والرضا بالمجاورة وما هنا فيما لا يدل على ذلك اه اقول واورد في الظهيرية على ما في الجامع ما ذكره السرخسي في مبسوطه ان القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولهذا لا يرتدرد من عايه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة لا تبطل قال وبهذا يتبين ان تسليمها ليس باسقاط محض والاصح مع الاكرام كعامة الاسقاطات اه وبني على ذلك الحير الرملي ان الشفيع لو قال قبل البيع ان اشتريت فقد سلمتها انه لا يصح وقدما ذلك قيل باب الصرف فراجع (قوله يقول هذه الدار دارى الخ) لانه اذا ادعى زفتها تبطل شفعتها واذا ادعى الشفعة

* تعليق ابطالها بالشرط جائز * له دعوى في رقبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار دارى وانا ادعيها فأن وصلت الى والا فأن ا على شفعتي فيها * استولى الشفيع عليها بلا قضاء

تجعل دعواه في الرقبة لانه يصير متناقضا فاذا قال ذلك لا يتحقق السكوت عن طلب الشفعة لان الجملة كلاء واحد وافاد ابوالسعود ان هذا مبنى على اشتراط الطلب فورا واماعلى الصحيح من أن له الطلب في مجلس علمه فيمكن ان يدعى رقبته وهو في المجلس ثم يطلب الشفعة فيه ان منع **(قوله)** ان اعتمد على قول عالم بحث فيه في الزواهر بأن قولهم لا يثبت الملك للشفيع الا بعد الاخذ بالتراضي او بعد قضاء القاضي يقتضي ان استيلاء حرام ولا ينفعه قول العالم اه ح اقول عبارة الولوالجية ان كان من اهل الاستنباط وقد علم ان بعض الناس قال ذلك لا يصير فاسقا لانه لا يصير ظلما الخ فالبحث غير متوجه فتدبر **(قوله)** والا كان ظلما يؤخذ منه انه يعزراه ابوالسعود عن الزواهر **(قوله)** اشياء على عدد الرؤس (اي تقسم على عدد الرؤس لاعلى قدر الانصبا) **(قوله)** العقل (اي الدية او القيمة فاذا وجد حرا وعبد قتلا في مكان مملوك قسمت القيمة او الدية على عدد الملاك دون قدر الملك وتام بيانه في حاشية الاشياء للحموى قال وعلى كون العقل بمعنى الدية استحسَن الدماء مبنى قول ابن نباتة

اعيد سناء والعذار وريقه ۞ بما قد أتى في التور والنمل والنحل واصبوا الى السحر الذي في جفونه ۞ وان كنت ادري انه جالب قتلى وأرضى بأن امضى قتلا كما مضى ۞ بلا قود مجنون ليلى ولا عقل

(قوله) وأجرة القسام) قيد بالقسام لما يذكره الشارح قريبا في القسمة ان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصبا اجماعا وكذا سائر المؤن الخ **(قوله)** والطريق اذا اختلفوا فيه لم يرد به هنا طريقا عاما لانه غير مملوك لاحد بل ما يكون في سكة غير نافذة حموى * (تمة) * تقدم في متفرقات القضاء ان ساحة الدار اذا اختلفوا فيها تقسم على عدد الرؤس فذو بيت من دارى كذى بيوت منها وسيد ذكر الشارح آخر القسمة ان الغرامات لو لحفظ النفس فكذلك وكذا ما اتفقوا على القائه من السفن لو خافوا الفرق وبأى بيان ذلك ان شاء الله تعالى فالجُمُوع سبعة نظمها الفاضل الحموى بقوله

ان التقاسم بالرؤس يكون في ۞ سبع لمن حلى عقد نظامى
في ساحة مع شفعة ونواب ۞ ان من هواء أجرة القسام
وكذلك ما يرمى من السفن التي ۞ يخشى بها غرق وطرق كرام
وكذلك عاقلة وقد تم الذى ۞ حررته لافاضل الاعلام

قال وبقي ما في فتاوى الخانوقى وهو ان الضيافة التي جرت بها العادة في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا قدر الوظائف ومنها ما فقهه شيخنا يعني الشرنبلالى تبعا لمشايخه وهو الحلولان الذي جرت به العادة في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس لاعلى قدر الوظائف ولا يختص به الناظر ومنها ما ذكره القهستاني بحثا لو قتل صيد الحرم حلالا نفعلى كل نصف قيمته وينبغى ان لا يقسم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة اه **(قوله)** لاولى له (اي من أب او جد او وصى احدهما وأشار الى ان الحضم عن الصبي في الشفعة له او عليه من ذكر وعند عدمهم القاضي اوقيمه كما في الشرنبلالية وتقدم اول هذا الباب الكلام في تسليمهم شفعته والسكوت عنها **(قوله)** لا تبطل شفعته) فله ان يطلبها اذا بلغ ط **(قوله)** ان الاشجار وقت القبض ثمرة

ان اعتمد على قول طلم
لا يكون ظلما والا كان
ظلما * اشياء على عدد
الرؤس العقل والشفعة
واجرة القسام والطريق
اذا اختلفوا فيه الكل
في الاشياء * لاشفعة لمرتد
غاية * صبي شفيع لا ولى
له لا تبطل شفعته وان
نصب القاضي قيا يطلبها
جاز جواهر * شري كراما
وله شفيع غائب فأتمرت
الاشجار فأكلها المشتري
ثم أتى الشفيع واخذه
ان الاشجار وقت القبض
ثمرة سقط بقدره * والا لا
لانه لاحصاه من الثمن حينئذ
مؤيد زاده معزى لواقعات
الحسامى وفي الوهبانية

سواء كانت مثمرة عند العقد أو أثمرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده المصنف سابقا **(قوله)** (و يأخذ الخ) في اليت مسئلتان قدمنا قريبا الكلام عليهما مستوفى وقوله أب تنازع فيه يأخذ ويشترى وقوله ووصى مبتدأ والواو فيه للاستئناف وجملة يؤخر خبره وللبلوغ متعلق به **(قوله)** (وليس له) أي للشفيع وقوله بيعتا أي صفقة واحدة وهو شفيعهما ف يأخذها جميعا أو يتركهما لتفريق الصفقة كما تقدم وقوله ولو غير جار أي لهما جميعا بل لاحدها ولو فيه وصية وقوله والتفرق أجدر مبتدأ وخبر ترجيح للقول بأن له أخذ ما يجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخره وعليه الفتوى وفي نسخ الوهبانية فالتفرق بالفاء بدل الواو فلو شرطية **(قوله)** (وما ضر الخ) أي لا بأس باسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة وفاعل ضر المصدر ومفعوله قوله مسقطا لا محذوف فافهم **(قوله)** (وتحليف الخ) أي تحليف الشفيع احدا العاقلين في وقت انكاره التحيل أنكر أي منكر شرعا لانه يدعى عليه معنى لو اقربه لا يلزمه وهو محمول على ما إذا لم يدع أن البيع كان تلجئة والا فله التحليف فلا منافاة بينه وبين ما مر كما نبهنا عليه سابقا والله تعالى اعلم ونسأل الله تعالى ولى كل نعمه * ان يقسم لنا من شفاعته رسوله نبي الرحمة * صلى الله عليه وسلم أو فر القسمة * انه جواد كريم * رؤف رحيم *

* و يأخذ فيما يشترى
لصغيره * أب ووصى للبلوغ
يؤخر * وليس له تفريق
دارين بيعتا * ولو غير جار
والتفرق أجدر * وما ضر
اسقاط التحيل مسقطا *
وتحليفه في النكر لاشك
أنكر *

كتاب القسمة

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القسمة

هي مشروعة بالكتاب قال تعالى ونبئهم ان الماء قسمة بينهم أي لكل شرب محتضر وقال لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وقال واذا حضر القسمة اولو القربى وبالسنة فانه عليه الصلاة والسلام باشرها في الغنائم والموارث وقال اعط كل ذي حق حقه وكان يقسم بين نسائه وهذا مشهور وأجعت الامة على مشروعتها معراج **(قوله)** (مناسبتة الخ) الاولى ان تكون المناسبة ان الشفيع يملك مال المشتري جبرا عليه وفي القسمة يملك نصيب الشريك جبرا عليه اذ هي مشتملة على معنى المبادلة مطلقا في القيمي والمثلي وانما قدم الشفعة لانها تملك كلي وهذا تملك البعض فكانت أقوى رحتي **(قوله)** (اسم للاقتسام) كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب بما يأتي من لفظ القاسم ان تكون مصدر قسم الشيء بالفتح أي جزأه كما في المقدمة وغيرها قهستاني **(قوله)** (كالقدوة) مثلثة الاول وكعدة ما تسنت به واقتديت به قاموس فقوله للاقتداء المناسب فيه من الاقتداء لثلا يوهم انه اسم مصدر له تأمل **(قوله)** (في مكان) متعلق بجمع **(قوله)** (على وجه الخصوص) لان كل واحد من الشريكين قبل القسمة متفع بنصيب صاحبه فالطالب للقسمة يسأل القاضي ان يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته الى ذلك نهاية **(قوله)** (ككيل وذرع) وكذا الوزن والعد نهاية وفيه بحث لانهم اختلفوا في ان اجرة القسمة على الرأس او الانصاء واففقوا على ان اجرة الكيل ونحوه على الانصاء شربا لئلا يعلو عن المقدسى أي ومقتضى كونه ركنا ان يكون على الخلاف أيضا قال ابو السعود ويجاب بما سيأتي من ان الكيل والوزن ان كان للقسمة قبل هو على الخلاف اه فليتأمل **(قوله)** (وشرطها الخ) أي

مناسبتة ان احدا الشريكين
اذا أراد الافتراق باع
فتجب الشفعة أو قسم
(هي) لغة اسم للاقتسام
كالقدوة للاقتداء وشرعا
(جمع نصيب شائع له
في مكان معين وسببها
طلب الشركاء او بعضهم
الانتفاع بملكه على وجه
الخصوص) فلو لم يوجد
طلبهم لا تصح القسمة
(وركنها هو الفعل الذي
يحصل به الافراز والتمييز
بين الانصاء) ككيل
وذرع (وشرطها عدم فوت

المنفعة بالقسمة) ولذا لا يقسم نحو حائط وحام (وحكمها تعين نصيب كل) من الشركاء (على حدة وتشتمل) مطلقا (على) معنى (الافراز) وهو اخذ عين حقه (و) على معنى (المبادلة) وهو اخذ عوض حقه (و) (الافراز) هو (الغالب في المثل) وما في حكمه وهو العددي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا ابن كمال عن الكافي (والمبادلة) غالبية (في غيره) اي غير المثل وهو القيمي اذا تقرر هذا الاصل (فياخذ الشريك حصته بغية صاحبه في الاول) اي امثلي لعدم التفاوت (لا الثاني) اي القيمي لتفاوته في الحانية مكيل او موزون بين حاضر وغائب او بالغ وصغير فآخذ الحاضر او البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والا كصبرة بين دهقان وزراع امره الدهقان بقسمتهما ان ذهب بما افزره الدهقان او لا فهاك باقى عليهما وان يحفظ نفسه او لا فهاك على الدهقان كذا قاله بعض مشايخ اتهمى ما خصا

شرط لزومها بطلب احد الشركاء شربلاية (قوله المنفعة) اي المهودة وهي ما كانت قبل القسمة اذا الحما بعدها ينتفع به لنحو ربط الدواب وسيد كرم الشارح عن المجتبى (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط) يعنى عند عدم الرضا من الجميع اما اذا رضى الجميع صحت كإسباتى متنا (قوله وحكمها) وهو الاثر المترتب عليها منح (قوله مطلقا) اي سواء كانت في المثليات او القيميات منح (قوله والافراز هو الغالب في المثل) لان ما يأخذه احدهما نصفه ملكه حقيقة ونصفه الآخر بدل النصف الذى بيد الآخر فاعتبار الاول افراز وباعتبار الثاني مبادلة الا ان المثل اذا اخذ بعضه بدل بعض كان المأخوذ عين المأخوذ عنه حكما لوجود الممانعة بخلاف القيمي (قوله وما في حكمه) اي حكم امثلي اقول نقل في جامع الفصولين عن شرح الطحاوى كل كيل ووزنى غير مصوغ وعددى متقارب كفلس وبيض وجوز ونحوها مثليات والحيوانات والذريعات والعددى المتفاوت كرمان وسفرجل والوزنى الذى في تبعيضه ضرر وهو المصوغ قيميات اه ثم نقل عن الجامع العددي المتقارب كله مثلي كيلا وعدا ووزنا وعند زفر قيمي وماتفاوت آحاده في القيمة فعددى متفاوت ليس بمثل الخ فتأمل (قوله في الحانية الخ) اراد به بيان فائدة هي انه اذا قسم ذواليد حصته بغية صاحبه كما قال في المتن لاتنفذ القسمة ما لم تسلم حصته الآخر (قوله ان سلم حظ الآخرين) اي الغائب والصغير ومنه فهم انه ان سلامة مأخذه لا تشتط كإسبظهر (قوله والا) اي وان لم يسلم بأن هلك قبل وصوله اليهما لاتنفذ القسمة بل تنتقض ويكون الهالك على الكل ويشاركه الاخران فيما أخذ لما في هذه القسمة من معنى المبادلة (قوله بين دهقان) هو من له عقار كثير كافي المغرب والمراد بها هنا رب الارض (قوله امره الدهقان بقسمتهما) اي قسمهما والدهقان غائب منح (قوله فهاك الباقي عليهما) اي اذا رجع فوجدما افزره لنفسه قد هلك فهو عليهما ويشارك الدهقان فيما سلمه اليه وقوله وان يحفظ نفسه اي وان ذهب بنصيب نفسه الى بيته او لا فلما رجع وجدما افزره للدهقان قد هلك فهو على الدهقان خاصة كافي المنح عن الحانية ولعل وجهه انه في الاولى لما ذهب بحصة الدهقان او لا قصد القبض للدهقان او لا والقبض لنفسه فيما بقى بعد رجوعه فلما رجع ورأى الباقي قد هلك كان الهلاك قبل القبض منهما فيكون عليهما كإهلاك البعض قبل القسمة اصلا بخلاف ما اذا حمل نصيب نفسه الى بيته او لا فانه بمجرد التحميل والذهاب صار قبضا فقد هلك الباقي بعد قبض نصيبه يقينا فيكون هلاكه على صاحبه لكن لا يخفى مخالفته لقوله في المسئلة الاولى نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والا فانه هنا لما سلم حظ الغائب وهو الدهقان ان انتقضت القسمة فجعل الهلاك عليهما ولما سلم حظ الحاضر وهو الزراع دون الغائب نفذت وكون القسمة هنا مأمورا بها من الغائب بخلافها في المسئلة الاولى لا يظهر به الفرق ولئن سلم فلما راد عدم الفرق كما يقتضيه التشبيه في قوله كصبرة فليتأمل هذا وقد نقل في البرازية بعدما تقدم عن واقعات سمرقند مانصه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه نقضها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلف حصته الاكار لا تنتقض لان تلفه بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان هلاك حصته الذى المكيل في يده قبل قبض

الآخر نصيبه لا يوجب انتقاض القسمة وبهلاك حصته من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب انتقاضها اه وهذا التقرير والاصل واضح وموافق للمسئلة الاولى وقد أطال صاحب الذخيرة في تقريره وعزاه الى شيخ الاسلام وقال عليه يخرج جنس هذه المسائل ثم قال وقال الحاكم عبدالرحمن وساق ما ذكره الشارح هنا عن الحائفة ولعل قول الحائفة كذا قال بعض المشايخ اراد به الحاكم المذكور وأشار بلفظ كذا الى عدم اختياره والله تعالى اعلم

(قوله وان اجبر عليها الخ) ان وصلية والمراد بذلك بيان عدم المناقاة بين كون المبادلة غالبية في القيمي وبين كونه يجبر على القسمة في متحد الجنس منه وذكر وجهه الشارح بقوله لما فيها الخ *** (فائدة)** * القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجبر الآبى عليها كقسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر في المثليات وقسمة يجبر في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم والخيارات ثلاثة شرط وعيب ورؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة ثبتت الثلاثة وفي المثليات يثبت خيار العيب فقط وفي غيرها كالثياب من نوع واحد يثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط على الصحيح المتفق به وتماه في الثمرنبالية **(قوله في متحد الجنس منه)** اى من غير المثل وقوله فقط قيد لمتحدا الجنس ويدخل متحد الجنس المثل بالاولى كما أفاده ط وظن الثمرنبالى انه قيد لغير المثل فقال فيه تأمل لانه يوهم انه في متحد الجنس المثل لا يجبر الآبى عليها وهو خلاف النص اه **(قوله سوى رقيق غير المغنم)** لان رقيق المغنم يقسم بالاتفاق ورقيق غير المغنم لا يقسم بطلب احدهم ولو كان اماء خلصا او عبيدا خلصا عند ابى حنيفة والفرق له بين الرقيق وغيره من متحد الجنس فحش تفاوت المعانى الباطنة كالدهن والكياسة وبين الغائبين وغيرهم تعلق حق الغائبين بالمالية دون العين حتى كان للامام بيع الغنائم وقسم ثمنها زيلعى **(قوله على ان المبادلة الخ)** ترق في الجواب اى وان نظرنا الى ما فيها من معنى المبادلة فلا مناقاة ايضا لان المبادلة الخ وهذه مبادلة تعاقق فيها حق الغير لان الطالب للقسمة يريد الاختصاص بملكه ومنع غيره عن الانتفاع به فيجبر الجبر فيها ايضا **(قوله وينصب قاسم)** اى نذب للقاضى او للامام نصبه ملتنقى وشرحه **(قوله يرزق من بيت المال)** اى المعد لمال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار كالجزية وصدقة بنى تغلب فلا يرزق من بيوت الاموال الثلاثة السابقة كيئت مال الزكاة وغيره الا بطريق القرض قهستانى **(قوله غلط)** لمناقضته لما بعده ان عاضمير هو الى قوله بلا أجر وان عاد الى النصب فلم يخالفته لقول المتفق وغيره نذب تأمل **(قوله لانها ليست بقضاء حقيقة الخ)** قال فى الغاية ويجوز للقاضى ان يقسم بنفسه بأجر لكن الاولى ان لا يأخذ لان القسمة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفترض على القاضى مباشرتها وانما الذى يفترض عليه جبر الآبى على القسمة الا ان لها شها بالقضاء من حيث انها تستفاد بولاية القضاء فان الاجنبى لا يقدر على الجبر فمن حيث انها ليست بقضاء جاز اخذ الاجر عليها ومن حيث انها تشبه القضاء يستحب عدمه الاخذ اه ومثله فى النهاية والكفاية والمعراج والتبيين وفى الدرر ما يخالفه فانه ذكر ان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاء ثم قال فان باشرها القاضى بنفسه فعلى رواية كونها من جنس عمل القضاء لا يجوز له الاخذ وعلى رواية عدم كونها من حاز

(وان اجبر عليها) اى على قسمة غير المثل (فى متحد الجنس) منه (فقط) سوى رقيق غير المغنم (عند طلب الخصم فيجبر لما فيها من معنى الافراز على ان المبادلة قد يجرى فيها لجبر عند تعلق حق الغير كما فى الشفعة وبيع ملك المديون لو فاء دينه) وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقيم بلا) اخذ (اجر) منهم (وهو واجب) وما فى بعض النسخ واجب غلط (وان نصب بأجر) المثل (صح) لانها ليست بقضاء حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره اخى زاده (وهو على عدد الرأس)

اه ومقتضاه ترجيح عدم الجواز ونقله في الدر المنقي عن الخلاصة والوهانية قال واقره
 القهستاني وغيره اه قلت لكن المتون على الاول تأمل هذا وظاهر كلامهم انه لا فرق بين
 كون القاسم القاضي او منصوبه فلذا قال الشارح فجازله اى للقاضي كافي المنع مع ان الكلام
 في منصوبه تأمل **(قوله مطلقا)** اى سواء تساوا في الانصاء ام لا وسواء طلبوا جميعا
 او احدهم قال في الهداية وعنه انه على الطالب دون الممتنع لنفعه ومضرة الممتنع **(قوله)**
 خلافا لهما حيث قال الاجر على قدر الانصاء لانه مؤنة الملك وله ان الاجر مقابل بالتميز
 وهو قد يصعب في القليل وقد ينعكس فتعدراعتباره فاعتبر اصل التميز ابن كمال **(قوله)** قيد
 بالقاسم اى في قوله وينصب قاسم او هو على تقدير مضاف اى بأجر القاسم الذي عاد عليه
 الضمير في قوله وهو على عدد الرؤس وهذا النسب بما بعده تأمل **(قوله)** وغيرها كأجرة بناء
 الحائط المشترك اوطين السطح او كرى النهر او اصلاح القناة لانها مقابلة بنقل التراب
 او الماء والطين وذلك يتفاوت بالثقل والكثرة اما التميز فيقع لهما بعمل واحد معراج
(قوله) زاد في الملتقى اى بعد قوله اجماعا **(قوله)** ان لم يكن اى الكيل او الوزن للقسمه بل
 كان للتقدير قال الشارح بان اشترى مكيلا او موزونا وأمرنا انسانا بكياله ليعلم قدره فالاجر
 بقدر السهام اه **(قوله)** لكن ذكره في الهداية اى ذكر هذا التفصيل بلفظ قيل فأشعر
 بضعفه بل صرح بعده بنفيه حيث قال ولا يفضل قال الاتفاقى يعنى لا تفصيل في اجرة الكيل
 والوزن بل هى بقدر الانصاء اه وفي المعراج عن المبسوط والاصح الاطلاق **(قوله)**
 وتامه الخ اى تمام هذا الكلام وهويان الفرق لاني حنيفة بينه وبين القسم بان الاجر
 هنا على الانصاء وان كان الكيل للقسمه للتفاوت في العمل لان عمله لصاحب الكثير اكثر
 فكان اصعب والاجر بقدر العمل بخلاف القسم **(قوله)** يجب كونه عدلا الخ لان
 القسمه من جنس عمل القضاة هداية وافاد القهستاني ان هذا التعليل مشعر بأن ما ذكره غير
 واجب لعدم وجوبه في القضاء فالمراد بالوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار
 اليه في الاختيار وخزانة المفتين اه أقول تقدم في القضاء ان الفاسق اهل له لكنه
 لا يقد وجوبا ويأثم مقلده فلم انه لا يجب في صحة القضاء العدالة بل يجب على الامام ان يولى
 عدلا وكذا يقال هنا يجب ان ينصب قاسما عدلا ولا يجب في صحة نصبه العدالة والوجوب
 الاول على حقيقته والثاني بمعنى الاشتراط فتدبر **(قوله)** امينا ذكر الامانة بعد العدالة
 وان كانت من لوازمها لجواز ان يكون غير ظاهر الامانة كفاية واعترضه في يعقوبية بأن
 ظهور العدالة يستلزم ظهورها كما لا يخفى اه وأجيب بان المذكور العدالة لا ظهورها
(قوله) ولا يتعين الخ الاول قول الملتقى كالهداية ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك
 القسم ليشتركا **(قوله)** بالزيادة اى على اجر المثل **(قوله)** القسم بالضم والتشديد
 جمع قاسم **(قوله)** خوف تواطئهم اى على مغالاة الاجر وعند عدم الشركة يتبادر كل منهم
 اليه خيفة القوت فيرخس الاجر هداية **(قوله)** وصحت الخ مامر في القسمه بالجبر وهذا
 في القسمه بالتراضي **(قوله)** الا اذا كان استثناء منقطع كما يفيد قوله بعد لعدم لزومها
 حينئذ

مطلقا لا الانصاء خلافا
 لهما قيد بالقاسم لان اجرة
 الكيل والوزن بقدر
 الانصاء اجماعا وكذا
 سائر المؤن كأجرة الراعى
 والحمل والحفظ وغيرها
 شرح بجمع زاد في الملتقى
 ان لم يكن للقسمه وان كان
 لهما فعلى الخلاف لكن
 ذكره في الهداية بلفظ قيل
 وتامه فيما علقت عليه (و)
 القاسم (يجب كونه عدلا
 امينا على ما هو لا يتعين واحد
 لها) ثلثا يتحكم بالزيادة
 (ولا يشترك القسم)
 خوف تواطئهم (وصحت
 برضا الشركاء الا اذا كان
 فيهم صغير) او مجنون
 (لانايب عنه) او غائب
 لا وكيل عنه لعدم لزومها
 حينئذ

أول استثناء من محذوف أى ولزمت اه ط أو أراد بالصحة اللزوم (قوله الإجازة القاضى)
الظاهر رجوعه للمستثنى الثلاث (قوله أو الغائب أو الصبي إذا بلغ) ولومات الغائب
أو الصبي فأجازت ورثته نفذت عندهما خلافاً لمحمد منية المفتى والاول استحسان والثانى
قياس وكما ثبت الإجازة صريحاً بالقول ثبت دلالة بالفعل كالباع كفى التاجر خانية وفى المنح
عن الجواهر طفل وبلغ اقسم شيئاً بلغ الطفل وتصرف فى نصيبه وباع البعض يكون إجازة
(قوله هذا) أى لزومها بأجازة القاضى ونحوه لو كانوا شركاء فى الميراث فلو شركاء فى غيره
تبطل ومقتضاه أنها لا تنفذ بالإجازة فليتأمل وعبرة منية هكذا اقتسم الورثة لأمر القاضى
وفيهم صغيراً وغائب لا تنفذ إلا بإجازة الغائب أوولى الصغير أو يجزأ إذا بلغ اقتسم الشركاء
فيما بينهم وفيهم صغيراً وغائب لا تصح القسمة فإن أمرهم القاضى بذلك صح اه أقول سيدكر
المصنف تبعاً لسائر المتون أن القاضى لا يقسم لو كانوا مشترين وغائب أحدهم فكيف تصح
قسمة الشركاء بأمر القاضى اللهم أن يراد به الشركاء فى الميراث لكن يبقى قول الشارح ولو
شركاء بطأت محتجاً إلى نقل الزاهدى فى قيته قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب
فلما وقف عليها قال لا رضى أغبن فيها ثم أذن لحرثه فى زراعة نصيبه لا يكون رضا بعد مآراده
فليحرر ولا تنس ما قدمه من أن للشريك أخذ حصته من المثل بغية صاحبه وما نقله عن
الحانية فإنه مخصص لما هنا (قوله أو ملكه مطلقاً) أى من غير بيان سبب ط (قوله
أو شرأه) الأولى أن يقول أو بسبب ليعم نحو الهبة ط (قوله فلا فرق الخ) أى من
حيث أنه يقسم بمجرد الإقرار اتفاقاً وأما اقتصر المصنف على الإرث لأن العقار الموروث
يفتقر إلى البرهان ولأنه هو الذى فيه الخلاف فاسكت عنه يفهم حكمه مما ذكره بالطريق
الأولى كناية عليه فى المنح (قوله ومن النقلى البناء والأشجار) يعنى فتقسم وقوله حيث لم
تبدل الخ متعلق بهذا المقدر وعبرة شيخه فى حاشية المنح فى هذا المحل أقول دخل فى النقلى
البناء والأشجار لأنها من قسم المنقولات كما صرح به فى البحر فى كتاب الدعوى فتجرى فيه
قسمة الجبر حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وإن تبدلت بهما لا تجوز كالبئر والحائط والحمام
ونحوها تأمل اه أقول وبعد التقييد بالحثية المذكورة لا ينافيه ما فى المبسوط حيث
قال بناء بين رجلين فى أرض رجل قد نبشاه بأذنه ثم أراد قسمته وصاحب الأرض غائب
فأهنا ذلك بالتراضى وإن امتنع أحدهما لم يجبر عليه اه ونظمه ابن وهبان تأمل (قوله
وقال لا يقسم) أى العقار المدعى إرثه بأعترافهم كما يقسم فى الصور الأخرى النقلى مطلقاً
والعقار المدعى شراؤه أو ملكيته المطلقة لهما أنه فى أيديهم وهو دليل الملك ولا
منازع لهما وله أن التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت بدليل ثبوت حقه فى الزوائد
كأولاد ملكه وإرباحه حتى تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع حقه عنها
فكانت قضاء عليه بأقرارهم وهو حجة قاصرة فلا بد من البيئة بخلاف المقول لأنه يخشى
عليه التلف والعقار محصن وبخلاف العقار المشتري لأنه زال عن ملك البائع قبل القسمة فلم
تكن القسمة على الغير وبخلاف المدعى ملكيته المطلقة لأنهم لم يقرروا بالملكية لغيرهم
هذا حاصل ما فى الدرر وشرح المجمع (قوله ولا أن برهنا) عطف على قوله لا يقسم قال

(العنى)

الإجازة القاضى أو الغائب
أو الصبي إذا بلغ أو وليه
هذا لو ورثة ولو شركاء
بطأت منية المفتى وغيرها
(وقسم نقلى يدعون إرثه
بينهم) أو ملكه مطلقاً أو
شرأه صدر الشريعة فلا
فرق فى النقلى بين شراء
وارث وملك مطلقا قات
ومن النقلى البناء والأشجار
حيث لم تبدل المنفعة
بالقسمة وإن تبدلت
فلا جبر قاله شيخنا (وعقار
يدعون شرأه أو ملكه
مطلقاً أن ادعوا أنه ميراث
عن زيد لا يقسم حتى
يبرهنوا على موته وعدد
ورثته) وقالوا يقسم
بأعترافهم كما فى الصور
الأخرى (ولا أن برهنا أن
العقار معهما حتى يبرهنا
أنه لهما)

العنى تبعاً للزيلي وهذه المسئلة بعينها هي المسئلة السابقة وهي قوله او ملكه معافا لان
 انراد فيها ان يدعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم ولم يشترط فيها اقامة البينة على انه
 ملكهم وهو رواية القدوري وشروط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فان كان قصد الشيخ
 تعيين الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار المسئلة مكررة اه وأجاب المقدسي
 بحمل ما في الجامع على ما اذا ذكرنا انه بايديهما فقط وبرهنا عليه فلا يكون من اختلاف
 الروايتين لاختلاف الموضوع فلا تكرر اه اقول وهو الظاهر من قول الهداية وفي
 الجامع الصغير ارض ادعاها رجلان واقاما البينة انها في ايديهما لم تقسم حتى يبرهنا انها
 لهما لاحتمال ان تكون لغيرهما اى بوديعة او باجارة او اعادة كقال الشارح وهكذا قرره
 في العزيمة ففهم (قوله اتفاق في الاصح) قول في الهداية بعدما نقلناه آفائه قيل هو قول
 ابى حنيفة خاصة وقيل قول الكل وهو الاصح لان قسمة الحفظ في العقار غير محتاج اليها
 وقسمة الملك تقتضي الى قيامه ولا ملك فامتنع الجواز (قوله فتكون قسمة حفظ الح) وهي
 ما تكون بحق اليد لاجل الحفظ والصيانة كقسمة المودعين الوديعة بينهما للحفظ وقسمة
 الملك ما تكون بحق الملك لتكميل المنفعة كافي غاية البيان (قوله ولو برهن) اى برهن بالغان
 حاضران فيكون الصغير او الغائب ثالثهما فصار الورثة متعددين فلذا أتى بضمير الجمع في قوله
 فيهم وبينهم وأتى به مثنى في قوله معهما اى مع اللذين برهنوا مخالفا في الهداية لما سيذكره انه
 لو كان مع الصغير او الغائب شئ منه لا يقسم وان أجيب عن الهداية بانه مبنى على ان أقل
 الجمع اثنان (قوله بالاولى) اذ لا يشترط فيه البرهان على الموت وعدد الورثة عنده كامر (قوله
 وفيهم سغير) اى حاضر كياتى (قوله قسم بينهم) أفاد أن القاضى فعل ذلك قول في المحيط فلو
 قسم بغير قضاء لم تجز الان يحضر ارباع فيجيز طوري وهذا ما قدمه الشارح (قوله ونصب
 قابض لهما) هو وصى عن الطفل ووكيل عن الغائب درر (قوله ولا بد من البينة على
 اصل الميراث) كذا في الدرر ولعل انراد به جهة الارث كالابوة ونحوها والذي في الهداية
 والتبيين ولا بد من اقامة البينة هنا ايضا عنده وليس فيهما ذكر اصل الميراث ولم يذكر في
 المسئلة الاولى فالمراد ان قوله ولو برهننا على الموت وعدد الورثة لا بد منه عنده ايضا كافي المسئلة
 السابقة بل اولى لان الورثة هناك كلهم كبار حضور واشترط البرهان وهنا فيه قضاء على
 الغائب او الصغير كما افاده في النهاية (قوله خلافا لهما) فعندهما يقسم بينهما باقرارهما
 (قوله لا يقسم الح) أى وان اقام البينة لان الواحد لا يصلح محاصا ومحاصا وكذا مقاسما
 ومقاسما هداية والاول عند الامام لقوله بالبينة والثاني عندهما لقولهما بعددهما وعن ابى
 يوسف ان القاضى ينصب عن الغائب خصما ويسمع البينة عليه ويقسم افاده في الكفاية
 (قوله ولو احدهما صغيرا) فينصب القاضى عنه وصيا كامر واعلم ان ههنا مسئلة لا بد من
 معرفتها هي انه انما ينصب القاضى وصيا عن الصغير اذا كان حاضرا فلو غائبا فلا لان الخصم
 لا ينصب عن الغائب الا لضرورة ومتى كان المدعى عليه صيا ووقع العجز عن جوابه لم يقع عن
 احضاره (٢) فلا ينصب خصما عنه في حق غير الحضرة فلم تصح الدعوى لانهما من غير مدعى
 عليه حاضر ولا كذلك اذا حضر لانه انما عجز عن الجواب فينصب من يجيب عنه بخلاف

اتفاق في الاصح لانه يحتمل
 انه معهما باجارة او اعادة
 فتكون قسمة حفظ والعقار
 محفوظ بنفسه ولو برهننا على
 الموت وعدد الورثة وهو
 اى العقار قلت قال شيخنا
 وكذا المنقول بالاولى
 (معهما) وفيهم صغيرا
 غائب قسم بينهم ونصب
 قابض لهما) نظرا للغائب
 والصغير ولا بد من البينة
 على اصل الميراث عنده
 ايضا خلافا لهما كامر (فان
 برهن) وارث (واحد)
 لا يقسم ولا بد من حضور
 اثنين ولو احدهما صغيرا

٢ لانه يمكن القاضى ان يأمر
 باحضاره اذ ليس المراد
 من الغيبة السفر اه منه

الدعوى على الميت لان احضاره وجوابه لا يتصور فينصب عنه واحدا في الامرين جميعا كفاية ونحوه في النهاية والمعراج وغيرها قال في البرازية وهذا يدل على ان من ادعى على صغير بحضرة وصيه عند غيبة الصغير انه لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى اه ومثله في الميت قلت وفي اوائل دعوى البحر والصحيح انه لا تشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى اه فتأمل ويرد على ما في الكفاية وغيرها انه منقوض بالغائب البالغ كما في الشرنبلالية عن المقدسى لكن ذكر ابو السعود انه اجيب عنه بان اشتراط حضوره للنصب خاص بما اذا كان الوارث الحاضر واحدا لانه لتصحيح الدعوى اما اذا كانا اثنين فالنصب للقبض اذ صحة الدعوى والقسمة موجودة قبله بجعل احدهما خصما (قوله او موسى له) لانه يصير شريكا بمنزلة الوارث فكانه حضر وارثان معراج (قوله مشترين) بياء واحدة لبياءين كما في بعض النسخ لانه مثل مفتين وقاضين كما هو ظاهر (قوله اى شركاء الخ) افاده ان المراد مطلق الشركة في الملك بغير الارث وهو مأخوذ من حاشية شيخه الرملي (قوله بخلاف الارث) قال في الدرر فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه ويصير مغرورا بشراء المورث حتى لو وطئ أمه اشتراها مورثه فولدت فاستحققت رجوع الوارث على البائع بثمنها وقيمة الولد للغرور من جهته فانتصب احداهم خصما عن الميت فيما في يده والآخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتقاسمين واما الملك الثابت بالشراء فملك جديد بسبب باشره في نصيبه ولهذا لا يرد بالعيب على بائع بائعه فلا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فتكون البيئة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل اه * (تمة) * الشركة اذا كان اصلها الميراث فجرى فيها الشراء بان باع واحد منهم نصيبه او كانت اصلها الشراء فجرى فيها الميراث بان مات واحد منهم ففي الوجه الاول يقسم القاضي اذا حضر البعض لافي الثاني لانه في الاول قام المشتري مقام البائع في الشركة الاولى وكانت اصلها وراثته وفي الثاني قام الوارث مقام المورث في الشركة الاولى وكان اصلها الشراء فينظر في هذا الباب الى الاول ولوالجية وغيرها (قوله في صورة الارث) وهي قوله ولو برهن الخ وهذه محترز قوله هناك وهو اى العقار معهما (قوله او بعضه) مكرر مع قول المتن اوشى منه ح (قوله مع الوارث الطفل او الغائب) او يد مودع الغائب او يدام الصغير والصغير غائب فلا يقسم وان كان الحاضر امينا بزازية وغيرها (قوله للزوم القضاء الخ) اى لئلا يلزم القضاء عليهما باخراج شئ مما في ايديهما بلا خصم حاضر منهما اى من جهتهما والذي في الهداية وغيرها عنهما هذا وذكر القهستاني انه لا يقسم الا ان ينصب عنه خصما ويقيم البيئة فانه يقسم على ما روى عن الثاني انتهى واقره في العزيمة قلت لكن في الهداية والتبيين ولا فرق في هذا بين اقامة البيئة اى على الارث وعدمها هو الصحيح كما اطلق في الكتاب اى في قوله لا يقسم وهو احتراز عن رواية المبسوط انه يقسم اذا قامت البيئة كفاية فتأمل (قوله وقسم المال المشترك) اى الذى تجرى فيه القسمة جبرا بان كان من جنس واحد كما مروى (قوله وبطلب ذى الكثير) اى ان انتفع بخصته واطلقه لعله من المقام ومفهومه انه لا يقسم بطلب ذى القليل الذى لا ينتفع اذا ابي المنتفع ووجهه كما في الهداية ان الاول منتفع فاعتبر طلبه والثاني متعنت فلم يعتبر اه ولذا

قوله في الامرين اى في حق غيبته وحق عجزه عن الجواب اه منه

او موسى له (او كانوا) اى الشركاء (مشتريين) اى شركاء بغير الارث (وغاب احدهم) لان في الشراء لا يصح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث (او كان) في صورة الارث العقار او بعضه (مع الوارث الطفل او الغائب او) كان شئ منه لا يقسم للزوم القضاء على الطفل او الغائب بلا خصم حاضر عنهما (وقسم) المال المشترك (بطلب احدهم ان انتفع كل) بخصته (بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقله حصته

لا يقسم القاضي بينهم ان تضرر الكل وان طلبوا كما في النهاية وجننذ فبأمر القاضي بالمهاينة كما سيذكره الشارح (قوله وفي الحانية) وقيل بعكس ما تقدم (قوله فعليها المعول) وصرح في الهداية وشروحها بأنه الاصح زاد في الدرر وعليه الفتوى (قوله لم يقسم الا برضاهم) ظاهره كعبارة سائر المتون ان للقاضي مباشرتها وقال الزيلعي لكن القاضي لا مباشر ذلك وان طلبوا منه لانه لا يشتغل بما لا فائدة فيه ولا ينتمهم منه لان القاضي لا يمنع من اقدم على اتلاف ماله في الحكم اه وعزاء ابن الكمال للمبسوط وذكر الطوري ان فيه روايتين (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) يعني ان موضوع القسم الانتفاع يملكه على وجه الخصوص وهو مفقود هنا حلي (قوله في المجتبى الخ) اراد به بيان المراد بالانتفاع المذكور في المتن والافتحوا الحمام قد ينتفع به بعد القسم لربط الدواب ونحوه كما قدمناه (قوله وقسم عروض اتحد جنسها) لان القسم تمييز الحقوق وذلك ممكن في الصنف الواحد كالابل او البقر او الغنم او الثياب او الدواب او الخطة او الشعر يقسم كل صنف من ذلك على حدة جوهرية (قوله بعضهما في بعض) اي بادخال بعض في بعض بان أعطى احدهما بعيرا والاخر شاتين مثلا جاءلا بعض هذا في مقابلة ذلك الدرر (قوله فتعتمد التراضي الخ) لان ولاية الاجبار للقاضي تثبت بمعنى التمييز لا المعاوضة درر (قوله والارقيق) لان التفاوت في الآدمي فاحش فلا يمكن ضبط المساواة لان المعاني المقصودة منه العقل والفتنة والصبر على الخدمة والاحتمال والوقار والصدق والشجاعة والوفاق وذلك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالاجناس المختلفة وقد يكون الواحد منهم خيرا من الف من جنسه قال الشاعر ولم أرأ مثله الرجال تفاوتا  الى الفضل حتى عد ألف بواحد

بخلاف سائر الحيوان ان تفاوتها يقل عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكر والاتي من بني آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد جوهرية (قوله وحده) اعلم انه اذا كان مع الرقيق دواب او عروض او شئ آخر قسم القاضي الكل في قولهم والا فان ذكورا واناثا فان ذلك عنده وان ذكورا واناثا فلا ابرضاهم والحاصل ان عنداني خيفة لا يجوز الجبر على قسمة الرقيق الا ان يكون مع شئ آخر هو محل لقسمة الجمع كالغنم والثياب فيقسم الكل قسمة جمع وكان ابو بكر الرازي يقول تأويل هذه المسئلة انه يقسم برضا الشركاء فاما مع كراهة بعضهم فالقاضي لا يقسم والاطهر ان قسمة الجبر تجري عنداني خيفة باعتبار ان الجنس الآخر الذي مع الرقيق يجعل اصلا في القسمة والقسمة جبرا تثبت فيه فتثبت في الرقيق ايضا تبعا وقد ثبت حكم العقد في الشئ تبعا وان كان لا يجوز اثباته مقصودا كالشرب والطريق في البيع والمنقولات في الوقف كذا في شروح الهداية والكتز والدرر فماشى عليه في المنع خلاف الاظهر (قوله كما تقسم الابل) اي ونحوها كالبحر والغنم (قوله رقيق المغنم) قدمنا عن الزيلعي وجه الفرق بينه وبين رقيق غيره (قوله والحمام والبئر والرحى) ينبغي تقديره بما اذا كان صغيرا لا يمكن لكل من الشريكين الانتفاع به كما كان فلو كبير بان كان الحمام ذا خزانين والرحى ذات حجرين يقسم وقد اختلف في الحامدية بقسمة معصرة زيت لاثنتين مناصفة وهي مشتملة على عودين ومطاحنين وبئرين للزيت قابلة للقسمة بلا ضرر مستدلا بما في خزانة

وفي الحانية يقسم بطلب كل
وعليه الفتوى لكن المتون
على الاول فعليها المعول
(وان تضرر الكل لم يقسم
الا برضاهم) لئلا يعود
على موضوعه بالنقض في
المجتبى حانوت لهما
يعملان فيه طلب احدهما
القسمة ان أمكن لكل ان
يعمل فيه بعد القسمة ما كان
يعمل فيه قبلها قسم والا
(وقسم عروض اتحد
جنسها الاجناس) بعضهما
في بعض لوقوعهما معاوضة
لا تميز افتعتمد التراضي
دون جبر القاضي (و) لا
(الرقيق) وحده لفحش
التفاوت في الآدمي وقالا
يقسم لو ذكورا فقط واناثا
فقط كما تقسم الابل والغنم
ورقيق المغنم (و) لا
(الجواهر) لفحش تفاوتها
(والحمام) والبئر والرحى
والكتب

وكل ما في قسمة ضرر (الابرضاهم) لما مروا لو اراد احدهما البيع **٢٢٨** وبأن الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك

وفي الجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالنهاية ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعضها بالقيمة لو كان بالتراضي جاز والارخانية دار او حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها تشاجرا فيه فقال احدها لا اكري ولا انتفع وقل الآخر اريد ذلك امر القاضي بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فانتق بالباب (دور مشتركة او دار وضعية او دار وحانوت قسم كل وحدها) منفردة مطلقا ولو متلازمة او في محتين او مصرين مسكين (اذا كانت كلها في مصر واحد اولا) وقلا ان الكل في مصر واحد فالرأى فيه للقاضي وان في مصرين فقولاهما كقوله (ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس) ايرفعه للقاضي (ويعدله على سهام القسمة ويذرعه ويقوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصباء بالاول والثاني والثالث) وهلم جرا (يكتب اساميهم ويقرء

الفتاوى لا يقسم الخيام والحائط والبيت الصغير اذا كان بحال لو قسم لا يبق لكل موضع يعمل فيه (قوله) وكل ما في قسمة ضرر) فلا يقسم ثوب واحد لاشتغال القسمة على الضرر اذا لا تحقق الا بالقطع هدية لان فيه اتلاف جزء غايه ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر بزانية (قوله ثامر) من قوله لثا لا يعود على موضوعه بالنقض وهو علة لعدم القسمة (قوله) ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم) المظاهر ان المراد لا يباشر القاضي قسمتها لما مر ان القاضي لا يباشر ذلك ولا يمنعهم منه وتأمل عبارة المنج (قوله امر القاضي بالمهاياة) قول ذكر في العمادية في الفصل ٣٤ نكل واحد من الشركاء ان يسكن في بعض الدار بقدر حصته اه وبمثله أفتى في الحامدية وانظر اذا طلب احدهما ذلك والآخر المهاياة ايهما يقدم وهي تقع كثيرا يقول لي خشبة اسكن تحتها فليحجر وسيأتى بيان المهاياة واحكامها آخر الباب وان الاصح ان القاضي يجبر عليها بطاب احدهما ومنه يظهر الجواب تأمل (قوله دور مشتركة) مثلها الاقريحة كما في الهداية وهي جمع قراح قطعة من الارض على حبالها لاشجر فيها ولا بناء واحترز بالدور عن البيوت والمنازل جمع منزل اصغر من الدار واكبر من البيت لانه دويرة صغيرة فيها بيتان او ثلاثة والبيت مسقف واحده دهلين (قوله منفردة) اي يقسم كل من الدور أو الدار والضيعة وهي عرصة غير مبنية او الدار والحانوت وهو الدكان قسمة فرد فتقسم العرصة بالذراع والبناء بالقيمة فهستانى لاقسمة جمع بان يجمع حصص بعضهم في الدار مثلا وحصص الآخر في غيرها لانها اجناس مختلفة او في حكمها كما يعلم من الهداية ولذا قال القهستاني لو اكتفى بما سبق من قوله ولا الجنسان لكان أخصر (قوله مطلقا) يفسره ما بعده ولم يذكر المنازل والبيوت المحترز عنها قال مسكين والبيوت تقسم قسمة واحدة متبينة او متلازمة والمنازل كالبيوت لومتلازمة وكالدور لو متبينة وقالا في الفصول كلها ينظر القاضي الى اعدل الوجوه فيمضي القسمة على ذلك اه قال الرملى وستثنى منه ما اذا كانا في مصرين فقولاهما كقوله اه اقول ولعل هذا في زمانهم والا فللمنازل والبيوت ولو من دار واحدة تتفاوت تفاوتا فاحشا في زماننا يدل عليه قولهم هنا لان البيوت لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا تؤجر أجرة واحدة في كل محلة ركذا مذكروا في خيار الرؤية وافتاؤهم هناك بقول زفر من أنه لا بد من رؤية داخل البيوت لتفاوتها تأمل (قوله او مصرين) مكرر مع قول المتن اولا اه ح (قوله) اذا كانت كلها في مصر واحد اولا) لو قال ولو في مصر لكان اخصر واظهر اه ح (قوله فقولاهما كقوله) الاولى ان يقول فكقوله (قوله) ويصور القاسم الخ) اي ينبغي اذا شرع في القسمة ان يصور ما يقسمه بان يكتب في كغدة ان فلانا نصيبه كذا وفلانا كذا ليكنه حفظه ان اراد رفعه للقاضي ليتولى الاقراء بينهم بنفسه ويعدله اي يسويه ويروى عزله اي يقطع بالقسمة عن غيره ليعرف قدره غايه (قوله) ويذرعه) شامل للبناء لما قال الزيلعي ويذرعه ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتهما ليكن التسمية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البناء اه شربلاية (قوله) ويفرز الخ) بيان للافضل فان لم يفعل اولم يمكن جاز هداية وغيرها والمظاهر ان معناه اذا شرط القاسم ذلك فلا ينافي ما يأتي من انه اذا لم يشترط فيها

مطلبه انكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته (صرف)

في رجوع عن القرعة

لتطيق القلوب (فن خرج
اسمه اولافاه السهم الاول
ومن خرج ثانيا فاه السهم
الثاني الى ان ينتهي الى
الاخير) علم ان (الدراهم
لاتدخل في القسمة) لعقار
او منقول (الابرضاهم)
فلو كان ارض وبناء قسم
بالقيمة عند الثاني وعند
الثالث يرد من العرصه
بتقايمة البناء فان بقي فضل
ولا يمكن التسوية رد
الفضل دراهم للضرورة
واستحسنه في الاختيار
(قسم ولاحدهم مسيل
ماء او طريق في ملك
الآخر) (الحال انه
(لم يشترط في القسمة
صرف عنه ان أمكن
والافسخت القسمة)
اجماعا واستؤنفت ولو
اختلفوا فقال بعضهم ببقينه
مشتركا كما كان ان أمكن
افراز كل فعل كما بسطه
الزيلعي (اختلفوا في مقدار
عرض الطريق جعل)
عرضها (قدر عرض باب
الدار) واما في الارض
فبقدر ممر الثور زيلعي
(بطوله) اي ارتفاعه
حتى يخرج كل واحد منهم
خناح في نصيبه

صرف ان أمكن والافسخت القسمة وفيه (قوله تطيق القلوب) اشار الى ان القرعة غير
واجبة حتى ان القاضي لوعين لكل واحد نصيب من غير اقراء جائزانه في معنى القضاء فالت
الانزاع هداية (تنبيه) اذا قسم القاضي واناب باقرعة فليس لبعضهم لاء بعد خروج
بعض السهام كما لا يلتفت الى ابائه قبل خروج القرعة ولو القسمة بالتراضي له الرجوع الا اذا
خرج جميع السهام الا واحدا فتعين نصيب ذلك الواحد وان لم يخرج ولا رجوع بعد تمام
القسمة نهاية (قوله فن خرج اسمه اولاف) بينه ارض بين جماعة لاحد منهم سدسها ولا آخر
لغيرها ولا آخرتها بجمعها اسداسا اعبار بالاول ثم يلقب السهام بالاول والثاني الى
السادس ويكتب اسمي الشركاء ويضعها في كمه فن خرج اسمه او اعطى السهم الاول
فن كان صاحب السدس فله الاول وان صاحب الثلث فله الاول والذي يليه وان صاحب
النصف فله الاول والذان يليانه كافي العناية (قوله وعين الدراهم) قيد الدراهم في الدرر
بأنه ليست من التركة وذكر في الشرع بلانية غير حترز في فلا تدخل في القسمة ولو من التركة
اقول وما في الدرر ذكره ابن الكمال والقزستاني وشراح الهداية كمنعراج والنهاية
ولكفاية وعلل المسئلة الزيلعي بأنه لا شركة فيها ويفوت به التعديل ايضا في القسمة لان
بعضهم يصل الى عين المال المشترك في الحال ودراهم الآخرة في الذمة فيخشى عليها التوى ولان
الجنسين المشتركين لا يقسمان فما ظنك عند عدم الاشتراك اه فقد يقال التعليل الاخير
بفيد ما ذكره الشرع بلانية تأمل (قوله أو منقول) صرح به القهستاني (قوله الابرضاهم) فلو
كان بعض العقار ملكا وبعضه وقف فافان كان المعطى هو الواقف جاز ويصير كأنه اخذ الواقف
واشترى بعض ما ليس بوقف من شركته وان بالعكس فلا لانه يلزم منه نقض بعض الوقف
وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا كذا في الاسعاف من فصل المشاع (قوله
ولا يمكن التسوية) بأن تلف العرصه بقيمة البناء زيلعي (قوله واستحسنه في الاختيار) وقال
في الهداية انه يوافق رواية الاصول (قوله لم يشترط) اما واشترط تركهما على حالهما فلا
تفسخ ويكون له ذلك على ما كان قبل القسمة جوهره (قوله واستؤنفت) اي على وجه يمكن
كل منهما من ان يجعل لنفسه طريقا وسبيلا لتقطع اشركة في ما اذا لم يمكن ذلك اصلا وان
استؤنفت فكيف الحكم والظاهر انها تستأنف استأنف فيها فراجع (قوله ابقينه)
المناسب لما في الزيلعي ببقيه ونصه ولو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بأن قل بعضهم
لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا كما كان قبل القسمة نظيره الحاكم فان كان يستقيم ان يفتح
كل في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق لجماعتهم تكميلا للمنفعة وتحقيقا للافراز من كل
وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم لتحقيق تكميل المنفعة فيما وراء الطريق
اه (قوله ان أمكن افراز كل) من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف اي افراز كل
منهم طريقا على حدة (قوله اختلفوا في مقدار عرض الطريق) اي في سعته وضيقة وطوله
فقال بعضهم يجعل سعته اكبر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السماء وقال
بعضهم غير ذلك غاية وبه ظهر ان الاختلاف في تقدير الطريق المشترك لا في طريق كل
نصيب فافهم (قوله اي ارتفاعه) أفاد ان المراد هو الخول من حيث الاعلى لامن حيث انتهى

ان فوق الباب لافيا دونه لان قدر طول الباب من الهواء ٢٣٠ مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الا

برضا الشركاء جلالية
(ولو شرطوا ان يكون
الطريق في قسمة الدار على
التفاوت جازوا) وصلية
(كان سهامهم في الدار
متساوية و) ذلك لان
(القسمة على التفاوت
بالتراضي في غير الاموال
الربوية جائزة) فجاز
قسمة التين بالاكرا
لانه ليس بوزني لا الغلب
بالشرية على الصحيح
بل بالقبان او الميزان لانه
وزني (سفله) اي فوقه
(علو) مشترك (وسفل
مجرد) مشترك والعلو
آخر (وعلو مجرد)
مشترك والسفل آخر
(قوم كل واحد) من ذلك
(على حدة وقسم بالقيمة)
عند محمد وبه يفتى (انكر
بعض الشركاء بعد القسمة
استيفاء نصيبه وشهد القاسم
بالاستيفاء) لحقه (تقبل)
وان قسما بأجر في الاصح
ابن ملك (ولو شهد قاسم
واحدلا) لانه فرد (ولو
ادعى احدهم ان من نصيبه
شيئا) وقع (في يد صاحبه
غلطا وقد) كان (اقر
بالاستيفاء) او يقربه ذكره
البر جندی (لم يصدق
الا برهان) او اقرار

وهو ضد العرض لانه انما يكون الى حيث يتهنون بها الى الطريق الاعظم افاده في الكفاية
وغيرها من شروح الهداية وافادوا انه يقسم بينهم ما فوق طول الباب من الاعلى ويبقى قدر
طول الباب من الهواء مشتركا بينهم (قوله ان فوق الباب) اي ذلك ان كان فيما فوق طول
الباب لانه مقسوم بينهم كما علمت فصارا بنا على خالص حقه لافيا دونه لبقائه مشتركا وبما قرناه
اندفع ما بحثه الحموي (قوله مشترك) لان اختلاف الشركاء في تقدير طريق واحد مشترك
بينهم كما افاده ما قدمناه عن العناية لافى طريق لكل نصيب بافراده حتى يردانه حق المقاسم
فافهم (قوله جاز) لان رقة الطريق ملك لهم وهي محل المعارضة ولو الجية (قوله بالاكرار)
جمع كركيل معروف وفي الوالوجية تجوز بالاكرار لان التفاوت فيها قليل (قوله بالشرية)
قال في القاموس في فصل الشين المعجمة من باب الجيم الشريعة شئ من سفف يحمل فيه البطيخ
ونحوه (قوله سفلى) يضم السين وكسرها (قوله وعلو مجرد مشترك) اي بين الشريكين في
السفل الاول كافي شرح الجمع وتظهر ثمرته على قولهما تدبر (قوله وقسم بالقيمة) لان السفل
يصلح للملاصاح له العلوم من اتخذه برءاء أو سردا با او اصطلا او غير ذلك فلا تحقق التعديل
الا بالقيمة هداية (قوله عند محمد) وعندهما يقسم بالذراع ثم اختلفا فقال الامام ذراع من
سفل بذراعين من علو وقال الثاني ذراع بذراع وبيانه في الهداية وشروحاتها اختلاف في
الساحة واما البناء فيقسم بالقيمة اتفاقا كافي الجوهره والايضاح (قوله تقبل) لانها شهدا
بالاستيفاء وهو فعل غيرها لا بالقسمة وفي الجوهره هذا قولهما وقاسم القاضى وغيره سواء
(قوله وان قسما بأجر في الاصح) مثله في الجوهره معز والمستصفي وذكر قبله ان عند محمد
لا تقبل في الوجهين لانهما يشهدان على فعل انفسهما لان فعلهما التميز واما اذا قسما بالاجر
فلان لهما منفعة اذا بحثت القسمة الخ (قوله او لم يقربه) اقول هذا يفهم بالاولى من جهة
انه يصدق بالبرهان فانه لم يتناقض اصلا فاذا صدق به مع الاقرار فمع عدمه بالاولى وانما احتيج
للبرهان هنا ايضا لما في الحانية من ان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة فلا ينقض الا
بينة وان لا يينة فبالنكول (قوله ونكوله) فلو كانوا جماعة ونكل واحد جمع نصيبه مع
نصيب المدعى وقسم بينهما على قدر انصائهما كما في الهداية (قوله فلو قال الخ) قال في
القاموس البرهان الحجة فلا فرق حيث اذ كل منهما يعم البينة واقرار الخصم أو نكوله رحى
(قوله ولا تناقض الخ) جواب عن قول صاحب الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا لتناقضه
واليه اشار من بعده اه اي اشار القدوري اليه بقوله بعده وان قال قبل اقراره بالاستيفاء
اصابني من كذا الى كذا الخ فانه يفيد انه لو اقر فلا تخالف وما ذاك الا لعدم صحة الدعوى
بسبب التناقض واقره الشراح على هذا البحث واستدلوا به بما أتى متا وشرحا عن الحانية
وبما في المبسوط اقتسما الدار واشهد اعلى القسمة والقبض والوفاء ثم ادعى احدهما بيتا في
يد صاحبه لم يصدق الا ان يقربه صاحبه لانه متناقض ووفق ابن الكمال بحمل الحجة على
الاقرار وزاد القهستاني او يراد بالغلط الغصب اه وقال صدر الشريعة وجه رواية المتن
انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك
الاقرار عنده ظهور الحق اه ومثله في الدرر وهو الذي ذكره الشارح وأخذ منه في

(الحامدية)

الحصم او نكوله فلو قال لا يجزى لعمت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلظه
(وان قال قبضته فأخذ شريكى بعضه وانكر) شريكه ذلك (حلف)

الحامدية توفيقا حسنا بحمل ما في المتن على ما اذا باشر القسمة غيره وما في الحاشية والمبسوط على ما اذا باشر القسمة بنفسه بدليل قول المبسوط اقتسما فان ظاهره أنه بأنفسهما تأمل وظاهر كلام صدر الشريعة انهما روايتان فلا حاجة الى التوفيق بل الالهم الترجيح فقول عامة المتون على ما مشى عليه المصنف وهي الموضوعه لنقل المذهب ولما عليه الفتوى وعبرة متن المواهب تقبل بينته وقيل لا وفي الاختيار وقيل لا تقبل دعواه للتناقض فأفاد عدم اعتماد الثانية وفي البزاية وان أقر وبرهن لاتصح الدعوى الاعلى الرواية التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل في الاقرار تصح ويحلف المقر له على انه ما كان كاذبا في اقراره اه قلت وقدم الشارح في كتاب الاقرار قبيل باب الاستثناء أنه بها يفتى لكن تبقى المناقاة بين هذا وبين مفهوم ما يأتي متنا كما اشار اليه في الهداية وما ذكره صدر الشريعة لا يدفع المناقاة لان هذا الاقرار ان كان مانعا من صحة الدعوى لاتسمع البينة لابتناء سماعها على صحة الدعوى وان لم يكن مانعا ينبغي ان يتحالفا كما في الحواشي السعدية وقد يحاج بأن قولهم هنا وقد أقر بالاستيفاء صريح وقولهم الآتي قبل اقراره بالاستيفاء مفهوم والمصرح به ان الصريح مقدم على المفهوم فلي تأمل (قوله لانه منكر) اى والآخر يدعى عليه الغصب (قوله وان قال قبل اقراره بالاستيفاء) المراد أنه لم يحصل منه اقرار اصلا ط عن الشرنبالية (قوله أصابني من ذلك كذا الى كذا) الاولى حذف لفظ ذلك كما عبر في الفرع (قوله تحالفا وتفسخ القسمة) لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بها هداية (قوله ولو اقتسما دارا الخ) هذه عين قوله فيما روى لو ادعى الخ الا انها اعيدت لبناء مسائل اخر عليها كفاية (قوله لانه خارج) فترجح بينته على بينة ذى اليد كما مر في محله (قوله وان كان قبل الاشهاد) مفهوم قوله وأصاب كلا طائفة فان المراد واشهدوا على ذلك اه ح (قوله وكذا لو اختلفا في الحدود) بأن قال احدهما هذا الحدى قد دخل في نصيبه وقال الآخر كذلك وأقاما البينة يقضى لكل واحد بالجزء الذى في يد صاحبه لما مر وان قامت لاحدهما بينة قضى له وان لم تقم لواحد تحالفا كما في البيع هداية وكفاية (قوله وان استحق بعض معين الخ) قيد بالبعض لانه لو استحق جميع ما في يده يرجع نصف ما في يد شريكه كما في شرح الجمع (قوله على الصحيح) الاولى ان يقول على الصواب كما يظهر من كلام شراح الهداية (قوله تفسخ اتفاقا) لأنه لو بقيت لتضرر المستحق بفرق نصيبه في النصيبين بخلاف النصيب الواحد اذ لا ضرر أفاده في الهداية (قوله لاتفسخ جبرا) اى على المستحق منه لأن له الخيار (قوله خلافا للثاني) فعنده تفسخ لاجل المستحق لانه ظهر أنه شريك ثالث والقسمة بلا رضاه باطلة وأشار الى ان قول محمد كقول الامام وهو الاصح كما في الهداية (قوله بل المستحق منه يرجع الخ) يوهم أنه في الاولى ليس كذلك فلو قال كائن الكمال وان استحق حصة احدهما مشاع اولا لم تفسخ ورجع بقسطه في حصة شريكه او تقضها وتفسخ في بعض مشاع في الكل لكان اخصر واطهر (قوله او تقض القسمة) هذا اذا لم يكن باع شيئا ما في يده قبل الاستحقاق والافله الرجوع فقط كما أفاده في الهداية (قوله قلت الخ) هذه العبارة لابن الكمال ملخصة من كلام صدر الشريعة المذكور في المنع (قوله فان كان شائعا) كالنصف مما في يد كل مشاعا او نصف احدهما ورابع الآخر فهذا صادق على

لانه منكر (وان قال قبل اقراره بالاستيفاء أصابني من ذلك كذا الى كذا ولم يسأله الى) وكذبه شريكه (تحالفا وتفسخ القسمة) كالاختلاف في قدر المبيع (ولو اقتسما دارا وأصاب كلا طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الآخر انه من نصيبه وانكر الآخر فعله البينة) لانه مدع (وان أقامها قاعة عبرة لبينة المدعى) لانه خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض تحالفا وفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود (وان استحق بعض معين من نصيبه لاتفسخ القسمة اتفاقا) على الصحيح (وفي استحقاق بعض شائع في الكل تفسخ اتفاقا) (وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لاتفسخ جبرا خلافا للثاني (بل) المستحق منه (يرجع) بحصة ذلك (في نصيب شريكه) ان شاء او تقض القسمة دفعا للضرر التثقيص قلت قد بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا ففسخت وان كان معينا

التساوى وانتفاوت بخلاف الشيوع في الكل في المسئلة السابقة فانه على التساوى فقط كما
 واقسمها دارا مثالة فستحق نصفها مشاء فله نصف ما يد كل لكن الحكم في كل من
 الشيوعين واحد وهو الفسخ ما قدمناه ففهمه (قوله فان تساوى فظاهر) اى انه لا فسخ
 ولا رجوع كما لو استحق من نصيب كل خمسة اذرع (قوله والا) اى ان لا تساوى كاربعة من
 احدهما وستة من الثاني فلا فسخ ايضا لعدم الضرر على المستحق كما قدمناه ويرجع الثاني على
 الاول بذراع لانه زاد عليه به (قوله فذا الح) تفريع على قوله كما مر اى لما شابهت هذه
 المسائل ما مر في الاحكام لم يفردها بالذكر لئلا يظن انها من العلل السابقة اما الفسخ في الشائع
 وعدمه في المنع فللضرر على المستحق وعدمه كعلمته واما الرجوع على الشريك عند عدم
 التساوى فانه يعلم من قوله يرجع في نصيب شريكه اى ليصل كل الى حقه بلا زيادة لاحدهما
 على الآخر ومقتضاه ان له نقض القسمة ايضا دفعا لضرر التثقيص واما عدم الرجوع عند
 التساوى فظاهر لانه لم يزد احدهما على الآخر بشئ ففهمه * (تمة) اذا جرت القسمة
 في دارين او ارضين واخذ كل واحدة ثم استحققت احدها بعد مبيع فيها صاحبها يرجع على
 صاحبه بنصف قيمة البناء قبل هذا قول الامام لان عنده قسمة الجبر لا تجرى في الدارين فكانت
 في معنى البيع والاصح انه قول الكل خاتية ولو في دار لم يرجع تاترخاتية (قوله ظهر دين الح)
 ومثله لو ظهر موصى له بألف مرساة ففسخ الا اذا قضوه لتعلق حق الدائن والموصى له مرسلا
 بانالية بخلاف ما اذا ظهر وارث آخر او موصى له بألف او الريع فقال الورثة نقضى حقه
 ولا فسخ القسمة لتعلق حقهما بعين التركة فلا ينتقل الى مال آخر الا برضاها كما في النهاية
 لكن هذا اذا كانت القسمة بغير قاض فلو به فظهر وارث وقد عزل القاضى نصيبه لانتقض
 وكذا لو ظهر الموصى له في الاصح كما في التاترخاتية (قوله ذم الورثة) كذا في الدرر قال ط
 فيه ان الدين تعلق بعين التركة بعد تعلقه بذمة الميت اه * (تمة) اجاز الغريم قسمة الورثة
 قبل قضاء الدين له نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا ان يكون
 بشرط براءة الميت لانها تصير حوالة فينتقل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهي الحبة لقسمة
 تركه فيها دين كما بسطه في البرازية وغيرها (قوله ولو ظهر غن فاحش في القسمة) اى في التقويم
 للقسمة بان قوم بألف فظهر انه يساوى خمائة قيد بالفاحش لانه لو يسيرا يدخل تحت تقويم
 المتقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته كما في المنع (قوله خلافا لتصحيح الخلاصة) من انه
 لا تسمع دعواه قل المصنف في المنع والتصحيح اعتمد ما قدمناه عن الكافي وقضيخان وبه جزم
 اصحاب المتن وصححه اصحاب الشروح وبه ثبت مرر (قوله قت الح) مأخوذ من حاشية
 الرملى حيث قال وقوله بطلت قال في الكنز ولو ظهر غن فاحش في القسمة ففسخ وفي متن الفرر
 تبطل فبعه بقوله هنا بطلت فيفهم ظاهره انها تحتاج الى الفسخ مع ان الامر بخلافه فكان
 ينبغي له موافقته دون متن الفرر اه أقول وفيه نظر يدل عليه قول الحاتية تسمع دعواه
 في الغن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت بقضاء القاضى وهو الصحيح فمقتضاه انها تحتاج الى الفسخ
 وان معنى تبطل وبطلت له ابطالها وبه يشعر قول الكنز ففسخ حيث لم يقل تفسخ والظاهر
 ان لفظة لاساقطة من قام الرملى قبل قوله تحتاج تأمل (قوله لا تسمع دعوى الغلط) تقدم

فان تساوى فظاهر والا
 فاعبره لذلك الزائد كما مر
 فلذا لم يفردها بالذكر (ظهر
 دين في التركة المقسومة
 تفسخ) القسمة (الا اذا
 قضوه) اى الدين (او أبرأ
 الغرماء ذم الورثة او يبقى
 منها اى من التركة) ما يفي به
 لزوال المانع (ولو ظهر غن
 فاحش) لا يدخل تحت
 التقويم (في القسمة) فان
 كانت بقضاء (بطلت) اتفاق
 لان تصرف القاضى مقيد
 بالعدل ولم يوجد (ولو وقعت
 بالتراضى) تبطل ايضا (في
 الاصح) لان شرط جوازها
 المعادة ولم توجد فوجب نقضها
 خلافا لتصحيح الخلاصة
 قلت فلو قال كالكنز تفسخ
 لكان اولى (وتسمع دعواه
 ذلك) اى ما ذكر من الغن
 الفاحش (ان لم يقربا
 لاستيفاء وان اقربه لا)
 تسمع دعوى الغلط
 والغن للتقضى الا اذا ادعى
 الغصب فتسمع دعواه

وتمامه في الحانية (ادعى احد المتقاسمين) برأيه (ديني التركة صح) دعواه لانه لا تنقض اتفاق الدين بالمعنى والقسمة بالنسبة
(ولو ادعى عينا) بأي سبب كان (لا) ٢٣٣ سمع لانه لا ينافي مع القسمة المتعارف بالشركة وفي الحانية

الكلام عليه مستوفى وانه مخالف للمتون (قوله وتاممه في الحانية) ذكر عبارتها في المنح (قوله
صح دعواه) فتقتض القسمة الابالقضاء والابراء عمرو ولو كان باع احده حصته بطل البيع كالقسمة
كفي الحانية (قوله اتفاق الدين بالمعنى) وهو مال التركة ولذا كان لهم ان يقضوا الغريم ويستقبلوا
بها كمر (قوله بأي سبب كان) اي بشراء او هبة او غير ذلك ونقل السائحاني عن المقدسي
اقتسموا التركة ثم ادعى احدها ان اباه كان جعل هذا المميين له ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقا
لا اه لان التناقص في موضع الخفاء عفو كمر في محله (قوله اذا الاقدام على القسمة) قيد به
لانها اذا كانت جبرا على المدعى سمع دعواه ولا يكون تناقضا رملي (قوله لم يقبل بينته)
لدخول البناء والتخل تبعا فلوا اقتسموا شجرا أو بناء فادعوا احدهما الارض كلها او بعضها جاز
ادعاء التبعية لجواز كونه مشتركادون الارض في الحلاصة وعبرها لو ادعى شجر ا فقال المدعى عليه
ساو منى ثمره او اشتر منى لا يكون دفعا لجواز كون الشجر له والثمره لغيره وهي واقعة الفتوى
وأقبت بسماها لما ذكر رملي ما يخصا (قوله ليس له ان يجبره على قطعها) اي الاغصان قال في
الحانية كمالو وقع في قسم احدها حائط عليه جذوع الآخرة فانه لا يؤمر برفعه (قوله لانه استحق
الشجرة بأغصانها) اي على هذه الحالة ط (قوله بغير اذن الآخر) وكذا لو بأذنه لنفسه لانه
مستعير لحصة الآخر وللعير الرجوع متى شاء اما لو بأذنه للشركة يرجع بحصته عليه بلا شبهة
رملي على الاشياء (قوله والاهدم البناء) او ارضاه بدفع قيمته ط عن الهندية اقول وفي فتاوى
قارى الهداية وان وقع البناء في نصيب الشريك قلع وضمن ما نقصت الارض بذلك اه وقد تقدم
في كتاب الغصب متا ان من بنى او غرس في ارض غيره امر بالقلع وللا مالك ان يضمن له قيمة بناء
او غرس امر بقلعه ان نقصت الارض به والظاهر جريان التفصيل هنا كذلك تأمل (قوله في
عقار او غيره) لم أر هذا التعميم لغيره وان كان ظاهرا المتن لان المصنف عزاه للبرازية وعبارتها
قسموا الاراضى واخذوا حصتهم الح فهو خاص بالعقار كما يظهر قريبا (قوله لان قسمة التراضى)
كذا في غالب النسخ وفي بعضها الاراضى وهو الذى في المنح وهكذا رايته في البرازية وغيره او عال
في الذخيرة بأن القسمة في غير المكيل والموزون في معنى البيع فكان نقضها بمنزلة الاقالة اه اقول
والظاهر منه ان القسمة في المثلى لا تنقض بمجرد التراضى لانها ليست بعقد مبادلة لان الراجح
فيها جانب الافراز كمر نعم اذا خلطوا ما قسموه من المثلى رضاهم تجددت شركة أخرى وبه
ظهر ما ذكرناه آنفا تأمل (قوله ومبادلنها) عبارة البرازية واقالتها (قوله جزم بالقليل في
الاشياء) لكن اعترضه البيرى بأنه مبنى على ما ظنه من ان الباطل الفاسد في القسمة سواء والمنقول
خلافه ونقل الحموى عن المصنف انه لم يطلع على ما ذكره في الاشياء ذكره هو ايضا انه لم يقف
عليه وانه يحتمل ان لا وقعت سهوا ثم قل وعلى كل فلتقوى والعمل على انها تملك بالقبض
لانه هو المنقول في كتب المذهب وغيره لم يطاع عليه الا في عبارة الاشياء مع فيها من الاحتمال
فلا يصح ان يعول عليها اه اقول والعجب من المصنف حيث ذكره في مته بعد قوله لم
أطلع عليه وكان في سعة من عدم ذكره ولا سيما المتون مبنية على الاختصاص وموضوعة لما
عليه الفتوى * (تمه) * اقسما ارضاهم وقوفة بتراضهم ثم اراد احدهم بعد سنين ابطال القسمة

بالقيمة (كالقبوض بالشراء الفاسد) فانه يفيد المالك كما مر في بابه (وقيل لا) يثبت جز ما قيل في الاشياء وبالاول في البرازية والتقنية

لذلك لان قسمتها بين موقوف عييه لا يجوز عند الجميع حوى ر هدى وفيه رص قسمت
فايرض حدهم بنصيبه ثم زرعه مايعتبر لان القسمة تزد نازد **(قوله)** وبنهايا المينة الحنة
الظهرة لمعني لشيء وتهيؤ تفاعل مبه وهو ان يتواصروا على امر فيترصو به وتهيؤ
بإبدال الهمزة الفاعلة وهي في سن الشرع قسمة شافع وبنهاية نزة في الاعيان المشتركة
التي بلك لا تنزع به على نفع عنها وتقدمه في شروح هدية **(قوله)** بسكن هذا بعض
اشار الى ان التهيؤ قد يكون في الزمان وقد يكون من حيث سكن والاول متعين في عهد
الواحد ونحوه كليت نصيب ولو اختلفا في التهيؤ من حيث الزمان وسكن في محل يختصها
بامر القاضي فان ينفذ لانه في السكن عدل لا تنزع كل في زمان واحد وفي زمان كمل
لا شفع كل بالكل فمما ختلفت اجهة فلا بد من الاتفاق فان ختاراه من حيث الزمان بقرع
في البداية نفعاً للتمه هدية وقيد بالزمان لان التسمية في مكان تنكس في حال بان يسكن
هذا بعضا والآخر بعضا ام في الزمان فلا تنكس الا ينقض مدة حدهم كفية قول لكن قد
يقع الاختلاف في تعيين المكان فيلحق ان يقرع ثم قال الرمي ولو تشبه في تعيين امدة
مثلا بان قال احدهم سنة بسنة والآخر شهرا بشهر ثمرة والخبر تفويضه للقاضي ولا يقال
يأمرهم بالاتفاق كالاختلاف من حيث الزمان والمكان لان مع كل وجه فيها بخلافه فان
قبل يقدم قل حيث لا صير بالآخر لانه اسرع وصولا الى حق فيه وجه ثم اه
(تذيه) في الهداية السكن واحد ان يستغل ما اصابه بالنهاية وان لم يشتر ذلك لحدوث
لنافع على ملكه اه قال السائحى فود في التارخانية ان تهيؤ مستأجرين صحيح غير
لازم وان شرطا على المؤجر ان لا حدهم مقدم الدار والآخر مؤخرها فسد عنه ولو لم
تسع سكنهم واحدهم سكن وضرب الآخر التهيؤ زمانا يجب كذا في حيطان الحنية اه
(قوله) كذلك اي يأخذ هذا شهر والآخر شهرا ويأخذ هذا غلة هذه ولاخر غلة الاخرى
(قوله) ولا تبطل بنوت حدهم الخ لاها لوطيات لا تستفهم حاكمة ولا فائدة في الاستف
زيمى واذا تهايا في موكين استخدم ما مات احدهم وأبقى لتقتضى ولو استخدمه الشهر
كله الا ثلاثة ايه نقص من شهر الآخر ثلاثة ايام ولوزاد ثلاثة لا يزيد الآخر ولو ببق الشهر كله
واستخذه الآخر فيه فلا جبر ولا ضمان ولو عطل احد الخدمين او اهدم منزل من سكنى
او احترق من نار او قدها فلا ضمان تارخانية **(قوله)** بطلت عبارة الهدية بقسم وتبطل
المهاياة وقد افاد انه لو طلب احدهما الهدية والآخر بقسمة يجوب الثاني كما في الهداية وفي
التارخانية أجز كل منهما الدار التي في يده فأراد احدهم نقض المهاياة وقسمة رقة الدار له
ذلك اذا مضت مدة الاجارة وذكر قبله لكل نقض نهاياة ولو بلا عذر في ظاهر المذهب قال
الحنافى هذا اذا قال أريد بيع نصيبى او قسمته امانا لو اراد عود الشافع مشتركة فلا وقال شيخ
الاسلام ما في ظاهر الرواية من ان له نقضها ولو بلا عذر اذا حصلت براضيهما فوبالقضاء
فلا من مضطحا لانه في الاول يحتاج الى ما هو اعدل وهو القسمة بالقضاء **(قوله)** ولو اتفق
الخ وكذا لو سكتا فطعم كل على مخدومه استحسانا وفي القياس عليهما وقوله بخلاف الكسوة
فيه تفصيل ان لم يبين مقدار معنونه لا يجوز وان بينا يجوز استحسانا اذ انضاء في اثر شراعه

(ولو نهايا في سكنى دار)
واحدة يسكن هذا بعضا
وذا بعضا او هذا شهر او ذا
شهر (او دارين) يسكن كل
دارا (او في خدمة عبد)
يخدم هذا يوما وذا يوما (او
عبدين) يخدم هذا هذا
والآخر الآخر (او في غلة)
دار او دارين) كذلك (سج)
التهايا في الوجوه الستة
استحسانا اتفاقا والاصح
ان القاضي يهاى بينهما
جبرا بطلت احدهما ولا
تبطل بنوت احدهما ولا
بنوتهما ولو طلب احدهما
القسمة فيما يقسم بطلت
ولو اتفقا على ان تنفع كل
عبد على من يخدمه جاز
استحسانا بخلاف الكسوة

على من يخدم وأن لم يبين مقداره استحساناً أفاده ط عن الهندية (قوله وما زاد الخ) ي
من الغلة وهو مرتبط بقول المصنف اوفى غلة دار اودارين (قوله مشترك) لتحقيق التعديل
بخلاف ما اذا كان التهاؤ على المنافع فاستغل احدهما في نوبته زيادة لان التعديل فيما وقع
عليه التهاؤ حاصل وهو المنافع فلا يضره زيادة الاستغلال هداية اقول ظهر من هذا ان زيادة
الغلة في نوبة احدهما لا تنافي صحة المهايأة والجبر عليها ويتأمل هذا مع في فتاوى قرى
الهداية ان السفينة لا يجبر على التهاؤ فيها حملاً ولا استغلالاً من حيث الزمان بان يستغفر
هذا شهراً والآ خر شهراً بل يؤجر انها والاجرة لهما اه وعمله بعضهم بانه قد تكون غلة شهر
ازيد من غلة آخر فلا يوجد التساوى اه ولعل المراد لا يجبر على وجه يختص كل منهما
بالزائد من الغلة والا فهو مشكل فيتأمل (قوله لافي الدارين) لان فيهما معنى التميز
والافراز راجح لاتحاد زمان الاستيفاء وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول فاعتبر قرضاً وجعل
كل منهما في نوبته كالوكيل عن صاحبه هداية (قوله على السكنى والخدمة) بان يسكن
احدهما الدار سنة ويستخدم الآخر العبد سنة وعلى الغلة باطلة عنده خلافاً لهما ذخيرة
قال في الدر المنقى الجواز في المتحد ففي المختلف اولى (قوله وكذا في كل مختلفي المنفعة) قال
في الدر المنقى كمسكني الدور وزرع الارضين وكحماهم ودار كما في الاختيار (قوله وتماه
الخ) هو ما ذكرناه (قوله لا يصح في المسائل الثمان) لكن الثانية والرابعة والخامسة
والسادسة عند الامام والباقي بالاتفق كما اوضحه في المنح قال في الدرر اما في عبد او بغل
واحد فلان النصيين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فنفوت المعادلة
بخلاف الدار الواحدة لان الظاهر عدم التغير في العقار واما في عشرين او بغلين فلان التهاؤ
في الخدمة جواز للضرورة لامتناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم واما في ركوب
بغل او بغلين فلتفاوته بالراكبين فلا تحقق التسوية فلا يجبر القاضى عليه واما في ثمرة شجرة
اولين شاة ونحوه فلان التهاؤ مختص بالمنافع قسمتها بعد وجودها بخلاف الاعيان
اه ملخصاً ولو لهما جاريستان فنهاياً على ان ترضع احدهما ولد أحدهما والاخرى ولد
الآخر جاز لان ابن آدم لا قيمة له فخرى مجرى المنافع منح (قوله ونحوها) اى من الاعيان
التي لا تجرى فيها المهايأة اقول ومنها عدة الحمام كالمزبلة والحميز والمناشف ونحوها فتنبه له فانه
مما يغفل عنه (قوله ان يشتري حظ شريكه) اى من الشجرة والشاة كما في الكفاية لامن
الثمرة فافهم (قوله ثم يبيع كلها) اى حصته وما اشتراه من شريكه فافهم (قوله او ينتفع
بالبن) هذا مقابل لقوله ان يشتري لكنه ناظر الى الشاة اى اما ان يشتري حظ من الشاة واما
ان يستقرض لبنها فلا يصح عطفه بالواو فافهم (قوله بمقدار معلوم) بان يزن ما يحلبه كل
يوم حتى تفرغ المدة ثم يستوفى صاحبه مقداره في نوبته وفي الخاتمة تواضعاً في بقرة على ان
تكون عند كل منهما خمسة عشر يوماً يحلب لبنها كان باطلاً ولا يحل فضل اللبن لاحدهما
وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا ان يكون اسهل لك فيكون ابراء عن
الضمان فيجوز (قوله اذ قرض المشاع جائز) ومنه ما في هبة النهاية اذا دفع اليه الفا وقال
خمسةائة قرضاً وخمسةائة شركة جاز واعترض في السعدية بان قرض المشاع وان جاز لكن

وما زاد في نوبة احدهما
في الدار الواحدة مشترك
لا في الدارين وتجوز في عبد
ودار على السكنى والخدمة
وكذا في كل مختلفي
المنفعة ملتقى وتماه فيما
عقته عليه (ولو) تهاياً
(في غلة عبد اوفى غلة
عبدان او) تهاياً (في غلة
بغل او بغلين او) في (ركوب
بغل او بغلين او) في (ثمرة
شجرة او) في (ابن شاة
لا) يصح في المسائل الثمان
وحيلة الثمار ونحوها ان
يشتري حظ شريكه ثم
يبيع كلها بعد مضي نوبته
او ينتفع باللبن بمقدار
معلوم استقرضاً لنصيب
صاحبه اذ قرض المشاع
جائز (فروع) ان الغرامات

جنبه لا يجوز قلت فيه حال لانه غير لازم لا غير جائز كما مر في باب قدس (تمة) * لم يذكر في
الكتاب المنهية عن لبس التكوين قل بعض مشايخنا لا يجوز عند الامانة خلافهما تفاوت
الناس في اللبس تفاوت فحشا طوري عن المحيط (قوله ان كانت) هذا احد اقوال ثلاثة
حكاهما في الوالدية وغيره لانه على الاملاك متعلقا لانه عكسه في الكلام في معرفة ماهي
حفظ الاملاك وهي حفظ الرؤس في زماننا وهو عسير فنظامته يخذون المال من اهل
قرية او حجة او حرفة مرتب في وقت معلومة وغير مرتب بسبب وبالسبب ورأيت في آخر
قسمة الحمدية ما اخضه موضحا ولم أر احدا تعرض لتفصيل غير المرحوم والذي على افندي
العمادي وهو ان القاعدة انه اذا قسع نظر عن اضافة الاملاك الى اهل قرية صار
اهلها كاتركان والعربان فلا يوزع عليهم الا ما يطلبه السلطان من نحو التركان كالمواضع
وجريمة ما يتهمون به من سرقة او قتل او عده مدافعة ذلك وكاتقياء باضيف الانحوا العلف
لانهم لا يزرعون وما يأخذونه اولا من المشاهرة وما عدها ثم يطلب بسبب الاملاك كاتين
والشعير والخطب والذخيرة فعلى املاك بحسب املاكهم اه فتأمل (قوله ولا يدخل صبيان
ونساء) الظاهر انه خاص فيما لحظ الانفس يرشد اليه التعليل قل في الوالدية فان لتحصيل
الاملاك فعلى قدرها لانها لتحصيل ملك فصار كقوة حفر النهر وان لتحصيل الابدان فعلى
قدر الرؤس التي يتعرض لهم لانها مؤنة الرؤس ولا شيء على النساء واصبيان لانه لا يتعرض لهم
اه فتدبر (قوله ولو خيف الغرق الخ) نقله في الاشياء عن فتاوى قارى الهداية (قوله
فاتفقوا الخ) يفهم منه انهم اذا اختلفوا على الالتقاء لا يكون كذلك بل على الملقى وحده ربه
صرح نراهدي في حاويه قل رامن اشرفت السفينة على الغرق فأتى بعضهم حفنة غيره
في البحر حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحال اه رمى على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق
بقيمتها اى يضمن قيمتها مشرفة على الفرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قل الرمي
يفهم منه ان لا شيء على الذي له مال فيه ولم يؤذن بالالتقاء فهو اذن بان قل اذا تحققت
هذه الحالة فاتفقوا اعتبر اذنه هـ (قوله بعد الرؤس) يجب تقييده بما اذا قصد حفظ
الانفس خاصة كما يفهم من تعليقه بما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش على الانفس
وخشى على الامتعة بان كان الموضع لا تغرق فيه الانفس وتنف فيه الامتعة فهي على قدر
الاموال واذا خشى على الانفس والاموال فاتفقوا بعد الاتفاق لحفظها فعلى قدرهم فمن
كان غنيا واذن بالالتقاء اذا وقع ذلك اعتبر ماله لانفسه ومن كان حاضرا بماله اعتبر ماله ونفسه
ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا تجزير اغيرى ولكن أخذته من التعليل
فتأمل رمى على الاشياء وأقره الحموي وغيره (قوله المشترك اذا انهدم الخ) استثنى الشيخ
شرف الدين منه مسألة وهي جدار بن يمين خيف سقوطه وفي تركه ضرر عليهما ولهما وصيان
في احدهما العمارة يحير على البناء مع صاحبه وليس كأبناء احد المالكين لرضاء بدخول
الضرر عليه فلا يجبر وهذا الضرر على الصغير كما في الحنية ويجب ان يكون الوقف كذلك اه
ابو اسعود ما خص (قوله والابن الخ) في حاشية الشيخ صالح على الاشياء اطلق مصنف في
عده خبر فيما لا يحتمل لقسمة فشمع ما دا انهدم كله وصار صحرا اوقى منه شيء وفي الخلاصة

ان كانت لحفظ الاملاك
فالقسمة على قدر المثل ون
لحفظ الانفس فعلى عدد
الرؤس ولا يدخل صبيان
ونساء فلو غرم السلطان
قرية تقسم على هذا ولو
خيف الغرق فاتفقوا على
التقاء امتعة فاعلم بعدد
الرؤس لانها لحفظ الانفس
* المشترك اذا انهدم فابى
احدهم العمارة ان احتمل
القسمة الاجبر وقسم
والابن ثم أجره ليرجع
بما انفق لو بأمر القاضي
والافبيعة البناء وقت البناء

طاحونة او حمار مشترك انهدم وبني الشريك لعمدة نجير هذا اذا بقي منه شيء اما اذا
 انهدم الكل وصار صحراء لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال له انفق ويكون ديننا على
 الشريك الخ وفي الخلاصة ايضا ولو ابنى احدهما ان سقى الحث يجبر وفي ادب القضاء من
 الفتاوى لا يجبر ولكن يقال اسقه وانفق ثم راجع بنصف ما انفق اه ابو السعود اقول
 استفيد في الخلاصة ان عدم الجبر لومعسرا تأمل ولا يخفى ان نحو الحمام مما لا يقسم
 اذا انهدم كله وصار صحراء صارا يقيم كما صرحوا به فلا يرد على اطلاق المصنف لان
 الكلام فيما لا يشمل القسمة ففهم هذا وظاهر كلام الخلاصة الثاني ان الجبر نحو الضرب
 والحبس وقد فسره في موضع آخر بأمر القاضي بان ينفق ويرجع بنصفه ومثله في البرازية
 تأمل وما ذكره الشارح سيأتي قريبا عن الوهبانية * (تمة) * زرع بينهما في أرضهما طالبا
 قسمته دون الارض فلو بقلا واتفقا على القاع جازت وان شرطا البقاء او احدهما فلا ولو
 مدر كافان شرطا الحصاد جازت اتفاقا او الترك فلا عندهما وجازت عند محمد وكذلك الطاع
 على التخيل على التفصيل ولو طالبا من القاضي لا يقسمه بشرط الترك واما بشرط القاع فعلى
 الروايتين ولو طالبا احدهما منه لا يقسم مطلقا تارخانية (قوله) له التصرف في ملكه
 الخ) ان اريد ما يعم ملك المنفعة شمل الموقوف للسكنى او الاستغلال أفاده الحموى (قوله
 قال المصنف الخ) ونقله ابن الشيحة عن أئمتنا الثلاثة وعن زفر وابن زياد وقال وهو الذي
 أميل اليه واعتمده وأفتى به تبعه والذى اه وجعله في العمادية القياس وقال لكن ترك
 القياس في المواضع التي يتعدى ضرر تصرفه الى غير ضرر راينا وبه أخذ كثير من مشايخنا
 وعليه الفتوى اه وهذا قول ثالث قال العلامة البيهقي والذي استقر عليه رأى
 المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضرب بغيره مالم يكن ضررا يينا وهو ما يكون
 سببا للهدم او ما يوهن البناء او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع من الحوائج الاصلية
 كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه وفي حاشية الشيخ صالح المنع هو الاستحسان
 وهو الذي أميل اليه اذا كان الضرر يينا اه وبه أفتى ابو السعود مفتي الروم وهو الذي
 عليه العمل في زماننا ومشى عليه الشرنبلالي وكذا المصنف في متفرقات القضاء وارتضاء
 الشارح هناك ثم قال وبقي ما لو اشكل هل ينضر ام لا وقد حرر محشى الاشياء المنع قياسا
 على مسألة السفلى والعلوانه لا يسد اذا ضر وكذا ان اشكل على المختار الخ (قوله) وفي
 الوهبانية وشرحها) الثلاثة الاول من الوهبانية والاربعة الباقية من نظر شارحها ابن
 الشيحة لكنه ذكر الاخير بعدايات فافهم (قوله) ولو زرع الانسان ارزا الخ) الارز كففل
 وقد تضمن رأؤه وتشدد الزاى وبعضهم يفتح الهمزة وبعضهم يحذفها وهذا مبنى على ظاهر
 الرواية والفتوى على التفصيل شرنبلالي (قوله) وحيط) جعله ابن الشيحة مجرورا بوارب
 والاولى رفعه مبتدأ وجملة اه اى اصحاب صفته وقوله فحمل واحداى وضع عليه
 جذوعه مطلق على متعلق الجار وقوله ولا حمل فيه قبل جملة حالية وفي معنى على اى لا يمكن
 عليه جذوع قبل ذلك وجملة ليس بغير خبر المبتدأ اى ليس للشريك الا خر رفع ما حملاه احدهم قل

له التصرف في ملكه وان
 تضر رجاءه في ظاهر الرواية
 النكل في الاشياء وفي المحتجبي
 وبه يفتى وفي السراجية
 الفتوى على المنع قال
 المصنف فقد اختلف
 الافتاء وينبى ان يعول
 على ظاهر الرواية اه قلت
 ومرفى متفرقات القضاء
 وفي الوهبانية وشرحها
 * ولو زرع الانسان ارزا
 * بداره * فليس لجار منعه لو
 يضر * وحيط له اهل
 فحمل واحد * ولا حمل
 فيه قبل ليس بغير *

ابن الشحنة وهذا الحائط يحتمل ذلك كافي البرازية ويقال للآخر ضع انت مثل ذلك ان شئت وهذا بخلاف ما اذا كان لهما عليه خشب فأراد احدهما ان يزيد على خشب صاحبه او يتخذ عليه ستر او يفتح كوة او بابا فلآخر منعه لان القياس المنع من التصرف في المشترك الا ان اتركنا القياس في الاولى للضرورة اذ ربما لا ياذن له شريكه فيتعطل عليه منفعة الحائط اه بمعناه (قوله وما لشريك الخ) صورة ذلك الحائط بين رجلين قدر قامة أراد احدهما ان يزيد في طوله وأبى الآخر فله منعه ذخيرة وغيرها والى ترجيحه لكونه رواية عن محمد أشار بتقديمه وتعبيره عن الثاني بقيل فأداه ابن الشحنة ثم نقل قيد المنع بما اذا كان شيئا خارجا عن العادة ووفق به بين القولين واعتمده ونظمه في بيت غير به نظم الوهبانية وكأن الشارح لم يعول عليه لظهور الوجه الاول لانه تصرف في المشترك بلا ضرورة فيبقى على الاصل من المنع ولذا اقتصر عليه في الحنية في باب الحيطان وقال ليس له الزيادة بلا اذن اضر الشريك او لا في الحيرية ومثله في كثير من الكتب والفقه فيه انه يصير مستعملا للملك الغير بلاذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه اه فتنبه (قوله ومنوع قسم) اى ما لا يمكن قسمته كالحمام وقوله من الرم متعلق بمنع اى عند امتناع الشريك من الترميم وقوله قاض مؤجر مبتدا وخبر والجملة خبر المبتدا وهو ممنوع يعنى ان القاضى يؤجره ويعمره بالاجرة وهذا احد قولين حكاهما في الحانية (قوله وينفق في المختار الخ) هذا هو القول الثانى قل في الحانية والفتوى عليه قال ابن الشحنة والمراد بالراضى الراضى بالرم والعمارة يظهر ذلك من مقابلته بالآبى وضمير اذنه للقاضى وقل يخسر اى قبل ان يخسر للباى ما يخصه بمصارفه اه وحاصله انه ينفق الراضى بالترميم باذن القاضى وينفق الآبى من الانتفاع قبل الاداء ما يخصه وقال ابن الشحنة ومفهوم التقييد بالرم انه لو انهدام جميعه حتى صار محجرا لا يجزى ما ذكر من الاختلاف كما صرح به في البرازية اه اى لانه يصير حينئذ مما يقسم كما قدمناه (قوله وخذ منفقا) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زاده ابن الشحنة تفصيلا لبيت من الوهبانية وهو هذا

وذو العلو لم يلزم لصاحب سفله * بناء خلا من هدم منه يصدر

قال الشرنبلالى عدى اللزوم الى مفعولين بالهمزة في بناءه وهو مفعول الاول وباللام في الثانى وهو لصاحب ويقال هدا البناء اذا هدمه والمسئلة من الذخيرة اذا انهدم السفلى بغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لذى العلوان شئت فابن السفلى من مالك لتصل لنفعك فاذا بناه بأذن القاضى او امر شريكه يرجع بما انفق والافقية البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفلى من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبرا واما هدمه بصنعه فانه يؤخذ بالبناء لتقويته حقا استحق وليصل صاحب العلو لنفعه ونظم الشارح التفصيل والتصحيح في بيت فقال وخذ منفقا الخ ونقل الشارح ابن الشحنة هذا التفصيل في الجدار ايضا فالضمير في منه لصاحب العلو أو الشريك في الجدار وقوله حاكم على تقدير مضاف اى كان حاكم وقوله الابكر همزة ان الشرطية اى ان لا اذن ممن ذكر فافهم وهذه المسئلة هي التي قدمها الشارح عن الاشياء وظاهر كلامه هناك عدم اختصاص الحكم بالسفل والجدار والله تعالى اعلم

* وما لشريك ان يعلى
حيطة * وقيل التعل جائر
فيعمر * ومنوع قسم عند
منع مشارك * من الرم
قاض مؤجر فيعمر *
وينفق في المختار راض
بأذنه * وينفق نفعاً من أبى
قبل يخسر * وخذ منفقا
بالاذن منه حاكم * وخذ
قيمة ان لا وهذا المحرز *

وتسمى الحاضرة والمخالفة ويسمى أهل العراق القراح وبيانه في المنع (قوله) مناسبتها ظاهرة) وهي قسمة الخارج (قوله) هي لغة مفاعلة من الزرع) ذكر في البدائع ان المفاعلة على بابها لان الزرع هو الانبات لغة وشرعا والمتصور من العبد التسبب في حصول النبات وقد وجد من احدهما بالعمل ومن الآخر بالتمكين منه باعطاء الآلات الا انه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كاسم الدابة لذوات الاربع اه او يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الا من واحد كالمداواة والمخالفة قال الحموي ولا حاجة الى هذا كله فان الفقهاء نقلوا هذا اللفظ وجعلوه علما على هذا العقد اه ابو السعود ما نصحا قول وفيه نظر فان الكلام في المعنى اللغوي لا الاصطلاحي تأمل (قوله من الزرع) هو طرح الزرعة بالضم وهو البذر وموضعه المزرعة مثلكه الراي كما في القاموس الا انه مجاز حقيقته الانبات ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعت بل حرثت اى طرحت البذر كما في الكشف وغيره فهستانى (قوله عقد على الزرع) يصح ان يراد بالزرع المصدر واسم المفعول لما في البرازية زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع الى بذري فأكون أكارا ان البذر صار مستهلكا في الارض لا يجوز وان قائما يجوز معناه ان الحنطة المبذورة قائمة في الارض ويصير الزراع تملك الحنطة المزروعة بملكها وذا جائز لكن تفسد المزارعة لعدم الشرائط واذا لم يتناه الزرع فدفعه الى غيره مزارعة ليتعاهده صح لان تناهى اه سائحاني (قوله ببعض الخارج) لا ينتقض بما اذا كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذا لا اول استعانة من العامل والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة فهستانى (قوله) واركانها الخ) وحكمها في الحال ملك المنفعة وفي المال الشركة في الخارج وصفتها انها لازمة من قبل من لا بذله فلا يفسخ بلا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل القاء البذر في الارض فملك الفسخ بلا عذر حذرا عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها برازية موضحا (قوله) ولا تصح عند الامام) الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الارض والعامل فيكون صاحب مستأجرا للعامل والعامل للارض بأجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الحبث عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة بفسادها بلا حد ولم ينه عنها أشد التهي كما في الحقائق ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أنا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرغ عليه كما في النظم فهستانى وفي الهداية واذا فسد عند فان سقى الارض وكربها ولم يخرج شئ فله أجر مثله لو البذر من رب الارض ولومته فعليه أجر مثل الارض والخارج في الوجهين لرب البذر (قوله) لانها كقفيز الطحان) لانها استتجار ببعض ما يخرج من عمله فتكون بمعناه وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم وهو ان يستأجر رجلا ليطحن له كذا منا من الحنطة بقفيز من دقيقها وتامم الادلة من الجانبين مبسوط في الهداية وشرحها وفي الشرنبلالية عن الخلاصة ان الامام فرع هذه المسائل في المزارعة على قول من جوزها لعلمه

كتاب المزرعة

مناسبتها ظاهرة (هي) لغة
مفاعلة من الزرع وشرعا
(عقد على الزرع ببعض
الخارج) واركانها اربعة
ارض وبذر وعمل وبقر
(ولا تصح عند الامام)
لانها كقفيز الطحان
(وعندها تصح وبه يفتى)
للحاجة وقياسا على
المضاربة (بشرط) ثمانية

ان الناس لا يأخذون بقوله (قوله صلاحية الأرض للزرع) فلو سبحة أو زرة لا يجوز ولو لم تصلح وقت العقد بعارض على شرف الزوال كقطع الماء وزمن الشتاء ونحوه يجوز اه ط ملخصا (قوله واهلية العاقدين) بكونهما حرين بالغين او عبدا او صبيا مأذونين او ذميين لانه لا يصح عقد بدون الاهلية كما في الهداية فلا تختص به فتركه أولى قهستاني (قوله مجتبى وبرزانية) عبارة البرزانية وعن محمد جوازها بلا بيان مدة وتقع على اول زرع يخرج واحد وبه اخذا فقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابتدائها وانتهائها مجهول عندهم اه لكن قل في الخاتمة بعد ذلك والفتوى على جواب الكتاب اى من انه شرط قال في الشرع بالالية فقد تعارض ماعليه الفتوى اه (قوله وذكر رب البذر) ولو دلالة بان قل دفعتها اليك لتزرعها الى او اجرتك اياها واستأجرتك لتعمل فيها فن فيه بيان ان البذر من قبل رب الأرض ولو قال لتزرعها بنفسك ففيه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شئ من ذلك قل ابوبكر الباخي يحكم العرف في ذلك ان اتحد والافسدت لان البذر اذا كان من رب الأرض فهو مستأجر للعامل او من العامل فهو مستأجر للأرض وعند اختلاف الحكم لابد من البيان كما في الواقعات قهستاني (قوله وذكر جنسه) لان الاجر بعض الخارج واعلام جنس الاجر شرط ولان بعضها اضر بالأرض فاذا لم يبين فان البذر من رب الأرض جاز لانها لاتأكد عليه قبل القائه وعند اللقاء يصير الاجر معلوما وان من العامل لا يجوز الا اذا علم بان قل تزرع مبادلك والافسدت فان زرعها تنقلب جائزة خاتمة وظهيرية وفي منية المفتى قال ان زرعها خنطة فبكذا او شعيرا فبكذا جاز ولو قال على ان تزرع بعضها خنطة وبعضها شعيرا (قوله لا قدره الخ) كذا قاله في الخاتمة ومفاد التعليق ان معرفة الأرض شرط لكن في الخاتمة ايضا وينبغي ان يكون العامل يعرف الأرض لانه اذا لم يعلم والأرضى متفاوتة لا يصير العمل معلوما اه تأمل وقد يقال ان القدر ليس بشرط ان علمت الأرض والافهو شرط وبه يحصل التوفيق بين ما في الخاتمة وما في الاختيار تأمل (قوله وذكر قسط العامل الآخر) المراد منه من لا بذره منه وكان الاوضح ذكر العامل بعد لفظ الآخر لثلايوهم تمدد العامل وفي الخاتمة الشرط الرابع بيان نصيب من لا بذره منه لان ما يأخذه اما اجر عمله او الأرض فيشترط اعلام الاجر وان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب رب البذر جاز العقد لان رب البذر يستحق الخارج بحكم انه نماء ملكه لا بطريق الاجر وبالعكس لا يجوز قياسا لان ما يأخذه اجر فيشترط اعلامه وفي الاستحسان يجوز العقد لانه لما بين نصيب رب البذر كان ذلك بيان ان الباقي للاجير اه وحاصله انه يشترط بيان نصيب من لا بذره منه صريحا أو ضمنا تأمل (قوله وبشرط التخليه الخ) وهى ان يقول صاحب الأرض للعامل سلمت اليك الأرض فكل ما يمنع التخليه كاشتراط عمل صاحب الأرض مع العامل يمنع الجواز ومن التخليه ان تكون الأرض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون معاملة لا من زراعة وان كان قد أدرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيتعذر تجوزها معاملة ايضا خاتمة (قوله ولو مع البذر) يعنى ولو كان البذر من رب الأرض وانما قال كذلك لانه لو كان من العامل تشترط التخليه بالاولى لانه

صلاحية الأرض للزرع واهلية العاقدين وذكر المدة (اى مدة متعارفة) ففسد بما لا يمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها احدها غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى مجتبى وبرزانية واقره المصنف (و) ذكر (رب البذر) وقيل يحكم العرف (و) ذكر (جنسه) لا قدره لعلمه بأعلام الأرض وشرطه في الاختيار (و) ذكر (قسط) العامل (الآخر) ولو بينا حظ رب البذر وسكتا عن حظ العامل جاز استحسانا (و) بشرط (التخليه بين الأرض) ولو مع البذر (والعامل)

(و) شرط (الشركة في الخارج) ثم ٢٤١ يخرج على الأخير بقوله (فتبطل ان شرط لاحدهما قفزان مسماة

او ما يخرج من موضع معين
او رفع (رب البذر) بذره
او رفع الحراج الموظف
وتنصيف الباقي) بعد رفعه
(بخلاف) شرط رفع
(خارج المقاسمة) كثلث
او ربع (او) شرط رفع
(العشر) للارض او لاحدها
لانه مشاع فلا يؤدي الى
قطع الشركة (او) شرط
(التين لاحدهما والحسب
للآخر) اي تبطل لقطع
الشركة فيما هو المقصود
(او) شرط (تنصيف الحب
والتين لغير رب البذر) لانه
خلاف مقتضى العقد (او)
شرط (تنصيف التين
والحب لاحدهما) لقطع
الشركة في المنصود (وان
شرط تنصيف الحب
والتين لصاحب البذر)
كاهو مقتضى العقد (اولم
يتعرض للتين صحت)
وحينئذ التين لرب البذر
وقيل بينهما تبعاً للحب كذا
قاله المصنف تبعاً للصدر
وغيره لكن اعتمد صاحب
الملتقى الثاني حيث قدمه
فقال والتين بينهما وقيل
لرب البذر قلت وفي شرح
الوهانية عن القنية المزارع
بالربع لا يستحق من التين
شيئاً وبالثلث يستحق

يكون مستأجراً للارض لان الاصل ان من كان البذر منه فهو المستأجر كما سذكره فقد
صرح بالمتوهم وذلك انه اذا كان البذر من رب الارض يكون مستأجراً للعامل فربما يتوهم
انه لا تشتري التولية بينه وبين الارض لكونها غير مستأجرة فافهم (قوله) بشرط الشركة في
الخارج) اي بعد حصوله لانه ينقضي شركة في الانتهاء فياقضي هذه الشركة كان مفسد للعقد
هداية وفي الشرع نبالية ان هذا الشرط مستدرك الاستغناء عنه باشتراط ذكر قسط العامل
(قوله) فتبطل اي تفسد كما يفيد ما نقلناه آنفاً عن الهداية (قوله) او رفع) بالرفع في الموضعين
عطفًا على قفزان المرفوع على النيابة عن الفاعل لشرط المذكور فافهم (قوله) وتنصيف الباقي)
بالرفع معمول الشرط ايضا قال ح وهو راجع للمسائل الاربع اه وانما فسدت فيها
لانها قد تؤدي الى قطع الشركة في الخارج فانه يحتمل ان لا يخرج الارض الا ذلك المشروط
(قوله) بعد رفعه) اي رفع ذلك المشروط والظرف متعلق بالباقي فافهم (قوله) للارض او
لاحدهما) الام فيهما للتعليل اه ح اي العشر للارض بان كانت عشرية او لاحدهما
بان شرطاً رفع العشر من الخارج لاحدهما والباقي بينهما فانه يجوز قل القهستاني وهذا
حيلة لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره وقل السائحاني فلو اشتراط رفع عشر الارض قل
الشارح في لزوم ان كان البذر من رب الارض فعليه ولو من العامل فعليه اقول هو تفصيل
حسن اه (قوله) او شرط التين اح) هذه المسئلة تشمل على ثمان صور ستة منها فاسدة
وثلاث صحيحتان كفي الحنية واسقط هنا واحدة وهي ما اذا شرطاً تنصيف التين وسكتا عن
الحب وهي غير جائزة وذكر سبعة لان قوله هنا لاحدهما وقوله بعده والحب لاحدهما تحتها
اربع صور لان المراد بالاحد فيهما امارب البذر والعامل (قوله) والتين لغير رب البذر) برفع
التين عطفًا على تنصيف وكذا قوله والحب لاحدهما (قوله) لانه خلاف مقتضى العقد) ولانه
يؤدي الى قطع الشركة اذ ربما يصيب الزرع آفة فلا يخرج الا التين معراج (قوله) كاهو
مقتضى العقد) لانه لو سكتا عند كانه فاع الشرط اولى لانه شرط موجب للعقد وبه لا تغير
صفة العقد معراج (قوله) تبعاً للصدر) اي صدر الشريعة وغيره كصاحب الهداية فانه قال
ثم التين يكون لصاحب البذر لانه تابع بذره وفي حقه لا يحتاج الى الشرط وقل مشايخ بلخ التين
بينهما ايضا اعتباراً للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط
الاصل اه وفي شرح الوهبانية للشرع نبالي ويكون التين لرب البذر وهو ظاهر الرواية اه
قل في الكفاية والجواب عما قاله مشايخ بلخ ان الاصل فيها عدم الجواز لانها ثبتت مع المنافي
فبقدر ما وجد المجوز يعمل به وما لم يوجد فلا اه (قوله) المزارع بالربع اح) هذا محمول على
ما اذا كان شرط او عرف في صورتين بدليل ما مر عن مشايخ بلخ والا فلهذا يقتضيه الفقه
المشاركة على حسب نصيب كل منهما كذا حققه السيد المرشدي اه ح ما يخصنا اقول وقد
صرح في القنية بالتعليل بقوله لمكان التعارف ثم قال ايضا قال استاذنا والمختار في زماننا انه
لا شيء للمزارع بالربع من التين لمكان العرف وظاهر الرواية اه وذكر ابن الشحنة ان
كلام القنية فيما اذا كان العمل خاصة من المزارع اه اقول والحاصل ان مبنى كل من
المستلثين على اعتبار العرف كاهو مذهب البلخي لكن انضم الى الاولى مع العرف موافقتها

لظاهر الرواية من كون التبن لرب البذر فصارت وفاقية وبقيت الثانية مبنية على مذهبهم فقط هذا هو التحرير لهذا المحل بعون الله تعالى واما كون مقتضى الفقه المشاركة حيث لا عرف ولا شرط فيه نظر بل مقتضى الفقه ظاهر الرواية بل هي الفقه فافهم (قوله وكذا صحت الخ) هذه الجملة من جملة شروطها زيلعي (قوله فهذه الثلاثة جائزة) لان من جوزها انما جوزها على انها اجازة في الاولى يكون رب البذر والارض مستأجرا للفاعل وبقره تبعاله لاتحاد المنفعة لان البقر آلة له كمن استأجر خياطاً ليخيط له بأمرته وفي الثانية يكون رب البذر مستأجرا للارض بأجر معلوم من الخارج فتجوز كاستئجارها بدراهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر للعامل وحده والاصل فيها ان صاحب البذر هو المستأجر وتخرج المسائل على هذا كما رأيت زيلعي ملخصا وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت واحد فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذى ثلاث كلها قبلت

(قوله وبطلت في أربعة اوجه الخ) اما الاول فلان رب البذر استأجر الارض واشترط البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقر تبعاً للارض لاختلاف المنفعة لان الارض للانبات والبقر للشق واما الثاني فلأن الارض لا يمكن جعلها تبعاً لعمله كذلك واما الثالث فقالوا هو فاسد وينبغي ان يجوز قياساً على العامل وحده والارض وحدها والجواب ان القياس ان لا تجوز المزارعة لما فيها من الاستئجار ببعض الخارج وانما ترك بالانحراف وهو ورد في استئجار العامل او الارض فيقتصر عليه واما الرابع فلما ذكرنا في الثاني زيلعي ملخصا وفي العقوبة ما صدر فعله عن القوة الحيوانية جنس وما صدر عن غيرها جنس آخر اه وفي الكفاية واعلم ان مسائل المزارعة في الجواز والفساد مبنية على اصل وهو انها تنعقد اجارة وتم شركة وانما تنعقد اجارة على منفعة الارض أو العامل ولا تجوز على منفعة غيرهما من بقر وبذر اه وقد جمعت هذه الاربعة في بيت ايضا فقلت

والبذر مع بقر او لا كذا بقر * لا غير او مع ارض اربع بطلت

(قوله فهي بالتقسيم العقلي سبعة اوجه) الحصر صحيح بناء على ان بعض الاربعة من واحد والباقي من آخر أما لو كان بعضها من واحد والباقي منهما فهي اكثر من سبعة كما لا يخفى بقي الكلام في حكم ما عدا هذه السبعة وقد ذكر له البرازي ضابطا فقال كل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين وفرع عليه ما لو أخذ رجلان ارض رجل على ان يكون البذر من احدهما والبقر والعمل من آخر لا يصح اه اي لان الارض هنا منهما ولو كانت من احدهما لا يصح ونقل هذا الضابط الرملي وقال وبه تستخرج الاحكام مثلا اذا كان البذر مشتركا والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان من واحد لا يجوز فكذا اذا كان منهما ومثله اذا كان الكل مشتركا لكن في هاتين الصورتين يكون الخارج بينهما على قدر بذرها ولا اجرة للعامل لعمله في المشترك فافهم واستخرج بقية الاحكام بفهمك اه ويأتى في عبارة المتن ما هو من هذا النوع اقول وقد ذكر القهستاني ما يخالف هذا الضابط فراجعه متأملا (قوله فهي ثلاثة) لان الارض اما ان يكون معها البذر او البقر او العمل والباقيان من الآخر اه ط (قوله ومتى دخل ثالث فأكثر بخصه فسدت) قال في الحانية لو اشترك ثلاثة او اربعة

(وكذا) صحت (لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للآخر والارض له والباقي للآخر) (والبقر له والباقي للآخر) فهذه الثلاثة جائزة (وبطلت) في اربعة اوجه (لو كان الارض والبقر لزيد او البقر والبذر له والآخران للآخر) (او البقر) (أو البذر له والباقي للآخر) فهي بالتقسيم العقلي سبعة اوجه لانه اذا كان من احدهما احدها والثلاثة من الآخر فهي اربعة واذا كان من احدهما اثنان واثنان من الآخر فهي ثلاثة ومتى دخل ثالث فأكثر بخصه فسدت (واذا صحت والخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء

ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده فسدت وكذا لو من أحدهم البذر فقط أو البقر فقط لأن رب البذر مستأجر للأرض فلا بد من التخلية بينه وبينها وهي في يد العامل لا في يده اه
وعد في جامع الفصولين من الفاسدة ما لو كان البذر لو واحد والأرض لثان والبقر لثالث والعمل رابع والبذر والأرض لو واحد والبقر لثان والعمل لثالث لأن استئجار البقر ببعض الخارج لم يرد به أثر فإذا فسدت في حصة البقر تفسد في الباقي وعندها فساد البعض لا يشيع في الكل وتماه في الفصل الثلاثين وفي البرازية دفع إليه أرضا ليزرعها ببذره وبقره ويعمل هذا الاجنبي على أن الخارج بينهم اثلاثا لم يحجز بينهما وبين الاجنبي ويجوز بينهما وثالث الخارج لرب الأرض والثلاث للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل الاجنبي ولو كان البذر من رب الأرض جاز بين الكل اه وبه يظهر ما في كلام الشارح من الاجمال (قوله في الصحيحة) يأتي محتمه قريبا ولكن يغني عنه قوله وإذا صححت وانما لم يكن له شيء لأنه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج بخلاف ما إذا فسدت لأن أجر المثل في الذمة ولا تفوت الذمة بعدم الخارج هداية (قوله الارب البذر الخ) لأنه لا يمكنه المضى الا بتألف ماله وهو القاء البذر في الأرض ولا يدري هل يخرج أم لا فصار نظيره ما إذا استأجره لهدم داره ثم امتنع منح قال الرملي اما إذا لم يأب لكن وجد تاملا أرخص منه أو أراد العمل بنفسه يحجز لعدم العلة يدل عليه التشبيه اذ لو لم يتمتع عن الهدم لكن وجد أرخص منه أو أراد هدمها بنفسه ليس له ذلك وعلى هذا للعامل تخليفه عند الحاكم على الامتناع لأنه لا يجوز أن يريد غير ما ظهره وقد ذكر في الجوهره في الاجارة في مسألة بدا المستأجر عن السفر ما يفيد هذه الاحكام وهي كثيرة الوقوع تأمل اه (قوله ومتى فسدت الخ) فان اراد أن يطيب الخارج لهما يميزا نصيبهما ثم يصالح كل صاحبه بهذا القدر عما وجب عليه فان لم يفعل فان كان رب البذر صاحب الأرض لا يتصدق بشيء والا تصد بالزائد عما غرمه من نفقة واجر ولا يعتبر اجرة نفسه لعدم العقد على منفعه لأنه صاحب الاصل الذي هو البذر كما في المقدسي سائحاني (قوله ويكون الآخر) اي للعامل لو كان البذر من رب الأرض أو لرب الأرض لو كان البذر من العامل كما في الهداية فقوله اجر مثل عمله او أرضه لف ونشر على ذلك ولو جمع بين الأرض والبقر حتى فسدت فعلى العامل اجر مثل الأرض والبقر هو الصحيح هداية وقيل اجر مثل الأرض مكروبة نهاية (قوله وبالغا ما بلغ عند محمد) عطف على قوله ولا يزداد الخ وانتصاب بالغا على الحال من اجر وما سمع موصول او نكرة موصوفة في محل نصب مفعول بالغا وجملة بلغ صلة أوصفة (قوله ولو امتنع رب الأرض) اي والبذر من قبله كما في الهداية والافيجبر على المضى كما تقدم (قوله اذ لا قيمة للمنافع) فيه إيجاز وعبرة شراح الهداية لأن المأني به مجرد المنفعة وهي لا تقوم الا بالعقد والعقد مقوم بحجزه من الخارج وقد فات (قوله ويسترضى ديانة) اي يلزمه استرضاءه فيما بينه وبين الله تعالى وهذا حكاة في الهداية بقبيل لكن جزم به في الملتقى والتبيين وغيرها (قوله فيفتي) اي يفقيه المفتي بذلك وان كان القاضي لا يحكم عليه به (قوله لغوره) اي لأنه صار مغرورا في عمله من جهة رب الأرض بالعقد ط ثم تعيينه الاسترضاء بأجر المثل موافق لما في التبيين لكن في القهستاني انه لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اه تأمل (قوله

في الصحيحة) (ويحجز من أبي على المضى الارب البذر فلا يحجز قبل القائه) وبعدم يحجز درر (ومتى فسدت فالخارج لرب البذر) لأنه نساء ملكه (و) يكون (للآخر أجر مثل عمله أو أرضه ولا يزداد على شرط) وبالغا ما بلغ عند محمد (وان لم يخرج شيء) في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والبقر وان كان من قبل رب الأرض فعليه أجر مثل العامل (حاوي ولو امتنع رب الأرض من المضى فيها وقد كرب العامل) في الأرض (فلا شيء له) لكرابه (حكما اي في القضا اذ لا قيمة للمنافع) (ويسترضى ديانة) فيفتي بأن يوفيه اجر مثله لغوره

وتفسخ) اى ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضا كما فى روايه الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدها فى رواية وبه أخذ بعضهم كما فى الذخيرة قهستانى بقى مالوكان البذر منه وفى المقدسى ويضمن له بذره عند ابى يوسف وقال محمد تقوم الارض مبذورة غير مبذورة فيضمن ما زاد البذر وقيل لا تباع لان القاء ليس باستهلاك حتى ملكه الوصى ونحوه سائمانى **(قوله** بدين محوج الى بيعها) فيه اشارة الى انه لا مال له سواها وانما يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيائه اكتفاء بما سأتى فى المساقاة ومنه غريمة سفره والدخول فى حرفة اخرى كفى النظم والى انه لو باع بعد الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يحجزه لم تفسخ حتى يستحصد او تمضى المدة ما قال الفضلى كما فى قاضىخان قهستانى **(قوله** لكن يجب ان يسترضى الخ) كذا قاله ابن الكمال ولم أره لغيره وعبارة الملتقى ولاشئ للعامل ان كرب الارض او حفر النهر وكذا فى الهداية والتبيين والدرر وغيرها مع انهم ذكروا فى المسئلة السابقة انه يسترضى الا ان يحمل فنيهم هنا على القضاء كما حل عليه الشارح عبارة الملتقى فى شرحه تأمل ثم رأيت فى النهاية قال ان قوله ولاشئ للعامل انما يصح لو البذر منه فلو من رب الارض فللعامل أجر مثل عمله لانه فى الاول يكون العامل مستأجر للارض فيكون العقد واردا على منفعة الارض فيبقى عمل العامل من غير عقد ولا شبهة عقد فلا يتقوم على رب الارض وفى الثانى يكون رب الارض مستأجرا للعامل فكان العقد واردا على منافع الاجير فتقوم على رب الارض ويرجع عليه باجر مثل عمله كذا فى الذخيرة عن مزارعه شيخ الاسلام اه فتأمله ممنا **(قوله** فان مضت الخ) الاولى الاتيان بالواو بدل الفاء كفى الملتقى وغيره لثلا يومهم التفرع على مسئلة الفسخ واعلم ان من تمة احكام هذه المسئلة كون كون نفقة الزرع عليهما بقدر الحصص الى ان يدرك وسيدكره المصنف بعد فكان عليه ان يؤخر قوله فان مضت الخ عن المسائل التى فصل بها بينه وبين تمام احكامه ليم نظام كلامه وليتضح فهم مراده وعبارة الدرر والغرر مضت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع أجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض الارض لترتية حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة الزرع كاجر السقى والمحافظة والحصاد والرافع والدوس والتذرية عليهما بقدر حقوقهما حتى يدرك وفى موت احدهما قبل ادراك الزرع يترك فى مكانه الى ادراكه ولاشئ على المزارع لانا أبقينا عقد الاجارة ههنا استحسانا لبقاء مدة الاجارة فامكن استمرار العامل او وارثه على ما كان عليه من العمل اما فى الاول فلا يمكن الإبقاء لانقضاء المدة اه **(قوله** اجر مثل نصيبه) اى اجر مثل ما فيه نصيبه من الارض ابن كمال **(قوله** كفى الاجارة) اى اذا استأجر ارضا فمضت المدة قبل الادراك يبقى الزرع فيها الى ادراكه باجر المثل كما مر فى باب **(قوله** حيث يكون الكل) أى من اجر السقى والمحافظة الى آخر ما قدمناه وعبارة الهداية حيث يكون العمل **(قوله** على ان يزرعها) أى الآخرو وكذا الضمير ان بعده **(قوله** فاللزراعة فاسدة) لما سيدكره من اشتراط الاعارة **(قوله** ويكون الخارج بينهما نصفين) تبعاً للبذر **(قوله** أجر نصف الارض لصاحبها) فلو كانت الارض لبيت المال يدفع لبيت المال ما هو له ثم يقسم الباقي بينهما نصفين وهذه واقعة الحال رمى على جامع الفصولين **(قوله** لفساد العقد) أى

(وتفسخ المزارعة بدين محوج الى بيعها اذا لم يثبت الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع ديانة اذا عمل) كما مر (اما اذا ثبت ولم يستحصد لم تباع الارض لتعلق حق المزارع) حتى لو أجاز جاز (فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض الى ادراكه) اى الزرع كفى الاجارة بخلاف ما لو مات احدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء العقد استحسانا كما سيحجى (دفع) رجل (ارضه الى آخره على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فاللزراعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض اجر) لشركته فيه (و) العامل (يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها) لفساد العقد (وكذا لو كان البذر ثلثا من احدها وثلثه من الآخر

وقد استوفى بهذا العقد الفاسد منافع نصف الأرض فيجب أجره **(قوله والريع)** بالفتح
وسكون الياء المثناة التحتية الفضل والمراد به الخارج **(قوله لا اشتراطه الاعادة في المزارعة)** أي
اعادة بعض الأرض للعامل ففهم قال في الحائنية أن صاحب الأرض يصير قائلًا للعامل ازرع
أرضي ببذري على أن يكون الخارج كله لي وازرعها ببذورك على أن يكون الخارج كله لك
فتفسد لأنها مزارعة بجميع الخارج بشرط اعادة نصف الأرض من العامل وكذا لو شرط
أن لا نأناها والمراد بالخارج الأول الخارج من بذر رب الأرض وبالثاني الخارج من بذر العامل
ثم قال في الحائنية وإذا فسدت بالخارج بينهما على قدر بذرها وسلم لرب الأرض ما أخذ لأنه نأنا
ملكه في أرضه ويطيب للعامل قدر بذره ويرفع قدر أجر نصف الأرض وما انفق أيضا ويتصدق
بالفضل لحصوله من أرض الغير بعد فاسد ولو كانت الأرض لأحدهما والبذر منهما وشرط العمل
عليهما على أن الخارج نصفان حازلان كلا عامل في نصف الأرض ببذره فكانت اعادة لا بشرط
العمل بخلاف الأول أه أي فلا تكن مزارعة حتى يقال شرط فيها اعادة كإفادته في الفصولين وقام
هذه المسائل في الحائنية فراجعها **(قوله مطلقا)** أي سواء احتسب إليها قبل انتهاء الزرع أو بعده
(قوله بعد مضي مدة المزارعة) الذي أحوجه إلى هذا التقييد فصل المصنف بينه وبين قوله فإن
مضت المدة ولو وصله به كغيره لم يحتج إلى ذلك **(قوله غايهما)** لأنها كانت على العامل لبقاء العقد
لأنه مستأجر في المدة فإذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليهما مؤنته على قدر ملكيهما لأنه مشترك
بينهما منح **(قوله كنفقة بذر)** أي بذره في الأرض وحمله إلى موضع القاء ط **(قوله كساد)**
بفتح الحاء وكسرها وكذا الرفاع وهو جمع الزرع إلى موضع الدياس أي الدارس وهذا الموضع يسمى
الجرن واليدير سائحاني **(قوله وحمل عليه أصل صدر الشريعة)** حيث قال وهذا ينكشف لك
أن قول صدر الشريعة فالخامس أن كل عمل قبل الإدراك فهو على العامل محمول على ما إذا كان قبل
مضي مدة المزارعة ليتصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل إذ لم مضت فلا عقد لا استحقاق
(قوله فإن شرطاه) الضمير راجع إلى نفقة الزرع لا مطلقا بل النفقة المحتاج إليها بعد الانتهاء ففي
الكلام شبه الاستخدام أه **(قوله فسدت)** هذا ظاهر الرواية كافي الحائنية ويأتي تصحيح خلافه
(قوله بخلاف) متعلق بقوله ونفقة الزرع عليهما بالحصص **(قوله أو وراثته)** فيما لو كان الميت
العامل وسيأتي في الفروع عن الملتقى أو كان الميت كل منهما تامل **(قوله لبقاء مدة العقد)** أي فيكون
العقد باقيا استحسانا فلا أجر عليه للأرض لكن ينتقض العقد فيما بقي من السنين كافي الحائنية وغيرها
لعدم الضرورة قال في التارخانية وهذا إذا قال المزارع لا أقع الزرع فإن قال أقع لا يسبق عقد
الاجارة وحيث اختار القاع فلورثة رب الأرض خيارات ثلاثة أن شاؤوا قلعوا والزرع بينهم
أو أنفقوا عليه بأمر القاضي ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصص أو غرموا
حصص المزارع والزرع لهم هذا إذا مات رب الأرض بعد المزارعة فلو قبلها بعد عمل المزارع في
الأرض انتقضت ولا شيء له ولو بعدها قبل النبات ففي الانتقاض اختلاف المشايخ وإن مات
المزارع والزرع بقل فإن أراد ورثته القاع لا يجبرون على العمل ولرب الأرض الخيارات
الثلاثة أه ملخصا وفي الذخيرة وفرق بين موت الدافع والزرع بقل وبين انتهاء المدة كذلك
أن ورثة الدافع في الثاني يرجعون بنصف القيمة مقدرا بالحصص لأن بعد انتهاء المدة النفقة

والريع بينهما) نصفين أو
(على قدر بذرها) فهو فاسد
أيضا لا اشتراطه الاعادة
في المزارعة عمادية (و)
اعلم أن (نفقة الزرع) مطلقا
بعد مضي مدة المزارعة
(عليهما بقدر الحصص)
وما قبل مضيها فكل عمل
قبل انتهاء الزرع كنفقه
بذر وهو نفقة حفظ وكري
نهر على العامل ولو بلا
شرط فإذا تنهى بقي مالا
مشتركا بينهما فوجب عليهما
مؤنته كحصص ودياس كذا
حرره المصنف وحمل عليه
أصل صدر الشريعة
فليحفظ (فإن شرطاه على
العامل فسدت) كما لو شرطاه
على رب الأرض (بخلاف
ما لو مات رب الأرض
والزرع بقل فإن العمل فيه
جميعا على العامل أو وراثته)
لبقاء مدة العقد والعقد
يوجب على العامل عملا
يحتاج إليه إلى انتهاء الزرع

كأمر ولومات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرا به كأمر وكذا لو فسخت بدين محوج مجتبي (وصح اشتراط العمل) لحصاد ودياس
ونسف على العمل (عند الثاني للتعامل وهو الأصح) وعليه الفتوى ٢٤٦ متقى (العلة في المزارعة مضافا) ولو فاسدة

عليهما نصفان وفي الموت على العامل فقط لبقاء العقد و فرق من وجه آخر هو أن ورثة الدافع
لو غرموا حصة العامل من الزرع يغرمونه نباتا غير مقلوع لأن له حق القرار والترك لبقاء المزارعة
وفي انقضاء المدة يغرمونه مقلوعا هاه بالمعنى وسيأتى أن شاء الله تعالى في المساقاة مزيد بيان **(قوله)**
كأمر من قوله وأما قبل مضيا الخ **(قوله ولا شيء لكرا به)** بخلاف ما مر من أنه لو امتنع رب الأرض
من المضى فيها وقد كرب العامل يسترضى ديانة قال الزيلعي لأنه كان مغرورا من جهته بالامتناع
باختياره ولم يوجد ذلك هنا لأن الموت يأتي بدون اختيار اه **(قوله كأمر)** لم أر ما يفيد في كلامه
السابق **(قوله)** وكذا لو فسخت بدين محوج (أى ليس للعامل أن يطالبه بشئ زيلعي وظاهره أنه
لا يؤمر باسترضائه ديانة وهو خلاف ما قدمه المصنف وقد نما الكلام فيه **(قوله)** وصح اشتراط
العمل (أى المحتاج إليه بعد الانتهاء وهذا مقابل ظاهر الرواية الذى قدمه **(قوله)** ونسف) هو تخليص
الحب من تبته وتسمى بالتذرية سائحاني **(قوله للتعامل)** فصار كالاستصناع درم متقى قال في الحانية
لكن أن لم يشترط يكون عليهما كالأشترى خطبا في المصر لا يجب على البائع أن يحمله الى منزل
المشتري وإذا شرط عليه لزمه للعرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة فسد عند الكل لعدم
العرف وعن نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا للعرف قال
السرخسي وهو الصحيح في ديواننا أيضا وإن شرط شيئا من ذلك على رب الأرض فسد العقد عند
الكل لعدم العرف اه **(قوله ولو فاسدة)** بيان للإطلاق **(قوله)** فلا تصح الكفالة (بها) أى بحصة
رب الأرض منها فلا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بلا ضعه سواء كان البذر من رب الأرض
أو من العامل لأن حصته أمانة عند المزارع وتفسد المزارعة أن كانت الكفالة شرط فيها كالعامة
خانية **(قوله نعم لو كفله)** أى كفله له رجل عن صاحبه بحصته ط **(قوله)** أن استهلكها شرط
لكفل لأصحت **(قوله)** سحت المزارعة والكفالة (لأن الكفالة أضيفت إلى سبب وجوب الضمان
وهو الاستهلاك خانية **(قوله والا)** بأن كانت على وجه الشرط فسدت المزارعة لأن دين الاستهلاك
لا يجب بعد المزارعة فتفسد المزارعة كمن كفل للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري
لا بعقد البيع خانية وتخصيص الفساد بالمزارعة يفهم صحة الكفالة لعدم المنافاة فيما يظهر
لى فليراجع ثم رأيت صريحاً في التارخانية عن المحيط **(قوله)** بهذا السبب (هو التخصيص **(قوله)** كما
مر) في قوله وأما قبل مضيا الخ **(قوله دهي)** أى حصة الآخر بقريضة المقام اذ ليس كل الزرع
في يده أمانة لأن بعضه له فافهم **(قوله)** في السراجية الخ المقصود من نقله بيان المضمون **(قوله)**
فيضمن فضل ما بينهما (أى نصف الفضل كما في الحانية **(قوله لا يضمن)** لأنه ليس بتخصيص **(قوله)**
والأضمن (أى لو المزارعة صحيحة كأمر **(قوله)** شرط عليه الحصاد الخ) هذا بناء على الأصح
من حجة اشتراطه عليه **(قوله)** ترك حفظ الزرع الخ (هذا إذا لم يدرك الزرع فاما إذا أدرك فلا
ضمان على المزارع بترك الحفظ هندية عن الذخيرة وسيأتى أنه على العامل للعرف ط
(قوله) حتى أكله كله (التقييد بالكل اتفاق فيما يظهر ط **(قوله)** زرع أرض رجل الخ)
قدمنا الكلام عليه في كتاب الغصب مستوفى فراجع **(قوله)** حرث (أى زرع قاموس وقوله

(أمانة في يد المزارع) ثم فرع
عليه بقوله (فلا ضمان عليه
لو هلك) (العلة في يده بلا
ضمنه فلا تصح الكفالة
بها نعم لو كفله بحصته أن
استهلكها سحت المزارعة
والكفالة أن لم تكن على
وجه الشرط والافسدت
المزارعة خانية (ومثله) في
الحكم (المعاملة) أى المساقاة
فإن حصة الدهقان في يد
العامل أمانة (وإذا قصر
المزارع في سقى الأرض
حتى هلك الزرع) بهذا
السبب (لم يضمن) المزارع
(في) المزارعة (الفاسدة
في الصحيحة) لوجوب
العمل عليه فيها كأمر وهى
في يده أمانة فيضمن بالتقصير
في السراجية أكار ترك
السقى عمدا حتى يبس صن
وقت مات ترك السقى قيمته
نابتا في الأرض وإن لم يكن
للزراع قيمة قومت الأرض
مزروعة وغير مزروعة
فيضمن فضل ما بينهما
* (فروع) * آخر الأكار
السقى أن تأخيرا معتادا
لا يضمن والأضمن * شرط
عليه الحصاد فتعاقلا حتى
هلك ضمن إلا أن يؤخر
تأخير معتادا * ترك حفظ

الزراع حتى أكله الدواب ضمن وإن لم يرد الجراد حتى أكله كله أن أمكن طرده ضمن والا لا بترزية * زرع أرض (بين)
رجل بلا أمره طالبا بحصة الأرض فإن كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك * حرث

بدالك ثم امتنع ضمن
جواهر الفتاوى * شرط
البذر على المزارع ثم
زرعها رب الارض ان على
وجه الاعانة فمزارعة
والافقضى لها * دفع
الارض المستأجرة من
الآجر مزارعة جازان
البذر من المستأجر ومعاملة
لم يجز * استأجر ارضاً ثم
استأجر صاحبها ليعمل
فيها جاز الكل من منح
المصنف قلت وفيه في
آخر باب جنابة البهيمة
معزياً للخلاصة بستانى
ضيع أمر البستان وغفل
حتى دخل الماء وتلفت
الكروم والحيطان قال
يضمن الكروم ولا الحيطان
ولو فيه حصرم ضمن
الحصرم لا الغنبل نهايته
فصار حفظه عليهما قلت
قال ق ويضمن الغنبل في
عرفنا انتهى * انفق بلا اذن
الآخر ولا أمر قاض فهو
متبرع كرمه دار مشتركة
مات العامل فقال وارثه انا
اعمل الى ان يستحصله
ذلك وان أبي رب الارض
ملتقى وفي الوهبانية
* وبأخذ ارض اليتيم وصيه *
* مزارعة ان كان ماهو
يبذر *

بين رجلين اى مشترك بينهما لا بالمزارعة لان المزارع يضمن اذا قصر بلا مرافعة كما قدمه
وما ذكره هنا ذكره في جامع الفصولين وكذا في التاترخانية عن ابى يوسف (قوله اى احدهما)
اى امتنع عن السقى لما طلب الآخر منه ان يسقيه معه (قوله أجبر) اى أجبره الحاكم وهذا
احد قولين قدمناهما في آخر القسمة عن الخلاصة ثانيهما انه لا يجبر ويقال للطالب اسقه
وانفق ثم ارجع بنصف ما انفق وتقل الثاني في التاترخانية عن جامع الفتاوى مقتضراً عليه
(قوله وان رفع الى القاضي الخ) وجه الضمان انه يأمر القاضي بتحقيق الوجوب عليه كالاشهاد
على صاحب الحائط المائل فاذا امتنع بعده وفسد الزرع صار متعدياً فيضمن حصه شريكه لان
الزرع مشاع بينهما لا يمكن شريكه ان يسقى حصته منه ولا يلزمه سقى الجميع وحده ولا يمكنه
قسمة جبراً ولا بالتراضى ما لم يتفقا على القلع كما قدمناه في القسمة هذا مظهر الى فافهم (قوله
شرط البذر) ذكر في جامع الفصولين مسائل من هذا النوع ثم قال فالحال انه لو كان البذر
لرب الارض او المزارع وزرعه احدهما بلا اذن الآخر ونبت الزرع او لم ينبت حتى قام عليه
الآخر بلا اذنه حتى ادرك ففي كل الصور يكون الخارج بينهما الا في صورة واحدة وهى ان
يكون البذر لرب الارض وزرعها ربها بلا اذن المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع فالحارج
كله لرب الارض اهـ (قوله من الآجر) بالجميع اى المؤجر متعلق بدفع (قوله جاز ان البذر من
المستأجر) اذ لو كان من المؤجر مع ان الارض له والعمل منه لم يبق من الآجر شئ فينتفى
مفهوم المزارعة اهـ ح أقول وهذا التفصيل خلاف المعتمد فقد ذكره في البرازية عن ابى
يوسف ثم قال وقال محمد لو البذر من المستأجر او المؤجر يجوز ثم رجع وقال لا هو المأخوذ به
لانه أجبر بنصف ما يخرج من ارضه الا ان يكون استأجر الرجل بدرهم اهـ وذكر في المنع
ايضاً انه الاصح (قوله ومعاملة) اى مساقاة معطوف على مزارعة (قوله لم يجز) قال ح لما
قدمناه (قوله ليعمل فيها) اى عمل كان غير المعاملة فان حكمها عدم الجواز كما ذكره بقوله
ومعاملة لم يجز ط (قوله بستانى) اى معامل لا أجبر بقرينة ما يأتى ح (قوله وتلفت
الكروم) اى الاشجار (قوله يضمن الكروم) اذ يجب عليه حفظها لا الحيطان جامع
الفصولين (قوله لا الغنبل الخ) قال في جامع الفصولين ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظه
يلزمه فيقوم الكرم مع الغنبل وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما وهو هذا جواب الكتاب اما على
قول المشايخ يضمن مثل الغنبل حصه رب الكرم (قوله انفق بلا اذن الآخر) فيه اشعار بأن
الآخر حى قال في منية المفتى مات العامل فانفق رب الكرم بغير امر القاضي لم يكن متبرعاً
ورجع في الثمر بقدر ما أنفق وكذا في المزارعة ولو غاب العامل والمسئلة بحالها لم يرجع اهـ
(قوله كرمه دار مشتركة) تقدم الكلام عليه آخر القسمة (قوله فله ذلك) لبقاء العقد حكماً
نظراً للوارث وقدمنا انه ان اختار القلع له ذلك ولرب الارض خيارات ثلاثة (قوله ان كان ماهو
يبذر) مانافية وضمير هو لليتيم وحاصله انه ان كان البذر من جهة الوصى يجوز وان من جهة
اليتيم لا وعليه الفتوى لانه في الاول يصير مستأجراً ارض اليتيم ببعض الخارج وفي الثانى
يصير مؤجراً نفسه من اليتيم والاول جائز لالثانى والواجبة قال ابن وهبان وينبى ان تكون
الغبطة فيما يشترط لليتيم على ماهو المعروف في سائر التصرفات التى لليتيم وعلى هذا ينبى ان

يجوز للوصى المعاملة في اشجار اليتيم وتماه في شرح ابن الشحنة (قوله مزارع) فاعل قال والحصد مصدر حصد والمستهة من قضبان زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحبها كنت أجبري زرعها ببذري وقال المزارع كنت اكرا وزرعت ببذري فالقول للمزارع لانهما اتفقا على ان البذر كان في يده اه وتماه في الشرح * (خاتمة) * بفرع مهم يقع كثيرا ذكره في التاترخانية وغيرها مات رجل وترك اولادا صغارا وكبارا وامراة والكبار منها اومن امراة غيرها فحراث الكبار وزرعوا في أرض مشتركة او في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيل المرأة تتعاهدهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم بأذن الباقين لو كبارا أو اذن الوصى لو صغارا فالغلة مشتركة وان من بذر انفكهم او بذر مشترك بلا اذن فالغلة للمزارعين اه والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المساقاة

(قوله لا تخفى مناسبتها) وهي الاشتراك في الخارج ثم مع كثرة القائلين بجوازها وورود الاحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر قدمت المزارعة عليها لشدة الحاجة الى معرفة احكامها وكثرة فروعها ومساثلها كما فاده في النهاية (قوله هي المعاملة الخ) وآثر المساقاة لانه اوفق بحسب الاشتقاق قهستاني اى لما فيها من السقي غالبا وقدما الكلام على المفاعلة (قوله فهي لغة وشرعا معاقدة) افاد اتحاد المعنى فيهما تبعا لما في النهاية والعناية أخذا بما في الصحاح انها استعمال رجل في نخيل او كروم او غيرها لاصلاحها على سهم معلوم من غلتها وفسرها الزيلعي وغيره لغة بأنها مفاعلة من السقي وشرعا بالمعاقدة اقول والظاهر المغايرة لاعتبار شروط لها في الشرع لم تعتبر في اللغة والشروط قيود والاختص غير الاعم مفهومه ما قدبر (قوله معاقدة دفع الشجر) اى كل نبات بالفعل او بالقوة يبقى في الارض سنة او اكثر بقرينة الآتى فيشمل اصول الرطبة والقوة وبصل الزعفران وذلك بأن يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت فيه اشعار بان ركنها الايجاب والقبول كما اشير اليه في الكرماني وغيره قهستاني قل الرملى وقيد بالشجر لانه لو دفع الغنم والدجاج ودود القز معاملة لا يجوز كما في المجتبى وغيره وكذا النخل وفي التاترخانية أعطاه بذر الفليق ليقوم عليه ويعلفه بالاوراق على ان الحاصل بينهما فهو لرب البذر وللرجل عليه قيمة الاوراق وأجر مثله وكذا لو دفع بقرة بالعلف ليكون الحادث نصفين اه (قوله وهل المراد الخ) الجواب نعم كيفيه كلام القهستاني المار ولا ينافيه تصريح التعريف بالتمر لان المراد به ما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها كما صرح به القهستاني ايضا او هو مبنى على الغالب تأمل (قوله لم أره) اقول في البزازية مانصه يجوز دفع شجر الحور معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج لايجوز اه وفيها آخر الباب معاملة الغيضة لاجل السعف والحطب جائزة كمعاملة اشجار الخلاف اه والخلاف بالكسر والتخفيف على وزن ضد الوفق نوع من الصفصاف وليس به كافي القاموس (قوله الى من يصلحه) بتنظيف السواقي والسقي والتلقيح والحراسة وغيرها قهستاني (قوله حكما) وهو الصحة على المفتى به وخلافا لى بن الامام وصاحبيه

* ولو قال بذر الارض منى مزارع *

* له القول بعد الحصد والخصم ينكر *

كتاب المساقاة

لا تخفى مناسبتها (هي)
المعاملة بلغة أهل المدينة
فهي لغة وشرعا معاقدة
(دفع الشجر) والكروم
وهل المراد بالشجر ما يعم
غير الشجر كالخورو
الصفصاف لم أره (الى من
يصلحه بجز) معلوم (من
ثمره) وهي كالمزارعة حكما
خلافا (كذا) (شروطا)

(قوله يمكن) صفة لقوله شروطا وقوله ليخرج الخ لتعليل للتقييده فانه لا يشترط بيان البذر هنا
اي بيان جنسه وكذا بيان ربه وصلاحية الارض للزراعة فهذه الثلاثة لا يمكن هنا فلا تشترط
وكذا بيان المدة وبقي من شروط المزارعة الثمانية الممكنة هنا اهلية العاقلين وذكر حصة
العامل والتخلية بينه وبين الاشجار والشركة في الخارج ويدخل في الاخير كون الجزء المشروط
له مشاعا فافهم وفي التارخانية ومن شروط المعاملة ان يقع العقد على ما هو في حد النمو بحيث
يزيد في نفسه بعمل العامل اه واماصفتها فقدمنا انها لازمة من الجانبين بخلاف المزارعة
(قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث قال الا في اربعة اشياء استثناء من قوله وشروطا اه
والاولى ان يجعل مستثنى من قوله وهي كالمزارعة فان المستثنيات ليست كلها شروطا في
المزارعة فتدبر ط (قوله بخلاف المزارعة) فان رب البذر اذا امتنع قبل الاقامة لا يجبر عليه
للضرر (قوله تترك بلا أجر) اي للعامل القيام عليها الى انتهاء الثمرة لكن بلا أجر عليه لان
الشجر لا يجوز استجاره (قوله وفي المزارعة بأجر) اي في الترك والعمل لان الارض يجوز
استجارها والعمل عليهما بحسب ملكتهما في الزرع لان رب الارض لما استوجب الاجر على
العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتهاء المدة وهنا العمل على العامل في الكل لانه
لا يستوجب رب النخل عليه اجرا كما قبل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل كما كان قبل
الانقضاء كفاية (قوله واذا استحق النخل يرجع الخ) مقيد بما اذا كان فيه ثمر والا فلا أجر له
قال في الوالولية واذا لم يخرج النخل شيئا حتى استحققت لاشي للعامل لان في المزارعة لو
استحققت الارض بعد العمل قبل الزراعة لاشي للمزارع فكذا هنا ولو أخرجت رجع العامل
بأجر مثله على الدافع لان الاجرة صارت عينا اتياه وهو كالتعين في الابتداء ومتى كانت عينا
واستحققت رجع بقيمة المنافع وكذا لو دفع اليه زراعا بقبلا مزارعة فقام عليه حتى عقد ثم
استحققت بخير بين أخذ نصف المقلوع اوردته ورجع على الدافع بأجر مثله وكذا لو دفع اليه
الارض مزارعة والبذر من الدافع فزرعها ونبت ثم استحققت قبل ان يستحصد فاختر المزارع
رد المقلوع يرجع بأجر مثل عمله وقال الهند واني بقيمة حصته نابئا (قوله وفي المزارعة بقيمة
الزرع) كذا أطلقه الزيلعي وقد علمت التفصيل وفي التارخانية دفع ارضه مزارعة والبذر من
العامل ثم استحققت أخذها المستحق بدون الزرع وله ان يأمره بالقلع ولو الزرع بقبلا ومونة القلع
على الدافع والمزارع نصفين والمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع
بشيء اورد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته نابئ له حق القرار ولو البذر من الدافع خير المزارع
ان شاء رضى بنصف المقلوع اوردته عليه ورجع بأجر مثل عمله عند البلخي وبقيته عند ابى
جعفر اه ومثله في الذخيرة وتأمله مع ما قدمناه عن الوالولية (قوله ليس بشرط هنا) اي في
المساقاة ان علمت المدة كما يفيد التعليل لا مطلقا بدليل ما باني (قوله للعلم بوقته عادة) لان الثمرة
لا ادراكها وقت معلوم قلما يتفاوت بخلاف الزرع لانه ان قدم في القاء البذر يتقدم حصاده
وان آخر يتأخر لانه قديذر خريفا وصيفا وربيعا فتانى فاذا كان لابتداء الزرع وقت معلوم
عرفا جاز ايضا وتقدم ان عليه الفتوى فلا فرق (قوله وحينئذ) أي حين اذا يشترط بيان المدة
ولم يبينها قال القهستاني وأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه المعلوم

يمكن هنا ليخرج بيان البذر
ونحوه (الاي اربعة اشياء)
فلا تشترط هنا (اذا امتنع
احدهما يجبر عليه) اذ
لا ضرر (بخلاف المزارعة
كما مر) واذا انقضت المدة
تترك بلا أجر) ويعمل بلا
اجر وفي المزارعة بأجر
(واذا استحق النخل
يرجع العامل باجر مثله وفي
المزارعة بقيمة الزرع
(والرابع) بيان (المدة ليس
بشرط) هنا استحسانا للعلم
بوقته عادة (و) حينئذ
(يقع على اول ثمر يخرج)

اهـ (فرع) تجوز اضافة المزارعة والمعاملة الى وقت المستقبل بزائية (قوله في اول السنة) عبارة ابن ملك في تلك السنة لانه متيقن ومابعد مشكوك اهـ وهى اولى ط (قوله وفي الرطبة) بالفتح بوزن كلبة القضب مادام رطبا والجمع رطاب بوزن كلاب وقيل جميع البقول ط عن الحموى ويأتى ما فيه (قوله على ادراك الثمر) يعنى اذا دفعها مساقاة لا يشترط بيان المدة فيمتد الى ادراك بذرها لانه كادراك الثمر في الشجر ابن كمال وهذا اذا انتهى جذاها كاقيدبه في العناية وسيدكره المصنف والا كان المقصود الرطبة ويقع على اول جزء كياتى (قوله ان الرغبة فيه وحده) كذا قيد به في العناية ايضا قال لانه يصير فى معنى الثمر للشجر وادراكه وقت معلوم وهو يحصل بعمل العامل فصح اشتراط المناصفة فيه والرطبة لصاحبها ولو ذكر هذا القيد عند كلام المصنف الآتى لكان اخصر واظهر (قوله فان لم يخرج الخ) مرتبط بالمتن وقد نقله المصنف عن الحانية وهذا اذا ميسم مدة واذا سعى مدة فسيأتى بيانه ط (قوله ولو تبلغ الخ) اى ولو ذكر مدة تبلغ فيها او لا تبلغ اى يحتمل بلوغها فيها وعدمه (قوله لعدم التيقن الخ) بل هو متوهم فى كل مزارعة ومساقاة بأن يصطلم الزرع أو الثمر آفة مساوية درر (قوله فعلى الشرط) هذا اذا كان الخارج يرغب فيه وان لم يرغب فى مثله فى المعاملة لا يجوز شرب لئلاية عن البرازية لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه سواء خلاصة قلت وأفتى فى الحامدية بأنه لو برز البعض دون البعض فى المدة فله أخذ ما برز بعمله فيها دون البارز بعدها (قوله والافسدت) اى والا يخرج فى الوقت المسمى بل تأخر فللعامل اجر المثل لفساد العقد لانه تبين الخطأ فى المدة المسماة فصار كما اذا علم ذلك فى الابتداء بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لان الذهاب بأفة فلا يتبين فساد المدة فبقى العقد صحيحا ولا شئ لكل واحد منهما على صاحبه هداية (قوله ليدوم عمله الخ) عبارة صدر الشريعة ليعمل الى ادراك الثمر واعترضها المصنف تبعا لليعقوبية وغيرها بان مفادها ان الاجرة بمقابلة العمل اللاحق الى النضج وليس كذلك لانه لما تبين فساد العقد بعدم الخروج لزم اجر العمل السابق واجابوا بأنه يمكن ان يقال معنى قوله ليعمل ليدوم عمله والادراك بمعنى الخروج لانه ما لم يخرج لا يستحق الاجر اصلا لجواز ان لا يخرج اصلا آفة مساوية اهـ وأجاب ابن الكمال بأن المعنى اجر مثل العامل المستأجر ليعمل الى ادراك الثمر لا أجر مثل العامل المستأجر الى زمان ظهور فساد العقد فان أجر المثل يتفاوت بقلة المدة وكثرتها فافهم فانه دقيق اهـ تأمل (قوله لم تبلغ الثمرة) اى لم تبلغ الغراس الثمرة كذا فى شروح الهداية فالثمره بالنصب مفعول تبلغ وفاعله ضمير الغراس والمعنى انها لم تبلغ زمنا تصلح فيه للأثمار لانها لم تثمر بالفعل لانها لو كانت صالحة للأثمار لكنها وقت الدفع لم تكن مثمرة يصح بلا بيان المدة ويقع على اول ثمرة تخرج كما مر ولهذا عبر هناك بالشجر وهنا عبر بالغراس فتفطن لهذه الدققة (قوله تفسد) لان الغرس يتفاوت بقوة الارض وضعفها فتفاوتا فاحشا فلا يمكن صرفه الى اول ثمرة تخرج منه زيلعى (قوله وكذا لو دفع أصول رطبة الخ) أى تفسد وقوله بخلاف الرطبة الخ يوهم ان الفرق بينهما من حيث ان المدفوع فى الاول أصول الرطبة وفى الثانية الرطبة نفسها وليس كذلك بل الفرق انه اذا لم يعلم اول جزء منها متى تكون تفسد وان علم تجوز قال فى غاية البيان ولو دفع اصول رطبة يقوم عليها حتى تذهب اصولها ويتقطع نيتها وما خرج نصفان

فى اول السنة وفى الرطبة على ادراك بذرها ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج فى تلك السنة تفسدت (ولو ذكر مدة لا تخرج الثمرة فيها ففسدت ولو تبلغ الثمرة فيها (اولا) تبلغ (صح) لعدم التيقن بفوات المقصود (فلو خرج فى الوقت المسمى فعلى الشرط) لصحة العقد (والا) ففسدت (فللعامل اجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر (ولو دفع غراسا فى ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما خرج كان بينهما تفسد) هذه المساقاة (ان لم يذكر الاعواما معلومة) فان ذكر اذلك صح (وكذا لو دفع اصول رطبة فى ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز) وان لم يسم المدة (ويقع)

فهو فاسد وكذلك النخل والشجر لانه ليس لذلك وقت معلوم فكانت المدة مجهولة أما اذا دفع
النخل اواصول الرطبة معاملة ولم يقل حتى تذهب اصولها الخ يجوز وان لم يبين المدة اذا كان
لرطبة جزء معلومة فيقع على اول جزء وفي النخل على اول ثمرة تخرج واذا لم يكن للرطبة جزء
معلومة فلا يجوز بلا بيان المدة (قوله على اول جز) يفتح الجيم وتشديد الزاي اى يجوز بمعنى
مقطوع (قوله جاز) اى ان كان البذر مما يرغب فيه كمر * (تنبيه) * قد عدا صحة المعاملة
في نحو الحور والصفصاف مما لا ثمرة له والظاهر ان حكمه كالرطبة فيصح وان لم يسم المدة
ويقع على اول جزء وكذا اذا دفع له اصول وسمى مدة تأمل (قوله المراد منها جميع البقول)
كذا قاله ابن الكمال والضميز للرطاب وفي الجوهره الرطاب جمع رطبة كالفصعة والقصاع
والبقول غير الرطاب فالبقول مثل الكراث والسلق ونحو ذلك والرطاب كالثناء والبطيخ
والرمان والعنب والسفرجل والباذنجان واشباه ذلك اه تأمل (قوله لوفيه الخ) ليس المراد
بالتقييد الاحتراز عن شجر لا ثمرة له لما علمت بل عما فيه ثمرة مدركة بقريته ما بعده (قوله يعنى
تزيد بالعمل) اقول اراد بالعمل ما يشمل الحفظ لما في الولوجية وغيرها دفع كرها معاملة
لا يحتاج للمساوى الحفظ ان يحال ولم يحفظ يذهب ثمرة قبل الادراك جازو يكون الحفظ زيادة
في الثمار وان يحال لا يحتاج للحفظ لا يجوز ولا نصيب للعامل من ذلك اه (قوله وان مدركة
الخ) قال الكرخي في مختصره دفع اليه بخلافه طلع معاملة بالنصف جازو كذا لو دفعه وقد
صار سيرا أخضر او احمر الا انه لم يتناه عظمه فان دفعه وقد انتهى عظمه ولا يزيد قليلا ولا
كثيرا الا انه لم يرطب فسد فان اقام عليه وحفظه حتى صار ترفها لصاحب النخل وللعامل
أجر مثله وكذلك العنب وجميع الفاكهة في الاشجار وكذلك الزرع ما لم يبلغ الاستحصاد واذا
استحصد لم يحز دفعه لمن يقوم عليه ببعضه والجواب فيه كالاول اتفاقا (قوله بيضاء) اى
لانبات فيها (قوله مدة معلومة) وبدونها بالاولى (قوله وتكون الارض والشجر بينهما) قيد
به اذ لو شرط ان يكون هذا الشجر بينهما فقط صح قال في الحاشية دفع اليه ارضا مدة معلومة
على ان يغرس فيها غراسا على ان ماتحصل من الأغراس والثمار يكون بينهما جازا ومثله
في كثير من الكتب وتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدهم ووجهه انه ليس
لاداءهما مدة معلومة كما قالوا فيما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها خيرية من الوقف
والمساقاة ومثله في الحامدية والمرادية وهكذا حققه الرمل في الحاشية وهذه تسمى مناصبة
ويفعلونها في زماننا بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرمل واذا فسدت لعدم المدة ينبغي ان
يكون الثمر والغرس لرب الارض وللآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كالفوسدت باشتراط بعض
اهل الارض لتساويهما في العلة وهى واقعة الفتوى اه اقول وفي الذخيرة واذا انقضت
المدة يخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعه اه وبيان ذلك
فيها في الفصل الخامس فراجعها هذا وفي التاتر خاية والذخيرة دفع الى ابنه ارضا يغرس
فيها اغراسا على ان الخارج بينهما نصفان ولم يؤت له وقتا فغرس فيها ثمرات الدافع عنه وعن
ورثة سواء فأراد الورثة ان يكلفوه قلع الاشجار كلها يقسموا الارض فان كانت الارض تحتل
القسمه قسمت ومواقع في نصيب غيره كلف قاعه وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتل يؤمر

مطلب

في المساقاة على الحور
والصفصاف

على اول جز يكون ولو
دفع رطبة انتهى جذاها
على ان يقوم عليها حتى
يخرج بذرها ويكون
بينهما نصفين جاز بلا بيان
مدة والرطبة لصاحبها ولو
شرطا الشركة فيها
اى في الرطبة (فسدت)
اشترطها الشركة فيما
لا يمو بعمله (وتصح في
الكرم والشجر والرطاب)
المراد منها جميع البقول
(واصول الباذنجان
والنخل) وخصها الشافعي
بالكرم والنخل (لوفيه)
اى الشجر المذكور
(ثمرة غير مدركة) يعنى
تزيد بالعمل (وان مدركة)
قد انتهت (لا) تصح
(كالزراعة) لعدم الحاجة
(دفع ارضا بيضاء مدة
معلومة ليغرس وتكون
الارض والشجر بينهما
لا تصح)

يشترط في المناصفة بيان المدة

لاشترط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان كقفيز الطحان قفسد (والثمر والغرس لرب الأرض) تبعاً لأرضه (والآخر قيمة غرسه) يوم الغرس (وأجر) مثل (عمله) وحيلة الجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الأرض ويستأجر رب الأرض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه صدر الشريعة (ذهب الريح بنواة رجل والقتها في كرم آخر فبنت منها شجرة فهي لصاحب الكرم) إذا لقيمة للنواة (وكذا لو وقعت خوخة في أرض غيره فبنت) لأن الخوخة لا تنبت إلا بعد ذهاب لهما (وتبطل) أي المساقاة (كالمزراعة بموت أحدها ووضي مدتها والثمرتي) هذا قيد لصورتى الموت ومضى المدة (فإن مات العامل تقوم ورثته عليه) إن شاؤا حتى يدرك الثمر (وإن كره الدافع) أي رب الأرض وإن أرادوا القلع لم يجبروا

الغراس بقلع الكل ما لم يسطلحوا اه فهذا كالصريح في أن المناصفة تقسّد بلا بيان المدة كما فهمه الرملي من تقييدهم بالمدة اذ لو صحت لكان الغراس مناصفة كما شرطاً لكنه يفيدانه حيث فسدت فالغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما يحتمل الرملي فلي تأمل ويمكن ادعاء الفرق بين هذا وبين ما إذا فسدت باشتراك نصف الأرض ويظهر ذلك مما عللوا به الفساد فانهم عللوا به بثلاثة اوجه منها كما في النهاية انه جعل نصف الأرض عوضاً عن جميع الغراس ونصف الخارج عوضاً لعمله فصار العامل مشتركاً بنصف الأرض بالغراس المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه في الأرض بامر صاحبها فكأن صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً ومستهلكاً بالعلوق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه ولا يتأتى ذلك في مسئلتنا بل هو في معنى استئجار الأرض بنصف الخارج وإذا فسد العقد لعدم المدة يبقى الغراس للغراس ونظيره ما مر في المزارعة انها إذا فسدت فالخارج لرب البذر ولا يخفى أن الغرس كالبذر وينبغي لزوم أجر مثل الأرض كما في المزارعة هذا ما ظهر لى والله تعالى اعلم (قوله لاشترط الشركة الخ) هذا ثاني الاوجه التي عللوا بها الفساد وعليه اقتصر في الهداية وقال انه أصحها قال في العناية لانه نظير من استأجر صباغاً ليصبغ ثوبه يصبغ نفسه على ان يكون نصف المصبوغ للصباغ فان الغراس آلة تجعل الأرض بها يستأجر كالصبغ للشوب فاذا فسدت الاجارة بقيت الآلة متصلة بملك صاحب الأرض وهي متقومة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله اه (قوله فيما هو موجود قبل الشركة) وهو الأرض (قوله فكان كقفيز الطحان) اذ هو استئجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان هداية هذا وأما وجه صحة المناصفة فقال في الذخيرة لانهما شرطاً الشركة في جميع ما يخرج بعمل العامل وهذا جائز في المزارعة فكذا في المعاملة اه ومقتضى هذا ان كونها في معنى قفيز الطحان لا يضر اذ هو جار في معظم مسائل المزارعة والمعاملة ولهذا قال الامام بفسادها وترك أصحابه القياس استدلالاً بأنه عليه الصلاة والسلام عامل اهل خير على نصف ما يخرج من ثمر او زرع وهذا يفيد ترجيح الوجه الذي قدمناه عن النهاية فلي تأمل (قوله يوم الغرس) كذا أفاده الرملي وقال لان الضمان في مثله من وقت الاستهلاك فتعتبر قيمته من وقته لا من وقت صيرورته شجرة ثمراً ولا من وقت الخاصية فاعلم ذلك فان المحل قد يشبه اه (قوله وحيلة الجواز الخ) هذه الحيلة وإن أفادت صحة الاشتراك في الأرض والغراس لكنها تضر صاحب الأرض لان استئجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح ولا يستحق أجراً ان عمل فقد يتمتع عن العمل ويأخذ نصف الأرض بالثمن اليسير اللهم إلا أن يحمل على أنهما أفرزا الغراس وغرس كل نصفه في جانب فتصح الاجارة ايضا تأمل (قوله الا بعد ذهاب لهما) أي وبعد ذهاب لقيمة للنواة فكانت كالمسئلة الاولى ط قال في المنع عن الحانية بخلاف الصيد اذا فرخت في أرض انسان او باضت لان الصيد ليس من جنس الأرض ولا متصل بها (قوله فان مات العامل الخ) اشار الى ان العقد وان بطل لكنه يبقى حكماً أي استحساناً كما في شرحه على الملتقى وغيره دفعاً للضرر فاندفع ما في الشرع لئلا يلقى من دعوى التنازل تأمل (قوله وان ارادوا القلع) التعبير به يناسب المزارعة لا المساقاة اه قلت والاحسن القطع لانه اشمل تأمل (قوله لم يجبروا

على العمل (اى بل بخير الآخر بين ان يقسم البسر على الشرط وبين ان يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين ان ينفق على البسر حتى يبلغ فيرجع بذلك في حصتهم من الثمر كافي الهداية ح **(قوله يقوم العامل الخ)** ولو التزم الضرر تخير ورثة الآخر كما مر ونظيره في المزارعة كافي الهداية ايضا واستشكل الزيلعي الرجوع على العامل اورثته في حصته من الثمر فقط وكان ينبغى الرجوع بجميع النفقة لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله عليه ولهذا اذا اختار المضى او لم يمت صاحبه كان العمل كله عليه فلو كان الرجوع بحصته فقط يؤدي الى ان العمل يجب عليهما حتى تستحق المؤنة بحصته فقط وهذا خلف لانه يؤدي الى استحقاق العامل بلا عمل في بعض المدة وكذا هذا الاشكال وارد في المزارعة ايضا اه وأجاب في السعدية بأن المعنى أن الرجوع في حصة العامل بجميع النفقة لا بحصته كما فهمه هذا الفاضل اه وهذا الجواب موافق لما قدمناه في المزارعة عن التارخانية من انه يرجع بجميع النفقة مقدرا بالحصة ولقول الهداية هناك يرجع بما ينفقه في حصته ولم يقل بنصفه ولا بحصته ومعنى كونه مقدرا بالحصة أنه يرجع بما انفق في حصة العامل ان كان قدرها أو دونها لا بالزائد عليها كما نقل عن المقدسى قال الحموى نعم يرد هذا اى اشكال الزيلعي على ما في الكافي والغاية والمبسوط من أنه يرجع بنصف ما انفق هذا واعلم ان الرجوع بجميع النفقة هو الموافق لما قرره في المزارعة وتقدم متنا من انه لو مات رب الارض والزرع بقل فالعمل على العامل لبقاء العقد ولو انقضت المدة فعليهما بالحصص وعن هذا صرح في الذخيرة بأن ورثة رب الارض اذا أنفقوا بأمر القاضى رجعوا بجميع النفقة مقدرا بالحصة وفي انتهاء المدة يرجع رب الارض على المزارع بالنصف مقدرا بالحصة والفرق بقاء العقد في الاول وكون العمل على العامل فقط بخلاف الثاني وتماه مر في المزارعة وهذا كله وان كان في المزارعة لكن المساقاة مثلها كما قدمناه آتفا عن الهداية وبأى ولم يفرقوا هنا بينهما الا من وجه واحد يأتي قريبا ثم اعلم ان ظاهر التقييد بأمر القاضى أنه لا رجوع بدونه فتنبه **(قوله وان مات الخ)** قال في الهداية فان ابى ورثة العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما وصفنا **(قوله بل انقضت مدتها)** اى والثمرتى فهذا الاول سواء هداية **(قوله ان شاء عمل)** اى كالمزارعة لكن هنا لا يجب على العامل اجر حصته الى ان يدرك لان الشجر لا يجوز استجاره بخلاف المزارعة حيث يجب عليه اجر مثل الارض وكذا العمل كله على العامل وفي المزارعة عليه ازيلعي وان ابى العمل خيرا الآخر بين خيارات ثلاثة كما بينا اتقانى * (فرع) * قام العامل على الذكر ما مات ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صار للثمرة قيمة له الطلب وان قبله فلا نزاعية **(قوله وتفسخ بالعذر)** وهل يحتاج الى قضاء القاضى فيه روايتان ذكرناها في المزارعة اتقانى وهل سفر العامل عذر فيه روايتان قال في النزاعية والصحيح أنه يوفق بينهما فهو عذر اذا شرط عليه عمل نفسه وغير عذر اذا اطلق وكذا التفصيل في مرض العامل اه **(قوله وسعفه)** بالتحريك جمع سعفة غصن النخل صحاح ونقله ابن الكمال عن المغرب وكتب في الهامش ان ما في زكاة الغاية من أنه ورق الجريد الذى يتخذ منه المراوح ليس بذلك اه لكن ذكر القهستاني أنه يطلق عليهما

على العمل (وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع) دفعا للضرر (وان ماتا فالخيار في ذلك لورثة العامل) كما مر (وان لم يمت احدها بل انقضت مدتها) اى المساقاة (فالخيار للعامل) ان شاء عمل على ما كان وتفسخ بالعذر كالمزارعة كما في الاجارات (ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسعفه

(قوله منه) اى من العامل متعلق بقوله يخاف (قوله ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا) عبارة الهداية ولو شرط الجذاذ على العامل فسدت اتفاقا لانه لا يعرف فيه اه وقدّم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة انه يضمن الغن بترك الحفظ للعرف فتنبه (قوله والاصل الخ) لم يفد شيئا زائدا على ما قبله فان ما قبله اصل لذكره على وجه العموم تأمل وذكر في التارخانية عن النبايع ان اشتراط ما لا يتبقى منفعة بعد المدة على المساق كالتلقيح والتأثير والسقي جائز وما يتبقى منفعة بعدها كالقاء السردين ونصب العرائش وغرس الاشجار ونحو ذلك مفسد (قوله كما بعد القسمة) اى كالعمل الذى بعد قسمة الخارج قال في العناية كالحمل الى البيت والطحن واشباههما وما ليسا من اعمالها فيكونان عليهما لكن فيما هو قبل القسمة على الاشتراك وفيما هو بعدها على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لتمييز ملك كل واحد منهما عن ملك الآخر (قوله ثم زاد احدهما الخ) ذكر في الهندية اصلا حسنا فقال والاصل مامر مرارا ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا والحط جائز في الموضعين فاذا دفع نخلا بالنصف معاملة فخرج الثمر فان لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما أيهما كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الارض ولا تجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئا اه فان حمل ما ذكرهنا على ما اذا تناهى العظم حصل التوفيق اما قبل التناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وانشاؤه حينئذ من الطرفين جائز كما يشير اليه اصل الهندية قدبر اه ط قلت وذكر نحو هذا الاصل في التارخانية وذكر ان المزارعة والمعاملة سواء (قوله دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يحجز) اى اذا شرط له اكثر من قدر نصيبه قال في التارخانية واذا فسدت فخرج بينهما نصفان على قدر نصيبهما في التخيل ولو اشترطا ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز اه وفساد مساقاة الشريك مذكور في المنع وغيرها وبه افتى في الحيرية والحامدية فما يفعل في زماننا فاسد فتنبه وقيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في ارض وبذر منهما تصح في اصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة ان معنى الاجارة في المعاملة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس * (فرع) * لو ساق احد الشريكين على نصيبه اجنيا بلا اذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم قال الرمل والظاهر ان مذهبنا كذلك لان المساقاة اجارة وهى تجوز في المشاع عندها والمعول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبهما فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف أجاب بأنها تصح عندها كما تفقهن والله تعالى الحمد والمثله اقول فيه بحث لان معنى الاجارة وان كان راجعا في المساقاة كما قدمناه آنفا لكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر لان استئجار الشجر لا يجوز كما مر فالعامل في الحقيقة اجير لرب الشجر يحجزه من الخارج ولا شيوع في العامل بل الشيوع في الاجرة فلم يوجد هنا اجارة المشاع التى فيها الخلاف قدبر على انه ذكر في التارخانية في الفصل الخامس مانصه اذا دفع التخيل معاملة الى رجلين يحجز عند أبي يوسف ولا يحجز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف التخيل معاملة لا يحجز اه فان كان المراد ان التخيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد عدم الجواز ولو بأذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وان كان المراد ان التخيل

(منه) دفعا للضرر * (فروع) * ما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فعلى العامل وما بعده كجذاذ وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا ملتبقي والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقي فعلى العامل وبعده كحصاد عليهما كما بعد القسمة فليحفظ * دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على النصف ان زاد رب الكرم لم يحجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط * دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يحجز فلا اجر له

مشترك ودفع احدهما لاجنبى فالامر أظهر فتعين ماقلناه وثبت ان مساقاة الشريك لاجنبى ولو باذن الشريك الآخر لاتصح كمساقاة احد الشريكين للآخر هذا ماظهر لفهمى القاصر والله أعلم **(قوله لانه شريك الخ)** هذا يوضح لك ماأوردناه على الحيلة التى نقلها عن صدر الشريعة **(قوله فيقع العمل لنفسه)** اى اصاله ولبغيره تبعاً ط **(قوله وما للمساقى الخ)** فلوساقى بلاذن فالخارج للمالك كما أفقته فى الحامدية قال فى الذخيرة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأىك فدفع الى آخر فالخارج للمالك التخييل وللعامل أجر مثله على العامل الاول بالغاً مابلغ ولا أجر الاول لانه لا يملك الدفع اذ هو ايجاب الشركة فى مال الغير وعمل الثانى غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناوله ولو هلك الثمر فى يد العامل الثانى بلا عمله وهو على رؤس التخييل لا يضمن وان من عمل الاجير فى أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب التخييل العامل الثانى لا الاول وان هلك من عمله فى أمر لم يخالف أمر الاول فرب التخييل ان يضمن اياشاء وللآخر ان ضمنه الرجوع على الاول اه ومثله فى التاترخانية والبزاية وبه أفق العلامة قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفى على كثيرين بقى انه لم يبين حكم المزارع وذكر فى الذخيرة وغيرها انه على وجهين الاول ان يكون البذر من رب الارض فليس للمزارع دفعها مزارعة الا بالاذن ولو دلالة لان فيه اشتراك غيره فى مال رب الارض بالارض والثانى ان يكون من المزارع فله الدفع ولو بلاذن لانه يشترك غيره فى ماله وتفصيل المسئلة طويلة فلتراجع **(قوله وای شياء الخ)** هى الشاة التى ندت خارج المصر ولا يقدر على أخذها يكتفى فيها الجرح فى اى مكان مع التسمية كالصيد والمراد بالكفر الستر سعى الزارع كافراً لانه يسترحب بكل مزارع ومساق اذا بذر يكفر اى يستر شره لئلا يوفى كونه المساقى يستر نظر فتدبر والله تعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الذبائح

لانه شريك فيقع العمل
لنفسه * وفى الوهبانية *
* وما للمساقى ان يساقى
غيره * وان اذن المولى له
ليس ينكر * وفى معاياتها *
واى شياء دون ذبح يخلها *
* واى المساقى والمزارع
* يكفر *

كتاب الذبائح

مناسبتها للمزارعة كونها
اتلافاً فى الحال للانتفاع
بالنبت واللحم فى المال
الذيجه اسم مايدبح كالذبح
بالكسر واما بالفتح فقطع
الادواج (حرم حيوان
من شأنه الذبح) خرج
السماك والجراد فيحلان
بلاذكاة ودخل المتردية
والنطيحة وكل مالم يذك
ذكاه شرعياً اختيارياً كان
او اضطرارياً

(قوله مناسبتها للمزارعة الخ) كذا فى شروح الهداية قال فى الحواشى السعدية كان ينبغى ان تبين المناسبة بين الذبائح والمساقاة لذكرها بعد المساقاة ويقول فى كل منهما اصلاح ما لا ينتفع به بالاكل فى الحال للانتفاع فى المال اه اقول قد يجاب بانه لما كانت المساقاة متحدة مع المزارعة شروطاً وحكماً وخلافاً كما مر وذكرنا فى كثير من الكتب فى ترجمة واحدة ونقل القهستانى عن التفتان المساقاة من المزارعة تسامحوا فى ذلك **(قوله اتلافاً فى الحال)** لان فيهما القاء البذر فى الارض واستهلاكه فيها وازهاق روح الحيوان وتخريب بيته لكن هذا الاتلاف فى الحقيقة اصلاح فلا ينافى ما مر فتدبر **(قوله الذيجه اسم مايدبح)** فالاطلاق باعتبار ما يؤل **(قوله كالذبح بالكسر)** فهما بمعنى واحد ومنه قوله تعالى وفديناه بذبح عظيم **(قوله واما بالفتح)** فى بعض النسخ واما بالفتح والمراد المفتوح **(قوله فقطع الادواج)** فيه تغليب كباثى **(قوله من شأنه الذبح)** اى شرعاً لان السمك والجراد يمكن ذبحهما ط اى ان كان لهما ادواج والا فلا يمكن فيهما اصلاحاً تأمل **(قوله ودخل)** اى فيما يحرم المتردية والنطيحة وكذا المريضة التى بقر الذئب بطنها على ما يأتى بيانه **(قوله وكل مالم يذك)** هذا الدخول اقضى خروج المتن عن كونه قيداً فى التعريف اه ح **(قوله ذكاه شرعياً)** المعروف الذكاة بالهاء

فليراجع اه ح اقول في القاموس التذكية الذبح كالذكاء والذكاة (قوله وذكاة الضرورة) اى فى صيد غير مستأنس ونحوه مما يأتى متنا وشرحا (قوله وطعن وانهار دم) كذا فى المنح فالاول عطف خاص على عام والثانى مسبب عنهما قال ط ولو اقتصر على الجرح كما اقتصر غيره لكان أولى (قوله بين الحلق واللبة) الحلق فى الاصل الحاقوم كما فى القاموس اى من العقدة الى مبدأ الصدر وكلام التحفة والكافى وغيرها يدل على ان الحلق يستعمل فى العنق بعلاقة الجزئية فالمعنى بين مبدأ الحلق اى اصل العنق كما فى القهستانى فكلام المصنف محتمل للروايتين الآتيتين (قوله بالفتح) اى والتشديد (قوله وعروقه) اى الحلق لا الذبح قهستانى (قوله لملقوه) هو الحلق زيد فيه الواو والميم كما فى المقاييس قهستانى (قوله وسطه أو أعلاه أو أسفله) العبارة للإمام محمد فى الجامع الصغير لكنها بالواو وأتى الشارح بأشارة الى ان الواو فيها بمعنى أو اذ ليس الشرط وقوع الذبح فى الاعلى والاوسط والاسفل بل فى واحد منها فافهم قل فى الهداية وفى الجامع الصغير لأبأس بالذبح فى الحلق كله وسطه وأعلاه وأسفله والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الذكاة ما بين اللبة واللحين ولأنه يجمع العروق فيحصل بالفعل فيه انهيار الدم على البقع الوجوه فكان حكم الكل سواء اه وبعبارة المبسوط والذبح ما بين اللبة واللحين كالحديث قال فى النهاية وبينهما اختلاف من حيث الظاهر لان رواية المبسوط تقتضى الحل فيما اذا وقع الذبح قبل العقدة لانه بين اللبة واللحين ورواية الجامع تقتضى عدمه لانه اذا وقع قبلها لم يكن الحلق محل الذبح فكانت رواية الجامع مقيدة لاطلاق رواية المبسوط وقد صرح فى الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل لان المذبح هو الحلقوم لكن رواية الامام الرستغنى ٢ تخالف هذه حيث قال هذا قول العوام وليس بمعتبر فحلل سواء بقيت العقدة مما يلى الرأس او الصدر لان المعتبر عندنا قطع اكثر الاوداج وقد وجد وكان شيخى يفتى بهذه الرواية ويقول الرستغنى امام معتمد فى القول والعمل ولو أخذنا يوم القيامة للعمل بروايته نأخذ اه كما أخذنا اه ما فى النهاية ما خصا وذكر فى العناية ان الحديث دليل ظاهر لهذه الرواية رواية المبسوط تساعدنا وما فى الذخيرة تخالف لظاهر الحديث اه أقول بل رواية الجامع تساعد رواية الرستغنى ايضا ولا تخالف رواية المبسوط بناء على ما مر عن القهستانى من اطلاق الحلق على العنق وقد شنع الاتقانى فى غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية التشنيع وقال ألا ترى قول محمد فى الجامع او أعلاه فاذا ذبح فى الاعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ولم يلتفت الى العقدة فى كلام الله تعالى ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة واللحين بالحديث وقد حصلت لاسما على قول الامام من الاكتفاء بثلاث من الاربع ايا كانت ويجوز ترك الحلقوم اصلا فبالاولى اذا قطع من أعلاه وبقيت العقدة أسفل اه ومثله فى المنح عن البرازية وبه جزم صاحب الدرر والنتقى والعينى وغيرهم لكن جزم فى النقاية والمواهب والاصلاح بانه لا بد أن تكون العقدة مما يلى الرأس واليه مال الزيلعى وقال ما قاله الرستغنى مشكك فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرمى واصحابنا وان اشترطوا قطع الاكثر فلا بد من قطع احدهما عند الكل واذا لم يبق شئ من

(وذكاة الضرورة جرح)
وطعن وانهار دم (فى اى موضع وقع من البدن و) ذكاة (الاختيار ذبح بين الحلق واللبة) بالفتح المنح من الصدر (وعروقه الحلقوم) كله وسطه واعلاه او اسفله وهو مجرى النفس

٣ الرستغنى هو على بن سعد ابو الحسن من رستغين بضم الراء وسكون السين المهملتين وضم اثناء ثالث الحروف وسكون الغين المعجمة وبالتون بعد الفاء احدى قرى سمرقند كذا فى طبقات عبدالقادر اه مؤلفه

العقدة مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع الخ ورده محشيه الشلبي
والحموى وقال المقدسى قوله لم يحصل قطع واحد منهما ممنوع بل خلاف الواقع لان المراد
بقطعهما فصلهما عن الرأس او عن الاتصال باللبة اه وقال الرملى لا يلزم منه عدم قطع
المرى اذ يمكن ان يقطع الحرق كزرج وهو اصل اللسان وينزل على المرى فيقطعه فيحصل
قطع الثلاثة اه اقول والتحرير للمقام ان يقال ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة
من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية تبعا للرسغنى والافالحق خلافه اذ لم يوجد شرط
الحل باتفاق اهل المذهب ويظهر ذلك بالمشاهدة اوسؤال اهل الخبرة فاغتنم هذا المقال ودع
عنك الجدال **(قوله على الصحيح)** لانه المذكور في اكثر كتب اللغة والطب وفي الهداية انه
يجرى العلف والماء والمرى مجرى النفس قل صدر الشريعة وهو سهل لكن نقل مثله ابن
الكمال عن الكشاف في تفسير سورة الاحزاب والقهستاني عن المبسوطين وقال في الطلبة
الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى الشراب في العين انه مجراها **(قوله والمرى)** بالهمز
قال في القاموس كأمر **(قوله والودجان)** ثنية ودج بفتحين عرقان عظيمان في جانبي قدام
العنق بينهما الحلقوم والمرى قهستاني **(قوله اذلاكثر حكم الكل)** ولقوله عليه الصلاة
والسلام افرار الاداج بتاشتت وهو اسم جمع واقله الثلاث قال في العناية والقرى القطع
للاصلاح والافراء للافساد فكسر الهمزة لنسب **(قوله وهل يكفي قطع اكثر كل منها)** اى من
الاربعة وهذا قول محمد والاول قول الامام وعند ابى يوسف يشترط قطع الاولين واحد
الودجين وكان قوله قول الامام وعن ابى يوسف رواية ثالثة وهى اشتراط قطع الحلقوم مع
آخرين ذكره الاتقاني وغيره **(قوله وصحح البزازی الخ)** عبارته أصبح الاجوبة في الاكثر عنه
اذا قطع الحلقوم والمرى والاكثر من كل ودجين يؤكل وما لا فلا اه ويظهر من كلام غيره
ان الضمير في عنه راجع للامام محمد فتأمل **(قوله وسيجي)** اى قيل قوله ذبح شاة وفي المنع عن
الجوهرة والنابيع اذا مرضت الشاة ولم يبق فيها من الحياة الامقدار ما يعيش المذبوح
فمندها لاتحل بالذكاة والمختار ان كل شى ذبح وهو حى اكل وعليه الفتوى لقوله تعالى
الامام ذكيت من غير تفصيل **(قوله بكل)** متعلق بقطع **(قوله اراد بالادواج الخ)** يشير الى انه
ليس المراد خصوص الودجين والجمع لما فوق الواحد بل المراد الاربعة تغليا اى بكل آلة
تقطعها ولا يخفى ان وصف الآلة بذلك لا يفيد اشتراط قطع الاربعة للحل حتى ينافى ما مر فافهم
(قوله ولو بنار) قال في الدر المنقى وهل تحل بالنار على المذبوح قولان الاشبه لا كفى القهستاني
عن الزاهدى قلت لكن صرحوا في الجنايات بان النار عمدوها تحل الذبيحة لكن في المنع عن
الكفاية ان سال بها الدم تحل وان تجمد لاه فليحفظ وليكن التوفيق اه **(قوله او**
بابطة) بكسر اللام وسكون الباء آخر الحروف هى قشر القصب اللازق والجمع ليطاط
عن الحموى **(قوله او مروءة)** صححها بعض شراح الوقاية بكسر الميم ولم نجد في المعبرات من
الافات وقد اوردها صاحب الدستور في الميم المفتوحة كذا قال اخى زاده منح **(قوله مع**
الكراهة) اى كراهة الذبح بها واما اكل الذبيح بها لا بأس به كما في العناية والاختيار
شرنبلالية **(قوله بشفرة)** بفتح الشين ح عن جامع اللغة وفي القاموس انها السكين العظيم

على الصحيح (والمرى)
هو مجرى الطعام والشراب
(والودجان) مجرى الدم
(وحل) المذبوح (بقطع
اى ثلاث منها) اذلاكثر
حكم الكل وهل يكفي
قطع اكثر كل منها خلاف
وصحح البزازی قطع كل
حلقوم ومرى واكثر
ودج وسيجي انه يكفي
من الحياة قدر ما يبق
في المذبوح (و) حل الذبح
(بكل ما افرى الادواج)
اراد بالادواج كل الاربعة
تغليا (وأنهر الدم) اى
أساله (ولو) بنار او
(بليطة) اى قشر قصب
(أو مروءة) هى حجر أبيض
كالسكين يذبح بها) الاسنا
وظفرا قائمين ولو كانا
متزوعين حل) عندنا
(مع الكراهة) لما فيه
من الضرر بالحیوان كذبجه
بشفرة كليله

ومعارض من الحديد وحدوجه شفار **(قوله ونذب الخ)** للامر به في الحديث ولانها تعرف ما يراد بها كما جاء في الخبر أبهت البهائم الا عن اربعة خالقها ورازقها وحتمها وسفادها شربلاية عن المبسوط **(قوله ان بقيت حية الخ)** قال الفقيه ابو بكر الاعمش وهذا انما يستقيم ان لو كانت تعيش قبل قطع العروق بأكثر مما يعيش المذبوح حتى تحل بقطع العروق ليكون الموت مضاقا اليه والا فلا تحل لانه يحصل الموت مضاقا الى الفعل السابق اتقاني لكن رأيت بهامشه قال الحاكم الشهيد هذا التفصيل يصح فيما اذا قطعه بدفتين فلو بدفعة فلا حاجة اليه كما قلنا في الديات لوشججه موضحتين بضربة ففيه أرش وبضربتين ارشان اه أقول وهو الذي يظهر لمن تدبر ولذا لم يذكر جمهور الشراح هذا التفصيل **(قوله والنخع)** بالنون والخاء المعجمة والعين المهملة **(قوله بلوغ السكين النخاع)** المناسب ابلاغ السكين اه ح وقيل النخع ان يمد رأسه حتى يظهر مذبجه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل مكروه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة هداية وذكر الزمخشري ان الاخير هو البضع بالباء دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده بأن البضع بالباء لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثير طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والشرح فلم أجده فجرد منع الفاضل الثقات اني لذلك ليس بشئ قهستاني والنخاع بالنون قال في العناية بالفتح والكسر والضم لغة **(قوله وكره الخ)** هذا هو الاصل الجامع في افادة معنى الكراهة عناية **(قوله اي تسكن عن الاضطراب)** كذا فسر في الهداية **(قوله وهو تفسير باللازم)** لانه يلزم من برودنها سكونها بلاء عكس **(قوله لمخالفته السنة)** اي المؤكدة لانه توارث الناس فيكره تركه بلا عذر اتقاني **(قوله ان كان صيدا)** قيد لقوله حلالا وقوله خارج الحرم واحترزه عن ذبح الشاة ونحوها فتحل من محرم وغيره ولو في الحرم **(قوله فصيد الحرم لا تحله الذكاة في الحرم مطلقا)** اي سواء كان المذكي حلالا او محرما كان الحرم لا يحل الصيد بذكاته في الحل أو الحرم وتقييده بقوله في الحرم يفيد ان الحلال لو اخرج الى الحل وذبحه فيه يحل قال ط والظاهر خلافه اه اقول يؤيده اطلاق الاتقاني حيث قال وكذا صيد الحرم لا تحل ذبحته اصلا للمحرم ولا للحلال ويؤيده قول الهداية لان الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع محرم فلم يكن ذكاة **(قوله ذميا او حربيا)** وكذا عربيا او تغليا لان الشرط قيام الملة هداية وكذا الصائبة لانهم يقرون بعيسى عليه السلام قهستاني وفي البدائع كتابهم الزبور ولعلمهم فرق وقدم الشارح في الجزية ان السامرة تدخل في اليهود لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام ويدخل في النصراني الافرنج والارمن سائحان وفي الحامدية وهل يشترط في اليهودي ان يكون اسراييليا وفي النصراني ان لا يعتقد ان المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدمه وبه افق الجد في الاسراييلي وشرط في المستصفي حل مناحتهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وفي المبسوط ويجب ان لا يأكلوا ذبائح اهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح اله وان عزيرا اله ولا يتزوجوا بنساءهم لكن في مبسوط شمس الاثمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثاثة ثلاثة اولا ومقتضى الدلائل الجواز كما ذكر القمراشي في فتاواه والاوولى ان لا يؤكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا للضرورة كما حققه التكمال ابن الهمام اه وفي المعراج ان اشتراط

(ونذب احدات شفرته قبل الاضجاع وكره بعده كالجر برجلها الى المذبح وذبحها من قفاها) ان بقيت حية حتى تقطع العرق والام تحل لموتها بلا ذكاة (والنخع) بفتح فسكون بلوغ السكين النخاع وهو عرق ابيض في جوف عظم الرقبة (و) كره كل تمذيب بلا فائدة مثل (قطع الرأس والساخ قبل ان تبرد) اي تسكن عن الاضطراب وهو تفسير باللازم كما لا يخفى (و) كره (ترك التوجه الى القبلة) لمخالفته السنة (و) شرط كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم ان كان صيدا فصيد الحرم لا تحله الذكاة في الحرم مطلقا (او كتابيا ذميا او حربيا)

ما ذكر في النصارى مخالف لعامة الروايات (قوله الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح) فلو
سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني به المسيح قالوا يؤكل الا اذا نص فقال بأسم الله الذى هو
ثالث ثلاثة هندية وأفاد انه يؤكل اذا جاء به مذبوحا عناية كما اذا ذبح بالحضور وذكر
اسم الله تعالى وحده (قوله ولو الذابح مجنونا) كذا في الهداية والمراد به المعتوه كما في العناية
عن النهاية لان المجنون لا قصد له ولانية لان التسمية شرط بالنص وهي بالقصد وصحة القصد بما
ذكرنا يعنى قوله اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط اه ولذا قال في الجوهرية لا تؤكل
ذبيحة الصبي الذى لا يعقل والمجنون والسكران الذى لا يعقل اه شربلاية لكن في التبيين
ولو سعى ولم تحضره النية صح اه فيفيد انه لاحاجة الى التأويل كذا قيل وفيه نظر
لقول الزيلعي بعده لان ظاهر حاله يدل على انه قصد التسمية على الذبيحة اه فان المجنون
المستغرف لا قصد له فتدبر (قوله يعقل التسمية الخ) زاد في الهداية ويضبط وهما قيد لكل
المعطوفات السابقة واللاحقة اذ الاشتراك اصل في القيود كما تقرر قهستانى فالضمير فيه
للذابح المذكور في قوله وشرط كون الذابح لا للصبي كما وهم واختلف في معناه ففي العناية
قيل يعنى يعقل لفظ التسمية وقيل يعقل ان حل الذبيحة بالتسمية ويقدر على الذبح ويضبط
اى يعلم شرائط الذبح من فرى الاوداج والحقوم اه ونقل ابو السعود عن مناهى
الشربلاية ان الاول الذى ينبغى العمل به لان التسمية شرط فيشترط حصوله لا تحصيله فلا
يتوقف الحل على علم الصبي ان الذبيحة انما تحل بالتسمية اه وكذا ظهر لى قبل ان اراه
مسطورا ويؤيده ما فى الحقائق والبرازية لوترك التسمية ذا كرا لها غير عالم بشرطيتها فهو في
معنى الناسى اه (قوله أو اقلف) هو الذى لم يجتهد وكذا الاغاف وذكره احترازا عما روى
عن ابن عباس رضى الله عنهما انه كان يكره ذبيحته اتقانى (قوله أو أخرس) مسلما او كتابيا لان
عجزه عن التسمية لا يمنع صحة ذكاته كصلاته اتقانى (قوله لا تحل ذبيحة غير كتابى) وكذا
الدروز كما صرح به الحصنى من الشافعية حتى قال لا تحل القرشية المعمولة من ذبائحهم
وقواعدا توافقه اذ ليس لهم كتاب منزل ولا يؤمنون بنبي مرسل والكتابى من يؤمن بنبي
ويقر بكتاب ربه اقول وفي بلاد الدروز كثير من النصارى فأذا جئ بالقريشة أو الجن من
بلادهم لا يحكم بعدم الحل ما لم يعلم انها معمولة بأنفحة ذبيحة درزى والافقد تعمل بغير انفحة
وقد يذبح الذبيحة نصرا تامل وسأأتى عن المصنف آخر كتاب الصيد ان العلم بكون الذابح
اهلا للذكاة ليس بشرط ويأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله وجنى) لما فى الملتقط نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبائح الجن اه اشباه والظاهر ان ذلك محله ما لم يتصور بصورة
الآدمى ويذبح والافحل نظرا الى ظاهر الصورة ويحرر اه ط (قوله وجبرى الخ) الظاهر
ان صاحب الاشباه اخذه من القنية ونص عبارتها بعد ان رقم لبعض المشايخ وعن ابى على انه
تحل ذبيحة المجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كأهل الزمة وان كان آباؤهم من اهل العدل لم تحل
لانهم بمنزلة المرتدين اه ومراده بأبى على الجبائى رئيس اهل الاعتزال وبالمجبرة اهل السنة
والجماعة فانهم يسمون اهل السنة بذلك كما يفصح عنه كلام البيهقي الجشمى منهم فى تفسيره
والمراد بأهل العدل انفسهم كما علم ذلك فى علم الكلام فقد غير صاحب الاشباه المجبرة بالمجبرة

الا اذا سمع منه عند الذبح
ذكر المسيح (فتحل
ذبيحتهما ولو) الذابح
(مجنونا او امرأة او صبيا
يعقل التسمية والذبح)
ويقدر (أو أقلف او
أخرس لا) تحل (ذبيحة)
غير كتابى من (وتى
ومجوسى ومرتد) وجنى
وجبرى لو أبوه سنيا
ولو أبوه جبريا حلت اشباه

اه منح اقول وايضا غير اهل العدل بالسنى فان المعتزلة لم يتسموا بأهل السنة بأهل العدل لقولهم بوجوب الصلاح والاصلاح على الله تعالى وانه تعالى لا يخلق الشر لزعمهم الفاسد ان خلاف ذلك ظلم تعالى الله عما لا يليق به علوا كبيرا لكن تغييره الجبرية بالجبورية لضرورة فيه لما في تعريفات السيد الشريف الجبر اسناد فعل العبد الى الله تعالى والجبورية اثنتان متوسطة تثبت للعبد كسبا في الفعل كالاشرعية وخالصة لاثبته كالجهمية اه فالجبورية يطلق عليهما لكن الجبرية الخالصة يقولون ان العبد بمنزلة الجمادات وان الله تعالى لا يعلم الشئ قبل وقوعه وان علمه حادث لافي محل وانه سبحانه لا يتصف بما يوصف به غيره كالعلم والقدرة وان الجنة والنار يفيان ووافقوا المعتزلة في نفي الرؤية وخلق الكلام كما في المواقف والحاصل انه ان اريد بالجبري من هو من اهل السنة والجماعة وان ذبيحته لا تحل لو أبوه من اهل العدل كما في القنية فهذا الفرع مخرج على عقائد المعتزلة الفاسدة وعلى تكفيرهم اهل السنة والجماعة لقولهم بانبات صفات قديمة له تعالى فان المعتزلة قالوا ان النصارى كفرت بانبات قديمين فكيف بانبات قدماء كثيرة ورد ذلك موضح في علم الكلام وان كان المراد به الجهمية وان ذبيحة الجهمي لا تحل لو أبوه سنيا لانه مرتد فهو مبني على القول بتكفير اهل الاهواء والراجع عندا كثر الفقهاء والمتكلمين خلافا وانهم فساق عصاة ضلال ويصلى خلفهم وعليهم ويحكم بتوارثهم مع المسلمين منا قال المحقق ابن الهمام في شرح الهداية نعم يقع في كلام اهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه فاذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الفرع ان كان مبني على عقائد المعتزلة فهو باطل بلا شبهة وان كان مبني على عقائدنا وصاحب الاشياء قاسه على تفريع المعتزلة فانهم فرضوه فينا وهو فرضه في امثالهم بقريضة قوله لو سنيا فهو مبني على خلاف الراجع وما كان ينبغي ذكره ولا التعويل عليه وكيف ينبغي القول بعدم حل ذبيحته مع قولنا بحل ذبيحة اليهود والنصارى القائلين بالتثليث وانتقاله عن مذهب ابيه السنى الى مذهب الجبرية لم يخرج به عن دين الاسلام لانه مصدق بنبي مرسل وبكتاب منزل ولم ينتقل الا بدليل من الكتاب العزيز وان كان مخطئا فيه فكيف يكون ادنى حالا من النصرائي المثلث بلا شبهة دليل اصلا بل هو مخالف في ذلك لرسوله وكتابه لقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا انا وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وغير ذلك والحمد لله على التوفيق **(قوله لانه صار كمرتد)** علة لعدم الحل **(قوله بخلاف)** يهودى الخ مرتبط بقوله ومرتد وقوله لانه يقر الخ هو الفرق بينهما فان المسلم اذا انتقل الى اى دين كان لا يقر عليه **(قوله فيعتبر ذلك)** اى ما انتقل اليه دون ما كان عليه وهذه قاعدة كلية **(قوله لانه اخف)** لما مر في النكاح ان الولد يتبع اخف الابوين ضررا ولا شبهة ان من يؤمن بكتاب وان نسخ اخف من مشرك يعبد الاوثان اذ لا شبهة له يلتجئ اليها في الحاجة بخلاف الاول فانه كان له دين حق قبل نسخه **(قوله وتارك تسمية عمدا)** بالجر عطا على وثنى اى ولا تحل ذبيحة من تعمد ترك التسمية مسلما او كتابيا لنص القرآن ولا انعقاد الاجماع ممن قبل الشافعي على ذلك وانما الخلاف كان في الناسي ولذا قالوا لا يسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي بجواز

لانه صار كمرتد قنية بخلاف يهودى او مجوسى تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه عندها فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تمجس يهودى لا تحل ذكاته والمتولدين مشرك وكتابتى ككتابتى لانه اخف (وتارك تسمية عمدا)

بيعه لا ينفذ وقوله صلى الله عليه وسلم المسلم يذبح على اسم الله سعى أو لم يسم محمول على حالة النسيان دفعا للتعارض بينه وبين قوله عليه السلام حين سأله عدى بن حاتم رضى الله تعالى عنه عما إذا وجد مع كلبه كلبا آخر لا تأكل انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك علل بالحكمة بترك التسمية وتنام المباحث في الهداية وشروحها وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب وعند الرمي هداية (قوله خلافا للشافعي) يوجد بعده في بعض النسخ وهو مخالف للاجماع قبله كإسقاطه الزيلعي (قوله فان تركها ناسيا حل) قدمنا عن الحقائق والبرازية ان في معنى الناسي من تركها جهلا بشرطيتها واستشكل بما في البرازية وغيرها الوسمى وذبح بها واحدة ثم ذبح اخرى وظن ان الواحدة تكفي لها لا تحل أقول يمكن ان يفرق بين غير العالم بالشرطية اصلا وبين العالم بها بالجملة فيعذر الاول دون الثاني لوجود علمه بأصل الشرطية على ان الشرط في التسمية الفور كما يأتي وبذبح الاولى انقطع الفور في الثانية مع علمه بالشرطية تأمل لكن ذكر في البدائع انه لم يجعل ظنه الاجزاء عن الثانية عذرا كالنسيان لانه من باب الجهل بحكم الشرع وذلك ليس بعذر بخلاف النسيان كمن ظن ان الاكل لا يفسد الصائم فليتأمل (قوله خلافا لمالك) كذا في اكثر كتبنا الا ان المذكور في مشاهير كتب مذهبه انه يسمى عند ارسال وعند الذبح فان تركها عمدا لا يؤكل على المشهور وناسيا يؤكل غرر الافكار (قوله بلا عطف) أفاد ان المراد بالوصل هنا ترك العاطف بقرينة قوله وان عطف على خلاف اصطلاح البيانيين في الوصل والفصل (قوله كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) أقول فلو عطف هنا ينبغي ان لا يضر لما في غاية البيان لو قال بسم الله صلى الله على محمد يحل والاولى ان لا يفعل ولو قال مع الواو يحل اكله (قوله ومنه) اي من الوصل بلا عطف (قوله ولو بالجر أو النصب حرم) نقله في غاية البيان عن الفتاوى والروضة لانه يكون بدلا مما قبله على اللفظ او المحل (قوله قيل هذا) اي التحريم فيما لو وصل مع الجر او النصب قال في النهاية فيما لو وصل بلا عطف ان بالرفع يحل وبالحفص لا كذا في النوازل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحو وقال بعضهم على قياس ما روى عن محمد انه لا يرى الخطأ في النحو معتبرا في الصلاة ونحوها لا تحرم الذبيحة كذا في الذخيرة وذكر الامام الترمذاني ان وصله بلا واو يحل في الاوجه كلها لانه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدئا لكن يكره لوجود الوصل صورة وان مع الواو فان خفضه لا يحل لانه يصير ذابجا بهما وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ وان نصبه اختلفوا فيه اه ومثله في الكفاية والمعراج وجزم في البدائع بما قاله الترمذاني (قوله والاوجه الخ) عبارة الزيلعي هكذا والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لان كلام الناس لا يجري عليه اه قال الشيخ الشلبي في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقفت عليه من النسخ وهو غير ظاهر لان الكلام فيما اذا لم يكن هناك عطف والظاهر ان يقال بل لا يحرم مطلقا بدون العطف اه ابوالسعود وأيده ط بامر آفا عن النهاية وقدمنا انه جزم به في البدائع (قوله كما أفاده بقوله وان عطف الخ) فان ظاهره الحرمة مع العطف في حالة الجر وغيره حيث اطلق ولم يقل كقول الهداية ومحمد رسول الله بكسر الدال وكون هذا مفاد كلام الزيلعي يقتضي انه حمل كلامه على ظاهره ويؤيده

خلافا للشافعي (فان تركها ناسيا حل) خلافا لمالك (وان ذكر مع اسمه) تعالى (غيره فان وصل) بلا عطف (كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) او منى ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدئا لكن يكره للوصل صورة ولو بالجر أو النصب حرم درر قيل هذا اذا عرف النحو والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي كما أفاده بقوله

ان ابن ملك قال في صورة العطف قيل ولورفع يحل لكن الاوجه الى آخر ما قدمناه عن الزيلعي ولم يعزه لاحد نعم عبارة الزيلعي مفروضة في صورة عدم العطف على ما هو ظاهر في ترجيح ادعاء ما مر عن الشلبي والله تعالى اعلم **(قوله وان عطف حرمت)** هو الصحيح وقال ابن سلمة لا تصير ميتة لانها لو صارت ميتة يصير الرجل كافرا خانية قلت تمنع الملازمة بأن الكفر امر باطنى والحكم به صعب فيفرق كذا في شرح المنقضى شربلالية **(قوله او فلان)** في بعض النسخ او و فلان بالواو بعد او وهى اظهر والمراد انه لا فرق في العطف بين تكرار اسم مضاف الى فلان وعدمه **(قوله لانه اهل به لغير الله)** كذا في الهداية لان الاهلال لله تعالى لا يكون الا بذكر اسمه مجردا لا شريك له **(قوله لا اذكر فيهما)** يؤخذ من المقام ان هذا النهى للتحريم فانه يذكره على الذبيحة تحرم وتصير ميتة على ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس او يكون ذكره صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاولى يحرقها ط **(قوله فان فصل)** اى بين التسمية وغيرها وقوله صورة ومعنى الذى يظهر لى ان الواو فيه بمعنى أو مانعة الخلو فقوله قبل الاضجاع مثال للفصل صورة ومعنى وكذا قوله او بعد الذبح وقوله وقبل التسمية مثال للفصل معنى فقط فانه اذا اضجعها ثم دعا وأعقب الدعاء بالتسمية والذبح لم يحصل الفصل صورة اى حساب معنى اى تقدير الا ان الواجب تجريد التسمية وقد حصل بخلاف ما اذا دعا بعد التسمية قبل الذبح نحو بسم الله اللهم تقبل منى أو اغفر لى فانه لا يكره لانه لم يجرد التسمية كما نقله فى الشربلالية عن الذخيرة وغيرها تأمل **(قوله لا بأس به)** اى لا يكره لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذا عن أمة محمد من شهدك بالوحدانية ولى بالبلاغ وكان عليه الصلاة والسلام اذا أراد ان يذبح قال اللهم هذا منك ولك ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وأنا من المسلمين بسم الله والله اكبر ثم ذبح وهكذا روى عن على كرم الله وجهه زيلعي وغيره **(قوله والشرط فى التسمية هو الذكر الحالى)** بأى اسم كان مقرونا بصفة كالأبواب أو أجل او اعظم اولا كالله أو الرحمن وبالتهيل والتسبيح جهل التسمية اولا بالعربية اولا ولو قادرا عليها ويشترط كونها من الذابح لا من غيره هندية وباقى شروطها يعلم بما تاتى وينبغى ان يزداد فى الشروط ان لا يقصد معها تعظيم مخلوق لما سبأنى انه لو ذبح لقدم امير ونحوه يحرم ولو سعى تأمل **(قوله عن شوب)** اى خلط **(قوله مريدا به التسمية)** قيد به لما فى غاية البيان لو لم يرد به التسمية لا يؤكل قل شيخ الاسلام فى شرحه لان هذه الالفاظ ليست بصريح فى باب التسمية انما الصريح بسم الله فتكون كناية والكناية انما تقوم مقام الصريح بالنية كفى كنيات الطلاق **(قوله لعدم قصد التسمية)** يريد به انه قصد به التحميد للعطاس اذ لو اراده للذبيحة حلت وكذا لو لم تكن له نية شربلالية أقول وفى الأخير نظر لما علمت آتفا انه كناية بخلاف قوله بسم الله فانه يصح ولو لم تحضره نية كياتى لانه صريح فتنبه **(قوله قلت ينبغى حمله على ما اذا نوى والا لى فوق بينه وبين ما مر فى الجمعة فتأمل)**

(وان عطف حرمت نحو) بسم الله واسم فلان أو فلان (لانه اهل به لغير الله قال عليه الصلاة والسلام موطنان لا اذكر فيهما عند العطاس وعند الذبح) فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع و) الدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس به) لعدم القران أصلا (والشرط فى التسمية هو الذكر الحالى عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لى لانه دعاء وسؤال بخلاف الحمد لله وسبحان الله مريدا به التسمية) فانه يحل ولو عطس) عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل فى الاصح) لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة) حيث يجزئه قلت ينبغى حمله على ما اذا نوى والا لى فوق بينه وبين ما مر فى الجمعة فتأمل

الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وههنا الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح اه ومثله في
 النهاية والمعراج فقوله في احدى الروايتين يظهر منه التوفيق بحمل ماصر في الجمعة على الرواية
 الاخرى وهى الاصح وعبارة المصنف هناك فلو حمد الله تعالى اعطاسه لم ينب عنها على المذهب
 اه فافهم **(قوله)** والمستحب ان يقول بسم الله (بأظهار الهاء فان لم يظهرها ان قصد ذكر الله
 يحل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء لايحل اتقاني عن الخلاصة **(قوله)** لانه يقطع فور التسمية
 قال الاتقاني وفيه نظر اه ووجهه يظهر مما يأتي قريبا فيما يقطع الفور والظاهر ان المراد
 كمال الفورية والالزم ان تكون الذبيحة ميتة وان يكون الفصل حراما لا مكروها لكن
 فيه انه لو اقتصر على قوله الله اكبر قاصدا به التسمية يكفي تأمل **(قوله)** وقال قبله **(الح)** ونصه
 وماتداولته الالسن عند الذبح وهو بسم الله والله اكبر منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعن علي وابن عباس مثله قاله ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف
 اه ونقل في الذخيرة عن البقال انه المستحب وفي الجوهره وان قال بسم الله الرحمن الرحيم
 فهو حسن **(قوله)** ولو سمي اى قال بسم الله كما عبر في الحانية لامر ان الكناية لا بد فيها من
 التية **(قوله)** صح عند العامة وهو الصحيح خانية **(قوله)** كالوقال **(الح)** مرتبط بقوله بخلاف
(الح) **(قوله)** من الذابح اراد بالذابح محل الحيوان ليشمل الرامى والمرسل وواضع الحديد اه
 ح واحترز به عما لو سمي له غيره فلا تحلل كما قدمناه وشمل ما اذا كان الذابح اثنين فلو سمي
 احدهما وترك الثاني عمدا حرم اكله كافي التاترخانية وسيدكره لغزا مع جوابه نظما في آخر
 الاضية **(قوله)** حال الذبح **(الح)** قال في الهداية ثم التسمية في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح
 وهى على المذبح وفي الصيد تشترط عند الارسال والرمى وهى على الآلة حتى اذا اضجع شاة
 وسمى وذبح غيرها بتلك التسمية لا يجوز ولورمى الى صيد وسمى وأصاب غيره حل وكذا
 في الارسال ولو اضجع شاة وسمى ثم رمى بالشفرة وذبح بأخرى أكل وان سمي على سهم ثم رمى بغيره
 صيد لا يؤكل اه **(قوله)** اذا لم يعقد عن طلبه (قيد في المسائل الثلاثة اه ح فان قلت ذكرنا
 انه اذا وضع منجلا ليصيد به حمار الوحش ثم وجد الحمار ميتا لا يحل قلت قال البرازى
 والتوفيق انه محمول على ما اذا قعد عن طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اه منح أقول
 يخالفه ما ذكره الزيلعي في مسائل شتى قيل الفرائض من انه لا يؤكل ولو وجده ميتا من ساعته
 لان الشرط ان يجرحه انسان او يذبحه وبدون ذلك هو كالنطيحة او المتردية وبه جزم الشارح
 هناك الا ان يقال ان كلام الزيلعي مخالف لكلام الكنز وغيره حيث قال نجاء في اليوم الثاني
 فوجده مجروحا ميتا لم يؤكل فهذا يؤيد توفيق البرازى وان قال الزيلعي ان تقيده باليوم
 الثانى وقع اتفاقا ولعل مراد الزيلعي لايحل اذا قدر على الذكاة الاختيارية والاجرح الانسان
 مباشرة ليس شرطا في الذكاة الاضطرارية فليتأمل **(قوله)** كاسيجي (اى في مسائل شتى آخر
 الكتاب وعلمت مخالفتها لما هنا **(قوله)** قبل تبدل المجلس) اى حقيقة او حكما كالفواصل الطويل
 كما يأتي فافهم قال الزيلعي حتى اذا سمي واشتغل بعمل آخر من كلام قليل او شرب ماء أو أكل

والمستحب ان يقول بسم
 الله الله اكبر بلا واو وكـ
 بها) لانه يقطع فور التسمية
 كما عزاه الزيلعي للحلواني
 وقال قبله والمتداول المنقول
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالواو (ولو سمي ولم يحضره
 التية صح بخلاف ما لو قصد
 بها التبرك في ابتداء الفعل)
 او نوى بها امرا آخر فانه
 لا يصح فلا تحل (كالوقال
 الله اكبر وأراد به متابعة
 المؤذن فانه لا يصير شارعا
 في الصلاة) بزازية وفيها
 (وتشترط) التسمية من
 الذابح (حال الذبح) او
 الرمى لصيد أو الارسال
 او حال وضع الحديد لحمار
 الوحش اذا لم يقعد عن
 طلبه كما سيجي (والمعتبر
 الذبح عقب التسمية قبل
 تبدل المجلس) حتى لو
 اضجع شاتين احدهما
 فوق الاخرى فذبحهما ذبحة
 واحدة بتسمية واحدة
 حلا بخلاف ما لو ذبحهما
 على التعاقب

لقمة او تحديد شفرة ثم ذبح يحل وان كان كثيرا لا يحل لان ايقاع الذبح متصلا بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شيء لا يمكن الابحرج عظيم فقيم المجلس مقام الاتصال والعمل القليل لا يقطعه والكثير يقطع اه (قوله لان الفعل يتعدد) فيتبدل به المجلس حكما (قوله) واذا احد الشفرة ينقطع الفور (مخالف لما قدمناه آتفا عن الزيلعي ويمكن ان يقيد بما اذا كثريدل عليه سياق كلام الزيلعي وقوله في الجوهرة او شحذ السكين قليلا اجزأه لكن قال في التارخانية وفي اضاحي الزعفراني اذا حدد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل بين ما اذا قل او كثر اه فليتأمل وفي القاموس شحذ السكين كنعج احدها كأشحذها وفيه ايضا حد السكين واحدها وحددها مسحها بحجر او مبرد (قوله وحب) مبني للمجهول بناء على ان حب متعد وهي لغة اه ح وعبره تبعا لقول الهداية والمستحب وقد قال في الكثر وسن ولعله مراد صاحب الهداية لا المستحب الاصطلاحى يؤيده قوله اما الاستحباب فلموافقة السنة المتوارثة اه فلا مخالفة شر نبلاية قلت ويؤيده ايضا تصريحه بكرهه تركه (قوله نحر الابل) النحر قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطعها في اعلاه تحت لحين زيلعي واعلم ان النعام والاوز كالابل ينحرو الضابط كل ماله عنق طويل ابو السعود عن شرح الكثر للابيارى وفي المضمرات السنة أن ينحرا البعير قائما وتذبح الشاة أو البقرة مضجعة قهستاني (قوله وكره الخ) ينبغي ان ان يكون كراهة تنزيه ابو السعود عن الديري (قوله ومنعه مالك) المشهور من مذهبه انه ان كان للضرورة فلا بأس بأكله والا كرهأكله ابو السعود عن الديري (قوله وكفى جرح نعم الخ) النعم بفتحين وقد يسكن قهستاني قال في الهداية اطلق فيما توحش من النعم وعن محمدان الشاة اذا ندت في الصحراء فذكاها العقر وان ندت في المصر لا تحل بالعقر لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها في المصر فلا يحجز والمصر وغيره سواء في البقر والبعير لانهما يدفعان عن انفسهما فلا يقدر على اخذها وان ندا في المصر اه وبهذا التفصيل جزم في الجوهرة والدرر وهو مقتضى التعليل في ذكاة الاضطرار (قوله توحش) اى صار وحشيا ومتنفرا ولم يمكن ذبحه قهستاني (قوله فيجرح كصيد) فان اصاب قرنه او ظلفه ان آدمى حل والا فلا اتقانى (قوله او تعذر ذبحه) اعم ماقبله وفي الشر نبلاية عن منية المفتى بعير او ثور ند في المصر ان علم صاحبه انه لا يقدر على أخذه الا ان يجتمع جماعة كثيرة فله ان يرميه اه فلم يشترط التعذر بل التعسر اه (قوله كأن تردى في بئر) اى سقط وعلم موته بالجرح او اشكل لان الظاهر ان الموت منه وان علم انه لم يمت من الجرح لم يؤكل وكذا الدجاجة اذا تعلق على شجرة وخيف فوتها فذكاها الجرح زيلعي (قوله أوند) اى نفر (قوله مريدا ذكاته) اى بأن سمي عند جرحه اما اذا لم يرداه ولم يسم بل اراد ضربه لدفعه عن نفسه فلا شهة في عدم حله فانهم (قوله حل) اى اذا كان لا يقدر على أخذه وضمن قيمته اتقانى (قوله وفي النهاية الخ) هذا يفيد ان قولهم انما تعتبر حياة الولد بعد خروج اكثره مخصوص بالآدمى لانه لو لم يعتبر الولد في بطن امه حيا لم تعتبر ذكاته وليحذر اه رحمتي (قوله وذبح الولد) اى بعد العلم بحياته تأمل (قوله حل في رواية) الاولى ان يقول في قول لانه نقله المصنف عن

التسمية ذكره الزيلعي في الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل بأكل أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لو احد الطول ما يستكره الناظر واذا حدد الشفرة ينقطع الفور بزازية (وحب) بالحاء (نحر الابل) في اسفل العنق (وكره ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه) قدب ذبحها وكره نحرها لترك السنة ومنعه مالك (ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار وكفى جرح نعم كبقر وغنم (توحش) فيجرح كصيد (او تعذر ذبحه) كأن تردى في بئر او ندا وصال حتى لو قتله المصول عليه مريدا ذكاته حل وفي النهاية بقرة تعسرت ولا دتهم فادخل ربها يده وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان قدر لاقت ونقل المصنف ان من التعذر مالو ادرك صيده حيا او اشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح او لم يجد آلة الذبح فجرحه

حل في رواية

القنية معزوا الى بعض المشايخ وقال البعض الآخر لا يحل أكله الا اذا قطع العروق افاده ط
(قوله وفي منظومة النسفي) خبر مقدم ولفظة قوله مبتدأ مؤخر اى قول النسفي وما بعده
مقول القول وقوله خذف المصنف ان أى وأنى بداها بالواو قال في المنح ففيه بعض تغيير وهذا
يفيد ان قوله والجنين الخ من المتن كما هو الموجود في المنح وهو خلاف ما رأيت في عدة نسخ من
هذا الشرح فانه مكتوب بالاسود ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد في البطن ان ذكى على حدة
حل والا لا ولا يتبع امه في تذكيتهما لو خرج ميتا فالشطر الثاني مفسر للاول **(قوله)** بدليل
انه روى بالنصب) وعليه فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا فكذلك لانه اقوى في التشبيه
من الاول كما عرف في علم البيان قيل وما يدل على ذلك تقديم ذكاة الجنين كما في قوله

وعيناك عيناها وجيدك وجيدها ❦ سوى أن عظم الساق منك دقيق

غاية **(قوله)** وليس في ذبح الام الخ) جواب عما يقال انه لو لم يحل بذبح امه لما حل ذبحها حاملا
لاتلاف الحيوان وتقرر الجواب ظاهر لكن في الكفاية ان تقاربت الولادة يكره ذبحها
وهذا الفرع لقول الامام واذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات
يؤكل وهو تفريع على قولهما اه **(قوله)** ولا يحل ذناب الخ) كان الانسب ذكر هذه
المسائل في كتاب الصيد لانها منه الا الفرس والبغل والحمار اتقانى والدليل عليه انه صلى الله
عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخاب من الطير رواه مسلم
وابوداود وجاعة والسرفه ان طبيعة هذه الاشياء مذومة شرعا فيخشى ان يتولد من لحمها
شئ من طباعها فيحرم اكراما لبنى آدم كما انه يحل ما حل اكراماله ط عن الحموى وفي الكفاية
والمؤثر في الحرمة الايذاء وهو طورا يكون بالناب وتارة يكون بالمخالب او الخبث وهو
قد يكون خلقة كما في الحشرات والهوام وقد يكون بعارض كما في الجلالة **(قوله)**
او مخالب) مفعول من الخلب وهو مزق الجلد زيلعى وهو ظفر كل سبع من الماشى والطيائر
كما في القاموس قهستاني **(قوله من سبع)** بفتحين وسكون الباء وضمها هو حيوان
منتهب من الارض محتطف من الهواء جارح قاتل عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور
فلا حاجة الى قوله او طير ولعله ذكره لموافقة الحديث قهستاني **(قوله)** واحدها حشرة)
بالتحريك فيهما كالفأرة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والحية والضفدع والزنبور والبرغوث
والقمل والذباب والبعوض والقراد وما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره
ففيه ان الهامة ما تقتل من ذوات السم كالعقارب قهستاني **(قوله)** والحمر الالهية) ولو
نوحشت تاترخانية **(قوله)** بخلاف الوحشية) وان صارت اهلية ووضع عليها الا كاف
قهستاني **(قوله)** الذى امه حمارة) الحمارة بالهاء الا تان قاموس وقال في باب النون
الا تان الحمارة فانهم **(قوله)** فكأمة) فيكون على الخلاف الآتى في الخيل لان المعتبر في الحل
والحرمة الام فيما تولد من مأكول وغير مأكول ط ويأتى تمام الكلام فيه آخرا بسبب
(قوله) والخيل) كذا قال ابن كمال باشا عطف على قوله لا يحل ذناب ومثله في الاختيار وعبرة
القدورى والهداية ويكره اكل لحم الفرس عند ابى حنيفة اه والمكروه تحريما يطلق
عليه عدم الحل شرئبلالية فأفاد ان التحريم ليس لتجاسة لحمها ولهذا اجاب في غاية البيان

وفي منظومة النسفي قوله
* ان الجنين مفرد بحكمه *
* لم يتذك بذكاة امه *
خذف المصنف ان وقلا
ان تم خلقه أكل لقوله
عليه الصلاة والسلام ذكاة
الجنين ذكاة امه وحمله
الامام على التشبيه اى
كذكاة امه بدليل انه روى
بالنصب وليس في ذبح الام
اضاعة الولد لعدم التيقن
بموته) ولا يحل ذناب
يصيد بنا به) فخرج نحو
البعير (او مخلب) يصيد
بمخبله اى ظفره فخرج
نحو الحمامة (من سبع)
بيان لذى ناب والسبع
كل محتطف منتهب جارح
قاتل عادة (او طير) بيان
لذى مخلب (ولا الحشرات)
هى صفار دواب الارض
واحدها حشرة (والحمر
الالهية) بخلاف الوحشية
فانها ولبنها حلال (والبغل)
الذى امه حمارة فلوامة
بقرة اكل اتفاقا ولو فرسا
فكأمة (والخيل) وعندها
والشافعى تحل وقيل ان
أبا حنيفة رجع عن حرمة
قبل موته بثلاثة ايام

عما هو ظاهر الرواية من طهارة سؤر الفرس بأن حرمة الأكل للاحترام من حيث انه يقع به ارباب العد ولا للنجاسة فلا يوجب نجاسة السؤر كما في الآدمي اهـ (قوله وعليه الفتوى) فهو مكروه كراهة تنزيه وهو ظاهر الرواية كما في كفاية البيهقي وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره قهستاني ثم نقل تصحيح كراهة التحريم عن الخلاصة والهداية والمحيط والمغنى وقاضخان والعمادى وغيرهم وعليه المتون وأفاد ابو السعود انه على الاول لا خلاف بين الامام وصاحبيه لانهما وان قالوا بالحل لكن مع كراهة التنزيه كما صرح به في الشرح لبلاية عن البرهان قل ط والخلاف في خيل البر اما خيل البحر فلا تؤكل اتفاقاً (قوله ولا بأس بلبسها على الاوجه) نقل في غاية البيان عن قاضخان ان عامة المشايخ قالوا انه مكروه كراهة تحريم عنده الا انه لا يحدبه وان زال عقله كالبنج وفي الهداية واما لبسه فقد قيل لا بأس لانه ليس في شربه تقليل آلة الجهاد وسماه في كتاب الحدود مباحاً فقال السكر من المباح لا يوجب الحد كالبنج ولبن الرماك قال انصنف في منحه قلت هذا هو الذى يظهر وجهه كما لا يخفى وفي البرازية انه اختاره الوانجاني فقول الشارح على الاوجه مأخوذ من كلام المصنف وهذا كله بناء على القول بكراهة الأكل تحريماً تأمل (قوله والضبع) بضم الباء وسكونها قهستاني اسم للآثى ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ومن عجيب امره انه يحيض ويكون ذكر اسنة واثى اخرى ابو السعود عن اليبارى (قوله لان ايهما نابا) اى يصيدان به فيدخلان تحت الحديث المار كما في الهداية وما روى مما يدل على اباحتهما فمحمول على ما قبل التحريم فان الاصل متى تعارض نصان غلب المحرم على الميسر كما يذكره الشارح في الضب (قوله والسحفاة) بضم السين وفتح اللام وبمهملة ساكنة رملى عن شرح الروض وضبطها غيره بكسر السين وهو كذلك في القاموس (قوله والغراب الابقع) اى الذى فيه بياض وسواد قهستاني قال في العناية واما الغراب الابقع والاسود فهو انواع ثلاثة نوع يلتقط الحب ولا يأكل الجيف وليس بمكروه ونوع لا يأكل الا الجيف وهو الذى سماه المصنف الابقع وانه مكروه ونوع يخلط يأكل الحب مرة والجيف اخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه عنده مكروه عند ابى يوسف اهـ والاخير هو العقق كما في المنح وسأنى (قوله والحيت الخ) قال في معراج الدراية اجمع العلماء على ان المستحبات حرام بالنص وهو قوله تعالى ويحرم عليهم الحيات وما استطابه العرب حلال لقوله تعالى ويحل لهم الطيات وما استخبه العرب فهو حرام بالنص والذين يعتبر استطابتهم اهل الحجاز من اهل الامصار لان الكتاب نزل عليهم وخطبوا به ولم يعتبر اهل البوادر لانهم للضرورة والمجاعة يأكلون ما يجدون وما وجد في امصار المسلمين مما لا يعرفه اهل الحجاز رد الى اقرب ما يشبهه في الحجاز فان كان مما يشبه شيئاً منها فهو مباح لدخوله تحت قوله تعالى قل لا اجد الآيه ولقوله عليه الصلاة والسلام ما سكت الله عنه فهو مما عفا الله عنه اهـ (قوله قاموس) نص عبارته الغداف كغراب غراب القيظ والنسر الكثير الريش جمعه غد فان اهـ وقال مسكين انه العقق ولما كان الاصح في العقق انه لا بأس بأكله اقتصر الشارح على المعنى الثانى فافهم نعم اقتصر الاقناني على الاول فقال وكذا الغداف لا يؤكل وهو غراب القيظ الكبير من الغربان وافي الجناحين اهـ وهذا

وعليه الفتوى عمادية ولا بأس بلبسها على الاوجه (والضبع والثعلب) لان ايهما نابا وعند الثلاثة يحل (والسحفاة) برة وبحرية (والغراب الابقع) الذى يأكل الجيف لانه ملحق بالحيات قاله المصنف ثم قال والحيت ما استخبه الطباع السليمة (والغداف) بوزن غراب النسر جمعه غدفان قاموس (والفيل) والضب وما روى من أكله محمول

يفيد ان العقق غيره كما يعلم مما ساند كره تأمل واقظ الحرس سمي به لانه يجي في زمن الحر (قوله
على الابتداء) اي ابتداء الاسلام قبل نزول قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث للاصل المار (قوله
واليربوع) بوزن يفعلون دويبة نحو الفأرة لكن ذنبه واذناه أطول منها ورجلاه أطول من
يده عكس الزرافة والجمع يرايع والعامية تقول جربوع بالجيم ابو السعود (قوله وابن عرس)
دويبة اشتراصك جمع بنات عرس هكذا يجمع الذكر والانثى قاموس (قوله والرحمة)
بفتح حين طائر ابقع يشبه النسر خاقه ويسمى آكل العظم غرر الافكار (قوله والبغات)
بالعين المعجمة وتثليث الباء رمى (قوله وكأها من سباع البهائم) ثم اراد بها ما يشمل الطير
وفي القاموس البهيمة كل ذات اربع قوائم ولو في الماء وكل حي لا يميز (قوله وقيل الحفاش)
اي كذلك لا يحل فهو مبتدأ حذف خبره والقائل قاضي خان قل الاتقاني وفيه نظر لان كل
ذي ناب ليس بمنهى عنه اذا كان لا يصطاد بنباهه وفي القاموس الحفاش كرم الوطواط
سمى اصغر عينيه وضعف بصره * (تمه) * قال في غرر الافكار عندنا يؤكل الحطاف والبوم
ويكره الصرد والهدهد وفي الحفاش اختلاف واما الدبسي والصلصل والعقق والقفاق
واللحام فلا يستحب اكلها وان كانت في الاصل حلالا لتعارف الناس باصابة آفة لا آكلها
فينبغي ان يحترز عنه وحرم الشافعي الحطاف والبيضاء والطاوس والهدهد اه ولا يؤكل
السنور الاهلي والوحشي والسمور والسنجاب والفك والدلق كما في القهستاني وكل مالا
دم له فهو مكروه اكله الاجراد كالزنبور والذباب اتقاني ولا بأس بدود الزنبور قبل ان ينفخ
فيه الروح لان مالا روح له لا يسمى ميتة خانية وغيرها قال ط ويؤخذ منه ان اكل الجبن او الحل
او الثمار كالنبق بدوده لا يجوز ان نفخ فيه الروح اه (قوله ولو متولدا في ماء نجس) فلا بأس
بأكلها للحال لخله بالنص وكونه يتغذى بالنجاسة لا يمنع حله و اشار بهذا الى الابل والبقر الجلالة
ولدجاجة وهي من المسائل التي توقف فيها الامام فقام لادري متى يطيب اكلها وفي التجنيس
اذا كان عافها نجاسة تحبس الدجاجة ثلاثة ايام والشاة اربعة والابل والبقر عشرة وهو
المختار على الظاهر وقال السرخسي الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة الممتنة
وفي الملتقى المكروه الجلالة التي اذا قربت وجد منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل
عليها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالى ان عرقها نجس وفي مختصر المحيط ولا تكره
الدجاجة الخلالة وان اكلت النجاسة اه يعني اذا لم تنتن بها لما تقدم لانها تحاط ولا يتغير لحمها
وحبسها اياما تنزيه شرئبالى على الوهبانية وبه يحصل الجواب عن قوله في حاشية الدرر
وينظر الفرق بين السمكة وبين الجلالة اه بان تحمل السمكة على ما اذا لم تنتن ويراد بالجلالة
المتنة تأمل (قوله ولو طافية بجروحة وهبانية) لم يوجد ذلك في الوهبانية ولا في شرحها وانما
قل العلامة عبد البر الاصل في اباحة السمك ان مامات بأفة يؤكل ومامات بغير آفة لا يؤكل
ط نعم صرح بالمسئلة في الاشباه فكان المناسب العز واليهما (قوله غير الطافي) اسم فاعل
كالسامي في القاموس طفا فوق الماء طفوا وطفوا علا (قوله حشف انفه) الحشف الموت ومات
حشف انفه وحشف فيه قليل وحشف انفه من غير قتل ولا ضرب وخص الانف لانه أراد ان
روحه تخرج من انفه بتابع نفسه او لانهم كانوا يخيلون ان المريض يخرج روحه من انفه

على الابتداء (واليربوع
وابن عرس والرخمة
والبغات) هو طائر دني
الهمة يشبه الرخمة وكأها
من سباع البهائم وقيل
الحفاش لانه ذو ناب (ولا)
يحل (حيوان مائي الا
السمك) الذي مات بأفة
ولو متولدا في ماء نجس
ولو طافية بجروحة وهبانية
(غير الطافي) على وجه الماء
الذي مات حشف أنفه وهو
ما بطنه من فوق فلو ظهره
من فوق فليس بطاف
فيؤكل

قوله من غير قتل الح الذي
في القاموس اي على فراشه
من غير قتل ولا ضرب ولا
غرق ولا حرق وخص الح اه

والجريح من جراحته قاموس (قوله كايؤكل ما في بطن الطافي) لموته بضيق المكان وهذا اذا كانت المظروفة صحيحة كما يأتي متنا وفي الكفاية وعن محمد في سمكة توجد في بطن الكلب انه لا بأس به يريد اذا لم يتغير اه قال ط ولو وجدت جرادة في بطن سمكة او في بطن جرادة حلت مكي عن البحر الزاخر اه (قوله ومات بحر الماء او برده) وهو قول عامة المشايخ وهو أظهر وأرفق تجنيس وبه يفتى شرنبلالية عن منية المفتي (قوله وربطه فيه) اي في الماء لانه مات بأفة اتقاني وكذا اذا مات في شبكة لا يقدر على التخلص منها كفاية (قوله او القاء شيء) وكان يعلم انها تموت منه قال في المنح او اكلت شيئاً القاء في الماء لتأكله فماتت منه وذلك معلوم ط (قوله فموته) اي جميع ما ذكره وهو الاصل في الحل كما مر ومنه كما في الكفاية ما لوجعه حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على أخذه بغير صيد فمات فيها لان ضيق المكان سبب لموته فلو لا يؤخذ بغير صيد فلا وما لو انجمد الماء فبقى بين الجمد وفي غرر الافكار لو وجد ميتاً ورأسه خارج الماء يؤكل ولورأسه في الماء والخارج قدر النصف او الاقل لا يؤكل والا يؤكل (قوله والا الجريح) بكسر المعجمة وتشديد المهملة قال في القاموس كسكيت (قوله سمك اسود) كذا قاله العيني وقال الواني نوع من السمك مدور كالترس ابو السعود (قوله للخفاء) اي لخفاء كونهما من جنس السمك ابن كمال (قوله وخلاف محمد) نقله عنه في المغرب قال في الدرر وهو ضعيف (قوله لحديث احلت لنا ميتتان الخ) وهو مشهور مؤيد بالاجماع فيجوز تخصيص الكتاب به وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم على ان حل السمك ثبت بمطلق قوله تعالى وتأكلون منه لحماً طرياً كفاية وما عدا انواع السمك من نحو انسان الماء وخزيره خيث فبقى داخلاً تحت التحريم وحديث هو الظهور ماؤه والحل ميتته المراد منه السمك كآية احل لكم صيد البحر لان السمك مراد بالاجماع وبه تنفي المعارضة بين الأدلة فاثبات الحل فيما سواه يحتاج الى دليل وتحريم الطافي بحديث ابي داود ومات فيه وطفاً فلا تأكلوه اتقاني ملخصاً (قوله وحل غراب الزرع) وهو غراب اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محمر المنقار والرجلين رملي قال القهستاني وأريد به غراب لم يأكل الا الحب سواء كان ابيض او اسود او زائغاً وتماه في الذخيرة اه (قوله والعقق) وزان جعفر طائر نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغربان يتشأم به ويعقق بصوت يشبه العين والقاف ط عن المكي (قوله والاصح حله) الاولى ان يقول على الاصح وهو قول الامام وقال ابو يوسف يكره ط (قوله معها) متعلق بقوله وحل الذي قدره الشارح قال ط والاولى بها (قوله وذبح ما لا يؤكل) يعني ذكاته لما في الدرر وبالصيد يظهر لحم غير نجس العين لانه ذكاة حكماً (قوله يظهر لحمه وشحمه وجلده) حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وهل يجوز الانتفاع به في غير الاكل قيل لا يجوز اعتباراً بالاكل وقيل يجوز كالزيت اذا خالطه وذلك الميتة والزيت غالب لا يؤكل ويتنفع به في غير الاكل هداية (قوله تقدم في الطهارة ترجيح خلافه) وهو ان اللحم لا يظهر بالذكاة والجلد يظهر بها اه ح اقول وهما قولان مصححان وبعدم التفصيل جزم في الهداية والكتر هنا نعم التفصيل أصح ما يفتى به هذا وفي الجوهره واختلفوا في الموجب لطهارة ما لا يؤكل لحمه هل هو

كايؤكل ما في بطن الطافي ومات بحر الماء او برده وربطه فيه او القاء شيء فموته بأفة وهبانية (و) الا (الجريح) سمك اسود (و المار ما هي) سمك في صورة الحية وافردهما بالذكر للخفاء وخلاف محمد (وحل الجراد) وان مات حتف انفه بخلاف السمك (وانواع السمك بلا ذكاة) لحديث احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال بكسر الطاء (و) حل (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (و الارنب والعقق) هو غراب يجمع بين اكل جيف وحب والاصح حله (معها) اي مع الذكاة (وذبح ما لا يؤكل يظهر لحمه وشحمه وجلده) تقدم في الطهارة ترجيح خلافه

(الا لا دمي والخنزير) كاسر (ذبح شاة) مريضة (فتحركت او خرج الدم حلت والا لا ان لم تدرك حياته) عند الذبح (وان علم حياته حلت) مطلقا (وان لم تحرك ولم يخرج **قوله** ٢٦٩ الدم وهذا يتأتى في منخقة ومتردة ونطيحة والتي يقر الذئب بطنها

فد كاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حياتها خفيفة وعليه الفتوى لقوله تعالى الاما ذكيتم من غير فصل وسيجي في الصيد (ذبح شاة) لم تدرك حياتها وقت الذبح ولم تحرك ولم يخرج الدم (ان فتحت فاهها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان فتحت عنها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت) لان الحيوان يسترخى بالموت ففتح فم وعين ومد رجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء ومقابلها حركات تختص بالحى فدل على حياته وهذا كله اذا لم تعلم الحياة (وان علمت حياتها) وان قلت (وقت الذبح اكلت مطلقا) بكل حال زيلعي (سمكة في سمكة فان كانت المظروفة صحيحة حلتا) يعنى المظروفة والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث (والا) تكن صحيحة (حل الظرف) لا المظروف كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عذرة جوهره وقد غير المصنف عبارة منه الى ما سمعته ولو وجد

بجرد الذبح او الذبح مع التسمية والظاهر الثانى والا يلزم تطهير ما ذبحه الجوسى اه لكن ذكر صاحب البحر في كتاب الطهارة ان ذبح الجوسى وتارك التسمية عمد اوجب الطهارة على الاصح وايداه في النهاية حكي خلافة بقيل **(قوله الا لا دمي)** هذا استثناء من لازم المتن فانه يؤخذ منه جواز الاستعمال فلا دمي وان طهر لا يجوز استعماله كرامة له والخنزير لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل اجزائه نجسة **(قوله كاسر)** اى في الطهارة **(قوله فتحركت)** اى بغير نحو مدرجل وفتح عين مما لا يدل على الحياة كياتى **(قوله او خرج الدم)** اى كما يخرج من الحى قال في البرازية وفي شرح الطحاوى خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحى عند الامام وهو ظاهر الرواية **(قوله حلت)** لوجود علامة الحياة **(قوله حياته)** الاولى حياتها كما عبر في المنع لكن ذكر الضمير باعتبار المذبوح **(قوله حل مطلقا)** يفسره مابعد قال في المنع لان الاصل بقاء ما كان على ما كان فلا يحكم بزوال الحياة بالشك **(قوله وهذا يتأتى في منخقة الخ)** اى ومريضة كياتى في كتاب الصيد **(قوله والتي فقر الذئب بطنها)** الفقر الحفر ونقب الخرز للنظروفي بعض النسخ بقر بالباء الموحدة اى شق **(قوله وان كانت حياتها خفيفة)** في بعض النسخ خفية والاولى اولى وذلك بان يبقى فيها من الحياة بقدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح كافي البرازية وفيها شاة قطع الذئب اوداجها وهى حية لاتذكي لغوات محل الذبح ولو اتزع رأسها وهى حية تحل بالذبح بين البة واللحين **(قوله وعليه الفتوى)** خلافا لهما **(قوله من غير فصل)** اى تفصيل بين حياة خفيفة وكاملة **(قوله ذبح شاة الخ)** بيان لعلامات آخر **(قوله ولم تحرك الخ)** اى بعد الذبح بحركة اضطرابية كحركة المذبوح والافضم العين وقبض الرجل حركة **(قوله وهذا كله الخ)** اعاده للدخول على المتن **(قوله بكل حال)** سواء وجدت تلك العلامات اولا **(قوله لاستحالتها عذرة)** فلو فرض خروجهما غير مستحيلة حلت ايضا لان مناط الحرمة استحالتها لا خروجها من الدبر ولذا يحل شعير وجد في سرقين دابة اذا كان صلبا تأمل رحمتي قلت وفي معراج الدراية ولو وجدت سمكة في حوصلة الطائر تؤكل وعند الشافعى لا تؤكل لانه كالرجيع ورجيع الطائر عنده نجس وقتلنا انما يعتبر رجيعا اذا تغير وفي السمك الصغار التي تقلى من غير ان يشق جوفه فقال اصحابه لا يحل اكله لان رجيعه نجس وعند سائر الائمة يحل اه **(قوله وقد غير المصنف عبارة منه)** الذى ذكره المصنف في منحه انه غير عبارة الفوائد وهى فان كانت صحيحة حلالا والا فلا قال المصنف ولا يحق قصورها عن افادة المطلوب ومن ثم غيرتها في المختصر الى ما سمعته اه لكن ذكر المحشى انه رأى في نسخة متن فان كانت المظروفة صحيحة حلت والا **(قوله ملكها حلالا)** اى ان كانت في الصدف وان باع الصياد السمكة ملك المشتري للؤلؤة وان لم تكن في الصدف فهى للصياد وتكون لقطة لان الظاهر وصولها اليها من يد الانسان ولو الجلية ملخصا **(قوله وهو لقطة)** فله ان يصرفه الى نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف لا ان كان غنيا منح وقول الاشياء وكذا ان كان غنيا سبق قلم كالا يحق **(قوله لا يحرم الخ)** قال البرازى ومن ظن انه لا يحل لانه ذبح

فيها درة ملكها حلالا ولو خاتما او دينارا مضروبا لا وهو لقطة (ذبح لقدوم الامير ونحوه) كواحد من العظماء (يحرم) لانه اهل به لغير الله (ولو) وصليه (ذكر اسم الله تعالى ولو) ذبح (للضيف لا) يحرم لانه سنة الحليل واكرام الضيف اكرام الله تعالى

والفارق انه ان قدمها
ليأكل منها كان الذبح
والمصلحة للضيف او للوليمة
او للربح وان لم يقدمها
ليأكل منها بل يدفعها
لغيره كان لتعظيم غير الله
فمحرم وهل يكفر قولان
بزازية وشرح وهبانية
قلت وفي صيد المنيّة انه
يكفر ولا يكفر لانا لانسى
الظن بالمسلم انه يتقرب الى
الآدمي بهذا الذبح ونحوه
في شرح الوهبانية عن
الذخيرة ونظمه فقال *
وفعله جهورهم قال كافر *
وفضلى واسماعيل ليس
يكفر * (العضو) يعنى
الجزء (المنفصل من الحى)
حقيقة وحكما لانه مطلق
فينصرف للكمال كما حقه
في تنوير البصائر قلت
لكن ظاهر المتن التعميم
بدليل الاستثناء فتأمله
(كميته) كالاذن المقطوعة
والسن الساقط الا في حق
صاحبه فظاهر وان كثّر
اشباه من الطهارة وهو
الختار كافي تنوير البصائر
(الا من مذبح قبل
موته فيحل اكله لو من)
الحيوان (المأكول) لان
ما بقى من الحياة غير معتبر
اصلا بزازية قات لكن
يكفر كما مر وحررنا في
الطهارة قول الوهبانية

لا كرام ابن آدم فيكون اهل به لغير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب
ان القصاب يذبح للربح ولو علم انه نجس لا يذبح فيلزم هذا الجاهل ان لا يأكل ما ذبحه القصاب
وما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة (قوله والفارق) اى بين ما اهل به لغير الله بسبب تعظيم
المخلوق وبين غيره وعلى هذا فالذبح عند وضع الجدار او عروض مرض اوشفاء منه لاشك
في حله لان القصد منه التصديق حموى ومثله النذر بقربان معاقب اسلامته من بحر مثلا فيلزمه
التصدق به على الفقراء فقط كافي فتاوى الشافى (قوله وان لم يقدمها لياكل منها) هذا مناط
الفرق لا مجرد دفعها لغيره اى غير من ذبحه لاجله او غير الذابح فان الذابح قد يتبركها او يأخذها
كلها او بعضها فافهم واعلم ان المدار على القصد عند ابتداء الذبح فلا يلزم انه لو قدم للضيف
غيرها ان لا تحل لانه حين الذبح لم يقصد تعظيمه بل اكرامه بالاكل منها وان قدم اليه غيرها
ويظهر ذلك ايضا فيما لو اضافه امير فذبح عند قدومه فان قصد التعظيم لا تحل وان اضافه بها
وان قصد الاكرام تحل وان اطعمه غيرها تأمل (قوله وهل يكفر) اى فيما بينه وبين الله
تعالى اذ لا يفتى بكفر مسلم امكن حمل كلامه او فعله على محمل حسن وان كان في كفره خلاف
(قوله انه يتقرب الى الآدمي) اى على وجه العبادة لانه المكفر وهذا بعيد من حال المسلم
فالظاهر انه قصد الدنيا او القبول عنده باظهار المحبة بذبح فداء عنه لكن لما كان في ذلك تعظيم
له لم تكن التسمية مجردة لله تعالى حكما كما لو قل بسم الله واسم فلان حرمت ولا ملازمة بين
الحرمة والكفر كما قدمناه عن المقدسى فافهم (قوله وفضلى واسماعيل) اى قال لا يس
يكفر والمراد بهما الامام الفضلى وغير اسمه للضرورة والامام اسمعيل الزاهدى (قوله
المنفصل من الحى) اى غير السمك والجراد والمراد بالمنفصل عن اللحم فلو كان متعلقا بجلدة
لا يختلف الحكم بخلاف المتعلق باللحم حيث يؤكل كافي شرح البيرى عن شرح الطحاوى فاطلق
الحى فشمع الصيد وذكر الشارح في كتاب الصيد عن الملتقى انه لو رمى الى صيد فقطع عضوا منه
ولم يبنه فان احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا لا (قوله حقيقة وحكما) متعلق بالحى وهو
احتراز عن الحى بعد الذبح فان المنفصل منه ليس بميت وان كان فيه حياة لكونها حياة حكمية
اه ح واحتزبه في صيد الهداية عن المبان من الحى صورة لاحكاما بان يبقى في المبان منه
حياة كحياة المذبح فيؤكل الكل وفي العناية ولا يؤكل العضوان امكن حياته بعد الابانة
ولا يؤكل وبه يعلم انه لو أبان الرأس اكل لانه ليس منفصلا من حى حقيقة وحكما بل حقيقة فقط
لانه عند الانفصال ميت حكما وسيأتى تمامه في الصيد ان شاء الله تعالى (قوله لكن ظاهر
المتن التعميم) يعنى تعميم الحى فى الحى حقيقة وحكما وفى الحى حكما فقط فيفيدان المنفصل
من المذبح ميتة لكنه يخرج بالاستثناء الآتى فلا مخالفة فى الحكم بين الوجهين غايته ان
الاستثناء منقطع على الاول متصل على الثانى اه ح (قوله والسن الساقطة) تقدم
فى الطهارة ان المذهب طهارة السن اه ح (قوله وان كثّر) اى زاد على وزن الدرهم
فلو صلى به وهو معه تصح صلاته بخلاف المنفصل من غيره والمراد بالمنفصل فى جميع مامر
ماتحاة الحياة كما لا يخفى (قوله كما مر) اى فى قوله وقطع الرأس والسالخ قبل ان تبردا
ح (قوله وحررنا فى الطهارة) اى قيل التيمم الذى حرره هناك انه لا عبرة لغلبة الشبه

لتصريحهم بحل ذئب ولده شاة اعتبار الام اه ح (قوله وامها من الحيل) جلة حالية
فلوامها آنان لانؤكل اتفاقا (قوله والكراهة تذكر) اى عندها وهو احد قولين حكاهما
في الذخيرة وفهم الطرسوسى ان الكراهة تنزيهية ونازعه الناطم بأن محمدانص على ان كل
مكروه حرام وعندهما الى الحل اقرب ورجح ابن الشحنة الاول بمسئلة الشاة اذا نزعها ذئب
فانه يحل بلا كراهة قال لكن في البرازية قال والبغل لا يؤكل ولم يفصل وماسياتى من
التعويل على الشبه يقتضى الحرمة لان البغل أشبه بالحمار من الفرس اه اقول الظاهر
الاول لما مر ان كراهة الفرس عندها تنزيهية فكذا اولدها وانه لا عبرة بالشبه تأمل (قوله
وان يترأخ) يقال ترا الفحل اذا وثب على الاتى فواقعهما والتناج بالكسر اسم يشمل وضع
البهائم من الغنم وغيرها شارح (قوله فان اكلت الخ) تفصيل لقوله فينظر وتبنا بتقديم
التاء الفوقية ويجوز ان يكون تبنا بتأخيرها وتقديم النون والبترا لقطع اى يقطع الرأس
ويرمى ويؤكل الباقي (قوله والصياح يخبر) اى فان نسبح لا يؤكل وان نغاي رمى رأسه ويؤكل
الباقي (قوله وان اشكلت) بأن نسبح كالكلب ونفا كالغز (قوله فعتر) اى فيؤكل ماسوى رأسه
(قوله والا) بأخرجه امعاء بلا كرش والطمر الدفن في الارض هذا وظاهر كلامه
ان اعتبار هذه الامور على هذا الترتيب فبعدو ضوح علامة الاكل لا يعتبر الصياح مطلقا
وضوح علامة الصياح لا يعتبر مافى الجوف مطلقا وعليه فاذا أكل لحما وثغا او ظهر له
كرش لا يؤكل واذا أكل تبنا ونسبح او ظهر له امعاء يؤكل تأمل (قوله وأى شياه الخ)
هى التى نذت خارج المصر تحل بالجرح وقدمر قيل الذبايح (قوله ومن ذا الذى ضحى
الخ) جوابه رجل أقام فى بيته الى وقت الضحى فقد ضحى بلادم * (تمة) * ما يحرم
أكله من اجزاء الحيوان المأكول سبعة الدم المسفوح والذكر والانثى والقلب
والغدة والمثانة والمرارة بدائع وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى آخر الكتاب والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الاضحية *

كتاب الاضحية *

من ذكر الخاص بعد العام
(هى) لغة اسم لما يذبح ايام
الاضحية من تسمية الشئ
باسم وقته وشرعا (ذبح
حيوان

افعولة اصله اضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احدها بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء فى الياء وكسرت الحاء لثبات الياء وتجمع على اضاحى بتشديد الياء عناية
ونقل فى الشرنبلالية ان فيها ثمانى لغات اضحية بضم الهمزة وكسرهما مع تشديد الياء وتخفيفها
وضحية بالهمزة بفتح الضاد وكسرهما واضحية بفتح الهمزة وكسرهما (قوله من ذكر الخاص
بعد العام) فيه بيان المناسبة مع وجه التعقيب كما قال فى العناية اوردها عقب الذبايح
لان التضحية ذبح خاص والخاص بعد العام اه بيانه ان العام جزء من الخاص فالحيوان
مثلا جزء من ماهية الانسان لانه حيوان ناطق والجزء مقدم طبعا فقدم وضعا (قوله من
تسمية الشئ باسم وقته) يعنى باسم مأخوذ من اسم وقت ذبحه فافهم وفى المغرب يقال
ضحى اذا ذبح الاضحية وقت الضحى هذا اصله ثم كثر حتى قيل ضحى فى أى وقت كان من ايام
التشريق ولو آخر النهار اه وقيل منسوبة الى اضحى (قوله وشرعا ذبح حيوان) كذا
فى العناية والذى فى الدرر انهما اسم لحيوان مخصوص وكذا قال ابن الكمال هى ما يذبح
وكتب فى هامشه ان من قال ذبح حيوان فكأنه لم يفرق بين الاضحية والتضحية اه

وقد خطر لي قبل رؤيته (قوله مخصوص) أي نوعا وسناط (قوله بنية القربة) أي الموهودة وهي التضحية قال في البدائع فلا تجزئ التضحية بدونها لأن الذبح قديم يكون للحم وقد يكون للقربة والفعل لا يقع قربة بدون النية والقربة جهات من المتعة والقران والاحصار وغيره فلا تتعين الأضحية إبانيتها ولا يشترط أن يقول بلسانه مانوى بقلبه كما في الصلاة اه وفي البرازية لو ذبح المشتراة لها بلانية الأضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء اه اقول فيه مخالفة لما ذكره في البدائع أيضا أن من الشروط مقارنة النية للتضحية كما في الصلاة لأنها هي المعتبرة فلا يسقط اعتبار القران بالضرورة كما في الصوم لتعذر قرانها بوقت الشروع اه وبالأول جزم في القاعدة الأولى من الاشياء تأمل (قوله وشرائطها) أي شرائط وجوبها ولم يذكر الحرية صريحا لعلمها من قوله واليسار ولا العقل والبلوغ لما فيهما من الخلاف كما يأتي والمعتبر وجود هذه الشرائط آخر الوقت وإن لم تكن في أوله كما سيأتي (قوله والاقامة) فالسافر لا تجب عليه وإن تطوع بها اجزأته عنها وهذا إذا سافر قبل الشراء فإن اشترى شاة لها ثم سافر ففي المنتقى أنه يبيعها ولا يصحى بها أي لا يجب عليه ذلك وكذا روى عن محمد ومن المشايخ من فصل فقال إن كان موسرا لا يجب عليه ولا ينبغي أن يجب عليه ولا تسقط بسفره وإن سافر بعد دخول الوقت قالوا ينبغي أن يكون الجواب كذلك اه ط عن الهندية ومثله في البدائع (قوله واليسار الخ) بأن ملك مائتي درهم أو عرضا يساويها غير مسكنه وثياب اللبس ومتاع يحتاجه إلى أن يذبح الأضحية ولوله عقار يستغله فقل تلزم لو قيمته نصابا وقل لو يدخل منه قوت سنة تلزم وقل قوت شهر فتى فضل نصاب تلزمه ولو العقار وقفا فإن وجبه في أيامها نصاب تلزم وصاحب الثياب الأربعة لو ساوى الرابع نصابا غنى وثلاثة فلا لئلا أحدها للبذلة والآخر للمهنة والثالث للجمع والوفد والاعياد والمرأة موسرة بالمعجل لوالزوج مليا وبالمؤجل لا وبدارتسكنها مع الزوج إن قدر على الإسكان له مال كثير غائب في يدمضاربه أو شريكه ومعه من الحجرين أو متاع البيت ما يصحى به تلزم وتام الفروع في البرازية وغيرها (قوله وسبب الوقت) سبب الحكم ما ترتب عليه الحكم مما لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون يصنع المكلف كالوقت للصلاة والفرق بينه وبين العلة والشرط مذكور في حاشيتنا (نسمات الاسحار على شرح المنار) للشارح وذكر في النهاية أن سبب وجود الأضحية ووصف القدرة فيها بأنها ممكنة أو ميسرة لم يذكر في أصول الفقه ولا في فروعه ثم حقق أن السبب هو الوقت لأن السبب إنما يعرف بنسبة الحكم إليه وتعلقه به إذا الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون سببا وكذا إذا لزمه فتكرر بتكرره وقد تكرر وجوب الأضحية بتكرر الوقت وهو ظاهر ووجدت الإضافة فانه يقال يوم الأضحية كما يقال يوم الجمعة أو العيد وإن كان الأصل إضافة الحكم إلى سببه كصلاة الظهر لكن قديمكس كيوم الجمعة والدليل على سببية الوقت امتناع التقديم عليه كامتناع تقديم الصلاة وإنما لم تجب على الفقير لفقد الشرط وهو الغنى وإن وجد السبب اه وتبعه في العناية والمعراج (قوله وقيل الرأس) فيه نظر يعلم ممار على أنه إنما يعرف السبب بنسبة الحكم إليه في كلام الشارع كما أوضحناه في حاشية المنار قليل بحث السنة فتدبر

مخصوص بنية القربة في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام والاقامة واليسار الذي يتعلق به (وجوب (صدقة الفطر) كما مر (لا المذكورة فتجب على (الاثني) خانية (وسببها الوقت) وهو أيام النحر وقيل الرأس وقدمه في التار خانية

(قوله وركنها ذبح الح) لان ركن الشئ ما يقوم به ذلك الشئ والاضحية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركنها نهاية (قوله فيكره ذبح دجاجة وديك الح) اى بنية الاضحية والكراهة تحريرية كيدل عليه التعليل ط وهذا فيمن لا اضحية عليه والا فلا امر اظهر (قوله بفضل الله تعالى) هذا مذهب اهل الحق اذ لا يجب عليه تعالى شئ (قوله مع صحة النية) اى بخلوصها بقصد القرية (قوله اذ لا ثواب بدونها) اى بدون النية لان ثواب الاعمال بالنيات أو بدون صحتها اذ لو خالطها رياء مثلا فلا ثواب ايضا وان سقط الواجب لان الثواب مفرع على القبول وبعد جواز الفعل لا يلزم حصول القبول في المختار كما في شرح المنار قال في الوالوجية رجل توشأ وصلى الظهر جازت صلاته والقبول لا يدري هو المختار لان الله تعالى قال انما يتقبل الله من المتقين وشرائط التقوى عظيمة اه وتماه في نسائم الاسحار (قوله فتجب التضحية) اسناد الوجوب الى الفعل اولى من اسناده الى العين كالاضحية كما فعله القدورى ط والوجوب هو قول ابى حنيفة ومحمد وزفر والحسن واحدى الروایتين عن ابى يوسف وعنه انها سنة وهو قول الشافعى هداية والادلة في المطولات (قوله اى اراقه الدم) قال في الجوهره والدليل على انها اراقه لو تصدق بعين الحيوان لم يجز والتصدق بلحمها بعد الذبح مستحب وليس بواجب اه (قوله عملا لا اعتقادا) اعلم ان الفرض ماثبت بدليل قطعى لاشبهه فيه كالايمان والاركان الاربعة وحكمه اللزوم علما اى حصول العلم القطعى بثبوته وتصديقا بالقلب اى لزوم اعتقاد حقيقته وعملا بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركة بلا عذر والواجب ماثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والاضحية وحكمه اللزوم عملا كالفرض لاعلاما على اليقين للشبهة حتى لا يكفر جاحده ويفسق تاركة بلا تأويل كما هو مبسوط في كتب الاصول ثم ان الواجب على مراتب كما قال القدورى بعضها آكد من بعض فوجوب سجدة التلاوة آكد من وجوب صدقة الفطر ووجوبها آكد من وجوب الاضحية اه وذلك باعتبار تفاوت الادلة في القوة وقد ذكر في التلويح ان استعمال الفرض فيما ثبت بظنى والواجب فيما ثبت بقطعى شائع مستفيض كقولهم الوتر فرض ونحو ذلك ويسمى فرضا عمليا وكقولهم الزكاة واجبة ونحوه فالفطر والواجب يقع على ما هو فرض علما وعملا كصلاة الفجر وعلى ظنى هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كتذكر العشاء وعلى ظنى هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كتمتين الفاتحة حتى لا تفسد الصلاة بتركها بل تجب سجدة السهو اه وتماه بتحقيق ذلك بما لم يوجد مجموعه في كتاب مذكور في حاشيتنا على المنار بتوفيق الملك الوهاب اذا علمت ذلك ظهر لك ان كلا من الفرض والواجب اشتركا في لزوم العمل وان تفاوتت مراتب اللزوم كما تفاوتت مراتب الوجوب واختلفا في لزوم الاعتقاد على سبيل الفرضية ولهذا يسمى الواجب فرضا عملا فقط وقد علمت ان كلا منهما يطلق على الآخ. فقول الشارح عملا لا اعتقادا احتراز عن الفرض القطعى ولهذا قال في المنع اى فلا يكفر جاحده فأفاد أن المراد به الواجب الظنى كالوتر ونحوه لا القطعى الذى هو فرض علما وعملا فان منكره كافر كما مر بخلاف منكر الواجب الظنى اى منكر وجوبه فانه لا يكفر للشبهة فيه أما اذا أنكر أصل مشروعيته المجمع عليها بين الامة فانه يكفر فقد صرح المصنف في

(وركنها) ذبح (ما يجوز ذبحه) من النعم لا غير فيكره ذبح دجاجة وديك لانه تشبه بالمجوس بزانية (وحكمها الخروج عن عهدة الواجب) في الدنيا (والوصول الى الثواب) بفضل الله تعالى (في العقبي) مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها (فتجب التضحية) اى اراقه الدم من النعم عملا لا اعتقادا

باب الوتر والنوافل ان من انكر سنة الفجر يحشى عليه الكفر ثم رأيت في القنية في باب ما يكفر به نقل عن الحلواني لو انكر أصل الاضحية كفر ثم نقل عن الزندوسقي انه لو انكر الفرضية لا يكفر ثم قال ولا تنافي بينهما لان الاصل يجمع عليه والفرضية والوجوب مختلف فيهما اه فافهم (قوله بقدره) متعلق يجب (قوله ممكنه) بصيغة اسم الفاعل من التمكين ط (قوله هي ما يجب) الاوضح ان يقول والواجب بهذه القدرة ما يجب الخ ط بيان ذلك ان القدرة التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه نوعان مطلق وهو ادنى ما يتمكن به العبد من اداء ما لزمه وهو شرط في وجوب اداء كل مأموربه وكامل وهو القدرة الميسرة للاداء بعد التمكن ودوامها شرط لدوام الواجب الشاق على النفس كأكثر الواجبات المالية حتى بطلت الزكاة والعشر والخراج بهلاك المال بعد التمكن من الاداء لان القدرة الميسرة وهي وصف النماء قد فانت بالهلاك فيفوت دوام الوجوب لفوات شرطه بخلاف الاولى فليس بقاؤها شرط البقاء الواجب حتى لا يسقط الحج وصدة الفطر بهلاك المال لوجوبها بقدره ممكنه وهي القدرة على الزاد والراحلة وملك النصاب ولا يقع اليسر فيها بالاجنم ومراكب واعوان في الاول وملك اموال كثيرة في الثاني وليس بشرط بالاجماع (قوله بمجرد التمكن من الفعل) اى بالتمكن من الفعل المجرد عن اشتراط دوام القدرة ط (قوله لانها شرط محض) اى ليس فيه معنى العلة والشرط يكفي مطلق وجوده لتحقيق المشروطاه ط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح ان يقول والواجب بها ما يجب الخ ط (قوله بصفة اليسر) الباء للمصاحبة ط (قوله فغيرته من اليسر) وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة اليسر بعد التمكن وهذا منه بيان لوجه التسمية بميسرة والتغير تقديرى اذ ليس المراد انه كان واجبا بالعمرة بقدره ممكنه ثم تغير الى اليسر بل المراد انه لو وجب بالممكنه كباقي الواجبات بها لكان جائزا فلما توقف عليها صار كأنه تغير (قوله لانها شرط في معنى العلة) لان العلة هي المؤثرة ولما أثر هذا الشرط بتغيير الواجب الى صفة اليسر كان في معنى العلة والعلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يسر بدون قدرة ميسرة والواجب الذي لم يشرع الابصفة اليسر لا يبقى بدونها (قوله بدليل) علة لكونها بقدره ممكنه لا ميسرة اه ح قال في الغاية وهي واجبة بالقدرة الممكنه بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول يوم النحر ولم يضح حتى مضت أيام النحر ثم افتقر كان عليه ان يتصدق بعينها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة الميسرة كان دوامها شرطا كافي الزكاة والعشرة والخراج حيث تسقط بهلاك المال اه واعترض بأنه اذا افتقر بعد مضى ايام النحر كانت القدرة الميسرة حاصلة فيها فلذا لم تسقط بعد واعترضه في الحواشي السعدية ايضا بأن قول الهداية وتفوت بمضى الوقت يدل على ان الوجوب ليس بالقدرة الممكنه والالم تسقط وكان عليه ان يضحى وان لم يشترشاة في يوم النحر وبأنها تسقط بهلاك المال قبل مضى ايام النحر كالزكاة تسقط بهلاك النصاب بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط بهلاك المال بعد ماطلع الفجر من يوم الفطر وهذا كالصريح في ان المعتبر فيها هو القدرة الميسرة اه أقول قد يجاب بأن الاضحية لها وقت مقدر كالصلاة والصوم والعبادة للوجوب في آخره كباقي فن كان غنيا آخره تلمه ومن كان

بقدره ممكنه هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها بقاء الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي ما يجب التمكن بصفة اليسر فغيرته من اليسر الى اليسر فيشترط تفاؤها لانها شرط في معنى العلة كما مر في الفطرة بدليل وجوب تصدقه

فقيرا آخره لانتزيمه ولو كان في اوله بخلاف ذلك فمن اشتراها فغنيانم افتقر بعد ايامها كان في آخر الوقت متمكنا بالقدره الممكنة حينئذ لزمه قضاء الاباقدرة الميسرة والا لا شرط دوامها بان تسقط عنه اذا افتقر والواقع خلافه ومعنى قول الهداية وتفوت بمضى الوقت فوات اداها بدليل ان عليه التصديق بقيمتها او بعينها كباقي بيانه وسقوطها بهلاك المال قبل مضى ايامها لا يفيد ان القدرة ميسرة لان العبرة لا آخر الوقت ولم توجد القدرة فيه اصلا بخلاف الزكاة وصدقة الفطر اذ ليس لهما وقت يفوت الاداء بفوته فان الزكاة في كل وقت زكاة وكذا صدقة الفطر بخلاف الاخحية فان الواقع بعد وقتها خلف عنها حيث سقطت الزكاة بالمهلك في وقت وجوب الاداء ولم تسقط صدقة الفطر علم ان الاولى وجبت بقدرة ميسرة والثانية بقدرة ممكنة وهلاك المال في الاخحية لا يمكن حمله على واحد من هذين الا اذا كان بعد وجوب الاداء وذلك في آخرايا النحر لان وقتها مقدر كما علمت حيث هلك المال بعد ايامها والزمان بالتصدق بعينها او بقيمتها عامنا انها تسقط به كصدقة الفطر وكان وجوبها بقدرة ممكنة واما اذا هلك قبل مضى ايامها كان المالك قبل وجوب الاداء فلا يمكن حمله على واحد منهما فتدبر هذا التحقيق فهو بالقبول حقيق والله ولي التوفيق (قوله بعينها) اي لو نذرها او كان فقيرا شرها لها وقوله او بقيمتها اي لو كان غنيا ولم ينذرها كباقي فتأمل (قوله قلزمهم وان حجوا) اقتصر عليه في البدائع وذلك لانهم مقيمون (قوله وقيل لا تلزم المحرم) وان كان من اهل مكة جوهره عن الحججندى وحمله في الشر نبالية على المسافرين وفيه نظر ظاهر (قوله لا عن طفله) اي من مال الاب ط (قوله على الظاهر) قال في الحاشية في ظاهرا الرواية انه يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن ابي حنيفة يجب ان يضحي عن ولده وولد ولده الذي لأب له والفتوى على ظاهرا الرواية اه ولو ضحي عن اولاده الكبار وزوجته لا يجوز الاباذهن وعن الثاني انه يجوز استحسانا بلا ذنهم بزازية قال في الذخيرة واعله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنه ابو يوسف مستحسن (قوله شاة) اي ذبحها فاسم ان الواجب هو الاراقة (قوله بدل من ضمير تجب او قاعله) كذا في المنح وهذا بالنظر الى مجرد المتن والا فتشراح ذكر فاعل تجب فيأمر وهو التضحية تبعا للمخ ايضا فبالنظر الى الشرح تكون شاة بدلا من التضحية او خبرا لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف اي الواجب ذبح شاة فافهم (قوله لضخامتها) اي عظم بدنها (قوله ولولا حدهم) اي احد السبعة المعلومين من قوله اوسع بدنة لان المراد انها تجزى عن سبعة بدنة القرية من كل منهم ولو اختلفت جهات القرية كباقي (قوله لم تجز عن احد) من الجواز او من الاجزاء والثاني انسب بما بعده (قوله وتجزى عمادون سبعة) الاولى عن لان مالها لا يعقل واطاقت فشمع ما اذا اتفقت الانصاء قدرا ولا لكن بعد ان لا ينقص عن السبع ولو اشترك سبعة في خمس بقرات او اكثر صح لان لكل منهم في بقرة سبعها لا ثمانية في سبع بقرات او اكثر لان كل بقرة على ثمانية اسهم فلكل منهم اقل من السبع ولا رواية في هذه الفصول ولو اشترك سبعة في سبع شياه لا يجزئهم قياسا لان كل شاة بينهم على سبعة اسهم وفي الاستحسان يجزئهم وكذا اثنان في شاتين وعليه فينبى ان يكون

بعينها او بقيمتها لو مضت ايامها (على حرم مسلم مقيم) بمصر او قرية او بادية عيني فلا تجب على حاج مسافر فاما اهل مكة فتلزمهم وان حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج (موسر) يسار الفطرة (عن نفسه لا عن طفله) على الظاهر بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع بدل من ضمير تجب او قاعله (او سبع بدنة) هي الابل والبقر سميت به لضخامتها ولو لاحدهم اقل من سبع لم تجز عن احد وتجزى عمادون سبعة بالاولى (خبر)

نصب على الظرفية (يوم النحر الى آخر ايامه) وهي ثلاثة افضلها اولها (ويضحى عن ولده الصغير من ماله) صححه في الهداية (وقيل لا) صححه في الكافي قال وليس للاب ان يفعله من مال طفله ورجحه ابن الشحنة قلت وهو المعتمد لما في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يفتى به وعمله في البرهان بأنه ان كان المقصود الاتلاف فالاب لا يملكه في مال ولده كالعتق او التصديق باللحم قال المصبي لا يحتمل صدقة التطوع وعزاه للمبسوط فاحفظ ثم فرع على القول الاول بقوله (وأكل منه الطفل) وادخر له قدر حاجته (وما بقي يبذل بما ينتفع) الصغير (بعينه) ككسب وخف لا بما يستهلك كخبز ونحوه ابن كمال وكذا الجد والوصي (وصح اشتراك ستة في بدنة شريت لاضحية) اي ان نوى وقت الشراء الاشتراك صح استحسانا والالا (استحسانا وذا) اي الاشتراك (قبل الشراء أحب

في الاول قياس واستحسان والمذكور فيه جواب القياس بدائع (قوله نصب على الظرفية) اي لقوله تجب وهذا بيان لاول وقتها مطلقا للمصري والقروى كإثباتي بيانه فافهم (قوله الى آخر ايامه) دخل فيها الليل وان كره كإثباتي وافادان الوجوب موسع في جملة الوقت غير عين والاصل ان ما وجب كذلك يتعين الجزء الذي أدى فيه للوجوب او آخر الوقت كما في الصلاة وهو الصحيح وعليه يخرج ما اذا صار اهلالا للوجوب في آخره بان أسلم أو اعتق أو أسير أو اقام تلزمه لان ارتد أو أعسر أو سافر في آخره ولو أعسر بعد خروج الوقت صار قيمة شاة صالحة للاضحية ديناً في ذمته ولومات الموسر في ايامها سقطت وفي الحقيقة لم تجب ولو ضحى الفقير ثم أسير في آخره عليه الاعادة في الصحيح لانه تين ان الاولى تطوع بدائع ملخصا لكن في النزاهة وغيرها ان المتأخرين قالوا تلزمه الاعادة وبه تأخذ (قوله وهي ثلاثة) وكذا ايام التشريق ثلاثة والكل يمضي بأربعة اولها نحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق هداية وفيه اشعار بأن التضحية تجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذ الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما في المضمرات وغيره وفيه اشكال لان اليلة الرابع لم تكن وقتا لها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيها بين ايام الاضحية فهستاني (قوله افضلها اولها) ثم الثاني ثم الثالث كما في القهستاني عن السراجية (قوله ويضحى عن ولده الصغير من ماله) اي مال الصغير ومثله المجنون قال في البدائع واما البلوغ والعقل فليس من شرائط الوجوب في قولهما وعند محمد من الشرائط حتى لا تجب التضحية في مالهما الموسرين ولا يضمن الاب والوصي عندهما وعند محمد يضمن والذي يجن ويفيق يعتبر حاله فان كان مجنونا في أيام النحر فعلى الاختلاف وان مفيقا تجب بلا خلاف اه قلت لكن في الحانية واما الذي يجن ويفيق فهو كالصحيح اه الا ان يحمل على انه يجن ويفيق في ايام النحر فتأمل (قوله صححه في الهداية) حيث قال والاصح ان يضحى من ماله فقول ابن الشحنة انه في الهداية لم يصح شيأ بل مقتضى صنيعه ترجيح عدم الوجوب فيه نظرا وعمله ساقط من نسخته (قوله قلت وهو المعتمد) واختاره في الملتقى حيث قدمه وعبر عن الاول بقيل ورجحه الطرسوسي بأن القواعد تشهد له ولانها عبادة وليس القول بوجودها اولى من القول بوجود الزكاة في ماله (قوله بما ينتفع بعينه) ظاهره انه لا يجوز بيعه بدراهم ثم يشتري بها ما ذكره ط ويفيه ما ذكره عن البدائع (قوله وكذا الجد والوصي) اي كالأب في جميع ما ذكر (قوله وصح اشتراك ستة) كذا في رأياء من النسخ من الافعال بالتاء وهو كذلك في عدة كتب ومقتضاه انه متعدد مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف وهو الشاري ولذا قال في الدرر اى جعلهم شركاه (قوله في بدنة شريت لاضحية) اي ليضحى بها عن نفسه هداية وغيرها وهذا محمول على الغنى لانها لم تبتين لوجوب التضحية بها ومع ذلك يكره لما فيه من خاف الوعد ولو قالوا انه ينبغي له ان يتصدق بالثمن وان لم يذكره محمد نصافا ما الفقير فلا يجوز له ان يشرك فيها لانه أوجبها على نفسه بالشراء للاضحية فتعينت للوجوب بدائع وغاية البيان لكن في الحانية سوى بين الغنى والفقير ثم حكى التفصيل عن بعضهم تأمل (قوله اي ان نوى وقت الشراء الاشتراك صح استحسانا والالا) كذا في بعض

النسخ والواجب اسقاطه كما في بعض النسخ لان موضوع المسئلة الاستحسانية أن يشتريها
ليضحى بها عن نفسه كما في الهداية والحانية وغيرها ولذا قال المصنف بعد قوله استحسانا
وذا قبل الشراء أحب وفي الهداية والاحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء ليكون أبعد عن
الخلاف وعن صورة الرجوع في القرية اه وفي الحانية ولو لم ينو عند الشراء ثم اشركهم فقد
كرهه ابو حنيفة أقول وقدمنا في باب الهدى عن فتح القدير معزوا الى الاصل والمبسوط اذا
اشترى بدنة لمتعة مثلا ثم اشرك فيها ستة بعدما اوجبها لنفسه خاصة لا يسهه لانه لما اوجبها
صار الكل واجبا بعضها بأيجاب الشرع وبعضها بأيجابه فان فعل فعليه أن يتصدق بالثمن
وان نوى أن يشرك فيها ستة اجزائه لانه ما اوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند
الشراء ولكن لم يوجبها حتى شرك الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم او من
احدهم بأمر الباقيين حتى تثبت الشركة في الابتداء اه ولعله محمول على الفقير او على انه
اوجبها بالنذر او يفرق بين الهدى والاضحية تأمل (قوله ويقسم اللحم) انظر هل هذه
القسمه متعينة او لا حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته واولاده الكبار بدنة ولم يقسموها تجزيهم
اولا والظاهر انها لا تشترط لان المقصود منها الاراقة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة
والفيض تعليق القسمه على ارادتهم وهو يؤيد ما سبق غير أنه اذا كان فيهم فقير والباقي
أغنياء يتعين عليه أخذ نصيبه ليتصدق به اه ط وحاصله ان المراد بيان شرط القسمه ان
فعلت لانها شرط لكن في استثنائه الفقير نظر اذا لا يتعين عليه التصديق كما يأتي نعم الناذر يتعين
عليه قافهم (قوله لاجزافا) لان القسمه فيها معنى المبادلة ولو حلل بعضهم بعضا قال في البدائع
أما عدم جواز القسمه مجازفة فلان فيها معنى التملك واللحم من اموال الربا فلا يجوز تملكه
مجازفة وأما عدم جواز التحليل فلان الربا لا يحتمل الحل بالتحليل ولانه في معنى الهبة وهبة
المشاع فيما يحتمل القسمه لا تصح اه وبه ظهر ان عدم الجواز بمعنى أنه لا يصح ولا يحل لفساد
المبادلة خلافا لما بحثه في الشرع بلالية من انه فيه بمعنى لا يصح ولا حرمة فيه (قوله الا اذا ضم
معه الخ) بأن يكون مع احدهما بعض اللحم مع الاكارع ومع الآخر البعض مع الجلد عناية
(قوله واول وقتها بعد الصلاة الخ) فيه تسامح اذا التضحية لا يختاف بالمصري وغيره بل
شرطها فأول وقتها في حق المصري والقروى طلوع الفجر الا انه شرط للمصري تقديم الصلاة
عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط واشير اليه في الهداية وغيرها
فهستاني وكذا ذكر ابن الكمال في منهوات شرحه أن هذا من المواضع التي اخطأ فيها تاج
الشرعية ولم يتنبه له صدر الشرعية (قوله بعد أسبق صلاة عيد) ولوضحي بعدما صلى اهل
المسجد ولم يصل اهل الحانة اجزاء استحسانا لانها صلاة معتبرة حتى لو اكتفوا بها اجزائهم
وكذا عكسه هداية ولوضحي بعدما قعد قدر التشهد في ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم
يجوز ويكون مسيئا وهو رواية عن ابي يوسف خانية (قوله ولو قبل الخطبة) قال في المنح
وعن الحسن لوضحي قبل الفراغ من الخطبة فقد أساء (قوله وبعد مضى وقتها) اي وقت
الصلاة وهو معطوف على قوله بعد الصلاة ووقت الصلاة من الارتفاع الى الزوال (قوله لعذر)
اي غير الفتنة المذكورة بعد اه ط اقول ولم يذكر الزيلعي لفظ العذر مع انه مخالف لما سلكه

ويقسم اللحم وزنا لاجزافا
الا اذا ضم معه من
الأكارع او الجلد) صرفا
للجنس لخلاف جنسه
(واول وقتها بعد الصلاة
ان ذبح في مصر) اي بعد
أسبق صلاة عيد ولو قبل
الخطبة لكن بعدها أحب
وبعد مضى وقتها لولم
يصلوا لعذر ويجوز في الغد
وبعد قبل الصلاة لان
الصلاة في الغد تقع قضاء
لا اداء زيلعي وغيره (وبعد
طلوع فجر يوم النحر

الشارح عن النبايع وفي البدائع وان آخر الامام صلاة العيد فلا ذبح حتى يتصرف النهار فان اشتغل الامام فلم يصل أو ترك عمدا حتى زالت فقد حل الذبح بغير صلاة في الايام كلها لانه بالزوال فات وقت الصلاة وانما يخرج الامام في اليوم الثاني والثالث على وجه القضاء والترتيب شرط في الاداء لا في القضاء كذا ذكر القدوري اه و ذكر نحوه الزيلعي عن المحيط ونقل قبله عنه ايضا انه لا تجزئهم في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلي الامام بهم * (تنبيه) * قال في مبسوط السرخسي ليس على اهل منى يوم النحر صلاة العيد لانهم في وقتها مشغولون بأداء المناسك وتجوز لهم التضحية بعد انشقاق الفجر كما يجوز لاهل القرى اه ومن الظاهر ان اهل منى هم من بها من الحجاج وأهل مكة شريفة لانية اي اهل مكة المحرمين ثم ان هذا صريح في خلاف ما ذكره البيهقي حيث قال ان منى لا تجوز فيها الاضحية الا بعد الزوال لانها موضع تجوز فيه صلاة العيد الا انها سقطت عن الحاج ولم ترف ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم النحر لانا ومن أدركناه من المشايخ لم يصلها بمكة والله اعلم ما السبب في ذلك اه (قوله ان ذبح في غيره) اي المصر شامل لاهل البوادي وقد قال قاضي خان فاما اهل السواد والقرى والرباطات عندنا يجوز لهم التضحية بعد طلوع الفجر وأما اهل البوادي لا يصحون الا بعد صلاة اقرب الائمة اليهم اه وعزاء القهستاني الى النظم وغيره وذكر في الشريعة لانية ان مخالف لما في التبيين لا اطلاق شيخ الاسلام (قوله والمعتبر مكان الاضحية الح) فلو كانت في السواد والمضى في المصر جازت قبل الصلاة وفي العكس لم تجز قهستاني (قوله ان يخرجها) اي يأمر بأخراجها (قوله لخارج المصر) اي الى ما يباح فيه القصر قهستاني وزيلعي (قوله مجتبي) لاجابة الى العزو اليه بعد وجود المسئلة في الهداية والتبيين وغيرهما من المعتبرات (قوله والولادة) اي على القول بوجوبها في مال الصغير والاب وهو خلاف المعتمد كما مر (قوله تعاد الصلاة دون التضحية الح) قال في البدائع فان علم ذلك قبل تفرق الناس بعيد بهم الصلاة باتفاق الروايات وهل يجوز ما صحى قبل الاعداد ذكر في بعض الروايات انه يجوز لانه ذبح بعد صلاة يحيزها بعض الفقهاء وهو الشافعي لان فساد صلاة الامام لا يوجب فساد صلاة المقتدى عنده فكانت تلك الصلاة معتبرة عنده فعلى هذا بعيد الامام وحدة ولا يعيد القوم وذلك استحسان اه ونحوه في البرازية (قوله فكان للاجتهاد فيه مساغا) كذا في المنح وبعض نسخ التبيين ايضا وصوابه مساغا بالرفع (قوله وفي المجتبي الح) هذا تقييد لاطلاق المتن وهو وجيه لما في الاعداد بعد التفرق من المشقة اه ح (قوله لابعده) أقول في البرازية ولونادى بالناس ليعيدوها فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز اه لكن مقتضى ما قدمناه عن البدائع عدم الاعداد مطلقا ويدل عليه انه في البدائع ذكر ما في البرازية رواية أخرى تأمل (قوله فلم يصلوا) لعدم وال يصلوها بهم اتقاني وزيلعي (قوله جاز في المختار) لان البلدة صارت في هذا الحكم كالسواد اتقاني وفي التتارخانية وعليه الفتوى وقد ذكر المسئلة الزيلعي ايضا ولا يعارض ما تقدم نقله عنه كما ظنه ح لان الامام هناك موجود فلم تصر في حكم السواد فانهم (قوله لكن في النبايع الح) ساقط من بعض النسخ وهو الاولى اذ لا يخالف ما قبله لاه

ان ذبح في غيره) وأخذه قبيل غروب اليوم الثالث وجوز الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه خيلة مصرى اراد التعجيل ان يخرجها لخارج المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر مجتبي (والمعتبر آخر وقتها للفقير وضده والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم الآخر تجب عليه وان مات فيه لا) تجب عليه (تبيين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلاة دون الاضحية) لان من العلماء من قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه مساغا زيلعي وفي المجتبي انما تعاد قبل التفرق لابعده وفي البرازية بلدة فيها فتنة فلم يصلوا وضجوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في النبايع

ترك لعدو وهذا العير (قوله ولو عمدا الترك) مبنى على مجهول اوله يومه ووقعه الامم (قوله
فسن) يقال سن فلانا طعنه بالسنان والمراد به هنا الذبح (قوله وقيل الخ) الطاهر انه فيها
معارض لما نقله عن البرازية كما فهمه الحشى والمعارضة مندفة بما قدمناه (قوله قلت الخ)
ليس في عبارة الزيلعي ما يفيد انه حكى القولين عن ابي حنيفة كما قدمناه ولم يرجح (قوله اجزأتهم
الصلاة والتضحية) كذا في البدائع ايضا وفيها ولو شهدوا بعد نصف النهار انه العاشر جاز لهم
ان يضجوا ويخرج الامام من الغد فيصلى بهم العيد وان علم في صدر النهار انه يوم النحر فشغل
الامام عن الخروج او غفل فلم يخرج ولم يأمر احدا يصلى بهم فلا ينبغي لاحد ان يضجى حتى
يصلى بهم الامام الى ان تزول الشمس فاذا زالت قبل ان يخرج الامام ضجى الناس وان ضجى
احد قبل ذلك لم يجز ولو ضجى بعد الزوال من يوم عرفته ثم ظهر انه يوم النحر جازت عندنا لانه
في وقته اه (قوله صيانة لجميع المسلمين) الذى رأيت في الزيلعي لجمع بدون ياء اى صلاتهم
بالجماعة تأمل (قوله تنزيها) بحث من المصنف حيث قال قلت الطاهر ان هذه الكراهة للتنزيه
ومرجعها الى خلاف الاولى اذا احتمل الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اه أقول
وهو مصرح به في ذبايح البدائع (قوله ليلا) أى في الليلتين المتوسطتين لالاولى والارابعة
اذ لا تصح فيهما الاضحية اصلا كما هو الظاهر ونبه عليه في النهاية ومع هذا خفي على البعض
(قوله ولو تركت التضحية الخ) شروع في بيان قضاء الاضحية اذا فاتت عن وقتها فانها مضمونة
بالقضاء في الجملة كافي البدائع (قوله ومضت أيامها الخ) قيد به لما في النهاية اذا وجبت بأيجابه
صريحها او بالشراء لها فان تصدق بعينها في أيامها فعليه مثلها مكانها لان الواجب عليه الاراقة
وانما ينتقل الى الصدقة اذا وقع اليأس عن التضحية بمضى أيامها وان لم يشتر مثلها حتى مضت
أيامها تصدق بقيمتها لان الاراقة انما عرفت قرابة في زمان مخصوص ولا تجزئه الصدقة الاولى
عما يلزمه بدلائنها قبل سبب الوجوب اه (قوله تصدق بها حية) لوقوع اليأس عن التقرب
بالاراقة وان تصدق بقيمتها اجزاء ايضا لان الواجب هنا التصدق بعينها وهذا مثله فيها هو
المقصود اه ذخيرة (قوله ناذر لعينة) قال في البدائع اما الذى يجب على الغنى والفقير
فالمندوب به بأن قال الله على ان اضحى شاة او بدنة او هذه الشاة او البدنة او قال جعلت هذه
الشاة اضحية لانها قرابة من جنسها ايجاب وهو هدى المتعة والقران والاحصاء فليزوم بالنذر
كسائر القرب والوجوب بالنذر يستوفى فيه الغنى والفقير اه وقد استفيد منه ان العمل
المذكور نذر وان النذر بالواجب صحيح واستشكل بأن من شروط صحة النذر ان لا يكون
واجبا قبله وأجاب ابو السعود بأن الواجب التضحية مطلقا وصحة النذر بالنسبة للمعينة
اه وفيه نظر لما علمت من صحة النذر بغير معينة أيضا واعلم انه قال في البدائع ولو نذر ان
يضحى شاة وذلك في أيام النحر وهو موسر فعليه ان يضجى بشاتين عندئذ انما النذر وشاة بأيجاب
الشرع ابتداء اذا دعى به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل أيام النحر
لزمه شاتان بلا خلاف لان اضعفة لا تختمل الاخبار عن الواجب اذا وجوب قبل الوقت
وكذا لو كان معمرا ثم أيسر في أيام النحر لزمه شاتان اه ومقتضى هذا ان الموسر اذا نذر في
أيام النحر وقصد الاخبار لم يكن ذلك منه نذرا حقيقة وان لزومه الشاة عليه بأيجاب الشرع اما

ولو عمدا الترك فسن اول
وقتها لا يجوز الذبح حتى
تزول الشمس انتهى وقيل
لا تجوز قبل الزوال في
اليوم الاول وتجوز في بقية
الايام قلت وقد منا انه
مختار الزيلعي وغيره وبه
جزم في المواهب فتنه
(كما لو شهدوا انه يوم
العيد عند الامام فصلوا) ثم
ضجوا (ثم بان انه يوم
عرفة اجزأتهم الصلاة
والتضحية) لانه لا يمكن
التحرز عن مثل هذا
الخطأ فيحكم بالجواز صيانة
لجميع المسلمين زيلعي
(وكره) تنزيها (الذبح
ليلا) لاحتمال الغلط (ولو
تركت التضحية ومضت
أيامها تصدق بها حية ناذر)
فاعل تصدق (لعينة)

إذا أطلق ولم يقصد الاخبار أو كان قبل أيام النحر أو كان معسرا فأيسر فيها فإنه وإن لم يشره شاة أخرى بالنذر لكنها لم تكن واجبة قبل بل الواجبة غيرها فهو نذر حقيقة وعلى كل فلم يوجد نذر حقيقي بواجب قبله فتصح الحال وطاح الاشكال وسيأتي في آخر الاضحية زيادة تحقيق لهذا البحث ومقتضى ذلك ايضا انه حيث قصد الاخبار له الأكل منها لأنها لم تلزم بالنذر* (فرع)* قال الله على ان اضحى شاة فضحى ببذنة أو بقرة جاز تثار خانية (قوله ولو فقيرا) الانسب ان يقال ولو غنيا لان الفقير لا يتوهم عدم صحة نذره بالمعينة لعدم وجوبها عليه قبله بخلاف الغني ولان الفقير اذا شرها له يلزمه التصديق بعينها بالنذر بخلاف الغني وقاعدة لو الوصلية ان تقيض ما بعدها اولى بالحكم تأمل (قوله ولو نقصها) اى الذبح بأن كانت قيمتها بعد الذبح اقل منها قبله تار خانية (قوله بقيمة النقصان) المناسب اسقاط قيمة او يقول بقدر النقصان لان الفرض ان النقصان من القيمة لا من ذات الشاة تأمل (قوله ولا يأكل الناذر منها) اى نذرا على حقيقته كما علمت واقول الناذر ليس بقيد لان الكلام فيما اذا مضى وقتها ووجب عليه التصديق بها حية او بقيمتها ولذا ذبحها ونقصها يضمن النقصان وهذا يشمل الفقير اذا شرها لها يدل عليه ما في غاية البيان اذا أوجب شاة بعينها واشترها ليضحي بها فمضت أيام النحر قبل ان يذبحها تصديق بها حية ولا يأكل من لحمها لانه انتقل الواجب من اراق الدم الى التصديق وان لم يوجب ولم يشتر وهو موسر وقدمضت ايامها تصديق بقيمة شاة تجزئ للاضحية اه ففيه دلالة واضحة على ما قلنا ثم رأيت في الكفاية قال بعد قوله أو فقير شرها لها وان ذبح لا يأكل منها وسيأتي له مزيد بيان ان شاء الله تعالى (قوله عطف عليه) اى على فاعل تصديق (قوله شرها لها) فلو كانت في ملكه فتوى ان يضحي بها أو اشتراها ولم يخرها الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك لا يجب لان النية لم تقارن الشراء فلا تعتبر بدائع (قوله لوجوبها عليه بذلك) اى بالشراء وهذا ظاهر الرواية لان شراءها يجزئ مجرى الايجاب وهو النذر بالتضحية عرفا كافي البدائع ووقع في التار خانية التعبير بقوله شرها لها أيام النحر وظاهره انه لو شرها لها قبلها لا تجب ولم أره صريحا فليراجع (قوله وتصديق قيمتها غنى شرها اولا) كذا في الهداية وغيرها كالدرر وتعقبه الشيخ شاهين بأن وجوب التصديق بالقيمة مقيد بما اذا لم يشترها ما اذا اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة او التصديق بها حية كافي الزيلعي ابو السعود واقول ذكر في البدائع ان الصحيح ان الشاة المشتراة للاضحية اذا لم يضح بها حتى مضى الوقت يتصدق الموسر بعينها حية كالفقير بلا خلاف بين اصحابنا فان محمدا قال وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا اه وتامه فيه وهو الموافق لما قدمناه آفناعن غاية البيان وعلى كل فالظاهر انه لا يحل له الاكل منها اذا ذبحها كما لا يجوز له حبس شيء من قيمتها تأمل (قوله فالمراد بالقيمة الح) بيان لما جملة المصنف لان قوله تصديق بقيمتها ظاهر فيما اذا اشتراها لان قيمتها تعلم اما اذا لم يشترها فامعنى انه يتصدق بقيمتها فانها غير معينة فيمن ان المراد اذا لم يشترها قيمة شاة تجزئ في الاضحية كما في الخلاصة وغيرها قال في القهستانى او قيمة شاة وسط كما في الزاهدى والضم وغيره (قوله وصح الجذع) بفتحين فهستانى (قوله ذو ستة اشهر) كذا في الهداية وفسره في شرح الملتقى شرعا بما أتى عليه اكثر الحول غدا لاكثر قال القهستانى وفسر الاكثر

ولو فقير اولو ذبحها تصديق بلحمها ولو نقصها تصديق بقيمة النقصان ايضا ولا يأكل الناذر منها فان أكل تصديق بقيمة ما أكل (وفقير) عطف عليه (شرها لها) لوجوبها عليه بذلك حتى يمنع عليه بيعها (و) تصديق بقيمتها غنى شرها اولا (ولا) لتعلقها بذمته شرها اولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزئ فيها (وصح الجذع) ذو ستة اشهر

في المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الحزاة بمأتى عليه ستة أشهر وشئ وذكر الزعفراني
انه ابن سبعة وعنه ثمانية او تسعة ومادونه حل اه قلت واقتصر في الحانية على ما في الحزاة
وقيد بقوله شرعا لانه في اللغة ما تمت له سنة نهاية (قوله من الضأن) هو ماله الية منح قيد
به لانه لا يجوز الجزع من المعز وغيره بلا خلاف كما في المبسوط قهستاني والجزع من البقر
ابن سنة ومن الابل ابن اربع بدائع (قوله ان كان الح) فلو صغير الجثة لا يجوز الا ان يتم له
سنة ويظن في الثانية اتقاني (قوله من الثلاثة) اي الآتية وهي الابل والبقر بنوعيه
والشاء بنوعيه (قوله والثني هو ابن خمس الح) ذكر سن الثني والجدع في المنح منظوما في
اربع ابيات لبعضهم وقد نظمتها في بيتين فقلت

ذوى الحول من غنم والحسن من ابل * واثنين من بقر ذا بالثني دعي

والحول من بقر والتصف من غنم * واربع من بعير سم بالجدع
وفي البدائع تقدير هذه الاسنان بما ذكر لمنع نقصان لا الزيادة فلو ضحى بسن اقل لا يجوز
وباكثر يجوز وهو افضل ولا يجوز بحمل وجدى وعجول وفصيل لان الشرع انما ورد
بالاسنان المذكورة (قوله والجاموس) نوع من البقر وكذا المعز نوع من الغنم بدليل ضمها في
الزكاة بدائع (قوله قاله المصنف) تبعا للهداية وغيرها قال في البدائع فلونزاور وحشى
على بقرة اهلية فولدت ولد ابيضحى به دون العكس لانه يفصل عن الامام وهو حيوان متقوم
تتعلق به الاحكام ومن الابل ماء مهين ولذا يتبع الام في الرق والحرية (قوله فروع الى قوله
ينابيع) يوجد في بعض النسخ (قوله افضل من سبع البقرة الح) وكذا من تمام البقرة قال
التارخانية وفي العتابة وكان الاستاذ يقول بأن الشاة العظيمة السمينة التي تساوى البقرة
قيمة ولما افضل من البقرة لان جميع الشاة تقع فرضا بلا خلاف واختلفوا في البقرة قال
بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقي تطوع اه (قوله اذا استويا الح) فان كان سبع
البقرة اكثر لحما فهو افضل والاصل في هذا اذا استويا في اللحم والقيمة فاطيبهما للحما افضل
واذا اختلفا فيهما فالفاضل اولى بتارخانية (قوله افضل من النعجة) هي الاثني من الضأن
قاموس (قوله اذا استويا فيهما) فان كانت النعجة اكثر قيمة او لحما فهي افضل ذخيرة ط
(قوله والاثنى من المعز افضل) مخالف لما في الحانية وغيره او قال ط مشى ابن وهبان على ان
الذكر في الضأن والمعز افضل لكنه مقيد بما اذا كان موجواً اي مرضوض الاثنيين اي
مدقوقهما قال العلامة عبدالبر ومفهومه انه اذا لم يكن موجواً لا يكون افضل (قوله وفي
الوهبانية الح) تقييد للاطلاق بالاستواء اي ان الاثنى من الابل والبقر افضل اذا استويا قال
في التارخانية لان لحما اطيب اه وهو الموافق للاصل المار (قوله قبل الذبح) فان خرج
من بطنها حيا فالعامة انه يفعل به ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر يتصدق به
حيا فان ضاع او ذبحه واكله يتصدق بقيمته فان بقي عنده وذبحه للعام القابل انحية لا يجوز
وعليه اخرى لعامة الذي ضحى ويتصدق به مذبوحا مع قيمة ما نقص بالذبح والفتوى على هذا
خانية (قوله يذبح الولد معها) الا انه لا يأكل منه بل يتصدق به فان أكل منه تصدق بقيمة
ما أكل والمستحب ان يتصدق به حيا خانية قيل ولعل وجهه عدم بلوغ الولد سن الاجزاء

(من الضأن) ان كان بحيث
لو خاطب بالثاني لا يمكن التخيير
من بعد (و) صح (الثني
فصا عدا من الثلاثة
(و) الثني (هو ابن خمس من
الابل وحوالين من البقر
والجاموس وحول من
الشاة) والمعز والمتولدتين
الاهلى والو حشى يتبع
الامام قاله المصنف (فروع) *
الشاة افضل من سبع
البقرة اذا استويا في القيمة
واللحم والكبش افضل
من النعجة اذا استويا فيهما
والاثنى من المعز افضل من
التيس اذا استويا قيمة
واثنى من الابل والبقر
افضل حاوى وفي الوهبانية
ان الاثنى افضل من الذكر
اذا استويا قيمة والله اعلم
* ولدت الاضحية ولدا قبل
الذبح يذبح الولد معها

فكانت القرية في اللحم بذاته لا في اراقة دمه اه تأمل قل في البدائع وقال في الاصل وان باعه
تصدق بئنه لان الام تعينت للانحية والولد يحدث على صفات الام الشرعية ومن المشايخ
من قال هذا في الاضحية الموجبة بالنذر او ما في معناه كشرء الفقير والافلا لانه يجوز التضحية
بغيرها فكذا ولدها **(قوله)** وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح قدمنا عن الحائفة انه المستحب
وظاهره ولو في ايام النحر وانظر ما في الشرنبلالية عن البدائع **(قوله)** ثم وجدها اى الضالة
او المسروقة بمعنى وصات الى يده وهذا اذا وجد في ايام النحر **(قوله)** وقال بعضهم الخ اقتصر
عليه في البدائع وقال السائحاني وبه جزم الشمني كما سيذكره الشارح وهو الموافق للقواعد
اه وفي البدائع ولو لم يذبح الثانية حق مضت ايام النحر ثم وجد الاولى عليه ان يتصدق
بفضلها ولا يذبح **(قوله)** ويضحي بالجماء هي التي لا قرن لها خلقة وكذا العظماء التي ذهب
بعض قرنهما بالكسر او غيره فان بلغ الكسر الى المخ لم يحز قهستاني وفي البدائع ان بلغ الكسر
المشاش لا يحزى والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين اه **(قوله)** والثولاء
بالمثلة في القاموس الثول بالتحريك استرخاء في اعضاء الشاة خاصة او كالجئون يصيبها فلا
تتبع الغنم وتستدير في مراتعها **(قوله)** والرعى عطف تفسير ط **(قوله)** فلو مهزولة الخ
قال في الحائفة وتجوز بالثولاء والجرباء السمينتين فلو مهزولتين لانتق لا يجوز اذا ذهب مخ
عظمها فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جاز يروى ذلك عن محمد اه وقوله لانتق مأخوذ
من النقي بكسر النون واسكان القاف هو المخ اى لا يخ لها وهكذا يكون من شدة الهزال فتنبه
قال القهستاني واعلم ان الكل لا يخلو عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب
الظاهرة فما جوز ههنا جوز مع الكراهة كافي المضمرات **(قوله)** المهزولة الخ تفسير مراد لان
العجب محركا ذهب السمن كافي القاموس فلا يضر اصل الهزال كاعلم بما قدمناه ولذا قيدت
في حديث الموطأ والعجفاء التي لانتق **(قوله)** والعرجاء اى التي لا يمكنها المشى رجلها العرجاء
انما تمشى بثلاث قوائم حتى لو كانت تضع الرابعة على الارض وتستعين بها جاز عناية **(قوله)** الى
المنسك بكسر السين والقياس الفتح **(قوله)** ومقطوع اكثر الاذن الخ في البدائع لو ذهب
بعض الاذن او الالية أو الذنب أو العين ذكر في الجامع الصغير ان كان كثيرا يمنع وان يسيرا
لا يمنع واختاف احوالنا في الفاصل بين القليل والكثير فعن ابي حنيفة أربع روايات روى
محمد عنه في الاصل والجامع الصغير ان المانع ذهاب اكثر من الثلث وعنه انه الثلث وعنه انه
الرابع وعنه ان يكون الذاهب اقل من الباقي أو مثله اه بالمعنى والاولى هي ظاهر الرواية
وصححها في الحائفة حيث قال والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه
الفتوى اه ومثني عليها في مختصر الوقاية والاصلاح والرابعة هي قولهما قال في الهداية
وقالا اذا بقي الاكثر من النصف اجزأ وهو اختيار الفقيه أبي الليث وقال ابو يوسف أخبر
بقولي اباحنيفة فقال قولي هو قولك قيل هو رجوع منه الى قول ابي يوسف وقيل معناه
قولي قريب من قولك وفي كون النصف مانعا روايتان عنهما اه وفي البرازية وظاهر مذهبهما
ان النصف كثير اه وفي غاية البيان ووجه الرواية الرابعة وهي قولهما واليهما رجع الامام
ان الكثير من كل شئ اكثره وفي النصف تعارض الجانبان اه أى فقال بعدم الجواز

وعند بعضهم يتصدق به بلا
ذبح * ضلت او سرقت
فاشترى اخرى ثم وجدها
فالافضل ذبحها وان ذبح
الاولى جاز وكذا الثانية لو
قيمتها كالاولى او اكثر
وان اقل ضمن الزائد
ويتصدق به بلا فرق بين
غنى وفقير وقال بعضهم ان
وجبت عن يسار فكذا
الجواب وان اعسار
ذبحهما ينابيع (ويضحي
بالجماء والخصى والثولاء)
اى المجنونة (اذا لم يمنعهما
من السوم والرعى وان
منعهما) تجوز التضحية
بها (والجرباء السمينية) فلو
مهزولة لم يحز لان الجرب في
اللحم نقص (لا بالعجفاء
والعجفاء)
المهزولة التي لا يخ في عظامها
(والعرجاء التي لا تمشى الى
المنسك) اى المذبح
والمريضة البين مرضها
(ومقطوع اكثر الاذن او
الذنب والعين) اى التي
ذهب اكثر نور عينها
فاطلق القطع على الذهاب

احتياطاً بدائع وبه ظهر ان في المتن كالهدياء والكثير والمتنقي هو الرابعة وعديدها الفتوى
 كما يذكره الشارح عن المجتبى وكأنهم اختاروها لان المتبادر من قول الامام السابق هو
 الرجوع عما هو ظاهر الرواية عنه الى قولهما والله تعالى اعلم وفي البرازية وهل تجمع الحروق
 في اذن الاضحية اختلفوا فيه قلت وقدمه الشارح في باب المسح على الخفين انه ينبغي الجمع
 احتياطاً **(قوله مجازاً)** من اطلاق السبب او المنزوم وارادة المسبب او اللازم **(قوله)** وانما
 يعرف الخ (ق) في الهداية ومعرفة المقدار في غير العين متيسرة وفي العين قلوا تشد المعية
 بعد ان لا تعطف الشاة يوماً ويومين ثم يقرب العلف اليها قليلاً قليلاً فاذا رأتها من موضع اعلم
 عليه ثم تشد الصحيحة وقرب اليها العلف كذلك فاذا رأتها من مكان اعلم عليه ثم ينظر الى تفاوت
 ما بينهما فان كان ثلثاً فالذهب هو الثلث وان نصفاً فلنصف اه **(قوله الالية)** بفتح الهمزة
 كسجدة وجمعه كافي القاموس اليات والايا **(قوله)** وقيل ما تعطف به (هو وما قبله روايتان
 حكاهما في الهداية عن الثاني وجزم في الحاشية بالثانية وقيل قبله والتي لا اسنان لها وهي
 تعطف او لا تعطف لا تجوز **(قوله)** التي لا اذن لها خالقة (قال في البدائع ولا تجوز مقطوعة
 احدى الاذنين بكاملها والتي لها اذن واحدة خالقة اه **(قوله)** فلو لها اذن صغيرة خالقة
 اجزأت (وهذه تسمى صمماً بمهملتين كافي القاموس **(قوله)** واجزاء الخ) هي بالجيم التي ليس
 ضرعها وبالهاء المقطوعة الضرع عيني وهي في عدة نسخ بالذال المعجمة ولم يذكر في القاموس
 شيئاً من المعنيين نعم ذكر الجذ بالجيم القطع المستأصل وبالهاء خفة الذنب وذكر الجداء بالجيم
 والذال المهمة الصغيرة الثدي والمقطوعة الاذن والذاهبة اللبن ومثله في نهاية ابن الاثير
 والذاهبة اللبن يأتي حكمها وفي الظهيرية ولا بأس بالجداء وهي الصغيرة اطباء جمع طبي
 وهو الضرع **(قوله)** ولا الجداء (بالجيم والذال والعين المهماتين وفي بعض النسخ بالذال المعجمة
 وهي تحريف وفي بعضها بالمعجمة والميم بعدها ولا يناسب تفسير الشارح وان كان المعنى صحيحاً
 لان الاجذم مقطوع اليد او الذاهب الانامل قاموس وصرح في الدرر ان مقطوع اليد
 او الرجل لا تجوز **(قوله)** ولا المصرفة اطباؤها (مصرفة كمعظمة من الصرم وهو القطع
 والاطباء اطباء المهمة جمع طبي بالكسر والضم حامات الضرع التي من خف وظلف وحافر وسبع
 قاموس ومارأينا في عدة نسخ بالطاء المعجمة تحريف **(قوله)** وهي الخ (فسرها الزيلعي
 بالتي لا تستطيع ان ترضع فصلاها وهو تفسير لازم المعنى لما في القاموس هي ناقة يقطع اطباؤها
 ليس الاحليل فلا يخرج اللبن ليكون اقوى لها وقد يكون من انقطاع اللبن بان يصيب ضرعها
 شيء فيكون فينقطع لبنها اه وفي الخلاصة مقطوعة رؤس ضرعوها لا تجوز فان ذهب من
 واحدة اقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمغزاذا يمكن
 لهما احدى حاملتيها خالقة او ذهبت باقة وبقيت واحدة لم تجز وفي الابل والبقرة ذهبت
 واحدة يجوز واثنان لا اه وذكر فيها جوائز التي لا ينزل لها لبن من غير علة وفي التاتر خالية
 والنشطور لا تحيزي وهي من الشاة ما قطع اللبن عن احدى ضرعيها ومن الابل والبقرة ما قطع
 من ضرعيها لان لكل واحد منهما اربع اضرع **(قوله)** ولا التي لا ية لها خالقة (الشاة اذا
 يكن لها اذن ولا ذنب خالقة قال محمد لا يكون هذا ولو كان لا يشوز وذكر في الاصل عن ابى

مجازاً وانما يعرف بتقريب
 العلف (او) اكثر
 (الالية) لان لاكثر حكم
 اسكل بقاء وذهاباً فيكفي
 بقاء لاكثر وعليه الفتوى
 مجتبى (ولا بالهاء) التي
 لا اسنان لها ويكفي بقاء
 الاكثر وقيل ما تعطف به
 (والسكاه) التي لا اذن
 لها خالقة فلو لها اذن
 صغيرة خالقة اجزأت
 زياي (واجزاء) مقطوعة
 رؤس ضرعها او يابستها
 ولا الجداء مقطوعة الانف
 ولا المصرفة اصباؤها وهي
 التي عوجت حتى انقطع
 لبنها ولا التي لا ية لها
 خالقة مجتبى ولا بالتحتي

خيفة انه يجوز خانية ثم قال وان كان لها لية صغيرة مثل الذنب خلقه جاز اما على قول
ابن خيفة فظاهر لان عنده لو لم يكن لها اذن اصلا ولا لية جاز واما على قول محمد صغيرة
الاذنين جائزة وان لم يكن لها لية ولا اذن خلقه لا يجوز (قوله لان لهما لا ينضح) من باب سمع
وبهذا التعليل اندفع ما ورد ابن وهبان من انها لا تخلو اما ان تكون ذكرا او انثى وعلى كل
تجوز (قوله ولا الجلالة الخ) اى قبل الجلس قال فى الخانية فان كانت ابلا تمسك اربعين يوما
حتى يطيب لهما والبقر عشرين وللغنم عشرة (قوله ولا تأكل غيرها) أفاد انها اذا كانت تخلط
تجزى ط * (تمه) * تجوز التضحية بالمجبوب العاجز عن الجماع والذى بهاسعال والعاجزة عن
الولادة لكبر سنهما والذى لها كى والذى لالسان لها فى الغنم خلاصة اى لا البقر لانه يأخذ العلف
باللسان والشاة بالسنان كفى القسهستانى عن الميتة وقيل ان انقطع من اللسان أكثر من الثلث
لا يجوز اقوله وهو الذى يظهر قياسا على الاذن والذنب بل اولى لانه يقصد بالاكل وقدي يحل
قطعه بالعلف تأمل وفى البدائع وتجزى الشرقاء مشقوقة الاذن طولا والخرقاء منقوبة الاذن
والمقابلة ما قطع من مقدم اذنها شئ وترك معلقا والمدابرة ما فعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة
والنهي الوارد محمول على الذنب وفى الخرقاء على الكثير على الاختلاف فى حد الكثير على
ما بينا اه بدائع وتجوز الحولاء ما فى عينها حول والحزوز التى جز صوفها خانية وقدمنا
ان ما جوزهنا جوزه الكراهة لانه خلاف المستحب (قوله كامر) اى كالموانع التى مرت ط
(قوله وان فقيرا اجزاه ذلك) لانها انما تعينت بالشراء فى حقه حتى لو أوجب اضحية على نفسه
غير عنها فاشترى صحيحة ثم تعينت عنده فضحى بها لا يسقط عنه الواجب لوجوب الكاملة
عليه كالموسر زيلعى (قوله وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء) اى وبقي العيب فان زال
اجزأت الغنى ايضا قال فى الخانية ولو كانت مهزولة عند الشراء فسمنت بعده جاز (قوله
ولا يضر تعيها من اضطرابها الخ) وكذا لو تعينت فى هذه الحالة او افلست ثم اخذت من فورها
وكذا بعد فورها عند محمد خلافا لابن يوسف لانه حصل بمقدمات الذبح زيلعى (قوله
فعلى الغنى غيرها لا الفقير) اى ولو كانت الميتة مندورة بعينها لما فى البدائع ان المندورة
لو هلكت اوضاعا تسقط التضحية بسبب النذر غير انه ان كان موسرا تلزمه اخرى
بإيجاب الشرع ابتداء لا بالنذر ولو معسر الاشئ عليه اصلا اه (قوله ولو ضلت او سرق
الخ) مستدرك بما قدمه فى الفروع على ما فى اغلب النسخ (قوله فظهرت) اى فى ايام
النحر زيلعى وقدمنا مفهومه عن البدائع (قوله فعلى الغنى احدها) اى على التفصيل
الما من انه لو ضحى بالاولى اجزاه ولا يلزمه شئ ولو قيمتها اقل وان ضحى بالثانية وقيمتها اقل
تصدق بالزائد قال فى البدائع الا اذا ضحى بالاولى ايضا فسقط الصدقة لانه أدى الاصل
فى وقته فيسقط الخلف (قوله شئ) ومثله فى التبيين وتامه فيه (قوله وقال الورثة) اى
اى الكبار منهم نهاية (قوله لقصد القربة من الكل) هذا وجه الاستحسان قال فى البدائع
لان الموت لا يمنع التقرب عن الميت بدليل انه يجوز ان يتصدق عنه ويحج عنه وقد صح ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن من لم يذبح من امته
وان كان منهم من قدماء قبل ان يذبح اه لان له صلى الله عليه وسلم ولاية عليهم اتقانى

لان لهما لا ينضح شرح
وهبانية وتامه فيه (و) لا
(الجلالة) التى تأكل
العذرة ولا تأكل غيرها
(ولو اشتراها سليمة ثم
تعينت بعيب مانع) كامر
(فعليه اقامة غيرها مقامها
ان) كان (غنيا وان كان
(فقيرا اجزاه ذلك)
وكذا لو كانت معيبة وقت
الشراء لعدم وجوبها عليه
بخلاف الغنى ولا يضر
تعينها من اضطرابها عند
الذبح وكذا لو ماتت فعلى
الغنى غيرها لا الفقير ولو
ضلت او سرق فتشترى
اخرى فظهرت فعلى الغنى
احدها وعلى الفقير كلاهما
شئ (ان مات احدا البعة)
المشتركين فى البدنة (وقال
الورثة اذبحوا عنه وعنكم
صح) عن الكل استحسانا
لقصد القربة من الكل
ولو ذبحوها بلا اذن الورثة
لم يجزهم

قال في النهاية وعلى هذا اذا كان أحدهم أم ولد فحسب عينا مولاها أو صغيرا فحسب عنه أبوه
(قوله) لان بعضها لم يقع قربة) فكذا الكل لعدم التجزى كياتي * (فروع) * من فحسب عن
الميت يصنع كما يصنع في اضحية نفسه من التصديق والاكل والاجر للميت والملك للذبايح
قال الصدر والمختار انه ان بأمر الميت لا يأكل منها والا يأكل بزانية وسيدكره في النظم
(قوله) وان كان شريك السنة نصرانيا الخ) وكذا اذا كان عبدا أو مديرا يريد الاضحية لان
نيتها باطلة لانه ليس من اهل هذه القربة فكان نصيبه لحما فنع الجواز اصلا بدائع
* (نبيه) قد علم ان الشرط قصد القربة من الكل وشمل مالو كان أحدهم مريدا للاضحية
عن عامه واصحابه عن الماضي تجوز الاضحية عنه ونية واصحابه باطلة وصاروا متطوعين وعليهم
التصدق بلحما وعلى الواحد أيضا لان نصيبه شائع كافي الحانية وظاهره عدم جواز الاكل
منها تأمل وشمل مالو كانت القربة واجبة على الكل أو البض اتفقت جهاتها أولا كأضحية
واحصار وجزاء صيد وحلق ومتعه وقران خلافا لفرلان المقصود من الكل القربة وكذا لو
اراد بعضهم العقيقة عن ولد قد ولد له من قبل لان ذلك جهة التقرب بالشكر على نعمة الولد ذكره
محمد ولم يذكر الولية وينبغي ان تجوز لانها تقام شكر الله تعالى على نعمة النكاح وردت بها
السنة فاذا قصد بها الشكر واقامة السنة فقد اراد القربة ورى عن ابي حنيفة انه كره الاشتراك
عند اختلاف الجهة وانه قال لو كان من نوع واحد كان أحب الى وهكذا قال ابو يوسف بدائع
واستشكل في الشربلية الجواز مع العقيقة بما قالوا من ان وجوب الاضحية نسخ كل دم كان
قبلها من العقيقة والرجية والعيرة وبان محمدا قال في العقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل
وقال في الجامع ولا يبق والاول يشير الى الاباحة والثاني الى الكراهة الخ اقول فيه نظر لان
المراد لا يبق على سبيل السنة بدليل كلامه الاول وقد ذكر في غرر الافكار ان العقيقة مباحة
اعلى ما في جامع المحبوبي او تطوع على ما في الشرح الطحاوي اه وما مر يؤيد انها تطوع على
انه وان قلنا انها مباحة لكن بقصد الشكر تصير قربة فان النية تصير العبادات عبادات
والمباحات طاعات **(قوله)** لان الارقاة لا تجزأ الى قوله ينابيع) وجد على هامش نسخة
الشارح بخطه وسقط من بعض النسخ **(قوله)** لما مر) اي من ان بعضها لم يقع قربة **(قوله)**
فروع) جمعها نظرا الى صورتى المسئلة وما قاسها عليه تأمل **(قوله)** اشترى كل واحد منهم
شاة) ووجب كل منهم شاة تاترخانية وبه يظهر وجه لزوم التصديق الآتي **(قوله)** حتى
وقيمة كل واحدة مثل ثمنها) فلو ازيد او انقص تصدق باعتباره فيما يظهر ط **(قوله)** حتى
لا يعرف كل واحد شاته) بان كانوا في ظامة مثلا والا فعدم التميز والحالة ما ذكر بعيد كما قاله ط
(قوله) ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين الخ) لاحتمال انه ذبح ما اشترت بعشرة
وكذا صاحب العشرين فيتصدق بعشرة ليبرأ كل منهما يقنا عما اوجبه واما صاحب
العشرة فاذا ذبح برى يقنا **(قوله)** اجزأته) لانه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكلا عن
صاحبها **(قوله)** كما لو ضحى اضحية غيره بغير امره) ذكر المسئلة في التاترخانية عن
الينابيع بدون هذه الزيادة ولا يظهر التشبيه الا باسقاط لفظة غير تأمل **(قوله)** ويأكل من
لحم الاضحية الخ) هذا في الاضحية الواجبة والسنة سواء اذا لم تكن واجبة بالنذر وان

لان بعضها لم يقع قربة
(وان كان شريك السنة
نصرانيا او مريدا للحم لم
يجز عن واحد) منهم
لان الارقاة لا تجزأ هداية
لما مر * (فروع) * ولوان
ثلاثة نفر اشترى كل واحد
منهم شاة للاضحية احدهم
بعشرة والاخر بعشرين
والاخر بثلاثين وقيمة كل
واحد مثل ثمنها فاختلطت
حتى لا يعرف كل واحد شاته
بعينها واصطلحوا على ان
يأخذ كل واحد منهم شاة
يضحي بها اجزأته
ويتصدق صاحب الثلاثين
بعشرين وصاحب العشرين
بعشرة ولا يتصدق صاحب
العشرة بشيء وان اذن كل
واحد منهم ان يذبحها عنه
اجزأته ولا شيء عليه كما
لوضحي اضحية غيره بغير
امره ينابيع (ويأكل من
لحم الاضحية

وجبت به فلا يأكل منها شيئاً ولا يطعم غنياً سواء كان الناذر غنياً أو فقيراً لأن سبيلها التصديق وليس للمتصدق ذلك ولو أكل فعليه قيمة ما أكل زيلبي وأراد بالاضحية السنة اضحية الفقير فإنه صرح بأنها تقع منه سنة قيل قول الكثر ويضحى بالجاء لكنه خلاف ما في النهاية من أنها لا تقع منه واجبة ولا سنة بل تطوعاً محضاً وكذا صرح في البدائع أنها تكون تطوعاً وهي اضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بها ولا الشراء للاضحية لانعدام سبب الوجوب وشرطه فظاهر أنه أراد بالسنة التطوع تأمل ثم ظاهر كلامه أن الواجبة على الفقير بالشراء الأكل منها وذكر أبو السعود أن شراءها بمنزلة النذر فعليه التصديق اهـ أقول التعليل بأنها بمنزلة النذر مخرج به في كلامهم ومفاده ما ذكر وفي التاترخانية سئل القاضي بديع الدين عن الفقير إذا اشترى شاة لها هل يحل له الأكل قال نعم وقال القاضي برهان الدين لا يحل اهـ فتأمل ثم اعلم أن هذا كله فيما إذا ذبحها في أيام النحر بدليل ما قدمناه عن الحائنية أنه إذا أوجب شاة بعينها واشتراها ليضحى بها بمضت أيام النحر تصديق بها حية ولا يأكل منها لا انتقال الواجب من الأراقفة إلى التصديق وإن لم يوجب ولم يشتر وهو موسر تصديق بالقيمة اهـ وقد منا أن مفاد كلامهم أن الغنى له الأكل من المنذورة إذا قصد بندره الأخبار عن الواجب عالية فإن أراد بالنذر في كلام الزيلبي هنا النذر ابتداء والحاصل أن التي لا يؤكل منها هي المنذورة ابتداء والتي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر والتي ضحى بها عن الميت بأمره على اختيار كما قدمناه عن البرازية والواجبة على الفقير بالشراء على أحد القولين المارين والذي ولدته الانححية كما قدمناه عن الحائنية والمشاركة بين سبعة نوى بعضهم بحصته القضاء عن الماضي كما قدمناه آنفاً عن الحائنية أيضاً فهذه كلها سبيلها التصديق على الفقير فغنم هذا التحرير ويأتي في كلام الشارح أيضاً بعض مسائل من هذا القليل **(قوله ويؤكل غنياً ويدخر)** لقوله عليه الصلاة والسلام بعد النهي عن الادخار كلوا واطعموا وادخروا الحديث رواه الشيخان واحمد **(قوله ونذب الخ)** قال البدائع والأفضل أن يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لأقربائه وأصدقائه ويدخر الثلث ويستحب أن يأكل منها ولو حبس الكل لنفسه حازلان القربة في الأراقفة والتصديق باللحم تطوع **(قوله ونذب تركه)** أي ترك التصديق المفهوم من السياق **(قوله نذى عيال)** غير موسع الحال بدائع **(قوله شهدها بنفسه)** لما روى الكرخي بإسناده إلى عمران بن الحصين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قومي يا فاطمة فاشهدي اخيكت فإنه يغفر لك بأول قطرة من دمها كل ذنب عملته وقولي إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له اتقاني **(قوله كي لا يجعها ميتة)** علة لعدم ذبحها بيده المفهوم من قوله شهدها ويأمر غيره **(قوله وكره ذبح الكتاني)** أي بالامر لأنها قربة ولا ينبغي أن يستعان بالكافر في أمور الدين ولو ذبح جاز لأنه من أهل الذبح بخلاف المجوسى وقهستاني وغيرها وظاهر كلام الزيلبي وغيره عدم الكراهة لو كان بأمره وبه صرح مسكين مستدلاً عليه بقول الكافي ولو أمر المسلم كتابياً بأن يذبح اضحية جاز وكره بدون أمره لكن نقل أبو السعود عن الحموى أن بعضهم ذكر أن عبارة الكافي على خلاف ما نقل عنه وفي الجوهرة فإذا ذبحها للمسلم بأمره اجزأه ويكره **(قوله واما المجوسى فيحرم)**

ويؤكل غنياً ويدخر ونذب
ان لا ينقص التصديق عن
الثلث) ونذب تركه لذي
عيال توسعة عليهم (وان
يذبح بيده ان علم ذلك والا
يعلمه (شهدها) بنفسه
ويأمر غيره بالذبح كي
لا يجعها ميتة (وكره ذبح
الكتاني) واما المجوسى
فيحرم لانه ليس من اهله
دور

(ويتصدق بجلدها او بعمل منه نحو غربال وجراب) وقربة وسفرة ودلو (او يبدله بما ينتفع به باقيا) كامر (لا يستهلك كخل والحلم ونحوه) كدراهم (فان بيع اللحم او الجلد به) اي بمستهلك (او بدراهم تصدق بثمنه) ومفاده صحة البيع مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالوقف مجتبي (ولا يعطى اجر الجزار من اياه) لانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة والسلام من باع جلد افحيتة فلا ضحية له هداية (وكرم جز صوفها قبل الذبح) لينتفع به فان جزه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجرة حاوي الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها (بخلاف ما بعدد الحصول المقصود مجتبي) ويكره الانتفاع بلبنها قبله (كفي الصوف ومنهم من اجازها لاني لو جوبها في الذمة فلا تعين زيلبي (ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه)

يعني عن نفسه

لانه ليس من اهله درر كذا في بعض النسخ (قوله ويتصدق بجلدها) وكذا بجلالها وفلاؤها فانه يستحب اذا اوجب بقرة ان يجللها ويقلدها واذا ذبحها تصدق بذلك كما في التاترخانية (قوله بما ينتفع به باقيا) اقيامه مقام المبدل فكان الجلد قائم معنى بخلاف المستهلك (قوله كامر) اي في الضحية الصغيرة وفي بعض النسخ مما مر اي من قوله نحو غربال الخ (قوله فان بيع اللحم او الجلد به الخ) افاد انه ليس له بيعهما بمستهلك وان له بيع الجلد بما تبقى عنه وسكت عن بيع اللحم للخلاف فيه ففي الخلاصة وغيرها لو اراد بيع اللحم ليتصدق بثمنه ليس له ذلك وليس له فيه الا ان يطعم او يأكل اه والصحيح كما في الهداية وشروحا انهما سواء في جواز بيعهما بما ينتفع بعينه دون ما يستهلك وأيده في الكفاية بما روى ابن سبابة عن محمد لو اشترى باللحم ثوبا فلا بأس بلبسه اه * (فروع) * في الفقة اشترى بلحمها ما كولا فأكله لم يجب عليه التصدق بقيمته استحسانا واذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكاة لا يحسب عنها في ظاهر الرواية لكن اذا دفع اغنى ثم دفع اليه بنية يحسب قهستاني (قوله تصدق بثمنه) اي وبالدراهم فيما لو ابدله بها (قوله ومفاده صحة البيع) هو قول ابي حنيفة ومحمد بدائع اقيام الملك والقدرة على التسليم هداية (قوله مع الكراهة) للحديث الآتي (قوله لانه كبيع) لان كلا منهما معاوضة لانه انما يعطى الجزار بمقابلة جزره والبيع مكروه فكذا ما في معناه كفاية (قوله واستفدت الخ) كذا في بعض النسخ والضمير للكراهة لكن صاحب الهداية ذكر ذلك الحديث في البيع ثم قال بعد قوله ولا يعطى اجر الجزار منها لقوله عليه الصلاة والسلام لعلى رضى الله عنه تصدق بجلالها وخطامها ولا تعط اجر الجزار منها شيئا والنهي عنه نهى عن البيع ايضا لانه في معنى البيع اه ولا يخفى ان في كل من الحديثين دلالة على المطلوب من الموضعين (قوله فان جزه تصدق به الى قوله حاوي الفتاوى) يوجد في بعض النسخ وقوله فان فعل تصدق بالاجرة اي فيما لو أجرها واما اذا ركبها او حمل عليها تصدق بمقتضاه كما في الخلاصة وفي الدر المنثور عن الظهيرية لو عمل الجلد جرابا وأجره لم يجز وعليه التصدق بالاجرة (قوله لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها) فيه ان القرية تتأدى بالاراقة فهي تقوم بها لا غيرها فكيف يكره منح ويأتي دفعه قريبا (قوله ويكره الانتفاع بلبنها) فان كانت التضحية قريبة نصح ضرعها بالماء البارد والاحلبه وتصدق به كما في الكفاية (قوله لوجوبها في الذمة فلا تعين) والجواب ان المشتراة للاضحية متعينة للقرية الى ان يقام غيرها مقامها فلا يحل له الانتفاع بها مادام متعينة ولهذا لا يحل له لحمها اذا ذبحها قبل وقتها بدائع ويأتي قريبا انه يكره ان يبدل بها غيرها فيفيد التعين ايضا وبه اندفع ما مر عن المنع فتدبر (قوله ولو غلط اثنان الخ) قال الاثنان قوله غلط شرط لما في نوادر ابن سبابة عن محمد لو تعمد فذبح اضحية رجل عن نفسه لم يجز عن صاحبها وفي الغلط جاز عن صاحبها ولا يشبه العمد الغلط ولو ضمنه قيمتها في العمد جازت عن الذابح وفي الاملاء قل محمد لو ذبحها متعمدا عن صاحبه يوم النحر ولم يأمره جاز ايضا استحسانا لانها هيئت للذبح اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) يعني شاة الاضحية وكان الاولى التعبير به كما في الكثر والهداية ليفيد انها لو لم تكن للاضحية تكون مضمونة عليه شر نبالية (قوله يعني عن نفسه) صرح به في البدائع وغيرها فلو نواها عن صاحبه

مع ظنه انها اضحية نفسه هل تقع عن المالك ايضا الظاهر نعم ولم أره فليراجع (قوله على ما دل عليه قوله غاف) لانه يفيد انه ظن كونها شاة فلا يذبحها الا عن نفسه عادة (قوله او لم يغلاط) من هنا الى قوله عن صاحبه يوجد في بعض النسخ ولقطة او لم يغلاط سبق قلم اذ لا وجود لها في كلامه غيره وقوله فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية كان ينبغي ذكره عقب قوله صح استحسانا وعبرة الهداية وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتعنيها للاضحية حتى وجب عليه ان يضحي بها في ايام النحر اى لو كان المضحي فقيرا نهاية ويكره ان يبدل بها غيرها اى اذا كان غنيا نهاية فصار المالك مستعينا بكل من يكون اهلا للذبح اذ ناله دلالة اه فقوله هداية نقل لحاصل المعنى وقوله قاله ابن الكمال فيه انه لم ينقله ابن الكمال عن الهداية ولعل ضمير قاله زائد ومقول القول ما بعده وهو قوله وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه لكنه يوهم ان ابن الكمال ذكره في شرحه مع انه ذكره في منهواته على الهامش ثم ان ما ذكر انه ظهر كلام صدر الشريعة هو المصريح به في كتب المذهب وقال ط اهل المذهب الا زفر جمعوا على انها تقع عن المالك للاذن دلالة (قوله صح استحسانا بلا غرم) اى صح عن صاحبه فتقع كل اضحية عن مالكها كما علمت فأخذ كل منهما مسلوخته وقدمنا وجه الاستحسان واما القياس وهو قول زفر فهو انه يضمن له قيمتها لانه ذبح شاة غيره بغير اذنه (قوله ويحالان) اى ان كانا قد اكلا ثم علما فليحل كل منهما صاحبه هداية (قوله وان تشاحا) اى عن التحليل (قوله وتصدق بها) لانها بدل عن اللحم فصار كإلوا بعه لان التضحية لما وقعت عن صاحبه كان الناحية له ومن اتلف لحم اضحية غيره فالحكم فيه ما ذكرنا هداية اقول ومقتضى قوله لانها بدل عن اللحم الخ ان التضمن لقيمة اللحم لا لقيمتها حية ولذا وقعت عن المالك بقى شئ وهو ان قول المصنف السابق بلا غرم وكذا قول الهداية ولا ضمان عليهما وقولهم لانه صار ذابحا بالاذن دلالة يفيد انه لو أراد كل تضمين صاحبه قيمتها لم يكن له ذلك وفي البدائع ما يخالفه حيث قال لو تشاحا وأدى كل منهما الضمان عن نفسه تقع الاضحية له وجازت عنه لانه ملكها بالضمان اه فعلى هذا الكل منهما الخيار بين تضمين صاحبه وتكون ذبيحة كل اضحية عن نفسه وبين عدم التضمن فتكون ذبيحة كل اضحية عن صاحبه ويحمل قولهم بلا غرم على ما اذا رضى كل بفعل الآخر تأمل (قوله قلت الخ) لما كانت المسئلة السابقة فيما اذا غلط الذابح وذبح عن نفسه أراد ان يبين ما اذا تعمد ذبح اضحية غيره بلا امره صريحا فذبح عن نفسه او عن المالك وقد مناه ملخصا عن الاتقاني (قوله اجزأته) اى اجزأ الشارى عن التضحية لانه قد نواها فلا يضره ذبحها غيره على ما بينا زيلعى (قوله وان ضمنه الخ) اى ضمنه الشارى قيمتها لا تجزى الشارى وتجاوز عن الذابح لانه ظهر ان الاراقة حصت على ملكه زيلعى (قوله وهذا) اى وقوعها عن المالك ان لم يضمن الذابح وعدم وقوعها عنه بل عن الذابح ان ضمنه (قوله اما اذا ذبحها الخ) قال في الشرع بلالية عن منية المفتى واذا ذبح اضحية الغير ناويا ملكها بغير امره جاز ولا ضمان عليه اه وهذا استحسان لوجود الاذن دلالة كما في البدائع قال في التاترخانية اطلق المسئلة في الاصل وقيدها في الاجناس بما اذا اضجعا

على ما دل عليه قوله غاف او لم يغلاط فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية قاله ابن الكمال وهو ظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه (صح) استحسانا (بلا غرم) ويحالان ولو اكلا ولم يعرفاهم عرف هداية وان تشاحا ضمن كل لصاحبه قيمة لحمه وتصدق بها قلت وفي اوائل القاعدة الاولى من الاشياء لو شرها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فنأخذها مذبوحة ولم يضمنه اجزأته وان ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه اه فراجع

صاحبها للاضحية وفي الغيانية والاول هو المختار اه أى للاكتفاء بالنية عند الشراء
فتمت لها كما قدمناه قبل صفحة واستفيد منه انه لو كانت غير معينة لا تجزى وضمن قال
في الخانية اشترى خمس شياه في ايام الاضحية واراد ان يضحي بواحدة منها الا انه لم يعينها
فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بنية صاحبها بلا امره ضمن اه والذي تحرر في هذا
الحل انه لو غلط فذبح اضحية غيره عن نفسه فالملك بالخيار ان ضمنه وقعت عن الذابح
والافعن المالك على ما قدمناه عن البدائع وكذا لو تعدد وذبحها عن نفسه وعليه فلا فرق
بينهما وتأمله مع ما قدمناه عن الاتفاق ان العمد لا يشبه الغلط واما لو ذبحها عن المالك وقعت
عن المالك وهل له الخيار أيضا لم أره والظاهر نعم والله تعالى اعلم **(قوله كما يصح)** أى عن الذابح
(قوله ان ضمنه قيمتها لظهور الخ) كذا في النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ زيادة يجب
اسقاطها اذ لا معنى لها هنا سوى قوله كما اذا باعها أى فانه يصح البيع اذا ضمنه المالك لوقوع
الملك مستندا وافاد ان المالك له أخذها مذبوحة قال في البدائع غصب شاة فضحى بهاعن
نفسه لا تجزئه لعدم الملك ولا عن صاحبها لعدم الاذن ثم ان أخذها صاحبها مذبوحة وضمنه
التقصان فكذلك لا تجوز عنهما وعلى كل ان يضحي باخرى وان ضمنه قيمتها حية تجزى عن
الذابح لانه ملكها بالضمان من وقت الغصب بطريق الاستناد فصار ذابحا شاة هي ملكه
فنجزيه ولكنه يأثم لان ابتداء فعله وقع محظورا فيلزمه التوبة والاستغفار اه أقول ولا
يخالف هذا ما مر عن الاشباه والزيلعي من انه ان ضمنه وقت عن الذابح والافعن المالك لان
ذاك فيما اذا اعداها صاحبها للاضحية فيكون الذابح مأذونا لدلالة كإمر تقريره وهنا في غيره
ولذا عبروا هنا بشاة الغصب ولم يعبروا بأضحية الغير فافهم **(قوله لظهور الخ)** علة لتقييد
الصحة بالضمان وفي القهستاني وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابى يوسف
وزفرانه لا يصح **(قوله فيقع في غير ملكه)** بخلاف الغصب لظهور الملك فيه مستندا كما مر
ولصدر الشريعة هنا بحث مذکور مع جوابه في المنع **(قوله قلت ويظهر الخ)** قال في
الشرنبلالية المراد بالوديعة كل شاة كانت امانة كافي الفيض عن الزندويستى اه ح وفي البدائع
وكل جواب عرفته في الوديعة فهو الجواب في العارية والاجارة بان استعار ناقة او ثورا او
بعيرا او استأجره فضحى به انه لا يجزئه عن الاضحية سواء أخذها المالك او ضمنه القيمة لانه
امانة في يده وانما يضمنها بالذبح فصار كالوديعة اه وزاد في الخلاصة والبرازية والقهستاني
عن النظم المستبضع والمرتهن والوكيل بشراء الشاة والوكيل بحفظ ماله اذا ضحى بشاة موكله
والزوج او الزوجة اذا ضحى بشاة صاحبه بلا اذنه **(قوله والمرهونة كالمقصوبة)** يخالف
لما في الظهيرية من انها كالوديعة وكذا لما قدمناه عن الخلاصة وغيرها لكن في التاتر خانية
عن الصيرفية اذا ضحى المرتهن بالشاة المرهونة لا يجوز وقال القاضى جمال الدين يجوز
ولو ضحى به الراهن يجوز اه خانية وفي البدائع ولو كان مرهونا ينبغي ان يجوز لانه يصير
ملكه من وقت القبض كافي الغصب بل اولى ومن المشايخ من فصل فقال ان كان قدر الدين
يجوز وان اكثر ينبغي ان لا يجوز لان بعضه مضمون وبعضه امانة ففي قدر الامانة انما يضمنه

(كما) يصح (لوضحي بشاة)
الغصب ان ضمنه قيمتها
حية كما اذا باعها وكذا لو
ألفها ضمن لصاحبها قيمتها
هداية لظهور انه ملكها
بالضمان من وقت الغصب
(لا الوديعة وان ضمنها)
لان سبب ضمانه هنا بالذبح
والملك يثبت بعد تمام
السبب وهو الذبح فيقع
في غير ملكه قات ويظهر
ان العارية كالوديعة
والمرهونة كالمقصوبة
لكونها مضمونة بالدين

بالذبح فيكون بمنزلة الودیعة اهـ (قوله وكذا المشتركة) یعنی أنها أمانة لظهور ان نصيب شريكه أمانة في يده اهـ ح ای فلا تجزى كالوديعة ولا يخفى ان المراد شاة واحدة مشتركة بخلاف شاتين بين رجلين فخيا بهما فانه يجوز كما يذكره قريبا (قوله لون اضحيته عليه الصلاة والسلام سوداء) فيه حمل العين على العرض اهـ ح وأجاب ط بأنه أنه نظرا للمضاف اليه أقول وما ذكره من انها سوداء مبنى على ما فهمه ابن الشحنة من كلام ابن وهبان في شرحه أوقعه فيه التحريف والصواب انها بيضاء كانه عليه الشرنبلالى وسند ذكر كلامه عند النظم ويؤيده ما في الهداية قد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين موجوئين اهـ والوجاء على وزن فعال نوع من الخضاء كما قدمناه واختلف في الاملاح ففي ابى السعود عن فتح البارى لابن حجر هو الذى بياضه اكثر من سواده ويقال هو الاغبر وهو قول الاصمعى وزاد الخطابى هو الذى فى خلل صوفه طبقات سود ويقال الابيض الخالص قاله ابن الاعرابى وبه تمسك الشافعية في تفضيل الابيض في الاضحية وقيل الذى يعلوه حمرة وقيل الذى ينظر فى سواد ويأكل فى سواد ويمشى فى سواد ويترك فى سواد أى ان مواضع هذه منه سواد وماعده أبيض اهـ أقول وفي البدائع افضل الشاة ان يكون كبشا أملح أقرن موجوئا والاقرن العظيم القرن والاملح الابيض اهـ وظاهره ان المراد الابيض الخالص فوافق قول الشافعية وفسره في العناية والكفاية بالابيض الذى فيه شعرات سود وهو كذلك فى القاموس ويمكن حمل ما فى البدائع عليه (قوله لزمه ثنتان) عبارة الخانية قالوا لزمه ثنتان (قوله لحجى الامر بهما) الذى فى الخانية وغيرها الاثر بالناء الثلاثة وهو كذلك فى بعض النسخ والمراد به ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين قال الشرنبلالى فى شرحه قد يقال لما بين عليه السلام ان أحدهما عنه وعن آله والاخر عن امته لم يقض بثنتين على شخص بالسنية (قوله والاصح وجوب الكل) كذا صححه فى الظهيرية ونقل فى التاتر خانية عن الصدر الشهيدان الظاهر وسأنى فى النظم فيلزمه ان يضحي بالعشر فى أيام النحر وبعدها يتصدق بها حية لو كانت معينة كما يؤخذ مما مر متا قال الشرنبلالى فى شرحه وأقول فى حجة الزامه بثنتين أو بعشر تأمل والذى يظهر لى انه مثل الزامه على نفسه الظاهر عشر افلا يلزمه غير ما أوجه تعالى لان نذر ذات الواجب وتعدده ليس صحيحا نعم نذر مثله كقوله نذرت ذبح عشر شياه وقت كذا يصح ويغوذ كذا الوقت وتقدم فى الحج لوقال الله تعالى على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شئ غير المشروع مع ان الحج نفلا مشروع ولكن لا يسمى حجة الاسلام وكذلك الاضحية لم تشرع لازمة الا واحدة فنذر تعددها الزام غير المشروع وجوبا فلا يلزم فليتأمل اهـ أقول وبالله تعالى التوفيق ان كتب المذهب طائفة بصحة النذر بالاضحية من الغنى والفقر وقدمنا ان الغنى اذا قصد بالنذر الاخبار عن الواجب عليه وكان فى أيام النحر لزمه واحدة والاقتتان ثم لا يخفى ان الاضحية اسم اشاة مثلا نذخ فى أيام النحر واجبة كانت أو تطوعا فاذانذر أضحية لم تنصرف الى الواجبة عليه ما لم ينو بالنذر الاخبار كما اذا قال لله على حجة وعاليه حجة الاسلام قال الزيلعى يلزمه أخرى الا اذا عني به الواجب عليه اهـ فاذانذر عشر أضحيات لم يحتمل الاخبار عن الواجب اصلا كما قدمناه عن البدائع من ان

وكذا المشتركة فليراجع
* (فروع) * لون اضحيته
عليه الصلاة والسلام
سوداء * نذر عشر أضحيات
لزمه ثنتان لحجى الامر بهما
خانية والاصح وجوب
الكل لا يجابه ماله من
جنسه ايجاب شرح وهبانية
قلت ومفاده لزوم النذر
بما من جنسه واجب
اعتقادي او اصطلاحى قاله
المصنف فليحفظ

الغنى لو نذر قبل ايام النحر ان يضحي شاة لزمه شاتان احداها بالنذر والاخرى بالغنى لعدم احتمال الصيغة الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذا لو نذر وهو فقير ثم استغنى وهنا كذلك لعدم وجوب العشر فقلزمه العشر لانها عبادة من جنسها واجب بخلاف ما لو قال لله على حجة الاسلام مرتين لان حجة الاسلام اسم للفعل المخصوص على سبيل الفرضية فاذا قال مرة او مرتين لا يلزمه لان المرة لازمة قبل النذر والثانية لا يمكن جعلها حجة الاسلام التي هي فرض العمر ومثله نذر رمضان مرة او مرتين فالفرق بين الاضحية التي تطلق على الواجب والتطوع كالصوم والصلاة والحج وبين حجة الاسلام كصوم رمضان وصلاة الظهر أظهر من الشمس وحيث علمت ان الاضحية اسم لما يذبح في وقت مخصوص لم يكن فيها الغاء الوقت فاذا نذرها يلزم فعلها فيه والالم يمكن آتيا بالنذور لانها بعدها لا تسمى اضحية ولذا يتصدق بها حية اذا خرج وقتها كما قدمناه بخلاف ما اذا نذر ذبح شاة في وقت كذا يلغو ذكر الوقت لانه وصف زائد على مسمى الشاة ولذا التي علمنا ان تعيين الزمان والمكان بخلاف الاضحية فان الوقت قد جعل جزءاً من مفهومها فلزم اعتباره ونظير ذلك ما لو نذر هدى شاة فانهم قالوا انما يخرج عنه العهد ذبحها في الحرم والتصدق بها هناك مع انهم قالوا لو نذر التصديق بدرهم على فقراء مكة له التصديق على غيرهم وما ذاك الا لكون الهدى اسماً لما يهدى الى مكة ويتصدق به فيها فقد جعل المكان جزءاً من مفهومه كالزمان في الاضحية فاذا تصديق به في غير مكة لم يأت بمناذر بخلاف ما لو نذر التصديق بالدرهم فيها فان المكان لم يجعل جزءاً من مفهوم الدرهم فان الدرهم درهم سواء تصديق به في مكة او غيرها بخلاف الهدى فقد ظهر وجه تصحيح العشر ووجه لزوم ذبحها في ايام النحر فاغتنم هذه الفائدة الجليلة * التي هي من نتائج فكرتي العليلة * فاني لم أرها في كتاب والمحمد لله الملك الوهاب * (قوله غنم) الذي في المنج وغيرها شاتان (قوله بخلاف العتق الح) اي لو كان عبدان بين رجلين عليهما كفارتان فاعتقاها عن كفارتيهما لا يجوز لان الانصاء تجتمع في الشاتين لالريقق بدليل جريان الجبر في قسمة الغنم دون الرقيق بدائع (قوله فالاضحية كلاهما) قال في الخلاصة ولو ضحى باكثر من واحدة فالواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لم واختار انه يجوز كلاهما اه وفي التارخانية عن المحيط انه الاصح (قوله وقيل الزائد لم) اي ولا يصير اضحية تطوعاً خانية (قوله والافضل الح) اي الاكثر ثواباً وقدما الكلام عليه (قوله ولو ضحى بالكل الح) الظاهر ان المراد لو ضحى ببدنة يكون الواجب كلها لاسبغها بدليل قوله في الخانية ولو ان رجلاً موسراً ضحى بدنة عن نفسه خاصة كان الكل اضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى اه مع انه ذكر قبله بأسطر لو ضحى الغنى بشاتين فالزيادة تطوع عند عامة العلماء فلا ينافي قوله كان الكل اضحية واجبة ولا يحصل تكرار بين المسئلتين فافهم ولعل وجه الفرق ان التضحية بشاتين تحصل بفعلين منفصلين وارقة دمين فيقع الواجب احداها فقط والزائدة تطوع بخلاف البدنة فانها بفعل واحد وارقة واحدة فيقع كلها واجبا هذا ما ظهر لي (قوله فالكل فرض) اي عملي ح (قوله ولا يأكل) ظاهره ولو كان غنياً مع تصريحهم بأنها واجبة في ذمته غير متعينة عليه حتى جاز له ان يبدلها بغيرها مع الكراهة ط (قوله لو ايام النحر

* غنم بين رجلين ضحيا بها
جاز بخلاف العتق اصحة
قسمة الغنم لالريقق *
ضحى بشتين فالاضحية كلاهما
وقيل الزائد لم والافضل
الاكثر قيمة فان استويا
فالاكثر لحماً فان استوبا
فأطيبهما ولو ضحى بالكل
فالكل فرض كأركان
الصلاة فان الفرض منها
ما ينطلق الاسم عليه فاذا
طولها يقع الكل فرضاً
محتجباً * شري اضحية وأمر
رجلاً بذبحها فقال تركت
التسمية عمد الزم قيمتها
ليشترى الآمر بها أخرى
ويضحي ويتصدق ولا
يأكل لو أيام النحر

باقية والا تصدق بقمها على الفقراء خانية وفيها اراد التضيعة ﴿ ٢٩٢ ﴾ فوضع يده مع يد القصاب في الذبح

واغانه على الذبح سمى كل وجوبا فلوتركها احدها او ظن أن تسمية احدها تكفي حرمت وهي تصلح لغزا فيقال اى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الحبيب الرملی فقال

* اى ذبح لا بد للحل فيه *
* ان يثنى بذكر ذى التزنية *
* فأجب عنه بالقرىض فأنا *
* لا نراه نثرا ولا نرضيه *
فقلت في الجواب

* خذ جوابا لنظما كما يتبعه *
* من فقيه مرويه عن فقيه *
* هي شاة في ذبحها اشترك *
اثنان * فنكرار الذكر شرط كما نرويه *
ذلك ذبح قصابه وضع اليد مع صاحب الذى يرتجيه *
فعلى كل واحد منهما أن * يذكر الله جل عن تشبيهه *
وفى الوهبانية وسرحها قال * ولو ذبحا شاة معا ثم واحد *
اخل بسم الله فالشاة تهجر *
وان يشتري منها ثلاثا ثلاثة *
وأشكال فانكول بالذبح يذكرك *
وكيل شراء الشاة للعتز ان شري *
يصح خلاف العكس

باقية) مرتبط بقوله ليشتري وما بعده (قوله والا) بان مضت ايام النحر لا يشتري بالقيمة غيرها لان الاراقة عهدت قرية في ايام النحر كما قدمناه (قوله خانية) وكذا في الذخيرة والخالصة وغيرها ونظمها ابن وهبان وابن الشحنة ولم أر من ذكر وجه عدم الاكل منها ولا يقال ان أخذ قيمتها كبيعها لانه ليس بدل اضحية اذ هي ميتة على انه كان يلزمه التصديق بالدرهم كما لو باع لحم اضحية كما مر فالظاهر انها منذورة فليأكل (قوله فلوتركها) اى التسمية المفهومة من سعى (قوله وقد نظمه شيخنا الحل) قد نظمه ايضا المصنف في منحه سؤالا وجوابا لكنه ارتكب فيه ضرورات لا ترتكب مع ما فيه من اختلال النظم وفي بعض الابيات (قوله ان يثنى) مبنى للمجهول والجار والمجرور نائب الفاعل (قوله بالقرىض) اى الشعر (قوله فقلت في الجواب الحل) الشطر الاول والبيت الثانى بتمامه من نظم صاحب المنح والباقي من نظم الحبيب الرملی فانه قال بعد نظمه السؤال السابق وقلت في الجواب

خذ جوابا لا نقد يوجد فيه * من فقيه مرويه عن فقيه
ذلك ذبح قصابه وضع اليد * مع صاحب الذى يرتجيه

(قوله فعلى كل واحد الحل) وبه ظهر ان الشارح ليس له من الجواب سوى التلقيق من كلام المصنف وكلام شيخه ان لم يكن من الموارد (قوله هي شاة الحل) يوجد في بعض النسخ بعد هذا البيت بيت آخر وهو ذاك ذبح الى آخر البيت المار عن الرملی ولو اقتصر عليه لكان أنسب لان قوله هي شاة الحل غير موزون ولثلا يستدرك قوله فعلى كل واحد الحل لانه لم يفد شيئا زائدا على ما أفاده قوله هي شاة الحل بل لو اقتصر الشارح في الجواب على البيت الاول والثانى وأبدل قوله شرط كما نرويه الذى اختل به النظم بقوله شرط نعيه او شرط فيه لاستقام الوزن وأغناه عما بعده وكأنه قصد ذكر الجواب مرتين لان البيت الاول مع الثانى جواب والبيت الثالث الذى في بعض النسخ مع الرابع جواب ايضا (قوله وفى الوهبانية وشرحها) ليس في هذه الابيات من نظم ابن وهبان بلا تغيير سوى البيت الثانى والاخير وما عداها تصرف فيه ابن الشحنة وأصلحه (قوله وان يشتري) باثبات حرف العلة للضرورة (قوله منها) اى من الشاة أو الاضاحى (قوله وأشكال) بان اختلط ولم يتميز ما لكل (قوله فالتوكيل الحل) قال ابن الفضل يبنى ان يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره بامرهم جاز ايضا اه شارح (قوله يذكرك) الذى في الوهبانية يحسر بالحاء المهملة ويجوز فيه الفتح والضم من حسر عن ذراعيه اذا كشف اه شارح (قوله للعتز) اللام للتقوية وهي الداخلة على معمول تقدم على عامله وهو هنا شري مثل ان كنتم للرؤيا تعبرون (قوله يصح) لان الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز شارح عن الظهيرية (قوله خلاف العكس) اى لو وكله بشراء عتز فاشتري شاة من الضأن لا يلزم الأمر شارح عن الخانية (قوله والقود يخسر) اى لو استأجر الوكيل بشراء الاضحية من يقودها بدرهم لم يلزم الأمر ظهيرية اه ط (قوله ولو قال سوداء) بالمد والتوين للضرورة والضمير في كان للقول وقرنا بالمدوعينا بالقصر والاقرن العظيم القرن والا عين ما عظم سواد عينيه في سعة قال الشرنبلالى والبيت من الظهيرية وكله بشراء بقرة سوداء للاضحية

(فاشتري)

والقود يخسر * ولو قال سوداء فغير صح لا * وان كان في قرنا عينا يغير

فاشترى بيضاء أو حمراء أو بقاء وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزما الأمر وان وكله
بشراء كبش أقرن أعين للاضحية فاشترى أجم ليس أعين لا يلزم الأمر لان هذا مما يرغب فيه
للاضحية فخالف أمره قال الناظم ينبغي انه اذا أمره بشراء بيضاء فاشترى سوداء أن لا يقع
للأمر قلت وهذا هو الصواب وقد اسقط الكاتب لالتافية من نسخة المصنف وتبعه الشارح
ابن الشحنة يرشد اليه قول الناظم لان لون اضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبيض
ولأنه أحسن الألوان فينبغي ان يكون أفضل ولما روى عن مولاة ورقة بنت سعد أنها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عفرأ ازكى عند الله من دم سوداء وقال ابو هريرة
رضي الله عنه دم بيضاء ازكى عند الله من دم سوداء اه فالدليل يخالف مدعاه باسقاط
لالتافية لان البياض ازكى من غيره والعفرأ ازكى من السوداء فكيف يلزم الأمر مع
المخالفة اه ملخصا (قوله بشتين) متعلق بالزمو اوقدنا الكلام عليه في الفروع (قوله
وعن ميت) اي ضحى عن ميت وارثه بأمره الزمه بالتصدق بها وعدم الاكل منها وان تبرع
بها عنه الاكل لانه يقع على ملك الذابح والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح واحدة
سقطت عنه اضحيته كما في الاجناس قال الشرنبلالي امكن في سقوط الاضحية عنه تأمل
اه أقول صرح في فتح القدير في الحج عن الغير بالأمر أنه يقع على الفاعل فيسقط به الفرض
عنه والآخر الثواب فراجع (قوله وهذا الخير) اي المختار كما قدمناه عن البرازية سابقا
(قوله ومن مال طفل الخ) حاصله ان الصحيح عدم وجوبها في مال الطفل ولا يجب على الأب
في حق طفله ان يضحي عنه من مال نفسه في ظاهر الرواية كما مر مبسوطا وقوله وعن أبيه بلاياء
على لغة النقص (قوله وواهب شاة الخ) اي لو وهب شاة فضحى بها ثم رجع الواهب صح
الرجوع في ظاهر الرواية وأجزاء الذابح شارح (خاتمة) * يستحب لمن ولده ولدان يسميه
يوم اسبوعه ويخلق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً ثم يعق عند
الحلق عقيقة اباحة على ما في الجامع المحبوبي او تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة
تصلح للاضحية تذبح للذكور الاتي سواء فرق لهما نائما او طبخه بجموضة او بدونهما مع
كسر عظمها او لا واتخاذ دعوة او لا و به قال مالك وسنها الشافعي واحمد سنة مؤكدة شاتان
عن الغلام وشاة عن الجارية غير الافكار ملخصا والله تعالى اعلم

* بشتين ممن ينذر العشر
الزمو وتصحيح ايجاب
الجميع محرر * وعن ميت
بالامر الزم تصدقا *
والافكل منها وهذا الخير *
ومن مال طفل فالصحيح
سقوطها *
وعن أبيه في حقه وهو أظهر *
وواهب شاة راجع بعد
ذبحها فيجزئ من ضحى
عليها ويؤجر *

كتاب الحظر والاباحة

مناسبتة ظاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحظر والاباحة

كذا ترجمه في الحانية والتحفة وترجم في الجامع الصغير والهداية بالكراهية وفي المبسوط
والذخيرة بالاستحسان فان مسائل هذا الكتاب من اجناس مختلفة فلقب بذلك لما يوجد في عامة
مسائله من الكراهية والحظر والاباحة والاستحسان كما في النهاية وترجم بعضهم بكتاب الزهد
والورع لان فيه كثيرا من المسائل اطلقها الشرع والزهد والورع تركها وفي ابني السعود عن
طلبه الطلبة الاستحسان استخراج المسائل الحسان وهو أشبه ما قيل فيه أما القياس
والاستحسان المذكوران في جواب مسائل الفقه في بيانها في الاصول (قوله مناسبتة ظاهرة)
في بعض النسخ مناسبتها والاولى اولى وهي كافي شروح الهداية كون عامة مسائل كل منه
ومن الاضحية لم تخل من اصل وفرع تردفيه الكراهة وعلى ترجمة المصنف يقال يردفيه

الخطر او الاباحة ولما ذكرت المناسبة بين الاضحية وما قبلها كانت الاضحية واقعة في محلها فلا يردان هذه المناسبة لا يفيد وجه ذكر هذا الكتاب عقب الاضحية ولا يردان هذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب فافهم **(قوله)** والخطر لغة المنع والجس (قال الله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا اي ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والفاجر جوهره والاباحة الاطلاق زيلعي **(قوله)** وشرع الخ) اشار الى ان المراد هنا بالمصدر اسم المفعول فلا يردان ما ذكره تعريف للمحظور والمباح لا للخطر والاباحة تأمل **(قوله)** والمحظور ضد المباح (أل في المحظور للعهد اي المحظور الشرعي الذي ذكرنا انه مامنع من استعماله شرعا ضد المباح ولا ينافي ذلك ان للمباح ضدا آخر وهو الواجب اذ ليس مراده بذلك تعريفه بما ذكرناه قدم تعريفه كما علمت وبه اندفع ما يقال انه تعريف بالاعم لانه كما يصدق على المكروه والحرام يصدق على الواجب وليس تعريفه الخاص ما ثبت حظره بدليل قطعي بل ما ذكره الشارح من انه مامنع من استعماله شرعا ليشمل ما ثبت بظني فافهم **(قوله)** والمباح ما جيز للمكلفين فعله وتركه (كذا في المنع والذي في الجوهره ما خير المكلف بين فعله وتركه **(قوله)** بلا استحقاق) استحققه استوجبه قاموس ويطلق على جزاء العبد من ثواب أو عقاب انه يستحقه بفضل الله وعده **(قوله)** نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا) لا يقال ان ذلك عذاب بدليل ما ورد من نوقش الحساب عذاب لان المناقشة الاستقصاء في الحساب كافي القاموس **(قوله)** كل مكروه (يقال كرهت الشيء اكرهه كراهة وكراهية فهو كره ومكروه صحاح والكراهة عدم الرضا وعند المعتزلة عدم الارادة ففسير المطرزي لها في المغرب بعدم الارادة ميل الى مذهبه كما أفاده ابو السعود **(قوله)** اي كراهة تحریم (حرام) اي كالحرام في العقوبة بالنار (عنده محمد) واما المكروه كراهة تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا (وعندها) وهو الصحيح المختار

والخطر لغة المنع والجس
وشرعا مامنع من استعماله
شرعا والمحظور ضد المباح
والمباح ما جيز للمكلفين
فعله وتركه بلا استحقاق
ثواب وعقار نعم يحاسب
عليه حسابا يسيرا اختيار
(كل مكروه) اي كراهة
تحریم (حرام) اي كالحرام
في العقوبة بالنار (عنده
محمد) واما المكروه كراهة
تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا
(وعندها) وهو الصحيح
المختار

الحرمة فان سقطت لعموم البلوى فتزیه كسؤر الهرة والافتحريم كلحهم الحمار وان كان حكم الاصل الاباحة وعرض ما اخرجها عنها فان غلب على الظن وجود المحرم فتحريم كسؤر البقرة الجلالة والافتزیه كسؤر سباع الطير (قوله) ومثله البدعة والشبهة (الذى يفيد كلام الفهستاني ان البدعة مرادفة للمكروه عند محمد والشبهة مرادفة للمكروه عندهما) (قوله) نسبه) اى من حيث الثبوت وقوله فيثبت الخ بيان انها لكن في اقتضائه على ظنى الثبوت قصور في العبارة بيان ذلك ان الادلة السمعية اربعة * الاول قطعى الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفسرة او المحكمة والسنة المتواترة التى مفهومها قطعى * الثانى قطعى الثبوت ظنى الدلالة كآيات المؤولة * الثالث عكسه كاخبار الآحاد التى مفهومها قطعى * الرابع ظنيهما كاخبار الآحاد التى مفهومها ظنى فبالاول يثبت الافتراض والتحريم وبالثانى والثالث الايجاب وكراهة التحريم وبالرابع تثبت السنة والاستحباب (قوله) وفي الزيلعي (الخ) بيان للمراد من الاثم في قوله ويأثم بارتكابه الخ وما في الزيلعي موافق لما في التلويح حيث قال معنى القرب الى الحرمة انه يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار وترك السنة المؤكدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة اه ومقتضاه ان ترك السنة المؤكدة مكروه تحريما لجله قريبا من الحرام والمراد بها سنن الهدى كالجماعة والاذان والاقامة فان تاركها مضلل ملوم كافى التحرير والمراد الترك على وجه الاصرار بلا عذر ولذا يقاتل المجمعون على تركها لانها من اعلام الدين فالاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك ذكره في المبسوط ومن هنا قيل لا يكون قتالهم عليها دليلا على وجوبها وتامه في شرح التحرير تأمل ثم ان ما ذكرنا من استحقاقه محذورا دون العقوبة بالنار مخالف لما قدمه الشارح آتفا وجزم ابن الهمام في التحرير من انه يستحق العقوبة بالنار الا ان يقال ما مر خاص بقول محمد بناء على ان المكروه عنده من الحرام وما هنا على قولهما بانه الى الحرام اقرب وهذا يفيد ان الخلاف ليس لفظيا وهو خلاف ما قدمناه عن التحرير ولذا نقل ابو السعود عن المقدسى ان حاصل الخلاف ان محمدا جعله حراما لعدم قاطع الحل وجملاء حلالا لانه الاصل في الاشياء ولعدم القاطع بالحرمة اه ولا ينافى الكراهة الحل لما في الفهستاني عن خلع النهاية كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه اه وفي التلويح ما كان تركه اولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعى حرام وبظنى مكروه تحريما وبدون منع مكروه تنزيها وهذا على رأى محمد وعلى رأيهما ما تركه اولى فمع المنع حرام وبدونه مكروه تنزيها لو الى الحل اقرب وتحريما لو الى الحرام اقرب اه فأفاد انه ممنوع عن فعله عنده لا عندهما وبه يظهر مساواته للسنة المؤكدة على رأيهما في اتحاد الجراء بحرمان الشفاعة والمراد والله تعالى اعلم الشفاعة برفع الدرجات او بعدم دخول النار لا الخروج منها او حرمان موقت أو انه يستحق ذلك فلا ينافى وقوعها وبه اندفع ما اورد انه ليس فوق مرتكب الكبيرة في الجرم وقد قال عليه الصلاة والسلام شفاعتى لاهل الكبائر من امتى كاذكره حسن جلبي في حواشى التلويح وتامه في حواشينا على النار (قوله) الاكل للغذاء الخ وكذا ستر العورة وما يدفع الحر والبرد شر نبلاية (قوله) ولو من حرام (قوله) فلو خاف الهلاك عطشا وعنده

ومثله البدعة والشبهة (الى
الحرام اقرب) فالمكروه
تحريما (نسبه الى الحرام
كنسبة الواجب الى
الفرض) فيثبت بما يثبت به
الواجب يعنى بظنى الثبوت
ويأثم بارتكابه كإياثم بترك
الواجب ومثله السنة
المؤكدة وفي الزيلعي في بحث
حرمة الخيل القريب من
الحرام ما يتعلق به محذور
دون استحقاق العقوبة
بالنار بل العتاب كترك
السنة المؤكدة فانه
لا يتعلق به عقوبة النساو
ولكن يتعلق به الحرمان
عن شفاعته النبي المختار
صلى الله عليه وسلم لحديث
من ترك سنتي لم ينل شفاعتى
فترك السنة المؤكدة قريب
من الحرام وليس بحرام
انتهى (الاكل) للغذاء
والشرب للعطش ولو من
حرام

خمرله شربه قدر ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه بزازية ويقدم الخمر على البول تثارخانية
وسياتى تمام الكلام فيه (قوله اومية) عطف خاص على عام (قوله وان ضمنه) لان الاباحة
للاضطرار لاتنافى الضمان وفي البرازية خاف الموت جوعا ومع رفيقه طعام اخذ بالقيمة منه
قدر ما يسد جوعته وكذا يأخذ قدر ما يدفع العطش فان امتنع قاتله بلا سلاح فان خاف
الرفيق الموت جوعا او عطشا تركه البعض وان قال له آخر اقطع يدي وكلها لا يحل لان لحم
الانسان لا يباح في الاضطرار لكرامته (قوله يثاب عليه الخ) قال في الشرنبلالية عن
الاختيار قال صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤجر في كل شئ حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه فان
ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي لان فيه القاء النفس الى الهلكة وانه منهي عنه
في محكم التزويل اه بخلاف من امتنع عن التداوى حتى مات اذ لا يثبت بانه يشفيه كفى الملتقى
وشرحه (قوله مفاده الخ) اى مفاد قوله ومأجور عليه فان ظاهره أنه مندوب وبه صرح
في متن الملتقى فيفيد جواز الترك (قوله كفى الملتقى) هو ما ذكره قريبا حيث قال ولا تجوز
الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العادة (قوله قات الخ) تأييد لقوله لم يحز (قوله
فتنبه) اشارة الى المؤاخذة على المصنف وعلى ما ذكره في الملتقى اولا (قوله ومباح) اى لا أجر
ولا وزر فيه فيحاسب عليه حسابا يسيرا لو من حل لما جاء انه يحاسب على كل شئ الاثلاثا خرقه
تستر عورتك وكسرة تسد جوعتك وحجريقك من الحر والقرو جاء حسب ابن آدم لقيات يقمن
صلبه ولا يلام على كفاف درمتنى (قوله الى الشيع) بكسر الشين وفتح الباء وسكونها ما يغذيه
ويقوى بدنه قهستانى (قوله وحرام) لانه اضاءة للمال وامراض للنفس وجاء ماملاً ابن
آدم وعاء شرا من البطن فان كان ولا بد فثلك للطعام وثلك للماء وثلك للنفس وأطول الناس
عذاباً أكثرهم شعباً درمتنى * (تمة) * قال في تبيين المحارم وزاد بعضهم مرتبتين آخرين
مندوب وهو ما يعينه على تحصيل النوافل وتعليم العلم وتعلمه ومكروه وهو ما زاد على الشيع
قليلاً ولم يتضرره ورتبة العابد التخير بين الاكل المندوب والمباح وينبى به أن يتقوى به على
العبادة فيكون مطيعاً ولا يقصد به التلذذ والتنعيم فان الله تعالى ذم الكافرين باكلهم للتمتع
والتنعم وقال والذين كفروا يجمعون ويأكلون كئاتاً كل الانعام والنار مشوى لهم وقال عليه
الصلاة والسلام المسلم يأكل في معا واحد والكافر في سبعة امعاء رواء الشيخان وغيرهما
وتخصيص السبعة للمبالغة والتكثير قيل هو مثل ضربه عليه الصلاة والسلام للمؤمن
وزهده في الدنيا وللکافر وحرصه عليها فالمؤمن يأكل بلغة وقوتا والكافر يأكل شهوة
وحرصاً طلباً للذة فهذا يشبعه القليل وذلك لا يشبعه الكثير اه (قوله عبر في الحانية بيكره) لعل
الوجه الاول لانه اسراف وقد قال تعالى ولا تسرفوا وهو قاطى الثبوت والدلالة تأمل (قوله
وهو أكل طعام الخ) عزاه القهستانى الى اشارة الكرماني وغيره قال ط وأفاد بذلك انه ليس
المراد بالشيع الذى تحرم عليه الزيادة ما بعد شعباً شرعاً كما اذا أكل ثلث بطنه (قوله الا أن يقصد
الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع بناء على ما ذكره من التأويل فانه اذا غلب على ظنه افساد
معدته كيف يسوغ له ذلك مع انه لو خاف المرض يحل له الافطار الا ان يقال المراد افساد
لا يحصل به زيادة اضرار تأمل وما ذكر استثناء من بعض المتأخرين كأفاده في التارخانية

اومية اومال غيره وان
ضمنه (فرض) يثاب عليه
بمحكم الحديث ولكن
(مقدار ما يدفع) الانسان
(الهلاك عن نفسه) وما أجور
عليه (و) هو مقدار ما يمكن
به من الصلاة قائماً (من
(صومه) مفاده جواز تقليل
الاكل بحيث يضعف
عن الفرض لكنه لم يحز كما
في الملتقى وغيره قلت
وفي المبني بالغين الفرض
بقدر ما يدفع به الهلاك
ويمكن معه الصلاة قائماً
انتهى فتنبه (ومباح الى
الشيع لتزيد قوته وحرام)
عبر في الحانية بيكره (وهو
ما فوقه) اى الشيع وهو أكل
طعام غلب على ظنه انه
افسد معدته وكذا في
الشرب قهستانى (الا ان
يقصد قوة صوم الفد

(قوله أولئلا يستحي ضيفه) أي الحاضر معه إلا أني بعدما أكل قدر حاجته قهستاني (قوله) أو نحو ذلك (كما إذا أكل أكثر من حاجته ليتقيا به قال رأيت انس بن مالك رضى الله عنه يأكل الوانا من الطعام ويكثر ثم يتقيا ويضعه ذلك خانية (قوله عن اداء العباد) أي المفروضة قائما فلو على وجه لا يضعفه فباح درمتقى (قوله وتركه افضل) كي لا تنقص درجته ويدخل تحت قوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا والتصدق بالفعل افضل تكثيرا للחסنات درمتقى (قوله واتخاذ الاطعمة سرف) الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوما بعد قوم قهستاني (قوله وسنة الاكل الخ) فان نسي البسملة فليقل بسم الله على اوله و آخره اختيار واذا قلت بسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من مملك ولا يرفع بالحمد الا ان يكونوا فرغوا من الاكل تاترخانية وانما يسمى اذا كان الطعام حلالا ويحمد في آخره كيفما كان قبة ط (قوله وغسل اليدين قبله) نفي الفحش ولا يمسح يده بالمنديل ليقى اثر الغسل وبعده نفي اللهم ويمسحها ليزول اثر الطعام وجاء انه بركة الطعام ولا بأس به بدقيق وهل غسل فيه للأكل سنة كغسل يده الجواب لا لكن يكره للجنب قبله بخلاف الخنض در متقى ومثله في التاترخانية (قوله ويبدأ) أي في الغسل كفي التاترخانية (قوله بالشباب قبله) لانهم أكثر أكلا والشيخواقل درمتقى (قوله وبالشيخوخ بعده) لحديث ليس منا من لم يوقر كبيرا وهذا من التوقير ط * (تمه) يكره وضع المماحة والقصة على الخبز ومسح اليد او السكين به ولا يعلقه بالخوان ولا بأس بالاكل متكئا او مكشوف الرأس في الخنار ومن الاسراف ان يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه او يأكل ما انتفخ منه الا ان يكون غيره يأكل متركه فلا بأس به كالأختار رغيفا دون رغيف ومن اكرام الخبز ان لا ينتظر الادام اذا حضر وان لا يترك لقمة سقطت من يده فأنه اسراف بل ينبغي ان يتدبى بها ومن السنة ان لا يأكل من وسط القصة فأن البركة تنزل في وسطها وان يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه الوان الثمار فأنه يأكل من حيث شاء لانه الوان بكل ذلك ورد الآثار ويسط رجليه اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام حارا ولا يشمه وعن الثاني انه لا يكره النفخ في الطعام الا بماله صوت نحو أف وهو محل النهى ويكره السكوت حالة الاكل لانه تشبه بالجوس ويتكلم المعروف وقال عليه الصلاة والسلام من أكل من قصة ثم لحسها تقول له القصة اعتقك الله من النار كما اعتقني من الشيطان وفي رواية احمد استغفرت له القصة ومن السنة البداءة بالملح والحتم به بل فيه شفاء من سبعين داء ولعن القصة وكذا الاصابع قبل مسحها بالمنديل وتامة في الدار المتقى والبزاية وغيرها (قوله الاهلية) بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلالان (قوله خلافا لملك) وللخلاف لم يقل حرم منح أي فانه دليل تعارض الادلة (قوله ولبنها) لتولده من اللحم فصار مثله منح (قوله التي تأكل العذرة) أي فقط حتى اتن لحمها قال في شرح الوهبانية وفي المتقى الجلالة المكروهة التي اذا قربت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالى ان عرقها نجس اه وقدمناه في الذبايح (قوله وابن الرمكة) قدم في الذبايح عن المصنف انه لا بأس به على الاوجه لانه ليس في شربه تقليل آلة الجهاد وقدمنا

او لئلا يستحي ضيفه) او نحو ذلك ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العباد ولا بأس بأنواع الفسواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل البسملة او له والحمدلة آخره وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيخوخ بعده ملتقى (وكره لحم الاتان) أي الحمارة الاهلية خلافا للمالك (ولبنها) لبن (الجلالة) التي تأكل العذرة (ز) ابن (الرمكة) أي الفرس وبول الابل

هناك ان المعتمدان الامام رجع الى قول صاحبيه بأن اكل لحمها مكروه تنزيها **(قوله)** واجازه ابو يوسف للتداوى في الهندية وقالوا لا بأس بأبوال ابل ولحم الفرس للتداوى كذا في الجامع الصغير اه ط قلت وفي الحاشية ادخل مرارة في اصبعه للتداوى روى عن ابى حنيفة كراهته وعن ابى يوسف عدمها وهو على الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لحمه ويقول أبى يوسف أخذ أبو الليث اه **(قوله)** على الاظهر قال في شرح الوهبانية عن التجنيس وهو المختار على الظاهر لان الظاهر ان طهارتهم تحصل بهذه المدة وفي البزازية ان ذلك شرط في التي لاتأكل الا الجيف ولكنه جعل التقدير في الابل بشهر وفي البقر بعشرين وفي الشاة بعشرة وقال قال السرخسي الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة المنتهية اه **(قوله)** حلت) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه وروى انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل الدجاج وماروى ان الدجاجة تحبس ثلاثة أيام ثم تذبح فذلك على سبيل التنزه زيلعى **(قوله)** لان لحمه لا يتغير الخ) كذا في الذخيرة وهو موافق لما مر من ان المعتبر الثمن لكن ذكر في الحاشية ان الحسن قال لا بأس بأكله وان ابن المبارك قال معناه اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالجلالة وفي شرح الوهبانية عن القنية رافعا انه يحل اذا ذبح بعد ايام والا لا * (فرع) في ابى السعود الزروع المسقية بالنجاسات لا تحرم ولا تكره عندا كثر الفقهاء **(قوله)** حل اكله ويكره) ظاهره ان الكراهة تحريرية وعليه ينظر ما للفرق بينه وبين الجلالة التي تأكل النجاسة وغيرها والجدى **(قوله)** للرجل والمرأة) قال في الحاشية والنساء فيما سوى الحلى من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الديباج والحريز والذهب والفضة واللؤلؤ اه **(قوله)** لاطلاق الحديث) هو ماروى عن حذيفة انه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخارى ومسلم واحمد واحديث آخر ساقها الزيلعى ثم قال فاذا ثبت ذلك في الشرب والاكل فكذا في التطيب وغيره لانه مثله في الاستعمال **(قوله)** وما شبه ذلك الخ) ومنه الخوان من الذهب والفضة والوضوء من طست او ابريق منهما والاستجمار بمجمرة منهما والجلوس على كرسى منهما والرجل والمرأة في ذلك سواء تاتارخانية **(قوله)** ومرأة) قال ابو حنيفة لا بأس بحلقة المرأة من الفضة اذا كانت المرأة حديدا وقال ابو يوسف لا خير فيه تاتارخانية **(قوله)** يعنى الخ) هذه العناية من صاحب الدرر وبأق الكلام فيها واما عبارة المحتج وغيره فمن قوله لو نقل الطعام الخ **(قوله)** مجتبى وغيره) كالنهاية والكفاية فقد نقلنا عن شرح الجامع الصغير لصاحب الذخيرة مانصه قيل صورة الادهان ان يأخذ آنية الذهب والفضة ويصب الدهن على الرأس اما اذا ادخل يده فيها واخذ الدهن ثم صبه على الرأس من اليد فلا يكره اه زاد في التارخانية وكذا اخذ الطعام من القصعة ووضع على خبز وما شبه ذلك ثم أكل لا بأس به اه قال في الدرر واعترض عليه بأنه يقتضى ان لا يكره اذا اخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بملقعة ثم اكله منها وكذا لو أخذه بيده واكله منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يفتى بهذه الرواية لئلا يفتتح باب استعمالها اه **(قوله)** وهو ما حرره في الدرر) حيث

(و) كره (لحمها) اى لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب نتن لحمها وقدر بثلاثة ايام لدجاجة واربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو أكلت النجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لحمها حلت كما حل اكل جدى غذى بلبن خنزير لان لحمه لا يتغير وما غذى به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر (ولو سقى ما يؤكل لحمه خمرًا فذبح من ساعته حل أكله ويكره) زيلعى وصيد شرح وهبانية (و) كره (الاكل والشرب والادهان والتطيب من اناه ذهب وفضة للرجل والمرأة) لاطلاق الحديث (وكذا) يكره (الاكل بملقعة الفضة والذهب والاكتحال بميلهما) وما اشبه ذلك من الاستعمال كمسكحة ومرآة وقلم ودواة ونحوها يعنى اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من اناه الذهب الى موضع آخر او صب الماء او الدهن في كفه لا على رأسه ابتداء ثم استعماله لا بأس به مجتبى وغيره وهو ما حرره في الدرر فليحفظ

اجاب عن الاعتراض على ما في النهاية والكفاية بما اشار اليه الشارح من ان المحرم هو الاستعمال فيما صنعت له في متعارف الناس وأقره عليه في العزيمة وظاهر كلام الواني ونوح افدى وغيرها عدم تسليمه وكذا قال الرملي ان نقل الطعام منها الى موضع آخر استعمال لها ابتداء وأخذ الدهن باليد ثم صبه على الرأس استعمال متعارف اه واقول وبالله التوفيق ان ما ذكره في الدرر من اناطة الحرمة بالاستعمال فيما صنعت له عرفا فيه نظر فإنه يقتضى انه لو شرب او اغتسل بآنية الدهن او الطعام انه لا يحرم مع ان ذلك استعمال بلا شبهة داخل تحت اطلاق المتن والادلة الواردة في ذلك والذي يظهر لي في تقرير ما قدمناه عن النهاية وغيرها على وجه لا يرد عليه مما مر ان يقال ان وضع الدهن او الطعام مثلا في ذلك الاناء المحرم لا يجوز لانه استعمال له قطعاً ثم بعد وضعه اذا ترك فيه بلا انتفاع لزم اضاعه المالك فلا بد من تناوله منه ضرورة فاذا قصد المتناول نقله من ذلك الاناء الى محل آخر لاعلى وجه الاستعمال بل ليس استعماله من ذلك المحل الآخر كما اذا نقل الدهن الى كفه ثم دهن به رأسه او نقل الطعام الى الخبز او الى اناء آخر واستعمله منه لا يسمى مستعملاً آنية الفضة والذهب لاشرا ولا عرفاً بخلاف ما اذا تناول منه ابتداء على قصد الادهان او الاكل فإنه استعمال سواء تناوله بيده او بملقعة ونحوها فإنه كأخذ الكحل بالليل وسواء استعمله فيما صنع له عرفاً او لا وليس المراد بأخذ الدهن صبه في الكف لانه استعمال متعارف بل المراد تناوله باليد من قم المدهن ليكون تناولاً على قصد النقل دون الاستعمال كما يفيد مامر عن النهاية فلا ينافي ما في التاترخانية عن القباية حيث قال ويكره ان يدهن رأسه بدهن فضة وكذا ان صبه على راحته ثم مسح رأسه او لحيته اه ومنه يظهر حكم الادهان من فقم ماء الورد فإنه تارة يرش منه على الوجه ابتداء وتارة بواسطة الصب في الكف فكلاهما استعمال عرفاً وشرعاً خلافاً لما يزعمه بعض الناس في زماننا من انه لو صب في الكف لا يكون استعمالاً اغتراراً بظاهر كلام الشارح فقد اسمعناك التصريح عن التاترخانية بخلافه هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى اعلم وافاد ط حرمة استعمال ظروف فجاجين القهوة والساعات من الذهب والفضة وهو ظاهر وسنذكره عنه بعد **(قوله واستثنى القهستاني الح)** قال في الذخيرة قالوا هذا قولهما لان استعمال الحرير في الحرب مكروه عنده فكذا الذهب ثم انهما فرقا بين الجوشن والبيضة من الذهب وبين حلية السيف منه بأن السهم يزلق على الذهب واما الحلية لاتنفع شيئاً وانما هي للزينة فتكره اه **(قوله البيضة)** هي طاسة الدرع التي تلبس على الرأس قال في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر استعيرت لبيضة الحديد لما بينهما من الشبه الشكلي اه وتسمى المغفر قال في المغرب المغفر ما يلبس تحت البيضة والبيضة ايضاً اه **(قوله والجوشن)** هو الدرع قاموس **(قوله الساعدان منها)** اى من الذهب والفضة والاحسن والساعين بالجرو ذكره في التاترخانية ولم يذكره القهستاني ولعله لانه داخل في الجوشن لان الظاهر ان المراد به ما يضعه المقاتل على ساعديه منه **(قوله وهذا فيما يرجع للبدن)** يعنى ان تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله الى البدن اى فيما يستعمل به لبسا او اكلاً او كتابة ويحتمل ان المراد فيما يرجع نفعه الى البدن لكن لا يشمل استعمال القلم والدواة والاحسن

واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعدان منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن وأما غيره

ما في القهستاني حيث قال وفي الاستعمال اشعار بانه لا بأس باتخاذ الاواني منهما للتجميل
(قوله تجملا) اى من غير استعمال اصلا **(قوله بل فعله السلف)** هذا لم يذكره في الخلاصة بل
 في التارخانية عن المحيط **(قوله حتى اباح الخ)** لما كان كلامه الآن في اتخاذ بدون استعمال
 وذكر اتخاذ الديباج اراد ان يدفع ما قديتوهم انه لا يحل توسده والنوم عليه **(قوله كياتنى)** اى
 في فصل اللبس **(قوله ويكره الاكل في نحاس اوصفر)** عزاه في الدر المنقى الى المفيد والشرعة
 والصفر مثل قفل وكسر الصاد لغة النحاس وقيل اجوده مصباح وفي شرح الشرعة هو شئ
 مركب من المعدنيات كالنحاس والاسرب وغير ذلك اه ثم قيد النحاس بالغير المطلى
 بالرصاص وهكذا قال بعض من كتب على هذا الكتاب اى قبل طليه بالقردير والشب
 لانه يدخل الصدأ في الطعام فيورث ضررا عظيما واما بعده فلا اه اقول والذي رأيته
 في الاختيار واتخاذها من الخزف افضل اذ لا سرف فيه ولا خيلة وفي الحديث من اتخذ اواني
 بيته خزف ازارته الملائكة ويجوز اتخاذها من نحاس اورصاص اه وفي الجوهرية واما الآتية من
 غير الفضة والذهب فلا بأس بالاكل والشرب فيها والانتفاع بها كالحديد والصفر والنحاس
 والرصاص والخشب والطين اه فنبه والخزف بالزاي محركة الجر وكل ما عمل من طين
 وشوى بالنار حتى يكون فخارا قاموس **(قوله ما ذكره)** اى من الاكل والشرب والادهان
 والتطيب **(قوله رصاص)** بالفتح كسحاب ولا يكسر وزجاج مثل الزاي وبلور كتور
 وسنور وسبتر جوهر معروف والعقيق كأمر خرز احمر قاموس **(قوله مفضض)**
 وفي حكمه المذهب قهستاني **(قوله اى مزوق بفضة)** كذا في المنع وفسره الشمني بالمرصع بها
 ط ويقال لكل منقش ومزين مزوق قاموس **(قوله بفم)** فيضع فمه على الخشب وان كان
 يضع يده على الفضة حال تناول ط **(قوله قيل ويد)** كذا عبر في الهداية والجوهرية والاختيار
 والتبيين وغيرها فأفاد ضعف ما في الدرر كما نبه عليه في الشرنبلالية **(قوله وجلس سرج)**
 عطف على الجور وفي قوله بفم لاعلى يد كما قديتوهم قال في غرر الافكار بأن يجنب في المصحف
 ونحوه موضع الاخذ وفي السرج ونحوه موضع الجلوس وفي الركاب موضع الرجل وفي الاناء
 موضع الفم وقيل موضع الاخذ ايضا اه ونحوه في ايضاح الاصلاح ويأتى قريبا انه يجنب
 في النصل والقبضة واللباس موضع اليد فالخاصل ان المراد الاتقاء بالعضو الذي يقصد
 الاستعمال به ففي الشرب لما كان المقصود الاستعمال بالفم اعتبر الاتقاء به دون اليد واذا لم يحمل
 الركاب بيده من موضع الفضة لا يحرم فليس المدار على الفم اذ لا معنى لقولنا متقيا في السرج
 والكرسى موضع الفم فافهم ولا يخفى ان الكلام في المفضض والا فالذى كله فضة يحرم
 استعماله بأى وجه كان كما قدمناه ولو بلامس بالجسد ولذا حرم ايقاد العود في بحجرة الفضة
 كما صرح به في الخلاصة ومثله بالاولى ظرف فتجان القهوة والساعة وقدرة التباك التي
 يوضع فيها الماء وان كان لا يمسها بيده ولا يفمه لانه استعمال فيها صنعت له بخلاف
 القصب الذى يلف على طرف قصبته لئن فأنه تزويق فهو من المفضض فيعتبر اتقاؤه باليد
 والفم ولا يشبه ذلك ما يكون كله فضة كما هو صريح كلامهم وهو ظاهر وقال ط وقد
 تجرأ جماعة على الشرع فقالوا بأباحة استعمال نحو الظرف زاعمين انه اتقاء بفهمه ومس

تجملا بأوان متخذة من
 ذهب اوفضة وسرر
 كذلك وفرش عليه من
 ديباج ونحوه فلا بأس به
 بل فعله السلف خلاصة
 حتى اباح ابو حنيفة توسد
 الديباج والنوم عليه كياتنى
 ويكره الاكل في نحاس
 اوصفر والافضل الخزف
 قال صلى الله عليه وسلم من
 اتخذ اواني بيته خزف ازارته
 الملائكة اختيار (لا) يكره
 ما ذكره (من) انا (رصاص
 وزجاج وبلور وعقيق)
 خلافا للشافعى (وحل
 الشرب من انا مفضض) اى
 مزوق بالفضة (والركوب
 على سرج مفضض والجلوس
 على كرسى مفضض و)
 لكن بشرط ان (يتقى) اى
 يجنب (موضع الفضة) بفم
 قيل ويد وجلوس سرج
 ونحوه

اليد لأبس به وهذا جهل عظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فان الحيوان و اناء الطعام لا يمسهما بيده وقد حرما ومن الجرأة قول أبي السموذ عن شيخه واعلم أنه ينبغي على ما هو الراجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الأخذ حل شرب القهوة من الفنجان في تبس الفضة اه فان المقام مختلف فليتدبر حق التدبر اه أقول وكذا رده السامخاني بقوله فرق كبير بين الأناء الفضة المستعمل لدفع حرارة الفنجان وبين الفضة المرصعة للتزيين اه والمراد بالتبس ظرف الفنجان ولم أره فيما عندي من كتب اللغة ثم قال ط وانظر مالو كان الاناء لا يوضع على الفم بأن لا يستعمل الا باليد كالحبرة المضبية هل يتق وضع اليد عليه وحرره ومقتضى ما ذكره في السيف من اشتراط اتقاء محل اليد من الذهب والفضة ان لا يضع يده على ضبة القصة في الحبرة ونحوها اه أقول هو نظير ما قدمناه في قصة التتن (قوله وكذا الاناء المضرب) اى الحكم فيه كالحكم في المفضض يقال باب مضرب اى مشدود بالضباب وهى الحديدية العريضة التى يضرب بها وضب أسنانه بالفضة اذا شدها بهامغرب (قوله وحلية مرآة) الذى فى المنح والهداية وغيرها حلقة بالقاف قال فى الكفاية والمراد بها التى تكون حوالى المرآة لاما تأخذ المرآة بيدها فانه مكروه اتفاقا اه (قوله ولم يضع يده) لا يشمل الركاب فالاولى أن يزيد ورجله (قوله وكذا كتابة الثوب الخ) سأتى ان المنسوج بذهب يحل ان كان مقدار أربع أصابع تأمل (قوله وعن الثانى) ظاهره ان عنه رواية اخرى وبه صرح فى البرازية وذكر ان الكراهة قول محمد وهو عكس ما رأيت فى عدة مواضع وعبرة المنح كالهداية وغيرها وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع ابى حنيفة ويروى مع ابى يوسف (قوله يكره الكل) اى كل ما مر من المفضض والمضرب فى جميع المسائل المارة لان الاخبار مطلقة ولان من استعمل اناء كان مستعملا لكل جزء منه ولا بى حنيفة ما روى عن انس رضى الله تعالى عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواه البخارى ولا حمد عن عاصم الاحوال قال رأيت عند انس رضى الله عنه قدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ضبة فضة وتماه فى التبيين والشعب كالتع الصدع قاموس (قوله والخلاف فى المفضض) أراد به ما فيه قطعة فضة فيشمل المضرب والظاهر عبارة العيني وغيره وهى وهذا الاختلاف فيما يخص واما التمويه الذى لا يخص فلا بأس به بالاجماع لأنه مستهلك فلا عبرة ببقائه لو ناه (قوله او قال اشتريته من مجوسى فيجره) ظاهره ان الحرمة تثبت بمجرد ذلك وان لم يقل ذبيحة مجوسى وعبارة الجامع الصغير وان كان غير ذلك لم يسعه ان يأكل منه قال فى الهداية معناه اذا قال كان ذبيحة غير اكستاني والمسلم اه تأمل وفى التارخانية قيل الاضحية عن جامع الجوامع لابي يوسف من اشترى لحما فعلم انه مجوسى وأراد الرد فقال ذبحه مسلم يكره اكله اه ومفاده ان مجرد كون البائع مجوسيا يثبت الحرمة فانه بعد اخباره بالحل بقوله ذبحه مسلم كره اكله فكيف بدونه تأمل (قوله ولا يرد به بقول الواحد) قال فى الحانية مسلم شرى لحما وقبضه فأخبره مسلم فقه انه ذبيحة مجوسى لا ينبغي له ان يأكل ولا يطعم غيره لأنه أخبره بجرمة العين وهى حق الله تعالى فتثبت بخبر الواحد وليس من ضرورتها بطلان الملك فتثبت مع بقاءه وحينئذ لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يحبس الثمن عنه اذ لم يبطل البيع اه

وكذا الاناء المضرب بذهب
او فضة والكرسى المضرب
بهما وحلية مرآة ومصحف
بهما (كما لو جمعه) اى
التقضيض (فى نصل سيف
وسكين او فى قبضتهما او
لجام او ركاب ولم يضع
يده موضع الذهب والفضة)
وكذا كتابة الثوب بذهب
او فضة وفى المجتبى لأبس
بالسكين المفضض والمحابر
والركاب وعن الثانى يكره
الكل والخلاف فى المفضض
اما المطلى فلا بأس به
بالاجماع بلافق بين لجام
وركاب وغيرها لان المطلاع
مستهلك لا يخلص فلا عبرة
لونه عيني وغيره (ويقبل
قول كافر) ولو مجوسيا
(قال اشتريت اللحم
من كتاب بنى فيحل او قال)
اشتريته (من مجوسى
فيجره) ولا يرد به قول
الواحد

ملخصاً (قوله واصله الخ) أى اصل ما ذكر من ثبوت الحل والحرمه وهو يشير الى سؤال وجوابه المذكورين فى النهاية وغيرها حاصل السؤال ان هذه المسئلة مناقضة لقوله الآتى وشرط العدالة فى الديانات فان من الديانات الحل والحرمه كما اذا أخبر بأن هذا حلال او حرام وقد شرط فيها العدل والمراد به المسلم المرضى وهنا قوله شريته من كتاب الخ معناه انه حلال او حرام وقد قبل خبر الكافر ولو مجوسياً والجواب ان قوله شريته من المعاملات وثبوت الحل والحرمه فيه ضمنى فلما قبل قوله فى الشراء ثبت ما فى ضمنه بخلاف ما يأتى وكمن شئ ثبت ضمناً لا قصداً كوقف المتقول وبيع الشرب وبه يتضح الجواب عن الكثر (قوله وعليه) أى على هذا الأصل وقد سبقه الى هذا الجواب العيني وصاحب الدرر وتبعهما المصنف ويدل عليه تقرير صاحب الكثر فى كتابه الكافى (قوله لا مطلق الحل والحرمه) أى الشامل للقصدى كهذا حلال او حرام (قوله سواء أخبر بأهداء المولى غيره أو نفسه) الأولى التعبير بالأولى مشدداً بدون ميم والضمير فى غيره أو نفسه للخبر المفهوم من أخبر قال فى المنع بأن قال عبد أو جارية أو صى هذه هدية أهداها اليك سيدى أو أبى وفى الجامع الصغير اذا قالت جارية لرجل بعنى مولاي اليك هدية وسعه ان يأخذها اذا لفرق بين ما اذا أخبر بأهداء المولى غيره أو نفسه وإنما يقبل قول هؤلاء فيها لان الهدايا تبعث عادة على ايدى هؤلاء اهـ (قوله او بدخول الدار مثلاً) قال فى المنع وأما الاذن بدخول الدار اذا اذن ذلك لبعده وابنه الصغير فالقياس كذلك الا انه جرت العادة بين الناس انهم لا يمنعون عن ذلك فجوز لاجل ذلك اهـ فتأمل (قوله وقيدته فى السراج الخ) ثم قال كفى المنع وان لم يغلب على رأيه ذلك لم يسعه قبوله منهم لان الامر مشتبه عليه اهـ قال الاتقانى لان الأصل انه محجور عليه والاذن طارئ فلا يجوز اثباته بالشك وإنما قلنا قول العبد اذا كان ثقة لانه من اخبار المعاملات وهو اضعف من اخبار الديانات فأذا قبل فى اخبار الدين فى المعاملات أولى اهـ (قوله ولو نحو زبيب وحلوى) أى مما يأكله الصبيان عادة خالية (قوله لان الظاهر كذبه) وقد عثر على فلوس أمه فأخذها ليشتري بها حاجة نفسه منح عن المبسوط وهذا لا يظهر فى كل الصبيان لجريان عادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطائهم ما يشربون به شهوة انفسهم وكذلك غالب الفقراء اهـ ط اقول قد علمت ان المدار على غلبة الظن فليُنظر المبتلى فى القرائن (قوله لكثرة وقوعها) فاشتراط العدالة فيها يؤدى الى الحرج وقلمما يجد الانسان المستجمع لشرائط العدالة ليعامله او يستخدمه او يبعثه الى وكلائه ثم اعلم ان المعاملات على ما فى كتب الأصول ثلاثة أنواع * الأولى مالا الزام فيه كالوكالات والمضاربات والاذن بالتجارة * والثانى ما فيه الزام محض كالحقوق التى تجرى فيها الخصومات * والثالث ما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون فان فيه الزام العهدة على الوكيل وفساد العقد بعد الحجر وفيه عدم الزام لان الموكل أو المولى يتصرف فى خالص حقه فصار كالاذن فى الأولى يعتبر التميز فقط وفى الثانى شروط الشهادة وفى الثالث اما العدد واما العدالة عنده خلافا لهما فيتعين ان يراد هنا النوع الأول كانه عليه فى العزيمة (قوله فى الديانات) أى المحضة درر احتراز عما اذا تضمنت زوال ملك كما اذا أخبر عدل ان الزوجين ارتضعا من امرأة واحدة

واصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع فى المعاملات لافى الديانات وعليه يحمل قول الكثر ويقبل قول الكافر فى الحل والحرمه يعنى الحاصلين فى ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما توهمه الزيلعى (و) يقبل قول (المملوك) ولو اتى (والصبي فى الهدية) سواء أخبر بأهداء المولى غيره أو نفسه (والاذن) سواء كان بالتجارة او بدخول الدار مثلاً وقيدته فى السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم فلو شرى صغير نحو صابون واشنان لأبأس بيعه ولو نحو زبيب وحلوى لا ينبغى بيعه لان الظاهر كذبه وتما فيه (و) يقبل قول (الفاسق والكافر العبد فى المعاملات) لكثرة وقوعها (كما اذا أخبرانه وكيل فلان فى بيع كذا فيجوز الشراء منه) ان غلب على رأى صدقه كما مروى سيجى آخر الحظر (و) وشرط العدالة فى الديانات

لا تثبت الحرمة لانه يتضمن زوال ملك المتعة فيشترط العدد والعدالة جميعاً فتقضى وهذا بخلاف
 الاخبار بان ما اشتراه ذبيحة مجوسى لان ثبوت الحرمة لا يتضمن زوال الملك كما قدمناه فتثبت لجواز
 اجتماعها مع الملك (قوله هـ) اى الديانات (قوله ان اخبر بهامسلم عدل) لان الفاسق منهم
 والكافر لا يلتزم الحكم فليس له ان يلزم المسلم هداية (قوله متزجر الخ) بيان للعدل (قوله
 عبداً اوامة) تعميم له وفي الخلاصة محدوداً في قذف والا (قوله ويحجرى في خبر الفاسق)
 امامع العدالة فانه يسقط احتمال الكذب فلا معنى للاحتياط بالاراقة كفى الهداية (قوله
 وخبر المستور) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وعنه انه كالعدل نهاية (قوله ثم يعمل بغالب
 ظنه) فان غلب على ظنه صدقه تيمم ولم يتوضأ به او كذبه وتوضأ به ولم يلتفت الى قوله هذا هو جواب
 الحكم اما في السعة والاحتياط فالافضل ان يتيمم بعد الوضوء تارة خانية (قوله وتوضأ) عطف
 على اراق (قوله احوط) لان التحرى مجرد ظن يحتمل الخطأ كفى الهداية (قوله وفي الجوهره
 الخ) كلام الجوهره فيما اذا غلب على رايه كذبه فلم يزد على ما في المتن شيئاً فانهم (قوله واما الكافر)
 ومثله الصبي والمعتوه كفى التاتر خانية (قوله فأراقه أحب) فهو كالفاسق والمستور من هذا
 الوجه قل في الخانية ولو توضأ به وصلى جازت صلاته (قوله قلت لكن الخ) هذا توفيق منه
 بين العبارات فان مقتضى ما قدمه عدم الفرق بينه وبين الفاسق كما قلنا لكن وقع في التاتر خانية
 فان اخبره ذمى او صبي وغلب على ظنه صدقه لا يجب عليه التيمم بل يستحب فان تيمم لا يحجزه مالم
 يرق الماء اولاً بخلاف ما لو اخبره مستور فتيمم قبل الاراقة فانه يحجزه ورأيت بخط المشرح
 في هامش التاتر خانية عند قوله بل يستحب الظاهر انه انما يتيمم بعد الوضوء حتى يفقد الماء بدليل
 ما بعده فتأمل وحينئذ فقد ساوى الفاسق من هذه الجهة وان خالفه من الجهة التي ذكرها تأمل
 وراجع فان عبارة الخانية والخلاصة نذب الاراقة من غير تفصيل الا ان يحمل على هذا فيلحجر
 اه ما رأيت بخطه وأنت تراه قد جزم في شرحه بما كان متردداً فيه ثم رأيت في الذخيرة التصريح في
 الفرق بين الذمى والفاسق من وجهين احدهما هذا والثاني انه في الفاسق يجب التحرى وفي
 الذمى يستحب (قوله بخلاف خبر الفاسق) اى اذا غلب على رايه صدقه في النجاسة فانه يتيمم
 ولا يتوضأ به (قوله اصلاحه الخ) قال في الخانية لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم
 واما الكافر فلا اه اى فان الفاسق اذا قبل القاضي شهادته على المسلم نفذ قضاءه وان اثم
 (قوله ولو اخبر عدل بطهارته الخ) اقول ذكر شراح الهداية عن كفاية المنتهى لصاحب
 الهداية رجل دخل على قوم يأكلون ويشربون فدعوه اليهم فقال له مسلم عدل الا اجم ذبيحة
 مجوسى والشراب خالطه خرفقاوا الابل هو حلال ينظر في حالهم فان عدوا لا اخذ بقولهم وان
 متهمين لا يتناول شيئاً ولو فهم ثقتان اخذ بقولهما او واحد عمل بأكبر رايه فان لارأى واستوى
 الحلالان عنده فلا بأس ان يأكل ويشرب ويتوضأ فان اخبره بأحد الامرين مملوك كان ثقتان
 أخذ بقولهما لاستواء الحر والعبد في الخبر الدينى وترجع المثني ولو أخبره بأحدهما عبد ثقة
 وبالأخر حر تحجرى للمعارضة وان اخبره بأحدهما حران ثقتان وبالأخر مملوك كان ثقتان
 أخذ بقول الحرين لان قولهما حجة في الديانة والحكم جميعاً فترجى أحدهما بثلاثة
 عبيد ثقتان وبالأخر مملوك كان ثقتان أخذ بقول العبيد وكذا اذا اخبر بأحدهما رجل

هى التى بين العبد والرب
 كالخبر عن نجاسة الماء
 فيتيمم ولا يتوضأ (ان اخبر
 بهامسلم عدل) متزجر عما
 يعتقد حرمة (ولو عبداً)
 اوامة (ويحجرى في) خبر
 (الفاسق) بنجاسة الماء (و)
 خبر (المستور) ثم يعمل
 بغالب ظنه ولو اراق الماء
 فتيمم فيما اذا غلب على
 رايه صدقه وتوضأ وتيمم فيما
 اذا غلب على رايه (كذبه
 كان احوط) وفي الجوهره
 وتيمم بعد الوضوء احوط
 قلت واما الكافر اذا غلب
 صدقه على كذبه فأراقه
 احب قهستانى وخلاصة
 وخانية قلت لكن لو تيمم
 قبل اراقته لم يحجز تيممه
 بخلاف خبر الفاسق
 اصلاحه ملزماً في الجملة
 بخلاف الكافر ولو اخبر
 عدل بطهارته وعدل
 بنجاسته حكم بطهارته
 بخلاف الذبيحة

وامرأتان وبالأخرى جلان أخذ بالاول فالخصل في جنس هذه المسائل ان خبر العبد والحر في الامر الدينى على السواء بعد الاستواء في العدالة فيرجح اولا بالعدد ثم بكونه حجة في الاحكام بالجملة ثم بالتحرى اه ومثله في الذخيرة وغيرها فقد اعتبروا التحرى بعد تحقق المعارضة بالتساوى بين الحبرين بلافراق بين الذبيحة والماء فتأمل (قوله وتعتبر الغلبة الخ) أقول حاصل ما ذكره في الذخيرة البرهانية انه في الاوانى ان غلب الطاهر تحرى في حالتي الاضرار والاختيار للشرب والوضوء والا بأن غلب النجس أو تساوى في الاختيار لا تحرى اصلا وفي الاضرار تحرى للشرب لا للوضوء وفي الذكية والميتة تحرى في الاضرار مطلقا وفي الاختيار ان غلبت الميتة أو تساوى لا تحرى وكذا في الثياب تحرى في الاضرار مطلقا وفي الاختيار ان غلب الطاهر تحرى والا لا اه وحاصله انه ان غلب الطاهر تحرى في الحالتين في الكل اعتبارا للغالب والا ففى حالة الاختيار لا تحرى في الكل وفي الاضرار تحرى في الكل الا في الاوانى للوضوء اذ له خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة والاكل والشرب اذ لا خلف له وسيأتى مثله في مسائل شتى آخر الكتاب وبه يظهر ما فى كلامه من الاجاز البالغ حد الغاز فلو قل فان الاغاب طاهرا تحرى مطلقا والا فلا الاحالة الضرورة لغير وضوء لكان اخصر واظهر فندبرنم كلامه هنا موافق لما قدمه قيل كتاب الصلاة تبعا لنور الايضاح (قوله دعى الى وليمة) هى طعام العرس وقيل الوليمة اسم لكل طعام وفي الهندية عن الثمرناشى اختلاف في اجابة الدعوى قل بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العمامة هى سنة والافضل ان يحجب اذا كانت وليمة والافه ومخير والاجابة افضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن واذا اجاب فعل ما عليه أكل او لا والافضل ان يأكل لو غير صائم وفي البناء اجابة الدعوة سنة وليمة أو غيرها وامادعوة يقصد بها التطاول أو انشاء الحمد أو ما شبهه فلا ينبغي اجابته لاسيما أهل العلم فقد قيل ما وضع احديده في قصعة غيره الاذله اه ط مخلصا وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة ان لم يجبها ثم اقله صلى الله عليه وسلم من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما أكل ودعا وان لم يأكل ولم يجب اثم وجفاله استهزاء بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لودعيت الى كراع لاجبت اه ومقتضاه انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التارخانية عن النابيع لودعى الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا ان لا بدعة ولا معصية اه والظاهر حمله على غير الوليمة لما مروى تأمل (قوله وثمة لعب) بكسر العين وسكونها والغناء بالكسر ممدودا السماع ومقصورا اليسار (قوله لا ينبغي ان يقعد) اى يجب عليه قال في الاختيار لان استماع اللهو حرام والاجابة سنة والامتناع عن الحرام أولى اه وكذا اذ كان على المسألة قوم يغتابون لا يقعد فالغيبة اشد من اللهو واللعب تارخانية (قوله ولوعلى المائدة الخ) كان الواجب عليه ان يذكره قيل قول المصنف الآتى وان علم كما فعل صاحب الهداية فان قول المصنف فان قدر الخ فيها لو كان المنكر في المنزل لاعلى المائدة ففي كلامه ايهام لا يخفى (قوله بعد الذكرى) اى تذكر النهى ط (قوله فعل) اى فعل المنع وجوبا ازالة للمنكر

وتعتبر الغلبة في اوان ظاهرة ونجسة وذكية وميتة فان الاغاب طاهرا تحرى وبالعكس والسواء لا الالعطش وفي الثياب تحرى مطلقا (دعى الى وليمة وثمة لعب او غناء قعد وأكل) لو المنكر في المنزل فلو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين (فان قدر على المنع فعل والا) يقدر

(قوله صبر) اى مع الانكار بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكرا فليغير بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان اه اى اضعف احواله في ذاته اى انما يكون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يجد التامى اعوانا على ازالة المنكر اه ط وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البدعة من غيره كصلاة الجنازة واجبة الاقامة وان حضرتها نياحة هداية وقاسها على الواجب لانها قريبة منه لورود الوعيد بتركها كفاية (قوله والمحكى عن الامام) اى من قوله ابتليت بهذا مرة فصبرت هداية (قوله وان علم اولا) افاد ان مامرا فيما اذا لم يعلم قبل حضوره (قوله لا يحضر اصلا) الا اذا علم انهم يتركون ذلك احتراماله فعليه ان يذهب اتقانى (قوله ابن كمال) لم أره فيه نعم ذكره في الهداية قال ط وفيه نظر والواضح ما فى التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكرا اه قلت لكنه لا يفيد وجه الفرق بين ما قبل الحضور وما بعده وساق بعد هذا فى التبيين مارواه ابن ماجه ان عليا رضى الله عنه قال صنعت طعاما فدعوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فجاء فرأى فى البيت تصاوير فرجع اه قلت مفاد الحديث انه يرجع ولو بعد الحضور وانه لا يلزم الاجابة مع المنكر اصلا تأمل (قوله دلت المسئلة الخ) لان محمدا اطلق اسم اللعب والغناء فاللعب وهو اللهو حرام بالنص قال عليه الصلاة والسلام لهو المؤمن باطل الا فى ثلاث تأديبه فرسه وفى رواية ملاعبته بفرسه ورميه عن قوسه وملاعبته مع اهله كفاية وكذا قول الامام ابتليت دليل على انه حرام اتقانى وفيه كلام لابن الكمال فيه كلام فراجع متأملا (قوله ويدخل عليهم الخ) لانهم اسقطوا حرمتهم بفعلهم المنكر فجاز هتكها كاللشهود ان ينظروا الى عورة الزانى حيث هتك حرمة نفسه وتماه فى المنع (قوله قال ابن مسعود الخ) رواه فى السنن مرفوعا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ ان الغناء يثبت التفاق فى القاب كما فى غاية البيان وقيل ان تغنى ليستفيد نظم القوافى ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقيل ان تغنى وحده لنفسه لدفع الوحشة لا بأس به وبه اخذ السرخسى وذكر شيخ الاسلام ان كل ذلك مكروه عند علمائنا واحتج بقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث الآية فى فى التفسير ان المراد الغناء وحمل ما وقع من بعض الصحابة على انشاد الشعر المباح الذى فيه الحكم والمواعظ فان لفظ الغناء كما يطلق على المعروف يطلق على غيره كفى الحديث من لم يتغن بالقرآن فليس منا وتماه فى النهاية وغيرها (تنبيه) * عرف القهستاني الغناء بانه ترديد الصوت بالالخان فى الشعر مع الضم التصفيق المناسب لها قال فان فقد قيد من هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء اه قال فى الدر المنقى وقد تعقب بان تعريفه هكذا لم يعرف فى كتبنا قدبر اه اقول وفى شهادات فتح القدير بعد كلام عرفنا من هذا ان التغنى المحرم ما كان فى اللفظ مالا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف الحر المهيج اليها والحانات والهجاء لمسلم او ذمى اذا اراد التكلم بهجاء لا اذا اراد انشاده للاستشهاد به او يعلم فصاحته وبلاغته وكان فيه وصف امرأة ليست كذلك او الزهريات المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لمنعه على هذا نعم اذا قيل ذلك على الملاهى امتنع وان كان مواعظ وحكما للآلات نفسها لذلك التغنى اه ملخصا وتماه

(صبر ان لم يكن ممن يقتدى به فان كان) مقتدى (ولم يقتدى على المنع خرج ولم يقتدى) لان فيه شين الدين والمحكى عن الامام كان قبل أن يصير مقتدى به (وان علم اولا) باللعب (لا يحضر اصلا) سواء كان ممن يقتدى به اولا لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفى السراج دلت المسئلة ان الملاهى كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذنهم لانكار المنكر قال ابن مسعود صوت اللهو والغناء

فيه فراجعهم وفي الملتقى وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجلوس والزعزعة والتذكير فاطنك به عند الغناء الذي يسمونه وجدا ومحبة فانه مكروه لا اصل له في الدين قل الشارح زاد في الجوهره وما يفعله متصوفة زماننا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه ومن قبايعه لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام سمع الشعر لم يدل على اباحة الغناء ويجوز حمله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والموعظ وحديث تواجده عليه الصلاة والسلام لم يصح وكان التصريح بان لا يسمع فغوتب فقال انه خير من الغيبة فقيل له هيات بل زلة السماع شر من كذا وكذا سنة يغتاب الناس وقال السري شرط الواجد في غيبته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع اه قلت وفي التارخانية عن العيون ان كان السماع سماع القرآن والموعظة يجوز وان كان سماع غناء فهو حرام بأجماع العلماء ومن اباحه من الصوفية فمن تخلى عن اللهو وتخلى بالتقوى واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط ستة ان لا يكون فيهم امرد وان تكون جماعتهم من جنسهم وان تكون نية القوال الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام وان لا يجتمعوا لاجل طعام او فتوح وان لا يقوموا الامغولين وان لا يظهروا وجدا الاصادقين والحاصل انه لا رخصة في السماع في زماننا لان الجليل رحمه الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وانظر ما في الفتاوى الخيرية (قوله ينبت النفاق) اي العمى (قوله كضرب قصب) الذي رأيت في البرازية قضيب بالضاد المعجمة والمتناة بعدها (قوله فسق) اي خروج عن الطاعة ولا يخفى ان في الجلوس عليها استماعها والاستماع معصية فهم معصيتون (قوله فسق الجوارح الخ) ساقه تعليل لبيان صحة إطلاق الكفر على كفران النعمة ط (قوله فلو اجب) تفريع على قوله استماع الملاهي معصية ط (قوله ادخل اصبعه في اذنه) الذي رأيت في البرازية والمنع بالثنية (قوله تكره) اي تكره قراءتها فكيف التغنى بها قال في التارخانية قراءة الاشعار ان لم يكن فيها ذكر الفسق والغلاء ونحوه لا تكره وفي الظهيرية قبل معنى الكراهة في الشعر ان يشغل الانسان عن الذكر والقراءة والافلا بأس به اه وقال في تبيين المحارم واعلم ان ما كان حراما من الشعر ما فيه فحش او هجو مسلم او كذب على الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او على الصحابة او تركية النفس او الكذب او التفاخر المذموم او القدح في الانساب وكذا ما فيه وصف امرد او امرأة بعينها اذا كانا حين فانه لا يجوز وصف امرأة معينة حية ولا وصف امرد معين حي حسن الوجه بين يدي الرجال ولا في نفسه واما وصف الميتة او غير المعينة فلا بأس به وكذا الحكم في الامرد ولا وصف الحجر المهيح والديريات والحانات والهجاء ولولذمي كذا في ابن الهمام والزليعي واما وصف الحدود والاصداغ وحسن القد والقامة وسائر اوصاف النساء والمرد قل بعضهم فيه نظر وقل في المعارف لا يليق باهل الديانات وينبغي ان لا يجوز انشاده عند من غلب عليه الهوى والشهوة لانه يهيج على اجالة فكره فيمن لا يخل وما كان سببا لمحذور فهو محذور اه اقول وقدما ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده او عمله لتشبيحات بليغة واستعارات بدیعة (قوله او تغليظ الذنب) عطف على قوله اي بالنعمة يعني انما اطلق عليه لفظ الكفر تغليظا اه (قوله ومن ذلك)

ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النبات قلت وفي البرازية استماع صوت الملاهي كضرب قصب ونحوه حرام نقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ به كفر اي بالنعمة فسق الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب كي لا يسمع ما روى انه عليه الصلاة والسلام ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق تكره انتهى او تغليظ الذنب كما في الاختيار اول الاستحلال كما في النهاية * (فائدة) * ومن ذلك ضرب التوبة للتفاخر فلو للتنبيه فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات

اي من الملامى ط (قوله ثلاث نفحات الصور) هي طريقة لبعضهم والمشهور انها
نفختان نفخة الصعق ونفخة البعث ط (قوله لمناسبة بينهما) اي بين النفحات والضرب
في الثلاثة الاوقات (قوله فبعد العصر الخ) بيان للمناسبة فان الناس بعد العصر يفرعون
من اسواقهم الى منازلهم وبعد العشاء وقت نومهم وهو الموت الاصغر وبعد نصف الليل
يخرجون من بيوتهم التي هي كقبورهم الى اعمالهم اقول وهذا يفيد ان آله الله ليست محرمة
لعيونها بل لقصد الله منها اما من سامعها او من المشتغل بها وبه تشعر الاضافة الا ترى ان
ضرب تلك الآلة بعينها حل تارة وحرم اخرى باختلاف النية والامور بمقاصدها وفيه دليل
لساداتنا الصوفية الذين يقصدون بسماعها امورا هم اعلم بها فلا يبادر المعترض بالانكار
كي لا يحرم بركتهم فانهم السادة الاخيار امدنا الله تعالى بامداداتهم واعاد علينا من صالح
دعواتهم وبركاتهم (قوله وتماه فيما علته على الملتقى) حيث قال بعد عزوه مامرا الى الملاعب
للامام البزدوى وينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة وعن الحسن لابأس بالدف
في العرس ليشتهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلاجل ولم يضرب على هيئة التطرب اه
اقول وينبغي ان يكون طبل المسحر في رمضان لياقظ النائمين للسحور كبوق الحمام تأمل

لذكر ثلاث نفحات
الصور لمناسبة بينهما فبعد
العصر للاشارة الى نفخة
الفرع وبعد العشاء الى
نفخة الموت وبعد نصف
الليل الى نفخة البعث وتماه
فما علته على الملتقى والله
اعلم

فصل في اللبس

فصل في اللبس

اعلم ان الكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن
او الكتان او الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله لنصف ساقه وكفه لرؤس اصابعه وفيه قدر
شبر كافي للتف بين النفيس والحسيس اذ خير الامور واسطها وللهي عن الشترتين وهو ما كان
في نهاية النفاة او الحساسة ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة واطهار نعمة الله تعالى قال
عليه الصلاة والسلام ان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده ومباح وهو الثوب الجميل للترين
في الاعياد والجمع ومجامع الناس لافي جميع الاوقات لانه صلف وخيلاء وربما يفيظ المحتاجين
فالتحرز عنه أولى ومكروه وهو اللبس للتكبر ويستحب الابيض وكذا الاسود لانه شعار
نبي العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء ولبس الاخضر سنة
كما في الشريعة اه من الملتقى وشرحه وفي الهندية عن السراجية لبس الثياب الجميلة مباح اذا
لم يتكبر وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها اه ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من
السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوعة والمذكاة وديباغها ذكاتها محيط ولا بأس بحلود النمر
والسباع كلها اذا دبغت ان يحمل منها مصل او منبرا لسرج ملتقط ويكره للرجال السراويل
التي تقع على ظهر القدمين عتابة ولا بأس بنعل مخصوف بمسامير الحديد وفي الذخيرة ما فيه
نجاسة تمنع جواز الصلاة هل يجوز لبسه ذكر في كراهية ابي يوسف في حديث سعيد بن جبرانه
كان يلبس قانسوة الثعالب ولا يصلي بها ان هذا زلة منه قلت هذا اشارة الى انه لا يجوز لبسه
بلا ضرورة تاتر خانية لكن قدم الشارح في شروط الصلاة ان له لبس ثوب نجس في غير صلاة
وعزاه في البحر الى المبسوط (قوله يحرم لبس الحرير الخ) اي الا للضرورة كما يأتي قال في المغرب
الحرير الأبريسم المطبوخ وسمى الثوب المتخذ منه حريرا (قوله قال في القنية الخ) نقله

(يحرم لبس الحرير ولو
بحائل) بينه وبين بدنه
(على المذهب) الصحيح
وعن الامام انما يحرم اذا
مس الجلد قال في القنية وهي
رخصة عظيمة في موضع
عمت به البلوى (اوفي
الحرب) فانه يحرم ايضا
عنده

عن أستاذه بديع وأنه قال لكن طلبت هذا عن أبي خنيفة في كثير من الكتب فلم أجد سوى ما عن برهان صاحب المحيط قال في الخيرية والحاصل أنه مخالف لما في المتون الموضوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل والفتوى به (قوله وقال يحل في الحرب) أي لو صفيقا يحصل به اتفاق العدو كما يأتي والخلاف فيما لحقته حرير وسداه أما ما لحقته فقط حرير أو سداه حرير أو سداه فقط يباح لبسه حالة الحرب بالاجماع كما في التاترخانية ويأتي (قوله الا قدر اربع اصابع الخ) لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فما العلم وسدى الثوب فلا والمصمت الخالص ولخبر مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع وهل المراد قدرا الأربعة اصابع طولاً وعرضاً بأن لا يزيد طول العلم وعرضه على ذلك أو المراد عرضها فقط وإن زاد طولها على طولها المتبادر من كلامهم الثاني ويفيده أيضاً ما سيأتي في كلام الشارح عن الحاوي الزاهدي وعلم الثوب رقه وهو الطراز كما في القاموس والمراد به ما كان من خالص الحرير نسجاً أو خياطة وظاهر كلامهم أنه لا فرق بينه وبين المطرف وهو ما جعل طرفه مسجفاً بالحرير في أنه يتقيد بأربع اصابع خلافاً للشافعية حيث قيدوا المطرزة بالأربعة اصابع وبنوا المطرف على إعادة الغالبة في كل ناحية وإن جاوز أربع اصابع فالمراد بالعلم عندنا ما يشملهما فيدخل فيه السجاف وما يخطط على أطراف الأكام وما يجعل في طوق الجبة وهو المسمى قبة وكذا العروة والزر كما سيأتي ومثله فيما يظهر طرة الطربوش أي القلنسوة ما لم تزد على عرض أربع اصابع وكذا بيت تكة السراويل وما على اكتاف العباءة وعلى ظهرها وأزار الحمام المسمى بالشطرنجي وما في أطراف الشاش سواء كان تطريزاً بالآبرة أو نسجاً وما يركب في أطراف العمامة المسمى صحفاً فجميع ذلك لا بأس به إذا كان عرض أربع اصابع وإن زاد على طولها بناء على ما مر ومثله لو رقع الثوب بقطعة ديباج بخلاف ما لو جعلها حشواً قال في الهندية ولو جعل القز حشواً للبقاء فلا بأس به لأنه تبع ولو جعلت ظهارته أو بطانته فهو مكروه لأن كليهما مقصود كذا في محيط السرخسي وفي شرح القدوري عن أبي يوسف أكره بطائن القلائس من أبريسم أه وعايه فلو كانت قبة الجبة أكثر من عرض أربع اصابع كما هو العادة في زماننا فخطط فوقها قطعة كرباس يجوز لبسها لأن الحرير صار حشواً تأمل (قوله وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق) أي إلا إذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كله قزاً فلا يجوز كما سيذكره عن الحاوي ومقتضاه حل الثوب المنقوش بالحرير تطريزاً ونسجاً إذا لم يتبايع كل واحدة من نقوشه أربع اصابع وإن زادت بالجمع ما لم ير كله حريراً تأمل قال ط وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك يحرر (قوله وفيها) أي القنية وقد رمز فيها بعد هذا النجم الأئمة المعبر أربع اصابع كما هي على هيئتها لأصابع السلف ثم رمز للكرمانى منشورة ثم رمز للكرابيسى التحرز عن مقدار المنشورة أولى (قوله والا لا يحل للرجل زيلعى) عبارة الزيلعى مطلقاً عن التقييد بالرجل واعتراض بأن هذا

وقالا يحل في الحرب (على الرجل لا المرأة الا قدر اربع اصابع) كاعلام الثوب (مضمومة) وقيل منشورة وقيل بين بين وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عمامة كما بسط في القنية وفيها عمامة طرزها قدر اربع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رضى الله عنه وذلك قيس شبرنا يرخص فيه (وكذا المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار) اربع اصابع (والالا) يحل للرجل زيلعى

وفي المجتبى العلم في العمامة
في موضعين او اكثر يجمع
وقيل لا وفيه وعن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى عمامة عليها
علم من قصب فضة قدر
ثلاث اصابع لا بأس ومن
ذهب يكرهه وقيل لا يكرهه
وفيه تكره الجبة المكفوفة
بالحرير قلت وبهذا ثبت
كراهة ما اعتاده اهل
زماننا من القصص البصرية
وفيه المرخص العلم في
عرض الثوب قلت ومفاده
ان القليل في طوله يكره
انتهى قال المصنف وبه
جزم ملا خسرو وصدر
الشريعة لكن اطلاق
الهداية وغيرها يخالفه وفي
السراج عن السير الكبير
العلم حلال مطلقا صغيرا
كان او كبيرا قال المصنف
وهو مخالف لما مر من
التقييد بأربع اصابع وفيه
رخصة عظيمة لمن ابتلى
به في زماننا انتهى قلت قال
شيخنا وأظن انه الراية وما
يعقد على الرمح فانه حلال
ولو كبيرا لانه ليس بلبس
وبه يحصل التوفيق (ولا
بأس بكلمة الديباج) هو
ماسداه ولحمته ابريسم
شرح وهبانية (للرجال)

ليس من الحلّي فالظاهر ان حكم النساء فيه كالرجال اقول فيه نظر لان الحلّي كافي القاموس
ما يترين به ولا شك ان الثوب المنسوج بالذهب حلّي وقدمنا عن الحانية ان النساء فيما سوى
الحلّي من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن
لبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ اه وفي الهداية ويكره ان يلبس الذكور
من الصبيان الذهب والحرير اه وسياي وفي القنية لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء
فأما للرجال فقدر اربع اصابع وما فوقه يكره (قوله وفي المجتبى الخ) قد علمت ان القول الثاني
ظاهر المذهب وهذا مكرر مع ما مر من قوله ولو عمامة (قوله وفيه) اي في المجتبى وكذا
الضائر بعده (قوله ومن ذهب يكره) قال في القنية كأنه اعتبره بالخاتم اه وفيها وكذا
في القلنسوة في ظاهر المذهب يجوز قدر اربع اصابع وفي رواية عن محمد لا يجوز كما لو كانت
من حرير اه قلت ويأتى الكلام في علم الثوب من الذهب (قوله تكره الجبة المكفوفة
بالحرير) هذا غير ما عليه العامة فانه نقل في الهندية عن الذخيرة ان لبس المكفوف بالحرير
مطلق عند عامة الفقهاء وفي التبيين عن اسماء انها اخرجت جبة طيالة عليها لبنة شبر
من ديباج كسرواني وفرجها مكفوفة ان به فقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى عنها فلما قبضت عائشة قبضتها الى فيحن نغسلها
للمريض فيشتفي بها رواه احمد ومسلم ولم يذكر لفظة الشبر اه ط وفي الهداية وعنه عليه
الصلاة والسلام انه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير اه وفي القاموس كف الثوب كففاط
حاشيته وهو الحياطة الثانية بعد الشل وفيه لبنة القميص نيقته (قوله قلت) القائل صاحب
المجتبى وقد علمت حكم المبني عليه هذا القول (قوله البصرية) الذي رأيته في المجتبى المضربة
من التضرير (قوله قلت ومفاده) قاله صاحب المجتبى ايضا (قوله وبه جزم) اي بالتقييد
بالعرض وكذا جزم به ابن الكمال والقهستاني ونقله في التاترخانية عن جامع الجوامع (قوله
لكن اطلاق الهداية وغيرها يخالفه) اي يخالف التقييد بالعرض وقد يقال يحمل المطلق على
المقيد كما صرح حوايه في كتب الاصول من انه يحمل عليه عند اتحاد الحكم والحادثة على ان
المتون كثيرا ما تطلق المسائل عن بعض قيودها تأمل ولكن اطلاق المتون موافق لاطلاق
الادلة وهو ارفق بأهل هذا الزمان لئلا يقعوا في الفسق والعصيان (قوله وهو مخالف الخ) نعم
هذا مخالف للمتون صريحا فتقدم عليه (قوله قلت الخ) هذا بعيد جدا في التاترخانية
واما لبس ما علمه حرير او مكفوف فطلق عند عامة الفقهاء خلافا لبعض الناس وعن هشام
عن ابي حنيفة لا يرى بأسا بالعلم في الثوب قدر اربع اصابع وذكر شمس الاثمة السرخسي انه
لا بأس بالعلم في الثوب لانه تبع ولم يقدر اه فكلامهم في العلم في الثوب الملبوس لا العلم الذي
هو الراية والام يبق معنى لقولهم في الثوب ولا للتعليل بالتبعية هذا وفي التاترخانية ما نصه
بقى الكلام في حق النساء قال عامة العلماء يحل لهن لبس الحرير الخالص وبعضهم قالوا لا يحل
واما لبس ما علمه حرير الى آخر ما قدمناه والمتبادر من هذه العبارة ان ما ذكر من اطلاق العلم
انما هو في حق النساء فان ثبت هذه فلا إشكال والتوفيق به احسن والافهمار وايتان (قوله
هو ماسداه الخ) السدي بالفتح مامد من الثوب واللحمة بالضم ما تدخل بين السدي

والابريسم بفتح السين وضمها الحرير **(قوله)** الكلة بالكسر البشخانة والناموسية) كذا قال ابن
الشحنة وفي القاموس الكلة بالكسر الست الرقيق وغشام رقيق يتوقى من البعوض **(قوله)**
وتكره التكة) بالكسر رباط السراويل جمعها تكلف قاموس **(قوله)** هو الصحيح ذكره
في القنية عن شرح الارشاد وفي التاترخانية ولا تكره تكة الحرير لانها لا تلبس وحدها وفي
شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بتكة الحرير للرجال عند أبي خنيفة وذكر الصدر
الشهيد انه يكره عندها اه تأمل **(قوله)** وكذا تكره القلنسوة) ذكر من لا مسكين عند
قول المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب ولا بأس بلبس القلانس لفظ الجمع يشمل قلنسوة الحرير
والذهب والفضة والكرباس والسواد والحمره اه والظاهر ان المعتمد ما هنا ذكره في محله
صريحا لأخذا من العموم ط وفي الفتاوى الهندية يكره ان يلبس الذكور قلنسوة من
الحرير او الذهب او الفضة او الكرباس الذي خيط عليه ابريسم كثيرا وشئ من الذهب او
الفضة اكثر من قدر اربع أصابع اه وبه يعلم حكم العريقة المسماة بالطاقيّة فاذا كانت
منقشة بالحرير وكان احد نقوشها اكثر من اربع أصابع لا تحل وان كان أقل تحل وان زاد
مجموع نقوشها على اربع أصابع بناء على ما مر من ان ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق **(قوله)**
والكيس الذي يعلق) اي يعلقه الرجل معه لا الذي يوضع ولا الذي يعلق في البيت واحترزه
عن الذي لا يعلق والظاهر في وجهه ان التعليق يشبه اللبس فحرم لذلك لما علم ان الشبهة في باب
المحرّمات ملحقه باليقين رملي والظاهر ان المراد بالكيس المعلق نحو كيس التأمم المسماة
بالحمالي فانه يعلق بالعنق بخلاف كيس الدراهم اذا كان يضعه في جيبه مثلا بدون تعليق وفي
الدراهم المتتقى ولا تكره الصلاة على سجادة من الابريسم لان الحرام هو اللبس أما الانتفاع بسائر
الوجوه فليس بمحرام كافي صلاة الجواهر وأقره القهستاني وغيره قلت ومنه يعلم حكم ما كثر
السؤال عنه من بند السبحة فيلحفظ اه فقوله هو اللبس اي ولو حكما لما في القنية استعمال
الحفاف من الابريسم لا يجوز لانه نوع لبس بقي الكلام في بند الساعة الذي تربط به ويعلقه
الرجل بزر ثوبه والظاهر انه كبند السبحة الذي تربط به تأمل ومثله بند المفاتيح وبند الميزان
وليقة الدواة وكذا الكتابة في ورق الحرير وكيس المصحف والدراهم وما يغطي به الاواني وما
تلف فيه الثياب وهو المسمى بقجة ونحو ذلك مما فيه انتفاع بدون لبس او ما يشبه اللبس وفي القنية
دلال يلقى ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز اذا لم يدخل يديه في الكمين وقال عين الاثمة
الكرائيسي فيه كلام بين المشايخ اه ووجه الاول ان القاء الثوب على الكتفين انما
قصد به الحمل دون الاستعمال فلم يشبه اللبس المقصود للانتفاع تأمل ونقل في القنية انه تكره
اللفافة الابريسمية والظاهر ان المراد بها شئ يلف على الجسد او بعضه لا ما يلف بها الثياب
تأمل **(قوله)** واختلف الخ) في الهندية وعلى الخلاف لبس التكة من الحرير قيل يكره بالاتفاق
وكذا عصابة المفتصد وان كانت اقل من اربع أصابع لانه اصل بنفسه كذا في الترتاشي اه
ط **(قوله)** له ان يزني بيته الخ) ذكر الفقيه ابو جعفر في شرح السير لا بأس بان يستر حيطان
اليوت بالابود المنقشة واذا كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وفي الغباية ارخاء الستر على
الباب مكروه نص عليه محمد في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل ان كل ما كان على وجه

الكلة بالكسر البشخانة
والناموسية لانه ليس بلبس
ونظمه شارح الوهبانية
فقال

وفي كلة الديباج فالنوم
جائر* وفي قنية والمتقى
دامسطر* (وتكره التكة
منه) اي من الديباج هو
الصحيح وقيل لا بأس بها
(وكذا) تكره (القلنسوة
وان كانت تحت العمامة
والكيس الذي يعلق)
قنية) واختلف في عصب
الجراحة به) اي بالحرير
كذا في المجتبى وفيه ان له
ان يزني بيته بالديباج
ويتجمل بأواني ذهب وفضة
بلا تفاخر وفي القنية يحسن
للفقهاء

التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا وهو المختار اه هندية وظاهره انه لو كان لمجرد الزينة
بلا تكبر ولا تفاخر يكره لكن نقل بعده عن الظهيرية ما يخالفه تأمل * (تنبيه) * يؤخذ من
ذلك ان ما يفعل أيام الزينة من فرش الحرير ووضع اوانى الذهب والفضة بلا استعمال جائز
اذا لم يقصده التفاخر بل مجرد امتثال امر السلطان بخلاف إيقاد الشموع والقناديل في
النهار فانه لا يجوز لانه اضاءة مال الا اذا خاف من معاينة الحاكم وحيث كانت مشتملة على
منكرات لا يجوز التفريح عليها وقد مر في كتاب الشهادات مما ترد به الشهادة الحروب لفرجة
قدوم أمير اى لما تشتمل عليه من المنكرات ومن اختلاط النساء بالرجال لهذا أولى قننه **(قوله**
لف عمامة طويلة) اعلمهم تعارفوها كذلك فان كان عرف بلاد اخر انها تعظم بغير الطول
يفعل لاطهار مقام العلم ولاجل ان يعرفوا فيستلوا عن أمور الدين ط **(قوله وفيها)** اى فى
الفتية ونصها يضره النظر الدائم الى التاج وهو يمتنى فيه لابس بان يشد على عينه خمارا أسود
من الابرسم قات فى العين الرمدة أولى اه وفى التارخانية اما للحاجة فلا بأس بلبسه لما
روى عن عبد الرحمن بن عوف والزيبر رضى الله تعالى عنهما انه كان بهما جرب كثير فاستأذنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى لبس الحرير فذن لهما اه اقول لكن صرح الزياحى قيل
الفصل الآتى انه عليه السلام رخص ذلك خصوصية لهما تأمل **(قوله)** فقد رخص الشرع
فى الكفاف الخ الكفاف موضع الكف من التميمى وذلك فى مواصل البدن والذخاير
واوحاشية الذيل مغرب قال ط وفيه ان الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم انه لبس الحبة
المكشوفة بحرير فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فليتأمل وليحرر اه اقول الظاهر ان وجه
الاستشكل ان كلا من العلم والكفاف فى الثوب انما حل لكونه قليلا وتابعا غير مقصود كما
صرحوا به وقد استوى كل من الذهب والفضة والحرير فى الحرمة فترخيص العلم والكفاف
من الحرير ترخيص لهما من غيره ايضا بدلالة المساواة ويؤيد عدم الفرق ما مر من اباحة
الثوب المنسوج من ذهب اربعة اصابع وكذا كتابة الثوب بذهب او فضة والائاء ونحوه
المضنب بهما فتأمل والاشكال الواردها وارد ايضا على ما قدمه عن المجتبى فى علم العمامة
(قوله ويحل توسده) الوسادة المجددة منح وتسمى مرفقة وانما حل لما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس رضى الله تعالى عنهما مرفقة
حرير وروى ان انسا رضى الله تعالى عنه حضر وليمة فجلس على وسادة حرير ولان الجلوس
على الحرير استخفاف وليس بتعظيم فجرى مجرى الجلوس على بساط فيه تصاوير منح عن السراج
(قوله وقال الخ) قيل ابو يوسف مع ابى خيفة وقيل مع محمد **(قوله)** كفى المواهب ومثله فى
متن ددر البحار قل القهستانى وبه أخذ اكثر المشايخ كما فى الكرماني اه ونقل مثله ابن
الكمال **(قوله)** لكنه خلاف المشهور قال فى الشرع نبالية قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه
المتون المعتمدة المشهورة والشروح **(قوله)** واما جماله دنارا الدنار بالكسر ما فوق الشعار
من الثياب والشعار ككتاب ماتحت الدنار من اللباس وهو ما يلى شعر الجسد ويفتح جمعه اشعة
قاموس فالدنار ما لا يلاقى الجسد والشعار بخلافه وشمل الدنار ما لو كان بين ثوبين وان لم يكن
ظاهرا الا اذا كان حشوا كما قدمناه عن الهندية **(قوله)** فنه يكره بالاجماع) واما ما نفاه

لف عمامة طويلة ولبس
ثياب واسعة وفيها لا بأس
بشد خمار أسود على عينه
من ابرسم لعذر قلت ومنه
الرمد وفى شرح الوهبانية
عن المتقى لا بأس بعروة
القميص وزره من الحرير
لانه تبع وفى التارخانية
عن السير الكبير لا بأس
بازرار الديباج والذهب
وفيهما عن مختصر الطحاوى
لا يكره علم الثوب من
الفضة ويكره من الذهب
قلوا وهذا مشكل فقد
رخص الشرع فى الكفاف
والكفاف قد يكون من
الذهب اه (ويحل توسده
وافتراشه) والنوم عليه
وقالا والشافعى ومالك
حرام وهو الصحيح كما
فى المواهب قلت فليحفظ
هذا لكنه خلاف المشهور
وأما جماله دنارا أو ازارا
فانه يكره بالاجماع سراج
وأما الجلوس على الفضة

صاحب المحيط من انه انما يحرم هـ مس الجلد كما تقدم قلعه لم يعتبره لضفه أفاده ط (قوله
فحرام بالاجماع) لانه استعمال تام اذا الذهب والفضة لا يلبسان زيلعى اقول ولعله عبرنا
بالحرمة وفيما قبله بالكراهة لشبهة الخلاف فان ما نقله صاحب المحيط عن الامام قد نقل عن
ابن عباس ايضا رضى الله تعالى عنهما تأمل * (تمة) * يجرى الاختلاف المارين الامام
وصاحبيه في ستر الحرير وتعليقه على الابواب كما في الهداية وكذا لا يكره وضع ملالة الحرير
على مهد الصبي وقد منا كراهة استعمال اللحف من الابرسم لانه نوع لبس بخلاف الصلاة
على السجادة منه لان الحرام هو اللبس دون الانتفاع اقول ومفاده جواز اتخاذ خرقة الوضوء
منه بلا تكبر اذ ليس بلبس لاحقية ولا حكما بخلاف اللحف والتكة وعصابة المقتصد تأمل
لكن نقل الحموى عن شرح الهاملية للحدادى انه نكره الصلاة على الثوب الحرير للرجال اه
قلت والاول اوجه اذ لافرق يظهر بين الافتراش للجلوس أو التوم او الصلاة تدبر ويؤخذ من
مسئلة اللحف والكيس المعلق ونحو ذلك ان ما يمد على الركب عند الاكل فيقى الثوب
ما يسقط من الطعام والدم ويسمى بشكير ايكراه اذا كان من حرير لانه نوع لبس وما اشتهر
على السنة العامة انه يقصده الاهانة فذلك فيما ليس فيه نوع لبس كالتوسد والجلوس فان
الاهانة في التكة وعصابة الفصادة ابلغ ومع هذا نكره فكذا ما ذكره تأمل (قوله ولحمته غيره)
سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا للحرير وقيل لا يلبس الا اذا غلبت اللحمية على الحرير
والصحيح الاول كما في المحيط وأقره القهستاني وغيره در منتنق (قوله وخز) بفتح الخاء المعجمة
وتشديد الزاى ويأتى معناه (قوله فكانت هي المعتبرة دون السدى) لما عرف ان العبرة في
الحكم لا خروصنى العلة كفاية (قوله كالعتابي) هو مثل القطني والاطلس في زماننا (قوله
ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سدها ظاهرا كالعتابي قيل يكره لان لابس في منظر
العين لابس حرير وفيه خيلاء وقيل لا يكره اعتبارا باللحمية اه ط (قوله قلت ولا يخفى الخ)
اعلم ان المتون مطلقة في حل لبس ماسداه ابرسم ولحمته غيره كعبارة المصنف وهي كذلك في
الجامع الصغير للامام محمد رحمه الله وقد علل المشايخ المسئلة بتعليق الاول ما قدمه الشارح
وهو المذكور في الهداية والثاني ما نقل عن الامام ابى منصور الماتريدى رحمه الله تعالى وهو
ان اللحمية تكون على ظاهرها الثوب ترى وتشاهد فالتعليق الاول ناظر الى اعتبار اللحمية مطلقا
لانها كآخر وصفي العلة كما مر والثاني ناظر الى ظهورها فعلى التعليق الاول يجوز
لبس العتابي ونحوه وعلى الثاني يكره كما ذكره شراح الهداية وفي تقرير الزيلعى هنا خفاء
وظاهر اطلاق المتون اعتبارا بالتعليق الاول ولذا قال في الهداية بعده والاعتبار اللحمية
على ما بينا (قوله بل في المجتبى الخ) ونصه انما يجوز ما كان سدها ابريسما ولحمته قطن
اذا كان مخلوطا لا يتبين فيه الابرسم اما اذا صار على وجهه كالعتابي في زماننا والششترى
والقتي فانه يكره للنسبه بزي الجبارة قلت ولكن اكثر المشايخ أفتوا على خلافه اه
(قوله قلت وهذا) اى كون الخرز صوف غنم البحر قال في التارخانية والخراسم لداية يكون
على جلدها خزوانه ليس من جملة الحرير ثم قال بعده قال الامام ناصر الدين الخز في زمنهم
من أوبار الحيوان المسائي (قوله وحل عكسه في الحرب فقط) حاصل المسئلة على ثلاثة

فحرام بالاجماع شرح مجمع
(و) يحل (لبس ماسداه
ابرسم ولحمته غيره)
ككتان وقطن وخز لأن
الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج
والنسيج باللحمية فكانت
هي المعتبرة دون السدى
قلت وفي الشرنبلالية عن
المواهب يكره ماسداه
ظاهر كالعتابي وقيل
لا يكره ونحوه في
الاختيار قلت ولا يخفى
ان المرجح اعتبار اللحمية
كما يعلم من العزيمة بل
في المجتبى ان اكثر المشايخ
أفتوا بخلافه وفي شرح
المجمع الخرز صوف غنم
البحر اه قلت وهذا كان
في زمانهم واما الآن فمن
الحرير وحينئذ فيحرم
برجندى وتارخانية
فليحفظ (و) حل (عكسه
في الحرب فقط)

أوجه قال في التارخانية ما لمحتة غير حرير وسداه حرير يباح لبسه في حالة الحرب اى وغيرها
وما لمحتة حرير وسداه غير حرير يباح لبسه في حالة الحرب بالاجماع واما ما لمحتة وسداه حرير ففي
لبسه حالة الحرب خلاف بين اصحابنا وعلماؤنا اه وظاهر التقييد بحالة الحرب ان المراد وقت
الاشتغال بها لكن في القهستاني وعن محمد لا بأس للجندى اذا تأهب للحرب بلبس الحرير
وان لم يحضر العدو ولكن لا يصلح فيه الا ان يخاف العدو اه **(قوله لو صفيقا)** ضد الرقيق
(قوله فلو رقيقا الخ) اعلم ان لبس الحرير لا يجوز بلا ضرورة مطلقا فما كان سداه غير حرير
ولمحتة حرير يباح لبسه في الحرب للضرورة وهى شىء التهييب بصورته وهو بريقه ولعمانه
والثاني دفع معرفة السلاح اى مضرته اتقانى فاذا كان رقيقا لم تتم الضرورة فحرم اجماعا
بين الامام وصاحبيه **(قوله فيكره فيها)** اى في الحرب عنده لان الضرورة تندفع بالادنى
وهو المخلوط وهو ما لمحتة حرير فقط لان البريق واللمعان بظاهره والحممة على الظاهر ويدفع
معرفة السلاح ايضا والمخلوط وان كان حريرا في الحكم فيه شبهة الغزل فكان دون الحرير
الحالص والضرورة اندفعت بالادنى فلا يصار الى الاعلى ومارواه الشعبي ان صح يحمل
على المخلوط اتقانى **(قوله خلافا لهما)** قال في التارخانية انما لا يكره عندها لبس الحرير
في الحرب اذا كان صفيقا يدفع معرفة السلاح فلو رقيقا لا يصلح لذلك كره بالاجماع اه اقول
والحاصل انه عند الامام لا يباح الحرير الحالص في الحرب مطلقا بل يباح ما لمحتة فقط حرير
لو صفيقا واما عندها فيباح كل منها في الحرب لو صفيقا ولو رقيقا فلا خلاف في الكراهة
فانهم وتأمل فيما في الشرنبلالية **(قوله قلت ولم أر الخ)** مأخوذ من حاشية شيخه الرملى وتام
عبارته ثم رأيت في الحاوى الزاهدى بعلامة جمع التفاريق وما كان من الثياب الغالب عليه
غير القز كالخز ونحوه لا بأس به فقد وافق بحثنا المنقول ولله الحمد اه ثم نقل عبارة الحاوى
التي ذكرها الشارح ولم يزد بعدها شىء فلذا قال الشارح وأقره شيخنا واجاب الشارح ايضا
في شرحه على المتقى بقوله ثم رأيت في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام الحق بمسئلة
الاوانى وحينئذ فيحل لو حرير اللحمه مساويا وزنا او اقل لا يزيد اه وبين الجوابين فرق
فان ما في الاشياء مصرح بحل المساواة وما ذكره الرملى وتبعه الشارح ساكت عنه وقد
اجاب البيهقي بعبارة الزاهدى المارة ايضا واقول تحتل عبارة الزاهدى ان تكون مبنية على
القول الضعيف من اعتبار غلبة اللحمه على الحرير كما قدمناه فلا تصلح للجواب تأمل **(قوله)**
ما كان ظاهره قز اسم كان ضمير الشأن والجملة من المبتدأ والخبر خبرها والقز الابريسم
كفى القاموس أو نوع منه كما في الصحاح **(قوله أو خط منه خزاخ)** اقول ليس المراد بالخط
ما يكون في السدى طولا لان السدى لا يعتبر ولو كان كله قزا بل المراد بالخط ما يكون في اللحمه
عرضا فاذا كان المراد ذلك ظهر منه جواب آخر عن المسئلة السابقة بأن يقال اذا خلطت
اللحمه بابريسم وغيره بحيث يرى كله ابريسما كره وان كان كل واحد مستينا كالطراز لم يكره
لان ظاهر المذهب عدم الجمع فيما لم يبلغ أربع أصابع ويظهر لى ان هذا الجواب احسن من
الجواب السابق فتأمل فيه **(قوله قلت وقد علمت الخ)** استدراك على ما في الحاوى وعلى شيخه
حيث اقره فان قوله يكره ما كان ظاهره قز مفرع على اعتبار الظاهر وكراهة نحو القاتبي

لو صفيقا يحصل به اتقاء
العدو فلو رقيقا حرم
بالاجماع لعدم الفائدة
سراج واما خالصه فيكره
فيها عنده خلافا لهما ملقى
قلت ولم أر ما لو خلطت
اللحمه بابريسم وغيره
والظاهر اعتبار الغالب وفي
حاوى الزاهدى يكره
ما كان ظاهره قزا وخط
منه خز وخط منه قز وظاهر
المذهب عدم جمع المتفرق
الا اذا كان خط منه قز وخط
منه غيره بحيث يرى كله
قزا فاما اذا كان كل واحد
مستينا كالطراز في العمامة
فظاهر المذهب انه لا يجمع
اه واقره شيخنا قلت وقد
علمت ان العبرة للحمة
للاظهار

والمرجح خلافه كما مر ولا يرد هذا على ما استظهرناه آتفا في الجواب لان عدم اعتبار الظاهر هو في السدى وكلامنا السابق في اللحمة (قوله على الظاهر) اى الراجح وليس المراد ظاهر الرواية كما هو اصطلاحه في اطلاق هذا اللفظ تأمل (قوله لا بأس بلبس الثوب الاحمر) وقد روى ذلك عن الامام كما في الملتقط اهـ ح (قوله ومفاده ان الكراهة تنزيهية) لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما تركه اولى منح (قوله في التحفة) اى تحفة الملوك منح (قوله فافادانها تحريمية الخ) هذا مسلم لو لم يعارضه تصريح غيره بخلافه ففي جامع الفتاوى قال ابو حنيفة والشافعي ومالك يجوز لبس المعصفر وقال جماعة من العلماء مكروه بکراهة التنزيه وفي منتخب الفتاوى قال صاحب الروضة يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الاحمر والاخضر بلا كراهة وفي الحاشى الزاهدى يكره للرجال لبس المعصفر والمزغفر والمورس والمحمر اى الاحمر حريرا كان أو غيره اذا كان في صبغه دم والا فلا ونقله عن عدة كتب وفي مجمع الفتاوى لبس الاحمر مكروه وعند البعض لا يكره وقيل يكره اذا صبغ بالاحمر القانى لانه خلط بالنجس وفي الوقايع مثله ولو صبغ بالشجر البقم لا يكره ولو صبغ بقشر الجوز عسليا لا يكره لبسه اجماعا اهـ فهذه النقول مع ما ذكره عن المجتبى والقهستاني وشرح ابى المكارم تعارض القول بکراهة التحريم ان لم يدع التوفيق بحمل التحريم على المصبوغ بالنجس أو نحو ذلك (قوله وللشربلالي فيه رسالة) سماها (تحفة الاكل والهيام المصدر لبيان جواز لبس الاحمر) وقد ذكر فيها كثيرا من النقول منها ما قدمناه وقال لم نجد نصا قطعيا لاثبات الحرمة ووجدنا النهى عن لبسه لعله قامت بالفاعل من تشبه بالنساء وبالا عجم أو التكبر وبانتفاء العلة تزول الكراهة باخلاص النية لانظهار نعمة الله تعالى وعروض الكراهة للصبيغ بالنجس تزول بغسله ووجدنا نص الامام الاعظم على الجواز ودليلا قطعيا على الاباحة وهو اطلاق الامر بأخذ الزينة ووجدنا في الصحيحين موجه وبه تنفى الحرمة والكراهة بل يثبت الاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم اهـ ومن أراد الزيادة على ذلك فعليه بها اقول ولكن جل الكتب على الكراهة كالسراج والمحيط والاختيار والملتقى والذخيرة وغيرها وبه افتى العلامة قاسم وفي الحاشى الزاهدى ولا يكره في الرأس اجماعا (قوله ثمانية اقوال) نقلها عن القسطلانى (قوله منها انه مستحب) هذا ذكره الشربلالي بحثا كما قدمناه وليس من الثمانية (قوله ولا يتحلى) اى لا يتزين درر (قوله مطلقا) سواء كان في حرب أو غيره ط واما جواز الجوشن والبيضة في الحرب فقدمنا انه قولهما (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء قهستاني وهو اسم لما يسميه الناس بالحياصة مصباح والحياصة سير يشد به حزام السرج قاموس وفيه منطقة كمنكسة ما ينتطق به وانتطق الرجل شد وسطه بمنطقة كتشطق اهـ وهذا انسب هنا لان الحاصة للدابة والكلام في تحلية الرجل نفسه تأمل ثم رأيت في بعض الشروح ان المنطقة بالفارسية الكمر وعلى عرف الناس الحياصة اهـ (قوله وحلية سيف) وحائله من حلة حليته شربلالية والشرط ان لا يضع يده على موضع الفضة كما قدمه (قوله منها) اى الفضة لامن الذهب درر وقال في غرر الافكار حال كون كل من الحتم والمنطقة والحلية منها اى الفضة لورود آثار اقتضت الرخصة منها في هذه الاشياء خاصة اهـ (قوله اذا لم يرد به التزين

على الظاهر فافهم) (وكره لبس المعصفر والمزغفر الاحمر والاصفر للرجال) مفاده انه لا يكره للنساء (ولا بأس بسائر الالوان) وفي المجتبى والقهستاني وشرح النقاية لا بى المكارم لا بأس بلبس الثوب الاحمر اهـ ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فافادانها تحريمية وهى المحمل عنده لاطلاق قاله المصنف قلت وللشربلالي فيه رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب (ولا يتحلى الرجل بذهب وفضة) مطلقا (لا بنجاسات ومنطقة وحلية سيف منها) اى الفضة اذا لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحل استعمال منطقة وسطها من ديباج

الهداية والكافي اخذا من عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه اقول لا يخفى ان النص معلول كما قدمناه فالالحاق بما ورد به النص في العلة التي فيه اخذ من النص ايضا والنص على الجواز بالعقيق يحتمل عدم الثبوت عند المجتهد او ترجيح غيره عليه على ان العقيق او اليشب ليسا من الحجر كما مرفقياس غيرها عليهما يحتاج الى دليل واتباع المجتهد اتباع للنص لانه تابع للنص غير مشروع قطعاً وتأويل عبارة المجتهد العارف بمجاورات الكلام عدول عن الانتظام كيف واور كان القصر فيها بالاضافة الى الذهب لزم منها اباحة نحو الصفر والحديد مع ان مراد المجتهد عدمها **(قوله لما مر)** اي من قوله ولا يتختم الا بالفضة الذي هو لفظ محرر المذهب الامام محمد رحمه الله تعالى فافهم **(قوله فاذا ثبت الخ)** نقله ابن الشحنة عن ابن وهبان ثم قال والظاهر انه لم يقف على التصريح بكراهة بيعها وقد وقفت عليه في الفنية قال يكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه بيع طين الاكل وامابع الصورة فلم اقف عليها والوجه فيها ظاهر **(قوله وصيغها)** صوابه وصوغها اه ح ورأيت في بعض النسخ وصنعها بالتون بين الصاد والعين المهملتين والذي في شرح الوهبانية صيغتها وفي القاموس صاغ الله فلانا صيغة حسنة خلقه والشئ هيا على مثال مستقيم فانصاغ وهو صواغ وصائع وصياغ والصياغة بالكسر حرفته اه وظاهر قوله وصياغ انه جاء يائي العين تأمل **(قوله لما فيه من الاعانة الخ)** قال ابن الشحنة الا ان المنع في البيع اخف منه في اللبس اذ يمكن الانتفاع بها في غير ذلك ويمكن سبكها وتغيير هئتها **(قوله وكل ما أدى الخ)** يتأمل فيه مع قول ائمتنا بجواز بيع العصير من خمار شراب لابي ويمكن الفرق بما يأتي من ان المعصية لم تقم بعين العصير بل بعد تغييره * (فرع) * لا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة واللبس بفضة حتى لا يرى تارخانية **(قوله وحل مسمار الذهب الخ)** يريد به المسمار ليحفظ به الفص تارخانية لانه تابع كالعلم في الثوب فلا يبعد لابساله هداية وفي شرحها للعيني فصار كالمستهلك او كالاسنان المتخذة من الذهب على حوالى خاتم الفضة فان الناس يجوزونه من غير تكبر ويلبسون تلك الخواتم قال ط ولم أر من ذكر جواز الدائرة العليا من الذهب بل ذكرهم حل المسمار فيه يقتضى حرمة غيره اه اقول مقتضى التعايل المار جوازها ويمكن دخولها في الضبة ايضا تأمل **(قوله في حجر الفص)** اي ثقبه هداية ومقتضاه انه بتقديم الحليم على الحاء وهي رواية في اخرى بالعكس قال في المغرب وهي الصواب لان الحجر جحر الضب او الحية او اليربوع وهو غير لائق هنا **(قوله ويجعله)** اي الفص لبطن كفه بخلاف النسوان لانه تزين في حقهن هداية **(قوله في يده اليسرى)** وينبغي ان يكون في خنصرها دون ساثر صابعه ودون اليمنى ذخيرة **(قوله فيجب التحرز عنه)** عبارة القهستاني عن المحيط جاز ان يجعله في اليمنى الا انه اشعار الروافض اه ونحوه في الذخيرة تأمل **(قوله ولعله كان وبان)** اي كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق ثم انفصل وانقطع في هذه الازمان فلا ينهى عنه كيفما كان وفي غاية البيان قدسوى الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير بين اليمين واليسار وهو الحق لانه قد اختلفت الروايات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك وقول بعضهم انه في اليمين من علامات اهل البني ليس بشئ لان النقل

لما مر فاذا ثبت كراهة لبسها
فقتضت ثبت كراهة بيعها
وصيغها لما فيه من الاعانة
على ما لا يجوز وكل ما أدى
الى ما لا يجوز لا يجوز
وتمامه في شرح الوهبانية
(والعبرة بالحلقة) من
الفضة (لا بالفص) فيجوز
من حجر وعقيق وياقوت
وغیرها وحل مسمار الذهب
في حجر الفص ويجعله لبطن
كفه في يده اليسرى وقيل
اليمنى الا انه من شعار
الروافض فيجب التحرز
عنه قهستاني وغيره قلت
ولعله كان وبان فبصر
ويتنقشه اسمه

الصحيح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينفي ذلك اه وتماه فيه (قوله او اسم الله تعالى) فلو نقش اسمه تعالى او اسم نبيه صلى الله عليه وسلم استحسب ان يجعل الفص في كفه اذا دخل الحلاء وان يجعله في يمينه اذا استجى قهستاني (قوله لا تمثال انسان) التمثال بالفتح التمثيل وبالكسر الصورة قاموس (قوله او طير) حرمة تصوير ذى الروح لكنه سبق في مكروهات الصلاة ان نقش غير المستبين الذى لا يبصر من بعد لا يضر وقد نقش في خاتم دانيال لبوة بين يديها صغير ترصعه وكان في خاتم بعض السلف ذبايتان فليراجع ط اقول الذى سبق انما هو في عدم كراهة الصلاة بها لافى نقشها والكلام هنا في فعل النقش وفي التاترخانية قال الفقيه لو كان على خاتم فضة تمثيل لا يكره وليس كتماثيل في الثياب في السيوت لانه صغير وروى عن ابي هريرة انه كان على خاتمه ذبايتان اه تأمل (قوله ولا محمد رسول الله) في محل نصب عطفا على تمثال وذلك لانه نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم وكان ثلاثة اسطر كل كلمة سطر وقد نهى عليه الصلاة والسلام ان ينقش احد عليه كما رواه في الثمائل اى على هيئته او مثل نقشه ونقش خاتم ابي بكر نعم القادر الله وعمر كفى بالموت واعظا وعثمان لتصبرن اولتدمن وعلى الملك لله وابى حنيفة قل الخير والا فاسكت وابى يوسف من عمل برأيه فقد ندم ومحمد من صبر ظفر اه قهستاني عن البستان (قوله ولا يزيد على مثقال) وقيل لا يبلغ به المثقال ذخيرة اقول ويؤيده نص الحديث السابق من قوله عليه الصلاة والسلام ولا تته مثقالا (قوله وترك التحتم الخ) اشار الى ان التحتم سنة لمن يحتاج اليه كما في الاختيار قال القهستاني وفي الكرماني نهى الحلواني بعض تلامذته عنه وقال اصرت قاضيا فتختم وفي البستان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلاثة امير او كاتب او احمق وظاهره انه يكره لغير ذى الحاجة لكن قول المصنف افضل كالهداية وغيرها يفيد الجواز وعبر في الدرر بأولى وفي الاصلاح بأحب فالنهى للتنزيه وفي التاترخانية عن البستان كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الا لذي سلسان واجازه عامة اهل العلم وعن يونس بن ابى اسحق قال رأيت قيس ابن ابى حازم وعبد الرحمن بن الاسود والشعبي وغيرهم يتختمون في سائرهم وليس لهم سلطان ولان السلطان يلبس للزينة والحاجة الى التحتم وغيره في حاجة الزينة والتحتم سواء شاز لغيره وبه نأخذ اه فهو اختيار للجواز كما هو قول العامة ولا ينافي ان تركه اولى لغير ذى حاجة فافهم ومقتضاه انه لا يكره لقصد الزينة والتحتم واما لقصد الزينة فقط مر فتدبر (قوله وذى حاجة اليه كقول) قال في المنع وظاهر كلامهم انه لا خصوصية لهما اى للسلطان والقاضى بل الحكم في كل ذى حاجة كذلك فلو قيل وتركه لغير ذى حاجة اليه افضل ليدخل فيه المباشر ومتولى الاوقاف وغيرها ممن يحتاج الى التحتم لضبط المال كان اعم فائدة كما لا يخفى اه اقول قول الاختيار التحتم سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضى ومن في معناها صريح في ذلك ومثله في الحانية وانظر هل يدخل في الحاجة ختمه لنحو اجازة او شهادة او ارسال كتاب ولونادرا فلا يكون ترك التحتم في حقه أولى محرر * (تمة) * انما يجوز التحتم بالفضة لو على هيئة خاتم الرجال اما لوله فسان او اكثر حرم قهستاني وذكر العلامة عبد البر بن الشحنة ان والده انشده قوله

تختم كيف شئت ولا تنالى  بخنصرك العين او الشمال

او اسم الله تعالى لا تمثال
انسان او طير ولا محمد
رسول الله ولا يزيد على
مثقال (وترك التحتم لغير
السلطان والقاضى) وذى
حاجة اليه كقول (افضل
ولا يشد سنه)

سوى حجر وصفر أو حديد ۞ أو الذهب الحرام على الرجال
وان احببت باسمك فانقشنه ۞ وباسم الله ربك ذى الجلال

(قوله المتحرك) قيد به لما قال الكرخي اذا سقطت ثنية رجل فان اباحيفة يكره ان يعيدها
ويشدها بفضة او ذهب ويقول هي كسن ميتة ولكن يأخذ سن شاة ذكية يشدها مكانها وخالفه
ابو يوسف فقال لا بأس به ولا يشبه سنه سن ميتة استحسنت ذلك وبينهما فرق عندي وان
لم يحضرني اه اتقاني زاد في التاترخانية قال بشر قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن ذلك
في مجلس آخر فلم ير باعادتها بأسا (قوله وجوزها محمد) اي جوز الذهب والفضة اي جوز الشد
بهما واما ابو يوسف فقليل معه وقيل مع الامم (قوله لان الفضة تنتن) الاولى تنتن بلا ضمير
واشار الى الفرق للامام بين شد السن واتخاذ الانف فجوز الانف من الذهب لضرورة تنتن
الفضة لان المحرم لا يباح الا للضرورة وقد اندفعت في السن بالفضة فلا حاجة الى الاعلى وهو
الذهب قال الاتقاني والقاتل ان يقول مساعدة لمحمد لانسلم انها في السن ترتفع بالفضة لانها تنتن
ايضا واصل ذلك ما روى الطحاوي باسناده الى عرجة بن سعد انه اصيب انفه يوم الكلاب
في الجاهلية فاتخذ أنفا من ورق فانتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ أنفا من ذهب
ففعل والكلاب بالضم والتخفيف اسم واد كانت فيه وقعة عظيمة للعرب هذا وظاهر كلامه
جواز الانف من الذهب اتفاقا وبه صرح الامام البزدوي وذكر الامام الاسييجاني انه على الاختلاف
ايضا وفي التاترخانية وعلى هذا الاختلاف اذا جدع انفه او اذنه او سقط سنه فاراد ان
يتخذ سنا آخر فعند الامام يتخذ ذلك من الفضة فقط وعند محمد من الذهب ايضا وانكر
الاتقاني ثبوت الاختلاف في الانف بانه لم يذكر في كتب محمد والكرخي والطحاوي وبانه يلزم
عليه مخالفة الامام للنص ونازعه المقدسي بأن الاسييجاني حجة في النقل وبان الحديث قابل
للتأويل واحتمل ان ذلك خصوصية لعرجة كما خص عليه السلام الزبير وعبد الرحمن بلبس
الحرير لحكمة في جسدها كما في التبيين اقول يمكن التوفيق بان ما ذكره الاسييجاني رواية شاذة
عن الامام فلذا لم تذكر في كتب محمد والكرخي والطحاوي والله تعالى اعلم (قوله وكره الخ)
لان النص حرم الذهب والحرير على ذكور الامة بلا قيد البلوغ والحرية والاثم على من البسهم
لانا امرنا بحفظهم ذكره الترمذاني وفي البحر الزاخر ويكره للانسان ان يخضب يديه ورجليه
وكذا الصبي الاحاجة بنايه ولا بأس به للنساء اه مزايده ط اقول ظاهره انه كما يكره
للرجل فعل ذلك بالصبي يكره للمرأة ايضا وان حل لها فعليه لنفسها (قوله لا يكره خرقه الخ)
هذا هو ما صححه المتأخرون لتعامل المسلمين وذكر في غاية البيان عن ابي عيسى الترمذاني انه لم يصح
في هذا الباب شيء اي من كراهة او غيرها وقد رخص قوم من الصحابة ومن بعدهم التمدل
بعد الوضوء وتمامه فيه ثم هذا في خارج الصلاة لما في البزاية وتكره الصلاة مع الخرقه التي
يمسح بها العرق ويؤخذ بها الخياط لانها نجسة بل لان المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظم
فيها (قوله بقية بالله) الوضوء بالضم الفعل والفتح مأو قأموس فاذا ذكره تفسير مراد وهو
على تقدير مضافين بل ثلاثة اي لمسح بقية بلل وضوئه والظاهر انه لاحاجة الى لفظ بقية ومثله
قوله تعالى فقبض قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول (قوله لو الحاجة) الاولى

المتحرك (بذهب بل بفضة)
وجوزها محمد (ويتخذ
أنفامنه) لان الفضة تنتن
(وكره اللباس الصبي ذهابا
او حريرا) فان ما حرم
لبسه وشربه حرم اللباس
واشرا به (لا) يكره (خرقة
لوضوء) بالفتح بقية بالله (او
مخاط) او عرق لو الحاجة

لانه حاجة تأمل (قوله ولو للتكبر تكره) والخرقة المقومة دليل الكبر بزازية وبه علم أنه لا يصح أن يراد بالخرقة ما يشمل الحرير وبه صرح بعضهم = (تمة) * كره بعض الفقهاء وضع الستور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء قال في فتاوى الحجة وتكره الستور على القبور اه ولكن نحن نقول الآن اذا قصد به التعظيم في عيون العامة حتى لا يحتقروا صاحب القبر ولجلب الخشوع والادب للغافلين الزائرين فهو جائز لان الاعمال بالنيات وان كان بدعة فهو كقولهم بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد اجلالا للبيت حتى قال في منهاج السالكين انه ليس فيه سنة مروية ولا اثرى محكي وقد فعله أصحابنا اه كذا في كشف الثور عن أصحاب القبور للاستاذ عبدالغنى النابلسي قدس سره (قوله ولا الرتبة) جمعها رتائهم وتسمى رتبة بالفتحات الثلاث وجهها رتم بالفتحات ايضا قال أرتمت الرجل ارتاما اذا عقدت في اصبعه خيطا يستذكر به حاجته اتقانى عن ابى عبيدة قال الشاعر

اذا لم تكن حاجتنا في نفوسكم فليس بمغن عنك عقد الرتائم

قال في الهداية وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعض أصحابه بذلك اه وفي المنح انما ذكر هذا لان من عادة بعض الناس شد الحيط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكروه لانه محض عبث فقال ان الرتم ليس من هذا القيل كذا في شرح الوقاية اه قال ط علم منه كراهة الدمليج الذى يضعه بعض الرجال في العضد (قوله التمية المكروهة) أقول الذى رأيت في المجتبى التمية المكروهة ما كان بغير القرآن وقيل هي الخرزة التي تعلقها الجاهلية اه فلتراجع نسخة أخرى وفي المغرب وبعضهم يتوهم ان المعاذات هي التائم وليس كذلك انما التيمة الخرزة ولا بأس بالمعاذات اذا كتب فيها القرآن او اسماء الله تعالى ويقال رقاء الرقاق ورقية اذا عودته ونفت في عودته قالوا وانما تكره العوداة اذا كانت بغير لسان العرب ولا يدري ما هو ولعله يدخله سحر او كفر او غير ذلك واماما كان من القرآن او شئ من الدعوات فلا بأس به اه قال الزيلعي ثم الرتبة قد تشبهه بالتيمة على بعض الناس وهي خيط كان يربط في العنق او في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن انفسهم على زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الايمان انه كفر اه وفي الشلبي عن ابن الاثير التائم جمع تيمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على اولادهم يتقون بها العين في زعمهم فابطلها الاسلام والحديث الآخر من علق تيمة فلا تتم له لانهم يعتقدون انها تمام الدواء والشفاء بل جعلوها شركاء لانهم ارادوا بها دفع المقادير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع الاذى من غير الله تعالى الذى هو دافعه اه ط وفي المجتبى اختلف في الاستشفاء بالقرآن بأن يقرأ على المريض او المددوغ الفاتحة او يكتب في ورق ويعلق عليه او في طست ويغسل ويسقى وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعوذ نفسه قال لورضا الله عنه وعلى الجواز عمل الناس اليوم وبه وردت الآثار ولا بأس بأن يشد الجنب والحائض التعاويذ على العضد اذا كانت ملفوفة اه قال ط وانظر هل كتابة القرآن في نحو التائم حروفا مقطعة تجوز ام لا لانه غير ماوردت به كتابة القرآن وحرره اه وفي الحانية بساط اومصلى كتب عليه في النسيج الملك لله يكره استعماله وبسطه

ولو للتكبر تكره (و) لا
(الرتمة) هي خيط يربط
باصبع أو خاتم لتذكر
الشيء والحاصل أن كل
ما فعل تجبرا كره وما فعل
لحاجة لا غناية * (فرع) *
في المجتبى التيمة المكروهة
ما كان بغير العربية

والعقود عليه ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف حتى لم يبق الكلمة متصلة لاتزل الكراهة لان الحروف المفردة حرمة وكذا لو كان عليها الملك او الالف وحدها او اللام اه وفيها امرأة ارادت ان تضع تعويذا ليحبها زوجها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل ويأتي بيان ذلك قبيل احياء الموات وفيها يكره كتابة الرقاع في ايام التبروز والزاقها بالابواب لان فيه اهانة اسم الله تعالى واسم نبيه عليه السلام وفيها لباس يوضع الجاحم في الزرع والمبطخة لدفع ضرر العين لان العين حق تصيب المال والادى والحيوان ويظهر أثره في ذلك عرف بالآثار فاذا نظر الناظر الى الزرع يقع نظره اولا على الجاحم لارتفاعها فنظره بعد ذلك الى الحرث لا يضره روى ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرث وانا نخاف عليه العين فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يجعل فيه الجاحم اه * (تمة) * في شرح البخارى للامام العيني من باب العين حق روى أبو داود من حديث عائشة انها قالت كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغتسل منه العين قال عياض قال بعض العلماء ينبغي اذا عرف واحد بالاصابة بالعين ان يحتنب ويحترز منه وينبى للامام منعه من مداخلة الناس ويلزمه بيته وان كان فقيرا رزقه ما يكفيه فضرره اكثر من ضرر اكل الثوم والبصل ومن ضرر المجذوم الذي منعه عمر رضى الله عنه وفي النسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذ رأى احدكم من نفسه او ماله او أخيه شيئا يعجبه فليدع بالبركة فان العين حق والدعاء بالبركة ان يقول تبارك الله احسن الخالقين اللهم بارك فيه ويؤمر العائن بالاعتسال ويحبر ان ابى اه ملخصا وتامه فيه والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في النظر والمس

(قوله والمس) زاده لتكلم المصنف عليه وعدم الذكر في الترجمة لا يعد عيا وان كان الذكر أولى ليعلم محله فليراجع عند الحاجة ط (قوله وينظر الرجل من الرجل الخ) ذكر في العناية وغيرها ان مسائل النظر اربع نظر الرجل الى المرأة ونظرها اليه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والاولى على اربعة اقسام نظره الى الاجنبية الحرة ونظره الى من تحل له من الزوجة والامة ونظره الى ذوات محارمه ونظره الى امة الغير فافهم اه (قوله بلغ حد الشهوة) اى بان صار مرافقا فالمراد حد الشهوة الكائنة منه ط اقول وقدم الشارح في شروط الصلاة مانصه وفي السراج لاعورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته فقبل ودبر ثم تتغلظ الى عشرين سنين ثم كبالغ وفي الاشياء يدخل على النساء الى خمس عشرة سنة أه فتأمل (قوله ولو امرد صبيح الوجه) قال في الهندية والغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه لا يحل النظر اليه عن شهوة فأما الخلوة والنظر اليه لاعتن شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالنقاب كذا في الملتقط ولم يذكر الشهوة الموجبة للتحريم هل هي ميل القلب او الانتشار ويحرر ط اقول ذكر الشارح في فصل المحرمات من النكاح ان حد الشهوة في المس والنظر الموجبة لحرمة المصاهرة تحرك آله او زيادته به يفتى وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه او زيادته اه ونقله القهستاني عن اصحابنا ثم قال وقال عامة العلماء ان يميل بالقلب ويشتهى ان يعانقها وقيد ان يقصد موافقتها ولا

* (فصل في النظر) والمس *
(وينظر الرجل من الرجل)
(ومن غلام بلغ حد الشهوة محتجب ولو امرد صبيح الوجه وقد مر في الصلاة)

يبالي من الحرام كافي التظم وفي حق النساء الاشتهاء بالقلب لاغير اه وقال القهستاني في هذا الفصل وشرط لحل النظر اليها واليه الأمن بطريق اليقين من شهوة اى ميل النفس الى القرب منها او منه او المس لها اوله مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجميل والمتاع الجزيل فليل الى التقييل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف اللوطيون اصناف صنف ينظرون وصنف يصافحون وصنف يعملون وفيه اشارة الى انه لو علم منه الشهوة او ظن او شك حرم النظر كافي المحيط وغيره اه أقول حاصله ان مجرد النظر واستحسانه لذلك الوجه الجميل وتفضيله على الوجه القبيح كاستحسان المتاع الجزيل لا بأس به فانه لا يخلو عنه الطبع الانساني بل يوجد في الصغار الصغير المميز يألف صاحب الصورة الحسنة اكثر من صاحب الصورة القبيحة ويرغب فيه ويحبه اكثر بل قد يوجد ذلك في البهائم فقد اخبرني من رأى جملاً يميل الى امرأة حسنة ويضع رأسه عليها كما رآها دون غيرها من الناس فليس هذا نظر شهوة وانما الشهوة ميله بعد هذا ميل لذة الى القرب منه او المس له زائداً على ميله الى المتاع الجزيل او الملتجى لان ميله اليه مجرد استحسان ليس معه لذة وتحرك قلب اليه كافي ميله الى ابنه أو اخيه الصبيح وفوق ذلك الميل الى التقييل او المعاقبة او المباشرة أو المضاجعة ولو بالتحريك آلة واما اشتراطه في حرمة المصاهرة فاعله للاحتياط والله تعالى اعلم ولا يخفى ان الاحوط عدم النظر مطلقاً قال في التارخانية وكان محمد بن الحسن صبيحاً وكان ابو خيفة يجلسه في درسه خلف ظهره او خلف سارية مخافة خيانة العين مع كمال تقواه اه وراجع ما كتبناه في شروط الصلاة (قوله) لئلا يتوهم ان الاول عين الثاني (لان الثاني معرفة كالاول وهذه القاعدة ليست كلية قال تعالى وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ويمكن ان يقال ان آل في الاول والثاني جنسية والمعرف بها في حكم النكرة ط (قوله) وكذا الكلام فيما بعد) وهو قوله ونظر المرأة من المرأة (قوله قلت الخ) يشير الى ان ما ذكره من ان المعرفة او النكرة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول او نكرة فغيره انما هو عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن كما صرح به في التلويح (قوله) وهي غير بادية اى ظاهرة وفي الذخيرة وغيرها وان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها وهذا اذا لم تكن ثيابها ملتزقة بها بحيث تصف ما تحتها ولم يكن رفيقاً بحيث يصف ما تحتها فان كان بخلاف ذلك فينبغي له ان يغض بصره اه وفي التبيين قالوا ولا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب مالم يكن ثوب يبين حجمها فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل خلف امرأة ورأى ثيابها حتى تبين له حجم عظامها لم يرح رائحة الجنة ولانه متى لم يصف ثيابها ماتحتها من جسدها يكون ناظراً الى ثيابها وقامت دون اعضائها فصار كما اذا نظر الى خيمة هي فيها ومتى كان يصف يكون ناظراً الى اعضائها اه اقول مفاده ان رؤية الثوب بحيث يصف حجم العضو ممنوعة ولو كشفها لا ترى البشرة منه قال في المغرب يقال مسست الحبل فوجدت حجم الصبي في بطنها واحجم الثدي على نحر الجارية اذا نهز وحقيقته صار له حجم اى نتو وارتفاع ومنه قوله حتى يتبين حجم عظامها اه وعلى هذا لا يحل النظر الى عورة غيره فوق ثوب ملتزق بها يصف حجمها فيحمل ما مر على ما اذا لم يصف حجمها فليتأمل (قوله) فالركبة عورة (لرواية الدارقطني ماتحت السرة الى الركبة

والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان الاول عين الثاني وكذا الكلام فيما بعد قهستاني قلت وقرينة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهدي انه لو نظر لعورة غيره بأذنه لم يأثم قلت وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدي نظر لعورة غيره وهي غير بادية لم يأثم انتهى فليحفظ (سوى ما بين سرتة الى ماتحت ركبتة) فالركبة عورة لا السرة

عورة والركبة كافي الهداية هي ملتي عظمى الساق والفخذ وفي البرخندى ماتحت السرة هو ماتحت الحط الذي يمر بالسرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على السواء اه وفي الهداية السرة ليست بعورة خلافا لابي عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا للشافعي والفخذ عورة خلافا لاصحاب الظواهر ومادون السرة الى منبت الشعر عورة خلافا لابن الفضل معتمدا فيه العادة لانه لا معتبر بالعادة مع النص بخلافها وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه وكاشف السوة يؤدب عليه ان لم يجد اه ملخصا **(قوله ومن عرسه وأمه)** فينظر الرجل منهما وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطء الحلال قهستاني **(قوله الحلال)** جعله في المنع قيد الامة كافي الهداية والاولى جعله قيدا للعرس ايضا لما في قهستاني لا ينظر الى فرج المظاهر منها على ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كافي قاضيخان اه واما الحائض فإنه يحرم عليه قربان ماتحت الازار قال الشارح في باب الحيض واما حل النظر ومباشرتها له فيه تردد **(قوله له وطؤها)** الجار والمجرور متعلق بالحلال ووطؤها فاعل اي التي يحل له وطؤها **(قوله أو مصاهرة)** بأن كانت أم موطأته او بنتها **(قوله حكما كالاجنبية)** اي كالامة الاجنبية بدليل ما في العناية حيث قال قيد بقوله من أمته التي تحل له لان حكم أمته المجوسية والتي هي أخته من الرضاع حكم أمة الغير في النظر اليها لان اباحة النظر الى جميع البدن مبنية على حل الوطء فينتفي بانتفائه اه **(قوله ويشكل)** اي تقييد الامة بالتي يحل له وطؤها بما لو كانت مفضاة وهي التي اختلط مسلكها **(قوله فانه لا يحل له وطؤها)** الا ان يعلم انه يمكنه ان يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر فان شك فليس له ان يطأها كافي الهندية **(قوله والاولى تركه)** قال في الهداية الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أتى أحدكم أهله فليستمر ما استطاع ولا يتجردان تجردا العير ولا ن ذلك يورث النسيان لورود الاثر وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الاولى ان ينظر ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة اه لكن في شرحها للعبي ان هذا لم يثبت عن ابن عمر لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه ليتحرك عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجوان يعظم الاجر ذخيرة **(قوله لانه يورث النسيان)** ويضعف البصر اه ط * **(تنبيه)** * قد منا ان الرجل ينظر من أمته الحلال وهي منه الى جميع البدن قال من لا مسكين واما حكم نظر السيدة الى جميع بدن أمها والامة الى سيدتها فغير معلوم اه وذكر محشه ابو السعود انه مستفاد من قول المصنف والمرأة للمرأة أقول الظاهر انه كذلك اذ لو كانت المرأة كالرجل في ذلك لنصوا عليه ولانهم اناطوا حل النظر الى غير مواضع الزينة بحل الوطء كإمراة وفي العناية والنهاية قيل الاستبراء مانصه والنساء كلهن في حل نظر بعضهن الى بعضهن سواء **(قوله او سبب)** كالرضاع والمصاهرة **(قوله ولو بزنا)** اي ولو كان عدم حل نكاحها له بسبب زناه بأصولها او فروعا فالزيلي وقيل انها كالاجنبية والاول اصح اعتبارا للحقيقة لانها محرمة عليه على

(ومن عرسه وأمه الحلال) له وطؤها فخرج المجوسية والمكاتب والمشركة ومنكوحه الغير والمحرمة برضاع أو مصاهرة فحكمها كالاجنبية يجتبي ويشكل بالمفضاة فانه لا يحل له وطؤها وينظر اليها قهستاني قلت وقد يجاب بأنه أغلبي (الى فرجها) بشهوة وغيرها والاولى تركه لانه يورث النسيان (ومن محرمه) هي من لا يحل له نكاحها أبدا بنسب او سبب ولو بزنا (الى الرأس والوجه والصدر والساق والعضد ان أمن شهوته) وشهوتها ايضا ذكره في الداية

فمن قصره على الاول فقد قصر **٣٢٣** ابن كمال (والا لالا الى الظهر والبطن) خلافا للشافعي (والفخذ)

وأصله قوله تعالى ولا
يبدين زينتهم الا لبعولتهم
الآية وتلك المذكورات
مواضع الزينة بخلاف
الظهر ونحوه (وحكم
أمة غيره) ولو مدبرة
أو أم ولد (كذلك)
فينظر اليها كحرمه (وما
حل نظره) مما مر من
ذكر أو اثني (حل لمسه)
إذا أمن الشهوة على
نفسه وعليها لانه عليه
الصلاة والسلام كان
يقبل رأس فاطمة وقال
عليه الصلاة والسلام من
قبل رجل أمه فكأنما
قبل عتبة الجنة وان لم
يأمن ذلك أو شك فلا
يحل له النظر والمس
ككشف الحقائق لابن
سلطان والمجتبي (الا
من اجنية) فلا يحل
مس وجهها وكفها وان
أمن الشهوة لانه اغلظ
ولذا يثبت به حرمة
المصاهرة وهذا في الشابة
اما العجوز التي لا تشتهي
فلا بأس بمصافحتها ومس
يدها إذا أمن ومتى جاز
المس جاز سفره بها
ويخلو إذا أمن عليه
وعاها والا وفي الاشباه
الخاصة بالاجنية حرام الا

التأيد **(قوله من قصره على الاول)** أي قصر التقيد على الامن من جانب الرجل وهو
تعريض بتاج الشريعة والمصنف ايضا **(قوله لالا الى الظهر والبطن الخ)** أي مع ما يتبعها من
نحو الجنين والفرجين والاليتين والركبتين قهستاني **(قوله وتلك المذكورات مواضع الزينة)**
أشار الى انه ليس المراد في الآية نفس الزينة لان النظر اليها مباح مطلقا بل المراد مواضعها
فالرأس موضع التاج والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع
القرط والعضد موضع الدموج والساعد موضع السوار والكف موضع الختم والخضاب
والساق موضع الحاحال والقدم موضع الخضاب زياحي والشعر موضع العقص اتقاني
والدموج كعصفور والدماج مقصور منه مصباح وهو من حل العضد والعقص سير يجمع به
الشعر وقيل خيوط سود تصل بها المرأة شعرها مغرب **(قوله ولو مدبرة أو أم ولد)** وكذا المكاتب
ومعتقة البعض عنده قهستاني **(قوله فينظر اليها كحرمه)** لانها تخرج لحوائج مولاها وتخدم
اضيافه وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الاجانب كحال المرأة داخله في
حق محارم الاقارب وكان عمر رضي الله عنه اذا رأى جارية متفنتة علاها بالدرة وقل التي عنك
الحمار يادفأرا تشبهين بالحرار هداية ودفار بالبدال المهمة كنفعل مبنى على الكسر من الدفر
وهو التثنية **(قوله أو شك)** معناه استواء الامرين تأخر اجنية **(قوله الامن اجنية)** أي غير
الامة وفي التاخر خاتمة عن جامع الجوامع لا بأس ان تمس الامة الرجل وأن تدهنه وتغمره ما لم
تشمه الاماين السرة والركبة اه **(قوله فلا يحل مس وجهها)** أي وان جاز النظر اليه على
ما يأتي **(قوله ولذا يثبت به حرمة المصاهرة)** تعليل لكونه اغلظ من النظر والمراد اذا كان
عن شهوة ويشمل المحارم والامام حتى لو مس عمته أو أمته بشهوة حرمت عليه بأنها **(قوله اما
العجوز الخ)** وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا غير مشتهي اه قهستاني عن الكرماني
قال في الذخيرة وان كانت عجوزا لا تشتهي فلا بأس بتصافحتها ومس يدها وكذلك اذا كان شيخا
يأمل على نفسه وعليها فلا بأس ان يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه او عليها فيجنب ثم ان
محمد اباح المس للرجل اذا كانت المرأة عجوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجمع مثله وفيما
اذا كان الماس هي المرأة فان كانا كبيرين لا يجمع مثله ولا يجمع مثلها فلا بأس بالمصافحة
فليتأمل عند الفتوى اه **(قوله جاز سفره بها)** ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير ولم يذكر
محمد الخلوة والمسافرة بأماه الغير وقد اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهما قولان مصححان
اقول لكن هذا في زمانهم لما سجد كره الشارح عن ابن كمال انه لا تسافر الامة بلا محرم في
زماننا لغلبة اهل الفساد وبه يفتى فتأمل **(قوله الخلوة بالاجنية)** أي الحرة لما علمت
من الخلاف في الامة وقوله حرام قال في القنية مكروهة كراهة تحريم وعن ابى يوسف ليس
بتحريم اه **(قوله او كانت عجوزا شوها)** قال في القنية واجمعوا ان العجوز لا تسافر بغير
محرم فلا تخلو برجل شابا أو شيخا ولهما ان تصافح الشيخ في الشفاء عن الكرماني العجوز
الشوها والشيخ الذي لا يجمع مثله بمنزلة المحارم اه والمتبادران هما بمنزلة المحارم بالنسبة الى
غيرها من الاجانب ويحتمل ان يكون المراد انه معها كالمحارم ويؤيد احتمال الوجهين
ما قدمناه آنفا عن الذخيرة وعلى الثاني ففي اطلاق الشارح نظر فقدر **(قوله او بحائل)** قال

للازمة مديونة هربت ودخلت خربة او كانت عجوزا شوها او بحائل والخلوة بالمحرم مباحة

في القنية سكن رجل في بيت من دار وامرأة في بيت آخر منها ولكل واحدة غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجعما بيت اه ورمز له ثلاثة رموز ثم رمز الى كتاب آخر هي خلوة فلا تحل ثم رمز ولو طلقها باننا وليس الا بيت واحد يجعل بينهما ستره لانه لولا السترة تقع الخلوة بينه وبين الاجنبية وليس معها محرم فهذا يدل على صحة ما قالوه اه لان اليتيم من دار كالستره بل أولى وما ذكره من الاكتفاء بالستره مشروط بما اذا لم يكن الزوج فاسقا اذ لو كان فاسقا يحال بينهما بأمرأة ثقة تقدر على الخلوة بينهما كما ذكره في فصل الاحداد وقد بحث صاحب البحر هناك بمثل ما قاله في القنية فقال يمكن ان يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا ان يوجد نقل بخلافه وذكر في الفتح ان كذلك حكم السترة اذ مات زوجها أو كان من ورثته من ليس بمحرم لها أقول وقول القنية وليس معها محرم يفيد انه لو كان فلا خلوة والذي يحصل من هذا ان الخلوة المحرمة تنفي بالخالل وبوجود محرم أو امرأة ثقة قادرة وهل تنفي أيضا بوجود رجل آخر أجنبي لم أره لكن في امامة البحر عن الاسي جابي يكره ان يؤم النساء في بيت وليس معهن رجل ولا محرم مثل زوجته وأمه وأخته فان كانت واحدة منهن فلا يكره وكذا اذا أمهن في المسجد لا يكره اه واطلاق المحرم على من ذكر تغليب بحر والظاهر ان علة الكراهة الخلوة ومفاده انها لا تنفي بوجود رجل آخر لكنه يفيد أيضا أنها لا تنفي بوجود امرأة أخرى فيخالف ما مر من الاكتفاء بأمرأة ثقة ثم رأيت في منية المفتي مانصه الخلوة بالاجنبية مكروهة وان كانت معها أخرى كراهة تحريم اه ويظهر لي ان مرادهم بالمرأة الثقة ان تكون عجوزا لا يجمع مثلها مع كونها قادرة على الدفع عنها وعن المطلقة فلي تأمل (قوله الا لاخت رضاعا) قال في القنية وفي استحسان القاضي الصدر الشهيد ويبنى الاخ من الرضاع ان لا يخلو بأخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع اه وأفاد العلامة البيري ان يبنى معناه الوجوب هنا (قوله والصهرة الشابة) قال في القنية ماتت عن زوج وأم فلهما ان يسكنا في دار واحدة اذ لم يخافا الفتنة وان كانت الصهرة شابة فلجيران ان يمنعوها منه اذا خافوا عليهما الفتنة اه واصهار الرجل كل ذي رحم محرم من زوجته على اختيار محمد والمسئلة مفروضة هنا في أمها والعلة تفيدان الحكم كذلك في بنتها ونحوها كما لا يخفى (قوله والا لا) اي والا تكن عجوزا بل شابة لا يشمتها ولا يرد السلام بلسانه قال في الحثانية وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا سلم الرجل أولا واذا سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان كانت عجوزا رد الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة رد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فاجواب فيه على العكس اه وفي الذخيرة واذا عطس فشمته المرأة فان عجوزا رد عليها والارد في نفسه اه وكذا لو عطست هي كافي الخلاصة (قوله في نقل القهستاني) اي عن بيع المبسوط (قوله زائدة) يبعده قوله في القنية رامزا ويجوز الكلام المباح مع امرأة أجنبية اه وفي المجتبى رامزا وفي الحديث دليل على انه لا بأس بأن يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا ينبغي انما ذلك في كلام فيه انهم اه فالظاهر انه قول آخر أو محمول على العجوز تأمل وتقدم في شروط الصلاة ان صوت المرأة عورة على الراجح ومرا الكلام فيه فراجع (قوله للضرورة) وهي معرفة

الا لاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشريعة لا يكره معزيا للجوهرة ولا يكلم الاجنبية الا عجوزا عطست او سلمت فيشمته ويرد السلام عليها والا لا انتهى وبه بان ان لفظة لا في نقل القهستاني ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه (وله مس ذلك) اي ما حل نظره (اذا اراد الشراء وان خاف شهوته) للضرورة وقيل لا

في زماننا وبه جزم في

الاختيار (وامة بلغت حد الشهوة لا تعرض) على البيع (في ازار واحد) يسترايين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة (و) ينظر (من الاجنبية) ولو كافر تجتبي (الى وجهها وكفيها فقط) للضرورة قيل والقدم والذراع اذا آجرت نفسها للخبز تاترخانية (وعبدها كالاجنبى معها) فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها اجاعا ولا يسافر بها اجاعا خلاصة وعند الشافعي ومالك كحرمه (فان خاف الشهوة) او شك (امتنع نظره الى وجهها) فخل النظر مقيد بعدم الشهوة والاخرام وهذا في زمانهم واما في زماننا فمع من الشابة قهستانى وغيره (الا) النظر لا المس (لحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها) لف ونشر مرتب لا لتحمل الشهادة في الاصح (وكذا مرید نكاحها) ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة (وشرائها ومداواتها ينظر) الطيب (الى موضع مرضها بقدر الضرورة) اذا لضرورات تنقدر بقدرها وكذا نظر قابلة

لين بشرتها وذلك غرض صحيح فخل المس اتقانى (قوله في زماننا) لعل وجه التقيده به انه لغلبة الشر في زماننا ربما يؤدي المس الى ما فوقه بخلافه في زمن السلف قال في الاختيار واما حرم المس لافضائه الى الاستمتاع وهو الوطء (قوله وبه جزم في الاختيار) وكذا في الحائية والمبتنى وعزاه في الهداية وغيرها لمشايجه در متقى ونقل الاتقانى عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام عن محمد انه كره للشاب المس لان بالنظر كفاية ولم ير ابو حنيفة بذلك بأسا لضرورة العلم ببشرتها (قوله وامة بلغت حد الشهوة) بأن تصلح للجماع ولا اعتبار لاسن من سبع او تسع كما صححه الزيلعي وغيره في باب الامامة ثم ان مامشى عليه المصنف تبعاً للدور وهو رواية عن محمد وهو خلاف مامشى عليه في الكثر والمتقى ومختصر القدورى وغيرها قال في الهداية واذا حاضت الامة لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وعن محمد اذا كانت تشتهى وبجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشتهاه اه تأمل (قوله وكفيها) تقدم في شروط الصلاة ان ظهر الكف عورة على المذهب اه ولم أر من تعرض له هنا (قوله قيل والقدم) تقدم أيضا في شروط الصلاة ان القدمين ليسا عورة على المعتد اه وفيه اختلاف الرواية والتصحيح وصح في الاختيار انه عورة خارج الصلاة لافيهما ورجح في شرح المنية كونه عورة مطلقا باحاديث كافي البحر (قوله اذا آجرت نفسها للخبز) اى ونحوه من الطبخ وغسل الثياب قال الاتقانى وعن أبى يوسف انه يباح النظر الى ساعدها ومرفقها للحاجة الى ابدائهما اذا آجرت نفسها للطبخ والخبز اه والمتبادر من هذه العبارة ان جواز النظر ليس خاصا بوقت الاشتغال بهذه الاشياء بالاجارة بخلاف العبارة الاولى وعبارة الزيلعي اوفى بالمراد وهي وعن أبى يوسف انه يباح النظر الى ذراعها أيضا لانه يبدو منها عادة اه فافهم (قوله وعبدها كالاجنبى معها) لان خوف الفتنة منه كالاجنبى بل اكثر لكثرة الاجتماع والتصوص المحرمة مطلقة والمراد من قوله تعالى او ما ملكت ايمانهن الاماء دون العبيد قاله الحسن وابن جبير اه اختيار وتماه في المطولات (قوله خلاصة) عز وللمسكتين وذكرها في الحائية أيضا (قوله فان خاف الشهوة) قدمنا حدها اول الفصل (قوله مقيد بعدم الشهوة) قال في التاترخانية وفي شرح الكرخى النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بحرام ولكنه يكره لغير حاجة اه وظاهره الكراهة ولو بلا شهوة (قوله والاخرام) اى ان كان عن شهوة حرم (قوله واما في زماننا فمع من الشابة) لانه عورة بل لحوف الفتنة كما قدمه في شروط الصلاة (قوله لا المس) تصريح بالمفهوم (قوله في الاصح) لانه يوجد من لا يشتهى فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء هداية والمفهوم منه ان الخلاف عند خوف الشهوة لا مطلقا فنبه (قوله ولو عن شهوة) راجع للجميع وصرح به للتوضيح والا فكلام المصنف في النظر بشهوة بمقتضى الاستثناء (قوله بنية السنة) الاولى جعله قيدا للجميع أيضا على التجوز لئلا يلزم عليه اهل القيد في الاولين لما قال الزيلعي وغيره ويجب على الشاهد والقاضى ان يقصدا الشهادة والحكم لا قضاء الشهوة تخرزا عن القيسح ولو أراد ان يتزوج امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وان خاف ان يشتهيها لقوله عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبة حين خطب امرأة انظر اليها فانه اخرى ان يؤدم بينكما رواه الترمذى والنسائى وغيرها ولان المقصود اقامة السنة لا قضاء الشهوة اه

والادم والايдам الاصلاح والتوفيق اتقاني * (تنبيه) * تقدم الخلاف في جواز المس بشهوة للشراء وظاهر قول الشارح لا المس انه لا يجوز النكاح وبه صرح الزيلعي حيث قال ولا يجوز له ان يمس وجهها ولا كفيتها وان أمن الشهوة لوجود الحرمة وانعدام الضرورة والبلوى اهـ ومثله في غاية البيان عن شرح الاقطع معالا بأن المس اغلظ منع بلا حاجة وفي درر البحار وشرحه لا يحل المس للناسي والشاهد والخطاب وان أمنوا الشهوة لعدم الحاجة وعبرة الملتقى موهمة ولذا قل الشارح واما المس مع الشهوة للنكاح فلم أر من اجازه بل جعلوه كالحاكم لا يمس وان أمن فليحفظ وليحرر كلام المصنف اهـ بقى لو كان للمرأة ابن امرء وبلغ للخطاب استواءها في الحسن فظاهر تخصيص النظر اليها انه لا يحل للخطاب النظر الى ابنها اذا خاف الشهوة ومثله بانتها وتقييد الاستثناء بما كان حاجة انه لو اكتفى بالنظر اليها بمرة حرم الزائد لانه أصبح ضرورة فيتقيد بها وظاهر ما في غير الافكار جواز النظر الى الكفين ايضا ويظهر من كلامهم انه اذا لم يمكنه النظر يجوز ارسال نحو امرأة تصف له حلالها بالطريق الاولى ولو غير الوجه والكفين وهل يحل لها ان تنظر للخطاب مع خوف الشهوة لم أره والظاهر نعم للاشتراك في العلة المذكورة في الحديث السابق بل هي اولى منه في ذلك لانه يمكنه مفارقة من لا يرضاها بخلافها (قوله وختان) كذا جزم به في الهداية والحانية وغيرها وقيل ان الاختان ليس بضرورة لانه يمكن ان يتزوج امرأة او يشتري امة تحتها ان لم يمكنه ان يختن نفسه كما سيأتي وذكر في الهداية الحافضة ايضا لان الحتان سنة للرجال من جملة الفطرة لا يمكن تركها وهي مكرمة في حق النساء ايضا كما في الكفاية وكذا يجوز ان ينظر الى موضع الاحتقان لانه مداواة ويجوز الاحتقان للمرض وكذا للهزال الفاحش على ما روى عن ابي يوسف لانه اماراة المرض هداية لان آخره يكون الدق والسل فلو احتقن للضرورة بل لمنفعة ظاهرة بأن يتقوى على الجماع لا يحل عندنا كما في الذخيرة (قوله وينبغي الخ) كذا أطلقه في الهداية والحانية وقال في الجوهرة اذا كان المرض في سائر بدنها غير الفرج يجوز النظر اليه عند الدواء لانه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبغي ان يعلم امرأة تدواها فان لم توجد وخافوا عليها ان تهلك او يصبها وجع لا تحتمله يستروا منها كل شيء الا موضع العلة ثم يدواها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا عن موضع الجرح اهـ فتأمل والظاهر ان ينبغي هنا للوجوب (قوله سراج) ومثله في الهداية (قوله وكذا تنظر المرأة الخ) وفي كتاب الحثي من الاصل ان نظر المرأة من الرجل الاجنبى بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ هداية والمتون على الاول فعليه المعول (قوله حرم استحسانا الخ) اقول الذي في التارخانية عن المضمرة فاما اذا علمت انه يقع في قلبها شهوة أو شكت ومعنى الشك استواء الظنين فاحب الى ان تغض بصرها فكذا ذكر محمد في الاصل فقد ذكر الاستحباب في نظر المرأة الى الرجل الاجنبى وفي عكسه قال فليجتنب وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعا اهـ ملخصا ومثله في الذخيرة ونقله ط عن الهندية وفي نسخة التارخانية التي عليها خط الشارح الاستحسان بالسين وانهم بعد الحاء بدل الاستحباب بالباين والظاهر انها تحريف كما يدل عليه سياق

وختان وينبغي ان يعلم امرأة تدواها لان نظر الجنس الى الجنس اخف (وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل) وقيل كالرجل المحرمه والاول اصح سراج (وكذا) تنظر المرأة (من الرجل) كنظر الرجل للرجل (ان امنت شهوتها) فلو لم تأمن او خافت او شكت حرم استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين تارخانية معزى للمضمرة

الكلام فيوافق ما في الذخيرة والهندي فقول الشارح حرم استحسانا اوقعه فيه التحريف تأمل ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كافي الهداية ان الشهوة عليهن غالبية وهو كالحقق اعتبارا فاذا انتهى الرجل كانت الشهوة موجودة في الجانبين ولا كذلك اذا اشتبهت المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانبه حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والمتحقق من الجانبين في الافضاء الى المحرم اقوى من المتحقق في جانب واحد اهـ **(قوله والذمية)** محتز قوله المسلمة **(قوله)** فلا تنظر الى **(الح)** قال في غاية البيان وقوله تعالى او نسأهن اي الحرائر المسلمات لانه ليس للمؤمنة ان تجرد بين يدي مشركة او كتابية اهـ ونقله في الغاية وغيرها عن ابن عباس فهو تفسير ماثور وفي شرح الاستاذ عبدالغني النابلسي على هدية ابن العماد عن شرح والده الشيخ اسمعيل على الدرر والنور لا يحل للمسلمة ان تنكشف بين يدي يهودية او نصرانية او مشركة الا ان تكون امة لها كافي السراج ونصاب الاحتساب ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها كما في السراج اهـ **(قوله)** وشعر رأسها الاول تأخير عما بعده ليكون نصا في عود الضمير الى الحرة **(قوله)** وعظم ذراع حرة مية) احتز بالذراع عن عظم الكف والوجه مما يحل النظر اليه في الحياة وقيد بالحرة لأن ذراع الامة يحل النظر اليه في حياتها بخلاف نحو عظم ظهرها * **(تنبيهات)** * الاول ذكر بعض الشافعية انه لو أين شعر الامة ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل اهـ ولم أره لا تمتنا وكذا لم أر ما لو كان المنفصل من حرة اجنبية ثم تزوجها ومقتضى ما ذكر من التعليل حرمه النظر اليه وقد يقال اذا حلله جميع ما اتصل بها حل المنفصل بالاولى وان كان منفصلا قبل زمن الحل والله تعالى اعلم * الثاني لم أر ما لو نظر الى الاجنبية من المرأة او المراء وقد صرحوا في حرمة المصاهرة بأنها لا تثبت برؤية فرج من مرآة او ماء لان المرئي مثاله لا عينه بخلاف ما لو نظر من زجاج او ماء هي فيه لان البصر ينفذ في الزجاج والماء فيرى ما فيه ومقاد هذا انه لا يحرم نظر الاجنبية من المرأة او الماء الا ان يفرق بأن حرمة المصاهرة بالنظر ونحوه مشدد في شروطها لان الاصل فيها الحل بخلاف النظر لانه انما منع منه خشية الفتنة والشهوة وذلك موجود هنا ورأيت في فتاوى ابن حجر من الشافعية ذكر فيه خلافا بينهم ورجح الحرمة نحو ما قلناه والله تعالى اعلم * الثالث ذكر بعض الشافعية انه كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيه لقوله تعالى * ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض * فمنع من التمني كما منع من النظر وذكر العلامة ابن حجر في التحفة انه ليس منه ما لو وطئ حليلته متفكرا في محاسن اجنبية حتى خيل اليه انه يطؤها ونقل عن جماعة منهم الجلال السيوطي والتقي السبكي انه يحل لحديث ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ولا يلزم من تحيله ذلك عزمه على الزنا بها حتى يأثم اذا صمم على ذلك لو ظفر بها وانما اللازم فرض موطوءته وقيل ينبغي كراهة ذلك ورد بأن الكراهة لا بد لها من دليل وقال ابن الحاج المالكي انه يحرم لانه نوع من الزنا كما قال علماؤنا فيمن أخذ كوزا يشرب منه فتصور بين عينيه انه خمر فشربه ان ذلك الماء يصير حراما عليه اهـ ورد بأنه في غاية البعد والدليل عليه اهـ ملخصا ولم أر من تعرض للمسئلة عندنا وانما

(والذمية كالرجل)
الاجنبى في الاصح فلا
تنظر الى بدن المسلمة)
محتجى (وكل عضو لا يجوز
النظر اليه قبل الانفصال
لا يجوز بعده) ولو بعد
الموت كشعر عانة وشعر
رأسها وعظم ذراع حرة
ميتة وساقها

قال في الدرر اذا شرب الماء وغيره من المباحات بلهو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه
والاقرب لقواعد مذهبنا عدم الحل لان تصور تلك الاجنبية بين يديه يطؤها فيه تصوير
مباشرة المعصية على هيئتها فهو نظير مسألة الشرب ثم رأيت صاحب تبيين المحارم من علمائنا
نقل عبارة ابن الحاج المالكي وأقرها وفي آخرها حديث عنه صلى الله عليه وسلم اذا شرب العبد
الماء على شبه المسكر كان ذلك عليه حراما اه فان قلت لو تفكر الصائم في اجنبية حتى
انزل لم يضر فانه يفيد اباحته قلت لانسلم ذلك فانه لو نظر الى فرج اجنبية حتى انزل لا يضر
ايضا مع انه حرام اتفاقا (قوله وقلامه ظفر رجلها) اى الحرية لا بقيد كونها ميتة وهذا بناء
على كون القدمين عورة كامر (قوله النظر الى ملاء الاجنبية بشهوة حرام) قدمنا عن
الذخيرة وغيرها لو كان على المرأة ثياب لا بأس بأن يتأمل جسدها ما لم تكن مازقة بها تصف
ما تحتها لانه يكون ناظرا الى ثيابها وقامتها فهو كنظره الى خيمته في ثيابها ولو كانت تصف يكون
ناظرا الى اعضائها ويؤخذ مما هنا تقييده بما اذا كان بغير شهوة فلو لم يمنع مطلقا والعلة والله
اعلم خوف الفتنة فان نظرد بشهوة الى ملاءتها او ثيابها وتأمله في طول قوامها ونحوه قديعوه
الى الكلام معها ثم الى غيره ويحتمل ان تكون العلة كون ذلك استمناعا بما لا يحل بالضرورة
ولينظر هل يحرم النظر بشهوة الى الصورة المنقوشة محل تردد ولم أره فليراجع (قوله سواء
كان شعرها او شعر غيرها) لما فيه من التزوير كما يظهر مما يأتى وفي شعر غيرها انتفاع بحجز الآدمي
ايضا لكن في التارخانية واذا وصلت المرأة شعرها بشعرها فهو مكروه وانما الرخصة في
غير شعر بنى آدم تتخذ المرأة لتزيد في قرونها وهو مروى عن ابي يوسف وفي الحانية ولا بأس
للرأة ان تجعل في قرونها وذوائبها شيا من الوبر (قوله لعن الله الواصلة الخ) الواصلة التى
تصل الشعر بشعر الغير والتى يوصل شعرها بشعر آخر زورا والواصلة التى يوصل لها ذلك
بطلبها والواصلة التى تشم في الوجه والذراع وهو ان تغرز الجلد بارة ثم يحشى بكحل او نيل
فيزرق والمستوشمة التى يفعل بها ذلك بطابها والواشرة التى تفلج اسنانها اى تحددتها وترقق
اطرافها فتعده العجوز تشبه بالشواب والمستوشرة التى يفعل بها بأمرها اه اختيار ومثله في
نهاية ابن الاثير وزاد انه روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها انها قالت ليست الواصلة بالتي
تعنون ولا بأس ان تعرى المرأة عن الشعر فتصل قرنا من قرونها بصوف اسود وانما الواصلة التى
تكون بغيا في شبيبتها فاذا أشت وصلتها بالقيادة والواشرة كأنه من وشرت الحشبة بالمليشار غير
مهموز اه (قوله والنامصة الخ) ذكره في الاختيار ايضا وفي المغرب النقص تنف الشعر ومنه
المناس المنقاش اه ولعله محمول على ما اذا فعلته لتزين لاجانب والافلوكان في وجهها شعر
ينفر زوجها عنها بسببه ففي تحريم ازالته يعد لان الزينة للنساء مطلوبة للتحسين الا ان يحمل
على ما لا ضرورة اليه لما في تنفه بالمناس من الايذاء وفي تبيين المحارم ازالة الشعر من الوجه
حرام الا اذا نبت للمرأة لحية او شوارب فلا تحرم ازالته بل تستحب اه وفي التارخانية
عن المضمرات ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنث اه ومثله في المجتبى
تأمل (قوله والخصى) فعيل من خصاه نزع خصيتيه والمجبوب من قطع ذكره وخصيتاه

وقلامه ظفر رجلها دون
يدها مجتبى وفيه النظر الى
ملاء الاجنبية بشهوة
حرام وفي الاختيار ووصل
الشعر بشعر الآدمي
حرام سواء كان شعرها
او شعر غيرها لقوله
صلى الله عليه وسلم لعن الله
الواصلة والمستوشمة
والواشرة والمستوشرة
والنامصة والمتنمصة
النامصة التى تنف الشعر
من الوجه والمتنمصة التى
يفعل بها ذلك (والخصى
والمجبوب والخنث فى
النظر الى الاجنبية

والخنث المتزني بزى النساء والمتشبه بهن في محمية الوطء وتلين الكلام عن اختيار قهستاني
اي الذي يمكن غيره من نفسه احترازاً عن الخنث الذي في اعضائه لين وتكسر باصل الحائقة
ولا يشتهي النساء فانه رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء استدلالاً بقوله تعالى او التابعين
غير اولى الاربعة من الرجال قيل هو الخنث الذي لا يشتهي النساء وقيل هو المحبوب الذي جف
ماؤه وقيل المراد به الابله الذي لا يدري ما يصنع بالنساء وانما هم بطنه اذا كان شيخاً كبيراً ماتت
شهوته والاصح ان نقول ان قوله تعالى او التابعين من المتشابهات وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا
من ابصارهم محكم فذاًخذ به غناية (قوله كالفحل) لان الحصى قد يجامع وقيل هو أشد جماعاً لانه
لا ينزل دفقا بل قطرة فقطرة ويثبت نسب ولده منه والمحبوب يستحق وينزل والخنث فحل فاسق
قهستاني مزبداً (قوله وجاز عزله) هو ان يجامع فاذا جاء وقت الانزال نزع فأنزل خارج الفرج
(قوله اي بأذن حرة او مولى أمة) ظاهر المتن ان الاذن للامة المتكوحه لان العرس يشملها
لكن حاول الشارح للمافي غاية البيان ان الاذن لمولاها في قولهم جميعاً بلا خلاف في ظاهر الرواية
كذا في جامع الصغير وعنه انه لهما اه ثم هذا في البالغة اما الصغيرة فله العزل عنها بلا اذن
كما مر في نكاح الرقيق (قوله وقيل يجوز الخ) قال في الهندية ظاهر جواب الكتاب انه لا يسعه
وذكره ناسعه كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردي اه ط
وفي الذخيرة اقتصر على ما ذكره الشارح وهو الذي مشى عليه في نكاح الرقيق تبعاً للخانية
وغيرها وقد مرنا هناك عن النهر بخنا ان لها سدفم رحماً كما تفعله النساء مخالفاً لما بحثه في البحر
من انه يحرم بغير اذن الزوج لكن يخالف ما في الكبرى الا ان يحمل على عدم خوف الفساد
تأمل وفي الذخيرة لو ارادت القاء الماء بعد وصوله الى الرحم قلوا ان مضت مدة ينفخ فيه الروح
لايباح لها وقبله اختلف المشايخ فيه والتفخ مقدر بمائة وعشرين يوماً بالحديث اه قال في الخانية
ولا اقول به لضمان الحرم بيض الصيد لانه اصل الصيد فلا اقل من ان يلحقها اثم وهذا لو بلا
عذراه ويأتي تمامه قبيل احياء الموات والله تعالى اعلم

كالفحل (وقيل لا بأس
بمحبوب جف ماؤه لكن
في الكبرى ان من جوزه
فمن قلة التجربة والديانة
(وجاز عزله عن أتمه
بغير اذنها وعن عرسه به)
اي بأذن حرة او مولى
أمة وقيل يجوز بدونه لفساد
الزمان ذكره ابن سلطان
(باب الاستبراء وغيره)

باب الاستبراء وغيره

يقال استبرأ الجارية اي طلب براءة رحمها من الحمل وهو واجب لو انكره كفر عند بعضهم
للاجماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من الصحابة وعامة العلماء انه لا يكفر لثبوته بخبر
الواحد كافي النظم وسببه حدوث الملك وعلته ارادة الوطء وشرطه حقيقة الشغل كافي الحامل
او توهمه كافي الحائل وحكمه تعرف براءة الرحم وحكمته صيانة المياه المحترمة لكنها
لا تصاح موجبة للحكم لتأخرها عنه بخلاف السبب لسبقه فأدير الحكم عليه وان علم عدم الوطء
في بعض الصور الآتية اه در متقى والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام في سبايا
او طاس الا لا توطأ الحبالى حتى يضعن حملهن ولا الحبالى حتى يستبرأن بمحيضة أخرجه ابوداود
والحاكم وقال حسن صحيح وهو عام اذ لا تخلو السبايا من البكر ونحوها فلم يختص بالحكمة لعدم
اطرادها والحبالى جمع حبل والحبالى جمع حائل من لاحتل لها وقوله حتى يستبرأن بالهمز
لا غير وتركها خطأ كافي المغرب ثم ان الاستبراء منه ما هو مستحب كما سذكره (قوله وغيره) من

التقيل والمعانقة والمصافحة **(قوله من ملك استمتع أمة)** أى الانتفاع بها وطأ وغيره أى ملكا حادثا احترازا عن عود الأوبة ونحوه مما أتى والمراد ملك اليمين فلو تزوج أمة وكان المولى يطؤها فى الذخيرة ليس على الزوج أن يستبرئها عند الامام وقال ابو يوسف يستبرئها استحسانا كي لا يؤدى الى اجتماع رجلين على امرأة فى طهر واحد ولا بى خيفة ان عقد النكاح متى صح تضمن العلم ببراءة الرحم شرعا وهو المقصود من الاستبراء اه بقى الكلام فى مولاها قل فى الذخيرة اذا اراد بيعها وكان يطؤها يستحب ان يستبرئها ثم يبيعها واذا اراد ان يزوجه او كان يطؤها وبعضهم قلوا يستحب ان يستبرئها والصحيح انه هنا يجب واليه مال السرخسى والفرق انه فى البيع يجب على المشتري فيحصل المقصود فلامعنى لا يجابه على البائع وفى المتقى عن ابى خيفة اكراه ان يبيع من كان يطؤها حتى يستبرئها اه **(قوله ونحوها)** كهبة ورجوع عنها وصدقة ووصية وبدل خلع او صلح او كتابة او عتق أو اجارة **(قوله ولو بكرا الخ)** لما من ادارة الحكم على السبب وهو حدوث الملك لسبقه قال القهستانى وعن ابى يوسف اذا تيقن بفراغ رحمها من ماء البائع لم يستبرئ **(قوله لو مستغرقا بالدين)** أى استغرق الدين رقبته وما فى يده وهذا عند ابى خيفة لان المولى حينئذ لا يملك مكاسبه وعندها يملك اتقانى والاول استحسان والثانى قياس خانبة **(قوله والا)** أى وان لم يكن مستغرقا او لا دين عليه اصلا لا استبراء وهذا اذا حاضت عند العبد اما لو باعها لمولاه قبل حيضها كان على المولى استبراؤها وان لم يكن الاذن مديونا كفى الشربلالية على الخانية و اشار اليه فى متن الدرر **(قوله او من محرما غير رحمها)** أى محرم الامة كالمو كانت ام البائع او اخته او بنته رضاعا او زوجة اصله او فرعها او وطئ أمها أو بنتها **(قوله كى لاتعق عليه)** أى على البائع المحرم لو كان زحما فهو تعليل لتقيده بقوله غير رحمها **(قوله وكذا دواعيه)** كالبقرة والمعانقة والنظر الى فرجها بشهوة او غيرها وعن محمد لا تحرم الدواعى فى المسبية قهستانى **(قوله فى الاصح)** قيد للدواعى ولذا فصله بكذا احترازا عن قول بعضهم لا تحرم الدواعى لان حرمة الوطء لئلا يختلط الماء ويشبه النسب **(قوله لاحتمال وقوعها الخ)** أى الدواعى تعليل للاصح وبيان انه يحتمل ان تظهر حبلى فيدعى البائع الولد فيظهر وقوعها فى غير ملكه لكن هذا لا يظهر فى المسبية كاقالط **(قوله حتى يستبرئها)** فلو وطئها قبله أثم ولا استبراء بعد ذلك عليه كفى السراجية والمبتنى شربلالية **(قوله ومنقطعة حيض)** كذا فى المنح والدرر واعترضه فى الشربلالية بأنه ان أراد به الآيسة فهو عين ما قبله وان اراد تمتدة الطهر ناقضه ما بعده من قوله ولو ارتفع حيضها الخ وفى الدر المتقى اعلم ان منقطعة الحيض هى التى بلغت بالسن ولم تحض قط وهذه حكمها كصغيرة اتفاقا واما مرتفعة الحيض فبى من حاضت ولو مرة ثم ارتفع حيضها وامتد طهرها ولذا تسمى تمتدة الطهر وفيها الخلاف وقد خفى هذا على الشربلالى محشى الدرر فتبصر **(قوله عند محمد)** هذا ما رجع اليه وكان اول يقول باربعة اشهر وعشرا وظاهر الرواية انها ترك الى ان يتبين انها ليست يحامل واختلف المشايخ فى مدة التبيين على اقوال احوطها سنتان وادفعها هذا لانها مدة صالحت لتعرف براءة الرحم للامة فى النكاح فى ملك اليمين وهو دونه أولى **(قوله وبه يفتى)** نقله فى الشربلالية عن الكافى **(قوله والمستحاضة)**

(من ملك) استمتع
(أمة) لنوع من انواع الملك كشراء وارث وسبي ودفع جنابة وفسخ وبيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة كما سيجي
(ولو بكرا أو مشرية من عبد أو امرأة) ولو عبده كمكاتبه وماأذونه لو مستغرقا بالدين والا لا استبراء (و) من (محرما) غير رحمها كى لاتعق عليه (او من مال سبي) ولو طفله (حرم عليه وطؤها) كذا (دواعيه) فى الاصح لاحتمال وقوعها فى غير ملكه بظهورها حبلى (حتى يستبرئها بحیضة فيمن تحيض وبشهر فى ذات اشهر) وهى صغيرة وآيسة ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بأن صارت تمتدة الطهر وهى ممن تحيض استبرأها بشهرين وخمسة أيام عند محمد وبه يفتى والمستحاضة

يدعها من اول الشهر عشرة ايام **ح ٣٣١** برجندى فليحفظ (وبوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحیضة ملكها

يدعها الح) هذا انما يظهر فيمن علمت عاداتها اول الشهر وحينئذ لا يتعين كون مدة الحيض عشرة
ويظهر ايضا فيمن نزل عليها الدم اول البلوغ ثم استمر بها الدم فان حيضها عشرة وطهرها عشرون
ويظهر حل كلامه عليها ولا يظهر في الحيرة فليحذر وعبرة القهستاني عن المحيط فلو اشترى
مستحاضة لا يعلم حيضها يدعها من اول الشهر عشرة ايام فقيد بعدم العلم ط وفي الذخيرة
مثل ما في القهستاني **(قوله في الحامل)** ولو من زنا قهستاني **(قوله قبل قبضها)** اي من
البائع او وكيله ولو وضعت المشتراة في يد عدل حتى ينقد الثمن فحاضت عنده لم تحتسب منه كافي
الحزاة قهستاني **(قوله ولا بولادة الح)** فتستبرأ بعد النفاس خلافا لابي يوسف قهستاني
(قوله ونحوها) كمضى شهر وولادة ط **(قوله قبل اجازة بيع فضولي)** شمل ما لو كانت مشتركة
قباعها احدها بلا اذن الآخر كما في الولوالجية **(قوله لانقضاء الملك)** اي الكامل المستند الى
عقد صحيح والا فالشراء الفاسد فيفيد الملك بالقبض كما علم في محله ا ه ح ومثله في السعدية ولذا
يجب الاستبراء على البائع في الرد بعد القبض بفساد او عيب كما في البرازية وقيد الرد في
الولوالجية بالقضاء **(قوله ويجتزى بحیضة)** اي ونحوها **(قوله حاضتها)** اي بعد القبض
هداية **(قوله او مكتبة)** سيأتي قريبا في الحيل انه اذا كاتبها المشتري يسقط الاستبراء فامعنى
الاجتزاء هنا ثم رأيت ط استشكله كذلك وسنذكر التوفيق بعون الله تعالى **(قوله لوجودها)**
اي الحيضة بعد الملك وهو علة للاجتزاء اي لوجودها بعد وجود سبب الاستبراء وحرمة
الوط لا تمنع من الاجتزاء بها عن الاستبراء كمن اشترى جارية محرمة فحاضت في حال احرامها
اتقاني **(قوله اي في دار الاسلام)** اي ولم يحرزها اهل الحرب الى دارهم فان احرزوها
ملكوها فاذا عادت الى صاحبها بوجه من الوجوه فعليه الاستبراء في قولهم جميعا ولو اُبقت
في دار الحرب ثم عادت لا يجب في قول الامام لانهم لم يملكوها وعندها يجب لانهم ملكوها أفاده
الاتقاني وغيره **(قوله اي اذا لم يصبها الغاصب)** في بعض النسخ اذا لم يبيعها وهي الصواب
موافقا لما في الشرع نبلاية وفيها فان باعها وسلم للمشتري ثم استردها المغصوب منه بقضاء اورضا
فان كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب او لم يطق
وان لم يعلم المشتري وقت الشراء انها غصب ان لم يطق لا يجب الاستبراء وان وطئها فالقياس
لا يجب وفي الاستحسان يجب كذا في قاضخان ا هو به علم انه اذا وطئها الغاصب لا استبراء كما
اذا وطئها المشتري منه العالم به لانه زنا **(قوله قبل القبض)** اي قبض المشتري فلو بعده يلزم
الاستبراء ولو تقايلا في المجلس وعن ابي يوسف اذا تقايلا قبل الافتراق لا يجب ظهيرية **(قوله)**
كما لو باعها بخيار اي خيار شرط للبائع كما اشار اليه بقوله ثم ابطاله بخياره فان كان للمشتري وفسخ
قبل القبض فكذلك اجماعا وان فسخ بعده فكذلك عنده وقال على البائع الاستبراء لان خيار
المشتري لا يمنع وقوع الملك له عندها وعنده يمنع وأما ان رد المشتري بخيار عيب اورؤية
وجب على البائع الاستبراء لعدم منع ذلك وقوع الملك للمشتري أفاده الاتقاني **(قوله وقبضت)**
وكذا بدون القبض بالاولى **(قوله وكذا الح)** اي لا استبراء على البائع بعد الاسترداد لعدم صحة
البيع ولو بعد القبض **(قوله ان لم يطقها المشتري)** فان وطئها يستبرئها زليعي ونهاية قال ط
وفيه ان يبيع المدبرة وام الولد باطل لا يملك المبيع فيه بالقبض فوطئ المشتري حينئذ زنا
لعد خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته أو أم ولده وقبضت ان لم يطقها المشتري وكذا لو طاقها الزوج قبل الدخول

ان كان زوجها بعد
الاستبراء وان قبله فالتحار
وجوبه زيلى قلت وفي
الجلالية شرى معتدة
الغير وقبضها ثم مضت
عدتها لم يستبرئها لعدم
حل وطئها للبائع وقت
وجود السبب (ولابأس
بحيلة اسقاط الاستبراء اذ
علم ان البائع لم يقربها في
طهرها ذلك والا لا)
يفعلها به يفتى (وهي اذالم
تكن تحت حرة) او اربع
اماء (ان ينكحها) ويقبضها
(ثم يشترئها) فتحل له
للحال لانه بالنكاح لا يجب
ثم اذا اشترى زوجته
لا يجب ايضا ونقل في الدرر
عن ظهير الدين اشتراط
وطئه قبل الشراء وذكر
وجهه (وان كان تحت
حرة) فالحيلة (ان ينكحها
البائع) اى يزوجه

لا استبراء له فليحرر اه اى فيذنبى ان يكون كوط المشتري من الغاصب كما مر ولعل الفرق
شبهة الخلاف فان بيع المدبرة يجوز عند الشافعى وفي بيع أم الولد رواية عن احمد فلما جاز البيع
عند بعض الأئمة لم يكن وط المشتري زنا فلذا وجب الاستبراء على البائع اذا استردها بخلاف
مسئلة الغصب هذا ما ظهر لى (قوله ان كان زوجها بعد الاستبراء) اى بأن كان ملكها
فاستبرأها ثم زوجها (قوله وان قبله) اى وان كان زوجها قبل الاستبراء بعد القبض فطلقها
الزوج قبل الدخول فالتحار وجوب الاستبراء على المالك بقى ما لوحضت بعد التزوج هل يجزأ
بها الظاهر نعم كالوشراها فكاتبتها فحاضت فعجزت كما مر فتدبر (قوله للبائع) صوابه للمشتري
لوجوب الاستبراء فى المشترة من محرمها أفاده ابو السعود وفى الذخيرة اشترى أمة وقبضها
وعليها عدة طلاق او وفاة يوما واكثر او أقل فليس عليه استبراء بعد العدة لانه لم يجب حالة
القبض كما لو كانت مشغولة بالنكاح لانه لا يستفيد ملك الوط اه فقوله لا يستفيد اى
المشتري وظاهره انه لا يجب استبرأؤها ولو مضت عدتها بعد الشراء بلحظة ويشكل المجوسية
فانه لا يحل له وطؤها عند البيع او القبض مع انه يجب استبرأؤها اذا اسلمت قبل ان تحيض
عند المشتري وقد يفرق بانه بشرأ المجوسية استفاد ملك الوط لكن حرم لمانع كالحائض
والحرمة بخلاف معتدة الغير فانه لم يستفده اصلا كما هو المتبادر مما مرو كذا ولو لدت ثبت نسبه
من زوجها لان المشتري تأمل (قوله ولا بأس الخ) اعلم ان ابا يوسف قال لا بأس بها مطلقا لانه
يتمتع من التزام حكمها خوفا من ان لا يتمكن من الوفاء به لولزمه وكرهه محمد مطلقا لانه فرار
من الاحكام الشرعية وليس هذا من اخلاق المؤمنين والمأخوذ به قول ابى يوسف ان علم ان
البائع لم يقربها وقول محمد اذا قربها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمنان بالله
واليوم الآخر ان يجتمعا على امرأة واحدة فى طهر واحد فاذا لم يقربها البائع فى هذا الطهر لم
يتحقق هذا النهى قال ابو السعود فاذا لم يعلم شيئا فالظاهر الافتاء بقول محمد لتوهم الشغل
ورأيت فى حاشية العلامة نوح افندى ما يفيد اه (قوله فى طهرها ذلك) فلو وطئ فى
الحيض لم تنكره الحيلة قهستانى (قوله او اربع اماء) اى بعقد النكاح فلو قال المصنف كابن
الكمال ان لم يكن تحت من يمنع نكاحها لكان أولى (قوله ان ينكحها) بفتح الياء وكسر
الكاف او فتحها مضارع نكح المجرد اى يزوجه بخلاف ينكحها الآتى فانه يضم الياء
وكسر الكاف من المزيد (قوله ويقبضها) اشتراط القبض قبل الشراء قول الحلواني وبه
استدرك الزيلعى على صاحب الهداية وقال ابن الكمال ذكر هذا القيد فى الحانية ولا بد منه كى
لا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح اه وما فى الهداية قول السرخسى وهو
ظاهر الملتقى والمواهب والوقاية قال القهستانى وبما ذكرنا اى من قوله لانه بالنكاح ثبت له
الفراس الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملك الرقبة ظهر ان المختار عند
المصنف قول السرخسى الذى هو الامام فلا عليه بترك قول الحلواني ملام اه (قوله ثم اذا
اشترى زوجته لا يجب ايضا) اى لا يجب الاستبراء لما مر ويبطل النكاح ويسقط عنه جميع
المهر اتقانى (قوله ونقل فى الدرر) حيث قال وفى الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت
فى كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطؤها فى هذه الصورة لتزوجه

ووطئها ثم اشتراها لانه حينئذ يملكها وهي في عده امه اذا اشتراها قبل ان يطأها فكما اشتراها
بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقق سببه وهو استحداث حل الوطء
بملك اليمين وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اه
كلام الدرر وفيه ان المناط استحداث الملك واليد ولم يوجد الثاني هنا تأمل اه ح اى لانه
لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة وحل الوطء الثابت قبله دل على فراغ الرحم شرعا كما قدمناه عن
القهستاني ولذا والله اعلم قال في الذخيرة بعد نقله كلام ظهير الدين لكن عندي فيه شبهة اه
قال ط نقلا عن الحموى قال العلامة المقدسى تلخص ان الاقوال ثلاثة قول باشرط تقدم
القبض والدخول وقول باشرط القبض فقط وقول بالاطلاق والاكتفاء بالعقد وهذا أوسع
والثاني أعدل بخلاف الاول فليتأمل اه **(قوله من يثق به)** أى يثق به ان يطلقها متى أراد
(قوله كاسيجي) اى بعد سطر وهو مستغنى به عما ذكره هنا **(قوله فلو بعده لم يسقط)** اى على
التحار كما قدمه عن الزيلعي لانها عند القبض بحكم الشراء كانت حلالا له فوجب الاستبراء
لوجود سببه **(قوله أو زوجها)** اى البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه اه ح **(قوله**
ثم يشتري أو يقبض) راجع لما اذا زوجها البائع وقوله أو يقبض راجع لما اذا زوجها المشتري
فهو معطوف على يشتري اه ح **(قوله فيطلق الزوج الخ)** ويلزمه لمولى الجارية نصف
المهر وله ان يبرئه من ذلك اتقاني **(قوله بعد قبض المشتري)** اما لو طلقها قبله فعليه
الاستبراء كفى الاصل وفي كتاب الحيل لاستبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء فانها مشغولة بحق
الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض وهو الصحيح ذخيرة **(قوله فيسقط الاستبراء)**
لان عقد وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لا يجب
الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر أوان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير هداية
واستشكله المقدسى بالجوسية أقول المراد بالحل استفادة ملك الوطء بالشراء وبه يندفع
الاشكال كما قررناه سابقا تأمل **(قوله وقيل الخ)** هذا من رموز الشارح الحنفية رحمه الله تعالى
فانه لا مدخل لهذه القصة في حيل الاستبراء لكن اشار به الى ماله مدخل وهو مقابل هذا
القول وما حكاه ابن الشحنة بما حاصله ان الرشيد احضر ابا يوسف ليلا وعنده عيسى بن جعفر
فقال طلبت من هذا جاريته فأخبر انه حلف ان لا يبيعها ولا يهبها فقال ابو يوسف بعه النصف
وهبه النصف ففعل فاراد الرشيد سقوط الاستبراء فقال اعتقها وازوجكها ففعل وامر له
بمائة الف درهم وعشرين دست ثياب **(قوله يشتري نصفها الخ)** فصدق انه لم يشتري جارية اى
كاملة ولم توهب له كذلك وهذا يفيدان السين والتاء في يستوهب زائدتان والا لو كانتا للطلب
وهوبه لامة كاملة من غير طلب لم يحن فليتأمل ويجب الاستبراء لاستحداث الملك واليد اه
ط **(قوله كإيفيده اطلاقهم)** اقول انما يستفاد ذلك من الاطلاق لو لم يعارضه ما هو أقوى
منة وهو ما صرح به في الهداية من انه يجتزأ بحبضة حاضتها بعد القبض وهي مجوسية او
مكاتبية بأن كاتبها بعد الشراء ثم اسلمت المجوسية وعجزت المكاتبية لوجودها بعد السبب وهو
استحداث الملك واليد اه فهو صريح في وجوب الاستبراء اذا كاتبها بعد القبض ووجهه
ظاهر فيحمل ما هنا على ما قبل القبض موافقة لمقتضى القواعد وتوفيقا بين الكلامين **(قوله**

من يثق به كاسيجي) (قبل
الشراء او) ان يتكجها
(المشتري قبل قبضه)
لها فلو بعده لم يسقط
(من موثوق به) ليس
تحتة حرة (او زوجها
بشرط ان يكون أمرها
بيدها او بيده يطلقها متى
شاء ان خاف ان لا يطلقها
(ثم يشتري) الامة (أو
يقبض فيطلق الزوج) قبل
الدخول بعد قبض المشتري
فيسقط الاستبراء وقيل
المسئلة التي اخذ أبو
يوسف عليها مائة الف
درهم ان زبيدة حلفت
الرشيدان لا يشتري عليها
جارية ولا يستوهبها فقال
يشتري نصفها ويوهب
له نصفها ملتقط (او
يكاتبها) المشتري (إمد
الشراء) والقبض كما يفيد
اطلاقهم وعليه فيطلب
الفرق بين الكتابة

والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه بحثا كاسنذكره لكن في الشرنبالية عن المواهب التصريح بتقييد الكتابة بكونها قبل القبض فليحذر قلت ثم وقفت على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم أر القيد المذكور فندبر (ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطء بالاستبراء) لزوال ملكه بالكتابة ثم يجزى بالتجزيل لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه أسهل الخيل تارخائية (له امتان) لا تجتمعان نكاحا (أختان) ام لا (قباهما) فلو قبل او وطئ أحدهما يحل له وطؤها وتقبيلها دون الاخرى (بشهوة) الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال (حرمتا عليه وكذلك) يحرم عليه (الدواعي كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج أحدهما) عليه ولو بغير فعله كاستيلاء كفار عليها بن كمال (تلك) ولو لبعضها بأى سبب كان (او نكاح) صحيح لافاسد الابالدخول (او عتق) ولو لبعضها او كتابة لانها تحرم فرجها بخلاف ندير ورهن واجارة قلت

والنكاح) الأولى الانكاح اه ح (قوله كاسنذكره) في قوله لزوال ملكه بالكتابة الخ وعبارة المصنف عن شيخه ولعل وجهه انه بالكتابة خرجت عن يد السيد حيث صارت حرة يد او صارت احق باكسابها فصاركأن الملك قد زال بالكتابة ثم تجدد بالتعجيز ولكن لم يحدث فيه ملك الرقة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء ويرشحه قول النهاية ان الامة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اه ملخصا اقول لو صح هذا الفرق بطل كلام الهداية السابق الذى أقره الشراح وكيف وقد وجد السبب الموجب للاستبراء وهو استحداث الملك وباليده بعد القبض وبالكتابة زالت اليد فقط الموجبة لحل الوطء وبقي ملك الرقة فهو مثل ما اذا زوجها بعد القبض وليس فى كلام النهاية ما يفيد ذلك بل قد يدعى انه دليل على خلاف مدعاه لانه يدل على ان زوال اليد غير معتبرا صلا ولذا قل فى النهاية بعد كلامه السابق ومن نظائر ذلك ما اذا كانت امته ثم عجزت او باعها على انه بالخيار ثم ابطال البيع لا يلزمه الاستبراء فقد فرض كلامه فى أمة ثابتة فى ملكه ويده اذا كاتبها او باعها ثم ردت الى يده لا يلزمه الاستبراء فانظر بعين الانصاف هل يفيد محل النزاع وهو انه اذا اشتراها وقبضها فكاتبها سقط عنه الاستبراء كيف ولو أفاد ذلك لافاد ان البيع بالخيار كالكتابة ولم يقل به احد فيما أعلم (قوله لكن فى الشرنبالية الخ) حيث قال وهى ان يكتبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا فى المواهب وغيرها وهى اسهل الخيل خصوصا اذا كانت على مال كثير او منجم بقريب فتعجز نفسها اه (قوله قات الخ) قد يقال ان الشرنبالى قل كذا فى المواهب وغيرها فعبارته مجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب لم يصرح بالقيد يمكن ان غيره صرح به اه ط اقول بل لو لم يصرح به احد فالمعنى عليه كما علمت (قوله لزوال ملكه) اى تقدير الان الزائل حقيقة هو اليد (قوله لا تجتمعان نكاحا) أشار به الى ان المراد ذلك فذكر الاختين تمثيل لا تقييد لكن صار فى ارتفاع اختان بالالف ركائة تأمل قل ط وظاهره يشمل الام وبنتها وعليه نص القهستانى مع انه اذا قبلهما بشهوة وجبت حرمة المصاهرة فيحرم ان عليه جميعا * (فرع) * لو تزوج أمة ولم يطأها فشرى اختها ليس له ان يستمتع بالمشتراة لان الفرائش ثبت بالنكاح فلو وطئها صار جامعا فى الفرائشة اتقانى (قوله قبلهما) لم يذكر المصنف الوطء لان كتاب النكاح اغنانا عنه قهستانى (قوله يحل له وطؤها الخ) لانه يصير جامعا بوطء الاخرى لا بوطء الموطوءة هداية (قوله الشهوة فى القبلة لا تعتبر) مخالف لما فى الكنز والهداية وقال فى النهاية قيد بقوله بشهوة لان تقبيلهما اذا لم يكن عن شهوة صار كأنه لم يقبلهما اصلا اه ومثله فى الغاية لكن فى فصل المحرمات من فتح القدير اذا اقر بالتقبيل وانكر الشهوة اختلف فيه قيل لا يصدق ولا يقبل الا ان يظهر خلافا وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجهة فيصدق او على الفم فلا ولا يرجح هذا اه واستظهر الحاق الحدين بالفم قلت فقد حصل التوفيق والله الموفق (قوله حتى يحرم) بفتح حرف المضارعة من الجبر لا من التحريم وفرج بالرفع فاعل يشمل ما بغير فعله (قوله تلك) أراد به ملك النين وقوله بأى سبب كان تعميمه قال الاتقانى كالشراء والوصية والميراث والخلع والكتابة والهبة والصدقة تأمل (قوله الابالدخول) لانه تجب العدة عليها والعدة كالنكاح

كما بسطته في شرح الملتقى
(وكره) تحريماً قهستاني
(تقيل الرجل) ثم الرجل
او يده او شيئاً منه وكذا
تقيل المرأة المرأة عند لقاء
او وداع فية وهذا لو عن
شهوة واما على وجه البر
فجائز عند الكل خانية وفي
الاختيار عن بعضهم لا
بأس به اذا قصد البر وامن
الشهوة كتقيل وجه فقيه
ونحوه (و) كذا (معانقته
في ازار واحد) وقال ابو
يوسف لا بأس بالتقيل
والمعاينة في ازار واحد
(ولو كان عليه قميص اوجة
جاز) بلا كراهة بالاجماع
وصححه في الدراية وعليه
التون وفي الحقائق لو القبله
على وجه المبردة دون الشهوة
جاز بالاجماع (كالمصاحفة)
اي كما تجوز المصاحفة لانها
سنة قديمة متواترة لقوله
عليه الصلاة والسلام من
صافح اخاه المسلم وحرك
يده تناثرت ذنوبه واطلاق
المصنف تبعاً للدرر والكثر
والوقاية والنقاية والجمع
والملتقى وغيرها يفيد
جوازها مطلقاً ولو بعد
العصر وقولهم انه بدعة
اي مباحة حسنة كما أفاده
النووي في اذكاره

الصحيح في التحريم هداية * (تنبيه) * لو ارتفع المحرم فالظاهر عود الحرمة ثم رأيت في النهاية
عن المبسوط لو زوج احداها له وطء الباقية فأن طاعتها الزوج وانقضت عدتها لم يبطأ واحدة
منهما حتى يزوج احداها او يبيع لان حق الزوج سقط عنها بالطلاق ولم يبق اثره بعد
انقضاء العدة فعاد الحكم الذي كان قبل التزويج اهـ (قوله) كما بسطته في شرح الملتقى (نصفه
لكن المستحب ان لا يمسه حتى تمضي حيضة على المحرمة بالاخراج عن تلك قلت وهذا أحد
انواع الاستبراء المستحب ومنها اذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم تحبل فلو حبلت لا يبطأ حتى تضع
الحمل ومنها اذا زنى بأخت امرأته أو بعمتها أو بخالتها أو بنت أخيها أو أختها بلا شبهة فان
الافضل ان لا يبطأ امرأته حتى تستبرأ المزية فلوزني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يبطأ امرأته
حتى تنقضي عدة المزية ومنها اذا رأى امرأة تزني ثم تزوجها فان الافضل ان يستبرأ وهذا
عندها واما عند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء وكذا الجواب فيمن تزوج امة الغير او مدينته
او أم ولده قبل العتق وكذا مولاهما كافي القهستاني عن النظم فليحفظ اهـ (قوله) واما على
وجه البر فجائز عند الكل قال الامام العيني بعد كلام فعلم اباحة تقيل اليد والرجل والرأس
والكشع كما علم من الاحاديث المتقدمة اباحتها على الجهة وبين العينين وعلى الشفتين على
وجه المبرة والاكرام اهـ ويأتى قريباً تمام الكلام على التقيل والقيام (قوله) وكذا
معانقته قال في الهداية ويكره ان يقبل الرجل فم الرجل او يده او شيئاً منه او يعانقه وذكر
الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقيل والمعاينة لما روى انه
عليه السلام عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبله بين عينيه ولهما ما روى انه عليه السلام
نهى عن المكامعة وهي المعاينة وعن المكامعة وهي التقيل وما رواه محمول على ما قبل
التحريم قالوا الخلاف في المعاينة في ازار واحد اما اذا كان عليه قميص اوجة لا بأس به بالاجماع
وهو الصحيح اهـ وفي العناية ووفق الشيخ ابو منصور بين الاحاديث فقال المكروه من
المعاينة ما كان على وجه الشهوة وعبر عنه المصنف بقوله في ازار واحد فانه سبب يفضي اليها
فاما على وجه البر والكرامة اذا كان عليه قميص واحد فلا بأس به اهـ وبه ظهر ان قوله لو
عن شهوة في قول المصنف في ازار واحد اي ساتر لما بين السرة والركبة مع كشف الباقي وان
ما قبله عن ابي يوسف موافق لما في الهداية فافهم (قوله) ولو كان عليه اي على كل واحد منهما
كافي شرح المجمع (قوله) وفي الحقائق (الح) يعني عنه ما قدمناه قريباً عن الخانية ط (قوله) لقوله
عليه السلام (الح) كذا في الهداية وفي شرحها للعيني قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن
اذالقى المؤمن فسلم عليه وأخذ بيده فصاحه تناثرت خطاياها كما يتناثر ورق الشجر رواه
الطبراني والبيهقي (قوله) كما أفاده النووي في اذكاره حيث قال اعلم ان المصاحفة مستحبة عند
كل لقاء وأما ما اعتاده الناس من المصاحفة بعد صلاة الصبح فلا أصل له في الشرع على
هذا الوجه ولكن لا بأس به فان اصل المصاحفة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الاحوال
وفرطوا في كثير من الاحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصاحفة التي ورد
الشرع بأصلها اهـ قال الشيخ ابي الحسن البكري وتقييده بما بعد الصبح والعصر على عادة
كانت في زمنه والافعقب الصلوات كلها كذلك كذا في رسالة الشرنبلالي في المصاحفة ونقل مثله

عن الشمس الخائوتى وانه افق به مستدلا بعموم النصوص الواردة في مشروعيها وهو الموافق لما ذكره الشارح من اطلاق المتون لكن قد يقال ان المواظبة عليها بعد الصلاة خاصة قد يؤدي الجهلة الى اعتقاد سنتها في خصوص هذه الموضع وان لها خصوصية زائدة على غيرها مع ان ظاهر كلامهم انه لم يفعلها احد من السلف في هذه المواضع وكذا قالوا بسنية قراءة السور الثلاث في الوتر مع الترك احيانا للابتعاد وجوبها ونقل في تبين المحارم عن الملتقط انه تكره المصافحة بعد اداء الصلاة لكل حال لان الصحابة رضی الله تعالى عنهم ماصفحوا بعد اداء الصلاة ولانها من سنن الروافض اه ثم نقل عن ابن حجر من الشافعية انها بدعة مكروهة لاصل لها في الشرع وانه ينه فاعلها أولا ويعزر ثانيا ثم قال وقال ابن الحاج من المالكية في المدخل انها من البدع وموضع المصافحة في الشرع انما هو عند لقاء المسلم لاختيه لافي اديار الصلوات فحيث وضعها الشرع يضعها فينهي عن ذلك ويجز فاعله لما أتى به من خلاف السنة اه ثم اطل في ذلك فراجعه (قوله وغيره في غيره) الضمير الاول للنووي والثاني لكتاب الاذكار (قوله وعليه يحمل ما نقله عنه) اى عن النووي في شرحه على صحيح مسلم كما صرح به ابن ملك في شرح الجمع فافهم اقول وهذا الحمل بعيد جدا والظاهر انه مبنى على اختلاف رأى الامام النووي في كتابيه وانه في شرح مسلم نظر الى ما يلزم عليه من المحذور والى ان ذلك بخصوصه غير مأثور ولا سيما بعدما قدمناه عن الملتقط من انها من سنن الروافض والله اعلم (قوله وتماه الخ) ونصه وهى الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض والسنة ان تكون بكتلتا يديه وبغير حائل من ثوب او غيره وعند اللقاء بعد السلام وان يأخذ الابهام فان فيه عرقا بنيت المحبة كذا جاء في الحديث ذكره القهستاني وغيره اه (قوله مضاجعة الرجل) أى في ثوب واحد لاحاز بينهما وهو المفهوم من الحديث الآتى وبه فسر الاتقانى المكاملة على خلاف مامر عن الهداية وهل المراد أن يلتفا في ثوب واحد أو يكون احدهما في ثوب دون الآخر والظاهر الاول يؤيده ما نقله عن مجمع البحار أى متجردين وان كان بينهما حائل فيكره تنزيها اه تأمل (قوله بين اخيه وأخته وأمه وابيه) في بعض النسخ وبين بالواو وهكذا رأيت في المجتبى قال في الشريعة ويفرق بين الصبيان في المضاجع اذا بلغوا عشر سنين ويحول بين ذكرور الصبيان والنسوان وبين الصبيان والرجال فان ذلك داعية الى الفتنة ولو بعد حين اه وفي البرازية اذا بلغ الصبي عشرا لا ينام مع أمه وأخته وامرأة الا بامرأته او جاريته اه فالمراد التفريق بينهما عند النوم خوفا من الوقوع في المحذور فان الولد اذا بلغ عشرا عقل الجماع ولا ديانة له ترده فربما وقع على أخته أو أمه فان النوم وقت راحة مهيبة للشهوة وترتفع فيه الثياب عن العورة من الفريقين فيؤدى الى المحذور والى المضاجعة المحرمة خصوصا في ابناء هذا الزمان فانهم يعرفون الفسق اكثر من الكبار واما قوله وأمه وابيه فالظاهر ان المراد تفريقه عن أمه وابيه بأن لا يتركاه ينام معهما في فراشهما لانه ربما يطالع على ما يقع بينهما بخلاف ما اذا كان نائما وحده او مع أبيه وحده أو البنت مع امها وحدها وكذا لا يترك الصبي ينام مع رجل او امرأة اجنيين خوفا من الفتنة ولا سيما اذا كان صبيحا فإنه وان لم يحصل في تلك النوم شئ

وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح المجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشئ توفيقا فتأمله وفي التقنية السنة في المصافحة بكتلتا يديه وتماه فيما علقته على الملتقى (ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش) ذل عليه الصلاة والسلام لا يفضى الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تفضى المرأة الى المرأة في الثوب الواحد واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما بين اخيه وأخته وأمه وابيه في المضجع لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم ابناء عشر وفي التنف اذا بلغوا ستا

كذا في المجتبى وفيه الغلام اذا بلغ حد ٣٣٧ الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة لصاحب الحمام ان

ينظر الى العورة وحجته
الختان وقيل في ختان الكبير
اذا امكنه ان يحنث نفسه فعل
والا لم يفعل الا ان لا يمكنه
النكاح او شراء الجارية
والظاهر في الكبير انه يحنث
ويكفي قطع الاكثر (ولا
بأس بتقيل يد الرجل
العالم) والمتورع على سبيل
التبرك درر ونقل المصنف
عن الجامع انه لا بأس
بتقيل يد الحاكم المتدين
(والسلطان العادل) وقيل
سنة مجتبى وتقيل رأسه اى
العالم (اجود) كافي البرازية
(ولا رخصة فيه) اى فى
تقيل اليد (غيرها) اى
غير عالم وعادل هو المختار
مجتبى وفى المحيطان لتعظيم
اسلامه واكرامه جازوان
لنيل الدنيا كره (طلب من
عالم او زاهدان) يدفع اليه
قدمه و(يمكنه من قدمه
ليقبله أجاهه وقيل لا)
يرخص فيه كما يكره تقيل
المرأة ثم أخرى أو خدها
عند اللقاء أو الوداع كما فى
القيمية مقدما للقليل قال (و)
كذا ما يفعله الجهال من
(تقيل يد نفسه اذا لقي غيره
فهو (مكروه) فلا رخصة
فيه وأما تقيل يد صاحبه
عند اللقاء فمكروه بالاجماع
(وكذا) ما يفعلونه من

فيتعلق به قلب الرجل او المرأة فنحصل الفتنة بعد حين فلهذا الشرح الطاهر فقد حسم
مادة الفساد ومن لم يحتط فى الامور يقع فى المحذور وفى المثل لاتسلم الجرة فى كل مره (قوله
كذا فى المجتبى) الاشارة الى ما فى المتن وما بعده الى هنا (قوله كالفحل) اى كالبالغ كما
فى التاترخانية اى فى النظر الى العورة والمضاجعة (قوله والكافرة كالمسلمة) يحتمل ان يكون
المراد ان نظرا لكافرة الى المسلمة كنظرا للمسلمة الى المسلمة وهو خلاف الاصح الذى قدمه
المصنف بقوله والذمية كالرجل الاجنبى فى الاصح الخ ويحتمل ان يكون المراد ان الرجل
ينظر من الكافرة كما ينظر من المسلمة ومقابله ما فى التاترخانية روى انه لا بأس بالنظر الى
شعر الكافرة (قوله عن أبي حنيفة الخ) هذا غير المعتمد لما فى شرح الوهبانية وينبغى ان يتولى
طلى عورته بيده دون الخادم هو الصحيح لان ما لا يجوز النظر اليه لا يجوز مسه الا فوق الثياب
وعن ابن مقبل لا بأس ان يطلى عورة غيره بالنورة كالختان ويفض بصره اه قلت
وفى التاترخانية قال الفقيه ابواليث هذا فى حالة الضرورة لا غير (قوله وقيل الخ) مقابل
اقوله وحجته الختان فانه مطلق يشمل ختان الكبير والصغير وهكذا الطائفة فى النهاية كما قدمناه
وأقره الشراح والظاهر ترجيحه ولذا عبر هنا عن التفصيل بقليل (قوله الا ان لا يمكنه
النكاح) كذا رأيت فى المجتبى والصواب اسقاط لا بعد ان كما وجدته فى بعض النسخ موافقا لما
فى التاترخانية وغيرها والمراد ان لا يمكنه ان يتزوج امرأة تحتها او يشتري أمة كذلك (قوله
والظاهر فى الكبير انه يحنث) الظاهر ان يحنث مبنى للمجهول اى يحنثه غيره فيوافق اطلاق
الهداية تأمل (قوله ويكفى قطع الاكثر) قال فى التاترخانية غلام ختن فلم تقطع الجلدة كلها
فان قطع اكثر من النصف يكون ختانا والا فلا (قوله ونقل المصنف الخ) لاحاجة اليه لانه
داخل فى قول المصنف بعد والسلطان اذ هو من له ساطنة وولاية ط (قوله وقيل سنة)
اى تقيل يد العالم والسلطان العادل قال الشرنبلالى وعلمت ان مفادا لاحديث سنته او نديه
كما اشار اليه العيني (قوله اى العالم) ظاهره ان الاجود فى السلطان اليد حفظا لآبهة الامارة
وليحرر ط (قوله اجود) لعل معناه اكثر ثوابا ط (قوله هو المختار) قدم عن الحاية
والحقائق ان التقيل على سبيل البر بلا شهوة جائز بالاجماع (قوله يدفع اليه قدمه) يغنى عنه
ما فى المتن (قوله أجاهه) لما أخرجه الحاكم ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
أرني شيئا ازداد به يقينا فقال اذهب الى تلك الشجرة فادعها فذهب اليها فقال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدعوك فجاءت حتى سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي
فرجعت قال ثم اذن له فقبل رأسه ورجليه وقال لو كنت أمرا أحدا ان يسجد لاحد لامرت
المرأة ان تسجد لزوجها وقال صحيح الاسناد اه من رسالة الشرنبلالى (قوله كما يكره الخ)
الاولى حذفه فانه نقله سابقا عن القية ط وهذا لو عن شهوة كما مر (قوله مقدما للقليل)
اى الواقع فى عبارة المصنف فانه رمز له الى كتاب ثم رمز بعده للاول (قوله قال) الظاهر
ان الضمير لصاحب القية ولم أره فيها نعم ذكر الثانية والثالثة فى المجتبى (قوله فهو مكروه)
اى تحريرا ويدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه ط (قوله فمكروه بالاجماع) اى اذا لم يكن
صاحبه عالما ولا عادلا ولا قصد تعظيم اسلامه ولا اكرامه وسيأتى ان قبلة يد المؤمن تحية توفيقا

(تقيل الارض بين يدي العلماء) (٢٢) (ين) (خا) والعظماء فحرام والفاعل والرضى به آثمان لانه يسبه عبادة الوثن وهل يكفر

ان على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية ﴿٣٣٨﴾ لا وصار آثما مرتكبا للكيرة وفي المتن

بين كلامهم ولا يقال حالة اللقاء مستثناة لانا نقول حيث ندب فيها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم الى المصافحة علم انها تزيد عن غيرها في التعظيم فكيف لاتساويها سائحاتي (قوله ان على وجه العبادة او التعظيم كفر الخ) تلفيق لقولين قل الزيلعي وذكر الصدر الشهيد انه لا يكفر بهذا السجود لانه يريد به التحية وقل شمس الأئمة السرخسي ان كان لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر اه قال القهستاني وفي الفهريية يكفر بالسجدة مطلقا وفي الزاهدي الايمان في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الانحناء للسلطان وغيره اه وظاهر كلامهم اطلاق السجود على هذا التقييل * (تمة) * اختلفوا في سجود الملائكة قيل كان لله تعالى والتوجه الى آدم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لآدم على وجه التحية والاكرام ثم نسخ بقوله عليه السلام لو امرت احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها تاريخية قل في تبين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن له عبادة له تحية واكراما ولذا امتنع عنه ابليس وكان جائزا فيما مضى كما في قصة يوسف قال ابو منصور الماتريدي وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة (قوله التواضع لغير الله حرام) اى اذلال النفس لنيل الدنيا والا فخفض الجناح لمن دونه مأثور به سيد الانام عليه الصلاة والسلام يدل عليه ما رواه البيهقي عن ابن مسعود رضى الله عنه من خضع لغنى ووضع له نفسه اعظاما له وطمعا فيما قبله ذهب ثلثا مروءته وشر دينه (قوله يجوز بل يندب القيام تعظيما للقادم الخ) اى ان كان ممن يستحق التعظيم قال في الفقيه قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وقيام قارئ القرآن لمن يحجى تعظيما لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وفي مشكل الآثار القيام لغيره ليس بتركوه لعينه انما المكروه محبة القيام لمن يقام له فان قام لمن لا يقام له لا يكره قال ابن وهبان اقول وفي عصرنا ينبغي ان يستحب ذلك اى القيام لما يورث تركه من الحقد والبغضاء والعداوة لاسيا اذا كان في مكان اعتيد فيه القيام وما ورد من التواعد عليه في حق من يحب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم اه قات يؤيده ما في العناية وغيرها عن الشيخ الحكيم ابى القاسم كان اذا دخل عليه غنى يقوم له ويعظمه ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم فقيل له ذلك فقال الغنى يتوقع منى التعظيم فلو تركته لتضرر والفقراء والطلبة انما يطعمون في جواب السلام والكلام معهم في العلم وتمام ذلك في رسالة الشرنبلالى (قوله تقييل عتبة الكعبة) هى من قبة الديانة ط وفي الدر المنقى واختلف في تقييل الركن البجاني فقيل سنة وقيل بدعة (قوله ومنشور ربى) قال في القاموس المنشور الرجل المنتشر الامر وما كان غير محتوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربى فيه تجريد عن بعض المعنى ط (قوله وقواعدنا لاتأباه) قال في الدر المنقى وحينئذ فيزداد على الستة ستة ايضا بدعة مباحة او حسنة وسنة لعالم وعادل مكروه لغيرها على المختار وحرام للارض تحية وكفر لها تعظيما كما مر اه تأمل (قوله وجاء الخ) قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحى في الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الحبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انهمشوه نهشا قال الصغاني موضوع اه وفي المجتبى لا يكره قطع الحبز واللحم بالسكين اه والله تعالى اعلم

التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندم القيام تعظيما للقادم كما يجوز القيام ولو للقارى بين يدى العالم وسيجي نظما * (فائدة) * قيل التقييل على خمسة اوجه قبة المودة للولد على الحد وقبة الرحمة لوالديه على الرأس وقبة الشفقة لآخيه على الجبهة وقبة الشهوة لمراته او أمته على القسم وقبة التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبة الديانة للحجر الاسود جوهره قلت وتقدم في الحج تقييل عتبة الكعبة وفي الفقيه في باب ما يتعلق بالمقابر تقييل المصحف قيل بدعة لكن روى عن عمر رضى الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربى ومنشور ربى عز وجل وكان عثمان رضى الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه وأما تقييل الحبز فجوز الشافعية انه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا لا يكره دوسه لابوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الولية وقول معدنا لاتأباه وجاء لا تقطعوا الحبز بالسكين واكرمه (فصل)

(قوله كره بيع العذرة) بفتح العين وكسر الذال فهستاني والكراهة لا تقتضي البطلان لكن يؤخذ من مقابلته بقوله وصح مخلوطة ان بيع الخالصة باطل وبه صرح القهستاني وفي الهداية اشارة اليه وقوله في الدر المنقي عن البرجندی عن الخزانة وقال وكذا بيع كل ما انفصل عن آدمي كشرع وظفر لانه جزء آدمي ولذا وجب دفعه كما في التمر تاشي وغيره (قوله هل يصح بيع السرقيين) بالكسر معرب سرقين بالفتح ويقال سرجين بالجيم (قوله اى الزبل) وفي الشرنبلالية هو رجيع ماسوى الانسان (قوله غلب عليها) كذا قيده في موضع من المحيط والكافي والظهرية واطلقه في الهداية والاختيار والمحيط فاما ان يحمل المطلق على المقيد او يحمله على الرويتين او على الرخصة والاستحسان لكن في زيادات العتاني ان المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام دليل التقييد نضاد دلالة فاحفظه فانه للفقهاء ضرورة فهستاني (قوله في الصحيح) قيد لقوله وصح بيعها بمخلوطة وعبرة متن الاصلاح وصح في الصحيح مخلوطة وعبرة شرحه قال في الهداية وهو المروى عن محمد وهو الصحيح اه فافهم (قوله وفي الملتقى الخ) الظاهر انه اشار بنقله الى ان تصحيح الانتفاع بالخالصة تصحيح لجواز بيعها ايضا وقوله فافهم تنبيه على ذلك (قوله من ثمن خمر) بان باع الكافر خمر او اخذ منها وقضى به الدين (قوله لصحة بيعه) اى بيع الكافر الخمر لانها مال متقوم في حقه فملك الثمن فيحل الاخذ منه بخلاف المسلم لعدم تقومها في حقه فبقى الثمن على ملك المشتري (قوله باعه مسلم) عدل عن قول الزيلعي باعه هو ليشمل ما اذا كان البائع هو المسلم الميت او مسلم غيره بالوكالة عنه (قوله كما بسطه الزيلعي) حيث قال لانه كالمغصوب وقال في النهاية قال بعض مشايخنا كسب المغنية كالمغصوب لم يحل اخذه وعلى هذا قالوا لمات الرجل وكسبه من بيع الباذق او الظلم او اخذ الرشوة يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيأ وهو اولى بهم ويردونها على اربابها ان عرفوهم والاتصدقوا به لان سبيل الكسب الحديث التصديق اذا تعذر الرد على صاحبه اهل لكن في الهندية عن المتقي عن محمد في كسب النائمة وصاحب طبل او مزمار لو اخذ بلا شرط ودفعه المالك برضاء فهو حلال ومثله في المواهب وفي التاترخانية ومراجع السائل من المال فهو خبيث (قوله وفي الاشياء الخ) قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتاب المنزل وما نقل عن بعض الخنفية من ان الحرام لا يتعدى الى ذمتين سألت عنه الشهاب بن الشلي فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك اما من رأى المكاس يأخذ من احد شيأ من المكس ثم يعطيه آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر فهو حرام اهو في الذخيرة سئل ابو جعفر عن اكتبس ماله من امر السلطان والغرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال أحب الى في دينه ان لا يأكل ويسعه حكما ان لم يكن غصبا او رشوة اه وفي الثانية امرأة زوجها في ارض الجور اذا أكلت من طعامه ولم يكن عنه غصبا او اشترى طعاما او كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من ذلك والاثم على الزوج اه حموى (قوله مع العلم) اما بدونه ففي التاترخانية اشترى جارية او ثوبا وهو لغير البائع فوطئ اوبلس ثم علم روى عن محمد ان الجماع واللبس حرام الا انه وضع عنه الاثم وقال ابو يوسف الوطء حلال مأجور عليه وعلى الخلاف لو تزوج ووطئها فبان انها منكوبة الغير (قوله الا اذا علم ربه)

فصل في البيع

(كره بيع العذرة) رجيع
الآدمي (خالصة لا) يكره
بل يصح بيع (السرقيين)
اى الزبل خلافا للشافعي
(وصح) بيعها (مخلوطة)
بتراب او رما دغلب عليها
في الصحيح (كما صح
الانتفاع بمخلوطها) اى
العذرة بل بها خالصة على
ما صححه الزيلعي وغيره
خلافا لتصحيح الهداية
فقد اختلف التصحيح
وفي الملتقى ان الانتفاع
كالباع اى في الحكم فافهم
وجاز اخذ دين على كافر
من ثمن خمر (لصحة بيعه
(بخلاف) دين على (المسلم)
لبطلانه الا اذا وكل ذميا
بيعه فيجوز عنده خلافا
لهما وعلى هذا الوما مسلم
وترك ثمن خمر باعه مسلم
لا يحل لورثته كما بسطه
الزيلعي وفي الاشياء المحرمة
تنقل مع العلم الا للوارث
الا اذا علم ربه قلت ومرفي
البيع الفاسد لكن في
المتجني مات وكسبه حرام
فالمرات حلال ثم رمن
وقال لا تأخذ بهذه
الرواية

اي رب المال فيجب على الوارث رده على صاحبه (قوله) وهو حرام مطلقا على الورثة (اى سواء علموا اربابه اولا فان علموا اربابه ردوه عليهم والاتصدقوا كاقدمناه آتفا عن الزيلعي اقول ولايشكل ذلك بما قدمناه آتفا عن الذخيرة والخانية لان الطعام او الكسوة ليس عن المال الحرام فانه اذا اشترى به شيئا يحل اكله على تفصيل تقدم في كتاب الغصب بخلاف ما تركه ميراثا فانه عين المال الحرام وان ملكه بالقبض والحاطع عند الامام فانه لا يحل له التصرف فيه قبل اداء ضمانه وكذا لو ارثه ثم الظاهر ان حرمة على الورثة في الديانة لا الحكم فلا يجوز لوصي القاصر التصديق به ويضمنه القاصر اذا بلغ تأمل (قوله فتنه) اشار به الى ضعف ما في الاشباه (قوله) وجاز تخلية المصحف (اى بالذهب والفضة خلافا لابن يوسف كاقدمناه (قوله) كافي نقش المسجد (اى ما خلا محرابه اى بالجص وماء الذهب لامن مال الوقف وضمن متوليه لو فعل الا اذا فعل الواقف مثله كما مر قيل الوتر والتوافل وكره بعضهم نقش حائط القبلة ويجوز حفر بئر في مسجد ولو اضر رفيه اصلا وفيه نفع من كل وجه ولا يضمن الحافر لما حفر وعليه الفتوى كاقاده ط عن الهندية (قوله) وتشيده (هو جعل العواشر في المصحف وهو كتابة العلامة منتهى عشر آيات غناية (قوله) اى اظهار اعرابه (تفسير للنقط قال في القاموس نقط الحرف عجمه ومعلوم ان الاعجم لا يظهر به الاعراب انما يظهر بالشكل فكأنهم ارادوا ما يعينه أفاده ط (قوله) وبه يحصل الفرق (الخ) اشار الى ان ماروى عن ابن مسعود جردوا القرآن كان في زمنهم وكم من شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان كما بسطه الزيلعي وغيره (قوله) وعلى هذا (اى على اعتبار حصول الفرق) (قوله) ونحوها (كالمسجدة ورموز التجويد (قوله) لا بأس بكواغداخبار (اى بجعلها غلافا للمصحف ونحوه والظاهر ان المراد بالاخبار التواريخ دون الاحاديث (قوله) ويكره تصغير مصحف (اى تصغير حجمه وينبغي ان يكتبه بأحسن خط وابينه على احسن ورق وابيضه بأفخم قلم وابرق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف ويضخم المصحف اه قية (قوله) ونحوه (الذى في المنح ونحوه في الهندية ولا يجوز ان شئ في كاغذ فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولى ان لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي عليه السلام يجوز محوه ليلف فيه شئ ومحوب بعض الكتابة بالريق وقد ورد النهى عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو كاسم الله تعالى او كغيره ط (قوله) وجاز دخول الذمى مسجدا (ولو جنبا كما في الاشباه وفي الهندية عن التتمة يكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستأمن ورسول اهل الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بازال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد ثقيف في المسجد جوازه ويجزى ط (قوله) مطلقا (اى المسجد الحرام وغيره (قوله) قلنا (اى في الجواب عما استدلل به المانعون وهو قوله فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكره مأخوذ من الخواشي السعدية (قوله) تكويني (نسبة الى التكوين الذى هو صفة قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند الماتريدية فعنى لا يقربوا لا يخلق الله فيهم القربان ومثال الامر التكويني اثنا طوعا وكرها ومثال الامر التكليني ويقال

وهو حرام مطلقا على الورثة فتنه (و) جاز (تحاية المصحف) لما فيه من تعظيمه كافي نقش المسجد (وتشيده ونقطه) اى اظهار اعرابه وبه يحصل الفرق جدا خصوصا للعجم فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامي السور وعد الآى وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة درر وقية وفيها لا بأس بكواغداخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفقه وتكره في كتب نجوم وادب ويكره تصغير مصحف وكتايته بقلم دقيق يعنى تنزيها ولا يجوز ان شئ في كاغذ فقه ونحوه وفي كتب الطب يجوز (و) جاز (دخول الذمى مسجدا) مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعي واحمد في المسجد الحرام قلنا انتهى تكويني

له التدوين أيضا أقيموا الصلاة والفرق ان الامتثال لا يتخلف عن الاول عقلا بخلاف الثاني
 ا ه ح وحاصله انه خبر منفي في صورة النهي تأمل **(قوله لا تكلفني)** بناء على ان الكفار
 ليسوا مخاطبين بالفروع **(قوله)** وقد جوزوا الخ هذا انما يحسن لو ذكر دليل الشافعي الذي
 من جملة ولأن الكافر لا يخلو عن الجناية فوجب تنزيه المسجد عنه وحاصل كلامه ان هذا
 الدليل لا يتم لانه قد جوز الخ ط **(قوله)** فعني لا يقربوا الخ تفريع على قوله تكويني وهو
 ظاهر فانه لم ينقل انهم بعد ذلك اليوم حجوا واعتمر واعمره كما كانوا يفعلون في الجاهلية فانهم
 قال في الهداية ولنا ما روى انه عليه السلام انزل وقد تنقيف في مسجده وهم كفار ولان
 الحبث في اعتقادهم فلا يؤدي الى تلاويث المسجد والآية محمولة على الحضور استيلاء
 واستعلاء او طائفتين عراة كما كانت عاداتهم في الجاهلية اه اي فليس الممنوع نفس الدخول
 يدل عليه ما في صحيح البخاري باسناده الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان ابا هريرة
 أخبره ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما بعثه في الحجة التي امره فيها النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس الا لا يحجن بعد العام مشرك ولا يطوفن
 بالبيت عريان اتقاني **(قوله)** عام تسع بالجر بدل من عامهم ط **(قوله)** ونادى على بهذه
 السورة كذا في كثير من النسخ التي رأيتها وفي نسخة ونادى على بعيره بسورة براءة وهي التي
 كتب عليها ط وقال ان المنادى على البعير بأربعين آية من اول سورة براءة هو على كرم الله
 وجهه وقد أدرسه عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فالحقته والحكمة في ذلك ليكون الأمر
 من اهل بيته عليه السلام اه **(قوله)** ولا تنس ما مر في فصل الجزية حيث قال وامادخوله
 المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف
 الامام محمد رحمه الله تعالى والظاهر انه أورده فيه ما استقر عليه الحال اه اقول غايته ان
 يكون ما في السير الكبير هو قول محمد الذي استقر عليه رأيه ولذا ذكره الشارح آفامع
 الشافعي واحمد وما ذكره اصحاب المتون هنا مبني على قول الامام لان شأن المتون ذلك غالبا
 تأمل هذا وذكر الشارح في الجزية ايضا انهم يمنعون من استيطان مكة والمدينة لانهما من
 ارض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض دينان ولو دخل لتجارة جاز
 ولا يبطل اه **(قوله)** وجاز عيادته اي عيادة مسلم ذميا نصرانيا او يهوديا لانه نوع بر في
 حقهم ومانهنا عن ذلك وصح ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهوديا مرض بجواره هداية
(قوله) وفي عيادة المجوس قولان قال في العناية فيه اختلاف المشايخ فمنهم من قال به لانهم من
 اهل الذمة وهو المروى عن محمد ومنهم من قال هم أبعد عن الاسلام من اليهود والنصارى
 الا ترى انه لا تباح ذبيحة المجوس ونكاحهم اه قلت وظاهر المتن كالملتقى وغيره اختيار الاول
 لارجاعه الضمير في عيادته الى الذمي ولم يقل عيادة اليهودي والنصراني كما قال القدوري وفي
 النوادر جاز يهودي او مجوسي مات ابن له او قريب ينبغي ان يعزیه ويقول أخلف الله عليك
 خيرا منه واصلحك وكان معناه اصلحك الله بالاسلام يعني رزقك الاسلام ورزقك ولدا مسلما
 كفاية **(قوله)** وجاز عيادة فاسق وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب الملتقط بكرة للمشهور
 المقتدى به الاختلاط برجل من اهل الباطل والشر لا يقدر الضرورة لانه يعظم امره بين

لا تكلفني وقد جوزوا
 عبود عابر السيل جنباً
 وحينئذ فعني لا يقربوا
 لا يحجوا ولا يعتمر واعمره
 بعد حج عامهم هذا عام
 تسع حين امر الصديق
 ونادى على بهذه السورة
 وقال الا لا يحج بعد عامنا
 هذا مشرك ولا يطوف
 عريان رواء الشيخان
 وغيرهما فليحفظ قلت
 ولا تنس ما مر في فصل
 الجزية (و) جاز (عيادته)
 بالاجماع وفي عيادة المجوسى
 قولان (و) جاز (عيادة
 فاسق) على الاصح لانه
 مسلم والعيادة من حقوق
 المسلمين

الناس ولو كان رجل لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير اثم فلا بأس به اه
 * (تنبيه) من العيادة المكروهة اذا علم انك تنقل على المريض فلا تعده فقد قيل بحالسة
 الثقل حمى الروح ولا تهول على المريض ولا تحرك رأسك ولا تنقل ما علمت انك على هذه
 الحالة الشديدة بل هون عليه المرض وطيب قلبه وقل له اراك في خير بتأويل واذكر له
 ما يزيد رجاءه في رحمة الله تعالى مشوياً بشئ من التخويف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه
 الا اذا طلبه وقل له اذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا جاء عن السلف ولا تنقله اوص فانه
 من اعمال الجهال اه مجتبي ط * (قائدة) * يتشام الناس في زماننا من العيادة في يوم الاربعاء
 فينبغي تركها اذا كان يحصل للمريض بذلك ضرر ورأيت في تاريخ المحبي في ترجمة الشيخ
 فتح الله البيلوني انه قال

السبت والاثنين والاربعاء * تجنب المرضى بها ان تزار
 في طيبة يعرف هذا فلا * تغفل فان العرف على المنار

قال المحبي قلت هذا عرف مشهور لكن ورد في السنة ما يرد السبب منه فقد ورد انه عليه
 الصلاة والسلام كان يفقد اهل قباء يوم الجمعة فيسأل عن المفقود فيقال له انه مريض
 فيذهب يوم السبت لزيارته تأمل (قوله) وجاز خصاء البهائم) عبر في الهداية بالاخصاء والصواب
 ما هنا كافي النهاية وهو نزع الخصية ويقال خصى ومخصى (قوله قيل والفرس) ذكر
 الائمة الحلواني انه لا بأس به عند اصحابنا وذكر شيخ الاسلام انه حرام ط (قوله وقيدوه) اي
 جواز خصاء البهائم بالمنفعة وهي ارادة سمنها او منعها عن العض بخلاف بني آدم فانه يراد به
 المعاصي فيحرم أفاده الاتقاني عن الطحاوي * (تنبيه) * لا بأس بكى البهائم للعلامة ونقب
 اذن الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير
 انكار * ولا بأس بكى الصبيان لداة اتقاني * والهرة المؤذية لا تضرب ولا تعرك اذنها بل تذبح
 بسكين حاد * ولو ماتت حامل واكبر رأيهم ان الولد حي شق بطنها من الجانب الايسر وبالعكس
 قطع الولد اربا اربا تارخانية (قوله للتداوى) اي من مرض او هزال مؤد اليه لا لنفع
 ظاهر كاللقوى على الجماع كاقدمنا ولللسمن كافي العناية (قوله ولول للرجل) الاولى ولو
 للمرأة (قوله) وجوزة في النهاية الخ) ونصه في التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم
 والميتة للتداوى اذا اخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال
 الطبيب يتعجل شفاؤك به فيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوى فيه وجهان
 كذا ذكره الامام الترمذى اه قال في الدر المنقى بعد نقله ما في النهاية واقره في المنع وغيرها
 وقدمنا في الطحارة والرضاع ان المذهب خلافه اه (قوله وفي البرازية الخ) ذكره في
 النهاية عن الذخيرة ايضا (قوله نفى الحرمة عند العلم بالشفاء) اي حيث لم يقم غيره مقامه
 كإمرو وحاصل المعنى حينئذ ان الله تعالى أذن لكم بالتداوى وجعل لكل داء دواء فاذا كان في
 ذلك الدواء شئ محرم وعلمتم به الشفاء فقد زالت حرمة استعماله لانه تعالى لم يجعل شفاؤكم فيما
 حرم عليكم (قوله دل عليه الخ) اقول فيه نظر لان اساغة اللقمة بالخمر وشربه لازالة العطش
 احياء لنفسه متحقق النفع ولذا يائمه بتركه كإيائمه بترك الاكل مع القدرة عليه حتى يموت بخلاف

قوله كان يفقد يحتمل انه
 من الفقد ويحتمل انه
 بمعنى يتفقد اي يسأل عنهم

(و) جاز (خصاء البهائم)
 حتى الهرة واما خصاء
 الآدمي فحرام قيل والفرس
 وقيدوه بالمنفعة والاخرام
 (وازاء الحمير على الخيل)
 كعكسه قهستاني (والحقنة)
 للتداوى ولو للرجل
 بطاهر لا نجس وكذا كل
 تدا ولا يجوز الإبطا
 وجوزة في النهاية بمحرم
 اذا أخبره طبيب مسلم ان
 فيه شفاء ولم يجد مباحا
 يقوم مقامه قلت وفي
 البرازية ومعنى قوله عليه
 الصلاة والسلام ان الله لم
 يجعل شفاءكم فيما حرم
 عليكم نفى الحرمة عند
 العلم بالشفاء دل عليه جواز
 اساغة اللقمة بالخمر وجواز
 شربه لازالة العطش اه

التداوى ولو بغير محرم فانه لو تركه حتى مات لا يأنم كائنوا عليه فانه مظلون كما قدمناه تأمل
(قوله) وقد قدمناه (اى اول الحظر والاباحة حيث قل الاكل للغذاء والشرب للعطش ولو من
حرام أو ميتة او مال غير وان ضمنه فرض اه * (تمة) * لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل فيقطع
الاكلة ونحوه كذا في التاترخانية وسيأتى تمامه في آخر كتاب الاشربة **(قوله)** وجاز رزق
القاضى (الرزق بالكسر ما ينتفع به وبالفتح المصدر قاموس **(قوله)** والالم يحل) قال في
النهاية واما اذا كان حراما جمع باطل لم يحل اخذه لان سبيل الحرام والغصب رده على اهله
وليس ذلك بمال عامة المسلمين اه اقول ظاهر العلة ان اهله معلومون فيحرمة الاخذ منه
ظاهرة فان لم يعلموا فهو كاللقطه يوضع في بيت المال ويصرف في مصارف اللقطه فقد صرحوا
في الهدية والرشوة للقضاء ونحوهم انها ترد على اربابها ان علموا والاؤ كانوا بعيدا حتى تعذر
الرد ففي بيت المال فيكون حكمه حكم اللقطه كما تقدم في كتاب القضاء تأمل **(قوله)** في كل
زمان (متعلق بتقدير أو بيكفيه اى يقدر بقدر كفايته في كل زمان لان المؤنة تختلف
 باختلاف الزمان **(قوله)** ولو غنيا في الاصح) عبارة الهداية ثم القاضى اذا كان فقيرا فالافضل
بل الواجب الاخذ لانه لا يمكنه اقامة فرض القضاء الابه اذا الاشتغال بالكسب يقده عن
اقامته وان كان غنيا فالافضل الامتناع على ما قيل رفقا ببيت المال وقيل الاخذ وهو الاصح
صيانة للقضاء عن الهوان ونظرا لمن تولى بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا تعذر
اعادته اه **(قوله)** وهذا لو بلا شرط الخ) بأن تقلد القضاء ابتداء من غير شرط ثم رزقه الوالى
كفايته اما ان قال ابتداء انما اقبل القضاء ان رزقنى الوالى كذا مقابلة قضائى والا فلا اقبل
فهو باطل لانه استتجار على الطاعة اه كفاية **(قوله)** فلم تجز) اى الاجرة عليه اى لم يجز
اخذها **(قوله)** يحزر) أقول قدمنا تحريره في كتاب الاجارات بما لا مزيد عليه وبيننا ان كلام
التأخرين ليس عاما في كل طاعة بل فيما فيه ضرورة كتعليم القرآن والفقه والامامة
والادان **(قوله)** وجاز سفر الأمة) لان الاجانب في حق الاماء فيما يرجع الى النظر والمس بمثلة
المحارم هداية **(قوله)** وأم الولد الخ) عطف خاص على عام قال الزيلعى وام الولد امة لقياس
الرق فيها وكذا المكتبة لانها مملوكة الرقة وكذا معتقة البعض عند ابى حنيفة لانها
كالمكتبة عنده اه وفيه اشارة الى ان الحرية لا تسافر ثلاثة ايام بلا محرم واختلف فيما
دون الثلاث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي والمعتوه غير محرمين كما في المحيط قهستانى
(قوله) وجاز شراء ما لا بد للصغير منه) كالنفقة والكسوة واستتجار الطئر منح **(قوله)** في
حجرهم) بفتح الحاء وكسر هاء منح **(قوله)** لشرح المجمع) اى لابن ملك **(قوله)** ولم أره فيه)
بل الذى فيه بعد قول المجمع ويسلمه في صناعة ولا يؤجره في الاصح مانصه قيده احترازا عن
رواية القدورى من ان اجارته جائزة كاجارة الام الصغير لان فيها صونا عن الفساد بكونه
مشغولا بعمل وجه الرواية الاولى ان الملتقط لا يملك اتلاف منافع فلا يؤجره كالمخلاف
الام لانها تملك اتلاف منافع مجانا فتملكه بعوض اه ومثله في شرحه على الوقاية نعم
ذكر الزيلعى ان رواية القدورى اقرب اقول قد علمت ان الاصح خلافها كما صرح به في
المجمع والوقاية والهداية وغيرها من كتاب اللقيط ووقع في الهداية هنا اضطراب **(قوله)**

وقد قدمناه (و) جاز
(رزق القاضى) من بيت
المال لو بيت المال حلالا
جمع بحق والالم يحل وعبر
بالرزق ليفيد تقديره بقدر
ما يكفيه واهله في كل زمان
ولو غنيا في الاصح وهذا
لو بلا شرط ولوبه كلاجرة
فحرام لان القضاء طاعة
فلم تجز كسائر الطاعات
قلت وهل يجزى فيه كلام
التأخرين يحزر (و) جاز
(سفر الامة وام الولد)
والمكتبة والمبعضة (بلا
محرم) هذا في زمانهم اما
في زماننا فلا تغلبه اهل
الفساد وبه يفتى ابن كمال
(و) جاز (شراء ما لا بد
للصغير منه وبيعه) اى بيع
ما لا بد للصغير منه (لاخ
وعم وام وملتقط هو في
حجرهم) اى كنفهم والا لا
(و) جاز (اجارته لانه
فقط) لو في حجرها وكذا
الملتقط على الاصح كذا
عزاه المصنف لشرح المجمع
ولم أره فيه ويأتى متا
ما ينفيه فتنبه

وكذا لعمه (اي لم الصغير وهذا بناء على ما في بعض نسخ المنح ونصه وان كان الصغير في يد
العم فأجره صح لانه من الحفظ وهذا عند ابى يوسف وعند محمد لا يصح اه وفي نسخة
مصححة كشط الضمير من قوله فأجره وأبدله بقوله فأجرته امه وهذا هو الموافق لما في التبيين
والشربلالية لكن رأيت في النهاية عن جامع الترمذي ما نصه والاه لو أجرته يجوز اذا كان
في حجرها وكذا ذوالرحم المحرم منه اه فراجعه وفي ٢٧ من جامع الفصولين لو لم يكن
له اب ولا جد ولا وصى فأجره ذورحم محرم هو في حجره صح ولو في حجر ذى رحم محرم
فأجره آخر اقرب كلوله أمومة وهو في حجر عمته فأجرته امه صح عند ابى يوسف لا عند محمد
ومن أجره قبض أجرته اه (قوله لم يجز) اي لم يلزم كفاية لانه مشوب بالضرر زيلعي (قوله
وصح اجارة أب وجد) وكذا تصح اجارة وصهما بخلاف وصى القاضى حموى وهو خلاف
ظاهر عبارة الدرر فراجعهما نعم عددها الشارح في كتاب الوصايا من المسائل الثمانية التي خالف
فيها وصى الاب وصى القاضى (قوله كما يعلم من الدرر) اي صريحاً وعبارتها وفي فوائد
صاحب المحيط اذا أجر الاب او الجد أو القاضى الصغير في عمل من الاعمال قبل انما يجوز
اذا كانت الاجارة بأجر المثل حتى اذا أجره احدهم بأقل منه لم يجز والصحيح انه يجوز الاجارة
ولو بالاقل اه ومثله في المنع قل في الشربلالية ولو حمل الاقل على الغبن اليسير دون الفاحش
انتقت المخالفة (قوله وجاز) اي عندهما بيع عصير غناب اي معصوره المستخرج
منه فلا يكره بيع الغناب والكرم منه بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان
بيع الغناب على الخلاف قهستاني (قوله ممن يعلم) فيه اشارة الى انه لو لم يعلم لم يكره بلا
خلاف قهستاني (قوله لا تقوم بعينه الخ) يؤخذ منه ان المراد بما لا تقوم المعصية
بعينه ما يحدث له بعد البيع وصف آخر يكون فيه قيام المعصية وأن ما تقوم المعصية بعينه
ما توجد فيه على وصفه الوجود حالة البيع كالامرود والسلاح ويأتى تمام الكلام عليه
(قوله اما بيعه من المسلم فيكره) لانه اعانة على المعصية قهستاني عن الجواهر اقول وهو
خلاف اطلاق المتون وتعليل الشروح بناسم وقال ط وفيه انه لا يظهر الا على قول من
قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والاصح خطابهم وعليه فيكون اعانة على
المعصية فلا فرق بين المسلم والكافر في بيع العصير منهما قدبر اه ولا يرد هذا على الاطلاق
والتعليل المسار (قوله على خلاف ما في الزيلعي والعيني) ومثله في النهاية والكفاية عن
احارات الامام السرخسى (قوله معزى للنهر) قل فيه من باب البغاة وعلم من هذا انه
لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش النطوح والحمامة الطيارة
والعصير والخشب ممن يتخذ منه المعازف وما في بيع الحائنة من انه يكره بيع الامرود من
فاسق يعلم انه يعصى به مشكل والذي جزم به الزيلعي في الحظر والاباحة انه لا يكره بيع
جارية ممن يأتيها في دبرها او بيع غلام من لوطى وهو الموافق لما مر وعندي ان ما في الحائنة
محمول على كراهة التنزيه وهو الذى تظمن اليه النفوس اذ لا يشكل انه وان لم يكن معينا
انه متسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا اه وفي حاشية الشاى على المحيط اشترى المسلم
المناسق عبد امرود وكان ممن يعاد اتيان الامرود يحبر على بيعه (قوله فليحفظ توفيقاً) بأن

وكذا لعمه عند الثانی
خلاف للثالث ولو أجر
الصغير نفسه لم يجز الا اذا
فرغ العمل لتحضه نفعا
فيجب المسمى وصح اجارة
اب وجد وقاض ولو بدون
اجر المثل في الصحيح كما
يعم من الدرر فتبصر (و)
جاز (بيع عصير) غناب
(ممن) يعلم انه (يتخذ
خمر) لان المعصية لا تقوم
بعينه بل بعد تغيره وقيل
يكره لاعانته على المعصية
ونقل المصنف عن السراج
والمشكلات ان قوله ممن اي
من كافر اما بيعه من المسلم
فيكره ومثله في الجوهره
والباقى وغيرها زاد
القهستاني معزى للحائنة
انه يكره بالاتفاق (بخلاف
بيع مرد ممن يوط به وبيع
سلاح من اهل الفتنة)
لان المعصية تقوم بعينه ثم
الكراهة في مسألة الامرود
مصرح بها في بيع الحائنة
وغيرها واعتمده المصنف
على خلاف ما في الزيلعي
والعيني وان اقره المصنف
في باب البغاة قلت وقد منا
ثمة معزى للنهر ان ما قامت
المعصية بعينه يكره بيعه
تحريرا والا فتزبها
فليحفظ توفيقاً

يحمل ما في الحانية من اثبات الكراهة على التنزيه وما في الزيلى وغيره من نفيها على التحريم فلا مخالفة وأقول هذا التوفيق غير ظاهر لانه قدم ان الامرد مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا يتعين ان تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزيلى وغيره على التنزيه وانما مبنى كلام الزيلى وغيره على ان الامرد ليس مما تقوم المعصية بعينه كما يظهر من عبارته قريبا عند قوله وجاز اجارة بيت **(قوله)** وجاز تعمير كنيسة قال في الحانية ولو أجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل **(قوله)** وحمل خمر ذمى قال الزيلى وهذا عنده وقالوا هو مكروه لانه عليه الصلاة والسلام لعن في الخمر عشرة وعد منها حاملاها وله ان الاجارة على الحمل وهو ليس بمعصية ولا سبب لها وانما تحصل المعصية بفعل فاعل مختار وليس الشرب من ضرورات الحمل لان حملها قد يكون للاراقة او للتخليل فصار كما اذا استأجره لعصر العنب او قطعه والحديث محمول على الحمل المقرون بقصد المعصية اه زاد في النهاية وهذا قياس وقولهما استحسان ثم قال الزيلى وعلى هذا الخلاف لو أجره دابة لينقل عليها الخمر او أجره نفسه ليرعى له الخنازير يطيب له الاجر عنده وعندهما يكره وفي المحيط لا يكره بيع الدنانير من النصراني والقلنسوة من المجوسى لان ذلك اذلال لهما وبيع المكعب المفضض للرجل ان يلبسه يكره لانه اعانة على لبس الحرام وان كان اسكافا امره انسان ان يتخذله خفا على زى المجوس او الفسقة او خياطا أمره ان يتخذله ثوبا على زى الفساق يكره له ان يفعل لانه سبب التشبه بالمجوس والفسقة اه **(قوله)** لا عصرها لقيام المعصية بعينه فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لان المعصية لا تقوم بعينه ط وهو مناف ايضا لما قدمناه عن الزيلى من جواز استئجاره لعصر العنب او قطعه ولعل المراد هنا عصر العنب على قصد الحرثية فان عين هذا الفعل معصية بهذا القصد ولذا أعاد الضمير على الخمر مع ان العصر للعنب حقيقة فلا ينافى مامر من جواز بيع العصور واستئجاره على عصر العنب هذا ما ظهر لي فتأمل **(قوله)** وجاز اجارة بيت الخ هذا عنده ايضا لان الاجارة على منفعة البيت ولهذا يجب الاجر بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار فينقطع نسبتة عنه فصار كبيع الجارية ممن لا يستبرئها او يأتيها من دبر وبيع الغلام من لوطى والدليل عليه انه لو أجره للسكنى جاز وهو لا بدله من عبادته فيه اه زيلى وعنى ومثله في النهاية والكفاية قال في المنع وهو صريح في جواز بيع الغلام من اللوطى والمنقول في كثير من الفتاوى انه يكره وهو الذى عولنا عليه في المختصر اه أقول هو صريح ايضا في انه ليس مما تقوم المعصية بعينه ولذا كان ما في الفتاوى مشكلا كما مر عن النهر اذ لافرق بين الغلام وبين البيت والعصير فكان ينبغي للمصنف التعويل على ما ذكره الشراح فانه مقدم على ما في الفتاوى نعم على هذا التعليل الذى ذكره الزيلى يشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه وبين ما لا تقوم بعينه فان المعصية في السلاح والمكعب المفضض ونحوه انما هي بفعل الشارى فيلتأمل في وجه الفرق فانه لم يظهر لي ولم أر من نبه عليه نعم يظهر الفرق على ما قدمه الشارح تبعا لغيره من التعليل لجواز بيع العصير بانه لا تقوم المعصية بعينه بل بعد تغيره فهو كبيع الحديد من اهل الفتنة لانه وان كان يعمل

(و) جاز تعمير كنيسة
(و) حمل خمر ذمى بنفسه او
دابته (بأجر) لا عصرها
لقيام المعصية بعينه (و)
جاز (اجارة بيت بسواد
الكوفة) اى قراها
(لا يغيرها على الاصح)

واما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعار الاسلام فيها وخص سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل
الذمة (ليتخذ بيت نار او كنيسة او بيعة او يباع فيه الحمر) وقالا ٣٤٦ لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية

منه السلاح لكن بعد تغييره ايضا الى صفة اخرى وعليه يظهر كون الامر دما تقوم المعصية بعينه
كاقدمناه فليتأمل (قوله واما الامصار) الانسب في التعبير كالا مصارح ط (قوله فلا يمكنون)
اي من اتخاذ البيع والكنائس واطهار بيع الخمر ونحو ذلك (قوله او كنيسة او بيعة) الاول
معبد اليهود والثاني معبد النصارى ذكره في الصحاح ومن ظن عكس هذا فقد سهاه ابن كمال
لكن تطلق الكنيسة على الثاني ايضا كما يعلم من القاموس والمغرب والبيعة بالكسر جمعة بيع كئيب
(قوله وجاز بيع بناء بيوت مكة) اي اتفاقا لانه ملك لمن بناء كمن بنى في ارض الوقف له بيعه
اتقاني (قوله وارضها) جزم به في الكنز وهو قولهما واحدى الروايتين عن الامام لانها مملوكة
لاهاها الظهور آثار الملك فيها وهو الاختصاص بها شرعا وتامه في المنع وغيرها (قوله وقد مر في
الشفعة) ومر ايضا ان الفتوى على وجوب الشفعة في دور مكة وهو دليل على ملكية ارضها كما مر بيانه
(قوله لكن الخ) استدرك على قوله واجارها (قوله قالا) اي صاحبا الكتاين (قوله قال
ابو حنيفة الخ) اقول في غاية البيان ما يدل على انه قولهما ايضا حيث نقل عن قريب الامام
الكرخي مانعه وروى هشام عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه كره اجارة بيوت مكة في الموسم
ورخص في غيره وكذا قال ابو يوسف وقال هشام أخبرني محمد عن ابي حنيفة انه كان يكره كراه
بيوت مكة في الموسم ويقول لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم اذا كان فيها فاضل وان لم يكن فلا
وهو قول محمد اه فافاد ان الكراهة في الاجارة وفاقية وكذا قال في الدر المنثور صرحوا بكراهتها
من غير ذكر خلاف اه (قوله وبهذا يظهر الفرق) اي بحمل الكراهة على ايام الموسم يظهر
الفرق بين جواز البيع دون الاجارة وهو جواب عما في الثرنبالية حيث نقل كراهة اجارة
ارضها عن الزبلي والكافي والهداية ثم قال فلينظر الفرق بين جواز البيع وبين عدم جواز
الاجارة اه وحاصله ان كراهة الاجارة لحاجة اهل الموسم (قوله والتوفيق) بين ما في النوازل
وما في الزبلي وغيره بحمل الكراهة على ايام الموسم وعدمها على غيرها (قوله وهكذا) اي
كما كان الامام يفتي ط (قوله واستعارة دابته) فلا يضمن المستعير لو عطبت تحته (قوله
استحسانا) لان النبي عليه الصلاة والسلام قبل هدية سلمان حين كان عبدا وقبل هدية
بريرة وكانت مكتوبة وأجاب رهط من الصحابة دعوة مولى ابي اسيد وكان عبدا ولأن في
هذه الاشياء ضرورة ولا يجد التاجر بدامنها هداية (قوله اي قبول هدية العبد) اشار الى ان
كسوته من اضافة المصدر الى فاعله (قوله واستخدام الحصى) لان فيه تحريض الناس على الحصى
وفي غاية البيان عن الطحاوي ويكره كسب الحصى وملكهم واستخدامهم اه قال المحموي
لم يظهر لي وجه كراهة كسبه اقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل عليه ضريبة
او مطلقا لان كسبه عادة في استخدامه ودخوله على الحرم تأمل ثم رأيت الثاني في التجنيس
والمزيد ونصه لان كسبه لان يحصل بالمخالطة من النسوان اه والله الحمد (قوله وقيل بل دخوله)
الاولى بل في دخوله وعلى القيل اقتصر القهستاني ونقله من الكرمانى والحديث والعله
يفيدان الاطلاق فكان هو المعتمد ط وهو ظاهر المتن (قوله على الحرم) جمع حرمة بمعنى

وبه قالت الثلاثة زبلي
(و) جاز (بيع بناء بيوت
مكة وارضها) بلا كراهة
وبه قال الشافعي وبه يفتي
عيني وقد مر في الشفعة وفي
البرهان في باب العشر ولا
يكراه بيع ارضها كبنائها
وبه يعمل وفي مختارات
اليوازل لصاحب الهداية
لابأس ببيع بنائها واجارها
لكن في الزبلي وغيره يكره
اجارها وفي آخر الفصل
الحامس من التتار خانية
واجارة الوهبانية قالا قال
أبو حنيفة اكره اجارة
بيوت مكة في ايام الموسم
وكان يفتي لهم ان ينزلوا
عليهم في دورهم لقوله
تعالى سواء العاكف فيه
والباد ورخص فيها في
غير ايام الموسم اه فليحفظ
قلت وبهذا يظهر الفرق
والتوفيق وهكذا كان
ينادي عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ايام الموسم
ويقول يا اهل مكة لاتخذوا
ليبو تحكم ابو ابا ليلز
البادى حيث شاء ثم يتلو
الآية فليحفظ (و) جاز
قيد العبد (تحرزا عن
لتمرّد والايق وهو سنة

المسلمين في الفساق) (وقبول هديته ناجر او اجارة دعوته واستعارة دابته) استحسانا (وكره كسوته) اي (المرأة)
قبول هدية العبد (ثوبا وهداؤه التقدين) لعدم الضرورة (واستخدام الحصى) ظاهرا الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم

انراة مثل غرفة وغرف كافي المصباح حموى فيكون بضم الحاء وفتح الراء وفي بعض النسخ على
الحريم وفي القاموس والحريم كأمر ما حرم فلم يمس وثوب المحرم وما كان المحرمون يلقونه من
التياب فلا يلبسونه ومن الدار ما ضيف اليها من حقوقها ومرافقها ومنك ماتحميه وتقاتل عنه
كالحرم جمعه احرام وحرم بضمين وحرمك بضم الحاء نساؤك وماتحمي وهي المحارم الواحدة
مكفرة وتفتح راؤه ا ه فالحرم بالفتح والحريم بمعنى ماتحمي مناسب هنا ايضا **(قوله)** لو سئله خمسة
عشر قيد السن لما قيل ان الحصى لا يحتتم **(قوله)** يقال قال في القاموس البقال بيع اطعمة كلمة
عامية والصحيح البدال ا ه **(قوله)** يشترط جملة حالية اي يشترط الاخذ وقيد به لما في غاية البيان
انما يكره اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد والافلالان المستقرض يكون متبرعا بها فصار
كالرجحان الذي دفعه صلى الله عليه وسلم ا ه **(قوله)** ولو لم يشترط حالة العقد الخ كذا في بعض النسخ
وسقط من بعضها قال ط والاولى ان يقول ولو لم يشترط ليفيد اتحاد الحكم في صورتين ويكون عطفا
على قوله يشترط قال في الشرع نبلاية وجعل المسئلة في التجنيس والمزيد على ثلاثة اوجه اما ان يشترط
عليه في القرض ان يأخذها متبرعا او شراء ولو لم يشترط ولكن يعلم انه يدفع لهذا وقال قبل ذلك
في الوجه الاول والثاني لا يجوز لانه قرض جرم منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط
المنفعة فاذا اخذ يقول في كل وقت يأخذ هو على ما قاطعتك عليه ا ه اقول الوجه الثالث
يلزم منه الثاني فكان ينبغي ان يكره ايضا الا ان يحمل الثالث على ما اذا اعرضنا وقت القرض
عن الشرط المذكور بينهما قبله **(قوله)** وهو بقاء ماله وكفايته للحاجات ولو كان في يده لخرج
من ساعته ولم يبق منح **(قوله)** نهستاني وشرع نبلاية عبارة القهستاني فلو تقر بينهما قبل
الاقرار ان يعطيه كذا درها لياخذ منه متفرقا ثم اقرضه لم يكره بالاخلاف كما في المحيط
ا ه وهذا هو الوجه الثالث مما في الشرع نبلاية وقد علمت ما فيه ان لم يحمل على ما قلناه وبه
علم ان قول الشرح يكره اتفاقا صوابه لم يكره كما يوجد في بعض النسخ **(قوله)** بالنرد هو اسم
معرب ويقال له النرد شير بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له النرد كما في المهمات
وفي زين العرب قيل ان الشير معناه الحلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات سابور بن ازدشير
ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع قهستاني **(قوله)** والشطرنج
معرب شدرنج وانما كره لان من اشتغل به ذهب عناؤه الدنيوى وجاءه العناء الاخرى فهو
حرام وكيرة عندنا وفي اباحتها اعانة الشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي قهستاني
(قوله) في رواية الخ قال الشرع نبلاية في شرحه وانت خير بأن المذهب منع اللعب به كغيره
(قوله) قاض الشرق والغرب هو الامام الثاني ابو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغرب
لانه كان قاضى الخليفة هرون الرشيد شرع نبلاية **(قوله)** وهذا الخ وكذا اذا لم يكثر الحلف
عليه وبدون هذه المعاني لا تسقط عدالته للاختلاف في حرمة عبد البر عن ادب القاضى
* **(فرع)** * اللعب بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب يحفر فيها ثلاثة اسطر ويجعل
في تلك الحفر حصى صغار يلعب بها ا ه منح قلت الظاهر انها المسماة الآن بالثقلة لكنها
تحفر سطرين كل سطر سبع حفر **(قوله)** وكره كل لهو اي كل لعب وعبث فالثلاثة بمعنى
واحد كما في شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستمائه كالرقص والسخرية

لوسنة خمسة عشر (و)
كره (اقراض) اى اعطاء
(يقال) كخباز وغيره
(دراهم) او برا خوف
هلكه لوبقى بيده يشترط
(لياخذ) متفرقة (منه)
بذلك (ماشاء) ولو لم يشترط
حالة العقد لكن يعلم انه
يدفع لذلك شرع نبلاية لانه
قرض جرم نفعاً وهو بقاء
ماله فلو اودعه لم يكره لانه
لو هلك لا يضمن وكذا
لو شرط ذلك قبل الاقرار
ثم اقرضه يكره اتفاقاً
قهستاني وشرع نبلاية
(و) كره تحريماً (اللعب
بالنرد) كذا (الشطرنج)
بكسر اوله ويهمل ولا
يفتح الا نادراً وابعه
الشافعى وابو يوسف في
رواية ونظمها شارح
الوهبانية فقال
* ولا بأس بالشطرنج وهى
رواية * عن الخبر قاض
الشرق والغرب تؤثر *
وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم
ولم يخل بواجب والا
فحرام بالاجماع (و) كره
(كل لهو) لقوله عليه
الصلاة والسلام كل لهو
المسلم حرام الاثلاثة
ملاعبته اهله وتأديبه
لفرسه

والتصفيق وضرب الاوتار من الطنبور والبربط والرباب والقانون والمزمار والصنج والبوق فأنها كلها مكروهة لانها زى الكفار واستماع ضرب الدف والمزمار وغير ذلك حرام وان سمع بقة يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع فهستاني (قوله) ومناصلته بقوسه (قال في مختصر النفاية يقال انتضل القوم وتناضلوا اي رموا للسبق وناضله اذا رماه اه وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المسارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه اه والظاهر انه يقال مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بالقوس ط (قوله) وكره جعل الغل (بضم الغين المعجمة) (قوله) طوق له راية) الراية بالراء المهملة والذال غلط من الكاتب غل يجعل في عنق العبد من الحديد علامة على انه أبق اتقاني وفي القهستاني هو طوق مسمر بمسار عظيم يمنعه من تحريك رأسه اه قنبه له (قوله) يعلم بضم اوله وكسر ثالثة من الاعلام وضميره للغل وهو وجه تسميته بالراية (قوله) بتعقد العز) بكسر القاف شلي قال في المغرب بمقد العز موضع عقده اه وأما كرهه لانه يوم تعلق عزه بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعال عن تعلق عزه بالحادث سبحانه بل عزه قديم لانه صفته وجميع صفاته قديمة قائمة بذاته لم يزل موصوفا بها في الازل ولا يزال في الابد ولم يزد شيئا من الكمال لم يكن في الازل بحادث العرش وغيره زيل على وحاصله انه يوم تعلق عزه تعالى بالعرش تعلقا خاصا وهو ان يكون العرش مبدأ ومنشأ العزّه تعالى كما توهمه كلمة من فان جميع معانيها ترجع الى معنى ابتداء الغاية وذلك المعنى غير متصور في صفة من صفاته تعالى فان مؤداه ان صفة العز ناشئة من العرش الحادث فتكون حادثة فافهم وبه اندفع ما أوردان حدوث تعلق الصفة بالحادث لا يوجب حدوثها لعدم توقفها عليه كتعلق القدرة ونحوها بالمحدثات كالسطح الطوري ووجه الاندفاع ان مجرد ايها المعنى المحال كاف في المنع عن التلطف بهذا الكلام وان احتمل معنى صحيحا ولذا علل المشايخ بقولهم لانه يوم الخ ونظيره ملقوا في أنامؤ من ان شاء الله فانهم كرهوا ذلك وان قصد التبرك دون التعليق لما فيه من الايهام كإقراره العلامة التفتازاني في شرح العقائد وابن الهمام في المسامرة وعلى هذا يمنع عن هذا اللفظ وان أريد بالعز عز العرش الذي هو صفة له لان المتبادر ان المراد عز الله تعالى فيشكل قول الزيلعي ولو جعل العز صفة للعرش كان جائزا لان العرش موصوف في القرآن بالمجد والكرم فكذا بالعز ولا شك احدانه موضع الهيبة واطهار كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه اه لكن أقره في الدرر والمنح وكذا المقدسي وقال وعليه تكون من بيانية اي بمقد العز الذي هو عرشك وهذا وجه وجيه لما اختاره الفقيه اه قليتا مل (قوله) ولو بتقديم العين (ظاهره ان الذي في المتن بتقديم القاف وهو الذي في أغلب نسخ الشرح وفي بعضها بتقديم العين وهو الذي شرح عليه في المنح وهو الاولى لموافقة للمتون. ولانه موضع الخلاف ولذا قال في الهداية ولا ريب في امتناع الثاني لانه من القعود (قوله) لا لاثر) وهو ما روى انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم اني أسألك بمقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجدك الاعلى وكتابك التسامة زيلعي (قوله) والاحوط الامتاع) وعزاه في النهاية الى شرح الجامع الصغير

ومناصلته بقوسه (و) كره (جعل الغل) طوق له راية (في عنق العبد) يعلم بأباقه وفي زماننا لا بأس به لغلبة الابق خصوصا في السودان وهو المختار كما في شرح المجمع للعيني (بخلاف القيد) فانه حلال كما مر (و) كره (قوله) في دعائه بمقد العز من عرشك (ولو بتقديم العين وعن ابن يوسف لا بأس به وبه اخذ ابو الليث للآثر والاحوط الامتاع لكونه خبر واحد

لقاضيهان والتمرتاشي والمجوبى وفي الفصل الثالث عشر من آخر الحلية شرح المنية للمحقق ابن أمير حاج قال بعدما تكلم على هذا الاثر وسنده وانه عداه ابن الجوزى في الموضوعات قد عرفت ان هذا الاثر ليس بثابت فالحق ان مثله لا ينبغي ان يطلق الابنص قطعى أو باجماع قوى وكلاهما منتف فلو جبه المنع وتحمل الكراهة المذكورة على كراهة التحريم وتماه فيه **(قوله)** فيما يخالف القطعى وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله ط **(قوله)** اذ الملتشابه الاولى ان يقول والمتشابه اى الذى هو كهذا الدعاء ط اى مما كان ظاهره محالا على الله تعالى **(قوله)** هداية اقول العبارة المذكورة لصاحب المنع واما عبارة الهداية فنصها ولكننا نقول هذا خبر واحد فكان الاحتياط في الامتناع اه * (تنبيه) * لينظر في انه يقال مثل ذلك في نحو ما يؤثر من الصلوات مثل اللهم صلى على محمد وعدد علمك وحلمك ومنتهى رحمتك وعدد كلماتك وعدد كمال الله ونحو ذلك فانه يوهى تعدد الصفة الواحدة أو انتهاء متعلقات نحو العلم والاسماء مثل عدد ما أحاط به علمك ووسعه سمعك وعدد كلماتك اذ لا منتهى لعلمه ولا لرحمته ولا لكلماته تعالى وافضة عدد ونحوها توهم خلاف ذلك ورأيت في شرح العلامة الفاسى على دلائل الخبرات البحث في ذلك فقال وقد اختلف العلماء في جواز اطلاق الموهى عندهم لا يتوهم به أو كان سهل التأويل واضح المحل أو تخصص بطرق الاستعمال في معنى صحيح وقد اختار جماعة من العلماء كيفيات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا انها افضل الكيفيات منهم الشيخ عفيف الدين الياقوبى والشرف البارزى والبهاء بن القطان وقهه عنه تليذه المقدسى اه اقول ومقتضى كلام أئمتنا المنع من ذلك الا فيما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما اختاره الفقيه فأمل والله اعلم **(قوله)** الابيه اى بذاته وصفاته واسماؤه **(قوله)** والله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال الحافظ ابو بكر بن العربي عن بعضهم ان لله تعالى الف اسم قال ابن العربي وهذا قليل فيها وفي الحديث الصحيح ان لله تعالى تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من احصاها دخل الجنة قال النووي في شرح مسلم واتفق العلماء على انه ليس فيه حصر فيها وانما المراد الاخبار عن دخول الجنة باحصائها واختلفوا في المراد باحصائها فقال البخارى وغيره من المحققين معناه حفظها وهذا هو الاظهر لانه جاءه مفسرا في الرواية الاخرى من حفظها وقيل عددا في الدعاء وقيل احسن المراعاة لها والمحافظة على ما تقتضيه بمعانيها وقيل غير ذلك والصحيح الاول اه ملخصا **(قوله)** وكذا لا يصلى احد على احد اى استقلالاً اما تبعاً كقوله اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه جازخانية والمراد غير الملائكة امامهم فيجوز عليهم استقلالاً قال في الغرائب والسلام يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ط وفي خطبة شرح البيهقي فمن صلى على غيرهم اثم ويكره وهو الصحيح وفي المستصفى وحديث صلى الله على آل ابى اوفى الصلاة حقه فله ان يصلى على غيره ابتداء اما الغير فلا اه وسأني تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب **(قوله)** الاعلى النبي اى للجنس والمناسب زيادة الملائكة ط **(قوله)** وكره قوله بحق رسلك الخ هذا لم يخالف فيه ابو يوسف بخلاف مسألة المتن السابقة كما افاده الاتفاق وفي التارخانية وجاء في الآثار ما دل على الجواز **(قوله)** لانه لاحق للخالق على الخالق قد يقال انه لاحق لهم وجوبا على الله تعالى لكن

فما يخالف القطعى اذ المتشابه انما يثبت بالقطعى هداية وفي التارخانية معزيا للمتنقى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعو الله الابيه والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكذا لا يصلى احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم (و) كره قوله بحق رسلك وانبيائك واوليائك (و) بحق البيت لانه لاحق للخالق على الخالق تعالى ولو قال لاخر بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يلزمه ذلك وان كان الاولى فعله درر وفي المختارات قال ابن المبارك

الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقا من فضله أو يراد بالحق الحرمة والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال الله تعالى وابتغوا اليه الوسيلة وقدعد من آداب الدعاء التوسل على مافي الحصن وجاء في رواية اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي اليك فأني لم اخرج اشرا ولا بطرا الحديث اه ط عن شرح التقاية لمنلا على القسارى ويحتمل ان يراد بحقهم علينا من وجوب الايمان بهم وتعظيمهم وفي البعقوبة يحتمل ان يكون الحق مصدرا لصفة مشبهة فالمعنى بحقية رسلك فلامنع فليتأمل اه اى المعنى بكونهم حقا لا بكونهم مستحقين اقول لكن هذه كلها احتمالات مخالفة لظاهر المتبادر من هذا اللفظ وبمجرد ايهام اللفظ مالا يجوز كاف في المنع كما قدمناه فلا يعارض خبر الآحاد قلها والله اعلم اطلق أئمتنا المنع على ان ارادة هذه المعاني مع هذا الايهام فيها الاقسام بغير الله تعالى وهو مانع آخر تأمل نعم ذكر العلامة المناوى في حديث اللهم اني اسألك وأتوجه اليك بنيك نبي الرحمة عن عز الدين بن عبد السلام انه ينبغي كونه مقصورا على النبي صلى الله عليه وسلم وان لا يقسم على الله بغيره وان يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم ينكره احد من السلف ولا الخلف الا ابن تيمية فابتدع مالم يقله عالم قبله اه ونازع العلامة ابن امير حاج في دعوى الخصوصية واطال الكلام على ذلك في الفصل الثالث عشر آخر شرحه على النية فراجع (قوله سأل) أى طلب من شخص شيا من الدنيا الحقة (قوله يعجنى ان لا يعطيه شيا) محمول على ما اذا لم يعلم ضرورته ط اقول وليتأمل المنع مع ما ذكره شيخ مشايخنا الجراحى مما عند الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح عن ابى موسى رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله مالم يسأل هجرا يعنى قبيحا ولا بى داود والنسائى وصححه ابن حبان وقال الحاكم على شرط الشيخين عن ابن عمر رضى الله عنهما رفعه من يسأل الله بوجه فاعطوه وللطبراني ملعون من سأل بوجه الله وملعون من يسئل بوجه الله فيمنع سائله اه الا ان يحمل على السؤال من غير الدنيا او على ما اذا علم عدم حاجته وان سؤاله للتكثير تأمل (قوله يثاب على قراءته) وان كان يأثم بترك العمل فالثواب من جهة والا ثم من اخرى ط (قوله قيل نعم) يشعر بضعفه مع انه منى عليه في المختار والمثلثي فقال وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنابة والزحف والتذكير فما ظنك عند الغناء الذى يسمونه وجدا ومحبة فأنه مكروه لاصل له في الدين اه (قوله وتمامه قيل جنایات البزازية) اقول اضطرب كلام البزازية فنقل اولاه عن فتاوى القاضى انه حرام لما صرح عن ابن مسعود انه اخرج جماعة من المسجد يهللون ويصللون على النبي صلى الله عليه وسلم جهرا وقال لهم ما اراكم الامتدعين ثم قال البزازى وماروى في الصحيح انه عليه السلام قال لرافى اصواتهم بالتكبير اربعوا على انفسكم انكم لن تدعوا اصم ولا غابا انكم تدعون سمعا بصيرا قريبا انه معكم الحديث يحتمل انه لم يكن للرفع مصلحة فقد روى انه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة ولهذا نهى عن الجرس في المغازى واما رفع الصوت بالذكر فخافز كفى الاذان والخطبة والجمعة والحج اه وقد حرر المسئلة في الخيرية وحمل مافي فتاوى القاضى على الجهر المضرو وقال ان هناك احاديث

سأل لوجه الله او لحق الله يعجنى ان لا يعطيه شيا لانه عظم ما حقر الله وفيها قرأ القرآن ولم يعمل بموجبه ويثاب على قراءته كمن يصلى ويعصى * (فرع) * هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء قيل نعم وتمامه قيل جنایات البزازية

قوله من يسأل الله بوجه الخ هكذا بالاصل المقابل على خط المؤلف ولعل الصواب من يسأل بوجه الله الخ كما يدل عليه سابق لكلامه ولا حقه اه مصححه

اقتضت طلب الجهر وأحاديث طلب الاسرار والجمع بينهما بأن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاسرار افضل حيث خيف الرياء أو تأذى المصلين أو النيام والجهر افضل حيث خلا مذاكر لانه أكثر عملا ولتعدى فائدته الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط اه ما يخصا زاد في التاترخانية وأما رفع الصوت عند الجنائز فيحتمل ان المراد منه النوح أو الدعاء للميت بعد ما افتتح الناس الصلاة أو الافراط في مدحه كعادة الجاهلية بما هو شبه الحال وأما أصل التناء عليه فغير مكروه اه وقد شبه الامام الغزالي ذكر الانسان وحده وذكر الجماعة بأذان المنفرد واذان الجماعة قل فكما أن اصوات المؤذنين جماعة تقطع جرم الهواء أكثر من صوت المؤذن الواحد كذلك ذكر الجماعة على قلب واحد أكثر تأثيرا في رفع الحجب الكثيفة من ذكر شخص واحد (قوله) وكره احتكار قوت البشر (الاحتكار لغة احتباس الشيء انتظارا لغائه والاسم الحكرة بالضم والسكون كما في القاموس وشرعا اشتراء طعام ونحوه وحسبه الى الغلاء اربعين يوما لقوله عليه الصلاة والسلام من احتكر على المسلمين اربعين يوما ضربه الله بالجذام والافلاس وفي رواية فقد برى من الله وبرى الله منه قال في الكفاية اى خذله والخذلان ترك النصره عند الحاجة اه وفي أخرى فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا الصرف النفل والعدل الفرض شربا ليلية عن الكافي وغيره وقيل شهر وقيل أكثر وهذا التقدير للمعاقبة في الدنيا بنحو البيع والتعزير لا للاثم لحصوله وان قلت المدة وتفاوته بين تربصه لغزته او للقيحط والعياذ بالله تعالى در متقى مزيدا والتقييد بقوت البشر قول ابي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكافي وعن ابي يوسف كل ما أضر بالعمامة حبسه فهو احتكار وعن محمد الاحتكار في الثياب ابن كمال (قوله) كتبني وعنب ولوز) اى مما يقوم به بدنهم من الرزق ولودخنا لاعسلا وسمندر متقى (قوله) وقت) بالثقاف والتاء المتأنة من فوق الفصصة بكسر الفاءين وهى الرطبة من علف الدواب اه ح وفي المغرب اقلت اليباس من الاسفست اه ومثله في القاموس وقال في الفصصة بالكسر هو نبات فارسيتها اسفست تأمل (قوله في بلد) او ما في حكمه كالرستاق والقرية قهستانی (قوله) يضر بأهله) بان كان البلد صغيرا هداية (قوله) والمحتكر ملعون) اى مبعد عن درجة الابرار ولا يراد المعنى الثانى للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار اذا العبد لا يخرج عن الايمان بأرتكاب الكبيرة كما في الكرمانى وأقره القهستانی در متقى (قوله) ومثله تلقى الجلب) اى في التفصيل بين كونه يضر أهل البلد او لا يضر وصورته كما في مثلاً مسكين أن يخرج من البلد الى القافلة التى جاءت بالطعام ويشترى منها خارج البلد وهو يرد حبسه ويمتنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا اذا لبس الملتقى سعر البلد على التجار فان لبس فهو مكروه في الوجهين هداية (قوله) يأمره القاضي ببيع ما فضل الخ) اى الى زمن يعتبر فيه السعة كما في الهداية والتبيين شربا ليلية وينهاه عن الاحتكار ويعظه ويزجره عنه زيلبي (قوله) فان لم يبيع الخ) قال الزيلبي فان رفع اليه ثانيا فعليه كذلك وهدده فان رفع اليه ثالثا حبسه وعزره ومثله في القهستانی وكذا في الكفاية عن الجامع الصغير فتنبه (قوله) وباع القاضي عليه طعامه) اى اذا امتنع باعه جبرا عليه قال في الهداية وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه قيل هو على

(و) كره (احتكار قوت البشر) كتبني وعنب ولوز (والبهائم) كتبني وقت (في بلد يضر بأهله) لحديث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون فان لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب (و) يجب ان (يأمره القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله فان لم يبيع) بل خالف امر القاضي (عزره) بما يراه رادعاه (وباع) القاضي (عليه) طعامه (وفاقا)

اختلاف عرف في بيع مال المديون وقيل يبيع بالاتفاق لان باخيفة يرى الحجر لدفع ضرر عام وهذا كذا **(قوله على الصحيح)** كذا نقله الفهستاني ومثله في المنع **(قوله وفي السراج الخ)** مثله في غاية البيان وغيرها وهذا بيان للعلة الاخرى للقول الصحيح غير التي قدمناها عن الهداية بناء على قول الامام بعدم الحجر تأمل **(قوله اخذ الطعام من المحتكرين)** اي ويبقى لهم قوتهم وقوت عيالهم كما لا يخفى ط اي كما مر في امره بالبيع **(قوله ولا يكون محتكرا الخ)** لانه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزرع فكذاله ان لا يبيع هداية قال ط والظاهر ان المراد انه لا يائمه المحتكر وان ائمه بأنظار الغلاء او القحط لنية السوء للمسلمين اه وهل يجبر على بيعه الظاهر نعم ان اضطر الناس اليه تأمل **(قوله ومجلبه من بلد آخر)** لان حق العامة انما يتعلق بما جمع في المصر وجلب الى فائها هداية قال الفهستاني ويستحب ان يبيعه فانه لا يخلو عن كراهة كما في التمر ناشئ **(قوله خلافا للثاني)** فعنده يكره كما في الهداية اعترضه الاتفاق بأن الفقيه جعله متفقا عليه وبأن القدوري قال في التقريب وقال ابو يوسف ان جلبه من نصف ميل فانه ليس بمحكرة وان اشتراه من رستاق واحتكره حيث اشتراه فهو حكرة قل فعلم ان ما جلبه من مصر آخر ليس بمحكرة عند ابى يوسف ايضا لانه لا يثبت المحكرة فيما جلبه من نصف ميل فكيف فيما جلبه من مصر آخر نص على هذا الكرخي في مختصره اه **(قوله ان كان يجلب منه عادة)** احتراز عما اذا كان البلد بعيدا لم تجر العادة بالحمل منه الى المصر لانه لم يتعلق به حق العامة كما في الهداية **(قوله ٢ ملتي)** قال في شرحه تبعا للشرع نبالية وقد أخر في الهداية قول محمد بدليله اه اي فأن عاداته تأخير دليل ما يختاره **(قوله ولا يسعر حاكم)** اي يكره ذلك كما في الملتقى وغيره **(قوله لا تسعروا)** قال شيخ مشايخنا العلامة اسمعيل الجراحي في الاحاديث المشتهرة قال النجم هذا اللفظ لم يرد لكن رواه أحمد والزار وأبو يعلى في مسانيدهم وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه في سننهم عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال الناس يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا فقال ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق واني لأرجو ان القى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دمه ولا مال واسناده على شرط مسلم وصححه ابن حبان والترمذي اه **(قوله الرزاق)** كذا في اغلب النسخ وفي نسخة الرزاق على صيغة فعال وهو الموافق لما قدمناه **(قوله أعديا فاحشا)** بينه الزيلعي وغيره بالبيع بضعف القيمة ط **(قوله فيسعر الخ)** اي لا بأس بالتسعير حينئذ كما في الهداية **(قوله على الوالى التسعير)** اي يجب عليه ذلك كما في غاية البيان وايضا لم يشترط التعدى الفاحش كذا كره ابن الكمال وبه يظهر الفرق بين المذهبين **(قوله لو نقص)** أي لو نقص الوزن عما سعره الامام بأن سعر الرطل بدرهم مثلا فجاء المشتري واعطاه درهما وقال بعني به تأمل **(قوله لا يخل للمشتري)** أي لا يخل له الشراء بما سعره الامام لان البائع في معنى المكره كذا كره الزيلعي اقول وفيه تأمل لانه مثل ما قالوا فيمن صادر السلطان بمال ولم يعين بيع ماله فصار يبيع املاكه بنفسه ينفذ بيعه لانه غير مكره على البيع وهنا كذلك لان له ان لا يبيع أصلا ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره على البيع اه لان الامام لم يأمره بالبيع وانما أمره ان لا يزيد الثمن على كذا وفرق ما بينهما فليتاأمل **(قوله بما تحب)** فحينئذ بأي شئ باعه يخل زيلعي وظاهره انه لو باعه

لو خاف الامام على أهل بلد الهلاك اخذ الصعوم من المحتكرين وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بحجر بل للضرورة ومن اضطر مال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الزيلعي عن الاختيار وأقره **(ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه)** بالاخلاف **(ومجلبه من بلد آخر)** خلافا للثاني وعند محمد ان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار **(ولا يسعر حاكم)** لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق **(الا اذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمشورة أهل الرأي)** وقال مالك على الوالى التسعير عام الغلاء وفي الاختيار ثم اذا سعر وخاف البائع ضرب الامام لو نقص لا يخل للمشتري وحياته ان يقول له بعني بما تحب

٢ قوله ملتي كذا بالاصل وليس في نسخ الشارح هذه الزيادة عبارة الطحاوي قوله وهو المختار ذكره في الملتقى

ولو اصطاحوا على سعر
الحبز واللحم ووزن ناقصا
رجع المشتري بالنقصان
في الحبز لا اللحم لشهرة
سعره عادة قلت وأفادان
التسعير في القوتين لا غير
وبه صرح القنابي وغيره
لكنه اذا تعدى أرباب
غير القوتين وظلموا على
العامة فيسعر عليهم الحاكم
بناء على ما قال أبو يوسف
ينبغي ان يجوز ذكره
القهستاني فان أبا يوسف
يعتبر حقيقة الضرر كما تقرر
فتدبر (يكره امساك
الحمامات) ولو في برجها
(ان كان يضر بالناس)
ينظر اوجلب والاحتياط
ان يتصدق بهائم يشتريها
او يوهب لها محتج (فان
كان يطيرها فوق السطح
مطلعا على عورات
المسلمين و يكسر
زجاجات الناس برمي تلك
الحمامات عزز ومنع اشد
المنع فان لم يمنع بذلك
ذبحها) اي الحمامات
(المحتسب) وصرح في
الوهبانية بوجوب التعزير
وذبح الحمامات ولم يقيد
ببامر ولعله اعتمد عاداتهم
وأما للاستئناس فباح
كشراء عصافير ليعتقها ان
قال من أخذها فهي له

بأكثر محل وينفذ البيع ولا ينافي ذلك ما ذكره الزيلعي وغيره من انه لو تعدى رجل وباع بأكثر
اجازة القاضي لان المراد ان القاضى يمضيه ولا يفسخه ولذا قال القهستاني جاز وأمضاه
القاضى خلافا لما فهمه أبو السعود من انه لا ينفذ ما لم يحجزه القاضى (قوله رجع المشتري
بالنقصان في الحبز لا اللحم) جعل الزيلعي وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير اهل البلد
وعلمه بأن سعر الحبز يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا اه اى فلا يظهر في
حق الغريب كافي الخانية فالبلدى يرجع فيهما والمراد الرجوع في حصة النقصان من الثمن
وفي بيوع الخانية رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم والقصاب يقطع ويزن والمشتري
يظن انه من لان اللحم يباع في البلد منا بدرهم فوزنه المشتري يوما فوجده انقص وصدقه
القصاب قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع بحصة النقصان من الثمن لان من اللحم لان
البائع أخذ حصة النقصان من الثمن بغير عوض وان لم يكن من أهل البلد وانكر القصاب
انه دفع على انه من لا يرجع بشئ لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب اه (قوله وأفادان
التسعير في القوتين) اى قوت البشر وقوت البهائم لانه ذكر التسعير في بحث الاحتكار تأمل
(قوله وظالموا على العامة) ضمنه معنى تعدى فعدها بعلى اه ح (قوله فيسعر عليهم الحاكم
الاولى فسعر بلفظ الماضي على قوله تعدى لان جواب اذا قوله ينبغي ان يجوز (قوله
بناء على ما قال أبو يوسف) اى من ان كل ما اضر بالعامة حبه فهو احتكار ولودها اوفضة
او ثوبا قال ط وفيه ان هذا في الاحتكار لا في التسعير اه قلت نعم ولكنه يؤخذ منه
قياسا واستنباطا بطريق المفهوم ولذا قال بناء على ما قال أبو يوسف ولم يجعله قوله تأمله على
انه تقدم ان الامام يرى الحجز اذا عم الضرر كما في المفتى المايجن والمكارى المفلس والطبيب
الجاهل وهذه قضية عامة فتدخل مسئلتنا فيها لان التسعير حرم معنى لانه منع عن البيع بزيادة
فاحشة وعليه فلا يكون مبنيا على قول أبى يوسف فقط كذا ظهر لى فتأمله (قوله
والاحتياط) يعنى فيما اذا جلب حاما ولم يدر صاحبها اه ح (قوله ذبحها) اى ثم يلقيها
لما لكها افاده الشرنبلالى في شرحه (قوله وصرح في الوهبانية) اى في كتاب الحدود
(قوله ولم يقيد بامر) اى من الاطلاع على العورات وكسر الزجاجات قال شارحه العلامة
عبد البر ولم أر اطلاق التعزير لغيره من المتقدمين (قوله ولعله) اى صاحب الوهبانية اعتمد
عادتهم اى اطلق اعتمادا على عادة الذين يطهرون الحمام (قوله وأما للاستئناس فباح) قال
في المحتجى رامزا لابس بحبس الطيور والدجاج في بيته ولكن يلفها وهو خير من ارسالها
في السكك اه وفي الفقيه رامزا بحبس بلبل في القفص وعلفها لا يجوز اه اقول لكن في
فتاوى العلامة قارى الهداية سئل هل يجوز حبس الطيور المغردة وهل يجوز عقها وهل
في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الطوايط لتلوينها حصر المسجد بخرتها الفاحش فأجاب بجوز
حبسها للاستئناس بها وأما اعتاقها فليس فيه ثواب وقتل المؤذى منها ومن الدواب جائز اه
قلت ولعل الكراهة في الحبس في القفص لانه سجن وتعذيب دون غيره كما يؤخذ من مجموع
ما ذكرنا وبه يحصل التوفيق فتأمل (تنبيه) قال الجراحى ومن الواهى مارواه الدارقطنى
في الافراد والديلمى عن ابن عباس مرفوعا اتخذوا المقاصيص فانها تلهى الجن عن صبيانكم

واخرج ابن أبي الدنيا عن الثوري ان اللعب بالحمام من عمل قوم لوط **(قوله)** ولا تخرج عن ملكه بأعتاقه (فأذا وجدها بعده في يد غيره له أخذها الا اذا كان قال من أخذها فهي له كأي فهم بما بعده **(قوله)** لم يأخذها) ذكر في الخلاصة انه أعاد المسئلة في الفتاوى في باب السير وشرط انه قال لقوم معلومين من شاء منكم فليأخذها وفي التارخانية ولو قال كل ما تناول فلان من مالي فهو حلال له فتناول حل وفي كل من تناول من مالي فهو حلال له فتناول رجل شيئا لا يحل وقال ابو نصر يحل ولا يضمن قال أنت في حل من مالي خذ منه ماشئت قال محمد هو حل من الدراهم والدنانير خاصة **(قوله)** وجازر كوب الثور وتحمله الخ) وقيل لا يفعل لان كل نوع من الانعام خلق لعمل فلا يغير أمر الله تعالى **(قوله)** بلا جهد وضرب) اي لا يحملها فوق طاقتها ولا يضرب وجهها ولا رأسها اجما ولا تضرب اصلا عند ابي حنيفة وان كانت ملكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تضرب الدواب على النفار ولا تضرب على العثار لان العثار من سوء امساك الراكب اللجام والنفار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك كذا في فصول العلامى **(قوله)** اشد من الذمى) لانه لناصره الا الله تعالى وورد اشتد غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصر الا الله تعالى ط **(قوله)** اشد من المسلم) لانه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفر على ظالمه فيعذب بها بدله ذكره بعضهم ط **(قوله)** ولا بأس بالمسابقة الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف او نعل او حافر والسبق بفتح الباء ما يجعل من المال للسابق على سيفه وبالسكون مصدر سبقت اي لا تجوز المسابقة بعوض الا في هذه الاجناس الثلاثة قال الخطابي والرواية الصحيحة بالفتح ابو السعود عن النواوي قال الجراحي وزيادة أو جناح موضوع باتفاق المحدين والخف الابل والحافر الحيل والنصل حديدة السهم والمراد به المراماة والضاد المعجمة تصحيف مغرب **(قوله)** كذا في الملتقى والجمع) ومثله في المختار والمواهب ودرر البحار **(قوله)** خلافا لما ذكره في مسائل شتى) اي قيل كتاب الفرائض حيث اقتصر على الفرس والابل والارجل والرمى ومثله في الكثر والزيلي وأقره الشارح هناك حيث قال ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالبلع بالجعل وأما بالاجعل فيجوز في كل شئ وتامة في الزيلي اه ومثله في الذخيرة والخاتية والتارخانية ونقل ابو السعود عن العلامة قاسم انه رد ما في الجمع بأنه لم يقل احد بالمسابقة على الحمير لان ذلك معلل بالتحريض على الجهاد ولم يعهد في الاسلام الجهاد على الحمير اه ولم يذكر البغل مع ان الشرع لم يعتبره حيث لم يجعل له سهما من الغنيمة فليس فيه تحريض على الجهاد ايضا لان يقال عدم السهم لا يقتضي عدم جواز المسابقة عليه لان الخف لا سهم له وتجوز المسابقة عليه بالنص اقول والحاصل أن الحافر المذكور في الحديث عام فمن نظر الى عمومه ادخل البغل والحمار ومن نظر الى العلة اخرجهما لانهما ليسا آلة جهاد تأمل **(قوله)** فكان مندوبا) انما يكون كذلك بالقصد أما اذا قصد التلبي او الفخر او لترى شجاعته فالظاهر الكراهة لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية نصير الطاعة معصية بالنية ط **(قوله)** اما بدونه) ظاهره انه مرتبط بكلام الأئمة الثلاثة وما يأتي يفيد ان هذا اهل المذهب ط ومثله ما قدمناه آتفا عن مسائل شتى **(قوله)** فيباح في كل الملاعب) اي التي تعلم الفروسية

ولا تخرج عن ملكه بأعتاق وقيل يكره لانه تضييع المال جامع الفتاوى وفي المختارات سبب دابته وقال هي لمن أخذها لم يأخذها ممن أخذها ورمي بالحج وجازر كوب الثور وتحمله والكراب على الحمير بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة اشد من الذمى وظلم الذمى اشد من المسلم (ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس) والبغل والحمار كذا في الملتقى والجمع وأقره المصنف هنا خلافا لما ذكره في مسائل شتى فتنبه (والابل و) على (الاقدام) لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اي بالجعل أما بدونه فيباح في كل الملاعب كما يأتي (حل لجعل) وطاب

وتعين على الجهاد لان جواز الجمل فيما مر انما ثبت بالحديث على خلاف القياس فيجوز
 ماعداها بدون الجمل وفي القهستاني عن الملتقط من لعب بالصولجاني يريد الفروسية يجوز
 وعن الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلوى فانه
 مكروه **(قوله)** لانه يصير مستحقا حتى لو امتنع الغلوب من الدفع لايحبره القاضي ولا يقضى
 عليه به زيلعي في مسائل شتى **(قوله)** ومفاده لزومه بالعقد انظر ماصورته وقديقال معنى
 قوله لعدم العقد اى لعدم امكانه على ان جواز الجمل فيما ذكر استحسان قال الزيلعي والقياس
 ان لا يجوز لما فيه من تعليق التملك على الحظر ولهذا لا يجوز فيما عدا الاربعة كالبلغل وان كان
 الجمل مشروطا من احد الجانبين اه فتأمل وبالجمله فيحتاج في المسئلة الى نقل صريح
 لان ما ذكره محتمل ورأيت في المجتبى مانصه وفي بعض النسخ فان سبقه حل المال وان أبى
 يجبر عليه اه اقول لكن هذا مخالف لما في المشاهير كالزيلعي والذخيرة والحلاصة
 والتارخانية وغيرها من انه لا يصير مستحقا كما مر فتدبر **(قوله)** من جانب واحد او من
 ثالت بأن يقون احدهما لصاحبه ان سبقتي اعطيتك كذا وان سبقتك لا آخذ منك شيئا
 او يقول الامير لفارسين اوراميين من سبق منكما فله كذا وان سبق فلاشيء له اختيار وغرر
 الافكار **(قوله)** من الجانبين بأن يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك
 كذا زيلعي وكذا ان يقال ان سبق اهلك اوسهمك الح تارخانية **(قوله)** لانه يصير قارا لان
 القمار من القمار الذي يزداد تارة وينتقص اخرى وسمى القمار قارا لان كل واحد من
 المقامرين ممن يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه ويجوز ان يستفيد مال صاحبه وهو حرام
 بالنص ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد لان الزيادة والنقصان لا يمكن فيهما بل في احدهما
 تمكن الزيادة وفي الآخر الانتقاص فقط فلا تكون مقامرة لانها مفاعلة منه زيلعي **(قوله)**
 يتوهم ان يسبقهما) بيان لقوله كف لفرسيهما اى يجوز ان يسبق أو يسبق **(قوله)** واللام يحجز
 اى ان كان يسبق أو يسبق لاحالة لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من ادخل فرسا بين فرسين
 وهو لا يأمن ان يسبق فلا بأس به ومن ادخل فرسا بين فرسين وهو آمن ان يسبق فهو قار
 رواه احمد وابوداود وغيرها زيلعي **(قوله)** ثم اذا سبقهما الخ صورته ان يقال ان سبقهما
 آخذ منهما الفا انصافا وان لم يسبق لم يعطهما شيئا وان سبق كل منهما الآخر فله مائة من مال
 الآخر فلا يعطيهما شيئا ان لم يسبقهما ويأخذ منهما الجمل ان سبقهما ويجوز ان يعكس
 التصوير اخذ او اعطاء وفيما بينهما أيهما سبق اخذ من صاحبه ما شرط له وان سبقا وجاء معا
 فلاشيء لو احد منهما وان سبق المحل مع أحدهما ثم جاء الآخر فلاشيء على من مع المحل
 بل له ما شرطه الآخر له كالمسبق ثم جاء المحل ثم جاء الآخر ولاشيء للمحل اه غرر الافكار
 قال الزيلعي وانما جاز هذا لان الثالث لا يغرم على التقادير كلها قطعاً وبقينا وانما يحتمل ان يأخذ
 اولاً يأخذ فخرج بذلك من ان يكون قارا فصار كما اذا شرط من جانب واحد لان القمار هو
 الذى يستوى فيه الجانبان في احتمال الغرامة على ما بينا اه * (تمة) * يشترط في الغاية ان تكون
 مما تحتملها الفرس وان يكون في كل من الفرسين احتمال السبق زيلعي وينبئ ان يقال
 في السهم والاقدام كذلك تأمل ونقل في غير الافكار عن المحرر ان كانت المسابقة على

لا انه يصير مستحقا ذكره
 البرجندى وغيره وعلمه
 البزازى بأنه لا يستحق
 بالشرط شي لعدم العقد
 والقبض اه ومفاده
 لزومه بالعقد كما يقول
 الشافعية فتبصر (ان
 شرط المال) في المسابقة
 (من جانب واحد وحرملو
 شرط) فيها (من الجانبين)
 لانه يصير قارا (الاذا
 ادخلنا ثالتا) محلا (بينهما)
 بفرس كف لفرسيهما
 يتوهم ان يسبقهما واللام
 يحجز ثم اذا سبقهما اخذ
 منهما وان سبقا لم يعطهما
 وفيما بينهما أيهما سبق
 أخذ من صاحبه

(و) كذا الحكم (في المتفقهة) فإذا شرط لمن معه الصواب صح وان شرطه لكل على صاحبه لا درر ومجتي والمصارعة ليست ببدة الا للتلهي ففكره برجندی واما السباق بلا جعل فيحل في كل شيء كما يأتي وعند الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر والسفن والسباحة والصولجان والبندق ورمي الحجر واشالة باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما بيده من زوج او فرد واللعب بالحاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمي لرام وصيد لجة ويحل التفرج عليهم حينئذ وحديث حدثوا عن بني اسرائيل يفيد حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه

قوله متعلق بعد الذي في نسخ الشارح التي بأيدينا وعند الشافعية فاعل المنسجعة التي وقعت لمجشي وعد الشافعية فليجروا هـ مصدحه

الابل فالاعتبار في السبق بالكتف وان كان على الحبل فبالعق وقيل الاعتماد على الاقدام اهـ * (فرع) * في متفرقات التارخانية عن السراجية يكره الرمي الى هدف نحو القبله **(قوله)** وكذا الحكم في المتفقهة) اي على هذا التفصيل وكذا المصارعة على هذا التفصيل وانما جاز لان فيه حثا على الجهاد وتعلم العلم فان قيام الدين بالجهاد والعلم فجاز فيما يرجع اليهما لا غير كذا في فصول العلماي **(قوله)** فإذا شرط لمن معه الصواب (اي لواحد معين معه الصواب لا ما يفيد عموم من والا كان عين مابعده اهـ ح اي بأن يقول ان ظهر الصواب معك فلك كذا او ظهر معي فلا شيء لي او بالعكس اما لو قالا من ظهر معه الصواب منافاه على صاحبه كذا فلا يصح لانه شرط من الجانبين وهو قار الا اذا ادخلا محللا بينهما كما فهم من كلامهم وصوره ط بأن تكون المسئلة ذات اوجه ثلاثة وجعلا للثالث جعلا ان ظهر معه الصواب وان كان مع احدهما فلا شيء عليه اهـ تأمل **(قوله)** والمصارعة ليست ببدة) فقد صرع عليه السلام جمعا منهم ابن الاسود الجمحي ومنهم ركانة فانه صرعه ثلاث مرات متواليات لشرطه انه أن صرع أسلم كما في شرح الشئباني للقاري قال الجراحي ومصارعته عليه السلام لأبي جهل لاصل لها **(قوله)** فيجوز في كل شيء (اي مما يعلم الفروسية ويعين على الجهاد بلا قصد التلهي كما يظهر من كلام فقهاؤنا مستدلين بقوله عليه السلام لا تحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى النضال اي الرمي والمسابقة والظاهر ان تسميته لهوا للمشابهة الصورية تأمل **(قوله)** كما يأتي (اي في مسائل شتى وقدمنا عبارته **(قوله)** بالاقدام) متعلق بعد اي جعلوها بالاقدام وما عطف عليه قال ط ولا ادري وجه ذكر هذه العبارة غير انها لو همت أن القواعد تقتضيها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضي ان غالب هذه من اللهو المحرم كالصولجان وما بعده اهـ ملخصا اقول قدمنا عن القهستاني جواز اللعب بالصولجان وهو الكرة للفروسية وفي جواز المسابقة بالطير عندنا نظر وكذا في جواز معرفة ما في اليد واللعب بالحاتم فانه لهو مجرد واما المسابقة بالبقر والسفن والسباحة فظاهر كلامهم الجواز ورمي البندق والحجر كالرمي بالسهم واما اشالة الحجر باليد وما بعده فالظاهر انه ان قصد به القرن والتقوى على الشجاعة لأبأس به **(قوله)** والبندق) اي المتخذ من الطين ط ومثله المتخذ من الرصاص **(قوله)** واشالته باليد (ليعلم الاقوى منهما ط **(قوله)** والشباك) اي المشابكة بالاصابع مع قتل كل يد صاحبه ليعلم الاقوى كذا ظهر لي **(قوله)** ومعرفة ما بيده من زوج او فرد واللعب بالحاتم) سمعت من بعض فقهاء الشافعية ان جواز ذلك عندهم اذا كان مبني على قواعد حسابية مما ذكره علماء الحساب في طريق استخراج ذلك بخصوصه لا بمجرد الخرز والتخمين اقول والظاهر جواز ذلك حينئذ عندنا ايضا ان قصد به القرن على معرفة الحساب واما الشطرنج فانه وأن افاد علم الفروسية لكن حرمة عندنا بالحديث لكثرة غوائله بأكباب صاحبه عليه فلا ينبغي نفعه بضرره كما نصوا عليه بخلاف ما ذكرنا تأمل **(قوله)** وحديث حدثوا عن بني اسرائيل) تمامه ولا حرج اخرجه ابو داود وفي انفظ لا حديث منيع عن جابر حدثوا عن بني اسرائيل فانه كان فيهم أعاجيب واخرج النسائي بأسناد صحيح عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا

عنى ولا تكذبوا على فقد فرق عليه السلام بين الحديث عنه والحديث عنهم كما نقله البيهقي عن الشافعي **(قوله)** بقصد الفرجة لالحجة) الفرجة مثالة التفصي عن الهم والحجة باضم الهمزة قالموس **(قوله)** لكن بقصد ضرب الامثال الخ) وذلك كقامات الحريري فان الظاهر ان الحكايات التي فيها عن الحرث بن هان والسروجي لاصل لها وانما اتى بها على هذا السياق العجيب لما لا يخفى على من يطالعها وهل يدخل في ذلك مثل قصة عنزة والملك الظاهر وغيرها لكن هذا الذي ذكره انما هو عن أصول الشافعية واهل عندنا فسيأتي في الفروع عن المجتبى ان القصص المكروه ان يحدث الناس بما ليس له اصل معروف من احاديث الاولين او يزيد او ينقص ليزين به قصصه الخ فهل يقال عندنا بجوازه اذا قصد به ضرب الامثال ونحوها يحرر **(قوله)** على السنة آدميين او حيوانات) اي او جادات كقولهم قال الحائط للوئلم تخرفني قال سل من يدقني **(قوله)** ذكره ابن حجر) اي المكي في شرحه على المنهاج **(قوله)** ويستحب قلم اظافيره) وقلمها بالاسنان مكروه يورث البرص فاذا قلم اظفاره او جز شعره ينبغي ان يدفنه فان رمى به فلا بأس وان القاه في الكنيف او في المغتسل كره لانه يورث داء خانية ويدفن اربعة الظفر والشعر وخرقة الحيف والدم عتابية ط **(قوله)** فيستحب توفير شاربه واطفاره) الانسب في التعبير فيوفر اظفاره وكذا شاربه وفي المنع ذكر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب اليانوفروا الاظافير في أرض العدو فانها سلاح لانه اذا سقطت السلاح من يده وقرب العدو منه ربما تمكن من دفعه بأظافيره وهو نظير قص الشارب فإنه سنة وتوفيره في دار الحرب للغازي مندوب ليكون اهيأ في عين العدو اه ملخصا ط **(قوله)** وكونه بعد الصلاة افضل) اي لتناوله بركة الصلاة وهو مخالف لما نذكره قريبا في الحديث **(قوله)** الا اذا اخره اليه) اي الى يوم الجمعة بأن طال جدا وأراد تأخيرها اليه فيكره **(قوله)** وفي الحديث الخ) قال الزرقاني اخرج البيهقي من مسند ابي جعفر الباقر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ من اظفاره وشاربه يوم الجمعة وله شاهد موصول عن ابي هريرة لكن سنده ضعيف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص شاربه ويقلم اظفاره يوم الجمعة قبل ان يروح الى الصلاة اخرج البيهقي وقال عقبه قال احمد في هذا الاسناد من يجهل قال السيوطي وبالجملة فأرجحها اي الاقوال دليلا ونقلا يوم الجمعة والاخبار الواردة فيه ليست بواهية جد امع ان الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال اه مدني وقال الجراحى وروى الديلمي بسند واه عن ابي هريرة رفعه من قلم اظفاره يوم السبت خرج منه الداء ودخل فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاحد خرج منه الفاقة ودخل فيه الغنى ومن قلمها يوم الاثنين خرج منه الجنون ودخلت فيه الصحة ومن قلمها يوم الثلاثاء خرج منه المرض ودخل فيه الشفاء ومن قلمها يوم الاربعاء خرج منه الوسواس والخوف ودخل فيه الامن والشفاء ومن قلمها يوم الخميس خرج منه الجذام ودخلت فيه العافية ومن قلمها يوم الجمعة دخلت فيه الرحمة وخرجت منه الذنوب **(قوله)** وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) لم يثبت حديثا بل وقع في كلام غير واحد كالشيخ عبدالقادر قدس الله سره في غنيته وكابن قدامة في مغنيه وقل السخاوى لم اجده لكن كان الحافظ الدماطى ينقل ذلك عن بعض مشايخه ونص احمد على استحبابه اه

بقصد الفرجة لالحجة بل وما يبين كذبه لكن بقصد ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين او حيوانات ذكره ابن حجر (ويستحب قلم اظافيره) الاجهاد في دار الحرب فيستحب توفير شاربه واطفاره (يوم الجمعة) وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا اخره اليه تأخيرا فاحشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم اظافيره يوم الجمعة اعذه الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام درر وعنه عليه الصلاة والسلام من قلم اظفاره مخالفا لم ترمد عينه أبدا

جراحى ونقل بعضهم ان من المجرب ان من قص كذلك لم يصبه رمد **(قوله)** يعني الخ) تفسير لقوله مخالفا **(قوله)** قلموا أظفاركم بالسنة والادب) كذا في بعض النسخ وهو غير موزون وفي بعضها بسنة وأدب منكرا فيكون من مجز وبجر الرجز بكسر الباء الموحدة في آخر اليتين ويكون قد دخل البيت الاول الحزم بنقص حرف من اوله قاله ج ٣ وهو مما لا يجوز فيه **(قوله)** يعنيها خوايس الخ) رمز لكل اصبع بحرف قال السخاوي وكذب القائل ابدأ بينناك وبالخنصر * في قص اظفارك واستبصر وثن بالوسطى وثلاث كما * قد قيل بالابهام والبنصر ولتختم الكف بسبابة * في اليد والرجل ولا تتر وفي اليد اليسرى بأبهامها * والاصبع الوسطى وبالخنصر وبعد سبابتها بنصر * فانها خاتمة الايسر فذاك أمن خذبه يافتي * من رمد العين فلا تزدر هذا حديث قد روى مسندا * عن الامام المرتضى حيدر

اه **(قوله)** والاولى تقليمها) كتخليها يعني يبدأ بخنصر رجليه اليمنى ويختم بخنصر اليسرى قال في الهداية عن الغرائب وينبغي الابتداء باليد اليمنى والانتهاه بها فيبدأ بسبابتها ويختم بأبهامها وفي الرجل بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى اه ونقله القهستاني عن المسعودية **(قوله)** قلت الخ) وكذا قال السيوطي قد انكر الامام ابن دقيق العيد جميع هذه الابيات وقال لا تعتبر هيئة مخصوصة وهذا لا اصل له في الشريعة ولا يجوز اعتقاد استحبابه لان الاستحباب حكم شرعي لا بدله من دليل وليس استهال ذلك بصواب اه **(قوله)** وما يعزى من النظم وهو قوله في قص ظفرك يوم السبت آكلة * تبدو وفيما يليه تذهب البركة وعالم فاضل يبدأ بتلوها * وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة ويورث السوء في الاخلاق رابعها * وفي الخيس الغنى يأتي لمن سلكه والعلم والرزق زيدا في عروبتها * عن النبي رويانا فاقفوا نسكه اه **(قوله)** ويستحب حلق عانته) قال في الهندية ويبتدئ من تحت السرة ولوعالج بالثورة بجوز كذا في الغرائب وفي الاشباه والسنة في عانة المرأة التنف **(قوله)** وتنظيف بدنه) نحو ازالة الشعر من ابطيه ويجوز فيه الحلق والتنف اولى وفي المجتبى عن بعضهم وكلاهما حسن ولا يحلق شعر حلقه وعن ابي يوسف لا بأس به ط وفي المضمرات ولا بأس بأخذ الحاجين وشعر وجهه مالم يشبه الخنثى تأخر خانية **(قوله)** وكره تركه) اى تحريرا بقول المجتبى ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد اه وفي ابي السعود عن شرح المشرق لابن ملك روى مسلم عن أنس بن مالك وقت لنا في تقليم الاظفار وقص الشارب وتنف الابطان لا تترك اكثر من اربعين ليلة وهو من المقدرات التي ليس للرأى فيها مدخل فيكون كالمرفوع اه **(قوله)** وقيل سنة) مشى عليه في الملتقى وعبارة المجتبى بعدم رمز للطحاوي حلقه سنة ونسبه الى ابي حنيفة وصاحبيه والقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشقة العلياسة بالاجماع اه **(قوله)** ولا بأس بتنف الشيب) قيده في البرازية بأن لا يكون على وجه التزين * (تنبيه) * تنف الفبكين

* قلموا أظفاركم بسنة وأدب
* يعنيها خوايس يسارها
او خسب * وبيانه وتامه
في مفتاح السعادة وفي شرح
الغزنوية روى انه صلى الله
عليه وسلم بدأ بمسححه اليمنى
الى الخنصر ثم بخنصر
اليسرى الى الابهام وختم
بأبهام اليمنى وذكر له
الغزالي في الاحياء وجها
وجيها ولم يثبت في اصابع
الرجل نقل والاولى
تقليمها كتخليها قلت
وفي المواهب اللدنية قال
الحافظ ابن حجر انه يستحب
كيفما احتاج اليه ولم يثبت
في كفيته شيء ولا في تعيين
يوم له عن النبي صلى الله عليه
وسلم وما يعزى من النظم في
ذلك للامام على ثم لابن
حجر قال شيخنا انه باطل
(و) يستحب (حلق عانته
وتنظيف بدنه بالاغتسال
في كل اسبوع مرة)
والافضل يوم الجمعة وجاز
في كل خمسة عشر وكره تركه
وراء الاربعين مجتبى وفيه
حلق الشارب بدعة وقيل
سنة ولا بأس بتنف الشيب
وأخذ اطراف اللحية

قوله مما لا يجوز فيه
أى ولا يسمى خرما

بدعة وهما جانباً العنقفة وهى شعر الشفعة السفلى كذا فى الغرائب ولا ينتف انفه لان ذلك يورث الاكلة وفى حلقى شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا فى القنية اه ط **(قوله)** والسنة فيها القبضة) وهو ان يقبض الرجل لحيته فإزاد منها على قبضة قطعه كذا ذكر محمد فى كتاب الآثار عن الامام قال وبه تأخذ محيط اه ط * **(قائدة)** * روى الطبرانى عن ابن عباس رفعه من سعادة المرء خفة لحيته واشتهر ان طول اللحية دليل على خفة العقل وانشد بعضهم ما أحد طالت له لحية * فزادت اللحية فى هيئته
الا وما ينقص من عقله * اكثر مما زاد فى لحيته

والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شعر رأسها أمت ولغت زاد فى البرازية وان بأذن الزوج لانه لاطاعة الخلق فى معصية الخالق ولذا قال يحرم على الرجل قطع لحيته والمعنى المؤثر التشبه بالرجال انتهى قلت واما حلق رأسه فى الوهبانية قال * وقد قيل حلق الرأس فى كل جمعة * **(قوله)** * يحب وبعض بالجواز يعبر * (رجل تعلم علم الصلاة او نحوه ليعلم الناس وآخر ليعمل به فالاول افضل) لانه متعدد وروى مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعى بلاذن والديه

(اطيفه) * نقل عن هشام بن الكلبي قال حفظت ما لم يحفظه احد ونسيت ما لم ينسه احد حفظت القرآن فى ثلاثة ايام وأردت ان اقطع من لحيتى ما زاد على القبضة فنسيت فقطعت من اعلاها **(قوله)** لاطاعة لخلق (الح) رواه احمد والحاكم عن عمران بن حصين اه جراحى **(قوله)** والمعنى المؤثر) اى العلة المؤثرة فى أثمها التشبه بالرجال فانه لا يجوز كالتشبه بالنساء حتى قال فى المجتبى رامزا يكره غزل الرجل على هيئة غزل النساء **(قوله)** واما حلق رأسه (الح) وفى الروضة للزندوستى ان السنة فى شعر الرأس اما الفرق او الخلق وذكر الطحاوى ان الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة وفى الذخيرة ولا بأس ان يحلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير ان يفتله وان قتله فذلك مكروه لانه يصير مشبها ببعض الكفرة والمجوس فى ديارنا يرسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يحلقون وسط الرأس بل يجزون الناصية تارخانية قال ط ويكره القزع وهو ان يحلق البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة اصابع كذا فى الغرائب وفيها كان بعض السلف يترك سباليه وهما اطراف الشوارب **(قوله)** وروى (الح) وروى البيهقي عن ابن عمر ماعبد الله بشئ افضل من فقه فى دين وفى البرازية طلب العلم والفقه اذا صحت النية افضل من جميع اعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لانه اعم نفعا لكن بشرط ان لا يدخل التقصان فى فرائضه وصحة النية ان يقصد بها وجه الله تعالى لاطلب المال والجاه ولواراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق واحياء العلم فقبل تصح نيته ايضا تعلم بعض القرآن ووجد فراغاً لا افضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين قال فى الحزانه وجميع الفقه لا بد منه قال فى المناقب عمل محمد بن الحسن ما تحى الف مسئلة فى الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها وانظر ما قدمناه فى مقدمة الكتاب **(قوله)** وله الخروج (الح) اى ان لم يخف على والديه الضيعة بأن كانا موسرين ولم تكن نفقتهما عليه وفى الخاتمة ولواراد الخروج الى الحج وكرها ذلك قالوا ان استغنى الاب عن خدمته فلا بأس والا فلا يسهه الخروج فان احتاجا الى التفقه ولا يقدر ان يخلف لهما نفقة كاملة او امكنه الا ان الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج ولواغالب السلامة يخرج وفى بعض الروايات لا يخرج الى الجهاد الا باذنها ولو اذن احدهما فقط لا ينبغي له الخروج لان مراعاة حقهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فان لم يكن له ابوان وله جدان وجدتان فأذن له ابو الاب وام الام دون الآخرين لا بأس بالخروج لقيامهما مقام الابوين ولو اذن الابوان لا يلتفت الى غيرهما هذا فى سفر الجهاد فلو فى سفر تجارة او حج لا بأس به بلاذن الابوين ان

استغنيا عن خدمته اذ ليس فيه ابطال حقهما الا اذا كان الطريق مخوفا كالبحر فلا يخرج
 بلاذنهما وان استغنيا عن خدمته ولو خرج المتعلم وضيع عياله براعى حق العيال اهـ (قوله
 لوملتجيا) أفاد ان المراد بالامرء في كلام الدرر الا أنى خلاف الملتجى اذ لو كان معذرا ينجس عليه
 الفتنة فان بعض الفسقة يقدمه على الامرء (قوله وتماه في الدرر) قال فيها وان كان
 امرء فلا يبه ان يمنعه ومرادهم بالعلم العلم الشرعى وما ينتفع به فيه دون علم الكلام وامثاله لما
 روى عن الامام الشافعى رحمه الله نه قال لان يلقي الله عبداً كبر الكبار خير من ان يلقاه يعلم
 الكلام فاذا كان حال الكلام المتداول بينهم في زمانهم هكذا فما ظنك بالكلام المخلوط بهذين
 الفلاسفة المعمور بين اباطيهم المزخرفة اهـ (قوله فذكره بما فيه ليس بغيبة) اى ليحذر
 الناس ولا يغتروا بصومه وصلاته فقد أخرج الضربانى والبيهقى والترمذى اترعون في
 الغيبة عن ذكر الفاجر اذ كروه بما فيه يحذر الناس (قوله ولو بكتابة) اى الى الاب ومثله
 السلطان وله ان يعتمد عليها حيث كان الكاتب معروفا بالعدالة كما في كفاية النهر بحثا وفيه
 لنقاضى تعزير المتهم وان لم يثبت عليه فليكتب من الحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق
 الله تعالى اهـ ومر في التعزير (قوله وتماه في الدرر) اى عن الخاتية ونص عبارة الخاتية
 وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرعية والختم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم
 انهم يتمتعون (قوله لا اثم عليه) الاولى حذفه او زيادة واو العطف قبل قوله لا يكون غيبة
 ليرتبط المتن مع الشرح (قوله لا يكون غيبة) لانه لو بلغه لا يكرهه لانه مهمته متحرز ومتحسر
 عليه لكن بشرط ان يكون صادقا في اهتمامه والا كان مقابا منافقا مراثيا مزكيا لنفسه
 لانه شتم اخاه المسلم واطهر خلاف ما أخفى واشعر الناس انه يكره هذا الامر لنفسه وغيره وانه
 من اهل الصلاح حيث لم يأت بصريح الغيبة وانما أتى بها في معرض الاهتمام فقد جمع انواعا
 من القبائح نسأل الله تعالى العصمة (قوله فليس بغيبة) قال في المختار ولا غيبة المعلومين
 (قوله لانه لا يريد به كلهم) مفهومه انه لو أراد ذلك كان غيبة تأمل (قوله فتباح غيبة
 مجهول الخ) اعلم ان الغيبة حرام بنص الكتاب العزيز وشبه المغتاب بآكل لحم اخيه ميتا اذ
 هو اقبح من الاجنبى ومن الحى فكما يحرم لحمه يحرم عرضه قل صلى الله عليه وسلم كل المسلم على
 المسلم حرام دمه وماله وعرضه رواه مسلم وغيره فلا تحل الا عند الضرورة بقدرها كهذه
 المواضع وفي تنبيه الغافلين للفتية ابى الليث الغيبة على اربعة اوجه في وجهه هى كفر بأن قيل
 له لا تغتب فيقول ليس هذا غيبة لاني صادق فيه فقد استحل ما حرم بالادلة القطعية وهو كفر
 وفي وجهه هى نفاق بأن يغتاب من لا يسميه عند من يعرفه فهو مغتاب ويرى من نفسه انه متورع
 فهذا هو النفاق وفي وجهه هى معصية وهو ان يغتاب معينا ويعلم انها معصية فعليه التوبة
 وفي وجهه هى مباح وهو ان يغتاب معلنا بفسقه او صاحب بدعة وان اغتاب الفاسق ليحذر
 الناس يشاب عليه لانه من النهى عن المنكر اهـ اقول والاباحة لاتنا في الوجوب في بعض
 المواضع الآتية (قوله ومتظاهر بقبیح) وهو الذى لا يستر عنه ولا يؤثر عنده اذا قيل عنه انه
 يفعل كذا اهـ ابن الشحنة قال في تبين المحارم فيجوز ذكره بما يجاربه لا غيره قال صلى الله

لوملتجيا وتماه في الدرر
 (واذا كان الرجل يصوم
 ويصلى ويضر الناس بيده
 ولسانه فذكره بما فيه
 ليس بغيبة حتى لو اخبر
 السلطان بذلك ليزجره
 لا اثم عليه) وقالوا ان علم
 ان أباه يقدر على منعه اعلمه
 ولو بكتابة والا لاكى لا تقع
 العداوة وتماه في الدرر
 (وكذا) لا اثم عليه (لو
 ذكر مساوى أخيه على
 وجه الاهتمام لا يكون
 غيبة انما الغيبة ان يذكر
 على وجه الغضب يريد
 السب) ولو اغتاب أهل
 قرية فليس بغيبة لانه لا
 يريد به كلهم بل بعضهم
 وهو مجهول خاتية فتباح
 غيبة مجهول ومتظاهر بقبیح

عليه وسلم من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له وأما إذا كان مستترا فلا تجوز غيبته
 اه قلت وما اشتهر بين العوام من انه لا غيبة لتارك الصلاة ان اريد به ذكره بذلك وكان
 متجاهرا فهو صحيح والا فلا **(قوله)** ولمصاهرة **(الاولى)** التعبير بالمشورة اى فى نكاح وسفر
 وشركة ومجاورة وايداع أمانة ونحوها فله ان يذكر ما يعرفه على قصد النصح **(قوله)** ولسوء
 اعتقاد تحذيرا منه **(اى)** بأن كان صاحب بدعة يخفيها ويلقيها لمن ظفر به اما لو تجاهر بها فهو
 داخل فى المتجاهر تأمل **(الاولى)** التعبير بالتحذير ليشمل التحذير من سوء الاعتقاد ولما مر متنا
 ممن يصلى ويصوم ويضر الناس **(قوله)** ولشكوى ظلامته للحاكم **(فيقول)** ظامنى فلان
 بكذا اينصفه منه * **(تمة)** * يزداد على هذه الخمسة ستة اخرى مر منها فى المتن ثمان * **(الاولى)**
 الاستعانة بمن له قدرة على زجره * **(الثانية)** ذكره على وجه الاهتمام * **(الثالثة)** الاستفتاء قال
 فى تبين المحارم بأن يقول للمفتى ظامنى فلان كذا وكذا وما طريق الخلاص والاسلم ان يقول
 ما قولك فى رجل ظلمه ابوه أو ابنه أو أحد من الناس كذا وكذا ولكن التصريح مباح بهذا
 القدر اه لان المفتى قد يدرك مع تعيينه ما لا يدرك مع ابهامه كقوله ابن حجر وقد جاء فى الحديث
 المتفق عليه ان هند امرأة ابي سفيان رضى الله تعالى عنهما قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 ان اباسفيان رجل شحيح وليس يعطينى ما يكفينى وولدى الا ما أخذت منه وهو لا يعلم
 قال خذى ما يكفينك ووليك بالمعروف * **(الرابعة)** بيان العيب لمن اراد ان يشتري عبدا وهو
 سارق اوزان فيذكره للمشتري وكذا لو رأى المشتري يعطى البائع دراهم مغشوشة فيقول
 احترز منه بكذا * **(الخامسة)** قصد التعريف كأن يكون معروفا بقلبه كالاعرج والاعمش
 والاحول * **(السادسة)** جرح المجرور حين من الرواة والشهود والمنصفين فهو جائز بل واجب
 صونا للشريعة فالجموع احد عشر جمعتهما بقولى

بما يكره الانسان يحرم ذكره ❀ سوى عشرة حلت أنت تلو واحد

تظلم وشره واجرح وبين مجاهرا ❀ بفسق ومجهولا وغشا لقاصد

وعرف كذا استفت استعن عند زاجر ❀ كذلك اهتم حذر فجور معاند

(قوله) بالفعل) كالحركة والرمز والغمز ونحوه مما يأتى **(قوله)** وبالتعريض) كقوله عند ذكر
 شخص الحمد لله الذى عافانا من كذا وهذا مقابل لقوله صريحا **(قوله)** وبالكتابة) لان القلم
 احد اللسانين وعبر فى السرعة بالكتابة بالنون والمنة التحتى **(قوله)** وبالحركة) كأن يذكر
 انسان عنده بخير فيحرك رأسه مثلا اشارة الى انكم لا تدرؤن ما انطوى عليه من السوء
 تأمل **(قوله)** وبالرمز) قال فى القاموس الرمز وضم ويحرك الاشارة أو الايماء بالشفقتين
 أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اللسان أو اليد **(قوله)** اى قصيرة) تفسير لا ومات ط **(قوله)**
 اغتبتها) بياء الاشباع ط **(قوله)** الغيبة ان تصف أخاك) اى المسلم ولوميتا وكذا الذى
 لانه مالهنا وعليه ماعلينا وقدم المصنف فى فصل المستأمن انه بعد مكثه عندنا سنة ووضع
 الجزية عليه يجب كفى الاذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم وظاهره انه لا غيبة للحربى **(قوله)** حال
 كونه غائبا) هذا القيد مأخوذ من مفهومها اللغوى ولم يذكر فى الحديث الا ترى والظاهر انه
 لو ذكر فى وجهه فهو سب وشم وهو حرام ايضا بالاولى لانه ابلغ فى الايذاء من حال الغيبة سيما

ولمصاهرة ولسوء اعتقاد
 تحذيرا منه ولشكوى
 ظلامته للحاكم شرح
 وهبانية (وكأن تكون الغيبة
 باللسان) صريحا (تكون)
 ايضا بالفعل وبالتعريض
 وبالكتابة وبالحركة وبالرمز
 و (بغمز العين والاشارة
 باليد) وكل ما يفهم منه
 المقصود فهو داخل فى
 الغيبة وهو حرام ومن ذلك
 ما قالت عائشة رضى الله
 عنها دخات علينا امرأة
 فلما ولت أو مات بيدي
 اى قصيرة فقال عليه
 الصلاة والسلام اغتبتها
 ومن ذلك المحاكاة كأن
 يمشى متعارجا أو كما يمشى
 فهو غيبة بل اقبح لانه
 اعظم فى التصوير والتفهيم
 ومن الغيبة ان يقول بعض
 من مر بنا اليوم أو بعض
 من رأينا إذا كان المخاطب
 يفهم شخصا معينا لان
 المحذور تفهيمه دون ما به
 التفهيم وأما اذا لم يفهم
 عينه جاز وتماه فى شرح
 الوهبانية وفيها الغيبة ان
 تصف أخاك حال كونه غائبا
 بوصف يكرهه اذا سمعه

قبل بلوغها المغتاب وهو احد تفسيرين لقوله تعالى ولا تلزوا انفسكم فقل هو ذكروا في الرجل من العيب في غيبته وقيل في وجهه **(قوله)** عن ابى هريرة (الح) رواه مسلم في صحيحه وجماعة **(قوله)** بما يكره) سواء كان نقصا في بدنه او نسبه او خلقه او فعله او قوله او دينه حتى في ثوبه او داره او دابته كما في تبين المحارم قال ط وانظر ما لوزكر من الصغير غير العاقل ما يكره لو كان عاقلا ولم يكن له من يتأذى بذلك من الاقارب اه وجزم ابن حجر بحرمة غيبة الصبي والمجنون **(قوله)** فقد بهته) اى قلت فيه بهتان اى كذبا عظيما والبهتان هو الباطل الذى يخرج من بطلانه وشدة ذكره كذا في شرح الشرعة وفيه ان المستمع لا يخرج من اسم الغيبة الا بان ينكر بلسانه فان خاف فبقلمه وان كان قادرا على القيام او قطع الكلام بكلام آخر فلم يفعله لزمه كذا في الاحياء اه وقد ورد ان المستمع احد المفتاتين وورد من ذب عن عرض اخيه بالغيبة كان حقا على الله تعالى ان يعتقد من النار رواه احمد باسناد حسن وجماعة **(قوله)** واذا لم تبلغه (الح) ليس هذا من الحديث بل كلام مستأثف قال بعض العلماء اذا تاب المغتاب قبل وصولها تنفعه توبته بلا استحلال من صاحبه فان بلغت اليه بعد توبته قبل لا تبطل توبته بل يغفر الله تعالى لهما جميعا للاول بالتوبة وللثاني لما لحقه من المشقة وقيل بل توبته معلقة فان مات الثاني قبل بلوغها اليه فتوبته صحيحة وان بلغته فلا بل لا بد من الاستحلال والاستغفار ولو قال بهتانا فلا بد ايضا ان يرجع الى من تكلم عندهم ويكذب نفسه وتماه في تبين المحارم **(قوله)** والا شرط بيان كل ما اغتابه به) اى مع الاستغفار والتوبة والمراد ان يبين له ذلك ويعتذر اليه ليسمح عنه بأن يبالغ في التاء عليه والتودد اليه وبلازم ذلك حتى يطيب قلبه وان لم يطيب قلبه كان اعتذاره وتودده حسنة يقابل بها سيئة الغيبة في الآخرة وعليه ان يخلص في الاعتذار والا فهو ذنب آخر ويحتمل ان يبقى لخصمه عليه مطالبة في الآخرة لانه لو علم انه غير مخلص لما رضى به قاله الامام الغزالي وغيره وقال ايضا فان غاب أو مات فقد فات امره ولا تدرك الا بكثرة الحسنات لتؤخذ عوضا في القيامة ويجب ان يفصل له الا ان يكون التفصيل مضرا له كذكره عيوباً يخفيها فانه يستحل منها مبهما اه وقال من لا على القارى في شرح المشكاة وهل يكفي ان يقول اغتبتك فاجعلنى في حل ام لا بد ان يبين ما اغتاب قال بعض علمائنا في الغيبة لا يعلم بها بل يستغفر الله له ان علم ان اعلامه يثير فتنة ويدل عليه ان الابراء عن الحقوق المجهولة جائز عندنا والمستحب لصاحب الغيبة ان يبرئه عنها وفي القنية تصافح الخصمين لاجل العذر استحلال قال النووى ورايت في فتاوى الطحاوى انه يكفي الندم والاستغفار في الغيبة وان بلغت المغتاب ولا اعتبار بتحليل الورثة **(قوله)** وصلة الرحم واجبة) نقل القرطبي في تفسيره اتفاق الامة على وجوب صلتها وحرمة قطعها للدالة القطعية من الكتاب والسنة على ذلك قال في تبين المحارم واختلفوا في الرحم التى يجب صلتها قال قوم هى قرابة كل ذى رحم محرم وقال آخرون كل قريب محرما كان او غيره اه والثاني ظاهر اطلاق المتن قال النووى في شرح مسلم وهو الصواب واستدل عليه بالاحاديث نعم متفاوت درجاتها ففي الوالدين اشد من المحارم وفيهم اشد من بقية الارحام وفي الاحاديث اشارة الى ذلك ككثيره في تبين المحارم **(قوله)** ولو كانت بسلام (الح) قال في تبين

عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال عليه الصلاة والسلام اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرك اخاك بما يكره قيل افرأيت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبت به وان لم يكن فيه فقد بهته واذا لم تبلغه فكيفيه الندم والا شرط بيان كل ما اغتابه به (وصلة الرحم واجبة ولو) كانت (بسلام وتحية وهدية) ومعاونة ومجاسة ومكاملة وتلطف واحسان

الحارم وان كان غائباً يصلهم بالمكتوب اليهم فان قدر على المسير اليهم كان افضل وان كان له والدان لا يكفي المكتوب ان اراد ايجبه وكذا ان احتاجا الى خدمته والاخ الكبير كالأب بعده وكذا الجد وان علا والاخت الكبيرة والحالة كالألم في الصلاة وقيل ألم مثل الأب وما عدا هؤلاء تكفي صلتهم بالمكتوب او الهدية اه وتماه فيه ثم اعلم انه ليس المراد بصلة الرحم ان تصلهم اذا وصلوك لان هذا مكافأة بل ان يصلهم وان قطعوك فقد روى البخاري وغيره ليس الواصل بالمكافي ولكن الواصل الذي اذا قطعت رحمه وصلها **(قوله)** ويזורهم غبا (الغب بالكسر عاقبة الشيء وفي الزيارة ان تكون في كل اسبوع ومن الحمى ماتاً خذ يوماً وتدع يوماً قاموس لكن في شرح الشريعة هو ان تزور يوماً وتدع يوماً ولما كان فيه نوع عسر عدل الى ما هو اسهل من الغب فقال بل يزور اقرباءه في كل جمعة او شهر على ما ورد في بعض الروايات اه **(قوله)** تزيد في العمر) وكذا في الرزق فقد اخرج الشيخان من احب ان يبسط له في رزقه وينسأ بضم اوله وتشديد ثائه المهمل وبالهملز اي يؤخر له في أثره اي أجله فيلصل رحمه قال الفقيه ابو الليث في تنبيه الغافلين اختلفوا في زيادة العمر فقل على ظاهره وقيل لا لقوله تعالى فاذا جاء اجلهم الآية بل المعنى يكتب ثوابه بعد موته وقيل ان الاشياء قد تكتب في اللوح المحفوظ معلقة كأن وصل فلان رحمه فعمره كذا والا فكذا ولعل الدعاء والصدقة وصلة الرحم من جللتها فلا يخالف الحديث الآية اه زاد في شرح الشريعة عن شرح المشرق او يقال المراد البركة في رزقه وبقاء ذكره الجليل بعده وهو كالحياة او يقال صدر الحديث في معرض الحث على صلة الرحم بطريق المبالغة يعني لو كان شيء يبسط به الرزق والاجل لكان صلة الرحم اه والظاهر الثالث لما في التنبيه عن الضحاك بن مزاحم في تفسير قوله تعالى يمحوا الله ما يشاء ويثبت قال ان الرجل يصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاثة ايام فيزيد الله تعالى في عمره الى ثلاثين سنة وان الرجل يقطع الرحم وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فيرد أجله الى ثلاثة ايام **(قوله)** وتماه في الدرر قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة يدوا واحدة في التناصر والتظاهر على كل من سواهم في اظهار الحق اه وتماه ايضا في الشريعة وتبين الحارم **(قوله)** ويسلم المسلم على اهل الذمة الخ انظر هل يجوز ان يأتي بلفظ الجمع لو كان الذمي واحداً والظاهر انه يأتي بلفظ المفرد اخذاً مما يأتي في الرد تأمل لكن في الشريعة اذا سلم على اهل الذمة فليقل السلام على من اتبع الهدى وكذلك يكتب في الكتاب اليهم اه وفي التارخانية قال محمد اذا كتبت الى يهودى او نصرانى في حاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى اه **(قوله)** لوله حاجة اليه) اي الى الذمي المفهوم من المقام قال في التارخانية لان النهى عن السلام لتوقيره ولا توقير اذا كان السلام لحاجة **(قوله)** هو الصحيح (مقابله انه لا بأس به بلافصيل وهو ما ذكره في الخانية عن بعض المشايخ **(قوله)** كما كره للمسلم مصافحة الذمي) أي بلا حاجة لما في الفتية لا بأس بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة اه تأمل وهل يشمتة اذا عطس وحمد قال الحموي الظاهر لا اه لكن سيأتى انه يقول له يهديك الله **(قوله)** واكثر المتون بالجر عطف على الشرح اي ونسخ اكثر المتون اي المتون المجردة عن الشرح وجمعها باعتبار اشخاصها والا فالمراد متن التنوير لا غير **(قوله)** بلفظ ويسلم) وهو كذلك بخط المصنف متناوشر حارملى

ويزورهم غبا ليزيد حبا
بل يزور اقرباءه كل جمعة
او شهر ولا يرد حاجتهم
لانه من القطيعة في الحديث
ان الله يصل من وصل
رحمه ويقطع من قطعها
وفي الحديث صلة الرحم
تزيد في العمر وتماه في
الدرر (ويسلم) المسلم
(على أهل الذمة) لوله
حاجة اليه والا كره هو
الصحيح كما كره للمسلم
مصافحة الذمي كذا في
نسخ الشارح واكثر
المتون بلفظ ويسلم

قآولتها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلم فافهم ﴿٣٦٤﴾ وفي شرح البخارى للعيني فى حديث اى

(قوله فاولتها هكذا) اى بالتقييد بالحاجة ليكون المتن ماشيا على الصحيح (قوله وهو الاحسن) لان الحكم الاصلى المنع والجواز حاجة عارض وقوله الاسلم لعل وجهه انه اذا لم يسلم مطلقا لا يقع فى محذور بخلاف ما اذا سلم مطلقا تأمل (قوله اى الاسلام خير) اى خصال الاسلام ط (قوله تطعم) بتأويل ان تطعم ويأتى فيه الاوجه التى ذكرها النحويون فى تسمع بالمعدي خير من ان تراه (قوله وتقرأ) من القرآن لامن الاقراء ط (قوله لحديث لا تبدؤا اليهود ولا النصارى بالسلام) يوجد فى كثير من النسخ زيادة فاذا القيمت احدهم فى طريق فاضطروه الى اضيقه رواء البخارى (قوله وكذا يخص منه الفاسق) اى لو معلنا والا فلا يكره كما سيزكره (قوله وامامن شك فيه) اى هل هو مسلم او غيره واما الشك بين كونه فاسقا او صالحا فلا اعتباره بل يظن بالمسلمين خيرا ط (قوله على العموم) اى المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم على من عرفت ومن لم تعرف ط (قوله ان الحديث) اى الاول المفيد عمومه شمول الذمى (قوله لمصلحة التأليف) اى تأليف قلوب الناس واستانلتهم باللسان والاحسان الى الدخول فى الاسلام (قوله ثم ورد النهى) اى فى الحديث الثانى لما أعز الله الاسلام (قوله فلا بأس بالرد) المتبادر منه ان الاولى عدمه ط لكن فى التارخانية واذا سلم اهل الذمة ينبغى ان يرد عليهم الجواب وبه نأخذ (قوله ولكن لا يزيد على قوله وعليك) لانه قد يقول السام عليكم اى الموت كما قال بعض اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له وعليك فرد دعاءه عليه وفى التارخانية قال محمد يقول المسلم وعليك ينوى بذلك السلام لحديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فرددوا عليهم (قوله تجيلا) قال فى المنع قيد به لانه لو لم يكن كذلك بل كان لغرض من الاغراض الصحيحة فلا بأس به ولا كفر (قوله ان نوى بقلبه) واما ان لم ينو شيأ يكرهه كفى المحيط وذكر البيهقى أخذ من نظائرها انه لا يكره وليس بعد النص الا الرجوع اليه والظاهر ان الذمى ليس بقيد ط (قوله واذا أتى دار انسان الخ) وفى فصول العلامى وان دخل على أهله يسلم اولائهم يتكلم وان أتى دار غيره يستأذن للدخول ثلاثا يقول فى كل مرة السلام عليكم يا اهل البيت ايدخل فلان ويمكث بعد كل مرة مقدار ما يفرغ الأكل والمتوضئ والمصلى بأربع ركعات فاذا أذن له دخل والارجع سالما عن الحقد والعداوة ولا يجب الاستئذان على من أرسل اليه صاحب البيت فاذا نودى من البيت من على الباب لا يقول انا فانه ليس بجواب بل يقول ايدخل فلان فان قيل لارجع سالما واذا دخل بالاذن يسلم اولائهم يتكلم ان شاء وان دخل بيتا ليس فيه احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فان الملائكة ترد عليه السلام فان لقيه خارج الدار يسلم اولائهم يتكلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام قبل الكلام فان تكلم قبل السلام فلا يجيبه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم قبل السلام فلا تجيبوه ويسلم على القوم حين يدخل عليهم وحين يفارقهم فمن فعل ذلك شاركهم فى كل خير عملوه بعده وان لقيهم وفارقهم فى اليوم مرارا وحالت بينهم وبينه شجرة أو جدار جدد السلام لان ذلك يوجب الرحمة وينوى بالسلام تجديد عهد الاسلام ان لا ينال المؤمن باذا فى عرضه وماله فاذا سلم على المؤمن حرم عليه تناول عرصه وماله وان دخل مسجدا وبعض القوم فى الصلاة وبعضهم لم يكونوا

الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر لحديث لا تبدؤا اليهودى ولا النصارى بالسلام فاذا القيمت احدهم فى طريق فاضطروه الى اضيقه رواء التجارى وكذا يخص منه الفاسق بدليل آخر واما من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث المذكور كان فى ابتداء الاسلام لمصلحة التأليف ثم ورد النهى اه فليحفظ ولو سلم يهودى او نصرانى او مجوسى على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن (لا) يزيد على قوله وعليك كما فى الخاتمة (ولو سلم على الذمى تجيلا يكفر) لان تجيل الكافر كفر ولو قال لمجوسى يا استاذ تجيلا كفر كما فى الاشياء وفيها لو قال لذى أطال الله بقاءك ان نوى بقلبه لعله يسلم او يؤدى الجزية ذليلا فلا بأس به (ولا يجب رد سلام السائل) لانه ليس للنجبة

ولا من يسلم وقت الخطبة خاتمة وفيها واذا أتى دار انسان يجب ان يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم اولائهم يتكلم ولو فى فضاء يسلم اولائهم يتكلم ولو قال السلام عليكم يا زيد لم يسقط برد غيره

فها يسلم وان لم يسلم لم يكن تاركا للسنة اه **(قوله ولو قل يا فلان)** اى بهذا اللفظ ولكن نص عبارة
الخاتية رجل كان جالسا في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام
بعض القوم سقط السلام عن سلم عليه قيل ان سمي رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو
لا يسقط رد السلام عن زيد وان لم يسلم وقال السلام عليك و اشار الى رجل فرد غيره سقط
السلام عن المشار اليه اه وجزم في الخلاصة وغيرها بهذا التفصيل **(قوله سقط)** لان
قصده التسليم على الكل ويجوز ان يشار للجماعة بخطاب الواحد هندية وفي تبين المحارم
ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد عنهم اه ط **(قوله وشرط في الرد الخ)** اى كما
لا يجب الرد الا باستماعه تارخانية **(قوله فلو أصم يريه تحريك شفثيه)** قال في شرح الشريعة
واعلم انهم قالوا ان السلام سنة واستماعه مستحب وجوابه اى رده فرض كفاية واستماع
رده واجب بحيث لو لم يسمعه لا يسقط هذا الفرض عن السامع حتى قيل لو كان المسلم أصم يجب
على الراد ان يحرك شفثيه ويريه بحيث لو لم يكن أصم لسمعه اه **(قوله بدليل حل ذبيحته)** اى
مع ان التسمية فيها فرض وقدا اجزأت منه واختلف في التسليم على الصبيان فقيل لا يسلم وقيل
التسليم أفضل قال الفقيه وبه نأخذ تارخانية واما السلام على المرأة وتشميتها فقد مر الكلام
عليه في فصل النظر والمس **(قوله بلفظ الجماعة)** لان مع كل واحد حافظين كراما
كاتبين فكل واحد كانه ثلاثة تارخانية **(قوله ولا يزيد الراد على وبركاته)** قال في
التارخانية والافضل للمسلم ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحجب كذلك يرد
ولا ينبغي ان يزداد على البركات شئ اه وياتى بواو العطف فى وعليكم وان حذفها أجزأه
وان قال المبتدى سلام عليكم او السلام عليكم فله المصيب ان يقول فى الصورتين سلام عليكم
او السلام عليكم ولكن الالف واللام أولى اه **(قوله ورد السلام وتشميت العاطس على**
الفور) ظاهره انه اذا أخره لغير عذر كره تحريرا ولا يرتفع الاثم بالرد بل بالتوبة ط وفى
تبين المحارم تشميت العاطس فرض على الكفاية عند الاكثرين وعند الشافعى سنة وعند بعض
الظاهرية فرض عين قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العاطس ويكره الثناؤب فاذا
عطس فحمد الله حق على كل مسلم سمعه ان يشتمه رواه البخارى التشميت بالسين المعجمة او بالسين
المهملة هو الدعاء بالخير والبركة وانما يستحق العاطس التشميت اذا حمد الله تعالى واما اذا لم
يحمد لا يستحق الدعاء لان العاطس نعمة من الله تعالى فمن لم يحمد بعد عطاسه لم يشكر نعمة
الله تعالى وكفر ان النعمة لا يستحق الدعاء والمأمور به بعد العطاس ان يقول الحمد لله او يقول
الحمد لله رب العالمين وقيل الحمد لله على كل حال واختلفوا فيما ذا يقول المسمت فقيل يقول
يرحمك الله وقيل الحمد لله تعالى ويقول للمسمت يهديك الله وان كان العاطس كافرا
فحمد الله تعالى يقول المسمت يهديك الله واذا تكرر العطاس قالوا يشتمه ثلاثا ثم يسكت قال
قاضيخان فان عطس اكثر من ثلاث يحمد الله تعالى فى كل مرة ومن كان يحضرته يشتمه فى
كل مرة فحسن ايضا اه وينبئ ان يقول العاطس للمسمت غفر الله لى ولكم أو يقول
يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك وينبئ للعاطس أن يرفع صوته بالتحميد حتى
يسمع من عنده فيشتمه ولو شتمه بعض الحاضرين اجزأ عنهم والافضل ان يقول كل واحد

ولو قال يا فلان او اشار
لمعين سقط وشرط في الرد
وجواب العطاس اسماعه
فلو أصم يريه تحريك شفثيه
انتهى قلت وفى المبتنى
ويسقط عن الباقيين برد
صبي يعقل لانه أهل اقامة
الفرض فى الجملة بدليل
حل ذبيحته وقيل لا وفى
المجتبى ويسقط برد العجوز
وفى رد الشابة والصبي
والمنجون قولان وظاهر
التاجية ترجيح عدم
السقوط ويسلم على الواحد
بلفظ الجماعة وكذا الرد
ولا يزيد الراد على وبركاته
ورد السلام وتشميت
العاطس على الفور

منهم لظاهر الحديث وقيل اذا عطس رجل ولم يسمع منه تحميد يقول من حضره يرحمك الله ان كنت حمدت الله تعالى واذا عطس من وراء الجدار فحمد الله تعالى يجب على كل من سمعه التسميت اه وفي فصول العلامى وندب السامع ان يسبق العاطس بالحمد لله لحديث من سبق العاطس بالحمد لله أمن من الشوص واللوص والعلوص اه وهو بفتح اول الاولين وكسر او الثالث المهمل وفتح لامه المشددة وسكون الواو وآخر الجميع صاد مهملة وفي الاوسط للطبراني عن علي رفعه من عطس عنده فسبق بالحمد لم يشك خاصرته واخرج ابن عساكر من سبق العاطس بالحمد وقاه الله وجع الحاضرة ولم يرفى فيه مكروها حتى يخرج من الدنيا ونظم بعضهم الحديث الاول فقال

من يتدنى عاطسا بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص كذا وردا

غنيت بالشوص داء الرأس ثم بما يليه البطن والضرس اتبع رشد

وفي المغرب الشوص وجع الضرس واللوص وجع الاذن والعلوص اللوى وهى التخمة اه قال فى الشرعة وينكس رأسه عند العطاس ويخمر وجهه ويخفض من صوته فان تصرخ بالعطاس حق وفي الحديث العطسة عند الحديث شاهد عدل ولا يقول العاطس أب او اشبه فانه اسم للشيطان اه **(قوله)** ويجب رد جواب كتاب التحية لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر مجتبي والناس عنه غافلون ط اقول المتبادر من هذا ان المراد رد سلام الكتاب لارد الكتاب لكن فى الجامع الصغير للسيوطى رد جواب الكتاب حق كرد السلام قال شارحه المناوى اى اذا كتب لك رجل بالسلام فى كتاب ووصل اليك وجب عليك الرد باللفظ او بالمراسلة وبه صرح جمع شافعية وهو مذهب ابن عباس وقال النووى ولو اتاه شخص بسلام من شخص اى فى ورقة وجب الرد فورا ويستحب ان يرد على المبلغ كما اخرجاه النسائى ويتأكد رد الكتاب فان تركه ربما اورث الضغائن ولهذا أنشد

اذا كتب الخليل الى الخليل فحق واجب رد الجواب

اذا الاخوان فاتهم ثلاثى فمصلحة بأحسن من كتاب

(قوله) يجب عليه ذلك لانه من اصال الامانة لمستحقها والظاهر ان هذا اذا رضى بحملها تأمل ثم رأيت فى شرح المناوى عن ابن حجر التحقيق أن الرسول ان التزمه اشبه الامانة والا فوديعة اه اى فلا يجب عليه الذهاب لتبليغه كما فى الوديعة قال الشرنبلالى وهكذا عليه تبليغ السلام الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن الذى امره به وقال ايضا ويستحب ان يرد على المبلغ ايضا فيقول وعليك وعليه السلام اه ومثله فى شرح تحفة الاقران للمصنف وزاد وعن ابن عباس يجب اه لكن قال فى التاترخانية ذكر محمد حديثا يدل على ان من بلغ انسانا سلاما عن غائب كان عليه ان يرد الجواب على المبلغ اولا ثم على ذلك الغائب ه وظاهره الوجوب تأمل **(قوله)** لو معلنا تخصيص لما قدمه عن العيني وفى فصول العلامى ولا يسلم على الشيخ المازح الكذاب واللاغى ولا على من يسب الناس او ينظر وجوه الاجنيات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يغنى او يطير الحمام ما لم تعرف توبتهم ويسلم على قوم فى معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناويا ان يشغلهم عما هم فيه عند ابى حنيفة وكره عندهما

ويجب رد جواب كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا خراقرأ فلانا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق لو معلنا والا لا كما يكره على عاجز عن الرد حقيقة

تحقير الهم (قوله كآكل) ظاهره ان ذلك مخصوص بحال وضع اللقمة في الفم والمضغ واما قبل
وبعد فلا يكره لعدم المجزوءية صرح الشافعية وفي وجيز الكردي مر على قوم يأكلون ان كان
محتاجا وعرف انهم يدعون سلم والا فلا اه وهذا يقضى بكراهة السلام على الآكل مطلقا
الا فيما ذكره ط (قوله ولو سلم لا يستحق الجواب) اقول في البرازية وان سلم في حال التلاوة
فالمختار انه يجب الرد بخلاف حال الخطبة والاذان وتكرار الفقه اه وان سلم فهو آثم
تأخر خاتمة وفيها والتصحيح انه لا يرد في هذه المواضع اه فقد اختلف التصحيح في القارى وعند
ابن يوسف يرد بعد الفراغ او عند تمام الآية وفي الاختيار واذا جلس القاضي ناحية من
المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه لانه جلس للحكم والسلام تحية الزائرين
فينبغي ان يشتغل بما جلس لاجله وان سلموا لا يجب عليه الرد وعلى هذا من جلس يفقه تلامذته
ويقرئهم القرآن فدخل عليه داخل فسلم وسعه ان لا يرد لانه انما جلس للتعليم لا الرد السلام
اه (قوله بحزم الميم) الاولى يسكون الميم قال ط وكان عدم الوجوب لمخالفته السنة التي
جاءت بالتركيب العربي ومثله فيما يظهر الجمع بين آل والتتوين اه وظاهر تقييده بحزم الميم
انه لو نون المجرد من آل كما هو تحية الملائكة لاهل الجنة يجب الرد فيكون له صيغتان وهو ظاهر
ما قدمناه سابقا عن التآخرية ثم رأيت في الظهيرية ولفظ السلام في المواضع كلها السلام
عليكم او سلام عليكم بالتتوين وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما قال الشرنبلالي
في رسالته في المصافحة ولا يتبدى بقوله عليك السلام ولا بعلبكم السلام لما في سنن ابن داود
والترمذي وغيرها بالاسانيد الصحيحة عن جابر بن سليم رضى الله تعالى عنه قال أتيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان
عليك السلام تحية الموتى قال الترمذي حديث حسن صحيح ويؤخذ منه انه لا يجب الرد على
المتبدى بهذه الصيغة فانه ما ذكر فيه انه عليه الصلاة والسلام ردا السلام عليه بل نهاء وهو
احدا احتمالات ثلاثة ذكرها النووي في ترجيح كونه ليس سلاما والرد عليه ثم علمه كما رد على
المسي صلاته ثم علمه ولو رادوا وافتدأ بقوله وعليكم السلام لا يستحق جوابا لان هذه الصيغة
لا تصلح للابتداء فلم يكن سلاما قاله المتولى من أئمة الشافعية اه قلت وفي التآخرية عن
الفيقيه ابن جعفر ان بعض اصحاب ابن يوسف كان اذا مر بالسوق يقول سلام الله عليكم فقل
له في ذلك فقال التسليم تحية واجابته فرض فاذا لم يجيبوني وجب الامر بالمعروف فأما سلام الله
عليكم فدعاء فلا يلزمهم ولا يلزمي شئ فأختره لهذا اه قلت فهذا مع ما مر يفيد اختصاص
وجود الرد بما اذا ابتدا بلفظ السلام عليكم او سلام عليكم وقد منا ان للمجيب ان يقول في
الصورتين سلام عليكم او السلام عليكم ومفاده ان ما صالح للابتداء صالح للجواب ولكن علمت
ما هو الافضل فيهما (تمة) قل في التآخرية ويسلم الذي يأتيك من خلفك ويسلم الماشي على
القاعد والراكب على الماشي والصغير على الكبير واذا التقيا فضاهما يسبقهما فان سلما
مما يرد كل واحد وقال الحسن يتبدى الاقل بالاكثر اه وفيها السلام سنة ويفترض على
الراكب المسار بالراجل في طريق عام او في المفازة للامان اه وفي البرازية ويسلم الآتي من
المصر على من يستقبله من القرى وقيل يسلم القروى على المصرى اه وفي تبيين المحارم قال

كآكل او شرعا كصل
وقارى ولو سلم لا يستحق
الجواب اه وقد منافي باب
ما يفسد الصلاة كراهته
في نيف وعشرين موضعا
وانه لا يجب رد سلام عليكم
بحزم الميم ولو دخل ولم ير
احد يقول السلام علينا

النووى هذا الأدب هو فيما اذا التقيافى طريق اما اذا ورد على قعود فان الوارد يبدأ بالسلام بكل حال سواء كان صغيرا او كبيرا او قليلا او كثيرا كذا فى الطبرانى اه قال ط والقواعد توافقه واختلفوا فى ايهما افضل اجرا قيل الراد وقيل المسلم محيط وان سلم ثانيا فى مجلس واحد لا يجب رد الثاني تأخرانية وفيها عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتمتم المجلس فسلموا على القوم واذا رجعت فسلموا عليهم فان التسليم عند الرجوع افضل من التسليم الاول (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون مسلما على الملائكة الذين معه وصالحى الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا ان الجن مكلفون بما كلفناه ومقتضاه انه يجب عليهم الرد ولا يخرجون عنه الا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال انهم أمروا بالاستتار عن عين الانس لعدم الانس والمجانسة ورده ظاهرا من قيل الاعلان فتدبر ط اقول لا نسلم ان هذه الصيغة مما يجب على سامعها الرد اذا لا خطاب فيها وليست من الصغيتين السابقتين والا لوجب الرد ايضا على من سمعها من الانس ويحتاج الى نقل صريح والظاهر عدمه فلا يجب على الجن بالاولى بل هى لمجرد الدعاء كما هى فى التشهد وكما فى الصيغة التى اختارها بعض اصحاب ابى يوسف كما مر تأمل (قوله الا اذا لم يتخط) اى ولم يمر بين يدي المصلين قال فى الاختيار فان كان يمر بين يدي المصلين ويتخطى رقاب الناس يكره لانه اعانة على اذى الناس حتى قيل هذا فلس لا يكفره سبعون فلما اه قال ط فالكراهة للتخطى الذى يلزمه غالبا الايذاء واذا كانت هناك فرجة يمر منها لا تخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مفهومه (قوله فى الصلاة) اى وهى كانت فى المسجد فتم الدليل او انه اذا كان ذلك جائزا فى الصلاة وهى افضل الاعمال فلأن تجوز فى المسجد وهو دونها أولى (قوله احب الاسماء الخ) هذا لفظ حديث رواه مسلم وابوداود والترمذى وغيرهم عن ابن عمر مرفوعا قال المناوى وعبد الله افضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وافضلها بعدها محمد ثم احمد ثم ابراهيم اه وقال ايضا فى موضع آخر ويلحق بهذين الاسمين اى عبد الله وعبد الرحمن ما كان مثلهما كعبد الرحيم وعبد الملك وتفضيل التسمية بهما محمول على من أراد التسمية بالعبودية لانهم كانوا يسمون عبد شمس وعبد الدار فلا ينافى ان اسم محمد واحدا أحب الى الله تعالى من جميع الاسماء فانه لم يخترن لىبه الا ما هو احب اليه هذا هو الصواب ولا يجوز حمله على الاطلاق اه وورد من ولد له مولود فسماه محمدا كان هو ومولوده فى الجنة رواه ابن عساكر عن امامة رفعه قال السيوطى هذا أسئل حديث ورد فى هذا الباب واسناده حسن اه وقال السيخاوى واما قولهم خير الاسماء ما عبد وما حمد فاعلمته (قوله وجاز التسمية بعلى الخ) الذى فى التأخرانية عن السراجية التسمية باسم يوجد فى كتاب الله تعالى كالعلى والكبير والرشيد والبدیع جائزة الخ ومثله فى المنع عنها وظاهره الجواز ولو معرقا بال (قوله لكن التسمية الخ) قال ابو الليث لا احب للعجم ان يسموا عبد الرحمن وعبد الرحيم لانهم لا يعرفون تفسيره ويسمون به بالتصغير تأخرانية وهذا مشتهر فى زماننا حيث ينادون من اسمه عبد الرحيم وعبد الكريم او عبد العزيز مثلا فيقولون رحيم وكريم وعزيز بتشديد اء التصغير ومن اسمه عبد القادر قويدير وهذا مع قصده كفر فى المنية من الحق اداة التصغير فى آخر اسم عبد العزيز او نحوه مما اضيف الى واحد من

وعلى عباد الله الصالحين
(فرع) يكره اعطاء سائل
المسجد الا اذا لم يتخط
رقاب الناس فى المختار كما
فى الاختيار ومتن مواهب
الرحمن لان علما تصدق
بجائزته فى الصلاة فحده الله
بقوله ويؤتون الزكاة وهم
راكون (احب الاسماء
الى الله تعالى عبد الله
وعبد الرحمن) وجاز التسمية
بعلى ورشيد وغيرها
من الاسماء المشتركة
ويراد فى حقنا غير ما يراد فى
حق الله تعالى لكن التسمية
بغير ذلك فى زنا او لى لان
العوام يصغرونها عند
التداء كذا فى السراجية
وفىها (ومن كان اسمه محمد
لا بأس بأن يكنى ابى القاسم)
لان قوله عليه الصلاة
والسلام سمو باسمى

الاسماء الحسنی ان قال ذلك عمدا كفر وان لم يدرب ما يقول ولا قصد له لم يحكم بكفره ومن سمع منه ذلك يحق عليه ان يعلمه اه وبعضهم يقول رحون لمن اسمه عبدالرحمن وبعضهم كالتركمان يقول حمو وحسولن اسمه محمد وحسن وانظر هل يقال الاولى لهم ترك التسمية بالآخرين لذلك (قوله ولا تكنوا) بفتح التون المشددة ماضى تكنى وهو على حذف احدى التاءين اى لان اليهود كانوا ينادون يا ابا القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم قالوا لانفك ط لكن قوله ماضى تكنى صوابه مضارع تكنى كالا يحنى (قوله قد نسخ) لعل وجهه زوال علة النهى السابقة بوفاته عليه الصلاة والسلام تأمل * (تمة) * التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في عباده ولا ذكره رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يستعمله المسلمون تكلموا فيه والاوى ان لا يفعل وروى اذا ولد لاحدكم ولد فادات فلا يدقنه حتى يسميه ان كان ذكرا باسم الذكروا ان كان اناثا فباسم اناثى وان لم يعرف فباسم يصلح لهما ولو كنى ابنه الصغير بأبى بكر وغيره كرهه بعضهم وعامتهم لا يكره لان الناس يريدون به التفاؤل تثارخانية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير الاسم القبيح الى الحسن جاءه رجل يسمى اصرم فسماه زرع وجاه آخر اسمه المضطجع فسماه النبعث وكان لعمر رضى الله عنه بنت يسمى عاصية فسمها جميلة ولا يسمى الغلام يسارا ولا رباحا ولا نجاحا ولا بأفاح ولا بركة فليس من المرضى ان يقول الانسان عندك بركة فتقول لا وكذا سائر الاسماء ولا يسميه حكما ولا ابا الحكم ولا ابا عيسى ولا عبد فلان ولا يسميه بما فيه تزكية نحو الرشيد والامين فصول العلامى اى لان الحكم من اسمائه تعالى فلا يليق اضافة الاب اليه او الى عيسى أقول ويؤخذ من قوله ولا عبد فلان منع التسمية بعبد النبي ونقل المناوى عن الدميرى انه قيل بالجواز بقصد التشریف بالنسبة والاكثر على المنع خشية اعتقاد حقيقة العبودية كما لا يجوز عبد الدار اه ومن قوله ولا بما فيه تزكية المنع عن نحو محي الدين وشس الدين مع ما فيه من الكذب وألف بعض المالكية في المنع منه مؤلفا وصرح به القرطبي في شرح الاسماء الحسنی وانشد بعضهم فقال

أرى الدين يستحي من الله أن يرى * وهذا له فخر وذاك نصير

فقد كثرت في الدين ألقاب عصبه * هم في مراعى المنكرات حمير

وانى اجل الدين عن عزه بهم * واعلم أن الذنب فيه كبير

ونقل عن الامام النووى انه كان يكره من يلقبه بتحي الدين ويقول لأجعل من دعائى به فى حل ومال الى ذلك العارف بالله تعالى الشيخ سنان فى كتابه تبيين المحارم واقام الطامة الكبرى على المتسمين بتلك وانه من التزكية المنهى عنها فى القرآن ومن الكذب قال ونظيره ما يقال للمدرسين بالتركي افندى وسلطانم ونحوه ثم قال فان قيل هذه مجازات صارت كالاعلام فخرجت عن التزكية فالجواب ان هذا يرد ما يشاهد من انه اذا نودى باسمه العلم وجد على من ناداه به فعلم ان التزكية باقية وقد كان الكبار من الصحابة وغيرهم ينادون بأعلامهم ولم ينقل كراهتهم لذلك ولو كان فيه ترك تعظيم العلم واهله لتهوا عنه من ناداهم بها اه ملخصا وقد أطل بما ينبغي مراجعته (قوله ويكره ان يدعو الخ) بل لا بد من لفظ يفيد التعظيم كياسدى ونحوه لمزيد حقهما على الولد والزوجة وليس هذا من التزكية لانها راجعة الى المدعو بأن يصف نفسه بما

ولا تكنوا بكنيتى قد نسخ
لان عليا رضى الله عنه كنى
ابنه محمد بن الحنفية أبا
القاسم (ويكره ان يدعو
الرجل أباه وان تدعو
المرأة زوجها بأسمه)
اه بلفظه

(و) فيها يكره (الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي الحلاء ٣٧٠) وفي حالة الجماع (وزاد أبو الليث

يفيدها لا الى الداعي المطلوب منه التأدب مع من هو فوقه (قوله وفيها) اي في السراجية
(قوله يكره الكلام في المسجد) ورد انه يأكل الحسنات كإنما كل النار الحطب وحمله في
الظهيرية وغيرها على ما اذا جلس لاجله وقد سبق في باب الاعتكاف وهذا كله في المباح لافي
غيره فانه اعظم وزرا (قوله وخلف الجنازة) اي مع رفع الصوت وقدمنا الكلام عليه قليل
المسابقة (قوله وفي الحلاء) لانه يورث المقت من الله تعالى ط (قوله وفي حالة الجماع) لان
حاله مبنى على السر وكان يأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالادب ط وذكر في الشريعة ان من
السنة ان لا يكثر الكلام في حالة الوطء فان منه خرس الولد (قوله وعند التذكير) اي مع رفع
الصوت قال في التارخانية وليس المراد رفع الواعظ صوته عند الوعظ وانما المراد رفع بعض
القوم صوته بالتلهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره (قوله فاظنك به) اي
يرفع الصوت عند الغناء والمراد رفع الصوت به وقدمنا الكلام على ذلك كله (قوله احبوا
العرب) كذا في كثير من النسخ مسندا الى واوالجماعة وهو الموافق لما في الجامع الصغير وغيره
وفي بعض النسخ أحب بلاوا ومسند للمتكلم او امر للمفرد من احب قال الجراحى وسنده
فيه ضعف وقد ورد في حب العرب احاديث كثيرة بصير الحديث بمجموعها حسنا وقد افردوا
بالتأليف جماعة منهم الحافظ العراقي ومنهم صديقنا الكامل السيد مصطفى البكرى فانه ألف
فيه رسالة نحو العشرين كراسة اه والمراد الحث على حب العرب من حيث كونهم عربا
وقد يعرض لهم بما يقتضى زيادة الحب بما فيهم من الايمان والفضائل وقد يعرض ما يوجب
البغض بما يعرض لهم من كفر ونفاق وتماه في شرح المناوى الكبير (قوله ولسان اهل
الجنة) الذي في الجامع الصغير وكلام اهل الجنة (قوله اي يفكره) بيان لحاصل كلام المصنف
وعبارة الخلاصة رجل تمنى الموت لضيق عيشه او غضب من عدوه لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يتمي احدكم الموت لضر تزل به وان كان لتغير زمانه وظهور المعاصي فيه مخافة
الوقوع فيها لا بأس به لما روى عن النبي عليه السلام في مثل هذه الصورة قال فبطن الارض
خير لكم من ظهرها اه اقول والحديث الاول في صحيح مسلم لا يتمي احدكم الموت لضر تزل
به فان كان لا بد متمنيا فليقل اللهم احبني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا
لي (قوله ولا بأس بلبس الصبي) الاولى التعبير بالالباس مصدر المزيه وان يقول وكذا لبس
البالغ (قوله ونازعه ابن وهبان الخ) وقال ايضا فان الادلة تعارضت في جواز لبسه اه لكن
رده ابن الشحنة بأنه سفساف من القول لانعلم له دليلا ورد في النهي عن لبس شئ منها اه
اقول فديقال ان قوله تعالى وتستخرجون منه حلية تلبسونها اي اللؤلؤ والمرجان يفيد الجواز
وكذا قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا واما النهي فمن حيث ان فيه تشبها بالنساء فانه من
حليهن وقد اخرج ابو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل لكن يدخل في هذا
اللؤلؤ ايضا بالاولى لان تحليهن به اكثر من بقية الاحجار فالتفرقة غير مناسبة تأمل (قوله وجزم
في الجوهرة بجرمة اللؤلؤ) وكذا في السراج وعلمه بأنه من حلي النساء (قوله وحمل المصنف الخ)
ذكره في فصل اللبس اخذا من قول الزيلعي ثم قيل على قياس قوله لا بأس للرجال بلبس اللؤلؤ

في الملبستان وعند قراءة
القرآن وزاد في الملتقى تبعا
للمختار وعند التذكير
فما ظنك به عند الغناء
الذي يسمونه وجدا
(العربية فضل على سائر
الالسن وهو لسان
أهل الجنة من تعلمها او
علمها غيره فهو مأجور)
وفي الحديث احبوا العرب
ثلاث لاني عربي
والقرآن عربي ولسان
أهل الجنة في الجنة عربي
وفيها (تطين القبور
لا يكره في المختار) وقيل
يكره وقال البزدوى لو
احتيج للكتابة كيلا
يذهب الاثر ولا يمتنع لا
بأس به ذكره المصنف في
أخبار الوصية للأقارب
وقدمناه في الجنازة (يكره
تمنى الموت) لغضب أو
ضيق عيش (الاحفوف
الوقوع في معصية) اي
يفكره لحوف الدنيا بالدين
لحديث فبطن الارض خير
لكم من ظهرها خلاصة
(ولا بأس بلبس الصبي
اللؤلؤ وكذا البالغ)
كذا في شرح الوهبانية
معزيا للمنية وقاس عليه
الطرسوسى بقية الاحجار
كياقوت وزمرد ونازعه
ابن وهبان بأنه يحتاج الى

نقل صريح وجزم في الجوهرة بجرمة اللؤلؤ قلت وحمل المصنف ما في المنية على قوله وملف الجوهرة (الحالص)

على قولهما قال وقدر جميعا قولهما في ٣٧١ الكافي قولهما أقرب الى عرف ديارنا فيفتي به ثم قال المصنف وعليه فالمعتمد

في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجال لانه من حلى النساء (ويكره) للولى الباس (الحللخال او السوار للصبي) ولا بأس بثقب اذن البنات والطفل استحسانا ملتقط قلت وهل يجوز الحرام في الانق لم أره (ويكره) للذكر والاثنى الكتابة بالقلم المتخذ من الذهب او الفضة او من دواة كذلك (سراجية) ثم قال لا بأس بتجويه السلاح بذهب وفضة ولا بأس بسرج ولجام ونفر من الذهب عند أبي حنيفة خلافا لابن يوسف (جارية) يزيد قال بكر وكفى زيد بيعها حل لعمر وشراؤها ووطؤها) لقبول قول بكر ان أكبر رأيه صدقه كافر وأن أكبر رأيه كذبه لا يقبل قوله ولا يشتري منه ولو لم يخبره ان ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشرائه منه (كحل وط) من زفت اليه وقال النساء هي امرأتك (و) حل (نكاح) من قالت طلقى زوجي وانقضت عدتي او كنت امة لفلان واعتقني) ان

الحالض (قوله على قولهما) اى من ان لبس عقد اللؤلؤ لبس حلى وهو ما شئ عليه اصحاب المتون في كتاب الايمان فلو حلف لا يلبس حليا فلبس ذلك يحنث للعرف (قوله وعليه) اى كون المرجح قولهما واقول في اعتماد الحرمة بناء على ذلك نظر لان ترجيح قولهما بكونه حليا لان الايمان مبنية على العرف وكون العرف يعد حليا يفيد الحنث في حلفه لا يلبس حليا ولا يفيد انه يحرم لبسه على الرجال اذ ليس كل حلى حراما على الرجال بدليل حل الخاتم والعلم والثوب المنسوج بالذهب اربعة اصابع وحلية السيف والمنطقة نعم التعليل الآتى بأنه من حلى النساء ظاهرا في افادة الحرمة لما فيه من التشبه بهن كقدمناه فتأمل (قوله الحللخال) كلبال ويسمى خلخال ويضم قاموس (قوله للصبي) اى الذكر لانه من زينة النساء (قوله والطفل) ظاهره ان المراد به الذكر مع ان ثقب الاذن تعليق القرط وهو من زينة النساء فلا يحل للذكر والذى في عامة الكتب وقدمناه عن التارخانية لا بأس بثقب اذن الطفل من البنات وزاد في الحاوى القدسي ولا يجوز ثقب اذان البنين فالصواب اسقاط او (قوله لم أره) قلت ان كان مما يميز النساء به كما هو في بعض البلاد فهو فيها كثقب القرط اه ط وقد نص الشافعية على جوازه مدني (قوله ويكره) للذكر والاثنى الخ) قدمنا عن الحنابلة ما هو اعم من ذلك وهو ان النساء فيا سوى الحلى من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال (قوله ثم قل الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى قبل فصل اللبس (قوله ونفر) بالناء المثناة والفاء محر كا وهو من السرج ما يجعل تحت ذنب الدابة اه مغرب وقديسكن قاموس (قوله جارية) زيد) اى يعلم عمر وانها لزيدا واخبره بكر بذلك (قوله ان أكبر رأيه صدقه الخ) اكبر اسم كان المحذوفة وصدقه بالنصب خبرها وهذا التفصيل اذا كان الخبر غير ثقة كاي علم من الهداية وغيرها وانما قبل لان عدالة الخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة كما مر واكبر الراى يقام مقام اليقين (قوله ولو لم يخبره الخ) اى ولم يعرف الشارى ذلك قال في الهداية فان كان عرفها لا يثبتها حتى يعلم انتقالها الى ملك الثانى اه زاد الزيلعي اوانه وكله (قوله فلا بأس بشرائه منه) وان كان فاسقا لان اليد دليل الملك ولا معتبرا كبر الراى عند وجود الدليل الظاهر الا ان يكون مثله لا يملك مثل ذلك فحينئذ يستحب له ان يتزوه ومع ذلك لو اشترها صح لاعتماده الدليل الشرعى ولو البائع عبد لم يشتريها حتى يسئل لان المملوك لا يملك له فان اخبره بالاذن فان كان ثقة قبل والاعتبرا كبر الراى وان كان لا رأى له لا يشتريها لقيام المانع فلا بد من دليل هداية وغيرها (قوله وتسامه في الخانية) وكذا في الهداية في فصل البيع من هذا الكتاب (قوله وأن بامر مستكر) كما اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر كان نكاحي فاسدا أو كان الزوج على غير الاسلام لا يسع الثانى ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بأمر مستكر وكما اذا قالت المطلقة ثلاثا تزوجها الاول حلت لك فانه لا يحل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها فان العلماء اختلفوا في حلها له بمجرد نكاح الثانى فقال بعضهم تحل له فاعلمها اعتمدت هذا القول فلا بد من الاستفسار وتامه في الفتح (قوله كتب الخ) مثل الكتابة السؤال بالقول ومثل الشافعي غيره من اصحاب المذاهب ط (قوله يكتب جواب ابى حنيفة) هذا بناء على ما قالوا انه يجب اعتقاد ان مذهبه صواب يحتمل الخطا ومذهب

وقع في قلبه صدقها وتامه في الخانية قلت وحاصله انه متى اخبرت بأمر محتمل فان ثقة او وقع في قلبه صدقها لا بأس بتزوجها وان بأمر مستكر لا مالم يستفسرها * (فروع) * كتب ما قول الشافعي يكتب جواب ابى حنيفة

* واذا كتب المفتي يدين يكتب ولا يصدق قضاء ليقتضى القاضي بحثه * الترجيع بالقرآن والاذان بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه الحروف وان زاد كره له ولمستمعه وقوله احسنت ان لسكوته فحسن وان لتلك القراء يخشى عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة ولاحد ثلاثة حرام لقهر مسلم وظهار علم ونيل دنيا او مال او قبول * التذكير على المنابر للوعظ والاتعاظ سنة الانبياء والمرسلين وللرياسة ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والنصارى * قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروه كافي الحاوي القدسي * يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الاصح والاصح انه الصلاة والسلام لم يفعله ويكره بالسواد وقيل لا يجمع الفتاوى والكل من منح المصنف * الكتب التي لا ينتفع بها يمجى عنها اسم الله وملائكته ورسله ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى في ماء جار كاهي وتدفن وهو احسن كافي الانبياء

غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على انه لا يجوز تقليد المفضول مع وجود الافضل والحق جوازه وهذا الاعتقاد انما هو في حق المجتهد لا في حق التابع المقلد فان التقليد يجوز بتقليد واحد منهم في الفروع ولا يجب عليه الترجيع اه ط ومثله في خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق للاستاذ عبدالغنى النابلسي قدس الله سره (قوله واذا كتب المفتي يدين) اى كتب هذا اللفظ بأن سئل مثلاً عن حلف واستثنى ولم يسمع احداً يجب بأنه يدين اى لا يثبت فيما بينه وبين ربه ولكن يكتب بعده ولا يصدق قضاء لان القضاء تابع للفتوى في زماننا لجهل القضاة فر بما ظن القاضي انه يصدق قضاء ايضاً (قوله الترجيع بالقرآن والاذان الخ) الاولى التلحين اى التغنى لان الترجيع في اللغة التردد قال في المغرب ومنه الترجيع في الاذان لانه يأتي بالشهادتين خافضاً بهما صوته ثم يرجعهما رافعاً بهما صوته اه وفي الذخيرة وان كانت الالحان لا تغير الكلمة عن وضعها ولا تؤدي الى تطويل الحروف التي حصل التغنى بها حتى يصير الحرف حرفين بل لتحسين الصوت وتزين القراءة لا يوجب فساد الصلاة وذلك مستحب عندنا في الصلاة وخارجها وان كان يغير الكلمة من موضعها يفسد الصلاة لانه منهي وانما يجوز ادخال المد في حروف المد واللين والهوائية والمعتل اه وورد في تحسين القراءة بالصوت أحاديث منها ما رواه الحاكم وغيره عن جابر رضى الله عنه بلفظ حسنوا القرآن بأصواتكم الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً (قوله وان زاد) بأن اخرج الكلمة عن معناها كره اى حرم (قوله يخشى عليه الكفر) لانه جعل الحرام المجمع عليه حسناً ولعله لم يكفر جزماً لان تحسينه ذلك ليس من حيث كونه أخرج القرآن عن وضعه بل من حيث تنعيمه وتطريبه تأمل ويقرب من هذا ما يقال في زماننا لمن يغنى للناس الغناء المحرم بارك الله طيب الله الانفاس فان قصد الثناء عليه والدعاء له لسكوته فحسن وان اغتنائه فهو معصية اخرى مع السماع يخشى منها ذلك فليتبته لذلك (قوله ونيل دنيا او مال او قبول) عبارة الحاوي القدسي نحو المال او القبول وهي كذلك في المنح (قوله وشاذة) هي ما فوق العشرط (قوله دفعة) وأولى بالكره الاقتصار على الشاذة وتقدم انها لا تجزئ في الصلاة ولا تفسدها ط (قوله كافي الحاوي القدسي) اى من قوله الترجيع بالقرآن الى هنا (قوله خضاب شعره ولحيته) لا يديه ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء (قوله والاصح) انه عليه الصلاة والسلام لم يفعله لانه لم يحتاج اليه لانه توفي ولم يبلغ شبيه عشرين شعرة في رأسه ولحيته بل كان سبع عشرة كافي البخاري وغيره ووردان ابابكر رضى الله عنه خضب بالحناء والكتم مدني (قوله ويكره بالسواد) اى لغير الحرب قال في الذخيرة اما الخضاب بالسواد للغزو وليكون اهيئ في عين العدو فهو محمود بالاتفاق وان يزين نفسه للنساء فكروه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوزوه بلا كراهة روى عن ابى يوسف انه قال كما يعجبني ان تتزين لى يعجبها ان أتزين لها (قوله الكتب الخ) هذه المسائل من هنا الى النظم كلها مأخوذة من المجتبى كما يأتي العزو اليه (قوله كافي الانبياء) كذا في غالب النسخ وفي بعضها كافي الاشياء لكن عبارة المجتبى والدفن احسن كافي الانبياء والاويلاء اذا ماتوا وكذا جميع الكتب اذا بليت وخرجت عن الانتفاع بها اه يعنى ان الدفن ليس فيه اخلال بالتعظيم لان افضل الناس يدفنون وفي الذخيرة المصحف اذا صار خلقاً وتعذر القراءة

* القصص المكره ان يحدّثهم بما **٣٧٣** ليس له اصل معروف او يعظم بما لا يتعظ به او يزيد وينقص يعنى

في اصله اما التزين بالعبارات اللطيفة المرفقة والشرح لفوائده فذلك حسن * والافضل مشاركة اهل محلته في اعطاء الناسبة لكن في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان اعطى فليعط من يحجز * ليس لذى الحق ان يأخذ غير جنس حقه وجوزره الشافعي وهو الاوسع * معلم طلب من الصبيان اتمان الحصر فجمعها فشرى ببعضها واخذ بعضها له ذلك لانه تملكه من الآباء * لا بأس بوطء المكوكة بمعاينة الامة دون عكسه * وجد ما لقيمة له لا بأس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غنى تصدق به * لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى * لا تركب مسلمة على سرج للحديث هذا للول للتملى ولو حاجة غر واهج ومقصد ديني او دينوي لا بد لهامنه فلا بأس به * تغنى بالقرآن ولم يخرج بالحانه عن قدر هو صحيح في العربية مستحسن * ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة

منه لا يحرق بالنار اليه اشار محمد وبه تأخذ ولا يكره دفنه وينبغي ان يلب بخرقه طاهرة ويلجده لانه لو شق ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذب نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف وان شاء غسله بالماء او وضعه في موضع طاهر لاتصل اليه يد محدث ولا غبار ولا قدر تعظيما للكلام الله عز وجل اه **(قوله القصص)** بفتحين مصدر قسط **(قوله)** يعنى في أصله اى بأن يزيد على اصل الكلام أشياء من عنده غير ثابتة او ينقص ما يخرج المنقول الثابت عن معناه **(قوله)** فن تمكن الخ اطلقه فشمّل ما لو تحمل غيره ثابتة وفي القنية توجه على جماعة جباية بغير حق فلبعضهم دفعه عن نفسه اذا لم يحمل حصته على الباقيين والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه قل رضى الله عنه وفيه اشكال لان اعطائه اعانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخصى مشاركة جرير وولده مع سائر الناس في دفع الناسبة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الزمن لانه اعانة على الطاعة واكثر التوائب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فهو خير له اه ما في القنية **(قوله)** وجوزره الشافعي قدما في كتاب الحجر ان عدم الجواز كان في زمانهم اما اليوم فالفتوى على الجواز **(قوله)** وهو الاوسع لتعينه طريقا لاستيفاء حقه فينتقل حقه من الصورة الى المالية كافي الغصب والاتلاف مجتبي وفيه وجد دنانير مديونه وله عليه دراهم فله ان يأخذها لاتحادها جنسا في الثمنية اه **(قوله)** لانه تملكه من الآباء والدليل عليه انهم لا يتأملون منه ان يرد الزائد على ما يشتري به مع علمهم غالبا بان يأخذه يزيد والحاصل ان العادة محكمة فانهم **(قوله)** لا بأس بوطء المكوكة الخ نقله في المجتبى عن بعض المشايخ ونقل في الهندية انه يكره عند محمد **(قوله)** تصدق به اى بعد ان تعريف ان احتاج اليه **(قوله)** لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى قيده في القنية بكونه مستورا وان حمل ما فيها على الاولوية زال التثاني ط **(قوله)** للحديث وهو لعن الله الفروج على السروج ذخيرة لكن نقل المدني عن ابي الطيب انه لا أصل له اه يعنى بهذا اللفظ والافعنا ثابت في البخارى وغيره لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال وللطبراني ان امرأة مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم متقلدة قوسا فقال لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء **(قوله)** ولو حاجة غر واهج اى بشرط ان تكون متسترة وان تكون مع زوج او محرم **(قوله)** او مقصد ديني كسفر لصلاة رحم ط **(قوله)** تغنى بالقرآن الخ مكرر مع ما تقدم **(قوله)** وتستحب الخ كذا ذكر في المجتبى المسئلة الاولى ثم ذكر هذه رامزا لبعض المشايخ فالظاهر انهما قولان فان الاولى تفيد استحباب الذكر دون القراءة وهو الذى تقدم في كتاب الصلاة واقتصر عليه في القنية حيث قال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التى نهى عن الصلاة فيها **(قوله)** لا بأس للامام اى والمقتدين **(قوله)** عقب الصلاة اى صلاة الغداة قال في القنية امام يعتاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وشهادة ونحوها جهرا لا بأس به والاخفاء افضل اه وتقدم في الصلاة ان قراءة آية الكرسي والمعوذات والتسبيحات مستحبة وانه يكره تأخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام الخ **(قوله)** قل استاذنا هو البديع شيخ صاحب المجتبى واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعدها سنة يكره والا فلا اه

القرآن وتستحب القراءة عند الطلوع او الغروب * لا بأس للامام عقب الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة والاخفاء افضل * قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهرا للمهمات بدعة قل استاذنا لكنها مستحسنة للعادة والآثار * الرشوة

ط عن الهندية (قوله لا تملك بالقبض) فله الرجوع بها وذكر في المجتبى بعدها ولو دفع الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له ان يرجع قضاء ويجب على المرتضى ردها وكذا العالم اذا اهدى اليه ليشفع أو يدفع ظلما فهو رشوة ثم قال بعد هذا سعى له عند السلطان وأتم امره لا بأس بقبول هديته بعد وقبله بطلبه سحت وبدونه مختلف فيه ومشايخنا على انه لا بأس به وفي قبول الهدية من التلازم اختلاف المشايخ ط (قوله اذا خاف على دينه) عبارة المجتبى لمن يخاف وفيه ايضا دفع المال للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا استخراج حق له ليس برشوة يعنى في حق الدافع اه (قوله كأن يعطى الشعراء) فقد روى الخطابي في الغريب عن عكرمة مرسلا قال أتى شاعر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بلال اقطع لسانه عنى فأعطاه أربعين درهما (قوله جمع اهل الحلة) أى شيئا من القوت او الدراهم ط (قوله غسن) أى ان فعلوا فهو حسن ولا يسمى أجرة كما في الخلاصة والظاهر ان هذا من تعريفات المتقدمين المانعين اخذ الاجرة على الامامة وغيرها من الطاعات لتظهر ثمرة التنصيص عليه والا فجازاة الاحسان بالاحسان مطلوبة لكل أحد تأمل (قوله ومن السحت) بالضم وبضمتين الحرام أو ما خبث من المكاسب فلزم عنه العار جمعه اسحات واسحت اكتسبه قاموس ومن السحت ما يأخذه الصهر من الختن بسبب بنته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه يرجع الختن به مجتبى (قوله وما يأخذه غاز لغزو) من اهل البلدة جبرا فهو حرام عليه لا على الدافع ط (قوله وشاعر لشعر) لانه انما يدفع له عادة قطعا لسانه كما مر فلو كان ممن يؤمن شره فالظاهر ان ما يدفع له حلال بدليل دفعه عليه السلام برده لكعب لما امتدحه بقصيدة المشهورة تأمل (قوله ومسخرة وحكواتى) عبارة المجتبى او المضحك للناس او يسخر منهم او يحدث الناس بمغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم واحبائه لاسما بأحداث العجم مثل رستم واسفنديار ونحوهما اه تأمل وانظر هل النسبة في حكواتى عربية (قوله لهو الحديث) أى ما يلهى عما يعنى كالأحاديث التى لا أصل لها والاساطير التى لا اعتبار لها والمضاحك وفضول الكلام والاضافة على معنى من نزلت في النضر بن الحرث بن كعدة كان يتجر فيأتى الحيرة ويشترى اخبار العجم ويحدث بها قريبا ويقول ان محمدا يحدثكم بحديث عاد وثمود وانا احدثكم بأحاديث رستم واخبار الاكاسرة فيستملحون حديثه ويتركون استماع القرآن فأنزله الله تعالى هذه الآية اه ط (قوله المعازف) أى الملاهى (قوله وكاهن) المراد به هنا المنجم والا ففي المغرب قالوا ان الكهانة كانت في العرب قبل البعثة يروى ان الشياطين كانت تسترق السمع فتلقيه الى الكهنة فتزيد فيه ما تريد وتقبله الكفار منهم فلما بعث عليه الصلاة والسلام وحرست السماء بطلت الكهانة اه (قوله وفروعه كثيرة) منها كما في المجتبى ما تأخذه الغنية على الغناء والنائحة والواشرة والمتوسطة لعقد النكاح والمصاح بين المتشايخين وثمن الخمر والسكر وعشب التيس وثمن جميع جلود الميتة والسباع قبل الدباغ ومهر البنى وأجر الحجام بشرط اه لكن في الواهب ويحرم على المغنى والنائحة والقوال أخذ المال المشروط دون غيره اه وكذا صاحب الطبل والمزمار كما قدمناه عن الهندية (قوله جازله الرد) قال تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل (قوله وتركه افضل)

لا تملك بالقبض * لا بأس بالرشوة اذا خاف على دينه والنبي عليه الصلاة والسلام كان يعطى الشعراء ولمن يخاف لسانه وكفى بسهم المؤلف من الصدقات دليلا على امثاله * جمع اهل الحلة للامام غسن * ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كالمخ وكلاء وماء ومعادن وما يأخذه غاز لغزو وشاعر لشعر ومسخرة وحكواتى قال ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب المعازف وقواد وكاهن ومقامر وواشمة وفروعه كثيرة * قيل له يا خبيث ونحوه جازله الرد في كل شئيمة لا توجب الحد وتركه افضل * كره قول الصائم المتطوع اذا سئل اصائم

قال تعالى * فمن عفا واصلح فاجره على الله * (قوله حتى انظر) مفعول القول ط (قوله فانه نفاق) اى من عمل المنافقين اى ليظهر انه يخفى عمله ط (قوله او حق) اى جهالة والاولى ان يقول ان كان صائماً نعم فان الصوم لا يدخله الرياء وهو أحد ما حمل عليه الحديث القدسي الصوم لى وأنا اجزى به ط (قوله من له اطفال الخ) قال فى نور العين عن مجمع الفتاوى لو الورثة صفاراً فترك الوصية افضل وكذا لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون بالثلثين وان كانوا اغنياء او يستغنون بالثلثين فالوصية اولى وقد ر استغناء عن ابى خيفة اذا ترك لكل واحد اربعة آلاف درهم دون الوصية وعن الامام الفضلى عشرة آلاف اه (قوله من صلى او تصدق الخ) اعلم ان اخلاص العبادة لله تعالى واجب والرياء فيها وهو ان يريد بها غير وجه الله تعالى حرام بالاجماع للنصوص القطعية وقد سمي عليه الصلاة والسلام الرياء الشرك الاصغر وقد صرح الزيلعي بأن المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها وفي المعراج أمرنا بالعبادة ولا وجود لها بدون الاخلاص المأمور به والاخلاص جعل افعاله لله تعالى وذا لا يكون الا بالنية اه وقال العلامة العيني فى شرح البخارى الاخلاص فى الطاعة ترك الرياء ومعدنه القلب اه وهذه النية لتحصيل الثواب للصحة العمل لان الصحة تتعلق بالشرائط والاركان والنية التى هى شرط لصحة الصلاة مثلاً ان يعلم بقلبه اى صلاة يصلى قال فى مختارات النوازل واما الثواب فيتعلم بصحة عزيمته وهو الاخلاص فان من توضعاً بماء نجس ولم يعلم به حتى صلى لم تجز صلاته فى الحكم لفقد شرطه ولكن يستحق الثواب لصحة عزيمته وعدم قصيره اه فعلم انه لا تلازم بين الثواب والصحة فقد يوجد الثواب بدون الصحة كما ذكر وبالعكس كما فى الوضوء بلانية فانه صحيح ولا ثواب فيه وكذا لو صلى مراثياً لكن الرياء تارة يكون فى اصل العبادة وتارة يكون فى وصفها والاول هو الرياء الكامل المحبط للثواب من اصله كما اذا صلى لاجل الناس ولولا هم ماصلى واما لو عرض له ذلك فى اثنائها فهو لغو لانه لم يصل لاجلهم بل صلاته كانت خالصة لله تعالى والجزء الذى عرض له فيه الرياء بعض تلك الصلاة الخالصة نعم ان زاد فى تحسينها بعد ذلك رجع الى القسم الثانى فيسقط ثواب التحسين بدليل ما روى عن الامام فيمن أطال الركوع لادراك الجائى للقرعة حيث قال اخاف عليه امرأ عظميا اى الشرك الحقى كونه قاله بعض المحققين قال فى التارخانية لو افتتح خالصاً لله تعالى ثم دخل فى قلبه الرياء فهو على ما افتتح والرياء انه لو خلا عن الناس لا يصلى ولو كان مع الناس يصلى فأما ان كان مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء فى الصوم وفى النبايع قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كأنه لم يصل اه ولعله لم يدخل فى الصوم لانه لا يرى اذ هو امسك خاص لافعل فيه نعم قد يدخل فى اخباره وتحدثه به تأمل واستدل له فى الواقعات بقوله عليه السلام يقول الله تعالى الصوم لى وأنا اجزى به نفى شركة الغير وهذا لم يذكر فى حق سائر الطاعات اه ثم اعلم ان من الرياء التلاوة ونحوها بالاجرة لانه اريد بها غير وجه الله تعالى وهو المال ولذا قالوا انه لا ثواب بها لا للقرارى ولا للمبت والآخذ والمعطى آثمان وقالوا ايضا ان من نوى الحج والتجارة لا ثواب له ان كانت نية التجارة غالبية او مساوية وفى الذخيرة اذا سعى لاقامة الجمعة

حتى انظر فانه نفاق او حق
* من له اطفال ومال قليل
لا يوصى بنقل * من صلى
او تصدق يرأى به الناس

وحوائج له في المصر فأن معظم مقصوده الاول فله ثواب السعي الى الجمعة وان الثاني فلا اه
اي وان تساويا تساقطا كما يعلم ممامر واختار هذا التفصيل الامام الغزالي ايضا وغيره من
الشافعية واختار منهم العز بن عبد السلام عدم الثواب مطلقا **(قوله)** لا يعاقب بتلك الصلاة
ولا يثاب بها) هو معنى ما نقله في النبايع عن بعضهم وليس المراد انه لا يعاقب على الرياء لانه
حرام من الكبرياء فثاب به وعليه يحمل ما مر عن ابراهيم بن يوسف من انه لا أجر له وعليه الوزر
وانما المراد انه لا يعاقب على تلك الصلاة عقاب تاركها لانها صحيحة مسقطه للفرض كما قدمناه
قال في البرازية ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب قال في الاشياء افادان الفرائض
مع الرياء صحيحة مسقطه للواجب اه وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية واذا صلى رياء
وسمعة تجوز صلاته في الحكم لوجود الشرائط والاركان ولكن لا يستحق الثواب اه
اي ثواب المضاعفة قال في الذخيرة قال الفقيه ابواليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء
لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم ان الرياء لا يفوت اصل الثواب وانما
يفوت تضاعف الثواب اه وفيه مخالفة لما قدمناه من ان الثواب يتعلق بصحة العزيمة الا
ان يحمل على هذا ويحمل ما هنا على ان المراد من اصل الثواب سقوط الفرض بتلك الصلاة
وعدم العقاب عليها عقاب تاركها وبه يظهر فائدة التخصيص بالفرائض فليتامل **(قوله)** وعمه
الزاهدي للنوافل) اي جعله عاما في انواع العبادات النوافل فقط دون الفرائض وليس المراد
انه عمه في النوافل والفرائض كما هو المتبادر من العبارة والا لم يصح التعليل الذي بعده
فكان الاظهر ان يقول وخصه الزاهدي بالنوافل وعبارة الزاهدي في المجتبى ولكن نص
في الوقعات ان الرياء لا يدخل في الفرائض فتعين النوافل اه ثم اعلم ان ما ذكره الزاهدي
لا ينافي ما قبله لان المراد مما قبله كما قررناه ان الصلاة صحيحة مسقطه للواجب لا يؤثر الرياء
في بطلانها بل في اعدام ثوابها وتخصيص الزاهدي النوافل معناه فيما يظهر ان الرياء يحبط ثوابها
اصلا كما انه لم يصلها فاذا صلى سنة الظهر مثلا رياء لاجل الناس ولولا هم لم يصلها لا يقال انه
أتى بها فيكون في حكم تاركها بخلاف الفرض فانه ليس في حكم تاركه حتى لا يعاقب عقاب تاركه
والفرق ان المقصود من النوافل الثواب لتكميل الفرائض وسد خللها هذا ما ظهر لفهمي
القاصر والله تعالى اعلم **(قوله)** يكرهه) لما فيه من التشبه بالنساء وقد لعن عليه الصلاة والسلام
المتشبهين والمتشبهات كما قدمناه **(قوله)** يكره للمرأة الخ) تقدمت المسئلة في الطهارة
في بحث الاسار والعلة فيها كما ذكره في المنع هناك ان الرجل يصير مستعملا لجزء من اجزاء
الاجنية وهو ريقها المختلط بالماء وبالعكس فيما لو شربت سؤره وهو لا يجوز اه
وقد منا الكلام عليه هناك فراجعهم وقال الرمل يوجب تقيده بغير الزوجة والمحارم
(قوله) وله ضرب زوجته على ترك الصلاة) وكذا على تركها الزينة وغسل الجنابة
وعلى خروجها من المنزل وترك الاجابة الى فراشه ومرتامة في التعزير وان الضابط ان كل
معصية لاحد فيها فللزوجة والمولى التعزير وان للمولى ضرب ابن عشر على الصلاة ويلحق
به الزوج وان له اكرأ طفله على تعليم قرآن وأدب وعلم وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده

لا يعاقب بتلك الصلاة
ولا يثاب بها قيل هذا في
الفرائض وعمه الزاهدي
لنوافل لقولهم الرياء لا
يدخل الفرائض * غزل
الرجل على هيئة غزل
المرأة يكرهه * يكره للمرأة
سؤر الرجل وسؤرها له
* وله ضرب زوجته على
ترك الصلاة

قوله تعليم قرآن المراد
التعلم اه

(قوله على الاظهر) ومشي عليه في الكتروا المتقى وفي رواية ليس له ذلك وعليها مشي المصنف في التعذير تبعاً للدرر (قوله لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة) ولا عليها تسريح الفاجرة الا اذا خاف ان لا يقيا حدود الله فلا بأس ان يتفرقا اه مجتبي والفجور يعم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن زوجته لا ترد يد لامس وقد قال اني احبها استمتع بها اه ط (قوله لا يجوز الوضوء من الحيض المعدة للشرب) ولا يمنع جواز التيمم الا ان يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على انه وضع للشرب والوضوء جميعاً اه بجر عن المحيط وغيره (قوله في الصحيح) وعن ابن الفضل انه يجوز التوضي منه والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب بجر (قوله وينع من الوضوء منه وفيه) وانما اتى به لدفع توهم انه لو تضاف به يجوز لانه غير مضيع ولكن كان يكفيه ان يقول ولو فيه ط (قوله وحمله) مبتدأ خبره الجملة الشرطية ط (قوله الكذب مباح لحياء حقه) كالشفيع يعلم بالبيع بالليل فاذا اصبح يشهد ويقول عامت الآن وكذا الصغيرة تبغ في الليل وتختار نفسها من الزوج وتقول رايت الدم الآن واعلم ان الكذب قديح وقديح والضابط فيه كفي تبيين المحارم وغيره عن الاحياء ان كل مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان ايسر تحصيل ذلك المقصود وواجب ان وجب تحصيله كالورأى معصوما اختفى من ظالم يريد قتله او ابداءه فالكذب هنا واجب وكذا لو سأله عن ودية يريد أخذها يجب انكارها ومهما كان لا يتم مقصود حرب او اصلاح ذات البين أو استمالة قاب الحنئ عليه الا بالكذب فيباح ولو سأله سلطان عن فاحشة وقعت منه سرا كزنا أو شرب فله ان يقول ما فعلته لان اظهارها فاحشة اخرى وله ايضا ان ينكر سراخيه وينبئ ان يقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق فان كانت مفسدة الصدق اشد فله الكذب وان بالعكس اوشك حرم وان تعلق بنفسه استحب ان لا يكذب وان تعلق بغيره لم تجز المسامحة لحق غيره والحزم تركه حيث ايسر وليس من الكذب ما اعتيد من المبالغة كجشك الف مرة لان المراد تفهيم المبالغة لا المرات فان لم يكن جاء الامر واحدة فهو كاذب اه ملخصاً وبدل لجواز المبالغة الحديث الصحيح واما ابوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه قال ابن حجر المكي ومما يستثنى ايضا الكذب في الشعر اذا لم يمكن حمله على المبالغة كقوله انا ادعوك ليلاً ونهاراً ولا اخلى مجلساً عن شرك لان الكاذب يظهر ان الكذب صدق ويروجه وليس غرض الشاعر الصدق في شعره وانما هو صناعة وقال الشيخان يعني الرافعي والنووي بعد نقلهما ذلك عن القفال والصيدلاني وهذا حسن بالغ اه (قوله قال) اي صاحب المجتبى وعبارته قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب لامحالة الاثلاثة الرجل مع امرأته أو ولده والرجل يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب خدعة قال الطحاوي وغيره هو محمول على المعارض لان عين الكذب حرام قلت وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون وقال عليه السلام الكذب مع الفجور وها في النار ولم يتعين عن الكذب للنجاة وتحصيل المرام اه قلت ويؤيده ماورد عن علي وعمر ان بن حصين وغيرهما ان في المعارض لندوحة عن الكذب وهو حديث حسن له حكم الرفع كذا ذكره الجراحى وذلك كقول من دعى لطعام اكلت يعني

على الاظهر * لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة * لا يجوز الوضوء من الحيض المعدة للشرب في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وحمله لاهله ان مأذونا به جاز والا * الكذب مباح لحياء حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قل وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون الكل من المجتبى

أمس وكفى قصة الخويل عليه السلام وحينئذ فلا استثناء في الحديث لما في الثلاثة من صورة الكذب
 وحيث يبيح التعريض لحاجة لا يباح لغيرها لأنه يؤهم الكذب وإن لم يكن اللفظ كذبا قال في الأحياء
 نعم التعريض تباح بغرض حقيقى كتنطيط قلب الغير بالزناح كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل
 الجنة تجوز وقوله في عين زوجك بياض وقوله لنحملك على ولد البعير وما شبه ذلك **(قوله جاز**
النكذب) يؤزن علم مختار أى بالكسر فالسكون قل الشارح ابن الشحنة نقل في البرازية أنه أراد به
 المعارض لا الكذب الخاص **(قوله واهل الترضى)** ليحترز به عن الوحشة والحصومة شارح
 كقوله أنت عندى خير من ضرتك أى من بعض الجهات وساعطيك كذا أى إن قدر الله تعالى
(قوله ويكره في الخفاء تعمير) أى تكليس خادم فوق الأزار اذ ربما يفعله للشهوة وهذا لو بلا
 ضرورة والأفلا بئس والاختيار تركه ولو الأزار كنيافا ومس ماتحته كافتعله الجهة حرام شارح
(قوله فقدوا ينون) أى يظن بالثورة بنفسه دون الخادم فى الصحيح ويكره لو جنبنا شارح **(قوله**
ويفسق معاد المروء) فلا تقبل له شهادة إذا كان مشهورا به ط والجهة من ابتلى به أن ينوى الاعتكاف
 حل الدخول ويكفى فيه السكنات فيما بين الخطوات شربللى **(قوله ومن علم الاطفال الح)**
 لذى فى القنية أنه يأنم ولا يلزم منه الفسق ولم ينقل عن أحد القول به ويكن أنه بناء على أنه بالأصرار
 عليه يفسق أفاده الشارح قلت بل فى التناخائية عن العيون جلس معلم او وراق فى المسجد فإن كان
 يعلم أو يكتب بأجر يكره الاضرورة وفى الخلاصة تعاليم الصبيان فى المسجد لأبأس به اه لكن
 استدل فى القنية بقوله عليه السلام جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم **(قوله ويوزر)**
 يسكون الو وبعد الياء مبنيا للمجهول من الوزر وهو الأثم واسم المفعول موزور بلا همز
 قل فى التماموس وقوله عليه الصلاة والسلام أرجعن مأزورات غير مأجورات للازدواج
 ولو افرد ثقل موزورات اه ولو قل فيوزر بالغاء سلم من الاعتراض السابق **(قوله**
ومن قد الح) قدمنا الكلام عليه قيل فصل البيع **(قوله وفى غير اهل العلم الح)** قال فى القنية
 وقيل له ان يقوم بين يدي العامة تعظياله أما فى حق غيره لا يجوز اه فهذه مسئلة القيام بين
 يديه وهو غير مسئلة القيام لقدمه تعظياله فتنه لذلك ش **(قوله وجوز نقل الميت)** بتشديد
 الياء هنا والبعض فعمل جوز والمراد قبل الدفن خلافا لما ذكره الناظم من أن فيه خلافا بعد
 الدفن ايضا أراد على الطرسوسى قل الشارح وما ذكره من الخلاف لم تقف عليه من كلام
 العلماء والظاهر ان الصواب مع الطرسوسى اه أى حيث لم يترك خلافا فيما بعد الدفن **(قوله**
مغلطا) أى بعدت المسافة أو قصرت **(قوله وعن بعضهم الح)** قال فى البرازية نقل الميت من
 بلد الى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم قل السرخسى وقوله يكره ايضا الا قدر ميل
 أو ميلين ونقل الكلام والصديق عليهما وعلى نينا السلام شريعة متقدمة منسوخة اورعاية
 لوصيته عليه السلام وهى لازمة وقد كان الصديق عليه السلام أوصى به اه **(قوله وللزوجة**
التسمين) قل فى الحائية امرأة تأكل الثنيت واشهاد ذلك لاجل التسمين قال ابو مطيع لا بأس
 به اذا تأكل فوق شعبها قل الطرسوسى فى الزوجة ينبغي ان يندب لها ذلك وتكون مأجورة
 قل الشارح ولا يعجبني اطلاق اباحة ذلك فضلا عن ندبه ولعل ذلك محمول على ما إذا كان الزوج
 يشب السمن والا يندبني ان تكون موزورة اه **(قوله لافوق شعبها)** بكسر المعجمة واسكان

وفى الوهبانية قر *
 * وما صاح جازا الكذب او
 دفع ضام * واهل ترضى
 والقتل يظفروا * ويكره
 فى الخفاء تعمير خاد *
 ومن شاء تنويرا فقلوا
 ينور * ويفسق معاد
 المروء بجمع * ومن علم
 الاطفال فيه ويوزر * ومن
 قد اجلا لا تشخص فحار *
 * وفى غير هل بعد بعض
 يقرر * وجوز نقل الميت
 البعض مصنف *
 وعن بعضهم مرفوق ويدين
 يحضر *
 * ونزوجة التسمين لا
 فوق شعبها *

الموحدة (قوله ومن ذكرها) متعلق بتحظر بمعنى تمنع والتعويذ مفعول الذكرو وللحب متعلق به والذكري يكون باللسان والمراد ماهو اعلم منه ومن الحمل قال في الخانية امرأة تصنع آيات التعويذ ليحبها زوجها بعدما كان يبغضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام ولا يحل اه و ذكر ابن وهبان في توجيهه انه ضرب من السحر والسحر حرام اه ط ومقتضاه انه ليس بمجرد كتابة آيات بل فيه شيء زائد قال الزبائعي وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقي والتمايم والتولة شرك رواه ابو داود وابن ماجه والتولة اي بوزن غنية ضرب من السحر قال الاصمعي هو تحبيب المرأة الى زوجها وعن عروة بن مالك رضي الله عنه انه قال كنا في الجاهلية نرقى فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقيكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك رواه مسلم وابو داود اه وتمايمه فيه وقد مناشيا من ذلك قيل فصل النظر وبه اندفع تنظير ابن الشحنة في كون التعويذ ضربا من السحر (قوله ويكره الخ) اي مطلقا قبل التصور وبعده على ما اختاره في الخانية كما قدمناه قيل الاستبراء وقال الا انها لا تأثم اثم القتل (قوله وجاز لعذر) كالمرضعة اذا ظهر به الحبل واقطع لبنها وليس لابي الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاك الولد قالوا يباح لها ان تعالج في استئزال الدم مادام الحمل مضغة او علقة ولم يخلق له عضو وقدر واثلك المدة بمائة وعشرين يوما وجاز لانه ليس بآدمي وفيه صيانة لآدمي خانية (قوله حيث لا يتصور) قيد لقوله وجاز لعذر والتصور كما في القنية ان يظهر له شعرا واصبع او رجل ونحو ذلك (قوله وان اسقطت ميتا) بتخفيف ميت اي بعلاج او شرب دواء تتعمده الاسقاط اما اذا القته حيا ثم مات فعلى عاقبتها الدية في ثلاث سنين ان كانت لها عاقلة والافق مالها وعليها الكفارة ولا تراث منه شيأ (قوله ففي السقط غرة) بضم الغين المعجمة وهي خمسمائة درهم تؤخذ في سنة واحدة ونفاها الطرسوسي وهو وهم كاذكره الشارح (قوله لو الده) الاولى لو ارثه ط (قوله من عاقل الام) وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة ش (قوله تحضر) الجملة صفة غرة ط (قوله وفي يوم عاشوراء الخ) هو العاشر من المحرم والكحل بالفتح مصدر كل واعلم ان الكحل مطلقا سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم واما كونه سنة في يوم عاشوراء فقد قيل به الا انه لما صار علامة للشيعة وجب تركه وقيل انه يكره لان يزيد وابن زياد اكتحلا بدم الحسين رضي الله عنه وقيل بالاثم اذا تقر عينهما بقتله ش بالمعنى (قوله ولا بأس الخ) نقل في القنية عن الوبري انه لم يرد فيه اثر قوي ولا بأس به وربما يثاب قال الشارح والذي في حفطى انه يثاب بالتوسعة على عياله الندوب اليها في الحديث بقوله من وسع على عياله في يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته فأخذ الناس منه ان وسعوا باستعمال انواع من الحبوب وهو ما يصدق عليه التوسعة وقد رأيت لبعض العلماء كلاما حسنا محصلا انه لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعمها في المأكول والملابس وغير ذلك وانه احق من سائر المواسم بما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة فيها كالاعیاد ونحوها اه (قوله وبعضهم الخ) قال في التجنيس والمزيد لا بأس بالاكتحال يوم عاشوراء هو التحال لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كحله ام سلمته

* ومن ذكرها التعويذ
للحب تحظر *

ويكره ان تسمى لاسقاط
حملها *

وجاز لعذر حيث لا يتصور
وان اسقطت ميتا ففي
السقط غرة *

لو الده من عاقل الام
تحضر * وفي يوم عاشوراء
يكره كلهم * ولا بأس
بالمعتاد خلطا ويؤجر *

وبعضهم المختار في الكحل
جائز *

لفعل رسول الله فهو المقرر

يوم عاشوراء وفي الحاشية انه سنة وذكر فيها من اکتحل يوم عاشوراء لم يرمد سنه قال الشارح
ولم یصح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت والحاصل انه وردت التوسعة فيه
باسانيد ضعيفة وصحح بعضها يرتقى بها الحديث الى الحسن وتعقب ابن الجوزي في عده من
الموضوعات واما حديث من اکتحل بالاثمد يوم عاشوراء لم يرمد عينه فقال الحافظ ابن حجر في
اللائي انه منكر والاكتحال لا یصح فيه اثر وهو بدعة وأورده ابن الجوزي في الموضوعات
وقال الحاكم ايضا يرويه أثر وهو بدعة ابتدعتها قتلة الحسين وقال ابن رجب كل ما روى في
فضل الاکتحال والاختصاب والاعتسال فهو ضوع لا یصح وتامه في كشف الحفاء والالباس
للجراحى وبه يتأيد القول بالكرهية والله اعلم والتوسعة على من وسع مجربة نقل ذلك المناوى
عن جابر وابن عينة **(قوله جاز بأمره)** اى بالقدر الذى يملكه السيد ما لم يبلغ به حد الجحسب
الجرائم ش فان لزمه حدا لا يحده الا بأذن القاضى **(قوله والاب يأمر)** جملة حاله اى لا يجوز
ضرب ولد الحر بأمر أبيه اما المعلم فله ضربه لان المأمور بضربه نسيابة عن الاب لمصلحته والمعلم
يضره بحكم الملك بتلك ابيه لمصلحة التعليم وقيد الطرسوسى بأن يكون بغير آلة جارحة
وبأن لا يزيد على ثلاث ضربات وردده الناظم بأنه لا وجه له ويحتاج الى نقل وأقره الشارح قال
الشرنبلالى والنقل فى كتاب الصلاة يضرب الصغير باليد لا بالخشبة ولا يزيد على ثلاث ضربات
ونقل الشارح عن الناظم انه قال ينبغي ان يستثنى من الاحرار القاضى فانه لو امره بضرب
ابنه جازله ان يضربه بل لا يجوز له ان لا يقبل اه وقيد الشرنبلالى بكون القاضى عادلا
وبمشاهدة الحجة الملزمة قال ولا يمتد على مجرد امر القاضى الآن **(قوله وأتوب)** افعل
تفضيل من الثواب وهو الجزاء والقران منقول حركة الهمزة لضرورة الوزن ش قال
الشرنبلالى وليس كذلك بل هو قراءة عبدالله بن كثير كذكره الناظم فى شرحه اه اى فهو
لغة لضرورة **(قوله استماعه)** لوجوبه ونذب القراءة **(قوله ثواب الطفل)** لقوله تعالى
وان ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم ينتفع المرء بعلم ولده بعد
موته لما روى عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه انه قال من جملة ما ينتفع به العبد بعد موته
ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لو لده أجز ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد ٢ شيا
اه جامع الصفار للاستروشنى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا
من ثلاث حموى وتام الحديث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوله وفى الاشباه
وتصح عبادته واختلفوا فى ثوابها والمعتمد انها له وللمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اه
اقول ظاهره انه قيل ان ثوابها للوالد فلا منافاة بين المعتمد وبين القول بأنه ينتفع بعلم ولده على
ان ولد المرء من سعيه لانه من خير كسبه كما ورد لكنه يشمل البالغ والحلاف انما هو فى الصغير
وهذا يؤيد ما قلنا من ان مقابل المعتمد هو ان الثواب للاب فقط وانه لا منافاة بين القولين
السابقين تأمل **(قوله ودرسك باقى الذكر)** اى تعلمك باقى القرآن عند الفراغ أولى من صلاة
التطوع وعاله فى منية المفتى بأن حفظ القرآن على الامة اه اى فرض كفايه وصلاة
التطوع مندوبة ط **(قوله من الصلاة)** التاء من الشطر الثانى **(قوله ودرس العلم)** اى
المفترض عليك أولى وانظر من تعلم باقى القرآن قال فى منية المفتى لان تعلم جميع القرآن فرض

وضرب عبيد الغير جاز
بأمره *

وما جاز فى الاحرار والاب
يأمر *

وأتوب من ذكر القران
استماعه *

وقالوا ثواب الطفل للطفل
يحصر *

ودرسك باقى الذكر اولى
من الصلاة *

ة نقلا ودرس العلم أولى
وأنظر *

٢ قوله شيا كذا وجد مكتوبا
بالالف فان كانت الرواية
هكذا فهو مفعول ينقص
لانه يستعمل لازما قاله
نصر الوفاى

كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين والاشتغال بفرض العين أولى اه وهو يفيد ان تعلم باقي القر ان افضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه وفيه نظر لاستواءهما في ان كلا من الزائد منهما فرض كفاية بل قد منا عن الحزانة قيل بحث الغيبة ان جميع الفقه لا بد منه الخ نراجعه ومفاده ان تعلم الفقه افضل تأمل ثم رأيت التصريح به في شرح الشرنبلالي وكأنه لان نفعه متعدد تأمل **(قوله والله اعلم)** مفعول كرهوا واسكن الميم للوزن او على حكاية الوقف **(قوله ونحوه)** بالنصب عطفًا على محل الله اعلم كأن يقول صلى الله على محمد **(قوله)** لاعلام ختم الدرس اما اذا لم يكن اعلاما بانتهاه لا يكره لانه ذكر وتوقيض بخلاف الاول فانه استعماله آله للاعلام ونحوه اذا قال الداخلة بالله مثلا ليعلم الجلاس مجيئه ليهيؤ له محلا ويوقره واذ قال الحارس لاله الا الله ونحوه ليعلم باستيقاظه فلم يكن المقصود الذكر اما اذا اجتمع القصد ان يعتبر الغالب كما اعتبر في نظائره اه ط

* وقد كرهوا والله علم
ونحوه *
* لاعلام ختم الدرس حين
يقرر *

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب احياء الموات

كتاب احياء الموات

لعل مناسبة ان فيه ما يكره
ومالا يكره * الحياة نوعان
حاسة ونامية والمراد هنا
النامية وسمى مواتا لبطلان
الانتفاع به واحياؤه ببناء
او غرس او كرب او سقى
(اذا أحيا مسلم او ذمي
ارض غير منتفع بها وليست
بمملوكة لمسلم ولا ذمي)
فلو بمملوكة لم تكن مواتا
فلو لم يعرف مالها فهي
لقطة يتصرف فيها الامام
ولو ظهر مالها ترد اليه
ويضمن نقصانها ان نقصت
بالزرع (وهي بعيدة من
القرية اذا صاح من بأقصى
العامر) وهو جهوري
الصوت بزازية (لا يسمع
بها صوته ملكها)

الموات كسحاب وغراب مالا روح فيه او ارض لامالك انها قاموس وفي المغرب هو الارض
الخراب وخلافه العامر اه وجعله في المصباح من التسمية بالمصدر لانه في الاصل مصدر
مثل الموت وهذا حده اللغوي وزيد عليه في الشرح قيود ستذكر قال في العناية ومن محاسبه
التسبب للخصب في اقوات الانام ومشروعيته بقوله عليه الصلاة والسلام من احيا ارضا
ميتة فهي له وشروطه تذكر في اثناء الكلام وسببه تعلق البقاء المقدر وحكمه تملك المحي
ما احياه **(قوله)** لعل مناسبة الخ كذا في العناية وغيرها **(قوله)** حاسة نسبة الجنس اليها مجاز
فان الحارس الشخص الحي بها ط **(قوله)** لبطلان الانتفاع به تشبيها بالحيوان اذا مات لبطلان
الانتفاع به اتقاني **(قوله)** واحياؤه الخ قال الاتقاني والمراد باحياء الموات التسبب للحياة
النامية **(قوله)** غير منتفع بها لاقطاع الماء منها ارغابته عليها او غلبة الرمال او كونها سبخة
وخرج به مالا يستغنى المسلمون عنه كارض الملح ونحوها كما يأتي **(قوله)** وليست بمملوكة الخ
عرف به بالطريق الاولى ان ارض الوقف الموات لا يجوز احياؤها رمي وكذا السطانية
كما يأتي قريبا **(قوله)** فلومملوكة اي معروف **(قوله)** فلوم يعرف مالها فهي لقطة قال
في الملتقى الموات ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي
وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا اه ومثله في الدرر والاصلاح والقُدوري
والجوهرية وقوله عادية اي قدم خرابها كأنها خربت في عهد عاد وبه ظهر ان ماجرى
عليه الشارح تبعا للمنع وشرح المجمع وهو ظاهر عبارة المتن كالكنز والوقاية هو قول محمد
وفي الخلاصة وأراضى بخارا ليست بموات لانها دخلت في القسمة فتصرف الى اقصى مالك
في الاسلام او ورثته فان لم يعلم فالتصرف الى القاضي وقال الزيلعي وجعل اي القُدوري المملوك
في الاسلام اذا لم يعرف مالها من الموات لان حكمه كالنماء حيث يتصرف فيه الامام كما
يتصرف في الموات لانه موات حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل **(قوله)**
ويضمن اي زراعتها في الهداية **(قوله)** بأقصى العامر اي من طرف الدور لا الاراضى
العامرة فهستانى عن التجنيس **(قوله)** جهوري الصوت اي عاليه قاموس **(قوله)** ملكها

عند أبي يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاق اهل القرية به وبه قالت الثلاثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كافي زكاة الكبرى ذكره القهستاني وكذا في البرجندی عن المنصورة عن قاضخان ان الفتوى على قول محمد فاعجب من الشربلالي كيف لم يذكر ذلك فليحفظ (ان اذن له الامام في ذلك) وقال لا يملكها بلا اذنه وهذا لو مسلما فلو ذميا شرط الاذن اتفاقا ولو مستأنا لم يملكها اصلا اتفاقا قهستاني (ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره فالاول احق بها) في الاصح (ولو احيا ارضا ميتة ثم احاط الاحياء بجوانبها الاربعة من اربعة نفر على التعاقب تعين طريق الاول في الارض الرابعة ومن حجر ارضا) اى منع غيره منها بوضع علامة من حجر او غيره (ثم اهملها ثلاث سنين دفعت الى غيره وقبلها هو احق بها

جواب قوله اذا احيا اى ملك رقبة موضع احياه دون غيره وعند أبي يوسف ان احيا اكثر من النصف كان احياه للجميع در منتقى وقل محمدلو الموات في وسط ما احيا يكون احياه للجميع ولو في ناحية فلا تاترخانية ويجب فيها العشر لان ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز الا اذا سقاها بماء الخراج هداية (قوله وهو المختار) اى اشتراط البعد المذكور لان الظاهر ان ما يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارتفاق اهالها عنه فيدار الحكم عليه هداية (قوله واعتبر محمد الخ) حاصله انه اذ ادا الحكم على حقيقة الاستفاد قرب او بعد (قوله كيف لم يذكر ذلك) اى انه ظاهر الرواية المفتى به بل عبر عنه بقوله وعن محمد مع تصريحه بأن المختار الاول وذلك عجيب لما قالوا ان ما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا لاصحابنا ولا سيما ان لفظه يفتى أكد الفاظ التصحيح فافهم (قوله ان اذن له الامام في ذلك) والقاضى في ولايته بمنزلة الامام تاترخانية عن الناطقى وفيها قيل كتاب الاحياء سئل السمرقندى في رجل وكل باحياء الموات هل هو للوكيل كما في التوكيل بالاحتطاب والاحتشاش أم للموكل كما في سائر التصرفات قال ان اذن الامام للموكل بالاحياء يقع له اه (قوله وقال لا يملكها بلا اذنه) بما يتفرع على الخلاف ما لو أمر الامام رجلا ان يعمر ارضا ميتة على ان ينتفع بها ولا يكون له الملك فأحياها لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند الامام وعندها يملكها ولا اعتبار لهذا الشرط اه ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلا اما اذا تركه تهاونا بالامام كان له ان يستردها زجرا أفاده المكي اى اتفاقا وقول الامام هو المختار ولذا قدمه في الحانية والمثلث كما دنتهما وبه أخذ الطحاوى وعليه المتون بقى هل يكفى الاذن اللاحق لم أره (قوله في الاصح) لانه ملك رقبته بالاحياء بدليل التعبير بلام الملك في الحديث المار فلا تخرج عن ملكه بالترك وقيل الثانى أحق بناء على ان الاول ملك استغلاها دون رقبته (قوله من اربعة نفر) اما لو كان الاحياء جميعه لواحد فله ان يتطرق الى ارضه من أى جانب ط أقول يشمل ما لو كان الاحياء من ذلك الواحد على التعاقب ايضا وهل الحكم فيه كذلك يحتاج الى نقل والذي يظهرلى من التعليل الآتى انه كالاربعة تأمل (قوله على التعاقب) فلو معاله التطرق من أيها شاء ظهيرية (قوله في الارض الرابعة) لقصد الرابع ابطال حقه لانه حين سكت عن الاول والثانى والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احياه الرابع فقد أحيا طريقه من حيث المعنى فيكون له طريق كفاية وعناية (قوله ومن حجر) بالتشديد ويجوز فيه التخفيف لان المراد فيه منع الغير من الاحياء وفي المبسوط اشتقاق الكلمة من الحجر وهو المنع لانه ادع لموضع الموات علامة فكأنه منع من احياه ذلك فسمى فعله تحجيرا اه شاي عن المجتبى ط (قوله من حجر أو غيره) قال في غاية البيان ثم الاحتجار يحصل بوضع الحجر على الجوانب الاربعة وكذا بوضع الشوك والحشيش مع وضع التراب عليه من غير اتمام المسناة وكذا اذا غرس حول الارض أغصانا يابسة أو نقي الارض من الحشيش أو أحرق ما فيها من الشوك وغير ذلك اه أو حفر من البئر ذراعا أو ذراعين وفي الاخير ورد الخبر هداية (قوله دفعت الى غيره) لانه تحجير وليس باحياء حتى لو أحياها غيره قبل ثلاث سنين ملكها لكنه يكره كالسوم على سوم غيره والتقدير بالثلاث مروى عن عمر رضى الله عنه فانه قال ليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق در منتقى وفي

وان لم يملكها) لانه انما يملكها بالاحياء ﴿٣٨٣﴾ والتعمير لا بمجرد التحجير (ولو كرهها اوضرب عليها المسناة أو

شق لها نهرا أو بذرها فهو احياء) مبسوط (ولا يجوز احياء ما قرب من العامر) بل يترك مرعى لهم ومطرحا لحصائدهم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا وكذا لو كان محتطبا (و) اعلم انه (ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه) من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي أو دعه الله في جواهر الارض بارزا (ك) معادن (الملح) والسكر والقار والنفط (والآبار التي يستقى منها الناس) زيلعي يعني التي لم تملك بالاستنباط والسعي فلو أقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء فلو منعهم المقطع كان بمنع متعديا وكان لما أخذه مالكا لانه متعدي بالمنع لا بالاختذ وكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل للثلا يشبه اقطاعه بالصحة أو يصير معه في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع الجندی (وحريم بئر الناضح) وهي التي ينزع الماء منها بالبعير (ك) بئر

شرح خواهرزاده لمتحجراى بتقديم التاء على الحاء والاول اصح مغرب اى لانه من الاحتجار **(قوله وان لم يملكها)** هو الصحيح كما في الهداية وقال شيخ الاسلام انه يفيد ملكا مؤقتا ثلاث سنين كما في القهستاني وعليه فلو احياءا غيره فيها لا يملكها كما في العناية بخلافه على القول الاول كما قدمناه **(قوله ولو كرهها الخ)** كذا قاله الزيلعي ثم قال وذكر في الهداية ولو كرهها فسقاها فمن محمد انه احياءا ولو فعل احدها يكون تحجير او ان سقاها مع حفر الانهار كان احياء لوجود الفعاين وان حوطها وسمنها بحيث يعصم الماء يكون احياء لانه من جملة البناء وكذا اذا بذرها اه اقول وذكر شراح الهداية ما ذكره الزيلعي اولا وكذا جمعوا بين النقاين في الفتاوى ولم أر من رجح احدها على الآخر والكرباب قلب الارض للحرث من باب طلب والمسناة ما يبني للسيل ليرد الماء مغرب **(قوله ولا يجوز الخ)** التقييد بالتقرب مبنى على قول ابي يوسف وقدم ان ظاهر الرواية اعتبار حقيقة الاستفاد قرب او بعد كما أفاده الاتفاق **(قوله في جواهر الارض)** الاوضح بقاع الارض ط وفي القاموس الجوهر كل حجر يستخرج منه شئ ينفع به ومن الشئ ما وضعت عليه جبلته اه **(قوله والآبار)** يوجد بعده في بعض النسخ زيادة ضرب عليها في بعضها وسقطت من بعضها اصلا وهو الاولى ونصها والآبار التي لم تملك بالاستنباط والسعي وفي المستنبط بالسعي كالماء المحرز في الظرف فملك للمحرز والمستنبط وتماه في شرح المصابيح في حديث المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار اه فقوله التي لم تملك الخ مكرر بما بعده وقوله وفي المستنبط اى المستخرج بالحفر الاوضح ان يقول اما المستنبط وقوله كالماء المحرز تنظير لامتثل ط وقوله فملك للمحرز والمستنبط ان اراد ان الماء المحرز في ظرف ملك للمحرز وذات البئر ملك للمستنبط فظاهر وان اراد ان ماء البئر قبل احرازه في ظرف ملك له فهو مخالف للمنقول وان وافق ما بحثه صاحب البحر في باب البيع الفاسد في الوالولية ولو تزح ماء بئر رجل بغير اذنه حتى يبست لاشئ عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب يقال له املا الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله اه وسيد ذكر الشارح ايضا بعد صفحة ان الماء تحت الارض لا يملك **(قوله فلو اقطع)** في بعض النسخ قطع بلا همز وهو تحريف **(قوله وكف)** بالبناء للمجهول كصرف والكاف الامام او جماعة المسلمين ط **(قوله المستقرة)** اى الثابتة في ملكه سابقا ط **(قوله وحريم بئر الناضح)** الاضافة فيه وفي بئر العطن لادنى ملايسة قهستاني قال في المصباح حريم الشئ ما حوله من حقوقه ومرافقه سعى به لانه حرم على غير ماله والناضح بعير ينضح العطن اى يبيله بالماء الذي يحمله ثم استعمل في كل بعير وان لم يحمل الماء اه **(قوله كبر العطن)** انى بالكاف لانه متفق عليه **(قوله والعطن)** بفتحين **(قوله من كل جانب)** وقيل من كل الجوانب اى من كل جانب عشرة اذرع لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من حفر بئر افاله مما حوله اربعون ذراعا عطنا لما شئته والصحيح الاول لان المقصود من الحريم دفع الضرر كي لا يحفر بئر يجرمه احد بئر اخرى فيتحول اليها ماء بئر وهذا الضرر لا يندفع بعشرة اذرع من كل جانب فان الاراضى تختلف بالصلابة والرخاوة عناية **(قوله وقال ان للناضح فستون)** اى وان للعطن فأربعون لقوله عليه السلام حريم العين

العطن) وهي التي ينزع الماء منها باليد والعطن مناخ الابل حول البئر (اربعون ذراعا من كل جانب) وقال ان للناضح فستون

وفي الشرح بالادلة عن شرح المجمع لو عمق البئر فوق الاربعين يزداد ٣٨٤ عليها انتهى لكن نسبة القهستاني لمحمد

ثم قل ويفتي بقول الامام وعزاه للتتمة ثم قال وقيل التقدير في بئروعين بما ذكر في اراضيهم لصلابتها وفي اراضيها رخاوة فيزداد لثلاثين ثقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندی للكافي فليحفظ (اذا حفرها في موات باذن الامام) فلو في غير موات او فيه بلا اذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وعسارة القهستاني وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحریم فلو حفر في ملكه فله من الحریم ماشاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا او انقضوا لم يجز احيائها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم تكن حريما لعامر جاز احيائها وعزاه للمصنفات (وحريم العين خمسمائة ذراع) (من كل جانب) كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك اى ملك الاكسرة سبع قبضات فكسر منه قبضة (ويمنع غيره من الحفر)

خمسائة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا ولانه يحتاج فيه الى ان يسير دابته للاستقاء وقد يطول الرشاء وبئر العطن للاستقاء منه باليد فقللت الحاجة فلا بد من التفاوت هداية قال في التارخانية وفي الكبرى وبه يفتى (قوله عن شرح المجمع) ومثله في غرر الافكار والجوهرة (قوله فوق الاربعين) اى في بئر العطن او فوق الستين في بئر الناضح فيكون له الى ما ينتهى اليه الحبل اتقانى عن الطحاوى وفي التارخانية عن النبايع والاحاجة الى الزيادة ومن احتاج الى أكثر من ذلك يزيد عليه وكان الاعتبار للحاجة للتقدير ولا يكون في المسئلة خلاف في المعنى اه ونقل العلامة قاسم في تصحيحه عن مختارات النوازل ان الصحيح اعتبار قدر الحاجة في البئر من كل جانب (قوله ويفتي بقول الامام) وقدم الالتقاء بقولهما ايضا لكن ظاهرا المتون والشروح ترجيح قوله فافهم قرروا دليله وأيدوه بما لا مزيد عليه وأخر في الهداية دليله فاقضى ترجيحه ايضا كما هو عادته وذكر ترجيحه العلامة قاسم في تصحيحه (قوله وعزاه البرجندی للكافي) وكذا ذكره الوالوالجى جازمابه ط لكن تعبير الهداية والكافي عنه بقليل يفيد ضعفه (قوله باذن الامام) اى عنده وبدونه عندها لان حفر البئر احياء هداية (قوله لم يكن الحكم كذلك) اى لم يثبت له الحریم المذكور لتوقف الملك في الاحياء على الاذن عنده وبدونه يجعل الحفر تحجيما كما يأتي (قوله وفيه رمز) اى في قولهم في موات (قوله لم يحفر في ملك الغير) اى باباحة البقعة او بشرائها او نحو ذلك (قوله فلا حريم له) اى الا ان يشترطه والظاهر ان له الاستقاء باليد لانه لا ينفع به الا بالاستقاء ويجرح ثم رأيت في الهندية بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر خاتمة فالتنع عن الالتقاء لاعن الاستقاء فقدر ط وانظر ماسياتى في النهر والحوض (قوله او انقضوا) بغنى عنه قوله او ماتوا (قوله لم يجز احيائها) بل هى لقطة وتقدم الكلام عليها (قوله فلو تركها الماء) لاحاجة الى نقله للاستغناء عنه بما أتى في المتن (قوله من كل جانب) وقيل من الجوانب الاربعة نظير ما مر (قوله والذراع هو المكسرة) كذا في النسخ تبعا للهداية والاولى هى بضمير المؤنث لان الذراع مؤنثة كما في المغرب لكن ذكر بعضهم انها تذكر وتؤنث ولينظر هل يجوز اعتبارها في كلام واحد كما هنا (قوله وهو ست قبضات) كل قبضة اربع اصابع قهستاني وهذه تسمى ذراع العامة وذراع الكرياس لانها اقصر من ذراع الملك وهى ذراع المساحة كما في غاية البيان وفسر الذراع في الحاوى القدسي هنا بذراع العرب فقال والذراع من المرفق الى الانامل ذراع العرب اه (قوله سبع قبضات) كذا أطلقه في المغرب وغيره وقال الاتقانى في غاية البيان سبع قبضات مع ارتفاع الابهام في كل مرة اه وفيه خلاف تقدم في الطهارة (قوله فكسر منه قبضة) ولذا سمي مكسرة (قوله فللاول ردمه) اى بلا تضيئنه او تضيئنه اى تضيئنه التقصان ثم يردمه بنفسه فتقوم الارض بلا حفر ومع الحفر فيضئنه نقصان ما بينهما اتقانى (قوله وتماه في الدرر) ونصه فان حفر فللاول ان يسده ولا يضيئنه التقصان وان يأخذه بكبس ما احتفره لان ازالة جناية حفره به كما في كناسة يلقى فيها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضيئنه التقصان ثم يكبسه بنفسه كما اذا هدم

(جدار)

وغيره (فيه) لانه ملكه فلو حفر فللاول ردمه او تضيئنه وتماه في الدرر (١) قوله فلا حريم له كذا بالاصل والذي في نسخ الشارح بدله لا يستحق الحریم اه مصحح

(ولو حفر الثاني بثرافي منتهى حريم ٣٨٥ البئر الاولى بأذن الامام فذهب ماء البئر الاولى وتحول الى

الثانية فلا شئ عليه) لانه غير متعد ولو بلاذن الامام اما عندهما فظاهر واما عنده فلا انه يجعل الحفر تحجيرا وهو بسبيل منه بلاذن وان كان لا يملكه بدونه واما عطف في الثانية فيه الضمان لتعديه بالحفر في ملك غيره اه ملخصا (قوله في منتهى حريم البئر الاولى) اى في قرب المنتهى لان نهاية الشئ آخره كما في القاموس وآخره بعض منه او اراد بالمنتهى ما قرب منه وعبرة الهداية وراء حريم الاولى وعبرة الدرر في غير حريم الاولى قريبة منه اه (قوله وفيه) اى في الزيلعي وذكر هذه المسئلة هنا في غير محلها ومحلهما ما قدمناه عن الدرر (قوله لا يبناء الجدار) قيل الا اذا كان حديدا واستثنى في الاشياء جدار المسجد فيؤمر باعادته مطلقا وحققت المسئلة اول كتاب الغصب بن الامزيد عليه فراجع (قوله وللحافر الثاني الخ) قال ابو السعود يفهم منه انه لو حفر ثالث كان له الحريم من الجانبين حموى عن المقدسى اه (قوله وعن محمد كالبئر) قال الاتفاقى قال المشايخ الذى في الاصل اى من ان القناة كالبئر قولهما وعنده لا حريم لهما لانها بمنزلة النهر ما لم يظهر مأواه على وجه الارض ولا حريم للنهر عنده فان ظهر كالعين الفوارة حريمها خمسة اذراع (قوله فوضه لرأى الامام) اى فوض تقدير حريمها لانه لانص في الشرع اتقانى عن الشامل (قوله اى لو باذنه) اى لو كان الاحياء باذن الامام لانه شرط عند الامام والافلا يملك مأواه ولا يستحق له حريما (قوله يغرس) اى باذن الامام اتفاقا وبغير اذنه عندهما اتقانى (قوله خمسة اذرع) لانه يحتاج الى ان يجذ ثمره ويضعه فيه والتقدير بالخسة ورد الحديث به كما في الهداية وذكر الرمل ان مقتضى ما ذكره في النابيع في حريم البئر ان الاعتبار للحاجة للتقدير ان يكون هنا كذلك لانه يختلف الحال بكبر الشجرة وصغرها (قوله دجلة والفرات) اى مثلا فيدخل فيه النيل وظاهره ولو أخذ من ارض الغير في الداحة اتى جرى فيها فليس له ان يأخذ من المنزول عنه بمثل ما أخذ من ارضه ط (قوله بالموات) متعلق بيلحق فيجوز احياءه لانه صار كسائر الاراضى التى لا ينتفع بها وليس لها مالك معين (قوله أوجاز عوده الخ) ينبئ حمله على ما اذا لم يكن لعوده زمان مخصوص للمافى الخانية وادعى شط جيحون يجمع فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب فزرع فيه قوم فادرك قال أبو القاسم الزرع لصاحب البذر ورقبة الوادى لمن علمت لهم والا فلمن أحيائها اه ففاده انه لو كان لعوده زمان مخصوص يجوز احياءه ذلك الموضع تأمل (قوله والنهر في ملك الغير لا حريم له الخ) قيل ان هذه المسئلة مبنية على ان من أحيائها في موات لا يستحق له حريما عنده وعندهما يستحقه وقال عامتهم الصواب انه يستحقه بالاجماع اتقانى عن شروح الجامع الصغير ثم نقل عن المحققين ايضا انها ليست مبنية على ذلك وان للنهر في الموات حريما اتفاقا ومثله في الاختيار زاد الاتفاقى وانما الخلاف فيما اذا لم يعرف ان المسئلة في يد من هى بان كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها اه فلو بينهما فاصل كحائط ونحوه فالمسئلة لصاحب النهر بالاجماع عناية ولو مشغولة بغرس لاحدهما او طين ونحوه فهى لصاحب الشغل بالاتفاق تصحيح قاسم ومثله في الزيلعي حيث قال بعد كلام فيكشف بهذا موضع الخلاف وهو ان يكون الحريم موازيا للارض لافصل بينهما وان لا يكون الحريم

(لانه ليس بموات (٢٥) (بن) (خا) (والنهر في ملك الغير لا حريم له الا ببرهان)

وقالاه مسناة النهر لمشييه
ولقي طينه وقدره محمد بقدر
عرض النهر من كل جانب
وهو ارفق ملتقى وقدره
ابو يوسف بنصف بطن
النهر وعليه الفتوى
قهستاني معزيا للكرمانى وفيه
معزيا للاختيار والحوض
على هذا الاختلاف وفيه
معزيا للكافى ولو كان النهر
صغيرا يحتاج الى كرية في
كل حين فله حريم بالاتفاق
وفيه معزيا للكرمانى ان
الحلاف فى نهر مملوك له
مسناة فارغة بلزقها ارض
لغير صاحب النهر فالمسناة
له عندها ولصاحب الارض
عنده وفيه معزيا للتممة
الصحيح ان له حريما
بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه
لالقاء الطين ونحوه اه
قلت ممن نقل الاتفاق
الشربنالى عن الاختيار
وشرح المجمع

مشغولا بحق احدها معينا معلوما وان كان فيه اشجار ولا يدري من غرسها فهو على هذا
الاختلاف اه ومثله فى الهداية وغيرها ومنه ما بأتى عن الكرماني وهذا كله يؤيد ما مر
من تصحيح الاتفاق على انه لوفى موات فله حريم وما فى الهندية من اجرائه الحلاف فى الموات
ايضا فهو مقابل للصحيح بل محل الحلاف فيما لو كان فى ملك الغير كما فرضه المصنف ثم فى الهداية
ولانزاع فيما به استمسك الماء انما النزاع فيما وراءه مما يصلح للغرس **(قوله)** وقال الخ ثمرة
الاختلاف ان ولاية الغرس لصاحب الارض عنده وعندها لصاحب النهر واما اللقاء الطين
فقل على الحلاف وقل لصاحب النهر ذلك ما لم يفحش وهو الصحيح واما المرور فقل ينفع
صاحب النهر عنه وقل للضرورة وهو الاشبه قال الفقيه ابو جعفر آخذ بقوله فى الغرس
وبقولهما فى اللقاء الطين كفاية وهداية **(قوله)** لمشييه (اي ليجرى الماء اذا احتبس **(قوله)**
ولقي طينه) كذا فى النسخ والاولى والقاء طينه وفى القاموس لقاء الشئ ألقاه اليه واللقى
كفتى ما طرح جمعه اللقاء اه تأمل **(قوله)** بقدر عرض النهر (عبارة الهداية وغيرها بقدر
بطنه والمعنى واحد لان النهر اسم للحفرة **(قوله)** وقدره) يعنى بعدما اتفقا على ان له مسناة
اختلافا فى تقديرها ٢ **(قوله)** معزيا للكفاية قال فى الكفاية قال ابو جعفر الهندوانى فى
كشف الغوامض الاختلاف فى نهر كبير لا يحتاج الى كرية فى كل حين الخ وقال فى العناية بعد
نقله لمجموع عبارته وظاهر كلام المصنف اى صاحب الهداية ينفيه **(قوله)** له مسناة فارغة
قد منبايان محترزه **(قوله)** وفيه معزيا للتممة قد علمت مما قدمناه ان تصحيح الاتفاق فيما لو احياء
فى ارض موات وكلامه فيما لو كان فى ملك الغير وفيه الحلاف وقد منبايان موضع الحلاف عن
عدة كتب لكن مفاد كلام المجمع ان الاتفاق فيما لو كان فى ملك الغير فانه بعد ما نقل الحلاف
فيه قال وقل له بالاتفاق اه ومثله فى درر البحار وعليه بالاتفاق جار فى الموضعين تأمل
* (خاتمة) * بنى قصر فى مفازة لا يستحق حريما وان احتاجه لالقاء الكناسة فيه اتفاقا على ان
يخرجها نفقة لحفر بئر على انه لاحدها وحريمه لا يخر لايحوز وها بينهما وان على ان يكونا
بينهما نصفين على ان ينفق احدهما اكثر لم يحز ولم ينفق اكثر ان يرجع بنصف الزيادة وان على
ان يحفرا نهرا لاجدهما وارض الاخر لم يحز حتى يكون بينهما ولمن انفق اكثر ان يرجع
تاريخانية ملخصا والله تعالى اعلم

فصل الشرب

فصل الشرب

ذكره بعد الموات لاحتياج الموات اليه وفصل بالتنوين مبتدأ خبره ما بعده او خبر مبتدأ
محذوف وفى القاموس الشرب بالكسر الماء والحظ منه او المورد ووقت الشرب وجعله
القهستاني اسم مصدر تأمل **(قوله)** لغة نصيب الماء قال الزيلعي صوابه من الماء اه وقد
يجاب بأن الاضافة على معنى من كخاتم حديد قال فى الدر المنقى وانما خالف دأبه وذكر المعنى
الغوى دون الشرعى لئلا يتوهم انه مراد فى هذا المقام ذكره القهستاني وغيره اه **(قوله)**
وشرعا نوبة الانتفاع بالماء) اى وقته وزمانه وهو معنى لغوى ايضا كما مر وانظر ما وجه ارادة
المعنى الاول هنا دون الثانى مع انه يصح ارادة كل منهما فيما يظهر **(قوله)** والشفة (فتحتين
والاصل شفه او شفو فابدلت الواو تاء تخفيفا قهستاني **(قوله)** شرب بنى آدم والبهائم) فتكون

هولغة (نصيب الماء) وشرعا
نوبة الانتفاع بالماء سقيا
للزراعة والدواب (والشفة
شرب بنى آدم والبهائم)

(٢) قوله معزيا للكفاية
الذى كتب عليه ط الكافى
وهو الذى بأيدينا من

أخص من الشرب لاختصاصها بالحيوان دونه **(قوله بالشفاء)** هذا أصله والمراد استعمال بني آدم لدفع العطش أو للطبخ أو الوضوء أو الغسل أو غسل الثياب ونحوها كافي المبسوط والمراد به في حق البهائم الاستعمال للعطش ونحوه مما يناسبها فإفاده القهستاني **(قوله ولكل)** أي من بني آدم والبهائم قهستاني **(قوله حقها)** أي حق الشفة وعبر بالحق لأنه ليس ملكا لهم لأنه غير محرز إفاده القهستاني **(قوله في كل ماء لم يحرز)** أعلم أن المياه أربعة أنواع * الأول ماء البحار ولكل أحد فيها حق الشفة وسقى الأراضي فلا يمنع من الانتفاع على أي وجه شاء * والثاني ماء الأودية العظام كسيحون وللناس فيه حق الشفة مطلقا وحق سقى الأراضي إن لم يضر بالعامه * والثالث ما دخل في المقاسم أي المجاري المملوكة لجماعة مخصوصة وفيه حق الشفة * والرابع المحرز في الأواني ينقطع حق غيره عنه وتماه في الهداية وحاصله أن لكل أحد في الأولين حق الشفة والسقى لأرضه وفي الثالث حق الشفة فقط ولا حق في الرابع أحد **(قوله لم يحرز بأناء)** الأولى في أناء فلو أحرزه في جرة أو حب أو حوض مسجد من نحاس أو صفر أو جص وانقطع جريان الماء فانه يملكه وإنما عبر بالأحراز أي لا الأخذ إشارة إلى أنه لو ملأ الدلو من البئر ولم يبعده من رأسها لم يملكه عند الشيخين إذا أحراز جعل الشيء في موضع حصين وإلى أنه لو اغترف الماء من حوض الحمامي بأناء الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه أحق به من غيره كافي النية وغيره قهستاني **(قوله أو حب)** بالخاء المهملة هو الخابية كأيأتي قال ط ولا حاجة إليه فإن الأناء يعنه على ما يلزم عليه من عطف الخاص على العام بأواؤه وفي نسخة بالجيم وهو تحريف لأن الجب البئر كما في قاموس والماء في البئر غير مملوك كما في الهداية وقدمناه ويأتي لكن فسرهم بعضهم بالصهرج فيصح أيضا كأيأتي بيانه **(قوله كدجلة)** بالكسر والفتح نهر بغداد قاموس **(قوله والفرات)** كغراب نهر في الكوفة قاموس **(قوله ونحوها)** كسيحون وهو نهر الترك وجيحون نهر خوارزم غناية **(قوله ولا أحراز)** أي في هذه الأنهار **(قوله ولكل)** أي لكل أحد **(قوله منها)** أي من هذه المياه الغير المملوكة **(قوله أن لم يضر بالعامه)** فإن أضر بان يفيض الماء ويفسد حقوق الناس أو ينقطع الماء عن النهر الأعظم أو يمنع جريان السفن تتارخانية فلكل واحد مسلما كان أو ذميا أو مكاتبا منعه بزازية وظاهر ما قدمناه عن الهداية أن هذا في الأنهار أما في البحر فانه ينتفع وإن ضروبه صرح القهستاني تأمل **(قوله لاسقى دوابه الخ)** هذا المصدر يتعلق به قوله الآتي من نهر غيره وهذا شروع في النوع الثالث من الأربعة التي قدمناها وحاصله أن له حق الشفة لنفسه فيما دخل في المقاسم المملوكة وكذا لدوابه إلا إذا خيف تخريب النهر بكثرتها لاسقى أرضه ونحوه قال الزيلعي والشفة إذا كانت تأتي على الماء كله بأن كان جدولا صغيرا وفيما يرد عليه من المواشي كثرة تقطع الماء قال بعضهم لا يمنع وقال أكثرهم يمنع للضرر اه وجزم بالثاني في الملتقى **(قوله ولا سقى أرضه الخ)** اضطر إلى ذلك أولا ولا ضمان عليه أن سقى أرضه أو زرعه من غير إذن وإن أخذ مرة بعد مرة يؤديه السلطان بالضرب والحبس إن رأى ذلك خانية ط **(قوله إلا بآذنه)** لأن الماء متى دخل في المقاسم انقطع شركة الشرب عنه بالكلية هداية وفي الخانية نهر خاص يقوم ليس لغيرهم أن يسقى بستانه أو أرضه إلا بآذنه فان أذنوا إلا واحدا أو كان فيهم صبي أو

بالشفاء (ولكل حقها
في كل ماء لم يحرز بأناء)
أوجب (و) لكل (سقى
أرضه من بحر أو نهر
عظيم كدجلة والفرات
ونحوها) لأن الملك
بالأحراز ولا أحراز
لأن قهر الماء يمنع قهر
غيره (و) لكل (شق نهر
لسقى أرضه منها ونصب
الرحي إن لم يضر بالعامه)
لأن الانتفاع بالمباح إنما
يجوز إذا لم يضر بأحد
كالانتفاع بشمس وقر
وهواء (لاسقى دوابه إن
خيف تخريب النهر
لكثرتها ولا) سقى (أرضه
وشجره وزرعه ونصب
دولاب) ونحوها (من
نهر غيره وقتاته وبئر
إلا بآذنه) لأن الحق له
فيتوقف على آذنه

غائب لا يسع الرجل ان يسقى منه زرعه او ارضه اه **(قوله** او خضر) جمع خضرة وهي في الاصل لون الاخضر فسمى به ولذا جمع مغرب **(قوله** زرع) الظاهر انه فعل ماض مبنى للمجهول صفة لما قبله وذكر الضمير للعطف بأوولان ما قبله من اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحد بالتاء غالباً والاكثر فيه التذكير نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه **(قوله** بجراره) بكسر الجيم جمع جرة وهو ما يعمل من الحزف ويجمع ايضا على جر قاموس ط **(قوله** في الاصح) كذا في الهداية والتبيين والمتن وغيرها **(قوله** وقيل لا الا باذنه) قال في الحانية والوجيز وهو الاصح فهما قولان مصححان * (فرع) * العين او الحوض الذي دخل فيه الماء بغير احراز واحتياط فهو بمنزلة النهر الخاص ط **(قوله** والمحرز في كوز او حب) مثله المحرز في الصهاريج التي توضع لاحتراز الماء في الدور كما حرره الرملة في فتاواه وحاشيته على البحر وأفتى به مرارا وقل ان الاصل قصد الاحتراز وعدمه ومما صرح حوا به لو وضع رجل طستاً على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فرفعه آخران وضعه الاول لذلك فهو له والا فلا رافع اه ويشهد له ما قدمناه عن القهستاني **(قوله** لا ينتفع به الخ) اذ لاحق فيه لاحد كما قدمناه **(قوله** ملكه باحراره) فله بعه ملتي * (نبية) * في الذخيرة والهندية عبد اوصى او أمة ملاء الكوز من الحوض وأراق بعضه فيه لايحل لاحدان يشرب من ذلك الحوض لان الماء الذي في الكوز يصير ملكاً لا خذفة اذا اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لايحل شربه ولو امر صبيابوه او أمه باتيان الماء من الوادي او الحوض في كوز فخا به لايحل لابويه ان يشربا من ذلك الماء اذا لم يكونا فقيرين لان الماء صار ملكاً ولا يحل لهما الاكل من ماله بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غنينا للعرف والعادة حموى عن الدراية وفي هذين الفرعين حرج عظيم ط اقول وفي كل منهما اشكال أيضاً اما الاول فلأن العبد لا يملك وان ملك فيكون للملك لانه مالك اكسابه ولانه لم يمين متى يحل الشرب منه وهل ثم فرق بين الحوض الجاري او مافي حكمه وبين غيره وينبغي ان يعتبر غلبة الظن بانه لم يبق مما اريق فيه شيء منه بسبب الجريان او النضح والا يلزم هجر الحوض وعدم الانتفاع به اصلاً ويمكن ان يعتبر بالنجاسة فيحل الشرب من نحو البئر بالتزح ومن غيرها بالجريان بحيث لو كان نجاسة لحكم بطهارتها فليتأمل واما الثاني فلان للاب ان يستخدم ولده قال في جامع الفصولين ولللاب ان يعير ولده الصغير ليعتمد استاذة لتعليم الحرفة ولللاب أو الجد أو الوصي استعماله بلا عوض بطريق التهذيب والرياضة اه الا ان يقال لا يلزم من ذلك عدم ملكه لذلك الماء المباح وان امره به ابوه والله تعالى اعلم **(قوله** اذا كان يجدها بقره) زاد في الهداية في غير ملك احد قال العلامة المقدسي ولم أر تقدير القرب وينبغي تقديره بالميل كما في التيمم **(قوله** ضفته) بالفتح والكسر كذا في المغرب وفي الديوان بالكسر جانب النهر وبالفتح جماعة الناس اتقاني **(قوله** المسلمون شركاء في ثلاث) اي شركة اباحة لاشركة ملك فمن سبق الى شيء من ذلك في وعاء او غيره واحرزه فهو احق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له تملكه بجميع وجوه التملك وهو موروث عنه ويجوز فيه وصاياه وان اخذه أحد منه بغير اذنه ضمنه ومالم يسبق اليه احد فهو لجماعة المسلمين مباح ليس لاحد منع من اراد اخذه للشفة اتقاني عن الكرخي **(قوله** والكلأ) هو ما ينسبط وينتشر ولا ساق له كالاذخر ونحوه والشجر ماله ساق فلي هذا الشوك

(وله سقى شجراً وخضر)
زرع في داره حملاً اليه
بجراره (وأوانيه
(في الاصح) وقيل لا الا
بأذنه (والمحرز في كوز
وحب) بمهملة مضمومة
الحانية (لا ينتفع به الا باذن
صاحبه) لملكه بأحراره
(ولو كانت البئر او الحوض
او النهر في ملك رجل فله
ان يمنع مرید الشفة
من الدخول في ملكه اذا
كان يجدها بقره فان لم يجد
يقال له) اي لصاحب البئر
ونحوه (اما ان يخرج الماء
اليه او تركه) ليأخذ الماء
بشرط ان لا يكسر ضفته
اي جانب النهر ونحوه
(لان له حينئذ حق الشفة
لحديث احمد المسلمون
شركاء في ثلاث في الماء
والكلأ

من الشجر لان له ساقا وبعضهم قالوا الاخضر وهو الشوك اللين الذي يأكله الابل كلاً والاحمر شجر وكان ابو جعفر يقول الاخضر ليس بكلأ وعن محمد فيه روايتان ثم الكلام في الكلأ على اوجه اعمها ما نبت في موضع غير مملوك لاحد فالتاس شركاء في الرعي والاحتشاش منه كالشركة في ماء البحار واخص منه وهو ما نبت في ارض مملوكة بلا انبات صاحبها وهو كذلك الا ان لرب الارض المنع من الدخول في ارضه واخص من ذلك كله وهو ان يحتش الكلأ او انبته في ارضه فهو ملك له وليس لاحد أخذه بوجه حصوله بكسبه ذخيرة وغيرها ملخصا قال ط والقيز والزرنيخ والقيز وزج كالشجر ومن اخذ من هذه الاشياء ضمن خزانة المفتين والخطب في ملك رجل ليس لاحد ان يحتطبه بغير اذنه وان كان في غير ملك فلا بأس به ولا يضر نسبته الى قرية او جماعة ما لم يعلم ان ذلك ملك لهم وكذلك الزرنيخ والكبريت والثمار في المروج والودبة ومضمرات ويملك المحتطب الحطب بمجرد الاحتطاب وان لم يشده ولم يجمعه ولو اخذ الماء من ارض الغير التي جعلت مملوكة فلا شيء عليه وان صار الماء لمحا فليس له أخذه والطين الذي جاء به النهر في ملك انسان لا يجوز لاحد أخذه وضمن ان اخذه بلا اذن اه ونحوه في التارخانية **(قوله والنار)** يعني اذا اوقدنا ناراً في مفازة فانها تكون مشتركة بينه وبين الناس أجمع فمن أراد ان يستضي بضوئها او يخطئ ثوبا حولها او يصطلي بها او يتخذ منها سراجا ليس لصاحبها منعه فاما اذا اوقدها في موضع مملوك فان له منعه من الانتفاع بملكه فاما اذا اراد أن يأخذ من قبيلة سراجا او شيئاً من الجمر فله منعه لانه ملكه اتقاني عن شيخ الاسلام وفي الذخيرة اذا اراد الاخذ من الجمر فان شيئاً له قيمة اذا جعله صاحبه فحماه أن يسترده منه وان يسيراً لقيمة له فلا وله اخذه بلا اذن صاحبه **(قوله فيقال للمالك الخ)** اي ان لم يجد كلاً في ارض مباح قريباً من تلك الارض ط عن الهندية وهذا اذا كان الكلأ نابتاً في ملكه بلا انباته ولم يحتشه وظاهر كلامهم ان النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه اخراجها للمطالب ووجه الفرق فيما يظهر لي أن الشركة نابتة في عين الماء والكلأ لافي عين الجمر فلا يجب عليه ان يخرج له الجمر ليصطلي به لانه لا شركة لغيره فيه ولذلك استرداد جمر له قيمة ممن أخذه بخلاف الكلأ والماء الغير المحرزين فلو اخذهما احد من أرضه لا يستردها منه لان الشركة في عينهما تأمل ثم رأيت في النهاية ان الشركة التي اثبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار جوهر الحر دون الحطب والفحم الا ان كان لقيمة له لانه لا يمنع عادة والمانع متعنت **(قوله ولو منعه الماء)** اي منعه صاحب البئر أو الحوض او النهر الذي في ملكه بان لم يمكنه من الدخول ولم يخرج له اليه ولم يجدهما بقربه **(قوله وهو)** اي الشخص الممنوع **(قوله ودابته)** عبر القهستاني بأو وكذا في كتاب الخراج لابي يوسف وشرح الطحاوي كما نقله الاتقاني **(قوله)** كان له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد اتلافه بمنع حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح لغير مملوك بخلاف المحرز في الاناء هداية **(قوله لا ترعمر)** وهو ما ذكره الاتقاني عن كتاب الخراج لابي يوسف ان قوما ورد واما فسألوا اهله ان يدلوهم على البئر فلم يدلوهم عليها فقالوا ان اعاننا واعناق مطايانا قد كادت تقطع من العطش فدلوا على البئر وأعطوا دلوا نستقي فلم يفعلوا فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب فقال فهلا وضعتم فيهم السلاح **(قوله قتله بغير السلاح)** اي

والنار (وحكم الكلأ)
تحكم الماء فيقال للمالك
اما ان تقطع وتدفع اليه
والا تتركه ليأخذ قدر ما
يريد (زيلي ولو منعه الماء
وهو يخاف على نفسه
ودابته العطش كان له ان
يقاتله بالسلاح) لا ترعمر
رضي الله عنه (وان كان
محرزاً في الاواني قاتله بغير
السلاح) قطعاً عند
المخمصة درر

ويضمن له ما أخذ لان حل الاخذ للاضطرار لا ينافي الضمان كما قدمناه اول الحظر والاباحة وذكر الاتقاني انه لو منعه الدلو فان كان لصاحب البئر قاتله بغير سلاح وان للعامة قاتله بالسلاح **(قوله)** اذا كان فيه فضل عن حاجته (بان كان يكفي لرد رمقهما فيأخذ منه البعض ويترك البعض والاتركه للملكة نهاية **(قوله)** الاولى الخ) يشير الى انه يجوز ان يقاتله بالسلاح حيث جعل الاولى ان يقاتله به فيكون موافقا لما ذكرنا زيلبي يعني انه لا يخالف مامر من ان له ان يقاتله لاتفاق العبارتين على الجواز **(قوله)** وكري نهر) وكذا اصلاح مسناته ان خيف منها تارخانية **(قوله)** اي حفرة) قال القهستاني كرى النهر اخراج الطين ونحوه منه فالكرى مختص بالنهر بخلاف الحفر على ما قاله البيهقي الا ان كلام المطرزي يدل على الترادف اه وعليه مشي الشارح **(قوله)** غير مملوك) اي لم يدخل ماؤه في المقاسم كسيل والفرات قهستاني **(قوله)** من بيت المال) خبر المبتدأ اي مال الخراج والجزية دون العشر والصدقات لان الثاني للفقراء والاول للنواب هداية **(قوله)** يجبر الناس) اي الذين يطبقون الكرى ومؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه قهستاني **(قوله)** وكري النهر المملوك) بان دخل في المقاسم وهو عام وخاص والفاصل بينهما ان ما تستحق به الشفعة خاص وما لا فعام وخاتاف في تحديد ذلك فقليل الخاص ما كان لعشرة او عليه قرية واحدة وقيل لما دون اربعين وقيل مائة وقيل ألف وغير ذلك عام والاصح تفويضة لرأى المجتهد فيختار اي قول شاء كفاية عن الحانية ملخصا وقدمناه في الشفعة قال الاتقاني ولكن احسن ما قيل فيه ان كان لدون مائة فالشركة خاصة والافعامه لاشفعة فيها للكل وانما هي للجار **(قوله)** وقيل في الخاص لا يجبر) قال القهستاني في العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض اجبر على الصحيح كما في الخزانة اه وقوله لا يجبرون هو ظاهر الرواية كما في الكفاية **(قوله)** وهل يرجعون) اي على الآبي بما انفقوا هداية **(قوله)** ان بامر القاضي نعم) اي امره الباقيين بكري نصيب الآبي على ان يستوفوا مؤنة الكرى من نصيبه من الشرب مقدار ما يبلغ قيمة ما انفقوا عليه ذخيرة وفيها وان لم يرفعوا الامر الى القاضي هل يرجعون على الآبي بقسطه من النفقة ويمنع الآبي من شربه حتى يؤدي ما عليه قيل نعم وقيل لا وذكر في عيون المسائل ان الاول قول ابي حنيفة وابي يوسف فليتأمل عند الفتوى اه ملخصا ومثله في التارخانية والبرزازية وظاهره انه لا ترجيح لاحد القولين فلذا خيروا المفتي لكن مفهوم كلام الشارح كالهداية والتبيين وغيرها ترجيح عدم الرجوع بلا امر القاضي ثم هذا كله مبنى على القول بانه لا يجبر الآبي فانهم فرعوه عليه وقد منا تصحيح الجبر فتدبر **(قوله)** عليهم من اعلاء الخ) بيانه انه لو كان الشركاء في النهر عشرة فعلى كل عشر المؤنة فاذا جاوزوا ارض رجل منهم فهي على التسعة الباقيين تساعا لعدم نفع الاول فيما بعد ارضه وهكذا فمن في الآخر اكثرهم غرامة لانه لا ينتفع الا اذا وصل الكرى الى ارضه ودونه في الغرامة من قبله الى الاول **(قوله)** وقال الخ) الفتوى على قول الامام كافي الكفاية وغيرها عن الحانية والقهستاني عن التمة **(قوله)** بالخصص) اي حصص الشرب والارضين هداية * (تنبيهات) * الاول قال القهستاني لو كان

(اذا كان فيه فضل عن حاجته) للملك بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البئر ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالتعزير كافي (وكري نهر) اي حفرة (غير مملوك) من بيت المال فان لم يكن تمة) اي في بيت المال (شئ) يجبر الناس على كرية) ان امتنعوا عنه دفعا للضرر (وكري) النهر (المملوك) على اهله ويجبر من ابي) منهم (على ذلك) وقيل في الخاص لا يجبر وهل يرجعون أن بأمر القاضي نعم) ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من اعلاء فاذا جاوزوا ارض رجل) منهم (برى) من مؤنة الكرى وقال عليهم كرية من اوله الى آخره بالخصص كما يستوون في استحقاق الشفعة

فم نهره في وسط أرضه لم يبرأ إلا بالمجاورة عن أرضه وهذا في النهر الحاص اما العام فقد برى
 اذا بلغوا فم نهر قريتهم اه * الثاني قال في البرازية واما الطريق الحاص في سكة غير نافذة
 اذا احتيج الى اصلاحه فاصلاح اوله عليهم اجماعا فاذا فارقوا دار رجل قيل انه على الخلاف
 في النهر وقيل يرفع اجماعا اه زاد في الحرية لو امتنع البعض قيل لا يجبر وقيل يجبر وذكر
 الحصاف ان القاضي يأمر الطالبين فيمنعون الآتي عن الانتفاع حتى يؤدي * الثالث نهر
 المسقط والاوساخ الذي يسقط فيه فائض الماء والكثيف الخارجة من الدور والازقة كما
 في دمشق اذا احتاج الى الكرى فهو على عكس نهر الشرب فكلما وصلوا في الكرى من اعلاه
 الى دار رجل شارك من قبله كما افتي به في الحامدية وغيرها لان حاجة كل واحد الى تسهيل
 اوساخه من داره الى آخر النهر ولا حاجة له الى ما قبل داره فمن في الاعلى اكثرهم غرامة
 لاحتياجه الى جميع النهر ودونه فيها من بعده الى الآخر فهو اقلهم غرامة بعكس نهر الشرب
 وحاصل الفرق ان صاحب الشرب محتاج الى كرى ما قبل أرضه ايضله الماء وصاحب
 الاوساخ محتاج الى ما بعد أرضه ليذهب وسخه **(قوله)** ولا كرى على اهل الشفة لان المؤنة
 تلحق المالك لامن له الحق بطريق الاباحة برازية ولانهم لا يحصون لانهم اهل الدنيا جميعا
 اتقاني وغيره * **(تنبيه)** * انهار دمشق التي تسقى أراضيها واكثر دورها جرت العادة من قديم
 ان اهل الاراضي يكرونها وحدهم دون اهل الدور مع ان لكل دار حقا معلوما منها يباع
 ويشترى تبعا فهو حق شرب مملوك لهم حق شفة بطريق الاباحة ومقتضى ذلك انه يلزمهم
 مشاركة اهل الاراضي في كربها كما يعلم مما مر **(قوله)** استحسانا ووجهه انه مرغوب فيه
 منتفع به ويمكن ماله بلا ارض بارث ووصية كما يأتي وقد يبيع الارض وحدها فيبقى له
 الشرب وحده والقياس ان لا تصح الدعوى به لانه مجهول جهالة لا تقبل الاعلام **(قوله)**
 وان لم يكن اى النهر في يد الآخر قال في الكفاية علامة كون النهر في يده كربه وغرس الاشجار
 في جانبه وسائر تصرفاته **(قوله)** ولم يكن جاريا فيها اى وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبلها
 اما ان كان جاريا وقتها او علم جريانه قبلها يقضى به له الا ان يبرهن صاحب الارض انه ملكه
 كما في التارخاية **(قوله)** فعليه البيان اى الاظهار ببرهان او بمعنى البينة وعلى الاول فعمله
 فيما بعده من عمل المصدر المقرون بال وهو قليل كقوله * ضعيف النكايه اعداءه * وعلى
 الثاني ففيه حذف الجار وهو على قبل ان وهو مطرد **(قوله)** ان هذا النهر له اى ان كان
 يدعى رقبة النهر غناية **(قوله)** وانه قد كان له مجراه اى ان كان يدعى الاجراء فيه غناية
 فالموضوع مختلف فكان المناسب الاتيان بأو بدل الواو كما فعل في الهداية والملتقى والضمير
 في المصدر المسمى وهو مجراه للماء او النهر المذكور قبله لكن قد علمت ان المراد بالنهر رقبته
 وهو الحفرة ففيه استخدام وعلى كل فقوله بعده في هذا النهر صحيح خلافا لمن رعم ان الصواب
 ان يقول في هذه الارض وكأنه اوقعه فيه تفسير بعض الشراح المجري بموضع الاجراء تأمل
(قوله) وعلى هذا المصب اى موضع اجتماع ما فضل من الماء كفاية **(قوله)** حكم الاختلاف
 فيه الخ اى ان لم يكن في يده ولم يكن جاريا أو ماشيا وقت الخصومة ولم يهد ذلك قبلها لابد
 من البينة على ان المصب والميزاب والممشى ملكه او انه كان له فيه التسهيل او الممشى لكن

ولا كرى على اهل الشفة
 (وتصح دعوى الشرب
 بغير ارض) استحسانا
 (واذا كان لرجل ارض
 ولا آخر فيها نهر وأراد
 رب الارض ان لا يجرى
 النهر في أرضه لم يكن له
 ذلك ويتركه على حاله وان
 لم يكن في يده ولم يكن
 جاريا فيها) اى في الارض
 (فعليه البيان ان هذا
 النهر له وانه قد كان له
 مجراه في هذا النهر مسوق
 لسقى اراضيه وعلى هذا
 المصب في نهر او على سطح
 أو الميزاب أو الممشى كل
 ذلك في دار غيره فحكم
 الاختلاف فيه نظيره في
 الشرب) زيلى

(نهرين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم) لانه المقصود (ب)اختلاف اختلافهم في الطريق فأنهم يستوون في ملك رقبته (ب)اعتبار سرعة الدار وضيقها لان المقصود الاستطراق (وليس لاحد من الشركاء) في النهر (ان يشق منه نهرا او ينصب عليه رحي) الارحي وضع في ملكه ولا يضر بنهر ولا بناء وقاية (او دالية كناعورة أو جسر) او قطرة (او يوسع فم النهر او يقسم بالايام و) الحال انه (قد كانت القسمة بالكوى بكسر الكاف جمع كوة بفتحها انتقب لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه (أو يسوق نصيبه الى ارض له أخرى ليس له منه) اى من النهر (شرب بلا رضاهم) يتعلق بالجميع ولهم نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من بعدهم وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلا رضاهم وان لم يشرب ارضه بدون ملتقى

في الذخيرة عن ابي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس له منعه وهذا استحسان جرت به العادة أما اصحابنا فقد أخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له حق المسيل والفتوى على ما ذكره ابو الليث اه وفي البرازية وبه تأخذ اه وهو موافق للقاعدة الآتية ان القديم يترك على قدمه تأمل (قوله اختصموا في الشرب) اى ولا تعرف الكيفية في الزمان المتقادم بزانية (قوله لانه المقصود) اى المقصود فيها الانتفاع بسقيها فيقدر بقدرها هداية (قوله لان المقصود الاستطراق) اى وهو في الدار الواسعة والضيقة على نمط واحد هداية والحاصل انه يقسم على الرؤس سائحاني عن الملتقط ومثله الاختلاف في ساحة الدار كما مر في متفرعات القضاء (قوله وليس لاحد الخ) لان فيه كسر ضفة النهر وشغل موضع مشترك هداية (قوله من الشركاء في النهر) أفاد ان الكلام في النهر المملوك بخلاف الانهار العظام فان له ذلك كما قدمه اول الفصل (قوله الارحي وضع في ملكه) صورته ان يكون حافتا النهر وبطنه ملكاه ولغيره حق اجراء الماء اتقاني (قوله ولا يضر بنهر ولا بناء) اى والحال ان الرحي لا يضر وعبرة الكافي بأو قال في الدر المنقى فعليه الواو هنا تبعا للوقية وفي الهداية بمعنى أو يوافق الكافي قوله الباقي اه ومعنى الضرر بالنهر ما بيناه من كسر ضفته وبما ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه هداية اى بأن يعوج الماء حتى يصل الى الرحي في أرضه ثم يجري الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقهم اليهم وينقص اتقاني (قوله أو دالية الخ) قل في المغرب الدالية جذع طويل يركب تركيب مدق الارز في رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها والناعورة ما يديره الماء والجسر ما يعبره النهر وغيره مبنيا كان أولا والفتح لغة والقطرة ما يبنى على الماء للعبور والجسر عام اه لكن في العناية الجسر ما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والقطرة ما يتخذ من الحجر والآجر موضوعا لا يرفع (قوله أو يوسع فم النهر) لانه يكسر ضفته ويزيد على مقدار حقه في أخذ الماء هداية (قوله بكسر الكاف الخ) قل في المغرب وقد تضم في المفرد والجمع (قوله لان القديم يترك على قدمه الخ) كذا في الهداية وغيرها قل القهستاني وفيه اشعار بانه لو كان لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الجواهر لكن في التهمة انه جائز اه (قوله أو يسوق نصيبه الخ) لانه اذا تقادم العهد يستدل به على انه حقه هداية اى فيلزم ان يقضى له بشرب الارضين جميعا لانه اذا لم يعلم يقسم على مقدار الاراضي اتقاني وكذا اذا أراد ان يسوق شربه في أرضه الاولى حتى ينتهي الى الاخرى لانه يستوفي زيادة على حقه اذا الارض الاولى تنشف بعض الماء قبل ان يسقى الاخرى هداية وذكر خواهر زاده انه اذا ملأ الاولى وسد فوهة النهر له ان يسقى الاخرى من هذا الماء لانه حينئذ لم يستوف زيادة على حقه وان لم يسد فلا كفاية (قوله ليس له) اى للارض وذكر الضمير باعتبار المكان ط (قوله ولهم نقضه الخ) لانه اعارة الشرب فان مبادلة الشرب بالشرب باطلة هداية (قوله وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلا رضاهم) لما فيه من ابطال حق الباقي فان ترضوا على ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بمحضته أو اسطاحوا على ان يسكر كل منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر بما يتكسب النهر كالطين

وغيره لكونه اضرار اياهم يمنع ما فضل من السكر عنهم الا اذا رضوا فان لم يمكن لواحد منهم الشرب الا بالسكر ولم يصطاحوا على شئ يبدأ به الا اسفل حتى يروا انه بعده لاهل الاعلى ان يسكروا وهذا معنى قول ابن مسعود رضي الله عنه اهل اسفل النهر امراء على اهل اعلاه حتى يروا ان اياهم ان يمنعوا اهل الاعلى من السكر وعليهم طاعتهم في ذلك ومن لم يملك طاعته فهو اميرك عناية وهداية وفي الدرر المنتقى قال شيخ الاسلام واستحسن مشايخ الانام قسم الامام بالايام اه اى اذا لم يصطاحوا ولم يمنعوا بالسكر يقسم الامام بينهم الايام فيسكر كل في نوبته قلت لكنه خلاف ما في المتون كالماتى والهداية فتنبه بقى لوجرت العادة من قديم على ذلك كما يفعل فى انهيار دمشق الآخذة من نهر بردى وقديما الماء فى بعض السنين فيتضرر اهل الاسفل بسكر الاعلى فهل يقال يبقى القديم على قدمه اجاب فى الاسماعيلية وتبعه فى الحامدية بأن ذلك ممنوع شرعا لكونه تصرفا فى المشترك بالارضا الشركاء ورضامن تقدم لا يلزم به من تأخر فيبدأ بالاسفل ثم بالاعلى اه ملخصا وكذلك سئل فى الخيرية عن خصوص نهر بردى فاجاب بالمنع ولا يخفى انه مبنى على ما فى المتون وانت خير بان ما استحسنه مشايخ الانام من القسم بالايام فيه دفع الضرر العام وقطع التنازع والحصام اذا شك ان لكل فى هذا الماء حقا فتحصيص اهل الاسفل به حين قلة الماء فيه ضرر لاهل الاعلى وكذا تخصيص اهل الاعلى به فيه ذلك مع العلم بانه مشترك بين الكل فلذا استحسنوا ما ذكره وارتضوه ثم رأيت فى كافى الحاكم الشهيد ما يدل عليه حيث قال فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يمكن له ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته اه فتقوله وان كان يشرب بحصته يومئ الى هذا حيث لم يمنع من الشرب اصلا والله سبحانه اعلم (قوله كطريق مشترك الخ) وجه الشبه هو انه يزيد فى الشرب ما ليس له فيه حق الشرب ويزيد فى الطريق من ليس له حق المرور كفاية (قوله ساكنها) مبتدأ وغير خبر والظاهر ان صورة المسئلة له داران باب احدهما فى طريق خاص وهو ساكن فيها وباب الثانى فى طريق آخر وظهورها فى الطريق الاول وقد ساكن فيها غيره باجارة او اعارة فليس له ان يفتح للثانية بابا فى طريق الدار الاولى لانه يلزم منه ان يزيد فى الطريق الخاص من ليس له حق المرور وهو ساكن الدار الثانية بالارضا اصحاب الطريق (قوله لان المسارة لا تزدد) وله حق المرور ويتصرف فى خالص ملكه وهو الجدار بالرفع زيلعى وفيه انه قد يطول الزمان ويبيع التلازم لها فيدعى المشتري ان له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق ط اقول وذكر فى الفصل ٣٥ من نور العين خلافا فى المسئلة فقال له دار فى سكة لا تنفذ فتمرى بنجب داره بيتا ظهره فى هذه السكة قيل له ان يفتح من ظهره بابا فى السكة وقيل لا ولو اراد ان يفتح بابا للبيت فى داره ويتطرق من داره الى السكة له ذلك مادام هو ساكنها ما اذا صارت لرجل والبيت لا خير ليس لرب البيت ان يمر فى هذه السكة اه وبيان الفرق فى جامع الفصولين فراجع * (تتمه) * له كوة فى اسفل النهر اراد ان يسدها ويفتح اخرى فى الاعلى ليس له ذلك بخلاف ما لو اراد ان يجعل باب داره فى اعلى السكة الغير النافذة وان اراد ان يسفلها عن موضعها ليكثر أخذ الماء قال الحلواني له ان علم انها كانت كذلك ثم ارتفعت وقال السرخسى له مطلقا وكذا الخلاف ان اراد ان يرفعها ليقبل عنه الماء اه

(كطريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التى مفتحةا فى هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع) لان المسارة لا تزدد

تأخر خاتمة ملخصا **(قوله ويورث الشرب الخ)** لان الملك بالارث يقع حكما لا قصد او يجوز ان يثبت الشيء حكما وان كان لا يثبت قصدا كالحجر تملك حكما بالميراث وان لم تملك قصدا بسائر اسباب الملك وما يجري فيه الارث تجري فيه الوصية لانها اخته وفي الهبة ونحوها يرد العقد عليه مقصودا اتقاني ملخصا **(قوله ويوصى بالانتفاع به)** وتعتبر الوصية من الثلث قال بعضهم بأن يسأل من المقومين من اهل ذلك الموضوع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيعه منفردا بكم يشترى فان قالوا بمائة اعتبر من الثلث كما في اتلاف المدبروا اكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جريب من اقرب ارض اليه فينظر بكم تشتري معه وبدونه تأخر خاتمة اى فيكون فضل ما بينهما قيمته **(قوله اما الايصاء ببيعه فباطل)** مستغنى عنه بقول المصنف بمد ولا يوصى بذلك ط وفيه عن الهندية اوصى بثلاث شربة بغير ارضه في سبيل الله او الحج او الرقاب كانت وصية ببيعه اذ لا يمكن من ذلك الاثمنة اه ملخصا **(قوله ولا يباع الشرب)** في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ويفسد نص عليه محمد لانه مجهول لالانه غير مملوك والابطال وجازع الارض في الصحيح درم تنقي اى تبعا لها قال في البرازية قال بعثك هذه الارض وبعثك شربها قيل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لما لم يذكر له ثمن لم يخرج من التبعية حتى لو ذكر لم يجوز فاقالا لانه صار أصلا من كل وجه ولوباع ارض مع شرب ارض اخرى عن ابن سلام يجوز ولو أجز لا يجوز لان الشرب في البيع اصل من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه ليعنه فمن حيث انه تبع لا يباع من غير ارض ومن حيث انه اصل يجوز مع اى ارض كانت وفي الاجارة تبع من كل وجه اه ملخصا وللشرب نبالي رسالة في الشرب ذكر فيها الصور الصحيحة والفسادة في جدول فراجعها وذكر فيها ايضا ان الصحيح انه لا يجوز البيع ايضا كالاجارة في المسئلة المذكورة **(قوله كاسيجي)** اى سيجي قريبا ان الفتوى على انه لا يضمن بالاتلاف لكن عدم ضمانه بالاتلاف مفرع على كونه ليس بمال متقوم كما صرح به في الهداية فيكون الفتوى على انه غير متقوم ايضا **(قوله واخويه)** اى الهبة والتصدق **(قوله ولا يصلح الماء)** اى ماء الشرب الغير المحرز **(قوله بدل خلع)** فلا يكون له من الشرب شيء وعليها ان ترد المهر الذي اخذته لانها غرته بالتسمية كالمو اختلعت على ما في بيتها من متاع فاذا ليس في بيتها شيء كفاية **(قوله وصلح الخ)** ويسقط القصاص لوجود القبول وعلى القاتل رد الدية لان الولي لم يرض بسقوط حقه مجانا اتقاني واذا لم يكن عن قصاص فالمدعى على دعواه غناية **(قوله ومهر نكاح)** ولها مهر المثل اتقاني زاد في المتنق ولا يقرض ولا يرهن ولا يعار **(قوله لانها لا تبطل بالشرط الفاسد)** يعنى ان العقد ببطل هو غير مال متقوم في هذه العقود بمعنى الشرط الفاسد وهذه العقود لا تبطل بالشروط الفاسدة **(قوله لان الشرب الخ)** علة اخرى اوبيان لكونه بمعنى الشرط الفاسد **(قوله وقيل الخ)** صححه في الهداية ثم قال وان لم يجد ذلك اشترى على تركه الملت ارضا بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وباعها فيصرف من الثمن الى ثمن الارض ويصرف الفاضل الى قضاء الدين **(قوله لانه متسبب غير متعدد)** فهو كحفر البئر وواضع الحجر في ارضه لا يضمن ما تلف به **(قوله والا يضمن)** كالمو اوقد نارا في دار لا يوقدها علة فاحترقت دار جاره واما اذا كان في ارضه ثقب فغمرت ارض جاره فان علم به ضمن والا لا اتقاني **(قوله وهذا اذا سقى)** الاشارة

(بالانتفاع به) اما الايصاء ببيعه فباطل (ولا يباع) الشرب (ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به) لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما سيجي (ولا يوصى بذلك) اى ببيعه واخويه (ولا يصلح) الماء (بدل خلع وصلح عن دم عمد ومهر نكاح وان سحت هذه العقود) لانها لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشرب لا يملك بسبب ما حقي لومات وعليه دين لم يبيع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى ان ينقضى دينه وقيل ينظر الامام لارض لا شرب لها فيضمه اليها فيبيعهها برضا ربها فينظر لقيمة الارض لا شرب وقيمتهما معه فيصرف تفاوت ما بينهما لدين الميت وتمامه في الزيلعي (ولا يضمن من ملأ أرضه ماء فنزت ارض جاره او غرقت) لانه متسبب غير متعدد وهذا اذا سقاها سقيا معتادا تحمله ارضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار

حقه وأما اذا سقى في غير نوبته او زاد ﴿٣٩٥﴾ على حقه يضمن على ما قال اسمعيل الزاهد قهستاني (ولا يضمن

من سقى ارضه) او زرعه
(من شرب غيره بغير اذنه)
في رواية الاصل وعليه
الفتوى شرح وهبانية
وابن الكمال عن الخلاصة
لما مر انه غير متقوم ولو
تصدق بنزله فحسن لبقاء
الماء الحرام فيه بخلاف
العلف المصوب فان الدابة
اذا سمنت به انعدم وصار
شيأ آخر قهستاني (فان
تكرر ذلك منه) لاضمان
و (ادبه الامام بالضرب
والجلوس ان رأى) الامام
(ذلك) خانية وتماه في
شرح الوهبانية وقال
وجوز بعض مشايخ بلخ
بيع الشرب لتعامل أهل
بلخ والقياس يترك لتعامل
ونوقض بأنه تعامل أهل
بلدة واحدة وأفتى الناصحى
بضمانه ذكره في جواهر
الفتاوى قال وينفذ الحكم
بصفة بيعه فليحفظ قلت
وفي الهداية وشروحها
من البيع الفاسد انه
يضمن بالاتلاف فلو سقى
ارض نفسه بماء غيره
ضمنه وبه جزم في النقاية
هنا فافهم قلت وقدمر
ما عليه الفتوى فتنبه
وفي الوهبانية * وساق
بشرب الغير ليس بضامن

الى عدم الضمان اذا سقاها معتادا كما أفصح عنه في الذخيرة (قوله) واما اذا سقى الخ (أى
سواء كان معتادا أولا كما أفاده ما ذكرنا من مرجع الاشارة قال ط وقد علمت ما عليه الفتوى
وهو ان الاعتبار للمعتاد وغيره (قوله) على ما قال اسمعيل الزاهد) هذا يقتضى انفراد بما
ذكر وان الجمهور على الاول ط وفي بعض النسخ الزاهدى بالياء موافقا لما في القهستاني
لكن الذى رأيت في الذخيرة وغيرها بدون ياء (قوله) لما ساق الخ قال في الذخيرة وانما لا يضمن
لوجهين أحدهما انه يملك استهلاك العلف لانه يملك استهلاكه بعلف دابته الثانية ان الماء
لا يضمن كمن دخل دار الحرب فاستهلك العلف لانه يملك استهلاكه بعلف دابته الثانية ان الماء
قبل الاحراز بالاوانى لا يملك فقد أتلف ما ليس بمملوك لغيره اه (قوله) بنزله يضمن أى ريعه
ونماه كافي القاموس (قوله) فحسن) يشير الى انه غير واجب وانما هو للتزهد قال القهستاني
وفي التمه ان الماء وقع في كرم زاهد في غير نوبته أمر بقطعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب
المبلول وقال الفقيه لا أمر به ولو تصدق بنزله لكان حسنا وهذا أفضل (قوله) لبقاء الماء
الحرام فيه) هذا يقتضى الوجوب على انه لا يظهر الا على مقابل المفتى به من انه يملك فيضمنه
لما لكانه اى ان علم تأمل (قوله) اذا سمنت الاولى سمنت (قوله) انعدم وصار شيأ آخر اى دما أو
فرنا او لحما ونحوه فلا يضاب منه التصديق بها ط (قوله) فان تكرر ذلك بأن فعله مرة أخرى
قال في شرح الوهبانية عن الخانية وان فعله مرة بعد مرة الخ ط (قوله) وتماه في شرح
الوهبانية) اى للعلامة ابن الشيحة حيث ذكر ما حصله ان الطرسوسى فهم من التعليل المار
بان الماء قبل احرازه لا يملك انه يكون مباحا ورده الناظم في شرحه بانه لا يلزم ذلك بل يكون غير
مملوك ويكون مستحقا لما في الخانية انه ليس له ذلك بلا اذن وان اضطر اليه وفي العيون
لا يفعل وان اضطر اليه لان المرخص في اخذ مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد
ولو فعل فلا ضمان على ان الطرسوسى قال ان كلام العيون يقتضى انه لا يجوز ديانة فينبى
ان يفتى بانه لا يباح بلا اذن ولو فعل لاضمان في القضاء اه فافهم (قوله) قال (أى في شرح
الوهبانية اول الفصل فافهم (قوله) وينفذ الحكم بصفة بيعه) لمصادفته فصلا بمجتهدا فيه
لكن القاضى الآن لا ينفذ حكمه بغير معتمد مذهبه (قوله) فافهم (لعله يشير الى دفع ما أورد
على الهداية من ان قوله هنا لا يضمن يناقض قوله في باب البيع الفاسد انه يجوز بيعه في رواية
وهو اختيار مشايخ بلخ لانه حفظ من الماء ولهذا يضمن بالاتلاف وله حفظ من الثمن يعنى ان
قوله ولهذا يضمن بالاتلاف مبنى على مقابل المفتى به وان اوهام الاتفاق على الضمان كما هو شأن
التعليل (قوله) قلت وقدمر ما عليه الفتوى) اى من انه لا يضمن لانه غير متقوم وصححه في
الظهيرية (قوله) فتنبه (أى فان ما افق به الناصحى وما في النقاية وبيع الهداية خلاف
المفتى به (قوله) وساق الخ) لاحاجة اليه ط (قوله) وما جوزوا الخ) التراب المستخرج بالحفر
ويوضع على حافى النهر قيل لمن وضع بجانبه أخذه ان لم يضر بالنهر وقيل مشترك بين اهل النهر
وهو المذكور في النظم وقيل يباح لكل من أخذه ان لم يضر لان الحافر لم يقصد تملكه فهو كمن
احتش حشيش النهر ليجرى الماء فلكل أحد أخذه وصوبه شيخ الاسلام وفي الفنية انه حسن
جدا (قوله) دون اذن) قد علمت ان الناظم جرى على القول بانه مشترك فاشتراط الاذن لا بد

* وضمنه بعض ومامر أظهر * وما جوزوا أخذ التراب الذى على * جوانب نهر دون اذن يقرر *

منه بناء عليه فافهم (قوله ولو حفر وانهر الخ) الشرط الثاني الى غير به نظم الاصل لتضمنه مستلئين الاولى نهر لقوم يجرى في أرض رجل حفره وألقوا ترابه فان ألقوه في غير حريم النهر فله أخذهم بنقله والا فلا الثانية لو كان يجرى في سكة فكذلك والله تعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاشربة

ذكره بعد الشرب لانهما شعبتا عرق واحد لفظا ومعنى وقدم الشرب لمناسبته لاجياء الموات وتماه في العناية والمنح قال القهستاني واصول الاشربة الثمار كالغلب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والحلاوات كالسكر والفانيد والعسل والالبان كلبن الابل والرمالك والمتخذ من الغلب خمسة أنواع اوستة ومن التمر ثلاثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين نى ومطبوخ اه (قوله كل مائع يشرب) اى هوام من الشرب اى ما يشرب ماء كان او غيره حالالا او غيره قهستاني (قوله وهى) انت الضمير لان الحمر مؤنثة سماعا قال فى القاموس وقد تذكر اى نظر اللفظ (قوله بكسر النون فتشديد الياء) هذا خلاف الاصل فقد ذكره فى القاموس فى باب الهمزة وفى القهستاني التى بكسر النون وسكون الياء والهمزة وفى المغرب ويجوز التشديد على القلب والادغام اى غير الضيغ ومثله فى نهاية ابن الاثير وفى العزيمة الابدال والادغام غير مشهور وقال المقدسى انه عامى (قوله اذا غلى) اى ارتفع اسفله اذ اصله الارتفاع كما فى المقاييس وقوله اشتد اى قوى بحيث يصير مسكرا قهستاني (قوله اى رعى بالزبد) فتحتين اى بحيث لا يبقى فيه شئ من الزبد فيصفو ويرق قهستاني (قوله وهو الاظهر) واعتمده المحبوبي والنسفى وغيرها تصحيح قاسم وقال فى غاية البيان وانا آخذ بقولهما دفا لالتجاسر العوام لانهم اذا علموا ان ذلك محل قبل قذف الزبد يقعون فى الفساد اه وفى النهاية وغيرها وقيل يؤخذ فى حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفى الحد بقذف الزبد احتياطا (قوله ويأتى ما يفيد) اى فى قوله والكل حرام اذا غلى واشتد اه ح (قوله وقد تطلق الخ) قال فى المنح هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع اهل اللغة ولا نقول ان كل مسكر خمر لا اشتقاقه من مخامرة العقل فان اللغة لا يجرى فيها القياس فلا يسمى الدن قارورة لقرار الماء فيه واما قوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وقوله ان من الخنطة خمر وان من الشعير خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر فجاوبه ان الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرنا وغيره كل واحد له اسم مثل المثلث والباذنق والمنصف ونحوها واطلاق الخمر عليها مجاز وعابه يحمل الحديث اه ملخصا او هو لبيان الحكم لانه عليه السلام بعث له لالبيان الحقائق (قوله وحرم قليلها) اى شرب قليلها لثلاث يتكرر الآتى من حرمة الانتفاع والتداوى اه ح واحترز به عما قاله بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل قهستاني قال فى الهداية وهذا كفر لانه جحود الكتاب فانه ساء رجسا والرجس ما هو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انعقد اجماع الامة لان قليله يدعو الى كثيره وهذا من خواص الخمر (قوله لعينها الخ) اى لالعة الاسكار فتحرم القطرة منها وهذا علم بما قبله وانما أعيدلتا كيد الرد على ذلك القول الباطل (قوله عشر دلائل) هى نظمها فى سلك الميسر ولمعطف عليه وتسميتها رجسا وعدها

ولو حفر وانهر او ألقوا ترابه * فلو فى حريم ليس بالنقل يؤمر *

كتاب الاشربة

هى جمع شراب و(الشراب) لغة كل مائع يشرب واصطلاحا (ما يسكر والمحرم منها أربعة) أنواع الاولى (الخمر وهى النى) بكسر النون فتشديد الياء (من ماء الغلب اذا غلى واشتد وقذف) أى رعى (بالزبد) اى الرغوة ولم يشترطا قذفه وبه قالت الثلاثة وبه أخذ أبو حفص الكبير وهو الاظهر كما فى الشر بن لالية عن المواهب ويأتى ما يفيد وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع فى احكامها العشرة فقال (وحرم قليلها وكثيرها) بالاجماع (لعينها) اى لذاتها وفى قوله تعالى انما الخمر والميسر آية عشر دلائل على حرمتها مبسوطه فى المجتبى وغيره

من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح واجتنابها وارادة الشيطان ايقاع
العداوة بها وايقاع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة والنهي البليغ بصيغة
الاستفهام المؤذن بالتهديد اه ح (قوله) وهي نجسة نجاسة مغلظة (لان الله تعالى سماها
رجسا فكانت كالبول والدم المسفوح اتقاني) (قوله) ويكفر مستحلها (لانتكاره الدليل
القطعي هداية) (قوله) وسقط تقومها في حق المسلم (حتى لا يضمنها متلفها وغاصبها ولا يجوز
بيعها لان الله تعالى لما نجسها فقد هانها والتقوم يشعر بعزتها وقال عليه السلام ان الذي حرم
شربها حرم بيعها وأكل منها هداية وعده ضمانها لا يدل على اباحة اتلافها وقد اختلفوا
فيها ف قيل يباح وقيل لا يباح الاغرض صحيح بأن كانت عند شرب خيف عليه الشرب وأما
اذا كانت عند صالح فلا يباح لانه يخللها عناية وفي النهاية وغيرها عن مجد الأئمة ان الصحيح
الثاني قال ابو السعود والظاهر ان هذا الخلاف مفرع على الخلاف في سقوط مالياتها فمن قال
انها مال وهو الاصح قل لا يباح اتلافها الاغرض صحيح اه وهو حسن (قوله) في حق
المسلم (أما الذمي فهي متقومة في حقه كالتنزيه حتى صح بيعه لهما ولو اتلفهما له غير الامام
او ما ورد صمن قيمته مال كمر في آخر الغصب) (قوله) لا مالياتها في الاصح (لان المال ما يميل اليه
الطبع ويجري فيه البذل والمنع فتكون مالا لكنها غير متقومة لما قلنا اتقاني) (قوله
ولو لسقي دواب) قل بعض المشايخ لو قاد الدابة الى الحمر لأبأس به ولو نقل الدابة يكره وكذا
قلوا فيمن أراد تخليل الحمر ينبغي ان يحمل الحبل الى الحمر ولو عكس يكره وهو الصحيح تاترخانية
(قوله) او لطين (اي لبل طين) (قوله) او غير ذلك) كامتشاط المرأة بها ليزيد بريق شعرها
او الاكتحال بها او جعلها في سموط تاترخانية ومنه ما يأتي من الاحتقان بها واقطارها في احليل
قال الاتقاني لان ذلك انتفاع بالحمر وانه حرام الا انه لا يحد في هذه المواضع لعدم الشرب
(قوله) او لحوف عطش (الاضافة على معنى من اى خوفه على نفسه من عطش بأن خاف
هلاكه منه ولا يحد ما يزيده به الا حمر) (قوله) فلو زاد فسكر حد) وكذا لوروى ثم شرب حد
يجبى فأفاد ان السكر غير قيد في الزيادة على الضرورة وفي الحانية فان شرب مقدار ما يرويه
وزيادة ولم يسكره قلوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر
(قوله) ويحد شاربها الخ (في غاية البيان عن شرح الطحاوى لو خلطها بالماء أقل او
مساويا حد وان أغلب فلا الا اذا سكر اه وفي الذخيرة عن القدوري اذا غلب الماء عليها
حتى زال طعمها وريحها فلا حد ثم قال واذا ترد فيها خبزا واكله ان وجد الطعم واللون حد
وما لولن لها يحد ان وجد الطعم (قوله) ولا يؤثر فيها الطبخ (اي في زوال الحرمة بقرينة
الاستثناء) (قوله) الا أنه لا يحد) نقله في العناية عن شيخ الاسلام لكن في الكفاية والمراجع قال
شمس الأئمة السر حتى يحد من شرب منه قليلا كان او كثيرا بالنص وفي القهستاني عن التهمة
وعليه الفتوى ومن هنا يعلم حكم العرق المستقطر من فضلات الحمر فينبى جريان الخلاف
في الحد من شرب قليله كبحنه القهستاني أما نجاسته فغليظة كاصله لكن ليس كحرمة الحمر لعدم

(وهي نجسة نجاسة مغالطة)
كالبول ويكفر مستحلها
وسقط تقومها) في حق
المسلم (لا مالياتها) في الاصح
(وحرم الانتفاع بها)
ولو لسقي دواب او لطين
او نظر للتلمي او في دواء
او دهن أو طعام او غير
ذلك الالتخليل او لحوف
عطش بقدر الضرورة
فلو زاد فسكر حد مجبى
(ولا يجوز بيعها) حديث
مسلم ان الذي حرم شربها
حرم بيعها (ويحد شاربها
وان لم يسكر منها و) يحد
(شارب غيرها ان سكر
ولا يؤثر فيها الطبخ) الا
انه لا يحد فيه مالم يسكر
منه لاخصاص الحد بانى
ذكره الزيلعي

اكفار مستحله للخلاف فيه وقول الشرنبلالي بحثا لاحد به بلاسكرك مبنى على خلاف المفتي به كما افاده كلام القهستاني تأمل **(قوله)** واستظهره المصنف حيث قال والطبخ لا يؤثر فيها لانه للمنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها الا انه لا يجد فيه مالم يسكرك منه على ما قالوا لان الحد في النجاسة لما ذكرنا فلا يتعدى الى المطبوخ ذكره في تبين الكثرة من غير ذكر خلاف وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يعول عليه وبه يظهر لك ضعف ما في القنية من قوله خمر طبخت وزالت مرارتها حلت وضعف ما في المجتبى عن شرح السرخسي لو صب فيها سكرا أو فانيذا حتى صار حلوا حل وتحل بزوال المرارة وعندها بقليل الحموضة اه ملخصا اقول لا يخفى عليك ان قول المصنف وهذا هو الظاهر اشارة الى ان الطبخ لا يرفع الحرمة بعد ثبوتها لانه هو الذي ذكره الزيلعي في التبيين من غير ذكر خلاف لا اشارة الى عدم الحد لان لفظة قالوا تذكر فيما فيه خلاف كما صرحوا به على ان قوله على ما قالوا يفيد بظاهاه التبري والتضعيف لان المفتي به خلافه كما قدمناه وايضا فان الذي يظهر به ضعف ما في القنية والمجتبى هو الاول المذكور بلا خلاف لا الثاني المشار الى ضعفه قد بر **(قوله)** وفيه كلام لابن الشحنة (اي في التضعيف المفهوم من ضعف وذلك حيث قال مراد صاحب القنية انها تحل اذا زالت عنها اوصاف الحرمة وهي المرارة والاسكار لتحقق انقلاب العين كما لو انقلبت خلا ومراد المبسوط انها لا تحل بالطبخ حيث كانت على اوصاف الحرمة لانه لم يوجد ما يقتضي الاباحة من الانقلاب والاستحالة وكون النار لا تأثير لها في اثبات الحل لا ينافي ان المؤثر هو الانقلاب ولا خصوصية للنار اه اقول ولم يعول الشرنبلالي في شرحه على هذا الجواب وكأنه والله تعالى اعلم لان الحمر حُرمت لعينها ولا نسلم انقلاب العين بهذا الطبخ ولذا لو وقعت قطرة منها في الماء الغير الجاري او ما في حكمه نجسته وان استهلكته فيه وصارت ماء وكذا لو وقعت في قدر الطعام نجسته وان صارت طعاما كما لو وقعت فيه قطرة بول واما طهارتها بانقلابها خلا فهي ثابتة بنصر المجتهد اخذا من اطلاق حديث نعم الادام الحلل فليتأمل ولعل هذا الفرع مفرع على ما قدمناه عن بعض المعتزلة من ان الحرام من الحمر هو المسكر يدل عليه انه في القنية نقله عن القاضي عبد الجبار احد مشايخ المعتزلة ثم رأيت ابن الشحنة نقله عن ابن وهبان كما خطر لي لكن بحث فيه بانه لا مدخل للاعتزال في هذه المسئلة واقول كأنه لم يطالع على ما قدمناه من تخصيصهم الحرمة بالاسكار ولعل هذا وجه عدم الاعتماد على ما يقوله صاحب القنية حيث يذكر ما يخرج مشايخ عقيدته كهذه المسئلة والتي تقدمت في الذبائح وامثالهما والله اعلم **(قوله)** على المعتمد لما قدمناه في الحظر والاباحة ان المذهب انه لا يجوز التداوى بالحرم **(قوله)** ويجوز تحليلها وهو اولى هداية اقول وانما لم يجب وان كان في اراقها ضياعا لانها غير متقومة ولذا لا تضمن كما مر وذكر الشرنبلالي بحثا انه يجب لانها مال فتأمل **(قوله)** ولو بطرح شيء فيها كالملاح والماء والسمك وكذا بايقاد النار عندها ونقلها الى الشمس والصحيح انه لو وقع الشمس عليها بلا نقل كرفع سقف لا يحل نقلها ولو خلط الحلل بالحمر وصار حامضا يحل وان غلب الحمر واذا دخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنه حتى يذهب تمام المرارة وعندها يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فأرة فاخرجت قبل التفسخ

واستظهره المصنف وضعف ما في القنية والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القنية مخالفا للقواعد مالم يعضده نقل من غيره اه وفيه كلام لابن الشحنة (ولا يجوز بها التداوى) على المعتمد قاله المصنف قلت ولو باحتقان او اقطار في احليل نهاية (ويجوز تحليلها ولو بطرح شيء فيها) خلافا للشافعي

وترك حتى صار خمر اثم تخللت او خللها يحل وبه أفق بعضهم كافي السراجية ولو وقعت قصرة
خمر في جرة ماء ثم صب في حب خل لم يفسد وعليه الفتوى وتامه في القهستاني واذا صار الخمر
خلا يظهر ما يوازيها من الاناء واما اعلاه فقليل يظهر تبعا وقيل لا يظهر لانه خمر يابس الا اذا غسل
بالحل فتخلل من ساعته فيظهر هداية والفتوى على الاول خاتية **(قوله بالكسر)** أى والمد
ككساء قاموس **(قوله يطبخ)** أى بالنار او الشمس قهستاني **(قوله أقل من ثلثه)** قيد به
لانه اذا ذهب ثلثه فادام حلوا يحل شربه عند الكل واذا غلى واشتد يحل شربه عندها مالم
يسكر خلافاً لمحمد اه شرح مسكين وسيأتى **(قوله ويصير مسكرا)** بان غلى واشتد وقذف
بالزبد فانه يحرم قليله وكثيره امامادام حلوا فيحل شربه اتفاقا وهذا القيد ذكره هنا غير
ضرورى لانه سيأتى في كلام المصنف في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد **(قوله يسمى
الباذق)** بكسر الذاق وفتحها كما في القاموس ويسمى المصنف ايضا المصنف الذاهب المصنف
والباذق الذاهب مادونه والحكم فيهما واحد كفى الغاية وغيرها **(قوله وصار مسكرا)** أى
بان اشتد وزالت حلاوته واذا أكثر منه أسكر **(قوله يعنى في التسمية لافى الحكم الخ)** لما كان
كلام المصنف موها أشد الايهام أى بالغاية لان كلامه فى الاشربة المحرمة وذكر منها الطلاء
وفسره أولا بتفسيرهم بآخر وحكم بانه الصواب فيتوهم ان المحرم هو المعنى الثانى دون الاول
مع ان الامر بالعكس فالباذق والمصنف حرام اتفاقا والطلاء وهو ما ذهب ثلثه ويسمى المثلث
حلال الا عند محمد كما سيأتى فلا يحرم منه عندها الا القدح الاخير الذى يحصل به الاسكار كما
يأتى بيانه فبه على ان مراد المصنف ان الذى يسمى الطلاء هو الذى ذهب ثلثه وان الاول
حرام والثانى حلال وبحث الشرع لئلا فى هذا التصويب بان الطلاء يطلق بالاشتراك على
أشياء كثيرة منها الباذق والمصنف والمثلث وكل ما يطبخ من عصير العنب اه أقول وفى
المغرب الطلاء كل ما يطلى به من قطران او نحوه ويقال اكل ما خمر من الاشربة طلاء على
التشبيه حتى يسمى به المثلث **(قوله على التفسير الاول)** أما على الثانى فظاهر حل شربه وعند
محمد نجس كما يأتى **(قوله به يفتى)** عزاه القهستاني الى الكرمانى وغيره **(قوله وهو النى من ماء
الرطب)** هذا أحد الاشربة الثلاثة التى تتخذ من التمر والثانى النبيذ منه وهو ما يطبخ
أدنى طبخة وهو حلال كما يأتى والثالث الفضيخ وهو النى من ماء البسر المذنب مشتق
من الفضخ بالضاد والحاء المعجمتين وهو الكسر سمي به لانه يكسر ويجعل فى حب
ويصب عليه الماء الحار لتخرج حلاوته وحكمه كالسكر أفاده فى النهاية ولو قال
المصنف والثالث النى من ماء التمر لشمع السكر والفضيخ فان التمر اسم جنس يشمل البسر
وغیره كفى القهستاني تأمل **(قوله اذا اشتد الخ)** ذكره غير لازم نظير ما مر لانه سيأتى
فى كلام المصنف **(قوله تقع الزبيب)** النقيع اسم مفعول من المزيد او الثلاثى قال
فى المغرب انقع الزبيب فى الحسابة ونقعه اذا ألقاه فيها ليلتلى وتخرج منه الحلاوة وقال
ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ واليه أشار فى الصحاح
والاساس فالاولى ان يقال نقيع البسر والرطب والتمر والزبيب قهستاني ملخصا لكن
أفاد الاتفاق ان الرطب لا يحتاج الى النقع فى الماء أى لان النقيع ما يكون يابس

(و) الثانى (الطلاء)
بالكسر (وهو العصير
يطبخ حتى يذهب اقل
من ثلثه) ويصير مسكرا
وصوب المصنف ان هذا
يسمى الباذق واما الطلاء فما
ذكره بقوله (وقيل ما يطبخ
من ماء العنب حتى ذهب
ثلثه وبقي ثلثه) وصار
مسكرا (وهو الصواب)
كما جرى عليه صاحب
المحيط وغيره يعنى فى
التسمية لافى الحكم لان
حل هذا المثلث المسمى
بالطلاء على ما فى المحيط
ثابت بشرب كبار الصحابة
رضى الله عنهم كما فى
الشرع لئلا قال وسعى
بالطلاء لقول عمر رضى
الله عنه ما شبه هذا بطلاء
البعير وهو القطران الذى
يطلى به البعير الجربان
(ونجاسته) أى الطلاء
على التفسير الاول كذا
قاله المصنف (كالخمر) به
يفتى (و) الثالث (السكر)
بفتح حين (هو النى من ماء
الرطب) اذا اشتد وقذف
بالزبد (و) الرابع (نقيع
الزبيب وهو النى من ماء
الزبيب

ليبتل بالماء فلذا أفرد المصنف الرطب بالذكر تأمل **(قوله بشرط الخ)** يغني عنه ما بعده نظير
 ما مر **(قوله)** اذا غلى واشتد اي ذهبت حلاوته وصار مسكرا وان لم يقذف بالزبد خلافا للامام
(قوله ولا) بان بقي حلاوا **(قوله)** وان قذف حرم اتفاقا اي قليله وكثيره لكن لا يجب الحد الا
 اذا سكر كافي الملتقى **(قوله ظاهر كلامه)** حيث لم يقل وقذف بالزبد **(قوله قراهما)** اي بعدم
 اشتراط القذف **(قوله وترك القيد)** وهو القذف **(قوله)** لانه اعتمد على السابق اي لم
 يصرح به هنا اعتمادا على ما قدمه في تعريف الخمر تأمل **(قوله)** وفاد كلامه حيث صرح
 بان نجاسة الباذق كالخمر وسكت عن هذين ويبعد ان يقال تركه هنا اعتمادا على ما مر فتأمل
(قوله) واختار في الهداية انها غليظة فيه نظر ونص ما في الهداية ونجاستها خفيفة في رواية
 وغليظة في أخرى اه وعبارته في الدر المنثور أحسن مما هنا حيث قال ومختار السرخسي
 الخفة في الاخيرين وان قال في الهداية بالغليظة في رواية اه وعبارته في باب الانجاس هكذا
 وفي باقي الاشربة روايات التغايط والتخفيف والطهارة رجح في البحر الاول وفي النهر الاوسط
 اه **(قوله)** وحرمتها اي الاشربة الثلاثة السابقة **(قوله)** لان حرمتها بالاجتهاد حتى قال
 الاوزاعي باباحة الاول والثالث منها وقال شريك باباحة الثاني لامتنان الله تعالى عليها بقوله
 تحذون منه سكر اورزقا حسنا وأجيب بأن ذلك لما كانت الاشربة كلها مبسوحة وتماهه في
 الهداية وهذا بخلاف الخمر فان أدلتها قطعية فلذا كفر مستحلبا **(قوله)** نبيذ التمر والزبيب
 اي ونبيذ الزبيب قال القهستاني والتمر اسم جنس كما مر فيتناول اليابس والرطب والبسر
 ويتحد حكم الكل كافي الزاهدي والنبيذ يتخذ من التمر والزبيب أو العسل أو البر أو غيره بأن
 يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشق من النبيذ وهو الالتقاء كما أشير اليه في الطلبة وغيره
 اه ثم قال فالفرق بينه وبين النبيذ بالطبخ وعدمه كما في النظم أقول الظاهر ان قوله وبين
 النبيذ سبق قلم والصواب وبين النقيع لان الضمير في بينه للنبيذ تأمل **(قوله)** ان طبخ ادنى طبخة
 وهو ان يطبخ الى ان ينضج شرابا لينة عن الزيلعي وقيد به لان غير المطبوخ من الانبذة حرام
 باجماع الصحابة اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وقد ورد في حرمة المتخذ من التمر احاديث وفي حله
 احاديث فاذا حمل الحرم على النقيع والمحلل على المطبوخ فقد حصل التوفيق وان دفع التعارض
 عني والاحاديث الواردة كلها صحاح ساقها الزيلعي ووفق بما ذكره فراجعه قال الاتفاقى وقد
 أطنب الكرخي في راية الآثار عن الصحابة والتابعين بالاسانيد الصحاح في تحليل النبيذ
 الشديد والحاصل ان الاكابر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل بدر كعمر وعلى
 وعبد الله بن مسعود وابي مسعود رضي الله تعالى عنهم كانوا يحلونه وكذا الشعبي وابراهيم التيمي
 وروى ان الامام قال لبعض تلامذته ان من احدى شرائط السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ
 الجر اه وفي المعراج قال ابو حنيفة لو اعطيت الدنيا لشربها لأشربها لانه لا ضرورة فيه وهذا غاية تقواه اه
 بعض الصحابة ولو اعطيت الدنيا لشربها لأشربها لانه لا ضرورة فيه وهذا غاية تقواه اه
 ومن أراد الزيادة على ذلك والتوفيق بين الأدلة فقله بغاية البيان ومعراج الدراية **(قوله)**
 وان اشتد اي وقذف بالزبد قال في الرمز ولم يذكر القذف اكتفاء بما سبق اه ط **(قوله)** بلالاهو
 وطرب قال في المختار الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور اه قال في الدرر وهذا

بشرط ان يقذف بالزبد
 بعد الغليان (والكل) اي
 الثلاثة المذكورة (حرام
 اذا غلى واشتد) والام
 يحرم اتفاقا وان قذف
 حرم اتفاقا وظاهر كلامه
 كبقية المتون انه اختيار
 ههنا قولهما قاله البرجندی
 نعم قال القهستاني وترك
 القيد هنا لانه اعتمد على
 السابق اه فتنبه ولم يبين
 حكم نجاسة السكر
 والنقيع وفاد كلامه انها
 خفيفة وهو مختار
 السرخسي واختار في
 الهداية انها غليظة
 (وحرمتها دون حرمة الخمر
 فلا يكفر مستحلبا) لان
 حرمتها بالاجتهاد (والحلل
 منها) اربعة انواع الاول
 (نبيذ التمر والزبيب ان
 طبخ ادنى طبخة) يحل
 شربه (وان اشتد) وهذا
 (اذا شرب) منه (بلالاهو
 وطرب) فلو شرب للهو
 فقليله وكثيره حرام
 (وما لم يسكر)

التقييد غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بلهوه وطرب على هيئة
 الفسقة حرم اه ط قلت وكان ينبغي للمصنف أن يذكر التقييد بعدم اللهو والطرب وعدم
 السكر بعد الرابع ليكون قيدا للكل (قوله فلو شرب ما يغلب على ظنه الخ) أى يحرم القدر
 المسكر منه وهو الذى يعلم يقينا أو يغالب الرأى أنه يسكره كالتخمر من الطعام وهو الذى يغلب
 على ظنه انه يعقبه التخمّة تارخانية فالحرام هو القدر الذى يحصل السكر بشربه
 كما بسطه فى النهاية وغيرها ويحد اذا سكر به طائعا قال فى منية المفتى شرب تسعة أقداح من
 نبيذ التمر فاجر العاشر لم يحد اه وقال فى الحانية وفيما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من
 التمر والعنب والزبيب لا يحد ما لم يسكر ثم قال فى تعريف السكران والفتوى على أنه من
 يختلط كلامه ويصير غالبه الهذيان وتماه فى حدود شرح الوهبانية (قوله والثانى الحليطان)
 لما روى ان ابن عمر سقاه لابن زياد وماورد من النهى محمول على الابتداء أو على غير المطبوع
 جمعا بين الأدلة حموى وبالاخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمر وبين ما روى عنه من
 حرمة تقيع الزبيب التى كأفاده فى الهداية (قوله من الزبيب والتمر) أو البسر أو الرطب
 المجتمعين قهستانى (قوله اذا طبخ أدنى طبخة) كذا قيد فى المراج والعناية وغيرها
 والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليتأمل ثم هذا اذا لم يكن مع أحد
 المذكورات ماء العنب والافلابد من ذهاب الثلثين كإتائى (قوله وهو ما طبخ من ماء العنب)
 أى طبخا موصولا فلو مفصولا فان قبل تغيره بمحدث المراد وغيرها حل والاحرم وهو المختار
 للفتوى وتماه فى خزنة المفتين درممتقى وقيد بالعنب لان الزبيب والتمر يحلان بأدنى
 طبخة كما مر لكن الماء غير قيد لانه لو طبخ العنب كما هو ثم عصر فلا بد من ذهاب ثلثيه بالطبخ فى
 الاصح وفى رواية يكتفى بأدنى طبخة كفى الهداية وفيها ولو جمع فى الطبخ بين العنب والتمر
 أو بين التمر والعنب والزبيب لا يحل ما لم يذهب ثلثاه لان التمر وان اكتفى فيه بأدنى طبخة فعصير
 العنب لابد أن يذهب ثلثاه فيعتبر جانب العنب احتياطا وكذا اذا جمع بين عصير العنب
 وتقيع التمر وفيها ولو طبخ تقيع التمر والزبيب أدنى طبخة ثم أنقع فيه تمر أو ذبيب ان كان
 ما أنقع فيه شيئا سيرا لا يتخذ النبيذ من مثله يحل والا وفيها الذى يصب عليه الماء بعد
 ما ذهب ثلثاه بالطبخ حتى يرق ثم يطبخ حكمه كالمثلث بخلاف ما اذا صب على العصير ثم يطبخ
 حتى يذهب ثلثا الكل لان الماء يذهب أولا للطفاته أو يذهب الماء منها فلا يكون الذاهب ثلثى
 ماء العنب أى فلا يحل (قوله اذا قصد) متعلق بحل مقدرا وفى القهستانى فان قصد به استمراء
 الطعام * والتقوى فى الليالى على القيام * أو فى الايام * على الصيام * أو القتال لاعداء الاسلام *
 أو التدوى لدفع الآلام * فهو المحل للخلاف بين علماء الانام * (قوله وصح بيع غير الخمر)
 أى عنده خلافا لهما فى البيع والضمان لكن الفتوى على قوله فى البيع وعلى قولهما
 فى الضمان ان قصد التلف الحسبة وذلك يعرف بالقرائن والا فعلى قوله كفى التارخانية وغيرها
 ثم ان البيع وان صح لكنه يكره كما فى الغاية وكان ينبغي للمصنف ذكر ذلك قبيل الاشربة
 المباحة فيقول بعد قوله ولا يكفر مستحلها وصح بيعها وتضمن الخ كما فعله فى الهداية وغيرها
 لان الخلاف فيها لا فى المباحة أيضا الا عند محمد فيما يظهر مما يأتى من قوله بحرمة كل الاشربة

فلو شرب ما يغلب على ظنه
 انه مسكر فيحرم لان
 السكر حرام فى كل شراب
 (و) الثانى (الحليطان)
 من الزبيب والتمر اذا طبخ
 أدنى طبخة وان اشتد
 يحل بللهو (و) الثالث
 (نبيذ العسل والتين والبر
 والشعير والذرة) يحل
 سواء (طبخ اولا) بلا
 لهو وطرب (و) الرابع
 (المثلث) العنب وان اشتد
 وهو ما طبخ من ماء العنب
 حتى يذهب ثلثاه * وبقى
 ثلثه اذا قصد به استمراء
 الطعام والتدوى والتقوى
 على طاعة الله تعالى ولو
 للهو لا يحل اجماعا حقائق
 (وصح بيع غير الخمر)

ونجاستها تأمل (قوله محامر) أي من الاشربة السبعة (قوله ومفاده الخ) أي مفاد التقييد
 بغير الخمر ولاشك في ذلك لانها دون الخمر وليس فوق الاشربة المحرمة فصحة بيعها يفيد صحة
 بيعهما فافهم (قوله عدم الحل) أي لقيام المعصية بعينها وذكر ابن الشحنة انه يؤدب بائعها
 وسيأتي (قوله وتضمن هذه الاشربة) يعني المحرمة منها (قوله عن تملك عينه) أي المثل وفي
 بعض النسخ تملك (قوله وان جاز فعله) قال الاقناني في كتاب الغصب يعني انا قلنا بضمان
 السكر والمنصف بالقيمة لا بالمثل لان المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط
 التقوم والمالية (قوله بخلاف الصليب الخ) ذكر الزيلعي هذه العبارة في كتاب الغصب وهي
 مرتبطة بما قبلها من ضمان آلات اللهو صالحة لغير اللهو قال الاقناني في الغصب أي هذا
 الذي ذكرناه في ضمان الطبل ونحوه من ان قيمتها تجب غير صالحة لهذه الاشياء بخلاف صليب
 النصراني حيث تجب قيمته صليبا لانا أقررناهم على هذا الصنيع فصار كالخمر (قوله
 ونحوها) كالخمر والزبيب والعنب فالمراد الاشربة الاربعة التي هي حلال عند الشيخين اذا
 غات واشتدت والافلا تحرم كغيرها اتفاقا (قوله وبه يفتي) أي بقول محمد وهو قول الأئمة
 الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم وقوله عليه
 الصلاة والسلام ما سكر كثيره فقليله حرام رواه احمد وابن ماجه والدارقطني وصححه (قوله
 وغيره) كصاحب الملتقى والمواهب والكفاية والنهاية والمعراج وشرح المجمع وشرح درر
 البحار والقهستاني واليعني حيث قالوا الفتوى في زماننا بقول محمد لغلبة الفساد وعلى بعضهم
 بقوله لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة ويقصدون اللهو والسكر بشرها اقول
 الظاهر ان مرادهم التحريم مطلقا وسد الباب بالكلية والا فالحرمة عند قصد اللهو ليست
 محل الخلاف بل متفق عليها كما مر ويأتي معنى لما كان الغالب في هذه الازمنة قصد اللهو
 لا التقوى على الطاعة منعوا من ذلك أصلا تأمل (قوله وذكر) أي في كتاب الحدود ونصه
 وفي العمادية حكى عن صدر الاسلام ابي اليسر البردوي انه وجد رواية عن اصحابنا جميعا انه
 يجب الحد فان الحد انما يجب في سائر الانبذة عندها وان كان حلالا شرهه في الابتداء لان
 ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب الحد لينزجروا عن شرهه فيرتفع الفساد
 وهذا المعنى موجود في هذه الاشربة اه أي الاشربة المتخذة من الحبوب المذكورة قبل
 هذه العبارة وحاصله انهما حيث حللا الانبذة وأوجبا الحد بالقدح المسكر منها لزم منه وجوب
 الحد بالسكر من باقي الاشربة كما هو قول محمد (قوله انه مروي) يوهم ان الضمير راجع لتحريم
 الاشربة قليلها وكثيرها وليس كذلك بل هو راجع للحد بالسكر منها كما علمت ولا يلزم من وجوب
 الحد بما يقع به السكر ان يحرم القليل والكثير كالا يخفى (قوله لمن من مسكر الحب يسكر)
 من موصولة والثانية بيانية والحب جنس أي يسكر من مسكر الحبوب وحكم ما كان من غير
 اصل الخمر وهو الزبيب والعنب والتمر كذلك ش (قوله وفي طلاق البزاية) الاولى حذف
 طلاق لان قوله ما سكر كثيره فقليله حرام وهو نجس لم يذكره في كتاب الطلاق بل في كتاب
 الاشربة (قوله وقال محمد الخ) اقول الظاهر ان هذا خاص بالاشربة المائعة دون الجامد
 كالبنج والافيون فلا يحرم قايها بل كثيرها المسكر وبه صرح ابن حجر في التحفة وغيره وهو

محامر ومفاده صحة بيع
 الحشيشة والافيون قلت
 وقد سئل ابن نجيم عن
 بيع الحشيشة هل يجوز
 فكتب لا يجوز فيه مل
 على ان مراده بعدم الجواز
 عدم الحل قال المصنف
 (وتضمن) هذه الاشربة
 (بالقيمة لا بالمثل) لمنعا
 عن تملك عينه وان جاز
 فعله بخلاف الصليب حيث
 تضمن قيمته صليبا لانه
 مال متقوم في حقه وقد
 أمرنا بتركهم وما يدعون
 زيلعي (وحرمها محمد) أي
 الاشربة المتخذة من
 العسل والتين ونحوها
 قاله المصنف (مطلقا)
 قايها وكثيرها (وبه
 يفتي) ذكره الزيلعي
 وغيره واختاره شارح
 الوهبانية وذكر انه
 مروي عن الكل ونظمه
 فقال * وفي عصرنا فاخير
 حد وأوقعوا * طلاقا لمن
 من مسكر الحب يسكر
 * وعن كلامه يروى وأفتى
 محمد * بتحريم ما قصد قال
 وهو المحرم * قلت وفي
 طلاق البزاية وقال محمد
 ما سكر كثيره فقليله
 حرام وهو نجس أيضا

مفهوم من كلام أئمتنا لأنهم عدوها من الادوية المباحة وان حرم السكر منها بالاتفاق كما
 ذكره ولم تراحدا قبل نجاستها ولا نجاسة نحو الزعفران مع ان كثيره مسكر ولم يحرموا أكل
 قايه ايضا ويدل عليه انه لا يحيد بالسكر منها كما يأتي بخلاف المائة فانه يحيد ويدل عليه ايضا
 قوله في غير الافكار وهذه الاشربة عند محمد وموافقيه كخمر بالاتفاوت في الاحكام وبهذا
 يفتى في زماننا اه فخص الخلاف بالاشربة وظاهر قوله بالاتفاوت ان نجاستها غليظة فتنه
 لكن يستثنى منه الحد فانه لا يجب الا بالسكر بخلاف الخمر والحاصل انه لا يلزم من حرمة
 الكثير المسكر حرمة قايه ولا نجاسته مطلقا الا في المائعات لمعنى خاص بها اما الجامدات
 فلا يحرم منها الا الكثير المسكر ولا يلزم من حرمة نجاسته كالسم القاتل فانه حرام مع انه طاهر
 هذا ما ظهر لفهمي القاصر وسند كرامتي يؤيده ويقويه وبشيده **(قوله)** ولو سكر منها الخ طاهره
 انه لا يحيد القليل منها الذي لا يحصل به الاسكار وهو ظاهر قول الهداية وغيرها وعن محمد انه
 حرام ويحد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كما في سائر الاشربة المحرمة اه وهو مقتضى
 قول المصنف ايضا في امر ويحد شارب غيرها اي غير الخمر ان سكر **(قوله)** وبه يفتى (اي بتحريم
 كل الاشربة وكذا يوقع الطلاق قال في التهر وفي الفتح وبه يفتى لان السكر من كل شراب
 حرام وعندهما لا يقع بناء على انها حلال وصححه في الحانية **(قوله)** والخلاف (اي في اباحة
 الشرب من الاشربة الاربعة قال في المعراج سنل ابو حفص الكبير عنه فقال لا يحل فليله
 خالفت اباحيفة وأبا يوسف فقال انهما يحلانه للاستمرار والناس في زماننا يشربون للفجور
 والتلوي وعن ابي يوسف لو اراد السكر فليله وكثيره حرام وقعوده لذلك حرام ومشيه اليه
 حرام اه زاد في الدر المنثور عن القهستاني ويحد به وان لم يسكر كما في المضمرات وغيرها اه
 اقول هو مخالف لما ذكرناه آفان من تقييد الحد بالسكر واهل صوابه ان سكر فليتا مل **(قوله)**
 وتماه الخ حيث قال وصحح غير واحد قواهما وعلله في المضمرات بان الخمر موعودة في العقبي
 فينبغي ان يحل من جنسها في الدنيا انموزج ترغيبا اه **(قوله)** على الخلاف (اي يتبستان
 عند محمد لا عندهما **(قوله)** الفرسة) صرح في جامع اللغة بانه لا يقال فرسة فالاولى ان
 يقال اي الاناث من الخيل اه **(قوله)** لم يحل (اي عند الامام قهستاني **(قوله)** على
 قوله (اي قول الامام وفي الحانية وغيرها بن المأكول حلال وكذا بن الرماك عندهما وعند
 يكره قال بعضهم تنزيها وقال السرخسي انه مباح كالبنج وعامتهم قالوا يكره تحريما لكن
 لا يحيد وان زال عقله كما لو زال بالبنج يحرم ولا حديه اه زاد في البرازية واكثر العلماء على
 انه تنزيه اه وهو الموافق لما قدمناه في الذبائح فراجع ثم قال في الحسانية وان زال عقله
 بالبنج وابن الرماك لا تنفذ تصرفاته وعن ابي حنيفة ان علم حين تساوله انه بنج يقع طلاقه
 والا فلا وعندهما لا يقع مطلقا وهو الصحيح وكذا وشرب شرابا حلوا فلم يوافقه فزال عقله
 فطلاق قال محمد لا يقع وعليه الفتوى اه وهذا اذا لم يقصده المعصية والا فيقع طلاقه كما
 يأتي عن البحر وفي شرح الوهبانية والصحيح من مذهب الصالحين جواز شربه اي لبن الرماك
 ولا يحيد شاربه اذا سكر منه على الصحيح اللهم الا ان يجتمع عليه كما علل فيما قدمناه اه اي
 الا ان يشربه للهو والمعصية ثم هذا كله مخالف لما ذكره القهستاني الا ان يقال ان هذا في

ولو سكر منها الختار في
 زماننا انه يحيد زاد في الملتقى
 ووقوع طلاق من سكر
 منها تابع للحرمة والكل
 حرام عند محمد وبه يفتى
 والخلاف انما هو عند
 قصد التقوى اما عند قصد
 التلوي فحرام اجما انتهى
 وتماه فيما علته عليه زاد
 القهستاني ان ابن الابل
 اذا اشتد لم يحل عند محمد
 خلافا لهما والسكر منه
 حرام بلا خلاف والحد
 والطلاق على الخلاف
 وكذا لبن الرماك اي
 الفرسة اذا اشتد لم يحل
 وصحح في الهداية حله وفي
 الحزانة انه يكره تحريما
 عند عامة المشايخ على
 قوله (وحل الانتباز)
 اتخاذ التبيذ

غير المشتد وكلام القهستاني في المشتد به يشعر كلام الهداية حيث قال في تعليل حل لبن الرمال لان كراهية لحمه لاحترامه اولئلا يؤدي الى قطع مادة الجهاد فلا يتعدى الى لبنة اه او يقال هذا فيما اذا لم يقصده المعصية وكلام القهستاني اذا قصدها كما قدمناه عن ابن الشيحة وبأن مثله عن البحر فليتأمل (قوله في الدباء) بالضم والمدقهستاني اى مع التشديد (قوله جمع دباء) اه ح (قوله والختم) بفتح الحاء والتاء وسكون النون بينهما قهستاني (قوله جرة خضراء) كذا فسر في القاموس وفي المغرب الختم الحزف الاخضر او كل خزف وعن ابى عبيدة هي جرار خمر يحمل فيها الخمر الى المدينة الواحدة حتمته (قوله وما ورد من النهى نسخ) اى بقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن الانتباز في الدباء والختم والمزفت والنقير فانتبذوا فيها واشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل شياً ولا يحرمه ولا تشربوا المسكر وهذا حجة على مالك وأحمد في رواية غير الافكار قال شيخ الاسلام في مبسوطه انما نهى عن هذه الاعوية على الخصوص لان الانبذة تشتد بهذه الظروف أكثر ما تشتد في غيرها يعنى فصاحبها على خطر من الوقوع في شرب المحرم غاية (قوله وكره) عبر في النقاية كالزاهدى بقوله وحرم قال القهستاني وانما أثر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه أراد التنبيه على المراد الدال عليه كلام الهداية (قوله اى عكره) بفتح عين ويسكن قاموس ودردي الشئ ما يبقى اسفله قهستاني (قوله والامتشاط) انما خصه لان له تأثيراً في تحسين الشعر نهاية (قوله عندنا) وقال الشافعي يحد لانه شرب جزأ من الخمر ولان قليله لا يدعوا الى كثيره لما في الطباع من النسوة عنه فكان ناقصاً شبه غير الخمر من الاشربة ولا حد فيها الا بالسكر ولان الغالب عليه الثفل فصار كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج هداية (قوله ويحرم اكل البنج) هو بالفتح نبات يسمى في العربية شيكران يصدع ويسبت ويحفظ العقل كافي التذكرة للشيخ وداد زاد في القاموس وأخته الاحمر ثم الاسود وأسلمه الابيض وفيه السبت يوم من الاسبوع والرجل الكثير النوم والمسبت الذى لا يتحرك وفي القهستاني هو أحد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اختل العقل به لا يزول وعليه يحمل ما في الهداية وغيرها من اباحة البنج كما في شرح الباب اه أقول هذا غير ظاهر لان ما يخل العقل لا يجوز ايضا بلا شبهة فكيف يقال انه مباح بل الصواب أن مراد صاحب الهداية وغيره اباحة قليله للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته أراد به القدر المسكر منه يدل عليه ما في غاية البيان عن شرح شيخ الاسلام أكل قليل السقمونيا والبنج مباح للتداوى وما زاد على ذلك اذا كان يقتل او يذهب العقل حرام اه فهذا صريح فيما قلناه مؤيد لما بحثناه سابقاً من تخصيص مامر من أن ما أسكر كثيره حرم قليله بالمائعات وهكذا يقال في غيره من الاشياء الجامدة المضرة في العقل او غيره يحرم تناول القدر المضر منها دون القليل النافع لان حرمتها ليست لعينها بل لضررها وفي اول طلاق البحر من غاب عقله بالبنج والافيون يقع طلاقه اذا استعمله للهو وادخال الآفات قصداً لكونه معصية وان كان للتداوى فلا لعدوها كذا في فتح القدير وهو صريح في حرمة البنج والافيون

(في الدباء) جميع دباء وهو القرع (والختم) جرة خضراء (والمزفت) المظلى بالزفت اى القير (والنقير) الحشبة المنقورة وما ورد من النهى نسخ (وكره) شرب دردي الخمر (اى عكره) (والامتشاط) بالدردى لان فيه اجزاء الخمر وقليله ككثيره كما مر (و) لكن (لا يحد شاربها) عندنا (بلاسكر) وبه يحد اجماعاً (ويحرم اكل البنج والحشيشة)

لالدواء وفي البرازية والتعليل ينادى بحرمة لالدواء اه كلام البحر وجعل في النهر هذا التفصيل هو الحق والحاصل ان استعمال الكثير المسكر منه حرام مطلقا كما يدل عليه كلام الغاية واما القليل فان كان لهو حرام وان سكر منه يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظورا وان كان للتداوى وحصل منه اسكار فلا غنم هذا التحريم المفرد بقى هنا شئ لم أر من نبه عليه عندنا وهو انه اذا اعتاد كل شئ من الجامدات التي لا يحرم قليلها ويسكر كثيرها حتى صار يأكل منها القدر المسكر ولا يسكره سواء أسكره في ابتداء الامر اولا فهل يحرم عليه استعماله نظرا الى انه يسكر غيره اوالى انه قد أسكره قبل اعتياده ام لا يحرم نظرا الى انه طاهر مباح والعلة في تحريمه الاسكار ولم يوجد بعد الاعتقاد وان كان فعله الذي أسكره قبله حراما كن اعتاد اكل شئ مسموم حتى صار يأكل ما هو قاتل عادة ولا يضره كابلغا عن بعضهم فليأمل نعم صرح الشافعية بان العبرة لما يغيب العقل بالنظر لغالب الناس بلاعادة (قوله) وهى ورق انقب) قال ابن البيطار ومن القنب الهندي نوع يسمى بالحشيشة يسكر جدا اذا تناول منه يسيرا قدر درهم حتى ان من اكثر منه اخرجته الى حد الرعونة وقد استعمله قوم فاختلفت عقولهم وربما قتلت بل نقل ابن حجر عن بعض العلماء ان في اكل الحشيشة مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية ونقل عن ابن تيمية ان من قال بجلها كفر قال وأقره اهل مذهبه اه وسيأتى مثله عندنا (قوله والافيون) هو عصارة الخشخاش يكرب ويسقط الشهوتين اذا تودى عليه ويقتل الى درهمين ومتى زاد اكله على اربعة ايام ولأه اعتاده بحيث يفضى تركه الى موته لانه يخرق الاغشية خروقا لا يسدها غيره كذا في تذكرة داود (قوله لانه مفسد للعقل) حتى يصير للرجل فيه خلاعة وفساد جوهره (قوله وان سكر) لان الشرع أوجب الحد بالسكر من المشروب لا المأكل اتقانى (قوله كذا في الجوهره) الاشارة الى قوله وبحرم أكل البنج الخ (قوله وكذا تحرم جوزة الطيب) وكذا العنب والزعفران كما في الزواجر لابن حجر المكي وقال فهذه كلها مسكرة ومرادهم بالاسكار هنا تغطية العقل لامع الشدة المطربة لانها من خصوصيات المسكر المائع فلا ينافى انها تسمى مخدرة فما جاء في الوعيد على الخمر يأتي فيها لا شترأ كهما في ازالة العقل المقصود للشارع بقاؤه اه اقول ومثله زهر القطن فانه قوى التفرج يبلغ الاسكار كما في التذكرة فهذا كله ونظائره يحرم استعمال القدر المسكر منه دون القليل كما قدمناه فافهم ومثله بل اولى البرش وهو شئ مركب من البنج والافيون وغيرها ذكر في التذكرة ان ادمانه يفسد البدن والعقل ويسقط الشهوتين ويفسد اللون وينقض القوى وينهك وقد وقع به الآن ضرر كثير اه (قوله قاله المصنف) وعبارته ومثل الحشيشة في الحرمة جوزة طيب فقد أفتى كثير من علماء الشافعية بحرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر نزيل مكة في فتاواه والشيخ كمال الدين بن ابي شريف في رسالة وضعها في ذلك وأفتى بحرمتها الاقصر اوى من احبابنا وقفت على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمتها دون حرمة الحشيش والله اعلم اه اقول بل سيد كر الشارح حرمتها عن المذاهب الاربعة (قوله عن الجامع) اى جامع الفتاوى (قوله والحشيشة) عبارة المصنف وهو الحشيشة (قوله فهو زنديق مبتدع) قال في البحر وقد اتفق على وقوع طلاقه اى آكل الحشيش فتوى مشايخ

هى ورق القنب (والافيون) لانه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة (لكن دون حرمة الخمر) فان أكل شياً من ذلك (لاحد عليه وان سكر) منه (بل يعزبما دون الحد) كذا في الجوهره وكذا تحرم جوزة الطيب لكن دون حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال بحل البنج والحشيشة فهو زنديق مبتدع

المذهبيين الشافعية والخنفية لفتواهم بحرمته وتأديب باعته حتى قالوا من قال بحله فهو زنديق كذا في المبتغى بالمعجمة وتبعه المحقق في فتح القدير اهـ (قوله بل قال نجم الدين الزاهدي الح) هذا ذكره المصنف نقلا عن خط بعض الافاضل وردده الرملي بأنه لا التفات اليه ولا تعويل عليه اذ الكفر بانكار القطعيات وهو ليس كذلك اهـ ملخصا اقول ويؤيده ما مر متنا من الاشربة الاربعة المحرمة حرمتها دون حرمة الحمر فلا يكفر مستحلها فعلى هذا يشكل ايضا الحكم عليه بأنه زنديق مع انه اقره في الفتح والبحر وغيرها والزنديق يقتل ولا تقبل توبته لكن رأيت في الزواجر لابن حجر مانصه وحكى القرافي وابن تيمية الاجماع على تحريم الحشيشة قال ومن استحلها فقد كفر قال وانما لم يتكلم فيها الائمة الاربعة لانها لم تكن في زمنهم وانما ظهرت في آخر المائة السادسة واول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار اهـ بحروفه فلي تأمل (قوله والتتن الح) اقول قد اضطربت آراء العلماء فيه فبعضهم قال بكراهته وبعضهم قال بحرمته وبعضهم باباحته وافردوه بالتأليف وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي

ويمنع من بيع الدخان وشربه وشربه وشربه في الصوم لاشك يفطر

وفي شرح العلامة الشيخ اسمعيل النابلسي والد سيدنا عبدالغني على شرح الدرر بعد نقله ان للزوج منع الزوجة من اكل الثوم والبصل وكل ما ينتن الفم قال ومقتضاه المنع من شربها التتن لانه ينتن الفم خصوصا اذا كان الزوج لا يشربه اعاذنا الله تعالى منه وقد أفنى بالمنع من شربه شيخ مشايخنا المسيري وغيره اهـ وللعلامة الشيخ على الاجهوري المالكي رسالة في حله نقل فيها انه اففى بحله من يعتمد عليه من ائمة المذاهب الاربعة قلت والى في حله ايضا سيدنا العارف عبدالغني النابلسي رسالة سماها (الصالح بين الاخوان في اباحة شرب الدخان) وتعرض له في كثير من تأليفه الحسان واقام الطامة الكبرى على القائل بالحرمه او بالكراهة فانهما حكمان شرعيان لا بد لهما من دليل ولادليل على ذلك فانه لم يثبت اسكاره ولا تفتيره ولا اضراره بل ثبت له منافع فهو داخل تحت قاعدة الاصل في الاشياء الاباحة وان فرض اضراره للبعض لا يلزم منه تحريمه على كل احد فان العسل يضر باصحاب الصفراء الغالبة وربما امراضهم مع انه شفاء بالنص القطعي وليس الاحتياط في الافراء على الله تعالى باثبات الحرمة او الكراهة اللذين لا بد لهما من دليل بل في القول بالاباحة التي هي الاصل وقد توقف النبي صلى الله عليه وسلم مع انه هو المشرع في تحريم الخمر ام الخبائث حتى نزل عليه النص القطعي فالذي ينبغي للانسان اذا سئل عنه سواء كان ممن يتعاطاه او لا كهذا العبد الضعيف وجميع من في بيته ان يقول هو مباح لكن رائحته يستكرهها الطبايع فهو مكروه طبعيا لاشرا الى آخر ما اطال به رحمه الله تعالى وهذا الذي يعطيه كلام الشارح هنا حيث اعقب كلام شيخه النجم بكلام الاشياء وبكلام شيخه العمادى وان كان في الدر المنلق جزم بالحرمة لكن لاذاته بل لورود النهي السلطاني عن استعماله ويأتى الكلام فيه (قوله فانه مفتر) قال في القاموس فتر جسمه فتورا لانت مفاصله وضعف والفتار كغراب ابتداء النشوة وافتر الشراب فتر شارب (قوله وهو حرام) مخالف لما نقل عن الشافعية فانهما اوجبوا على الزوج كفايتها منه اهـ ابو السعود فذكروا ان ما ذهب اليه ابن حجر ضعيف

بل قال نجم الدين الزاهدي انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل شيخنا النجم الغزى الشافعي في شرحه على منظومة ابيه البدر المتعلقة بالكبائر والصغائر عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتتن الذي حدث وكان حدوته بدمشق في سنة خمسة عشر بعد الالف يدعى شارب به انه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر وهو حرام لحديث احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال وليس من الكبائر تناوله المرة والمرة

والمذهب كراهة التنزيه الالعارض وذكروا أنه إنما يجب للزوجة على الزوج إذا كان لها
اعتقاد ولا يضرها تركه فيكون من قبيل التفكه أما إذا كانت تتضرر بتركه فيكون من قبيل
التداوى وهو لا يلزمه ط (قوله ومع نهي ولي الأمر عنه الخ) قال سيدى المعارف عبد الغنى
ليت شعري أي أمر من أمره يتسكب به أمره الناس بتركه أم أمره باعطاء المكس عليه وهو
في الحقيقة أمر باستعماله على أن المراد من أولى الأمر في الآية العلماء في أصح الأقوال كما ذكره
العيني في آخر مسائل شتى من شرح الكنز وأيضا هل منع السلاطين الظلمة المصيرين على
المصادرات وتضييع بيوت المال وإقرارهم القضاة وغيرهم على الرشوة والظلم يثبت حكما
شرعيا وقد قالوا من قال لسلطان زماننا عادل كفر اه ما خلا أقول مقتضاه أن أمراء زماننا لا يفيد
أمرهم الوجوب وقد صرحوا في متفرقات القضاء عند قول المتون أمرك قاض برجم
أو قطع أو ضرب قضى به وسلك فعله بقولهم لوجوب طاعة ولي الأمر قال الشارح هناك
ومنع محمد حتى يعان الحجة واستحسنوه في زماننا وبه يفتى الخ وذكر العلامة البيهقي في آخر
شرحه على الأشباه أن من شروط الإمامة أن يكون عدلا بالغا أمينا ورعا ذكرنا موثوقا به
في الدماء والفروج والأموال زاهدا متواضعا سائسا في موضع السياسة ثم إذا وقعت البيعة من
أهل الحل والعقد مع من صفته ما ذكرنا ما ماما يفترض اطاعته كفي خزانة الأكل وفي شرح
الجواهر تجب اطاعته فيما أباحه الشرع وهو ما يعود نفعه على العامة وقد نصوا في الجهاد على
على امتثال أمره في غير معصية وفي التارخانية إذا أمر الأمير العسكر بشئ فعصاه واحد
لا يؤدبه في أول وهلة بل ينصحه فإن عاد بلاعذر أدبه اه ما خلا وأخذ البيهقي من هذا أنه
لو أمر بصوم أيام الطاعون ونحوه يجب امتثاله أقول وظاهر عبارة خزانة الفتاوى لزوم
اطاعة من استوفى شروط الإمامة وهذا يؤيد كلام المعارف قدس سره لكن في حاشية الحموى
ما يدل على أن هذه الشروط لرفع الأثم للصحة التولية فراجع (قوله ربما أضر بالبدن)
الواقع أنه يختلف باختلاف المستعملين ط (قوله الأصل الإباحة أو التوقف) المختار الأول
عند الجمهور من الحنفية والشافعية كما صرح به المحقق ابن الهمام في تحرير الأصول (قوله
يفهم منه حكم النبات) وهو الإباحة على المختار أو التوقف وفيه إشارة إلى عدم تسليم أسكارة
وتفثيره وأضراره والالم يصح ادخاله تحت القاعدة المذكورة ولذا أمر بالتنبيه (قوله
وقد كرهه شيخنا العمادى في هديته) أقول ظاهر كلام العمادى أنه مكروه تحريرا ويفسق
متعاطيه فانه قال في فصل الجماعة ويكره الاقتداء بالمعروف بأكل الربا أو شئ من المحرمات
أو يداوم الأضرار على شئ من البدع المكروهات كالخدان المتدع في هذا الزمان ولا سيما بعد
صدور منع السلطان اه ورد عليه سيدنا عبد الغنى في شرح الهداية بما حصله ما قدمناه
فقول الشارح الحاقه بالثوم والبطل فيه نظر إذ لا يناسب كلام العمادى نعم الحاقه بما ذكر هو
الانصاف قال أبو السعود فتكون الكراهة تنزيهية والمكروه تنزيها يجامع الإباحة اه
وقالط ويؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد للنهي الوارد في الثوم والبصل وهو ملحق
بهما والظاهر كراهة تعاطيه حال القراءة لما فيه من الإخلال بتعظيم كتاب الله تعالى اه
(قوله ومن جزم الخ) قد علمت إجماع العلماء على ذلك (تمة) لم يتكلم على حكم قهوة البن

ومع نهي ولي الأمر عنه
حرم قطعاً على أن استعماله
ربما أضر بالبدن نعم
الأضرار عليه كبيرة كما أثر
الصغى ثرائى بحرقه وفى
الأشياء فى قاعدة الأصل
الإباحة أو التوقف
ويظهر أثره فيما أشكل
حاله كالحيوان المشكل
أمره والنبات المجهول
سمته انتهى قلت يفهم
منه حكم النبات الذى شاع
فى زماننا المسمى بالتبن
فتنبه وقد كرهه شيخنا
العمادى فى هديته الحاقاً
له بالثوم والبصل
بالأولى فتدبر ومن جزم
بحرمة الحشيشة شارح
الوهبانية فى الخطر ونظمه
فقال *

وأفتوا بتحريم الحشيش
وحرقه *

وتطابق محتش لزجر
وقرور * لبائعه التأديب
والفسق أثبتوا *

وزندقة للمستحل وحرروا

وقد حرمها بعضهم ولا وجه له كافي تبين المحارم وفتاوى المصنف وحاشية الاشياء للرمل قال شيخ الشارح النجم الغزى في تاريخه في ترجمة ابي بكر بن عبد الله الشاذلى المعروف بالعيدروس انه اول من اتخذ القهوة للامر في سياحته بشجر البن فاقتات من ثمره فوجد فيه تخفيفا للدماغ واجتلابا للسهر وتنشيطا للعبادة فاتخذها قوتا وطعاما وارشد اتباعه اليه ثم انتشرت في البلاد واختلف العلماء في اول القرن العاشر فحرمها جماعة ترجع عندهم انها مضرة آخرهم بالشام والدشيخنا العياوى والقطب ابن سلطان الحنفى وبمصر احمد بن احمد بن عبد الحق السنباطى تبعالاييه والاكثرون الى انها مباحة وانعقد الاجماع بعدهم على ذلك واماما ينضم اليها من المحرمات فلا شبهة في تحريمه اه ملخصا (خاتمة) سئل ابن حجر المكي عن ابتلى بأكل نحو الافيون وصار ان لم يأكل منه هلك فأجاب ان علم ذلك قطعا حله بل وجب لاضطراره الى ابقاء روحه كالميتة للمضطر ويجب عليه التدريج في تنقيصه شيئا فشيئا حتى يزول تولع المعدة به من غير ان تشعر فان ترك ذلك فهو آثم فاسق اه ملخصا قال الرملى وقواعدنا لاتخالفه (فرع) قدمنا في الحظر والاباحة عن التارخانية أنه لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل لقطع نحو اكلة أقول ينبغي تقييده بغير الخمر وظاهره أنه لا يتقيد بنحو بنج من غير المائع وقيد به الشافعية والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصيد

مصدر صاده اذا أخذه فهو صائد وذاك مصيد ويسمى المصيد صيدا فيجمع صيودا وهو كل ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه الابحيلة مغرب فخرج بالمتع مثل الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم او جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يألف الناس ليلا ونهارا وبطبعه ما يتوحش من الاهليات فانها لا تحل بالاصطياد وتحل بذكاة الضرورة ودخل به متوحش بألف كالظبي لا يمكن أخذه الابحيلة وتماه في القهستاني اى فالظبي وان كان ممياً ألف بعد الاخذ الا انه صيد قبله يحل بالاصطياد ودخل فيه ما لا يؤكل كإبائى (قوله ما يورث السرور) وقيل الغفلة والهوى حديث من اتبع الصيد فقد غفل وفي السعدية ولان الصيد من الاطعمة ومناسبتها للاشربة غير خفية وكل منهما فيه ماهو حلال وحرام (قوله بخمسة عشر شرطا) خمسة في الصائد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال من لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامدا وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلب ان يكون معلما وان يذهب على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقتله جرحا وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من بنات الماء الا السمك وان يمنع نفسه بجناحيه او قوائمه وان لا يكون متقويا بنابه او بمخلبه وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه اه وفيه بحث مذكور مع جوابه في المنع ومجموع هذه الشروط لما يحل اكله ولم يدركه حيا (قوله في غير الحرم) الاولى ان يقول او في الحرم ليشمل الصور الثلاث وهى صيد الحرم في الحل او الحرم او الحلال في الحرم (قوله كما هو ظاهر) لان مطلق اللهو منهي عنه الا في ثلاث كامر في الحظر (قوله على ما في الاشياء) اى اخذا مما في البرازية

كتاب الصيد

لعل مناسبة ان كلا منهما لما يورث السرور (هو مباح) بخمسة عشر شرطا مبسوطه في العناية وسنقرر هاهنا المسائل (الا) المحرم في غير الحرم أو (للتامى) كما هو ظاهر (او حرفة) على ما في الاشياء قال المصنف وانما زدت تبعاله والا فالتحقيق عندي اباحة اتخاذه حرفة

من انه مباح الا للتلهى او حرقة وفي مجمع الفتاوى ويكره للتلهى وان يتخذ حرقة وأقره
 في الشرنبلالية (قوله) لانه نوع من الاكتساب) وبذلك استدل في الهداية على اباحة الاصطياد
 بعد استدلاله عليه بالكتاب والسنة والاجماع وأقره الشراح (قوله) وكل انواع الكسب (الح)
 اى انواعه المباحة بخلاف الكسب بالربا والعقود الفاسدة ونحو ذلك (قوله) على المذهب
 الصحيح (قوله) بل بعده في التارخانية وبعض الفقهاء قالوا الزراعة مذمومة والصحيح ما ذهب
 اليه جمهور الفقهاء ثم اختلفوا في التجارة والزراعة ايهما افضل واكثر مشايخنا على ان
 الزراعة افضل اه وفي المتنق والمواهب افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحرانة ثم الصناعة
 اه اقول فالمراد من قولهم كل انواع الكسب في الاباحة سواء انها بعد ان لم تكن بطريق
 محظور لا يذم بعضها وان كان بعضها افضل من بعض تأمل ثم ان كل نوع منها تارة يتخذ
 الانسان حرقة ومعاشا وتارة يفعلها وقت الحاجة في بعض الاحيان وحيث كان الاصطياد
 نوعا منها دل على اباحة اتخاذه حرقة ولا سيما مع اطلاق الادلة وعبارات المتن والكراهة لا
 بدلها من دليل خاص وما قيل ان فيه ازهاق الروح وهو يورث قسوة القلب لا يدل على الكراهة
 بل غاية ان غيره كالتجارة والحرانة افضل منه وفي التارخانية قال ابو يوسف اذا طلب
 الصيد لهوا ولعبا فلا خير فيه واكرهه وان طلب منه ما يحتاج اليه من بيع أو ادم أو حاجة
 اخرى فلا بأس به اه (قوله) تعقل) بتقديم العين المهملة على القاف اى علق ونشب قال في المغرب
 وهو مصنوع غير مسموع (قوله) وان وجد المقلش) بالقاف وهو الذى يفتش المزابل بيده أو
 بالغربال ليستخرج ما فيها من النقود وغيرها والظاهر انه لفظ عامى غير عربى فلتراجع كتب
 اللغة ولا مناسبة لهذه المسئلة باب الصيد ومحامها كتاب اللقطة حموى ملخصا ووجد في
 بعض نسخ المنح المفتش (قوله) بضرب اهل الاسلام) اما المضروب بضرب الجاهلية فهو
 ركازيخمس وتقدم انه اذا اشتبه الضرب بجعل جاهلياً (قوله) ويجب تعريفه) الى ان يعلم
 انه لا يبط لمبه ثم يتصدق به او ينقده على نفسه ان كان مصرفاً (قوله) ناقل) اى من مالك
 الى مالك وقوله وخلافة اى ذو خلافة وكذا يقال فيما بعده ط (قوله) وهو الاستيلاء
 حقيقة) شمل احياء الموات فلا حاجة الى عده فسمنا رابعاً كعمل الحموى (قوله) كنصب شبكة
 لصيد للجفاف) تبع فيه صاحب الاشياء والاولى حذف قوله لصيد ليشمل ما اذا لم يقصد شيئاً
 لما في التارخانية والظهيرية الاستيلاء الحكمى باستعمال ما هو موضوع للاصطياد حتى
 ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه قصد بها الاصطياد او افلوا نصبها للتجفيف لا يملكه وان
 نصب فسطاطاً ان قصد الصيد يملكه والا فلا لانه غير موضوع للصيد اه ملخصاً فتأمل
 (قوله) على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله) عن مالك) اى ملك مالك (قوله) على حطب
 غيره) اى بان جمعه غيره (قوله) ولم يحل الح) لانه لم يحل عن مالك مالك (قوله) وتامم التفريع
 اى على السبب الثالث في المطولان منها ما في التارخانية وغيرها عن المتنق بالنون دخل صيد
 داره فلم ارأه أغلق عليه الباب وصار يحال يقدر على اخذه بلا اصطياد بشبكة أو سهم ملكه
 وان اعلق ولم يعلم به لا يملكه ولو نصب حباله فوق وقع فيها صيد فقطعهما وانفقت فأخذه آخر ملكه
 ولو جاء صاحب الحباله ليأخذه ودنا منه بحيث يقدر على اخذه فنقلت لا يملكه الآخذ وكذا

لانه نوع من الاكتساب
 وكل أنواع الكسب في
 الاباحة سواء على المذهب
 الصحيح كما في البرازية
 وغيرها (نصب شبكة للصيد
 ملك ما تعقل بها بخلاف
 ما اذا نصبها للجفاف) فانه
 لا يملك ما تعقل بها (وان
 وجد) المقلش او غيره
 (حاتماً او ديناراً مضروباً)
 بضرب اهل الاسلام (لا)
 يملكه ويجب تعريفه اعلم
 ان اسباب الملك ثلاثة
 ناقل كبيع وهبة وخلافة
 كارث واصالة وهو الاستيلاء
 حقيقة بوضع اليد او حكماً
 بالتهمة كنصب شبكة
 لصيد للجفاف على المباح
 الحالى عن مالك فلو استولى
 في مفازة على حطب غيره
 لم يملكه ولم يحل للمقلش
 ما يجده بلا تعريف وتامم
 التفريع في المطولات (ويحل
 الصيد بكل ذى ناب ومخلب)

لوانقلت من الشبكة في الماء قبل الاخراج فأخذه غيره ملكه لا لورمى به خارج الماء في موضع
 يقدر على أخذه فوقع في الماء اه ملخصا وفي بعض النسخ وتام التعريف وهو غير مناسب
 كالاخفى (قوله تقدم في الذبايح) يشير الى ان المراد به ما تقدم وهو سبع له ناب او غلب
 يصيده احترازا عن نحو البعير والحمامة قال القهستاني وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا غلب
 لم يحل صيده بلاذبح لانه لم يجرح كفى الكرماني (قوله وباز) في الصحاح البازغة في البازي
 الذي يصيد والجمع ابواز وبيزان وجمع البازي بزاة فالاول اجوف والثاني ناقص فظهر منه
 لحن قول بعض الفقهاء البازي بتشديد الباء وتخفيفها كذا في غرر الافكار اي حيث جوزوا
 فيه التشديد مع انه لم يسمع (قوله بدب واسد) ذكر في النهاية الذب بدل الدب وكذا في المحيط
 شربلاية وذكر في الاختيار الثلاثة (قوله لعدم قابليتهما التعليم) حتى لو تصور التعلم
 منهما وعرف ذلك جاز شربلاية عن النهاية (قوله وعليه الخ) هو بحث للمصنف اي على
 ان العلة هي نجاسة عينه كما في الهداية (قوله فلا يجوز) الفاء فصيحة اي واذا بنينا عدم
 الجواز في التحزير على نجاسة عينه فلا يجوز بالكلب بناء على القول بنجاسة عينه ايضا وذكر
 في المعراج عن النخعي والحسن البصري وغيرها انه لا يجوز بالكلب الاسود البهيم لانه
 عليه السلام قال هو شيطان وامر بقتله وما وجب قتله حرم اقتناؤه وتعليمه فلم يبيح صيده
 كغير المعلم ولنا عموم الآية والاخبار اه (قوله النص ورد فيه) وهو قوله عليه الصلاة
 والسلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى فان امسك عليك فاذا ركه
 قد قتل ولم يأكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكاة رواه البخاري ومسلم واحمد (قوله وبه يندفع
 قول القهستاني) حيث قال يحل صيد كل ذي ناب كالكلب والفهد والثور والاسد وابن
 عرس والدب والخنزير وغيرها بشرط العلم وعن ابي يوسف انه يستثنى منه الخنزير لكونه
 نجس العين والاسد والدب لانهما لا يعملان للغير وقد يلحق الحدأة بالدب مضمرة وفي ظاهر
 الرواية الشرط قبول التعليم وما قال السغناقي ان الاسد والدب لا يتصور فيهما التعليم
 فقد صرح بخلافه في البيع والتحزير عند الامام ليس بنجس العين على ما في التجريد وغيره على
 ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق اه ملخصا وحاصله البحث
 في استثناء الخنزير والاسد والدب وفي التعليل لان الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم فيحل
 بكل معلم ولو خنزيرا وكونه نجس العين لا يمنع بدليل ان الكلب كذلك عند بعضهم مع
 انه لم يقل احد بعدم حل صيده ووجه الدفع الذي أفاده الشارح الفاضل ان النص ورد في
 الكلب وان قيل بنجاسة عينه فلا يلحق به الخنزير والحاصل ان هذا الجواب دفع به الشارح
 شيئين الاول ما بحثه المصنف من الحاق الكلب بالخنزير في عدم حل الصيد بناء على القول
 بنجاسة عين الكلب والثاني ما بحثه القهستاني من الحاق الخنزير بالكلب في حل الصيد
 ووجه الاول ان الكلب وان قيل بنجاسة عينه لكن لما ورد النص فيه بخصوصه وجب اتباعه
 ووجه الثاني ان الخنزير وان دخل ظاهرا في عموم قوله تعالى وما علمتم من الجوارح لكنه
 مستثنى لحرمة الانتفاع بنجس العين ما ورد به نص بخصوصه حتى يتبع بل أمرنا باجتنابه
 فلا يصح قياسه على الكلب المنصوص عليه ولذا جزم باستثناءه المصنف كالهدياية والتبيين

تقدما في الذبايح (من كلب
 وبازو نحوها بشرط قابلية
 التعليم و) بشرط (كونه
 ليس بنجس العين) ثم
 فرع على ما يهد من الاصل
 بقوله (فلا يجوز) الصيد
 (بدب واسد) لعدم
 قابليتهما التعليم فانهما
 لا يعملان للغير الاسد
 لعلوهمته والدب لحساسته
 والحق بعضهم بالدب الحدأة
 لحساستها (ولا بخنزير)
 لنجاسة عينه وعليه فلا
 يجوز بالكلب على القول
 بنجاسة عينه الا ان يقال ان
 النص ورد فيه فتنبه وبه
 يندفع قول القهستاني ان
 الكلب نجس العين عند
 بعضهم والخنزير ليس بنجس
 العين عند أبي حنيفة على
 ما في التجريد وغيره فتأمل

والبدائع والاختيار هذا تقرير كلام الشارح الفاضل وقد خفي على غير واحد ونسبه بعضهم للغفلة وهو يرى عنها والله تعالى دره نعم فانه الجواب عن قول القهستاني والتحذير ليس بنجس العين لكن تركه لظهور ان المذهب خلافه والتعليل بنجاسة عينه مبنى على ماهو المذهب تأمل (قوله بشرط علمهما) بدليل الحديث انار وقوله تعالى مكلمين اى معلمين الاصطيد تعلمونهن تؤدبونهن وتسامه في الزيلعي والمناسب الاتيان بالواو عطفا على قوله بشرط التعليم ثم ان هذا الشرط مغن عن ذلك (قوله وذا) اى العلم والباء في بترك للتصوير ط (قوله بترك الاكل ثلاثا) اى متواليات قهستاني وهذا عندها وهو رواية عنه لان قيامه مزيدا لاحتمال فعله تركه مرة او مرتين شيئا فاذا تركه ثلاثا دل على انه صار عادة له وتسامه في الهداية ونقل ط عن الحموى انه لا بد من ترك الاكل مع الجوع لا الشبع فتأمل وعم اكله من الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرها كما في قضبان وغيره قهستاني وعند ابى حنيفة لا بد ان يغلب على ظن الصادق انه معلم ولا يقدر بالثلاث ومضى في الكثر والتقية والاصلاح ومختصر القدورى على اعتبار التقدير بالثلاث وظاهر الماتنى ترجيح عدمه ثم على رواية التقدير عن الامام يحل ما اصطاده ثالثا وعندها في حل الثالث روايتان قال في الخلاصة والبرازية والاصح الحل (قوله في الكلب ونحوه) اى من كل ذى ناب فشمّل نحو الفهد والنمر وقوله وبالرجوع اذا دعوته في البازى ونحوه اى من كل ذى مخالب قال في الهداية لان بدن البازى لا يحتمل الضرب وبدن الكلب يحتمل فيضرب ليركه ولان آية التعليم ترك ما هو مأوفه عادة والبازى متوحش متفر فكانت الاجابة آية تعليمه اما الكلب فهو ألوف يعتاد الانتهاب فكان آية تعليمه ترك مأوفه وهو الاكل والاستلاب اه والتعليل الثانى لايتأتى في الفهد والنمر لانه متوحش كالبازى مع ان الحكم فيه وفي الكلب سواء فالعتمد هو الاول كفاية عن المبسوط ونحوه في الغاية والمعراج وفي التاترخانية عن الكافى والحكم في الفهد والكلب سواء اه اى لا يشترط فيه الا ترك الاكل وفي الاختيار ما يخالفه حيث قال والفهد ونحوه يحتمل الضرب وعادته الافتراس والنفار فيشترط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا ومثله في الدرر وغاية البيان وغيرها وهو مبنى على اعتبار التعليل الثانى أقول ومقتضى اعتماد التعليل الاول ترجيح ما مر فقدر* (تنبيه) لم يذكر البازى بكم اجابة يصير معلما فينبغى ان يكون على الاختلاف الذى ذكر في الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف ينفره بخلاف الكلب زيلعى قلت وفي التاترخانية والذخيرة وغيرها اذا فر البازى من صاحبه فدعاه فلم يجبه حتى حكم بكونه جاهلا اذا أجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولاء يحكم بتعلمه عندها وقال قبله عن المحيط واما البازى وما يتبعه فترك الاكل في حقه ليس علامة تعلمه بل ان يجيب صاحبه اذا دعاه حتى اذا أكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشايخنا هذا اذا أجاب عند الدعوة لالفه من غير ان يطعم في اللحم اما اذا كان لا يجيب الا ليطعم في اللحم لا يكون معلما اه ومثله في الظهيرية (قوله اذا دعوته) اى دعوت الجارح المعلوم من النقاء (قوله وبشرط جرحهما) اى ذى الناب والمخالب (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية في البدائع الاصطيد بذى ناب أو مخالب كالبازى

(بشرط علمهما) علم
ذى ناب ومخالب (وذا بترك
الاكل) اما المشرب من دم
الصيد فلا يضر قهستاني
وبأى (ثلاثا في الكلب)
ونحوه (وبالرجوع اذا
دعوته في البازى) ونحوه
(و) بشرط (جرحهما في
أى موضع منه) على
الظاهر وبه يفتى وعن
الثانى يحل بلا جرح وبه
قال الشافعى

والشاهين لا يحل ما لم يجرح في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يحل زاد في العناية والمعراج وغيرها والفتوى على ظاهر الرواية أقول وهو ظاهر إطلاق المتن فما في القهستاني عن النظم من أن البازي والصقر لو قتلاه خنقا حل بالاتفاق مشكل وما في الحانية من قوله ولو أرسل الكلب فأصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه أوجثم عليه أي جلس على صدره وخنقه لا يؤكل وعن أبي يوسف لا يشترط الجرح والبازي إذا قتل الصيد حل وإن لم يجرح اه قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية أقول يؤيده أنه ذكره بعد قوله وعن أبي يوسف فما في القهستاني من حمله كلام الحانية على ما في النظم ورده قول ذلك البعض فيه نظر لما علمت من مخالفة ما في النظم لظاهر الرواية المفتية تأمل وذكر القهستاني أن الإدماء ليس بشرط ومنهم من شرطه أن كانت الجراحة صغيرة وفيه كلام سيأتي (قوله) وبشرط إرسال مسلم أو كتابي (سيأتي محترزه وهو المجوسي والثني والمرد فلو انفلت من صاحبه فأخذ صيدا فقتله لم يؤكل كما لو لم يعلم بأنه أرسله أحد لأنه لم يقطع بوجود الشرط قهستاني وسيأتي (قوله) وبشرط التسمية (أي ممن يعقل بخلاف غيره من صبي أو مجنون أو سكران كما في البدائع (قوله) عند الإرسال (فالشروط اقترا التسمية به فلو تركها عمدا عند الإرسال ثم زجره معها فأنزجر لم يؤكل صيده قهستاني فلا تعتبر التسمية وقت الإصابة في الذكاة الاضطرارية بخلاف الاختيارية لأن التسمية تقع فيها على المذبوح لأعلى الآلة فلو اضجع شاة وسمى ثم أرسلها وذبح أخرى بالتسمية الأولى لم تجزعه ولو رمى صيدا وأرسل عليه كلبا فأصاب آخر فقتله أكل ولو اضجع شاة وسمى ثم أتى السكين وأخذ سكيناً أخرى فذبح بها تؤكل بخلاف ما لو سمي على سهم ثم رمى بغيره وتماه في البدائع (قوله) ولو حكما راجع إلى التسمية وقصده إدخال الناس في حكم المسمى ط (قوله) على حيوان (ولو غير معين فلو أرسل على صيد وأخذ صيودا أكل الكل مادام في وجه الإرسال قهستاني عن الحانية وكذا لو أرسله على صيود كثيرة كما يأتي وقد أشار المصنف إلى ما في البدائع من أن من الشروط أن يكون الإرسال أو الرمي على الصيد أو إليه قال حتى لو أرسل على غير صيد أو رمى إلى غير صيد فأصاب صيدا لا يحل لأنه لا يكون اصطيدا فلا يضاف إلى المرسل أو الرامي اه وسيأتي تمام التفريع عليه في قول المصنف سمع حس انسان الخ وعليه فالظرف تنازعه كل من التسمية والإرسال فتدبر (قوله) متوحش (أي طبعاً كما قدمناه أول الكتاب وفي البرزاية رمى إلى برج الحمام فأصاب حماماً ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل وللمشايخ فيه كلام أنه هل يحل بذكاة الاضطرار أم لا قيل يباح لأنه صيد وقيل لا لأنه يأوى إلى البرج في الليل اه (قوله) فالذي الخ (محترز القيود (قوله) لا يتحقق فيه الحكم المذكور (أي الحل بالاصطياد فإن الأول والثالث ذكاتهما الذبح وكذا الثاني إن أمكن ذبحه وإلا ففي البدائع ما وقع في برٍّ فلم يقدر على إخراجه ولا ذبحه فذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه اه وكذا تقدم في الذبائح أنه يكفي فيه الجرح كنعم توحش إلا أن يقال أن الكلام الآن في الصيد بذى ناب أو مخلب وذو لا يمكن هنا وإن أمكن ذكاته بسهم ونحوه تأمل (قوله) ولذا قال الخ (يعني أن ما ذكر لا يحل بالاصطياد بل لا بد فيه من الذبح لأن المراد بالصيد ما يؤكل أو أعم للانتفاع بجلده ولا يحل شيء مما ذكر

(و) بشرط (إرسال مسلم أو كتابي و) بشرط (التسمية عند الإرسال) ولو حكماً فالشرط عدم تركها عمداً (على حيوان ممتنع) أي قادر على الامتناع بقوائمه أو بجناحيه (متوحش) فالذي وقع في الشبكة أو سقط في البرّ أو استأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قل (يؤكل) لأن الكلام في صيد الأكل وإن حل صيد غيره كما سيأتي أو أعم لحل الانتفاع بالجلد مثلاً كما يأتي فتأمل

بالاصطياد لئلا يأكل ولا لانتفاع بجلده لان حل اللحم والجلد بالاصطياد انما هو اذا لم يتمكن الذكاة الاختيارية وما ذكر امكنت فيه لخروجه عن الامتناع أو التوحش ففهم (قوله وبشرط ان لا يشرك الخ) اي لا يشركه في الجرح وحاصل ما في الهداية والزيلعي وغيرهما انه اما ان يشارك المعلم غير المعلم في الاخذ والجرح فلا يحل أو في الاخذ فقط بأن فر من الاول فرده عليه الثاني ولم يجرحه ومات بجرح الاول كره اكله تحريما في الصحيح وقيل تنزيها بخلاف ما اذا رده عليه مجوسى بنفسه حيث لا يكره لان فعل المجوسى ليس من جنس فعل الكلب فلم تحقق المشاركة بخلاف فعل الكليلين ولو لم يرد الثاني على الاول لكن اشتد على الاول فاشتد الاول على الصيد بسببه فقتله الاول فلا بأس به ولورده عليه سبع أو ذو مخالب من الطير مما يمكن تعليمه والاصطياد به فهو كالورده الكلب عليه للمجانسة بخلاف ما لو رده عليه ما لا يصطاد به كالجمل والبقرة ثم البازي كالكلب في جميع ما ذكرنا (قوله أو لم يرسل الخ) عطف على غير معلم فكان ينبغي ذكره قبل قوله وكتب مجوسى تأمل (قوله وبشرط ان لا تطول وقته) اي وقته المعلم للاستراحة ولو أكل خبز بعد الارسال أو بال لم يؤكل كما في المحيط فالاولى ان يقول ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره لان عدم الطول أمر غير مضبوط فهستاني ولو عدل عن الصيد بمنة أو يسرة أو تشاغل في غير طاب الصيد وفتر عن سذنه ثم انبعه فأخذه لم يؤكل الابارسال مستأنف أو ان يزجره صاحبه ويسمى فيما يحتمل الزجر فيتزجر بدائع واذا رد السهم ربح الى ورائه أو بمنة أو يسرة فأصاب صيدا لا يحل وكذا لو رده حائط أو شجرة وتماه في الحانية (قوله بخلاف ما اذا كمن) على وزن نصر وسمع كما في القاموس وقوله واستخفى عطف تفسير وهذا كالاستثناء ماقبله (قوله كما بسطه المصنف) ونصه قال شمس الأئمة المرخسى ناقلا عن شيخه شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى للفهد خصال ينبغي لكل عاقل ان يأخذ ذلك منه منها انه يكمن للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل ان لا يهاجر عدوه بخلاف ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا أكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعظ بغيره كما قيل السعيد من وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنها انه يشب ثلاثا او خمسا فاذا لم يتمكن من أخذه ترك ويقول لا أقتل نفسى فيما اعمل لغيرى وهكذا ينبغي لكل عاقل (قوله فان أكل الخ) تفريع على قوله بشرط عملهما الخ (قوله مطلقا عندنا) اي سواء كان نادرا أو معتادا وللشافعى قولان فيما اذا كان نادرا فى قول يحرم وفي قول يحل وبه قال مالك وتماه في المنع (قوله بعد تركه للأكل) اللام للتقوية وهى الداخلة على معمول عامل ضعف بالتأخير أو فرعيته عن غيره نحو لو ربهم يرهبون فعال لما يريد (قوله ثلاث مرات) اي عندهما ورأى الصاعد عنده ط (قوله ماصدا بعده) اي بعد الاكل المذكور الذى هو بعد تركه ثلاث مرات وكذا الضمير في قبله (قوله لو بقى في ملكه) قيد لقوله أو قبله وشمل ما لم يحرز بأن كان في المنازعة بعد والحرمة فيه بالاتفاق وأحرزه في بيته عند ابن حنيفة وعندهما لا يحرم وتماه في الزيلعي والحاصل ان الامام حكم بجعل الكلب مستندا

(و) بشرط (ان لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده ككلب) غير معلم وكتب (مجوسى) او لم يرسل او لم يسم عليه (و) بشرط ان (لا تطول وقته بعد ارساله) ليكون الاصطياد مضافا للارسال (بخلاف ما اذا كمن) واستخفى (كالفهد) اي كما يكمن الفهد على وجه الحيلة لا للاستراحة وللغهد خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف (فان اكل منه البازي اكل) لان تعليمه ليس بترك اكله (وان اكل الكلب) ونحوه (لا) يؤكل مطلقا عندنا (كأكله منه) اي كالا يؤكل الصيد الذى أكل الكلب منه (بعد تركه) للأكل (ثلاث مرات) لانه علامة الجهل (وكذا) لا يؤكل (ما صاد بعده حتى يتعلم) نانيا بترك اكل ثلاثا (او) ما صاده (قبله لو بقى في ملكه)

فان ما تلفه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لقوات المحل وفيه ٤١٤ اشكال ذكره القهستاني (كصقر فر من

صاحبه فمكث حينئذ رجوع
اليه فأرسله فصاد) لم يؤكل
لتركه ماصاره معلما فيكون
كالكلب اذا أكل (ولو
أخذ) الصيد (الصيد من
الكلب وقطع منه بضعة
والقها اليه فأكلها او
خطف الكلب منه واكله
أكل ما بقى كالوشرب الكلب
من دمه) لانه من غاية علمه
(ولو نهش الصيد فقطع منه
بضعة فأكلاه ثم أدركه فقتله
ولم يأكل منه لا يؤكل) لا كاله
حالة الاصطياد (ولو القى
مانهشه واتبع الصيد فقتله
ولم يأكل منه حتى أخذه
صاحبه ثم أكل ما القى حل)
لانه حينئذ لو أكل من
نفس الصيد لم يضر كإمر
(واذا أدرك) المرسل او
الرامي (الصيد حيا) بحياة
فوق ما في المذبوح (ذكاه)
وجوبا (وشرط لخله بالرمي
التسمية) ولو حكما كإمر
(وشرط (الجرح) ليتحقق
معنى الذكاة (وشرط ان
لا يقعد عن طلبه لو غاب)
الصيد (متحاملا بسهمه)
فمادام في طلبه يحل وان
قعد عن طلبه ثم أصابه ميتا
لا احتمال موته بسبب آخر
وشرط في الحائنة لخله ان
لا يتوارى عن بصره وفيه

كلام مبسوط في الزيلعي وغيره (فان أدركه الرامي او المرسل حيا ذكاه) وجوبا فلو تركها حرم وسيجي (وادركته)

وادر كنه فكله مالم يتقن رواه مسلم واحمد وابوداود وري انه عليه السلام كره اكل الصيد اذا غاب عن الرامى وقال لعل هوام الارض قتله فيحمل هذا الحديث على ما اذا قعد عن طلبه والاول على ما اذا لم يقعد اه ماخصا واقول نص عبارة الحانية هكذا والسابع ان لايتوارى عن بصره او لا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل آخر حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل الخ فانت ترى كيف جعل الشرط احد الامرين اما عدم التوارى او عدم القعود لتعبير باو فاعل نسخة الزيلعي بالواو فقال ما قال واما التعايل بقوله لانه اذا غاب الخ اى مع القود عن طلبه بدليل قوله في الحانية بعده واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل او رمى الى صيد فوجده بعد ذلك ميتا وفيه سهمه ليس فيه جرح آخر حل اكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى عن البصر فيكون عفوا اه ونحوه في الهداية فيتعين حمل ما وهم خلافة عليه وفي البدائع ومنها ان يلحقه قبل التوارى عن بصره او قبل انقطاع الطلب فان توارى عنه وقعد عن طلبه لم يؤكل اما اذا لم يتوار عنه او توارى ولم يقعد عن طلبه اكل استحسانا اه وهذا يعين ان نسخة الحانية بأو لابلواو فغتم هذا التحرير * (تنبيه) * فيما ذكر اشعار بان مدة الطلب غير مقدرة وقد قل ابو حنيفة انها مقدرة بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثر منه لم يؤكل وفي الزيادات ان طلبه اقل من يوم اكل كما في المضمرات قهستاني * (فروع) * في شرح المقدسى روى طيرا فوق في الماء وكان لودخله بخفة ادركه فاشتغل بنزعه فوجده ميتا حرمه بديع الدين وقال غيره يحل لان دخوله مع الخنف اضاعة مال وخلاف العادة فصار كنز الثياب قال السائحاني هذا اذا كان فيه حياة غير المذبوح والافلاتعتبر ولو نصب شبكة احوالة وسمى ووقع بها صيد ومات مجروحا لا يحل ولو كان بها آلة جارحة كمنجل وسمى عليه وجرحه حل عندنا كالورماه بها وفي البرازية وضع منجلا في الصحراء لاصيد حمار الوحش فجاءه فاذا هو متعلق به وهو ميت وكان سمي عند الوضع لا يحل قل المقدسى وهذا محمول على ما اذا قعد عن طلبه اه وفيه كلام قدمناه في الذبائح (قوله والحياة المعتبرة هنا) اى في الصيد احترازا عما يأتى من المتردية ونحوها (قوله فوق ذكاة المذبوح) صوابه حياة المذبوح كما عبر في الملتقى (قوله بأن يعيش يوما الخ) اقول ذكر صاحب المجمع ذلك في المنتخفة ونحوها وعبارته مع شرحه ولو ذكر المنتخفة او الموقوذة وبها حياة حلت في ظاهر الرواية وكونها بحيث تبقى يوما شرط في رواية عن ابى حنيفة ويعتبر ابو يوسف اكثر اليوم وقال محمد لوفيهما اكثر مما في المذبوح يؤكل والا فلا اه قال في البدائع وذكر الطحاوى قول محمد مفسرا فقال على قول محمد ان لم يبق معها الاضطراب الموت فذبوحا لا تحل وان كانت تعيش مدة كالיום او كنصفه حلت اه وبه يظهر تفسير حياة المذبوح وما فوقها اما ما في المجمع فليس تفسيرها تأمل على ان ما نقله عن ابى يوسف هو رواية عنه كما في البدائع وذكر ان ظاهر الرواية عن أبى يوسف انه يعتبر من الحياة ما يعلم انها تعيش به فان علم انها لا تعيش فذبوحا لا تؤكل (قوله اما مقدارها) اى مقدار حياة المذبوح (قوله فلا تعتبر ههنا) اى في الصيد قال في الهداية اما اذا شق الكلب بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل لان ما بقى اضطراب المذبوح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما ذبحت اه وفي

(والحياة المعتبرة ههنا)
 يكون (فوق ذكاة المذبوح)
 بأن يعيش يوما وروى
 اكثره مجمع اما مقدارها
 وهو ما لا يتوهم بقاؤه كما
 في الملتقى فلا يعتبر ههنا
 حتى لو وقع في ماء لم يحرم
 (و) المعتبر

الحانية أرسل كلبه المعلم على صيد فخرجه وبقي فيه من الحياة ما يبق في المذبوح بعد الذبح فأخذه المالك ولم يذكره حل أكله اه زاد في الظهيرية يحل بالاتفاق لان الاول وقع ذكاة فيستغنى عن ذكاة اخرى اه وحاصله ان ما فيه حياة المذبوح لم يبق قابلا للذكاة استغناء بالذكاة الاضطرارية حتى لو وقع في الماء فمات لم يحرم لان موته لم يضاف الى وقوعه لانه في حكم الميت قبله فلم تعتبر هذه الحياة بخلاف المتردية ونحوها فانها تعتبر فيها الحياة وان قلت فتحل بالذكاة فظهر ان بين الصيد وغيره فرقا وظاهره انه لا فرق بين ان يكون متمكنا من ذكاة الصيد في هذه الصورة او لا ويخالفه ما في العناية من انه ان تمكن من ذبحه فلم يذبحه حتى مات لم يؤكل سواء كانت الحياة فيه بينة أو خفية وان لم يتمكن فان كانت فوق حياة المذبوح فكذلك في ظاهر الرواية وان مقدارها اكل اه ملخصا ومقتضا ان يحمل ما قدمنا عن الحانية على ما اذا لم يتمكن ويخالف جميع ذلك ما في الزيلعي حيث قال ما حاصله اذا أدركه حيا ولم يذكره حرم ان تمكن من ذبحه والا فلو فيه من الحياة قدر ما في المذبوح بأن يقر أى الكلب بظنه ونحو ذلك ولم يبق الا مضطربا اضطراب المذبوح خلال قال الصدر الشهيد بالاجماع وقيل هذا قولهما وعنده لا يحل الا اذا ذكاه لان الحياة الخفية معتبرة عنده لا عندهما كما في المتردية ونحوها وان كان فيه من الحياة فوق ما في المذبوح لا يؤكل في ظاهر الرواية اه ثم قال فلا يحل الا بالذكاة سواء كانت خفية او بينة بمجرع المعلم أو غيره من السباع وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيتم فيتناول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه الصلاة والسلام فان أدركته حيا فاذبحه مطلق والحديث صحيح رواه البخاري ومسلم واحمد اه وهو ترجيح لمقابل قول الصدر الشهيد وهو قول الامام الرازي كما في غاية البيان ولم أر من رجحه غيره وهو مخالف لظاهر الهداية وغيرها وعليه فلا فرق بين الحياة المعتبرة في الصيد وغيره والحاصل انه لو أخذ الصيد وفيه من الحياة كما في المذبوح ولم يذكره فعلى ما في الحانية والظهيرية يحل وعلى ما في العناية يحل ان لم يتمكن من ذبحه وعلى ما في الزيلعي لا يحل اصلا الا بالذكاة كما اذا لم يتمكن او كافيه من الحياة فوق ما في المذبوح اخذا من اطلاق الأدلة وحكى بالبدائع الاول عن عامة المشايخ والثالث عن الجصاص وظاهر كلامه ترجيح الاول وهو ظاهر ما في الهداية فتأمل ثم اعلم ان هذا كله فيما اذا أدركه وأخذه فلو أدركه ولم يأخذه فان كان وقت لو أخذه أمكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه اكل كذا في الهداية **(قوله في المتردية)** اى الواقعة في بئر أو من جبل والنطيحة المقتولة بنطح أخرى والموقودة المقتولة ضربا **(قوله كما اشترنا اليه)** اى من تقيد ما مر بقوله هنا **(قوله وعليه الفتوى)** اى فتحل بالذكاة وكذا الفتوى على اعتبار مطلق الحياة في الصيد على ما مر عن الزيلعي **(قوله فان تركها اى الذكاة)** أى ذكاة الصيد وقوله حرم جواب الشرط مع انه سيأتى في المتن لكنه لبعده قدره الشارح هنا **(قوله لو عجز عن التذكية)** بأن لم يجد آلة أصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن تحصيل الآلة والاستعداد للذبح وهذا اذا كان فيه من الحياة أكثر مما في المذبوح بعد الذبح وأما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجسعا كما في الهداية وغيرها فاستأنى والتفصيل مخالف لما قدمناه عن الزيلعي **(قوله وهو قول الشافعي)** كذا في الهداية والذي في التبيين ان الشافعي فصل فقال ان لم يتمكن من الذبح لفقد الآلة لم يؤكل لان التقصير

(في المتردية واخوانها)
كنطيحة وموقودة وما اكل
السبع (والمريضة) مطلق
(الحياة وان قلت) كما
اشترنا اليه (وعليه
الفتوى) وتقدم في الذبائح
(فان تركها) اى الذكاة
(عمدا) مع القدرة عليها
(فمات) حرم وكذا يحرم
لو عجز عن التذكية في
ظاهر الرواية وعن ابى
حنيفة وابى يوسف يحل
وهو قول الشافعي

من جهته وان كان لضيق الوقت أكل لعدم التقصير اه وفي التآرخانية وان كان عدم
 التمكن بضيق الوقت بأن بقي فيه من الحياة مقدار مالا يتأتى فيه الذبح ذكر شمس الائمة
 السرخسي في شرحه أنه لا يحل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل وهو قول
 الشافعي وبه أخذ الصدر الشهيد وفي الغيبة وهو المختار وفي النبا بيع روى عن اصحابنا
 الثلاثة أنه يؤكل استحسانا وقيل بأن هذا أصح اه فان قيل وضع المسئلة في حاجاته فوق
 المذبح فكيف يتصور ضيق الوقت عن الذبح أجيب بأن المقدار الذي يكون في المذبح
 كالعدم لكون الصيد في حكم الميت والزائد على ذلك قد لا يسع للذبح فيه فكان عدم التمكن
 متصورا غاية (قوله اشارة الى حله) حيث قيد بالعدم (قوله أن العجز الخ) عبارة المنع لان
 العجز في مثل هذا لا يحل الحرام اه واحترز عن العجز عن تحصيل الماء والاكل فانه يسمح له
 تناول الحمر والميتة وهذا لا يفهم من عبارة الشارح بسبب قوله عن التذكية أفاده ط
 * (تنبيه) * رمى صيدا فوق وقع عند مجوسى او نائم لو كان مستيقظا يقدر على زكاته فأت لا يحل
 لان المجوسى قادر على ذبحه بتقديم الاسلام والنائم كالمتيقظ في جملة مسائل عند الامام منها
 هذه خاتمة ملخصا (قوله أو ارسل الخ) هذا وما بعده معطوف على قوله تركها والاصل
 ان الفعل يرفع بالا قوى والمساوى دون الادنى فاذا ارسل المسلم كلبه فزجره المجوسى حل لعدم
 اعتبار الزجر عند الارسال لكون الزجر دون لبنائه عليه وبالعكس حرم وكل من لا تجوز
 ذكاته كالمرتد والمحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسى وان اقلقت ولم يرسله أحد
 فزجره مسلم فانزجر حل لأنه مثل الافلات والمراد بالزجر الاغراء بالصياح عليه وبالاंत्रجار
 اظهار زيادة الطلب وتسامه في الهداية قال القهستاني وهذا اذا زجره المجوسى في ذهابه فلو
 وقف ثم زجره لم يؤكل كما في الذخيرة (قوله وهو سهم الخ) في القاموس معراض كعجرب
 سهم بالاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده (قوله ولولرأسه حدة)
 محترز قوله المصنف بعرضه (قوله فأصاب بجده) اى وجرح (قوله او بندقة) بضم الباء
 والدال طينة مدودة يرمى بها (قوله ولو كانت خفيفة) يشير الى ان الثقل لا يحل وان جرحت
 قال قاضيخان لا يحل صيد البندقة والحجر والمعراض والعصا وما شبه ذلك وان جرح لأنه
 لا يخزق الا ان يكون شئ من ذلك قد حدده وطوله كالسهم وأمكن أن يرمى به فان كان كذلك
 وخزقه بجده حل اكله فأما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخزق في الظاهر لا يحل لأنه
 لا يحصل به انهار الدم ومثقل الحديد وغير الحديد سواء ان خزق حل والافلا اه والخزق بالخاء
 والزاي المعجمتين النفاذ قال في المغرب والسين لغة والراء خطأ وفي المعراج عن المبسوط بالزاي
 يستعمل في الحيوان والراء في الثوب وفي التبيين والاصل ان الموت اذا حصل بالجرح بيقين
 حل وان بالثقل او شك فيه فلا يحل حتما او احتياطاً اه ولا يخفى ان الجرح بالرصاص انما
 هو بالاحراق والثقل بواسطة اندفاعه العنيف اذ ليس له حد فلا يحل وبه أفنى ابن نجيم (قوله
 مطلقا) اى ثقيلة او خفيفة (قوله وشرط في الجرح الادماء) قل الزيلعي وان كان غير مدم
 اختلفوا فيه قبل لا يحل لانعدام معنى الذكاة وهو اخراج الدم التجسس وشرطه النبي صلى الله
 عليه وسلم بقوله أنهر الدم بمأشئت رواه احمد وأبو داود وغيرهما وقيل يحل لا تيان مافى

قال المصنف وفي متنى ومتن
 الوقاية اشارة الى حله
 والظاهر ما سمعته انتهى
 قلت ووجه الظاهر ان
 العجز عن التذكية في مثل
 هذا لا يحل الحرام (أو
 ارسل مجوسى كلبا فزجره
 مسلم فانزجر او قتله
 معراض بعرضه) وهو
 سهم لاريش له سعى به
 لاصابته بعرضه ولولرأسه
 حدة فأصاب بجده حل
 (او بندقة ثقيلة ذات
 حدة) لقتلها بالثقل لا
 بالحد ولو كانت خفيفة بها
 حدة حل لقتلها بالجرح
 ولو لم يجزجه لا يؤكل
 مطلقا وشرط في الجرح
 الادماء وقيل لا مالتقى

وسمه وهو الجرح لان الدم قد ينحس لغلظه او لضيق المنفذ وقيل لوالجراحة كبيرة حل بدونه ولو صغيرة فلا واذ اصاب السهم ظلف الصيد او قرنه فان ادماه حل والا فلا وهذا يؤيد الاول اه ملخصا ومثله في الهداية قال في الدر المنقى قلت وفيه كلام للمنفى البرجندی عن الخلاصة ان هذا في غير موضع اللحم وظاهر ما مر عن القهستاني عن المحيط ان المعتمدان الادماء ليس بشرط فليتأمل اه ملخصا قلت ظاهر الهداية والزيلي والمفتي اعتماد اشتراطه مع ان الحديث يؤيده وقد يرجح عدم الاشتراط بما في متن المواهب وقدمه المصنف في الذبائح من انه تحل ذبيحة علمت حياتها وان لم تحرك ولم يخرج منها دم وان لم تعلم فلا بد من احدها تأمل (قوله وتماه الخ) هو ما قدمناه (قوله اورمى صيدا الخ) هذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لان موته مضاف الى غير الرمي وان كانت حياته دون ذلك فهو على الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب اه زيلي ونحوه في ط عن الهندية (قوله فوقه فيه) الظاهر انه قيد اتفاقي فثله اذ ادماه فيه حرم لاحتمال موته بالماء طعن عن الهندية (قوله والا حل) لانه لا يحتمل موته بسبب الماء (قوله ملتقى) ومثله في الهداية وذكر في الحانية ان وقع في ماء فمات لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماء قتله ويستوى في ذلك طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مجروح اه ونقله في الذخيرة عن السرخسي ثم قال فليتأمل عند الفتوى وتماه في الشرنبالية (قوله فتردى منه) قيد به لانه لو استقر عليه ولم يتردى يحل بالاخلاف وهذا ايضا اذا تردى ولم يقع الجرح مهلكا في الحال اذ لو بقي فيه من الحياة بقدر ما في المذبوح ثم تردى يحل ايضا معراج (قوله فان وقع على الارض ابتداء) اي ولم يكن على الارض ما يقتله كحد الرمح والقصة المنصوبة غاية وتماه في الشرنبالية (قوله اذا احتراز) علة مقدمة على المعلول وهو قوله الآتي أكل وهو كثير في كلامهم قال تعالى مما خطاياهم اغرقوا وكذا يقال فيما بعده فافهم (قوله فزجره مجوسى) اي في ذهابه فلو وقف ثم زجره فزجر لم يؤكل كما قدمناه (قوله كنسخ الحديث) فلا ينسخ الصحيح الا بصحيح أو أصح لا بضعيف ط (قوله أو اخذ غير ما رسل اليه) سواء اخذ ما رسل اليه ايضا ولا بشرط فور الا ارسال كما مر قال في البدائع فلو ارسل الكلب او البازي على صيد وسمى فأخذ صيدا ثم آخر على فوره ذلك ثم وثم أكل الكل لان التعيين ليس بشرط في الصيد لانه لا يمكن فصار كوقوع السهم بصيد اه ملخصا ولو أرسله على صيد فأخطأ ثم عرض له آخر فقتله حل ولو عرض له بعد ما رجع لا يحل لبطلان الا ارسال بالرجوع كافي الحانية وغيرها وقال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو اصاب غير مارماه حل كافي قاضيخان وكذا لورمى صيدا فأصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كافي النظم اه فالارسال بمنزلة الرمي كما في الهداية والزيلي ونحوه في المفتي (قوله لان غرضه الخ) اي غرض المرسل حصول اي صيد تمكن منه الكلب أو الفهد وهذا معنى قول الهداية ولنا انه اي التعيين شرط غير مفيد لان مقصوده حصول الصيد اذ لا يقدر اي الكلب على الوفاء به اي بأخذ العين اذ لا يمكنه تعليمه على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتباره (قوله بتسمية واحدة) اي حالة الا ارسال (قوله لما ذكرنا) اي من العلل الاربعة في الوجوه الاربعة (قوله لا العضو) اي ان امكن حياته بعد الابانة والا أكل

وتماه فيما علقت عليه (او رمى صيدا فوقه في ماء) لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير ماثيا فوقه فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل ملتقى (او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم) في المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن (فان وقع على الارض ابتداء) اذ الاحتراز عنه غير ممكن فيحل (او ارسل مسلم كلبه فزجره) اي اغراه بصياحه (مجوسى فزجر) اذ الزجر دون الا ارسال والفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كنسخ الحديث (أو لم يرسله احد فزجره مسلم فزجر) اذ الزجر ارسال حكما (أو اخذ غير ما رسل اليه) لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل (اكل) في الوجوه المذكورة لما ذكرنا (كصيد رمى فقطع عضوا منه) فانه يؤكل (لا العضو)

عناية وهذا يتصور في سائر الاعضاء غير الرأس نهاية **(قوله)** خلافا للشافعي ولنا قوله
أكلان مات الصيد منه هداية **(قوله)** ما أين من الحي (هذا وان تناول السمك الا ان
ميتته حلال بالحديث هداية **(قوله)** والا) بأن بقي متعلقا بجلبه هداية **(قوله)** اوقطع
نصف رأسه) اى طولا او عرضا بدائع **(قوله)** اوقده نصفين) القدر القطع المستأصل
او المستطيل قاموس والضمير للصيد كما في البدائع وذكر في الشرنبلالية أنه لم يبين كيفية
القدر في كثير من الكتب ثم نقل عن الخانية والمبسوط ان قطعه نصفين طولا أكل أقول
الظاهر ان الطول غير قيد هنا يدل عليه تعليل البدائع بقوله يؤكل لأنه وجد قطع الاوداج
لكونها متصلة من القلب بالدماع فاشبه الذبح وكذا لو قطع أقل من النصف مما يلي الرأس اه تأمل
(قوله) فلم يتناوله الحديث المذكور) لأنه ذكر فيه الحي مطلقا فينصرف الى الحي حقيقة
وحكما وهذا حي صورة لاحكاما اذ لا يتوهم بقاء الحياة بعد هذا الجرح ولهذا لو وقع في الماء
وبه هذا القدر من الحياة او تردى من جبل او سطح لا يحرم وتاممه في الهداية أقول وبهذا سقط
اعتراض ابن المصنف على قوله في البرازية ان كان الصيد يعيش بدون المبان فالبيان لا يؤكل
وان كان لا يعيش بدونه كالرأس يؤكلان اه حيث قال ان الحديث عام فمن أين للبرازي
ما قاله اه قلت هو مأخوذ من الهداية وصرح به شراحها وغيرهم **(قوله)** بخلاف ما لو كان
اكثره مع رأسه) بأن قطع يدا أو رجلا او فخذا او الية أو ثلثة مما يلي القوائم أو أقل من نصف
الرأس فيحرم المبان ويحل المبان منه هداية **(قوله)** ومرند) ولو غلاما مرافقا عندها
خلافا لمحمد بناء على صحة رده عندها بدائع **(قوله)** لأن ذكاة الاضطرار الخ) اى وهو من
اهل ذكاة الاختيار فكذا ذكاة الاضطرار **(قوله)** فلم يخنه) قال في المغرب ان تحت الجراحات
أوهنته وأضعفته وفي التزليل حتى يخن في الارض اى يكتر فيها القتل **(قوله)** فهو للثاني
لانه هو الآخذ له **(قوله)** وحل) لأنه لما لم يخرج بالاول عن حيز الامتناع كان زكاته ذكاة
الاضطرار وهو الجرح اى موضع كان وقد وجد زيلعى **(قوله)** وفيه من الحياة ما يعيش)
اى يخو منه أما اذا كان بحال لا يسلم منه بأن لا يبقى فيه من الحياة الا بقدر ما يبقى في المذبوح
كما اذا أبان رأسه يحل لان وجوده كعدمه وان كان بحال لا يعيش منه الا ان فيه اكثر
مما في المذبوح بأن كان يعيش يوما او دونه فعند ابى يوسف لا يحرم بالرمية الثانية اذ لا عبرة
بهذه الحياة عنده وعند محمد يحرم لانها معتبرة عنده زيلعى ملخصا **(قوله)** لقدرته على ذكاة
الاختيار) اى بسبب خروجه عن حيز الامتناع فصار كالرمي الى الشاة أفاده في البدائع **(قوله)**
وضمن الثاني للاول قيمته الخ) لأنه اتلف صيدا مملوكا للغير لانه ملكه بالانحان فيلزمه قيمة
ما اتلف وقيمه وقت اتلافه كان ناقصا بجراحة الاول فيلزمه ذلك بيانه ان الرامى الاول اذا
رمى صيدا يساوى عشرة فقصة درهمين ثم رماه الثاني فقصة درهمين ثم مات بضمن الثاني
ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهمان لان ذلك تلف بجراحة الاول زيلعى وفرض المصنف
المسئلة فيما اذا علم ان القتل حصل بالثاني فان علم أنه حصل من الجراحتين او لا يدري فظاهر
الهداية ان الحكم في الضمان يختلف وحقق الزيلعى عدم الفرق فراجع * (تمة) * بقى
لورمياه معا فأصابه احدهما قبل الآخر فأنخه ثم أصابه الآخر أورماه احدهما أولا ثم

خلافا للشافعي ولنا قوله
عليه الصلاة والسلام
ما بين من الحي فهو ميتة
ولو قطعه ولم يبينه فان
احتمل التثامه أكل العضو
ايضا والا لا ملتي (وان
قطعه) الرامى (ان لا
واكثره مع مجزئه اوقطع
نصف رأسه او أكثره
اوقده نصفين أكل كله)
لان في هذه الصور
لا يمكن حياة فوق حياة
المذبوح فلم يتناوله الحديث
المذكور بخلاف ما لو كان
أكثره مع رأسه لا يمكن
المذكور (وحرم صيد
مجنوسى ووثى ومرند)
ومحرم لانهم ليسوا من
اهل الذكاة بخلاف
كتابى لان ذكاة الاضطرار
كذكاة الاختيار (وان
رمى صيدا فلم يخنه فرماه
آخر فقتله فهو للثاني
وحل وان أنخه) الاول
بأن أخرجه عن حيز
الامتناع وفيه من الحياة
ما يعيش (فاما لصيد
(للاول وحرم) لقدرته
على ذكاة الاختيار فصار
قاتلا له فيحرم (وضمن
الثاني للاول قيمته) كلها
وقت اتلافه (غير ما نقصه
جراحته وحل اصطباد

ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل) لحمه لمنفعة جلده او شعره او ريشه او لدفع شره وكله مشروع لاطلاق النص

رماء الثاني قبل ان يصيبه الاول او بعدما أصابه قبل ان يخنه فأصابه الاول وانخنه أو انخنه ثم أصابه الثاني فقتله فهو للاول ويؤكل خلافا لزرر ولو رمياه معا وأصاباه معا فمات منهما فهو بينهما والكلب في هذا كالسهم حتى يملكه بأثخان ولا يعتبر أسماكه بدون الأثخان حتى لو أرسل بازيه فأمسك الصيد بمخلبه ولم يخنه فأرسل آخر بازيه فقتله فهو للثاني ويحل لان يد البازي الاول ليست بيد حافظة لتقام مقام يد المالك ولورمى سهمها فأنخنه ثم رماه ثانيا فقتله حرم وتماه في الزيلعي ولو أرسل كليين على صيد فضربه احدهما فوقه ثم ضربه الآخر فقتله يؤكل بدائع (قوله لنفع ما) اي ولو قبل لا والهرة لومؤذية لا تضرب ولا تفرك اذنها بل تذبح (قوله والاولى الخ) لما فيه من تخفيف الألم عنه قال ط والتقييد بالكلب ليس له مفهوم (قوله وبه يظهر) اي بالاصطياد وكذا بالذبح وهل يشترط في الطهارة كون ذلك من اهله مع التسمية فيه خلاف قدمناه آخر الذبائح استظهر في الجوهره الاشتراط وفي البحر عدمه (قوله كخنزير) تمثيل لنجس العين (قوله فلا يظهر أصلا) اي لاجلده ولا لحمه ولا شيء منه (قوله وهذا أصح) وكذا صححه العلامة قاسم معزوا للكافي والغاية والنهاية وغيرها وقال ان الاول مختار صاحب الهداية (قوله سمع حس انسان) اي صوته وظاهره انه حين الرمي يعلم انه حس انسان والحكم فيه كذا كره هنا كافي البدائع وفرض المسئلة في الهداية فيما اذا سمع حسا ظنه حس صيد فرماه ثم تبين انه حس انسان أو صيد فلا تخالفة بينهما كما قد يتوهم (قوله كفرس وشاة) وطير مستأنس وخنزير أهلي فالمراد كل ما يحل بالاصطياد (قوله فأصاب صيد المحل) لان الفعل ليس باصطياد ولو أصاب المسموع حسه وقدرته آدميا فاذا هو صيد محل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه هداية وذكر في المتقى بالنون انه لا يحل ايضا لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد وان يكون الذي أراده وسمع حسه ورمى اليه صيدا سواء كان مما يؤكل أو لا قال الزيلعي وهذا يناقض ما في الهداية وهذا أوجه ثم ذكر أن لابي يوسف فيه قولين في قول محل وفي قول لا يحل وقال فيحمل ما في الهداية على رواية ابي يوسف اه اقول ما في الهداية اقره شراحها ومثني عليه في المتقى وكذا في البدائع وقال نظيره ماذا قال لامرأته وأشار اليها هذه الكلبة طالق انها تطلق ويبطل الاسم اه وفي التاترخانية وغيرها وان أرسل الى ما يظن انه شجرة أو انسان فأذا هو صيد يؤكل هو المختار اه فالتحار ما في الهداية (قوله بخلاف ما اذا سمع حس أسد أو خنزير) اي متوحش والمراد كل ما يحل اصطياده واستثنى في النهاية ما لو كان المسموع حسه جرادا أو سمكا فأصاب غيرهما لا يؤكل لان الذكاة لا تقع عليهما فلا يكون الفعل ذكاة واعترضه الزيلعي بما في الخانية لورمى الى جراد أو سمكة وترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله محل أكله وعن ابي يوسف روايتان والصحيح انه يؤكل اه اقول لكن قول الخانية وترك التسمية ومثله في البزاية مشكل وقد ذكر المسئلة في التاترخانية وقال والمختار انه يؤكل ولم يذكر قوله وترك التسمية ورأيت بعض العلماء قيده بقوله اي ناسيا وهو قيد لازم فتأمل (قوله فرمى اليه) اي وأصاب صيدا

وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ما والاولى ذبح الكلب اذا اخذته حرارة الموت (وبه يظهر لم غير نجس العين) كخنزير فلا يظهر أصلا (وجلده) وقيل يظهر جلده لآلحه وهذا أصح ما يفتى به كافي الشرنبلالية عن المواهب هنا ومر في الطهارة (اخذ الطير ليلا مباح والاولى عدم فعله) خانية (يكره تعليم البازي بالطير الحي) لتعذيبه (سمع) الصائد (حس انسان او غيره من الاهليات) كفرس وشاة (فرمى اليه فأصاب صيدا لم يحل بخلاف ما اذا سمع حس اسد) أو خنزير (فرمى اليه)

او ارسل كلبه فاذا هو صيد حلال الاكل (قوله) ٤٢١ (حل) ولو لم يعلم ان الحس حس صيدا وغيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع

المسيح والمحرم غلب المحرم
(رمى ظييا فأصاب قرنه او
ظلفه فمات ان ادماه اكل
لوجود الجرح) (والا لا
والعبرة بحالة الرمي فحل
الصيد برده) (اذا رمى مسلما
(لا باسلامه ووجب الجزاء
بحله) (اذا رمى محرما (لا
باحرامه) (وسيجي قيل كتاب
الديات*) (فرع*) لو ان
بازيا معلما أخذ صيدا فقتله
ولا يدري ارسله انسان او
لا لا يؤكل لوقوع الشك
في الارسال ولا اباحة بدونه
وان كان مرسلا فهو مال
الغير فلا يجوز تناوله الا
بذن صاحبه زيلعي قلت
وقد وقع في عصرنا حادثة
الفتوى وهي ان رجلا وجد
شاته مذبوحة ببستانه هل
يحل لها كلها لا ومقتضى
ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع
الشك في ان الذابح من تحل
ذكاته ام لا وهل سمي الله
تعالى عليها ام لا لكن في
الخلاصة من اللقطة قوم
اصابوا بعيرا مذبوحا في
طريق البادية ان لم يكن
قريبا من الماء ووقع في
القلب ان صاحبه فعل
ذلك اباحة للناس لا بأس
بالاخذ والاكل لان الثابت

آخر غير ما سمعته (قوله) (أو ارسل كلبه) اشار الى ان الارسال كالرمي وقول الزيلعي والبازي
والفهد في جميع ما ذكرنا كالكلب صوابه كالرمي (قوله حل) اي الصيد المصاب لوقوع
الفعل اصطياذا فصار كأنه رمى الى صيد فأصاب غيره هداية ملخصا (قوله لم يحل) اي المصاب
كالورمي الى بعير لا يدري أهو ناد أو لا فأصاب صيدا لا يحل المصاب لان الاصل الاستئناس بخلاف
مالورمي الى طائر لا يدري أهو وحشي أو لا فأصاب صيدا غيره حل لان الظاهر فيه التوحش
فيحكم على كل بظاها حاله كافي الهداية (قوله لوجود الجرح) فانه يستدل بوجود الدم على
وجود الجرح وان كان لا يشترط الادماء في غيرها على ما تقدم ط (قوله والعبرة بحالة الرمي)
الافى مسئلة ذكرها محمودي حلال رمي صيدها في الحل فدخل الصيد المحرم فأصابه السهم
ومات فيه أو في الحل لا يؤكل وفيها عداها فالعبرة بحالة الرمي تأخر خاتمة اي في حق الاكل اما
في حق الملك فالعبرة لوقت الاصابة كافي الذخيرة فلورمي الى صيد ورمي بعده آخر فأصابه الثاني
وأنتخه قبل الاول فهو للثاني (قوله فحل الصيد برده) الظاهر ان الباء للمصاحبة نحو اهبط
بسلام اي مع رده بعد الرمي وقبل الاصابة أو بعدها وهذا تفريع على الاصل المذكور في حل لانه
حين الرمي كان مسلما وكذا يحل لورمي صيدا فانكسر الصيد بسبب آخر ثم أصابه السهم لانه
حين الرمي كان صيدا خاتمة (قوله لا باسلامه) اي لورماه مرتدا (قوله ووجب الجزاء بحله)
اي تحلله من احرامه (قوله لا بأحرامه) اي اذا رماه حلالا وفي التأخر خاتمة حلال رمي صيدا
فأصابه في الحل ومات في الحرم أو رماه من الحرم وأصابه في الحل ومات فيه لا يحل وعليه الجزاء
في الثاني دون الاول (قوله قلت الخ) هو من كلام المصنف في المنع (قوله لوقوع الشك الخ)
فيه ان الظاهر من حال البايزي الذي طبعه الاصطياذ انه غير مرسل وغير مملوك لاحد بخلاف الذابح
في بلاد الاسلام فان الظاهر انه تحل ذبيحته وانه سمي واحتمال عدم ذلك موجود في اللحم الذي
يباع في السوق وهو احتمال غير معتبر في التحريم قطعاً (قوله لكن في الخلاصة) استدراك على
قوله لا يحل الخ (قوله ان لم يكن قريبا من الماء) قيد به لانه اذا كان كذلك احتمل انه وقع في الماء
فأخرجه صاحبه فذبحه على ظن حياته فلم تحرك ولم يخرج منه دم فتركه صاحبه لعلمه بموته بالماء
فلا يتأتى احتمال انه تركه اباحة للناس هذا ما ظهر لي تأمل (قوله ووقع في القلب) الظاهر
ان المراد الظن الغالب لا مجرد الخطور فانه لا يترتب عليه حكم ط (قوله اباحة للناس) قد شاهدنا
في طريق الحج من يفعله لذلك ط (قوله لان الثابت بالدلالة) اي دلالة حال صاحبه التي
وقعت في القلب فهو كصريح قوله أبحت له لمن يأخذه وخصوصا الذبائح التي توجد في منى ايام
الموسم (قوله وفي الثاني يحتمل) فيه ان احتمال الثاني كون الذابح هو المالك لا ينفي
احتمال انه مجوسى او تارك للتسمية عمدا فالاولى أن يقال ان كان الموضع مما يسكنه أو يسلك
فيه مجوسى لا يؤكل والأكل ولا يعترض بشأن ترك التسمية عمدا فان الظاهر من حال المسلم
والكتابي التسمية لانه يعتقد ديننا وخلاف هذا موهم لا يعارض الراجح اح قول
ويؤيد اعتبار الموضع ما قالوا في اللقيط اذا ادعاه ذمي ثبت نسبه منه ولكن هو مسلم ان لم يوجد
في مكان اهل الذمة كقريتهم أو بيعة أو كنيسة (قوله ورأيت الخ) تأييد للتفرقة وفيه نظر

بالدلالة كالثابت بالصرح انتهى فقد أباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم بكون الذابح اهلا للذكاة ليس بشرط قاله
المصنف قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بأن الذابح في الاول غير المالك قطعاً وفي الثاني يحتمل ورأيت بخط قه

لان المعتمد خلافه بدليل قولهم بصحة التضحية بشاة الغصب واختلافهم في صحتها بشاة
الوديعه ولهذا قال السائحاني اقول هذا ينساق ما تقدم في الغصب وفي الاضحية فلا يعمل
عليه **(قوله لا تطعمه كلبا)** الاطعام حملها اليه واما حمل الكلب اليه فكحمل الهرة لميته
جائز شرعيا لى **(قوله)** وتمليك عصفور) بالنصب مفعول أجز مقدم اى تمليك بفعله جعلته لمن
أخذه فان لم يقل ذلك له أخذه ممن أخذه هو المختار فان اختلفا في الاباحة فالقول لصاحبه مع
يمينه انه لم يقل وهل يشترط ان تكون الاباحة لقوم معينين خلاف **(قوله)** واعتاقه) بالنصب
مفعول ينكر ومفهوم قوله بعض الائمة ينكر انه يجوز اكثرهم ولم ينقل ذلك بل الظاهر ان
المذهب الحرمة اهـ ش اقول الظاهر ان ذلك اذا لم يقل من أخذه فهو له والا فهو عين المسئلة
المتقدمة **(قوله)** جاز أخذه) اى ان لم يجه عند الارسال كما مر **(قوله)** كقشر لرمان) تشبيه من
حيث حل الاخذ وامامه ملكه ومنع الاول منه ففيه خلاف والمختار انه يملكه وفي الصيد انه
لا يملكه اذا لم يجه وكذا في الدابة اذا سبها كما بسطه الشرنبلالى في شرحه **(قوله)** و اى حلال)
يعنى أن رجلا ليس محرما ولا فى ارض الحرم ورأى صيدا لم يصد غيره ولا تقرأى هرب ممن هو
مالكه ولا يحل اصطياده والجواب رجل دخل دار رجل فلما رآه غلق بابا بحيث يقدر على
أخذه من غير اصطياد ملكه حتى لو خرج لا يحل للرجل الحلال اصطياده أو المراد لا يحل
لصاحب الدار الحلال اصطياده بآلة جارحة لقدرته على الذكاة الاختيارية والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن

هو مشروع لقوله تعالى فرهان مقبوضة وبما روى انه عليه السلام اشترى من يهودى طعاما
ورهنه بدرعه وانعقد عليه الاجماع ومن محاسنه النظر لجانب الدائن بأمن حقه عن التوى
ولجانب المدين بتقليل خصام الدائن له وبقدرته على الوفاء منه اذا عجز وركنه الايجاب فقط
او هو والقبول كالجحى وشروطه ثأتى وحكمه ثبوت يداستيفاء وسببه تعلق البقاء المقدر
وانما خص بالسفر فى الآيه لان الغالب انه لا يمكن فيه من الكتابة والاستشهاد فيستوثق
بالرهن **(قوله)** هو لغة حبس الشئ) اى بأى سبب كان قال تعالى كل نفس بما كسبت
رهينة اى محبوسة ويطلق على المرهون تسمية للمفعول بالمصدر يقال رهنه الرجل
شياورهنه عنده وأرهنته لغة فيه والجمع رهان ورهون ورهن والرهن والرهنه الرهن ايضا
والتركيب دال على الثبات والدوام والراهن المالك والمرتهن آخذ الرهن **(قوله)** اى جعله
محبوسا) قال فى ايضاح الاصلاح هو جعل الشئ محبوسا بحق لم يقل حبس الشئ بحق لان
الحابس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاعل اياه محبوسا اهـ وهذا تعريف للرهن
التام أو اللازم والافنى انقضاء الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك بالقبض اهـ سعدى قال
قهستانى والمتبادر ان يكون الحبس على وجه التبرع فلوا كره المالك بالدفع اليه لم يكن
رهنه كفى الكبرى فلا عليه ذكر الاذن كاظن اهـ وسيأتى آخر الباب الآتى انه لو اخذ
عمامة المدينون تكون رهنه ان رضى بتركها **(قوله)** بحق) اى بسبب حق مالى ولو مجبولا
واحتزبه عن نحو القصاص والحد واليمين قهستانى ودخل فيه بدل الكتابة فان الرهن به
جائز وان لم تجزبه الكفالة كفى المعراج عن الحاشية **(قوله)** يمكن استيفاؤه) اى استيفاء

سرق شاة فذبحها بتسمية
فوجد صاحبها هل تؤكل
الاصح للكفره بتسميته
على الحرام القطعى بلا
تملك ولا اذن شرعى اهـ
فيحرر وفي الوهبانية *

ومامات لا تطعمه كلبا فانه *
* خبيث حرام نفعه متعذر *
* وتمليك عصفور لو اجد
اجز * واعتاقه بعض الائمة
ينكر * وان يلقيه مع غيره
جاز اخذه * كقشر

لرمان رماه المقشر * (وفى
معاياتها) * و اى حلال
لا يحل اصطياده * صيودا
وما صيدت ولا هى تنفر *

كتاب الرهن

مناسبتة ان كلام من الرهن
والصيد سبب لتحصيل
المال (هو) لغة حبس
الشئ وشرعا (حبس شئ
مالى) اى جعله محبوسا
لان الحابس هو المرتهن
(بحق يمكن استيفاؤه)
اى أخذه (منه)

هذا الحق منه أى من الرهن بمعنى المرهون واحترز به عما يفسد كالثلج وعن نحو الامانة والمدبر
 وأم الولد والمكاتب قال في الشرع بلالية وأما الحر فهو مال أيضا ويمكن الاستيفاء منه بتوكيل
 ذمى ببيعته أو بنفسه ان كان المرتهن والراهن من أهل الذمة اه لكنه ليس بمال متقوم
 في حق المسلم فلا يجوز له رهنه ولا ارتهانه من مسلم أو ذمى وان ضمنه للذمى كما يأتي في الباب
 الآتى **(قوله كلاً أو بعضاً)** تميزان من هاء استيفاءه الراجعة الى الحق الذى هو الدين اه ح
 فهما محولان عن المضاف اليه المفعول في المعنى اذا اصل استيفاء كله أو بعضه وفيما ذكره
 الشارح جواب عن قول القهستاني لا يتناول ما كان أقل من الدين فافهم **(قوله كالدين)**
 تمثيل للحق **(قوله كاف الاستقصاء)** خبر مبتدأ محذوف يعنى انها ليست للتمثيل ببعض الافراد
 اذ ليس المراد هنا سوى الدين والداعى الى هذا جعل المصنف الدين شاملاً للعين أماً وأطلقه
 أمكن جعل الكاف للتمثيل بأن يراد بالدين الدين حقيقة **(قوله كاسيجي)** أى قريباً في قوله
 أو حكماً **(قوله وجد حراً أو خيراً)** لف ونشر مرتب وكشمن ذبيحة وبذل صلح عن انكار وان
 وجدت ميتة أو تصاد قاعلى أن لا دين لان الدين وجب ظاهراً وهو كاف لانه آكد من دين موعود كما
 سيأتى در رأى فالرهن مضمون وذكر القدورى انه لا شئ يهلكه كالورهن بالحر والحر ابتداء
 ونص محمد في المبسوط والجامع أن المقبوض يحكم رهن فاسد مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين
 والمختار قول محمد كافي الاختيار أبو السعود ملخصاً **(قوله كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة)**
 ويقال لها المضمونة بنفسها لقسام المثل أو القيمة مقامها كالمقبوض ونحوه مما سيجي
 واحترز به عن المضمونة بغيرها كمبيع في يد البائع فانه مضمون بغيره وهو الثمن وعن غير
 المضمونة أصلاً كالامانات فالرهن بهذين باطل وسماها ديناً حكماً لان الموجب الاصلى فيها
 هو القيمة أو المثل ورد العين مخلص ان أمكن ردها على ماعليه الجمهور وذلك دين وأما على
 ماعليه البعض فانه وان كانت القيمة لا تجب الا بعد الهلاك ولكنه تجب عند الهلاك
 بالقبض السابق وتنامه في الهداية والزيلعي **(قوله كما سيجي)** أى في الباب الآتى
(قوله وينعقد بإيجاب) كرهتلك بمالك على من الدين أو أخذ هذا الشئ رهناً بهستانى
 ولفظ الرهن غير شرط كما سبذ كره في الباب الآتى **(قوله وقبول)** كارهته سواء صدر
 من مسلم أو كافر أو عبد أو صبي أو أصيل أو وكيل فالقبول ركن كالإيجاب واليه مال أكثر
 المشايخ فانه كالبيع ولذا لا بحث من حلف انه لا يرهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه
 شرط صيرورة الإيجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم قهستانى واقتصر
 في الهداية على الثانى ونقل القهستانى عن الكرماني أنه يجوز بطريق التعاطي **(قوله)**
 غير لازم) لانه عقد تبرع لان الراهن لا يستوجب بمقابلته على المرتهن شئاً **(قوله وحينئذ)**
 أى حين اذ انعقد غير لازم ويعنى عنه فاء التفريع كما افاده ط **(قوله وقبضه)** أى باذن
 الراهن صريحاً أو ما جرى مجراه في المجلس وبعده بنفسه أو بنائبه كآب ووصى وعدل هندية
 ملخصاً ولو قبضه المرتهن والراهن ساكت ينبغي أن يصير رهناً فتنه **(قوله حال كونه)** أى
 الرهن وهذه الاحوال مترادفة أو متداخلة عني وأفاد بها أن الرهن بهذه الصفات ليس بلام
 عند العقد بل عند القبض فلو اتصل أو اشتغل بغيره كان فاسداً باطلاً وكذا لو كان شائعاً وعند

كلاً أو بعضاً كأن كان قيمة
 المرهون أقل من الدين
 (كالدين) كاف الاستقصاء
 لان العين لا يمكن
 استيفاءها من الرهن الا
 اذا صار ديناً حكماً كما
 سيجي (حقيقة) وهو دين
 واجب ظاهراً وباطناً او
 ظاهراً فقط كشمن عبد
 او خل وجد حراً او
 خيراً (او حكماً) كالأعيان
 المضمونة بالمثل او القيمة
 كما سيجي (وينعقد بإيجاب
 وقبول) حال كونه (غير
 لازم) وحينئذ (فالراهن
 تسليمه والرجوع عنه) كما
 في الهبة (فاذا سلمه وقبضه
 المرتهن) حال كونه

بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخي فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحا لازما كافي
 الكرماني قهستاني (قوله محوزا) من الحوز وهو الجمع وضم الشيء قاموس والنظر مافي
 الدرر (قوله كثر على شجر) مثال للمتفرق وكزرع على أرض أى بدون الشجر والأرض لان
 الثمر والزرع لم يحازا في يد المرتهن بمعنى أن يده لم تحوها وتجمعهما اذا لا يمكن حيازة ثمر بدون
 شجر ولا زرع بدون أرض ط (قوله لا مشغولا) أما الشاغل فله جاز كافي كثير من الكتب
 وقيد بقوله بحق الراهن احترازا عما لو كان مشغولا بملك غيره فلا يمنع كافي العمادية حموى
 أقول وينبغي تقييد الشاغل الذي يجوز رهنه بغير المتصل لما علمته من عدم حواز رهن الثمر
 أو الزرع وكذا البناء وحده كما سيأتي فافهم (قوله لا مشاعا) كنصف عبد أو دار ولو من
 الشريك وسيجيء تمام ذلك وأنه يستثنى منه ما ثبت الشيوع فيه ضرورة (قوله ولو حكما الخ)
 يستثنى عنه بقول المصنف محوزا (قوله خلقة) في التقييد بنظر سند كره (قوله وسيوضح)
 أى في أوائل الباب الآتي (قوله لزم) جواب اذا (قوله شرط اللزوم) مشى عليه في الهداية
 والملتقى وغيرها قال في العناية وهو اختيار شيخ الاسلام وهو مخالف لرواية العامة
 قال محمد لا يجوز الرهن الا مقبوضا ومثله في كافي الحاكم ومختصرى الطحاوى والكرخي
 اه ملخصا وفي السعدية أقول سبق في كتاب الهبة أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تجوز
 الهبة الا مقبوضة والقبض ليس بشرط الجواز في الهبة فليكن هنا كذلك فليتأمل اه
 وحاصله أنه يمكن أن يفسرها أيضا الجواز باللزوم لا بالصحة كما فعلوا في الهبة فانه لا يمكن
 الجمع بين كلامهم وبين الحديث الا بذلك (قوله وصح في المجتبى) وكذا في القهستاني عن
 الذخيرة (قوله والتخلى) هي رفع الموانع والتمكين من القبض (قوله قبض حكما) لانها
 تسليم فن ضرورته الحكم بالقبض فقد ذكر الغاية التي يبنى عليها الحكم لانه هو المقصود وبه
 اندفع قول الزيلعي الصواب ان التخلى تسليم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو
 فعل المسلم دون المتسلم والقبض فعل المتسلم اه أفاده في المنع والمراد انه يترتب عليه ما يترتب
 على القبض الحقيقي (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية وهو الاصح وعن أبى يوسف انه
 لا يثبت في المنقولى الا بالنقل هداية (قوله وهو مضمون الخ) يعنى ان ماله مضمونة
 وأما عينه فأمانة قال في الاختيار ويهلك على ملك الراهن حتى يكفنه لانه ملكه حقيقة وهو أمانة
 في يد المرتهن حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه أمانة فلا ينوب عن قبض
 الضمان واذا كان ملكه فمات كان كفنه عليه اه حموى على الاشياء واحتراز عما اذا استهلكه
 فانه يضمن جميعه كما يأتى بيانه وأطلقه فشمّل ما اذا شرط عدم الضمان لوضع فالرهن جائز
 والشرط باطل ويهلك بالدين كما في الخلاصة وغيرها وشمل ما لو نقص بعيب ففي جامع
 الفصولين لورهننا قنا فأبى سقط الرهن فلو وجده عادرها ويسقط من الدين بحسابه
 لو كان أول اباقه والا فلا يسقط شيء اه وسيجيء آخر الرهن الفاسد أيضا فانه يعامل
 معاملة الصحيح على ما يأتى بيانه في آخر الرهن * (تنبيه) * ذكر في الفصل الثلاثين من
 العمادية لورهن عبيد بالثب وهلك أحدها وقيمة الهالك أكثر من الدين لا يسقط كل الدين
 بهلاكه بل يقسم الدين على قيمة الحي وقيمة الهالك فما أصاب الهالك يسقط وما أصاب الباقي يبقى

(محوزا) لا متفرقا كثر
 على شجر (مفرغا) لا مشغولا
 بحق الراهن كشجر بدون
 الثمر (مبنا) لا مشاعا ولو
 حكما بأن اتصل المرهون
 بغير المرهون خلقة
 كالشجر وسيوضح (لزم)
 افاد ان القبض شرط اللزوم
 كافي الهبة وصح في المجتبى
 انه شرط الجواز (والتخلى)
 بين الرهن والمرتهن (قبض)
 حكما على الظاهر
 (كالباع) فانه فيه أيضا
 قبض (وهو مضمون اذا
 هلك

وكذا اذا رهن دارا بألف وخربت يقسم الدين على قيمة البناء وقيمة العرصة يوم القبض كما
أصاب البناء يسقط وما أصاب العرصة يبقى كذا في المبسوط اهـ وبيانه ما في التاترخانية رهن
فروا قيمته اربعون درهما بعشرة دراهم فأكله السوس فصار قيمته عشرة فانه يفكه بدرهين
ونصف اهـ اى لان الهالك ثلاثة اربع الرهن فيسقط من الدين بقدره كما في البرازية فيلحفظ
ذلك فانه يخفى على كثير وسيدكر آخر الباب الآتى لو ذهبت عين الدابة يسقط ربع الدين ويأتى
بيانه وسيأتى ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين وان نماء الرهن
الذى صار رهنا تبعها يهلك مجازا الا اذا هلك بعد هلاك الاصل ويأتى بيان الجميع ان شاء الله
تعالى **(قوله بالاقل من قيمته ومن الدين)** قال في النهاية وفي بعض نسخ القدورى بأقل
بدون الالف واللام وهو خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مررت بأعلم من زيد وعمرو يكون
الأعلم غيرها ولو كان بالأعلم من زيد وعمرو يكون واحدا منهما فكلمة من للتمييز اهـ وقال
في الموصل شرح المفصل ان من هذه ليست من التفضيلية التى لاتجتمع اللام وانما هى من
التبيينية في قولك انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش اهـ شربالية فالمراد انه
لو كانت القيمة اقل من الدين او بالعكس فهو مضمون بالاقل منهما الذى هو احدهما ولو قيل
بأقل منكرا اقتضى انه يضمن بشئ ثالث غيرها هو اقل منهما وليس بمراد الا ان يقال كما
في القهستانى اى بدين او بقيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية والمفضل
الدين اولا والقيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس اهـ فالمعنى بدين اقل من قيمته او بقيمة اقل
من الدين ولا يخفى ما فيه **(قوله وعند الشافعى هو امانة)** اى كله امانة في يد المرتهن
لا يسقط شئ من الدين بهلاكه وتامام الكلام في المطولات **(قوله والمعتبر قيمته يوم القبض)**
قال في الخلاصة وحكم الرهن انه لو هلك في يد المرتهن او العدل ينظر الى قيمته يوم القبض
والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه الخ وقال الزيلعى يعتبر قيمته يوم القبض
بخلاف ما لو تلفه اجنبى فان المرتهن يضمنه قيمته يوم هلك باستهلاكه وتكون رهنا عنده
وتماه في المنح زاد في شرح الملتقى والقول فيها للمرتهن والينة للراهن **(قوله لا يوم الهلاك)**
كما توهمه في الاشياء اى في بحث ثمن المثل من الفن الثالث اقول يمكن حمل ما في الاشياء على
ما اذا استهلكه المرتهن ولذا قال الرملى بعد كلام وانت اذا امعنت النظر ظهر لك الفرق بين
الهلاك والاستهلاك فقطعت في صورة الهلاك بأن المعتبر قيمته يوم القبض وفي صورة
الاستهلاك يوم الهلاك لو روده على العين المودعة اهـ **(قوله اذا لم يبين المقدار)** اما لو بين
يكون مضمونا وصورته أخذ الرهن بشرط أن يقرضه كذا فهلك في يده قبل ان يقرضه هلك
باقل من قيمته وما سعى له من القرض لانه قبضه بسوم الرهن والمقبوض بسوم الرهن
كالمقبوض بسوم الشراء اذا هلك في المساومة ضمن قيمته كذا في شرح الطحاوى حوى
(قوله كذا في القنية) ونصها المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذى به رهنه وليس
فيه دين لا يكون مضمونا على اصح الروايتين وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن
ما شاء وعن محمد لا استحقن اقل من درهم وعن ابي يوسف اذا ضاع فعليه قيمته اهـ اقول وهذه
مسئلة الرهن بدين موعود وسيدكرها المصنف في الباب الآتى ايضا **(قوله فان هلك الخ)**

بالاقل من قيمته ومن
الدين) وعند الشافعى هو
امانة) والمعتبر قيمته يوم
القبض) لا يوم الهلاك كما
توهمه في الاشياء لخالفته
للمنقول كما حرره المصنف
(المقبوض على سوم الرهن
اذا لم يبين المقدار) اى
مقدار ما يريد اخذه
من الدين) ليس بمضمون
في الاصح) كذا في القنية
والاشياء) فان) هلك و
(ساوت قيمته الدين صار
مستوفيا) دينه) حكما
اوزادت كان الفضل
امانة)

الاولى تقديمه على قوله المقبوض على سوم الرهن لانه من تمام ما قبله ط وبيان ذلك اذا رهن ثوبا قيمته عشرة عشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه ولو قيمته خمسة رجع على الراهن بخمسة اخرى ولو خمسة عشر فالفضل امانة كفاية واطلق الهلاك فشمّل مالوكان بعد قضاء الدين فيسترد الراهن ما قضا من الدين لانه تين بالهلاك انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق بزازية وغيرها ويأتى آخر الراهن **(قوله فيضمن بالتعدى)** فلورهن ثوبا يساوى عشرين درهما بعشرة فلبسه المرتهن باذن الراهن فانتقص ستة ثم لبسه بلا اذن فانتقص اربعة ثم هلك وقيمته عشرة يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط تسعة لان التوب يوم الرهن كان نصفه مضمونا بالدين ونصفه امانة وما انتقص بلبسه بالاذن وهو ستة لا يضمن وما انتقص بلا اذن وهو اربعة يضمن ويصير قصاصا بقدره من الدين فاذا هلك وقيمته عشرة نصفه مضمون ونصفه امانة فبقدر المضمون يصير المرتهن مستوفيا دينه ويبقى له درهم يرجع به على الراهن ظهيرية وخانية ملخصا **(قوله)** (وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان) كذا في الدرر وشرح الجمع الملكي وظاهره انه يضمن قيمته بالغة ما بلغت وانه لا يصدق بلا برهان وانه باقامته ينتفى الضمان وهذا مذهب الامام مالك اما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه او بالبرهان وهو في الصورتين مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما اوضحه في الشرنبلالية عن الحقائق وبه افق ابن الجلي ومثله في فتاوى الكازرونى وفي فتاوى المصنف وقدزل قدم العلامة الرملى في ذلك تبعا للمصنف هنا فأفتى بضمان القيمة بالغة ما بلغت كما هو مسطور في فتاواه وصرح بذلك ايضا في حاشية المنح ومن رد عليه صاحب الفتاوى الرحيمية تبعا لشيخه الشرنبلالى فقال هذا مخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق احق **(قوله ظاهرة)** كالحيوان والعبيد والعقار او باطنة كالنقدين والحلى والعروض درر **(قوله)** (وخصه مالك بالباطنة) اى خص الضمان بالاموال الباطنة للثمة غرر الافكار **(قوله)** (وله حبسه به) اى حبس الرهن بالدين **(قوله)** (للعقد) اى عقد الرهن **(قوله)** (لا يبطل بمجرد الفسخ) بل لا بد معه من رده على الراهن **(قوله)** (بل يبقى رهنا) اى مضمونا فلو هلك في يده سقط الدين اذا كان به وفاء هداية **(قوله)** (مابقي القبض والدين معا) اى قبض الرهن في يد المرتهن والدين في ذمة الراهن واتى **(قوله)** (فاذا فات احدها) بأن رد الرهن او ابراء من الدين لم يبق رهنا فيسقط الضمان لان العلة اذا كانت ذات وصفين يعدم الحكم بعدم احدها ويرد عليه مالو هلك قبل التسليم وبعد قضاء الدين يضمن ويسترد الراهن ما قضا كما مر ويأتى وجوابه مع ما فيه في العناية **(قوله)** (ولا اجارة) فلو آجره المرتهن بلا اذن فلا اجارة له كما سيذكره آخر الراهن مع بقية فروعه **(قوله)** (ولا اعارة) سيذكر في باب التصرف في الرهن احكام اعارته من الراهن او من اجنبى باذن او بدونه **(قوله)** (سواء كان) اى الانتفاع **(قوله)** (من مرتهن او رهن) الاول موضح به في عامة المتن والثانى صرح به في درر البحار وشرح مختصر الكرخى وشرح الزاهدى وفيه خلاف الشافعى فعنده يجوز له الانتفاع بغير الوطء والاول لا خلاف فيه كما في غرر الافكار بقى لو سكن في دار الرهن هل تلزمه اجارة اجاب في الحرية انه لا تلزمه مطلقا اذن الراهن اولا معدة للاستغلال اولا ومثله في البرازية واجاب

فيضمن بالتعدى (او نقصت سقط بقدره ورجع) المرتهن (بالفضل) لان الاستيفاء بقدر المالية (وضمن) المرتهن (بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا) سواء كان من اموال ظاهرة او باطنة وخصه مالك بالباطنة (وله طلب دينه من راهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده) لان الحبس جزاء مطاه (وله حبس رهنه بعد الفسخ) للعقد (حتى يقبض دينه او يبرئه) لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنا مابقي القبض والدين معا فاذا فات احدها لم يبق رهنا زيلى ودرر وغيرها (لا الانتفاع به مطلقا) لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعارة سواء كان من مرتهن او رهن

في الحرية بذلك أيضا لو كانت لتيتم وقد مر ذلك آخر الغصب فراجعه **(قوله)** (الاباذن) فإذا انتفع المرتهن بأذن الراهن وهلك الرهن حالة استعماله يهلك أمانة بلا خلاف أما قبل الاستعمال أو بعده يهلك بالدين ولو كان أمة لا يحل وطؤها لان الفرج أشد حرمة لكن لا يحل بدل يجب العقر عندنا معراج **(قوله)** وقيل لا يحل للمرتهن) قال في المنح وعن عبد الله محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند انه لا يحل له ان ينتفع بشئ منه بوجه من الوجوه وان اذن له الراهن لانه أذن في الربا لانه يستوفي دينه كاملا فطبق له المنفعة فضلا فيكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المعبرات من انه يحل بالاذن الا ان يحمل على الديانة وما في المعبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة وهو ربا والا فلا بأس اه ما في المنح ملخصا وأقره ابنه الشيخ صالح وتعقبه الحموي بأن ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه لاحاجة الى التوفيق بعد ان القوتى على ما تقدم أى من انه يباح أقول ما في الجواهر يصلح للتوفيق وهو وجهه وذكروا نظيره فيما لو أهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كره والا فلا وما نقله الشارح عن الجواهر ايضا من قوله لا يضمن يفيد أنه ليس ربا لان الربا مضمون فيحمل على غير المشروط وما في الاشياء من الكراهة على المشروط ويؤيده قول الشارح الآتى آخر الرهن ان التعليل بأنه ربا يفيد ان الكراهة تحريرية فتأمل واذا كان مشروطا ضمن كما أفنى به في الحرية فيمن رهن شجر زيتون على ان يأكل المرتهن ثمرته نظير صبره بالدين قال ط قلت والغالب من احوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما اعطاه الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى اعلم اه (قائدة) قال في التارخانية مانصه ولو استقرض دراهم وسلم حماره الى المقرض ليستعمله الى شهرين حتى يوفيه دينه أو داره ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه أجر مثله ولا يكون رهنا اه وقد مناه في الاجارات فتنبه **(قوله)** (فأكلها) سيأتى آخر الرهن عن فتاوى المصنف ان الظاهر ان الاكل يشمل اكل ثمنها **(قوله)** (لم يضمن) أى ولا يسقط شئ من دينه قية يعنى اذا لم يهلك الاصل كياتى بيانه **(قوله)** (وسيبي) أى هذا البحث بزيادة بيان **(قوله)** ماتت الشاة الخ) يوجد في بعض النسخ متنا وسقط من بعضها ولم يكتب عليه المصنف **(قوله)** الذى شربه) أى بأذن الراهن كما صرح به في الولوجية فافهم **(قوله)** وحظ اللبن يأخذه المرتهن) أى يأخذه من الراهن لما سيأتى ان تمام الرهن رهن مع الاصل ولما ألتفه المرتهن بأذن الراهن صار كأن الراهن ألتفه فيكون مضمونا عليه فكان له حصه من الدين وهذا معنى قولنا آفا يعنى اذا لم يهلك الاصل وسيأتى تمام بيان ذلك آخر الرهن ان شاء الله تعالى **(قوله)** صار متعديا) فيضمنه كالغصب ولو عاد الى الوفاق عاد رهنا ويأتى تمامه **(قوله)** اثلا يصير مستوفيا مرتين) أى على تقدير هلاك الرهن قال في غرر الافكار فانه لو أمر بقضاء الدين قبل الاحضار فربما يهلك الرهن أو كان هالكا فيصير مستوفيا دينه مرتين اه **(قوله)** (الا اذا كان له حمل) لانه عاجز شرح مجمع أى عاجز حكما بما يلحقه من المؤنة ونقله الشلبي انه ان كان في بلد الرهن يؤمر بأحضاره مطلقا والا فان لم يكن له حمل ومؤنة فكذا وان كان له حمل لا يؤمر

(الاباذن) كل للآخر
وقيل لا يحل للمرتهن
لانه ربا وقيل ان شرطه
كان ربا والا لا وفي الاشياء
والجواهر اباح الراهن
للمرتهن أكل الثمار او
سكنى الدار او لبن الشاة
المرهونة فأكلها لم يضمن
وله منعه ثم افاد في الاشياء
انه يكره للمرتهن الانتفاع
بذلك وسيجيء آخر الرهن
(ماتت الشاة في يد المرتهن
قسم الدين على قيمة الشاة
ولبنها الذى شربه فخط
الشاة يسقط وحظ اللبن
يأخذه المرتهن فلو فعل)
الانتفاع قبل اذنه (صار
متعديا ولم يبطل) الرهن
(به واذا طلب) المرتهن
(دينه امر باحضار دينه)
لثلا يصير مستوفيا مرتين
الا اذا كان له حمل

وحمل ط مافي شرح المجمع عليه اقول هذا هو المتبادر من كلامهم لكن فيه نظر لان الواجب عليه التخلية لا النقل كما يأتي على انه يخالفه ما في البرازية حيث قال ان لم يلحقه مؤنة في الاحضار يؤمر به وان كان مما يلحقه مؤنة بأن كان في موضع آخر لا يؤمر به اه وفي الذخيرة الاصل انه ان قدر على احضاره بلامؤنة فللراهن ان يمتنع عن القضاء وان لم يقدر اصلا مع قيام الرهن او يقدر الامتؤنة فلائم قال بعد كلام وان لقيه في بلد الرهن والرهن جارية امر باحضارها لقدرة بلامؤنة وتركنا القياس فيما يلحقه مؤنة فيقي ما عداه على اصل القياس اه ملخصا فتأمل **(قوله)** او عند العدل سيأتي متنا قريبا **(قوله)** ثم سلم المرتهن رهنه فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن ما قضاه لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده هداية وسيأتي آخر الرهن **(قوله)** تحقيقا للتسوية اي في تعيين حق كل قال في الذخيرة لان المرتهن عين حق الراهن فيجب على الراهن تعيين حق المرتهن الا ان تعيين الدراهم والدنانير لا يقع الا بالتسليم ليحصل التعيين اه فهو تعليل لو جوب تسليم الدين اولاً واماعة الاحضار فقدمرت في قول الشارح للتأصيل مستوفيا مرتين فافهم **(قوله)** للرهن متعلق بالعقد **(قوله)** مع قيامه اي قيام الرهن واحترزه عما اذا لم يقدر لهلاكه **(قوله)** لا يؤمر به اي اذا لم يقدر عليه الامتؤنة تلحقه وهو مذكور في الذخيرة ايضا كما قدمناه **(قوله)** ولكن للراهن الخ استدراك على قوله وان لم يحضره وقوله لا يؤمر به فهو تقييد لما قبله وبعبارة المتن تفيد وانما أتى ولكن متابعة لعبارة الذخيرة والكفاية وغيرها فافهم **(قوله)** ان يحلفه اي على البتات لانه تحليف على الهلاك في يده ذخيرة **(قوله)** وكذا الحكم عند كل نجم حل اي لو كان الدين مسقطا فحل قسط قال في النهاية وكما يكلف المرتهن احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء نجم قد حل هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن وطلب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليظهر حاله فيأمره به ان كان في بلد الرهن اما اذا لم يدع هلاكه فلا حاجة الى احضاره اذ لا فائدة فيه اه ملخصا ومثله في الزيلعي واعترضه العلامة الطرسوسي بأن التقييد بقوله هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن الخ من عنده لم يعزه الى احد وهو فاسد لان فيه ترك الاحتياط في التقضاء بل يأمره القاضي باحضاره وان لم يدع الراهن الهلاك لئلا يصير قاضيا بالاستيفاء مرتين الا ان يصدق الرهن على بقاءه وأقره ابن وهبان فقال تتبع ما عندي من الكتب فلم اجد هذا القيد وعباراتهم تفيد صحة ما ذكره الطرسوسي والقياس يقتضي صحة ما في النهاية لان الاصل عدم الهلاك وطلب احضار المرهون حق الراهن فذا لم يطلبه لا يجب على الحاكم جبر المرتهن عليه والتحليف على عدم الهلاك فيما لو كان للرهن حمل ومؤنة كالامر بالاحضار على هذين القولين اه ملخصا من شرح الوهبانية لابن الشحنة ثم حرر ابن الشحنة المسئلة واختار تفصيلا فيها وهو لزوم الاحضار مطلقا في مسئلة قضاء الدين بتمامه للتعليل المسار واما في قضاء نجم منه فلا يلزم الادعوى الراهن الهلاك لانه يدفع نجم منه لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يجبر على احضار جميع الرهن لكن بدعوى الهلاك توجه الطلب فيلزم الاحضار ثم ان التحليف على هذا التفصيل اه ملخصا وقد أورد هذا التفصيل في نظمه الآتي قال الشرنبلالي وقد فهم

او عند العدل لانه لم يأت منه شرح مجمع (فان احضر سلم) له (كل دينه اولائهم) سلم المرتهن (رهنه تحقيفا للتسوية (وان طلب) دينه (في غير بلد العقد) للرهن (فكذلك) الحكم (ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان) حمله مؤنة (سلم دينه وان لم يحضره) لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان ونقل القهستاني عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به اه فليحفظ (و) لكن (للراهن ان يحلفه بالله ما هلك) وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل

الشارح ان التقييد بطلب المدعى فيها اذا اراد وفاء نجم فقط ولكنه غير مسلم لما علمته من كلام الزيلعي الموافق لكلام النهاية اه واقول وبالله استعين الذى يظهر لى ان الحق مع صاحب النهاية وان القيد للمستلثين كما فهمه الشر نبلى فلا يلزم القاضى امر المرتهن بالاحضار الا اذا طلبه الراهن وادعى الهلاك لانه حقه يدل عليه انه فى الذخيرة قيد التحليف على عدم الهلاك بطلب الراهن وتبعه القهستانى ومثله فى غرر الافكار وفى البرازية وان ادعى اى الراهن هلاكه يحلف المرتهن على قيامه فاذا حلف امر اى الراهن بأداء الدين اه ولم يقيدوه بصورة وفاء الدين تمامه او وفاء نجم منه وقد علمت مما مر استواء الامر بالاحضار والتحليف وجريان النزاع فيهما حيث كان النقول انه لا يجب على القاضى تحليفه الا بطلب صاحب الحق فكذا لا يجب عليه الامر بالاحضار الا بالطلب مطلقا هذا ما ظهر لفهمى القاصر والله تعالى اعلم (قوله كما حرره ابن الشحنة) الذى حرره هو التفصيل كما علمته أفاده ط (قوله ولا دفع الخ) اى لا يدفع الراهن الدين تمامه مالم يحضر المرتهن الرهن وان لم يدع الراهن الهلاك الا ان يكون فى غير بلد الرهن ولحمه مؤنة فيدفع الدين وله تحليف المرتهن على عدم الهلاك وقوله كذا النجم اى لا يدفع نجم محل مالم يحضر المرتهن الرهن وان لم يدع الهلاك وحينئذ تحكم النجم والدين تمامه سواء وهذا على غير ما فى النهاية اما على ما فيها فينهما فرق من حيث انه فى النجم لا يؤمر المرتهن باحضار الرهن بدون دعوى المدينون الهلاك واليه اشار بقوله اول الى آخره عطفًا على قوله كذا النجم والمنفى بلا محذوف دل عليه مضمون الكلام قبله فان قوله مالم يحضر الرهن يفيد انه يؤمر بالاحضار اى اولاً يؤمر المرتهن فى صورة النجم بالاحضار الا بدعوى الراهن الهلاك هذا تقرير النظم على ما فهمه ابن الشحنة من ارجاع التقييد بدعوى الهلاك فى كلام النهاية الى مسألة النجم فقط وادعاء الفرق بينهما وقدمنا ما فيه (قوله او يكن الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن الشلبي من التفصيل ط قال السامحانى وأوهنا بمعنى الاول الفعل بعدها حقه النصب بأن مضمرة الا انه ورد الجزم بها ويصح عطفه على يحضر اى لا دفع مالم يكن الخ اه فالمعنى لا دفع مدة لم يكن فى غير مكان العقد اى بأن كان فى مكان العقد لان نفى النفى اثبات لكن يبعده قوله والحمد يعسر لانه اذا كان فى مكان العقد لا يحتاج الى حمل الا ان يقان يمكن انه نقله الى داره فيصير معنى البيت لا دفع اذا كان الرهن فى بلدة العقد الا اذا احضره المرتهن مالم يكن له حمل ومؤنة وعلى هذا فهو مخالف لما مر عن الشلبي مؤيد لما قدمناه عن البرازية والذخيرة لكنه بعيد فتأمل (قوله ولا يكلف مرتتهن الخ) لانه لم يؤتمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه فى قدرته (قوله عند العدل) هو من يوضع عنده الرهن ويأتى له باب مخصوص (قوله بأمر الراهن) متعلق بوضع (قوله لاذنه بذلك) اى بالبيع فصار كاشهما تفاسخا للرهن وصار الثمن رهنا ولم يسلم اليه بل وضعه على يد عدل وتماه فى الهداية وشروحا (قوله تمكن الراهن من بيعه) يعنى لا يكلف تسليم الرهن لبياع بالدين لان عقد البيع لا قدرة للمرتتهن على المنع منه شر نبلى لانه نعم يتوقف نفاذ البيع على اجازة المرتهن او قضاء دينه ولا يفسخ بفسخه فى الاصح كما يأتى بيانه (قوله ولا يكلف من قضى الخ) من واقعة على المرتتهن وقضى مبنى للمجهول وبعض نائب

كما حرره ابن الشحنة وقال
نظما *

ولا دفع مالم يحضر الرهن
او يكن *

بغير مكان العقد والحمل
يعسر * كذا النجم اولادون
دعوى مدينة *

هلاكا وهذا فى النهاية
يذكر *

(ولا يكلف مرتتهن)

قد (طلب دينه احضار

رهن قد وضع عند العدل

بأمر الراهن ولا) احضار

(ثمن رهن باعه المرتهن

بأمره) اى بأمر الراهن

(حتى يقبضه) لاذنه بذلك

(و) حينئذ (اذا قبضه)

اى الثمن (يكلف احضاره)

لقيام البدل مقام البدل

(ولا) يكلف (مرتتهن

معه رهنه تمكن الراهن

من بيعه ليقضى دينه)

بثمنه لان حكم الرهن

الحبس الدائم حتى يقبض

دينه (ولا) يكلف (من

قضى بعض دينه) او أبرأ

بعضه (تسليم بعض رهنه

حتى يقبض البقية من

الدين) او يبرئها

الفاعل اى بعض دينه الثابت له على الراهن وقوله أو أبرأ منى للمعلوم **(قوله)** اعتبارا بحبس المبيع (اى عند البائع فانه لا يلزمه تسليم بعضه بقبض بعض الثمن لكن لورثته عدين وسمى لكل شئ من الدين له قبض احدها بأداء ماسمى له بخلاف البيع كاسيد كره فى الباب الآتى **(قوله)** وعياله) المتبر فى كون الشخص عيالا له ان يساكنه سواء كان فى نفقته ام لا كالزوجة والولد والخدام الذين فى عياله والزوج والاجير الخاص مشاهرة او مسانهة لا مياومة ويجرى مجرى العيال شريك المفاوضة والغنان ولا يشترط فى الزوجة والولد كونهما فى عياله اه غرر الافكار **(قوله)** وضمن الخ) مفعوله قوله الآتى كل قيمته فهو ضمان الغصب لاضمان الرهن والمراد انه يضمن بهذه الاشياء اذا هلك بسببها وكل فعل يغرم به المودع يغرم به المرتهن ومالا فلا الا ان الوديعه لاتضمن بالتلف كفى جامع الفصولين وفيه لو خالف ثم عاذ فهو رهن على حاله فلو ادعى الوفاق وكذبه راعنه صدق راعنه لانه اقرب سبب الضمان * (تنبيه) * لومات المرتهن مجهلا يضمن كفى الحبرية وغيرها **(قوله)** وتعديه) عطف عام على خاص اى كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى بلا اذن قهستانى **(قوله)** كل قيمته) اى بالغة ما بلغت لانه صار غاصبا اتقانى وفى الهداية لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانات تضمن بالتعدي **(قوله)** فيسقط الدين بقدره) اى يسقط الدين جميعه حالة كونه بقدر ماضى والارجع كل منهما على صاحبه بما فضل وكان الاولى حذف ذلك لان فيه تفصيلا يأتى فى المتن قريبا **(قوله)** على ما اختاره الرضى) اقول الذى فى البرازية وغيرها انه اختاره السرخسى وكان ما هنا من تحريف النسخ اذ لم يشتر هذا الاسم على احدمن أثمنا فيما علم تأمل **(قوله)** لكن قدمنا فى الحظر عن البرجندى هنا) اى عن شرح البرجندى فى هذا المحل وهو كتاب الرهن ثم ان الذى قدمه فى الحظر لم يعزه الى البرجندى نعم عزاه اليه فى الدر المنثور حيث قال كذا نقله البرجندى فى الرهن عن كشف البردوى اه وفى بعض النسخ بدل لفظ هنا لفظ فيها فقال ط اى فى اليمين **(قوله)** انه) اى ان جعله فى اليمين **(قوله)** قلت ولكن الخ) هذا معنى ما قدمه فى الحظر ان ذلك الشعار كان وبان وقدما هناك ان الحق التسوية بين اليمين واليسار لثبوت كل منهما عن سيد الاختيار صلى الله عليه وسلم ثم ان هذا استدراك على الاستدراك فهو تأييد لما فى المتن من التسوية بينهما بناء على انه يلبس فى كل منهما فهو استعمال لاحفظ فلذا يضمن وعلى هذا فقوله فينبغى الخ لاحاجة اليه لانه عين ما فى المتن وهو انصرحه فى الهداية وغيرها فلا حاجة الى اثباته بالبحث والقياس الذى لساها لاله **(قوله)** لا يجعله الخ) عطف على قول المصنف بجعل خاتم الرهن فى خصره اى لا يضمن بجعله فى غير الخصر والاصل فى هذا ان المرتهن مأذون بال حفظ دون الاستعمال فجعل الخاتم فى الخصر استعمال موجب للضمان وفى غيرها حفظ لا لبس لانه لا يقصد فى العادة فلا يضمن وكذلك الطياسان ان لبسه كما تلبس الطياسة ضمن لانه استعمال والا كان وضعه على عاتقه فلا لانه حفظ ثم المراد بعدم الضمان فيما يعد حفظا لاستعمالا انه لا يضمن ضمان الغصب لأنه لا يضمن اصلا لانه مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما صرح به فى شرح الطحاوى اتقانى ملخصا **(قوله)** فان الشجعان الخ) كذا فى الهداية والتبيين وظاهره لزوم الضمان وان لم يكن المرتهن من الشجعان مع انهم

اعتبارا بحبس المبيع (ويجب) على المرتهن (ان) يحفظه بنفسه وعياله) كما فى الوديعه (ويضمن ان) حفظ بغيرهم (كما رفقها) (و) ضمن (بايداعه) واغارته واجارته واستخدمه (وتعديه كل قيمته) فيسقط الدين بقدره وكذا (يضمن) كل قيمته (بجعل خاتم الرهن فى خصره) سواء جعل فسه لبطن كفه او لا وبه يفتى برجندى (اليسرى أو اليمنى) على ما اختاره الرضى لكن قدمنا فى الحظر عن البرجندى هنا انه شعار الروافض وانه يجب التحرز عنه فتنبه قلت ولكن جرت العادة فى زماننا بلبسه كذلك فينبغى لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الآتية فليحذر لا يجعله فى اصبح اخرى الا اذا كان المرتهن امرأة فتضمن لان النساء يلبسن كذلك فيكون استعمالا لا حفظا ابن كمال معزيا للزيلي (و) مثله (تقلد سيف الرهن لا الثلاثة) فان الشجعان يتقلدون فى العادة بسيفين

لا الثلاثة (و) في (لبس خاتمه) اى خاتم الرهن (فوق آخر رجوع الى العادة) فان كان ممن يجعل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم ان قضى بها) اى بالقيمة ٤٣١ المذكورة (من جنس الدين ياتين قصاصا بمجرد) اى بمجرد القضاء بالقيمة (اذا كان الدين حالا

وطلب) المرتهن (الراهن بالفضل ان كان) ثمة فضل (وان) كان الدين (مؤجلا يضمن المرتهن قيمته وتكون رهناعده فاذا حل الاجل أخذه بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهناعده الى قضاء دينه) لانه بدل الرهن فأخذ حكمه (وأجرة بيت حفظه وحافظه) ومأوى الغنم (على المرتهن وأجرة راعيه) لو حيوانا ونفقة الرهن والخراج) والعشر (على الراهن) والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن لانه ملكه وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن لان حبسه له واعلم انه لا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن قهستانى عن الذخيرة (واما مؤنة رده) كجعل أبى (او رده منه) كمداواة جريح (الى يده) اى الى يد المرتهن (فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة مضمونة على الراهن) او قيمته اكثر من الدين والا فعلى المرتهن

في لبس الخاتم اعتبروا حال المرتهن نفسه والظاهر ان المراد هنا ما اذا كان منهم بدليل قول قاضخان وغيره وفي السيفين اذا كان المرتهن يتقلد بسيفين لانه استعمال اه فقد نظر الى حال المرتهن كما في الخاتم وبحمل ما هنا عليه تندفع المناقاة فافهم (قوله لا الثلاثة) فيكون حفظا لا استعمالا فلا يضمن (قوله وفي لبس خاتمه الخ) وكذا لو رهنه خاتمين فلبس خاتما فوق خاتم زيلعى (قوله يرجع الى العادة) اى عادة المرتهن وان خالفت عادة غيره كما يؤخذ مما بعده (قوله ثم ان قضى بها الخ) تفصيل وبيان لما اجمله سابقا (قوله اى بالقيمة المذكورة) اى في قوله كل قيمته (قوله من جنس الدين) والدراهم والدنانير جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح الحموى ابو السعود قال ط وبه صرح في المعدن مكى اه (قوله وطلب المرتهن الراهن بالفضل) اى بما زاد من الدين على ماضيه ولو الدين اقل طالب الراهن المرتهن بالفضل فلو قال كقال الزيلعى وطالب كل واحد منهما صاحبه بالفضل لكان اشمل (قوله وحافظه) عطف على بيت (قوله ونفقة الرهن) كأكله ومشربه وكسوة الرقيق وأجرة ظئر ولد الرهن وسبق البستان وكرى النهر وتلقيح نخيله وجذاذه والقيام بمصالحه هداية (فرع) باع عبدا برغيف بعينه فلم يتقابضا حتى أكل العبد الرغيف صار البائع مستويا للثمن بخلاف مالورهن دابة بفقير شعير فأكلته لا يصير المرتهن مستويا للدين والفرق ان النفقة في الاول على البائع وفي الثانى على الراهن جوهره ملخصا (قوله والخراج والعشر) بالرفع عطف على اجرة وفي البرازية اخذ السلطان الخراج او العشر من المرتهن لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان اكره فقد ظلمه السلطان والمظلوم لا يرجع الا على الظالم اه (قوله فعلى الراهن) سواء كان في الرهن فضل او لا هداية (قوله لانه ملكه) فعليه كفايته ومؤنته (قوله شئ منه) اى مما يجب على المرتهن وفي الجوهره لو شرط الراهن للمرتهن اجرة على حفظ الرهن لا يستحق شئ لان الحفظ واجب عليه بخلاف الوديعة لان الحفظ غير واجب على المودع ان (قوله كمداواة جريح) اى مداواة عضو جريح او عين ابيضت ونحو ذلك مما يذكره (قوله على المضمون) اى ما دخل في ضمان المرتهن والامانة خلافه (قوله والا فعلى المرتهن) اى فقط لانه محتاج الى عادة يد الاستيفاء التي كانت له (قوله وكذا) اى ينقسم على المضمون والامانة كما في الهداية وغيرها وفي البرازية وثمان الدوا وأجرة الطيب على المرتهن وذكر القدورى ان ما كان من حصة الامانة فعلى الراهن ومن المشايخ من قال ثمن الدواء على المرتهن انما يلزم أن لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على المرتهن بكل حال واطلاق محمد يدل عليه اه (قوله كان متبرعا) لانه غير مضطرب فيه لانه يمكنه الرفع الى القاضى (قوله فحينئذ يرجع عليه) فلو كان الآبى هو الراهن يرجع المرتهن عليه سواء كان المرهون قائما او لا ولا يكون رهنه بالنفقة فليس له الحبس بذلك وهو قول الامام بزازية (قوله لا يرجع) وعليه اكثر المشايخ لان هذا الامر ليس للالزام بل للنظر وهو متردد بين الامر حسة او ليكون دينا والادنى اولى ما لم ينص على الاعلى كما في الذخيرة بقى ما اذا لم يكن

وكذا معالجة امراض وقروح وفداء جنابة (وكل ما وجب على احدها فاداه الآخر كان متبرعا الا ان يأمره القاضى به ويجعله دينا على الآخر) فحينئذ يرجع عليه وبمجرد امر القاضى بلا تصريح بجعله دينا عليه لا يرجع كما في الملتقط

في البلدة قاض او كان من قضاة الجور قال العلامة المقدسي لا يصدق المرتهن على النفقة الابينة اه يعني لا يصدق على انه انفق ليرجع الابينة على الرجوع على ما يظهر لي سأمحاني **(قوله وعن الامام الح)** افاد بحكاية الخلاف في الحاضر ان مافي المتن مفروض في الغائب **(قوله مطلقا)** اي وان كان بأمر القاضي لانه يمكنه ان يرفع الى القاضي فيأمر صاحبه بذلك اه ح **(قوله خلافا للثاني)** حيث قال يرجع حاضرا وغائبا كفي الذخيرة لكن في الحانية انه لو كان حاضرا وابى عن الاتفاق فامر القاضي به رجوع عليه وبه يفتى اه قهستاني فالمفتى به قول الثاني وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو ظاهر اطلاق المتن **(قوله)** وهي فرع مسألة الحجر لان القاضي لا يلى على الحاضر ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لصار محجورا عليه وهو لا يملك حجرة عنده وعند ابى يوسف يملك فينفذ امره عليه زيلعي **(قوله)** بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده الح) اي وانه هلك بعد الرد وادعى عليه الراهن انه هلك عند المرتهن **(قوله لانه المنكر)** لانهما اتفقا على دخوله في الضمان والمرتهن يدعى البراءة والراهن ينكرها فكان القول قوله بدائع **(قوله ويسقط الدين)** اي بهلاكه فان الكلام فيه ط **(قوله لاثباته الزيادة)** علة اقوله فللراهن ايضا اه ط و عبارة البدائع ولو أقاما البينة فالبينة بينته ايضا لانها تثبت استيفاء الدين وبينته المرتهن تنفي ذلك فالمثبتة اولى اه وهي تفيد قبول بينة المرتهن اذا انفردت بشرئبالي **(قوله ولو قبل قبضه)** الاول ان يقول ولو في هلاكه قبل قبضه اي لو اختلفا في هلاك الرهن فزعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه وقال الراهن بعد القبض **(قوله بزانية)** عبارتها زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعى عليه الرد العارض وهو ينكر فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فللراهن لاثباته الضمان اه وهي عبارة واضحة لاعبار عليها ط (تنبيه) فظهر من هذا ان المسئلة مفروضة في دعوى الهلاك والاختلاف في زمنه هل هو قبل الرد أو بعده وهي المذكورة في عامة الكتب اما اذا كان الاختلاف في دعوى الرد من غير ذكر الهلاك فقد ألف فيه الشرنبلالي رسالة سماها الاقناع في الراهن والمرتهن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب الحكم فيها فقال قديجاب بأن القول للراهن بيمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف لانه منكر اه قال لكن قد يحمل على ما اذا اختلفا في الرد والهلاك لان سياق كلام المعراج في الاختلاف في الهلاك وقد صرحوا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتهن وانه امانة في يده وبأن كل امين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق او بعد وفاته فمن ادعى استثناء المرتهن من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن عنده وانكره الراهن فان القول للمرتهن بيمينه لانه امين كالمودع والمستعير مع أن الراهن منكر ثم قال وعلى مافي المعراج هل يسقط قدر الدين ولا يضمن الزائد أو لا ضمان أصلا نظرا للامانة وقرار الراهن بعدم قضاء الدين او يضمن كل القيمة فليقت الله تعالى الحاكم والمفتى ولينظر

وعن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضرا مطلقا خلافا للثاني وهي فرع مسألة الحجر زيلعي (قال) الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي رهنه عندي فالقول للمرتهن) لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده على الراهن بعد قبضه فان القول للراهن لانه المنكر فان برهنا فللراهن أيضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فللراهن لاثباته الضمان بزانية (يجوز له السفر به) بالرهن

نصا يفيد ذلك اه ملخصا اقول لكن الفرق ظاهريين الرهن وغيره من الامانات لانه مضمون بالدين فكيف يصدق في الرد واماما عارض به كلام المعراج فلا يخفى عدم وروده لان الضمير في عنده ان كان للمرتهن فلامعنى لكون القول له لان الدين يسقط بهلاك الرهن عند المرتهن فلا معارضة لانه لم ينصف الضمان عن نفسه وفي دعواه الرد ينفي الضمان عن نفسه وان كان الضمير للراهن فانما يكون القول للمرتهن يمينه اذا ادعى الهلاك قبل القبض لابعده كما مر عن البرازية والفرق بينه وبين دعوى مجرد الرد بعد القبض أظهر من ان يخفى ورأيت في فتاوى قارى الهداية مانصه سئل عن المرتهن اذا ادعى رد العين المرهونة وكذبه الراهن هل القول قوله اجاب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه اه ومثله في فتاوى ابن السلي وفتاوى ابن نجيم وهو عين ما في المعراج فلزم اتباع المنقول كيف وهو المعقول ومقتضى عدم قبول قوله ضمانه الجميع لكن ينبغي ان يقال ان ذلك كله فيما اذا كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائدا لا يضمن الزيادة لتحضها امانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى مجرد الرد او مع الهلاك هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم وهذا التحرير من خواص كتابنا هذا والله تعالى الحمد **(قوله اذا كان الطريق آمنا)** اي ولم يقيد بالمصر اما اذا قيد به لا يملكه وتماه في ط **(قوله وكذا الانتقال عن البلد)** اي الانتقال عن بلد للسكنى في بلد آخر تأمل **(قوله وكذا العدل)** اي كالمرتهن فيما ذكر **(قوله على خلاف ما في فتاوى القاضيين)** اي قاضيان والقاضى ظهير الدين حيث قال ليس للمرتهن ان يسافر بالرهن وزاد الاول وهذا عند الصاحين **(قوله ولعل ما في العدة)** سبقه الى هذا التوفيق صاحب جامع الفصولين واعترضه الرملى بأنه لا حاجة الى التوفيق فان ما في قاضيان صريح في انه قولهما **(قوله اذا عمى الرهن)** عمى عليه الخبر اي خفي مجاز من عمى البصر مغرب قال ط لم أقف على ضبطه وقد قرى قوله تعالى فعصيت عليكم بالتخفيف والتشديد والمراد اذا خفي حاله ولم تدرك قيمته وقد اتفقا على هلاكه اه **(قوله فهو بما فيه)** الباء للمقابلة والمعاوضة سعدى **(قوله ضمن بما فيه من الدين)** فيسقط الدين عن الراهن وهذا اذا لم يعلم انه اقل فان علم واشتبهت قيمته راجع حكمه ط **(قوله كذا ذكره المصنف)** وكذا في الهداية والعناية وقال في النهاية كذا في المبسوط حا كيا هذا التأويل عن الفقيه ابى جعفر اه والله تعالى اعلم

باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز

(اذا كان الطريق آمنا)
كما في الوديعه (وان كان له
حمل ومؤنة) وكذا
الانتقال عن البلد وكذا
العدل الذي الرهن في يده
كما في العمادية معزيا لامة
على خلاف ما في فتاوى
القاضيين ولعل ما في العدة
قول الامام وما في الفتاوى
قولهما كما يفيد كلام
الفتية (فائدة) في الحديث
اذا عمى الرهن فهو بما فيه
قالوا امعناه اذا اشتبهت
قيمته بعد هلكه بأن قال
كل لأدرى كم كانت قيمته
ضمن بما فيه من الدين
كذا ذكره المصنف اول
الباب

باب ما يجوز ارتهانه

وما لا يجوز

(لا يصح رهن مشاع)
اعدم كونه مميذا كما مر
(مطلقا) مقارنا او طارئا

(قوله لا يصح رهن مشاع) اي الا اذا كان عبدا بينهما رهناه عند رجل بدين على كل واحد منهما رهنا واحدا فلورهن كل نصيبه من العبد لم يجز كافي القهستاني عن الذخيرة والا اذا ثبت الشيوع فيه ضرورة كإتاني آخر السوادة **(قوله مطلقا)** يفسره ما بعده وانما لم يجز لان موجب الرهن الحبس الدائم وفي المشاع يفوت الدوام لانه لا بد من المهايأة فيصير كأنه قال رهنتك يوما دون يوم وتماه في الهداية **(قوله مقارنا)** كنصف دار أو عبد **(قوله او طارئا)** كأن يرهن الجميع ثم يتفاسخا في البعض او يأذن الراهن للعدل ان يبيع الرهن كيف شاء فباع نصفه اه منح وفي رواية عن ابى يوسف ان الطائري لا يضر والصحيح الاول كافي

النهاية والذير وسيدكر الشارح آخر الرهن لو استحق كله أو بعضه **(قوله من شريكه أو غيره)** لأن الشريك يتسكه يومارها ويومايستخدمه فيصير كأنه رهن يومادون يوم واما اجارة المشاع فلما جازت عنده من الشريك دون غيره لأن المستأجر لا يتمكن من استيفاء ما اقتضاه العقد إلا بالنهاية وهذا المعنى لا يوجد في الشريك أفاده الاتفاقى اى لأن الشريك ينتفع به بالنهاية في المدة كلها بحكم العقد والملك بخلاف غيره **(قوله يقسم أولا)** بخلاف الهبة لأن المانع فيها غرامة القسمة اى أجرة القسام وهى فيما يحتمل القسمة لافيا لا يحتملها معراج **(قوله ثم الصحيح انه فاسد)** وقيل باطل لا يتعلق به الضمان وليس بصحيح لأن الباطل منه ما لم يكن مالا أو لم يكن المقابل به مضمونا وما نحن فيه ليس كذلك بناء على ان القبض شرط تمام العقد لا شرط جوازه اه غناية وسيأتى آخر الرهن وسيأتى ايضا هناك ان كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد لكنه مقيد بما اذا كان الرهن سابقا على الدين ويأتى بيانه ان شاء الله تعالى **(قوله م قبل البيع قبل الرهن)** اى كل ما صح بيعه صح رهنه **(قوله والمشغول)** اى بحق الراهن كقيد الشارح أول الرهن احترازا عن المشغول بتلك غير الراهن فلا يمنع كفى حاشية الحموى عن العمادية أقول وكذا يمنع المشغول بالراهن نفسه لما فى الهداية وينع التسليم كون الراهن أو متاعه فى الدار المرهونة اه قل فى المعراج فاذا خرج منها يحتاج الى تسليم جديد لانه شاغل لها كمشغلها بالتأجير وكدامتاعه فى الوعاء المرهون يمنع التسليم والحيلة ان يودع أولا ما فيه عند المرتهن ثم يسلمه مارهن اه **(قوله والمتصل بغيره)** صفة لموصوف محذوف اى والشاغل المتصل بغيره كالبناء وحده أو النخل أو الثمر بدون الارض أو الشجر كسيدكره واحتزبه عن الشاغل المنفصل كالورهن ما فى الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فانه يجوز كفى الهداية والحاشية فافهم وأراد المتصل التابع لما فى الهداية رهن سرجا على دابة أو لجاما فى رأسها ودفع الدابة مع السرج واللجام لا يكون رهننا حتى ينزعه منها ثم يسلمه اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخيل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر اه يعنى لو رهن دابة عليها سرج أو لجام يدخل فى الرهن معراج وبهذا ظهر ان تقيده المتصل فيما مر وفيما يأتى بقوله خلقة غير ظاهر فتدبر **(قوله والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده)** كما اذا قال لعبده ان دخلت هذه الدار فانت حر فانه يصح بيعه لارهنه ولعله لأن حكم الرهن الحبس الدائم الى الاستيفاء وحبس مثل هذا لا يدوم لانه قد يدخل الدار فيعتق فلا يمكن منه الاستيفاء اه ط اقول وما ذكره الشارح نقله البيرى عن شرح الاقطع ثم نقل عن روضة القضاة لو علق عتقه عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا للشافعى اه تأمل **(قوله غير المدبر)** شمل المطلق والمقيد حموى اى فكل منهما لا يجوز رهنه وفيه نظر فقد ذكر الشارح فى باب ان المقيد يباع ويوهب ويرهن وصرح به ايضا هناك الباقى فى شرح الملتقى وهو من علق عتقه بموت سيده لا مطلقا بل على صفة خاصة كأن مات من مرضى هذا أو فى سفرى أو نحوه ولينظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت على ما ذكره حيث لم يجز رهنه وبين المدبر المقيد حيث جاز **(قوله فيجوز بيعها لارهنها)** اى الاربعة المذكورة غير المدبر فان المطلق لا يجوز بيعه ولارهنه والمقيد يجوز ان فيه **(قوله وفيها)** اى فى الاشياء من الفئ الخامس فى الحيل والمسئلة المذكورة فى

من شريكه او غيره يقسم
اولا ثم الصحيح انه فاسد
يضمن بالقبض وجوزه
الشافعى وفي الاشياء ما قبل
البيع قبل الرهن الا فى
اربعة المشاع والمشغول
والمتصل بغيره والمعلق
عتقه بشرط قبل وجوده
غير المدبر فيجوز بيعها
لارهنها وفيها الحيلة فى
جواز رهن المشاع

ان يديه النصف بالخيار ثم يرهنه ٤٣٥ النصف ثم يفسخ قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في

الشيوع الطارىء قلت بل ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى في ملكه او يعود للملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسطه في تنوير البصائر فتنبه قات والحيلة الصحيحة ما في حيل منية المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طاب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم يقبض البيع بمحكم الخيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في الولوجية ولو جاء بثوين وقال خذا حدها رهنا والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس بأولى من الآخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر (و) لارهن (ثمره على نخل دونه) لا (زرع ارض او نخل) او بناء (بدنها وكذا عكسها) كرهن الشجر لا الثمر والارض لا النخل والاصل ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقه لا يجوز لامتناع قبض المرهون

حيل الولوجية آخر الكتاب (قوله ان يسهه) اي من المرتهم بثن قدر الدين الذي يريد الرهن به (قوله ثم يفسخ) البيع اي يحكم الخيار (قوله قال المصنف) اي في المنع آخر هذا الباب ونفسه قلت وعندي في صحة هذه الحيلة نظر ظاهر لما نقرر سابقا من ان الصحيح ان الشيوع الطارىء مفسد للمقارن ويمكن ان تكون مفرعة على القول المقابل للصحيح وهو ان الشيوع الطارىء غير مفسد وفيه نظر اهو الظاهر انه أراد بالنظر الثاني ما ذكره الشارح بعد فافهم (قوله اما ان يبقى في ملكه) اي ملك البائع فيما اذا كان الخيار له لان خياره يمنع من خروج المبيع عن ملكه فيكون رهنه النصف في مدة الخيار رهنا لبعض ملكه وهو رهن المشاع ابتداء فافهم (قوله او يعود للملكه) اي البائع فيما اذا كان الخيار للمشتري لان المبيع يخرج به عن ملك البائع ولا يملكه المشتري عنده ويملكه عندهما فعلى قولهما يكون رهن المشاع ابتداء من الشريك سواء فسخ البيع أو أجازوه وعلى قوله ان أجازوه دخل في ملكه والاعاد الى ملك البائع وعلى كل فرهنه النصف في مدة الخيار يكون رهن مشاع ابتداء من الاجنبي وكان ينبغي للشارح ان يزيد أو يدخل في ملك المشتري بعد قوله او يعود للملكه (قوله كما بسطه في تنوير البصائر) اي للشرف الغزى محشى الاشياء وحاصله مع الايضاح ما قدمناه (قوله فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن) فان اصابها عيب ذهب من الدين بحسابه منح عن حيل الخصاص وحاصله ان هذا ليس رهنا حقيقة لاحتيجها ولا فاسدا اذ لم يوجد عقده وانما هو بمنزلة لان له حبس الدار حتى يقبض الثمن كما اذا فسخ الاجارة فان له حبس المأجور حتى يقبض الاجرة ولما كان له في ذلك الحبس منفعة كان المحبوس مضمونا عليه بقيمته اذا هلك بخلاف الامانات فانها لا تضمن الا بالاستهلاك وبخلاف الرهن الحقيقي فانه مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فقد ظهر بما قررناه وجه قوله بمنزلة الرهن اي بمنزلة من حيث ثبوت حق الحبس فقط لا من حيث انه يضمن كضمان الرهن والدليل على ذلك وعلى أنه ليس كسائر الامانات ما في خيارات جامع الفصولين باع أرضا بخيار وتقابضا فقصه البائع في المدة تبقى الارض مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها بثن دفعه الى البائع اه وعليه فلو هلكت وقيمتها مثل الثمن الذي قبضه البائع سقط ولو أقل سقط منه بحسابه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله وفيها الخ) تأمله مع المسئلة الآتية في المتن آخر هذا الباب (قوله ليس بأولى) اي بكونه رهنا (قوله او بناء) كعمارة قائمة في أرض وقف كما أفقته في الحامدية أو في أرض سلطانية كافي التنازع (قوله بدونها) أي بدون الارض (قوله كرهن الشجر لا الثمر) أي كرهن الشجر بمواضعها أو تبعها للارض مع التخصيص على نفى الثمر ليكون الفساد من هذه الجهة فلو لم ينص دخل الثمر تبعات صحيح العقد بخلاف البيع لان بيعه بدون الثمر جائز ولا ضرورة الى ادخاله من غير ذلك وبخلاف المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذلك لانه ليس بتابع بوجه وكذا يدخل الزرع والرطبة والبناء والغرس في رهن الارض والدار والقرية لما ذكرنا كافي الهداية (قوله خاتمة) المناسب حذفه كما فعل في الهداية وغيره ليشمل البناء والسراج واللاجام كما قدمناه (قوله وعن الامام الخ) لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للمبنى فيصير رهنا جميع الارض وهي مشغولة

وحده درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ملحق

ذلك الراهن هداية (قوله) لانه اتصال مجاورة) على لجواز رهن الشجر بمواضعها اي لان اتصال الشجر ومواضعها القائمة فيها بباقي الارض اتصال مجاورة لا اتصال تبعية كالبناء وسرج الدابة ولا اتصال خلقة كالتمر فهو كرهن متاع في وعاء فلا يضر (قوله) صح في العرصه اي والسقف والحيطان الخاصة كما في القنية (قوله) لكونه تبعا) مخالف لما قدمناه عن الهداية في رهن السرج على الدابة من انه لا يجوز حتى ينزعه لانه من توابعها فتأمل (قوله) ولا رهن الحر الح) لانه لا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المالية في الحر وقيام المانع في الباقيين هداية (قوله) والمدير) اي انطلق كإقدمناه وهو مستفاد من التعليل المذكور (قوله) ولا بالامانات) اي لا يصح اخذ الرهن بها لان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة ان هلكت فلا شيء في مقابلتها وان استهلكت لا تبقى امانة بل تكون مغصوبة حموى (قوله) كوديعة وامانة) الا صوب وعارية وكذا مال مضاربة وشركة كفي الهداية ومر في باب التدبير ان شرط واقف الكتب ان لا يخرج الابرهن شرط باطل لانه امانة فاذا هلك لم يجب شيء وذكر في الاشباه في بحث الدين ان وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى الغوى غير بعيد (قوله) ولا بالدرك) بالتحريك (قوله) خوف استحقاق المبيع) تفسير لحاصل المعنى لان الرهن انما هو بالثمن وذلك بان يخاف المشتري استحقاق المبيع فيأخذ من البائع رهنا بالثمن (قوله) فالرهن به باطل) فيكون امانة كإتاني (قوله) بخلاف الكفالة) اي بالدرك فانها جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل الوجوب لان ضمان الدرك هو الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضافا الى حال وجوب الدين لان الاستيفاء معاوضة وازافة التملك الى المستقبل لا تجوز اما الكفالة فهي الالتزام المطالبة لا الالتزام اصل الدين ولذا لو كفل بما يذوب له على فلان يجوز ولو برهن به لا يجوز كفاية ملخصا (قوله) كامر) اي في كتاب الكفالة (قوله) اي بغير مثل اوقية) لانها بمنزلة العين كإتاني بيانه (قوله) مثل المبيع) بان اشترى عينا ولم يقبضها ثم أخذ بها رهنا من البائع فالرهن باطل لانه لا يجب على البائع بهلاك المبيع شيء يستوفى من الرهن وانما يبطل البيع ويسقط الثمن وتماه في الكفاية وغاية البيان والجوهرة والزليعي هذا وفي الفهستاني وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان الرهن مال والمبيع متقوه والفساد يلحق بالصحيح في الاحكام كافي الكرمانى وذكر في المبسوط انه جائز فيضمن بالاقل من قيمته ومن قيمة العين وبه أخذ الفقيه ابوسعيد البردى وابواليث وعليه الفتوى كافي الكرمانى وغيره اه (قوله) ولا بالكفالة بالنفس) كأن كفل زيد بنفس عمرو على انه يوفى به الى سنة فعليه الالف الذى عليه ثم أعطاه عمر وبالمال رهنا الى سنة فهو باطل لانه لم يجب المال على عمر وبعد وكذا لو قال ان مات عمرو ولم يؤدك فهو على ثم اعطاه عمر ورهنا لم يجز وتماه في المنع عن الحانية (قوله) ولا بالقصاص) لتعذر استيفائه من المرهون (قوله) بخلاف الجناية خطأ) وبخلاف الدية وجراحة لا يستطاع فيها القصاص قضى بارشها فلو أخذ به رهنا جاز اه درمتمنى (قوله) ولا بالشفعة) اي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذى وجب عليه تسليم المبيع من اجل الشفعة لان المبيع غير مضمون عليه ط (قوله) وباجرة النائمة والمغنية) لبطالان لاجارة فلم يكن الرهن مضمونا اذ لا يقابله شيء

لانه اتصال مجاورة وفي القنية رهن دار او حيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصه ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعا (و) لا (رهن الحر والمدير) والمكاتب وام الولد) والوقف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال (و) لا (الامانات) كوديعة وامانة (و) لا (الدرك) خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كامر (و) لا بعين مضمونة بغيرها اي بغير مثل اوقية مثل (المبيع في يد البائع) فانه مضمون بالثمن فذا هلك ذهب بالثمن (و) لا (بالكفالة بالنفس و) لا (بالقصاص مطلقا) في نفس ومادونها (بخلاف الجناية خطأ) لا مكان استيفاء الارش من الرهن (و) لا (بالشفعة وباجرة النائمة والمغنية

وبالعدل الجاني او المديون) واذا لم يصح الرهن **قوله** ٤٣٧ في هذه الصورة فالرهن اخذه فلو هلك عند المرتهن قبل الطلب هلك

مجانا اذا لحكم للبطل فبقى القبض باذن المالك صدر الشريعة وابن كمال (و) لا (رهن خمر وارتهانها من مسلم او ذمي للمسلم) اى لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او يرتهنها من مسلم او ذمي (ولا يضمن له) اى للمسلم (مرتهنها) حال كونه (ذميا) (وفى عكسه الضمان) لتقومها عندهم لا عندنا (وصح) الرهن (بعين مضمونة بنفسها) اى بالمثل او بالقيمة (كالمغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن عمد) اعلم ان الاعيان ثلاثة عين غير مضمونة اصلا كالامانات وعين غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كمبيع فى يد البائع وعين مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه وتماه فى الدرر (و) صح (بالدين ولو موعودا بان رهن ليقضه كذا) كالف مثلا فلو دفع له البعض وامتنع لاجب اشباه (فاذا هلك) هذا الرهن (فى يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد) من الدين فيسلم الالف للرهن جبرا (اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة) هذا

مضمون **(قوله)** بالعدل الجاني او المديون) لانه غير مضمون على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه شئ منح **(قوله)** قبل الطلب) مفهومه الضمان بعده وبه صرح فى جامع الفصولين حيث قال الرهن بامانة كوديعة باطل يهلك امانة لو هلك قبل حبسه وضمن لو بعده **(قوله)** ولا رهن خمر الخ) لان المسلم لا يملك الا بقاء اذا كان هو الراهن ولا الاستيفاء اذا كان هو المرتهن وكذا الحكم فى الخنزير اتقانى اقول والكلام الآن فيما لا يجوز الرهن به وما ذكره هنا بيان ان الخمر لا يجوز رهنه فهو ليس مما نحن فيه فكان ينبغى تقديمه تأمل وقد ذكر مسألة الرهن به فى جامع الفصولين فقال الرهن بخمر باطل فهو امانة وهذا فى مسلمين وكذا لو كان المرتهن مسلما والراهن كافرا وصح بينهما لو كافرين اه لكن فى الجوهره ان الرهن بالخمر والخنزير فاسد يتعلق به الضمان اه وقد منا عن العناية ان الباطل مالم يكن مالا او لم يكن المقابل به مضمونا فتأمل **(قوله)** ولا يضمن له) كمالا يضمنها بالغصب منه لانه ليست بمال فى حق المسلم منح **(قوله)** وفى عكسه الضمان) اى ان كان الراهن ذميا والمرتحن مسلما يضمن الخمر للذمي كما اذا غصب منح وظاهره انها تضمن بلا تعد ضمان الرهن لان الرهن هنا مال عند الذمي والمقابل به مضمون فهو رهن صحيح لا فاسد ولا باطل تأمل **(قوله)** اى بالمثل او بالقيمة) فسر النفس بهما باعتبار أنهما قائمان مقامهما والمراد انها مضمونة بالمثل لومثلية او بالقيمة لوقيمية **(قوله)** كالمغصوب الخ) اى كالعين المغصوبة او المجمولة بدل خلع او مهر او صلح لان الضمان مقرر فانها ان كانت قائمة وجب تسليمها وان هالكة وجب قيمتها فكان الرهن بهارها بما هو مضمون فيصح كفى الهداية **(قوله)** كالامانات) اى ولا يصح الرهن بها وقد قدمنا وجهه عن الحموى **(قوله)** وعين غير مضمونة) اى حقيقة لانها اذا هلكت يهلك ملك البائع فلا يجب عليه شئ كما اذا هلكت الوديعة وقوله لكنها تشبه المضمونة باعتبار سقوط الثمن ان لم يقبض ورده اذا قبض ولذا سميت قيامر مضمونة بغيرها وقد منا ان الرهن بها باطل او فاسد او جائز **(قوله)** فلو دفع له البعض) اى بعض ما وعده به وامتنع عن دفع الباقي لا يجبر عليه ولا يخفى أن هذا ان كان الرهن باقيا والا فحكمه ما فى المتن **(قوله)** فاذا هلك) اى قبل الاقراض بزائية **(قوله)** للقيمة) اى قيمة الرهن يوم القبض **(قوله)** فان لم يسمه بان رهنه الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها فان لم يسمه لم يكن مضمونا فى الاصح كما مر فى المقبوض على سوم الرهن بان رهنه الخ وعلى هذه النسخة كان ينبغى اسقاط قوله يضمن الخ ليتنى التكرار **(قوله)** خلاف بين الامامين) اى فى الضمان وعدهم وقد منا اول كتاب الرهن عن القنية وان الامام وصاحبيه قالوا يعطيه المرتحن ماشاء وعليه مثنى الزيلعى معللا بانه بالهلاك صار مستوفيا شأ فيكون بيانه اليه والحاصل أن الرواية قد اختلفت **(قوله)** والاصح انه غير مضمون) اى الاصح من الروايتين كما قدمناه عن القنية **(قوله)** وقد تقدم) اى متا اول الرهن وهذا قد علم مما قبله لكن اراد ان ينبه على ان ما تقدم هو المراد هنا اى ان المقبوض على سوم الرهن هو معنى الرهن بالدين الموعود وانما الاختلاف فى التعبير ولذا قال فى البرازية والرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الرهن فافهم * (تنبيه) * الراهن

اذا سمي قدر الدين فان لم يسمه بان رهنه على ان يعطيه شأ فيهلك فى يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور فى البرازية وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون فى الاصح

الموعود لا يلزم الوفاء وسيأتي قريباً في قول المنصف باع عبداً الح (قوله) صح برأس مال المسلم الح) صورة هذه المسائل أن يسلم مائة بطعام مثلاً أو يبيع ديناراً بدرهم ثم قبل القبض يدفع إلى المسلم إليه رهناً بالمائة أو يأخذ رهناً بالدراهم أو بالطعام وصور الأولى بعضهم بأن يأخذ المسلم من المسلم إليه رهناً برأس المال الذي دفعه إليه ويظهر لي أن الصواب ما صورته لأنه إذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مسترداً لرأس المال فكيف يقال إن العقد يتم بذلك وإن افترق قبل الهلاك بطل تأمل (قوله) فان هلك الح) بيان لفائدة الرهن بالأشياء المذكورة عيني وأفاد القهستاني أن المراد أن هلك الرهن برأس المال أو بثلثي الصرف دون المسلم فيه لمناقته لقوله بعده وإن افترق الح لأن المسلم فيه يصح مطلقاً أقول ولهذا ذكر في الدرر مسألة المسلم فيه مؤخره وحدها (قوله) وصار المرتهن مستوفياً (أي لرأس المال أو ثلثي الصرف أو المسلم فيه أه ط عن الشمني ومثله قول أبي السعود عن الحموي المراد بالمرتهن هو المسلم إليه في الأولى وأحد عاقدَي الصرف في الثانية ورب المال في الثالثة أه ملخصاً أقول لادخل للثالثة هنا كما علمت ثم إن تفسير المرتهن بالمسلم إليه في الأولى مؤيد لما صورنا به المسئلة سابقاً هذا وأفاد القهستاني أن ما ذكر من أنه صار مستوفياً إنما هو لو كانت قيمة الرهن مساوية لرأس المال وثلثي الصرف فإن كانت أقل لم يصح الإبقاره (قوله) قبل نقد وهلاك (أي قبل نقد المرهون به وقبل هلاك الرهن) (قوله) بطلا (لعدم القبض حقيقة ولا حكماً قال في الجوهرية وعليه رد الرهن فإن هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال لأنه صار مستوفياً لرأس المال بهلاك الرهن بعد بطلان عقد السلم ولا ينقلب السلم جائزاً (قوله) فيصح مطلقاً (أي ولو بعد الافتراق لأن قبضه لا يجب في المجلس زيلبي (قوله) وصار عوضاً للمسلم فيه (أي صار مستوفياً للمسلم فيه ويكون في الزيادة أمينا وإن كانت قيمته أقل صار مستوفياً بقدرها جوهرية (قوله) ولو لم يهلك معطوف على قوله في الشرح فإن هلك (قوله) فقام مقامه (فصار كالغصوب إذا هلك وبه رهن يكون رهناً بقيمته هداية (قوله) هلك به (لأنه رهنه به وإن كان محبوساً بغيره كمن باع عبداً وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهناً ثم تقايلاً المبيع له أن يحبس به لاخذ المبيع لأنه بدل الثمن ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لأنه مرهون به زيلبي (قوله) فيلزم الح) أي إذا هلك الرهن بالمسلم فيه في مسئلتنا يجب على رب السلم أن يدفع مثل المسلم فيه إلى المسلم إليه ويأخذ رأس المال لأن الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن إلى أن يهلك فصار رب السلم بهلاك الرهن مستوفياً للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقايلاً أو استوفاه بعد الإقالة لزمه رد المستوفى وارتداد رأس المال فكذا هنا زيلبي (قوله) بدني (أي لا جنبي (قوله) عبداً مفعول يرهن وقوله لطفاه صفة له (قوله) لهلاكه مضمونا (بيان للأولوية ولأن قيام المرتهن بحفظه أبلغ مخافة الغرامة هداية (قوله) والوديعة أمانة (مبتدأ وخبر أي وقد علم أن الأمانة غير مضمونة (قوله) وقال أبو يوسف (أي وزفر وقولهما قياس والأول الظاهر وهو الاستحسان هداية وزيلبي (قوله) ثم إذا هلك (أي بناء على ما في المتن (قوله) لا الفضل (أي لا الزائد على قدر الدين من قيمة الرهن لو كانت أكثر منه (قوله) يضمن الوصي القيمة (أي جميعها وإن زادت وعليه اقتصر الشارح قياً يأتي في باب التصرف في الرهن (قوله) وغيرها (كالغنى والعناية

والسلم وثلثي الصرف والمسلم فيه فإن هلك الرهن في المجلس تم الصرف والسلم و (صار) المرتهن (مستوفياً) حكماً خلافاً للثلاثة (وإن افترق قبل نقد وهلاك بطلا) أي السلم والصرف وأما المسلم فيه فيصح مطلقاً فإن هلك الرهن تم العقد وصار عوضاً للمسلم فيه (ولو) لم يهلك ولكن (تفاسخا) السلم وبالمسلم فيه رهن فهو رهن برأس المال (استحساناً لأنه بدله فقام مقامه (وإن هلك) الرهن (بعد الفسخ) المذكور (هلك به) أي بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل المسلم فيه لبقاء الرهن حكماً إلى أن يهلك (وللأب أن يرهن بدني) كائن (عايه عبد الطفاه) لأن له إيداعه فهذا أولى لهلاكه مضمونا والوديعة أمانة (والوصي كذلك) وقال أبو يوسف لا يملك ذلك ثم إذا هلك ضمنا قدر الدين للصغير لا الفضل لأنه أمانة وقال الترمذاني يضمن الوصي القيمة لأن للأب أن ينتفع بمال الصبي بخلاف الوصي لكن جزم في الذخيرة وغيرها

بالتسوية بينهما (وله) اى اللاب رهن **قوله** ٤٣٩ ماله عند ولده الصغير بدین له اى للصغير (عليه) اى الاب (ويحبسه

لاجله) اى لاجل الصغير
(بخلاف الوصى) فانه
لا يملك ذلك سر اجسية
(وكذا عكسه) فللاب
رهن متاع طفله من نفسه
لانه لو فور شفقتة جعل
كشخصين وعبارتين
كشراؤه مال طفله (بخلاف
الوصى) لانه وكيل محض
فلا يتولى طرفى العقد فى
رهن ولا بيع وتماه فى
الزبلى (و) صح (ثم عبد
اوخل او ذكية ان ظهر
العبد حرا والخل خمر
والذكية ميتة) صح
(ببديل صالح عن انكار ان
اقر) بعد ذلك (ان لادين
عاه) والا صل مامران
وجوب الدين ظاهر ايكفى
لصحة الرهن والكفيل
(و) صح (رهن الحجرين
والكفيل والموزون فان
رهن) المذكور بخلاف
جنسه هلك بقيمته
وهو ظاهر وان (بجنسه
وهلك هلك بمثله) وزنا
او كيلا لاقيمة خلافا
لهما (من الدين ولا عبرة
بالجودة) عند المقابلة
بالجنس ثم ان تساوا فظاهر
وان الدين ازيد فالزائد
فى ذمة الراهن وان الرهن
ازيد فالزائد امانة درر

والملتقى **(قوله)** بالتسوية بينهما) هو اقول الاول **(قوله)** ويحبسه) اى يحبس الاب عنده
الرهن **(قوله)** وكذا عكسه الخ) اى اذا كان اللاب دين على ابنه الصغير فللاب الخ وكذا لو كان
الدين لابن آخر له صغير او عقد تاجر للاب فله ان رهن متاع طفله المديون عند ابنه الآخر
او عبده كفى الهداية والملتقى **(قوله)** بخلاف الوصى) اى لو كان له على الصغير دين فليس له رهن
متاع الصغير من نفسه **(قوله)** ولا بيع) هذا محمول على وصى القاضى قل المصنف فى باب الوصى
وان باع واشترى من نفسه فان كان وصى القاضى لا يجوز مطلقا وان كان وصى الاب جاز
بشرط منفعة ظاهرة للصغير وبيع الاب مال الصغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغاب
فيه ط **(قوله)** وتماه فى الزبلى) فقد اطل هنا فى التعليل وتفریع المسائل كالهدياية
والمنح وفى الملتقى وان استدان الوصى لليتيم فى كسوته وطعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل
اذا بلغ نقض الرهن فى شئ من ذلك مالم يقض الدين **(قوله)** وصح (ثم عبد الخ) اى فيضمن
ضمان الرهن فان هلك بقيمته مثل الدين او اكثر يؤدى قدر الدين الى الراهن وان كانت اقل
منه يؤدى القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب ظاهرا ابن كمال **(قوله)** ان اقر) اى المرتهن
وقوله بعد ذلك اى بعد الرهن وصورتها ادعى على آخر الفا فانكسر فصالحه على خمسمائة
واعطاء رهننا يساوى خمسمائة فهلك عند المرتهن ثم تصادق على ان لادين فعلى المرتهن قيمة
الرهن معراج **(قوله)** والاصل مامر) اى فى اول الرهن **(قوله)** يكفى لصحة الرهن والكفيل)
كذا فى المنح ولم اراه فى غيرها وعبارة النهاية وغيرها يكفى لصحة الرهن وليصير ورته مضمونا
ولعله اراد بالكفيل الكفيل بالغرامات فان الكفالة بها صحيحة على ما جرى عليه المصنف
فى كتاب الكفالة واما حملها على الكفالة بثمان العبد وما بعده فغير ظاهر لما فى كفاية الذخيرة عن
الملتقى لو اقم الكفيل البينة على اقرار الطالب بان المال ثمن خمر او بيع فسد تقبل ويبطل المال اه
فليتأمل **(قوله)** وصح رهن الحجرين) اى الذهب والفضة منح **(قوله)** بخلاف جنسه)
كالثياب مثلا **(قوله)** هلك بقيمته) اى اذا هلك الرهن المذكور من الحجرين ونحوهما هلك بقيمته
لا بالوزن او الكيل وعليه فتعتبر فيه الجودة لانه مرهون بخلاف جنسه وهو الثياب مثلا
وانما لا تعتبر الجودة عند المقابلة بالجنس كما يأتى فافهم **(قوله)** وان بجنسه) كما اذا رهن
فضة بفضة او ذهب بذهب او حنطة بحنطة او شعير بشعير **(قوله)** وزنا او كيلا) سواء قلت القيمة
او كثرت زبلى **(قوله)** لاقيمة خلافا لهما) فعندها يضمن القيمة من خلاف الجنس
وتكون رهننا مكانه ويملك المرتهن الهالك بالضمان عني وتظهر ثمرة الخلاف اذا كانت القيمة
اقل من الدين ام لو كانت مثله او اكثر فالجواب فيهما بالاتفاق لان الاستيفاء عنده بالوزن
وعندها بالقيمة وهى مثل الدين فى الاول وزائدة عليه فى الثانى فيصير بقدر الدين مستوفيا
والباقي امانة كفى الهداية **(قوله)** ولا عبرة بالجودة الخ) لانها لاقيمة لها الا اذا قابلت الجنس
لثلا يؤدى الى الربا **(قوله)** ثم ان تساوا) اى ان تساوى الرهن والمرهون به كيلا او وزنا فظاهر
اى انه يسقط الدين بالنظر الى القيمة ولا الى الجودة عنده وهذا كله اذا هلك واما اذا انتقص
بان كان ابريق فضة فانكسر ففيه كلام آخر وحاصل صور هذه المسئلة فى الهلاك والنقصان
تبلغ ستا وعشرين صورة مبسوطة فى المطولات وقد اوضحها فى التبيين وغاية البيان **(قوله)**

وصدر الشريعة (باع عمدا على ان يرهن المشتري بالثمن شيأ بعينه

او يعطى كفيلا كذلك)
 بعينه (صح ولا يجبر)
 المشتري (على الوفاء)
 لما مرانه غير لازم (وللبيع
 فسحبه) لفوات الوصف
 المرغوب (الا ان يدفع
 المشتري الثمن حالا) او يدفع
 (قيمة الرهن) المشروط
 (رهنا) لحصول المقصود
 (وان قال) المشتري
 (لبائعه) وقد أعطاه شيئا غير
 ميبعه (امسك هذا حتى
 اعطيك الثمن فهو رهن)
 لتلفظه بما يفيد الرهن
 والعبارة للمعاني خلافا للثاني
 والثلاثة (لو كان) ذلك
 الشيء الذي قال له المشتري
 امسكه هو (المبيع) الذي
 اشتراه بعينه لو (بعد قبضه)
 لانه حينئذ يصلح ان يكون
 رهنا بثمنه (ولو قبله لا)
 يكون رهنا لانه محبوس
 بالثمن كما مر بقى لو كان
 المبيع مما يفسد بمكته كلحم
 وجد فأبطأ المشتري
 وخاف البائع تلفه جاز بيعه
 وشرأوه ولو باعه بأزيد
 تصدق به لان فيه شبهة
 (رهن) رجل (عينا عند
 رجلين بدين لكل منهما
 صح وكله رهن من كل
 منهما

او يعطى كفيلا) اى حاضرا فى المجلس فلو لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان
 الكفيل غائبا حتى افترقا فسد العقد ولو حضر الكفيل وقبل او اتفقا على تعيين الرهن او نقد
 المشتري الثمن حالا جاز البيع وبعد المجلس لا يجوز زبلى ملخصا (قوله ولا يجبر المشتري)
 اى على دفع الرهن واما الكفيل فقد علمت ان الشرط حضوره وقبوله فى المجلس فلا يتأتى
 فيه الامتناع والاجبار تأمل (قوله لما مر) اى اول الرهن انه غير لازم بمجرد الايجاب
 والقبول قبل القبض حتى لو عقد الرهن لا يجبر على التسليم فلا يجبر بمجرد الوعد بالاولى (قوله
 لفوات الوصف المرغوب) لان الثمن الذى به رهن او ثمن الرهن به فصار الرهن صفة للثمن
 وهو وصف مرغوب فله الخيار بفواته وتماهه فى غاية البيان (قوله لحصول المقصود) فان
 المقصود من الرهن قيمته لا عينه (قوله وقد أعطاه) الضمير المستتر للمشتري والبارز للبائع
 (قوله شيئا غير ميبعه) الاولى حذفه ليحسن التعميم فى قول المصنف الآتى ولو كان المبيع
 فان لوفيه وصلة ولا يجمع بين ما بعدها وبين تقيضه فلا يقال اكرمك ان جئتني ولو لم تجئني
 (قوله لتلفظه بما يفيد الرهن) وهو الحبس الى ايفاء الثمن (قوله والعبارة) اى فى العقود
 للمعاني ولهذا كانت الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط عدم براءة الاصيل
 كفالة اتقانى (قوله خلافا للثاني والثلاثة) لانه يحتمل الرهن والايداع والثاني اقلهما فيقضى
 بثبوته بخلاف ما اذا قال امسكه بدينك او بمالك لانه لما قبله بالدين فقد عين جهة الرهن قلنا
 لما مدده الى وقت الاعطاء علم ان مراده الرهن هداية (قوله ولو كان) لو هذه وصلة كما
 قدمناه وما بعدها شرطية (قوله لانه حينئذ يصلح الخ) اى لتعين ملكه فيه حتى لو هلك
 يهلك على المشتري ولا ينفسخ العقد ط (قوله لانه محبوس بالثمن) اى وضمانه يخالف
 ضمان الرهن فلا يكون مضمونا بضمانين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال امسك
 المبيع حتى اعطيك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع زبلى (قوله كما مر) اى عند
 قول المصنف ولا بالمبيع فى يد البائع (قوله بقى لو كان المبيع) اى الذى جعله المشتري رهنا
 قبل قبضه ط وظاهره انه بعد القبض ليس كذلك اقول وقد تقدم فى اول متفرقات البيوع
 لو اشترى شيئا وغاب قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فأقام بائعه بينه انه باعه منه لم يبيع فى
 دينه وان جهل مكانه ببيع اى باعه القاضى وقال فى النهر هناك ينبغي ان يقال ان خيف تلفه
 يجوز البيع علم مكانه او لا اه ولم يقيد بكونه جعله رهنا تأمل (قوله وجد) بالتحريك
 الثلج قاموس (قوله جاز بيعه) ظاهر ما قدمناه ان الذى يبيعه القاضى ويأتى التصريح به آخر
 الباب (قوله وشرأوه) اى وجاز للمشتري شرأوه مع علمه بذلك (قوله تصدق به) اى بما زاد
 على الثمن الاول (قوله لان فيه شبهة) اى شبهة مال الغير وهو المشتري الاول (قوله عند رجلين)
 اى وقبلها فلو قبل احدهما دون الآخر لا يصح كقَالَ رهنْتُ النصف من ذا والنصف من ذا
 سائحان عن المقدسى (قوله وكله رهن من كل منهما) اى يصير كله محبوسا بدين كل واحد منهما
 لا ان نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذاك ابن كمال وهذا بخلاف الهبة لان موجبها
 ثبوت الملك والشيء الواحد لا يكون كله ملكا لكل واحد من رجلين على الكمال فى زمان واحد
 فدخله الشيوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون العين الواحدة محبوسة بحق كل

منهما على الكمال وتماه في الكفاية **(قوله)** ولو غير شريكين) أي في الدين ولو كان من جنسين مختلفين بأن يكون دين أحدهما دراهم ودين الآخر دنانير غناية **(قوله)** ضمن عنده) أي ضمن الدافع ضمان الغصب ط **(قوله)** واصله مسألة الوديعة) أي إذا أودع عند رجلين شيئاً يقبل انقصة فدفع أحدهما كله إلى الآخر فإن الدافع يضمن عنده خلافاً لهما زيلعي **(قوله)** ضمن كل حصته) كل فاعل ضمن وحصته مفعوله قال ط عن المكي صورته كافي البناء أن يكون لأحدهما عشرة على الراهن وللآخر خمسة عليه والرهن ثلاثون درهما فهلك عشرون من الرهن فتبقى العشرة في يدها اثلاثا ويسقط من صاحب العشرة ثلثا ومن صاحب الخمسة ثلثه فيكون على الراهن لصاحب العشرة ثلث العشرة وهي ثلاثة وثلث ولصاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم وثلثا درهم اه **(قوله)** لتجزئ الاستيفاء) أي لأن الاستيفاء يقبل التجزأ **(قوله)** فإن قضى الخ) الأصوب تقديمه على قوله ولو هلك الخ كفاعل ابن الكمال ليفيد أن كلا منهما يضمن حصته ولو قضى الراهن دين أحدهما لما في النهاية عن المبسوط لو هلك الرهن في يد الثاني يسترد الراهن ما قضاه إلى الأول من الدين لأن ارتهان كل منهما باق ما لم يصل الرهن إلى الراهن لما مر أن كلا منهما في نوبة كالعديل في نوبة الآخر **(قوله)** ما مر) أي قريبا في قول المصنف وكله رهن من كل منهما **(قوله)** بلافترق) أي بلافترق تجزئ فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقيا كالموكل كان المرتهن واحدا **(قوله)** رهنا واحدا) يعني صفقة واحدة لقول الكرخي وهو عبد أو عبدان فليس المراد توحيد المرهون بل توحيد الرهن أي العقد **(قوله)** بدين عليهما) سواء كان في صفقة واحدة أو كان على كل واحد منهما دين على حدة اتفاني عن الكرخي **(قوله)** ويمسكه الخ) أي فلو أدى أحدهما ما عليه لم يكن له أن يقبض من الرهن شيئا لأن فيه تفريق الصفقة على المرتهن في الإمساك اتفاني **(قوله)** إذا لا شيوخ) الظاهر أنه علة لقوله صح قال الاتفاني وذلك لأن رهن الاثنين من الواحد يحصل به القبض من غير إشاعة فصار كرهن الواحد من الواحد **(قوله)** لحبس الكل بكل الدين) فيكون محبوسا بكل جزء من أجزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين هداية إذ لو أمكن الراهن أخذ ما يحتاج إليه يتكاسل في قضاء الباقي **(قوله)** كالبيع الخ) فإن المشتري إذا أدى حصة بعض المبيع من الثمن لا يتمكن من أخذه **(قوله)** فإن سعى الخ) بأن قال رهنتك هذين العبدين كل واحد منهما بخمسمائة وسلمهما إليه ثم نقد خمسمائة وقال أدبت عن هذا العبد وأراد أخذه في رواية الأصل ليس له ذلك وفي رواية الزيادات له ذلك كفاية فلو قال أحدهما بعشرين والآخر بالباقي ولم يبين هذا من هذا لم يجز الرهن لأنها جهالة تقضي إلى المنازعة عندهلاك أحدهما أو استرداده كأفاده الاتفاني عن كافي الحاكم **(قوله)** لتعدد العقد بتفصيل الثمن) الأصوب إبدال الثمن بنحو البديل لأن المفصل في الرهن هو الدين **(قوله)** في الرهن لا البيع) لأن قبول العقد في أحد المرهونين لا يكون شرطا لصحة العقد في الآخر حتى إذا قبل في أحدهما صح فيه بخلاف البيع لأن العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن ولهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لأن البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لأن العادة قد جرت بضم الرديء إلى الجيد في البيع فيلحقه الضرر بالتفريق زيلعي **(قوله)** هو الأصح

ولو غير شريكين) فإن تهايا
فكل واحد منهما في نوبة
كالعديل في حق الآخر
هذا لو لم لا تجزأ وإن مما
تجزأ فعلى كل حبس
النصف فلو دفع له كله
ضمن عنده خلافا لهما
واصله مسألة الوديعة زيلعي
(ولو هلك ضمن كل
حصته) لتجزئ الاستيفاء
(فإن قضى دين أحدهما
فكله رهن الآخر) لما مر
أن كل العين رهن في يد
كل منهما بلافترق) وإن
رهنا رجلا رهنا واحدا
(بدين عليهما صح بكل الدين
ويمسكه إلى استيفاء كل
الدين) إذا لا شيوخ) ولو
رهن عبدين بألف لا يأخذ
أحدهما بقضاء حصته
لحبس الكل بكل الدين
كالبيع في يد البائع) فإن
سعى لكل واحد منهما
شيء من الدين له أن يقبض
أحدهما إذا أدى ماسمى له
بخلاف البيع) لتعدد العقد
بتفصيل الثمن في الرهن
لا البيع هو الأصح

اي الفرق بين ما اذا سمي لكل من المرهونين شيئا وبين ما اذا لم يسم هو واضح كما في التبيين والكفاية وهو رواية الزيادات **(قوله)** وبطل بينة كل منهما **(الح)** هذه مسألة مستقلة لاتعاق لها بما سبق درر فتقوله في العناية انها من شعب قوله رهنا رجلا فيه نظر لان الرجلين هنا يدعيان انهما مرتهنان وان الرجل راهن وبه صرح في المعراج بقوله فالخاصل ان المرتهن اثنان والراهن واحد اه فنبه ثم اعلم ان هذه المسئلة على وجهين لان الدعوى اما في حياة الراهن او لا وفي الاول على ثلاثة اوجه لان الرهن اما في يد احدى المدعين فيقضى به له وان ارخ الآخر لان اليد لا تنقض بالتاريخ لاحتمال سبقه على التاريخ الا اذا اثبت الآخر ان عقده قبل قبضه واما ان يكون في ايديهما او في يد الراهن وفيهما ان ارخا واحدهما اسبق يقضى له وكذا ان ارخ احدهما وان لم يؤرخا او ارخا على السواء بطل **(الح)** والثاني على ثلاثة اوجه ايضا وفيها كلها ان ارخا واحدهما اسبق قضى له وان لم يؤرخا او ارخا على السواء فان كان الرهن في ايديهما او في يد الراهن نصف بينهما استحسانا وبه اخذ ابو حنيفة اه مخلصا من غاية البيان والتاخر خاتمة **(قوله)** اي ان كل واحد تبع فيه المصنف في منحه قال ح صوابه رجوع ضمير انه والمستتر في رهنه للرجل والبارز لكل واحد منهما اه اي لان الرجلين مرتهنان لاراھنان كما علمت واقول يوههم ان حل الشارح خطأ وليس كذلك نعم لو ارجع المستتر في رهنه لكل واحد كان خطأ اما ضمير انه فلا فرق في صحة المعنى بين ارجاعه للرجل او لكل واحد الا ان الاول اظهر فتدبر **(قوله)** رهنه هذا الشيء عنده اقول الصواب حذف الضمير وحذف عنده لان فيه الجمع بين تعدية رهن الى مفعوله الآخر بنفسه وبالظرف معا وقد منا انه يقال رهن الرجل شيئا ورهنه عنده فنبه **(قوله)** لاستحالة كون كل رهنا لهذا وكله رهنا لذلك اي على الانفرد بعقدين بأن ينفرد كل منهما بحبسه ولا حق فيه لصاحبه بخلاف المسئلة السابقة في قوله رهن عنا عند رجائين واللام في قوله لهذا ولذلك للتعليل تأمل **(قوله)** ولا يمكن تنصيفه **(الح)** وكذا لا يمكن القضاء بكله لاحد هما بعينه لعدم الاولوية ولا يمكن ان يجعل كأتهما ارتنهان معا حين جهالة التاريخ لان كلاهما اثبت بينته رهن الكل فيكون القضاء بخلاف الدعوى افاده في الهداية **(قوله)** قهاترتا اي تساقطت البيتان لتعذر العمل بهما وهذا قياس والاستحسان التنصيف بينهما فهذه من المسائل التي رجح فيها القياس على الاستحسان **(قوله)** هذا ان لم يؤرخا وكذا ان ارخا وتاريخهما سواء اتقاني **(قوله)** كان صاحب التاريخ الاقدم اولى) لانه اثبت العقد في وقت لا ينازعه فيه صاحبه وكذلك ان ارخ احدهما فقط لظهور العقد في حقه من وقت التاريخ وفي حق الآخر للحال اتقاني **(قوله)** وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما أفاد ان ما مر مفروض فبا اذا كان في يد الراهن او في ايديهما **(قوله)** كان ذوا اليد احق) اي سواء ارخ الآخر او لم يؤرخ كما قدمناه **(قوله)** اقرينة سبقه) اي لان تمكنه من القبض دليل سبق عقده فهو اولى نهاية **(قوله)** ولو مات راھنه) أفاد ان ما مر مفروض فيما اذا كانت الدعوى في حياة الراهن **(قوله)** اي راھن العبد مثلا) الاولى اي راھن الشيء لانه المذكور في المتن **(قوله)** زيلعي) حيث قل وقوله اي قول الكثر والعبد في ايديهما وقع اتفاقا حتى لو لم يكن العبد في ايديهما وأثبت كل واحد فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك

(وبطل بينة كل منهما) اي من رجائين (على رجل انه) اي أن كل واحد (رهنه هذا الشيء) كعبد مثلا (عنده وقبضه) لاستحالة كون كل رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في آن واحد ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع قهاترتا وحينئذ فتهلك أمانة اذ الباطل لاحكم له هذا) ان لم يؤرخا فان ارخا كان صاحب التاريخ الاقدم اولى وكذا اذا كان) الرهن (في يد أحد هما كان) ذوا اليد (احق) اقرينة سبقه (ولو مات راھنه) اي راھن العبد مثلا (و) الحال ان (الرهن معهما) اي في ايديهما (أولا) اي أوليس العبد معهما فان الحكم واحد زيلعي

لهذا لم يذكر اليد في المسئلة الاولى اه وفيه نظير لانه الاحتراز عما لو كان في يد احدها فانه يقضى به لذى اليد كافي حالة الحياة كما نقله أبو السعوي عن شرح باكير على الكنز وعن الشاذلي ونقله ط عن الكشف (قوله فبرهن كل احد) اى ولم يؤرخا على السواء املوا احدهما سبق قضيه كما قدمناه وبقي ما وارخ احدهما وقياس ما مرانه لو كان الآخر زايد وحده قضيه والا فللمؤرخ هذا ما ظهر لى تأمل (قوله كما وصفنا) اى في صدر المسئلة بان برهن كل ان الرجل رهنه هذا الشيء (قوله نصفه) اسم كان ورهنا خبرها وفي يد متعلق به أو بمحذوف ورهنا تمييز تمل (قوله لانقلابه احد) بيان للفرق بين المستلئين حيث اخذ في الاول بالقياس وفي هذه بالاستحسان قال الزيلعي وفي القياس هذا باطل وهو قول ابى يوسف ووجه الاستحسان ان العقد لا يراد لذاته بل لحكمه وحكمه في حالة الحياة الجبس والشائع لا يقبله وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشائع يقبله اه ملخصا (قوله قال) اى في العمادية (قوله وهذا) اى قوله تهلك هلاك المرهون (قوله ظاهر اذا رضى) ويؤيد هذا ما في الخلاصة عن فتاوى النسفي هذا مستقيم اذا ما كنه استردادها فتركها اما اذا تركها لمعجزه ففيه نظر اه والظاهر انه يحمل ما في البرازية عن العتابي تقاضى دينه فلم يقضه ورفع العمامة عن رأسه رهنا وأعطاه منديلا يلفه على رأسه فالعمامة رهن لان الغريم بتركها عنده رضى بكونها رهنا اه (قوله ومفاده احد) تطويل من غير فائدة ولو قال ومفاده انه لو لم يرض بذلك يهلك هلاك الغصب لكان اوضح ط (قوله وعليه) اى على ما استفيد من قوله والا لا وهو انه يهلك هلاك الغصب يحمل اطلاق السراجية ونصها اذا أخذ عمامة المديون بغير رضاه لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا بل غصبا اه فقوله بل غصبا دل على انه تركها بالارضاء (قوله لرب المال مسك مال المديون) عبارة المجتبى ان يمسك وهى اولى الان ثبت مجبى الفعل مجردا متعديا بنفسه وفي القاموس مسك به وامسك وتمسك واستمسك احتبس واعتصم به وامسكه حبسه وعن الكلام سكت اه تأمل (قوله رهنا بلا اذنه) ظاهره انه يهلك هلاك الرهن وفيه نظرا لشرط الزهن كونه على وجه التبرع كما قدمناه وفي البرازية صاحب الدين ظفر بغير جنس حقه من مال مديونه لا يحبس رهنا الا برضا مديونه اه فتأمل * (فرع) رجل دخل خانا فقال له صاحب الخان لا ادعك تنزل ما لم تعطنى رهنا فدفع اليه ثيابه فهلكت عنده ان رهنا بأجر البيت فالرهن بمافيه وان اخذه له لاجل انه سارق او خفي عليه فانه يضمن قال ابوالليث وعندى لاضمان في الوجهين لانه غير مكروه في الدفع خلاصة (قوله وقيل اذا ايس احد) كذا عبر في المنهج وظاهره انه من غير جنس حقه والا فلو من جنسه فله اخذ قدر حقه منه بلا كلام ولا وجه لحكاية بقيل على ان اقدمنا في كتاب الحجر عن المقدسى عن بعضهم ان الفتوى اليوم على جواز الاخذ مطلقا (قوله وأقره المصنف) فيه ان ما ذكره المصنف من التوفيق يفيد اشتراط الرضا فلم يكن معرجا على ما في المجتبى (قوله لم يكن واحدا منهما رهنا) فلا يذهب شئ من الدين بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فدفع الى الطالب مائة وقال خذ منها عشرين فضاعت قبل الاخذ فانها من مال الدافع والدين على حاله تأخر خاتمة عن المنتقى عن محمد زاد في الخاتمة ولودفع اليه ثوبين وقال خذ احدها رهنا بدينك فأخذها وقيمتها على السواء قال

(فبرهن كل كذلك) كما
وصفنا (كان في يد كل واحد
منهما نصفه) اى العبد
(رهنا بحقه) استحسانا
لانقلابه بالموت استيفاء
والشائع يقبله (اخذ عمامة
المديون لتكون رهنا عنده
لم تكن رهنا) واذا هلك
تهلك هلاك المرهون قال
وهذا ظاهر اذا رضى
المطلوب بتركه رهنا عمادية
ومفاده انه ان رضى بتركه
كان رهنا عمادية ومفاده انه
ان رضى بتركه كان رهنا
والا لا وعليه يحمل اطلاق
السراجية وغيرها كما افاده
المصنف وفي المجتبى لرب
المال مسك مال المديون هنا
بلا اذنه وقيل اذا ايس فله
اخذ مائة حقه قضاء عن
دينه واقره المصنف (دفع
ثوبين فقال خذ ايهما شئت
رهنا بكذا فأخذها لم يكن
واحد منهما رهنا

قبل ان يختار احدها) سراجية* (فروع)* غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتهن باذن راهن أمره بدفعه للدلال فدفع فهلك لم يضمن * حمى وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئاً* الاجل في الرهن يفسده * سلطه بيع الرهن ومات للمرتهن بيعه بلا محضر وارثه * غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن أمره للقاضي لبيعه بدنه ينبغي ان يجوز * ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كذا في متفرقات بيوع النهروفي الذخيرة ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه والله تعالى أعلم

محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين اه وهذا موافق لما قدمه الشارح اول الباب عن الزواهر وقال ان الشيوع الثابت ضرورة لا يضر ولنظر وجه الفرق بين المستثنين ولعله هو انه في الاولى انما جعل الرهن مائع عليه مشيئة المرتهن فاذا اختار احد التوين فقد تعين وقبل ذلك لم يصير احدهما رهناً فيبقى كل منهما عنده امانة واماني الثانية فقد جعل احدهما رهناً في الحال بلا خيار لكنه ابهمه وليس احدهما أولى من الآخر فصار نصف كل منهما رهناً هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم لكن قال في الخانية بعد صفحة رجل رهن عند رجلين ثوبين على عشرة دراهم وقال احدهما رهن لك بعشرتك او قال خذا بهما شئت رهناً بدينك قال ابو يوسف هو باطل فان ضاعا جميعاً لم يكن عليه شيء ودينه على حاله اه ومثله في الظهيرية فعند ابى يوسف لافرق بين المستثنين والتفرقة بينهما قول محمد (قوله قبل ان يختار احدهما) لانه انما يصير رهناً اذا اختاره اما قبله فلا ولو لوجبة وهو مؤيد لما قدمناه من الفرق فاذا اختار احدهما صار مضموناً عليه دون الآخر (قوله غصب الرهن) اي اذا غصبه احد من المرتهن كان كهلاكه فيضمن بالاقول ولا يخفى انه لو غصبه المرتهن بأن ركب الدابة او استخدم العبد او لبس الثوب بلا اذن فهلك كان مستهلكاً فيضمن قيمته بالغة ما بلغت (قوله الا اذا غصب الخ) لانه في حال الانتفاع مستعير فبطل حكم الرهن فاذا غصب منه او هلك في تلك الحالة لم يسقط شيء من الدين فاذا فرغ من الانتفاع عادرهنا مضموناً كما قدمناه سابقاً ويأتي في باب التصرف في الرهن (قوله امره) اي امر الراهن المرتهن (قوله لم يضمن) اي المرتهن لانه هلك في يد الراهن حكماً (قوله ضمن ضمان الرهن) لان قبضه مضمون بخلاف المودع وقوله لا الزيادة لانه متمتع لجران العادة بأن الحامي يحفظ في صندوقه ويضع قصعة الماء عليه بخلاف ما لو تعدى بأن اراقه قصد فيضمن الزيادة (قوله والمودع لا يضمن شيئاً) لما قلنا (قوله الاجل في الرهن يفسده) لان حكمه الحبس الدائم والتأجيل ينفيه بخلاف تأجيل دين الرهن حموى عن القية فاذا هلك يضمن ضمان الرهن لان الفاسد منه كالصحيح على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى (قوله سلطه بيع الرهن) الاولى على بيعه وكأنه ضمنه معنى امر فداءه بالباء (قوله للمرتهن بيعه) فليس للوارث نقض البيع لانه تعلق به حق المرتهن فلا يقال انه وكالة تبطل بالموت ويأتي تمامه في الباب بعده (قوله ينبغي ان يجوز) كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى اه وجزم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه البيروني بما في البرازية عن النية للمرتهن بيع الرهن باجازة الحاكم واخذ دينه اذا كان الراهن غائباً لا يعرف موته ولا حياته اه اقول يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة وان كان اطلق القية تأمل بقى ما اذا كان حاضراً وامتنع عن بيعه وفي الوالوجية يجبر على بيعه فاذا امتنع باعه القاضي او امينه للمرتهن وأوفاه حقه والعهدة على الراهن اه ملخصاً وبه أفتى في الحامدية وحرر في الحيرية انه يجبره على بيعه وان كان داراً ليس له غيرها يسكنها لتعلق حق المرتهن بها بخلاف المفلس (قوله ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن الخ) اي اذا لم يحماله الراهن وفي البيروني عن الوالوجية وبيع ما يخاف عليه الفساد

بلون الحاكم ويكون رهنا في يده لان امساكه ليس من الهلاك وان باع بغير أمره ضمن لان ولاية البيع نظر المالك لا تثبت الا للحاكم اه قال البيروني اقول يؤخذ من هذا جواز بيع الدار المرهونة اذا تداعت للخراب وكانت واقعة الفتوى اه والله تعالى اعلم

باب الرهن يوضع على يد عدل

لما انتهى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى نائبهما وهو العدل والنائب بعد الاصل والمراد به هنا من رضا بوضع الرهن في يده سواء رضا ببيع ام لا كما افاده سعدى قافهم وباب خبر مبتدأ محذوف اي هذا وال في الرهن للجنس والجملة بعده صفة احوال لصحة الاستغناء عن المضاف والعامل فيها المبتدأ لما فيه من معنى اشير **(قوله)** على يد عدل بان شرطا في عقد الرهن ذلك خاتية **(قوله)** صح ويتم يقضه اي صح الرهن ويتم ويلزم يقبض العدل لان يده في حق المالية يد المرتهن ولذا لو هلك كان في ضمان المرتهن كما يأتي وفي الخاتية لو سلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه **(قوله)** ولا يأخذه احدهما ولو لم يشترط الوضع فوضع جاز أخذه كما اشير اليه في الاختيار قهستاني **(قوله)** ضمن الخ لم يوجد متنا في شرح المصنف وانما ذكره شرحا بعد قوله واذا هلك الخ **(قوله)** لتعلق حقهما به خرق الراهن بالعين والمرتهن بالمالية فهو مودع لهما واحدهما أجني عن الآخر فليس له اخذه ولا للعدل دفعه اليه فان المودع يضمن بالدفع الى الاجنبي **(قوله)** واخذا منه قيمته الخ فان تعذر اجتماعهما يرفع احدهما الامر الى القاضي ليفعل ذلك زيلعي **(قوله)** لثلا يصير قاضيا ومقضيا الذي في الهداية والمنح ومقضيا لانه يقال قضاء الدين أعطاه واقتضى دينه وتقاضاه قبضه وحاصله ان القيمة وجبت في ذمته فلو جعلها رها في يد نفسه صار قاضيا ماوجب عليه ومقتضيا له وبينهما تناف **(قوله)** مبسوط في المطولات اي جوابه مبسوط فيها كالزيلعي وشروح الهداية بيانه انه اذا جعلت القيمة رهنا برأيها او برأي القاضي عند العدل الاول او عند غيره ثم قضى الراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة بسبب دفعه المرهون الى الراهن فالقيمة للعدل يأخذها ممن هي عنده لو وصول المرهون الى الراهن بالتسليم الاول اليه ووصول الدين الى المرتهن يدفع الراهن اليه ولو كانت القيمة للراهن لزم اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد وان كان العدل ضمن بسبب الدفع الى المرتهن فالقيمة للراهن يأخذها ممن هي عنده لقيامها مقام العين المرهونة ولا جمع فيه بين البدلين في ملك واحد لان العين لم تصل الى يد الراهن وقدم ملكها العدل بالضمان ثم اذا ضمن العدل بالدفع الى المرتهن هل يرجع العدل على المرتهن ينظر ان دفع العين اليه عارية او ودیعة لا يرجع الا اذا استهلكها المرتهن لان العدل ملكها بأداء الضمان وتبين انه اعار او اودع ملك نفسه ولا يضمن المودع او المستعير الا بالتعدي وان دفعها اليه رهنا بحقه بان قال خذ بحقك او احبس به رجع العدل عليه سواء هلك او استهلك لدفعه على وجه الضمان **(قوله)** واذا هلك اي في يد العدل او يد امرأته أو ولده

باب الرهن يوضع على

يد عدل

سمى به لعدالته في زعم الراهن والمرتهن (اذا وضعا الرهن على يد عدل صح ويتم قبضه ولا يأخذه احدهما منه وضمن لو دفع الى احدهما لتعلق حقهما به فلو دفعه فلتلف ضمن لتعديده واخذا منه قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يده اثلا يصير قاضيا ومقضيا وهل للعدل الرجوع مبسوط في المطولات (واذا هلك يهلك من ضمان المرتهن فان وكل الراهن (المرتهن او) وكل العدل او غيرها ببيع

او خادمه او اجيره قهستاني (قوله عند حلول الاجل) او مطلقا كفي القهستاني والدرالمتقي
وفي الخانية فلو لم يقل عند حلول الاجل فالعدل بيعه قبله (قوله صح توكله) اي ولو لم يقبض
العدل الرهن حتى حل الاجل وان بطل الرهن كاسر (قوله فان شرطت الوكالة) افاد ان الرضا
بيعه ليس بالازم في العدل كما قدمناه عن سعدى (قوله لا ينزل بعزله) اي بعزل الرهن الا اذا
رضى المرتهن بذلك اتقاني واطبق العزل فشمعل مالو وكله بالبيع مطلقا ثم نهاء عن البيع
بالنسيئة لم يعمل نهيه لانه لازم بأصله فكذا بوصفه كافي الهداية (قوله ولا يموت الراهن) اي
لا ينزل بالعزل الحكمي كموت الموكل وارتداده ولحوقه بدار الحرب لان الرهن لا يبطل بموته
لتقدم حق المرتهن على حق الورثة زيلبي (قوله ولا المرتهن) الا ان يكون وكلا ط
وسيان في قوله وتبطل بموت الوكيل مطلقا (قوله للزومها بلزوم العقد) لانها لما شرطت في
ضمن عقد الرهن صارت وصفا من أوصافه حقا من حقوقه الا ترى ان عقد الوكالة الزيادة
الوثيقة فيلزم بلزوم اصله وتماه في الهداية (قوله فهي تخالف لوكالة المفردة) اي التي لم تذكر
في ضمن عقد الرهن ويستتي الوكالة بالخصوصمة بطلب المدعى اذا غاب الموكل وكذا خوفا من
له الخيار ان يغيب الآخر فيأخذو كيلا يرد عليه فلا ينزل بعزله افاده الرضى وكذا الوكيل
بالامر باليد كاسر في باب عزل الوكيل (قوله من وجوه) ذكر منها هنا خمسة ومنها ما في النهاية
ان العدل اذا ارتد والعياذ بالله تعالى وحكم بليحاقه ثم عاد مسلما يعود وكذا بخلاف المفردة على
قول ابى يوسف حيث لا يعود (قوله يحجر على البيع الح) اي لو غاب الراهن وحل الاجل
وامتنع الوكيل عن البيع يحجر ويأتي بيانه قريبا (قوله وكذا لو شرطت الح) عبارة الزيلبي في
شرح قوله وان باعه العدل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في حق
جميع ما ذكرنا من الاحكام (قوله زيلبي) اي صرح بالتصحيح الزيلبي في شرح قوله فان حل
الاجل وكذا صرح به في الملتقى وكذا في الهداية وقال فيها ويؤيده اطلاق الجواب في الجامع
الصغير وفي الاصل اه واقره الشراح (قوله وان صححها قاضيخان) انت الضمير مع انه عائد
الى ظاهر الروايات لا كتساب المضاف اتأيت من المضاف اليه ثم ان نسبة ذلك الى قاضيخان
عجيبة ولعله سبق قلم من القهستاني ومن تبعه فالذي في الخانية هكذا ولو لم يكن البيع شرطا
في عقد الرهن ثم سلط المرتهن او العدل على البيع صح التوكيل والراهن ان يفسخ هذه
الوكالة ويمتنع عن البيع ولومات الراهن تبطل الوكالة وليس للمرتهن ان يطالب العدل
بالبيع في هذا الوجه وعن ابى يوسف ان الوكالة لا تبطل كالمشروطة في العقد وهو الصحيح اه
وفي الخانية ايضا رجل رهن شيئا ووضع على يدي عدل وسلط العدل على البيع ثم غاب
الراهن فالعدل يحجر على البيع قيل هذا اذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن وقيل بانه
يحجر على كل حال وهو الصحيح اه بحجروفا وكذا صحح الجبر على كل حال في شرحه على الجامع
الصغير كافي النهاية ولم أر من صحح خلاف هذه الرواية وفي المعراج وقال شيخ الاسلام وفخر
الاسلام وقاضيخان هذه الرواية اصح (قوله انه يملك بيع الولد والارث) اي ولد المرهون
وارثه فيما لوجنى عليه احد فدفع ارش الجناية عروضا مثلا فالوكيل هنا بيع ذلك لما
سيدكره المصنف في فصل المتفرقات ان نماء الرهن للراهن وانه رهن الاصل والوكيل

عند حلول الاجل صح)
توكيله (لو) الوكيل (اهلا
لذلك) اي للبيع (عند
التوكيل والا) يكن اهلا
لذلك عند التوكيل (لا)
تصح الوكالة وحينئذ (فلو
وكل يبيعه صغيرا) لا يغزل
(فباعه بعد بلوغه لم يصح)
خلافهما (فان شرطت)
الوكالة في عقد الرهن لم
ينزل بعزله (لا) يموت
الراهن (و) لا (المرتهن)
للزومها بلزوم العقد فهي
تخالف الوكالة المفردة من
وجوه احدها هذا (و)
الثاني ان الوكيل هنا (يحجر
على البيع عند الامتناع
وكذا لو شرطت بعد الرهن
في الاصح) زيلبي على
خلاف ظاهر الرواية وان
صححها قاضيخان وغيره
على ما نقله القهستاني وغيره
فتنبه بخلاف الوكالة المفردة
(و) الثالث انه (يملك بيع
الولد والارث) (و) الرابع
(اذا باع بخلاف جنس الدين

المفرد لا يملك ذلك (قوله كان له ان يصرفه الى جنسه) لانه ما مور بقضاء الدين وجعل الثمن من جنس الدين من ضروراته بخلاف الوكيل المفرد فانه كباع اتته وكالته اتقاني (قوله اذا كان) اي المرهون (قوله فدفع) اي العبد القاتل (قوله كان له بيعه) لانه صار هو الرهن لقيامه مقامه (قوله وله بيعه) اي الوكيل المذكور سواء كان المرتهن أو العدل أو غيرهما بيع الرهن بغية الورثة لانه لم ينسزل بموت الراهن كما مر قال ط وكذا بغية ورثة المرتهن اه اي لو كان الوكيل غيره بقي ما اذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن وسيدكر المصنف آخر الباب الآتي (قوله وتبطل الوكالة بموت الوكيل) يعنى والرهن باق لان الرهن لو كان في يد المرتهن فمات لم يبطل العقده فلا ن لا يبطل بموت العدل أولى عناية ولم يذكر ما يفعله به بعد موت العدل وبطلان وكالته وفي الوالوجية والظهيرية وغيرها ولومات العدل يوضع على يد عدل آخر عن تراض فان اختلفا وضعه القاضي على يد عدل آخر وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مساطا على البيع الا ان يموت الراهن لان القاضي يتولى قضاء ديونه اه (قوله مطلقا) اي سواء كان مرتتها أو عدلا أو غيرهما ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل رضى برأيه لا رأى غيره درر (قوله وعن الثاني الخ) لو أخره بعد قوله ولو أوصى الى آخر بيعه لم يصح لكان ان نسب ط (قوله لكنه خلاف جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل مبسوط الامام محمد وظاهره ان الامام محمد اذ ذكر في اصله جواب ابي يوسف كقولهما ط (قوله الا اذا كان مشروطا له) بان قال له في اصل الوكالة وكلتك ببيعه واجزت لك ما صنعت به من شئ فحينئذ لو وصيه بيعه ولا يجوز لو وصيه ان يوصى به الى ثالث اتقاني * (فرع) * وكل العدل وكلا فباعه ان بحضرة العدل جازوا الا فلا الا ان يميزه ولو باع العدل بعض الرهن بطل في الباقي هندية اي فسد للشروع الطارى (قوله ولا يملك الخ) اي بعد موت العدل كما رأيت بعض العلماء وهو مقتضى السياق لكنه ليس للاحتراز (قوله فان حل الاجل الخ) تقدمت هذه المسئلة قريبا (قوله وغاب الراهن) اي أو وارثه بعد موته واي الوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل اجبر الراهن فان أبى باعه القاضي عندها ولم يبيع عنده قهستاني قال الرملي وهذا فرع الحجر على الحر وتقدم في الحجر ان قولهما به يفتى اه قات وفي البرازية وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح (قوله اجبر) لتعلق حق المرتهن به (قوله كما هو الحكم في الوكيل بالخصومة) يعنى بطلب المدعى قال الاتقاني المدعى اذا طالب خصمه عند القاضي بوكيل ففصله وكلا لم يجز للموكل عزله لان حق الخصم تعلق بهذه الوكالة حين ثبتت بمطالبتة ولو كان وكاله ابتداء من غير مطالبة جاز عزله اه (قوله بان يحبس) تصوير لقوله اجبر الوكيل وفي بعض النسخ وكيفية الاجبار بان يحبس (قوله فان لم) بالجيم قال في المصباح في الامر لججان باب تعب ولججا ولجاجة فهو لجوج ولجوجة مبالغة اذا ازم الشئ وواظبه ومن باب ضرب اه ط (قوله وان باعه العدل) اي المسلط على بيعه في عقد الرهن أو بعهه بزازية (قوله فالثمن رهن) اي وان لم يقبضه لقيامه مقام ما كان مقبوضا هداية فلو هلك في بدل عدل سقط الدين كما اذا هلك عند

كان له ان يصرفه الى جنسه)
اي الدين بخلاف الوكالة
المفردة (و) الخامس (اذا
كان عبدا وقتله عبدا خطأ
فدفع بالجناية كان له بيعه
بخلاف المفردة) متعلق
بالجميع (وله بيعه في غيبة
ورثته) اي ورثة الراهن
(كما كان له حال حياته
البيع بغير حضرته) اي
حضرته الراهن (وتبطل)
الوكالة (بموت الوكيل)
مطلقا وعن الثاني أن وصيه
يخلفه لكنه خلاف جواب
الاصل (ولو أوصى الى
آخر بيعه لم يصح الا اذا
كان مشروطا له) ذلك في
الوكالة (ولا يملك راهن
ولا مرتته بيعه بغير رضا
الآخر فان حل الاجل
وغاب الراهن اجبر الوكيل
على بيعه كما هو) الحكم
(في الوكيل بالخصومة)
اذا غاب موكله وأباها فانه
يجبر عليها بان يحبسها ايما
ليبيع فان لم يبعه ذلك باع
القاضي دفعا للضرر (وان باعه
العدل فالثمن رهن) كالثمن
(فيهلك كماله فان أوفى
ثمنه) بعد بيعه (المرتهن
فاستحق الرهن

المرتهن وكذا اذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر الثمن بزاوية ولا يقال كيف يكون مضمونا ولم يقبضه لانه ثبت في ذمة المشتري بحق المرتهن فكأنه في يد المرتهن أو في يد البائع اتقاني واذا أقر العدل انه قبض الثمن وسلمه الى المرتهن وانكر المرتهن فالقول للعدل لانه أمين وبطل دين المرتهن ولو ايجابية وجوهرة (قوله وضمن) بالبناء للمجهول للفاعل كإظن ونائب الفاعل ضمير الرهن أى طلب ضمانه والطالب هو المستحق وانما أتى بهذا الفعل ليكون مابعد تفضيلا لمذكور فله دره ما خفي دقائقه فافهم (قوله ضمن المستحق الراهن) أى ضمنه قيمة الرهن فالمفعول الثانى محذوف وكذا يقال فيما بعده (قوله لانه غاصب) حيث اخذ العين وسلمها بغير اذن مالكها ط (قوله والقبض) أى قبض المرتهن اه ح (قوله لتملكه بضمانه) أى لان الراهن ملكه بإداء الضمان فتبين انه امره ببيع ملك نفسه هداية (قوله لتعديه بالبيع) يعنى مع التسليم وكان ينبغى ذكره كفى الهداية (قوله يضمن الراهن) أى القيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة هداية (قوله وصحايضا) أى البيع والقبض أى نفذ البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ملكه كما مر وضح قبض المرتهن الثمن فلا يرجع بشئ من دينه على الراهن كفى العناية وغيرها وقولى المنح كالدرر على العدل سبق قلم (قوله أو ضمن) الاول يضمن لانه معطوف على يضمن الذى قبله والفاعل فيه ما ضمير العدل (قوله الذى أداه اليه) أى الى المرتهن لانه تبيين بالاستحقاق انه اخذ الثمن بغير حق لان العدل ملكه بالضمان درر (قوله لانه بدل ملكه) فانه لما أدى ضمانه استقر ملكه فيه ولم يضمن العدل الراهن حتى ينتقل الى الراهن بقى هنا شئ وهو ان المستحق اذا ضمن العدل القيمة فقد تكون القيمة اكثر من الثمن الذى اخذه العدل من المرتهن فمن يضمن تلك الزيادة ورأيت الشرنبلالى ذكر بحثائه ينبغى ان يرجع بالزيادة على الراهن اه و ذكر الشرنبلالى بحثا آخر وهو ان المصنف لم يذكر رجوع المشتري في هذا الشق بل سبكه فيه لو كان الرهن قائما فينبغى انه ان سلم الثمن الى المرتهن ان يرجع به عليه أو الى العدل يرجع به عليه ثم العدل يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع بدينه على الراهن الخ ما ذكره واقول ليظهر لى وجه صحته لان المشتري لم يغرم شيئا فكيف يرجع ثمن ما هلك في يده نعم لو ذكر وان المستحق يرجع بالقيمة على المشتري لانه غاصب ايضا بالقبض وهداهلك المصوب في يده ينبغى ان يقال يرجع المشتري بالثمن الذى أداه الى العدل او المرتهن ويرجع المرتهن به على العدل والعدل على الراهن ولينظر ما وجه عدم ذكرهم ذلك بل اقتصر واعلى رجوع المستحق على الراهن او العدل مع انه ينبغى ذكره ايضا ثم رأيت في الحواشى السعدية قال مانصه والظاهر ان يكون للمستحق خيار تضمين المشتري ايضا لانه متعديلا لاخذ والتسليم لكن لم يذكر اه (قوله ويرجع هو على العدل بتمنه) يعنى فيما اذا سلم المشتري الثمن بنفسه الى العدل ولوانه سلمه الى المرتهن لم يرجع على العدل به لان العدل فى البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا فبقى ضمان الثمن على المرتهن والدين على الراهن شرنبلالى عن الزيلعى (قوله لانه العاقد)

وضمن (فان) كان المبيع
(هالكا في يد المشتري
ضمن المستحق الراهن
قيمه) ان شاء لانه غاصب
(و) حينئذ (صح البيع
والقبض) لتملكه بضمانه
(او) ضمن المستحق
(العدل) لتعديه بالبيع
(ثم هو) أى العدل (يضمن
الراهن وصحايضا) (أو)
ضمن (المرتهن ثمنه) الذى
أداه اليه (وهو) أى الثمن
(له) أى العدل لانه بدل
ملكه (ويرجع المرتهن
على رايه بدينه) ضرورة
بطلان قبضه (وان) كان
الرهن (قائما) فى يده مشتريه
(أخذه المستحق من
مشتريه ورجع هو) أى
المشتري (على العدل بتمنه)
لانه العاقد

به حقوق العقد درر (قوله ثم هو على الراهن) لانه هو الذى أدخله فى العهدة فيجب عليه تخليصه هداية (قوله به اى بثمه) وقع فى الهداية وتبعه الزيلعى التعبير بالقيمة وذكر الشارحون ان المراد بها الثمن (قوله صح القبض) اى قبض المرتهن الثمن (قوله وسلم الثمن للمرتهن) ذكره فى الهداية تعاليا وهو الاحسن (قوله ارجع العدل على المرتهن بثمه) لانه اذا نقض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمنا فيجب نقض قبضه ضرورة هداية (قوله ثم رجع الخ) لانه لما انتقض قبضه عاد حقه فى الدين كما كان (قوله اى بدينه) كان على المصنف التصريح به لئلا يعود الضمير على غير المذكور فى كلامه مع الايهام أفاد ط (قوله وان شرطت الوكالة الخ) يعنى أن التفصيل المار انما هو فيما اذا شرطت فى العقد لانه تعاقبها حق المرتهن بخلاف المشروطة بعده لانه لم يتعاقب بها حقه فلا يرجع العدل عليه قال الزيلعى وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع وقول السرخسى هو ظاهر الرواية الا أن فخر الاسلام وشيخ الاسلام قالا الاصح جبره لا لاطلاق محمد فى الجامع والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة فى العقد كالمشروطة فيه فى حق جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك اه مائخصا (قوله فقط) اى ليس له الرجوع على المرتهن (قوله أولا) بازضاع الثمن فى يد العدل بلا تعديده درر (قوله وضمن الراهن) بالرفع على أن الفعل من الثلاثى المجرد او بالنصب على انه من المزيد والفاعل ضمير المستحق المعلوم من المقام وكذا ما بعده والحاصل ان له تضمين الرهن لتعديده بالتسليم او المرتهن لتعديده بالقبض (قوله هلك الرهن بدينه) اى بمقابلته قال الزيلعى وان ضمن الراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الرهن لان الراهن ملوكباده الضمان مستندا الى ما قبل التسليم فتبين انه رهن ملك نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا بهلاكه (قوله لضرره) الاولى لغرره بالغين المعجمة قال فى الدرر اما بالقيمة فلانه مغرور من جهة الرهن بالتسليم اه ونحوه فى الزيلعى وغيره ط (قوله لانتقاض قبضه) اى المرتهن الرهن بتضمينه فيعود حقه كما كان لان الرهن لم يكن ملك الراهن حتى يكون بهلاكه مستوفيا عناية وهذا اشكال وجواب المذكور ان فى الهداية والتبيين (قوله ذهبت عين دابة المرتهن) الاضافة الى المرتهن لادنى ملاسة والاصوب ابداله بالرهن وعبرة الولوجية ولو ذهبت عين دابة الرهن سقط ربع الدين لان العين من الدابة التى يستعمل عليها ربعها فقد فات ربعها فيسقط ربع الدين اه وهو مفروض فيما اذا كانت قيمتها مثل الدين كما قيده فى المبسوط واحتز بقوله التى يستعمل عليها كالبقرة والفرس عن نحو الشاة فانه يضمن النقصان (قوله وسيجي) اى فى باب جناية البهيمة ان اقامة العمل بها انما تمكن بارباع أعين عيناها وعينا مستعملها اه * (خاتمة) * المولى لا يصلح عدلا فى رهن مأذونه ولومدبونا حتى لو شرط لم يجز الرهن وصح عكسه والمكاتب يصلح عدلا فى رهن مولاه كعكسه والمكفول عنه لا يصلح عدلا فى رهن الكفيل كعكسه وكذا رب المال فى رهن المضارب كعكسه وكذا أحد شريكي الفاوضة او الغنان الا فيما كان من غير التجارة لان كلاهما اجنبى عن صاحبه فيه وكذا الراهن لا يصلح عدلا فى الرهن ويفسد العقد الا ان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جاز بيعه اه ط عنى الهندية ملخصا

باب التصرف فى الرهن والجناية عليه وجانيته على غيره

(ثم يرجع هو) اى العدل
(على الراهن به) اى بثمه
(و) اذا رجع عليه (صح
القبض) وسلم الثمن للمرتهن
(او) رجع العدل (على
المرتهن بثمه ثم) رجع
(هو) اى المرتهن (على
الراهن به) اى بدينه زاد
هنا فى الدرر والوقاية وان
شرطت الوكالة بعد الرهن
رجع العدل على الراهن
فقط سواء قبض المرتهن
ثمنه او لا (فان هلك الرهن
عند المرتهن فاستحق)
الرهن (وضمن الراهن
قيمتها هلك) الرهن (بدينه
وان ضمن المرتهن القيمة
رجع على الراهن بقيمتها)
التي ضمنها لضرره (وبدينه)
لانتقاض قبضه * (فرع) *
فى الولوجية ذهبت عين
دابة المرتهن يسقط ربع
الدين وسيجي

باب التصرف فى

الرهن والجناية عليه

وجانيته

اى الرهن (على غيره

توقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتبه او قضاء دينه فان وجد احدها نفذ وصار ثمنه رهنا في صورة الاجازة (وان لم يحجز) المرتهن البيع (وفسخ) بيعه (لا يفسخ) بفسخه في الاصح (و) اذا بقي موقوفا (لا المشتري) بالخيار (ان شاء صبر الى فكاك الرهن أو رفع الامر الى القاضي لفسخ البيع) وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه من ابن كمال (ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الرهن ايضا) من رجل (آخر قبل ان يحجز المرتهن) البيع (فالثاني موقوف ايضا على اجازته) اذا الموقوف لا يمنع توقف الثاني (فأيهما أجاز لم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن) ثم أجره أو رهنه أو وهبه من غيره فأجاز المرتهن الاجازة أو الرهن الاجازة أو الرهن أو الهبة جاز البيع الاول) لحصول النفع تحول حقه للثمن على ما تقر في محله تحرر (دون غيره من هذه العقود) اذا لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المساع فينفذ

لما ذكر الرهن وأحكامه ذكر ما يعترض عليه اذ عارضه بعد وجوده معراج (قوله توقف بيع الراهن رهنه الخ) وكذا توقف على اجازة الراهن بيع المرتهن فان أجازته جاز ولا فلا وله أن يبطله ويعيده رهنا ولو هلك في يد المشتري قبل الاجازة لم يحجز الاجازة بعده ولا الراهن أن يضمن أيهما شاء قهستاني عن شرح الطحاوي وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ينفذ وتامة في الزيلعي (فرع) قال المرتهن للراهن بيع الرهن من فلان فباعه من غيره لم يحجز ولو قال المستأجر للمؤجر ذلك جاز بيعه من غيره جامع الفصولين (قوله على اجازة مرتبه الخ) أو براهه الراهن عن الدين حموي (قوله نفذ) لزوال المانع وهو تعلق حتى المرتهن به وعدم القدرة على تسليمه زيلعي (قوله وصار ثمنه رهنا) أي سواء قبض الثمن من المشتري أو لا لقيامه مقام العين والثمن وان كان ديناً لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قبل تكون قيسته رهنا بقاء حتى لو توى الثمن على المشتري يكون من المرتهن يسقط به دينه كما لو كان في يده برزنية ولبعض محشي الاشياء هنا كلام منشؤه عدم التأمل والمراجعة وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ان المرتهن ان شرط أن يكون الثمن رهنا عند الاجازة كان رهنا والا فلا وتامة في الزيلعي (قوله في الاصح) لان امتناع النفاذ لحقه وهو الحبس والتوقف لا يفوته وعن محمد يفسخ بفسخه حتى لو افترقه الراهن لاسيلا للمشتري عليه بعده زيلعي ملخصا (قوله أرفع الامر الى القاضي) لان هذا الفسخ لقطع المنازعة وهو الى القاضي غناية (قوله وهذا الخ) أي ثبوت الخيار للمشتري لكن عدم الفرق هو الاصح روى عن منية المفتي وهو اختار للفتوى حموي وغيره عن التجنيس وفي جامع الفصولين يخبر مشتري مرهون ومأجور ولو عالما به عندها وعند أبي يوسف يخبر جاهلا لاعالما وظاهر الرواية قولهما اهـ قل الرمي في حاشيته عليه وهو الصحيح وعليه الفتوى كافي للولولجية (قوله من رجل آخر) سيأتي تقييده بغير المرتهن (قوله فأيهما أجاز لم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن) ثم أجره أو رهنه أو وهبه من غيره فأجاز المرتهن الاجازة أو الرهن الاجازة أو الرهن أو الهبة جاز البيع الاول) لحصول النفع تحول حقه للثمن على ما تقر في محله تحرر (دون غيره من هذه العقود) اذا لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المساع فينفذ

وفي الاشياء باع الراهن

الرهن من زيد ثم باعه
من المرتهن انفسخ الاول
(وصح اعتاقه وتدييره
واستيلاده) اى نفذ اعتاق
الرهن (رهنه فان) كان
(غنيا و) كان (دينه)
اى المرتهن (حالا اخذ)
المرتهن (دينه من الرهن
وان مؤجلا اخذ قيمته
لارهن بدله الى) زمان
(حلوله) فان حل استوفى
حقه لو من جنسه ورد
الفضل (وان) كان الراهن
(معسرا ففي العتق سعى
العبد في الاقل من قيمته
ومن الدين ويرجع على
سيده غنيا وفي التدبير
والاستيلاد سعى) كل
(في كل الدين بلارجوع)
لان كسب المدبر وام الولد
ملك المولى (فاذا اتلف
الراهن) (الرهن فحكمه
حكم ما اذا اعتقه غنيا) كاسر
(و) (الرهن) ان اتلفه
أجنبي) اى غير الراهن
(فالمرتهن يضمه) اى
المتلف (قيمه يوم هلك
وتكون) (القيمة) رهنا
عنده) كاسر واما ضمانه
على المرتهن فمعتبر بقيمه
يوم القبض لانه مضمون
بالقبض السابق زيلعى
(وباعارته) اى المرتهن
الرهن (من راهنه يخرج
من ضمانه) (تسميتها عارية

المنفعة وحقه في مالية العين لافي المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع من النفاذ فينفذ
البيع السابق كالوباع المؤجر العين من اثنين وأجاز المستأجر البيع الثانى فنفذ الاول لانه لاحقه له
في الثمن فكانت الاجازة اسقاطا اه مخلصا (قوله ووفي الاشياء الخ) هذا كالا استدراك على
قول المصنف سابقا فالثانى موقوف كأنه يقول محل توقف الثانى كالاول اذا كان البيع الثانى
من غير المرتهن أما اذا كان منه فلا يتوقف وأنما يبطل البيع الاول ووجهه انه طرأ ملك بات على ملك
موقوف فابطله ط عن ابى السعود (قوله وصح اعتاقه الخ) ما تقدم كان في تصرفات تقبل الفسخ
كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فلم تجز في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه
في الحبس الا بعد قضاء الدين وما هنا في تصرفات لا تقبل الفسخ فتنفذ ويبطل الرهن أفاده القهستاني
اى سواء كان موسرا أو معسرا الصدوره من اهله في محله وهو ملكه فلا يلو تصرفه بعدم اذن
المرتهن وامتاع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم وتماه في الهدية ومثل
الاعتاق الوقف وفي الاسعاف وغيره لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع
مأليه ان كان موسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه (قوله اى نفذ) أشار به
الى ان التعبير به أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعبير ببيصح يوهم انها غير
صحيحة ط وقوله اعتاق الراهن اى وما بعده وأشار الى ان المصدر مضاف الى فاعله وقوله رهنه
بالنصب مفعوله (قوله للرهن) اى للارتهان وقوله بدله اى بدل الرهن بمعنى المرهون تأمل
والحاصل انه يأخذ قيمته وتجعل رهنا كانه (قوله ورد الفضل) اى ان كان فضل ويرجع
بالزيادة ان نقصت عن دينه ط (قوله ففي العتق) اى الذى يغير اذن المرتهن جوهره فلو باذنه
فلا سعاية على العبد ابوالسعود (قوله سعى العبد الخ) لانه لما تعذر للمرتهن استيفاء حقه
من الراهن يأخذه ممن ينتفع بالعتق والعبد انما ينتفع بمقدار ماليته فلا يسعى فيما زاد على قيمته
من الدين ابن كمال (قوله في الاقل من قيمته ومن الدين) وكيفيته ان ينظر الى قيمة العبد يوم
العتق ويوم الرهن والى الدين فيسمى في الاقل منهما زيلعى ويقضى الدين بالكسب الا اذا كان
من خلاف جنس حق المرتهن فيبدل بجنسه ويقضى به دينه غناية (قوله ويرجع على سيده
غنيا) اى اذا أيسر لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمّل عنه ابن كمال (قوله
سعى كل) اى من المدبر والمستولدة (قوله في كل الدين) اى ولوزائد على القيمة لما ذكره الشارح
(قوله لان كسب المدبر الخ) تعليل لقوله في كل الدين ولقوله بلارجوع (قوله كاسر) اى
من انه لو كان الدين حالا أخذ منه كله والأخذ القيمة لتكون رهنا الى حلول الاجل (قوله فالمرتهن
يضمه) أشار الى ان المرتهن هو الخصم في تضمينه كافي الهدية (قوله قيمته يوم هلك) فلو كانت
قيمه يومه خمسمائة وقد كانت يوم الرهن ألفا كالدين ضمن خمسمائة وصارت رهنا وسقط من
الدين خمسمائة كأنها هلكت بأفة كافي الهدية (قوله وأما ضمانه على المرتهن) بيان لوجه
ضمان المرتهن الزيادة حيث سقط مثلها من الدين قال الاتقانى لان ضمان الرهن يعتبر فيه القيمة
يوم القبض وحينئذ كانت ألفا فيضمن الزيادة على ما غرم الاجنبى اه قال في الكفاية ولا
يقال الرهن لو كان باقيا كما كان وقد تراجع السعر وانقصت قيمته فانه لا يسقط من الدين شئ

قلنا لان ثمة لعين باق كما كان وانما يحصل التغير بسبب التراجع والعين بحال يمكن ان تنصير
ماله بالتراجع كما كان يوم القبض فلم يعتبر التغير وهذا التغير الحاصل بالتراجع استقر بالهلاك
ولم يبق على حال تعود ماله كما كان اه بقي ماذا اُتلفه المرتهن فيغرم القيمة وتكون رهنا
في يده فذاحل الاجل والدين من جنس القيمة استوفى منها ولو فيها فضل رده وان نقصت
القيمة قبل الاتلاف تراجع السعر الى خمسمائة وكانت الفاوجب بالاستهلاك خمسمائة وسقط
من الدين خمسمائة لان ما انتقص كالهالك وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض
السابق لا بتراجع السعر ووجب عليه الباقي بالاتلاف وهو قيمته يوم اُتلف هدية ملخصا
وبجعله مضمونا بالقبض السابق لا بتراجع السعر اندفع استشكل الزيلعي بأن تراجع السعر غير
مضمون وبيان الجواب ما في غاية البيان عن القدوري ان نقصان السعر لا يضمن مع بقاء العين
اما اذا تلفت فضمن بالقبض وضمن الاتلاف من غير جنس ضمان الرهن فلذا وجبت
قيمه يوم الاتلاف ووجب الفضل بالقبض السابق على ضمان الرهن اه ملخصا ومثله مامر
عن الكفائية (قوله مجاز) جعله شراح الهداية تسامحا قالوا لان الاعارة تملك المنافع بلا
عوض والمرتهن لم يملكها فكيف يملكها غيره لكن لما عومل ذلك معاملة الاعارة من عدم
الضمان ومن التمكن من الاسترداد اطلق عليه اسم الاعارة اه وفسر بعض المحققين التسامح
بأنه استعمال المنفعة في غير حقيقته بلا قصد علاقة معتبرة ولا نصب قرينة اعتمادا على
ظهوره من المقام فهو ليس حقيقة ولا مجازا وجعل المصنف في المنح لفظ الاعارة هنا
استعارة تصريحية علاقتها المشابهة والقرينة اسناد الاعارة الى المرتهن لان اسنادها حقيقة
لله لك قل وحيث وجدت القرينة والجامع فالقول بأنه مجاز سائغ اه تأمل (قوله هلك
مجانا) اي بلا سقوط شيء من الدين لارتفاع القبض المضمون (قوله حتى لو كان) اي الراهن
اعطى المرتهن بالرهن انعار كفيلا اي اعطاه كفيلا بتسليمه لابعينه لقوله في كتاب الكفالة ولا
يصح بيع قبل قبضه ومرهون وامانة بأعيانها فلو بتسليمها صح اه تأمل (قوله لخروجه
من الرهن) اي من حكم الرهن وهو الضمان والاقا لعقد باق (قوله جاز ضمان الكفيل) اي
الزامه بتسليمه لما قدمناه (قوله عاذضانه) لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان منح (قوله
من سائر الغرماء) اي غرماء الراهن فلا يشارك المرتهن فيه (قوله لبقاء حكم الرهن)
الاصوب ان يقال لبقاء عقد الرهن الا ان يراد بالحكم هنا الاستيفاء لا الضمان تأمل (قوله
ولو اعاره الخ) جملة هذه التصرفات ستة العارية والوديعة والرهن والاجارة والبيع والهبة
فالعارية توجب سقوط الضمان سواء كان المستعير هو الراهن او المرتهن اذا هلك حالة
الاستعمال او اجنيا ولا ترفع عقد الرهن وحكم الوديعة كحكم العارية والرهن يبطل عقد
الرهن واما الاجارة فالمستأجر ان كان هو الراهن فهي باطلة وكانت بمنزلة ما اذا أعاره او
أودعه وان كان هو المرتهن وجدد القبض للاجارة او اجنيا بمباشرة احدها العقد باذن
الآخر يبطل الرهن والاجارة للراهن وولاية القبض للعاقدة ولا يعود رهنا بالا لاستثاف واما
البيع والهبة فان العقد يبطل بهما اذا كانا من المرتهن او من اجني بمباشرة احدهما باذن
الآخر وامامن الراهن فلا ينصوّر اه عناية وفي حاشيتها للسعدى افدى اذا كان

مجاز (فلو هلك) الرهن
(في يد لراهن هلك مجاناً)
حتى لو كان اعطاه به كفيلا
لم يلزم الكفيل شيء
لخروجه من الرهن نعم
لو كان الراهن أخذه بغير
رضا المرتهن جاز ضمان
الكفيل تارخانية (فان
عاد) قبضه (عاد ضمانه
وللمرتهن استرداده منه الى
يده فلو مات الراهن قبل
ذلك) اي قبل الاسترداد
(فالمرتهن احق به من
سائر الغرماء) لبقاء حكم
الرهن (ولو أعاره) او
أودعه (احدهما اجنيا
باذن الآخر سقط ضمانه
ولكل منهما ان يعيده
رهنا) كما كان

(بخلاف الاجارة والبيع

والهبة) والرهن (من المرتهن او من اجنبي اذا باشرها أحد هـا باذن الآخر) حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتهن من الراهن لعدم لزومها بقى لومات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرتهن أسوة الغرماء (ولو أذن الراهن للمرتهن فى استعماله او اعارته للعمل فهلك) الرهن (قبل يشرع فى العمل او بعد الفراغ منه هلك بالدين) لبقاء عقد الرهن (ولو هلك فى حالة العمل) والاستعمال (هلك أمانة) لثبوت يد العارية حينئذ (ولو اختلفا فى وقته) أى وقت هلاكه فقال المرتهن هلك فى وقت العمل وقال الراهن فى غيره (قال قول للمرتهن) (لانه منكر (والبينة للراهن) لانهما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن فى عوده الابحجة بزية وفيها اذن للمرتهن فى لبس ثوب الرهن يوم ما جاء به المرتهن متخرا قولا وتخرف فى لبس ذلك اليوم وقال الراهن

الايداع من اجنبي ينبى ان لا يسقط الضمان لانه العدل اه اقول وهو بحث وجيه ثم رأيت منصوصا فى الحانية حيث قال فيها اذا أجاز الراهن للمرتهن ان يودعه انسانا او يعير فان اودع فهو رهن على حاله ان هلك فى يد المودع سقط الدين وان اعاره خرج من ضمان الرهن والمرتهن ان يعيده اه فقد فرق بين العارية والوديعة على خلاف ما ذكر فى الغاية وتبعه فيه الشارح فتنه (قوله بخلاف الاجارة الخ) حال من قوله ولكل واحد منهما ان يعيده رهننا وبشترط فى الاجارة تجديد القبض كما علمت آنفا وفى البزاية وان استأجرها المرتهن فاسدا ووصل اليها ومضى زمان بمقدار ما يجب فيه شئ من الاجرة بطل الرهن اه وفيها وان أخذ المرتهن الارض مزارعة بطل الرهن لو البذر منه ولو من الراهن فلا اه أى لما قدمناه فى كتاب المزارعة ان الاصل ان رب البذر وهو المستأجر فان كان وهو العامل كان مستأجرا للارض وان كان هورب الارض كان مستأجرا للعامل (قوله والرهن) أى وبخلاف رهن الرهن ويأتى الكلام فيه قريبا (قوله من المرتهن الخ) من هذه صلة لما قبلها من الابتداء بقول أجزت منه الدار وكذا بعثتها او وهبتها منه اذا كان هو القابل للعقد وانت المباشر فالمرتهن او الاجنبي هنا هو القابل والمباشر أى العاقد مع المرتهن هو الراهن ومع الاجنبي احدهما لكن فى هذا التعميم بالنسبة الى الرهن نظر لان رهنه من المرتهن لا يفيد فالظاهر انه خاص فيما اذا رهنه احدهما من اجنبي قال فى التاترخانية عن شرح الطحاوى ليس للمرتهن ان يرهن الرهن فان رهن بلاذن الراهن فان هلك فى يد الثانى قبل الاعادة الى يد الاول فللراهن ان يضمن المرتهن الاول ويصير ضمانه رهنه ويملكه المرتهن الثانى بالدين او يضمن المرتهن الثانى ويكون الضمان رهنه عند المرتهن الاول وبطل رهن الثانى ويرجع الثانى على الاول بما ضمن وبدينه وان رهن باذن الراهن صح الثانى وبطل الاول اه (قوله حيث يخرج عن الرهن) بيان لجهة المخالفة بين الوديعة وهذه العقود لكن فى صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن سواء قبضه او لا حتى لو هلك عند المشتري سقط الدين بخلاف بدل الاجارة وتقدم الفرق بينهما نص على ذلك فى المعراج (قوله لانها عقود لازمة) وهذا لا يمكنه فسحنا (قوله بخلاف بيع المرتهن من الراهن) وكذا اجارته وهبته وهذا محترز قول المصنف من المرتهن (قوله لعدم لزومها) أى لزوم العارية والبيع والاولى لزومهما بالثنية أى لعدم لزومهما فى حق الراهن لان ملكه باقى المرهون فيبطل العقد (قوله بقى لومات الخ) مرتبط بقول المصنف بخلاف الاجارة الخ (قوله فالمرتهن أسوة الغرماء) أى مساو لهم فى المرهون لبطان عقد الرهن بهذه العقود معراج (قوله ولو أذن الراهن للمرتهن فى استعماله الخ) فان لم يأذن له وخالف ثم عاده فهو رهن على حاله جامع الفصولين (قوله ولو هلك فى حالة العمل) راجع الى قوله او اعارته وقوله والاستعمال راجع الى قوله فى استعماله فهو تلف ونشر مشوش (قوله لثبوت يد العارية) وهى مخالفة ليد الرهن فاتنى الضمان منح (قوله وقال الراهن فى غيره) كذا فى الحانية وغيرهافيشمل ما اذا قال قبل العمل او بعده (قوله لانه منكر) أى منكر لموجب الضمان قال ط ولا حاجة اليه لان التعليل الآتى للمستثنى (قوله لانهما اتفقا على زوال يد الرهن) أى زوال القبض الموجب للضمان لاعترافهما بوجود العمل المزيل للضمان (قوله فى عوده) أى عود

مالبسته فيه ولا تخرق فيه
 فالقول للراهن وان أقر
 الراهن بالليس فيه ولكن
 قال تخرق قبل لبسه أو بعده
 فالقول للمرتهن في قدر
 ما عاين الضمان * (فروع)
 رهن الاب من مال طفله
 شيأبدين على نفسه جاز
 قلو الرهن قيمته أكثر
 من الدين فهلك ضمن
 الاب قدر الدين دون
 الزيادة بخلاف الوصى فانه
 يضمن قيمته والفرق ان
 للاب ان ينتفع بمال الصغير
 عند الحاجة ولا كذلك
 الوصى ولو ادرك الابن
 ومات الاب ليس الابن أخذه
 قبل قضاء الدين ويرجع
 الابن في مال الاب ان كان
 رهنه لنفسه لانه مضطر
 كمعير الرهن * ولو رهن
 شيئاً ثم أقر بالرهن لغيره
 لا يصدق في حق المرتهن
 ويؤمر بقضاء الدين
 ورده الى المقرله ولو
 رهن دار غيره فجاز صاحبها
 جاز وبينه الراهن على
 قيمة الرهن اولى وزوائد
 الرهن كولد وثمره رهن
 لاغلة دار وأرض وعبد
 فلا يصير رهنًا * والرهن
 الفاسد كالصحيح في
 ضمانه (وضح استعارة
 شيء ليرهنه فيرهن
 بما شاء) اذا أطلق

الرهن اى عوديده في بعض النسخ في حقه وفي بعضها في دعواه وعبارة البرازية في العود
 (قوله مالبسته) بفتح ناء الخطاب (قوله فالقول للراهن) لانه منكر لوجود العمل فلم يتفقا على
 زوال اليد (قوله فالقول للمرتهن الخ) عبارة البرازية فالقول للمرتهن انه أصابه في اللبس
 لاتفاقهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن في قدر ما عاين الضمان اليه بخلاف أول
 المسئلة لعدم الاتفاق ثمة على الخروج من الضمان اه وحاصله انهما لما اتفقا على خروجه من
 الضمان كان القول للمرتهن في انه لم يعد مضمونا عليه ضمان الرهن بعد خروجه من الضمان
 الا ذلك النوب المتخرق أى فاذا هلك بعد ذلك يضمن قيمته متخرة (قوله بخلاف الوصى) قدم في
 باب ما يجوز ارتهانه ان ذلك قول الامام الترمثي وانه جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بين
 الاب والوصى وبه جزم المصنف هناك كالغناية والمتقى وقدمنا وجهه (قوله ليس لابن
 اخذه) الخ لان تصرف الاب نافذ لازم (قوله ويرجع الابن) اى اذا قضى دين الاب وافكك
 الرهن (قوله ان كان) اى الاب رهنه لنفسه اى لاجل دين عليه وكذا لو اورهن بدين على نفسه
 وبدين على الصغير فحكمه في حصة دين الاب حكمه فيما لو كان كله رهنًا بدين الاب كافي المنح
 (قوله لانه) اى الابن مضطر في قضاء الدين لا فتكك الرهن فلم يكن متبرعا نظير معير الرهن
 الآتى بيانه (قوله ثم أقر بالرهن الخ) أى أقرب بأن ذلك المرهون ملك لزيد مثلاً لا يصدق في حق
 المرتهن حتى انه لا يترع من يده بمجرد ذلك الاقرار بدون برهان من المقرله بل يؤاخذ المقر في حق
 نفسه حتى انه يؤمر بقضاء الدين الى المرتهن ورد المرهون الى المقرله وهل يؤمر بقضائه حالا
 لو كان مؤجلا او يؤمر بدفع قيمته للمرتهن ثم تسليم الرهن للمقرله أو ينظر الى حلول الاجل
 فإيراجع (قوله جاز) ويكون بمنزلة ما لو أعارها لغيره (قوله أولى) اى من بين المرتهن
 لانها ثبتت زيادة ضمان ولو لم يقيم ليذنة فالقول قول المرتهن كذا يفسد من الهندية ط
 (قوله وزوائد الرهن الخ) ستأتى هذه المسئلة مفصلة كالمسئلة التى بعدها ولذا لم توجد في بعض
 النسخ ط (قوله ووضح استعارة شيء ليرهنه) لان المالك رضى بتعلق دين المستعير بماله وهو
 يملك ذلك كما يملك تعلقه بذمته بالكفالة ط (قوله فيرهن بما شاء) اى بأى جنس أو قدر وكذا
 عند اى مرتهن وفي اى بلد شاء كفى القهستاني (قوله اذا أطلق) اى المعير لان الاطلاق واجب
 الاعتبار خصوصا في الاعارة لان الجهالة فيها لانفضى الى المنازعة هداية لان منابها على
 المساحة معراج (قوله تقيد به) فليس له ان يزيد عليه ولا ينقص اما الزيادة فلانه ربما احتاج
 الى فكك الرهن فيؤدى قدر الدين وما رضى بأداء القدر الزائد أولانه يتعسر عليه ذلك
 فيضرره وأما النقصان فلان الزائد على الدين يكون امانة وما رضى الا ان يكون مضموما
 كله فكان التعيين مفيدا وكذلك التقيد بالجنس وبالمرتهن وبالبلد لان كل ذلك مفيد لتيسر
 البعض بالاضافة الى البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ اه من الهداية
 والاحتياره * (تنبيه) * أفنى في الحامدية فيما لو قيد العارية بمدة معلومة ومضت المدة بأن المعير
 اخذها من المستعير قال وبه أفنى في الحيرية والاسماعيلية ومثله في فتاوى ابن نجيم قائلا وليس
 له مطالبة بالرهن قبل مضى المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن اجبر عليه اه
 اقول ولا يخالفه ما في الذخيرة استعاره ليرهنه بدينه فرهنه بمائة الى سنة للعير طابه منه وان

(ضمن) المعير (المستعير
أو المرتهن) لتعدى كل
منهما (الا اذا خالف الى
خير بأن عين له اكثر من
قيمه فرهنه بأقل من ذلك)
لم يضمن لخالفته الى
خير (فان ضمن) المعير
(المستعير ثم عقد الرهن)
لتملكه بالخضبان (وان ضمن
المرتهن يرجع بما ضمن
وبالدين على الراهن) كإمرا
في الاستحقاق (فان وافق
وهلك عند المرتهن صار)
المرتهن (مستوفيا لدينه
ووجب مثله) اى مثل
الدين (للمعير على المستعير)
وهو الراهن لقضاء دينه
به (ان كان كله مضمونا
والا) يكن كله مضمونا
(ضمن قدر المضمون
والباقي امانة) وكذا لو
تعيب فيذهب من الدين
بحسابه ويجب مثله للمعير
(ولو افتك) اى الرهن
(المعير أجبر المرتهن على
القبول ثم يرجع) المعير
(على الراهن) لانه غير
متبرع لتخليص ماله
بخلاف الاجنبى (بما أدى)
بأن ساوى الدين القيمة
وان الدين ازيد فالزائد
تبرع وان اقل فلا جبر
در لكن استشكله الزيلعى
وغيره واقره المصنف

اعلم انه يرهنه الى سنة اه لان الرهن هنا فاسد لتأجيله كإمرا وكلامنا فى تأجيل العارية
نأمل (قوله ضمن المعير المستعير أو المرتهن الخ) اى قيمة الرهن ان هلك فى يد المرتهن لانه
تصرف فى ملكه على وجه لم يؤذن له فيه فصار غاصبا والمعير ان يأخذه من المرتهن ويفسخ
الرهن جوهره (قوله فرهنه بأقل من ذلك) اى بأقل مما عين له لكن بشرط ان لا ينقص عن قيمة
الرهن بل اما بمثلها او بأكثر كأفاده الزيلعى وفى الذخيرة وغيره الوسمى له شيئا فرهنه بأقل أو
بأكثر فهو على ثلاثة اوجه * الاول ان تكون قيمة الثوب مثل الدين المسمى * الثانى ان تكون
اكثر منه وفيهما اذ ارهن بأكثر من الدين او بأقل يضمن قيمته * الثالث ان تكون أقل منه
فان زاد على المسمى ضمن القيمة وان نقص فان كان النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان
الى اقل ضمن قيمته اه ما خصا ونقله فى النهاية ثم قال وبه يعلم ان المعير لا يضمن المستعير اكثر
من القيمة فى صورة من الصور وكذا لا يضمنه جميع قيمة الثوب اذا كانت اكثر من الدين وانما
يضمنه قدر الدين والزائد يملك امانة اه (قوله لملكه بالخضبان) فبين انه رهنه ملك نفسه
اه تبين قال قارى الهداية ولى فيه نظر لان الملك فيه لم يستند الى وقت القبض اذ القبض باذن
المالك وانما يستند الى وقت المخالفة وهو التسليم الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله
فيقتصر ملكه على وقت التسليم فلم يبين أنه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه ابو
السعود ووط عن الشافعى اقول قد يجاب بأن الرهن لا يلزم الا بالتسليم ولذا كان للمرتهن الرجوع
عنه قبله كإمرا اول الرهن فاذا توقف العقد على التسليم لم يعتبر سابقا عليه فكأنهما وجدا
معاعد التسليم الذى هو وقت المخالفة فلم يكن ملكه بعد عقد الرهن هذا ما ظهر لى من
فيض الفتاح العليم فاغتمه (قوله وان ضمن المرتهن) لانه متعدد بقبض مال غيره بلاذنه فهو
كغاصب الغاصب (قوله كإمرا فى الاستحقاق) اى قبيل هذا الباب (قوله صار المرتهن
مستوفيا لدينه) اى ان كانت قيمة الرهن مثل الدين او اكثر وان كانت اقل صار مستوفيا
لقدره ويرجع بالفضل على الراهن اه مسكين (قوله اى مثل الدين) كذا فى الدرر والاصوب
ان يقال اى مثل الرهن اى صورة ومعنى ان كان مثليا ومعنى فقط وهو قيمته ان كان قيميا لثلا
يلزم تشبث الضمان بعده رحمتى ما خصا ومثله فى شرح الطورى (قوله لقضاء دينه به) اى
لان الراهن صار قاضيا لدينه بمال المعير وهو الرهن (قوله ان كان كله) اى الرهن مضمونا بان
كان مثل الدين او اقل (قوله والا الخ) اى بأن كانا اكثر من الدين (قوله بحسابه) اى بقدر
حصة العيب اتفانى (قوله ويجب مثله) اى ويجب للمعير على المستعير مثل ما ذهب من الدين
بالعيب (قوله لتخليص ملكه) اى لانه يريد بذلك تخليص ملكه فهو مضطرا له (قوله
بخلاف الاجنبى) اى اذا قضى الدين لانه متبرع اذ هو لا يسعى فى تخليص ملكه ولا فى تفرغ
ذمته فكان للطالب ان لا يقبل هداية (قوله وان اقل فلا جبر) اى لا يجبر المرتهن على تسليم
الرهن درر عن تاج الشريعة لان الزيادة امانة من جانب الراهن كذا قبل ولم يجد ذلك فى كلام
الشراح وعزوه الى تاج الشريعة فرية بلامرية كذا أفاده عزمى زاده (قوله لكن استشكله
الزيلعى وغيره) اى استشكل كون الزائد تبرعا حيث قال وهذا مشكل لان تخليص الرهن
لا يحصل بإيفاء البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذاك الا

بأداء الدين كله اذ للمرتهن ان يحبس حتى يستوفي الكل اه والاشكال ذكره جميع
 شراح الهداية مع جوابه بأن الضمان انما وجب على المستعير باعتبار ايفاء الدين من ملكه
 فكان الرجوع عليه بقدر ماتحقق ايفاء اه ونقلوه عن الايضاح والخاتمة وغيرها وكان
 الزيلعي لم يرض بهذا الجواب فلماذا ذكره ولذا قال في السعدية ان الكلام فيه مجالا **(قوله)** فلماذا
 لم يعرج عليه الخ **(اقول)** يجب اتباع المنقول وان لم يظهر للعقول مع ان الجواب لا يخ وهو
 تقصير المعير عن التقييد بالرهن بالقيمة من اول الامر فاذا ترك ما يدفع الاضرار كان في دفع
 الزائد مختارا بهذا الاعتبار فكأن من ذوى الابصار اه سائحاني **(قوله)** مع متابعته للدرر
 اى ان عادته ذلك غالبا وقد نص في الدرر على ان الزائد تبرع فدل عدم متابعته انه اقر الزيلعي
 على الاستشكال **(قوله)** لم يضمن **(لانه)** لم يصرف قاضيا دينه به **(قوله)** وان استخدمه او ركه الخ
 ان هذه وصاية اى بأن عبدا فاستخدمه او دابة فركبها قبل ان يرهنهما ثم رهنهما بمال مثل
 قيمتهما ثم قضى المال فلم يقبضهما حتى هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن هداية اى
 ضمان التعدي لاضمان قضاء الدين لان الراهن بعد ما قضى الدين يرجع بما أدى لان الرهن
 لما هلك في يد المرتهن صار مستوفيا حقه من مائة الرهن فيرجع المعير على الراهن بما وقع به
 الايفاء اه كفاية ما خصا **(قوله)** ونحو ذلك كأن لبس الثوب **(قوله)** من قبل اى من قبل
 الرهن وكذا ان افتككه ثم استعمله فلم يعطب ثم عطب بعده من غير صنعه لا يضمن لانه بعد
 الفسكك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفسكك وقعود الى الوفاق
 فيبرأ عن الضمان هداية **(قوله)** لكن في الشر نبلاية الخ **(قوله)** هذا في المستأجر والمستعير لشيء
 ينتفع به وكلامنا في مستعير شيء ليرهنه وهو بمنزلة المودع لا المستعير كما مر آنفا والمودع يبرأ
 بالعود الى الوفاق وفرق بينهما في الهداية وشروحا بأن يد المستعير بنفسه فلا يصير بالعود
 راد على المالك لاحقية ولا حكما بخلاف المودع لان يده كيد المالك فبالعود الى الوفاق
 يصير رادا عليه حكما قلت وكذا المستأجر يده بنفسه لانه يمسك العين لنفسه لا لصاحبها **(قوله)**
 اذا خالفا **(قوله)** الاولى افراد الضمير لان العطف بأو ولى وافق ما بعده ط وقد وجد كذلك في كثير
 من النسخ **(قوله)** في لو اختلفا اى في زمن الهلاك فقال المعير هلك عند المرتهن وقال المستعير
 قبل الرهن أو بعد الافتكك غناية **(قوله)** فالقول للراهن **(قوله)** اى مع يمينه معراج والبيئة للمعير
 لانه يدعى عليه الضمان غناية **(قوله)** لانه ينكر الخ **(قوله)** اى لان الراهن ينكر الايفاء بمال المعير
(قوله) ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به **(قوله)** بان قال المعير أمرتك ان ترهنه بخمسة وقال
 المستعير بعشرة فالقول للمعير لانه لو انكر الامر اصلا كان القول له فكذا اذا انكر
 وصفا فيه والبيئة للمستعير لانه المثبت اتفاقا **(قوله)** اختلفا في الدين والقيمة الخ **(قوله)** صورة
 المسئلة ما في الخاتمة وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتهن بخمسمائة فان كان الرهن
 قائما بساوى الفاتخالف وتراد اولوها لك فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه
 زاد الاتفاق ولو اتفقا على انه بألف وقال المرتهن قيمة خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول
 للمرتهن الا ان يبرهن الراهن لانه ادعى زيادة الضمان اه ملخصا وبه يظهر ما في العبارة
 من الايجاز الشبيه بالالغاز **(قوله)** مديونا زاده لانه لا يلزم من الافلاس الدين لكن

فلذا لم يعرج عليه في مته
 مع متابعته للدرر فتدبر
 ولو هلك الرهن المستعار
 مع الراهن قبل رهنه او
 بعد فكه لم يضمن وان
 استخدمه او ركه ونحو
 ذلك **(من قبل)** لانه امين
 خالف ثم عاد الى الوفاق
 فلا يضمن خلافا للشافعي
 لكن في الشر نبلاية عن
 العمادية المستأجر أو
 المستعير اذا خالفا ثم
 عاد الى الوفاق لا يبرأ عن
 الضمان على ما عليه الفتوى
 انتهى اقولوا اختلفا فالقول
 للراهن لانه ينكر الايفاء
 بماله ولو اختلفا في قدر
 ما أمره بالرهن به فالقول
 للمعير هداية اختلفا في
 الدين والقيمة بعد الهلاك
 فالقول للمرتهن في قدر
 الدين وقيمة الرهن شرح
 تكملة **(ولو مات مستعيره
 مفاسدا)** مديونا

(فالرهن) باق (على حاله فلا يباع الا برضا ^{٤٥٧} المبيع) لانه ملكه (لو اراد المبيع بيعه وأبى الراهن) البيع (بيع بغير

رضاه ان كان به) اى
بالرهن (وفاء والا لا) يباع
(الابرضاء) اى المرتهن
(ولومات المبيع مفسدا
وعليه دين أمر الراهن
بقضاء دين نفسه وبرد
الرهن (ليصل كل ذى حق
حقه (وان عجز لفقره
فالرهن على حاله) كمالوكان
المبيع حيا (ولورثته) اى
ورثة المبيع (أخذه) اى
الرهن (بعد قضاء دينه)
كمورث (فان طلب غرماء
المبيع من ورثته يبعه فان به
وفاء ببيع والا فلا) يباع
(الابرضاء المرتهن) كأمس
لأمس (و) اعلم ان (جناية
الراهن على الرهن) كلا
أو بعضا (مضمونة كجناية
المرتهن عليه ويسقط من
دينه) اى دين المرتهن
(بقدرها) اى الجناية لانه
ألف ملك غيره فلزمه
ضمانه واذا لزمه وقدر
الدين سقط بقدره ولزمه
الباقى بالتلافى لابلرهن
وهذا لو الدين من جنس
الضمان والالم يسقط منه
شئ والجناية على المرتهن
وللمرتهن ان يستوفى
دينه لكن لو اعور عنه
يسقط نصف دينه عنه
قهستانى وبر جنسدى

ان قرئ قول المصنف مفسدا بتشديد اللام من المضاعف استغنى عنه لان معناه حكم القاضى
بافلاسه تأمل (قوله باق على حاله) أى محبوسا عند المرتهن (قوله وأبى الراهن) كذا فى
المنح وصوابه المرتهن كانه عليه الرملى لان فرض المسئلة ان الراهن وهو المستعير قدمات
(قوله بيع بغير رضاه الخ) لان حقه فى الاستيفاء وقد حصل زيامى (قوله والا) أى وان
لم يكن فيه وفاء لا يباع الا برضاء لان له فى الحبس منفعة فاعل المبيع قد يحتاج الى الرهن
فيخلصه بالايفاء أو تزداد قيمته بتغير السعر فيستوفى منه حقه زيامى (قوله أمر الراهن بقضاء
دين نفسه) أى يجبر على ذلك وانظر لو كان الدين مؤجلا هل يجبر أو ينظر (قوله بعد قضاء
دينه) أى دين الراهن (قوله كمورث) أى كمورثهم اقيامهم مقامه (قوله من ورثته) اى
ورثة المبيع (قوله كأمس لأمس) أى فى مسألة موت المستعير وسقط قوله لأمس من بعض
النسخ وهو الاصول لانه لم يذكر التعليل سابقا وهو قولنا لان له فى الحبس منفعة الخ (قوله
كلا أو بعضا) منصوبان على التمييز أى من جهة الكلية أو البعضية تأمل (قوله مضمونة
الخ) لان حق كل منهما محترم فيجب عليه ضمان ما تلف على صاحبه وجعل المالك كالأجنبي
فى حق الضمان وتماه فى المنح (قوله عليه) أى على الراهن أى المرهون (قوله واذا لزمه
وقد حل الدين الخ) أفاد انه اذا كان مؤجلا لا يحكم بالسقوط بمجرد اللزوم بل مالزمه بحبس
بالدين الى حلول الاجل فاذا حل أخذه بدينه ان كانت من جنسه والا فحقى يستوفى دينه
شربلاية وقدما تمام الكلام عند قوله فى هذا الباب وأما ضمانه على المرتهن (قوله سقط
بقدره) أى سقط من الضمان بقدر الدين (قوله ولزمه الباقي) أى من الضمان اذا زاد
الضمان على الدين (قوله بالتلافى) لان الزائد كان أمانة فهو كالوديعة اذا ألتفها المودع
(قوله لابلرهن) أى لابعده حتى يشكل عليه ضمان ذلك الزائد (قوله من جنس الضمان)
بأن كان الدين دراهم او دنانير كفاية (قوله والجناية على المرتهن الخ) معطوف على قوله لم
يسقط وحاصله ان الدين لو مكىلا او موزونا فالجناية واجبة على المرتهن والدين باق على الراهن
فلكل منهما اخذ حقه من صاحبه (قوله لكن لو اعور عنه) اقول عبارة الخلاصة والبرازية
ولو اعور العبد الرهن الخ وفى التارخانية عن المحيط رهن من آخر عبد ايساوى مائتين مثلا
بمائة فاعور العبد قال ابو حنيفة وزفر ذهب نصف المائة وهو قول ابى يوسف اولائهم رجع
وقال يقوم العبد صحيحا واعور فيذهب من الدين بحساب النقصان اه ملخصا وبه ظهر ان
اعور هنا مشدد الرأى من الاعور او مابعد فاعله واسناده الى العين لا يوجب تأنيته لانها ظاهر
مجازى التأنيث فيجوز فيه الوجهان كما قرر فى محله وليس من باب الافعال متعديا والفاعل
مستتر عائد على المرتهن وعينه مفعوله لان الواجب حينئذ لزوم دية العين بالغة ما بلغت كما
تفهمه عبارة المصنف لاسقوط نصف الدين وأيضا لو كان كذلك لما تأتى الخلاف السابق
وحينئذ فلا وجه لذكر هذه المسئلة فى هذا المحل ولا للاستدراك بها على ما قبلها اذ ليست من
الجناية على الرهن بل من تعيبه وليس الكلام فيه فافهم واغنى (قوله هدر) أى على الراهن
فلكونها جناية المملوك على مالكة وهى فيما يوجب المال هدر لانه المستحق واما على المرتهن

(وجناية الرهن عليهما) اى الراهن أو المرتهن (وعلى مالهما هدر) اى باطل (اذا كانت) الجناية

فلانا لو اعتبرناها لوجب عليه التخليص منها لانها حصلت في ضمانه درر ماخصا وهذا عنده
وقال اجنائه على المرتهن معتبرة ثم اعلم ان جنائته على مال المرتهن هدر اتفاقا ان كانت قيمته
والدين سواء وان كانت القيمة اكثر فعن أبي حنيفة انها معتبرة بقدر الامانة وعنه انها هدر
كالمضمون هداية وفي المعراج عن المبسوط لو كان قيمته الفان والدين الف فجنى على المرتهن
أورقيقه قيل للراهن ادفعه او افده اما على قولهما فغير مشكل وأما على قوله فجنائته ههنا
معتبرة في ظاهر الرواية وروى عنه انها لا تعتبر وجه الظاهر ان النصف منه امانة هنا وجناية
الوديعة على المودع معتبرة فيقال للراهن ادفعه او افده فان دفعه وقبل المرتهن صار عبدا
للمرتهن فيسقط الدين لانه يكون كالهالك في يده في حكم سقوط الدين كما لو جنى على اجنبى
ودفعاه به وان فداء كان على الراهن نصف الفداء حصة الامانة وعلى المرتهن نصف الفداء
حصة المضمون فسقط حصته لانه لا يستوجب على نفسه ديناً ويستوفى من الراهن حصته من
الفداء ويكون الفداء رهنا على حاله اه ملخصا (قوله غير موجبة للقصاص) بأن كانت
خطأ في النفس او فيما دونها درر (قوله في النفس دون الاطراف الخ) المناسب ذكره بعد
قوله وان كانت موجبة للقصاص لان غير الموجبة للقصاص في النفس او الاطراف هدر واما
الموجبة لمعتبرة ان أوجبته في النفس دون الاطراف فيفهم انها في الاطراف هدر تأمل
(قوله ويبطل الدين) يعنى ان كان العبد مثل الدين أو أكثر وقد منا وجهه آتفاعن المعراج فلو
اقل سقط من الدين بقدره كما هو الحكم في هلاك الرهن افاده ح وقال فقد ظهر وجه التعبير
بالدين كما ان التعبير بالرهن له وجه ايضا كما لا يخفى اه اى لانه يلزم من بطلان الدين بطلان
الرهن قال ط وانظر ما اذا عفا عنه ولى الدم والظاهر انه يبقى على رهنيته (قوله وان كانت
على المال فيباع) اى ان لم يفده الراهن او المرتهن وفي البرازية اتلف المرهون مال انسان
مستغفرا قيمته فان فداء المرتهن فالرهن والدين بحاله وان ابي قيل للراهن افده فان فداء بطل
الدين والرهن لانه استحق بأمر عند المرتهن فكان عليه فان لم يفده الراهن ايضا يباع فيأخذ
دائن العبد دينه وبطل مقداره من دين المرتهن ان دينه اقل وما بقي من ثمن العبد للراهن وان
كان دين المرتهن اكثر من دين العبد استوفى المرتهن الباقي ان حل دينه والا كان رهنا عنده
الى ان يحل فيأخذه قصاصا اه (قوله اذهو) اى الابن اجنبى عن أبيه اى في حق الملك
وهذا تعليل لكون جنائية المرهون على ابن الراهن او ابن المرتهن معتبرة* (تمة) في جنائية
الرهن بعضه على بعض كما لو كان عبيد فجنى احدهما على الآخر فان كان الكل من كل منهما
مضمونا فالجنائية هدر كالألفة السماوية والاتحول الى الجاني من حصة المجنى عليه من الدين
نصف ماسقط لان الجنائية اربعة جنائية مشغول على مشغول او على فارغ وجناية فارغ على
فارغ او على مشغول وكلها هدر الا الرابع فاذا كانا رهنا بألف وقيمة كل ألف فالمقتول نصفه
فارغ فيه هدر بقى النصف المشغول متلفا بفارغ ومشغول فيه هدر نصف هذا النصف لتلفه
بمشغول ويعتبر نصفه الآخر لتلفه بفارغ فالهدر يسقط ما بازائه من الدين والمعتبر تحول الى
الجاني وذلك ماثنان وخمسون فصار الجاني رهنا بسبع مائة وخمسين وتماه في الوالوجية
ومتفرقات التارخانية وسأيت قريبا ما لو كان الرهن عبدا ودابة (قوله فرجعت قيمته) اى

(غير موجبة للقصاص)
في النفس دون الاطراف
اذ لا قودين طرفى عبد
وحر (وان كانت موجبة
للقصاص لمعتبرة) فيقتص
منه ويبطل الدين خانية
وعبارة القهستاني وشرح
المجمع يبطل الرهن
(جنائته) اى الرهن (على
ابن الراهن او على ابن
المرتهن) فانها معتبرة في
الصحيح حتى يدفع بها او
يفدى وان كانت على المال
فيباع كما لو جنى
على الاجنبى اذهو اجنبى
لتباين الاملاك زيلسى
(ولو رهن عبدا يساوى
ألفا بألف مؤجل فرجعت
قيمه الى مائة فقتله رجل
وغرم مائة وحل الاجل
فالمرتهن يقبضها) اى المائة
(قضاء حقه ولا يرجع على
الراهن بشئ) كموته بلا
قتل

والاصل ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا ويد المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء (ولو باعه) **قوله** ٤٥٩ اي العبد المذكور (بمائة بأمر الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع

بتسعمائة) لانه لما كان الدين باقيا وقد أذن ببيعه بمائة كان الباقي في ذمته كأنه استرده وباعه لنفسه (ولو قتله عبد قيمته مائة فذفع به افسته) الراهن وجوبا لقيام الثاني مقام الاول لحاودما وقال محمد ان شاء افسته بكل دينه او تركه على المرتهن بدينه وهو المختار كما في الشرنبلالية عن المواهب لكن عامة المتون والشروح على الاول (فان جنى) ترك التفريع اولى (الرهن خطأ فداء المرتهن) لانه ملكه (ولم يرجع) على الراهن بشئ (ولا يملك أن يدفعه الى ولي الجناية) لانه لا يملك التملك (فان أبى) المرتهن من الفداء (دفعه الراهن) ان شاء (او فداء ويسقط الدين) بكل منهما (لو أقل من قيمة الرهن او مساويا ولو أكثر يسقط قدر قيمة العبد) فقط و (لا يسقط (الباقى) من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق رقبته فداء المرتهن فان أبى باعه الراهن او فداء

بتقصان السعر **(قوله والاصل الخ)** لا يقال هذا الاصل مناف لقوله ولا يرجع على الراهن بشئ فانه قد اعتبر فيه نقصان السعر لانا نقول عدم اعتباره انما هو اذا كانت العين باقية حتى كان للمرتهن مطالبة الراهن بجميع الدين عند ردها ناقصة بالسعر اما اذا تلفت فالضمان بالقبض السابق لان يده يد استيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر فيصير مستوفيا للكل من الابتداء فعلم ان هذا الاصل ليس على اطلاقة هكذا ظهر لي في هذا المحل اخذا من صريح كلام شراح الهداية المار اول هذا الباب ثم رأيت الطورى وغيره صرح هنا بذلك والله تعالى الحمد **(قوله بخلاف نقصان العين)** فانه يذهب قسطه من الدين اتقانى **(قوله فاذا كان الخ)** تفريع بمنزلة التعايل لقوله بخلاف نقصان العين **(قوله بأمر الراهن)** المراد امره بالبيع غير متقيد بمائة فالمائة غير مأوور بها شرنبلالية **(قوله لانه لما كان الدين باقيا الخ)** يوجد في بعض النسخ قبل هذا التعايل تعليل آخر هو بمعناه والحاصل انه هنا لا يسقط من الدين شئ بتراجع السعر لبقاء العين وانتقاض يد الاستيفاء لانه لما امره الراهن ببيعه فكأنه استرده منه وباعه بنفسه **(قوله ولو قتله)** اي العبد المذكور في المتن **(قوله لحاودما)** يعنى صورة ومعنى اما صورة فظاهر واما معنى فلان القاتل كالقتول في الآدمية والشرع اعتبره جزاء من حيث الآدمية عناية **(قوله او تركه على المرتهن)** لانه تغير في ضمان المرتهن هداية **(قوله فداء المرتهن)** اي ويبقى الدين على حاله هداية **(قوله لانه ملكه)** غير ظاهر وعبرة الشراح لان الجناية حصلت في ضمانه **(قوله بشئ)** اي من الفداء هداية **(قوله فان أبى الخ)** انما بدى بالمرتهن لانا لو خاطبنا الراهن فمن الجائز ان يختار الدفع فيمنعه المرتهن لان له ان يقول انا أفدى حتى أصلح رهني معراج **(قوله ويسقط الدين بكل منهما)** اما بالدفع فلان العبد استحق لمعنى في ضمان المرتهن فصار كالهلاك واما بالفداء فلانه كالحاصل له بعوض كان على المرتهن هداية **(قوله فداء المرتهن)** اي ودينه على حاله زيلعى **(قوله فان أبى الخ)** اي ان أبى المرتهن ان يؤدى عنه قيل للراهن بعه في الدين **(قوله باعه الراهن او فداء)** فان فداء بطل دين المرتهن وان باعه اخذ غريم العبد دينه فان فضل شئ من ثمن العبد ودين الغريم مثل دين المرتهن او أكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتهن ولو أقل سقط من دين المرتهن بقدر دين العبد والفضل من الثمن عن دين العبد يبقى وهنا كما كان فان حل دين المرتهن أخذه بدينه لانه من جنسه والا أمسكه حتى يحل وان لم يف الثمن بدين الغريم اخذ الغريم الثمن ورجع بالباقي على العبد بعد عتقه ولا يرجع العبد على احد وتامه في الهداية **(قوله دفعه الراهن الخ)** اشار الى ان المرتهن هنا لا يؤمر بشئ لان الولد غير مضمون عنه لانه لا يسقط بهلاكه شئ من دينه كاذكره الاتقانى قال طعن الحموى ولو قال المرتهن انا أفدى قبل لانه محبوس بدينه وله غرض صحيح بزيادة الاستيثاق ولا ضرر للراهن اه **(قوله وخرج عن الرهن)** اي ولم يسقط شئ من الدين كالمهلك ابتداء زيلعى **(قوله ويصير كأنه)** اي المجنى عليه **(قوله وتامه في الجناية)** حيث ذكر حاصل ما قدمناه في الصفحة السابقة من جناية احد عبدى الرهن على الآخر ثم قال ولو رهن عبدا

ولو قتل ولد الرهن انسانا او استهلك ما لا دفعه الراهن وخرج عن الرهن او فداء وبقي رهنا مع أمه وأما جناية الدابة فهدر ويصير كأنه هلك بأقفة سماوية وتامه في الجناية (مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن مرتته وقضى دينه)

أودابة فحناية الدابة على العبد هدر وبالعكس معتبرة كحناية العبد على عبد آخر اه ملخصا
(قوله اقيامه) اى الوصى مقام الراهن **(قوله فلو كبر الخ)** هذا ظاهر اذا كانوا حاضرين فلو
 كانوا غائبين ففي العمادية من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد الدين للقاضى نصب الوصى
 اذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصايا انه جعله وصيا ووارث الميث غائب مدة السفر
 اه **(قوله توقف على رضا البقية)** اى بقية الغرماء **(قوله ولهم رده)** لانه ايشار لبعض الغرما
 بالايفاء الحكمى فأشبهه الحقيقى هداية **(قوله نفذ)** لزوال المانع لوصول حقهم اليهم هداية
(قوله واذا ارتهن) اى اخذ الوصى رهنا **(قوله جاز)** لانه استيفاء حكما وهو يملكه درر **(قوله)**
 عند الورثة) اى أو الوصى المختار أو المنتصوب وورثة الراهن يقومون مقامه كما سبق ط * **(خاتمة)** *
 المرتهن ينفرد بفسخ الراهن والراهن لا ينفرد به حتى لو قال المرتهن فسخ الرهن ولم يرض
 الراهن وهلك لا يسقط شئ من الدين وفي العكس يسقط بقدره كفى القنية وغيرها

* (فصل في مسائل متفرقة) *

(قوله رهن عصير الخ) اعلم ان العصير المرهون اذا تخمر فاما ان يكون الراهن والمرتهن مسلمين
 أو كافرين والراهن وحده مسلما أو بالعكس فلو كافرين فلرهن بحاله تخلل أو لا وفي الاقسام
 الباقية ان تخلل فكذلك والافهل للمرتهن ان يخلله فيه تفصيل فلو مسلمين أو الراهن فقط جاز
 تخليله لان المالية وان تلفت بالتخمر لكن اعادتها ممكنة بالتخليل فصار كتخليص الرهن من
 الجناية واذا جاز ذلك في المسلمين والتخمر ليس بمحل بالنسبة اليهم فلا يجوز في المرتهن الكافر
 بالاولى لانها محل وامال الراهن كافر افله اخذ الراهن والدين على حاله لان التخمر لا تعدم المالية
 في حقه فليس للمرتهن المسلم تخليها فان خللها ضمن قيمتها يوم خللها كما لو غصب سحر ذمى
 خللها وخلل له وتقع المقاصة لودينه من جنس القيمة ويرجع بالزيادة ان نقصت قيمتها يوم
 التخليل من دينه عناية ملخصا **(قوله فهو رهن بعشرة)** اى يبقى رهنا بها وانما يبطل لانه
 يصدد ان يعود بالتخلل ولهذا اذا اشترى عصيرا فتخمر قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال
 صيرورته خلا درر **(قوله ثم المعتبر الخ)** يشير الى ما قاله شراح الهداية وغيرهم من ان ما ذكره
 المصنف كالهداية وغيرها مقيد بما اذا لم ينتقص شئ من كيله وان قوله وهو يساوى العشرة
 وقع اتفاقا فانه اذا بقي كيله على حاله وانتقصت قيمته لا يسقط شئ من الدين لان الفاتى مجرد
 وصف وبفواته في المكيلات والموزونات لا يسقط شئ من الدين ولكن الراهن يخير كما اذا
 انكسر القلب ان شاء افكته ناقصا بجميع الدين وان شاء ضمنه وتكون قيمته رهنا عندها
 وعند محمد يفتكه ناقصا او يجعله بالدين كذا في شرح الكافى وان لم تنتقص قيمته لا يخير فيبقى
 رهنا كما كان اتقانى وعناية **(قوله والا فلا)** اذا اعتبار بنقصان السعر كما مر **(قوله هذا)**
 اى ما يفهم من مساواة القيمة للدين **(قوله لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين)** كما اذا كان الدين
 عشرة والشاة بعشرين والجلد بدرهم فالجلد رهن بنصف درهم لان بازاء كل درهم من الشاة
 نصف درهم من الدين فيكون الجلد رهنا بنصف درهم ويسقط بازاء اللحم تسعة ونصف وان
 كانت قيمتها اقل من الدين بان كانت بخمسة والجلد بدرهم فالجلد رهن بستة واذا هلك الجلد
 بعد ذلك هلك بدرهم واحد فيرجع على الراهن بالخمسة الباقية من الدين وتام بيانها في الكفاية

وصى نصب القاضى له وصيا
 وأمره ببيعه) لان نظاره
 عام وهذا لو ورثته صغارا
 فلو كبارا خافوا الميت في
 المال فكان عليهم تخليصه
 جوهره * (فروع) * رهن
 الوصى بعض التركة لدين
 على الميت عند غريم من
 غرمائه توقف على رضا
 البقية ولهم رده فن قضى
 دينهم قبل الرد نفذ ولو
 اتحد الغريم جاز وبيع
 في دينه واذا ارتهن بدين
 للميت على آخر جاز درر
 وفي معين المفتى للمصنف
 لا يبطل الرهن بموت
 الراهن ولا بموت المرتهن
 ولا بموتهما ويبقى الرهن
 رهنا عند الورثة

(فصل في مسائل متفرقة)

رهن عصيرا قيمته عشرة
 بعشرة فتخمر ثم تخلل
 وهو يساوى العشرة فهو
 رهن بعشرة) كما كان ثم
 الاعتبار في الزيادة والنقصان
 القدر لا القيمة على ما افاده
 ابن الكمال وغايه الفتوى
 فان انتقص شئ من قدره
 سقط بقدره والا فلا (ولو
 رهن شاة قيمتها عشرة
 بعشرة) هذا قيد لا بد منه
 لانه لو كان قيمتها اكثر
 من الدين يكون جلد ايضا
 بعضه امانة بحسابه فتنه

(فانت) بلا ذبح (فدبح جلدھا) بما لا قيمة له فلو له قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد دباغہ وهل يبطل الرهن قولان (وهو) اى الجلد (يساوى درهما ^{٤٦١} ^{حاشية} فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فدبح وغيرها (قوله بلا ذبح) اما اذا ذبحت كانت تمامها مضمونة ط (قوله بما لا قيمة له) بأن تربہ او شمسہ معراج (قوله وهل يبطل الرهن قولان) احدها يبطل وبصير الجلد رهنًا بقيمة ما زاد الدباغ فيه حتى لو اداها الراهن اخذ الجلد لانه صار مرهونا بالدين الثانى حكمانا بينهما لا يبطل لان الشئ يبطل بما هو مثله او فوقه لا بتادونه والرهن الثانى هنا دون الاول لانه انما استحق جنس الجلد بالمالية التى اتصلت بالجلد بحكم الدبغ وهى تبع للجلد والرهن الاول بما هو اصل فى نفسه وهو الدين فيكون اقوى فلم يرتفع بالثانى ويثبت الثانى ايضا لانه لا يمكن رده كفاية ما خصا (قوله وهو يساوى درهما) يعنى يوم الرهن واما اذا كانت قيمته درهمين فهو رهن بدرهمين ويعرف ذلك بأن ينظر الى قيمة الشاة حية ومسلوخة فان كانت قيمتها حية عشرة ومسلوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم الارتهان درهما وان كانت قيمتها مسلوخة ثمانية كانت درهمين عناية (قوله على المشهور) وهو قول العامة ومن المشايخ من قال يعود البيع كالرهن اتقانى (قوله يتقرر بالهلاك) لان المرتهن صار مستوفيا بالهلاك فيتأكد عقد الرهن فاذا عادت المالية بالدباغ صادفت عقدا قائما فثبت فيه حكمه بقسطه اتقانى (قوله يفسخ به) اى ينتقض بالهلاك ولا يعود بعد الانتقاض اتقانى (قوله وجعل العبد) بالبناء للفعول اى جعل الراهن او القاضى العبد بمقابلة دين المرتهن ط (قوله يعود الدين) اى لا بقدر نقصان عيب الا باق كياتى له ط وفي بعض النسخ يعود الرهن وفي بعضها يعود الدين فى الرهن (قوله وهو رهن مع الاصل) فيكون للراهن حبسه وينقسم الدين عليهما على قدر قيمتهما بشرط بقاء النماء الى وقت الفكك وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابلته شئ ويجعل كأنه لم يكن كاسيوضه (قوله الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن) اى اوى يكون بدلا عن جزء من اجزاء عين الرهن كالارث والعقر هندية (قوله هلك مجانا) اى الا الارث فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه بدل جزئه فقام مقام المبدل كذا فى فى القهستانى ح (قوله اى ولو حكما الخ) هذا التعميم هو ما سيصرح به المصنف فى قوله الآتى وان لم يفك الرهن الخ (قوله كما اذا هلك الاصل بعد الاكل) الظاهر انه اراد بقوله اولاً بأن أكل بالاذن عكس هذا وهو ما اذا اكل بعد هلاك الاصل بأن هلك وبقي ثماؤه كالتمر ثم اكله والالزم تشبيه الشئ بنفسه وعبرة القهستانى وان هلك الاصل وبقي النماء ولو حكما كما اذا اكل الرهن او المرتهن أو أجنبي من النماء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما ويرجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل فى شرح الطحاوى اه (قوله كذا ذكره بقوله) انظر ما مرجع الضمير المنصوب (قوله فك) اى النماء بحصته فلو ملك ايضا بعد هلاك الاصل ذهب بلا شئ كأنه لم يكن وذهب كل الدين بهلاك الاصل وتماه فى غرر الافكار (قوله والتبع يقابل شئ اذا كان مقصودا) كولد المبيع فانه يصير مبيعا تبعا ولا يصير له حصة من الثمن الا اذا صار مقصودا بالقبض عندنا معراج (قوله يوم الفكك) لانه انما صار مضمونا بالفكك اذ لو هلك قبله يهلك مجانا عناية

على قيمتهما قهستانى كما ذكره بقوله (بعد هلاك الاصل فك بحصته) من الدين لانه صار مقصودا بالفكك والتبع يقابله شئ اذا كان مقصودا (و) حينئذ يقسم الدين على قيمته يوم الفكك وقيمة الاصل

يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل وفك الثمن بمحضته (كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة الثمن يوم الفك خمسة فثنا العشرة حصة الاصل فيسقط وتلك العشرة حصة الثمن فيفك به) (ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل الزوائد) أى أكل زوائد الرهن بأن قال له مهما زاد فكك (فأكلها) ظاهره يعى أكل ثمنها وبه أفتى المصنف قال الا ان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فيتبع (فلا ضمن عليه) أى على المرتهن لانه ألتفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك (ولا يسقط شئ من الدين) ٤٦٢ قال فى الجواهر رجل رهن دارا وأباح

السكنى للمرتهن فوقع بسكناء خلل وخرب البعض لا يسقط شئ من الدين لانه لما أباح له السكنى أخذ حكم العارية حتى لو أراد منعه كان له ذلك وفى المضمرات ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو أذن له فى ثمرة البستان فصار أكله كأكل الراهن ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتهن ان يتنفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن محمد بن أسلم من انه لا يحل للمرتهن ذلك ولو بالأذن لانه ربا قلت وتعليقه يفيد انها تحريرية فتأمل (وان لم يفك) (الرهن) بل بقى عند المرتهن على حاله (حتى هلك) الرهن فى يد المرتهن (قسم الدين على

(قوله يوم القبض) لانه مضمون بالقبض كاتقدم غناية (قوله فيسقط) أى بسبب هلاك الاصل (قوله وبه أفتى المصنف) حيث سئل عن رهن نخلا وأباح للمرتهن ثمارها هل يملك ان يبيعها ويتمولها ام يملك الاكل بنفسه فقط فأجاب ظاهر كلامهم ان له التصرف مطلقا اذا لظاهر ان المراد من قولهم فأكلها أكلها أو أكل ثمنها الا ان يوجد نقل صريح بتخصيص الاكل دون غيره اهـ من حاشية الحموى ما خلا وورد عليه ان المعنى الحقيقي هو الظاهر ومدعى الاعمية محتاج الى الدليل قلت وسيدكر الشرح عن الجواهر لو أباح له نفعه ليس له ان يؤجره تأمل وقال السامحانى اقول ظاهر ان اكل الزوائد المأكولة انما هو اكل نفسها لا اكل بدلها وهذا امر مكشوف لكل احد بالبدية اهـ نعم يظهر ذلك اذا كانت مما لا يؤكل كما ذكره الرحقى (قوله لانه ألتفه باذن المالك) فيه اشارة الى انه لو ألتفه بغير اذنه ضمن وكانت القيمة رهنا مع الشاة وكذا لو فعل الراهن ذلك بدون اجازة المرتهن غناية (قوله والاطلاق) أى الاباحة اهـ (قوله يجوز تعليقه) لانه ليس بتمليك اتقانى (قوله بالشرط) وهو قوله هنا مهما زاد فكك (قوله والخطر) بالخاء المعجمة والطاء المهملة الاشراف على الهلاك كفى القاموس والمغرب والمراد به هنا ما احتمل الوجود والعدم فهو بمعنى الشرط تأمل (قوله وعليه يحمل الخ) بأن يراد من نفي الحل الكراهة (قوله ما عن محمد بن أسلم) الذى فى المنح اول كتاب الرهن عبدالله بن محمد بن مسلم اهـ اقول ما قدمناه عن المنح هناك ومثله فى غيرها موافق لما هنا ولعل النسخ مختلفة (قوله قلت الخ) ظاهره تسليم القول بالكراهة مع الاذن وانه ربا ومقتضاه انه مضمون لكن قدمنا عن المنح اول الرهن انه مخالف لعامة المعبرات وتقدم بيان ذلك كله مستوفى فراجع (قوله وما أصاب الزيادة) كثلث العشرة فى مثاله السابق (قوله كاتلاف الراهن بنفسه) فلا يسقط ما يقابله من الدين لكونه غير مضمون على المرتهن بخلاف الهالك فى يده (قوله قال له الخ) فى التارخانية آجر المرتهن الرهن من اجنبى بلاذن فالغلة له ويتصدق بها عند ابن حنيفة ومحمد وله ان يعيده فى الرهن (قوله وبطل الرهن) حتى لا يسقط دين المرتهن بهلاكه عند المستأجر ط ولا يعود رهنا بالاتحاد والتارخانية وكذا لو أجرة الراهن المرتهن على ما مر فى الباب السابق (قوله وتسلمه المرتهن) اما اذا لم تسلمه لا يتم الرهن او لا يصح على الخلاف السابق ط (قوله ثم باع) أى الراهن (قوله فقبض المرتهن الثمن) لانه اذا أجاز البيع يصير الثمن رهنا لكن القبض غير شرط فانه يصير رهنا وان لم يقبض كما

قيمة الثمن أى الزيادة (التى أكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فما أصاب الاصل سقط وما أصاب الزيادة أخذها المرتهن) (قدمناه) من الراهن (كفى الهدية والكافى والحانية وغيرها وفى الجواهر الاصل ان الاتلاف بأذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسليطه فيها أباح للمرتهن نفعه هل للمرتهن ان يؤجره قل لا قيل فلو أجرة ومضت المدة فالأجرة له أم للراهن قال له ان أجرة بلا اذن وان باذنه فللمالك وبطل الرهن وفيها رهن كرها وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحة لا يبطل الرهن رهن كرها وأباح ثمره ثم باع الكرم فقبض المرتهن الثمن ان ثمره حصل بعد البيع فلم يشتري وان قبله فالراهن ان قضى دين المرتهن

والايكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن ٤٦٣ الإباحة فانهما قبل الرجوع كما مر وفيها زرع المرتهن ارض الرهن ان

يسبح له الانتفاع لا يجب شيء وان لم يسبح لزمه نقصان الارض وضمان المأه لو من قاة مملوكة فليحفظ زرعها الراهن او غيرها بأذن المرتهن ينبغي أن تبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتنه استحقيق الرهن ليس للمرتهن طلب غيره مقامه استحقيق بعضه ان شائعا يبطل الرهن فيما بقي وان مفروضا بقي فيما بقي ويجبس بكل الدين لكن هل كنه بحصته آجر داره لغيره ثم رهنا منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم آجره من رهنه فالاجارة باطلة أبق الرهن سقط الدين كهلالة فان عاد سقط بحسب نقصه لان الاباق عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة الصدية فقال (والزيادة في الرهن تصح) وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا (وفي الدين لا) تصح خلافا للثاني والاصل ان الالحاق بأصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقوده او عليه والزيادة في الدين ليست منهما (فان رهن) نسخ المتن والشرح بالفاء مع انه نبي في شرحه على انه انما عطفها بالواو

قدمناه اول الباب السابق (قوله والايكون رهنا) اي مع ثمن المبيع الذي قبضه ط (قوله كما مر) اي قريبا في قوله حتى لو أراد منعه كان له ذلك (قوله لو من قاة مملوكة) هذا خلاف المفتي به من انه لا يضمن الامام ملكه بالاحراز كما مر في كتاب الشرب وماء القناة غير محرز (قوله ينبغي ان تبقى رهنا الخ) جزم به في الحاشية فقال زرع اوسكن بأذن المرتهن لا يبطل الرهن وله ان يسترده وما دام في يد الراهن لا يضمنه المرتهن (قوله ابق فيما بقي) لانه يمكن رهن ذلك الباقي ابتداء لعدم الشيوع (قوله لكن هل كنه بحصته) اي وان كان في قيمته وفاه بجميع الدين كافي الحاشية (قوله ثم رهنها منه) اي من المستأجر (قوله وبطلت الاجارة) ظاهره انها تبطل بمجرد عقد الرهن وليس كذلك بل لا بد من القبض كافي القنية واما عكسه وهو ما اذا آجر الراهن الرهن من المرتهن ينسخ بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد قبض كإيفاده كلام البرازية لكن في العمادية انه لا بد منه حتى لو هلك قبل ان يجدد قبضا للاجارة يهلك هلاك الرهن اه وهذا مشكل لانه قرر في العمادية ان قبض المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون وتماه في حاشية الاشياء للشرف الغزوي وقدما في الفصل السابق عند العناية اشتراط تجديد القبض (قوله فالاجارة باطلة) وتكون كالو أعار أو أودعه منه فلا تبطل عقد الرهن * (تنبيه) * قال في النهاية سئل الامام ابو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر ثمن معلوم بيع وفاه وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة هل تلزمه الاجارة فان لا فانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجارة اه خيرية ثم نقل فيها عن البرازية ما يوافقه وأقربه غير مرة والكل في فتاواه المشهورة حامدية فليحفظ فانه كثيرا لوقوع (قوله سقط بحسب نقصه) اي سقط من دين المرتهن ما نقصته قيمة الأبق بسبب ابقه ط وهذا اذا كان أول اباق كإشعره التعليل فان كان أبق قبل ذلك لا يسقط شيء بزازية (قوله ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي ثناء الرهن ومراده بالضمنية ما لم يقع عليه الرهن قصدا ط (قوله والزيادة في الرهن تصح) مثل ان يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم يزيد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاصل رهنا بالعشرة عناية (قوله يوم القبض ايضا) اي يوم قبض الزيادة كاعتبر قيمة الاصل يوم قبضه (قوله وفي الدين لا تصح) المراد ان لا يكون الرهن بها مضمونا فأما الزيادة في نفسها جائزة وصوره المسئلة ان يرهن عنده عبدا يساوي ألفين بالالف ثم استقرض منه ألفا أخرى على ان يكون العبد رهنا بهما جميعا فلو هلك يهلك بالالف الاولى بالألفين ولو قضا ألفا وقال انما قضيتها عن الاولى له ان يسترد العبد اتقاني (قوله في معقوده) كالثمن او عليه كالمبيع ط (قوله والزيادة في الدين ليست منهما) بل أصل الدين ليس منهما قال في العناية امانه غير معقود عليه فظاهر واما انه ليس بمعقوده فلو جوبه بسببه قبل عقد الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه لانه لا يمكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبقى بعده * (تنبيه) * قال في الذخيرة وفي العيون عن محمد رهن غلامين بألف ثم قال المرتهن احتجت الى احدهما فردته على ففعل فان الباقي رهن بنصف الألف فلو هلك يهلك من الدين نصفه ولكن لا يفتكه الا بجمع الألف اه فليحفظ (قوله مع انه) اي المصنف (قوله ليفيدها مسألة مستقلة) وهي بيان حكم تبديل الرهن الاول برهن آخر (قوله وقيمة كل من

لألفاء ليفيد أنها مسألة مستقلة لا فرع للأولى فتنه (عبدا بألف فدفع عبدا آخر رهنا مكان الاول وقيمة كل) من

العبدین (ألف فالاول رهن حتى الى الراهن يردده ٤٦٤ والمرتهن في الآخر آمين حتى يجعل

العبدین ألف) كذا قيد في الهداية وهو قيد اتفاقي لما في التاترخانية عن التجريد وان كانت قيمة الاول خمسمائة والثاني ألفا والدين كذلك فهلك يهلك بألف وكذا اذا كانت قيمة الثاني خمسمائة والاول ألفا فهلك الثاني في يده هلك بخمسمائة اه ولذا ترك القيد في الخانية (قوله حتى يجعل مكان الاول) لان الاول اتمادخل في ضمانه بالقبض والدين وها باقيا فلا يخرج عن الضمان الا بقض القبض مادام الدين باقيا واذا بقي الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانهما رضيا بدخول احدهما فيه لا بدخولهما فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تجديد القبض لان يد المرتهن على الثاني يدامانة ويد الراهن يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط وتماه في الهداية وذكر القهستاني ان الاول هو المختار عند قاضيخان وأفاد بعض الفضلاء ان عادة صاحب الهداية اختيار الاخير عكس عادة قاضيخان ومقتضاه ترجيح الاول تأمل (قوله الا اذا منعه من صاحبه) اي عند طلبه منه ثم هلك بعده (قوله او شري المرتهن) اي من الراهن (قوله لانه) اي لان كل واحد من الشراء والصالح على عين استيفاء عناية اي اذا كان عن اقرار فهو استيفاء لانه يجب على الدائن مثله بالشراء والصالح عنه كفاية اي فيسقط بطريق المقاصة (قوله على آخر) اي سواء كان للراهن عليه دين او لا وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كافي موضع من الزيادات وفي موضع آخر ليس له قهستاني (قوله هلك بالدين) والفرق ان البراء يسقط به الدين أصلا كما قدمه وبالاستيفاء لا يسقط لما تقرر ان الديون تقتضي بأن مثلها لا انفسها لان الدين وصف في الذمة لا يمكن ادائه لكن اذا ادى المديون وجبه على الدائن مثله فسقط المطالبة لعدم الفائدة فاذا هلك الرهن بعده تقرر الاستيفاء الاول الحكمي وانتقض الثاني لثلا يصير مستوفيا مرتين (قوله او متطوع) وبعود الى ملك المتطوع لا المتطوع عنه خانية (قوله او شراء او صلح) كذا في المنح والدرر ولي فيه نظر فان الذي قبضه المرتهن في صورتي الشراء والصالح هو العين البيعة او المصالح عليها وقد صرح في النهاية والعناية وغاية البيان أنه اذا هلك الرهن في هاتين الصورتين يجب على المرتهن رد قيمته ولم يقولوا يجب رد العين فاقتضى ذلك انه لا ينتقض الشراء والصالح وقد رأيت التصريح بذلك في الحواشي السعدية ووجهه ظاهر لان ذلك عقد معاوضة فواجه بطلانه بهلاك الرهن بخلاف الاستيفاء بالاداء والحوالة هذا لا يظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وهلك الرهن) أعاده ليبي عليه التعليل (قوله لانه) اي لان عقد الحوالة في معنى البراء بطريق الاداء دون الاسقاط وفي بعض نسخ الهداية في معنى البراءة وهي أظهر والحاصل كافي الكفاية ان الحوالة لا تسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحتل ولذا يعود الدين الى ذمة المحتل اذ اذات المحتال عليه مفلسا (قوله ومفاده) اي مفاد تقييد المصنف البطان بالحوالة (قوله عدم بطلان الصلح) قدمنا التصريح به عن السعدية وانه مقتضى كلام شراح الهداية وان اقتضى كلامه السابق خلافه والشراء مثل الصلح فافهم (قوله وان الدين الح) هذا انما يؤخذ من التعليل الذي ذكره القهستاني وعبارته وتبطل الحوالة بالهلاك لحصول الاستيفاء كافي النظم وغيره وفيه اشعار بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة لان الدين

مكان الاول) بان يرد الاول الى الراهن حينئذ يصير الثاني مضمونا) أبرأ المرتهن الراهن عن الدين او ووجه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء) استحسانا لسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا بالمنع (ولو قبض المرتهن دينه) كله (او بعضه من رايه او غيره) كمتطوع (او شري) المرتهن (بالدين عينا او صلح عنه) اي عن دينه (على شيء) لانه استيفاء (او حال الراهن مرتهنه بدينه على آخر ثم هلك رهنه معه) اي في يد المرتهن (هلك بالدين ورد ما قبض الى من أدى) في صورة ايفاء رايه او متطوع او شراء او صلح (وبطلت الحوالة) وهلك الرهن بالدين لانه في معنى البراء بطريق الاداء هدية ومفاده عدم بطلان الصلح وان الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة قهستاني (وكذا) أي كما يهلك الرهن بالدين في الصور المذكورة يهلك

(ثم هلك) الرهن بالدين لتوهم وجوب ٤٦٥ الدين بتصادقها على قيامه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الإبراء

فانه يسقط الدين أصلا
(كل حكم) عرف (في
الرهن الصحيح فهو
الحكم في الرهن الفاسد)
كما في العمادية قال وذكر
الكرخي ان المقبوض
بحكم الرهن الفاسد يتعلق
به الضمان وفيها أيضا (وفي
كل موضع كان الرهن مالا
والمقابل به مضمونا الا
انه فقد بعض شرائط
الجواز) كرهن المشاع
(ينعقد الرهن) لوجود
شرط الانعقاد لكن (بصفة
الفساد) كالفاسد من
اليوع (وفي كل موضع لم
يكن) الرهن (كذلك)
اي لم يكن مالا ولم يكن
المقابل به مضمونا (لا ينعقد
الرهن أصلا) وحينئذ
(فاذا هلك هلك بغير
شيء) بخلاف الفاسد فانه
يهلك بالاقبل من قيمته
ومن الدين ومن مات وله
غرماء فالمرتبهن احق به
كما في الرهن الصحيح
(فرع) * رهن الرهن
باطل كما حررناه في
العارية معزيا للوهبانية
وفي معانيها قال
وأى رهين لا يرام انفكاكه
وجنبه لو مات بالموت
يشطر * هذا تفسير كل

الناس لم يتحقق والى ان الصالح لم يبطل اه ط أقول قدم الشارح اول كتاب الاجارة ان
المصنف اعتمد انه اذا فسد العقد في البعض فسد في الكل تأمل (قوله ثم هلك الرهن بالدين)
الاولى اسقاط قوله بالدين لان قوله يهلك به مغن عنه (قوله لتوهم وجوب الدين الخ) لان
الرهن مضمون بالدين عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجهة لاحتمال ان
يتصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على عدمه بخلاف الإبراء لانه يسقط به درر لكن في التبيين
وغيره عن مبسوط شمس الأئمة لو تصادق قبل هلاك الرهن ثم هلك يهلك امانة لانه بتصادقهما
ينتفى الدين من الأصل وضمان الرهن لا يبقى بدون الدين وذكر الاسييجاني انه الصواب اه
واختار صاحب الهداية هلا كه مضمونا في صورتين سعدية (قوله فهو الحكم في الرهن
الفاسد) اي في حال الحياة والمات فلونقص الراهن العقد بحكم الفساد وأراد استرداد
المرهون كان للمرتبهن حبسه حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض واذا مات الراهن وعليه ديون
كثيرة فالمرتبهن اولى من سائر الغرماء وهذا كله اذا كان الرهن الفاسد سابقا على الدين فلو
كان بدين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حبسه لانه ما استفاد تلك اليد بمقابلة هذا المال ويكون
بعد الموت اسوة للغرماء لانه ليس له على المحل يد مستحقة بخلاف الرهن الصحيح تقدم او تأخر
وتامه في العمادية والذخيرة والبرازية (قوله يتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق لان
المنقول عن الكرخي في العمادية وغيرها انه يهلك امانة وفي الذخيرة وروى ابن سماعه عن
محمد انه ليس للمرتبهن حبسه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية اصح لان الراهن
لما نقص فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتبهن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرار لان
الراهن يجبر على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المنصر الآخر ان في الشراء الفاسد للمشتري
الجلس الى استيفاء الثمن اه ملخصا (قوله اي لم يكن مالا) كالمديروا أم الولد فان للراهن
اخذها لان رهنهما باطل منح (قوله ولم يكن المقابل به مضمونا) كالمديروا رهن عين بنجر مسلم
فاه اخذها منه والواو بمعنى أو قال في جامع الفصولين فلو فقد احدهما لم ينعقد أصلا (قوله
بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم الخ ط (قوله رهن الرهن باطل) اي
اذا رهنه الراهن أو المرتبهن بلاذن فلو بأذن صح الثاني وبطل الاول وقد منا بيبانه في باب
التصرف في الرهن (قوله كما حررناه في العارية) حيث قال فيها واما الرهن فكالوديعة وقال
المصنف في العارية ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة اه ط (قوله ومجنيه الخ) خبر لمبتدأ
محذوف تقديره أي جان وضمير يشطر يعود الى الواجب بالجناية ط قال ح يعني اي
جان اذا مات من جنى عليه يجب شطر الدية وان عاش تجب الدية كاملة الجواب ختان قطع
الحشفة ان مات الصبي وجب عليه نصف الدية وان عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب
نصف القيمة وتماها لانه حصل التلف بمأذون فيه وهو قطع القلفة وغير مأذون فيه وهو
قطع الحشفة اه وتقدمت المسئلة في باب ضمان الاجير وستأتي ايضا في باب القسامة (قوله
هذا التفسير) في بعض النسخ تفسير بدون ال وهو الاوضح والاشارة الى قوله واي رهين
الخ اي هذا تفسير وبيان قوله تعالى كل نفس الآية والله تعالى اعلم

(قوله وحكم الجناية) هو القصاص او الدية والكفارة وحرمان الارث ط (قوله والمال وسيلة) جواب عما يقال كان الاولى تقديم الجنائيات لاهميتها بتعلقها بالانفس ط قلت وما مر من مناسبة الرهن لما قبله تغنى عن هذا (قوله اسم لما يكتسب) وهى فى الاصل مصدر ثم اريد به اسم المفعول (قوله والجنابة بما حل بنفس واطراف) اى فى هذا الكتاب والجنائيات الحليج لم يتعلق بنفس الآدمى ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنابة شرى لئلا (قوله والا) اى وان لم يرد بالقتل هنا القتل المذكور لم يصح الحصر فى الخمسة والحاصل ان المراد هنا قتل محرم فلا يشمل القتل المأذون به شرعا كقصاص ورجم (قوله ان يتعمد ضربه) اى ضرب المقتول فيخرج العمد فيمادون النفس سعدى ولم يقل ان يتعمد قتله لما سيذكره الشارح قريبا انه لو اراد يدرجل فأصاب عنقه فهو عمد ولو عنق غيره فخطا ولذا قال فى المجتبى ان قصد القتل ليس بشرط لكونه عمدا واليه أشار الشارح بقوله فى اى موضع من جسده واحترز بالتعمد عن الخطأ وقوله بالآلة الخ عن الباقي (قوله بالآلة تفرق الاجزاء) انما شرط فيها ذلك لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا بدليله ودليله استعمال القاتل آله فاقم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقوم مقام مدلولاتها فى المعارف الظنية الشرعية منح وهو صريح فى انه يجب القصاص وان لم يذكر الشهود العمد وبه صرح الاقناني وفى انه لا يقبل قول القاتل لم أقصد قتله بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره فيحمل على الادنى وهو الخطأ وتامه فى حاشية الرملى وسند كره ان شاء الله تعالى فى باب الشهادة على القتل (قوله جوهره) عبارتها العمد ماتعمد قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والحجر والنشابة والابرة والاشنى وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع او يبضع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الهلاك ام لا ولا يشترط الجرح فى الحديد فى ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال تعالى واتزلنا الحديد فيه بأس شديد وكذا اكل ما يشبه الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يبضع او يرض حتى لو قتله بالمثقل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضربه بعمود من صفر او رصاص اه وروى الطحاوى عن الامام اعتبار الجرح فى الحد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو الاصح ورجحه فى الهداية وغيرها كاسيأتى فى الفصل الآتى فى مسألة المرقلت وعلى كل فالقتل بالبندقة الرصاص عمد لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على رواية الطحاوى كما افاده ط عن الشلبى والاشنى بالشين المعجمة ما يخرجه كفى القاموس (قوله ومحدد من خشب) اى بأن نحت حتى صار له حدة يقطع بها وليس المراد ما يكون فى طرفه حديد كما وهم لانه مسألة المراتبة وفيها تفصيل وخلاف (قوله وابرة فى مقتل) قال فى الاختيار وروى ابو يوسف عن ابى خنيفة فيمن ضرب رجلا بآلة ما يشبهها عمد افادت لا قود فيه وفى المسئلة ونحوها القود لان الابرة لا يقصد بها القتل عادة ويقصد بالمسئلة وفى رواية اخرى ان غرز بالابرة فى المقتل قتل والا فلا اه وقال فى البرازية غرزه بآلة حتى مات يقتص به لان العبرة للحديد وقال فى موضع آخر لا قصاص الا اذا غرزه فى المقتل وكذا لو عضه اه وفى شرح الوهبانية فى الابرة القود فى ظاهر الرواية اه وفى القهستاني وعليه الفتوى اه وجزم بعدمه فى الحاشية اقول يمكن ان يكون التقيد

كتاب الجنائيات

مناسبة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجنابة لصيانة الانفس والمال وسيلة للنفس فقدم ثم الجنابة لغة اسم لما يكتسب من الشر وشرعا اسم لفعل محرم حل بمال او نفس وخص الفقهاء الغصب والسرقة بما حل بمال والجنابة بما حل بنفس واطراف (المقتل) الذى يتعلق به الاحكام الآتية من قود ودية وكفارة واثم وحرمان ارث (خمس) والا فتاوعه كثيرة كرجم وصلب وقتل حربى الاول (عمدو هو ان يتعمد ضربه) اى ضرب الآدمى فى اى موضع من جسده (ب) آلة تفرق الاجزاء مثل (سلاح) ومثقل لو من حديد جوهره (ومحدد من خشب) وزجاج (وحجر) وابرة فى مقتل برهان

(وليطة) وقوله (ونار)
 عطف على محدد لانها
 تشق الجلد وتعمل عمل
 الذكاة حتى لو وضعت في
 المذبح فاحرقت العروق
 اكل يعني ان سال بها
 الدم والا لا كما في الكفاية
 قلت وفي شرح الوهبانية
 كل ما به الذكاة به القود
 والا فلا انتهى وفي البرهان
 وفي حديد غير محدد
 كالسنجة روايتان اظهرهما
 انها عمد وفي المجتبى واحاء
 التتور يكنى للقود وان لم
 يكن فيه نار وفي معين
 المفتي للمصنف الابرة اذا
 أصابت المقتل ففيه القود
 والا فلا انتهى فليحفظ
 وقالوا الثلاثة ضربه قصدا
 بما لا تطيقه البنية كخشب
 عظيم عمد (وموجه الائم)
 فان حرمة أشد من
 حرمة اجراء كلمة الكفر
 لجوازه لمكره بخلاف
 القتل (و) موجه
 (القود عينا) فلا يصير
 مالا الا بالتراضي فيصح
 صلحا ولو بمثل الدية أو أكثر
 ابن كمال عن الحقائق
 (لا الكفارة) لانه كبيرة
 محضة وفي الكفارة معنى
 العبادة فلا يناف بها

بالمقتل توفيقا فتأمل (قوله وليطة) بكسر اللام قشر القصب الملازق به ط عن الحموى
 (قوله عطف على محدد) اى لا على خشب لانها ليست من المحدد قال سعدى وينبغي ان يكون
 من قيل * علفها تنبا وماء باراد * اذا الواقع في صورة النار هو الالتقاء فيها لا الضرب بها اه
 (قوله لانها تشق الجلد الخ) بيان لكونها من العمد (قوله كافي الكفاية) قال ط ونحوه
 في الخزانة والنهاية حموى عن المقدسى اه (قوله وفي البرهان الخ) ذكر هذه القول الثلاثة
 نقضا لعكس الكلية وهو قوله والا فلا وهو ظاهر لان المشروط في الذكاة فرى الاوداج وانهار
 الدم وذلك لا يحصل بالسنجة والتتور المحمى والابرة ولذا عاذا مسئلة الابرة وان كان ذكرها أنفا
 فافهم (قوله غير محدد) اى لاحدله (قوله كالسنجة) في القاموس سنجة الميزان مفتوحة
 وبالسین افصح من الصاد اه وذكر في فصل الصاد الصنج شئ يتخذ من صفر يضرب احدها
 بالآخر وآلة بأوتار يضرب بها اه زاد في المغرب ويقال لما يجعل في آطار الدف من الهنات
 المدورة صنوج ايضا (قوله اظهرها انها عمد) بناء على عدم اشتراط الجرح في الحديد ونحوه
 (قوله وان لم يكن فيه نار) اى على الصحيح قهستانى وفيه ولو قيد بمجل ثم اتى في قدر فيه ماء
 مفلج جدا فمات من ساعته أو فيه ماء حار فاضج جسده ومكث ساعة ثم مات قتل به كما في
 الظهيرية (قوله بما لا تطيقه البنية) اى البدن في القاموس البنية بالضم والكسر ما بينته
 وبني الطعام بدنه سمنه ولحمه انبته (قوله فان حرمة) الاولى وحرمة ط (قوله أشد من
 حرمة اجراء كلمة الكفر) اى أشد من الكفر الصورى فانه اذا أكره عليه بما جى رخص مع اطمئنان
 القلب احياء لنفسه ولو أكره بالقتل على قتل غيره لا يرخص اصلا لاستواء النفسين واحترز به
 عن الكفر القلبي فانه أشد ولا يرخص بحال وفي الجوهرية واعلم ان قتل النفس بغير حق من
 اكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى وتقبل التوبة منه فان قتل مسلما ثم مات قبل التوبة منه
 لا يتحتم دخوله النار بل هو في مشيئة الله تعالى كسائر اصحاب الكبائر فان دخلها لم يتخذ فيها
 اه واما الآية فتؤولة بقتله لا يمانه او بالاستحلال او بأن يراد بالخلود المكث الطويل وسيدكر
 الشارح في آخر الفصل الآتى عن الوهبانية انه لا تصح توبة القاتل ما لم يسلم نفسه للقود
 (قوله وموجه القود) بفتح الواو اى القصاص وسمى قودا لانهم يقودون الجاني بمجل
 وغيره قاله الازهرى اه سعدى ثم انما يجب القود بشروط في القاتل والمقتول تذكر في الفصل
 الآتى (قوله فلا يصير مالا الخ) تفريع على قوله عينا اى ليس لولى الجناية العدول الى اخذ
 الدية الا برضا القاتل وهو احد قولى الشافعى وفي قوله الآخر الواجب احدها لابعينه
 ويتعين باختباره والادلة في المطولات (قوله فيصح صلحا) اى اذا كان القود عندنا هو
 الواجب في العمد فلا ينقلب مالا الا من جهة الصالح (قوله ولو بمثل الدية أو أكثر) اطلقه فشمّل
 ما لو كان من جنسها او من غيره حالا او مؤجلا كما في الجوهرية و اشار الى خلاف الشافعى فانه على
 قوله الثانى لو صالح على اكثر من الدية من جنسها لا يصح لانه يصير برأوى يصح على قوله الاول
 وتنامه في الكفاية (قوله لانه كبيرة محضة) وذلك بنص الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم اكبر الكبائر الاشرار بالله تعالى وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور
 او قال شهادة الزور رواه البخارى (قوله وفي الكفارة معنى العبادة) بدليل ان للصوم والاعتاق

فيها مدخلا فهي دائرة بين العادة والعقوبة فلا بد ان تكون سببا ايضا دائرا بين الحظر والاباحة لتعلق العادة بالمباح والعقوبة بالمحظور كالخطأ فان فيه معنى الاباحة اما العمد فهو كبيرة محضة كالزنا والسرقة والربا ولا يقاس على الخطأ لان الكفارة من المقدرات فلا تثبت بالقياس ولان الخطأ دونه في الاثم وتماه في المطولات (قوله لكن في الحانية الح) اى فى آخر فصل المعاقل أقول لكنه مخالف لما فى الشروح كالنهاية والعناية والمعراج من انه لا كفارة فى العمد وجب فيه القصاص أولا كالأب اذا قتل ابنه عمدا والمسلم اذا قتل من اسلم فى دار الحرب ولم يهاجر اليها عمدا اه فتأمل (قوله والثانى شبهه) بفتحين أو بكسر فسكون اى نظير العمد ويقال له شبه الخطأ لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصده الى القتل اذ ليست الآلة آلة قتل اه من الدرر والقهستانى وزاد الاتقانى انه يسمى خطأ العمد (قوله كبيرين) فلو صغيرين فهو شبه عمد اتفاقا (قوله خلافا لغيره) اى للامامين والائمة الثلاثة فانه عمد عندهم لما مر من تعريفه عندهم قال القهستانى واعلم ان ما ذكره من أحكام الاثم والقود والكفارة كالزعم فى العمد وشبهه عنده لزم عندها لان العمد عندها ضرب به قصدا بما يقتل غالبا وشبه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق فى الماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو القى فى بئر أو من سطح او جبل ولا يرجى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمدا عندها ويفى بقوله كفى التهمة اه وتام هذه المسائل يذكر فى الفصل الآتى وفى المعراج عن المجتبى يشترط عند ابى حنيفة اى فى شبه العمد أن يقصد التأديب دون الاتلاف (قوله وموجه الاثم) اى اثم القتل التعمد الضرب اه مكى عن البرهان والذى يفيد كلام الزيلعى ان عليه اثم الضرب لا القتل حيث قال اثم اثم الضرب لانه قصده لا اثم القتل لانه لم يقصده وهذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه مخطئ ولا تجب بالضرب اه ويدل على ذلك تعليل البرهان بقوله لتعمد الضرب فتعليله يتنافى مدعاه ولو قيل باناطة الاثم بالقصد فان قصد القتل اثم اثم وان قصد الضرب اثم اثم لكان له وجه اه ط (قوله ودية مغلفة) اى من مائة ابل فلو قضى بالدية فى غير الاب لم تتغلظ قهستانى وتؤخذ ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة كإبائى (قوله على العاقلة) اى الناصرة للقاتل قهستانى والاصل ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء للمعنى يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتبارا بالخطأ وتجب فى ثلاث سنين هداية واحترز بقوله ابتداء عن دية وجبت بالصلح فى القتل العمد او على الوالد بقتل ولده عمدا كفاية والحاصل ان شبه العمد كالخطأ الا فى حق الاثم وصفة التغليظ فى الدية زيلعى واعلم ان المسال الواجب بالعمد المحض يجب فى مال القاتل فيما دون النفس وفى النفس وفى الخطأ فيهما على العاقلة وفى شبه العمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل بزازية (قوله سيجى تفسير ذلك) اى تفسير الكفارة والدية والمغلظ منها فى كتاب الديات وتفسير العاقلة فى كتاب المعاقل (قوله الا ان يتكرر منه) ظاهره ولو مرتين ويدل عليه ما ذكره بعد فى الفصل الآتى (قوله فليس فيما دون النفس شبه عمد) لانه لا يختص بالآلة دون آلة فلا يتصور فيه شبه العمد بخلاف النفس وتماه فى الزيلعى (قوله واثالث خطأ) قال ابن الكمال ولو على عبد انما قال ذلك لان المتبادر

قلت لكن فى الحانية لو قتل مملوكه أو ولده المملوك لغيره عمدا كان عليه الكفارة (و) الثانى (شبهه) وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر) أى بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر وخشب كبيرين عنده خلافا لغيره (وموجه الاثم والكفارة ودية مغلفة على العاقلة) سيجى تفسير ذلك (لا القود) شبهه بالخطأ نظرا لآلته الا أن يتكرر منه فللامام قتله سياسة اختيار (وهو أى شبه العمد) فيما دون النفس) من الاطراف (عمد) موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد (و) الثالث (خطأ)

وهو نوعان لانه اخطا في ظن الفاعل ك(أن يرمى شخصاً ظنه صيداً او حريياً) او مرتداً (فأذا هو مسلم أو) خطا في نفس الفعل كأن يرمى (غرضاً) او صيداً (فأصاب ^{٤٦٩} ^{٤٦٩} آدمياً) او رمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز عنه الى ما وراءه فأصاب

رجلاً او قصداً رجلاً فأصاب غيره أو اراد يدرج فأصاب عنق غيره ولو عنقه فعمد قطعاً أو اراد رجلاً فأصاب حائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فهو خطأ لانه أخطأ في إصابة الحائط ورجوعه بسبب آخر والحكم يضاف لآخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا الوسقط من يده خشبة اولية فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فكلام صدر الشريعة فيه ما فيه وفي الوهبانية وقاصد شخص ان أصاب خلافاً* فذا خطاً والقتل فيه معذور* وقاصد شخص حالة النوم ان يمت* فيقتصن أن يبقى دما منه ينهر* (و) الرابع (ما جرى مجراه) مجرى الخطأ كأنهم انقلب على رجل فقتله لانه معذور كالحطى (وموجه) اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطأ وما جرى مجراه (الكفارة والدية على العاقلة) والاثم دون اثم القتل اذ الكفارة تؤذن

الى الوهم من كون العبد مالا ان يكون ما ذكر من قبيل ضمان الاموال فلا يكون على عاقلة اه (قوله وهو نوعان) لان الرمي الى شئ مثلاً مشتمل على فعل القاب وهو القصد وعلى الجارحة وهو الرمي فان اتصل الخطأ بالاول فهو الاول وان اتصل بالثاني فهو الثاني عناية (قوله ظنه صيداً) انظر هل يعتبر ادعاء الظن او لا بد من تحققه ولا بان يشهد عليه ثم نقل ما لا يتم منه المراد وسنوضح ذلك في باب الشهادة على القتل ان شاء الله تعالى (قوله غرضاً) بمعجمتين بينهما راء متحركة وهو الهدف الذي يرمى اليه (قوله فأصاب رجلاً) مراتب على قوله ثم رجع أو تجاوز (قوله ورجوعه بسبب آخر) وهو اصابة الحائط المسببة عن الرمي (قوله فكلام صدر الشريعة فيه ما فيه) فانه شرط في الخطأ في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر ويرد عليه ماسر من انه اذ ارمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز عنه فأصاب رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل والشرط مفقود في صورتين واذا سقط من يده خشبة اولية فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه أفاده ابن الكمال قال ط لكن سيأتي قريباً انه ما جرى مجرى الخطأ (قوله ان اصاب خلافاً) اي شخصاً غيره (قوله والقتل فيه معذور) اي القصاص فيه ممتنع (قوله حالة النوم) اي نوم الشخص (قوله ان ابقى دماً) اي تركه ينهري يسيل منه والذي في الوهبانية يقطر وانظر ما وجه التقييد بحالة النوم وقدم ان البرة اذا اصاب المقتل فيه القود ولعل وجهه ان محل الفصد غير مقتل واذا كان غير نائم وترك دم نفسه يسيل يكون موته منسوباً اليه فلي تأمل (قوله والرابع ما جرى مجراه الخ) تحكمه حكم الخطأ في الشرع لكنه دون الخطأ حقيقة فان النائم ليس من اهل القصد اصلاً وانما وجبت الكفارة لترك التحرز عن نومه في موضع يتوهم ان يصير قاتلاً والكفارة في قتل الخطأ انما تجب لترك التحرز ايضا وحرمان الميراث لمباشرة القتل وتوهم ان يكون متاعاً لم يكن نائماً مقصداً منه الى استعمال الارث والذي سقط من سطح فوق على انسان فقتله او كان في يده لينة او خشبة فسقطت من يده على انسان او كان على دابة فأوطأت انساناً فقتله مثل النائم لكونه قتلاً للمعصوم من غير قصد كفاية (قوله لترك العزيمة) وهي هنا المبالغة في التثبت قال في الكفاية وهذا الاثم اثم القتل لان نفس ترك المبالغة في التثبت ليس باثم وانما يصير به آثماً اذا اتصل به القتل فتصير الكفارة لذنب القتل وان لم يكن فيه اثم قصد القتل اه تأمل (قوله وواضع حجر) اي اذا لم يخه غيره فان نحاه فعضب به رجل ضمن النجى كما سذكروه المصنف في باب ما يحدثه الرجل في الطريق (قوله في غير ملكه) قيد للحفر والوضع درر فلو في ملكه فلا تعد فلادية ولا كفارة ط (قوله من السلطان) الظاهر ان المراد ما يعم نائبه ط (قوله ونحو ذلك الخ) اي نحو الخشبة كقشور بطيخ فيضمن ما تلف به كما في به قارى الهداية وكذا اذ ارش الطريق قال في الذخيرة كذا اطلقه في الكتاب قالوا انما يضمن الراش اذا مر المار على الرش ولم يعلم به بان كان ليلاً او المار اعمى وكذا المرور على الخشبة او الحجر ومن المشايخ من فصل بوجه آخر وقال ان رش بعض الطريق حتى امكنه المرور في الجاف لا ضمان وان رش

بالاثم لترك العزيمة (و) الخمس (قتل بسبب كحافر البئر وواضع حجر في غير ملكه) غير اذن من السلطان ابن كمال وكذا وواضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه درر (وموجه الدية على العاقلة لا الكفارة) ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في غير ملكه درر

فناء حانوت باذن صاحبه فالضمان على الآمر استحسانا وتامه في التاترخانية * (فرع) * تعقل
بمحجر فسقط في بئر حفرها رجل فالضمان على واضع الحجر فلو لم يضعه احد فعلى الحافر وكذا
لو ازلق بماء صبه رجل فوقع في البئر فالضمان على الصاب ولو بماء مطر فعلى الحافر تاترخانية
وفي الجوهرة القول قول الحافر انه اسقط نفسه استحسانا (قوله) وكل ذلك (اي ما تقدم من
اقسام القتل الغير المأذون فيه ط) (قوله) لو الجاني مكلفا (فلوصيا او مجنونا يرث كفاي شرح
السراجية للسيد ط) (قوله) اى مباشرة وانما الحق بالمباشرة في ايجاب الضمان
صيانة للدم عن المهدر على خلاف الاصل فبقى في الكفارة وحرمان الميراث على الاصل كفاية
والله اعلم

(وكل ذلك يوجب حرمان
الارث) لو الجاني مكلفا
ابن كمال (الاهذا) اى
القتل بسبب لعدم قتله
وألحقه الشافعى بالخطأ في
احكامه

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه

(قوله) محقون الدم (الحقن هو المنع قال في المغرب حقن دمه اذا منعه ان يسفك واحترز به
عن مباح الدم كالزاني المحصن والحربي والمرتد والمراد الحقن الكامل فمن أسلم في دار الحرب
فقد صار محقون الدم على التأبيد ولا يقتص منه قتله هناك لان كمال الحقن بالعصمة المقومة
والمؤتممة وبالاسلام حصلت المؤتممة دون المقومة لانها تحصل بدار الاسلام افاده في الكفاية
(قوله) بالنظر لقاتله (اي لا مطلقا فانه لو قتل القاتل عمدا اجنبى عن المقتول يقتص من
الاجنبى للقاتل ان قتله الاجنبى عمدا قال الوانى والظاهر ان هذا اعم من ان يكون قبل الحكم
او بعده لاحتمال عفو الاولياء بعد الحكم اه ط) (قوله) على التأبيد (احترز به عن المستأمن
ولا يشكل على هذا الحد قتل المسلم ابنه المسلم عمدا حيث لا يقتص منه لان القصاص واجب في
الاصل لكن انقلب ما لا يشبه الابوة وذلك عارض والكلام في الاصل ولهذا كان ابن شهيد
بهذا القتل فلا يفسل وكذا قتل عبد الوقف عمدا فانه لا يجب القود كما يأتى لان القود هو
الموجب الاصلى وانقلب ما لا يعارض مراعاة نفع الوقف ط عن المكي ملخصا (قوله) لما
تقرر الخ) سيأتى تقريره قبيل فصل الجنين (قوله) اقلب دية (اي لا قصاص عليه استحسانا
ولو جن بعد الدفع له قتله لان شرط وجوب القصاص عليه كونه مخطبا حالة الوجوب وذلك
بالقضاء ويتم بالدفع فاذا جن قبل الدفع تمكن الخلل في الوجوب فصار كالوجن قبل القضاء
ولو الجنية (قوله) من يجن (بالبناء للمفعول ويفيق من أفاق ط ومن مبتدأ وقتل الاول مبنى
للفاعل حال او شرط لاداء شرط محذوف وقتل الثانى مبنى للمفعول خبر بمعنى يحكم بقتله (قوله)
فان جن بعده (اي بعدما قتل في افاقته والظاهر ان يقيد بما اذا كان جنونه قبل القضاء والدفع
اخذنا مقابله فليتأمل (قوله) ان مطبقا) بان كان شهرا اوسنة على اختلافهم فيه ولو الجنية (قوله)
سقط (اي القصاص (قوله) وان غير مطبق قتل) يعنى بعد الافاقة كفاي ولو الجنية وغيرها
(قوله) وقال ابو جعفر يقتل) وهذا تقدم صريحاً عند قول المتن وجانيته على الراهن والمرتهن
معتبرة وقال الحموى لان القصاص من جهة الآدمية وهو فيها اجنبى عن المولى سائحا
(قوله) لا قود فيه (بل ينقلب ما لا يكونه انفع للوقف كما تقدم عن المكي وفي الشرنبلالية
لعل وجهه اشتباه من له حق القصاص لان الوقف حبس العين على ملك الواقف
عند الامام وعندها على حكم ملك الله تعالى ولم يتعرض لما يلزم القاتل ولعله القيمة فلينظر

فيما يوجب القود وما
لا يوجبه يجب القود) اى
القصاص (يقتل كل محقون
الدم) بالنظر لقاتله درر
وسيدضج عند قوله ولو
قتله القاتل اجنبى (على
التأبيد عمدا) وهو الماسم
والذى لا المستأمن
والحربي (بشرط كون
القاتل مكلفا) لما تقرر انه
ليس لصبي ومجنون عمدا
في البرازية حكم عليه بقود
فجن قبل دفعه للمولى انقلب
دية * من يجن ويفيق قتل
في افاقته قيل فان جن
بعده ان مطبقا سقط وان
غير مطبق قتل * عبد قتل
مولاه عمدا لا رواية فيه
وقال ابو جعفر يقتل * قتل
عبد الوقف عمدا لا قود فيه

* قتل ختته عمدا و بنته
في نكاحه سقط القود
انتهى (و) بشرط (انتفاء
الشبهة) كولد او ملك
أو أعم كقوله اقلني فقتله
(بينهما) كاسيجي (فيقتل
الحر بالحر وبالعبد) غير
الوقف كما مر خلافا للشافعي
ولنا اطلاق قوله تعالى ان
النفس بالنفس فانه ناسخ
لقوله تعالى الحر بالحر
الآية كما رواه السيوطي
في الدر المنثور عن النحاس
عن ابن عباس على انه
تخصيص بالذكر فلا ينفي
ما عداه كيف ولودل
لوجب ان لا يقتل الذكر
بالانثى ولا قاتل به قيل
ولا الحر بالعبد ورد بدخوله
بالاولى ولا بالفتحة البستي
نظما قوله * خذوا بدمي
هذا الغزال فانه * رمانى
بسهمي مقاتليه على عمد *
ولا تقتلوه انى انا عبده *
ولم أرحرا قط يقتل بالعبد *
فأجابه بعض الحنفية رادا
عليه بقوله * خذوا بدمي
من رام قتلى بلحظه * ولم
يخش بطش الله في قاتل
العمد * وقودوا به جبرا
وان كنت عبده * ليعلم ان
الحر يقتل بالعبد (والمسلم
بالذمي) خلافا له

اه اقول قال في وقف البحر ولا يخفى انه تجب قيمته كالموت خطأ ويشتري بها المتولى عبد او يصير
وقفا كالموت المدبر خطأ وأخذ المولى قيمته فانه يشتري به عبد او يصير مدبرا وقد صرح به
في الذخيرة اه (قوله قتل ختته) الخن هو كل من كان من قبل المرأة مثل الاب والاخ هكذا
عند العرب وعند العامة زوج ابنته مغرب والمراد هنا الثاني (قوله سقط القود) لانها ورثت
قصاصا على أبيها اه ح اقول بل قد ثبت لها ابتداء لارنا كما أورده الشارح على صدر الشريعة
فياسياني عند قول المصنف ويسقط قودورنه على أبيه (قوله أو أعم كقوله اقلني) هذا سقط
من بعض النسخ وفي بعضها أو أمر بدل قوله أو أعم وهو أولى وسيأتي آخر الفصل انه تجب الدية
في ماله في الصحيح (قوله كاسيجي) اى من المسائل الثلاث في هذا الفصل متنا (قوله
خلافا للشافعي) فعنده لا يقتل الحر بالعبد (قوله أن النفس) بفتح الهمزة لانه معمول لقوله
تعالى وكتبنا عليهم فيها (قوله على انه تخصيص بالذكري الخ) الاقتصار في الآية على الحر وهو بعض
ماشمه قوله تعالى أن النفس بالنفس لا يقتضى نفى الحكم عن العبد فهو كالمقابلة في قوله تعالى
والانثى بالانثى ولم يمنع قتل الذكري بالانثى قال الزيلعي وفي مقابلة الانثى بالانثى دليل على جريان
القصاص بين الحرية والامة (قوله قتل ولا الحر بالعبد) صوابه ولا العبد بالحر كما هو في المنح اهي عنى
انه قيل في الايراد على الشافعي لودل قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد على ان الحر لا يقتل بالعبد
للتخصيص بالذكر لوجب أن لا يقتل العبد بالحر (قوله ورد) أى هذا القيل لانه اذا قتل
الحر بالحر بمادة النص يقتل العبد به بدلالة الاولى لانه دونه كادلت حرمة التأفيف على حرمة
الضرب واصل الايراد لصدر الشريعة والراد عليه ملاحضه و ابن الكمال (قوله ولا انى الفتحة
الخ) ساقط من بعض النسخ (قوله خذوا بدمي) الخ لا يخفى ما فيه من عدم صدق الحجة (قوله
ولا تقتلوه الخ) فيه منافاة لما قبله فان الاخذ بالدم يقتضى القتل ولا يصح ان يحمل على الدية لان العبد
لا تجب دية على مولاه ط (قوله ولم أرحرا قط يقتل بالعبد) في بعض النسخ وفي مذهبي لا يقتل
الحر بالعبد (قوله ليعلم الخ) فيه ان الحر لا يقتل بعبد نفسه فان أراد عبده غيره لا يناسب قوله وان كنت
عبده اه ح اقول المراد اظهار الحكم بأسلوب لطيف فلا يدقق عليه بمثل ذلك والالزام أن يعترض
بانه قال من رام ولم يصرح بالقتل وبأن القتل بمجرد اللحظ لا يقاد به اذ لا يصدق عليه تعريف
العمد وقد نظمت ذلك خاليا عن الطعن مع الادب ومراعاة للحبيب على من أحب فقلت
دعوا من برح القد قد قدمه حتى * وصارم لحظ سله لى على عمد
فلا قود فى قتل مولى لعبده * وان كان شرعا يقتل الحر بالعبد

(قوله والمسلم بالذمي) لاطلاق الكتاب والسنة وحديث ابن السلمي ومحمد بن المنكدر أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معايدا من أهل الذمة فأمر به
فضرب عنقه وقال أنا أولى من وفي بذمته وقال على رضى الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون
دماؤهم كدماؤنا وأموالهم كاموالنا ولا يقطع المسلم بسرقة مال الذمي مع ان أمر المال أهون
من النفس ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في عهده لا يقتل
مؤمن ولا ذمي بكافر حربى فقوله ولا ذوعهد أى ذمى عطف على مؤمن ولئن صح انه روى
ذى عهد بالجر فعلى الجوار توفيقا بين الروايتين وتماه في الزيلعي (قوله خلافا له) أى لسيدنا

(لاها بمسأمن بل هو مثله قياسا) للمساواة لاستحسانا لقيام المسيح هداية ومجتي ودرر وغيره اقال المصنف وينبغي ان يعول على الاستحسان لتصريحهم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه ٤٧٢ منها وقد اقتصر من لا خسر وفي مته على

الامام الشافعي (قوله لاها بمسأمن) اي لا يقتل المسلم والذي بمسأمن فانه غير محقون الدم على التأييد فانه على عزم العود والمحاربة اختيار (قوله للمساواة) اي بين المستأمنين من حيث حقن الدم (قوله لقيام المسيح) وهو عزمه على المحاربة بالعود (قوله وينبغي ان يعول على الاستحسان) يؤيده ما في الهندية عن المحيط انه ظاهر الرواية ط (قوله ويعضده) اي القياس (قوله عامة المتون) كالوقاية والاصلاح والغرر ولم يذكر المسئلة في الكثر والجمع والمواهب ودرر البحار وأما في الهداية فقال ويقتل المستأمن بالمسأمن قياسا ولا يقتل استحسانا ومثله في التبيين والجوهرة نعم قال في الاختيار وقيل لا يقتل وهو الاستحسان (قوله والبائع بالصبي) قتل صبياً خرج رأسه واستهل فعليه الدية ولو خرج نصفه مع الرأس أو الأكثر مع القدمين ففيه القود وكذا الحكم في قطع عضو من أعضائه مجتي وتآثر خاتية عن المنتقى (قوله والصحيح) عبر ابن الكمال بالسالم ثم قال لم يقتل والصحيح لان المفقود في الأعمى هو السلامة دون الصحة ولذا احتجج الى ذكر سلامة العينين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة (قوله والزمن) هو من طال مرضه زمانا مغرب (قوله وناقص الاطراف) لما تقدم من المعمومات ولاننا لو اعتبرنا التفاوت فيما وراء العصمة من لاطراف والاوصاف امتنع القصاص وأدى ذلك الى القتال والتغابن اختيار حتى لو قتل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومفقود العينين يجب القصاص اذا كان عمدا جوهرة عن الخجندی (قوله لابعكسه) الاصوب حذف الباء (قوله أي لا يقتض الح) تفسير لقوله لابعكسه (قوله ولو انانا من قبل الام) تفسير للاطلاق فلا يقتل الجدلاب أو أم وان علا وكذا الحدات (قوله بفرو عنهم) متعلق بقوله لا يقتض (قوله فلا يكون سببا لافئانهم) أي كلا أو جزأ ليدخل الاطراف فافهم (قوله وفي المنتقى الح) قال في الجوهرة ولو اشترك رجلان في قتل انسان أحدهما يجب عليه القصاص لو انفرد والآخر لا يجب عليه القصاص كالأجنبي والاب والحاطي والعامد أو أحدهما بالسيف والآخر بالعصا فانه لا يجب عليهما القصاص ويجب الدية والذي لا يجب عليه القصاص لو انفرد تجب الدية على عاقلة كالحاطي والذي يجب عليه القصاص لو انفرد تجب الدية في ماله وهذا في غير شريك الاب فاما الاب والأجنبي اذا اشتركا تجب الدية في مالهما لان الاب لو انفرد تجب الدية في ماله ا و سبأ في تمامه آخرا لالب الآتي (قوله ولا سيد بعده الح) لان عبده ماله فلا يستحق المطالبة على نفسه والمدبر مملوك والمكاتب رقيق مابق عليه درهم وعبد ولده في حكم ملكه لحديث أنت ومالك لا بيبك لكن عليه الكفارة في الكل كما في الجوهرة (قوله هذا) أي قوله وعبد ولده وأراد به بيان العلة (قوله كما سيجي) أي قريبا (قوله ولا بعد الرهن) أي ولا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له فلا يلي القصاص والراهن لو تولا لبطل حق المرتهن في الرهن فيشترط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه اه درر وفيه ان استيفاء المرتهن قد تم بهلاك الرهن فاللداعي لرضاه بعد سقوط حقه واجيب بان الاستيفاء غير مقرر لاحتمال عدم القود اما بالصلح أو بدعوى

القياس انتهى يعني قنعه المصنف رحمه الله تعالى على عادته قلت ويعضده عامة المتون حتى المنتقى (و) يقتل (العاقل بالغنون) والبالغ بالصبي والصحيح بالأعمى والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة (بالاجماع) والفرع بأصله وان علا لا بعكسه) خلافا لملك فيما اذا ذبح ابنه ذبحا أي لا يقتض الاصول وان علوا مطلقا ولو انانا من قبل الام في نفس او اطراف بفرو عنهم وان سفلوا لقوله عليه السلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف معلن بالجزئية فيتعدى لمن علا لانهم أسباب في احيائه فلا يكون سببا لافئانهم وحينئذ تجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عمدا والعاقلة لا تعقل العمد وقال الشافعي تجب حالة كبذل الصلح زيلعي وجوهرة وسيجي في المعاقل وفي المنتقى ولا قصاص على شريك الاب أو المولى أو والخطى أو الصبي أو المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما يقرر من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العامد عندنا خلافا للشافعي برهان

(ولا سيد بعده) أي بعد نفسه (ومدبره ومكاتبه وعبد ولده) هذا داخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا على أبيه (الشبهة سقط كما سيجي ولا بعد يملك بضه) لان القصاص لا تجزأ (ولا بعد الرهن حتى يجتمع العاقدان) وقال محمد لا فود وان جتمعا جوهرة

وعليه يحمل مافي الدرر

معزيا للكا في كافي المنح
 لكن في الشر بنبالية عن
 الظهيرية انه اقرب الى
 الفقه بقى لواختلافهما
 القيمة تكون رهنا مكانه
 ولو قتل عبد الاجارة
 فلقود للمؤجر واما البيع
 اذا قتل في يد بائعه قبل
 القبض فان أجاز المشتري
 البيع فلقود له وان رده
 فللبائع القود وقبل القيمة
 جوهرة (قوله) (ولا بمكاتب)
 وكذا ابنه وعبده سربالية
 (قتل عمدا) (لا حاجة لقيد
 العمد لانه شرط في كل
 قود) (عن وفاة وارث
 وسيد وان اجتماعا)
 لاختلاف الصحابة في موته
 حرا أو رقيقا فثبت له الولي
 فارتفع القود (فان لم يدع
 وارثا غير سيده) سواء ترك
 وفاء أو لا (او ترك وارثا ولا
 وفاء) (قاده سيده) لتعيينه وفي
 أولى الصور الأربع خلاف
 محمد (ويسقط قود) قد
 (ورثه على ابيه) (اي أصله
 لان الفرع لا يستوجب
 العقوبة على أصله وضرورة
 المسئلة فيما ذ قتل الأب
 أمراة مثلا ولا وارث له
 غير هائم ماتت المرأة فان
 ابنها منه يرث القود
 الواجب على أبيه فسقط
 لما ذكرنا

الشبهة بالقتل فيصير خطأ اه ط (قوله وعليه) اي على قول محمد يحمل مافي الدرر من انه
 لا قود وان اجتماعا (قوله انه) اي مافي الدرر اقرب الى الفقه لاشتباه من له الطالب كمكاتب ترك
 وفاء ووارثا لكن قال الزيلعي والفرق بينهما ظاهر فان المرتين لا يستحق القصاص لانه لا ملك
 له ولا ولاء فلم يشبه من له الحق بخلاف المكاتب كما يأتي (قوله بقى لواختلافهما) اي طلب احدهما
 القصاص والآخرة الدية وهذا محترز قوله حتى يجمع الماقدان (قوله) فلقود للمؤجر (لانه
 المالك ولم يبق للمستأجر حق فيه ولا في بدله) (قوله) فان أجاز المشتري البيع (اي امضاء على
 حاله ولم يختز فسخره والرجوع بالثمن على البائع لانه يمكن موقوفا والا لما صححت الاجازة بعد
 هلاكه تأمل (قوله) فلقود له (اي للمشتري لانه المالك زيلعي) (قوله) وان رده (اي فسخ
 البيع ورجع بالثمن (قوله) فللبائع القود) لان البيع ارتفع وظهر انه المالك زياعي (قوله)
 وقيل القيمة) هو قول ابي يوسف لانه لم يثبت له القصاص عند الجراحة لان الملك كان للمشتري
 جوهرة (قوله) وكذا ابنه وعبده) الضمير للمكاتب (قوله) عن وفاة) اي عن مال يفي ببدل كتابته
 (قوله) فثبت له الولي) فان قلنا مات حرا فالولي وارثه أو رقيقا فسيده (قوله) لتعيينه) اي تعيين
 الولي في الثلاث وهو السيد (قوله) وفي أولى الصور الأربع) سبق قلنا تبع فيه ابن كمال قال ح
 وصوابه ثمانية الصور الأربع وهي ما اذا لم يدع وارثا غير سيده وترك وفاء لان خلاف محمد فيها
 كما في الهداية اه له انه اشتبه بسبب الاستيفاء فانه الولاء ان مات حرا والمالك ان مات عبدا
 ولهما ان الاستيفاء للمولى يقيين على التقديرين ثم اعلم ان القود في الرابعة وهي ما اذا ترك
 وارثا ولا وفاء له قيده شيخ الاسلام كافي الكفاية بما اذا لم يكن في قيمته وفاء بالكتابة ايضا فان
 كان فيها وفاء لا قصاص ونجب القيمة على القاتل في ماله لان موجب العمد وان كان هو
 القصاص الا انه يجوز العدول الى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق من له القصاص كما اذا
 كانت يد القاطع شلاء كان للمقطوع يده العدول الى المال بل لارضاه مراعاة لحقه لما لم يجب مثل
 حقه بكماله فكذا هنا لان القيمة انفع له لانه يحكم بحريته وحرية أولاده اذا أدى البدل منها
 وبالقصاص يموت عبدا ولا ينتفع به فكان القول بوجود القيمة أولى اه وأقره في الدر المنثور
 والقهستاني (قوله) ورثه على ابيه) اي استحقه قهستاني في شمل ثبوته ابتداء ويوافقه قول
 الشارح قبله ومن ملك قصاصا لم يرد به يندفع الايراد الآتي لكن فيه ان صورة ثبوت القود
 للفرع على أصله ابتداء تقدمت في قوله لا بعكسه فلذا عبر هنا بالارث فتدبر (قوله) اي أصله)
 لما في الخاتمة لو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وان سفل يعزل القصاص وتجب
 الدية اه (قوله) مثلا) اي أو أخاها أو ابنها من غيره (قوله) ثم ماتت المرأة) كذا الطائفة وينبغي
 ان يكون موتها بعدما ابانها زوجها القاتل حتى يظهر كون العلة هي ارث ابنه قصاصا عليه
 والا كان وارثا منها جزأ من القصاص فيسقط عنه القصاص بذلك ايضا قل في التاتر خاتمة
 ثلاثة اخوة قتل احدهم اباهم عمدا فللباقين قتله فان مات احدهما لم يكن للثالث قتله لان
 القاتل ورث جزأ من نصيب الميت من القصاص فسقط عيه والقلب نصيب الآخر مالا فعليه
 للآخر ثلاثة ارباع الدية في ماله في ثلاث سنين اه ملخصا وفي القهستاني قتل احدا الأخرين
 لا بواو أم أباهم عمدا والآخرة مهمما فالاول قتل الثاني بالام ويسقط القود عن الاول لانه ورث

واما تصوير الصدر الشريفة فنبوته فيه الابن ابتداء لارثا عند ابى حنيفة **قوله** ٤٧٤ **قوله** وان اتحد الحكم كالاخفى وفي الجوهره

لو عفا الجروح او وارثه قبل موته صح استحسانا لان عقاد السبب لهما (لا قود بقتل مسلم مسلمة فانه مشركا بين الصنفين) فاما ما رآه من الخطأ وانما أعاده ليعين موجه بقوله (بل) القتال (عليه كفارة ودية) قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في صنف المشركين لا يجب شيء لسقوط عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كثروا قوم فهو منهم قلت فاذا كان أكثر سوادهم منهم وان لم يتزى بزيمهم فكيف بمن تزيا قاله الزاهدي قال المصنف حتى لو تشكل جنى بما يباح قتله حجة فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا شيء على القتال والله اعلم (ولا يقاد الا بالسيف) وان قتله بغيره خلافا للشافعي وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في حجج المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا الحقنا بالرحم والتجبر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف فما في السراجية من له قود قد بالسيف فهو القاد في بئراو قتله بجرح او بنوع آخر عزز

من الام الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية اه وتامه فيه **(قوله** واما تصوير الصدر الشريفة) حيث قال اى اذا قتل الاب شخصا وولى القصاص ابن القتال يسقط اه وصورة ذلك ان يقتل ابا ابنه عمدا او اخا ولده من امه جوهره **(قوله** فنبوته فيه الابن ابتداء لارثا) بدليل انه يصح عفو الوارث قبل موت المورث والمورث يملك القصاص بعد الموت وهو ليس بأهل للتملك في ذلك الوقت فيثبت للوارث ابتداء اه جوهره ثم اجاب بانه يثبت عند البعض بطريق الارث واجاب في المجتبى بان المستحق للقصاص اولا هو المقتول ثم يثبت للوارث بطريق الخلاف والوراثه بدليل ان المجروح اذا عفا سقط القصاص ولو لم يثبت له اولا لما سقط بعفوه اه تأمل **(قوله** لو عفا المجروح الخ) اراد به الحر اذ العبد لا يصح عفو له لان القصاص لمولاه لاله شر نبلاية عن البدائع ثم انه لم يبين هل العفو عن الجراحة أو عن الجراحة وما يحدث منها أو عن الجنابة وهل ذلك في العمد او الخطأ وهل تجب الدية في مال الجاني أو على العاقلة أو تسقط وسيأتى تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى في فصل في فعالين **(قوله** لان عقاد السبب لهما) اى للمجروح اصالة وللوارث نيابة قبل موت المجروح تأمل وارجع الى ما في المنع عن الجوهره **(قوله** لما مر) اى في قوله كأن يرمى شخصا صيدا او حربيا **(قوله** ليعين موجهه) فيه انه بين موجب الخطأ فيما تقدم فهو تكرر اه ح **(قوله** قلت الخ) هو من كلام الزاهدي في المجتبى وان أوهم كلام المصنف في المنع خلافه * (نتيه) * قال في المعراج علم مسلما بعينه قد جاء به العدو مكرها فعنده بالرمى وهو يعلم حاله يجب القود قياسا ولا يجب استحسانا لان كونه في موضع اباحة القتل يصير شبهة في اسقاط القصاص وعليه الدية في ماله ولا كفارة ولو قال وله قصده برميك بعد علمك انه مكره وقال الراعى بل قصدت المشركين فالقول للراعى لتسكه بالاصل وهو اباحة الرمي الى صفهم اه وتامه فيه **(قوله** فينبغي الاقدام على قتله) اى ينفى جواز الاقدام عليه والاولى حذف الفاء لانه جواب لو وفي الاشياء من احكام الجان لا يجوز قتل الجنى بغير حق كالانسى قال الزيلعي قالوا ينفى ان لا تقتل الحية البيضاء التي تمشى مستوية لانها من الجان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطففتين والابتر واياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوى لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم فاذا خافوا فقد نقضوا العهد فلا حرمة لهم والاولى هو الانذار والاعذار فيقال لها ارجى باذن الله أو خلى طريق المسلمين فان أبت قتلها والانذار انما يكون خارج الصلاة اه وتامه هناك **(قوله** خلافا للشافعي) حيث قال يقتل بمثل ما قتل به الا اذا قتل باللاوطة أو ابحار الحمر فيقتل بالسيف **(قوله** او بنوع آخر) اى من غير السلاح كأن ساق عليه دابته أو ألقاه في نار **(قوله** ولا بى المعتوه) هو الناقص العقل من غير جنون منع **(قوله** ولا بى المعتوه القود) لانه من الولاية على النفس لانه شرع للتشفي فليهد الاب كالانكاح ولكن كل من ملك الانكاح لا يملك القود فان الاخ تملك الانكاح ولا يملك القود لانه شرع لتشفي الصدر وللأب شفقة كاملة يعد ضرر الولد ضرر نفسه فلذا جعل التشفي للأب كالحاصل للابن بخلاف الاخ كذا في شروح الهداية واعترضهم الاتقانى بأن الاخ يملكه ايضا اذا لم يكن نمة

وكان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم (ولا بى المعتوه القود) تشفيا للصدر (و) اذا ملكه (اقرب)

أقرب منه فان كان ثمة أقرب منه لم يملك الانكاح ايضا لان من يشحق الدم هو الذى يشحق مال
المقتول على فرائض الله تعالى الذكر والانثى في ذلك سواء حتى الزوج والزوجة وبه صرح
الكرخى اه وفيه نظر لانه اذا قتل ابن المعتوه مثلا كان هو المستحق لدمه لانه المستحق لماله
واذا كان للمعتوه أخ أو عم والأب له كيف يقال ان الاخ او العم يستحق دم ابن المعتوه في حياة
المعتوه مع انه لا ولاية له على المعتوه اصلا على ان وصى المعتوه الذى له الولاية عليه ليس له
القول فكيف الاخ الذى لا ولاية له نعم لو كان المقتول هو المعتوه نفسه صح ما قاله وكأنه اشتبه
عليه الحال ولهذا قال في السعدية ان الكلام فيما اذا قتل ولى المعتوه كابنه وابو المعتوه حتى
لا فيما اذا قتل المعتوه اه **(قوله ملك الصلح بالاولى)** لانه انظر في حق المعتوه هدية **(قوله)**
بقطع يده وقتل واهيه تنازع كل من القود والصلح والعفو **(قوله)** وقتل واهيه أى ولى المعتوه
كأبنة وامه منح وفي بعض النسخ وقتل قريبه وهو أظهر وبه فسر الولى في النهاية ثم قال يعنى
اذا كان للمعتوه ابن فقتل ابنه فلا يلى المعتوه وهو جلد المقتول ولاية استيفاء القصاص وولاية
الصلح اه **(قوله)** لانه ابطال حقه علة لقوله لا العفو مجانا **(قوله)** وتقيد صلحه اى صلح الاب
(قوله) وان وقع بأقل منه لم يصح الصلح اعترضه الاتفاقى بأن محمدا لم يقيد بقدر الدية بل
اطلق وفي مختصر الكرخى واذا وجب لرجل على رجل قصاص في نفس او فيادونها فصالحه
على مال جاز قليلا كان او كثيرا ونقل الشلى عن قارى الهدية ان هذا الاعتراض وهم قال ابو
السعود كيف يكون وهما مع ما صرح به الكرخى اه اقول عبر في النهاية وغيرها من شروح
الهداية بدل قوله لم يصح الصلح بقوله لم يجز الخط وان قل ويجب كمال الدية اه فأفاد ان الصلح
صحيح دون الخط ولذا وجب كمال الدية والا كان الواجب القود وبه يحصل التوفيق بين كلامهم
فما صرح به الكرخى وافاده كلام الامام محمد من صحة الصلح المراد به صحته بالزام تمام الدية
وهو مراد من قال لم يجز الخط وقول الشارح هنا تبعا للمنع لم يصح الصلح مراده لم يلزم بذلك
القدر الناقص ولو عبر بمقاله شراح الهداية لكان النسب وبه ظهر ان اعتراض الامام
الاتقانى في غير محله فاغتم هذا التحرير **(قوله)** لانه انظر للمعتوه الواقع في كلامهم ذكر هذا
التعليل عند قوله ملك الصلح كما قدمناه والظاهر التعليل هنا بأن فيه ابطال حقه نظير ما قبله
(قوله) والصلح ينبى على قياس ما تقدم في الاب ان يتقيد صلحه بقدر الدية او اكثر ط اى
فلا يجوز الخط بالاولى **(قوله)** والوصى كالاخ يصلح (الوصى مبتدأ وجملة يصلح خبر وكالاخ
حال والكاف فيه للتنظير والصواب اسقاطه لكن قل الرحى اى في كونه لا يملك القود لاني
ان الاخ يصلح لانه لا ولاية له على التصرف في مال اخيه اه وهو بعيد **(قوله)** يصلح عن
القتل فقط اى ليس له العفو لا مرو لا القود لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله
ابن كمال وكان الاول اسقاط قوله عن القتل فان له الصلح عن الطرف ايضا نعم في صلحه عن القتل
اختلاف الرواية والحاصل كما في غاية البيان عن البزدوى ان الروايات اتفقت في ان الاب له
استيفاء القصاص في النفس ومادونها وان له الصلح فيهما جميعا لا العفو وفي ان الوصى لا يملك
استيفاء النفس ويملك مادونها ويملك الصلح فيادونها ولا يملك العفو واختلفت الروايات في
صلح الوصى في النفس على مال ففي الجامع الصغير هنا يصح وفي كتاب الصلح لا يصح اه ملخصا

ملك (الصلح) بالاولى
(لا العفو) مجانا (بقطع
يده) أى يد المعتوه (وقتل
قريبه) لانه ابطال حقه
ولا يملك (وتقيد صلحه
بقدر الدية أو أكثر منه
وان وقع بأقل منه لم
يصح) الصلح (وتجب الدية
كاملة) لانه أنظر للمعتوه
(والقاضي كالأب) في
جميع ما ذكرنا في الاصح
كمن قتل ولاولى له للحاكم
قتله والصلح لا العفو لانه
ضرر للعامة (والوصى)
كالاخ (بصلح) عن القتل
(فقط) بقدر الدية وله
القود في الاطراف

وذكر الرملي ترجيح الرواية الاولى (قوله استحسانا) وفي القياس لا يملكه لان المقصود
 متحد وهو التشفى هداية (قوله لانه يسلك بهامسلك الاموال) ولهذا يجوز ابو خيفة القضاء
 بالتكول في الضرف اتقاني (قوله والصبي كالمعتوه) اي اذا قتل قريب الصبي فلا يبه ووصيه
 ما يكون لابي المعتوه ووصيه فلا يبه القود والصلح لا العفو وللوصي الصلاح فقط وليس للاخ
 ونحوه شئ من ذلك اذ لا ولاية له عليه كما قررناه في المعتوه وفي الهندية عن المحيط اجمعوا على ان
 القصاص اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولاية الاستيفاء وبأني تمامه قريبا * (تمه) *
 افني الخانوتي بصحة صلاح وصي الصغير على اقل من قدر المدية اذا كان القاتل منكرا ولم يقدر
 الوصي على اثبات القتل قياسا على المال لما في العمادية من ان الوصي اذا صالح عن حق الميت
 او عن حق الصغير على رجل فان كان مقرا بالمال أو علمه بینه او قضى عليه لا يجوز الصالح
 على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز اه (قوله وللکبار القود الخ) اي اذا قتل رجل له ولي
 كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا
 استوفى القود بالاجماع وان كان اجنيا بان قتل عبد مشترك بين اجنيين صغير وكبير ليس له
 ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صفارا ليس للاخ والعالم ان يستوفيه كما في جامع الصفار
 فقيل ينتظر بنوع احدهم وقيل يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى
 انه لو كان احل كبار ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولا ان يوكل باستيفائه لان في غيبة
 الموكل احتمال العفو والقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرايض الله تعالى ويدخل فيه
 الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضي كما في الحزاة والى انه لو كان القتل
 خفائما يكن للكبير الاستيفاء حصه نفسه كما في الجامع قهستاني وقوله لا يشترط القاضي اي
 قضاؤه فمن له القصاص له ان يقتص سواء قضى به أولا كما في البرازية (قوله خلافا لهما)
 فعندهما ليس لهما ذلك الا ان يكون الشريك الكبير بالصغير نهاية وقاساه على ما اذا كان
 مشتركين كبيرين واحدهما غائب (قوله والاصلاح) استدلال لقول الامام قال في الهداية
 وله انه حق لا يتجزى لثبوت بسبب لا يتجزى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع
 اي في الحال فثبت لكل واحد كمالا كما في ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال
 العفو من الغائب ثابت اه واعترض سعدي كون السبب هو القرابة بأنه يثبت للزوج
 والزوجة والقرابة وأجاب الطوري بأنه على التغليب او بأن المراد بها الاتصال الموجب للارث
 (قوله وامان) أي امان السلم الحربى (قوله الا اذا كان الكبير اجنيا عن الصغير) قال في
 النهاية بأن كان العبد مشتركين صغير وأجنبي فقتل عمدا ليس للاجنبي ان يستوفى القصاص
 قبل بلوغه بالاجماع الا ان يكون للصغير اب فيستوفيه حينئذ اه ثم قالنا قلاعن المبسوط
 لان السبب انك وهو غير متكامل لكل واحد منها فنملك الرقة يحتمل التجزى بخلاف
 ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهو مما لا يحتمل التجزى وتمامه فيه وظاهر هذا التصوير
 والتعليل ومثله ما قدمناه آنفا عن قهستاني عن الاصل ان المراد بالاجنبي من كان شريكا
 في الملك لا في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وهما اجنيان فللكبير
 القصاص لان السبب القرابة للمقتول وهو مما لا يتجزى وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من

مبحث شريف

استحسانا لانه يسلك بها
 مسلك الاموال (والصبي
 كالمعتوه) فياذكر (وللکبار
 القود قبل کبر الصفار)
 خلافا لهما والاصل ان
 كل ما لا يتجزأ اذا وجد
 سببه كاملا ثبت لكل على
 الکمال كولاية انکاح
 وامن (الا اذا كان الكبير
 اجنيا عن الصغير فلا)
 يملك القود (حتى يبلغ
 الصغير) اجماعا زيلعي
 فليحفظ (ولو قتل القاتل
 اجني وجب القصاص عليه
 في) القتل (العمد) لانه
 محقون الدم بالنظر لقاتله

كأمر (والدية على عاقلة) أي القاتل ٤٧٧ (في الخطأ ولو قال ولي القتل بعد القتل) أي بعد قتل الأجني (كنت

أمرته بقتله ولا بينة له)
على مقالته (لا يصدق)
ويقتل الأجني درر
بخلاف من حفر بئرا في
دار رجل فمات فيها
شخص فقال رب الدار
كنت أمرته بالحفر صدق
محتجتي يعني لانه يملك
استثناؤه للحال فيصدق
بخلاف الاول لقوات
الحال بالقتل كاهو القاعدة
وظاهره ان حق الولي
يسقط رأسا كالومات
القاتل حتف أنه (ولو
استوفاه بعض الاولياء
لم يضمن شيئا) وفي المحتجتي
والدرر دم بين اثنين فعفا
أحدهما وقتله الآخر ان
علم أن عفو بعضهم يسقط
حقه بقاد والا فلا والدية
في ماله بخلاف ممسك رجل
ليقتل عمدا فقتل ولي
القتيل الممسك فعليه القود
لانه مما لايشكل على الناس
(جرح انسانا ومات)
المجروح (فأقام أولياء
المقتول بينة أنه مات بسبب
الجرح وأقام الضارب بينة
أنه برئ) من الجرح
(ومات بعد مدة فينة
ولي المقتول أولى) كذا
في معين الأحكام معزيا
لأحواي (أقام أولياء

غيرها فللزوجة القصاص لان مرادهم بالقرابة مايشمل الزوجية كأمر وبه أفتى العلامة
ابن الشلي في فتاواه المشهورة فيمن قتل امرأة عمدا ولها زوج وابن صغير من غيره فأجاب للزوج
القصاص قبل بلوغ الولد لكن يخالفه مافي فتاوى العلامة الحانوتي حيث أفتى فيمن قتل عمدا
وله بنت بالغة وابن صغير وأربع زوجات بأنه ينتظر بلوغ الابن لكون بعض الزوجات أجنيات
عنه أخذنا من عبارة الزيلعي اه فليأمل في ذلك (قوله كأمر) أي أول الفصل (قوله ولو
قال الخ) أفاد ان ولي القصاص له استيفاؤه بنفسه وأمر غيره به كأمر غيره به في البرازية لكن
ليس للغير استيفاؤه بغية الموكل كماقدمناه عن القهستاني (قوله أي بعد قتل الأجني) مصدر
مضاف الى فاعله (قوله لا يصدق) لان فيه اسقاط حق غيره وهو ولي القاتل الاول (قوله
كنت أمرته) أي أمرت الأجني (قوله يعني الخ) أفاده المصنف في المنع وبه علل في الظهيرية حيث
قال لانه أخبر عما يملك (قوله كاهو القاعدة) وهي أن من حكي أمرا ان ملك استثناؤه للحال
صدق والا فلا كالأخبر وهي في العدة انه راجعها صدق ولو بعدها فلا ان كذبه الا برهان
وهنا يملك استثناؤه الاذن بالحفر ولا يملك الاذن بالقتل لقوات محله وهو المقتول (قوله
وظاهره الخ) أي ظاهر قول المتن ولو قتل القاتل أجني وجب القصاص الخ ان ولي المقتول
الاول يسقط حقه رأسا أي يسقط من الدية كماسقط من القصاص مثل مالومات القاتل بلا
قتل أحد ووجه الظهور ان المصنف لم يتعرض لشي من ذلك وهو ظاهر لما تقدم من أن موجب
العمد القود عينا فلا يصير مالا الا بالتراضي ولم يوجد هنا ثم رأيت في التارخانية حيث قال في
هذه المسئلة واذا قتل القاتل بحق او بغير حق سقط عنه القصاص بغير مال وكذا اذ مات (قوله
ولو استوفاه الخ) أي استوفى القصاص الواجب لجماعة وكان ينبغي ذكر هذه المسئلة قبل قوله
ولو قتل القاتل أجني فانها من متعلقات ما قبلها وقد ذكرها الشراح تأييدا لاصل الامام أن
القصاص يثبت لكل على الكمال فقالوا والدليل عليه لو استوفى أحدهم لا يضمن للباقيين شيئا
ولا للقاتل ولو لم يكن جميع القصاص واجباله لكان ضامنا باستيفاء الكل (قوله دم بين اثنين)
أي وجب لهما على آخر وعبرة الدرر من هنا الى قوله والا فلا وأما عبارة المحتجتي فصها ولو كان
الدم بين اثنين فعفا أحدهما وقتله الآخر فان لم يعلم بعفو شريكه يقتل قياسا لاستحسانا وان
علم بعفوه فان لم يعلم بمجرمته وقال ظننت انه يحل لي قتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحرمة
يقتل سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصيب الساكت أو لم يقض وهذا كمن أمسك
رجلا حتى قتله الآخر عمدا فقتل ولي القتل الممسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط
القصاص عن الممسك أو لم يقض اه (قوله بخلاف) مرتبط بقوله والا فلا والممسك
بالنصب مفعول قتل وفي تعبيره نوع خفاء ومؤداه ماقدمناه (قوله مما لايشكل على الناس)
أي لا يخفى عليهم ان الممسك لا يحل قتله بخلاف من عناه أحد أولياء القتل فانه يخفى انه
يسقط حق الباقي أولا بل في الدرر عن المحيط انه مجتهد فيه فعند البعض لا يسقط القصاص
بعفو أحدهما فصار ظنه شبهة (قوله فينة ولي المقتول أولى) هذا موافق لما ذكره صاحب
انقبة في باب البيتين المتضادين وعلمه بعضهم بأن بينة الاولياء مثبتة وبينة الضارب نافية
لكنه مخالف لما ذكره صاحب الخلاصة في آخر كتاب الدعوى بقوله رجل ادعى على أخرا

المقتول البينة على انه جرحه زيد وقتله وأقام زيد البينة على أن المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني

فينة (زيد اولى) كذا فى المشتمل معزيا لمجمع الفتاوى (قال ٤٧٨) المجرى لم يجرىنى فلان ثم مات

المجرى (ليس لورثته الدعوى على الجرح بهذا السبب) مطلقا وقيل ان الجرح معروف عند القاضى او الناس قبلت قنينة وفى الدرر عن السعدونية لو عفا المجرى او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو واستحسننا وفى الوهبانية جريح قال قتلنى فلان ومات فبرهن وارثه على آخر انه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكذبهم ولو قال جرحنى فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخر انه جرحه خطأ قبلت لقيامهما على حرمانه الارث (سقاء سماحتى مات ان دفعه اليه حتى اكلمه ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية لكنه يحبس ويعزروا لو أوجره) السم (اجارا تجب الدية) على عاقلته (وان دفعه له فى شربة فشربه ومات) منه (فكالاول) لانه شرب منه بأختياره الا أن الدفع خدعة فلا يلزم الا التعزير والاستغفار خانية (وان قتله بمر) بفتح الميم

٢ قوله لا يعلم الغيب الا الله

ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعى عليه فى الدفع انها خرجت بعد الضرب الى السوق لا يصح الدفع ولو أقام البينة انها سحت بعد الضرب يصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فينة الصحة اولى كذا فى البزازية ومشمتمل الاحكام وبه أفتى الفاضل أبو السعود اه كذا فى تعارض البينات للشيخ غانم البغدادى وما ذكره المصنف هنا مشى عليه أيضا فى كتاب الشهادات قيل باب الاختلاف فى الشهادة تبعا للبحر فتأمل (قوله فينة زيد اولى) لانه أقامت على قول صاحب الحق لا على النفى ط (قوله ليس لورثته الدعوى) لان الوارث يدعى الحق للميت او لاثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حيا لا تقبل دعواه لانه متناقض فكذا لا تصح دعوى من يدعى له ولو اُلجى وقيد ذلك فى كتاب القول لمن يقوله قال صاحب المحيط هذا اذا كان الجراح أجنبيا فان كان وارثا لا يصح اه أقول الظاهر ان ما نقله عن المحيط فيما اذا كانت الجراحة خطأ لانه يكون فى المعنى ابراء لوارثه عن المال وقيد ط كلام المصنف بقوله مقيد بالقتل العمد واما اذا كان خطأ والمسئلة بحالها فانها تقبل البينة ويسقط من الدية ثلثها ويعد قوله لم يجرىنى اسقاطا للمال فلا ينفذ الا من اثلث اه ولم يعزه لاحد (قوله وفى الدرر عن السعدونية الخ) تكرار مع ما تقدم قيل قوله لا قود بقتل مسلم مسلما اه ح (قوله على آخر) أى على رجل آخر أجنبى عن المورث بقرينة ما بعده (قوله وقدا كذبهم) أى اكذب الشهود كما فى حاشية الاشياء عن مجموع التوازل (قوله فبرهن ابنه على ابن آخر) عبارة الاشياء فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه والصواب ما هنا ولذا قال اليرى ان ما فى الاشياء خلاف المنقول فنبه (قوله لقيامهما على حرمانه الارث) بيان للفرق بين ما اذا أقيمت البينة على أجنبى فلا تقبل كما تقدم وبين ما اذا أقيمت على ابن المجرى قال فى الظهيرية ووجه ان البينة قامت على حرمان الولد الارث فلما اجزنا ذلك فى الميراث جعلنا الدية على عاقلته اه (قوله حتى اكلمه) أى باختياره والاولى حتى شربه (قوله ولم يعلم به) وكذا اذا علم بالاولى ط (قوله لا قصاص ولادية) ويرث منه هندية ط (قوله ولو أوجره الخ) أى صبه فى حلقة على كره وكذا لو ناوله واكرهه على شربه حتى شرب فلا قصاص وعلى عاقلته الدية تارخائية ثم قال وفى الذخيرة ذكر المسئلة فى الاصل مطلقا بلا خلاف ولم يفصل ولا يشك على قول أبى حنيفة لان القتل حصل بما لا يجرى فكان خطأ العمد على مذهبه واما على قولهما فنهم من قال عندهما على التفصيل ان كان ما أوجر من السم مقدارا يقتل مثله غالبا فهو عمد والا فخطأ العمد ومنهم من قال انه على قولهم جميعا خطأ العمد مطلقا اه ملخصا وذكر السائحان ان شيخه ابا السعود ذكر فى باب قطع الطريق انه لو قتل بالسم قيل يجب القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين ورجحه السمرقندى اه أى اذا وجره او اكرهه على شربه كما لا يخفى (قوله فلا يلزم الا التعزير والاستغفار) أى لارتكابه معصية بتسببه لقتل النفس * (تنبيه) * أقر أنه اهلك فلانا بالدعاء أو بالسهم الباطنة أو بقرارة الانفال لا يلزمه شئ لانه كذب محض لانه يؤدى الى ادعاء علم الغيب المنفى بقوله تعالى ٢ لا يعلم الغيب الا الله ولم يوجد نص باهلا كه بهذه الاشياء وبالاقرار كاذبا لا يلزمه شئ كالأقرار بنوة رجل هو أكبر من المقرنا ولو أقر انه اهلك فلانا بقرارة اسماء الله تعالى القهرية اختلف

كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف والتلاوة لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله اه مصححه (المشاخ)

المشاخ فيه لوقوعها الاصح انه لا يلزمه شيء لان الشرع لم يجعله من آلة القتل وسببه اه
يرى عن حاوى الفتية ولم يذكر ما اذا قرأه قتله بالاصابة بالعين فتأمل (**قوله** ما يعمل به في
الطين) قال العيني المر بفتح الميم وتشديد الراء وهو خشبة طويلة في رأسها حديدة عريضة من
فوقها خشبة عريضة يضع الرجل رجليه عليها ويحفر بها الارض (**قوله** بل قتله بظهره الح)
وان أصابه بالعود فهى مسألة القتل بالنقل وقد مرت اول الكتاب معراج اى يكون شبه
عمد وتقدم الكلام فيه (**قوله** ان الاصح اعتبار الجرح الح) صرح بذلك في الهداية ايضا ولم
يتعقبه الشراح فكان الثقل عنها اولى لانها اقوى (**قوله** فلا قود عند أبى حنيفة) لانه لم يقصد
ضربه بالآلة جارحة ولو الجية اقول وهذا موافق لما تقدم من تعريف العمدة بأن يتعمد
ضربه بالآلة تفرق الاجزاء ويؤخذ منه انه لو قصد ضربه بالسيف في هذه الصورة يلزمه القود
لحصول الجرح بالآلة القتل مع قصد الضرب واما ما قدمناه عن المجتبى اول الكتاب من انه
لا يشترط في العمدة قصد القتل فمناه انه بعد قصد ضربه بالمحدد لا يشترط قصد القتل فالشرط
هو قصد الضرب دون القتل ثم لا يلزم من وجود القتل بالمحدد كونه عمدا لانه قد يكون خطأ
فلذا شرط قصد الضرب به وهنا اذا لم يقصد ضربه بالسيف لم يكن عمدا وان حصل القتل به
(**قوله** كالخنق) متصل بقوله والا لا والخنق بكسر النون قل الفارابى ولا يقال بالسكون وهو
مصد خنقه اذا عصر حلقه والحنق قاعله والخنق بالكسر والتخفيف ما يخنق به من جبل
او تراب مغرب (**قوله** خلافا لهما) فعندهما فيه القود وفي الولا الجية هذا اذا دام على
الخنق حتى مات اما اذا تركه قبل الموت ينظر ان دام على الخنق بمقدار ما يموت منه الانسان
غالبا يجب القصاص عندهما والا فلا اجما اه وكذا في التغريق يشترط ان يكون الماء
عظيما بحيث لا تمكن النجاة ليكون عندهما عمدا موجبا للقصاص فلو قليلا لا يقتل غالبا
او عظيما تمكن النجاة منه بالسباحة بأن كان غير مشدود وهو يحسن السباحة وهوشته عمد
افاده في التارخانية وغيرها (**قوله** ولو ادخله بيتا) كذا اطلقه في التارخانية عن المحيط وفيها
عن الظهيرية لوقيده وحبسه في بيت الح والظاهر ان المعتبر عدم القدرة على الخروج سواء
فيه اولا (**قوله** وقال تجب الدية) في التارخانية عن المحيط والكبرى تجب عليه الدية وفيها
عن الحانية والظهيرية تجب على عاقلته فالظاهر ان الاول على حذف مضاف تأمل وفي
الظهيرية والفتوى على قول ابى حنيفة انه لاشئ عليه وقال ط اول الكتاب وفي شرح الحموى
عن خزانة المفتين ولو طرحه في بئر او من ظهر جبل او سطح لم يقتل به ولو طين على انسان بيتا
حتى مات جوعا او عطشا لم يضمن وقال عليه الدية لانه سبب يؤدي الى التلف فيجب الضمان
وهو المختار في زماننا المنع الظلمة من الظلم اه (**قوله** عن محمد يقاد) بناء على انه يجب عنده في شبه
العمدة العود كإقتله في المعراج او على ان هذا عمد في التارخانية يقاد فيه لانه قتله عمدا وهذا
قول محمد والفتوى انه على عاقلته الداية اه والفرق بينه وبين ما اذا حبسه حتى مات جوعا
حيث كان الفتوى على انه لاشئ عليه كما مر هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان اما هنا
فقد مات غما وذلك ليس من لوازمه فيضان للفاعل كما افاده في الظهيرية (**قوله** بخلاف قتله
الح) فانه لا قود فيه قال الاقناني اذا ولى الضربات بالسوط الصغير والعصا الصغيرة لا يجب

ما يعمل به في الطين (يقتص
ان أصابه حد الحديد)
او ظهره وجرحه اجما
كإقتله المصنف عن المجتبى
(والا) يصبه حده بل
قتله بظهره ولم يجرحه (لا)
يقتص في رواية الطحاوى
وظاهر الرواية انه يقتص
بالجرح في حديد ونحاس
وذهب ونحوها وعزاه
في الدرر لقاضيخان لكن
نقل المصنف عن الخلاصة
ان الاصح اعتبار الجرح
عند الامام لوجوب القود
وعليه جرى ابن الكمال
وفي المجتبى ضرب بسيف
في غمده فخرق السيف
الغمدة وقتله فلا قود
عند أبى حنيفة (كالخنق
والتغريق) خلافا لهما
والشافعى ولو أدخله بيتا
فمات فيه جوعا لم يضمن
شيئا وقال تجب الدية ولو
دفنه حيا فمات عن محمد
يقاد به مجتبى بخلاف قتله
بموالة ضرب السوط

به القصاص وقل الشافعي يجب اذا والى على وجه لا تحتمله النفس عادة اه ونقل قبله أنه شبه عمد
عن أبي حنيفة وعندهما عمد (قوله كاسيحي) لم أره (قوله لو اعتاد الحق الخ) في الخانية ولو خلق
رجلا لا يقتل الا اذا كان خافا معروفا خلق غير واحد فيقتل سياسة اه وبعبارة الشارح قيل
كتاب الجهاد والابان خلق مرة لا يقتل ذكره بعد قول المصنف هناك ومن تكرر الحق منه في المصر
قتل به ومفاده أن التكرار يحصل بمرتين ثم هذا غير خاص بالحق لما قدمه في شبه العمدة لا قود
فيه الا ان يتكرر منه فللام قتله سياسة (قوله لو بعد مسكه) اي بعدما وقع في يد الامام وان تاب
قبله قبلت مجتبي (قوله فلا قود فيه ولا دية) وكذا لو ادخله في بيت وادخل معه سبعا واغلق عليه
الباب فقتله السبع وكذا لو نهشته حية ولسعته عقرب وان فعل ذلك بصبي فعليه الدية تارخانية
ونقل ط مثله عن الهندية وقوله فعليه الدية اي على عاقلة على حذف مضاف بدليل ما يأتي اذا
يصدق عليه قتل العمدة على قول الامام تأمل وانظر ما الفرق بين الصبي والرجل وسيدكر المصنف
قيل باب القسامة لو غصب صبياً حرافات بصاعقة او نهش حية فديته على عاقلة الغاصب وعلمه
الشارح هناك بانه متسبب وذكر أنه لو نقل الحر الكبير مقيدا ولم يمكنه التحرر عنه ضمن الخ
ومقتضاه عدم الفرق بين الكبير والصغير وهذا موافق للرواية التي ذكرها هنا عن البرازية
وسأتي تمام الكلام على ذلك هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو لوقط صبياً الخ) ذكره في التارخانية
وذكر قبله ولو ان رجلا لقط صبياً او رجلاً ثم وضعه في الشمس فعليه الدية اه اي على عاقلة كما قدمنا
تأمل و لينظر ما الفرق بين الشمس وبين السبع فانه لا حكم لفعل كل منهما وفي كل هو متسبب بالقتل
والظاهر انه مفرع على تلك الرواية (قوله فرسب) قال في المغرب رسب في الماء رسو باسفل من باب
طلب (قوله وغرق الخ) اي وعلم موته منه قال في التارخانية ولو انه حين طرح رسب في الماء
ولا يدري مات او خرج ولم ير له اثر لا شيء عليه ما لم يعلم انه قدمات (قوله فعلى عاقلة الدية) اي
مغلطة تارخانية (قوله ولو سب سبعة الخ) وكذا لو كان جيد السباحة تارخانية (قوله لانه في
حكم الميت) فلم مات ابنه وهو على تلك الحالة وورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة ط (قوله
الا اذا كان يعلم الخ) تبع فيه المصنف في المنح وصوابه ان يقول وان كان يعلم القاتل انه لا يعيش
به فانه الذي رأته في الخانية والخلاصة والتارخانية والبرازية (قوله شق بطه الخ) في
التارخانية شق بطه واخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالقاتل هو الثاني وان
كان خطأ تجب الدية وعلى الشاق ثلث الدية وان نفذت الى جانب آخر فثلثاها هذا اذا كان مما
يعيش بعد الشق يوماً أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا
اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيقتص بالعمد وتجب الدية بالخطأ اه ملخصاً ولعل الفرق
بينه وبين من هو في النزاع ان النزاع غير متحقق فان المريض قد يصل الى حالة شبه النزاع بل قد
يظن انه قد مات ويفعل به كل ما يمتنع به ثم يعيش بعده طويلاً بخلاف من شق بطه واخرج أمعاءه
فانه يتحقق موته لكن اذا كان فيه من الحياة ما يعيش معها يوماً فانها حياة معتبرة شرعاً كما مر
في الذبائح فلذا كان القاتل هو الثاني وما لو كان يضطرب اضطراب الموت من الشق والحياة
فيه غير معتبرة اصلاً فهو ميت حكماً فلذا كان القاتل هو الاول هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله
الا اذا وجد ما يقطعه الخ) قال في المنح لان الجرح سبب ظاهر لموته في حال الموت عليه ما لم يوجب

(ما يقطعه)

كما سيحي وفيه لو اعتاد
الحق قتل سياسة ولا تقبل
توبته لو بعد مسكه كالساحر
وفيه (قطر جلا وطرحه
قدام اسداً وسبع فقتله فلا
قود فيه ولا دية ويعزر
ويضرب ويحبس الى أن
يموت) زاد في البرازية وعن
الامام عليه الدية ولو لقط
صبياً وألقاه في الشمس أو
البرد حتى مات فعلى عاقلة
الدية وفي الخانية قطر جلا
والتماء في البحر فرسب
وغرق كما ألقاه فعلى عاقلة
الدية عند أبي حنيفة ولو
سبح ساعة ثم غرق فلا
دية لانه غرق بعجزه وفي
الاول بطرحه في الماء
(قطع عنقه وبقي من
الحاقوم قليل وفيه الروح
فقتله آخر فلا قود فيه)
عليه لانه في حكم الميت
(ولو قتله وهو في حالة
(النزع قتل به) الا اذا
كان يعلم انه لا يعيش منه كذا
في الخانية وفي البرازية شق
بطه بحديدة وقطع آخر
عنقه ان توهم بقاءه حياً
بعد الشق قتل قطع العنق
والا قتل نشاق وعزر
التمضع (ومن جرح رجلاً
عمداً فصار ذافراً ومات
يقتص) الا اذا وجد ما يقطعه
كحز الرقبة والبرء منه

وقد منا انه لو عفا المجرع او الاولياء ٤٨١ قبل موته صح استحسانا (وان مات) شخص (بفعل نفسه وزيد

وأسد وحية ضمن زيد
ثالث الدية في ماله ان كان
القتل (عمدا والا فعلى
عاقلة) لان فعل الاسد
والحية جنس واحد لانه
هدر في الدارين وفعل زيد
معتبر في الدارين وفعل
نفسه هدر في الدنيا
لا العقبى حتى يأثم بالا جماع
فصارت ثلاثة اجناس
ومفاده ان يعتبر في المقتول
التكليف ليصير فعله جنسا
آخر غير جنس فعل
الاسد والحية وان لا يزيد
على الثالث لو تعدد قاتله
لان فعل الكل جنس
واحد ابن كمال (ويجب
قتل من شهر سيفا على
المسامين) يعنى في الحال
كانص عليه ابن الكمال
حيث غير عبارة الوقاية
فقال ويجب دفع من شهر
سيفا على المسلمين ولو
بقتله ان لم يمكن دفع ضرره
الا به صرح به في الكفاية اى
لانه من باب دفع الصائل
صرح به الشئ وغيره
ويأتى ما يؤيده (ولا شئ
بقتله) بخلاف الجمل
الصائل (ولا) بقتل (من
شهر سلاحا على رجل ليلا
او نهارا في مصر او غيره
او شهر عليه عصا ليلا في

ما يقطع حذر الرقبة والبر منه اه والخز بالمهمة فمعجمة القطع والضمير في منه للجرح (قوله
وقدمنا الخ) اى في هذا الفصل وشاربه الى قاطع آخر (قوله ضمن زيد ثالث الدية في ماله) لان
العاقلة لا تحتمل العمدا وانما لم يقتض للممر ويأتى من انه لا قصاص على شريك من لا قصاص
بقتله لعدم تجزئه (قوله فصارت ثلاثة اجناس) فكأن النفس تلفت بثلاثة افعال والثالث
بفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية هداية (قوله ومفاده) اى مفاد التعليل (قوله
ليصير فعله الخ) اذ لو كان غير مكلف لهدر في الدارين كفعل الاسد فيكون على زيد نصف الدية
(قوله وان لا يزيد على الثالث لو تعدد قاتله) بأن كان مع زيد غيره فيشترك هو وغيره في الثالث
واقول ذكر في متفرقات الآثار خانية لو جرحه رجل جراحة وجرحه آخر جراحة ثم انضم
اليه ما هو هدر فعلى كل واحد منهما ثلث الدية وثلثها هدر اه ومثله في الجوهره قيل جناية
المملوك وفي تكملة الطورى ولو قطع رجل يده وجرحه آخر وجرح هو ايضا نفسه واقرسه
سبع ضمن القاطع ربع الدية والجراح ربعها لان النفس تلفت بجنايات اربعة ثنتان منها
معتبرتان اه ومثله ما يأتى متسا آخر باب ما يحدثه في الطريق لو استأجر اربعة لحفر بئر
فوقعت فمات احدهم سقط الربع ووجب على كل واحد الربع فظهر ان المقتول خلاف ما ذكره
فتابعه اقول ويؤخذ من ذلك جواب حادثة الفتوى في زماننا فيمن جرح صبيا بسكين في بطنه
فظهر بعض امعانه فحى له بمن يحبط الجرح ويرد الامعاء فلم يمكنه ذلك الا بتوسيع الجرح
فاذن له ابو الصبي بذلك ففعل ثم مات تلك الليلة فينبغى ان يحجب نصف الدية على الجراح في ماله
لان الفعل الآخر ما ذون به فكان هدر ا كسابنى (قوله ويجب قتل من شهر سيفا) شهر سيفه
كمنع وشهره انتضاء فرفعه على الناس فموس (قوله على المسامين) تنازع كل من يجب وشهر
وعبارة الجامع الصغير شهر على المسامين سيفا قل حق على المسامين ان يقتلوه ولا شئ عليهم اه
وذكر ابو السعود عن الشيخ عبدالحى بخنا ان اهل الذمة كالمسامين (قوله عني في الحال) اى
في حال شهره السيف عليهم قاصدا ضربهم لابعاد انصرافه عنهم فانه لا يجوز قتله كباينى (قوله
كانص عليه ابن الكمال) اى على كونه حالا والاولى ان يقول كما اشار اليه لانه لم ينص عليه
وانما اخذ بطريق الاشارة من قوله دفع فان الدفع لا بط فيه ط (قوله صرح به في الكفاية)
ليس هذا في عبارة ابن الكمال وعبارة الكفاية اى انما يجب القتل لان دفع الضرر واجب اه
وفي المعراج معنى الوجوب وجوب دفع الضرر لان يكون عين القتل واجبا (قوله ويأتى
ما يؤيده) اى يؤيدان المراد قتله اذ لم يمكن دفع ضرره الاب به وذلك في عبارة صدر الشريعة
الآتية قريبا وعبارة المتن بعدها (قوله ولا شئ بقتله) اى اذا كان مكلفا كما يعلم من قوله الآتى
وان شهر المجنون الخ ولمالم يكن عين القتل واجبا كان محتتملا ان يكون القتل موجبا للضمان
فصرح بعدمه افاده ابن الكمال (قوله ولا يقتل) معطوف على قوله ولا شئ بقتله (قوله على
رجل) اى قاصد قتله بدلالة الحال لامرأها ولعيا فاده الزيلعي في الطلاق وافاده بهذه المسئلة
ان الواحد كالمسامين (قوله الا او نهارا الخ) لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل
هداية اى ليس فيه مهلة للدفع بغير القتل (قوله او شهر عليه عصا الخ) لان العصا الصغيرة
وان كانت تلبث ولكن في الليل لما يلحقه الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير

في مصر او نهارا في غيره فقتله (٣١) (بن) (خا) المشهور عليه) وان شهر المجنون على غيره سلاحا

فعله المشهور عليه (عمدانجب الدية) في ماله (ومثله الصبي والدابة) الصائفة وقال الشافعي لاضمان في الكل لانه لدفع الشر (ولو ضربه الشاهر فأنصرف) وكف عنه على وجه لا يريد **٤٨٢** ضربه ثانيا (فقتله الآخر) أى المشهور عليه وغيره

المصر في الطريق لا يلحقه الغوث قالوا فان كان عصا لا يلبث يحتمل ان يكون مثل السلاح عندها هداية **(قوله فقتله المشهور عليه)** أى أو غيره دفعا عنه زيلعى وفي الكفاية ولو ترك المشهور عليه قتله يأنم **(قوله عمدان)** أى بمحدد ونحوه وكذا شبه العمدة الاولى **(قوله تجب الدية)** أى لا القصاص لوجود المييع وهو دفع الشر وتماه في الهداية **(قوله ومثله الصبي والدابة)** أى مثل المجنون في وجوب الضمان لكن الواجب في الصبي الدية ايضا وفي الدابة القيمة وذكر الرملى انه لو كان المجنون والصبي عبد افلواجب القيمة كالدية المملوكة تأمل اه اقول وفي النهاية مانصه واجمعوا على انه لو كان الصائل عبدا أو صيدا الحرم لا يضمن كذا ذكره الامام التمر تاشى اه ومثله في المعراج وذكر الفرق بينهما وبين الدابة العلامة الاتقانى في غاية البيان عن شرح الطحاوى فراجع **(قوله أو غيره الخ)** لا حاجة اليه وليس بمحل وهم حتى يقوه بالنقل فتدبر ط **(قوله عادت عصمته)** فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصا معصوما مظلوما فيجب عليه القصاص زيلعى **(قوله مادام شاهر السيف)** أى مع قصد المضرب **(قوله ليلا)** مفهومه انه لو نهى ليس له قتله لانه يلحقه الغوث بالصراخ **(قوله دون مالك)** أى لاجل مالك عناية وغيرها **(قوله وكذا لو قتله قبل الاخذ الخ)** قال في الحانية رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه اه **(قوله وفي الصغرى الخ)** يريد به تقييد ما أطلقه المتون والشروح مع انها لا تقيد بما في الفتاوى قال المسائق في آخر قطع الطريق ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه وقال في المنح عن البحر استقبله اللصوص ومعه مال لا يساوى عشرة حل له ان قاتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك واسم المال يقع على القليل والكثير اه سأنحى **(قوله بزازية)** ونصها قيل كتاب الوصايا قتله صاحب الدار وبرهن على انه كابره فدمه هدر وان لم تكن له بيعة ان لم يكن المقتول معروف بالسرقة والسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان متهم به في القياس يقتص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أوردت شبهة في القصاص لا المال اه **(قوله مع ذلك)** لا حاجة اليه ط **(قوله لقد رتته على دفعه الخ)** انظر ما اذا لم يقدر المسلمون والقاضى كاهو مشاهد في زماننا والظاهر انه يجوز له قتله لعموم الحديث ط **(قوله مباح الدم)** بأن قتل اوزنى ومثله ما لوشرب الخمر او فعل غيره مما يوجب الحد كذا ذكره العلامة السندى في المنسك المتوسط وصرح بأن المرتد كذلك لكن قدمنا آخر كتاب الحج عن المتقى بالنون انه يعرض عليه الاسلام فان أسلم سلم والاقتل ونقله القارى في شرح المنسك عن التفت وذكر انه مخالف لاطلاقهم الا ان يقال اباه المرتد عن الاسلام جناية في الحرم وهو الظاهر ثم ذكر عن البدائع ان الحربى لو التجأ الى الحرم لا يقتل فيه ولا يخرج عندهما وقال ابو يوسف يباح اخراجه منه **(قوله فيخرج من الحرم)** أى يخرج هو نفسه **(قوله فيقتص منه)** وكذا يحد في الحانية عن ابى حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما وان فعل شيئا من ذلك في الحرم

كذا عمه ابن الكمال تبعاً للكافي والكفاية (قتل القاتل) لانه بالانصراف عادت عصمته قلت فتحرر انه مادام شاهر السيف له ضربه والا فلا يحفظ (ومن دخل عليه غيره ليلا فخرج السرقة) من بيته (فتبعه) رب البيت (فقتله فلاشئ عليه) لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك وكذا لو قتله قبل الاخذ اذا قصد أخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدر شريعة وفي وفي الصغرى قصد ماله ان عشرة أو أكثره قتله وان أقل قاتله ولم يقتله وهل يقبل قوله انه كابره ان بيعة نعم والا فان المقتول معروف بالسرقة والسرقة لم يقتص استحسانا والدية في ماله لورثة المقتول بزازية هذا (اذا لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله وان علم) ذلك (فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص) لقتله بغير حق (كالمغصوب منه اذا قتل الغاصب) فانه يجب القود لقد رتته على دفعه بالاستغاثة بالمسلمين والقاضى (مباح الدم

التجأ الى الحرم لا يقتل فيه) خلافا للشافعى (ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج) (بقام من الحرم فينشد يقتل) خارجه واما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم اجماعا (ولو انشأ القتل في الحرم قتل فيه)

اجماعا سراجية ولو قتل في البيت لا يقتل **٤٨٣** فيه ذكره المصنف في الحج (ولو قال اقتلني فقتله) بسيف (فلا

يقام عليه الحد فيه) **(قوله ولو قتل في البيت الخ)** ومنه سائر المساجد لان المسجد يصان عن مثل ذلك اهـ رحتي **(قوله بسيف)** قيد به لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتلته بمنقل ومدة على العاقلة ط **(قوله في الصحيح)** وبه جزم في عمدة نفق بل في مختصر المحيط انه بالاتفاق كما في شرح الوهبانية **(قوله وسقط القود)** كالا استدراك على قوله لان الاباحة لا تجرى في النفس فان المتبادر منه القصاص **(قوله وكذا لو قال)** اي وكان هو الوارث **(قوله لو ابنته صغيرا يقتص)** اي قياسا والظاهر ان الصغير غير قيد ومنه الاخ وعبرة البرازية وفي الوقعات اقتل ابني وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعها عليه القصاص ولو قال اقتل اخي فقتله وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية وسوى في الكفاية بين الابن والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان تجب الدية وفي الايضاح ذكر قريبا منه اهـ **(قوله فقتله يقتص)** لانه بيع باطل وهو ليس بأذن بالقتل فليس كقوله اقتلني ط **(قوله وفي اقطع يده يقتص)** لان ولاية الاستيفاء ليست له بل للاب فلم يكن امره مسقطا للقصاص رحتي تأمل **(قوله وفي شج ابني الخ)** هذه المسئلة لم أرها في الحانية بل هي مذكورة في المجتبى ونصه ولو أمره ان يشجه فشجه فلا شيء عليه فان مات منها كان عليه الدية اهـ والضمير في شجه يحتمل عوده على الأمر او على الابن المذكور في المجتبى قبله والثاني هو ما فهمه الشارح لكن فيه انه لا يظهر الفرق بين القطع والشجة فليتأمل **(قوله وقيل لا الخ)** مقابل قوله وتجب الدية في ماله في الصحيح **(قوله وان سرى لنفسه ومات)** عزاء في التارخانية الى شيخ الاسلام وفيها عن شرح الطحاوي قل لا خرا قطع يدي فان كان بعلاج كما اذا وقعت في يده اكلة فلا بأس به وان من غير علاج لا يحل ولو قطع في الحالين فسرى الى النفس لا يضمن اهـ **(قوله ولو قال اقطعه)** اي الطرف المفهوم من الاطراف **(قوله وبطل الصالح)** اي ماضى به بدلا عن الارش * (تنبيه) * قال في الفصل ٣٣ من جامع الفصولين وقد وقعت في بخارى واقعة وهي رجل قال لا خرام السهم الى حتى آخذه فرمى اليه فاصاب عينه فذهبت قال خ لم يضمن كما لو قال له اجن على خنجرى وهكذا أفق بعض المشايخ به وقاسوه على ما لو قال اقطع يدي وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب القود ولا شك انه تجب الدية في ماله لانه ذكر في الكتاب لو تضارب بالوكز فذهبت عين احدهما يقادوا يمكن لانه عمد وان قال كل منهما لا خردده وكذا الوارذا على وجه الملاعبة او التعايم فأصاب الخشبة عينه فذهبت يقاد ان امكن اهـ وقال العلامة الرملي في حاشيته عليه اقول في المسئلة قولان قال في مجمع الفتاوى ولو قل كل واحد صاحبه دمه ووكل كل منهما صاحبه وكسر سنه فلا شيء عليه بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الحانية اهـ والذي ظهر في وجه ما في الكتاب انه ليس من لازم قوله دمه اباحة عينه لاحتمال السلامة مع المضاربة بالوكزة كاحتمالها مع رمي السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله دمه صريحا في اتلاف عضوه بخلاف قوله اقطع يدي او اجن على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمصرح به ان الاطراف كالاموال يصح الامر فيها تأمل اهـ **(قوله لغير القتال)** وكذا القاتل لوجود العلة فيه افاده الحموى وانظر هل يسقط القصاص في الصورتين ط والظاهر انه لا يتوقف في عدم

قصاص وتجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفس وسقط القود وكذا لو قال اقتل اخي أو ابني أو ابنته الدية استحسانا كما في البرازية عن الكفاية وفيها عن الوقعات لو ابنته صغيرا يقتص وفي الحانية بتلك دمي بفلس أو بألف فقتله يقتص وفي اقتل ابني عليه دية لانه وفي اقطع يده فقطع يده يقتص وفي شج ابني فشجه لاشي عليه فان مات فعليه الدية (وقيل لا) تجب الدية ايضا وصححه ركن الاسلام كما في العمادية واستظهره الطرسوسي لكن رده ابن وهبان (كما لو قال اقتل عبدي او اقطع يده ففعل فلا ضمان عليه) اجماعا كقوله اقطع يدي او رجلى وان سرى لنفسه ومات لان الاطراف كالاموال فصح الامر ولو قال اقطعه على ان تعطيني هذا الثوب او هذه الدراهم فقطع يجب ارش اليد لا القود وبطل الصالح برازية * (فروع) * هبة القصاص لغير القتال لا تجوز لانه لا يجزى فيه التملك

السقوط اذا لمعنى لعدم جوازها الاذات (قوله عفو الولي عن القاتل افضل) ويرى القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانهما حق الوارث يرى (قوله لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود) أي لا تكفيه التوبة وحدها قال في تبيين المحارم واعلم ان توبة القاتل لا تكون بالاستغفار والتداعية فقط بل يتوقف على ارضاء اولياء المقتول فان كان القتل عمدا لا بد ان يمكنهم من القصاص منه فان شؤا قتلوه وان اقبلوه وان شؤا عفو عنه مجانا فان عنه كفته التوبة اه ما يخصا وقد منا آتفا انه بالعفو عنه يبرأ في الدنيا وهل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى هو بمنزلة الدين على رجل مات الطالب وبراءة الورثة يبرأ في عمافي ظلمه المتقدم لا يبرأ فكذا القاتل لا يبرأ عن ظلمه ويبرأ عن القصاص والدية تاترخانية اقول والظاهر ان الظلم المتقدم لا يسقط بالتوبة لتعلق حق مقتول به واما ظلمه على نفسه باقدامه على المعصية فيسقط بها تأمل وفي الحامدية عن فتاوى الامام النووي مسألة فيمن قتل مظلوما فاقص وارثه او عفا على الدية او مجانا هل على القاتل بعد ذلك مطالبة في الآخرة الجواب ظواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الآخرة اه وكذا قال في تبيين المحارم انه بعض الاحاديث يدل على انه لا يطالب وقال في مختار الفتاوى القصاص مخاص من حق الاولياء واما المقتول فيخاصمه يوم القيامة فان بالقصاص ما حصل فائدة للمقتول وحقه باق عليه اه وهو مؤيد لما استظهرته (قوله وفرق الفقهاء) أي بين القصاص والحدود فيشترط الامام الاستيفاء الحدود دون القصاص حموى قال في الهندية واذ قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله ان يقتله قصاصا قضى القاضي به او لم يقض اه ط (قوله يجوز القضاء بعلمه في القصاص) مبنى على ان القاضي يقضى بعلمه في غير الحدود والفتوى اليوم على عدم جواز القضاء بعلمه مطابقا حموى اه ط وسيد كره الشارح في اول جنابات المملوك (قوله القصاص يورث) سيأتي بيانه في اول باب الشهادة في القتل (قوله لا الحد) شمل حد القذف وهو محمول على ما بعد المرافعة واما قبها فهو جائز وفي الحاوى اذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط واذ عفا المقتوف عن القاذف فمفوه باطل وله ان يطالب بالحد اه الا اذا قال لم يقذفني او كذب شهودي فانه يصح كما في البحر عن الشامل والمراد من بطلان العفو انه اذا عاود وطلبه حد لان العفو كان له موافكا انه لم يخاصم الى الآن وليس المراد ان الامام له ان يقيمه بعد ذهاب المقتوف وعفوه افاده ابو السعود في حاشية الاشياء ط (قوله بخلاف الحد) فان التقادم يمنعه والتقدم في الشرب بذهاب الربح وفي حد غيره يمضي شهر وقد مضى في الحدود ط (قوله لا الحد) فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم اما قبل الوصول اليه والتبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له الى الحاكم يطلقه لان الحد لم يثبت كما في البحر وفي البيري قال الاكمل في حديث اشفعوا تؤجروا ولا يتناول الحديث الحدود فتبقى الشفاعة لارباب الحوائج المباحة كدفع الظلم او تخليص خطأ وامثالهما وكذا العفو عن ذنب ليس فيه حد اذا لم يكن المذنب مصرا فان كان مصرا لا يجوز حتى يرتدع عن الذنب والاصرار اه ومثله في حاشية الحموى عن شرح مسلم للامام النووي (قوله السابعة الح) قال في الاشياء تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعفو الامة وحرية الاصالية وفيما تحض لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار اه (قوله سوى حد القذف) وكذا حد السرقة لما تقدم في محله ان طلب المسروق منه المال شرط

* عفو الولي عن القاتل
افضل من الصالح والصالح
افضل من القصاص وكذا
عفو الجروح * لا تصح
توبة القاتل حتى يسلم نفسه
للقود وهبانية * الامم
شرط استيفاء القصاص
كالحدود عند الاصوليين
وفرق الفقهاء اشباه
وفيها في قاعدة الحدود
تدرا بالشبهات كالحدود
القصاص الا في سبع
* يجوز القضاء بعلمه في
القصاص دون الحدود
* القصاص يورث والحد
لا يصح عفو القصاص لا
الحد * التقادم لا يمنع
الشهادة بالقتل بخلاف
الحد سوى حد القذف *
ويثبت باشارة احرص
وكتابته بخلاف الحد *
تجوز الشفاعة في القصاص
لا الحد * السابعة لا بد
في القصاص من الدعوى
بخلاف الحد سوى حد
القذف اه وفي القنية نظر
باب دار رجل فقتل الرجل
عنه لا يضمن ان لم يمكنه
تحتيته من غير فقتلها وان
امكنه ضمن وقال الشافعي
لا يضمن فيهم ولو ادخل
رأسه فرماه بحجر فقتلها

القطع فلو اقر أنه سرق مال الغائب توقف على حضوره ومخاصمته * (تنبه) * زاد الحموى نامة
وهي اشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص قال ابو السعود ويزاد تاسعة وهي جواز
الاعتياض في القصاص بخلاف حد القذف حتى لو دفع القاذف مالا للفقير ليسقط حقه
فانه يرجع به اه اقول ويزاد عشرة وهي صحة رجوعه عن الاقرار في الحد (قوله لا يضمن
اجماعا) لانه شغل ملكه كما لو قصد اخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن منح عن القنية وفي
معراج الدراية ومن نظر في بيت انسان من ثقب او شق باب او نحوه فطعنه صاحب الدار
بخشبة او رماء بحصاة ففقا عينه يضمن عندنا وعند الشافعي لا يضمن لما روى ابو هريرة
رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لو ان امرأ اطاع عليك بغير اذن فحذفته
بحصاة وفقت عينه لم يكن عليك جناح ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في العين نصف الدية
وهو عام ولان مجرد النظر اليه لا يبيح الجناية عليه كالمظهر من الباب المفتوح وكما لو دخل بيته
ونظر فيه او نال من امرأته ما دون الفرج لم يجز قاع عينه ولان قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل
دم امرئ مسلم الحديث يقتضي عدم سقوط عصمته والمراد بما روى ابو هريرة المبالغة في الزجر
عن ذلك اه ومثله في ط عن الشمنى وقوله وكما لو دخل بيته الخ مخالف لما ذكره الشارح الا ان
يحمل ما ذكره على ما اذا لم يمكن تحيته بغير ذلك وما هنا على ما اذا امكن فليتأمل والله تعالى اعلم

لا يضمن اجماعا نال الخلاق
فيمين نظر من خارجها
والله تعالى اعلم

باب القود فيما دون النفس

باب القود فيما دون النفس

(وهو في كل ما يمكن
فيه رعاية حفظ المائلة)
وحينئذ (في قاذف قطع اليد
عمدا من الفصل) فلو
القطع من نصف ساعد
او ساق او من قصبه
أنف لم يقد لا متناع حفظ
المائلة وهي الاصل في
جريان القصاص (وان
كانت يده اكبر منها)
لاتحاد المنفعة (وكذا)
الحكم في (الرجل والمارن)

لما فرغ من بيان القصاص في النفس اتبعه بما هو بمنزلة التبع وهو القصاص في الاطراف عناية ثم اعلم
انه لا يقاد جرح الابد بمرئه خلافا للشافعي كما سيأتي آخر الشجاج (قوله رعاية حفظ المائلة)
الاولى الاقتصار على المتن فان الرعاية الحفظ (قوله في قاذف) اي سواء حصل الضرب بسلاح
او غيره لما قدمه انه ليس فيما دون النفس شبه عمد (قوله من الفصل) وزان مسجدا حدم فاصل
الاعضاء مصباح (قوله من نصف ساعد الخ) المراد به ما لا يكون من المفصل (قوله او من قصبه
أنف) أي بمن عطف على من الاول لا على ساعد لانه لا قصاص بقطع القصبه كلها او نصفها لانه
عظم كما في الجوهرة (قوله لا متناع حفظ المائلة) لانه قد يكسر زيادة من عضو الجاني او يقع خلل
فيه زائد ط (قوله وان كانت يده اكبر منها) اي من المقطوعة وهذا بخلاف ما اذا شججه موضحة
فأخذت الشجة ما بين قرني المشجوج ولا تأخذ ما بين قرني الشاج لكبر رأسه حيث اعتبر الكبر
وخير المشجوج بين الاقتصار بمقدار شجته وبين اخذ ارض الموضحة لان المعبر في ذلك الشين
وبالاقتصار بمقدارها يكون الشين في الثانية اقل وتأخذ ما بين قرني الشاج زيادة على حقه فانتفت
المائلة صورة ومعنى فان شاء استوفاهامعنى وهو بمقدار شجته ويترك الصورة وان شاء أخذ أَرْضَهَا
اما اليد الكبيرة والصغيرة فنفتها لاختلاف عناية وغيرها وقيد بالكبر لانه لا تقطع الصحيحة
بالشلاء ولا اليدين باليسرى وعكسه كما في الجوهرة ويأتي تمامه (قوله والمارن) هو مالان
من الأنف واحترزه عن القصبه كما في مرقال ط واذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الارنبه حكومة
عدل على الصحيح خزانة المفتين وان كان أنف القاطع اصغر خيرا للمقطوع انه الكبير ان شاء
قطع وان شاء اخذ الارش محيط وكذا اذا كان قاطع الانف اخشم لا يجد الرياح او اصرم
الأنف او بانفه نقصان من شيء أصابه فان المقطوع مخير بين القطع وبين اخذ يدية أنفه

ظهيرية اه (قوله والاذن) اى كلها وكذا بعضها ان كان للقطع حدي عرف تمكن فيه الممانلة والاسقط القصاص اتقانى ولو كانت اذن القاطع صغيرة او خرقاء او مشقوقة والمقطوعة كبيرة او سالمة خير المجنى عليه ان شاء قطع وان شاء ضمن نصف الدية وان كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل تاثر خانية (قوله وكذا عين الخ) ولو كبيرة بصغيرة وعكسه وكذا يقتص من اليمنى اليسرى لا بالعكس بل فيه الدية خلافا للخانية ولو ذهب بياضها ثم ابصر فلا شئ عليه اى ان عاد كما كان فلودونه فحكومة كالأبيضت مثلاً كما فى القهستانى عن الذخيرة درمىنى اقول قوله وكذا يقتص الخ فى القهستانى خلافه والذي فى الخانية هو ما يذكره عن المجتبى قريبا وفى الجوهره اجمع المسلمون على انه لا تؤخذ العين اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى اه ويأتى تمامه قريبا فنبه (قوله فزال ضوءها) قال بعضهم يعرف ذلك اذا اخبر رجلان من اهل العلم به وقال ابن مقاتل بأن لاتدمع اذا قولت مفتوحة للشمس (قوله فيجعل الخ) هذه الحادثة وقعت فى زمن عثمان رضى الله تعالى عنه فشاوور الصحابة فلم يخيبوه حتى جاء على وقضى بالقصاص وبين هكذا ولم ينكر عليه فاتفقوا عليه معراج (قوله بمرآة) بكسر الميم ومد الهمزة آله الروية ورأيت بخط بعض العلماء ان المراد بها هنا فولاذ صقيل يرى به الوجه لا المرأة المروفة من الزجاج (قوله وعن الثانى الخ) عبارة المجتبى ولو فأنعنا حولاء والحول لا يضر ببصره يقتص منه والافقيه حكومة عدل م عن ابى يوسف لاقصاص فى فقه العين الحولاء مطلقا اه وظاهره ترجيح الاول وعليه اقتصر فى الخانية نقلا عن الحسن لكن قال قبله بورقة ولاقصاص فى عين الاحول وظاهره الاطلاق وعادته تقديم ما هو الاشهر فلذا اقتصر عليه الشارح وكذا ظاهر كلام الشرنبلالية الميل فافهم * (تنبيه) ضرب عين انسان فايضت بحيث لا يبصر بها لاقصاص فيه عند عامة العلماء لتعذر الممانلة فقأ عين رجل وفى عين الفاقى بياض ينقصها فللرجل ان يفقأ البيضاء او أن يأخذ أرض عينه جنى على عين فيها بياض يبصر بها وعين الجانى كذلك فلا قصاص بهما وفى العين القائمة الذاهب نورها حكمة عدل وكذا لو ضربها فايض بعض الناظر أو اصابها قرحة اوريج او سبل او شئ مما يهيج بالعين فنقص من ذلك تاثر خانية (قوله كموضحة) هى التى توضح العظم اى تظهره وكذا يجب القصاص فيما دونها فى ظاهر الرواية كلسيأتى فى الشجاج (قوله الا السن) استثناء متصل او منقطع فان الاطباء اختلفوا فقليل أنه عصب يابس لانه يحدث وينمو بعد تمام الحلقة وقيل عظم وكأنه وقع عند صاحب الهداية أنه عظم حتى قال والمراد منه غير السن وعليه فالاستثناء متصل والفرق بينه وغيره امكان المساواة بأن يبرد بالمبرد معراج وعناية (قوله لما مر) اى من اتحاد المنفعة وفيه اشارة الى انها اصلية سليمة فى القهستانى أل للعهد اى سن اصلية فلا قصاص فى السن الزائدة اه اى بل فيها حكومة عدل كما فى التاثر خانية وفيها ايضا لوسن الجانى سوادا او صفراء او حمراء او خضراء ان شاء المجنى عليه اقتص اوضمته ارض سنه خمسمائة ولو المغيب سن المجنى عليه فله الارش حكومة عدل ولاقصاص (قوله موضع اصل النسن) بدل مما قبله ط (قوله ويسقط ماسواه) اى ما كان داخلا فى اللحم (قوله اذربنا تفسد لهنه) اى لو قلع والتعير باللهسة وقع فى النهاية وتبعه الزيلعى والمصنف والشارح

والاذن و) كذا (عين ضربت فزال ضوءها وهى قائمة) غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محماة ولو قلعت لا) قصاص لتعذر الممانلة فى المجتبى فقأ اليمنى ويسرى الفاقى ذاهبة اقتص منه وترك أعمى وعن الثانى لاقود فى فقه عين حولاء (و) كذا هو أيضا (فى كل شجة يراعى) ويحقق (فيها الممانلة) كموضحة (ولا قود فى عظم الا السن وان تفاوتتا) طولاً او كبرا لما مر (فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى) اللحم (موضع اصل السن) ويسقط ماسواه لتعذر الممانلة اذربنا تفسد لهنه

والصواب لثاته كإوقع في الكفاية قال في المغرب اللهم ألهم مشرفة على الخلق وقوله من تسحر بسويق لا بد ان يبقى بين اسنانه ولهاته شئ كأنه تصحيف لثاته وهي لحات اصول الاسنان اه **(قوله)** وبه أخذ صاحب الكافي) اى بالقول بالبرد وعليه مثنى شراح الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم في الجوهره والتبيين ولم يتعرضوا للقول بالقلع اصلا بل قالوا لا تقلع وانما تبرد مع أنه في الهداية قال ولو قلع من أصله يقطع الثاني في ثمانين وكان الشراح لم يرتضوا به لكن مثنى عليه في مختصر الوقاية والمتقى والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري عن المحيط ان في المسئلة روايتين ونقل بعضهم عن المقدسى انه قال ينبغي اختيار البرد خصوصا عند تعذر القلع كولو كانت اسنانه غير مفالجة بحيث يخاف من قلع واحد ان يتبعه غيره او ان تفسد اللثة اه قلت يؤيده ما في شرح مسكين عن الخلاصة التزع مشروع والاخذ بالبرد احتياط اه **(قوله)** قال المصنف (الح) لم أره في المنح ولا في المجتبى **(قوله)** كتبرد الى ان يتساويا ان كسرت) هذا اذا لم يسود الباقي وان اسود لا يجب القصاص فان طلب الجنى عليه استيفاء قدر المكسورة وترك ما اسود لا يكون له ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن لا قصاص فيه خانية وسيأتي في كتاب الديات وفي البزاية قال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما يبرد بالبرد اذا كسر عن عرض امالو عن طول ففيه الحكومة اه شر نبلاية وفي التارخانية ان كسر مستويا يمكن استيفاء القصاص منه اقتص والا فعليه أرش ذلك في كل سن خمس من الابل أو البقر اه فلم تقيده ايضا بما اذا أمكن فيه المساواة وفي الخانية ضرب سن رجل فاسود فزعهما آخر فعلى الاول أرش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل اه وفيها كسر ربع سن رجل وربع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم انه يكسر من الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذا لو قطع اذن انسان أو يده وأذن القاطع أو يده أطول اه * (تنبيه) * قال في الخلاصة ولو كسر بعض السن فسقط الباقي لا يجب القصاص في المشهور من الرواية ولو ضربها فتحركت ولم تتغير فقلعها آخر فعلى كل حكومة عدل اه **(قوله)** فان لم تنبت يقتص) اى فيما اذا قلعت وذكر في المجتبى ايضا انه اذا كسر بعضها ينتظر حولا فاذا لم تتغير تبرد وكذا ذكر فيما اذا تحركت ينتظر حولا فان احمرت أو اخضرت أو اسودت تجب ديتها في ماله قال وفي الاصفرار اختلاف المشايخ **(قوله)** وقيل يؤجل الصبي) عبارة المجتبى والاصل عندنا انه يستأنى في الجنائات كلها عمدا كان او خطأ ومحمد ذكر الاستيناء في التحريك دون القلع واختلف في القلع قال القدوري يستأنى الصبي دون البالغ وقيل يستأنى فيهما اه ونقل ط عن الظهيرية ان ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا الا في رواية المجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر اه وسنقله الشارح في الشجاج عن الخلاصة والنهاية ويأتى تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** فلومات الصبي في الحول برى) اى لومات الصبي قبل تمام السنة فلا شئ على الجاني عند ابى حنيفة مجتبى **(قوله)** وكذا الخلاف (الح) قال في المجتبى اذا استأنى في التحريك فلم يسقط فلا شئ عليه وقال ابو يوسف يجب حكومة عدل الا لم اى اجر القلاع والطبيب وان سقط يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ فان قال الضارب سقط لا يضربنى فالقول للمضروب استحسانا اه زاد في التارخانية وليس هذا في شئ من الجنائات الا في السن الاثر فان

وبه اخذ صاحب الكافي
قال المصنف وفي المجتبى
وبه يفتى (كتبرد) الى ان
يتساويا (ان كسرت) وفي
المجتبى ويؤجل حولا فان
لم تنبت يقتص وقيل يؤجل
الصبي لا البالغ فلومات
الصبي في الحول برى وقال
ابو يوسف فيه حكومة
عدل وكذا الخلاف اذا
أجل في تحريكه لم يسقط

قوله وربع سن الكاسر
قول الظاهر ان لفظة
ربع زائدة اه مؤلفه

جاء بعد السنة والسن ساقط فقال الضارب سقط في السنة فالقول للمضروب انها سقطت من ضربه وان قال بعد السنة فللمضارب **(قوله حكومة عدل الألم)** حكومة العدل بمعنى الارش فكأنه قال ارش الألم اه ح اويقال الاضافة بيانية اى حكومة هى عدل الألم اى ما يعادله من الدراهم تأمل **(قوله اى اجر القلاع)** الذى رأيت في التارخانية اجر العلاج **(قوله وسنحققه)** اى في انهاء فصل الشجاع وفي آخره **(قوله والحاصل الخ)** افاد أن ذلك ليس خاصا في السن بل غيرها كذلك قال في الجوهرة واجمع المسلمون على انه لا تؤخذ العين اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا اصبعهما ويؤخذ ايهما اليمنى باليمن والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ شئ من اعضاء اليمنى الا باليمنى ولا اليسرى الا باليسرى اه **(قوله ولا قود عندنا الخ)** فيجب الارش في ماله حال جوهرة **(قوله في طرفي رجل وامرأة)** عبارة القدورى ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيمادون النفس الخوف فاده ان المراد بالطرف مادون النفس فيشمل السن والعين والاذن ونحوها وهو مفاد الدليل الآتى وفي الكفاية فان قيل قوله تعالى والعين بالعين والأذن بالأذن ومطلق يتناول مواضع النزاع قلنا قد خص منه الحربى المستأمن والعام اذا خص يجوز تخصيصه بنحو الواحد اه وفي الشرنبلالية عن المحيط قيل لا يجرى القصاص في الشجاع بين الرجل والمرأة لان مبناء على المساواة في المنفعة والقيمة ولم توجد وقيل يجرى ونص عليه محمد في المبسوط لان في قطع الاطراف تفويت المنفعة والحاق الشين وقد تفاوتوا وليس في هذه الشجاع تفويت منفعة وانما هو الحاق الشين وقد تساوا فيه اه واقصر في الاختيار على الثانى فتأمل **(قوله بدليل الخ)** قال الزيلعي ولنا ان الاطراف يسلك بهامسلك الاموال لانها وقاية النفس كالاموال ولا ممانلة بين طرفي الذكر والاثنى للتفاوت بينهما في القيمة بتقويم الشارع ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدین للتفاوت في القيمة وان تساوا فيها فذلك بالحزروالظن وليس بيقين فصار شبهة فامتنع القصاص بخلاف طرف الحرين لان استواءهما متيقن بتقويم الشرع وبخلاف النفس لان القصاص فيها يتعلق بازهاق الروح ولا تفاوت فيه اه وبه يحصل الجواب عن قول الامام الشافعي الآتى حيث الحق الاطراف بالنفس **(قوله قلت هذا هو المشهور)** وهو المذكور في الشروح والمستفاد من اطلاق المتون فكان هو المعتمد وقد ذكر في الكفاية الفرق بين عدم جواز استيفاء الناقص بالكامل هنا وبين جوازه فيما يأتي اذا كان القاطع اشل او ناقص الاصابع بما حاصله ان النقصان هنا اصلى فيمنع القصاص لفوات محله وفيما يأتي كان التساوى ثابتا في الاصل والتفاوت بأمر عارض **(قوله ولا بين عبدین)** فلصاحب العبد الاعلى اختيار الاستيفاء من الادنى ط **(قوله وطرف المسلم والكافر)** اى وطرف الكافر اى الذى سياتى ان متساويان فيجرى فيهما القصاص وكذا بين المرأتين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتائبتين جوهرة **(قوله ولا في قطع يد الخ)** اى بل فيه حكومة عدل اتقانى **(قوله لما مر)** اى من امتناع رعاية الممانلة ط **(قوله ولا في جائفة برئت)** لان البرء نادر فيفضى الثانى الى الهلاك ظاهرا هداية والجائفة هى التى تصل الى البطن من الصدر او الظهر او البطن فلاقصاص لاستيفاء شرطه بل يجب نكث الدية ولا تكون الجائفة في الرقبة والحلق واليدين والرجلين

فعند ابى يوسف تجب حكومة عدل الألم اى أجر القلاع والطيب اه وسنحققه (وتؤخذ الثانية بالثنية والناوب بالناب ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى) مجتبى والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثله (و) لا قود عندنا في (طرفي رجل وامرأة) (طرفي حرو وعبدو) (طرفي عبيدين) لتعذر الممانلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال قلت هذا هو المشهور لكن في الوقائع لو قطعت المرأة يدرجل كان له القود لان الناقص يستوفى بالكامل اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبيدين واقدم القهستانى والبرجندى (وطرف المسلم والكافر سياتى) للتساوى في الارش وقال الشافعي كل من يقتل به يقطع به وما لا فلا (و) لافى (قطع يد من نصف الساعد) لما مر (و) لافى (جائفة برئت) فلو لم تبرأ

فإن سارية يقتض والا ينتظر البرء أو **قوله** ٤٨٩ السارية ابن كال (ولسان وذكر) ولو من أصلهما به يفتى شرح

وهبانية واقره المصنف
لأنه يقتض وينبسط قلت
ليكن جزم قضيان
بلزوم القصاص وجعله
في المحيط قول الامام ونصه
قال أنه حنيفة ان قطع
الذكر ذكره من أصله
او من الحشفة اقتض منه
اذله حدد معلوم واقره
في الشربلية فيلحفظ
(الان يقطع) كل (الحشفة)
فيقتض ولو بعضها لا
وسيجي ملو قطع بعض
اللسان (ويجب القصاص
في الششفة ان استقصاها
بالقطع) لا مكان المماثلة
(والا) يستقصها (لا)
يقتض مجتني وجوهرة وفي
لسان أخرس وصي لا
يتكلم حكومة عدل (فان
كان القاطع أشل او
ناقص الاصابع او كان
رأس الشاج أكبر) من
المشجوج (خير المجنى
عليه بين القود و) أخذ
(الارش) وعلى هذا في
السن وسائر الاضراف
التي تقاد اذا كان طرف
الضارب والقاطع معيا
تخير المجنى عليه بين أخذ
المعيب والارش كاملا قل
برهان الدين هذا لو
لو الشلاء ينتفع بها فلو لم

ولو في الاثنين والدرهمي جائفة الثاني (قوله فان سارية) بأن مات منها والاخصر ان يقل فلو لم
تبرأ ينتظر البرء أو السارية فيقتض (قوله به يفتى) وهو الصحيح فهستاني عن المنصمرات وهو
مفاد اطلاق المتون ولا سيما والاستثناء من أدوات العموم وهو قولهم الان يقطع الحشفة فيفيدان
لاقصاص في قطع غيرها سالا (قوله اكن جزم قضيان بلزوم القصاص) يعني في الذكر
وحده اذا قطع من أصله لافي لسان فنه قل في الحانية رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل
انه لاقصاص فيه وقال ابو يوسف لاقصاص في بعض اللسان اهم قال في الحانية وفي قطع الذكر
من الاصل عمد اقصاص وان قطع من وسطه فلاقصاص فيه وهذا في ذكر الفجل فاما في ذكر
الحصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان
خطأ وان لم تحرك كان فيه حكومة عدل ولاقصاص في قطع اللسان اه فتدفرق بين اللسان والذكر
كأ ترى وامامه لعدم استقصاء اللسان من أصله بخلاف الذكر لكن قضيان نفسه حكى في شرحه
على الجامع الصغير رواية ابى يوسف في الذكر واللسان وصحح قول الامام فانه قال فيما اذا قطع ذكر
مولود بدلا صاحبه بالتحرك وان قطع الذكر من أصله عمدا اختلف الروايات فيه روى بشر عن ابى
يوسف انه يجب فيه القصاص وروى محمد عن ابى حنيفة عدمه اه ملخصا ثم قال وان قطع لسان
صبي قد استهل ففيه حكومة عدل لانه لم يعرف صلاحه بالدليل وان تكلم ففيه دية كاملة ولم يذكر
فيه القود فدل على انه لايجب القصاص في اللسان قطع كله او بعضه وهكذا روى عن ابى حنيفة
وعن ابى يوسف اذا قطع الكل يجب القصاص والصحيح قول ابى حنيفة اه وقد علمت ان قول
الامام هو ظاهر اطلاق المتون وفي القهستاني انه ظاهر الرواية وفي تصحيح العلامة قيم والتصحيح
ظاهر الرواية (قوله ان قطع الذكر ذكره من أصله) كذا في عمدة النسخ واللفظ المذكور ساقط من
عبارة الشربلية والمراد به الرجل وهو فعل قطع وذكره نفعه لاي ذكر رجل آخر واحتز
بذلك عمالو كان القاطع او انقطع امرأ فانه لاقصاص كما يخفى (قوله وأقره في
الشربلية) لكن قال الشربلالي في شرحه على الوهبانية والفتوى على انه لاقصاص في
اللسان والذكر وهو قول الجمهور كفي الهداية وغيرها اه (قوله وسيجي) اى في اول كتاب
الديات (قوله فان كان القاطع أشل) اى في حال القطع اما اذا كانت يدان قاطعت صحيحة ثم شلت
بعد القطع فلاحق للمقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متقررا في اليد فيسقط بقدر
هلاك المحل اه ط عن الولوجية (قوله وكان رأس الشاج أكبر) بان كانت الشجة
تستوعب ما بين قرني المشجوج دون الشاج وفي عكسه يخبر ايضا لانه يتعذر الاستيفاء كمالا
للتعدي الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وهي تأخذ من جهته الى قناه ولا
تبلغ الى قناه الشاج فهو بالخيار هداية (قوله خير المجنى عليه الخ) لان استيفاء الحق كمالا
متعذره انه ان تجوز بدون حقه وله ان يعدل الى العوض ولو سقطت اى يد الجاني لآفة قبل
اختيار المجنى عليه او قطعت ظلما فلا شئ عليه عندنا لان حقه متعين في القصاص وانما ينتقل
الى المال باختياره فيسقط بفوائه بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قصاص او سرقة حيث
يجب عليه الارش لانه اى الجاني اوفى به حقا مستحقا فصارت سائلة هداية قل الزيلعي
بخلاف النفس اذا وجب على القاتل القصاص اغيره فقتل به حيث لا يضمن لانها ليست بمعنى

ينتفع بها لم تكن محلا للقود فه دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى

المال فلم تسلم له (قوله مجتبى) نقله عنه في المعراج وأقره وذكره في التآرخانية ايضا (قوله
لا تقطع الصحيحة بالسلام) هذا نظير ما قدمه من انه لا تقاد العين الصحيحة بالحولا ، وفي
التآرخانية اذا كان باليد المقصوعة جراحة لا توجب نقصان دية اليد بان كان نقصانا لايوهن
في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص وان كان يوهن حتى يجب بقطعه حكومة عدل
لانصف الدية كان بمنزلة اليد السلام ولا تقطع الصحيحة بالسلام اه ملخصا (قوله) ويسقط
القود بموت القاتل (ولا يجب للولى شئ من التركة قهستانى وكذا يسقط فيما دون النفس
كما هو ظاهر أفاده الرملى وقدمنا آنفا انه يسقط ايضا وتلفت يد القاطع لآفة او ظمنا لا لو بحق
(قوله ولو قليلا) بخلاف الخطأ فان الدية مقدرة شرعا والصلح على أكثر منه ربا وأما القصاص
فليس بمال فكان التقويم بالعقد فيقوم بقدر ما أوجبه الصلح قل او أكثر معراج وبه ظهر ان
الظاهر ان يقول ولو كثير ليكون اشارة الى الفرق بين الخطأ والعمد تدبر (قوله) ويجب حالا
عند الاطلاق (لانه ثبت بعقد والاصل في مثله الحلول كضمن ومهر حموى و اشار بقوله عند
الاطلاق الى انه لا يتأجل الا بالشرط أفاده البدر العيني آخر فصل الشجاج ط (قوله) وقيل على
العاقلة جرى عليه في الاختيار وشرح المجمع وردده محشيه العلامة قاسم بمافى الاصل
والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وسائر الكتب انه على القاتل في ماله
قل وهو الثابت رواية ودراية وتامة في طو وكذا رده في تصحيحه بانه ليس قول لا احد مطلقا
(قوله بالصلح) متعلق بامر (قوله ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) أى معا لا متعاقبا
كما يعلم من قوله قبل هذا الباب قطع عنقه وبقي من الحلقوم قليل الخ وفي الجوهره اذا جرحه
جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجراحتان
على التعاقب فلو معافهما قتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والآخر
واحدة فكلاهما قتلان لان المرء قديموت بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستانى عن الحانية لو
قتل رجلا أحدهما بعضا والآخر بحديد عمدا لا قصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشيه أبى
السعود ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخن منها وغير المتخن يقتص من الجميع
لتعذر الوقوف على المتخن وغيره كما في فتاوى أبى السعود اى مفتى الروم وأما اذا وقف على
المتخن وغيره ولا يكون الا قبل موته فالقصاص على الذى جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة
والبرزازية اه (قوله لانه غير متجزئ) واشترك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في
حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كملا كأنه ليس معه غيره كولاية الانكاح زيلى
وذكرانه ثبت باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم (قوله بخلاف الاطراف) فان القطع فيها
يتجزأ فلا تقطع الجماعة بقطع الواحد كما سيجى قريبا (قوله والا لا) شامل لما اذا جرح
البعض جرحا مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات فالقود على ذى الجرح المهلك وعلى
الباقين التعزير وهل يجب عليهم شئ غير التعزير يحرر وشامل لما اذا جرح كل جرحا غير مهلك
أفاده ط وأقول الظاهر في الثانية وجوب الدية عليهم لو عمدا أو على عاقلتهم لو غير عمد تأمل
(قوله نظارة) بفتح النون وتشديد الظاء المعجمة قال في القاموس القوم ينظرون الى الشئ
(قوله أو مغرين) من الاغراء اى حاملين له على قتله (قوله فلا قود عليهم) أى ولا دية ط

(بخلاف)

مجتبى وفيه لا تقطع
الصحيحة بالسلام) ويسقط
القود بموت القاتل) لفوات
الحل (وبغفو الاولياء
وبصلحهم على مال ولو
قليلا (ويجب حالا) عند
الاطلاق (وبصلح أحدهم
وعفوه ولمس بقى) من
الورثة (حصته من الدية
في ثلاث سنين على القاتل
هو الصحيح وقيل على
العاقلة ملتنى (أمر الحر
القاتل وسيد) العبد
(القاتل رجلا بالصلح عن
دمهما) الذى اشترك فيه
(على ألف ففعل المأمور)
الصلح عن دمهما (قال ف
على) الحر والسيد (الآمرين
نصفان) لانه مقابل بالقود
وهو عليهما سوية فبدله
كذلك (ويقتل جمع بمفرد
ان جرح كل واحد جرحا
مهلكا) لان زهوق الروح
يتحقق بالمشاركة لانه غير
متجزئ بخلاف الاطراف
كما سيجى (والا لا) كفى
تصحيح العلامة قسم وفي
المجتبى انما يقتلون اذا
وجد من كل جرح يصلح
لزهوق الروح فاما اذا كانوا
نظارة أو مغرين أو معينين
بامساك واحد فلا قود عليهم
والاولى ان يعرف الجمع

بإلام العهد فانه لو قتل فردا
 جمع أحدهم أبوه أو بخون
 سقط القود. فهستاني
 (و) يقتل فرد بجمع
 اكتفاء) به للباقيين خلافا
 للشافعي (ان حضر وليهم
 فأن حضر) ولي (واحد
 قتل له وسقط) عندنا
 (حق البقية كموت القاتل)
 حثف انه لفوات المحل
 كامر (قطع رجلان)
 فاكثر (يد رجل) أو
 رجله أو قلعاسه ونحو
 ذلك مما دون النفس
 جوهره (بأن أخذنا سكيناً
 وأمرها على يده حتى
 انفصلت فلا قصاص)
 عندنا (على واحد منهما)
 أو منهم لانعدام الممثلة
 لان الشرط في الاطراف
 المساواة في المنفعة والقيمة
 بخلاف النفس فان الشرط
 فيها المساواة في العصمة
 فقط درر (وضمننا) أو
 ضمنوا ديتها على عددهم
 بالسوية (وان قطع واحد
 يميني رجلين فلهما قطع
 يمينه ودية يد) بينهما ان
 حضر امعا (وان حضر
 احدهما وقطع له فلا آخر
 عليه) اي على القاطع
 (نصف الدية) لما مر
 أن الاطراف ليست

بخلاف ما اذا قطع الطريق واحد واستعد الباقيون لمعاونته حيث يجري حد قطاع الطريق
 على جميعهم ابو السعود عن الشيخ حميد الدين (قوله بإلام العهد) اي الجمع المهود في ذهن
 الفقيه وهو الجمع الذي لم يكن معه من لا يجب عليه القود كما مر بيانه ويأتي قريباً * (تمه) * عفا
 الولي عن احد القتالين او صالحه لم يكن له ان يقتص غيره كافي جواهر الفقه وغيره لكن في
 قاض خان وغيره ان له اقتصاصه فهستاني قلت وبالثاني افنى الرمي كافي اول الجنايات من
 فتاواه (قوله خلافا للشافعي) حيث قال يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التعاقب ويقضى
 بالدية لمن بعده في تركته وان قتلهم جميعا معا أو لم يعرف الاول منهم يقرع بينهم ويقضى بالقود
 ان خرجت له القرعة بالدية للباقيين وقيل لهم جميعا وتقسيم الديات بينهم منح (قوله كامر)
 اي قريباً (قوله بأن أخذنا الخ) قيد به لانه لو امر احدهما السكين من جانب والآخر من جانب
 آخر حتى التقى السكينا في الوسط وبانت اليد لا يجب القود على واحد منهما اتفاقا اذ لم
 يوجد من كل منهما امرار السلاح الاعلى بعض العضو زيلعي (قوله عندنا) وعند الشافعي
 تقطع يداها اعتبارا بالنفس (قوله لانعدام الممثلة الخ) بيانه ان كل واحد منهما قاطع
 للبعض لان ما قطع بقوة احدهما لم يقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض ولا
 الثتان بالواحدة لانعدام المساواة فصار كما اذا امر كل واحد من جانب زيلعي وانظر ما في
 المنح (قوله والقيمة) اي الدية (قوله بخلاف النفس الخ) ولهذا لا تقطع الصحيحة بالسلامة
 ولا يد الحر بعدد أو امرأة وتقتل النفس السالمة عن العيوب بقتل المعيبة وكذا الانسان
 بالواحد فلا يصح القياس على النفس (قوله يميني رجلين) قيد به لانه اذا قطع يمين رجل ويسار
 آخر تقطع يداها جميعا وكذلك لو قطعها من رجل واحد لعدم التضايق ووجود الممثلة
 اتقاني (قوله فلهما قطع يمينه الخ) سواء قطعها معا او على التعاقب وقال الشافعي في
 التعاقب يقطع بالاول وفي القران يقرع هداية (قوله اي على القاطع) اي قاطع الرجلين
 (قوله نصف الدية) خمسة آلاف درهم وهي دية اليد الواحدة اتقاني فالمراد نصف دية
 النفس (قوله لما مر الخ) اي قريباً واراد بيان الفرق بين الاطراف وبين النفس فانه لو قتل
 لمن حضر سقط حق من غاب وذلك ان الاطراف في حكم الاموال والقود ثابت لكل على
 الكمال فاذا استوفى احدها تمام حقه بقي حق الآخر في تمام دية اليد الواحدة وانما كان
 للحاضر الاستيفاء لثبوت حقه بيقين وحق الآخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او يغفو بخانا
 او صلحا كما في الدرر (قوله ولو قضى بالقصاص بينهما) اي وبدية اليد (قوله وعند محمد له
 الارش) اي دية يدكلها وللعا في نصفها مجمع قال شارحه لان القصاص والارش كان مشتركا
 بينهما بالقضاء فلما اسقط احدهما حقه في نصف القصاص بالغفو انقلب نصيب الآخر مالا
 فستو في العافي نصف الارش الذي كان مشتركا بينهما وغير العافي تمام الارش نصفه من
 المشترك ونصفه من المنقلب مالا اه قال ط وذكر في البرهان انه الاستحسان وجعل
 قولهما قياسا وظاهرا ان المعتمد قول محمد اه قلت وظاهر الشروح ترجيح قولهما وعليه
 اقتصر الاتقاني نقلا عن شرح الكافي ومختصر الكرخي معللا بان حق كل ثبت في جميع اليد
 وانما ينتقص بالمزاحمة فاذا زالت بالغفو بقي حق الآخر بحاله كالغريمين والشقيعين

كالنفوس (ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما قبل استيفاء الدية فلا آخر القود) وعند محمد له الارش

(ويقاد عبد آقر بقتل عمد) خلافاً لفر (ولو أقر بخطأ) أو بمال (لم ينفذ أقراره) على مولاه بل يكون في رقبته إلى أن يعتق كإفائه المصنف عن الجوهرية قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان أقراره بالخطأ ٤٩٢ ❦ أصلاً يعني لا في حقه ولا في حق سيده

(قوله) ويقاد عبد آقر بقتل عمد) لأنه غير متهم فيه لأنه مضر به فيقبل ولأنه مبقى على أصل الحرية في حق الدم عملاً بالآدمية حتى لا يصح أقرار المولى عليه بالحدود والقصاص وبطلان حق المولى بطريق الضمن فلا يبالي به هدية **(قوله)** وظاهر كلام الزيلعي) حيث قال بخلاف الأقرار بالمال لأنه أقرار على المولى بإبطال حقه قصد الان موجب بيع العبد أو الاستسعاء وكذا أقراره بالقتل خطأ لأن موجب دفع العبد أو الفداء على المولى ولا يجب على العبد شي ولا يصح سواء كان محجوراً عليه أو مأذوناً له في التجارة لأنه ليس من باب التجارة فيكون باطلاً اهـ **(قوله)** يعني لا في حقه (الح) الأولى حذف لا في الموضوعين ط **(قوله)** معللاً) أي الزيلعي لأصحاب الاشياء فإنه لم يذكر تعليلاً لأنه قال وكذا أقراره بخاتمة موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بمجد أو قود اهـ اللهم إلا أن يقال وصفه الجناية بقوله موجبة الخ في معنى التعليل **(قوله)** فتأمل اهـ يشير إلى ما فهمه المصنف من كلام الزيلعي غير ظاهر لأن مفاد التعليل بطلان الأقرار في حالة الرقبة لا يثبت الزام المولى بالدفع أو الفداء بعد العتق فيطالب به العبد إذا عتق لعدم وجود العلة فافهم ويدل على ذلك تعليل الزيلعي أيضاً لبطلان الأقرار بالمال بأنه أقرار على المولى ولا يكون ذلك بعد العتق ولا شبهة أن أقرار العبد المحجور بالمال مؤخر إلى ما بعد العتق إذا ضرر بالمولى بعده ولذا قال العلامة الرملي أن ما في الجوهرية هو محمل كلام الزيلعي والاشياء بلا اشتباه اهـ قلت لكن سيذكر الشارح في باب جنابة المملوك نقلاً عن البدائع أن الخطأ غايبت بالينة وأقرار المولى لا بأقراره أصلاً وقدما في كتاب الحجر عن الجوهرية قولين في المسئلة ويأتي تمام بيانه إن شاء الله تعالى فتنبه **(قوله)** لكن علله الفهستاني (الح) أي علل عدم جواز أقرار العبد بالخطأ والمراد بالعاقلة المولى لأنهم يطلقون عليه أنه عاقلة عبده حيث أطلق عليه عاقلة فلا يصح أقرار العبد عليه ثم إن كلام الفهستاني لا يفيد أن العبد لا يؤخذ بذلك بعد عتقه خلافاً لما أفاده كلام الزيلعي بناءً على ما فهمه المصنف من أن أقراره باطل أصلاً وبه ظهروا وجه الاستدراك فافهم **(قوله)** فتدبره) أي فإنه تعليل صحيح موافق للحديث المجمع على العمل بمقتضاه فإن العواقل إذا كانت لا تعقل عبداً ولا اعترافاً لم يجز أقرار العبد بها ما لم يصدق المولى إذ لو جاز أقراره لزم عقل العبد والاعتراف هذا ما ظهر لي في تقرير هذا الحل فتأمل وسأتي إن شاء الله تعالى في كتاب المعادل بيان معنى الحديث **(قوله)** لأنه خطأ) لأنه لم يقصد بالرمي حيث قصد غيره ولكنه أصابه بالنفاذ من الأول وهو أحد نوعي الخطأ وهو الخطأ في القصد فصار كمن قصد صيداً فأصاب آدمياً فوجب الدية على عاقلته اتقاني ومفاده أنه لو قصد ما كان الثاني عمداً أيضاً وهو ظاهر **(قوله)** بحضرة جماعة) منهم الثوري وابن أبي ليلى وشريك بن عبد الله منح **(قوله)** لو كثروا) أي الدافعون **(قوله)** فعلى الدافع الدية) أي على الدافع الأخير الدية قال الرملي وتحمّلها العاقلة كما هو ظاهر تأمل اهـ **(قوله)** وهذه من مناقبه) فإن فقهاء زمانه أخطوا فيها منح **(قوله)** فلدغت رجلاً) بالمهملة فالمعجمة يقال لدغته العقرب والحية كمنع لدغاً وتلداً ويقال لدغته النار بالذال المعجمة والعين المهملة كافي

ونحوه في أحكام العبيد من الاشياء معللاً بأن موجب الدفع أو الفداء اهـ فتأمل اهـ لكن علله الفهستاني بأنه أقرار بالدية على العاقلة اهـ فتدبره إذ قد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام لا تعقل العواقل عبداً ولا عمداً ولا صلحوا ولا اعترافاً حتى لو أقر الحر بالقتل خطأ لم يكن أقراره أقراراً على العاقلة أي إلا أن يصدقوه وكذا قرره الفهستاني في المعادل فتنبه (رمي رجلاً عمداً فنقد السهم منه إلى آخر فماتاً يقتص الأول) لأنه عمد (وللثاني الدية على عاقلته) لأنه خطأ (وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه ف وقعت على ثالث فلسعته) أي الثالث (فهاتان) فعلى من الدية هكذا سئل أبو حنيفة بحضرة جماعة فقال لا يضمن الأول لأن الحية لم تضر الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثروا وأما الأخير (فإن

لسعته مع سقوطها) فوراً (من غير مهلة فعلى الدافع الدية) لورثة الهالك (والا) تسعه فوراً (لا) يضمن دافعها (القاموس) عليه أيضاً فتصوّر به جميعاً وهذه من مناقبه رضي الله عنه صيرفية ومجمع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل أوجب في حادثة الفتوى وهي أن كلباً عقوراً وقع على آخر فألقاه على الثاني والثالث على الثالث والله (فروع) التي حية أو عقرباً في الطريق فلدغت رجلاً

وقيمة على العاشر * ثور نطوح
سيرة للمرعى فطوح ثور
غيره فمات ان اشهد عليه
ضمن والا لاول في البدائع
لاضمان لان الاشهاد انما
يكون في الحائظ لافي الحيوان
ناجية واعلم انه اذا (اشترك
قتل العدد مع من لا يجب
عليه القود كأجنبي شارك
الاب في قتل ابنه) وكأجنبي
شارك الزوج في قتل زوجته
وله منها ولد وكما مد مع مخطئ
وعاقل مع مجنون وبالع مع
صغير وشريك حية وسبع كما
في الحانية (فلا قود على احدهما
اى لا قصاص على واحد
منهما فما ذكر) دخل رجل
بيته فرأى رجلا مع امرأته
او جارية فقتله (حل) لذلك
(ولا قصاص) عليه هذا
ساقط من نسخ المتن ثابت
في نسخ الشرح مع ما يشرح
الوهابية وقد حققناه في
باب التعزير (فروع) * صى
محجور قل له رجل شد
فرسى فأراد شدها فرسته
فمات فديته على عاقلة
الأمرو كذا لو أعطى صبيا
عصا أو سلاحاً وأمره بحمل
شيء أو كسر حطب ونحو
ذلك بلا إذن وليه مات ولو
اعطاه السلاح ولم يقل
أمسكه فقولان * صى على

القاموس واما بالمعجمتين كما في بعض النسخ فلم أره (قوله ضمن) مقتضى جواب ابى حنيفة في المسئلة السابقة ان تعيده هذه بالدغ فور اما اذا مكثت ساعة بعد اللقاء ثم لسعت لا يضمن قد بره ط قلت وهو المستفاد من قوله لم قدغت حيث عبروا بالقاء ولكن هذا ظاهر فيها لو القاها على رجل فلو في الطريق فقد قل في الخانية التي حية في الطريق فهو ضامن لما صابت حتى تزول عن ذلك المكان اه (قوله فديته على رب السيف) اى على عاقلة كخافر البرثامل (قوله وقيمته على العاثر) زاد في التاترخانية بعده وان عثر بالسيف ثم وقع عليه فانكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دية العاثر ولا يضمن العاثر شيئا اه وفيها عثر ماش بنائم في الطريق فانكسر اصبعهما فما فاعلى عقلة كل ما اصاب الآخر (قوله ان اشهد عليه ضمن) والواجب في الدماء على العاقلة وفي الاموال على المالك خاصة كسياتي في الحائط المائل رملى (قوله وقال في البدائع الخ) قل في المنع بعده قلت وبه جزم في البرازية ولم يحك خلافا ولا اشعر به اه اقول الذى في البرازية له كلب عقور كما مر عليه ما رعبه لاهل القرية ان يقتلوه وان عض انسانا فقتله فان قبل التقدم اليه فلا ضمان وان بعده عليه الضمان كالحائط قبل الاشهاد وبعده وفي المنية في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه فابن الجزم به وقال في البرازية قبل هذا ادخل بقرا نطوحا في سرح انسان فططح جحشا لا يضمن اه فان كان توهم من هذا الجزم فهو توهم ساقط لان وضعه فلم يشهد عليه كما هو ظاهر رملى وسيأتى تمام ذلك في آخر جناية البهيمة ان شاء الله تعالى ومحل ذكر هذه المسئلة هناك (قوله وله منها ولد) اى فان القصاص يسقط عن الوالد كما قدمه المصنف في قوله ويسقط قودورثة على ابيه فلذا سقط عن الشريك (قوله وكما مد مع مخطي) اومع من كان فعله شبه عمد كضرب بعضا كما سبق (قوله فرأى رجلا مع امرأته) او امرأة رجل آخر يزني بها خانية (قوله حل له) قيد في الخانية بما اذا كان محصنا وبما اذا صاح به فلم يتمتع عن الزنا وفي القيد الاول كلام فقد ردده ابن وهبان بأن ذلك ليس من الحد بل من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قل في النهر وهو حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقا في ازالته فلا معنى لاشتراط الاحصان فيه ولذا أطلقه البرازي اه (قوله وقد حققناه في باب التعزير) اى في اوله وذكر فيه ايضا ان المرأة لو كانت مطاوعة قتلها وانها لو اكرهها فلها قتله ودمه هدر وكذا الغلام اه اى ان لم يمكن منه بدون قتله (قوله وكذا لو اعطى صبيا عصا او سلاحا) اى ليس كماله ولم يأمره بشئ فعطب الصبي بذلك منح قل في التاترخانية لم يرد بقوله عطب انه قتل نفسه فانه لا ضمان على المعطى انما اراد انه سقط من يده على بعض بدنه فعطب به اه وفي الخلاصة دفع السلاح الى الصبي فقتل نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع (قوله فمات) اى في هذا العمل وفي الخلاصة لو أمر عبد الغير بكسر الحطب او بعمل آخر ضمن ما تولد منه ط (قوله فقولان) والمحار الضمان ايضا تاترخانية (قوله صبي على حائط الخ) قيد بالصبي لان الكبير اذا صاح به شخص لا يضمن كما يفيد كلامهم هنا وفي مواضع اخر لكن في التاترخانية صاح على آخر فجاء فمات من صيحته تجب فيه الدية اه فيحمل الاول على ما اذا لم يكن فجاء واختلف الرواية وفي مجمع الفتاوى لو غير صورته وخوف صبيا فجن يضمن اه رملى ماخذ (قوله ضمن) كالماء او في النار وفعل فهناك يضمن كذا هنا تاترخانية والله اعلم

حائط صاحب به رجل فوق وقع فمات ان صاح به فقال لا تقع فوق لا يضم ولو قال قع فوق وقع ضمن به يفتى وقيل لا يضم مطلقا تاجية والله اعلم

« (فصل) في الفعلين (قطع بدرجل ثم قتله أخذ بالامرین) ای بالقطع والقتل (ولو كانا عمدين) (كانا) خطائين أو) كانا (مختلفين) ای أحدهما عمد والآخر خطأ تخلل بينهما برء أو لا **٤٩٤** فيؤخذ بالامرین في الكل بلا تداخل

فصل في الفعلين

آخره لانه بمنزلة المركب من المفرد (قوله ولو كانا عمدين) الصواب اسقاط الواو لكون لو شرطية لانها مع الواو تكون وصلية فنفيد انه يؤخذ بالامرین في جميع الصور فيناقض قوله الا في الخطأين تأمل (قوله فيؤخذ بالامرین في الكل) قال في الكفاية اعلم انه لا يخلو القطع والقتل من ان يتخلل بينهما برء أو لا فان تخلل يعتبر كل فعل ويؤخذ بموجبهما لان موجب الاول تقرر بالبرء فلا يدخل احدهما في الآخر حتى لو كانا عمدين فاللولى القطع والقتل ولو خطائين يجب دية ونصف دية ولو القطع عمدا والقتل خطأ ففي اليد القود وفي النفس الدية ولو بالعكس ففي اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلل برء فلو احدهما عمدا والآخر خطأ اعتبر كل على حدة ففي الخطأ الدية وفي العمد القود ولو خطائين فالكل جناية واحدة اتفاقا فتجب دية واحدة ولو عمدين فعندها يقتل ولا يقطع وعنده ان شاء اللولى قطع وقتل وان شاء قتل ولا يعتبر اتحاد المجلس وهو الظاهر وروى عن نصر بن سلام انه كان يقول الخلاف فيما اذا قطع يده في مجلس وقلته في آخر فلولي مجلس واحد يقتل ولا يقطع عندهم اه ما خصا (قوله الا في الخطأين) استثناء من قوله أخذ بالامرین طوري (قوله فتجب فيهما دية واحدة) ای دية القتل لان دية القطع انما تجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السرية وتما في ابن كمال (قوله صار ثمانية) وكل منها اما من شخص واحد او من شخصين صار ستة عشر فان كانا من شخصين يفعل بكل واحد منهما موجب فعلة من القصاص وأخذ الارش مطلقا لان التداخل انما يكون عند اتحاد المحل لا غير غناية (قوله فبرئ من تسعين الح) هذا اذا ضرب عشرة في موضع وتسعين في موضع آخر فبرئ موضع التسعين وسرى موضع العشرة والا لا يمكن الفرق بين سرية العشرة وبرء التسعين معراج (قوله وعن ابى يوسف في مثله حكومة عدل) ای مع الدية رملى (قوله وتجب حكومة عدل) تفسيرها انه لو كان عبدا مجروحا بهذا كم قيمته وبدون الجراحة كم قيمته فيضمن التفاوت الذى بينهما في الحر من الدية وفي العبد من القيمة كفاية (قوله مع دية النفس) فيه ان المسئلة مفروضة فيما اذا بقى أثر الجراحة ولا يكون ذلك الا بعد البرء ولذا قيد المسئلة في الملتقى بقوله ولم يمت (قوله فعجز المجروح عن الكسب) ای مدة الجرح وانظر ما لعجز عن الكسب أصلا والظاهر انه بعد الحكم بموجبه من الارش أو حكومة العدل لا يجب شئ ط (قوله جاء بعوان) المراد به الواحد من اتباع الظلمة والاولى التعبير بالعون فانه كافى القاموس الظهير للواحد والجمع والمؤنث ويكسراً عوانا اه لانه يظهر الظالم ويعينه وفي البرازية أفتوا بأن قتل الاعونة والسعاة جائز في أيام الفتنة ط ما خصا (قوله والظاهر انه) ای أن ما في جواهر الفتاوى مفرع على قول محمد ای على ما روى عن محمد كاتقدم من ان الجراحة التى لم يبق لها أثر تجب فيها أجرة الطيب وثمان الادوية افاده الرملى فافهم هذا وفي الفتاوى النعمية مشايخنا السائحان اذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والنفقة الى

(الا في الخطأين لم يتخلل بينهما برء) فنه ما يتداخلان (فتجب فيهما دية واحدة) وان تخلل برء لم يتداخل كما عمداً ولحاصل ان القطع ما عمداً وخطأً والقتل كذلك صار أربعة ثم اما ان يكون بينهما برء أو لا صار ثمانية وقد علم حكم كل منها (كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق اثرها) ای اثر الجراحة (ومات من عشرة) ففيه دية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم يتبق معتبرة الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر عند أبى حنيفة وعن ابى يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد تجب اجرة الطيب وثمان الادوية ودرر وصد شرعية وهداية وغيرها (وتجب حكومة) عدل مع دية النفس (في مائة سوط جرحته وبقى اثرها) بالاجماع لبقاء الاثر ووجوب الارش باعتبار الاثر هداية وغيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا فعجز عن الخروج عن الكسب يجب على الجراح الكسب يجب على الجراح الكسب فمداواة المضروب ونفقته على الذى جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه مفرع على قول محمد

(ان) العوان والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان (ان) فعجز عن الكسب فمداواة المضروب ونفقته على الذى جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه مفرع على قول محمد

ان يبرأ واذابرى وتغطت يده وثلث وجبت ديتها والظاهر انه يحسب المصروف من الدية اه
وفيها المجروح اذا صاح وزال الاثر فعلى الجراح مالقه من اجرة الطيب وثمن الادوية وهو
قولهما والاستحسان ذكره الصدر اه ماخصا تأمل ويأتى تمامه فى الشجاج ان شاء الله تعالى
(قوله وقدما) اى فى الباب السابق (قوله نحوه) اى نحو ما عن محمد (قوله وسنحققه فى
الشجاج) اى فى آخر بابها وحاصله ان قول ابن يوسف عليه ارش الالم هو المراد من قول محمد
المتقدم (قوله ومن قطع الخ) بالبناء للمجهول وحاصله ان العفو اما عن عمد او خطأ وعلى كل
فاما عن القطع وحده او عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فان كانت الجناية عمدا وعفا
عن القطع لا يكون عفوا عن السراية خلافا لهما وان عفا عن الجناية او عن القطع وما
يحدث منه يبرأ عن القطع والسراية واذا كانت خطأ فعفا عن القطع ثم سرى فعلى الخلاف
ولو عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية صح عن الكل والعمد من جميع المال والخطأ
من الثلث (قوله بدليل ما يأتى) حيث فصل فى المسئلة الآتية بين العمد والخطأ واطلق هنا
(قوله لكن فى القهستانى الخ) استدراك على الاطلاق فانه يفيد اشتراك العمد والخطأ فى
جميع احكام القطع مع انه سيأتى ان الدية تجب فى مال القاطع فتمعن كون المراد العمد فقط
لان الصواب ان الدية فى الخطأ على العاقلة وأجاب فى الكفاية بأن قوله فى ماله بيان لاحد
التوعين اى عليه الدية فى ماله ان كان عمدا اه لكن المصنف لم يقيد بقوله فى ماله فلا يرد
عليه ذلك (قوله وكذا لو شج) مستثنى عنه بقول المصنف الآتى والشجة مثله ط (قوله
فعفا عن قطعه الخ) اى ولم يقل وما يحدث منه ولم يقل عن الجناية (قوله ضمن قاطعه) وكذا
شاجه او جرحه (قوله فى ماله) لان العاقلة لا تحمل العمد (قوله خلافا لهما) حيث قالاهو
عفو عن النفس ايضا لانه يراد به العفو عن موجه (قوله وهو غير القتل) وكان ينبغى ان يجب
القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعمد الا ان فى الاستحسان تجب الدية لان صورة
العفو أوردت شبهة وهى دارئة للقود هداية (قوله ولو عفا عن الجناية) اى الواقعة عمدا
او خطأ سواء ذكر معها ما يحدث منها او لم يذكر قهستانى (قوله فهو عفو عن النفس) لان
الجناية تشمل السارى منها وغيره وعفوه عن القطع وما يحدث منه صريح فى ذلك بخلاف
القطع وحده فانه غير القتل كما قدمه فلا يشمل السارى (قوله فلا يضمن شيئا) اى من الدية وهذا
ظاهر فى العمد وكذا فى الخطأ لو خرج من الثلث والافعلى عاقلة بقدرة كافادة فى الشرنبلاية
(قوله فالخطأ الخ) اى العفو فى الخطأ يعتبر من الثلث قال فى المحيط ويكون هذا وصية للعاقلة
سواء كان القاتل واحدا منهم او لالا ان الوصية للقاتل اذا لم تصح للقاتل تصح للعاقلة كمن اوصى
لحى وميت فالوصية كلها للحى اه وبه ظهر فساد ما عترض من ان الوصية للقاتل لا تصح
وبأنه كواحد من العاقلة فكيف جازت بجميع الثلث فتأمل طورى (قوله من ثلث ماله)
لان الخطأ موجه المال ويتعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث هداية (قوله والافعلى
العاقلة ثلثا الدية) اى ان لم يكن للعاقلى مال غيرها فان كان فبحسابه فلو قال والافعلى العاقلة
بقدرة لكان اخصر واظهر (قوله ومفاده) اى مفاد اعتبار العفو من الثلث ان العاقلى لو كان
صحيحا اى فى حكم الصحيح بأن لم يصر صاحب فراش وفسره فى التارخانية بأن كان يخرج

قات وقدما معزيا للمجتبى
عن أبى يوسف نحوه
وسنحققه فى الشجاج
(ومن قطع) أى عمدا أو
خطأ بدليل ما يأتى وبه
صرح فى البرهان كما فى
الشرنبلاية لكن فى
القهستانى عن شرح
الطحاوى ان الدية على
العاقلة فى الخطأ ومن ظن
أنها على القاطع فى الخطأ
فقد أخطأ وكذا لو شج
أو جرح (فعفا عن قطعه)
او شجته أو جراحته (فما
منه ضمن قاطعه الدية)
فى ماله خلافا لهما قلنا انه
عفا عن القطع وهو غير
القتل (ولو عفا عن الجناية
أو عن القطع وما يحدث
منه فهو عفو عن النفس)
فلا يضمن شيئا وحينئذ
(فالخطأ يعتبر من ثلث
ماله) فان خرج من الثلث
فبها والافعلى العاقلة ثلثا
الدية كما فى شرح الطحاوى
فمن ظن انها على القاطع
فقد أخطأ قطعاً ومفاده
ان عفو الصحيح لا يعتبر
من الثلث ذكره القهستانى

(والعمد من كله) يتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس **٤٩٦** بمال (والشجة مثله) أى مثل القطع

وينبئ ويذهب بعد الجناية لا يعتبر من الثالث بل يعتبر من جميع المال وهذا قول بعض المشايخ
قل في التاترخانية وذكر في المنتقى انه من الثالث **(قوله والعمد من كله)** اعترض بأن الموجب
هنا هو القود وهو ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال اه وقد يجاب بأن القود ههنا
سقط بالعفو لكن لما كان العافي ان يصلح على الدية كان مظنة ان يتوهم ان في عفوهِ ابطلا لحق
الورثة فيها فقال انه من جميع المال لان الموجب الاصل هو القود وحقهم انما يتعاق بالمال
تأمل **(قوله والشجة مثله)** وكذا الجراحة كما قدمه فالعفو عن الشجة او الجراحة كالعفو
عن القطع في ضمان الدية بالسراية خلافا لهما والعفو عنهما مع ما يحدث منهما كالعفو عن
القطع وما يحدث منه **(قوله قطعت امرأة الخ)** هذه المسئلة مفرعة على المسئلة السابقة كافي
التاترخانية **(قوله ما يأتى)** اى من بيان حكم العمد والخطأ **(قوله فلو أطلق)** اى لم يقيد بالعمد
كما فعل في المسئلة السابقة **(قوله على يده)** اى موجب يده معراج **(قوله من السراية)** اى
سراية القصع الى الهلاك وقيد به ليشمل ما اذا لم يمت اصلا او مات من غيره **(قوله فمهرها)**
الارث) وهو خمسة آلاف درهم كفاية **(قوله ولو عمدا)** وسواء تزوجها على القطع او على
القطع وما يحدث منه او على الجناية لانه لما برئ تبين ان موجبا الارث دون القصاص لان
القصاص لا يجرى في الاطراف بين الرجل والمرأة والارث يصلح صداقا كفاية **(قوله عنداى)**
حنيفة) اساه مامر في المسئلة المتقدمة ان العفو عن القتل او الشجة او اليد اذا سرى الى
النفس ليس بعفو عن النفس عنده وعندها عفو عنها اتقانى فعندها الحكم هنا كالحكم
الآتى فيما اذا نكحها على اليد وما يحدث منها **(قوله ان عمدت)** قيد لقوله والدية في مالها
اما وجوب مهر المثل فهو مطلق لان القطع ان كان عمدا يكون تزوجا على القصاص في
الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهرا فيجب لها مهر المثل لا يقال القصاص لا يجرى بين الرجل
والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجا عليه لا ناقول الموجب الاصلى للعمد القصاص وانما
سقط للتعذر ثم عابها الدية في مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو لكن عن القصاص في
الطرف واذا سرى يتبين انه قتل النفس ولم يتناول العفو فتجب الدية في مالها لانه عمد وان كان
القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذا سرى الى النفس تبين ان الارث لليد وان
المسمى معدوم فيجب مهر المثل ابن كل **(قوله والاتراد الفضل)** اى ان كان في الدية فضل ترده
على الورثة وان كان في المهر فضل يردده الورثة عليها ابن كل **(قوله لان الدية على العاقلة في)**
الخطأ) اى والمهر للمرأة وانما تكون المقاصة اذا تحدثت الزمة في الوجوب لها وعابها كافي للعمد
انقضى **(قوله لكنه الخ)** هو لشرى نبالي في حاشية الدرر وحاصله ان وجوب الدية على القاتل
في الخطأ انما هو في العجم اى من لا عاقلة له فلا تجب على القاتل مطلقا وهذا مراد صاحب الدرر
وانما لم يقيد بالعجم احالة الى محله اى اعتادا على ذكره في محله واقول فيه نظر بل مراد صاحب
الدرر انها على القاتل مطلقا بوضحه ما في الكفاية حيث قل لا يقال ان الصحيح انه يجب على
القاتل ثم تحمله العاقلة فيكون اصل الوجوب على القاتل واعتبار هذا يوجب جواز
المقاصة لانا نقول عند البعض يجب على العاقلة ابتداء وعند بعضهم تحمله العاقلة عن
القاتل بطريق الحوالة والحوالة توجب البراءة فلا تقع المقاصة اه تأمل **(قوله ثم مات منه)**

حكما وخلافا (قطعت
امرأة يد رجل عمدا)
أى أو خطأ ما يأتى فلو
أطلق كما سبق وكما لمتقى
وغيره كان أولى فتأمل
(فكحها) المقصود يده
(على يده ثم مات) فلو
لم يمت من السراية فمهرها
الارث ولو عمدا اجسعا
(يجب) عند أبى حنيفة
(مهر مثلها) والدية في
مالها ان عمدت وتقع
المقاصة بين المهر والدية
ان تساوى او الاتراد الفضل
(وعلى عاقلة ان أخطأت)
في قطع يده ولا يتقاصد ان
لان الدية على العاقلة في
الخطأ بخلاف العمد فان
الدية عليها والمهر على
الزوج فيقتصان قات
وقل صاحب الدرر ينبئ
ان تقع المقاصة في الخطأ
أيضا لانها عليها دون
العاقلة على القول المختار
في الدية لكنه ليس
على اطلاقه بل في العجم
ولعله أطلقه لاحاله لمحله
فليحفظ (وان نكحها
على اليد وما يحدث منها أو
على الجناية ثم مات منه
وجب لها في العمد

مصاب

اي من القطع (قوله مهر المثل) لأنه نكاح على القصاص لما قدمناه انه الموجب الاصل في
العقد والقصاص ليس بمال فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر او خنزير (قوله لرضاه
بالسقوط) لانه لما جعل القصاص مهرا فقد رضى بسقوطه لجهة المهر فيسقط اصلا ابن كمال
(قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها الخ) لان الزوج على اليد وما يحدث منها او على
الجنابة تزوج على موجبها والدية هنا وهي تصاح مهرا فصحت التسمية الا ان قدر مهر
مثلها يعتبر من جميع المال لأنه ليس فيه محابة والمريض لا يحجر عليه في الزوج لأنه من
الحوائج الاصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لأنه تبرع
والدية تجب على عاقبتها وقد صارت مهرا فسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية او اكثر
ولا ترجع عليهم بشئ لانهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنابتها فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم
قدر مهر مثلها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأدوا
الزيادة الى الولي لان الوصية لانفاذها الا من الثلث اه زيل على قلت وجه كونه وصية
للعاقلة انه قد أسقط الدية بمقابلة المهر والدية في الخطأ على العاقلة فيكون قد أسقط لهم ما زاد
على المهر تبرعا ففهم (قوله لسرايته) أي لسراية القطع الاول الى القتل واستيفاء القطع
لا يسقط القود كمن له القود في النفس اذا قطع يد القاتل (قوله لأنه لما اقدم الخ) جوابه انه انما
أقدم على القطع ظنا منه ان حقه فيه وبعد السراية تبين ان حقه في القود فلم يكن مبرأ عنه بدون
العلم به كما في الهداية واستشكله ابن الكمال بما حاصله انهم في المسئلة المارة وهي ما اذا قطع
فمنا عن القطع فمات علوا سقط القصاص بأن صورة العفو تكفي في سقوطه لانه تورث
شبهة ولم يلتفتوا الى أنه لا يكون مبرأ عنه بدون العلم به فأوجبوا الدية قال الرحمتي وبحجاب
بالفرق بأن العاقى عن القطع ظهر منه الميل الى العفو بخلاف هذا فانه استوفى مظهره أنه
واجب له فلم توجد منه صورة العفو (قوله يفيد تقوية قول ابن يوسف) فيه انه لا يعارض
ماعيه المتون والشروح ط على انك سمعت الجواب عنه (قوله ولومات المقتص منه) مقابل
قوله فمات المقطوع الاول (قوله فديته على عاقلة المقتص له) لان حقه في القطع وقد قتل قال
الاتقاني ولكن الدية على العاقلة لأنه في معنى الخطأ لانه أراد استيفاء حقه من القطع ولم يرد
القتل (قوله خلافا لهما) فعندهما لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد
بوصف السلامة لما فيه من سد باب القصاص اذ الاحتراز عن السراية ليس في وسعه ابن كمال
(قوله بلا حكم الحاكم) ظاهره انه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحاكم لا يضمن فتأمل (قوله
واما الحاكم الخ) اي اذا قطع يد السارق فمات وهذه المسائل استشهد بها الامامان لقولهما
فانه لاضمان فيها فنبه الشارح على الفرق بأن اقامة الحدود واجبة على الامام وكذا فعل
الحجاء ونحوه واجب بالعقد فلا يتقيد بالسلامة وفي مسئلتنا الولي مخير بل العفو مندوب اليه
فيتقيد بها للاصل المذكور (قوله والبزاع) أي البيطار (قوله والمباح يتقيد به) يستثنى
منه ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطء اخذ
موجبه وهو المهر فلا يجب به آخرى ضمان آخر اشباه ط ويأتي تمامه (قوله ومنه) اي من
المباح وهذا على قول الامام ويأتي تمامه قريبا (قوله ومن الاول) اي الواجب قال الشارح

بأذن الأب تعليماً فمات لأضمان فضرب التأديب مقيد لانه مباح وضرب ٤٩٨ التعليم لالانه واجب ومحله في الضرب

في باب التعزير وفي القنية له اكراه طفله على تعلم قرآن وأدب وعلم لفرضيته على الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده اه وأفاد أن الام كالأب في التعليم بخلاف التأديب كما يأتي **(قوله بأذن الأب)** أي بأذن الوصي ولو ضرب بغير إذنهما يضمن كما يأتي ط **(قوله تعليماً)** علة لقوله ضرب **(قوله مقيد)** أي بوصف السلامة **(قوله)** ومحله في الضرب المعتاد أي كما وكيفاً ومحلاً فلو ضربه على الوجه أو على المذاكير يجب الضمان بخلاف ولو سوطاً واحداً لانه اتلاف أبو السعود عن تلخيص الكبرى ط **(قوله)** من ضرب أبيه أو وصيه قيد بهما لان الام اذا ضربت للتأديب تضمن اتفاقاً وبقوله تأديباً اذ لو ضربه كل منهما للتعليم لا يضمن اتفاقاً اه غرر الأفكار **(قوله)** وان الضرب باذنهما أي اذن الأب والمولى وكذا الوصي ومفاده أنهما لو ضرباه بنفسهما لأضمان أيضاً اتفاقاً وقدمناه آنفاً لكن في الحانية ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة يضمن الدية ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه ولا يضمن وان ضربه المعلم بأذن الوالد لا يضمن المعلم اه وفي الولولية ضرب ابنه في أدب أو الوصي ضرب اليتيم فمات يضمن عنده وكذا ان ضربه المعلم بلا إذنهم ضمن وان بأذن فلا لان الأب والوصي مأذونان في التأديب بشرط السلامة لانهما يملكان التصرف في نفسه وماله لو خيرا له اما المعلم انما أدبه باذنهم والاذن منهم وجد مطلقاً لا مقيداً اه وظاهره أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الأب في التأديب والتعليم والظاهر أنه رواية أخرى تأمل **(قوله)** قيل هذا أي قول الام بعدم ضمان المعلم بالأذن من الأب وفيه أن الخلاف في ضرب التأديب والكلام هنا في ضرب التعليم وهو واجب لا يتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه أفاده ط قول في حاشية الشرف الغزي عن الصغري قال أبو سليمان اذا ضرب ابنه على تعاليم القرآن أو الأدب فمات ضمن عنده لا عند أبي يوسف اه وقدمنا آنفاً عن الحانية مثله وعليه يظهر الرجوع ولا يحتاج الى الفرق الذي ذكرناه عن الولولية وتقدم في كتاب الاجارات عند قوله ويضمن بضربها وكبهما عن غاية البيان أن الاصح رجوعه الى قولهما وكذا نقله البيهقي عن كفاية المحيب فتدبر **(قوله)** لان تأديبها للمولى هذا التعليق غير ظاهر لان مفاده أن المولى لا يضمن مع أن الأب يضمن بضرب ابنه تأديباً على مامر والاظهر قول البيهقي لانه لنفع نفسه بخلاف تعزير القاضي فانه لنفع المضروب اه وتقدم في باب التعزير ما للزوج ضربها عليه **(قوله)** وهو أي ما في المتن مذکور في الاشياء وغيرها وقوله كما قدمناه أي في ضمن قوله وتماه في الاشياء والام يقدمه صريحاً والمراد أنه مذکور في الاشياء وغيرها مطلقاً عن ذكر الخلاف كما قدمناه في المتن فان عبارة المتن تفيد أن الزوج يضمن اتفاقاً وبه صرح ابن ملك وغيره وعليه فقوله وفي ديات المجتبى الخ كالاستدراك عليه تأمل **(قوله)** وتماه ثمة قال فيه ولو ضرب ابنه الصغير تأديباً ان ضربه حيث لا يضرب للتأديب أو فوق ما يضرب للتأديب فعطب فعليه الدية والكفارة واذا ضربه حيث يضرب للتأديب ومثل ما يضرب فكذلك عند أبي حنيفة وقالوا لا شيء عليه وقيل رجع الى قولهما وعلى هذا التفصيل والخلاف الوصي والزوج اذ ضرب اليتيم أو زوجته تأديباً وكذا المعلم اذا ضرب الصبي بأذن الأب والوصي لتعليم القرآن أو عمل آخر مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الأب ولا الوصي بالاجماع فأبو حنيفة اوجب الدية

المعتاد واما غيره فموجب للضمان في الكل وتماه في الاشياء (وان قطع) ولي القتل (بد القاتل) وبعد ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية اليد) لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتص للشبهة وقالوا لا شيء عليه (وضمان الصبي اذا مات من ضرب أبيه أو وصيه تأديباً) أي للتأديب (عليهما) أي على الأب والوصي لان التأديب يحصل بالزجر والتعريك وقالوا لا يضمن لو معتاداً واما غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقاً (كضرب معلم صبياً وعبدًا بغير إذن أبيه ومولاه) لف ونشر فالضمان على المعلم اجماعاً (وان) الضرب (بأذنهما لا) ضمان على المعلم اجماعاً قيل هذا رجوع من أبي حنيفة الى قولهما (وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تأديباً) لان تأديبها للمولى كذا عزاه المصنف لشرح الجمع للعيني قلت وهو في الاشياء وغيرها كما قدمناه وفي ديات المجتبى الزوج والوصي كالأب تفصيلاً وخلافاً فعليه الدية والكفارة

(والكفارة)

وقيل رجع الامام الى قولهما وتماه ثمة

* (فروع) * ضرب امرأة

فأنفذاها فإن كانت تستمسك بولها ففيه نكاح الدية والا فكل الدية وإن أفوض بكرا بالزنا فأفوضاها فإن مطاوعة حدا ولا غرم وإن مكرهه فعليه الحد وأرش الأفضاء لا العقر حاوي القدس قطع الحجاب لحما من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية أشباه وفي القنية سئل محمد بن نجم الدين عن صبية سقطت من سطح فانفتح رأسها فقال كثير من الجراحين إن شققم رأسها تموت وقال واحد منهم إن لم تشقوه اليوم تموت وأنا أشقه وأبرئها فشقه فماتت بعد يوم أو يومين هل يضمن قتائل مليا ثم قال لا إذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم قيل له فلو قال إن ماتت فأنا ضامن هل يضمن قال لا انتهى قات إنما لم يعتبر شرط الضمان لما تقرر أن شرطه على الأمين باطل على ما عليه الفتوى اه والله اعلم

باب الشهادة في القتل

واعتبار حاله

أي حالة القتل

والكفارة على الأب ولم يوجبها على المعلم إذا كان بأذنه وقيل هذا رجوع من أبي حنيفة إلى قولهما في حق الأب ولو ضرب المعلم بدون أذنه فمات يضمن والوالدة إذا ضربت ولدها تأديبا لاشك أنها تضمن على قوله وعلى قولهما اختلاف المشايخ أه منيع (قوله ضرب امرأة فأفوضاها) أي جعل مسلك بولها وحضها أو حضها وغائطها واحدا والوط كالمضرب كما يأتي والمراد بها الأجنبية أما الزوجه إذا وطئها فأفوضاها فلا شيء عليه وإن لم يستمسك بولها عندها وعند أبي يوسف كالأجنبية واعتمده ابن وهبان بتصریحهم بأن عشرة أشياء تجب بها الدية كاملة منها سلس البول وردة الشر نبالا بأنه في غير هذه المسئلة لنص الإمام ومحمد على أن لا شيء هنا أي لانه بفعل مأذون فيه وقيد قولهما بما إذا كانت بالغة مختارة مطبقة لوطئه ولم تمت منه فلو صغيرة أو مكرهة أو لا تطبق تلزم ديتها اتفاقا بالموت والأفضاء وأطال في ذلك جدا فراجع (قوله ففيه نكاح الدية) لانه جاقفة ط (قوله والأفكل الدية) أي دية المرأة لانه فوت جنس المنفعة على الكمال (قوله حدا) أي حد كل منهما ولا غرم أي لا شيء عليه في الأفضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد ولو ادعى شبهة فلا حد ولا شيء في الأفضاء ويجب العقر (قوله فعليه الحد) أي دونها لا كراهها (قوله وأرش الأفضاء) أي نكاح الدية إن استمسكت والأفكلها وقوله لا العقر لانه لا يجتمع مع الحد وتما في ط * (تمة) * لو زنى بأمة فقتلها به عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو أذهب عنها لزمه قيمتها وسقط الحد لتملكه الجثة العمياء فأورث شبهة وتفصيل ما لو أفوضاها في الشرح كذا ذكره الشارح في كتاب الحدود وقيل باب الشهادة على الزنا (قوله فعليه نصف الدية) أي نصف دية العين أبو السعود لانه وقع بفعل مأذون ط أقول يظهر لي أن المراد نصف دية النفس التي هي دية العين ثم رأيت الرحتى فسرهما كذلك ويدل عليه مسئلة الحنان الآتية قيل القسامة فأنه إذا أمر ليختن صبيا فقطع الحشفة ولم يمت الصبي فعليه دية الحشفة كاملة وهي دية النفس تأمل (قوله سئل محمد) لفظة محمد زيادة على ما في القنية (قوله فانفتح) الذي في القنية فانفتح بالتاء قبل الفاء وبالحاء المعجمة (قوله مليا) أي ساعة طويلة (قوله ثم قال إلخ) لا ينافي مسئلة العين المارة آنفا لانه هنا لم يجاوز ما أمر به (قوله إذا كان الشق باذن) فلو بدونه فالظاهر القصاص ويحجر (قوله ولم يكن فاحشا) تفسير لما قبله ط (قوله خارج الرسم) أي العادة ط (قوله قلت إلخ) قاله المصنف في المنع واعترضه الرملي بأنه بعيد عن اصطلاح الفقهاء لعدم ما يطاق عليه اسم الأمانة إذ هي المال القابل لاثبات اليد عليه واستظهر أن العلة كونه غير مقدور عليه كما هو شرط المكفول به والله تعالى اعلم

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله

أي باب الشهادة الواقعة في شأن القتل وباب اعتبار حالة القتل أي حالة إيقاع سببه لأن المعتبر حالة الرمي لا الوصول كياتي ولما كان القتل بعد تحققه ربما يجد فيحتاج من له القصاص إلى إثباته بالبينه وحالة الشيء صفة له تابعة ذكر ذلك بعد بيان حكمه قال ط واعلم انه تقبل شهادة النساء مع الرجال في القتل الخطأ والقتل الذي لا يوجب القود وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي لأن موجبها المال ولو شهد عليه عدل بقتل يحبس فإن جاء بشاهد

(القود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة) من غير سبق ملك ٥٠٠ المورث لان شرعية القود لتشفي الصدور

آخر والاخلى سبيله وكذا لو شهد مستور ان يقتل عمدا يحبس حتى تظهر عدالة الشهود لانه صار
متهما وكذا في الخطأ على الاظهر اهـ (قوله القود يثبت للورثة) قال في الحانية يستحق القصاص
من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة اهـ (قوله من غير سبق ملك
المورث) اشار الى أن المرد بالخلافة هنا ما قبل الوراثة والا فالوراثة خلافة كما صرح حوايه لكنها
تستدعي سبق ملك المورث ولا يرد صحة عفو المورث لان السبب انعقد له ولهذا قال الاتقاني انه
حق الورثة ابتداء عند الامام من حيث انه شرع للتشفي ودرك النار لان الميت لا يتنفع به وحق الميت
من حيث انه بدل النفس ولذا اذا انقلب مالا تقضى منه ديونه وتنفذ منه وصاياه وتما فيه فعلم أن
الفروع الآتية وتفسير الخلافة بما ذكر باعتبار الحيثية الاولى وصحة عفو المورث باعتبار الثانية فقد
راعى الامام الحيثيتين احتمالا للدرء كحقيقه الطورى (قوله نص فيه) فان اللام للتتمليك فقد ملك
تعالى التسلط للولى بعد القتل وفيه أن التسلط قد يكون لثبوت الحق له ابتداء وقد يكون الحق
انتقل له من مورثه فلا تكون الآية نصا اهـ ط (قوله كالموت لماله) اى نحو صلح او عفو بعض
الورثة (قوله فاحدهم خصم عن الباقيين) لانه يثبت جميع الحق لغيره وهو الميت فيثبت للبقية
بخلاف ما ذكر بعده فانه انما يثبت حقا لنفسه لاحق غيره ط (قوله لا يقيد) بضم الياء من أقاد
الامير القاتل قتله به قودا وفيه اشارة الى ان البينة قبل الا انه لا يقضى بالقصاص اجماعا ما لم يحضر
الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كفى الكفاية (قوله وفى
الخطأ) اى فى قتل ابيه خطأ وفى الدين لبيه على آخر لو أقام الحاضر حجة على ذلك لا يعيدها الغائب
اذا حضر لان المال يثبت للورثة ارضا عند الكل وفيه ايماء الى انه اتحد القاضى للحاضر والغائب
فلو اثبت قدر نصيبه منه او كان القاضى متعددا اعاد الحجة وأما خص الدين لان فى إعادة الحجة
للعقار اختلافا وان كان الاصح انه لا يعيدها كفى العمادية قهستانى (قوله للمامر) اى من
الاصل (قوله فالحاضر خصم) لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه فى القصاص
وانقلابه مالا ولا يتمكن من اثباته الا باثبات عفو الغائب فانتصب خصما عنه فاذا قضى عليه
صار الغائب مقضيا عليه تبعا زيابى (قوله وسقط القود) اى وان جاء الغائب وانكر
العفو ويصير حقه نصف الدية (قوله فهو على التفصيل السابق) فلا تقبل بينة اقامها الحاضر
من غير إعادة بعد عود الغائب ولو اقام القاتل بينة ان الغائب قد عفا فالشاهد خصم ويسقط
القصاص فخاصه ان هذه المسئلة مثل الاولى فى جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القتل عمدا او
خطأ لا يكون الحاضر خصما عن الغائب بالاجماع والفرق لهما فى الكل ولا بى خيفة فى
الخطأ ان احد الورثة خصم عن الباقيين ولا كذلك احد الموليين زيلى (قوله ولو أخبر الح)
غير بالاخبار لانه ينتظم الواجهة الاربعة بخلاف الشهادة فانها لم توجد حقيقة الا فى الوجه
الثالث كما افاده ابن كمال (قوله عفو للقصاص منهما) قيد بالقصاص لانه لا يكون عفو
منهما للمال الا فى بعض الواجهة كما تعرفه (قوله عملا بزعمهما) لانهما زعما عفو الثالث وبعفو
البعض يسقط القصاص (قوله وهى رباعية) اى اوجهها اربعة (قوله ولهما ثلثا الدية) لان
نصيبهما صار مالا در (قوله والثانى ان كذبهما) قال الرمل كذا بخط المصنف متنا وشرحا

ودرك النار والميت ليس
بأهل له وقوله تعالى فقد
جعلنا لولييه سلطانا نص فيه
(وقالا بطريق الارث) كالموت
انقلب مالا وثمره الخلافة
ما افاده بقوله (فلا يصير
احدهم) اى احد الورثة
(خصما عن البقية) فى استيفاء
القصاص خلافا لهما
والاصل أن كل ما يملكه الورثة
بطريق الوراثة فأحدهم
خصم عن الباقيين وقائم مقام
الكل فى الخصومة وما يملكه
الورثة لا بطريق الوراثة
لا يصير أحدهم خصما عن
الباقيين ثم فرع عليه بقوله
(فلو أقام حجة بقتل ابيه عمدا
مع غيبة اخيه) يريد القود
(لا يقيد) اجماعا حتى يحضر
الغائب لكنه يحبس لانه
صار متهما (فان حضر)
الغائب (يعيدها) ثانيا
(ليقتلا) القتل وقال لا
يعيد (وفى) القاتل (الخطأ)
والدين لا يحتاج الى إعادة
البينة بالاجماع للمامر (فلو
برهن القاتل على عفو
الغائب فالحاضر خصم)
لانقلابه مالا وسقط القود
(وكذا لو قتل عبدا عمدا
وخطأ) الحال ان السيد
(احدها غائب) فهو على
التفصيل السابق (ولو

اخير وياقود بعفو اخيهما) الثالث (فهو) اى اخيهما عفو للقصاص منهما) عملا بزعمهما وهى رباعية فالاول (والصواب
ان صدقهما) اى المخبرين (القائل والاخ) الشريك (فلاشي له) اى للشريك عملا بتصديقه (ولهما ثلثا الدية) الثانى (ان كذبهما

والصواب كذباهما (قوله فلاشي للمخبرين) لانهما بأخبارهما سقطا حقهما في القصاص فنقاب
مالا ولا مال لهما لتكذيب القاتل والشريك درر (قوله ولاخيهما ثلث الدية) لان دعواهما
العفو وهو ينكر بمنزلة ابتداء العفو منهما في حقه فينقلب نصيبه مالا ابن كمال (قوله وحده)
اي دون الاخ الشريك (قوله فلكل منهم ثلثها) لان القاتل لما صدقهما اقر لهما بثأري الدية فلزم
وادعى بطلان حق الثالث بالعفو ولم يصدقه فتحول ما لا يفدعه اليه درر (قوله ان صدقهما الاخ
فقط) اي وكذبهما القاتل (قوله لان اقراره الخ) اي فلا يقال انه قد اقر انه لا يستحق على القاتل
شيئا باقراره له بالعفو فكيف يجب له الثلث (قوله فوجب له ثلث الدية) وسقط الثلثان لتكذيب
القاتل اياها ولايتأتى القصاص مع اقرار الثالث بعفوه ط (قوله ولكنه يصرف ذلك الى
المخبرين) لان الاخ زعم العفو بتصديقه المخبرين وانه لاشي له على القاتل وانما على القاتل ثلثا
الدية لهما وما في يده مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما والقياس ان لا يلزمه شيء
لانهما ادعيا المال على القاتل والقاتل منكر فلم يثبت وما اقر به القاتل للاخ قد بطل باقرار الاخ
بالعفو لكونه تكذيبا للقاتل وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المخبرين اقر للاخ بثلث الدية
لزمه ان القصاص سقط بأخبارهما بالعفو كابتداء العفو منهما والمقر له ما كذب القاتل حقيقة
بل اذ ف الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار كمن قال لفلان على مائة فقال المقر له ليس لي
ولكنها لفلان فالل مال المقر له الثاني كذا هنا درر موضحا (قوله وهو الاصح زيلعي) عبارته
وفي الجامع الصغير كان هذا الثالث للشاهدين لا للمشهدود عليه وهو الاصح الخ وظاهره ان مقابل
الاصح كونه للاخ المشهدود عليه (قوله يقتص) لا يقال الضرب بسلاح فديكون خطأ فكيف
يجب القودلانا نقول لما شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمد لا محالة لانه لو كان خطأ قالوا انه قصد
غيره فأصابه وقال في شرح الكافي ولا ينبغي ان يسئل الشهود انه مات بذلك أم لا وكذلك اذا شهدوا
انه ضرب بالسيف حتى مات وان لم يذكروا العمد لان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن
لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بآلة قتلة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمدا وانه
مات به فهو أحوط اه اتقاني قال الرملي أول الجسائيات هذا صريح في انه بعد ثبوت القتل
بالآلة الجارحة بالينة لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره لانه ثبت
من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما اقر به ويحمل على الادنى قال في
التارخانية وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة لو اقر أنه قتل فلانا بخنجر أو سيف
ثم قال اردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن ابي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف
فقتلته قل هذا خطأ حتى يقول عمدا اه ملخصا أقول التفرقة بين الشهادة والاقرار انما
تظهر على الرواية الثانية دون الاولى تأمل (قوله ولا يحتاج الشاهد الخ) لان الموت متى
وجد عقيب سبب صالح يضاف اليه لا لشيء آخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل
لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام اتقاني (قوله أو في المكان) اي المتباعد فان
كان متقاربا كبيت شهد أحدهما اني رأيت قتله في هذا الجانب وشهد الآخر اني رأيت قتله في
هذا الجانب فتقبل ولو الجانية (قوله أو في آله) بأن قال أحدهما قتله بمصا والآخر قتله
بالسيف قال في الحزانة ولو شهد أحدهما بالقتل بالسيف والآخر بالسكين لم يجز ولو كانت

فلاشي للمخبرين ولاخيه
ثلث الدية و (الثالث) ان
صدقهما القاتل وحده
فلكل منهم ثلثها و (الرابع)
(ان صدقهما الاخ فقط
فله ثلثها) لان اقراره ارتد
بتكذيب القاتل اياه فوجب
له ثلث الدية (و) لكنه
(يصرف ذلك الى المخبرين)
استحسانا وهو الاصح
زيلعي لانه صار مقر لهما
بما اقر له به القاتل (وان
شهدا انه ضربه بشيء
جرح فلم يزل صاحب
فراش حتى مات يقتص)
لان الثابت بالينة كالثابت
معاينة ولا يحتاج الشاهد
ان يقول انه مات من
جراحته بزازية (وان
اختلف شاهدا قتل في
زمان او في المكان او في
آله او قال أحدهما قتله
بعضا وقال الآخر لم أدر
بماذا قتله او شهد أحدهما
على معاينة القتل والآخر
على اقرار القاتل به بطلت

لان القتل لا يتكرر (وكذا) تبطل الشهادة (لو كمل النصاب في كل واحد منهما) يتيقن القاضي بكذب أحد الفريقين ولا اولوية (ولو كمل احدا الفريقين دون الآخر قبل الكمال منهما) لعدم المعارض **قوله** ٥٠٢ (ولو شهدا بقتله) وقالاجملنا آله

الشهادتان باقراره جازاه ومنه يظهر ان وجه بطلان الشهادة مجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة احدها العمد والآخر الخطأ عزيمة **(قوله** لان القتل لا يتكرر) هذا انما يظهر في الاختلاف في الزمان او المكان او الآلة فان في كل من الثلاثة احدا الشاهدين شهد فيه بقتل والآخر بآخر ويلزم منه اختلافهما في المشهود به واما في الصورة الرابعة فالعلة ان احدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطلق يحتمل العمد وشبه العمد والخطأ فلم يثبت اتفاقهما في المشهود به وكذا في الخامسة لشهادة احدهما على الفعل والآخر على القول فلو قل لا اختلاف للمشهود به لشمل الكل **(قوله** وكذا تبطل الشهادة الخ) ظاهره بطلانها في الصور الخمس مع ان الزباني انما ذكر ذلك بعد الثلاثة الاول فقط بوجه تظهر العلة التي ذكرها لان كل فريق شهد بقتل آخر والقتل لا يتكرر فيتيقن بكذب احدا الفريقين اما في الرابعة والخامسة فلا يظهر فتدبر **(قوله** ولا اولوية) اي ليس احدي الشهادتين اولى بالقبول من الاخرى وظاهر ان هذا اذا تعارضنا قبل الحكم بأحدها والا فلا تسمع الثانية تأمل لان كل بينتين متعارضتين اذا سبق الحكم بأحدها لغت الاخرى **(قوله** ولو كمل احدا الفريقين) اي تم نصاب الشهادة في جانب دون آخر **(قوله** استحسانا) والقياس ان لا تقبل لان الفعل يختلف باختلاف الآلة فجعل المشهود به هداية **(قوله** حملا على الادنى) لانهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بتجمل فيجب اقل موجبه وهو الدية ولا يحتمل قولهما لا ندرى على الغفلة بل يحتمل على انهما سمعا للدرء المندوب اليه في العقوبات احسانا للظن بهما عيني **(قوله** لغت) الا اذا صدق الولي احدي البنتين كياتي ط اي في قول المصنف كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما اي قال له انت قتله **(قوله** لان التكذيب تفسيق) لان قوله قتله قتله تكذيب للشهود في بعض المشهود به حيث ادعى اشتراكهما في القتل فكأنه قل لم يتفرد بقتله بل شاركه آخر وهذا القدر من التكذيب يمنع قبول الشهادة لادعائه فسقهم به دون الاقرار زبلي **(قوله** ليس له ان يقتل واحدا منهما) وليس له دية ايضا لما ذكره اه ط **(قوله** اقرار بان الآخر لم يقتله) فكان مكذبا لهما في اخبارهما بالقتل ط **(قوله** بالتصديق) اي في الانفراد فان كلا منهما أقر بانفراده بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقه في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذبه في انفراده بالقتل وتكذيب المقر في بعض ما أقربه لا يضر كامر **(قوله** ولو أقر رجل الخ) صورته ادعى الولي على رجلين بالقتل وجاء بينة فشهدت البينة على احدهما وافر الآخر تأمل **(قوله** لان فيه) اي في قوله قتله كلاهما **(قوله** لبعض موجبه) اي موجب ما شهد به لانهما اثبتا انفراد المشهود عليه بالقتل والمدعى يقول لا بل قتله هو والآخر **(قوله** كامر) اي من ان التكذيب تفسيق **(قوله** كما لو قال ذلك) اي انت قتله وحدهك **(قوله** شهدا على رجل بقتله خطأ) اي بأنه قتل آخر خطأ واعلم ان هذه المسائل من هنالي قوله والمعتبر حالة الرمي ذكرها صاحب الدرر واصلها مذكور في الفصل الرابع والعشرين من التتارخانية عن محمد في الجامع الكبير **(قوله** ضمن العاقلة الولي) ولا يرجع الولي على احد تتارخانية

تجب الدية في ماله في ثلاث سنين شر نبالية استحسانا حملا على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في الفعل العمد (وان اقر كل واحد منهما) اي من الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا له قتلهما) عملا باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار) والمسئلة بحالها (شهادة لغت) الشهادتان لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يبطل شهادته اما فسق المقر لا يبطل الاقرار (ولو قال) الولي (في صورة الاقرار) السابقة صدقنا (ليس له ان يقتل واحدا منهما) لان تصديقه بانفراد كل بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتله لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلهما باقرارها زبلي (ولو أقر) رجل (بأنه قتله) وقامت البينة على آخر انه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له (للولي) قتل المقر دون المشهود عليه لان فيه تكذيبا لبعض موجبه كامر ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت انت قتله

وحده كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده (كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما) **(قوله)** كان له قتله لعدم تكذيب شهوده عليه وانما كذب الآخرين وكذا حكم الخطأ في كل ما ذكر ذكره الزبلي (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (نجاة المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة اولي) لقبضه الدية بلا حق

(أو الشهود ورجعوا) أي الشهود (عليه) على الولي لتملكهم المضمون الذي في يد الولي (و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم (كالخطأ) فإذا جاء حيا بخير - ٥٠٣ - الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود (الافى الرجوع) فلا رجوع

لشهود على الولي لأنهم أوجبوا له القود وهو ليس بئال وقال يرجعون كالخطأ (ولو شهدا على أقراره) أي أقرار القاتل بالخطأ أو العمد ثم جاء حيا (أو شهدا على شهادة غيرهما في الخطأ) وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمننا) اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (ضمن الولي الدية) في الصورتين (للعاقلة) اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق (والمعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضمان (لا الوصول) وحيث (فتجب الدية) في ماله وسقط القود للشبهة (ردة الرمي اليه قبل الوصول) وقالوا لا شيء عليه (لا تجب دية الرمي اليه) (باسلامه) بالاجماع (و) تجب القيمة بعقه (بعد الرمي قبل الاصابة) (و) يجب (الجزاء على محرم رمي صيدا خلل فوصل لأعلى حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي مقضيا عليه برجم فرجع شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتمجس

(قوله أو الشهود) لأن المال تلف بشهادتهم درر (قوله لتملكهم المضمون الخ) عبارة الدرر لأنهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كالمغصب مع غصب الغاصب (قوله والشهادة على القتل العمد الخ) أي اذا شهدوا بالقتل عمدا واقتص من القاتل ثم جاء المشهود بقتله حيا لاقتصاص على واحد منهم ولكن ورثة القاتل بالخيار فان ضمنوا الولي لا يرجع على احد وان ضمنوا الشهود لا يرجعون بذلك على الولي عنده وعندهما يرجعون تاترخانية (قوله أي أقرار القاتل بالخطأ أو العمد) أي وقضى عليه بالدية في ماله في صورة الخطأ لأن العاقلة لا تعقل الاقرار وبالقتصاص في صورة العمد تأمل (قوله في الخطأ) قيد به لأن الشهادة على الشهادة لا تقبل في القود كالحكم كاصرحوا به فانهم (قوله ثم جاء) أي المشهود على الاقرار بقتله (قوله اذ لم يظهر كذبهما) لأنهما لم يشهدا بقتله بل شهدا على اقرار القاتل به فالظاهر انه أقر كاذبا وفي الثانية شهدا على شهادة الاصول لأعلى نفس القتل (قوله وضمن الولي الدية في الصورتين) أي في الشهادة على أقراره وفي الشهادة على الشهادة فيرد الولي ما قبضه لكس في الشهادة على الاقرار بالقتل عمدا لم يقبض شيئا لأن موجبها القود ولعل المراد ان الولي اذا اقتص من المقر يضمن ديته لأوليائه لظهور ان لاحق له في القصاص بعد مجيء المقتص لاجله حيا تأمل (قوله للعاقلة) كذا في الدرر وفيه نظر لأن العاقلة لا تعقل اقرارا ولا عمدا بل ضمانه للعاقلة مقصور على الصورة الثانية لأن الدية قضى بها عليهم كامر وعبرة التاترخانية عن الجامع لا غبار عليها حيث قال ولو كانت الشهادة في الخطأ أو في العمد على اقرار القاتل والمسئلة بحالها فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة وباقى المسئلة بحالها لا ضمان على الفروع ولكن رد الولي الدية على العاقلة اه وأراد بباقي المسئلة ان المشهود بقتله جاء حيا (قوله والمعتبر حالة الرمي) لأن الضمان بفعله وهو الرمي اذ لا فعل منه بعده فمعتبر حالة الرمي والرمي اليه فيها متقوم هداية (قوله في حق الحل والضمان) اراد بالحل الخروح عن احرام الحج كاتجى مسئلته عزيمة (قوله للشبهة) أي شبهة سقوط العصمة حال الوصول (قوله ردة الرمي اليه) أي فيما اذا رمى مسلما فاراد الرمي اليه والعياذ بالله تعالى ثم وقع به السهم (قوله وقالوا لا شيء عليه) لأن التلف حصل في محل لا عصمة له منح (قوله وتجب القيمة بعقه الخ) والقياس القصاص لكن سقط للشبهة فانه يجب للمولى لو اعتبر الرمي وللعبد ثم ينتقل الى وارثه لو اعتبر الوصول فأورث شبهة دارئة للقصاص شرح المجموع لمصنفه فتيقيد القهستاني القتل هنا بالخطأ محل نظر أفاده ابو السعود (قوله فوصل) أي السهم المرمى (قوله ولا يضمن الخ) لأنه حال الرمي مباح الدم وانما الضمان على الراجع فيضمن الرابع لو واحدا ولو كلهم فكل الدية ابو السعود (قوله فرجع شاهده) الاضافة للجنس لأنها تأتي لما تأتي له الالف واللام فيشمل رجوع واحد من الاربعة او الكل (قوله أي جان الخ) يأتي بيانه في قبيل القسامة (قوله باذن أبيه) متعلق بختان لا يقطع اذ لا يعتبر اذنه في قطع الحشفة لأنه لا يملكه

فوصل * لا) يحل (مارماه مجوسى فأسلم فوصل) لما عرفت ان الاعتبار حالة الرمي * (لنز) * أي جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فتل ختان قطع الحشفة بأذن أبيه * أي انسان يقطع اذنه يجب نصف الدية ويقطع رأسه نصف عشرها

رحمى **(قوله جنين خرج رأسه)** أى فقطعه كما هو موجود فى بعض النسخ ففيه الغرة أى خمسمائة درهم نصف عشر الدية وعبرة الاشباه خرج رأسه فقطع اذنه ولم يمت فيه نصف الدية وان قطع رأسه ففيه الغرة اه واعلم ان هذا كله اذا استهل ولم يخرج نصفه مع الرأس أو الاكثر مع القدمين فان استهل وخرج منه ذلك ففيه القود فى القتل والقطع كما قدمناه اول الجنائيات عن المجتبى والتاترخانية **(قوله فقل دية الانسان)** سأتى بيانه قريباً وكذا من اطافته حيث يدخل على كل كتاب بمسئلة تناسبه غالباً والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات

قدم القصاص لانه الاصل وصيانة الحياة والانفس فيه أقوى والدية كالحلف له ولهذا تجب بالعوارض كالخطأ وما فى معناه معراج **(قوله الدية فى الشرع الح)** وفى اللغة مصدر ودى القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذى هو بدل النفس والتاء فى آخرها عوض عن الواو فى أولها كالعدة **(قوله الذى هو بدل النفس)** زاد الاقناني أو الطرف **(قوله لانه تسمية للمفعول الح)** كذا قول ابن الكمال رادا على الزبلى وغيره والحاصل انه مجاز فى اللغة حقيقة فى العرف كقول التحويون فى اطلاق اللفظ على الملفوظ والمقصود بيان المعنى العرفى الحقيقى والحقائق لا يطلب لها اصل وبيان انه تسمية لمفعول بالمصدر يؤذن ببيان المعنى اللغوى المجازى فتأمل **(قوله والارش اسم لا واجب فيما دون النفس)** وقد يطلق على بدل النفس وحكومة العدل قهستانى **(قوله أرباعاً)** حال من مائة او من الابل أى مقسمة من كل نوع من الأنواع الآتية ربع المائة **(قوله من بنت مخاض)** هى التى طعت فى السنة الثانية وبنت لبون فى الثالثة والحق فى الرابعة والجذعة فى الخامسة **(قوله وهى الدية المغالطة لا غير)** اعلم ان عبارات المتون هنا مختلفة المفهوم فظاهر الهداية والاختيار والكتر والماتى ان الدية فى شبه العمد لا تكون من غير الابل وهو ظاهر عبارة المصنف هنا ايضا وعليه التعليل ظاهر لعدم التخيير وظاهر الوقاية والاصلاح والغرر وغيرها انها تكون من غير الابل وبه صرح فى متن القدورى حيث قال ولا يثبت التغليظ الا فى الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وعليه فعنى التغليظ فيها انها اذا دفعت من الابل تدفع ارباعاً بخلاف دية الخطأ فانها اخماس وفى الجمع تغلظ دية شبه العمد فى الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا فى درر البحار وشرحه غرر الافكار وفى جنائيات غاية البيان وتغلاظ الدية فى شبه العمد فى الابل اذا فرضت الدية فيها واما غير الابل فلا يغلظ فيها وفى الجوهره حتى انه لا يزداد فى الفضة على عشرة الآف ولا فى الذهب على ألف دينار وفى درر البحار اتفق الاثمة على ان الدية من الذهب فى الخطأ وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة فى ان دية شبه العمد لا تختص بالابل قال ط والذى قدمه الزبلى اول الكتاب ان الدية فى شبه العمد لا تكون الا من الابل مغالطة على العاقلة فى ثلاث سنين تؤخذ فى كل سنة ثلث المائة من الابل ورجحه فى الشرع نبالة بانه لو كان الواجب ما هو اعم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فقوت حكمة التغليظ اه أقول مانقله عن الزبلى لم أره فى نسختى فليراجع وعلى ثبوته فالظاهر ان فى المسئلة روايتين والله تعالى اعلم **(قوله اخماس منها ومن بنت مخاض)** أى تؤخذ المسائلة

فقل جنين خرج رأسه فقطعه ففيه الغرة * أى شئ يجب باتلافه دية وثلاثة اخماسها فقل دية الانسان اشباه والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الديات

الدية فى الشرع اسم للمال الذى هو بدل النفس لانه من المنقولات الشرعية والارش اسم للموجب فيما دون النفس (دية شبه العمد مائة من الابل ارباعاً من بنت مخاض وبنت لبون وحقنة الى جذعة) بأدخال الغاية (وهى) الدية (المغالطة لا غير) الدية (فى الخطأ) اخماس منها ومن بنت مخاض أو ألف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الورق وقال الشافعى اثنا عشر الفا

الاربعة المارة من ابن مخاض اخماسا من كل نوع عشرون (قوله وقال منها) اى من الثلاثة الماضية وهى الابل والدنانير والدرهم ومن البقر الخ فتجوز عندها من ستة انواع وعند الامام من الثلاثة الاول فقط قال فى الدر المنثور ويؤخذ البقر من اهل البقر والحلال من اهلها وكذا الغنم وقيمة كل بقرة او حلة خمسون درهما وقيمة كل شاة خمسة دراهم كفى الشربلالية عن البرهان زاد القهستانى والشيء ثانيا وقيل كالفحيا وعن الامام كقولهما وثمرة الخلاف أنه لو صالح على أكثر من مائتي بقرة لم يجز عندها وجاز عنده لانه صالح على مائتين من جنس الدية وقد مر والصحيح ما ذهب اليه الامام كفى المضمرات وأفاد ان كل الانواع اصول وعليه استحبابنا وان التعيين بالرضا او القضاء وعليه عمل القضاة وقيل للقاتل ذكره القهستانى وتامه فى المنع (قوله هو المختار) اى تفسير الحلة بذلك وقيل فى ديارنا قميص وسراويل نهاية (قوله عتق قن) اى كامل فيكفى الاعور لا الاعمى درمنثى (قوله مؤمن) بخلاف سائر الكفارات لورود النص به والنص وان ورد فى الخطأ لكن لما كان شبه العمد فيه معنى الخطأ ثبت فيه حكم الخطأ اتقانى (قوله فان عجز عنه) اى وقت الاداء لا الوجوب قهستانى (قوله ولا) اى متابعين (قوله ولا اطعام فيهما) بخلاف غيرهما من الكفارات (قوله وصح اعتاق رضيع) اى ان عاش بعده حتى ظهرت سلامة اعضائه واطرافه فلومات قبل ذلك لم تنأد به الكفارة اتقانى (قوله لا الجنين) لانه لم تعرف حياته ولا سلامته ولانه عضوم وجهه فلا يدخل تحت مطلق النص زيلعى (قوله ودية المرأة الخ) فى قتل المرأة خطأ خمسة آلاف وفى قطع يدها الفان وخمسائة وهذا فيما فيه دية مقدرة واما فيما فيه الحكومة فقليل كالمقدرة وقيل يسوى بينهما كما فى الظهيرية ولا يرد جنين فيه غرة لانه مستثنى كما يأتى درمنثى فى التارخانية عن شرح الطواويسى مائيس له بدل مقدريستوى فيه الرجل والمرأة عند اصحابنا * (تنبيه) * فى احكام الختنى من الاشياء لا قصاص على قاطع يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة ارشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة (قوله خلافا للشافعى) حيث قال دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف درهم ودية المجوسى ثمانمائة درهم هداية (قوله وصح فى الجوهره الخ) حيث قال ناقلا عن النهاية ولا دية للمستأمن هو الصحيح اه واعترض بأن الذى فى النهاية هو التصريح بالتسوية فى الدية والفرقة فى القصاص اه قلت وهكذا رأيت فى النهاية وغاية البيان (قوله واقره فى الشربلالية) غير مسلم لانه نقل تصحيح الجوهره المذكور ونقل بعده مانصه وقال الزيلعى والمستأمن دية مثل دية الذمى فى الصحيح لما روينا فقد اختلف التصحيح اه ط اقول واستظهر الرملى ما صححه الزيلعى وغيره واختلاف التصحيح انما هو بعد ثبوت ما نقله فى الجوهره عن النهاية والله تعالى اعلم (قوله وفى النفس) فى للسبية ولا حاجة لذكر النفس لعلم حكمها مما تقدم ط (قوله والألف الخ) الاصل فى قطع طرف من أطراف آدمى انه ان فوت جنس منفعه على الكمال أو أزال جمالا مقصودا على الكمال ففيه كل الدية لانه انلاف للنفس من وجه لقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية فى اللسان والألف فقسنا ما فى مناه عليه اتقانى واعلم ان ما لانانى له فى بدن

وقال منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلال مائتا حلة كل حلة ثوبان ازار ورداء هو المختار (وكفارتها) أى الخطأ وشبه العمد (عتق قن مؤمن) فان عجز عنه صام شهرين ولا اطعام فيهما (اذ لم يرد به النص والمقادير توقيفية) (وصح اعتاق أحد أبويه مسلم) لانه مسلم تبعنا لا الجنين ودية المرأة على النصف من دية الرجل فى دية النفس وما دونها (روى ذلك عن على رضى الله عنه موقوفا ومرفوعا) (والذمى والمستأمن والمسلم) فى الدية (سواء) خلافا للشافعى وصح فى الجوهره انه لا دية فى المستأمن واقره فى الشربلالية لكن بالتسوية جزم فى الاختيار وصححه الزيلعى (وفى النفس) خبر المبتدأ وهو قوله الآتى الدية (والألف)

الإنسان من الاعضاء او المعاني المقصودة فيه كالدية والاعضاء اربعة انواع افراد وهي ثلاثة الانف واللسان والذكر والمعاني التي هي افراد في البدل العقد والنفس والشم والذوق وأما الاعضاء التي هي ازواج فالعينان والاذنان الشاخصتان والحاجبان والشفتان واليدان وثدي المرأة والاثنيان والرجلان ففيهما الدية وفي احدها نصفها والتي هي ارباع اشفار العين وفي كل شفر ربع الدية والتي هي أعشاراً صابع اليدين واصابع الرجلين ففي العشرة الدية وفي الواحدة عشرةا والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل منها عشر الدية وبأني بيان ذلك **(قوله ومارنه)** هو ما لان من الانف وارنبته طرف الانف لانه فوت الجمال على الكمال وكذا المنفعة لان المارن لاشتفاء الروائح في الانف لتعلمونه الى الدماغ وذلك يفوت بقطع المارن ولو قطع المارن مع القصبة لايزاد على دية واحدة لانه عضو واحد ولو قطع أنفه فذهب شمه فعليه ديتان لان الشم في غير الانف فلا تدخل دية أحدها في الآخر كالسمع مع الاذن معراج **(قوله وقيل الخ)** حكاه القهستاني وجزم في الهداية وغيرها بالاول **(قوله والذكر والحشفة)** لأنه يفوت بالذكر منفعة الوطء والايلاد واستمسك البول والرمي به ودفع الماء والايلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة والحشفة اصل في منفعة الايلاج والدفع والقصبة كالتابع له هداية وقدم المصنف وجوب القصص في قطع الحشفة عمداً وفي الذكر خلاف قدماه **(قوله والعقل)** لان به نفع المعاش والمعاد وفي الخيرية سئل في رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فماذا عليه اجاب ان ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية كاملة وان زال بعضه فبقدره ان انضبط بزمان او غيره والاشكوكمة عدل وللقاضي ان يقدرها باجتهاده وهذا قلته تفقها أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بأن الاصراع ضرب من الجنون اه **(قوله والشم والذوق والسمع والبصر)** لان لكل واحد منها منفعة مقصودة وقدرى ان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر هداية ويعرف تلفها بتصديق الجاني او نكوله أو الخطاب مع الغفلة وتقريب الكربة واطعام النسيء المرقهستاني **(قوله أفادان في لسان الاخرس)** حكومة عدل أى اذا لم يذهب به ذوقه لان المقصود منه الكلام ولا كلام فيه فصار كاليد الشلاء وآلة الحصى والعين والرجل العرجاء والعين القائمة العوراء والسن السوداء اه معراج أى فان في الكل حكومة عدل لانه لم يفوت منفعة ولا فوت جبالا على الكمال غناية بخلاف ما اذا ذهب به ذوقه **(قوله وهذا)** أى قوله ان منع النطق **(قوله والاقسمت الدية الخ)** أى ان لم يمنع اداء اكثر الحروف بأن قدر عليه قسمت الدية الخ لكن قال القهستاني فان تكلم بالاكثر فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فماتكلم به منها حظ من الدية بحصته سواء كان نصفاً او ربعاً أو غيره وهو الاصح وقيل على حروف اللسان وهو الصحيح كفى الكرماني اه ملخصاً وبه علم ان الاقوال ثلاثة وبها صرح في الهداية وغيرها وعلى الاول مشى في الملتقى والدرر وشرح الجمع والاختيار وغير الافكار والاصلاح وغيرها وصرح في الجوهرة بتصحيح الاخيرين كالقهستاني والاول مصحح ايضا لما علمته وظاهر كلام الشارح ان الاخيرين تفسير للحكومة التي أوجبها القول الاول فلا منافاة بينه وبينهما وهو حسن لكنه خلاف المفهوم من كلامهم

ومارنه وأرنبته وقيل في أرنبته حكومة عدل على الصحيح (والذكر والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق) أفادان في لسان الاخرس حكومة عدل جوهرة وهذا ساقط من نسخ الشارح فكتبه (أو منع اداء أكثر الحروف) والا قسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية وعشرين أو حروف اللسان

فتأمل (قوله الستة عشر) وهى التاء والتاء والجيم والمدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون والياء زيلعى وعدها فى الجوهر ثمانية عشر بزيادة القاف والكاف قال ابن الشعنة وافاد المصنف انه قول النجاة والقراء وعدها الحاصى اربعة عشر لكن بلا حصر لانه آتى بكاف التشبيه اه (قوله) وتمساه فى شرح الوهبانية حيث افاد انه على كونها ستة عشر يكون فى كل حرف ستمائة وخمسة وعشرون درهما ومن الذهب اثنان وستون ونصف وعلى كونها ثمانية عشر فى الحرف من الذهب خمسة وخمسون وخمسة أضعاف ومن الدراهم خمسمائة وخمسة وخمسون وخمسة أضعاف اه (تنبيه) * قال فى المعراج ولو ذهب بخسائته على الخلق او الشفة بعض الحروف الخلقية او الشفوية ينبى ان يجب بقدر من الثمانية والعشرين ولو بدل حرفا مكان حرف فقال فى الدرهم دلهم فيه ضمان الحرف لتلفه وما يبدله لا يقوم مقامه اه (قوله) ولحية حلقت وكذا لو نتفت قهستاني لانه ازال الجمال على الكمال ولحية المرأة لاشئ فيها لانها نقص كفى الجوهره (قوله) فان مات فيها برى (اي لاشئ) عليه وقالوا حكومة عدل كفاية (قوله) وفى نصفها نصف الدية) وقال بعض اصحابنا كمال الدية لغوات الجمال بخلق البعض معراج وفى غاية البيان ولو خلق بعض اللحية ولم تنبت قال بعضهم تجب فيه حكومة عدل قال فى شرح الكافى والصحيح كل الدية لانه فى الشين فوق من اللحية اصلا (قوله) فى الصحيح لان الشارب تابع للحية فصار كعض اطرافها والمقصود فى العبد المنفعة بالاستعمال دون الجمال بخلاف الحر هداية قلت ومفاده انه لو خلق الشارب مع اللحية يدخل فى ضمانها لانه تابع ونقل السائحانى عن المقدسى انه لا يدخل وفى خزائنه المقتين يدخل (قوله) ولاشئ فى لحية كوسج) بالفتح ويضم قاموس لانها تشينه لاترينه (قوله) فحكومة عدل) لان فيه بعض الجمال هداية (قوله) فكل الدية) لانه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال هداية (قوله) وشعر الرأس كذلك) سواء كان شعر رجل أو امرأة أو كبير أو صغير معراج (قوله) اى اذا حاق ولم ينبت (اي على وجه يظهر فيه القرع فانه يعد عبا عظيما ولهذا يتكلف الاقرع فى ستر رأسه كما يتكلف ستر سائر عيوبه اتقانى وهذا كله اذا فسد الثابت فان نبت حتى استوى كما كان لا يجب شئ لانه لم يبق اثر الجنابة ويؤدب على ارتكابه مالا يحل هداية وان نبت ابيض فان فى أوانه لا يجب شئ والا فالصحيح ان فيه حكومة عدل اتقانى وان كان عبدا ففيه ارض النقصان جوهره (قوله) فيها) اى فى اللحية وشعر الرأس (قوله) مطلقا) اى ولو عمدا فى اللحية وشعر الرأس وكذا شعر الحاجب معراج لان القصاص عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا اودلالة والنص انما ورد فى النفس والجراحات وهذا ليس فى معناها لانه لم يتألم به ولا يتوهم فيه السراية زيلعى والعمد فى ماله والخطأ على عاقلة كما فى القتل افاده الاتقانى وفى المعراج ثم قيل صورة الخطأ فى خلق الشعر ان يظنه مباح الدم ثم يتبين انه غير مباح الدم (قوله) فلاشئ (عليه) اى عنده ولا تجب حكومة عدل معراج وممر نظيره فى اللحية (قوله) والعينين الخ) لان فى تفويت الاثنين من هذه الاشياء تفويت جنس المنفعة او كمال الجمال فيجب كمال الدية وفى تفويت احدها تفويت النصف فيجب نصف الدية هداية (قوله) والاثنين) لتفويت

الستة عشر تصحيحان فما أصاب الغائب يلزمه وتماه فى شرح الوهبانية وغيرها (ولحية حلقت لم تنبت) ويؤجل سنة فان مات فيها برى وفى نصفها نصف الدية وفيما دونها حكومة عدل كشارب ولحية عبد فى الصحيح ولاشئ فى لحية كوسج على ذقنه شعرات معدودة ولو على خذه ايضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية (وشعر الرأس كذلك) اى اذا حاق ولم ينبت كذا روى عن على وعند الشافعى فيها حكومة عدل واعلم انه لا قصاص فى الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلاشئ عليه كشعر صدر وساعد وساق والعينين والشفيتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنين) اى الحصىتين

منفعة الامناء والنسل زيلعى * (تنيه) * فى التاترخانية عن التحفة اذا قطعهما مع الذكر معا فعليه ديتان وكذا لوقطع الذكر اولا فان بقطعه منفعة الاثنين وهى امساك المنى قائمة واما عكسه ففيه دية للاثنين وحكومة للذكر اه ملخصا اى لفوات منفعة الذكر قبل قطعه وفيها قطع احدى اثنيهما فنقطع ماؤه فدية ونصف (قوله) وتدي المرأة وحلمتيهما) لتفويت منفعة الارضاع زيلعى والصغيرة والكبيرة سواء اتقانى وهل فى اليدين القصاص حالة العمد لا ذكر له فى الكتب الظاهرة وكذا الاثنين تاترخانية (قوله) وكذا فرج المرأة) قل فى الخلاصة ولو قطع فرج المرأة وصارت بحال لا تستمسك البول ففيه الدية اه وفى التاترخانية ولو صارت بحال لا يمكن جماعها ففيه الدية (قوله) وفى تدي الرجل حكومة عدل) لانه ليس فيه تفويت المنفعة ولا الجمال على الكمال زيلعى وفى حكمة تديه حكومة عدل دون ذلك خلاصة قوله (قوله) جمع شفرة) كذا فى المنح بالهاء ولم أره لغيره والمذكور فى كلامهم شفر بلاناء (قوله) الجفن) اى طرفه قال القهستانى جمع شفر بالضم وهو حرف ما غطى العين من الجفن لاما عليه من الشعر وهو الهدب ويجوز ان يراد مجازا اه وفى المغرب شفر كل شئ حرفة وشفر العين منبت الاهداب قال الزيلعى وايهما اريد كان مستقيما لان فى كل واحد من الشفر ومنابته دية كاملة كقطعهما معا لانهما كشئ واحد كالمارن مع القصة اه (قوله) ولم تنبت) بضم حرف المضارعة من الانبات ان اريد بها المعنى الحقيقى وهو الاجفان وبالفصح ان اريد بها الاهداب قال فى الشرنبلاية ولم يذكر التأجيل ولعله كالحجية (قوله) وفى أحدها ربعها) لانه يتعلق بها الجمال على الكمال ويتعلق بها دفع الاذى والقذى عن العين وتفويت ذلك ينقص البصر ويورث العمى فاذا وجب فى الكل الدية وهى اربعة ففى الواحد ربع الدية وفى الاثنين نصفها وفى الثلاثة أرباعها زيلعى ويجب فى المرأة مثل نصف ما يجب فى الرجل اتقانى (قوله) ولو قطع جفون اشفارها) كذا فى المنح والاوضح الجفون اشفارها قل فى التبيين ولو قطع الجفون بأهدابها تجب دية واحدة لان الاشفار مع الجفون كشئ واحد كالمارن مع القصة والموضحة مع الشعر اه ولو قلع العين باجفانها تجب ديتان دية العين ودية اجفانها لانهما جنسان كاليدى والرجلين جوهره ط (قوله) وفى جفن لاشعر عليه حكومة عدل) كذا فى غاية البيان عن التخفة نقله ط عن الهندية عن المحيط (قوله) لكن المعتمد الخ) لم أر من ذكر هذا ط والظاهر انه استدراك على المسئلة الثانية فقط أما قوله ولو قطع جفون اشفارها فقد اقتصر عليه فى الهداية والتبيين غيرهما من الشراح وحاصل كلامه ان فى كل من الجفن الذى لاشعر عليه او الشعر وحده اذا قطعه بانفراده دية كاملة وبوافقه ما فى الاختيار حيث قال فان قطع الاشفار وحدها وليس فيها اهداب ففيه الدية وكذلك الاهداب وان قطعهما معا فدية واحدة اه (قوله) جفنا او شعرا) اى سواء كان جفنا او شعرا جفن فهو خبر لكا المخذوفة وفى نسخة شفره بالفاء (قوله) كلابها) الكاف استقصائية ط (قوله) وفى كل سن) السن اسم جنس يدخل تحته اثنان وثلاثون اربعة منها ثانيا وهى الاثنان المتقدمتان اثنا فوق واثنان اسفل ومثلها رباعيات وهى ما يلى الثنايا ومثلها انياب تلى الرباعيات ومثلها ضواحك تلى الانياب واثنان عشر سنا تسمى بالطواحن وفى كل جانب ثلاث فوق وثلاث

(وتدي المرأة) وحلمتيهما
والاثنين اذا استأصلهما
والاحكومة عدل وكذا
فرج المرأة من الجانبين
(الدية) وفى تدي الرجل
حكومة عدل (وفى كل
واحد من هذه الاشياء
المزدوجة نصف الدية
(وفى اشفار العينين الاربعه)
جمع شفرة بضم الشين
وتفتح الجفن أو الهدب
(الدية) اذا قلعها ولم تنبت
(وفى أحدها ربعها) ولو
قطع جفون اشفارها فدية
واحدة لانهما كشئ
واحد وفى جفن لاشعر
عليه حكومة عدل لكن
المعتمد ان فى كل دية كاملة
جفنا أو شعرا (وفى كل
أصبع من أصابع اليدين
أو الرجلين عشرها وما
فيها مفاصل ففى أحدها
ثلاث دية الاصبع ونصفها)
أى صنف دية الاصبع (لو
فيها مفصلا) كالابهام
(وفى كل سن) يعنى من
الرجل اذ دية سن المرأة

نصف دية الرجل جوهره (خمس من ٥٠٩ ابل) او خمسون ديناراً (او خمسة درهم) لقوله عليه الصلاة

والسلام في كل سن خمس
من الابل يعني نصف عشر
ديته لو حراً ونصف عشر
قيمه لو عبداً فان قلت تزيد
حينئذ دية الانسان كلها
على دية النفس بشلثة
احماسها قلت نعم ولا بأس
فيه لانه ثابت بالنص على
خلاف القياس كافي الغاية
وغيرها وفي الغاية وليس
في البدن ما يجب بتقويته
أكثر من قدر الدية سوى
الانسان وقد توجد نواجد
أربعة فكون اسنانه ستاً
وثلاثين ذكره القهستاني
قلت وحينئذ فلكوسج
دية وخمسادية وغيرة اما
دية ونصف أو شلثة
أخماس أو أربعة أخماس
وعلمت ان المرأة على
النصف قبصر (وتجب دية
كاملة في كل عضو ذهب
نفعه) بضرب ضارب
(كيد شلت وعين ذهب
ضوءها وصلب انقطع
ماؤه) وكذا لو ساس بوله
أو أحده ولو زالت
الحدوبة فلا شيء عليه ولو
بقي اثر الضربة فحكومة
عدل (وتجب حكومة عدل
بألاف عضو ذهب نفعه
ان لم يكن فيه جمال كاليد
الشلاء أو ارشه كاملاً

اسفل وبعدها سن وهي آخر الانسان يسمى ضرر الحلم لانه ينبت بعد البلوغ وقت كمال
العقل عناية (قوله نصف دية الرجل) اي نصف دية سنة (قوله خمس من الابل) قيمة لغير
مائة درهم اتقاني (قوله يعني الح) اي المراد فيما ذكر الحر ما العبد فان دينه قيمته فيجب
نصف عشرها (قوله بشلثة احماسها) اي بناء على الغالب من ان الانسان اثنان وثلاثون فيجب
فيها ستة عشر ألف درهم وذلك دية النفس وثلثة احماسها (قوله ولا بأس فيه) اي وان خالف
القياس اذ لقياس مع النص (قوله كافي الغاية) اي غاية البيان للإمام قوام الدين الاتقاني
(قوله) وقد توجد نواجد أربعة) النواجد اضرار الحلم مغرب (قوله فلكوسج الح) اي
اذا تزعت اسنانه كلها فله دية وخمسادية وذلك أربعة عشر ألف درهم لان اسنانه ثمانية
وعشرون * حكى ان امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت فأنت طالق فسئل ابو حنيفة
فقال تعد اسنانه ان كانت ثمانية وعشرين فهو كوسج معراج (قوله وغيرة الح) اي غير
الكوسج لان غيره اماله ثلاثون سنا فله دية ونصف وذلك خمسة عشر ألفاً أو اثنان وثلاثون
فله دية وثلثة احماسها وذلك ستة عشر ألفاً أو ستة وثلاثون فله دية وأربعة احماسها
وذلك ثمانية عشر ألفاً * (تبييه) قال في الخلاصة ضرب سن رجل حتى تحركت وسقطت ان
كان خطأ يجب خمسمائة على العاقلة وان كان عمداً يقتص اه واعلم ان الدية وثلثة احماسها
وهي ستة عشر الفاتجب في ثلاث سنين لكن قال في الجوهره وغيرها انه يجب في السنة الاولى
ثلثا دية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلثة احماسها وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي
من الثلثة الاخماس وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة اه وذلك
لان الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها ويجب ثلثة احماسها وهي ستة آلاف في سنتين
في الاولى منها ثلث الدية والباقي في السنة الثانية اتقاني عن شرح الصحاوي قلت وعليه
ففي السنة الاولى ستة آلاف وستمئة وستة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف وفي
الثالثة ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلثة وثلاثون وثلث لكن في المحتجبي والتارخانية وغيرها عن
الحيط انه في السنة الثانية ستة آلاف وستمئة وثلثة وثلاثون وثلث وفي السنة الثالثة
ثلاثة آلاف اه ومثله في المنع والظاهر انهما روايتان تأمل (قوله وتجب دية كاملة) اي
دية ذلك العضو رملي فان في اليد او العين لا تجب دية النفس لانية النفس تجب في عشرة
اشياء وهي كافي المنع عن المحتجبي العقل وشعر الرأس والانتف واللسان واللحية والصلب اذا
كسره واذا انقطع ماؤه واذا ساس بوله والدبر اذا طعنه فلا يمسك الطعام والذكر اه وتماه
فيها (قوله أو أحده) لان فيه تقويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال آدمي في كونه
منتصب القائمة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم زيالي
(قوله فلا شيء عليه) وقال عليه اجرة الطبيب ط عن الهندية (قوله أو ارشه) عطف على
حكومة والارض في المثال الآتي نصف الدية (قوله كالاذن الشاخصة) هي المرتفعة من
شخص بالفتح ارتفع معراج وعزيمة والتقيده لدفع توهم ان يراد بها السمع عناية لان
الكلام فيما فيه تقويت الجمال وذهاب السمع فيه تقويت جنس المنفعة وفيه الدية كاملة
(قوله هو الطرش) مأرده لغيره من أين أخذه (قوله وسيجيء) ما لو الصقة) اي الاذن وذكر

ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة) هو الطرش وسيجيء ما لو الصقة فالتحج

في اواخر هذا الفصل * (فصل في الشجاج) * (وتختص الشجة ٥١٠) (بما يكون بالوجه والرأس) لغة (وما يكون

ضميرها باعتبار العضو والذي يجي هو وجوب الارش لو ألصقها فالتجتمت اذ لا تعود كما كانت (قوله في اواخر هذا الفصل) اي الذي أراد الشروع فيه والله تعالى اعلم

فصل في الشجاج

هي جمع شجة ولما كانت نوعا من أنواع مادون النفس وتكاثرت مسائله ذكره في فصل على حدة منح (قوله وتختص الشجة الخ) قال في الهداية والحكم مرتب على الحقيقة اي حكم الشجاج يثبت في الوجه والرأس على ما هو حقيقة اللغة لان الشجة لغة ما كان فيهما لا غير وفي غيرها لا يجب المقدر فيهما بل يجب حكومة عدل اتقاني فلو تحققت الموضحة مثلا في نحو الساق واليد لا يجب الارش المقدر لها لانها جراحة لا موضحة ولا شيء من الجراح له ارش معلوم الا الجائفة كما في الظهيرية والحيان عندنا من الوجه حتى لو وجدت فيهما الموضحة والهاشمة والمنقلة كان لها ارش مقدر كافي الهداية وليس في الشجاج ارش مقدر الا في الموضحة والهاشمة والمنقلة والآمة كما سيتضح (قوله وفيها حكومة عدل) لان التقدير بالتوقيف وهذا انما ورد فيما يختص بالوجه والرأس هداية ولا يلحق الجراحة بالشجة دلالة او قياسا اذ ليست في معناها اذ الوجه والرأس يظهران غالبا فالشين فيهما أعظم افاده الزيلعي وغيره (قوله اي تختصه) من باب ضرب مختار قال ابن الشحنة عن قاضيخان هي التي تختص بالبشرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة (قوله التي تبضع الجلد) كذا فسرهما الزيلعي وغيره ورده الطوري بأن الزيلعي نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد في الانواع العشرة فالظاهر في تفسيرها ما في المحيط والبدائع انها التي تبضع اللحم ومثله في كتب اللغة وعلى هذا فيزداد في المتلاحمة قيد آخر فيقال كافي البدائع وغيرها هي التي تذهب في اللحم اكثر مما تذهب الباضعة (قوله التي تأخذ في اللحم) قال في المغرب هي التي تشق اللحم دون العظم ثم تتلاحم بعدشقها وتتلاصق قال الازهرى والوجه ان يقال اللاحة اي القاطعة اللحم وانما سميت بذلك على ما تؤول اليه اوعلى التفاؤل اه (قوله والسمحاق) كقريطاس قاموس (قوله والموضحة) بفتح الضاد المعجمة قهستاني وظاهر كلام الشارح وغيره انها بالكسر (قوله التي تهشم) من باب ضرب مغرب (قوله والمنقلة) بتشديد القاف مفتوحة او مكسورة شرح وهبانية (قوله والآمة) بالمد والتشديد وتسمى مأومة ايضا والدماع ككتاب مخ الرأس قاموس (قوله تخرج الدماغ) اي تقطع الجلدة وتظهر الدماغ (قوله ولم يذكرها محمد) وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يبقى لها اثر في الغالب وما لا أثر لها لاحكم لها اتقاني ولذا قال في غرر الافكار كان على المصنف ان لا يذكرها لكنه تأسى بما في غالب الكتب (قوله للموت بعدها عادة) فان عاش ففيها ثلث الدية غرر الافكار (قوله نصف عشر الدية) ان كانت خطأ فلو عمدا فالقصاص كما يأتي وفي الكافي من المتفرقات شجبه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء تجب دية كاملة في ثلاث سنين وان يتخلل البرء يجب كالالدية في سنة واحدة ط (قوله اي لو غير اصاع) قال في الهندية رجل أصاع ذهب شعره من كبر فشجبه موضحة انسان متعمدا قال محمد لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت ان يقتص متى ليس له ذلك وان كان الشجاج ايضا اصاع فعليه القصاص كذا في المحيط السرخسي وفي واقعات الناطق موضحة الاصلع انقص من موضحة

بغيرها جراحة اي تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين (وهي) اي الشجاج (عشرة الحارصة) بمهملات وهي التي تحصر الجلد اي تختصه (والدامعة) بمهملات التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله (والدامية) التي تسيله (والباضعة) التي تبضع الجلد اي تقطعه (والمتلاحمة) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل الى السمحاق اي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضح العظم اي تظهره (والهاشمة التي تهشم العظم) اي تكسره (والمنقلة) التي تنقله بعد الكسر (والآمة) التي تصل الى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدماغ فيعين معجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون قتلا لا شجافعل بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد على العشرة (ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) اي لو غير اصاع والا ففيها حكومة لان جلدها

انقص زينة من غيره قهستاني عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الآمة (غيره)

والجائفة لئلا يفان نفذت الجائفة فنانها) ٥١١ لانها اذا نفذت صارت جائفتين فيجب في كل ثلثها (وفي الحارصة

والدامعة والدامية والباضعة
والمتلاحمة والسمجاق
حكومة عدل) اذ ليس
فيه أرض مقدر من جهة
السمع ولا يمكن اهدارها
فوجب فيها حكومة عدل
(وهي) اى حكومة العدل
(أن ينظر كم مقدار هذه
الشجرة من الموضحة فيجب
بقدر ذلك من نصف عشر
الدية) قاله الكرخي
وصححه شيخ الاسلام
(وقيل) قائله الطحاوي
(يقوم) المشجوج (عبدا
بلا هذا الاثر ثم معه فقد
التفاوت بين القيمتين)
في الحر (من الدية) وفي
العبد من القيمة فان نقص
الحر عشر قيمته أخذ عشر
ديته وكذا في النقص
والثالث (هو) اى هذا
التفاوت (هي) اى حكومة
العدل (به يفتى) كما في
الوقاية والنقاية والمثلث
والدرر والحانية وغيرها
وجزم به في الجمع وفي
الخلاصة انما يستقيم قول
الكرخي لو الجناية في
وجه ورأس فحينئذ يفتى
به ولو في غيرها أو تعسر
على المفتى يفتى بقول
الطحاوي مطلقا لانه
أيسر انتهى ونحوه في

غيره فكان الارش انقص ايضا وفي الهاشمة يستويان وفي المثلثي شيخ رجلا صالح موضحة خطأ
فعليه أرض دون الموضحة في ماله وان شجوه هاشمة ففيها الارش دون ارش الهاشمة على عاقته
كذا في المحيط اه ط (قوله والجائفة) قالوا الجائفة تخص بالجوف جوف الرأس أو جوف
البطن هداية وعليه فذكرها مع الشجاج له وجه من حيث انها قد تكون في الرأس لكن
نظريه الاتفاقى بما في مختصر الكرخي من انها لا تكون في الرقبة ولا في الحلق ولا تكون الا
فيما يصل الى الجوف من الصدر والظهر والبطن والجبين وبما ذكره في الاصل من انها
لا تكون فوق الذقن ولا تحت العانة اه قل العيني ولا تدخل الجائفة في العشرة اذ لا يطلق
عليها الشجرة وانما ذكرت مع الآلة لاستوائهما في الحكم (قوله فيجب في كل ثلثها) اى ثلث
الدية * (نتية) * قل الاتفاقى ينبغى لك ان تعرف أن ما كان ارشه نصف عشر الدية الى ثلثها
في الرجل والمرأة في الخطأ فهو على العاقلة في سنة لان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بالدية على
العاقلة في ثلاث سنين فكل ما وجب به ثلثها فهو في سنة وان زاد فالزيادة في سنة اخرى لان
الزيادة على الثالث من جملة ما يلزم العاقلة في السنة الثانية وكذلك ان انفردت وما زاد على
الثلاثين فالثلاثين الى ستين والزائد في الثالثة وما كان دون نصف عشر الدية أو كان عمدا فهو في
مال الجاني اه ملخصا اى للمسياتي في كتاب المعامل ان العاقلة لا تعقل العمد ولا مادون
أرض الموضحة (قوله حكومة عدل) اى في الخطأ وكذا في العمد ان لم نقل بالقصاص على
ما يأتي قريبا (قوله من جهة السمع) اى الدليل السمعى لما مر ان التقدير بالتوقيف (قوله من
الموضحة) خصها لانها اقل الشجاج الاربعة التي لها ارش مقدر وهي المرادة من قول المحيط
من اقل شجرة لها ارش مقدر فافهم (قوله فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) اى الذى هو
ارش الموضحة بيانه ان الشجرة لو كانت باضعة مثلا فانه ينظر كم مقدار الباضعة من الموضحة
فان كان ثلث الموضحة وجب ثلث ارش الموضحة وان كان ربع الموضحة يجب ربع ارش
الموضحة عناية (قوله وصححه شيخ الاسلام) لحديث على رضى الله عنه فانه اعتبر حكومة
العدل في الذى قطع طرف لسانه بهذا الاعتبار ولم يعتبر بالعبد ولان موضحة الحر الصغيرة
والكبيرة سواء وفي العبد يجب في الصغيرة أقل مما يجب في الكبيرة معراج (قوله في الحر)
اى في شجرة الحر وهو متعلق بمحذوف حال وقوله من الدية اى يؤخذ منها وهو خبر المبتدأ
فافهم (قوله وفي العبد من القيمة) اى وقد رتفاوت في شجرة العبد يؤخذ من قيمته لان قيمته
ديته (قوله فان نقص الح) مثاله اذا كانت قيمته من غير جراحة تبلغ ألفا ومع الجراحة تبلغ
تسعمائة علم ان الجراحة وجبت نقصان عشر قيمته فأوجب عشر الدية لان قيمة الحر دية
عناية (قوله به يفتى) وبه أخذ الحلواني وبه قال الائمة الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول كل من
يحفظ عنه العلم معراج (قوله لو الجناية في وجه ورأس) لانهما موضع الموضحة جوهره
(قوله أو تعسر على المفتى) اى ما اعتبر الكرخي (قوله مطلقا) اى في الوجه والرأس
أو غيرها وهذا الاطلاق بالنظر الى قوله أو تعسر (قوله وقيل الح) في موضع جرح باضافة زيادة
اليه قال القهستاني بعده وهذا كله اذ ابقى للجراحة أثر والا فغندها لاشئ عليه وعند محمد
يلزمه قدر ما انفق الى ان يبرأ وعن ابى يوسف حكومة العدل في الام اه ويأتى تمامه آخر

الجوهره بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ

(ولاقصاص) في جميع الشجاج (الافى الموضحة عمدا) وما لا قود ٥١٢ في يستوى العمد والخطأ فيه لكن

الفصل (قوله) (ولاقصاص في جميع الشجاج) اى مافوق الموضحة اجماعا ومادونها على الخلاف ط (قوله) (الافى الموضحة عمدا) اى اذا لم يختلف به عضو آخر فلو شج . موضحة عمدا فذهبت عنه فالاقصاص عنده فتجب الدية فيهما وقلا في الموضحة قصاص وفي البصرية شرح المجمع عن الكافى (قوله) وجوب القصاص اى فى العمد (قوله) وهو الاصح وفى الكافى هو الصحيح لظاهر قوله تعالى والجروح قصاص ويمكن اعتبار المساواة معراج وبه أخذ عامة المشايخ تاريخانية (قوله) بأن يسبر غورها) السبر امتحان غور الجرح وغيره كالاستبصار والغور القعر من كل شئ والسبار ككتاب والمسبار ما يسبر به الجرح قاموس (قوله) واستثنى فى الشرنبلاية السمحاق) حيث قال الاالسمحاق فانه لاقصاص فيه اجماعا لعدم المائة لانه لا يقدر أن يشق حتى ينتهى الى جلدة رقيقة فوق العظم اه اقول لكنه مخالف لما ذكره عامة شراح الهداية وغيرهم فانهم صرحوا بأن ظاهر الرواية وجوب القصاص فيما قبل الموضحة وهو ستة من الحارصة الى السمحاق اه (قوله) كالهاشمة والمنقاة لان فيهما كسر عظم فلا يمكن المساواة وكذا الآمة الغلبة الهلاك فيها ولا يخفى ان هذا عند عدم السرية (قوله) وعزاء للجوهرة) وعزاء ط للبحر الزاخر (قوله) (ولا قود فى جلد رأس) لعله على غير ظاهر الرواية وكذا يقال فى لطم الحد أو يحمل فى جلد الرأس على السمحاق واما جلد البدن ولطم البطن والظهر فقال فى الهندية والجراحات التى هى فى غير الوجه والرأس فيها حكومة عدل اذا أوتحت العظم وكسرت له اذ ابقى لها أثروا لا فعندها لاشئ عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما انفق الى ان يبرأ كذا فى محيط السرخسى اه ط (قوله) (ولا فى لطة) اللطم ضرب الحد وصفحة الجسد بالكف مفتوحة والوكر الدفع والضرب بجمع الكف قاموس والوجأ الضرب باليد وبالسكين قاموس قال ط والمراد ضربه باليد لان الوجأ بالسكين داخل فى الجراحات فالثلاثة راجعة الى الضرب باليد وما ذكره لا ينافى ثبوت التعزير (قوله) وفى سلخ جلد الوجه كمال الدية) لان فيه تفويت الجمال على الكمال (قوله) نصف دية للكف) اى مع الاصابع (قوله) (وفى اصبع) غير قيد لانه اذا لم يبق من الاصبع الا مفصل واحد فى ظاهر الرواية عند ابى حنيفة يجب فيه أرش ذلك المفصل ويجعل الكف تبعاله لان أرش ذلك المفصل مقدر وما بقى شئ من الاصل وان قل فلا حكم للتبع ثم اعلم انه اذا قطع الكف ولاصابع فيها قال ابو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ به ارش اصبع لان الاصبع الواحدة تتبعها الكف على قول ابى حنيفة فلا تبلغ قيمة التسع قيمة المتبوع كفاية (قوله) عند ابى حنيفة) وعندها ينظر الى أرش الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل فى الكثير هداية (قوله) فانه لاشئ فى الكف) بل عليه للاصابع ثلاثة اعشار الدية (قوله) اذ لاكثر حكم الكل) اى فى تبعية الكف للاصابع فكما يتبع الخمسة وهى الكل يتبع الثلاثة فلا يجب الادية للاصابع الثلاثة ولا شئ فى الكف لتبعيته لها وهذا التعليل فى الحقيقة انما هو لقواهما اما عنده فالكف يتبع الاقل ايضا كما مر (قوله) فبقدر النقصان) اى من قيمته لو فرض عدا مع هذا العيب وبدونه على قياس ما مر تأمل (قوله) فشل الباقي) اى من تلك الاصابع (قوله) لزم

ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد فى الاصل وهو الاصح درر ومجتبى وابن الكمال وغيرهما لا مكان المساواة بأن يسبر غورها بمسبار ثم يتخذ حديدة بقدره فيقطع واستثنى فى الشرنبلاية السمحاق فلا يقاد اجماعا كما لا قود فيما بعدها كالهاشمة والمنقاة بالاجاع وعزاد للجوهرة فليحفظ ثم قال فى المجتبى ولا قود فى جلد رأس وبدن ولطم خد وبطن وظهر ولا فى لطة ووكر ووجه وفى سلخ جلد الوجه كمال الدية (وفى) كل (اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لانه تبع للاصابع (ومع نصف ساعد نصف دية) للكف (وحكومة عدل) لنصف الساعد وكذا الساق (وفى) قطع (كف) وفيها اصبع أو اصبعان عشرها او خمسها) لف ونشر مرتب (ولا شئ فى الكف) عند ابى حنيفة كما لو كان فى الكف ثلاث اصابع فانه لاشئ فى الكف اجماعا اذ لاكثر حكم الكل وفى

جواهر الفتاوى ضرب يد رجل وبرىء الا انه لا اتصل يده الى قفاه فبقدر النقصان يؤخذ من جملة الدية ان (دية) نقص الثلثان ثلثا الدية وهكذا واقره المصنف ولو قطع مفصلا من أصبع فشل الباقي او قطع الاصابع فشل الكف لزم

دية المقطوع فقط) يعني دية الاصبع تمامها في مسئلة الاولى ودية الاصابع كلها في الثانية ولا شيء في الكف لانه تبع كاهم وهذا معنى قوله فقط وليس المراد بالمقطوع في الاولى المفصل فقط كقديتوهم لما ذكره العلامة الواني عن الطحوي والجامع الصغير البرهاني والقاضي خان انه يجب دية الاصبع اذا شل الباقي من الاصبع ودية اليد اذا شلت اليد اه وفي النهاية اذا قطع من اصبع مفصل واحد فشل الباقي من الاصبع او الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع اه ونحوه في غاية البيان وهذا اذا لم ينتفع بما بقي والافقيه حكومة عدل قل الزيلعي قطع الاصبع من المفصل الاعلى فشل مبق منها يكتفى بأرش واحد ان لم ينتفع بما بقي وان كان ينتفع به تجب دية المقطوع وتجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود ما بقي او اصفر او احمر تجب دية السن كله اه وذكر الشرنبلالي ان المراد بقول الزيلعي يكتفى بأرش واحد ارش اصبع بدليل قوله وكذا اذا كسرت السن الخ (قوله وان خالف الدرر) حيث قال يجب دية المفصل فقط ان لم ينتفع بما بقي والحكومة فيما بقي ان انتفع به اه فان الصواب ان يقول دية الاصبع وكأنه اوهمته عبارة الزيلعي المارة وقد علمت المراد بها فافهم (قوله وسيجي) اي بعد اضطر (قوله وفي الاصبع الزائدة الخ) خبر المبتدأ الآتي وهو قوله حكومة عدل وانما لم تجب الدية في الاولى لعدم تعلق الجمال بها وفي البواقي لان المقصود منها منافعها فذا جهل وجود المنفعة لا تجب الدية الكاملة بالشك قال الزيلعي ولا يجب القصاص وان كان للقاطع اصبع زائدة وتماه فيه (قوله وحركة) اي للبولي قهستاني (قوله وكلام في اللسان) والاستهلال ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام هداية وغيرها وفي القهستاني لو استهل فنيه الدية وقل محمد ان فيه الحكومة كافي الذخيرة (قوله فكبالغ) وكذا في غير ما ذكر من الالف واليد والرجل وغيرها كالبالغ في القود بالعمد والدية بالخطأ قهستاني (قوله او شعر رأسه) يعني جميعه أما اذا تناثر بعضه اوشى يسير منه فعليه ارش الموضحة ودخل فيه الشعر وذلك ان ينظر الى ارش الموضحة والى الحكومة في الشعر فان كانا سواء يجب ارش الموضحة وان كان أحدها اكثر من الآخر دخل الاقل في الاكثر وهذا اذا لم ينبت شعره أما اذا نبت ورجع كما كان لم يلزمه شيء جوهرية (قوله لدخول الجزء في الكل) لان بفوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا اوضحه ومات وارش الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت سقط هداية ولم يدخل ارش الموضحة في غير هذين جوهرية (قوله كمن قطع اصبعاً الخ) فان دية الاصبع يدخل في دية اليد (قوله لا تدخل) فعليه ارش الموضحة مع الدية وهذا اذا لم يحصل من الجنابة موت أما اذا حصل سقط الارش ووجب الدية في ثلاث سنين في ماله لو عمدا وعلى العاقلة لو خطأ كافي الجوهرية (قوله لانه كاعضاء مختلفة) افرد الضمير للعطف بأو وفي بعض النسخ لانها (قوله ولا قود) اي في الشجة بان شجعه فذهبت عيناه بل الدية فيهما مع ارش الشجة (قوله خلافا لهما) فعندهما في الموضحة القصاص وفي العينين الدية منع (قوله ولا يقطع اصبع شل جاره) بل يجب ارش كل واحد منهما كاملاً منع والاصبع قديد ذكر قاموس

دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهمه وان خالف الدرر ذكره الشرنبلالي وسيجي متنا (وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم تعلم تحت بنظر) في العين (وحركة) في الذكر (وكلام) في اللسان (حكومة عدل) فان علمت الصحة فكبالغ في خطأ او عمدا ثابت بينة او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهرية (ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او شعر رأسه في الدية) لدخول الجزء في الكل كمن قطع اصبعاً فشلت اليد (وان ذهب سمعه او بصره أو نطقه لا) ندخل لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود نفقه لمك (ولا قودان ذهبت عيناه بل الدية فيهما) خلافا لهما (ولا يقطع اصبع شل جاره)

(قوله خلافا لهما) فعندها عليه القصاص في الاولى والارض في الاخرى جوهره ولو قال المصنف ولا قود ان ذهب عيناه او قطع اصبعاً فشل جاره بل الدية فيهما خلافا لهما لكان اظهر (قوله من الاصابع) الاظهر قول الهداية من الاصبع (قوله بل دية المفصل والحكومة فيما بقي) كذا في الهداية والكافي والمتقى وهو محمول على ما اذا كان ينتفع بما بقي كما قدمناه عن الزيلعي فلا ينافي ما قدمناه عن شروح الهداية وغيرها من وجوب دية الاصبع لكن حمله في العزيمة على انه قول آخر واستبعد التوفيق بالانتفاع وعدمه بان الشلل لا يفارقه عدم الانتفاع به لاحالة تأمل وامعابارة الدرر فهي سهو كما تقدم التنبيه عليه فافهم ولم يتعرض لذكر الخلاف هنا اشارة الى انهما لا يقولان بالقصاص هنا بخلاف ما مر لما في التارخانية ان اصحابنا اتفقوا في العضو الواحد اذا قطع بعضه فشل باقيه او شل ما هو تبع للمقطوع اى كالكف انه لا قصاص واختلفوا في عضوين ليس احدهما تبع للآخر اى كالاصبع وجاره فانه لا قصاص في الاصبع عنده خلافا لهما كآمر والمراد عضوان غير متباينين والافارش احدها لا يمنع قود الآخر عنده ايضا كما يأتي قريباً (قوله او اصفر او احمر) اى اودخله عيب بوجه مأمكى عن الكافي ط وما ذكره في الاصفرار هو المختار كما في الدرر وبه جزم في التبيين اولا لكن ذكر بعده نحو ورقة فيما لو اصفرت بالضرب وجوب الحكومة لان الصفرة لا توجب تقويت الجمال ولا المنفعة الا ان كمال الجمال في البياض اه ولعلمهم فرقوا بين الاصفرار بالكسر والاصفرار بالضرب تأمل (قوله والافلو مما يرى الخ) عبارة الامام محمد مطلقة قال في الكفاية وغيرها ويجب ان يكون الجواب فيها على التفصيل الخ (قوله فالدية ايضا) لانه فوت جمالا ظاهرا على الكمال كفاية (قوله فيه ما فيه) اجيب عنه بأن المعنى فلاشيء فيه مقدرا فلا ينافي وجوب حكومة العدل ط (قوله متباينين حقيقة) كيدور رجل ط (قوله على محل) كموضحة ازالته عقله او سمعه او بصره او لفظه وسواء كان المحل عضو او احدا او عضوين غير متباينين كاصبع شل جاره خلافا لهما في العضوين كآمر (قوله ويجب الارش) اى خمسمائة درهم هداية (قوله اقادسنه) يقال اقاد القاتل بالقتل اذا قتله به كافي المغرب والقاموس فيتعدى الى الاول بالهمزة والى الثاني بالباء وعليه فحقه اقادسنه تأمل (قوله بعد مضى حول) افاد انه ليس له القود قبله كما يصرح به قوله بعد ذلك اى بعد الاقادة (قوله ثم نبت) اى كله غير معوج ككسبأتى (قوله لتبين الخطأ) اى في القصاص لان الموجب له فساد الثبت ولم يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت الجناية هداية (قوله للشبهة) اى شبهة وجوب القصاص قبل الثبات ط (قوله ويستأنى) بسكون الهمزة وتخفيف التون اى ينتظر وينبى للقاصر ان يأخذ من القالع ضمينا كما في الكفاية (قوله وكذا) اى يستأنى حولا (قوله لكن في الخلاصة) حيث قال قلع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك في الصبي ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضربه فتحرك ينتظر حولا وفي نسخة السرخسى يستأنى حولا في الكبير الذى لا يرجى نباته في الكسر والقلع وبالاول مفتى اه ملخصاً (قوله وقد يوفق الخ) اى بحمل ما في المتلقى على

خلافا لهما (و) لا اصبع قطع مفصله الأعلى فشل ما بقى (من الاصابع) بل دية المفصل والحكومة فيما بقى ولا) قود (بكسر نصف سن اسود) او اصفر او احمر (باقيها بل كل دية السن) اذا فات منفعة المضغ والافلو مما يرى حال التكلم فالدية ايضا والا فحكومة عدل زيلعي فقول الدرر والافلاشيء فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان الجناية متى وقعت على محلين متباينين حقيقة فأرش أحدهما لا يمنع قود الآخر متى وقعت على محل وأثلقت شيئين فأرش أحدهما يمنع القود ويجب الارش على من أقادسنه) بعد مضى حول (ثم نبت) بعد ذلك لتبين الخطأ حينئذ وسقط القود للشبهة وفي المتلقى ويستأنى في اقتصاص السن والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فتحركت لكن في الخلاصة الكبير الذى لا يرجى نباته لا يؤجل به يفتى قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل البالغ ليرأسه لان نباته نادر

(او قلعها فردت) اى ردها صاحبها ٥١٥ (الى مكانها ونبت عليها اللحم) لعدم عود العروق كما كانت وفى

النهاية قال شيخ الاسلام
ان عادت الى حالتها الاولى
فى المنفعة والجمال لا
شئ عليه كما لو نبتت
(وكذا الاذن) اذا ألصقها
فالتحمت يجب الارش
لانها لا تعود الى ما كانت
عليه درر (الا ان قامت)
السن (فنبتت أخرى
فانه يسقط الارش عنده
كسن صغير) خلافا
لها ولو نبتت معوجة
فحكومة عدل ولو نبتت
الى النصف الارش ولا
شئ فى ظفر نبتت كما كان
(أو التجم شجرة او)
التجم (جرح) حاصل
ذلك (بضرب ولم يبق
له (اثر) فانه لاشئ فيه
وقال ابو يوسف عليه
ارش الالم وهى حكومة
عدل وقال محمد قد ر ما
لحقه من النفقة الى ان
يبرأ من أجرة الطيب
وثن دواء وفى شرح
الطححاوى فسر قول ابى
يوسف ارش الالم بأجرة
الطبيب والمداواة فعليه
لا خلاف بينهما قاله
المصنف وغيره قلت وقد
قدمنا نحوه عن المجتبى
وذكر هنا روايتين
فتنبه (ولا يقاد جرح

الصغير وما فى الخلاصة على الكبير كما هو صريح عبارتها (قوله أو قلعها فردت) اى قبل القود
ط (قوله لعدم عود العروق) عاة لوجوب الارش ط ووجوبه هنا على الجانى (قوله
ان عادت) اى ان تصور عودها (قوله لانها لا تعود) الظاهر جريان ما قاله شيخ الاسلام هنا
ايضا تأمل (قوله فانه يسقط الارش) اى عن الجانى لانعدام الجناية معنى (قوله كسن
صغير) فانه لا يجب الارش بالاجماع اذا نبتت لانه لم تنبت عليه منفعة ولا زينة هداية (قوله
خلافا لهما) حيث قال عليه الارش كاملا لتحقيق الجناية والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى
هداية (قوله فحكومة عدل) اى عند ابى حنيفة زيلعى ولو نبتت سوداء جعل كأنها لم تنبت
تأخر خاتمة (قوله ولا شئ فى ظفر الخ) فهو كالسن بى ما اذا لم ينبت قال فى الاختيار وفى قلع
الانفطار فلم تنبت حكومة عدل لانه لم يرد فيها ارش مقدر اه وان نبت الظفر على عيب
فحكومة دون الاولى ظهيرية (قوله ولم يبق له اثر) فان بى له اثر فان شجرة لها ارش مقدر لزم
والا فحكومة (قوله فانه لاشئ فيه) اى عند الامام كسنت السن وفى البرجندى عن الخزانة
والمختار قول ابى حنيفة در منتقى وعليه اعتمد المجتبى والنسفى وغيرهما لكن قال فى
العيون لا يجب عليه شئ قياسا وقال يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل اجرة الطيب
وهكذا كل جراحة برئت اه ملخصا من تصحيح العلامة قاسم قال السائحانى ويظهر لى
رجحان الاستحسان لان حق آدمى مبنى على المشاحجة اه وفى البرازية لاشئ عليه عند
محمد وهذا قياس قول الامام ايضا وفى الاستحسان الحكومة وهو قول الثانى قال الفقيه
الفتوى على قول محمد انه لاشئ عليه الا ثمن الادوية قال القاضى اننا لا تارك قولهما وان بى اثر
يجب ارش ذلك الاثر ان منقلة مثلا فارش المنقلة اه قال الرملى وتأمل ما بينه وبين ما هنا من
المخالفة فى سوق الخلاف وما هنا هو المذكور فى الزيلعى والعينى وغالب الشروح (قوله وهى
حكومة عدل) انث الضمير مراعاة للخبر (قوله قاله المصنف) وغيره كالزيلعى (قوله وقد
قدمنا) اى فى باب القود فيما دون النفس نحوه اى نحو ما ذكره الطحاوى (قوله وذكرونا) اى
صاحب المجتبى فى شرح هذه المسئلة عنه اى عن ابى يوسف روايتين حيث قال وقال ابو يوسف
على ارش الالم وقال محمد عليه اجرة الطيب وثن الادوية وهو رواية عن ابى يوسف زجرا
للسفيه وجبرا للضرر وانما اوجب ابو يوسف ارش الالم واراد به حكومة عدل وهو ان يقوم
عبدا صحيحا ويقوم بهذا الالم ثم قال قلت فسر حكومة العدل عند ابى يوسف بأجرة الطيب
وهكذا رأيته فى غير موضع انه اراد اجرة الطيب وثن الادوية وقال القدورى ان اجرة
الطبيب قول محمد (قوله فتنبه) اشار به الى ان تفسير شرح الطحاوى انما يتأتى على احدى
روايتين عن ابى يوسف ط (قوله ولا يقاد جرح الابد برئه) لما روى انه عليه الصلاة والسلام
نهى ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطنى ولان الجراحات يعتبر
فيها ما لها لاحتمال ان تسرى الى النفس فيظهر انه قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبره فيستقر به
زيلعى (قوله خطأ) اى فى حكم الخطأ فى وجوب المال (قوله بخلاف السكران والمغمى
عليه) كذا فى القهستانى والظاهر ان المراد السكران بغير مباح زجزاله والا فالعمد لا بد فيه

الابد برئه) خلافا للشافعى (وعمد الصبي والمجنون) والمعنوه (خطأ) بخلاف السكران والمغمى عليه

من القصد والسكران بباح لا قصده ولا زجر عليه تأمل وكذا يقال في المنعى فإنه لا قصده
كأنتم بل هو أشد وايضا فالصبي له قصد بالجملة وقد جعل عمده خطأ فهذا اولى فتأمل وراجع
وفي الاشباه السكران من محرم مكلف وان من مباح فلا فهو كالمنعى عليه **(قوله)** وعلى عاقلة
الاولى عاقلتهما **(قوله)** ان بلغ **(قوله)** الاولى بلغت **(قوله)** نصف العشر هو خمسمائة في الرجل
ومائتان وخمسون في المرأة قهستاني **(قوله)** والاف في ماله اي بان لم تبلغ نصف العشر فإنه يسلك
فيه مسلك الاموال زيلعي او كان من المعجم فان المختار فيهم انه لا عاقلة لهم كسباني **(قوله)** ولا
كفارة لانهما لا ذنب لهما تستره وحرمان الارث عقوبة وليس من أهلها وأما حرمان الصبي
المرتد من ميراث أبيه فلا اختلاف الدين لاجزاء للردة **(قوله)** وتماه فيما علقته على الملتقى
حيث قال وفيه اشعار بأنه لو جن بعد ما قتل قتل وهذا المولود غير مطبق والا فيسقط القود
كذا ذكره شيخ الاسلام وعنه ما لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي الملتقى لو جن قبل
الدفع الى ولي القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ماله قهستاني عن الظهيرية اه
او تقدمت المسئلة في فصل ما يوجب القود **(قوله)** ينتظر بلوغ المضروب الذي تحرر مما
قدمناه في هذا الفصل ان المضروب لو كان بالغاً يؤجل حتى يبرأ ولو كان صبياً يؤجل حولا واما
تأجيله الى البلوغ فظاهر انه قول آخر او انه خاص بما اذا كان الضارب صبياً كالمضروب
ولكنه يحتاج الى الفرق بينه وبين ما اذا كان الضارب بالغاً فلي تأمل **(قوله)** ولم يثبت اما اذا
ثبت فلا شيء عليه كما تقدم ط **(قوله)** وسنحقق في المعامل اي نحقق ان الدية في المعجم من
مال الجاني ط **(قوله)** مطلقا اي وان كانت اكثر من ارش الموضحة ط **(قوله)** كافي تنوير
البصائر عبارته مهمة حكومة العدل ان كانت دون ارش الموضحة او مثل ارش الموضحة
لا تحل العاقلة وان كانت اكثر من ذلك يبقين فلا رواية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى وقد
اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى انه لا تحمله العاقلة كذا في التاترخانية اه
ط والله تعالى اعلم

(وعلى عاقلة الدية) ان
بلغ نصف العشر فكثر
ولم يكن من المعجم والا
ففي ماله درر (ولا كفارة
ولا حرمان ارث) خلافا
للشافعي ولو جن بعد القتل
قتل وقيل لا وتماه فيما
علقته على الملتقى (صبي
ضرب سن صبي فانتزعتها
ينتظر بلوغ المضروب)
ان بلغ ولم يثبت فعلى
عاقلة الدية ولو من المعجم
ففي ماله درر وسنحققه
في المعامل * (مهمة) *
حكومة العدل لا تحلها
العاقلة مطلقا على الصحيح
كما في تنوير البصائر معزيا
للتاترخانية والله اعلم

فصل في الجنين

لما نهى الكلام على احكام الاجزاء الحقيقة عقبه باحكام الجزء الحكمي وهو الجنين لكونه
في حكم الجزء من الام وهو فعيل بمعنى مفعول من جنه اذا ستره من باب طاب وهو الولد
مادام في الرحم ط ملاحظا ويكفي استبانة بعض خلقه كظفر وشعر كما يأتي متا **(قوله)** ضرب
بطن امرأة) وكذا لو ضرب ظهرها او جنبها او رأسها او عضو من اعضائها فتأمل رملي
ونحوه في ابي السعود عن التحريري وقال السائحاني يؤخذ مما يأتي من قوله اسقطه بدواء
او فعل ان البطن والضرب ليسا بقيد حتى لو ضرب رأسها او عالج فرجها ففيه الضمان كما
صرحوا به اه وقال في الحيزية وقد أفنى والد شيخنا أمين الدين بن عبد المال اذا صاح على
امرأة فلفت جنينا لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن واقول وجه الفرق ان في موتها
بالخويف وهو فعل صادر منه نسب اليه وبالضرب موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا انه
لو صاح على كبير فمات لا يضمن وانه لو صاح عليه فمات منها تجب الدية واقول لا مخالفة لانه

فصل في الجنين
(ضرب بطن امرأة حرة)
حامل

في الاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصيحة خجأة المنسوبة الى الصائح والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء البينة انه من التخويف وعلى هذا فلو صاح على المرأة خجأة فالقت من صيحته يضمن ولو اقلت امرأة غيرها لا يضمن اعدم تعديه عليها فتأمل فانه تحرير جيد اه ملخصا (قوله خرج الامه والبيمة) فيه نشر مشوش (قوله وسيجي حكمهما) اى في هذا الفصل (قوله او من المغرور) كالوتزوجه اعلى انها حرة او شرها فاستحقت وقدر علقته منه (قوله فالعجب من المصنف كيف لم يذكره) اى مع شدة متابعتة للدرر فكان عليه ان يسقط التقييد بالحرية اول ايد ذكره بعد قوله فالقت جنينا ميتا كما فعل الشارح او يقول ضرب بطن امرأة حامل بجر لثلا يومه ان حرية الام شرط (قوله غرة الشهر اوله الخ) بيان لوجه التسمية (قوله وهذه اول مقادير الدية) فان اقل ارش مقدر نصف العشر كما مر في الشجاج (قوله اى دية الرجل الخ) يعنى ان المراد من الدية في كلام المصنف دية الرجل ونصف عشرها هو خمسمائة درهم وذلك هو غرة الجنين ذكر او اناث لان غرة الجنين الاثني عشر دية المرأة وذلك خمسمائة ايضا لان دية المرأة نصف دية الرجل وحاصله انه لافرق بين غرة الذكر والاثنى ولهذا لم يبين المصنف انه ذكر او اناثى (قوله في سنة) اى على العاقلة كما سيصرح به وهذا في جنين الحرة اما الأمة ففي مال الضارب حالا ككاسيا تى (قوله ولنا فاعله عليه الصلاة والسلام) وهو ما روى عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة زيلعي واعلم ان وجوب الغرة مخالف للقياس روى ان سائلا قال لزفر لا يخلو من انه مات بالضرب ففيه دية كاملة او لم ينفخ فيه الروح فلا شئ فيه فسكت زفر فقال له السائل اعتقتك سائبة فجاء زفر الى ابي يوسف فقال التعبد التعبد اى ثابت بالسنة من غير ان يدرك بالعقل عناية ملخصا (قوله فان القته حيا) ثبت حياته بكل ما يدل على الحياة من الاستهلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك اما لو تحرك عضو منه فلا لانه قديكون من اختلاص او من خروج من ضيق اه ط عن المكي (قوله فدية كاملة) اى وكفارة كما في الاختيار وسأئى لانه شبه عمدا وخطا والدية على العاقلة هنا ايضا وبه صرح في الجوهره والاختيار فقول المصنف في المنع على الضارب على حذف مضاف او مبنى على الصحيح من ان الواجب على الضارب اول اثم تحمله عنه العاقلة كما قدمناه في فصل الفعلين ولذا لم يقل في ماله تأمل (قوله وان القته ميتا فماتت الام الخ) بيان لموت كل منهما وهو اربع صور لان خروجه اما في حال حياة الام فقط او حال موتها او موتها فقط او حياتهما (قوله لما تقرر الخ) كما اذا رمى فأصاب شخصا ونفذ منه الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عمدا يجب القصاص والدية زيلعي (قوله وظاهره تعدد الدية) اى لو القتهما حين فماتا (قوله ولم أره فليراجع) اقول صرح به في الجوهره والدرر قال الرملى وفي شرح الطحاوى ولو اقلت جنينين تجب غرتان وان احدهما حيا فمات والاخر ميتا فغرة ودية وان ماتت الام ثم خرجا ميتين تجب دية الام وحدها اذا خرجا حين فماتا فثلاث ديات وعلى هذا يقاس وان خرج احدها قبل موت الام والاخر بعد موتها وهما ميتان ففي الذى خرج قبل

خرج الامه والبيمة وسيجي حكمهما فات بل الشرط حرية الجنين دون أمه كأمة علقته من سيدها أو من المغرور ففيه الغرة على العاقلة درر عن الزيلعي فالعجب من المصنف كيف لم يذكره (ولو) كانت (المرأة كتابية او مجوسية) أو زوجته (فالقت جنينا ميتا) حرا (وجب) على العاقلة (غرة) غرة الشهر أوله وهذه أول مقادير الدية (نصف عشر الدية) أى دية الرجل لو كان الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو اناثى وكل منهما خمسمائة درهم (في سنة) وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا فاعله عليه الصلاة والسلام (فان ألقته حيا فماتت الام فدية) في الجنين (وغرة) في الجنين لما تقرر ان الفعل يتعدد بتعدد اثره وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فأكثر اه قلت وظاهره تعدد الدية ولم أره فليراجع (وان ماتت فالقت ميتا

وديه فقط) وقال الشافعي غرة ودية (وان افقته حيا بعدما ٥١٨ ماتت يحجب عليه ديتان كما اذا افقته حيا

الغرة ولا شيء في الذي خرج بعد والذي خرج قبل موت أمه لا يرث من دية أمه شيئا وترث الام منه والآخر لا يرث من احد ولا يرث عنه الا اذا خرج حيائهم مات ففيه الدية كاملة ويرثها ورثته كذا في التارخانية مختصرا اهـ (قوله فدية فقط) لان موت الام سبب لموته ظاهرا اذ حياته بحياتها وتنفسه بتنفسها فيتحقق موته بموتها فلا يكون في معنى ماورد به النص اذ الاحتمال فيه اقل فلا يضمن بالشك زيلعي (قوله ولا يرث ضاربه منها) اي ولا من غيرها لانه قاتل مباشرة (قوله وفي جنين الامة) اي الذي افقته ميتا كما هو موضوع المسئلة وقوله لو حيا راجع الى قيمته اي قيمته لو فرض حيا اما لو افقته حيائهم مات من ضربه ففيه القيمة بتامها كما يشير اليه الشارح وقوله الرقيق احتراز عما اذا كان من مولاها او من المغرور فانه حر وفيه الغرة على العاقلة كما قدمه وقوله لو اتى مقابل قوله الذكر لا قوله لو حيا (قوله ولا يلزم زيادة الاثني) اي فيما اذا كانت قيمتها اكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب زيادة قيمة الذكر اقول وفيه نظر وقديقال لا محذور في اللزوم المذكور لان اعتبار زيادة الذكر على الاثني انما هو في الاحرار الشرف الحرية لافي الارقاء لانهم كالمتاع ولذا لم تقدر لهم دية (قوله فلا شيء عليه) تبع فيه القهستاني والذي في الكفاية والعناية وغيرها انه يؤخذ بالمتيقن كقتل عبد ختنى خطأ ولو ضاع الجنين ووقع النزاع في قيمته باعتبار لونه وهيئته على تقدير حياته فالقول للضارب لانكاره الزيادة (قوله كما اذا اتى بالاراس) تنظير لاثني اقول وسيأتي ان ما استبان بعض خلقه كتمام الحلقة ولعل المراد بعد استبانة الرأس اذ لا حياة بدونه بخلاف غيره من الاعضاء تأمل (قوله في مال الضارب) لان العاقلة لا تنقل الرقيق اختيار تأمل وقوله للامة كذا في بعض النسخ وهو متعلق بالضارب قال ط وهذا حكم الجنين واما اذا ماتت الام قال في الهندية عن الذخيرة قال ابو حنيفة على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين اهـ فليتأمل اهـ اقول والحاصل الجنين كعضو منها وسيأتي آخر المعامل ان الحر اذا جنى على نفس عبد خطأ ففيه على عاقلة اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل اطراف العبد (قوله به) اي بنقصان الولادة (قوله والا) بأن انتقصت عشرة مثلا وقيمة الجنين خمسة فعليه عشرة (قوله وقال ابو يوسف الخ) هذا غير ظاهر الرواية عن ابي يوسف قال في المبسوط ثم وجوب البدل في جنين الامة قول ابي حنيفة ومحمد وهو الظاهر من قول ابي يوسف وعنه في رواية انه لا يجب الانتقصان الام ان تمكن فيها نقص وان لم يتمكن لا يجب شيء عناية (قوله بعد ضربه) فلو حرره قبله وله اب حر ففيه الغرة للاب دون المولى تارخانية (قوله ضرب بطن الامة) بدل من قوله ضربه وأشار الى ان المصدر مضاف لمفعوله ويجوز عود الضمير الى الجنين فيتحدد مرجع الضمائر تأمل (قوله للمولى) قال ابو الليث لم يذكر محمد انها للمولى اولورثة الجنين فيجوز ان يقال انها للمولى لاستناد الضمان الى الضرب ووقت الضرب كان مملوكا اتقاني ملخصا وذكر في التارخانية اختلاف المشايخ فيه فقيل لورثته وقيل للجنين (قوله لان المعتبر حالة الضرب) لانه قتله بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلهمذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي فنظرنا الى حالي السبب والتلف هداية يعني اوجبنا القيمة دون الدية

وماتا وما يجب فيه) من غرة او دية (يرث عنه وترث) منه (امه ولا يرث ضاربه) منها (فلو ضرب بطن امرأته فاقطت ابنه ميتا فلي عاقلة الاب غرة ولا يرث منها) لانه قاتل (وفي جنين الامة) الرقيق الذكر (نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو اتى) لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الاثني لزيادة قيمة الذكر غالبا وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا او اثنى فلا شيء عليه كما اذا اتى بالاراس لانه انما تجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس ذخيرة (في مال الضارب) للامة (حالا) ولو افقته حيا وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها لو بقيته وفاء به والافعليه تمام ذلك مجتبى وقال ابو يوسف فيه نقصانها كالقيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر الشريعة ولا يخفى انها للمولى (فان حرره) اي الجنين (سيده بعد ضربه)

ضرب بطن الامة (فاقطه) حيا (فمات ففيه قيمته حيا) للمولى لادبته وان مات بعد العلق لان المعتبر حالة (اعتبارا) الضرب وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عنا (ولا كفارة في الجنين) عندنا وجوب البذل بدلا يامى (ان وقع ميتا وان خرج حيائهم مات

اعتباراً بحالة الضرب وأوجبتا قيمته حياً لا مشكوكاً في حياته باعتبار حالة التلف اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جازان لا يكون حياً فلا تجب قيمته بل تجب الغرة كفاية ملخصاً (قوله فيه الكفارة) لأنه تلف آدمياً خطأ أو شبه عمد (قوله كذا صرح به في الحاوى القدسي) اقول وكذا صرح به في الاختيار كما قدمناه عنه وسيدكره الشارح عن الوقعات (قوله وهو مفهوم الخ) فيه اعتذار عن عدم التصريح بالتفصيل في كثير من الكتب حيث اطلقوا قولهم ولا كفارة في الجنين (قوله وما استبان بعض خلقه الخ) تقدم في باب الحيض انه لا يستين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوماً وظاهر ما قدمه عن الذخيرة انه لا بد من وجود الرأس وفي الشمني ولو اقلت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت ثقات من القوابل انه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لتصوير فلا غرة فيه وتجب فيه عندنا حكومة اه (قوله وعدة ونفاس) اي تنقضي به العدة وتصير به امه نفسها (قوله في مالها) اي في رواية وعلى عاقبتها في رواية وهو المختار جامع الفصولين اي لما سألني آخر المعامل ان من لا عاقلة له فالدية في بيت المال في ظاهرها الرواية وعليه الفتوى وان روايته وجوبها في ماله شاذة ويأتى تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولا تأثم) الانسب في التعبير وأتمت لان الكلام عند وجوب الغرة وهي لا تجب الا باستبانة بعض الخلق ثم يقول ولو لم يستين بعض خلقه فلا اثم ط وفي الحانية قالوا ان لم يستين شيء من خلقه لا تأثم قال رضى الله عنه ولا اقول به اذا كسر بيض الصيد يضمن لانه اصل الصيد فلما كان مؤاخذاً بالجزاء ثمة فلا اقل من ان يلحقها اثم هنا اذا اسقطت بلا عذر الا انها لا تأثم اثم القتل اه ولا يخفى انها تأثم اثم القتل لو استبان خلقه ومات بفعلها (قوله اسقطته عمداً) كذا قيد به في الكفاية وغيرها قال في الشرنبالية والا فلا شيء عليها وفي حق غيرها لا يشترط قصد اسقاط الولد كما في الحانية اه (قوله كضربها بطنها) وكما اذا عاجلت فرجها حتى اسقطت كفاية او حملت حملاً ثقيلاً تارخانية اي على قصد اسقاطه كما علم بامر (قوله فان اذن لا) ذكره الزيلعي وصاحب الكافي وغيرها وقال في الشرنبالية اقول هذا ينشئ على الرواية الضعيفة لا على الصحيح لما قال في الكافي قال لغيره اقلني فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفوس وسقط القصاص للشبهة وفي رواية لا يجب شيء لان نفسه حقه وقد اذن باتلاف حقه انتهى فكذا الغرة اودية الجنين حقه غير ان الاباحة متتية فلا تسقط الغرة عن عاقلة المرأة بمجرد امر زوجها باتلاف الجنين لان امرها لا ينزل عن فعله فانه اذا ضرب امرأته فالقتل جناية لزم عاقلة الغرة ولا يرث منها ولو نظرنا لكون الغرة حقه لم يجب بضربه شيء لكن لما كان آدمي لا يملك أحد اهدار آدميته لزم ما قدره الشارع باتلافه واستحققه غير الجاني اه ملخصاً اقول وفيه نظر لما صرحوا به من ان الجنين لم يعتبر نفساً عندنا لعدم تحقق آدميته وانه اعتبر جزءاً من أمه من وجهه ولذا لا تجب فيه القيمة او الدية كاملة ولا الكفارة ما لم تحقق حياته وقدما ان وجوب الغرة تعبدى فلا يصح إلحاقه بالنفس المحققة حتى يقال ان الاباحة لا تجرى في النفوس فلا يلزم من تصحيح الضمان في الفرع المار تصحيحه في هذا وتقدم اول الجنايات انه لو قال اقطع يدي اورجلي

ففيه الكفارة) كذا صرح به في الحاوى القدسي وهو مفهوم من كلامهم لتصريحهم بوجوب الدية حينئذ فتجب الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ (وما استبان بعض خلقه) كظفر وشعر (كتام فيما ذكر) من الاحكام وعدة ونفاس كما مر في باب (وضمن الغرة عاقلة امرأة) حرة في سنة واحدة وان لم تكن لها عاقلة ففي مالها في سنة ايضا صدر الشريعة ولا تأثم ما لم يستين بعض خلقه ومصر في الحظر نظماً (اسقطته ميتاً) عمداً (بدواء او فعل) كضربها بطنها (بلا اذن زوجها فان اذن) أو لم يتعمد (لا) غرة لعدم التعدي

ولو شربت امرأة ففعلت لا
تضمن المأمورة واما ام
الولد اذا فعلته بنفسها
حتى اسقطته فلا شيء عليها
لاستحالة الدين على مملوكة
مالم تستحق فحينئذ تجب
للمولى الغرة لانه مغرور
وفي الوقعات شربت دواء
لتسقطه عمدا فان ألقته
حيات فاعليها الدية
والكفارة وان ميتا فالغرة
ولا تراث في الحالين (ويجب
في جنين البهيمة ما نقصت
الام) ان نقصت (وان لم
تنقص) الام (لا يجب)
فيه (شيء) سراجية
(فروع) * في البزازية
ضرب بطن امرأته بالسيف
فقطع البطن ووقع احد
الولدين حيا مجروحا
بالسيف والاخر ميتا وبه
جراحة السيف وماتت
ايضا يقتص لاجل الزوجة
لانه عمد وعلى عاقلة دية
الولد الحى اذا مات وتجب
غرة الولد الميت لانه لما
شرب ولم يعلم بالولدين
في بطنها كان الضرب خطأ

لا شيء فيه وان سرى لنفسه لان الاطراف كالاموال فصح الامر فالخاقه بهذا الفرع اولى
لانه اذا لم يكن هو الضارب فالحق له وقدرضى باتلاف حقه بخلاف ما اذا كان هو الضارب
فانها حق غيره ولذا لا يرث منها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمل (قوله ولو أمرت امرأة) اى
أمرت الزوجة غيرها والظاهر ان عدم الضمان بعد ان اذن لها زوجها في الاسقاط على ما يدل
عليه سوق كلام صاحب الخلاصة والافجرد امر الام لا يكون سببا لسقوط حق الاب وهو
ظاهر اه وانى لكن ذكر عزمى ان نفى الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة
اذ لم يأذن لها زوجها وقد اعترض الشرنبالى هنا بظن مامرو علمت ما فيه قد بر (قوله
لاستحالة الدين) اى لاستحالة وجوب دين وهو الغرة للمولى على مملوكة ط (قوله مالم تستحق
الح) قال في الزيادات اشترى امة وقبضها وحبلت منه ثم ضربت بطنها عمدا فاسقطته ميتا ثم
استحقها رجل بالينة وقضى له بها او بعقرها على المشتري يقال للمستحق انها قتلت ولدها
الحمران ولد المغرب وحر بالقيمة والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع امتك أو افدها بغرته تارخانية
ثم قال في جامع الفصولين اقول اذا أخذ الغرة بنين ان يجوز للمستحق ان يطالبه بقيمة الجنين
اذ قيام البديل كقيام البديل اه لكن سلمه الغرة فيغرم بحسابها وتماه في ط عن الهندية
(قوله للمولى) اى المستولد (قوله فعليها الدية والكفارة) اى ولو باذن الزوج لتحقق
الجمالية على نفس حية فلا تجرى فيها الاباحة بخلاف ما اذا ألقته ميتا فسقطت الغرة عنها لو
بأذنه كما مر تأمل (قوله ويجب في جنين البهيمة الح) هذا اذا ألقته ميتا ما اذا ألقته حيا ففات
من الضرب تجب قيمته في ماله حالة ولا يجبرها نقصان الام كما يجبر نقصان الامة بقيمة جنينها لانه
مال ألتفه فيضمن مع نقصان الام تأمل رملى (قوله ووقع احد الولدين حيا الح) اى ثم مات
(قوله وماتت ايضا) اى ثم ماتت الام ايضا كما عبر في التارخانية فاذا ان موتها بعد موت
الذى وقع حيا ذلومات قبله لورث القصاص على أبيه فيسقط كما قاله الحشى الحلبى (قوله
وتجب غرة الولد الميت) لو اسقطت تجب وعطف الغرة على الدية لكن اولى ليفيد انها على العاقلة
ايضا وانما لم تجب فيه الدية ايضا لعدم التحقق بحياته كما مر (قوله لانه لما ضرب الح) تعليل
لوجوب الدية على عاقلة لافى ماله اذ لو كان الضرب بالنسبة للولد عمد لم تجب على العاقلة
ومقتضاه لو علم بالولدين وقصد ضربها ايضا انه تجب دية الحى في ماله في ثلاث سنين لسقوط
القصاص بشبهة الابوة اما لو علم بهما ولم يقصد ضربهما قصد ضرب الام بل فقط لا تجب دية
الحى في ماله كمن قصد رمى شخص فنفذ منه السهم الى آخر تأمل والله تعالى اعلم

باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره

(قوله الى طريق العامة) اى النافذة الواقعة في الامصار والقرى دون الطريق
في المناوز والصحارى لانه يمكن العدول عنها غالبا كما في الزاهدى وطريق العامة
ما لا يحصى قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في أرض غير مملوكة فهي باقية على ملك
العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاوول مختار الامام الحلوانى كما في العمادى قهستانى
(قوله أوجر صنا) بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة وهو دخيل اى ليس

باب ما يحدثه الرجل
في الطريق وغيره

لما ذكر القتل مباشرة
شرع فيه تسببا فقال
(اخرج الى طريق العامة
كنيفا) هو بيت الخلاء
او ميناها او جر صنا

بعبري أصلي فقد اختلف فيه فقيل البرج وقيل مجرى ماء يركب في الحائط وعن الامام البزدوى جذع يخرج من الانسان من الحائط لينى عليه مغرب قال العيني وقيل هو الممر على العلو وهو مثل الرف وقيل هو الحشبة الموضوعة على جدارى السطحين لينى من المرور وقيل هو الذى يعمل قدام الطاقة لتوضع عليه كيزان ونحوها اهـ (قوله كبرج الخ) حكاية للاقوال المارة في تفسير الجرصن (قوله ونحوها) هو عبارة العيني بمعنى نحو الكيزان (قوله أودكانا) هو الموضع المرتفع مثل المصطبة عيني (قوله فان ضر لم يحل) كان عليه ان يقول فان ضر أو منع لم يحل اهـ وفي القهستاني ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كفى الكرماني وقال الطحاوى انه لو منع عنه لا يباح له الاحداث ويأثم بالانتفاع والترك كفى الذخيرة (قوله من اهل الخصومة) هو الحر البالغ العاقل بخلاف العبيد والصبيان المحجورين وافاد في الدر المنقى ان لهم ذلك بالاذن (قوله ولو ذميا) لان له حقا في الطريق كفاية وعبارة التارخانية ويدخل فيه الكافر خصوصا اذا كان ذميا اهـ فتنه (قوله سواء كان فيه ضرر أولا) هذا هو الصحيح من مذهب الامام وقال محمد له المنع لا للرفع وقال ابو يوسف لا ولا وهذا اذا علم احداثه فلم يعلم جعل حديثا فللامام نقضه وعن ابى يوسف انما ينقضه ان ضرهم درم متقى (قوله وقيل الخ) قاله اسمعيل الصفار كفى الزيلعي (قوله والا كان تغتا) لانه لو أراد ازالة الضرر عن الناس لبدا بنفسه كفاية (قوله بغير اذن الامام) فان اذن فليس لاحد ان يلزمه وان ينازعه لكن لا ينبغي للامام ان يأذن به اذا أضر بالناس بأن كان الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك واذن جاز اهـ حموى عن مسكين وفي الشمني انه مع الضرر لا يجوز بلا خلاف اذن الامام أو لم يأذن اهـ ط ولعل المراد يأثم به وان لم يكن لاحد منازعته لان منازعة ما يوضع بأذن الامام اقتيات على الامام فلا يخالف ما قبله تأمل (قوله زاد الصفار الخ) هو القيل المتقدم المفصل فلا وجه لاعادته وظاهر كلامهم اعتماد الاطلاق لحكايتهم هذا القول منسوب الى الصفار بعد حكاية الحكم او لامطلقا فكأنه قول الجميع والوجه ان النهى عن المنكر لا يتقيد بكون التامى متباعدة عن هذا المنكر كما سبق في الحظر ط اقول هذا الوجه انما يظهر لو كان فيه ضرر لانه حينئذ منكر قد بر (قوله وان بنى للمسلمين) اى ولم يضر بهم كفى الكفاية والقهستاني (قوله أوبنى بأذن الامام) ظاهره انه لو بنى بأذنه فليس لاحد منازعته وان ضر وقدمناه صريحا عن مسكين ويدل عليه ماسياتى من عدم الضمان لو بأذن الامام وفي الكفاية وغيرها قل ابو حنيفة لكل احد من عرض الناس ان يمنعه من الوضع وان يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر او لا اذ اوضع بغير اذن الامام لان التدبير فيما يكون للعامة الى الامام لتسكين الفتنة فالذى وضع بغير اذنه يقتات على رأى الامام فيه فللكل احد ان ينكره عليه اهـ والافتيات سبق صحاح فافهم (قوله وان كان يضر) مقابل قوله جاز ان لم يضر (قوله لا ضرر ولا ضرار) اى لا يضر الرجل اخاه ابتداء ولا جزاء لان الضرر بمعنى الضر ويكون من واحد والضرار من اثنين بمعنى المضارة وهو ان تضر من ضرر مغرب والضرر في الجزاء هو ان يتعدى المجازى عن قدر حقه في القصاص وغيره كفاية (قوله والقعود) وكذا الفرس قهستاني (قوله يجوز ان لم يضر بأحد) الانسب في

كبرج وجذع وممر علو وحوض طاقة ونحوها عيني (أودكانا جاز) احداثه (ان لم يضر بالعامة) ولم يمنع منه فان ضر لم يحل كاسيحي (ولكل أحد من اهل الخصومة) ولو ذميا (منعه) ابتداء (ومطالبته بنقضه) ورفعه (بعده) اى بعد البناء سواء كان فيه ضرر او لا وقيل انما ينقض بخصومه اذا لم يكن له مثل ذلك والا كان تغتازيلعي (هذا) كله (اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام) زاد الصفار ولم يكن للمطالب مثله (وان بنى للمسلمين كمسجد ونحوه) اوبنى بأذن الامام (لا) ينقض (وان كان يضر بالعامة لا يجوز احداثه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام (والقعود في الطريق لبيع وشراء) يجوز ان لم يضر بأحد والا لا (على هذا التفصيل) السابق وهذا في النافذ

التعبير أن يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل ط (قوله وفي غير النافذ) المراد
بغير النافذة المملوكة وليس ذلك بعة الملك فقد تنفذ وهي مملوكة وقد يسد منفذها وهي للعامة
لكن ذلك دليل على الملك غالبا فاقم مقامه ووجب العمل به حتى يدل الدليل على خلافه
كفاية عن الجامع الصغير لفخر الاسلام (قوله لا يجوز أن يتصرف باحداث) اقول في الحانية
قال ابو حنيفة الطريق لو كان غير نافذ فلا صحابه أن يضعوا فيه الحشبة ويربطوا فيه الدواب
ويتوضؤوا فيه فلو عطب أحد لا يضمن وان بنى او حفر بئر ضمن اه وفي جامع الفصولين
أراد أن يتخذ طينا فيه فلو ترك من الطريق قدرا للمرور ويتخذ في الاحياء مرة ويرفعه سريرا
فله ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل
من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لان بنى فيها وامساك الدواب في بلادنا من السكنى اه
وفي التارخانية ان فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصه نفسه ويضمن
حصه شركائه وان من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله في
الكفاية اقول وبه ظهر ان المراد لا يجوز احدث شي مامر كالميزاب والدكان ونحو ذلك
مما يبقى كما أفاده السامحاني (قوله الا باذنهم) اى كلهم حتى المشتري من احدهم بعد الاذن
لما في الحانية رجل احدث بناء او غرقة على سكة غير نافذة ورضى بها أهل السكة فجاء رجل من
غير أهلها واشترى دارا منها كان للمشتري ان يأمر صاحب الغرقة برفعها اه سامحاني
(قوله لانه كالمالك) الاولى لانه ملك بلا تشبيه كفاعله في الهداية ودل عليه ما قدمناه عن الجامع
(قوله ثم الاصل الخ) فائده ان الحديث للامام نقضه والقديم لا ينقضه احد كل في القهستاني
قال السامحاني فان برهنا فينة القدم في البناء تقدم وفي الكافي بينة الحدوث فلعلها في غير البناء
كمسيل واستطراق وقال الشيخ خير الدين عن الصغرى يجعل اقصى الوقت الذي تحفظه
الناس حد القديم وهذا في غاية الحسن اه (قوله فديته على عاقته) وكذا الوجرحه ان بلغ
ارشه ارش الموضحة وان كان دونه ففي ماله كفاية وأشعر بانه لا تجب الكفارة ولا يحرم من
الميراث كما في الذخيرة قهستاني (قوله ملتي) زاد في الشرح وكذا كل ما فعل في
طريق العامة اه وفي الملتقى ايضا ويضمن من صب الماء في الطريق ما عطب به وكذا ان ارشه
بحيث يزلق او توضحه وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهلها أو قد فعل فيها
او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رش مالا يزلق عادة أو رش بعض الطريق فتعبد المار للمرور
عليه لا يضمن الراش ووضع الحشبة كالمرور في استيعاب الطريق وعدمه وان رش فناء
حانوت باذن صاحبه فالضمان على الأمر استحسانا اه (قوله في ماله) لان العاقلة تتحمل
النفس دون المال هداية (قوله ان لم يأذن به) اى بما ذكر من احدث المكيف والجرح من
والدكان ووضع الحجر وحفر البئر في الطريق أفاده القهستاني (قوله الامام) اى السلطان
قهستاني (قوله فان أذن الخ) لانه غير متعبد حينئذ فان للامام ولاية عامة على الطريق اذا
ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه قهستاني قال في الدر المنقي لكن انما يجوز الاذن
اذا لم يضر بالعامة وتماه فيه فتنبه (قوله جوعا او عطشا) لانه مات بمعنى في نفسه والضمان
انما يجب اذا مات من الوقوع زيلبي (قوله أو غما) اى انحناقا بالعفونة قال في الصحاح

(وفي غير النافذ لا) يجوز
ان (يتصرف باحداث
مطلقا) اضربهم او لا (الا
بأذنهم) لانه كالمالك الخاص
بهم ثم الاصل فيما جهل
حاله ان يجعله حديثا لوفى
طريق العامة وقديما لوفى
طريق الخاصة بر جندی
(فان مات احد) من الناس
(بسقوطها عليه فديته
على عاقته) اى عاقلة
الخرج لتسبيه (كما) تدى
العاقلة (لو حفر بئر في
طريق أو وضع حجرا) او
ترابا او طينا ملتي (قتلف
به انسان) لانه سبب (فان
تلف به) اى بواحد من
المذكورات (بهيمة ضمن)
في ماله (ان لم يأذن به الامام
فان أذن) الامام (في ذلك
أومات واقع في بئر طريق
جوعا او عطشا او غملا)
ضمان به يفتى خلاصة

يوم غم اذا كان يأخذ النفس من شدة الحر غناية وضبطه في الشربلالية بالضم ثم نقل عن شرح المجمع الفتحة **(قوله خلافا للمحمد)** فواجب الضمان في الكل ووافق ابو يوسف الامام في الجوع لا النظم **(قوله او وسطه)** المراد وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لان العملة في الضمان هي التعمد يشغل هواء الطريق كما ذكره الزيلعي وهو بهذا المعنى يشمله لفظ الخارج فلا حاجة اليه ولعله أراد بالخارج الطرف الاخير فصحه ذكر الوسط ومحل الضمان فيه وفيما قبله اذا لم يأذن الامام أو أرباب المحلة كما تقدم ويدل عليه التعليل بالتعمد اه ط **(قوله فالضمان على واضعه)** اي على عاقلته وكذا يقال فيما بعد لانه تسبب ط **(قوله كما بسطه الزيلعي)** حيث قال ولو اشترع جناحا الى الطريق او وضع فيه خشبة ثم باع الكل وتركه المشتري حتى عطبه انسان فالضمان على البائع لان فعله لم يتسوخ بزوال ملكه بخلاف الحائط المائل اذا باعه بعد الاشهاد عليه حيث لا يضمن المشتري لانه لم يشهد عليه ولا البائع لان الملك شرط لصحة الاشهاد فيبطل بالبيع لانه لا يتمكن من نقض ملك الغير وهنا الضمان باشغال هواء الطريق لا باعتبار الملك والاشغال باق فيضمن كالحصول من مستأجر او مستعير او غاصب وفي الحائط لا يضمن غير المالك اه ملخصا **(قوله استحسانا)** لانه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن شيئا فيضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئا للشك وتماه في الزيلعي **(قوله ومن نحى حجرا)** اي حوله عن موضعه الى موضع آخر **(قوله فسقط منه على آخر)** وكذا اذا سقط فعتربه انسان هداية لان حمل المتاع في الطريق على رأسه او على ظهره مباح له لكنه مقيد بشرط السلامة بمنزلة الرمي الى الهدف او الصيد زيلعي **(قوله)** اودخل بحصير او قنديل او حصاة الخ اي فسقط الحصير او القنديل على احد او سقط الظرف الذي فيه الحصاة على احد منح اقول وعبرة الهداية واذا كان المسجد للعشيرة فعلق رجل منهم فيه قنديلا او جعل فيه بوارى او حصاة الخ والظاهر منها ان حصاة فعل ماض مشدد الصاد معطوف على جعل ويدل على ذلك تفسير ابن كمال واما جعله مفردا بآاء الوحدة فهو بعيد وكذا ارادة الظرف ابعد وفي منهوات ابن كمال ومن وهم ان المراد الظرف الذي فيه الحصاة فقد وهم اه وقيد الشربلالي الخلاف في الضمان بما اذا فعل ذلك بلا اذن اهل المسجد فلو باذنهم فلا ضمان اتفاقا كالمكان من اهل المحلة وعلق القنديل للاضاءة فلو للحفظ ضمن اتفاقا كما في شرح المجمع اه وجعل في البرازية اذن القاضي كاذن اهل المحلة **(قوله في مسجد غيره)** اي مسجد غير حيه وبأنى مفهومه والظاهر ان مسجد الجماعة حكمه في ذلك حكم مسجد حيه فلا يضمن بما ذكر ط **(قوله ولو لقرآن وتعليم)** لان المسجد بنى للصلاة وغيرها تبع لها بدليل انه اذا ضاق فللمصلي ازعاج القاعد للذكر او القراءة او التدريس ليصلي موضعه دون العكس **(قوله لا يضمن من سقط منه رداء لبسه)** اي سقط على انسان فعطبه او سقط فعتربه اشار اليه في الهداية ثم قال والفرق اي بين المحمول والملبوس ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة واللباس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيتخرج بالتقييد بالسلامة فجعل مباحا مطلقا وعن محمد انه اذا لبس ما لا يلبسه فهو كالحامل لان الحاجة لا تدعو الى لبسه اه وكالرداء السيف والطيلسان ونحوهما كما في الغاية **(قوله)**

خلافا للمحمد (ولو سقط الميزاب فأصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان) أصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا (وان أصاب الخارج) أو وسطه برأية (فالضمان على واضعه) لتعديه ولو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه الزيلعي (ولو أصابه الطرفان) من الميزاب (وعلم ذلك وجب) على واضعه (النصف وهدر النصف ولو لم يعلم أى طرف) منهما (أصابه ضمن النصف استحسانا) زيلعي (ومن نحى حجرا وضعه آخر فعطب به رجل ضمن) لان فعل الاول نسخ بفعل الثانى (كمن حمل على رأسه) أو ظهره (شيئا في الطريق فسقط منه على آخر أو دخل بحصير او قنديل او حصاة في مسجد غيره) اي جعل فيه حصى أو بوارى ابن كمال (او جاس فيه للصلاة) ولو لقرآن أو تعليم (فعطب به أحد) كما عصى ضمن خلافا لهما (لا) يضمن (من سقط منه رداء لبسه)

عليه) متعلق بقوله لبسه ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى فافهم (قوله ففعل الغير مباح) يفيد أن فعل الأهل واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير أن فعل الأهل مباح مطلق غير مقيد بالسلامة وفعل غيره مباح مقيد بها ط (قوله الحاصل أن الجالس للصلاة الخ) ذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وإنما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في الذخيرة أنه إذا قعد فيه لحديث أو نام فيه أو قام فيه لغير صلاة أو مر فيه ماراضن عنده وقال لا يضمن وإن قعد للعبادة كانتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو للتدريس أو للذكر اختلف المتأخرون فيه على قولين بالضمأن وعدمه زيلعي ملخصا (قوله مطلقا) أي في مسجد حيه أو غيره (قوله معزيا للزيلعي) فانه نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذوا بقولهما وعليه الفتوى اه ونقل عن صدر الإسلام أن الأظهر ما قاله لأن الجلوس من ضرورات الصلاة فيكون ماحققا بها وفي المعنى بقولهما قالت الثلاثة وبه يقتضيه ط (قوله وقد حققته في شرح الملتقى) حاصله ما قدمناه وذكر أيضا أن الجلوس للكلام المحظور فيه الضمان اتفاقا وعليه يحمل ما أطلقه فخر الإسلام (قوله وفيه لو استأجره الخ) ذكر الزيلعي وغيره ما حاصله أنه لو استأجره ليشرع له جناح في فناء داره وقال له أنه ملكي أولى فيه حق الأشراع من القديم ولو لم يعلم الاجير فظهر بخلافه فسقط على انسان قبل الفراغ أو بعده فالضمان على الاجير ويرجع على الأمر قياسا واستحسانا وإن أخبره بأن لاحقه في الأشراع أو لم يخبره حتى غي فسقط فالتلفان قبل الفراغ ضمن ولا يرجع وإن بعده فكذلك قياسا بفساد الأمر كالأمر به البناء في الطريق وفي الاستحسان يضمن الأمر لصحة الأمر لأن فناءه مملوك له من حيث أن له الانتفاع بشرط السلامة وغير مملوك من حيث أنه لا يجوز له بيعه فمن حيث الصحة يكون قرار الضمان على الأمر بعد الفراغ ومن حيث الفساد يكون على العامل قبل الفراغ وإن استأجره ليحفره في غير فناءه ضمن الأمر دون العامل إذا لم يعلم أنه غير فناءه لصحة الأمر حينئذ فقل فعله إلى الأمر لأنه غره فان علم بذلك ضمن إذا غرور وفي الفعل مضاف إليه ولو قال أنه فناء وليس لي فيه حق الحفر ضمن العامل قياسا إذا غرور وفي الاستحسان يضمن الأمر اه زاد في البرازية إن كان بعد الفراغ اه فقد أفاد أن التفصيل قبل الفراغ أو بعده جار في الحفر أيضا كما ذكره الشارح فافهم ووجه الفرق بين الحفر والأشراع فإن الاجير في الأشراع إذا لم يعلم ضمن ورجع على الأمر وفي الحفر لم يضمن أصلا هو أن الأمر متسبب ومشرع الجناح مباشر بخلاف الحافر فانه متسبب أيضا والمتسبب يضمن إذا كان متعديا والمتعدي هنا هو الأمر فقط اتقاني ملخصا وفي المغرب الفناء سعة أمام البيوت وقيل ما امتد من جوانبها (قوله فئاغره) كذا وقع له في شرح الملتقى والفعل متعد بنفسه من غير همز قال في القاموس غره خدعه اه ط (قوله وظاهره) أي التقديم المأخوذ من قدم ترجيحه على الاستحسان وهذا وإن ظهر في عبارة الملتقى لا يظهر في عبارة غيره خصوصا صاحب الهداية فانهما يؤخران دليل المتمد وقداخرا الاستحسان مع دليله أفاده ط (قوله أو في ملكه) وكذا إذا حفر في فناءه فيه حق التصرف بأن لم يكن للعامة ولا مشتركا

الاشياء المذكورات في (مسجد حيه) أي محلاته لأن تدبير مسجد لاهيه دون غيرهم ففعل الغير مباح فيقتيد بالسلامة (او جلس فيه للصلاة) الحاصل أن الجالس للصلاة في مسجد حيه أو غيره لا يضمن ولنغير الصلاة يضمن مطلقا خلافا لهما واستظهر في الشرنبلالية معزيا للزيلعي وغيره قولهما وقد حققته في شرح الملتقى وفيه لو استأجره ليبنى أو ليحفره في فناء حانوته أو داره فتلف به شيء أن قبل فراغه فعلى الاجير وإن بعده فعلى الأمر كما لو كان في غير فناءه ولم يعلم به الاجير فإن علمه فعليه كما لو أمره بالبناء في وسط الطريق لفساد الأمر ولو قال الأمر هو فناءى وليس لي حق الحفر فعلى الاجير قياسا أي لعلمه بفساد الأمر فئاغره وعلى المستأجر استحسانا اه قلت وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجيحه سيما على دأب صاحب الملتقى من تقديمه الأقوى فتأمل (ومن حفر بالوعة في طريق بأمر السلطان أو في ملكه او وضع خشة فيها) أي الطريق (او قنطرة بلا اذن الامام)

وكذا كل ما فعل في طريق العامة (فتعمد رجل المرور عليها لم يضمن) لان الاضافة للمباشر أولى من التسبب وبهذا تبين ان التسبب انما يضمن في حفر البئر ووضع **٥٢٥** الحجر اذا لم يتعمد الواقع المرور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق مكة او غيره من الفياض لم يضمن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون الفياض والصحارى لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غالباً دون الصحارى (ولو استأجر رجل اربعة لحفر بئر له فوقعت البئر عليهم) جميعاً (من حفرهم مات أحدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربعها) لان البئر وقع عليهم بفعلهم فقدمت من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قبل فعله خاتية وغيرها زاد في الجوهره وهذا هو البئر في الطريق فلو في ملك المستأجر فينبغي أن لا يجب شيء لان الفعل مباح فاما بحث غير مضمون اه قلت ويؤخذ منه جواب حادثة هي ان رجلاه كرم وأرضه تارة تكون مملوكة وعليها الخراج كأراضي بيت المال وتارة تكون مملوكة لأحد من المالكين شيئا فشيئا بلا وارث فصارت لبيت المال اه (قوله على الاجراء) بمد اخره جمع أجبر وفي بعض النسخ الآجر بمد اوله وهو الاجبر لانه اجر نفسه والاولى أولى (قوله كما يفيد كلام الجوهره) أي السابق وهو قوله لان الفعل مباح فاما بحث

أوغیره فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئرا يغرس فيه اشجار الغنم وغيره فسقط على أحدهم هل لورثته مطالبته بدينه قال المصنف والحكم فيها اوشبهها عدم وجوب شيء على المستأجر وكذا على الآجر كما يفيد كلام الجوهره

غير مضمون (قوله) ويحمل اطلاق الفتاوى (اى اطلاق الحائنية وغيرها الضمان على ماوقع مقيداً في عبارة الجوهرة بقوله وهذا البئر في الطريق لوجود الشرط الذي ذكره الاصوليون في حمل المطلق على المقيد وهو اتحاد الحكم والحادثة والحكم هنا هو الضمان والحادثة هي الحفر في الطريق ونظيره صوم كفارة اليمين فانه في الآية مطلق وقيد بالتابع في قراءة ابن مسعود فيحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحكم وهو الصوم والحادثة وهي كفارة اليمين ضرورة تعذر الجمع وفي هذا الكلام نظر فانه لانص هنا وتقييد الجوهرة الضمان بما اذا كان في الطريق ينفيه تصريحهم بضمان المباشر ولو في الملك ولذا قال الرملى الظاهر انه قاله بحثاً لانقلا ولا يخفى فساده لتصريحهم بأنه مباشرة لا تسبب وفي المباشرة لا ينظر الى كون الفعل في ملكه أو لا لكن رمى سهماً في ملكه فأصاب شخصاً فإنه يضمن واذا فقد عرفت ان الحكم في الحادثة التي تكرر وقوعها وجوب الضمان على الكيفية المذكورة على الاجراء اه ملخصاً (قوله فروع الخ) ساقط من بعض النسخ وقدما الكلام عليها والله تعالى اعلم

فصل في الحائط المائل

(قوله مال حائط) اى عماره وأصله من الاستقامة وغيرها فيشمل المنصنع والواهي فهستاني وكذا العلو اذا انصدع فأشهد أهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائط اعلاء لرجل وأسفله لا خرنص عليه في التارخاية نقلاً عن التوازل رملى (قوله الى طريق العامة) اى والخاصة فهو من قبيل الاكتفاء فهستاني لكن بينهما فرق في بعض الاحكام كما يأتي (قوله أو مال) اى غير الحيوان لدخوله تحت النفس ولو اراد بالنفس الكاملة وهي نفس الانسان وبالمال مايعم الحيوان لوافق قوله الآتى ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة فان الحيوان غير مضمون عليهم بل هو في ماله رحمتي (قوله ان طالب ربه) بنصب ربه مفعول طالب وفاعله قول المصنف الآتى مكلف والمطالبة أن يقول له ان حائطك هذا مخوف او يقول مائل فانقضه أو اهدمه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئاً ولو قال ينبغي ان تهدمه فذلك مشورة عناية (قوله أو حكماً) من حيث قدرته على رفع هذا الضرر (قوله فضمن عاقلة الواقف) اى في صورتين لان القيم نائب عنه فيكون الاشهاد على القيم اشهاداً على الواقف كما ان الاشهاد على الولي اشهاد على من تحت ولايته من صغير ومجنون قال الرملى ويؤخذ من عاقلة الواقف ان كان له عاقلة فيما تحمله وان لم تكن له عاقلة او كان مما لا تحمله فلا يؤخذ من القيم ولا يرجع في الوقف لان الوقف لازمة له (قوله وكالقيم الولي) اى من له ولاية من أب أو وجد أو وصى وزاد في الهداية الام ثم قال لان فعل هؤلاء كفعله اى فعل الوصى والاب والام كفعل الصبي والتقدم اليهم كالتقدم الى الصبي بعد بلوغه عناية تأمل وفي الدر المنتقى فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ أومات الولي بعد الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كافي العمادية وغيرها اه (قوله والراهن) فانه مالك لا المرتهن والراهن قادر على الهدم يعنى بفك العين واعادتها الى يده وكذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تفسخ بالاعذار وهذا عذر اه ط عن الجوهرة (قوله والمكاتب) للملكه فنقضه فان تلف به آدمى سعى في أقل من قيمته ودية المقتول أو مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتباراً بالجناية الحقيقية

ويحمل اطلاق الفتاوى على ماوقع مقيداً لاتحاد الحكم والحادثة والله اعلم (فروع) * لو استأجر رب الدار الفعالة لاخراج جناح او طلة فوقع فقتل انساناً ان قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه حينئذ لم يكن مسلماً لرب الدار ويضمن لورث الماء بحيث يزلق واستوعب الطريق ولورث فناء حانوت باذن صاحبه فالضمان على الأمر استجساناً وتماه في الملتقى والله تعالى اعلم

فصل في الحائط

المائل

(مال حائط الى طريق العامة ضمن ربه) اى صاحبه (ماتلف) به من نفس انسان او حيوان (او مال ان طالب ربه) حقيقة او حكماً كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الولي والراهن والمكاتب

والعبد التاجر وكذا احد الشركاء ولو الورثة ٥٢٧ استحسننا نعم في الظهيرية لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق صح

الاشهاد على الابن وان با
يملك الدار برجدي وغيره
(بنقضه مكلف مسلم أو
ذمي) يعني من اهل الطلب
فيشترط في الصبي والعبد
اذن وليه ومولاه بالخصومة
زيلي (حرأو مكاتب وان
لم يشهد) ولا يصح الطلب
قبل الميل لعدم التعدي
(و) الحال انه (لم ينقضه)
وهو يملك نقضه في مدة
يقدر على نقضه فيها لان
دفع الضرر العام واجب
ثم ما تلف به من النفوس
فعلى العاقلة ومن الاموال
فعليه لان العاقلة لا تعقل
المال ولا ضمان الا بالاشهاد
على ثلاثة اشياء على التقدم
اليه وعلى الهلاك بالسقوط
عليه وعلى كون الجدار
ملكاه من وقت الاشهاد
الى وقت السقوط ولذا
قال (ولو تقدم الى من)
لا يملك نقضه ممن (يسكنها
باجارة او اعادة أو الى المرتنن
أو الى المودع لا يعتد به)
لعدم قدرتهم على التصرف
وحينئذ فلو سقط بعد
التقدم لمن ذكر (واتفق
شيأ فلا ضمان اصلا) لا
على ساكن ولا مالك
(كما لو خرج) الحائظ
(عن ملكه ببيع) او غيره
(بعد الاشهاد ولو قبل

كافي القهستاني عن الكرماني وهذا لو التلف حال بقاء الكتابة فلو بعد عتقه فعلى عاقلة المولى
ولو بعد العجز لا يجب شيء على احد ويهدر الدم لعدم قدرة المكاتب وعدم الاشهاد على المولى كما
في المنح وغيرها وفي البرجندی عن قاضيه خان فان اشهد على المولى صح الاشهاد ايضا درممتقي
(قوله والعبد التاجر) فان له ولاية نقضه مديونا أولا فان تلف به آدمي فعلى عاقلة المولى او
مال في رقبته حتى يباع فيه درممتقي (قوله وكذا احد الشركاء) اي بالنسبة اليه فيضمن بقدر
حصته فقط كاسياني متا (قوله استحسننا) لتمكنه منه بمباشرة طريقه وهو المرافعة الى
القاضي بمطالبة شركائه فصار مفرطا فيضمن بقسطه وفي القياس لا يضمن لعدم تمكنه من
النقض وحده اتقاني (قوله نعم في الظهيرية الخ) قيل هو استدراك على قوله طالب ربه
واعترض بانه داخل تحت قوله أو حكما لان الدار للميت ولذا تقضى بها ديونه والوارث خليفته
ولذا له اخذها وقضاء الدين من ماله وقيدقال هو استدراك على قوله احد الشركاء فان التقيد
بقوله عن ابن فقط يفهم انه لو تعددت الورثة لا يصح الاشهاد تأمل ولعل القيد اتفاقي (قوله
صح الاشهاد) اي والدية على عاقلة الاب لا الابن كافي المنح (قوله بنقضه) متعلق بطالب ومكلف
فاعله (قوله يعني من اهل الطلب) اشار الى ان المراد بالمكلف من له حق الطلب ولو صبيلا لان
كان بالغاً لكن في الزيلي ان العييد والصبيان بالاذن التحقوا بالحر البالغ تأمل (قوله وان لم
يشهد) اي على طلب النقض قال الزيلي وانما ذكر الاشهاد ليمكن من اثباته عند جحوده او
جحود عاقلة فكان من باب الاحتياط لاعلى سبيل الشرط اه (قوله ولا يصح الخ) سيأتي
متا (قوله والحال الخ) صاحب الحال فاعل ضمن أو مفعول طالب (قوله وهو يملك نقضه)
مستغنى عنه بما بعد وبقوله ولو تقدم الخ (قوله في مدة يقدر على نقضه فيها) فلو ذهب بعد
الطلب لطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكّن من احضار
الاجراء مستغنى في الشرع قهستاني (قوله لان دفع الضرر العام واجب) علة لقول
المصنف سابقا ضمن ربه أي قانا لو لم نوجب عليه الضمان يمتنع من التفريغ وكم من ضرر
خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام (قوله من النفوس) أي الاحرار بقرينة قوله لان
العاقلة لا تعقل الاموال ط واراد بالنفوس ما قابل الاموال فخرج الحيوان ودخل مادون
النفوس (قوله فعلى العاقلة) أي عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان الخ) اي على العاقلة فلو
انكرت العاقلة واحدا من الثلاثة واقربها رب الدار لزمه في ماله طوري ملخصا (قوله على
التقدم اليه) اي على طلب النقض ممن يملكه (قوله عليه) أي على المالك (قوله وعلى كون
الجدار ملكاه) لان كون الدار في يده ظاهر والظاهر لا يستحق به حق على الغير غاية (قوله
ولذا) اي لاشتراط كون الدار ملكاه الخ ط (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه ط
(قوله عن ملكه) اي عن ولايته ليشمل قوله وكذا لو جن تأمل (قوله كهيئة) الظاهر انه لا بد
فيها من التسليم حتى يبطل الاشهاد اذ لا حكم لها قبل التسليم ط (قوله وكذا لو جن) اي بعد
الاشهاد (قوله مطبقا) قيد به لخراج المقطع وظاهره انه لا يبطل الاشهاد فاذا ألتف بعده
وبعد الاشهاد شيأ يكون مضمونا ط (قوله نعم عاد) اي مسلما وردت عليه الدار خانية أو
أفاق أي من جنونه ففيه لف ونشر مشوش أي فلا يضمن الا بالاشهاد مستقبل (قوله ولو قبل
كهيئة حاوي قدسي وكذا لو جن مطبقا او ارتد ولحق وحكم بلحقه ثم عاد أو افاق خانية (بعد الاشهاد ولو قبل

القبض) لزوال ولايته بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوى وخانية بخلاف الجناح لبقاء فصله كما مر (وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن باجارة او غيرها فالإضافة لادنى ملابس ٥٢٨ قهستانى (فالطلب اليه) لان الحق له

(القبض) اى قبض المشتري المبيع فلا يشترط القبض كما فى عامة الكتب وما فى الهداية من التقييد به اتفاق أقاده القهستانى (قوله لزوال ولايته) اى عن ملك النقض وهو علة لعدم الضمان المفهوم من قوله كالمخرج عن ملكه وما بعده (قوله ونحوه) أى من الهبة والجنون والارتداد فافهم (قوله وان عاد ملكه) أى ولايته بعوده مسلماً أو أفاقته وكذا فى البيع قال القهستانى وإطلاق البيع يدل على انه لورد على البائع بقضاء أو غيره أو بخيار شرط أو رؤية للمشتري لم يضمن الا اذا طول بعد الرداه واذا كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وتلف شيئاً كان ضامناً لان خيار البائع لا يبطل ولا لاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط البائع خياره بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملكه منح (قوله بخلاف الجناح) فلا يزول الضمان بزوال ملكه عنه لان الجناية فيه بنفس الوضع وهو باق وفي الحائط بترك النقض ولا قدرة له عليه بعد زوال الملك فرالت الجناية (قوله فالإضافة لادنى ملابس) اى ادنى تعلق وارتباط ككوكب الحرقاء فى قول الشاعر

اذا كوكب الحرقاء لاح بسحرة * سهيل اذا عنت غزلها فى الاقارب

(قوله فالطلب اليه) الاولى له اى للمالك او الساكن ولو مال الى سكة غير نافذة فالحصومة لواحد من اهلها اتقانى (قوله وان مال الى الطريق الخ) ظاهر التعليل الآتى ان المراد بها العامة والظاهر ان الخاصة كذلك فلا بد من تأجيل كل اهلها أو ابرائهم تأمل (قوله ولو مال الخ) قال فى الخانية حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم واشهد عليه اهل الدار فسقط مالم اليها ضمن لان الحائط واحد فصح الاشهاد من اهل الدار فيما مال اليهم وفيما مال الى الطريق فان اهل الدار من جملة العامة وان كان المشهد من غيرهم صح فيما مال الى الطريق واذا صح الاشهاد فى البعض صح فى الكل اه ملخصاً (قوله اى خمس مائل به) تعمم للمتن لكن كان على الشارح اسقاط قوله عاقلته اه ح اى لان ضمان الاموال فى ماله كاسلف ط (قوله بمرافعة للحكام) مصدر مضاف الى فاعله اى بمرافعة المشهد عليه بقية شركائه بمطالبة تقضه والمذكور وجه الاستحسان وفى القياس لا يضمن احد كإقدامه (قوله حفر احدهم) أى بلاذن البقية (قوله ضمن ثلثى الدية) أى على عاقلته ويضمن ثلثى المال فى ماله كما مر (قوله بعلة واحدة) وهى الثقل المقدر فى الحائط والعمق المقدر فى البئر لان القليل من الثقل والعمق ليس بمهلك حتى يعتبر كل جزء علة فتجتمع العلل واذا كان كذلك يضاف الى العلة الواحدة ثم يقسم على أربابها بقدر الملك وتماه فى العناية (قوله وقالوا انصافاً) أى فى هذه المسئلة والتى قبلها لان التلف ينصيب المشهد عليه معتبر وينصيب غيره هدر وفى الحفر والبناء باعتبار ملكه غير متعد وباعتبار ملك شريكه متعد فكانا قسمين فانقسم عليهما نصفين ابن كمال (قوله اشهاد على النقض) المقدر لان المقصود ازالة الشغل منح (قوله مات بسقوطها) صفة قتيل وتأنيت الضمير يحتاج الى نقل فى ان الحائط قديونث

(فيصح تأجيله وبراؤه منها) أى من الجناية (وان مال الى الطريق فاجله القاضى او من طلب) النقض (لا) يبرأ لانه بحق العامة وتصرف القاضى فى حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فأى طلب صح الطلب لانه اذا صح الاشهاد فى البعض صح فى الكل برجندى (فان بنى ماثلاً ابتداء ضمن بالاطلب كما فى اشراع الجناح ونحوه) كيزاب لتعديه به (حائط بين خمسة أشهد على احدهم فسقط على رجل ضمن) عاقلته (خمس الدية) اى خمس مائل به من مال أو نفس للمكة من اصلاحه بمرافعة للحاكم (دار بين ثلاثة حفر احدهم فيها بئر او بنى حائطاً فعطب به رجل ضمن ثلثى الدية) لتعديه فى الثلاثين وقد حصل التلف بعلة واحدة فيقسم بالحصة وقالوا انصافاً

لان التلف قسمان معتبر وهدر (الاشهاد على الحائط اشهاد على النقض) بالكسر ما ينقض من الجدار وحينئذ (ولم فلو) وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فعدت انسان بنقضه فأت ضمن لان النقض ملكه فنفريه عليه (وان عثر) رجل (بقتيل مات بسقوطها) اى الحائط (لا يضمنه) لان تفريقه للاولياء لاليه (بخلاف الجناح) حيث يضمن ربه القاتل الثانى ايضا

لبقاء جنائته فيلزمه تفرغ الطريق عن القتل ايضا يؤيده انه لو باع الحائط او النقض برئ ولو باع الجناح لا زيلعي (ولا يصح الاشهاد قبل ان يهي ٥٢٩ الحائط) لانعدام التعدي ابتداء وانتهاء (وتقبل فيه شهادة رجل

وامرأتين) لانه شهادة على التقدم لاعلى القتل (فروع) * حائط بعينه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحائط طويلا فيضمن ما أصاب الواهي فقط لانه حينئذ كحائطين فالاشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح * حائطان احدهما مائل والآخر صحيح فاشهد على المائل فسقط الصحيح فأثاب شيئا كان هذرا خائبة * مسجد مال حائطه فالاشهاد على من بناء والدية على عاقلة من بناء وحائط "وقف على المساكين على عاقلة الواقف وحائط العبد التاجر على عاقلة ولاده ولو مستغرقا استحسنه * قال ولي القتل اذا جاء غد عفوت عن القصاص لا يصح لانه تملك دل عليه مسألة الاصل * جارية قتلت رجلا عمدا فزني بها ولي القتل قبل ان يقص لا يحسد لانها صارت مملوكة ولو الجانية والله تعالى اعلم * (باب جنابة البيمة والجناية عليها) * الاصل ان المرور في طريق

ولم أره فليراجع (قوله لبقاء جنائته) لان اشراع الجناح في نفسه جنابة وهو فعلة فصار كأنه القاء بيده عليه فكان حصول القتل في الطريق كحصول نقض الجناح في الطريق ومن التي شيئا في الطريق كان ضامنا لما عطب به وان لم يملك تفرغ الطريق عنه بخلاف مسألة الحائط فان نفس البناء ليس بجنابة وبعد ذلك لم يوجد منه فعل يصير به جانيا لكن جعل كالفاعل بترك النقض في الطريق مع القدرة على التفرغ والترك مع القدرة وجد في حق النقض لا في حق القتل فلذلك جعل فاعلا في حق القتل الاول لا في حق القتل الثاني عناية (قوله يؤيده) اي يؤيد ان الجنابة باقية في الجناح دون الحائط (قوله قبل ان يهي) يقال وهي الحائط يهي وهيا اذا ضعف وهم بالسقوط صحاح (قوله لا في الصحيح) اي لا يصح الاشهاد في البعض الصحيح فلا يضمن ما أصابه كالأول كانا حائطين حقيقة (قوله على من بناء) اي ان كان حيا وتقدم ان القيم كالواقف فالاشهاد عليه عند عدمه تأمل (قوله والدية على عاقلة من بناء) وأما جنابات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر انها في مال الباني والواقف فيحرر ط وقدمنا عن الرملي انه لا يؤخذ من مال الوقف لانه لازمة له (قوله على عاقلة الواقف) اي تجب الدية فيه عليهم (قوله على عاقلة مولاه) واما المال في رقبته كإقدمناه وقدمنا ايضا حكم المكاتب (قوله قال ولي القتل الخ) المسئلة بتمامها في المنح (قوله لانه تملك) اي وهو لا تصح اضافته وهذا يخالف لما قدمه في الفروع قبيل باب القود فيما دون النفس من ان القصاص لا يجري فيه التملك تأمل (قوله دل عليه الخ) اي على ان العفو تملك للقصاص ولم يظهر لي وجه الدلالة لان غاية ما أفاد ان الامة صارت ملكه فلا يدل على انه تملك لا تصح اضافته على أن كونها صارت ملكا له مشكل وقال بعض المحشين عبارة الولو الجانية ولو قتلت أمة رجلا عمدا فزني بها الولي عمدا لم يحسد وان لم يدع الشبهة لان من العلماء من قل للولي ولاية تملكها من غير رضى مولاه ان شاء وان شاء قتلها فصار ذلك شبهة في دره الحداه فقد جعل علة الدرء ان له ولاية تملكها على قول البعض لانها صارت مملوكة له وفرق بين العبارتين اه ما يخص (قوله جارية) بدل من مسألة الاصل وقوله قبل ان يقص تصرح بمعلوم ط والله تعالى اعلم

باب جنابة البيمة والجناية عليها

ذكره عقيب جنابة الانسان والجناية عليه مما لا يحتاج الى بيان ذلك ولكن لما كانت البيمة ملحقة بالجمادات من حيث عدم العقل ذكره بعدما يحدثه الرجل في الطريق قبل جنابة الرقيق ونسبة الجنابة اليها لمشكلة الجنابة عليها (قوله الاصل) اي في مسائل هذا الباب وكذا الاصل ايضا ان المتسبب ضامن اذا كان متعديا والا لا يضمن والمباشر يضمن مطلقا كما يظهر من الفروع رحتى (قوله بشرط السلامة الخ) لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيدا بالسلامة ليعتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لافيا لا يمكن لانه يؤدي الى المنع من التصرف زيلعي ملخصا (قوله ما وطلت دابته) اي من نفس أموال درمتني فتجب الدية عليه وعلى عاقلة وان كان العاطب عبدا وجبت قيمته على العاقلة ايضا لان دية قيمته وان مالا وجبت قيمته في

المسلمين مباح بشرط (٣٤) (ين) (خا) السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه (ضمن الراكب في طريق العامة ما وطلت دابته

ماله وان مادون النفس فالارشه أقل من نصف عشر الدية ففي ماله وان نصف العشر فصاعدا فهو على العاقلة جوهره ملخصا **(قوله)** وما أصابت بيدها او رجلها (اي في غير حالة الوطء كأن أثلفت في حال رفعها او قبل وضعها **(قوله)** او كدمت الخ) الكدم العض بمقدم الاسنان كما يكدم الحمار والخطب الضرب باليد والصدم الدفع وان تضرب الشيء بمجسده مغرب **(قوله)** في ملكه (اي الخاص او المشترك لان لكل واحد من الشركاء السير والايقاف فيه زيلبي **(قوله)** لم يضمن) لانه متسبب لامباشر وليس بمعتد بتسيير الدابة في ملكه **(قوله)** لانه مباشرة) فيضمن وان لم يعتد **(قوله)** فيحرم الميراث (لانه قاتل حقيقة وعليه الكفارة كما سيصرح به **(قوله)** ولو حدثت) اي المذكورات **(قوله)** فلا يضمن) اي الا في الوطء وهو راكبها **(قوله)** كما اذا لم يكن صاحبها معها) سواء دخلت بنفسها أو أدخلها بالاذن **(قوله)** ضمن) اي الراكب ماتلف مطلقا اي سواء وطئت او خبطت او صدمت واقفة او سائرة وكلاهما السائق والقائد كأيأتي متنا وقد ظهر ان الكلام فيما اذا لم تدخل بنفسها قال في العناية وان كانت الجناية في ملك غير صاحبها فاما ان أدخلها صاحبها فيه اولا فان كان الثاني فلا ضمان عليه على كل حال لانه ليس بمباشر ولا متسبب وان كان الاول فعليه الضمان على كل حال سواء كان معها سائقها او قائدها او راكبها اولا واقفة او سائرة لأنه اما مباشر او متسبب متعدد اذ ليس له ايقاف الدابة وتسييرها في ملك الغير اه **(قوله)** لا يضمن الراكب) اي في طريق العامة او غيرها **(قوله)** لا ما نفحت الخ) بالخاء المهملة يقال نفحت الدابة اي ضربت بحذ حافرها مغرب فقوله برجلها من استعمال المقيد في المطلق كذكره القهستاني وغيره لكن في الصحاح اي ضربت برجلها فلم يقيد بالحافر فتبقى دعوى المجاز بالنسبة الى قوله اودنيها تأمل **(قوله)** سائرة) قيد لعدم الضمان بالنفحة فان الاحتراز عن النفحة مع السير غير ممكن لانها من ضروراته فلو اوقفها في الطريق ضمن النفحة ايضا لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كانت غير ممكنة عن النفحة فصار الايقاف تعديا او مباحا مقيدا بشرط السلامة اتقاني **(قوله)** اعطى عطف على نفحت وفيه ركاكة وعبارة الملتقى ولا ما عطف بروثها او بولها **(قوله)** او واقفة) اي بايقافه اولا بزازية **(قوله)** لاجل ذلك) اي لاجل الروث او البول وهو علة لقوله او واقفة **(قوله)** لان بعض الدواب الخ) علة لعدم الضمان قال فخر الاسلام لان الاحتراز عن البول والروث غير ممكن فجعل عفوا والوقوف من ضروراته لان الدابة لا تروث ولا تبول غالبا الا بعد الوقوف فجعل ذلك عفوا ايضا اتقاني **(قوله)** فلو اوقفها) في المغرب ولا يقال اوقفه الا في لغة رديئة اه كتابة **(قوله)** لتعديه بايقافها) اي ايقافه الدابة فالمصدر مضاف الى فاعله اي فهو متسبب متعدد اذ ليس له شغل طريق المسلمين بايقافها فيه كما في العناية قال الرحمتي فلو اوقفها للازدحام او لضرورة اخرى ينبغي أنه ان أمكنه العود او التخلص يضمن والا فلا **(قوله)** الا في موضع اذن الامام بايقافها) وكذا اذا اوقفها في المناور في غير المحجة فانه لا يضمن ولو غير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كافي الاختيار قهستاني والمحجة الطريق مغرب **(قوله)** الا اذا أعد الامام لها) اي للدواب اي لوقوفها موضعا عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه ط وقيد بالوقوف لأنه لو كان سائرا في هذه المواضع التي اذن فيها

وما أصابت بيدها او رجلها او رأسها او كدمت) بضمها (او خبطت) بيدها او صدمت (فلو حدثت) المذكورات (في السير في ملكه لم يضمن ربه الا في الوطء وهو راكبها) لانه مباشرة لقتله بقتله فيحرم الميراث (ولو حدثت في ملك غير باذنه فهو كملكه) فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها قهستاني (والا) يكن باذنه (ضمن ماتلف مطلقا) لتعديه (لا) يضمن الراكب (ما نفحت برجلها) اودنيها سائرة خلافا للشافعي (أو عطى انسان بماراثت او بالت في الطريق سائرة او واقفة لاجل ذلك) لان بعض الدواب لا يفعلها الا واقفا (فلو اوقفها) (غيره) قبلت (ضمن) لتعديه بايقافها (الا في موضع اذن الامام بايقافها) فلا يضمن ومنه سوق الدواب وأما باب المسجد فكلا طريق الا اذا أعد الامام لها موضعا (فان أصابت بيدها او رجلها حصاة او نواة او اثار غبارا أو حجرا صغيرا فنقأ عينا) او أفسد ثوبا

الامام بالوقوف أوقائداً أو سائقاً فهو ضامن ولا يزال ذلك عنه اذن الامام وانما يسقط
 ما حدث من وقوف دابته في هذا الموضع راكباً او لادون السير والسوق والقود اتقاني
(قوله لم يضمن) محل ذلك اذا لم يخسرها ولم ينفرها مالونخسها أو نفرها فانارت غباراً أو حصاة
 فالتفت شيئاً ضمنه أفاده المكي ط وعبرة القهستاني وقيل لو عنف الدابة في هذه الصور ضمن
 كما في الذخيرة **(قوله لا مكانه)** أي لا مكان الاحتراز عنه فالظاهر انه من عنفه في السوق
 فيوصف بالتعدي فيؤخذ به اتقاني **(قوله ماضنه الراكب)** أي انهم في الضمان سواء
 وكذا المرتد في اتقاني فيضمنون ما حدث في الطريق العام الا للفتح ولا يضمنون ما حدث
 في ملكهم او في ملك غيرهم باذنه الا في الوطء الى آخر ما تقدم **(قوله انه مطرد ومنعكس)**
 الاطراد التلازم في الثبوت والانعكاس التلازم في النفي أي كل ما يضمن فيه الراكب يضمن
 فيه السائق والقائد وما لا فلا وخالف القدوري في السائق فذكر انه يضمن النفحة بالرجل لانه
 يبرأى عنه فيمكنه الاحتراز وعليه بعض المشايخ واكثرهم على انه لا يضمن اذ ليس فيها
 ما يمنعه عن النفحة فلا يمكنه الاحتراز بخلاف الكدم لانه يمكنه كبجها بلجامها كما في شرح
 الجمع وما صححه في الدرر هو قول الاكثر وصححه في الهداية والمتقى وغيرها **(قوله)**
 والراكب عليه الكفارة في الوطء أي لو وطئت انساناً وهو راكبها وكذا الرديف فانهما
 مباشران للقتل حقيقة بثقلهما فيلزمهما الكفارة ويحرمان من الميراث كالنائم اذا انقلب
 على انسان اتقاني **(قوله كامر)** لم ير ذلك في كلامه ولا ظهر لما مر باللام اشارة الى قوله المار
 لانه مباشرة الخ **(قوله لا عليهما)** لانهما متسببان بمعنى انه لو لا السوق او القود لم يوجد الوطء
 والكفارة جزاء المباشرة اتقاني **(قوله أي لا على سائق وقائد)** زاد القهستاني المرتد
 وهو غير ظاهر ومخالف لما سمعته آنفاً **(قوله لم يضمن السائق على الصحيح)** اعلم ان الزيلعي قال
 قيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة لان الراكب مباشر والسائق متسبب والاضافة الى
 المباشر أولى وقيل الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان الا ترى ان محمداً ذكر في الاصل
 ان الراكب اذا امر انساناً فخنس المأمور الدابة فوطئت انساناً كان الضمان عليهما فاشتركا
 في الضمان فالناخس سائق والآمر راكب فتيين بهذا انهما يستويان والصحيح الاول لما
 ذكرنا والجواب عما ذكر في الاصل ان المتسبب انما لا يضمن مع المباشر اذا كان السبب شيئاً
 لا يعمل بانفراده في الاتلاف كما في الحفر مع الالتقاء فان الحفر لا يعمل بانفراده شيئاً بدون الالتقاء
 وأما اذا كان السبب يعمل بانفراده فيشتركان وهذا منه فان السوق متلف وان لم يكن على
 الدابة راكب بخلاف الحفر فانه ليس بتلف بلالقاء وعند الالتقاء وجد التلف بهما فاضيف
 الى آخرها اه ونقله المصنف في المنح وكتب بخطه في الهامش هذا الكلام يحتاج الى مزيد
 تحرير اه وذكر في السعدية أن ما ذكره الزيلعي في معرض الجواب بمعزل عن هذا
 التقرير ولا يصلح جواباً عما في الاصل بل هو تحقيق وتفصيل له واللازم منه وجوب الضمان
 على السائق وهو قد صحح عدم الوجوب وهذا من مثله غريب اه وذكر الرملي عن الحلبي
 عن قاري الهداية ما صورته ينبغي أن يقال وهو الصحيح والجواب عن الاول اه فيكون
 التصحيح للقول الثاني والجواب عن القول الاول ويؤيده قول النهاية أما الجواب عن الاول

(لم يضمن) لعدم امكان
 الاحتراز عنه (ولو) الحجر
 (كبيراً ضمن) لا مكانه
 (ضمن السائق والقائد
 ماضنه الراكب) وصحح
 في الدرر انه مطرد ومنعكس
 (و) الراكب (عليه
 الكفارة) في الوطء كامر
 (لا عليهما) أي لا على سائق
 وقائد ولو كان سائق
 وراكب لم يضمن السائق
 على الصحيح خلافاً لما جزم
 به القهستاني وغيره لان
 الاضافة الى المباشر أولى
 من المتسبب

كأمرى إذا كان سببا لا يعمل بانفراده اتلافا كإلها ما فى سبب يعمل ٥٣٢ بانفراده فى مشترك كإلأى فى مسئلة

نحس الدابة باذن راكبها
فليحفظ (وضمن عاقلة كل
فرس) أو راجل (دية
الآخر ان اصطدما وماتا
منه) فوقعا على القفا (لو)
كانا (حرين) ليسا من العجم
ولا عامدين ولا وقعنا
على وجوههما (ولو) كانا
(عبدین) او وقعنا على الوجه
ابن كمال (يهدر دمهما) فى
العمد والخطأ شربلا لية
وغيرها ولو كانا من العجم
قالبية فى ما لهما كمرمرارا
ولو كانا عامدين فعلى كل
نصف الدية ولو وقع احدهما
على وجهه هدر دمهما فقط
ولو احدهما حرا والآخر
عبدا فعلى عاقلة الحرقمة
العبد فى الخطأ ونصفها فى
العمد (كألو تجاذب رجلان
حبلا فاقطع الحب فسقطا
وماتا على القفا) هدر
دمهما لموت كل بقوة نفسه
(فإن وقعنا على الوجه وجب
دية كل واحد منهما على
عاقلة الآخر) لموته بقوة
صاحبه (فإن تعا كسا) بأن
وقع احدهما على القفا
والآخر على الوجه (فدية
الواقع على الوجه على
عاقلة الآخر) لموته بقوة
صاحبه (وهدر دم من
وقع على القفا) لموته بقوة
نفسه (ولو قطع انسان الحب بينهما فوقع كل منهما على القفا فماتا

الح وكذا قول الولوالجية الراكب والسائق والقائد والرديف فى الضمان سواء حالة الانفراد
والاجتماع هو الصحيح وان كان الراكب مباشرا لان السبب هنا يعمل فى الاتلاف فلا يلغى
فكان التلف مضافا اليهما بخلاف الحرقه ملخصا وبه علم ان الصحيح ما جزم به الفهستانى
وقد أخره فى الهداية فاشعر بتوجيه كعادته وقدمه فى المواهب والملتقى وعبرا عن مقابله بقيل
فتنبه (قوله كامر) اى فى باب ما يحدثه الرجل فى الطريق (قوله كإلها) اى فى السائق وقد
علمت انه كالناخس يعمل بانفراده اتلافا وان الذى لا يعمل كحفر البئر (قوله باذن راكبها) فلو
بدونه ضمن الناحس فقط كإسأتى (قوله أو راجل) اشار الى ان التقيد بالفارس اتفاق وانما لم
يذكر المصنف الراجل لانه ليس من هذا الباب لعدم تعلقه بالهيمه أفاده سعدى (قوله ان
اصطدما) اى تضاربا بالجدسد اه درمنقى وهذا ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا
تقابلا لما فى الاختيار سار رجل على دابة فجاء راكب من خافه فصدمه فعطب المؤخر لاضمان
على المقدم وان عطب المقدم فالضمان على المؤخر وكذا فى سفينتين اه ط عن ابى السعود
(قوله يهدر دمهما) لان جناية كل من العبدین تعلق برقبته دفعا وفداء وقد فانت الى
خلف من غير فعل يصير به المولى مختارا للفداء منح وأما اذا وقع الحران على وجوههما فلا ن
موت كل بقوة نفسه (قوله ولو كانا عامدين) اى الحران أو العبدان كإعلم من الهداية وفيه
مخالفة لما قدمه عن الشربلا لية فتأمل (قوله فعلى كل نصف الدية) الذى فى الزيلعى يجب على
عاقلة كل نصف الدية قال الشلبى فى حاشيته لان العمد هنا بمنزلة الخطأ لانه شبه عمدا وهو تعدد
الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا وجب على العاقلة اه ط وانما نصفت الدية فى العمد وفى
الخطأ لأن فى الخطأ فعل كل منهما مباح وهو المشى فى الطريق فلا يعتبر فى حق الضمان بالنسبة
الى نفسه كالواقع فى بئر فى الطريق فانه لو لامشيه ما وقع ويعتبر بالنسبة الى غيره لتقيده بشرط
السلامة اما فى العمد فليس بمباح فيضاف اليه ما وقع فى حق نفسه فصارها لكافعه وفعل غيره
فيهدر ما كان بفعله ويجب ما كان بفعل غيره وتماه فى الولوالجية (قوله فعلى عاقلة الحرقمة
العبد فى الخطأ ونصفها فى العمد) اى وبأخذها ورثة الحرامقوتول لان كلا منهما صارقاتلا
لصاحبه فعلى عاقلة الحرقمة العبد أو نصفها ثم العبد الجانى قد تلف وأخلف هذا البدل
فبأخذها ورثة الحر المحنى عليه بحجة كونه مقتولا لا قاتلا ويبطل حقهم فيما زاد عليه لعدم
الحلف ولا يرد ما اذا قطعت المرأة بدرجل فتزوجها على اليد فان عاقلتها يسقط عنهم الضمان
لانهم كانوا يتحملون عنها فاذا تزوجها المقطوع لولم يسقط الضمان عن العاقلة لكان الضمان
عليهم واجبالها فلا يصح ان يتحملوا عنها ضامين لها امامنا فالعاقلة تتحملوا عن الحر باعتبار
كونه قاتلا ثم تأخذ الورثة بحجة كونه مقتولا اه من الكفاية مع غيرها واعتراض الوانى
هذه المسئلة بأن العاقلة لاتعقل عمدا ولا عبدا كفى الحديث وأقول قد علمت ان العمدها بمنزلة
الخطأ لانه شبه عمد وسيأتى ان الحديث محمول على ما جناه العبد لا ما جنى عليه قد بر (قوله كما
لو تجاذب رجلان الح) تشبيه فى الهدر المفهوم من قول المصنف يهدر دمهما وهذه المسئلة فى
الحكم على عكس مسئلة المصادمة ط (قوله فان وقعنا على الوجه الح) قيل لمحمدان وقعنا على
وجوههما اذا قطع الحب قال محمد لا يكون هذا من قطع الحب اتقانى أقول يحتمل ان يرد

(بذلك)

نفسه (ولو قطع انسان الحب بينهما فوقع كل منهما على القفا فماتا

فديتهما على عاقلة القاطع)
 لتسبيه بالقطع (وعلى
 سائق دابة وقع اذاتها) اى
 آلتها كسرج ونحوه (على
 رجل فأت وقائد قطار)
 بالكسر قطار الابل (وطى)
 بعير منه رجلا الدية وان كان
 معه سائق ضمنا)
 لاستوائهما في التسبب
 لكن ضمان النفس على
 العاقلة وضمان المال في ماله
 هذا لو السائق من جانب
 من الابل فلو توسطها
 وأخذ بزمام واحد ضمن
 ما خلفه وضمننا ما قدمه
 وراكب وسطها يضمنه
 فقط مالم يأخذ بزمام
 ما خلفه (فان قتل بعير ربط
 على قطار سائر بلا علم قائده
 رجلا) مفعول قتل (ضمن
 عاقلة القائد الدية ورجعوا
 بها على عاقلة الرابط) لانه
 دية لا خسران كما توهمه
 صدر الشريعة فلو ربط
 والقطار واقف ضمنا
 عاقلة القائد بلا رجوع
 لقوده بلا اذن (ومن
 ارسل بهيمة) اوكلها
 ملتي (وكان خلفها سائقا
 لها فاصابت في فورها
 ضمن) لانه الحامل لها وان
 لم يمش خلفها فمادامت في
 فورها

بذلك نفى التصور أو نفى الضمان تأمل (قوله فديتهما على عاقلة القاطع) كذا في الملتقى
 والاختيار والحانية وفيها ايضا في موضع آخر لاقصاص عليه ولادية اه ولعله رواية اخرى
 أو المراد لادية في ماله (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتدأ قوله الآتي الدية وانما وجبت عليه
 لانه متعد في التسبب لان الوقوع بتقصير منه وهو ترك الشد والاحكام فيه فصار كأنه القاه
 بيده كما في الدرر ط فهو كوقوع ماحمله على عاتقه بخلاف الرداء الملبوس اذا سقط وكان
 مما يلبسه الانسان عادة لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذا لبد منه كما مر في باب ما يحدنه الرجل في
 الطريق اتقاني (قوله وقائد قطار) انما ضمن لانه بيده يسير بسوقه ويقف بايقافه
 فيضاف اليه ما حدث منه لتسبيه فيصير في الحكم كأنه قتله خطأ فتجب على عاقلته دية قال
 الفقيه ابو الليث في شرح الجامع لو قاده عصى فوطى الامعى انسانا فقتله ينبغي ان لا يضمن القائد
 لان الامعى من اهل الضمان ففعاله ينسب اليه وفعل العجماء جبار لا عبرة له في حكم نفسه فينسب
 الى القائد اتقاني ملخصا (قوله قطار الابل) قال في المغرب القطار الابل تقطر على نسق
 واحد والجمع قطر اه اى ككتب (قوله الدية) اى اذا كان المثلث غير مال وكان الموجب
 كأرض الموضحة فما فوقها كما مر مرارا مكي اه ط (قوله هذا لو السائق من جانب من
 الابل) اى في الوسط يمشى في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام بعير معراج
 وقال الاتقاني وهذا أى وجوب الضمان على السائق والقائد جميعا فيما اذا كان السائق
 يسوق الابل غير أخذ بزمام بعير اما اذا أخذ الزمام فالضمان عليه فيما هلك خلفه لا على القائد
 المتقدم لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المقدم قائدا لما خلف السائق واما فيما
 هلك قدام السائق فيضمنه السائق والقائد جميعا لا اشتراكهما في سبب وجوب الضمان لان كل
 واحد منهما مقرب الى الجناية هذا بسوقه وذاك بقوده (قوله وراكب وسطها يضمنه) اى لو
 كان رجل راكبا على بعير وسط القطار ولا يسوق شيئا منها يضمن ما ركبه اى ما أصابه بعيره
 بالايطاء لانه جعل فيه مباشرا أما ما أصابه بغير الايطاء فهو عليه وعلى القائد افاده الزيلعي قلت
 وهو مبنى على ما صححه سابقا وقد علمت ما فيه وجعل في النهاية والكفاية الضمان عليهما بلا
 تفصيل وهو مؤيد لما قدمناه من الكلام على التصحيح (قوله فقط) اى لا يضمن ما قدمه لانه
 غير سائق له ولا ما خلفه لانه غير قائد الا اذا أخذ بزمام ما خلفه زيلعي وهذا قول بعض
 المتأخرين وأما غيره فاكتفى بكون زمام ما خلفه مربوطا بعيره كما بسطه في النهاية وغيرها
 (قوله بلا علم قائده) متعلق بربط وقيد به لينى عليه قوله ورجعوا بها الخ لانه اذا علم لارجوع
 لهم كفاية (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه متسبب متعدد بترك صون قطاره عن الربط
 ورجعوا على عاقلة الرابط لانه أوقعهم فيه (قوله كما توهمه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي ان
 يكون في مال الرابط لان الرابط أوقعهم في خسران المال وهذا مما لا تحمله العاقلة اه ح
 (قوله والقطار واقف) محترز قوله سائر (قوله لقوده بلا اذن) اى بلا اذن الرابط أما في الاولى
 فانه لما ربطه والقطار سائر وجد من الرابط الاذن دلالة بقوده المربوط فلذا رجعوا على عاقلته
 لانه صار سببا كفاية (قوله ومن ارسل بهيمة الخ) اعلم أولان بين ارسال الكلب وغيره فرقا
 وهو انه اذا ارسل الكلب ولم يكن سائقا له لا يضمن وان أصاب في فوره لانه ليس بمتعدد

لا يمكنه اتباعه والمتسبب لا يضمن الا اذا تعدى ولو أرسل دابة يضمن ما أصابت في فورها سواء ساقها او لا لانه متعد بارسالها في الطريق مع امكان اتباعها أفاده في النهاية لكن في القهستاني وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال وبه أخذ عامة المشايخ وعليه الفتوى اه فعلى قول أبي يوسف لافرق بين الدابة والكلب وعلى الاول يضمن ما أصابه الكلب في فوره الا اذا ساقه وما أصابه الدابة في فورها يضمنه مطلقا وبه ظهر أن كلام المصنف جار على القول الاول لانه اشترط في الضمان السوق ولا يشترط ذلك الا في الكلب ولذا فسر الزيلعي وغيره البهيمة بالكلب وتبعه الشارح أخيرا لكن قوله اوكلبا لا يناسبه خصوصا مع قوله الآتى والمراد بالدابة الكلب (قوله فسائق حكما) لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على سنتها ولو انعطفت يمتن اويسرة انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن طريق آخر سواء وكذا اذا وقفت ثم سارت وتماه في الهداية وان ردها راد ضمن ما أصابت في فعلها ذلك لانه سائق لها ولا يرجع على سائقها الا اذا كان بأمره اتقاني (قوله فالمراد بالسوق الخ) تفريع على قوله وكان خلفها سائقها والمبادر من عباراتهم انه المشى خلفها وان لم يطردها ونقل المكي عن منلا على تقييده بطرده اياها ط ملخصا قلت وفي غاية البيان عن الاسيحياني يريد به اذا أرسله وضربه أو زجره عند ذلك حتى صار له سائقا (قوله والمراد بالدابة) الاولى البهيمة لانه المذكور في المتن والزيلعي وقد علمت وجه هذا التفسير وما فيه (قوله ساقه او لا) لان بدنه لا يمتثل السوق فلم يعتبر بخلاف البهيمة (قوله أودابة اوكلبا ولم يكن سائقا له) أطلقه فشمّل ما اذا أصاب الكلب شيئا في فوره فلا يضمنه المرسل بخلاف الدابة نهاية وقد منّا وجه الفرق وان المفتى به الضمان مطلقا وعليه فالصواب اسقاط الشارح قوله أودابة (قوله أو انفلتت دابة) ولو في الطريق أو ملك غيره اتقاني (قوله أوليلا) وقال الشافعي ان ذهبت ليلا ضمن لان العادة حفظها فيه فهو مفطر وتماه في المراج (قوله العجماء جبار) اي فعلها اذا كانت منفلة وفي رواية الصحيحين والامام مالك واحد واصحاب السنن العجماء جرحها جبارط والعجماء غلب على البهيمة مغرب (قوله اي المنفلتة) تقييد للعجماء لا تفسير لها كما لا يخفى اه ح قال الزيلعي بعد نقله ذلك عن محمد وهذا صحيح ظاهر لان المسوقة والمركوبة والمقودة في الطريق أو في ملك الغير أو المرسلة في الطريق فعلها معتبر على ما بينا (قوله عمادية) لم يذكر فيها قوله حتى لو أثلّف انسانا الخ وانما ذكر المصنف انه افق به المولى ابو السعود العمادى مفتى الروم لكنه لما كان مفهوما من كلام الفصول العمادية عزاه اليها هذا وذكر الرملى انهم الو اختلفا في عدم القدرة على ردها فالقول للخصم والبيئة على مدعى العجز لان انكاره لاصل الضمان في ضمن الدعوى لا يفيد بعد تحقق سببه تأمل اه ملخصا (قوله أو ضربت بيدها) أو كيفما أصابت اه خلاصة فدخل ما اذا وطئت قال في الهداية ولو ثبت بنخسته على رجل أو أوطأته فقتلته كان ذلك على الناحس دون الراكب والواقف في ملكه والذي يسير فيه سواء اه اي بخلاف الواقف في الطريق لتعديه كفاية وسأ تى (قوله فصدمة) اي الآخروقتله وفي التتارخانية هذا اذا كانت النفحة والضربة والوثبة في فور النخس والا فلا ضمان عليه (قوله لا الراكب) لانه غير متعد وترجع جانب الناحس في التعريم للتعدى وتماه

فسائق حكما وان تراخى انقطع السوق فالمراد بالسوق المشى خلفها والمراد بالدابة الكلب زيلعي (وان ارسل ظييرا) ساقه او لا أودابة (اوكلبا ولم يكن سائقا) له (او انفلتت دابة) بنفسها (فأصابت مالا أو آدميا نهارا أو ليلا لاضمان) في الكل لقوله صلى الله عليه وسلم العجماء جبار أي المنفلتة هدر (كما لو جحجت) الدابة (به) اي بالراكب ولو سكران (ولم يقدر) الراكب (على ردها) فانه لا يضمن كالمنفلتة لانه حينئذ ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو اثلّفت انسانا قدمه هدر عمادية (ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها) يعود بلا اذن الراكب (فنفحت او ضربت بيدها) شخصا (آخر) غير الطاعن (او نفرت فصدمة وقتلته ضمن هو) اي الناحس (لا الراكب)

في الهداية (قوله وقال ابو يوسف) هو رواية عنه كفي القهستاني وغيره (قوله كما لو كان موقفادابته على الطريق) أي فنجسها رجل فقتلت آخر يضمنان نصفين لانه متعد بالايقاف منح وغيرها قال الرملي أقول ظاهره ولو كان بغير اذنه اذ هو موضوع مسألة المتن التي الكلام عليها والمصرح به في الخلاصة والبزاية خلافة قال في الخلاصة وان كان بأذنه فالضمان عليهما الا في النفحة بالرحل والذنب فانها جبار الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فنجسها فنفتحت رجلا فالضمان عليهما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس اه ونقل ط عن المنتقى بالتون رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجل فنجسها فقتلت رجلا والآمر فدية الاجنبي عليهما ودم الآمر هدر ولو سارت عن موضعها ثم نفتحت من فور النخسة فالضمان على الناحس فقط وان لم تسر فنفتحت الناحس وآخر فدية الاجنبي عليهما ونصف دية الناحس على الراكب اه ما خصا به علم أن ضمانهما مقيد ايضا بما اذا لم تسر من موضعها والاضمن الناحس فقط كما لو نجس بالاذن الراكب (قوله لتعديه في الايقاف) فلو حرنت ووقفت فنجسها هو او غيره لتسير فلا شيء عليهما نقله ط (قوله ايضا) أي كتمدى الناحس بالنخس ط (قوله ووطئت) أي في سيرها هداية والتقييد بالوطء لاجراج نحو النفحة فلا يضمنها الناحس بالاذن كما مر وفي الخاتمة ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمنه الراكب من نفحة الرجل والذنب وغير ذلك اه (قوله قدمه عليهما) لان سيرها حينئذ مضاف اليهما ثم هل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الايطاء لانه فعله بامرهم قيل نعم وقيل لا وصححه في الهداية (قوله فديته على عاقلة الناحس) أي لو بغير اذنه فلو به لا يضمن خلاصة (قوله لو الوطء فور النخس) وكذا النفحة والضربة والوثبة كما قدمناه * (تمه) * اقتصر على ذكر الناحس مع الراكب قال في متن المنتقى وكذا الحكم في نجسها ومعها سائق او قائد وان نجسها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس صيبا او بالغا وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك آدميا فالدية على العاقلة وان غيره كدواب فالضمان في مال الجاني اه وأما قول الهداية ولو الناحس صيبا ففي ماله قال العلامة النسفي في الكافي يحتمل أن يراد به اذا كانت الجناية على المال او فيما دون أرش الموضحة قلت ويحتمل أن يراد به الصبي اذا كان من العجم لانه لا عاقلة لهم كفاية وفي الدر المنثور وانما خص النخس لانه لو وضع يده على ظهر فرس عادته النفحة فنفع فالتلف لم يضمن بخلاف النخس لان الاضطراب لازم له دون وضع اليد كما في البرجندی عن القنية اه وفي التتار خاتمة وضع شيئا في الطريق فنشرت منه دابة فقتلت رجلا لا شيء على الواضع اذ لم يصب ذلك الشيء اه لكن في ط عن محيط السرخسي لو نشرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس اه (قوله وفي فق عين دجاجة) مثلها الحمامة وغيرها من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة قهستاني (قوله او غيره) ولذا ترك ابن الكمال الاضافة الى القصاب وقال لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملاحظة التعليل الآتي ذكره اه (قوله مانقصها) فتقوم صحيحة العين ومفقوة فيضمن الفضل قهستاني والنقصان شامل للحاصل بالهزال من فق العين ط عن الواني (قوله

وقال ابو يوسف يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابته على الطريق لتعديه في الايقاف ايضا وكما لو كان بأذنه ووطئت احدا في فورها قدمه عليهما ولو نفتحت الناحس قدمه هدر ولو اقلت الراكب فقتلته فديته على عاقلة الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطء فور النخس والا فالضمان على الراكب لا يقطع اثر النخس درر وبزاية (و) ضمن (في فق عين دجاجة او شاة قصاب) او غيره (مانقصها)

لأنها للحم وفي عينيها بخير
 ربه ان شاء تركها على
 الفساق وضمنه قيمتها او
 أمسكها وضمنه النقصان
 زيلبي (وفي عين بقره
 جزار وجزوره) اى ابله
 فائدة الاضافة عدم اعتبار
 الاعداد للحم في الحكم
 الآتى ابن كمال (وحمار
 وبغل وفرس ربع القيمة)
 لان اقامة العمل انما يمكن
 بربع أعين عيناها وعينا
 مستعملها فصارت كأنها
 ذات اعين اربع وقال
 الشافعي رضى الله عنه
 كالشاة والفرق ما قدمناه
 لكن يرد عليه انه لو فقا
 عيني حمار مثلا انه يضمن
 نصف قيمته وليس كذلك
 كما مر فالاولى التمسك بما
 روى انه صلى الله عليه وسلم
 قضى في عين الدابة بربع
 القيمة والتقييد بالعين لانه
 لو قطع اذنها او ذنبها يضمن
 نقصانها وكذا لسان الثور
 والحمار وقيل جميع القيمة
 كما لو قطع احدى قوائمها
 فانه يضمن قيمتها وعليه
 الفتوى اى لو غير ما كول
 وان ما كولا خير كما مر في
 العينين لكن في العيون ان
 أمسكها لا يضمن شيئا عند
 ابي حنيفة وعليه الفتوى

لأنها للحم) فلا يعتبر فيها الا النقصان ابن كمال أقول لا يشمل نحو الكلب والسنور لكن ضمان
 النقصان في ذلك جار على الاصل في ضمان المتلفات اما ضمان ربع القيمة فيما يأتى فخلافا
 القياس عملا بالنص (قوله وفي عينيها الخ) هذا ذكره الزيلبي في البقرة ونحوها وعنده بان
 المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه اه تأمل (قوله أى ابله) قال في
 القاموس ابل واحد يقع على الجمع ليس بجمع ولا اسم جمع وجمعه ابال اه فافهم (قوله
 فائدة الاضافة الخ) اى لئلا يتوهم انها لكونها معدن للحم يكون حكمها حكم الشاة بل
 سواء كانا معدن له او للحرث والركوب ففيه ربع القيمة كما في الذي لا يؤكل لحمه منح (قوله
 وحمار) في الخلاصة عن المنتقى ما لا يحمل عليه لصغره كالفضيل والحجش ففي عينه ربع قيمته
 اه قات والذي نقله القهستاني عن المنتقى ان في نحو الفضيل النقصان تأمل ثم رأيت في جامع
 الفصولين عن المنتقى كما في الخلاصة (قوله والفرق ما قدمناه) اى في قوله لان اقامة العمل
 قال في الهداية ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا
 قضى عمر رضى الله تعالى عنه لان فيها مقاصد سوى اللحم كالركوب والزينة والحمل والعمل فمن
 هذا الوجه تشبه آدمى وقد تمسك للاكل ومن هذا الوجه تشبه الماء كولات فعملنا بالشبهين
 بشبه آدمى في ايجاب الربع وبالشبه الآخر في نفي النصف ولانه انما يمكن اقامة العمل بها
 باربعة اعين الخ (قوله لكن يرد عليه) اى على الفرق المذكورة قال فخر الاسلام والمعتمد هو
 التعليل الاول اى الذي قدمناه عن الهداية لان العينين لا يضمنان بنصف القيمة اتقانى
 اى واما التعليل بانها صارت كذات أربعة اعين فانه يلزم منه ضمان العينين بنصف القيمة
 (قوله انه يضمن) بدل من قوله انه لو فقا والمصدر فاعل لفعل محذوف هو جواب لو تقديره
 يلزم انه يضمن تأمل (قوله وليس كذلك) اى لا يضمن النصف كما صرح به شراح الهداية لكن
 نقل القهستاني القول بضمن النصف عن فخر القضاة (قوله كما مر) اى عن الزيلبي وقدمناه
 انه علله بأن المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه وحاصله ان ضمان العين
 بالربع مخالف للقياس فلا يقاس عليه بل يقتصر على النص ولذا قال فالاولى التمسك بما روى
 الخ (قوله والتقييد بالعين) اى تقييد المصنف بقوله وفي عين بقره (قوله وقيل جميع القيمة) اى
 افوات الاعتلاف وفي تحفة الاقران والفتية جزم بهذا وحكى الآخر بقيل اه سأتحانى
 (قوله أى لو غير ما كول) لان ذلك استهلاك له من كل وجه هداية (قوله وان ما كولا خير)
 اى بين تركها على القاطع وتضمينه قيمتها وبين امساكها وتضمينه النقصان قال في غصب
 الهداية وهذا ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وعنه لوشاء أخذها ولا شيء له والاول اصح اه
 وعليه المتون والشروح وقدما الكلام عليه في الغصب (قوله لكن في العيون ان أمسكها
 لا يضمن شيئا الخ) اى ليس له ان يمسك الماء كول ويضمن النقصان وعليه فلا فرق بين الماء كول
 وغيره وقد علمت ان هذا رواية عن ابي حنيفة وظاهر الرواية التخير في الماء كول وهو الاصح كما
 مر وبه يفتى كافي جامع الفصولين حيث قال وعن ابي جعفر لو أخذ الشاة فلا شيء له وبقي
 بظاهر الرواية لكن نقل بعده ان ما يؤكل وغيره سواء في ظاهر الرواية فلو أمسكها فلا شيء له
 قال وهذا يؤيد ما حكى عن ابي جعفر اه أقول وحيث اختلف النقل عن ظاهر الرواية

وعرجها كقطعها* (فروع) نقل ٥٣٧ المصنف عن الدرر له كلب يأكل غنبا الكرم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى

أكل الغنبا من ثمن وانما
يضمن في أشهد عليه فيما
يخاف تلف في آده كالحائط
المائل ونطج الثور وعقر
كلب عتور فيضمن اذا لم
يحفظه انتهى قول المصنف
ويمكن حمل المتن في قول
الزبلي وان تلف الكلب
فعلى صاحبه الضمان ان كان
تقدم عليه قبل الاتلاف
والا فلا كالحائط المائل على
الآدمي انتهى فيحصل
التوفيق قلت وقد وقع
الاستفتاء عن له نحل يضعه
في بستانه فيخرج فيأكل
غنبا الناس وفواكههم
هل يضمن رب النحل
ما تلفه النحل من الغنبا
ونحوه ام لا وهل يؤمر
بتحويله عنهما الى مكان آخر
ام لا وجوابه انه لا يضمن
ربه شيئا مطلقا اشهدوا عليه
ام لا اخذا من مسألة
الكلب بل أولى وكذا
ذكره المصنف في معينه
لكن رأيت في فتواه
انه افق الضمان في مسألة
النحل فراجعته عند
الفتوى وأما تحويله عن
مكانه فلا يؤمر بذلك على
ما هو ظاهر المذهب واما
جواب المشايخ فينبغي ان
يؤمر بتحويله اذا كان

والافتاء فالعمل على ما عليه ائتون والشروح وصححه في الهداية والله تعالى اعلم (قوله
وعرجها كقطعها) قال في جامع الفصولين ولو ضرب دابة فصارت عرجاء فهو كقطعها
(قوله فيحصل التوفيق) كأنه يفهم من كلام الدرر انه لا يضمن في الكلب غير الآدمي وهذا
غير مراد وانما معنى كلامه ان ما يخاف منه تلف الآدمي فالاشهاد فيه موجب للضمان اذا
أعقبه تلف سواء كان المتلف مالا أو آدميا وما لا يخاف منه تلف الآدمي بل يخاف منه تلف
المال فقط كغنبا الكرم فلا يفيد فيه الاشهاد ويدل عليه تشبيهه بالحائط المائل فان الاشهاد
فيه موجب للضمان المال والنفس اه رملي وهو كلام حسن دافع للمخالفة من أصلها
فيحمل كلام الزبلي على الاتلاف مطلقا لان المراد بالكلب الواقع في كلامه الكلب العتور كما
صرح به فهو ما يخاف منه تلف الآدمي كالحائط المائل والثور النطوح بخلاف كلب الغنبا
قلت وهذا كله مخالف لما قدمه الشارح في آخر باب القود فيما دون النفس عن القاضي
بديع ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط لافي الحيوان اه وقد أفق في الحرية بالضمان بعد
الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح قال وفي البرازية عن المنية في نطج
الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان
كالحائط المائل اه وأفق به في الحامدية ايضا (قوله قلت الخ) من مقول المصنف ايضا
المنح (قوله اخذا من مسألة الكلب) أي كلب الغنبا فانه ليس مما يخاف منه تلف الآدمي
(قوله بل أولى) لانه طير وقد تقدم انه لا يضمن اذا أرسل طير اساقه أو لا بخلاف الدابة والكلب
وهنا لم يرسله ولم يسقه اصلا فعدم الضمان فيه أولى ولان النحل مأذونة من الله تعالى بقوله
تعالى ثم كل من كل الثمرات (قوله في معينه) أي في كتابه المسمى معين الفتى (قوله فراجعته عند
الفتوى) قد علمت ان الموافق للمنقول صريحا ودلالة هو الاول فعليه المعول (قوله على ما هو
ظاهر المذهب) وهو ما قدمه آخر كتاب القسمة من ان له التصرف في ملكه وان تضمر جاره
(قوله واما جواب المشايخ) من انه يمنع اذا كان الضرر بينا (قوله على ما عليه الفتوى)
الاوضح وهو ما عليه الفتوى ط (قوله حمار يأكل حنطة انسان الخ) ظاهره ولو كان الحمار
لغير الرائي وهو المستفاد من كلامه في كتاب اللقطة والذي في القنية وغيرها رأى حماره الخ
بالاضافة الى ضمير الرائي تأمل ثم رأيت في حاشية الرملي على جامع الفصولين في احكام السكوت
مانعه اقول فلورأى حمار غيره يأكل حنطة الغير فلم يمنعه صارت واقعة الفتوى فأجبت بانه
لا يضمن والفرق ظاهر وهو ان فعل حماره ينسب اليه مع رجوع المنفعة له وامكان دفعه
فقويت علة الضمان بخلاف حمار الغير تأمل اه (قوله وقيل يضمن) اي وان لم يسقها
قياسا على ما اذا كان في داره بعير فادخل عليه آخر بعيرا مقتلما أو لا فقتل بعيره ان بلا اذن
صاحبها يضمن كافي البرازية والمغتم الهايج اقول ويظهر أرجحية هذا القول لموافقه لما مر
أول الباب من انه يضمن ما أحدثه الدابة مطلقا اذا أدخلها في ملك غيره بلا اذنه لتعديده واما اذا
لم يدخلها ففي الهداية ولو أرسل بهيمة فافسدت زرا على فورها ضمن المرسل وان مالت يميناً أو
شمالاً وله طريق آخر لا يضمن الامر اه (قوله وتماه في البرازية) من ذلك ما قدمناه آنفا
ومنه قوله سائق حمار الخطب اذا لم يقل اليك انما يضمن اذا مشى الحمار الى جانب صاحب

الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفية حمار يأكل حنطة انسان فلم يمنعه حتى أكل الصحيح ضمانه* ادخل
غنا او ثورا او فرسا او حمارا في زرع او كرم ان سائقا ضمن ما تلف والا وقيل يضمن وتماه في البرازية انتهى

التوب لافي عكسه وهو يراه ولم يتباعد عنه ووجد فرصة الفرار * وجد في زرعه دابة
فاخرجها فهلك فالتحاران ساقها بعد الاخراج يضمن والا لا والدار كالزراع لانها
تضره بخلاف المربط لانه محلها * ربط حمارة في سارية فربط آخر حمارة فعرض حمارة الاولى
ان في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن اه ملخصا والله تعالى أعلم

باب جناية المملوك والجناية عليه

لمافرج من جناية المالك وهو الحر شرع في جناية المملوك ولما كانت جناية البهيمة باعتبار
الراكب وأخويه وهم ملاك قدمها (قوله لا توجب الادفعوا واحدا) اي وان كانت كثيرة في
أشخاص متعددة (قوله لو محلا) اي للدفع بان كان قنا لم ينقله شيء من أسباب الحرية
كالتيدير والاستيلاء والكتابة زيلبي (قوله والا فقيمة واحدة) اي ان لم يكن محلا للدفع بان
انقله شيء مما ذكرنا توجب جنيته قيمة واحدة ولا يزيد عليها وان تكررت الجناية زيلبي
(قوله فكل الاول) اي يخير بين الدفع والفداء (قوله وأخيه) اي أم الولد والمكاتب (قوله انما
يفيد) اي يفيد التخيير الآتي (قوله في النفس) اي نفس الآدمي وفي ٩ من التارخانية
فرق بين الجناية على الآدمي اوعلى المال ففي الاول خير المولى بين الدفع والفداء وفي الثاني
بين الدفع والبيع اه وفي القنية من خواص زاده محجور جنى على مال فباعه المولى بعد علمه
بالجناية فهو في رقبته يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وقدمنا تمام
الكلام عليه في اول كتاب الحجر (قوله لان يعمده) حذف اسم ان والاولى ذكره ويكون
الضمير للشان ط (قوله فيما دونها) اي دون النفس فانه يجب المال في الحالين اذ القصاص
لا يجري بين العبيد والعبيد ولا بين العبيد والاحرار فيما دون النفس عناية (قوله لا باقراره
اصلا) اي ولو بعد العتق قال في الشرع بالبلية عن البدائع واذا لم يصح اقراره لا يؤاخذ به لافي
الحال ولا بعد العتق وكذا لو أقر بعد العتق انه كان جنى في حال الرق لاشي عليه اه وشمل
المحجور والمأذون وهو ما جرى عليه في الولوالجية والذي قدمه الشارح في باب القود فيما دون
النفس عن الجوهره انه يؤاخذ به بعد العتق اقول وفي حجر الجوهره لو أقر العبد بقتل الخطأ لم
يلزم المولى شيء وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في الحنبدى وفي الكرخى انه باطل
ولو أعتق بعده لا يتبع شيء من الجناية اما المحجور فلانه قرار بمال فلا يتقاب حكمه كأقراره
بالدين واما المأذون فأقراره جائز بالدين التي لزمته بسبب التجارة لانها هي المأذون فيها بخلاف
الجناية فهو كالمحجور فيها اه (قوله وتقدم) اي قيل متفرقات القضاء (قوله دفعه مولا
ان شاء الخ) اي انه يخير تخفيفا لاذلا عاقلة لمملوكه الا هو غرر الافكار (قوله حالا) اي كأناكل
من الدفع والفداء على الحلول لان التأجيل في الاعيان باطل والفداء بدله فله حكمه ومفاده ان
الخيار للمولى ولو مفلسا فاذا اختار المفلس الفداء يؤديه متى وجد ولا يجبر على دفع العبد عنده
خلاف لهما كما في الجمع درممتي (قوله لكن الواجب الاصلى الخ) جواب عما يقال لو
وجبت الجناية في ذمة المولى حتى وجب التخيير لما سقط بموت العبد كافي الحر الجاني اذا مات
فان المعتل لا يسقط عن عاقلة ووجهه ان الواجب الاصلى هو الدفع وان كان له حق النقل الى
الفداء كافي مال الزكاة فان الموجب الاصلى فيه جزء من النصاب وللمالك أن ينتقل الى القيمة

باب جناية المملوك

والجناية عليه

اعلم ان جناسات المملوك
لا توجب الادفعوا واحدا
محلا والا فقيمة واحدة ولو
فدى القن ثم جنى فكل الاول
ثم وبخلاف المدبر واخيه
فتها لا توجب الاقيمة
واحدة وسيوضح (جنى
عبد خطا) التقييد بالخطا
هنا انما يفيد في النفس لان
بعمده يقتص وأما فادونها
فلا يفيد الاستواء خطئه
وعنده فيما دونها ثم انما
يثبت الخطا بالبينة او اقرار
مولا او علم القاضي
لا باقراره اصلا بدائع
قلت لكن قوله اوعلم
القاضي على غير المفتي به
فانه لا يعمل بعلم القاضي
في زماننا شرع بالبلية عن
الاشباه وتقدم (دفعه مولا)
ان شاء (بها فيملكه
وليها او) ان شاء (فداء
بارشها حالا) لكن
الواجب الاصلى هو الدفع

عناية (قوله على الصحيح) كذا في الهداية والزبلي وقوله غيره من السراج (قوله) ولذا سقط الواجب بموته) أي قبل اختيار الفداء وأما بعده فلا لانتقاله إلى ذمة المولى غرض الأفكار وأطاق الموت فشمع ما إذا كان بأقفة سماوية أو بعثه المولى في حاجته أو استخدمه لأن له حق الاستخدام في العبد الجاني ما لم يدفعه فلا يكون تعديا معراج عن المبسوط أما لو قتله صار مختارا للارش ولو قتله أجنبي فان عمدا بطلت الجناية والمولى أن يقتص وان خطأ أخذ المولى القيمة ودفعها إلى ولي الجناية ولا يخير حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للارش جوهرية (قوله) لكن في الشرنبالية (الح) هذا غير المشهور ففي العناية وغيره عن الاسرار ان الرواية بخلافه في غير موضع وقد نص محمد بن الحسن ان الواجب هو العبد (قوله والجوهرية) عطف على السراج وقوله عن البردوى متعلق بكل من السراج والجوهرية كما يعلم من الشرنبالية اهـ ح (قوله) وعالله الزبلي (الح) أي علل الحكم وهو صحة الاختيار وان لم يكن قادرا كما يفهم من عبارته (قوله) أصل حقهم) أي حق أولياء الجناية (قوله) ومفاده) أي مفاد تعليل الزبلي بما ذكر فهو مبني على التصحيح الثاني لكن الزبلي صرح بالابتصحيح الاول كالهدياء وغيرها وهو المتصوص عن محمد كما علمت (قوله) وأفاد (الح) هذا قول ثالث وفي الشرنبالية عن البدائع ولو كان الواجب الأصلي التخيير لتعين الفداء عند هلاك العبد ولم يبطل حق الجاني عليه على ما هو الأصل في المخير بين شيئين إذا هلك أحدهما انه يتعين عليه الآخر فليس هذا القول بسديد اهـ (قوله) وانه (الح) معطوف على ان الدفع والمراد بالكتاب متن الجمع ورد شارحه بهذا على مصنفه في ادعائه ان في لفظ متنه ما يفيد ط مخلصا (قوله) فان فداء) قيد به لانه اذا لم يفده فجنبي أخرى كان عين المسئلة الثانية وهي قوله فان جني جنائتين (الح) كفاية (قوله) فهي كالاولى) لانه لما ظهر عن الجناية بالفداء جعل كأن لم تكن وهذا ابتداء جنابة هداية (قوله) دفعه بهما (الح) فيقتسانه على قدر ارش جنائتهما وان كانوا جماعة يقتسمونه على قدر حصصهم وان فداء فداء بجميع أرشهم ولو قتل واحد او فقأ عين آخر يقتسانه أثلاثا لان ارش العين على النصف من ارش النفس وعلى هذا حكم الشجرات والمولى ان يفدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدار ما تعلق به حقه من العبد وتماه في الهداية (قوله) وان وهبه (الح) الاصل انه متى احدث فيه تصرفا يعجزه عن الدفع علما بالجناية يصير مختارا للفداء والا فلا فثال الاول ما ذكره ومثال الثاني وطء الثيب من غير اطلاق لانه لا ينقص وكذا التزويج والاستخدام وكذا الاجارة والرهن على الاظهر لان الاجارة تنقض بالاغذار وقيام حق ولي الجناية فيه عذر ولتمكن الراهن من قضاء الدين فلم يعجز وكذا الاذن بالتجارة وان ركه دين لان الاذن لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان لولي الجناية ان يتمتع من قبوله لان الدين حقه من جهة المولى فيلزم المولى قيمته اهـ من الهداية والعناية (قوله) او باعه) أي يبيعه صحيحا ولو بخيار للمشتري لا لو فاسدا الا اذا سلمه لان الملك لا يزول الابوه ولا لو الحار للبائع ثم نقضه افاده الزبلي وغيره (قوله) ضمن الاقل (الح) لانه فوت حقه فيضمنه وحقه في اقلهما ولا يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم هداية والدليل على ان حقه اقلهما انه ليس له المطالبة بالأكثر كفاية (قوله) كيحه) يجب

على الصحيح ولذا سقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كذا ذكره المصنف وغيره لكن في الشرنبالية عن السراج والجوهرية عن البردوى ان الصحيح انه الفداء حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعالله الزبلي وغيره بانه اختار أصل حقهم فبطل حقهم في العبد عند ابي حنيفة انتهى ومفاده ان الاصل عنده الفداء لا الدفع وافاد شارح الجمع في تعليل الامام أن الواجب احدها وانه متى اختار احدها تعين لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه (قوله) فان فداء فجنبي بعده (قوله) فهي كالاولى) حكما (قوله) فان جني جنائتين دفعه بهما الى وليهما او فداء بأرشهما وان وهبه) او اعتقه او دبره او استولدها المولى (أو باعه غير عالم) بها بالجناية (ضمن الاقل من قيمته) (والاقل) (من الارش وان علم بها غرم الارش) فقط اجماعا (كيحه) عالمها

(وكتعليق عتقه بقتل زيد
اورميه اوشجه ففعل)
العبد ذلك كما يصير فارا بقوله
ان مرضت فنت طاق
ثلاثا (وان قطع عبيد حر
عمدا ودفع اليه فاعتقه
فان من السراية فالعبد
صلح بها) اى بالجناية لان
عتقه دليل تصحيح الصلح
(وان لم يعتقه) وقد سرى
(يرد على سيده فيقتل او
يعنى) لبطالا الصلح (فان
جنى مأذون له مديون خطأ
فاعتقه سيده بلا علم بها غرم
لرب الدين الاقل من قيمته
ومن دينه) غرم (لوليها
الاقل منها) اى القيمة
(ومن الارش ولو اتلفه)
اى العبد الجانى (أجنى
فقيمة واحدة لمولاه) لا غير
(فان ولدت مأذونة مديونة
بيعت مع ولدها فى الدين)
ان كانت الولادة بعد لحوق
الدين فلو ولدت ثم لحقها
الدين لم يتعلق حق الغرماء
بالولد بخلاف اكسابها
(فان جنت فولدت لم يدفع
الولد له) اى لولى الجناية
لتعلقها بذمة المولى لادمتها
بخلاف الدين (عبد)
لرجل

اسقاطه لانه تشبيه الشئ بنفسه اه ح قلت يمكن ان يراد ببعه للمجنى عليه فيكون فيه نوع
مغايرة لما قبله قال فى الاختيار وكذلك لو باعه من المجنى عليه كان اختيار الا لو وهبه لان
للمستحق أخذه بغير عوض وقد وجد فى الهبة دون البيع اه (قوله) وكتعليق عتقه (لان
تعليق عتقه مع علمه بأنه يعتق عند القتل دليل اختياره فلزمه الدية منح) (قوله) بقتل زيد الخ)
اى بجناية توجب الدية فلو علقه بغير جناية كأن دخات الدار ثم جن ثم دخل او بجناية
توجب القصاص كأن ضربته بالسيف فأنت حر فلا شئ على المولى اتفاقا لعدم علمه بالجناية
عند التعليق بغيرها ولان ما يوجب القصاص فهو على العبد وذلك لا يختلف بالرق والحرية فلم
يفوت المولى على ولى الجناية بتعليقه شئاً عناية ملخصا (قوله) كما يصير فارا) اى من ارث
زوجته لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض (قوله) لان عتقه دليل تصحيح الصلح) لان العاقل
يقصد تصحيح تصرفه ولا يحل له الا بالصالح عن الجناية وما يحدث منها زيلعى (قوله) فيقتل
أو يعنى) بالبناء للمجهول والضمير ان للعبد وصلة يعنى مقدرة (قوله) لبطالان الصلح) لانه
وقع على المال وهو العبد عن دية اليد اذ القصاص لا يجرى بين الحر والعبد فى الاطراف
وبالسراية ظهر ان دية اليد غير واجبة وان الواجب هو القود فصار الصلح باطلا لان الصلح
لا بد له من مصالح عنه والمصالح عنه المال ولم يوجد زيلعى قال ط وظاهر هذا التعليل ان رد
العبد واجب على ولى الدم رفعاً للعقد الباطل اه وفى العناية وسماه صلحاً بناء على ما اختاره
بعض المشايخ ان الموجب الاصلى هو الفداء (قوله) فاعتقه سيده) اما اذا لم يعتقه فهو مخير
قال فى العناية والاصل ان العبد اذا جنى وعليه دين يخير المولى بين الدفع والفداء فان دفع
بيع فى دين الغرماء فان فضل شئ كان لصحاب الجناية لانه بيع على ملكهم وان لم يف بالدين
تأخر الى حال الحرية كما لو بيع على ملك المولى الاول اه ملخصا (قوله) بلا علم قيد به لانه لو
علم كان مختاراً للفداء فعليه دية الجناية لو ليها وقيمة العبد لرب الدين (قوله) الاقل من قيمته الخ)
واما قول الهداية وغيرها عليه قيمتان قيمة لرب الدين وقيمة لولى الجناية فالمراد اذا كانت القيمة
أقل من الارش كما صرح به فى العناية (قوله) اى العبد الجانى) اى المأذون الذى تقدم ذكره
اه ح (قوله) فقيمة واحدة لمولاه) اى ويدفعها للغرماء لانها مالية العبد والغريم مقدم
فى المالية على ولى الجناية وتماه فى الزيلعى وانما لزم الاجنبى قيمة واحدة دون المولى لانه
لم يكن مأخوذاً بالدفع ولا بقضاء الدين فلا يجب عليه اكثر مما ألتفه اما المولى فهو مطالب
بذلك اتقانى (قوله) بخلاف اكسابها) فانها يتعلق بها حق الغرماء قبل الدين وبعده لان لها يدا
معتبرة فى الكسب منح (قوله) لم يدفع الولد له الخ) قال فى العناية الفرق بين ولادة الامة
بعد استدانها وبين ولادتها بعد جنابتها فان الولد يباع معها فى الاولى دون الثانية ان الدين
وصف حكى فيها واجب فى ذمتها متعلق برقبته استيفاء حتى صار المولى ممنوعاً من التصرف
فى رقبته ببيع أو هبة أو غيرها فكانت اى الاستدانة من الاوصاف الشرعية القارة فتسرى
الى الولد كالكتابة والتدبير والرهن واما موجب الجناية فالدفع أو الفداء وذلك فى ذمة المولى
لا فى ذمتها حتى لم يصير المولى ممنوعاً من التصرف فى رقبته ببيع أو هبة أو استخدام وانما
بلاقيها اثر الفعل الحقيقى الحسى وهو الدفع فلا يسرى لكونه وصفاً غير قار حصل عند الدفع

(زعم رجل ان سيده
حرره فقتل) العبد المعتق
(ولي) اي ولي الزاعم عتقه
(خطأ فلاشي للحر عليه) (قوله عليه)
لانه بزعمه عتقه أقرانه
لا يستحق العبد بل الدية
لكنه لا يصدق على العاقلة
الابحجة (فان قال معتق)
رقه معروف لرجل (قتلت
اخاك) يخاطب به مولاه
الذي أعتقه (خطأ قبل
عتق فقال الاخ) الذي هو
المولى (الابل بعده صدق
الاول) لانه منكر للضمان
(وان قال لها قطعت يدك
وانت أمتي وقالت) هي
الابل (فعلته بعد العتق
فأقول لها) لانه أقرب بسبب
الضمان ثم ادعى ما يبرئه
فلا يكون القول له (وكذا)
القول لها (في كل ما اخذه)
المولى (منها) من المال
لما ذكرنا استحسانا (الا
الجماع والغلة) فالقول له
لاستداده حالة معهودة
منافية للضمان (عبد
محجور أوصى امر صيا
بقتل رجل فقتله فديته
على عاقلة القتال) لان عمد
الصبي خطأ (ورجعوا على
العبد بعد عتقه) وقيل لا
(لأعلى الصبي الأمر أبدا)
لتصور اهليته (وان كان
مأمورا العبد) عبدا (مثله

والسراية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية اه (قوله زعم رجل) أي اقر
(قوله فقتل) ذكر الاقرار بالحرية قبل الجناية وفي المبسوط بعدها ولا تفاوت بينهما عناية
(قوله المعتق) أي في زعمه (قوله فلاشي للحر) أي الزاعم (قوله عليه) الاولي حذفه لانه
لاشي على العاقلة ط (قوله لانه بزعمه الخ) عبارة الهداية لانه لما زعم أن مولاه اعتقه فقد
ادعى الدية على العاقلة وبراء العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة اه وانما
كان ابراء للمولى لانه لم يدع على المولى بعدا لجناية اعتقا حتى يصير المولى به مختارا للفداء
مستهلكا حق المجنى عليه بالاعتاق كفاية (قوله لا يستحق العبد) أي دفعه أو فداءه (قوله
بل الدية) لانه موجب جناية الاحرار (قوله على العاقلة) وهم قبيلة السيد المعتق كإسياتي
فافهم (قوله يخاطب به مولاه الخ) تبع فيه المصنف وهو غير لازم وعبرة الملتقى والدرر
قال معتق قتلت اخازيد ونحوه في الهداية وغيرها والخطب سهل اذا لفرق يظهر بين المولى
والاجنبى لان قول المولى بل قتلته بعد العتق يريد به الزام الدية على عاقلة القتال وهم قبيلة
المولى لانها عاقلة المعتق لأعلى نفسه فقط فافهم (قوله لانه منكر للضمان) لانه اسنده الى حالة
معهودة منافية للضمان اذا الكلام فيما اذا عرف رقه فصار كما اذا قال البالغ العاقل طلقت
امراتي وأنا صبي أو مجنون وكان جنونه معروفا كان القول له هدية (قوله فلا يكون
القول له) وهذا لانه ما أسنده الى حالة منافية للضمان لانه يضمن يدها لو قطعها وهي مديونة
هدية (قوله من المال) أي مال لم يكن غلة كمال وهب لها أو أوصى لها به ط (قوله الا
الجماع والغلة) أي اذا قال جامعها قبل الاعتاق أو أخذت الغلة قبله لا يكون القول قولها لان
وطء المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب
الضمان عليه فحصل الاسناد الى حالة معهودة منافية للضمان ابن كمال واستثنى في الشرنبلالية
عن المواهب والزيلعي ما كان قائما بعينه في يد المقر لانه متى أقر أنه أخذه منها فقد أقر بيدها ثم
ادعى التملك عليها وهي تنكر فكان القول للمنكر فلذا امر بالرد اه (قوله عبد محجور)
قيد بالعبد لانه لو كان الأمر حرا بالغاترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر وبالمحجور لانه لو
كان الأمر مكاتبا بالغاترجع عاقلة الصبي عليه بأقل من قيمته ومن الدية بخلاف ما اذا كان
الأمر عبدا مأذونا حيث لا يرجعون عليه الا بعد العتق كفاية (قوله ورجعوا على العبد
بعد عتقه) لان عدم اعتبار قوله كان لحق المولى بالنقصان الاهلية وقد زال حق المولى بالاعتاق
زيلعي وهذا ما ذكره الصدر الشهيد وقاضيخان في شرحيهما وفيه نظر لانه خلاف الرواية في
الزيادات اتقاني (قوله وقيل لا) هذه هي رواية الزيادات قال الزيلعي لان هذا ضمان
جناية وهو على المولى لأعلى العبد وقد عذرا بحجابه على المولى لمكان الحجر وهذا أوفق للقواعد
اه وتماه فيه (قوله أبدا) أي وان بلغ (قوله عبد امثله) لم يقيد بكونه محجورا ايضا
لانه يكتفى بكون الأمر محجورا فاذا أمر العبد المحجور العبد المأذون فالحكم كذلك امالو
كان الأمر عبدا مأذونا والمأمور عبدا محجورا أو مأذونا يرجع مولى العبد القتال بعد
الدفع أو الفداء على رقة العبد الأمر في الحال بقيمة عبده لان الأمر بأمره صار غاصبا
للمأمور وتماه في الكفاية ولو كان المأمور حرا بالغاترجع عاقلة على عاقلة ولا ترجع

دفع سيد القتال أو فداءه في الخطأ ولا رجوع له على الأمر في الحال

ويرجع بعد العتق بالاقبل من الفداء وقيمة العبد) لانه مختار في ٥٤٢ دفع الزيادة لامضطر (وكذا) الحكم

العاقلة على الأمر لان أمره لم يصح زيل على (قوله ويرجع بعد العتق الخ) على قبيل
القبيل انما لا يجب شي فاده الزيل على (قوله وقيمة العبد) أي القاتل (قوله لانه مختار الخ)
أي اذا دفع الفداء وكان ازيد من قيمة العبد مثلا لا يرجع الا بالقيمة لانه غير مضطر فانه لو دفع
العبد أجبر ولي الجنة على قبوله (قوله فاعتقه) قيد به لانه محل الوهم فانه اذا لم يعتقه يكون
الحكم كذلك وفي الهندية وأجمعوا ان حافر البئر اذا كان عبدا قنا فدفع المولى العبد الى ولي
القتيل ثم وقع فيها أخرومات فان الثاني لا يتبع المولى بشي سواء دفع المولى الى الاول بقضاء
او غير قضاء وتامه فيهاط (قوله ثم وقع فيها انسان) فلو الوقوع قبل العتق وجبت الدية
فن وقع آخر يشارك ولي الاول لكن يضرب الاول بقدر الدية والثاني بقدر القيمة مقدسي
أي لان اختيار الفداء بالعتق وقع في الاول فوجب الدية ولم يقع في الثانية فلم تجب الا القيمة
وهذا لو العتق بعد العلم والالم تلزمه الا القيمة ويشارك ولي الثانية فيها ولي الاول كما فاده بعد
اهسا نحاني (قوله ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتبارا لاستداء حال الجناية فانه كان رقيقه
ط (قوله الى الحرين) عبارة المتن في المنح الى الآخرين وكذا في الكثر والمتقى (قوله
أو يدفع نصفه لهما) أو بمعنى الاول الفعل بعدها منصوب بأن مضمره لثلاثيكرر مع المتن تأمل
(قوله عولا عنده) تفسير العول هو ان تضرب كل واحد منهما بجميع حصته احدهما
بنصف المال والآخر بكله كفاية فثلاثه لولي الجناية لانهما يدعيان الكل وثلاثه للساكن من
ولي العمد لانه يدعي النصف فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف (قوله وارباعا منازعة
عندها) أي ثلاثة ارباعه لولي الخطأ وربعه لولي العمد بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي
الخطأ بلا منازعة ومنازعة الفريقين في النصف الآخر فينصف فلهاذا يقسم ارباعا منح
وبيانه ان الاصل المتفق عليه ان قسمة العين اذا وجبت بسبب دين في الذمة كالغريمين في التركة
ونحوها فالقسمة بالعول والمضاربة لعدم التضائق في الذمة فيثبت حق كل منهما كما فيضرب
بجميع حقه وان وجبت لاسبب دين في الذمة كبيع الفضولي بأن باع عبد انسان
كله وآخر باع نصفه وأجازها المالك فالعبد بين المشتريين ارباعا بطريق المنازعة لان العين
الواحدة تضيق عن الحقتين على وجه الكمال واذا ثبت هذا فقلا في هذه المسئلة ثلاثة ارباع
العبد المدفوع لولي الخطأ وربعه للساكن من ولي العمد لان حق ولي العمد كان في جميع
الرقة فذا عفا احدهما بطل حقه وفرغ النصف فيتعلق حق ولي الخطأ بهذا النصف بلا
منازعة بقي النصف الآخر واستوت فيه منازعة ولي الخطأ والساكن فنصف بينهما و
لاني حنيقة ان اصل حقهما ليس في عين العبد بل في الارض الذي هو بدل المتلف والقسمة في غير
العين بطريق العول وهذا لان حق ولي الخطأ في عشرة آلاف وحق العافي في خمسة فيضرب
كل منهما بمحصنة كمن عليه ألفان لرجل والف لآخر ومات عن الف فهو بين الرجلين اثلاثا
بخلاف بيع الفضولي لان المالك يثبت للمشتري في العين ابتداء غناية ملخصا (قوله فان
قتل عبدهما قريبهما) أي قتل عبد لرجلين قريبهما (قوله وقال لا يدفع الخ) لان نصيب من
لم يعف لما انقلب مالا بعفو صاحبه صار نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فما اصاب ملك
صاحبه لم يسقط وهو الربع وما اصاب ملك نفسه سقط كفاية (قوله ووجهه) أي وجه

في العمد (ان كان العبد
القاتل صغيرا) لان عمده
خص (فان كبيرا اقتصر)
منه (عبد حضر بئرا فاعتقه
مولاه ثم وقع فيها انسان
او أكثر فهلك فلا شي
عليه) لان جنسية العبد
لا توجب عليه شي (ويجب
على المولى قيمة واحدة)
ولو اوقع ثفا زيل على (فن
قتل) عبد (عمدا) رجلين
(حرين لكل) منهما (وليان
فعذا احدولي كل منهما دفع
السيد نصفه الى الحرين)
الذين لم يعفوا (أو فداء
بدية) كاملة لانه بذلك
العفو سقط القود وانقلب
مالا وهو ديتان وسقط
دية نصيب العافيين وبقي
دية نصيب الساكتين
أو يدفع نصفه لهما (فن
قتل) العبد (احدهما عمدا
والآخر خطأ وعفا احد
ولي العمد فدى بدية
لولي الخطأ ونصفها للاحد
ولي العمد) لذى لم يعف
(أو دفع اليهما وقسم اثلاثا
عولا) عنده وارباعا منازعة
عندهما (فن قتل عبدهما
قريبهما وعفا احدهما بطل
كله) وقال لا يدفع الذي عفا
نصف نصيبه لآخر او

الامام اى وجه قوله قال فى الكفاية له ان القصاص واجب لكل منهما فى النصف من غير تعيين فاذا اقلب مالا احتمل الوجوب من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التصيف بان يعتبر متعلقا بهما شائعا فلا يجب المال بالشك (قوله) فلا تخلفه الورثة فيه (الواجب اسقاطه لان المقتول ليس مولى للقاتل نعم يظهر هذا فى مسألة أخرى ذكرت هنا فى بعض نسخ الهداية والزيلى حكمها حكم هذه المسئلة وهى ما لو قتل عبد مولا له ابنان فعفا أحدها بطل كله خلافا لابن يوسف لان الدية حق المقتول ثم الورثة تخلفه والمولى لا يجب له على عبده دين فلا تخلفه الورثة فيه اهـ والذى اوقع الشارح صاحب الدرر والله سبحانه اعلم

فلا تخلفه الورثة فيه والله

اعلم

فصل فى الجناية

على العبد

فصل فى الجناية على العبد

(دية العبد قيمته فان

بلغت هى دية الحر) بلغت

(قيمة الامة دية الحر

نقص من كل) من دية

عبد وامة (عشرة) دراهم

اظهارا لان انحطاط رتبة

الريق عن الحر وتعيين

العشرة بأثر ابن مسعود

رضى الله تعالى عنه وعنه

من الامة خمسة ويكون

حينئذ على العاقلة فى ثلاث

سنين خلافا لابن يوسف

(وفى الغصب تجب القيمة

بالغة ما بلغت) بالاجماع

(وما قدر من دية الحر

قدر من قيمته) وحينئذ

(فى يده نصف قيمته)

بالغة ما بلغت فى الصحيح

درر وقيل لايزاد على

خمس آلاف الا خمسة

وجزم به فى المتن

(قوله فان بلغت هى) اى قيمته (قوله باثر ابن مسعود) وهو لا يباع بقيمة العبد دية الحر وينقص منه عشرة دراهم وهذا كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف بالقياس وانما طريق معرفتها السماع من صاحب الوحي كفاية (قوله وعنه) اى عن ابي حنيفة وهى رواية الحسن عنه وهو القياس والاول ظاهر الرواية اتقانى (قوله من الامة) اى ينقص من ديتها لا مطلقا كما ظن فانه سهو درم متقى (قوله ويكون حينئذ على العاقلة الح) اى يكون ما ذكر من دية العبد والامة اى دية النفس لان العاقلة لا تحمل اطراف العبد كما سيأتى آخر المعاقل (قوله خلافا لابن يوسف) حيث قال تجب قيمته بالغة ما بلغت فى ماله فى رواية وعلى عاقلته فى أخرى وفى الجوهرة وقال أبو يوسف فى مال القاتل لقول عمر لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا قلنا هو محمول على ما جناه العبد لا على ما جنى عليه لان ما جناه العبد لا تحمله العاقلة لان المولى اقرب اليه منهم اهـ (قوله وما قدر) اى ما جعل مقدرا من دية الحر أى من ارشه فى الجناية على اطرافه جعل مقدرا من قيمة العبد كذلك وقوله فى يده نصف قيمته تفريع عليه لان الواجب فى يد الحر مقدرا من الدية بالنصف فيقدر فى يد العبد بنصف قيمته وكذلك يجب فى موفخته نصف عشر قيمته لان فى موفخة الحر نصف عشر الدية كما ذكره فى العناية قلت ويستثنى من ذلك حلق اللحية ونحوه فيه حكومة كما يأتى وكذا فى العنين فان مولا مخير كما يأتى ايضا تأمل وكذا ما فى الجناية لو قطع رجل عبد مقطوع اليد فان من جانب اليد فعليه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتلاف ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع لا من جانبها فنصف قيمته مقطوع اليد وتامه فيها هذا وفى الجوهرة الجناية على العبد فيما دون النفس لا تحمها العاقلة لانه اجزى مجزى ضمان الاموال اهـ اى فهو فى مال الجانى حالا كضمان الغصب والاستهلاك كما فى مية المفتى (قوله فى الصحيح) وهو ظاهر الرواية الا ان محمدا قال فى بعض الروايات القول بهذا يؤدى الى أن يجب بقطع طرفه فوق ما يجب بقتله كما لو قطع يد عبد يساوى ثلاثين الفا يضمن خمسة عشر الفا كذا فى النهاية وغيرها من الشروح (قوله وجزم به فى المتن) وهو الذى فى عامة الكتب كالهديات والخلاصة ومجمع البحرين وشرحه والاختيار وفتاوى الولوالجى والمنتقى وفى المجتبى عن المحيط نقصان خمسة هنا باتفاق الروايات بخلاف فصل

(ولو جنى مدبر أو ام ولد ضمن السيد ﷺ ٥٤٥ الأقل من القيمة ومن الارش) لقيام قيمتهما مقامهما (فان دفع

القيمة بقضاء جنى) المدبر

او ام الولد جناية (أخرى

يشارك الثاني الاول) اذ

ليس في جناياته كلها الاقيمة

واحدة ولا شئ على المولى

لانه مجبور على الدفع (ولو)

دفع القيمة لولى الاول

(بغير قضاء اتبع السيد)

بحصته من القيمة ورجع

بها على الاول لانه قبضه

بغير حق لان المولى لا

يجب عليه الاقيمة واحدة

(او اتبع (ولى الجناية)

الاولى وقال لا شئ على

المولى (وان اعتق) المولى

(المدبر وقد جنى جنايات

لم تلزمه) اى المولى (الا

قيمة واحدة علم بالجناية)

قبل العتق (أولا) لان

حق الولى لم يتعلق بالعبد

فلم يكن مفوتا بالاعتاق

(وام الولد كالمدبر) فيما مر

(أقر المدبر أو ام الولد

بجناية توجب المال لم يحجز

اقراره) لانه اقرار على

المولى بخلاف ما اذا

اقر بالقتل عمدا فانه يصح

اقراره) على نفسه

(فيقتل به) ولو جنى المدبر

خطأ فمات لم تسقط قيمته

عن مولاه ولو قتل المدبر

مولاه خطأ سعى في قيمته

ولو عمدا قتله الوارث او استعاه في قيمته ثم قتله درر والله أعلم

ان المالية وان كانت معتبرة فالأدوية غير مهددة والعمل بالشبهين اوجب ما ذكر ابن كمال
(قوله ولو جنى مدبر أو ام ولد) اى على النفس خطأ او على مادونها جوهرية فلو جنى على مال
لزمه ان يسعى في قيمة ذلك المال للملك بالغة ما بلغت ولا شئ على المولى ط عن المكي واما
جناية المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون العاقبة لان اكسابه لنفسه فيحكم عليه بالأقل
من قيمته ومن ارش جنايته وتام تقاريه في غاية البيان (قوله ضمن السيد) اى في ماله
دون عاقبته حالة جوهرية وانما ضمن لانه صار مانعا لتاسيمه في الجناية من غير ان يصير مختارا
للفداء لعدم علمه بما يحدث فصار كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم زيلبي (قوله
الأقل من القيمة) اى قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتامه في
الكفاية در منتقى اى لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير وقيمة ام الولد ثلث قيمتها والمدبر ثلثاها
جوهرة (قوله لقيام قيمتهما) عبارة الزيلبي لانه لاحق لولى الجناية في اكثر من الارش
ولا منع من المولى في اكثر من العين وقيمتها تقوم مقامهما (قوله يشارك الثاني الاول الخ)
اى في القيمة ويعتبر فيها تفاوت الاحوال فلو قتل حرا خطأ وقيمته الف ثم آخر وقيمته الفان
ثم آخر وقيمته خمسمائة ضمن سيده الفين باعتبار الاوسط يأخذ وليه الفواحدة اذ لاتعلق فيها
للاول لان حال جنايته قيمة العبد الف وقد ابقيناها ولا تعلق للاخير في اكثر من خمسمائة
فصنف الالف الباقية بين الاول والاوسط يضرب فيها الاول بديته عشرة آلاف والاوسط
بالباقى له وهو تسعة آلاف ثم الخمسمائة الباقية بين الثلاثة فيضرب الثالث بكل الدية وكل
من الباقين بغير ما اخذاه ملخصا من الزيلبي وغيره (قوله الاقيمة واحدة) لانه لا منع
من السيد الا في رقبة واحدة زيلبي (قوله لانه مجبور على الدفع) اى بسبب القضاء به عليه
(قوله اتبع السيد) لدفعه حقه بلا اذنه (قوله ورجع) اى السيد بها على ولى الجناية
الاولى لانه ظهر انه استوفى منه زيادة على قدر حقه عناية (قوله او اتبع ولى الجناية الاولى)
لقبض حقه ظلما وانما خير في التضمن لان الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة
من وجه حتى تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقها فتعتبر مقارنة في حق التضمنين ايضا فاده
في الكفاية (قوله وقال لا شئ على المولى) لانه فعل عين ما يفعله القاضى (قوله لان حق
الولى) أل للجنس اى حق اولياء الجنايات ط (قوله لم يتعلق بالعبد) اى بل بقيمته اذ لا
يمكن دفعه والقيمة تقوم مقام العين كما مر (قوله فلم يكن مفوتا) يحتمل ان يكون الضمير في
يكن للعبد ومفوتا بصيغة اسم المفعول وان يكون ضميره الى المولى ومفوتا بصيغة اسم الفاعل
ط (قوله فيما مر) وهو قوله وان اعتق المدبر امالذى قبله فقد صرح المصنف بهما ط
(قوله بجناية توجب المال) المراد بها جناية الخطأ اتقانى عن الكرخى (قوله لم يحجز اقراره)
ولا يلزمه شئ في الحال ولا بعد عتقه ملتقى (قوله لانه اقرار على المولى) لان موجب
جنايته على المولى لا على نفسه زيلبي (قوله ولو جنى المدبر) مثله ام الولد ط (قوله
لم تسقط قيمته) عن مولاه لانها ثبتت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك درر (قوله
سعى في قيمته) لان التدبير وصية برقبته وقد سلمت له لانه عتق بموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب
عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهو القيمة درر وذكر السائحانى انه في الخطأ

يسعى في قيمتين ما في شرح المقدسي اعتق في مرض موته عبده فقتله ابد خطاً سعى في قيمتين عند الامام احدهما نقض الوصية لان الاعتاق في مرض الموت وصية وهي للقاتل باطله الا ان اعتق لا ينتقض بعد وقوعه فتجب قيمته ثم عليه قيمة اخرى بقتل مولاه لان المستسعى كالمكاتب عنده والمكاتب اذا قتل مولاه فعليه أقل من قيمته ومن الدية والقيمة هنا أقل وقلاً يسعى في قيمة واحدة لرد الوصية وعلى عاقلته الدية لانه حر مديون اهـ (قوله قتله الوارث أو استساعه الخ) اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكر من ان التدبير وصية الخ درر والله تعالى اعلم

فصل في غصب الثمن وغيره

المراد بالغصب المدبر والصبي والمراد حكم جنائتهم حالة الغصب قال الاقناني لما ذكر جنابة العبد والمدبر ذكر جنائتهما مع غصبهما لان المفرد قبل المركب ثم جر كلامه الى بيان غصب الصبي اهـ (قوله قطع يد عبده الخ) فلو القاطع أجنبياً فإن شاء اقتص منه وان شاء ضمن الغاصب قيمته مقطوعاً ولو خطأ فإن شاء اخذ قيمته صحيحاً من عاقلة القاطع ورجعت العاقلة على الغاصب بقيمته مقطوعاً أو ضمن الغاصب قيمته مقطوعاً واتبع غيره في الباقي كذا يستفاد من فروع في المقدسي سائحاني (قوله ضمن الغاصب قيمته اقطع) لانه لما قطعه المولى في يده نقصت قيمته بالقطع زيلعي (قوله فيصير مسترداً) لاستيلاء يده عليه وبرى الغاصب من ضمانه لو صول ملكه الى يده زيلعي (قوله مؤاخذه بأفعاله) اي في حال رقه غاية حتى لو ثبت الغصب بالينة يباع فيه درر (قوله لأبأقواله الخ) أي فيما يجب به المال فلا يؤاخذ به في رقه وإنما يؤاخذ به بعد الحرية وأما فيما يوجب الحدود والقصاص فيؤاخذ به في الحال كالأفعال أودده في العناية وأما المأذون فانه يؤاخذ بالأقوال ايضاً عندنا معراج (قوله ضمن السيد قيمته لهما) لان موجب جنابة المدبر وان كثرت قيمته واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذي أعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختاراً للفداء زيلعي وينبغي ان يكون وجوب القيمة فيما اذا كانت أقل من الارش لان حكم جنابة المدبر ان يلزم الأقل منهما على المولى اتقاني (قوله ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الآخر بسبب وجد عنده فيرجع عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد زيلعي (قوله أي دفع المولى نصف قيمته) أي النصف المأخوذ من الغاصب وهذا الدفع الثاني عندها خلافاً لمحمد (قوله لان حقه لم يجب الخ) حق التعبير أن يقول دون الثاني لان حقه الخ كما عبر ابن كمال أي حق ولي الجنابة الثاني قال في العناية ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يزاحمه أحد وإنما انتقص حقه بمزاحمة الثاني فإذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد المالك فرغاً أخذه تماماً لحقه اهـ وأورد ان هذا يناقض ما تقدم ان جنابة المدبر لا توجب الاقيمة واحدة وهنا أوجبت قيمة ونصفاً وأجيب ان ذلك فيما اذا تعددت الجنابة في يد شخص واحد بخلافه هنا تأمل (قوله ثم رجع المولى به) اي بنصف القيمة ولا يدفعه الى احد لانه وصل الى الوليين تمام حقهما اتقاني (قوله لان الجنابة الاولى كانت في يد مالكة) أي وما دفعه

فصل في غصب الثمن وغيره

فصل في غصب الثمن وغيره

(قطع يد عبده فغصبه رجل) وسرى فمات (منه ضمن) الغاصب (قيمته) أقطع وان قطع يده وهو في يد غاصب فمات منه برى (الغاصب لصيرورته متلفاً فيصير مسترداً) (غصب عبد محجور مثله) فمات في يده ضمن (لان المحجور مؤاخذ بأفعاله لأبأقواله الا بعد عتقه) (مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم جنى عند سيده) أخرى (ضمن السيد قيمته لهما) نصفين (ورجع) المولى (بنصف قيمته على الغاصب ودفعه) اي دفع المولى نصف قيمته (الى) ولي الجنابة (الاول) لان حقه لم يجب الا والمزاحم قائم (ثم رجع) المولى (به) على الغاصب (لانه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب) (وبعكسه) بأن جنى عند مولاه ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانياً) لان الجنابة الاولى كانت في يد مالكة

(والقن) في الفصلين (كالمدير غير حجة ٥٤٧) ان المولى يدفع العبد) نفسه (هنا وثمة) اى فى المدير (القيمة)

كأمر (مدير جنى عند غاصبه فردة فغصب) ثانيا (جنى عنده) كان (على سيدة قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب لكونهما عنده (ودفع) المولى (نصفها) اى القيمة المأخوذة ثانيا (الى) ولى الجناية (الاول ورجع) المولى (بذلك النصف على الغاصب) وأم الولد فى كلهما كمدير (غصب) رجل (صباحرا) لايعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا اذن ولى (فات) هذا الحر (فى يده) فجاءه ويحمى لم يضمن وان مات بصاغة او نهش حية فديته على عاقلة الغاصب (استحسانا لتسبيه بنقله لمكان الصواعق او الحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحمى والامراض ضمن فتجب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلا تسببا هداية وغيرها قلت بقى لو نقل الحر الكبير لهذه الاماكن تعديا ان مقيدا ولم يمكنه التحرز عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لالانه بتقصيره تخكم صغير ككبير مقيد عناية (ولو

المالك ثانيا انما كان بسببها فلا يرجع به على احد بخلاف المسئلة الاولى لانه كان بسبب عند الغاصب فيرجع عليه أفاده الزياى (قوله والقن فى الفصلين) اى فى المسلتين كالمدير اى ان التصوير السابق بالمدير ليس احترازا عن القن ويأتى ان ام الولد كذلك (قوله يدفع العبد نفسه) لا مكان نقله من ملك الى ملك بخلاف المدير والظاهر ان المراد انه يخير بين الفداء والدفع الى الولين تأمل ثم اذا دفعه يرجع بنصف قيمته على الغاصب الى آخر مامر (قوله فغصب ثانيا) اى فغصبه الغاصب الاول غصبا ثانيا وفى بعض النسخ فغصبه بالضمير وهى اظهر (قوله كان على سيدة قيمته لهما) اى للولين لانه منعه بالتدبير كما مر (قوله لكونهما) اى الجنايتين عنده اى الغاصب بخلاف مامر لان احدهما عنده فلذا رجع بالنصف (قوله ورجع المولى بذلك النصف) اى الذى دفعه ثانيا الى ولى الجناية الاولى (قوله وأم الولد فى كلهما) اى كل الاحكام المذكورة كمدير لا شتر اكهما فى كون المانع من الدفع للجناية من قبل المولى درر (قوله لايعبر عن نفسه) لانه لو كان يعبر يعارضه بلسانه فلا تثبت يده حكما كذا فى الشرع بلالية عن البرهان ومثله فى الكفاية والقهستانى وغيرها قال فى المعراج لكن الفرق الآتى بين المكاتب والصبي يشير الى ان المراد مطلق الصبي فان الصبي الذى يزوجه ولى غير مقيد بذلك ذكره فى الكافى اه ملخصا (قوله والمراد بغصبه الخ) فيكون ذكر الغصب بطريق المشاكلة وهو ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحته عناية (قوله فجاءة) بالضم والمد أو بالفتح وسكون الجيم بلا مدقهستانى (قوله بصاغة) اى نار تسقط من السماء او كل عذاب مهلك كما فى القاموس فيشمل الحر الشديد والبرد الشديد والفرق فى الماء والتردى من مكان عال كما فى الجناية وغيرها قهستانى (قوله لم يضمن) لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن هداية (قوله استحسانا) والقياس عدم الضمان مطلقا لان غصب الحر لا يتحقق الا ترى انه لو كان مكاتب صغيرا لا يضمن مع انه حريدا فهذا أولى والجواب ما اشار اليه وهو ان الضمان لا بالغصب بل بالاتلاف تسببا وقد ازال حفظ المولى فيضاف الاتلاف اليه اما المكاتب فهو فى يد نفسه ولو صغيرا ولذا لا يزوجه احد فهو كالحر الكبير اما الصبي فانه فى يد ولى ولذا يزوجه اه من الهداية والكفاية (قوله لموضع يغلب فيه الحمى والامراض) اى بأن كان المكان مخصوصا بذلك فيضمن لا بسبب العدوى لان القول به باطل بل لان الهواء بخلاق الله تعالى مؤثر فى بنى آدم وغيره كالغذاء برازية (قوله لهذه الاماكن) اى الغالب فيها الهلاك واللام بمعنى الى (قوله ضمن) لان المغصوب عجز عن حفظ نفسه بما صنع فيه عناية وكذا يضمن لو صنع بالمكاتب كذلك كما ذكره الزيلعى (قوله تخكم صغير ككبير مقيد) الاولى فى التعبير ان يقال تخكم كبير مقيد كصغير لان مسألة الصغير منصوطة فى المتون ومسألة الكبير ذكرها الشراح عن الامام المحبوبي وفى حاشية ابى السعود استشكل هذا العلامة المقدسى بقولهم لو كتف شخصا وقيدته والقاه فاكله السبع لاقصاص ولادية ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن الامام ان عليه الدية ولو ققط صبيا وألقاه فى الشمس او البرد حتى مات فعلى عاقلة الدية كذا فى الحافظة فليتأمل ولعل القول بالضمان فى الحر الكبير المقيد محمول على تلك الرواية اه ومثله فى حاشية الرملى

غصب صبيا فغاب عن يده حبس) الغاصب (حتى يحجى به او يعلم موته) خانية كما لو خدع امرأة رجل

حتى وقعت الفرقة بينهما فانه يجبس حتى يردّها او تموت ٥٤٨ خلاصة (أمر ختاناً ليختن صبياً ففعل)

واصل الاستشكال لصاحب المعراج حيث قال ويشكل على هذا ما لو حبس انساناً فمات منه من الجوع لا يضمن مع انه يحجز عن حفظ نفسه بما صنع حابسه اه اقول قد علمت ان مسألة الصبي على الاستحسان والحقواه الكبير فهو استحسان ايضاً وما أو ردد عليه مفرع على القياس والاستحسان راجح عليه وتلك الرواية موافقة للاستحسان فتدعي ترجيحها بذلك واما لو حبسه فمات جوعاً فعدم ضمانه قول الامام وقدمنا اول الجائيات ان عليه الفتوى وان الفرق هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان فلا يضاف للجاني بخلاف هذه الافعال فلا تشكل على مسئلتنا وانت على علم بأن العمل على ما في المتون والشروح فاغتم هذا التحرير (قوله حتى وقعت الفرقة بينهما) اي بالابدان رحمتي اي بحيث لا يعلم الزوج مكانها ومثله أقاربها فيما يظهر ط (قوله او تموت) اي أو يعلم موتها كما في المسئلة السابقة وفي نسخة او يموت اي الى ان يموت ط (قوله فعلى عاقلة الختان نصف دية الخ) اي لو حراً ولو عبداً يجب نصف القيمة او تمامها لان الموت حصل بغير اذن احدهما مأذون فيه وهو قطع التلغة والاخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان اما اذا برئ جعل قطع الجلدة وهو مأذون فيه كأن لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملاً وهو الدية من غير وعزا المسئلة الى الخانية والسراجية وذكر نظمها للعلامة الطرسوسي سؤالاً وجواباً (قوله فاعليه الخ) ما الاولى موصولة والثانية نافية بخلاف ما هو الشائع من زيادتها بعد اذا والمعنى ان الذي يجب عليه وقت عدم الموت يشتر اي ينصف بالموت (قوله ولم يكن منه تيسير) اما لو سيرها وهو بحيث يصرفها انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة جامع الفصولين (قوله وتماه في الخانية) ذكر عبارتها في المنع (قوله كصبي او دع عبداً) بالبناء للمجهول (قوله فقتله) اما لو جنى عليه فيما دون النفس كان ارشه في مال الصبي بالاجماع اتقاني (قوله ضمن عاقلة الصبي قيمته) تصریح بما افادته كاف التشبيه لكن المضمون في المشبه الدية وهنا القيمة وعبر في الهداية هنا بالدية ايضاً اعتماداً على ما مر ان دية العبد قيمته (قوله فان اودع طعاماً) اي مثلاً در منتقى (قوله بلا اذن وليه الخ) سيد كرمحترزه (قوله لانه سلطه عليه) اي وله تمكين غيره من استهلاكه لان عصمته حق مالكة بخلاف الادعى المملوك فعصمته لحق نفسه لاحق مولاه ولهذا بقي على اصل الحرية في حق الدم وليس لمولاه ولاية استهلاكه فلا يملك تمكين غيره منه أفاده في الشرع نبالية (قوله يضمن) اي في الحال وكذا لو اودع عبد محجور مالاً اي وقبل الوديعة بلا اذن مولاه اما لو كان مأذوناً او محجوراً ولكن قبلها بأذنه فاستهلكها لا يضمن في الحال بل بعد العتق ولو بالغا عاقلاً عندها وعند أبي يوسف يضمن في الحال ولو كانت الوديعة عبداً فجنى عليه في النفس او فيما دونها امر مولاه بالدفع او الفداء اجماعاً اتقاني (قوله وكذا الخلاف الخ) قال فخر الاسلام والاختلاف في الابداع والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد اتقاني (قوله ولو كان بأذن) اي لو كان اودع الطعام بأذن وليه او كان مأذوناً في التجارة ضمن اي في الحال وهذا محترز قوله المار بلا اذن وليه الخ (قوله بلا ودية) اي ونحوها بما فيه تسام (قوله ضمنه للحال) لانه مؤاخذ بافعاله درر (قوله على خلاف ما في المتن الخ)

الختان ذلك (فقطع حشفته ومات الصبي) من ذلك (فعلى عاقلة الختان نصف دية وان لم يمت فعلى عاقلة كلها) وقد تقدمت في باب ضمان الاجير وفي معاملة الوهبانية نظماً *

* ومن ذا الذي ان مات مجنبه فما عليه اذامات بالموت يشطر * (كمن حمل صبياً على دابة وقال امسكها لي فسقط الصبي ولم يكن منه تيسير فمات كان على عاقلة من حمله دية) اي دية الصبي (كان الصبي ممن يركب مثله اولاً) يركب وتماه في الخانية (كصبي اودع عبداً فقتله) اي قتل الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته (فان اودع طعاماً) بلا اذن وليه وليس مأذوناً له في التجارة (فأكله لم يضمن) لانه سلطه عليه وقال أبو يوسف والشافعي يضمن وكذا لو اودع عبد محجور مالاً فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند أبي يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف لو أعير او أقرض او لو كان بأذن او مأذوناً ضمن بالاجماع كما لو استهلك

الصبي مال الغير بلا ودية ضمنه للحال قلت وهذا كله لو الصبي عاقلاً والا فلا يضمن بالاجماع وتماه (أي) في الغاية والشرع نبالية عن الشلبي ومسكين على خلاف ما في المتن والهداية والزيلي فليحفظ

اى من ان الصبي الذى لا يعقل يضمن بالاجماع وذكر فى العناية وغيرها انه مذهب فخر الاسلام ذكره فى شرح الجامع وان غيره من شراح الجامع ذكروا انه لا يضمن بالاجماع قال ط فيحصل انهما طريقتان لاهل المذهب اهـ (تمة) * بي سقط من سطح أوفى ماء فأت فلو كان من يحفظ نفسه لاشئ على الابوين والا فليهما الكفارة لوفى حجرها وعلى احدها لوفى حجره كذا عن نصير وعن ابى القاسم لاشئ عايمهما الاتوبة والاستغفار واختيار ابى الليث انه لا كفارة على احدهما الا ان يسقط من يده وعليه الفتوى ظهيرية والله تعالى اعلم

باب القسامة

باب القسامة

هى لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص وسيأتى بيانه (ميت) حر ولو ذميا او مجنونا شرنبلا لية (به) جرح أو اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه أو عينه وجد فى محلة او) وجد (بدنه أو اكثره) من أى جانب كان (أو نصفه مع رأسه) والنص وان ورد فى البدن لكن لاكثر حكم الكل

لما كان امر القتل فى بعض الاحوال يؤول الى القسامة ذكرها فى آخر الديات فى باب على حدة عناية (قوله) هى لغة بمعنى القسم قال العلامة نوح اختلاف اهل اللغة فى القسامة قال بعضهم انها مصدر واختاره ابن الاثير فى نهايته حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد اقسام قسامة اذا حلف وقال بعضهم انها اسم مصدر واختاره المطرزي فى المغرب حيث قال القسم اليمين يقال اقسام بالله اقساما وقولهم حكم القاضى بالقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام واختار العيني فى شرح الكنز الاول واختار منلا مسكين الثانى اهـ ط (قوله بسبب مخصوص) وهو وجود القتل فى المحلة او ما فى معناها ما هو ملك لاحد أو فى يد احد (قوله وعدد مخصوص) وهو خمسون يمينا (قوله على شخص مخصوص) اى مخصوص النوع وهو الرجل الحر البالغ العاقل او المالك المكاتب ولو امرأة الحر ولو يدا مكاتب اذا وجد القتل فى محل مملوكه وهذا اشارة الى بعض الشروط (قوله على وجه مخصوص) اشارة الى باقى الشروط منها كون العدد خمسين وتكرار اليمين ان لم يتم العدد وقولهم فيها بالله ما قتلناه ولا عامنا له قاتلا وكونها بعد الدعوى والانكار وبعد طلبها اذا لوجب اليمين بدون ذلك وكون الميت من بنى آدم ووجود اثر القتل فيه وان لا يعلم قتله فقد تضمن ما ذكره بيان معنى القسامة وسببها وشرطها قال فى المنح وركنها اجراء اليمين المذكورة على لسانه وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلفوا والحبس الى الحلف ان أبوا ان ادعى الولي العمدة بالدية عند التناول ان ادعى الخطأ ومحاسنها خطر الدماء وصيانتها عن الاهدار وخلاص المتهم بالقتل عن القصاص ودليل شرعيتها الاحاديث الواردة فى الباب المذكورة فى الهداية وشرحها (قوله ميت) اى ولو حكما بأن وجد جريح فى محلة فنقل منها وبقي ذافراش حتى مات من الجراحة فان القسامة والدية على أهلها كسيأتى متنا (قوله حر) اما العبد ففيه القسامة والقيمة اذا وجد فى غير ملك سيده وكذا المدبروام الولد والمكاتب والمأذون المديون ولو فى ملكه فهدر الا فى المكاتب والمأذون المديون ففيهما القيمة على المولى لاعلى عاقلة حالة للغرماء فى المأذون وفى ثلاث سنين فى المكاتب كفى الشرنبلا لية عن البدائع وسيأتى فى الفروع آخر الباب (قوله ولو ذميا أو مجنونا) دخل فيه الذكر والانثى والكبير والصغير وخرج البهائم فلا شئ فيها كما سيأتى (قوله به جرح الخ) سيأتى محتراته متنا (قوله فى محلة) بالفتح المكان الذى ينزله القوم ط عن المصباح (قوله او نصفه مع رأسه) ولو مشقوقا باطول منح أى ومعه الرأس وأما اذا شق طولاً بدون رأسه أو شق الرأس معه فلا قسامة وهو الذى ذكره المصنف بعد فى متنه ط

حتى لو وجد اقل من نصفه
(ولو مع رأسه لا يلاؤدى
لتكرار القسامة في قتل
واحد وهو غير مشروع
ولم يعلم قتله) اذ لو علم
كان هو الخصم وسقطت
القسامة (وادعى عليه
القتل على اهلها) اى
الحلقة كلها (او) ادعى على
(بعضهم حلف خمسة
رجال منهم يختارهم الولي
بالله ما قتلناه ولا عامنا له
قتلا) بان يحلف كل منهم
بالله ما قتلنا ولا علمت له
قتلا (لا يحلف الولي)
وقال الشافعي ان كان ثمة
لوث استحلف الاولياء
خمسین يمينا أن اهل الحلقة
قتلوه ثم يقضى بالدية على
المدعى عليه وقضى مالك
بالقود لو الدعوى بالعمد
(ثم قضى على اهلها بالدية)
لا مطلقا بل (ان وقعت
الدعوى بقتل عمد وان)
وقعت الدعوى (بخطأ
فعلى) اى فيقضى بالدية
على (عواقبهم) كفى شرح
الجموع معزيا للذخيرة
والحانية ونقل ابن الكمال
عن البسوط ان في ظاهر
الرواية القسامة على
اهل الحلقة والدية على
عواقبهم

(قوله حتى لو وجد الخ) والاصل ان الموجود ان كان بحال لو وجد الباقي تجرى فيه القسامة
لا تجب في الموجود وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجب فيه القسامة تجب وصلاة الجنازة
في هذا الباب تنسحب على هذا الاصل هداية (قوله لا يلاؤدى لتكرار القسامة الخ) اى
والدية بأن وجد الاقل من بدنه مع رأسه في محل والباقي في محل آخر فانه اذا وجبت القسامة
والدية في الاقل لزم وجوبهما في الأكثر ايضا (قوله اذ لو علم) اى بالينة او الاقرار قهستاني
اى اقرار القاتل ولا بد ان تكون البينة من غير اهل الحلقة كسيأتي متنا ويأتي تمام الكلام
عليه (قوله وادعى عليه الخ) اشار الى ان من شروطها الدعوى من اولياء القتل اذ اليمين
لا تجب بدونها كفى الطورى وقدمناه وانظر ما الحكم اذا لم يكن له ولي هل يدعيها الامام ام لا
ثم رأيت منقولا عن شرح الحموى انه توقف في التخيير الآتى حيث لا ولي هل يتخير الامام الحسين
ام لا وقال فاي راجع (قوله او ادعى على بعضهم) ولو معينا بخلاف ما لو ادعى على واحد
من غيرهم فانها تسقط عنهم كيا تى متنا (قوله حلف خمسة رجال منهم الخ) خرج الصبي
والمرأة والعبد كالمحرر ويأتي وهذا ان طاب الولي التحليف كما قدمناه فله تركه وبه صرح الرملى
واذا تركه فهل يقضى له بالدية ام لا لانه لو حلفهم امكن ظهور القاتل لم أره فاي راجع وقال
الزيبلى وقوله يختارهم الولي نص على ان الخيار للولي لان اليمين حقه والظاهر انه يختار
من يهمله بالقتل واهل الخبرة بذلك او صالحى اهل الحلقة لما ان تحرزهم عن اليمين الكاذبة ابغ
فيظهر القاتل ولو اختار اعمى او محدودا في قذف جاز لانها يمين وليست بشهادة اه (قوله
بأن يحلف الخ) فهو من قيل تقابل الجمع بالجمع قهستاني فيحلف كل واحد على نفى قتله ونفى
علمه لاحتمال انه قتله وحده فيتجربا على يمينه بالله ما قتلناه يعنى جميعا ولا يعكس لانه اذا قتله
مع غيره كان قاتلا وفائدة قوله ولا علمنا له قتلا مع ان شهادة اهل الحلقة بالقتل على واحد منهم
او على غيرهم مردودة ان يقر الخالف على عبده فيقبل اقراره او يقر على غيره من غير اهل
الحلقة فيصدقه ولى المقتول فيسقط الحكم عن اهل الحلقة منح ملخصا وسيأتي انه لو كان احدهم
قال قتله يزيد يقول في حلفه ولا علمت له قاتلا غير زيد (قوله وقال الشافعي) اللوث ان يكون
علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر يشهد للمدعى من عداوة ظاهرة او يشهد عدل وجماعة
غير عدول ان اهل الحلقة قتله وحاصل مذهبه انه ان وجد ظاهر يشهد للمدعى فان حلف
انهم قتله خطأ فله الدية عليهم او عمدا فالقصاص في قول والدية في قول فان نكل
عن اليمين حلفوا فان حلفوا لاشئ عليهم والافعليهم القصاص في قول والدية في قول وان لم يكن
الظاهر شاهدا للمدعى حلف اهل الحلقة على ما قلنا حيث لا لوث فقوله كقولنا والاختلاف في
موضعين احدهما ان المدعى لا يحلف عندنا وعنده يحلف والثاني براءة اهل الحلقة في اليمين اه
من الكسفاية وغيرها وبيان الادلة في المطولات واللوث بفتح اللام وسكون الواو والثاء المثلثة
كما ضبطه ابن الملقن في لغات المنهاج (قوله وقضى مالك بالقود) اى على واحد يختاره المدعى
للقتل من بين المدعى عليهم غررا الافكار (قوله كفى شرح الجمع) وكذا في غرر الافكار
والشر نبالية عن البرهان معزيا للذخيرة والحانية ايضا (قوله ونقل ابن الكمال الخ) استدراك
على ما تقدم فان ابن الكمال لم يفصل بين العمد والخطأ بل قال ثم قضى على اهلها بديته

وتحملا العاقلة لانه ذكر في المبسوط الخ ثم فرق ابن الكمال بين العمد والخطأ في المسئلة الآتية كما سيذكره الشارح عنه فدل على انه أراد الاطلاق هنا وهكذا أطلق شراح الهداية وجوبها على العاقلة وقل في النهاية وغيرها وفي المبسوط ثم يقضى بالدية على عاقلة اهل المحلة في ثلاث سنين لان حالهم هناك من باشر القتل خطأ وإذا كانت الدية هناك على عاقلة في ثلاث سنين فهنا أولى وفي ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقبهم وعلى قول زفر كلاهما على العاقلة اهـ ما خصاقت ووجه الاولوية ان الموجود هنا مجرد دعوى اذ لم يثبت ان اهل المحلة قتلوه فهو أدنى حالا من حال من باشر القتل الخطأ عيانا فتحملة العاقلة بالاولى وان كانت الدعوى بقتل العمد لما قلنا من عدم الثبوت فلا ينافي ان العواقب لا تعقل العمد هذا ما ظهر لفهمي القاصر هذا وعبارات المتون مطابقة في ان القسامة والدية على اهل المحلة فلا بد من تخصيصها بدعوى العمد كما فعل المصنف أو تقدير مضاف اى على عاقلتهم كما فعل شراح الهداية ولا يخفى ان القاتل كواحد من العاقلة فيتحمل معهم كما سيأتى في محله فكذا هنا ولذا قل في البرازية عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم لان اهل المحلة قتلوه حكما فيكون كما لو قتلوه حقيقة (قوله اى في ثلاث سنين) أتى بلفظ أى لان ابن الكمال لم يذكره لكنه مذكور في المبسوط (قوله وكذا قيمة القن) أى اذا وجد في غير ملك سيده كما قدمناه ويأتى (قوله وان اراد الولى تكراره) أى على بعضهم كأن اختار الصاحء منهم مثلا ولا يتون خمسين لا يكرر عليهم بل يختار تمام الخمسين من الباقيين أفاده الاتفاقى (قوله حتى يحلف) أى أو يقر فيلزمه ما قرره وانما لم يحكم بمجرد النكول لان اليمين هنا نفس الحق تعظيما لامر الدم لا بدل عن الدية ولذا يجمع بينهما بخلاف اليمين في دعوى ائمال لانها بدل عنه ولذا تسقط بالاداء اتفاقا ما خصا وهذا اذا لم يدع على معين من غير اهل المحلة والافسانى حكمه (قوله على الوجه المذكور هنا) وهو بالله ما قتله الخ (قوله هذا) اى الحبس بالنكول (قوله اما في الخطأ الخ) اى لان موجه المالم فيقضى به عند النكول وهذا مخالف لمقتضى التعليل الذى ذكرناه قريبا تأمل (قوله معزى بالخانية) أقول هذا مذكور في الذخيرة وذكر عبارتها في المنح وعزاه القهستانى الى المجتبى والكرمانى وغيرها وأما الذى رأيته في الخانية فهو قوله فان امتنعوا عن اليمين حبسوا حتى يحلفوا اهـ ولم يفرق بين العمد والخطأ وهو ظاهر المتون (قوله أو عبده) أى في الخطأ أما العمد الموجب للقصاص فقد تقدم عدم قبوله على عبده سائحنا (قوله ولو على غيره) أى وليس من محله كما قدمناه عن المنح ويعلم مما يأتى (قوله سقط التحليف الخ) وكذا في اقراره على نفسه أو عبده فلو قال ولو أقر على نفسه أو عبده أو على غيره من غير محله وصدقه وله سقط التحليف عن اهل محله لكان احسن (قوله ولا قسامة على صبي الخ) لانهم ليسوا من اهل النصرة وانما هم اتباع والنصرة لا تكون بالاتباع واليمين على اهل النصرة ولان الصبي والمجنون ليسا من اهل القول الصحيح واليمين قول اهـ زيلعى أقول والمراد انهم لا يدخلون مع اهل المحلة في قسامة قتلها فلا ينافى ما سيأتى متنا من وجوب القسامة على المرأة لو وجد القتل في قرية لها أو لا ما ذكره الطورى عن البدائع من وجوبها على مكاتب وجد القتل في داره وان حلف يجب الاقل من قيمته ومن الدية اهـ وأما

أى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن تؤخذ في ثلاث سنين شرنبالية (وان يتم العدد ككرر الحلف عليهم ليم خمسين يمينا وان تم) العدد (وأراد الولى تكراره لا ومن نكل منهم حبس حتى يحلف) على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد اما في الخطأ فيقضى بالدية على عاقلتهم ولا يحبسون ابن كمال معزى بالخانية ولو أقر على نفسه أو عبده قبل اقراره ولو على غيره فصدقه الولى سقط التحليف عن اهل المحلة (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولادية في ميت لا أثر به) لانه ليس بقتيل لان القتل عرفا هو فائت الحياة بسبب مباشرة الحى

لو وجد في دار المأذون في الولوالجية ان الاستحسان ان تجب القسامة على المولى ويخير بين
الدفع والفداء لان العبد لو أقرب بالجناية الخطأ لا يصح اقراره فلا يحلف اهـ (قوله) وانه مات
حتف انهـ (الموال للجل في الهمة مكسورة والضمير للميت الذي لا أثر به اهرحـ (قوله) والغرامة
اي الدية تتبع فعل العبد اي ولم يوجد فعله وكذا القسامة انما تجب على اهل المحلة لاحتمال
القتل منهم ولم يحتمل لعدم اثره فلا تجب اتقاني (قوله) او يسيل دمـ (عطف على لا اثر به
اهرحـ (قوله) من فمهـ (كذا في الهداية وغيرها وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الرأس
فان علا من الجوف فقتل قهستاني واتقاني عن فخر الاسلامـ (قوله) بلا فعل أحدـ (فانه قد يخرج
من الفم أو الانف لرعاف ومن الدبر لعل في الباطن أو أكل ما لا يوافق ومن الاحليل لعرق انفجر في الباطن أو ضعف الكلبي أو الكبد أو شدة الجوف أفاده الاتقاني
وعلم منه انه بالاولى لو علم موته بحرق أو سقوط من سطح أو في ماء بلا فعل أحد فلا قسامة
ولادية لان الشرط ان لا يحال القتل على سبب ظاهر قوى يمنع وجوبها كما في الخيرية
(قوله) بخلاف الاذن والعينـ (فانه دلالة القتل ظاهرا لانه لا يخرج منهما عادة البفعل حادث
اتقاني (قوله) او نصف منهـ (بالجر عطفا على ميت كما أشار اليه الشارح أفاده حـ (قوله)
ولو معهـ (اي مع الاقلـ (قوله) لما مرـ (من قوله) لتلايؤدي لتكرار القسامة في قتل واحد
(قوله) وجبت القسامة والديةـ (اي على اهل المحلة لان الظاهر ان تمام الحلق يتفصل حيوان
كان ناقص الحلق فلا شئ عليهم لانه يتفصل ميتا هداية (قوله) وفي الظهيرية ما يخالفهـ (ونصها
والجنيين اذا وجد قتلا في المحلة فلا قسامة ولادية اهـ اقول والاول هو المذكور في الشروح
والهداية والمثلث والوقاية والدرر وغيرها (قوله) كان ابراء منه لاهل المحلةـ (لانهم لا يغرمون
بمجرد ظهور القتل فيهم بل بدعوى المولى فاذا ادعى على غيرهم امتنع دعواه عليهم لفقد شرطه
اهـ ط عن الشعبي وكالحجة الملك كما سنده عن التارخانية (قوله) وسقطت القسامة عنهمـ (وكذا لو ادعى
أحد الاولياء ذلك وباقيهم حاضر ساكت ولو غائبا لا مال يمكن المدعى وكبلا عنه فيها ولو قل احدهم قتله زيد وآخر عمرو وآخر قال لا عرفه فلا
تكاذب وسقطت سأمحاني عن الزاهدي ولم يذكر حكم المدعى عليه وبيانه ما ذكره الاتقاني انه ان برهن
المولى فيها والاستحلف المدعى عليه يمينا واحدة فان حلف برى والا فان كانت الدعوى في المال
اي القتل خطأ ثبت وان في القصاص حبس حتى يقرأ او يحلف او يموت جوعا عنده
وقلا يلزمه الارش اهـ ملخصا وتامه فيه (قوله) لا تسقطـ (اي في ظاهر الرواية مواهب
لان الشارع اوجبها ابتداء على اهل المحلة فتعيينه واحدا منهم لا ينافي ما شرعه الشارع
فتثبت القسامة والدية على اهل المحلة كفاية (قوله) وقيل تسقطـ (وهو رواية عن ابي يوسف
في غير رواية الاصول ان القسامة والدية تسقط عن الباقي من اهل المحلة ويقال للمولى
ألك بينة فان قل لا يستحلف المدعى عليه يمينا واحدة وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة
مثله زيلعي (قوله) فديته على عاقلةـ (اي تجب القسامة فاذا حلف فالدية على عاقلة
ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك معروف أو لا يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك فعليه القسامة

وانه مات حتف نفسه والغرامة تتبع فعل العبد (او يسيل دم من فمه أو) انه ودبره او ذكره (لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل أحد بخلاف الاذن والعين (ونصف منه) اي ولا قسامة في نصف ميت (شق طولاً أو اقل منه) اي من نصفه (ولو معه الرأس) لما مر (أو على رقبته) أي الميت (حية ملتوية) لان الظاهر انه مات بها برازية (ومتم خلقه ككبير) أي وجد سقط تمام الحلقة به أثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظهيرية ما يخالفه (فان ادعى المولى على واحد من غيرهم) كان ابراء منه لاهل المحلة (وسقطت) القسامة عنهم (و) ان ادعى المولى (على معين منهم لا) تسقط وقيل تسقط (قتل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلة) دون اهل المحلة

لانه في يده فصار كانه في داره (ولو اجتمع) ٥٥٣ فيها (سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم)

عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها محتفيا وبه جزم في الجوهره وان لم يكن معها احد فالدية والقسامة على اهل المحلة التي فيها القتل على الدابة (وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين) او قيلتين (فعلى اقربهما) لما روى انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد الى احدهما اقرب بشبر فقتل عليها بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيد الدابة اتفاقا قهستاني (بشرط سماع الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه وعبارة البرجندی نقلا عن الكافي يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير في النصرة (والا) بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت (لا) تلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديرا (ويراعى حال المكان الذي وحد فيه القتل فان كان مملوكا

والدية قهستاني وعلى الاول مشى المصنف حيث قال وان تكن ملكا لهم وحينئذ فالفرق بين الدابة والدار حيث تجب الدية على مالكها دون ساكنها كما سيأتي ان الدار لا تنقطع يد مالكها عنها في الرأي والتدبير وان أجبرها بخلاف الدابة فان التصرف فيها لذى اليد (قوله لانه في يده) الضمير الاول للقتيل والثاني للسائق وكذا قوله فصار كانه في داره (قوله فالدية عليهم جميعا) اى على عواقلهم والقسامة عليهم عناية (قوله وان لم تكن ملكا لهم) ان وصاية اى سواء كانت ملكا لهم او لا وينظر فيما لو كان المالك احدهم بان كان هو السائق مثلا والقائد او الراكب اجنبي او بالعكس والاطلاق يشمل هذه الصور ويدل عليه ما ذكره الاتفاقى لو وجد القتل في سفينة فالدية على من فيها من مالك وراكب لانها تنقل وتحول فالضمان فيها بثبوت اليد لا بالنصرة كالدية اه افاده سعدى (قوله عملا بيدهم) اشارة الى الفرق المار بين الدابة والدار (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق فينبغى ان يكون القائد والراكب مثله ويشير اليه ما في الحموى عن الرمز حملوا جنازة ظاهرة فاذا هو قتل لاشئ فيه ابو السعود (قوله وبه جزم في الجوهره) لكن في الكفاية انه رواية عن ابى يوسف في غير رواية الاصول (قوله وان مرت دابة) اى ولم يكن معها احد مسكين اذ لو معها سائق او نحوه فقد مر آفا (قوله او قيلتين) او سكتين او محلتين قهستاني (قوله فعلى اقربهما) اى من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والافعلى مالكة قهستاني ويأتى قريبا وقال وفيه اشعار بانه لو وجد بين ارض قرية وبيوت قرية فعلى الاقرب (قوله ولو استويا فعليهما) فلو كان في احدى القريتين الف رجل وفي الاخرى اقل فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف ط عن الهندية اقول وقد علمت ان من الشروط الدعوى من الولي فاذا ادعى على احدها دون الاخرى كيف الحكم والذي يظهر لي بحثا انه لو ادعى على احدى المستويتين لا تسقط القسامة عن الاخرى لان الوجوب عليهما فهو كما لو ادعى على معين من اهل محلة واما لو ادعى على البعدى فهو ابراء منه للقربى لان اصل الوجوب عليهما وحدها كما لو ادعى على واحد من غير اهل المحلة وليراجع (قوله وقيد الدابة اتفاقا) فالحكم كذلك لو وجد طريقا بينهما ط (قوله بشرط سماع الصوت منهم) عبر عنه الزيلعي وصاحب الهداية بقتل لكن جزم به في الحائية والولولجية وتبعهما ابن كمال وصاحب الدرر وجعله متنا كالمصنف وكذا في المواهب ووجه ظاهر ومفاده انه ان لم يسمع منه الصوت فدمه هدر لكن هذا اذا لم يكن المكان مملوكا او عليه يد خاصة او عامة كما يأتى تقريره (قوله هكذا عبارة الزيلعي) اى على ما في بعض النسخ وفي بعضها مثل ما في الدرر ويمكن ارجاع الكل الى معنى واحد فقوله منهم صلة سماع وقوله منه حال من الصوت وهو معنى ما في الكافي على ان الغالب انه اذا كان بحيث يسمعون صوته فهو يسمع صوتهم لكن لما كان مدار الضمان على نسبة التقصير اليهم بعدم اغائته كان الملحوظ سماعهم صوته لا بالعكس فأورد الشارح عبارة الدرر وغيره البيان المراد في كلام المصنف فتدبر (قوله لا يسمعون) كذا فيما رأيت من النسخ والصواب اسقاط لا ليناسب التعليل (قوله وكذا لو موقوفا على ارباب معلومين) اى يجب القسامة والدية عليهم كما سيأتي (قوله على ارباب معلومين) خرج به غير المعلومين كالوقوف

يجب القسامة على الملاك والدية على عاقلتهم (وكذا لو موقوفا على ارباب معلومين)

لأن العبرة للملك والولاية كما افاده المصنف مستندا للولوية **قوله** ٥٥٤ والبرازية قلت وسيجيء التصريح به

على الفقهاء والمساكين فندية في بيت المال كما سيأتي عن المصنف بخا **(قوله** لأن العبرة للملك والولاية) فيه ان الولاية في الوقف لو اقفه او لمن جعلها له لا للموقوف عليهم **(قوله** وحينئذ) أى حين اذا كانت الدية في المملوك والموقوف الخاص على اربابه فلا عبرة للقرب المشروط بسماع الصوت الا في مباح لملك عليه لاحد ولا يدأى يد خصوص ودخل تحت ذلك المباح شيان المنفعة التي لا يتنفع بها احد والفلاة المتنفع بها التي في أيدي المسلمين ففيهما يعتبر القرب بأن ينظر الى اقرب موضع يسمع منه الصوت فتجب القسامة على اهله فان لم يسمع منه الصوت فن كان في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال كما يذكره المصنف قريبا والا فهدر كما فهم من قول المصنف بشرط سماع الصوت كما قررناه وهذا ما نقله ط عن الهندية عن المحيط من ان القليل اذا وجد في فلاة فان مملوكة فالقسامة والدية على المالك وقيسته والا فان كان يسمع منه الصوت من مصر اى مثلا فعليهم القسامة والا فان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش وانكلا فالدية في بيت المال والا فهدر اه مدخلا وعلى هذا فقول الخانية ولو في موضع مباح الا انه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال محمول على ما اذا لم يكن بقربه مصر او قرية يسمع منه الصوت بدليل انه في الخانية جزم باشتراط السماع اولا كما قدمناه عنه والحاصل ان المعتبر أو لاهو الملك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة * (تأنيه) * قال في الترخاينه وان لم تكن الارض ملكا وكان يسمع منه الصوت فعلى اقرب القبائل من المصر الى ذلك الموضع اه فأفاد ان القسامة ليست على جميع اهل المصر بل على اقرب قبيلة منها الى ذلك الموضع فليحفظ **(قوله** ولو جماعة يحصون) اى لو كان لواحد أو جماعة يحصون كالموقوف على معلومين **(قوله** لكن سيجي) اى في المتن قريبا **(قوله** فتأمل) اشار به الى امكان الجمع بأن يحمل قول البدائع ولادية على احد اى من الناس اه ح اى فلا يتنافى وجوبها في بيت المال ولكن هذا حيث لا قرب والا فوجوب على من يسمع الصوت كما علمت **(قوله** فايحذر) أقول تحريره ان فيه خلافا فان ما عراه القهستاني الى الكرمانى من انه ليس على الغاصب دية هو المذكور في شروح الهداية عند قوله الآتى وان بيعت ولم تقبض وقال الزيلعي هناك بخلاف ما اذا كانت الدار ودبة اى حيث يضمن المالك لان هذا الضمان ضمان ترك الحفظ وهو انما يجب على من كان قادرا على الحفظ وهو من له يد اصاله لا يد نيابة ويد المودع يد نيابة وكذا المستعير والمرتهن وكذا الغاصب لان يده يد امانة لان العقار لا يضمن بالغصب عندنا ذكره في النهاية وذكر في الهداية ما يدل على ان الضمان على الغاصب اه اى بناء على القول بأن الغصب يتحقق في العقار ورجحه غير واحد من أئمتنا منيع **(قوله** وان مباحا الخ) اى ولا يسمع منه الصوت كما قدمناه **(قوله** لما ذكرنا الخ) هذا ذكره الولوالجي تعليلا لقوله قبله وانما تجب الدية والقسامة على اقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت لكنه فصل بين التعليل والمعلل بما ذكره المصنف متنا من قوله ويراعى حال المكان الخ فظن الشارح انه تعليل لك وليس كذلك ما علمت من ان محل الوجوب هنا على بيت المال اذا كان بعيدا عن العمران لا يسمع منه الصوت **(قوله** ليس صاحب الارض منها) مفهومه انه لو كان منها دخلوا معه اذا كانوا عاقلته تأمل **(قوله** فهذا صريح الخ) لاحاجة اليه مع ما قدمه من

في المتن تبعا للدور وغيرها وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لملك لاحد ولا يد والا فعلى ذى الملك واليد والمراد بالولاية واليد الخصوص ولو لجماعة يحصون فلولامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بدائع لكن سيجي وجوبا في بيت المال فتأمل والمراد باليد ايضا المحقة بما الاراضى التي لها مالك اخذها وال ظلما فيبغى ان يكون القليل فيها هدر اى لانه ليس على الغاصب دية قهستاني عن الكرمانى فليحذر (وان مباحا لكنه في أيدي المسلمين تجب الدية في بيت المال) لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه الغوث كذا في الولوالجية وفيها (ولو وجد) قليل (في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها) اى من اهل القرية (ففى عليه) على رب الارض (لأعلى اهلهما) اى القرية لأن العبرة للملك والولاية اه تأت فهذه اصريح في ان القرب انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة للملك ولا موقوفة

لأن تديره لأربابه وسيجي
متنا فنبه (وان وجد في
دار انسان فعليه القسامة)
ولو عاقلته حضورا دخاوا
في القسامة ايضا خلافا لابن
يوسف ماتقي (والدية على
عاقلته) ان ثبت انها له
بالحجة كما سيجي وكان له
عاقة والا ف عليه (وهي)
اي الدية والقسامة (على
اهل الحطة) الذين خط
لهم الامام اول الفتح ولو
بقي منهم واحد (دون
السكان والمشتري) وقال
ابو يوسف كلهم مشتركون
(فان باع كلهم فعلى المشتري)
بالاجماع (وان وجد في
دار بين قوم لبعض اكثر
فهي على) عدد (الرأس)
كالشفعة (وان بيعت ولم
تقبض) حتى وجد فيها قبيل
(فعلى عاقة البائع وفي
البيع بخيار على عاقة
ذي اليد) خلافا لهما
(ولا تعقل عاقة حتى يشهد
الشهود انها) اي الدار
التي فيها قبيل (لذى اليد)
ولو هو القتل كما سيجي
ولا يكفي مجرد اليد حتى
لو كان به لم تد عاقلته ولا
نفسه درر معللا بأنه لا
يمكن الايجاب على الورثة
للورثة لكن فيه بحث لما
تقرر ان الدية للمقتول

قوله وحينئذ فلا عبرة للقربط (قوله لان تديره الخ) علة لمحدوف تقديره والا فعلى المالك
وذى الولاية لان الخ ط (قوله فعليه القسامة) فتكرر عليه الأيمان ولو الحجة ولو الدار
معاقة لاحد فيها طورى وهذا اذا ادعى ولى القتل القتل على صاحب الدار فلو ادعى على
آخر فلا قسامة ولا دية على رب الدار تارخانية (قوله ولو عاقلته حضورا) اي في بلده كفى
الشر بنالاية عن البرهان (قوله خلافا لابن يوسف) حيث قال لا يدخلون معه لأنه لا ولاية
لغيره على داره ولهما أنه لما اجتمعوا للحفظ والتناصر ثبت لهم ولاية حفظ الدار بحفظ
صاحبها بخلاف ما اذا كانوا غيبا ولو الحية (قوله اي الدية والقسامة) الاولى الاقتصار على
القسامة مراعاة لافراد الضمير ولان الدية على عاقة اهل الحطة كفى العناية وغيرها وفي
الشر بنالاية ينبغي التفصيل كما تقدم في المحلة فتجب الدية في دعوى العمدة عليهم وفي الخطأ على
عاقلته اه واعترضه ابو السعود بأن التفصيل خلاف ظاهر الرواية كما مر (قوله على اهل
الحطة) بالكسر هي ما اختطه الامام اي افرزه وميزه من اراض وأعطاء لاحد كما في الطلبة
قهستاني (قوله دون السكان) كالمتأجرين والمستعيرين كالقسامة على اربابها وان كانوا
غيبا تارخانية وكالمشتريين الذين يملكون بالهبة او المهر او الوصية او غيره من اسباب الملك
وان كانوا يقبضونها قهستاني (قوله فان باع كلهم فعلى المشتري) اي دون السكان والحاصل
انه اذا كان في محلة املاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لأنه
انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها املاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان
سكان فلا شيء عليهم وهذا كله عندها وأما عند ابى يوسف فالثلاثة سواء في وجوب القسامة
وتمامه في شرح الطحاوى قيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فعلى المشتري لان التدبير اليهم كما
اشير اليه في الكرماني قهستاني وقيد بالمحلة لانه لو وجد قبيل في دار بين مشتري وخطة فانهما
متساويان في القسامة والدية بالاجماع وتمامه في العناية (قوله فهي على عدد الرأس) فان
كان نصفها لزيد وعشرها لعمرو والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلته اثلاثا
متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك
قهستاني (قوله فعلى عاقة البائع) اي فالدية على عاقة البائع هكذا قاله الشراح وفي المنح
اي الدية والقسامة اه اقول الظاهر انه يجري فيه التفصيل المار وهو ان العاقلته ان كانوا
حضورا دخلوا معه في القسامة والا فلا تأمل (قوله خلافا لهما) حيث قالوا ان لم يكن فيه
خيار فعلى عاقلته المشتري وان كان فعلى عاقلته من يصير له سواء كان الخيار للبائع او المشتري
ابن كمال فالحاصل انه اعتبر اليد وهما اعتبر الملك ان وجد والا توقف على قرار الملك كفاية
(قوله ولا تعقل عاقة الخ) اي اذا أنكرت العاقلته كون الدار لذى اليد وقالوا انها ودعة او
مستعارة او مستأجرة غناية (قوله ولا يكفي مجرد اليد) لان الظاهر لا يصلح حجة الاستحقاق
ويصلح للدفع (قوله حتى لو كان به) اي بمجرد اليد اه (قوله ولا نفسه) بالرفع عطف على
عاقلته فافهم (قوله درر الخ) عبارة الدرر وتدعى عاقلته اذا ثبت انها له بالحجة وهذا اذا كان له
عاقة والا فعليه كما مر مرارا لا بمجرد اليد حتى لو كان به لا تدعى عاقلته ولا نفسه اه فقوله
ولا نفسه معناه ولا يدعى هو حيث لا عاقلته والحاصل انه اذا كانت دار في يد رجل ووجد فيها

قتيل سواء كان القتل ذا اليد او غيره فلا تجب بمجرد اليد دية القتل في صورتين لاعلى عاقلة ذى اليد ان كان له عاقلة ولاعلى نفسه ان لم يكن له عاقلة وانما تجب الدية اذا ثبت انها لذي اليد فاذا ثبت انها له فان كان القتل غيره فالدية على عاقلة رب الدار او على نفسه ان لم تكن له عاقلة وان كان القتل هورب الدار فهي مسئلة خلافية سيذكرها المصنف بعد فعند الامام دية على عاقلة ورثته وعندها لاشئ فيه لانه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة ولل امام ان الدية للمقتول والورثة يخفونهم فالاجاب عليهم له الالههم لكن يرد عليه انه اذا لم تكن له عاقلة ولا لورثته لايدى هو لنفسه فلايدى له غيره بالاولى هذا تقرير مراد الشارح في هذا المحل ولكن تعبيره عنه غير محدد فتدبر وياتى تمام الكلام على المسئلة الخلافية في محله **(قوله)** فالقسامة والدية الخ الظاهر ان الدية انما وجبت ايضا عليهم لا على عاقلتهم لعدم حضور العاقلة فلايتأتى التفصيل المار في الدار تأمل **(قوله)** على من فيها الخ يشمل اربابها حتى تجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمدها والمالك في ذلك وغير المالك سواء هداية **(قوله)** اتفاقا الخ هذا على ماروى عن ابى يوسف ظاهرا لانه يجعل السكان والمالك في القتل الموجود في المحلة سواء وكذا هنا واما عندهما ففي المحلة السكان لا يشاركون المالك لان تدبير المحلة الى المالك دون السكان وفي السفينة هم في تدبيرها سواء لانها تنقل فالمعتبر فيها اليد دون المالك كالدابة وهم في اليد عليها سواء بخلاف المحلة والدار لانها لا تنقل كفاية **(قوله)** وفي مسجد محلة) ومثله مسجد القبيلة قل في التارخانية عن المتقي ان كان في مسجد لقبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان لا يعلم لمن المسجد وانما يصلى فيه غرباء فان كان يعلم الذى اشتراه وبناء كان على عاقلته القسامة والدية وان كان لا يعرف الذى بناء كان على اقرب الدور منه وان كان في درب غير نافذ ومصلاه واحد كان على عاقلة اصحاب الدور الذين في الدرب واذا وجد القتل في قبيلة فيها عدة مساجد فهو على القبيلة وان لم تكن قبيلة فهو على اصحاب المحلة واهل كل مسجد محله اه **(قوله)** الخاص باهلها وهو غير النافذ كما يعلم من قوله في الشارع الاعظم هو النافذ **(قوله)** وقد حققه ابن كمال الخ اعلم ان ملا خسرو رحمه الله تعالى قسم في الدرر الطريق الى قسمين خاص وهو غير النافذ وعام وهو النافذ وهو قسمان ايضا شارع المحلة وهو ما يكون المرور فيه اكثرها لاهلها وقد يكون لغيرهم ايضا والشارع الاعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية واقره المصنف في المنح ونازعه ابن كمال وكذا الشرنبلالى بانه غير مسلم بل الحمل الصحيح ان يراد بشارع المحلة الخاص باهلها وهو ما ليس نافذا لان لزوم القسامة والدية باعتبار ترك التدبير والحفظ ولا يكون الامع الخصوص بالتصرف في المحل ولذا قال في البدائع ولاقسامة في قتل يوجد في مسجد الجامع ولا في شوارع العامة وجسورها لانه لم يوجد الملك ولا بد الخصوص اه وبه تعلم ما في قول الشارح وقد حققه ملا خسرو **(قوله)** والجامع) هذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته قهستاني وفي التارخانية عن المتقي وجد في المسجد الجامع ولا يدري قتله اوزحمه الناس يوم الجمعة فقتلوه ولا يدري من هو فعلى بيت المال كما يكون على اهل المحلة لو وجد فيها وكذلك لو قتل رجل بالسيف ولا يدري من هو فعلى بيت المال

حتى يقضى منه ديونه وان لم يبق للورثة شئ ثم الورثة يخلفه ن فيكون الايجاب على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو لا يدى لنفسه فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل **(وان)** وجد **(في الفلك)** فالقسامة والدية درر **(على من فيها من الركاب والملاحين)** اتفاقا لانه في أيديهم كالدابة وكذا العجلة **(حكمها كفلك وفي مسجد محلة وشارعها)** الخاص باهلها كما افاده ابن كمال يستند للبدائع وقد حققه من لا خسرو واقره المصنف **(على اهلها وسوق مملوك على الملاك)** وعند ابى يوسف على السكان ملتي **(وفي غيره)** اى غير المملوك **(والشارع الاعظم)** هو النافذ **(والسجن والجامع)** وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون

س قول المحشى قوله وقد حققه ابن كمال لعل صوابه كما افاده ابن كمال الخ اى كابدل عليه كلامه آخر لقوله فليفهم

(للقسامة) ولادية على احد ابن كمال (و) انما (الدية على بيت المال) لان الغرم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على بيت المال (ان كان نائيا) اى بعيدا ٥٥٧ (عن المحلات والا) يكن نائيا بل قريبا منها (فعلى اقرب المحلات

(قوله لاقسامة) لان هذا امر يقع في الليل عادة ولا يكون هناك احد يحفظه والقسامة تجرى في موضع يتوهم وجود من يعرف قتله أو فاده الاتقاني (قوله وانما الدية على بيت المال) وتؤخذ في ثلاث سنين لان حكم الدية التأجيل كما في العاقلة فكذلك غيرهم ألا ترى انها تؤخذ من مال انقر بقتل الخطأ في ثلاث سنين اه اختيار (قوله لان الغرم بالغنم) اى لما كان عامة المسلمين هم المنتفعون بالمسجد الجامع والسجن والشارع الاعظم كان الغرم عليهم في دفع من مالهم الموضوع لهم في بيته ط (قوله فيما ذكر) يشمل الشارع الاعظم السجن والجامع والذي رأيت في شروح الهداية ذكر هذا القيد أعنى قوله اذا كان نائيا في السوق الغير المملوك والظاهر الاطلاق لما تقدم من انه لو وجد في فلاة غير مملوكة فالمعتبر القرب لكن في الطورى عن المتقى ولو وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس فالدية في بيت المال من غير قسامة اه فان المسجد الحرام غير ناء عن المحلات وكذا السجن عادة فليأمل (قوله بل قريبا منها) الظاهر ان المعتبر فيه سماع الصوت (قوله وكذا في السوق النائي الخ) استثناء في المعنى من قوله اذا كان نائيا اى ان الدية على بيت المال في السوق النائي الا اذا كان فيها من يسكنها ليلا الخ وأفاد انه لا عبرة بسكنى النهار تأمل والسوق مؤنثة وتذكر كما في القاموس (قوله موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسامة والدية ط (قوله معزيا للنهاية) وعزاه فيها الى مبسوط فخر الاسلام ومثله في الكفاية والمعراج وعزاه الاتقاني الى شرح الكافي (قوله قلت وبه) اى بما فى المتن من الوجوب على اقرب المحلات اقول وهو الموافق لما تقدم تقريره من ان المعتبر اولا الملك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة (قوله في برية) اى غير مملوكة ولا قرية من قرية او نحوها كما يعلم متابعه وغير منتفع بها العامة المسلمين والا فعلى بيت المال كما مر (قوله او وسط الفرات) ليس بقيد بل المراد مروءه في نهر كبير احترازا عن الصغير وعما لو كان محتبسا في الشط ومربوطا او ملقى على الشط افاده ابن كمال وغيره ويعلم متابعه (قوله ابن كمال) وتام عبارته بخلاف ما اذا كان موضع انبعائه في دار الحرب لانه يحتمل ان يكون قتل اهل الحرب اه وعزاه الى الكرخى جازما به ولم يعبر عنه بقيل كما فعل الشارح وكذا جزم به القهستانی وعزاه شراح الهداية الى مبسوط شيخ الاسلام وغيره لكن قال العلامة الاتقاني انه ليس بشئ لانه خلاف مانص عليه محمد في الاصل والجامع الصغير والطحاوى وغيره حيث لم يعتبروا ذلك ولان الفرات ونحوه ليس في ولاية احد فلم يلزم حفظه على احد والا لزم اعتبار ذلك في المفازة البعيدة ايضا لانه قليل المسلمين لاحالة اه ملخصا قلت والمراد بموضع انبعائه موضع انفجاره ونبعه (قوله على اهله) اى تجب القسامة والدية عليهم هداية اى على عاقبتهم اتقاني تأمل (قوله او وفقا لاحد) اى لارباب معلومين (قوله فعلى اقرب المواضع الخ) عبارة الامام محمد كما نقله الاتقاني فعلى اقرب القبائل الى ذلك الموضع من المصر القسامة والدية اه والظاهر ان القرية كذلك لو فيها قبائل والا فاقرب

به (ولو كانت البرية مملوكة) او وفقا (لاحد) كما مر وسيجي (او كانت قريبة من القرية) او الاخبية او الفسطاط بحيث يسمع منه الصوت (تجب على المالك) او ذى اليد (او على اهل القرية) او اقرب الاخبية زيلجى (ولو محتبسا بالشط) او بالجزيرة او مربوطا او ملقى على الشط (فعلى اقرب) المواضع اليه من القرى والامصار زاد في الحانية

اليوت وفي البرازية سئل محمد فيما وجد بين قريتين هل القرب معتبر بالحيطان او الاراضى قال الاراضى ليست فى ملكهم وانما تنسب اليهم كاتنسب الصحارى فعلى أقربهما بيوتاه (قوله والاراضى) اى المملوكة لان حكمها حكم البنيان يجب على اهلها حفظها وحفظ ما قرب اليها رحمتى (قوله والا لا) اى وان لم يصل الصوت لا يجب على اهل الارض والقرى بل ينظر ان وجد القتل فى موضع يدفع به العامة فى بيت المال والافهدر كامر (قوله وان التقى قوم بالسيوف الخ) هذا اذا اقتتلوا عصبية والا فلا شئ فيه كما يأتى آخر الباب مع الفرق بينهما (قوله على أولئك) اى القوم كان التعبير به كما فى الملقى اظهر (قوله منهم) اى القوم (قوله حتى يبرهن) اى باقامة شاهدين من غير اهل الحلة لانهم كياتى قريبا (قوله لان بمجرد الخ) علة لقوله ولاعلى أولئك (قوله لان قوله حجة عليه) لان دعواه تضمنت براءة اهل الحلة (قوله حلف بالله الخ) يعنى لا يسقط اليمين عنه بقوله قتله فلان غاية ما فى الباب انه استثنى عن يمينه وهذا لا ينافى ان يكون المقر شريكا فى القتل او ان يكون غيره شريكا معه فاذا كان كذلك يحلف على انه ما قتله ولا عرف له قاتلا غير فلان غاية (قوله ولا يقبل الخ) اشار الى انه ليست فائدة الاستثناء بقول قوله على زيد (قوله وبطل الخ) اى اذا ادعى الولي على رجل من غير اهل الحلة وشهد اثنان منهم عليه لم يقبل عنده وقالوا تقبل لانهم كانوا بعرضية ان يصيروا خصماء وقد بطل ذلك بدعواه على غيرهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبلها وله انهم جعلوا خصماء تقديره لانزلهم قاتلين للتقصير الصادر منهم وان خرجوا من جملة الخصوم فلا تقبل كالوصى اذا خرج من الوصاية ببلوغ الغلام او بالعزل وتماه فى العناية وغيرها واما لو ادعى الولي على واحد منهم بعينه لم يقبل شهادتهما عليه اجماعا كما فى الملقى لان الخصومة قائمة مع الكل لان القسامة لم تسقط عنهم قال فى الحيرية الا فى رواية ضعيفة عن ابى يوسف لا يعمل بها * (تنبيه) نقل الحموى عن المقدسى انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتبردين يتجاسر على قتل الانفس فى المحلات الحالية عن غير اهلها معتمدا على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغى الفتوى على قولهما لاسيما والاحكام تختلف باختلاف الايام وقد خير المفتى اذا كان صاحبان متفقين وتماه فى حاشية الرحمتى ونقله السائحانى اقول لكن فى تصحيح العلامة قاسم ان الصحيح قول الامام على ان الضرر المذكور موجود فى المسئلة الثانية ايضا وقد عادت الاتفاق فيها الا فى رواية ضعيفة نعم القلب يميل الى ما ذكره ولكن اتبع انقل اسم (قوله ومن جرح فى حى) يعنى ولم يعلم الجراح والا فلا قسامة بل فيه القصاص على الجراح او الدية على عاقلة غناية (قوله فبقي ذافراش) اشار الى انه صار ذافراش حين جرح فلو كان صحيحا بحيث يجيى ويذهب فلا ضمان فيه بالاتفاق كما فى الغناية (قوله فالدية والقسامة على ذلك الحى) لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا ولهذا وجب القصاص وتماه فى الغناية (قوله خلافا لابي يوسف) اى قال لاضمان ولا قسامة لان ما حصل فى ذلك الحى مادون النفس ولا قسامة فيه فصار كما اذا لم يكن ذافراش شربلاية (قوله فلو معه) اى مع رجل (قوله به رفق) هو بقية الروح اتقانى فلو كان بذهب

والاراضى واقره المصنف (اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا) كامر (وان التقى قوم بالسيوف فأجلوا) اى تفرقوا (عن قتل فعلى اهل الحلة) لان حفظها عليهم (الا ان يدعى الولي على أولئك او) يدعى (على) بعض (معين منهم) فلم يكن على اهل الحلة شئ ولاعلى أولئك حتى يبرهن لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق ويرى اهل الحلة لان قوله حجة عليه (ومستحلف) على صيغة اسم المفعول (قال قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد) ولا يقبل قوله فى حق من يزعم انه قتله (وبطل شهادة بعض اهل الحلة بقتل غيرهم) خلافا لهما (او) بقتل (واحد منهم) بعينه للهمة (ومن جرح فى حى فنقل) منه (فبقي ذافراش حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الحى) خلافا لابي يوسف فلو معه جريح به رفق

ويحيى فلاشي فيه كفاية (قوله شمله آخر) صوابه اسقاط لفظة آخر وعبرة الملتقى ولومع الجريح رجل فجعل ومات في أهله فلا ضمان على الرجل عند أبي يوسف وفي قياس قول الإمام يضمن اه وقد صرح في الولوالجية بأن هذا بناء على ما إذا كان جريحاً في قبيلة ثم مات في أهله اه وبه علم ان الكلام في الرجل الذي وجد في يده الجرح فتدبر (قوله يضمن) لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جريحاً في يده كوجوده فيها هداية فتجب القسامة عليه والدية على عاقبته فكانه حمله مقتولاً اتفاقاً وقدم في الملتقى قول أبي يوسف كالشارح فظاھر اختباره (قوله وفي رجلين) أي كانا في بيت كما في الهداية قال الرملي وفي امرأتين وامرأة ورجل كذلك وإذا لم يكن معه أحد فالقسامة والدية على عاقلة المالك اه (قوله بلا ثالث) اذ لو كان معهما ثالث يقع الشك في القتال فلا يتعين واحد منهما كفاية وقال الرملي قيد به لانه لو وجد ثالث كان كائناً اه أي فيجب على المالك اقول ومفاد هذه المسئلة تقييد ما مر من قوله وإذا وجد في دار انسان فعليه القسامة الخ بما اذا لم يكن مع القاتل رجل آخر وكذا قوله قبله وان وجد في مكان مملوك فعلى المالك والافكان الظاهر هنا وجوب الضمان على صاحب البيت الذي فيه الرجلان ولم أر من نبه على ذلك فليتأمل ثم رأيت في الدر المنثور بعد ذكره قول أبي يوسف وقول محمد قل وفي قياس قول الإمام تكون القسامة والدية على صاحب البيت اه ومثله في القهستاني وبه زال الاشكال لكن بقي انه يقال انهم مشوا على قول الإمام في المسائل المارة حيث اعتبروا الملاك فلم مشى هنا في الهداية والملتقى وغيرها على قول أبي يوسف ولعله لعدم رواية عنه في هذه المسئلة بدليل قوله وفي قياس قول الإمام فتأمل (قوله خلافاً لمحمد) حيث قال لا يضمن لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل انه قتله الآخر فلا يضمن بالشك هداية قال الرملي يعنى فالقسامة والدية على مالك البيت اعنى عاقبته تنبه اه وقدمناه ان هذا هو قياس قول الإمام فتأمل وقال الرملي ايضاً وعندى ان قول محمد اقوى مدركاً اذ قد يقتله غير الثاني وكثيراً ما وقع (قوله وفي قتل قرية) الاضافة على معنى في (قوله وتدى عاقلتها) أي أقرب القبائل اليها نسباً لا جواراً اتفاقاً (قوله في هذه المسئلة) قيد به لان المرأة لا تدخل في العواقل فتحمل الدية في صورة من الصور على ما يحجى في المعامل وتدخل في هذه المسئلة لانا جعلناها قاتلة والقاتلة تشارك العاقلة لانها لما وجبت على غير المباشر فعلى المباشر أولى وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها احد اما اذا كانت عشيرتها حاضراً تدخل معها في القسامة اه كفاية (قوله وان وجد قاتل الخ) هذا في الحر اما المكاتب اذا وجد قتيلاً في دار نفسه فهدر اتفاقاً لان حال ظهور قتله بقيت الدار على حكم ملكه لان الكتابة لا تنفسخ اذا مات عن وفاء فجعل كأنه قتل نفسه فيها فهدر دمه غناية وغرر الافكار ثم هذا حيث لم يعلم ان اللصوص قتلته لما في البدائع من باب الشهيد في الجنائز لو نزل عليه اللصوص ليلاً في المصر فقتل بسلاح او غيره فهو شهيد لان القاتل لم يخلف بدلاً هو مال اه قال في البحر هناك وبهذا يعلم ان من قتله اللصوص في بيته ولم يعلم له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولا دية على احد لانهما لا يجبان الا اذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم ان قاتله اللصوص وان لم يثبت عليهم لفرارهم فليحفظ هذا فان الناس عنه

شمله آخر لاهله فكثرت مدة فمات لم يضمن الحامل عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن (وفي رجلين بلا ثالث) وجد احدهما قتيلاً ضمن الآخر) لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه (ديته) عند أبي حنيفة خلافاً لمحمد (وفي قاتل قرية لامرأة كرر الحلف عليها وتدى عاقلتها) وعند أبي يوسف القسامة على العاقلة ايضاً قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة كذا في الملتقى وهو الاصح ذكره الزيلعي (وان وجد) قاتل (في دار نفسه

فأدبته على عاقلة ورثته) عند أبي حنيفة (وعندها وزفر لاشئ فيه) أي في القتل المذكور (وبه يفتى) كذا ذكره من لا خسر و تبعاً لما رجحه صدر الشريعة وتبعهما المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما إن الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون هدراً وله أن القسامة إنما تجب بظهور القتل ﴿٥٦٠﴾ وحال ظهوره الدار لورثته فدبته على

عاقلتهم لا يقال العاقلة إنما يتحملون ما يجب على الورثة تخفيفاً لهم ولا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة لأن الإيجاب ليس للورثة بل للقتيل حتى تقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه إن قتل أباه تجب الدية على عاقلته وتكون ميراثه فتنبه (ولو وجد في أرض موقوفة أو دار كذلك) يعني موقوفة (على أرباب معلومة) فالقسامة والدية على أربابها (لأن تديره اليهم) (وإن كانت الأرض أو الدار موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد فيه) أي في المسجد زيلعي ودرر وسراجية وغيرها وقد قدمناه قلت التقييد بكسوف الأرباب الموقوف عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقفاً على الفقراء والمساكين فإن الظاهر أن الدية تكون في بيت المال لأنه حينئذ يكون من جهة ما أعد لأهل المسلمين

فأقول اه أقول ويشمل أيضاً من قتله اللصوص في غير بيته فتأمل (قوله) فأدبته على عاقلة ورثته) وقيل على عاقلته إذا اختلفت عاقلته وعاقلة ورثته والاول أصح كما في الكفاية عن المبسوط قال في الغاية ولم يذكر القسامة في الأصل فمنهم من قال لا تجب ومنهم من قال تجب واختاره المصنف اه أي صاحب الهداية (قوله) وعندها الخ) هو رواية عن الإمام أيضاً اتقاني (قوله) تبعاً لما رجحه صدر الشريعة) حيث قال والحق هذا لأن الدار في يده حال ظهور القتل فيجعل كأنه قتل نفسه فكان هدراً وإن كانت الدار للورثة فالعاقلة إنما يتحملون الخ قال الرملي وفي الحاوي القدسي وبه أي بقولهما تأخذ اه (قوله) وخالفهم ابن الكمال) حيث جزم في مثله بقول الإمام ولم يعرج على ما ذكره صدر الشريعة بل رد ما استند إليه بقوله لا يقال المشعر بالسقوط رأساً وكذا تبع الهداية وشروحه في تأخير دليل الإمام المتضمن لنقض دليهما مع دفع ما يرد عليه وكيف لا والمتون على قوله فافهم (قوله) ولا يمكن الإيجاب على الورثة) أي نظراً إلى الأصل فإن ما لزمت العاقلة ليس بطريق الإيجاب عليهم ابتداء بل بطريق التحمل وإنما أصل الإيجاب على الورثة كما أفاده بقوله إنما يتحملون الخ وقيل إنه على العاقلة ابتداء وهو خلاف الصحيح كما قدمناه في الجنايات في فصل في الفعلين (قوله) لأن الإيجاب ليس للورثة الخ) جواب قوله لا يقال وفي هذا جواب عما ذكره الشارح قبل ورقة بقوله وقد يقال لما كان هو نفسه لا يدى فغيره بالاولى لقوة الشبهة اه فيقال إذا كان الإيجاب لنفسه أصالة فكيف يدى عنها فلا شبهة أصلاً (قوله) حتى تقضى منه الخ) أي من الواجب المفهوم من الإيجاب وأجاب الاتقاني أيضاً بأن العاقلة أعم من أن تكون ورثة أو غير ورثة فما وجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة وهذا لأن عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا اه (قوله) فتنبه) أي لوجه المخالفة لصدر الشريعة وغيره وهي ظاهرة (قوله) على أربابها) الظاهر أن الدية تحمّلها عنهم العاقلة تأمل (قوله) فهو كما لو وجد فيه) فالوجود في وقف مسجد محلة أو مسجد الجامع كالوجود فيهما وحكمهما قد تقدم رملي (قوله) قاله المصنف بحثاً) وأقره الرملي وقال وقد تقرر أن مفهوم التصانيف حجة (قوله) ولو وجد في معسكر في فلاة) أحسن من قول الهداية في معسكر أقاموا في فلاة لأن المعسكر يفتح الكاف منزل المعسكر وهو الجند فكان حقه أن يقال في معسكر كما قاله الاتقاني أما هنا فيصح إرادة المكان (قوله) في الخيمة والفسطاط) أي فلو وجد القتل في الخيمة والفسطاط وهو الخيمة العظيمة مغرب (قوله) على من يسكنهما) أي القسامة والدية لانهما في يده كما في الدار زيلعي (قوله) وفي خارجهما الخ) عبارة الزيلعي وإن كان خارجاً منها ينظر فإن كانوا تزولوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتل الخ فالمراد كون القتل خارج الخيمة والفسطاط لا المعسكر فإنه غير منظور إلى كونهم في الخارج أو الداخل فتقول الشارح تبعاً للمنع والدرر أي ساكنو خارجها فيه نظر فتدبر (قوله) فعلى قبيلة الخ) لانهم لما تزولوا قبائل

فأشبه الجامع قاله المصنف بحثاً (ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط على من يسكنهما) (قبائل) وفي خارجهما) أي الخيمة والفسطاط (إن كانوا) أي ساكنو خارجها قبائل فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه

كاسر (بين القريتين) ولو نزلوا جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قتلوا أعدوا فلا قسامة ولا دية ملتي (ولو) كانت الأرض التي نزل فيها العسكر (مملوكة فعلى ٥٦١ المالك) بالاجماع لانهم سكان ولا يزا حون المالك في القسامة والدية

درر لكن في الماتقي خلافا

لا بن يوسف فنبه (و) فيها

(لو وجد في قرية لايتام لم

يكن على الايتام قسامة

وهي على عاقلتهم) لانهم

ليسوا من اهل البين (وان

كان فيهم مدرك فعليه) لانه

من اهل البين والواجبة

* (فروع) * لو وجد في دار

صبي او معتوه فعلى عاقلتهما

ولو في دار ذمي حلف

خمين ويدي من ماله ولو

تعاقلا فعلى العاقلة ولو

مر رجل في محلة فأصابه سهم

أو حجر ولم يدر من أين ومات

منه فعلى اهل المحلة القسامة

والدية سراجية وفي الخانية

وجد بهيمة او دابة مقتولة

فلا شيء فيها وان وجد

مكاتب أو مدبر أو أم ولد

قتلا في محلة فالقسامة

والقيمة على عواقلهم في

ثلاث سنين لو وجد العبد

قتلا في دار مولاه فهدر

الامديونا فقيسته على مولاه

لغير ماؤه حالة والا مكاتب

فقيسته على مولاه مؤجلة

ولو وجد المولى قتيلا في دار

مأذونه مديونا أولا فعلى

عاقله المولى ولو وجد الحر

قتلا في دار أبيه أو أمه أو

قبائل في اماكن مختلفة صارت الامكنة بمنزلة المحال المختلفة في المصر زيلعي (قوله كاسرين
القريتين) اى على أقرب بهما وان استويا فعليهما زيلعي (قوله مختلفين) اى مختلفين (قوله
فعلى كل العسكر) اى تجب غرامة ما وجد خارج الحياء عليهم كلهم زيلعي (قوله فلا قسامة
ولا دية) لان الظاهر ان العدو قتله حملا للمسلمين على الصلاح بخلاف المسئلة المارة وهي
ما اذا اقتتل المسلمون عصية فاجلوا عن قتل فليس فيها جهة الحمل على الصلاح فبقى حال
القتل مشكلا فوجبنا القسامة والدية على اهل ذلك المكان لورود النص باضافة القتل اليهم
عند الاشكال وكان العمل بما ورد فيه النص أولى عند الاحتمال أفاده في العناية (قوله لكن
في الماتقي الخ) استدراك على قوله بالاجماع وفي الهداية كما في الماتقي وهو الموافق لما مر عن ابي
يوسف في المحلة والدار من ان السكان يشاركون الملاك وعلى ما في الدرر يحتاج ابو يوسف الى
الفرق وقد ذكره الزيلعي بان نزول العسكر هنا لا يتحالف فلا يعتبره النزول في الدار للقرار
فيتميز (قوله وفيها) انظر ما مرجع الضمير فاني لم أر المسئلة في الدرر ولا في الماتقي (قوله
وهي على عاقلتهم) وكذا الدية وهو ظاهر ط (قوله فعليه) اى القسامة والدية ط عن
الهندية والظاهر ان الدية تتحملها عنه عاقلته وهل عليه الكل او تقسم على الرأس كاسر في الدار
المشتركة يحرم ثم رأيت في غاية البيان عن شرح الكافي ان القسامة على المدرك وتكرر البين
عليه لانه من اهل ذلك وعلى أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين وتامة فيها (قوله ولو
تعاقلا) اى اهل الذمة (قوله فلا شيء فيها) اى لا غرامة ولا قسامة لورود النص في الآدمي
على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره (قوله في دار مولاه) أما في غير ملك مولاه فتجب
القسامة والدية شرنبالية وتؤخذ القيمة في ثلاث سنين كما قدمه الشارح (قوله فقيسته
على مولاه الخ) اى في ماله لان حق الغرماء كان متعلقا بما لقيه وجعلناه كأنه أهلكه ولو واجبة
(قوله على مولاه) اى دون العاقلة خانية (قوله مؤجلة) اى في ثلاث سنين تقضى
منها كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته خانية (قوله فعلى عاقلة المولى)
اى الدية والقسامة ط عن الهندية (قوله فالقسامة والدية على العاقلة) اى عاقلة رب
الدار وبعبارة الخانية ففيه القسامة والدية على العاقلة والظاهر ان قوله والدية على العاقلة
جملة مستأنفة وأن القسامة على رب الدار الا ان يحمل على ان عاقلته حاضرون فكون
عليه وعليهم وفي الوالوجية واذا وجد الرجل قتيلا في دار الاب او الاخ فالدية على عاقلته
وان كان هو الوارث اه والله أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المعاقل

كذا ترجم في عامة المعبرات وفيه انه اذا كانت جمع معقلة وهي الدية لزم التكرار لان اقسام
الديات مرستوفى والمقصود هنا بيان من تجب عليهم الدية بانواعهم واحكامهم وهم العاقلة
فالمناسب ان يترجم بالعواقل لانه جمع عاقلة طورى وشرنبالية (قوله جمع معقلة) كمكسارم
جمع مكسومة (قوله لانها تعقل الدماء من ان تسفك) اولان الابل كانت تعقل بفناء ولي المقتول

المرأة في دار زوجها (٣٦) (ين) (خا) فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث اه

كتاب المعاقل (هي جمع معقلة) بفتح فسكون فضم (وهي الدية) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك

ثم عم هذا الاسم فسميت الدية معقلة وان كانت دراهم اودنانير اتقانى **(قوله** اى تمسكه)
 الاولى تمسكها وفي بعض النسخ بدون ضمير **(قوله** والعاقلة اهل الديوان) قال في المغرب
 الديوان الجريدة من دون الكتب اذا جمعها لانها قطع من القراطيس مجموعة ويروى ان
 عمر اول من دون الدواوين اى رتب الجرائد للولاة والقضاة ويقال فلان من اهل الديوان
 اى ممن اثبت اسمه في الجريدة اه وفي غاية البيان عن كافي الحاكم بلغنا عن عمر بن الخطاب
 رضى الله تعالى عنه انه فرض المعاقلة على اهل الديوان وذلك لانه اول من فرض الديوان وجعل
 العقل فيه وكان قبل ذلك على عشيرة الرجل فى اموالهم ولم يكن ذلك منه تغيير الحكم الشرع
 بل تقرير له لانه عرف ان عشيرته كانوا يحملون بطريق النصرة فلما كان التناصر بالرايات
 جعل العقل عليهم حتى لايجب على النسوان والصبيان لانه لا يحصل بهم التناصر اه وفي
 المعراج طعن بعض الملحدين وقال لاجانية من العاقلة فتكون فى مال القاتل لقوله تعالى ولا تزر
 وازرة وزر اخرى قلنا ايجابها عليهم مشهور ثبت بالاحاديث المشهورة وعليه عمل الصحابة
 والتابعين فيزاد به على الكتاب على ان العاقلة يحملون باعتبار تقصيرهم وتركهم حفظه
 ومراقبته وخصوصا بالضم لانه انما قصر لقوته بانصاره فكانوا هم المقصرين وكانوا قبل الشرع
 يحملون عنه تكريما واصطناعا بالمعروف فالشروع قرر ذلك وتوجد هذه العادة بين الناس
 فان من لحقه خسران من سرقة او حرق يجمعون له مالا لهذا المعنى اه ملخصا **(قوله** وهم
 العسكر) اى المراد بهم هنا العسكر قال فى الدر المتقى فالنساء والذرية ممن له حظ فى الديوان
 وكذا المجنون لاشئ عليهم من الدية واختلاف فى دخولهم لو باسروا القتل مع العاقلة فى
 الغرامة والصحيح انهم يشاركون العاقلة كما فى الشرنبلالية عن التبيين اه **(قوله** لمن هو
 منهم) اى يعقلون لقاتل هو منهم قال فى غرر الافكار فان كان غازيا فعاقلته ممن يرزق من
 ديوان الغزاة وان كان كاتباً فعاقلته من يرزق من ديوان الكتاب اه وقيدته فى الدر المتقى
 كالفهستانى بكونه من اهل مصرهم لامن مصر آخر وقيل مطلقا قلت وفى الهداية ولا
 يعقل اهل مصر لاهل مصر آخر اذا كان لاهل كل مصر ديوان على حدة وقال الاتقانى وهذا
 اذا كان ديوان كل واحد من المصرين مختلفا لانه لم يوجد التناصر بينهما حينئذ واما اذا كان
 ديوانهما واحدا وكان الجاني من اهل ديوان ذلك المصر الاخر يعقل عنه اهل ذلك المصر **(قوله**
 خرج ما انقلب مالا الخ) اى خرج القتل الذى انقلب موجه الى المال بعارض صلح او شبهة
 فانه لم يجب بنفس القتل فلا تحمله العاقلة كما يأتى **(قوله** فيؤخذ من عطايهم او من ارزاقهم)
 اى لا من اصول اموالهم قال فى الهداية ولو كانت عاقلة رجل اصحاب الرزق يقضى بالدية فى
 ارزاقهم فى ثلاث سنين لان الرزق فى حقهم بمنزلة العطاء ثم ينظر ان كانت تخرج ارزاقهم فى كل
 سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثالث بمنزلة العطاء او فى كل ستة اشهر يؤخذ منه سدس
 الدية او فى كل شهر يؤخذ بحصته من الشهر حتى يكون المستوفى كل سنة مقدار الثلث وان
 كان لهم ارزاق فى كل شهر واعطية فى كل سنة فرضت فى الاعطية لانه ايسر لان الاعطية
 اكثر والرزق لكفاية الوقت فيتعسر الاداء منه اه **(قوله** والفرق الخ) وقيل العطية ما
 يفرض للمقاتل والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلين ونظر فيه الاتقانى **(قوله**

اى تمسكه ومنه العقل لانه
 يمنع القبايح (والعاقلة
 اهل الديوان) وهم
 العسكر وعند الشافعى
 اهل العشيرة وهم العصبات
 (لمن هو منهم فيجب عليهم
 كل دية وجبت بنفس
 القتل) خرج ما انقلب
 مالا بصاح او بشبهه كقتل
 الاب ابنه عمدا فديته فى
 ماله كما مر فى الجنائيات
 (فيؤخذ من عطايهم)
 او من ارزاقهم والفرق
 بين العطية والرزق ان
 الرزق ما يفرض فى بيت
 المال بقدر الحاجة
 والكفاية مشاهرة او
 مياومة والعطاء ما يفرض
 فى كل سنة لا بقدر الحاجة
 بل بصبره وعناؤه فى أمر

في ثلاث سنين) اعلم ان الواجب اذا كان ثلث الدية او اقل يجب في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلاثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة هداية وفيها ولو قتل عشرة رجلا خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا للجزء بالكل **(قوله من وقت القضاء)** اي بالدية لا من يوم القتل والجناية كقول الشافعي غير الافكار **(قوله فان خرجت العطايا الخ)** ذكر في الجمع ودرر البحار انها تؤخذ في ثلاث سنين سواء خرجت في اقل او اكثر قال في غرر الافكار لكن في الهداية وغيرها انه ان اعطيت العطايا في ثلاث سنين مستقبلة بعد القضاء بالدية في سنة واحدة او في اربع سنين تؤخذ الدية كلها منها في سنة واحدة او اربع سنين لان وجوبها في المعطاء للتخفيف وذا حاصل في أى وقت أخذ فعلى هذا كان المراد من ثلاث سنين ثلاث أعطية ولو اجتمعت عطايا سنين ماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء اه اقول فعلى هذا يفرق بين المعطاء والرزق فان الرزق اذا خرج في اقل من ثلاث سنين يؤخذ بقدره كاقدمناه فالسنتين فيه على حقيقتها بخلاف المعطاء ثم رأيت التصريح بالفرق في المحتجى معللا بان الرزق لما كان مقدرا بالكفاية لزم الحرج بالاخذ منه في اقل من ثلاث سنين **(قوله وكل من يتناصر هوبه)** قال في الهداية والتبيين ويعقل اهل كل مصر عن اهل سوادهم لانهم اتباع لاهل المصر فانهم اذا حاربهم امر استنصروا بهم فيعقلونهم اهل المصر باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل عنه اهل الكوفة لانه يستنصر بأهل ديوانه لاشيخائه والحاصل ان الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى وبعد الديوان النصرة بالنسب وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعاقل منها اخوان ديوان أحدهما بالبصرة وديوان الآخر بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه وانما يعقل عنه اهل ديوانه ومن جنى جناية من اهل البصرة وليس له في اهل الديوان عطاء واهل البادية اقرب اليه نسبا ومسكنه المصر يعقل عنه اهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط ان يكون بينهما وبين اهل الديوان قرابة لان اهل الديوان هم الذين يذبون عن اهل المصر ويقومون بنصرتهم وقيل اذا لم يكونوا قريبا له لا يعقلونه وانما يعقلونه اذا كانوا قريبا له وله في البادية اقرب منهم نسبا لان الوجوب بحكم القرابة واهل المصر اقرب منهم مكانا فكانت القدرة على النصرة لهم وصار نظير مسألة الغيبة المنقطعة اه اي ان للولى الابدان زوج اذا كان الاقرب غائبا غايبا وذكر الاتفاق ان القول الثاني اصح **(قوله على الاصح)** وقيل يؤخذ من كل واحد في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كفى الملتقى **(قوله ثم السنين الخ)** كان المناسب ان يذكره بالفاء عقب قوله فان خرجت العطايا الخ **(قوله فان تسع القبيلة لذلك)** اي بان تكون قلائل فتصير الحصة اكثر من ثلاثة او اربعة درمتين ثم عبارة الهداية وغيرها تسع بتأين في اوله فكان على المصنف التعبير به او حذف اللام من قوله لذلك والقبيلة غير قيد قل في الهداية وعلى هذا حكم الرايات اذا لم تسع لذلك اهل راية ضم اليهم اقرب الرايات يعنى اقربهم نصرة اذا حاربهم امر الاقرب فالاقرب ويفوض ذلك الى الامام لانه هو العالم به اه **(قوله على ترتيب العصابات)** فيقدم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا اذا كان الجاني

الذين (في ثلاث سنين) من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القتال عمدا بان قتل الاب ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي تجب حالا (فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه) لحصول المقصود (وان لم يكن) القتال (من اهل الديوان فعاقلته قبيلته) واقاربه وكل من يتناصر هوبه تنوير البصائر (وتقسم) الدية (عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة) على الاصح ثم السنين بمعنى العطايات فهستانى فليحفظ (فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات

من أولاد الحسين رضي الله عنهما ولم يتسع حيه لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رضي الله عنهما ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان اقبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى وآباء القاتل وابناؤه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون وليس احد الزوجين عاقلا للآخر وتامه في القهستاني **(قوله)** والقاتل عندنا كاحدهم) يعنى اذا كان من اهل العطاء أما اذا لم يكن فلا شئ عليه من الدية عندنا ايضا ذكره في المبسوط وعند الشافعى لا شئ عليه مطلقا معراج **(قوله)** فيشاركهم على الصحيح) تقدم في القسامة انه اختيار المتأخرين ومضى في الهداية هنا على عدم المشاركة قال في الكفاية وهو اختيار الطحاوى وهو الاصح وهو اصل رواية محمد اه لكن ذكر في العناية ان ماتقدم انما هو فيما اذا وجد القاتل في دار امرأة فادخلها المتأخرون مع العاقلة لتقديرها قاتلة بسبب وجوب القسامة أماما هنا فهو فيما اذا كانت قاتلة حقيقة والفرق ان القسامة تستلزم وجوب الدية على المقيم اما بالاستقلال أو بالدخول في العاقلة عندنا بالاستقراء وقد تحقق المزوم فتحقق اللازم بخلاف القتل مباشرة فانه قد لا يستلزم الدية اه ملخصا وعليه فليس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع فتأمل **(قوله)** قبيلة سيده) اى مع سيده كما في الشرع بلالية عن البرهان وعبارة الملتقى وعاقلة المعتق ومولى المولاة مولاة وعاقلة وهى اخضر واظهر **(قوله)** جناية عبد) من اضافة المصدر الى فاعله واما اذا جنى حر على نفس عبد فسيأتى ط **(قوله)** ولا عمد) اى في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف تحمله العاقلة فوجب القود به قهستاني * **(تنبيه)** * قال في الاشباه لا تعقل العاقلة العمد الا في مسئلة ما اذا عفا بعض الاولياء أو صالح فان نصيب الباقيين ينقلب ما لا وتحمله العاقلة اه اقول وقد قدمنا في باب القود فيما دون النفس عن العلامة قاسم انه خلاف الرواية ولم يقل به احد والذي في سائر الكتب انه في مال القاتل فنبه **(قوله)** أو قتله ابنه عمدا) الاولى كقتله كما عبر به فيما مر آفأليكون تمثيلا للشبهة ومنها ما اذا قتل رجل واحد هاصبي أو معتوه والآخر عاقل بالغ أو أحدهما مجديد والآخر بعضا **(قوله)** ولا مالزم بصلح) اى عن دم عمد او خطأ اه ط فانه على القاتل حالا الا اذا أجل قهستاني **(قوله)** أو اعتراف) اى بقتل خطأ فانه على المقر في ثلاث سنين قهستاني **(قوله)** ولا مادون نصف عشر الدية) اى مادون أرض الموضحة وهو خمسمائة وهذا خاص فيما دون النفس اما بدل النفس فتحمله العاقلة وان قل كما لو قتل مائة رجلا حرا فعلى عاقلة كل مائة درهم او قتل رجل عبدا قيمته مائة مثلا لزممت العاقلة لان بدل النفس ثبت بالنص وجوبه على العاقلة اه ملخصا من العناية والكفاية * **(تنبيه)** * قدم الشارح قبيل فصل الجنين ان الصحيح ان حكومة العدل لا تحمله العاقلة مطلقا اى وان بلغت أرض الموضحة وذكر الاتقانى عن الكرخى ان العاقلة لا تعقل جناية وقعت في دار الحرب فالدية في مال الجاني **(قوله)** لقوله عليه السلام الخ) ذكره فقهاؤنا في كتبهم عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا لكن قيل انه من كلام الشعبي قال في القاموس وقول الشعبي لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ليس بحديث كما توهم الجوهرى ومعناه ان يجنى الحر على عبد لا العبد على حر كما توهم ابو حنيفة لانه لو كان المعنى على ما توهم لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبدا قال الاصمعى كمت في ذلك ابا يوسف

والقاتل) عندنا) كأحدهم
ولو) القاتل) امرأة او
صبي او مجنون) فيشاركهم
على الصحيح) زيلعى) وعاقلة
المعتق قبيلة سيده ويعقل
عن مولى المولاة مولاة)
وقبيلة مولاة) (و) اعلم انه
(لا تعقل عاقلة جناية عبد
ولا عمد) وان سقط قوده
بشبهة او قتله ابنه عمدا
كما مر) (ولا مالزم بصلح
او اعتراف) ولا مادون
نصف عشر الدية لقوله
عليه السلام لا تعقل
العواقل عمدا ولا عبدا
ولا صلحا ولا اعترافا
ولا مادون ارش

بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته اه اى لانه يقال عقلت القتل
اذا اعطيت دية وعقلت عن فلان اذا لزمته دية فاعطيتها عنه واجيب بان عقلته يستعمل
بمعنى عقلت عنه ويدل عليه السبق وهو قوله عمدا وكذا السبق وهو ولا صلحا ولا اعترافا
لان معناه عن عمد وعن صلح وعن اعتراف تأمل والاحسن ان يحاج بان من الحذف والايصال
والاصل عن عبد واقوى دليل على ذلك ما رواه الامام محمد في موطنه بقوله حدثني عبد الرحمن
ابن ابى الزناد عن ابيه عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
قال لا تعقل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك اه فقد جعل الجاني مملوكا
(قوله بل الجاني) ليس من لفظ الحديث وانما هو عطف على جملة قوله واعلم انه لا تعقل
عاقلة جناية عبد الخ اى بل تحمل ذلك الجاني وحده اى ولو حكما كمولى العبد كما افاده القهستاني
او هو عطف على قوله ولا ما لزم بصلح او اعتراف وأتى به ليربط قول المصنف الان يصدقوه
بما قبله من المتن **(قوله او تقوم حجة)** هذا اذا اقامها قبل ان يقضى بها القاضى اى بالدية على
المقر اما لو قضى بها في ماله ثم اقامها ليحولها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب
عليه بقضاء القاضى فلا يكون له ان يبطل قضاءه ببينته صرح به في المبسوط اه رمل **(قوله)**
باقرار المدعى عليه متعلق بثابت وضيم وهو عائد على ما **(قوله ولا عليه في ماله)** معطوف على
قوله فلا شئ عليها والضمير للقاتل **(قوله لان تصادقهما)** علة للزوم القاتل حصته فقط وانما لم
يلزم جميع الدية كما في المسئلة الاولى لانه لم يوجد التصديق من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة
في الاولى وقد وجد هنا فافترا فافاده الزيلعي **(قوله في ذلك)** اى في دعوى القتل ط **(قوله)**
لان الحق عليه اى وانما ثبت على العاقلة بطريق التحمل خانية **(قوله لا العاقلة)** هذا ليس
في عبارة الخانية لكنه اخذه من مفهوم الحصر في قوله هو الجاني **(قوله وهي غير متوجهة)**
على العاقلة بل على ابيه ان كان له أب وظاهره انه لا يلزم شئ بتلك الدعوى ط **(قوله وبقي هنا)**
شئ الخ تخرج للجواب من وجه آخر محصله انا اذا قلنا بصحة اقرارهم يلزم جريان الحلف
لان القاعدة ان كل موضع لو اقر به لزمه فاذا انكر يستحلف الا في اثنتين وخسين صورة
تقدمت آخر الوقف ليست هذه منها لكن اورد عليه ان الخصم هو الجاني كما مر ولا يستحلف
من ليس بخصم ومقتضاه ان لا يصح اقرارهم ووجهه ان الدية انما تلزمهم بطريق التحمل عن
القاتل فاقرارهم في الحقيقة اقرار عليه فاذا لم يصح اقرارهم عليه لم يلزمهم موجه اذا لا يمكن
تحمل ما ليس بثابت بخلاف ما اذا اقر بالقتل وصدقوه فانه يلزمهم كما مر لان تصديقهم الزمهم
تحمل ما هو ثابت باقراره هذا والذي حرره العلامة الرملى لزوم التحليف على نفى العلم لما
صرحوا به من انه لو قال كفلت بمالك على زيد واقر الكفيل بانه على زيد كذا وانكره زيد ولا
بينه لزم الكفيل دون الاصيل فيعلم ان الاقرار اذا وجد فهاذا على المقر لا يتوقف على الاصل
اذا هو حجة وان كانت قاصرة ومسلتنا نظير هذه قال وقد ظفرت بالنقل في الثالث من جامع
الفصولين دعوى القتل الخطأ على القاتل تسمع والبينة عليه تقبل بنية العاقلة ودعوى
الدية على العاقلة بنية القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبناه عن يغ في آخر الفصل السادس
ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم اه ملخصا اى فان مفهومه ان تصح بقدر ما يخصهم

بصدقه في اقراره او تقوم
حجة) وانما قبلت بالبينة هنا
مع الاقرار مع انها لا يعتبر
معه لانها ثبتت ما ليس بثابت
باقرار المدعى عليه وهو
الوجوب على العاقلة (ولو
تصادق القاتل وأولياء المقتول
على ان قاضى بلد كذا قضى
بالدية على عاقلته بالبينة
وكذبهما العاقلة فلا شئ
عليها) اى على العاقلة لان
تصادقهما ليس بحجة
عليهم ولا عليه في ماله
الاحصته لان تصادقهما
حجة في حقهما زيلعي واعلم
ان الخصم في ذلك هو
الجاني لان الحق عليه ولو
كان صيبا فالخصم أبوه
خانية قلت يؤخذ من قوله
الخصم هو الجاني لا العاقلة
جواب حادثة الفتوى
وهي ان صيبا فقا عين صبية
فانت فأراد اوليها تحليف
العاقلة على نفى فعل الصبي
والجواب انه لا تحليف لان
ذلك فرع صحة الدعوى
وهي غير متوجهة على
العاقلة وبقي هنا شئ وهو
ان العاقلة لو أقرت بفعل
الجاني هل يصح اقرارهم
بالنسبة اليهم حتى يقضى
عليهم بالدية ام لا فان قلنا
نعم ينبغي ان يجزى الحلف
في حقهم لظهور فائدته

قاله المصنف بحثافليحزر (وان جنى حر على نفس عبد خطافى على ٥٦٦ عاقلته) يعنى اذا قتله لان العاقلة لا تحمل

من الدية تأمل (قوله) قاله المصنف) اى قال قلت يؤخذ الى هنا (قوله) يعنى اذا قتله الخ)
لا حاجة اليه مع قول المتن نفس عبد ا ه ح نعم ذكر الزيلعى ذلك على عبارة الكثر لانه ليس
فيها ذكر النفس فكان المناسب للشارح ان يقول قيد بالنفس لان العاقلة الخ (قوله) لا تحمل
اطراف العبد) لانه يسلك بها مسلك الاموال ولذا لا يجرى فيها القصاص بين الحر والعبد
اتقانى (قوله) اذا لم يتناصروا) كذا فيما رأيت من النسخ وصوابه اذا لم يباشروا لانهم عللوا
عدم دخولهم فى العاقلة بأنهم ليسوا من اهل النصرة ولهذا كان اصل الرواية عدم دخولهم
وان باشروا كما قدمنا تقريره (قوله) وان اختلفت مللهم) قيده فى الملتقى بقوله ان لم تكن
العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى اه وهو مستفاد من قول الشارح يعنى ان
تناصروا (قوله) كالمسلم) عبارة الاتقانى وغيره والا ففى ماله فى ثلاث سنين من يوم يقضى به كما
فى المسلم وهذا فى الذمى اما المسلم فى بيت المال (قوله) كابسطة فى المجتبى) حيث قال لان الوجوب
فى الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالقضاء فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه
كتاجر بين مسلمين فى دار الحرب قتل احدهما صاحبه فعقله فى ماله اه (قوله) وحر بنى اسلم)
اى ولم يوال احدا (قوله) فالدية فى بيت المال) لان جماعة المسلمين هم اهل نصرته ولهذا
اذا مات كان ميراثه لبيت المال فكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال زيلعى وهداية ومفاده
انه لو له وارث معروف لا يلزم بيت المال ويأتى التصريح به (قوله) وجعل الزيلعى) وكذا
صاحب الهداية وغيره (قوله) عن خوارزم) اى حاكيا عن حال اهل خوارزم اه ح وعبارة
المجتبى قلت وفى زماننا بخوارزم لا يكون الا فى مال الجانى الا اذا كان من اهل قرية او محلة
يتناصرون لان العشائر فيها قد هت ورحمة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم
نعم اسامى اهلها مكتوبة فى الديوان ألوفا ومآت لكن لا يتناصرون به فعين ان يجب فى ماله
اه (قوله) يرجع وجوبها فى ماله) خبر قوله وظاهر قلت ولا حاجة الى جعله ترجيحاً للرواية
الشاذة بل يمكن ترجيح ما ذكر على ظاهر الرواية فان اصل الوجوب على القاتل وحيث
لا عاقلة تحمل عنه ولا بيت مال يدفع منه يؤخذ ذلك من ماله كما مر فى الذمى فظاهر الرواية مبنى
على انتظام بيت المال والا لزم اهدار دماء المسلمين فقدر ثم رأيت كذلك فى مختصر النقاية
وشروحها للقهستانى حيث قال ومن لا عاقلة له اى من العرب والعجم يعطى الدية من بيت
المال ان كان موجودا او مضبوطا والا اى والا يكن كذلك فعلى الجانى (قوله) فيؤدى
فى كل سنة الخ) ظاهره عدم التقييد بثلاث سنين والا فعلى من يكون الباقي على انه مع هذا هو
مشكل ايضا لانه اذا أدى فى كل سنة من عمره ثلاثة دراهم او اربعة فتى تنقضى الدية واذا
مات فهل يسقط الباقي او يؤخذ من تركته او من غيرهما لم نر من اوضح هذا المقام (قوله) قال اى
صاحب المجتبى ونصه قلت وهذا حسن لا بد من حفظه فقد رأيت فى كثير من المواضع انه يجب
الدية فى ماله فى ثلاث سنين اه أقول وجوبها فى ماله فى ثلاث سنين هو الموافق لما ذكره
فى الذمى ولا اشكال فيه فليتأمل فما ذكره فى كثير من المواضع هو الاعدل فعنه لا يعدل (قوله)
وهذا) اى وجوبها فى بيت المال او الخلاف فى وجوبها فى بيت المال او فى ماله (قوله) فلو
ذميا) اى لا عاقلة له (قوله) ومن له وارث معروف) هذا قيد آخر لقوله وان لم يكن للقاتل عاقلة

اطراف العبد وقال الشافعى
لا تحمل النفس ايضا) ولا
يدخل صبي وامرأة ويجنون
فى العاقلة اذا لم يتناصروا)
يعنى لو القاتل غيرهم والا
فيدخلون على الصحيح كما
مر (ولا يعقل كافر عن
مسلم ولا بعكسه) لعدم
التناصر (والكفار
يتعقلون فيما بينهم وان
اختلفت مللهم) لان الكفر
كله ملة واحدة يعنى ان
تناصروا والا ففى ماله فى
ثلاث سنين كالمسلم كابسطة
فى المجتبى (واذا لم يكن
للقاتل عاقلة) كلقيط وحر بنى
اسلم (فالدية فى بيت المال)
فى ظاهر الرواية وعليه
الفتوى درر وبرزانية
وجعل الزيلعى رواية
وجوبها فى ماله رواية
شاذة قلت وظاهر ما فى
المجتبى عن خوارزم من
ان تناصروهم قد انعدم
وبيت المال قد انهدم يرجح
وجوبها فى ماله فيؤدى
فى كل سنة ثلاثة دراهم أو
أربعة كما نقله فى المجتبى
عن الناطقى قال وهذا
حسن لا بد من حفظه
واقره المصنف فليحفظ
فقد وقع فى كثير من المواضع
انها فى ثلاثة سنين فانهم

وهذا (اذا كان) القاتل (مسلما) فلو ذميا فى ماله اجماعاً برزانية (ومن له وارث معروف مطلقا) ولو بعيدا (فالدية)

او محروما برك او كفر
(لا يعقله بيت المال) وهو
الصحيح كما بسطه في
الحانية (ولا عاقلة للعجم)
وبه جزم في الدرر قاله
المصنف لعدم تناصرهم
وقيل لهم عواقل لانهم
يتناصرون كالاساكفة
والصيادين والصرافين
والسراجين فأهل محلة
القاتل وصنعتة عاقلته
وكذلك طلبة العلم قلت
وبه افنى الحلواني وغيره
خاتمة زاد في المحتجب
والحاصل ان التناصر
اصل في هذا الباب ومعنى
التناصر انه اذا حزبه امر
قاموا معه في كفايته
وتماه فيه وفي تنوير
البصائر معزيا للحافظة
والحق ان التناصر فيهم
بالحرف فهم عاقلته الى
آخره فليحفظ اقره
القهستاني لكن حرر
شيخ مشايخنا الحانوتي ان
التناصر منتف الآن لغلبة
الحسد والبغض وتنفى كل
واحد المكروه لصاحبه
فنبه قلت وحيث لا قبلة
ولا تناصر فالدية في ماله
أوبيت المال

كتاب الوصايا

يع الوصية والايضاء يقال

فالدية في بيت المال كما نبه عليه قاضيخان حيث ذكر ان ما سبق محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بأن كان لقيطا أو من يشبهه اه وقدما انه مفاد كلام الزيلعي والهداية وبحث الرملي بأنه مخالف لاطلاق عامة الكتب وأطال في ذلك ولكن قاضيخان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس كما قال العلامة قاسم (قوله او محروما برك او كفر) كاستأن اشترى عبدا مسلما فأعتقه ثم رجع المستأن الى داره فاسترق ثم جنى العتيق فهو في ماله لان له وارثا معروفا وهو المعتق مع ان ميراثه لومات لبيت المال لان معتقه رقيق في الحال أفاده في الحانية عن الاصل وكذا لو كان المعتق ذميا يكون العقل في مال الحاني ايضا لما مر ان الكافر لا يعقل عن المسلم فلا يرد مامر من ان عاقلة العتيق قبيلة سيده كذا ظهر لي (قوله لا يعقله بيت المال) بل يكون في ماله وان كان له وارث مستحق كما يستفاد مما قررناه فانه اذا ورثه بيت المال ولا يعقله فاذا لم يرثه فعقله في ماله بالاولى ولا شيء على الوارث لان فرض المسئلة فيمن لا عاقلة له (قوله ولا عاقلة للعجم) جمع عجمي وهو خلاف العربي وان كان فصيحاً مغرب (قوله وبه جزم في الدرر) وهو قول أبي بكر الباخي وأبي جعفر الهندواني لان العجم لم يحفظوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجاية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب وبه أخذ الاستاذ ظهير الدين خانية (قوله عاقلته) اي اذا كانوا يتناصرون فيما بينهم ط ولا تنس مامر من انه لا يؤخذ في كل سنة من كل واحد من العاقلة اكثر من درهم أو درهم وثلاث (قوله اذا حزبه أمر) في المغرب حزبه أمر أصابهم من باب طلب (قوله وتماه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من اهل الديوان والعشيرة والمحلة والسوق فالعاقلة اهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة وبه قال الناطقي اه (قوله والحق الخ) قلت المدار على التناصر كما ذكره ثماني وجد بطائفة فهم عاقلته والا فلا ط (قوله لكن حرر الخ) هو تأييد لما جزم به في الدرر (قوله فالدية في ماله) أي عند عدم وجود بيت المال او عدم انتظامه كما قدمناه والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوصايا

ايراده آخر الكتاب ظاهر المناسبة لان آخر أحوال آدمي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بالجنايات والديات لما ان الجاية قد تفضى الى الموت الذي وقته وقت الوصية عناية والمراد هنا انه آخر نسي نعم على ما في الهداية هو حقيق لانه لم يذكر فيها الفرائض لكن فيه انه ذكر في الهداية بعده كتاب الحثي فهو نسي ايضا كما افاده الطوري (قوله يع الوصية والايضاء الخ) في المغرب أو صى الى زيد بكذا ايضاء ووصى به توصية والوصية والوصاة اسمان في معنى المصدر ثم سمي الموصى به وصية والوصاية بالكسر مصدر الوصى وقيل الايضاء طاب الشيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد وفاته وفي حديث الظهار استوصى ابن عمك خيرا اي اقبل وصيتي فيه وانتصاب خيرا على المصدر اي استبصاء خير اه وفي المصباح وصيت الى فلان توصية وأوصيت اليه ايضاء والاسم الوصاية بالكسر والفتح لغة وأوصيت اليه بمال جعلته له اه وفي القاموس أو صاه ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية اه ونقل الامام النووي عن اهل اللغة انه

يقال أوصيته ووصيته بكذا وأوصيت ووصيت له وأوصيت إليه جعلته وصيا قلت وبه ظهر أنه لا فرق في اللفظ بين المتعدي بنفسه لو باللام أو بالي في أن كلا منها يستعمل بمعنى جعلته وصيا وبين المتعدي بالي يستعمل بمعنى تملك المال وإن كلا من الوصية والإيصاء يأتي لهما وإن التفرقة بين المتعدي باللام والمتعدي بالي اصطلاحية شرعية كما يفهم من الدرر وبه صرح الطوري عن بعض المتأخرين وكأنهم نظروا في ذلك إلى أصل المعنى فإن معنى أوصيت إليه عهدت إليه بأمر أو لادى مثلا ومعنى أوصيت له ملكت له كذا فعدوا كلا منهما بما يتعدى به ما تضمنه معناه * ثم اعلم أن جمع وصية وصايا وأصله وصاني فقلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل ثم أبدلت كسرتها فتحة فانقلبت الياء الأخيرة ألفا ثم أبدلت الهمزة ياء لكراهة وقوعها بين ألفين بقي أن عمومه للوصية والإيصاء ليس على معنى أنه جمع لهما كالأختى بل على معنى أن الوصية تأتي أسما من المتعدي بالي والمتعدي باللام فجمعت على وصايا مرادها كل من المعنيين فلا يرد أن ذكر باب الوصى في هذا الكتاب على سبيل التطفل فليتأمل (قوله فحينئذ) تفريع على قوله بمعنى ملكه بطريق الوصية والأوضح أن يقول وهي تملك بزيادة واو ويرجع الضمير إلى الوصية في كلامه ط (قوله عينا كان أودينا) عبارة المنع وغيره عينا أو منفعة اهـ ح (قوله بطريق التبرع) متعلق بتمليك اهـ ح وهذا القيد ذكره الزيلعي تبعا لنهاية (قوله) ليخرج نحو الإقرار بالدين (أي الإقرار به المجتبي وفيه أن القائمين من علمائنا بأن الإقرار بأخبار لا تملك استدلووا بهذه المسئلة فإنه لو كان تملكك لازم أن لا ينفذ من كل المال كما أو ضحاه في كتاب الإقرار فحينئذ لا حاجة لإخراجه لأنه لم يدخل والتحقيق أن قيد التبرع لإخراج التملك بعوض كالبيع والإجارة وأنه احتترز بقوله مضاف إلى ما بعد الموت عن نحوه الهبة فإنها تملك تبرع للحال (قوله كما سيحى) أي في أول باب العتق في المرض (قوله ولا ينافيه إلخ) جواب سؤال يرد على قوله يعني بطريق التبرع تقريره ظاهر وأشار بقوله فتأمل إلى دقة الجواب وذلك لأن الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع ولم يكن كديون العباد اهـ ح أقول هذا مبنى على أن المراد بالتبرع ما أن شاء فعله وإن شاء تركه وعلى ما قدمناه يرد به ما كان مجانا لا بمقابلة عوض وبه يندفع السؤال (قوله وهي على ما في المجتبى) عبارته والوصية أربعة أقسام واجبة كالوصية برد الودائع والديون المجهولة ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للأغنياء من الأجانب والأقارب ومكروهة كالوصية لأهل الفسوق والمعاصي اهـ وفيه تأمل لما قاله في البدائع الوصية بما عليه من الفرائض والواجبات كالخج والزكاة والكفارات واجبة اهـ شربلالية ومشي الزيلعي على ما في البدائع وفي المواهب تجب على مديون بما عليه لله تعالى أو للعباد وهذا مامشي عليه المصنف خلافا لما في المجتبى من التفرقة بين حقوقه تعالى وحقوق العباد ومأمور من سقوط ما وجب لحقه تعالى بالموت لا يدل على عدم الوجوب لأن المراد سقوط أدائها والافهى في ذمته فقول الشارح على ما في المجتبى أي من حيث التقسيم إلى الأربعة تأمل (قوله ومباحة لغنى) لعل المراد إذا لم يقصد القرية أمواله أوصى له لكونه من أهل العلم أو الصلاح إغاثته أو لكونه راحا كاشحا أو ذاعيا لفينبى نديها تأمل (قوله ومكروهة لأهل فسوق) يرد عليه ما في صحيح البخارى لعل الغنى يعتبر

أوصى إلى فلان أي جملة وصيا والاسم منه الوصاية وسيحى في باب مستقل وأوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فحينئذ (هي تملك مضاف إلى ما بعد الموت) عينا كان أو ديننا قلت يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الإقرار بالدين فإنه نافذ من كل المال كما سيحى ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى فتأمل (وهي على ما في المجتبى أربعة أقسام) واجبة بالزكاة والكفارات (و) فدية (الصيام والصلاة التي فرط فيها) ومباحة لغنى ومكروهة لأهل فسوق

فيتصدق والسارق يستغنى بها عن السرقة والزانية عن الزنا وكان مراده ما اذا غلب على ظنه انه يصرفها للفسوق والفجور اه رحتى اقول وظاهر مامرانها صحيحة لكن سيأتى آخر باب الوصية للاقارب لتعليل القول ببطالان الوصية بتطيين القبر بانها وصية بالمكروه وسيأتى تمامه هناك **(قوله والافستحبة)** اى اذا لم يعرض لها ما يبطلها **(قوله ولا تجب الخ)** رد على من قال بوجودها للوالدين والاقربين اذا كانوا ممن لا يرون لآية البقرة وهى قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الآيه والمراد بآية النساء آية الموارث واخرج البخارى فى صحيحه عن عطاء وابن عباس رضى الله تعالى عنهم قال كان المال للولد فكانت الوصية للوالدين فنسخ الله ذلك بأحب فجعل للذكر مثل حظ الانثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس وروى فى السنن مسندا الى ابى امامة رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث واخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى حسن وهذا الحديث مشهور تلقته الامه بالقبول ونسخ الكتاب جائز عندنا بمثله اتقانى **(قوله سبها ما هو سبب التبرعات)** وهو تحصيل ذكر الخير فى الدنيا ووصول الدرجات العالية فى العقبى نهاية وهذا فى المستحبة اما الواجبة فالظاهر ان سبها سبب الاداء وهو خطاب الله تعالى باداء تلك الواجبات وقد قالوا ان القضاء يجب بما يجب به الاداء فتدبر **(قوله اذال للمليك)** الاولى قول النهاية اهل التبرع **(قوله كاسيجي)** اى بعد نحو ورقة **(قوله وعدم استغراقه)** اى الموصى به بالدين اى الاباء الغرماء فهستانى **(قوله كاسيجي)** اى فى المتن قريبا **(قوله وقتها)** اقول فى التارخانية الموصى له اذا كان معينا من اهل الاستحقاق يعتبر صحة الايجاب يوم أوصى ومتى كان غير معين يعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصى فلو أوصى بالثلث لبنى فلان ولم يسمعهم ولم يشر اليهم فهم للموجودين عند موت الموصى وان سباهم أو اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية لان الموصى له معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية اه ما خصا **(قوله ليشمل الحمل)** اى قبل ان تنفخ فيه الروح اذ بعد النفخ يكون حيا حقيقة اه ح **(قوله اراد الشرنبالية)** حيث قل يرد عليه الوصية للحمل اذ يشترط وجوده لحياته لان نفخ الروح يكون بعد وجوده وقتا غير حى اه ح **(قوله وكونه غير وارث)** اى ان كان ثمة وارث آخر والاتصح كما لو أوصى احد الزوجين للآخر ولا وارث غيره كاسيجي **(قوله وقت الموت)** اى لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للاخت ولو أوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية زيلعى **(قوله ولا قاتل)** اى مباشرة كالخاطى والعامد بخلاف المتسبب لانه غير قاتل حقيقة وهذا اذا كان ثمة وارث والا صحت وكان القاتل مكلفا والا فتصح للقاتل لو صيا او مجنونا كاسياتى **(قوله وهل يشترط كونه)** اى كون الموصى له معلوما اى معينا شخصا كريد او نوعا كالمساكين فلو قال أوصيت بشئى لفلان او فلان بطلت عنده للجهالة كاسيدكره قبيل وصايا الذمى وفى الولولية أوصت ان يتق عنها أمة بكذا ويعطى لها من الثلث كذا فان كانت الامه معينة جازت الوصيتان والاجازت الوصية بالعق دون المال الا ان تفوض ذلك الى الوصى وتقول اعطها ان احببت

(والافستحبة) ولا تجب
لوالدين والاقربين لان
آية البقرة منسوخة بآية
النساء (سبها) ما هو (سبب
التبرعات وشرائطها
كون الموصى اهل التملك)
فلم تجز من صغير ومجنون
ومكاتب الا اذا اضاف
لعتقه كما سيجي (وعدم
استغراقه بالدين) لتقدمه
على الوصية كما سيجي
(و) كون (الموصى له
حيا وقتها) تحقيقا او
تقديرا ليشمل الحمل
الموصى له فافهمه فان به
يسقط اراد الشرنبالية
(و) كونه (غير وارث)
وقت الموت (ولا قاتل)
وهل يشترط كونه معلوما

فان محمدا ذكر فيمن اوصى ان تباع امته ممن احبت تحبب الورثة على بيعها ممن احبت فان ابى الرجل ان يأخذها بقيمتها يحط عنه مقدار ثلث مال الموصى اه ماخصا قلت يؤخذ منه ان الوصية لمجهول تصح عند التخيير ووجهه ظاهر فان هذه الجهة لا تنفي الى المنازعة لارتفاعها بتعيين من له التخيير بخلاف ما لو قال لرجل او قال لزيد او عمر وتأمل (قوله بعقد) متعلق بالتملك (قوله مالا او نفعا الخ) تعميم للموصى به (قوله ام معدوما) اى وهو قابل للتملك بعقد من العقود قال فى النهاية ولهذا قلنا بان الوصية بما تملكه العام او أبدا تجوز وان كان الموصى به معدوما لانه يقبل التملك حال حياة الموصى بعقد المعاملة وقلنا بان وصيته بما تملكه اغنامه لا تجوز استحسانا لانه لا يقبل التملك حال حياة الموصى بعقد من العقود اه وفى القهستانى الموصى به اذا كان معينا او غير معين وهو شائع فى بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كان شائعا فى كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمنزلة غنمى او من مالى فانه يشترط وجود المعز فى الاول عند الوصية وفى الثانى عند الموت اه ومثله فى التارخانية ويأتى تمامه فى الباب الآتى (قوله وان يكون بمقدار الثلث) اى ان كان ثمة وارث ولم يجزها بالأكثرو بما قررناه ظهر ان هذه الشروط بعضها شروط لزوم وهى ما توقفت لحق الغير ونفذت باجازه وبعضها شروط صحة (قوله وما يجزى مجراه الخ) فى الحائنية قال اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا وجعلت ربع دارى صدقة لفلان قال محمد اجيز هذا على الوصية وقال ابو يوسف فى سؤال عرض عابه واما قوله جعلت هو وصية لا يشترط فيها القبض والافراز اه ماخصا وفى النهاية واما بيان الالفاظ المستعملة فيها فى النوادر عن محمد اذا قال اشهدوا انى اوصيت لفلان بالف درهم واوصيت ان لفلان فى مالى الف درهم فالاولى وصية والاخرى اقرار وفى الاصل قوله سدس دارى لفلان وصية وقوله لفلان سدس فى دارى اقرار وعلى هذا قوله لفلان الف درهم من مالى وصية استحسانا اذا كان فى ذكر وصيته وفى مالى اقراره واذا كتب وصيته بيده ثم قال اشهدوا على مافى هذا الكتاب جاز استحسانا وان كتبها غيره لم يجز اه ماخصا (قوله وفى البدائع الخ) عابرتها على مافى الشر بنبلالية واما ركن الوصية فقد اختلف فيه قال اصحابنا الثلاثة اى الامام وصاحبه هو الايجاب والقبول الايجاب من الموصى والقبول من الموصى له فلما يوجد جميعا الايم الركن وان شئت قلت ركن الوصية الايجاب من الموصى وعدم الرد من الموصى له وهو ان يقع اليأس عن رده وهذا اشمل لتخريج المسائل وقال زفر الركن هو الايجاب من الموصى فقط اه وكلام المصنف تبع الشراح الهداية يشير الى ان القبول شرط لاركن ومافى البدائع هو الموافق لما يذكرونه فى سائر العقود كالبيع ونحوه من ان الركن كل منهما (قوله قلت الخ) عزاه فى الشر بنبلالية الى الخلاصة والظاهر ان المراد بالقبول دلالة عدم الرد فهى بمعنى ما قدمناه عن البدائع من قوله وان شئت قلت الخ ثم المعترف فى القبول والرد ما بعد الموت لا ما قبله كما سئلت (قوله بان يموت الخ) تصوير للدلالة ومثله الوصية للحمل وبقي لو الموصى له غير معين كالفقراء والظاهر ان القبول غير شرط اوهو موجود دلالة تأمل (قوله كما سيجى) اى فى الورقة الثانية (قوله وحكمها الخ) هذا فى جانب الموصى له اما فى جانب الموصى فقد مر انها اربعة اقسام افاده

قلت نعم كذا ذكره ابن سلطان وغيره فى الباب الآتى (و) كون (الموصى به قابلا للتملك بعد موت الموصى) بعقد من العقود مالا او نفعا موجودا للحال ام معدوما وان يكون بمقدار الثلث (و ركنها قوله اوصيت بكذا لفلان وما يجزى مجراه من الالفاظ المستعملة فيها) وفى البدائع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر الايجاب فقط قات والمراد بالقبول ما يعم الصريح والدلالة بان يموت الموصى له بعد موت الموصى بالقبول كما سيجى (وحكمها كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له) كما فى الهبة فيلزمه استبراء الجارية الموصى بها

في الشرع لئلا يقال ط وفيه ان المراد بالحكم هنا الاثر المترتب على الشيء وفيما مر ما يعبر عنه بالصفة **(قوله)** عند عدم المانع اي من قتل او حراقة او استغراق بالدين أو نحو ذلك **(قوله)** لا الزيادة عليه الخ) فاذا اوصى بما زاد على الثالث ولم يكن الا وارث يرد عليه واجازها فالبقية له وان اجاز من لا يرد عليه ففرضه في البقية وبقية لبيت المال فلو اوصى بشئ ماله واجازت الزوجة فلها ربع الثالث واحد من اثني عشر مخرج الثلثين وربع البقي وليت المال ثلاثة ولزيد ثمانية وتماه في شرح السائحاني على منظومة ابن الشحنة في الفرائض وان لم تجز اوصى لها ايضا ولا فقد او فسخ في الجوهرة فراجعها **(قوله)** الا ان تجيز ورثته الخ) اي بعد العلم بما اوصى به اما اذا علموا انه اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا أجزنا ذلك لاتصح اجازتهم خاتمة عن المتتقي ونقل السائحاني عن المقدسي اذا اجاز بعض الورثة جاز عليه بقدر حصته لو اجازت كل الورثة حتى لو اوصى لرجل بالنصف واجاز احد وارثين مستويين كان للمجيز الربع ولرفيقه الثلث ولله اوصى له الثلث الاصل ونصف السدس من قبل المجيز اه ومثله في غاية البيان * (تأنيده) * اذا صحت الاجازة بعد الموت يملكه المجاز له من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي من قبل المجيز كما في الزيلعي وسيجيء بيان ذلك آخر الباب الآتي **(قوله)** ولا تعتبر الخ) اي لانهما قبل ثبوت الحق لهم لان ثبوته عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف الاجازة بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق وتماه في المنع وفي البرازية تعتبر الاجازة بعد الموت لا بعده هذا في الوصية اما في التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا صدر في مرض الموت واجازته الوارث قبل الموت لارواية فيه عن اصحابنا قال الامام علاء الدين السمرقندي اعتق المريض عبده ورضي به الورثة قبل الموت لا يسعى العبد في شيء وقد نصوا على ان وارث المجروح اذا عفا عن الجراح يصح ولا يملك المطالبة بعد موت المجروح اه **(قوله)** وهم كبار) المراد ان يكونوا من اهل التصرف ويأتي تمامه **(قوله)** يعني يعتبر الخ) الانسب جعل هذه مسألة مستقلة فيعتبر بالوفاط قات لعل الشارح يشير الى اخذ ذلك من عبارة المصنف بجعل الظرف وهو بعد موته مما تنازع فيه قوله تجيز وقوله ورثته ولما كان فيه خفاء أتى بلنظة يعني تأمل **(قوله)** وقت الموت لا وقت الوصية) لانها تملك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر التملك وقته زيلعي وقد معنا عنه التفريع على ذلك **(قوله)** على عكس اقرار المريض) فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الاقرار حتى لو أقر لغير وارث جاز وان صار وارثا بعد ذلك لكن بشرط ان يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو أقر لاجنبية ثم تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائما لكن منع منه مانع ثم زال بعده كما لو أقر لابنه الكافر أو العبد ثم أسلم أو عتق فانه يبطل الاقرار كالوصية والهبة كما سيأتي متناظرا ذكره الزيلعي وغيره تبعا للنهاية من انه لو أقر لابنه العبد لا يبطل بالعتق لان ارثه بسبب حادث بعد الاقرار ولانه في المعنى اقرار لمولاه الاجنبي فقد رده العلامة الاتقاني بأنه سهو لا يصح نقله فقد نص على خلافه في الجامع الصغير اه قات بل هو مخالف للمتون ايضا كما يأتي على ان كون الارث فيه بسبب حادث محل نظر نعم ذكر في الهداية انه لو غير مديون يصح والا فلا وسيأتي فتدبر **(قوله)** ولو عند غنى ورثته الخ) اشار بزيادة الوصية الى ان الوصية بمادون الثلث عند

(وتجوز بالثلث للاجنبي)
عند عدم المانع (وان لم
يجز الوارث ذلك لا الزيادة
عليه الا ان تجيز ورثته بعد
موته) ولا تعتبر اجازتهم
حال حياته اصلا بل بعد
وفاته (وهم كبار) يعني
يعتبر كونه وارثا او غير
وارث وقت الموت لا وقت
الوصية على عكس اقرار
المريض للوارث (وندبت
ناقل منه) ولو (عند غنى
ورثته

عدم الغنى أو الاستغناء مستحبة أيضا وهو كذلك لما قال في الهداية ويستحب أن يوصى بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء لأن في التقيص صلة القريب بترك ماله عليهم بخلاف استكمال الثلث لأنه استيفاء تمام حقه فلا صلة ثم هل الوصية باقل من الثلث أولى أم تركها قالوا إن كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرثون فالترك أولى لمافي من الصدقة على القريب وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح ولأن فيه رعاية حق الفقر والقرباة جميعا وإن كانوا أغنياء أو يستغنون بنصيبهم فالوصية أولى لأنه يكون صدقة على الأجنبي والترك هبة من القريب والأول أولى لأنه ينبغي بهما وجه الله تعالى وقد قيل في هذا الوجه بخير لاشتغال كل على فضيلة وهو الصدقة أو الصلة أه كلام الهداية وحاصله أنه لا ينبغي الوصية بتمام الثلث بل المستحب التقيص عنه مطلقا لأنه عليه الصلاة والسلام قد استكثر الثلث بقوله والثلث كثير لكن التقيص عند فقر الورثة وإن كان مستحبا إلا أن ثمة ما هو أولى منه وهو الترك أصلا فإن المستحب تفاوت درجاته وكذا المسنون والمكروه وغيرها وبهذا ظهر لك أن إتيان الشارح المحقق بلو الوصية موافق للهداية فافهم هذا وفي القهستاني إذا كان المال قليلا لا ينبغي أن يوصى على ما قال أبو حنيفة وهذا إذا كان الأولاد كبارا فلو صغارا فالترك أفضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في قاضيخان أه فالتفصيل إنما هو في الكبار أما الصغار فترك المال لهم أفضل ولو كانوا أغنياء * (تنبيه) * قال في الحاوي القدسي من لا وارث له ولادين عليه فالأولى أن يوصى بجميع ماله بعد التصديق بيده (قوله أو استغنائهم بحصتهم) أي صيرورتهم أغنياء بأن يرث كل منهم أربعة آلاف درهم على ما روى عن الإمام أورث عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي قهستاني عن الظهيرية واقتصر الاتقاني على الأول (قوله أي غنى واستغناء) عبر بالواو إشارة إلى أن المراد بقوله بلا أحدهما عدمهما معا إذ لو وجد أحدهما دون الآخر كان المندوب الفعل لا الترك فيناقض ما قبله فتدبر (قوله لأنه) أي ترك الوصية (قوله كمتأمن) فانه إذا أوصى بكل ماله لمسلم أو ذمي جاز لأن المنع عن الوصية بالكل لحق الورثة ولا حق للورثة في دار الحرب ولو الجنية وسأني تمامه في باب وصايا الذمي (قوله لعدم المزاحم) علة لقوله وصحت وما بعده (قوله وتكون وصية بالعتق) أي تكون هذه الوصية وصية للبعد بنفسه تصحيحا لها وبما زاد على قيمته إلى تمام الثلث (قوله فإن خرج من الثلث الخ) فيه إجمال وبيانه ما نقله ط عن الهندية عن البدائع أن كان المال دراهم أو دنانير وقيمة ثلثي البعد مثل ماوجب له صار قصاصا ولو في المال زيادة دفعت إليه أو في ثلثي البعد زيادة دفعت إلى الورثة وإن كان عمر وضا لا يصير قصاصا إلا بالتراضي لاختلاف الجنس ويسعى في ثلثي قيمته وله ثلث سائر أمواله وهذا عنده وأما عندها فكله مدبر فيعتق كله مقدما على سائر الوصايا فإن زاد الثلث على قيمته دفع الورثة إليه وإن قيمته أكثر سعى في الفضل أه ملخصا قلت والخلاف مبني على تجزئ الاعتاق وعدمه كما في شرح الجمع وأشار بتقديم العتق على سائر الوصايا إلى ثمرة الخلاف وأوضحها في العزيمة بما إذا أوصى بثالث ماله لقنه الذي قيمته ألف درهم وأوصى بثاني ألف درهم للفقراء أو مات وترك البعد وأني درهم عتق عنده ثلث البعد مجانا والثالثان

أو استغنائهم بحصتهم
كتركها) أي كإدب تركها
(بلا أحدها) أي غنى
واستغناء لأنه حينئذ صلة
وصدقة (وتؤخر عن
الدين) لتقدم حق البعد
(وصحت بالكل عند عدم
ورثته) ولو حكما كمتأمن
لعدم المزاحم (ولم لو
بثلث ماله) اتفاقا وتكون
وصية بالعتق فإن خرج
من الثلث فيها والأسى
في بقية قيمته وإن فضل
من الثلث شيء فهو له

من قيمته بين العبد والفقراء سوية ويدفع العبد للفقراء ثلث قيمته وعندها يعتق او لا كل
العبد مجانا ولا شيء للفقراء اه فتأمل ثم ان ظاهره ان كون هذه وصية بالعتق مبنى على
قولهما تأمل (قوله او بدنانير الخ) لو صدر بلا فقال لا بدنانير لكان اوضح والمراد بالمرسلة
كما سيذكره الشارح في الباب الآتي المطلقة غير المقيدة بثلاث او نصف او نحوها اه اى كما
اذا قال بمائة مثلاً فافهم (قوله وصحت لمكاتب نفسه) اى اذا لم يعجز نفسه ولو بعد موت السيد اما
اذا عجز نفسه فهل يكون في حكم الوصية للمملوك حرره نقلاً اه ط (قوله او لمديره او
لام ولده) لان نقاذاها بعد موت السيدوها حينئذ حران اه ط (قوله للمكاتب وارثه) لانه
عند موت الموصى باق على ملك الوارث فتكون وصية للوارث تأمل وفي القهستانى لا تصح
لعبد وارثه ومديره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كافي النظم
اه (قوله وصحت للحمل) لانها استخلاف من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والجنين
يصاح خليفة في الارث فكذا في الوصية ولا يقال شرطها القبول والجنين ليس من اهله لانها
تشبه الهبة والميراث فلشبهها بالهبة يشترط القبول اذا امكن ولشبهها بالميراث يسقط اذا لم
يمكن عملاً بالشبهين ولهذا يسقط بموت الموصى له قبل القبول زيلى (قوله وبه) اى بالحمل
لانه يجرى فيه الارث فجرى فيه الوصية ايضا لانها اخته زيلى وهذا اذا لم يكن الحمل
من المولى اتقانى وأشار اليه الشارح * (تنبيه) * قدما في باب اللعان عن فتح القدير ان
توريث الحمل والوصية به وله لا يثبتان الا بعد الانفصال فيثبتان للولد للحمل اه أقول
والمراد بثبوت حكمهما والا فهما ثابتان قبل ذلك فلا ينافى كلامهم هنا * (فرع) * في
الظهيرية لو اعتق الورثة الحمل الموصى به جاز اعتاقهم ويضمنون قيمته يوم الولادة اه أقول
ووجهه ما علمت ان الوصية به لا يثبت حكمها الا بعد الولادة فهو قبلها على ملك الورثة تبعاً
لامه وبالولادة ثبت حق الموصى له وقد اتلفوه عليه فضمنوا قيمته وقتها تأمل (قوله لاقل
من ستة اشهر) اذ لو ولد لسته اشهر أو لاكثر احتمل وجوده وعدمه فلا تصح أفاده الاتقانى
(قوله ولو ميتا) مثل الموت الطلاق البائن ط أقول ومثله لو أقر الموصى بانها حامل فثبت
الوصية له ان وضعته ما بين سنتين من يوم اوصى لان وجوده في البطن عند الوصية ثبت
باقرار الموصى فانه غير متهم فيه لأنه موجب له ما هو خالص حقه بناء على هذا الاقرار وهو
الثالث فيلحق بما لو صار معلوماً يقيناً بأن وضعته لاقل من ستة اشهر اه كذا نقله شيخ
مشايخنا العلامة محمد التافلاتى الحنفى مفتى القدس الشريف عن مبسوط السرخسى
(قوله فلاقل من سنتين) اى وقت الموت او الطلاق ولو كان لاكثر من ستة اشهر من
وقب الوصية ط (قوله ولا فرق) اى في صحة الوصية للحمل او به (قوله لينفق عليه) قيد
به لما سأتى من قوله او وصى بهذا التبن لدواب فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعاف بها
دواب فلان جاز (قوله صح) اى اذا قبل فلان اتقانى لانها وصية له كإسأتى (قوله ومدة
الحمل) اى أقل مدته وهو صريح ما فى القهستانى ط (قوله وللليل احدى عشرة سنة) الذى
رأيت فى نسختي القهستانى احدى عشر شهراً فلتراجع نسخة اخرى (قوله وعاليه المتون) أفاد
بذلك اعتماده ط (قوله وفى الكافى الخ) أقول هذا الذى ينبغي اعتماده فان اصحاب المتون كما

(و بدارهم او بدنانير مرسلة
لا) تصح فى الاصح كما
لا تصح يعين من اعيان ماله
(وصحت لمكاتب نفسه
او لمديره اولام ولده)
استحساناً للمكاتب وارثه
(و) صحت (للحمل وبه)
كقوله او وصيت بحمل
جارى اودأتى هذه
لفلان ثم انما تصح (ان ولد)
الحمل (لاقل من ستة
اشهر) لو زوج الحامل حياً
ولو ميتاً وهى معتدة حين
الوصية فلاقل من سنتين
بدليل ثبوت نسبة اختيار
وجوهرة ولا فرق بين
الآدمى وغيره من
الحيوانات فلو اوصى لما
فى بطن دابة فلان لينفق
عليه صح ومدة الحمل
للآدمى ستة اشهر وللليل
احدى عشرة سنة وللابل
والخيل والحمارة والبقر
تسعة اشهر وللشاة خمسة
اشهر وللتنور شهران
وللكلب اربعون يوماً
وللطير احدى وعشرون يوماً
قهستانى معزى بالاستيفاء
(من وقتها) اى من وقت
الوصية وعليه المتون وفى
النهاية من وقت موت
الموصى وفى الكافى ما يفيد

صرحوا بما مر فقد صرحوا ايضا في آخر باب الوصية بالخدمة بانه لو أوصى بصوف غنمه وولدها اى الحمل له المنجود عند موته وأقره الشارح فهو مخصص لاطلاقهم هنا فافهم **(قوله ان كان له)** اى ان كان الايضاء للحمل لما مر ان من الشرائط كون الموصى له موجودا وقت الوصية ولا يتيقن بوجوده الا اذا ولد لاقبل من ستة أشهر من وقتها **(قوله ان كان به)** لما قدمناه عن النهاية من ان الموصى به ان كان معدوما لا بد من ان يكون قابلا للتمليك بعقد من العقود ولذا لم تجز الوصية بماتلد أغنامه **(قوله لعدم قبضه)** بيان للفرق بين الوصية والهبة فان الهبة تملك محض والملك بالهبة انما يثبت بالقبض والجنين غير صالح لذلك أفاده في العناية أما الوصية فهي تملك من وجه واستخلاف من وجه كما قدمنا **(قوله لانه لا ولاية للاب على الجنين)** لان ثبوت الولاية لحاجة المولى عليه الى النظر ولا حاجة للجنين الى ذلك ولان الجنين في حكم جزء من اجزاء الام وكما لا يثبت للاب الولاية على الام فكذلك على ما هو من اجزائها وكذلك الام لو كانت هي التي صالحت لان الابوة في الولاية أقوى فاذا كانت لا تثبت للاب فالام أولى والجنين وان كان بمنزلة جزء منها من وجه فهو في الحقيقة نفس مودعة فيها فلا اعتبار معنى النفسية تحت الوصية والوصية للاجزاء لا تصح ولا يمكن تصحيح هذا الصالح من الام باعتبار الجزئية لهذا المعنى اه تافلاتي عن المبسوط **(قوله قلت وبه علم الخ)** هو المصنف في المنحط وفي حاشية الاشباه للحموى في قاعدة التابع تابع ينبغى ان يقال ان كان شياً يخشى عليه التلف فالولى بيعه والافان كان حيوانا فكذلك لان مؤنثه تستغرقه بالفقعة ولو عقارا فلا هذا ما ظهر لى تفقها والقواعد تقتضيه اه **(قوله بل قالوا الخ)** اضراب انتقالى فانه افاد انه لا تثبت الولاية عليه اصلا فضلا عن صحة التصرف وعدمها فافهم قال الرمل والنقل في عدم ولاية الاب والوصى على الجنين متظاهر كثير اه * (تنبية) * افنى في الحامدية اخذا بما هنا بانه لا يصح نصب الاب وصيا على حمله لكن في الاشباه اول كتاب البيوع ينبغى ان يصح الوقف عليه كالوصية قال الحموى اى عليه فأفاد انه يصح نصب وصى عليه وهو موافق لبحته المار وبه افنى العلامة ابن الشلبي مستندا الى قولهم ان الوقف على الحادثين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف اخو الوصية حيث دخلوا في الوقف دخلوا فيها ايضا اقول فيه نظر فان الظاهر ان مرادهم الوصية التي هي التملك فان الوقف اخوها لانه تصدق بالمنفعة والكلام في نصب الوصى على الحمل وذلك لا يشبه الوقف عليه كما لا يخفى وبه ظهر ما في كلام الحموى السابق هذا ولمولانا الشيخ محمد التافلاتى رسالة في هذه المسئلة وفق فيها بانه صحيح ولكنه موقوف الى الولادة اخذا مما قدمناه عن فتح القدير من ان توريثه والوصية به وله موقوفان اليها ايضا والله تعالى اعلم **(قوله وصحت بالامة الاحملها)** يعنى اذا قال او صيت بهذه الامة الاحملها صحت الوصية والاستثناء ايضا وهو منقطع بمعنى لكن لان الحمل لا يتاوله اسم الامة لفظا وانما يستحق بالاطلاق تبعا وتامه في العناية **(قوله صح استثناءه)** منه اى والحمل يصح افراده بالوصية فكذا استثناءه منها زيلعى **(قوله لاحربى في داره)** اى وان اجازت الورثة لهننا عن برهم بقوله تعالى انما ينهاكم الله الآية فعدم الجواز لحق الشرع لالحق الورثة بخلاف الوصية للوارث او للاجنبي بما زاد على الثلث فانه لحق الورثة ولان

انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان به زاد في الكثير ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زيلعى وغيره فلو صالح أبو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو اجدية قلت وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي انه ليس للوصى ولو مختارا التصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلى ولا يولى عليه (وصحت بالامة الاحملها) لما تقرر ان كل ما يصح افراده بالعقد صح استثناءه منه وما افلا (ومن المسلم للذمى وبالعكس لاحربى في داره) قيد بداره

الحربي في داره كالميت في حقنا والوصية للميت باضلة ونص محمد في الاصل على عدم جواز الوصية للحربي صريحا وكذا في الجامع الصغير وذكر شراحه ان في السير الكبير ما يدل على الجواز ورده العلامة قاضي زاده بان لفظ السير الكبير لو وصى مسلم لحربي والحربي في دار الحرب لا يجوز واعترضه في العزيمة بان ناقل الجواز مؤتمنون في الاخذ والنقل وذكر العلامة جوي زاده ان مرادهم بما يدل على الجواز ما ذكره في شرح السير الكبير للسرخسي بقوله لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان او بعيدا محاربا كان او ذميا واستدل عليه بالحديث منها انه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة دينار الى مكة حين قطوا وامر بدفع ذلك الى ابني صفيان بن حرب وصفوان بن امية ليفرقا على فقراء اهل مكة فقبل ذلك ابوسفيان وابني صفوان قل وبه نأخذ ولان صلة الرحم محمود عند كل عاقل وفي كل دين والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق قل صلى الله عليه وسلم بعثت لاتمم مكارم الاخلاق فعرفنا ان ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين جميعا اه فالحلاف في جواز صلة الحربي وعدمه لا في جواز الوصية وعدمه اه ما خصنا وتممه في الشرع لبلالية والحاصل ان التعليل بان الحربي كالميت اقتضى عدم جواز الوصية له والتعليل بالنهي اقتضى عدم جواز كل من الوصية والصلة وما في السير دل على جواز الصلة دون الوصية خلافا لما فهمه شراح الجامع فصار الحلاف في جواز الصلة فقط أقول وقد رأيت نص الامام محمد على جواز الهدية حيث قال في موطنه في باب ما يكره من لبس الحرير والديباج ولا بأس ايضا بالهدية الى المشرك المحارب ما لم يهد اليه سلاح او درع وهو قول ابني حنيفة والعامه من فقهاءنا اه (قوله لان المستأمن كالذمي) فاذا اوصى مسلم او ذمي بجميع ماله جاز كما مروياتي تيممه (قوله كما أفاده المنلا) في بعض النسخ المنلا خسر و (قوله ولا لوارثه) اي الوارث وقت الموت كما مر بيانه قال القهستاني واعلم ان الناطقي ذكر عن بعض أشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كادار على ان لا يكون له في سائر التركة حق بجوز وقيل هذا اذا رضى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين الميت كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر اه قات وحكي القولين في جامع الفصولين فقال قيل جازوبه أفنى بعضهم وقيل لا اه* (فرع)* قال في البرازية وفي العتابي اجتمع قرابة المريض عنده يأكلون من ماله ان كانوا ورثة لم يحجز الا ان يحتاج المريض اليهم لتعاهده ف يأكلون مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو بامر المريض اه (قوله وفاته مباشرة) لقوله عليه السلام لا وصية لقاتل ولانه استعجل ما أخره الله فيحرم الوصية كال ميراث سواء أوصى له قبل القتل ثم قتله او اوصى له بعد الجرح لاطلاق الحديث زيبي أقول والمراد بالاستعجال ما يظهر من حال القاتل والا فذهب اهل الحق ان المقتول ميت باجله تأمل* (فرع)* جرحه رجل وقتله أخرجازات للجراح لانه ليس بقاتل ولو اجماع (قوله لا تسبيا) كحفر البئر ووضع الحجر في غير ماله لانه غير قاتل حقيقة (قوله كامر) اي في كتاب الجنائيات (قوله الا باجازه ورثته) الاستثناء متعلق بالمسئلتين قل في البرهان الوصية للمقاتل تجوز باجازه الورثة عندها وقل أبو يوسف لا تجوز والحلاف في غير قتله عمدا بعد الوصية فانها تكون ملغاة بالاتفاق شرع لبلالية (قوله

لان المستأمن كالذمي كما
افاده المنلا بحثنا قلت وبه
صرح الحدادي والزبلي
وغيرهما وسيجي متنا في
وصايا الذمي (ولا لوارثه
وقته مباشرة) لا تسبيا
كامر (الا باجازه ورثته)
لقوله عليه الصلاة والسلام
لا وصية لوارث الا ان
يجوزها الورثة يعني عند
وجود وارث آخر كما يفيد
آخر الحديث

وسنحققه (وهم كبار) عقلاء فلم تجز اجازة صغيرة ومجنون واجازة ﴿٥٧٦﴾ المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض وره

وسنحققه (اي قريبا) **(قوله)** واجازة المريض كابتداء وصية (فإذا كان وارث الموصي مريضا فاجاز الوصية وهو بالغ عاقل ان يرى صحت اجازته وان مات من ذلك المرض فان كان الموصي له وارثه لا تجوز اجازته الا ان تميزه ورثة المريض بعدموته وان كان أجنبيا تجوز اجازته ويعتبر ذلك من الثلث منح **(قوله)** جاز على المجيز الخ) بأن يقدر في حق المجيز كأن كلهم اجازوا وفي حق غيره كأن كلهم لم يجيزوا وقدنا بيانه عن المقدسي **(قوله)** او يكون (بالنصب عطف على قوله باجازة ورثته لانه في تأويل ان يجيز **(قوله)** لانهما ليسا اهلا للعقوبة) ولذا لم يحرم الميراث وهذا التعليل ذكره الشرنبلالي بحمانه ولى فيه نظرا ذلك كانت العلة في التكبير العقوبة لم تجز الوصية بالاجازة كالميراث نعم هو ظاهر على قول ابي يوسف بانها لا تجوز للقاتل وان اجازها الورثة وعللوا له بأن جنابته باقية والامتناع لاجلها عقوبة له واما عندها فهو لحق الورثة دفعا للغيظ عنهم حتى لا يشاركيهم في مال من سعى في قتله وهذا ينعدم باجازتهم والصبي بمنزل من الغيظ فلم يثبت في حقه ما ثبت في حق البالغ كذا في الكفاية وغيرها **(قوله)** اي سوى الموصي له (تفسير للضمير في سواء وقوله القاتل او الوارث بدل من الموصي له **(قوله)** حتى لو اوصى الخ) تفريع على قوله او الوارث وفي القسطنطيني ولو اوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين **(قوله)** فلها ربعهما (لان الارث بعد الوصية ففرضا ربع الثلثين الباقيين **(قوله)** فله الثلث) وهو نصف الباقي * (فرع) * ترك امرأة واوصى لها بالنصف ولاجنبي بالنصف يعطى للاجنبي اولا الثلث وللرأة ربع الباقي ارضا والباقي يقسم بينهما على قدر حقوقهما تنازخانية وفيها تركت زوجها فقط وقد كانت اوصت لاجنبي بالنصف فلمللموصى له نصف المال وللزوج الثلث والسدس لبيت المال اه ولو اوصى لكل منهما بالكل فتد اوضحه في الجوهرة **(قوله)** الا في تجهيزه وأمردنه (لكنه تراعى فيه المصلحة لما قال في الخلاصة عن الروضة لو اوصى بأن يكفن بألف دينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بأن يكفن في نوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بأن يكفن في خمسة اثواب اوصت اثواب يراعى شرائطه ولو اوصى بأن يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائطه ان لم يلزم في التركة مؤنة الحمل ولو اوصى بأن يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه اه شرنبلالية اقول وظاهر كلامه يوم ان صاحب الخلاصة ذكر المسئلة في وصية الصبي وليس كذلك بل عبارة الخلاصة مطابقة ومثلها في البرازية **(قوله)** وعليه تحمل اجازة عمر الخ) قال في العناية والاثم محمول على انه كان قريب العهد بالحلم يعنى كان بالغاً لم يتض على بلوغه زمان كثير ومثله يسمى يافعا مجازا او كانت وصيته في تجهيزه وأمردنه وردبأنه صح في رواية الحديث انه كان غلاما لم يحتلم وانه اوصى لابنة عم له بمال فكيف يصح التأويل قال الطحاوي والاحتجاج بهذا الاثر لا يصح من الشافعي لانه مرسل وعندنا المرسل وان كان حجة لكن هذا مخالف لقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاث وفيه نظر لان المراد بالقلم التكليف وما نحن فيه ليس منه وقال ابن حزم وهو مخالف لقوله تعالى وابتلوا اليتامى الآية فانها تدل على ان الصبي ممنوع من مله اه ملخصا اقول قد يقال رفع التكليف دليل الحجر عن الاقوال والتصرفات فان ذلك لازم له شرعا تأمل **(قوله)** يعنى المراهق (تفسير ليافع والمراهق من قارب البلوغ وهذا التفسير

البعض جاز على المجيز بقدر حصته (او يكون القاتل صبي او مجنونا) فتجوز بلا اجازة لانهما ليسا اهلا للعقوبة (او لم يكن له وارث سواء) كافي الخالية اي سوى الموصي له القاتل او الوارث حتى لو اوصى لزوجته او له ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية ابن كمال زاد في الحية فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجين لان غيرها لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برد اورحم وقد قدمناه في الاقرار معزيا للشرنبلالية وفي فتاوى التوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امرأته فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصى له لان له ثلث بلا اجازة فيبقى ثلثان فلها ربعهما وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فله الثلث والباقي للموصى له (ولامن صبي غير مميزا صلا) ولو في وجوه الخير خلافا للشافعي (وكذا) لا تصح (من يميز الا في تجهيزه وامر دفه) فتجوز استحسانا

وعليه تحمل اجازة عمر رضى الله عنه لو وصية يافع يعنى المراهق (وان) وصية (مات بعد الادراك) (موافق)

او اضافها اليه) كان ادركت فتأى لفلان ٥٧٧ لم يجوز لقصور ولايته فلا يملك تحيزا او تعليقا كافي الطلاق بخلاف

العبد كما افاده بقوله (ولا من عبده ومكاتب وان ترك المكاتب (وفاء) وقيل عندها تصح في صورة ترك الوفاء درر) (الا اذا اضافها) كل منهما وعبرة الدرر اضافها (الى العلق) فتصح لزوال المانع وهو حق المولى (ولا من معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صارت له اشارة معهودة فهو كاخرس) وقدر الامتداد سنة وقيل ان امتدت لموته جاز اقراره بالاشارة والاشهاد عايه وكان كاخرس قالوا عليه الفتوى درر وسيجي في مسائل شتى (وانما يصح قبولها بعد موته) لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت (قبطل قبولها وردها قبله) (وانما تملك بالقبول) (الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو) (اي المال الموصى به (لورثته) بلا قبول استحسانا كما مر وكذا لو اوصى للجنين يدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه ليقل عنه كما مر (وله) اي للموصى (الرجوع عنها بقول صريح او

موافق لما في المغرب) (قوله وقيل عندها الخ) هذا الخلاف فيما اذا اوصى بثلاث ماله مثلا امالو اوصى بعين من ماله فلا تصح اجماعا كما انه يصح اجماعا اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العلق والدليل المذكور في المطولات ط (قوله الا اذا اضافها) بان قال اذا عتقت فلتك مالى وصية لفلان او اوصيت بثلاث مالى له حتى لو عتق قبل الموت بأداء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للموصى له ثلث ماله وان لم يعتق حتى مات عن وفاء بطلت الوصية لان الملك له حقيقة لم يوجد زيما (قوله وعبرة الدرر اضافها) كأن نسخته كذلك والا فالذى رأيت فيها كعبارة المصنف (قوله لزوال المانع الخ) بيان لوجه المخالفة بينهما وبين الصبي فان اهليتهما كاملة وانما من حق المولى فتصح اضافتهما الى حال سقوط حق المولى اما الصبي فاهليته قاصرة فليس باهل لقول ملزم فلا يملكه تحيزا ولا تعليقا (قوله بالاشارة) متعلق بتصح المقدر بعد أداة النفي (قوله وقيل ان امتدت لموته جاز) قال في الكفاية وذكر الحاكم رواية عن ابى حنيفة ان دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه لانه عجز عن النطق بمعنى لا يرجي زواله فكان كالاخرس قالوا وعليه الفتوى اه قال السائغانى سواء طال المدة او قصرت والقول الاول مشروط بالامتداد سنة وان لم يتصل بها الموت هذا ما يظهر من كلامهم (قوله درر) وبه جزم في متن المواهب (قوله وانما تملك بالقبول) دخول على المتن فان لم يقبل بعد الموت فهمى موقوفة على قبوله ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصى له حتى يقبل او يموت اتقانى عن مختصر الكرخى (قوله ثم هو بلا قبول) اي ولارد (قوله استحسانا) والقياس بطلانها لان تمامها موقوف على القبول وقد فات وجه الاستحسان انها تمت من جهة الموصى تماما لا يلحقه الفسخ ووقفت على خيار الموصى له فصار كالبيع بالخيار للمشتري لومات في الثلاث قبل الاجازة يتم والسلمة لورثته فكذا هنا فيكون موته بالارد كقبوله دلالة اتقانى * (تنبيه) * قال المقدسى واذا قبل الموصى له ملك الموصى به والا فلا عند الجمهور ان كان معينا يمكن قبوله بخلاف نحو الفقراء وبني هاشم ومصاحبة مسجد وحج وغزوة وفي الظهيرية قال أعطوا بعد موتى ثلث مالى مسكين سكة كذا فلما مات أتى الوصى بالمال اليهم فقالوا لا نريده وليس بنا حاجة اليه قال ابو القاسم يرد المال الى الورثة وان رجعوا قبل رده للورثة لبطلان حقهم بالرد وفي الاشباه واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسخ ملكه والا لم يجبروا اه سائغانى (قوله وله الرجوع عنها) لان تمامها بموت الموصى ولان القبول يتوقف على الموت والايحاب المفرد يجوز ابطاله في المعاوضات كالبيع ففي التبرع اولى عناية وأعلم ان الرجوع في الوصية على أنواع ما يحتمل الفسخ بالقول والفعل كالوصية بعين ومالا يحتمله الا بالقول كالوصية بالثلث او الربع فانه لو باع او هب لم تبطل وتفقد الوصية من ثلث الباقي ومالا يحتمله الا بالفعل كالتدبير المقيد فلو باعه صح لكن لو اشتراه عاد لحاله الاول وما لا يحتمله بهما كالتدبير المطلق اه ملخصا من الاتقانى والقهستاني (قوله او فعل الخ) هذا رجوع دلالة والا الاول صريح وقد ثبت ضرورة بان يتغير الموصى به ويتغير اسمه كما اذا اوصى بعب في كرمه فصار زيبيا او بيضة فخصنتها دجاجة حتى أفرخت قبل موت الموصى وتماه في الكفاية (قوله بان يزيل اسمه الخ) كما اذا اتخذ الحديد سيفاً أو الصفر آنية

فعل يقطع حق المالك عن (٣٧) (ين) (خا) (الفص) بان يزيل اسمه واعظم منافعه كما عرف

في الغصب (او) فعل (يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه الا به كالتسويق) الموصى به (بضمن والبناء) في الدار الموصى بها بخلاف تخصيصها وهدم بنائها لانه تصرف في التابع **٥٧٨** (وتصرف) عطف على بقول صريح

لانه لما اثر في قطع ملك المالك فلا ن يؤثر في المانع اولى زيلى اى في المنع عن حصول الملك للموصى له واذا ذبح الشاة الموصى بها كان مجرد الذبح رجوعا وكان ينبغي عدمه لانه نقصان كقطعه الثوب ولم يخضه وهدم بناء الدار ولكن نقول الذبح دليل على استبقائه على ملكه فكان دليل الرجوع لان اللحم قلما تبقى عادة الى وقت الموت اتقانى (قوله كالتسويق الخ) وكالقطن بحشوبه والبطانة يبطن بها والظهارة يظهر بها لانه لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل في ملك الموصى من جهته هداية وكذا لو زرع فيها شجرا او كرما لالو زرع رطبة خانية (قوله لانه تصرف في التابع) وهو البناء والتجبيص زينة اتقانى وانظر هل تطيبين الدار وتكليسها كالبناء او كالتجبيص ثم رأيت في الخانية مانعه وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا اه وتام ذلك في شرح الوهبانية فراجع (قوله عطف على بقول) فيه مسامحة لان العطف على المجرور بدون الجار أفاده ح (قوله فهو اصل ثالث الخ) يعنى انه قسم ثالث للفعل المفيد للرجوع خلافا لما يفيد تغيير المصنف من انه مقابل للفعل لكن قال ح هذا انما يظهر في عبارة الدرر حيث قال او يزيد ولم يذكر لفظة تصرف واما على ذكرها فلا سواء كان بأو او بالواو اه (قوله عاد لملكه ثانيا) اى بالشراء او بالرجوع عن الهبة زيلى وهذا في غير المدير المفيد كقوله ان مت من مرضى هذا فانت حرقاته لو باعه ثم اشتراه عاد الى الحال الاول كإقفاله الاتقانى وقدمناه (قوله وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه) اقول وكذا ان أمكن ولكن بعسر كشعبير ببر وكان عليه ان يذكر هذا عند قول المتن او فعل يقطع حق المالك سائحى (قوله لانه تصرف في التبعية) كذا في بعض النسخ وفي بعضها في التبعية بالتون والفاء وعلى كل فالمراد به ازالة الوسخ وعبارة الهداية لان من اراد ان يعطى ثوبه غيره يغسله عادة فكان تقريره اه اى ابقاء الوصية لارجوعا عنها (قوله لا يضر اصلا) اى سواء كان قبل القبول او بعده زيلى لانه حصل بعد تمامها لان تمامها بالموت كفاية (قوله ولا بحدودها) لان الرجوع عن الشيء يقتضى سبق وجوده وجود الشيء يقتضى سبق عدمه اذ الجحود نفى لاصل العقد فلو كان الجحود رجوعا اقتضى وجود الوصية وعدمها فباسبق وهو محال كفاية (قوله وأقره المصنف) قال في شرح الملتقى ولكن المتون على الاول ولذا قدمه المصنف على عادته اه اقول وأخر في الهداية دليله فكان مختاراه قال في النهاية وجزم به في المواهب والاصلاح قال في قضاء الفوائت من البحر واذا اختلف التصحيح والافتاء فالعمل بما وافق المتون اولى (قوله فحرام اوريا الخ) لان الوصف يستدعى بقاء الاصل والتأخير ليس للسقوط كتأخير الدين زيلى (قوله فكل ذلك رجوع) لان الترك اسقاط والبطلان الذهاب المتلاشى ولان قوله الذى اوصيت به الخ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان المحل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها زيلى (قوله لبطلان الثانية) اى لان الاولى انما تبطل ضرورة كونها الثانية ولم تكن فبقى الاول على حاله زيلى (قوله وتبطل هبة المريض ووصيته الخ) لان الوصية

وعطف ابن الكمال تبعا للدرر بأو وعليه فهو اصل ثالث في كون فعله يفيد رجوعه عنها كما يفيد متن الدرر فتدبر (يزيل ملكه) فانه رجوع عاد لملكه ثانيا لا (كالبيع والهبة) وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه (لا) يكون راجعا (بفصل ثوب أوصى به) لانه تصرف في التبعية واعلم ان التغيير بعد موت الموصى لا يضر اصلا (ولا بحدودها) درر وكثر ووقاية وفي الجمع به يفتى ومثله في العيني ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى وأقره المصنف (وكذا) لا يكون راجعا (بقوله كل وصية اوصيت بها فحرام او رياء او آخرتها بخلاف) قوله (تركتها و) بخلاف (قوله كل وصية اوصيتها فهي باطلة والذى اوصيت به لزيد فهو لعمر وأو لفلان وارثي) فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون

لوارثه بالاجازة كاسر (ولو كان فلان) الآخر (ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها) لبطلان (ايجاب) الثانية ولو حيا وقتها فمات قبل الموصى بطلنا الاول بالرجوع والثانية بالموت (وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها

انجاب عند الموت وهى وارثة عند ذلك ولاوصية للوارث والهبة وان كانت منجرة صورة
 فهمى كالمضاف الى ما بعد الموت حكما لان حكمها يتقرر عند الموت الا ترى انها تبطل بالدين
 المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث هداية **(قوله بعدها)** كذا فى النسخ والذي رأيت
 فى المنح بعدها بضمير التثنية وهى الانسب **(قوله لجواز الوصية)** اثباتا ونفيا **(قوله وقت**
الموت الخ) فتصح لو اوصى لزوجته ثم طلقها ثلاثا او واحدة ومضت عدتها ثم مات الموصى
 قهستانى **(قوله لانه يعتبر الخ)** لان الاقرار ملزم بنفسه فلا يتوقف الى شرط زائد
 كتوقف الوصية الى الموت فيصح اقراره بالدين لانه حصل لاجنية اتقانى **(قوله فلو أقر**
لها) اى للمرأة الاجنبية المفهومة من الكلام وهو تفريع على قوله او غير وارث يوم الاقرار
 اى جاز الاقرار لها لانهما غير وارثة وقته وان صارت وارثة وقت الموت وقد هنا انه يشترط
 كون الارث بسبب حادث بعد الاقرار كالتزوج هنا بخلاف ما لو كان بسبب قائم وقت الاقرار
 لكن منع منه مانع ثم زال عند الموت كما أفاده بقوله ويبطل الخ ومنه ما لو أقر لزوجته الكتابية
 او الامة ثم اسلمت قبل موته او اعتقت لا يصح الاقرار لقيام السبب حال صدوره كما افاده
 الزيلعى **(قوله او عبدا)** قيده الزيلعى بما اذا كان عليه دين لان الاقرار وقع له وهو وارث
 عند الموت فيبطل كالوصية وان لم يكن عليه دين صح الاقرار لانه وقع للمولى اذ العبد لا يملك
 اه وعزاه فى الهداية الى كتاب الاقرار وظاهر ما قدمناه قبل اوراق عن الزيلعى والنهاية عدم
 بطلان الاقرار بعق الابن المقر له مطلقا وقد هنا ما فيه فنبه **(قوله لقيام البنوة وقت الاقرار)**
 علة لبطلان الاقرار واما الوصية والهبة فلان المعتبر فيهما وقت الموت كما قدمه وقد صار
 الابن وارثا وقته فبطلا **(قوله وهبة مقعد الخ)** المقعد بضم ففتح من لا يقدر على القيام
 والمفلوج من ذهب نصفه وبطل من الحس والحركة والاشل من شلت يده غناية **(قوله به**
علة السل) هو اولى مما فى النهاية عن المغرب من ان المسلول من سلت خصيته لما قل الاتقانى
 انه لا يناسب هنا لانه بعد تطاول الزمان لا يسمى مريضا اصلا **(قوله ان طالت مدته سنة)**
 هذا على ما قاله اصحابنا وبعضهم قالوا ان عد فى العرف تطاولا فطاول والا فلا قهستانى **(قوله**
ولم يخف موته منه) هذه الجملة وقعت موضحة للجملة الشرطية حموى عن المفتاح اه ط ثم
 المراد من الخوف الغالب منه لانفس الخوف كفاية وفسر القهستانى عدم الخوف بأن
 لا يزداد مابه وقتا فوقتا اه لانه اذا تقادم العهد صار طبعا من طباعه كالعمى والعرج وهذا
 لان المانع من التصرف مرض الموت وهو ما يكون سببا للموت غالبا وانما يكون كذلك
 اذا كان بحيث يزداد حالا خالا الى ان يكون آخره الموت واما اذا استحکم وصار بحيث
 لا يزداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سببا للموت كالعمى ونحوه اذ لا يخاف منه ولهذا لا
 يشتغل بالتداوى اه زيلعى وغيره **(قوله والا تطل وخيف موته)** عبارة القهستانى والا
 يكن واحدا منهما بأن لم تطل مدته بأن مات قبل سنة او خيف موته بأن يزداد مابه يوما فيوما
 اه ومفهومه انه اذا لم تطل ولم يخف موته فهو من الثالث ويخالفه عبارة الزيلعى ونصها
 اى ان لم يتناول يعتبر تصرفه من الثالث اذا كان صاحب فراش ومات منه فى أيامه لانه فى
 ابتدائه يخاف منه الموت وهذا يتداوى فيكون مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد التطاول

بعدها) اى بعد الهبة
 والوصية لما تقرر انه يعتبر
 لجواز الوصية كون
 الموصى له وارثا او غير
 وارث وقت الموت لا وقت
 الوصية بخلاف الاقرار
 لانه يعتبر كون المقر له وارثا
 او غير وارث يوم الاقرار
 فلو اقر لها فنكحها فمات
 جاز (ويبطل اقراره
 ووصيته وهبته لابنه
 كافرا) او عبدا او مكاتبا
 (ان اسلم او اعتق بعد ذلك)
 لقيام البنوة وقت الاقرار
 فيورث تهمته الاشارة
 (وهبة مقعد ومفلوج
 وأشل ومسلول) به علة
 السل وهو قرح فى الرئة
 (من كل ماله ان طالت مدته)
 سنة (ولم يخف موته منه
 والا) تطل وخيف موته

فهو كمرض حادث حتى تعتبر تصرفاته من الثلث اه وهو الموافق لكلام الشارح وبقي ما اذا طال وخيف موته ومقتضى عبارة القهستاني انه من الثلث ايضا وهو المفهوم من تقييد المصنف ما يكون من كل المال بقوله ولم يخف موته **(قوله)** لانها امراض مزمنة) اى طويلة الزمان وهو تعليل لقوله من كل ماله فكان ينبغي ذكره قبل قوله والا الح قال في المنح وفي الفصول العمادية واما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مزمنة وليست بقاتلة اه **(قوله)** وعليه اعتمد في التجريد) وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حدمرض الموت فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعتادنا في ذلك على قول الفضلي وهو ان لا يقدر ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي اقول والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذا فراش ومنعه عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه اصحاب المتون والشروح هنا تأمل **(قوله)** والختار الح) كذا اختاره صاحب الهداية في كتابه التجنيس * (تنبيه) * تبرع الحامل حالة الطلاق من الثلث ولو اختلطت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى او مقهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم يختلطوا فلا وراكب البحر ان كان ساكنا فليس بمخوف وان هبت الرياح او اضطرب فهو مخوف والمحبوس اذا كان من عاداته القتل فهو خائف والا فلا معراج ملخصا وتأمله مع مامر في باب طلاق المريض **(قوله)** واذا اجتمع الوصايا الح) اعلم ان الوصايا اما ان تكون كلها لله تعالى او للعباد او يجمع بينهما وان اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحدا واما اذا تعدد فلا يعتبر لما للعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كما لو اوصى بثائه لانيسان ثم به لآخر الا ان ينص على التقديم او يكون البعض عتقا او محابة على ماسياتي وما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج او واجبات كالكفارات والنذور وصدقة الفطر او تطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت وان اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى او آخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حقه تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتنفرد كوصايا الآدميين ثم تجمع فيقدم فيها الاهم فالاهم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة ولزيد والكفارات قسم على اربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الآدمي لحاجته وان كان الآدمي غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبقى حقا لله تعالى اذا لم يكن ثم مستحق معين هذا اذا لم يكن في الوصية عتق منفذ في المرض او معاق بالموت كالتدبير ولا محابة منجزة في المرض فان كان بدى بهما على ماسياتي تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا من العناية والنهاية والتبيين **(قوله)** قدم الفرض) كالحج والزكاة والكفارات لان الفرض اهم من النفل والظاهر منه البداء بالاهم زيادى واراد بالفرض ما يشمل الواجب بقريته قوله

(فن ثلثه) لانها امراض مزمنة لا قاتلة قيل مرض الموت ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزازية والختار انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبة الذخيرة (واذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وان أخره الموصى

والكفارات لكن الفرض الحقيقي مقدم على الواجب كإمر وفي القهستاني فيبدأ بالفرض
حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم **(قوله وان تساوت قوة الحج)** قال
في الملتقى وان تساوت في الفرضية وغيرها قدمه ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل
بالعكس الحج ومثله في الاختيار والقهستاني فأشار الى انه لا يقدم بعض الفرائض على البعض
بلا تقديم من الموصى اذا تساوت قوة أى بأن كانت كلها فرائض حقيقة احترازا عما لو كان
فيها واجبات وان القول بتقديم بعض الفرائض على بعض غير معتمد والقائل بذلك الامام
الطحاوى وبالأول الامام الكرخي وذكر انه قول الكل حيث قال في مختصره قال هشام عن
محمد عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو قول محمد كل شئ كان جميعه لله تعالى من الحج والصدقة
والعتق وغيره فأوصى به رجل والثالث لا يباع ذك فمن كان كله تطوعا بدى بالأول مما خلق به
حتى يأتي على آخره او ينقص الثالث فيبطل ما بقى وكذلك لو كان كله فريضة بدى بالأول فالأول
حتى يكون نقصان على الآخر وان كان بعضه تطوعا وبعضه فريضة أو أوجبه على نفسه
بدى بالفرض أو ما أوجبه على نفسه وان أخره في نطقه قال هشام الى هنا قولهم جميعا وتماه
في غاية البيان **(قوله قال الزيلعي الحج)** اقول قال الزيلعي بعد قول الكنتز وان تساوت في
القوة الحج لان الظاهر من حال المرء ان يبدأ بما هو الأهم عنده والثابت بالظاهر كالثابت نصا
فكان نص على تقديمه فتقدم الزكاة على الحج لتعلق حق العبد بها وهما على الكفارة
لرجحانهما عليهما لانه جاء من الوعيد فيهما ما لم يأت في غيرها وكفارة القتل والظهار واليمين
مقدمة على الفطرة الحج ومثله في النهاية اقول صدر تقريره موافق لقول الكرخي وأخره لقول
الطحاوى فقد جمع بين القولين مفرعا احدهما على الآخر وقد علمت من عبارة الملتقى تخالفهما
وان الثاني منهما ضعيف فتدبر ولم أر من أوضح هذا المحل فتأمل ثم رأيت الاتفاقى قال في
غاية البيان وقول بعضهم ان كفارة القتل تقدم على كفارة اليمين لقوتها بشرط الاسلام فيها ثم
كفارة اليمين على كفارة الظهار لوجوبها بهتك حرمة اسم الله تعالى والثانية بايجاب حرمة
على نفسه ولنا فيه نظر لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم الفرائض بعضها على
بعض وكذلك التطوع بل يبدأ بما بدأ به الموصى وقدم نص الكرخي على ذلك والمعنى في
تقديم الزكاة الحج على الكفارات ذكرناه وهو الوعيد ومثل هذا لم يوجد في شئ من الكفارات
اه واراد البعض صاحب النهاية اقول وتقديم الحج والزكاة على الكفارات ظاهر لان
الكفارات واجبة كإمر لكن الاتفاقى نفسه ذكر انه تقدم الكفارات على الفطرة والفطرة
على الاضحية كما فعل الزيلعي والشارح ولعله بناء على قول الطحاوى وعليه لا مانع من تقديم
بعض الكفارات على بعض اذا وجد المرجح كما فعله صاحب النهاية وتبعه الزياي وبه يسقط
النظر فتدبر **(قوله يبدأ بكفارة قتل ثم يمين ثم ظهار)** تقدم وجه ترتيبها **(قوله ثم افطار الحج)**
مخالف لما في النهاية من تقديم الفطرة لوجوبها بالاجماع وبأخبار مستفيضة على كفارة
الافطار لثبوتها بخبر الواحد وعلى النذر لانها بايجاب الله تعالى فتقدم على ما يجب بايجاب
العبد والنذر على الاضحية للاختلاف في وجوبها دون وجوبه **(قوله وقدم العشر)** لعله
لاشتماله على حق الله تعالى والعباد بخلاف الحراج فانه قصر على الثاني ط **(قوله ان حج**

وان تساوت) قوة (قدم
ما قدم اذا ضاق الثالث
عنها) قال الزيلعي كفارة
قتل وظهار ويمين مقدمة
على الفطرة لوجوبها
بالكتاب دون الفطرة
والفطرة على الاضحية
لوجوبها اجماعا دون
الاضحية وفي القهستاني
عن الظهيرية عن الامام
الطواويسى يبدأ بكفارة
قتل ثم يمين ثم ظهار ثم افطار
ثم النذر ثم الفطرة ثم
الاضحية وقدم العشر على
الحراج وفي البر جندی
مذهب ابي حنيفة آخره
ان حج

انفل افضل من الصدقة (وصى نجح) اى حجه الاسلام (احج عنه رابكا) فلو لم تبلغ النفقة من بلده فقال رجل
انا احج عنه بهذا المال ماشيا لانجزية قهستانى معزيا للثمة (فلو من ٥٨٢) بلده ان كفى نفقته ذلك والا فمن

حيث تكفى وان مات حاج
فى طريقه واوصى بالحج عنه
يحب من بلده) رابكا وقلا
من حيث مات استحسانا
هداية ومجتنى وملقى قلت
ومفاده ان قوله قياس وعليه
انتون فكان القياس هنا
هو المعتمد فافهم (ان بلغ
نفقته ذلك والا فمن حيث
تبلغ) ومن لا وطن له فمن
حيث مات اجماعا (اوصى
بان يشتري بكل ماله عبد
فيقتل عنه) عن الموصى
(ولم تجز الورثة بطلت كذا
اذا اوصى بان يشتري له عبد
بالف درهم وزاد الف
على الثلث) وقال لا يشتري
بكل الثلث فى المستثنين مجتمع
(مريض اوصى بوصاياه
برى من مرضه ذلك وعاش
سنتين ثم مرض فوصاياه
باقية ان لم يقل ان مات من
مرضى هذا فقد اوصيت
بكذا) كذا فى الخانية
(اوصى بوصية ثم جن ان
اطبق الجنون) حتى بلغ
سنة اشهر (بطلت والا لا)
وكذا لو اوصى ثم اخذ
بالوسواس فصار معتوها
حتى مات بطلت خانية

النفل افضل من الصدقة) يشير الى تقديمه عليها وان اخره الموصى لكن فى العناية والنهاية
ان ماليس بواجب قدم فيه ما قدمه كحج تطوع وعق نسمة غير معينة وصدقة على الفقراء
وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن اصحابنا انه يبدأ بالافضل فالافضل يبدأ بالصدقة ثم
الحج ثم العتق اه وقوله يبدأ بالصدقة ثم الحج مبنى على ما كان يقوله الامام اولا ولما شاهد
مشقة الحج رجع فذاحج بمقدار ما يريد اتفاقه كان افضل (قوله احج عنه) بالبناء للمفعول
(قوله فلو لم تبلغ النفقة الحج) ومثله بالاولى ما فى القهستانى ايضا لو كان فى المال المدفوع وفاة
بالركوب فمضى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوبها له اه
(قوله انا احج عنه) اى من بلده (قوله وان مات حاج فى طريقه الحج) قدم الشارح فى باب
الحج عن الغير انه انما تجب الوصية به اذا اخره بعد وجوبه اما اذا حج من عامه فلا (قوله من
بلده) لان الواجب عليه ان يحج من بلده والوصية لاداء ما هو الواجب عليه زيلعى فان احج
الوصى من غير بلده يضمن الا ان يكون ذلك المكان بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل
الليل اه مناسك السندى وفيها لو اوصى ان يحج عنه من غير بلده يحج عنه كما اوصى قرب
من مكة او بعد اه قلت والظاهر ان الموصى يأثم بذلك لتركه الواجب عليه ومثله لو اوصى
بمالا يكفى للاحجاج من بلده تأمل (قوله رابكا) لانه لا يلزمه ان يحج ماشيا فوجب عليه
الاحجاج على الوجه الذى لزمه زيلعى (قوله وعليه المتون) وهو الصحيح واختاره المحبوى
والنسفى وصدر الشريعة وغيرهم اه قسم (قوله فافهم) يشير الى انه مما خرج من قاعدة
تقديم الاستحسان على القياس (قوله ومن لا وطن له الحج) ولوله او طان فمن اقربها الى
مكة وان مكيا مات بخر اسان فمن مكة الا ان يوصى بالقران فمن خراسان جوهره * (فرع) *
قال اجموعا عني بثلث مالى او بالف وهو يبلغ حججا فان صرح بواحدة اتبع ورد الفضل الى الورثة
والاحج عنه حججا فى سنة واحدة وهو الافضل اوفى كل سنة اه سندى (قوله بطلت الوصية)
لان العبد المشتري بالكل مغاير لما اشترى بالثلث درر ونظيره يقال فيما بعد ط (قوله فصار
معتوها الحج) عبارة الخانية فصار معتوها فكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد وصيته
باطلة اه وانظر هل تعتبر فيه المدة المعتبرة فى الجنون والظاهر نعم اذ لا فرق بينهما ولان
الزمان منكر سنة أشهر تأمل (قوله فى قول ابى حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتماده ط
وفى الظهيرية قال اوصيت بثلث مالى لله تعالى فالوصية باطلة فى قول ابى حنيفة وقال محمد
جائزة ويصرف الى وجوه البروبه يفتى اه (قوله فان الوصية باطلة) لانه ليس من
اهل الملك نظرا الى لفظ الموصى لالى قصده ونظيره ما فى المعراج اوصى بشئ للمسجد
الحرام لم يجز الا ان يقول ينفق على المسجد لانه ليس من اهل الملك وذكر النفقة
بتمثلة النص على مصالحه وعند محمد يصح ويصرف الى مصالحه تصحيحا لكلامه اه (قوله
جاز) اى وتكون وصية لصاحب الفرس خانية اقول ويؤخذ منه ومما ذكره الاتقانى

(وصى بان يعاربه من فلان او بان يسقى عنه الماء شهرا فى الموسم اوفى سبيل الله فهو باطل) فى (من)
قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى خانية (كما لو اوصى بهذا الثمن لدواب فلان) فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بها دواب
فلان جاز ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز

من انه لو اوصى بالثالث لما في بطن دابة فلان لينفق عليها جاز اذا قبل صاحبها اه ان له ان
يصرفها في مصالحه وانه يشترط ان يكون ممن تصح وصيته له وانها تبطل برده وبموته قبل
الموصى تأمل **(قوله)** وتبطل بيعها) وكذا يموتها خاتية والظاهر انه راجع للمستلثين ولعل
وجهه انها وان كانت وصية لصاحبها الا انها عاقبة في المعنى على وجودها في ملكه تأمل ثم
رأيت في الولوالجية قال بعد قوله قذا بيع الفرس بطل مانعه لان هذه وصية لصاحب الفرس
ونظيره مالو قال والله لا اكله عبد فلان اولا اركب دابة فلان اه اي فان اليمين تبطل بزوال
الاضافة بان باع العبد او الدابة مثالا لان العبد او الدابة لا يهجر لذاته بل لاجل صاحبه كما
قررناه في محله فهنا تبقى الوصية مادامت الاضافة موجودة وتبطل بزوالها لكن في الولوالجية
ايضا قيل هذا الفرع لو اوصى لمملوك فلان بان ينفق عليه كل شهر عشرة دراهم فالوصية
جائزة وتدور مع العبد حينما دار ببيع او عتق وعبارة الظهيرية قال ابو يوسف ومحمد كانت
الوصية للعبد وتدور معه حينما دار ببيع او عتق وان صالح مولاه عن ذلك واجاز العبد جاز وان
عتق ثم اجاز فجازته باطالة اه وتأمله مع ما قدمناه من ان الوصية لعبد الوارث لا تجوز لانها
وصية للوارث حقيقة **(قوله)** وله سكنها) اي بالمهاياة مع الوارث زمانا **(قوله)** وليس للوارث
بيع ثلثها) ثبت حق الموصى له في سكنى كلها بظهور مال آخر او بخراب ما في يده فحينئذ
يزاحمهم في باقيها **(قوله)** اه ذلك) اي للوارث بيع ثلثها **(قوله)** وله ان يقاسم الورثة) معطوف
على قوله وله سكنها والضمير للرجل اي للموصى له المقاسمة في عين الدار بالاجزاء ان احتملت
القسمة وهذا اعدل من المهاياة لما فيه من التسوية بينهما زمانا وذاتا كما في الهداية والمسئلة
سنأتي في باب الوصية بالخدمة والسكنى **(قوله)** وعلى الموصى لهما ان يدوس ويسلخ الشاة)
كان عليه ان يقول ان يدوسا ويسلخا الشاة بألف التثنية اه ح قلت وان يزيد ويحاجبا
القطن كما في الظهيرية وهذا لان المقصود اخراج كل منهما عن صاحبه بخلاف ما اذا اوصى
بدهن هذا السمسم لرجل وبكسبه لا خراوبما في اللبن من الزبد لرجل وبالحخيض لا آخر
فالنفقة على صاحب الدهن والزبد لان المقصود اخراجهما فقط وبه يتغير مال الشريك عن
حاله فعليه تخليصه ولو كانت الشاة حية فاجر الذبح على صاحب اللحم خاصة لان التذكية
لاجل اللحم لا لجلده كما في الولوالجية **(قوله)** في رمضان) لعله انما خصه لزيادة ذلك فيه والافغير
رمضان مثله والنظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال ثلث مالي في سبيل
الله فهو للغزو فان اعطوا حاجا منقطعا جاز وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز
لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره اه وهذا يستأنس به في تعيين قدر الحاجة ط **(قوله)**
وتصرف لفقراء الكعبة) الذي في الولوالجية وغيرها لمساكين مكة **(قوله)** وكذا للمسجد
وللقدس) اقول الذي في المنح عن المحتى وبيت المقدس والحاصل ان في الايصال للمسجد
قولين قول بعدم الصحة وقول بالصحة كإسباني قيل فصل وصايا الذي ثم على الصحة هل
تصرف على منافعه او على فقرائه قل محمد بالاول على ما هو كالصريح في كلامهم واما الثاني
فصرح به في المحتى على ما ترى والقائل بعدم الصحة هو الشيخان الا ان يقول ينفق على
المسجد فيجوز اتفاقا واجازه محمد مطلقا حملا على ارادة مصالحه تصحيحا للكلام لاعلى ارادة

وتبطل بيعها ولو اوصى
بسكنى داره لرجل ولا مال
له - واهاجاز وله سكنها ما
دام حيا وليس للوارث
بيع ثلثها وقل ابو يوسف
له ذلك وله ان يقاسم
الورثة ايضا ويفرز الثلث
للوصية خاتية (ولو اوصى
بقطعة لرجل وبجبة لآخر
واوصى بلحم شاة معينة
لرجل وبجلدها لآخر
واوصى بخنطة في سنبلها
لرجل وبالثوبين لآخر
جازت الوصية لهما)
وعلى الموصى لهما ان
يدوس ويسلخ الشاة
(اوصى بثلاث ماله لبيت
المقدس جاز ذلك وينفق
في عمارة بيت المقدس وفي
سراجيه ونحوه) قالوا
وهذا يفيد جواز النفقة
من وقف المسجد على
قنابله وسراجيه وان
يشترى بذلك الزيت
والنفط وللقناديل في
رمضان خاتية وفي المحتى
اوصى بثلاث ماله للكعبة
جاز وتصرف لفقراء
الكعبة لا غير وكذا
للمسجد وللقدس وفي
الوصية

لفقره الكوفة جاز غيرهم وفي الحانية أوصى بعده يخدم المسجد ٥٨٤ ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصى

عنه لانه لا يملك سواء عين المسجد او لوابه افنى صاحب البحر كسبائى وامابت المقدس فلا يتوهم انه يفترق عن المسجد حتى ان البرازى عزاما فى المتن لمحمد فافهم ولا تنعسف وينبى الافاء بان الوصية للمسجد وصية لفقرته فى مثل الازهر كذا حرره هذا المحل السامحانى رحمه الله تعالى وانظر ما فى شرح الوهبانية (قوله جاز غيرهم) قال فى الخلاصة الافضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابى يوسف وبه يفتى وقال محمد لا يجوز اه قلت والاول موافق لقولهم فى النذر بالغاء تعيين الزمان والمكان والدرهم والفقير (قوله لوارث الموصى) لان الرقة على ملكه ولو الجلية وهل نفقته فى وقف المسجد كما لو اوصى بخدمة تزيد فان نفقته عليه كسبائى لم اراه (قوله لاعمال البر) قال فى الظهيرية وكل ما ليس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة الوقف وسراج المسجد دون تزيينه لانه اسراف اه (قوله فلوصية باطلة) هو الاصح كما فى جامع الفتاوى (قوله ويضم) اى وبان يضم تأمل (قوله ويحل لمن طال مقامه ومسافته) ويستوى فيه الغنى والفقير خانية وتفسير طول المسافة ان لا يبيتوا فى منازلهم ظهيرية والمراد ان لا يمكنهم المبيت فيها لو ارادوا الرجوع اليها فى ذلك اليوم (قوله يضمن) الظاهر ان هذا اذا لم يقدر الموصى مقدارا معلوما (قوله وحمل المصنف الاول) اى ما فى المتن من البطلان (قوله بقيد ثلاثة ايام) الباء للسببية وعبارة المصنف وما ذكر عن ابى بكر البلخى مقيد بثلاثة ايام وفى اليوم الثالث تجتمع النائمات فتكون وصية لهن فبطلات اه والظاهر انه فى عرفهم كذلك وكأنه اخذه مما فى الحانية عن ابى القاسم ان حمل الطعام الى اهل المصيبة فى الابتداء غير مكروه لاشتغالهم بتجهيز الميت ونحوه واما فى اليوم الثالث فلا تستحب لان فيه تجتمع النائمات فيكون اعانة على المعصية اقول وعلى السامحانى للبطلان بانها وصية للناس وهم لا يحصون كما لو قال اوصيت للمسلمين وليس فى اللفظ ما يدل على الحاجة فوقعت تملكاً من مجهول فلم تصح اه (قوله والثانى) وهو القول بالجواز اقول قدما ان القول الاول هو الاصح وظاهره الاطلاق ويؤيده ما فى آخر الجناز من فتح القدير حيث قال ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من اهل الميت لانه شرع فى السرور لافى السرور وهى بدعة مستقبحة روى الامام احمد عن جرير بن عبد الله قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لجيران اهل الميت والاقرباء الاباعد تهية طعام لهم يشبعهم يومهم وليلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاء ما يشغلهم حسنه الترمذى وصححه الحاكم (قوله اوصى بان يصلى عليه فلان) لعله وجه البطلان ان فيها ابطال حق الولى فى الصلاة عليه (قوله اويكفن فى ثوب كذا) انظر ما قدما عند قول المصنف ولا من صبي ميز الا فى تجهيزه (قوله وسنحققه) اى قيل فصل الوصية بالخدمة بان المختار انه لا يكره تطيين القبور ولا القراءة عندها وينبى ان القول ببطلان الوصية مبنى على القول بكراهة ذلك وسأيت ما فيه (قوله وقال محمد تصرف لوجوه البر) قدما عن الظهيرية انه المنفى به اى لانه وان كان كل شئ لله تعالى لكن المراد التصديق لوجهه تعالى تصحيحا لكلامه بقرينة الحال (قوله قال اوصيت الخ) وكذا اوصيت بثلاث مالى وهو ألف

وفى وصى بثلاث ماله لاعمال البر لا يصرف ثلثه لبناء السجن لان اصلاحه على السلطان (اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فلوصية باطلة) كما فى الحانية عن ابى بكر البلخى وفيها عن ابى جعفر اوصى باتخاذ الطعام بعد موته ويضم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه ومسافته لمن لم يطل ولو فضل طعمه ان كثيرا يضمن والا لا اه قلت وحمل المصنف الاول على طعام يجتمع له النائمات بقيد ثلاثة ايام فتكون وصية لهن فبطلت والثانى على ما كان غيرهم * (فروع) اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر اويكفن فى ثوب كذا او يطين قبره او يضرب على قبره قبة او لمن يقرأ عند قبره شياً معينا فهى باطلة سراجية وسنحققه * اوصى بثلاث ماله لله تعالى فهى باطلة وقال محمد تصرف لوجوه البر * قل اوصيت لفلان بالف وهو عشر مالى لم يكن له الا الف وفى اوصيت له

بجميع ما فى هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان ودنانير وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبى * قال المديونه (فله)

فله الثالث بالغام بالغ لان قوله وهو الف غير محتاج اليه ولو الجية وكذا اوصيت بنصيبى من هذه الدار وهو الثالث فذا نصيبه النصف فهو له او بجميع ما فى هذا البيت وهو كرم طعام فاذا فيه اكثر او كرم حنطة او شعير والحاصل انه اذا اوصى بتمشيره ثم قدره صح وافق المقدار او لا وعلة فى المحيط بأنه اضاف الايجاب والتعليك الى الثالث مطلقا والى جميع ما فى الكيس فصحت الاضافة الا انه غلط فى الحساب فلا يقدر فى الايجاب بخلاف البيع فانه لا يصح الا اذا كان المبيع مقدارا معلوما فانصرف الى المقدار المذكور وتسامه فى شرح الوهبانية فراجع (قوله اذا مات) بضم التاء (قوله وصيته) اى لان تعليق الوصية بالشرط جائز كفى القية هذا والذي رأيت فى القية صح وصية فوصية بالتبوين منصوب على التميز اى انه ليس بابرا بل هو وصية لتعليقه على موت نفسه (قوله ولو قال ان مات الخ) عزاء فى مختصر القية لبعض الكتب ثم ذكر انه ينبغي ان يكون عدم البراءة اذا فتح التاء اخذا بما فى الفصول وغيره لوقال لمديونه ان مات بفتح التاء فانت برى لا تصح لانه تعليق بخاطر اه اى والابراء لا يصح تعليقه بخلاف الوصية كما مر وبه ظهر الفرق بين الضم والفتح والمراد بالخطر هنا التعليق على معدوم مترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالوت وبجى الغد واحتزبه عمالوعاقى الابراء بشرط كائن كقولهم لمديونه ان كان لى عليك دين فقط ابرأتك عنه فانه يصح كما مر فى آخر كتاب الهبة ومر تمامه هناك فراجع (قوله فى بلاد خوارزم) وكذا الاقليم الشامى والمصرى سائحان ولعله لان اهل الكلام فى خوارزم لا يتبعون الشبه بل يتعلمون ويعلمون ما يجب اعتقاده وفى البلاد الاخرى يذكرون شبه الفلاسفة الملبسة على المسلمين عقائدهم بلا تعرض لردّها وحث عن تجنبها ولا شك انهم اذا كانوا بهذه الصفة فهم ضالون مضلون ليس لهم من العلم الا الهى نصيب ط (قوله فتنه) كذا فى النسخ وصوابه قية فان العبارة لها كما فى المنح والاوهمت انها عبارة السراج ط (قوله بمنزلة الوديعة) فلا ضمان على الموصى او ورثته اذا هلك فى ايديهم من غير تعد أما اذا استهلك فان وقع من الموصى فهو رجوع وان من الورثة قبل القبول او بعده يكون ضمانه عليه ط وعبارة السراج ذكرها فى المنح عند قول المتن وانما يصح قبولها بعد موته فراجعها والله تعالى اعلم

باب الوصية بثلاث المال

فى بعض النسخ بثلاث ماله (قوله ولم تجز) اى لم تجز الورثة الوصيتين فان أجازت فظاهر (قوله فالثالث بينهما اثلاثا) اى يقتسمانه على قدر حقهما لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان لان كلا منهما يستحق بسبب صحيح والحاصل ان كل واحدة من الوصايا اذا لم تزد على الثلث كثلث لواحد وسدس لآخر ورابع لآخر ولم تجز الورثة يضرب فى الثلث ولا يقسم الثلث سوية بينهم اتفاقا ما لم يستويا فى سبب الاستحقاق كفى مسألة المتن الاولى وتام ذلك فى التارخانية (قوله ولم تجز الورثة ذلك) فان أجازوا فنعدها يقسم الكل ارباعا ولا نص فيه عنه فقال أبو يوسف قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لان الثلثين لصاحب الكل فكان نزاعهما فى الثلث فنصف فالنصف الذى هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن ان هذا تخريج قبيح لا استواء سهم صاحب الثلث فى حال الاجازة وعدمها وهو السدس

اذا مات فانت برى من دى
الذى عليك صحت وصيته
ولو قال ان مات لا يبرأ
لله خطرة يدخل المجنون
فى الوصية للمرضى وفى
الوصية للعلماء يدخل
المتكلمون فى بلاد خوارزم
دون بلادنا ولو اوصى
للعقلاء يصرف للعلماء
الزاهدين لانهم هم العقلاء
فى الحقيقة فتنه واعلم ان
الوصية فى يد الموصى او
ورثته بمنزلة الوديعة سراج

باب الوصية بثلاث

المال

(اذا اوصى بثلاث ماله لزيد
ولآخر بثلاث ماله ولم تجز)
الورثة (فثلاثة لهما) نصفين
اتفاقا (وان اوصى) بثلاث
ماله لزيدو (لا آخر بسدس
ماله فالثالث بينهما)
اتفاقا (وان اوصى لاحدهما
بجميع ماله ولا آخر بثلاث
ماله ولم تجز) الورثة ذلك
(فثلاثة بينهما نصفان)

فالصحيح ان يربع بطريق المنازعة بان يقسم الثالث اولا هو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث وبقي الثلثان ثمانية اسهم يدعيهما صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليم له الثلث فتسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعان في السهمين بنصفين فتحصل ثلاثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كافي الحقائق وغيره فمستأنى قلت وعلى قولهما يلزم استواء حالتي الاجازة وعدمها (قوله لان الوصية بأكثر من الثلث الخ) اشار الى ان قوله بجميع ماله غير قيد وان المراد ما زاد على الثلث ولذا عبر في المتن بقوله ولو لواحدها بثلثه وللآخر بثلثيه او بنصفه او بكله ينصف الثلث بينهما عنده وعندهما يثلث في الاول ويخمس خمسين وثلاثة اخماس في الثاني ويربع في الثالث اه فالحكم عنده وهو التنصيف متحد في جميع صور الزائد على الثلث كلا او غيره والاصل الذي بنيت عليه هذه المسائل هو قول المصنف ولا يضرب الخ (قوله اذا لم تجز) بالبناء للمجهول (قوله تقع باطلا) ليس المراد بطلانها من اصلها والاما استحق شيئا وانما المراد بطلان الزائد بيان ذلك ان الموصي قصد شيئين الاستحقاق على الورثة فيما زاد على الثلث وتفضيل بعض اهل الوصايا على بعض والثاني ثبت في ضمن الاول ولما بطل الاول لحق الورثة وعدم اجازتهم بطل ما في ضمنه وهو التفضيل فصار كأنه اوصى لكل منهما بالثلث فينصف الثلث بينهما كما لو اوصى لكل منهما به حقيقة اه من الغاية موضحا (قوله وقال اربعا) اي يقسم الثلث بينهما اربعا (قوله لان الباطل ما زاد على الثلث) يعني ان الباطل هو واحد الشئيين اللذين قصدتهما الموصي وهو استحقاق الزائد على الثلث فانه بطل لحق الورثة واما الشئ الآخر وهو قصد الموصي تفضيل احدهما على الآخر فلا مانع منه فقد جعل لصاحب الكل ثلاثة امثال ما جعله لصاحب الثلث فيأخذ من ثلث المال بحصة ذلك الزائد بان يقسم اربعا ثلاثة منها لصاحب الكل وواحد للآخر (قوله فاضرب الكل في الثلثين) صوابه في الثلث كافي بعض النسخ اي اضرب كل حظ في ثلث المال بان تضرب ثلاثة اسهم حظ صاحب الكل في الثلث وسهما واحدا حظ الآخر في الثلث يحصل اربعة اسهم تجعل ثلث المال يعطى للاول ثلاثة ارباع الثلث وللثاني ربه وستصبح ثم الصحيح قول الامام كافي تصحيح العلامة قاسم والدر المنق عن المضمرة وغيره (قوله المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فعمده) وهو واحد من اثني عشر فالعنى هنا لا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث اي لا يؤخذ له من الثلث بحكم الوصية له بأكثر من الثلث لما مر من بطلان التفصيل فلا تجعل سهام الوصية اربعة كما جعلها الامامان وانما يؤخذ له من الثلث بحكم الوصية للثالث فقط بان يجعل كأنه اوصى لكل بالثلث فيقسم الثلث بينهما نصفين وعلى هذا فالباصلة يضرب ولا حذف فندبر ثم رأيت في غرر الافكار التصريح بما ذكرته من معنى الضرب ويوافقه ما يأتي (قوله فعمده

لان الوصية بأكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطلا فيجعل كأنه اوصى لكل بالثلث فينصف وقال اربعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثلثين يحصل اربعة تجعل ثلث المال (ولا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة) المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فعمده

سهام الوصية اثنان) فالكل واحد النصف وهو سهم واحد (قوله وضرب نصف كل) اي
اضرب نصيب كل منهما وهو النصف في الثالث يكن سدسا لانه الحاصل من ضرب نصف في
ثلث على معنى الاخذ كقدماءه (قوله وعندها اربعة) بناء على انه يضرب له عندها بحكم الزائد
فتجعل سهام الوصية اربعة كما قررناه سابقا لاحدهما الربع والاخر ثلاثة ارباع قال صدر
الشريعة وابن الكمال فيضرب الربع في ثلث المال والربع في الثلث يكون ربع اثنان ثم
لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلاثة ارباع فيضرب ثلاثة الارباع في الثالث بمعنى
ثلاثة ارباع اثنان هذا معنى الضرب وقد تحير فيه كثير من العلماء اهـ* (تنبيه)* على هذا
الخلاف لو اوصى لرجل بعبد قيمته مثل ثلث ماله ولاخر بعبد قيمته مثل نصف ماله مثلاً وتماه
في التارخانية من الحامس ولو اوصى لرجل بسيف قيمته مثل سدس ماله ولاخر بسدس ماله
وماله سوى السيف خمسمائة فللثاني سدسها وللأول خمسة اسداس السيف وسدس السيف
بينهما لان منازعتهم في سدس السيف فقط فينصف بينهما وهذا عند الامام وتام الكلام في
المجمع وشروحه (قوله الا في ثلاث مسائل) استثناء من قوله ولا يضرب الخ (قوله المحاباة)
من الجباء اي العطاء مغرب وفسرها القهستاني بالنقصان عن قيمة المثل في الوصية بالبيع
والزيادة على قيمته في الشراء وصورتها ان يكون لرجل عبدان قيمة احدهما ثلاثون والاخر
ستون فأوصى بان يباع الاول من زيد بعشرة والاخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما
فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو باربعين فيقسم الثالث بينهما اثلاثاً فيباع الاول من
زيد بعشرين والعشرة وصية له ويبيع الثاني من عمرو باربعين والعشرون وصية له وان كانت
زائدة على الثالث ابن كمال (قوله والسعاية) صورتها اعتق عبدان قيمتهما مذكروا لماله
سواهما فالوصية للأول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فسهام الوصية بينهما اثنان واحد للأول
واثنان للثاني فيقسم الثالث بينهما كذلك فيعتق من الاول ثلثه وهو عشرة ويسمى في عشرين
ويعتق من الثاني ثلثه وهو عشرون ويسمى في اربعين فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زائداً
على الثالث ابن كمال (قوله والدراهم المرسلة) صورتها اوصى لزيد بثلاثين درهماً والاخر
بستين درهماً وماله تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الاول الثلاث في ثلث المال
والثاني الثلثين في ثلث المال وانما فرق ابو حنيفة بين هذه الصور وبين غيرها لان الوصية اذا
كانت مقدرة بما زاد على الثالث صريحاً كالنصف والثلثين وغيرها والشرع ابطال الوصية
في الزائد يكون ذكره لغوا فلا تعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة بأنه اي شئ من
المال كافي الصور المذكورة فانه ليس في العبارة ما يكون مبطلاً للوصية كما اذا اوصى بخمسين
درهماً واتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا يمكن ان يظهر له مال
فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق انيق
ابن كمال (قوله ومن صور ذلك الخ) أفاد به انه لا يشترط ان تكون محاباة او سعاية او اعتقا من
جهتي الموصي لهما بل يكفي وجود ذلك من طرف ويكون بقدر ثلثي المال والموصى للطرف
الاخر بثلث المال فليتأمل ط أقول لكن هذا التصوير مشكل لما صرحوا به من ان العتق
المنفذ في المرض والمحاباة المنجزة فيه مقدمان على سائر الوصايا كما مر وياتي في الباب

سهام الوصية اثنان فاضرب
نصف كل في الثالث يكن
سدسا فلكل سدس المال
وعندها اربعة كما قدمنا
(الاف في ثلاث مسائل) وهي
(المحاباة والسعاية والدراهم
المرسلة) اي المطابقة غير
المقيدة بثلث او نصف او
نحوها ومن صور ذلك
ان يوصى لرجل بالف
درهم مثلاً

الآتي (قوله او يحاييه) اى فى مرض الموت ح وقوله بألف درهم متعلق بحاييه (قوله
وهى ثلثا ماله) اى الالف درهم فى المسائل الثلاث ح وذلك بان يكون ماله ألفا وخمسمائة
فأوصى بألف منها لفلان او يكون له ثوب مثلا قيمته ذلك فأوصى بان يحايى بألف وذلك بان يباع
بخمسمائة ومسئلة العتق ظاهرة (قوله ولا آخر بثلاث ماله) متعلق بالمسائل الثلاث ح
(قوله فثلاث بينهما ثلاثا اجماعا) تقريره ظاهر بما قدمناه (قوله وبنصيب ابنه لا) اى لان
نصيبه ثبت بنص القرآن فإذا أوصى به لرجل آخر فقد أراد تغيير ما فرض الله تعالى فلا يصح
منح ولا يثبت الى اجازة الورثة لان الوصية لم تقع فى ملكه وانما اضافها الى ملك غيره فصار
كمن أوصى لرجل بملك زيد ثم مات فأجازة زيد فان ذلك لا يجوز كذا هنا اه مكى عن
السراج ط (قوله وصار) اى قوله بمثل نصيب ابنه ح او قوله بنصيب ابنه حيث لم يكن له
بن (قوله ونقل المصنف الح) حيث قل ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان اعطى ثلث المال لانه
أوصى له بمثل نصيب ابن معدوم فلا بد من ان يقدر نصيب ذلك الابن بسهم ومثله سهم ايضا فقد
أوصى له بسهم من الالة فى الحاصل بخلاف الاولى فانه هناك أوصى بنصيب ابن لو كان ولم
يقبل بمثل نصيب ابن لو كان كذا فى السراج الوهاج اه ومثله فى الجوهرة وكذا فى غاية
البيان عن شرح الضحاوى واماما فى المحتجب فلم يعزه الى احد وهو وان كان وجهه ظاهرا اذ
لا يظهر فرق بينه وبين ما اذا أوصى بمثل نصيب ابن موجود لكنه لا يعارض ما هنا ما يؤيد
بنقل لان المحتجب للزاهدى وقدة لوا لا يلتفت الى ما قاله الزاهدى مخالفا للقواعد ما لم يؤيد بنقل
تأمل (قوله وله فى الصورة الاولى) اى من صورتى المتن ثلث ان أوصى مع ابنتين والقياس ان
يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه أوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف
وجه الاول انه قصد ان يجعله مثل ابنه لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بأن يجعل الموصى
له كأحدهم زيلبي (قوله ان أجاز) اى أجاز الزيادة والا فالثلث فقط (قوله ومثلهم البنات)
اى ان أوصى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثلث ومع البنتين
له الثلث كما فى المنح ولو كان مع ثلاث بنات هل له الثلث ايضا باعتبار ان فرض البنتين الثلثان
او الربع والظاهر الثانى والا لم يكن له مثل نصيب بنت اه ح ويؤيده ما ذكره الشارح
عن المحتجب من الاصل ط (قوله يزداد مثله الح) حتى لو كان له ابن وبنت وأوصى بمثل نصيب
البنت فله الربع ولو كان لها زوج وثلاث اخوات متفرقات وأوصت بمثل نصيب الاخت لام
فله العشر مجتبى قال فى الهندية والوجه فى ذلك ان تبين الفريضة اولاهم يزداد مثل نصيب من
ذكره على مخرج الفريضة فلوترك اما وابنا وأوصى بمثل نصيب بنت فالوصية من سبعة عشر
سهما للموصى له خمسة وللابن عشرة وللأم سهما لان اصلها من ستة للابن خمسة فللبنت
اثنان ونصف فيزداد على اصل الفريضة ويضعف للكسر فبلغت سبعة عشر للموصى له خمسة
بقى اثناعشر يعطى للام سدسها اثنان والباقي للابن اه اى لان الارث بعد الوصية وفيها ايضا
لوله بنت وأخت عصبية وأوصى لرجل بمثل نصيب البنت فله ثلث المال اجازتا اولاه وهذه
فائدة معتبرة بنى عليها السائحان فى فتاواه النعمية عدة صور سئل عن بعضها فتحفظ (قوله
وبجزء الح) مثله الحظ والشقص والنصيب والبعض جوهرة (قوله فالبان الى الورثة الح)
(لانه)

او يحاييه فى بيع باع
درهم ذروصى بمثل عبد
قيمه ثلث درهم وهى
ثلثا ماله ولا آخر بثلاث
ماله ولم تجز فثلاث بينهما
الثلاث اجماعا (وبمثل نصيب
ابنه صحت) له ابن اولاه
(وبنصيب ابنه لا) لو له
ابن موجود وان لم يكن له
ابن صحت غناية وجوهرة
زاد فى شرح التكملة
وصار كالواوصى بنصيب
ابن لو كان انتهى وفى المحتجب
ولو أوصى بمثل نصيب
ابن لو كان فله النصف اه
ونقل المصنف عن السراج
ما يخالفه فتنبه (وله)
فى الصورة الاولى (ثلث
ان اوصى مع ابنتين)
ونصف مع ابن واحد ان
اجاز ومثلهم البنات
والاصل انه متى أوصى
بمثل نصيب بعض الورثة
يزداد مثله على سهام الورثة
مجتبى (وبجزء او سهم من
ماله فالبان الى الورثة)
يقال لهم اعطوه ما شئتم

لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تمتنع بالجهالة والورثة قثمون مقام الموصى فكان اليهم ببيانه زيلعى **(قوله عرفنا)** اى عرف المعجم در متقى **(قوله)** واما اصل الرواية فبخلافه (وهى ان السهم السدس فى رواية الجامع الصغير فانه قال فيه له اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم له السدس ولا يزداد له فكان حاصله ان له السدس وعلى رواية كتاب الوصايا اخس سهام الورثة ما لم يزد على السدس وقال له الاخس الا ان يزيد على الثلث فيكون له الثلث اه اختيار فالسدس على الرواية الاولى لمنع النقصان ولا يمنع الزيادة وعلى الثانية بالعكس وذكر فى الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زيلعى فاما ان صاحب الهداية اطلع على رواية غيرهما او جمع بينهما عناية وتتمام ذلك فى المطولات * (تنبيه) * هذا كله اذا كان له ورثة فى الاختيار والجوهرة لو اوصى لرجل بسهم من ماله ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة ابن فصار كأن له ابنان ولا مانع من الزيادة على الثلث فصح اه وانظر على القول بالتسوية بين الجزء والسهم هل يعطى النصف ايضا أم يقال لو كيل بيت المال اعطه ما شئت وحرره نقلا **(قوله)** وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة (حاصل سؤاله ان قول الموصى ثلث مالى له لا يصلح اخبارا لانه كذب فتعين الانشاء فينبغى ان يكون له النصف وتقرير الدفع سالمنا ان قوله ذلك انشاء الا انه بعد قوله سدس مالى له محتمل لان يكون أراد به زيادة سدس أو أراد ثلثا آخر غير السدس فيحمل على المتيقن **(قوله)** واشكال ابن الكمال (حيث قال فى هامش شرحه بعد تقريره جواب السؤال المار بما ذكرناه بقى ههنا شئ وهو انه لا يخلو من ان يكون الثلث الذى اجازة الورثة ثلثا زائدا على السدس الذى اجازوه او لا يكون ثلثا زائدا عليه اذ لا وجه لاجازتهم بلا تعيين المراد اذ مرجعه الى اجازة اللفظ ولا معنى له والثانى يأباه قوله واجازوا لانه مستغنى عن اجازتهم وعلى الاول لا يصلح الجواب المذكور ولعله لذلك اسقط صاحب الكنتز القيد المذكور اه وحاصله انه يتعين المعنى الثانى وهو ان تكون الاجازة لثالث غير زائد على السدس اى الثالث داخل فيه السدس لانه المتيقن وبه يتم الجواب عن سؤال صدر الشريعة لكن يبقى قوله واجازوا زائدا لافائدة فيه اذ الثالث لازم مطلقا ولهذا اسقطه فى الكنتز والجواب ما اشار اليه الشارح بقوله وان اجازت الورثة اى انه غير قيد احترازا بل ذكره ثلاثا يتوهم ان له النصف عند الاجازة وليفهم ان له الثلث عند عدمها بالاولى فافهم ولله در هذا الشارح على هذه الرموز التى هى جواهر الكنوز لكن بقى هنا اشكال ذكره فى الشر نبلاية ونقل نحوه عن قاضى زاده وهو ان صاحب الحق وهو الوارث رضى بما يحتمله كلام الموصى من اجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الوارث فبعد ان رضى كيف يتكلف للمنع اه وحاصله انه يتعين المعنى الاول وهو ان اجازتهم للزائد لانه المحتاج اليها وأقول جوابه انه لما احتمل كلام الموصى حملناه على المتيقن الذى يملكه وهو الوصية بالثلث كما مر والوصية بايجاب تملك فكان ايجاب الثلث متيقنا وايجاب الزائد مشكوكا فيه واجازة الوارث لا تعمل الا فيما اوجبه الموصى ولم يتيقن بايجاب الموصى فيما زاد على الثلث حتى تعمل الاجازة عملها فلغت لان الاجازة ليست ابتداء تملك

ثم التسوية بين الجزء
والسهم عرفنا واما اصل
الرواية فبخلافه (وان قال
سدس مالى له ثم قال ثلثه له
واجازوا له ثلث) اى حقه
الثالث فقط وان اجازت
الورثة لدخول السدس
فى الثلث مقدما كان أو
مؤخرا اخذا بالمتيقن
وبهذا اندفع سؤال صدر
الشريعة واشكال ابن
الكمال (وفى سدس مالى

مكررا له سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة (وبثالث دراهمه ٥٨٠ او غنمه او ثيابه) متفاوتة فلو متحدة

فكدرهم (او عبيده ان هلك لثلاثة فاه) جميع (مبق في الاولين) ي الدراهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع اصناف ماله اخي چاي (وثبت الباقي في الآخرين) اي الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال (وكلاون كل متحد الجنس مكمل وموزون) وثياب متحدة وضابطه ما يقسم جبرا وكائسائي كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جبرا (وبالف وله دين) من جنس الالف (وعين فن خرج) الالف (من ثلث العين دفع اليه والا) يخرج (فثلث العين يدفع له) (وكما خرج) شئ (من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه) وهو الالف (وبثالث لزيد وعمر و هو) اي عمرو (مبت لزيد كله) اي كل الثلث والاصل ان الميت او المعدوم لا يستحق شئاً فلا يزاح غيره وصار (كالمواصى لزيد وجدار هذا اذا خرج انزاح من الاصل اما اذا خرج انزاح (بعد حجة الايجاب يخرج بحصته) ولا يسلم للآخر كل الثلث لثبوت الشركة (كم قول ثلث مالي لفلان وفلان ابن عبدالله

و نماهي تنفيذ لعقد الموصى المتوقف عليها ولذا ثبت الملك للمجازله من قبل الموصى لان قبل الجزع كما سيجي آخر الباب هذا ما ظهر لفهمي السقيم من فيض افتتاح العليم (قوله مكررا) بان قول له سدس مالي له سدس مالي في مجلس او مجلسين كفي الهداية (قوله لان المعرفة) وهي سدس فانه ذكر معرفه بالاضافة الى المال قد اعيدت معرفة اي فكانت عين الاولى وهذا على ما هو الاصل فلا يرد انها قد تكون غيرا كقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب اي التوراة لانه خلاف الاصل لقريئة والمسئلة او فسخها في حواشينا على شرح المنار (قوله او عبيده) ولا تكون الامتفاوتة فلذا فصل في الثياب فقط أفاده في الشرع بلالية (قوله ان هلك ثلثه والحق) اي ثلثا الدراهم او الغنم بان كانت ثلاثة مثلافهك منها اثنان وبقي واحد فله ذلك الباقي تمامه وقال زفر له ثلث ما بقي هنا ايضا لان المال مشترك والهالك منه يهلك على الشركة وبقي الباقي كذلك ووجه قول الامام وصاحبيه انه في الجنس الواحد يجمع حق الموصى له في الباقي تقديره بالوصية على الميراث ولانه لو لم يهلك الشئ فللقاضي ان يجعل هذا الباقي له بخلاف الثياب المختلفة ونحوها فتنها لا تقسم جبرا وتما ذلك في المطولات قال في غاية البيان وبقول زفر ناخذ وهو القياس اه وأقره في السعدية تأمل (قوله ان خرج الحق) هذا الشرط مصرح به في عامة الشروح حتى في الهداية (قوله وبالف الحق) لا يقال ينبغي ان لا يستحق من الدين شئاً لان الالف مال والدين ليس بمال فان من حلف لا مال له وله دين لا يحنث لانا نقول الدين يسمى ما لا بعد خروجه وثبت حق الموصى له بعد اخروجه ممكن كالموصى بالثلث لاحقه بالقصاص واذا انقلب ما لا يثبت فيه حقه لانه مال الميت ومسئلة النبيين على العرف معراج ملخصا وبه ظهر أنه لو أوصى بثلث ماله يدخل الدين ايضا وهو احد قولين ورجحه في الوهبانية وتوقف فيه صاحب البحر في متفرقات القضاء فراجع (قوله من جنس الالف) كذا في الدرر والظاهر ان فائدته مناسبة قوله وكما خرج شئ من الدين دفع اليه اذ لو كان دنائير لاتدفع اليه تأمل وقدم في المنع عن السراج اذا أوصى بدراهم رسالة تممات تعطى للموصى له لو حاضرة والاتباع الشركة ويعطى منها تلك الدراهم اهـ (قوله وعين) قال ابو يوسف العين الدراهم والدنائير دون التبر والحلى والعروض والثياب والدين كل شئ يكون واجبا في الذمة من ذهب او فضة او حنطة ونحو ذلك وتما في الطوري (قوله فان خرج الالف الحق) قال في العناية بأن كان له ثلاثة آلاف درهم نقدا فيدفع اليه الالف وان لم يخرج بان كان النقد ايضا الفا دفع منه اليه ثلثه (قوله والا يخرج ثلث العين الحق) اي ولا يدفع له الالف من العين لان التركة مشتركة بينه وبين الورثة والعين خير من الدين فلو اختص به احدهما تضرر الآخر اختيار اي لاحتمال هلاك الدين عند المديون (قوله لزيد كله) وعن ابي يوسف اذا لم يعلم الموصى بموته له نصف الثلث لانه لم يرض له الابن زيلعي (قوله او المعدوم) فلو أوصى لزيد ولمن كان في هذا البيت ولا حذفيه كان الثلث لزيد لان المعدوم لا يستحق مالا وكذا المواصى له ولعقبه لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال درر وللشربلالية في مسألة الوصية للعقب كلام يأتي ما فيه من باب الوصية للاقارب (قوله وكذا المومات احدهما) اي احد الموصى لهما (قوله قبل الموصى) اما بعده فلورثة

ان مت وهو فقير فمات الموصى وفلان ابن عبدالله غني كان لفلان نصف الثالث) وكذا مالومات احدها قبل الموصى (تقوم)

وفروعه كثيرة (واصله الممول عليه انه متى سجد ٥٩١ دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر متى

لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية كان الكل للآخر) ذكره الزيلعي (وقيل العبرة لوقت موت الموصي) واليه يشير كلام الدرر تبعا للكافي حيث قال اوله ولولد بكر فوات ولده قبل موت الموصي الى آخره لكن قول الزيلعي فيما مر أما اذا خرج المزارع بعد صحة الايجاب الخ صريح في اعتبار حالة الايجاب وقيل فيه روايتان (ولو قال بين زيد وعمرو وهو ميت لزيد نصفه) لان كلمة بين توجب التصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه ايضا (وبنكته وهو) اي الموصي (فقير) وقت وصيته (له ثلث ماله عند موته) سواء (اكتسبه بعد الوصية او قبلها) لما تقرر ان الوصية ايجاب بعد الموت (اذا لم يكن الموصي به عينا او نوعا معينا أما اذا وصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلكت قبل موته بطات) لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب غيرها (ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها) اي الغنم (ثم مات سحت) في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال (ولو قال له شاة من مالي

تقوم مقامه فالمزاحمة موجودة) **(قوله وفروعه كثيرة)** منها لو قال ثلث مالي لفلان وعبدا لله ان كان عبدا لله في هذا البيت ولم يكن فيه كان لفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر منج **(قوله)** ثم خرج لفقد شرط) اي اول زوال اهلية كما لومات احدها قبل الموصي **(قوله)** ذكره الزيلعي) اي جميع ما تقدم متنا وشرحا **(قوله)** وقيل العبرة (اي في صحة الايجاب) **(قوله)** اوله) اي لزيد **(قوله)** الى آخره) تمامه اوله ولفقراء ولده او لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه الصورة لان المعدم او الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزاحمة لزيد فصار كما اذا وصى لزيد ولجدار اه **(قوله)** لكن قول الزيلعي فيما مر) اي في عبارة المتن ولا محل للاستدراك بعد قول المصنف وقيل الخ فانه مسوق لبيان المخالفة بينه وبين ما مر فتدبر * ثم اعلم ان تعبير المصنف بقوله وقيل اخذا من اشارة الدرر والكافي مبني على ما فهمه من مخالفته لما قدمه من انه لا مخالفة بيان ذلك ما ذكره في التارخانية من الفصل السادس ان الاصل ان الموصي له اذا كان معينا من اهل الاستحقاق تعتبر صحة الايجاب يوم الوصية ومتى كان غير معين تعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصي فلو قال ثلث مالي لفلان ولولد بكر فوات ولده قبل الموصي ففلان كل الثلث وان ولد لبكر عشرة اولاد ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين الاولاد على عددهم احد عشر سهما اعتبارا ليوم موت الموصي لان الولد غير معين وهو يتناول الواحد والاكثر وكذا اذا وصى لبني فلان وليس له ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون ومات الموصي فالثلث لهم وان كان له بنون يوم الوصية ولم يسمهم ولم يشر اليهم فالثلث للموجودين عند موته ولو كانوا غير الموجودين وقت الوصية وان سماهم او اشار اليهم فلوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت لان الموصي له معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية اه ما خصا وبه ظهر ان ما في الدرر من اعتبار يوم الموت لصحة الايجاب انما هو لكون الموصي له غير معين لان قوله ولد بكر او فقراء ولده او من افتقر غير معين اذ لا تسمية ولا اشارة واذا كان المعتبر يوم الموت في ذلك وفات الشرط عنده بأن كان الولد ميتا او غنيا فقد خرج المزارع من الاصل فلذا كان جميع الثلث لزيد وظهر ايضا ان كلام الزيلعي ليس صريحا في اعتبار حالة الايجاب مطلقا لان كلامه في المعين فتدبر **(قوله)** لان كلمة بين توجب التصيف) الظاهر ان هذا اذا دخلت على مفردين كما هنا اما لو دخلت على ثلاثة كقوله بين زيد وعمرو وبكر فانها توجب القسمة على عددهم تأمل وعلى هذا فاذا قال بين زيد وسكت فانما تنصف لان اقل الشراكة بين اثنين ولا نهاية لما فوقهما واما اذا دخلت على جميعين ففي المراج لو قال بين بنى زيد وبين بنى بكر وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبني الآخر لانه جعل كل الثلث مشتركا بين بنى زيد حتى لو اقتصصر عليه كان الثلث بينهم فاذا لم تثبت المزاحمة كان كل الثلث بينهم وقوله بين بنى فلان وفلان كما مر اه اي لافرق بين تكرار بين وعدمه **(قوله)** وهو فقير) الاولى حذفه ليتأتى الاطلاق الآتى ط **(قوله)** لما تقرر ان الوصية ايجاب الخ) اي عقد تملك بعد الموت ولهذا يعتبر القبول والرد بعد الموت ويثبت حكمه بعده **(قوله)** اما اذا وصى الخ) حاصله ان ما مر من عدم التفصيل انما هو في شائع في كل المال ليس عينا ولا نوعا وما غيره ففيه تفصيل فان كان عينا كثلث غنمي وله غنم يعتبر فيه الموجود وقت

وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنمى ولا غنم له) يعنى لاشاة له فانها تبطل وكذا لو لم يضيفها لماله ولا غنم له
وقيل تصح (وكذا) الحكم (في كل نوع من انواع المال كالبقر والثوب ^{٥٩٢} ونحوها) زيلعى (وبئله لامهات

الوصية لانه معين بالاضافة العهدية لانها تاتى لماتاً تاتى له الالف واللام وان كان نوعاً كشئت غنمى
ولا غنم له فهو كالشاة في كل المال يعتبر فيه الموجود عند الموت لانه ليس عينا حتى تنقيد به الوصية لعدم
العهدية هذا ما ظهر لى فتأمل (قوله وليس له غنم) او كان ذلك معراج وان كان في ماله شاة بخير
الورثة بين دفعها او دفع قيمتها نهاية (قوله يعطى قيمة الشاة) اى شاة وسط معراج (قوله
بخلاف قوله الخ) الفرق انه في الاولى لما اضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده الوصية بمالية الشاة
وماليتها توجد في مطلق المال وفي الثانية لما اضافها الى الغنم علمنا ان المراد به عين الشاة حيث جعلها
جزأ من الغنم زيلعى (قوله يعنى لاشاة له) تبع ابن الكمال حيث عبر به مخالفاً للمافى الهداية وغيرها
وقال انما قال ولا شاة له ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له
شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لعدم الجمع حتى لو وجد الفرد تصح الوصية
اه وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال تبطل الوصية ايضا بوجود شاة اه اقول وفيه نظر فان الموصى
قال شاة من غنمى بلفظ الجمع ومن لاشاة له اصلا اوله شاة واحدة يكون لا غنم له فبطلت الوصية
في الصورتين اذ لم يوجد الغنم الجتمع فيهما فظهر ان شرط البطلان عدم الجمع لعدم الجنس وعن
هذا قال صدر الشريعة عبارة الهداية اشمل لدالاتها على بطلان الوصية في الصورتين (قوله
وكذا لو لم يضيفها لماله) جزم به مع انه في الهداية والتبيين والمنح قالوا قيل لا تصح لان المصحح
اضافها الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لانه لما ذكر الشاة وليس
في ملكه شاة علم ان مراده المالية اه تأمل (قوله واقله اثنان) اى في الميراث والوصية اخته
ابن كمال (قوله تبطل الجمعية) حتى لو اتى به منكرا قلنا كما قال محمد زيلعى * (تنبيه) * هذه
الوصية تكون لامهات اولاده اللاتى يعتقن بموته او اللاتى عتقن في حياته ان لم يكن له غيره
فان كان له منهما فالوصية للاتى يعتقن بموته لان الاسم لهن في العرف واللاتى عتقن في حياته
موال لامهات اولاد وانما تصرف البهن الوصية عند عدم اولئك لعدم من يكون اولى
منهن بهذا الاسم وتماه في الزيلعى (قوله وانصافا عند ابى يوسف) لان الفقراء والمساكين
صنف واحد من حيث المعنى اذ كل واحد منهما ينبنى عن الحاجة اختيار لكن قول ابى يوسف
في المسئلة السابقة كقول الامام فيحتاج الى الفرق هنا تأمل (قوله على مامر) اى من اعتبار
اقل الجمع (قوله جاز) لكن الافضل الصرف اليهم خلاصة (قوله لتساوى نصيهما) لان
الشركة للمساواة لغة ولهذا حمل قوله تعالى * فهم شركاء في الثلث * على المساواة زيلعى (قوله
لتفاوت نصيهما) فلا تمكن المساواة بين الكل فيحملناه على مساواة الثالث مع كل واحد
منهما بما سواه له فياخذ النصف من كل واحد من المائين ولو اوصى لزيد بامة ولبكر باخرى
ثم قال لا آخر اشركتكم معهما فان تفاوتا قيمة فله نصف كل اجماعا وكذا ان تساوىا عنده
وثلث كل عندها بناء على قسمة الرقيق وعدمها زيلعى ملخصا (قوله لما ذكرنا) اى من
امكان المساواة ط (قوله فصدقه) فعل امر (قوله استحسانا) وفى القياس لا يصدق لان

اولاده وعن ثلاثة والفقراء
والمساكين اهن) اى امهات
الاولاد (ثلاثة اسهم من
خسة وسهم للفقراء وسهم
للمساكين) وعند محمد
يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء
والمساكين جمع واقله اثنان
فتناول الجمعية تبطل الجمعية
(وبئله يزيد والمساكين
لزيد نصفه) ولهم نصفه
وعند محمد اثنان كما مر ولو
اوصى بثلاثة لزيد والفقراء
والمساكين قسم اثلاثا عند
الامام وانصافا عند أبى
يوسف واخماسا عند محمد
اختيار (ولو اوصى
للمساكين كان له صرفه
الى مسكين واحد) وقال
محمد لاثنين على مامر فلا
يجوز صرف ماله للمساكين
لاقل من اثنين عنده وبخلاف
فما اذا لم يشتر لمساكين
فلو اشار الى جماعة وقال
ثلث مالى لهذه المساكين
لم يجز صرفه لواحد اتفاقا
ولو اوصى لفقراء بلخ فاعطى
غيرهم جاز عند أبى يوسف
وعليه الفتوى خلاصة
وشربالية (وبمائة لرجل
وبمائة لاخر فقال لا آخر
اشركتكم معهما لثلاث كل
مائة) لتساوى نصيهما
فامكنت المساواة فلكل

ثلثا المائة (و) لو (باربعائة) مثلا (له وبمائتين لا آخر فقال لا آخر اشركتكم معهما نصف مال كل منهما) (الاقرار)
لتفاوت نصيهما فيساوى كلا منهما (وبئله ماله لرجل ثم قال لا آخر اشركتكم او ادخلتكم معه فالثلث بينهما) لما ذكرنا (وان
قال لورثته لفلان على دين فصدقه فانه يصدق) وجوبه الى الثلث) استحسانا (بخلاف) قوله (كل من ادعى على شىء فاعطوه)

لانه خلاف الشرع (الا
ان يقول ان رأى الوصى
ان يعطيه فيجوز من الثلث)
ويصير وصية ولو قال ما
ادعى فلان من مالى فهو
صادق فان سبق منه دعوى
فى شىء معلوم فهو له والا
يجبى (فان أوصى بوصايا
مع ذلك) اى مع قوله لورثته
لفلان على دين فصدقه
(عزل الثلث لاصحاب
الوصايا والثلثان للورثة
وقيل لكل) من أصحاب
الوصايا والورثة (صدقه
فباشئتم وما بقى من الثلث
فللوصايا) والدين وان
كان مقدما على الحقين الا
أنه مجهول وطريق تعينه
ما ذكر فيؤخذ الورثة
بثلثي ما اقروا به والموصى
لهم بثلث ما اقروا به وما
بقى فلهم ويخلف كل على
العلم لو ادعى الزيادة قلت
بقى لو كانت الوصايا دون
الثلث هل يعزل الثلث
كله أم بقدر الوصايا لم أره
وبقى ايضا هل يلزمهم
ان يصدقه فى اكثر من
الثلث يراجع ابن الكمال
به (ولاجنبى ووارثه أو
قاتله نصف الوصية وبطل
وصيته للوارث والقاتل)
لانهما من أهل الوصية

الاقرار بالمجهول وان كان صحيحا ولكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقه صدر مخالفا
لشرع لان المدعى لا يصدق الابحجة وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقداره يثبت
بطريق الوصية اهـ ح (قوله لانه خلاف الشرع) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف من
انه باطل ط ولا يأتى وجه الاستحسان هنا لجهالة الموصى له (قوله ويصير وصية) لانه فوضه
الى رأى الوصى افاده المصنف وفيه اشارة الى ان الوصية المفوضة تصح وان جهل صاحبها
وقدمنا اول الكتاب (قوله فان سبق منه دعوى) اى فى حياة المقر ط (قوله فهو له) ويكون
اقرارا منه بما ادعاه ط اى فيكون من جميع المال واما قول ح انه من الثلث فمبنى على ان
الدعوى بعد موت المقر وفيه نظر ولذا قال ط وتأويل ادعى ببديع خلاف المتبادر من اللفظ
بخلاف الاولى فانه قد أثبت عليه ديناً وفوض تقديره الى الورثة (قوله والا لا) اى لاشئ
له وهذا التفصيل لابی الليث وذكر انه لا رواية فى المسئلة افاده فى الكفاية (قوله عزل
الثلث الخ) لان الوصايا حقوق معلومة فى الثلث والميراث معلوم فى الثلثين وهذا ليس بدين
معلوم ولا وصية معلومة فلا يراحم المعلوم فقدمنا عزل المعلوم زيلعى (قوله وما بقى من الثلث
فللوصايا) اقتضاه فى المتن على ذلك غير موف بالمراد فكان عليه ذكر التفصيل الذى ذكره
الشارح بقوله فيؤخذ الخ كما فعل فى المتقى والدرر والاصلاح (قوله والدين الخ) جواب
سؤال هو ان هذا اقرار بدين والدين مقدم على حق الورثة وحق اصحاب الوصايا فلم قدم العزل
لهماعليه (قوله ما ذكر) اى من تصديق الفريقين (قوله فيؤخذ الورثة بثلثي ما اقروا به
الخ) لانه اذا أقر كل فريق بسهم ظهر ان فى التركة ديناً شائئاً فى النصيين فيؤخذ الدين منهم
بحساب ما فى ايديهم من التركة عني وغيره (قوله وما بقى فلهم) اى ما بقى من الثلث فلاصحاب
الوصايا وما بقى من الثلثين فللورثة حتى لو قال الموصى لهم الدين مائة يعطى المقر له ثلثها بما فى ايديهم
فان فضل شئ فلهم وان قال الورثة الدين ثلاثمائة يعطى المقر له مائتين مما فى ايديهم فان فضل شئ
فلهم والا فلا اتقانى (قوله على العلم) اى بانهم لا يعلمون ان له اكثر من ذلك قال الزيلعى
لانه تخليف على فعل الغير اهـ اى على ما جرى بين المدعى والميت لاعلى فعل نفسه فلا يخلف
على البتات (قوله قلت بقى الخ) منشأ ذلك ان قول المصنف كغيره عزل الثلث لاصحاب
الوصايا ظاهر فى ان الوصايا استغرقت الثلث وبه صرح الزيلعى وابن الكمال كما يأتى فى الاشكال
فلم يعلم منه حكم ما اذا كانت دونه نعم يفهم منه انه يعزل بقدرها بقى اذا عزل منه بقدر الوصايا
فقط وقيل لكل من اصحابها والورثة صدقه فيما شئتم فكم يؤخذ من كل فريق منهم وذكر
ط ان قياس ما ذكره فى المسئلة السابقة ان ينظر الى ما فى يد كل فيكون ما صدقه فيه لازماً
على قدر الحصص اهـ قلت وبقي ايضا ان ما يؤخذ من اصحاب الوصايا هل يرجعون به فى ثلث
التركة تكميلاً لوصاياهم بناء على ان ما أخذ المقر له ديناً ثبت شائئاً فى التركة بعد اقرار الفريقين
كما مر عن العيني وقد بقى من الثلث ما يكمل وصاياهم بخلاف المسئلة السابقة لان الوصايا
قد استغرقت الثلث فيها أم لا يرجعون به لان ما يأخذ المقر له وصية فى حقهم كما صرح به
الاتقانى فى المسئلة السابقة لم أره فأملى (قوله وبقي ايضا هل يلزمهم) الاولى ان يقول كيف
يلزمهم وهو استشكل لان ازام الورثة بتصديقه بعد عزلهم الثلث للوصايا وقوله يراجع ابن

الكمال به إنما قال به أى بسبب ما توقف فيه الشارح كما قررناه فافهم وعبرة ابن الكمل قيل هذا مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه فى اكثر من الثلث وهنا الزمهم ان يصدقوه فى اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث على تقدير ان تكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق فى ايديهم من الثلث شئ فوجب ان لا يلزمهم تصديقه اه وقوله من حيث ان الورثة كانوا الخ أى فى مسألة ما اذا لم يوص بوصايا مع الاقرار وقوله وهنا أى فيما اذا اوصى بوصايا مع ذلك واصل الاشكال للامام الزيلعى وأجاب عنه العلامة المقدسى بانه لما كان المقر به له شهان شبه الوصية لخروجها مخرجها وشبه الدين لتسميته اياه ديناً فهو دين فى الصورة ووصية فى المعنى فروعى شبه الوصية حين لاوصية وروعى شبه الدين حين وجود الوصية لان التخصيص عليه معها دليل المغايرة فصدق فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصى له حيث علق بمشيتهم تعويلاً على علمهم فى ذلك واجتهادهم فى تخليص ذمة مورثهم اه واجاب العلامة قاضى زاده بجواب رده الشرنبلالى وأجاب عن الاشكال بجواب آخر قريب من جواب المقدسى فراجعهما من حاشية ح (قوله على مامر) أى من الاصل السابق (قوله لانه اقرار بعقد سابق بينهما الخ) لم ار من علل بذلك وفيه نظر لان الاقرار لا يقتضى سبق عقد بين المقر والمقر له وانما يقتضى سبق الملك للمقر له وانما العلة ما فى شرح الجامع الصغير لقاضى خان حيث قال والفرق أى بين الاقرار والوصية ان الاقرار اخبار فلو صرح اقراره للاجنى ثبت الخبر به وهو الدين المشترك لانه اقر بدين مشترك فثبت كذلك فما من شئ يأخذه الاجنى الاول والوارث حق المشاركة فيه فيصير اقرارا للوارث اما الوصية فتعطيهم متبداً لهما فبطلان التملك لاحدها لا يبطل التملك للآخر اه ونحوه فى الهداية والزيلعى (قوله لثلاثة انفس الخ) بان قال لزيد الجيد ولعمرو الوسط ول بكر الردى اتفانى (قوله فضاع منها ثوب) أى بعد موت الموصى ط عن الشلى (قوله والوارث يقول لكل منهم هلك حقك بطلت) الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين الا ان يتسامحوا (ويسلموا مابق منها) فتعود صحيحة لزوال المانع وهو الجحود فتقسم (لذى الجيد ثلثا ولذى الردى ثلثا وهو الوسط ثلث كل واحد منهما) لان التسوية بقدر الامكان ولو اوصى احد الشريكين (بيت معين من دار مشتركة

على مامر ولذا تصح باجازة الوارث) بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه (ولاجنى) حيث (لا يصح فى حق الاجنى ايضا) لانه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا لعا بعضه لعا باقيه ضرورة قيل هذا اذا تصادقا فان أنكر احدها شركة الآخر صرح اقراره فى حصه الاجنى عند محمد وعندهما تبطل فى الكل لما قلنا زيلعى (ولو) اوصى (بثياب متفاوتة) جيد ووسط وردى (ثلاثة) انفس لكل منهم بثوب (فضاع) منها (ثوب ولم يدر) أى هو (والوارث يقول لكل منهم هلك حقك بطلت) الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين الا ان يتسامحوا (ويسلموا مابق منها) فتعود صحيحة لزوال المانع وهو الجحود فتقسم (لذى الجيد ثلثا ولذى الردى ثلثا وهو الوسط ثلث كل واحد منهما) لان التسوية بقدر الامكان ولو اوصى احد الشريكين (بيت معين من دار مشتركة

وقسم ووقع في حظه فهو للموصى له والا يقع في حصه (فله مثل ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع
الحل لكان اولى (والاقرار ببيت معين حجة ٥٩٥ من دار مشتركة مثلاً) اى مثل الوصية في الحكم المذكور (وبالف عين) اى

اى معين بأن كانت ودعية
عند الموصى (من مال آخر
فأجاز رب المال الوصية بعد
موت الموصى ودفعه) اليه
(صح وله المنع بعد الاجازة)
لان اجازته تبرع فله أن يتمتع
من التسليم وأما بعد الدفع
فلار جوع له شرح تكملة
(بخلاف ما اذا أوصى
بالزيادة على الثلث او لقاته
اولوارثه فأجازتها الورثة)
حيث لا يكون لهم المنع
بعد الاجازة بل يجبر وعلى
التسليم لما تقرر ان المجاز
له تملكه من قبل الموصى
عندنا وعند الشافعى من
قبل المجيز (ولو أقر احد
الابنين بعد القسمة بوصية
ابيه) بالثلث (صح) اقراره
(في ثلث نصيبه) لانصفه
استحساناً لانه اقره بثلث
شائع في كل التركة وهى
معهما فيكون مقرابثلث
مامعه وبثلث مامع اخيه
بخلاف ما لو أقر احدهما
بدن على ايهما حيث يلزمه
كله لتقدم الدين على الميراث
(وبأمة فولدت بعد موت
الموصى ولد او كلاهما يخرجان
من الثلث فهما للموصى له
والا يخرجان) اخذ الثلث
منها ثم منه (لان التسبع

(قوله وقسم) اى بين الحى وورثة الميت قضى بخان والاصوب ان يقول وقسمت كما عبر ابن الكمال
وغيره لان الضمير للدار (قوله ووقع) اى البيت في حظه اى حظ الميت (قوله فهو له وصى له)
اى عندهما وعند محمد نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر فله مثل ذرعه نصف البيت ودليل
كل مع بيان كيفية القسمة بسطه الزيلعى وحققه الاتفاقى وسعدى (قوله لكان اولى) لان الاخبار
في كلام الفقهاء للوجوب (قوله والاقرار) لو قال كالاقرار وحذف قوله مثلها كما عبر في الدرر
والاصلاح لكان اولى لان الاصح كفى الشرب ليلية عن الكفى ان هذه المسئلة وفاقية فاسب ان تشبه
بها الخلافية كما هو العادة لابلعكس (قوله وبالف عين) بان قال اوصيت بهذا الالف لفلان
والتقييد بكونه ودعية لم أره لغيره وقوله من مال آخر اى رجل آخر صفة ألف ومفهومه انه اذا
لم يعين الالف بان قال اوصيت بألف من مال زيد لم تصح اصلاً وان أجاز زيد ودفع وليحرر نقلاً
(قوله ودفعه اليه) اى دفع الالف الى الموصى له لان اجازته تبرع اى بمنزلة الهبة والهبة لا تتم بدون
تسليم فان دفع تمت الهبة والا فلا شرح الجامع وغيره (قوله فلار جوع له) لعله لكونه ليس هبة
من كل وجه كما أفاده ما نقلناه آنفاً لان عقد الوصية صحيح موقوف على الاجازة اذ لو كان باطلا لم ينفذ
بها ويدل عليه ما فى الولوالجية اوصى له بعد فلان ثم ملكه تبقى الوصية اه لكن ذكر الزيلعى أنها
لا تبقى تأمل (قوله بل يجبروا) صوابه يجبرون (قوله لما تقرر الخ) بيان للفرق وحاصله ان الوصية
هنا في مخرجها صحيحة لمصادفها ملك نفسه والتوقف كان لحق الورثة فاذا أجاز واسقط حقهم فنفذ
من جهة الموصى درر (قوله تملكه من قبل الموصى عندنا) فيجبر الوارث على التسليم ولو أعتق
عبد فى مرضه ولا مال له غيره واجازت الورثة العتق فلولاء كنه للميت ولو كان الوارث متزوجاً بمجارية
المورث ولا مال له غيرها فأوصى بها لغيره فأجاز الوارث وهو الزوج الوصية لا يبطل نكاحه وتاممه
فى الزيلعى اول الوصايا (قوله ولو أقر احد الابنين) وكذا الحكم لو أقر احد البنين الثلاثة او الاربعة
يصح فى ثلث نصيبه كافى المجموع (قوله بعد القسمة) مفهومه ان الاقرار قبلها لا يصح تأمل (قوله
صح اقراره الخ) هذا اذا لم تقم بينه على الوصية بالثلث لرجل آخر فلو قامت فلا شئ لهذا على المقرر
وبطل الاقرار كما نقله الطورى عن المبسوط (قوله استحساناً) والقياس ان يعطيه نصف ما فيده
وهو قول زفر وتاممه فى الزيلعى (قوله حيث يلزمه كله) يعنى ان وفى ما ورثه به ولو شهد هذا المقرع
آخران الدين كان على الميت قبلت كما تقدم فى كتاب الاقرار قيل باب الاستثناء (قوله لتقدم الدين
على الميراث) فيكون مقراً بتقدمه عليه ولا كذلك الوصية لان الموصى له شريك الورثة فلا يأخذ شيئاً
الا اذا سلم للوارث ضعفه زيلعى (قوله وبأمة) اى ولو اوصى بأمة (قوله فهما للموصى له) لان الام
دخلت اصالة والولد تبعاً حين كان متصلاً بهازيلعى (قوله ولا يأخذ منهما على السواء) فاذا كان له
سنة درهم وأمة تساوى ثلاثاً فولدت ولداً يساوى ثلاثاً قبل القسمة فلموصى له الام وثلث الولد
عنده وعندهما لثلاث كل واحد منهما ابن كمال (قوله هذا) اى دخول الحمل فى الوصية تبعاً معراج
(قوله على ما ذكره القدورى) ومشاخنة لو ايصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما اذا ولدته
قبل القبول زيلعى (قوله والكسب كالولد فيما ذكر) قال فى الهندية والزيادة الحادثة من الموصى به

لا يزاحم الاصل ولا يأخذ منهما على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل الموصى له فلو بعدها فهو للموصى له لانه نماء ملكه
وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدورى ولو قبل موت الموصى فلورثة والكسب كالولد فيما ذكر

به كالعلة والكسب والارش بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية هل يصير موصى به لم يذكره محدوذ كبر القدورى انه لا يصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كالمال حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السر خسى اه ط والله تعالى اعلم

باب العتق في المرض

باب العتق في المرض

هو من انواع الوصية لكن لما كان له احكام مخصوصة افردته في باب على حدة واخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل عناية (قوله منجز) احتراز عن المضاف الآتي بيانه فالعبرة فيه لحال الاضافة (قوله في الحال) اى حال صدوره ط (قوله والا فمن ثلثه) استثنى في الاشياء التبرع بالمنافع كسكنى الدار قال فانه نافذ من كل المال وتاممه فيها وفي حواشيها (قوله والمراد) اى من التصرف المذكور (قوله حتى ان الاقرار الخ) اى غير الوارث وهو محترز قوله انشاء فان الاقرار اخبار (قوله والتكاح الخ) محترز قوله فيه معنى التبرع فان التكاح بقدر مهر المثل لا تبرع فيه لان البضع متقوم حال الدخول وقيمه مهر المثل فان قبول به كان معاوضة لا تبرعا والزائد عليه محابة وهى من قبيل الوصية لانها انشاء فيه معنى التبرع وكذا بدل الخلع لان البضع حال الخروج غير متقوم فما جعل في مقابلته تبرع قليلا كان او كثيرا رحمتى (قوله وان كان في الصحة) ان وصية لان التصرف المضاف الى الموت المعتبر فيه حالة الموت كافي الدرر (قوله ومرض صح منه كالصحة) كذا ذكرت هذه المسئلة في هذا المحل في عامة المعتمدين كالماتق والاصلاح وغيرها والاولى ذكرها قبل قوله والمضاف لانه لا فرق فيه بين الصحة والمرض تأمل قال الفهستانى فلو اوصى بشئ صارت باطلة لانه ظهر بالصحة انه لا يتعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضى هذا واما اذا اطلق ثم صح فباقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التهمة اه (قوله وفي المرض المعتبر) بجر المعتبر صفة للمرض اى المعتبر لنفوذ التصرف الانشائى من الثلث وهو متعلق بمحذوف تقديره والحد في المرض المعتبر هو المبيع لصلاته قاعدا وقد قدم الكلام على هذا اول كتاب الوصايا باسبغ مما هنا ط (قوله ومحابته) اى في الاجارة والاستئجار والمهر والشراء والبيع بأن باع مريض مثلا من اجنبى ما يساوى مائة بخمسين كافي التنف قهستانى اى او يشتري ما يساوى خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع محابة اى مساحمة من جبوته جبا ككتاب اعطيه الشئ من غير عوض اه ط عن المصباح وقيد المحابة في البرازة وغيرها بما لا يتقارب فيه قلت وفي آخر اجارات الوهبانية

(يعتبر حال العقد في تصرف منجز) هو الذى اوجب حكمه في الحال (فان كان في الصحة فمن كل ماله والا فمن ثلثه) والمراد التصرف الذى هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى أن الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والتكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال (والمضاف الى موته) وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حرب بعد موتى او هذا لزيد بعد موتى (من الثلث وان كان في الصحة) ومرض صح منه كالصحة والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح مجتبي ثم رخص حد التطاول سنة وفي المرض المعتبر المبيع لصلاته قاعدا (اعتاقه ومحابته)

وإيجار ذى ضعف من الكل جائز * ولو ان اجر المثل من ذاك اكثر قال الشرنبلالى في شرحه صورتها مريض اجر داره باقل من اجرة المثل قالوا جازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو اعارها وهو مريض جازت فالاجارة بأقل من اجر المثل اولى قال الطرسوسى وهذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجرى مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث اعتبارا للفرع بالاصل والفرق ان البيع عقد لازم يتعلق بعين المال وقد تعلق به حق الورثة والغرماء والاجارة تتعلق بالمنفعة وتفسخ بالموت فلا

يتصور التعلق بعده اه فتنه ولعلمهما روايتان كما سيذكره الشارح في الفروع آخر
 الوصايا (قوله وهبه) اى اذا اتصل بها القبض قبل موته اما اذا مات ولم يقبض فقبطل
 الوصية لان هبة المريض هبة حقيقية وان كانت وصية حكما كما صرح به قاضيخان وغيره اه ط
 عن المكي (قوله وضمانه) هو اعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كفالة بان قال اجنبى خالع
 امرأتك على الف على انى ضامن او قل بع عبدك هذا على انى ضامن لكن بخمسائة من
 الثمن سوى الالف فان بدل الخالع يكون على الاجنبى لاعلى المرأة والخمسمائة على الضامن
 دون المشترى غناية * (تنبيه) * قال في البرازية وكفالاته على ثلاثة اوجه وفي وجه كدين
 الصحة بأن كفلا في الصحة معلقا بسبب ووجد السبب في المرض بأن قال ما ذاب لك على فلان
 فعلى وفي وجه كدين المرض بأن اخبر في المرض بأنى كفلات فلان في الصحة لا يصدق في حق
 غرماء الصحة والمكفول له مع غرماء المرض وفي الاول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر
 الوصايا بأن انشأ الكفالة في مرض الموت اه (قوله حكمه حكم وصية) اى من حيث
 الاعتبار من الثالث لاحقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة
 في الحال زيلبي (قوله وليحرر) تحريره انه لا ينافى ما هنالان المستغرق بالدين لانك له رحتى
 (قوله ويزاحم اصحاب الوصايا في الضرب) أى العبد المعتق والحجبي والموهوب له والمضمون
 له يضرب في الثالث مع اصحاب الوصايا فان وفي الثالث بالجميع والاتخاصوا فيه ويعتبر
 في القسمة قدر مال كل من الثالث هذا ما ظهر لى اه ط اقول وقال العلامة الاتقانى والمراد
 من ضربهم بالثالث مع اصحاب الوصايا انهم يستحقون الثالث لا غير وليس المراد انهم يساوون
 اصحاب الوصايا في الثالث ويخاصصونهم لان العتق المنفذ في المرض مقدم على الوصية بالمال
 في الثالث بخلاف ما اذا وصى بعتق عبده بعد موته او قال هو حر بعد موتى بيوم او شهر فانه
 كسائر الوصايا اه ملخصا قلت وكالعتق المنفذ المحابة المنجزة كما مر عند قول المصنف واذا
 اجتمع الوصايا ويأتى قريبا (قوله ان اجيز عتقه) اى اذا ضاق الثمن ولو كانت الاجازة قبل
 موت الموصى كما قدمناه اول الوصايا عن البرازية (قوله لان المنع) اى من تنفيذه من كل المال
 والاولى لان السمي تأمل (قوله فان حاجى فحرر الخ) صورة الاولى باع عبدا قيمته مائتان بمائة تم
 اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواها يصرف الثالث الى المحابة ويسمى المعتق في كل قيمته
 وصورة العكس اعتق الذى قيمته مائة ثم باع الذى قيمته مائتان بمائة يقسم الثالث وهو المائة
 بينهما نصفين فالعتق يعتق نصفه مجانا ويسمى في نصف قيمته وصاحب المحابة يأخذ العبد
 الآخر بمائة وخمسين ابن كمال والاصل في هذا ان الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاوز الثالث فكل
 واحد من اصحابها يضرب بجميع وصيته في الثالث لا يقدم البعض على البعض الا العتق
 الموقع في المرض والعتق المعلق بالموت كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا او مقيدا والمحابة
 في المرض وتسامه في الزيلبي (قوله وقال عتقه اولى فيهما) أى في المستلتي لان لا يلحقه
 الفسخ وله ان المحابة اقوى لانها في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق اولا وهو
 لا يحتمل الدفع يزاحم المحابة ابن كمال وقول الزيلبي والمصنف في المنع وقالها سواء في المستلتي
 سبق فلم والصواب ما هنا كانه عليه الشلبي (قوله بهذه المائة) اى المعينة وانما قيد بذلك حتى

وهبه ووقفه وضمانه)
 كل ذلك حكمه (ك) حكم
 (وصية فيعتبر من الثالث)
 كما قدمنا في الوقف ان
 وقف المريض المديون
 بمحيط باطل فليحفظ
 وليحرر (ويزاحم اصحاب
 الوصايا في الضرب ولم
 يسع العبدان اجيز) عتقه
 لان المنع لحقهم فيسقط
 بالاجازة (فان حاجى فحرر)
 وضاق الثالث عنهما (فمى)
 اى المحابة (أحق وبعبكس)
 بأن حرر حاجى (استويا)
 وقال عتقه اولى فيهما
 (ووصيته بأن يعتق عنه
 بهذه المائة عبد لا تنفذ)
 الوصية (بما بقى ان هلك
 درهم)

لأن القرية متفاوتة بماوت قيمة العبد (بخلاف الخ) وقالها سواء (وتبطل الوصية بعق عبده) بأن اوصى بأن يعتق الورثة عبده بعدموته (ان جنى بعد موته فدفعت) بالخناية كلو بيع بعد موته **٥٩٨** بالدين (وان فدى) الورثة العبد (لا تبطل

وتكان الفداء في اموالهم بالتزامهم (و) لو اوصى (بثله) اى ثلث ماله (لكبر) وترك عبدا) فافركل من الوارث وبكر ان الميت اعتق هذا العبد (فادعى بكر) عتقه في الصحة (لينفذ من كل المال (و) ادعى (الوارث) عتقه (في المرض) لينفذ من الثلث ويقدم على بكر (فالقول للوارث مع الميتين) لانه ينكر استحقاق بكر (ولاشئ لزيد) كذا في نسخ المتن والشرح قلت صوابه لكبر لانه المذكور أولا غاية الامر ان القوم مثلوا بزيد فغيره المصنف اولوا ونسبه ثانيا والله اعلم (الا ان يفضل من ثلثه شئ) من قيمة العبد (او تقوم حجة على دعواه) فان الموصى له خصم لانه ثبت حقه وكذا العبد (ولو ادعى رجل دينا على الميت (و) ادعى (العبد عتقا في الصحة) ولا ماله غيره فصدقهما الوارث يسمى في قيته وتدفع الى الغريم) وقال لا يعتق ولا يسمى في شئ وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا وألف درهم فادعاها رجل دينا وآخر ودية

يتصور هلاك بعضها فلوقال بمائة وزادت على الثلث تبطل ايضا كما مرمتنا (قوله) لان القرية متفاوتة (الخ) لا يظهر بهذا التعليل الفرق بين العتق والخلف فالمناسب قول الزيلعي وله أنه وصية بالعتق بعبد يشترى بمائة من ماله وتنفيذها فيمن يشترى بأقل منه تنفذ في غير الموصى به وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالخلف لانها قرينة محضة هي حق الله تعالى والمستحق لم يستبدل وصار كما اذا اوصى لرجل بمائة فهلك بعضها يدفع اليه الباقي اهـ (قوله) وان فدى (لا) فان لم يوجد الدفع والفداء واعتقه الوصى فان علما بالخناية لزمه تمام الارش والا فالقيمة ولا يرجع لان الوصية بعق عبد غير جان فقد خالف سائحاني (قوله) ولو اوصى (بثله الخ) معناه ترك عبدا ومالا ووارثا والعبد مقدار ثلث ماله وبه صرح قاضيخان معراج (قوله) لينفذ من كل المال (فكأنه يقول لم يقع العتق وصية ووصيتي بثلث ماله صحيحة فبإوراء العبد (قوله) ويقدم على بكر) لانه اذا وقع في المرض وقع وصية وقيمة العبد ثلث المال فلم يكن للموصى له بالثلث شئ لان الوصية بالعتق مقدمة بالاتفاق معراج (قوله) ولاشئ لزيد (لما علمته من تقديم العتق واما قول المصنف في امر وزيراحم اصحاب الوصايا فقد علمت المراد منه فافهم (قوله) الا ان يفضل الخ) اى الا ان يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فتنفذ الوصية لزيد فيما زاد على القيمة منح (قوله) من قيمة العبد (كذا عبر الزيلعي وبعبارة الدرر على قيمة العبد وهي اولى وان امكن جعل من بمعنى على كما قال الاخفش والكوفيون في قوله تعالى ونصرناه من القوم أفاده طعن عن المكي (قوله) فان الموصى له خصم الخ) جواب عن اشكال وهو ان الدعوى في العتق شرط لاقامة البينة عنده وكيف تصح اقامتها من غير خصم فقال هو خصم في اثبات حقه لانه مضطر الى اقامتها على حرية العبد ليفرغ الثلث عن الاشتغال بحق الغير معراج (قوله) وكذا العبد اى خصم ايضا لان العتق حقه اقول والمراد أنه خصم في غير هذه الصورة لان الوارث مقر بعتقه هنا وفيما اذا زادت قيمته على الثلث فهو خصم في اثبات عتقه في الصحة تأمل (قوله) وقال لا يعتق ولا يسمى الخ) لان الدين والعتق في الصحة ظهرا معا بتصديق الوارث في كلام واحد فكأنهما وقامعا والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على العتق دين وله ان الاقرار بالدين اولى من الاقرار بالعتق ولهذا يعتبر اقراره في المرض بالدين من جميع المال وبالعتق من الثلث والا أقوى يدفع الادنى الا انه بعد وقوعه لا يحتمل البطالان في دفع من حيث المعنى بايجاب السعاية عليه ابن كمال (قوله) وعلى هذا الخلاف (كذا عبر في الهداية والتعبير به ظاهر على ما قرره صاحب الهداية من ذكر الخلاف الآتي والشارح لم يتابعه بل مشى على عكسه فالخلاف هنا حينئذ عكس الخلاف في المسئلة الاولى فكان عليه ذكر المسئلة مبتدأة بدون ذلك فافهم (قوله) نصفان) لان الوديعة لم تظهر الا مع الدين فيستويان زيلعي (قوله) وقال الوديعة اقوى لانها ثبتت في عين الالف والدين ثبتت في الذمة او لا يتم بانتقال العين فكانت الوديعة اسبق وصاحبها أحق زيلعي (قوله) والاصح ما ذكرنا) وهو المذكور في عامة الكتب غناية

باب الوصية للأقارب وغيرهم

وصدقهما الابن فالألف بينهما نصفان عنده وقال الوديعة أقوى قلت وعكس في الهداية فقال عنده الوديعة أقوى (ن) وعندها سواء والاصح ما ذكرنا كما في الكافي وتماه في الشربلالية فليحفظ باب الوصية للأقارب وغيرهم

اي من الاهل والاصهار والاختان ونحو ذلك وإنما آخر هذا الباب لانه في احكام الوصية
المخصوصين وفيما تقدمه ذكر احكامها على وجه العموم والخصوص يتلو العموم أبدأ منج
(قوله جاره من لصق به) لما كان لكل من الاقارب والجيران خصوصية تستدعي الاهتمام
نبه على اهمية كل منهما من وجه حيث قدم الاقارب في الترجمة والجيران هنا سعية **(قوله)**
وهو استحسان) والصحيح قول الامام كما افاده في الدر المنثور وصرح به العلامة قاسم وهو
القياس كما في الهداية فهو مما رجح فيه القياس على الاستحسان * **(تنبيه)** * يستوى في الجار
ساكن ومالك وذكر وانى ومسلم وذمى وصغير وكبير ويدخل فيه العبد عنده وقال تلك
وصية لمولاه وهو غير جار بخلاف المكاتب ولا تدخل من لها بعل لتبعيتها فلم تكن جار حقيقة
مقدسى وقوله ومالك يعنى اذا كان ساكنا ابوالسعود **(قوله)** وصهره كل ذى رحم محرم من
عرسه (لما روى انه عليه السلام لما تزوج صفية أعتق كل من ملك من ذى رحم محرم منها
اكرامها وكانوا يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وابي
عبيد وكذا يدخل فيه كل ذى رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذى رحم محرم
منه لان الكل اصهار هداية وقول محمد حجة في اللغة استشهد بقوله ابو عبيد في غريب
الحديث مع انه مؤيد بقول الخليل لا يقال لاهل بيت المرأة الا الاصهار وفي شرح الزيادات
للزودى قد يطلق الصهر على الحتن لكن الغالب ما ذكره محمد اتقانى ما خصا وتماه في
الشرنبلالية **(قوله)** واخواتها) كذا فيما رأيت من النسخ وصوابه واخواتها لان اخوات
جميع أخت **(قوله)** وان ورثت منه) بان أباها في المرض لان الرجعى لا يقطع النكاح والبائن
يقطعه زيلعى **(قوله)** غناية) لم اجد ذلك فيها نعم ذكره الزيلعى كاسيأتى **(قوله)** قلت لكن الخ
أقول الظاهر اعتبار العرف في ذلك لما في جامع الفصولين من ان مطلق الكلام فيما بين الناس
ينصرف الى المتعارف اه حتى لو تعورف خلاف ذلك كله يعتبر كأهل دمشق يطلقون الصهر
على الحتن ولا يفهمون منه غيره وهى لغة كامر وامافى البرهان وغيره فهو نقل لما دونه صاحب
المذهب فلا دلالة فيه على ان العرف هنا لا يعتبر هذا ما ظهر لى فتدبر **(قوله)** ثم نقل) اى فى
الشرنبلالية عن العيني اى فى شرحه على الهداية عند عبارتها التى نقلناها آنفا **(قوله)**
صوابه جويرية) اخرجه ابوداود عن عائشة رضى الله عنها قالت وقعت جويرية بنت الحارث
ابن المصطلق فى سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن عمه فكاتبته عن نفسها وفى مسند احمد
والبزار وابن راهويه انه كاتبها على تسع أواق من الذهب فدخلت تسأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى كتابتها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مسامة اشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله
وانا جويرية بنت الحارث سيد قومى أصابنى من الامر ما قد علمت ف وقعت فى سهم ثابت بن قيس
فكاتبته على ما لاطاقة لى به وما اكرهنى على ذلك الا انى رجوتك صلى الله عليك فأعنى فى
فكاكى فقال اوخير من ذلك فقالت ما هو قال أودى عنك كتابتك وأتزوجك قالت
نعم يا رسول الله قال قد فعلت فأدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليها من كتابتها
وتزوجها فخرج الخبر الى الناس فقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترقون فاعتقوا
ما كان بأيديهم من سبى بنى المصطلق مائة اهل بيت قالت عائشة فلا علم امرأة كانت على قومها

(جاره من لصق به) وقال
من يسكن فى محله ويجمعهم
مسجد المحلة وهو
استحسان وقال الشافعى
الجار الى أربعين دارا من
كل جانب (وصهره كل ذى
رحم محرم من عرسه)
كأبائها واعمامها واخوالها
واخواتها وغيرهم (بشرط
موته وهى منكوحته او
معتدته من رجعى) فلو من
بائن لا يستحقها وان ورثت
منه قال الحلوانى هذا فى
عرسهم اما فى زماننا فيختص
بأبويها غناية وغيرها وأقره
التهستنى قلت لكن جزم
فى البرهان وغيره بالاول
وأقره فى الشرنبلالية ثم
نقل عن العيني ان قول
الهداية وغيرها انه صلى
الله عليه وسلم لما تزوج صفية
بنت الحارث قلت صوابه
جويرية فليحفظ هذه
الفائدة (وخته زوج كل
ذى) كذا النسخ قلت
الموافق لعامة الكتب
ذات (رحم محرم منه
كازواج بناته) وعماته

وكذا كل ذي رحم من ازواجهن قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا ٦٠٠ **قوله** الصهر ابو المرأة وأما والختن زوج

اعظم بركة منها قال في الشرنبلالية وقد علمت ان السبي كان قد قسم وأن المعتقين للسبي هم الصحابة لا النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على ان الصهر كل ذي رحم محرم من امرأته تأمل لما علمت من القصة **(قوله** وكذا كل ذي رحم) اي محرم كافي المنح وغيرها قال محمد في الاملاء اذا قل اوصيت لاختائي بثلاث مالى فاخاتنه زوج كل ذات رحم محرم منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو لاء اخاتنه فان كان له اخت وبنت أخت وخالة ولكل واحدة منهن زوج ولزوج كل واحدة منهن ارحام فكلهم جميعا أخاتنه والثالث بينهم بالسوية الاثني والذ كرفيه سواء وام الزوج وجدته وغير ذلك سواء اه اتقاني والشرط هنا ايضا قيام النكاح بين محارمه وازواجهن عند موت الموصى كأنقله الطورى **(قوله** وفي عرفنا الصهر ابو المرأة وأما) مكرر مع ماسبق **(قوله** غير تمالكه) اي وغير وارثه شرنبلالية واتقاني **(قوله** قلت وجوابه في المطولات) وهو ان الاسم حقيقة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى وسار بأهله وقال لاهله امكثوا ومنه قولهم تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة المستعملة زيلعى يشير الى ان ما استدلال به غير مطلق بقرينة الاستثناء وميل الشارح الى ترجيح قول الامام وان كان هو القياس ولذا قال في الدر المنقى ولكن المتون على قوله وقدمه المصنف فليحفظ ايضا اه وهذا اذا كانت الزوجة كتابية مثلا أو اجازت الورثة وفي ابى السعود عن الحموى ينظر حكم ما واوصت لاهلها هل يكون الزوج لا غير اه اقول الظاهر لا اذ الحقيقة ولا عرف **(قوله** وقيلته) عطف تفسير لقوله أهل بيته بدليل قول الهداية لان الآل القليلة التى ينسب اليها **(قوله** من ينسب اليه) على حذف مضاف اي الى نسبه بأن يشاركه فيه ويجتمع معه فى احد آباءه ولو الاب الاعلى هذا ما ظهر لى وبأتى ما يوضحه والافقيلة الموصى لا تنسب اليه نفسه الا اذا كان ابا القليلة ثم رأيت فى الاسعاف مانصه أهل بيت الرجل وآله وجنسه واحد هو كل من ينسبه بآبائه الى اقصى أب له فى الاسلام وهو الذى ادرك الاسلام أسلم او لم يسلم فكل من ينسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فهو من اهل بيته اه فقوله ينسبه اي يشاركه فى نسبه أولى من قول المصنف ينسب اليه كما لا يخفى **(قوله** لانه مضاف اليه) اي والوصية له مضاف الى المضاف اليه زيلعى عن الكافى قال ط وفيه انه لا يظهر الا لو قال اوصيت لآل عباس مثلا اما لو قال اوصيت لآلى او لآل زيد وهو غير الاب الاقصى لا يظهر ولو علل بأن الاب الاقصى لا يقال له اهل بيته لكان أولى اه قلت وعبرة الهداية اوصى لآل فلان **(قوله** ان كانوا لا يحصون) عبارة الاختيار وان كان لا يحصون **(قوله** وزوجته) اي اذا كانت من قوم أبيه سائحاني **(قوله** ولا يدخل فيه اولاد البنات الخ) اي اذا لم يكن آباؤهم من قومه سائحاني **(قوله** تجنس بأبيه) أى يقول انامن جنس فلان قال فى غاية البيان لان الجنس عبارة عن النسب والنسب الى الآباء اه ط **(قوله** كآله وجنسه) بيان لمرجع اسم الاشارة فى قوله وكذا يعنى أن أهل بيته واهل نسبه مثل آله وجنسه فى ان المراد بالكل قوم ابيه دون امه وهم قبيلته التى ينسب اليها قال فى الهندية ولو اوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه واياهم اقصى أب فى الاسلام حتى ان الموصى لو كان علويا او عباسيا يدخل فيه كل من ينسب الى على او العباس من قبل الاب لامن ينسب من

المحرم فقط زيلعى وغيره زاد القهستاني وينبى فى ديارنا ان يختص الصهر بابى الزوجة والختن زوج البنت لانه المشهور (واهله زوجته) وقال كل من فى عياله ونفقته غير تمالكه وقولهما استحسان شرح تكملة قل ابن الكمال وهو مؤيد بالنص قال تعالى فنجيناها واهله الامرأة اه قات وجوابه فى المطولات (وآله اهل بيته) وقيلته التى ينسب اليها (و) حينئذ (يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل آبائه الى اقصى أب له فى الاسلام) سوى الاب الاقصى لانه مضاف اليه قهستاني عن الكرمانى (الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء) ويدخل فيه الغنى والفقر ان كانوا لا يحصون كفى الاختيار ويدخل فيه أبوه وجدته وابنه وزوجته كفى شرح التكملة يعنى اذا كانوا لا يرثونه (ولا يدخل فيه اولاد البنات) واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه لان الولد انما ينسب لآبيه لا لآلامه (وجنسه أهل بيت أبيه) لان الانسان تجنس بأبيه لا بامه

(وكذا اهل بيته واهل نسبه) كآله وجنسه حكمه كحكمه (ولو اوصت المرأة لجنسها واهل بيتها لا يدخل ولدها) (قبل) اي ولد المرأة لانه ينسب الى ابيه لا اليها (الا ان يكون أبوه) اي الولد (من قوم أبيها) حينئذ يدخل لانه من جنسها ودر وكفى وخبرها

قبل الام وكذا لو اوصى لحسبه او نسبه لانه عبارة عن ينتسب الى الاب دون الام وكذلك اذا اوصى لجنس فلان فهم بنو الاب وكذلك اللحمة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان اه ملخصا (قوله ومفاده الخ) يؤيد قول الهندية عن البدائع فثبت ان الحسب والنسب يختص بالاب دون الام اه فلا تحرم عليه الزكاة ولا يكون كفؤا للهاشمية ولا يدخل في الوقف على الاشراف ط (قوله وبه افتى شيخنا الرملي) حيث قال في فتاواه في باب ثبوت النسب ما حاصله لا شبهة في ان له شرفا ما وكذا لاولاده وأولادهم الى آخر الدهر اما اصل النسب فمخصوص بالآباء وسئل ايضا عن أولاد زينب بنت فاطمة الزهراء زوجة عبدالله بن جعفر الطيار فاجاب انهم اشراف بلا شبهة اذ الشريف كل من كان من اهل البيت علويا او جعفريا او عباسيا لكن لهم شرف الآل الذين تحرم الصدقة عليهم لاشرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء ذكروا ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه ينسب اليه اولاد بناته فالحصوية للطبقة العليا فاولاد فاطمة اربعة الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد زينب وأم كلثوم ينسبون الى أبيهم لا الى أمهم فلا ينسبون الى فاطمة ولا الى أبيها صلى الله عليه وسلم لانهم اولاد بنت بنته لا اولاد بنته فيجوز فيهم الامر على قاعدة الشرع الشريف في ان الولد يتبع أباه في النسب لأمه وانما خرج اولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد بها الحديث وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي للآل يشملهم واما الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا اه ملخصا واصله للعلامة ابن حجر المكي الشافعي أقول وانما يكون لهم شرف الآل المحرم للصدقة اذا كان أبوهم من الآل كما مر والمراد بالحديث ما أخرجه ابونعيم وغيره كل ولد آدم فان عصبتهم لآبائهم ما خلا ولد فاطمة فاني انا ابوهم وعصبتهم (قوله وان اوصى لاقاربه الخ) زاد في الملتقى وأقربائه وذوي أرحامه (قوله كذا النسخ) وكذا في الكنتز والفرر والاصلاح (قوله قلت صوابه لذوي) اي بالجمع كما عبر في الملتقى لانه اذا اوصى لذوي قرابته وله عم واحد وخالان فالكل للعم لانه لفظ مفرد فيحزر الواحد جميع الوصية اذ هو الاقرب زيلعي وفي غرر الافكار اذا قال لقرابته اولدى قرابته اولدى نسبه فالنفرد يستحق كل الوصية عند الكل اه (قوله أولانسابه) استشكله الزيلعي بأنه جمع نسب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا اه وأجاب الشاذلي بأن المراد بالنسابة حقيقة النسبة وهي ثابتة من الام كالأب أقول وفيه انهم اعتبروا في اهل نسبه النسب من جهة الآباء كما مر فالفرق بينهما (قوله فهي للاقرب فالاقرب الخ) حاصله ان الامام اعتبر خمس شرائط وهي كونه ذارحم محرم واثنين فصاعدا ومما سوى الوالد والولد ومن لا يرث والاقرب فالاقرب وقال كل من يجمعه وياه أقصى أب في الاسلام وخالفاه في شرطين المحرمة والقرب فيكنى عندها الرحم بلا محرمة ويستوى الاقرب والابعد واتفقوا على اعتبار الاثنين فصاعدا لانه اسم جمع والمثنى كالجمع وان لا يكون وارثا ولا والدا أو ولدا اتفاني عن المختلف ملخصا لكن قال الزيلعي ويستوى الحر والعبد والمسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى على المذهبين وانما يكون

قلت ومفاده ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اواخر فتاوى ابن نجيم وبه افتى شيخنا الرملي نعم له منزلة في الجملة (وان اوصى لاقاربه اولدى قرابته) كذا النسخ قلت صوابه لذوي (أو لارحامه أو لانسابة فهي للاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان)

للاثنين فصاعدا عنده اه ونقل نحوه في السعدية عن الكافي ثم قال وهذا مخالف لقول محمد في الوصية لامهات اولاده الثلاث وللفقراء والمساكين حيث اعتبر فيه الجمعية ولم يعتبرها هنا اه قلت وعلى الاول لا مخالفة وكأنهما روايتان تأمل ثم رأيت القولين في الحقائق والقهستاني هذا وقول الامام هو الصحيح كما في تصحيح القدوري والدر المنثور (تنبيه) * قال في غرر الافكار وشرح المجمع عن الحقائق اذا ذكر مع هذه الالفاظ الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لان الاقرب اسم فرد خرج تفسيره للاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه اه ونقله في الشرنبلالية والاختيار ايضا قلت وهي حادثة الفتوى سنة ثلاثين ومائتين والف فيمن اوصى لارحامه الاقرب فالاقرب منهم فأقريت بشموله لغير المحارم كما هو صريح هذا النقل (قوله قيد الخ) قال في المعراج وفي الخبر من سمي والده قريبا عقه وقد عطف الله تعالى الاقربين على الوالدين في قوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين ويعطف الشيء على غيره حقيقة فعرف ان القريب في لسان الناس من يتقرب الى غيره بواسطة كذا في المبسوط اه اي والوالدان والولد يتقربان بانفسهم لا بواسطة (قوله ولو ممنوعين) بصيغة الجمع ط (قوله كما يفيد عموم قوله والوارث) اي يفيد عدم دخولهم ولو ممنوعين لانه لو كانت العلة فيه كونهم وارثين لما احتيج الى التخصيص على عدم دخولهم اذ هم يخرجون بقوله والوارث لانه يشملهم بعمومه فلم لم يكتف بذلك ونص على اخراجهم علمنا انه اراد انهم لا يدخلون سواء كانوا وارثين او ممنوعين فافهم (قوله والوارث) علوه بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبهذا يتجه ما بحثه بعضهم من ان هذا فيما لو اوصى لا قارب نفسه اما لو اوصى لا قارب فلان ينبغي ان لا يخرج الوارث (قوله فيدخل) الاولى فيدخلان ط (قوله واختاره في الاختيار) حيث اقتصر عليه وعلمه بان القريب لغة من يتقرب الى غيره بواسطة غيره وتكون الجزئية بينهما منعدمة ونقل ابو السعود عن العلامة قاسم عن البدائع انه هو الصحيح ثم قال لكن في شرح الحموي بخطه ان الدخول هو الاصح اه قلت وعبرة متن المواهب وادخل اي محمد الجدة والحفدة وهو الظاهر عنهما اه والحفدة جمع حافد ولد الولد ومثل الجدة الجدة كما في المجمع (قوله ويكون للاثنين) اي في التعبير بالجمع بخلاف ما اذا قال لذي قرابته كما قدمناه افاده ط (قوله يعني اقل الجمع) الاوضح ان يقول لان اقل الجمع ط (قوله ففي لعمري) لانهما اقرب من الخالين لان قرابتهما من جهة الاب والانسان ينسب الى ابيه ألا ترى ان الولاية للعم دون الخال في النكاح فثبت انهما اقرب من طريق الحكم اتقاني وهذا حيث كان الوارث غيرها وكذا يقال فيما بعده وهو ظاهر (قوله وقالأرباعا) لعدم اعتبارها الاقربىة كما مر (قوله ولهما النصف) لان العم الواحد لا يقع عليه اسم الجماعة فلا يستوجب الجميع فاذا دفع اليه النصف وبقي النصف صرف الى الخالين لانهما اقرب اليه بعد العم فيجعل في النصف الباقي كأنه لم يترك الا الخالين اتقاني (قوله لعدم يستحقه) اذ لابد من اعتبار الجمع اتقاني وعندها له جميع الثلث غرر الافكار وهو مبني على ما مر عن الزبائي والكافي تأمل (قوله بم الكل) لانه اسم لجنس المولود ذكر أو أنثى واحدا أو أكثر اختيار (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده بما اذا ولدت له لاف من ستة أشهر من وف

قيل من قال للوالد قريب فهو عاق (والولد) ولو ممنوعين بكفر أورق كما يفيد عموم قوله (والوارث) واما الجدة وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار (ويكون للاثنين فصاعدا) يعني اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث (فان كان له) للموصى (عمان وخالان ففي نعميه) كالارث وقالأرباعا (ولوله عم وخالان كان له النصف ولهما النصف) وقالأثلاثا (ولوعم واحد لاغير فله نصفها ويرد النصف) الآخر (الى الورثة) لعدم من يستحقه (ولوعم وعمه استويا) لاستواء قرابتهما (ولو انعدم المحرم بطات) خلافا لهما (ولولد فلان ف) هي (لذكر والاثنى سواء) لان اسم الولد يم الكل حتى الحمل

ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلوله بنت نصابه ويومئذ قنيت عملا بالحقيقة فلو تعذرت صرفه الى المحاور نحو راعن اسعيله
ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد دخل ابن (قوله) اختيار (وله) ولد فلان ولد كبر من حظ الانثيين) لانه اعتبر الورثة

(وشروط صحبه) اى الوصية

(هنا) اى فى الوصية لورثة

فلان وما فى معناها كعقب

فلان (موت الموصى لورثته)

أو عقبه (قبل موت الموصى)

لان المورثة والعقب انما يكون

بعد الموت ثم ان كان معهم

موصى له آخر قسم بينهم

وبينه على عدد الرؤس ثم

ما اصاب الورثة يقسم بينهم

للكركانيين كما مر فلومات

الموصى قبل موت اى موت

الموصى لورثته وعقبه بطلت

الوصية لورثته وعقبه ثم ان

كان معهم موصى له آخر

كقوله اوصيت لفلان

ولورثته وعقبه كانت الوصية

كلها لفلان الموصى له دون

ورثته وعقبه لان الاسم

لا يتناولهم الا بعد الموت

وتماه فى السراج وفيه عقبه

ولده من الذكور والاناث

فن ماتوا فاولاده كذلك

ولا يدخل اولاد الاناث لانهم

عقب آبائهم لاله (وفى أيتام

بنيه) اى بنى فلان واليتيم

اسم لمن مات أبوه قبل الحلم

قل صلى الله عليه وسلم لا يتم

بعد البلوغ (وعميائهم

وزمنائهم واراملهم)

الارامل الذى لا يقدر على

شئ رجلا كان أو امرأة

الوصية لتحقق وجوده عندها كما ذكره ذات فى الوصية (قوله) ولا يدخل ولد ابن مع
ولد صلب) هذا اذا كان فلان باخا صاف لو كان فخذ اولاد الا ولا يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد
الصلب عناية وتماه فى المنح (قوله) لانه اعتبر الورثة) اى والورثة بين الاولاد والاخوات كذلك
ولان التخصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ما خذ الاشتقاق فكانت الورثة هى
العلقة زلبى وظاهره ان قوله لا ذكر مثل حظ الانثيين ليس عاما فى جميع الورثة بل يخص بالاولاد
والاخوة والاخوات وفى غيرهم يقسم على قدر فروضهم وهو المذكور فى الاسعاف وخلاف
فى مسائل الاوقف والوصية اخت الاوقف (قوله) انما يكون بعد الموت) لان كونهم ورثة لا يتحقق
الا بعد موت المورث وكذا العقب فانه عبارة عن وجد من الولد بعد موت الانسان ففى حال حياته
فليسوا بعقب له منح عن السراج (قوله) ثم) اى بعد وجود شرط الصحة المذكور ان كان الخ
(قوله) على عدد الرؤس) اى رؤسهم ورأس الموصى له الآخر (قوله) ثم ما اصاب الورثة) قيد
بالورثة لان القسمة للذكر كالانثيين خاصة بهم اما العقب فالاسم تناول جماعتهم فيكونون بالسوية
كما قاله فى المنح (قوله) كما مر) اى فى المتن قريبا من ان القسمة للورثة كذلك (قوله) ثم) اى بعد
الحكم بطلان الوصية للورثة او العقب لفقد الشرط المذكور ان كان معهم موصى له آخر وهو
فى المثال الآتى الموصى لورثته وعقبه ومثله لو كان اجنبيا كما مثل به فى المنح ففهم (قوله) لان الاسم
لا يتناولهم) فكانت وصية لمعدوم فلم يشار كوا فلانا كوا اوصى له وميت اثنى * (بنيه) * قد علمت ما
تقرر سقوط ما فى الشر بنبلالية فى باب الوصية بانث حيث قل فيما اوصى لفلان وعقبه لعله اى
استحقاق فلان الكل فيما دام يولد العقب لاق من ستة اشهر والا فلان مانع من المشاركة اه وهو
من مثل الشر بنبلالى عجيب فانه لو كان مولودا قبل ذلك لا يدخل عقبه (قوله) كذلك) اى من المذكور
والاناث (قوله) ولا يدخل اولاد الاناث) بخلاف النسل فانهم يدخلون فيه ويستوون فى قسمة
الوقف والوصية ابو السعد وعن الخصاص وغيره (قوله) لا يتم بعد البلوغ) رواه ابو داود بنص لا يتم
بعد احتلام وحسنه النووى (قوله) الارامل الخ) اى تغرب ارامل افتقر من الرمل ثم قل وفى التمهيد
يقال للفقير الذى لا يقدر على شئ من رجل وامرأة ارمل ولا يقال لثى لها زوج وهى موسرة ارملة
وقال الشعبي الانوثة ليست بشرط بل يدخل فيه الذكر والاثنى الا ان الصحيح مفسره محمدان
الارملة المرأة البالغة التى كان لها زوج فارقتها ومات عنها دخل بها ولم يدخل وقوله حجة فى اللغة كفاية
وزاد فى النهاية قيد الحاجة قل لان حقيقة المعنى فيه نفذ زادها السقوط نفقتها عن زوجها اه وفى السعدية
عن المحيط ولا يقال رجل ارمل الا فى الشذوذ ومطابق الكلام يحمل على الشائع المستفيض بين الناس
(قوله) ويؤيده الخ) حيث قل ذكرهم وانهم وقد تبع الشارح صاحب العناية فى ذلك وفيه نظر
فان قوله فقيرهم وغيرهم ينافيه ولذا قال فى السعدية الظاهر ان كلام المصنف على التوزيع بناء على
عدم الالتباس (قوله) بغير كتاب او حساب) هذا قول ابى يوسف وقيل محمدا لو اكثر من مائة فيه
لا يحصون وقال بعضهم ممنوع الى رأى القاضي وعليه الفتوى والاسم مائة محمد كفاية
عن الحانية وما عليه الفتوى قل فى الاختيار هو المختار والا حوط اه (قوله) والالفقرائهم)

ويؤيده قوله (دخل) فى الوصية (فقيرهم وغيرهم) وذكرهم وانهم) وقسم سوية (راخصوا) بغير كتاب او حساب فانه حينئذ
يكون تملكهم والالفقرائهم يعطى اوصى من شاء منهم شرح التكملة لتعذر التمسك حينئذ فيراد به القرية (وفى بنى فلان

يختص بذكورهم) ولو أغنياء (الا اذا كان) فلان عبارة عن (اسم قبيلة او) ٦٠٤ ﴿ اسم (فخذ فتناول الاناث) لان المراد

اي ان لم يحصوا فالوصية لفقرائهم لان المقصود منها القرية وهي في سد الحلة ورد الجوعة وهذه الاسامي تشعر بتحقيق الحاجة لخاز حمله على الفقراء درر (قوله) يختص بذكورهم) وعندها وهو رواية عن الامام يدخل الاناث ايضا ملتقى وكذا الخلاف لو لم يكن الا اولاد البنين وفي دخول بنى البنات عنه روايتان ولو كان ابن واحد وبنوين فله النصف ولا شيء لهم وعندها لهم الباقي ويدخل جنين ولد لاقل الاقل اتقاني ملخصا (قوله) الا اذا كان الخ الطبقات التي عليها العرب ست وهي الشعب والقبيلة والعمارة والبطن والفخذ والفصيلة فالشعب يجمع القبائل والقبيلة تجمع العمارة وهكذا وخذمية شعب وكنانة قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة افاده صاحب الكشاف (قوله) مولى العتاقة (اي العبد المقتى وقوله) ومولى الموالاته اي المولى الاسفل وهو من والى واحدا منهم لان مولى القوم منهم تأمل (قوله) وحلفاؤهم) بالخاء المهملة والحليف من باتى قبيلة فيحلف لهم ويحلفون له للتناصر اتقاني (قوله) وان كان لا يني عن الحاجة) كشبان بنى فلان وكذا العلوية او الفقهاء كفاي الهندية (قوله) لمواليه) متعلق باوصى (قوله) بطلت) اعلم ان المسئلة تحتل ثمانى صور لان الموصى اما ان يكون له موال اعلون وموال اسفلون او مولى واحد فيهما او موال فى احدها ومولى واحد فى الآخر وفيهما صورتان وفى كل اما ان يعبر الموصى بصيغة الجمع أو الافراد وصرح المصنف فيما اذا تعددت الموالى فى الجهتين ووقع التعبير بالموالى وليحرر باقى الصور اه ط اقول صرحوا هنا بان الجمع للاثنتين فصاعدا فلو وجد اثنان فلهما الكل أو واحد فله النصف وأقول الظاهر ان المولى اسم جنس كالولد فيعم الواحد والاكثر وعند اجتماع الفريقين تبطل فقد ظهر المراد تأمل (قوله) ولا فرق فى ذلك) اى فى عدم عموم المشترك (قوله) واختار شمس الاثمة الخ) كذا اختاره المحقق ابن الهمام فى التحرير (قوله) فى حيز الثنى) كمسئلة البين الآتية (قوله) وحينئذ) اى حين اذ علمت انه لا فرق عند اصحابنا بين الثنى والاثبات فى عدم العموم ط (قوله) لان الحامل على اليمين بعضه) اى بعض فلان وهو اى فلان أو بعضه غير مختلف اى لا اشتراك فيه اذ هو شئ واحد اقول سلمنا ان الحامل واحد لكن الكلام فى لفظ المولى وقد اريد كلاما معنيته لاتحاد الحامل فلزم عمومهم اللهم الا ان يقال اتحاد الحامل قرينة على انه من عموم المجاز بان يراد به لفظ يعم المعنيين وهو من تعلق به العتق بوقوعه منه أو عليه فلي تأمل (قوله) لزوال المانع) وهو عدم فهم المراد (قوله) ويدخل فيه من اعتقه) اى الموصى فى صحته ومرضه سواء اعتقه قبل الوصية أو بعدها لان الوصية تتعلق بالموت وكل منهم ثبت له الولاء عند الموت فاستحق الوصية لوجود الصفة فيه ويدخل اولادهم من الرجال والنساء ايضا لانهم ينسبون اليه بالولاء المتعلق بالعتق فيدخلون معهم ولا يدخل مولى الموالاته ولا مولى المولى الا عند عدمهم مجازا لتعذر الحقيقة كفاي الاختيار والمتقى (قوله) ولا يدخل فيه مدبروه الخ) لانهم مواليه بعد الموت لا عنده (قوله) وعن ابى يوسف يدخلون) لوجود سبب استحقاق الولاء اتقاني (قوله) من يدق النظر) اى الفكر والتأمل بالدليل ط (قوله) وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها) حكى عن الفقيه ابى جعفر رحمه الله انه قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب ولم يكن فى بلدنا

حينئذ مجرد الاتساق كما فى بنى آدم ولهذا يدخل فيه ايضا (مولى العتاقة و) مولى (الموالاته وحلفاؤهم) يعنى وهم يخلصون والا فالوصية باطله والاصل ان الوصية متى وقعت باسم بنى عن الحاجة كآيتام بنى فلان تصح وان لم يحصوا على ما مر لو وقوعه لله تعالى وهو معلوم وان كان لا يني عن الحاجة فان احصوا صححت ويجعل تملكها والاثبات وتماه فى الاختيار (أوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه بطلت) لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على احدها ولا فرق فى ذلك عند عامة اصحابنا بين الثنى والاثبات واختار شمس الاثمة وصاحب الهداية انه يعى اذا وقع فى حيز الثنى وحينئذ فقولهم لو حلف لا يكلم موالى فلان يعى الاعلى والاسفل لا لوقوعه فى الثنى بل لان الحامل على اليمين بعضه وهو غير مختلف عناية واقره المصنف (الا اذا عينه) اى الاعلى والاسفل قبل موته فحينئذ تصح لزوال المانع (ويدخل فيه) اى فى الموالى (من اعتقه فى صحته ومرضه ولا يدخل فيه) مدبروه وأمهات اولاده) وعن ابى يوسف يدخلون (أوصى بثلث ماله الى الفقهاء دخل فيه من يدق النظر فى المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها) كذا فى القنية قال

احديسمى فيهاغيرشيخنا ابى بكرالاعمش طورى وفيه واذاوصى للعلوية فقدحكى عن الفقيه
 أبى جعفر لايجوز لانهم لايمحصون وليس في هذا الاسم ماينبى عن الفقر والحاجة ولواوصى
 لفقرء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء اه اقول لكن ذكر في الاسعاف انه يصح
 الوقف على الزمنى والعميان وقراء القرآن والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء منهم
 لاشعار الاسماء بالحاجة استعمالا فان العمى والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب
 فيهم الفقر وهوأصح اه **(قوله)** حتى قيل من حفظ لوقا من المسائل (اى من غير ادلة وفيه
 انهم قداعتبروا العرف في كثير من مسائل الوصية فلماذالم يعتبروا عرف الموصى ط اقول
 الظاهر ان ذلك عرفهم في زمانهم وقدمننا عن جامع الفصولين ان مطلق الكلام فيما بين الناس
 ينصرف الى المتعارف وفي الاشياء من قاعدة العادة محكمة الفاظ الواقفين تبني على عرفهم كما
 في وقف فتح القدير وكذاالفظ الناذر والموصى والخالف اه على انه قدم الشارح في صدر
 الكتاب في تعريف الفقه انه عندالفقهاء حفظ الفروع وأقله ثلاث اه وعزه في البحر الى
 المتقى ثم قال وذكر في التحرير أن الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعنى سواء
 كانت بدلانها اولاه **(قوله)** لكن قدمنا الخ (استدراك على التطيين فقط ولم يتعرض
 لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا **(قوله)** لانها حينئذ وصية بالمكروه) مقتضاه انه يشترط
 لصحة الوصية عدم الكراهة وقدم اول الوصايا انها أربعة اقسام وانها مكروهة لاهل فسوق
 ومقتضى ما هنا بطلانها اللهم الا ان يفرق بأن الوصية اما صلة او قرية وليست هذه واحدة
 منهما فبطلت بخلاف الوصية لفاسق فانها صلة لها مطالب من العباد فصحت وان لم تكن قرية
 كالوصية لغنى لانها مباحة وليست قرية كما مر هذا ماظهرلى وسيأتى في اول فصل وصايا الذمى
 ما يوضحه **(قوله)** بناء على القول بكراهة القراءة على القبور) اقول ليس كذلك لما في الولوجية
 لو زار قبر صديق او قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها
 ولا معنى أيضا للصلاة القارى لان ذلك يشبه استئجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعله
 أحد من الخلفاء اه بحروفه فقد صرح بحسن القراءة على القبر وبطلان الوصية فلم يكن
 مبنيا على القول بالكراهة **(قوله)** او بعدم الخ (اى أويكون مبنيا على القول بعدم جواز
 الاجارة على الطاعات وفي كونه مما يجيز الاستئجار عليه تأمل لان ما أجازوه انما أجازوه في محل
 الضرورة كالاستئجار لتعليم القرآن او الفقه او الاذان او الامامة خشية التعطيل لقللة رغبة
 الناس في الخير ولا ضرورة في استئجار شخص يقرأ على القبر او غيره اه رحى اقول هذا هو
 الصواب وقد أخطأ في هذه المسئلة جماعة ظنا منهم أن المفتى به عند المتأخرين جواز الاستئجار
 على جميع الطاعات مع ان الذى أفتى به المتأخرون انما هو التعليم والاذان والامامة وصرح
 المصنف في المنح في كتاب الاجارات وصاحب الهداية وعامة الشراح وأصحاب الفتاوى بتعليل
 ذلك بالضرورة وخشية الضياع كما مر ولو جاز على كل طاعة لجاز على الصوم والصلاة والحج
 مع أنه باطل بالاجماع وقد أوضحت ذلك في رسالة حافلة ذكرت نبذة منها في باب الاجارة الفاسدة
 والاستئجار على التلاوة وان صار متعارفا فالعرف لا يجيزه لانه مخالف للنص وهو ما استدله به
 اثنتا كصاحب الهداية وغيره من قوله عليه الصلاة والسلام اقرؤوا القرآن ولا تأكلوا به

حتى قيل من حفظ لوقا
 من المسائل لم يدخل تحت
 الوصية (أوصى بان يطين
 قبره او يضرب عليه قبة
 فهي باطلة) كما في الحانية
 وغيرها وقدمناه عن
 السراجية وغيرها لكن
 قدمنا فيها في الكراهية انه
 لا يكره تطيين القبور
 في المختار فينبى ان يكون
 القول ببطلان الوصية
 بالتطيين مبنيا على القول
 بالكراهة لانها حينئذ
 وصية بالمكروه قاله
 المصنف قلت وكذا ينبى
 ان يكون القول ببطلان
 الوصية لمن يقرأ عند قبره
 بناء على القول بكراهة
 القراءة على القبور او بعدم
 جواز الاجارة على الطاعات

والعرف اذا خالف النص برد بالاتفاق فاحفظ ذلك ولا تكن ممن اشترى بآيات الله متناقلا وجعلها
دكانا تباعش منها **(قوله)** اما على المفتي به من جوازه فايذني جوازه مطلقا اي سواء كان القول
بالبطالان مبني على كراهة القراءة على القبر أو على عدم جواز الاستئجار على الطاعات اقول
وقد عانت مخالفة هذا البحث للمعقول فهو غير مقبول بل البطلان مبني على ما قدمناه عن
الولوية وصرح به في الاختيار وكثير من الكتب وهو انه يشبه الاستئجار على قراءة القرآن
والذي افق به المتأخرون جواز الاستئجار على تعليم القرآن لا على تلاوته خلافا لمن وهم **(قوله)**
فلو لم يشرفه الخ اي مع امكان المباشرة فيه لما في فتاوى الخانوتي اذا شرط الواقف المعلوم
لاحديستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظرا أو غيره كالجابي اه
وكذا المدرس اذا درس في مدرسة أخرى لتعذر التدريس في مدرسته كما نقله الشارح عن
النهر بحثا قليل الفروع في آخر كتاب الوقف ونحوه في حاشية الحموي والله تعالى اعلم

باب الوصية بالخدمة والسكنى والثمرة

لما فرغ من احكام الوصايا المتعلقة بالاعيان شرع في احكام الوصايا المتعلقة بالمنافع لانها بعد
الاعيان وجودا فاخرها عنها ووضعا غائبا **(قوله)** صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره اي
لعين قال المقدسي ولو اوصى بغلة داره او عبده في المساكن جاز وبالسكنى والخدمة لا يجوز
الالمعلوم لان الغلة عين مال يتصدق به والخدمة والسكنى لا يتصدق بهابل تعار العين لاجلها
والاعارة لا تكون الالمعلوم وقيل ينبغي ان يجوز على قياس من يحيز الوقف وتام الفرق في
البدائع اه سأنحاني **(قوله)** مدة معلومة وأبدا وان أطلق فعلى الابد وان اوصى بسنين فعلى
ثلاث وكذا الوصية بغلة العبد والدار اه مسكين **(قوله)** كما في الوقف فان الموقوف عليه
يستوفي منافع الوقف على حكم ملك الواقف **(قوله)** وبغلتها اي العبد والدار وسيد ذكر
الشارح معنى الغلة **(قوله)** فان خرجت الرقبة من الثلث اي رقبة العبد والدار في الوصية
بالخدمة والسكنى والغلة وقيد بالرقبة لما في الكفاية انه ينظر الى الاعيان التي اوصى فيها فان
كان رقبا مقدار الثلث جاز ولا تعتبر قيمة الخدمة والثمرة والغلة والسكنى لان المقصود من
الاعيان منافعها فاذا صارت المنافع مستحقة وبقيت العين على ملك الوارث صارت بمنزلة العين
التي لا منفعة لها فلهذا تعتبر قيمة الرقبة كأثر الوصية وقعت بها اه اقول ولعل هذا هو المراد
من قول الاشياء ان التبرع بالمنافع نافذ من جميع المال تأمل **(قوله)** تقسم الدار اثلاثا زاد في
الغرر أو مهياة اي من حيث الزمان والاول أعدل لامكان القسمة بالاجزاء للتسوية بينهما
زمانا وذاتا وفي المهياة تقديم احدها زمانا اه قال القهستاني وهذا اذا كانت الدار
تحتل القسمة والافالمهياة لا غير كما في الظهيرية **(قوله)** فلا تقسم اي الدار نفسها اما الغلة
فتقسم قال الاتقاني اذا اوصى بغلة عبده او داره سنة ولا مال له غيره فله ثلث غلة تلك السنة
لانها عين مال يحتمل القسمة اه فلو قسمهم البستان فغل أحد التصيين فقط اشتركوا فيها
ابطالان القسمة سأنحاني عن المبسوط **(قوله)** على الظاهر اي ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لافي
عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم لثلثا شربلا لية عن الكافي **(قوله)** وتهايا
العبد لانه لا يمكن قسمته بالاجزاء **(قوله)** فيخدمهم اثلاثا اي يخدم الورثة يومين والوصي له

انما على من به من جوه
فيديو مع ازها ددستا
وتمه في حوائث الاشياء
من لوقف وحرر في
تنوير البصائر انه يتعين
المكان الذي عنه الواقف
لقراءة القرآن وللتدريس
فلو لم يشرفه لا يستحق
المشروط له لما في شارح
المنظومة يجب اتباع شرط
الواقف وبالمباشرة في غير
المكان الذي عنه الواقف

يفوت غرضه من احياء
تلك البقعة قال وتحقيقه
في الدرر السنية في مسألة
استحقاق الجامكية اه

باب الوصية بالخدمة والسكنى والثمرة

**(صحت الوصية بخدمة عبده
وسكنى داره مدة معلومة
وأبدا)** ويكون محبوبا
على ملك الميت في حق
المنفعة كما في الوقف كما بسط
في الدرر وبغلتها فان
خرجت الرقبة من الثلث
سألت اليه اي الى
الموصي له **(عليه)** في لاجل
الوصية **(والا)** تخرج
من الثلث **(تقسم الدار
اثلاثا)** اي في مسألة الوصية
بالخدمة والوصية بالغلة
فلا تقسم على الخواص
**(وتهايا العبد فيخدمهم
اثلاثا)**

يوما ابدا الا ان كانت مؤقتة بسنة مثلا فلو السنة غير معينة فالى مضي ثلاث سنين ولو معينة فالى مضيتها ان مات الموصى قبلها او فيها ثم تسلم الى الورثة لان الموصى له استوفى حقه وان مات الموصى بعدها بطلت الوصية منح ملخصا (قوله هذا) اى قسمة الدار ومهاياة العبد اثلاثا (قوله بقدر ثلث جميع المال) مثاله اذا كان العبد نصف التركة يخدم الموصى له يومين والورثة يوما لان ثلثي العبد ثلث التركة فصار الموصى به ثلثي العبد وثلثه للورثة فيقسم كذا ذكرناه وعلى هذا الاعتبار تخرج بقية مسائله اختيار (قوله لان المنفعة ليست بمال الخ) اى وانما صح للمالك ان يؤجر ببذل لانه ملكها تبعيا لملك العين والمستأجر انما ملك ان يؤجر مع انه لا يملك الا المنفعة لانه لا يملكها بعقد معاوضة كانت مالا بخلاف ملكها بعقد تبرع كالتحجر فيه سائمانى (قوله فى الاصح) كذا فى الملتقى والهداية وغيرها معللا بان الغلة دراهم اودنانير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء المنافع وهما متغايران ويتفاوتان فى حق الورثة لانه لو ظهر دين يمكنهم أدائه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها ولا يمكنهم من المنافع بعد استيفائها بعينها اهـ (قوله وعليه الفتوى) ذكره فى الظهيرية حيث قل فى الوصية بغلة داره لرجل تؤجر ويدفع اليه غلاتها فان اراد السكنى بنفسه قل الاسكاف له ذلك وقال ابو القاسم وابو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى فى الوقف على هذا بل اولى لانه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اهـ قال العلامة عبد البر بن الشحنة بعد نقله وهذا من حيث الرواية مسلم امام من جهة الفقه فيظهر الفرق بما ذكره المصنف يعنى ابن وهبان بأن الوصية انما هى بالغلة والسكنى معدمة لها فيفوت مقصود الموصى بخلاف الوقف عليه فانه اعم من كون الانتفاع بالسكنى أو بالغلة فينبى ان يجرى الخلاف فى الوقف من باب اولى اهـ وحاصله النزاع مع صاحب الظهيرية فى دعواه الاولوية قلت فلو صرح الواقف بانها للاستغلال فالاولوية ظاهرة هذا ولكن للعلامة الشرنبلالى رسالة حاصلها انه لا خلاف فى انه لا يملك الاستغلال مستحق السكنى واختلف فى عكسه والراجع الجواز فتأمل ونبه على ذلك فى شرحه على الوهبانية هنا وفى كتاب الوقف (قوله لان حقهم فى المنفعة لالعين) اى حق الموصى لهم والموقوف عليهم والمراد بالعين الغلة فانها عين مال كامل لكن هذا التعليل يثبت خلاف المطلوب ويصلح تعليلا لعكس هذه المسئلة اعنى قوله وليس للموصى له الخ فالصواب ان يقول فى بدل المنفعة لافيه لان بينهما فرقا فى حق الورثة اعنى ما قدمناه عن الهداية لكنه لم يعلم من كلامه هذا الفرق اللهم الا ان يراد بالمنفعة الاستغلال لخدمة والسكنى وبالعين ذات العبد والدار والاشارة بقوله وقد علمت الفرق بينهما الى ما قدمه من ان الموصى له بالغلة ليس له قسمة الدار اى لانه لاحق له فيها فائتأمل (قوله ولا يخرج الخ) قل فى الهداية وليس للموصى له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصى له وأهله فى غير الكوفة فيخرجه الى اهله ليخدمه هناك اذا كان يخرج من الثالث لان الوصية انما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصى فاذا كانوا فى مصره فمقصوده أن يمكنه من خدمته فيه بدون ان يلزمه مشقة السفر واذا كانوا فى غيره فمقصوده ان يحمل العبد الى اهله ليخدمهم اهـ وفى أبى السعود عن المقدسى فلو خرج بأهله من بلد الموصى ولم يعلم

هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والافخدمة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال كما أفاده صدر الشريعة (وليس للورثة بيع ما فى ايديهم من ثلثها) على الظاهر لثبوت حقه فى سكنى كلها بظهور مال آخر أو بخراب ما فى يده فحينئذ يزاحمهم باقية البيع ينافيه فتمنوا عنه وعن أبى يوسف لهم ذلك (وليس للموصى له بالخدمة والسكنى ان يؤجر العبد والدار) لان المنفعة ليست بمال على أصلنا فاذا ملكها بعوض كان ملكا أكثر مما ملكه يعنى وهو لا يجوز (ولا للموصى له بالغلة استخدام) اى العبد (أو سكناها) اى الدار (فى الاصح) ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لان حقهم فى المنفعة لالعين وقد علمت الفرق بينهما (ولا يخرج) الموصى له (العبد) الموصى بخدمته (من الكوفة) مثلا

الموصى ليس له اخراج العبد (قوله الا اذا كان ذلك مكانه الخ) الاشارة على ظاهر عبارة المتن الى المكان الذى يريد اخراجه اليه وبه صرح فى المنع واما على حل الشارح فالاشارة الى المخرج الذى هو الموصى له لالى الكوفة كما قال ح لعدم ملائمة لقوله بعده واهله فى موضع آخر وعلى ما قلنا فاسم الاشارة اسم كان ومكانه مبتدأ واهله معطوف عليه وفى موضع آخر خبر المبتدأ والجملة خبر كان وفيه تغيير اعراب المتن ويقع له ذلك كثيرا ويجوز ارجاع الاشارة الى الكوفة والضمير فى مكانه للعبد وفى اهله للموصى له وعبارة المواهب ولا يسافر به الا لبلده (قوله وبعد موته) اى الموصى وهو عطف على قوله فى حياة الموصى اى وبموت الموصى له بعد موت الموصى يعود الخ (قوله يعود العبد والدار) اى خدمة العبد وسكنى الدار وغلتهما كما عبر الاتفاقى لان ذلك هو الموصى به تأمل (قوله بحكم الملك) اى ملك الموصى أو ورثته فلا يعود الى ورثة الموصى له وعبارة الهداية فان مات الموصى له عاد الى الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليستوفى المنافع على حكم ملكه ولو انتقل الى وارث الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى من غير رضاه وذلك لا يجوز اه (قوله ولو ألتفه الورثة) اى ائتلفوا العبد الموصى بخدمته (قوله ولهذا الخ) اى لاجل الغرامة عند الجناية منع مورثهم عن التبرع باكثر من الثلث لئلا تلزمهم غرامة كل المال لولزمته فيه الوصية وجنوا عليها وهذا تعليل عليل سائحانى ورحمى (قوله صح) فاذا مات الموصى له بالخدمة يعود الى الموصى له بالرقبة (قوله ونفقته اذا لم يطق الخدمة الخ) اى لصغر وكذا لمرض وتماه فى الكفاية لكن فى الولوالجية اذا مرض مرضا يرجى برؤه فنفقته على صاحب الخدمة وان كان لا يرجى فعلى صاحب الرقبة (قوله ونفقة الكبير على من له الخدمة) لانه انما يتمكن من الاستخدام بالاتفاق عايه غناية (قوله فان جنى فالفداء على من له الخدمة) وبعد موته ترجع به ورثته على من له الرقبة لانه ظهر انه المنتفع بها وذاك كان مضطرا اليه فان ابى بيع فيه اذلول الفداء لكان مستحقا بالجناية والولالية وتماه فى الاشياء من القول فى الملك (قوله وبطلت الوصية) اى فى صورتى الفداء والدفع وبيانه فى السابع من الولوالجية * (تمة) * لم يبين ما اذا أوصى بالغلة ولاغلة فيها وبينه صاحب المبسوط فقال لو اوصى بغلة نخله ابدل الرجل ولا آخر برقبته ولم تدرك ولم تحمل فالنفقة فى سقيها والقيام عايتها على صاحب الرقبة لان هذه النفقة نمو ملكه ولا ينتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه شئ من هذه النفقة فاذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع اليه فان الثمرة بها تحصل فان حلت عاماتم احوالت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع لصاحب الغلة فان الاشجار التى من عاداتها ان تحمل فى سنة ولا تحمل فى سنة يكون ثمرها فى السنة التى تحمل فيها أجود منه واكبر اذا كانت تحمل كل عام وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانها على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم لانه اذا استراح بالنوم ليلا كان اقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل فأنفق صاحب الرقبة عليه حتى يحمل فانه يستوفى نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى الاتفاق كى لا يتلف ملكه فلا يكون متبرعا ولكنه يستوفى فى النفقة من الثمار وما سبق من ذلك فهو لصاحب الغلة اه ط عن سرى الدين (قوله فمات والحال الخ)

(الا اذا كان ذلك مكانه) واهله فى موضع آخر (ان) خرج من الثلث والا فلا) يخرج (الاباذن الورثة) لبقاء حقهم فيه (وبموت) اى الموصى له (فى حياة الموصى بطلت) الوصية (وبعد موته يعود) العبد والدار (الى الورثة) اى ورثة الموصى بحكم الملك ولو ائتلف الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عبد يقوم مقام الاول ولهذا يمنع المريض من التبرع باكثر من الثلث كذا ذكره المصنف فى الرهن ولو أوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لا خرو هو يخرج من الثلث صح وتماه فى الدرر وفى الشرى لالالية ونفقته اذا لم يطق الخدمة على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة فيصير كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدمة وان أبى الاتفاق عليه رده الى من له الرقبة كالمستعير مع المعير فان جنى فالفداء على من له الخدمة ولو أبى فداء صاحب الرقبة أو دفعه وبطلت الوصية (وبموت) بستانه فمات (و) الحال ان (فيه ثمرة)

له هذه الثمرة (فقط (وان زاد ابداله **٦٠٩** هذه الثمرة وما يستقبل كا) في الوصية (بغلة بستانه) فان له هذه

وما يحدث ضم ابدأ اولاً
(وان لم يكن فيه) اى
البستان والمسئلة بحالها
(ثمره) حين الوصية (فمضى)
كالوصية (بالغلة) فى تناولها
الثمره المعدومه ما عاش
الموصى له زيلعى وفى الغاية
السقى والخراج وما فيه
اصلاح البستان على
صاحب الغلة لانه هو المنتفع
به فصار كالنفقة فى فصل
الخصومة * (تنبيه) * الغلة
كل ما يحصل من ريع الارض
وكرائها وأجرة الغلام
ونحو ذلك كذا فى جامع
اللغة قلت وظاهره دخول
ثمن الحور ونحوه فى الغلة
فيحجر (وبصوف غنمه
وولدها ولبنهاله ما) بقى
(فى وقت موته سواء قال
أبدأ اولاً) لان المعدوم منها
لا يستحق بشئ من العقود
فكذا بالوصية بخلاف
الثمره بدليل صحت المساقاة
(أوصى بجعل داره مسجداً
ولم يخرج من الثالث واجازوا
تجعل مسجداً) لزوال
المانع باجازتهم وان لم
يجيزوا يجعل لثلاث مسجداً
رعاية لجانب الوارث
والوصية (ويظهر مركبه
فى سبيل الله طلت) لان
وقف المنقول باطل عنده

اى مات الموصى فى حال وجود ثمره فى البستان (قوله له هذه الثمرة) اى للموصى له ان يخرج
البستان من الثالث على ما قدمناه عن الكفاية (قوله ضم ابدأ اولاً) والفرق ان الثمره اسم
للموجود عريقاً فلا يتناول المعدوم الا بدلالة زائده مثل التخصيص على الابد اما الغلة فتتضمن
الموجود وما بعرض الوجود مره بعد اخرى عرف قدر (قوله وان لم يكن فيه ثمره) محترز قوله
فمات وفيه ثمره (قوله والمسئلة بحالها) يعنى اوصى بثمره بستانه بلا زيادة لفظ ابدافمات ولكن
لم يكن فيه ثمره (قوله حين الوصية) صوابه حين الموت كما يعلم من السابق واللاحق وبه صرح
الطورى (قوله زيلعى) قال وانما كان كذلك لان الثمره اسم للموجود حقيقة ولا يتناول
المعدوم الا مجازاً فاذا كان فيه ثمره عند الموت صار مستعملاً فى حقيقته فلا يتناول المجاز واذا
لم يكن فيه ثمره يتناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الابد تناولها بعموم المجاز
لاجما بين الحقيقة والمجاز اه * (تنبيه) * اوصى بغلة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها
تؤجر ويعطى صاحب الغلة ثلث الاجر ولو فيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى
الموصى له البستان من الورثه جاز وبطات الوصية ولو تراضوا على شئ دفعوه اليه على ان
يسلم الغلة جاز وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان لم يجز بيع هذه الحقوق
طورى (قوله وكرائها) الكراء الاجرة وهو فى الاصل مصدر كارى ومنه المكارى تخفيف
الياء مغرب (قوله كذا فى جامع اللغة) وكذا فى المغرب أيضاً (قوله وظاهره دخول ثمن الحور
ونحوه) اى مالا ثمره كالصفصاف والسرو ثم الحور بمهاتين وهو نوع من الشجر واهل
الشام يسمون الدلب حورا وهو بفتحيتين بدليل قول الراعى انشده صاحب التكملة

* كالجوز ينطق بالصفصاف والحور * مغرب (قوله فيحجر) اقول التحرير فيه انه يدخل نفس
الحور لاثمنه لان الحور نفس الغلة الموصى بها اذ لا يقصد به الا الخشب وفى الخاتمة اوصى بغلة
كرمه لانسان قال الفقيه ابوبكر يدخل القوائم والاوراق والثمار والخطب فانه لو دفع الكرم
معاملة يكون كل هذه الاشياء كالثمره اه (قوله وولدها) اى حملها ولوالجيه وعبارة الزيلعى
وغيره والولد فى البطن (قوله له مابق) الاوضح له ما وجد قل فى المنع لانه ايجاب عند الموت
فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ اه ط (قوله لان المعدوم الخ) قال فى الهداية والفرق ان
القياس بانى تملك المعدوم الا ان فى الثمره والغلة المعدومه جاء الشرع بورود العقد عليها
كالعامة والاجارة فاقتضى ذلك جوازه فى الوصية بطريق الاولى لان بابها اوسع اما الولد
المعدوم واختاره لا يجوز ايراد العقد عليها اصلاً ولا تستحق بمقدما اصلاً فكذا لا يدخل تحت
الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقه بعقد البيع تبعاً وبمقد الخلع مقصوداً فكذا
بالوصية اه (قوله ولم يخرج من الثالث) الاولى ان يقول وليس له مال غيرها لقوله بعد وان لم
يجيزوا يجعل لثلاث مسجداً ط (قوله فى سبيل الله) اى بلاثنتين انساناً اما لو اوصى بظهر دابته
فى سبيل الله لانسان بعينه فالوصية جائزة اتفاقاً اه غرر الافكار (قوله وعندها يجوز ان)
اى وقف المنقول والوصية به وظاهره ان هذه الوصية ليست وقفاً وليس كذلك قال فى غرر
الافكار جعل ابويوسف ومحمد مركبه وقفاً يكون فى يد الامام فينفق عليه من بيت المال
اذ وقف الكراع والسلاح فى سبيل الله جائز عندها والآثار والابل حكم الكراع اه

وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة **٦١٠** كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما

(قوله وفيه نظر) أي فيما ذكره من تعليل البطلان أقول وجوابه انها ليست وصية حقيقة اذ هي في معنى الوقف عنده وبه صرح في غير الافكار كالوصية بجعل داره مسجدا فانها وقف في المعنى ووقف المتقول عنده لا يجوز فكذا هذه بخلاف الوصية بالغلة والصوف ونحوها فانها تملك من كل وجه وليست في معنى الوقف اصلا فقدر (قوله لم تجز) كذا في الغرر وعزاه في الشرنبلالية الى الكافي وقدمنا الكلام عليه عند قوله اوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز والله تعالى اعلم

فصل في وصايا الذمي وغيره

اي المستأمن وصاحب الهوى والمرتدة وهذه الترجمة ساقطة في المنح واعلم ان وصايا الذمي ثلاثة اقسام الاول جائز بالاتفاق وهو ما اذا اوصى بما هو قرينة عندنا وعندهم كما اذا اوصى بأن يسرج في بيت المقدس أو بأن تغزى الترك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين او لا والثاني باطل بالاتفاق وهو ما اذا اوصى بما ليس قرينة عندنا وعندهم كما اذا اوصى للمغنيات والنائمات او بما هو قرينة عندنا فقط كالخج وبناء المساجد للمسلمين الا ان يكون لقوم باعيا نهم فيصح تملكها والثالث مختلف فيه وهو ما اذا اوصى بما هو قرينة عندهم فقط كبناء الكنيسة لغير معينين فيجوز عنده لاعتقاده وان لمعينين جاز اجماعا وحاصله ان وصيته لمعينين تجوز في الكل على انه تملك لهم وما ذكره من الجهة من اسراج المساجد ونحوه خرج على طريق المشهورة لا الالتزام فيفعلون به ماشاءوا لانه ملكهم والوصية انما صحت باعتبار التملك لهم زيلعي ملخصا (قوله ففي ميراث) اي اتفاقا وانما الاختلاف في التخرج شرنبلالية (قوله لانه كوقف لم يسجل) اي لم يحكم بلزومه والمراد انه يورث كالوقف المذكور وليس المراد انه اذا سجل لم يورث كوقف افاده في الشرنبلالية (قوله وليس هو كالمسجد) ليس من جهة قولهم ابل من تمة قوله جواب عن سؤال تقديره ان هذا في حقهم كالمسجد في حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث فينبغي ان يكون هذا كذلك اهـ (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) كما اذا جعل داره مسجدا وتحت سرداب وفوقه بيت كما مر في كتاب الوقف اتقاني (قوله لمعينين) اي معلومين يحصى عددهم معراج (قوله فهو جائز) اي اتفاقا ولا يلزمهم جعلها كنيسة كما مر (قوله في القرى) المراد بالقرى ما ليس فيه شيء من شعائر الاسلام والا فكالا مصار ذكره القهستاني والبرجندی درمتمقي (قوله غير مسمين) بيا واحدة كمصطفين وفي كثير من النسخ بيايين وهو تحريف فان الياء الاولى حذفت بعد قلبها ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها (قوله لما مر انه معصية) اي ولا يمكن جعله تملك لعدم تعيينهم وهذا تعليل لنفي الصحة عندها (قوله وله انهم يتركون وما يدينون) فان هذا قرينة في اعتقادهم ولذا لو اوصى بما هو قرينة حقيقة معصية في معتقدهم لا يجوز اعتبارا لاعتقادهم والفرق له بين البناء والوصية ان البناء نفسه ليس بسبب لزوال ملك الباني والوصية وضعت لازالة الملك هداية ملخصا (قوله كوصية حربي مستأمن) قيد به لان وصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لو ارثته وتجوز لذمي من غير ملته للحربي في دار الحرب اهـ ملتي (قوله لا وارث له هنا) اي في دارنا ومفهومه لو كان وارثه هنا لا تجوز باكثر من الثلث وعبر الزباني وغيره عن هذا المفهوم بقيل فأفاد ضعفه لكن جزم

(اوصى بشيء للمسجد لم تجز) الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد بن المصنف وبقول محمد بن ابي مولا نا صاحب البحر (الا ان يقول) الموصى (ينفق عليه) فيجوز اتفاقا (قل اوصيت بشيء لفلان او فلان بطلت) عند أبي حنيفة لجهالة الموصى له وعند أبي يوسف لهما ان يصطاحا على اخذ الثالث وعند محمد بن جرير الورثة فايهما شاءوا أعطوا

فصل في وصايا الذمي وغيره

(ذمي جعل داره بيعة او كنيسة) او بيت نار (في صحته فوات فهي ميراث) لانه كوقف لم يسجل واما عندها فلانه معصية وليس هو كالمسجد لانهم يسكنون ويدفنون فيه موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصير محررا خالصا لله تعالى (وان اوصى الذمي ان يبني داره بيعة او كنيسة لمعينين فهو جائز من الثلث ويجعل) تملكها (وان اوصى بداره) ان تبني (كنيسة) او بيعة (في القرى) فلو في المصر

لم يجز اتصافا (لقوم غير مسمين صحت) عنده لاعتقاده لما مر انه معصية وله انهم يتركون وما يدينون (بما) فتصح (كوصية حربي مستأمن) لا وارث له هنا (بكل ماله لمسلم او ذمي)

كذا في الوقاية ولا عبرة بمن نمة لانهم ٦١١ اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نفذ ورد بابقه لورثته لا ارثا بل لانه

لا مستحق له في دارنا وكذا
لو اوصى لمستأمن مثله ولو
اعتق عبده عند الموت
او دبره نفذ من الكل لما قلنا
ولو اوصى له مسلم او ذمي جاز
على الاظهر زيلعي
(وصاحب الهوى اذا كان
لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في
الوصية) لانا امرنا ببناء
الاحكام على ظاهر الاسلام
(وان كان يكفر فهو بمنزلة
المرتد) فتكون موقوفة
عنده نافذة عندهما شرح
الجمع (والمرتدة في الوصية
كذمية) في الاصح لانها
لا تقتل (الوصية المطلقة)
كقوله هذا القدر من مالي
او ثلث مالي وصية (لا تحل
لغني) لانها صدقة وهي
على الغني حرام (وان
عممت) كقوله يأكل منها
الغني والفقير لان اكل الغني
منها انما يصح بطريق التملك
والتملك انما يصح لمعين
والغني لامعين ولا يحصى
(ولو خصت) الوصية (به)
اي بالغني كقوله هذا القدر
من مالي وصية لزيد وهو
غني (او لقوم) اغنياء
(محصورين حلت لهم)
اصحة تملكهم (وكذا)
الحكم (في الوقف) كما حرمه
منلا خسرو وفي جامع
الفصولين المتولى على

بما ذكره الشارح في الوقاية والاصلاح والملقى وأشار اليه في الهداية والجامع الصغير فيفيد
ذلك انه المعتمد لان المتون مقدمة على الشروح وبه جزم الاتفاق مستندا الى ما في شرح
السرخسي لان حق وارثه هنا معتبر بسبب الامان ولو كان له وارث آخر نمة شارك الحاضر ولم
يكن للموصى له الا الثلث اه (قوله كذا في الوقاية) كان ينبغي ذكره عقب قوله لا وارث له
هنا يشير به الى مخالفة الزيلعي كذا كرنا (قوله ولا عبرة بمن نمة) اي بورثته الذين هنالك اي
في دار الحرب اي لا يراعى حقهم في ابطال الزائد على الثلث (قوله ورد بابقه لورثته) مراعاة
لحقه لاحقهم فمن حقه تسليم ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته وتصرفه اتقانى (قوله لا ارثا الخ)
كذا في المنع اول الوصايا وهو نفى لما يتوهم من قوله لورثته وبيان للفرق بين هذه المسئلة والتي
قبلها فانه هناك لم يرد ما زاد على الثلث الى ورثته لان له مستحقا وهو الموصى له بالكل (قوله
وكذا) اي تصح (قوله لما قلنا) من انه لا عبرة بورثته نمة الخ (قوله على الاظهر) مقابله ما عن
الشيخين من عدم الجواز لانهم في دارهم حكما حتى يمكن من الرجوع اليها فصار كالارث ووجه
الاول انها تملك مبتدأ ولهذا تجوز للذمي والعبد بخلاف الارث زيلعي (قوله وصاحب
الهوى) قال السيد الجرجاني في تعريفاته اهل الهوى اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم
معتقد اهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتظة والمشبهة وكل منهم
اثناعشرة فرقة فصاروا اثنين وسبعين (قوله اذا كان لا يكفر) اي به فحذف الجار لظهوره
ط (قوله فتكون موقوفة) اي ان اسلم نفذت وان مات على رده بطلت كسائر تصرفاته (قوله
كذمية في الاصح) فتصح وصاياها هداية وقيل لا قال صاحب الهداية في الزيادات وهو
الصحيح لان الذمية تقرر على اعتقادها بخلاف المرتدة قال في العناية والظاهر انه لا منافاة بين
كلاميه اي صاحب الهداية لان الصحيح والاصح يصدقان اه اي كون أحدهما أصح
لا ينافي كون الآخر صحيحا ورجح الزيلعي الاول (قوله الوصية المطلقة) اي التي لم يذكر غنى
ولا فقير فيها والعامة ما ذكر فيها ط (قوله وهي على الغني حرام) ولا يمكن جعلها هبة له بعد
موت الموصى بخلاف الصدقة عليه حالا فانها تجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الغني هبة
والهبة للفقير صدقة ط (قوله وان عممت) ان وصية وظاهره ان الوصية هنا صحيحة بخلاف
ما لو خصها بالاغنياء فقط اذ لا يمكن جعلها تملكيا لانهم لا يحصون ولا صدقة لان اللفظ لا ينبغي
عن معنى الحاجة على ما قدمه عن الاختيار في باب الوصية للاقارب (قوله والغني لامعين)
عبارة الدرر لا يعين (قوله وكذا الحكم في الوقف) يعني ان الوقف المطلق يختص بالفقراء لا
يحل لغني وان عمم الواقف واذا خصه بغني معين أو بقوم محصورين أغنياء حل لهم
ويكون منافعه لاصيه درر ويشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية والمقبرة والرباط
ونحو ذلك يجوز أن ينفع بها الفقير والغني لان الواقف يقصد بها العموم فاذا اكتفى بقصده
العموم كيف يمتنع مع التنصيص عليه فليحذر اه رحتي (قوله المتولى على الوقف كالوصى)
اي في كثير من الاحكام ولهذا قالوا ان المتولى أخو الوصى ومناسبة ذلك هنا ما ذكره من
اتحاد حكم الوقف والوصية فيما مر فقد قالوا ايضا انهما اخوان وقالوا الوقف يستق من
الوصية وقالوا انهما يستقيان من واحد (قوله يعني غير قرابة الولاد) اي غير الاصول

الوقف كالوصى * (فروع) * اوصى بثلث ماله للصلوات جاز للوصى صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد

من يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين ٦١٢ فانها يجوز لكل ورثته ولا حدهم يعني

والفروع وهذا التقيد ذكره في القنية اخذا مما قاله ابو القاسم لو اوصى ان يعطى عن كفارة صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كأمر ولا يجزئه عن الكفارة (قوله من يجوز صرف الكفارة اليهم) بأن يكونوا مسلمين محتاجين ط (قوله ولا حدهم) اى ولا يشترط الجمع لان آل الجنسية أبطلت معنى الجمعية ط (قوله فلو منهم صغير) الاولى زيادة أو غير محتاج لتمام المحترقات ط (قوله لم يجز) اى لانه من قيل الوصية للوارث فتحتاج الى اجازة جميع الورثة ولم توجد من الغائب وغير الراضى ولم تصح من الصغير وهل هذه الشروط للقسم الثانى وللقسمين اى كفارة الصلاة والتبرع يحرر رحى (قوله اوصى بكفارة صلواته) نص على الكفارة لانه لو اوصى لمعين بوصية تعين دفعها اليه بخلاف ط (قوله لم تجز لغيره) اى لم يجز للقاضى والوصى الصرف الى غيره منح (قوله لفساد الزمان) وطمع القاضى وغيره منح فانه ربما لا يصرفها الى احد اذا جوز ناله منها عن عينه الميت لعدم من يطالبه بها (قوله اوصى لصلواته) أو صيمااته منح (قوله لم تجز) وقيل تجزئه قال فى القنية قال استاذنا والاول احب الى حتى توجد الرواية (قوله ثم تصدق عليهم) اى بنية الفدية والالام يفعل المأمور به فأمل (قوله ثلاثها) اى ثلث التركة (قوله بخلاف الدين) اى فى المسئلة السابقة فانه مقبوض قبل الموت بقى لو اوصى بكفارة صلواته والمسئلة بحالها هل يجزئه لحصول قبضه بعد الموت ولا يراجع (قوله فباعها) اى الموصى له بعد موته اى الموصى (قوله لجواز التصرف الخ) لانه دليل القبول (قوله فالتولى اولى من الاب) اذ ليس من قيل وصى الام حتى يتأخر عن الاب لان ولاية التولى على الوقف لا على الولد (قوله يؤخذ الثمن) اى من تركة المشتري للموصى له ويرجع ورثة المشتري به على الشفيع كافى المنح * (فرع) * اوصى بوصايا ثم قال والباقي للفقراء فمات بعض من اوصى لهم يصرف ذلك الى الفقراء لانهم لما ماتوا لم يجد الوصى نفاذا فيهم فيبقى الباقي وذلك للفقراء ولو اُلجِية والله أعلم

باب الوصى

لما فرغ من بيان الموصى له شرع فى بيان احكام الموصى اليه وهو الوصى لما ان كتاب الوصايا يشمله لكن قدم احكام الموصى له لكثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها أمس غناية واعلم انه لا ينبغي للوصى ان يقبلها لانها على خطر وعن ابى يوسف الدخول فيها اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى ان يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال ابو مطيع ما رأيت فى مدة قضائى عشرين سنة من يعدل فى مال ابن اخيه قهستانى ولبعضهم

احذر من الواوات أر * بعة فهن من الخوف
و او الوكالة و الوالا * ية والوصاية والوقوف

(قوله اوصى الى زيد) ضمنه معنى فوض فعدها الى وقدمنا الكلام عليه اول الكتاب وبصح هذا التفويض بكل لفظ يدل عليه فى الخانية أنت وكيل بعد موتى يكون وصيأنت وصي فى حياتى يكون وكلا لان كلامهما اقامة للغير مقام نفسه فينقذ كل منهما بعبارة الآخرا ه وفى الخانية والخلاصة وغيرها أنت وصي أوأنت وصي فى مال أو سلمت اليك الاولاد بعد

لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلو منهم صغير او غائب او حاضر غير راض لم يجز * اوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم تجز لغيره به يفتى لفساد الزمان * اوصى لصلواته وثلث ماله ديون على المعسرين فتركها الوصى لهم عن الفدية لم تجز ولا بد من القبض ثم تصدق عليهم ولو أمر ان يتصدق بالثلث فمات فغصب غاصب ثلثها مثلا واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزئه لحصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين * الكل من القنية * وفى الجواهر اوصى لرجل بعقار ومات فقسمت التركة والموصى له فى البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنتين ادعى

تسمع ولا تبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية * اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح لجواز التصرف فى الموصى به قبل قبضه * وقفت ضيعتها على ولدها وجعلت عم الولد متوليا وللولد أب فالتولى اولى من الاب * شرى دارا وأوصى به لرجل فاخذها الشفيع من يد الموصى له يؤخذ

الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصى له على الورثة بشئ لانه ظهر ان الوصى بمل الغير انتهى (موتى)
والله أعلم * (باب الوصى) * وهو الموصى اليه (اوصى الى زيد) اى جعله وصيا (وقبل عنده صح فان رد عنده)

موتى او تمهد اولادى بعد موتى او قم بلوازمهم بعد موتى او ما جرى مجرى هذه الالفاظ يكون وصاؤهم فى الولاية افعلا كذا بعد موتى قال كل اوصياء ولو سكتوا حتى مات فقبل منهم اثنين لو اكثر منهم لوصيه ولو قبل واحد لم يتصرف حتى قيم القاضى معه غيره او يطلق له التصرف لانه صار كأنه اوصى الى رجلين فلا ينفرد احدهما وفى الدر المنقى عن الذخيرة ولو جعل رجلا وصيا فى نوع صار وصيا فى الانواع كلها اه وسأتى تمامه ط (قوله اى بعلمه) تفسير للعند فى الموضوعين اى فلا يشترط الحضور ط (قوله بغيبته) المناسب لما تقدم ان يقول بغير علمه بل اسقاطه لدلالة السياق عليه اه ح لان معنى قول المصنف والا اى وان لم يرد بعلمه اى بان رد بعد موته او قبله بالا علمه (قوله لثلايصير) اى الميث مغرورا من جهته لانه اعتمد عليه فيه اضرار بالميت و اشار الى الفرق بين الموصى له والموصى اليه فان قبول الاول فى الحال غير معتبر حتى لو قبل فى حياة الموصى ثم رد بعدها صح لان نفعه بالوصية لنفسه بخلاف الثانى كما افاده فى الغاية * (تنبيه) * وصى القاضى اذا عزل نفسه ينبغي ان يشترط علم القاضى بعزله كما يشترط علم الموكل فى عزل الوكيل نفسه وعلم السلطان فى عزل القاضى نفسه بزازية (قوله ويصح اخراجه) اى بعد قبوله كفى بزازية (قوله ولو فى غيبته) ظاهره انه ينزل وان لم يبلغه العزل بخلاف لو كمل تأمل (قوله فله الرد والقبول) اذ لا تقرير هنا لان الموصى هو الذى اغترح حيث لم يتعرف عن حاله انه قبل الوصاية ام لا درر اقول لكن رده لا يخرجها عنها بالكلية بدليل انه لو قبل بعد الرد صح كباياتى قريبا (قوله ولزم الح) اشار الى ان القبول كما يكون بالقول يكون بالفعل لانه دلالة عليه (قوله ببيع شئ) ان بعد موت الموصى وينفذ البيع لصدوره من الاهل عن ولاية وكذا اذا اشترى شئ يصلح للورثة او قضى مالا او اقتضاه اختيار (قوله بخلاف الوكيل الح) لان التوكيل اناة لثبوته فى حال قيام ولاية الموكل اما الايصاء فيخالفه لانه مختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالورثة زيلعى (قوله صح) لان هذا الرد لم يصح من غير علم الموصى كفاية ولا يلزم من عدم صحة الرد كونه صار وصيا لتوقفه على القبول كما افاده قوله السابق فله الرد والقبول والحاصل انه اذا سكت لم يصروصيا فيخير بين الرد اى عدم القبول وبين القبول فاذا رد اى لم يقبل لم يجبر على القبول واذا قبل ولو بعد الرد صح لان رده لم يصح اى لم يخرجها عن اهلية القبول فاذا قبل صار وصيا والا فلا وله ظهر الجواب عن حادثة الفتوى فى زماننا فى رجل اوصى الى رجلين فقبل احدها وسكت الآخر ولم يصدر منه ما يدل على الرضا وعدمه وتصرف القابل فى التركة فهل يصح تصرفه وحده قبل رضا الاول ورده والجواب ان الساكت لم يصروصيا لما قلنا لكن القابل ليس له الافراد بالتصرف عندها وعند ابى يوسف ينفرد كما سلكه عن الولاية فينصب القاضى معه وصيا آخر فيتصرفان معا والله اعلم (قوله الا اذا نفذ قاض رده) لان الموضوع موضع اجتهاد اذ الرد صحيح عند زفر كفاية اقول وهذا فى غير قضاة زماننا (قوله وعبد غيره) اى ولو باذن سيده قهستاني والوا فيه وفيما بعده بمعنى او (قوله وكافر) اى ذمى او حربى او مستأمن عناية او مرته كما يعلم بما يأتى (قوله وفاسق) اى يخوف منه على المال قهستاني (قوله بدل) اى وجوبا بجر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر عدو والفاسق منهم بالحيانة قهستاني (قوله ولفظ بدل فيد صحة الوصية)

اى بعلمه (يرتد والا لا يصح) الرد بغيبته لثلايصير مغرورا من جهته ويصح اخراجه عنها ولو فى غيبته عند الامام خلافا للثانى بزازية (فان سكت) الموصى اليه (فان موصيه) فله الرد والقبول (ولزم) عقد الوصية (بيع شئ من التركة وان جهل به) اى يكونه وصيا فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط فى صحة تصرفه (بخلاف الوكيل) فان علمه بالوكالة شرط (فان سكت ثم رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رده) فلا يصح قبوله بعد ذلك (واو) اوصى (الى صبي وعبد غيره وكافر وفاسق بدل) اى بدلهم القاضى (بغيرهم) اتاما للنظر ولفظ بدل فيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج جازر ارجية (فلو بلغ الصبي وعق العبد

وعبرة القدوري أخرجهم القاضى قال فى الهداية هذا يشير الى صحة الوصية لان الاخراج يكون بعد الصحة اه وقال محمد فى الاصل ان الايصاء باطل واختلفوا فى معناه فقيل انه سيطل باطل القاضى فى جميع هذه الصور وقيل سيطل فى غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل سيطل فى الفاسق لان الكافر كالعبد كفى الكافى قهستانى والاول قول عامة المشايخ كفى العناية * ثم اعلم ان المصنف زاد على المتون والهداية ذكر الصبي ونقل فى شرحه على المجتبى والوصية الى الصبي جائزة ولكن لا تلزمه العهدة كالوكالة اه وذكره ايضا فى الاختيار كما فعل المصنف لكن نقل فى شرح الوهبانية اذا وصى الى عبد اوصى اخرجهما القاضى لان الصبي لا يهتدى الى التصرف وهل ينفذ تصرفه قبل الاخراج قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح لانه لا يمكن الزام العهدة فيه فلو بلغ قبل الاخراج قال ابو حنيفة لا يكون وصيا وقال يكون اه ملخصا وتماه فيه فراجعهم (قوله واسلم الكافر) اى الاصل ط (قوله اى عن الوصايا) فى بعض النسخ الوصاية (قوله ثم ان رد فى الرق) بأن عجز عن أداء البدل (قوله فكالعبد) فان كان مكاتب غيره صححت واستبدله القاضى بغيره وان كان مكاتبه فهى مسألة المصنف الخلافية ط (قوله والا) اى بان كان فيهم كبير لم يصح لان الكبير بيعه او بيع نصيبه فيعجز عن الوصية لان المشتري يمنعه فلا يحصل فائدة الوصية اختيار (قوله وقال لا يصح مطابقة) لان فيه اثبات الولاية للملوك على المالك وهو قلب المشروع وله أنه اوصى الى من هو اهل فيصح كالأوصى الى مكاتب وهذا لانه مكلف مستبد بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا مالا كالنساء لما أقامه أبوهن مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بلا ولاية لهم اه درر لكن ليس له ان يبيع رقبته ط فان قيل ان لم يكن لهم ولاية المنع فللقاضى ان يبيعه فيتحقق المنع واجيب بأنه اذا ثبت الايصاء لم يبق للقاضى ولاية البيع عناية (قوله ومن عجز عن القيام بها) اى وحده بأن احتاج الى معين بقرينة المسئلة الآتية (قوله حقيقة) بأن ثبت ذلك بالينة لان الثابت بها كالمعين لا يعلم القاضى لان المفتى به أنه لا يقضى بعلمه رحمتي (قوله لا بمجرد اخباره) لانه قد يكذب تخفيفا على نفسه وكذا لو اشكى الورثة او بعضهم الوصى الى القاضى لا ينبغي ان يعزله حتى يظهر له منه خيانة هداية * (تنبيه) * يؤخذ مما ذكره انه ليس للوصى اخراج نفسه بعد القبول وتقديم التصريح به والحيلة فيه شيان كما فى الاشياء أحدهما ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثانى ان يدعى ديناً على الميت فيتهمه القاضى فيخرجه اه والظاهر ان هذا فى وصى الميت أما وصى القاضى فقدما عن البرازية أنه يعزل نفسه بعلم القاضى تأمل وقوله فيخرجه فيه خلاف وفى الهندية عن الحصاف انه لا يخرجه بل يجعل للميت وصيا فى مقدار الدين خاصة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى (قوله رعاية لحق الموصى) فى ابقائه حيث اختاره وصيا ولحق الورثة فى ضم غيره اليه (قوله استبدل غيره) فى الظهيرية عجز فأقام غيره ثم قال الاول بعد ايام صرت قادرا على القيام بها قالوا هو وصى على حاله لان الحاكم ما أقام الثانى مقامه ليكون نصبه عز لاله وانما ذلك ضم لا عزل ومثله فى الحانية وغيرها وفى الخلاصة أقام آخر مقام العاجز بنعزل قال الحاصى لانه لا يقوم مقام الاول الا بعد العزل وللقاضى العزل بالعجز اه ملخصا من أدب الاوصياء أقول

واسلم الكافر) او المرتد
وتاب الفاسق مجتبى وفيه
فوض ولاية الوقف لصبي
صح استحسانا لم يخرجهم
القاضى عنها) اى عن
الوصايا لزوال الموجب
للعزل الا ان يكون غير أمين
اختيار (والى عبده و)
الحال أن (ورثته صغار
صح) كايصائه الى مكاتبه او
مكاتب غيره ثم ان رد فى الرق
فكالعبد (والالا) وقال
لا يصح مطلقا درر (ومن
عجز عن القيام بها) حقيقة
لا بمجرد اخباره (ضم)
القاضى (اليه غيره) رعاية
لحق الموصى والورثة (ولو
ظهر للقاضى عجزه اصلا
استبدل غيره ولو عزله) اى
الوصى المختار (القاضى

مع اهليته لها نفذ عزله وان
 جار (القضى) وأتم) في
 الاشياء اختلغوا في صحة
 عزله والاكثر على الصحة
 كما في شرح الوهبانية لكن
 يجب الاقواء بعدم الصحة
 كما في الفصولين واما عزل
 الحائض فواجب انتهى قلت
 وعسارة جامع الفصولين
 من الفصل السابع
 والعشرين الوصى من الميت
 لو عدلا كافيا لا ينبغي
 للقاضي ان يعزله فلو عزله
 قيل ينزل اقول الصحيح
 عندى انه لا ينزل لان
 الموصى أشفق بنفسه
 من القاضي فكيف ينزل
 وينبغي ان يفتى به لفساد
 قضاء الزمان اقول المصنف
 قال شيخنا فقد ترجع عدم
 صحة العزل للوصى فكيف
 بالوظائف في الاوقف
 (وبطل فعل أحد الوصيين
 كالتولين) فانهما في الحكم
 كالوصيين اشياء ووقف
 القنية ومفاده أنه لو أجز
 أحدهما أرض الوقف
 لم تجز بلا رأى الآخر
 وقد صارت واقعة الفتوى
 (ولو) وصلية (كان ايضاؤه
 لكل منهما على الانفراد)
 وقيل ينفراد قال ابوالليث
 وهو الاصح وبه نأخذ لكن
 الاول صححه في المبسوط
 وجزم به في الدرر وفي
 القهستاني

يمكن التوفيق بأن القاضي اذا قل جعلت وصيا او ضمنك الى الاول لا ينزل الاول ولو قل
 امتك مقامه انزل فتأمل * (تنبيه) * في الادب عن الحانية لوجن الوصى مضيقا ينبغي للقاضي
 ان يبده ولو لم يفعل حتى افاق فهو على وصايته اهـ (قوله مع اهليته لها) بان كان عدلا كافيا
 (قوله نفذ عزله) قل في القنية واستبعده ظهير الدين بانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت
 قال استاذنا فاذا كان ينزل وصى الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصى القاضي اهـ (قوله
 واما عزل الحائض فواجب) بل في عامة الكتب اذا كان الاب مبدرا متلفا مال ابنه الصغير
 فالقاضي ينصب وصيا ويترع المال من يده (قوله من الفصل السابع والعشرين) وفيه عن
 المنتقى بالنون ولو كافيا لا عدلا يعزله ولو عدلا غير كاف يضم اليه كافيا اهـ زاد في الولوالية
 ولو عزله صح (قوله وينبغي ان يفتى به) قل في نور العين لقد اجاد فيها اقدار لكنه اوهه بقوله
 قبله عندى انه تفرد به مع انه محتار كثير من السلف والحائض (قوله لفساد قضاء الزمان) فيكون
 عزله منهم لغرض دينوى اذ لا مصالحة لليتيم في عزل الاهل ط * (تنبيه) * هذا كله في وصى الميت
 اما وصى القاضي فله عزله ولو عدلا كما سيذكره الشارح في الفروع لكن يأتي قريبا تقييده بما
 اذا رأى المصاحبة والا فلا (قوله قال المصنف قل شيخنا) يعنى ابن نجيم صاحب البحر (قوله
 فكيف بالوظائف في الاوقف) من الوظائف التولية على الوقت قل في فتاوى خير الدين عن
 البحر واما عزل القاضي الناظر فشرطه ان يكون بخيعة واستدل عليه بما نقله عن الاسعاف
 وجامع الفصولين ثم قل فقد اذ حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته لو فعل ثم قال واستفيد
 من عدم صحة عزل الناظر بغير خيعة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل عليه بما نقله عن
 البرازى وغيره اهـ ط وافد بقوله فكيف الخ انه لا يصح بالاولى ووجهه ان فيه ابطال حق
 محترم وهو ما عين له الواقف (قوله وبطل فعل أحد الوصيين) اذا اأجزه صاحبه فانه يجوز
 ولا يحتاج الى تجديد العقد كفى المنح ط اقول وكذا الوصى مع الناظر عليه وفي الحامدية عن
 الاساعفة لو تصرف الوصى بدون علم الناظر في اموال اليتيم فهلكت يضمها (قوله ومفاده
 الخ) نص عليه في الاسعاف حيث قال لا ينفراد أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل أحدهما
 صاحبه جازت نقله ابو السعود ط وما ذكره الشارح مأخوذه من المنح (قوله لكل منهما)
 الاولى الى كل منهما كما عبر في الفرع (قوله وقيل ينفراد) قتله ابو يوسف كما سيصرح به
 الشارح والاول قولهما ثم قيل الخلاف فيما لو وصى اليهما متعاقبا فلم يعقد واحدا لا ينفراد
 أحدهما بالتصرف بالاجماع وقيل الخلاف في العقد الواحد اما في العقدتين فينفراد أحدهما
 بالاجماع قال ابوالليث وهو الاصح وبه نأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعا قل في المبسوط
 وهو الاصح وبه جزم مثلا خسرو منح ملخصا وذكر مثله الزيلعي وغيره (قوله لكن الاول
 صححه في المبسوط الخ) اقول يوهم انه صحح القول بالانفراد مع انك علمت ان الكلام في محل
 الخلاف وان الذى صححه في المبسوط ان الخلاف في الموضوعين وليس فيه تصحيح للقول
 بالانفراد ولا لعدمه نعم ما صححه ابوالليث يتضمن تصحيح الانفراد لو يعقدان لانه ادعى فيه
 الاجماع فتنبه ويمكن ان يقال ان ما في المبسوط متضمن ايضا تصحيح عدم الانفراد فانه لما
 صحح ان الخلاف في الفصلين أثبت ان قول ابى حنيفة ومحمد عدم الانفراد فيهما والعمل

في الغالب على قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن وصريح عبارة المصنف تأمل **(قوله)** انه اقرب الى الصواب لان وجوب الوصية عند الموت ثبت لهما معا بخلاف الوكالة المتعاقبة فان ثبت ان الخلاف فيهما يلزم اي في صورتى الايصاء لهما معا ومتعاقبا **(قوله)** وهذا اي عدم انفرد احدهما **(قوله)** من بلدين الظاهر انه اتفاق نظرا الى الغالب حتى لوولى السلطان قاضيين في بلد واحد وجعل لهما مناصب الاوصياء فالحكم كذلك ويؤيده ما ذكره من التعليل افاده **(قوله)** وتامه الخ الذى ذكره في تنوير البصائر معزيا للملتقطات هو ما تقدم ثم قل بعده وفي قوله فكذا نائبه نظر ظاهر لما تقرر ان وصى القاضى نائب عن الميت لاعتق القاضى حتى تلحقه المهدة بخلاف امين القاضى لانه نائب عنه فلا تلحقه المهدة ومقتضى ما ذكره من ان وصى القاضى نائب عنه ان لا يكون القاضى محجورا عن التصرف فى مال اليتيم والمنقول انه محجور عن التصرف مع وجود وصيه ولو منصوبه بخلافه مع امينه ومقتضاه ايضا ان لا يملك القاضى شراء مال اليتيم من وصى نصبه كما لو كان امينه والحكم بخلافه كفى غالب كتب المذهب اه **(قوله)** ونصب القاضى الآخر لا يخرج الاول والوصى هو الاول دون وصى القاضى لانه اتصل به اختيار الميت كما اذا كان القاضى علما اه كذا فى حاشية ابى السعود على الاشياء عن المحيط اقول بقرى ان تصرف الثانى بغية الاول هل هو نافذ والظاهر نفاذه لو الغيبة منقطعة وفى الاشياء ولا ينصب القاضى وصيا مع وجوده اي وصى الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقر لمضى الدين اه والغيبة المنقطعة ان يكون فى موضع لا اتصل اليه القوافل كفى حاشية ابى السعود وفى الولو الحجة ادعى رجل دين على الميت والوصى غائب ينصب القاضى خصما عن الميت الا ترى انه لو كان حاضرا واقرب بالدين ينصب القاضى خصما عن الميت ليصل المدعى الى حقه لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى ان يخاصم الوصى فيما اقربه اه **(قوله)** الا بشرأ كفته هذه المسائل مستثناة من بطلان انفرد أحد الوصيين للضرورة **(قوله)** وتجهيزه لواقصر عليه لكفاه عما قبله قال فى التبيين لان فى التأخير فساد الميت ولهذا يملك الجبران ايضا فى الحضر والرفقة فى السفر اه ط **(قوله)** والخصومة وجه الانفرد فيها انهما لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا احدهما غالباً درر **(قوله)** وشراء حاجة الطفل اي ما لا بد له منه كالطعام والكسوة اتقانى لان فى تأخيرها لحوق ضرره منح **(قوله)** والانهال له اي قبول الهبة للطفل لان فى تأخيرها خشية الفوات فهستانى ولانه ليس من باب الولاية ولهذا يملك الام ومن هو فى عياله هداية **(قوله)** واعتاق عبد معين لعدم الاحتياج فيه الى رأى بخلاف اعتاق مالمس بمعين فانه محتاج اليه فهستانى وقد اطلق قاضى خان العبد ولا مانع من حمله على المقيد افاده ط اقول والظاهر ان هذا كله فيما اذا وصى بعق عبد مجانا فلو بمال احتاج الى رأى فلا بد من الاجتماع تأمل **(قوله)** ورد ودية قيد به لانه لا يفرد قبض ودية الميت سائحاني عن الهندية **(قوله)** وتنفيذ وصية اي بعين او بألف مرسله ابن الشحنة فلو احتاج الى بيع شئ ليؤدى من ثمنه الوصية فلا الا باذن صاحبه اتقانى وقوله معينين نعت لودية ووصية قال القهستانى لان لصاحب الحق اخذه بلا دفع الوصى اه وفى الظهيرية أوصى بأن يتصدق بمنحطة على الفقراء قبل ان ترفع

انه اقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او ترض واحد اما لو كانا من جهة قاضيين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف لان كلا من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكذا نائبه ولو أراد كل من القاضيين عزل منسوب القاضى الآخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا وتامه فى وكالة تنوير البصائر معزيا للملتقطات وغيرها فليحفظ وفى وصايا السراج لو لم يعلم القاضى أن للميت وصيا فقص به وصيا ثم حضر الوصى فإراد الدخول فى الوصية فله ذلك ونصب القاضى الآخر لا يخرج الاول (الا بشرأ كفته وتجهيزه والخصومة فى حقوقه وشراء حاجة الطفل والانهال له واعتاق عبد معين ورد ودية وتنفيذ وصية معينين)

الجنابة ففعل احد الوصيين ان كانت الخلطة في ملك الموصي جاز دفعه والا فان اشتراها
فالخلطة للمشتري والصدقة عن نفسه وفي الولوالجية وعلى الخلاف اذا اوصى بان يتصدق بكذا
من ماله ولم يعين الفقراء فليس له الانفراد وان عين ينفرد احدهما بالاجماع اه وبه علم تقييد
ما في المتن بكون الفقير الموصى له معينا تأمل (قوله زاد في شرح الوهبانية الخ) الاولى ذكره
بعد العشرة التي ذكرها المصنف على ان مجموع ما ذكره في شرح الوهبانية سبعة عشر فالزائد
على ما في المتن سبعة ذكر الشارح منها اربعة كاستعرفه والثلاثة الباقية حفظ مال اليتيم اذ
كل من وقع في يده وجب عليه حفظه ورد ثمن المبيع ببيع من الوصى واجارة نفس اليتيم وقد
اسقط شارح الوهبانية التكفين وادخله تحت التجهيز وذكر بدله صورة اخرى وهي تنفيذ
الوصية بالتصدق عنه بكذا من ماله لفقير معين اقول وهذه الصورة مكررة لما علمت ان ما في المتن
مقيد بالفقير المعين تأمل قال ط وزاد المكي عن الخانية ان لاحدها قبض تركة الميت اذالم
يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن بالهلاك وان لاحدها التصديق بخلطة
في الوصية بالتصدق بها قبل رفع الجنابة وان يودع ما صار في يده من تركة الميت واجارة مال
اليتيم ورد العواري والامانات اه وبعض هذه يدخل في المال فيما قبلها اه (قوله
ومشتري) بالبناء للمجهول معطوف على مفصوب اي رد ما اشتراه الميت شراء فاسدا لانه
لا يبطل الرد بالموت كما مر في بابه فينفرد احد الوصيين به قال ابن الشحنة لانه ليس من الولاية
المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله اوقسمة كيلى اووزنى) اي مع شريك الموصى
مثلا ط (قوله وطلب دين) قيده لانه لا ينفرد بقبض دين الميت سائحا عن الهندية لان
قبض الدين في معنى المبادلة لاسيما عند اختلاف الجنس هداية وما في شرح الوهبانية من انه
ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا لان معناه الاخذ كافي المغرب واما الذي بمعنى الطلب فهو
التقاضى كافي المغرب ايضا فافهم وظاهر كلام الشارح ان قوله وطلب الدين بمازاده في شرح
الوهبانية مع انه ليس موجودا فيه وانما ذكره في النقاية قال شارحها القهستاني وهو
مستدرك بالخصوصية وعليه يدل كلام الذخيرة اه (قوله في جميع الامور) اي في هذه
المستتبات وغيرها واثار الى ان الاستثناء مبنى على قول ابى حنيفة ومحمد وقيل ان محمدا مع
ابى يوسف (قوله فله التصرف في التركة وحده) هذا انما يستقيم فيما اذا اوصى الى الحى
واما اذا اوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما اه ح ونحوه في العزيمة قال في الهداية ولو ان
الميت منهما اوصى الى الحى فلما جى ان يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى الى
شخص آخر ولا يحتاج القاضى الى نصب وصى آخر لان رأى الميت باق حكما برأى من يخلفه
وعن ابى حنيفة لا ينفرد بالتصرف لان الموصى ماضى بتصرفه وحده بخلاف ما اذا اوصى
الى غيره لانه ينفذ تصرفه برأى المثنى كارضيه المتوفى اه (قوله الا يوص ضم القاضى اليه
غيره) اما عندهما فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف فيضم القاضى اليه
وصيا نظرا للميت عند عجز الميت واما عند ابى يوسف فلا لأن الحى منهما وان كان يقدر على
التصرف فالموصى قصد ان يخلفه وصيان متصرفان في حقوقه وذلك ممكن التحقيق بنصب
وصى آخر مكان الاول زيطعى وهداية وهو صريح في ان ابى يوسف لم يخالف هنا وجزم

زاد في شرح الوهبانية
عشرة اخرى منها رد
المغصوب ومشتري شراء
فاسدا وقسمة كيلى اووزنى
وطلب دين وقضاء دين
بجنس حقه (وبيع ما يخاف
تلفه وجمع اموال ضائعة)
وقال ابى يوسف ينفرد كل
بالتصرف في جميع الامور
ولونص على الانفراد أو
الاجتماع اتبع اتفاقا شرح
وهبانية (وان مات أحدهما
قن اوصى الى الحى او
الى آخر فله التصرف
في التركة وحده) ولا يحتاج
الى نصب القاضى وصيا
(والا) يوص (ضم) القاضى
(اليه غيره) درر وفي
الاشباه مات احدهما

في الولوالية بالخلاف وهم قولان كما ذكره الشارح * (تنبيه) * مثل الموت ما لو جن احدهما او وجد ما يوجب عزله اقام الحاكم مقامه امينا فلو اراد الحاكم رد النظر الى الثاني منهما لم يكن له ذلك بالاخلاف معراج لكن في الولوالية وعلى هذا الخلاف لو فسق احدهما اطلق القاضي للثاني ان يتصرف وحده اوصم اليه آخر اه تأمل وفيها وكذا اذا اوصى اليهما ومات فقبل احدهما فقط اومات احدهما قبل موت الموصى ثم قبل الآخر فعندهما لا ينفرد القابل بالتصرف وعند ابى يوسف ينفرد **(قوله)** اقام القاضي الآخر مقامه هذا خلاف ما يقتضيه التعليل المذكور آنفا تأمل **(قوله)** الا اذا اوصى لهما الخ الاولى اليهما ثم هذا اذا لم يعين المصروف فان عين لا تبطل قل في الولوالية اوصى الى رجلين وقال لهما اصرفا ثلث مالى حيث شئتما ثم مات احدهما بصلوات الوصية ورجع الثلث الى الورثة لانه علق ذلك بمشيئتهما ولا يتصور ذلك بعد الموت ولو قل جعلت ثلث مالى للمساكين يضعه الوصيان حيث شاء من المساكين فمات احدهما يجعل القاضي وصيا آخر اه زاد في الظهيرية وان شاء القاضي قال لهذا الثاني ضع وحدك **(قوله)** وهل فيه الخ اى فيما اذا مات احدهما ولم يوص الى غيره قل القهستاني فلو مات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لعجز الخى عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قل انه على الوفاق قل ابو يوسف لانه تحصيل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الآخر اه اقول وما قدمناه عن الزبلى والهداية صرح بأن ابى يوسف وافقهما وصرح في الولوالية بالخلاف كما علمت **(قوله)** كاحررته الخ حيث قل لكن فيه اى فى القول بالوفوق اشعار بانه لو اشراف على وصى لم ينفرد احدهما بالاخلاف مع انه على الخلاف وعن ابى يوسف ان المشرف ينفرد دون الوصى كما فى القهستاني عن الذخيرة قلت وفى المجتبى جعل للوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف اه **(قوله)** ويأتى اى فى الفروع والذى يأتى هناك عبارة المجتبى * (تنبيه) * المشرف بمعنى الناظر وفى الهندية الوصى اولى بالمساك المال ولا يكون المشرف وصيا واثركونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه اه وبه يفتى كما فى ادب الاوصياء عن الخاصى حامدية وقيل يكون وصيا فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد به احد الوصيين وصدر به قاضى خان فكان معتمدا له على عادته كإفاده فى زواهر الجواهر * (فرع) * اوصى الى رجل وامره ان يعمل برأى فلان فهو الوصى وله العمل بلارأيه - ولو قل لا تعمل الا برأيه فهما وصيان لان الاول مشورة والثانى نهى ولوالية وفى الحنية وهو الاشبه * (تمة) * لو اختلف الوصيان فى حفظ المال فان احتمل القسمة يكون عند كل منهما نصفه والايهايان زمانا او يستودعانه لان لهما ولاية الابداع يرى عن البدائع **(قوله)** ووصى الوصى اى وان بعد كفى جامع الفصولين اى بأن اوصى هذا الثانى الى آخر وهكذا **(قوله)** سواء اوصى اليه فى ماله او ماله موصيه) يوافقه ما فى الملتقى حيث قل ووصى الوصى وصى فى التركتين وكذا ان اوصى اليه فى احدهما خلافا لهما اه لكن قل الرملى المسئلة على اقسام اربعة - لانه امان بينهم فيقول جعلتك وصي من بعدى او وصيا او نحوه اويين فيقول فى تركتى او يقول فى تركمة موصي او يقول فى التركتين فاذا ابهم اويين وقل فى التركتين فهو وصى فيهما عندهم خلافا لما فى زفر وقل فى تركتى فعن ابى حنيفة

اقام القاضي الآخر مقامه
اوصم اليه آخر ولا تبطل
الوصية الا اذا اوصى اليها
ان يتصدق بثبته حيث
شاء اه وتاممه فى شرح
الوهابية وهل فيه خلاف
أبى يوسف قولان وعنه أن
المشرف ينفرد دون الوصى
كاحررته فيما علقته على
الملتقى ويأتى (ووصى
الوصى) سواء اوصى اليه
فى ماله او ماله موصيه وقية
(وصى فى التركتين) خلافا
للمشافى

(وتصح قسمته) اى الوصى حال كونه (نايباً) ٦١٩ عن ورثة) كبار (غيب او صغار مع الموصى له) بالثلث (ولار جوع)

للوثة (عليه) اى الوصى له (ان ضاع قسطهم) معه اى الوصى اصحة قسمته حينئذ (و) (قسمته عن الموصى له) الغائب او الحاضر بلاذنه (معهم) اى الورثة ولو صغاراً زيايى (فلا) تصح وحينئذ (فيرجع الموصى له بثلث مابق) من المال (اذا ضاع قسطه) لانه كالشريك (معه) اى مع الوصى ولا يضمن الوصى لانه امين (وصح قسمة القاضى واخذه قسط الموصى له ان غاب) الموصى له فلاشئ له ان هلك في يد القاضى او امينه وهذا (في المكيل والموزون) لانه افراز (وفي غيرهما) تجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة (وان قاسمهم الوصى في الوصية بحجج حجة) عن الميت (بثالث مابق ان هلك) المال (في يده) او في يد من دفع اليه (ليحج) خلافا لهما وقد تقرر في المناسك (ولو أفرز الميت شيئاً من ماله للحج قضاء بعد موته لا)

روايتان ظاهر الرواية عنه انه يكون وصيا فيهما لان تركته موصيه تركته كما صرح به في الاختيار وعنه ايضاً روايتان اظهرها انه يقتصر على تركته وان قال في تركته الاول فهو كما قال عندهم كافي التتارخانية عن شرح الطحاوى وكما يرشد اليه تعليل الاختيار اذ ليست تركته تركته الاول بخلاف قوله تركته لان تركته موصيه تركته فتناولها اللفظ فاغتم هذا التحريم فانه مفرد اه ويمكن ان يخص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة تأمل (قوله) وتصح قسمته (الح) صورته رجل اوصى الى رجل واوصى لآخر بثالث ماله وله ورثة صغار او كبار غيب فقاسم الوصى مع الموصى له نائباً عن الورثة واعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة فالقسمة نافذة على الورثة بخلاف العكس وهو مقاسمته مع الوارث نائباً عن الموصى له لان الورثة والوصى كلاهما خلف عن الميت فيجوز ان يكون الوصى خصماً عنهم وقائماً مقامهم واما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه فلا يكون بينه وبين الوصى مناسبة حتى يكون خصماً عنه وقائماً مقامه في نفوذ القسمة عليه وتماه في العناية وذكر الامام المحبوبي عن مبسوط شيخ الاسلام انه في الاولى تجوز في العروض والعقار لو الورثة صغاراً والا ففي العروض فقط وفي الثانية تبطل فيهما كما في الكفاية والمعراج وغيرهما بوجبه جزم الزيايى قال في العناية والفرق بين المتقول والعقار ان الورثة لو صغاراً فالوصى بيعهما ولو كباراً فليس له بيع العقار عليهم وله بيع المتقول فكذا القسمة لانها نوع بيع اه اقول وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فله بيع العقار ايضاً كما سيأتى * ثم اعلم ان المراد افراز حصة الصغار عن غيرهم اما لو اراد افراز حصة كل من الصغار عن الآخر لا يجوز وسيأتى تمامه آخر الوصايا في الفروع (قوله غيب) اى مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً فهستانى (قوله) فيرجع الموصى له بثلث مابق (اى في ايدى الورثة ان كان قائماً وان هلك في ايديهم فله ان يضمنهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصى ذلك القدر لانه متعدد فيه بالدفع اليهم والورثة بالقبض فيضمنن ايها ما شاء زيلعى وهذا اذا كانت القسمة بغير امر القاضى او الموصى بامر جاز فلا يرجع مسكين (قوله) لانه كالشريك اى للورثة فيتوى ما توى من المال المشترك على الشركة ويبقى مابق عليها زيايى (قوله) معه متعلق بضاع (قوله) لانه امين) اى وله ولاية الحفظ زيلعى (قوله) وصح قسمة القاضى) لانه ناظر في حق العاجز وافرأ نصيب الغائب وقبضه من النظر فنفذ ذلك عليه وصح زيايى (قوله) حج عن الميت بثلث مابق) اى من منزل الأمر او من حيث يبلغ وهكذا ان هلك ثانياً وثالثاً الا ان لا يبقى من ثلثه ما يباغ الحج فتبطل الوصية كما مر في باب الحج عن الغير (قوله) خلافا لهما) فقال ابو يوسف ان كان المفرز مستغرقاً للثلث بطلت الوصية ولم يحج عنه وان لم يكن مستغرقاً للثلث يحج عنه بما بقى من الثلث الى تمام ثلث الجميع وقال محمد لا يحج عنه بشئ وقد قررناه في المناسك زيايى (قوله) لتعلق حقهم بالمالية) اى بالابصورة والبيع لا يبطل المالية لقواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لان اغرمائه حق الاستسعاء بخلاف ما نحن فيه زيايى (قوله) باع ما اوصى ببيعه) اى باع عبداً ولو صرح به كغيره لكان اظهر لقوله فاستحق العبد (قوله) اى ضياعه) الظاهر ان المراد بالهلاك ما بيع

يحج عنه بثلث مابق لانه عنه فاذا هلك بطلت (وصح بيع الوصى عبداً من التركة بغية الغرماء) للغرماء لتعلق حقهم بالمالية (وضمن وصى باع ما اوصى ببيعه وتصدق بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه) اى ضياعه (عنده)

لانه العاقد فالعهد عليه
(ورجع) الوصى (في
التركة) كلها وقال محمد
في الثلث قلنا انه مغرور
فكان ديننا حتى لو هلك
التركة او لم تأت فلارجوع
وفي المتن انه يرجع على
من تصدق عليهم لان غنمه
لهم فغرمه عليهم (كاي رجع
في مال الطفل وصى باع
ما أصابه) اي الطفل
(من التركة وهلك ثمنه معه
فاستحق) المال المبيع
والطفل يرجع على الورثة
بحصته لانتقاض القسمة
باستحقاق ما أصابه (وصح
احتياله بمال اليتيم لو خيرا)
بأن يكون الثاني املا ولو
مثله لم يجز منية (وصح ببيع
وشراؤه من اجني بما
يتغابن الناس) لا بما لا يتغابن
وهو الفاحش لان ولايته
نظرية فلو باع به كان فاسدا
حتى يملكه المشتري بالقبض
فهستاني وهذا اذا تباع
الوصى للصغير مع الاجني
(وان باع) الوصى
(او اشترى) مال اليتيم
(من نفسه فان كان وصى
القاضي لا يجوز ذلك
مطلقا) لانه وكيل (وان
كان وصى الاب جاز بشرط
منفعة ظاهرة للصغير)
وهي قدر النصف زيادة

التصدق لماسيأتي (قوله لانه العاقد) تعليل لقوله وضمن وصى (قوله قلنا انه مغرور) اي
لان الميت لما امره ببيعه والتصدق بثمنه كأنه قال هذا العبد ملكي عناية (قوله فلارجوع)
اي لا على الورثة ولا على المساكين ان كان تصدق عليهم لان البيع لم يقع الا للميت فصار كما
اذا كان على الميت دين آخر عناية (قوله وفي المتن الخ) قال في العناية وهذه الرواية تخالف
رواية الجامع الصغير ووجه رواية الجامع الصغير ان الميت اصل في غنم هذا التصرف وهو
الثواب والفقر تبع اه (قوله ولو لم يجر) هو احد قولين قال في الكفاية و اشار في الكتاب
الى انه لا يجوز اه اي حيث قيد الجواز بالاملاء وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت فلو بمداينة
الوصى يجوز سواء كان خيرا لليتيم او شرا له الا انه اذا كان خيرا له جاز بالاتفاق حتى اذا
ادرك ليس له نقض ذلك وان كان شرا له جاز ويضمن الوصى لليتيم عندهما وعند ابى يوسف
لا يجوز اتقاني عن شرح الطحاوي (قوله وصح ببيع وشراؤه) اطلقهما فشمع النقد والنسيئة
الى اجل متعارف لكن من ملئ فلو مفلس فسيأتي في الفروع آخر الوصايا قال في الحانية واذا
باع شيئا من تركة الميت بنسيئة فان كان يتضرر به اليتيم بأن كان الاجل فاحشا لا يجوز اه
رملى (قوله من اجني) اي عن الميت وعن الوصى فلو باع من نفسه فسيأتي اوباع ممن لا قبل
شهادته له او من وارث الميت لا يجوز قال في جامع الفصولين بيع المضارب ممن لا تجوز شهادته
له بمحابة قليلة لم يجز وكذا الوصى لو باع من هؤلاء فلو بمثل قيمته جاز ولو باع وارث صحيح
من مورثه المريض او شري منه بقيته لم يجز عند ابى حنيفة ولو ييسر الغبن لم يجز اجماعا لانه
كوصية له ووصى الميت لو عقد مع الوارث بمثل القيمة فعلى الخلاف اه * (تنبيه) * قال في
الحانية يتيمان لكل منهما وصى لم يجز لاحد الوصيين الشراء لتيمة من الوصى الآخر لان
تصرفات الاوصياء مقيدة بالحرية والنظر لليتيم فلو وجدت الحرية هنا من احدهما لا توجد
من الآخر البتة فلا يجوز تصرفه اه اقول وهو مشكل لان كلاهما اجني عن الآخر
ولم يشتر لنفسه بل لتيمة فلا تشتط الحرية فليتأمل اللهم الا ان يقيد ذلك بالعقار وكان ببيع
لغير النفقة ونحوها فانه لا بد حينئذ ان يباع بضعف القيمة كما يأتي وبه يظهر التعليل ويظهر لي
ان هذا هو المراد والله اعلم (قوله لا بما لا يتغابن) الصحيح في تفسيره انه ما لا يدخل تحت تقويم
المقومين كافي البحر والمنع وغيرهما (قوله لان ولايته نظرية) ولا نظر في الغبن الفاحش بخلاف
اليسير لانه يمكن التحرز عنه زيلعي (قوله كان فاسدا) هو ثاني قولين حكاهما في القنية والاول
انه باطل لا يملكه المشتري بالقبض (قوله حتى يملكه المشتري بالقبض) وهل يضمن الوصى
الغبن الفاحش الظاهر نعم ط * (تنبيه) * المريض المدين لو باع بمحابة لا يجوز بخلاف وصيه
بعد موته وهذا من عجيب المسائل حيث ملك الخلف المحابة لا المالك فأفاده في الفصولين (قوله
وهذا اذا تباع الوصى الخ) لاحاجة اليه لتصريح المصنف به ط (قوله وان باع الوصى) اي
ماله من اليتيم (قوله من نفسه) متعلق باشترى والضمير للوصى (قوله لانه وكيل) اي القاضي
وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه ط (قوله وهي قدر
النصف زيادة او نقصا) الزيادة راجعة الى الشراء والنقص الى البيع قال الزيلعي تفسير
المنفعة الظاهرة ان يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة من الصغير او يشتري ما يساوي عشر

بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير اه قال في أدب الاوصياء وفي المنتقى وبه يفتى وفي
الحانية وبهذا فسر الخيرية الامام السرخسي في غير العقار وهي العقار عند البعض ان
يشترى بضعف القيمة ويبيع بنصفها وفي الحافظة يجوز بيع الوصي من نفسه وشراؤه ان
كان فيهما نفع ظاهر كبيع ما يساوي تسعة عشرة وشراء عشرة بتسعة قلت واما في العقار فلا
شك ان الخيرية في الشراء التضعيف وفي البيع التخصيف لانه لا يقدر على بيعها من الغير الا
بالتضعيف كما مر فكيف يسوغ له الشراء لنفسه بالاقل وأرى زيادة الاثنين في العشرة ونقصه
منها فيما عدا العقار كافيا في الخيرية لانه الغبن الفاحش الذي لا يتحملة الناس اه ما في أدب
الاوصياء ما خصا وبه علم ان صحة شرائه غير خاصة في المنقول فافهم (قوله وبيع الاب الخ)
مثله ما اذا باعه من أجنبي فثلاث صور في حكم واحد وهي بيع الاب من نفسه او من أجنبي
وبيع الوصي من أجنبي ط قلت وهذا لو الاب عدلا او مستورا فلو فاسدا ففي بيعه المنقول
روايتان كسيتاني والشراء كالبيع وقال في جامع الفصولين للاب شراء مال طفله لنفسه بيسير
الغبن لا بافاحشه اه وفيه لو باع ماله من ولده لا يصير قابضا لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل
التمكن من قبضه حقيقة هلك على الوالد ولو شري ماله من ولده لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب
القاضي وكيلا لولده بأخذ الثمن ثم يرده على الأب ويتم البيع بقوله بعث من ولدي ولا يحتاج
الى قوله قبلت وكذا الشراء ولو وصيا لم يحجز في الوجهين ما لم يقل قبلت وجاز للاب لا لو كيلة
واللو وصي بيع مال أحد الصغيرين من الآخر ولو وكل الاب وكيلين بذلك جاز وفي بيع القاضي
ذلك خلاف ولو وكل الاب رجلا ببيع ماله من طفله او الشراء منه لم يحجز الا اذا كان الاب
حاضرا ولم يحجز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه وعكسه اذا جاوز من القاضي على وجه
الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه بخلاف ما شراه من وصيه او باعه من اليتيم وقبل وصيه فانه
يجوز لو وصيا من جهة هذا القاضي اه ملخصا (قوله ضمن الزيادة) اى الا اذا اوصى
بها وكانت تخرج من الثلث ط (قوله وقع الشراء له) لانه متعد في الزيادة وهي غير متميزة
فيكون متبرعا بتكفين الميت به رحمتي (قوله قبل ظهور رشده) الرشده هو كونه مصلحا في ماله
كما مر في الحجز وقد منها ان ظهوره بالينة ولو ظهر رشده ولو قبل الادراك دفعه اليه لا يضمن
كافي الحانية (قوله ضمن) هذا قول الصحابين بدليل التعليل وقال الامام بعدم الضمان اذا
دفعه بعد خمس وعشرين سنة لان له حينئذ ولاية الدفع اليه ط (قوله وجاز بيعه الخ)
بيان المسئلة انه اذا لم يكن عن الميت دين ولا وصية فان الورثة كبارا حضورا لا يبيع شيئا ولو
غيباله بيع العروض فقط وان كلهم صغارا يبيع العروض والعقار وان البعض صغارا
والبعض كبارا فكذلك عنده وعندهما يبيع نصيب الصغار ولو من العقار دون الكبار الا اذا
كانوا غيبا فيبيع العروض وقولهما القياس وبه نأخذ وان كان على الميت دين او اوصى
بدرهم ولادراهم في التركة والورثة كبار حضور فعنده يبيع جميع التركة وعنده لا يجوز
الابيع حصه الدين اه ملخصا من غاية البيان عن نكت الوصايا لابن الليث (قوله الادين)
اى فله بيع العقار لكنه يوهم انه مقيد بكون الكبير غائبا وليس كذلك كما مر وفي العناية
قيد بالغيبة لانهم اذا كانوا حضورا ليس للوصي التصرف في التركة اصلا الا اذا كان على

(وبيع الاب مال صغير
من نفسه جائز بمثل القيمة
وبما يتغابن فيه) وهو
اليسير والا لا وهذا كله في
المنقول اما في العقار فسيجي
(ولو زاد الوصي على كفن
مثله في العدد ضمن الزيادة
وفي القيمة وقع الشراء له
و) حينئذ (ضمن مادفعه
من مال اليتيم) ولو الجلية
(و) فيها (لودفع المال الى
اليتيم قبل ظهور رشده بعد
الادراك فضاء ضمن) لانه
دفعه الى من ليس له ان يدفع
اليه (و) جاز بيعه (اى
الوصي) (على الكبير)
الغائب (في غير العقار)
الا لادين او خوف هلاكه
ذكره عزى زاده معزيا
للخانية قلت وفي الزيلعي
والقهستاني

الميت دين او اوصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية من مالهم فانه يبيع
التركة كلها ان كان الدين محيطا بمقدار الدين ان لم يحيط وله بيع ما زاد على الدين ايضا عند ابي
خليفة خلافا لهما وينفذ الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بمقدارها
بالاجماع وفي الزيادات الخلاف المذكور في الدين اه قال في أدب الاوصياء بقولهما يفتى
كذا في الحافظة والغنية وسائر الكتب اه ومثله في البرازية * (تنبيه) * قال في القنية
لا يملك الوصى بيع جزء شائع من دار اليتيم للنفقة اذا وجد من يشتري جزءا معينا منها لانه
تعيب للباقي اه (قوله الاصح لا) راجع الى قوله او خوف هلاكه (قوله لانه) اي الهلاك
نادر قال في المعراج وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح لان الدار لا تهلك غالبا فينبى الحكم عليه
لاعلى النادر اه (قوله جاز ببيعه عقار صغير الخ) اطلق السلف جواز بيعه العقار وقيد
التأخرون بالشروط المذكورة كافي الحانية وغيرها قال الزيلعي قال الصدر الشهيد وبه يفتى
اي بقول المتأخرين وما في الاشياء من انه لا يجوز عند المتقدمين سبق قلم فتنبه (قوله لامن
نفسه) قل ابن الكمال وقولهم اجنبى يؤذن ان يبيعه من نفسه لا يجوز لان العقار من انفس
الاموال فاذا باع من نفسه فالتهمة ظاهرة اه وفيه انه اذا كان بضعف القيمة لا يتأتى معه التهمة
فلعل القيد اتفاقا يؤيده ما في الهندية لو اشترى الوصى عقار اليتيم لنفسه جاز لو خيرا بان
يأخذه بضعف القيمة عند البعض اه أفاده السانحاني وقدمنا مثله عن أدب الاوصياء وقوله عند
البعض قيد لقوله بان يأخذه الخ لا يجوز كما يعلم بما قدمناه (قوله اولنفقة) اي وان كان بمنزلة
القيمة او بغيره يسير ط اقول وكذا يقال فيما بعده فيما يظهر بدليل جعله مقابلا للاول (قوله
أودين الميت) اي دين على الميت لا وفا له الابيعة خانية لكن يبيع بقدر الدين فقط على المفتى
به كما قدمناه وكذا في الوصية (قوله رسالة) تقدم تفسيرها بالتى لم تقيد بكسر كثلث اورد
مثلا وذلك كما اذا وصى بمائة مثلا (قوله او خوف خرابه) تقدم في عقار الكبير الغائب ان
الاصح انه لا يبيعه لذلك والظاهر انه لا يجري التصحيح هنا لان المنظور اليه هنا منفعة الصغير
ولذا جازها في بعض هذه الصور ما لا يجوز في عقار الكبير تأمل (قوله او كونه في يد متغلب)
كان استرده منه الوصى ولا يئنه وخاف ان يأخذه المتغلب منه بعد ذلك تمسكنا كان له من اليد
فلو وصى ببيعه وان لم يكن لليتيم حاجة اليه كافي بيوع الحانية (قوله لامن قبل ام أو أخ) اي
او نحوهما من الاقارب غير الاب والجد والقاضي ويأتى آخر الباب تمام الكلام في ذلك (قوله
مطلقا) اي ولو في هذه المستثنيات واذا احتاج الحال الى بيعه يرفع الامر الى القاضي ط (قوله
يجوز) فليس للصغير نقضه بعد بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر
فكان هذا البيع نظرا للصغير وان كان الاب فاسدا لم يجز بيعه العقار فله نقضه بعد بلوغه هو
الختار الا اذا باعه بضعف القيمة اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر ويجوز بيع منقوله في رواية
ويوضع ثمنه في يد عدل وفي رواية لا الا بضعف قيمته وبه يفتى جامع الفصولين وسياق في الفروع
* (تنبيه) * ظاهر كلامهم هنا انه لا يقتصر ببيع الاب عقار ولده الى المسوغات المذكورة في
الوصى ونقل الحموى في حواشى الاشياء من الوصايا ان الاب كالوصى لا يجوز له بيع العقار الا
في المسائل المذكورة كما فتى به الحانوتى اه ثم رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا مناعلى التركمانى

الاصح لانه نادر وجاز
بيعه عقار صغير من اجنبى
لامن نفسه بضعف قيمته او
لنفقة الصغير او دين الميت
او وصية مرسلة لانفاذها
الامنه او لكون غلاته
لا تزيد على مؤنته او خوف
خرابه او نقصانه او كونه
في يد متغلب درر واشباه
ما خصاقت وهذا لو البائع
وصيا لامن قبل أم أو أخ
فانهم لا يملكون بيع العقار
مطلقا ولا شراء غير طعام
وكسوة ولو البائع ابا فان
محمودا عند الناس او
مستورا حال يجوز ان يبيع
(ولا تجبر) الوصى (في
ماله) اي اليتيم (لنفسه)

قد نقل عبارة الحموى المذكورة ثم قال مانصه وهو مخالف لا إطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستند الحانوتى في ذلك الى نقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات في بيع الاب ايضا كفى الوصى صار حسنا مفيدا ايضا لان الاختلاف اتفاق اوفق هكذا افادني شيخنا الشيخ محمد مراد السقاميني رحمه الله تعالى اهـ **(قوله)** فان فعل تصدق بالربح (اى عندها ويضمن رأس المال وعند ابى يوسف يسلم له الربح ولا يتصدق بشئ خافية وفيها ولا يملك اقراض مال اليتيم فان اقراض ضمن والقاضى يملكه والصحيح ان الاب كالوصى لا كالقاضى ولو اخذه الوصى قرض لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وقال محمد واما انا ارجوانه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به وفى جامع الفصولين القاضى انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشتره يكون غلة لليتيم لا لو وجدته أو وجد من يضارب وفى الحاوى الزاهدى القاضى يأمر الوصى بالتجار والشركة فى مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح اهـ وافاد الرملى ان ما يفعله بعض جهالة القضاة انهم يقضون بالربح من غير معاملة فى ماله اذا عومل فيه اول مرة ويستندون فى ذلك لمن لا يعا بكلامه فى المذهب فهو قضاء بالربا المحرم فى سائر الاديان بمجرد خيالات فاسدة وهى النظر الى اليتيم وهل فيما حرم الله تعالى نظرها هذا الاضلال بعيد **(قوله)** وجزاء الخ افاد انه لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال اليتيم وبه صرح فى نور العين عن مجمع الفتاوى وقال البيرى الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر كما فى الخلاصة وفى الحاوى الحصرى قال محمد بن مقاتل لو كان للميت على الناس ديون فليس للورثة ان يأخذوا الوصى باستخراج ذلك وقضائه اهـ * (تمة) * لو أجره الاب او الجدا الوصى صح اذ لهم استعماله بالاعوض للتهذيب والرياسة فبالعوض اولى والوصى لو استأجره لنفسه صح لاولو اجر نفسه لليتيم ولو اجر الاب نفسه له صح وله قضاء دينه من مال ولده بخلاف الوصى ولهما بيع ماله بدين نفسيهما كرهه به ولا بأس للاب ان يأكل من ماله بقدر حاجته لو محتاجا ولا يضمن بخلاف الوصى الا اذا كان له أجرة فياكل بقدرها وليس للوصى فى هذا الزمان اخذ مال اليتيم مضاربة ولا اقراض ماله ولو اقراض لا يعد خيانة فلا يعزل بها وله ان يوكل بكل ما يجوز له ان يعمله بنفسه وتام الفروع فى ٢٧ من جامع الفصولين **(قوله)** باقل من ثمن المثل (لعله محمول على الغبن الفاحش والا فقدم المصنف صحة بيعه وشراؤه بما يتغابن الناس فيه ط **(قوله)** الا فى مسألة الوصية بيع عبده من فلان) تمام عبارة الاشباه فلم يرض الموصى له بثلث المثل فله الخط اهـ اى الى قدر ثلث المال قال البيرى وفى تلخيص الكبرى اوصى بان تباع امته ممن احببت جاز وتخير ورثته على بيعها ممن احببت ولو ابى ذلك الرجل اخذها بقيمتها حط من قيمتها قدر ثلث مال الموصى زاد فى الحاوى انه يكون كالوصية اهـ قال ابو السعود وانظر اذا كان جميع قيمتها يخرج من ثلث ماله هل تعطى له بدون ثمن وقول الحارثى يكون كالوصية يقتضيه اهـ اقول فيه بحث فانه اوصى ببيعها لا بدفعها مجانا والبيع لا بدفيه من ثمن وان قل فهو وصية من حيث الحماية الى الثالث لا من كل وجه وقول الحاوى كالوصية يقتضيه حيث اتى بكاف التشبيه قدبر **(قوله)** للمتولى اجر مثل عمله (حتى لو كان الوقت طاحونة يستغاثها الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كفى الخانية وهذا فى ناظر لم يشترط له الواقف شيئا كما فى الاشباه ط اقول وفى تعبيره باجر

فان فعل تصدق بالربح
(وجاز) لو اتجر من مال
اليتيم (لليتيم) وتماه فى
الدرر قات وفى الاشباه
لا يملك الوصى بيع شئ
بأقل من ثمن المثل الا فى
مسئلة الوصية ببيع عبده
من فلان وفيها فى الكلام
فى أجر المثل للمتولى أجر
مثل عمله فلو لم يعمل لا أجر له

المثل اشارة الى ان القاضى ليس له أن يجعل له اكثر منه حتى لو جعل له العشر كما هو المتعارف فان كان اكثر من اجر المثل يرد الزائد كما حققه العلامة البيهقي في كتاب القضاء من شرحه على الاشياء فراجعه فانه مهم واما لو شرط له الواقف شيئاً فله اخذه وان زاد على اجر المثل لانه من الموقوف عليهم كفى البحر (قوله) واما وصى الميت فلا اجر له على الصحيح (تعقبه الرملة في قناوه بما مر عن جامع الفصولين من ان الوصى لا يأكل من مال اليتيم ولو محتاجا الا اذا كان له اجرة فيأكل بقدرها قال وفي الحاشية والبرازية له ذلك لو محتاجا استحسانا وقد تقرران المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل قاضيخان فانه من اهل الترجيح اه ملخصا وقال في حاشيته على الاشياء واخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى ان وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الاباجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رأى القاضى ان يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد أفتيت به مرارا اه وبه افتى في الحامدية ايضا اقول وعبرة الحاشية وعن نصير اللوصى ان يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز ان يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ماسى اه اقول تقييده بالاحتياج موافقا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف لا يدل على جواز الاجرة لغير المحتاج ويأتى تمام الكلام على الاكل في الفروع ولم يذكر ما اذا استأجره الميت وفي الحاشية أوصى الى رجل واستأجره بمائة درهم لانفاذ وصيته قالوا لا يكون اجارة لانه انما يصير وصيا بعد الموت والاجارة تبطل به بل يكون صلة فيعطى له من الثلث * قال لك اجر مائة على ان تكون وصي اختلفوا فيه قال نصير الاجارة باطلة ولاشئ له وقال ابو سلمة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا وبه اخذ ابو جعفر وأبو الليث اه (قوله وهذا) اى ثبوت اجر المثل للمتولى اذا عين له فلو كان اكثر فليس له الا اجر مثل عمله ولو اجر المثل اكثر ليس له الا ما عين له لرضاه به هذا ما ظهر (قوله وسعى فيه سنة) اى مثلا (قوله فلاشئ له) لسعيه متبرعا (قوله ثم ذكر) اى في الاشياء عن القنية ما يخالفه حيث قال انه يستحق وان لم يشرط له القاضى (قوله ففهم) تنبيه على ما بين كلاميه من المخالفة او على اختيار الثانى لتأخره وبه افتى في الحرية ناقلا عن البحران القيم يستحق اجر سعيه سواء شرط له او لا لانه لا يقبل القوامة ظاهرا الاباجر والمعهود كالمشروط اه (قوله وقد مر في الوقف) الذى في موضعين منه ان له اجر مثل عمله وكأنه استفاد من اطلاقه ان له ذلك وان لم يشترط له تأمل (قوله جاز) فلوار اذا جرة لعمله قبل فرض القاضى ليس له ذلك لشروعه متبرعا كفى الحرية (قوله كاسر) اى من انه يبيع المنقول بما يتغابن فيه دون العقار الا في المستثنيات (قوله على ما مر من التفصيل) اى من انه يبيع على الكبير الغائب في غير العقار الا لدين (قوله وفاء) بالنصب مفعول مطلق اى بيع وفاء وهو المسمى بيعا جائزا وبيع طاعة وتقدم الكلام عليه قبيل الكفالة قل في جامع الفصولين للوصى بيع العقار بيعا بالوفاء وقيل لا اه

واما وصى الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضى للمتولى اجرا فان لم عين وسعى فيه سنة فلاشئ له وعزاه للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر في الوقف وأما وصى القاضى فان نصبه بأجر مثله جاز اه وفي التهستانى معزى للذخيرة ولو كانوا صغارا وكبارا باع حصة الصغار كما مرو وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن العمادية ان في بيعه للعقار وفاء اختلاف المشايخ وجوزوه صاحب الهداية

(قوله لان فيه استبقاء ملكه) بناء على الصحيح من أنه منزل منزلة الرهن (قوله وتماه فيها علقته على الملتقى) حيث قال وانما لم يحصر التصرف في الوصى اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضى على ماله اى مال الصغير فانه يجوز لواحد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة استحسانا وعليه الفتوى ذكره القهستاني (قوله ولا يجوز اقراره بدين على الميت) لانه اقرار على الغير منح فلا يجوز للمقر له اخذه حتى يقيم برهانا ويحلف يمينا ويضمن الوصى لو دفع الى المقر له ط فلو لا يئنه له والوصى يعلم بالدين فالحيلة ما في الحائنة والحلاصة عن نصيرانه ان كان في التركة صامت يودعه قدر الدين والا يبيعه من التركة بقدره ثم يجحد الغريم ذلك فيصير قصاصا قال في أدب الاوصياء عن الخاصى والفتوى عليه وفي الحائنة ايضا شهد عنده عدل ان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حتى عن ابى سليمان انه قال وسع الوصى ان يعطيه الا ان يخاف على نفسه الضمان قيل له فان كان جارية بعينها يعلم ان الميت غصبها منه قال يدفعها اليه والاصار غاصبا ضامنا (قوله فيصيح في حصته) اى يصح اقراره فيها فيؤخذ جميع ما اقربه من حصته فانهم وهذا بخلاف ما اذا أقر بالوصية بالثلث حيث يلزمه في ثلث حصته كما تقدم قيل باب العتق في المرض وقيل الدين كذلك فيلزمه قدر ما يخص حصته منه واختاره ابو الليث كما ذكره المصنف في كتاب الاقرار قيل باب الاستثناء (فرع) تركته فيها دين لم يستغرق قسمت فجاء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا اخذهم جملة عند القاضى أما لو ظفر بأحدهم اخذ منه جميع ما في يده جامع الفصولين (قوله ولو اقر بعين) اى في يده كما في أدب الاوصياء وهذا اذا لم تكن من التركة والا لا يجوز اقراره لقوله قبله ولا بشئ من تركته (قوله لاتسمع) لتناقضه لان اقراره وان كان لا يمتضى على غيره فهو يمتضى عليه حتى لو ملكها يوما أمر بدفعها الى المقر له ط (قوله ووصى ابى الطفل احق الخ) الولاية في مال الصغير الاب ثم وصيه ثم وصى ولو بعد فلو مات الاب ولم يوص فالولاية لابى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه فان لم يكن فللقاضى ومنصوبه ولو اوصى الى رجل والاولاد صغار وكبار فمات بعضهم وترك ابنا صغيرا فوصى الجد وصى لهم يصح بيعه عليه كما صح على ابيه في غير العقار فيلحفظ واماموصى الاخ والام والم وسائر ذوى الارحام ففي شرح الاسديجابى أن لهم بيع تركته الميت لدينه او وصيته ان لم يكن احدهم تقدم لايبيع عقار الصغير اذ ليس لهم الاحفظ المالم ولا الشراء للتجارة ولا التصرف فيما يملكه الصغير من جهة موصيه مطلقا لانهم بالنظر اليه اُجانب نعم لهم شراء مالا بد منه من الطعام والكسوة وبيع منقول وورثة اليتيم من جهة الموصى لكونه من الحفظ لان حفظ الثمن أيسر من حفظ العين اه من ادب الاوصياء وغيره وفي جامع الفصولين والاصل فيه ان اضعف الوصيين في اقوى الحالين كاقوى الوصيين في اضعف الحالين وأضعف الوصيين وصى الام والاخ والم وأقوى الحالين حال صغر الورثة واقوى الوصيين وصى الاب والجد والقاضى واضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام في حال صغر الورثة كوصى الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فللاوصى بيع منقوله لاعقاره كوصى الاب حال كبرهم اه (قوله وان لم يكن) اى يوجد (قوله كما تقرر في الحجر) الاولى في المأذون ط (قوله ليس للجدة الخ) قال في الحائنة فرق ابو خنيفة بين الوصى وابى الميت فلوصى الميت

لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصى التصرف لحوف متغلب وعليه الفتوى وتماه فيما علقته على الملتقى (ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته ولو اقر الوصى (بعين لا آخر ثم ادعى انه للصغير لاتسمع) درر (ووصى ابى الطفل احق بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجد) كما تقرر في الحجر في المنية ليس للجدة بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا

بخلاف الوصى فن له ذلك انتهى والله اعلم * (فصل في شهادة الاوصياء) * (وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال)
مطلقا (او كبير بمال الميت وصحت) شهادتهما (بغيره) اى بغير ^{حجته} ٦٢٦ مال الميت لانقطاع ولايتهما عنه فالتهمة

بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وابوالميت له بيعها لقضاء الدين على الاولاد لاقضاء الدين على الميت قال شمس الائمة الحلواني هذه فائدة تحفظ من الخصاص واما محمد فاقام الجد مقام الاب ويقول الخصاص يفتى اه وفي جامع الفصولين للجد بيع العروض والشراء الا انه لو باع التركة لدين او وصية لم يحجز بخلاف وصى الاب اه (قوله بخلاف الوصى) اى وصى الاب كفى ادب الاوصياء وظاهره ان وصى الجد كالجد فلا يملك ذلك بالاولى تأمل قل ط فيرفع الغرماء امرهم الى القاضى ليبيع لهم بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم

فصل في شهادة الاوصياء

الاولى ان يزيد وغير ذلك لان اكثر الفصل في غيره ط (قوله مطلقا) اى سواء انتقل اليه من الميت أولا لان التصرف في مال الصغير للموصى سواء كان من التركة أولا منح ففي شهادتهما اثبات التصرف في المشهود به (قوله او كبير بمال الميت) لانهما يثبتان ولاية الحفظ وولاية بيع المنقول عند غيبة الوارث وعود ولايته اليهما بخونه غرر الافكار وهذا عنده وقالا يجوز في الوجهين اى فيما تركه الميت وغيره زيلعى (قوله وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا) لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الذمة خربت بالموت ولهذا لو استوفى احدهما حقه من التركة يشاركه الآخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للشركة فتحققت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة والاستيفاء من التركة ثمرة والذمة قابلة لحقوق شتى فلا شركة ولهذا لو تبرع احد بقضاء دين احدهما ليس للآخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشتركا بينهما فاورث شبهة اه درر قل الشيخ قاسم في حاشية المجمع وعلى قول ابي يوسف اعتمد النسفى والمجوبى قال المقدسى ان اراد النسفى صاحب الكثر فان مافيه قول محمد وهو قبولها في الدين فقط ثم قال وينبغى عند الفتوى في مثل هذا ان كان الشهود معروفين بالحير ان يعمل بقول محمد والافقول اى يوسف اه ط عن شرح الحموى (قوله بعد) اى بوصية عبد ط (قوله لاثباتها للشركة) اى في المشهود به اذ الثلث محل الوصية فيكون مشتركا بينهم معراج (قوله معينا) اسم فاعل من اعان (قوله كما تقرر) اى من امتناع تصرف احدا الاوصياء وحده (قوله استحسانا) والقياس ان لا تقبل كالاول (قوله لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه) اى عن القاضى اذ لا بد له ان يضم ثالثا اليهما كما مر فيكون وصيا معهما بنصب القاضى اياه كما اذا مات ولم يترك وصيا فانه ينصب وصيا ابتداء فهذا اولى زيلعى أقول ظاهره ان لهذا الثالث حكم وصى القاضى لاحكم وصى الميت وان الشهادة لم تؤثر سوى التعيين تأمل وسيأتى الفرق بين الوصيين (قوله تقبل استحسانا) اى على انه نصب وصى ابتداء على ما ذكرنا في شهادة الوصيين زيلعى (قوله بخلاف شهادتهما الخ) اى لو شهدا حال حياة الاب ان اباهما وكل هذا بقبض حقوقه والاب غائب وغرماء الاب يحجدون لا تقبل والفرق

حينئذ (كشهادة رجائين الآخرين بدين الف على ميت وشهادة الآخرين للاولين بمشله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف) وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات (او) شهادة (الاولين بعد والآخرين بثالث ماله) او الدراهم المرسلة لاثباتها للشركة فبطل (وتصح لو شهد رجلان لرجائين بالوصية بعين) كالعبد (وشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين اخرى) لانه لا شركة فلا تهمة زيلعى (شهد الوصيان ان الميت اوصى لزيد معهما لغت) لاثباتهما لانفسهما معينا وحينئذ فيضم القاضى لهما ثالثا وجوبا لاقرارها بآخر فيمتنع تصرفهما بدونهما كما تقرر (الا ان يدعى زيد ذلك) اى يدعى انه وصى معهما حينئذ تقبل شهادتهما استحسانا لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه (وكذا ابن الميت اذا شهدا ان اباهما اوصى الى

رجل) جرها نفعا لنصب حافظ للتركة (و) هذا لو (هو منكر) ولو يدعى تقبل استحسانا (بخلاف) (انهما) شهادتهما بأن اباهما وكل زيدا بقبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا) ادعى زيد الوكالة أم لا لان القاضى لا يملك نصب الوكيل عن الحى بطلبهما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصى تصح على الميت

انهما لولم يشهدا بذلك لكنهما سالا من القاضى ان يجعل هذا وصيا والوصى يريد الايصاء كان
 للقاضى ان يجعله وصيا فهنا اولى ولوسألاه ان ينصب وكلا بقبض حقوقه حال غيبة الاب
 والوكيل يريد ذلك فالقاضى لا ينصب وكلا ولو نصب هنا انما ينصب بشهادتهما ولا يجوز ذلك
 لانهما يشهدان لابيهما ولو الحجة (قوله لاله ولو بعد العزل) وبكذا لا تقبل لليتيم وهذا بخلاف
 الوكيل حيث تقبل شهادته لموكله بعد العزل قبل الخصومة لان الوصاية خلافة واهذا
 لا تتوقف على العلم خلاصة (قوله رجع مطلقا) قال في المنع وقيل ان كان هذا الوصى وارث
 الميت يرجع في تركه الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة
 العباد فكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال
 وعليه الفتوى كافي الدرر وفي البرازية هو المختار اهـ (قوله فانه يرجع اذا شهد على ذلك)
 يعنى على انه انفق ليرجع وهذا ما مشى عليه المصنف قبيل باب عزل الوكيل (قوله لافى حق
 الرجوع) ومثله قيم الوقف لانهم ما يدعيان لانفسهما ديناً على اليتيم والوقف فلا يستحقانه بمجرد
 الدعوى كذا فى أدب الاوصياء (قوله قلت الخ) نقل في الشرنبلالية عن العمادية ما يوافق هذا
 وما يخالفه ثم قال فقد اضطرب كلام أئمتنا فى الرجوع مطلقا أو بالأشهاد عليه فليحذر اهـ أقول
 والتحرير ما فى أدب الاوصياء عن المحيط ان فى رجوع الوصى بلا اشهاد للرجوع اختلاف
 المشايخ اهـ ونقل فى ادب الاوصياء كلا من القولين عن عدة كتب وعن الحانية فقد
 اضطرب كلام الحانية ايضا ونقل عن الخلاصة اشترط الاشهاد خلاف ما نقله الشارح عنها
 ثم قال وفى المنتقى بالنون انفق الوصى من مال نفسه على الصبي وللصبي مال غائب فهو متطوع
 فى الانفاق استحسانا الا ان يشهد انه قرض او انه يرجع به عليه لان قول الوصى لا يقبل فى
 الرجوع فيشهد لذلك وفى العتابة ويكفيه النية فيما بينه وبين الله تعالى وفى المحيط عن محمد
 اذ انوى الاب الرجوع ونقد الثمن على هذه النية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله تعالى أما فى
 القضاء فلا يرجع ما لم يشهد ومثله فى المنتقى وفيه ايضا ولو شرى الاب لطفله شيئا يجبر هو
 عليه كالطعام والكسوة لصغيره الفقير لم يرجع اشهد او لم يشهد لانه واجب عليه وان شرى له
 ما لا يجب عليه كالطعام لابنه الذى له مال والدار والخادم رجع ان اشهد عليه والا فلا وعن ابى
 حنيفة فى نحو الدار ان كان لابن مال رجع ان اشهد والا فلا وان لم يكن له مال لم يرجع اشهد او لا
 وفى الحانية ولو شرى لطفله شيئا وضمن عنه ثم نقده من ماله يرجع قياسا لاستحسانا اهـ قات
 فقد تحرر ان فى المسئلة قولين احدهما عدم الرجوع بلا اشهاد فى كل من الاب والوصى
 والثانى اشترط الاشهاد فى الاب فقط ومثله الام الوصى على اولادها وعلوه بأن الغالب من
 شفقة الوالدين الانفاق على الاولاد البر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج
 فى الرجوع الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول استحسان والثانى قياس ومقتضاه ترجيح
 الاول وعليه مشى المصنف قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله فى القضاء والله تعالى اعلم (قوله
 وسيجي) اى فى آخر الفروع ما يفيد اى يفيد اشترط الرجوع فى الابوين بل هو صريح فى
 ذلك فان الذى سيجي هو ما نقلناه ثانيا عن المنتقى (قوله اوقضى دين الميت) قال فى أدب
 الاوصياء وفى الحانية اشترط الاشهاد اذا قضاه بلا أمر الوارث ولم يشترطه فى النوازل وقال

لاله ولو بعد العزل وان لم
 يخاصم ملنقى (وصى انفذ
 الوصية من مال نفسه رجع
 مطلقا) وعليه الفتوى
 درر (كوكيل ادى الثمن
 من ماله فان له ان يرجع
 وكذلك الوصى اذا اشترى
 كسوة للصغير او) اشترى
 (ما ينسق عليه من مال
 نفسه) فانه يرجع اذا شهد
 على ذلك وفى البرازية انما
 شرط الاشهاد لان قول
 الوصى فى الانفاق يقبل
 لافى حق الرجوع بلا
 اشهاد انتهى فليحفظ
 قلت لكن فى القنية
 والخلاصة والحانية له ان
 يرجع بالثمن وان لم يشهد
 بخلاف الابوين وسيجي
 ما يفيد فتنبه (اوقضى دين
 الميت) الثابت شرعا

وهو المختار فانه ذكر ان الوصى اذا انفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت وهو المختار فتكون الرواية في الوصية رواية في الدين لانه مقدم عليها ووجوب قضائه أكد من لزوم انفاذها اه وهو الموافق لما مر عن المنع والدرر من قوله فكان كقضاء الدين (قوله او كفنه) اى كفن المثل وقد ذكر المصنف قبل الفصل انه لو زاد الوصى على كفن المثل في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له (قوله او ادى خراج اليتيم الخ) اى خراج ارضه وظاهره انه يصدق بينه بالاشهاد وفيه خلاف حكاه في أدب الاوصياء (قوله او اشترى الوارث الكبير الخ) كذا في الحانية ونصها واشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة اه اقول ولم يشترط الاشهاد مع ان في اتفاق الوصى خلاف كما مر وينبغى جريانه هنا بالاولى على انه قد وقع الاختلاف في اتفاقه على الصغير نصيبه من التركة نفقة مثله فانه يصدق ام لا قولان حكاها الزاهدى في الحاوى ثم قال والمختار للفتوى ما في وصايا المحيط برواية ابن سماعة عن محمد مات عن ابنين صغير وكبير والف درهم فانفق على الصغير خمسمائة نفقة مثله فهو متطوع اذا لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا واطعمه الكبير الصغير او البسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان اه وفي جامع الفتاوى ولو انفق الاخ الكبير على أخيه الصغير من نصيبه من التركة ان كان طعاما لم يضمن وان كان دراهم فكذلك ان كان في حجره وفي غير ذلك يضمن ان لم يكن وصيا اه ومثله في التارخانية وقدم المصنف في فصل البيع من كتاب الكراهية والاستحسان انه يجوز شراء ما لا بد للصغير منه وبيعه لآخر وعم وأم ملتقط هو في حجرهم واجارته لانه فقط اه ومثله في الهداية وعليه فيمكن حمل ما مر عن محمد على ما اذا لم يكن في حجره تأمل وعلى كل فافى الحانية مشكل ان لم يكن الكبير وصيا فابتأمل (قوله او كفن الوارث الميت) كذا في الحانية ايضا وصرح فيها بانه يرجع على التركة قلت وهذا لو كفن المثل كما مر * (تنبه) * لومات ولا شئ له ووجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بمحضته ليس له الرجوع لو انفق بلا اذن القاضي حاوى الزاهدى قال الرمل في حاشية الفصولين يستفاد منه انه لو لم يجب عليهم كتكفين الزوجة اذا صرفه من ماله غير الزوج بلا اذنه او اذن القاضي فهو متبرع كالاجنبى فيستثنى تكفينها بلا اذن مطلقا بناء على المفتى به من انه على زوجها ولو غنية (قوله او قضى دينه) اى الثابت شرعا والا فلا يرجع على الغائب وان دفع من التركة فللغائب ان يسترد قدر حصته لانه لم يثبت شرعا وكذا الوصى في الدين او الودعة واما المهر فان دخل الزوج بهامنع عنها ما جرت العادة بتعجيله والقول في قدره للورثة وفيما زاد عليه القول للمرأة شرنا لالية عن العمادية ملخصاى لو ادعى الورثة قدر ما جرت العادة بتعجيله فالقول لهم ولو ادعوا أزيد عليه فالقول للمرأة في نفى الزيادة (قوله قيل هو مستدرك) عبر بقيل لامكان الفرق بان ما مر في أصل الرجوع وهذا في قدر الثمن لو كذبوه فيه افاده ط وفي أدب الاوصياء عن الخلاصة لو نفذ الثمن من ماله يصدق ان كان كفن المثل وفي الموجز لا يصدق الابينة ولو نفذ من التركة (قوله الى اهل البصرة) اى العقل والذى في الحانية وغيرها الى اهل البصر وهو المناسب هنا اى اهل النظر والمعرفة في قيمة ذلك الشئ (قوله وان قيمته ذلك)

(او كفنه) او ادى خراج اليتيم او عشره (من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير) او كفن الوارث الميت او قضى دينه (من مال نفسه) فانه يرجع ولا يكون متطوعا (ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله فيه) قيل هو مستدرك بقوله او كفنه (ولو باع) الوصى (شيا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر) مما باعه (رجع القاضي فيه الى اهل البصرة) والامانة (ان اخبره اثنان منهم انه باع بقيمته وان قيمته ذلك

توضيح لما قبله واما اذا اخبرنا بان قيمته اكثر مما اخذه المشتري فهو باطل قال في ادب الاوصياء
عن الجواهر باع الوصى ضيعة للدين فبين ان قيمتها اكثر فالبيع باطل ولا يحتاج الى فسخ
الحاكم فلو باعها ثانيا بثمان المثل صح البيع الثاني اه وقدم الشارح ان البيع فاسد وهو
احد القولين وهذا حيث كان بغبن فاحش كاسر (قوله لا يلتفت القاضي الى من يزيد) لان
الزيادة قد تكون للحاجة لا لان القيمة ازيد مما باع به الوصى حتى لا يجوز البيع ان كان
التقص فاحشا ادب الاوصياء (قوله لا ينتقض بيع الوصى لذلك) اي لا يحكم بانتقاضه بمجرد
تلك الزيادة لاحتمال ان ما باعه به هو قيمته فلذا قال بل يرجع الخ فافهم قال ط ولو قال بعد قوله
ثم طلب منه باكثر مما باعه او كان في الزيادة يشتري بأكثر وفي السوق باقل لكان اخصر
اه* (تمة)* قال في ادب الاوصياء باع الاب مال طفله ثم ادعى فيه فاحش الغبن لم تسمع
دعواه فينصب الحاكم قيا عن العبي فيدعى على المشتري وهذا اذا اقر الاب بقبض ثمن
المثل او شهد عليه في الصك اما اذا لم يقر به ولم يشهد عليه او قال بعته ولم اعرف الغبن او قال
كنت عرفته ولكن لم اعرف ان البيع لا يجوز معه فحينئذ له ان يدعى بعده الغبن ولو بلغ
اليتم فادعى كون بيع الاب او الوصى بفاحش الغبن وانكر المشتري ذلك يحكم الحال ان لم
تكن المدة قدر ما يتبدل فيه السعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهما فينة مثبت الزيادة
اولى اه (قوله يقبل قول الوصى الخ) قال في الاشياء يقبل قول الوصى فيما يدعى من الانفاق
بلاينة الا في ثلاث الانفاق على رحمه وخراج ارضه وجعل عبده الا بق اه ملخصا ثم قال
والحاصل انه يقبل قوله فيما يدعى الا في مسائل الخ فالنائب للشارح حذف قوله من الانفاق
(تنبيه) في الذخيرة ينبغي للوصى ان لا يضيق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلاسراف
وذلك يتفاوت بقلة ماله وكثرته فينظر الى ماله وينفق بحسب حاله وفي شرح الاصل لشيخ
الاسلام كبر الصغار واتهموا الوصى وقالوا انك انفقت علينا من الرخ او تبرع بها فلان
يجب على الوصى الممين على دعواه الا اذا ادعوا ما يكذبهم الظاهر فيه كأن يدعوا ما لا يكتفي
مثله لثلمهم في مثل المدة في الغالب وهذا اذا ادعى نفقة المثل او ازيد ييسر والا فلا يصدق
ويضمن ما لم يفسر دعواه بتفسير محتمل كقوله اشتريت لهم طعاما فسرق ثم اشتريت ثانيا
وثالثا فهلك فيصدق بيمينه لانه أمين اه ملخصا من ادب الاوصياء (قوله ادعى قضاء دين
الميت) شروع في الاثني عشرة مسألة والظاهر ان المراد بهذه المسئلة ما ذكره في الاشياء قبل
سرد المسائل حيث قال وفي جامع الفصولين قضى وصيه ديننا بغير امر القاضي فلما كبر اليتيم
انكر ديننا على أبيه ضمن وصيه مادفعه لولم يجد بينة اذا اقر بسبب الضمان وهو الدفع الى
الاجنبى فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته الخ والا فلو اقر به الوارث وادعى الوصى اداءه
من التركة صدق (قوله او ادعى الخ) قدمنا عن ادب الاوصياء انه في الخانية اشترط الاشهاد
ولم يشترطه في النوازل وانظر ما فائدة قوله بعد بيع التركة واعلم اتفاقى لانه قبله كذلك
بالاولى (قوله او ان اليتيم استهلك مالا آخر الخ) الذي في الاشياء مال آخر بالاضافة وصورتها
قال له انك استهلكت مال فلان في صغرك فأديته من مالك فكذبه وقال لم استهلك شيئا فلقول
لليتم واوصى ضامن الا ان يبرهن كافي ادب الاوصياء (قوله او ادى خراج ارضه الخ) وكذا

لا يلتفت (القاضي) الى من
يزيد وان كان في الزيادة
يشتري بأكثر وفي السوق
باقل لا ينتقض بيع الوصى
لذلك) اي لاجل تلك
الزيادة (بل يرجع الى
اهل البصيرة فان اجتمع
رجلان منهم على شيء
يؤخذ بقولهما) عند
محمد (وكفى قول واحد
في ذلك) عندهما كما في
التركية وعلى هذا قيم
الوقف اذا اجر مستغل
الوقف ثم جاء آخر يزيد
في الاجر الكل في الدرر
معزى للخانية* (فروع)*
يقبل قول الوصى فيما يدعى
من الانفاق بلاينة الا
في اثني عشرة مسألة على
ما في الاشياء ادعى قضاء
دين الميت او ادعى قضاء
من ماله بعد بيع التركة
قبل قبض ثمنها او ان
اليتم استهلك مالا آخر
فدفع ضمانه او اذن له
بتجارة فركبه ديون فقضاها
عنه او ادى خراج ارضه
في وقف لا يصلح للزراعة

إذا ادعى الوصى أن أبا اليتيم مات من منذ عشرينين وأنه دفع خراج أرضه تلك المدة وقال اليتيم لم يمت أبي إلا من منذ سنتين وأجمعوا على أن الأرض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة يكون القول للوصى مع يمينه يعني واتفقا على الوقت الذي مات فيه أبو اليتيم كما يفهم من عبارة شرح تنوير الأذهان عن التارخانية اه أبو السعود وظاهر قوله لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة أنها لو لم تكن صالحة للزراعة يوم الخصومة فلا بد له من البينة لأن الحال في الأول شاهد له بخلاف الثاني وعليه فقول الشارح في وقت لا يصلح للزراعة ليس متعلقا بأدى بل هو متعلق بادعى مقدرا أي ادعى أداء خراج أرضه الخ والإنا في ما مر متماين أنه يقبل قوله في أداء خراج له لكنه محمول على هذا التفصيل فتنبه (قوله) أوجعل عبده (الآبق) هذا على قول محمد أما على قول أبي يوسف فيقبل قوله بلا بيان وجزءه بالأول في الولوالية ولم يحك الصدر الشهيد فيه خلافاً قول في الخلاصة وقيل أنه على الخلاف اه وأجمعوا على أن الوصى لو استأجر رجلاً ليرده أنه يكون مصداقاً في الخاتبة وفي الأصل وغيره لو قل أدبت من مال نفسي لأرجع عليك لم يصدق الأبالية أقده في أدب الأوصياء أقول وظاهر هذا ترجيح قول محمد تأمل (قوله) أوفداه عبده الجناني في الكافي لو قال أدبت ضمان غصبك أو جنائيتك أو جنابة عبدك فلا يصدق بلا بينة أبو السعود أقول ظاهره ولو أقر اليتيم بالجنابة تأمل (قوله) أو الاتفاق على محرمه في الخاتبة قال الوصى فرض القاضي لأخيك الأعمى هذا نفقة في مالك كل شهر كذا درها فأدبت إليه ذلك منذ عشرينين وكذبه الابن لا يقبل قول الوصى إجماعاً ويكون ضامناً للمال ما لم يقيم البينة على فرض القاضي وإعطاء المفروض الملاح اه وعمله في شرح الجمع بأنه ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل قوله فيما كان من حوائجه اه فينبغي أن لا يكون نفقة زوجته كذلك لأنها من حوائجه وتماه في الأشباه (قوله) أو على رقيقه الذين ماتوا هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول للوصى وأجمعوا أن العبيد لو كانوا أحياء فالقول للوصى وهل يحلف خلاف منهم من قال لا يحلف إذا لم تظهر منه الخيانة ونقل البيهقي عن البرازية تفصيلاً فقال إن كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول للوصى والأفلا أبو السعود (قوله) أو الاتفاق عليه قدمنا الكلام في ذلك وقوله مما في ذمته ليس في الأشباه واحترز به وبما بعده عما لو أنفق من مال اليتيم فإنه يصدق في نفقة مثله كما قدمناه عن شرح الأصل وقوله حال غيبة ماله أي مال اليتيم ويعلم منه حال حضوره في الأولى وفي أدب الأوصياء ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق على اليتيم وعلى أمواله من العبيد والضايغ والدواب ونحو ذلك إذا ادعى ما ينفق على مثلهم في تلك المدة لأنه قائم مقام الوصى أو القاضي اه (قوله) وهي ميتة يفهم منه أنها لو كانت حية أو ميتة لكن أقر اليتيم بالتزويج أنه يرجع تأمل (قوله) الثانية عشر الخ في شرح الطحاوي تصرف الوصى أو الأب في مال اليتيم فريخ فقال كنت مضارباً لا يكون له من الرخ شيء إلا أن يشهد عند التصرف أنه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة يحل له أخذ ما شرط من الرخ وإن لم يشهد عليه أدب الأوصياء وقدما أنه ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة (قوله) فإنه يصدق فيه أي يمينه إذا لم يكذبه الظاهر حموى ويبرى

أو جعل عبده الآبق أو فداء عبده الجناني أو الاتفاق على محرمه أو على رقيقه الذين ماتوا أو الاتفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع أو أنه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة * الثانية عشر أتجر ويرخ ثم ادعى أنه كان مضارباً والأصل أن كل شيء كان مسلطاً عليه فإنه يصدق فيه وما لا فلا * ينصب القاضي وصياً في سبعة مواضع

عن صاحب الوالولية ط (قوله مبسوطه في الاشباه) اى في كتاب القضاء وقد ذكر المشرح
 منها ثلاثة قال في الاشباه وفيما اذا كان للبيت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئاً واراد
 رده بعيب بعد موته وفيما اذا كان ابو الصغير مسرفاً مبذراً فينصبه للحفاظ وذكر في قسمة
 الوالولية موضعاً آخر ينصب فيه فليراجع اه والذي في الوالولية هو ما لترك ضيعة بين
 صغير وغائبين وحاضرين باع احدهما نصيبه لرجل فطلب القسمة فيجعل القاضى وكيلاً
 عن الغائبين والصغير (قوله منها اذا كان له دين أو عليه) اى ليكون خصماً في الاثبات والدفع
 والقبض (قوله ايرده عليه) افاد ان المراد ان ينصبه وصياً في خصوص الرد لا مطلقاً لان
 الولاية في غيره الاب وسياى ان وصى القاضى يقبل التخصيص (قوله غيبة منقطعة) بان
 كان في بلد لا تصل اليه القوافل كما قدمناه * (تمة) * زاد الحموى وغيره مسائل ايضا * منها لو
 ادعى شخص ديناً والورثة كبار غيب في بلد منقطع عن المتوفى لاتأني ولا تذهب القافلة اليه
 * ومنها لو قل الوارث لا أقضى الدين ولا أبيع التركة بل أسلم التركة الى الدين نصب القاضى من
 يبيع التركة ومنها لو استحق المبيع فأراد المشتري ان يرجع بثمنه وقدمات بائعه ولا وارث له
 ينصب عنه وصى ليرجع المشتري عليه * ومنها لو ظهر المبيع حراً وقدمات بائعه ولم يترك شيئاً
 ولا وارثاً ولا وصياً فينصب القاضى وصياً ليرجع عليه المشتري ويرجع هو على بائع الميث * ومنها
 لو كان المدعى عليه مع كونه أخرس أصم وأعمى ولا ولى له * ومنها لو شرى الوكيل مات فلم يوكله
 الرد بعيب وقيل لوارثه أو وصيه فلم يوكله على رواية أبى الليث وفي رواية ينصب
 القاضى وصياً للرد * ومنها لو مات الوصى فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصى
 أو وصيه فلم يوكله نصب القاضى وصياً * ومنها لو أتى المستقرض بالمال ليدفعه فاخفى المقرض
 فاقاضى ينصب قياً بطالب المستقرض ليقبض المال * ومنها كفى بنفسه على انه ان لم يوافق به
 غداً فدينه على الكفيل فغيب الطالب في الغد ينصب القاضى وكيلاً عنه ويسلم اليه المديون * ومنها
 لو غاب الوصى فادعى رجل على الميت ديناً ينصب القاضى خصماً عن الميت اه ملخصاً والمراد
 بالغبية المنقطعة أقول ويزاد ما مر أول باب الوصى من انه لو أوصى الى صبي أو عبد غيره
 أو كافر أو فاسق بدلهم القاضى بغيرهم وما لو أوصى الى اثنين مات احدهما ولم يوص الى غيره
 فيضم القاضى اليه غيره وما لو عجز الوصى عن الوصاية * ومنها ما قدمناه لو شرى مال ولده
 لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى وكيلاً لولده يأخذ الثمن ثم يرده على الاب * ومنها
 ما لو صدق الوصى مدعى الدين لا يصح بل ينصب غيره ليصل المدعى الى حقه كما قدمناه عن
 الوالولية * ومنها اذا أسلمت زوجة المجنون الكافر ولا أب له ولا أم ينصب عنه القاضى وصياً
 يقضى عليه بالفرقة كما تقدم في نكاح الكافر * ومنها نصب الوصى عن المفقود * ومنها اذا ادعى
 الوصى ديناً على الميت ينصب القاضى وصياً للميت في مقدار الدين الذى يدعيه ولا يخرج
 الاول عن الوصاية وعليه الفتوى كما في الهندية فقد بلغت سبعة وعشرين والتابع ينفي
 الحصر (قوله الا في ثمان) يزداد عليها تسعة نذكرها قريباً وعاشرة هي ان وصى القاضى لوعين
 له أجزر المثل جاز بخلاف وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما قدمناه عن الفقيه وقدمنا الكلام
 عليه (قوله ليس لوصى القاضى الشراء لنفسه) اى من مال اليتيم ولا يبيع مال نفسه منه

مبسوطه في الاشباه منها
 اذا كان له دين أو عليه أو
 لتنفيذ وصيته * وزاد في
 الزواهر موضعين آخرين
 * اشترى الاب من طفله
 شيئاً فوجده معيباً ينصب
 القاضى وصياً ليرده عليه *
 واذا احتسج لاثبات حق
 صغير ابوه غائب غيبة
 منقطعة ينصب والا فلا
 وعزاها لجمع الفتاوى
 * وصى القاضى كوصى
 الميت الا في ثمان * ليس
 لوصى القاضى الشراء
 لنفسه

مطلقا بخلاف وصى الاب فيجوز بشرط منفعة ظاهرة لليتيم كإمر في المثل فلو اشترى هذا الوصى من القاضي اوباع جاز حموى عن البرازية **(قوله)** ولا ان يبيع الخ) للثمة واقتصر على البيع والظاهر ان الشراء مثله ط **(قوله)** ولا ان يقبض الخ) اي ولو نسبته القاضي وصيا ليخاصم عن الصغير من كان في يده عقار للصغير بغير حق ليس له القبض الا باذن مبتدأ من القاضي بعد الايباء ان لم يكن اذن له به وقت اذنه بالخصومة لانه كالوكيل والفتوى على قول زفران الوكيل بالخصومة لا يملك القبض بخلاف وصى الميت فانه يملكه بلا اذن لان الاب جعله خلفا عن نفسه فكان رأيه باقيا بقاء خلفه ولو كان باقيا حقيقة لم يكن للقاضي التصرف في ماله فكذا اذا كان باقيا حكما كما قاله الخصاص وهذا يفيد ان القطع بان وصى الميت لا ينزل بعزل القاضي قال البيهقي وافاد ان القاضي ليس له سؤال وصى الميت عن مقدار التركة ولا التكلم معه في امرها بخلاف وصى القاضي وتامه فيه اه ملخصا من حاشية ابى السعود وما ذكر البيهقي يزداد على الثمان مسائل المذكورة **(قوله)** ولا ان يؤجر الصغير لعمل ما) اي لاي عمل كان وهذا عزاء في الاشياء الى القنية اقول يشكك عليه ما قدمناه انه يملك ايجاره من لا وصاية له اصلا وهو رحمه المحرم الذي هو في حجره تأمل وينبغي ان يستثنى تسليمه في حرفة وفي ادب الاوصياء للوصى ان يؤجر نفس اليتيم وعقاراته وسائر امواله ولو ييسر الغبن واذا لم يكن ابوه حائكا او حجاما لم يكن لمن يعوله ان يسلمه الى الحائك او الحجام لانه يعير بذلك وتامه فيه **(قوله)** ولا ان يجعل وصيا عند عدمه) اي موته قال في الاشياء وصى القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في التهمة اه ثم نقل عن الحانية مانعه الوصى يملك الايباء سواء كان وصى الميت أو وصى القاضي اه ومثله في القنية عن صاحب المحيط ويأتي التوفيق **(قوله)** ولو خصصه القاضي تخصص) لان نصب القاضي اياه قضاء والقضاء قابل للتخصيص ووصى الاب لا يقبله بل يكون وصيا في جميع الاشياء لقيامه مقامه يبرى عن البرازية قلت اولان وصى القاضي كالوكيل كإمر في تخصص بخلاف وصى الاب وفي حيل التارخانية جعل رجلا وصيا في ماله بالكوفة وآخر في ماله بالشام وآخر في ماله بالبصرة فعنده كلهم اوصياء في الجميع ولا تقبل الوصاية بالتخصيص بنوع او مكان او زمان بل تتم وعلى قول ابى يوسف كل وصى فيما اوصى اليه وقول محمد مضطرب والحيلة ان يقول فيما بالى بالكوفة خاصة دون ماسواها ونظريها الامام الحلواني بان تخصيصه كالحجر اذا ورد على الاذن العام فانه لو اذن لعبده في التجارة اذا غاب ثم حصر عليه في البعض لا يصح وبأنهم ترددوا فيما اذا جعله وصيا في ماله على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه واكثرهم على انه لا يصح ففي هذه الحيلة نوع شبهة اه ملخصا ويؤيد نظر الحلواني ما في الحانية قال اوصيت الى فلان بقاضي ديني ولم اوص اليه غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل منهما وصى في الانواع كأنه اوصى اليهما اه ويؤيده ايضا اطلاق قولهم وصى الميت لا يقبل التخصص ومفاده انه لا يتخصص وان تعدد لكن في الحانية ايضا عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على ابنته او احدهما في ماله الحاضر والآخرة في ماله الغائب فان شرط ان لا يكون كل وصيا فيما اوصى به الى الآخر فكما شرط عند الكل والافعل الاختلاف والفتوى على قول ابى حنيفة اه

ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان يؤجر الصغير لعمل ما ولا ان يجعل وصيا عند عدمه ولو خصصه القاضي تخصص

ولعل ما في الحانية اولامني على قول الحلواني فتأمل اقول ومما يجب التنبيه له انه اذا وصى الى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا عاما على اولاده وتركته وان وصى في ذلك الى غيره على قول ابي حنيفة المفتي به فلا ينفذ تصرف احدها بانفراده والناس عنها في زماننا غافلون وهي واقعة الفتوى وقد نص عليها في الحانية فقال ولو وصى الى رجل بدين والى آخر ان يعتق عبده او ينفذ وصيته فهما وصيان في كل شيء عنده وقال كل واحد وصى على ما سمي لا يدخل الآخر معه اهـ **(قوله)** ولو نهاه الخ هذه راجعة الى قبول التخصيص وعدمه أشباه **(قوله)** وله عزله الخ هذه المسئلة الثامنة وقدم الشارح اول باب الوصى تقييده بما اذا رأى القاضى المصلحة فراجع **(قوله)** وصى وصى القاضى الخ اى اذا وصى وصى القاضى عند موته الى آخر صرح وصار الثاني كالاول لو وصاية الاول عامة **(قوله)** وبه يحصل التوفيق بان يحمل قوله المار ولان يحمل وصيا عند عدمه على ما اذا كانت الوصاية خاصة وكذا يحمل ما قدمناه عن الحانية والقنية على ما اذا كانت عامة فلا تنافي عباراتهم فافهم **(قوله)** بان أجر الخ ليس هذامن كلام الفتاوى الصغرى وصوره الزيلعى في كتاب الغصب بأن اعار من اجنبي وقال في الاشياء والمنصوص عليه انه اذا أجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجميع اهـ وايضا اذا جازت الاعارة فالاجارة اولى ومثلها ما اذا وصى بسكنى داره وخدمة عبده فان الذى يعتبر من الثلث هو رقة الدار والعبد دون السكنى والخدمة كما مر في محله فليس المراد الحصر **(قوله)** لانها تبطل بموته الخ كذا ذكره في شرح الوهبانية والاشياء جوابا عن قول الطرسوسى ان هذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجرى مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث اهـ اقول والذي يظهر لى ان الاولى الاقتصار على الجواب الثانى وهو ان المسئلة روايتين لان المنفعة في الوصية بالسكنى والخدمة لا تعتبر من الثلث مع انها باقية بعد الموت فيه ايهام أن بطلان الاجارة سبب لا اعتبار الوصية من الكل وليس كذلك كما علمت تأمل **(قوله)** فلا ضرر على الورثة اى فيما بعد الموت لان الاجارة لما بطلت صارت المنافع ملكهم **(قوله)** وفي حياته لا ملك لهم اى فاستوفاه المستأجر قبل الموت لا ضرر عليهم فيه ايضا به سقط ماورد عليه انه لو أجر ما اجرتة مائة مثلا باربعين وطال مرضه حتى استوفى المستأجر المنفعة في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان اضرارا بالورثة اهـ فافهم وفي شرح البيرى عن مزارعة المحيط حق الغرماء والورثة يتعلق بما تجرى فيه الارث وهو الاعيان ولا يتعلق بما لا يجرى فيه الارث كالمنافع وما ليس بمال لان الارث يجرى فيما يبقى زمانين لينتقل بالموت اليهم من جهة الميث والمنافع لا تبقى زمانين اهـ واعترض البيرى هذا الحصر بانه في حين المنع لأن العفو عن القصاص بالنفس ليس بمال ولهذا صح عفو المريض عنه من جميع المال اهـ وأقره ابو السعود اقول وهذا عجيب فان ذلك مؤيد للحصر لا مانع له فتدبر **(قوله)** لكن في العمادية انها من الثلث ومثله في التنف كما قدمناه في باب العتق في المرض عن القهستانى وقدمنا هناك عن الوهبانية اجزم الاول **(قوله)** اوضيعة عطف خاص على عام **(قوله)** يؤجل اى يؤجله الحاكم كما في أدب الاوصياء وانظر هل يطالب بكفيل اذا خشى الهرب أو يفسخ حالا اذا لم يتقد النهن حرره نقلا **(قوله)** وقد قبض الظاهر انه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ

ولو نهاه عن بعض
التصرفات صح نهييه وله
عزله ولو عدلا بخلاف
وصى الميث في ذلك كله
وفي الحزاة وصى وصى
القاضى كوصيه لو الوصية
عامة انتهى وبه يحصل
التوفيق وفي الفتاوى
الصغرى تبرعه في مرضه
انما ينفذ من الثلث عند
عدم الاجارة الا في تبرعه
في المنافع فينفذ من الكل
بان أجر بأقل من أجر
المثل لانها تبطل بموته
فلا اضرار على الورثة
وفي حياته لا ملك لهم
لكن في العمادية انها من
الثلث فلعله روايتان * باع
مال اليتيم اوضيعة المشتري
مفلس يؤجل ثلاثة ايام
فان نقد والا ففسخ فان
أنكر الشراء وقد قبض
يرفع الوصى الامر للحاكم

العقد ط (قوله فيقول) أي الحاكم بعد أن حلفه خاف قال نجم الدين الخاسي ويجوز مثل هذا الفسخ وإن كان تعليقاً بالمخاطرة وإنما يحتاج إلى فسخ الحاكم لأن الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد انكار المشتري البيع يكون فسخاً في حكم الإقالة فيلزم الوصي كالتوقيلا حقيقة أما إذا فسخه الحاكم لا يلزم المبيع عليه بل يرجع إلى ملك الميت لكمال ولاية القاضي وشمولها ومثله في الخانية أدب الأوصياء * (تنبيه) * لو استباع مال اليتيم الأملأ بالآلاف والأفلس بالآلاف والخمسائة يبعه الوصي من الأملأ ولا يلتفت إلى زيادة الأفلس حذراً من التلف كما في الخانية وغيرها أدب الأوصياء (قوله لم يجز إلا عند الحاكم) ذكر ذلك في البرازية في منصوب القاضي كما قدمناه عنها في أول باب الوصي وأما وصي الميت فقد مر في المتن أنه لا يصح رده بعد قبوله بغية الميت ثلاثاً يصير مغروراً من جهته وفي البرازية عن الإيضاح أراد عزل نفسه لم يجز إلا عند الحاكم لأنه التزم القيام فلا يملك إخراجة إلا بحضوره الموصي أو من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف في مال اليتيم وإذا حضر عند الحاكم فينظر في حاله إن ماؤوا قادر على التصرف لا يخرج به لأنه التزم القيام ولا ضرر للموصي في إبقائه وإن عرف عجزه وكثرة إشغاله أخرجه للضرر في إبقائه ولعدم حصول الغرض منه لقلة اهتمامه بأمواره بعد طلب العزل اه وفي الأشباه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان أح وقد من ذلك فراجع (قوله تسمع) قال في الخانية بعده وكذا الوأقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل ديناً والده تسمع دعواه اه قال في الشرنبلالية لعدم ما يمنع منها إذ ليس فيه إبراء لمعلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو إقرار مجرد لم يستلزم إبراء فليس مانعاً من دعواه وقد اشتبه على صاحب الأشباه فظن أنه من قبيل البراء العامة وأنه مستثنى من منعها الدعوى اه ملخصاً أقول هذا لا يظهر على ما في أدب الأوصياء عن المتقي وغيره من زيادة قوله ولم يبق عند الوصي لا قليل ولا كثير الاستوفاء أح فهو إقرار لمعين والإقرار حجة على المقر تأمل وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل الصاح وقال الشارح هناك ولاتناقض لحمل قوله لم يبق على حق أي مما قبضته على أن الإبراء عن الأعيان باطل اه وتام الكلام هناك (قوله له للوصي الأكل أح) قدمنا عن الخانية أنه استحسان إذا كان محتاجاً بقدر ماسعى قال في أدب الأوصياء والقياس أن لا يأكل لعموم قوله تعالى أن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً قال الفقيه وأمل قوله تعالى ومن كان فقيراً نسخ بهذه الآية قلت فكأنه يميل إلى اختيار الثاني وهو قول الإمام قال في القنية قال أبوذر وهو الصحيح لأنه شرع في الوصاية متبرعاً فلا يوجب ضماناً اه قال الأسبجاني في شرحه إلا إذا كان له أجر معلوم فيأكل بقدره (قوله له أن ينفق أح) كذا في مختارات النوازل وفي الخلاصة وغيرها أن كان صالحاً لذلك جاز وصار الوصي مأجوراً والأفعلية أن يتكلف في تعليم قدر ما يقرأ في صلاته اه فلم يقيد بالقراءة الواجبة تأمل وفي القنية ولا يضمن ما انفق في المصاهرات بين اليتيم واليتيمة وغيرها في خلع الخاطب أو الخطيبة وفي الضيافات المعتادة والهدايا المعهودة وفي الأعياد وإن كان له منه بد وفي اتخاذ ضيافة لحنته للأقارب والجيران ما لم يسرف فيه وكذا المؤدبه ومن عنده من الصبيان وكذا العيدين وقال بعضهم يضمن في ضيافة المؤدب والعيدين اه ملخصاً وفي المغرب وعن أبي زيد الأدب اسم

فيقول أن كان بينكم مبيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم أراد عزل نفسه لم يجز إلا عند الحاكم * دفع لليتيم ماله بعد بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له من تركته والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئاً في يد الوصي أنه من تركته أبي وبرهن تسمع * للوصي الأكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف * له أن ينفق في تعليم القرآن والأدب أن تأهل لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلاة مجتبي وفيه

يقع على كل رياضة محدودة يخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل اه (قوله جعل الوصى مشرفا الخ) قدما الكلام عليه (قوله للاب اعارة طفله الخ) في شرح الطحاوي للاستيعجابي للوصي والاب اعارة مال اليتيم قال عماد الدين في فصوله وهذا مما يحفظ جدا وفي التجنيس عن النوازل ليس للاب ذلك لانه ليس من توابع التجارة في ماله وفي الذخيرة له اعارة طفله اما اعارة ماله فكذلك عند البعض استحسانا لا عند العامة وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط له اعارة الولد اذا كان لخدمة الاستاذ لتعلم الحرفة ولغير ذلك لا يجوز اه أدب الاوصياء (قوله يملك الاب لالجد الخ) اقول عبارة المجتبي مات عن اولاد صغار وأب ولاوصي له يملك الاب ما يملك وصيه فينفذ وصاياه ويبيع المروض والعقار لقضاء دينه وليس للجد ذلك الخ هكذا رأيت في نسختي فتأمل وأشار بقوله وليس للجد ذلك الى ما قدمناه قبيل الفصل عن الحائنة من ان وصي الميت يملك بيع التركة لقضاء دين الميت بخلاف الجد ولوقال الشارح يملك الاب مالا يملكه الوصى لكان كلاما ظاهر المعنى ويكون ما بعده من المسائل تفريعا عليه فانها ما خالف الاب فيها الوصى وقد ذكر من ذلك في آخر فرائض الاشياء احدى عشرة مسألة وزاد عليها في حاشية الحموي وغيره سبع عشرة أخرى فراجع ذلك والمراد بالاب في هذه المسائل ابو الصغير لا ابو الميت (قوله بخلاف الوصى) فانه لا يجوز قسمته مالا مشتركاً بينه وبين الصغير الا اذا كان للصغير فيه نفع ظاهر عند الامام وقال محمد لا يجوز مطلقا ذخيرة والاصل في ذلك البيع لما في القسمة من معنى المبادلة والافراز فكل من يملك من الاوصياء بيع شيء من التركة يملك قسمته ومن لا فلا والوصي لا يملك بيع مال احد الصغيرين من الآخر فلا يملك قسمة ذلك لانه يكون قاضيا ومتقاضيا فلا يجوز وكذا احد الوصيين لا يملك البيع من الآخر فلا يملك القسمة بخلاف الاب فله ان يقاسم مال اولاده والحيلة للوصي ان يبيع حصة احد الصغيرين فيقاسم مع المشتري ثم يشتري منه ما باعه بالثمن ولو في الورثة كبار فدفع لهم حصتهم وأفرز مالا لصغار جملة بلامتنيز جاز لان القسمة ما جرت بين الصغار بل بين الكبار والصغار وكذا لو قاسم الوصى مع الموصى له بالثلث وأمسك الثلث للصغار وتماثل ذلك في فصل القسمة من أدب الاوصياء ولكن قوله وكذا احد الوصيين الخ قال ط فيه ان تصرف الوصى بالبيع والشراء للاجني يجوز بالقيمة وبالغبن اليسير وكل من اليتيمين اجني من الآخر اه وقدما نحوه (قوله ولو باع الاب أو لجد الخ) تقدمت هذه المسئلة عن ابن الكمال قبيل قوله ولا تجزى ماله ثم ان بيع الجد انما يجوز لنحو النفقة والدين على الصغار لالدين الذي على الميت أو لتفويض وصاياه كما تقدم فلا تغفل (قوله اذا لم يكن فاسد الرأي) الظاهر انهم لم يفصلوا هذا التفصيل في الوصى لان الميت أو ائماضي لا يختار للوصاية الا من كان مصلحا يحسن تدبير أمر اليتيم ط اقول قد صرحوا بان الوصى حكمه حكم الاب المفسد وحيث فلا حاجة الى التفصيل فيه فانهم (قوله لا يجوز) اي الا اذا باعه بضعف القيمة كما قدمناه (قوله وفي المنقول روايتان) قدما ان الفتوى على عدم الجواز (قوله ولو اشترى لطفله الخ) قدما اول الفصل الكلام على ذلك مستوفى (قوله او جوبهما) اي الثوب والطعام والمراد النفقة والكسوة والاولى افراد الضمير للعطف بأو (قوله وبمثله) اي في انه يرجع بقيمة الدار أو العبدان اشهد والاولى حذف الباء (قوله لا يرجع) لعدم وجوبه

جعل الوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف وفيه للاب اعارة طفله انفاقا لاماله على الاكثر وفيه يملك الاب لالجد عند عدم الوصى ما يملكه الوصى * يملك الاب لالجد قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى * يملك الاب والجد بيع مال أحد طفليه للآخر بخلاف الوصى ولو باع الاب والجد مال الصغير من الاجني بمنزل قيمته جاز اذا لم يكن فاسد الرأي ولو فاسده فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا أو طعاما واشهد انه يرجع به عليه يرجع لوله مال والا لو جوبهما عليه حيثئذ وبمثله لو اشترى له دارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أو لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف

(قوله وهو حسن الخ) قاله صاحب المجتبى والله تعالى اعلم

كتاب الحثي

وهو حسن يجب حفظه
انتهى

كتاب الحثي

ما ذكر من غلب وجوده
ذكر نادرا وجوده (وهو ذو
فرج وذكر أو من عرى
عن الاثنين جميعا فان بال
من الذكر فغلام وان بال
من الفرج فأنثى وان بال
منهما فالحكم للاسبق وان
استويا فمشكل ولا تعتبر
الكثرة) خلافا لهما هذا
قبل البلوغ (فان بلغ
وخرجت لحيته او وصل
الى امرأة أو احتمل) كما
يحتلم الرجل (فرجل وان
ظهر له ندى او ابن أو حاض
أو حبل أو أمكن وطؤه
فامرأة وان لم تظهر له
علامة أصلا أو تعارضت
العلامات فمشكل) لعدم
المرجح وعن الحسن انه
تعد أضلاعه فان ضلع
الرجل

هو فعلى من الحثى أى بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر يقال خثت الشيء فتخثت أى
عطفته فأنعطف ومنه سمي الخث وجمع الحثي الحثاني بالفتح كحلي وحبالى اه شرح
السراجية للسيد * واعلم ان الله تعالى خالق بنى آدم ذكورا واناثا كما قال وبث منهما رجالا
كثيرا ونساء وقال يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور وقد بين حكم كل واحد
منهما ولم يبين حكم من هو ذكر وانثى فدل على انه لا يجتمع الوصفان في شخص واحد وكيف
وبينهما مضادة اه كفاية (قوله وهو ذو فرج) أراد به هنا قبل المرأة والا فالفرج يطلق على
قبل المرأة والرجل باتفاق اهل اللغة مغرب (قوله او من عرى الخ) بكسر الراء بمعنى خلا
قال الاثنان وهذا بلغ وجهي الاشتباه ولهذا بدأ بمحمد به اه أقول وقوله ذو فرج وذكر
تفسير الحثي لغة واما هذا فقد صرح الزيلعي وغيره بأنه ملحق بالحثي ويدل عليه قول محمد
هو عندنا والحثي المشكل في امره سواء فقد سوى بينهما في الحكم لافى الدلالة وكونه ابلغ
في الاشتباه لا يدل على تسميته خثى لغة ولذا قال القهستاني وان لم يكن له شئ منهما وخرج
بوله من سرته ليس بخثي ولذا قال ابو حنيفة وأبو يوسف لا ندرى اسمه كفى الاختيار و ل محمد
انه في حكم الحثي اه فقههم (قوله فان بال الخ) أى اذا وقع الاشتباه بالحكم للمبال لان منفعة
الآلة عند انفصال الولد من الام خروج البول فهو المنفعة الاصلية للآلة وما سواه من المنافع
يحدث بعدها وهذا حكم جاهلى وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم وتامه في المطولات (قوله
فالحكم للاسبق) لانه دليل على انه هو العضو الاصلى ولانه كما خرج البول حكم بموجبه لانه
علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الآلة الاخرى زيلعي (قوله وان استويا)
بأن خرج منهما معا (قوله فمشكل) لم يقل مشكلة لانه لم يتعين احد الامرين فجاء على
الاصل وهو التذكير اولانه لما احتمل الذكورة والانوثة غاب التذكير فأفاده الاثنان (قوله
ولا تعتبر الكثرة) لانها ليست بدليل على القوة لان ذلك لاتساع المخرج وضيقه لانه هو
العضو الاصلى ولان نفس الخروج دليل بنفسه فالكثير من جنسه لا يقع به الترجيح عند المعارضة
كالشاهدين والاربعة وقد استقبح ابو حنيفة ذلك فقال وهل رأيت قضييا يكيل البول بالاواقى
زيلعي (قوله كما يحتلم الرجل) بأن خرج منه من الذكورة (قوله اولين) أى في نديه كاهن
النساء والا فالرجل قد يخرج من نديه لبن وفي الجوهرة فان قيل ظهور الثديين علامة مستقلة
فلا حاجة الى ذكر اللبن قيل لان اللبن قد ينزل ولا ندى او يظهر له ندى لا يتميز من ندى الرجل
فاذا نزل اللبن وقع التميز اه ط عن الحموى (قوله او حبل) بأن أخذ المني بقطنة وادخله
فرجه فحبل ط عن سرى الدين (قوله أو أمكن وطؤه) بأن اطلع عليه النساء فذكرن
ذلك أفاده ط وبعبارة غيره اوجومع كما يجامع النساء (قوله او تعارضت العلامات) كما اذا
نهذه نديه ونبتت لحيته معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى
بفرجه قهستاني (قوله وعن الحسن) أى البصرى قال في المعراج وحكى عن على والحسن

انهما قالوا تعد اضلاعه فان اضلاع المرأة اكبر من اضلاع الرجل وقال جابر بن زيد يوقف الى جانب حائط فنبال عليه فهو رجل وان تسلسل على فخذه فهو امرأة وليس كلا القولين بصحيح اهـ **(قوله يزيد)** صوابه ينقص كاعلمت وارجع الى حاشية المحوى على الاشياء **(قوله)** وحينئذ اي حين اذا شكك **(قوله قات الح)** اقول وبالله التوفيق ان الاخذ في امره بالا حوط ليس على سبيل الوجوب دائما بل قد يكون مستحبا في كثير من المسائل منها ما ذكره الشارح لان اشكاله اورد شبهة وهي لا ترفع الثابت بيقين لان عدم الجنابة وعدم التحريم كانا ثابتين يقينا فلا يرتفعان بشبهة أنوثته فيستحب الاحتياط بخلاف تورثه ونحوه مما سيأتي اذ ليس فيه رفع الثابت يقينا فلذا وجب الاحتياط فيه ويدل على ما قلنا ما في غاية البيان عن شرح الكافي للسرخسي اذا وقف في صف النساء فأحب الى ان يعيد الصلاة كذا قال محمد في الاصل وذلك لان المستط وهو الاداء معلوم والمفسد وهو المحاذاة موهوم ولتوهم احب اعادة الصلاة وان قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد من عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بمحاذاته على طريق الاستحباب لتوهم المحاذاة اهـ ملخصا ثم لا يخفى عليك ان الكلام في الحثي الذي تعارضت فيه الالامات فلا يرد ان امكان الابلج فيه اظهر ابن له علامة أنوثته فيجب الفسل ويثبت التحريم لان ذلك علامة الانوثة عند الافراد وعدم التعارض وليس الكلام فيه فافهم **(قوله فيقف بين صف الرجال والنساء)** اذ لو وقف مع الرجال احتمل انه اتى اومع النساء احتمل انه رجل وقدمنا حكمه **(قوله)** واذا بلغ حد الشهوة اي اذا كان مرافقا والا فللرجل ان يحثته فمستأنى عن الكرماني اقول تقدم في شروط الصلاة عن السراج انه لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته فقبل ودبر ثم تنغلظ الى عشر سنين ثم كبالع اهـ تأمل **(قوله)** لتكون امته فيجوز نظرها اليه ان كان ذكره وقوله او مثله اي ان كان اتى فيكون نظر الجنس الى الجنس وهو جائز حالة العذر كنظر القابلة وقت الولادة او لقرحة في الفرج ونحو ذلك **(قوله احتياط)** اذ في كل احتمال نظر الجنس الى خلاف الجنس وهو اغلظ فلا يجوز الاضرورة **(قوله فمن بيت المال)** هذا اذا كان ابوه معسرا والافن ماله فمستأنى عن الذخيرة **(قوله ثم تباع)** اي ويرد ثمنها الى بيت المال **(قوله او يزوج الح)** هذا قول الحلواني قال في الكفاية وذكر شيخ الاسلام انه لا يفيد لان النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج اقول وقد يجاب بأن كونه موقوفا انما هو من حيث الظاهر والا فالتكاح في نفس الامر اما صحيح ان كان ذكره فيحل النظر واما باطل ان كان اتى فيكون فيه نظر الجنس الى الجنس فهو مفيد على كل حال بناء على ما في نفس الامر تدبر **(قوله)** ثم يطلقها اي اذا كان بالغا **(قوله)** ويكره له لبس الحرير والحلي لانه حرام على الرجال دون النساء وحاله لم يتبين بعد فيؤخذ بالاحتياط فان الاجتناب عن الحرام فرض والاقدام على المباح مباح فيكره حذرا عن الوقوع في الحرام غناية **(قوله)** ثبتت حرمة المصاهرة اي فلا يحل للمقبل بشهوة ان يتزوج أمه قال السامحاني وكذا لو قبلته امرأة لا تتزوج أباه حتى يتضح الحال بظهوره مثل المقبل اهـ قلت وكأن وجهه ان الاصل في الفروج التحريم واحتمال انه مثل المقبل لا يرفع هذا الاصل الثابت فلا ينافي ما حرره سابقا تأمل **(قوله)** ولا يسافر بغير محرم

يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي وحينئذ **(فيؤخذ في أمره بما هو)** الاحوط في كل الاحكام قالت لكن قد منأ انه لا يجب الفسل بالابلج فيه وانه لا يتعلق التحريم بلبسه فتنبه **(فيقف بين صف الرجال والنساء و)** اذا بلغ حد الشهوة **(تتباع له)** أمه تختنه من ماله لتكون امته أو مثله **(ويكره ان)** يختنه رجل أو امرأة **(احتياط ولا ضرورة لان)** الحثان عندنا سنة **(وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تباع)** او يزوج امرأة ختانه لتختنه لانه ان كان ذكرا صح النكاح وان اتى فنظر الجنس اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلاها احتياط **(ويكره له لبس الحرير والحلي ولا يخلو به غير محرم)** وان قبله رجل ثبتت حرمة المصاهرة **(ولا يسافر بغير محرم)** لاحتمال انه امرأة **(وان قال أنا رجل أو امرأة لا عبرة به)** في الصحيح لانه دعوى بلا دليل **(وقيل يعتبر)** لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى

اي من الرجال ويكره مع امرأة ولو محرما لجواز كونه اثنى فيكون سفر امرأتين بلا محرم
لهما وذلك حرام اتقاني **(قوله)** بعد تقرر اشكاله اي تقرر عندنا بعلمنا به كالمؤثرين له ندين
ولجبة قات وبه يحصل التوفيق اي فلا خلاف في المسئلة والظاهر ان الذي اوهم المصنف
انهما قولان كلام الزيايحي حيث قال وان قال الحنثي انا رجل او امرأة لم يقبل قوله ان كان
مشكلا لانه دعوى بلا دليل وفي النهاية عن الذخيرة ان قال الحنثي المشكل انا ذكر او اثنى
فالقول له لانه امين في حق نفسه والقول للامين مالم يعرف خلاف ماقال والاوّل ذكره في
الهداية اه كلام الزيايحي ملخصا اقول ولا منافاة بينهما لان مراد الذخيرة بالحنثي المشكل
الذي لم يظهر لنا اشكاله بدليل قوله مالم يعرف خلاف ماقال ويدل عليه ايضا آخر عبارة
الذخيرة المذكورة في النهاية ونصه ولما لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلاف ماقال فصدق
فيما قل ومتى عرف كونه مشكلا فقد عرف خلاف ماقال وعرف انه مجازف في مقالته لانه
لا يعرف من نفسه اذا كان مشكلا الاما نعرفه نحن اه وهذا اسقطه الزيايحي فاهم أن ما في
الذخيرة خلاف ما في الهداية وتبعه المصنف فجعلهما قولين مع انه في الكفاية شرح كلام
الهداية بكلام الذخيرة **(قوله)** الا ان يحمل على هذا اي على انه اراد قبل تقرر اشكاله ويؤيده
ان السيد قدس سره لم يذكر المشكل وقيد بالامور الباطنة التي لا تقرر لنا اشكاله فانه قال
وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا لا يعلمه غيره ثم قال واذا اخبر الحنثي بحض او منى
او ميل الى الرجال او النساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك الا ان يظهر كذبه يقينا مثل
ان يخبر بأنه رجل ثم يلدفانه يترك العمل بقوله السابق اه **(قوله)** ويتيمم اي بخرقه ان يتيممه
اجنبي وبغيرها ان يتيممه ذورحم محرم منه ويعرض الاجنبي وجهه عن ذراعيه لجواز كونه
امرأة ولا يشتري جارية للفعل كما كان يفعل للختان لانه بعد الموت لا يقبل المالكية فالشراء
غير مفيد عناية وكذا لو كانت له امة فان ملكه وان بقي بعد موته الا ان الامة لا تغسل سيدها
بخلاف الزوجة وبه اندفع ما ورد ابن الكمال من بقاء ملكه كاحرارها في الدر المنثور **(قوله)** ولا
يخضر اي لا يغسل رجلا ولا امرأة نهاية ومعراج والتقيد بالمراحم لكونه بعد البلوغ
لا يبقى مشكلا غالبا **(قوله)** ذكر او اثنى اي ذكر او اثنى اثنى اثنى وفي بعض النسخ ذكر
بالجر **(قوله)** وندب تسجية قبره اي تغطيته لانه ان كان اثنى اقيم واجب وان كان ذكر
لا تنصير التسجية زيليل ولعله اراد بالواجب ستر عورة الاثنى والا فتسجية مستحبة لا واجبة
منح **(قوله)** ثم هو اي الحنثي فيؤخر عن الرجل لاحتمال انه امرأة ولو دفن مع رجل في قبر
واحد لعذر جعل خلف الرجل ويجعل بينهما حاجز من صعيد ولو مع امرأة قدم عليها لاحتمال
انه رجل ويكفن في خمسة ابواب كالمرأة وتماه في المنح **(قوله)** في احكامه اي في بحث احكام
الحنثي وذكرها في المنح ايضا **(قوله)** يعني اسوأ الحالين انما حول العبارة ليشمل كونه محروما
على تقدير اه ح قال في المنح اعلم ان عند أبي حنيفة اقل النصيبين ان ينظر الى نصيبه ان
كان ذكر او الى نصيبه ان كان اثنى فأيهما اقل يعطاه وان كان محروما على احد التقديرين
فلا شيء له **(قوله)** وقال انصف النصيبين اي نصف مجموع حظ الذكر والاثنى ثم اعلم ان هذا قول
الشعبي ولما كان من اشياخ أبي حنيفة وله في هذا الباب قول مبهم اختلف ابو يوسف ومحمد في

بعد تقرر اشكاله لا يقبل
وقيل يقبل قلت وبه
يحصل التوفيق ويضعف
مانقله القهستاني عن شرح
الفرائض للسيد وغيره
الا أن يحمل على هذا
فتنه (ولو مات قبل ظهور
حاله لم يغسل ويتيمم بالصعيد)
لتعذر الغسل (ولا يخضر)
حال كونه مراهما (غسل)
ميت ذكر او اثنى وندب
تسجية قبره ويوضع الرجل
بقرب الاماء ثم هو ثم المرأة
اذا صلى عليهم رعاية لحق
الترتيب وتماه فروعه في
احكامه من الاشياء بل
عند تأليف مجلد منيف
(وله) في الميراث (اقل
النصيبين) يعني أسوأ
الحالين به يفتى كما سنحققه
وقال انصف النصيبين (فلو
مات ابوه وترك معه
ابنا) واحدا (له سهمان
وللحنثي سهم)

وعند أبي يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند أبي حنيفة له سهم من ثلاثة (لأنه الأقل) وهو متيقن به فيقتصر عليه لأن المال ٦٣٩ لا يجب بالشك حتى لو كان الأقل تقديره ذكر أقدر ابن كروج وأم

وشقيقة هي خنتى مشكل فله السدس على أنه عصة لأنه الأقل ولو قدر اثني كان له النصف وعالت إلى ثمانية ولو كان محروما على أحد التقديرين فلا شيء له كروج وأم وولديها وشقيق خنتى فلا شيء له لأنه عصة ولو قدر اثني كان له النصف وعالت إلى تسعة ولومات عن عمه وولده أخيه خنتى قدر اثني وكان المال للعم والله تعالى أعلم

مسائل شتى

جمع شتيت بمعنى متفرقة وهو من دأب المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره فيه قلت وقد ألحقت غالبها بمجالها والله الحمد (عرق مدمن الحمر خارج نجس) هذه مقدمة صفري في تسليمها كلام قد وعدتكم به في أوائل نواقض الوضوء (وكل خارج نجس ينقض الوضوء) هذه مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا (فينتج) أن (عرق مدمن الحمر ينقض الوضوء) لكنه يحتاج لاثبات الصفري وحاصله ما في الذخائر الأشرفية لابن

تخريج فليس هو قولاهما لأن الذي في السراجية أن قول أبي حنيفة هو قول أصحابه وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى وذكر في النهاية والكفاية أن الذي في عامة الروايات أن محمد مع الإمام وكذا أبو يوسف في قوله الأول ثم رجع إلى ما فسر به كلام الشعبي (قوله) وعند أبي يوسف (الح) قال الزياي واختاف أبو يوسف ومحمد في تخريج قول الشعبي فقال أبو يوسف الميراث بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة وللخنتى ثلاثة اعتبر نصيب كل واحد منهما حالة انفراجه فان الذكر لو كان وحده كان له كل المال والخنتى لو كان وحده ان كان ذكرا فكذلك والافنصف المال يأخذ نصف النصفين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة أرباع المال وللابن أي الواضح كل المال فيجعل كل ربع سهمًا فبلغ سبعة أسهم للابن أربعة وللخنتى ثلاثة لأن الابن يستحق الكل عند الأفراد والخنتى ثلاثة الأرباع فيضرب كل منهما بجميع حقه بطريق العول والمضاربة وقال محمد بينهما على اثني عشر سهمًا سبعة للابن وخمسة للخنتى اعتبر نصيب كل واحد منهما حالة الاجتماع فلو كان الخنتى ذكرا فالمال بينهما نصفين ولو أنثى كان اثلاثا فالقسمة على الذكورة من اثنين وعلى الأنوثة من ثلاثة فيضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة للخنتى على أنه أنثى سهمان وعلى أنه ذكر ثلاثة فله نصفهما ونصف الثلاثة كسر فتضرب الستة في اثنين تبلغ اثني عشر فالخنتى ستة على أنه ذكر وأربعة على أنه أنثى فله نصفهما خمسة أه ملخصا وتماه فيه وأشار في الهداية إلى اختيار قول محمد للاتفاق على تقليل نصيب الخنتى وما ذهب إليه محمد أقل مما ذهب إليه أبو يوسف بسهم من أربعة وثمانين سهمًا وطريق معرفته أن تضرب السبعة في اثني عشر تبلغ أربعة وثمانين وحصة الخنتى من السبعة ثلاثة فاضربها في اثني عشر تكون ستة وثلاثين وحصته من الاثني عشر خمسة فاضربها في السبعة تكون خمسة وثلاثين فظهر أن التفاوت بسهم من أربعة وثمانين كما في العناية وغيرها (قوله) وولديها أي أخوين لام (قوله) ولومات عن عمه (الح) أي لومات رجل عن عمه وعن ابن أخيه حال كون ابن الأخ خنتى فالضمير في عمه للرجل الميت وهذا مثال لحرمانه على تقدير الأنوثة وما قبله على تقدير الذكورة (قوله) وكان المال للعم لأن بنت الأخ لا ترث ولو قدر ذكرًا كان المال كله له دون العم لأن ابن الأخ مقدم على العم ط والله تعالى أعلم

مسائل شتى

(قوله جمع شتيت الح) فهو فعيل بمعنى فاعل حمل على فعيل بمعنى مفعول كمرض ومرضى ولذا جمع على فعلى قهستاني (قوله ما لا يذكر) الأولى ما لم كما عبر غيره (قوله فينتج) أي من الشكل الأول بعد تسليم الصفري (قوله بل أولى) لأن تأثير المانع في التصرف فوق تأثير غيره منح فإذا كان عرق الجلالة التي غذيت بالنجاسة الجامة نجسا فعرق مدمن الحمر المانع أولى (قوله) وما سمع من السحابة وهي القبح كما في القاموس (قوله) قال ابن العزيم بمحملة فعجبة وهو من شراح الهداية (قوله فينتج) أي حين إذا كان عرقه نجسا ينقض لقاعدة كل

الشحنة معزيا للمجتبي عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مدمن الحمر نجس بل أولى ثم قال وما سمع من كان عرقه كعرق الكلب والحزير قال ابن العزيم فينتج نظير الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهره قال المصنف وأظهره عولنا عليه

قلت قال شيخنا الرملي حفظه الله تعالى كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا دعاية اما الاولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد ممن يعتمد عليه وأما الثانية فلم يعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدى اذا غذى بلبن الحنظل فقد عللوا حل اكله بصيرورته مستهدكا لا يبق له أثر فكذلك نقول في عرق مدمن الخمر ويكفي في ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح (خبر وجد في خلاله خرفه فأرة فان كان) الخمر (صبارمى به وأكل الخبز ولا يفسد) خرفه الفأرة (الدهن والماء والحنطة) للضرورة (الا اذا ظهر طعمه أولونه) في الدهن ونحوه لفحشه وامكان التحرز عنه حينئذ خانية (في السنن الرواتب لا يصلى ولا يستفتح) تقدم في باب الوتر (الدعوة المستجابة في الجمعة عندنا وقت العصر) على قول عامة مشايخنا اشداء وقد مناه في الجمعة عن التتار خانية (الخروج من الصلاة لا يتوقف

خارج نجس بنقض الوضوء ط (قوله وهو مع غرابته) اى تفرد ابن العز باستنباطه (قوله) لا يشهد له رواية) اى دليل منقول ولا دعاية اى دليل معقول (قوله ويشهد لبطلانها) حاصله استدلال بالقياس على مسألة الجدى بجامع الاستهلاك ولذا فرع عليه بقوله فكذلك نقول الخ ولا يخفى ان القياس دليل معقول فافهم (قوله بصيرورته مستهدكا) يعنى بخلاف الجلالة فان ما تناوله لكونه جامدا لا يصير مستهدكا بل يحيل لهما الى نتن وفساد تأمل اه ح (قوله) ويكفي في ضعفه غرابته الخ) قال الرملي ايضا في حاشية المنح وتقدم في كتاب الاشربة عن المحقق ابن وهبان انه لا تعويل ولا انتفات الى كل ما قاله صاحب الفقيه مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره ولم ينقل عن احد من علمائنا المتقدمين والمتأخرين ان عرق مدمن الخمر ناقض للوضوء سوى ما بحثه ابن العز وقد يفرق بأن مدمن الخمر يخلط والجلالة لا تخلط حتى لو كانت تخلط لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها وغاية ما فيه انه يقع الشك في تولد العرق منه أو من غيره ولا نقض بالشك على انا ما أثبتنا النقض بالخارج المحقق النجاسة من غير السيلين الا بعد علاج قوى ومنازعة كلية بيننا وبين الشافعية فكيف يثبت النقض بشئ موهوم وايضا نفس عرق الجلالة في نجاسته منازعة اذ صرحوا قاطبة بكراهة لهما اذا تغير واتن وانما يستعملون الكراهة لريب في الحرمة والحرمة فرع النجاسة والنقض بها انما يكون بما لا ريب فيه ويلزم مما بحثه ابن العز نقض الوضوء بعرق من اكل او شرب نجاسة ما في زمن مداومته ولم يقل به أحد اه ما خصنا اقول ويلزم عليه ايضا النقض بدموعه وريقه لانهما كالعرق وان يكون حكمه حكم المذخور لخروج ريقه دائما وهذا لم يقل به أحد ايضا وقدم الشارح في كتاب الطهارة ان سور الابل والبقر الجلالة مكروه تنزيها وفي الخانية ان عرق الجلالة طاهر (قوله وخروجه عن الجادة) هى معظم الطريق كفى القاموس والمراد طريق الفقه (قوله عن السرح) بمهمات قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام طوال والمراد بها مسائل الفقه اه ح فهو استعارة مصرحة (قوله فان كان الخمر صلبا) بضم الصاد المهمة اى يابس زاد في مختارات النوازل وان كان متفتتا ما لم يتغير طعمه يؤكل ايضا اه (قوله ولا يفسد الخ) قال في البحر وفي المحيط وخرفه الفأرة وبولها نجس لانه يستحيل الى نتن وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لافى الطعام والنياب فصار معفوا فيهما وفي الخانية بول الهرة والفأرة وخروها نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والتوب وبول الحفافيش وخروها لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه اه وفي القهستاني عن المحيط خرفه الفأرة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة ما لم يتغير طعمها قال ابوالثيث وبه نأخذ (قوله في السنن الرواتب) وهى ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية وهذا هو الاصح لانها تشبه الفرائض واحترازه عن الرباعيات المستحبات والنوافل فانه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ثم يقرأ دعاء الاستفتاح افاده ط (قوله في الجمعة) اى في يومها فانها ورد فيها ساعة اجابة اى للدعاء بعينه ط (قوله وقت العصر) وقيل من حين يخطب الى ان يفرغ

من الصلاة كاثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال النوى وهو الصحيح بل هو الصواب
 اه قال ط ويكفي الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب
 الزهراء رضى الله عنها اه وعلى الاول فالظاهر انها دائرة في جميع وقت العصر وهو من
 حين بلوغ ظل الشيء مثله او مثله على الاختلاف في القولين الى الغروب حوى (قوله على
 قوله عليكم) اى فى التسليمة الاولى (قوله بعده) اى بعد السلام قبل قوله عليكم منع والاولى
 ان يقول قبله ليرجع الضمير الى مذکور صريحا وهو عليكم (قوله لف ثوب نجس رطب)
 اى مبتل بماء ولم يظهر فى الثوب الطاهر اثر النجاسة بخلاف المبلول بنحو البلول لان الندوة
 حينئذ عين النجاسة وبخلاف ما اذا ظهر فى الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون او طعم او ريح
 فانه يتنجس كاحققة شارح النية وجرى عليه الشارح اول الكتاب (قوله لا يتنجس) لانه اذا
 لم يتأطر منه بالعصر لا ينفصل منه شئ وانما يبتل ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتنجس به وذكر
 المرغيناني ان كان اليايس هو الطاهر يتنجس لانه يأخذ بللا من النجس الرطب وان كان
 اليايس هو النجس والطاهر الرطب لا يتنجس لان اليايس النجس يأخذ بللا من الطاهر ولا
 يأخذ الرطب من اليايس شيأ زيلعى وظاهر التعليل ان الضمير فى يسيل وعصر للنجس وبه صرح
 صاحب مواهب الرحمن ومثى عليه الشرنبلالي والمتبادر من عبارة المصنف كالكتز وغيره
 انه للطاهر وهو صريح عبارة الخلاصة والحانية ومنية المصلى وكثير من الكتب كالفهستائى
 وابن الكمال والبرازية والبحر والاول احوط ووجهه اظهر والثانى اوسع واسهل فتبصر
 ثم ان المسئلة مذكورة فى عامة كتب المذهب فى بعضها بلاذكر خلاف وفى بعضها بلفظ الاصح
 (قوله كالمونشر الخ) هذا موافق لما ذكره المرغيناني وقد جعله الزيلعى مفرقا عليه حيث قال
 عقب عبارته السابقة وعلى هذا اذا نشر الثوب المبلول على جبل نجس هو يابس لا يتنجس
 الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضيخان فى فتاواه اذا نام الرجل على فراش فاصابه منى
 وبس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثر البلل فى بدنه لا يتنجس جسده
 وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده وظهر اثره فى جسده
 يتنجس بدنه وكذا اذا غسل رجله فمضى على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلل رجله
 واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر بلل الارض فى رجله فصلى جازت صلاته وان كان بلل
 المال فى رجله كثيرا حتى ابتل وجه الارض وصار طينا ثم اصاب الطين رجله لا تجوز صلاته
 ولو مضى على ارض نجسة رطبة ورجله يابسة تنجس اه (قوله على ارض نجسة) بأن كانت
 مطينة بنحو الزبل اما لو اصابتها نجاسة وجفت لم تنجس نجاسة ولم تعد النجاسة باصابة الماء على المعتمد
 (قوله كالعلماء) اى والقضاة والعمال والمقاتلة ووزراهم والقدر الذى يجوز لهم اخذه كفاتيمهم
 ابن الشحنة (قوله ظفر بما هو وجه لبيت المال) كذا فى بعض النسخ وفى اغلبها بدون هو وعليه
 فوجه البناء للمفعول قال فى البرازية قال الامام الحلوانى اذا كان عنده ودعة فأت المودع
 بلا وارث له ان يصرف الودعة الى نفسه فى زمنا هذا لانه لو اعطاها لبيت المال لضاع لانهم
 لا يصرفون مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه والا صرفه الى المصرف اه منح

على (قوله عليكم)
 وحينئذ (فلو دخل رجل
 فى صلاته بعده لا يصير
 داخلا فيها) قدمناه فى
 صفة الصلاة (لف ثوب
 نجس رطب فى ثوب طاهر
 يابس فظهرت رطوبته
 على ثوب طاهر) كذا
 النسخ وعبارة الكتز على
 الثوب الطاهر (لكن
 لا يسيل لو عصر لا
 يتنجس) قدمناه قيل
 كتاب الصلاة (كالمونشر
 الثوب المبلول على جبل
 نجس يابس) او غسل
 رجله ومضى على ارض
 نجسة او نام على فراش
 نجس فعرق ولم يظهر اثره
 لا يتنجس خانية (نوى
 الزكاة الا انه سماه قرضا
 جاز) فى الاصح لان العبرة
 للقلب باللسان (من له حظ
 فى بيت المال) كالعلماء
 (ظفر بما هو وجه لبيت
 المال فله أخذه ديانة)
 قدمناه قيل باب الصرف
 (أفطر فى رمضان فى يوم ولم
 يكفر حتى أفطر فى يوم آخر

(قوله فعليه كفارة واحدة) لان الكفارة تسقط بالشبهة فتدخل كالحج مجتبى ثم قال واختلف في التداخل فقيل لا تجب الثانية لتداخل السبب وقيل تجب ثم تسقط فاما اذا كفر الاول فلا اجتماع فلا تداخل (قوله ولو في رمضان الخ) لو وصية و اشار الى ان التقييد بـ رمضان واحد خلاف الصحيح وهو رواية عن محمد قال في المجتبى واكثر مشايخنا قالوا لا اعتماد على تلك الرواية والصحيح انه يكفي كفارة واحدة لا اعتبار معنى التداخل (قوله ولم يعين) اى انه عن يوم كذا (قوله ولو عن رمضان الخ) قال الزيلعي وكذا لو صام ونوى عن يومين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضان ايضا يجوز اهـ وعليه فالعنى انه لو كان عليه يومان من رمضان ففضى يوما ونواه عنهما يجوز صومه عن احدهما ويبقى عليه الآخر لكن ذكر مسكين ان المراد انه نواه عن يوم واحد منهما بالاعتين شهره حيث قال واعلم ان المراد من قوله ولو عن رمضان قضاء احد رمضان وان لم ينو الصائم اول أو آخر رمضان ولم يرد جمعهما في النية لان ناوى القربتين في الصوم منتفل فليستأمل اهـ اقول ويؤيده قول المتن كفضاء الصلاة الخ فان معناه انه لو فاتته الظهر من يومين مثلا ففضى ظهر او لم يعين احد اليومين صح وليس المرد انه نوى ظهرا واحدا من اليومين بقربة مابعد وفي قول مسكين لان ناوى القربتين الخ منافاة لصدر كلام الزيلعي وقد ذكر الشارح قيل باب صفة الصلاة انه لو نوى قائمتين فللاولى لومن اهل الترتيب والالفاه ومقتضى ذلك انه في الصوم يلغو اذا ترتب فيه لانه خاص بالصلاة وبه تأيد كلام مسكين وتأمل ذلك مع الاصل الآتى قريبا (قوله صح ايضا وان لم ينو الخ) قدم الشارح في باب شروط الصلاة عن القهستاني عن النية انه الاصح اهـ ونقل ط تصحيحه عن اللؤلؤية ايضا وان التعيين احوط (قوله والاصح اشتراط التعيين الخ) صححه ايضا في متن الملتقى فقد اختلف التصحيح والتعيين ان يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا وفي الصلاة ان يعين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه او آخره جاز وهذا مخلص من لم يعرف الاوقات التي فاتته واشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه والاصل فيه ان الفروض متراحة فلا بد من تعيين ما يريد أدائه والشرط تعيين الجنس الواحد بالنية لانها شرعت لتمييز الاجناس المختلفة اما التعيين في الجنس الواحد اى في افراده بعضها عن بعض فهو لغو لعدم الفائدة حتى لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام ناويا عن قضاء يومين أو أكثر جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان أو عن رمضان آخر لاختلف الجنس فصار كالو نوى ظهرين أو ظهرا عن عصر أو نوى ظهر السبت وعليه ظهر الخميس ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب كالصلوات حتى الظهرين من يومين فان الدلوكة في يوم غيره في آخر بخلاف صوم رمضان لتعلقه بشهود الشهر وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما بلياليها فلا يحتاج فيه الى تعيين يوم كذا بخلاف رمضان زيلعي ملخصا (قوله ثم رأيت) اى هذا التفصيل نقله عنه اى عن المحيط في الاشياء فانهم (قوله وهذا مشكل) لما مر ان كل صلاة جنس لاختلف اسبابها فيشترط التعيين لتمييز الاجناس المختلفة ولانه لو كان الامر كما قاله في المحيط لجاز مع وجوب الترتيب ايضا

فعليه كفارة واحدة) ولو في رمضان على الصحيح وقدمناه في الصوم (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح) ولو عن رمضان كفضاء الصلاة صح ايضا (وان لم ينو) في الصلاة (اول صلاة عليه أو آخر صلاة عليه) كذا في الكثرة قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضان الخ قلت وهكذا قدمته في باب قضاء الفوائت تبعاً للدرر وغيره ثم رأيت في البحر قيل باب اللعان مانصه ونية التعيين لم تشتط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكن مراعاته الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفي نية الظهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظه انتهى بلفظه ثم رأيت نقله عنه في الاشياء في بحث تعيين النوى ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضخان وغيره

خلافه وهو المتمدن كذا في التبيين ٦٤٣ هـ بحروفه فليتبه لذلك (رأس شاة متلطح بدم أحرق) رأسه

(وزال عنه الدم فاتخذ منه مرقه جاز) استعماله (والحرق كالفسل) وقدمنا انه من المطهرات (سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر لا) لانه زكاة قلت وقد قدمه في الجهاد وقدمته في الزكاة ايضا (عجز اصحاب الخراج عن زراعة الارض واداء الخراج ودفع الامام الارض الى غيرهم) بالاجرة (ليعطوا الخراج) من اجرتها لمستحقه (جاز) فان فضل شئ من اجرتها دفعه مال الكها رعاية للحقين فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها لقادر وأخذ الخراج الماضي من الثمن لو عليهم خراج ورد الفضل لاربائها زيلى قلت وقدمننا في الجهاد ترجيح سقوطه بالتداخل فيحمل على المرجوح او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط (غنم مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة أكثر تحرى وأكل والا) بان كانت الميتة أكثر أو استويا

لا يمكن صرفه الى الاول اذ لا يجب التعيين عند الترتيب ولا يفيد اه كذا أفاده الزيلى (قوله) خلافه (اى من التعيين ولو بأول ظهر أو آخره مثلا ط (قوله وهو المتمدن) قد علمت ان الثانى مصحح وان كان الاحوط التعيين ط (قوله والحرق كالفسل) لان النار تأكل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شئ أو تحيله فيصير الدم رمادا فيطهر بالاستحالة ولهذا لو احرق العذرة وصارت رمادا طهرت للاستحالة كالحمر اذا تخللت وكالحنزير اذا وقع فى المملحة وصار ملحا وعلى هذا قالوا اذا تجس التوريطهر بالنار حتى لا يتجس الحبز وكذلك اذا تجس ممسحة الحجاز تطهر بالنار زيلى قال السائحان وبهذا لا يظهر ما عزى لابي يوسف ان السكين المموه بالماء التجس بموه بالطاهر ثلاثا لانه لما دخل النار ومكث أدنى مدة لم يبق أثر النجاسة فيه لا ظاهرا ولا باطنا اه (قوله) وقد قدمه في الجهاد) حيث قال ترك السلطان اوناثبه الخراج لرب الارض أو وهبه له ولو بشفاة جاز عند الثانى وحل له لو مصرفا والاتصدق به وبه يفتى وما فى الحاوى من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء خلافا لما فى قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزى للبرازية فتنه اه اى من انه لو ترك السلطان العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن لو غنيا ضمنه السلطان للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة ولو فقيرا لا يضمن (قوله عن زراعة الارض) اى المملوكة لهم (قوله لمستحقه) اى مستحق الخراج (قوله رعاية للحقين) لانه لا وجه الى ازالة ملكهم بل لارضاهم من غير ضرورة ولا الى تعطيل حق المقاتلة فعين ما قلنا زيلى (قوله باعها لقادر) اى على الزراعة لانه لو لم يبعها بفوت حق المقاتلة فى الخراج اصلا ولو باع بفوت حق المالك فى العين والفوات الى خلف كالفوات فيبيع تحقيقا للنظر من الجانبين زيلى هذا وقد ذكر فى البحر انه قبل البيع ان شاء دفعها الى غيره مزارعة وان شاء زرعا بنفقة من بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبلها مزارعة باعها الخ (قوله قات الخ) اصله للمصنف حيث استشكل قوله واخذ الخراج الماضى بما فى الخاتمة من قوله فان اجتمع الخراج فلم يؤدستين عند ابى حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال فى الجزية ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية هذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه (قوله فيحمل الخ) لم يحمله على حالة عدم العجز لان فرض مسئلتنا فى العجز فافهم (قوله الماضية فقط) اى التى عجزوا فيها وهى التى قبل السنة التى دفع فيها الامام الارض الى غيرهم دون ما قبلها ولا يحصل التداخل بمجرد دخول سنة الدفع حتى يرد عليه أنه يسقط خراج هذه الماضية لان وجوب الخراج بآخر الحول لا بأوله بخلاف الجزية كما صرح به فى البحر فافهم (قوله تحرى وأكل) لان الغالب حكم الكل وكذا الزيت لو اختلط مع ودك الميتة او الخنزير لا يتنقع به على كل حال الا اذا غلب الزيت لكن لا يحل أكله بل يستصحب به او يبيعه مع بيان عيه او يدبغ به الجلود ويفسلها لان المغلوب تبع للغالب ولا حكم للتبع ولو كان معه ثياب مختلطة ففي حالة الاضطرار بان لا يجد طاهرا بيقين ولا ماء يفسلها به تحرى مطلقا لان الصلاة بثوب نجس ييقين

جائزة حالة الاضطراب بالاجماع ففي ثوب مشكوك اولى واما في الاختيار فان الغلبة للطاهر
تجرى والا لا كالجواب في المسالين وكذا أواني الماء لانه في حالة الاضطراب لو غلب التجس
تجرى للشرب اجماعا لان شرب التجس يبين يجوز للضرورة فالمشكوك اولى ولا تجرى
للوضوء عندنا بل يتيمم والاولى ان يريق الماء قبله او يخلطه بالتجس وتماه في غاية البيان اقول
والمراد من اختلاط الزيت مع الزيت اختلاط اجزائهما لا اختلاط اوانيهما ولذا لم يحل الاكل
ففيه (قوله لا تجرى) اي ان لم يكن هناك علامة تعلم بها الذكوة فان كانت فعليه الاخذ بها
كافي الدر المنتقى قل في غاية البيان قالوا من علامة الميتة انها تطفو فوق الماء والذكوة لا
والاصح ان علامة المذكاة خلوا الوداج من الدم وعلامة الميتة امتلاؤها منه (قوله بان يجد
ذكوة) اقول المراد ان يجد ما يسد به رمقه من لحم مذكي او خبز أو غير ذلك (قوله ولا تجرى
الح) قال في الهداية اما في حال الضرورة يحل له تناول في جميع ذلك لان الميتة المتينة تحل
في حالة الضرورة فالذي يحتمل ان يكون ذكوة اولى غير انه تجرى لانه طريق يوصله الى الذكوة
في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة اه قال في العناية وطولب بالفرق بين الغنم والثيران فان
المسافر لومعه ثوبان طاهر ونجس لا غير ولا يميز بينهما تجرى ويصلي فقد جوز التجري فيما
اذا كانا نصفين وفي المسالين لم يحز واجيب بان حكم الثياب أخف لانه لو كانت كلها نجسة لكان
يصلي في بعضها لانه مضطر بخلاف الغنم الح ومثله في النهاية والكفاية والمنع وغيرها اقول هذا
عجيب منهم فانما ذكروا من مسئلة الثوبين حالة ضرورة ولا فرق فيها بين الثياب والغنم كما سمعت
التصريح به فيما قدمناه وفي قول الهداية يحل له تناول في جميع ذلك اي فيما اذا كانت
الذكوة غالبية أو مغلوبة أو مساوية فكيف يطلب الفرق فيما لا فرق فيه وان ارادوا الفرق
بين الثياب في حالة الضرورة وبين الغنم في حالة الاختيار فهو ساقط اصلا فلا يطلب الفرق
الا عند اتحاد الحالتين ثم رأيت العلامة الطوري نبه على ذلك والله الحمد والمئة (قوله ومرفى
الخطار) اي في اوله قيل قوله ومن دعى الى وليمة ولفظ الخطر ساقط من اغلب النسخ (قوله ايماء
الاخرس) اي اشارته بحاجب اوبد او غير ذلك اذا عرف القاضي اشارته والا ينبغي ان يستخبر
من يعرفها من اخوانه واصدقائه وجيرانه حتى يقول بين يدي القاضي اراد بهذه الاشارة
كذا ويفسر ذلك ويترجم حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي ان يكون عدلا مقبولا القول
لان الفاسق لا قول له يرى عن الولوجية واطلاقه بعيدا اعتبارا لانما مع قدرته على الكتابة
وهو المعتمد لان كلا منهما حجة ضرورية كافي القهستاني وغيره در منتقى (قوله وكتابه) اعترض
المقدسي بان الاخرس الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه اياها لانها بازاء الالفاظ المركبة
من الحروف وهو لا ينطق ولا يسمع النطق اه اقول يمكن ذلك بتعريفه ان المعنى الفلاني
يدل عليه بهذه الحروف المنقوشة على هذه الصورة تأمل (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح
القاف يقال اعتقل لسانه بضم التاء اذا احتبس عن الكلام ولم يقدر عليه مغرب اي فلا يعتبر
ايماءه ولا كتابته الا اذا امتدت عقلته كما يأتي وذلك لان العارض على شرف الزوال فلا يقاس
على الجرس الاصل ثم اعلم ان هذا في كتابة غير مرسومة اي غير معتادة للماني التبيين وغيره ان

(لا) تجرى لو في حالة
الاختيار بأن يجد ذكوة
والا تجرى وأكل مطلقا
ومر في الخطر (ايماء
الاخرس وكتابه كاليان)
باللسان (بخلاف معتقل
اللسان) وقال الشافعي
هما سواء (في وصية ونكاح
وطلاق وبيع وشراء
وقود وغيرها من الاحكام
اي ايماء الاخرس فيما
ذكر معتبر

الكتاب على ثلاث مراتب مستتين مرسوم وهو ان يكون معنونا اى مصدرا بالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالتطيق فلزم حجة ومستتين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار او على الكاغد لاعلى الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شئ آخر اليه كالية والشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر وغير مستتين كالكتابة على الهواء او الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شئ من الاحكام وان نوى اه والحاصل ان الاول صريح والثاني كناية والثالث لغو وبقي صورة رابعة عقلية لا وجود لها وهي مرسوم غير مستتين وهذا كله في الناطق ففي غيره بالاولى لكن في الدر المنتقى عن الاشياء انه في حق الاخرس يشترط ان يكون معنونا وان لم يكن لغائب اه وظاهره ان المعنون من الناطق الحاضر غير معتبر وفي الاشياء رجل كتب صك وصية واشهد بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قالوا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح اه اى لان الشهادة لا تكون الا عن علم **(قوله)** ومثله معتقل الخ الاولى في التعبير لا معتقل اللسان الا ان علمت اشارته الخ تأمل **(قوله)** به يفتى هو رواية عن الامام ومقابله ما في الكفاية عن الامام الترمذى تقديره بسنة قال في الدر المنتقى واستثنى العمادى المريض اذا طال عليه الاعتقال فانه كالاخرس كما افاده البرجندي معزيا للعمادية خلافا لما نقله القهستاني عنها فانه انما ذكره فيمن يرجي منه الكلام فافهم المرام اه وعبارة القهستاني فلو اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام بضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه الى وصية فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم تصح كافي العمادى اه **(قوله)** او طلق مثلا اى كما اذا اعتق ط **(قوله)** نفذ مستندا فلها ان تزوج ان مضت عدتها من وقت الاشارة او الكتابة وينفذ تصرف المتوفى من ذلك الوقت ط **(قوله)** لعدم نفاذه لان نفاذه موقوف على موته على عقلته لاعلى اجازته حتى يقال ينبغي ان يكون طلبه الوط دليلا على ارادة النكاح فافهم **(قوله)** لكن ذكر ابنه الخ استدراك على قوله نفذ مستندا حتى في الطلاق والعناق **(قوله)** الاحكام الاربعة التي هي الاقتصار كافي انشاء الطلاق والعناق والانتقال كما اذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينتقل ما ليس بعلة علة والاستناد كالمضونات تملك عند اداء الضمان مستندة الى وقت وجود السبب والتبيين مثل ان كان زيد اليوم في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم وتعد منه والفرق بين التبيين والاستناد انه في التبيين يمكن ان يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن اه من الاشياء ما خصا وقد مناهم الكلام على ذلك في باب الطلاق الصريح **(قوله)** ان قولهم مفعول ذكر وقوله والضابط الخ مقول القول وجملة يخالف خبر ان **(قوله)** يخالف ذلك اى يخالف القول بالاستناد في نحو طلاق معتقل اللسان وعناقه ط اقول وعبارة البحر عند قول الكثر والتعليق انما يصح في الملك او مضافا اليه ثم اعلم ان المراد بالصحة للزوم قن التعليق في غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال اجني لزوجته انسان ان دخلت الدار فانت طالق

ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى موته به يفتى قلت ومرفى الوصايا وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزيلي وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلا توقف فان مات على عقلته نفذ مستندا والا لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها المهر من تركته قاله المصنف لكن ذكر ابنه في الزواهر عند ذكر الاشياء الاحكام الاربعة ان قولهم والضابط للمقتصر والمستند ان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصرا وما لا يصح تعليقه يقع مستندا كافي البحر من باب التعليق بخلاف ذلك اذ مقتضاها وقوع الطلاق والعناق ونحوها مما يصح تعليقه بالشرط مقتصرا فتنه لا تكون اشارته وكتابه كاليان

(في حد) لانها تدرك بالشبهة
لكونها حق الله تعالى ولا
في شهادة مأمنية وهل يصح
اسلامه بالاشارة ظاهر
كلامهم نعم ولم أره صريحا
اشبه (ابتلع الصائم بصاق
محبوبه) يقضى و (يكفر
والا) (يكن محبوبه) (لا)
يكفر ومرفى بالصوم (قل)
بعض الحجاج عذر في ترك
الحج (مر في الحج) (منعها)
زوجها من الدخول عليها
وهو يسكن معها في بيتها
نشوز) حكما كما حررناه في
باب النفقة (ولو) كان (المنع
لينقلها الى منزل) فليست
ناشزة لوجوب السكنى
عليه (او كان يسكن في بيت
الغصب فامتنعت منه لا)
تكون ناشزة لانها محقة
اذا السكنى فيه حرام بخلاف
مالو كان فيه شبهة (قالت
لا اسكن مع أمتك واريد
بيتا على حدة ليس لهاذلك)
وكذا مع أم ولده وكله مرفى
النفقة (قل لعبد يا مالكي
أوقال لامته أنا عبدك
لاتعتق)

توقف على الاجازة فان اجازته لزم التعليق فتصلق بالدخول بعد الاجازة لاقبلها وكذا الطلاق
المنجز من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازته وقع مقتصرا على وقت الاجازة ولا
يستند بخلاف البيع الموقوف فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع حتى ملك المشتري الزوائد
المتصلة والمنفصلة والضابط فيه أن ماصح تعليقه بالشرط فانه يقتصر وما لا يصح تعليقه فانه
يستند اه فانت تراه لم يجعل الضابط لكل مقتصر ومستند بل لنوع خاص منه وهو عقد
الفضولى المتوقف على الاجازة والالزم أن لا يقع نحو الطلاق والعناق الامقتصر فى جميع
الصور وليس كذلك قطعاً لما مر عن الاشياء وحينئذ فلا مخالفة اذ ليست مسئلتنا من هذا
القبيل فتدبر (قوله في حد) تناول جميع أنواع الحد اى لا يجد الاخرس اذا كان قاذفا
بالاشارة أو الكتابة وكذا اذا أقر بالزنا أو السرقة أو الشرب لان المقر على نفسه ببعض الاسباب
الموجبة للعقوبة مالم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة كفاية زاد فى الهداية ولا
يحدله اى حد القذف خاصة اذا كان مقدوفاً اه (قوله لانها تدرك بالشبهة الحج) والفرق
بينها وبين القصاص أن الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة ألا ترى انه لو شهدوا بالوطء الحرام أو
أقر بالوطء الحرام لا يجب الحد ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب القصاص
وان لم يوجد التعمد لان القصاص فيه معنى العوضية لانه شرع جازاً فجاز أن يثبت مع الشبهة
كسائر المعاضات التى هى حق العبد اما الحدود الخالصة لله تعالى شرعت زاجرة وليس فيها
معنى العوضية فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة هداية وقد اعترض العلامة الطورى
كلامهم هنا بأنهم سوا بين الحدود والقصاص فى أن كلامهما يدرك بالشبهة كما صرحوا به فى
مواضع كثيرة منها الكفالة فلا تجوز بالنفس فيهما ومنها الوكالة فلا تجوز باستيفائهما ومنها
الشهادة على الشهادة لا تجوز فيهما وعللوا جميع ذلك بانهما ما يدرك بالشبهة وكذا فى كتاب
الدعوى والجنايات وفرعوا على ذلك مسائل كثيرة اه ملخصاً (قوله ولا فى شهادة ما) نقل فى
فتح القدير عن المبسوط انه اجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وتامه فيه (قوله
ظاهر كلامهم) نعم تقدم فى كتاب الاقرار صريحا حيث قال والايماء بالرأس من الناطق ليس
باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر والحج
(قوله يقضى ويكفر) لوجود معنى صلاح البدن كما قدمه فى الصوم عن الدراية وغيرها
(قوله لا يكفر) اى بل يقضى فقط (قوله عذر فى ترك الحج) لان أمن الطريق شرط الوجوب
أو الاداء لكن الشارح هناك قيد أمن الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة وعزاه الى الكمال
وبقتل بعض الافراد لا تنفى الغلبة ولذا قيده ط بالقتل فى كل مرحلة تأمل (قوله منعها زوجها)
مصدر مضاف الى فاعله (قوله نشوز حكما) لان الناشزة هى الخارجة من بيت زوجها بغير حق
ومنعها عن الدخول الى بيتها مع ارادتها السكنى فيه خروج حكما (قوله بخلاف مالو كان
فيه شبهة) كيت السلطان فهى ناشزة لعدم اعتبار الشبهة فى زماننا كذا فى التجنيس (قوله
ليس لها ذلك) لانه لا بدله ممن يخدمه وقد تمتع هى عن خدمته فلا يمكن منعه من ذلك ط
(قوله وكذا مع أم ولده) وكذا مع طفله الذى لا يفهم الجماع بخلاف بقية أهله وأهاليها

لأنه ليس بصريح ولا كناية (بخلاف قوله) لعبده (يامولاي) لأنه كناية على ماصر في محله (العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد مالم يبرهن المدعى) ٦٤٧ هـ على وفق دعواه بخلاف المنقول (ويعلم به القاضي) ولا يكفي تصديق

المدعى عليه أنه في يده في الصحيح لاحتمال المواضع قلت قد منما غير مرة آخرها في باب جنسية المملوك ان المفتي به في زماننا انه لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهذا اذا ادعاء ملكا مطلقا أما اذا ادعى الشراء من ذي اليد واقارره بأنه في يده فانكر الشراء واقرب بكونه في يده لم يحتج لبرهان على كونه في يده لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره ايضا كما بسط في البرازية (عقار لا في ولاية القاضي يصح قضاؤه فيه) كمنقول هو الصحيح وتقدم في القضاء ان المصر ليس بشرط فيه به يفتى ويكتب بالحكم لقاضي تلك الناحية ليأمره بالتسليم (وقيل لا يصح) ومشى عليه في الكثر والملتقى (قضى القاضي بينة في حادثة ثم قل رجعت عن قضائي أو بدلي غير ذلك او وقعت في تليد الشهود أو ابطأت حكمتي أو نحو ذلك لا يعتبر) قول القاضي

(قوله) لأنه ليس بصريح ولا كناية) ظاهره انه لا عتق ولو بالنية وفي الحموى عن البرازية قل لعبده أو أمته انا عبدك يعنى ان نوى ومثله فيما يظهر يامالكي لان مؤدى العبارتين واحد ط وفي الحانية عن الصفار فيمن قال لجاريته يامن انا عبدك قل هذه كلمة لطف لا تعنى بها فان نوى العتق فمن محمد فيه روايتان (قوله على ماصر في محله) اى في كتاب العتق اقول وقد عدده المصنف هناك من الصريح وهو ظاهر قول الزيلعي وغيره هنا لان حقيقته تنبئ عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعتق لانه يمكن اثباته من جهته وقوله يامالكي أو انا عبدك حقيقة ينبئ عن ثبوت ملك العبد على المولى وذلك لا يمكن اثباته من جهة المولى اه اقول ويظهر من هذا وجه تخصيصهم المولى هنا بالمعتوق وان كان يطلق على المعتق بالاشتراك لانه لا يمكن اثباته من جهة السيد اى لا يمكنه ان يجعل لعبده ولاء عليه فكان لغوا فتعين ارادة المعنى الممكن فافهم (قوله مالم يبرهن المدعى على وفق دعواه) كذا في شرح مسكين والمناسب قول الزيلعي وغيره مالم يبرهن على ان العقار في يد المدعى عليه لان دعوى المدعى الملك كما سيصرح به (قوله ولا يكفي الخ) تصریح بما فهم من اطلاق قوله مالم يبرهن (قوله لاحتمال المواضع) اى الموافقة اذا كان مالك العقار غائبا فيتواضع انسان ويقر احدها باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويتساع في الشهود ثم يدفع المالك متعللا بحكم الحاكم وهذه التهمة في المنقول متنتفة لان يد المالك لا تنقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده بجر عن البرازية (قوله وهذا) اى لزوم اثبات اليد بالبرهان (قوله اما اذا ادعى الشراء) ومثله الغصب (قوله واقارره) بالنصب عطف على الشراء (قوله لان دعوى الفعل) كالشراء مثلا (قوله تصح على غيره) لانه يدعى عليه التملك وهو يتحقق من غير ذي اليد فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلقة فدعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من ذي اليد وبأقراره لا يثبت كونه ذابدا لاحتمال المواضع كما قررناه منج عن البرازية (قوله هو الصحيح) قال في البحر اول كتاب القضاء ولا يشترط ان يكون المتداعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والدين واما اذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كفى الخلاصة والبرازية وايك ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله ليس بشرط فيه) فالقضاء في السواد صحيح وبه يفتى بجر (قوله ويكتب الخ) راجع لمسئلة المتن (قوله قضى القاضي بينة) انما ذكره لقوله بعد أو وقعت في تليد الشهود والا فالأقرار كالبينه فيما يظهر ط (قوله أو نحو ذلك) كنفقته أو فسخته أو رفقه ط عن الحموى (قوله ان كان بعد دعوى صحيحة) تقدمت شروط صحتها في القضاء وبأى شئ منها (قوله الا في ثلاث الخ) الاستثناء بالنسبة للاولى غير ظاهر اذ لا شهادة فيها تأمل (قوله أو ظهر خطأه) اى يبين كماله قضى بالقصاص مثلا لجاء المقتول حيا أو كان مجتهدا فرأى النص بخلافه كما لو تحول اجتهاده وافاد الزيلعي عن المحيط ان النبي صلى الله عليه وسلم انما لم ينقض ما قضى فيه باجتهاده ونزل القرآن بخلافه لانه كان فيما لانص فيه فصيح وصار شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صار ناسخا

في كل ذلك لتعلق حق الغير به وهو المدعى (والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) الا في ثلاث مرت في القضاء لو علمه او بخلاف مذهب أو ظهر خطأه (اذا قال الشهود قضيت

وانكر القاضى فالقول له) به يقتضى قاله ابن الغرس فى الفواكه البدرية زاد فى البرازية خلافاً لمحمد زاد فى البحر (مالم ينفذه قاض آخر) حينئذ لا يكون القول قوله فى انه لم يقض لوجود قضاء الثانى به قال المصنف وهو قيد حسن لم أقف عليه لغير صاحب البحر (شرط نفاذ القضاء فى المجتهدين) من حقوق العباد (أن يصير الحكم فى حادثة) بأن يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعى فلو برهن بحق على آخر ٦٤٨ عند قاض فقضى به ببرهانه بدون

منازعة ومخاصمة شرعية وتداخ بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التداعى بخضومة شرعية وكان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير كما قدمناه فى القضاء وافاده بقوله (فلو رفع اليه) اى الى الخنفى (قضاء مالكي بلا دعوى لم يلتفت اليه وعمل الخنفى بمقتضى مذهبه) لعدم تقدم ما يمنعه من ذلك لخروج قضاء المالكي مخرج الفتوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التى هى شرط انعقاد القضاء فى حق العباد (إذا ارتاب) القاضى (فى حكم) القاضى (الاول له طلب شهود الاصل) مر فى القضاء قيد بارتياجه فى حكم الاول فأفاد انه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال فى الفواكه البدرية قالوا قضاء العدل العالم لا يتنقض ويحمل على

لتلك الشريعة بخلاف ما اذا قضى القاضى باجتهاده ثم تبين نص بخلافه لان النص كان موجوداً مثلاً الا انه خفى عليه فكان الاجتهاد فى محل النص فلا يصح وتماهه فيه وفى اشباه السيوطى عن السبكي ان قضاء القاضى ينقض عند الحنفية اذا كان حكماً لادليل عليه وما خالف شرط الواقف مخالف للنص وهو حكم لادليل عليه وأيده فى البحر بقول شارح الجمع وغيره ان شرط الواقف كنص الشارع (قوله) وأنكر القاضى (اما لو اعترف فيثبت حيث كان مولى لا لومعزولا وفى البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل فلا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البيعة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر اهر بحر (قوله) خلافاً لمحمد) قال فى البحر ورجع فى جامع الفصولين قول محمد قال وينبغى ان يفتى به لما علم من أحوال قضاة زماننا اه (قوله) لوجود قضاء الثانى به) فانه لا ينفذه الا بعد ثبوته عنده ولا بد فيه من الدعوى ايضا قال فى البحر ولا بد فى امضاء الثانى لحكم الاول من الدعوى ايضا ولا يشترط احضار شهود الاصل اه فلو قبل قول الاول لزم ابطال القضاء الثانى بمجرد قوله بعد الثبوت والامضاء فانه مبنى على الاول ولا سيما اذا كان مخالفاً لمذهب القاضى الثانى فافهم (قوله) من حقوق العباد) قيد به لان الحادثة لا تشترط فى حقوق الله تعالى كالحودود وعق الامة وطلاق الزوجة ط (قوله) منازع شرعى) كاصيل او وكيل او وصى او متول او احد الورثة بخلاف الفضولى والمودع والمستعير فان نزاعهما لا يعتبر (قوله) فقضى به ببرهانه) الباء الاولى للتعديدية والثانية للسببية ط (قوله) بدون منازعة) متعلق بمحذوف حال والمراد بدون حضور منازع ممن تقدم (قوله) فيحكم بمذهبه) يعنى لورفع هذا الحكم الى قاض آخر فيحكم بمذهبه ولا يجب عليه تنفيذ الاول لانه ليس ملزماً لفقد شرطه وانما هو افتاء اى بيان الحكم الشرعى (قوله) اى الى الخنفى) اى مثلاً فان غيره ان كان يشترط ما ذكر فحكمه كذلك (قوله) اذا ارتاب الخ) نقله فى النهر عن صاحب البحر وقال لم أجده لغيره (قوله) يعنى الخ) اقول على هذا لافرق بين قضاء العدل العالم وغيره فلو قيل يعنى لا يتعرض لنقضه لكان احسن اى لا يسأل عن الاحوال الموجبة للنقض فلا يقال هل قضى بالرشوة ونحو ذلك بقريئة قولهم ويحمل على السداد واما غير العدل العالم فيسأل عن حاله (قوله) مر فى أول البيوع الخ) ومرأته محمول على ما اذا كان قبل مشاركة الاول وانه ليس خاصاً

السداد بخلاف قضاء غيره يعنى اذا تبين وجه فساد بطريقه فالثانى نقضه (اذا ترتب بيع التعاطى على البيع باطل أو فاسد لا ينعقد) مر فى اول البيوع عن الخلاصة والبرازية والبحر (خبأ قوماً ثم سأل رجلاً عن شئ فاقربه وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه) بذلك الاقرار (وان سمعوا كلامه ولم يروه لا تجوز) شهادتهم عليه لان النعمة تشبه عليه فتقع اشبهة الا اذا علموا انه ليس فيه غيره بأن دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابهم ولا مسلك له غيره

بالبيع بالتعاطي بل البيع بالإيجاب والقبول كذلك وفي الحافية شري ثوبا شراء فاسدائم لقيه
 غدا فقال قد بعثت ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان
 قبله من البيع الفاسد فان كانت اثار كالبائع الفاسد فهو جائز اليوم اه اقول ويرد عليه ما ذكره
 الشارح هناك في مسألة بيع قطع غنم كل شاة بكذا انه فاسد وان علم بعدد الغنم في المجلس لم
 ينقلب صحيحا على الاصح ولورضيا انعقد بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج اه ومثله
 في النهاية والفتح وغيرها فليتأمل (قوله ثم دخل رجل) اي وحده كما افاده قوله الا اذا علموا
 انه ليس فيه غيره وعليه فلو دخل معه المقر له لانتجوز شهادتهم لحصول الشبهة باحتمال ان
 المقر هو مدعى الحق وانه جعل نعمته كنغمة الآخرة تأمل (قوله باع عقارا الخ) وكذا لو وهب
 او تصدق وسلم وقيد بالبيع اذ لو اجر او رهن او اعار ثم ادعى الحاضر تسمع اذ ليس من لوازم
 ذلك الخروج عن الملك وقدرضى الشخص بالانتفاع بملكه ولا يرضى بالخروج عن ملكه
 ولانه في البيع ونحوه على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولم أر من نبه عليه فليتأمل رملى
 اقول ومثل البيع الوقف كما أفتى به الشهاب الشلبى ووافقه على ذلك ثلاثة عشر عالما من
 اعيان الحنفية في عصره كتب اسماهم وخطوطهم بموافقة في آخر كتاب الدعوى من فتاويه
 المشهورة فراجعها * ثم اعلم ان التقيد بالبيع انما يظهر بالنسبة الى القريب اما بالنسبة الى
 الاجنبى فلا لما في جامع الفتاوى اول كتاب الدعوى عن الخلاصة رجل تصرف في ارض
 زمانا ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه
 بعد وفاته اه وفي الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر يرى
 الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد
 المتصرف اه والظاهر ان الموت غير قيد بدليل انهم لم يقيدوا به هنا وبه علم ان مجرد السكوت
 عند الاطلاع على التصرف مانع وان لم يسبقه بيع واما السكوت عند البيع فلا يمنع الادعى
 القريب * ثم اعلم انه نقل العلامة ابن الغرس في الفواكه البدرية عن المبسوط اذا ترك الدعوى
 ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن
 يدل على عدم الحق ظاهرا اه ومثله في البحر وفي جامع الفتاوى وقال المتأخرون من اهل الفتوى
 لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائبا او صيبا او مجنونا ليس لهما ولى
 او المدعى عليه امير جائز يخاف منه كذا في الفتاوى العتابية اه والظاهر ان عدم سماعها
 بعد هذه المدة اعم من كونه مع الاطلاع على التصرف او بدونه لان عدم سماعها مع الاطلاع
 على التصرف لم يقيده هنا بمدة فلا منافاة بين كلامهم تأمل * ثم اعلم ان عدم سماعها ليس
 مبنيا على بطلان الحق حتى يرد ان هذا قول مهجور لانه ليس ذلك حكما بطلان الحق وانما هو
 امتناع من القضاة عن سماعها خوفا من التزوير ولدلالة الحال كادل عليه التعليل والافقد
 قالوا ان الحق لا يسقط بالتقادم كما في قضاء الاشياء فلا تسمع الدعوى في هذه المسائل مع بقاء
 الحق للآخرة ولذا لو اقر به الخصم يلزمه كما في مسألة عدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشر
 سنة اذ انهى السلطان عن سماعها كما تقدم قيل باب التحكيم فاعتنم هذا التحريم المفرد (قوله
 حاضر) المراد من الحضور الاطلاع رملى (قوله مثلا) اي او الزوجة او غيرها من الاقارب

ثم دخل رجل فسمعوا
 اقراره ولم يروه وقته (باع
 عقارا) او حيوانا او ثوبا
 (وابنه وامرأته) او غيرها
 من اقاربه (حاضر يعلم به ثم
 ادعى الابن) مثلا

(انه ملكه لاتسمع دعواه) كذا اطلقه في الكنز والمثلتي وجعل سكوته كالافصاح قطعا للتزوير والحيل وكذا لو ضمن الدرك او تقاضى الثمن وقالوا فيمن زوجه بلا جهازان سكوته عن طلب الجهاز عند الزفاف رضى فلا يملك طلب الجهاز بعد سكوته كما مر في باب المهر (بخلاف الاجنبى) فان سكوته (ولو جارا) لا يكون رضى (الا اذا) سكت الجار وقت البيع والتسليم و (تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء) فحينئذ لاتسمع دعواه) على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الفضولى ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته رضى عندنا خلافا لابن ابي ليلى بزازية آخر الفصل الخامس عشر وغيره (باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه) او على مسجد كذا او كنت وقفها (وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك) اتفاقا للتأقص (وان اقام بينة تقبل) على الاصح لالصحة الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى

(قوله انه ملكه) اى كله او بعضه مشاعا او معينا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن ايضا ويؤيده ما في التبيين وغيره من ان حضوره وتركه فيما يصنع اقرار منه بانه ملك البائع وان لاحق له في المبيع الخ رملى (قوله كذا اطلقه في الكنز الخ) اى اطلقه عما قيده به الزيلعى نقلا عن فتاوى ابي الليث بأن يتصرف المشتري فيه زمانا قال في المنح ولم يقيد بذلك في الكنز والبزازية وكثير من المعتربات ومن ثم لم يقيد به ولان التقيد به يوجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار يخالفه اه وحكى في المسئلة أقوالا آخر فراجعها (قوله وجعل سكوته كالافصاح) اى بأنه ملك البائع وفي فتاوى المصنف اذا ادعى عدم العلم بأنه ملكه وقت البيع يصدق وقال في نهج النجاة قول وهذا اذا لم يكن المدعى معذورا والا فسمع دعواه فقد قالوا يعذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقص للجهل في موضع الحفاء اه وقال الاستروشنى اشترى دار الطفله من نفسه فكبر الابن ولم يعلم ثم باعها الاب وسلمها للمشتري ثم استأجرها لابن منه ثم علم بمناصع الاب فادعى الدار تقبل ولا يصبر متاقضا بالاستئجار لان فيه خفاء لان الاب يستبد بالشراء للصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ اه سائحاني (قوله وكذا لو ضمن الدرك الخ) الاولى ذكره بعد الاجنبى لثلايوهم اختصاصه بالقريب وأوضح المسئلة الزيلعى فراجعها (قوله فلا يملك الخ) اى على القول بأن له الطلب وهو خلاف الصحيح (قوله بخلاف الاجنبى) قال الرملى اقول الذى ظهر لى في الفرق ان الاطماع الفاسدة في القريب اغلب فظنة التليس فيه ارجح ولذلك غلب في الاقرباء خصوصا في دعوى الارث لسهولة اثباته بخلاف الاجنبى فان طمعه في مال من هو اجنبى عنه نادر فلا بد من مرجح يرجح جهة التزوير وهى ان يتصرف فيه المشتري زمانا (قوله الا اذا سكت الجار) وغيره من الاجانب بالاولى فتخصيص الجار بالذكر لانه مظنة انه في حكم القريب والزوجة (قوله وقت البيع والتسليم) اى وقت علمه بهما كما أفاده كلام الرملى السابق وقد علمت ان البيع غير قيد بل مجرد السكوت عند الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى (قوله زرعاً وبناء) المراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك فهما من قبيل التمثيل (قوله لاتسمع دعواه) اى دعوى الاجنبى ولو جارا رملى (قوله وبخلاف ما اذا باع الفضولى الخ) ذكرها لادنى مناسبة والا فالكلام فيما اذا ادعى الساكت الملك وانكر البائع والمشتري وهنا لا انكار (قوله لا يكون سكوته رضى عندنا) في فتاوى أمين الدين عن المحيط اذا اشترى سلعة من فضولى وقبض المشتري المبيع بحضرة صاحب السلعة فسكت يكون رضى اه ومثله في البزازية عن المحيط ايضا فعلم به ان محل ما هنسا ما اذا لم يقبض المشتري السلعة بحضرة صاحبها وهو ساكت تأمل رملى (قوله آخر الفصل الخامس عشر) اى من كتاب الدعوى (قوله وغيره) اى في الفصل التاسع من النكاح وقد نقلها الزيلعى هنا عن الجامع الصغير (قوله تقبل على الاصح) وبه اخذ الصمد الشهد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البينة ولكننا لا نأخذ به تارخانية وبه اى بالقبول نأخذ وهو الاصح عمادية تقبل البينة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبزازية وصححه في كثير من الفتاوى وقيد في البحر بما اذا برهن انه وقف محكوم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبى ان يعول عليه أفاده المصنف قلت المفتى به ان الملك يزول

خلافا لما صوبه الزيلعي وقد حققاه في الوقف وباب الاستحقاق (وهبت مهرها لزوجها فانت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة) هذا ما اعتمد في الخاتمة بعبارة الرواية الجامع الصغير مدققه لما في فتاوى النسفي ان القول للزوج فقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر واختلّفوا في السقوط فالقول لمكره الى آخره قات واقره في تنوير حجة ٦٥١ البصائر واعتمده شيخنا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكثر من

ان القول للزوج وان جزم به شراحه كالزيلعي وابن سلطان بانه الاستحسان فتنه قات واستظهره ابن الهمام في آخر النهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعون لانفسهم والزوج ينكر فالقول له (وكلها بطلاقها لايتك عنهما) لانه يمين من جهته (وكلتك بكذا على اني متى عزلتك فأنت وكيلي) فطريقه ان (يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك) لان متى لعموم الاوقات واما كلما فعموم الافعال (فلو قل كلما عزلتك فأنت وكيلي يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة) (الحاصلة من لفظ كلما حينئذ ينعزل) قبض بدل الصلح شرط ان كان (ديناً بدين) بأن صالح على دراهم عن دنانير أو عن شيء آخر في الذمة (والا) يكن ديناً بدين

بمجرد قوله وقت (قوله خلافا لما صوبه الزيلعي) حيث قال وقيل لا تقبل وهو أصوب واحوط لانه باقامة البينة أن الضيعة وقف عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا تسمع للتأقضى اه وظاهره انه لو على مسجد أو نحوه تسمع اذ لا يدعى حقا لنفسه (قوله فالقول للورثة) هذا عند عدم البرهان فان أقاموا البرهان فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة منح قات وعلى القول الثاني فالظاهر ان البينة للورثة (قوله هذا ما اعتمده في الخاتمة) وتصحيح قاضيهان من اجل التصحيح وهذا من المسائل التي رجعوا القياس فيها على الاستحسان سائحاني (قوله بمدنقله) ضميره كضمير قال يرجع الى قاضيهان ط (قوله الى آخره) هو قوله ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تضاف الى اقرب الاوقات اه (قوله بانه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرتبط بقوله جزم ط (قوله واستظهره) اي كون القول للزوج (قوله وجه الظاهر) مفاده انه ظاهر الرواية (قوله لم يكن لهم حق) اي وقت الهبة (قوله لانه يمين من جهته) لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بفعلا فلا يصح الرجوع في اليمين وهو تملك من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكالة بخلاف الاجنبي زيلعي ولمعنى التملك اقتصر على المجلس كامر في باب تفويض الطلاق (قوله لان متى لعموم الاوقات) اي فلا تنفيذ الاعزلا ونصبا واحدا قال الزيلعي فاذا عزله انعزل عن الوكالة المنجزة وتنجزت المعلقة فصار وكلا جديدا ثم بالعزل الثاني انعزل عن الوكالة الثانية (قوله يقول في عزله رجعت الخ) لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع لصار وكلا مثل ما كان ولو عزله ألف مرة لان كلمة كلما تقتضي تكرار الافعال لا الى نهاية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع حتى لو عزله ثم رجع عن المعلقة يحتاج الى عزل آخر لانه كلما عزله صار وكلا فلا يفيد الرجوع بعد ذلك عن المعلقة في حقها لانه يحتاج الى عزل آخر بعد الرجوع زيلعي وتماه فيه (قوله الحاصلة من لفظ كلما) هكذا في المنح ايضا وهو سهل لان المنجزة حصلت من قوله انت وكيلي والمعلقة حصت من قوله كلما عزلتك الخ سائحاني (قوله او عن شيء آخر) اي من غير الدراهم لقول مسكين هذا اذا كان على خلاف جنسه لانه لو صالح على جنسه مؤجلا جاز (قوله في الذمة) صفة لدراهم ودنانير وشيء آخر تأمل (قوله والا) أي بأن كان عقارا بعقارا وعقارا بدين مسكين (قوله تعين) صفة لعين اي تعين بالاشارة اليها (قوله فجاز الافتراق عنه) اي وان كان مال الربا كما اذا وقع الصلح على شعير بعينه عن حصة في الذمة زيلعي (قوله قبل الخ) لانه لا يصح تعليق الإبراء بالخطر (قوله او قال لاجحة لي) لما كانت لاجحة تصدق بشهادة الواحد فيما يكتفى به ذكرها عقب البينة سائحاني اي فلا تكرر ارفاقهم (قوله

(لا) يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين تعين لا تبقى ديناً في الذمة فجاز الافتراق عنه (قال) المدعى (لا بينة لي فبرهن) ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبه لبيته اذا حلف فأنت بريء عن المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خاتمة (او قال) الشاهد (لا شهادة لي فشهد تقبل) لا مكان التوفيق بالنسيان ثم التذكر (كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد أو قال لاجحة لي على فلان ثم أتى بها) بالاجحة فنهاتقبل لما قلنا

بمخلاف ما اذا قال ليس لي
 حق ثم ادعى حقا لم تسمع
 للتناقص (للامام الذي ولاه
 الخليفة ان يقطع) من
 الاقطاع (انسانا من طريق
 الجادة ان لم يضر بالمارة)
 لان للامام ولاية ذلك
 فكذا نائبه (صادره
 السلطان ولم يعين بيع
 ماله فلو عينه فكره الا
 ان يأخذ الثمن طوعا فباع
 ماله) بسبب المصادرة
 (صح) ببيعه لانه غير مكره
 كما مر في الاكراه (كالدائن
 اذا حبس بالدين فباع
 ماله لقضائه صح) اجماعا
 (خوفها) زوجها وغيره
 (بالضرب حتى وهبت
 مهرها لم يصح ان قدر على
 الضرب) لانها مكرهه
 عليه (وان اكرهها على
 الخلع وقع الطلاق ولم
 يسقط المال) لان طلاق
 المكره واقع ولا يلزم المال
 به لما قلنا (ولو اُحالت
 انسانا على الزوج ثم وهبت
 المهر للزوج لم يصح) قالوا
 وهو الحيلة قلت وانما تتم
 بقبوله فيعلم حيلتها الا ان
 يقال انه يتمكن المحال من
 مطالبته

بمخلاف ما اذا قال ليس لي حق) اى على فلان وانما حذفه للعلم به من المتن وعبرة المنع بخلاف
 ما اذا قال ليس لي عليه حق الخ وفيها ولو قال هذه الدار ليست لي اوقال ذلك العبد ثم اقام بينة
 ان الدار او العبد له قبل بينته لانه لم يثبت باقراره حقا لاحد فكان لغوا ولهذا تصح دعوى
 الملاحن نسب ولدنقى بلعانه نسبه لانه حين نفاه لم يثبت فيه حقا وفيها ولو قال لا اعلم ان لي حقا على
 فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقا قبل لامكان الخفاء عليه فامكن التوفيق (قوله لم تسمع
 للتناقص) قد يقال ان التوفيق المذكور ممكن هنا ايضا فلما ذا لم يعتبر ويمكن التوفيق بانه
 في هذه المسئلة ثبتت برامة ذمة المدعى عليه بالقول الاول ثم يريد شغلها بالثاني ولا يقبل ط
 (قوله ان يقطع) اى يعين له قطعة ط عن الحموى (قوله من طريق الجادة) هو وسط
 الطريق ومعظمه ط (قوله ان لم يضر بالمارة) بان كان واسعا لا يضيق بذلك قال في المعدن
 قيد به لانه لو اضر بالمارة لا يقطع اذ فيه قطع الطريق وليس له ان يقطع الطريق وان كان لهم
 طريق أخرى حتى لو فعل ذلك فهو آثم وان رفع الى القاضى رده كذا في نصاب الفقهاء
 وذكر في الخاتمة قال للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة اه ط (قوله لان
 للامام ولاية ذلك) اذله التصرف في حق الكافة فيباهيه نظر للمسلمين فاذا رأى ذلك مصلحة لهم
 كان له ان يفعله من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه اذا رأى ان يدخل بعض الطريق في
 المسجد او عكسه وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان له ان يفعل ذلك منح والمراد هنا بالامام
 الخليفة ليناسب قوله فكذا نائبه (قوله صادرة السلطان) اى اراد ان يأخذ منه مالا ط
 (قوله لانه غير مكره) فانه انما باعه باختياره غاية الامرانه صار محتاجا الى بيعه لايفاء ما طلب
 منه وذلك لا يوجب الكره منح (قوله كالدائن اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف
 وهو المديون ط (قوله بالضرب) الظاهر انه اراد به المبرح ط (قوله على الخلع) اى على
 المخالعة معه بمال (قوله لان طلاق المكره واقع) كذا علل الزيلعى وغيره وتعقبه الشلبى بانه
 اذا كان الزوج هو الذى اكرهها لا يصح هذا التعليل الا اذا قرئ وان اكرهها اى الزوج
 والمرأة اى اكرهها انسان اه ابو السعود اقول او يقرأ المكره بالكسر اسم فاعل (قوله ولا
 يلزم المال) اى بدل الخلع ولما كان ذلك البدل تارة يكون ما في ذمة الزوج من المهر وتارة يكون
 غيره وقد عبر المصنف بما يناسب الاول وهو السقوط عبر الشارح بما يناسب الثانى جمعا
 بينهما (قوله لما قلنا) اى من انها مكرهه وسقوط المال او لزومه يشترط له الرضى (قوله قالوا
 وهو الحيلة) قال في المنع ذكر هذا الفرع في الكثر وغيره وظاهر كلامهم ان هذا هو المخلص
 لامرأة تريد ان ترضى زوجها به المهر ظاهرا وهى لا تريد صحة ذلك اه (قوله قلت الخ)
 هو للمصنف اقول انما تنفعها هذه الحيلة في الخلع لو علم الزوج ان لامهر عليه لما في الخلاصة
 خلع امرأته بمالها عليه من المهر فظانها ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر عدمه وقع الطلاق
 عليها بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت اما اذا علم ان لامهر لها عليه بأن وهبت
 صح الخلع ولا ترد عليه شيأ اه واقول ايضا ليس في كلام الكثر وغيره ما يقتضى ان هذا
 الفرع حيلة لما تقدم حتى يرد عليه ما ذكر وانما هو حيلة لغيره ففي حيل الاشياء قال لها
 ان لم تهينى صداقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري منه ثوبا ملفوفا بمهرها ثم ترده

بعد اليوم فيبقى المهر ولا خث اه وفي مداينات الاشياء عن القنية وله اى لعدم صحة الهبة ثلاث حيل احدها شراء شئ ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة وفي الاخير نظر اه فليكن ما هنا حيلة أخرى لذلك تأمل وانما لم يبحث فيما ذكر لعدم امكان البر في اليوم وانما قيد بالملفوف ليثبت الرد بخيار الرؤية بعد مضي اليوم (قوله برفعه الى من لا يشترط قبوله) أى الى قاض لا يرى ان قبول المحال عليه شرط لتام الحوالة كقاضي مالكي (قوله لم يجبر) قال في جامع الفصولين والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه وان أضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا بينا فقبل بالمنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه (قوله ومفاده الخ) فيه تأمل (قوله لعدم تعدي الخ) أقول الانسب في التعبير ان يقال لانه متسبب غير متعد اذ حفره في ملكه اى لان التسبب لا يضمن الا اذا تعدى كوضع الحجر في الطريق (قوله ضمن) لانه جعل مباشرا وفي جامع الفصولين تفصيل حيث قل فلو أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم تعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل ضمن كالاشهاد على الحائض المائل والا لم يضمن اه قال الرملي في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أسه فتقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسرى الماء تأمل اه وبه يفيد اطلاق قول المصنف لم يضمن ولا سيما على ما قدمناه من القول المفتى به (قوله عمر دار زوجته الخ) على هذا التفصيل عمارة كرمها وسائر املاكها جامع الفصولين وفيه عن العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا أمره ولولفسه بلا أمره فهو له برفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا أمره ينبغي أن يكون متبرعا كأمه اه وفيه بنى المتولى في عرصة الوقف ان من مال الوقف فالوقف وكذا لو من مال نفسه لكن للوقف ولولفسه من ماله فان أشهد فله والا فالوقف بخلاف أجنبي بنى في ملك غيره (قوله والنفقة دين عليها) لانه غير متطوع في الاتفاق فيرجع عليها لصحة أمرها فصار كالأمر بقضاء الدين زيلعي وظاهره وان لم يشترط الرجوع وفي المسئلة اختلاف وتامه في حاشية الرملي على جامع الفصولين (قوله فالعمارة له) هذا لو الآلة كلها فلو بعضها له وبعضها لها فهم بينهما ط عن المقدسى (قوله بلا اذنها) فلو باذنها تكون عارية ط (قوله فيؤمر بالتفريغ) ظاهره ولو كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض وبه أفتى المولى أبو السعود مفتي الروم وهو خلاف مامشي عليه الشارح في كتاب الغصب من انه يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وقدنا الكلام عليه هناك فراجع (قوله بطلبها) الاوضح قول الزيلعي ان طلبت (قوله ولها) معطوف على لنفسه اى ولو عمرها الخ (قوله كأفاده شيخنا) اى الرملي في حاشية المنح وقال بعده لكن ذكر في الفوائد الزينية من كتاب الغصب اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال أمرائه فماتت وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اه فقتضاه انه اذا عمر دار زوجته لها فماتت وادعى انه كان باذنها ليرجع في تركتها

برفعه الى من لا يشترط قبوله (اتخذ بئرا في ملكه او بالوعة فزمنها حائط جاره وطلب جاره تحويله لم يجبر) عليه ومفاده انه يؤمر بالرفق دفعا للايذاء (وان سقط الحائط منه لم يضمن) لعدم تعدي اذ حفره في ملكه فكان تسببا ومرفى آخر الاجارة انه لو سقى ارضه سقيا لا تحتمله فتعدى لجاره ضمن (عمر دار زوجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها) لصحة امرها (ولو) عمر (لنفسه) بلا اذنها فالعمارة له (ويكون غاصبا للعرصة فيؤمر بالتفريغ بطلبها ذلك) ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في البناء فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه ولا بينة فالقول لمنكره بينه وفي ان العمارة لها اوله فالقول له لانه هو الممتلك كما افاده شيخنا

وتقدم في النصب (قال هذه رضى عنى ثم اعترف) بالخطأ (وصدقته) في خطئه (فله ان يتزوجها اذا لم يثبت عليه بان قتل) افاد بأنه لا يثبت الا بالقول كقوله (هو حق او صدق او كما قلت أو اشهد) ٦٥٤ عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك (من

الثبت اللفظي الدال على الثبات النفسى وهل يكون تكرار اقراره بذلك ثباتا خلاف مبسوط في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاقرار (ولو أخذ رجل غريمه فترعه انسان من يده لم يضمن) لانه تسبب (وكذا اذا دل السارق على مال غيره او امسك هاربا من عدوه حتى قتله) عدوه لما قلنا (في يده مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا) تدفعه الى (اقطع يدك او اضربك خمسين فدفعه لم يضمن) الدافع لانه مكره (قال تركت دعواى على فلان وفوضت امرى الى الآخرة لا تسمع دعواه بعده) اى بعد هذا القول ذكره في القنية (الاجازة تلحق الافعال) على الصحيح (فلو غصب عينا ل انسان فاجاز المالك غصبه صح) اجازته وحينئذ (فيبرأ الغاصب عن الضمان) ولو انتفع به فأمره بالحفظ لا يبرأ عن الضمان مالم يحفظ وتماه في العمادية (وضع منجلا في الصحراء

بما نفق وانكر بقية الورثة اذنها ان القول قوله ووجهه شهادة العرف الظاهر له تأمل اه (قوله) وتقدم في الغصب (لم أره فيه وانما قدم فيه ما ذكرناه عن الفوائد الزينية آنفا (قوله) فله ان يتزوجها) والمعدر له في رجوعه عن ذلك انه بما يخفى عليه فقد يظهر له بعد اقراره خطأ الناقل وهذه من المسائل التي اغتفروا فيها التناقض أفاده في المنع (قوله) وهل يكون الخ) في هذه المسئلة وقعت في زمن شيخ الاسلام ابن الشحنة فأفتى بأنه لا يكون ثباتا وخالفه بعض معاصريه ووقع نزاع طويل وعقد لها مجالس بامر السلطان قايتباى وآل الامر الى ان عرضت القول على شيخ الاسلام القاضي زكريا من نحو أربعين كتابا فاجاب بان صريح هذه النقول ومنطوقها ان الثبات لا يحصل الا بقوله هو حق او نحوه وليس في صريحها ان التكرار كذلك نعم يؤخذ من قول المبسوط ولكن الثابت على الاقرار كالمجدد له بعد العقد انه اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام قوله هو حق ونحوه وقدمت الكلام على ذلك مبسوطا في كتاب الرضاع فراجع (قوله) خلاف مبسوط في المبسوط الخ) قد علمت انه ليس في المبسوط بيان الخلاف وان المفهوم منه ان التكرار يثبت به الاصرار فقول الشارح لا يثبت صوابه حذف لا ولو قال صريح النقول ان التكرار لا يثبت الاصرار لكن أحسن (قوله) لانه تسبب) اى النزاع وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو هو وبه فلا يضاف اليه التلف كما اذا حل قيد العبد فأبق زيامى (قوله) أو اضربك خمسين) أى فأكثر فلو قال أحبسك شهرا أو اضربك ضربا فهو ضامن لان دفع المال للغير لا يجوز الخوف التلف لكن تقدم في الاكرام ان امر السلطان اكرامه تأمل (قوله) فدفعه) اما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد ط (قوله) لانه مكره) قال العلامة المقدسى فلو ادعى ذلك اى الاخذ منه كرها هل يكتفى منه باليمين أم لا بد من برهان يحتاج الى بيان حموى أقول مقتضى كونه أمينا انه يصدق باليمين كما لو ادعى الهلاك تأمل (قوله) الاجازة تلحق الافعال) هذا هو الصحيح وتقدم الكلام عليه أو اثل كتاب الغصب (قوله) فاجاز المالك غصبه الذى في العمادية وغيرها غصب شيئا وقبضه فاجاز المالك قبضه الخ وهو انسب من قوله غصبه (قوله) لا يبرأ عن الضمان مالم يحفظ) مفهومه انه لو لم ينتفع به يبرأ بمجرد الامر ولعل المراد انه اذا انتفع به ودام على الانتفاع كالو غصب ثوبا فلبسه فاذا أمره بالحفظ لا يبرأ حتى ينزعه ويحفظه أمواله تنزعه قبل الامر وحفظه فأمره بالحفظ فالظاهر أنه يبرأ لانه بدوامه على الانتفاع بعد الامر متعدي بخلاف ما لو تنزعه قبله هذا ما ظهر لى وأفاد ط نحوه (قوله) وضع منجلا بكسر الميم ما يحصد به الزرع مغرب (قوله) قيد اتفاق الخ) مشى عليه المصنف في المنع أيضا والعينى تبع للزيلعى ومقتضى ما قدمه الشارح في الذبائح انه للاحتراز حيث قال وتشتط التسمية حال الذبح أو الرمى لصيد أو الارسال أو حال وضع الحديد لحمار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه له وانظر ما كتبناه هناك وفي كتاب الصيد (قوله) كرهه تحريرا) لما روى الاوزاعى عن واصل بن أبى جميلة عن مجاهد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكر والانثيين والقبل

ليصيده حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثانى) قيد اتفاق اذ لو وجده ميتا من ساعته لم يحل (والغدة) زيلعى (ووجد الحمار مجروحا ميتا لم يؤكل) لان الشرط ان يذبحه انسان او يحرقه والافهوك كالمطبخة (كرهه تحريرا)

والغدة والمرارة والمثانة والدم قال ابو حنيفة الدم حرام واكره الستة وذلك لقوله عز وجل
 حرمت عليكم الميتة والدم الآية فلما تناوله النص قطع تحريمه وكرهه ماسواه لانه مما تستحب
 الانفس وتكرهه وهذا المعنى سبب الكراهية لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث زيل
 وقال في البدائع آخر كتاب الذبائح وماروى عن مجاهد فالمراد منه كراهة التحريم بدليل انه
 جمع بين الستة وبين الدم في الكراهة والدم المسفوح محرم والمروى عن ابى حنيفة انه قال
 الدم حرام واكره الستة فاطلاق الحرام على الدم وسى ماسواه مكروها لان الحرام المطلق
 ما ثبت حرمة بدليل مقطوع به وهو المفسر من الكتاب قال الله تعالى او دم ماسفوحا وانعقد
 الاجماع على حرمة وأما حرمة ماسواه من الستة فثبت بدليل مقطوع به بل بالاجتهاد
 أو بظاهر الكتاب المحتمل للتأويل او الحديث فلذا فصل فسمى الدم حراما وذا مكروها
 أقول وظاهر اطلاق المتون هو الكراهة **(قوله وقيل تنزيها)** قاله صاحب الفقيه فانه ذكر
 ان الذكر او الغدة لو طبخ في المرقة لا تكره المرقة وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم اه
 واختار في الوهبانية ما في الفقيه وقال ان فيه فائدتين احدها ان الكراهة تنزيهية والاخرى
 انه لا يكره أكل المرقة واللحم اه نقله عنه ابن الشحنة في شرحه واقره **(قوله والاول اوجه)**
 لما قدمناه من استدلال الامام بالآية وايضا فكلام صاحب الفقيه لا يعارض ظاهر المتون
 وكلام البدائع **(قوله من الشاة)** ذكر الشاة اتفاقا لان الحكم لا يختلف في غيرها من
 المأكولات ط **(قوله الحياء)** هو الفرج من ذوات الخنف والظلف والسباع وقد يقصر
 قاموس **(قوله والغدة)** بضم الغين المعجمة كل عقدة في الجسد اطاف بها شجم وكل قطعة
 صلبة بين العصب ولا تكون في البطن كما في القاموس **(قوله والدم المسفوح)** اما الباقي
 في العروق بعد الذبح فانه لا يكره **(قوله في بيت)** وقوله بيت آخر ذكره في المنح وهو
 ويكره اجزاء من الشاة سبعة * فخذها فقد اوضحها لك بالعدد
(قوله فقل ذكر الخ) كذا في النسخ وعليه فالعدو ستة والظاهر ان اصل البيت حيا ذكر الخ
(قوله وقال غيره) اى بطريق الرمز ومثله قولي

ان الذى من المذكاة رمى * يجمعه حروف فخذ مدغم

(قوله اذا ما ذكيت) بالبناء للمجهول والتاء علامة التأنيث **(قوله واللقطة)** قيده بعضهم
 بغير لقطة الذمى فليس للقاضى اقراضها لقولهم لا يجوز التصديق بها بل يضعها في بيت المال
 لان الاقراض قرينة والذمى ليس من اهل القرب اه واطلق في اقراضه اللقطة فشمّل
 اقراضها من الملتقط وغيره وقول البحر من الملتقط الظاهر انه غير قيد تأمل **(قوله بشروط)**
 تقدمت في القضاء حيث قال من ملئ مؤتمن حيث لا وصى ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا
 يشتره اه وقوله حيث لا وصى ذكره صاحب البحر بحثا وفيه كلام يعلم من محله **(قوله)**
 بخلاف الاب الخ فان اقراضوا ضمنوا لعجزهم عن التحصيل بخلاف القاضى ويستثنى
 اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا ببحر كذا ذكره الشارح في القضاء وما ذكره
 المصنف من ان الاب كالوصى لا كالقاضى هو احد قولين مصححين وعليه المتون فكان المعتمد
 كما فاده في البحر **(قوله الا اذا انشدها الخ)** ذكره الزيلعي بصيغة ينبغى فالظاهر انه بحث منه

وقيل تنزيها والاول

اوجه (من الشاة سبع

الحياء والخصية والغدة

والمثانة والمرارة والدم

المسفوح والذكر) للآثر

الوارد في كراهة ذلك

وجمعها بعضهم في بيت

واحد فقال *

فقل ذكر والاثنان مثانة *

كذلك ثم المرارة والغدة *

وقال غيره

* اذا ما ذكيت شاة فكلها *

* سوى سبع ففيهن الوبال *

* خاء ثم خاء ثم غين *

* ودال ثم ميان وذال *

(للقاضى اقراض مال

الغائب والطفل واللقطة)

بشروط تقدمت في القضاء

(بخلاف الاب والوصى

والملتقط) الا اذا انشدها

حتى ساغ تصدقه

فقرضه أولى زيلعى (قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب) كذا في الحاشية وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة بأن يكون مشركا في عمره ثم يحتمله بالحسن أو اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهى سائلة جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القائلة كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد أورد هذا اللغز على غير هذا الوجه **٦٥٦** ابن وهبان فقال * وهل قائل لا يدخل

النار كافر * وإسكنها بالمؤمنين تعمم * قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى ورسوله ولا ينفعهم قال تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ولعجز البيت معنى آخر وهو ان عمارها خزنتها القائمون بأمرها وهم مؤمنون في البيت سؤالان قال ابن الشحنة وعندي ان هذا مما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي ان يدون ويسطر ولا يقبل تأويل قاله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رأيت شيخنا قال قد قضى بقله على نفسه بالانكار وانه ما كان له ان يدونه وبالله التوفيق (ص) خشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلدة ذكره الا بتشديد آله ترك على حاله كشيخ أسلم وقال أهل النظر لا يطبق الحتان ترك ايضا

لكنه يوهم انه لا يضمن اذا لم يجز صاحبها كالتقاضى مع انه لا يمكن الحاق الاقراض بالتصدق الا اذا قلنا بالضمان (قوله فاقرضه اولى) اى اقراضه من فقير زيلعى (قوله وظاهر توجيهه الخ) عبارة المنح وظاهر التوجيه المفهوم من كلام الامام قاضى خان ان المراد بالمشركين في الشرط المذكور الجميع فلذا قال في تعليقه لان من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة الخ فنبه (قوله بهذا البعض) اى الذى دلت عليه من التبعية (قوله فانهم مشركون شرعا) اى بطريق التبعية منح فالمعنى انهم يعاملون شرعا معاملة آبائهم اما حكمهم في الآخرة فيه اقوال عشرة احدها انهم خدم اهل الجنة والمشهور عن الامام التوقف (قوله لم تصدق الموجبة الكلية) اى فلا يبحث لانه عاق الطلاق على كون المشركين جميعا معذنين ولم يتحقق منح اى حمل الال على الاستتراق (قوله وهل قائل) اى هل يوجد قائل والجملة بعده مقول القول وكافر فاعل يدخل (قوله ففى البيت سؤالان) وهما عدم دخول النار كافر ودخول المؤمنين النار (قوله ولا يقبل تأويل قاله) مقتضاه انه يحكم عليه بالكفر وفيه نظر لما تقرر انه لو كان وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنعه فعلى المتقى الميل لما يمنع ولا سيما عند وجود القرينة كإرادة الالغاز والتعمية كقوله عليه الصلاة والسلام لامرأة ما زحان الجنة لا يدخلها عجوز (قوله قلت هذا) اى ما فى الشرط الثانى (قوله فكيف الاول) اى ما فى المتن المساوى لما فى الشرط الاول (قوله ثم رأيت شيخنا قال) اى معترضا على المصنف فى حاشية المنح حيث نقل كلام ابن الشحنة فالضهير فى نقاه لكلام ابن الشحنة وفى قضى ونفسه للمصنف فافهم لكن كان ينبغي للشارح ان يصرح بان المصنف نقل كلام ابن الشحنة حتى يتعين مرجع الضائر (قوله آله) بمد الهمة فعل ماض من الابلام والجملة صفة لتشديد (قوله وقال اهل النظر) اى المعرفة منح (قوله وحكما) الحكمى بقطع الاكثر ولم يوجد ط (قوله حاربهم الامام) كما لو تركوا الاذان منح (قوله ووقته) اى ابتداء وقته مسكين او وقته المستحب كما نقل عن شرح باكير على الكنز (قوله غير معلوم) اى غير مقدر بمدة وقد عدل الشارح عما جزم به المصنف كالكثر ليكون المتن جاريا على قول الامام كعادة المتن (قوله وقيل سبع) لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغها فيؤمر بالحنان حتى يكون البالغ فى التنظيف قاله فى الكافى زاد فى خزانه الاكمل وان كان اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقيل لا يحن حتى يبلغ لانه للطهارة ولا تجب عليه قبله ط (قوله وقيل عشر) لزيادة امره بالصلاة اذا بلغها (قوله وهو الاشبه) اى بالفقه زيلعى وهذه من صيغ التصحيح (قوله وقال ابو حنيفة الخ) الظاهر انه لا يخالف ما قبله بناء على

(ولو حنن ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فن قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف فما دونه لا) (قاعدة) يكون ختانا يعتد به لعدده الحتان حقيقة وحكما (و) الاصل ان (الختان سنة) كما جاء فى الخبر (وهو من شعائر الاسلام) وخصائصه (فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم) الامام فلا يترك الالعذر وعذر شيخ لا يطيقه ظاهر (ووقته غير معلوم) وقبل سبع سنين كذا فى المائتى وقبل عشر وقبل اقصاء اثنتا عشرة سنة وقبل العبرة بطاقته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم لى بوقته

قاعدة الامام من عدم التقدير فيما لم يرد به نص من المقدرات وتقويضها الى الراى تأمل ونقله
عن الامام تأييدا لما اختاره اولافلاتكرار فافهم **(قوله عنهما)** اى عن الصاحين **(قوله)**
وختان المرأة الصواب خفاض لانه لا يقال فى حق المرأة ختان وانما يقال خفاض حموى
(قوله بل مكرمة للرجال) لانه الذ فى الجماع زيلى **(قوله وقيل سنة)** جزم به البزازى معللا
بانه نص على ان الحثى تحت ولو كان ختانها مكرمة لم تحت الحثى لاحتمال ان تكون امرأة
ولكن لا كالسنة فى حق الرجال اه اقول ختان الحثى لاحتمال كونه رجلا وختان الرجل
لا يترك فلذا كان سنة احتياطا ولا يفيد ذلك سنته للمرأة تأمل وفى كتاب الطهارة من السراج
الوهاج اعلم ان الختان سنة عندنا للرجال والنساء وقال الشافعى واجب وقال بعضهم سنة
للرجال مستحب للنساء لقوله عليه الصلاة والسلام ختان الرجال سنة وختان النساء مكرمة
ولو كان للصبي ذكران فان كانا عاملين ختا ولو احدهما فقط ختن خاصة ويعرف العامل
بالبول والانتشار والحثى المشكل يحن من الفرجين ليقع اليقين وأجرة ختان الصبي على ابيه
ان لم يكن له مال والعبد على سيده ومن بلغ غير محتون اجبره الحاكم عليه فان مات فهو هدر
لموته من فعل مأذون فيه شرعا اه ملخصا **(قوله وفى الرسل الخ)** صريح فى ان ساما وحنظلة
مرسلان ط **(قوله شيت ادريس)** بلاتنوين كسام وهو د * **(تمة)** * قيل السبب فى الختان
ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما ابتلى بالترويع بذبح ولده احب ان يجعل لكل واحد
ترويعا بقطع عضو وارقة دم وابتلى بالصبر على اسلام الآباء ابناهم تأسيابه عليه الصلاة
والسلام وقد اختن ابراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة او مائة وعشرين والاول اصح
وجمع بان الاول من حين النبوة والثانى من حين الولادة واختن بالقدم اسم موضع وقيل آله
التجار وقد اختلف الرواة والحفاظ فى ولادة نينا صلى الله عليه وسلم محتونا ولم يصح فيه شئ
واطال الذهبى فى رد قول الحاكم انه تواترت به الرواية وقد ثبت عندهم ضعف الحديث به
وقال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب انه لم يولد محتونا **(قوله وبطقرحت)** اى
شقها من باب قتل **(قوله وغيره)** اى غير المذكور من الكى والبط **(قوله وهرة تضر)** كاذا
كانت تأكل الحما والم دجاج زيلى **(قوله وبذبحها)** الظاهر ان الكلب مثلها تأمل
(قوله يكره احراق جراد) اى تحريما ومثل القمل البرغوث ومثل العقرب الحية ط **(قوله)**
والقاء القملة ليس بآداب لانها تؤذى غيره ويورث النسيان وفيه تعذيب لها بجوعها ط اما
البرغوث فيعيش فى التراب **(قوله وجازت المسابقة)** اى بشرط ان تكون الغاية مما يحنتمها
الفرس وان يكون فى كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما يسبق
لا محالة فلا يجوز لانه انما جاز للحاجة الى الرياضة على خلاف القياس وليس فى هذا الايجاب
المال للغير نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز اه زيلى **(قوله والرمى)** اى بالسهم
(قوله ليرتاض للجهد) افادانه مندوب كما صرح به فى الحظر وانه للالهى مكرمه واما حديث
لاتحضر الملائكة شيا من الملاهى سوى النضال اى الرمي والمسابقة فالظاهر ان تسميته لهوا
للمشابهة الصورية تأمل **(قوله وحرم شرط الجمل من الجانبين)** بان يقول ان سبق فرسك
فلك على كذا وان سبق فرسى فلى عليك كذا زيلى **(قوله الا اذا ادخل محلا)** المناسب

ولم يرد عنهما فيه شئ فدا
اختلف المشايخ فيه وختان
المرأة ليس سنة بل مكرمة
للرجال وقيل سنة وقد جمع
السيوطى من ولد محتونا
من الانبياء عليهم الصلاة
والسلام فقال *

وفى الرسل محتون لعمر ك
خلقة *

ثمان وتسع طيبون أكارم
وهم زكريا شيت ادريس
يوسف * وحنظلة عيسى
وموسى وآدم * ونوح
شعيب سام لوط وصالح *
سليمان يحيى هود يس خاتم *
(ويجوز كى الصغير وبط
قرحت وغيره من المداواة
للمصلحة و) يجوز (فصد
البهائم وكها وكل علاج فيه
منفعة لها وجاز قتل ما يضر
منها ككلب عقور وهرة)
تضر (وبذبحها) اى الهرة
(ذبحا) ولا يضر بها لانه لا
يفيد ولا يجرقها وفى المبتغى
يكره احراق جراد وقيل
وعقرب ولا بأس باحراق
حطب فيها نمل والقاء
القملة ليس بأداب (وجازت
المسابقة بالفرس والابل
والارجل والرمى) ليرتاض
للجهد (وحرم شرط
الجمل من الجانبين) الا
اذا ادخل محلا

ادخلا وصورته ان يقول لثالث ان سبقتنا فالمالان لك وان سبقتك فلاشئ لنا عليك ولكن الشرط الذى شرطاه بينهما وهو ايهما سبق كان له الجعل على صاحبه باقى حاله فان غلبهما أخذ المالمين وان غلباه فلاشئ لهما عليه ويأخذ أيهما غلب المال المشروط له من صاحبه زيلعى (قوله بشرطه) وهو ان يكون فرس المحلل كفؤا لفرسيهما يجوز ان يسبق أو يسبق (قوله ولا يجوز الخ) قاله الزيلعى ومثله فى الخانية والذخيرة وغيرها لكن جزم الشارح فى كتاب الحظر والاباحة بأن البغل والحمار كافر فرس وعزاه الى الملتقى والمجمع قات ومثله فى المختار والمواهب وغيرها واقبره المصنف هناك خلافا لما ذكره هنا وتقدم تمام الكلام عليه فى كتاب الحظر فراجع (قوله وتماه فى الزيلعى) حيث ذكر انه لو قال واحد من الناس لجماعة من الفرسان أول اثنين من سبق فه كذا من مال نفسه أو قال للرماة من أصاب الهدف فه كذا جاز لانه من باب التفتيل فاذا كان التفتيل من بيت المال كالسلب ونحوه يجوز ففاظنك بخالص ماله وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا فى المسائل وشرط للمصيب منهم جعل جازا اذا لم يكن من الجانبين على ما ذكرنا فى الحيل اذا تعلم فى البابين يرجع الى تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى والمراد بالجواز المذكور فى باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضى ولا يقضى عليه به اه (قوله ولا يصلى على غير الانبياء الخ) لان فى الصلاة من التعظيم ما ليس فى غيرها من الدعوات وهى لزيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يلىق ذلك بمن يتصور منه الخطايا والذنوب الاتبع بان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم زيلعى واختلف هل تكبره تحريما أو تنزيها أو خلاف الأولى وصحح النووي فى الاذكار الثانى لكن فى خطبة شرح الاشياء لليرى من صلى على غيرهم أثم وكره وهو الصحيح وفى المستصفى وحديث صلى الله على آل أبى أوفى الصلاة حق فه ان يصلى على غيره ابتداء أما الغير فلا اه وأما السلام فقل اللقانى فى شرح جوهر التوحيد عن الامام الجوينى انه فى معنى الصلاة فلا يستعمل فى الغائب ولا يفرد به غير الانبياء فلا يقال على عليه السلام وسواء فى هذا الاحياء والموات الا فى الحاضر فيقال السلام أو سلام عليك أو عليكم وهذا مجمع عليه اه اقول ومن الحاضر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والظاهر ان العلة فى منع السلام ماقاله النووي فى علة منع الصلاة ان ذلك شعار اهل البدع ولان ذلك مخصوص فى لسان السلف بالانبياء عليهم الصلاة والسلام كما ان قولنا عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وان كان عزرا جليلا ثم قال اللقانى وقال القاضى عياض الذى ذهب اليه المحققون وأميل اليه ماقاله مالك وسفيان واختاره غير واحد من الفقهاء والمتكلمين انه يجب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء بالصلاة والتسليم كما يخص الله سبحانه عند ذكره بالتقديس والتزيه ويذكر من سواهم بالغفران والرضا كما قال الله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وايضا فهو أمر لم يكن معروفا فى الصدر الاول وانما احداثه الرافضة فى بعض الأئمة والتشبه بأهل البدع منهى عنه فتجب مخالفتهم اه اقول وكراهة التشبه بأهل البدع مقرر عندنا ايضا لكن لا مطلقا بل فى المذموم وفيما يقصده التشبه بهم كما قدمه الشارح فى مفسدات

بشرطه كما مر فى الحظر
(لا) يحرم (من احد
الجانبين) استحسانا ولا
يجوز الاستباق فى غير هذه
الاربعة كالبغل بالجعل
واما بلا جعل فيجوز فى
كل شئ وتماه فى الزيلعى
(ولا يصلى على غير الانبياء
ولا على غير الملائكة
الا بطريق التبعية) وهل
يجوز الترحم على النبي

الصلاة (قوله قولان) قال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة ولهذا يجوز ان يدعى به لغير الانبياء والملائكة عليهم السلام وهو مرحوم قطعاً فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنيا عن هذه الصلاة فلا حاجة اليها وقال بعضهم يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان من اشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك زيلبي والصحيح الجواز كما ذكره الزيلبي في كتاب الصلاة وقال في البحر وروى عن بعض المشايخ انه قال ولا يقول ارحم محمداً واكثر المشايخ على انه يقوله للتوارث وقال السرخسي لا بأس به لان الاترور دبه من طريق ابى هريرة وابن عباس ولان أحداً وان جل قدره لا يستغنى عن رحمة الله تعالى اهـ (قوله وجوزه السيوطى تبعاً لاستقلالاً) اى مضموماً الى الصلاة والسلام لا وحده فيجوز اللهم صل على محمد وارحم محمداً ولا يجوز ارحم محمداً بدون الصلاة (قوله فليكن التوفيق) اى يحمل القول بالجواز على التبعة والقول بعدمه على الابتداء ويخالفه ما في البحر حيث قال ومحل الخلاف في الجواز وعدمه انما هو فيما يقال مضموماً الى الصلاة والسلام كما أفاده شيخ الاسلام ابن حجر فلذا اتفقوا على أنه لا يقال ابتداء رحمه الله اهـ قال ط وينبغي ان لا يجوز غفر الله له وسامحه لما فيه من اليهم نقص اهـ أقول وكذا عفا عنه وان وقع في القرآن لان الله تعالى له أن يخاطب عبده بما اراد كما لا يليق ان يخاطب الرعية الامراء بما يخاطبهم به الملوك ولم أر من تعرض للترحم على الملائكة فليراجع (قوله ويستحب الترضى للصحابة) لانهم كانوا يبالغون في طلب الرضى من الله تعالى ويجهتدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يلحقهم من الابتداء من جهته أشد الرضى فهو لاء احق بالرضى وغيرهم لا يلحق ادناهم ولو اتفق ملء الارض ذهباً زيلبي (قوله وكذا من اختلف في نبوته) قال النووي والذي أراه ان هذا اى الدعاء بالصلاة لا بأس به وان الارجح ان يقال رضى الله عنه لانه مرتبة غير الانبياء ولم يثبت كونهما نبيين اهـ وظاهر قول المتن ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة وكذا كلام القاضي عياض السابق انه لا يدعى بالصلاة لكن ينبغي عدم الاتم به لشبهة الاختلاف (قوله وقيل يقال الخ) اى لتكون الصلاة عليه تبعاً فيكون مما لا خلاف فيه وهو وجه كما لا يخفى على النبيه (قوله والعباد) بالضم جمع عابد (قوله وقال الزيلبي الخ) لا يخالف ما قبله الا في قوله ولما بعدهم بالمغفرة والتجاوز * (تتمه) * يكره الجدل في أن لقمان وذا القرنين وذا الكفل انبياء ام لا وينبغي ان لا يسأل الانسان عملاً لا حاجة اليه كأن يقول كيف هبط جبريل وعلى أى صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحين رآه على صورة البشر هل بقي ملكاً ام لا وأين الجنة والنار ومتى الساعة وتزول عيسى واسماعيل افضل أم اسحق وأيهما الذي يسبح وفاطمة افضل من عائشة أم لا وأبو النبي كانا على أى دين وما دين ابى طالب ومن المهدي الى غير ذلك مما لا تحب معرفته ولم يرد التكليف به ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم بأسماء معظمه فلا يجوز ان يقال انه فقير غريب مسكين فريد طويل ويجب تعظيم العرب خصوصاً اهل الحرمين خصوصاً اولاد المهاجرين والانصار خصوصاً اولاد الخلفاء الاربعة مقدسى عن خزانة الاكمل (قوله والاعطاء باسم النيروز والمهرجان) بل يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النية فيما يظهر ط والنيروز اول الربيع والمهرجان اول الخريف وهما يومان يعظمهما بعض الكفرة

قولان زيلبي قلت وفي الذخيرة انه يكره وجوزه السيوطى تبعاً لاستقلالاً فليكن التوفيق ويستحب الترضى للصحابة وكذا من اختلف في نبوته كذا القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني (والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه) وهو الترحم للصحابة والترضى للتابعين ومن بعدهم (على الراجح) ذكره القرماني وقال الزيلبي الاولى ان يدعو للصحابة بالترضى وللتابعين بالرحمة ولما بعدهم بالمغفرة والتجاوز (والاعطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز) اى الهدايا باسم هذين اليومين حرام (وان قصد تعظيمه) كما يعظمه المشركون (يكفر) قال ابو حفص الكبير لو ان رجلاً عبد الله خمسين سنة

ويتهادون فيهما **(قوله)** ثم هدى لمشرك الخ قال في جامع الفصولين وهذا خلاف ما واتخذ مجوسى دعوة لحاق رأس ولده فحضر مسلم دعوته فاهدى اليه شيئاً لا يكفر وحكى ان واحداً من مجوسى سر بل كان كثير المال حسن التعهد بالمسلمين فأتخذ دعوة لحاق رأس ولده فشهد دعوته كثير من المسلمين وأهدى بعضهم اليه فشق ذلك على مفتيهم فكتب الى استاذه على السغدى ان ادركنا هل بلدك فقد ارتدوا وشهدوا شعار المجوس وقص عليه القصة فكتب اليه ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشرع ومجازاة الاحسان من المرواة وحلق الرأس ليس من شعار اهل الضلالة والحكم بردة المسلم بهذا القدر لا يمكن والاولى للمسلمين ان لا يوافقوهم على مثل هذه الاحوال لاطهار الفرح والسرور اه **(قوله)** والتنعيم عبارة الزيلعي والتنعيم بتشديد العين **(قوله)** ولا بأس من البؤس اى لاشدة عليه من جهة الشرع او من البأس وهو الجراءة اى لاجراة في مباشرته لانه امر مشروع وفي هذا دلالة على ان فاعله لا يؤجر ولا يثم به حوى عن المفتاح اه اقول والغالب استعماله فيما تركه اولى **(قوله)** القلانص جمع قلنسوة بفتح القاف ذات الاذان تحت العمامة ط **(قوله)** غير حرير الخ رد على مسكين حيث قال لفظ الجمع يشمل قلنسوة الحرير والذهب والفضة والكرباس والسوداء والحمراء **(قوله)** ووصح انه عليه الصلاة والسلام لبسها كذا في بعض النسخ ومثله في الدر المنثور اى لبس القلانص وقد عزاه المصنف والزيلعي الى الذخيرة وفي بعض النسخ ووصح انه حرم لبسها اى قلانس الحرير والذهب تأمل **(قوله)** وندب لبس السواد لان محمداً ذكر في السير الكبير في باب الغنائم حديثاً يدل على ان لبس السواد مستحب وان من اراد ان يجدد الف اعمامته ينبغي له ان ينقضها كورا كورا فان ذلك احسن من رفعها عن الرأس والقائها في الارض دفعة واحدة وان المستحب ارسال ذنب العمامة بين الكتفين وتماه في الزيلعي **(قوله)** وقال اياكم والا حمر الذي في الزيلعي اياكم والحمرة فانها زى الشيطان **(قوله)** ويستحب التجمل الخ قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى اذا انعم على عبده احب ان يرى اثر نعمته عليه وابوخيفة كان يتردى برداء قيمته اربعمائة دينار وكان يأمر اصحابه بذلك ويقول فان الناس ينظرون اليكم بعين الرحمة ومحمد كان يلبس الثياب النفيسة ويقول ان لى نساء وجوارى فازين نفسى كي لا ينظرن الى غيرى قيل للشيخ اليس عمر رضى الله عنه كان يلبس قيصاعليه كذا رقعة فقال فعل ذلك لحكمة هي انه كان امير المؤمنين وعماله يقتدون به وربما لا يكون لهم مال يأخذون من المسلمين ذخيرة ملخصاً **(قوله)** قيمته الف دينار تبع المصنف والذي في الزيلعي الف درهم **(قوله)** وللشاب العالم ان يتقدم الخ لانه افضل منه ولهذا يقدم في الصلاة وهي احد اركان الاسلام وهي تالية الايمان زيلعي وصرح الرمل في فتاواه بحرمة تقدم الجاهل على العالم حيث اشعر بزول درجته عند العامة لخالفته لقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات الى ان قال وهذا مجمع عليه فالمتقدم ارتكب معصية فيعزر **(قوله)** فمن يضعه اى يضع العالم **(قوله)** وهم اولوا الامر على الاصح اى من الاقوال في تفسير قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم كما ذكره الزيلعي وفي المنح عن البرازية وقال الزندوبسى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على

بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبى ان يفعله قبله أو بعده نفياً للشبهة ولو شرى فيه ما لم يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتنعيم لا يكفر زيلعي (ولا بأس بلبس القلانص) غير حرير وكرباس عليه ابريسم فوق أربع اصابع سراجية ووصح انه حرم لبسها (وندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر) وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (ويكره) اى للرجال كما مر في باب الكراهية (لبس المعصفر والمزعفر) لقول ابن عمر رضى الله تعالى عنهما لانا رسول الله تعالى عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال اياكم والا حمر فانه زى الشيطان ويستحب التجمل وأباح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآيات وخرج صلى الله عليه وسلم رداء قيمته الف دينار زيلعي (وللشاب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل) ولو قرشياً قال تعالى والذين اوتوا العلم درجات فالرافع هو الله فمن يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر

السواء وهو ان لا يفتح الكلاء قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا وهو ان تطيعه في كل مباح * وعن خلف انه وقعت زلزلة فامر الطلبة بالدعاء فقيل له فيه فقال خيرهم خير من خير غيرهم وشرهم خير من شر غيرهم **(قوله جازي الاصح)** وهو مروى عن ابي يوسف فقد قال يعجبني ان تزين لي امرأتى كما يعجبها ان تزين لها والاصح انه لا بأس به في الحرب وغيره واختلف الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في عمره والاصح لا وفصل في المحيط بين الخضب بالسواد قال عامة المشايخ انه مكروه وبعضهم جوزوه مروى عن ابي يوسف اما بالحرمة فهو سنة الرجال وسما المسلمين اه منح ملخصا وفي شرح المشارق للأكل والمختار انه صلى الله عليه وسلم خضب في وقت وتركه في معظم الاوقات ومذهبا ان الصبغ بالخاء والوسمة حسن كما في الحانية قال النووي ومذهبا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة او حمرة وتحريم خضابه بالسواد على الاصح لقوله عليه الصلاة والسلام غيروا هذا الشيب واجتنبوا السواد اه قال الحموى وهذا في حق غير الغزاة ولا يحرم في حقهم للارهاب ولعله يحمل من فعل ذلك من الصحابة ط **(قوله)** كما يجوز ان يأكل متكئا في الصحيح (قد مر في الحظر انه لا بأس به في المختار اى فتركه أولى وهذا اذا لم يكن عن تكبر والافحرم **(قوله)** لما روى الخ) الذي في صحيح البخارى وغيره انه عليه الصلاة والسلام قال لا آكل متكئا قال ابن حجر في شرح الثمائل عن النسائي قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا قط لكن اخرج ابن ابي شيبه عن مجاهد انه أكل متكئا مرة فان صح فهو زيادة مقبولة ويؤيدها ما أخرجه عن ابن شاهين عن عطاء بن يسار ان جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا فنهأ وفسر الاكثر من الاتكاء بالميل على احد الجانبين لانه يضرب بالآكل وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الاكل قال مالك رحمه الله وهو نوع من الاتكاء وفيه اشارة الى انه لا يختص بصفة بعينها اه ملخصا وبه علم انه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم أكل متكئا فقد تركه لمسا منى عنه فليس فيه دليل على الجواز نعم ذكر بعض الشافعية انه خاص به عليه الصلاة والسلام والاصح عندهم انه عام قال العلقمى في شرح الجامع الصغير اختلف في صفة الاتكاء فقيل ان يتمكن في الجلوس للآكل على أى صفة كان وقيل ان يميل على احد شقيه وقيل ان يعتمد على يده اليسرى من الارض والاول المعتمد وهو شامل للقولين والحكمة في تركه انه من فعل ملوك العجم والمتعظمين وانه ادعى الى كثرة الاكل واحسن الجلوسات للآكل الاقامة على الوركين ونصب الركبتين ثم الجثى على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب الرجل اليمنى والجلوس على اليسرى وتماه فيه **(قوله)** واذا خرج من بلدة بها الطاعون (المناسب لزيادة او دخل ليناسب ما بعده ط **(قوله)** ليس له ذلك) هذا في غير الجهاد المتعين لان نفعه للمسلمين اكثر ثوابا من الجهاد حيث كان بهذه الصفة ط **(قوله)** قضى المديون الخ) افاد ان الدين اذا كان مؤجلا فقفضاء المديون قبل حلول الاجل يجبر الدائن على القبول كما في الحانية **(قوله)** لا يأخذ من المراجعة الخ) صورته اشترى شيئا بعشرة نقد او باعه لآخر بعشرين الى اجل هو عشرة أشهر فاذا قضاء بعد تمام خمسة اومات بعدها يأخذ خمسة ويترك خمسة ط اقول

جاز) في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا ومر في الحظر (كما يجوز ان يأكل متكئا) في الصحيح لما روى انه صلى الله عليه وسلم أكل متكئا يجمع الفتاوى (اخذته الزلزلة في بيته ففر الى الفضاء لا يكره بل يستحب) لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط المائل (واذا خرج من بلدة بها الطاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى فلا بأس بأن يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج نجا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك) فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه حمل النهى في الحديث الشريف يجمع الفتاوى (فقيه في بلدة ليس فيها غيره افقه منه يريد ان يغزو ليس له ذلك) بزازية وغيرها (قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول اومات) خل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ماضى من الايام وهو جواب المتأخرين) قينة وبه أفنى المرحوم ابو السعود افندى مفتى الروم

والظاهر ان مثله ما لو اقترضه وباعه سلعة بثمن معلوم وأجل ذلك فيحسب له من ثمن السلعة بقدر ما مضى فقط تأمل (قوله وعلمه الخ) علله الخانوتي بالتباعد عن شبهة الربا لانها في باب الرابا ملحقه بالحقيقة ووجهه ان الربح في مقابلة الاجل لان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن لكن اعتبروه مالا في المراجعة اذا ذكر الاجل بمقابلة زيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض

مناسبتها للوصية انها اخت الميراث ولو وقعها في مرض الموت وقسمة الميراث بعده ولذا اخرج عنها ثم الفرائض جمع فريضة وهي ما يفترض على المكلف وفرائض الابل ما يفرض كبت مخاض في خمس وعشرين وقد سمي بها كل مقدار فقيل لانصاء الموارث فرائض لانها مقدرة لاصحابها قيل للعلم بمسائل الميراث علم الفرائض وللعلم به فرض وفارض وفراض مغرب (قوله هي علم بأصول الخ) اي قواعد وضوابط تعرف اي تلك الاصول حق كل اي كل واحد من الورثة اي قدر ما يستحقه من التركة ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصوفة بما ذكر الاصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي العمدة في ذلك اذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا مهارة له بها لا يحل له ان يقسم فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر أو عصة أو ذارحم ومعرفة اسباب الميراث والضرب والتصحيح والعول والرد وغير ذلك فافهم والمراد بالفرائض السهام المقدرة كما مر فيدخل فيه العصبات وذو الرحم لان سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركات وظايفه ايصال الحقوق لاربابها واركانه ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروطه ثلاثة موت مورث حقيقة أو حكما كفقود أو تقديرا كجنين فيه غرة ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقديرا كالحمل والعلم بجهة ارثه واسبابه وموانعه ستأتي واصوله ثلاثة الكتاب والسنة في ارث الام بشهادة الغيرة وابن سلعة واجماع الامة في ارث ام الاب باجتهاد عمر رضي الله تعالى عنه الداخل في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل للقياس هنا خلافا لمن زعمه في ام الاب وقد علمت جوابه واستمداده من هذه الاصول أفاده في الدر المنثور (قوله لان الله تعالى قسمه) الاولى قدره كما قال الزيلعي لانه معنى الفرض تأمل (قوله بنفسه) اي ولم يفرض تقديره الى ملك مقرب ولاني مرسل بخلاف سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها مجملة كقوله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة * والله على الناس حج البيت * وانما السنة ينتها زيلعي (قوله لثبوتها بالنص لا غير) أراد بالنص ما يشمل الاجماع واحترزه عن القياس فانه لا يجري في الموارث لانه لا مجال له في المقدرات لحفاء وجه الحكمة في التخصيص بمقدار دون آخر ثم ان هذا علة للعلة الاولى ان يقول اول ثبوتها فيكون علة ثانية لتسميته نصف العلم وقيل في وجه التسمية غير ما ذكره وقيل انه مما لا يدرك معناه فصدق بأنه نصف العلم ولا بحث عن وجهه * ثم اعلم ان ما ذكره من الاوجه مبني على ان النصف يراد به احد قسمي الشيء فان كل الشيء تحته نوعان احدهما نصفه وان لم يتحد عددها ومنه حديث احمد الطهور نصف الايمان وقول العرب نصف السنة حضر ونصفها سفر اي تنقسم زمانين وان تفاوتت عدتهما وقول

وعلمه بالرفق للجانبين وقد قدمته قبل فصل القرص والله اعلم * (فرع) * في آخر الكثر ينبغي لحفظ القرآن في كل اربعين يوما ان يختم مرة والله اعلم

كتاب الفرائض

هي علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستقراء لان الحق اما للميت او عليه او لاولي الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث وسمى فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه وأوضحه وضوح النهار بشمسه قلت ولذا سماه صلى الله عليه وسلم نصف العلم لثبوتها بالنص لا غير

شريح وقد قيل له كيف أصبحت فقال أصبحت ونصف الناس على غضبان يرد انهم بين محكوم له راض ومحكوم عليه غضبان وقول الشاعر

اذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر راض بالذي كنت أصنع

وقول مجاهد المضمضة والاستنشاق نصف الوضوء اى انه نوعان . يظهر لبعض الباطن ومظهر لبعض الظاهر افاده ابن حجر في شرح الاربعين (قوله فبالنص) اراد به ما يجر الاجماع (قوله او بالضرورة) اى الارث والاختيارى كالبيع والشراء وقبول الهبة والوصية (قوله وهل ارث الحى من الحى الخ) اى قيل الموت فى آخر جزء من اجزاء حياته والاول قول زفر ومشايع العراق والثانى قول الصاحبين وثمرة الخلاف فيما لو تزوج بأمة مورثه ولا وارث غيره فقال لها اذا مات مولاك فانت حرة فعلى الاول تعتق لانه اضاف العتق الى الموت والمالك ثابت له قبله وعلى الثانى لا تعتق لثبوت الملك بعده افاده فى شرح الوهبانية وتظهر الثمرة ايضا فيما لو علق الوارث طلاقها بموت مولاها كإنص عليه اليرى عن السراجية اقول وبه تظهر فائدة

تصورها بالزوج والافعل على العتق لا يتوقف على الزوجية تأمل (قوله المعتمد الثانى) وكذا ذكر الطرابلسى فى سكب الانهر ان عليه الموعول لكن ذكر فى الدر المتقى عن التتارخانية ان الاعتماد على الاول (قوله الحالية الخ) صفة كاشفة لان التركة فى الاصلاح ما تركه الميت

من الاموال صافيا عن تعلق حق الغير بعين من الاموال كما فى شروح السراجية واعلم انه يدخل فى التركة الذية الواجبة بالقتل الحضا او بالصلح عن العمد او بانقلاب القصاص ما لا يفتقر بعض الاولياء فتقضى منه ديون الميت وتنفذ وصاياه كما فى الذخيرة (قوله بعينها) متعلق بقوله تعلق (قوله كالرهن الخ) مثال للعين التى تعلق بها حق الغير فاذا رهن شيئا وسامه ولم يترك غيره فدين المرتهن مقدم على التجهيز فان فضل بعده شئ صرف اليه (قوله والعبد الجانى) اى فى حياة مولاه ولا مال له سواء كان المجنى عليه احق به من المولى الا ان يفضل بعد ارش الجنانية شئ (تنبه) لو كان العبد الجانى هو المرهون قدم حق المجنى عليه لانه اقوى لثبوته على ذمة العبد وحق المرتهن فى ذمة الراهن ومتعلق برقبة العبد لا فى ذمته ذكره يعقوب باشا فى حاشية شرح السراجية للسيد الشريف (قوله والمأذون المديون) اى قاذمات

المولى ولا مال له سواء قدم الغرماء على التجهيز (قوله والمبيع المحبوس بالثمن) كالمشتري عبدا ولم يقبضه فمات قبل نقد الثمن فالبايع احق بالعبد من تجهيز المشتري قل يعقوب باشا اما اذا كان المبيع فى يد المشتري ومات عاجزا عن اداء الثمن فانه يبدأ برجوعه لامطابق بل اذا لم يتعلق به شئ من الحقوق اللازمة كما اذا كاتبه المشتري اورهنه واستولده اوجنى ذلك المبيع على غيره فانه حينئذ لم يثبت له حق الرجوع مانع قوى حتى لو عجز المكاتب وعاد الى الرق اوفك الرهن اوفدى من الجنانية فله الرجوع لزوال ذلك المانع اه ونقل مثله ط عن حاشية عجم زاده على شرح السيد ثم قال وانظر هذا مع قولهم ان البائع أسوة الغرماء فيه عندنا اه اى فيما اذا قبض المشتري المبيع ولم يذكر فيه الاخلاف الشافعى كما تقدم قبيل خيار الشرط والظاهر ان اذكرها مأخوذ من كتب الشافعية فليتنبه (قوله والدار المستأجرة) فانه اذا اعطى الاجرة او لاثم مات الآجر صارت الدار رهنه بالاجرة

واما غيره فبالنص تارة وبالقياس اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضرورة وغيره بالاختيارى وهل ارث الحى من الحى ام من الميت المعتمد الثانى شرح وهبانية (يبدأ من تركه الميت الحالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجانى) والمأذون المديون والمبيع المحبوس بالثمن والدار المستأجرة

سيد قل ط زاد في روح الشروح على ما ذكر العبد الذي جعل مهرا يعني اذا مات الزوج وهو في يده ولا مال له سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج والمقبوض بالبيع الفاسد اذ مات البائع قبل الفسخ اى فان المشتري مقدم على تجهيز البائع **(قوله)** وانما قدمت الخ اى هذه الحقوق المتعلقة بهذه الاعيان والاصل ان كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة درمتمنى وتقديمها على التجهيز هو الذى جزم به في المعراج وكذا شراح الكنز والسراجية بل حكى بعض شراح السراجية الاتفاق عليه فما ذكره مسكين من ان ذلك رواية وان الصحيح تقديم التجهيز قال في الدرالمتمنى منظور فيه بل تعليلهم يفيد انه ليس بتركة اصلا اه اى فلا يرد على اطلاق المتون من انه يبدأ من التركة بالتجهيز **(قوله)** تجهيزه وكذا تجهيز من تلزمه نفقته كولد مات قبله ولولبلحظة وكزوجته ولوغنية على المعتمد در متمنى **(قوله)** يع التكهين) كأنه يشير الى ان قول السراجية يبدأ بتكفينه وتجهيزه من عطف العام على الخاص **(قوله)** من غير تقتير ولا تبذير) التقتير هو التقصير والتبذير يستعمل في المشهور بمعنى الاسراف والتحقيق ان بينهما فرقا وهو ان الاسراف صرف الشئ فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي والتبذير صرفه فيما لا ينبغي صرح به الكرماني في شرح البخارى يعقوب وعليه فالناسب التعبير بالاسراف بدل التبذير موافقا لقوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا لكنه راعى المشهور **(قوله)** ككفن السنة) اى من حيث العدد وقوله او قدر ما كان يلبسه في حياته اى من حيث القيمة وأبمعنى الواو قال في سكب الانهر ثم الاسراف نوعان من حيث العدد بان يزداد في الرجل على ثلاثة اثواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بان يكفن فيما قيمته تسعون وقيمة ما يلبسه في حياته ستون مثلا والتقتير ايضا نوعان عكس الاسراف عددا وقيمة اه وهذا اذا لم يوص بذلك فلواوصى تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا لو تبرع الورثة به أو اجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لا العدد وهل للغرماء المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم درمتمنى اى فيكفن بكفن الكفاية وهو ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال **(قوله)** او قدر ما كان يلبسه في حياته اى من اوسط ثيابه او من الذى كان يترين به في الاعياد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه زيلعى **(قوله)** ولو هلك كفنه الخ) قال في سكب الانهر واذا نبش قبر الميت واخذ كفنه يكفن في ثلاثة اثواب ولو ثلثا أو رابعا مادام طريا ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه وان تفسخ يلف في ثوب واحد كل ذلك من اصل ماله عندنا وان كان عليه دين الا ان يكون الغرماء قد قبضوا التركة فلا يسترد منهم وان كان قد قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء واصحاب الوصايا لانهم اجانب ولا تحجب الورثة على قبول كفن متبرع لان فيه لحقوق العار بهم الا اذا كان الورثة صغارا حينئذ لورأى الامام مصالحة يقبل الا ان يختاروا القيسام بأنفسهم حينئذ هم اولى به اه اى الا ان يختار الكبار منهم تأمل **(قوله)** ويقدم دين الصحة) هو ما كان ثابتا بالينة مطلقا او بالاقرار في حال الصحة ط وقد يرجح بعضه على بعض كدين لاجنبي على مكاتب مات عن وفاء يقدم على دين المولى وكالدين الثابت على نصرانى بشهادة المسلمين فإنه مقدم على الثابت بشهادة اهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم

وانما قدمت على التكهين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة (تجهيزه) يع التكهين (من غير تقتير ولا تبذير) ككفن السنة او قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفنه فلو قبل تفسخه كفن مرة بعد اخرى وكله من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه التي لها مطالب من جهة العباد) ويقدم دين الصحة

على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان شهودها كافرين او شهود الكافر فقط اما اذا كان شهودها مسلمين او شهود الكافر فقط فيهما سواء كفى حاشية البحر للرمل من كتاب الشهادات ففهم (قوله على دين المرض) هو ما كان ثابتا بأقراره في مرضه أو فيما هوى حكم المرض كإقراره من خرج للمبارزة أو أخرج للقتل قصاصا أو ليرجم ط عن عجم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بان أقر في مرضه بدين علم ثبوته بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ما يملكه أو استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير إقراره فلذلك ساواه في الحكم اه سيد (قوله وأما دين الله تعالى الخ) محترز قوله من جهة العباد وذلك كالزكاة والكفارات ونحوها قال الزيلعي فانها تسقط بالموت فلا يلزم الورثة أدؤها الا اذا أوصى بها أو تبرعوا بها هم من عندهم لان الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد فات بموته فلا يتصور بقاء الواجب اه وتماه فيه اقول وظاهر التعليل ان الورثة لو تبرعوا بها لاسقط الواجب عنه لعدم النية منه ولان فعلهم لا يتقوى مقام فعله بدون اذنه تأمل (قوله من ثلث الباقي) اى الفاضل عن الحقوق المتقدمة وعن دين العباد فانه يقدم لواجب مع دين الله تعالى لانه تعالى هو الغنى ونحن الفقراء كفى الدر المتقى (قوله ثم تقدم وصيته) اى على القسمة بين الورثة قال الزيلعي ثم هذا ليس بتقديم على الورثة فى المعنى بل هو شريك لهم حتى اذا سلم له شئ سلم للورثة ضعفه أو أكثر ولا بد من ذلك وهذا ليس بتقديم فى الحقيقة بخلاف التجهيز والدين فن الورثة والموصى له لا يأخذون الا ما فضل عنهما اه (قوله ولو مطلقة على الصحيح) كذا قاله السيد وغيره ثم قل وقل شيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كأن يوصى بثلاث ماله أو ربعه كانت فى معنى الميراث لشيوعها فى التركة فيكون الموصى له شريكا للورثة لامقدمات عليهم وبدل على شيوع حقه فيها لحق الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنهما حتى اذا كان ماله حال الوصية مثلا الفان صار ألفين فله ثلث الألفين وان انعكس فله ثلث الألف اه قال الاكمل ولعل الصواب معه فان التقديم انما يتصور فيه بجعل حق الموصى له متعلقا بالصورة والمعنى اذا خرج من الثالث فيمنع تعاقب حق الوارث بصورته فكان ذلك تقديمًا على الورثة واما اذا كانت مطلقة فلا يتصور هناك تقديم اه (قوله خلافا لما اختاره فى الاختيار) اى من قول شيخ الاسلام المتقدم ونصه فان كانت الوصية بعين تعتبر من الثالث وتنفذ وان كانت بجزء شائع كالثلث والرابع فالموصى له شريك للورثة يزداد نصيبه بزيادة التركة وينقص بنقصها بحسب المال ويخرج نصيب الموصى له كما يخرج نصيب الوارث ويقدم على قسمة التركة بين الورثة لما تلونا اه والحاصل انه لا خلاف فى تقديم الوصية بعين كالدار والثوب مثلا بمعنى انها اذا خرجت من الثالث فلا حق للورثة فيها فتفرض وحدها ويقسم بين الورثة ماسواها وأما الوصية المطلقة فن نظر الى انها شائعة فى التركة تزداد بزيادتها وبالعكس قل لا تقديم فيها بل الموصى له شريك للورثة دائما بمعنى انه لا يمكن ان يفرد بالاخذ وان استغرق التركة بخلاف الدين ونحوه ومن نظر الى ان قسمة الميراث لا تكون الا بعد اخراج نصيب الموصى له قل انها مقدمة لانه لو لم يفرض نصيبه أو لابل اعتبر شريكا مع

على دين المرض ان جهل
سببه والا فسيان كما بسطه
السيد واما دين الله تعالى
فان اوصى به وجب تنفيذه
من ثلث الباقي والا لا (ثم)
تقدم (وصيته) ولو مطلقة
على الصحيح خلافا لما
اختاره فى الاختيار (من
ثلث ما بقى) بعد تجهيزه
وديونته وانما قدمت

الورثة لزم ان يقسم له معهم كأنه واحد منهم له ثلث التركة مثلاً ويلزم منه الحلل مثلاً لو تركت زوجاً واختين شقيقتين وأوصيت بالثلث لزيد فيخرج الثلث الموصى به أولاً فيأخذ زيد واحداً من ثلاثة ثم يقسم الباقي من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين أربعة والالزم ان تقسم التركة من تسعة فيأخذ الموصى له اثنين والزوج ثلاثة والشقيقتان أربعة فينقص نصيب الموصى له وانت اذا حققت النظر يظهر لك ان الخلاف لفظي لان كل واحد من اصحاب القولين يسلم ما قاله الآخر وانما النزاع في ان اخراج نصيب الموصى له اولاً هل يسمى تقديماً أم لا ويبدل عليه كلام الزيلعي السابق وكذا كلام صاحب الاختيار فانه تابع شيخ الاسلام في القول بالمشاركة ثم ذكر ان نصيب الموصى له يقدم على قسمة التركة فقد جمع بين المشاركة والتقديم فانغم هذا التحقيق الذي هو بالقبول حقيق والله تعالى ولى التوفيق **(قوله في الآية)** اى قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين **(قوله)** لكونها مظنة التفريط لانها مأخوذة بلا عوض فتشق على الورثة ولا تطيب نفوسهم بها بخلاف الدين اولاً لكونها برا وطاعة والدين مذموم غالباً ولذا استعاذ منه عليه الصلاة والسلام اولاً ان حكمها كان مجهولاً عند الخطابين بخلاف الدين وتماه في سكب الانهر عن الزمخشري **(قوله)** بل خامساً باعتبار البداءة قبل التجهيز بعين تعلق بها حق الغير لكن تقدم انها ليست من التركة والمراد بيان الحقوق المتعلقة بالتركة فهي حينئذ أربعة **(قوله)** يقسم الباقي لم يقل يقدم كقال في سابقه لانه آخر الحقوق فلم يبق ما يقدم عليه **(قوله)** اى الذين ثبت اربهم بالكتاب اى القرآن وهم الابوان والزوجان والبنون والبنات والاخوة والاخوات **(قوله)** أو السنة او هنا وفيما بعده مانعة الحلو فتصدق باجماع الثلاثة والمراد بالسنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان فعلاً كانت الابن والاخوات لابوين اولاً مع البنات الصلية والجددة أم الام او قولاً كما مثل الشارح أفاده في سكب الانهر **(قوله)** أو الاجماع اى اتفاق رأى المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر ما على حكم شرعى وقيل المراد به هنا قول مجتهد واحد من اطلاق اسم الكل على الجزء كاطلاق القرآن على كل آية منه ليشمل من اختلف في وراثته كذوى الارحام وفيه نظر لانه يخرج عنه ما اتفق عليه رأى المجتهدين ولان من اختلف في وراثته دليله عند القائل به الكتاب أو السنة فلا حاجة الى التأويل **(قوله)** يجعل الجد كالأب) ويجعل الجدة كالام وبنت الابن كالبنات الصلية والاخ لآب كالشقيق والاخت لآب كالشقيقة سكب الانهر **(قوله)** ويستحق بالبناء للمجهول اول للمعلوم وضميره للوارث المفهوم من المقام **(قوله)** باحد ثلاثة) يعنى ان كل واحد منها علة للاستحقاق بمعنى انه لا يلزم اجتماع الثلاثة او بعضها فلا ينافى حصول الاستحقاق باثنين منها كزوجة هي بنت عم او معتقة فيرث منها الزوج النصف بالزوجة والباقي بالتعصيب او الولاء فانهم **(قوله)** ونكاح صحيح) ولو بلاوطء ولاخلوة اجماعاً درمتمنى **(قوله)** فلا توارث بفاسد) هو ما فقد شرطاً من شروط الصحة كشهود ولا باطل كنكاح المتعة والمؤقت وان جهلت المدة او طالت في الاصح كما مر في محله **(قوله)** وولاء) اى بنوعيه عتاق وموالة **(قوله)** والمستحقون للتركة عشرة أصناف) جمعها العلامة محمد بن

في الآية اهتماماً لكونها مظنة التفريط (ثم) رابعاً بل خامساً (يقسم الباقي) بعد ذلك (بين ورثته) اى الذين ثبت اربهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا الجدات السدس او الاجماع يجعل الجد كالأب وابن الابن كالابن (ويستحق الارث) ولو لمصحف به يفتى وقيل لا يورث وانما للقارئ من ولديه صيرفة باحد ثلاثة (برحم ونكاح) صحيح فلا توارث بفاسد ولا باطل اجماعاً (وولاء) والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما أفاده بقوله (فيبدأ بذوى الفروض)

الشحنة على هذا الترتيب في منظومته الفرضية التي شرحها شيخ مشايخنا الفقيه ابراهيم السامحاني فقال

يعطى ذوو الفروض ثم العصبه * ثم الذي جادبعتق الرقبه

ثم الذي يعصبه **ص** كالجذ * ثم ذوو الارحام بعد الرد

ثم محمل ورامدوا الى * ثم مزاد ثم بيت المال

وأراد بالمحمل من أقرله بنسب محمل على الغير وبالمزاد الموصى له بمزاد على الثالث أقول وحيث ذكر عصبه المعتق فالتناسب ذكر عصبه المولى أى مولى الموالاة أيضا فانهم يرثون بعده أيضا كإثباتي فالاصناف احد عشر * (تنبيه) * قيد بالتركة لان الارث يجري في الاعيان المالية اما الحقوق فمنها ما يورث كحق حبس المبيع وحبس الرهن ومنها ما لا يورث كحق الشفعة وخيار الشرط وحد القذف والنكاح أى حق التزويج كالومات الشقيق عن ابن وثمان أخ لاب فالحق للاخ لالابن والولايات والعواري والودائع كالومات المستعير لا يكون وارثه مستعيرا وكذا المودع وكذا الرجوع عن الهبة وكذا الولاء كأن يكون للمعتق ابنان فاث احدهما بعده عن ابن فالولاء لابن الباقي فلولاء هذا عن ابنين فالولاء بينهما وبين ابن الابن الاول اثلاثا كأنهم ورثوا من جدهم لامن آبائهم واجمعوا على ان خيار القبول لا يورث وكذا الاجارة وكذا الاجازة في بيع الفضولي وكذا الاجل واختلفوا في خيار العيب فقيل يورث واقتصر عليه في الدرر وادعى شارح الطحاوى الاجماع عليه وقيل ثبت للوارث ابتداء وكذا الخلاف في القصاص واما خيار الرؤية فالصحيح انه يورث واما خيار التعيين كالواشترى عبيدين على انه بالخيار في احدهما فاتفقوا على انه ثبت للوارث ابتداء وكذا خيار الوصف ينتقل الى الوارث اجماعا كما في الفتح ويؤخذ منه ان خيار التفرير يورث لانه يشبه فوات الوصف واليه مال العلامة المقدسى ومال صاحب التنوير الى خلافه لكنه مال في منظومته الفقهية الى الاول اه ملخصا من الاشياء وشرحها لشيخنا العلامة البعلى (قوله أى السهام المقدرة) هى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس سراج (قوله ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاخت لام ح (قوله وسبعة من النساء) هن البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام والام والجد ح (قوله فيستوى فيه الواحد والجمع) لما تقرر ان ال تبطل معنى الجمعية بحيث يتناول كل واحد كالمفرد حتى لو قال والله لا تزوج النساء يحنث بتزوج واحدة واذا قال نساء لا يحنث الا بثلاث يعقوب (قوله وجمعه للازدواج) جواب سؤال تقديره انه كان الاخصر التعبير بالعصبه مفردا كما عبر في قسمه وهو العصبه السببية والجنسية فيه اظهر والجواب انه جمعه لفظا وان لم يكن معنى الجمع مرادا ليزاوج بينهما وبين قوله بذوى الفروض حيث ذكره بلفظ الجمع او يقال جمعه لتعدد انواعه من عصبه بنفسه وبغيره ومع غيره كإثباتي بيانه وقد يقال ان الداعى الى ابطال معنى الجمعية انه لا يشترط في تقديمه على المعتق تعدد بل يقدم ولو واحدا بخلاف اصحاب الفروض فانه ليس فيهم من يتقدم وحده على العصبه بمعنى انه لا يرث معه العصبه اذ ليس في اصحاب الفروض من يحوز كل المال وحده بالفرضية وان كان يتقدم عليه بمعنى آخر وهو انه لا يعطى للعصبه الا ما ابقاه له صاحب الفرض

اى السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنان من التسبب وهما الزوجان (ثم بالعصبات) أل للجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجمعه للازدواج (النسبية)

فأتمل (قوله لأنها أقوى) علة للتقديم المستفاد من ثم ومن متعلق الجار قل السيد فان
العصوبة النسبية أقوى من السبية يرشدك الى ذلك ان اصحاب الفروض النسبية يرد عليهم
دون اصحاب الفروض السبية اعني الزوجين (قوله ثم بالمتعق) الاولى قول السراجية مولى
العاقلة ليشمل الاختيارية بأن عتق عليه بلفظ اعتاق او فقرة من تدبير او غيره او بشراء ذى
رحم محرم منه والاضطرارية بأن ورث ذارحم محرم منه فعتق عليه والمراد جنس مولى العاقلة
فيشمل المتعدد والمنفرد كما يشمل الذكر والانثى المتعق بواسطة كمتعق المتعق على ما يأتي قريبا
ومتعق الاب ويشمل ايضا كما قال ابن كمال المعروف والمقرله ويقدم المعروف على المقرله
ويشترط في صحته ان لا يكون للمقر مولى عتاقة معروفة وان لا يكون مكذبا شرعا اه
* (تنبيه مهم) * شرط ثبوت الولاء ان لا تكون الام حرة الاصل بمعنى عدم الرق فيها ولا في اصلها
فان كانت فلاولاء على ولدها وان كان الاب معتقا كما في البدائع فاذا تزوج المتعق حرة الاصل
فلاولاء على اولاده تغليا للحرية كما في سكب الانهر عن الدرر وغيرها وتماه فيه وفيما قدمناه
في كتاب الولاء فاحفظه فانه مزالة الاقدام (قوله وهو العصبية السبية) خاص بالمتعق دون
عصبته وليس كذلك بل العصبية السبية مجموعهما كما في شرح السراجية للعلامة ابن الحنبلي
وعليه كلام الشارح الآتي في فصل العصبات وما اوهمه كلام السيد من خلاف ذلك اجاب
عنه يعقوب فيكان على الشارح ان يقول بعد قوله ثم عصبته الذكور وهما العصبية السبية بضمير
الثنية (قوله ثم عصبته الذكور) اى العصبية بنفسه فيكون من الذكور قطعا وكونه عصبية
بنفسه لمولى العاقلة لا ينافي كونه عصبية سبية للميت كما قاله ابن الحنبلي فلو ترك العتيق ابن سيده
وبنته فالارث لابن فقط ولو ترك بنت سيده واخته فلاحق لهما فيه (قوله لانه الخ) علة
للتقييد بالذكور الذى قال السيد انه لا بد منه ولكن هذا مبنى على ان المراد بالمتعق ما يشمل
القريب والبعيد كالمعتق ومعتق المتعق وهكذا ذكرنا او اتى اما اذا اريد به ما هو المتبادر
منه وهو المعتق القريب فلا حاجة الى التقييده ويكون المراد بعصبته العصبية السبية من
الذكور والاناث كمتعق المتعق ومعتقة المتعق والعصبية النسبية ايضا لكن لا بد في الثانى من
كونه عصبية بالنفس فيكون من الذكور قطعا كما مر دون العصبية بالغير او مع الغير للحديث
المذكور * (تنبيه) * اقتصاره على المعتق وعصبته يفيد انه لو كان لعصبية المعتق عصبية فلا
ميراث له بانه امرأة اعتقت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فالميراث لابنها
لانه عصبته فلومات الابن قبل العتيق فلأميراث لزوجها لانه عصبية عصبته وام اذا اعتق
رجل عبدا ثم العبد اعتق آخر ثم الآخر اعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبية
المعتق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبية عصبية المعتق لكن لذلك بل لان العتيق
الاول جرو لاء هذا الميت فيرثه عصبية العتيق الاول لقيامه مقام المعتق الاول للحديث اه
ملخصا من الذخيرة في باب الولاء وقدمناه هناك وسيأتى تمام الكلام على الحديث (قوله
ثم الرد) اى عند عدم من تقدم ذكره من العصبات يرد الباقي من اصحاب الفروض على
ذوى الفروض النسبية واحتزبه عن ذوى الفروض السبية كالزوجين لان سبب الرد
هو القرابة الباقية بعد اخذ الفرض وقرابة الزوجية حكمية لا يبقى بعد اخذ الفرض فلا

لأنها أقوى (ثم بالمتعق)
ولو اتى وهو العصبية السبية
(ثم عصبته الذكور) لانه
ليس للنساء من الولاء
الا ما اعتقن (ثم الرد) على
ذوى الفروض النسبية

رد لانتفاء سببه افاده يعقوب لكن سيأتي عن الاشباه وتقدم في الولاء انه يرد عليهما في زماننا ويأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله بقدر حقوقهم) اى قدرا نسبيا لاعدديا لان ما يعطى من الرد قد يكون اقل مما يعطى من الفرض كفى اختين لايوين واخت لام ومساويا كفى اختين لام وأم وأكثر كفى اخت لام وجدة وطريق النسبة ان من له النصف فرضه بقدر سهام النصف من الرد ومن له الثلث كذلك فكذا مثلا اذا ترك اختا شقيقة واما فالمسئلة من ستة نصفها وهو ثلاثة للشقيقة وثلثها وهو اثنان للام وجملة السهام خمسة بقى واحد يرد عليهما بنسبة سهامهما وقد كان للشقيقة ثلاثة احاس الواحد وللأم اثنان فلها خمس الواحد وترجع مسئلة الرد الى خمسة كياتى بيانه في محله (قوله ثم ذوى الارحام) اى يبدأ بهم عند عدم ذوى الفروض النسبية والعصبات فيأخذون كل المال وما بقى عن احد الزوجين لعدم الرد عليهما (قوله ثم بعدهم) اى اذا فقد ذوى الارحام يقدم مولى الموالاة اى القابل موالاة الميت حين قل له انت مولاى ترثى اذا مات وتعلق عني اذا جنيت ولم يكن من العرب ولا من معائتهم ولا له وارث نسي ولا عقل عنه بيت المال او مولى موالاة آخر فيرثه القابل بلاعكس الا ان شرط ذلك من الجانبين وتحقق الشرائط فيهما وله ان يرجع ما لم يعقل عنه مولاة وذا مذهب عمر وعلى وكثيرين ثم عصبته ترث ايضا على ترتيب عصبه مولى العتاقة وان لم يذكره المصنف سائحاني في شرح المنظومة وقدمناه مع استيفاء الشروط وبيانها في الولاء (قوله وله الباقي الخ) اى ان لم يوجد احد من تقدم فله كل المال الا ان وجد احد الزوجين فله الباقي عن فرضه (قوله ثم المقر له بنسب الخ) اى ثم بعد مولى الموالاة بان لم يكن يقدم المقر له بنسب الخ فيعطى كل المال الا اذا كان احد الزوجين فيعطى ما فضل بعد فرضه (قوله على غيره) ضمنه معنى التحميل فعدها على اى المحمول نسبه على غيره في ضمن الاقرار بالنسب من نفسه كالمقر له بانه اخوه او ابن ابنة فان اقراره هذا تضمن حمل النسب على الاب او الابن واحتزبه عما اذا لم يتضمن تحميل النسب على غيره كما اذا اقر لجهول النسب بانه ابنه فانه يوجب ثبوت النسب منه ويندرج في الورثة النسبية اذا اشتمل الاقرار على شرائط صحته كالحرية والبلوغ والعقل في المقر وتصديق المقر له بالنسب وكونه بحيث يولد مثله لثمة وتقدم في باب اقرار المريض تمام الكلام على ما يصح من ذلك وما لا يصح مع بيان الشروط وحررهنا ايضا في شرحنا على نظم فرائض الملتقى المسمى بالرحيق المختوم شرح قلاند الدر المنظوم وفي آخر التاسع والعشرين من جامع الفصولين فروع مهمة يلزم مراجعتها (قوله لم يثبت) قيدان وبين الشارح محترزه وزاد في السراجية ثالثا وهو موت المقر على اقراره لانه اذا رجع لم يعتد به فلا يرث واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثا في المرتبة المذكورة لان المقر كان مقرا بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعدوه الى غيره اذ لم يكن له وارث معروف سيدأى ويكون هذا الاقرار وصية معنى ولذا صح رجوعه عنه ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا اصله (قوله بان صدقه المقر عليه) بان قال الاب نعم هو ابى وهو اخوك وكذا لو صدقه الورثة وهم من اهل الاقرار اه من روح الشروح والمراد ورثة المقر بان قال

بقدر حقوقهم (ثم ذوى
الارحام ثم بعدهم مولى
الموالاة) كما مر في كتاب
الولاء وله الباقي بعد
فرض أحد الزوجين
ذكره السيد (ثم المقر
له بنسب) على غيره (لم
يثبت) فلو ثبت بان صدقه
المقر عليه

اولاد المقر هو عنما ط (قوله) او اقر بمثل اقراره) اى بان قال من غير علم باقرار المقر هو ابني اذ لو علم به كان تصديقا تأمل والظاهر انه اذا حمل نسبه على نفسه ورث منه قصدا او من غيره وان لم يقر ذلك الغير أفاده ط (قوله) أو شهد رجل) اى مع المقر قال الشارح في باب اقرار المريض لا يصح في حق غيره الا بيهان ومنه اقرار اثنين اه وظاهره انه لا يلزم في هذا الاقرار لفظ الشهادة وافاد انه يصح باقرار الوارث وان لم يقر به المورث وهو ظاهر (قوله) وان رجع المقر) قال في روح الشروح واعلم انه ان شهد مع المقر رجل آخر او صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من اهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي سكب الانهر وضح رجوعه لانه وصية معنى ولا شئ للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمنهاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم يقر بمثل اقراره الخ فقول المنع عن بعض شروح السراجية وهذا اذا لم يصدق المقر له صوابه المقر عليه كإثباته في نسختي مصلحا بخط بعض الفضلاء (قوله) وكذا لو صدقه المقر له الخ) الصواب اسقاطه بالكلية والذي أوقعه فيه عبارة المنع السابقة وقد علمت ما هو الصواب فيها لان تصديق المقر له لا يثبت النسب قطعاً لانه المتنفع بذلك فهو متهم واذا لم يثبت باقرار المقر فكيف يثبت بتصديق المقر له المتهم على انك قد علمت ان الذى في روح الشروح وغيره هو بثبوت بتصديق المقر عليه لا المقر له فنبه وتام الكلام على ذلك يعلم من باب اقرار المريض فارجع اليه (قوله) ثم بعدهم الخ) اى اذا عدم من تقدم ذكره يبدأ بمن اوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فان لم يوجد احد منهم فله عندنا ما عين له كماله ولا يخفى ان المراد انه يأخذ الزائد بطريق الاستحقاق بلا توقف على اجازة فلا يردان اخذ الزائد لا يشترط فيه عدم الورثة اذ لو اجازوا جاز (قوله) لانه نوع قرابة) الاولى قول السيد ان له نوع قرابة (قوله) ثم يوضع) اى ان لم يوجد موصى له بالزائد يوضع كل التركة في بيت المال او الباقي عن الزائد ان وجد موصى له بتمام الكل ولم يقل ثم يقدم اذ لا شئ بعده و اشار الى ان كلام المصنف من قبيل قوله * علقها تبا وماء باردا * (قوله) لا ارنا) نفى لما يقول الشافعية لما يرد عليه من انه لو كان ارنا لم تصح وصيته بالثلث للفقراء اذا لم يكن له وارث خاص لانها وصية لو ارث فتوقف على اجازة بقية الورثة ومن انه يعطى من ذلك المال من ولد بعدموت صاحبه وللولد مع والده ولو كان ارنا لما صح ذلك لكن افتر متأخرو الشافعية بالرد ان لم ينظم بيت المال (قوله) وموانعه) المانع لغة الحائل واضطلاحاً ما ينتفى لاجله الحكم عن شخص لمعنى فيه بعد قيام سببه ويسمى محرراً فما خرج ما انتفى لمعنى في غيره فانه محجوب أو لعدم قيام السبب كالاجنبى والمراد بالمنايع ههنا المانع عن الوارثية لا المورثية وان كان بعضها كاختلاف الدين مانعا عنهما كما حررته في الرحيق المختوم (قوله) على ما هنا) لان بعضهم زاد على هذه الاربعة غيرها كما سيذكره الشارح (قوله) كمكاتب) المصريح به ان رقه كامل وملكه ناقص فالصواب ان يقول كمدير وأم ولد اه ح وقد يقال كمال رقه انما هو بالنسبة الى المدير وأم الولد ولذا جاز عتقه عن الكفارة وملك اكسابه دونهما اما بالنسبة الى الفتن فهو ناقص من حيث انعقاد سبب الحرية فيه مثل المدير وأم الولد (قوله) وكذا مبعض الخ) هو من اعتق

او اقر بمثل اقراره او
شهد رجل آخر ثبت نسبه
حقيقة وزاحم الورثة وان
رجع المقر وكذا لو صدقه
المقر له قبل رجوعه وتماه
في شروح السراجية سيما
روح الشروح وقد خلصته
فيما علقته عليها (ثم) بعدهم
(الموصى له بما زاد على
الثلث) ولو بالكل وانما
قدم عليه المقر له لانه نوع
قرابة بخلاف الموصى له
(ثم) يوضع (في بيت المال)
لا ارنا بل فياً للمسلمين
(وموانعه) على ما هنا
اربعة (الرق) ولو ناقصا
كمكاتب وكذا مبعض عند
أبي حنيفة ومالك رحمهما
الله تعالى وقالوا حرق فيورث
ويحجب

بعضه فيسمى في فكك باقيه وهو عند الامام بمنزلة المملوك مابق عليه درهم وقالوا هو حر مديون
 فيرث ويحجب بناء على تجزى الاعناق عنده لان عندها **(قوله)** وقال الشافعي لا يرث بل يرث
 قيل المنقول عنه انه لا يرث ولا يرث فراجع **(قوله)** يرث فيها الرقيق (اي بطريق الاستناد
 الى اول الاصابة ط) **(قوله)** جنى عليه (اي بخراطة مثلا) **(قوله)** بسرابة تلك الجنابة (اي
 التي اصابته قبل الرق ط) **(قوله)** فديته لو ورثته الخ (اي نظرا الى وقت الاصابة فانه لو مات
 بها قبل الاسترقاق كان ارثه انهم فكذا بعده لانه قد اسبب قبله ط) **(قوله)** ولم اره لائمتا (هم
 قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن ان يكون هذا منها ويمكن ان يقال ان موته صدر
 وهو في ملك السيد فالدية ط اقول يظهر لي انه لا يجب على الجاني شيء عندنا لما تقدم في
 فصل المستامن انه اذا رجع الى دار الحرب رقد ترك وديعة او ديننا ففسر او ظهر عليهم فأخذ
 او قتل سقط دينه وما غصب منه وصار ماله كوديعة وما عند شريكه او في بيته في دارنا فإما
 وان قتل او مات بلا غلبة عليهم فديته وقرضه ووديعة لورثته لان نفسه لم تصر مغنومة اه
 ومعلوم ان الدية دين على الجاني فتسقط برجوعه الى دار الحرب واسترققه فلا تكون لورثته
 ولا لسيده ايضا لان الجنابة حدثت على ملك المجنى عليه لاعلى ملك السيد لانه انما استرقه مجنيا
 عليه فليس له مطالبة الجاني بشيء فقدره **(قوله)** الموجب للقتل او الكفارة (الاول هو العمد
 وهو ان يقصد ضربه بمجدد او ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء والثاني ثلاثة اقسام شبه
 عمد وهو ان يتعمد قتله بما لا يقتل غالبا كالسوط وخطأ كان رمي صيدا فاصاب انسانا
 وما جرى مجراه كاقبال نائم على شخص اسقوطه عليه من سطح فخرج القتل بسبب فانه
 لا يوجهما كالاخرج رؤسنا وحضر بئرا او وضع حجرا في الطريق فقتل مورثه او اوقد دابة
 او ساقها فوطئته او قتله قصاصا او رجما او دفعا عن نفسه او وجد مورثه قتيلا في داره
 او قتل العادل الباغي وكذا عكسه ان قال قتله وانا على حق وانا الآن على الحق وخرج
 القتل مباشرة من الصبي والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة وتماه في سكك الانهر
 وغيره وفي الحاوي الزاهدي رمزا اذا قتل الزوج امرأته او ذات رحم من محارمه المؤنث
 لاجل الزنا يرث منها عندنا خلافا للشافعي اه يعنى مع تحقق الزنا اما بمجرد التهمة فلا كايقع
 من فلاحي القرى ببلاذنا فأدر ذلك رملي والتقييد بالموجب جرى على الغالب اذا الحكم
 فيما استحب فيه الكفارة كذلك كمن ضرب امرأة فالقت جنيينا ميتا ففيه الغرة وتستحب
 الكفارة مع انه يحرم الارث منه **(قوله)** على مامر (اي في كتاب الجنائيات **(قوله)** مطلقا) اي
 بحق او لا مباشرة او لا ولو بشهادة او تزكية لشاهد يقتل **(قوله)** ولو مات القاتل قبل المقتول
 بان جرحه جرحا صار به ذافرا شقات الجراح قبله **(قوله)** اسلاما وكفرا قيد به لان الكفار
 يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت مللهم عندنا لان الكفر كله ملة واحدة **(قوله)** واما المرتد
 فيورث عندنا (اي من كسب اسلامه وكسب رده في المسلمين وقالوا لوارث المسلم ككسب
 المرتدة **(قوله)** خلافا للشافعي) فقال كسبها لبيت المال **(قوله)** فاسلمت (اي بعد موته فلو قبله
 فالظاهر ان الحمل لا يرث قولوا واحدا لانه جزء منها فهو مسلم عند موت المورث وعند الولادة
 تبعها وهي واقعة الفتوى **(قوله)** ولم اره لائمتا صريحا (اقول قيد بقوله صريحا لان كلامهم

وقال الشافعي لا يرث بل
 يرث ويقل احمد يرث
 ويرث ويحجب بقدر
 ما فيه من حرية قلت وقد
 ذكر الشافعية مسألة يرث
 فيها الرقيق مع رق كله
 صورتها مستامن جنى
 عليه فالحق بدار الحرب
 فاسترق ومات رقيقا بسرابة
 تلك الجنابة فديته لورثته
 ولم اره لائمتا فيحرر
 (والقتل) الموجب للقتل
 او الكفارة وان سقطا
 بحرمة الابوة على مامر
 وعند الشافعي لا يرث
 القاتل مطلقا ولو مات
 القاتل قبل المقتول
 ورثه المقتول اجماعا
 (واختلاف الدين) اسلاما
 وكفرا وقال احمد اذا
 اسلم الكافر قبل قسمة
 التركة ورث واما المرتد
 فيورث عندنا خلافا للشافعي
 قلت ذكر الشافعية مسألة
 يرث فيها الكافر صورتها
 كافر مات عن زوجته
 حاملا ووقف ميراث الحمل
 فأسلمت ثم ولدت ورث
 الولد ولم اره لائمتا صريحا

يدل عليه دلالة ظاهرة فنه قولهم ارث الحمل فاضافوا الارث اليه وهو حمل واما اشتراطهم خروجه حيا فلتحقق وجوده عند موت مورثه ومن ثم قيل لناجماد يملك وهو النطفة وفي حاشية المحوى عن الظهيرية متى انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل بنفسه واما اذا فصل فهو من جملة الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا ورث لان الشارع اوجب على الضارب الغرة ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بالجناية كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة اه اقول فقد جعلوه وارثا وموروثا وهو جنين قبل انفصاله ومعلوم انه حين موت مورثه لم يكن مسلما فلم يوجد المانع حين استحقاقه الارث وانما وجد بعده فكان كمن اسلم بعد موت مورثه الكافر فلم يكن في الحقيقة ارث مسلم من كافر بل هو ارث كافر من كافر نعم يتصور عندنا ارث المسلم من الكافر في مسألة المرتد **(قوله)** والرابع اختلاف الدارين) اختلافهما باختلاف المنفعة اى العسكر واختلاف الملك كان يكون احد الملكين في الهند وله دار ومنعة والآخر في الترك وله دار ومنعة اخرى وانقطعت العصمة فيما بينهما حتى يستحل كل منهما قتال الآخر فهاتان الداران مختلفتان فتقطع باختلافهما الوراثة لانها تبتنى على العصمة والولاية واما اذا كان بينهما تناصر وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والوراثة ثابتة * ثم اعلم ان الاختلاف اما حقيقة وحكما كالحربي والذمي وكالحربيين في دارين مختلفتين (٢) بالمعنى السابق واما حكما فقط كالمتأمن والذمي في دارنا فانها وان كانت واحدة حقيقة الا انها مختلفة حكما لان المتأمن من اهل دار الحرب حكما لتمكنه من الرجوع اليها واما حقيقة فقط كمتأمن في دارنا وحربي في دارهم فان الدار وان اختلف حقيقة لكن المتأمن من اهل الحرب حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفي هذا الاخير يدفع مال المتأمن لوارثه الحربى لبقاء حكم الامان في ماله لحقه وايصال ماله لورثته من حقه كافي عامة الكتب فيمنع ذلك صرفه لبيت المال خلافا لما في شرح السراجية لمصنفها كما نبه عليه في الدر المتقى وسكب الانهر اقول وبه علم ان المانع هو الاختلاف حكما سواء كان حقيقة ايضا او لا دون الاختلاف حقيقة فقط وهذا ما قال الزيلعي المؤثر هو الاختلاف حكما حتى لاتعتبر الحقيقة بدونه اه **(قوله)** حقيقة) يعنى وحكما لما علمت **(قوله)** كحربي وذمي) اى اذا مات الحربى في دار الحرب وله وارث ذمي في دارنا او مات الذمي في دارنا وله وارث في دارهم لم يرث احدهما من الآخر لتباين الدارين حقيقة وحكما وان اتحدت **(قوله)** او حكما) اى فقط **(قوله)** وكحربيين الخ) كذا في السراجية وفيه انه من اختلاف الدار حقيقة وحكما كما قدمناه الا ان يحمل على انهما من دارين مختلفين حقيقة لكنهما مستأمنان في دارنا فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفتين حكما ويؤيده انه قال من دارين لافى دارين وان كان الاولى ان يقول المستأمنين بدل الحربيين وكأنه ترك هذا الاولى اشارة الى انه يمكن جعله مثالا للاختلافين افاده السيد وتماه فيه **(قوله)** بخلاف المسلمين) محترز قوله فيما بين الكفار اى اختلاف الدار لا يؤثر في حق المسلمين كافي عامة الشروح حتى ان المسلم التاجر او الاسير لومات في دار الحرب ورث منه ورثته الذين في دار الاسلام كما في سكب الانهر قال في شرح السراجية لابن الحنبلى واما قول العتائى ان من اسلم ولم يهاجر اليها لا يرث

(و) الرابع (اختلاف الدارين) فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعى (حقيقة) كحربي وذمي (او حكما) كمتأمن وذمي وكحربيين من دارين مختلفين كتركى وهندى لاقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت وبقي من الموانع جهالة تاريخ الموتى كالغرقى والهدمى والقتلى

(٢) قول المحشى مختلفتين لاحظ اولا ان الدار مؤنث فانت نعمتها في قوله دارين مختلفتين واما تذكير التعت في العبارة الآتية فهو من كلام السيد ومثله عبارة الشارح لكن ليس نظرا لمجازية التأنيث بل نظر للمراد وهو المنزل كانه على مثله في خاتمة المصباح فليفهم بالدقة قاله نصر الهورنى

من المسلم الاصلى في دارنا ولا المسلم الاصلى ممن اسلم ولم يهاجر اليها سواء كان في دار الحرب مستأمناً او لم يكن فمدفوع بقول بعض علمائنا بخلافه ان هذا كان في ابتداء الاسلام حين كانت الهجرة فريضة ألا ترى ان الله تعالى نفى الولاية بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا فلما كانت الولاية بينهما منتفية كان الميراث منتفياً لان الميراث على الولاية فاما اليوم فينبغي ان يرث أحدهما من الآخر لان حكم الهجرة قد نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح اهـ (قوله كما سيجي) اي في فصل الحرق والغرقى (قوله في خمس مسائل او أكثر) زاد قوله او أكثر تبعاً للمجتبي إشارة الى أن عندها خمساً لم يرد به الحصر لا مكان زيادة غيرها تأمل وقد ذكر الشارح منها اثنين والثالثة رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صباحاً فرجع لرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهر لا يرث واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما على بيت المال ولا يرث أحدهما من صاحبه والرابعة حرة وامة ولدت كل واحدة ولداً في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث واحد منهما ويسعى كل واحد منهما للمولى الامة والخامسة رجل له ابن من حرة وابن من امة لانسان ارضعتهم فاطن واحد حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من غيره فهما حران ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الامة ولا يرثان منه (قوله فلا توارث) اي لا يرثها واحد منهما (قوله من ولد) الاولى بولد (قوله الا ان يصطلحاً) أي الولدان فان الميراث لا يعدوهما فمن أخذ حصة وهو الوارث حقيقة فذلك من حظه ويعدهما أخذهما الآخر هبة من المستحق والظاهر انه راجع الى المسئلة السابقة ايضا اهـ ط أقول بل الى كل المسائل المارة وان مامر من وضعه في بيت المال محمول على ما اذا لم يصطلحاً تأمل * (تمت) * جملة الموانع حينئذ ستة وقد زاد بعضهم من الموانع النبوة لحديث الصحيحين نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة وفي الاشباه عن التمسك كل انسان يرث ويورث الا الانبياء لا يرثون ولا يورثون وما قيل من انه عليه الصلاة والسلام ورث خديجة لم يصح وانما وهبت مالهاله في صحتها اهـ قلت لكن كلام ابن الكمال وسكب الانهريشعر بأنهم يرثون وتامه في الرحيق المختوم وزاد بعضهم الردة فالمرث لا يرث احداً اجماعاً وليس ذلك لاختلاف الدين لانه لا ماله على ما عرفت في محله فالوانع حينئذ ثمانية وزاد بعضهم تاسعاً وهو اللعان قال في الدر المنقذ وفي الحقيقة الموانع خمسة اربعة المتن والردة كما علم ذلك بالاستقراء الشرعى وما زاد عليها فتسميته مانعاً مجاز لان انتفاء الارث معه ليس لوجود مانع بل لانتهاء الشرط او السبب اهـ بيانه ان شرط الارث وجود الوارث حيا عند موت المورث وذلك متنف في جهالة تاريخ الموت لعدم العلم بوجود الشرط ولا توارث مع الشك وكذا في جهالة الوارث فانها كموت حكمها كما في المنقود واما ولد اللعان فانه لا يرث من ابيه وبالعكس لقطع نسبه فعدم الارث في الحقيقة لعدم السبب وهو نسبه الى ابيه واما النبوة ففي كونها من انتفاء الشرط او السبب كلام يعلم من شرحنا الرحيق المختوم والذي يظهر ان العلة في عدم كونها من الموانع هي كون النبوة معنى قائماً في المورث والمانع هو ما يمنع الارث لمعنى قائم في الوارث على ما قدمناه في تعريفه * (تكميل) * عد الشافعية من الموانع الدور الحكمي وهو ان يلزم من التورث عدمه

كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل او أكثر مبسوطة في المجتبى منها ارضعت صبياً مع ولدها وماتت وجهل ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه ولد مسلم من ولد نصراني عند الظن وكبرا فهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في النية الا ان يصطلحاً فلهما ان يأخذا الميراث بينهما ثم بين ذوى الفرض مقدماً للزوجة

كالمات عن اخ فخر الاخ باب للميت فيثبت نسبه ولا يرث عندهم لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يقبل اقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يرث لان اثبات ارثه يؤدي الى نفيه فينتفى من اصله وهذا يذكروه عام. **والصحة** اقرار المقر في حق نفسه فقط فيرث الابن دونه كحقيقته في الرقيق المحتوم مؤيدا بالنقل ومتراما في باب اقرار المريض (**قوله** لانها اصل الولاد) بكسر الواو مصدر ولداى اصل ولادة الاصل والفروع فالكل اولادها غالبا لانه قد تكون الولادة بالتسري ثم هي بهذا الاعتبار وان كانت اما لكن صفة الزوجية سابقة على صفة الامومة فلذا لم تقدم الام تأمل (**قوله** مع ولد) اى للزوج الميت ذكر او انثى ولو من غيرها (**قوله** وان سفل) بفتح الفاء من السفول ضد العلوم باب نصر وبضمها من السفال بمعنى الدناءة من باب شرف ابن كمال والمراد الاول (**قوله** نكاح ميتة) اما لو كانت حية تهاثر البرهان وهي لمن صدقه اذ لم تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل المكذب بها وان ارخا فالسابق احق ط (**قوله** وبرهنا) قال في البحر في باب دعوى الرجلين لوبرهنا على النكاح بعدموتها ولم يؤرخا وارخا واستوى تاريخهما يقضى به بينهما وعلى كل منهما نصف المهر ويران ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب منهما ويرث من كل منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة وفي منية الفتى ولا يعتبر فيه الاقرار واليدها ومثله في جامع الفصولين (**قوله** ولم تكن في بيت واحد منهما) هو معنى ما في روح الشروح ولم تكن في يد واحد منهما ومفهومه اعتبار اليد وهو خلاف ما قدمناه آنفا قد بر (**قوله** والنصف له) اى للزوج وبقي ممن يستحق النصف اربعة كان ينبغي ذكرهم هنا كما فعل في بقية الفروض وهم البنت وبنت الابن عند عدمها والاخت لابوين والاخت لاب عند عدمها اذا انفردن عن يعصهن (**قوله** والجد) اى فهو كالاب عند عدمه ان لم يدخل في نسبه الى الميت انثى وهو الجدد الصحيح فان تخلل في نسبه الى الميت ام كان فاسدا فلا يرث الاعلى انه من ذوى الارحام لان تخلل الام في النسبة يقطع النسب اذا النسب الى الآباء زيلعى (**قوله** الفرض المطلق) اى عن ضميعة التعصيب اليه (**قوله** مع ولدا وولدين) حيث قيد الفرض بالمطلق فكان ينبغي ان يقيد الولد بالذكور لان الولد يشمل الانثى لكن تركه لان فهمه مما بعده (**قوله** مع البنت او بنت الابن) فان له السدس فرضا والبنت او بنت الابن النصف والباقي له تعصبا (**قوله** الا في ثلاثة عشر مسألة) الا صوب ما في بعض النسخ ثلاث عشرة بتذكير الثلاثة وتأنيت العشرة لتأنيث مسألة وان كان لفظيا (**قوله** خمس في الفرائض) * الاولى ان امه لا يرث معه وترث مع الجد * الثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحدا والزوجين فلامه ثلث ما يبقى بعد نصيب احدا والزوجين ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث ما يبقى بعد نصيب احدا والزوجين ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال الا عند أبى يوسف فان لها ثلث الباقي ايضا * الثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم يسقطون مع الاب اجماعا ويسقطون مع الجد عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما * الرابعة ان ابالمعتق مع ابنه يأخذ سدس الولاء عند أبى يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا يأخذ الجد شيئا من الولاء عند سائر الاثمة * الخامسة لو ترك جد معتقه واخاه قال أبو حنيفة يختص الجد بالولاء وقالوا الولاء بينهما ولو كان مكان الجد اب فالميراث كله له

لانها اصل الولاد اذ منها تتولد الاولاد فقال (فيفرض للزوجة فصاعدا الثمن مع ولد أو ولد ابن) وامام ولد البنت فيفرض لها الربع (وان سفل والربع لها عند عدمها) فللزوجة حالتان الربع بلا ولد والثمن مع الولد (والربع للزوج) فاكثر كالأودعى رجلان فاكثر نكاح ميتة وبرهنا ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فانهم يقسمون ميراث زوج واحد لعدم الاولوية (مع أحدهما) اى الولد او ولد الابن (والنصف له عند عدمها) فللزوجة حالتان النصف والربع (وللأب والجد) ثلاث احوال الفرض المطلق وهو (السدس) وذلك (مع ولدا وولدين) والتعصيب المطلق عند عدمهما والفرض والتعصيب مع البنت او بنت الابن قلت وفي الاشباه الجد كالاب الا في ثلاثة عشر مسألة خمس في الفرائض

اتفاقا قال في منح وهذه مستفاد حكمها من حكم المسئلة الثالثة اهـ (قوله وبانها في غيرها) * الاولى لو اوصى لاقرباء فلان لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية * الثانية تجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون جده * الثالثة لو اعتق الاب جروا لولده الى مواليه دون الجد * الرابعة يصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جده * الخامسة لو ترك اولادا صفارا ومالا فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجد * السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول ابى يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا * السابعة اذا مات ابوه صار يتيما ولا يقيم الجد مقام الاب لازالة اليتيم عنه * الثامنة لو مات وترك اولادا صفارا ولا مال له وله أم وجد ابوا الاب فلتنفق عليهما اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد ولو كان كالأب كان كلها عليه اهـ ح أقول وفي الخامسة نظر لما تقدم قيل شهادة الاوصياء ان الولاية في مال الصغير لابيهم ثم لوصى الاب ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه فالجد يقوم مقام الاب عند عدم الاب ووصيه فلم يخالف الجد فيها الاب تأمل والسادسة يخبر فيها ما تقدم عن المنح وقوله في الثامنة وله أم وجد موافق لما في بعض نسخ الاشياء وفي بعضها ولهم بضمير الجمع العائد الى الصغار وهو الصواب لان نفقة الصغير تجب على قريبه المحرم بقدر الارث كما في المتن اى بقدر ارث المحرم من الصغير لو مات فاذا كانت الام هنا أم الصغار صح كون الثلث عليها والباقي على الجد لانه قدر ارثها منهم اما لو كانت أم ابيهم الميت يكون عليها السدس لانها جدة لهم وفرض الجدة السدس لا الثلث فلا يصح ارجاع الضمير الى الميت بل يتعين ارجاعه الى الصغار هذا ما ظهر لى من فيض الفتاح العليم (قوله وزاد ابن المصنف الح) أقول يزداد ايضا انه لا تجب نفقته على الجد المعسروا انه لا يصير مسلما باسلام جده وان الجد اذا أقر بنافلة وابنه حتى لا يثبت النسب بمجرد اقراره ذكر ذلك السيد في شرح السراجية وزدت اخرى ايضا تقدمت قيل فصل شهادة الاوصياء وهى ما فى الحاشية حيث قال فرق ابو حنيفة بين الوصى وابى الميت فالوصى بيع التركة لقضاء الدين وابو الميت له بيعها لقضاء الدين على الاولاد لقضاء الدين على الميت وهذه قاعدة تحفظ من الخصاص واما محمد فاقام الجد مقام الاب ويقول الخصاص يفتى اهـ وحاصله ان جدا الصغير خالف الاب ووصى الاب في هذه نمرأيت صاحب الوهبانية ذكرها هنا والله الحمد (قوله ضمن الاب مهر صبيه) على تقدير مضاف اى مهر زوجة صبيه اى ابنه الصغير وفى عامة النسخ من التعبير بصبيته بالتاء فتحريف (قوله رجع لو شرط) اى يرجع عليه فى ماله ولو لم يكن له مال حين العقد لو شرط الرجوع واشهد اخذا لما فى جامع الفصولين ايضا فقد من ماله ثمن شئ شراه لولده ونوى الرجوع يرجع ديانة لا قضاء مالم يشهد ولو ثوبا أو طعاما واشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ولو قنا وشيا لا يلزمه رجع وان لم يكن له مال لو اشهد والا لا اهـ قات والتزويج مما لا يلزم الاب فيرجع ان اشهد وان لم يكن للصغير مال (قوله والا) اى استحسانا للعرف جامع الفصولين (قوله رجع مطلقا) اى وان لم يشترط لان العادة لم تجز تحمله المهر عن الصغير (قوله مع احدها) اى الولد وولد الابن ذكرنا أو اثنى (قوله من أى جهة كانا) اى سواء كان الاثنان فاكثرا لابوين أو لاب أو لأم (قوله ولو مختلطين) اى ذكرورا وانانا من

وباقيا في غيرها وزاد ابن المصنف في زواجره أخرى من الفصولين ضمن الاب مهر صبيه فأدى رجع لو شرط والا لا ولو وليا غيره أو وصيا رجع مطلقا انتهى فتوله لو وليا غيره بع الجد فيرجع كالوصى بخلاف الاب (وللام) ثلاثة احوال (السدس مع احدها) ومع اثنين من الاخوة او) من (الاخوات) فصاعد من أى جهة كانا ولو مختلطين

(و) السدس (للجدّة مطلقا) كام

جهة واحدة أو أكثر (قوله) والثالث عند عدمهم) أى عدم الولد وولد الابن والعدد من الاخوة أو الاخوات وعند عدم الاب مع احد الزوجين ايضا فانهم (قوله) وثالث الباقي (الح) تحته صورتان كما سيأتى قال ط وإنما ذكر الشارح هاتين الحالتين يعنى الثالث وثالث الباقي مع ذكر المصنف لهما فيما سيأتى للإشارة الى ان الاولى جمع حالات الام متواليه (قوله مطلقا) أى لام اولاب كما مثل (قوله) اي صحيحات (الجدة الصحيحة من ليس فى نسبتها الى الميت جد فاسد وهى ثلاثة اقسام المدلية بمحض الاناث كام ام الام أو بمحض الذكور كام ابى الاب أو بمحض الاناث الى محض الذكور كام أم الاب بخلاف العكس كام ابى الام فانها فاسدة (قوله مطلقا) أى سواء كانت القربى أو البعدى من جهة الام أو الاب وسواء كانت القربى وارثة كام الاب عند عدمه مع أم أم الام أو محجوبة بالاب عند وجوده (قوله كاسيحي) أى عند ذكر الحجب (قوله) والسدس لبنت الابن (الح) للبنات ستة احوال ثلاثة تحقق فى بنات الصلب وبنات الابن وهى النصف للواحدة والثلاثان للاكثر واذا كان معهن ذكر عصبهن وثلاثة تفرد بها بنات الابن * الاولى ما ذكره المصنف * الثانية يسقطن بالصلبيتين فاكتر الا ان يكون معهن غلام ليس أعلى منهن فيعصبهن الثالثة يسقطن بالابن الصلى وسيأتى بيانها (قوله) والسدس للاخت لاب (الح) اعلم ان للاخوات غير أم سبعة احوال خمسة تحقق فى الاخوات لابوين والاخوات لاب وهى الثلاثة المارة فى بنات الصلب والرابعة انهن بصرن عصابات مع البنات أو بنات الابن والخامسة انهن يسقطن بالابن وابنه وبالأب اتفاقا وبالجد عند الامام * وثنتان تفرد بهما الاخوات لاب * الاولى ما ذكره المصنف * الثانية انهن يسقطن مع الشقيقتين فأكثر الا ان يكون معهن من يعصبهن وفى بعض نسخ السراجية ويسقطن بالاخت لاب وأم اذا صارت عصبه أى اذا كانت مع البنات أو بنات الابن قال السيد لانها حينئذ كالآخ فى كونها عصبه اقرب الى الميت كما سيأتى (قوله) والسدس للواحد من ولد الام) أى للاخ أو الاخت لام ولهم ثلاثة احوال ذكرناها اثنتين والثالثة انهم يسقطون بالفرع الوارث وبالأب والجد كما سيأتى (قوله) عند عدم من لهامه السدس) أى أولئك الباقي (قوله) بعد فرض احد الزوجين (متعلق بالباقي أى ثلث ما سبق بعد فرض الزوجة أو الزوج (قوله) وأم) لفظ أم فى الموضوعين زائد أفاده ح أى لانها احد الابوين (قوله) فلها حينئذ الربع (لان للزوجة الربع ومخرجه من اربعة يبقى ثلاثة لام ثلثها واحد وهو ربع الاربعة وللأب الباقي (قوله) فلها حينئذ السدس) لانها تصح من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما سبق وهو واحد وللأب الباقي (قوله) تأدبا (الح) لان المراد من قوله تعالى فلامه الثلث ثلث ما ورثه الابوان سواء كان جميع المال أو بعضه للدالة المذكورة فى المطولات فالثلث هنا وان صار فى الحقيقة ربع جميع المال أو سدسه الا ان الادب التعبير به تبركا بلفظ القرآن وتباعدا عن ايهام المخالفة (قوله) لانه لا يتعدد) الاولى اسقاطه لما قدمه من امكان تعدده وقد يقال ليس ذاك تعددا لاحقيقة ولا صورة وانما شارك بينهما دفعا للترجيح بلا مرجح ولذا لم يعطيا الانصيب زوج واحد وعليه فقول المصنف الا للزوج تبعا للمجمع مستدرك تأمل والله تعالى اعلم

(فصل)

ام أو أم أب (فصاعدا) يشتركن فيه (اذكرن ثابتات) أى صحيحات كالمذكورتين فان الفاسدة من ذوى الارحام كما سيجي (متحاذيات فى الدرجة لان القربى تحجب البعدى) مطلقا كما سيجي (و) السدس (لبنت الابن) فاكتر (مع البنت) الواحدة تكلمة للثنتين (و) السدس (للاخت لاب) فاكتر (مع الاخت) الواحدة (لابوين) تكلمة للثنتين (و) السدس (للواحد من ولد الام) والثالث لاثنين فصاعدا من ولد الام (ذكرورهم) كانوا هم (و) الثلث (للام) عند عدم من لها معه السدس) كما مر (ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين) كما قدمناه وذلك (فى زوجة وابوين) وأم فلها حينئذ الربع (اوزوج وابوين) وأم فلها حينئذ السدس ويسمى ثلثا تأدبا مع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث والثلاثان لكل اثنين فصاعدا (ممن فرضه النصف) وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب والزوج (الا للزوج) لانه لا يعتمد والله تعالى اعلم

فصل في العصبات

قال في المغرب العصبه قرابة الرجل لآبيه وكأنها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصبوا به اذا أحاطوا حوله ثم سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث للغلبة وقالوا في مصدرها العصبوبة والذكر يعصب المرأة أى يجعلها عصبه اه فالعصبات جمع الجمع كالجملات اوجع المفرد على جعل العصبه اسمًا تأمل **(قوله)** وعصبه بغيره وعصبه مع غيره) سيأتى بيان الفرق بينهما **(قوله)** فالأشئ لا تكون عصبه بنفسها (الح) اشارة الى انه خرج بقوله وهو كل ذكر العصبه بالغير والعصبه مع الغير فانهما اثاث فقط واما المعلقة فهي وان كانت عصبه بنفسها فهي ليست نسبية والمقصود العصبات النسبية كما أشار اليه أولا ولذلك خرج المعقوا ايضا **(قوله)** لم يدخل (الح) المراد عدم توسط الاشئ سواء توسط بينه وبين الميت ذكر كالجد وابن الابن او لا كالأب والابن الصلي **(قوله)** كولد الام) أى الاخ لام واما الاخ لاب وام فانه عصبه بنفسه مع ان الام داخله في نسبته وأجيب بأن المراد من لا يتنسب بالاشئ فقط وأجاب السيد بأن قرابة الاب اصل في استحقاق العصبوبة فانها اذا انفردت كفت في اثبات العصبوبة بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها علة لاثباتها فهي ملغاة في استحقاق العصبوبة لكنها جعلناها بمنزلة وصف زائد فرجنا بها الاخ لاب وأم على الاخ لاب اه أقول وهذا اولى من قول بعضهم انه خرج بقوله في نسبته حيث لم يقل في قرابته فان الاشئ داخله في قرابته لآخيه لا في نسبته اليه لان النسب للاب فلا يثبت بواسطة غيره اه فانه يرد عليه ان اعتبر هنا النسبة الى الميت لا الى الاب فالمراد بها القرابة لا النسب الشرعى والالزم ان لا تكون العصبه الا اذا كان الميت أبا او جدا فيخرج الاخ والم ونحوها فافهم ثم رأيت العلامة يعقوب قدزيف هذا الجواب وأخرجه عن دائرة الصواب بنحو ما قلناه والحمد لله وبالحلمة فتعريف العصبه لا يخلو عن كلام ولو بعد تحرير المراد فانه لا يدفع الايراد ولذا قال ابن الهائم في منظومته

وليس يخلو حده عن نقد * فينبى تعريفه بالعد

وايضا فتخصيصه بالعصبه النسبية لاداعى له وقد عرفه العلامة قاسم في شرح فرائض الجمع بقوله هو ذكر نسب ادلى الى الميت بنفسه او بمحض الذكور او معتق فقوله او معتق بالرفع عطفا على ذكر ولو حذف محض لكان اولى ليدخل الاخ الشقيق وبعدهذا ففيه نظر قد بر **(قوله)** فانه ذو فرض) أى فقط والا فلا يلزم من كون وارث ذا فرض ان لا يكون عصبه فان كلا من الاب والجد ذو فرض ويصير عصبه **(قوله)** أى جنسها) أى قال للجنس فبطل معنى الجمعية فيشمل ما اذا كان هناك فرض واحد وجاز الباقي بعد اعطائه لمستحقه ط **(قوله)** بجهة واحدة) قال في المنح قيدناه حتى لا يرد ان صاحب الفرض اذا حلا عن العصبوبة قد يجرز جميع المال لان استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي بالرد **(قوله)** جزء الميت (الح) المراد في الجميع المذكور كما هو الموضوع **(قوله)** ثم جزء جده) أراد بالجد ما يشمل أبا الاب ومن فوقه بدليل قوله الآتى وان علا فلا يرد ان عم الاب وعم الجد في كلامه الآتى خارجان عن لاصناف الاربعة **(قوله)** ويقدم الاقرب فالاقرب (الح) أى الاقرب جهة ثم الاقرب درجة ثم الاقوى قرابة فاعتبار الترجيح أولا بالجهة عند الاجتماع فيقدم جزؤه كالابن وابنه على اصله كالأب وابيه ويقدم

* (فصل في العصبات)

العصبات النسبية ثلاثة

عصبية بنفسه وعصبه بغيره

وعصبه مع غيره (يجوز

العصبه بنفسه وهو كل

ذكر) فالاشئ لا تكون

عصبه بنفسها بل بغيرها

أو مع غيرها (لم يدخل

في نسبته الى الميت اشئ)

فان دخلت لم يكن عصبه

كولد الام فانه ذو فرض

وكأبى الام وابن البنت

فانهما من ذوى الارحام

(ما ابتقت الفرائض) أى

جنسها (وعند الانفراد

يجوز جميع المال) بجهة

واحدة ثم العصبات

بأنفسهم اربعة اصناف

جزء الميت ثم أصله ثم

جزء أبيه ثم جزء جده

(ويقدم الاقرب فالاقرب

منهم) بهذا الترتيب فيقدم

جزء الميت (كالابن ثم ابنة

وان سفل ثم أصله الاب

دون مع البت (فاكثر) عصبة وذاسهم (كما مر) ثم اجد ٦٧٨ (الصحيح) وهو اب الاب (وان علا)

اصله على جزء ابيه كالاخوة غير أم وابنائهم ويقدم جزء ابيه على جزء جده كالأعمام لغير أم وابنائهم وبعد الترجيح باجهة اذا تعدد اهل تلك الجهة اعتبر الترجيح بالقرابة فيقدم الابن على ابنه والاب على ابيه والاخ على ابنه لقرب الدرجة وبعد اتحاد الجهة والقرابة يعتبر الترجيح بالقوة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لاب وكذا ابناؤه وكل ذلك مستفاد من كلام المنصف وصرح به العلامة الجعفي حيث قل

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

(قوله ويكون الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيما تقدم كما فعله الشارح ط (قوله ثم اجد الصحيح) هو من لم يدخل في نسبته الى الميت الخ (قوله وهو اب الاب) الاولى رسم ابو بالواو بناء على اللغة المشهورة من اعرابه بالحروف (قوله ثم لاب) اي ثم الاخ لاب اما الاخ لام فذوف فرض فقط كما مر (قوله لابون) متعلق بمحذوف حال من الضمير (قوله قيل وعليه الفتوى) قاله صاحب السراجية في شرحه عليها كسياً في وقد اشار الى ان المعتمد الاول وهو مذهب الصديق رضي الله عنه (قوله كذلك) اي لابون ثم لاب وهو في موضع الحال من عم الاب وعم الجد (قوله وان سفل) اي ابن عم الاب وابن عم الجد (قوله فاسبابها) اي العصبوة (قوله وبعد ترجيحهم الخ) اي ترجيح اهل كل صنف من الاصناف الاربعة بقرب الدرجة كترجيح الاخوة مثلاً على ابنائها يرجح بقوة القرابة اذا تفاوتوا فيها كالاخ الشقيق مع الاخ لاب كما مر (قوله بابون واب) متعلق بالتفاوت وقوله كما مر حال منه وقوله بقوة القرابة متعلق بيرجحون (قوله كالتشقيقة الخ) فيه ان الكلام في العصبية بالنفس وهذه عصبية مع الغير لكن قل السيد انما ذكرها هنا وان لم تكن عصبية بنفسها مشاركتها في الحكم من هو عصبية بنفسه (قوله ان اعيان بنى الام الخ) تمام الحديث يرث الرجل اخاه لاييه وأمه دون اخيه لاييه ورواه الترمذي وابن ماجه اه قسم وسيد ذكر الشارح ان بنى الاعيان الاخوة لاب وام سموا بذلك لانهم من عين واحدة ي اب وام واحدة وان بنى العلات الاخوة لاب سموا بذلك لان الزوج قد عل من زوجته الثانية والعل الشرب الثاني يقال عليه اذا سقاه السقية الثانية واما الاخوة لام فهم بنو الاخاف كاسيأتى والظاهر ان المراد بنى الام في الحديث ما يشمل الاخوة لاب وام والاخوة لام فقط وان المراد باعيانهم القسم الاول يدل عليه قوله في المغرب اعيان القوم اشرافهم ومنه قولهم للاخوة لاب وام بنو الاعيان ومنه حديث اعيان بنى ام يتوارثون اه وقال السيد المقصود بذكر الام ههنا اظهار ما يترجح به بنو الاعيان على بنى العلات اه اي لانهم زادوا عليهم بقرابة الام ولذا كانوا اعياناً (قوله البنات) اسم يصير مؤخر وخبره قوله عصبية بغيره وقوله بالابن قيده لانهم عند عدمه صاحبات فرض دائماً وابن الابن لا يعصب ذات فرض (قوله وان سفلوا) اي بنت الابن وابن الابن (قوله باخيه) اي المساوي لهم قرابة درر ببحار قل الطوري وفي كشف الغوامض ولا يعصب الشقيقة الاخ لاب اجماعاً لانها اقوى منه في النسب بل تأخذ فرضها ولا يعصب الاخت لاب اخ شقيق بل يترجح له لانه اقوى منها اجماعاً اه وفي منظومة المنصف المسماة تحفة الاقران ولا تراث اخت له من الاب * مع صنوه الشقيق فحفظ نصب

و م . ب . لام ففسد من ذوى الارحام (ثم جزء ابيه لاج) لابون (ثم) لاب ثم (بنه) لابون ثم لاب (وان سفل) تأخير الاخوة عن الجد وان علا قول ابن حنيفة وهو المختار يفتوى خلافة لهما ولش فعي قيل وعليه الفتوى (ثم جزء جده) لابون ثم ابنه لابون ثم لاب (وان سفل) ثم عم الاب ثم ابنه ثم عم الجد ثم ابنه (كذلك وان سفل فاسبابها اربعة بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة) (و) بعد ترجيحهم بقرب الدرجة (يرجحون) عند التفاوت بابون واب كما مر (بقوة القرابة فمن كان لابون) من العصبات ولو اثنى كالتشقيقة مع البتات تقدم على الاخ لاب (مقدمه على من كان لاب) لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات والحاصل انه عند الاستواء في الدرجة يقدم ذوو القرابتين وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم شرع في العصبية بغيره فقال (ويصير عصبية بغيره البنات بالابن

وبنات الابن ابن الابن) وان سفلوا (والاخوات) لابون اولاب (باخيه) فمن اربع (وذكر)

وذكر في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن نالخت النصف وهذا ليس بشئ اه
(قوله ذوات النصف والثلاثين) خبر بعد خبر أو بدل من أربع أى من لهن النصف اذا انفردن
والثلاثان اذا تعددن وهن البنت وبنت الابن والاخت لابوين أولاب قيل كان الواجب أن تذكر
الام مع الاب فانه يعصبها اذا كانا مع احد الزوجين كما مر وأجيب بأن اخذها لثالث الباقي
بفريق الفرض لا التعصيب وأشار الى ما في السراجية وشرحها من ان من لا فرض لها من
الاناث واخوها عصبة لا نصير عصبة باخيها كالم والعمة اذا كان الاب وام اولاب كان المال كله
للم دون العمة وكذا في ابن العم مع بنت العم وفي ابن الاخ مع بنت الاخ ونظمت ذلك بقولي
ولم يعصب غير ذات سهم * اخ كمل عمة وعم **(قوله ولو حكما)** تعميم للاخ بالنظر الى بنت
الابن فن عصبتهما تختص باخيها فقط فانها نصير عصبة وبابن عمها وبمن هو اسفل منها
اذا لم تكن ذات فرض كسبائتي بسانه **(قوله الاخوات مع البنات)** اى الاخوات لابوين
اولاب اما الاخت لام فلا يعصبها اخوها وهو ذكر فعدم كونها عصبة مع الغير اولى **(قوله)**
لقول الفرضيين الخ) جعله في السراجية وغيرها حديثا قال في سكب الانهر ولم أقف على
من خرجه لكن اصله ثابت بخبر ابن مسعود رضى الله عنه وهو ما رواه البخارى وغيره في بنت
وبنت ابن واخت للبنت النصف ولبنت الابن السدس وما بقى فالاخت وجعله ابن الهائم في
فصوله من قول الفرضيين وتبعه شراحها كالمقاضي زكريا وسيط المارديني وغيرها اه
(تنبيه) * الفرق بين هاتين العصبتين ان الغير في العصبه بغيره يكون عصبة بنفسه فتعدي
بسببه العصبه الى الاثني وفي العصبه مع غيره لا تكون عصبة اصلا بل تكون عصبه تلك
العصبه مجامعة لذلك الغير سيد وفيه اشارة الى وجه اختصاص الاول بالباء والثاني بمع قل
في سكب الانهر الباء للصاق بين الماصق والماصق به لا تحقق الا عند مشاركتهم
في حكم الماصق به فيكونا مشاركين في حكم العصبه بخلاف كلمة مع فتعدي للقران والقران
يحقق بين الشخصين بغير المشاركة في الحكم كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هرون وزير اى
وزيره حيث كان مقارنا به في النبوة وكلفظ القدورى ومن فاته صلاة العيد مع الامام اى
فاته الصلاة المقارنة بصلاة الامام لان قوتيهما معا فتكون هي عصبة دون ذلك الغير وقال
بدیع الدين في شرح السراجية الفرق ان مع قد تستعار للشرط والباء للسبب اه **(قوله كما)**
بسطة العلامة قاسم) اى في تصحيح القدورى نقلا عن الجواهر حيث قال ان كانت الملاعنة
حرة الاصل فاليراث لموااليهما وهم اخوتهم وسائر عصبة امهما وان كانت معتقة فاليراث
لمعتقها ونحوه ابن المعتق واخوه وابوه فقوله لموااليهما يتناول المعتق وغيره وهو عصبة امهما
اه ونحوه في الجوهره اقول وهذا مخالف لما ذكره شراح الكنز وغيرهم قال الزيلعي
ولا يتصور ان يرث هو او يرث بالعصبه الابا لولاء او الولاد فيرثه من اعتقه او اعتق امه
او من ولده بالعصبه وكذا هو يرث معتقه او معتق معتقه او ولده بذلك اه فهو صريح في
انه اذا كان هو وامه حرة الاصل فلا يرث او يرث بالعصبه الا اذا كان له ولداى ابن وابن ابن
وقال معراج الدراية ثم لا قرابة له من قبل ابيه وله قرابة من جهة امه فلا تكون عصبة امه
عصبته ولا امه عصبة له عند الجمهور وعن ابن مسعود ان عصبة امه عصبته وعنه في رواية

ذوات النصف والثلاثين
يصرن عصبة باخوتهن
ولو حكما كابن ابن ابن
يعصب من مثله او فوقه ثم
شرع في العصبه مع غيره
فقال (ومع غيره الاخوات
مع البنات) او بنات الابن
لقول الفرضيين اجعلوا
الاخوات مع البنات عصبة
والمراد من الجمع هنا
الجنس (وعصبة ولد الزناو)
ولد (الملاعنة مولى الام)
المراد بالمولى ما يعم المعتق
والعصبه ليعم ما لو كانت الام
حرة الاصل كما بسطه
العلامة قاسم

اخرى ان امه عصبة لما روى وائلة بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحرز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه وقلنا الميراث انما يثبت بالنص ولا نص في توريث الام اكثر من الثلث ولا في توريث أخ من ام اكثر من السدس ولا في توريث ابى الام ونحوه من عصبة الام ولان العصوبة اقوى اسباب الارث والادلاء بالام اضعف فلا يجوز ان يستحق به اقوى اسباب الارث وفي الحديث بيان انها تحرز والاحراز لا يدل على العصوبة فانه يجوز ان تحرز فرضا وردا لا تعصبا وأما حديث عصبة قوم امه فمعناه في الاستحقاق بمعنى العصوبة وهي الرحم لا في اثبات حقيقة العصوبة اه ملخصا وقال في المجتبى شرح القدوري قوله وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة مولى امهم بمعناه والله اعلم ان الام ليست بعصبة له ولا عصبة الام كما ذهب اليه ابن مسعود رضى الله عنه انما عصبة مولى الام اذا كان لهما مولى وما ذهب اليه اصحابنا مذهب على وزيد بن ثابت رضى الله عنهما ووجهه ان الام لما تكن عصبة في حق غير ولد الزانية والملاعة فكذا في حق كذوى الارحام اه (قوله لانه لا ابالهما) تعليل للمتن وزاد في الاختيار مانصه والنبي صلى الله عليه وسلم الحق وولد الملاعة بامه فصار كشخص لا قرابة له من جهة الاب فوجب ان يرثه قرابة امه ويرثهم نلوت تركبنا واما والملاعن فلبنت النصف والام السدس والباقي رده عليهما كأن لم يكن له أب وهكذا لو كان معهما زوج او زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما فرضا وردا ولو ترك امه واخاه لامه وابن الملاعن فلامه الثلث ولاخيه لامه السدس والباقي مردود عليهما ولا شيء لابن الملاعن لانه لا اخاله من جهة الاب واذا مات ولد ابن الملاعة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده اعنى الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله اه ومثله في المنح اقول وهذا مؤيد لما قدمناه حيث جعل لامه الثلث ولاخيه لامه السدس مع ان أخاه عصبة الام فلو كان عصبة امه الحرة عصبة له لاخذ الباقي بعد فرض الام (قوله ويفترقان الخ) كذا قاله في الاختيار وتبعه في المنح وسكب الانهر وغيرهما اقول وهو خلاف ما جزم به الشارح في آخر باب اللعان حيث ذكر ان ولد الملاعة يرث من توأمه ميراث اخ لام ايضا ومثله في البحر عن شهادات الجامع وقال في معراج الدراية ولد الملاعة اذا كان توأما فعندنا وعند الشافعي واحمد والجمهور هما كالاخوين لام وقال مالك كالاخوين لا بوين ثم ذكر الدليل والتفاريع فراجعه وهذا صريح في أن ما ذكره الشارح هنا مذهب مالك تأمل (قوله وتختم العصبات الخ) اى ختما اضافيا والا فالتختم في الحقيقة بعصبة المعتق ثم ان هذا بيان للقسم الثانى وهو العصبة السببية ولا يخفى ان المعتق عصبة بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لكن ربما يتوهم بناء على انه عصبة بنفسه تقدمه على العصبة بغيره او مع غيره من النسب فأشار بهذه العبارة الى تأخره عن اقسام العصبات النسبية بأسرها لان النسب اقوى من السببى فلذا غير الاسلوب والا فالظاهر المناسب لما سبق ان يقول والعصبة السببية مولى العتاقة افاده يعقوب (قوله اى المعتق) الاولى مولى العتاقة كما اوضحناه فيما مر (قوله ثم عصبة بنفسه الخ) افاد ان عصبة عصبة المعتق لا يرث كما بيناه سابقا واحترز بالعصبة عن اصحاب فروض المعتق كبنه وامه وأخته فلا يرثون لانه لا مدخل للفرض في الولاية وقيد بالعصبة بنفسه احترازا عن العصبة بغيره ومع غيره كإسيان وقدمنا ان من شرائط

لانه لا ابالهما ويفترقان في مسألة واحدة وهي ان ولد الزنا يرث من توأمه ميراث اخ لام وولد الملاعة يرث من توأمه ميراث اخ لا بوين (وتختم العصبات ب) بالعصبة السببية اى (المعتق ثم عصبة) بنفسه

ثبوت الولاء لا تكون الام حرة الاصل فان كانت فلا ولا. لاحد على ولدها وان كان الاب
معتقا (قوله على الترتيب المتقدم) فتقدم عصبة المعتق النسبية بنفسها على عصبة السبية
اعني معتق المعتق ومعتقه وهكذا فيقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا
الح ثم معتق المعتق ثم عصبة على الترتيب المذكور ثم معتق المعتق ثم عصبة وهكذا
ابن كمال * (تنبه) * ابن وبنت اشتريا اباهما فاشترى الاب عبدا واعتقه فمات بعد موت
الاب عن الابن والبنت فالكل للابن لان عصبة المعتق النسبية مقدمة على البنت لانها عصبة
سبية سائحاتى وكذا لو اشترت اباهما فعتق عليها ومات عنها وعن بنت اخرى وترك مالا فلتاه
لها فرضا والباقي للاولى تعصبا (قوله الولاء لمة) اى وصلة كل حمة النسب اخرجه ابن جرير
في التهذيب من حديث عبدالله بن ابي اوفى بسند صحيح وصححه ابن حاتم من حديث ابن عمر
قال السيد ومعنى ذلك ان الحرية حياة للانسان اذ بها تثبت صفة المالكية التي امتاز بها
عن سائر ماعدها من الحيوانات والجمادات والرقية تلف وهلاك فالمعتق سبب لاجياء المعتق
كما ان الاب سبب لايحاد الولد وكما ان الولد منسوب الى ابيه بالنسب الى اقربائه بتبعيته كذلك
المعتق ينسب بالولاء يعنى الى المعتق والى اقربائه بتبعيته فكما ثبتت الارث بالنسب كذلك يثبت
بالولاء اه وفيه تنبيه على ان هذا الحديث انما يدل على مجرد ان من له الولاء من مولى
العنقة وعصبة فهو وارث دون امر زائد عليه من كون الارث من الجانبين كما فى النسب
نحو ارث الاب ابنه وبالعكس او من احدهما ويشعر بان من له الولاء عصبة لتضمنه تشبيهه
بالاب من حيث هو أب ولا يدل على انه آخر العصبات وتامه فى شرح ابن الحنبلى فالاولى زيادة
ما ذكره العلامة قاسم من قوله صلى الله عليه وسلم الميراث للعصبة فان لم تكن عصبة فلمولى رواه
سعيد بن منصور من حديث الحسن (قوله واذا ترك المعتق) بفتح تاء المعتق اسم مفعول
(قوله وقال ابو يوسف للاب السدس) هو قوله الاخير وقوله الاول كقولهما وجه قوله الاخير
ان الولاء كله اثر الملك فيلحق بحقيقة الملك ولو ترك المعتق بالكسر مالا وترك ابا وابنا كان لابيه
سدس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولدا والجواب انه وان كان اثرا للملك لكنه ليس
بمال ولاله حكم المال كلفصا الذى يجوز الاعتياض عنه بالمال بخلاف الولاء فلا تجوز
فيه سهام الورثة بالفرضية كما فى المال بل هو سبب يورث به بطريق العسوبة فيعتبر الاقرب
فالاقرب والابن اقرب العصبات وتامه فى شرح السيد (قوله على الترتيب المتقدم) اى بناء
على الترتيب المتقدم فى العصبات النسبية (قوله وليس هنا الخ) محترز قوله بنفسه (قوله
الحديث) لفظه كما فى السراجية ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن
او كاتبن او كاتب من كاتبن او دبرن او دبرن من دبرن او وجر ولاء معتقهن او معتق معتقهن ومعناه
ليس للنساء من الولاء شئ الا ولاء ما اى العبد الذى اعتقته او ولاء ما اى العبد الذى اعتقه
من اعتقه او ولاء ما اى العبد الذى كاتبته او ولاء ما كاتب من كاتبته او ولاء ما دبرته او ولاء
ما دبره من دبرته او ولاء معتقهن او ولاء الذى وهو مجرد معتق معتقهن وحذف من كل
نظير ما أثبتته من الآخر اى ليس لهن من الولاء الا ولاء ما اعتقن او ولاء من اعتق او كاتب
او دبر من اعتقن او ولاء ما كاتبن او ولاء ما كاتب او اعتق او دبر من كاتبن او ولاء ما دبرته او ولاء

على الترتيب المتقدم بقوله
صلى الله عليه وسلم الولاء
لحة كل حمة النسب (واذا
ترك) المعتق (اب مولاه
وابن مولاه فالكل للابن)
وقال ابو يوسف للاب
السدس (او ترك (جده)
اى جدمولاه (واخاه فهو
للجد) على الترتيب المتقدم
(وقلا بينهما) كالميراث
وليس هنا عصبة بغيره
ولامع غيره لقوله صلى الله
عليه وسلم ليس للنساء من
الولاء الا ما اعتقن الحديث

مطلب

فى الكلام على حديث
ليس للنساء من الولاء الا ما
اعتق

مدبر وعق اوكاتب من دبره فكلمة المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به
 الاعتق فانه بمنزلة سائر ما لا عقل له كما في قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم وكلمة من
 عبارة عن صار حرا ملكا يستحق ان يعبر عنه بلفظ العقلاء فعبر عن الاول بما وعن
 الثاني بمن وان كانا حريين لان الاول متصرف فيه كسائر الاموال والثاني متصرف كسائر
 الممالك وقوله او جر عطف على المستثنى اخذوف وهو ولاء وولاء المذكور مفعوله ومعتهن
 فاعبه وهو على تقدير ان المصدر المنسبك بمعنى اسم المفعول كما في قوله تعالى وما كان هذا
 القرآن ان يفترى اى يفترى او على تقدير موصوف حذف واقمت صفة مقامه ووضع
 المظهر موضع المضمير والتقدير ليس للنساء من الولاء الا الكذا والان جراى مجرور ومعتهن
 والاولاء جرده معتهن وثم اوجه اخر لا يظهر وصورة ولاء مدبرهن ان امرأة دبرت عبدان
 ارتدت ولحقت بدار الحرب وحكم باحقاقها وبحرية عبدها المدبر ثم اسلمت ورجعت الى دار
 الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبه نسيبة فهذه المرأة عصبته وحكم مدبر هذا المدبر كذلك
 فذا حكم المتضى بحرية مدبرها بسبب لحاقها فشتري عبد او دبره ثم مات ورجعت المرأة نسيبة
 الى دار الاسلام اذ قبل موت مدبرها او بعد ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبه نسيبة فولاؤه
 لهذه المرأة وقد مر في كتب الولاء في تصويره وجها آخر وصورة جرده معتهن الولاء ان عبد
 امرأة تزوج بأذن حارية قد اعتنتها مولاها فولد بينهما ولد فهو حر تبع لأمه وولاؤه لمولى أمه
 فاذا اعتقت تلك المرأة عبدها جر ذلك العبد باعتقائها اياه ولاء ولده الى مولاته حتى اذا مات
 المعتق ثمات ولده وخلف معتقة ابيه فولاؤه لها وصورة جرده معتهن الولاء ان امرأة
 اعتقت عبد فشتري العبد المعتق عبدا وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولد فهو حر وولاؤه لمولى
 أمه فاذا عتق ذاك العبد المعتق عبده جر باعتقائه ولاء ولده معتقه الى نفسه ثم الى مولاته هذا
 حاصل ما ذكره في هذا المحل وتتم الكلام على ذلك وشروط الجرح يطلب من كتاب الولاء
 فراجع (قوله وهو وان كان فيه شذوذ الخ) الشاذ هو ان يروى الثقة حديثا يخالف مروى
 الناس فاذا انفرد الراوى بشئ نظر فيه فن كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك
 ونصب كان ما انفرد به شاذا مردودا وان لم يكن له مخالف فان كان ممن يوثق بحفظه واتقانه
 فمقبول لا يقدح فيه انفراده وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذى انفرد به فان لم يجد
 من درجة الحفاظ المضبوط المقبول تفرد حديثه حسن والا فشاذا مردود هذا ما اختاره
 ابن الصلاح في تعريفه (قوله لكن تآيد الخ) فقد روى عن عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله
 عنهم انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن أو كاتبن رواه ابن
 ابي شيبة وعبد الرزاق والدارمي والبيهقي وذكره رزين بن العبدى في مسنده بلفظ ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ميراث الولاء الا اكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الاولاء
 من اعتقن او اعتق من اعتقن اه قسم (قوله فصار بمنزلة المشهور) الحديث المشهور هو
 الذى يكون فى القرن الاول احادا ثم اثنى عشر فصرا فى القرن الثانى ومن بعدهم متواترا ولما
 كان القرن الاول وهم الصحابة ثقات لا يهملون صارت شهادتهم بمنزلة المتواتر حجة حتى قل
 الجرح من انه احد قسمى المتواتر يعقوب (قوله ثم سجع فى الحجب الخ) اى بعد بيان

وهو وان كان فيه شذوذ
 لكنه تأيد بكلام كبار
 الصحابة فصار بمنزلة
 المشهور كما بسطه السيد
 واقربه المصنف ثم شرع فى
 الحجب فقال (ولا يجره
 سنة) من الورثة (بحال)
 البينة (لاب ولا مولا لان
 والبنات)

الوارثين من ذى فرض وعصبة لأن منهم من يحجب بالكلية أو عن سهم مقدر إلى أقل منه وهو لغة المنع مطلقا واصطلاحا منع من يتأهل للارث بأخر عما كان له الولاء فخرج القاتل والكافر وشمل نوعي الحجب لأن أمتنا اصطاحوا على تسمية ما كان المنع لمعنى في نفسه ككونه رقيقا أو قاتلا محروما وما كان لمعنى في غيره محجوبا وقسموا الحجب إلى حجب حرمان وهو منع شخص معين عن الارث بالكلية لوجود شخص آخر وحجب نقصان وهو حجب من فرض مقدر إلى فرض أقل منه لوجود آخر فخرج انتقاص السهام بالمول وكذا انتقاص حصص اصحاب الفرائض بالاجتماع مع من يجانسهم عن حالة الانفراد كالزوجات مثلا ثم حجب الحرمان يدخل فيمن عدا الستة المذكورين متناوحي حجب النقصان يدخل في خمسة فقط كسيد كرهه الشارع **(قوله** اى الابوان) اى الاب والام دون من فوقهما لأن كلا من الجد والجدة قد يحجب حرمانا فلهما من الفريق الآخر فانهم **(قوله** والولدان) اى الابن والابنت وثمان للمناسبة والافالولد يشمل الذكر والانثى تأمل **(قوله** سواء كانوا عصبات) وكذا من بمعنى العصبات كذوى الارحام **(قوله** وهو) اى حجب الحرمان في الفريق الثاني مبنى على اصليين اى مترتب وجوده على وجود مجموعهما فإذا جدا او احدهما وجد والافلا وفيه بحث يأتي قريبا **(قوله** يحجب الاقرب) اى بحسب الدرجة او القرابة والضمير في سواهم للستة المذكورين في المتن **(قوله** اتحدا في السبب) كالجندات مع الام وبنات الابن مع الصليتين ام لا كالاخوة مع الاب **(قوله** من ادلى) الادلاء لغة ارسال الدلو في البئر ثم استعمل في كل شئ يمكن فيه ولو بطريق الحجاز فعنى يدلى الى الميت يرسل قرابته اليه بشخص والباء فيه للاتصاف بالقرابة مشتركة بين المدلى والواسطة ط **(قوله** كابن الابن الح) مثال من العصبات ومثله من اصحاب الفروض ام الام لا يرث مع الام **(تنبيه)** * يرد على ما ذكره المصنف لزوم حجب ام الام بالاب لانه اقرب منها وان لم يتدل به وكذا حجب بنت الابن بالابنت الواحدة الصلية والاخت لاب وبوين وابن الاخ لابوين بالاخ لانه فان اجيب بأن المراد الاقرب من العصبات ورد عليه ان هذين الاصليين للفريق الثاني الذين يرثون تارة ويحرمون اخرى وفيهم العصبات وغيرهم وان اجيب بأن المراد ان الاقرب يحجب الاعد اذا كان الاعد مدليا بالاقر بالامعنى لكونهما اصليين ولزم عليه ان يرث ولد الابن مع الابن الذى ليس بابيه فانه لا يدلى به فاقد السيد **(قوله** بحجة واحدة) احتراز عما لو انفردت فانها تستغرق التركة لكن بحجة الفرض والرد **(قوله** والمحروم) اى من قام به مانع عن الارث لمعنى في نفسه **(قوله** عندنا) وعليه عامة الصحابة وعن ابن مسعود انه يحجب نقصانا لحرمانا كالابن الكافر مثلا مع احد الزوجين وغناه ايضا انه يحجب الاخ لانه باين كافر حجب حرمان **(قوله** اصلا) اى لانقصانا ولا حرمانا **(قوله** ويحجب المحجوب) اى المحجوب حرمانا يحجب غيره حرمانا ونقصانا ومثل الكل بمثل **(قوله** تحجب امه الام) كذا في بعض النسخ بتكرار الام ثلاث مرات وفي بعضها امرتين والصواب الاول **(قوله** بالام) فانها تحجب من الثلث الى السدس بالولد ولولد الابن وبالعدد من الاخوة والاخوات **(قوله** وبنت الابن) تحجب مع الصلية من النصف الى السدس **(قوله** والاخت لاب) تحجب مع الشقيقة من النصف الى السدس **(قوله** والزوجين) فتزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة

اى الابوان والولدان
(والزوجان) وفريق يرثون
بحال ويحجبون حجب
الحرمان بحال اخرى وهم
غير هؤلاء الستة سواء كانوا
عصبات او ذوى فروض
وهو مبنى على اصليين
احدهما (انه يحجب
الاقرب من سواهم الاعد)
لما امر انه يقدم الاقرب
فلا يقرب اتحدا في السبب
ام لا (و) الثانى (من ادلى
بشخص لا يرث معه) كابن
الابن لا يرث مع الابن (الا
ولد الام) فيرث معها لعدم
استغراقها للتركة بحجة
واحدة (والمحروم) كابن
كافر او قاتل (لا يحجب)
عندنا اصلا (ويحجب
المحجوب) اتفاقا كام الاب
تحجب بالاب وتحجب امه
الام (كالاخوة والاخوات)
فانهم يحجبون بالاب حجب
حرمان (ويحجبون الام
من الثلث الى السدس)
حجب نقصان ويختص حجب
النقصان بخمسة بالام
وبنت الابن والاخت لاب
والزوجين

من الربع الى الثمن بالولد وولد الابن (قوله) ويسقط بنو الاعيان) قدما وجه تسميتهم بذلك (قوله على اصول زيد) اى ابن ثابت الصحابي الجليل رضى الله عنه وحاصل اصوله ان الجد مع الاخوة حين المقاسمة كواحد منهم ان لم تنقصه المقاسمة معهم عن مقدار الثلث عند عدم ذى الفرض وعن مقدار السدس عند وجوده وله في الاولى افضل الامرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال * وضابطه انه ان كان معه دون مثليه فالمقاسمة خير له او مثلاه فسيان او اكثر فالثلث خير له وصور الاول خمس فقط جد واخ واخت او اختان او ثلاث اخوات او اخ واخت والثاني ثلاثة جد واخوان او اربع اخوات او اخ واختان والثالث لا ينحصر وله في الثانية بعد اعطاء ذى الفرض فرضه من اقل مخارجه خير امور ثلاثة اما المقاسمة كزوج وجد واخ للزوج النصف والباقي بين الجد والاخ واما ثلث الباقي كجدة وجد واخوين واخت للجددة السدس وللجد ثلث الباقي واما سدس كل المال كجدة وبنت وجد واخوين للجددة السدس وللبنات النصف وللجد السدس لانه خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي وتامه في شرحنا الرقيق المحتوم وغيره (قوله) كما هو مذهب أبي حنيفة) وهو مذهب الخليفة الاعظم ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وهو اعلم الصحابة وافضلهم ولم تعارض عنه الروايات فيه فلذلك اختاره الامام الاعظم بخلاف غيره فانه روى عن عمر رضى الله عنه انه قضى في الجد بمائة قضية يخالف بعضها بعضا والاخذ بالتفق عليه اولى وهو ايضا قول اربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لا يتقي الله زيدا يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل ابا الاب ابا وتامه في سكك الانهر (قوله) وعليه الفتوى الخ) قل في سكك الانهر وقال شمس الائمة السرخسي في المبسوط والفتوى على قولهما وقال حيدر في شرح السراجية الا ان بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا في مسائل الجد الفتوى بالصاح في مواضع الخلاف وقالوا اذا كنا نفق بالصلح في تضمين الاجير المشترك لاختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم فالاختلاف هنا اظهر فالفتوى فيه بالصلح اولى اه ومثله في المبسوط وسبب اختلافهم في ذلك عدم النص في ارث الجد مع الاخوة من كتاب اوسنة وانما ثبت باجتهاد الصحابة رضى الله تعالى عنهم بعد اختلاف كثير وهو من اشكل ابواب الفرائض اه لكن المتون على قول الامام ولذا اشار الشارح الى اختياره هنا وفيما سبق (قوله) اى بنى الاعيان) اى المذكور منهم كما هو صريح العبارة حيث عبر ببنى ولم يعبر بالاولاد بخلاف ما تقدم حيث فسر بنى الاعيان بالاناث ايضا تغليبا لقبول المقام له اما هنا فلا يقبله فان اولاد العلات لا يسقطون بالاخوات لابوين ويدل عليه قوله وكذا بالاخت الخ اه ح قلت نعم لكن قد يسقط بعض اولاد العلات بالاناث من بنى الاعيان كالاخوات لاب يسقطن بالاخين لابوين ما لم يعصهن اخ لاب كما سيأتى وعبرة السراجية اوضح ونصها وبنى الاعيان وبنو العلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان نفل وبالأب باتفاق وبالجد عند أبي حنيفة ويسقط بنو العلات ايضا بالاخ لاب وأم اه ويؤخذ منه ان الاخت لاب تسقط بالاخ لاب وأم كما قدمنا التصريح به عن كشف الغوامض وتحفة الاقران (قوله أيضا) كان

(ويسقط بنو الاعيان)
 وهم الاخوة والاخوات
 لاب وام بثلاثة (بالابن)
 وابنه وان سفل (وبالأب)
 انفا (وبالجدة) عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى (وقلا
 يقاسمهم على اصول زيد
 ويفق بالاول) وهو السقوط
 كما هو مذهب أبي حنيفة
 واصول زيد مبسطة في
 الخطوات وفي الوهبانية
 * وما اسقط اولادعين وعالة*
 وقد اسقط النعمان وهو
 الحر * وعليه الفتوى كما في
 الملتقى والسراجية وان قال
 مصنفها في شرحها وعلى
 قولهما الفتوى (ويسقط
 بنو العلات) وهم الاخوة
 والاخوات لاب (بهم)
 أى بنى الاعيان ايضا
 (وبهؤلاء) اى بالابن
 وابنه وبالأب

وبه قول ملك و شافعي وبه جزم في الكثر فقال ودات جهتين كذات حجة (واذا استكمل البنات والاخوات لابوين فرضهن) وهو نشان (سقصبات لابن و) سقمه (الاخوات لاب) ايض (الابن عصب ابن ابن) في الصورة الاولى (اوج) في الثانية (موز) ي مسو (اوزار) ي سافل **٦٧٦** حينئذ يعصبهن ويكون الباقي للذكر

واحدة منح **(قوله وبه جزم في الكثر)** قل في الدر المنقى فكان هو المرجح وان اقتضى صنيع المصنف خلافة فينتبه له وأصل هذا ان الترجيح بكثرة العلة لا يجوز على ما عرف في الأصول ثم الوضع في ذات قرابتين اتفقا لامكان الزيادة الى غير نهاية وعند أبي يوسف يقسم اصفافا مضافا وعند محمد باعتبار الجهات وان كثرت فيلحفظ اه **(قوله والاخوات)** الواو بمعنى و لان المستكمل أحد الصنفين لا مجموعهما أقده ط **(قوله سقصبات)** لف ونشر مرتب **(قوله أوج)** اي لاب **(قوله وفي اطلاقه)** اي المصنف تبع للمجمع ويحجب كافي غرر الافكار بأن قوله مواز أو سافل صفة لابن ابن دون الاخ لانه لا يصح وصف الاخ بالتزول اي فان ابن الاخ لا يسمى أخا بخلاف ابن الابن فانه يطلق على من في الدرجة الثانية ومن دونها نعم كان حقه كما قل العلامة قسم ان يقدم الاخ على ابن الابن **(قوله تنصريحهم الخ)** حاصله كما في السراجية والملتقى ان من افترض لها من الاناث وأخوها عصبه لا نصير عصبه بإخيهما وقد مناه منظوم **(قوله لانها من ذوى الارحام)** اي الاخت في هذه الصور لكن بنت المعتق ليست من ذوى ارحام الميت فمراد من عداها وانما لا يعصبها أخوها لانه ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن وعبر بذوى ولم يقل ذوات تغليا للذكور على الاناث كما في قوله تعالى وكانت من القاتلتين **(قوله من مثله)** اي في الدرجة كما خته وابنت عمه **(قوله أوفوقه)** كعمته **(قوله فانه يعصب من مثله أوفوقه الخ)** هذا ظاهر الرواية وعند بعض المتأخرين لا يعصب من فوقه والاصار محروما لان الاصل في ارث العصبه أن يقدم الاقرب ولو أشي على الابدع ولذا تقدم الاخت على ابن الاخ اذا صارت عصبه مع البنت والجواب ان من فوقه انما صارت عصبه به ولولاه لم ترث شيئا فكيف تحجبه وانظر ما اجاب به السيد قدس سره **(قوله ذات سهم)** اي فرض **(قوله لا يوازيها أحد)** لانتائها الى الميت بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك **(قوله فاما النصف)** لانها قامت مقام بنت الصلب عند عدمها **(قوله توازيها العليا من الفريق الثاني)** لان كلا منهما يدلى الى الميت بواسطة واحدة واما السفلى من الفريق الاول فتوازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث لان كل واحدة منهما تدلى الى الميت بثلاث وسائط واما السفلى من الفريق الثاني فتوازيها الوسطى من الفريق الثالث لانتفاء كل منهما اليه باربعة وسائط واما السفلى من الفريق الثالث فتوازيها أحد لانها تدلى بخمس وسائط وليس في هذه البنات من هو كذلك **(قوله فيكون لهما السدس الخ)** وذلك لان العليا من الاول لما قامت مقام الصلبية قدم من دونها بدرجة واحدة مقام بنات الابن **(قوله ولاشي للسفليات)** وهن الست الباقية من البنات التسع لانه قد كمل الثلاث لتلك الثلاث فلا يبقى للبقيات فرض ولبس لهن عصبوبة قطعاً فلا يرثن من التركة اصلاً **(قوله الا ان يكون الخ)** فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول أخذت العليا منهم النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام

كلا البنين وبه المصنف في شرحه قلت وفي اطلاقه نصارصه من تنصريحهم بأن ابن الاخ لا يعصب اخته كانه لا يعصب اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل امثال مذكر دون الانثى لانها من ذوى الارحام قل في الرحية *

* ليس ابن الاخ بالمعصب * من منه اوفوقه في النسب * بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من مثله اوفوقه ممن لم تكن ذات سهم ويسقط من دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن بن آخر كذلك وثلاث بنات ابن ابن ابن بهذه الصورة

ميتة
ابن ابن ابن
.. ..
ابن بنت ابن
.. ..
ابن بنت ... ابن بنت ابن
.. ..
ابن بنت ابن بنت ابن بنت
... ..
ابن بنت ... ابن بنت
ابن بنت

فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها احد فاما النصف والوسطى من الفريق الاول توازيها العليا من الفريق الثاني (وين) فيكون لهما سدس تركتهما بناتين ولاشي لسفليات لان يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها ومن فوقها

وبين السفلى من الاول والوسطى من الثانى والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين
 اخماسا وسقطت سفلى الثانى ووسطى الثالث وسفلاه وان كان الغلام مع السفلى من الفريق
 الثانى كان ثلث الباقي بينه وبين سفلى الاول ووسطى الثانى وسفلاه وعليا الثالث ووسطاه
 اسباعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى الثالث وان كان مع السفلى من الفريق الثالث
 كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست اثمانا وان فرض الغلام مع العليا من
 الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين أخته للذكر مثل حظ الانثيين ولاشئ للسفليات وهن
 ثمان وان فرض مع وسطى الاول فتأخذ عليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه
 وهى وسطى الاول وعليها الثانى للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثانى
 واما تصحيح المسائل فى جميع هذه الصور فعلى ما ستحيط به فيما بعد فلا حاجة الى ايراده هنا
 واعلم ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر فى الكتاب يسمى مسألة التشيب لانها
 بدقتها وحسنها تشخذ الخواطر وتميل الآذان الى استماعها فشبّهت بتشيب الشعاع
 القصيدة لتحسينها واستدعاء الاصغاء لسماعها اه من شرح السيد (قوله) من لا تكون
 صاحبة فرض (اما من كانت صاحبة فرض فانها تأخر سهمها ولا تصير به عصبه وهى العليا
 من الفريق الاول التى اخذت النصف والوسطى منه مع العليا من الفريق الثانى حيث
 اخذنا السدس وهذا قديم معتبر فيمن كانت فوقه دون من كانت بحذاءه فانه يعصبها مطلقا
 سيد (قوله) وسقطت السفليات (اى اللاتى تحته فى الدرجة) (قوله) وعبارة السيد (اى فكان
 على المصنف ان يقول كذلك ولا سيما مع قوله بعد ويقسمان الباقي (قوله) هو اخ لام) كان
 تزوجت باخوين فجاءت من كل بولد وللأخوين ولد أخ آخر من غير هاتين احد ولد ليهما عن
 أخيه الذى هو ابن عمه وعن ابن عمه الآخر (قوله) وكذا لو كان الآخر زوجا (الاوضح ان يقول
 وكذا لو كان احدهما اى احد ابني عمها زوجها ط (قوله) ويقسمان الباقي) وهو
 خمسة اسداس فى الاولى والنصف فى الثانية ط (قوله) حيث لا مانع من ارثه بهما) احتراز
 عما لو كان للميت بنت فى الاولى فان لها النصف وتحجب ابن العم عن السدس من حيث كونه
 اخلام ويشترك هو وابن العم الآخر فى الباقي وعما لو كان للزوجة فى الثانية أخت شقيقة فان
 لها النصف والنصف الآخر للزوج فرضا ولاشئ له كابن العم الآخر من حيث بنوة العم (قوله)
 بجتهى فرض وتعصيب (لجهة الفرض الزوجية والاخوة لام وجهة التعصيب كونه ابن عم
 ط (قوله) واما بفرض (اى واما الارث بفرض وتعصيب ط (قوله) بجهة واحدة) وهى
 الابوة ط (قوله) فليس الاالاب وابوه (اى مع البنت ابنت الابن كما تقدم واسم ليس ضمير
 عائدة على الارث بالفرض والتعصيب وقوله الاالاب اى الارث الاب على تقدير مضاف حذف
 وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا على حد قولهم ليس الطيب الاالمسك فى جواز الرفع والنصب
 فى المسك على الخلاف المشهور فتنبه (قوله) وقد يجتمع جهتا تعصيب (اى من غير نظر للارث
 بهمالانه هنا باحداها لتقديم جهة البنوة على جهة العمومة وجهة الولاء (قوله) وقد يجتمع
 جهتا فرض (صورته نكح بحوسى بنته واستولدها فالولد ابن لهذه المرأة وأخ لها فادامات عنها
 مات عن امه واخته فترث بالجهتين ط (قوله) واما تصور فى المحوس (اقول تقدم فى كتاب

من لا تكون صاحبة فرض
 وسقطت السفليات (وبأخذ
 ابن عم) كذا فى نسخ المتن
 والشرح وعبارة السيد
 وغيره يأخذ احدا بنى عم
 (هو أخ لام السدس)
 بالفرض وكذا لو كان
 الآخر زوجا فله النصف
 (ويقسمان الباقي) بينهما
 نصفين بالعصوبة حيث
 لا مانع من ارثه بهما فيرث
 بجتهى فرض وتعصيب واما
 بفرض وتعصيب معا بجهة
 واحدة فليس الاالاب
 وابوه قات وقد يجتمع جهتا
 تعصيب كابن هو ابن ابن عم
 بأن تنكح ابن عمها فتلد ابنا
 وكان هو معتق وقد يجتمع
 جهتا فرض واما تصور
 فى المحوس لنكاحهم المحارم
 ويتوارثون بهما جميعا
 عندنا

الحدود ان من شبهة المحل وطء محرم نكحها وانه ثبت فيها النسب على ما حرره في التهر فراجعه
ثم رأيت في سكب الانهر قال وانما يتصور ذلك في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة في المسلمين
وغيرهم ولا يتصور في نكاح المسلمين الصحيح اه وسيأتي تمامه **(قوله)** وعند الشافعي باقوى
الجهتين (وهي التي يرث بها على كل حال فان مات ابن وترك اماهى اخته ترث عندنا بالجهتين
الثلت بجهة الامية والنصف بجهة الأختية واما عنده فترث بجهة الامية لا غير كما في غرر
الافكار **(قوله)** يشرك بين الصنفين الاخيرين (اي اولاد الام والاخت لابيون ولذا سميت
مشركة بفتح الراء او بكسرهما على نسبة التشريك اليها مجازا) **(قوله)** وكذلك يفرض مالك
والشافعي) وكذا احمد على ما ذكره الشنشوري خلافا لما ذكره الشارح وهو قول ابى يوسف
ومحمد وتسمى هذه المسئلة الاكدرية لانها كدرت على زيد مذهبه **(قوله)** فتعول الى تسعة
للزوجة ثلاثة وللأم اثنتان وللجد واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت
بما فرض لها لزادت على الجد ردت بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته
ويقتسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة خير له من سدس
جميع المال ومن ثلث الباقي وتصح من سبعة وعشرين وتمامه في سكب الانهر **(قوله)** تسقط
الاخت) فللزوجة النصف وللأم الثلث والباقي للجد واصلها من ستة ومنها تصح **(قوله)** على
المفتي به) اي من قول الامام بسقوط بنى الاعيان والعلات بالجد خلافا لهما **(قوله)** كما مر
اي في الحجب والله تعالى اعلم

باب العول

مسائل الفرائض ثلاثة اقسام عادلة وعادلة وعائلة اي منقسم بلا كسر او بالرد او بالعول
وهو في اللغة الميل والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عيل صبره اي غلب وبمعنى الرفع يقال
عال الميزان اذا رفعه ف قيل ان المعنى الاصطلاحي مأخوذ من الاول لان المسئلة مالت على
اهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم والتقسيم المار كالصرح فيه لان العادلة من العدل
مقابل الجور وقيل من الثاني لانهما غلبت اهلها باذخال الضرر عليهم وقيل من الثالث لانهما اذا
ضاق مخرجها بالفروض المجتمعة ترفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى
يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة واختاره السيد **(قوله)** وضده الرد اذ بالعول تنتقص
سهم ذوى الفروض ويزداد اصل المسئلة وبالرد يزداد السهم وينتقص اصل المسئلة وبعبارة
أخرى في العول تنقص السهم على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهم سيد **(قوله)** هو
زيادة السهم) اي سهم الورثة فال عوض عن المضاف اليه وبذا سهل الاضمار في قوله الآتى
على كل منهم ط **(قوله)** على مخرج الفريضة) اي مخرج السهم المفروضة الذي يقال له اصل
المسئلة وهو عبارة عن أقل عدد صحيح يتأتى منه حظ كل فريق من الورثة بلا كسر اه سكب
الانهر **(قوله)** كنقص ارباب الديون بالخاصة) اي الديون التي ضاقت عنها التركة وليس بعضها
اولى من بعض فالتقص على الجميع بقدر حقوقهم **(قوله)** واول من حكم بالعول عمر رضي الله
تعالى عنه) فانه وقع في صورة ضاق مخرجها عن فروضها فشاورة الصحابة فأشار العباس الى

(العول)

وعند الشافعي باقوى الجهتين
وتامه في كتب الفرائض
وتأتى الاشارة اليه في
الفرق (ولو ترك زوجا
واما أوجدة واخوة لام
واخوة لابيون اخذ الزوج
النصف والأم) أو الجدة
(السدس وولد الأم الثلث
ولاشئ للاخوة لابيون)
لانهم عصبه ولم يبق لهم
شيء وعند مالك والشافعي
يشرك بين الصنفين
الاخيرين كأن الكل
اولاد أم وكذلك يفرض
مالك والشافعي للأخت
لابوين اولأب النصف
ولللجد السدس مع زوج
وام فتعول الى تسعة وعند
ابى حنيفة واحمد تسقط
الأخت قلت وحاصله انه
ليس عند الحنفية مسئلة
المشركة اتفاقا ولا مسئلة
الاكدرية على المفتي به كما مر

باب العول

وضده الرد كما سيجيء (هو
زيادة السهم) اذا كثرت
الفروض (على مخرج
الفريضة) ليدخل النقص
على كل منهم بقدر فرضه
كنقص ارباب الديون
بالخاصة واول من حكم
بالعول عمر رضي الله تعالى

في باب الخارج (فسته
تعول) اربع عولات
(الى عشرة وترا وشفعا)
فتعول لسبعة كنز وج
وشقيقتين ولثمانية كهم
وام ولتسعة كهم واخ لام
ولعشرة كهم واخ آخر
لام (واثنا عشر تعول
ثلاثا الى سبعة عشر وترا
لاشفعا) فتعول لثلاثة
عشر كنزوجة وشقيقتين
وام ولخمس عشرة كهم
واخ لأم وللسبعة عشر
كهم واخر لأم (واربعة
وعشرون تعول الى سبعة
وعشرين) فقط (كأمرأة
وبنتين وابوين) وتسمى
منبرية (والرد ضدد)
كأمر وحينئذ (فان فضل
عنها) اى عن الفروض
(و) الحال انه (لاعضبة)
ثمة (يرد) الفاضل
(عليهم بقدر سهامهم)
اجماا لفساد بيت المال
(الا على الزوجين) فلا
يرد عليهما وقال عثمان
رضي الله عنه يرد عليهما
ايضا قاله المصنف وغيره
قلت وجزء في الاختيار
بان هذا وهم من الراوى
فراجعه قلت وفي الاشياء
انه يرد عليهما في زماننا
لفساد بيت المال وقدمناه

العول فقال اعلوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم ينكره احد الابنه بعدموته وتماه في
شرح السيد وغيره (قوله ثم الخارج سبعة) وجهه ان الفروض ستة وهى نوعان الاول النصف
والربع والثلث والثاني الثلثان والثالث والسادس ولها حالتان انفراد واجتماع ومخارجها
في الانفراد خمسة الانسان للنصف والاربعة للربع والثمانية للثلث والثلاثة للثلث والثلثين
والسبعة للسادس واذا اجتمع فروض فان كانت من نوع واحد لا يخرج عن احمسة المذكورة
لانه يعتبر مخرج ادناها ففي نصف وربع من اربعة او نصف وثلث من ثمانية او ثلث وسادس
من ستة ولو من نوعين فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثانى اوبعضه فمن
سته وهى لا يخرج عنها ايضا واذا اختلط الربع بكل النوع الثانى اوبعضه فمن اثني عشر
واذا اختلط الثلث بكل النوع الثانى اوبعضه فمن اربعة وعشرين فيضم هذان الى الخمسة
فتصير الخارج سبعة وسيأتى بيان ذلك كله في باب الخارج (قوله اربعة لاتعول) لان الفروض
المتعلقة بها اما ان ينفى المال بها او يبقى منه شئ زائد عليها وبيانه في المنع (قوله وثلاثة قد تعول)
وهى الستة وضعفها وضعف ضعفها واثار بقدر الى ان العول ليس لازمالها (قوله
بالاختلاط) اى باختلاط احد النوعين بكل الآخر اوبعضه كما بيناه (قوله الى عشرة وترا
وشفعا) اى تعول الى اعداد حال كونها منتبهة الى عشرة فايدست الى صلة لتعول بل صلتها
مقدرة لان العشرة ليست وترا وشفعا وقوله وترا وشفعا منصوبان على الحال من العدد الذى
عالت اليه اى حال كون تلك الاعداد منقسمة الى وترا وشفع تأمل (قوله وتسمى منبرية)
لان عليا رضى الله تعالى عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة يقول في خطبته الحمد لله الذى
يحكم بالحق قطعا ويمجى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فمسئل عنها حينئذ
فقال من رويها والمرأة صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته فمعجبوا من فطنته درمتمنى
(قوله ثمة) اى هناك اى في الورثة ط (قوله عليهم) اى على ذوى الفروض والاوضح
التصريح به ط (قوله افساد بيت المال) علة لقوله اجماا ولا يظهر لان المشهور من
مذهب مالك انه لبيت المال وان لم يكن منتظما وهو مذهب الشافعى وروى عن مالك
كقولنا وبه افتى متأخرو الشافعية اذا لم يتظم امر بيت المال افاده في غرر الافكار (قوله
وغیره) كشرح السراجية والكثير وقل في روح الشروح وحجة عثمان رضى الله عنه ان
الفريضة لو عالت لدخل النقص على الكل فاذا فضل شئ يجب ان تكون الزيادة للكل لان
الغنم بالغرم والجواب ان ميراث الزوجين على خلاف القياس لان وصليتهما بالنكاح وقد
انقضت بالموت ومأبى على خلاف القياس نصا يقتصر على مورد النص ولانص في الزيادة
على فرضهما ولما كان ادخال النقص في نصيبهما ميلا للقياس الثانى لارثتهما قيل به ولم يقل
بالرد لعدم الدليل فظهر الفرق وحصل الحق اه ط ماخصا (قوله وفي الاشياء الخ) قل في
الفنية ويفتى بالرد على الزوجين في زماننا لفساد بيت المال وفي الزيلى عن النهاية ما فضل عن
فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا البنت والابن من الرضاع يصرف اليهما وقال في المستصفي
والفتوى اليوم بالرد على الزوجين وهو قول المتأخرين من علمائنا وقال الحدادى الفتوى
اليوم بالرد على الزوجين وقال المحقق احمد بن يحيى بن سعد التفتازانى افتى كثير من المشايخ بالرد

عليهما اذا لم يكن من الاقارب سواهما لفساد الامام وظلم الحكم في هذه الايام بل يفتى بتوريث بنات المعتق وذوى ارحامه وكذا قال الهروى افنى كثير من المشايخ بتوريث بنات المعتق وذوى ارحامه اه ابو السعود عن شرح السراجية للكارزوني قلت وفي معراج الدراية شرح الهداية وقيل ان لم يترك الابنت المعتق يدفع المال اليها لارثا بل لانها اقرب وكذا الفاضل عن فرض احد الزوجين يدفع اليه بالرد وكذا يدفع الى البنت والابن من الرضاع وبه يفتى لعدم بيت المال وفي المستصفي والفتوى اليوم على الرد على الزوجين عند عدم المستحق لعدم بيت المال اذا الظلمة لا يصرفونه الى مصرفه وهذا كما نقل عن بعض أصحاب الشافعي انهم يفتون بتوريث ذوى الارحام لهذا المعنى اه وقال الشارح في الدر المنقى من كتاب الولاء قلت ولكن بلغنى انهم لا يفتون بذلك فتنبه اه اقول ولم نسمع ايضا في زماننا من افنى بشئ من ذلك ولعله لمخالفته للمتون فليتأمل لكن لا يخفى ان المتون موضوعة لنقل ماهو المذهب وهذه المسئلة مما افنى المتأخرون على خلاف اصل المذهب للعلة المذكورة كما فتوا بنظير ذلك في مسئلة الاستئجار على تعليم القرآن مخالفين لاصل المذهب لحشية ضياع القرآن ولذلك نظائر ايضا وحيث ذكر الشراح الافناء في مسئلتنا فليعمل به ولا سيما في مثل زماننا فانه انما يأخذه من يسمى وكيل بيت المال ويصرفه على نفسه وخدمه ولا يصل منه الى بيت المال شئ والحاصل ان كلام المتون انما هو عند انتظام بيت المال وكلام الشروح عند عدم انتظامه فلا معارضة بينهما فمن امكنه الافناء بذلك في زماننا فليفت به ولا حول ولا قوة الا بالله **(قوله او اكثر)** اى صنفان او ثلاثة لا اكثر كما سئذ كره **(قوله اما ان يكون)** اى يوجد **(قوله ان اتحد جنس المردود عليهم)** يشمل ما لو كان ذلك الجنس شخصا واحدا او اكثر ولذا مثل العلامة قاسم بقوله كأم أو جدة أو جدات أو بنت أو بنات أو بنت ابن أو بنات ابن أو اخوات لابوين أو اخوات لأب أو واحد من ولد الأم أو أكثر اه **(قوله من عدد رؤسهم)** اى رؤس ذلك الجنس الواحد فيما اذا كان في المسئلة اكثر من شخص واحد أو رأس ذلك الشخص الواحد ان كان هو فيها وحينئذ تكون المسئلة واحدة اه شرح ابن الحنبلى **(قوله قطعا للتطويل)** اى يجعل القسمة قسمة واحدة ألا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما استحقه من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين اه سيد **(قوله جنسين أو ثلاثة)** اى بحسب سبب الارث كالجدودة والاخوة والبنية والامومة وان كان فرض الجنسين جنسا واحدا كالجدة والاخت لأم اللتين فرض كل منهما السدس أو كان فرض الاثنين من ثلاثة الاجناس جنسا واحدا كالبنت وبنت الابن والام اذ البنية سبب وبنية الابن سبب آخر وان شملهما مطلق البنية ففي هذه المسئلة ثلاثة اجناس لا جنسان فقط اه ابن الحنبلى **(قوله بالاستقراء)** اى تتبع جزئيات من يرد عليه وهو متعلق بالفعل المحذوف المقدر بعد النافي اى لا يكون اكثر بالاستقراء ط **(قوله فن عدد سهامهم)** وهى اربعة لا غير الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة وقد ذكرها الشارح وكلها مقتطعة من ستة كما سئذ كره **(قوله لوسدسان)** بكدة واخت لأم فالمسئلة من ستة ولهما منها اثنان بالفريضة فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين

او اكثر وعلى كل امان
يكون من لا يرد عليه او
لا يكون (ف) الاول (ان)
اتحد جنس المردود عليهم
كبتين او اختين او جدتين
(قسمت المسئلة من عدد
رؤسهم) ابتداء قطعا
للتطويل (و) الثانى
(ان كان) المردود عليه
(جنسين) او ثلاثة
لا اكثر بالاستقراء فن
عدد سهامهم فن اثنين
لوسدسان وثلاثة

وثلاث وسدس واربعة ونصف وسدس ٦٩١ وخمسة كثلين وسدس تقصير للمسافة (و) الثالث (ان كان مع الاول)

اي الجنس الواحد (من لا يرد عليه) وهو الزوجان (اعطى) من لا يرد عليه (فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي على) رؤس (من يرد عليه كزوج وثلاث بنات) فهي من اربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة وهي تستقيم عليهن فلا حاجة الى الضرب (وان لم يستقم فان وافق رؤسهم) اي رؤس من يرد عليهم (كزوج وست بنات ضرب وفقها) وهو هنا اثنان (في مخرج فرض من لا يرد عليه) وهو هنا اربعة تبلغ ثمانية للزوج اثنان وللبنات ستة (والا) يوافق بل باين (ضرب كل) عدد (رؤسهم فيه) اي المخرج المذكور (كزوج وخمس بنات) فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة تبين الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضربه في المضروب يكن خمسة فهي له والباقي ثلاثة اضربها في المضروب تبلغ خمسة عشر فلعل بنت ثلاثة (٠) الرابع (لو كان مع الثاني) اي الجنسين فقط لا اكثر هنا بحكم الاستقراء

فلعل واحدة منهما نصف المال سيد (قوله لوثلث وسدس) كولدى الأم مع الأم فهي ايضا من ستة لولد الأم الثلث وللأم السدس فاجعلها من ثلاثة عدد سهامهم وطريقه ان تنظر الى ما في الاكثر من امثال الاقل وتضمنه اليه ففي الثلث سدان فتضمنهما الى سدس الأم اه قاسم (قوله لو نصف وسدس) كبنت وبنت ابن او بنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة ثلاثة للبنت وواحد لبنت الابن او الأم فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركية ارباعا ثلاثة ارباعها للبنت وربع منها للام او بنت الابن اه سيد (قوله كثلين وسدس) كبنتين وأم وانما أتى بالكاف ولم يأت بلوكاف في سوابقه لان للخمسة ثلاث صور ثانيها نصف وسدان كبنت وبنت ابن وام ثالثها نصف وثلاث كأخت لابوين مع أم او اختين لأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث ايضا من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة فتجعل اصل المسئلة وتقسّم التركية اخماسا * (تبيه) * القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك والا كما اذا خلف بنتا وثلاث بنات ابن فللبنت ثلاثة اسهم تستقيم عليها وبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن فاضرب الثلاثة اعني عدد رؤس من انكسر عليه في اصل المسئلة وهي الاربعة فيصير اثني عشر للبنت منها تسعة وبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهن سيد (قوله والثالث) اي من الاقسام الاربعة (قوله وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه) اي تقسم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤس ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا انفردوا عن لا يرد عليه (قوله فهي من اربعة) وأصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين فيها ومثلها المسئلان الآتيان (قوله وان لم يستقم) اي الباقي من ذلك المخرج (قوله ضرب وفقها) اي وفق رؤسهم (قوله وهو هنا اثنان) لان عدد الرؤس ستة والباقي من المخرج ثلاثة والموافقة بينهما بالثلث ولا عبرة بالمداخلة هنا كما عرف في موضعه (قوله والا يوافق) اي الباقي عدد رؤسهم (قوله فاضرب الاربعة في الخمسة) الموافق لسابقه ولاحقه فاضرب الخمسة في الاربعة ط لان المضروب هو عدد الرؤس الخمسة والمضروب فيه هو المخرج وهو الاربعة (قوله والرابع) اي من الاقسام الاربعة (قوله هنا) اي في مسائل اجتماع من لا يرد عليه مع من يرد عليه اما عند افراد من يرد عليه فقد يكون من ثلاثة كما صرح به الشارح فيما مر وذلك في صورة اجتماع النصف والسدسين (قوله اذ لا يرد مع اربع طوائف اصلا) اي سواء كان احدها من لا يرد عليه والثلاثة الباقية ممن يرد عليه او كانت الاربعة ممن يرد عليه (قوله ولعل هذا) اي عدم وجود الرد على اكثر من جنسين وحاصله ان المصنف انما اقتصر في الثاني على الجنسين حيث قال فيما مر وان كان جنسين مع انه يكون ثلاثة ايضا لاجل ان يصح قوله هنا ولو كان مع الثاني الخ اذ لا يصح ان يراد به الثلاثة حتى انه لو لم يقتصر فيما مر على الجنسين بان ذكر الثلاثة كافعل في الملتقى وجب ان يراد هنا بالثاني بعضه وهو الجنسان لانه وهو الثلاثة فاقصره فيما مر على الجنسين لاعدم تأني الثلاثة هناك بل لعدم تأنيها هنا بحكم الاستقراء الذي ذكره الشارح تبعا للسيد وغيره اقول وهذا صحيح لو سلم الاستقراء وهو

اذ لا يرد مع اربع طوائف اصلا بالاستقراء ولعل هذا نكتة اقتصاره فيما مر منّا على الجنسين والا افراد بالثاني بعضه لانه فتأمله (من لا يرد عليه فاقسم الباقي) من مخرج فرض من لا يرد عليه (على مسئلة من يرد عليه)

ان استقام (كزوجة واربع جدات وست اخوات لام) فمخرج ٦٩٢ من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد

ننوع لانه وجد مسألة ردية اجتمع فيها اربع طوائف كزوجة وبنت وبنت ابن وام اوجدة اصلها من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللبنات النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين اربعة واللام والجدة السدس اربعة ايضا بقى واحد يرد على من عدا الزوجة وهم ثلاثة اجناس وتصح من اربعين كما ذكرته في الرحيق المختوم ثم رأيت هنا في حاشية يعقوب وشرح ابن الخبلى وقال يعقوب انه من الشبه القديمة التي تورد في هذا المقام اه وعليه فكان على المصنف ان يذكر في الثاني الثلاثة ويراد به في كلامه هنا كله لابعضه وهو مامشى عليه العلامة قاسم والبقاى وغيرها وان اعترضهم الشارح في الدر المتقى وحكم عليهم بالسهو فانه لاسهو في كلامهم بل هو الصواب لما علمت فتنبه لهذا المقام الذى هو منزلة الاقدام (قوله ان استقام) اى على مسألة من يرد عليه اى على سهامهم سواء استقام على عدد رؤسهم ايضا ام لا فالثاني مامثل به المصنف والاول كزوجة وجدة واختين لأم فان الثلاثة الباقية من مخرج فرض الزوجة تستقيم على سهم الجدة وسهمى الاختين وعلى رؤسهم ايضا (قوله لكنه منكسر على آحاد كل فريق) اى على عدد رؤسهم لان نصيب الجدات الاربع واحد لا يستقيم عليهن بل بينهما مباينة خففظا عدد رؤسهن بأسره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيمان عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فرددنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم نجدها فضررنا وفق رؤس الاخوات وهو الثلاثة في عدد رؤس الجدات وهو الاربعة فحصل اثنا عشر ثم ضربناها في الاربعة التي هي مخرج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانية واربعين فتنها تصح المسئلة كان للزوجة واحد ضربناه في المضروب الذى هو اثنا عشر فلم يتغير فاعطيناه الزوجة وكان للجدات ايضا واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثنا عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة وكان للاخوات لأم اثنان فضررناها فيه بلغ اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن اربعة سيد (قوله الفريقين) اى فريق من يرد عليه وفريق من لا يرد عليه ط (قوله كاربعة زوجات الخ) اصل هذه المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاط الثمن بالثلثين والسدس لكنها ردية فرددناها الى اقل مخارج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية سيد (قوله ثلثان وسدس) فالثلثان فرض البنات باربعة اسداس والسدس فرض الجدات والمجموع خمسة اسداس هي مسألة الرد (قوله ثم ضربت الخ) هذا شروع في معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ ط (قوله واضرب) الاولى وضربت بالماضى ليناسب المعطوف عليه (قوله فاستقام فرض كل فريق) اى من يرد عليه ومن لا يرد عليه (قوله لكنه منكسر الخ) اى وان استقام على سهامهم لكنه منكسر على رؤسهم ولو كانت المسئلة زوجة وسبع بنات وسبع جدات لم العمل ولم يحتج الى التصحيح الآتى (قوله فصحيحه بالاصول السبعة الخ) ثلاثة بين سهام كل فريق ورؤسهم وهي الانقسام والتوافق والتباين واربعة بين الرؤس بعضها مع بعض وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين اه ح فى مسئلتنا للزوجات خمسة وعددهن اربعة لاتصح عليهن ولا توافق وللجدات سبعة وهن ستة لاتصح عليهن ولا توافق وللبنات ثمانية وعشرون وعددهن تسعة

بقى ثلاثة تستقيم على سهم الجدات وسهمى الاخوات لكنه منكسر على آحاد كل فريق كما سيحجى (وان لم يستقم ضرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج من لا يرد عليه) فالبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فروض الفريقين كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات فمخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد بقى سبعة لا تستقيم على مسألة من يرد عليه وهي هنا خمسة لان الفريقين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي مخرج فروض الفريقين (ثم ضربت سهام من لا يرد عليه) وهو سهم للزوجات (فى) خمسة مسألة من يرد عليه (يكن خمسة فهي حق عليه) الزوجات الاربع من الاربعين واضرب سهام كل فريق ممن يرد عليه وهي اربع للبنات وسهم للجدات (فيما بقى) اى فى السبعة الباقية (من مخرج فرض من لا يرد عليه) يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على آحاد كل فريق فصحيحه

(لاتصح)

بالاصول السبعة الآتية فى باب الخارج تصح من الف واربعائة واربعين

لاتصح عليهم ولا توافق فاجتمع معنا من الرؤس أربعة وستة وتسعة وبين الأربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب نصف أحدها في كامل الآخر تبلغ اثني عشرونين اثني عشر والتسعة موافقة بالثالث فتضرب ثلث أحدها في كامل الآخر يبلغ ستة وثلاثين وهي جزء السهم فتضربه في الأربعين يبلغ ألفا وأربعمائة وأربعين منها تصح كل من له شيء من الأربعين أخذه مضروبا في جزء السهم يخرج نصيبه للزوجات خمسة في ستة وثلاثين بمائة وثمانين لكل واحدة خمسة وأربعين وللجدات سبعة في ستة وثلاثين بمائتين واثنتين وخمسين لكل واحدة اثنان وأربعون وللبنات ثمانية وعشرون في ستة وثلاثين تبلغ ألفا وثمانية لكل واحدة مائة واثنان عشر اه سكب الانهر (قوله وتصح الاولى من ثمانية واربعين) قدمنا تصحيحها منها موفحا والله تعالى اعلم

وتصح الاولى من ثمانية
واربعين ولولا خشية
الاطالة لاوسعت الكلام
هنا

باب توريث ذوى الاحاء

(قوله هو كل قريب الخ) اى اصطلاحا اما لغة فهو بمعنى ذى القرابة مطلقا سيد اى سواء كان ذاهم او عصبة او غيرها اوسواء انتهى اليه الميت او انتهى الى الميت اولى اصوله (قوله فيأخذ المنفرد) اى الواحد منهم من أى نصف كان جميع اهل اى او ما بقى بعد فرض احد الزوجين (قوله بالقرابة) اشار به الى ان توريث ذوى الارحام عندنا باعتبار القرابة كاتعصيب فيقدم الاقوى قرابة اما بقرب الدرجة او بقوة السبب وبأخذ المنفرد الكل ولذا سمي علماء اهل القرابة وذهب قوم الى تنزيل المدلى منزلة المدلى به فى الاستحقاق ويسمون اهل التنزيل وقوم الى التسوية بين القريب والبعيد بالانزيل ويسمون اهل الرحم وبيانه مع ثمرة الخلاف فى شرح السيد (قوله ويحجب اقربهم الابعد) اى سواء كان صنفا عند اجتماع اصنافهم او كان واحدا من نصف عند اجتماع عدده من افاده قاسم فالاول اشارة الى الترجيح بالجهة والثانى الى الترجيح بقرب الدرجة والقوة ولو اخر المصنف ذلك بعد قوله ويقدم اولاد البنات الخ لكان ذلك على ترتيب الترجيح بالجهات الثلاث كما مر فى العصبات وهو اعتبار الترجيح بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة وهذا الثالث اشار اليه بقوله الآتى قدم ولد الوارث (قوله كترتيب العصبات) فلا يرث احد من النصف الثانى وان قرب وهناك احد من النصف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثانى والرابع مع الثالث وعليه الفتوى درميتى (قوله ثم اصله) هذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى وعن الامام تقديمه على النصف الاول لكن صح رجوعه عنه قاسم ومضى فى الاختيار على الرواية المرجوع عنها ولذا قال فى الدر المنثور فمقدمه فى الاختيار ليس باختيار اه قات على انه قدمشى بعده على خلافه (قوله يقدم جزء الميت الخ) هذا هو النصف الاول وجملة القول فى هذا النصف انه اما ان يتفاوتوا فى الدرجة او لا فان تفاوتوا قدم اقربهم ولو اتى كنبت بنت وابن بنت بنت والافا بعضهم ولدوارث دون البعض او كلهم ولدوارث او كلهم ولدغيره فى الاول قدم ولد الوارث اتفاقا كنبت بنت ابن تقدم على ابن بنت بنت وفى الاخيرين اما ان تتفق صفة الاصول فى الذكورة او الانوثة او تختلف فان اتفقت فالقسمة على ابدان الفروع اتفاقا بالسوية ان كانوا ذكورا فقط وانما فقط كابن بنت ابن مع مثله اى مع ابن بنت ابن آخر وكنبت بنت بنت مع مثلها ولذا ذكر كلاً من ان كانوا

باب توريث

ذوى الارحام

(هو كل قريب ليس بذى
سهم ولا عصبة) فهو قسم
ثالث حينئذ (ولا يرث
مع ذى سهم ولا عصبة
سوى الزوجين) لعدم
الرد عليهما (فيأخذ
المنفرد جميع المال)
بالقرابة (ويحجب اقربهم
الابعد) كترتيب العصبات
فهم اربعة اصناف جزء
الميت ثم أصله ثم جزء
ابويه ثم جزء جديده او
جديده (و) حينئذ (قدم)
جزء الميت وهم (اولاد
البنات واولاد بنات الابن)
وان سفلوا

مختلفين كابن بنت وبنت بنت وان اختلفت صفة الاصول في بطن اوا كثر فاما ان تتوحد
 الفروع بان يكون لكل اصل فرع واحد واما ان تتعدد وعلى كل فاما ان يكون في الفروع
 ذوجهتين اولافان توحدت وليس فيهم ذوجهتين كبت ابن بنت وابن بنت بنت فأبو يوسف
 قسم المال على ابدان الفروع هنا ايضا فثلثه للثاني وثلثه للذكر ومحمد يقسم على اعلى بطن اختلف
 وهو البطن الثاني هنا ويجعل ما اصاب كل اصل لفرعه ان لم يقع بعده اختلاف كما في المثال
 المذكور وحينئذ فثلثه للثاني نصيب ابنيها وثلثه للذكر نصيب امه عكس ما قسمه ابو يوسف
 اما اذا وقع بعده اختلاف بالذكورة والانوثة في بطن آخر او اكثر فان محمدا بعدما قسم على
 اعلى بطن اختلف جعل الذكور طائفة والاناث طائفة وقسم نصيب كل طائفة على اعلى
 بطن اختلف منهم هكذا كما سيظهر وان تعددت فروع الاصول المختلفين كلهم او بعضهم
 وليس فيهم ذوجهتين ايضا وذلك (٧) كابني بنت بنت بنت وبنت ابن بنت بنت وبنت بنت بنت
 فأبو يوسف جرى على أصله من القسمة على ابدان الفروع فيقسم المال عليهم اسباعا ومحمد
 يجعل الاصل موصوفا بصفته متعدد ابعده فروع فاقسم على اعلى الخلاف اعنى في البطن
 الثاني اسباعا لان البنت الاولى في البطن الثاني كبتين لتعدد فرعها لان فرعها الاخير ابنان
 والبنت الثانية فيه على حالها لعدم تعدد فرعها والابن فيه كابنين لتعدد فرعها الاخير فهو كاربعة
 بنات فله اربعة اسباع وللبنتين ثلثة اسباع ثم جعلنا الذكور طائفة والاناث طائفة اخرى
 فاعطينا اربعة اسباع الابن لبنتي بنته وثلثة اسباع البنيتين لولديهما وهما البنت والابن في
 البطن الثالث سوية بينهما لان البنت كبتين لتعدد فرعها فقد ساوت الابن وصارت معه
 كأربعة رؤس وقسمة الثلاثة على اربعة لا تصح وتباين فتضرب الاربعة عدد الرؤس في
 السبعة اصل المسئلة يحصل ثمانية وعشرون وقد كان لبنتي بنت ابن البنت اربعة فتضرب
 في الاربعة المذكورة يحصل ستة عشر فهي لهما وتضرب الثلاثة التي للبنتين في البطن الثاني
 في الاربعة المذكورة ايضا يحصل اثنا عشر تقسمها بين البنت والابن في البطن الثالث سوية
 بينهما لما تقدم فيكون للبننت ستة تدفع لابنيها وللابن ستة تدفع لبنته وان كان في الفروع
 ذوجهتين (٩) كبت بنت بنت بنتها ايضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت اخرى فأبو يوسف اعتبر
 الجهات في ابدان الفروع فجعل البنيتين كأربع بنات بنتين من جهة الام وبنتين من جهة
 الأب فيكون لهما الثلثان وللابن الثلث ومحمد اعتبر الجهات في اعلى الخلاف مع اخذه
 العدد من الفروع كما مر فيقسم على البطن الثاني وفيه ابن مثل ابنين وبنات احدها
 كبتين فصار المجموع كسبع بنات فالمسئلة من عدد رؤسهن فللابن اربعة اسهم لانه كابنين
 لتعدد فرعها فيصير كاربعة بنات وللبننت التي في فرعها تعدد سهمان وللأخرى سهم واحد
 فاذا جعلنا الذكور في هذا البطن طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنيتين
 اللتين في البطن الثالث اصاب كل واحدة منهما سهمان واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى
 من بازائهن في البطن الثالث لم يقسم عليهن لان نصيبهن ثلثة اسباع ومن بازائهن ابن وبناتان
 فالمجموع كاربعة بنات وبين الثلثة والاربعة مباينة فضربنا الاربعة التي هي عدد الرؤس
 في اصل المسئلة وهو سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها تصح لانه كان لابن البنت في البطن الثاني

(٧) بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
٦	٦	٦

(٩) بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
٦	٦	٦

اربعة فذا ضربناها في المضروب الذي هو اربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعطينا كل واحدة من
 بنتيه ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فذا ضربناها في ذلك المضروب حصل اثنا
 عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنتى بنت البنت ستة فلكل واحدة منهما ثلاثة فصار
 نصيب كل بنت في البطن الاخير احد عشر ثمانية من جهة ابيها وثلاثة من جهة أمها وقد
 تحصل من مذهب محمد المفتي به كسبائى انه يعتبر الاصول بصفاتهم وبأخذه فيهم عدد الفروع
 وجهاتهم هذا خلاصة ما في شروح السراجية وغيرها **(قولهم)** اصله وهم الجد الفاسد الخ
 المراد بالجد الجنس فيعم المتعدد وهذا شروع في الصنف الثاني وجملة القول فيه انه امان
 يتفاوت درجاتهم اولا فان تفاوتت كأم ابى ام ابى ابى ام ام قدم الاقرب سواء كان من جهة
 الاب والام ولواشئ مدلية بغير وارث والابعد ذكرا مدليا يوارث وان استوت درجاتهم فاما
 ان يكون بعضهم مدليا يوارث او كلهم اولاد او لا في الاول قيل يقدم المدلى يوارث كما في الصنف
 الاول فابوام الأم اولى من ابى ابى الأم لاداء الاول بالجدة الصحيحة والثاني بالجد الفاسد
 وقيل هما سواء وهو الاصح كما في الاختيار وسكب الانهر وغيرها وفي روح الشروح ان
 الروايات شاهدة عليه وفي الاخيرين كآبى ام ابى ام وكآبى ابى ام وام ابى ام فاما ان تختلف
 قرابتهم اى بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالمثال الاول واما ان تتحد
 كالمثال الثاني فان اختلف قرابتهم فالثلاثان لقرابة الاب والثالث لقرابة الام كأنه مات عن
 اب وأم ثم ما اصاب قرابة الاب يقسم بينهم على اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما اصاب قرابة
 الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كل صنف وان اتحدت قرابتهم اى كلهم من
 جانب الام او الاب فاما ان تتفق صفة من ادلوا به في الذكورة والانوثة او تختلف فان اتفقت
 الصفة اعتبر ابدانهم وتساوا في القسمة لو كانوا كلهم ذكورا او اناثا والا فللذكر كالانثيين
 وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم تجعل الذكور
 طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقرر في الصنف الاول اتفاقا وقد اعتبر ابو يوسف هنا
 اختلاف البطون وان لم يعتبره في الصنف الاول والفرق له في المطولات **(قولهم)** ثم جزء ابويه
 وهم اولاد الاخوات الخ الاولاد يشمل الذكور والاناث وهذا شروع في الصنف الثالث
 وجملة القول فيه كافي الصنف الاول وهوانهم امان يتفاوتوا في الدرجة اولا فان تفاوتوا
 قدم الاقرب ولواشئ كبت اخت وابن بنت اخ والا فاما ان يكون بعضهم ولد وارث او كلهم
 اولاد والمراد بالوارث هنا ما يشمل العصة ففي الاول قدم ولد الوارث كبت ابن اخ وابن بنت
 اخت كلاهما لابوين اولاد او مختلفين وفي الاخيرين اى ما اذا كان كلهم اولاد وارث هو
 عصة كبتى ابى الاخ لابوين اولاد او ذوفرض كبنات اخوات متفرقات او اولاد وارثين
 احدهما عصة والاخر ذوفرض كبت اخ لابوين اولاد وبنت اخ لام واما اذا لم يكن فيهم
 ولد وارث كبت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لام عند ابى يوسف يعتبر الاقوى في هذه الصور
 ثم يقسم على ابدان للذكر ضعف الانثى فمن كان اصله اخا لابوين اولى ممن كان اصله اخا لاب
 فقط اولام فقط ومن لاب اولى ممن لام وعند محمد وهو الظاهر من قول ابى حنيفة يقسم المال
 على الاصول اى الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فما اصاب

(ثم) اصله وهم الجد الفاسد
 والجدات الفاسدات وان
 علوا (ثم) جزء ابويه
 وهم (اولاد الاخوات
 لابوين اولاد والاخوة
 والاخوات لام وبنت
 الاخوة لابوين اولاد
 وان نزلوا ويقدم الجد
 عليهم خلافا لهما)

كل فريق يقسم بين فروعههم كافي الصنف الاول فلوترك ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن اخت لاب
 هما ايضا بنتا بنت اخت لابوين وترك ايضا بنت ابن اخت لام (٣) فعند ابي يوسف المال كله لبنتي
 بنت الاخت لابوين لقوة القرابة وعند محمد يقسم على الاصول كما قلنا فأصلها من ستة سدسها
 واحد للاخت لام وثلاثاها اربعة للاخت لابوين لانها كاختين لتعدد فرعها والباقي وهو
 واحد للاخ والاخت لاب للذكر ضعف الانثى بطريق العصوبة ثم هذه الاخت لاب كاختين
 لتعدد فرعها فهي مع الاخ لاب كاربعة رؤس وقسمة الواحد على الابعة لاتصح وتباين
 فتضرب الاربعة في الستة اصل المسئلة تباع اربعة وعشرين ومنها تصح فكل من له شيء من اصل
 المسئلة اخذه مضروبا في الاربعة وقد كان للاخت لام واحد يضرب في اربعة يخرج اربعة
 تدفع لبنت ابنها وللاخت لابوين اربعة تضرب في اربعة يخرج ستة عشر تدفع لبنتي بنتها
 وللأخ والاخت لاب واحد يضرب في اربعة يخرج اربعة تقسم مناصفة بين ابن بنت لأخ
 وبنتي ابن الاخت فصار نصيب البنتين من الجهتين ثمانية عشر هذا واعلم ان السيد
 الشريف قدس سره قد ذكر هذا المثال عن بعض الشارحين واقره ومقتضاه على هذا التقسيم
 انه لا يعتبر اختلاف البطون في هذا الصنف عند محمد وظاهر قول السراجية ان الحكم فيهم
 كالحكم في الصنف الاول وكذا قوله ما اصاب كل فريق يقسم بين فروعههم كافي الصنف الاول
 انه عند محمد يقسم على اول بطن اختلف كافي الصنف الاول وكافي الصنف الثاني ايضا وكافي
 اولاد الصنف الرابع ولم أر من تعرض لذلك فليراجع (قوله ثم جزء جديده اوجدتية الخ) المراد
 بالجدين ابوالاب وابوالام وبالجدتين ام الاب وام الام وهذا شروع في الصنف الرابع وجملة
 القول فيه انه لا يتأتى هنا تفاوت الدرجة الا في اولادهم ومن بعدهم وسيأتي الكلام عليهم
 وحينئذ فاما ان يتحد حيز قرابتهم اولافان يتحد بان كانوا من جهة ابي الميت او امه قدم الاقوى
 ولو اشى اجماعا اى قدم من لابوين على من لاب ومن لاب على من لام ويقسم على الابدان اتفاقا
 لاتفاق الاصول حينئذ ويعطى للذكر ضعف الانثى كعمه كلاها لام أو خال وخالة كلاها
 لابوين اولاب اولام وان اختلف حيز قرابتهم بان كان قرابة بعضهم من جهة الاب وبعضهم من
 جهة الام فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث ولا يقدم الاقوى في جهة على غيره في جهة
 اخرى وانما يقدم اقوى كل جهة على غيره فيها فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام بل تقدم
 على العمة لاب اولام ولا يقدم الخال الشقيق على العمة لام بل يقدم على الخال لاب اولام ويقسم
 حظ كل جهة على ابدانهم ويعطى للذكر ضعف الانثى فلومات عن عشر عمات وخال وخالة
 فالثلثان للعمات على عشرة بالسوية والثلث للخال والخالة اثلاثا (قوله وبنت الاعمام) اطاقه
 فشمّل الاعمام لابوين اولاب اولام (قوله واولاد هؤلاء) اى اولاد هذا الصنف الرابع عند عدم
 اصولهم وخصهم بالذكر لعدم تناول الاعمام والعمات والاخوال والحالات لا اولادهم بخلاف
 اولاد البنات والاخوات وكذا الجدات والاجداد لتناولهم من يكون بواسطة وغيرها ثم
 حكم هؤلاء كالحكم في الصنف الاول وهو انه امان يتفاوتوا في الدرجة اولافان تفاوتوا درجة
 قدم اقربهم على غيره ولو من غير جهته فاولاد العمة اولى من اولاد اولاد العمة او الخالة واولاد
 الخالة اولى من اولاد اولاد الخالة او العمة وان استوا فاما ان يتحد حيز قرابتهم اولافان يتحد

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

(ثم) جزء جديده اوجدتية
 وهم (الاخوال والحالات
 والاعمام لام والعمات
 وبنات الاعمام وأولاد
 هؤلاء)

ثم تمت الآباء والامهات واخوانهم وخالاتهم واعمام الآباء لام واعمام الامهات (٣) عبارة الفتاوى الخيرية سئل في هالك هالك عن بنت عم لاب وام وابن ٦٩٧ خال لاب وام فما الحكم اجاب هذه المسئلة اختلف فيها جعل بعضهم

ظاهر الرواية ان التبنين لبنت العم والثالث لابن الخال وهو المذكور في فرائض السراجية وعليه صاحب الهداية والمكثز والمتقى وغالب شروح المكثز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية ان لاشئ لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها ولد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وانه رواية شمس الأئمة السرخسي وانه وافق رواية التمرتاشي روايته وصححه في المضممرات وعليه صاحب الخلاصة قول في الضوء شرح السراجية فلاخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة اولى من الاخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية وصاحب السراجية انتهى والاصل فيه ان جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصبية ام لا قيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى آكد من غيره من الفاظ التصحيح كالختار والصحيح مع اني لم ارم ان اقتصر على مقابل ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه

حيز قرابتهم بان تكون قرابة الكل من جانب ابى الميت او جانب امه فالما ان يكون كلهم ولد عصبية او ولد رحم او بعضهم ولد عصبية ففي الاولين كالولد اعمام لغير امه وكالولد اعمام قدم الاقوى قرابة بالاجماع فمن أصله لابوين اولى من لاب ومن لاب اولى من لام لانه عند اتحاد السبب يجعل الاقوى سبباً في معنى الاقرب درجة فيكون اولى وفي الاخير وهو ما اذا كان بعضهم ولد عصبية وبعضهم ولد رحم قدم ولد العصبية ما لم يكن ولد الرحم اقوى قرابة فبنت عم شقيق اولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما اذا كان العم لاب فان ابن العمه الشقيقة اولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا اولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الاصل عصبية وهذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب اولى ورجح على ظاهر الرواية سيد واختاره عماد الدين تبعاً لشمس الأئمة ابن كمال لكن في سكب الانهر ان الاول به يفتى قلت وهو المتبادر من اطلاق قول المتلقى ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثاً عند اتحاد الجهة وان اختلف حيز قرابتهم فالثالثان لمن يدلى بقرابة الاب والثالث لمن يدلى بقرابة الام ثم عند ابى يوسف ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وعند محمد يقسم المال على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما في الصنف الاول وتماه في شرح السيد ثم اعلم انه لا تعتبر بين الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمه لابوين على ولد الخال او الحالة وكذا لا يعتبر ولد العصبية فلا ترجح بنت العم لابوين على بنت الخال او الحالة وانما يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلون بقرابة الاب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبية والمدلون بقرابة الام يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ولا تصور عصبية في قرابة الام وهذا ظاهر الرواية كما في السراجية والفرائض العثمانية لصاحب الهداية وهو ظاهر اطلاق المتون والشروح حيث قالوا وعند اختلاف جهة القرابة فلقرابة الاب ضعف قرابة الام فلم يفرقوا بين ولد العصبية وغيره لكن ذكر بعده في معراج الدراية عن شمس الأئمة ان ظاهر الرواية ان ولد العصبية اولى اتحد الحيز او اختلف فبنت العم لابوين اولى من بنت الخال وانه وافقه التمرتاشي ثم قال وفي ضوء السراج الاخذ برواية شمس الأئمة اولى اه قلت وفي الخلاصة ولد العصبية اولى اتحدت الجهة او اختلفت في ظاهر الرواية وكذا في مجمع الفتاوى وصححه في المضممرات وبه افق العلامة خير الدين الرملي لكن خالفه في الحامدية قائلاً بان المعتبر ما في المتون لوضعها لنقل المذهب اه فتأمل وراجع الفتاوى الخيرية (٣) قوله ثم تمت الآباء الخ ادرج بعضهم هؤلاء تحت الصنف الرابع وهو من ينتمى الى جد الميت لان جد الاب جد وجعله بعضهم صنفاً خامساً وهو المتبادر من عبارة المصنف وحاصله انه اذا لم يوجد عمومة الميت وخوئلته واولادهم انتقل حكمهم المذكور الى هؤلاء ثم اولادهم فان لم يوجدوا ايضا انتقل الحكم الى عمومة ابوى ابوى الميت وخوئلته ثم الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى فلا تغفل وفي الحاوى القدسي وغيره واذ اجتمع قرابتان

الصحيح او الاشبه او المختار او غير ذلك من الفاظ التصحيح وانما يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما هو اى ما رواه السرخسي فقد صرح بحوايه المصحح وان الاخذ للفتوى به اولى وانه ظاهر الرواية فايكن المعول عليه والله اعلم انتهى (منه)

كلهم واولاد هؤلاء) وان بعدوا بالعلو او السفول ويقدم الاقرب **٦٩٨** في كل صنف (واذا استوا في درجة)

لاب وقرابتان لام كعمة الاب وخاتمه وعمة الام وخالتها فالثلثان لقرابتى الاب والثلث لقرابتى الام ثم ما أصاب قرابتى الاب يقسم اثلاثا لثلاث لقرايته من قبل ابيه وثلثه لقراية امه وما أصاب قرابتى الام كذلك اه **(قوله كلهم)** بالرفع توكيد لاعمام الامهات اى اعمامهن لأبوين اولاد اولاء **(قوله وان بعدوا)** راجع الى قوله ثم عمات الآباء والامهات الخ لكن على التوزيع لان قوله بالعم راجع الى الاصول منهم وقوله او السفول راجع الى اولادهم ففيه لف ونشر مرتب فافهم **(قوله ويقدم الاقرب في كل صنف)** اذا اعتبرنا الاصناف خمسة كما قاله بعضهم لا يظهر ذلك في الرابع اذ لا اقرب فيهم أما على ما مشى عليه الشارح من اعتبارهم اربعة فهو ظاهر فافهم **(قوله واتحدت الجهة)** اى جهة القرابة بأن يكونوا من جهة الاب او من جهة الام وهذا انما يتحقق في غير الصنف الاول فافهم **(قوله قدم ولد الوارث)** قد علمت ان اتحاد الجهة لا يتحقق في الصنف الاول فيقدم فيه ولد الوارث بلا شرط الاتحاد فعلم انه شرط فيما يمكن فيه ذلك وكذا تقديم ولد الوارث فيما يتحقق فيه ذلك وهو الصنف الاول والصنف الثالث وكذا اولاد الصنف الرابع على التفصيل المار اما الصنف الثانى فلا يتحقق فيهم ولد وارث لان الوارث فرعهم وانما يتحقق فيهم الادلاء بوارث وقدمنا ان الاصح عدم اعتباره واما نفس الصنف الرابع فهم عند الاستواء في الدرجة والاتحاد في الجهة اما كلهم اولاد وارث او اولاد غيره فلا يتحقق فيهم تقديم ولد الوارث وانما يتحقق فيهم تقديم الاقوى كما مر ثم المراد بولد الوارث من يدلى بوارث بنفسه فلا يعتبر الادلاء به بواسطة فلا تقدم بنت بنت بنت الابن على بنت بنت بنت البنات كما صرح به في سكب الانهر وغيره فعلم ان عدوله عن المدلى بوارث الى قوله ولد الوارث للاحتراز عن الصنف الثانى وعن الادلاء بوارث بواسطة **(قوله فلو اختلفت)** اى جهة القرابة وهذا مقابل قوله واتحدت الجهة قال الزيلعي وهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور في الاصول والعمات والاخوان اه اى في الصنف الثانى والرابع وكذا في اولاد الرابع **(قوله وعند الاستواء)** اى في القرب والقوة والجهة وفي كونهم كلهم ولد وارث او ولد غيره كما أفاده في الملتقى وشرحه **(قوله فان اتفقت صفة الاصول)** اى صفة من يدلون به فالمراد بالاصول المدلى بهم سواء كانوا اصولا لهم او لا زيلعي اى ليشمل الصنف الثانى **(قوله واما اذا اختلفت الفروع والاصول)** مقابل قوله فان اتفقت الخ لكن ذكر اختلاف الفروع غير لازم لان الخلاف في اختلاف الاصول فقط **(قوله وهما)** اى ابو حنيفة في رواية شاذة عنه وابو يوسف في قوله الاخير اه قاسم **(قوله وفي الملتقى وبقول محمد يفتى)** اى وان صح في المختلف والمبسوط قول ابى يوسف لكونه أيسر على المفتى كما أخذوا بقوله في بعض مسائل الحيض اه در منتنى **(قوله بنت شقيقه)** اى بنت اخيه الشقيق **(قوله فأجبت الخ)** اى على قول محمد واصل المسئلة من اثنين ونصف من ستة بضرب ثلاثة في اثنين لانكسار مخرج النصف على ثلاثة اما على قول ابى يوسف فهي من اربعة لان سهمان ولكل بنت سهم واحد **(قوله قد شرطوا)** الاولى قد أخذوا عدد الفروع في الاصول اى ويؤخذ الوصف من الاصول **(قوله فيقسم الخ)** أى فكأنه مات عن شقيق وشقيقتين ط **(قوله**

واتحدت الجهة) قدم ولد الوارث (فلو اختلفت فقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثالث وعند الاستواء فن اتفقت صفة الاصول في الذكورة او الانوثة اعتبر ابدان الفروع اتفاقا (و) اما اذا اختلفت الفروع والاصول) كبت ابن بنت وابن بنت بنت (اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم) المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثانى وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر صفة الاصول في البطن الثانى في مسألتنا فقسم (عابهم) اثلاثا واعطى كلا من الفروع نصيب اصله (فحينئذ يكون لثلاث لبنت ابن البنات نصيب ابيها وثلث لابن بنت البنات لانه نصيب امه وتماه في السراجية وشروحها (وهما اعتبار الفروع) فقط لكن قول محمد اشهر الروايتين عن ابى حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي الملتقى وبقول محمد يفتى

سألت عن ترك بنت شقيقة وابن وبنت شقيقته كيف تقسم فأجبت بانهم قد شرطوا عدد الفروع في الاصول (بين) فحينئذ تصير الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة

بين اولادها) اى بين الابن والبنت اطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد وحسنه كون الابن
يعتبر كبتين فهو مع البنت كثلثة رؤس فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل فى الفرق والحرق وغيرهم

جمع غريق وحريق فعيل بمعنى المفعول والمراد ومن بمعناهم كاهدمى والقلى فى معركة وأراد
بغيرهم الكافر وولد الزنا واللعان والحمل (قوله اذا علم الح) اعلم ان احوالهم خمسة على ما
سكب الانهر وغيره احدها هذا وهو ما اذا علم سبق موت احدها ولم يلبس فيث الثانى من
الاول ثانيها ان يعرف التلاحق ولا يعرف عين السابق ثالثها ان يعرف وقوع الموتين معا
رابعها ان لا يعرف شئ فى هذه الثلاثة لا يث احدهما من الآخر شيئاً خامسها ان يعرف موت
احدها أولاً بعينه ثم اشكل أمره بعد ذلك وسيأتى الكلام عليه اه ومثله فى الدر المتقى
(قوله فلو جهل عنه) اى بعدم معرفة الترتيب وهذا يحتمل الحالة الثانية والخامسة لكن عبارة
شرح المجمع تفيد الحالة الثانية فقط ونصها فان علم ان احدهما مات اولاً وجهل عنه اعطى
كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين او يصطلحوا اه (قوله اعطى كل الح) اى من
ورثهم بقرينة قوله او يصطلحوا فلو غرق اخوان لكل منهما بنت أخذت بنت كل نصف تركه
ابيهما حتى يتبين المتأخر فتأخذ بنته نصف تركه ابيهما الباقي ونصف تركه عمهما او يصطلحوا على
شئ تأمل (قوله شرح مجمع) اى لمصنفه ومثله فى الاختيار حيث قال وان علم موت احدها
اولاً ولا يدري ايهما هو اعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين او يصطلحوا
اه ومثله فى شرح السراجية لمصنفها وتبعه بعض شراحها وعلمه فى حاشية عجم زاده
بقوله لان التذكر غير مأبوس منه (قوله لكن نقل شيخنا الح) اى فى حاشيته على المنح وقد
استدرك ايضا فى معراج الدارية على شرح المجمع بعبارة ضوء السراج الذى هو شرح
السراجية وقال العلامة قاسم فى شرح فرائض المجمع ان ما ذكره صاحب المجمع أخذه من
الاختيار وهو قول الشافعية ولا يساعده عندنا رواية ولا دارية قال فى المبسوط وكذا اذا
علم ان احدهما مات اولاً ولا يدري ايهما هو لتحقق التعارض بينهما فيجعل كأنهما ماتا معا وقال
فى المحيط فيجعل كأنهما ماتا معا وكذلك لو تقدم موت احدهما الا انه لا يدري المتقدم من المتأخر
لان سبب الارث ثابت للمتأخر منهما لكن المستحق مجهول فتعذر الاثبات لاحدهما وصار كالمجهول
اعتق احدى امته بعينها ثم نسيها لا يحل له وطؤها لجهالة المملوكة وقال فى الارفاد او مات
احدها قبل الآخر واشكل السابق جعلوا كأنهم ماتوا معا فالكل واحد لورثته الاحياء
ولا يث بعض الاموات من بعض هذا مذهب ابى حنيفة اه وذكر ذلك ايضا فى سكب الانهر
وشرح الكنز للمقدسى وقد خلصت ذلك فى الرحيق المختوم وذكرت فيه ان المتبادر من هذه
العبارات كلها ان محل النزاع هو الحالة الثانية وهى ما اذا علم التلاحق وجهل عين السابق
وقد خصه فى سكب الانهر بالخامسة وهى ما اذا علم السابق بعينه ثم اشكل ولعله أخذه من قول
العلامة قاسم انه قول الشافعية فان الشافعية ذكروا ذلك فى الخامسة فقط كما فى شرح
الترتيب للشذورى لكن اذا جرى النزاع فى الثانية يجرى فى الخامسة بالاولى تأمل (قوله

بين اولادها اثلاثا والله
تعالى أعلم

فصل فى الفرق

والحرق وغيرهم

(لا توارث بين الغرقى والحرقى

الاذا علم ترتيب الموتى)

فيرث المتأخر فلو جهل

عنه اعطى كل باليقين

ووقف المشكوك فيه حتى

يتبين او يصطلحوا شرح

مجمع قلت واقره المصنف

لكن نقل شيخنا عن

ضوء السراج معزيا لمحمد

انه لومات احدها) اى اولا كما فى حاشية شيخه (قوله اذلا توارث بالشك) علة لمقدر وهو ولا يرث بعضهم من بعض اولما صرح به المصنف اولا وهذا قول أبى حنيفة آخره وكان اولا يقول يرث بعضهم من بعض الاما ورث من صاحبه والمعمد الاول لاحتمال موتهما معا او متعاقبا فوقع الشك فى الاستحقاق واستحقاق الاحياء متيقن والشك لا يعارض اليقين فلو غرق اخوان ولكل منهما تسعون درهما وخلف بنتا واما وعمافعلى المعتمد تقسم تركة كل على ورثته الاحياء من ستة للبنات النصف وللأم السدس وللمم مابق وعلى القول الثانى مابق وهو ثلاثون للاخ لاللم ثم تقسم الثلاثون بين البنت والام والم على ستة كما تقدم فيصير للبنت ستون وللأم عشرون وللم عشرة اه قاسم ما خصا * (تنبيه) * برهن كل من الورثة ان اياه مات آخره تها تارتا عند أبى حنيفة وكذا لو ادعى ورثة كل ان ابا الآخريات اولا وحلف لم يصدق اما لو برهن واحد منهم فى الاولى او ادعى وحلف فى الثانية صدق لعدم المعارض ولومات اخوان عند الزوال او الطلوع او الغروب فى يوم واحد احدهما فى المشرق والآخ فى المغرب ورث ميت المغرب من ميت المشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من الكواكب تزول وتطلع وتغرب فى المشرق قبل المغرب اه سكب الانهر قال فى الدر المنثور ومفاده انه لو اتحدت البلدة او تقاربت لم يكن الحكم كذلك فليراجع ذلك اه قلت لاشك فى انتفاء الارث بالشك وثبوته بعدمه (قوله فانه يرث بالحاجب) كما لو تزوج مجوسى امه زاد فى سكب الانهر او وطى * مسلم او غيره بشبهة فولدت بنتا فانت البنت عن امها وهى جدتها ترث بالامومة فقط لان الام تحجب الجدة (قوله يرث بالقرايتين) كالو ماتت الام المذكورة عن بنتها وهى بنت ابنتها ترث النصف بكونها بنتا والسدس تكملة الثلثين بكونها بنت ابن (قوله عندنا) اما عند الشافعى فيرث باقواها كما قدمناه قيل باب العول (قوله ولا يرثون بأنكحة مستحالة عندهم) يحتز قوله بالقرايتين والفرق ان هذه الانكحة غير ثابتة فى حكم الاسلام على الاطلاق بخلاف القرابة لان النسب يستحق به الميراث ولو كان سببه محظورا كما فى النكاح الفاسد والوطء بشبهة مقدسى وفيه ولو ثبت حرمة مصاهرة بين زوجين فحدث بينهما ولد فمات الاب منع ارثه القاضى سليمان وقال شيخ الاسلام السغدى يرث اه سائحان قلت وقد نظمت هذه المسئلة فى الوهبانية هنا فراجع شروحه (قوله كترزوج مجوسى امه) اى فلومات احدها عن الآخر ورث بالنسب لابلزوجة (قوله وكل نكاح الح) وذلك كالنكاح بلاشهود او فى عدة كافر معتقدين حله بخلاف نكاح المحارم او فى عدة مسلم فانهما لا يقران عليه وقد جعل فى الجوهره هذا ضابطا للنكاح الجائز والنكاح الفاسد اى لما ثبت به الارث وما لا يثبت (قوله بجهة الام فقط) كما لو كان له ولد من امرأة ثم زنى بها فأتت بولد او لاعنها فى ولد آخر ثم مات احد الاخوين فان الآخر يرثه بكونه اخا لام لاشقيقا اه ح (قوله لما قدمناه فى العصابات الح) قدم هناك فرقا بينهما وقدما ما فيه فتنبه (قوله ووقف للحمل حظ ابن واحد الح) هذا لو الحمل يشارك الورثة او يحجبهم نقصانا فلو يحجبهم حرمانا وقف الكل

انه لومات احدها ولم يدر ايها هو يجعل كأنهما ماتا معا لتحقق التعارض بينهما وهو مخالف للمصر فتدبر (و) اذا لم يعلم ترتيبهم (يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء) اذلا توارث بالشك (والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم ولو) اجتمع له قرابتان لو تفرقتا فى شخصين (حجب احدهما الآخر فانه يرث بالحاجب وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرايتين) عندنا كما قدمناه (ولا يرثون بأنكحة مستحالة عندهم) اى يستحلونها كترزوج مجوسى امه لان النكاح الفاسد لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجه بين المجوس كذا فى الجوهره قل وكل نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى ويحجه فى الظهيرية (ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط) لما قدمناه فى العصابات انه لا اب لهما (ووقف للحمل حظ ابن واحد) او بنت واحدة ايها كان أكثر

قيل وكذا لو الولادة قريبة دون شهر وبه جزم نزيل حلب في شرحه على السراجية ولكن
 الاطلاق اظهر كذكره الاكمل في شرحها ولو لم يعلم ان ما في البطن حمل او لا لم يوقف فان ولدت
 تستأنف القسمة ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة ولو ولدت ميتا لم يرث اي اذا خرج بنفسه اما
 لو اخرج بجناية فيرث ويورث واذا خرج اكثره حيا بمات له حياه ولو تحريك عين وشفة ومات
 ورث وصلى عليه وان كان خرج اقله حيا ثم مات فلا يرث وتامه في الدر المنثور وغيره (قوله
 وعليه الفتوى) وهذا قول ابي يوسف وعند الامام يوقف حظ اربعة وعند محمد اثنتين (قوله
 لانه الغالب) اي الغالب المعتاد ان لاتلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فيبنى الحكم عليه ما لم
 يعلم خلافه سيد (قوله ويكفلون) اي يأخذ القاضي على قول ابي يوسف من الورثة كفيلا
 على امر معلوم وهو الزيادة على نصيب ابن واحد فقط انما لمن هو عاجز عن النظر لنفسه
 اعنى الحمل سيد (قوله كالو ترك الخ) اعلم ان الاصل في تصحيح مسائل الحمل ان تصحح مسألة
 ذكوره ومسألة انوثته كذا ذكر ثم تضرب احدها في الاخرى ان تباينا اوفى وفقها ان توافقا
 ثم من له شئ من مسألة الانوثة اخذه مضروبا في كل الثانية اوفى وفقها ويعطى اقل الحاصلين
 ويوقف الفضل في هذه الصورة مسألة الذكورة من ٢٤ للزوجة الثمن ٣ ولكل واحد
 من الابوين السدس ٤ وللبنات مع الحمل الذكر الباقي وهو ١٣ ومسألة الانوثة من ٢٧
 لاختلاط الثمن بالسدس فللابوين ٨ وللزوجة ٣ وللبنات مع الحمل الاثني ١٦ وبين المسئلتين
 توافقا بالثالث فاذا ضرب وفق احدها في الاخرى حصل ٢١٦ ومنها تصح فعلى تقدير
 الذكورة للزوجة ٢٧ من ضرب ٣ في وفق المسئلة الثانية وهو ٩ ولكل واحد من
 الابوين ٣٦ من ضرب ٤ في ٩ وللبنات مع الحمل الذكر ١١٧ من ضرب ١٣ في ٩ للبنات
 ثلثها ٣٩ ويبقى له ثلثاها ٧٨ وعلى تقدير الانوثة للزوجة ٢٤ من ضرب ٣ في وفق الاولى
 وهو ٧ ولكل واحد من الابوين ٣٢ من ضرب ٤ في ٨ وللبنات مع الحمل الاثني ١٢٨
 من ضرب ١٦ في ٨ للبنات نصفها ٦٤ ويبقى له نصفها ٦٤ ايضا فيعطى الزوجة والابوان
 ما خرج لهم على تقدير الانوثة ويوقف الفضل وهو ١١ من نصيب الزوجة ٣ ومن نصيب
 الابوين ٨ وتعطى البنات ما خرج لها على تقدير الذكورة ويوقف الباقي للحمل وهو
 ٧٨ فجملة الموقوف ٨٩ فان وضعته أمه اثني يدفع للبنات من ذلك الموقوف ٢٥ ليكمل
 لها مثل حصته والباقي له وان وضعته ذكرا يدفع للزوجة ٣ والابوين ٨ والباقي له وان
 وضعته ميتا تعطى البنات من الموقوف ٦٩ تكملة النصف والزوجة ٣ تكملة الثمن والام
 ٤ تكملة السدس والاب ١٣ منها ٤ تكملة السدس والباقي وهو ٩ تعصيا وقد خالف
 في هذا التقسيم ما في السراجية وشرحها لما علمت من ان الفتوى على ان الموقوف
 نصيب ولد واحد والآخر في حق البنات هنا كون الحمل ذكرا وفي حق الزوجة
 والابوين كونه اثني كما رأيت والعجب مما في السراجية حيث ذكر ان الملقى به ذلك ثم
 أوقف نصيب اربعة ذكور وقسم ببناء على ذلك فيأمل * (تأنيه) * هذا التوقف
 انما يكون في حق وارث يتغير فرضه من الاكثر الى الاقل اما من لا يتغير فرضه
 كالجدة والزوجة الحلي فلا يوقف له شئ وأما من يسقط في احدى حالتي الحمل كأم الخ

وعليه الفتوى لانه الغالب
 ويكفلون احتياطا كما لو
 ترك ابوين وبنات وزوجة
 حلي فان المسئلة من
 اربعة وعشرين ان فرض
 الحمل ذكرا وتمول السبعة
 وعشرين ان فرض اثني
 لان للبنتين الثلثين

أوعم مع زوجة حامل فلا يعطى شيئاً وتام الكلاء في سكب الأنهر **(قوله هذا)** أي مامر من المثل وأعلم أنه إذا كان الحمل منه فأنما يرث إذا ولد لأقل من سنتين ولم تكن المرأة أقرت بانقضاء عدتها فلولتمام السنتين أو أكثر أو أقرت بانقضاء العدة فلا وفي السراجية من الحاق التام بالأقل فخلافاً لظاهر الرواية وإن كان من غيره فأنما يرث ولو ولد لستة أشهر وأقل والأفلا إذا كانت معتدة ولم تقر بانقضائها أو أقر الورثة بوجوده كما يعلم من سكب الأنهر مع شرح ابن كمال وحاشية يعقوب **(قوله والأفتله كثيرة)** مثل بضمين جمع مثال وهذا يومهم أنه لو منه يختص بالمثل السابق وليس كذلك أفاده ط **(قوله وأما حبل)** أي من أبي الميتة فلو كان من غير أبيها ففرضه السدس ذكرنا أو أثنى **(قوله فيقدر أثنى)** لأن نصيبه أكثر **(قوله ولم أر)** هذا عجيب مع نقل الفرع بعينه عن الوهبانية اهـ ح أقول مراده أنه لم ير أنه هل يوقف له شيء أم لا وليس في كلام الوهبانية ما يفيد ذلك كما سيظهر **(قوله مالوكان)** أي الحمل **(قوله لهم)** أي كزوج وأم حبل بشقيق أو شقيقة وأعاد الضمير جمعاً باعتبار عدل الحمل وأرنا ط **(قوله لم يبق له شيء)** أي للحمل لأنه عصبة وقد استغرقت الفروض التركة لأن المسئلة من ستة فللزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين لأم الثلث اثنان وهي المسئلة المشتركة عند الشافعية **(قوله فينبغي أن يقدر أثنى الح)** يدل عليه قول الزيلعي وإن كان أي الوارث نصيبه على أحد التقديرين أكثر يعطى الأقل للتيقن به ويوقف الباقي اهـ إذ لا شك أن نصيب الورثة في مسئلتنا على تقدير ذكوره أكثر منه على تقدير أنوثته فيقدر أثنى ويوقف لها النصف عائلاً وهو ثلث التركة ويعطى الورثة الأقل المتيقن به **(قوله وحاملة الح)** يقال امرأة حامل وحاملة كما صرح به في القاموس فافهم والفاء في قوله فلم يرث زائدة ويقدر بسكون القاف وفتح الدال بالبناء للمجهول والبيت من معاينة الوهبانية فهو لغز في امرأة حامل أن ولدت ذكرًا لا يرث وإن ولدت أثنى قدر لها الثلث وهو النصف عائلاً وجوابه ماصوره الشارح آنفاً فيقال إن ذلك فيما لو ماتت امرأة عن زوج وأم حامل وأخوين لأم ولا يخفى أنه ليس في كلام الوهبانية ما يفيد أنه هل يوقف لذلك الحمل شيء أم لا وإنما هو مجرد سؤال عن تصوير المسئلة فافهم والله تعالى أعلم

فصل في المناسحة

هي مفاعلة من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد بها هنا أن ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من يرث منه سيد **(قوله ثم الثانية)** أي ثم تصحح المسئلة الثانية أي مسألة الميت الثاني وتنظر بين ما في يده من التصحيح وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال المماثلة والموافقة والمباينة سيد وستأتي أمثلتها **(قوله إذا اتحدوا)** أي ورثة الميتين أي فيكتفي بتصحيح واحد فيجئذ تقسم التركة في المثال المذكور على تسعة ابتداء كأن الميت الثاني لم يكن **(قوله فإن استقام الح)** كما إذا مات عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابنين فالأولى من ثلاثة للأبن منها سهمان ومسئلته من اثنين فيستقيم ما في يده على مسئلته **(قوله على تركته)** أي مسألة تركته والأصوب على مسئلته **(قوله فيها ونعمت)** أي فبالاستقامة يكتفي

قلت هذا على كون الحمل من الميت والأفتله كثيرة كما لو تركت زوجاً وأما حبل فللزوجة النصف وللام الثلث وللحمل إن قدر ذكرًا السدس لأنه عصبة فيقدر أثنى ليفرض له النصف وتعمل للميتة كما لا يخفى قات ولم أر ما لو كان على أحد التقديرين يرث وعلى الآخر لا لهم وأخوين لأم فإن قدر ذكرًا لم يبق له شيء فينبغي أن يقدر أثنى وتعمل لتسعة احتياطاً وفي الوهبانية * وحاملة أن تأت بآب فليد يرث * وإن ولدت بنتاً لها الثلث يقدر *

فصل في المناسحة

(مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صححت المسئلة الأولى) واعطيت سهام كل وارث (ثم الثانية) إلا إذا اتحدوا كأن مات عن عشرة بنين ثم مات أحدهم عنهم (فإن استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها) ونعمت

ونعمت هي لانه قد صحت المسئلان مما صحت منه الاولى فلا تحتاج الى زيادة عمل (قوله)
وان لم يستقم) اى نصيب الميت الثانى وهو ما فى يده من الاولى على مسئلته (قوله) فان كان
بين سهامه (اى التى فى يده من الاولى وبين مسئلته موافقة كما اذا مات عن ابنين وبنين ثم
مات احد الابنين عن زوجة وبنات وعصبة فالاولى من ستة والثانية من ثمانية وسهامه من
الاولى اثنتان لا يستقيم على مسئلته لكن توافق بالنصف فاضرب وفق مسئلته وهو ٤ فى التصحيح
الاول وهو ٦ تبلغ ٢٤ ومنها تصح المسئلان للابن الاول ثمانية ولكل بنت اربعة
وللابن الميت ثمانية للزوجة منها سهم وللبنات ٤ وللعصبة ٣ (قوله) والاخ (كلومات عن
زوجة وثلاث اخوات متفرقات ثم ماتت الاخت الشقيقة عن اختها وعن زوج فالاولى
من ١٢ وعالت الى ١٣ للزوجة ٣ وللخت الشقيقة ٦ وللخت لاب ٢
وللاخت لام ٢ والثانية من ٦ وعالت الى ٧ للزوج ٣ وللخت لاب ٣
وللاخت لام سهم وسهام الشقيقة من الاولى ٦ لا تستقيم على ٧ ولا توافق فتضرب ٧
فى ١٣ تبلغ ٩١ وهو تصحيح المسئلتين (قوله) يحصل مخرج المسئلتين (اى ما خرج
بالضرب فى صورتى الموافقة والمباينة هو مخرج المسئلتين فيهما كما علمت وذلك الحاصل
يسمى الجامعة والمضروب فى الاولى وهو الثانية او فقها يسمى جزء السهم خلافا لما فى الدر
المتقى فتنبه (قوله) فتضرب الخ (شروع فى معرفة نصيب كل وارث فى المسئلتين من
التصحيح وبيانه فيما صورناه للموافقة انه كان للابن من الاولى ٢ فاضربهما فى المضروب
اى وفق الثانية وهو اربعة ثمانية ولكل بنت واحد فى اربعة بأربعة وللزوجة من
الثانية واحد فى وفق ما فى يديها وهو واحد بواحد وللبنات اربعة فى واحد بأربعة
وللعصبة ثلاثة فى واحد بثلاثة وفيما صورناه للمباينة انه كان للزوجة من الاولى فقط ٣
فى ٧ تكن ٢١ وللخت لاب من الاولى ٢ فى ٧ تكن ١٤ ومن الثانية ٣
فى كل ما فى يديها وهو ٦ تكن ١٨ وللخت لام من الاولى ٢ فى ٧ تكن ١٤
ومن الثانية ١ فى ٦ تكن ٦ وللزوج من الثانية فقط ٣ فى ٦ تكن ١٨ (قوله) وان
كان فيهم الخ (وذلك كالاخت لاب والاخت لام فيما صورناه للمباينة لكنه مثال
لضرب النصيب من التصحيح الاول فى كل الثانى وضرب النصيب من التصحيح الثانى
فى كل ما فى يديها الثانى ومثاله للضرب فى الوقولومات عن زوجة وبنات منها وعن اب ثم
ماتت البنات عن امها وجدها فالاولى من ٢٤ للبنات النصف ١٢ وللزوجة الثمن ٣ والاب
السدس ٤ فرضا والباقي ٥ تعصبا والثانية من ثلاثة للام الثلث وللجد الباقى وهو ٢
وبينها وبين ما فى يديها البنات وهو ١٢ موافقة بالثالث فتضرب وفق التصحيح وهو ١ فى كل
التصحيح الاول يكن ٢٤ كما هو فللزوجة من الاولى ثلاثة فى واحد وفق التصحيح الاول
بثلاثة ولها من الثانية بكونها اما واحد فى ٤ وفق ما فى يديها البنات بأربعة وللاب من الاولى
٩ فى واحد بتسعة ومن الثانية بكونه جد لها ٢ فى ٤ تبلغ ٨ (قوله) ولومات ثالث
الخ (بيانه بمثال واحد جامع لما مر من الاستقامة والموافقة والمباينة لومات امرأة عن
زوج وبنات من غيره وام ماتت الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم البنات عن ابنتين وبنات

(وان لم يستقم فان كان بين
سهامه ومسئلته موافقة
ضربت وفق التصحيح
فى كل التصحيح الاول
والا) يكن بينهما موافقة
بل مباينة (ضربت كل
الثانى فى كل الاول يحصل
مخرج المسئلتين فتضرب
سهام ورثة الميت الاول
فى المضروب) اى فى
التصحيح الثانى او فى
وفقه (وسهام ورثة الميت
الثانى فى كل ما فى يده او
وفقه من) التصحيح
(الاول) وان كان فيهم
من يرث من الميتين ضربت
نصيبه من الاول فى الثانى
او وفقه ونصيبه من الثانى
فيما فى يد الميت الثانى او
وفقه (ولومات ثالث)
قبل القسمة

وجدة ثم الجدة عن زوج وأخوين فالأولى وهى مسألة المرأة ردية تصح من ستة عشر
 فللزوج ٤ وللبنات ٩ وللأم ٣ والثانية وهى مسألة الزوج تصح من ٤ فيستقيم ما في
 يده عليها فلاحاجة الى الضرب والثالثة مسألة البنات من ٦ ونصيبها من الأولى ٩ لاتقسم
 على مسئلتها وتوافق بالثالث فاضرب ثلث مسئلتها وهو ٢ فى ١٦ تبلغ ٣٢ فنها تصح
 الفريضان فمن كان له من ١٦ شئ فضررب فى ٢ ومن كان له من ٦ شئ فضررب فى ١٦
 ما في يدها وهو ٣ والرابعة مسألة الجدة من ٤ وسهامها ٩ من ٣٢ لانه اجتمع لهما من
 بنتها ٦ ومن بنت بنتها ٣ والتسعة لاتستقيم على ٤ ولا توافق فاضرب ٤ فى ٣٢ تبلغ
 ١٢٨ فنها تصح المسائل كلها فمن كان له شئ من ٣٢ مضروب فى ٤ ومن كان له شئ من
 ٤ فضررب فيما في يدها وهو ٩ وبسط ذلك فى شرح السراجية (قوله جعل المبلغ الثانى)
 وهو ما تحت منه الأولى والثانية (قوله فى العمل) اى المتقدم بأن تأخذ سهام الميت
 الثالث من تصحيح مسئلتى الاول والثانى وتقسما على مسئلته فان انقسمت فيها ونعمت
 والافاضرب وفق الثالثة التى اعتبرتها ثمانية وأكملها فى جميع تصحيح الاولين الذى اعتبرته أولا
 واعتبر الحاصل منهما كمسألة واحدة واقسم ذلك على الورثة فى المسئلتين يحصل المطلوب
 كما علمته فى المثال الجامع (قوله وهذا علم العمل فلا تغفل) يشير الى صعوبة مسائل هذا
 الباب * وانه لا يتقنها الا اولو الالباب * وكل ما هرب فى علمى الفرائض والحساب * والذى
 يسهله المباشرة وكثرة العمل بتوفيق الملك الوهاب * واتقان عمل الشباك المشهورين
 الحساب * والله تعالى اعلم

(جعل المبلغ الثانى)
 (مقام الاولى و) جعل
 (الثالثة مقام الثانية) فى
 العمل وهكذا كما مات
 واحد تقيمه مقام الثانية
 والمبلغ الذى قبله مقام
 الاولى الى ما لا يتساهى
 وهذا علم العمل فلا تغفل
 والله تعالى اعلم

باب الخارج

(الفروض) المذكورة
 فى القرآن (نوعان الاول
 النصف) ومخرج كل كسر
 سمي كالربع من اربعة الا
 النصف فانه (من اثنين
 والربع من اربعة واثنان
 من ثمانية والثانى) الثالث
 و (الثلاثان) كلاهما (من
 ثلاثة والسدس من ستة)
 على التضعيف

باب الخارج

الاولى ان يقول وغيرها كما قال فيما مر لان المصنف ادرج باب التصحيح وباب النسب بين
 الاعداد فى هذا الباب والانسب تقديره على المناسبة كما فعل فى السراجية لتوقفها عليه
 والمخرج جمع مخرج وهو اقل عدد يمكن ان يؤخذ منه كل فرض بانفراده صحيحا فالواحد ليس
 بعدد عند الحساب لانه لا النجاة (قوله الفروض الخ) اى الستة الآتية المأخوذة من خمس
 آيات فى سورة النساء (قوله نوعان) السبب فى انهم جعلوا الفروض الستة نوعين ان اقلها
 مقدارا هو اثنان الذى مخرجه الثمانية والربع والنصف يخرجان من الثمانية بلا كسر فجعلوا
 الثلاثة نوعا واحدا وقل فرض بعده السدس الذى مخرجه الستة والثلث والثلاثان يخرجان
 منها بلا كسر فجعلوا الثلاثة الاخرى نوعا آخر افاده السيد (قوله ومخرج كل كسر سمي) اى
 ما شاركه من الاعداد الصحيحة فى مادة اسمه حتى السدس فانه شاركه مخرجه وهو الستة فى ذلك
 لان اصل ستة سدسة قلب كل من الدال والسين الثانية تاء وادغمت التاء فى التاء فقل ستة
 وعبر بالكسر ليشمل ما عدا الفروض المذكورة كالتسعين والسبع والتسع والعشرون
 المكسور والمنطقة فانها كذلك وشمل كلامه الكسر المفرد كالنصف والمركب كالثلاثين واعلم ان
 المخرج كلما كان اقل كان الفرض اكثر وكلما كان اكثر كان الفرض اقل فان النصف اكثر
 من الربع مثلا ومخرجه اقل من مخرجه (قوله على التضعيف) اراد بذلك ان الثمن

والتصنيف فتقول مثلا

الثنى وضعفه وضعف وضعفه
أو تقول النصف ونصفه
ونصف نصفه قات واخصر
الكل ان تقول الربع
والثلث ونصف كل وضعفه
فذا جاء في المسئلة من
هذه القروض أحاد
فخرج كل فرد منفرد
سميه الا النصف كما مر
واذا جاء ثنى او ثلاث وهما
من نوع واحد فكل عدد
يكون مخرجا جزء فذلك
العدد ايضا يكون مخرجا
لضعفه واضاعافه كالسنة
هي مخرج للسدس وضعفه
وضعف وضعفه (فذا
اختلط النصف) من
النوع الاول (بكل)
النوع الثاني) اى الثلاثة
الاخر (او بعضه) فذا
كان في المسئلة نصف وثلاث
وثلث وسدس كنزواج
وشقيقتين واختين لاموام
(فمن ستة) لتركبها من ضرب
الثنى في ثلاثة (او) اختلط
(الربع) من النوع الاول
(بكل الثاني او بعضه) فذا كان
في المسئلة زوجة ومن ذكر
(فمن اثني عشر) لتركبها
من ضرب الاربعة في ثلاثة
لموافقة الستة بالنصف (او)
اختلط (الثنى) من النوع
الاول ببعض الثاني واما

اذا ضعف حصل الربع وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذا السدس اذا ضعف
صار ثلثا واذا ضعف الثلث صار ثلثين سيد **(قوله والتصنيف)** اراد ان النصف اذا نصف صار
ربعا وان الربع اذا نصف صار ثلثا وكذا الحال في تصنيف الثلث والثلثين سيد **(قوله)**
فتقول مثلا الخ) اى وتقول كذلك في النوع الثاني والحاصل انه اذا بدئ بالاصغر من
النوعين فهو على التضعيف او بالاكبر فعلى التصنيف **(قوله واخصر الكل)** اى اخصر
العبارات التى عبر بها عن النوعين **(قوله أحاد)** اى واحد واحد فعناه مكرر وان ذكر
مرة واحدة وكرره في السراجية نظرا الى جانب المقصد كحديث صلاة الليل مثنى مثنى أفاده
السيد وما في شرح ديوان المتنبى للامام الواحدى من انه لا يقال هو احد اى واحد انما
يقولون جاؤا أحاداً احد اى واحداً وحداً واحداً في موضع الواحد خطأ اه لا يدل على عدم
جوازه مرة واحدة في المتعدد كفيما نحن فيه وانما يدل على عدم جوازه في واحد فلا يقال
زيد أحاد ففهم **(قوله وهما)** اى المثنى أو الثلاث من نوع واحد اى من النوع الاول فقط
أو الثاني فقط بالاختلاط شئ من احد النوعين في الآخر **(قوله جزء)** اى أقل جزء منها
(قوله يكون مخرجا لضعفه الخ) لان مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء فيستغنى به عن
مخرج الضعف فمخرج الثلث والثلثين من ثلاثة وهى داخله في الستة مخرج السدس وكذا
كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن فذا اجتمع في المسئلة السدس
والثلث كأخنتين لام أو السدس والثلثان كام وأختين لابوين فمن ستة أو الثالث والثلثان
كاختين لابوين وأختين لام فمن ثلاثة أو اجتمع الثلاثة كأخنتين لام وأختين لابوين فمن ستة
واذا اجتمع فيها الثمن مع النصف كنزوجة وبنت فمن ثمانية والربع والنصف كنزواج وبنت
فمن أربعة ولا يتصور اجتماع الربع مع الثمن ولا اجتماع الثلاثة **(قوله)** فذا اختلط النصف
الخ) محترز قوله وهما من نوع واحد فسامر كان في اختلاط افراد كل نوع بعضها
مع بعض وهذا شروع في اختلاطها مع افراد النوع الآخر كلا أو بعضا واعلم ان صور
الاختلاط مطلقا سبعة وخمسون منها سبعة وعشرون شرعية وثلاثون عقلية وقد خلصت
الجميع في الرحيق المختوم فراجع **(قوله كنزواج الخ)** مثال الاختلاط النصف مع الثلاثة
وفيه لف ونشر مرتب ويعلم منه امثلة اختلاط النصف مع بعضها بان كان الزوج مع واحد
من هؤلاء فقط او مع اثنين منهم **(قوله)** لتركبها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا انما يظهر اذا لم
يمكن في المسئلة سدس اما اذا كان فيها ذلك فيكتفى بمخرجه لان مخرج النصف اثنان ومخرج
الثالث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيكتفى بها ط **(قوله)** فذا كان في المسئلة
زوجة ومن ذكر) اى في امثال السابق من الشقيقتين والاختين لام والام وهذا مثال
لاختلاط الربع بكل الثاني ويعلم منه اختلاطه ببعضه بأن كانت الزوجة مع واحد من
هؤلاء فقط او مع اثنين منهم نظير مامر **(قوله)** لموافقة الستة بالنصف) تعاليل لما فهمه
كلامه من ضرب الاربعة في ثلاثة دائما اى سواء كان فيها سدس او لا اما الثاني فظاهر واما
الاول فلان مخرج السدس من ستة وهى موافقة للاربعة مخرج الربع بالنصف ونصفها ثلاثة
فلذا ضرب الاربعة في ثلاثة دائما فافهم **(قوله بعض الثاني)** ليس على اطلاقه فانه يختلط

مع الثلثين كزوجة وبنتين ومع السدس كزوجة وأم وابن ومع الثلثين والسدس كزوجة وبنتين وأم وأما اختلاط الثمن مع غير ذلك فلا يتصور الا على رأى ابن مسعود الا ترى من ان المحروم عنده يحجب غيره حجب نقصان فيختلط عنده مع الثلث كزوجة واختين لام وابن محروم ومع الثلث والسدس كهم وأم ومع الثلثين والثلث كزوجة وشقيقتين واختين لام وابن محروم (قوله الاعلى رأى ابن مسعود) كالوترك ابنا كافر او زوجة وأما واختين لاب وأم واختين لام فانها من ٢٤ وتقول الى ٣١ عنده اهاج اما عند غيره فهي من ١٢ وتقول الى ١٧ (قوله اوفى الوصايا) كالو اوصى لرجل ثمن ماله ولا آخر بثنيه ولا آخر بثلته ولا آخر بسدسه ولا وارث له او كان واجاز الكل فهي من ٢٤ وتقول الى ٣١ نظير ما قال ابن مسعود وكذا ما قدمنا من الصور التي لا تأتي الا على رأيه تأتي على رأى غيره في الوصايا ايضا كما لا يخفى (قوله في ثلاثة) اى دائما سواء كان سدس أولا وبه يتضح التعليل كما نبهنا على نظيره قبله (قوله من موافقة الستة بالنصف) لكن فيما تقدم كانت موافقتها بالنصف للاربعة وهنا للثمانية (قوله ولا يجتمع اكثر من اربع فروض) اى غير مكررة فلا يرد زوج وأم وأخت لابوين وأخت لاب وأختان لام اهاج (قوله ولا يجتمع من أصحابها اكثر من خمس طوائف) بيانه لومات ميت عن زوج أو زوجة وعن أب وأم وجد وجدة وبنت وبنت ابن وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ وأخت لام فهو لاء اصحاب الفروض المقدرة لكن الجد والاخوات يحجبون بالاب والجدة بالام فالباقي من له الثمن أو الربع وهو احد الزوجين ومن له النصف وهو البنت ومن له السدس وهو ثلاث طوائف الاب والام وبنت الابن فغايتهن خمس طوائف فان لم يكن الاب والجد والبنت وبنت الابن فالباقي من له الربع أو النصف وهو احد الزوجين ومن له النصف وهو الشقيقة ومن له السدس وهو طائفتان الام والأخت لاب ومن له الثلث وهو اولاد الام والطوائف هنا خمسة ايضا (قوله ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق) لانه لا بد ان يكون احد الطوائف الخمس من هو منفرد كالاب أو الام أو الزوج ولا تنكسر سهامه عليه اصلا (قوله واذا انكسر سهام فريق الخ) شروع في تصحيح المسائل والمراد به بيان اقل عدد يتأتى فيه نصيب كل وارث بلا كسر واعلم انه يحتاج هنا الى سبعة اصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس واربعة منها بين الرؤس والرؤس اما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فاحدها الاستقامة بان تكون سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر كابوين وأربع بنات فلا حاجة فيها الى الضرب وثانيها الانكسار مع المبينة بان تكون السهام منكسرة على طائفة واحدة ولا يكون بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب عدد الرؤس في اصل المسئلة فقط او مع عولها ان عالت وثالثها الانكسار مع الموافقة بان تنكسر السهام على طائفة واحدة لكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم في اصل المسئلة أو فيه مع عولها واما الاربعة التي بين الرؤس والرؤس فهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وسيدكر المصنف بيان معرفة هذه الاربعة ولا تأتي هذه الاربعة الا اذا كان الكسر على طائفتين فاكثروا لما لم يعتبروا التداخل بين السهام والرؤس كما اعتبروه بين الرؤس والرؤس بل ردوه الى الموافقة ان كانت الرؤس اكثر الى المسائلة

الا على رأى ابن مسعود اوفى الوصايا فيلحفظ (فن) اربعة وعشرين) كزوجة وبنتين وام لتركبها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق (واذا انكسر سهام فريق

ان كانت السهام اكثر كسرة على ثلاثة للاختصار كما سيوضح قريبا وقد ذكر المصنف هذه
الاصول السبعة باملتها على هذا الترتيب المذكور الا الاستقامة فانه حذفها لظهورها
(قوله عليهم) اي على الفريق وجع باعتبار المعنى (قوله ان كانت عائلة) اي يضرب
فيهما ان كان عول والا ففي اصل المسئلة فقط وانما ترك المصنف هذا التفصيل هنا وفيما
بعده اشارة الى ان المسئلة وعولها صارا بمنزلة اصل المسئلة في ان عدد الرؤس يضرب فيهما
كما يضرب في اصلها كما افاده السيد (قوله كامرأة واخوين) مثال لغير العائلة واصلها
اربعة والعائلة كزوج وخمس اخوات لغير ام اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخوات
الثلاث اربعة فعالت الى سبعة وبين سهام الاخوات ورؤسهن مباينة فاضرب عدد
رؤسهن خمسة في اصل المسئلة مع عولها وهو ٧ تبلغ ٣٥ ومنها تصح (قوله
وعولها) أي ان كانت عائلة والا ففي اصل المسئلة فقط كما ذكر المصنف (قوله كامرأة
وست اخوة) مثال لغير العائلة واصلها اربعة ايضا والعائلة كزوج وابوين وست بنات
اصلها ١٢ فللزوج الربع ٣ وللأبوين السدسان ٤ ولست بنات الثلاثان ٨
فعالت الى خمسة عشر وانكسر ٨ سهام البنات على ٦ عدد رؤسهن لكن بينهما
موافقة بالنصف فرددنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ٣ ثم ضربناه في الاصل مع العول
وهو ١٥ فحصل ٤٥ ومنها تصح (قوله فاهم ثلاثة توافقهم بالثلث) اعتبر الموافقة
مع ان بين الثلاثة والسته مداخلة اشارة الى عدم اعتبار التداخل بين السهام والرؤس
كما قدمنا لانه وان امكن اعتباره بأن تضرب الاكبر وهو ٦ جميع عدد الرؤس في ٤
لكنه يؤدي الى التطويل وترك تطويل الحساب ربح فلذا أرجعناه الى الموافقة وكذا
لو كانت البنات ٤ في المثال الذي ذكرناه للعائلة فلا تضرب الاكبر وهو ٨ جميع عدد
سهامهن لما قلنا بل يرجع الى التماثل لصحة القسمة بلاضرب (قوله فان انكسر الخ) شروع
في الاصول الاربعة التي بين الرؤس والرؤس واعلم انك اولاً تنتظر بين كل فريق مع سهامه فان
تباينا فاقب الفريق كاملاً وان توافقاً فاقب وفق الفريق ثم تنظر بين الاعداد المثبتة
بهذه الاصول الاربعة فان تماثل العددين فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان تداخل
فاضرب اكبرها فيه وان توافقاً ضربت وفق في كامل الآخر ثم الحاصل في اصل
المسئلة وان تباينا ضربت احدهما في الآخر ثم الحاصل في اصل المسئلة وقد ذكر
المصنف هذه الاربعة على هذا الترتيب والمضروب في اصل المسئلة يسمى جزء السهم كما
سيأتي (قوله أو أكثر) اي ثلاثة أو اربعة لا أكثر كما مر (قوله وعدد رؤسهم متباعدة)
الاولى ان يقول واعداد جمع عدد قال السيد والمراد باعداد الرؤس ما يتناول عين تلك
الاعداد ووفقها ايضا فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهامهم مثلاً موافقة يرد عدد
رؤسهم الى وفقه اولاً ثم تعتبر المماثلة بينه وبين سائر الاعداد كما استطاع عليه (قوله وعولها)
كست اخوات شقيقات وثلاث اخوات لام وثلاث جدات اصلها ٦ وتعول الى ٧
للشقيقات الثلاثان ٤ لاتنقسم وتوافق بالنصف وهو ثلاثة وللأخوات لام الثلث ٢
لاتنقسم ولا توافق وللجدات السدس ١ كذلك فاجتمع معك ثلاثة اعداد متباعدة فاضرب

عليهم ضربت عددهم في
اصل المسئلة) وعولها
ان كانت عائلة (كامرأة
واخوين) للمرأة الربع
يبقى لهما ثلاثة لاتنقسم
ولا توافق فاضرب اثنين في
اربعة فتصح من ثمانية
(وان وافق سهامهم عددهم
ضربت وفق عددهم في
اصل المسئلة) وعولها
(كامرأة وست اخوة)
فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث
فاضرب اثنين في اربعة
فتصح من ثمانية ايضا (فان
انكسر سهام فريقين او
اكثر وعدد رؤسهم متباعدة
ضربت احد الاعداد في
اصل المسئلة) وعولها
(كثلاث بنات وثلاثة اعمام)
فتكتفي باحد المتماثلين
فاضرب ثلاثة في اصل
المسئلة تكن تسعة منها تصح

ور كسر على اث فرق او اربع فطلب المشاركة اولين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في المداخلة والمعاينة والموافقة والحاصل ٧٠٨ يسى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة

واحد منها في الفريضة تبلغ ٢١ ومنها تصح زيلى (قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ) يشير الى ما ذكرناه من النظر اولا الى كل فريق مع سهامه ثم الى الاعداد المثبتة فلا فرق بين الفريقين والاكثر فيما ذكره وانما الفرق من حيث ان الفرق اذا كانوا ثلاثة مثلا تزيد صورها ويتكرر الضرب لتعدد المثبتات لانك اذا نظرت اولين الفرق الثلاث وسهامها فما ان يبين كل فريق منها سهامه او يوافق فريقين وتبين الآخر اوتبين فريقين وتوافق الآخر فهذه اربعة احوال ثم تنظر في كل حال منها بين المثبتات بالاصول الاربعة فتبلغ ٥٢ صورة محل بيانها المطولات كشرح الترتيب وغيره (قوله فاطلب المشاركة) الاولى التعبير بالمناسبة ط (قوله ثم افعل كما فعلت في الفريقين) الاولى ان يقول كما تفعل لانه لم يتقدم من احوال الفريقين الا المعاملة واما المداخلة والموافقة والمباينة فستأتى فانهم (قوله اشار اليه) اى الى ضرب جزء السهم اولى ما قدمه من قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ تأمل (قوله كأربع زوجات الخ) اصلها من ١٢ للجدات السدس ٢ وللزوجات الربع ٣ وللاعمام الباقي ٧ وبين سهام كل فريق منهم وعدد رؤسهم مباينة فخذنا اعداد الرؤس بتمامها وهى ٤ و ٣ و ١٢ فوجدنا الاولين متساويين في الثالث وهو ١٢ فضربناه في اصل المسئلة وهو ايضا ١٢ ومنها تصح (قوله كأربع زوجات وخمس عشرة جدة الخ) الاولى خمس عشرة والمسئلة اصلها من ٢٤ للزوجات الثمن ٣ لا تستقيم ولا توافق فحفظنا عددهن ٤ وللجدات السدس ٤ تبين عددهن وهو ١٥ فحفظناه ايضا وللبنات الثانى ١٦ توافق عددهن وهو ١٨ بالنصف وهو ٩ فحفظناه وللاعمام الباقي وهو ١ يبين عددهم وهو ٦ فحفظناه ايضا فصار الحفوظ ٤ و ٦ و ٩ و ١٥ ثم طلبنا المناسبة بين ذلك فوجدنا الاربعة موافقة للسته بالنصف فضربنا نصف احدها في كامل الآخر بلغ ١٢ وهى موافقة للسته بالثلث فضربنا ثلث احدها في كامل الآخر بلغ ٣٦ وبينها وبين ١٥ موافقة بالثلث ايضا فضربناها في ثلث ١٥ وهو ٥ بلغ ١٨٠ هى جزء السهم (قوله كما رأيت الخ) اصلها ٢٤ للزوجتين الثمن ٣ وبينهما مباينة فحفظنا عدد رؤسهن وهو ٢ وللبنات الثانى ١٦ توافق عددهن وهو ١٠ بالنصف وهو ٥ فحفظناه وللجدات السدس ٤ توافق عددهن وهو ٦ بالنصف وهو ٣ فحفظناه وللاعمام الباقي وهو ١ يبين عددهم وهو ٧ فحفظناه فصار الحفوظ ٢ و ٣ و ٥ و ٧ وكلها متباينة فضربنا ٢ في ٣ بلغ ٦ ثم ضربنا ٦ في ٥ بلغ ٣٠ ثم ضربنا ٣٠ في ٧ بلغ ٢١٠ هى جزء السهم وتام العمل ما ذكره الشارح واما معرفة نصيب كل منهم في جميع هذه الامثلة وغيرها فسيأتى بيانها (قوله واذا اردت معرفة التماثل الخ) شروع في بيان النسب بين الاعداد وهى اربعة كالنسب بين الكميات المنطقية فكل عددان لابد ان يكون بينهما نسبة منها لان العددين اما ان يتساويا او لا فان تساويا فهما متماثلان والا فاما ان يفنى الاقل الاكثر اولا فان افناه فهما متداخلان والا فاما ان يفنيهما عدد ثالث او لا فان كان فتوافقان والا فتباينان

اشار اليه بقوله (وان دخل بعض الاعداد في بعض كأربع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عما ضربت أكثر الاعداد) لتداخلها (في اصل المسئلة) وهو اثنا عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تصح (وان وافق بعضها بعضا كأربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها) اى احدا الاعداد في جميع الآخر والخارج في وفق الثالث ان وافق بالافى جميعه ثم الرابع كذلك ثم اجتمع وهو جزء السهم وهو في مسلتنا مائة وثمانية في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون بحصل اربعة آلاف وثمانية وعشرون منها تصح (وان تبأيت) اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم (كما رأيت) وعشرينات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها) اى احدا الاعداد في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهو هنا مائتان

او عشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة (قوله) وعشرون يحصل خمسة آلاف واربعون ومنها تستقيم (واذا اردت معرفة التماثل والتوافق والتداخل والتباين بين العددين)

(قوله هذه مقدمة إلخ) أى هذه النسب يحتاج إلى معرفتها في تقسيم التركة على أعداد المستحقين بلا كسر بأن تصحح المسئلة من أقل عدد فيمكن توطئة لتصحيح المسائل فكان ينبغي تقديمها عليه واعلم أن العدد ما تألف من الآحاد كالأثنين فصاعداً ومن خواصه أن يساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين كالاربعة مثلاً فإن حاشيتهما القريبتين ثلاثة وخمسة ومجموعهما ثمانية والاربعة نصف الحاشيتين وحاشيتها البعيدتان اثنان وستة أو واحد وسبعة والاربعة نصف مجموعهما وكالأثنين يساوى نصف مجموع الواحد والثلاثة وبه علم أن الواحد لا يسمى عدداً عند الحساب (قوله مختلفين) أى في القالة والكثرة والاختلاف لا يتصور في التماثل بل في التداخل وما بعده إلا أنه صرح به في التداخل وحده واشعر به فيما بعده سيد (قوله على ما هنا) لأنه زاد في السراجية امرين آخرين الأول أن تزيد على الأقل مثله أو أمثاله فيساوى الأكثر الثاني أن يكون الأقل جزءاً الأكثر وهو من قبيل الاختلاف في العبارة (قوله أى يفنيه) بمعنى أنه إذا التى الأقل من الأكثر لم يبق من الأكثر شيء كالثلاثة والستة فإذا القيت الثلاثة من الستة مرتين فبقيت الستة بالكلية وكذا إذا القيتها من التسعة ثلاث مرات بخلاف الثمانية فأنك إذا القيت منها الثلاثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن إفناؤها بالثلاثة لكن إذا التى منها اثنان أربع مرات فبقيت الثمانية فهما أيضاً متداخلان سيد (قوله يعدها أربعة) وكذا يعدها اثنان فيتوافقان بالنصف لكن إذا تعدد العاد اعتبر الأكبر ليكون جزء الوفاق أقل كالأثنى عشر والثمانية عشر يتوافقان بالنصف والثلث والستة إلا أن العبرة في سهولة الحساب يتوافقتهما في الستة (قوله فيتوافقان بالربع) لأن العدد العاد لهما يخرج لجزء الوفاق بينهما فلما عدها الأربعة وهى مخرج للربع كانا متوافقين به سيد (قوله كالسبعة مع العشرة) فإنه لا يعدها شيء سوى الواحد الذى ليس بعدد * (نبهه) * زاد ابن الكمال في التعريف قيدا آخر وهو أن لا يفنى أحدهما الآخر لأن الاثنين مع الأربعة لا يعدهما عدد ثالث مع أنهما من المتداخلين لأمم التباينين وبالقيد المذكور يحتز عنهما لأن الاثنين يعد الأربعة (قوله وإذا أردت معرفة التوافق إلخ) لما كانت معرفة التماثل والتداخل بين العددين ظاهرة وفي معرفة التوافق والتباين بينهما خفاء ذكر لهما طريقة أخرى (قوله من الجانبين) أى تسقط الأقل من الأكثر إلى أن يصير الأكثر أقل ثم تنقصه من الأقل اه قاسم (قوله تبايناً) أى حصل التباين بينهما كالحصة مع السبعة فأنك إذا اسقطت الحصة من السبعة بقي اثنان فإذا اسقطتهما من الحصة مرتين بقي واحد (قوله فبالنصف) أى فهما متوافقان بالنصف كالسبعة مع العشرة فأنك إذا اسقطت الستة من العشرة بقي أربعة فإذا اسقطتها من الستة بقي اثنان (قوله فبالثالث) أى فهما متوافقان بالثالث كالسبعة مع الأثنى عشر (قوله هكذا إلى العشرة) أى وإن توافقا في أربعة فهما متوافقان بالربع كثمانية مع العشرين أو في خمسة فبالخمس كخمسة عشر مع خمسة وعشرين أو في ستة فبالستة كاثني عشر مع ثمانية عشر أو في سبعة فبالسبع كأربعة عشر مع إحدى وعشرين أو في ثمانية فبالثمان كسنة عشر مع أربعة وعشرين أو في تسعة فبالسبع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين أو في عشرة فبالعشر كالعشرين

هذه مقدمة يحتاج إليها في تقسيم التركة (فتباين العددين كون أحدهما مساوياً للآخر) كالثلاثة وثلاثة (وتداخل العددين المختلفين) بأحد امرين على ما هنا أما (بأن يعد أقلهما الأكثر) أى يفنيه (أو يكون أكثر العددين منقسماً على الأقل قسمة صحيحة) بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة أو اثنين (وتوافق العددين أن لا يعد) أى لا يفنى (أقلهما الأكثر) لكن يعدها عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يعدها أربعة فيتوافقان بالربع (وتباين العددين أن لا يعد العددين المختلفين عدداً ثالثاً) أصلاً كالسبعة مع العشرة (وإذا أردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الأقل من الأكثر من الجانبين) مراراً حتى إذا توفقا في درجة واحدة (فإن توافقا في واحد تبايناً) ولا وفق (وإن توافقا في اثنين فبالنصف أو ثلاثة فبالثالث) هكذا (إلى العشرة)

مع الثلاثين (قوله وتسمى الكسور المنطقة) الكسر المنطق هو ما يعبر عنه حقيقة بلفظ الجزئية وغيره كالتس في خمسة والاصم ما لا يعبر عنه الا بلفظ الجزئية كالواحد من احد عشر فلا يقال فيه سوى جزء من احد عشر جزءاً من الواحد (قوله او احد عشر) اي وان توافق في احد عشر فهما متوافقان بجزء من احد عشر كاثني وعشرين مع ثلاثة وثلاثين (قوله وهكذا) كما اذا توافقا في جزء من ثلاثة عشر كسنة وعشرين مع تسعة وثلاثين او في جزء من سبعة عشر كاربعة وثلاثين مع واحد وخمسين او في جزء من تسعة عشر كثمانية وثلاثين مع سبعة وخمسين * (تنبه) * اذا توافقا في عدد مركب و هو ما يتألف من ضرب عدد في عدد كخمسة عشر مع خمسة واربعين فان شئت قلت هما متوافقان بجزء من خمسة عشر وان شئت نسبت الواحد اليه بكسرين يضاف احدهما الى الآخر فتقول بينهما موافقة بثلاث خمس او خمس ثلث فيعبر عنه بالجزء وبالكسور المنطقة المضافة بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه الا بالجزء (قوله واذا اردت الخ) شروع في معرفة نصيب كل فريق وفي معرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق والثاني يسمى قسمة النصيب بيان ذلك في المسئلة الاخيرة انه كان للزوجتين من اصل المسئلة ٣ فاضربها في جزء السهم الذي ضربته في اصل المسئلة وهو ٢١٠ تبلغ ٦٣٠ فهي نصيب الزوجات من التصحيح وكان للبنات ١٦ فاضربها في جزء السهم المذكور تبلغ ٣٣٦٠ فهي لهن وكان للجدات ٤ فاضربها فيه ايضا تبلغ ٨٤٠ فهي لهن وكان للاعمام سهم فاضربه في ٢١٠ فهي لهم (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) اي بعد ان تقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم وكان عليه ان يذكر ذلك حتى يعرف ما يضررب في جزء السهم بيانه كان للزوجتين من اصل المسئلة ٣ فاقسمها عليهما يخرج واحد ونصف فاضربه في المضروب وهو ٢١٠ تبلغ ٣١٥ فهي لكل زوجة وكان للبنات ١٦ فاقسمها على ١٠ عدد رؤسهن يخرج سهم وثلاثة اخماس سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٣٦ فهي لكل بنت وكان للجدات ٤ فاقسمها على ٦ عدد رؤسهن يخرج ثلثان فاضربه في المضروب يبلغ ١٤٠ فهي لكل جدة وكان للاعمام سهم فاقسمه على عددهم ٧ يخرج سبع سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٠ فهي لكل عم (قوله والوضح طريق النسبة الخ) ففي المسئلة المذكورة كان للزوجتين ٣ ونسبتها اليهما مثل ونصف فاعط كل واحدة من المضروب مثل تلك النسبة اي مثله ونصف مثله يكن مامروسهم البنات ١٦ نسبتها الى رؤسهن وهو ١٠ مثل وثلاثة اخماس مثل فاعط كل واحدة من المضروب مثله وثلاثة اخماس مثله وثلثان فاعط كل واحدة ثلثي المضروب يكن مامروللاعمام سهم نسبتها الى رؤسهم وهو ٧ سبع سهم فاعط كل واحد منهم سبع المضروب يكن مامر وانما كان هذا اوضح لانه لا يحتاج فيه الى قسمة وضرب وقد قيل من ملك النسبة ملك الحساب لكن ربما كانت النسبة اعسر فالعمل بالضرب اسر وثمة طرق اخر (قوله واذا اردت قسمة التركة الخ) لما فرغ من تعيين نصيب كل فريق من التصحيح ثم تعيين نصيب كل وارث منه شرع في بيان المقصود وهو تعيين نصيب كل وارث

وتسمى الكسور المنطقة (واحد عشر في جزء من احد عشر وهكذا) ويسمى الاصم (واذا اردت معرفة نصيب كل فريق) كالبنات والجدات والاعماء وغيرهم (من التصحيح) الذي استقام على الكل (فاضرب ما كان له) أي لكل فريق (من أصل المسئلة فيما) أي في جزء السهم الذي ضربته (في أصل المسئلة يخرج نصيبه) أي ذلك الفريق (ثم اذا) اردت معرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق (ضربت سهام كل وارث في) جزء السهم (المضروب يخرج نصيبه) والوضح طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم وحدهم ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد ذلك الفريق (واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء)

من كل التركة بطريقتين يتوافقان على معرفة نصيب كل وارث من التصحيح (قوله يعني أن كلا وحده) جواب عما أورد من أن قوله كأنسراجية والغرماء بالواو غير صحيح لأن التركة ان كانت وافية بجميع الديون وبقي للورثة شيء لا يحتاج الى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة والالم يبق للورثة شيء وحاصل الجواب ان المراد وبين الغرماء قلفظين مقدر اى بين افراد هذه الطائفة وبين افراد هذه الطائفة فالقسمة متعددة بتعدد احوالها لا واحدة على الطائفتين معا او يحاج بان الواو بمعنى او فيكون المعنى ايضا ما قلنا (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) اى ثم قسمت المبلغ على التصحيح ان ضربت في كل التركة او على وفقه ان ضربت في وفقها وهذا لا بد منه وان تركه المصنف والشارح (قوله والموافق للسراجية الخ) لم يقل والصواب لانه عند الموافقة يصح الضرب في كل التركة كما في المبينة وكذا في المداخلة الا ان فيه تضليل الحساب فكان الاولى الضرب في الوفاق عند الموافقة وفي الكل عند المبينة مثال الموافقة زوج واخوان لام وشقيقتان اصلها من ٦ وتعمل الى ٩ والتركة ٦٠ دينارا بينها وبين التصحيح موافقة بالثلث فللزوجة من التسعة ٣ فاضربها في ٢٠ وفق التركة يكن ٦٠ فاقسمها على وفق التصحيح وهو ٣ يخرج ٢٠ هي له من التركة ولاحد الاخوان سهم فاضربه في الوفاق يكن ٢٠ فاقسمها على الثلاثة يخرج ٦ وثلثان هي له ولاخيه مثله ولاحدى الشقيقتين ٢ فاضربهما في الوفاق يكن ٤٠ فاقسمها على الثلاثة يخرج ١٣ وثلث هي لها ولاختها مثالا ومثال المبينة زوج وام وشقيقة اصلها من ٦ وتعمل الى ٨ والتركة ٢٥ دينارا فينهما مبينة للزوج من الثمانية ٣ فاضربها في ٢٥ كل التركة تبلغ ٧٥ فاقسمها على ٨ يخرج ٩ وثلاثة اثمان هي له وللشقيقة مثله وللأم من ثمانية ٢ فاضربهما في ٢٥ تبلغ ٥٠ فاقسمها على ٨ يخرج ٦ وربع هي لها ولوضربت والمثال الاول سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم قسمة الحاصل على كل التصحيح كما فعلت هنا لصح ذلك ولكن فيه تطويل كما قلنا ولو كانت التركة في المثال الثاني ٢٤ كان بينها وبين التصحيح مداخلة لدخول الثمانية في ٢٤ ويجوز العمل فيها كالمبينة ايضا لكن الاخصر عمل الموافقة لاشتراكهما في كسر وهو الثمن يخرج أقامهما وهو الثمانية نهما في حكم المتوافقين (قوله وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم) بان تضرب والمثال الاول نصيب الاخوين ونصيب الاختين فيما ضربت فيه نصيب احدهما وتقسيم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل فريق وما ذكره من القسمة بطريق الضرب هو أشهر اوجه خمسة وبيانها مع بيان ما كان في التركة كسر في المطولات (قوله واما قضاء الدين) اى طريق قسمتها وتسمى الخاصة (قوله فيها) اى بالتوفية يحصل المقصود ونعمت هي (قوله وتعدد الغرماء) فلو كان الغريم واحدا فلا قسمة (قوله ينزل مجموع الديون كالتصحيح الخ) بان ننظر بين مجموع الديون وبقي التركة بعد التجهيز فان توافقا كما اذا ترك ١٢ دينارا عليه ١٨ لزيد ٤ ولعمرو ٢ ولبكر ١٢ فالموافقة بالسدس فاضرب دين كل واحد منهم في وفق التركة وهو ٢ ثم انقسم الحاصل على وفق مجموع الديون وهو ٣ يخرج لزيد ٢ وثلثان ولعمرو ١ وثلث ولبكر ٨ وان تباينيا كما اذا فرضنا التركة في

يعنى ان كلا وحده لامعا
لتقدم الغرماء على قسمة
المسارث كما في شرح
السراجية لحيدر (فان كان
بين التركة والتصحيح)
مماثلة فظاهر او (موافقة
ضربت سهام كل وارث
من التصحيح في جميع
التركة) كذا في نسخ
المتن والشرح والموافق
للسراجية وغيرها في وفق
التركة فانما يضرب في
جميع التركة عند المبينة
وهذا لمعرفة نصيب كل
فرد (وتعمل كذلك في
معرفة نصيب كل فريق)
منهم واما قضاء الديون
فان وفي فيها (و) ان لم يوف
وتعدد الغرماء (ينزل مجموع
الديون) كالتصحيح
للمسئلة (و) ينزل (كل
دين) غريم (كسهم
وارث) ويعمل كما مر

ثم شرع في مسئلة التخارج فقال (ومن صالح من الورثة والغرماء على ٧١٢ شيء معلوم) منها (طرح) اي اطرح سهمه

مستثنا ١١ فاضرب دين كل في كل التركة واقسم الحاصل على مجموع الديون يخرج لزيد ٢ واربعة اسباع ولعمرو ١ وتسعان ول بكر ٧ وثلاث ولو كان عليه في الصورة الاولى ٣ ديناراً كان بينهما مداخلته فعمل فيها كالموافقة ويصح ان تعمل فيها وفي الموافقة كالمباينة كما علمت (قوله ثم شرع في مسئلة التخارج) تفاعل من الخروج وهو في الاصطلاح تصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث على شيء من التركة عين او دين قال في سكب الانهر واصله ما روى ان عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه طاق في مرض موته احدى نسائه الاربع ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان رضى الله تعالى عنه ربع الثمن فصالحوها عنه على ثلاثة وثمانين ألفاً من الدراهم وفي رواية من الدنانير وفي رواية ثمانين ألفاً وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر اه قات وله احكام وشروط تقدمت آخر كتاب الصالح وتقدم هناك انهم لو اخرجوا واحدا واعطوه من مالهم فخصته تقسم بين الباقي على السواء وان كان المعطى ما ورثوه فعلى قدر ميراثهم قال الشارح هناك وقيد الحصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء اه فتأمله (قوله والغرماء) اي ارباب الديون ولم يذكرهم في السراجية وانما ذكرهم في الملتقى والجمع وغيرها فحكمهم في القسمة والتخارج حكم الورثة ومثلهم الموصى له كما تقدم آخر كتاب الصالح (قوله اي اطرح سهمه من التصحيح) اي يحج المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح سهامه من التصحيح سيد (قوله كنز وج الح) اصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة اسهم وللأم الثلث سهمان وللم الباقي سهم واحد (قوله وحينئذ يكون الح) فلو فرض انه صالح الم على شيء من التركة وخارج من البين فالمسئلة ايضا من ستة فاذا خرج نصيب الم بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنان للام فيجعل الباقي اخماسا بين الزوج والام فالزوج ثلاثة اخماس وللأم خمسان وان صالحت الام على شيء وخرجت كانت المسئلة ايضا من ستة فاذا طرح منها سهمان للام بقي اربعة فيجعل الباقي من التركة ارباعا ثلاثة منها للزوج وواحد للم سيد (قوله لثا ينقلب فرض الام الح) اي في بعض الصور كهذه الصورة بخلاف ما اذا كان مكان الم اب فانه لا يلزم اعتبار دخول الزوج في التصحيح لان للام سهمها وللأب سهمان على كل حال (قوله فيه نظر) اصله للزيلي وبينه بقوله لانه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كأن لم يكن بل يجعل كأنه استوفى نصيبه ولم يستوف الباقيون انصاء هم ألا ترى انه لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث اخوات متفرقات وزوجا فصالحت الاخت لاب وأم وخرجت من البين كان الباقي بينهم اخماسا ثلاثة للزوج وسهم للاخت لاب وسهم للاخت لام على ما كان لهم من ثمانية لان اصلها من ستة وتعمل الى ثمانية فاذا استوفت الاخت نصيبها وهو ثلاثة بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت من ٦ وبقي سهم للعصبة اه وصوابه ان يقول لكانت من ستة وتعمل بسهم الى سبعة كما وجد في بعض نسخ الزيلي ولكن مامر وجد بخطه كذلك فهو سبق قلم اذ لا عصبة هنا (قوله ثم ذكر نحو ما تحرر) اي من قوله السابق فاطرح سهامه من التصحيح (قوله قال مؤلفه) من التأليف وهو ايقاع الالف بين شيئين او اشياء اخص من التركيب ويطلق عربا على كتاب جمعت فيه مسائل مؤلفة من أي علم كان بمعنى المؤلف بالفتح وجامعه مؤلف بالكسر (قوله الحقيق) من الحقير وهو الذلة قاموس (قوله

من التصحيح وجعل كأنه استوفى نصيبه) ثم قسم الباقي من التصحيح (او الديون) (على سهام من بقي منهم) فتصح منه كنز وج وام وع. فصالح الزوج على ما في ذمة من المهر وخارج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الام والم ثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخارج وحينئذ يكون سهمان للام وسهم للم ولا يجوز ان يجعل الزوج كأن لم يكن لثا ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث اصل الباقي لانه حينئذ يكون للام سهم وللم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولتد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عندي من النسخ فانهما قسما الباقي للام سهم وللم سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد ابن سلطان في شرحه للكنز وقوله واجعله كأن لم يكن

فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر فقدر مؤلفه العبد الفقير العاجز الحقير محمد علاء الدين ابن الشيخ على (الحصفي)

الحصني) نسبة الى موضع يسمى حصن كيفا واشتهر في نسبة الشيخ رحمه الله تعالى لفظ
الحصني فهو من باب النحت (قوله العباسي) الظاهر انه نسبة الى سيدنا العباس رضي الله
تعالى عنه عم نينا صلى الله عليه وسلم (قوله الامام) بالرفع صفة محمد ويحتمل انه صفة لعلي
لكن الذي كان امام الحنفية بجامع خيامية والمفتي بدمشق المحمية هو الشارح رحمه الله تعالى
وكذا كان مدرس الحديث تحت القبة بجامع خيامية ومدرس التكية السليمية ولم يشتهر والده
بشيء من ذلك (قوله شريفة) نسبة الى الهجرة اي هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ونسب
التاريخ اليها لان ابتداءه منها وأول من ابتدأ به عمر رضي الله عنه والعرب كانت تؤرخ بعام
التفرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم من مكة ثم ارجوا بعام الفيل كما بسطه
في الظهيرية قيل المحاضر (قوله في تلخيصه) التلخيص التبيين والشرح والتلخيص قاموس
(قوله وتحريره وتنقيحه) تحرير الكتاب وغيره تقويته والتقيح التهذيب قاموس (قوله
لمواضع) الامام زائدة للتقوية (قوله وتصحيحه) عطف على تغييره (قوله وعلى مواضع
سهو آخر) اي مما فات المصنف تغييرها (قوله وبالجملة) اي واقول قولاً ملتبساً بالجملة
اي مجتمعاً قال في القاموس جل جمع وأجل الشئ جمعه عن تفرقة والمراد انه وان وقع من
المصنف سهو أو من غيره أو وان نهت على ما وقع له من السهو فاني قد سهولان السلامة من
هذا الخطر بالتحريك وهو الاشراف على الهلاك والمراد به هنا الامر الشاق عبر به عن السهو أمر
يعز بالكسر كيقول وانا ومعنى او يندر أو يعسر أو يضيق أو يعظم على البشر فلا يحصلونه
لان السهو والنسيان من لوازم الانسان واول ناس أول الناس وفي هذا هضم لنفسه واعتذار
عنه وعن المصنف (قوله فستر الله على من ستر) الفاء فضيحة اي اذا كان مذكراً فالمطلوب
الستر الا في مقام البيان (قوله وغفر لمن غفر) الغفر الستر فهو عطف مرادف (قوله وان
تجد عيباً) هذا البيت بمعنى الكلام الذي قبله (قوله فسد الحلال) الحلال منفرج
ما بين الشبيئين والوهن في الامر وأمر مختل واه واخلى بالشئ أجحف قاموس وألفه
للاطلاق والمراد به العيب وكان حقه ان يأتي بدله بالضمير ولكن أتى بالظاهر معبراً عنه بلفظ آخر
للتخصيص على ان العيب من سهو ونحوه خلل نظير قوله تعالى فان الله عدو للكافرين بعد قوله
من كان عدواً لله الآية لا تسجل عليهم بالكفر والمراد بسده ستره او تأويله حيث امكن (قوله
جل) اي عظم وتعالى فعطف علا عليه تفسير وهذا الكلام مرتبط بكلام محذوف دل عليه
السياق اي فسد الحلال ولا تعبر به ولا تفضح فان كل نبي آدم ما عدا من عصم منهم فيه عيب
والذي تنزه عن العيوب بتمامها هو الحق جل وعلا ط والشطر الاول من هذا البيت من بحر
الرجز والشطر الثاني من بحر الرمل ولو قال ان تجد بدون واو كما في بعض النسخ صار الاول من
بحر الثاني او قال جل بالفاء صار الثاني من بحر الاول (قوله كيف لا) مني لا محذوف اي كيف
لا يوجد مني سهو والحال كذا فهو اعتذار آخر عن وجود ذلك (قوله بيضته) اي نقلته من
المسودة الى المبيضة والمسودة في اصطلاح المؤلفين الاوراق التي يقع فيها النشاء التأليف سميت
بذلك لكثرة سوادها بكثرة الحو والاثبات والمبيضة التي ينقل اليها المؤلف ما أنشأه واثبت
في المسودة (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد ومن بيان لما في قوله ما يفتت او تعليمية

الحصني الحنفى العباسي
الامام بجامع خيامية ثم
المفتي بدمشق المحمية قد
فرغت من تأليفه او اخر
شهر محرم الحرام سنة
احدى وسبعين وألف
هجرية على صاحبها افضل
الصلاة واكثر التحية ووقد
بالت في تلخيصه وتحريره
وتنقيحه وتبعت المصنف
رحمه الله في تغييره لمواضع
كثيرة من مته وتصحيحه
* ونهت عليها وعلى
مواضع سهو آخر * وبالجملة
فالسلامة من هذا الخطر *
أمر يعز على البشر *
فستر الله على من ستر *
وغفر لمن غفر * وان تجد
عيباً فسد الحلال * جل من
لا فيه عيب وعلا * كيف لا
وقد بيضته وفي قاي من
نار البعاد * عن البلاد
والاولاد * والاخوان

كقوله تعالى «خطيئاتهم أفرغوا وقد شبه ما قبله من مشقة البعاد والم الفراق بالنار استعارة تصريحية أصلية والقريبة اضافة النار الى البعاد أو شبه البعاد بخطب له نار استعارة مكنية وثابت النار له تخييل أو اضاف المشبهة الى المشبه اى من بعد كالتار مثل لجين الماء تأمل (قوله والا حفاذ) البنات أو اولاد الاولاد أو الاصحار قاموس (قوله ما يفتت الاكباد) اى يقطعها ويشتتها والا كباد جمع كبد بالفتح والكسر وكستف وقيد كرقاموس والمراد كبد واحدة وهى كبد لان ما فى قلبه لا يفتت كبد غيره وانما جمع للسجعة أو على معنى ان فى قلبى من جنس ما يفتت الا كباد أو ان فى قلبى ما لو كان لى اكباد متعددة لفتتها أو ان كل امرئ فى قلبى يستقل بتفتت الكبد فصارت كأنها اكباد متعددة (قوله فرحم الله) تفرغ على ما قبله وذلك انه حيث ذاق ألم الفراق وكابد ما يكابده المشتاق من تشتت البال وتواتر البال علم ان اعتذار هذا الامام الذى سبقه بنحو هذا الكلام اعتذار مقبول لامحالة فتحركت نفسه الى الدعاء له فانه كما قال الشاعر

لا يعرف الوجد الامن يكابده * ولا الصباية الامن يعانيتها

(قوله التفتازانى) اسمه مسعود ولقبه سعد الملة والدين نسبة الى تفتازان بالفتح بلديخر اسان ولد بها سنة ٧٢٢ وتوفى بسمرقند سنة ٧٩٢ ونقل الى سرخس فدفن بها (قوله حيث اعتذر) اى فى خطبة المختصر شرح تلخيص المعانى وقال قبل هذا البيت ايضا مع جمود القريحة بصر البليات * وخود الفطنة بصر صر النكبات * وترامى البلدان بى والافطار * ونبو الاوطان عنى والافطار * حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الارزاء * وأحرر كل سطر منه فى شطر من اليبدا (قوله حيث قال) بدل من قوله حيث اعتذر (قوله يومما يحزوى الح) اسماء مواضع والمراد باليوم مطلق الوقت ومعلقه محذوف تقديره اكون (قوله لكن لله الحمد الح) استدراك اى انه وان حصل لى ما حصل من البعاد عن البلاد فقد أثمر لى ثمرة عظيمة المفاد التى هى علامة القبول ودليل الوصول الى المأمول (قوله اولا وآخرا) اى اول كل امر وآخره (قوله ظاهرا وباطنا) اى حمدا فى الظاهر بالثناء باللسان موافقا لما فى الباطن بالجان (قوله فلقد) الفاء للتعليل واللام للقسمة فهو حمد على نعمة معينة (قوله من) اى انعم هو اى المولى تعالى (قوله بأبداء تبييضه) اى المؤلف المفهوم من قوله قال مؤلفه وقوله قد فرغت من تأليفه (قوله تجاه) اصله وجاه ابدلت الواو وااء من المواجهة بمعنى المقابلة (قوله صاحب الرسالة) ال للمهد اى الرسالة العامة الدائمة (قوله والقدر) اى الرتبة العلية (قوله المنيف) اى الزائد على غيره أو العالى من قولهم لما زاد على العقد نيف وناف وأناف على الثمى اشرف عايه (قوله تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف) وذلك ببلده وهى غزوة هاشم (قوله فلعله) اى ما ذكر من الابتداء والختام (قوله علامة القبول منهم) اى من الله تعالى ومن صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ومن صاحب المتن رحمه الله تعالى والقبول الرضا بالشئ مع ترك الاعتراض على فاعله وقيل الانابة على العمل الصحيح (قوله والتشريف) يقال شرف ككبرم شرفا علا فى دين أو دنيا وشرف الله الكعبة من الشرف قاموس (قوله قال مؤلفه) كذا فى بعض النسخ (قوله فيما شرفى) اى احضر فيها وقتك لحصول

والاحفاد ما يفتت الاكباد
فرحم الله التفتازانى حيث
اعتذر واجاد * حيث قال
نظما * يومما يحزوى ويوما
بالعقيق وباء * هذيب يوما
ويوما بالخيضاء * لكن
لله الحمد اولا وآخرا ظاهرا
وباطنا فلقد من بابتداء
تبييضه تجاه وجه صاحب
الرسالة والقدر المنيف *
وتختمه تجاه قبر صاحب
هذا المتن الشريف * فلعله
علامة القبول منهم
والتشريف * قال مؤلفه *
يا شرفى ان كنت ربي قبلته *

منصبت والايات من الصويل وضمير في قبلته للتأليف ط (قوله وان كان كل الناس)
 اى من اهل عصره او منهم ومن بعدهم (قوله ردوه عن حسد) باسكان الدال وعن بمعنى
 اللام اى لاجل حسدهم له كقوله تعالى وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك او بمعنى من اى ردا
 عنه من حسد كقوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده (قوله فقبلى) بالتخفيف اى
 تثنى وهو خبر بمعنى الدعاء (قوله وأستاذ) جمع أستاذ بضم الهزة ومعناه الماهر بالشئ
 والمراد بهم هنا أشياخه والظاهر انه أعجمى معرب لما فى القاموس لا تجتمع السين والذال المعجمة
 فى كلمة عربية (قوله وتحشرنا جمعا) اى حال كوننا مجتمعين مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فالمصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل ان جمعا بمعنى جميعا تأكيد لضمير الجماعة
 او مفعول مطلق لان الحشر بمعنى الجمع وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمه فى
 حشر منفرد عن محشر كل الخلائق فالمعية لا تقتصر على من ذكر الا ان يراد بها حالة مخصوصة
 كالقرب منه صلى الله عليه وسلم (قوله مع المصطفى احمد) قدمنا ان الايات من بحر الطويل
 والظويل له عروض واحدة مقبوضة وزنها مفاعيلن ولعروضه ثلاثة أضرب الاول
 صحيح وزنه مفاعيلن الثانى مقبوض مثلها الثالث محذوف وزنه فعلون وهذا البيت من الضرب
 الاول والبيت الذى قبله والبيت الذى بعده من الضرب الثانى وهذا معدود من عيوب
 القوافى ويسمى التحريد بالحاء المهملة كفى الخرجية وتقدم فى اول الكتاب ابيات لنظم
 شروط الوضوء وقع فيها نظير ذلك كما نبهنا عليه هناك ولو قال الناظم مع المصطفى السند
 لكان أسد (قوله واخواننا) بالجر عطف على ماتن او على قوله المصطفى او بالنصب عطف على
 نافي تحشرنا والاول اولى (قوله المسدى) من الاسداء بمعنى الاعطاء ولفظه مفرد معطوف
 باسقاط العاطف أوجع نعت لاخواننا وأصله المسدين حذف نونه لضافته الى الخير
 الجور وبه وقد فصل بينهما بالظرف لكون المضاف شبه الفعل وهو جائز فى السعة قال فى الالفية
 فصل مضاف شبه فعل مانصب * مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب
 ومثله قوله عليه الصلاة والسلام هل أتم تاركولى صاحبي وقول الشاعر
 * كساحت يوم اصخرة بيسيل * (قوله دائما) صفة لمصدر محذوف اى قبولا أو حشر أو اسداء
 (قوله داع) اى وداع على حذف العاطف او بدل من والدنا (قوله طالب الرشدا) اى لنا حذفه
 لدلالة ما قبله عليه يقال رشد كنصر وفرح رشد ورشدا ورشادا اهتدى واستقام على
 الحق والرشيد فى صفاته تعالى الهادى الى سواء الصراط نسأله تعالى أن يهدينا
 الى الصراط المستقيم ويديننا على الحق القويم ويمتحننا بالنظر الى
 وجهه الكريم فى جوار نبيه الكريم عليه أفضل
 الصلاة وأتم التسليم آمين

وقد رأينا بخط المؤلف رحمه الله فى آخر الحاشية للهامش تم فى اواخر

محرم الحرام سنة (٣٣) بدائيتين والالف

وان كان كل الناس ردوه

عن حسد *

فقبلى مع ماتن واساتذ

وتحشرنا جمعا مع المصطفى

أحمد *

واخواننا المسدى لنا الخير

دائما *

ووالدنا داع لنا طالب

الرشد * وحسبنا الله ونعم

الوكيل ولا حول ولا قوة

الا بالله العلى العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم